



مدخل الكتب الكتاب الفهرس

- ① المدخل إلى صحيح البخاري 2 217
- ② المدخل إلى صحيح مسلم 228 427
- ③ المدخل إلى سنن أبي داود 438 681
- ④ المدخل إلى جامع الترمذي 696 841
- ⑤ المدخل إلى سنن النسائي 850 1035
- ⑥ المدخل إلى سنن ابن ماجه 1052 1217
- ⑦ المدخل إلى موطأ مالك 1230 1425
- ⑧ المدخل إلى مسند أحمد 1440 1589
- ⑨ المدخل إلى صحيح ابن خزيمة 1602 1889
- ⑩ المدخل إلى صحيح ابن حبان 1900 2107

الكتب المدمجة

دمج وفهرسة الكتب ذات الأجزاء المتعددة



المدخل

إلى صاحب الإمام البخاري

رحمه الله تعالى (١٩٤ - ٢٥٦ هـ)

تأليف الدكتور

محمد محمدي بن محمد جميل النورستاني

إصدار
إدارة الشؤون الفنية
١٤٤٤ هـ - ٢٠٢٣ م

المدخل

إلى صحيح الإمام البخاري

حقوق الطبع محفوظة

لوزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية الكويتية
قطاع المساجد - إدارة الشؤون الفنية

الطبعة الأولى: ١٤٣١ هـ - ٢٠١٠ م

الطبعة الثانية: ١٤٣٥ هـ - ٢٠١٤ م

الطبعة الثالثة: ١٤٤٤ هـ - ٢٠٢٣ م

رقم الإيداع في إدارة التخطيط الاستراتيجي
في وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية
(٢٠١٦/٧٨)

الرؤية: الريادة عالمياً في العمل الإسلامي.

الرسالة: ترسيخ قيم الوسطية، والأخلاق الإسلامية، ونشر الوعي الديني الثقافي، والعناية بالقرآن الكريم، والسنة النبوية، ورعاية المساجد، وتعزيز الوحدة الوطنية من خلال تنمية الموارد البشرية والنظم المعلوماتية، وفقاً لأفضل الممارسات المالية.

القيم: التميز، العمل المؤسسي، الشراكة، الوسطية، الشفافية والمسؤولية.

قطاع المساجد - إدارة الشؤون الفنية

للتواصل: بدالة ١٨١٠١١١ - داخلي ٧٣٧٠ - ٧٣٨٧

العنوان: الرقعي - شارع محمد بن القاسم - قطاع المساجد





المدخل

إلى صاحب الإمام البخاري

رحمه الله تعالى (١٩٤ - ٢٥٦ هـ)

تأليف الدكتور

محمد محمدي بن محمد جميل النورستاني

إصدار

إدارة الشؤون الفنية

١٤٤٤ هـ - ٢٠٢٣ م

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مقدمة إدارة الشؤون الفنية لمجموعة مداخل كتب السنة العشرة

الحمدُ لله الكبير المتعال، نحمدهُ تمامَ الحمد على كلِّ حال، والصلاة والسلامُ على سيدنا ونبينا محمدٍ في البُكور والأصال، وعلى آله وأصحابه الطاهرين الأبرار؛ وسائر العلماء والصالحين الأخيار.

أمَّا بعد: فإنَّ علمَ الحديث النبويِّ من أهمِّ العلومِ وأنفعِها، ولذلك اعتنى به الأئمةُ والحفاظُ قديمًا وحديثًا، ولَمَّا كان من أعظم فنونه بركة: سماعُ حديثِ النبيِّ ﷺ من أفواه المشايخ المعترين؛ علمًا واستقامةً وروايةً ودرايةً؛ بذل أهلُه في سبيل ذلك مُهَجَّهُمْ وغالي أيامهم ونهايةَ جهدهم، وصاغُوا من تلك الجهودِ حكاياتٍ وأقاصيصَ عجيبة، حارَ فيها العقلاءُ الذين عاصروهم أو جاؤوا بعدهم؛ وما كانت حديثًا يُفتري! ولكنه الصدقُ والعزمُ وحلولُ البركةِ وتَمَامُ التوفيق، يرَحَلُ أحدهم من مشرقِ الأرضِ إلى مغربِها، ويذرعُها شبرًا شبرًا؛ بحثًا عن إمامٍ حافظٍ وإسنادٍ عالٍ، ولربما رَحَلُ أحدهم وسافر السَّفرَ الشَّاقَّ المضنيَّ لأجل حديثٍ واحدٍ!

ولَمَّا أخلصوا وتعبوا وكدوا ونصبوا؛ لا جرمَ أفلحَ سعيهم ونَجَحَ عزمهم، وكانوا خيرَ أسوةٍ لمن بعدهم، وبِجَلالِ هَمَمِهِمْ حُفِظَتِ السُّنَّةُ مِنَ التَّبْدِيلِ والتَّغْيِيرِ.

ولَمَّا كَانَ الإسنادُ خَصِيصَةً فاضلةً من خصائصِ هذه الأمة، وسنَّةً بالغةً من السننِ المؤكَّدةِ في العلمِ وآدابِ المتعلِّمين؛ كان حرصُ أهلِ الحديثِ عليها مُميِّزًا؛ تشریفًا لأنفسهم؛ لِيَتَنَظَّمُوا في سلسلةٍ واحدةٍ توصلهم إلى رسولِ الله ﷺ، وتكليفًا لغيرهم بتمامِ التَّأْسِي بِذلك الحِرْصِ؛ حفاظًا على الموروثِ النَّفيسِ من علمِ رسولِ الله ﷺ وأصحابِهِ

الْبَرَّة ﷺ، حتى لقد قال عبدُ الله بنُ المبارك رحمه الله: «الإِسْنَادُ مِنَ الدِّينِ، ولولا الإِسْنَادُ لَقَالَ مَنْ شَاءَ مَا شَاءَ».

وقد سعى قطاعُ المساجد بوزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بدولة الكويت مُمثلاً بإدارة الشؤون الفتنية إلى إحياء هذه السُّنَّة العِلْمِيَّة المَنْسِيَّة؛ فأقامَ سلسلةً من المشاريع، كان أولُها: «مشروع قراءة وسماع الكتب السبعة»، وهي: «صحيح البخاري، وصحيح مسلم، وسنن الترمذي، وسنن أبي داود، وسنن النسائي، وسنن ابن ماجه، وموطأ مالك».

ففي سنة ٢٠٠٧م بُدئَ هذا المشروع بقراءة صحيح البخاري، ثم صحيح مسلم، ثم جامع الترمذي، وقرئ مع الترمذي ثلاثة كتب: الشمائل المحمدية للترمذي، وبلوغ المرام من أدلة الأحكام للحافظ ابن حجر العسقلاني، ومعرفة أنواع علوم الحديث لابن الصلاح.

وفي سنة ٢٠٠٨م قرئ سنن أبي داود وموطأ مالك، ثم سنن النسائي وابن ماجه. وكان ثاني المشاريع الجليلة: «مشروع قراءة وسماع كتب الصحاح والسنن والمسانيد»، فبُدئَ هذا المشروع سنة ٢٠٠٨م بقراءة مسند الإمام أحمد، وقرئ معه خصائص مسند الإمام أحمد لأبي موسى المديني، والمصعد الأحمدي في ختم مسند الإمام أحمد لشمس الدين بن الجزري.

وفي سنة ٢٠٠٨م أيضاً قرئ مسند الشافعي ومسند الحميدي ومسند الطيالسي والأدب المفرد للبخاري.

وفي سنة ٢٠٠٩م قرئ مسند الدارمي، وفي سنة ٢٠١١م قرئ صحيح ابن خزيمة، وفي سنة ٢٠١٢م قرئ صحيح ابن حبان، وغير ذلك من كتب السنة المشرفة. وقد اعتمدت هذه المجالس آليَّة في القراءة؛ تقوُّم على السَّرعَة المعقولة، ومحاولة الضَّبْط وعدم الإخلال بالمعاني؛ مع التزام السَّادة العلماء المسنِّدين بالتعليق

والتّصحیح بین الفیئة والأخرى، وليس هذا إلّا باباً من أبواب الاجتهاد في إتمام سماع الكتب وتحصيل فوائدها.

وقراءة وسماعُ کُتُب الحديث بهذه الطريقة لها عدّة فوائد:

- ١- كثرةُ ذکر الله تعالى بقراءتها ودوام النظر فيها.
- ٢- كثرةُ الصّلاة والسّلام على النّبي ﷺ.
- ٣- مراجعةُ الحفظ لمن كان حافظاً لشيءٍ منها.
- ٤- التّدبّر والتأمّل لألفاظ الحديث النبويّ ومعرفةُ غريبه.
- ٥- مراجعةُ الأحكام والمسائل الفقهيّة.
- ٦- معرفةُ الرّجال وأنسابهم بذكر الأسانيد وتكرار قراءتها.
- ٧- الدّراية العلميّة والرّواية المتّصلة الصّحيحة.
- ٨- إحياء سنّة الإسناد والإجازات.
- ٩- الرّصيد العلميّ للكويت؛ إذ بهذه المجالس أصبحت محطّ الأنظار، في أسانيد کُتُب السنّة الكبار.



ومن باب تمام الفائدة رغبت إدارة الشؤون الفنيّة بإصدار مداخلٍ لأمهات كتب السنّة، تُجلّي - في ضبطٍ وإتقانٍ - سيرة مصنّفيها، وتبيّن منهجهم في تصنيفها، وتلقي الضّوء على كل منها تعريفاً علمياً ينفع طلاب العلم المنتظمين في مشروع السّماع والقراءة.

وأسند إعداد هذه المداخل لعدد من الباحثين الشرعيين في إدارة الشؤون الفنية،
كما يلي:

- ١- المدخل إلى صحيح الإمام البخاري رحمه الله (١٩٤هـ - ٢٥٦هـ)، أعدّه:
د. محمد محمدي بن محمد جميل النورستاني، سنة ٢٠١٠م.
- ٢- المدخل إلى صحيح الإمام مسلم بن الحجاج رحمه الله (٢٠٦هـ - ٢٦١هـ)،
أعدّه: د. محمد محمدي النورستاني، سنة ٢٠٠٧م.
- ٣- المدخل إلى جامع الإمام الترمذي رحمه الله (حدود ٢١٠هـ - ٢٧٩هـ)، أعدّه:
د. الطاهر الأزهر خديري، سنة ٢٠٠٨م.
- ٤- المدخل إلى سنن الإمام أبي داود السجستاني رحمه الله (٢٠٢هـ - ٢٧٥هـ)، ويليّه
رسالة أبي داود إلى أهل مكة في وصف سننه، أعدّ المدخل وحقّق الرسالة:
د. محمد محمدي النورستاني، سنة ٢٠٠٨م.
- ٥- المدخل إلى موطأ الإمام مالك بن أنس رحمه الله (٩٣هـ - ١٧٩هـ)، أعدّه:
د. الطاهر الأزهر خديري، سنة ٢٠٠٨م.
- ٦- المدخل إلى سنن الإمام النسائي «المجتبى» رحمه الله (٢١٥هـ - ٣٠٣هـ)،
أعدّه: د. محمد محمدي النورستاني، سنة ٢٠٠٨م.
- ٧- المدخل إلى سنن الإمام ابن ماجه رحمه الله (٢٠٩هـ - ٢٧٣هـ)، أعدّه:
د. نور الدين بن عبد السلام مسعي، سنة ٢٠٠٨م.
- ٨- المدخل إلى صحيح الإمام ابن خزيمة رحمه الله (٢٢٣هـ - ٣١١هـ)، أعدّه:
د. محمد محمدي النورستاني، سنة ٢٠١١م.
- ٩- المدخل إلى صحيح الإمام ابن حبان رحمه الله (ت ٣٥٤هـ)، أعدّه:
د. محمد محمدي النورستاني، سنة ٢٠١٢م.

١٠ - المدخلُ إلى مسند الإمام المَبْجَلِ أحمد بن حنبل رحمه الله (١٦٤هـ - ٢٤١هـ)،

أعدّه: د. سامي محمد صبح، سنة ٢٠١٨م.

فجزاهم الله خيراً، وأجزل لهم الثواب.

وكانت هذه المداخل طُبعت وتعددت طبعاتها، ما عدا المدخلُ إلى مسند الإمام

أحمد، فهو يطبع للمرة الأولى.

وها هي الطبعة الجديدة للمداخل العشرة، تُطبع في مجموعة واحدة،

وقد راجعها وصححها ودققها الباحث الشرعي في إدارة الشؤون الفنية الشيخ

ياسر إبراهيم نجار، وبذل في ذلك جهداً مشكوراً.

ونحن إذ نُهدي لطلبة العلم عامة، وطلاب علم الحديث خاصة، هذه المداخلَ

العشرة، لَنرجو الله تعالى أن يجعل فيها النفع، وأن تكون حافزاً لرفع همَمهم لدراسة

كتب السنة المشرفة، وأن يجعلنا وإياهم من العاملين بكتاب الله، وهدى النبي المصطفى

ﷺ، والحمد لله رب العالمين.

مدير إدارة الشؤون الفنية

د. بدر معجون أبا ذراع الضفيري

قالوا عن الإمام البخاري رَحِمَهُ اللهُ

- قال شيخُه نُعَيْمُ بْنُ حَمَّادٍ الخَزَاعِيُّ (ت ٢٢٨هـ)، وشيخُه يَعْقُوبُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الدَّوْرَقِيُّ (ت ٢٥٢هـ): «محمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ البخاريُّ فقيهُ هذه الأُمَّة».
- وقال شيخُه قَتِيبَةُ بْنُ سَعِيدٍ البَغْلَانِيُّ (ت ٢٤٠هـ): «جَالَسْتُ الفَقْهَاءَ وَالرُّهَّادَ وَالْعَبَّادَ، فما رأيتُ منذ عَقَلْتُ مثْلَ محمد بنِ إِسْمَاعِيلَ، وهو في زمانِه كَعُمَرَ في الصَّحَابَةِ».
- وقال شيخُه عَمْرُو بْنُ عَلِيٍّ الْفَلَّاسُ (ت ٢٤٩هـ): «حديثٌ لا يَعْرِفُهُ مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ ليس بحديثٍ».
- وقال شيخُه مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ بُنْدَارٌ (ت ٢٥٢هـ): «هو أَفْقَهُ خَلْقِ الله في زمانِنَا».
- وقالَ شيخُه وَقْرِيئَةُ عَبْدُ اللهِ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الدَّارِمِيُّ (ت ٢٥٥هـ): «قد رأيتُ العلماءَ بالحَرَمَيْنِ والحِجَازِ والعِراقِ؛ فما رأيتُ فيهِم أَجْمَعَ من مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ».
- وقالَ له تَلْمِيذُهُ الإِمَامُ مُسْلِمُ بْنُ الْحَجَّاجِ (ت ٢٦١هـ): «دَعْنِي حَتَّى أَقْبَلَ رَجُلَيْكَ يَا أَسْتَاذَ الْأَسْتَاذِينَ، وَسَيِّدَ الْمُحَدِّثِينَ، وَطَبِيبَ الْحَدِيثِ فِي عِلَلِهِ».
- وقالَ أيضًا: «لا يُبْغِضُكَ إِلَّا حَاسِدٌ، وَأَشْهَدُ أَنَّهُ لَيْسَ فِي الدُّنْيَا مِثْلُكَ».
- وقالَ إِمَامُ الْأُئِمَّةِ ابْنُ خُزَيْمَةَ (ت ٣١١هـ): «ما تَحْتَ أَدِيمِ السَّمَاءِ أَحْفَظُ لحديثِ رَسولِ اللهِ ﷺ ولا أَعْرِفُ بِهِ من مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ البخاري».

قالوا عن «صحيح الإمام البخاري»

□ قال الحافظ عبد الغني المقدسي (ت ٦٠٠هـ) في كتابه (الكامل) - وتبعه الإمام المزي (ت ٧٤٢هـ) - : «الإمام أبو عبد الله الجعفي مولا هم البخاري، صاحب (الصحيح)، إمام هذا الشأن، والمقتدى به فيه، والمعول على كتابه بين أهل الإسلام».

□ وقال الحافظ أبو عمرو بن الصلاح (ت ٦٤٣هـ) عن الشيخين: «وكتابهما أصح الكتب بعد كتاب الله العزيز»، ثم قال: «ثم إن كتاب البخاري أصح الكتّابين، وأكثرهما فوائد».

□ وقال النووي (ت ٦٧٦هـ): «اتَّفَقَ العلماء - رحمهم الله - على أن أصح الكتب بعد القرآن العزيز: الصحيحان؛ البخاري ومسلم، وتلقتهما الأمة بالقبول، وكتاب البخاري أصحهما وأكثرهما فوائد ومعارف ظاهرة وغامضة، وقد صحَّ أن مسلماً كان ممن يستفيد من البخاري، ويعترف بأنه ليس له نظير في علم الحديث».

□ وقال الذهبي (ت ٧٤٨هـ) في ترجمة البخاري: «وأمَّا جامع الصحيح: فأجلُّ كتب الإسلام، وأفضلها بعد كتاب الله تعالى».

□ وقال ابن السبكي (ت ٧٧١هـ): «وأمَّا كتابه (الجامع الصحيح) فأجلُّ كتب الإسلام وأفضلها بعد كتاب الله...».

□ وقال عنه الحافظ ابن كثير (ت ٧٧٤هـ): «وكتابه (الصحيح) أجمع على قبوله وصحة ما فيه أهل الإسلام».

□ وقال الحافظُ ابنُ الملقِّن (ت ٨٠٤هـ) في مقدمة شرحه (التوضيح):
«فهذه نُبذ مهمة.. على صحيح الإمام أمير المؤمنين أبي عبد الله محمد بن
إسماعيل البخاري.. الذي هو أصحُّ الكتب بعد القرآن، وأجلُّها،
وأعظمُّها، وأعمُّها نفعًا بعد الفرقان».



مقدمة المؤلف

الحمد لله ربّ العالمين، والصَّلَاةُ والسَّلَامُ على سيد الأنبياء والمرسلين، نبينا محمد وعلى آله وصحابه أجمعين، ومن استنَّ بسُنَّتِهِم واهتدى بهدْيِهِم إلى يوم الدين.

أما بعد: فهذه رسالةٌ وجيزةٌ تُعنى بترجمة الإمام البخاري رَحِمَهُ اللهُ، وبيان منهجه في صحيحه، وذكر فوائد تتعلق به، ألفتها لتكون لبنةً جديدةً يضعها مكتبُ الشؤون الفنيّة - بوزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بدولة الكويت - لخدمة طُلاب الحديث النبوي الشريف.

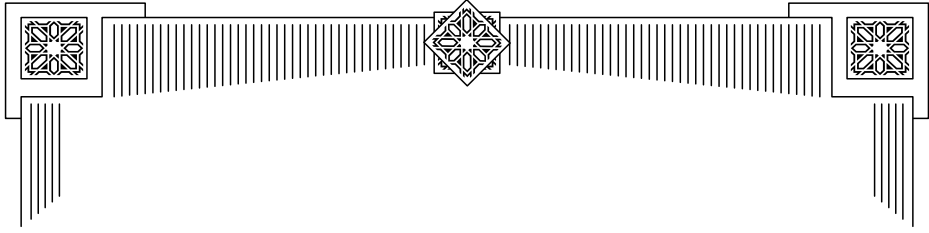
وهي من المداخل التي ألفت بمناسبة انعقاد مجالس الكتب السبعة - وغيرها من كتب الحديث - التي نظّمها مكتبُ الشؤون الفنيّة بقطاع المساجد.

وكانت الخطّة التي اعتمدها مكتبُ الشؤون الفنيّة أن يؤلّف مدخلٌ خاصٌّ لكلِّ كتابٍ من الكتب السبعة، ويكون تأليفه قبل بداية مجالس سماعه، حتى يستفيد منه الحاضرون، وكانت بداية مجالس تلك الكتب بصحيح الإمام البخاري، ولم يتمكّن المكتبُ من إنجاز تأليف مدخلٍ إلى صحيح البخاري قبل موعد السماع، ومضت مجالسُ السماع مسبوقةً بتأليف خاصٍّ حول الكتب المسموعة، وبذلك تمّ تأليف مداخلٍ إلى جميع الكتب المسموعة بعد صحيح البخاري.

وبعد أن نَجَزَت المجالس: ارتأى المكتبُ أن يُكَمِّلَ النقصَ، ويردِّفَ المداخلَ السابقةَ بمدخلٍ إلى صحيح البخاري، حتى يمكنَ طبعُها مكتملةً في مجلدٍ واحدٍ يُعْمُ به النَّفعُ، فكان تأليفُ هذا المدخلِ تكميماً لهذه الفائدة؛ لكي يُضَافَ هذا الجهدُ إلى رصيدِ جهودِ المكتبِ السابقةِ التي بذلها لتقريبِ الكتبِ السبعة - التي هي أهمُّ أصولِ الحديثِ الشريف - إلى المسلمين عامَّةً، وإلى طُلَّابِ علمِ الحديثِ النبويِّ خاصَّةً.

وقد توخَّيتُ في هذا المدخلِ التوسُّطَ بين الإيجازِ المُخلِّ، والإطنابِ المُملِّ؛ ليكون أدعى إلى الاستفادةِ منه - بإذنِ الله تعالى -.





خطة المدخل

وسيكون المدخلُ في بابين، الباب الأول في حياة الإمام البخاري، والباب الثاني في بيان منهجه في صحيحه.

الباب الأول: حياة الإمام البخاري رَحِمَهُ اللهُ

وفيه فصلان:

□ الفصل الأول: سيرة الإمام البخاري الشخصية.

وفيه خمسة مباحث:

المبحث الأول: اسمه، ونسبته، وولادته.

المبحث الثاني: بلده.

المبحث الثالث: نشأته وصفاته.

المبحث الرابع: شمائله وفضائله.

المبحث الخامس: استقراره في «نيسابور»، ثم خروجه منها إلى «بخارى»، ثم خروجه منها، ووفاته في قرية «خَرْتَنَك».

وفيه مطلبان:

المطلب الأول: استقراره في نيسابور ثم خروجه منها.

المطلب الثاني: خروجُه من بخارى، ووفاته رَحِمَهُ اللهُ.

□ الفصل الثاني: حياة الإمام البخاريِّ العَلَمِيَّة.

وفيه سبعةٌ مباحث:

المبحث الأول: طلبُه للحديث، ونبوغُه فيه.

المبحث الثاني: قوةُ حفظه، ونباهةُ خاطره، وسيلانُ ذهنه.

المبحث الثالث: رحلاتُه.

المبحث الرابع: من أشهرِ شيوخِ الإمامِ البخاري.

المبحث الخامس: من أشهرِ تلاميذِ الإمامِ البخاري.

المبحث السادس: مؤلَّفَاتُ الإمامِ البخاري.

المبحث السابع: مكانتُه، وثناءُ العلماءِ عليه.

وفيه مطلبان:

المطلب الأول: مكانتُه عند العلماء.

المطلب الثاني: ثناءُ العلماءِ عليه.

الباب الثاني: منهجُ الإمامِ البخاري رَحِمَهُ اللهُ في صحيحه

وفيه فصلان:

□ الفصل الأول: التعريفُ بصحيحِ الإمامِ البخاري، وروايته، وعددِ

أحاديثه، ومكانتُه، وعنايةُ العلماءِ به، وشروحه، وطبعاته.

وفيه سبعةٌ مباحث:

المبحث الأول: التعريفُ بصحيحِ الإمامِ البخاري.

المبحث الثاني: رواةُ صحيحِ الإمامِ البخاري

المبحث الثالث: عددُ ما في الصحيح من الأحاديث، وعدد الأحاديث التي صُنِّفَ منها.

المبحث الرابع: مكانةُ صحيح الإمام البخاري، وثناءُ العلماء عليه، وتلقِّيهم له بالقبول.

المبحث الخامس: عنايةُ العلماء وجهودهم على «صحيح الإمام البخاري».

المبحث السادس: شروح «صحيح الإمام البخاري».

المبحث السابع: طبعاُت «صحيح الإمام البخاري».

□ الفصل الثاني: منهج الإمام البخاري في صحيحه:

وفيه خمسةُ مباحث:

المبحث الأول: منهجُ الإمام البخاري في تراجمِ الكتب والأبواب.

وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: منهجه في تراجمِ الأبواب.

المطلب الثاني: مناسبةُ الترتيبِ بين كُتبه وأبوابه.

المطلب الثالث: عنايته - في الغالب - بأن يكونَ في الحديث الأخير من كلِّ بابٍ مناسبةٌ لختمه.

المبحث الثاني: شرطُ الإمام البخاري في صحيحه.

المبحث الثالث: التكرارُ في صحيح الإمام البخاري.

المبحث الرابع: المفاضلةُ بين الصَّحيحَيْن.

المبحث الخامس: المعلقَات في «صحيح الإمام البخاري».

الباب الأول

حياة الإمام البخاري رحمه الله

وفيه فصلان:

الفصل الأول: سيرة الإمام البخاري الشخصية.

الفصل الثاني: سيرة الإمام البخاري العلمية.

الفصل الأول

سيرة الإمام البخاري الشخصية

وفيه خمسة مباحث:

المبحث الأول: اسمه، ونسبته، وولادته.

المبحث الثاني: بلده.

المبحث الثالث: نشأته وصفاته.

المبحث الرابع: شمائله وفضائله.

المبحث الخامس: استقراره في «نيسابور»، ثم خروجه منها إلى «بخارى»، ثم خروجه منها، ووفاته في قرية «خَرَتْنَك».

المبحث الأول

اسمُهُ، ونسبُهُ، وولادَتُهُ

هو أمير المؤمنين في الحديث الإمام أبو عبد الله محمد بن إسماعيل ابن إبراهيم بن المغيرة بن بردزبه^(١) الجعفي مولا هم، البخاري. و«الجعفي» نسبة إلى جعفي بن سعد العشيرة، وهو مدحج.

وقيل: قيل له جعفي لأنَّ جدَّه الثالث بردزبه كان فارسياً على دين قومه، ثم أسلم ولدَّه المغيرة - أبو جدَّ الإمام البخاري - على يد اليمان الجعفي - حاكم بخارى^(٢) - وأتى بخارى، فنسبَ إليه نسبةً ولأهله؛ عملاً بمذهب من يرى أنَّ من أسلم على يده شخصٌ كان ولاؤه له^(٣).

ولادَتُهُ:

روى الخليلي من طريق أبي حسان مَهَبِ بن سُلَيْم أنه قال: «سمعتُ محمد بن إسماعيل البخاري يقول: ولدتُ يوم الجمعة بعد الصلاة لثنتي

(١) قال الحافظ في (هَدْي الساري) (ص/٤٧٧): «بردزبه: بفتح الباء الموحدة، وسكون الراء المهملة، وكسر الدال المهملة، وسكون الزاي المعجمة، وفتح الباء الموحدة، بعدها هاء. هذا هو المشهور في ضبطه، وبه جزم ابن ماكولا، وقد جاء في ضبطه غير ذلك. وبردزبه بالفارسية: الرَّارِع، كذا يقوله أهل بخارى».

(٢) وهو أبو جدَّ عبد الله بن محمد بن جعفر بن يمان البخاري المُسنَدِي الجعفي، وعبد الله هذا قيل له: «مسندي» لأنه كان يطلب المُسنَد في حديثه. (تاريخ بغداد) (٦/٢)، (تهذيب الكمال) (٤٣٧/٢٤ - ٤٣٨).

(٣) (تاريخ بغداد) (٦/٢)، (هَدْي الساري) (ص/٤٧٧).

عشرة ليلة خَلَتْ من شوال، سنة أربعٍ وتسعين ومائة»^(١).
 وقال وَرَأَى البخاري: «سمعتُ الحسنَ بن الحسين البزار يقول:
 رأيتُ محمدَ بن إسماعيل شيخًا، نحيفَ الجسم، ليس بالطويل
 ولا بالقصير، ولد يوم الجمعة بعد الصلاة، لثلاث عشرة ليلة خَلَتْ من
 شوال، سنة أربعٍ وتسعين ومائة، ببخارى»^(٢).



(١) (الإرشاد) (٩٥٩/٣).

(٢) (تاريخ بغداد) (٦/٢)، (تغليق التعليق) للحافظ ابن حجر (٣٨٥/٥).

المبحث الثاني

بلده

يُنْسَبُ الإمام البخاريُّ إلى (بُخَارَى)، وهي مدينةٌ من كُبرياتِ المدنِ في منطقة (ما وراء النهر)^(١)، قال عنها صاحبُ كتاب (الصُّور): «ولم أرَ ولم أسمعَ في الإسلام بظاهرِ بلدٍ أحسنَ من ظاهرِ بُخَارَى؛ لأنك إذا عَلَوْتَ فُهِنْدَزَهَا - أي: قلعتها - لم يقعَ بصركَ من جميعِ النواحي إلا على خُضْرَةٍ، تَتَّصِلُ خُضْرَتُهَا بِلَوْنِ السَّمَاءِ، وكأنَّ السَّمَاءَ مَكْبَةٌ زَرْقَاءُ عَلَى بَسَاطٍ أَخْضَرٍ، تَلُوْحُ الْقُصُورُ فِيمَا بَيْنَ ذَلِكَ كَالنَّوَاوِيرِ^(٢) فِيهَا، وَأَرْضِي ضِيَاعِهِمْ مَنَعُوتَةٌ بِالْأَسْتَوَاءِ كَالْمَرَاةِ، وَلَيْسَ بِمَا وَرَاءَ النَّهْرِ وَخِرَاسَانَ بِلَدَةً أَهْلُهَا أَحْسَنُ قِيَامًا بِالْعِمَارَةِ عَلَى ضِيَاعِهِمْ مِنْ أَهْلِ بَخَارَى، وَلَا أَكْثَرَ عِدَدًا عَلَى قَدَرِهَا فِي الْمَسَاحَةِ»^(٣).

(١) إقليم «ما وراء النهر» هو الإقليم الذي يقع وراء نهر (جيحون) - ويُسمى الآن (درياء آمو) - إلى نهر (سيحون) - ويُسمى الآن (سِير دَرِيَا) - فهو المنطقة الواقعة بين هذين النهرين، ويشغل أكثره الآن: جمهورية (أوزبكستان)، والجزء الباقي يشغله: جزءٌ يسيرٌ من جمهوريتَي: طاجكستان، وقرغيزيا، وأجزاء واسعة من شمال جمهورية (قازاقستان).

يقولُ البشاريُّ في كتابه (أحسن التقاسيم) (ص/٣١١) عن هذا الإقليم: «هذا الجانبُ أخصبُ بلادِ الله تعالى، وأكثرُها خيرًا، وفقها، وعمارة، ورغبة في العلم، واستقامة في الدين، وأشدُّ بأسًا، وأغلظُ رقابًا، وأسلمُ صدرًا، وأرغبُ في الجماعات، مع يسارٍ وعفةٍ ومعروفٍ وضيافةٍ وتعظيمٍ لمن يفهم».

(٢) «النَّوَاوِير» جمعُ نَوَّارٍ، وهو الزَّهَرُ، وأحدثه: نُورَة.

(٣) كتاب (صورة الأرض) لابن حوقل (ص/٤٧٢) - بتصريف يسيرٍ حسب تعبير ياقوت الحموي في كتابه (معجم البلدان) (١/٢٨٠).

وقال ياقوتُ الحَمَوِي: «بُخَارَى - بالضم - من أعظم مُدُنِ ما وراء النهر وأجلّها، يُعَبَّرُ إليها من آمل الشَّط... وكانت قاعدة السَّامَانِيَّة» (١) (٢).

(١) المصدر السابق.

(٢) **الدولة السَّامَانِيَّة**: أسَّسَهَا أَحْمَدُ بْنُ سَامَانَ عام (٢٦١هـ)، واستمرَّت (١٧٠) عامًا، وانتهت على أيدي الغزنويين، وهم آل سُبُكْتِكِينَ الذين كانوا من مدينة (غزنة) التي تقع اليوم في الجنوب الشرقي من أفغانستان.

• **أما الدولة الغزنويَّة** التي قُضت على الدولة السامانية: فقد كان (سبكتكين) والي السامانيين على (غزنة) بعد فتحهم لها سنة (٣٥١هـ)، ثم تطور الأمر فصارَ الوالي الجديد يحكم المنطقة باستقلالٍ شبه تام عن السامانيين، ثم ضمَّ إليه مناطقَ أخرى في خراسان، ثم توفي سنة (٣٦٥هـ)، وخلفه أخوه إسماعيل، ثم أخوه المجاهد المعروف محمود بن سبكتكين (٣٦١ - ٤٢١هـ)، وقضى على الوجود الساماني في خراسان سنة (٣٨٩هـ)، وهو الذي حارب البُويهيّين، واستولى على الرِّيِّ - مركز البُويهيّين - سنة (٤١٩هـ)، وبدأ منذ سنة (٣٩١هـ) في القيام بحملاتٍ منظَّمة لغزو الهند، وفتح بعض مُدُنِه، ثم خلفه ابنه مسعود (٤٢١ - ٤٣٢هـ)، وركَّزَ كلَّ جهوده نحو الهند، ثم بدأت دولة الغزنويين في انحسار أمام حملات السلاجقة من ناحية، والغوريين من ناحية أخرى، فاستولى الغوريُّون على مدينة (غزنة) سنة (٥٤٤هـ)، وعلى مدينة (لاهور) سنة (٥٨٢هـ)، وأنهوا الوجودَ الغزنويَّ فيها، وبذلك انتهت دولة الغزنويين.

وكانت مدينة (غزنة) قاعدة الغزنويين من سنة (٣٦٥هـ) إلى سنة (٥٥٠هـ) [٩٧٧ - ١١٥٦م]، ثم اختاروا مدينة (لاهور) الواقعة في باكستان عاصمةً لهم، واستمرُّوا فيها حتى نهاية دولتهم.

وأشهرُ شخصيَّات هذه الدولة هو السلطان محمود بن سبكتكين، ومن روائع أقواله ما حكاه عنه الذهبيُّ في (سير أعلام النبلاء) (٤٨٧/١٧) أنه دخلَ عليه ابنُ فورك فقال: لا يجوز أن يوصفَ الله بالفوقيَّة؛ لأنَّ لازمَ ذلك وصفه بالتحتيَّة! فمَن جازَ أن يكون له فوق: جازَ أن يكون له تحت. فقال السلطان: ما أنا وصفته حتى يلزمني، بل هو وصفَ نفسه! فبهتَ ابنُ فورك.

وهذه كلمةٌ عظيمةٌ من ذلك السلطان، تقتلُ جذورَ علم الكلام الذي بُني على أساس اللوازم.

• **وأما الغوريُّون** الذين قضوا على الغزنويين: فهم من منطقة (غور) الواقعة في وسط أفغانستان، وهم من قبيلة الشنسباني، وكانت تخدمُ الغزنويين منذ سنة (٤٠٠هـ)، ومنذ سنة (٤٩١هـ) أصبحت هذه القبيلة ولاءً على (غزنة) من قبل الغزنويين، ثم أسسوا إمارة في (فيرُوزخ) منذ (٥٤٠هـ)، ثم استولوا على غزنة سنة (٥٤٤هـ)، ثم =

وقد وصفها الثعالبي بأنها كانت مثابة المجد، وكعبة الملك، ومجمع أفراد الزمان، ومطلع نجوم أدباء الأرض، وموسم فضلاء الدهر.

وتقع مدينة (بخارى) على نهر (زرافشان) عند التقائه برافده المنحدر من الجنوب، إلى الغرب من مدينة (سمرقند) بنحو من (١٥٠) ميلاً، وكانت قاعدة ملوك (السامانية) - كما سبق - وقد دمرها المغول سنة (٦١٦هـ)، ولم تستعد مكانتها إلا في ختام المائة الثامنة في عهد تيمور، حيث اتخذ مدينة (سمرقند) عاصمةً له، واستعادت أختها بخارى شيئاً من سابق بهائها^(١).

وفتح بخارى لأول مرة على عهد أمير المؤمنين معاوية بن أبي سفيان سنة (٥٤هـ)، فتحها عبيد الله بن زياد - وإليه على خراسان -، وكان أهلها ينقضون العهد كلما سنحت لهم الفرصة، حتى جاءهم قتيبة بن مسلم سنة (٨٦هـ)، وأخضعها لحكم المسلمين، وأسكن العرب فيها حتى لا تعود للانتفاض، وحتى ينتشر الإسلام، وبني مسجدًا الجامع^(٢)، ومنذ

= سيطروا حتى (٥٥٥هـ) على كل المناطق التي كانت تحت حكم الغزنويين في خراسان، ومنذ سنة (٥٧٣هـ) بدؤوا حملاتهم على الهند، بدءاً من بشاور والساحل حتى السند. وباستيلائهم سنة (٥٨١هـ) [١١٨٦م] على مدينة (لاهور) قضوا على الغزنويين نهائياً.

وفي سنة (٥٨٨هـ) [١١٩٣م] استولى الغوريون على دهلي (دهلي)، ثم وسعوا مملكتهم حتى (كجرات) جنوباً والبنغال شرقاً (٥٩٧هـ).

وكان مقتل شهاب الدين الغوري (مُعز الدين) سنة (٦٠٢هـ) بداية النهاية للدولة الغورية، حيث سقطت أفغانستان سنة (٦٠٨هـ) [١٢١٢م] في أيدي (الخوارزمشاهات) - وهم ملوك خوارزم -، كما استقل بالهند قطب الدين أيبك، وكان مملوكاً لشهاب الدين، ونائباً له على الهند، وقد استقل بالهند سنة (٦٠٢هـ) [١٢٠٦م]، وأسّس دولة المماليك في الهند (سلطنة دهلي)، ونقل العاصمة من (لاهور) إلى (دهلي).

• وكانت نهاية (الخوارزمشاهات) بيد المغول (التتار)، والله المستعان.

(١) بلدان الخلافة الشرقية (ص/٥٠٦).

(٢) وذلك سنة (٩٤هـ)، وقد جدد هذا المسجد ومنارته عام (٥١٥هـ) بأمر أرسلان خان، =

ذلك العهد أصبحت (بخارى) قلعةً من قلاع الإسلام، وحصناً حصيناً من حصونه.

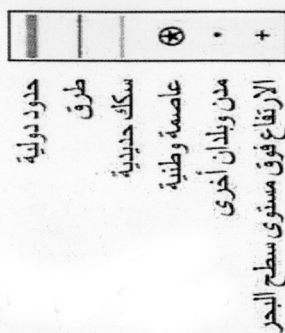
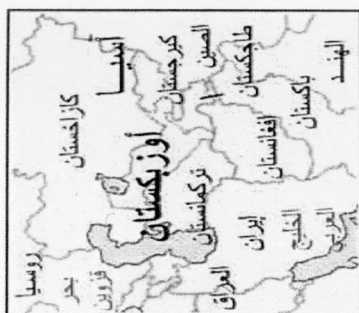
وقد دخلها الأوزبك عام (٩٠٥هـ)، ولكنهم أبقوا (سمرقند) عاصمةً لهم، وحكمت بخارى أسرةً أوزبكيةً تُسمى (بني منغيت)، واستمرَّ حكمُها حتى عام (١٣٣٩هـ) [١٩٢٠م] حيث هاجم الروسُ المدينةَ واستولوا عليها، واضطُرَّ آخرُ أمرائها إلى الهجرة إلى أفغانستان، حيث توفي هناك عام (١٣٦٣هـ).

وتقعُ (بخارى) الآن في جمهورية (أوزبكستان)، وعددُ سكانها يناهز ربعَ المليون من الأنفس^(١).



= وقد حُوِّلَ بعد السيطرة الشيوعية إلى متحفٍ ومكتبة، ووُضِعَت أمامه التماثيل، وسمَّيت المكتبةُ باسم (مكتبة ابن سينا!).
(١) (موسوعة المدن العربية والإسلامية) (ص/٤٠٩).

اوزبکستان



موقع مدينة «بخارى» الآن

المبحث الثالث

نشأته وصفاته

أولاً: نشأته:

نشأ الإمام البخاري رَحِمَهُ اللهُ فِي بيئَةٍ مَلُؤَهَا الصَّلَاحُ وَالشَّغْفُ بِالْعِلْمِ، فَقَدْ كَانَ وَالِدُهُ - وَكُنْيَتُهُ أَبُو الْحَسَنِ - مِنَ الْمُحَدِّثِينَ، ذَكَرَهُ الْبُخَارِيُّ فِي (التَّارِيخِ الْكَبِيرِ)^(١)، وَكَذَا ابْنُ حَبَانَ فِي (الثَّقَاتِ)، وَقَالَ: «إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ وَالِدُ الْبُخَارِيِّ، يَرْوِي عَنْ حَمَادِ بْنِ زَيْدٍ وَمَالِكٍ، وَرَوَى عَنْهُ الْعِرَاقِيُّونَ»^(٢).

وَقَالَ إِسْحَاقُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ خُلْفٍ الْبُخَارِيُّ: «سَمِعْتُ مُحَمَّدَ بْنَ إِسْمَاعِيلَ الْبُخَارِيَّ يَقُولُ: سَمِعَ أَبِي مِنْ مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ، وَرَأَى حَمَادَ بْنَ زَيْدٍ، قَدْ صَافَحَ ابْنَ الْمُبَارَكِ بِكُلْتَا يَدَيْهِ»^(٣).

وَكَانَ إِسْمَاعِيلُ مَعَ عِلْمِهِ تَقِيًّا وَرِعًا، قَالَ أَحْمَدُ بْنُ حَفْصٍ الْبُخَارِيُّ - وَهُوَ مِنْ شُيُوخِ الْإِمَامِ الْبُخَارِيِّ - : دَخَلْتُ عَلَى إِسْمَاعِيلَ وَالِدِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عِنْدَ مَوْتِهِ فَقَالَ: «لَا أَعْلَمُ مِنْ مَالِي دَرَهْمًا مِنْ حَرَامٍ، وَلَا دَرَهْمًا مِنْ شَبْهَةٍ»^(٤).

وَلَمْ يَحْظَ الْإِمَامُ الْبُخَارِيُّ بِرِعَايَةِ وَالِدِهِ، لَكُونِهِ تَوَفَّى وَالْبُخَارِيُّ

(١) (١/٣٤٢ - ٣٤٣).

(٢) (الثقات) (٨/٩٨).

(٣) (سير أعلام النبلاء) (١٢/٣٩٢)، (تغليق التعليق) (٥/٣٨٥).

(٤) (تاريخ الإسلام) للذهبي (١٩/٢٣٩)، (هَدَى السَّارِي مَقْدَمَةُ فَتْحِ الْبَارِي) (ص/٤٧٩)، =

صغير، فتربى في كنف أمّه، وكانت من الصالحات العابدات، روى غُنجارٌ في (تاريخ بخارى)^(١)، واللالكائي في (شرح السنة) - في باب كرامات الأولياء - أنّ البخاريّ ذهبَ عيناه في صغره، فرأت والدته الخليل إبراهيم عليه السلام في المنام، فقال لها: يا هذه قد ردّ الله على ابنك بصره بكثرة دعائك. قال: فأصبح وقد ردّ الله عليه بصره^(٢).

ثانيًا: صفاته:

سأذكرُ هنا بعضَ صفات الإمام البخاريّ الخَلْقِيَّة، وسيأتي الحديث عن صفاته العلمية وشمائله وفضائله في مبحثٍ مستقل - بإذن الله تعالى -.

فقد روى ابنُ عدي عن أبي الحسن بن الحسين البزار ببخارى أنه قال: رأيتُ محمدَ بنَ إسماعيل بن إبراهيم شيخًا نحيفَ الجسم، ليس بالطويل ولا بالقصير^(٣).

وكان البخاريّ قد ذهبَ عيناه في الصَّغَر، وردّ الله عليه بصره بدعاء والدته الصالحة، كما سبق قريبًا.



= وتصحّف فيه أحمدٌ إلى «أحيد».

(١) هذا الكتابُ من المصادر المهمّة المفقودة إلى الآن.

(٢) (شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة) للآلكائي (٢٩٠/٩)، (تاريخ بغداد) (١٠/٢)، (سير أعلام النبلاء) (٢٩٢/١٢ - ٢٩٣)، (هَدْي الساري) (ص/٤٧٨).

(٣) (الكامل) لابن عدي (١/١٣١)، (تاريخ بغداد) (٦/٢)، (تهذيب الكمال) (٤٣٨/٢٤).

المبحث الرابع

شمائله وفضائله

إنَّ من ميزات العلماء الصادقين: العمل بما يعملون، فلم يجعل الله لهم مكانةً ولا لعلمهم بركةً إلا لما جمعوا بين العلم والعمل، مع ما كانوا يتصفون به من الإخلاص لله وَعَلَى.

وأحسب أنَّ الإمام البخاريَّ كان له نصيبٌ وافر من ذلك، إضافةً إلى أنه قد تميَّزَ بمزايا خُلُقِيَّةٍ وصفاتٍ عاليةٍ قلَّ أن تجتمعَ في شخصٍ من نظرائه؛ فقد ضربَ في الزهدِ والورعِ أروعَ الأمثلة، كما أنه سَمَا في الكرمِ إلى أعلى قِمَمَتِهِ، ورسَّختْ عنده الشمائلُ الحسنَةُ رسوخَ الجبال، وسأذكرُ هنا نبذةً من فضائله وشمائله.

أولاً: زهده وورعه:

قال ورَّاقه محمدُ بن أبي حاتم: سمعتُ سليماً - يعني ابن مجاهد - يقول: ما رأيتُ بعيني منذ ستين سنةً أفقه ولا أورعَ ولا أزهدَ في الدنيا من محمدِ بن إسماعيل^(١).

وذكرَ الحاكمُ عن أبي جعفر الوراقِ مسَبَّح بن سعيد أنه قال: كان محمدُ بنُ إسماعيلَ يَخْتَمُ في رمضان في النهارِ كلِّ يومٍ خَتْمَةً، ويقومُ بعد التراويح كلَّ ثلاثِ ليالٍ بخَتْمَةٍ^(٢).

(١) (سير أعلام النبلاء) (١٢/٤٤٩).

(٢) (تاريخ بغداد) (١٢/٢)، (تهذيب الكمال) (٢٤/٤٤٦).

وقال بكر بن منير: سمعتُ أبا عبد الله البخاريَّ يقول: أرجو أن ألقى الله ولا يُحاسِبَنِي أَنِّي اغْتَبْتُ أَحَدًا^(١).

قال الإمام الذهبيُّ معلقًا على كلام البخاري: «قلت: صدقَ رَحِمَهُ اللهُ، وَمَنْ نظَرَ في كلامه في الجرح والتعديل: عَلِمَ ورَعَه في الكلام في الناس، وإنصافه فيمن يُضَعِّفُه، فإنه أكثر ما يقول: (منكر الحديث)، (سكتوا عنه)، (فيه نظر)، ونحو هذا، وَقَلَّ أن يقول: فلان كذاب، أو كان يضع الحديث، حتى إنه قال: إذا قلتُ (فلان في حديثه نظر)؛ فهو متَّهمٌ وإِ. وهذا معنى قوله: لا يُحاسِبَنِي الله أَنِّي اغْتَبْتُ أَحَدًا، وهذا هو - والله - غايةُ الورع»^(٢).

وقال ورَّاقه: «سمعتُه - يعني البخاريَّ - يقول: لا يكون لي خصمٌ في الآخرة، فقلت: إنَّ بعض الناس ينقمون عليك كتاب «التاريخ»، ويقولون: فيه اغتيابُ الناس، فقال: إنما روينَا ذلك روايةً، لم نقله من عند أنفسنا، قال النبيُّ ﷺ: «بئسَ مولى العشيرة»^(٣)، يعني حديث عائشة^(٤).

وذكر ورَّاقه أيضًا: كان البخاريُّ رَكِبَ إلى الرَّمي كثيرًا، فما أَعْلَمُ أَنِّي رأيته في طول ما صَحِبْتُهُ أخطأ سهمه الهدفَ إلا مرتين، بل كان يصيبُ في كلِّ ذلك ولا يُسَبِّقُ، قال: وركبنا يومًا إلى الرمي ونحنُ بِـ(فِرَبْر)^(٥)، فخرجنا إلى الدَّرب الذي يؤدِّي إلى الفرضة^(٦)، فجعلنا

(١) (طبقات الحنابلة) (٢٧٦/١)، (تاريخ بغداد) (١٣/٢)، (تاريخ مدينة دمشق) (٥٢/٨١).

(٢) (سير أعلام النبلاء) (٤٤٠/١٢ - ٤٤١).

(٣) متفق عليه، أخرجه البخاري (ح/٦٠٢٩)، ومسلم (ح/٢٣٢١).

(٤) (سير أعلام النبلاء) (٤٤١/١٢).

(٥) مدينة قريبة من (بُخارى)، بإزاء (آمل)، وهي على طرف (جيحون) مما يلي بُخارى.

(٦) أي: فوهة النهر، أو مشرب الماء منه، أو المشرعة.

نرمي، فأصاب سهم أبي عبد الله وَتَدَ القنطرة التي على النَّهر، فانشَقَّ الوَتْدُ، فلَمَّا رأى ذلك: نَزَلَ عن دَابَّتِهِ، فأَخْرَجَ السَّهْمَ من الوَتْدِ، وترك الرمي، وقال لنا: ارجعوا؛ فرجعنا. فقال لي: يا أبا جعفر، لي إليك حاجة - وهو يَتَنَفَّسُ الصُّعْدَاءَ - فقلت: نعم. قال: تذهبُ إلى صاحب القنطرة فتقول: إِنَّا أَخْلَلْنَا بِالْوَتْدِ، فنحِبُّ أن تأذنَ لنا في إقامة بدلِهِ، أو تأخذَ ثمنَهُ، وتجعلنا في حلٍّ مما كان مِنَّا. وكان صاحبُ القنطرة حميدَ بنَ الأخضر، فقال لي: أبلغُ أبا عبد الله السلام، وقل له: أنتَ في حلٍّ مما كان منك، فإنَّ جميعَ ملكي لك الفداء! فأبلغتُهُ الرسالة، فتَهَلَّلَ وجهُهُ، وأظهرَ سرورًا كثيرًا، وقرأَ ذلك اليوم للغرباء خمسمائة حديث، وتصدَّقَ بثلاثمائة درهم^(١).

وكان رَحِمَهُ اللهُ شديداً الاحتياط في المحافظة على دينه، والابتعاد عن كلِّ ما يمكن أن يقدَحَ فيه؛ فقد ذَكَرَ مُحَمَّدُ بنَ أَبِي حاتمٍ وِثاقَهُ: أن البخاريَّ ورثَ من أبيه مالاً جليلاً، وكان يُعْطِيهِ مَضارِبَةً، فقطعَ له غريمٌ خمسةً وعشرين ألفاً، فقليل له: استعِنَ بكتاب الوالي. فقال: إن أخذتُ منهم كتاباً طَمِعُوا، ولن أبيعَ ديني بدنياي. ثم صالحَ غريمَهُ على أن يُعْطِيَهُ كُلَّ شهرٍ عشرة دراهم، وذهبَ ذلك المَالُ كله^(٢).

والقصصُ التي تبيِّن مدى رسوخ الإمام البخاريَّ في هذا الباب كثيرةٌ، ذَكَرَها أَغْلَبُ مَنْ ترجمَ له، أكتفي هنا بما ذَكَرَتها.

ثانياً: عبادته:

ذَكَرَ وِثاقَهُ مُحَمَّدُ بنَ أَبِي حاتمٍ أنَّ البخاريَّ دُعِيَ إلى بستان بعض أصحابه، فلما حضرت صلاةَ الظهرِ صَلَّى بالقوم، ثم قام للتطوُّع، فأطال

(١) (سير أعلام النبلاء) (١٢/٤٤٣)، (هَدَى السَّارِي) (ص/٤٨٠).

(٢) انظر: (تاريخ الإسلام) للذهبي (٦/١٥٥).

القيام، فلمَّا فرغ من صلاته: رفعَ ذيلَ قميصه، وقال لبعض مَن معه: انظر هل ترى تحت قميصي شيئاً؟ فإذا زنبورٌ قد أبره^(١) في ستة عشر أو سبعة عشر موضعاً، وقد تورَّم من ذلك جسده، وكانت آثارُ الزنبور في جسده ظاهرة، فقال له بعضهم: كيف لم تخرج من الصلاة في أول أمرك؟! فقال: كنت في سورة فأحببت أن أتمها!^(٢).

وقال ورَّافه أيضاً: كان أبو عبد الله إذا كنت معه في سفرٍ يجمعنا بيتٌ واحدٌ إلَّا في القيظ أحياناً، فكنت أراه يقوم في ليلةٍ واحدةٍ خمس عشرة مرةً إلى عشرين مرةً، في كلِّ ذلك يأخذ القداحةَ فيؤري ناراً بيده، ويُسرج، ثم يخرج أحاديثَ فيُعلِّم عليها، ثم يضع رأسه، وكان يصلي في وقت السَّحر ثلاث عشرة ركعة، يوترُ منها بواحدة، وكان لا يُوقظني في كلِّ ما يقوم، فقلت له: إنك تحملُ على نفسك كلَّ هذا ولا توقظني؟ قال: أنت شابُّ فلا أحبُّ أن أفسدَ عليك نومك.

قال: ورأيتُه استلقَى على قفاه يوماً ونحنُ بـ(فربْر) في تصنيفِ كتاب التفسير، وكان أتعبَ نفسه في ذلك اليوم في كثرة إخراج الحديث، فقلت له: يا أبا عبد الله سمعتك تقول يوماً: إني ما أتيت شيئاً بغير علمٍ قطُّ منذ عقلت! فأبي علم في هذا الاستلقاء؟ فقال: أتعبنا أنفسنا في هذا اليوم، وهذا ثغرٌ من الثغورِ خشيْتُ أن يحدثَ حدثٌ من أمر العدو، فأحببت أن أستريحَ وآخذَ أهبةً ذلك، فإن غافصنا^(٣) العدو: كان بنا حراكٌ!^(٤).

(١) أي: لدَّعه بلبريته.

(٢) (تاريخ بغداد) (١٢/٢ - ١٣)، (تاريخ مدينة دمشق) (٧٩)، (تهذيب الكمال) (٤٤٧/٢٤)، (سير أعلام النبلاء) (١٢/٤٤٤).

(٣) أي: فأجأنا العدو، وغافصَ الرجلُ مُغافصةً وغفاصاً: أخذه على غرة، وغافصتُ فلاناً: إذا أخذته على غرةٍ منه.

(٤) (تاريخ بغداد) (١٣/٢ - ١٤)، (تاريخ مدينة دمشق) (٧١/٥٢)، (تهذيب الكمال) =

ونقلَ الحاكمُ عن مسَبِّح بن سعيد^(١) أنه قال: كان محمدُ بنُ إسماعيلَ إذا كان أولَ ليلةٍ من شهر رمضان يجتمعُ إليه أصحابُه فيصَلِّي بهم، ويقرأُ في كلِّ ركعةٍ عشرين آيةً، وكذلك إلى أن يَختم القرآن، وكان يقرأُ في السَّحر ما بين النصفِ إلى الثلثِ من القرآن، فيختم عند السحرِ في كلِّ ثلاثِ ليالٍ، وكان يختم بالنهارِ في كلِّ يوم خَتمةً، ويكون خَتْمُهُ عند الإفطارِ كلَّ ليلة، ويقول: عند كلِّ خَتمةٍ دعوةٌ مستجابة^(٢).

ثالثاً: كَرَمُهُ وَسَمَاحَةُ نَفْسِهِ وَحَسَنُ خَلْقِهِ:

كان الإمام البخاريُّ مثلاً يُحتذى به في الكرم والسماحة وحسن الخلق، والقصص في ذلك كثيرة أجتزئ منها ما يلي:

قال عبدُ الله بن محمد الصيارفي: كنتُ عند أبي عبد الله محمد بن إسماعيل في منزله، فجاءته جاريته وأرادت دخولَ المنزل فعثرتُ على محبرةٍ بين يديه، فقال لها: كيف تمشين؟! قالت: إذا لم يكن طريقٌ كيف أمشي؟ فبسطَ يده وقال: اذهبي فقد أعتقتكِ. فقليل له بعد: يا أبا عبد الله، أغضبتكِ الجارية؟! قال: إن كانت أغضبتني فقد أرضيت نفسي بما فعلتُ^(٣).

وقال ورَّاقه محمد بن أبي حاتم: كنتُ اشتريتُ منزلاً بتسع مائةٍ وعشرين درهماً، فقال: لي إليك حاجة تقضيها؟ قلت: نعم، ونُعْمَى عَيْن، قال: يَنْبَغِي أَنْ تَصِيرَ إِلَى نوح بن أبي شداد الصيرفي، وتأخذَ منه ألفَ درهم، وتحمله إلي، ففعلتُ، فقال لي: خذه إليك، فاصرفه في

= (٢٤/٤٤٧ - ٤٤٨).

(١) في (هُدَى الساري): (مقسم بن سعيد)، وهو خطأ، ومسبِّح بن سعيد هو البخاري الوراق أبو جعفر.

(٢) (تهذيب الكمال) (٢٤/٤٤٦)، (هُدَى الساري) (ص/٥٠٥).

(٣) (تغليق التعليق) (٥/٣٩٥).

ثمن المنزل. فقلت: قد قبلته منك، وشكرته. وأقبلنا على الكتابة، وكنا في تصنيف «الجامع»، فلما كان بعد ساعة، قلت: عرضت لي حاجة لا أجتري رفعها إليك، فظنّ أنني طمعت في الزيادة، فقال: لا تحشمني وأخبرني بما تحتاج، فإني أخاف أن أكون مأخوذاً بسببك، قلت له: كيف؟ قال: لأنّ النبي ﷺ آخى بين أصحابه - فذكر حديث سعد وعبد الرحمن - ^(١)، فقلت له: قد جعلتك في حلٍّ من جميع ما تقول، ووهبت لك المال الذي عرضته علي، عنيت المناصفة، وذلك أنه قال: لي جوار وامرأة، وأنت عزب، فالذي يجب عليّ: أن أناصفك لنستوي في المال وغيره، وأربح عليك في ذلك، فقلت له: قد فعلت - رحمك الله - أكثر من ذلك إذ أنزلتني من نفسك ما لم تنزل أحداً، وحللت منك محل الولد.

ثم حفظ عليّ حديثي الأول، وقال: ما حاجتك؟ قلت: تقضيها؟ قال: نعم، وأسرّ بذلك. قلت: هذه الألف تأمر بقبوله، واصرّفه في بعض ما تحتاج إليه، فقبله، وذلك أنه ضمن لي قضاء حاجتي.

ثم جلسنا بعد ذلك بيومين لتصنيف «الجامع»، وكتبنا منه ذلك اليوم شيئاً كثيراً إلى الظهر، ثم صلّينا الظهر، وأقبلنا على الكتابة من غير أن نكون أكلنا شيئاً، فرآني لما كان قرب العصر شبه القلق المستوحش، فتوهّم فيّ ملاًلاً، وإنما كان بي الحصر غير أنني لم أكن أقدر على القيام، وكنت أتلوّ اهتماماً بالحصر، فدخل أبو عبد الله المنزل،

(١) أخرجه البخاري في (صحيحه) في مواضع أولها (ح/٢٠٤٨)، وفيه: «قال عبد الرحمن ابن عوف: لما قدمنا المدينة آخى رسول الله ﷺ بيني وبين سعد بن الربيع، فقال سعد بن الربيع: إني أكثر الأنصار مالاً، فأقسم لك نصف مالي، وانظر أي زوجتي هويت؛ نزلت لك عنها، فإذا حلت: تزوّجتها، قال: فقال له عبد الرحمن: لا حاجة لي في ذلك...».

وَأَخْرَجَ إِلَيَّ كَاعِدَةً فِيهَا ثَلَاثُمِئَةِ دَرَاهِمٍ، وَقَالَ: أَمَا إِذْ لَمْ تَقْبَلْ ثَمَنَ الْمَنْزَلِ: فَيَنْبَغِي أَنْ تَصْرِفَ هَذَا فِي بَعْضِ حَوَائِجِكَ. فَجَهَدَنِي، فَلَمْ أَقْبَلْ. ثُمَّ كَانَ بَعْدَ أَيَّامٍ كَتَبْنَا إِلَى الظَّهَرِ أَيْضًا، فَنَاولَنِي عَشْرِينَ دَرَاهِمًا فَقَالَ: يَنْبَغِي أَنْ تَصْرِفَ هَذِهِ فِي شِرَاءِ الْخَضِرِ وَنَحْوِ ذَلِكَ، فَاشْتَرَيْتُ بِهَا مَا كُنْتُ أَعْلَمُ أَنَّهُ يُلَاقِيهِ، وَبَعَثْتُ بِهِ إِلَيْهِ وَأَتَيْتُ، فَقَالَ لِي: يَبْغِضُ اللَّهُ وَجْهَكَ، لَيْسَ فِيكَ حِيلَةٌ، فَلَا يَنْبَغِي لَنَا أَنْ نُعْنِيَ أَنْفُسَنَا. فَقُلْتُ لَهُ: إِنَّكَ قَدْ جَمَعْتَ خَيْرَ الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ، فَأَيُّ رَجُلٍ يَبْرُ خَادِمَهُ بِمِثْلِ مَا تَبْرُنِي؟ إِنْ كُنْتُ لَا أَعْرِفُ هَذَا، فَلَسْتُ أَعْرِفُ أَكْثَرَ مِنْهُ^(١).

رَابِعًا: تَمْشُكُهُ بِالسِّنَنِ النَّبَوِيَّةِ:

وَلَا غَرَابَةَ فِي ذَلِكَ، فَهُوَ أَحَدُ أَعْمَةِ أَهْلِ الْحَدِيثِ، وَشِعَارُهُمْ هُوَ مَا ذَكَرَهُ أَحَدُ أَعْمَتِهِمْ - وَهُوَ وَكِيعُ بْنُ الْجَرَّاحِ الْكُوفِيُّ (ت ١٩٧هـ) - : «إِذَا أَرَدْتَ أَنْ تَحْفَظَ حَدِيثًا: فَاعْمَلْ بِهِ»^(٢).

وَمَا زَالَ أَعْمَةُ الْحَدِيثِ يَذْكُرُونَ ضَمْنَ آدَابِ طَالِبِ الْحَدِيثِ أَنْ يَمْتَثِلَهُ فِي حَيَاتِهِ الْعِلْمِيَّةِ، قَالَ الْإِمَامُ النَّوَوِيُّ: «يَنْبَغِي أَنْ يَسْتَعْمَلَ مَا يَسْمَعُهُ مِنْ أَحَادِيثِ الْعِبَادَاتِ وَالْآدَابِ وَفَضَائِلِ الْأَعْمَالِ؛ فَذَلِكَ زَكَاةُ الْحَدِيثِ وَسَبَبُ حِفْظِهِ»^(٣).

وَقَدْ ضَرَبُوا فِي ذَلِكَ أَرْوَاعَ الْأَمْثَلَةِ، حَتَّى قَالَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ: «مَا كَتَبْتُ حَدِيثًا إِلَّا قَدْ عَمَلْتُ بِهِ، حَتَّى مَرَّ بِي أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ احْتَجَمَ وَأَعْطَى أَبَا طَيْبَةَ

(١) (سير أعلام النبلاء) (١٢/٤٥١ - ٤٥٢).

(٢) (اقتضاء العلم العمل) للخطيب (رقم ١٤٩)، (جامع بيان العلم وفضله) لابن عبد البر (١/٥٧١ - برقم ١٢٨٤، ١٢٨٦)، وانظر: (تدريب الراوي) (٢/١٣٢).

(٣) (التقريب والتيسير) للنووي - مع شرحه تدريب الراوي - (٢/١٣٢)، وبنحوه قال ابنُ الصلاح في (علوم الحديث) (ص/٢٤٧).

دينارًا، فاحتجمت وأعطيت الحجاج دينارًا^(١).

ومن كبارهم وممن كان له مزيد اختصاص في هذا الباب: الإمام البخاري، وقد تميز رحمه الله في هذا الباب قولاً وعملاً، ويدل على ذلك أمور، منها:

١ - ما سبق من قول ورأقه: «ورأيتُه استلقَى على قفاه يوماً ونحن بـ(فرب) في تصنيف كتاب التفسير، وكان أتعب نفسه في ذلك اليوم في كثرة إخراج الحديث، فقلت له: يا أبا عبد الله سمعتك تقول يوماً: إني ما أتيت شيئاً بغير علم قط منذ عقلت! فأبى علم في هذا الاستلقاء؟ فقال: «أتعبنا أنفسنا في هذا اليوم، وهذا ثغر من الثغور خشيت أن يحدث حدث من أمر العدو، فأحببت أن أستريح وأخذ أهبة ذلك، فإن غافصنا العدو: كان بنا حراك!»^(٢).

وهذا النص يدل على ما كان عليه هذا الإمام من تفان تام في العمل بما علمه من السنن النبوية.

٢ - تعظيمه للسنة والدعوة إليها بما دونه من الرسائل والكتب، ومن ذلك تأليفه لبعض الأجزاء الحديثية لإحياء بعض السنن التي أميتت في تلك البلدان بدافع التعصب المذهبي، كتأليفه لـ(جزء القراءة خلف الإمام)، و(جزء رفع اليدين).

كما أنه ضمن (صحيحه) كثيراً من الكتب والأبواب التي تنادي بالالتزام بالسنة اعتقاداً وعملاً؛ ككتاب الحيل، الذي يرد فيه على من لم يلتزم بالسنن من أهل الرأي وغيرهم، وكذلك «كتاب الاعتصام بالكتاب

(١) انظر: (تدريب الراوي) (١٣٢/٢ - ١٣٣)، وأصل الحديث في الصحيحين:

(البخاري) (ح/٥٦٩١)، ومسلم (ح/١٢٠٢).

(٢) (تاريخ بغداد) (١٣/٢ - ١٤)، (تهذيب الكمال) (٢٤/٤٤٧ - ٤٤٨).

والسنة» الذي يكفي عنوانه في الدلالة على مقصوده ومنهجه، وكذلك كتاب التوحيد، الذي خصّه لبيان منهج أهل السنة في التوحيد، والرد على مخالفينهم فيه، ولما كان خلاف أهل البدع في ذلك الوقت بارزاً في توحيد الأسماء والصفات: ركّز فيه على إبراز منهج أهل السنة فيه، وردّ على المخالفين في أبواب كثيرة، إضافةً إلى كتابه (خلق أفعال العباد) الذي وضح فيه مذهب أهل السنة في واحدةٍ من القضايا المعقّدة التي كانت سبباً في تفرّق بعض أهل السنة أنفسهم.

٣ - ومن ذلك قوله في أول كتاب (رفع اليدين): «الرّد على مَنْ أنكرَ رفعَ اليدين في الصلاة عند الركوع، وإذا رفعَ رأسه من الركوع، وأبهمَ على العجم في ذلك تكلفاً لما لا يعنيه فيما ثبت عن رسول الله ﷺ من فعله وقوله، ومن فعل أصحابه وروايتهم كذلك، ثم فعل التابعين، واقتداء السلف بهم في صحة الأخبار بعض عن بعض؛ الثقة عن الثقة من الخلف العدول رحمهم الله تعالى، وأنجزَ لهم ما وعدهم، على ضغينة صدره وحرَجَة قلبه، نِفاراً عن سنن رسول الله ﷺ مستحقاً لما يحمله، استكباراً وعداوةً لأهلها؛ لشوب^(١) البدعة لحمه وعظامه ومنه، وأنسته باحتفاء العجم حوله اغتراراً؛ لقول النبي ﷺ: «لا تزال طائفة من أمتي قائمة على الحق، لا يضرُّهم من خذَلهم، ولا خلافتُ من خالفهم»^(٢)، ماضٍ ذلك أبداً في جميع سنن رسول الله ﷺ لإحياء ما أُميتت...»^(٣).

والخلاصة: أن الإمام البخاريّ من كبار أئمة السلف الذين ضحّوا

(١) يشير إلى تمكّن البدعة منه.

(٢) هذا الحديث مرويٌّ عن جماعة من الصحابة رضي الله عنهم بألفاظ مختلفة متقاربة المعنى، أخرجه البخاريُّ بنحو هذا اللفظ في (المناقب) (ح/٣٦٤١)، وفي (الاعتصام بالكتاب والسنة) (ح/٧٤٦٠)، ومسلم (ح/١٩٢٣) عن معاوية بن أبي سفيان رضي الله عنهما.

(٣) (جزء رفع اليدين) (ص/١٧ - ٢١).

لأجلِ السنّةِ الكثير، وكان التمسُّكُ بالسنّةِ قولاً وعملاً هو شعاره في حياته العملية والعلمية، رحمه الله تعالى.



المبحث الخامس

استقراره في «نيسابور»، ثم خروجه منها إلى «بخارى» ثم خروجه منها، ووفاته في قرية «خرتَنك»

وفيه مطلبان:

المطلب الأول

استقراره في نيسابور ثم خروجه منها

كان الإمام البخاريُّ قد غادرَ مسقطَ رأسه (بخارى) وهو في الخامسة عشرة من عمره، ثم ظلَّ يجوبُ الأمصارَ طلباً للحديث، تخلَّلَ ذلك إقامته في بعض المدن لسنواتٍ عدَّة، كإقامته بالبصرة خمس سنين متواصلة^(١)، وكإقامته بالحجاز ستَّة أعوام^(٢)، ولكن يبدو أنها لم تكن متواصلة، حتى انتهى به المطافُ إلى مدينة (نيسابور)، التي وردَّها سنة (٢٥٠هـ)، وقد استقبلَ الإمامُ البخاريُّ من أهالي نيسابور استقبالا حافلاً منقطع النظير.

قال الإمام مسلمٌ - وكان ضمن المستقبلين - : «لَمَّا قَدِمَ مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ نِسَابُورَ مَا رَأَيْتُ وَالِيًّا وَلَا عَالِمًا فَعَلَ بِهِ أَهْلُ نِسَابُورَ مَا فَعَلُوا بِهِ؛ اسْتَقْبَلُوهُ مِنْ مَرَحِلَتَيْنِ مِنَ الْبَلَدِ أَوْ ثَلَاثَ^(٣)، وَقَالَ مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى الذُّهَلِيُّ فِي مَجْلِسِهِ: مَنْ أَرَادَ أَنْ يَسْتَقْبَلَ مُحَمَّدَ بْنَ إِسْمَاعِيلَ غَدًا فَلْيَسْتَقْبَلْهُ

(٢) (سير أعلام النبلاء) (١٢/٤٠٧).

(١) (تاريخ مدينة دمشق) (٧٢/٥٢).

(٣) المرحلة هي مسافة يومٍ كاملٍ بالمشي.

فإني أستقبله، فاستقبله محمد بن يحيى وعامة علماء نيسابور، فدخل البلد فنزل دار البخاريين، فقال لنا محمد بن يحيى: لا تسألوه عن شيء من الكلام؛ فإنه إن أجاب بخلاف ما نحن عليه: وقع بيننا وبينه، وشمّت بنا كل ناصبي ورافضي وجهمي ومرجئي بخراسان.

قال: فازدحم الناس على محمد بن إسماعيل حتى امتلأت الدار والسطوح، فلما كان اليوم الثاني أو الثالث من يوم قدومه: قام إليه رجل فسأله عن اللفظ بالقرآن، فقال: أفعالنا مخلوقة، وألفاظنا من أفعالنا. قال: فوقع بين الناس اختلاف؛ فقال بعضهم: قال لفظي بالقرآن مخلوق، وقال بعضهم: لم يقل، فوقع بينهم في ذلك اختلاف حتى قام بعضهم إلى بعض. قال: فاجتمع أهل الدار فأخرجوهم^(١).

وظل الإمام البخاري يحدث في نيسابور طيلة خمس سنوات.

ويبدو أن الإمام البخاري كان قد استوطنها بدلاً من مدينته (بخارى)، ولم يكن يرغب في الذهاب إلى بخارى لغلبة المخالفين فيها، يؤخذ هذا مما رواه الحاكم عن أحمد بن سلمة النيسابوري أنه دخل على البخاري بعد الفتنة - وسيأتي ذكرها - فأشار على الإمام أن يغادر نيسابور، فقال الإمام: «﴿وَأَفُوضْ أَمْرِي إِلَى اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ بَصِيرٌ بِالْعِبَادِ﴾»^(٢): اللهم إنك تعلم أنني لم أريد المقام بنيسابور أشراً ولا بطراً، ولا طلباً للرياسة، وإنما أبت علي نفسي الرجوع إلى الوطن لغلبة المخالفين، وقد قصدني هذا الرجل حسداً لما آتاني الله لا غير...»^(٣).

وهذا يوضح أنه كان يرغب في البقاء في نيسابور بقيّة عمره.

(١) (هَدَى السَّارِي) (ص/٤٩٠).

(٢) سورة (غافر)، الآية (٤٤).

(٣) المصدر السابق (ص/٤٩١).

ولكن الإمام لم يستطع أن يستوطنها، بل خرج منها بعد خمس سنوات مكرهاً، وذلك بعد وقوع الوحشة بينه وبين إمام نيسابور محمد بن يحيى الذهلي، ومنع الأخير تلاميذه من حضور دروس الإمام البخاري.

قال ابن عدي: ذكر لي جماعة من المشايخ أن محمد بن إسماعيل لما ورد نيسابور واجتمع الناس عنده: حسده بعض شيوخ الوقت فقال لأصحاب الحديث: إن محمد بن إسماعيل يقول: لفظي بالقرآن مخلوق، فلما حضر المجلس قام إليه رجل فقال: يا أبا عبد الله، ما تقول في (اللفظ بالقرآن)؛ مخلوق هو أو غير مخلوق؟ فأعرض عنه البخاري ولم يجبه ثلاثاً، فآلح عليه، فقال البخاري: «القرآن كلام الله غير مخلوق، وأفعال العباد مخلوقة، والامتحان بدعة»، فشغب الرجل وقال: قد قال لفظي بالقرآن مخلوق^(١).

ومع أن الإمام البخاري لم يكن يستحب الإجابة على السؤال المذكور خوفاً من الفتنة، إلا أنه أجاب بعد إلحاح الرجل، ومع أن إجابة الإمام البخاري على السؤال المذكور واضحة لا لبس فيها، حيث إنه فرق بين أفعال العباد من التلّفظ بالقرآن وحركاتهم، وبين القرآن المتلو: إلا أن الرجل السائل كذب عليه، وبتّر جوابه، مما يدل على أنه كان قد دسّ لإثارة الفتنة حقاً.

ومما يدل على وضوح موقف الإمام البخاري في هذه المسألة، وأنه بريء مما اتُّهم به، وأن جوابه كان هو الجواب الشافي: ما رواه الحاكم عن الفربري أنه قال: سمعت محمد بن إسماعيل يقول: إن أفعال العباد مخلوقة، فقد حدثنا علي بن عبد الله^(٢)، حدثنا مروان بن معاوية، حدثنا

(١) (أسامي من روى عنهم محمد بن إسماعيل البخاري) لابن عدي (ص/٦٥)، (تاريخ الإسلام) (١٥٨/٦)، (سير أعلام النبلاء) (٤٥٤/١٢).

(٢) هو ابن المديني.

أبو مالك، عن رُبْعِيَّ بنِ حِرَاشٍ، عن حذيفة قال: قال رسولُ الله ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ يَصْنَعُ كُلَّ صَانِعٍ وَصَنَعَتَهُ»^(١)، قال البخاري: وسمعتُ عبيدَ الله ابنَ سعيد - يعني أبا قُدَّامة السَّرخسي - يقول: ما زلتُ أسمعُ أصحابنا يقولون: إِنَّ أفعالَ العبادِ مخلوقةٌ، قال محمدُ بنُ إسماعيل: حركاتُهم وأصواتُهم وأكسابُهم وكتابَتُهم مخلوقةٌ، فأما القرآنُ المِمينُ المثبَّتُ في المصاحفِ، المُوعَى في القلوب: فهو كلامُ الله غيرُ مخلوق، قال الله تعالى: ﴿بَلْ هُوَ آيَاتٌ يَبَيِّنُ فِي صُورِ الَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ﴾^(٢).

ونقلَ غُنْجَارٌ في (تاريخ بخارى) عن أبي عمرو أحمد بن نصر النيسابوري الخفافِ نيسابور يقول: كُنَّا يوماً عند أبي إسحاق القرشي ومعنا محمدُ بنُ نصر المروزي، فجرى ذكرُ محمد بن إسماعيل، فقال محمدُ بنُ نصر: سمعته يقول: «مَنْ رَعِمَ أَنِي قَلْتُ (لفظي بالقرآن مخلوق)؛ فهو كذاب»^(٣)؛ فإني لم أقله، فقلت له: يا أبا عبد الله! قد

(١) أخرجه البخاري في (خلق أفعال العباد) (ص/٦٦ - برقم/١٢٤)، وابنُ أبي عاصم في (السنن) (ص/٣٥٧، ٣٥٨) وغيرهم، وهو في (السلسلة الصحيحة) (١٦٣٧).

(٢) سورة (العنكبوت)، الآية (٤٩)، والخبر في (تاريخ بغداد) (٣١/٢).

(٣) هذا واضحٌ في أنَّ الإمامَ البخاريَّ لم يُطلقِ القول بأنَّ «لفظي بالقرآن مخلوق»؛ لِمَا فيه من الموافقةِ لِلْفُظْيَةِ في الظاهر، وهذا هو الذي أكَّده الحافظُ ابنُ حجرٍ أيضاً، حيث قال في (تغليق التعليق) (٤٣٣/٥): «قلت: لم يُصرِّح البخاريُّ قط بقوله (لفظي بالقرآن مخلوق)، بل كان يتبرأ منها، ويكذبُ مَنْ عزاها إليه، مع اعتقاده أنَّ حركة اللسان مخلوقة»، بل واعترف به ابنُ السبكي في (طبقات الشافعية الكبرى) (٢/٢٣٠)، ولكنه مع ذلك نسبَ إليه أنه كان ممن قال: لفظي بالقرآن مخلوق!! وهذه النسبة باطلة، كما سبق.

وكان الإمامُ أحمد قد جَهَّم اللَّفْظِيَّةَ، وبعد التحقيق يُعلم أن اللَّفْظِيَّةَ هم الكَلَابِيَّةُ، وهم الذين جَهَّمَهُم الإمامُ أحمد، ولتوضيح الموضوع أضيفُ هنا: أنه لا خلاف بين أهل السنة والجماعة في أنَّ لفظَ «القراءة» تأتي بمعنيين؛ الأول: بمعنى المقروء، والمقروء عند أهل السنة هو القرآن، وليس الكلام النفسي، والمعنى الثاني: فعلُ القارئ، فلا إشكالَ عندهم في التفريق بين القراءة - مراداً بها فعلُ القارئ - وبين المقروء، وهو القرآن، فلفظُ «القراءة» فيه إجمالٌ لا يتضح إلا بهذا التبيين.

خاضَ الناسُ في هذا فأكثرُوا؟! فقال: «ليس إلّا ما أقولُ لك»، قال أبو عمرو: فأتيتُ البخاريَّ فذاكرتهُ بشيءٍ من الحديثِ حتى طابتَ نفسه فقلت: يا أبا عبد الله، ههنا مَنْ يحكي عنكَ أنَّكَ تقول (لفظي بالقرآن مخلوق)؟ فقال: «يا أبا عمرو، احفظْ عني: مَنْ زعمَ من أهلِ نيسابور، وقومس، والري، وهمذان، وحلوان، وبغداد، والكوفة، والمدينة، ومكة، والبصرة؛ أنني قلتُ: (لفظي بالقرآن مخلوق) فهو كذابٌ؛ فإني لم أقُلْه؛ إلا أنني قلتُ: أفعالُ العبادِ مخلوقة»^(١).

ومع هذا الوضوح في جواب الإمام البخاري: إلا أنّ موقفَ الإمام

= وكذلك الأمرُ بالنسبةِ لكلمة «اللفظ»؛ فهو لفظٌ مجملٌ يأتي بمعنى التلَفُّظ وبمعنى الملفوظ، فلا بد فيه من التفصيل، وكان موقفُ الكلاّبية من القرآن مضطرباً، فمع موافقتهم للمعتزلة في كون القرآن العربي المنزّل مخلوقاً، إلا أنهم لم يكونوا واضحين في تبیین موقفهم؛ لشناعة موافقة المعتزلة في هذه المسألة التي صارت شعار أهل السنة والجماعة بعد تلك الفتنة الطويلة، ولذلك كانوا يتسترون وراء الألفاظ المجملة، فيقولون: التلاوة والقراءة مخلوقة، كما يقولون: ألفاظنا بالقرآن مخلوقة، ولكن ليس مرادهم فعلُ العبد وحرّكته وصوته فقط، وإنما يُدخلون في ذلك: الكلام العربيّ المؤلّف من الحروف والكلمات، والصور والآيات، فهو عندهم مخلوق، فهم يُخالفون أهل السنة في المراد بـ(المقروء)؛ حيث إنّ المقروء عندهم هو الكلام النفسي! وعند أهل السنة هو القرآن المنزّل، كما أنّ خلافهم لأهل السنة والجماعة في (القراءة) و(اللفظ) متحقّق أيضاً، فهم يموهون، ويتسترون بهذه الألفاظ المجملة، وبعد التحقيق يُعلم أنّ الكلاّبية هم اللفظية الذين جهّمهم الإمام أحمد وغيرهم من الأئمة، انظر: (العقيدة السلفية في كلام رب البرية) (ص/ ٢٠١ - ٢٤٧)، وهو مبحثٌ مهمٌ جدّاً؛ لما فيه من الدقة وكثرة تمويه أهل البدع، وبالوقوف على تفاصيله تُعرف دقّة أئمة أهل السنة، وتحريمهم الشديد في متابعة القرآن والسنة.

والخلاصة: أنّ الإمام البخاريّ لم يُطلق «لفظي بالقرآن مخلوق»، وكلُّ مَنْ يحكي عنه هذا الإطلاق فهو كذاب، وهذا هو الذي أكّده البخاريّ نفسه، وأكّده شيخ الإسلام في (مجموع الفتاوى) (٥٧٢/١٢)، والحافظ ابن حجر في (الفتح) (٥٣٥/١٣).

والعجبُ من السبكيّ وغيره عندما ينقلون عن البخاريّ ما تبرأ منه، مع اعترافهم ببرأته منه، انظر: (طبقات الشافعية) للسبكي (٢/ ٢٢٩، ٢٣٠)، (الإمام البخاري وصحيحه) لعبد الغني عبد الخالق (ص/ ١٦٩).

(١) (تاريخ بغداد) (٣٢/٢).

محمد بن يحيى الذهلي كان سلبياً، فقد قال أبو حامد بن الشَّرْقِيّ: سمعتُ محمدَ بن يحيى الذهليّ يقول: «القرآنُ كلامُ الله غيرُ مخلوق، ومَنْ زعمَ (لفظي بالقرآنِ مخلوقٌ) فهو مبتدعٌ، ولا يُجالَس ولا يُكَلِّم، ومَنْ ذهبَ بعدَ هذا إلى محمدِ بن إسماعيلَ فاتَّهَمُوهُ؛ فإنه لا يحضُرُ مجلسَه إلَّا مَنْ كان على مذهبه»^(١).

ولم يكتفِ الذهليُّ بهذا التحذير، بل نقلَ الحاكمُ أيضاً عن الحافظ أبي عبد الله بن الأخرم أنَّ الإمامَ الذهليّ قال: «لا يُساكِنُنِي هذا الرجلُ في البلد».

ولا يخفى ما في موقف الذهليّ من التجنّي على الإمام البخاريّ، والإجحاف في تحميله ما لم يقله، ولعلَّ كلَّ ذلك كان لأجل الحسد الذي يدبُّ في النفوس لأجل المعاصرة والمنافسة، والله تعالى أعلم.

وبعد هذا التحذير من الإمام الذهليّ: انقطع أكثرُ طلابِ العلم عن الإمام البخاري، قال الحاكم: ولما وقع بين البخاري وبين الذهلي في مسألة اللَّفْظ: انقطع الناسُ عن البخاريّ إلَّا مسلمَ بن الحجاج وأحمد بن سلمة.

أمَّا الإمامُ مسلم، فلمَّا قال الذهليّ: «ألا مَنْ قال باللفظِ فلا يحِلُّ له أن يحضُرَ مجلسنا»؛ أخذَ رداءه فوقَ عمامته، وقامَ على رؤوسِ الناس، فبعثَ إلى الذهليّ جميعَ ما كان كتبه عنه على ظهرِ حمال^(٢)، وهذا هو السببُ في عدمِ روايةِ مسلم في صحيحه أيَّ حديثٍ عن الإمام الذهليّ، مع كونه أبرزَ أئمة نيسابور في وقته، والذي يُفترَضُ أن يكون الإمامُ مسلم

(١) (تاريخ بغداد) (٣١/٢ - ٣٢)، (تاريخ الإسلام) (١٦٠/٦)، (سير أعلام النبلاء) (٤٥٦/١٢).

(٢) في المصادر: (جمال)، وهو مصحفٌ من (حمال). والقصةُ في (سير أعلام النبلاء) (٤٦٠/١٢).

قد استوعب حديثه، بل ومع أن البخاريّ روى عنه في صحيحه، ولكنه لم يصرح باسمه^(١).

وبعد ما وقع من الفتنة بين الإمامين، وانقطاع طلاب العلم من مجلس الإمام البخاري، أشار عليه محبوه أن يُغادر نيسابور، حكى الحاكم عن أحمد بن سلمة أنه قال: دخلت على البخاريّ فقلت: يا أبا عبد الله، إن هذا رجلٌ مقبولٌ بخراسان، خصوصًا في هذه المدينة، وقد لجّ في هذا الأمر حتى لا يقدر أحدٌ مِنّا أن يُكلّمه فيه، فما ترى؟ قال: فقبض على لحيته ثم قال: «﴿وَأَفْوِضْ أَمْرِي إِلَى اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ بَصِيرٌ بِالْعِبَادِ﴾»^(٢): اللهم إنك تعلم أني لم أُرِد المقام بنيسابور أشراً ولا بطراً ولا طلباً للرياسة، وإنما أبت عليّ نفسي الرجوع إلى الوطن لغلبة المخالفين، وقد قصدني هذا الرجلُ حسداً لما آتاني الله لا غير»، ثم قال لي: يا أحمد إنني خارجٌ غداً لتخلصوا من حديثه لأجلي^(٣).

وهكذا، وبعد محنةٍ دامت سنوات، قرّر الإمام البخاريّ مغادرة نيسابور، فودّعها متوجّهاً إلى مسقط رأسه بخارى، ليستأنف هناك محنةً أخرى تسببت في خروجه من هناك أيضاً.

المطلب الثاني

خروجه من بخارى، ووفاته رَحِمَهُ اللهُ

خرج الإمام البخاريّ من نيسابور متأثراً بما وقع له من الوحشة مع شيخه الذهلي، ثم قرّر العودة إلى بلده «بخارى»، ولما سمع أهل بلده

(١) قال الحافظ ابن حجر تعليقاً على صنيع الإمام مسلم: «وقد أنصف مسلم فلم يُحدّث في كتابه عن هذا ولا عن هذا».

(٢) سورة (غافر)، الآية (٤٤).

(٣) (سير أعلام النبلاء) (١٢/٤٥٩).

برجوعه: نُصِبَتْ له القَبَابُ على فرسخ من البلد، واستقبله عامَّةُ أهلِ البلد، حتى لم يَبْقَ مذكورٌ لم يُشارِكْ في استقباله، ونُثِرَت الدراهمُ والدنانير فرحًا بمقدمه، وبقي هناك مدةً وهو على ما يكون عليه أمثاله من إقبالِ الناسِ عليهم ونشر العلم، حتى وقعت وحشةٌ بينه وبين أمير بخارى خالد بن أحمد الذهلي^(١)، وكان هذا سببَ مغادرته لبخارى.

وقد تعددت الرواياتُ هنا في بيان سببِ مضايقةِ الأمير للإمام، منها:

أنه «كتبَ بعد ذلك محمدُ بن يحيى الذهليُّ إلى خالدِ بن أحمد أميرِ بخارى: أنَّ هذا الرجلَ قد أظهرَ خلافَ السنة. فقرأ كتابه على أهلِ بخارى، فقالوا: لا نفارقه، فأمره الأميرُ بالخروج من البلد، فخرج»^(٢).

وتبيَّن رواياتٌ أخرى أنَّ الأميرَ طلبَ من البخاريٍّ أولاً أن يحضرَ عنده لسمعَ منه، ولم يُجبه البخاريُّ إلى مطلوبه، مما أثارَ غضبَ الأمير عليه.

قال غنجار في (تاريخه): سمعت أبا عمرو أحمدَ بن محمد المقرئ، سمعتُ بكرَ بن منير بن خُليد بن عسكر يقول: بعثَ الأميرُ خالدُ بنُ أحمد الذهليِّ - والي بخارى - إلى محمد بن إسماعيل: أن احملْ إليَّ كتابَ (الجامع) و(التاريخ) وغيرهما لأسمعَ منك. فقال البخاريُّ لرسوله: أنا لا أُدِلُّ العلمَ، ولا أحملهُ إلى أبوابِ الناس، فإن كانت لك إلى شيءٍ منه حاجةٌ: فاحضُرْ في مسجدي، أو في داري، وإن لم يُعجبكَ هذا: فإنكَ سلطانٌ، فامنعني من المجلس؛ ليكونَ لي عذرٌ عند الله يوم القيامة؛ لأنني لا أكتُم العلم؛ لقولِ النبي ﷺ: «مَنْ سُئِلَ عن عِلْمٍ فَكْتَمَهُ:

(١) هو الأمير خالد بن أحمد أبو الهيثم الذهلي، أحد الأمراء في العهد العباسي، قال عنه الحاكم - فيما نقله عنه الذهبي في (السير) (٤٦٦/١٢) -: «له ببخارى آثار محمودة كلها، إلا موجدته على البخاري؛ فإنها زلَّةٌ، وسببٌ لزوال ملكه».

(٢) انظر: (سير أعلام النبلاء) (٤٦٣/١٢)، (هَدَى الساري) (ص/٤٩٤).

أُلْجِمَ بلجام من نار»^(١)، فكان سبب الوحشة بينهما هذا^(٢).

وذكر الحاكم رواية أخرى أيضاً يؤخذ منها أن الأمير طلب من البخاري مرة أخرى أن يُفرد لأولاده مجلساً للرواية، لا يُشاركهم في ذلك أحد، فامتنع البخاري من ذلك أيضاً، مما أثار غضبه عليه.

قال الحاكم: سمعتُ محمد بن العباس الضبي يقول: سمعت أبا بكر ابن أبي عمرو الحافظ البخاري يقول: كان سبب منافرة أبي عبد الله أن خالد بن أحمد الذهلي الأمير سأل أن يحضر منزله، فيقرأ (الجامع) و(التاريخ) على أولاده، فامتنع عن الحضور عنده، فراسله بأن يعقد مجلساً لأولاده، لا يحضره غيرهم، فامتنع وقال: لا أخص أحداً^(٣).

وبعد وقوع الوحشة بين الإمام والأمير: استعان الأمير ببعض من ينتسب إلى العلم من متعصبي المقلدين، أمثال حريث بن أبي الوراق^(٤) وغيره، حتى تكلموا في مذهب الإمام البخاري، فنفاه عن البلد.

قال الحاكم: حدثنا خلف بن محمد، حدثنا سهل بن شاذويه قال: كان محمد بن إسماعيل يسكن سكة الدهقان، وكان جماعة يختلفون إليه،

(١) أخرجه أبو داود (٣٦٥٨)، والترمذي (٢٦٥١) - وحسنه -، وابن ماجه (٢٦١)، وأحمد (٢٦٣/٢، ٣٠٥، ٣٤٤، ٣٥٣، ٤٩٥)، وابن حبان (٧٥) وغيرهم، عن أبي هريرة رضي الله عنه، وهو حديث صحيح، وله شاهد من حديث عبد الله بن عمرو رضي الله عنه، أخرجه ابن حبان (٩٦)، والحاكم (١٠٢/١) وصححه، ووافقه الذهبي.

(٢) (تاريخ بغداد) (٣٣/٢)، (تهذيب الكمال) (٤٦٤/٢٤ - ٤٦٥)، (سير أعلام النبلاء) (٤٦٤/١٢).

(٣) (تاريخ بغداد) (٣٣/٢).

(٤) هو حريث بن أبي الوراق - وقيل: ابن أبي الوفاء - البخاري، قال عنه الغزي في (الطبقات السنية في تراجم الحنفية) (٣٢/٣): «أحد الأئمة الكبار من فقهاء الحنفية ببخارى، وكان في زمن البخاري صاحب الصحيح، وله ذكر في سبب إخراجهم من بخارى مع أبي حفص الكبير، وكان في زمنه ممن يُشار إليه، وتُعقد الخناصر عليه!». وبنحوه قال القرشي في (الجواهر المضية) (رقم/٤٢٣).

يُظهرون شعارَ أهل الحديث؛ مِنْ أفرادِ الإقامة، ورفع الأيدي في الصلاة، وغير ذلك، فقال حُرَيْثُ بْنُ أَبِي الْوَرْقَاءِ وَغَيْرُهُ: هذا رجلٌ مُشْعَبٌ، وهو يُفْسِدُ علينا هذه المدينة^(١)، وقد أخرجَه محمدُ بْنُ يحيى من نيسابور، وهو إمامُ أهل الحديث^(٢)، فاحتجُّوا عليه بابن يحيى، واستعانوا عليه بالسلطان في نفيه من البلد، فأخرج^(٣).

وهكذا أخرج هذا الإمامُ العملاقُ من مسقطِ رأسه (بخارى)، ولم تَسَعْ هذه المدينةُ التي خلَّدها البخاريُّ على مدار التاريخ، وسُمِّيت بسببه «قَبَّةُ الإسلام»، ومع كثرة المشاهير الذين خرجوا من هذه المدينة العريقة: إلَّا أنها لم تتلَّ من الشهرة ما نالته بسببِ هذا الإمامِ العبقرِيِّ الفَذِّ العظيم.

وبعد خروج الإمام من هذه المدينة، كان العقابُ ينتظرُ مَنْ كان رأساً في أذنيته وإخراجِه - جزاءً وفاقاً -، وقد ذكرَ الحاكمُ أَنَّ البخاريَّ دعا عليهم، وكانت النتيجةُ أنه «لم يأتِ إلَّا شهرٌ حتى وردَ أمرُ الطَّاهِرِيَّةِ^(٤) بأن يُنادَى على خالدٍ في البلد، فنودي عليه على أتان، وأما حريثٌ: فإنه

(١) (سير أعلام النبلاء) (١٢/٤٦٥).

(٢) كلمةٌ حقٌّ أريدَ بها الباطل.

(٣) (سير أعلام النبلاء) (١٢/٤٦٥).

(٤) الدولة الطاهريَّة أسَّسها طاهرُ بْنُ الحسين قائدُ المأمون، وذلك سنة (٢٠٥هـ)، واستمرَّت هذه الدولة حتى عام (٢٥٩هـ)، وقضت عليها الدولة الصَّفَّارِيَّة، التي أسَّسها يعقوبُ بْنُ اللَّيْث الصَّفَّار السجستاني (ت ٢٦٢هـ)، وأقام دولته على أنقاض الدولة الطاهريَّة، وقد هزَمَ الأميرُ الموفقُ أخو الخليفة المعتمد، وتوفي سنة (٢٦٢هـ)، ثم خلفه أخوه عمرو بْنُ اللَّيْث، الذي أظهرَ ولاءه للخليفة، فولَّاه الخليفةُ مناطق واسعة من السند وكرمان إلى خراسان، ثم اتجه إلى إقليم (ما وراء النهر) لانتزاعه من السامانيين، ولكن هُزِمَ هزيمة ساحقة، ووقع أسيراً في أيدي السامانيين، وأُرسل به إلى بغداد ليُقضى عليه فيقتل سنة (٢٨٩هـ). ولم تكد تمرُّ ثماني سنوات حتى كان السامانيون قد قضوا نهائياً على الصفاريين، واستولوا على أملاكهم، والأيام دول.

ابتُلِّي بأهله، فرأى فيها ما يجلُّ عن الوصف، وأمّا فلان: فابتُلِّي بأولاده، وأراه الله فيهم البلايا»^(١).

وبعد خروج الإمام البخاريّ من بخارى توجّه إلى قرية «خَرْتَنَك» وهي على فرسخين من مدينة «سَمَرْقَنْد»^(٢)، وكان له بها أقرباء، فنزل عندهم، وتوفي هناك.

ونقل ابن عديّ عن عبد القدوس بن عبد الجبار السمرقنديّ أنه سمع البخاريّ ليلة يدعو - وقد فرغ من صلاة الليل - قائلاً: «اللهم إنه قد ضاقت عليّ الأرض بما رحبت، فاقبضني إليك»، قال: فما تمّ الشهر حتى مات، وقبره بخرتنك^(٣).

وقال ابن عدي: سمعتُ الحسن بن الحسين البزاز البخاريّ يقول: توفي البخاريّ ليلة السبت، ليلة الفطر، عند صلاة العشاء، ودُفِن يوم الفطر بعد صلاة الظهر، سنة ست وخمسين ومئتين. وعاش اثنتين وستين سنة إلا ثلاثة عشر يوماً^(٤).

وهكذا انتهت حياة هذا الإمام العظيم في هذه الدنيا الفانية، ولكن ذكره مخلّد ما زالت الأجيال المتعاقبة تُعَرِّدُ باسمه وبصحيحه، وتحلّي المجالس بذكره، وتزيّن المحافل بأخباره، وتُعطر حلق العلم بعبيره، وما زال يسكن قلوب ملايين المسلمين؛ بما أفنى عمره في خدمة سنة النبي ﷺ وحفظ أحاديثه، ويكفيه فخراً كتابه الذي هو أصح الكتب بعد كتاب الله تعالى.

(١) (تاريخ بغداد) (٣٤/٢)، (تهذيب الكمال) (٤٦٥/٢٤ - ٤٦٦).

(٢) مدينة كبيرة في (ما وراء النهر)، كانت قاعدة (الصغد)، وعاصمة (تيمورلنك)، وهي من حواضر جمهورية (أوزبكستان) اليوم.

(٣) (أسامي من روى عنهم محمد بن إسماعيل البخاري) لابن عدي (ص/٦٧)، (تاريخ بغداد) (٣٤/٢)، (تهذيب الكمال) (٤٦٦/٢٤)، (سير أعلام النبلاء) (١٢/٤٦٦).

(٤) المصادر السابقة.

وقد أحسنَ مَنْ قال :

قد ماتَ قومٌ وما ماتَتْ مكارمُهُم وعاشَ قومٌ وهم في الناسِ أمواتُ
وقال آخر :

وما دامَ ذكْرُ المرءِ بالفضلِ باقياً فذلك حيٌّ وهو في التُّرابِ هالكُ
وقال آخر :

أخو العلمِ حيٌّ خالدٌ بعد موته وأوصاله تحت الترابِ رَمِيمُ
وذو الجهلِ مَيِّتٌ وهو ماشٍ على الثرى يُظَنُّ من الأحياءِ وهو عديمُ



الفصل الثاني

حياة الإمام البخاري العلمية

وفيه سبعةُ مباحث:

المبحث الأول: طلبه للحديث، ونبوغه فيه.

المبحث الثاني: قوة حفظه، ونباهةً خاطره، وسيلان ذهنه.

المبحث الثالث: رحلاته.

المبحث الرابع: شيوخ الإمام البخاري.

المبحث الخامس: تلاميذ الإمام البخاري.

المبحث السادس: مؤلفات الإمام البخاري.

المبحث السابع: مكانته، وثناء العلماء عليه.

المبحث الأول

طلبه للحديث، ونبوغه فيه

بدأ الإمام البخاري حياته العلمية في مرحلة مبكرة جداً، وبدأ يختلف إلى كبار محدثي بلده ولما يتجاوز العاشرة من عمره، بل بدأ يستدرِك على مشايخه في دِقاق المسائل التي لا يتنبه لها إلا الأفاذا، فقد روي عن ورّاقه محمد بن أبي حاتم أنه قال للبخاري: «كيف كان بدءُ أمرِك في طلب الحديث؟ قال:

أُلْهِمْتُ حفظَ الحديث وأنا في الكُتّاب. قال: وكم أتى عليك إذ ذاك؟ قال: عشرُ سنين أو أقلّ، ثم خرجتُ من الكُتّاب بعد العشر، فجعلتُ أختلِفُ إلى الداخلي^(١) وغيره. وقال يوماً فيما كان يقرأ للناس: سفيان عن أبي الزبير عن إبراهيم. فقلتُ له: يا أبا فلان، إنَّ أبا الزبير لم يروِ عن إبراهيم. فانتَهَرَنِي! فقلتُ له: ارجعْ إلى الأصل إن كان عندك. فدخلَ ونظرَ فيه، ثم خرجَ فقال لي: كيف هو يا غلام؟ قلت: هو الزبيرُ بن

(١) لم أعرفه، قال الحافظ ابن حجر في (تغليق التعليق) (٣٨٧/٥): «قلت: الداخلي المذكور لم أقف على اسمه، ولم يذكر ابنُ السمعاني ولا الرشاطي هذه النسبة، وأظن أنها نسبةٌ إلى المدينة الداخلة بنيسابور».

قلت: للشيخ عبد الرحمن الفقيه بحثٌ نشره في موقع (ملتقى أهل الحديث)، توصّل فيه إلى أنَّ الداخليَّ هذا هو أبو حفص الكبير أحمدُ بنُ حفص بن عبد الله النيسابوري، وهو من شيوخ البخاري، ومن رجال التهذيب، وذكر بعض القرائن التي تؤيِّده، وهي وجهه، ولكن يعكّرُ عليه أنَّ أحمد بن حفص هذا كنيته أبو علي، كما ذكره المترجمون، والله تعالى أعلم.

عدي عن إبراهيم. فأخذَ القلمَ مني وأحكمَ كتابَه. فقال: صدقت.

فقال له بعضُ أصحابه: ابنَ كمَ كنتَ إذ رَدَدْتَ عليه؟ فقال: ابنَ إحدى عشرة. فلَمَّا طَعَنْتُ في سِتِّ عشرة سنة: حفظْتُ كِتَابَ ابنِ المبارك، ووكيع، وعرفتُ كَلَامَ هؤلاء^(١). ثم خرجتُ مع أمِّي وأخي أحمد إلى مكة، فلَمَّا حَجَجْتُ رَجَعْتُ أَخِي بَهَا وتَخَلَّفْتُ في طلب الحديث. فلَمَّا طَعَنْتُ في ثَمَانِ عشرة: جعلتُ أَصْنِفُ قَضَايَا الصَّحَابَةِ والتابعين وأقاولهم، وذلك أَيَّامَ عبيد الله بن موسى، وصَنَّفْتُ كِتَابَ (التاريخ) إذ ذاكَ عند قبرِ الرسولِ ﷺ في الليالي المُقَمَّرَةِ. وقال: وَقَلَّ اسْمٌ في (التاريخ) إِلَّا وله عندي قِصَّة، إِلَّا أَنِي كرهْتُ تطويلَ الكتابِ^(٢).



(١) قال الحافظ في (هَدْي السَّارِي) (ص/٤٧٩): «يعني: أصحاب الرأي».

(٢) (تاريخ بغداد) (٧/٢)، (تهذيب الكمال) (٤٣٩/٢٤ - ٤٤٠)، (سير أعلام النبلاء) (٣٩٣/١٢).

المبحث الثاني

قوة حفظه، ونباهة خاطره، وسيلان ذهنه^(١)

نقل غنجار في (تاريخ بخارى) عن جعفر بن محمد القطان إمام كرمينية أنه قال: سمعتُ محمدَ بنَ إسماعيل يقول: كتبتُ عن ألف شيخ وأكثر، عن كلِّ واحدٍ منهم عشرة آلاف وأكثر، ما عندي حديث إلا أذكر إسناده^(٢).

ونقل غنجار عن عبد الرحمن بن محمد البخاري أنه قال: سمعتُ محمدَ بنَ إسماعيل يقول: «لقيتُ أكثرَ من ألف رجلٍ من أهل الحجاز، والعراق، والشام، ومصر؛ لقيتهم كراتٍ، أهل الشام ومصر والجزيرة مرتين، وأهل البصرة أربع مرات، وبالحجاز ستة أعوام، ولا أحصي كم دخلت الكوفة وبغداد مع محدثي خراسان... فما رأيت واحداً منهم يختلف في هذه الأشياء؛ أن الدين قولٌ وعمل، وأن القرآن كلامُ الله»^(٣).

وقال ورّاقه محمد بن أبي حاتم: سمعتُ حاشد بن إسماعيل وآخر يقولان: كان أبو عبد الله البخاري يختلفُ معنا إلى مشايخ البصرة وهو

(١) انظر: (سير أعلام النبلاء) (٤٠٧/١٢ - ٤١٦)، وقد عنونَ بقوله: «ذكرُ حفظه وسعة علمه وذكائه»، وكذلك الحافظ في (هدى الساري) (ص/٤٨٦)، وأوردَ فيه ما يَبْهَر العقول.

(٢) (طبقات الحنابلة) (٢٧٥/١)، (تاريخ بغداد) (١٠/٢)، (تهذيب الكمال) (٤٤٥/٢٤)، (سير أعلام النبلاء) (٤٠٧/١٢).

(٣) (سير أعلام النبلاء) (٤٠٧/١٢ - ٤٠٨).

غلامٌ، فلا يكتب، حتى أتى على ذلك أيام، فكُنَّا نقول له: إنك تختلف معنا ولا تكتب، فما تصنع؟! فقال لنا يومًا بعد ستة عشر يومًا: إنكما قد أكثرتما عليَّ وألححتما، فأعرضا عليَّ ما كتبتما. فأخرجنا إليه ما كان عندنا، فزاد على خمسة عشر ألف حديث، فقرأها كلُّها عن ظهر القلب، حتى جعلنا نحكم كتبنا من حفظه.

ثم قال: أترون أنني اختلف هَذَا^(١) وأضيعُ أيامي؟! فعرفنا أنه لا يتقدَّمه أحد.

قال: وكان أهلُ المعرفة من البصريين يعدُّون خلفه في طلب الحديث وهو شابٌّ حتى يغلبوه على نفسه، ويُجلسوه في بعض الطريق، فيَجْتَمِعُ عليه ألوفٌ، أكثرهم ممن يكتب عنه، وكان شابًّا لم يَخْرُجْ وجهه^{(٢)(٣)}.

ومما يُقضى منه العجب ما حصلَ له مع مشايخ بغداد، قال الحافظ ابنُ عدي: سمعت عدةَ مشايخ يحكون: أنَّ محمدَ بنَ إسماعيلَ البخاريَّ قدم بغداد، فسمعَ به أصحابُ الحديث فاجتمعوا، وعمدوا إلى مائة حديث، فقلَّبوا متونها وأسانيدها، وجعلوا متنَ هذا الإسنادِ لإسنادٍ آخر، وإسنادَ هذا المتنِ لمتنٍ آخر، ودفعوا إلى عشرة أنفس، إلى كلِّ رجلٍ عشرةَ أحاديث؛ ليلقوها على البخاريَّ في المجلس، فاجتمع الناس، وانتدب إليه رجلٌ من العشرة، فسأل البخاريَّ عن حديث من تلك الأحاديث العشرة، فقال البخاريُّ: لا أعرفه، وسأله عن آخر، فقال: لا أعرفه، فما زال يُلقي عليه واحدًا بعد واحد حتى فرغَ من عشرته والبخاريُّ يقول: لا أعرفه.

(١) هَذَر يَهْدُر - بالكسر - ويَهْدُر - بالضم - هَذَا وَهَذَا، أي: بطل.

(٢) أي: لم يَنْبُتْ شعرُ وجهه.

(٣) (تاريخ بغداد) (١٤/٢ - ١٥)، (تاريخ مدينة دمشق) (٦٢/٥٢)، (سير أعلام النبلاء) (٤٠٨/١٢).

فكان الفقهاء ممن حضر المجلس يلتفت بعضهم إلى بعض، ويقولون: الرجل فهم، ومن كان لا يدري يقضي على البخاري بالعجز والتقصير وقلة الفهم.

ثم انتدب رجل آخر من العشرة، فسأله عن حديث من تلك الأحاديث المقلوبة، فقال البخاري: لا أعرفه، فسأله عن آخر، فقال: لا أعرفه، فسأله عن آخر فقال: لا أعرفه. فلم يزل يُلقي عليه واحداً بعد آخر حتى فرغ من عشرته والبخاري يقول: لا أعرفه.

ثم انتدب إليه الثالث والرابع إلى تمام العشرة، حتى فرغوا كلهم من الأحاديث المقلوبة، والبخاري لا يزيدهم على «لا أعرفه».

فلما علم البخاري أنهم قد فرغوا، التفت إلى الأول منهم فقال: أما حديثك الأول فهو كذا، وحديثك الثاني فهو كذا، والثالث والرابع على الولاة حتى أتى على تمام العشرة، فردّ كل متن إلى إسناده، وكلّ إسناد إلى متنه، وفعل بالآخرين مثل ذلك، وردّ متون الأحاديث كلّها إلى أسانيدها، وأسانيدها إلى متونها، فأقرّ له الناس بالحفظ، وأذعنوا له بالفضل.

وكان ابن صاعد إذا ذكره يقول: الكبش النطّاح^(١).

قال الحافظ ابن حجر بعد أن أوردَ القصة: «قلت: هنا يُخضع للبخاري، فما العجب من ردّ الخطأ إلى الصواب، فإنه كان حافظاً، بل العجب من حفظه للخطأ على ترتيب ما ألّفه عليه من مرّة واحدة»^(٢).

(١) (أسامي من روى عنهم محمد بن إسماعيل البخاري (ص/٦٢ - ٦٤)، (تاريخ بغداد) (٢٠/٢ - ٢١)، (التعديل والتجريح) للباقي (١/٣٠٨ - ٣٠٩)، (تاريخ مدينة دمشق) (٥٢/٦٦ - ٦٧)، (تهذيب الكمال) (٢٤/٤٥٣)، (سير أعلام النبلاء) (١٢/٤٠٨ - ٤٠٩).

(٢) (هْدَى الساري) (ص/٤٨٦).

وقريبٌ من هذا ما حصلَ له بسمرقند، قال ورَّاهُ محمد بن أبي حاتم: سمعت سليم بن مجاهد، سمعت أبا الأزهر يقول: كان بسمرقند أربعُ مئة ممن يطلبون الحديث، فاجتمعوا سبعةَ أيام، وأحبُّوا مغالطةَ محمد بن إسماعيل، فأدخلوا إسنَادَ الشام في إسنَادِ العراق، وإسنَادَ اليمن في إسنَادِ الحرمين، فما تعلَّقوا منه بِسَقَطَةٍ؛ لا في الإسنَاد، ولا في المتن^(١).

وقال ابن عدي: حدثني محمد بن أحمد القُومسي، سمعت محمد ابن خميروه، سمعت محمد بن إسماعيل يقول: أحفظُ مئةَ ألفِ حديثٍ صحيح، وأحفظُ مئتي ألفِ حديثٍ غيرِ صحيح^(٢).



(١) (سير أعلام النبلاء) (٤١١/١٢)، (هَدَى السَّارِي) (ص/٤٨٦).

(٢) (الكامل) لابن عدي (١/١٣١)، (تاريخ بغداد) (٢/٢٥)، (تاريخ مدينة دمشق) (٥٢/٦٤)، (تهذيب الكمال) (٢٤/٤٦١)، (سير أعلام النبلاء) (١٢/٤١٥).

المبحث الثالث

رحلاته

ليس هناك جانبٌ من الجوانب التي يَحْتَاجُ إليها المحدث لبلوغ القمّة في علم الحديث إلّا وهو متوفّرٌ في شخصيّة الإمام البخاريّ على وجهٍ يندُرُ وجوده، وهذا هو السببُ في تفوّقه على أقرانه، ولمعانِ نجمه بين أقطاب المحدثين في زمنه، وبروزه على نحوٍ يندُرُ مثله على تتابع القرون.

ومن هذه الجوانب المهمة: جانب الرحلة، فنرى الإمام البخاريّ لا يُجاريه في التبكير في الرحلة وفي التوسّع فيها أحدٌ من المحدثين، وقد كتبتُ في رحلاتٍ عددٍ من كبار المحدثين، متتبّعاً رحلاتهم بالتواريخ والمحطّات، ولكن ما أراه في رحلات هذا الإمام يكادُ يُعَدُّ من الخوارق التي لا تُقاسُ بجهود البشر، ولولا توفيق الله سبحانه، ثم شخصيّة هذا الإمام المفعمة بكل معاني التفاني في سبيل تدوين حديث رسول الله ﷺ، غير عابئة بما تعترض هذه الرّحلات من المتاعب القاسية، التي لا يتغلّب عليها إلا ذوو الهمة العالية، والعزم الشامخ... لولا هذه العوامل وغيرها مما ساعدته على اختراق هذه المسافات الشاسعة في ذلك الزمن المحدد: لكان من غير الممكن أن يتحقّق أقلُّ مما نراه في رحلات الإمام البخاري، ولكنها عزائم الكبار تستسلم لها كلُّ الصّعاب.

لم يزل الإمام البخاريّ يأخذُ من مشايخ بلده إلى أن بلغ الخامسة

عشرة من عمره (٢٠٩هـ)، وحينها غادرَ بلده بخارى^(١)، ولما بلغ السادسة عشرة من عمره (٢١٠هـ) بدأ في الرّحلات الخارجيّة، وكان ابتداءً سماعه للحديث سنة (٢٠٤هـ)، وكان قد حصّل في هذه المدة وفي هذه المرحلة المبكّرة من عمره من الحديث ما يجعله في مصافّ كبار المحدثين، ولما فرغ من الأخذ عنهم بدأ رحلته المتتابعة.

وقد ذكرَ هو بعضُ المدن التي رحلَ إليها، كما سبقَ عند الحديث عن حفظه، ومما قاله: «لقيتُ أكثرَ من ألف رجلٍ من أهل العلم؛ أهلَ الحجاز، ومكة، والمدينة، والكوفة، والبصرة، وواسط، وبغداد، والشام، ومصر: لقيتهم كراتٍ قرنًا بعد قرن، ثم قرنًا بعد قرن^(٢)، أدركتهم وهم متوافرون منذ أكثر من ستِّ وأربعين سنة؛ أهلَ الشام ومصر والجزيرة مرتين، والبصرة أربع مرات في سنين ذوي عدد، بالحجاز ستة أعوام، ولا أحصي كم دخلتُ الكوفةَ وبغدادَ مع محدّثي أهلِ خراسان... فما رأيتُ واحدًا منهم يختلفُ في هذه الأشياء: أنّ الدينَ قولٌ وعملٌ...»^(٣).

وقال النووي رَحِمَهُ اللهُ: «هذا بابٌ واسعٌ جدًا لا يمكنُ استقصاؤه، فأنبّه على جماعةٍ من كلّ إقليمٍ وبلدٍ؛ لِيُستدلَّ بذلك على اتساعِ رحلته وكثرةِ روايته وعظيمِ عنايته»^(٤).

وفيما يلي ذكرٌ لبعضِ البلاد التي رحلَ إليها مع بيان بعض مَن أخذ

(١) صرّح بذلك الذهبيُّ في (تاريخ الإسلام) (ص/٦/١٥٠).

(٢) لعله أرادَ بالقرن: الطبقة من العلماء.

(٣) (شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة) للآلِكائي (١/١٩٤ - ١٩٧)، (تاريخ مدينة دمشق) (٥٨/٥٢ - ٦٠).

(٤) (شرح صحيح البخاري) للنووي (ص/٦)، (تهذيب الأسماء واللغات) (١/٧١).

عنه فيها^(١) :

مكة المكرمة:

كانت مكة المكرمة أولى محطات رحلات البخاري الخارجية، فقد رحل إليها سنة (٢١٠هـ)، سألَه ورَّاهُ محمد بن أبي حاتم عن بدء أمره فقال: «فلما طعنتُ في ستِّ عشرة سنة: حفظتُ كتبَ ابنِ المبارك، ووكيع، وعرفتُ كلامَ هؤلاء^(٢)، ثم خرجتُ مع أمِّي وأخي أحمد إلى مكَّة، فلمَّا حججتُ رجعتُ أخي بها، وتخلَّفتُ في طلب الحديث..»^(٣).

ونجده في مكة بعد هذا التاريخ بستين أيضًا، حيث يقول البخاري نفسه: «دخلتُ على الحميدي وأنا ابنُ ثمان عشرة سنة، وبينه وبين آخر اختلافٍ في حديث...»^(٤).

ولا ريب أنَّ وجودَه في مكة في هذه السنة وقبلها بستين لم يكن متواصلًا، بل تخلَّلتَه رحلاتٌ إلى مدنٍ أخرى بعيدة، حيث إننا سنجدُ الإمام البخاريَّ في الشام - في مدينة قيساريَّة - سنة (٢١١هـ)، كما سيأتي.

وذكرَ الإمام البخاريُّ أنه مكثَ في الحجاز ستة أعوام^(٥)، ويبدو أنها متفرقة.

(١) ذكرها الحاكم، ونقلها عنه النووي في (تهذيب الأسماء واللغات) (١/٧١ - ٧٢)، والذهبي في (السير) (١٢/٣٩٤ - ٣٩٥)، وفي (تاريخ الإسلام) (٦/١٤٠ - ١٤١)، كما ذكر بعضها - وخاصة المدن الشامية - ابنُ عساكر في (تاريخ مدينة دمشق) (٥٢/٥٠).

(٢) قال الحافظ في (هَدْي الساري) (ص/٤٧٩): «يعني: أصحاب الرأي».

(٣) (تاريخ بغداد) (٢/٧)، (سير أعلام النبلاء) (١٢/٣٩٣).

(٤) (سير أعلام النبلاء) (١٢/٤٠١).

(٥) (شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة) (١/١٩٤)، (سير أعلام النبلاء) (١٢/٤٠٧). وسبقَ نُصُّه قريبًا.

وسمِعَ بمكةَ من أبي عبد الرحمن عبد الله بن يزيد المقرئ (ت ٢١٣هـ)، وخَلَّاد بن يحيى الكوفي نزيل مكة (ت ٢١٣هـ)، وحَسَّان بن حسان البصري نزيل مكة (ت ٢١٣هـ)، وأبي الوليد أحمد بن محمد الأزرق (ت ٢١٧هـ)، وأبي بكر عبد الله بن الزبير الحميدي (ت ٢١٩هـ)، وغيرهم.

المدينة النبوية:

وسمِعَ بها من عبد العزيز بن عبد الله الأوسي، وأيوب بن سليمان ابن بلال (ت ٢٢٤هـ)، وإسماعيل بن عبد الله بن عبد الله (ابن أبي أويس) (ت ٢٢٦هـ)، وغيرهم.

وقد ذكر البخاريُّ أنه كان بها سنة (٢١٢هـ)، وأنه أَلَفَ فيها كتابَه (التاريخ) عند قبر الرسول ﷺ.

نيسابور^(١):

وسمِعَ بها من يحيى بن يحيى النيسابوري (ت ٢٢٦هـ) وإسحاق بن راهويه (ت ٢٣٨هـ)، وجماعة.

ونيسابور من أوائل المدن التي رحَلَ إليها خارج بخارى، يقولُ الحاكم: «أولُ ما وردَ البخاريُّ نيسابور سنة تسع ومئتين، ووردها في الأخير سنة خمسين ومئتين، فأقامَ بها خمسَ سنين يُحدِّثُ على الدوام»^(٢).

وهناك رواياتٌ أخرى تدلُّ على وجوده بها بين هذين التاريخين، وقد حدَّث هو عن أمورٍ جرَّت مع شيخه الإمام إسحاق بن راهويه الذي توفي سنة (٢٣٨هـ).

(١) من أشهر مدن (خراسان)، تقع الآن في الشمال الشرقي من إيران.

(٢) سير أعلام النبلاء (٤٠٤/١٢).

مرو^(١) :

وسمع بها من عبدان بن عثمان (ت ٢٢١هـ)، وعلي بن الحسن بن شقيق (ت ٢١٥هـ)، وصدقة بن الفضل (ت ٢٢٣ أو ٢٢٦هـ)، وجماعة. وقد رحل إليها وهو صبي، يقول البخاري: «كنت أختلف إلى الفقهاء بمرور وأنا صبي، فإذا جئت أستحيي أن أسلم عليهم»^(٢).

بلخ^(٣) :

وسمع بها من مكي بن إبراهيم (ت ٢١٥هـ)، وهو من عوالي شيوخه، ويحيى بن بشر (ت ٢٣٢هـ)، وغيرهم.

هراة:

وسمع بها من أحمد بن عبد الله بن أيوب الهروي (ت ٢٣٢هـ).

الري^(٤) :

وسمع بها من إبراهيم بن موسى (ت ٢٢٠هـ) وجماعة. ووردها في أواخر عمره أيضًا، حيث ذكر ابن أبي حاتم أنه قدم عليهم الري سنة مائتين وخمسين^(٥)، وقد روى عنه أهلها، منهم أبو زرعة وأبو حاتم.

(١) من أمهات مدن (خراسان)، بل كانت حاضرة خراسان في فترة من الفترات، وكانت مركز الدولة الطاهرية، وكان المأمون يقيم بها قبل انتقاله إلى بغداد بعد توليه الخلافة. وقد سقطت بيد الروس سنة (١٣٠٢هـ) بعد أن دافع التركمان عنها دفاعًا مستميتًا. تقع الآن في جمهورية (تركمانستان)، وتسمى (ماري).

(٢) (سير أعلام النبلاء) (٤٠١/١٢).

(٣) مدينة معروفة تقع الآن في شمال أفغانستان، ما زالت معروفة بهذا الاسم، بالقرب من مدينة «مزار شريف!».

(٤) مدينة (الري) كانت إحدى مدن خراسان الكبيرة، وكانت (طهران) - عاصمة إيران اليوم - قرية من قرى مدينة الري، وهي اليوم من ضواحي مدينة (طهران).

(٥) انظر: (الجرح والتعديل) (١٩١/٧).

البصرة:

وسمِعَ بها من أبي عاصم النبيل (ت ٢١٢هـ)، ومحمد بن عبد الله بن المثنى الأنصاري (ت ٢١٥هـ)، وعبد الرحمن بن حماد الشَّعْبِيَّ صاحب ابنِ عون، ومن محمد بن عرعة، وحجاج بن منهال، وبدل بن المحبر، وعبد الله بن رجاء، وعدة.

وقد رحَلَ إليها مبكِّراً وهو صغير، قال ورَّاقه: «سمعتُ حاشدَ بن إسماعيل وآخرَ يقولان: كان أبو عبد الله البخاري يختلفُ معنا إلى مشايخ البصرة وهو غلام...»^(١).

وقالا: «كان أهلُ المعرفة من البصريين يَعُدُّون خلفه في طلب الحديث وهو شابٌّ حتى يغلبوه على نفسه، ويُجلِّسوه في بعض الطريق، فيجتمعُ عليه أُلوفٌ، أكثرُهم ممن يكتب عنه، وكان شابًّا لم يخرج وجهه»^(٢).

وقد تکرَّر دخوله إلى البصرة بعد ذلك، وأقامَ مدَّةً من الزمان، يدلُّ عليه قولُ البخاريِّ نفسه: «أَقَمْتُ بالبصرة خمسَ سنين ومعِي كُتُبِي أَصَنَّفُ وَأَحْجُبُ فِي كُلِّ سَنَةٍ، وَأَرْجِعُ مِنْ مَكَّةَ إِلَى الْبَصْرَةِ»^(٣).

وكان أهلُ العلم في البصرة يَتَوَقُّون إليه بعد خروجه منها، نقلَ غنجارٌ عن أبي سعيد حاتم بن محمد بن حازم بن محمد بن فروخ أنه قال: سمعتُ إبراهيم بن فهد البصريَّ بالبصرة يقول: «لو أنَّ صاحبكم - يعني محمدَ بنَ إسماعيل البخاريَّ - أَقامَ فينا سنةً صرنا إلى خير»^(٤).

(١) (تاريخ بغداد) (١٤/٢ - ١٥)، (سير أعلام النبلاء) (٤٠٨/١٢).

(٢) (سير أعلام النبلاء) (٤٠٨/١٢).

(٣) (تاريخ مدينة دمشق) (٧٢/٥٢).

(٤) (تاريخ مدينة دمشق) (٦٨/٥٢).

الكوفة:

وسمعَ بها من عبيد الله بن موسى (ت ٢١٣هـ)، وأبي نعيم الفضل بن دكين (٢١١هـ)، وخالد بن مخلد (ت ٢١٣هـ، وقيل: بعدها)، وطلق بن غنام (ت ٢١١هـ)، وخالد بن يزيد المقرئ (ت ٢١٢هـ) وغيرهم.

وهي من المدن التي تكررَ دخوله إليها بعد ذلك، يقول البخاريُّ: «ولا أحصي كم دخلتُ الكوفةَ وبغدادَ مع محدثي أهلِ خراسان»^(١).

بغداد:

سمع بها إذ قدم العراق في آخر سنة عشرٍ ومئتين من محمد بن عيسى ابن الطباع (ت ٢٢٤هـ)، وسريج بن النعمان (ت ٢١٧هـ)، ومحمد بن سابق (ت ٢١٣هـ)، وغيرهم.

ثم تكررَ دخوله لبغداد - مركزِ الخلافة - وسمعَ بها من أمثال الإمام أحمد بن حنبل، ويحيى بن معين، وأبي معمر، وأبي خيثمة، وأبي عبيد القاسم بن سلام، وغيرهم.

قال الخطيب: «ووردَ بغدادَ دفعاتٍ، وحدثَ بها، فروى عنه من أهلها: إبراهيم بن إسحاق الحربي...»^(٢) وذكرَ آخرين.

ومما يدلُّ على كثرةِ دخوله إليها قوله: «ولا أحصي كم دخلتُ الكوفةَ وبغدادَ مع محدثي أهلِ خراسان»^(٣)، وذكرَ الخطيبُ وغيره عن الفَرَبَرِيِّ أنه قال: «سمعتُ محمدَ بنَ إسماعيل يقول: دخلتُ بغدادَ آخرَ ثمانِ مرَّات، في كلِّ ذلكَ أجالسُ أحمدَ بنَ حنبل، فقال لي في آخرِ ما ودَّعته: يا أبا عبد الله، تتركُ العلمَ والناسَ وتصيرُ إلى خراسان؟ قال البخاريُّ:

(١) شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة (١/١٩٤)، (تاريخ دمشق) (٥٨/٥٢).

(٢) تاريخ بغداد (٥/٢).

(٣) شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة (١/١٩٤)، (تاريخ دمشق) (٥٨/٥٢).

وأنا الآن أذكرُ قوله ^(١).

وكما أنَّ الإمامَ البخاريَّ يدخلُها لِيُرَوِّيَ عن أهلِها: كان أهلُها يستغلُّونَ فرصةَ وجودِهِ بها، فيُروونَ عنه؛ يقولُ أبو علي صالح بنُ محمد البغدادي: كان محمد بنُ إسماعيلَ يجلسُ ببغدادَ وكنتُ أستملي له، ويَجْتَمِعُ في مجلسِهِ أكثرُ من عشرين ألفاً ^(٢).

ويقولُ أبو صالح خلف بنُ محمد: سمعتُ محمد بنَ يوسف بن عاصم يقول: رأيتُ لمحمد بن إسماعيل ثلاثةَ مستمليين ببغداد، وكان اجتمعَ في مجلسِهِ زيادةٌ على عشرين ألفاً ^(٣).

واسط:

وسمِعَ بها حَسَّان بنَ حسان، وحَسَّان بن عبد الله (ت ٢٢٢هـ)، وسعيد بن عبد الله بن سليمان (ت ٢٢٥هـ)، وأقرانهم.

مصر:

وقد دخلها مرتين، وسمِعَ بها من سعيد بن أبي مريم (ت ٢٢٤هـ)، وأحمد بن إشكاب (ت ٢١٧هـ)، وعبد الله بن يوسف، وأصبغ (ت ٢٢٥هـ)، وعثمان بن صالح السهمي (ت ٢١٧هـ)، وعدَّة.

الجزيرة:

وسمِعَ بها من أحمد بن عبد الملك الحراني، وأحمد بن يزيد الحراني، وعمرو بن الخلف، وإسماعيل بن عبد الله الرقي، وغيرهم، وقد ذكرَ أنه وردَ الجزيرةَ مرتين.

(١) (تاريخ بغداد) (٢٢/٢ - ٢٣)، (تاريخ مدينة دمشق) (٦٠/٥٢).

(٢) (تاريخ مدينة دمشق) (٦٨/٥٢)، (تهذيب الكمال) (٤٥٢/٢٤).

(٣) (تاريخ مدينة دمشق) (٩٠/٥٢)، (تهذيب الكمال) (٤٥٢/٢٤).

دمشق:

وسمَعَ بها هشامَ بنَ عَمَّارٍ، وإِسحاقَ بنَ إبراهيمَ أبا النضر، وسليمانَ ابنَ عبد الرحمن، ودحيماً، وغيرَهم من الدمشقيين، كما سمَعَ من أبي مسهر شيئاً يسيراً.

قيساريَّة^(١):

وسمَعَ بها من محمد بن يوسف الفريابي، وقد ذَكَرَ أَنه ورَدَها وعمرُه سَبْعَ عشرة سنة^(٢)، أي: سنة (٢١١هـ).

حمص:

وسمَعَ بها من أبي المغيرة، وأبي اليمان، وعليّ بن عياش، وأحمدَ ابنِ خالد الوهبي، ويحيى الوُحاطي، وغيرَهم.

عسقلان^(٣):

وسمَعَ بها من آدم بن أبي إياس، وعليّ بن حفص. وذكرَ الإمامُ البخاريُّ أَنه سمَعَ أَهلَ الشام مرتين، مما يدلُّ على أَنه وردَ هذه المدنَ وغيرَها من مدن الشام مرتين.

قال الحاكم أبو عبد الله بعد ذكره للبلدان التي رحَلَ إليها البخاريُّ: «قد رحَلَ البخاريُّ رَحِمَهُ اللهُ إلى هذه البلادِ المذكورةِ في طلب العلم، وأقامَ في كلِّ مدينةٍ منها على مَشايعِها... وإنما سَمِيتُ من كلِّ ناحيةٍ جماعةٌ من

(١) مدينةٌ تاريخيةٌ في فلسطين، وهي اليوم صغيرةٌ جدًّا، تقعُ على ساحلِ البحرِ المتوسطِ بين حيفا ويافا، وترزح تحت الاحتلال الصهيوني، نَسألُ الله سبحانه أن يعيدها وغيرَها من بلاد الإسلام إلى المسلمين، ويُخْرِجَ اليهودَ الغاصبين منها أَذَلَّةً صاغرين.

(٢) انظر: (تاريخ مدينة دمشق) (٥٢/٦١)، (سير أعلام النبلاء) (١٢/٤٠١).

(٣) مدينةٌ فلسطينية معروفة، وتقع الآن جنوب الأراضي المحتلة.

المتقدِّمين يُسْتَدَلُّ به على عالي إسناده، وبالله التوفيق»^(١).
وقال الخطيبُ البغداديُّ رَحِمَهُ اللهُ: «رحلَ في طلبِ العلمِ إلى سائرِ
محدّثي الأمصار، وكتبَ بخُرَاسانَ، والجبالِ^(٢)، ومدنِ العراقِ كُلِّها،
وبالحجاز، والشام، ومصر... ووردَ بغدادَ دفعاتٍ»^(٣).



-
- (١) (شرح صحيح البخاري) للنووي (ص/٦)، (تهذيب الأسماء) (١/٧١ - ٧٢).
(٢) هذا مصطلح كان يُطلق على البلاد الجبلية الواسعة الممتدة من سهول العراق والجزيرة
في الغرب إلى مفازة فارس الملحّية الكبرى في الشرق، وكان يُطلق عليه أيام ملوك
السلجوقية في المائة السادسة (عراق العجم)؛ تمييزاً له عن عراق العرب، وهو القسم
الأسفل ممّا بين النهرين. (بلدان الخلافة الشرقية) (ص/٢٢٠).
(٣) (تاريخ بغداد) (٥/٢).

المبحث الرابع

أشهرُ شيوخ الإمام البخاري

ليس من السَّهل حصرُ شيوخ الإمام البخاري، فِرِحَلَاتُهُ الكَثيرة مَكَّنَتْه من الأخذ عن شيوخ كثيرين، وقد أَلَفَ بعضُهم في ذكر شيوخه فقط، كما أنَّ بعضَهم قسم شيوخَه على الطبقات.

وقد انتهَج البخاريُّ رَحِمَهُ اللهُ مِنْهَجًا خاصًّا في التَّلَقِّي عن شيوخه، وَبَيَّن ذلك في قوله: «كُتِبْتُ عن ألفِ نفرٍ من العلماءِ وزيادة، ولم أَكُتِبْ إِلَّا عَمَّنْ قال: الإيمانُ قولٌ وعملٌ، ولم أَكُتِبْ عَمَّنْ قال: الإيمانُ قولٌ»^(١).

وقال عن كَيْفِيَّةِ التَّلَقِّي: «لم تكن كتابتي كما كُتِبَ هؤلاء، كنتُ إذا كُتِبْتُ عن رجلٍ سألته عن اسمه وكنيته ونسبه، وعِلَّةِ الحديث إن كان الرجلُ فهِمًّا، فإن لم يكن سألته أن يُخْرِجَ لي أصلَه ونسخته، وأمَّا الآخرون فلا يُبالون ما يكتبون، ولا كيف يكتبون»^(٢).

وشيوخُ الإمام البخاريِّ كثيرون، ومما يدلُّ على كثرتهم: أنَّ ورَّاقَه محمدَ بنَ أبي حاتم قال: سمعته يقول: دخلتُ بلخَ، فسألوني أن أُملي عليهم لكلِّ مَنْ كُتِبَ عنه حديثًا، فأُمليتُ ألفَ حديثٍ لألفِ رجلٍ ممَّنْ كُتِبَ عنهم.

(١) (شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة) لِلْأَلْكَائِي (٥/٩٥٩)، (تغليق التعليق) (٣٨٩/٥).

(٢) (تغليق التعليق) (٣٨٩/٥).

وقال ورآقه أيضًا: وسمعتُه قبل موته بشهرٍ يقول: كتبتُ عن ألفِ
وثمانين رجلًا، ليس فيهم إلا صاحبُ حديثٍ، كانوا يقولون: الإيمانُ
قولٌ وعملٌ، يزيدُ وينقصُ.

وقد قسمهم الإمامان الذهبي وابن حجر على طبقاتٍ خمس:

وهي على ما ذكره الثاني^(١):

الطبقة الأولى: من حدّثه عن التابعين، مثل:

١ - محمد بن عبد الله بن المثنى بن عبد الله بن أنس بن مالك
الأنصاري البصري (ت ٢١٥هـ)، حدّثه عن حميد الطويل.

٢ - ومكّي بن إبراهيم بن بشير البلخي (ت ٢١٥هـ)، حدّثه عن يزيد
ابن أبي عبيد.

٣ - وأبي عاصم النبيل الضحاك بن مخلد البصري (ت ٢١٢هـ أو
بعدها)، حدّثه عن يزيد بن أبي عبيد أيضًا.

٤ - وعبيد الله بن موسى العبسي الكوفي (ت ٢١٣هـ)، حدّثه عن
إسماعيل بن أبي خالد.

٥ - وأبي نعيم الفضل بن دُكين الكوفي (ت ٢١٨هـ)، حدّثه عن
الأعمش.

٦ - وخلّاد بن يحيى الكوفي، نزيل مكة (ت ٢١٣هـ، وقيل ٢١٧هـ)،
حدّثه عن عيسى بن طهمان.

٧ - وعلي بن عيَّاش الألّهاني الحمصي (ت ٢١٩هـ).

٨ - وعصام بن خالد الحمصي (ت ٢١٤هـ)، حدّثاه عن حُرير بن عثمان.

(١) انظر: (هُدى الساري) (ص/٤٧٩).

الطبقة الثانية: مَنْ كان في عصر هؤلاء، لكن لم يَسْمَعْ من ثقات التابعين، مثل:

- ١ - آدم بن أبي إياس العسقلاني، الخراساني الأصل (ت ٢٢١هـ).
- ٢ - وأبي مسهر عبد الأعلى بن مسهر الدمشقي (ت ٢١٨هـ).
- ٣ - وسعيد بن أبي مريم (وهو سعيد بن الحكم بن سالم بن أبي مريم) المصري (ت ٢٢٤هـ).
- ٤ - وأيوب بن سليمان بن بلال القرشي المدني (ت ٢٢٤هـ). وأمثالهم.

الطبقة الثالثة: هي الوسطى من مشايخه، وهم مَنْ لم يَلْقَ التابعين، بل أخذَ عن كبارِ تَبَعِ الأتباع، مثل:

- ١ - سليمان بن حرب الأزدي الواشحي البصري قاضي مكة (ت ٢٢٤هـ).
- ٢ - وقتيبة بن سعيد بن جميل الثقفي البغلاني (ت ٢٤٠هـ).
- ٣ - ونعيم بن حماد بن معاوية الخزاعي المروزي، نزيل مصر (ت ٢٢٨هـ).
- ٤ - وعلي بن المديني (علي بن عبد الله بن جعفر) البصري (ت ٢٣٤هـ).
- ٥ - ويحيى بن معين بن عون البغدادي (ت ٢٣٣هـ).
- ٦ - وأحمد بن حنبل البغدادي الإمام (ت ٢٤١هـ).
- ٧ - وإسحاق بن مَخْلَدِ ابن راهويه الحنظلي المروزي (ت ٢٣٨هـ).
- ٨، ٩ - وأبي بكر عبد الله بن محمد (ت ٢٣٥هـ) وعثمان

(ت٢٣٩هـ) ابني أبي شيبة الكوفيّين.

وأمثال هؤلاء، وهذه الطبقة قد شاركه مسلم في الأخذ عنهم.

الطبقة الرابعة: رفقائهم في الطلب، ومن سمع قبله قليلاً، مثل:

١ - محمد بن يحيى بن عبد الله الذّهلي النيسابوري (ت٢٥٨هـ).

٢ - وأبي حاتم محمد بن إدريس الحنظلي الرازي (ت٢٧٧هـ)، وهو من تلاميذه أيضاً.

٣ - ومحمد بن عبد الرحيم بن أبي زهير البغدادي، المعروف بـ(صاعقة) (ت٢٥٥هـ).

٤ - وعبد بن حميد الكشي (ت٢٤٩هـ).

٥ - وأحمد بن النضر بن عبد الوهاب (بقي إلى سنة بضع وثمانين ومئتين)^(١).

وجماعة من نظرائهم، وإنما يُخرج عن هؤلاء ما فاتّه عن مشايخه، أو ما لم يجده عند غيرهم.

الطبقة الخامسة: قوم في عداد طلبته في السنّ والإسناد، سمع منهم للفائدة، مثل:

١ - عبد الله بن حماد الأملي (ت٢٦٩هـ)، وهو تلميذ البخاريّ وورّاقه.

٢ - وعبد الله بن أبي العاص الخوارزمي.

٣ - وحسين بن محمد القباني.

وغيرهم، وقد روى عنهم أشياء يسيرة، وعمل في الرواية عنهم بما

(١) قاله الذهبي رحمه الله في (سير أعلام النبلاء) (١٣/٥٦٤).

روى عثمانُ بنُ أبي شيبة عن وكيع قال: «لا يكونُ الرجلُ عالمًا حتى يُحدِّثَ عَمَّنْ هو فوقه، وعَمَّنْ هو مثله، وعَمَّنْ هو دونه»^(١).

وعن البخاريّ نفسه أنه قال: «لا يكون المحدثُ كاملاً حتى يكتُبَ عَمَّنْ هو فوقه، وعَمَّنْ هو مثله، وعَمَّنْ هو دونه»^(٢).

قال الذهبي، بعد ذكر بعض مشايخه:

«فأعلى شيوخه: الذين حدّثوه عن التابعين، وهم: أبو عاصم، والأنصاري، ومكي بن إبراهيم، وعبيدُ الله بن موسى، وأبو المغيرة، ونحوهم.

وأوساطُ شيوخه: الذين رَوَوْا له عن الأوزاعي، وابنِ أبي ذئب، وشعبة، وشعيب بن أبي حمزة، والثوري.

ثم طبقة أخرى دونهم: كأصحابِ مالك، والليث، وحماد بن زيد، وأبي عوانة.

والطبقة الرابعة من شيوخه: مثل أصحاب ابن المبارك، وابن عينة، وابن وهب، والوليد بن مسلم.

ثم الطبقة الخامسة: وهو محمد بن يحيى الذهلي - الذي روى عنه الكثير ويُدَلِّسُه^(٣) -، ومحمد بن عبد الله المُخَرَّمي، ومحمد بن عبد الرحيم صاعقة، وهؤلاء هم من أقرانه»^(٤).

هؤلاء بعضُ شيوخه، وسبقَ ذكرُ بعضهم عند عرضِ رحلاته، وذكرهم بالاستقصاء لا يسعُه هذا المختصر، قال النووي رَحِمَهُ اللهُ عند ذكره لشيوخه:

(١) (هَدْيُ السَّارِي) (ص/٤٧٩)، (تَغْلِيْقُ التَّعْلِيْقِ) (٥/٣٩٤).

(٢) المصدران السابقان.

(٣) أي: يصفه بأوصافٍ لا تُعرَفُ عند كثيرٍ من الناس، كأن ينسبَه إلى جده الأعلى.

(٤) (سِيرُ أَعْلَامِ النُّبَلَاءِ) (١٢/٣٩٥ - ٣٩٦).

«هذا الباب واسعٌ جدًا لا يمكن استقصاؤه، فأنبّه على جماعةٍ من كلِّ إقليم وبلدٍ لِيُسْتَدَلَّ بذلك على اتساع رحلته وكثرة روايته وعظم عنايته...»^(١)، ثم ذكر البلدان التي رحلَ إليه وبعضَ شيوخه فيها.



(١) (تهذيب الأسماء واللغات) (١/ ٧١).

المبحث الخامس

أشهرُ تلاميذ الإمام البخاري

الحديثُ عن حصرِ تلاميذِ إمام المحدثين من الصعوبةِ بمكان؛ فإذا تذكّرنا أنّ كثيراً من شيوخه الكبار كانوا يفتخرون بالاستفادةِ منه، بل وبالروايةِ عنه، وأنّ الروايةَ عنه كانت قد بدأت وهو صغيرٌ لم يبلغ مبلغ الرجال، وأنّ نبوغه المبكر جعله محطّ أنظار محدّثي الأمصار، فلا يدخلُ مدينةً للأخذِ من شيوخها إلّا والآخذون عنه يُحيطون به، هذا فضلاً عن رحلاتِ طُلاب الحديث إليه لروايةِ كتبه التي انتشرت في الآفاق...

إذا استحضّرنا هذه العوامل وغيرَها ممّا جعله مقصدَ طلاب العلم وأوحدَ دهره في وقته: سنعلم أنّ حصرَ تلاميذه يكادُ يكون ضرباً من المستحيل، يؤكّد ذلك ما ذكره تلميذه الفريبي - أحد رواة الصحيح - : أنّ تسعين ألفاً من تلاميذه رووا عنه (صحيح البخاري)^(١).

وقال صالح جزرة: «كان محمدُ بنُ إسماعيل ببغداد، وكنتُ أستملي له، ويجتمعُ في مجلسه أكثرُ من عشرين ألفاً»^(٢).

وسأكتفي هنا بذكر بعض المشهورين من تلاميذه، فمنهم:

١ - الإمام عبد الله بن عبد الرحمن الدارمي (ت ٢٥٥هـ)، وهو من

(١) (تاريخ بغداد) (٩/٢)، (تغليق التعليق) (٤٣٦/٥).

(٢) (تاريخ بغداد) (٢٠/٢).

شيوخه أيضًا، وهو صاحبُ (السنن) الذي اعتَبَرَه بعضُ المحدثين سادسَ الكتب الستة بدلًا من (سنن ابن ماجه).

٢ - الإمام مسلم بن الحجاج النيسابوري (ت ٢٦١هـ) صاحبُ (الصحيح)، وقد لازَمَ البخاريَّ مدَّةَ وجوده في نيسابور.

٣ - الإمام أبو حاتم محمد بن إدريس الرازي (ت ٢٧٧هـ)، وهو من أئمة الجرح والتعديل، وممن روى عنه البخاريُّ نفسه.

٤ - الإمام أبو عيسى محمد بن عيسى بن سَوْرَةَ الترمذي (ت ٢٧٩هـ) صاحبُ (الجامع)، وهو من أخَصَّ تلاميذه الذين لازَمُوهُ وأخذوا عنه علمَ العلل.

٥ - الحافظ ابن أبي الدنيا (عبد الله بن محمد بن أبي الدنيا) البغدادي (ت ٢٨١هـ)، صاحب المؤلفات الكثيرة.

٦ - الإمام إبراهيم بن إسحاق الحربي البغدادي (ت ٢٨٥هـ)، أحدُ مَنْ وُصِفَ بأنه (شيخ الإسلام)، وصاحبُ كتاب (غريب الحديث).

٧ - الحافظ أبو بكر بن أبي عاصم (أحمد بن عمرو بن الضحاك بن أبي عاصم) الشيباني (ت ٢٨٧هـ)، صاحب (الآحاد والمثاني).

٨ - الإمام صالح بن محمد جزرة (ت ٢٩٣هـ).

٩ - الإمام محمد بن نصر المروزي (ت ٢٩٤هـ) صاحبُ كتاب (تعظيم قدر الصلاة)، وهو من كبار أئمة الحديث والفقهاء.

١٠ - الإمام أحمد بن شعيب بن علي النَّسائي (ت ٣٠٣هـ)، صاحبُ (السنن).

١١ - الحافظ أبو بشر الدولابي (محمد بن أحمد بن حماد) (ت ٣١٠هـ).

١٢ - الإمام أبو بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة (ت ٣١١هـ)، صاحب (الصحيح)، والملقب بـ(إمام الأئمة).

١٣ - محمد بن يوسف الفريزي (ت ٣٢٠هـ)، وهو من أواخر مَنْ روى (الصحيح) عن البخاري.

هؤلاء بعض المشهورين من تلاميذه، وسيأتي ذكر بعضهم عند ذكر رُواة (الصحيح) بإذن الله تعالى.



المبحث السادس

مؤلفات الإمام البخاري

ترك الإمام البخاري للأمة الإسلامية مصنفات كثيرة تمتاز بالجودة والدقة، وهذه المصنفات حوت من بديع علمه واستنباطاته ودقته ما هو معروف عند العلماء.

أخرج الحاكم عن أبي عمرو بن إسماعيل، عن أبي عبد الله محمد بن علي قال: سمعت محمد بن إسماعيل البخاري يقول: أقمت بالبصرة خمس سنين ومعني كتيبي، أصنّف وأحجّ في كلّ سنة، وأرجع من مكة إلى البصرة، فأنا أرجو أنّ الله - تبارك وتعالى - يُبارك للمسلمين في هذه المصنّفات.

قال أبو عمرو: قال أبو عبد الله: فلقد بارك الله فيها^(١).

وقال أبو أحمد الحاكم: «ولو قلت: إنني لم أر تصنيفاً يشبه تصنيفه في المبالغة والحسن، أو لم أسمع بآدمي يسرّو في باب الحديث مثله: رجوت أن أكون صادقاً في قولي»^(٢).

ومن مصنّفاته رَحِمَهُ اللهُ: ^(٣)

(١) تاريخ مدينة دمشق (٥٢/٧٢).

(٢) تاريخ مدينة دمشق (٥٢/٥٤)، (تغليق التعليق) (٤٣٦/٥).

(٣) انظر التفصيل في: (هدى الساري) (ص/٤٩١ - ٤٩٢)، (تغليق التعليق) (٤٣٦/٥ - ٤٣٧)، وكل من ذكرته من رواة كتب البخاري عنه فمن هذين المصدرين، فلن أكرّر الإحالات مع كل مصدر إلا إذا نقلت نصاً معيّناً.

أولاً: الكتب المطبوعة:

١ - (الجامع الصحيح) المسمى (الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله ﷺ وسننه وأيامه)، وهو المعروف بـ(صحيح البخاري)، وهو أشهر كتب البخاري على الإطلاق، وأصح الكتب بعد كتاب الله تعالى، وقد رواه عنه جمعٌ غفيرٌ من الرواة، ومن أشهرهم محمد بن يوسف الفريبري، وسيأتي الحديث عنه في الفصل الثاني - بإذن الله تعالى -.

٢ - (الأدب المفرد): جمع فيه البخاري جملةً كثيرةً من الأحاديث في الآداب والأخلاق، وقد رواه عنه أبو الخير أحمد بن محمد بن الجليل البزار، وهو مطبوعٌ متداول. وله شرحٌ مختصرٌ للعلامة فضل الله الجيلاني الهندي أسماه (فضل الله الصمد في توضيح الأدب المفرد)، وهو مطبوعٌ أيضًا.

٣ - (التاريخ الكبير): رواه عنه أبو أحمد محمد بن سليمان بن فارس النيسابوري، وأبو الحسن محمد بن سهل بن كردي البصري النسوي، وغيرهما. وقد أُلّف هذا الكتاب حينما كان في الثامنة عشرة من عمره، وذلك في الليالي المقمرة في المسجد النبوي، وهو الذي قدّمه شيخه الإمام إسحاق بن راهويه إلى الأمير عبد الله بن طاهر الخراساني قائلاً: «ألا أريك سحرًا؟!»^(١)، وهو الذي قال عنه ابنُ عقدة: «لو أنّ رجلاً كتب ثلاثين ألف حديث لما استغنى عن تاريخ محمد بن إسماعيل»^(٢). وقد طُبِعَ بالهند قديمًا^(٣).

(١) (تاريخ بغداد) (٧/٢)، (تاريخ مدينة دمشق) (٧٥/٥٢)، (تاريخ الإسلام) (١٤٧/٦)، (سير أعلام النبلاء) (٤٠٣/١٢).

(٢) (تاريخ بغداد) (٧/٢ - ٨)، (تاريخ مدينة دمشق) (٧٥/٥٢)، (هَدَى الساري) (ص/٤٨٥).

(٣) وقد تناوله بالبحث والدراسة كلٌّ من: الدكتور محمد بن عبد الكريم بن عبيد في كتابه (تخريج الأحاديث المرفوعة المسندة في التاريخ الكبير)، وهو رسالته للدكتوراه، وقد =

٤ - (التاريخ الأوسط): ذكر فيه مشاهير الصحابة والتابعين وأتباع التابعين وسنني وفياتهم وبعض ما يتعلق بهم، ورتبه على السنوات. ورجح محققه أن اسمه (كتاب المختصر من تاريخ هجرة رسول الله ﷺ والمهاجرين والأنصار وطبقات التابعين بإحسان، ومن بعدهم، ووفاتهم، وبعض نسبهم وكناهم، ومن يرغب عن حديثه).

رواه عنه عبد الله بن أحمد الخفاف، وزنجويه بن محمد النيسابوري، وقد طبع في أربع مجلدات محققاً في رسالتين علميتين (الدكتوراه)، حيث حقق الدكتور تيسير بن سعد أبو حيمد قسماً، والدكتور يحيى بن عبد الله الثمالي قسماً.

وقد طبع قديماً باسم (التاريخ الصغير)، وهو خطأ^(١).

٥ - (خلق أفعال العباد): رواه عنه الفربري، ويوسف بن ریحان بن عبد الصمد، وسمّاه اللالكائي (الرد على القدرية)، وسمّاه ابن ناصر الدين الدمشقي: (الرد على الجهمية)، طبع مراراً باسم (خلق أفعال العباد)، وطبع أخيراً بتحقيق الشيخ الدكتور فهد بن سليمان الفهيد، باسم (خلق أفعال العباد والرد على الجهمية وأصحاب التعطيل).

ألّفه البخاري بسبب ما وقع من الفتنة حول مسألة اللفظ، ورجح محققه أنه ألّفه في آخر عمره بعد سنة (٢٥٢هـ)؛ لأنّ الفتنة كانت قد وقعت في شعبان عام (٢٥٢هـ).

= طبع في ثلاثة مجلدات، والدكتور عادل بن عبد الشكور الزرقي في رسالته المقدّمة للماجستير: (الأحاديث التي أعلّٰها البخاري في تاريخه الكبير، من أول الكتاب إلى نهاية ترجمة سعيد بن عمير الأنصاري)، وعلى الطبعة الهندية ملاحظات واستدراكات مهمة سجّلها صاحب (فهرس مصنفات الإمام أبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري) (ص/١٠ - ٢٦).

(١) انظر التفصيل في الطبعة المحققة (١/٥٣، ١١٤ - ١٥٦)، (فهرس مصنفات الإمام أبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري) (ص/٢٨ - ٣٠).

٦ - جزء (رفع اليدين في الصلاة): أورد فيه الأحاديث التي تثبت رفع اليدين في الصلاة، وضعّف الروايات الدالة على عدم الرفع. ويبدو من مقدمة الإمام البخاري لهذا الكتاب أنه ألّفه في أواخر حياته بعدما انتقل إلى بخارى قادماً من نيسابور، وذلك بسبب ما أثاره بعض المقلّدة المتعصّبين من الضّجّة ضدّه، لعمّله بهذه السنة العظيمة. رواه عنه محمود ابن إسحاق الخزاعي، وهو مطبوعٌ متداول.

٧ - (الضعفاء الصغير): رواه آدم بن موسى، وهو مطبوع.

٨ - جزء (القراءة خلف الإمام): رواه عنه محمود بن إسحاق الخزاعي، وهو آخر من حدّث عنه ببخارى. ويبدو أنه ألّف متزامناً مع تأليفه لـ (جزء رفع اليدين) في أواخر عمره. والكتاب مطبوعٌ متداول.

٩ - (الكنى): رواه أبو الحسين محمد بن إبراهيم بن شعيب الغازي، وسمّاه كثيرون: (الكنى المجردة)، وطبع في آخر كتاب (التاريخ الكبير)، وهو كتابٌ مستقلٌّ عنه، وراويه غير راوي (التاريخ الكبير).

١٠ - (برّ الوالدين): رواه عنه محمد بن دُلّويه الورّاق.

ثانياً: ما لم يُطبع من مصنّفاته:

١ - (التاريخ الصغير): وهو تاريخٌ في تراجم الصحابة فقط، وهو لم يُطبع، وما طُبِع قديماً باسم (التاريخ الصغير): فهو الأوسط، كما سبق.

٢ - (أسامي الصحابة): قال الحافظ ابن حجر: «ذكره أبو القاسم بن منده، وأنه يرويه من طريق ابن فارس، عنه، وقد نقلَ منه أبو القاسم البغويُّ الكبير في معجم الصحابة له، وكذا ابن منده في المعرفة»^(١). وسمّاه البخاريُّ في (التاريخ الكبير)^(٢): (كتاب أصحاب النبي ﷺ)،

ولا أستبعد أن يكون هو (التاريخ الصغير) نفسه؛ لأنه في تراجم الصحابة فقط كما سبق.

٣ - (الأشربة): قال الحافظ ابن حجر: «ذكره الدارقطني في المؤتلف والمختلف في ترجمة كيّسة»^(١).

٤ - (التفسير الكبير): ذكره ورّاقه محمد بن أبي حاتم^(٢)، وقال الحافظ: «ذكره الفريبي»^(٣).

٥ - (الجامع الكبير): قال الحافظ: «ذكره ابن طاهر»^(٤).

٦ - (الضعفاء الكبير): له ذكر في بعض كتب الفهارس^(٥).

٧ - (العلل): قال الحافظ: «ذكره أبو القاسم بن منده أيضًا، وأنه يرويه عن محمد بن عبد الله بن حمدون، عن أبي محمد عبد الله بن الشرقي، عنه»^(٦).

٨ - (الفوائد): ذكره الإمام الترمذي في (جامعه)^(٧)، وأشار إليه الحافظ^(٨).

٩ - (المبسوط): رواه عنه مهيب بن سليم أبو حسان البخاري، فيما ذكره الخليلي^(٩)، وأشار إليه الحافظ^(١٠).

(١) (هدى الساري) (ص/٥١٧)، وانظر: (المؤتلف والمختلف) للدارقطني (٤/١٧٥٠، ١٩٧٣).

(٢) (تاريخ مدينة دمشق) (٥٢/٧١). (٣) (هدى الساري) (ص/٥١٧).

(٤) المصدر السابق (ص/٥١٧).

(٥) انظر: (الفهرس الشامل للتراث العربي المخطوط) (٢/الحديث وعلومه ص/١٠٥٧ - برقم/٧). (٦) (هدى الساري) (ص/٥١٧).

(٧) (٥/٦٤٥)، كتاب المناقب، باب مناقب طلحة بن عبيد الله (ح/٣٧٤٢).

(٨) (هدى الساري) (ص/٥١٧).

(٩) (الإرشاد) له (٣/٩٧٣). (١٠) (هدى الساري) (ص/٥١٧).

١٠ - (المشيخة): قال الإمام الذهبي عن البخاري: «وذكر أنه سمع من ألف نفس، وقد خرَّج عنهم مشيخةً وحَدَّث بها، لم نَرها»^(١).

١١ - (المسند الكبير): قال الحافظ: «ذكره الفربري»^(٢)، وقال البخاري في ترجمة عبد الله بن أبي بكر الصديق: «بيَّناه في المسند»^(٣).

١٢ - (الهبة): ذكره ورَّاقه محمد بن أبي حاتم، وذكر أن فيه أكثر من خمسمائة حديث أو أكثر^(٤).

١٣ - (الوحدان): وهو فيمن ليس له إلا حديث واحد من الصحابة رضي الله عنهم، ذكره كثيرون^(٥).

١٤ - (كتاب الاعتصام بالكتاب والسنة): أشار الإمام البخاري إليه في (صحيحه)، حيث قال بعد الحديث (٧٢٧١)^(٦): «وَقَعَ هُنا «يُغْنِيكُمْ»، وإنما هو «نَعَشَكُمْ»، يُنْظَرُ في أصل كتاب الاعتصام»^(٧).

قال الحافظ ابن حجر في شرح كلام البخاري: «فيه إشارة إلى أنه صَنَّفَ كتاب الاعتصام مفردًا، وكتب منه هنا ما يليق بشرطه في هذا الكتاب، كما صنع في (كتاب الأدب المفرد)».



(١) تاريخ الإسلام (١٤١/٦).

(٢) هدى الساري (ص/٥١٧).

(٣) التاريخ الكبير (٢/٥).

(٤) انظر: (سير أعلام النبلاء) (١٢/٤١٠ - ٤١١)، (هدى الساري) (ص/٥١٧)، (تغليق التعليق) (٤١٨/٥).

(٥) انظر: (معرفة الصحابة) لأبي نعيم الأصبهاني (١/٢٨٤)، (تكملة الإكمال) لابن نقطة (٩٠/٤)، (هدى الساري) (٥١٧).

(٦) وفيه عن أبي برزة أنه قال: (إن الله يُغْنِيكُمْ أو نَعَشَكُمْ بالإسلام وبمحمد).

(٧) (صحيح البخاري)، كتاب الاعتصام بالكتاب والسنة (ح/٧٢٧١).

المبحث السابع

مكانته، وثناء العلماء عليه

وفيه مطلبان:

المطلب الأول

مكانته العلمية

الإمام البخاريُّ من كبار أئمة الإسلام في الدين عمومًا، وفي الحديث والفقه خصوصًا، وقد احتلَّ مرتبةً عاليةً في العلم لا تتسنى إلا لكبار الأئمة المبرزين في الجمع بين الحديث والفقه، كما أنه كان من أبرز الأئمة الذين اعتنوا عنايةً خاصةً بنشر عقيدة أهل السنة والجماعة، ومقاومة الفرق المنحرفة المختلفة، وباختصار: كان الإمام البخاريُّ من الأئمة الجامعين، يقولُ أحدُ شيوخه وأقرانه عبدُ الله بنُ عبد الرحمن الدارمي: «قد رأيتُ العلماء بالحرمين والحجاز والشام والعراق؛ فما رأيتُ فيهم أجمعَ من محمَّد بن إسماعيل»^(١).

وسأذكر هنا لمحاتٍ تشير إلى مكانته العلمية:

أولاً: مكانته في الحديث:

أمَّا مكانته في الحديث: فهو المقدمُ فيه؛ حفظًا، وجمعًا، وتدوينًا،

(١) (سير أعلام النبلاء) (١٢/٤٢٦).

ونقدًا، وتمحيصًا، ولذلك وُصِفَ بأنه أمير المؤمنين في الحديث^(١)، وقدمه بعض كبار الأئمة على أمثال الإمام أحمد، وإسحاق بن راهويه، قال أبو عمرو الخفاف عنه: «وهو أعلم بالحديث من أحمد وإسحاق وغيرهما بعشرين درجة»^(٢)، بل قال إمام الأئمة ابن خزيمة: «ما تحت أديم السماء أعلم بالحديث من محمد بن إسماعيل»^(٣).

وكتابه (الصحيح) أدل دليل على كونه أمير المؤمنين في الحديث.

ثانيًا: مكانته في علل الحديث:

ومن فروع علم الحديث التي لا يبرز فيها إلا الكمل الكبار: علم علل الحديث، الذي لم يخض فيه إلا أئمة كبار معدودون؛ لغموضه، وحاجته إلى مزيد من قوة الحفظ، وسعة الرواية والاطلاع، والمعرفة التامة بالرواة وأحوالهم ومراتبهم، وكان الإمام البخاري في القمة في تلك المقومات كلها، ولأجل ذلك كان شيوخه يرونه أهلاً لهذا العلم وهو في طور التلقي، ويطلبون منه تمييز الغلط في أحاديث بعض الكبار، كما سيأتي بيانه في أثناء عرض مكانته عند شيوخه، ولذلك قال عنه تلميذه الإمام الترمذي: «لم أرَ أحدًا بالعراق ولا بخراسان في معنى العِلل والتاريخ والأسانيد أعلم من محمد بن إسماعيل»^(٤).

وقال له الإمام مسلم: «دعني أقبل رجلك يا أستاذ الأستاذين، وسيّد المحدثين، وطبيب الحديث في عِلِّه»^(٥).

(١) انظر: (الخلاصة) للخزرجي (ص/٣٢٧)، (إضاءة البدرين في ترجمة الشيخين) للعجلوني (ص/١٠).

(٢) (تاريخ بغداد) (٢/٢٨)، (سير أعلام النبلاء) (١٢/٤٣٢).

(٣) (تاريخ بغداد) (٢/٢٧)، (تاريخ دمشق) (٥٢/٤٨٥)، (سير أعلام النبلاء) (١٢/٤٣١).

(٤) (تاريخ دمشق) (٥٢/٧٠)، (سير أعلام النبلاء) (١٢/٤٣٢).

(٥) (تاريخ الإسلام) (٦/١٤٦)، (سير أعلام النبلاء) (١٢/٤٣٢).

ثالثًا: مكانته في الجرح والتعديل:

أمَّا الجرحُ والتعديل: فهو أحد أبرز أئمتِّه، وكتابه (التاريخ الكبير) ليس له نظيرٌ في بابِه، وهو مصنَّف في المعتدلين.

رابعًا: مكانته في الفقه:

أمَّا الفقه: فقد بلغ فيه غايةً في الكمال، واشتهر ببراعته في الاستدلال، وإمامته في الاجتهاد، ودقته في استنباط الأحكام من نصوص الكتاب والسنة، حتى قدَّمه بعضهم على شيخه الإمام الفقيه أحمد، قال أبو مصعب الزهري عنه: «أفقه عندنا وأبصر من أحمد بن حنبل»^(١).

وسئل قتيبة - وهو شيخه - عن طلاق السَّكران فدخلَ محمد بنُ إسماعيل فقال قتيبةٌ للسائل: «هذا أحمد بنُ حنبل وإسحاق بنُ راهويه وعلي بنُ المدني قد ساقهم الله إليك»، وأشار إلى البخاري^(٢).

قال البخاري: كنتُ عند إسحاق بنِ راهويه، فسئلَ عَمَّن طَلَّقَ ناسيًّا، فسكتَ طويلاً مفكِّراً، فقلتُ أنا: قال النبي ﷺ: «إنَّ الله تجاوزَ عن أمتي ما حدَّثت به أنفسها ما لم تعمل به أو تكلم»^(٣)، وإنما يُرادُ مباشرةً هؤلاء الثلاث: العمل والقلب، أو الكلام والقلب، وهذا لم يعتدِّ بقلبه. فقال لي إسحاق: «قَوَّيْتَنِي قَوْلَكَ اللهُ»، وأفتى به^(٤).

وقال عبدُ الله بن محمد بن سعيد بن جعفر: لَمَّا ماتَ أحمد بنُ حرب النيسابوري ركبَ إسحاق بنُ راهويه ومحمد بنُ إسماعيل يُشيعان

(١) (تاريخ الإسلام) (١٥١/٦)، (سير أعلام النبلاء) (١٢/٤٢٠).

(٢) (تاريخ الإسلام) (١٥١/٦)، (سير أعلام النبلاء) (١٢/٤١٨).

(٣) متفق عليه. أخرجه البخاري (ح/٥٢٦٩)، ومسلم (١٢٧).

(٤) (تاريخ الإسلام) (١٥٠/٦)، (سير أعلام النبلاء) (١٢/٤١٤).

جنازته، وكنتُ أسمعُ أهلَ المعرفةِ ينظرون ويقولون: محمدٌ أفقهٌ من إسحاق^(١).

بل ذهبَ بعضُ شيوخه إلى أبعد من ذلك، فقال شيخُه محمدُ بنُ بشار بنادر (ت ٢٥٢هـ): «هو أفقه خلق الله في زماننا»^(٢).

وقال نعيمُ بنُ حماد الخزازي (ت ٢٢٨هـ) ويعقوبُ بنُ إبراهيم الدورقي (ت ٢٥٢هـ): «محمدُ بنُ إسماعيل البخاريُّ فقيهُ هذه الأمة»^(٣).

ولا ريب في ذلك، فالإمامُ البخاريُّ من كبار فقهاء هذه الأمة، وقد أودعَ فقهَه في تراجم صحيحه، ولذلك يُقال: فقه البخاريُّ في تراجم أبوابه.

وانتهجَ الإمامُ البخاريُّ في الفقه منهجَ أهلِ الحديث في الاهتمام بالاستنباط من الكتاب والسنة، يقيناً منه بكمالهما واستيعابهما لما يحتاجُ إليه المسلمُ في دينه ودنياه، ولذلك قال رَحِمَهُ اللهُ: «لا أعلمُ شيئاً يُحتاجُ إليه إلا وهو في الكتاب أو السنة. فقليل له: يمكن معرفة ذلك كله؟ قال: نعم»^(٤).

ومن هذا البابِ يهتَمُّ رَحِمَهُ اللهُ بتصديرِ أبوابِ صحيحه بالآيات الدالة على ما ترجمَ له، ثم يذكر الأحاديث الواردة فيه، يقول الحافظ ابن حجر رَحِمَهُ اللهُ: «وقد رأيتُ الإمامَ أبا عبد الله البخاريَّ في جامعهِ الصحيح قد تصدَّى للاقتباس من أنوارهما البهية تقريراً واستنباطاً، وكرَعَ من مَناهِلِهما الروية انتزاعاً وانتشاطاً، ورزق بحسن نيته السعادة فيما جمع حتى أذعن

(١) (تاريخ الإسلام) (٦/١٥٠)، (سير أعلام النبلاء) (١٢/٤١٨).

(٢) (سير أعلام النبلاء) (١٢/٤٢٩)، (هَدَى الساري) (ص/٤٨٣).

(٣) (تاريخ بغداد) (٢/٢٢)، (تاريخ دمشق) (٥٢/٨٤، ٨٧)، (تاريخ الإسلام) (٦/١٥١).

(٤) (سير أعلام النبلاء) (١٢/٤١٢).

له المخالِفُ والموافق»^(١).

خامسًا: مكانته في العقيدة:

الإمام البخاريُّ أحدُ أئمة أهل الحديث الكبار الذين كان لهم دورٌ خاص ومزِيدٌ فضل في نشر العقيدة السلفية وتدوينها والدعوة إليها.

وتميّزه في هذا الباب يرجعُ إلى أمورٍ، منها:

١ - حرصه الشديد على عدم التلقّي من أهل البدع المعروفين، وفي ذلك يقول: «كتبْتُ عن ألف نفرٍ من العلماء وزيادة، ولم أكتب إلاَّ عمَّن قال: الإيمان قولٌ وعملٌ، ولم أكتب عمَّن قال: الإيمان قول»^(٢).

وهذا يدل على ما كان عليه هذا الإمام من تعظيم لهذه العقيدة. وقد سلك الإمام منهجًا دقيقًا في الرواية عن أهل البدع، والمسألة مدروسةٌ في رسائل علمية^(٣).

٢ - فهمه الدقيق لمذهب أهل السنة والجماعة فيما تنازع فيه الناس، وخاصةً في المسائل التي قد يقع فيها لبس حتى عند المنتسبين إلى السنة. وأبرزُ مثالٍ لذلك: موقفه من اللَّفْظِ بالقرآن؛ فبينما كان موقفُ الإمام أحمد في المسألة أن يُبدَعَ كلُّ مَنْ قال (لفظي بالقرآن مخلوق) على أيِّ نحوٍ كان؛ كان موقفُ البخاريِّ في ذلك أوضح موقفٍ على الإطلاق، وقد فصلَ في المسألة على نحوٍ لا يَبْقَى فيها أيُّ غموضٍ في ذلك، وألَّفَ في ذلك كتابه العظيم «خلق أفعال العباد»، بل ضمَّن صحيحه الجامع أبوابًا تجلّي هذه المسألة.

(١) (هُدى الساري) (ص/٣).

(٢) (شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة) للآل كائني (٩٥٩/٥).

(٣) منها رسالة: «منهج الإمام البخاري في الرواية عن المبتدعة من خلال الجامع الصحيح»، تأليف كريمة سوداني، وهو مطبوع.

ولذلك قال الإمام ابن القيم رحمته الله بعد الحديث عما كان بين الذهلي وتلميذه البخاري من الاختلاف: «فالبخاري أعلم بهذه المسألة وأولى بالصواب فيها من جميع من خالفه، وكلامه فيها أوضح وأمتن من كلام أبي عبد الله؛ فإن الإمام أحمد رحمته الله سد الذريعة حيث منع إطلاق لفظ المخلوق نفياً وإثباتاً على اللفظ... وأبو عبد الله البخاري رحمته الله ميّز وفصل وأشبع الكلام في ذلك، وفرّق بين ما قام بالرب وبين ما قام بالعبد، وأوقع المخلوق على تلفظ العباد وأصواتهم وحركاتهم وأكسابهم، ونفى اسم الخلق عن الملفوظ، وهو القرآن الذي سمعه جبريل من الله تعالى، وسمعه محمد صلوات الله عليه من جبريل، وقد شفى في هذه المسألة في كتاب (خلق أفعال العباد)، وأتى فيها من الفرقان والبيان بما يزيل الشبهة ويوضح الحق، ويبيّن محله من الإمامة والدين، وردّ على الطائفتين أحسن ردّ»^(١).

٣ - تدوينه مسائل العقيدة في كتبه؛ وكان تأليفه لكتابه (خلق أفعال العباد) من هذا الباب، كما أنه ضمّن كتابه (الصحيح) كتباً وأبواباً دون فيها مذهب أهل السنة والجماعة في مسائل الإيمان، والتوحيد، والقدر، إضافة إلى الحث على الاعتصام بالكتاب والسنة في جميع الأبواب.

هذه بعض اللّمحات السريعة إلى مكانة الإمام البخاري في العلم، وخلاصتها أنه كان وحيداً دهره، ورأساً في علوم الإسلام، لا يُجاريه فيها أحدٌ، ولذلك كان ثناء العلماء عليه من الكثرة بحيث يصعبُ حصره.

* * *

(١) (مختصر الصواعق المرسلّة) (٤/ ١٣٥٠ - ١٣٥٣).

المطلب الثاني ثناء العلماء عليه

أولاً: مكانته عند شيوخه:

لقد بلغ البخاري في نبوغه المبكر مبلغاً يندر مثله، وبدأ رَحِمَهُ اللهُ يُناطِح كبار أئمة عصره وهو دون العشرين من عمره، مما جعل كثيراً من شيوخه بل نبغاء عصره يعترفون بفضله وعلمه ويدعون له، بل ويستفيدون منه.

ومما يدل على نبوغه المبكر: أَنَّ شَيْخَهُ مُحَمَّدَ بْنَ سَلَامِ الْبَيْكَنْدِيِّ (ت ٢٢٧هـ) كان يقول: «كَلَّمَا دَخَلَ عَلَيَّ مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ تَحَيَّرْتُ وَلَا أَزَالُ خَائِفاً مِنْهُ»، يعني: يَخْشَى أَنْ يُخْطِئَ بِحَضْرَتِهِ.

وقال سليم بن مجاهد: كُنْتُ عِنْدَ مُحَمَّدِ بْنِ سَلَامٍ فَقَالَ لِي: «لَوْ جِئْتُ قَبْلُ لَرَأَيْتُ صَبِيًّا يَحْفَظُ سَبْعِينَ أَلْفَ حَدِيثٍ»^(١).

والجدير بالذكر هنا أَنَّ الْبَيْكَنْدِيَّ هَذَا أَخَذَ عَنْهُ الْبُخَارِيُّ فِي بُخَارَى، وَكَانَ الْبُخَارِيُّ قَدْ غَادَرَ بُخَارَى وَعَمَرُهُ خَمْسُ عَشْرَةِ سَنَةٍ، وَلَمْ يَرَ مُحَمَّدَ ابْنَ سَلَامٍ بَعْدَ ذَلِكَ، مِمَّا يَعْنِي أَنَّ هَذِهِ الْمَكَانَةَ وَالْهَيْبَةَ لِلْبُخَارِيِّ كَانَتْ وَهِيَ دُونَ الْخَامِسَةِ عَشْرَةِ مِنْ عَمَرِهِ!

وقال أبو الفضل أحمد بن سلمة النيسابوري: حَدَّثَنِي فَتْحُ بْنُ نُوحٍ النِّسَابُورِيُّ قَالَ: أَتَيْتُ عَلَيَّ بْنَ الْمَدِينِيِّ فَرَأَيْتُ مُحَمَّدَ بْنَ إِسْمَاعِيلَ جَالِسًا عَنْ يَمِينِهِ، وَكَانَ إِذَا حَدَّثَ التَّفَتَّ إِلَيْهِ مَهَابَةً لَهُ^(٢).

وهذا شيخه سليمان بن حرب (ت ٢٢٤هـ) نظر إليه يوماً فقال: «هذا

(١) (تاريخ بغداد) (٢٤/٢)، (تاريخ مدينة دمشق) (٦٣/٥٢)، (تاريخ الإسلام) (١٤٤/٦).

(٢) (تاريخ بغداد) (١٨/٢)، (تاريخ دمشق) (٨٣/٥٢)، (تهذيب الكمال) (٤٥٤/٢٤).

يكون له صيت». وكذا قال أحمد بن حفص (ت ٢١٧هـ) نحوه.

□ قد بلغ إعجاب شيوخه به أن عدداً منهم كان يطلب منه أن ينتخب حديثه، ويسأله عن بعض الأحاديث؛ قال عبد الله بن يوسف التنيسي - وهو من كبار شيوخه - للبخاري: «يا أبا عبد الله، انظر في كتبي وأخبرني بما فيها من السقط»، فقال البخاري: نعم^(١).

وقال ورأقه محمد بن أبي حاتم: سمعت البخاري يقول: «كان إسماعيل بن أبي أويس إذا انتخب من كتابه نسخ تلك الأحاديث لنفسه، وقال: هذه الأحاديث انتخبها محمد بن إسماعيل»^(٢).

وقال البخاري: قال لي محمد بن سلام البيكندي: «انظر في كتبي فما وجدت فيها من خطأ فاضرب عليه»، فقال له بعض أصحابه: من هذا الفتى؟! فقال: «هذا الذي ليس مثله»^(٣).

ويقول البخاري: كنت إذا دخلت على سليمان بن حرب يقول: بين لنا غلط شعبة^(٤).

□ بل كان بعض كبار شيوخه يروي عنه، ويعتز بذلك، قال أبو عبد الله الفريابي: رأيت عبد الله بن منير^(٥) يكتب عن البخاري، وسمعتة يقول: «أنا من تلامذته»^(٦).

(١) (سير أعلام النبلاء) (٤١٩/١٢)، (هدى الساري) (ص/٤٨٣).

(٢) (تاريخ بغداد) (١٩/٢)، (تهذيب الكمال) (٤٥٥/٢٤)، (سير أعلام النبلاء) (٤١٤/١٢).

(٣) (تهذيب الكمال) (٤٥٩/٢٤)، (هدى الساري) (ص/٤٨٣).

(٤) (سير أعلام النبلاء) (٤١٩/١٢)، (هدى الساري) (ص/٤٨٢).

(٥) قال الحافظ ابن حجر في (الهدى) (ص/٤٨٤) - بعد ذكره لكلام ابن منير - : «قلت: عبد الله بن منير من شيوخ البخاري، قد حدث عنه في الجامع الصحيح، وقال: لم أر مثله، وكانت وفاته سنة مات أحمد بن حنبل».

(٦) (تاريخ بغداد) (٢٦/٢)، (سير أعلام النبلاء) (٤١٤/١٢).

وكان شيخه هذا من الزُّهَّاد المعروفين، وقد دعا للبخاري فيما رواه الإمام أبو عيسى الترمذي حيث قال: كان محمد بن إسماعيل عند عبد الله ابن منير فقال له - لما قام - : «يا أبا عبد الله، جعلك الله زين هذه الأمة». قال أبو عيسى: فاستجاب الله تعالى فيه ^(١).

□ وكان شيوخ الإمام البخاري يبتهجون بمقدمه عليهم ويفتخرون به؛ قال حاشد بن إسماعيل: كنت بالبصرة فسمعتُ بقُدوم محمد بن إسماعيل، فلما قدِم قال محمد بن بشار: «قدِم اليوم سيّد الفقهاء».

وقال البخاري: لَمَّا دخلتُ البصرة صرتُ إلى مجلس بُندار، فلَمَّا وقع بصره عليّ قال: من أين الفتى؟ قلت: من أهل بخارى، فقال: كيف تركت أبا عبد الله؟ فأمسكتُ. فقالوا له: يرحمك الله، هو أبو عبد الله. فقام وأخذ بيدي وعانقني وقال: «مرحبًا بمن أفتخرُ به منذ سنين» ^(٢).

□ وصرّح عددٌ من شيوخه بأنه لم يرحل إليه مثل البخاري، فهذا قتيبة ابن سعيد - الذي رحل إليه طلابُ الحديث من المشرق والمغرب - يقول: «لقد رحل إليّ من شرق الأرض ومن غربها، فما رحل إليّ مثل محمد بن إسماعيل» ^(٣).

وقال محمد بن إبراهيم البوشنجي: سمعتُ بُندارًا سنة ثمانٍ وعشرين يقول: «ما قدِم علينا مثل محمد بن إسماعيل» ^(٤).

□ كما أنّ بعضَ شيوخه صرّح بأنه لم يرَ مثل تلميذه البخاري أحدًا؛

(١) (تاريخ بغداد) (٢٦/٢)، (تاريخ دمشق) (٧٩/٥٢)، (تاريخ الإسلام) (١٤٧/٦).

(٢) (تاريخ بغداد) (١٦/٢، ١٧)، (تاريخ مدينة دمشق) (٨٤/٥٢)، (سير أعلام النبلاء) (٤٢٣/١٢).

(٣) (سير أعلام النبلاء) (٤٢٩/١٢)، (البداية والنهاية) (٥٣٠/١٤).

(٤) (تاريخ دمشق) (٨٣/٥٢)، (تهذيب الكمال) (٤٥٠/٢٤)، (سير أعلام النبلاء) (٤٢١/١٢).

قال قتيبة بن سعيد (ت ٢٤٠هـ): «جالستُ الفقهاء والزُّهادَ والعُبادَ، فما رأيتُ منذ عقلتُ مثلَ محمد بن إسماعيل، وهو في زمانه كعمرَ في الصحابة»^(١).

وقال أحمد بن الضوء: سمعتُ أبا بكر بن أبي شيبة ومحمد بن عبد الله بن نمير يقولان: «ما رأينا مثلَ محمد بن إسماعيل»، وكان أبو بكر بن أبي شيبة يسمّيه «البازل»، يعني الكامل^(٢).

وقال الحسين بن حريث: «لا أعلم أني رأيتُ مثلَ محمد بن إسماعيل، كأنه لم يخلق إلّا للحديث»^(٣).

□ وكان كثيرٌ من شيوخه يستفيدون منه، بل نرى أمثالَ قتيبة بن سعيد ويحيى بن معين يحضرون عنده ويستفيدون منه، كما أنّ أمثال ابن المديني وابن راهويه كانوا يسألونه عن بعض الشيوخ والرّواة؛ فقد قال أبو عمرو الكرماني: حكيتُ لمهيار بالبصرة عن قتيبة بن سعيد أنه قال: لقد رحلَ إليّ من شرقِ الأرضِ ومن غربيها، فما رحلَ إليّ مثلُ محمد بن إسماعيل. فقال مهيار: صدقَ قتيبة، أنا رأيته مع يحيى بن معين وهما جميعاً يختلفان إلى محمد بن إسماعيل، فرأيتُ يحيى منقاداً له في المعرفة^(٤).

وقال البخاريُّ: كان عليُّ بن المديني يسألني عن شيوخ خراسان، فكنْتُ أذكر له محمد بن سلام فلا يَعرفُهُ، إلى أن قال لي يوماً: «يا أبا عبد الله، كلُّ مَنْ أثبتَ عليه: فهو عندنا الرّضا»^(٥).

(١) (سير أعلام النبلاء) (١٢/٤٣١)، (هَدَى السَّارِي) (ص/٤٨٢).

(٢) (تاريخ الإسلام) للذهبي (٦/١٥٢)، (هَدَى السَّارِي) (ص/٤٨٤).

(٣) (سير أعلام النبلاء) (١٢/٤٢٢)، (هَدَى السَّارِي) (ص/٤٨٤).

(٤) (سير أعلام النبلاء) (١٢/٤٢٩)، (هَدَى السَّارِي) (ص/٤٨٣).

(٥) (تاريخ بغداد) (٢/١٧)، (تاريخ دمشق) (٥٢/٧٦)، (تهذيب الكمال) (٢٤/٤٥١).

وقال أبو بكر المديني: كُنَّا يَوْمًا بَنِيْسَابُورَ عِنْدَ إِسْحَاقَ بْنِ رَاهَوِيَه وَمُحَمَّدَ بْنَ إِسْمَاعِيلَ حَاضِرًا فِي الْمَجْلِسِ، فَمَرَّ إِسْحَاقُ بِحَدِيثٍ مِنْ أَحَادِيثِ النَّبِيِّ ﷺ، وَكَانَ دُونَ صَاحِبِ النَّبِيِّ ﷺ عَطَاءُ الْكِيخَارَانِيِّ، فَقَالَ لَهُ إِسْحَاقُ: يَا أَبَا عَبْدِ اللَّهِ، أَيشَ كِيخَارَان؟ قَالَ: قَرْيَةٌ بِالْيَمَنِ كَانَ مُعَاوِيَةُ ابْنُ أَبِي سَفْيَانَ بَعَثَ هَذَا الرَّجُلَ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ إِلَى الْيَمَنِ، فَسَمِعَ مِنْهُ عَطَاءٌ حَدِيثَيْنِ. فَقَالَ لَهُ إِسْحَاقُ: يَا أَبَا عَبْدِ اللَّهِ، كَأَنَّكَ قَدْ شَهِدْتَ الْقَوْمَ! (١).

وقال حاشد: رَأَيْتُ عَمْرَو بْنَ زُرَّارَةَ وَمُحَمَّدَ بْنَ رَافِعٍ عِنْدَ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ وَهُمَا يَسْأَلَانِهِ عَنْ عِلَلِ الْحَدِيثِ، فَلَمَّا قَامَا قَالَا لِمَنْ حَضَرَ الْمَجْلِسَ: لَا تُخَدَعُوا عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ، فَإِنَّهُ أَفْقَهُ مِنَّا وَأَعْلَمُ وَأَبْصَرُ.

قال حاشد: وَكُنَّا يَوْمًا عِنْدَ إِسْحَاقَ بْنِ رَاهَوِيَه وَعَمْرٍو بْنِ زُرَّارَةَ وَهُوَ يَسْتَمْلِي عَلَى أَبِي عَبْدِ اللَّهِ، وَأَصْحَابُ الْحَدِيثِ يَكْتُبُونَ عَنْهُ، وَإِسْحَاقُ يَقُولُ: «هُوَ أَبْصَرُ مِنِّي». وَكَانَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ إِذْ ذَاكَ شَابًّا (٢).

□ بل نرى أَنَّ أَمْثَالَ الْحُمَيْدِيِّ يُحَكِّمُهُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ آخَرَ اخْتَلَفَ مَعَهُ، وَعَمْرُ الْبُخَارِيِّ إِذْ ذَاكَ ثَمَانُ عَشْرَةَ سَنَةً؛ يَقُولُ الْبُخَارِيُّ: «دَخَلْتُ عَلَى الْحُمَيْدِيِّ وَأَنَا ابْنُ ثَمَانٍ عَشْرَةَ سَنَةً، فَإِذَا بَيْنَهُ وَبَيْنَ آخَرَ اخْتِلَافٌ فِي حَدِيثٍ، فَلَمَّا بَصُرَ بِي قَالَ: «جَاءَ مَنْ يَفْصِلُ بَيْنَنَا»، فَعَرَضَا عَلَيَّ الْخُصُومَةَ فَقَضَيْتُ لِلْحُمَيْدِيِّ، وَكَانَ الْحَقُّ مَعَهُ» (٣).

□ وَكَانَ كَثِيرٌ مِنْ كِبَارِ شَيْوْخِهِ يَقْدِّمُهُ عَلَى نَفْسِهِ، قَالَ إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ سَلَامٍ: «كَانَ الرُّتُوثُ» (٤) مِنْ أَصْحَابِ الْحَدِيثِ؛ مِثْلَ سَعِيدِ بْنِ

(١) (تاريخ بغداد) (٨/٢).

(٣) (سير أعلام النبلاء) (٤٠١/١٢)، (هَدْيُ السَّارِيِّ) (٤٨٣).

(٤) قَالَ الْحَافِظُ فِي (هَدْيِ السَّارِيِّ) (ص/٤٨٢): «الرُّتُوثُ - بِالرَّاءِ الْمَهْمَلَةِ وَالتَّاءِ الْمُثَنَّى فَوْقَ، وَبَعْدَ الْوَاوِ مُثَنَّى أُخْرَى - : هُمُ الرُّؤْسَاءُ، قَالَهُ ابْنُ الْأَعْرَابِيِّ وَغَيْرُهُ».

أبي مريم، وحجاج بن منهال، وإسماعيل بن أبي أويس، والحميدي، ونعيم بن حماد، والعدني - يعني محمد بن يحيى بن أبي عمر -، والخلال - يعني الحسين بن علي الحلواني -، ومحمد بن ميمون - هو الخياط -، وإبراهيم بن المنذر، وأبي كريب محمد بن العلاء، وأبي سعيد عبد الله بن سعيد الأشج، وإبراهيم بن موسى - هو الفراء - وأمثالهم يقضون لمحمد بن إسماعيل على أنفسهم في النظر والمعرفة»^(١).

ثانياً: ثناء شيوخه عليه:

أمّا ثناء شيوخه عليه فكثير، وقد سبق ذكر بعضه، وأكتفي هنا ببعضه، فمن ثنائهم عليه رَحِمَهُ اللهُ:

قال حاشد بن إسماعيل (ت ٢٦١هـ): قال لي أبو مُصعب أحمد بن أبي بكر الزهري^(٢): «محمد بن إسماعيل أفقه عندنا وأبصر بالحديث من أحمد بن حنبل». فقال له رجل من جلسائه: جاوَزْتَ الحد! فقال له أبو مصعب: لو أدركت مالكا ونظرت إلى وجهه^(٣) ووجه محمد بن إسماعيل لقلْتُ كلاهما واحد في الحديث والفقهِ^(٤).

وقال قتيبة بن سعيد: «لو كان محمد بن إسماعيل في الصحابة: لكان آية»^(٥).

(١) (سير أعلام النبلاء) (٤٢٥/١٢)، (تحفة الإخباري بترجمة البخاري) لابن ناصر الدين الدمشقي (ص/ ٢٠١ - ٢٠٢)، (هَدَى الساري) (٤٨٢).

(٢) هو الفقيه المدني المعروف، أحد رواة موطأ الإمام مالك، توفي سنة (٢٤٢هـ) وقد نَيَّفَ على التسعين.

(٣) قال الحافظ ابن حجر في (الهُدَى) (ص/ ٤٨٢): «عَبَّرَ بقوله (ونظرت إلى وجهه) عن التأمل في معارفه».

(٤) (تاريخ بغداد) (١٩/٢)، (تهذيب الكمال) (٤٥٥/٢٤)، (تاريخ الإسلام) (١٥١/٦).

(٥) (سير أعلام النبلاء) (٤٣١/١٢)، (هَدَى الساري) (ص/ ٤٨٢).

وقال الإمام أحمدُ بنُ حنبلٍ - فيما رواه ابنُه عبدُ الله عنه - : «ما أخرجت خراسانُ مثلَ محمد بنِ إسماعيل»^(١).

ولما سأله ابنُه عبدُ الله عن الحفاظ قال: «شُبَّانُ من خراسان»، فعَدَّه فيهم فبدأ به^(٢).

وقال حاشدُ بنُ إسماعيل: رأيتُ إسحاقَ بنَ راهويه جالسًا على المنبر والبخاريُّ جالسٌ معه وإسحاقُ يحدثُ، فمرَّ بحديثٍ فأنكره محمدٌ - وهو البخاريُّ - فرجعَ إسحاقُ إلى قوله وقال: «يا معشرَ أصحابِ الحديث، انظروا إلى هذا الشابِّ واكتبوا عنه؛ فإنه لو كان في زَمَنِ الحسنِ بنِ أبي الحسنِ البصريِّ لا حتاجَ إليه، لمعرفةً بالحديثِ وفقهه»^(٣).

وقال البخاريُّ: ما استصغرتُ نفسي عندَ أحدٍ إلَّا عندَ عليٍّ بنِ المدينيِّ، وربما كنتُ أُغربُ عليه. قال حامدُ بنُ أحمد: فذكرَ هذا الكلامُ لعلِّي بنِ المدينيِّ فقال لي: «دَعِ قوله، هو ما رأى مثلَ نفسه»^(٤).

وقال البخاري: ذاكرني أصحابُ عمرو بنِ عليٍّ الفلاس بحديثٍ، فقلت: لا أعرفُه، فسُرُّوا بذلك، وصاروا إلى عمرو بنِ عليٍّ فقالوا له: ذاكرنا محمدَ بنَ إسماعيل بحديثٍ فلم يَعْرِفه! فقال عمرو بنُ علي: «حديثٌ لا يَعْرِفه محمدُ بنُ إسماعيل ليسَ بحديثٍ»^(٥).

(١) (تاريخ مدينة دمشق) (٥٢/٨١)، (سير أعلام النبلاء) (١٢/٤٢١)، (هَدَى الساري) (ص/٤٨٢).

(٢) (هَدَى الساري) (ص/٤٨٣).

(٣) (سير أعلام النبلاء) (١٢/٤٢١)، (هَدَى الساري) (ص/٤٨٣).

(٤) (تاريخ مدينة دمشق) (٥٢/٨٢)، (سير أعلام النبلاء) (١٢/٤٢٠)، (هَدَى الساري) (ص/٤٨٣).

(٥) (تاريخ بغداد) (٢/١٨)، (تاريخ مدينة دمشق) (٥٢/٨٣)، (تهذيب الكمال) (٢٤/٤٥٤)، (تاريخ الإسلام) (٦/١٥١).

وقال الفلاسُ أيضًا: «صديقي أبو عبد الله محمد بن إسماعيل البخاريُّ ليس بخراسان مثله»^(١).

وقال رجاء بن رجاء الحافظ: «فضلُ محمد بن إسماعيل على العلماء كفضل الرجال على النساء»^(٢).

وقال أيضًا: «هو آيةٌ من آياتِ الله تمشي على ظهر الأرض»^(٣).

وقال شيخه عبد الله بن محمد المُسندي (ت ٢٢٩هـ): «محمد بن إسماعيل إمامٌ، فمن لم يجعله إمامًا فاتَّهمه»^(٤).

وقال علي بن حُجر (ت ٢٤٤هـ): «أخرجت خراسانُ ثلاثةً: البخاري...»، فبدأ به، قال: وهو أبصرهم وأعلمهم بالحديث، وأفقههم. قال: ولا أعلم أحدًا مثله»^(٥).

وقال أحمد بن إسحاق السرماري: «من أراد أن ينظر إلى فقيهٍ بحقه وصِدقه: فليَنظُرْ إلى محمد بن إسماعيل»^(٦).

هذا بعضٌ ما أثنى به شيوخُ البخاريِّ عليه، وهو يوضح مدى علو مكانة الإمام البخاريِّ عند شيوخه الكبار، فإذا كان الأمر كذلك عند شيوخه: فما بالك بأقرانه، فضلًا عن تلاميذه ومن بعدهم؟!

ثالثًا: ثناء أقرانه ومعاصريه:

قال الإمام أبو حاتم الرازي: «لم تُخرج خراسانُ قطُّ أحفظ من

(١) (سير أعلام النبلاء) (١٢/٤٢٩)، (هَدَى الساري) (ص/٤٨٣).

(٢) (هَدَى الساري) (ص/٤٨٣).

(٣) المصدر السابق (ص/٤٨٣ - ٤٨٤).

(٤) (تاريخ دمشق) (٦٨/٥٢)، (هَدَى الساري) (ص/٤٨٤).

(٥) (سير أعلام النبلاء) (١٢/٤٢١)، (هَدَى الساري) (ص/٤٨٤).

(٦) (سير أعلام النبلاء) (١٢/٤١٧)، (هَدَى الساري) (ص/٤٨٤).

محمّد بن إسماعيل، ولا قدّم منها إلى العراق أعلمُ منه»^(١).

وقال الحسين بن محمد المعروف بعبيد العجل: «ما رأيتُ مثلَ محمد ابن إسماعيل، ومسلّم حافظ، ولكنه لم يبلغ مبلغَ محمّد بن إسماعيل»^(٢).

قال عبيد العجل: «ورأيتُ أبا زرعة وأبا حاتم يستمعان إليه، وكان أمةً من الأمم، دينًا فاضلاً، يُحسِن كلَّ شيء، وكان أعلمَ من محمد بن يحيى الذهليّ بكذا وكذا»^(٣).

وقال عبد الله بن عبد الرحمن الدارمي: «قد رأيتُ العلماء بالحرمين والحجاز والشام والعراق؛ فما رأيتُ فيهم أجمعَ من محمّد بن إسماعيل».

وقال أيضًا: «هو أعلمنا، وأفقهنا، وأكثرنا طلبًا»^(٤).

وسئل الدارمي عن حديثٍ وقيل له: إن البخاريّ صحّحه، فقال: «محمّد بن إسماعيل أبصرٌ مني، وهو أكيسُ خلقِ الله، عقلَ عن الله ما أمرَ به ونهى عنه من كتابه وعلى لسان نبيّه، إذا قرأ محمد القرآن شغل قلبه وبصره وسمعَه، وتفكّر في أمثاله، وعرفَ حلاله من حرامه»^(٥).

وقال أبو الطيب حاتم بن منصور: «كان محمد بن إسماعيل آيةً من آيات الله في بصره ونفاذه في العلم»^(٦).

وقال أبو سهل محمود بن النضر الفقيه: «دخلتُ البصرة والشَّام

(١) (تاريخ بغداد) (٢٣/٢)، (تاريخ مدينة دمشق) (٦٤/٥٢)، (سير أعلام النبلاء) (٤٣٣/١٢).

(٢) (سير أعلام النبلاء) (٤٣٦/١٢)، (هدى الساري) (ص/٤٨٤).

(٣) المصدران السابقان.

(٤) (سير أعلام النبلاء) (٤٢٦/١٢)، (هدى الساري) (ص/٤٨٤).

(٥) (سير أعلام النبلاء) (٤٢٦/١٢)، (هدى الساري) (ص/٤٨٥).

(٦) (سير أعلام النبلاء) (٤٢٧/١٢)، (هدى الساري) (ص/٤٨٥).

والحجاز والكوفة، ورأيت علماءها، فكلما جرى ذكر محمد بن إسماعيل فضّلوه على أنفسهم»^(١).

وقال أبو سهل أيضًا: «سمعت أكثر من ثلاثين عالمًا من علماء مصر يقولون: حاجتنا في الدنيا: النظر إلى محمد بن إسماعيل»^(٢).

وقال إمام الأئمة ابن خزيمة: «ما تحت أديم السماء أعلم بالحديث من محمد بن إسماعيل»، وفي رواية البيهقي: «أحفظ لحديث رسول الله ﷺ ولا أعرف به من محمد بن إسماعيل البخاري»^(٣).

وقال أبو عيسى الترمذي: «لم أر أحدًا بالعراق ولا بخراسان في معنى العِلل والتاريخ ومعرفة الأسانيد أعلم من محمد بن إسماعيل»^(٤).

وقال له الإمام مسلم: «دعني حتى أقبل رجلِك يا أستاذ الأستاذين، وسيّد المحدثين، وطبيب الحديث في عِلّه».

وقال أيضًا: «لا يُبغضك إلا حاسد، وأشهد أنه ليس في الدنيا مثلك»^(٥).

وقال أبو عمرو الخفاف: «حدّثنا التقيّ النّقيّ، العالم الذي لم أر مثله، محمد بن إسماعيل». قال: «وهو أعلم بالحديث من أحمد وإسحاق وغيرهما بعشرين درجة، ومن قال فيه شيئًا فعليه مني ألف لعنة»^(٦).

(١) تاريخ بغداد (١٩/٢)، (سير أعلام النبلاء) (٤٢٧/١٢)، (هَدْي الساري) (ص/٤٨٥).

(٢) (سير أعلام النبلاء) (٤٢٢/١٢)، (هَدْي الساري) (ص/٤٨٥).

(٣) تاريخ بغداد (٢٧/٢)، (تاريخ مدينة دمشق) (٦٥/٥٢)، (سير أعلام النبلاء) (٤٣١/١٢).

(٤) تاريخ بغداد (٢٧/٢)، (تاريخ مدينة دمشق) (٧٠/٥٢)، (سير أعلام النبلاء) (٤٣٢/١٢).

(٥) (تاريخ مدينة دمشق) (٦٨/٥٢ - ٧٠)، (سير أعلام النبلاء) (٤٣٧/١٢).

(٦) (تاريخ مدينة دمشق) (٧٨/٥٢)، (سير أعلام النبلاء) (٤٣٥/١٢).

وقال سليم بن مجاهد: «ما رأيت منذ ستين سنة أحداً أفقه ولا أوعى من محمد بن إسماعيل»^(١).

وقال موسى بن هارون الحمّال الحافظ البغدادي: «لو أن أهل الإسلام اجتمعوا على أن يُصيبوا آخرَ مثلَ محمد بن إسماعيل لَمَا قَدَرُوا عليه»^(٢).

هذا بعضُ ما أثنى به معاصروه عليه، وأقوالهم واضحة في أنه لم يكن أحدٌ من معاصريه يُنافِسه في إمامة الحديث، فإذا كان كثيرٌ من شيوخه يرون أنه لم يكن له مثيلٌ في علم الحديث: فمن باب أولى أن يكون هذا هو موقفُ معاصريه.

أمّا ثناء المتأخرين عليه فلا يكادُ ينحصرُ، وقد لا يسعه هذا المختصرُ، ولذلك أطوي صفحة ثناء الناس على الإمام البخاري بما قاله الحافظُ ابنُ حجر - بعد أن ذكرَ ثناء شيوخه ومعاصريه عليه - :

«ولو فتحتُ باب ثناء الأئمة عليه ممّن تأخّر عن عصره: لفني القِرطاسُ، ونفدت الأنفاسُ، فذاك بحرٌ لا ساحلَ له... وبعد ما تقدّم من ثناء كبار مشايخه عليه: لا يحتاجُ إلى حكاية من تأخّر؛ لأنّ أولئك إنما أثّنوا بما شاهدوا، ووصفوا ما علّموا، بخلاف من بعدهم؛ فإنّ ثناءهم ووصفهم مبنيٌّ على الاعتمادِ على ما نُقلَ إليهم، وبينَ المَقامين فرقٌ ظاهرٌ، وليس العيانُ كالخبر»^(٣).

وقد أحسن من قال^(٤):

عَلَا عن المدح حتى ما يُزانُ به كأنما المدحُ من مقداره يَضَعُ

(١) (هُدى الساري) (ص/٤٨٥).

(٢) (تاريخ بغداد) (٢/٢٢)، (هُدى الساري) (ص/٤٨٥).

(٣) (هُدى الساري) للحافظ ابن حجر (ص/٤٨٥).

(٤) انظر: (طبقات الشافعية الكبرى) (٢/٢١٢).

هَٰذِي السِّيَادَةُ طَوْدًا لَيْسَ يَنْصَدِعُ
 عَةَ الشَّرِيعَةِ أَنْ تَغْتَالَهَا الْبِدْعُ
 كَالشَّمْسِ يَبْدُو سَنَاها حِينَ يَرْتَفِعُ
 فَكُلُّهُمْ وَهُوَ عَالٍ فِيهِمْ خَضَعُوا
 فَإِنَّ ذَلِكَ مَوْضُوعٌ وَمَنْقَطِعُ
 تَعْجَلْ فَإِنَّ الَّذِي تَبْغِيهِ مُمْتَنِعُ
 أَلَيْسَ يَحْكِي مُحَيَّا الْجَامِعِ الْبَيْعُ

لَهُ الْكِتَابُ الَّذِي يَتْلُو «الْكِتَابَ» هَدَى
 الْجَامِعُ الْمَانِعُ الدِّينَ الْقَوِيمَ وَسَدَّ
 قَاصِي الْمَرَاتِبِ دَانِي الْفَضْلِ تَحْسَبُهُ
 ذَلَّتْ رِقَابُ جَمَاهِيرِ الْأَنَامِ لَهُ
 لَا تَسْمَعَنَّ حَدِيثَ الْحَاسِدِينَ لَهُ
 وَقُلْ لِمَنْ رَامَ يَحْكِيهِ: اصْطَبَارَكَ لَا
 وَهَبَكَ تَأْتِي بِمَا يَحْكِي شِكَايَتَهُ



الباب الثاني

منهج الإمام البخاري رَحِمَهُ اللَّهُ في صحيحه

وفيه فصلان:

الفصل الأول: التعريف بصحيح الإمام البخاري.

الفصل الثاني: منهج الإمام البخاري في صحيحه.

الفصل الأول

التعريف بصحيح الإمام البخاري

وفيه سبعة مباحث:

- المبحث الأول: التعريف بصحيح الإمام البخاري.
- المبحث الثاني: رواية صحيح الإمام البخاري
- المبحث الثالث: عدد ما في الصحيح من الأحاديث، وعدد الأحاديث التي صُنِّفَ منها.
- المبحث الرابع: مكانة صحيح الإمام البخاري وثناء العلماء عليه، وتلقيهم له بالقبول.
- المبحث الخامس: عناية العلماء وجهودهم على «صحيح الإمام البخاري».
- المبحث السادس: أشهر شروح «صحيح الإمام البخاري».
- المبحث السابع: طبعاُت «صحيح الإمام البخاري».

المبحث الأول

التعريفُ بصحيح الإمام البخاري

أولاً: اسمه:

اشتهر بين الناس قديماً وحديثاً تسميةً هذا الكتاب الذي ألفه الإمام البخاري رحمته الله في الحديث النبويّ بـ«صحيح البخاري»، وقد سمّوه بهذا من باب الاختصار.

أمّا اسمه عند البخاري رحمته الله فهو: «الجامعُ الصّحيح»، كما ذكر ذلك في الباعث له على تأليفه، وذكر الحافظ ابن حجر أنه سمّاه «الجامع الصحيح المسند من حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه وأيامه»^(١).

وذكر ابن خیر والحافظ ابن الصّلاح أنه سمّاه: «الجامعُ المسند الصّحيح المختصرُ من أمور رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه وأيامه»^(٢)، وهذا هو الموافق للمخطوطات.

وقد سمّاه «جامعاً»؛ لأنه جمع فيه الحديث، والعقائد، والفقه، والسيرة، والرفاق، وغيرها.

و(الجوامع) صنفٌ من أصناف المصنّفات الحديثية، التي جمعها أصحابها ورتّبوها على الأبواب، قد شملت أبوابها جميع أبواب الدين؛

(١) (هدى الساري) (ص/٨).

(٢) (فهرست ابن خير) (ص/٩٤)، (علوم الحديث) لابن الصلاح (ص/٢٤ - ٢٥).

من الإيمان، والطهارة، وأبواب العبادات، والمعاملات، والأنكحة، والتاريخ، والسير، والمناقب، والتفسير، والآداب، والمواعظ، وأخبار يوم القيامة، وأخبار الفتن والملاحم، وغير ذلك^(١).

و(صحيح الإمام البخاري) من هذا الصنف، قد حوى جميع أبواب الدين.

وسمّاه «مسنداً»؛ لأنه أورد فيه الأحاديث مسندةً إلى النبي ﷺ، أمّا ما أورد فيه عن الصحابة والتابعين ومن بعدهم، وكذلك من المعلقات: فإنما هو بالتبع.

وسمّاه «صحيحاً»؛ لأنه أورد فيه ما صحّ عنده.

وسمّاه «مختصراً»؛ لأنه خرّجه من ستمائة ألف حديث، واختصره منها^(٢).

ثانياً: السبب الباعث له على تصنيفه^(٣):

قد تكون البواعث الداعية إلى تأليف البخاريّ صحيحه عديدةً، ولكن الأسباب التي أشار إليها البخاريّ نفسه أو تفهم من صنيعه ثلاثة، وهي:

أحدها: أنّ الإمام البخاريّ اطلع على كتب الحديث التي ألّفَتْ قبله، فوجدّها قد خلطت الأحاديث الصحيحة بالضعيفة، فأراد أن يجمع الأحاديث الصحيحة فقط، فألّف هذا الكتاب العظيم. روى الإسماعيلي

(١) انظر: (الرسالة المستطرفة) للكتاني (ص/٤٢)، (أصول التخريج ودراسة الأسانيد) للطحان (ص/٩٦).

(٢) (قمر الأقدار الطالع من مشارق الأنوار) للشيخ عبد الحق بن عبد الواحد الهاشمي (ص/٩).

(٣) انظر: (التوضيح لشرح الجامع الصحيح) لابن الملقن (٢/٢٨ - ٢٩)، (هدى الساري) (ص/٦ - ٧).

عنه قال: «لم أخرج في هذا الكتاب إلا صحيحًا، وما تركت من الصحيح أكثر».

الثاني: قال الحافظ: وقَوَّى عزمه على ذلك ما سمعه من أستاذه أمير المؤمنين في الحديث والفقه إسحاق بن إبراهيم الحنظلي المعروف بابن راهويه - وساق سنده إلى إبراهيم بن معقل النسفي أنه قال: قال أبو عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري: كُنَّا عند إسحاق بن راهويه فقال: «لو جمعتم كتابًا مختصرًا لصحيح سنة رسول الله ﷺ». قال البخاري: فوقع ذلك في قلبي، فأخذت في جمع (الجامع الصحيح) ^(١).

الثالث: ومن الأسباب التي دفعته إلى تأليف صحيحه: رؤيا رأى فيها النبي ﷺ والبخاري يذبُّ عنه ﷺ بمروحة في يده. قال البخاري: «رأيتُ النبي ﷺ في المنام وأنا بين يديه أذبُّ عنه بمروحة في يدي، فسألتُ بعضَ المعبرين في ذلك؟ فقال لي: أنت تذبُّ الكذبَ عن النبي ﷺ، فهو الذي حملني على إخراج (الجامع الصحيح)».

ثالثًا: مدى عنايته في تأليفه:

ولم يألُ البخاري ﷺ جهدًا في العناية بهذا المؤلف العظيم، ويتَّضح مدى هذه العناية ممَّا نقله العلماء عنه؛ فقد نقلَ الفَرَبْرِيُّ عنه أنه قال: «ما وضعتُ في كتابي (الصحيح) حديثًا إلا اغتسلتُ قبل ذلك وصليتُ ركعتين» ^(٢).

ونقلَ عمرُ بنُ محمد البحيري عن البخاري أنه قال: «ما أدخلتُ فيه - يعني (الجامع الصحيح) - حديثًا إلا بعد ما استخرتُ الله تعالى، وصليتُ

(١) انظر: (تاريخ بغداد) (٨/٢)، (التعديل والتجريح) للباجي (٣٠٩/١)، (تاريخ مدينة دمشق) (٧٢/٥٢).

(٢) (تاريخ بغداد) (٩/٢)، (تاريخ مدينة دمشق) (٧١/٥٢ - ٧٢).

ركعتين وتيقنتُ صحته»^(١).

ونقل عنه عبد الرحمن بن رساين البخاري أنه قال: «صنفتُ كتابي الصحيح لست عشرة سنة، خرّجته من ستمائة ألف حديث، وجعلته حجةً فيما بيني وبين الله تعالى»^(٢).

وذكر عدة من المشايخ أنه «حوّلَ محمدُ بنُ إسماعيل البخاري تراجمَ جامعِه بين قبر النبي ﷺ ومنبره»^(٣)، وكان يصلي لكل ترجمة ركعتين»^(٤).

رابعًا: موضوع الجامع الصحيح:

تبين من عرض الباعث على تأليف صحيح البخاري: أن موضوعه هو الأحاديث الصحيحة الثابتة عن رسول الله ﷺ، فهي التي وجّه عنايته إليها، وجعل كتابه مشتملاً عليها، ويدل على ذلك أمور، منها:

- (١) (تغليق التعليق) (٤٢١/٥)، (هَدَى الساري) (ص/٤٨٩).
- (٢) (تاريخ بغداد) (١٤/٢)، (تاريخ مدينة دمشق) (٥٢/٧٢)، (تهذيب الكمال) (٤٤٩ - ٤٤٨/٢٤).
- (٣) قبر النبي ﷺ في بيته، وما بين بيته ومنبره قال عنه النبي ﷺ: «ما بين بيتي ومنبري روضةٌ من رياض الجنة، ومنبري على حوضي»، أخرجه البخاري (٦٥٨٨)، ومسلم (١٣٩٠) من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، فالموضع الذي كان يجلس فيه الإمام البخاري: هو الذي يُسمّى الآن (رياض الجنة)، وله هذه الميزة التي وردت في الحديث السابق. وليس جلوس الإمام البخاري هناك لأجل تعلّقه بقبر النبي ﷺ، كما قد يفهم مما ذكره الشيخ محمد زكريا الكاندهلوي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ في كتابه (الأبواب والتراجم لصحيح البخاري) (٦/١)، حيث قال: «وأما تراجم صحيح البخاري: فأودع فيها الإمام البخاري من الأسرار والمعاني ما حيرت به الأفكار، وأدهشت العقول والأبصار، وإنما بلغت هذه المرتبة وفازت بهذه الخطوة بسبب عظيم أوجب عظمتها: أن الإمام البخاري حوّل تراجم جامعِه - يعني: بيّضها - بين قبر النبي ﷺ ومنبره، وكان يصلي لكل ترجمة ركعتين»، وكما قد يفهم منه أيضًا من يستغيث بالنبي ﷺ، ويتعلّق بالقبور والأضرحة، فهذا يُنافي توحيد الله تعالى وإفراذه بالعبادة.
- (٤) (تاريخ بغداد) (٩/٢)، (التعديل والتجريح) للباقي (١/٣١٠)، (تاريخ مدينة دمشق) (٧١/٥٢).

١ - تسميته لكتابه: «الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله ﷺ وسننه وأيامه».

٢ - تصريحه بذلك في نصوص كثيرة سبق ذكر بعضها عند بيان السبب الباعث له على تأليفه، وفي التنويه بمدى عنايته في تأليفه، ومن ذلك - غير ما تقدم - : ما نقله الإسماعيلي عنه أنه قال: «لم أخرج هذا الكتاب إلا صحيحاً، وما تركت من الصحيح أكثر». وروى إبراهيم بن معقل عنه أنه قال: «ما أدخلت في كتابي (الجامع) إلا ما صحَّ، وتركت من الصحاح لحال الطول»^(١).

خامساً: محتويات الجامع الصحيح^(٢):

كان الغرض الأساسي لتصنيف (الجامع الصحيح) أمرين:

الأمر الأول: انتخاب جملة من الأحاديث الصحيحة في الفقه والعقائد والسيرة والرفاق وغيرها مما اشتمل عليه الجامع، حتى يكون نبعا صافيا للسنن النبوية، يستقي منه الناس في سائر الأعصار والأمصار. فتحرى في اختيار الأحاديث التي يودعها صحيحه أشد التحري، واحتاط في ذلك بما لا مزيد عليه عنده، وتم له هذا الأمر على غاية الدقة ومنتهى الجهد البشري، وبذلك حاز شرف أن يكون كتابه أصح الكتب بعد كتاب الله ﷻ.

الأمر الثاني: استنباط المسائل الفقهية، واستخراج النكات الحكمية، ولهذا الغرض قسم صحيحه إلى كتب، وقسم كل كتاب إلى أبواب،

(١) (الكامل) (١/١٣١)، (أسامي من روى عنهم محمد بن إسماعيل البخاري) (ص/٦٨) - كلاهما لابن عدي - (التعديل والتجريح) (١/٣٠٩ - ٣١٠)، (تاريخ مدينة دمشق) (٧٣/٥٢).

(٢) انظر: (سيرة الإمام البخاري) (ص/١٧٠)، (الإمام البخاري وصحيحه الجامع) (ص/٨٥)، (الإمام البخاري وكتابه الجامع الصحيح) للشيخ عبد المحسن العباد (ص/٢٢).

وترجمَ للأحاديث تراجم، ولم يكتَفِ بترجمةٍ واحدةٍ لكل حديث، بل يذكرُ أحياناً للحديث الواحدَ عدةَ تراجم؛ إمّا بتقطيعه، والترجمة لكل معنًى يتضمَّنُه الحديث، وإمّا بذكر رواياتِ الحديث الواحدِ المختلفة، والترجمة لكلِّ روايةٍ بما يُناسِبُها.

ولاهتمامه بهذا الغرض: ذكرَ الآياتِ القرآنية أحياناً في التراجم؛ لتقوية ما يذهب إليه وما يترجمُ له، ودعاه ذلك أيضاً إلى الاستئناسِ بأحاديثَ ليست على شرطه، فيذكرُها في الترجمة محذوفة الأسانيد معلَّقة، متَّبِعاً في ذلك منهجاً دقيقاً سيأتي ذكره عند الحديث عن المعلَّقات، كما أنَّ البخاريَّ يستأنسُ أيضاً في تراجمه بالموقوفات والمقطوعات والآثارِ عن السلف، اهتماماً منه بهذا الغرض الثاني.

ف«صحيح البخاري» كما أنه يشتملُ على الأحاديثِ الصَّحيحة التي هي موضوعُ الكتاب: فهو يشتملُ أيضاً على ما في تراجم أبوابه من التعليلات، والاستنباط، وذكر أقوالِ السلف، وغير ذلك مما ليس داخلاً في موضوع كتابه.

قال الحافظُ ابنُ حجر - بعد الإشارةِ إلى موضوع الكتاب - : «ثم رأى ألا يُخلِيَه من الفوائدِ الفقهية والنُّكتِ الحُكْمِيَّة، فاستخرجَ بفهمه من المتونِ معاني كثيرةً فرَّقها في أبوابِ الكتابِ بحسبِ تناسُّبها، واعتنى فيه بآياتِ الأحكام، فانتزَعَ منها الدلالاتِ البديعة، وسلكَ في الإشارةِ إلى تفسيرها السُّبُلَ الوسيعة»^(١).

وبذلك جمعَ الإمامُ البخاريُّ رَحِمَهُ اللهُ في كتابه (الجامعِ الصَّحيح) بين الروايةِ والدِّراية، بين حفظِ سنةِ رسولِ الله ﷺ وفهمِها. قال ابنُ المنير في حديثه عن تراجم البخاري: «وكانه رَحِمَهُ اللهُ تحرَّجَ أن يُصنِّفَ في الفقه

(١) (هُدى الساري) (ص/٨).

على نعتِ التصانيفِ المشحونةِ بالوقائعِ التي عسى كثيرٌ منها لم يقع،
فيدخلُ في حيزِ المتكلفِ الذي هُدِّدَ بأنه لا يُعانُ على الصواب...

فهذا - والله أعلم - سرُّ كون البخاريّ رَحِمَهُ اللهُ ساقَ الفقه في التراجم
سياقةَ المخلصِ للسُّننِ المحضةِ عن المُزاحِم، المستشيرِ لفوائدِ الأحاديثِ
من مكانِها، المستبينِ من إشاراتِ ظواهرِها مغازيَ بواطنِها. فجمعَ كتابه
العُلمين والخيرين الجَمينين، فحازَ كتابه من السنةِ جلالَتها، ومن المسائلِ
الفقهيةِ سلالَتها، وهذا غوصٌ ساعده عليه التوفيق، ومذهبٌ في التحقيقِ
دقيقٌ^(١).

يقصدُ ابنُ المنير أنَّ البخاريَّ قد حقَّقَ هدفينِ نبيلين في كتابه على
أكمل وجه:

أولهما: جمعُ الأحاديثِ وتمييزُها عمَّا يُزاحمُها من الاستنباطات
والآراءِ الفقهية، وبذلك صارَ كتابه مصدرًا مهمًّا من مصادر الحديثِ
النَّبويِّ الشريف.

والثاني: الاستنباطاتِ الفقهيةِ من الأحاديثِ، مع عدم خلطها بتلك
الأحاديثِ، بل إيرادها في التراجم خاصة، وبذلك صارَ كتابه من أهمِّ
مصادر كتب الفقه. وما ذكره ابنُ المنير قويٌّ ودقيق.

والخلاصة: أنَّ البخاريَّ رَحِمَهُ اللهُ أرادَ أن يكونَ كتابه جامعًا بين الحديثِ
والفقه، فلم يكن غرضُه روايةَ الحديثِ فقط بدون فقه؛ لأنَّه لا معنى
للحديثِ بدون فقهه، كما أنه أرادَ أن يبيِّنَ أنه لا وزن للفقه إلا ما كان
مبنيًّا على الأدلة الصحيحة، فصارَ كتابه جامعًا للحديثِ والفقه.

(١) (المتواري على تراجم أبواب البخاري) لابن المنير (ص/ ٣٨ - ٣٩).

سادساً: مكان تصنيفه:

نُقِلَ عن الإمام البخاري أنه قال: «صَنَّفْتُ كتابي في المسجد الحرام، وما أَدَخِلْتُ فيه حديثاً حتى استخرْتُ الله تعالى وصَلَّيْتُ ركعتين وَتَيَقَّنْتُ صَحَّتَهُ»^(١).

وهذا يدلُّ على أنه أَلَفَّهُ في مكة، وروي أنه أَلَفَّهُ في بخارى، وقيل غير ذلك، وقد جَمَعَ ذلك النوويُّ والحافظُ ابنُ حجر وغيرُهما، قال النوويُّ رَحِمَهُ اللهُ: «وَرَوَيْنَا عن عبدِ القدُّوسِ بنِ همام قال: سمعتُ عدَّةً من المشايخ يقولون: حوَّلَ البخاريُّ تراجمَ جامعِهِ بينَ قبرِ النبيِّ ﷺ ومنبرِهِ، وكان يُصَلِّي لكلِّ ترجمةٍ ركعتين، وقال آخرون، منهم أبو الفضل محمدُ ابنُ طاهر المقدسي: صَنَّفَهُ ببخارى، وقيل: بمكة، وقيل: بالبصرة، وكلُّ هذا صحيحٌ، ومعناه: أنه كان يَصْنَفُ فيه في كلِّ بلدةٍ من هذه البلدان؛ فإنه بقي في تصنيفه ستَّ عشرة سنةً كما سبق»^(٢).

وقال الحافظُ ابنُ حجر بعد ذكر قول البخاري أنه أَلَفَ صحيحَه في المسجد الحرام: «قلت: الجمعُ بين هذا وبين ما تقدَّمَ أنه كان يُصَنِّفُهُ في البلاد: أنه ابتداءً تصنيفَه وترتيبَه وأبوابَه في المسجد الحرام، ثم كان يُخرج الأحاديثَ بعد ذلك في بلدِه وغيرِها، ويدلُّ عليه قوله: إنه أقام فيه ستَّ عشرة سنة؛ فإنه لم يُجاوِزْ بمكة هذه المدة كلَّها...»^(٣).

وقد يكون صَنَفَهُ طوال الرحلة، ثم اختارَ أن يكون التنقيحُ والمراجعةُ النهائيةً في الحرمين الشريفين؛ لِمَا لهما من المكانة في الإسلام، والله تعالى أعلم.

(١) (هَدَى الساري) (ص/٤٨٩).

(٢) انظر: مقدمة النووي لشرحه لصحيح البخاري، وانظر: (ما تمسُّ إليه حاجة القاري لصحيح البخاري) للنووي (ص/٤٩٥ - ٤٩٦).

(٣) (هَدَى الساري) (ص/٤٨٩).

المبحث الثاني

رواة صحيح الإمام البخاري

ذكر الفِرَبْرِيُّ أَنَّ الَّذِينَ تَحَمَّلُوا الصَّحِيحَ عَنِ الْإِمَامِ الْبُخَارِيِّ يَبْلُغُونَ تَسْعِينَ أَلْفًا أَوْ يَزِيدُونَ^(١)، وَلِذَلِكَ تَعَدَّدَتْ رَوَايَاتُ الصَّحِيحِ، كَمَا تَعَدَّدَ رُؤَاؤُهُ، وَلَكِنْ اشْتَهَرَتْ مِنْ تِلْكَ الرِّوَايَاتِ رَوَايَةُ الْفِرَبْرِيِّ (ت ٣٢٠هـ) خَاصَّةً، وَذَلِكَ لِإِتْقَانِهَا، وَلَكُونَ صَاحِبِهَا آخِرَ الرِّوَاةِ سَمَاعًا عَنِ الْإِمَامِ الْبُخَارِيِّ، وَلَكُونَ رَوَايَتُهُ هِيَ الَّتِي اتَّصَلَتْ بِالسَّمَاعِ فِي جَمِيعِ الْأَقْطَارِ.

وَعَنِ الْفِرَبْرِيِّ انْتَشَرَ الرِّوَاةُ فِي الْأَمْصَارِ وَالْأَقْطَارِ، وَعَلَى رَأْسِهِمُ: الْحُمُودِيُّ، وَالْمُسْتَمْلِيُّ، وَالْكُشْمِينِيُّ.

وَقَدْ رَوَى عَنْهُمْ الْكَثِيرُونَ أَيْضًا، وَأَشْهُرُ مَنْ رَوَى صَحِيحَ الْبُخَارِيِّ عَنْ أُولَئِكَ الثَّلَاثَةِ هُوَ أَبُو ذَرٍّ الْهَرَوِيُّ، فَرَوَاتُهُ أَشْهُرُ رَوَايَاتِ الصَّحِيحِ وَأَتَقْنَهَا وَأَضْبَطُهَا، وَعَنْهَا يَقُولُ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ إِنَّهَا أَتَقَنَّ الرِّوَايَاتِ؛ لَضَبْطِهِ لَهَا، وَتَمَيِّزِهِ لِاخْتِلَافِ سِيَاقِهَا^(٢).

وَقَدْ ذَكَرَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ وَغَيْرُهُ^(٣) أَنَّ رَوَايَةَ صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ اتَّصَلَتْ لَنَا عَنِ الْبُخَارِيِّ مِنْ طَرَقٍ أَرْبَعَةٍ، وَهِيَ:

(١) انظر: (تاريخ بغداد) (٩/٢)، (تاريخ مدينة دمشق) (٧٤/٥٢)، (هَدْيُ السَّارِي) (ص/٤٩١).

(٢) (فتح الباري) (٧/١).

(٣) انظر: (فتح الباري) (٥/١ - ٧)، (إرشاد الساري) (٥٦/١ - ٥٧).

١ - طريق أبي عبد الله محمد بن يوسف بن مطر بن صالح بن بشر الفِرَبْرِي^(١) (٢٣١ - ٣٢٠هـ)، وكان سماعه للصحيح مرتين: مرةً بفِرَبْر سنة (٢٤٨هـ)، ومرةً ببِخَارَى سنة (٢٥٢هـ).

٢ - طريق إبراهيم بن معقل بن الحجاج النَّسْفِي (ت ٢٩٤هـ)، وكان من الحُفَظ، وله تصانيف. وكان فاتّه من الصحيح أوراقٌ رواها بالإجازة عن البخاري.

٣ - طريق حماد بن شاكر النَّسَوِي، قال الحافظ: «وأظنه مات في حدود التسعين، وله فيه فوتٌ أيضًا»^(٢).

٤ - طريق أبي طلحة منصور بن محمد بن علي بن قُرَيْنة البَزْدَوِي (ت ٣٢٩هـ)، وهو آخرُ مَنْ حَدَّثَ عن البخاريِّ بصحيحه.

وقد انفردت روايةُ الفِرَبْرِيٍّ من بين الروايات الأربعة المذكورة بكونها هي الوحيدة التي اتصلت بالسماع، أما الروايات الثلاثة الأخرى فبالإجازة، قال الحافظ ابن حجر بعد ذكره لهذه الروايات: «والرواية التي اتّصلت بالسماع في هذه الأعصار وما قبلها هي رواية محمد بن يوسف بن مطر بن صالح الفِرَبْرِي»^(٣).

وقال ابنُ رُشَيْد: «والطريقُ المعروف اليوم إلى البخاريِّ في مشارق الأرض ومغاربها باتّصال السماع: طريقُ الفِرَبْرِي، وعلى روايته اعتمدَ الناسُ لكمالها وقربها وشهرة رجالها... ثم تواتر الكتابُ من الفِرَبْرِي...»^(٤).

(١) نسبة إلى مدينة «فِرَبْر»، وهي مدينةٌ إلى الجنوب من مدينة بخارى، تبعد نحو فرسخ من ضفة جيحون الشمالية، بإزاء مدينة «آمل»، في جمهورية أوزبكستان.

(٢) (فتح الباري) (٥/١). (٣) (فتح الباري) (١/٤٩١ - ٤٩٢).

(٤) (إفادة النصيح في التعريف بسند الجامع الصحيح) لابن رشيد السبتي (ص/١٨ - ١٩).

وقد بينَ الحافظُ ابنُ حجر أنَّ له زياداتٍ قليلةً على صحيح البخاري ^(١).

أما روايةُ الفِرْبَرِيِّ:

فأشهرُ مَنْ روى عنه صحيحُ البخاري واتصلت عنه الرواية تسعةً من الحفاظ، وهم ^(٢):

١ - أبو محمد عبد الله بن أحمد بن حمويه الحمويُّ السرخسي (٢٩٣ - ٣٨١هـ). وقد رحلَ إلى الفِرْبَرِيِّ سنة (٣١٤هـ)، وسمعَ منه فيها، وقيل في السنة التي تليها، وقيل في التي تليها (٣١٦هـ). رواه عنه أبو ذر الهرويُّ (ت ٤٣٥هـ)، وأبو الحسن عبد الرحمن بن محمد بن المظفر الداودي (ت ٤٦٧هـ).

٢ - أبو إسحاق إبراهيم بن أحمد بن إبراهيم المستملي البلخي (ت ٣٧٦هـ). وقد سمع من الفِرْبَرِيِّ في سنة (٣١٤هـ). وروى عنه أبو ذر الهروي (ت ٤٣٥هـ)، وعبد الرحمن بن عبد الله الهمداني (ت ٤١١هـ).

٣ - أبو الهيثم محمد بن مكي بن محمد بن زُرَاع ^(٣) الكُشْمِيهَنِي ^(٤) المروزي (٣٨٩هـ). وقد ذكرَ أنه سمع من الفِرْبَرِيِّ في ربيع الأول من سنة (٣٢٠هـ). وكانت الرحلةُ إليه في سماع الصحيح، وهو آخرُ مَنْ حَدَّثَ

(١) (فتح الباري) (١/٢٤٦)، بعد شرحه لحديث (١٠٠) من صحيح البخاري.

(٢) (إفادة النصيح) (ص/٢١ - ٢٣)، (فهرست ابن خير) (ص/٩٤)، (هَدْي الساري) (ص/٥ - ٦).

(٣) هكذا - بتخفيف الراء - ضبطه ابنُ رشيد، وبعضهم ضبطه بتشديد الراء، انظر: (إفادة النصيح) (ص/٣٦ - هامش).

(٤) (الكُشْمِيهَنِي) نسبة إلى قرية (كُشْمِيهَن)، وهي قريةٌ على مرحلةٍ من مدينة (مرو) في طريق بخارى. انظر: (بلدان الخلافة الشرقية) (ص/٤٤٢).

بمرو، وبقي بعده أبو علي الكُشاني^(١). ورواه عنه أبو ذر الهروي، وأبو سهل محمد بن أحمد الحفصي (ت ٤٦٦هـ)، وكريمة بنت أحمد المروزية (ت ٤٦٣هـ).

٤ - أبو علي سعيد بن عثمان بن سعيد بن السكن (ت ٣٥٣هـ)، وعنه: عبد الله بن محمد بن عبد الرحمن بن أسد الجهني (ت ٣٩٥هـ).

٥ - الفقيه أبو زيد محمد بن أحمد المروزي (ت ٣٧١هـ)، وعنه: الحافظ أبو نعيم الأصبهاني (ت ٤٣٠هـ)، والحافظ أبو محمد عبد الله بن إبراهيم الأصيلي (ت ٣٩٢هـ)، والإمام أبو الحسن علي بن محمد القابسي (ت ٤٠٣هـ).

٦ - أبو أحمد محمد بن محمد الجرجاني (ت ٣٧٣، أو ٣٧٤هـ)، وعنه: أبو نعيم (ت ٤٣٠هـ)، والقابسي (ت ٤٠٣هـ).

٧ - أبو نصر أحمد بن محمد بن أحمد الأُخْسِيكِي^(٢). رواه عنه إسماعيل بن إسحاق بن إسماعيل الصفار الزاهد.

٨ - أبو علي محمد بن عمر بن شَبُويه، وعنه: سعيد بن أحمد بن محمد الصوفي العيَّار (ت ٤٥٧هـ)، وعبد الرحمن بن عبد الله الهمداني (ت ٤١١هـ).

٩ - أبو علي إسماعيل بن محمد بن أحمد بن حاجب الكُشاني^(٣) (ت ٣٩١هـ)، وهو آخر مَنْ حَدَّثَ بالصحيح عن الفَرَبْرِي، وعنه: أبو

(١) (إفادة النَّصِيح) (ص/٣٨).

(٢) نسبة إلى مدينة «أُخْسِيكْت»، وكانت مركز إقليم «فرغانة»، تقع على ضفة نهر سيحون الشمالية، أقصى الجنوب الشرقي من «أوزبكستان»، بالقرب من الحدود مع «قرغيزستان»، وهي اليوم خرائب وأطلال.

(٣) نسبة إلى مدينة «الكُشانية» أو «الكُشاني»، وكانت أعمر مدن الصغد، تقع إلى الشمال من مدينة «سمرقند» بـ (١٤) فرسخًا، وموقعها اليوم في وسط جنوب «أوزبكستان».

العباس جعفر بن محمد المستغفري (ت ٤٣٢هـ).

وأشهر هؤلاء التسعة هم الثلاثة الأولون، وأشهر من روى عنهم هو أبو ذر عبد بن أحمد الهروي ثم المكي (٣٥٥ - ٤٣٥هـ)^(١)، سمعه من السرخسي بمدينة «هراة» سنة (٣٧٣هـ)، ومن المستملي بـ«بلخ» سنة (٣٧٤هـ)، ومن الكشميني بـ«كشمين» سنة (٣٨٩هـ).

ورواية أبي ذر هي المعروفة في الشرق والغرب، قال ابن رُشيد: «حدث عن أبي ذر من لا يُحيط به الحصر، ومن أشهر الطرق المشرقية عنه في صحيح البخاري: رواية ابنه أبي مكتوم عيسى بن أبي ذر، عنه.

وسمعه عليه من الأندلسيين العدد الكثير، ومن أشهر الطرق المعروفة اليوم بالمغرب التي اعتمدها الرواة: رواية القاضي أبي الوليد الباجي عنه، وأبي العباس العذري، وأبي عبد الله ابن شريح المقرئ، وأبي عبد الله ابن منظور القيسي»^(٢).

ومن طريق أبي مكتوم روى الحافظ ابن حجر رواية أبي ذر^(٣).

وإذا كانت الروايات قد تشعبت وانتشرت في العالم الإسلامي: فمعمد المغاربة رواية ابن سعادة، وهو أبو عمران موسى بن سعادة (ت ٥٢٢هـ)، أخذها ابن سعادة عن الإمام الصّديّ^(٤)، عن أبي الوليد سليمان بن خلف الباجي (ت ٤٧٤هـ)، عن أبي ذر الهروي.

(١) هو من تلاميذ الدارقطني والباقلاني - وعلى يديه تمشّع وتمذهب بمذهب المالكية - وهو من شيوخ القاضي أبي الوليد الباجي، ولد في مدينة «هراة» التي ينتسب إليها، وجاور بمكة، وصنّف التصانيف، قال الخطيب: كان ثقةً ضابطاً ديناً. انظر: (تاريخ بغداد) (١١/١٤١)، (سير أعلام النبلاء) (١٧/٥٥٤).

(٢) (إفادة النصيح في التعريف بسند الجامع الصحيح) لابن رشيد (ص/٤٤ - ٤٥).

(٣) (هْدَى الساري) (ص/٦).

(٤) هو أبو علي حسين بن محمد بن فيرّه بن حيّون بن سَكْرَةَ الصّديّ الأندلسي =

بينما اشتهرت في الشرق رواية أبي الوقت^(١)، عن الداودي^(٢)، عن الحموي^(٣)، عن الفري، عن البخاري^(٤).

ورواها عن أبي الوقت كثيرون، واشتهرت رواية الزبيدي^(٤) عنه،

= السرقسطي، المعروف بابن سكرة، من تلاميذ الباجي، إمام عصره ووحيد دهره، ومن أشهر رواة صحيح البخاري عن الباجي. ترجمته في: (الصلة) (١٤٤/١ - ١٤٦)، (الديباج المذهب) (٣٣٠/١ - ٣٣٢)، (السير) (٣٧٦/١٩).
(قال ابن فرحون: «وفيه: اسم عجمي بلغة أعاجم الأندلس، ومعناه الحديد، وهو بكسر الفاء، وسكون الياء المثناة من تحت، وتشديد الراء المهملة وضمها، وحُيُون: بحاء مهملة مفتوحة، بعدها ياء مثناة من تحت مشددة مضمومة، وهو اسم مصغر من يحيى» اهـ. وربما كتبوها فيارة).

وقد نسخ الصديقي صحيح البخاري بخط يده، ونسخته من أشهر النسخ دقة وضبطاً، وتناوبها جلة من العلماء. قال عنها السخاوي: «هذا الأصل هو الذي ظفر به شيخنا ابن حجر العسقلاني، وبنى عليه شرحه (الفتح)، واعتمد عليه».

وذكر الشيخ عبد الحي الكتاني أن هذه النسخة - التي بخط الصديقي - توجد اليوم بـ(جغوب) بليبيا، بخزانة الزاوية السنوسية، بصحراء طرابلس. انظر: (فهرس الفهارس) (١١٢/٢). وقد نشر الدكتور عبد الهادي النازي بحثاً عن هذه النسخة بعنوان (مخطوطة وحيدة في العالم: صحيح البخاري بخط الحافظ الصديقي)، وذكر فيه أن المخطوط قد نُقل إلى محل إقامة الملك الإدريسي ابن المهدي بمدينة طبرق، وذلك بطلب وإلحاح من الملك المذكور.

(١) هو عبد الأول بن عيسى بن شعيب بن إبراهيم بن إسحاق السجزي الهروي (٤٥٨ - ٥٥٣هـ)، كان اسمه محمداً فسماه الإمام عبد الله الأنصاري الهروي عبد الأول، وكناه بأبي الوقت، ولد بهراة، وتوفي ببغداد، وكان سماعه للصحيح سنة (٤٦٥هـ) مع والده، وهو في السابعة من عمره. ترجمته في: (سير أعلام النبلاء) (٣٠٣/٢٠)، (تذكرة الحفاظ) (١٣١٥/٤).

(٢) هو أبو الحسن عبد الرحمن بن محمد بن المظفر الداودي البوشنجي (ت ٣٧٤هـ - ٤٦٧هـ)، وبوشنج مدينة إلى الغرب من مدينة هراة، كان سماعه للصحيح من الحموي سنة (٣٨١هـ). ترجمته في: (سير أعلام النبلاء) (٢٢٢/١٨).

(٣) (ما تمس إليه حاجة القاري لصحيح البخاري) للنووي - ضمن مجلة السنة النبوية الصادرة من جمعية الإمام البخاري بالمغرب، العدد الرابع - (ص/٤٩٣)، وبهذه الطريق رواه ابن الأثير في (جامع الأصول) كما ذكر في مقدمته (١١٧/١).

(٤) هو أبو عبد الله الحسين بن أبي بكر المبارك بن محمد الزبيدي (٥٤٥ - ٦٣١هـ)، =

واشتهرت روايةُ اليُونينيِّ عن الزَّبيديِّ^(١)، وهو أبو الحسن علي بن محمد ابن أحمد اليُونيني (٦٢١ - ٧٠١هـ).

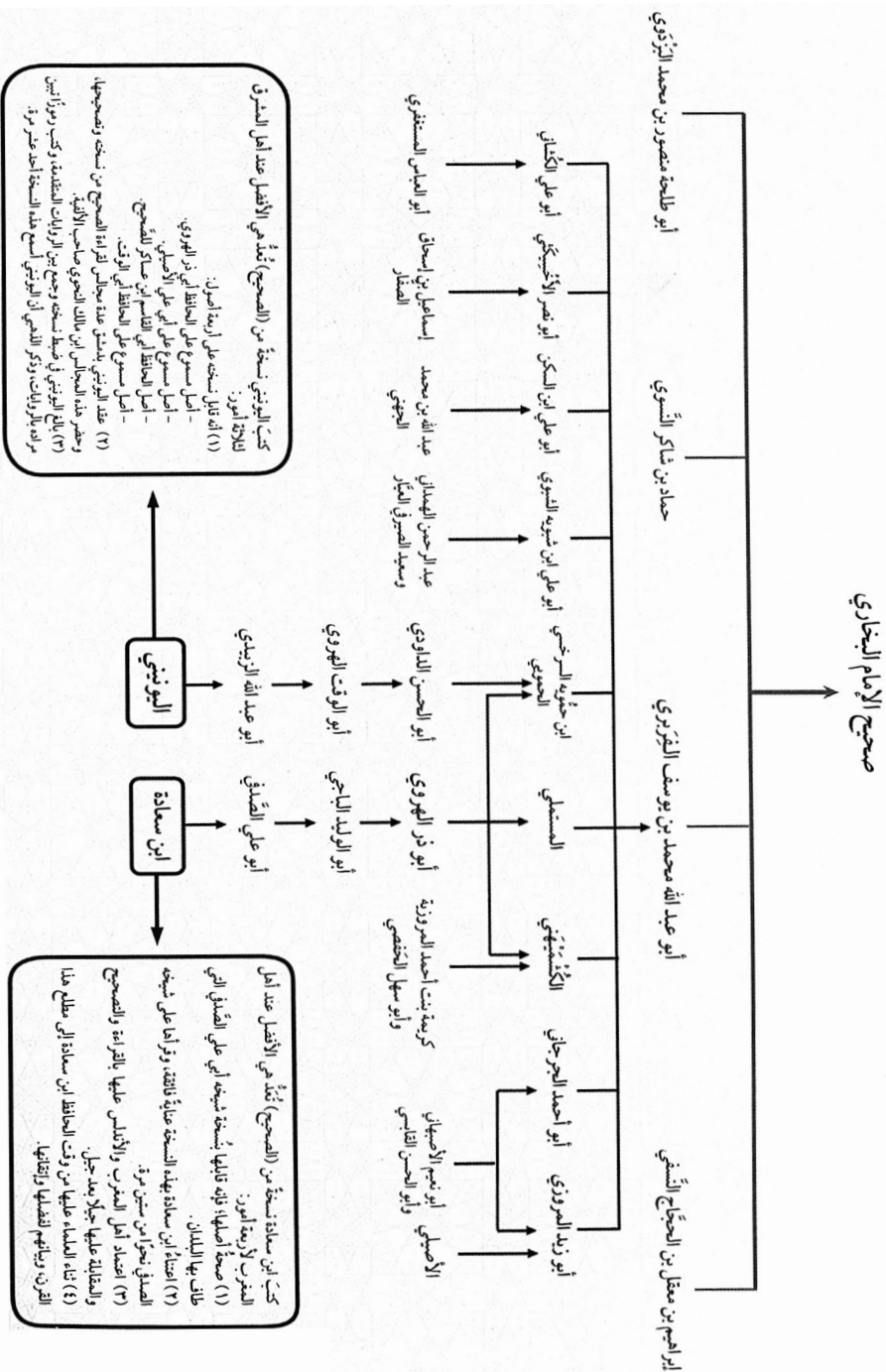
وكان اليُونينيُّ قد قرأ الصحيحَ على محمد بن عبد الله بن مالك الجَيَّاني النحوي صاحب الألفية في النحو، وقد تحدَّث عن نسخةِ اليُونينيِّ القسطلانيِّ في مقدمة شرحه لصحيح البخاري^(٢)، وسيأتي الحديثُ عنها في مبحث طبعات صحيح البخاريّ - إن شاء الله تعالى - .
ونسخةُ أبي عليِّ الصَّدفي وتلميذه ابن سعادة، وكذلك نسخةُ اليُونينيِّ: أشهرُ النسخِ المتوفِّرةِ لصحيح البخاريّ الآن.



= والزَّبيديُّ نسبة إلى بلدة زَبِيد في اليمن، وكان سماعه للصحيح من أبي الوقت سنة (٥٥٣هـ)، قدم إلى دمشق سنة (٦٠٣هـ)، وأسمع بها صحيح البخاري وغيره، وألحق الأحفادَ بالأجداد. ترجمته في: (سير أعلام النبلاء) (٣٥٧/٢٢).

(١) انظر: (مدرسة الإمام البخاري في المغرب) للدكتور يوسف الكتاني (٥٥/١).

(٢) انظر: (إرشاد الساري) للقسطلاني (٥٦/١ - ٥٧).



المبحث الثالث

عَدُّ أَحَادِيثِ صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ وعَدُّ الْأَحَادِيثِ الَّتِي صُنِّفَ مِنْهَا

أولاً: عَدُّ أَحَادِيثِ صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ:

حَرَّرَ الْحَافِظُ أَبُو الْفَضْلِ بْنُ طَاهِرٍ عَدَدَ الْأَحَادِيثِ فِي صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ إجمالاً وتفصيلاً، ونقله النووي وابنُ الملقن وغيرُهما^(١)، وقد نقله أيضاً الحافظُ ابنُ حجر^(٢)، ولكن انتقدَ هذا التحرير، وحرَّرَ عَدَدَ الْأَحَادِيثِ المرفوعة والمعلّقة تفصيلاً وإجمالاً تحريراً لا مزيدَ عليه، وإليك خلاصة ما انتهى إليه في ذلك على سبيل الإجمال:

١ - عَدُّ الْأَحَادِيثِ المرفوعة الموصولة، بما فيها المكررة: (٧٣٩٧) حديثاً.

٢ - عَدُّ الْأَحَادِيثِ المرفوعة المعلّقة، بما فيها المكررة: (١٣٤١) حديثاً.

٣ - عَدُّ ما فيه من المتابعات والتنبيه على اختلاف الروايات:

(١) انظر: (علوم الحديث) لابن الصلاح (ص/٢٠)، (تهذيب الأسماء واللغات) للنووي (٧٥/١)، (ما تمسُّ إليه حاجة القاري لصحيح الإمام البخاري) للنووي (ص/٤٩٧ - ٤٩٩) - ضمن مجلة السنة المغربية -، (التوضيح لشرح الجامع الصحيح) لابن الملقن (٣٣/٢ - ٤٢).

(٢) انظر: (هَدْيُ السَّارِي) (ص/٤٦٥ - ٤٦٩).

(٣٤٤) حديثاً.

٤ - عددٌ ما فيه من الموصول والمعلّق والمتابعات المرفوعة بالمكررة: (٩٠٨٢) حديثاً.

٥ - عددُ الأحاديث المرفوعة الموصولة، بدون تكرار: (٢٦٠٢) حديثاً.

٦ - عددُ الأحاديث المعلّقة، بدون تكرار: (١٥٩) حديث.

٧ - عددُ الأحاديث المرفوعة، موصولة أو معلّقة، بدون تكرار: (٢٧٦١) حديثاً.

وهذه الأعدادُ إنما هي في المرفوع خاصةً، دون ما في الكتابِ من الموقوفاتِ على الصحابة، والمقطوعاتِ عن التابعين ومن بعدهم.

وبعد ذكرِ الحافظِ ابنِ حجرٍ لعددِ أحاديثِ صحيحِ البخاريِّ إجمالاً وتفصيلاً قال: «فجميعُ ما في الكتابِ على هذا بالمكرّرِ تسعةُ آلافٍ واثنانِ وثمانون حديثاً، وهذه العددُ خارجٌ عن الموقوفاتِ على الصحابةِ والمقطوعاتِ عن التابعين فمن بعدهم، وقد استوعبتُ وُضِّلَ جميع ذلك في كتاب (تغليق التعليق)، وهذا الذي حرّرتُه من عدّةٍ ما في صحيح البخاريِّ تحريراً بالغاً فتَحَّ اللهُ به، لا أعلمُ مَنْ تقدّمَني إليه، وأنا مُقرٌّ بعدمِ العصمةِ من السهو والخطأ، والله المستعان»^(١).

رحمَ اللهُ الحافظَ ابنَ حجرٍ وغفرَ له على خدمتهِ للسنة النبويةِ عموماً، ولهذا الكتابِ خصوصاً، وجزاه - وجميعَ مَنْ خدَمَ السنة - خير الجزاء.

هذا، وعددُ أحاديثِ صحيحِ البخاريِّ حسبَ ترقيمِ الأستاذِ محمدِ فؤادِ عبد الباقي هو: (٧٥٦٣)، والاختلافُ في عدّه وعددِ الحافظِ ابنِ

(١) (هُدَى الساري) (ص/٤٦٩).

حجر قد يرجعُ إلى أمرين :

الأول : اختلافُ النسخِ تقديمًا وتأخيرًا وتبويبًا وحجمًا.

الثاني : اختلافُ طريقةِ العَدِّ، فربما عَدَّ بعضهم الحديثين والثلاثة حديثًا واحدًا، والله تعالى أعلم.

ثانيًا: عَدُّ الأحاديث التي انتخبَ منها صحيحه:

نُقلَ عن الإمام البخاريّ أنه قال: «صَنَّفْتُ كِتَابِي الصَّحِيحَ لِسِتِّ عَشْرَةَ سَنَةً، خَرَّجْتُهُ مِنْ سِتِّمِائَةِ أَلْفِ حَدِيثٍ، وَجَعَلْتُهُ حُجَّةً بَيْنِي وَبَيْنَ اللَّهِ تَعَالَى»^(١).

وهذا يدلُّ على أنَّ هذه المجموعة التي أودعها في صحيحه تمثِّلُ جزءًا يسيرًا مما جمعه من الأحاديث، وسببُ ذلك أنه لم يودع صحيحه حديثًا إلا بعد التأكد من صحته، كما سبق في قوله: «ما أَدْخَلْتُ فِيهِ - يعني (الجامع الصحيح) - حديثًا إِلَّا بعد ما استخرْتُ اللَّهَ تَعَالَى، وَصَلَّيْتُ رَكَعَتَيْنِ وَتَيَقَّنْتُ صَحَّتَهُ»^(٢).

بل إنه لم يودع فيه كلَّ الأحاديث الصحيحة، بل انتخبَ منها هذه المجموعة، وترك الكثيرَ من الأحاديث الصحيحة مخافة الطول، يقول البخاري: «لم أخرج هذا الكتابَ إِلَّا صَحِيحًا، وَمَا تَرَكْتُ مِنَ الصَّحِيحِ أَكْثَرَ». وَرَوَى إِبْرَاهِيمُ بْنُ مَعْقِلٍ عَنْهُ أَنَّهُ قَالَ: «مَا أَدْخَلْتُ فِي كِتَابِي (الجامع) إِلَّا مَا صَحَّ، وَتَرَكْتُ مِنَ الصَّحَّاحِ لِحَالِ الطَّوْلِ»^(٣).

(١) (تاريخ مدينة دمشق) (٧٢/٥٢)، (تهذيب الكمال) (٤٤٩/٢٤).

(٢) (تغليق التعليق) (٤٢١/٥)، (هَدْي السَّارِي) (ص/٤٨٩).

(٣) (الكامل) لابن عدي (١/١٣١)، (تاريخ بغداد) (٩/٢)، (التعديل والتجريح) (٣٠٩/١ - ٣١٠).

المبحث الرابع

مكانة صحيح الإمام البخاري وثناء العلماء عليه، وتلقيهم له بالقبول

يَعُدُّ صحيح الإمام البخاري أصحَّ كتابٍ بعد القرآن على الإطلاق، وهو - كما قال الإمام الذهبي - : «أجلُّ كتب الإسلام، وأفضلُها بعد كتاب الله تعالى»^(١).

وقد أثنى عليه العلماء بما هو أهله، ومما قالوا في الثناء عليه : قال الحافظُ عبدُ الغني المقدسيُّ (ت ٦٠٠هـ) في كتابه الكمال - وتبعه المزيُّ - : «الإمام أبو عبد الله الجعفي مولاهم البخاري صاحب (الصَّحيح)، إمامٌ هذا الشأن، والمقتدى به فيه، والمعوَّل على كتابه بين أهل الإسلام»^(٢).

وقال أبو عمرو ابن الصلاح في علوم الحديث - بعد ذكره أنَّ أولَ مَنْ صَنَّفَ في الصَّحيح البخاريُّ ثم مسلم - : «وكتاباهما أصحُّ الكتبِ بعد كتاب الله العزيز»، ثم قال : «ثمَّ إنَّ كتابَ البخاريِّ أصحُّ الكتابين، وأكثرهما فوائد»^(٣).

وقال النووي (ت ٦٧٦هـ) : «اتَّفَقَ العلماءُ - رحمهم الله - على أنَّ

(١) (تاريخ الإسلام) (٦/١٤٢).

(٢) (تهذيب الكمال) (٢٤/٤٣١).

(٣) (علوم الحديث) لابن الصلاح (ص/١٨).

أصح الكتب بعد القرآن العزيز: الصحيحان؛ البخاري ومسلم، وتلقتهما الأمة بالقبول، وكتاب البخاري أصحهما وأكثرهما فوائد ومعارف ظاهرة وغامضة، وقد صح أن مسلماً كان ممن يستفيد من البخاري ويعترف بأنه ليس له نظير في علم الحديث^(١).

وقال الذهبي (ت ٧٤٨هـ) في ترجمة البخاري: «وأمّا جامع الصحيح: فأجل كتب الإسلام، وأفضلها بعد كتاب الله تعالى»^(٢).

وقال ابن السبكي (ت ٧٧١هـ): «وأمّا كتابه (الجامع الصحيح) فأجل كتب الإسلام وأفضلها بعد كتاب الله...»^(٣).

وقال عنه الحافظ ابن كثير (ت ٧٧٤هـ): «وكتابه (الصحيح) أجمع على قبوله وصحة ما فيه أهل الإسلام»^(٤).

وقال الحافظ ابن الملقن (ت ٨٠٤هـ) في مقدمة شرحه (التوضيح): «فهذه نبذة مهمة.. على صحيح الإمام أمير المؤمنين أبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري.. الذي هو أصح الكتب بعد القرآن، وأجلها، وأعظمها، وأعمها نفعا بعد الفرقان»^(٥).

وقال الحافظ ابن حجر (ت ٨٥٢هـ) في مقدمة (الفتح): «وقد رأيت الإمام أبا عبد الله البخاري في جامع الصحيح قد تصدى للاقتباس من أنوارهما البهية - يعني الكتاب والسنة - تقريراً واستنباطاً، وكرع من مناهلهما الروية انتزاعاً وانتشاطاً، ورزق بحسن نيته السعادة فيما جمَعَ

(١) مقدمة النووي لشرحه لصحيح مسلم (ص/١٤).

(٢) تاريخ الإسلام (٦/١٤٢).

(٣) طبقات الشافعية الكبرى له (٢/٢١٥).

(٤) البداية والنهاية له (١٤/٥٢٧) - بتصرف يسير -.

(٥) التوضيح لشرح الجامع الصحيح له (٩/١).

حتى أذعن له المخالف والموافق، وتلقى كلامه في الصحيح بالتسليم المطاوع والمفارق...»^(١).

وقال الإمام الشوكاني في مطلع كتابه (قطر الولي على حديث الولي) - وهو حديث «من عادى لي ولياً فقد آذنته بالحرب»^(٢) - قال: «ولا حاجة لنا في الكلام على رجال إسناده؛ فقد أجمع أهل هذا الشأن أن أحاديث الصحيحين أو أحدهما كلها من المعلوم صدقه المتلقى بالقبول، المجمع على ثبوته، وعند هذه الإجماعات تندفع كل شبهة، ويزول كل تشكيك، وقد دفع أكابر الأئمة من تعرض للكلام على شيء مما فيهما، وردوه أبلغ رد، وبَيَّنوا صحته أكمل بيان، فالكلام على إسناده بعد هذا لا يأتي بفائدة يعتد بها، فكل رواته قد جاوزوا القنطرة، وارتفع عنهم القيل والقال، وصاروا أكبر من أن يتكلم فيهم بكلام، أو يتناولهم طعن طاعن، أو توهين موهين»^(٣).

وقال أبو عامر الفضل بن إسماعيل الجرجاني الأديب فيه^(٤):

صحيح البخاري لو أنصفوه لَمَا خُطَّ إِلَّا بماء الذهب^(٥)

(١) (هدى الساري مقدمة فتح الباري) (ص/٣).

(٢) وهو حديث أبي هريرة رضي الله عنه، أخرجه البخاري في (صحيحه) (ح/٦٥٠٢).

(٣) (قطر الولي على حديث الولي) (ص/٢٣٠ - ٢٣١).

(٤) انظر: (إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري) للقسطلاني (٤٣/١ - ٤٤).

(٥) وقال الشيخ محمد بن عبد الحق العقيلي المكي معارضاً لهذه القصيدة - كما في (إتحاف القاري بمعرفة جهود العلماء على صحيح البخاري) لمحمد عصام عرار الحسيني (ص/١٣) - :

صحيح البخاري لو أنصفوا	لَمَا خُطَّ إِلَّا بماء البصر
وما ذاك إلا لضبط الأصول	وعذل الرواة بنقل الخبر
وفيه علوم الوری حجة	تضمنها قول خير البشر
وقد فاق فضلاً على غيره	فأضحى إماماً لكتب الأثر

هو الفرقُ بينَ الهدى والعمى
 أسانيدُ مثلُ نجومِ السماءِ
 به قامَ ميزانُ دينِ النبيِّ
 حجابُ من النارِ لا شكَّ فيه
 وخيرُ رفيقٍ إلى المصطفى
 فيا عالمًا أجمعَ العالمونَ
 سبقتَ الأئمةَ فيما جمعتَ
 نفيتَ السقيمَ من الغافلينَ
 وأثبتتَ من عدلتهُ الرواةُ
 وأبرزتَ في حسنِ ترتيبهِ
 فأعطاك ربُّك ما تشتهيهِ
 هذه أمثلةٌ لكلامِ العلماءِ في صحيح البخاري، وبيان علوِّ درجته
 وتلقّي الأمة له ولصحيح الإمام مسلم بالقبول.



المبحث الخامس

عناية العلماء وجهودهم على (صحيح الإمام البخاري)

مما بيّنتُ عظمة هذا الكتاب: اهتمام العلماء به، وقبوله عند علماء الأمة، عدا أهل البدع والضلالات، وما زال العلماء يخدمونه منذ أَلْفِه مصنّفه إلى يومنا هذا، وإلى ما شاء الله تعالى، وكم من مصنفات اندثرت، فلم يبقَ لها أثر، ولا لأصحابها خبر، وكم من مصنفات محبوسة في مكتبات المخطوطات لم ترَ النور، ولم ينتفع بها طلاب العلم في سائر البقاع والعصور.

وقد تنوّعت جهود العلماء حول هذا الكتاب؛ فمن العلماء من أَلَفَ له شروحاً جامعة، ومنهم من جمعوا رجاله، وآخرون بحثوا في أبوابه الفقهية وتراجمه، وبعضهم شرح غريبه، إلى غير ذلك من أنواع الجهود التي حامت حول هذا الكتاب العظيم، ومن المؤكّد أنه لا يُنافسه في ذلك أي كتاب من الكتب الدينية بعد كتاب الله ﷻ.

وقد قام الدكتور محمد عصام عرار الحسيني بجمع ما تيسّر له من الشروح والتعليقات على صحيح البخاري فبلغ ما ذكره (٣٧٥) مؤلفاً، وذلك في كتابه «إتحاف القاري بمعرفة جهود وأعمال العلماء على صحيح البخاري»، وذكر الباحث خالد الرباط - في مقدّمته لكتاب التوضيح شرح الجامع الصحيح - : أنّ الدكتور الحسيني لم يستوعب كلّ ما كُتب حول البخاري، ثم ذكر بعضها، وهي (١٤٣) عنواناً كلها حول صحيح

البخاري، وأنه بصدد جمعها كلها في كتاب مستقل^(١).

وسأذكرُ هنا بعضَ ما كُتِبَ حوله، مقتصرًا في ذلك على الأهم والأشهر:

أولاً: الشروح الجامعة:

شُرِّحَ هذا الكتاب بشروح كثيرة جدًا سيأتي ذكرُها في المبحث السادس.

ثانيًا: شرح الغريب:

١ - «شرح القزاز»: للعلامة أبي عبد الله محمد بن جعفر التميمي القيرواني القزاز (ت ٤١٢هـ)، وسمَّاه بعضهم «تفسير غريب البخاري»^(٢).

٢ - «شرح غريب الجامع الصحيح»: للحافظ محمد بن أحمد بن محمد بن خيثمة الجبلي الأندلسي (ت ٥٤٠هـ).

٣ - «الإفصاح عن معاني الصَّحاح»: للوزير أبي المظفر يحيى بن محمد بن هبيرة الشيباني الحنبلي (ت ٥٦٠هـ)، وهو شرحٌ لكتاب «الجمع بين الصحيحين» للحميدي.

٤ - «شرح غريب البخاري»: لأبي عبد الله محمد بن أحمد بن عبد الله اليفرنى الفاسي المغربي المشهور بالمكناسي (ت ٩٠٧هـ، وقيل: ٩١٨هـ)، وهو مخطوط.

وجميعُها - سوى الثالث - غير مطبوعة.

(١) انظر: (التوضيح لشرح الجامع الصحيح) (١٠١/١ - ١٩٤).

(٢) انظر: (الجواهر والدرر) للسخاوي (٧١٢/٢)، (مقدمة اللامع الدراري).

ثالثاً: الكتب الخاصّة بتراجم أبوابه، والدراسات المتعلقة بفقهه من خلال التراجم^(١):

أ. الكتب الخاصّة بتراجم أبوابه:

١ - «تراجم أبواب صحيح البخاري»: للإمام ابن حزم الظاهري. ولا يُعرف عنه، وبعضهم ذكرَ أنه شرح مختصر للصحيح، ولكن ذكرَ الذهبي أنه خاصُّ بتراجم أبوابه^(٢).

٢ - «المتواري على تراجم أبواب البخاري»: للقاضي العلامة ناصر الدين أحمد بن محمد بن منصور الإسكندراني المعروف بابن المنير (ت ٦٨٣هـ)، وهو كتابٌ نفيس، وقد نقلَ الحافظُ ابنُ حجر معظمَ هذا الكتاب، إن لم يكن كلّهُ، وهو مطبوع.

٣ - «ترجمان التراجم في إبداء تراجم البخاري»: للإمام محمد بن عمر بن محمد السبّتي، المعروف بابن رُشيد (ت ٧١١هـ).

٤ - «مناسبات تراجم البخاري»: لأبي عبد الله بدر الدين محمد بن إبراهيم بن جماعة، وهو تلخيصٌ لكتاب ابن المنير.

٥ - «تعليق المصابيح على أبواب الجامع الصحيح»: لأبي عبد الله بدر الدين محمد بن أبي بكر الدماميني (ت ٨٢٨هـ).

٦ - «شرح تراجم صحيح البخاري»: للشَّاه ولي الله الدهلوي (ت ١١٧٦هـ).

(١) انظر: (سيرة الإمام البخاري) للمباركفوري (ص/١٧٢)، مقدمة محقق (المتواري) الشيخ صلاح الدين مقبول (ص/١٢ - ١٤).

(٢) انظر: (سير أعلام النبلاء) (٢٠٩/١٨).

ب. الدراسات المتعلقة بفقهه من خلال التراجم^(١) :

١ - «الإيمان من صحيح البخاري: دراسة وشرح»: للباحثة منيرة حمود العرموش، رسالة ماجستير مقدمة لقسم العقيدة والمذاهب المعاصرة بكلية أصول الدين بجامعة أم القرى.

٢ - «فقه البخاري في الوضوء والغسل مقارنةً بفقه أشهر المحدثين»: للدكتور نور حسن قاروت، وهي رسالة دكتوراه مقدمة لكلية الشريعة بجامعة أم القرى.

٣ - «فقه البخاري في الحج والصيام من صحيحه: بحث ومقارنة»: للدكتور نزار عبد الكريم سلطان، رسالة دكتوراه قدمت لكلية الشريعة بجامعة أم القرى.

٤ - «فقه البخاري في الدييات من خلال تراجمه»: للباحث نصر سلمان، رسالة ماجستير قدمت لمعهد أصول الدين بجامعة الأمير عبد القادر بالجزائر.

رابعًا: الكتب المتعلقة بمشكلات صحيح البخاري:

١ - «الأجوبة عن المسائل المستغربة من كتاب البخاري»: للإمام ابن عبد البر - يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر - النمري الأندلسي (ت ٤٦٣هـ)، وهو شرحٌ وتعليقات لطيفة على بعض أحاديث الصحيح، وهو مطبوع في مجلد.

٢ - «شرح مشكل البخاري»: للحافظ أبي عبد الله محمد بن سعيد ابن يحيى الديلمي، ثم الواسطي الشافعي (٦٣٧هـ)، وهو غير مطبوع.

٣ - «شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح»:

(١) (منهج الإمام البخاري في الرواية عن المبتدعة من خلال الجامع الصحيح) (ص/٢٠).

للعامة جمال الدين محمد بن عبد الله بن عبد الله بن مالك الطائي الجبائي النحوي (ت ٦٧٢هـ)، صاحب «الألفيّة» في النحو والصرف، وهو مطبوع في جزء واحد.

٤ - «العقد الغالي في حلّ إشكال صحيح البخاري»: لأحمد بن أحمد بن أحمد بن الحسين الكردي الأصل، الهكاري (ت ٧٦٣هـ)، وهو مخطوط.

٥ - «تسهيل منهل القاري في تفسير مشكل البخاري»: لناصر الدين محمد بن محمد بن يوسف المنزلي الشافعي، سبط سويدان، المعروف بابن سويدان (ت ٨٥٢هـ). وهو مخطوط.

هذا إضافة إلى الكتب المؤلفة حول مشكلات الصحيحين كليهما^(١).

خامساً: المختصرات:

١ - «النصيح اختصار الصحيح»: للمهلب بن أحمد بن أبي صفرة أسيد بن عبد الله الأسدي الأندلسي (ت ٤٣٥هـ).

٢ - «إرشاد الساري إلى اختصار صحيح البخاري»: لأبي القاسم علي ابن الحسن بن محمد بن عبيد الله اليزدي (ت ٤٨٨هـ)، وهو مخطوط.

٣ - «اختصار صحيح البخاري وبيان غريبه» للإمام جمال الدين أبي العباس أحمد بن عمر بن إبراهيم الأنصاري القرطبي (ت ٦٥٦هـ)، في خمسة مجلدات، بتحقيق: د. رفعت فوزي عبد المطلب، طبعته إدارة الثقافة الإسلامية بوزارة الأوقاف في الكويت سنة (١٤٣٥هـ - ٢٠١٤م).

٤ - «جمع النهاية في بدء الخير والغاية»: للشيخ أبي محمد عبد الله ابن سعد الأزدي الأندلسي، المعروف بابن أبي جمرة (ت ٦٩٥هـ)، وهو

(١) انظر ذكرها في: (الإمام البخاري وجامعه الصحيح) للدكتور علي جمعة (ص/١٠٢).

مطبوعٌ مع شرح المؤلف «بهجة النفوس»، وقد شُرحَ هذا المختصر بشروحٍ عديدة.

٥ - «التجريد الصريح لأحاديث الجامع الصحيح»: لزين الدين أبي العباس أحمد بن محمد الزبيدي (ت ٨٩٣هـ)، وهو مطبوعٌ مرارًا.

٦ - «الكوكب الساري في اختصار البخاري»: لأبي علي محمد بن عيسى بن عبد الله بن حرزون (ت ٩٦٠هـ)، وهو مخطوط.

٧ - «مختصر صحيح الإمام البخاري»: للشيخ محمد ناصر الدين الألباني.

سادسًا: المستخرجات على صحيح البخاري^(١):

١ - «المستخرج على الصحيح»: للحافظ أبي بكر أحمد بن إبراهيم ابن إسماعيل الإسماعيلي (ت ٣٧١هـ).

٢ - «المسند الصحيح على كتاب البخاري»: للحافظ أبي أحمد محمد بن أحمد بن حسن الغطريفي الجرجاني (ت ٣٧٧هـ).

٣ - «الصحيح المخرّج على صحيح البخاري»: للحافظ أبي عبد الله محمد بن العباس بن أحمد، المعروف بابن أبي ذُهل، الضبي الهروي (ت ٣٧٨هـ).

٤ - «المستخرج على صحيح البخاري»: للحافظ أبي بكر أحمد بن موسى بن مردويه الأصبهاني (ت ٤١٠هـ)، قال الذهبي عنه: «يعلو في كثيرٍ من أحاديث الكتاب حتى كأنه لقي البخاري»^(٢).

٥ - «المستخرج على البخاري»: للحافظ أبي نعيم أحمد بن عبد الله

(١) انظر: مقدمة الدكتور أنيس بن أحمد الأندونوسي لكتاب (مختصر الأحكام) (١٠٩/١ - ١١١).

(٢) سير أعلام النبلاء (٣١٠/١٧).

ابن أحمد الأصفهاني (ت ٤٣٠هـ)، وهو مطبوع.
بالإضافة إلى المستخرجات على الصحيحين.

سابعًا: الرجال وزواة الصحيح:

أ. الرجال:

- ١ - «أسامي مَنْ روى عنهم محمد بن إسماعيل البخاري من مشايخه الذين ذكرهم في جامعه الصحيح»: للحافظ أبي أحمد عبد الله بن عدي الجرجاني (ت ٣٦٥هـ). وهو مطبوع.
- ٢ - «أسامي مشايخ الإمام البخاري»: للإمام محمد بن إسحاق بن منده الأصفهاني (ت ٣٩٥هـ)، وهو مطبوع.
- ٣ - «أسماء رجال صحيح البخاري»: لأبي نصر أحمد بن محمد بن الحسيني الكلاباذي (ت ٣٨٩هـ). وهو مطبوع.
- ٤ - «التعديل والتجريح لمن خرَّج عنه البخاري في الجامع الصحيح»: لأبي الوليد سليمان بن خلف الباجي (ت ٤٧٤هـ). وهو مطبوع.
- ٥ - «أسامي شيوخ البخاري»: لأبي الفضائل الحسن بن محمد بن الحسن الصاغاني (ت ٦٥٠هـ). وهو مخطوط.
- ٦ - «غاية المرام في رجال البخاري إلى سيد الأنام»: لمحمد بن داود بن محمد البازلي (ت ٩٢٥هـ). وهو مخطوط.
- ٧ - «الإفهام لما في البخاري من الإبهام»: للإمام جلال الدين عبد الرحمن بن عمر بن رسلان البلقيني (ت ٨٢٤هـ)، يحتوي على بيان الأسماء المبهمة الواردة في صحيح البخاري. وقد طبع في مجلد، طبعته وقفية المزيني، باعتناء الشيخ نور الدين طالب.

ب. كتب حول رُواة صحيح البخاري:

١ - «إفادة النصيح في التعريف بسند الجامع الصحيح»: للعلامة محب الدين أبي عبد الله محمد بن عمر بن محمد بن رُشيد السبتي (ت ٧٢١هـ). وهو مطبوع.

٢ - «صحيح البخاري وأسانيده»: للعلامة أبي محمد عبد الله بن سالم البصري (ت ١١٣٤هـ).

٣ - «أسامي رُواة صحيح البخاري»: للشيخ حسن بن حسن صوفي زاده (ت ١٢٧٩هـ)، وهو مطبوع.

٤ - «بلغة القانع في طرق الصحيح الجامع»: للحافظ شمس الدين ابن طولون الدمشقي.

ثامناً: وصل المعلقات:

ألّف الحافظ ابن حجر في ذلك كتاباً جامعاً أسماه «تغليق التعليق»، ووصل فيه المعلقات التي رُويت في الصحيح، إمّا بإسناده، أو نقلاً من أحد الكتب المسندة، وقد طبع في خمسة مجلدات.

تاسعاً: ترتيب صحيح البخاري:

كتب الدكتور علي إبراهيم عجين بحثاً بعنوان: «التناسب في صحيح الإمام البخاري: دراسة تأصيلية»، وهو بحثٌ مقدّمٌ لجامعة آل البيت، منشور على الشبكة العنكبوتية، في (١٧) صفحة.

عاشراً: كتب أخرى حول البخاريّ وصحيحه:

١ - «شمائل البخاري»: لورّاق الإمام البخاري أبي جعفر محمد بن أبي حاتم البخاري. وهو أهمُّ المصادر المتعلقة بالبخاري. ولا يُعرف عنه شيء إلى الآن.

٢ - «ترجمة البخاري»: لهبة الله بن جعفر المصري (ت٦٠٨هـ)، وهو مخطوط.

٣ - «مناقب البخاري»: للإمام الذهبي (ت٧٤٨هـ)، ذكره الذهبي نفسه قائلاً: «قد أفردت مناقب هذا الإمام في جزء ضخم فيها العجب»^(١).

٤ - «تحفة الإخباري بترجمة البخاري»: للحافظ ابن ناصر الدين الدمشقي (ت٨٤٢هـ)، طبع بتحقيق الشيخ محمد بن ناصر العجمي.

٥ - «هداية الساري لسيرة البخاري»: للحافظ ابن حجر العسقلاني (ت٨٥٢هـ)، وهو مطبوع.

٦ - «عمدة القاري والسامع في ختم الصحيح الجامع»: للحافظ محمد بن عبد الرحمن السخاوي (ت٩٠٢هـ)، وهو مطبوع.

٧ - «بداية القاري في ختم صحيح البخاري»: للشيخ ناصر الدين محمد بن سالم بن علي الطبلاوي الشافعي (ت٩٦٦هـ)، وهو مخطوط.

٨ - «الفوائد الدراري في ترجمة الإمام البخاري»: لإسماعيل بن محمد العجلوني (ت١١٦٢هـ)، وهو مطبوع.

٩ - «نفحة المسك الداري لقارئ صحيح البخاري»: للشيخ أبي الفيض حمدون بن عبد الرحمن بن الحاج السلمي الفاسي (ت١٢٣٢هـ).

حادي عشر: دراسات معاصرة حول الصحيح الجامع ومؤلفه:

١ - «حياة البخاري»: للعلامة الشيخ جمال الدين القاسمي (ت١٣٣٢هـ).

٢ - «سيرة الإمام البخاري» للعلامة الشيخ عبد السلام المباركفوري

(١) (تذكرة الحفاظ) (٢/٥٥٦).

(ت ١٣٤٢هـ). طبع في إدارة البحوث بالجامعة السلفية بالهند في مجلد، ثم طبع في مجلدين بعناية الدكتور عبد العليم البستوي.

٣ - «عادات الإمام البخاري في صحيحه» للعلامة عبد الحق بن عبد الواحد الهاشمي المكي (ت ١٣٩٢هـ)، وقد طُبع بتحقيق فضيلة الشيخ محمد بن ناصر العجمي، وهو مستلٌّ من كتاب «قمر الأقمار الطالع من مشارق الأنوار» للشيخ نفسه.

٤ - «الإمام البخاري وصحيحه»: للدكتور عبد الغني عبد الخالق. طبع في دار المنارة، جدة.

٥ - «الإمام البخاري وصحيحه الجامع»: للشيخ أحمد فريد. طبع في دار العقيدة، الإسكندرية.

٦ - «الإمام البخاري»: للشيخ تقي الدين الندوي. طبع بدار القلم بدمشق.

٧ - «الإمام البخاري محدثًا وفقيهاً»: للشيخ الحسيني هاشم. طُبع بالمكتبة العصرية ببيروت.

٨ - «البخاري والجامع الصحيح»: لحسين عيسى عبد الظاهر. طُبع في بيروت، بالمكتبة العصرية.

٩ - «الإمام البخاري: حياته ومنهجه في صحيحه»: لعلي أبي بكر. من مطبوعات التمدن الإسلامي بدمشق، سنة (١٣٧٩هـ).

١٠ - «الإمام البخاري: فقيه المحدثين ومحدث الفقهاء»: للدكتور نزار الحمداني. طبع في دار الأنبار، بغداد.

١١ - «الإمام البخاري وجامعه الصحيح نظرات وتحقيقات في السيرة والمنهج»: للدكتور خلدون الأحذب، طبع دار الأمة (٢٠١٥م).

١٢ - «الإمام البخاري وجامعه الصحيح»: للدكتور علي جمعة، طبعته الهيئة المصرية العامة للكتاب.

١٣ - «منهج الإمام البخاري في الرواية عن المبتدعة من خلال الجامع الصحيح»: للباحثة كريمة سوداني، وهو رسالة علمية.

١٤ - «منهج الإمام البخاري في تصحيح الأحاديث وتعليقها من خلال الجامع الصحيح»: للباحث أبي بكر كافي، رسالة ماجستير مقدمة لجامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية بالجزائر.

١٥ - «مدرسة الإمام البخاري في المغرب»: للدكتور يوسف الكتاني. وهو مطبوع في مجلدين.

١٦ - «إتحاف القاري بمعرفة جهود وأعمال العلماء على صحيح البخاري»: للدكتور محمد عصام عرار الحسيني.

١٧ - العدد الرابع من «مجلة السنة النبوية»، الصادرة من جمعية الإمام البخاري في المغرب. وفيها بحوث كثيرة جيدة.

١٨ - «الإمام البخاري وصحيحه»: لشيخنا العلامة عبد المحسن العباد البدر.

١٩ - بحوث المؤتمر الذي أقامته مبرة الآل والأصحاب بالتعاون مع وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية في الكويت حول البخاري وصحيحه، بعنوان «ملتقى أعلام الإسلام، الإمام البخاري نموذجاً»، بتاريخ ١٠-١١ من شهر جمادى الآخرة سنة ١٤٣٣هـ، الموافق ١ - ٢/٥/٢٠١٢م، وطبعت في مجلدين.

وأحسن هذه الكتب وأجمعها هو «سيرة الإمام البخاري» للعلامة المباركفوري، والله تعالى أعلم.

هذه بعضُ ما كُتِبَ حول هذا الكتاب العظيم، وما تركته أكثر،
وما زالت المؤلفاتُ حول البخاريِّ وصحيحه تتوالى في كل العصور.



المبحث السادس

شروح «صحيح الإمام البخاري»^(١)

هذا المبحث مكمّل للمبحث السابق؛ إذ شروح صحيح الإمام البخاري من مظاهر عناية الأمة بهذا الكتاب العظيم وجزء منه، وإنما أفردت ذكرها لإبرازها.

وشروح صحيح البخاري كثيرة جدًا كما سبق، وهي متنوّعة في الكمّ والكيف، وكثيرٌ منها بغير اللغة العربية، وسأقتصرُ هنا على الشروح العربية، وعلى أبرزها:

أ. الشروح المطبوعة:

١ - «أعلام الحديث»: للإمام العلامة أبي سليمان حمّد بن محمد بن إبراهيم بن خطاب البُستي الخطّابي (ت ٣٨٨هـ). وهو أولُ شرح مطبوع للجامع الصحيح، وهو شرحٌ مختصرٌ يهتمُّ بالجوانب اللغويّة وضبط الألفاظ.

٢ - «شرح ابن بطّال»: للعلامة أبي الحسن علي بن خلف بن بطل البكري القرطبي ثم البلنسي، ويُعرف بابن اللّحام (ت ٤٤٩هـ)، وهو

(١) انظر: (إتحاف القاري بمعرفة جهود وأعمال العلماء على صحيح البخاري)، لمحمد عصام الحسيني، (جامع الشروح والحواشي) لعبد الله محمد الحبشي (١/ ٣٩٦ - ٤٣٨)، (الشروح المغربية لصحيح البخاري) للدكتور يوسف الكتاني (ص/ ٣٧٣ - ٣٨٤) - ضمن مجلة السنة الصادرة من جمعية الإمام البخاري -.

مطبوع في (١١) مجلدًا. وقد عُني فيه ابنُ بطال بالفقه، قال حاجي خليفة: «غالبُه فقه الإمام مالك من غير تعرُّض لموضوع الكتاب غالبًا»^(١). وهو كثيرُ النقل جدًا عن شرح المهلب، وهو شيخُه.

٣ - «شرح صحيح البخاري»: للإمام النووي (ت ٦٧٦هـ)، وهو ناقصٌ لم يكمله، وهو مطبوع في مجلدين.

٤ - «بهجة النفوس وتحليلها بمعرفة ما لها وما عليها»: لأبي محمد عبد الله بن أبي جمرة (ت ٦٩٩هـ)، وقد شرح فيه مختصرَه لصحيح البخاري الموسوم «جمع النهاية في بدء الخير والغاية»، وقد أكثرَ النقلَ عنه الحافظُ في الفتح، وشيخُه ابنُ الملقن، وغيرُهما، وهو مطبوع في أربعة أجزاء في مجلدين.

٥ - «الكواكب الدراري في شرح صحيح البخاري»: ألفه شمسُ الدين محمد بن يوسف بن علي الكرمانى ثم البغدادي (ت ٧٨٦هـ)، قال عنه الحافظ: «وهو مفيدٌ، على أوهامٍ فيه في النقل؛ لأنه لم يأخذ إلا من الصحف...»^(٢).

٦ - «فتح الباري شرح صحيح البخاري»: للعلامة أبي الفرج عبد الرحمن بن أحمد بن رجب البغدادي الدمشقي الحنبلي (ت ٧٩٥هـ)، وهو من الشروح البديعة النفيسة، يتميزُ بميزاتٍ عديدة في الشرح، وخاصة فيما يتعلقُ بالجانب التربوي والعقدي، غير أنه لم يكتمل، قال ابنُ عبد الهادي: «وشرحُ قطعةٍ من البخاريٍّ إلى كتاب الجنائز، وهو من عجائب الدهر، ولو كمل كان من العجائب»^(٣). ولم يلتزم الإمامُ ابنُ رجب شرحَ جميع الأحاديث، بل يتركُ أحيانًا أبوابًا وينتقلُ إلى ما بعدها، وهذا قليل.

(١) (كشف الظنون) (١/٥٤٦).

(٢) (الدرر الكامنة) (٤/٣١٠).

(٣) (الجواهر المنضد) (ص/٥٠).

٧ - «التوضيح لشرح الجامع الصحيح»: للعلامة سراج الدين أبي حفص عمر بن علي بن أحمد الأنصاري الشافعي، المعروف بابن الملقن (ت ٨٠٤هـ)، وهو من أهم وأحسن شروح صحيح البخاري، وأصلٌ لكثير من الشروح التالية، كشرح تلميذه الحافظ ابن حجر وغيره، وقد طبع حديثاً في (٣٢) مجلداً محققاً مخدوماً باعتناء وزارة الأوقاف القطرية.

٨ - «التنقيح لألفاظ الجامع الصحيح»: للعلامة بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر الزركشي، التركي أصلاً والمصري مولداً (ت ٧٩٤هـ).

٩ - «مصاييح الجامع»: للقاضي بدر الدين أبي عبد الله محمد بن أبي بكر بن عمر الإسكندراني المالكي الدماميني (٧٦٣ - ٨٢٧هـ)، طبع في دار النوادر سنة (١٤٣١هـ)، الطبعة الثانية، باعتناء الشيخ نور الدين طالب. وهو يُركّز على شرح الغريب، وبيان الإعراب، وتوضيح مبهمات الإسناد. وهو أشبه بالحواشي والتعليقات.

١٠ - «اللامع الصّبيح بشرح الجامع الصّحيح»: لأبي عبد الله محمد ابن موسى بن عبد الدائم النُّعيمي العسقلاني الأصل، البرماوي، ثم القاهري (ت ٨٣١هـ)، طبعته دار النوادر ودار الرقيم، سنة (١٤٣٣هـ)، في (١٨) مجلداً مع الفهارس، وحقّقته لجنة من المحقّقين.

١١ - «فتح الباري بشرح صحيح البخاري»: للحافظ العلامة أحمد بن علي بن محمد بن محمد الكناني العسقلاني المصري، المعروف بابن حجر (ت ٨٥٢هـ). وهذا الشرح أشهر شروح صحيح البخاري على الإطلاق، وأعرف من أن يُعرّف، قال حاجي خليفة: «وشهرته وانفراذه بما يشتمل عليه من الفوائد الحديثية والنكات الأدبية والفوائد الفقهية تُغني عن وصفه، وصدق مَنْ قال: ما أوفى البخاريّ إلا العسقلاني»^(١).

(١) (كشف الظنون) (١/ ٥٤١).

ولمَّا طُلِبَ من مجتهد اليمن العَلَّامة الشوكاني (ت ١٢٥٠هـ) أن يشرح (الصحيح) قال: لا هجرة بعد الفتح ^(١).

وقد قدَّمه بمقدمة نفيسة أسماها «هُدَى الساري» ^(٢)، ذكرَ فيها كلَّ ما يتعلق بالكتاب ومؤلفه، وهي في مجلد، وللحافظ كتبٌ أخرى حول الصحيح ^(٣).

١٢- «عمدة القاري شرح صحيح البخاري»: للعلَّامة بدر الدين محمود بن أحمد بن موسى الحلبي ثم القاهري، الحنفي، المعروف بالعيني (ت ٨٥٥هـ)، وهو من الشروح المعروفة المتداولة، وهو نفيس وفيه دربة على معرفة الرجال وأماكن وجود الحديث.

١٣- «الكوثر الجاري إلى رياض أحاديث البخاري»: لشهاب الدين أحمد بن إسماعيل بن عثمان الشهرزوري الهمداني التبريزي الكوراني، ثم القاهري، الشافعي، ثم الحنفي (ت ٨٩٣هـ)، طبع في دار إحياء التراث العربي بيروت، في (١١) مجلدًا.

١٤- «التوشيح شرح الجامع الصحيح»: للعلَّامة عبد الرحمن بن الكمال أبي بكر بن محمد، جلال الدين السيوطي (ت ٩١١هـ)، وطبع في (١٠) مجلدات.

١٥- «منحة الباري بشرح صحيح البخاري» [أو: «تحفة الباري بشرح صحيح البخاري»]: للعلَّامة زكريا بن محمد بن أحمد بن زكريا الأنصاري (٨٢٦ - ٩٢٦هـ)، وهو من تلاميذ الحافظ ابن حجر، والكتاب مطبوعٌ في (١٠) مجلدات، وهو أشبه بالشرح اللغوي، يهتمُّ في الغالب

(١) (فهرس الفهارس) للكتاني (١/ ٣٢٢ - ٣٢٣)، (حياة البخاري) للشيخ القاسمي (ص/ ٤٧).

(٢) ترجع لدى كثير من الباحثين أن ضبط الاسم هكذا، بعد أن عثر على نسخة خطية كتب عنوانها بخط الحافظ ابن حجر، وضبط العنوان (هُدَى الساري) بضم الهاء وفتح الدال. وهذا الذي اعتمدته في هذه الطبعة الثالثة لهذا المدخل.

(٣) انظر: (التوضيح لشرح الجامع الصحيح - مقدمة المحققين) (١/ ١٥٣ - ١٥٦).

بضبط الألفاظ، مع الإشارة إلى اختلافها في نسخ الصحيح.

١٦ - «إرشاد الساري على صحيح البخاري»: للعلامة أحمد بن محمد بن أبي بكر بن عبد الملك القسطلاني الأصل، المصري، الشافعي، المعروف بالقسطلاني (ت ٩٢٣هـ)، وهو من تلاميذ السخاوي وزكريا الأنصاري. وهذا الشرح من الشروح النفيسة الجامعة لصحيح البخاري، وبعضهم ذكر أنه أجمع الشروح وأحسنها، ومن أهم ميزات أنه جعل النسخة اليونانية عمدة في تحقيق الكتاب وضبطه حرفاً حرفاً وكلمة كلمة، كما ستأتي الإشارة إليها في مبحث طبعات الكتاب.

١٧ - «شرح صحيح البخاري»: للمحدث محمد بن عمر بن أحمد، شمس الدين السفيري الحلبي الشافعي (ت ٩٥٦هـ)، طبعته دار النوادر ودار الرقيم، سنة (١٤٣٢هـ)، في (٥) مجلدات، وحققته لجنة مختصة من المحققين بإشراف الشيخ نور الدين طالب. والكتاب ليس شرحاً للجامع كله، بل شرح فيه (٩٥) حديثاً من أحاديثه، وذلك في ثمانين مجلساً. ويهتم المؤلف بإبراز الرقائق والمواظ التي تشتمل عليها الأحاديث.

١٨ - «الضيء الساري على صحيح البخاري»: للعلامة عبد الله بن سالم بن محمد بن سالم البصري الأصل، المكي (ت ١١٣٤هـ)، وهو من الشروح المتميزة، ذكر الوجيه الأهدل «أن شرحه على الصحيح عز أن يُلْفَى له مثال... ومن مناقبه: تصحيحه للكتب الستة، ومن أعظمها صحيح البخاري، الذي وجد فيه ما في اليونانية وزيادة، أخذ في تصحيحه وكتابته نحوًا من عشرين سنة». وقد توفي البصري قبل أن يكمله، وكمله كنون، وقد طبع قديمًا (سنة ١٣٦٧هـ) بفاس مع التكملة.

١٩ - «النور الساري من فيض صحيح البخاري»: للشيخ حسن العدوي الحمزاوي (ت ١٣٠٣هـ)، وطبع قديمًا بمصر على هامش

الصحيح في (١٠) مجلدات.

٢٠ - «عون الباري لحلّ أدلة البخاري»: للعلامة صديق حسن خان القنوجي (ت ١٣٠٧هـ)، وهو مطبوع في خمسة مجلدات، وهو شرح لمختصر البخاري للزبيدي.

٢١ - «الفجر الساطع على الصحيح الجامع»: لأبي عبد الله محمد الفضيل الإدريسي الشبيهي الزرهوني (ت ١٣١٨هـ)، طبعته مكتبة الرشد سنة (١٤٣٠هـ) في (١٧) مجلدًا مع الفهارس، بتحقيق الدكتور عبد الفتاح الزينفي، وقد أفرّد محققه مجلدًا لمقدمته سمّاها: (شذى الروائع مقدمة الفجر الساطع)، ذكرَ فيها أنّ مؤلّفه يهتمّ بإبداء المناسبة بين الترجمة والحديث، وتوضيح المبهّمات من الأسماء، وهو شرحٌ متوسط. قال عنه الكتاني: «أنفس وأعلى ما كتبه المتأخرون من المالكية على الصحيح مطلقًا... وقد استدرّك في شرحه المذكور على الصحيح وانتقد أمورًا على الحافظ ابن حجر، وُفق لها وغفلَ عنها من قبله من الحفاظ، مما يُعلم منه أنّ الفتح بيد الله، وبالجملة فالرجل من مفاخر المتأخرين، وممن يَبتهجُ به صفٌ شيوخنا»^(١).

٢٢ - «فيض الباري على صحيح البخاري»: للشيخ محمد أنور شاه الهندي الكشميري (ت ١٣٥٢هـ).

ب. الشروح غير المطبوعة:

الشروح التي لم تطبع إلى الآن أكثر من الشروح التي طُبعت، وفيما يلي ذكر بعض هذه الشروح:

١ - «الكوكب النهاري في شرح صحيح البخاري»: لأبي علي الحسن

(١) (فهرس الفهارس) (٢/ ٢٨٦ - ٢٨٧).

ابن محمد بن حسين بن الحسن الحسيني العلوي البغدادي (ت ٣٥٨هـ)، وهو مخطوط.

٢ - «النصيحة في شرح البخاري»: لأبي جعفر أحمد بن نصر الأزدي الداودي المالكي (ت ٤٠٢هـ)، نقل عنه كثير من الشُّراح المتأخرين، ولا يُعرف عنه شيء.

٣ - «شرح المهلب»: للمهلب بن أحمد بن أبي صفرة أسيد بن عبد الله الأسدي الأندلسي (ت ٤٣٥هـ)، ولا يُعرف عنه شيء، ويبدو أنه شرحٌ ثمين، يتجلى ذلك من كثرة نقول شُراح الصحيح الذين لحقوه، كابن بطلال، والحافظ ابن حجر، وشيخه ابن الملقن، وغيرهم.

٤ - «شرح ابن المرباط»: للقاضي أبي عبد الله محمد بن خلف بن سعيد بن وهب الأندلسي (ت ٤٨٥هـ)، وهو من الشروح التي نقل عنها الحافظ في (الفتح) والعيني في (العمدة) وغيرهما.

٥ - «شرح التيمي»: للإمام أبي عبد الله محمد بن إسماعيل بن محمد بن الفضل التيمي الأصبهاني (٥٠٠ - ٥٢٦هـ)، كان من التُّبغاء، وأبوه هو الإمام أبو القاسم إسماعيل بن محمد بن الفضل التيمي الأصبهاني، الملقَّب بـ«قوام السنة»، وقد فجَّع به والده وعمُّه ستَّ وعشرون سنة، ومات قبل أن يكملَّ شرح البخاري - وكذلك شرح صحيح مسلم - ثم أكملهما أبوه.

٦ - «الاحتواء على غاية المطلب والمراد في شرح ما اشتمل عليه مصنَّف البخاري من علم المتن بعد التعريف برجال الإسناد»: لأبي القاسم أحمد بن محمد بن عمر التيمي المربي، المعروف بابن ورد (ت ٥٤٠هـ)، وهو من الشروح الكبيرة.

٧ - «المخبر - وقيل: المنجد - الفصيح في شرح البخاري الصحيح»:

للعلاّمة أبيّ محمد عبد الواحد بن التّين السّفاقي (ت ٦١١هـ)، وقد اهتمّ في شرحه بالجوانب اللّغويّة والنحويّة وضبط الكلمات والأسماء، وقد أكثر ابن الملقّن من النقل عنه، وكذلك العينيّ والشّيهي وغيرهم.

٨ - «البدر المنير الساري في الكلام على البخاري»: للحافظ قطب الدين عبد الكريم بن عبد النور بن منير الحلبي ثم المصري (ت ٧٣٥هـ)، وهو مخطوط.

٩ - «التلويح في شرح الجامع الصحيح»: للعلاّمة مغلطاي بن قليج ابن عبد الله البكجري الحنفي (ت ٧٦٢هـ)، وهو من الشروح المعروفة، ذكر الحافظ وغيره أنّه في نحو عشرين مجلدة^(١)، نقل عنه ابن الملقّن كثيرًا، وكذلك العينيّ في (العمدة)، وكذلك الحافظ في (الفتح)، ولكن أكثر نقولاته عنه تعقبات عليه.

١٠ - «شرح صحيح البخاري»: للحافظ ابن كثير (ت ٧٧٤هـ)، ذكره ابن كثير في مواضع من التفسير وكذلك في (البداية والنهاية).

١١ - «شرح الكازروني»: لمحمد بن محمد - المدعو سعيد - بن مسعود النيسابوري ثم الكازروني الشافعي (ت ٨٠٢هـ)، وذكر السخاوي أنّه استمدّ في هذا الشرح من ثلاثمائة شرح عليه فيما قيل^(٢).

١٢ - «التلويح إلى معرفة الجامع الصحيح»: لأبي عبد الله محمد بن أحمد بن موسى الكفيري العجلوني ثم الدمشقي (ت ٨٣١هـ) ذكر السخاوي أنّه استمدّ فيه من البدر الزركشي والكرماني وابن الملقّن، وأنّه زاد فيه أشياء مفيدة^(٣).

(١) انظر: (الدرر الكامنة) (٩٦٣/٤)، (لحظ الألفاظ) لابن فهد (ص/٣٦٦).

(٢) انظر: (الضوء اللامع) (٣٦٢/٤).

(٣) (الضوء اللامع) للسخاوي (٤٢٩/٣).

١٣ - «الفيض الجاري شرح صحيح البخاري»: للعلامة إسماعيل بن محمد بن عبد الهادي العجلوني (ت ١١٦٢هـ)، وصل فيه إلى كتاب المغازي، باب مرجع النبي ﷺ من الأحزاب ومخرجه إلى بني قريظة ومحاصرته إياهم، حديث (٤١١٧)، أثنى عليه المرادي وقال: ولو كمل هذا الشرح لكان من نتائج الدهر^(١).

وأحسن هذه الشروح من حيث الجملة - كما أسلفت - هو «فتح الباري» للحافظ ابن حجر رَحِمَهُ اللهُ، «فقد أودع في كتابه العظيم (فتح الباري بشرح صحيح البخاري) مع مقدمته ما فيه العجب، فكما أن مؤلفه رَحِمَهُ اللهُ أحسن في انتقائه وجمعه غاية الإحسان: فقد أحسن الحافظ ابن حجر في خدمته والعناية به تمام الإحسان، وإن نسبته إلى غيره من الشروح كنسبة صحيح البخاري إلى غيره من المصنفات»^(٢).

* * *

تنبيه

من الموضوعات التي أولاهها الإمام البخاري في صحيحه موضوع التوحيد، فقد أودع في آخر صحيحه كتاباً أسماه «كتاب التوحيد»، وهو في بعض النسخ: «كتاب التوحيد والرد على الجهمية»، وقد افتتحه بـ «باب ما جاء في دعاء النبي ﷺ أمته إلى توحيد الله تبارك وتعالى»، وقصده به بيان أن النبي ﷺ قد أوضح ما يجب على المسلم أن يعتقدَه في حق الله تعالى نفياً وإثباتاً، وأوضح ما يجب لله على عباده من توحيد القصد والنية؛ لأن «توحيد الله» يعنى أنواع التوحيد، فلم يترك الأمر مشتبهاً، بل بيّنه، فيجب أن يتبع بيانه في ذلك، فلا يُصار إلى رأي

(١) (سلك الدرر) (١/٢٥٩).

(٢) (الإمام البخاري وصحيحه) لشيخنا العلامة عبد المحسن بن حمد العباد (ص/٣٦).

متكلم أو عقل متفلسف أو قول مؤول.

ثم أورد فيه أبواباً كثيرة لإثبات الأسماء والصفات عموماً، كما أنه خصَّ بعض الصفات بأبواب خاصة، ومن أبرزها صفة الكلام؛ فعقد أبواباً لإثبات هذه الصفة، ولإثبات أن كلام الله سبحانه بمشيئته وإرادته، وأنّ كلامه تعالى بحرفٍ وصوت، وأنه يُسمعُ منه، تسمعه الملائكة، وبعضُ من شاء من عباده، كما أنه ستسمعه الملائكة يوم القيامة^(١).

(١) وفيما يلي ذكرٌ لأهم هذه الأبواب، مع بيان مراد البخاري منها؛ لما فيها من الفوائد العظيمة:

• باب قوله تعالى: ﴿قُلْ لَوْ كَانَ الْبَحْرُ مِدَادًا لِكَلِمَاتِ رَبِّي لَنَفِدَ الْبَحْرُ قَبْلَ أَنْ نَقْدَ كَلِمَاتُ رَبِّي وَلَوْ جِثَاً بِعِثْلِهِ مَدَدًا﴾ [الكهف: ١٠٩]، وذكر آيات أخرى بهذا المعنى، وقد عقده - وبعض الأبواب قبله - للرد على القائلين بخلق القرآن.

• «باب في المشيئة والإرادة»، وقد عقده إشارةً منه إلى أنّ كلامه تعالى بمشيئته وإرادته، وأنه إذا شاء أن يتكلم تكلم.

• باب قول الله تعالى: ﴿وَلَا نُنْفَعُ الشَّفَعَةَ عِنْدَهُ إِلَّا لِمَنْ أَذِنَ لَهُ، حَتَّىٰ إِذَا فُزِعَ عَنْ قُلُوبِهِمْ قَالُوا مَاذَا قَالَ رَبُّكُمْ قَالُوا الْحَقُّ وَهُوَ الْعَلِيُّ الْكَبِيرُ﴾ [سبأ: ٢٣]، وقوله تعالى: ﴿مَنْ ذَا الَّذِي يَشْفَعُ عِنْدَهُ إِلَّا بِإِذْنِهِ﴾ [سورة البقرة: ٢٥٥].

وقد عقده لبيان أنّ لله كلاماً يتكلم به، ويقول بصوته، وأنه يُسمعُ منه، وأنّ قوله صفة له تعالى، لا يكون مخلوقاً. واستدل الإمام البخاري بالآيتين على أنّ كلامه تعالى بصوت، وأنه يُسمعُ منه، والشاهد لذلك في الآية قوله تعالى: ﴿إِلَّا لِمَنْ أَذِنَ لَهُ﴾، وقوله تعالى: ﴿إِلَّا بِإِذْنِهِ﴾، فإن الإذن يكون بالقول المسموع، الذي يسمعه المأذون له على الأقل.

• «باب كلام الرب مع جبريل، ونداء الله الملائكة»، وترجمته الباب واضحة في بيان مراده، وقد أراد به تنويع الأدلة، وأنّ الله يتكلم متى شاء، ويتكلم من شاء من ملائكته في أي وقت أراد، وقد ذكر فيه ثلاثة أحاديث.

• باب قول الله تعالى: ﴿أَنزَلْنَاهُ بِعِلْمِهِ وَالْمَلَكُ كُلُّهُمْ شَهِدُونَ﴾ [سورة النساء: ١٦٦]، وقد عقده لبيان أنّ القرآن من علم الله تعالى، وصفة له، فليس مخلوقاً.

• باب قول الله تعالى: ﴿يُرِيدُونَ أَن يُبَدِّلُوا كَلِمَ اللَّهِ﴾ [الفتح: ١٥]، وذكر في الباب سبعة عشر حديثاً كلها صريحة في نسبة القول إلى الله تعالى، والقول هو الكلام، كما أنها صريحة في أنه تعالى يكلم من شاء متى شاء، ومما أراد البخاري إثباته في هذا

ومن المعلوم أن أغلب مَنْ شرحَ هذا الكتابَ العظيم هم ممن تأثروا بعلم الكلام بنسبٍ متفاوتة^(١)، وبما أنهم يخالفون ما عليه أهل السنة

= الباب: أن كلامه تعالى لا ينحصر في كتبه المنزلة.

- «باب كلام الرب ﷻ يوم القيامة مع الأنبياء وغيرهم»، يريد البخاريُّ به أن كلامه تعالى لا انقطاع له، ولا نهاية له، بل متعلق بمشيئته، متى شاء تكلم، فكما أنه تعالى تكلم في الأزل وبعده كلما أراد، فهو يتكلم في المستقبل وفي الحال حسب إرادته.
 - باب ما جاء في قوله ﷻ: ﴿وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى تَكْلِيمًا﴾ [سورة النساء: ١٦٤]، عقده ليبين أن كلامه تعالى حقيقة، وأنه يكون خاصًا وعامًا، ولهذا أعقبه بالباب التالي:
 - باب كلام الرب مع أهل الجنة، والترجمة واضحة في المراد.
 - ثم ذكر مسألة خلق أفعال العباد، والفرق بين فعل الله وفعل العبد، ووجوب عدم مشابهة الرب في ذلك مع غيره، ولهذا أعقب ذلك بالباب التالي:
 - باب قول الله تعالى: ﴿فَلَا تَجْعَلُوا لِلَّهِ أَنْدَادًا﴾ [سورة البقرة: ٢٢].
- ثم عقد أكثر من خمسة عشر بابًا في بيان الفرق بين فعل العبد وما هو صفة لله، مثل القراءة والمقروء، وغير ذلك، وقد فصل في ذلك أكثر لِمَا ابتلي في هذه المسألة بما هو معروف.

(١) وهذا حال بعض مَنْ ترجمَ للإمام البخاري أيضًا، فممن ألفت حوله الدكتور عبد الغني عبد الخالق، انظر تخليطه في المسألة في كتابه (الإمام البخاري وصحيحه) (ص/١٦٢)، وانظر: (طبقات الشافعية الكبرى) للسبكي (٢/٢٢٩ - ٢٣١)، (الفوائد الدراري في ترجمة الإمام البخاري) للعجلوني (ص/٣٨ - ٣٩).

ومن أغرب ما قرأته حول البخاري: قول الأخير موضحة موقف الإمام البخاري في مسألة اللفظ: «ومراده بالقرآن هنا - أي: في قوله: القرآن كلام الله غير مخلوق - : كلام الله النفسي، الذي هو صفة له قديمة، فلا تخالف بينه وبين ما نُقل عنه أيضًا: إن القرآن مخلوق؛ لأنه أراد به المنزل على نبيِّنا ﷺ، فتدبر!». قلت: هكذا يكون قلب الموازين من أوسع أبوابها! فتوضيح العجلوني هنا أبعد ما يكون عن موقف البخاري؛ وكيفيه بطلان أن البخاري عقد أبوابًا عدة للرد على نظرية الكلام النفسي!

كما أن دعوى العجلوني أن البخاري نُقل عنه أنه قال: (القرآن مخلوق)، ثم محاولته الجمع بين القولين المزعومين للبخاري: كُله بعيد عن الصواب؛ لأن البخاري إذا كان يُكدِّب مَنْ ينسب إليه القول بـ (لفظي بالقرآن مخلوق)، وذلك لاحتمال أن يُراد باللفظ الملفوظ؛ فهل يُعقل أن يقول (القرآن مخلوق)؟! ثم إن البخاري رد في كتاب التوحيد على مَنْ يذهب إلى الرأي الذي يذهب إليه العجلوني، فكيف يصحُّ به ثم يرد عليه في صحيحه!!

والجماعة من إثبات هذه الصفة كما وردت بها النصوص من الكتاب والسنة وإثبات الحرف والصوت: تجدهم يؤولون الأحاديث الواردة فيها، ويردونها إما بالتحريف الذي يسمونه تأويلاً، أو بدعوى الإجماع على خلافها^(١)، ولا يُبرزون مقصد البخاري من عقد تلك الأبواب، بل قد يُقرّرون عكس ما يريده الإمام البخاري تماماً^(٢).

ولأجل هذه الأسباب كلها قام شيخنا العلامة عبد الله بن محمد الغنيان - حفظه الله - بشرح كتاب التوحيد من صحيح البخاري، وهو مطبوع في مجلدين.

فكما أن شرح صحيح البخاري على الوجه الذي يريده البخاري كان ديناً على الأمة، وأن الحافظ ابن حجر قد وفى هذا الدين^(٣)؛ كذلك كان شرح كتاب التوحيد منه ديناً على أهل السنة والجماعة، وقد وقاه شيخنا العلامة عبد الله الغنيان بشرحه المذكور، فجزاه الله خير الجزاء.

وقد طبع أخيراً شرح مبارك آخر لكتاب التوحيد من صحيح الإمام البخاري، وهو شرح الإمام العلامة الشيخ محمد بن صالح العثيمين رَحِمَهُ اللهُ، وهذا من فضل الله تعالى على طلاب العلم، ولله الحمد.

(١) كما ذكر الحافظ رَحِمَهُ اللهُ عن ابن بطال في قوله رَحِمَهُ اللهُ: «لا شخص أغير من الله» قال: «أجمعت الأمة على أن الله تعالى لا يجوز أن يوصف بأنه شخص!!».

ولسائل أن يتساءل هنا: هل الإمام البخاري - صاحب الصحيح - داخل في «الأمة» أم لا؟ وإذا كانت الأمة أجمعت على هذا؛ فهل كان هذا يخفى على الإمام البخاري؟ أم أن فئة المتكلمين يمثلون جميع الأمة؟!.

(٢) ذكره الشيخ الغنيان في شرحه - الذي نوّهت به بعد قليل - في مواضع.

(٣) قال المؤرخ ابن خلدون (ت ٨٠٨هـ) في (مقدمته) (ص/٣٤٤): «لقد سمعت كثيراً من شيوخنا - رحمهم الله - يقولون: شرح كتاب البخاري دينٌ على الأمة».

قال السخاوي في (التبر المسبوك في ذيل السلوك) (ص/١٣٢) في ترجمة الحافظ ابن حجر عن (فتح الباري): «ولو وقف عليه ابن خلدون القائل: (بأن شرح البخاري إلى الآن دين على هذه الأمة) لفرّت عينه بالوفاء والاستيفاء».

وفي نهاية هذا المبحث أكرّر أنه لم يُعَن علماء الإسلام بكتاب - بعد القرآن - كما عُنُوا بصحيح البخاري، وأنَّ اهتمامَ المسلمين بصحيح البخاري قد بدأ مقارنًا له في الميلاد، ولم تَفُتْ عنايتُهم به منذ أن أخرجَه للناسِ إلى هذا الزمان.

رحمَ الله الإمامَ البخاريَّ وأجزَلَ له المثوبة، وأعلى درجته في عليّين.



المبحث السابع

طبعت «صحيح الإمام البخاري»

كان صحيحُ البخاريّ من أوائل الكتب التي طُبعت بعد وجود المطابع في الشرق، بل وفي الغرب أيضًا، وفيما يلي ذكرُ بعض أهمّ الطبعات القديمة، مع الإشارة بشيءٍ من التفصيل إلى الطبعة الأميرية.

أولاً: بعض الطبعات القديمة:

أ. في الهند:

طُبِعَ سنة (١٢٦٩هـ) في (بومباي) في (٨) أجزاء في مجلد واحد.
وطُبِعَ سنة (١٢٧٠هـ) في (دهلي) في جزأين.

ب. في مطبعة بولاق:

طُبِعَ سنة (١٢٨٠هـ) في ثلاثة أجزاء.
وفي سنة (١٢٨٦هـ) في أربعة أجزاء، مضبوطة بقلم محمد بك المكاوي.
وفي سنة (١٢٩٦هـ) في ثمانية أجزاء.

ج. بقية طبعات مصر:

طُبِعَ في سنة (١٢٧٩هـ) - الطبعة الحجرية - بهامشها (النور الساري من فيض صحيح البخاري)، وهو شرح الشيخ حسن العدوي الحمزاوي.
وفي سنة (١٢٩٩هـ) و(١٣٠٩هـ) طُبِعَ في أربعة أجزاء، وبهامش

النسخة حاشية السندي.

وفي (١٢٩٩، ١٣٠٠هـ) طبع بمطبعة محمد مصطفى، في أربعة أجزاء وبهامشه حاشية السندي وتقريرات من شرحي القسطلاني وزكريا الأنصاري.

وفي سنة (١٣٠٦هـ) و (١٣٠٩هـ) طبع في المطبعة الميمنية في أربعة أجزاء.

د. في تركيا:

طبع في سنة (١٣٢٥هـ) في ثمانية أجزاء، بالمطبعة العامرة مشكولاً، معتمداً على النسخة التي اعتمدها القسطلاني.

هـ. في أوروبا:

طبع في (ليدن) باعتناء المستشرق كرهل من سنة (١٨٦٢م) إلى سنة (١٨٦٨م)، في ثلاثة أجزاء.

ثانياً: الطبعة الأميرية:

في سنة (١٣١١هـ) أصدر السلطان عبد الحميد الثاني رَحِمَهُ اللهُ (ت ١٩١٨م) أمره بطبع صحيح البخاري، على أن يُعتمد في تصحيحه على النسخة اليونانية، وعلى نُسخٍ أخرى عُرِفَت بالصحة والضبط.

فبدئ بطبع صحيح البخاري بـ«بُولاق» في تلك السنة نفسها (١٣١١هـ)، وأتمت طبعه في أوائل الربيعين سنة (١٣١٣هـ) في تسعة أجزاء بالشكل الكامل، وبهامشه تقييدات بفروق تلك النسخ.

وقد قام بتصحيحها الشيخ محمد بن علي المكاوي مع كبار مصححي المطبعة الأميرية.

وبعد الفراغ من طبع هذه النسخة أصدر السلطان عبد الحميد أمره

إلى مشيخة الأزهر بأن يتولَّى قراءة المطبوع بعد تصحيحه في المطبعة جَمْعٌ من أكابر علماء الأزهر الأعلام... وكان شيخُ الأزهر إذ ذاك الشيخُ حسونة النواوي رَحِمَهُ اللهُ فجمع ستة عشر عالمًا من جهابذة علماء العصر وفحولهم، وقابلوا المطبوع على النسخة اليونينية، وقرؤوها في عدة مجالس، وقَيَّدُوا - في جدولٍ مننَّظٍ - ما عثروا عليه من التصحيف والغلط، وطُبِعَ هذا الجدولُ وأُلْحِقَ بالنُّسخ.

وقد جاء في تقرير الشيخ حسونة ما نصُّه: «وعلى ذلك جمعنا أيضًا ما يمكن جمعه من نُسخ هذا الصحيح القديمة، من المكاتب العامة والخاصة، ممَّا غُني به المقدِّمون ضبطًا وتصحيحًا، وبدَّأنا مع حضراتهم في العمل بغاية الجِدِّ والاجتهاد، حتَّى تَمَّت قراءته ومقابلته في مدَّة سيرة من الزمان، مع بَذل ما في الاستطاعة من العناية بضبط الحروف وشكلها، وتحرِّي أسماء الرواة وضبطها وأوجه الروايات».

وهذا يدلُّ على أنَّ الطبعة الأميرية لم يُقتَصَر في إخراجها على النسخة اليونينية، بل قوبلت أيضًا على نُسخ خطية أخرى.

وقد فاتهم بعضُ أشياء تافهة عثَرَ عليها من بعد الشيخ محمد المكاوي في قراءاتٍ خاصة به مستقلة، فقيَّدَها وبيَّن أغاليط كلِّ جزءٍ على حدة، ثم هذَّب مستدركه ونقَّحه، وطُبِعَ منه نسخُ زهاء نسخ الكتاب المطبوعة.

يقول الدكتور عبد الغني عبد الخالق - بعد الحديث عن هذه الاستدراكات - : «ولم نقف على المطبوع من هذا المستدرَك، بل وقفنا على صورة شمسية أُخِذَت عن النسخة الخطية المحفوظة بدار الكتب المصرية برقم (١٥٣٢/ حديث)، وتحت عنوان «جدول الخطأ والصواب»، فوجدناه مشتملاً على (٢٨٩) مأخذًا أكثرها مكرَّر، ومعظمها - إن لم يكن كلُّها - راجعٌ إلى بعض اختلافات في الشكل أو في الرِّسم الذي توبع فيه رسمُ المصحف، أو في تسهيل بعض الهمزات أو قطعها

ووصلها، أو في بعض أسماء اختُلف في ضبطها أو صرفها، أو في بعض أرقام صفحات المطبوعة، مما لا يخلو كتاب أصلاً منه»^(١).

والنسخة اليونينية أعظم أصل يُوثَّق به في نسخ صحيح البخاري، وهي المعوَّل عليها عند المتأخرين في جميع رواياته، وهي التي جعلها العلامة القسطلاني عمدته في تحقيق الكتاب وضبطه، كما سبق ذكره في مبحث الشروح.

وسبب تميُّز النسخة اليونينية أنَّ الحافظ شرف الدين علي بن محمد اليونيني (ت ٧٠١هـ) قام بمقابلتها على أربعة أصول هي في غاية من الإتقان، وهي:

١ - أصل مسموعٌ على الحافظ أبي ذرِّ الهروي (ت ٤٣٤هـ).

٢ - وأصل مسموعٌ على أبي محمد الأصيلي (ت ٣٩٢هـ).

٣ - وأصل الحافظ مؤرِّخ الشام أبي القاسم ابن عساكر (ت ٥٧١هـ).

٤ - وأصل مسموعٌ على أبي الوقت السجزي (ت ٥٥٣هـ).

مع حضور أصلي سماعي الحافظ أبي محمد المقدسي.

وقد عقد الحافظ اليونيني مجالسَ بدمشق لإسماع صحيح البخاري بحضرة الإمام ابن مالك - صاحب الألفية في النحو - وبحضرة جماعة من الفضلاء، وجمعَ منه أصولاً معتمدة، وقرأ اليونيني عليهم صحيح البخاري في واحدٍ وسبعين مجلساً، مع المقابلة والتصحيح، وكان اليونيني في هذه المجالس شيخاً قارئاً مُسمِعاً، وكان ابنُ مالك - وهو أكبرُ منه بأكثر من عشرين سنة - تلميذاً سامعاً راوياً، هذا من جهة الرواية والسماع، على عادة العلماء السابقين الصالحين في التلقِّي عن الشيوخ

(١) (الإمام البخاري وصحيحه) (ص/٢٤٦).

الثقات الأثبات، وإن كان السامعُ أكبرَ من الشيخ. ومن جهةٍ أخرى كان اليونينيُّ في هذه المجالسِ نفسها تلميذًا مستفيدًا من ابن مالك فيما يتعلَّق بضبط ألفاظِ الكتابِ من جهةِ العربيَّةِ والتوجيهِ والتصحيح.

وقد بالغَ الحافظُ اليونينيُّ رَحِمَهُ اللهُ في ضبطِ ألفاظِ الصحيح، جامعًا فيه بين الرواياتِ المتقدمة، وراقمًا عليه ما يدلُّ على مراده، ولذلك عَوَّلَ الناسُ عليه في رواياتِ الجامع الصحيح؛ لمزيدِ اعتناؤه وضبطه، ومقابلته على الأصول المذكورة، وكثرة ممارسته، حتى إنه - كما قال الإمام الذهبي - : قابله في سنةٍ واحدةٍ وأسمعه إحدى عشرة مرة.

وقد أخرجَ الأستاذ الدكتور محمد زهير بن ناصر الناصر الطبعةَ الأميريةَ بمزيدٍ من العناية بها، وإضافة خدماتٍ أخرى ازدانت بها هذه النسخة، وطُبِعَت في (دار طوق النجاة) ببغداد، وتوزَّعَها (دار المنهاج) في جدة.

ثالثًا: الطبعات الحديثة:

من الصعب حصرُ الطبعات الحديثة لصحيح الإمام البخاري، فطبعاَتُه كثيرةٌ جدًّا، وفيها الغثُ - وهو الغالب - والسمين، ومن أفضل تلك الطبعات:

١ - طبعة مؤسسة الرسالة ناشرون: وهي في مجلدين، خرَّج أحاديثها وعلَّقَ عليها: عز الدين ضلي، وعماد الطيار، وياسر حسن، وقد ذكروا من ميزاتها أنها مقابلةٌ على النسخة السلطانية، ومذيَّلة بأرقام طرق الحديث، ومخرَّجة من صحيح مسلم، ومسند أحمد، مع وصل المعلَّقات والمتابعات، مع شرح الغريب.

٢ - طبعة الرسالة العالمية: وهي في خمس مجلدات مع الفهارس، أشرف على تحقيقها الشيخان: شعيب الأرنؤوط رَحِمَهُ اللهُ، وعادل مرشد،

وشارك في التحقيق عددٌ من الباحثين، وذكروا أنهم اعتمدوا في إخراجها على أصلين، هما: النسخة اليونانية المطبوعة، ونسخة البقاعي.

٣ - طبعة دار البشائر: بحاشية الشيخ أحمد علي السهارنفوري (ت ١٢٩٧هـ)، مع المقارنة بعشر نسخ معتمدة من الجامع الصحيح، منها: نسخة الإمام الصّغاني (ت ٦٥٠هـ)، طبعت في (١٥) مجلدًا سنة (١٤٣٢هـ) بتحقيق الدكتور تقي الدين الندوي.

٤ - طبعة جمعية المكنز الإسلامي: وهذه الطبعة ضمن السلسلة التي ذكرت الجمعية أنها بصدد طباعة الكتب السبعة محققةً مراجعةً على المخطوطات المعتمدة^(١)، وذكروا أنهم أثبتوا بعضَ هوامش النسخة السلطانية في أصل هذه النسخة، لا سيما إذا وُجِدَت في أصل نسخة الحافظ ابن حجر رَحِمَهُ اللهُ.

٥ - طبعة دار الفارياي للمطبوعات العربية: اعتنى بها وخدمها الشيخ أبو قتيبة نظر محمد الفارياي، وهي في ثلاثة مجلدات، وقد ذكرَ من ميزات طبعة:

١ - أنه ذكرَ في بدايتها مقدمةَ الحافظ اليونيني، التي بيّنَ فيها رموزه، وبيّنَ النسخَ التي اعتمدَ عليها.

٢ - ذكرُ إسنادِ الكتاب إلى الإمام البخاري.

٣ - إثباتُ ما جاء في آخر النسخة من ذكرِ اسمِ الناسخ، وتاريخ نسخها، والنسخة التي اعتمدَ عليها.

واعتمدَ في طبعة على أصلين:

(١) يقول الدكتور عبد الكريم عبيد: ولكني في الواقع لم أجد ذكرًا لأي مخطوط اعتمد عليه فعليًا في التحقيق. انظر: (روايات ونسخ الجامع الصحيح للإمام أبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري) (ص/٢٧).

الأول: النسخة التي كتبها المؤرخ الكبير شهاب الدين أحمد بن عبد الوهاب بن محمد بن عبد الدائم النويري (٦٧٧ - ٧٣٣هـ).

والثاني: النسخة المطبوعة بالمطبعة الأميرية، وهي النسخة السلطانية. وقد قدّم الشيخ لطبعته بمقدمة ضافية ضمّنها نقدًا لبعض الطبعات المعروفة، منها: الطبعات الثلاثة التي ذكرتها في بداية الطبعات الحديثة.

٦ - طبعة مركز البحوث وتقنية المعلومات (دار التأصيل): وهي في عشر مجلدات مع الفهارس، وقد ذكروا أنهم أصدروا (الصحيح) على أوثق وأدق رواياته، وهي رواية أبي ذرّ الهروي، وأنهم قاموا بتتبع أهم النسخ الخطية لتلك الرواية، وحصلوا على سبع نسخ منها متفاوتة في الوثاقة والإتقان، كما أنهم اعتمدوا على النسخة السلطانية، وأجروا بعض التعديلات الفنية عليها.

وقد قدّموا لطبعتهم بمقدمة نافعة عن المؤلف والكتاب، وذكروا تفاصيل عن طبعتهم، ولم يقتصروا على الضبط، بل خدموا الكتاب من نواح متعددة. وهي أفضل طبعة وقفت عليها إلى الآن من حيث الجملة، وهذا المختصر لا يسع التفصيل في مثل هذه الأمور.



الفصل الثاني

منهج الإمام البخاري

في صحيحه

وفيه خمسةٌ مباحث:

- المبحث الأول: منهج الإمام البخاري في تراجم الكتب والأبواب.
- المبحث الثاني: شرط الإمام البخاري في «صحيحه».
- المبحث الثالث: التكرار في «صحيح الإمام البخاري».
- المبحث الرابع: المفاضلة بين الصحيحين.
- المبحث الخامس: المعلقات في «صحيح الإمام البخاري».

المبحث الأول

منهْجُ الإمام البخاريّ في تراجم الكُتُب والأبواب

وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول

منهْجُ الإمام البخاريّ في تراجم الأبواب

من المميّزات المهمّة التي انفردَ بها صحيحُ البخاري: تراجمُ أبوابه التي أودّعها البخاريُّ عظيمَ فقهه، وفهمه الثاقبَ للأحاديث، واستنباطه الدقيق منها، وقد أشادَ بها العلماء قديماً وحديثاً، ووصفها الحافظُ ابنُ حجر بكونها حيّرت الأفكار وأدهشت العقول والأبصار^(١)، وبكونها بعيدة المنال، منيعة المثل، انفردَ بتدقيقه فيها عن نظرائه، واشتهرَ بتحقيقه لها عن قرّائه^(٢).

ومما يدلُّ على اهتمامه البالغ بهذه التراجم: طولُ مدّة التصنيف، وكثرةُ إعادة النظر فيها، وأنه حوّلها في المسجد النبوي، وفي الروضة الشريفة. قال ابنُ عدي: «سمعتُ عبدَ القدّوس بن همام يقول: سمعتُ عدّةً من المشايخ يقولون: حوّلَ محمدُ بنُ إسماعيلَ البخاريُّ تراجمَ جامعِهِ بين قبرِ النبي ﷺ ومنبرِهِ، وكان يصليّ لكل ترجمة ركعتين»^(٣).

(١) (هُدى الساري) (ص/١٣).

(٢) المصدر السابق (ص/٣).

(٣) (تاريخ بغداد) (٩/٢)، (التعديل والتجريح لما أخرج له البخاريُّ في الجامع الصحيح) =

وقد اعتنى شراح صحيح البخاري بها كثيراً، كما أن بعض العلماء قد ألفوا فيها تأليف مستقلة تقدم ذكرها عند الحديث عن عناية العلماء بصحيح البخاري.

وممن فصل القول فيها هو الحافظ ابن حجر، وقد ذكر في مقدمة الفتح أن تراجمه على قسمين^(١):

القسم الأول: التراجم الظاهرة:

وهي ما يكون منها دالاً بالمطابقة لما يُورده من الأحاديث تحتها، وذكر أن فائدتها هي الإعلام بما ورد في ذلك الباب، من غير اعتبار لمقدار تلك الفائدة، كأنه يقول: هذا الباب الذي فيه كيت وكيت، أو باب ذكر الدليل على الحكم الفلاني مثلاً.

القسم الثاني: التراجم الخفية:

وهي التي تحتاج إلى إعمال الفكر للوصول إلى وجه المناسبة بين الترجمة والحديث الذي أورده تحته، وقد ذكر كثير من العلماء أساليب البخاري وأغراضه فيها^(٢)، وفيما يلي تلخيص لما ذكره الحافظ في منهج البخاري في هذا النوع من التراجم، حيث ذكر أنه:

قد تكون الترجمة بلفظ الحديث المترجم له أو بعرضه أو بمعناه، وهذا في الغالب يأتي به إذا كان في لفظ الترجمة احتمالاً لأكثر من معنى واحد، فيعين أحد الاحتمالين بما يذكر تحتها من الحديث. وقد يوجد فيه ما هو

= للباقي (١/٣١٠)، (تاريخ مدينة دمشق) (٥٢/٧١).

(١) وانظر أيضاً: (الإمام البخاري) للدكتور نزار عبد الكريم الحمداني (ص/١٥١ - ١٦٩).

(٢) انظر: (المتواري على تراجم أبواب البخاري) (ص/٣٧ - ٣٨)، (سيرة الإمام البخاري) للشيخ عبد السلام المباركفوري (ص/١٧٤ - ١٧٧)، (عادات الإمام البخاري في صحيحه) للشيخ عبد الحق الهاشمي (ص/٧٠ - ٩٥).

بالعكس من ذلك؛ بأن يكون الاحتمال في الحديث والتعيين في الترجمة. والترجمة في هاتين الحالتين بيانٌ لتأويل ذلك الحديث، نائبةً مناب قول الفقيه مثلاً: المراد بهذا الحديث العام هو الخصوص، أو المراد بهذا الحديث الخاص هو العموم؛ إشعاراً بالقياس لوجود العلة الجامعة، أو أنّ ذلك الخاص: المراد به ما هو أعمُّ ممّا يدلُّ عليه ظاهره بطريق الأعلى أو الأدنى.

وهكذا الشأن في المطلق والمقيّد، وكذا في شرح المشكل وتفسير الغامض وتأويل الظاهر، وتفصيل المجمل.

قال الحافظ بعد ذكره لما تقدّم: «وهذا الموضع هو معظم ما يُشكّل من تراجم هذا الكتاب، ولهذا اشتهر من قول جمع من الفضلاء: فقه البخاريّ في تراجمه»^(١).

والبخاريّ يلجأ إلى التراجم الخفية لأمرٍ، منها:

١ - إذا لم يجد حديثاً على شرطه في الباب يكون ظاهر المعنى في المقصد الذي ترجم به ويستنبط الفقه منه.

٢ - وقد يفعل ذلك لغرض شحذ الأذهان في إظهار مضمّره واستخراج حبيّه.

٣ - وكثيراً ما يفعل ذلك حيث يذكر الحديث المفسّر لذلك في موضع آخر متقدّماً أو متأخراً، فكأنه يُحيل عليه، ويؤمى بالرمز والإشارة إليه.

ومن أساليب البخاريّ في التراجم:

١ - أنه كثيراً ما يُترجم بلفظ الاستفهام، كقوله: باب هل يكون كذا؟

(١) (هَدَى الساري) (ص/١٣).

أو: مَنْ قال كذا؟ ونحو ذلك، ويفعلُ ذلك حيث لا يَتَجَهُّ له الجزمُ بأحد الاحتمالَيْن، وغرضُه بيانُ هل ثَبَتَ ذلك الحكم أو لم يَثْبِتْ، فَيُترَجِّمُ على الحكم ومراده ما يفسِّر بعد من إثباته أو نفيه، أو أنه محتَمِلٌ لهما، وربما كان أحدُ الاحتمالَيْن أظهر. وغرضُه أن يُبْقِيَ لِلنَّظَرِ مجالاً، وَيُنبِّهَ على أَنَّ هناك احتمالاً أو تعارضاً يوجبُ التوقُّفَ، حيث يَعْتَقِدُ أَنَّ فيه إجمالاً أو يكون المدرك مختلفاً في الاستدلال به.

٢ - وكثيراً ما يُترَجِّمُ بأمرٍ ظاهره قليلُ الجدوى، لكنَّه إذا حَقَّقَه المتأملُ وجدَ فيه نكتةً يرمي إليها البخاريُّ، كقوله: «بَابُ قولِ الرَّجُلِ: ما صَلَّيْنَا»؛ فإنه أشارَ به إلى الردِّ على مَنْ كره ذلك، ومنه قوله: «بَابُ قولِ الرَّجُلِ: فاتَتْنَا الصَّلَاةُ»؛ وأشارَ بذلك إلى الردِّ على مَنْ كره إطلاقَ هذا اللَّفْظِ.

٣ - وكثيراً ما يُترَجِّمُ بأمرٍ مختصٍّ ببعضِ الوقائع لا يَظْهَرُ في بادئِ الرأي، كقوله: «بَابُ استِيَاكِ الإمامِ بِحَضْرَةِ رَعِيَّتِهِ»؛ فإنه لَمَّا كان الاستِيَاكُ قد يُظَنُّ أنه من أفعالِ المهنة: فلعلَّ بعضَ الناسِ يَتَوَهَّمُ أَنَّ إخفاءَهُ أولى، مراعاةً للمروءة، فلمَّا وَقَعَ في الحديثِ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ استَاكَ بِحَضْرَةِ الناسِ: دَلَّ على أَنَّهُ من بابِ التَّطْيُبِ لا من البابِ الآخرِ.

٤ - وكثيراً ما يُترَجِّمُ بلفظٍ يُؤمِّئُ إلى مَعْنَى حديثٍ لم يَصِحَّ على شرطه، أو يأتي بلفظِ الحديثِ الذي لم يَصِحَّ على شرطه صريحاً في الترجمة، ويوردُ في البابِ ما يؤدِّي معناه بأمرٍ ظاهرٍ أو خفي. من ذلك قوله: «بابُ الأُمراءِ من قريشٍ»، وهذا لفظُ حديثٍ يُروى عن عليٍّ رضي الله عنه، وليس على شرط البخاري، وأوردَ فيه حديثَ «لا يزال هذا الأمرُ في قريشٍ»^(١)، وهو يؤدِّي معناه. ومنها قوله: «بَابُ اثْنانٍ فما فوقهما

(١) (صحيح البخاري) (ح/٦٦٠٧).

جماعة»، وهذا حديثٌ يُروى عن أبي موسى الأشعري رضي الله عنه وليس على شرط البخاري، وأوردَ فيه: «فأذنا وأقيما، ثم ليؤمكما أحدكما»^(١).

٥ - وربما اكتفى أحيانا بلفظ الترجمة التي هي لفظ حديث لم يصح على شرطه، وأوردَ معها أثرا أو آية، فكأنه يقول: لم يصح في الباب شيء على شرطي.

قال الحافظ ابن حجر بعد ذكره لهذه الوجوه: «وللغفلة عن هذه المقاصد الدقيقة: اعتقدَ مَنْ لم يُمعن النظرَ أنه تركَ الكتابَ بلا تبيين، ومَنْ تأملَ ظفر، ومَنْ جدَّ وجد، وقد جمعَ العلامةُ ناصرُ الدين أحمدُ بن المنير خطيبُ الإسكندرية من ذلك أربعمئة ترجمة، وتكلمَ عليها، ولخصها القاضي بدرُ الدين بن جماعة، وزادَ عليها أشياء...»^(٢).

ومجموعُ أبواب صحيح البخاري (٣٨٨٩) ترجمة، وتزيدُ على ذلك في بعض النسخ^(٣).

المطلب الثاني

مناسبة الترتيب بين كُتبه وأبوابه

لم يكن ترتيب الإمام البخاري لكُتُب صحيحه جُزافا، بل مبنيا على معانٍ معينة رتَّبَ صحيحه على أساسها، وترتيبه رحمته الله لكُتُب وأبواب صحيحه دقيقٌ جدًا يحارُّ المرءُ من دقَّته فيه.

وهذا الجانبُ استرعى انتباهَ أغلب شراح الصحيح، وقد كتبَ الدكتور

(١) (صحيح البخاري) (ح/٦١٨).

(٢) (هُدى الساري) (ص/١٤)، وانظر كلامَ ابن المنير في (المتواري على تراجم أبواب البخاري) (ص/٣٨).

(٣) انظر: (الإمام البخاري وصحيحه) للدكتور عبد الغني عبد الخالق (ص/١٨٥)، (شرح كتاب التوحيد من صحيح البخاري) لشيخنا الدكتور عبد الله الغنيمان (١/٢٨).

علي إبراهيم عجين بحثاً بعنوان: «التناسب في صحيح الإمام البخاري: دراسة تأصيلية»، وهو منشور على الشبكة العنكبوتية، في (١٧) صفحة.

وممن اهتم بإبراز ترتيب البخاري لكتب صحيحه وأبوابه: شيخ الحافظ ابن حجر أبو حفص عمر بن رسلان البلقيني (ت ٨٠٥هـ)، وقد نقل الحافظ كلامه في مقدمة الفتح، وعلق عليه إذا بدا له شيء في كلامه تكميلاً أو استدراكاً، وسأنقله في هذا المطلب لما فيه من الفائدة العظيمة:

قال الحافظ ابن حجر:

«ذكر مناسبة الترتيب المذكور بالأبواب المذكورة ملخصاً من كلام شيخنا شيخ الإسلام أبي حفص عمر البلقيني - تغمده الله برحمته -.

قال ^(١) رحمه الله: بدأ البخاري بقوله «كيف بدء الوحي»، ولم يقل «كتاب بدء الوحي» لأن بدء الوحي من بعض ما يشتمل عليه الوحي ^(٢).

وقدّمه - أي بدء الوحي - لأنه منبع الخيرات، وبه قامت الشرائع، وجاءت الرسائل، ومنه عُرف الإيمان والعلوم.

وكان أوله ^(٣) إلى النبي ﷺ بما يقتضي الإيمان؛ من القراءة والرؤية وخلق الإنسان ^(٤)؛ فذكر بعده كتاب الإيمان والعلوم، وكان الإيمان أشرف العلوم، فعقبه بكتاب العلم، وبعد العلم يكون العمل، وأفضل

(١) يقصد شيخه البلقيني.

(٢) قال الحافظ: «ويظهر لي أنه إنما عراه من «باب» لأن كل باب يأتي بعده ينقسم منه، فهو أم الأبواب، فلا يكون قسيماً لها».

قلت: هذا في رواية أبي ذر والأصيلي، وثبت في رواية غيرهما، كما ذكره الحافظ نفسه في (الفتح) (٧/١).

(٣) أي: أول الوحي.

(٤) كما في بداية سورة (العلق).

الأعمال البدنية: الصَّلَاة، ولا يُتَوَصَّلُ إليها إِلَّا بالطهارة، فقال: كتاب الطهارة، فذكر أنواعها وأجناسها، وما يصنع مَنْ لم يجد ماءً ولا ترابًا، إلى غير ذلك ممَّا يشترك فيه الرِّجَالُ والنِّسَاءُ، وما تَنَفَّرُ بِهِ النِّسَاءُ.

ثم كتاب الصَّلَاة وأنواعها، ثم كتاب الزكاة، على ترتيبٍ ما جاء في حديث «بُني الإسلامُ على خمسٍ».

واختلفت النُّسخُ في الصوم والحجَّ أيُّهما قبل الآخر، وكذا اختلفت الروايةُ في الأحاديث ^(١).

وترجم عن الحجِّ بـ«كتاب المناسك» لِيَعَمَّ الحجَّ والعمرة وما يَتَعَلَّقُ بهما، وكان في الغالب مَنْ يَحُجُّ يَجْتَازُ بالمدينة الشريفة؛ فذكر ما يَتَعَلَّقُ بزيارة النبي ﷺ وما يَتَعَلَّقُ بحرم المدينة ^(٢).

(١) الراجع: أَنَّ الحجَّ مقدَّم على الصوم في حديث ابن عمر رضي الله عنهما، وعلى هذا مشى البخاري، فقدَّم كتابَ الحج على كتاب الصوم، أما الرواية التي في صحيح الإمام مسلم رحمته الله فيها تقديم الصوم على الحج، وأن ابن عمر أنكر على من روى الحديث بتقديم الحج على الصوم: فهي مقلوبة، والراجع أنه أنكر تقديم الصوم على الحج، كما يعلم من تتبع روايات حديث ابن عمر رضي الله عنهما في كتب السنة وملاحظة ألفاظها، ومنها قول ابن عمر: «لا، اجعل صيامَ رمضانَ آخِرَهنَّ»، والمقام يضيق عن التفصيل.

وتقديم بعض الخصال على بعض واردٌ كثيرًا في روايات الأحاديث، ولا يضر، لكننا نتكلم هنا بخصوص حديث ابن عمر، وإنكاره على الراوي الذي قدم وأخر في ذكر الحج والصوم، فالراجع المحفوظ تقديم الحج على الصوم، وتظهر هنا دقة الإمام البخاري رحمته الله. كذا أفاده الشيخ ياسر إبراهيم نجار عند مراجعته للكتاب.

(٢) قال الحافظ: «قلت: ظهر لي أن يُقالَ في تعقيبه الزكاة بالحج: أَنَّ الأعمالَ لما كانت بَدَنِيَّةً مُحَضَّةً وَمَالِيَّةً مُحَضَّةً، وَبَدَنِيَّةً مَالِيَّةً مَعًا؛ رَبَّتْهَا كَذَلِكَ، فَذَكَرَ الصَّلَاةَ، ثُمَّ الزَّكَاةَ، ثُمَّ الْحَجَّ، وَلَمَّا كَانَ الصَّيَّامُ هُوَ الرُّكْنُ الْخَامِسُ الْمَذْكُورُ فِي حَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ «بُني الإسلامُ على خمسٍ»: عَقَّبَ بِذِكْرِهِ. وَإِنَّمَا أَخَّرَهُ لِأَنَّهُ مِنَ التَّوَكُّلِ، وَالتَّوَكُّلُ وَإِنْ كَانَ عَمَلًا أَيْضًا، لَكِنَّهُ عَمَلُ النَّفْسِ لَا عَمَلُ الْجَسَدِ، فَلِهَذَا أَخَّرَهُ، وَإِلَّا لَوْ كَانَ اعْتَمَدَ عَلَى التَّرْتِيبِ الَّذِي فِي حَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ: لَقَدَّمَ الصَّيَّامَ عَلَى الْحَجِّ؛ لِأَنَّ ابْنَ عُمَرَ أَنْكَرَ عَلَى =

وهذه التراجُمُ كُلُّها معاملَةٌ العبدِ مع الخالقِ، وبعدها معاملَةُ العبدِ مع الخلقِ؛ فقال: «كتابُ البيوعِ»، وذكرَ تراجِمَ بيوعِ الأعيانِ، ثم بيَعَ دَيْنٍ على وجهِ مخصوصٍ، وهو السَّلَمُ، وكذا البيعُ يَقَعُ قَهْرِيًّا، فذكرَ الشفعةَ التي هي بيعٌ قَهْرِيٌّ، ولما تَمَّ الكلامُ على بيوعِ العَيْنِ والدَّيْنِ الاختياريِّ والقَهْرِيِّ، وكان ذلك قد يَقَعُ فيه عَبْنٌ من أَحَدِ الجانبَيْنِ؛ إمَّا في ابتداءِ العَقْدِ أو في مجلسِ العقدِ، وكان في البيوعِ ما يَقَعُ على دَيْنَيْنِ لا يَجِبُ فيهما قبضُ في المجلسِ، ولا تعيينُ أحدهما، وهو الحوالة، فذكرها، وكانت الحوالةُ فيها انتقالُ الدَّيْنِ من ذِمَّةٍ إلى ذِمَّةٍ: أَرَدَفَهَا بما يَقْتَضِي ضَمَّ ذِمَّةٍ إلى ذِمَّةٍ، أو ضَمَّ شيءٍ يحفظ به العَلَقَةُ وهو الكفالةُ والضَّمانُ، وكان الضَّمانُ شُرْعَ لِلْحِفْظِ، فذكرَ الوكالةَ التي هي حفظُ للمالِ.

وكانت الوكالةُ فيها توَكُّلٌ على آدميٍّ، فأَرَدَفَهَا بما فيه التوكُّلُ على الله، فقال: «كتابُ الحَرْثِ والمزارعةِ»، وذكرَ فيها متعلَّقاتِ الأرضِ والمَمَوَاتِ والغَرْسِ والشُّرْبِ وتوابعَ ذلك، وكان في كثيرٍ من ذلك يَقَعُ الارْتِفَاقُ؛ فعَقَّبَهُ بكتابِ الاستِقْرَاضِ؛ لِمَا فيه مِنَ الفضلِ والإِرْفَاقِ.

ثم ذكرَ أَنَّ العبدَ راعٍ في مالِ سيِّده، ولا يَعمَلُ إلَّا بإِذنه؛ للإِعْلَامِ بمعاملةِ الأَرِقَّاءِ، فلما تَمَّتِ المعاملاتُ: كان لا بدَّ أن يَقَعَ فيها من منازعاتٍ، فذكرَ الإِشْخاصَ والملازمةَ^(١) والالتقاطَ.

وكان الالتقاطُ وَضَعَ اليَدَ بالأمانةِ الشرعيَّةِ، فذكرَ بعده وَضَعَ اليَدِ تعديًّا، وهو الظلمُ والعَصَبُ. وعَقَّبَهُ بما قد يُظَنُّ فيه غصبٌ ظاهرٌ، وهو

= مَنْ روى عنه الحديثُ بتقديمِ الحجِّ على الصَّيَّامِ، وهو وإن كانَ وَرَدَ عن ابنِ عمرٍ من طريقٍ أخرى كذلك - : فذاك محمولٌ على أَنَّ الراويَ روى عنه بالمعنى، ولم يبلِّغه نهيًا عن ذلك، والله أعلم.

(١) (الإِشْخاصُ) - بكسر الهمزة - : إحضارُ الغريمِ من موضعٍ إلى موضعٍ، يُقالُ: شَخَّصَ - بالفتح - من بلدٍ إلى بلدٍ، وأشخَصَ غيره. (والملازمةُ): مفاعلةٌ من اللزومِ، والمرادُ: أن يَمْنَعَ الغريمُ غريمَه من التصرُّفِ حتى يُعطيه حَقَّهُ. (فتح الباري) (٥/٧١).

حقٌّ شرعيٌّ؛ فذكرَ وضعَ الخَشَبِ في جِدَارِ الجارِ وصَبَّ الخمرِ في الطريق، والجلوسَ في الأُفْنِيَةِ والآبَارِ في الطريق، وذكرَ في ذلكَ الحقوقَ المشتركة.

وقد يَقَعُ في الاشتراكِ نهْيٌ، فترَجَمَ: «النهْيُ بغيرِ إذنِ صاحبه»، ثم ذكرَ بعدَ الحقوقِ المشتركةِ العامّةِ: الاشتراكَ الخاصَّ، فذكرَ «كتابَ الشَّرْكَةِ» وتفاريعَها.

ولمّا أن كانت هذه المعاملاتُ في مَصالِحِ الخَلْقِ: ذكرَ شيئاً يتعلّقُ بمصالحِ المعامَلة، وهي الرّهْنُ، وكان الرّهْنُ يَحْتَاجُ إلى فَكِّ رَقَبَةٍ، وهو جائزٌ من جهةِ المرتَهِنِ، لازمٌ من جهةِ الراهنِ: أَرَدَفَهُ بِالْعِتْقِ الذي هو فَكُّ الرَقَبَةِ، والمِلْكُ الذي يَتَرَتَّبُ عليه جائزٌ من جهةِ السَيِّدِ لا من جهةِ العبدِ؛ فذكرَ متعلّقاتِ العتقِ؛ من التدبيرِ، والولاءِ، وأمّ الولدِ، والإحسانِ إلى الرّقِيقِ وأحكامهم ومكاتباتهم.

ولمّا كانت الكتابةُ تَسْتَدْعِي إيتاءَ لقوله تعالى: ﴿وَأَنفُسُهُمْ مِن مَّالِ اللَّهِ الَّذِي ءَاتَاكُمْ﴾؛ [سورة النور: ٣٣]، فأَرَدَفَهُ بكتابِ الهبة، وذكرَ معها العُمُرَى والرُقْبَى. ولمّا كانت الهبةُ نَقْلُ مِلْكِ الرّقَبَةِ بلا عَوْضٍ: أَرَدَفَهُ بِنَقْلِ المُنْفَعَةِ بلا عَوْضٍ، وهو العاريّةُ والمِنِيحَةُ.

ولمّا تَمَّتِ المعاملاتُ وانتقالُ المِلْكِ على الوجوهِ السَّابِقَةِ، وكان ذلكَ قد يَقَعُ فيه تنازُعٌ، فيُحْتَاجُ إلى الإِشْهادِ؛ أَرَدَفَهُ بكتابِ الشَّهادَاتِ.

ولمّا كانت البيِّنَاتُ قد يَقَعُ فيها تعارضٌ؛ ترَجَمَ: «الْقُرْعَةُ في المشكِلاتِ»، ولمّا كان ذلكَ التعارضُ قد يَقْتَضِي صُلْحًا وقد يَقَعُ بلا تعارضٍ: ترَجَمَ: «كتابُ الصُّلحِ».

ولمّا كان الصُّلْحُ قد يَقَعُ فيه الشرطُ: عَقَّبَهُ بِالشُّرُوطِ في المعاملاتِ، ولمّا كانت الشُّرُوطُ قد تكون في الحياةِ وبعد الوفاةِ: ترَجَمَ: كتاب

الوصية والوقف.

فلَمَّا انتهى ما يتعلَّق بالمعاملات مع الخالق، ثمَّ ما يتعلَّق بالمعاملات مع الخَلْق: أَرَدَفَهَا بمعاملةِ جامعةٍ بين معاملةِ الخالق، وفيها نوعُ اكتِسَابٍ؛ فترجمَ «كتاب الجهاد»؛ إذ به يَحْصُلُ إعلاءُ كلمةِ الله تعالى وإذلالُ الكفار بقتلهم واستِرْقَاقِ نسائهم وصبيانهم وعبيدهم، وغَنِمةِ أموالهم - العَقَار والمنقول -، والتَّخِير في كَامِلِيهِم، وبدأ بفضلِ الجهاد، ثمَّ ذَكَرَ ما يَقْتَضِي أَنَّ المجاهدَ يَنْبَغِي أَنْ يُعَدَّ نَفْسَهُ في القتلى، فترجمَ: «بَابُ التَّحَنُّطِ عِنْدَ الْقِتَالِ»، وقريبٌ منه - في تأكُّدِ الخطر - مَنْ ذَهَبَ لِيَأْتِيَ بخبرِ العدوِّ، وهو الطَّلِيعَةُ، وكان الطَّلِيعَةُ يَحْتَاجُ إلى ركوبِ الخيل، ثمَّ ذَكَرَ مِنَ الْحَيَوَانِ ما له خُصُوصِيَّةٌ، وهو بَغْلَةُ النَّبِيِّ ﷺ وناقتهُ.

وكان الجهادُ في الغالبِ لِلرِّجَالِ، وقد يكونُ النساءُ معهم تبعًا؛ فذكرَ عدةَ تراجمٍ لبيانِ أحوالِ النساءِ في الجهاد، وذكرَ باقي ما يتعلَّقُ بالجهاد، ومنها آلاَتُ الحربِ وهيئَتُها، والدعاءُ قبلَ القتالِ، وكلُّ ذلك من آثارِ بعثتهِ العامَّة، فترجمَ: «دَعَاءُ النَّبِيِّ ﷺ النَّاسَ إِلَى الْإِسْلَامِ».

وكان عِزْمُ الإمامِ على الناسِ في الجهادِ إِنَّمَا هو بحسَبِ الطاقة؛ فترجمَ: «عِزْمُ الْإِمَامِ عَلَى النَّاسِ فِيمَا يُطِيقُونَ» وتوابع ذلك.

وكانت الاستعانةُ في الجهاد تكون بجعلٍ أو بغير جعل؛ فترجمَ: «الْجَعَائِلُ وَالْحُمْلَانُ فِي السَّبِيلِ»، وكان الإمامُ يَنْبَغِي أَنْ يكونَ إِمَامَ القومِ؛ فترجمَ: «مِبَادَرَةُ الْإِمَامِ عِنْدَ الْفَرَعِ»، وكانت المبادرةُ لا تَمْنَعُ مِنَ التَّوَكُّلِ، ولا سِيَّما في حقِّ مَنْ نُصِرَ بالرُّعْبِ؛ فذكره وذكرَ مبادرتَه، ثمَّ أشارَ إلى أَنَّ تعاطي الأسبابِ لا يَقْدَحُ في التَّوَكُّلِ؛ فترجمَ: «حَمْلُ الزَّادِ فِي الْغَزْوِ»، ثمَّ ذَكَرَ آدَابَ السَّفَرِ.

ولَمَّا كان القادمون مِنَ الجهاد قد تكونُ معهم الغَنِمةُ؛ فترجمَ:

«كتاب فرض الخمس».

وكان ما يُؤخذ من الكُفَّارِ تارةً يكون بالحرب ومرةً بالمصالحة؛ فذكر «كتاب الجزية» وأحوال أهل الذمة، ثم ذكر تراجم تتعلّق بالمُؤادعة والعهد، والحذر من العدر.

ولمّا تمّت المعاملات الثلاث، وكلّها من الوحي، المترجم عليه «بدء الوحي»: ذكر بعد هذه المعاملات «كتاب بدء الخلق»^(١)، ومن مناسباته ذكرُ الجنّة والنار اللّتين مآلُ الخلق إليهما، وناسب ذكر إبليس وجنوده عقب صفة النار؛ لأنهم أهلها، ثم ذكر الجن.

ولمّا كان خلق الدّوابّ قبل خلق آدم؛ عقبه بخلق آدم، وترجم الأنبياء نبياً نبياً على الترتيب الذي نعتقده، وذكر فيهم ذا القرنين؛ لأنه عنده نبئ، وأنه قبل إبراهيم، ولهذا ترجمه بعد ترجمة إبراهيم، وذكر ترجمة أيوب بعد يوسف؛ لما بينهما من مناسبة الابتلاء.

وذكر قوله: ﴿وَسَأَلَهُمْ عَنِ الْقَرْيَةِ الَّتِي كَانَتْ حَاضِرَةَ الْبَحْرِ﴾ [سورة الأعراف: ١٦٣] بعد قصّة يونس؛ لأنّ يونس التّقمه الحوت فكان ذلك بلوى له، فصبر فنجّا، وأولئك ابتلوا بحيتان؛ فمنهم من صبر فنجّا، ومنهم من تعدّى فعُذّب.

وذكر لقمان بعد سليمان؛ إمّا لأنه عنده نبئ، وإمّا لأنه من جملة أتباع داود عليه السلام، وذكر مريم لأنها عنده نبيّة^(٢).

(١) قال الحافظ ابن حجر: «قلت: ويظهر لي أنه إنما ذكر بدء الخلق عقب كتاب الجهاد لما أنّ الجهاد يشتمل على إزهاق النفس، فأراد أن يذكر أنّ هذه المخلوقات محدثات، وأنّ مآلها إلى الفناء، وأنه لا خلود لأحد».

(٢) استنبط هذا من صنيع الإمام البخاري، حيث عقد لمريم ثلاثة أبواب، منها: «باب

﴿وَإِذْ قَالَتِ الْمَلَكَةُ يَمْرَيْمُ إِنَّ اللَّهَ اصْطَفَاكِ وَطَهَّرَكِ وَاصْطَفَاكِ عَلَى نِسَاءِ الْعَالَمِينَ﴾ [آل عمران: ٤٢]»، وذكر الحافظ ابن حجر في (الفتح) (٦/ ٤٧٠ - ٤٧١) أن البخاري استدلل =

ثم ذكرَ بعدَ الأنبياءِ أشياءَ من العجائبِ الواقعةِ في زمنِ بني إسرائيلَ.
ثم ذكرَ الفضائلَ والمناقبَ المتعلقةَ بهذه الأمةَ، وأنهم ليسوا بأنبياءَ
مع ذلك، وبدأ بقرئش؛ لأنهم قبيلةُ النبيِّ الكريم ﷺ، واصطفاهم الله؛
لأنَّ بِلِسَانِهِمْ أُنزِلَ الكتابُ، ولمَّا ذكرَ أسلمَ وغفَّارًا؛ ذكرَ قريبًا منه إسلامَ
أبي ذرٍّ؛ لأنه أولُ مَنْ أسلمَ من غفَّار.

ثم ذكرَ أسماءَ النبيِّ ﷺ وشمائله وعلاماتِ نبوته في الإسلام، ثم
فضائلَ أصحابه.

ولمَّا كان المسلمون الذين اتَّبَعُوهُ وَسَبَقُوا إِلَى الإسلامِ هم المهاجرين
والأنصار، والمهاجرون مُقَدَّمُونَ فِي السَّبْقِ؛ ترجمَ: «مناقب المهاجرين
وفضلهم»، ورأسهم أبو بكرٍ الصديق، فذكرهم.

ثم اتَّبَعَهُم بِمَنَاقِبِ الْأَنْصَارِ وَفَضَائِلِهِمْ، ثم شرعَ بعدَ ذكرِ مناقبِ
الصَّحَابَةِ فِي سِيَاقِ سِيرِهِمْ فِي إِعْلَاءِ كَلِمَةِ اللَّهِ تَعَالَى مَعَ نَبِيِّهِمْ؛ فذكرَ أولاً
أشياءَ من أحوالِ الجاهليَّةِ قَبْلَ الْبِعْثَةِ الَّتِي أَزَالَتِ الْجَاهِلِيَّةَ، ثُمَّ ذَكَرَ أَدَى
المُشْرِكِينَ لِلنَّبِيِّ ﷺ وَأَصْحَابِهِ، ثم ذكرَ أحوالَ النَّبِيِّ ﷺ بِمَكَّةَ قَبْلَ الْهَجْرَةِ
إِلَى الْحَبَشَةِ، ثم الْهَجْرَةَ إِلَى الْحَبَشَةِ، وَأحوالَ الْإِسْرَاءِ، وَغَيْرَ ذَلِكَ، ثُمَّ
الْهَجْرَةَ إِلَى الْمَدِينَةِ النَّبَوِيَّةِ، ثم ساقَ الْمَغَازِي عَلَى تَرْتِيبِ مَا صَحَّ عَنْهُ...

ثم بعدَ إيرادِ الْمَغَازِي وَالسَّرَايَا ذَكَرَ الْوُفُودَ، ثم حِجَّةَ الْوُدَاعِ، ثم
مَرَضَ النَّبِيِّ ﷺ وَوَفَاتِهِ.

وما قُبِضَ ﷺ إِلَّا وَشَرِيعَتُهُ كَامِلَةٌ بَيَاضًا نَقِيَّةً، وَكِتَابُهُ قَدْ كُمِّلَ نَزُولُهُ،

= على كون مريم نبيه بقوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ اصْطَفَاكِ﴾، وأيد بذكرها مع الأنبياء في
سورة مريم. وهذا الرأي ذهب إليه بعض العلماء، منهم ابن وهب وجماعة، كما ذكره
ابن الملقن في (التوضيح) (٥٣٩/١٩)، ومنهم القرطبي في (المفهم) (٣١٤/٦) -
(٣١٥)، بينما الجماهير على أنها لم تكن نبية، وإنما هي صديقة.

فأعقبَ ذلك بكتابِ التفسير، ثم ذكرَ عقبَ ذلك فضائلَ القرآنِ ومتعلّقاتِهِ، وآدابَ تلاوته.

ولمّا كان ما يتعلّقُ بالكتابِ والسنةِ من الحِفْظِ والتّفْسيرِ وتقْريْرِ الأحكامِ يحصلُ به حفظُ الدينِ في الأقطارِ واستمرارُ الأحكامِ على الأعْصارِ، وبذلك تحصلُ الحياةُ المعتبرةُ: أعقبَ ذلك بما يحصلُ به النّسلُ والدّريّةُ التي يقومُ منها جيلٌ بعدَ جيلٍ يحفظون أحوالَ التّنْزيلِ؛ فقال: «كتابُ النّكاحِ»، ثمّ أعقبَهُ بالرّضاعِ؛ لِمَا فيه من متعلّقاتِ التّحرّيمِ به، ثمّ ذكرَ ما يحُرّمُ من النّساءِ وما يحِلُّ، ثمّ أردفَ ذلك بالمصاهرةِ والنّكاحِ الحرامِ والمكروهِ، والخُطْبَةِ، والعَقْدِ، والصّدّاقِ، والوليِّ، وضَرْبِ الدّفِّ في النّكاحِ والوليمةِ، والشروطِ في النّكاحِ، وبقيةِ أحوالِ الوليمةِ، ثمّ عِشْرَةَ النّساءِ. ثمّ أردفه كتابَ الطلاقِ، ثمّ ذكرَ أنكحةَ الكفّارِ.

ولمّا كان الإيلاءُ في كتابِ الله مذكورًا بعدَ نكاحِ المشركين: ذكرَهُ البخاريُّ عقبَهُ، ثمّ ذكرَ الطّهارَ، وهو فُرْقَةٌ مؤقّتةٌ، ثمّ ذكرَ اللّعانَ، وهو فُرْقَةٌ مؤبّدةٌ، ثمّ ذكرَ العِدَدَ والمراجعةَ، ثمّ ذكرَ حكمَ الوطءِ من غيرِ عَقْدٍ لِمَا فرغَ من توابعِ العَقْدِ الصّحيحِ، فقال: «مهرُ البغيِّ والنّكاحِ الفاسدِ»، ثمّ ذكرَ المُتعةَ.

ولمّا انتهتِ الأحكامُ المتعلّقةُ بالنّكاحِ، وكان من أحكامِهِ أمرٌ يتعلّقُ بالزّوجِ تعلّقًا مستمِرًّا، وهو النّفقةُ؛ ذكرَهَا.

ولمّا انقضّتِ النّفقاتُ، وهي من المأكولاتِ غالبًا؛ أردفه بكتابِ الأُطعمَةِ وأحكامِها وآدابِها، ثمّ كان مِنَ الأُطعمَةِ ما هو خاصٌّ؛ فذكرَ العَقِيقَةَ، وكان ذلك مما يُحتاجُ فيه إلى ذبحٍ؛ فذكرَ الذّبائحَ. وكان مِنَ المذْبوحِ ما يُصَادُ؛ فذكرَ أحكامَ الصّيدِ. وكان مِنَ الذّبحِ ما يُذْبَحُ في العامِ مرّةً؛ فقال: كتابُ الأُضاحيِّ.

وكانت المأكِلُ تَعْقُبُها المشارِبُ؛ فقال: «كتابُ الأَشْرِبَةِ»، وكانت المأكولات والمشروبات قد يَحْصُلُ منها في البدنِ ما يَحْتَاجُ إلى طيبٍ؛ فقال: «كتابُ الطِّبِّ»، وذكرَ تَعَلُّقاتِ المرضِ وثوابَ المرضِ، وما يجوز أن يُتَدَاوَى به، وما يجوز من الرُّقَى وما يُكرَه منها ويَحْرُم.

ولَمَّا انقَضَى الكلامُ على المأكولاتِ والمشروبات، وما يُزِيلُ الداءَ المتولِّدَ منها؛ أَرَدَفَ بكتابِ اللِّباسِ والزَّيْنَةِ وأحكام ذلك، والطَّيِّبِ وأنواعه. ولَمَّا كان كثيرٌ منها يتعلَّقُ بِآدابِ النفس؛ أَرَدَفَهَا بكتابِ الأدبِ والبرِّ والصِّلَةِ والاستِئْذان.

ولَمَّا كان السَّلامُ والاستِئْذانُ سببًا لفتحِ الأبوابِ السُّفْلِيَّةِ: أَرَدَفَهَا بالدَّعَوَاتِ، التي هي فتحُ الأبوابِ العُلُويَّةِ.

ولَمَّا كان الدعاءُ سببَ المغفرة: ذَكَرَ الاستغفارَ، ولَمَّا كان الاستغفارُ سببًا لهَدْمِ الذُّنُوبِ؛ قال: «بابُ التَّوْبَةِ»، ثم ذَكَرَ الأَذْكَارَ المؤقَّتَةَ وغيرَها والاستِعاذَةَ. ولَمَّا كان الذِّكْرُ والدُّعَاءُ سببًا لِلتَّعَاظِ: ذَكَرَ المَوَاعِظَ والزُّهْدَ وكثيرًا من أحوالِ يومِ القيامةِ.

ثم ذَكَرَ ما يُبَيِّنُ أَنَّ الأمورَ كُلَّها بتصريفِ الله تعالى؛ فقال: «كتابُ القَدَرِ»، وذكرَ أحوالَه.

ولَمَّا كانَ القَدَرُ قد تُحَالُ عليه الأشياءُ المَنْدُورَةُ؛ قال: «كتابُ النَّذُورِ»، وكان النَّذْرُ فيه كَفَّارَةً، فأضافَ إليه الأَيْمَانَ، فعقدَ كتابَ «الأَيْمَانَ والنَّذُورِ»، ولَمَّا كانت الأَيْمَانُ والنُّذُورُ تَحْتَاجُ إلى الكَفَّارَةِ؛ قال: «كتابُ الكَفَّارَةِ».

ولما تَمَّتْ أحوالُ الناسِ في الحِياةِ الدُّنْيَا: ذَكَرَ أحوالَهُم بعد الموتِ؛ فقال: «كتابُ الفرائضِ»، فذكرَ أحكامَه.

ولما تَمَّتْ الأحوالُ بغيرِ جِنايَةٍ: ذَكَرَ الجِناياتِ الواقعةَ بين الناسِ،

فقال: «كتاب الحدود»، وذكرَ في آخره أحوالَ المرتدِّين. ولما كان المرتدُّ قد لا يَكْفُرُ إذا كان مكرهاً؛ قال: «كتاب الإكراه».

ولمَّا كان المكرُّ قد يُضْمَرُ في نفسه حيلةً دافعةً؛ ذكرَ الحِيلَ وما يَحِلُّ منها وما يَحْرُم.

ولما كانت الحِيلُ فيها ارتكابٌ ما يَخْفَى: أَرَدَفَ ذلك بتعبيرِ الرؤيا؛ لأنها مما يَخْفَى وإن ظهرَ للمعبِّر، ثم أعقبه بكتابِ الفتنِ لمناسبتِهِ لقول الله ﷻ: ﴿وَمَا جَعَلْنَا الرُّؤْيَا الَّتِي أَرَيْنَاكَ إِلَّا فِتْنَةً﴾ [سورة الإسراء: ٦٠]، ولمَّا كان من الفتن ما يُرْجَعُ فيه إلى الحُكَّام، فهم الذين يَسْعَوْنَ في تَسْكِينِ الفِتْنَةِ غالباً؛ أَرَدَفَهُ بكتابِ الأحكام، وذكرَ أحوالَ الأمراءِ والقُضاة. ولمَّا كانت الإمامةُ والحُكْمُ قد يَتَمَنَّاها قومٌ؛ أَرَدَفَ ذلك بكتابِ التَّمَنِّي.

ولمَّا كان مدارُ حكمِ الحُكَّامِ في الغالب على أخبارِ الآحاد؛ قال: «ما جاء في إجازة خبرِ الواحدِ الصَّدوق».

ولما كانت الأحكامُ كُلُّها تَحْتَاجُ إلى الكتابِ والسنة؛ قال: الاعتصام بالكتاب والسنة، وذكرَ أحكامَ الاستنباطِ من الكتابِ والسنة، والاجتهاد، وكراهية الاختلاف.

ولمَّا كان أصلُ العصمة أولاً وآخرًا هو توحيد الله؛ ختمَ صحيحه بكتابِ التوحيد، وبما أنَّ آخرَ الأمور التي يَظْهَرُ بها المفلحُ من الخاسرِ ثَقُلُ الموازينِ وخِفَّتْها: جعله آخرَ تراجمِ كتابه؛ فقال: «باب قول الله تعالى: ﴿وَنُضِعُّ الْمُوَازِينَ الْقِسْطَ لِيَوْمِ الْقِيَمَةِ﴾ [سورة الأنبياء: ٤٧]، وأنَّ أعمالَ بني آدم تُوزَن».

فبدأً بحديث «إنما الأعمالُ بالنيَّات»، وختمَ بأنَّ أعمالَ بني آدم تُوزَن وأشارَ بذلك إلى أنه إنما يُتَقَبَّلُ منها ما كان بالنيَّةِ الخالصةِ لله تعالى، وهو حديث «كلمتان حَبِيبَتانِ إلى الرَّحْمَنِ، خَفِيفَتانِ على اللِّسانِ، ثَقِيلَتانِ

في الميزان، سُبْحَانَ اللَّهِ وَبِحَمْدِهِ سُبْحَانَ اللَّهِ الْعَظِيمِ.

فَقَوْلُهُ ﷺ: «كَلِمَتَانِ فِيهِ تَرْغِيبٌ وَتَخْفِيفٌ، وَقَوْلُهُ ﷺ: «حَبِيبَتَانِ» فِيهِ حَثٌّ عَلَى ذِكْرِهِمَا؛ لِمَحَبَّةِ الرَّحْمَنِ إِلَيْهِمَا، وَقَوْلُهُ ﷺ: «خَفِيفَتَانِ» فِيهِ حَثٌّ بِالنِّسْبَةِ إِلَى مَا يَتَعَلَّقُ بِالْعَمَلِ. وَقَوْلُهُ ﷺ: «ثَقِيلَتَانِ» فِيهِ إِظْهَارٌ ثَوَابَهُمَا.

وَجَاءَ التَّرْتِيبُ بِهَذَا الْحَدِيثِ عَلَى أَسْلُوبٍ عَظِيمٍ، وَهُوَ أَنَّ حُبَّ الرَّبِّ سَابِقٌ، وَذِكْرَ الْعَبْدِ وَخِفَّةَ الذِّكْرِ عَلَى لِسَانِهِ تَالٍ، وَبَعْدَ ذَلِكَ ثَوَابُ هَاتَيْنِ الْكَلِمَتَيْنِ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ.

وَهَاتَانِ الْكَلِمَتَانِ مَعْنَاهُمَا جَاءَ فِي خِتَامِ دَعَاءِ أَهْلِ الْجَنَّةِ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿دَعْوُهُمْ فِيهَا سُبْحَانَكَ اللَّهُمَّ وَتَحِيَّتُهُمْ فِيهَا سَلَامٌ وَأَخْرَجُوا دَعْوَتَهُمْ أَنْ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ [سورة يونس: ١٠].

قَالَ الْحَافِظُ بَعْدَ ذِكْرِ هَذِهِ الْمُنَاسَبَاتِ: «انْتَهَى كَلَامُ الشَّيْخِ مَلَخَّصًا، وَلَقَدْ أَبْدَى فِيهِ لَطَائِفَ وَعَجَائِبَ، جَزَاهُ اللَّهُ خَيْرًا بِمَنِّهِ وَكَرَمِهِ»^(١).

المطلب الثالث

عنايته - في الغالب - بأن يكون في الحديث الأخير

من كل باب مناسبةً لختمه

مَنْ دَقَّةُ الْإِمَامِ الْبُخَارِيِّ فِي التَّرْتِيبِ أَنَّهُ اعْتَنَى بِالتَّرْتِيبِ بَيْنَ الْأَحَادِيثِ، وَمِنْ ذَلِكَ مَا ذَكَرَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ أَنَّ الْبُخَارِيَّ يَخْتَارُ - فِي الْغَالِبِ - الْحَدِيثَ الَّذِي يَكُونُ فِيهِ شَيْءٌ مِنَ الْإِشَارَةِ إِلَى الْخَتْمِ وَالنِّهَايَةِ، وَسَرَدَ كَثِيرًا مِنْ كُتُبِ الْجَامِعِ.

قَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ: «وَمِمَّا اتَّفَقَ لَهُ - أَيُّ: الْبُخَارِيَّ - مِنَ الْمُنَاسَبَاتِ الَّتِي لَمْ أَرِ

(١) (هُدَى السَّارِي) (ص/٤٧٠ - ٤٧٣) - بِتَصْرِفٍ يَسِيرٍ ..

مَنْ نَبَّهَ عَلَيْهَا: أَنَّهُ يَعْتَنِي غَالِبًا بِأَنْ يَكُونَ فِي الْحَدِيثِ الْأَخِيرِ مِنْ كُلِّ كِتَابٍ مِنْ كُتُبِ هَذَا الْجَامِعِ مَنَاسِبَةٌ لِحَتْمِهِ، وَلَوْ كَانَتْ الْكَلِمَةُ فِي أَثْنَاءِ الْحَدِيثِ الْأَخِيرِ، أَوْ مِنَ الْكَلَامِ عَلَيْهِ:

كَقَوْلِهِ فِي آخِرِ حَدِيثِ (بَدءِ الْوَحْيِ): «فَكَانَ ذَلِكَ آخِرَ شَأْنٍ هَرَقَلَ».

وَقَوْلِهِ فِي آخِرِ (كِتَابِ الْإِيمَانِ): «ثُمَّ اسْتَغْفَرَ وَنَزَلَ».

وَفِي آخِرِ (كِتَابِ الْعِلْمِ): «وَلْيُقْطَعْهُمَا حَتَّى يَكُونَا تَحْتَ الْكَعْبَيْنِ».

وَفِي آخِرِ (كِتَابِ الْوُضُوءِ): «وَاجْعَلْنِ آخَرَ مَا تَتَكَلَّمُ بِهِ».

وَفِي آخِرِ (كِتَابِ الْغُسْلِ): «وَذَلِكَ الْآخِرُ، وَإِنَّمَا بَيَّنَّاهُ لِاخْتِلَافِهِمْ».

وَفِي آخِرِ (كِتَابِ التَّيَمُّمِ): «عَلَيْكَ بِالصَّعِيدِ فَإِنَّهُ يَكْفِيكَ».

وَفِي آخِرِ (كِتَابِ الصَّلَاةِ): «اسْتِئْذَانَ الْمَرْأَةِ زَوْجَهَا فِي الْخُرُوجِ».

وَفِي آخِرِ (كِتَابِ الْجُمُعَةِ): «ثُمَّ تَكُونُ الْقَائِلَةُ».

وَفِي آخِرِ (كِتَابِ الْعِيدَيْنِ): «لَمْ يُصَلِّ قَبْلَهَا وَلَا بَعْدَهَا».

وَفِي آخِرِ (الاسْتِسْقَاءِ): «بِأَيِّ أَرْضٍ تَمُوتُ».

وَفِي آخِرِ (تَقْصِيرِ الصَّلَاةِ): «وَإِنْ كُنْتُ نَائِمَةً اضْطَجَعْتُ».

وَفِي آخِرِ (التَّهَجُّدِ وَالتَّطَوُّعِ): «وَبَعْدَ الْعَصْرِ حَتَّى تَغْرُبَ».

وَفِي آخِرِ (كِتَابِ السَّهْوِ)^(١): «فَأَشَارَ إِلَيْهِمْ أَنْ اجْلِسُوا، فَلَمَّا انْصَرَفَ..».

وَفِي آخِرِ (كِتَابِ الْجَنَائِزِ): «فَنَزَلَتْ ﴿تَبَّتْ يَدَايَ لِهَبٍ وَتَبَّ﴾»، وَهُوَ مِنَ التَّبَابِ وَمَعْنَاهُ الْهَلَاكُ».

(١) فِي (الْفَتْحِ) وَ(عَمْدَةِ الْقَارِي وَالسَّامِعِ) (ص/١٩٥): «وَفِي آخِرِ الْعَمَلِ فِي الصَّلَاةِ»، وَهُوَ سَهْوٌ.

وفي آخر (الزكاة): «صدقة الفطر»، ولها دخولٌ في الآخرة من جهة كونها تقع في آخر رمضان مكفّرةً لما مضى.

وفي آخر (الحج): «وَأَجْعَلْ مَوْتِي فِي بَلَدِ رَسُولِكَ»^(١).

وفي آخر (الصيام): «وَمَنْ لَمْ يَكُنْ أَكَلَ فَلْيَصُمْ».

وفي آخر (الاعتكاف): «مَا أَنَا بِمُعْتَكِفٍ، فَرَجَعُ».

وفي آخر (البيع والإجارة): «حَتَّى أَجْلَاهُمْ عَمْرُ».

وفي آخر (الحوالة): «فَصَلَّى عَلَيْهِ».

وفي آخر (الكفالة): «مَنْ تَرَكَ مَالًا فَلَوَّرَثَتْهُ».

وفي آخر (المزارعة): «مَا نَسِيتُ مِنْ مَقَالَتِي تِلْكَ إِلَى يَوْمِي هَذَا شَيْئًا».

وفي آخر (الملازمة)^(٢): «حَتَّى أَمُوتَ ثُمَّ أُبْعَثَ».

وفي آخر (الشرب)^(٣): «فَشَرِبَ حَتَّى رَضِيتُ».

وفي آخر (المظالم): «فَكَسَرُوا صَوْمَعَتَهُ وَأَنْزَلُوهُ».

وفي آخر (الشركة): «فَنَذَبُحُ بِالْقَصَبِ؟».

وفي آخر (الرهن): «أَوَلَيْكَ لَا خَلَاقَ لَهُمْ فِي الْآخِرَةِ».

وفي آخر (العتق): «الْوَلَاءُ لِمَنْ أَعْتَقَ».

(١) وهو في آخر كتاب فضائل المدينة، وقد اعتبرَ الحافظُ الكتبَ التاليةَ مندرجةً تحت كتاب الحج: كتاب العمرة، والمحصر، وجزاء الصيد، وفضائل المدينة.

(٢) هكذا ذكرَ الحافظ، وهو (كتاب الخصومات)، ولفظ (الملازمة) وردَ في أول أبواب هذا الكتاب، وهو من زيادات أبي ذرٍّ الهروي، كما ذكره الحافظُ في (الفتح) (٧١/٥).

(٣) كذا، وهو في آخر كتاب اللقطة.

- وفي آخر (الهبة): «ولا تَعُدْ في صدَقَتِكَ».
- وفي آخر (الشهادات): «لَا تُؤْهِمَا وَلَوْ حَبَوًّا».
- وفي آخر (الصلح): «قُمْ فَأَقْضِهِ».
- وفي آخر (الشروط): «لَا تُبَاعُ وَلَا تُؤْهَبُ وَلَا تُورَثُ».
- وفي آخر (الجهاد): «قَدِمْتُ فَقَالَ: صَلِّ رَكَعَتَيْنِ».
- وفي آخر (فرض الخمس): «حَرَّمَهَا الْبَتَّةَ».
- وفي آخر (الجزية والموادعة): «فهو حرامٌ بحرمة الله إلى يوم القيامة».
- وفي آخر (بدء الخلق وأحاديث الأنبياء): «قَدِمَ معاويةُ المدينةَ آخرَ قَدَمَةٍ قَدِمَهَا».
- وفي آخر (المناقب): «تُؤَفِّيتُ خَدِيجَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَبْلَ مَخْرَجِ النَّبِيِّ ﷺ».
- وفي آخر (الهجرة): «فترة بين عيسى ومحمد - عليهما الصلاة والسلام -».
- وفي آخر (المغازي): «الوفاةُ النَّبَوِيَّةُ وما يتعلَّقُ بها».
- وفي آخر (التفسير): «تفسيرُ المعوَّذَينِ».
- وفي آخر (فضائل القرآن): «اختلفوا فَأَهْلَكُوا».
- وفي آخر (النكاح): «فَلَا يَمْنَعُنِي مِنَ التَّحَرُّكِ».
- وفي آخر (الطلاق)^(١): «وَتَعَفَّوْا أثره».
- وفي آخر (اللعان)^(٢): «وَأَبْعُدْ لَكَ مِنْهَا».

(١) في النسخ الموجودة كتابُ اللعان مدمج ضمن كتاب الطلاق، وما ذُكِرَ هنا هو حديث (٥٢٩٩) في باب الإشارة في الطلاق والأمور، قبل باب اللعان.

(٢) هذا باعتباره كتابًا مستقلًا، كما سبق.

- وفي آخر (النفقات): «أَعْتَقَهَا أَبُو لَهَبٍ».
- وفي آخر (الأطعمة): «وَأُنْزِلَ الْحِجَابُ».
- وفي آخر (الذبائح والأضاحي): «حَتَّى^(١) تَنْفِرَ مِنْ مِئِي».
- وفي آخر (الأشربة): «وَتَابَعَهُ سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ عَنْ جَابِرٍ».
- وفي آخر (المرضى): «وَانْقُلُ حُمَاهَا فَاجْعَلْهَا بِالْجُحْفَةِ».
- وفي آخر (الطب): «ثُمَّ لِيَطْرَحْهُ».
- وفي آخر (اللباس): «إِحْدَى رِجْلَيْهِ عَلَى الْآخَرَى».
- وفي آخر (الأدب): «فَلْيُرَدَّ مَا اسْتَطَاعَ».
- وفي آخر (الاستئذان): «مَنْذُ قُبُضِ النَّبِيِّ ﷺ».
- وفي آخر (الدعوات): «كِرَاهِيَةُ السَّامَةِ عَلَيْنَا».
- وفي آخر (الرقاق): «أَنْ نَرْجِعَ عَلَى أَعْقَابِنَا».
- وفي آخر (القدر): «إِذَا أَرَادُوا فِتْنَةً أَبِينَا».
- وفي آخر (الأيمان والندور): «إِذَا سَهْمٌ غَابِرٌ فَقَتَلَهُ».
- وفي آخر (الكفارة): «وَكُفِّرْ عَنْ يَمِينِكَ».
- وفي آخر (الحدود): «إِنْ شَاءَ عَذَّبَهُ وَإِنْ شَاءَ غَفَرَ لَهُ».
- وفي آخر (المحاربين): «اعْمَلُوا مَا شِئْتُمْ فَقَدْ وَجِبَتْ لَكُمْ الْجَنَّةُ».
- وفي آخر (الإكراه): «يَحْجِزُهُ عَنِ الظُّلْمِ».

(١) كذا في (الفتح) و(عمدة القاري والسماع)، واللفظ في (الصحيح) (ح/٥٥٧٤): «حين ينفر من مئى»، قال الحافظ في (الفتح) (٢٩/١٠): «هذا هو الصواب - يعني: حين -، ووقع في رواية الكشميهني وحده (حتى) بدل (حين) وهو تصحيف يُفسد المعنى».

وفي آخر (تعبير الرؤيا): «تجاوزَ الله عنهم».

وفي آخر (الفتن): «أفنهلكَ وفينا الصالحون؟!»

وفي آخر (الأحكام)^(١): «فاعتمرت بعد أيام الحج»

وفي آخر (الاعتصام): «سبحانك هذا بهتانٌ عظيم».

والتسبيحُ مشروعٌ في الختام فلذلك ختمَ به (كتاب التوحيد)، والحمدُ لله بعد التسبيح آخرُ دَعْوَى أهل الجنة، قال الله تعالى: ﴿دَعَوْهُمْ فِيهَا سُبْحَانَكَ اللَّهُمَّ وَتَحِيَّاتُهَا فِيهَا سَلَامٌ وَأَخْرُ دَعْوَاهُمْ أَنْ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ [سورة يونس: ١٠]^(٢).



(١) هكذا في (الفتح) و(عمدة القاري والسماع)، ولكن الحديث في أول كتاب التمني (ح/ ٧٢٣٠)، بعد كتاب الأحكام، والله أعلم.

(٢) (فتح الباري) (١٣/ ٥٤٣ - ٥٤٤)، ونقله عنه تلميذه السخاوي في (عمدة القاري والسماع في ختم الصحيح الجامع) (ص/ ٩٣ - ١٠٢).

المبحث الثاني

شرط الإمام البخاري في صحيحه

وَصَحَّ الإِمَامُ الْبُخَارِيُّ شَرْطَهُ فِي جَامِعِهِ الصَّحِيحِ حِينَما صَرَّحَ بِأَنَّهُ لَمْ يُوَدِّعْ فِيهِ إِلَّا الْحَدِيثَ الصَّحِيحَ، وَهَذَا يَعْنِي أَنَّهُ اشْتَرَطَ الصَّحَّةَ فِي الْأَحَادِيثِ الَّتِي يُخْرِجُهَا فِي صَحِيحِهِ، وَمِمَّا يَوْضَحُ شَرْطَهُ فِي كِتَابِهِ أَنَّهُ قَالَ: «مَا أَدْخَلْتُ فِيهِ - يَعْنِي (الْجَامِعَ الصَّحِيحَ) - حَدِيثًا إِلَّا بَعْدَ مَا اسْتَخَرْتُ اللَّهَ تَعَالَى، وَصَلَّيْتُ رَكَعَتَيْنِ وَتَيَقَّنْتُ صَحَّتَهُ»^(١).

وَقَالَ: «لَمْ أَخْرَجْ هَذَا الْكِتَابَ إِلَّا صَحِيحًا، وَمَا تَرَكْتُ مِنَ الصَّحِيحِ أَكْثَرَ».

وَقَالَ أَيْضًا: «مَا أَدْخَلْتُ فِي كِتَابِي (الْجَامِعِ) إِلَّا مَا صَحَّ، وَتَرَكْتُ مِنَ الصَّحَّاحِ لِحَالِ الطُّولِ»^(٢).

بَلْ إِنَّهُ لَا يَكْتَفِي بِذَلِكَ، بَلْ يَتَوَخَّى أَعْلَى دَرَجَاتِ الصَّحَّةِ، وَقَدْ وَضَّحَهُ الْحَافِظُ أَبُو بَكْرٍ مُحَمَّدُ بْنُ مُوسَى الْحَازِمِيُّ (ت ٥٨٤هـ)، حَيْثُ ذَكَرَ أَنَّ التَّفَاوُتَ فِي دَرَجَاتِ الصَّحَّةِ لَا يُعْلَمُ إِلَّا بِمَعْرِفَةِ طَبَقَاتِ الرُّوَاةِ عَنِ رَاوِي الْأَصْلِ، وَخِلَاصَةُ مَا ذَكَرَهُ:

أَنَّ مَذْهَبَ مَنْ يَخْرِجُ الصَّحِيحَ أَنْ يَعْتَبَرَ حَالَ الرَّاَوِي الْعَدْلَ فِي مَشَايِخِهِ الْعُدُولِ؛ فَبَعْضُهُمْ حَدِيثُهُ صَحِيحٌ ثَابِتٌ، وَبَعْضُهُمْ حَدِيثُهُ مَدْخُولٌ...

(١) (شرح النووي لصحيح البخاري) (ص/٧ - ٨).

(٢) (الكامل) لابن عدي (١/١٣١)، (التعديل والتجريح) (١/٣٠٩ - ٣١٠).

وهذا باب فيه غموضٌ، وطريقٌ إيضاحه معرفة طبقات الرواة عن راوي الأصل، ومراتب مداركهم، فلنوضح ذلك بمثالٍ وهو:

أن تعلم أن أصحاب الزهري مثلاً على خمس طبقات، ولكل طبقة منها مزية على التي تليها.

الطبقة الأولى: جمعت الحفظ والإتقان، وطول الصحبة للزهري، والعلَم بحديثه، والضبط له؛ كمالك، وابن عينة، وعبيد الله بن عمر، ومعمر، ويونس، وعُقيل، وشعيب، وغيرهم.

وهؤلاء متفقٌ على تخريج حديثهم عن الزهري، وهم الغاية في الصحة.

الطبقة الثانية: أهل حفظ وإتقان، لكن لم تطل صحبتهم للزهري، وإنما صحبوه مدة يسيرة، ولم يمارسوا حديثه، وهم في إتقانهم لحديث الزهري دون الطبقة الأولى؛ كالأوزاعي، والليث، وعبد الرحمن بن خالد بن مسافر، ونحوهم.

وهؤلاء يُخرجُ لهم مسلمٌ عن الزهري.

الطبقة الثالثة: قومٌ لازموا الزهري وصحبوه ورووا عنه، لكن تُكَلِّم في حفظهم؛ كسفيان بن حسين، ومحمد بن إسحاق، وصالح بن أبي الأخضر، وزمعة بن صالح، ونحوهم.

وهؤلاء يُخرج لهم أبو داود والترمذي والنسائي، وقد يُخرج مسلمٌ لبعضهم متابعةً.

الطبقة الرابعة: قومٌ شاركوا أهل الطبقة الثالثة في الجرح والتعديل، وتفرّدوا عنهم بقلّة ممارستهم لحديث الزهري؛ لأنهم لم يُصاحبوا الزهري كثيراً؛ مثل إسحاق بن يحيى الكلبي، ومعاوية بن يحيى الصدفي، وإسحاق بن أبي فروة، وإبراهيم بن يزيد المكي، ونحوهم.

وهؤلاء يخرجُ الترمذيُّ لبعضهم.

الطبقة الخامسة: قومٌ من المتروكين والمجهولين، كالحكم الأيلي، وعبد القدوس بن حبيب، ومحمد بن سعيد المصلوب، وبحر السقاء، ونحوهم ممن لا تجوز الرواية عنهم إلا على سبيل الاعتبار والاستشهاد.

وهؤلاء لم يخرج لهم الترمذي، ولا أبو داود، ولا النسائي، ويخرج بعضهم ابن ماجه^(١).

فأمَّا الطبقة الأولى: فهم شرط البخاري، وقد يخرج من حديث أهل الطبقة الثانية ما يعتمدُ من غير استيعاب.

وأمَّا الطبقة الثانية: فشرط مسلم، وهو يخرج أحاديث الطبقتين - الأولى والثانية - على سبيل الاستيعاب، ويُخرج أحاديث أهل الطبقة الثالثة على النحو الذي يصنعه البخاري في الثانية.

وأمَّا الرابعة والخامسة: فلا يُعرجان عليهما^(٢).

قال الحافظ ابن حجر معلقًا على كلام الحازمي: «قلت: وأكثر ما يخرج البخاري حديث الطبقة الثانية: تعليقًا، وربما أخرج اليسير من حديث الطبقة الثالثة تعليقًا أيضًا»^(٣).

قال الحافظ أيضًا: «وهذا المثل الذي ذكرناه هو في حق الكثيرين، فيُقاس على هذا أصحاب نافع، وأصحاب الأعمش، وأصحاب قتادة، وغيرهم.

فأمَّا غير الكثيرين: فإنما اعتمد الشيخان في تخريج أحاديثهم على

(١) انظر: (شرح علل الترمذي) (١/٣٩٩ - ٤٠٠)، (معجم مصطلحات الحديث ولطائف الأسانيد) لشيخنا الدكتور محمد ضياء الرحمن الأعظمي (ص/٢٢٢ - ٢٢٣).

(٢) انظر: (شروط الأئمة الخمسة) للحازمي (ص/١٥١ - ١٥٥)، (هدى الساري) (ص/٩).

(٣) (هدى الساري) (ص/١٠).

الثقة والعدالة وقلة الخطأ، لكن منهم من قوي الاعتماد عليه فأخرج ما
تفرّد به، كيحيى بن سعيد الأنصاري، ومنهم من لم يقوَ الاعتماد عليه،
فأخرج له ما شاركه فيه غيره وهو الأكثر»^(١).



(١) المصدر السابق (ص/١٠).

المبحث الثالث

التكرار والتقطيع والاختصار في صحيح الإمام البخاري

من المعلوم أنَّ البخاريَّ رَحِمَهُ اللهُ لم يُردِّ الاختصارَ في صحيحه على سَرْدِ الأحاديث، وإنَّما أراد - مع جمع الحديث الصَّحيح - استنباطَ ما اشتملَ عليه من حِكم وأحكام، ولذلك يَسْتَنْبِطُ من الحديث الحكمَ ويجعلُه ترجمةً، ثم يُورِدُ الحديثَ تحتها للاستدلالِ به عليها، وَيَسْتَنْبِطُ منه حكمًا آخرَ يُترجمُ به، ويوردُ الحديثَ مرةً أخرى للاستدلالِ به أيضًا، فيكونُ التكرارُ لغرضِ الاستدلالِ.

على أنه إذا أعادَ الحديثَ مستدلاً به: لا يُخلى المقامُ من فائدةٍ جديدةٍ، وهي إيرادُه له عن شيخٍ سوى الشيخ الذي أخرجَه عنه من قَبْلُ، وذلك يُفيدُ تعدُّدَ الطرقِ لذلكَ الحديثِ، ولهذا قال الحافظُ أبو الفضلِ ابنُ طاهر المقدسي - فيما نقلَ عنه الحافظُ ابنُ حجر - : «وقلَّما يُورِدُ حديثًا في موضعين بإسنادٍ واحدٍ ولفظٍ واحدٍ»^(١).

وذكر الحافظُ ابنُ حجر أنه قد حكى بعضُ شُراح البخاريِّ أنه وقعَ في أثناء الحج في بعض النسخ بعد باب قصر الخطبة بعرفة: «باب تعجيل الوقوف: قال أبو عبد الله: يُزادُ في هذا الباب حديثُ مالكٍ عن ابنِ شهاب، ولكنِّي لا أريدُ أن أُدخِلَ فيه معادًا»، ثم قال الحافظ: وهو يقتضي أنه لا يَتَعَمَّدُ أن يُخرَجَ في كتابه حديثًا معادًا بجميعِ إسناده ومُتَنِهِ،

(١) (هُدَى الساري) (ص/١٥).

وإن كان قد وقع له من ذلك شيءٌ فعن غير قصدٍ، وهو قليلٌ جدًّا^(١).

وذكرَ القسطلانيُّ أنَّ عددَ الأحاديث التي كرَّرها البخاريُّ سندًا وامتناً اثنان وعشرون حديثاً، وذكرها^(٢)، وذكرَ الشيخ محمد بن ناصر العجميُّ أنَّ العددَ أكثر من ذلك، وذكرَ خمسةً مما لم يذكرها القسطلانيُّ^(٣)، ومع ذلك تظلُّ قليلةً بالنسبة إلى عدد الأحاديث المكرَّرة.

وللبخاري أغراضٌ أخرى في إعادة الحديث في موضعٍ أو مواضع، ذكر كثيراً منها الحافظُ في مقدمة الفتح، والتكرارُ عنده على قسمين:

القسم الأول: إعادة المتن كله في موضعٍ أو أكثر:

ومن أغراض البخاريِّ للتكرار في هذا القسم:

١ - أنه يخرج الحديث عن صحابيٍّ ثم يُورِّدُه عن صحابيٍّ آخر، والمقصودُ منه أن يُخرجَ الحديثَ عن حَدِّ الغرابة، وكذلك يفعل في أهل الطبقة الثانية والثالثة وهلمَّ جرًّا إلى مشايخه، فيعتقِدُ مَنْ يرى ذلك من غير أهلِ الصَّنعة أنه تكررٌ، وليس كذلك؛ لاشتماله على فائدةٍ زائدة.

٢ - ومنها: أنه صَحَّحَ أحاديثَ على هذه القاعدة، يشتملُ كلُّ حديثٍ منها على معانٍ مُتغايرة، فيُورِّدُه في كلِّ بابٍ من طريقٍ غيرِ الطريق الأولى.

٣ - ومنها أحاديثٌ يرويها بعضُ الرواة تامَّةً ويرويها بعضهم مختصرةً، فيُورِّدُها كما جاءت؛ ليزيلَ الشبهة عن ناقلها.

٤ - ومنها: أنَّ الرواة ربما اختلفت عباراتهم، حيث يُحدِّثُ راوٍ

(١) المصدر السابق (ص/١٥ - ١٦).

(٢) (إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري) (١/٣٧)، وانظر: (عادات الإمام البخاري) (ص/٦١).

(٣) انظر تعليقه على (عادات البخاري في صحيحه) للشيخ عبد الحق الهاشمي (ص/٦٢).

بحديث فيه كلمة تحتمل معنى، ويُحدث به آخر فيُعبر عن تلك الكلمة بعينها بعبارة أخرى تحتمل معنى آخر، فيُورده بطرقه إذا صحّت على شرطه، ويُفرد لكل لفظة بابًا مفردًا.

٥ - ومنها أحاديث تعارض فيها الوصل والإرسال، أو الوقف والرفع، وترجّح عنده الوصل أو الرفع، فاعتمده وأورد الإرسال أو الوقف منبهاً على أنه لا تأثير له عنده في الوصل أو الرفع.

٦ - ومنها أحاديث زاد فيها بعض الرواة رجلاً في الإسناد ونقصه بعضهم، فيُوردها على الوجهين إذا صحّ عنده أن الراوي سمعه من شيخ حدّثه به عن آخر، ثمّ لقي الآخر فحدّثه به، فكان يرويه على الوجهين بياناً لصحّتهما.

٧ - ومنها: أنه ربما أورد حديثاً عنّعه راويه، فيُورده من طريق أخرى مصرّحاً فيها بالسماع، على ما عُرف من طريقته في اشتراط ثبوت اللقاء في المعنعن.

وهذا جميعه فيما يتعلق بإعادة المتن الواحد في موضع آخر أو أكثر.

القسم الثاني: تقطيعه للحديث في الأبواب تارة، واقتصاره منه على بعضه تارات:

أ. التقطيع:

أمّا تقطيعه للحديث في الأبواب تارة واقتصاره منه على بعضه أخرى فلاّنه:

١ - إن كان المتن قصيراً أو مرتبّاً ببعضه ببعض، وقد اشتمل على حكمين فصاعداً؛ فإنه يُعيدّه بحسب ذلك، مراعيّاً مع ذلك عدم إخلائه من فائدة حديثيّة، وهي إيرادُه له عن شيخ سوى الشيخ الذي أخرجه عنه قبل ذلك، كما تقدم تفصيله في القسم الأول، فيستفاد بذلك تكثير الطُّرق

لذلك الحديث.

٢ - وربما ضاقَ عليه مخرجُ الحديث، حيث لا يكون له إلا طريقٌ واحدة، فيتصرَّف حينئذٍ فيه؛ فيُورِّدُه في موضع موصولاً، وفي موضع معلقاً، ويُورِّدُه تارةً تاماً، وتارةً مقتصراً على طرفه الذي يحتاجُ إليه في ذلك الباب، فإن كان المتنُّ مشتملاً على جُمْلٍ متعدِّدة لا تعلق لإحداها بالأخرى: فإنه يُخرجُ كلَّ جملةٍ منها في بابٍ مستقلٍّ فراراً من التطويل، وربما نشطَ فساقَه بتمامه.

ب. الاختصار على بعض المتن مع عدم ذكر الباقي في موضع آخر:

ذكرَ الحافظُ ابنُ حجر أنَّ هذا لا يقع له ذلك في الغالب إلاَّ حيثُ يكون المحذوفُ موقوفاً على الصحابي، وفيه شيءٌ قد يُحكَّم برفعه، فيقتصرُ على الجملة التي يُحكَّم لها بالرفع، ويحذفُ الباقي؛ لأنه لا تعلقُ له بموضوع كتابه، كما وقعَ له في حديثِ هُزَيْلِ بْنِ شَرْحِبِيلَ، عن عبدِ الله بنِ مسعودٍ رضي الله عنه قال: «إِنَّ أَهْلَ الْإِسْلَامِ لَا يُسَيِّبُونَ، وَإِنَّ أَهْلَ الْجَاهِلِيَّةِ كَانُوا يُسَيِّبُونَ»^(١)، هكذا أوردَه، وهو مختصرٌ من حديثٍ موقوفٍ أوَّلُه: جاء رجلٌ إلى عبدِ الله بنِ مسعودٍ فقال: إني أعتقتُ غلاماً لي، وجعلتهُ سائبةً، فماتَ وتركَ مالاً ولم يدعْ وارثاً، فقال عبدُ الله: «إِنَّ أَهْلَ الْإِسْلَامِ لَا يُسَيِّبُونَ، وَإِنَّ أَهْلَ الْجَاهِلِيَّةِ كَانُوا يُسَيِّبُونَ، فَأَنْتَ وَلِيُّ نَعْمَتِهِ، فَلَكَ مِيرَاثُهُ، فَإِنْ تَأَثَّمْتَ وَتَحَرَّجْتَ فِي شَيْءٍ؛ فَنَحْنُ نَقْبَلُهُ مِنْكَ وَنَجْعَلُهُ فِي بَيْتِ الْمَالِ»^(٢).

(١) (صحيح البخاري) (ح/٦٧٥٣)، كتاب الفرائض، باب ميراث السائبة. والمراد بالسائبة هنا: العبدُ الذي يقولُ له سيِّدُه: لَا وِلَاءَ لِأَحَدٍ عَلَيْكَ، أَوْ: أَنْتَ سَائِبَةٌ، يريدُ بذلك عتقه وأنَّ لَا وِلَاءَ لِأَحَدٍ عَلَيْهِ. (فتح الباري) (١٢/٤١).

(٢) أخرجه عبدُ الرزاق في مصنَّفه (٩/٢٥)، وابنُ أبي شيبة في مصنفه (٦/٢٨٢)، والبيهقي في الكبرى (١٠/٥٠٥).

فاقتصر البخاريُّ على ما يُعطى حكمُ الرفع من هذا الحديثِ الموقوف، وهو قوله: «إِنَّ أَهْلَ الْإِسْلَامِ لَا يُسَيَّبُونَ»؛ لأنه يستدعي بعمومه النقلَ عن صاحبِ الشرع لذلك الحكم، وحذف الباقي لأنه ليس من موضوع كتابه.

ثم قال الحافظ: وهذا من أخفى المواضع التي وقعت له من هذا الجنس.

هذا، وقد تبين مما سبق في هذا المبحث أن البخاريَّ لا يُعيد الحديثَ إلا لفائدة؛ لكن تارة تكون في المتن، وتارة في الإسناد، وتارة فيهما، وحيث تكون في المتن خاصة: لا يُعيده بصورته، بل يتصرف فيه، فإن كثرت طرقُه: أورد لكلِّ بابٍ طريقاً، وإن قلت: اختصر المتن أو الإسناد.

قال الحافظ: «وحتى لو لم تظهر لإعادته فائدة من جهة الإسناد ولا من جهة المتن؛ لكان ذلك لإعادته لأجل مغايرة الحكم التي تشتمل عليه الترجمة الثانية موجباً لئلا يُعدَّ مكرراً بلا فائدة، كيف وهو لا يُخلية مع ذلك من فائدة إسنادية... أو غير ذلك.. وهذا بين لمن استقرأ كتابه وأنصف من نفسه»^(١).



(١) (هُدى الساري) (ص/١٦).

المبحث الرابع

المفاضلة بين الصحيحين

تقدم ذكرُ بعضِ أقوال الأئمة الدّالة على تقديم الصحيحين - صحيح البخاري وصحيح مسلم - على غيرهما، وتلقّي الأمة لهما بالقبول، وفي بعضها النصُّ على تقديم صحيح البخاري على صحيح مسلم، من ذلك قولُ الإمام النووي: «اتَّفَقَ العلماءُ - رحمهم الله - على أَنَّ أَصَحَّ الكُتُبِ بعد القرآن العزيز: الصَّحِيحَانِ؛ البخاري ومسلم، وتَلَقَّتَهُمَا الأُمَّةُ بالقبول، وكتابُ البخاري أَصَحُّهُمَا وأكثرُهُما فوائدَ ومعارفَ ظاهرة وغامضة، وقد صحَّ أَنَّ مسلماً كان ممن يَسْتَفِيدُ مِنَ البخاري وَيَعْتَرِفُ بِأَنَّهُ ليس له نظيرٌ في علم الحديث»^(١).

وتقديمُ صحيح البخاري على صحيح مسلم أمرٌ مشهور عند أهل العلم، وهو يرجعُ إلى الأصحية، والفقه^(٢).

أولاً: من حيث الصحة:

أما من حيث الصحة: فصحيحُ البخاري أَصَحُّ من صحيح مسلم؛ لأنَّ صحَّةَ الحديث تدورُ على ثلاثة أشياء: ثقةُ الرواة، واتِّصالُ الإسناد، والسلامةُ من العلل، و«صحيح البخاري» أرجحُ من «صحيح مُسلم» في

(١) مقدمة النووي لشرحه لصحيح مسلم (ص/١٤).

(٢) منقول - بتصرف يسير - من (المدخل إلى صحيح الإمام مسلم بن الحجاج) (ص/١٧٥ - ١٧٩).

هذه الأمور الثلاثة كلها :

١ - ثقة الرواة وعدالتهم:

يظهر رُحانُ «صحيح البخاري» على «صحيح مُسلم» من حيث ثقة الرواة من أوجه :

أولها: أن الذين انفردَ البخاريُّ بالإخراج لهم دون مسلم (٤٣٥) رجلاً، المتكلمُ بالضعفِ فيهم هم نحوُ (٨٠) رجلاً.

والذين انفردَ مسلمٌ بإخراج حديثهم دون البخاري (٦٢٠) رجلاً، المتكلمُ بالضعفِ فيهم نحوُ (١٢٠) رجلاً، على الضَّعف من كتاب البخاري.

ولا شك أنَّ التَّخريجَ عَمَّنْ لم يُتَكَلَّمْ فيه أصلاً أولى من التَّخريجِ عَمَّنْ تُكَلَّمْ فيه ولو كان ذلك غيرَ سديد.

ثانيها: أنَّ الذين انفردَ بهم البخاريُّ ممن تُكَلَّمْ فيه لم يكن يُكثَرُ تخريجُ أحاديثهم، وليس لواحدٍ منهم نسخةٌ كبيرةٌ أخرجها كلها أو أكثرها إلا نسخة عكرمة عن ابن عباس رضي الله عنهما، بخلاف مسلم، فإنه يُخرج أكثرَ تلك النسخ التي رواه عَمَّنْ تُكَلَّمْ فيه؛ كأبي الزبير عن جابر رضي الله عنه، وسهيل عن أبيه عن أبي هريرة رضي الله عنه، وحماة بن سلمة عن ثابت عن أنس رضي الله عنه، والعلاء بن عبد الرحمن عن أبيه عن أبي هريرة رضي الله عنه، ونحوهم.

ثالثها: أنَّ الذين انفردَ بهم البخاريُّ ممن تُكَلَّمْ فيه: أكثرهم من شيوخه الذين لَقِيَهُمْ وعرفَ أحوالهم، واطَّلَعَ على أحاديثهم، فمَيَّزَ جَيِّدَهَا من رديئِهَا، بخلاف مسلم؛ فإنَّ أكثرَ مَنْ تفرَّدَ بتخريج حديثه ممن تُكَلَّمْ فيه: من المتقدِّمين، وقد أخرجَ أكثرَ نسخهم، كما قدَّمنا ذكره.

ولا شك أنَّ المرءَ أكثرُ معرفةً بحديث شيوخه ممن تقدَّم عن عصرهم.

رابعها: أنَّ أكثرَ هؤلاء المتكلمين فيهم من المتقدِّمين: يُخرج البخاريُّ

أحاديثهم غالباً في الاستشهادات، والمتابعات، والمعلقات، بخلاف مسلم؛ فإنه يخرج لهم الكثير في الأصول والاحتجاج، أما الذين أخرج لهم مسلم في المتابعات: فالبخاري لا يُعرج في الغالب عليهم.

فأكثر من يخرج لهم البخاري في المتابعات: يحتج بهم مسلم، وأكثر من يخرج لهم مسلم في المتابعات: لا يُعرج عليهم البخاري أصلاً، كما سبق بيانه عند بيان شرط البخاري.

٢ - من حيث الاتصال:

أن البخاري اشترط ثبوت التلاقي بين الراوي ومن روى عنه ولو مرةً، واكتفى مسلم بمجرد المعاصرة، وذلك واضح الدلالة على تقديم صحيح البخاري على صحيح مسلم؛ لما فيه من شدة الاحتياط وزيادة الثبوت.

٣ - من حيث السلامة من العلل:

أما من هذه الناحية: فإن الأحاديث التي انتقدت عليهما بلغت (٢١٠) أحاديث، اختص البخاري منها بأقل من (٨٠) حديثاً، واختص مسلم بالباقي، ولا شك أن ما قل فيه الانتقاد أرجح مما كثر فيه ذلك.

مما تقدم يتضح أن «صحيح البخاري» أعدل رواية، وأقوى أسانيد، وأشد اتصالاً، وأقل عللاً، ولهذا رجح كتابه على كتاب مسلم من جهة الأصحية، قال ابن الصلاح: «ثم إن كتاب البخاري أصح الكتابين صحيحاً، وأكثرهما فوائد»^(١).

وهذا الترجيح لصحيح البخاري على صحيح مسلم المراد به ترجيح الجملة على الجملة، لا كل فرد من أحاديث الآخر، كما أشار إلى ذلك

(١) (علوم الحديث) (ص/٩٠)، وانظر: (صيانة صحيح مسلم) (ص/٦٧).

السيوطي في ألفيته بقوله :

وَرَبَّمَا يَعْرِضُ لِلْمَفْقُوحِ مَا يَجْعَلُهُ مُسَاوِيًا أَوْ قُدَّمَ

ثانيًا: من حيث الفقه:

تفوق صحيح البخاري في هذا الجانب أوضح؛ لأن الإمام مسلماً أخلى صحيحه من تراجم الأبواب، والتراجم الموجودة في النسخ المطبوعة هي من وضع الإمام النووي وغيره.

أمَّا الإمام البخاري فقد عُرفَ بالاهتمام بالجانب الفقهي من خلال تراجم أبوابه، ومن المعروف أنَّ فقَّهه في تراجم أبوابه، ولم يلحق أحد من المتقدمين والمتأخرين الإمام البخاري في هذا الجانب المهم.

وهذه الوجوه كلها تدل على تقديم صحيح البخاري على صحيح مسلم، بالإضافة إلى اتفاق العلماء على أنَّ البخاري أعلم بهذا الفن من مسلم، وأنَّ مسلمًا تلميذه وخريجُه وكان يشهد له بالتقدم في هذا الفن والإمامة فيه، والتفرد بمعرفة ذلك في عصره.

أمَّا ما نُقِلَ عن بعض العلماء من تقديم صحيح مسلم على صحيح البخاري: فهو راجع إلى حُسن السِّياق وجَوْدَةِ الوضع والترتيب، لا إلى الأصحَّة، فمن المعلوم أنَّ صحيح مسلم أسهل تناوُلًا؛ حيث إنه جعل لكل حديث موضعًا واحدًا - في الغالب - يليقُ به، وجمع فيه طرقه، وأوردَ أسانيده المتعددة، وألفاظه المختلفة، وبذلك جعل مصادر استخراج الحديث منه، ومعرفة طرقه المتعددة وألفاظه المختلفة: سهلًا ميسورًا.

بخلاف «صحيح البخاري»؛ فإنه يُوردُ تلك الوجوه في أبواب متفرقة، وكثيرٌ منها في غير الباب الذي يتبادر إلى الذهن أنه أولى به، وذلك لدقيقة يفهمها البخاريُّ منه، فصارَ استخراج الحديث منه صعبًا عسيرًا،

فضلاً عن معرفة طرقه المتعددة، وألفاظه المختلفة، حتى إنّ كثيراً من الحفاظ المتأخرين نفوا رواية البخاريّ لأحاديث هي فيه؛ لأنهم لم يجدوها في مظانّها^(١).

قال ابنُ الدّيب - تلميذُ السخاويّ - مشيراً إلى هذا المقال^(٢):

تنازع قومٌ في البخاريّ ومسلم لديّ، وقالوا: أيّ ذين تقدّم؟
فقلت: لقد فاق البخاريُّ صحّةً كما فاق في حسن الصناعة مسلّم



(١) انظر: (غنية المحتاج في ختم صحيح مسلم بن الحجاج) للسخاوي (ص/ ٤١ - ٤٢)، (الإمام مسلم) للشيخ مشهور (٢/ ٥٦٨).

(٢) انظر: (إضاءة البدرين) (ل ٩/أ)، (الإمام مسلم) (٢/ ٥٦٩).

المبحث الخامس

المعلقات في «صحيح الإمام البخاري»^(١)

المراد بالتعليق: ما حُذِفَ مِنْ مُبْتَدَأِ إِسْنَادِهِ وَاحِدٌ فَأَكْثَرُ، وَلَوْ إِلَى آخِرِ
الإِسْنَادِ.

وَمِنْ صُورِ التَّعْلِيقِ: أَنْ يُحْذَفَ جَمِيعُ الإِسْنَادِ، فَيُقَالُ مَثَلًا: قَالَ
رَسُولُ اللَّهِ ﷺ.

وَمِنْهَا: أَنْ يُحْذَفَ جَمِيعُ الإِسْنَادِ إِلَى الصَّحَابِيِّ أَوْ التَّابِعِيِّ.

وَمِنْهَا: أَنْ يُحْذَفَ الْمَصْنُفُ شَيْخَهُ الَّذِي حَدَّثَهُ، وَيُضِيفَ الْحَدِيثَ إِلَى
مَنْ فَوْقَهُ.

وَالْأَصْلُ فِي حَكْمِهِ عِنْدَ الْمُحَدِّثِينَ أَنْ يَكُونَ الْحَدِيثُ الْمَعْلَقُ مِنْ قِسْمِ
الْمَرْدُودِ؛ لَجَهَالَةِ الْمُحْذُوفِ، إِلَّا إِنْ التَزَمَ مَصْنُفُهُ الصَّحَّةَ فِي كِتَابِهِ، مِثْلُ
الْإِمَامَيْنِ: الْبُخَارِيِّ وَمُسْلِمٍ، فَالْجَمْهُورُ عَلَى أَنَّهُ مَا أُتِيَ فِيهِ بِصِيغَةِ الْجَزْمِ
دَلٌّ عَلَى أَنَّهُ ثَبَتَ إِسْنَادُهُ عِنْدَهُ، وَإِنَّمَا حُذِفَ ذَلِكَ لَغَرَضٍ مِنَ الْأَغْرَاضِ،
وَمَا أُتِيَ فِيهِ بِغَيْرِ الْجَزْمِ: فَلَا يَخْلُو مِنْ مَقَالٍ، أَمَّا الْأَوَّلُ فَصَحِيحٌ إِلَى مَنْ
عَلَّقَهُ، كَمَا سَيَأْتِي التَّفْصِيلُ.

وَقَدْ أَكْثَرَ الْإِمَامُ الْبُخَارِيُّ مِنَ التَّعْلِيقِ فِي صَحِيحِهِ، حَيْثُ بَلَغَتْ

(١) ملخص من (هَدَى السَّارِي) (ص/١٧ - ١٩)، وانظر: (معجم مصطلحات الحديث
ولطائف الأسانيد) للدكتور محمد ضياء الرحمن الأعظمي (ص/٤٣٥ - ٤٣٦).

تعليقاته ألفاً وثلاثمائةٍ وواحدًا وأربعين.

والمعلقات في صحيح البخاري على قسمين: الأول: المعلقات المرفوعة، والثاني: المعلقات الموقوفة.

أولاً: المعلقات المرفوعة:

وهي على قسمين:

القسم الأول: ما يوجد في موضع آخر من صحيحه موصولاً.

والسبب في تعليقه تقدّم بيانه في المبحث السابق، وأنه يُورده معلّقاً حيث يضيقُ مخرجُ الحديث؛ إذ سبق أن من قاعدته أنه لا يُكرّر إلا لفائدة، فمتى ضاقَ المخرجُ واشتملَ المتنُ على أحكامٍ فاحتاجَ إلى تكريره: فإنه يتصرّف في الإسنادِ بالاختصار؛ خشية التّطويل.

القسم الثاني: ما لا يوجد فيه إلا معلّقاً.

وهذا النوعُ على صورتين: إمّا أن يُورده بصيغة الجزم، وإما أن يُورده بصيغة التمريض.

أمّا الصيغة الأولى: وهي أن يُورده بصيغة الجزم:

فُيُسْتَفَادُ منها الصحةُ إلى مَنْ علّقَ عنه، لكن يَبْقَى النظرُ فيمَنْ أُبْرزَ من رجال ذلك الحديث، وهو من هذه الحِثَّةِ على درجات:

١ - فمَنْه ما يَلْتَحِقُ بشرطه: والسببُ في كونه لم يوصلْ إسناده بل علّقَه:

أ - إمّا لكونه أخرجَ ما يقومُ مقامه، فاستغنى عن إيرادِ هذا مستوفى السياق، ومع ذلك لم يُهْمَلْه، بل أوردَه بصيغة التعليق؛ طلباً للاختصار، وبذلك جمَعَ بين الفائدتين.

ب - وإمّا لكونه لم يَحْصُلْ عنده مسموعاً، أو سمعه ولكنه شكّ في

سَماعه له مِنْ شَيْخه، أو سَمَعَه مِنْ شَيْخه مَذاكِرَةً، فما رَأى أَنه يَسوقُه مَساقَ الأَصْل.

وْغالبُ هذا فيما أوردَه عن مَشايخه؛ فَمِنْ ذلك أَنه قال في كتاب الوِكاَلَة: «قال عُثْمانُ بْنُ الهَيْثَم: حَدَّثنا عوف، حَدَّثنا مُحَمَّدُ بْنُ سَيرين، عن أَبِي هَريْرة رَضِيَ اللهُ عَنْهُ قال: وَكَلَنِي رَسولُ اللهِ ﷺ بِزَكاةِ رَمْضان...»، الحديث بِطولِه ^(١)، وأوردَه في مواضِع أُخرى؛ مِنْها في فضائلِ القرآن ^(٢)، وفي ذِكرِ إبليس ^(٣)، ولم يُقلْ في موضعٍ مِنْها «حَدَّثنا عُثْمان»، فالظاهرُ أَنه لَمْ يَسْمَعه مِنْه.

وأيضاً قد اسْتَعْمَلَ الإمامُ البُخاريُّ هذه الصِغَةَ فيما لَمْ يَسْمَعه مِنْ مَشايخه في عَدَّة أحاديث؛ فَيُورِدُها عَنْهُمْ بِصِغَةِ «قال فلان»، ثم يُورِدُها في موضعٍ آخَرٍ بِواسِطَةٍ بَيْنه وَبَيْنَهُمْ، وله عَدَّةُ أمثلةٍ في الصَّحيح، كما ذَكَرَها الحافِظُ ابنُ حَجَر.

قال الحافِظ: «لكن مع هذا الاحتمال لا يَجْمَلُ حَمْلُ جَميع ما أوردَه بِهِذه الصِغَةِ على أَنه سَمِعَ ذلك مِنْ شَيْخه، ولا يَلزَمُ مِنْ ذلك أَن يكون مَدْلُساً عَنْهُمْ؛ فَقَدْ صَرَّحَ الخَطِيبُ وَغَيرُهُ بِأَنَّ لَفْظَ «قال» لا يُحْمَلُ على السَّماعِ إِلَّا مِمَّنْ عُرِفَ مِنْ عَادَتِهِ أَن لا يُطْلِقَ ذلك إِلَّا فيما سَمِعَ. فاقْتَضَى ذلك أَنَّ مَنْ لَمْ يُعَرَفْ ذلك مِنْ عَادَتِهِ: كان الأَمْرُ فِيهِ على الاحتمال، والله تعالى أَعْلَم».

٢ - وَمِنْه ما لا يَلْتَحِقُ بِشَرْطِه: والسببُ في التعلِيقِ هُنا وَاضِح، وهو أَن البُخاريَّ يَريدُ أَن لا يَسوقَه مَساقَ الأَصْل؛ لكونه ليس على شَرْطِه،

(١) (ح/٢٣١١)، باب إِذا وَكَّلَ رَجُلًا فَتَرَكَ الوَكِيلُ شَيْئًا، فَأَجازَه الموكَّلُ، فَهو جائِزٌ، وَإِنْ أَقرَضَه إلى أَجلٍ مَسْمُومٍ جازَ. وفيه قِصَّةُ أَبِي هَريْرة رَضِيَ اللهُ عَنْهُ مع الشَّيْطان.

(٢) (ح/٥٠١٠)، باب فَضْلُ سورَةِ البَقَرَةِ.

(٣) (ح/٣٢٧٥)، باب صِفَةُ إبليسَ وَجَنودِهِ.

حتى ولو كان صحيحاً عند غيره. وهذا أيضاً على درجات:

أ - فقد يكون صحيحاً على شرط غيره: ومن أمثلته قوله^(١): «وقالت عائشة رضي الله عنها: كان النبي صلى الله عليه وسلم يذكرُ الله على كلِّ أحيانه»، وهو حديثٌ صحيحٌ أخرجه مسلمٌ في صحيحه^(٢).

ب - وقد يكون حسناً صالحاً للحجة: ومن أمثلته قوله^(٣): «وقال بهز بن حكيم عن أبيه عن جده: الله أحقُّ أن يُستَحْيَا منه من الناس»^(٤).

ج - وقد يكون ضعيفاً، ولكن لا من جهةٍ قدح في رجاله، بل من جهة انقطاع يسير في إسناده، ويكون منجبراً بأمرٍ آخر، ومثاله: قوله في باب العرض في الزكاة، من كتاب الزكاة: «وقال طاوس: قال معاذ بن جبل رضي الله عنه لأهل اليمن: اتوني بعرض ثياب خميص أو لبيس في الصدقة مكان الشعير والذرة أهون عليكم وخيرٌ لأصحاب محمد صلى الله عليه وسلم». وإسناده إلى طاوس صحيحٌ، إلا أن طاوساً لم يسمع من معاذ.

والخلاصة فيما كان بصيغة الجزم: أنه يُستفاد منه أن البخاريَّ يشير إلى صحته، ثم قد يكون على شرطه، وقد لا يكون على شرطه، وكون هذه الصيغة مقتضية للصحة هو الراجح، وهي قاعدة مطردة.

الصيغة الثانية: صيغة التَّمْرِض:

وهذه الصيغة لا يُستفاد منها الصحة إلى مَنْ علقَ عنه، لكن فيه ما هو

(١) في كتاب الأذان، باب هل يتبع المؤذنُ فاه ههنا وههنا؟ وهل يلتفت في الأذان؟ وعلقه البخاريُّ أيضاً في كتاب الحيض، باب تقضي الحائض المناسك كلها إلا الطواف، من دون ذكر عائشة رضي الله عنها.

(٢) (ح/٣٦٣)، كتاب الحيض، باب ذكر الله تعالى في حال الجنابة وغيرها.

(٣) في كتاب الغسل، باب من اغتسل غريباً وحده في الخلوة، ومن ستر فالستر أفضل.

(٤) أخرجه أبو داود (ح/٤٠١٧)، والترمذي (ح/٢٧٦٩، ٢٧٩٤)، قال الحافظ: «وهو حديثٌ حسنٌ، مشهورٌ عن بهز، أخرجه أصحاب السنن».

صحيح وفيه ما ليس بصحيح.

فأما ما هو صحيح؛ فقسمان:

القسم الأول: ما كان على شرط البخاري: وهو قليلٌ جداً، قال الحافظ: فأما ما هو صحيحٌ فلم نجد فيه ما هو على شرطه إلا في مواضع يسيرة جداً، ووجدناه لا يستعمل ذلك إلا حيث يُورد ذلك الحديث المعلق بالمعنى؛ كقوله في الطب: «باب في الرُقَى بفاتحة الكتاب: ويذكر عن ابن عباس عن النبي ﷺ»^(١)، وقد أسنده في موضع آخر من طريق عبّيد الله بن الأحنس، عن ابن أبي مليكة، عن ابن عباس رضيهما: «أن نفراً من أصحاب النبي ﷺ مروا بحَيٍّ فيهم لَدِغٌ»، فذكر الحديث في رُقيّتهم للرَّجل بفاتحة الكتاب، وفيه قول النبي ﷺ لَمَّا أخبروه بذلك: «إِنَّ أَحَقَّ ما أَخَذْتُمْ عَلَيْهِ أَجْراً كِتَابُ اللَّهِ»^(٢).

فهذا كما ترى لَمَّا أوردَه بالمعنى لم يَجْزِم به؛ إذ ليس في الموصول أنه ﷺ ذكرَ الرُقِيَّةَ بفاتحة الكتاب، إنما فيه أنه لم يَنْهَهم عن فِعْلِهِم، فاستُفيد ذلك من تقريره.

القسم الثاني: ما لم يكن على شرطه؛ وهو على درجات:

١ - فمِنه ما هو صحيحٌ؛ ومن أمثلته قوله^(٣): «ويذكر عن عبد الله بن السائب رضي الله عنه قال: «قرأ النبي ﷺ (المؤمنون) في صلاة الصُّبح حتى إذا جاء ذكرُ موسى وهارون - أو ذكرُ عيسى - أَخَذْتَهُ سَعْلَةً، فركع». وهو حديثٌ صحيحٌ أخرجه مسلمٌ في صحيحه^(٤)، إلا أن البخاري لم يُخرِجَ لبعض رُواته.

(١) ترجمة باب (٣٣)، قبل (ح/٥٧٣٦).

(٢) (صحيح البخاري) (ح/٥٧٣٧)، كتاب الطب، باب الشرط في الرقية بقطع من الغنم.

(٣) في كتاب الأذان، باب الجمع بين السورتين في الركعة.

(٤) (ح/٤٥٥)، كتاب الصلاة، باب القراءة في صلاة الصبح.

ومن أمثلته أيضًا قوله^(١): «يُذَكِّرُ عَنْ أَبِي خَالِدٍ، عَنْ الْأَعْمَشِ، عَنْ الْحَكَمِ وَمُسْلِمِ الْبَطِينِ وَسَلْمَةَ بْنِ كَهِيلٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جَبْرِ وَعَطَاءٍ وَمَجَاهِدٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنهما قال: قالت امرأة للنبي ﷺ: إِنَّ أَخْتِي مَاتَتْ...»^(٢).

٢ - ومنه ما هو حسن؛ ومثاله قوله: «يُذَكِّرُ عَنْ عَثْمَانَ بْنِ عَفَانَ رضي الله عنه أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ لَهُ: «إِذَا بَعْتَ فِكْلًا وَإِذَا ابْتَعْتَ فَاكْتَلْ». وهو حديث حسن^(٣).

٣ - ومنه ما هو ضعيف فرد إلا أن العمل على موافقته؛ ومثاله قوله^(٤): «يُذَكِّرُ عَنْ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَضَى بِالْدَّيْنِ قَبْلَ الْوَصِيَّةِ»^(٥). وهو ضعيف، ولكن حكي الترمذي الإجماع على العمل به.

٤ - ومنه ما هو ضعيف فرد لا جابر ولا عاضد له: وهو في الكتاب قليل جدًا، وحيث يقع ذلك فيه يتعقبه المصنف بالتضعيف، بخلاف ما

(١) في كتاب الصيام، باب من مات وعليه صوم.

(٢) قال الحافظ: «ورجال هذا الإسناد رجال الصحيح، إلا أن فيه اختلافاً كثيراً في إسناده، وقد تفرد أبو خالد سليمان بن حيّان الأحمر بهذا السياق، وخالف فيه الحفاظ من أصحاب الأعمش».

(٣) أخرجه أحمد (٦٢/١)، والدارقطني (٨/٣)، قال الحافظ: «هذا الحديث قد رواه الدارقطني من طريق عبد الله بن المغيرة، وهو صدوق، عن منقذ مولى عثمان، وقد وثق، عن عثمان، به، وتابعه عليه سعيد بن المسيب، ومن طريقه أخرجه أحمد في المسند إلا أن في إسناده ابن لهيعة، ورواه ابن أبي شيبة في مصنفه من حديث عطاء، عن عثمان، وفيه انقطاع، فالحديث حسن لما عضده من ذلك».

(٤) في كتاب الوصايا، باب تأويل قوله تعالى: ﴿مِنْ بَعْدِ وَصِيَّتِهِ يُوصِي بِهَا أَوْ دِينَ﴾.

(٥) أخرجه الترمذي (ح/٢٠٩٤)، قال الحافظ: «وقد رواه الترمذي موصولاً من حديث أبي إسحاق السبيعي، عن الحارث الأعور، عن علي، والحارث ضعيف، وقد استغربه الترمذي، ثم حكي إجماع أهل العلم على القول به».

قبله، فمن أمثلته قوله^(١): «يُذَكَّرُ عن أبي هريرة - رفعه - لا يَتَطَوَّعُ الإمام في مكانه، ولم يَصَحَّ»^(٢).

ثانيًا: المعلقَاتُ الموقوفة:

وأما الموقوفات: فإنه يَجْزُمُ منها بما صَحَّ عنده ولو لم يكن على شرطه، ولا يَجْزُمُ بما كان في إسناده ضَعْفٌ أو انقطاعٌ إِلَّا حيث يكون منجبرًا؛ إِمَّا بِمَجِيئِهِ من وجهٍ آخر، وإِمَّا بِشهرته عَمَّنْ قاله.

وإنما يُورِدُ ما يُورِدُ - من الموقوفات من فتاوى الصحابة والتابعين ومن تفاسيرهم لكثير من الآيات - على طريق الاستئناس والتَّقْوِيَةِ لِمَا يَخْتَارُهُ من المذاهب في المسائل التي فيها خلاف بين الأئمة.

وخلاصة مبحث المعلقَات في صحيح البخاري:

١ - أن ما علَّقَه البخاري يُنْقَسَمُ إلى قسمين: القسم الأول: ما يَجْزُمُ فيه بِنِسْبَتِهِ إلى المعلق عنه، كقوله: «قال فلان». القسم الثاني: ما لا يَجْزُمُ فيه، كأن يستعمل صيغة «يُذَكَّرُ».

٢ - أن جميع ما فيه من المعلقَات المرفوعة صحيح، وذلك باعتبار أنه كَلَّهُ مقبولٌ ليس فيه ما يُرَدُّ مطلقًا إِلَّا النادر.

٣ - وكذلك كُلُّ ما أورده من المعلقَات الموقوفة صحيحة باعتبار كونها مقبولة.

٤ - غني العلماء بمعلقَات البخاري، وفارسُ هذا الميدان هو الحافظ

(١) في كتاب الأذان، باب مكث الإمام في مصَلَّاه بعد السلام.

(٢) أخرجه أبو داود (ح/١٠٠٦) في كتاب الصلاة، باب في الرجل يتطوع في مكانه الذي صلى فيه المكتوبة. قال الحافظ: «وهو حديث أخرجه أبو داود من طريق ليث بن أبي سليم، عن الحجاج بن عبيد، عن إبراهيم بن إسماعيل، عن أبي هريرة. وليث بن أبي سليم ضعيف، وشيخُ شيخه لا يُعرف، وقد اختلف عليه فيه».

ابن حجر، حيث أفرد كتابًا في هذا الموضوع سمّاه (تغليق التعليق على صحيح البخاري)، وهو مطبوع في خمسة مجلدات.

٥ - أنّ جميع ما يُوردُه البخاريُّ في صحيحه لا يخرج من أمرين:

أ - إمّا أن يكون ممّا ترجمَ له، وهو المقصودُ من هذا التّصنيف بالذات، وهو الأحاديثُ الصّحيحةُ المُسنّدة، وهي التي ترجمَ لها، وهي موضوع الكتاب.

ب - وإمّا أن يكون ممّا ترجمَ به، وهو المذكورُ بالعرضِ والتّبع، وهي الآثارُ الموقوفةُ والأحاديثُ المعلّقة، وكذلك الآياتُ القرآنية، فجميعُ ذلك مُترجمٌ به، إلّا أنها إذا اعتبرتَ بعضها مع بعضٍ، واعتبرتَ أيضًا بالنسبةِ إلى الحديث؛ يكون بعضها مع بعضٍ: منها مفسّرٌ ومنها مفسّرٌ، فيكون بعضها كالمتّرجم له باعتبار. ولكن المقصودُ بالذات هو الأصل. والعلم بهذا الفرق بين المترجم له والمترجم به مهمٌ يندفعُ به اعتراض كثيرٍ من الناسِ عمّا أوردَه البخاريُّ من هذا القبيل مما ليس على شرطه، والله الموفق.

هذا آخرُ ما يسرّه الله سبحانه وتعالى في هذه الرسالة الموجزة، التي كانت عن أمير المؤمنين في الحديث الإمام البخاري رَحِمَهُ اللهُ، وعن كتابه الصحيح، الذي هو أصحُّ كتابٍ بعد كتاب الله رَحِمَهُ اللهُ، أسأل الله سبحانه أن يجعله خالصًا لوجهه الكريم، وأن يتجاوزَ عمّا قد أكون أخطأت فيه، وأن يحشرني مع الصالحين.

وصلّى الله وسلّم على نبيّنا محمدٍ وعلى آله وصحبه ومَن استنَّ بسنّتهم واهتدى بهديهم إلى يوم الدين، والحمدُ لله ربّ العالمين.



فهرس الموضوعات

٥	مقدمة إدارة الشؤون الفنية لمجموعة مداخل كتب السنة العشرة
١١	قالوا عن الإمام البخاري رَحِمَهُ اللهُ
١٢	قالوا عن صحيح الإمام البخاري
١٥	مقدمة المؤلف
١٧	خطة المدخل
٢١	الباب الأول: حياة الإمام البخاري رَحِمَهُ اللهُ
٢٣	الفصل الأول: سيرة الإمام البخاري الشخصية
٢٥	المبحث الأول: اسمه، ونسبته، وولادته
٢٧	المبحث الثاني: بلده
٣١	خريطة تبين موقع «بخارى» اليوم
٣٣	المبحث الثالث: نشأته وصفاته
٣٥	المبحث الرابع: شمائله وفضائله
٣٥	أولاً: زهده وورعه
٣٧	ثانياً: عبادته
٣٩	ثالثاً: كرمه وسماحة نفسه وحسن خلقه
٤١	رابعاً: تمسكه بالسنن النبوية
	المبحث الخامس: استقراره في «نيسابور»، ثم خروجه منها إلى «بخارى»
٤٥	ثم خروجه منها، ووفاته في قرية «حَرْتَنَكْ»
٤٥	المطلب الأول: استقراره في نيسابور ثم خروجه منها
٤٧	قصّة فتنة الإمام البخاري مع شيخه الإمام الذهلي
٤٨	توضيح عن موقف الإمام البخاري من القول «لفظي بالقرآن مخلوق»
٥١	المطلب الثاني: خروجه من بخارى، ووفاته رَحِمَهُ اللهُ

٥٧	الفصل الثاني: حياة الإمام البخاري العلمية
٥٩	المبحث الأول: طلبه للحديث، ونبوغه فيه
٦١	المبحث الثاني: قوة حفظه ونباهة خاطره وسيلان ذهنه
٦٢	قصة امتحان البخاري في بغداد
٦٥	المبحث الثالث: رحلاته
٧٥	المبحث الرابع: أشهر شيوخ الإمام البخاري
٨١	المبحث الخامس: أشهر تلاميذ الإمام البخاري
٨٤	المبحث السادس: مؤلفات الإمام البخاري
٩٠	المبحث السابع: مكانته، وثناء العلماء عليه
٩٠	المطلب الأول: مكانته عند العلماء
٩٠	أولاً: مكانته في الحديث
٩١	ثانياً: مكانته في علل الحديث
٩٢	ثالثاً: مكانته في الجرح والتعديل
٩٢	رابعاً: مكانته في الفقه
٩٤	خامساً: مكانته في العقيدة
٩٦	المطلب الثاني: ثناء العلماء عليه
٩٦	أولاً: مكانته عند شيوخه
١٠١	ثانياً: ثناء شيوخه عليه
١٠٣	ثالثاً: ثناء بعض أقرانه عليه
١٠٩	الباب الثاني: منهج الإمام البخاري رحمته الله في صحيحه
١١١	الفصل الأول: التعريف بصحيح الإمام البخاري
١١٣	المبحث الأول: التعريف بصحيح الإمام البخاري
١١٣	أولاً: اسمه
١١٤	ثانياً: السبب الباعث له على تصنيفه
١١٥	ثالثاً: مدى عنايته في تأليفه
١١٦	رابعاً: موضوع الجامع الصحيح
١١٧	خامساً: محتويات الجامع الصحيح
١١٧	اهتمام البخاري بالجانب الفقهي
١٢٠	سادساً: مكان تصنيفه

- المبحث الثاني: رواة صحيح الإمام البخاري ١٢١
- سلسلة تبين طرق روايات نُسخ الصحيح عن البخاري ١٢٨
- المبحث الثالث: عددُ أحاديث صحيح البخاري، وعددُ الأحاديث التي
صُنِفَ منها ١٢٩
- أولاً: عددُ أحاديث صحيح البخاري ١٢٩
- ثانياً: عددُ الأحاديث التي انتخَبَ منها صحيحه ١٣١
- المبحث الرابع: مكانةُ صحيح الإمام البخاري، وثناء العلماء عليه ١٣٣
- المبحث الخامس: عناية العلماء وجهودهم على «صحيح الإمام البخاري» ١٣٧
- المبحث السادس: شروح «صحيح الإمام البخاري» ١٤٩
- أ - الشروح المطبوعة ١٤٩
- ب - الشروح غير المطبوعة ١٥٤
- تنبيه يتعلق كتاب التوحيد من صحيح الإمام البخاري وإفراده بالشرح ١٥٧
- المبحث السابع: طبعاتُ «صحيح الإمام البخاري» ١٦٢
- أولاً: بعض الطبعات القديمة ١٦٢
- ثانياً: الطبعة الأميرية، ومنزلتها ١٦٣
- ثالثاً: الطبعات الحديثة ١٦٦
- الفصل الثاني: منهج الإمام البخاري في صحيحه ١٦٩
- المبحث الأول: منهج الإمام البخاري في تراجم الكتب والأبواب ١٧١
- المطلب الأول: منهجه في تراجم الأبواب ١٧١
- المطلب الثاني: مناسبة الترتيب بين كُتبه وأبوابه ١٧٥
- المطلب الثالث: عنايته بأن يكون في الحديث الأخير من كل باب
مناسبةً لختمه ١٨٦
- المبحث الثاني: شرط الإمام البخاري في صحيحه ١٩٢
- المبحث الثالث: التكرار والتقطيع والاختصار في صحيح الإمام البخاري ١٩٦
- المبحث الرابع: المفاضلة بين الصحيحين ٢٠١
- المبحث الخامس: المعلقات في «صحيح الإمام البخاري» ٢٠٦
- خلاصةُ مبحث المعلقات في صحيح البخاري ٢١٢
- فهرس الموضوعات ٢١٥



إصدارات إدارة الشؤون الفنية مرتبة حسب تاريخ سنة إصدارها

أولاً: كتب التحقيق:

- ١- رسالة في أصول الفقه، العُكْبَرِي (ت٤٢٨هـ)، تحقيق مكتب الشؤون الفنية، ط١ / ٢٠٠٦ م. ط٢ / ٢٠١٠ م.
- ٢- تعظيم الفتيا، ابن الجوزي (ت٥٩٧هـ)، تحقيق فيصل العلي، ٢٠٠٦ م.
- ٣- كشف اللثام في شرح عمدة الأحكام (٧ مجلدات)، السِّفَارِينِي (ت١١٨٨هـ)، تحقيق نور الدين طالب، ٢٠٠٧ م.
- ٤- شرح كتاب الشهاب للقضاعي، ابن بدران (ت١٣٤٦هـ)، تحقيق نور الدين طالب، ط١ / ٢٠٠٧ م. ط٢ / ٢٠١٠ م.
- ٥- عادات الإمام البخاري في صحيحه، عبد الحق الهاشمي (ت١٣٩٢هـ)، تحقيق محمد ناصر العجمي، ٢٠٠٧ م.
- ٦- غاية المنتهى في جمع الإقناع والمنتهى (مجلدان)، مرعي الكرمي (ت١٠٣٣هـ)، تحقيق ياسر إبراهيم المزروعى، ورائد يوسف الرومي، ٢٠٠٧ م.
- ٧- الروض الندي شرح كافي المبتدي (مجلدان)، البعلي (ت١١٨٩هـ)، تحقيق نور الدين طالب، ط١ / ٢٠٠٧ م. ط٢ / ٢٠١٠ م.
- ٨- الأسئلة الكويتية روضة الأرواح، ابن بدران (ت١٣٤٦هـ)، تحقيق محمد ناصر العجمي، ٢٠٠٧ م.
- ٩- درة الغواص في حكم الزكاة بالرصااص، ابن بدران (ت١٣٤٦هـ)، تحقيق محمد ناصر العجمي، ٢٠٠٧ م.
- ١٠- شرح منظومة الآداب الشرعية، الحجاوي (ت٩٦٨هـ)، تحقيق نور الدين طالب، ط١ / ٢٠٠٧ م. ط٢ / ٢٠١٠ م.
- ١١- الخُطْبُ السَّنِيَّة، مصطفى البولاقى (ت١٢٦٣هـ)، تحقيق وليد العلي، ٢٠٠٧ م.
- ١٢- المنبر (مجموعة خُطْبُ جُمُعِيَّة)، عبد الله النوري (ت١٤٠١هـ)، ٢٠٠٧ م.
- ١٣- الخطب الجمعة في المواعظ الأسبوعية، محمد أحمد الفارسي (ت١٤٠٢هـ)، ٢٠٠٧ م.
- ١٤- الأحكام المفيدة في الأقوال السديدة، عبد الله بن عبد الرحمن السند (ت١٣٩٧هـ)، اعتنى به نور الدين مسعي، ط١ / ٢٠٠٧ م. ط٢ / ٢٠١٠ م.
- ١٥- رسالة أبي داود لأهل مكة في وصف سننه، مع المدخل إلى سنن أبي داود، تحقيق محمد النورستاني، ط١ / ٢٠٠٨ م. ط٢ / ٢٠١٠ م.
- ١٦- المصعد الأحمد في ختم مسند الإمام أحمد، ابن الجَزَرِي (ت٨٣٣هـ)، تحقيق محمد ناصر العجمي، ٢٠٠٨ م.

- ١٧- القول العلي لشرح أثر الإمام علي، السِّقَّاريني (ت ١٨٨هـ)، تحقيق محمد النورستاني، ط ١ / ٢٠٠٨ م. ط ٢ / ٢٠١٠ م.
- ١٨- تحفة الخلان في أحكام الأذان، الدمرداشي (ت ١١٤٩هـ)، تحقيق محمود الكبش، ٢٠٠٨ م.
- ١٩- فرائد الفوائد في أحكام المساجد، ابن طولون (ت ٩٥٣هـ)، تحقيق مكتب الشؤون الفنية، ط ١ / ٢٠٠٨ م. ط ٢ / ٢٠١١ م.
- ٢٠- سؤالات علامة الكويت عبد الله خلف الدحيان (العقود الياقوتية في جيد الأسئلة الكويتية)، ابن بدران (ت ١٣٤٦هـ)، تحقيق الطاهر خذيري، ط ١ / ٢٠٠٨ م. ط ٢ / ٢٠١٠ م.
- ٢١- نصيحة الإنسان عن استعمال الدخان، عبد الله بن عبد الرحمن السند (ت ١٣٩٧هـ)، ٢٠٠٨ م.
- ٢٢- الرشد، عبد الله النوري (ت ١٤٠١هـ)، اعتنى به نور الدين مسعي، ٢٠٠٨ م.
- ٢٣- فتح الرحمن فيما يجب معرفته على كل إنسان، الوضاحي (ت ١١٣٥هـ)، تحقيق محمود الكبش، ٢٠١١ م.
- ٢٤- التيسير نظم التحرير، العمرطي (ت ٩٨٩هـ)، تحقيق ياسر المقداد، ٢٠١١ م.
- ٢٥- إعلام الأنام بفضائل الصيام، البكري الشافعي (ت ٩٥٢هـ)، تحقيق سامي صبح، ٢٠١٤ م.
- ٢٦- نظم رسالة ابن أبي زيد القيرواني، الغلاوي الشنقيطي (ت ١٢٠٩هـ)، تحقيق محمد أحمد جدو، ٢٠١٤ م.
- ٢٧- الأسباب المعينة على الصبر على أذى الخلق، ابن تيمية (ت ٧٢٨هـ)، تحقيق عبد الرزاق البدر، ٢٠١٥ م.
- ٢٨- ست رسائل في أحكام المساجد، تحقيق سامي صبح، ٢٠١٥ م، وهي:
 - تحفة الراكع والمساجد في جواز الاعتكاف في فناء المساجد، عبد الغني النابلسي (ت ١١٤٣هـ).
 - سعادة الماجد بعمارة المساجد ورغبة طالب العلوم إذا غاب عن درسه، الشُّرْبُلَالِي (ت ١٠٦٩هـ).
 - البشرى بعظيم المنة في حديث «من بنى لله مسجداً بنى له بيتاً في الجنة»، الطحلاوي.
 - فضل عمارة المساجد، عليّ الأجهوري (ت ١٠٦٦هـ).
 - فضل بناء المسجد، الطوخي (بعد ١٣٠٣هـ).
 - فضل بناء المساجد وعمارته وعمّاره، محمد عبد الفتاح الشافعي.
- ٢٩- الأصول من علم الأصول، ابن عثيمين (ت ١٤٢١هـ) = (٢٠٠١ م)، ٢٠١٦ م.

- ٣٠- ملحّة الإعراب، الحريري (ت٥١٦هـ)، ٢٠١٦م
 ٣١- قاعدة مختصرة في وجوب طاعة الله ورسوله وولاة الأمور، ابن تيمية (ت٧٢٨هـ)، تحقيق عبد الرزاق البدر، ٢٠١٨م.
 ٣٢- ذخيرة الإخوان في اختصار الاستغناء بالقرآن لابن رجب، اختصار محمد بن عبد الله الحضرمي الملقب بـ (بحرق)، ٢٠١٨م.

ثانيًا: كتب التأليف:

- ١- ضوابط الفتوى، ٢٠٠٥م.
 ٢- التأصيل الشرعي لما ينبغي أن يتجنبه الإمام والخطيب، الطاهر خذيري، ط١ / ٢٠٠٥م. ط٢ / ٢٠١٠م.
 ٣- رسائل التواصل مع الأئمة والخطباء (١ و٢)، ٢٠٠٥م.
 ٤- رسائل التواصل مع الأئمة والخطباء (٣ و٤)، ٢٠٠٥م.
 ٥- المختصرات النافعة (١)، ٢٠٠٥م.
 ٦- المختصرات النافعة (٢)، ٢٠٠٥م.
 ٧- المختصرات النافعة (٣)، ٢٠٠٦م.
 ٨- محمد ﷺ من الميلاد الأسنى إلى الرفيق الأعلى، كمال محمد درويش، ٢٠٠٦م.
 ٩- سعة الخلاف ورحمة الاتفاق والاختلاف، الطاهر خذيري، ط١ / ٢٠٠٦م. ط٢ / ٢٠١٠م.
 ١٠- كيف نعيد للمسجد مكانته، محمد أحمد لوح، ط١ / ٢٠٠٦م. ط٢ / ٢٠١٠م.
 ١١- الخطب المنبرية لعام (٢٠٠٥م)، ط١ / ٢٠٠٦م. ط٢ / ٢٠١١م.
 ١٢- بريق الجمان في شرح أركان الإيمان، محمد النورستاني، ط١ / ٢٠٠٧م. ط٢ / ٢٠١١م.
 ١٣- المدخل إلى صحيح مسلم، محمد النورستاني، ط١ / ٢٠٠٧م. ط٢ / ٢٠١٠م. ط٣ / ٢٠١٤م. ط٤ / ٢٠٢٣م.
 ١٤- المدخل إلى جامع الترمذي، الطاهر خذيري، ط١ / ٢٠٠٧م. ط٢ / ٢٠١٠م. ط٣ / ٢٠٢٣م.
 ١٥- الأسماء والمصاهرات بين أهل البيت والأصحاب، السيد بن إبراهيم، ٢٠٠٧م.
 ١٦- مجالس مع فضيلة الشيخ محمد الأمين الجكني الشنقيطي، كتبها تلميذه: أحمد بن محمد الأمين بن أحمد الجكني الشنقيطي، ط١ / ٢٠٠٧م. ط٢ / ٢٠١٠م.
 ١٧- كيف يؤدي الموظف الأمانة، عبد المحسن العباد البدر، ط١ / ٢٠٠٧م. ط٢ / ٢٠١٠م.

- ١٨- المنهل العذب النмир في سيرة السراج المنير (خطب)، وليد العلي، ٢٠٠٧م.
- ١٩- أنيس الخطباء، الطاهر خذيري، ط ١ / ٢٠٠٧م. ط ٢ / ٢٠١١م.
- ٢٠- الخطب المنبرية لعام (٢٠٠٦م)، ط ١ / ٢٠٠٧م. ط ٢ / ٢٠١١م.
- ٢١- المدخل إلى سنن أبي داود، محمد النورستاني، ومعه رسالة أبي داود لأهل مكة في وصف سننه، ط ١ / ٢٠٠٨م. ط ٢ / ٢٠١٠م. ط ٣ / ٢٠٢٣م.
- ٢٢- المدخل إلى سنن النسائي، محمد النورستاني، ط ١ / ٢٠٠٨م. ط ٢ / ٢٠١٠م. ط ٣ / ٢٠٢٣م.
- ٢٣- المدخل إلى موطأ مالك بن أنس، الطاهر خذيري، ط ١ / ٢٠٠٨م. ط ٢ / ٢٠١٠م. ط ٣ / ٢٠٢٣م.
- ٢٤- المدخل إلى سنن ابن ماجه، نور الدين مسعي، ط ١ / ٢٠٠٨م. ط ٢ / ٢٠١٠م. ط ٣ / ٢٠٢٣م.
- ٢٥- حكم صلاة الجمعة قبل الزوال، صالح الصاهود، ٢٠٠٨م.
- ٢٦- الثناء المتبادل بين الآل والأصحاب، ٢٠٠٨م.
- ٢٧- طالب العلم بين أمانة التحمل ومسؤولية الأداء (رسائل التواصل مع الأئمة والخطباء (٥)، محمد بن خليفة التميمي، ط ١ / ٢٠٠٨م. ط ٢ / ٢٠١٠م.
- ٢٨- الكسب الطيب، أحمد جلباية، ٢٠٠٨م.
- ٢٩- الخطب المنبرية لعام (٢٠٠٧م)، ط ١ / ٢٠٠٩م. ط ٢ / ٢٠١١م.
- ٣٠- المدخل إلى صحيح البخاري، محمد النورستاني، ط ١ / ٢٠١٠م. ط ٢ / ٢٠١٤م. ط ٣ / ٢٠٢٣م.
- ٣١- الخطب المنبرية لعام (٢٠٠٨م)، طبع ٢٠١٠م.
- ٣٣- المدخل إلى صحيح ابن خزيمة، محمد النورستاني، ط ١ / ٢٠١١م. ط ٢ / ٢٠٢٣م.
- ٣٤- بلوغ المرام في أحكام الفتح على الإمام، نور الدين مسعي، ٢٠١١م.
- ٣٥- القول التمام في استخلاف الخطيب والإمام، سيد حبيب، ٢٠١١م.
- ٣٦- الأعذار المبيحة للجمع بين الصلاتين، ياسر مقداد، ٢٠١١م.
- ٣٧- طاعة ولي الأمر، إعداد مكتب الشؤون الفنية، ٢٠١١م.
- ٣٨- مراتب الدلالة، محمد الحسن الددو، ٢٠١١م.
- ٣٩- دروس الإمام (الجزء الأول)، ط ١ / ٢٠١١م. ط ٢ / ٢٠١٤م. ط ٣ / ٢٠١٦م.
- ٤٠- أيها الخطيب، عبد الرحمن الصاعدي، ٢٠١١م.
- ٤١- الخطب المنبرية لعام (٢٠٠٩م)، طبع ٢٠١١م.
- ٤٢- المدخل إلى صحيح ابن حبان، محمد النورستاني، ط ١ / ٢٠١٢م. ط ٢ / ٢٠٢٣م.

- ٤٣- فقه الصيام في الإسلام، حمادة مسير، ٢٠١٤م.
- ٤٤- قواعد ومهارات في إدارة المساجد، سامي صبح، ٢٠١٤م.
- ٤٥- المقتطفات النافعة من ثمار المطالعة، محمد الأمين بن مزيد، ٢٠١٤م.
- ٤٦- دروس الإمام (الجزء الثاني)، ٢٠١٤م.
- ٤٧- الخطب المنبرية لعام (٢٠١٠م)، طبع ٢٠١٤م.
- ٤٨- الخطب المنبرية لعام (٢٠١١م)، طبع ٢٠١٤م.
- ٤٩- الخطب المنبرية لعام (٢٠١٢م)، طبع ٢٠١٤م.
- ٥٠- أصول في المعاملات المالية المعاصرة، خالد المصلح، ٢٠١٥م.
- ٥١- حرمة الدماء، خالد الكندري، ٢٠١٥م.
- ٥٢- الخطب المنبرية لعام (٢٠١٣م)، طبع ٢٠١٥م.
- ٥٣- اللطائف القرآنية، ابن القيم (ت ٧٥١هـ)، جمع متعب المطيري، ٢٠١٦م.
- ٥٤- الملخص في شرح كتاب التوحيد، صالح الفوزان، ٢٠١٦م.
- ٥٥- شرح الدروس المهمة لعامة الأمة، عبد الرزاق العباد البدر، ٢٠١٦م.
- ٥٦- أحكام المساجد من صحيح البخاري، سيد حبيب، ٢٠١٦م.
- ٥٧- صفوف الصلاة فضائل وأحكام، فؤاد الجرافي، ٢٠١٦م.
- ٥٨- صور من حياة السابقين في تعلقهم بالمساجد، يونس الطلول، ٢٠١٦م.
- ٥٩- شرف إمام المسجد والمؤذن، سليمان الرحيلي، ٢٠١٨م.
- ٦٠- علم المواقيت والقبلة والأهلة من الناحيتين الشرعية والفلكية، صلاح الدين أحمد محمد عامر، ٢٠١٩م.
- ٦١- المدخل إلى مسند الإمام المبجل أحمد بن حنبل، سامي صبح، ٢٠٢٣م.

ثالثاً: الدوريات:

- مجلة الإمام القدوة: العدد (١) و(٢) ٢٠١٤م. العدد (٣) ٢٠١٦م.
- العدد (٤) ٢٠١٧م. العدد (٥) ٢٠١٨م.





المدخل

إلى صاحب الأمير مسلم بن الحجاج

رحمه الله تعالى (٢٠٦ - ٢٦١ هـ)

تأليف الدكتور

محمد محمدي بن محمد جميل التورستاني

إصدار
إدارة الشؤون الفنية
١٤٤٤ هـ - ٢٠٢٣ م

المدخل

إلى صاحب الأمل المستأجر بن الحاج

حقوق الطبع محفوظة

لوزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية الكويتية
قطاع المساجد - إدارة الشؤون الفنية

الطبعة الأولى: ١٤٢٨ هـ - ٢٠٠٧ م

الطبعة الثانية: ١٤٣١ هـ - ٢٠١٠ م

الطبعة الثالثة: ١٤٣٥ هـ - ٢٠١٤ م

الطبعة الرابعة: ١٤٤٤ هـ - ٢٠٢٣ م

رقم الإيداع في إدارة التخطيط الاستراتيجي
في وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية
(٢٠١٦/٧٩)

الرؤية: الريادة عالمياً في العمل الإسلامي.

الرسالة: ترسيخ قيم الوسطية، والأخلاق الإسلامية، ونشر الوعي الديني الثقافي، والعناية بالقرآن الكريم، والسنة النبوية، ورعاية المساجد، وتعزيز الوحدة الوطنية من خلال تنمية الموارد البشرية والنظم المعلوماتية، وفقاً لأفضل الممارسات المالية.

القيم: التميز، العمل المؤسسي، الشراكة، الوسطية، الشفافية والمسؤولية.

قطاع المساجد - إدارة الشؤون الفنية

للتواصل: بدالة ١٨١٠١١١ - داخلي ٧٣٧٠ - ٧٣٨٧

العنوان: الرقعي - شارع محمد بن القاسم - قطاع المساجد





المدخل

إلى صاحب الأمر المستأمن بن الحجاج

رحمه الله تعالى (٢٠٦-٢٦١ هـ)

تأليف الدكتور

محمد محمدي بن محمد جميل النورستاني

إصدار

إدارة الشؤون الفنية
١٤٤٤ هـ - ٢٠٢٣ م

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

صحيح الإمام مسلم رحمته الله

قال فيه مؤلفه الإمام مسلم بن الحجاج:

□ «ليس كلُّ شيءٍ عندي صحيحٌ وضعته ههنا، إنَّما وضعتُ ههنا ما أجمَعُوا عليه».

□ «عرضتُ كتابي هذا المسندَ على أبي زُرْعَةَ الرازيّ، فكلُّ ما أشارَ أنَّ له عِلَّةً: تركته، وكلُّ ما قال: إنه صحيحٌ وليسَ له عِلَّةٌ: أخرَجْتُهُ».

□ «صنَّفتُ هذا المسندَ الصحيحَ من ثلاثمائة ألفِ حديثٍ مُسمَّوعة».

وقالوا فيه وفي مؤلفه الإمام مسلم بن الحجاج:

□ قال ابنُ الصَّلاح: «... فرفعه الله - تبارك وتعالى - بكتابه (الصحيح) هذا إلى مناطِ النُّجوم، وصارَ إمامًا حَجَّةً يُبدأ ذكرُهُ ويُعادُ في علمِ الحديثِ وغيرِهِ من العلوم، وذلك فضلُ الله يؤتيه مَن يَشاء».

□ وقال الحافظُ ابنُ حَجَرٍ العسقلانيُّ: «حصلَ لمسلم في كتابه حظٌّ عظيمٌ مُفَرِّطٌ لم يحصلْ لأحدٍ مثله، بحيثُ إنَّ بعضَ الناسِ كان يُفضِّلُه على صحيحِ مُحَمَّدٍ بنِ إِسماعيلَ، وذلك لِمَا اختَصَّ به من جَمْعِ الطُّرُقِ، وجَوَدَةِ السِّيَاقِ، والمحافظةِ على أداءِ الألفاظِ كما هي من غيرِ تَقْطِيعٍ ولا رِوايةٍ بمعنى».

مقدمة المؤلف

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيد الأنبياء والمرسلين، نبينا محمد وعلى آله وصحابه أجمعين، ومن استنَّ بسنتهم واهتدى بهديهم إلى يوم الدين.

أما بعد:

فهذه رسالةٌ وجيزةٌ تُعنى بترجمة الإمام مسلم بن الحجاج رَحِمَهُ اللهُ، وبيان منهجه في (صحيحه)، وذكر فوائد تتعلق به، ألفتها لتكون لبنَةً جديدةً يضعها مكتبُ الشؤون الفنيَّة بوزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بدولة الكويت لخدمة طُلاب الحديث النبوي الشريف خاصةً، وغيرهم من طلاب العلم عامة.

وقد جاء تأليفه بمناسبة انعقاد مجالس قراءة وسماع (صحيح الإمام مسلم)، وذلك ضمن «مشروع قراءة وسماع الكتب السبعة»، الذي عزم قطاع المساجد بوزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية - ممثلاً بمكتب الشؤون الفنية - على المضي فيه، بعد أن تمت مجالس سماع (صحيح الإمام البخاري) في مسجد الدولة الكبير، وعلى أن تستأنف بين الفنية والأخرى مجالس مباركة لسماع وقراءة بقية الكتب السبعة إن شاء الله تعالى.

ولأجل هذه المناسبة كان من اللائق فنياً وعلمياً إعداد مدخلٍ علميٍّ مختصر يُعرَّف فيه بالمصنّف ومصنّفه في كل مرة من المرات التي تُعقد

فيها هذه المجالس المباركة بإذن الله تعالى، وفي هذا السياق جاء هذا المدخل إلى «صحيح الإمام مسلم بن الحجاج».

وقد توخيت فيه التوسط بين الإطناب الممل والإيجاز المُخل؛ ليكون أدعى إلى استفادة الجمهور منه.

ومن المراجع التي أفادتنني في تأليف هذه الرسالة: كتاب (الإمام مسلم ومنهجه في صحيحه) للدكتور محمد عبد الرحمن طوالة، وهو رسالة دكتوراه، وكذلك كتاب (الإمام مسلم بن الحجاج ومنهجه في الصحيح وأثره في علم الحديث)، لفضيلة الشيخ أبي عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان، وقد لخصت بعض ما جمعه من المباحث، مع الإشارة إليهما أو إلى أحدهما، وأحياناً لا أشير؛ استغناءً بهذا التنبيه والتنويه.

وأسأل الله تعالى أن يجعل هذه الرسالة خالصةً لوجهه الكريم، وأن ينفع بها.

وقد شاركني في ترتيب بعض مباحثها كلٌّ من: الدكتور الطاهر خديري، والشيخ نور الدين مسعي، شكر الله سعيهما، وتقبل منهما.

وصلّى الله تعالى على خير خلقه محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، ومن استنّ بسنته، واهتدى بهديه إلى يوم الدين.

أبو حميد الله

محمد محمدي بن محمد جميل النورستاني

١٤٢٨هـ، الموافق ٢٠٠٧/٦/٢٤م

دولة الكويت

خطة المدخل

وسيكون المدخل في باين وخاتمة:

الباب الأول

حياة الإمام مسلم بن الحجاج رحمته الله

وفيه فصلان:

* الفصل الأول: سيرة الإمام مسلم بن الحجاج الشخصية.

وفيه ستة مباحث:

المبحث الأول: اسمه، ونسبه، ونسبته، وكنيته.

المبحث الثاني: بلده.

المبحث الثالث: ولادته.

المبحث الرابع: نشأته وأسرته.

المبحث الخامس: شمائله.

المبحث السادس: وفاته.

* الفصل الثاني: حياة الإمام مسلم بن الحجاج العلمية.

وفيه سبعة مباحث:

المبحث الأول: طلبه للحديث.

- المبحث الثاني : رحلاته.
- المبحث الثالث : مذهبه في الفروع.
- المبحث الرابع : مكانته، وثناء العلماء عليه.
- المبحث الخامس : شيوخ الإمام مسلم.
- المبحث السادس : تلاميذ الإمام مسلم.
- المبحث السابع : مؤلفات الإمام مسلم.

الباب الثاني

صحيح الإمام مسلم ومنهجه فيه

وفيه فصلان:

* الفصل الأول: التعريف بصحيح الإمام مسلم.

وفيه تسعة مباحث:

- المبحث الأول : التعريف بصحيح الإمام مسلم.
- المبحث الثاني : مقدمة صحيح الإمام مسلم.
- المبحث الثالث : رواية صحيح الإمام مسلم.
- المبحث الرابع : تراجم صحيح الإمام مسلم.
- المبحث الخامس : عدد أحاديث (صحيح الإمام مسلم)، وعدد الأحاديث التي انتُخب منها.
- المبحث السادس : مكانة صحيح الإمام مسلم.
- المبحث السابع : عناية العلماء وجهودهم على صحيح الإمام مسلم.

- المبحث الثامن : شروح صحيح الإمام مسلم.
- المبحث التاسع : خصائص (صحيح الإمام مسلم)، والموازنة بينه وبين (صحيح الإمام البخاري).
- * الفصل الثاني : منهج الإمام مسلم في (صحيحه).
- وفيه سبعة مباحث :
- المبحث الأول : طبقات الرواة المخرّج عنهم في الصحيح.
- المبحث الثاني : شرط الإمام مسلم في (صحيحه).
- المبحث الثالث : الإسناد المعنعن عند مسلم، وآراء العلماء فيه.
- المبحث الرابع : المعلقات في صحيح الإمام مسلم.
- المبحث الخامس : منهج الإمام مسلم في علوم المتن روايةً ودرايةً.
- المبحث السادس : أثر منهج الإمام البخاري في (صحيح الإمام مسلم).
- المبحث السابع : المفاضلة بين الصحيحين.
- الخاتمة : وفيها فوائد متنوعة منقولّة من (مقدمة الإمام النووي لشرح صحيح الإمام مسلم).



الباب الأول

حياة الإمام مسلم بن الحجاج رَحِمَهُ اللهُ

وفيه فصلان:

- | | |
|---------------|-------------------------------------|
| الفصل الأول: | سيرة الإمام مسلم بن الحجاج الشخصية. |
| الفصل الثاني: | حياة الإمام مسلم بن الحجاج العلمية. |

الفصل الأول

سيرة الإمام مسلم بن الحجاج

الشخصية

وفيه ستة مباحث :

المبحث الأول : اسمه ، ونسبه ، ونسبته ، وكنيته .

المبحث الثاني : بلده .

المبحث الثالث : ولادته .

المبحث الرابع : نشأته وأسرته .

المبحث الخامس : شمائله .

المبحث السادس : وفاته .

المبحث الأول

اسْمُهُ وَنَسَبُهُ وَنَسَبَتُهُ وَكُنْيَتُهُ

هو الإمام مُسْلِمُ بن الحَجَّاج بن مُسْلِم بن ورد بن كوشاذ، القشيري، أبو الحسين الخراساني النيسابوري.

وقد ذهب أكثر المؤرخين^(١) إلى أن الإمام مسلماً مسلماً رَحِمَهُ اللهُ قَشِيرِيَّ صَلَّيَّةٌ، وهذه النسبة إلى بني قُشَيْرٍ، إحدى القبائل العربية المعروفة، التي يُنسَب إليها كثيرٌ من العلماء. ونسبة الإمام مسلم هذه نسبة أصل، بخلاف الإمام البخاري؛ فإنَّ نسبته إلى الجُعْفِيِّين نسبة ولاء، ولهذا لَمَّا ذَكَرَ الإمام ابنُ الصلاح أنَّ أولَ مَنْ أَلَفَ في الصحيح هو الإمام البخاريُّ، ثم الإمام مسلم؛ قال: «أولُ مَنْ صَنَّفَ الصحيح: البخاريُّ أبو عبد الله محمد بن إسماعيل الجعفيُّ مولاهم، وتلاه أبو الحسين مسلم بن الحَجَّاج النيسابوريُّ القشيريُّ من أنفسهم»^(٢).



(١) لم أرَ مَنْ خالف في ذلك إلا ما نقله التجيبيُّ في (برنامج) (ص/٩٣) عن العلامة عبد المؤمن بن خلف الدميّاطي (ت٧٠٥هـ)، ومال إليه تلميذه الإمام الذهبيُّ في (السير) (١٢/٥٥٨) أنَّ الإمام مسلماً كان من موالِي قَشِيرٍ، ولم أرَ مَنْ تابعهما على ذلك، فالصحيح أنه قَشِيرِيَّ صَلَّيَّةٌ. راجع ما كتبه الشيخ عبد الرحمن السديس في بحثه المعنون (التعريف بالإمام مسلم، وكتابه الصحيح: منهجه، ميزاته، طبعاته، شروحه، وما أَلَفَ حوله)، وهو منشورٌ في موقع (أهل الحديث).

(٢) (علوم الحديث) المعروف بـ(مقدمة ابن الصلاح) (ص/٢٩).

المبحث الثاني

بلده

الإمام مسلمٌ خراسانيٌّ، من مدينة (نيسابور)، وهي مدينةٌ عظيمةٌ ذات فضائل جسيمة، معدن الفضلاء، ومنبع العلماء، وكانت قبل تدمير التتار لها من المراكز العلمية المهمة، لا سيما في علم الحديث، وصفها الإمام الذهبي بأنها «دار السنة والعوالي»^(١)، وتخرج منها أئمةٌ لا يحصون من الفقهاء والمحدثين والعلماء، وقد أفرد الإمام الحاکم النيسابوري (ت ٤٠٥هـ) لترجمة علمائها كتابه العظيم (تاريخ نيسابور)، وهذا الكتاب من أهم كتب الرجال التي لا تزال مفقودةً إلى الآن^(٢)، قال السمعاني: «وقد جمع الحاکم تاريخ علمائها في ثمانية مجلدات ضخمة»^(٣).

وقال السبكي: «كانت نيسابور من أجل البلاد وأعظمها، ولم يكن بعد بغداد مثلها، وقد عمل لها الحافظ أبو عبد الله الحاکم تاريخاً تخضع له جهابذة الحفاظ، وهو عندي سيد التواريخ»^(٤)، وقال أيضاً: «وهو عندي أعود التواريخ على الفقهاء بفائدة، ومن نظره عرف تفنن

(١) (الأمصار ذوات الآثار) للإمام الذهبي (ص/٢٠٥)، وعنه السخاوي في (الإعلان بالتويخ) (ص/٦٦٦).

(٢) لم يوجد منه إلا ترجمة فارسية مختصرة، لمحمد بن حسين بن أحمد المعروف بالخليفة النيسابوري (كان حياً في سنة ٧١٧هـ)، وقد جمع الباحث مازن البيروتي الطبقة السابعة من تاريخ نيسابور - وهم شيوخ الحاکم - وطبعها في مجلد مستقل.

(٣) (الأنساب) (٥/٥٥٠).

(٤) (طبقات الشافعية الكبرى) (١/١٧٣).

الرجل في العلوم جميعها»^(١).

واختصره عددٌ من الأئمة، منهم الحافظُ أبو بكر محمد بن موسى الحازمي (ت ٥٨٤هـ)، وسمَّاه «مقتضب تاريخ نيسابور»^(٢)، ومنهم الإمام الذهبي، كما ذكرَ في مقدمته لتاريخ الإسلام وسير أعلام النبلاء.

واختصره أيضًا الإمام أبو الحسن عبدُ الغافر بن إسماعيل الفارسي (ت ٥٢٩هـ) في كتابه (السياق لتاريخ نيسابور)، وقام بعمل منتخبٍ منه الحافظُ أبو إسحاق إبراهيم بن محمد بن الأزهر الصّريفيني (ت ٦٤١هـ) وهو مطبوع باسم (المنتخب من السياق لتاريخ نيسابور)، وقد ترجمَ فيه لـ (١٦٧٨) عالِمًا.

ومدينةُ نيسابور من أجلِّ المدن وأعظمها، قال عنها البشّاريُّ (ت نحو ٣٨٠هـ): «بلدٌ جليلٌ، ومصرٌ نبيلٌ، لا أعرفُ له في الإسلام من عديلٍ؛ لما قد اجتمعَ فيه من الخلال، واتفقت فيه من الخصال، مثل سعة الرزق، ووسع البقعة، وصحة الماء، وقوّة الهواء، وكثرة العلماء، بلدٌ الأجلّة والراسخين من الأئمة...»^(٣).

وقال عنها السمعاني (ت ٥٦٢هـ): «وهي أحسنُ مدينةٍ وأجمعُها للخيرات بخراسان، والمنتسب إليها جماعةٌ لا يُحصون»^(٤).

وقال ابنُ حوقل (ت بعد ٥٨٠هـ): «وليس بخراسان مدينة أصحّ هواءً، وأفسح فضاءً، وأشدّ عمارَةً، وأدوم تجارةً، وأكثر سابلةً، وأعظم قافلةً؛ من نيسابور»^(٥).

وقال عنها ياقوت الحموي (ت ٦٢٦هـ): «وهي مدينةٌ عظيمةٌ ذاتُ

(١) المصدر السابق (٤/ ١٥٥).

(٢) المصدر السابق (١/ ٢٩٥).

(٣) (أحسن التقاسيم) للبشّاري (ص/ ٣١٤).

(٤) (الأنساب) (٥/ ٥٥٠).

(٥) (صورة الأرض) لابن حوقل (٤٣٣).

فضائل جسيمة، معدن الفضلاء، ومنبع العلماء، لم أرَ فيما طَوَّفْتُ من البلادِ مدينةً كانت مثلها»^(١).

وقال الحافظ عبد القادر الرهاوي: «أمهاتُ مدائن خراسان أربع: نيسابور، ومرو، وبلخ، وهراة»^(٢).

وقال هلالُ بنُ العلاء الرقيي: «شجرةُ العلم أصلُها بالحجاز، ونُقِلَ ورقُها إلى العراق، وثمرُها إلى خراسان»^(٣).

وهي مدينةٌ قديمةٌ جدًّا، بناها سابور الأول بن أردشير بابكان، وجدَّ بناءها سابور الثاني الساساني في المائة الرابعة للميلاد، وإليه تنسبُ المدينة، حيث إنَّ (نيسابور) معرَّبٌ من الفارسية «نِيشاپُور»، وهو مشتقٌّ من (نيوشاه پُور)، ومعناه: (شيء - أو عمل، أو موضع - سابور الطيب)^(٤).

وكانت تُعرَف أيضًا - في صدر العهد الإسلامي - بـ«أبرشهر»، وبهذه التسمية ظهرت في الدراهم القديمة التي ضربها فيها الخلفاء الأمويون والعباسيون، وفيها يقولُ أبو تَمَّام حبيب بن أوس الطائي:

أَيَا سَهْرِي بَلِيلَةَ أَبْرَشَهْرٍ ذَمَمْتَ إِلَيَّ نَوْمًا فِي سَوَاهَا
وَسَمَّاهَا الْمُقَدَّسِيَّ وَغَيْرُهُ بِاسْمِ (إِيرَانْشَهْر)، أي: مدينة إيران، وذكرَ البشاريُّ أن هذا الاسم - (إِيرَانْشَهْر) - كان لقصبة مدينة نيسابور^(٥).

(١) (معجم البلدان) له (٣٨٢/٥).

(٢) وهذه المدن الأربع تقع - الآن - في ثلاث دول، اثنتان منها - وهي: بلخ، وهراة - في أفغانستان، ونيسابور في إيران، ومرو في تركمانستان.

(٣) (الإرشاد) للخليلي (٨٠٢/٢).

(٤) (بلدان الخلافة الشرقية) لـ(كي لسترنج) (ص/٤٢٤).

(٥) (أحسن التقاسيم) للبشاري (ص/٣١٤)، وانظر: (بلدان الخلافة الشرقية) لـ(كي لسترنج) (ص/٤٢٤).

فُتِحَتْ أيام عثمان بن عفان رضي الله عنه على يد ابن خالته الأمير عبد الله ابن عامر بن كُرَيْز سنة ٢٩هـ [وقيل: ٣١هـ] صلحاً، وبني بها جامعاً.

وقيل: فُتِحَتْ في أيام عمر بن الخطاب، على يد الأحنف بن قيس، وإنما انتقضت في أيام عثمان، فأرسل إليها عبد الله بن عامر ففتحها ثانية.

وقد اتسعت نيسابور بعد نقل الطاهرية دار إمارة خراسان من مدينتي (مرو) و(بلخ) إليها، يقول ابن حوقل: «وكانت دار الإمارة في قديم الأيام بمرو وبلخ إلى أيام الطاهرية، فإنهم نقلوها إلى نيسابور، فَعَمِرَتْ وَكَبِرَتْ وَغَزِرَتْ، وَعَظُمَتْ أَمْوَالُهَا عِنْدَ تَوَطُّنِهِمْ إِيَّاهَا وَقُطُونِهِمْ بِهَا، حَتَّى انْتَابَهَا الْكُتَّابُ وَالْأَدْبَاءُ بِمُقَامِهِمْ بِهَا، وَطَرَأَ إِلَيْهَا الْعُلَمَاءُ وَالْفُقَهَاءُ عِنْدَ إِثَارِهِمْ لَهَا، وَقَدْ خَرَجَتْ نِيسَابُورُ مِنَ الْعُلَمَاءِ كَثْرَةً، وَنَشَأَ بِهَا عَلَى مَرِّ الْأَيَّامِ مِنَ الْفُقَهَاءِ مِنْ شَهْرِ اسْمِهِ وَسَمَقَ قَدْرُهُ وَعَلَا ذِكْرُهُ»^(١).

واستمرت نيسابور في ازدهارها إلى سنة (٥٤٨هـ)، وفيها سُويَتْ بالأرض، حيث أحرقتها الغُزُ لَمَّا أُسْرُوا الْمَلِكَ سَنَجَرَ، قَالَ الْإِمَامُ الذَّهَبِيُّ: «دَارُ السَّنَةِ وَالْعَوَالِي... وَمَا زَالَ يُرْحَلُ إِلَيْهَا، إِلَى أَنْ دَخَلَهَا التَّتَارُ، ثُمَّ مَضَتْ كَأَن لَمْ تَكُنْ»^(٢).

ثم استولى عليها أحدُ مماليك سنجر فنقلَ النَّاسَ إِلَى مَحَلَةٍ مِنْهَا يُقَالُ لَهَا «شاذياخ»، وَعَمَّرَهَا وَسَوَّرَهَا وَاسْتَعَادَتْ بِذَلِكَ عِمْرَانَهَا.

يقول ابن حوقل: «وَسَمِعْتُ فِي سَنَةِ ثَمَانِينَ وَخَمْسِمِائَةٍ أَنَّ الْعِمَارَةَ قَدْ اتَّصَلَتْ إِلَى الْمَوْضِعِ الْقَدِيمِ»^(٣).

(١) كتاب (صورة الأرض) (ص/٤٣٤).

(٢) (الأمصار ذوات الآثار) (ص/٢٠٥).

(٣) كتاب (صورة الأرض) (ص/٤٣١).

ثم بقيت على ذلك إلى سنة ٦١٨هـ، وفيها خربها المغول وألحقوها بالأرض، ثم أعيد بناؤها، وما زالت إلى الآن.

وهي تقع الآن في إيران، على بعد (٥٠) ميلاً غربي مدينة «مشهد»، في أقصى الشمال الشرقي من إيران، على الطريق الرئيسية التي تصل طهران بمشهد، وهي قاعدة القسم الإيراني من خراسان اليوم، وعدد سكانها اليوم يناهز المائة ألف نسمة، وتُسمى الآن «نِشَاپُور».

أما (خراسان): فمنطقة واسعة، وتقع الآن ضمن ثلاث دول، وهي: أفغانستان، وتركمانستان، وإيران.

يَحُدُّها من الجنوب الشرقي: سلسلة جبال (هندوكوش) الواقعة في أفغانستان، وتمتد من الشرق إلى الغرب، آخذةً إلى الجنوب، فتفصل الشمال الأفغاني من جنوبه، وجميع الولايات (المناطق) الواقعة شمال هذه الجبال في أفغانستان، من (بدخشان) شرقاً إلى (هراة) غرباً: داخله في خراسان، وهي عبارة عن السفوح الشماليّة والغربيّة لجبال (هندوكوش) العالية.

ويَحُدُّها من الجنوب الغربي: مناطق (قوهستان) في إيران، وهي الإقليم الجبلي بين هراة ونيسابور، ومناطق (قومس)، وهي كورة كبيرة واسعة بين الري (طهران) ونيسابور في سفوح جبال طبرستان (البرز) الجنوبيّة.

وهذا الجزء كله في إيران، ويشمل منطقتين:

الأولى: إقليم طبرستان، ويسمى اليوم (مازندران)، ويشمل المنطقة المحصورة بين جبال (البرز) وسواحل بحر (الخرز)، وأشهر مُدُنْها - الآن -: ساري، بندر شاه، جرجان.

الثانية: منطقة نيسابور، وتسمى الآن (نيسابور)، وقد ضُمَّ إليها إقليم

(قوهستان)، وهي المعروفة اليوم باسم (خراسان).

ومن أهم مدنه - الآن - : مَشْهَد، طوس، نيسابور، سرخس.

ويَحُدُّها من الشرق: نَهْرُ (جيحون)، ويُعْرَفُ الآن بنهر (آمو)، وهذا النهر يُسَايِرُ أرضَ خراسان من الشرق، من بدايتها إلى نهايتها، فالمنطقة التي تُعْرَفُ قديمًا بـ(ما وراء النهر) ليست داخلية في خراسان.

ويَحُدُّها من الشمال: صحراء (قراقوم) الواقعة في تركمانستان.

ومن الغرب: بحر الخزر، المعروف - الآن - ببحر (قزوين).

والخلاصة: أن خراسان تشمل الآن:

١ = جميع الولايات (المناطق) الواقعة على السفوح الشمالية والغربية لجبال (هندوكوش) في أفغانستان، وتزيد مساحة (خراسان الأفغانية) على ثلث مساحة أفغانستان، ومن مدنها: بلخ، مزار شريف، هراة، بغلان، قندز، طالقان، جوزجان.

٢ = وإقليمَي: (مازندران) و (خراسان) الواقعتين في الشمال الشرقي من إيران.

٣ = وجميع المناطق الواقعة جنوب صحراء (قراقوم) في تركمانستان، وتشمل القسم الأكبر من خراسان من حيث المساحة^(١).



(١) ملخصاً من: (معجم البلدان) (٢/٤٠١ - ٤٠٥)، (خراسان) لمحمود شاکر، وخرائط المنطقة.

المبحث الثالث

ولادته

اختلفوا في ولادة الإمام مسلم على الرغم من اتفاقهم على سنة وفاته، والأقوال في ذلك أربعة:

القول الأول: أنه ولد سنة (٢٠١هـ).

القول الثاني: أن ولادته كانت سنة (٢٠٢هـ).

القول الثالث: أنها كانت سنة (٢٠٤هـ)، جزم به ابن كثير وابن حجر في (التهذيب)، وغيرهما.

القول الرابع: أنها كانت سنة (٢٠٦هـ)، وبه جزم الحاكم وابن الصلاح والنووي وغيرهم.

وهذا القول هو الراجح، والقائلون به هم المعروفون بشدة عنايتهم بالإمام مسلم ومصنفاته^(١).



(١) انظر التفصيل في: (الإمام مسلم) للشيخ مشهور بن حسن آل سلمان (١/١٦ - ١٩)، (الإمام مسلم ومنهجه في صحيحه) للدكتور محمد طوالة (ص/١٥ - ١٧).

المبحث الرابع

نشأته وأسرته

نشأ الإمام مسلم رحمته الله في بيت علم وجاه، فقد كان والده متصديراً لتربية الناس وتعليمهم، قال تلميذه محمد بن عبد الوهاب الفراء (ت ٢٧٢هـ): «وكان أبوه الحجاج بن مسلم من المشيخة»^(١).

ولا شك أنّ خيرَ والده في التعليم والتوجيه من شأنه أن يعمَّ أهل بيته، فهم أولى الناس بخيره، وهذا الوسط العلمي المباشر من شأنه أن يغرس البذرة الأولى من بذر التعليم الأولية، ويكون دافعاً نحو حلقات التعليم واستكمال العلم من جهةٍ أخرى.

وكانت عادة أهل ذلك العصر أن يبعثوا بأبنائهم إلى الكُتّاب لتعلّم القرآن الكريم وحفظه، وما يلزم ذلك من علوم اللغة العربية، وبعد الفراغ من هذه المرحلة: يخرج الطالب من الكُتّاب ويبدأ الاختلاف إلى الشيوخ والسماع منهم، ولا أظنّ مسلماً رحمته الله شدّ عن ذلك المنهج.

هذا الذي يمكن أن يُقال هنا، ولم تُسعفنا المصادر عن طفولته بأكثر من هذا.

أمّا أسرته: فلم يرد في المصادر التي ترجمت لهذا الإمام تفصيلاً عن حياته العائلية، ولا عن أسرته، سوى ما ذكره الحاكم: «رأيت من أعقابِهِ

(١) انظر: (تهذيب التهذيب) (١٠/١٢٧).

من جهة البنات في داره»^(١) ، وقال: «ولم يُعَقَّب ذَكَرًا»^(٢).



(١) (سير أعلام النبلاء) (١٢/٥٧٠).

(٢) (معرفة علوم الحديث) (ص/٥٢).

المبحث الخامس

شمائله

كان الإمام مسلم رحمته الله عالي الهمة، كثير النشاط، ذا صبر في الطلب والتحصيل، وليس أدل على ذلك من كثرة رحلاته وتطوافه في البلدان الإسلامية، كما سيأتي.

ويدل - أيضًا - على علو همته، وصبره ونشاطه: بحثه الطويل عن حديث، حتى استغرق منه ليلة بتمامها، وقيل: إن وفاته كانت بسبب غم أصابه لعدم عثوره على هذا الحديث، كما سيأتي عند الحديث عن وفاته رحمته الله.

ووصف رحمته الله بأنه ما اغتاب أحدًا في حياته، ولا ضرب، ولا شتم ^(١).

وكان رحمته الله إمامًا ثقة، جليل القدر، من كبار العلماء، يتسم بالورع والعبادة، والعلم الواسع، والاحتياط لدينه، لذلك عظم في أعين الناس، وعلت منزلته، وسمت مكانته.

وكان إلى جانب ذلك شجاعًا، صدوقًا، وفيًا، يقف إلى جانب الحق وأهله في الشدائد والملمات، لقد وقف: إلى جانب الإمام البخاريّ ينصره ويؤازره، ويدود عنه، متحديًا في ذلك الموقف النبيل

(١) انظر: (غنية المحتاج في ختم صحيح مسلم بن الحجاج) (ص/٢٩)، (فتح الملهم) (١/١٠٠).

خصوم البخاري، ولم يُبالِ بما لهم من نفوذٍ وقوةٍ وسلطان^(١).

قال الخطيب: «وكان مسلمٌ أيضًا يُناضلُ عن البخاري حتى أوحش ما بينه وبين محمد بن يحيى الذهلي بسببه»، ثم ذكر قصته مع الإمام محمد بن يحيى الذهلي^(٢).

أما صفاته الخَلْقِيَّة: فقال الحاكم: «سمعتُ أبي يقول: رأيتُ مسلمَ ابن الحجاج يُحدِّثُ في (خان محمش)^(٣)، فكان تامَّ القامة، أبيض الرأس واللحية، يُرخي طرفَ عمامته بين كتفيه»^(٤).

وقال الحاكم: سمعتُ أبا عبد الرحمن السلمي يقول: «رأيتُ شيخًا حسنَ الوجه والثياب، عليه رداءٌ حسن، وعمامةٌ قد أرخاها بين كتفيه، فقيل: هذا مسلمٌ، فتقدَّم أصحابُ السلطان، فقالوا: قد أمرَ أميرُ المؤمنين أن يكون مسلمٌ بن الحجاج إمامَ المسلمين، فقدَّموه في الجامع، فكبر، وصلى بالناس»^(٥).

والشاهد من القصة قوله: «حسن الوجه...».

(١) انظر: (الإمام مسلم) للشيخ مشهور (٢٤/١). (٢) تاريخ بغداد (١٣/١٠٣).

(٣) هو متجره رَحْمَةُ اللهِ.

ومن غرائب التصحيقات هنا: ما وقع في المطبوع من (العبر) للذهبي (٢٣/٢) عن الإمام مسلم أنه «كان صاحب تجارة، وكان محسن نيسابور»، هكذا وقع في المطبوع، والصحيح أن الذهبي قال: «وكان صاحب تجارة بخان محمش بنيسابور، وله أملاك وثروة»، كما نقله عنه ابنُ العماد في (شذرات الذهب) (٣/٢٧٢) - وقد تصحف في مطبوعة الشذرات - هي الأخرى - إلى «بخان بحمس» -.

وبناءً على هذا الخطأ ذكر الدكتور محمد طوالة في كتابه القيم (الإمام مسلم ومنهجه في صحيحه) (ص/٢٠) - وتبعه الشيخ مشهور بالحرف في (الإمام مسلم) (١/٣٣) - أن الإمام مسلمًا «كان كثير الإحسان إلى الناس، حتى وصفه الذهبي بأنه (محسن نيسابور)...»، ثم أحوالا إلى (العبر) للذهبي!.

(٤) (سير أعلام النبلاء) (١٢/٥٧٠)، (تهذيب التهذيب) (١٠/١١٥).

(٥) (تاريخ دمشق) (٥٨/٩١ - ٩٢)، (سير أعلام النبلاء) (١٢/٥٦٦).

المبحث السادس

وفاته رحمته الله

توفي الإمام مسلم رحمته الله عشية يوم الأحد، ودُفن يوم الاثنين، لخمس بقين من رجب، سنة (٢٦١هـ)، [الموافق ٦/٥/٨٧٥م]، وعمره (٥٥) سنة، على الصحيح من أقوال أهل العلم في سنة ولادته ^(١).

قال ابنُ الصلاح: «وكان لموته سببٌ غريب، نشأ عن غمرة فكرية علمية»، ثم أسند إلى الحاكم أنه قال: «سمعتُ أبا عبد الله محمد بن يعقوب، سمعتُ أحمد بن سلمة يقول:

عُقِدَ لأبي الحسين مسلم بن الحجاج مجلسٌ للمذاكرة، فذُكِرَ له حديثٌ لم يعرفه، فانصرفَ إلى منزله، وأوقدَ السراج، وقال لِمَن في الدار: لا يَدْخُلَنَّ أَحَدٌ منكم هذا البيت، فقليل له: أُهْدِيَتْ لَنَا سَلَّةٌ فيها تمر، فقال: قَدَّمُوهَا إِلَيَّ، فقدموها، فكان يطلبُ الحديثَ ويأخذُ تمرًا تمرًا يمضغُها؛ وأصبحَ وقد فني التمر، ووجدَ الحديثَ».

قال الحاكم: «زادني الثقة من أصحابنا: أنه منها مرضٌ ومات» ^(٢).



(١) انظر: (صيانة صحيح مسلم) (ص/٦٢)، ومصادر ترجمته.

(٢) (صيانة صحيح مسلم) (ص/٦٥ - ٦٦)، وانظر: (تاريخ بغداد) (١٣/١٠٣)، (تهذيب الكمال) (٢٧/٥٠٧).

الفصل الثاني

حياة الإمام مسلم بن الحجاج

العلمية

وفيه سبعة مباحث:

المبحث الأول: طلبه للحديث.

المبحث الثاني: رحلاته.

المبحث الثالث: مذهبه في الفروع.

المبحث الرابع: مكانته، وثناء العلماء عليه.

المبحث الخامس: شيوخ الإمام مسلم.

المبحث السادس: تلاميذ الإمام مسلم.

المبحث السابع: مؤلفات الإمام مسلم.

المبحث الأول

طلبه للحديث

أقبل الإمام مسلم رحمته الله منذ صغره على سماع الحديث وحفظه، وكان أول سماع له: سنة ثمان عشرة ومائتين^(١)، وكان عمره إذ ذاك اثنتي عشرة سنة، وطاف على شيوخ بلده - وهم المورد الأقرب - وسمع الكثير من مروياتهم، وأول من سمع منه ببلده: يحيى بن يحيى بن بكير التميمي النيسابوري (ت ٢٢٦هـ)، وبشر بن الحكم النيسابوري (ت ٢٣٨هـ أو ٢٣٨هـ)، وإسحاق بن راهويه (ت ٢٣٨هـ).

ولا شك أن سماعه منهم ومن غيرهم من أهل بلده كان في هذه الفترة المبكرة في طلبه للعلم.

ثم بدأت رحلاته، قال الذهبي: «وحج سنة عشرين، فسمع من القعني، وهو أقدم شيخ له، ومن إسماعيل بن أبي أويس... وجماعة يسيرة، ورد إلى وطنه»^(٢).

وفي طريق رجوعه من الحج «سمع بالكوفة من أحمد بن يونس وجماعة وأسرع إلى وطنه»^(٣)، ومكث فيها قرابة خمس سنوات، ثم ارتحل، كما سيأتي في وصف رحلاته.

(١) انظر: (تاريخ الإسلام) (٦/٤٣١)، (السير) (١٢/٥٥٨).

(٢) (تاريخ الإسلام) (٦/٤٣١).

(٣) (السير) (١٢/٥٥٨).

وقد أدام الاختلاف إلى مَنْ حوله من الشيوخ، سواء في ذلك شيوخُ مدينته نيسابور، أو شيوخ بلادِه خراسان عامّةً، التي برزَ فيها ابتداءً من القرن الثالث أغلبُ أئمةِ الحديث، وصارت أنشطُ مدارسِه روايةً ونقدًا وتدوينًا^(١).



(١) انظر: (الإمام مسلم ومنهجه في صحيحه) للطوالة (ص/١٨)، (الإمام مسلم) للشيخ مشهور (١/٢٧ - ٢٨).

المبحث الثاني

رحلاته

يَعُدُّ الإمامُ مسلّمٌ رَحَلَهُ من الأئمة الرّحّالين، قال النوويُّ عنه: «أحدُ أعلام أئمة هذا الشأن، وكبار المبرّزين فيه، وأهل الحفظ والإتقان، والرّحّالين في طلبه إلى أئمة الأقطار والبلدان»^(١).

وقد ابتدأت رحلاته بالحجاز، وكانت في سنٍّ مبكّرة؛ إذ كانت وعمره (١٤) عامًا، في سنة (٢٢٠هـ)، وكان إذ ذاك أمرّد، وكانت لأداء فريضة الحج.

ثم رحلَ بعد خمس سنواتٍ من ذلك في حدود (٢٢٥هـ)، قال الذهبي: «ثم رحلَ في حدود الخمسِ وعشرين ومئتين، فسمع من عليّ بن الجعد»^(٢)، ولم يَرَوْ عنه في صحيحه؛ لأجل بدعةٍ ما، وسمع من أحمد ابن حنبل...»^(٣).

وفيما يلي ذكرُ أبرز محطات رحلاته، مع بيان أبرز من سمع منهم فيها:

مكة المكرمة:

سمع بها: عبد الله بن مسلمة القعني (ت ٢٢١هـ)، وسعيد بن منصور (ت ٢٢٧هـ)، والقعنيُّ أكبرُ شيوخه المتّقين؛ لكونه قد سمع من سلّمة بن

(١) (تهذيب الأسماء واللغات) (٢/ ٩١)، و(شرح صحيح مسلم) (١/ ١٠).

(٢) وهو بغداديّ، مما يعني أن هذه الرحلة كانت إلى بغداد، كما سيأتي بيانه.

(٣) (تاريخ الإسلام) (٦/ ٤٣١).

وردان الليثي أحد التابعين، لكن سلمة ليس من الجلة الثقات، فلذا لم يُورد مسلمٌ في صحيحه شيئاً من الثلاثيات، مع وقوع واحدٍ منها عند الترمذي، وهو ممن روى عن الإمام مسلم^(١).

المدينة النبوية:

وسمع بها: إسماعيل بن أبي أويس (ت ٢٢٦هـ) وغيره.

البصرة:

قال الذهبي في ترجمة أحمد بن سلمة (ت ٢٨٦هـ) إنه: «رفيقٌ مسلم في الرحلة إلى بلخ وإلى البصرة»، وسمع بها من القعنبّي وغيره، ولعله يكون سمع منه في أواخر أيام حياته^(٢).

بغداد:

قدم الإمام مسلمٌ إلى بغداد مرات عديدة؛ لأنها مركزُ الخلافة والحضارة والعلوم، فكان العلماءُ يأتونها من كلِّ مكان، وسمع بها من الإمام أحمد بن حنبل (ت ٢٤٢هـ) وغيره، وروى عنه أهلها^(٣)، وأوّل قدومه إليها كان سنة (٢٢٥هـ)، وهي أول رحلة له بعد رحلة الحج، وآخر قدومه إليها كان سنة (٢٥٩هـ)^(٤).

بلخ^(٥):

رحل إليها بصحبة رفيقه أحمد بن سلمة (ت ٢٨٦هـ)، كما صرح

(١) انظر: (غنية المحتاج) (ص/٣٢ - ٣٣).

(٢) انظر: (الإمام مسلم ومنهجه في صحيحه) للطوالة (ص/٣٠).

(٣) (تاريخ بغداد) (١٣/١٠١).

(٤) انظر: (تاريخ بغداد) (١٣/١٠١)، (وفيات الأعيان) (٥/١٩٤)، (شذرات الذهب) (٣/٢٧٠).

(٥) (تذكرة الحفاظ) (٢/٦٣٧).

و(بلخ) بلدةٌ معروفةٌ في شمال أفغانستان، ما زالت تحتفظُ باسمها، قاعدتها - الآن - =

بذلك الذهبي، وكانت رحلته إلى قتيبة بن سعيد البغلاني^(١) (ت ٢٤٠هـ)، كما صرح بذلك الخطيب^(٢).

الكوفة:

سمع بها من أحمد بن يونس (ت ٢٢٧هـ)^(٣)، وعمر بن حفص بن غياث (ت ٢٢١هـ)^(٤)، وقد جزم الذهبي أنه سمع منهما في رحلة الحج الأولى سنة (٢٢٠هـ)^(٥).

مصر:

وسمع بها من حرملة بن يحيى (ت ٢٤٤هـ)، وعمر بن سواد (ت ٢٥٤هـ)، وقد صرح الإمام مسلم برحلته إليها حيث قال: «إنما نقموا عليه [أي: أحمد بن عبد الرحمن الوهبي (ت ٢٦٤هـ)] بعد خروجي من مصر»، وقد نصّ الحاكم على أن أحمد بن عبد الرحمن هذا قد اختلط بعد الخمسين ومائتين بعد خروج مسلم من مصر^(٦)، فتكون رحلة الإمام مسلم إليها قبل هذا التاريخ.

= مدينة (مزار شريف!)، وقد أنشئت الأخيرة (مزار شريف!) على أربعة عشر ميلاً إلى الشرق من (بلخ) القديمة، كما أن المدينة القديمة ما زالت قائمة. وكانت (بلخ) إحدى حواضر الدنيا المعروفة، لم يكن لها نظير في الحسن في ذلك الوقت إلا دمشق الشام، وكانت من أهم مدن خراسان، ويتّسبب إليها أعلام لا يحصون.

(١) نسبة إلى مدينة (بغلان)، وهي من المدن الأفغانية المعروفة، تقع في شمال البلاد، وما زالت تحتفظ باسمها وموقعها، وتحمل الآن اسم إحدى الولايات (المحافظات) الأفغانية.

(٢) (تاريخ بغداد) (١٨٦/٤).

(٣) (السير) (٥٥٨/١٢).

(٤) (المنتظم) لابن الجوزي (١٣٧/٧).

(٥) (تاريخ الإسلام) (٤٣١/٦).

(٦) (صيانة صحيح مسلم) (ص/٩٧).

الري^(١)؛

دخل مسلمٌ رَحِمَهُ اللهُ إِلَيْهَا أَكْثَرَ مِنْ مَرَّةٍ، فَدَخَلَهَا قَبْلَ سَنَةِ (٢٤٠هـ) لِسَمَاعِهِ مِنْ مُحَمَّدِ بْنِ مَهْرَانَ الْجَمَالِ (ت ٢٣٩هـ)، وَمُحَمَّدِ بْنِ عَمْرِو زُنَيْجٍ (ت ٢٤٠هـ)، وَدَخَلَهَا أَيْضًا بَعْدَ سَنَةِ خَمْسِينَ وَمِائَتَيْنِ عَقِبَ تَأْلِيفِهِ لَصَحِيحِهِ، وَشِيعُوهُ بَيْنَ الْعُلَمَاءِ، وَلَمْ تَقْتَصِرْ رَحْلَةُ الْإِمَامِ مُسْلِمٍ إِلَى الرِّيِّ عَلَى السَّمَاعِ فَقَطْ، بَلْ كَانَ يُذَاكِرُ الْعُلَمَاءَ، وَيُعَلِّمُ النَّاسَ.

الشام:

ذَكَرَ غَيْرُ وَاحِدٍ مِمَّنْ تَرَجَّمَ لِلْإِمَامِ مُسْلِمٍ أَنَّهُ رَحَلَ إِلَى الشَّامِ^(٢)، وَلَمْ يُفَضِّلُوا ذَكَرَ الْمَدِينِ الَّتِي دَخَلَهَا، إِلَّا أَنَّ ابْنَ عَسَاكِرٍ قَدْ جَزَمَ بِدُخُولِهِ مَدِينَةَ دِمَشْقَ^(٣)، وَتَرَجَّمَ لَهُ فِيهِ بَنَاءٌ عَلَى سَمَاعِهِ مِنْ مُحَمَّدِ بْنِ خَالِدِ السَّكْسَكِيِّ^(٤)، وَقَالَ: «وَسَمِعَ بِدِمَشْقَ مُحَمَّدَ بْنَ خَالِدِ السَّكْسَكِيِّ، وَكَتَبَ عَنْهُ مِنْ حَدِيثِ الْوَلِيدِ بْنِ مُسْلِمٍ»^(٥)، بَلْ ذَكَرَ عَنْ شَيْخِهِ الْحَسَنِ بْنِ مُحَمَّدٍ أَبِي نَصْرِ الْيُورْنَاتِيِّ أَنَّهُ قَالَ: «دَفَعَ إِلَيَّ صَالِحُ بْنُ أَبِي صَالِحٍ وَرَقَةً مِنْ لِحَاءِ

(١) بلدةٌ كبيرةٌ من بلاد الديلم، بين قومس والجبال، والنسبةُ إليها (الرازي)، وكانت - كما يقول الحمويُّ في (معجم البلدان) (١٣٢/٣) -: «من أمهات البلاد وأعلام المدن، كثيرة الفواكه والخيرات». وكانت من أهمِّ المراكز العلمية، وكانت تقعُ في طريق قوافل الحجَّاج القادمة من: نيسابور، ومرو، وبلخ، وهراة، وغيرها من بلاد خراسان وما وراء النهر. وقد تعرَّضت للهدم والخراب على أيدي التتار، وبعد خرابها انتقل سكَّانها إلى مدينتيّ (ورامين) و(طهران) المجاورتين، وكانت (طهران) - أو تهران - قريةً من قرى (الري)، ولكنها ازدهرت بعد خراب الري. وفي ختام القرن الثاني عشر الهجري اتخذها محمد شاه - مؤسس الدولة القاجارية - عاصمةً لبلاد فارس. وتقعُ مدينة (الري) القديمة داخل حدود مدينة (طهران) اليوم، وينتسبُ إليها من الأعلام خلقٌ لا يُحصىون.

(٢) انظر: (تاريخ بغداد) (١٠٠/١٣)، (طبقات الحنابلة) (٣٣٧/١)، (وفيات الأعيان) (١٩٤/٥)، (البداية والنهاية) (٥٥٢/١٤)، (شذرات الذهب) (٢٧٠/٣).

(٣) وتبعه غيره، انظر: (شذرات الذهب) (٢٧٠/٣).

(٤) انظر: (تاريخ دمشق) (٨٥/٥٨ - ٩٥). (٥) (تاريخ دمشق) (٨٥/٥٨).

شجرة بخط مسلم بن الحجاج قد كتبها بدمشق من حديث الوليد بن مسلم^(١).

ولكن الإمام الذهبي شكك في ذلك، وقال: «والظاهر أنه لقيه في الموسم، فلم يكن مسلمٌ ليدخل دمشق فلا يسمع إلا من شيخ واحد، والله أعلم»^(٢).

هذا ما قاله في (السير)، وقد ذكر فيه ما حكاه ابن عساكر عن شيخه أبي نصر اليورناتي أن صالح بن أبي صالح دفع إليه ورقة من لحاء شجرة بخط مسلم، ثم قال: «قلت: هذا إسنادٌ منقطعٌ لا يثبت».

ولكنه في (تاريخ الإسلام) قال تعليقا على ما ذكره ابن عساكر عن شيخه اليورناتي: «إن صحَّ هذا فيكون دخل دمشق مجتازا، ولم يمكنه المُقام، أو مرض بها ولم يتمكن من السماع على شيوخها»^(٣).

قال السخاوي - وهو في صدد ذكر رحلاته -: «وبالشام - فيما ذكره ابن عساكر الإمام - لكنه لم يذكر أنه سمع بها من أهلها من غير واحد، وهو السكسكي محمد بن خالد، وذلك عجيبٌ مع وجود دُحيم، وهشام ابن عمار، ومن في طبقتيهما من أهل الضبط والتنقيب، ولذلك استبعد دخوله لها المزي^(٤) الحافظ المُفهم، وقال: فلعله لقيه في الحج بالموسم، إلا أن ابن عساكر ساق عن شيخه أبي نصر اليورناتي قال: دفع إلي صالح بن أبي صالح ورقة من لحاء شجرة بخط مسلم قد كتبها

(١) المصدر السابق (٥٨/٨٧).

(٢) (السير) (١٢/٥٦٢).

(٣) (تاريخ الإسلام) (٦/٤٣٢).

(٤) كذا في المطبوع من (غنية المحتاج) للسخاوي (ص/٣١)، ولم أجده في (تهذيب الكمال) في ترجمة الإمام مسلم، بل لم يذكر المزي السكسكي ضمن شيوخ مسلم أصلا، والذي أنكر دخوله دمشق هو الذهبي كما سبق.

بدمشق من حديث الوليد بن مسلم، فإن صحَّ: فلعله دخلها مجتازاً، ولم يمكنه المقام لإعجال سيره، أو مَرَضَ بها فلم يتمكن من السماع بها على غيره»^(١).

وما ذكره الذهبي والسخاوي من الاستشكال قويٌّ واردٌ، فمن البعيد أن يقتصر الإمام مسلمٌ على السماع من السكسكي فقط بعد تلك الرحلة الطويلة، ويرجع دون أن يحرص على السماع من دُحيم وأمثاله، إلا أن يكون قد منعه من المقام بها عذرٌ ما، كما أشارا إليه، فالذي يترجح - والعلمُ عند الله - صحة دخوله دمشق، وعدم توسعه في الرواية هناك لعذرٍ طارئٍ، والله تعالى أعلم.

هذه المحطات هي التي وردَ ذكرُها في المصادر، ولا يُستبعد أن تكون رحلات الإمام مسلم قد شملت مدناً وأقاليم أخرى أيضاً؛ لأنَّ قائمةَ شيوخه الطويلة تحوي كثيراً من الأنساب إلى البلدان لم ترد فيما سبق، والله تعالى أعلم.



(١) غنية المحتاج في ختم صحيح مسلم بن الحجاج (للسخاوي) (ص/ ٣١ - ٣٢).

المبحث الثالث

مذهبُه في الفروع

قال السخاوي - وتبعه القلعي -: «والظاهر أنه رَحِمَهُ اللهُ كان على طريقة الأئمة من أهل الآثار في عدم التقليد، بل سلك الاختيار...»

وممن قال إنه على مذهب أهل الحديث وليس بمقلدٍ لواحدٍ بعينه من العلماء، ولا هو من الأئمة المجتهدين على الإطلاق: التقيُّ ابنُ تيمية^(١) - رحمهما الله وإيانا -^(٢).

وسئل شيخ الإسلام ابنُ تيمية رَحِمَهُ اللهُ عن البخاريِّ ومسلم وأبي داود والترمذي والنسائي... هل كان هؤلاء مجتهدين لم يقلدوا أحداً من الأئمة، أم كانوا مقلِّدين؟

فأجاب: «أما البخاريُّ وأبو داود: فإمامان في الفقه من أهل الاجتهاد.

وأما مسلم، والترمذي، والنسائي، وابنُ ماجه... ونحوهم: فهم على مذهب أهل الحديث، ليسوا مقلِّدين لواحدٍ بعينه من العلماء، ولا هم من الأئمة المجتهدين على الإطلاق، بل هم يميلون^(٣) إلى قول أئمة

(١) يقصد شيخ الإسلام.

(٢) غنية المحتاج في ختم صحيح مسلم بن الحجاج (للسخاوي (ص/٣٦ - ٣٧)، ذكر مناقب الإمام مسلم) للقلعي (١/ب - ٢/أ).

(٣) في المطبوع: (لا يميلون)، وهو خطأ، انظر: (صيانة مجموع الفتاوى) (ص/١٥٩).

الحديث، كالشافعي، وأحمد، وإسحاق، وأبي عبيد، وأمثالهم...»^(١).



(١) (مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية) (٢٠/٣٩ - ٤٠).

المبحث الرابع

مكانته، وثناء العلماء عليه

الإمام مسلم بن الحجاج أحد أركان علم الحديث، وأحد أئمة البارزين فيه، وممن رفع الله ذكره في العالمين.

كانت علامات الذكاء والنبوغ باديةً عليه وهو في حلق العلم، مما جعل أحد أجلة أئمة الحديث يقول فيه بالفارسية ما معناه: «أي رجلٍ هذا؟!»^(١).

وقال له شيخه إسحاق بن منصور الكوسج: «لن نعدم الخير ما أبقاك الله للمسلمين»^(٢).

بل قال أحمد بن سلمة بن الفضل: «رأيت أبا زرعة وأبا حاتم يُقدِّمان مسلم بن الحجاج في معرفة الصحيح على مشايخ عصرهما»^(٣).

وهذه شهادة عظيمة من شيخه، وهما من أبرز أئمة عصرهما في الحديث على الإطلاق.

(١) (تاريخ بغداد) (١٣/١٠٢)، وهذه الترجمة - مع أنها هي المتداولة في جميع كتب التراجم التي ذكرت هذا القول - لا أظنها دقيقة؛ وذلك أن نص كلام ابن راهويه - كما في (تاريخ بغداد) - هو: «مردكا بن بود»، والظاهر أنه مصحف من «مردكا بود»، والصحيح أن تكتب «مردكه بود»، ومعناه: «كان رجلاً!» ومعنى الجملتين متقارب. والله تعالى أعلم.

(٢) (تاريخ الإسلام) (٦/٤٣٢).

(٣) (تاريخ بغداد) (١٣/١٠١)، (تهذيب الكمال) (٢٧/٥٠٦).

وقال محمد بن عبد الوهاب الفراء - وهو أكبرُ منه -: «كان مسلم بن الحجاج من علماء الناسِ وأوعيةِ العلم، ما علمتهُ إلا خيراً»^(١).

وقال أبو قريش الحافظ^(٢): «سمعتُ محمدَ بنَ بشار يقول: حُفَظَ الدنيا: أبو زرعة بالري، ومسلمٌ بنيسابور، وعبد الله الدارمي بسمرقند، ومحمد بن إسماعيل بُخارى». ومحمد بن بشار من شيوخ الإمام مسلم، بل هو شيخُ الأربعة المذكورين في كلامه، وكان يفتخرُ بكونهم حملوا عنه^(٣).

وقال أبو عبد الله محمد بنُ يعقوب الأخرم: «إنما أخرجت نيسابور ثلاثة رجال: محمد بن يحيى الذهلي، ومسلم بن الحجاج، وإبراهيم بن أبي طالب»^(٤).

وقال ابنُ أبي حاتم: «كتبْتُ عنه بالري، وكان ثقةً من الحفاظ، له معرفة بالحديث»^(٥).

وقال الخطيب: «أحدُ الأئمة من حُفَظ الحديث»^(٦)، وقال السمعاني: «أحدُ أئمة الدنيا، المشهورُ كتابُهُ في الشرق والغرب...»^(٧).

وقال القاضي عياض: «هو أحدُ أئمة المسلمين، وحُفَظَ المحدثين، ومُتَقَنِّي المصنِّفين، أثنى عليه غيرُ واحدٍ من الأئمة المتقدمين والمتأخرين،

(١) (تاريخ دمشق) (٨٩/٥٨)، (تهذيب التهذيب) (١١٥/١٠).

(٢) هو محمد بنُ جمعة بن خلف القُهسْتاني (٣١٣هـ)، وصفهُ الذهبيُّ بأنه «العلامة، الحافظ الكبير، صاحب التصانيف». انظر: (سير أعلام النبلاء) (٣٠٤/١٤).

(٣) كما صرَّح به الذهبيُّ في (السير) (٢٢٧/١٢) - في ترجمة الدارمي -.

(٤) (تاريخ الإسلام) للذهبي (٤٣٣/٦).

(٥) (الجرح والتعديل) له (١٨٢/٨ - ١٨٣).

(٦) (تاريخ بغداد) (١٠٠/١٣).

(٧) (الأنساب) للسمعاني (٥٠٦/٤ - القشيري).

وأجمعوا على إمامته، وتقْدُمه، وصحة حديثه، وتمييزه، وثقته، وقبول كتابه^(١).

وقال ابنُ عساكر: «الحافظ، صاحبُ الصحيح، الإمام المبرِّز، والمصنَّف المميز، رحل، وجمع، وصنَّف»^(٢).

وقال النووي: «أجمعوا على جلالته، وإمامته، وعلو مرتبته، وأكبر الدلائل على ذلك: كتابه (الصحيح)، الذي لم يوجد في كتاب قبله ولا بعده من حسن الترتيب، وتلخيص طرق الحديث»^(٣).

وقد نعتَه الذهبيُّ بأوصافٍ عدَّة تدل على مكانة هذا الإمام، فمما قال عنه إنه: «الإمام، الحافظ، حجة الإسلام»^(٤)، وقال: «الإمام الكبير، الحافظ، المجود، الحجة»^(٥)، وقال: «أحد أركان الحديث»^(٦).

بل قال - في ترجمة الإمام يحيى بن يحيى النيسابوري شيخ مسلم -: «لم يكن بخراسان مثله إلا إسحاق، ولا بعد إسحاق مثل الذهلي، ولا بعد الذهلي كمسلم»^(٧)، ولا بعد مسلم كمحمد بن نصر المروزي،

(١) مقدمة (إكمال المعلم) (ص/٩٦).

(٢) (تاريخ دمشق) لابن عساكر (٨٥/٥٨).

(٣) (تهذيب الأسماء واللغات) (٩٠/٢).

(٤) (تذكرة الحفاظ) (٥٨٨/٢)، وبمثله قال ابنُ عبد الهادي في (طبقات علماء أهل الحديث) (٢٨٦/٢).

(٥) (سير أعلام النبلاء) (٥٥٧/١٢).

(٦) (العبر في خبر من غبر) (٢٣/٢).

(٧) وجودُ أمثال البخاري في هذه الطبقة لا يُشكل على كلام الذهبي؛ لأن البخاري ليس من أهل خراسان؛ لأن (بخاري) تقع في ما وراء النهر، (وما وراء النهر) هي الحدُّ الشمالي والشمالي الشرقي لإقليم (خراسان)، ولا يُعكَّر على هذا قولُ طاش كبرى زاده - في (مفتاح دار السعادة) (١١٩/٢) - عن الإمام مسلم: إنه «إمام خراسان في الحديث بعد البخاري»؛ لأنه من باب التوسع، وليس دقيقاً في التعبير، ومع ذلك فقد عدَّ كثيرٌ من الأئمة الإمام البخاري من أعلام خراسان، وهذا من باب التوسع.

ولا بعد ابن نصر كابن خزيمة، ولا بعده كأبي حامد بن الشرقي،
ولا بعده كأبي بكر الصَّبْغِيَّ»^(١).

هذه طائفة يسيرة من أقوال الأئمة في الإمام مسلم بن الحجاج، وهي
تبين ما تبوّاه الإمامُ مسلمٌ: من المكانة العالية البارزة في علم الحديث،
حتى استحقَّ أن يُقال عنه: إنه «إمام أهل الحديث»^(٢)، وبأن يُحشَرَ مع
مَن حازوا على لقب «أمير المؤمنين في الحديث»^(٣).



(١) (سير أعلام النبلاء) (٥١٩/١٠).

(٢) كما صرح به النووي في (تهذيب الأسماء واللغات) (٨٩/٢ - ٩٠).

(٣) انظر: (هدية المغيث في أمراء المؤمنين في الحديث) (ص/٢٨)، (الإمام مسلم)
للشيخ مشهور (٤٩/١).

المبحث الخامس

شيوخ الإمام مسلم

رحلات الإمام مسلم رَحِمَهُ اللهُ إِلَى تلك الأقطار المختلفة من العالم الإسلامي مَكَّنَتْهُ من اللقاء بعددٍ كبيرٍ من الأئمة والشيوخ، والأخذ منهم، قال الإمام الذهبي - بعد أن ذكرَ بعضَ شيوخه -: «وسمِعَ من خلقٍ كثيرٍ من العراقيين، والحجازيين، والشاميين، والمصريين، والخراسانيين، فسَمَّى له شيخُنا في (تهذيب الكمال) ^(١) مئتين وأربعة عشر شيخًا، ورأيتُ بخط حافظ أنه قد روى في (صحيحه) عن مئتين وسبعة عشر» ^(٢).

وسردَ في (السير) شيوخَه على المعجم، ثم قال: «وَعِدَّتْهُم مِئَتَانِ وعشرون رجلًا، أخرجَ عنهم في الصحيح» ^(٣).

ثم قال: «وله شيوخٌ سوى هؤلاء، لم يُخرج عنهم في (صحيحه)، كعليّ بن الجعد، وعليّ بن المديني، ومحمد بن يحيى الذهلي».

قلت: ومن أبرز مَنْ لم يذكره المزيُّ والذهبيُّ في قائمة شيوخه الطويلة: شيخُه الإمام البخاري؛ فإنهما لم يذكراه لكون مسلم لم يَرَوْ عنه في (صحيحه)، وكذلك محمد بن مسلم بن وارة.

وقد سردَ الدكتور محمد طوالة أسماءَ (٢٢٢) من شيوخه، مع بيان

(١) (٢٧/٤٩٩ - ٥٠٤).

(٢) (تاريخ الإسلام للذهبي ٤٣١/٦) - بتصرف يسير -.

(٣) (سير أعلام النبلاء) (١٢/٥٥٨ - ٥٦١).

درجته وسنة وفاته^(١)، وزادَ عليه الشيخ مشهور بن حسن آل سلمان فسرَدَ أسماءَ (٢١٩) شيخًا ممن روى عنهم في (الصحيح)^(٢)، و(٢٦) ممن روى عنهم خارج (الصحيح)^(٣)، كما استدرَكَ على مَنْ أخطأَ فذكرَ غيرَهم مع أنهم ليسوا من شيوخه^(٤).

وسأذكرُ فيما يلي بعضَ شيوخه الذين أكثرَ عنهم في (صحيحه)، مرتبِّين حسب كثرةِ رواياتِهم فيه، مع ذكر مراتبهم في التوثيق - حسب ما وردَ في (التقريب) - فمنهم:

١ - عبد الله بن محمد بن إبراهيم بن أبي شيبة بن عثمان بن خواستي، أبو بكر العبَّسي الكوفي، «ثقة حافظ، صاحبُ تصانيف»، (ت ٢٣٥هـ)، وهو الأولُ من حيث عدد الروايات في (صحيح مسلم)، روى عنه (١٥٤٠) حديثًا.

٢ - زهير بن حرب بن شدَّاد، أبو خيثمة النسائي الحافظ، «ثقة ثبت»، (ت ٢٣٤هـ)، وهو الثاني من حيث الكثرة، روى عنه (١٢٨١) حديثًا.

٣ - محمد بن المثنى بن عبيد بن قيس بن دينار، أبو موسى العَنزي البصري الزَّمين، «ثقة ثبت»، ماتَ سنة (٢٥٢هـ) على الراجح، روى عنه (٧٧٢) حديثًا.

٤ - قتيبة بن سعيد بن جميل بن طريف الثقفي، أبو رجاء البلخي البَغْلاني، «ثقة ثبت»، (ت ٢٤٠هـ)، روى عنه (٦٦٨) حديثًا، سمع منه

(١) انظر: (الإمام مسلم ومنهجه في صحيحه) له (ص/٤٣ - ٧٦).

(٢) انظر: (الإمام مسلم ومنهجه في الصحيح وأثره في علم الحديث) له (١/٥٦ - ١٠١).

(٣) المصدر السابق (١/١١٢ - ١١٨).

(٤) المصدر السابق (١/١٠٤ - ١١١).

- بلخ، كما قدمت، وبنيسابور أيضًا، كما قال الخليلي^(١).
- ٥ - محمد بن عبد الله بن نُمَيْر، أبو عبد الرحمن الهمداني الكوفي، «ثقةٌ حافظٌ فاضل»، (ت ٢٣٤هـ)، روى عنه (٥٧٣) حديثًا.
- ٦ - محمد بن العلاء بن كُريب، أبو كُريب الهمداني الكوفي، «ثقةٌ حافظٌ»، (ت ٢٤٨هـ) فيما قاله البخاري، وقال غيره: (ت ٢٤٧هـ)، روى عنه (٥٥٦) حديثًا.
- ٧ - محمد بن بشار بن عثمان بن داود بن كيسان، الملقَّب بـ(بُندار)، أبو بكر العبدي البصري، «ثقةٌ»، (ت ٢٥٢هـ)، روى عنه (٤٦٠) حديثًا.
- ٨ - محمد بن رافع بن أبي زيد، أبو عبد الله القشيري النيسابوري، «ثقةٌ عابدٌ»، (ت ٢٤٥هـ)، روى عنه (٣٦٢) حديثًا.
- ٩ - محمد بن حاتم بن ميمون، أبو عبد الله المؤدب البغدادي، المعروف بالسَّمين، مروزي الأصل، «صدوقٌ ربما وهم»، (ت ٢٣٥هـ)، روى عنه (٣٠٠) حديثًا.
- ١٠ - علي بن حُجر بن إياس، أبو الحسن السعدي المروزي، «ثقةٌ حافظٌ»، (ت ٢٤٤هـ) [ويُقال: ٢٤١هـ]، روى عنه (١٨٨) حديثًا.
- ١١ - محمد بن إسحاق بن جعفر، أبو بكر الصاغانِي^(٢)، نزيل بغداد، «ثقةٌ ثبتٌ»، (ت ٢٧٠هـ)، روى عنه (٣٢) حديثًا، وقد أكثرَ عنه

(١) في (الإرشاد) (٩٣٦/٣).

(٢) ويُقال أيضًا (الصغاني)، نسبة إلى بلادٍ مجتمعةٍ وراء نهر جيحون - المعروف بـ(آمو) - يُقال لها (جغانيان)، وتُعرَّبُ فيقال لها (الصغانيان). وهي كورةٌ عظيمةٌ واسعة، تقع الآن في جمهورية (أوزبكستان)، وكانت قصبَتُها تحملُ اسمَها، تقع إلى الشمال الشرقي من مدينة (ترمذ)، على أربع وعشرين فرسخًا، وقد اختفى اسمُها تمامًا من الخريطة بحلول القرن الثامن الهجري، وربما كانت تشغلُ الموضعَ الذي تشغله مدينة (دهن و) الحديثة، في الجنوب الغربي من (أوزبكستان).

تلميذه الإمام أبو عوانة في (مستخرجِه) على صحيح الإمام مسلم.

١٢ - الإمام أحمد بن محمد بن حنبل (ت ٢٤١هـ)، روى عنه (١٨) حديثاً.

ومما يُلاحظ في علاقة الإمام مسلم مع مشايخه:

أولاً: أنه روى عن بعضهم فأكثر، كما سبق سردُ أسمائهم مع بيان عدد مروياتهم.

بينما لم يروِ عن بعضهم إلا حديثاً أو حديثين، فمثلاً: لم يروِ عن جعفر بن حميد العبسي، وعبد الملك بن عبد العزيز أبي نصر التمار: إلا حديثاً واحداً، وكذلك عن قطن بن نسير، روى عنه حديثاً واحداً في فضل ثابت بن قيس بن شماس رضي الله عنه.

ثانياً: روى عن بعض شيوخه المذكورين في سنن مبكرة، ولذا تجد أنه روى عنهم أنفسهم بواسطة أيضاً، مثل: عبد الله بن مسلمة القعنبي، وعمر بن حفص بن غياث، وإسماعيل بن أبي أويس، ويحيى بن معين.

وفي المقابل تأخّر في لُقّي بعض المحدثين فلم يُدرِكهم، وكان بإمكانه الرواية عنهم بغير واسطة، إلا أنه روى عن رجلٍ عنهم، كما وقع له مع موسى بن إسماعيل التبوذكي ^(١)، ومع عبد العزيز بن عبد الله الأويسى ^(٢).

ثالثاً: قال الإمام الذهبي: «ليس في (صحيح مسلم) من العوالي إلا ما قلّ، كالقعنبي عن أفلح بن حميد، ثم حديث حماد بن سلمة، وهمام، ومالك، والليث، وليس في الكتاب حديثٌ عالٍ لشعبة،

(١) انظر: (سير أعلام النبلاء) (١٠/٣٦٢).

(٢) انظر: المصدر السابق (١/٣٨٩).

ولا للثوري، ولا لإسرائيل.

وهو كتابٌ نفيسٌ كاملٌ في معناه، فلما رآه الحفاظُ أعجبوا به، ولم يسمعه لنزوله، فعَمَدوا إلى أحاديث الكتاب، فساقوها من مروياتهم عاليةً بدرجةٍ وبدرجتين، ونحو ذلك، حتى أتوا على الجميع كذلك، وسمَّوه (المستخرج على صحيح مسلم)، فعلَ ذلك عدَّةٌ من فرسان الحديث...»^(١).

وإذا قارنَّا صحيحَ الإمام مسلم بصحيح الإمام البخاري في هذا الجانب - العلو - نرى الفرقَ الشاسعَ بين الكتَّابين، ومما يوضِّحُ هذا البونَ بينهما في العلو: ما ذكره الحافظُ ابنُ حجر في (الفتح) عند (ح/ ٤٤٧٣) - وقد أخرجه البخاريُّ عن أحمد بن الحسن الترمذي، عن الإمام أحمد - قال الحافظُ: «وكذا أخرجه مسلمٌ عن أحمدَ نفسه، وهو أحدُ الأحاديث (الأربعة) التي أخرجها مسلمٌ عن شيوخٍ أخرَجَ البخاريُّ تلك الأحاديثَ بعينها عن أولئك الشيوخ بواسطة، ووقعَ من هذا النمط للبخاريِّ أكثر من مائتي حديث، وقد جرَّدتها في جزءٍ مفرد»^(٢).

فماذا تمثِّلُ الأربعةُ التي يعلو فيها الإمامُ مسلمٌ على الإمام البخاريِّ على النحو المذكور في مقابل علوِّ البخاريِّ على مسلم على النحو المذكور في أكثر من مائتي حديث؟!

بل إنَّ (سننَ الإمام أبي داود) أكثرُ عواليَ نسبةٍ إلى صحيح الإمام مسلم، ففيه أحاديثٌ كثيرةٌ رواها أبو داود عن كبار تلاميذ شعبة والثوري، ولذلك فإنَّ الرُّباعيَّات في (سنن أبي داود) أكثرُ منها في (صحيح مسلم).

(١) (سير أعلام النبلاء) (١٢/ ٥٦٨ - ٥٦٩).

(٢) (فتح الباري) (٧/ ٧٦٠).

المبحث السادس

تلاميذُ الإمام مسلم

تلاميذُ الإمام مسلم ﷺ كثيرون، ولا غرابة في ذلك؛ فهو أحدُ أئمة هذا الشأن، وقد سردَ المزيُّ في (تهذيب الكمال) أسماءَ (٣٥) منهم ^(١)، وسردَ الدكتور محمد طوالة منهم (٣٨) تلميذاً ^(٢).

وسأذكرُ هنا بعضَ تلاميذه الكبار أو المشهورين، فمن تلاميذه الأكابر:

- ١ - الإمام أبو حاتم الرازي (ت ٢٧٧هـ).
- ٢ - الإمام ابنُ أبي حاتم الرازي (ت ٣٢٧هـ)، صاحبُ كتاب (الجرح والتعديل).
- ٣ - الإمام أبو بكر ابن خزيمة (ت ٣١١هـ)، صاحبُ (الصحيح).
- ٤ - الإمام أبو عيسى الترمذي (ت ٢٧٢هـ)، صاحبُ (الجامع)، وقد روى عنه حديثاً واحداً في (جامعه).
- ٥ - الإمام أبو عوانة الإسفراييني (ت ٣١٦هـ)، صاحبُ (المستخرج).

(١) (تهذيب الكمال) (٢٧٥٠٤ - ٥٠٥)، وكذلك الذهبيُّ في (سير أعلام النبلاء) (٥٦٣ - ١٢/١٢).

(٢) انظر: (الإمام مسلم ومنهجه في صحيحه) له (ص/٧٧ - ٨٢)، وزاد عليه الشيخ مشهور حسن في (الإمام مسلم ومنهجه في الصحيح) (١٨٢/١ - ٢٢٥)، وسردهم مترجماً لكل واحدٍ منهم ترجمةً ضافية.

المبحث السابع

مؤلفات الإمام مسلم

الإمام مسلم رحمته الله من المكثرين في التصنيف في الحديث - رواية ودراية - وفي علومه المختلفة، كأوهام المحدثين، وأسمائهم، وطبقاتهم، وكُنَاهم، والمنفردات والوحدان، والمخضرمين، والإخوة والأخوات، وفي العلل، وغير ذلك؛ فتنوّعت مجالات البحث عند الإمام مسلم، وشملت من فنون الحديث أبدعها، وكلُّها تدلُّ على مكانته الراسخة في هذا العلم، وتمكّنه فيه رواية ودراية.

والملاحظ: أنّ أصحاب التراجم لم يكونوا يستقصون مؤلّفات الإمام مسلم، بل ذكروا بعضُها وأغفلوا بعضها، مع تصريحهم بأنّ له مؤلّفات كثيرة، وكان جُلُّ اعتمادهم في ذلك على ما ذكره الحاكم في مصنّفاته؛ كتاريخ نيسابور، وعلماء الأمصار، والمزكين لرواة الأخبار.

ومن المصادر التي توسّعت في ذكر مصنّفات الإمام: المنتظم لابن الجوزي؛ فقد ذكر (٢٣) مصنّفًا، والسير للذهبي، فقد ذكر (٢٠) مصنّفًا، ثم توالى بعد ذلك الكتبُ المفهرسةُ لأسماء الكتبِ ومصنّفيها، وعدّت من تأليف مسلم رحمته الله عددًا ليس باليسير.

وفيما يلي سرد للمطبوع من مؤلفات الإمام ^(١):

١ - الأسامي والكنى: ويبحث في أسماء رجال الحديث وكُنَاهم

(١) ولتفصيل القول في سرد مصنّفات الإمام مسلم وتعريفها: يُراجع: (الإمام مسلم =

ونَسَبَهُم، وأَهَمَّ شيوخهم وتلاميذهم، وما قيل فيهم من جرح. وهو من مطبوعات الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، بتحقيق الدكتور عبد الرحيم القشقري، ونشرته دار الفكر بسوريا مُصَوَّرًا سنة ١٤٠٤هـ بعنوان: «الكنى والأسماء».

٢ - التَّمْيِيز: وهو من أنفس الكتب وأكثرها فائدة، وَضَح فيه الإمامُ منهجَ المحدثين في نقد الأحاديث وتمييزها. طبع جزءٌ منه في جامعة الرياض، وقد حقَّقه الدكتور مصطفى الأعظمي.

٣ - الجامع الصَّحيح: وقد سَمَّاه مؤلِّفه (المسند الصحيح)، وهو أشهر من أن يَعْرِفَ، وسيأتي تفصيل التعريف به في المبحث الأول من الباب الثاني - إن شاء الله تعالى -.

٤ - رجال عروة بن الزبير: يجمعُ هذا الكتابُ رجالَ محدِّثٍ واحدٍ في موضع واحد، وهو بشكل عام خاصُّ برواية بعض الرجال من كبار التابعين وغيرهم؛ من رَوَوْا عنه ومن رَوَى عنهم، وقد طُبِعَ الكتابُ بالهند سنة ١٣٢٣هـ مع كتاب «الضعفاء الصَّغير» للإمام البخاري، و«كتاب الضعفاء والمتروكين» للإمام النسائي.

٥ - المنفردات والوُحْدَان: المراد بالوُحْدَان: مَنْ لم يرو عنه إِلَّا رَواٍ واحد، صحابيًا كان أو غيره، وقد بدأ الإمام مسلمٌ في كتابه بذكر الصَّحابة الذين لم يَرَوْا عنهم إِلَّا واحد، ثم التَّابعين ومن بعدهم، وجرَّد أسماء الرِّوَاة ولم يترجمهم، وقد طبع بالهند سنة ١٣٢٣هـ مع كتاب «الضعفاء الصَّغير» للإمام البخاري، و«كتاب الضعفاء والمتروكين» للإمام النسائي.

٦ - الطَّبَقَات: وقد اقتصر فيه الإمامُ مسلم رَحِمَهُ اللهُ عَلَى الصَّحابة

= ومنهجه في صحيحه) للدكتور محمد طوالبه (ص/٨٣)، و(الإمام مسلم بن الحجاج ومنهجه في الصحيح وأثره في علم الحديث) للشيخ مشهور حسن (١/٢٣٣).

والتابعين، وبدأ كلَّ قسم منها بالمدينين ثم بالمكيين ثم بالكوفيين ثم بالبصريين ثم بالشاميين والمصريين وغير ذلك، ولم يترجمهم، بل اقتصر على تجريدهم. وقد طُبع بتحقيق الشيخ مشهور حسن، بدار الهجرة بالدمام.

أمَّا المخطوط من مؤلفاته، أو التي هي في حكم المفقود: فقد ذكر أسماءها كثيرٌ من الأئمة، سواء ممن ترجم للإمام مسلم أم لا، ومنها:

- ١ - الإخوة والأخوات.
- ٢ - أسماء الرجال.
- ٣ - الأفراد.
- ٤ - أفراد الشاميين من الحديث عن رسول الله ﷺ.
- ٥ - الأقران.
- ٦ - انتخاب مسلم على أبي أحمد الفراء.
- ٧ - الانتفاع بأهْب السَّبَّاع.
- ٨ - الأُوْحَاد.
- ٩ - أولاد الصحابة ومَن بعدهم من المحدثين.
- ١٠ - أوْهَام المَحْدِّثِينَ.
- ١١ - التاريخ.
- ١٢ - تفضيل السنين.
- ١٣ - الجامع الكبير على الأبواب. قال الحاكم: «رَأَيْتُ بَعْضَهُ بِخَطِّهِ»^(١)،

(١) انظر: (سير أعلام النبلاء) (١٢/٥٧٩).

وهذا الكتابُ غير (الصحيح) قطعاً.

١٤ - ذُكر أولاد الحسين.

١٥ - رواية الاعتبار.

١٦ - سؤالاته أحمد بن حنبل.

١٧ - طبقات التابعين.

١٨ - طبقات الرواة.

١٩ - العلل.

٢٠ - كتاب عمرو بن شعيب.

٢١ - المخضرمون.

٢٢ - مسند حديث مالك.

٢٣ - المسند الكبير على الرجال. قال الحاكم: «ما أرى أنه سمعه منه أحد»^(١).

٢٤ - مشايخ الثوري.

٢٥ - مشايخ شعبة.

٢٦ - مشايخ مالك.

٢٧ - معرفة رواية الأخبار.

٢٨ - كتاب المعمر في ذكر ما أخطأ فيه معمر.

٢٩ - المفرد.

هذا ما وقفتُ عليه من المؤلفات التي نُسبت إلى الإمام مسلم رَحِمَهُ اللهُ.

(١) انظر: (تاريخ الإسلام) (٦/٤٣٥).

الباب الثاني

صحيح الإمام مسلم ومنهجه فيه

وفيه فصلان:

الفصل الأول:

التعريف بصحيح الإمام مسلم.

الفصل الثاني:

منهج الإمام مسلم في (صحيحه).

الفصل الأول

التعريف بصحيح الإمام مسلم

وفيه تسعة مباحث:

- المبحث الأول: التعريف بصحيح الإمام مسلم.
- المبحث الثاني: مقدمة صحيح الإمام مسلم.
- المبحث الثالث: رواية صحيح الإمام مسلم.
- المبحث الرابع: تراجم صحيح الإمام مسلم.
- المبحث الخامس: عددٌ أحاديث (صحيح الإمام مسلم)، وعدد الأحاديث التي صُنِّفَ منها.
- المبحث السادس: مكانة صحيح الإمام مسلم.
- المبحث السابع: غناية العلماء وجهودهم على صحيح الإمام مسلم.
- المبحث الثامن: شروح صحيح الإمام مسلم.
- المبحث التاسع: خصائص (صحيح الإمام مسلم)، والموازنة بينه وبين (صحيح الإمام البخاري).

المبحث الأول

التعريف بصحيح الإمام مسلم

أولاً: اسمه وما اشتهر به:

لم ينصَّ الإمامُ مسلمٌ في كتابه الصحيح على تسميته، ولذلك وقع الاختلاف في اسمه، فسمَّاه كثيرٌ من العلماء: «الجامع»^(١)، بينما سمَّاه عددٌ غفيرٌ من العلماء: «الصحيح»^(٢)، وغلبت هذه التسمية في كتب التفسير، والحديث، والفقه، وغيرها، وشاعت بين العامِّ والخاصِّ في الشرق والغرب، حتى قال السمعاني: «المشهورُ كتابُه (الصحيح) في الشرق والغرب»^(٣). وهذه التسمية هي المثبتة على طبعاته.

وقد نصَّ الإمامُ مسلمٌ خارجَ صحيحه على تسميته بـ(المسند) و(المسند الصحيح)، فقال: «ما وضعتُ شيئاً في هذا (المسند) إلا بحجة»^(٤)، وقال: «عرضتُ هذا (المسند) على أبي زرعة»^(٥)، وقال: «لو أنَّ أهلَ الحديث يكتبون الحديث مائتي سنة فمدارُهم على هذا

(١) انظر: (تهذيب التهذيب) (١٠/١٢٧)، (كشف الظنون) (١/٥٥٥)، (الحطة) (ص/٦٧)، (الرسالة المستطرفة) (ص/٤١).

(٢) انظر: (اللباب) لابن الأثير (٣/٣٨)، (تهذيب الأسماء واللغات) للنووي (٢/٨٩)، وشرحه لصحيح مسلم (١/١٠)، (وفيات الأعيان) لابن خلكان (٥/١٩٥)، (السير) (١٢/٥٥٨، ٥٧٣، ٥٦٦، ٥٧١)، وغيرهم.

(٣) (الأنساب) له (٤/٥٠٦).

(٤) تسمية من أخرج لهم البخاري ومسلم للحاكم (ص/٢٨١)، (صيانة صحيح مسلم) لابن الصلاح (ص/٦٨).

(٥) المصدران السابقان.

(المسند)...»^(١).

وقال أيضًا: «صنفتُ هذا (المسند الصحيح)...»^(٢).

فسمّاه «المسند»، وسمّاه «المسند الصحيح»، وتبعه على التسمية الأخيرة ابنُ منجويه، والحاكم، وابنُ أبي يعلى، والخطيب، وابنُ الجوزي، وابنُ كثير، والعلمي^(٣).

وسمّاه القاضي عياض: «المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل عن رسول الله ﷺ»^(٤).

وسمّاه ابنُ خير: «المسند الصحيح المختصر من السنن، بنقل العدل عن العدل عن رسول الله ﷺ»^(٥).

والأولى من هذا أن يُقْتَصَرَ فيه على تسمية مؤلفه، وهو «المسند الصحيح»، يقول الدكتور محمد طوالبه - بعد ذكر تسمية ابن خير -: «وهذه الزيادة من ابن خير وإن كانت تتفق مع ما قاله مسلم - من أنه يعمدُ إلى الاختصار وإيراد الأحاديث على غير تكرار - إلا أنني أرى أن الأولى والأنسب أن يُسمّى «المسند الصحيح» كما سمّاه صاحبه، ولكون الكتاب اشتهر بـ«صحيح مسلم» - وهو ما أثبت على غلاف مطبوعاته -: فأستحسنُ إن طُبِعَ الكتابُ في المستقبل أن يُجمَعَ بين الاثنين، فيُكتبُ

(١) تاريخ الإسلام للذهبي (٦/٤٣٤).

(٢) تاريخ بغداد (١٣/١٠١)، (تاريخ دمشق) (٥٨/٩٢)، (السيرة) (١٢/٥٦٥).

(٣) انظر: (رجال صحيح مسلم) لابن منجويه (١/٢٩)، (طبقات الحنابلة) لابن أبي يعلى (٢/٣٣٧)، (تاريخ بغداد) للخطيب (١٣/١٠٠)، (المنتظم) لابن الجوزي (٥/٣٢)، (المختصر) لابن كثير (٢/٥١)، (المنهج الأحمد) للعلمي (١/٢٢١).

(٤) (مشارك الأنوار) (١/٢٢)، (الغنية) (ص/١٠٦).

(٥) (فهرست ابن خير الإشبيلي) (ص/٩٨). وهذه التسمية هي التي رجّحها الشيخ عبد الفتاح أبو غدة في (تحقيق اسمي الصحيحين واسم جامع الترمذي) (ص/٣٣) وما بعدها.

مثلاً: «المسند الصحيح»، وتحتّه: المشهور بـ«صحيح مسلم»، فيجمع بين المشهور وأصالة التسمية^(١).

ثانيًا: الباحث على تصنيفه:

ابتدأ الإمام مسلم كتابه بيان الباحث على تصنيفه، وهو طلب أحد النجباء، فقال: «أَمَّا بَعْدُ؛ فَإِنَّكَ - يَرْحُمُكَ اللَّهُ بِتَوْفِيقِ خَالِكَ - ذَكَرْتَ أَنَّكَ هَمَمْتَ بِالْفَحْصِ عَنْ تَعَرُّفِ جُمْلَةِ الْأَخْبَارِ الْمَأْثُورَةِ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي سُنَنِ الدِّينِ وَأَحْكَامِهِ، وَمَا كَانَ مِنْهَا فِي الثَّوَابِ وَالْعِقَابِ، وَالتَّرْغِيبِ وَالتَّرْهِيْبِ، وَغَيْرِ ذَلِكَ مِنْ صُنُوفِ الْأَشْيَاءِ، بِالْأَسَانِيدِ الَّتِي بِهَا نُقِلَتْ وَتَدَاوَلَهَا أَهْلُ الْعِلْمِ فِيمَا بَيْنَهُمْ؛ فَأَرَدْتُ - أَرْشَدَكَ اللَّهُ - أَنْ تَوْقِفَ عَلَى جُمْلَتِهَا مُؤَلَّفَةً مُحْصَاةً، وَسَلَّطَنِي أَنْ أُلْخِصَهَا لَكَ فِي التَّأْلِيفِ بِلا تَكَرَّارٍ يَكْثُرُ، فَإِنَّ ذَلِكَ - زَعَمْتُ - مِمَّا يَشْغَلُكَ عَمَّا لَهُ قَصْدَتْ مِنَ التَّفَهُّمِ فِيهَا وَالِاسْتِنبَاطِ مِنْهَا.

وَلِلَّذِي سَأَلْتُ^(٢) - أَكْرَمَكَ اللَّهُ - حِينَ رَجَعْتُ إِلَى تَدْبِيرِهِ وَمَا تَوَوَّلُ بِهِ الْحَالُ - إِنْ شَاءَ اللَّهُ - عَاقِبَةً مَحْمُودَةً، وَمَنْفَعَةً مَوْجُودَةً، وَظَنَنْتُ حِينَ سَأَلْتَنِي تَجَشُّمَ ذَلِكَ: أَنْ لَوْ عُزِمَ لِي عَلَيْهِ^(٣)، وَقُضِيَ لِي تَمَامُهُ؛ كَانَ أَوَّلُ

(١) الإمام مسلم ومنهجه في صحيحه (ص/١٠٢ - ١٠٣).

قلت: وقد عمل على هذا المقترح محققو (صحيح الإمام مسلم) - طبعة التأصيل -، حيث كتبوا:

صحيح مسلم

وهو المسند الصحيح

للإمام أبي الحسين مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري

وقد ذكروا في مقدمة الطبعة المذكورة (١/٤٦ - ٥٠) أن هذا هو الصحيح.

(٢) قوله: «لِلَّذِي سَأَلْتُ» خبرٌ مقدَّم، مبتدؤه ما يأتي من قوله: «عاقبة محمودة ومنفعة موجودة».

(٣) أي: لو قُدِّرَ لي ذلك وأريد مني، والذي يُقدَّرُ هو الله سبحانه وتعالى.

مَنْ يُصِيبُهُ نَفْعٌ ذَلِكَ إِيَّايَ خَاصَّةً قَبْلَ غَيْرِي مِنَ النَّاسِ؛ لَأَسْبَابٍ كَثِيرَةٍ يَطُولُ بِذِكْرِهَا الْوَصْفُ...»^(١).

فالباعثُ هو طلبُ أحد النجباء، وهو أحمد بن سلمة بن الفضل^(٢)، أن يوقفه على جملة الأحاديث الصحيحة في سنن الدين وأحكامه، وهذا الطلبُ وقع من الإمام مسلم موقعاً حسناً، فنظر في طلبه وما يؤول إليه أمره، وتدبره، فوجد عاقبته محمودَةً، وأن نفعه سيرجعُ إليه قبل غيره.

فجمعَ رَحِمَهُ اللهُ هذه الأحاديث الصحيحة في صُنفِ الموضوعات؛ لتكون قريبةً سهلةً المنالٍ من عمومِ الناس، من غيرِ عناءٍ في البحث عن صحة الحديث وسقمه، يقولُ رَحِمَهُ اللهُ: «أخرجتُ هذا من الحديث الصحيح ليكون مجموعاً عندي وعند مَنْ يكتبه عني، فلا يرتأب في صحتها»^(٣).

ويُشيرُ الإمامُ مسلمٌ إلى سببٍ آخر دفعه إلى إجابة هذا الطلب، وهو أن بعضَ الناس نصبوا أنفسهم محدّثين، وبثُّوا الأحاديث الضعيفة والروايات المستنكرة في مجالسهم، مع علمهم بأن كثيراً منها لا يثبت، يقولُ رَحِمَهُ اللهُ:

«وَبَعْدُ - يَرْحَمُكَ اللهُ -: فَلَوْلَا الَّذِي رَأَيْنَا مِنْ سُوءِ صَنِيعِ كَثِيرٍ مِمَّنْ نَصَبَ نَفْسَهُ مُحَدِّثًا فِيمَا يُلْزَمُهُمْ مِنْ طَرَحِ الْأَحَادِيثِ الضَّعِيفَةِ وَالرَّوَايَاتِ الْمُنْكَرَةِ، وَتَرَكِهِمُ الْإِقْتِصَارَ عَلَى الْأَحَادِيثِ الصَّحِيحَةِ الْمَشْهُورَةِ، مِمَّا نَقَلَهُ الثَّقَاتُ الْمَعْرُوفُونَ بِالصَّدْقِ وَالْأَمَانَةِ، بَعْدَ مَعْرِفَتِهِمْ وَإِقْرَارِهِمْ

(١) مقدمة صحيح مسلم (ص/٢٥).

(٢) كان صاحبَ مسلم وتلميذه، ورفيقه في الارتحال والطلب، أَلَفَ مسلمٌ صحيحه استجابةً لطلبه، وقد ذكرَ الخطيبُ في (تاريخ بغداد) (١٨٦/٤) - في ترجمته -: «ثم جمعَ له مسلمُ الصحيحَ في كتابه».

(٣) (صيانة صحيح مسلم) (ص/٩٨)، (شرح صحيح مسلم) للنووي (١/٢٦)، وفيه: «ولا يرتأب في صحته»، وهو الأولى.

بِالْإِسْنَتِهِمْ: أَنَّ كَثِيرًا مِمَّا يَقْدِفُونَ بِهِ إِلَى الْأَغْيَاءِ مِنَ النَّاسِ هُوَ مُسْتَنْكَرٌ وَمَنْقُولٌ عَنْ قَوْمٍ غَيْرِ مَرْضِيَّينَ، مِمَّنْ ذَمَّ الرِّوَايَةَ عَنْهُمْ أَيْمَةُ أَهْلِ الْحَدِيثِ... لَمَّا ^(١) سَهَّلَ عَلَيْنَا الْإِنْتِصَابَ لِمَا سَأَلْتَ مِنَ التَّمْيِيزِ وَالتَّحْصِيلِ، وَلَكِنْ مِنْ أَجْلِ مَا أَعْلَمْنَاكَ مِنْ نَشْرِ الْقَوْمِ الْأَخْبَارِ الْمُنْكَرَةِ بِالْأَسَانِيدِ الضَّعَافِ الْمَجْهُولَةِ، وَقَدْفِهِمْ بِهَا إِلَى الْعَوَامِّ الَّذِينَ لَا يَعْرِفُونَ عُيُوبَهَا: خَفَّ عَلَى قُلُوبِنَا إِجَابَتُكَ إِلَيَّ مَا سَأَلْتَ...» ^(٢).

يشرح الإمام مسلمٌ هنا هذا الداعي بمزيدٍ من التفصيل؛ لِمَا رَأَى مِنْ انْتِشَارِ الْأَحَادِيثِ الضَّعِيفَةِ وَالْمَوْضُوعَةِ، وَاعْتِمَادِ كَثِيرٍ مِنَ الْمُنْتَسِبِينَ إِلَى الْحَدِيثِ عَلَيْهَا، وَنَشْرِهَا بَيْنَ النَّاسِ.

ثالثاً: مكان تأليفه والزمن الذي استغرق في تصنيفه:

صَنَّفَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ كِتَابَهُ فِي بِلَدِهِ «نِيسَابُور»، فِي خَمْسِ عَشْرَةِ سَنَةٍ، قَالَ تَلْمِيزُهُ أَحْمَدُ بْنُ سَلَمَةَ بْنِ الْفَضْلِ، الَّذِي جَمَعَ «الصَّحِيحَ» لِأَجَلِهِ: «كَنتُ مَعَ مُسْلِمٍ فِي تَأْلِيفِ صَحِيحِهِ خَمْسَ عَشْرَةَ سَنَةً» ^(٣).

وَالزَّمَنُ الَّذِي اسْتَغْرَقَهُ فِي تَصْنِيفِهِ لَيْسَ بِالْقَلِيلِ، وَقَدْ ذَكَرَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ سَبَبَ ذَلِكَ حَيْثُ قَالَ: «صَنَّفَ كِتَابَهُ فِي بِلَدِهِ بِحَضُورِ أَصُولِهِ فِي حَيَاةٍ كَثِيرٍ مِنْ مَشَايخِهِ، فَكَانَ يَتَحَرَّزُ فِي الْأَلْفَاظِ، وَيَتَحَرَّى فِي السِّيَاقِ» ^(٤).

فَجَمَعَهُ لَطَرُقِ الْأَحَادِيثِ وَتَحَرَّيِهِ فِي سِيَاقِهَا، وَتَحَرُّزُهُ فِي أَلْفَاظِهَا، مَعَ

(١) هذا جوابُ قوله السابق: «فلولا الذي رأينا...».

(٢) (مقدمة صحيح مسلم) (٢٢/١ - ٢٣).

(٣) (شرح صحيح مسلم) للنووي (١٤/١/١)، (سير أعلام النبلاء) (١٢/٥٦٦)، (طبقات علماء الحديث) (٢/٢٨٨).

(٤) (هُدَى السَّارِي) (ص/١٢).

قلت: هذه الأمور الثلاثة التي ذكرها الحافظ عن الإمام مسلم: مما يختلف حال الإمام مسلم فيها عن حال الإمام البخاري؛ فالإمام البخاري:

الاختصار البليغ، والإيجاز التام، وحسن الوضع وجودة الترتيب: استغرق منه هذا الوقت الطويل^(١).

وهذا الوقت مقارب لما أمضاه الإمام البخاري في تهذيب صحيحه وانتقائه، حيث مكث في ذلك ست عشرة سنة^(٢).

رابعاً: متى بدأ الإمام مسلم في تأليفه؟ ومتى فرغ منه؟

رجَّح كثير من الباحثين أنَّ الإمام مسلماً انتهى من تأليف صحيحه سنة (٢٥٠هـ)^(٣)، وقد سبق أنه قد ألَّفَه في خمس عشرة سنة، فعليه يكون قد

= ١ - لم يهذب صحيحه كله - بل ولم يؤلفه كله - في بلده، بل في بلدان أخرى.
٢ - كما أنَّ تهذيبه لم يكن كله بحضور أصوله، وذلك بحكم تنقله في الأسفار.
٣ - إضافة إلى أنَّ تهذيب البخاري وانتقائه لأحاديث صحيحه لم يكن كله في حياة شيخه، كما هو حال الإمام مسلم.
ولهذه الأمور كلها نجد أنَّ دقة الإمام مسلم وتحرّيه في ألفاظ التحمل والتمتون تفوق دقة الإمام البخاري وتحرّيه، كما أنَّ جمعه لألفاظ الحديث في موضع واحد وإتقانه في ذلك يرجع إلى تلك الأسباب، إضافة إلى كون هذا يمثل هدفاً عند الإمام مسلم، بينما ركّز الإمام البخاري على فقه الحديث أكثر من تركيزه على جمع ألفاظ الحديث، كما ذكرت هذا في (المدخل إلى صحيح الإمام البخاري)، وكما سيأتي بيانه في المبحث التاسع: ثانياً: ذكر بعض خصائص صحيح مسلم.

(١) كنت ذكرت هنا في الطبعة الثانية من (المدخل) (ص/٥٧) قول النووي: «بقي في تهذيبه وانتقائه ست عشرة سنة»، ظناً مني أنَّ النووي يتحدث عن الإمام مسلم هنا، ثم نبهني الأخ الشيخ ياسر إبراهيم نجار إلى أنَّ الدكتور يوسف الجوراني العسقلاني قد حطّاني في هذا الظن [انظر تقدمته لمصورة مخطوطة نسخة شرف الدين السلمي لصحيح مسلم ص/٢٥]، وذكر أنَّ الصحيح أنَّ النووي يتحدث هنا عن الإمام البخاري، فهو الذي مكث في تهذيب صحيحه وانتقائه ست عشرة سنة، وقد رجعت إلى ما ذكره الدكتور الجوراني، ورأيت أنه صحيح، فشكر الله سعيه.

(٢) انظر: (تاريخ بغداد) (١٤/٢)، (سير أعلام النبلاء) (١٢/٤٠٥)، (الإمام البخاري وصحيحه) (ص/١٨٠).

(٣) انظر: (الإمام مسلم ومنهجه في صحيحه) للدكتور طوالة (ص/١٠٥ - ١٠٦)، (الإمام مسلم) للشيخ مشهور حسن (ص/٣٥٧).

بدأ في تأليفه سنة (٢٣٥هـ).

قال الدكتور طوالبه: «ذكر العراقي وحاجي خليفة أن مسلماً ألف كتابه سنة مائتين وخمسين هجرية، ولا يفهم منه أنه ابتدأه في تلك السنة وانتهى منه فيها؛ لما قدّمت عن ابن سلمة، وإنما يفهم منه أن مسلماً فرغ من تأليفه في تلك السنة، ويكون قد ابتدأه سنة خمس وثلاثين ومائتين هجرية، وعمره آنذاك تسعة وعشرون عاماً، وهو قول يسوغه العقل والمنطق، وليس هناك ما يناقضه؛ لأن مسلماً في هذه السن قد هيأ نفسه وثقّفها بهذه الصناعة ثقافّة كاملة، وأصبح جديراً بالقيام بمثل هذا العمل، وبمثل هذا التأليف»^(١).

وعمدّة هؤلاء في هذا التحديد هو ما ذكره العراقي في (التقييد والإيضاح) من أن محمد بن مسلمة قال: «كنت مع مسلم بن الحجاج في تأليف هذا الكتاب سنة خمسين»^(٢)، أي: ومائتين.

ويؤيده ما قاله إبراهيم بن سفيان - راوي الصحيح -: «فرغ لنا مسلم من قراءة هذا الكتاب في شهر رمضان سنة سبع وخمسين ومائتين»^(٣)، وهذا تاريخ سماعه الصحيح من الإمام مسلم، وهو يدل على كونه قد انتهى من تأليفه قبل ذلك.



(١) (الإمام مسلم ومنهجه في صحيحه) (ص/١٠٥ - ١٠٦)، وانظر: (الإمام مسلم: حياته وصحيّته) لفاخوري (ص/٦٢).

(٢) (التقييد والإيضاح) (ص/٢٩).

(٣) (صيانة صحيح مسلم) (ص/١٠٧).

المبحث الثاني

مقدمة «صحيح الإمام مسلم»

«وضع الإمام مسلم بين يدي صحيحه مقدمة قيِّمة عظيمة الشأن، جليلة القدر، تُنبئ عن جلاله قدر واضعها، وحسن نيَّته، وحرصه على تدوين السنة النبويَّة نقيَّة من الشوائب»^(١).

والحديث عن هذه المقدمة سيكون عبر المحاور الآتية:

أولاً: موضوعاتها:

كتب الإمام مسلم مقدمةً لصحيحه، وتضمَّنت المقدمة المسائل الآتية:

- ١ - بدأها ببيان سبب تأليفه للكتاب.
- ٢ - بيان شرطه في صحيحه، وقصده تخريج الأحاديث على ثلاثة أقسام.
- ٣ - اجتنابه تخريج أحاديث المتهِّمين ونحوهم.
- ٤ - بيان سبب اهتمامه بتمييز الأحاديث الصحيحة وروايتها، وترك الأحاديث الضعيفة والمنكرة، وبيان وجوب ذلك بالكتاب والسنة.
- ٥ - النهي عن التحديث بكل ما سمع، والاحتياط في الرواية، وأن لا يروي إلا من الثقات؛ لوقوع الكذب في الأحاديث.

(١) (الإمام مسلم وصحيحه) للشيخ عبد المحسن العباد البدر (ص/٦).

- ٦ - بيان أنه لا يؤخذ الحديث إلا ممن هو أهله.
- ٧ - بين أنه إذا كان هناك جرح صحيح في الراوي: فينبغي أن يُذكر بدون تردّد، وأنه أمرٌ جائزٌ ومشروع.
- ٨ - أن الإسناد من الدين، وضرورة التشديد في الرواية، والمنع من قبولها بلا تثبّت، ووجوب الاحتياط في قبول رواية الضعفاء.
- ٩ - ثم بين صحة الاحتجاج بالحديث المعنعن بمجرد إمكان اللقاء بين الراوي والمروي عنه، والرد على من يشترط ثبوت اللقاء بينهما، ولا يكفي بالمعاصرة وإمكان اللقاء. وسيأتي التفصيل في المسألة قريباً إن شاء الله تعالى.
- كل هذه القواعد والأصول تعرض لها الإمام مسلم في مقدمته، وبينها بالتفصيل، مقرونة بالأدلة والحجج، وردّ على من يخالفه فيها.

ثانيًا: أهميتها:

تعدّ مقدمة صحيح الإمام مسلم من أوائل المقدمات العلمية المنهجية، وقد امتاز الإمام مسلم بهذه المقدمة الرائعة، امتاز بها على شيخه البخاري، بل على جميع معاصريه، ولو قلت إن الإمام مسلماً قد سبق عصره بهذه المقدمة: كما كنت قد تجاوزت الحقيقة^(١).

(١) ومن هذا الباب: خاتمة (جامع الترمذي)، التي هي كتاب (العلل)، الذي جعله في آخر جامع، وختّمه به، وقد تكلم فيه الإمام الترمذي عن غرضه من كتابه، وشرطه فيه، ومنهجه الذي سلكه، كما تكلم فيه عن كثير من المسائل العلمية الحديثية ومسائل العلل، وقد عدّه بعضهم أول تصنيف في علم مصطلح الحديث. انظر: (الإمام مسلم) للشيخ مشهور حسن (٣٤٨/١).

قلت: لعل ذلك بالنظر إلى كثرة مسائل هذا العلم في تلك الخاتمة، وإلا فهناك مؤلفات في مسائل علم المصطلح لمن هم أقدم من الترمذي، بل ومن الإمام مسلم، ككتب الإمام علي بن المديني (ت ٢٣٤هـ)، وقبله كتاب (الرسالة) للإمام الشافعي (ت ٢٠٤هـ).

ثالثاً: أسلوبه فيها وشروحها:

مع أن القواعد التي بحثها الإمام مسلم في مقدمة صحيحه من الأهمية بمكان، إلا أن عبارات الإمام مسلم فيها غامضة صعبة الفهم، ولعل السبب في ذلك: أن الإمام مسلماً ذكر هذه القواعد بدون تكلف، على طريقة المتقدمين، وبدون تهذيبٍ وتحجير، فعبر عن أفكاره بطريقة عفوية، فلم يُبالِ بتكرار الجمل، ولا الإيجاز المخل، وأحياناً يذكر المبتدأ ثم يأتي بجمله معترضةً طويلة، ثم يذكر الخبر، وأحياناً يُقدِّم ويؤخِّر الصّلات والمتعلّقات.

ونظراً إلى هذا الإغلاق في المقدمة، وكون المسائل المذكورة فيها مهمة: اعتنى أهل العلم على مرّ العصور بشرح هذه المقدمة، وممن شرحها:

١ - محمد بن أحمد التجيبي (ت ٥٢٩هـ)، له «الإيجاز والبيان لشرح خطبة مسند مسلم».

٢ - محمد بن يحيى بن أبي بكر بن خلف المراكشي، المعروف بـ«ابن المواق» (ت ٦٤٢هـ).

٣ - أحمد بن محمد القسطلاني (ت ٩٢٣هـ)، له «شرح خطبة مسلم». هذا إضافةً إلى شروح من شرحوا المقدمة ممن شرح صحيح الإمام مسلم؛ كالقاضي عياض، والنووي، وغيرهما.

رابعاً: شرطه في المقدمة^(١):

لم يُصرِّح الإمام مسلم بشرطه في مقدمته، ولكن العلماء يميّزون بين ما يورده مسلم في المقدمة، وبين ما يورده في أثناء الصحيح من حيث

(١) للتفصيل انظر: (الإمام مسلم) للشيخ مشهور (١/٣٤٩ - ٣٥٠).

انطباق شرط الإمام مسلم عليها من عَدَمِهِ، قال الإمام ابن القيم في معرض ردّه على مخالفٍ لَه في مسألة: «وأما قولكم: إنّ مسلماً روى لسفيان بن حسين في صحيحه؛ فليس كما ذكرتم، وإنما روى له في مقدمة كتابه، ومسلمٌ لم يشترط فيها ما شرطه في الكتاب من الصحة، فلها شأنٌ آخر، ولسائر كتبه شأنٌ آخر، ولا يشكُّ أهل الحديث في ذلك»^(١).

ولذلك رمزَ المزيُّ ومَن تبعه لمن أخرجَ لهم مسلماً في صلب الصحيح بـ«م»، ولمن أخرجَ لهم في مقدمته بـ«مق».

كما أنّ العلماء استثنوا ما أخرجه مسلماً من المعلقات في مقدمة صحيحه، فلم يعدّوها في جملتها، لممايزتْهم بين ما أورده في أثناء الصحيح، وبين ما أورده في المقدمة.

ومن هذا الباب أيضاً: ميّز أصحابُ المستخرجات؛ كالإمام أبي عوانة الإسفراييني، فلم يذكروا فيها الأحاديث التي ذكرها الإمام مسلماً في المقدمة، وكذلك فرّق الحاكِم في «مستدرّكه» بين صحيح مسلم ومقدمة صحيحه، وهو أمرٌ لا يختلف فيه أحدٌ حسب اطلاعي، والله تعالى أعلم.

خامساً: ما أُخذَ عليه فيها:

أفاض الإمام مسلماً ﷺ في مسألة العَنَعَةِ؛ هل هي محمولةٌ على الاتصال والسماع إذا أمكن لقاء المُعَنَعِ بِالْمُعَنَعِ عنه، مع براءة المُعَنَعِ من التدليس، أم لا؟

وقد نقلَ مسلماً الإجماع على أنها محمولةٌ على الاتصال، ولكن

(١) (الفروسيّة) (ص/١٩٨).

العلماء تعقبوه في ذلك، وقالوا: «فيما قاله مسلمٌ نظر»، وسيأتي تفصيله في الفصل الثاني إن شاء الله تعالى.

كما انتقَدَ الإمامُ مسلمٌ رَحِمَهُ اللهُ في تشدُّده على مخالفيه في مسألة المعنعن، وذهب كثيرٌ من العلماء إلى أنَّ مخالفيه في المسألة هم على الصواب، فضلاً عن أن يكونوا يستحقُّون هذه اللهجة الشديدة التي استعملها الإمامُ مسلمٌ في حقِّهم، والله تعالى أعلم.



المبحث الثالث

رواة «صحيح الإمام مسلم»

قال الإمام ابنُ الصلاح: «هذا الكتابُ مع شهرته التامة: صارت روايته بإسنادٍ متصلٍ مقصورةً على أبي إسحاق إبراهيم بن محمد بن سفيان، غير أنه يُروى في بلاد المغربِ مع ذلك عن أبي محمد أحمد بن علي القلانسي عن مسلم...»^(١).

أولاً: رواية إبراهيم بن محمد بن سفيان:

١ - أشهرُ رُواةِ الصحيح عن الإمام مسلم هو أبو إسحاق إبراهيم بن محمد بن سفيان، وهو نيسابوريٌّ من أهلها، وكان فقيهاً زاهداً، قال الحاكم: سمعتُ محمدَ بنَ يزيد العدل يقول: كان إبراهيم مجاب الدعوة. وذكرَ الحاكمُ أيضاً: أنه كان من العُبادِ المجتهدين، ومن الملازمين لمسلم بن الحجاج، سمعَ محمدَ بنَ رافع القشيريَّ وغيره بنيسابور، وبالي، وبالعراق، وبالحجاز، توفي في رجب سنة (٣٣٨هـ)^(٢).

قال ابنُ سفيان هذا: «فرغَ لنا مسلمٌ من قراءة الكتابِ في شهر

(١) (صيانة صحيح مسلم) (ص/١٠٦).

(٢) ترجمته في: (التقييد) لابن نقطة (٢١٨/١) وما بعدها، و(صيانة صحيح مسلم) (ص/١٠٦). وقد ترجمَ له الدكتور عبد الله دَمَقُو في مقاله (إبراهيم بن محمد بن سفيان: روايته وزياداته وتعليقاته على صحيح مسلم)، وهو منشورٌ في (مجلة الجامعة الإسلامية) بالمدينة النبوية، العدد (١١١)، السنة (٣٣).

رمضان، سنة سبع وخمسين ومائتين^(١).

٢ - ثم روى الصحيح عن إبراهيم بن محمد بن سفيان جماعة، منهم: أبو عبدالله محمد بن يزيد العدل، وأبو بكر محمد بن إبراهيم بن يحيى الكسائي.

ولكنه اشتهر من رواية أبي أحمد محمد بن عيسى بن محمد بن عبد الرحمن بن عمرويه بن منصور الزاهد النيسابوري الجلودي^(٢)، وروايته هي المعتمدة المشهورة.

قال الحاكم: «وُخِّتَمَ بوفاته سماعُ كتاب مسلم بن الحجاج، وكلُّ مَنْ حَدَّثَ به بعده عن إبراهيم بن محمد بن سفيان وغيره: فإنه غير ثقة»^(٣).

وكان من العبّاد المعروفين، وكان ينتحل مذهب سفيان الثوري ويعرفه.

توفي الجلودي يوم الثلاثاء، الرابع والعشرين من ذي الحجة، سنة ثمانٍ وستين وثلاثمائة، وهو ابن ثمانين سنة^(٤).

٣ - ثم رواه عن الجلودي جماعة أشهرهم: عبد الغافر بن محمد بن

(١) (صيانة صحيح مسلم) (ص/١٠٧).

(٢) قال السمعاني - في (الأنساب) (٧٦/٢) -: «منسوب إلى الجلود، جمع جلد، وهو مَنْ يبيعها أو يعملها». قال ابن الصلاح بعد ذكر كلام السمعاني: «وعندي أنه منسوب إلى سكة الجلوديين بنيسابور الدارسة». (صيانة صحيح مسلم) (ص/١٠٧).

(٣) نقله عنه السمعاني في (الأنساب) (٧٧/٢)، وابن الصلاح في (صيانة صحيح مسلم) (ص/١٠٦)، وزاد السمعاني أن الحاكم يشير بقوله «فإنه غير ثقة» إلى محمد بن إبراهيم الكسائي الأديب، فإنه روى صحيح مسلم عن إبراهيم، وعاش بعد الجلودي بضع عشرة سنة.

(٤) انظر: (صيانة صحيح مسلم) (ص/١٠٧)، (التقييد لمعرفة رُواة السنن والمسانيد) لابن نقطة (٩٦/١ - ٩٧)، وانظر: (المنتخب من السياق لتاريخ نيسابور) للصريفيني (ص/٣٦١)، (سير أعلام النبلاء) (١٩/١٨).

عبد الغافر بن أحمد الفارسي الفسوي، ثم النيسابوري، أبو الحسين التاجر.

نقل ابن نقطة عن بعض المحدثين أنه قال عنه: «محدث عصره، المشهور برواية (صحيح مسلم) و(غريب الخطابي)... برك الله في سماعه وروايته مع قلة مسموعاته، حتى ألحق الأحماد بالأجداد، وسمع منه أئمة الدنيا من الغرباء والطارئين والبلديين، وُلد سنة ثلاث وخمسين وثلاثمائة، وتوفي في سنة ثمان وأربعين وأربعمائة»^(١).

٤ - ثم رواه عن الفارسي جماعة أشهرهم: محمد بن الفضل بن أحمد بن محمد الصاعدي، أبو عبد الله الفراوي^(٢) النيسابوري، الملقب ب(فقيه الحرم)، سمع الكثير من البيهقي، وأبي القاسم القشيري، وأبي عثمان الصابوني الإمام، وغيرهم. وحدّث عنه الأئمة والحفاظ، منهم ابن عساكر، وأبو سعد السمعاني، وغيرهما.

كان كثير الرواية بالأسانيد العالية، رحل إليه الأئمة من الأقطار، وانتشرت الرواية عنه فيما دنا ونأى من الأمصار، حتى قالوا فيه: «للفراوي ألف راوي»^(٣).

ولد الفراوي سنة (٤٤١هـ) - تقديرًا -، وتوفي رَحِمَهُ اللهُ سنة (٥٣٠هـ).

(١) (التقييد) لابن نقطة (٢/١٠٢).

(٢) نسبة إلى (فراوة)، وهي بلدة من أعمال (نسا)، من ثغر خراسان. وموقع (نسا) الآن في جمهورية (تركمانستان)، وقد اندرست منذ زمن، وتقع بالقرب من (عشق آباد) عاصمة (تركمانستان). قال السمعاني في ضبط (فراوة): إنه بضم الفاء. ولكن الشائع المعروف فتح الفاء، كما ذكره ابن الصلاح في (صيانة صحيح مسلم) (ص/١٠٩).

(٣) انظر: (التقييد) لابن نقطة (١/١٠٠)، (وفيات الأعيان) (٤/٢٩٠)، (السير) (٦١٥/١٩).

وكادت أن تنحصر رواية صحيح مسلم في هؤلاء الرواة في سائر البلدان والأزمان إلى الآن.

وبالسند المذكور (الفراوي، عن الفارسي، عن الجلودي، عن إبراهيم ابن محمد بن سفيان): رواه جماعة مختلفو الديار والأمصار والأعصار، من تلاميذ الفراوي وتلاميذ تلاميذهم ومن بعدهم، وهي المعروفة المشهورة إلى الآن.

٢ — رواية القلانسي:

سبق في كلام ابن الصلاح أن صحيح الإمام مسلم رواه أهل المغرب عن أبي محمد القلانسي، ولكن يفهم من كلام ابن الصلاح نفسه وكلام النووي^(١) أن الرواية المعتمدة لصحيح مسلم هي رواية المشاركة - رواية ابن سفيان -، ولذلك شاعت وانتشرت بين أهل العلم، وغالب من يروي حديثاً للإمام مسلم في صحيحه إنما يرويه عن طريق ابن سفيان، حتى علماء المغرب أنفسهم؛ كالقاضي عياض، وابن بشكوال، وابن رشيد، وغيرهم^(٢).

وقد أودعْتُ في آخر هذا المدخل نماذج من نسخة هي من أقدم نسخ صحيح الإمام مسلم، وهي نسخة شرف الدين السلمي الأندلسي (ت ٦٥٥هـ)، وهو أندلسي يروي الصحيح من طريق ابن سفيان.

وإنما كان الاعتماد على هذه الرواية لأنها أكمل الروايتين، فرواية القلانسي - وتسمى رواية المغاربة - ناقصة من آخر الكتاب، وقدّر العلماء

(١) انظر: (صيانه صحيح مسلم) لابن الصلاح (ص/١٠٦)، (مقدمة النووي لشرح صحيح مسلم) (١/١١). وانظر: (إبراهيم بن محمد بن سفيان) للدكتور عبد الله دمنو (ص/١٧٧).

(٢) انظر التفصيل في مروياتهم في مقال (إبراهيم بن محمد بن سفيان) (ص/١٧٧).

هذا النقص بثلاثة أجزاء^(١)، يبدأ من حديث الإفك الطويل (ح/ ٢٧٧٠)، فيكون النقص في هذه الرواية بمقدار (٢٦٣) حديثاً^(٢).

ويروي أبو العلاء ابنُ ماهان - أحدُ رواةِ روايةِ المغاربة - هذه الأحاديث الساقطة عن أبي أحمد الجلودي، عن ابن سفيان، عن الإمام مسلم^(٣)، أي: أنه يعودُ إلى رواية المشاركة.

ومع هذا النقص؛ فإنَّ هذه الرواية لا تخلو من فائدة، وكان الإمام الدارقطني يحثُّ أهل العلم على تحمُّلِ وسماعِ هذه الرواية^(٤).

ومما يزيدُ في أهميَّةِ هذه الرواية: أنَّ أحاديثَ الفوائتِ في رواية ابن سفيان - وسيأتي الحديثُ عنها - قد اتَّصَلَتْ في رواية القلانسي، حيث يقولُ فيها القلانسيُّ: «حدَّثنا مسلمٌ»، كما أثبتَ ذلك الدكتورُ عبدُ الله دمفُو استناداً إلى كتاب (حجَّة الوداع) للإمام ابن حزم الأندلسي، الذي يروي أحاديثَ صحيح مسلم من طريق القلانسي، ومن بينها (١٣) حديثاً من أحاديث الفوائتِ في رواية ابن سفيان^(٥).



(١) صيانة صحيح مسلم (ص/ ١١١).

(٢) وذلك بترقيم الأستاذ محمد فؤاد عبد الباقي، وطريقته في ترقيم أحاديث صحيح مسلم معروفة، حيث إنه لا يُعطي الرقمَ المسلسلَ العامَّ إلا لحديثٍ واحدٍ من أحاديث الباب، أمَّا الطرقُ المختلفةُ للحديثِ نفسه: فيكتفي بإعطائها أرقاماً داخليةً في إطار الكتابِ المعين، وربما لا يُعطي بعضها شيئاً من الرقم. وعلى هذا فعددُ الساقطِ من رواية القلانسي يكون أكثر من هذا العدد (٢٦٣).

(٣) صيانة صحيح مسلم (ص/ ١١١).

(٤) انظر: المقال السابق (ص/ ١٧٨).

(٥) المصدر السابق (ص/ ١٨٠ - ١٨١).

تنبيهان

التنبيه الأول:

لابن سفيان - راوي الصحيح عن مسلم - فوث في صحيح مسلم يقول فيه: «عن مسلم»، قال الذهبي: «فروايته لذلك الفوت بالإجازة، أو بالوجادة، وقد غفل عن توضيحه طائفة من المتأخرين.

وهو في ثلاثة أماكن محرّرة في الأصول المعتمدة:

١ - في الحج: حديث ابن عمر رضي الله عنهما: «رحم الله المحلقين»^(١) - برواية ابن نمير - إلى بعد ثمانية أوراق أو نحوها عند أول حديث ابن عمر: «أن رسول الله ﷺ كان إذا استوى على بعيره خارجاً إلى سفره: كَبَّرَ»^(٢).

٢ - وثانيها: أوله في أول الوصايا، حديث ابن عمر: «ما حقُّ امرئٍ مسلم له شيء»^(٣)، إلى قوله في آخر حديث رواه حُويصَّة ومُحيصَّة في القسامة: «حدثني إسحاق بن منصور، أبنا بشر»^(٤)، ومقداره عشر ورقات.

(١) كتاب الحج، باب تفضيل الحلق على التقصير وجواز التقصير (٩٤٦/٢) الحديث (٣١٨/١٣٠١).

(٢) كتاب الحج، باب ما يقوله إذا ركب إلى سفر الحج وغيره (٩٧٨/٢) الحديث (١٣٤٢).

(٣) أول كتاب الوصية (١٢٤٩/٣)، الحديث (١٦٢٧).

(٤) كتاب القسامة (١٢٩٤/٣)، الحديث (٦/١٦٤٩).

٣ - وثالثها: أوله قولُ مسلم في أحاديث الإمارة والخلافة: «حدثني زهير»، وهو حديث «إنما الإمامُ جَنَّةٌ»^(١)، إلى قوله في الصيد والذبائح: «ثنا محمدُ بنُ مهران الرازي، نا أبو عبد الله حمادُ بنُ خالد الخياط»، حديث: «إذا رميتَ سهمَكَ»^(٢)، وهو ثمان عشرة ورقة، فاعلمَ ذلك»^(٣).

والخلاصة:

أنَّ الفوتَ الأولَ يبدأ من (٢/٩٤٦ ح/١٣٠١/٣١٨) وينتهي في (٢/٩٧٨ ح/١٣٤٢).

وبدايةُ هذا الفوت واضحةٌ في النسخ المطبوعة؛ ففي نسخة الأستاذ محمد فؤاد عبد الباقي - في بداية الفوت -: «أخبرنا أبو إسحاق إبراهيمُ ابنُ محمد بن سفيان، عن مسلم بن الحجاج قال: حدَّثنا ابنُ نُمير...».

وقد بيَّن الأستاذ محمد فؤاد عبد الباقي في الهامش أنَّ قائلَ «أخبرنا» هنا: هو أبو أحمد الجلودي، وهو الراوي عن ابن سفيان، وأنَّ أبا إسحاق هنا هو ابنُ سفيان^(٤)، الراوي عن الإمام مسلم، ثم بيَّن الفوت.

الفوت الثاني: يبدأ من (٣/١٢٩٤ ح/١٦٢٧)، وينتهي في (٣/١٢٤٩ ح/١٦٤٩/٦).

وليس في النسخ المطبوعة ما يُشير إلى هذا الفوت، كما أنَّ الأستاذ محمد فؤاد عبد الباقي لم يُشِرْ إليه في الهامش. أمَّا النسخُ المخطوطة:

(١) كتاب الإمارة، باب: الإمامُ جَنَّةٌ يُقَاتَلُ به مَنْ وراءه، ويُتَقَى به (٣/١٤٧١)، الحديث (١٨٤١).

(٢) كتاب الصيد والذبائح، باب إذا غابَ عنه الصيدُ ثم وجده، الحديث (١٩٣١).

(٣) (سير أعلام النبلاء) (٣١١/١٤). وانظر تفصيله بأوضح من هذا: عند ابن الصلاح في (صيانة صحيح مسلم) (ص/١١٤ - ١١٦).

(٤) وهو مصرَّح به أصلاً في الرواية.

فقد بيّن ابنُ الصّلاح: أنّ في «الأصلِ المأخوذِ عن الجُلُوديّ، والأصلِ الذي بخطّ الحافظِ أبي عامر العبدريّ: ذكرَ انتهاءِ هذا الفوت عند أولِ هذا الحديث، وعودَ قولِ إبراهيم: حدّثنا مسلم»^(١).

الفوتُ الثالث: يبدأ من (٣/١٤٧١ ح/١٨٤١)، وينتهي في (٣/١٥٣٢ ح/١٩٣١).

وقد أشارَ الأستاذُ محمدُ بنُ فؤاد عبد الباقي إلى بدايته ونهايته عند أولِ الفوت.

التنبيةُ الثاني:

سبقَ أن ذكّرْتُ أنّ أشهرَ رُواةِ الصحيح عن الإمامِ مسلم هو ابنُ سفيان، وأنّبهُ هنا أنّ النسخَ المطبوعةَ كلّها بروايته، وقد جاءَ ذكرُه فيها في مواضع، فمنها:

١ - ما جاءَ في مقدمة صحيح مسلم: «حدّثنا الحسنُ الحلوانيُّ، قال: حدّثنا نعيمُ بنُ حماد - قال أبو إسحاق إبراهيمُ بنُ محمد بن سفيان: حدّثنا محمدُ بنُ يحيى، قال: حدّثنا نعيمُ بنُ حماد - حدّثنا أبو داود الطيالسي...».

وقد أوردَ ابنُ سفيان هذا السندَ هنا لما فيه من علوّ الإسناد، حتى ساوى شيخه الإمامَ مسلماً في الرواية.

٢ - بعد (ح/٤٠٤/٦٣): «قال أبو إسحاق: قال أبو بكر ابنُ أخت أبي النضر في هذا الحديث»^(٢). فقال مسلم: تريدُ أحفظُ من سليمان؟

(١) (صيانة صحيح مسلم) (ص/١١٥).

(٢) معنَى قولِه: «قال أبو بكر في هذا الحديث» - كما ذكرَه النووي في شرح مسلم -: أنه طَعَنَ فِيهِ، وَقَدَحَ فِي صِحَّتِهِ. فَقَالَ لَهُ مُسْلِمٌ: «أَتُرِيدُ أَحْفَظَ مِنْ سُلَيْمَانَ؟»، يَعْنِي أَنَّ سُلَيْمَانَ كَامِلُ الْحِفْظِ وَالضَّبْطِ، فَلَا تَضُرُّ مُخَالَفَتُهُ غَيْرَهُ.

فقال له أبو بكر: فحديث أبي هريرة؟ فقال: هو صحيح؛ يعني: «وإذا قرأ فأَنْصِتُوا». فقال: هو عندي صحيح. فقال: لِمَ لَمْ تَضَعْهُ ههنا؟ قال: ليس كلُّ شيءٍ عندي صحيحٌ وضعته ههنا، إنما وضعتُ ههنا ما أجمعوا عليه».

قال النووي في شرح مسلم: «قَالَ أَبُو إِسْحَاق: هو أَبُو إِسْحَاق إِبْرَاهِيمُ بْنُ سُفْيَانَ صَاحِبُ مُسْلِمٍ، رَاوِيَ الْكِتَابَ عَنْهُ».

٣ - بعد (ح/١٧٩٤)^(١) وهو حديث ابن مسعود وهو فيما لقي النبي ﷺ من أذى المشركين والمنافقين، ومما جاء فيه: «اللهم عليك بأبي جهل بن هشام، وعتبة بن ربيعة، وشيبة بن ربيعة، والوليد بن عتبة، وأممية بن خلف، وأبي بن خلف». جاء بعده: «قال أبو إسحاق: الوليد بن عتبة غلط في هذا الحديث»^(٢).

٤ - وصل ابنُ سفيان حديثاً رواه مسلمٌ عن عددٍ من شيوخه ولم يسمهم، بل قال (ح/٢٦٦٩/...): «وحدثنا عِدَّةٌ من أصحابنا، عن سعيد بن أبي مريم، أخبرنا أبو غسان...»، وصله ابنُ سفيان، ففي المطبوع بعد

= ثم قال النووي: «وَقَوْلُهُ: (فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ فَحَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ؟ قَالَ: هُوَ صَحِيحٌ)؛ يَعْنِي قَالَ أَبُو بَكْرٍ: لِمَ لَمْ تَضَعْهُ ههنا فِي صَحِيحِكَ؟ فَقَالَ مُسْلِمٌ: لَيْسَ هَذَا مُجْمَعًا عَلَى صَحَّتِهِ، وَلَكِنْ هُوَ صَحِيحٌ عِنْدِي، وَلَيْسَ كُلُّ صَحِيحٍ عِنْدِي وَضَعْتُهُ فِي هَذَا الْكِتَابِ، إِنَّمَا وَضَعْتُ فِيهِ مَا أَجْمَعُوا عَلَيْهِ».

ثم قال النووي: «ثُمَّ قَدْ يُنْكَرُ هَذَا الْكَلَامُ وَيُقَالُ: قَدْ وَضَعَ أَحَادِيثَ كَثِيرَةً غَيْرَ مُجْمَعٍ عَلَيْهَا؟ وَجَوَابُهُ: أَنَّهَا عِنْدَ مُسْلِمٍ بِصِفَةِ الْمُجْمَعِ عَلَيْهِ، وَلَا يَلْزَمُ تَقْلِيدُ غَيْرِهِ فِي ذَلِكَ. وَقَدْ ذَكَرْنَا فِي مُقَدِّمَةِ هَذَا الشَّرْحِ هَذَا السُّؤَالَ وَجَوَابَهُ».

وسياتي إن شاء الله تعالى - في الباب الثاني، الفصل الثاني، المبحث الثاني - توضيحٌ أكثر لمراد الإمام مسلم من الإجماع في كلامه السابق.

(١) (١٤١٨ - ١٤١٩).

(٢) والصحيح: ابن عتبة - بالتاء - كما ذكره الإمام مسلم في الرواية الأخرى (ح/١٧٩٤/١٠٩).

كلام مسلم السابق: «قال أبو إسحاق إبراهيم بن محمد: حدثنا محمد بن يحيى، حدثنا ابن أبي مريم، حدثنا أبو غسان...».

٥ - بعد (ح/٢٩٣٨)^(١)، وهو حديث أبي سعيد الخدري في صفة الدجال وتحريم المدينة عليه، وقتله المؤمن وإحيائه، جاء بعده: «قال أبو إسحاق: يُقال: إنّ هذا الرجل هو الخضر - عليه السلام -».

وهناك زيادات أخرى لإبراهيم بن سفيان ذكرها الدكتور عبد الله دمنوق في مقاله القيم (إبراهيم بن محمد بن سفيان: روايته، وزياداته، وتعليقاته على صحيح مسلم)^(٢).



(١) (٢٢٥٦/٤).

(٢) ذكر فيه نصوص زياداته على صحيح مسلم في (ص/١٩٤ - ٢١٤)، ثم ذكر فيه (ص/٢١٥ - ٢٢٨) تعليقاته على صحيح مسلم، كما ذكر فيه فوائد هذه الزيادات والتعليقات.

المبحث الرابع

تراجمُ «صحيح الإمام مسلم»

الترجمة لغةً: التفسير، أو التعبير، أو النقل، فهي:

١ - إما تفسيرٌ للسانٍ بلسانٍ آخر معروف.

٢ - وإما تعبيرٌ عنه بألفاظٍ أخرى.

٣ - وإما نقلٌ منه إليه.

وهي في اصطلاح المحدثين: «عنوان الباب الذي تُساقُ فيه الأحاديث»، وعنوانُ البابِ هو المُترَجَمُ به، والنصوصُ الواردةٌ تحته يُعبَّرُ عنها بـ(المترجم له)، و(المترجم) هو المؤلف^(١).

والارتباطُ بين المعنى اللغويِّ والاصطلاحيِّ ظاهر؛ وذلك أنَّ العنوانَ الذي يكتبه أيُّ محدِّثٍ، ويسوقُ الأحاديثَ تحته: لا يخرجُ عن إحدى ثلاث حالات:

١ - أنه لسانُ صاحب الترجمة يُفسِّرُ لسانَ المتلفِّظِ بالحديث ﷺ.

٢ - أنه تعبيرٌ بلسان المترجم عن لسان المتحدث ﷺ.

(١) انظر مقالاً بعنوان: (تراجم أحاديث الأبواب: دراسة استقرائية في اللغة واصطلاح المحدثين من خلال صحيح البخاري) للدكتور علي بن عبد الله الزبن (ص/١٥١ - ١٥٢)، وهو منشورٌ في (مجلة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية)، العدد (٥)، محرم، سنة ١٤١٢هـ.

٣ - أنه نقل من لسان المتحدث ﷺ إلى لسان المترجم.

قال ابن الصلاح: «ولست الترجمة مخصوصة بتفسير لغة أخرى، وقد أطلقوا على قولهم (باب كذا وكذا) اسم الترجمة؛ لكونه يُعبرُ عما يُذكر بعده»^(١).

وتراجُم الأبواب التي ابتكرها المحدثون هي المجالُ الخصبُ الواسعُ للتعرفِ على آرائهم القيمة إزاء الأحاديث التي تُذكرُ تحت الترجمة.

وتكمنُ أهميَّتها في أهميةِ فقه أولئك الأئمة للحديث، وتتفاوتُ الأهميةُ كثرةً وقلةً نظرًا إلى تفاوتِ اهتمامهم وعنايتهم بتراجُم الأبواب، كما أنَّ لمكانتهم في مجال فقه الحديث تأثيرًا قويًّا في تحديد تلك الأهمية، فما كانت تراجُم أبواب الإمام البخاري لِتَتَبَّوْا تلك المكانة المرموقة إلا لكونها من إمامٍ محدِّثٍ فقيهٍ صَبَّ جهده وعنايته فيها.

أما التراجُم الموجودةُ في (صحيح الإمام مسلم، وتراجُم الأبواب الموجودةُ في النسخ المطبوعة: فليست من الإمام مسلم ﷺ، قال ابن الصلاح: «ثم إنَّ مسلمًا - رحمه الله وإيانا - رَتَّبَ كتابه على الأبواب، فهو مَبَوَّبٌ في الحقيقة، ولكنه لم يذكر فيه تراجُم الأبواب؛ لئلاَّ يزدادَ بها حجمُ الكتاب، أو لغير ذلك»^(٢).

وهذا السبب الذي ذكره ابن الصلاح لا يبدو وجيهًا، فماذا تزيدُ تراجُم الأبواب في هذا الكتاب؟! وكأنَّ ابن الصلاح ﷺ لم يقتنع بهذا السبب، فاستدركَ قائلًا: «أو لغير ذلك».

وقال النوويُّ بعد نقله لكلام ابن الصلاح السابق: «قلت: وقد ترجمَ جماعةُ أبوابه بتراجُم بعضها جيد وبعضها ليس بجيد؛ إما لقصورٍ في

(١) (صيانة صحيح مسلم) (ص/١٥٣).

(٢) (صيانة صحيح مسلم) (ص/١٠٣).

عبارة الترجمة، وإما لركاكة لفظها، وإما لغير ذلك، وأنا - إن شاء الله - أحرصُ على التعبير عنها بعباراتٍ تليقُ بها في مواطنها»^(١).

وقيل في بيان سبب ذلك: أنَّ خلوَّ الصحيح من ذلك ليس عن عمدٍ من مؤلفه، بل لأنه مات قبل استتمام كتابه، واستيعاب تراجمه وأبوابه، وهذا مفاد كلام الحافظ ابن عساكر في أول كتابه (الأطراف)^(٢).

وقيل: إنه ترك الأبواب عن عمد؛ إذ كان همُّه فيه محصوراً في سرد أحاديث الباب، فبعد أن نهجَ منهجَ الأبواب الحديثية بجمع الروايات ذات الموضوع الواحد في مكان واحد: تركَ عناوين الأبواب لدرس القارئ وفهمه، وتحريك ذهنه وعقليته، وشدَّ انتباهه^(٣).

ومع أنَّ جماعةً من شُرَّاح (صحيح الإمام مسلم) وضعوا الكتب والأبواب، إلا أنَّ الذي اشتهر من بينها هو ما وضعه الإمام النووي، واشتهر «اشتهاراً كأنه من أصل الكتاب، ومن عمل المصنّف، إلا أنه لا يخلو من نظر، فكثيرٌ منها لا يطابق الحديث تمام المطابقة، بل يطابق لما أفتى به الفقهاء الشافعية، وربما يأتي النووي للمسائل بقيود وشروط لا أصل لها في الحديث، وحتى إنه أحياناً يُطيل لأجل ذلك عنوان الباب إطالةً يخرج عما هو معهودٌ عند فقهاء المحدثين في كتبهم عامة، وإنما يفعل ذلك نصرةً وإيضاحاً لما ذهب إليه فقهاء المذهب.

أضف إلى ذلك أنه ربما يعقد باباً غريباً لا يناسبُ الكتاب ولا الأبواب التي قبله وبعده، ثم إنَّك تجد كثيراً من كتبه هذه لم تقتصر على أحاديث تدخل تحت عنوانها، بل جاوزتها إلى أحاديث لا علاقة

(١) (شرح النووي لصحيح مسلم) (٢١/١).

(٢) انظر: (غنية المحتاج) (ص/٧٥).

(٣) انظر: (الإمام مسلم ومنهجه في صحيحه) لطوالة (ص/١٠٦ - ١٠٧)، (الإمام مسلم) للشيخ مشهور (١/٣٨٤ - ٣٨٥).

لها بعنوان الكتاب.

ونظرًا إلى ذلك كلّه: رأيتُ إعادة العمل في وضع الكتب والأبواب، واختيار العناوين لها، مع الحفاظ - بقدر الإمكان - على ما وضعه النووي^(١).



(١) (منة المنعم في شرح صحيح مسلم) للمباركفوري (٩/١ - ١٠). وما ذكره الشيخ المباركفوري عن تراجم النوويّ له أسبابٌ أخرى أيضًا غير عملِ النوويّ نفسه، منها: كثرة الأخطاء في النسخ المطبوعة، فهناك عناوين وُضعت في غير محلّها في بعض المطبوعات.

المبحث الخامس

عدد ما في صحيح مسلم من الأحاديث وعدد الأحاديث التي انتُخِبَ منها «الصحيح»

أولاً: عدد ما في صحيح مسلم من الأحاديث:

اختلف الأئمة في ذلك؛ بناء على عدّهم الأحاديث الأصول دون المكررات، وعدّهم المكررات بالمتابعات والشواهد؛ فمن قال: إنّ عدد ما في الصحيح (٤٠٠٠ حديث)^(١)؛ أراد: الأصول دون المكررات^(٢).

وقد عدّ أحاديثه الأستاذ محمد فؤاد عبد الباقي من المعاصرين، وبلغت عنده بدون المكرر ثلاثة آلاف وثلاثة وثلاثين حديثاً (٣٠٣٣)، قال: «وهو عملٌ ما سبقني إليه أحدٌ من جميع المشتغلين بهذا الصحيح؛ إذ كان جُلُّ جهدهم أن يُطلقوا عدداً ما ورقماً تخميناً وارتجالاً لا يرتكز على أساس سليم، فجئت أنا بهذا الحصر كي أضع حداً حاسماً فاصلاً لهذا الاضطراب والبلبلّة، ولله الحمد»^(٣).

وأما عددُ أحاديث الصحيح بالمكرّر ومع المتابعات والشواهد؛

(١) انظر: صيانة صحيح مسلم (ص/٩٩)، (شرح النووي على صحيح مسلم) (١/٢١)، (سير أعلام النبلاء) للذهبي (١٢/٥٧٠).

(٢) راجع: صيانة صحيح مسلم؛ ص: (١٠١)، وقد صرح النووي بذلك فقال: «إنها بإسقاط المكرر نحو أربعة آلاف حديث»، انظر: (شرحه على صحيح مسلم) (١/١٠٤).

(٣) (صحيح مسلم) (٥/٦٠١) - الجزء الخاص بالفهارس -.

فَقِيلَ: (١٢٠٠٠ حديث) على وجه التَّقريب^(١). والمقصودُ به كل ما في الصحيح بما في ذلك المكرّر؛ فلو قال الإمام مسلم: حدثنا قتيبة وأخبرنا ابن رُمح، عُدًّا حديثين، وهكذا^(٢) وقيل إنها: (٨٠٠٠ حديث)^(٣)، ولا تعارض بين القولين؛ إذ أحدهما يحسبُ تعدُّدُ الشيوخ في الحديث الواحد، ولا يحسبُه الآخر؛ لذلك قلّ العدد.

ثانيًا: عددُ الأحاديث التي انتُخب منها صحيحُ مسلم:

أجمع النُّقاد على أن الإمام مسلمًا رَحِمَهُ اللهُ من جهابذة الدُّنيا وحفّاظها، وقد جمع رَحِمَهُ اللهُ صحيحه من أُلوفٍ مؤلّفة من الأحاديث^(٤)، وقد ذكر ذلك فقال رَحِمَهُ اللهُ: «صنّفتُ هذا المسندَ الصَّحيحَ من ثلاثمائة ألفِ حديثٍ مسموعة»، فهذا العدد الضخم يدلّ على سعة حفظ الإمام وصبره على الانتخاب والتمييز من بين هذه المئات من آلاف الأحاديث، وله في ذلك أسوة بالأئمة قبله، كالإمام البخاريّ الذي انتخب صحيحه من قرابة ستمائة ألف حديث^(٥).



(١) راجع: (التقييد والإيضاح) لابن الصلاح (ص/٢٧)، و(تدريب الراوي) للسيوطي (١٠٤/١).

(٢) راجع: (السير) للذهبي (٢٦٦/١٢).

(٣) انظر: (تدريب الراوي) للسيوطي (١٠٤/١).

(٤) انظر: (شرح النووي على صحيح مسلم) (١٤/١).

(٥) راجع: (سير أعلام النبلاء) للذهبي (٤٠٢/١٢).

المبحث السادس

مكانة «صحيح مُسلم» وثناء العلماء عليه وتلقيهم له بالقبول، ومنزلته بين كتب السنة

تبوأ «الصَّحيحان» من بين كتب الحديث منزلةً لم تكن لأي كتابٍ غيرهما، فهما أصحُّ الكتبِ بعد كتاب الله ﷻ، قال شيخُ الإسلام ابنُ تيمية: «ليس تحت أديم السماء كتابٌ أصحُّ من البخاري ومسلمٍ بعد القرآن»^(١).

و«صحيحُ» الإمام مُسلمٍ ثاني «الصَّحيحين»، وللإمام مسلم ﷺ كتبٌ أخرى غير «الصَّحيح»، ولكن هذا الكتاب هو الذي «مَنَّ الله الكريمُ - وله الحمدُ والنعمةُ والفضلُ - به على المسلمين، وأبقى لمسلم به ذكرًا جميلًا وثناءً حسنًا إلى يوم الدين، مع ما أعدَّ له من الأجر الجزيل في دار القرار، وعمَّ نفعه المسلمين قاطبةً»^(٢).

وسأعرضُ هنا لبيان عناية الإمام مسلم بكتابه، ثم لما قاله الأئمةُ الأعلام في مكانة «صحيح مُسلم»، ورفعته، وأهميته، ثم أبينُ منزلته بين كتب السنة.

أولاً: مدى عناية الإمام مسلم بكتابه:

قال الإمام مسلم ﷺ في مقدمة صحيحه: «واعلم - وفقك الله تعالى -

(١) (مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية) (٧٤/١٨).

(٢) من كلام النووي في (تهذيب الأسماء واللغات) (٩١/٢)، وفي (مقدمة شرحه لصحيح =

أنَّ الواجبَ على كلِّ أحدٍ عَرَفَ التَّمييزَ بينَ صحيحِ الرواياتِ وسقيمِها، وثقاتِ الناقلين لها من المُتَّهَمِينَ: أن لا يَرويَ منها إلا ما عَرَفَ صَحَّةَ مَخارجِهِ، والسِتارةَ في ناقلِهِ، وأن يَتَّقِيَ منها ما كان منها عن أَهْلِ التُّهَمِ والمَعانِدِينَ من أَهْلِ البَدْعِ»^(١).

هذه الحقيقةُ التي أثبتَها الإمامُ مسلمٌ في مقدمة صحيحِهِ وأرشدَ إليها: هي المنهجُ الذي سلكَهُ في تأليفِ صحيحِهِ، فقد بذلَ وسعَهُ وشغلَ وقتَهُ في جُمعِهِ وترتيبِهِ.

ومن الأدلَّةِ على ذلك: ما جاءَ عنه وعن غيرِهِ مما يُوضِّحُ ذلك:

قال رَحِمَهُ اللهُ: «لو أنَّ أَهْلَ الحديثِ يكتبون الحديثَ مَتَّى سنة: فمدارُهُم على هذا المسندِ»^(٢).

وقال رَحِمَهُ اللهُ: «ما وضعتُ شيئاً في هذا المسندِ إلاَّ بحجة، وما أسقطتُ منه شيئاً إلاَّ بحجة»^(٣).

ويقول رَحِمَهُ اللهُ: «صنفتُ هذا المسندَ الصحيحَ من ثلاثمائة ألف حديثٍ مسموعة»^(٤).

وقد مكثَ في تأليفِ هذا الكتابِ المباركِ خمسَ عشرةَ سنةً - كما سبقَ التفصيلُ فيه - قضاها في التحريِّ، والتثبتِ، والعنايةِ التَّامةِ بهذا المصدرِ الأساسيِّ لمعرفةِ الحديثِ الصحيحِ جمعاً وترتيباً، وساعده في كتابتِهِ بعضُ تلاميذِهِ طوالَ هذه المدة.

= مسلم (ص/١٠).

(١) مقدمة صحيح مسلم، بداية باب وجوب الرواية عن الثقات.

(٢) صيانة صحيح مسلم (ص/٦٧)، (سير أعلام النبلاء) (١٢/٥٦٨).

(٣) صيانة صحيح مسلم (ص/٦٨).

(٤) (تاريخ بغداد) (١٣/١٠١)، (تاريخ دمشق) (٥٨/٩٢).

ولم يكتَفِ الإمامُ مسلمٌ - رحمه الله وإيانا - بما بذله من جهودٍ عظيمةٍ في تأليفه، بل أخذَ في عرضه على جهابذة المحدثين واستشارتهم فيه، فقد قال مَكِّي بنُ عبدان - أحدُ حُقَّاطِ نيسابور -: سمعتُ مسلماً يقول: «عرضتُ كتابي هذا المسندَ على أبي زرعة الرازي، فكلَّ ما أشارَ أنَّ له علةً: تركته، وكلَّ ما قال: إنه صحيح وليس له علة: أخرجته»^(١).

وهذا من الإمامِ مسلمٍ غايةٌ في الاحتياطِ والتثبتِ من جهة، وفي التواضعِ وقصدِ الصوابِ من جهةٍ أخرى، ونتيجةٌ لهذه العنايةِ التامةِ التي تجلَّتْ في تلك الأدلة: انشرحَ صدرُ الإمامِ مسلمٍ لهذا النتاجِ القيمِ، وارتاحتَ نفسه لذلك، فأخذَ يُرَغِّبُ الناسَ فيه، ويؤكدُ أنه عمدةٌ يُعَوَّلُ عليه في معرفة الصحيح من الأخبار، يتضحُ ذلك مما سبقَ من قوله: «لو أنَّ أهلَ الحديثِ يكتبونَ الحديثَ مِثِّي سنة: فمدارُهم على هذا المسند»، يعني: صحيحه^(٢).

ثانيًا: من أقوال الأئمة في بيان مكانة «صحيح مسلم»:

قال ابنُ الصلاح: «وقد كان له - رحمه الله وإيانا - في علل الحديث ضرباء لا يَفْضُلُهُم، وآخرون يفضلونه، فرفعه الله - تبارك وتعالى - بكتابه «الصحيح» هذا إلى مناطِ النجوم، وصارَ إمامًا حَجَّةً يُبَدَأُ ذِكْرُهُ ويُعادُ في علم الحديث وغيره من العلوم، وذلك فضلُ الله يؤتيه من يشاء»^(٣).

وقال النووي: «ومن حقَّقَ نظره في «صحيح مسلم» رَحِمَهُ اللهُ واطَّلَعَ على ما أودَّعَه في أسانيدِهِ وترتيبِهِ وحسنِ سياقه وبديعِ طريقته؛ من نفائسِ التحقيقِ وجواهرِ التدقيقِ، وأنواعِ الورعِ والاحتياطِ والتحرِّي في الرواية،

(١) (صيانة صحيح مسلم) (ص/٦٧).

(٢) انظر: (الإمام مسلم وصحيحه) لفضيلة الشيخ عبد المحسن العباد البدر (ص/٥).

(٣) (صيانة صحيح مسلم) لابن الصلاح (ص/٦٠).

وتلخيص الطرق واختصارها، وضبط تفرُّقها وانتشارها، وكثرة اطلاعها واتساع روايتها، وغير ذلك ممَّا فيه من المحاسن والأعجوبات واللطائف الظاهرات والخفيات: عَلِمَ أَنَّهُ إِمَامٌ لَا يَلْحَقُهُ مَن بَعْدَ عَصْرِهِ، وَقَلَّ مَن يَسَاوِيهِ - بَلْ يُدَانِيهِ - مِنْ أَهْلِ وَقْتِهِ وَدَهْرِهِ، وَذَلِكَ فَضْلُ اللَّهِ يُؤْتِيهِ مَن يَشَاءُ، وَاللَّهُ ذُو الْفَضْلِ الْعَظِيمِ»^(١).

بل ذهب بعض الأئمة إلى تفضيله وتقديمه مطلقاً، ومن ذلك ما قاله الإمام الحافظ أبو علي النيسابوري: «ما تحت أديم السماء كتابٌ أصح من كتاب مسلم»^(٢).

قال الحافظ ابن حجر: «حصلَ لمسلم في كتابه حظٌ عظيمٌ مفرطٌ لم يحُصَّلَ لأحدٍ مثله، بحيث إن بعض الناس كان يُفضُّله على صحيح محمد ابن إسماعيل، وذلك لما اختصَّ به من جمع الطرق، وجودة السياق، والمحافظة على أداء الألفاظ كما هي من غير تقطيعٍ ولا روايةٍ بمعنى.

وقد نسجَ على منواله خلقٌ من النيسابوريين فلم يبلغوا شأوه، وحفظت منهم أكثر من عشرين إماماً ممن صنَّفَ المستخرج على مسلم، فسبحان المعطي الوهاب»^(٣).

ثالثاً: منزلته بين كتب السنة^(٤):

صحيح الإمام مسلم يأتي في الدرجة الثانية بعد صحيح الإمام البخاري، فهو ثاني كتابين هما أصحُّ الكتب بعد كتاب الله تعالى.

قال النووي: «وأصحُّ مصنَّفٍ في الحديث - بل في العلم مطلقاً -:

(١) مقدمة شرح النووي على صحيح مسلم (ص/١١)، (تهذيب الأسماء واللغات) (٩١/١).

(٢) تاريخ بغداد (١٠١/٣)، تاريخ دمشق (٩٢/٥٨)، (صيانة صحيح مسلم) (ص/٦٨ - ٦٩).

(٣) (تهذيب التهذيب) (١١٥/١٠).

(٤) انظر: (الإمام مسلم وصحيحه) لشيخنا العلامة عبد المحسن العباد البدر (ص/٥).

الصحيحان للإمامين القدوتين: أبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري، وأبي الحسين مسلم بن الحجاج القشيري رحمهما الله، فلم يوجد لهما نظير في المؤلفات»^(١).

وقال أيضًا: «اتفق العلماء - رحمهم الله - على أن أصح الكتب بعد القرآن العزيز: الصحيحان للبخاري ومسلم، وتلقتهما الأمة بالقبول، وكتاب البخاري أصحهما وأكثرهما فوائد ومعارف ظاهرة وغامضة»^(٢).

قال ابن الدّيع - تلميذ السخاوي - مشيرًا إلى هذا المقال^(٣):

تنازع قوم في البخاري ومسلم لديّ، وقالوا: أيّ ذين تُقدّم؟ فقلت: لقد فاق البخاريُّ صحّةً كما فاق في حسن الصناعة مسلمٌ هذه هي منزلة صحيح الإمام مسلم بين كتب السنة، فهو في أعلى درجات الصحيح، لا يتقدّمه في ذلك سوى صحيح البخاري، فهو في قمة الصحّة بعد صحيح البخاري.

وقد فضّله على البخاري غير واحد من المغاربة، ولكن الصحيح هو تفضيل «صحيح البخاري» عليه في الأصحية - كما سيأتي توضيحه في مبحث (المفاضلة بين الصحيحين) في الفصل الثاني إن شاء الله تعالى^(٤) -.

ومع ذلك يظل «صحيح الإمام مسلم» ثاني الصحيحين، عليه - مع قرينه «صحيح البخاري» - معوّل الأمة في الصحيح المجرد على تتابع القرون.



(١) مقدمة شرح النووي على صحيح مسلم (٤/١).

(٢) المصدر السابق (١٤/١).

(٣) انظر ما سيأتي في المبحث السابع من الفصل الثاني من الباب الثاني.

(٤) وانظر التفصيل أيضًا في: (الإمام مسلم) للشيخ مشهور (٥٧٨/٢ - ٥٨١).

المبحث السابع

عناية العلماء وجهودهم على «صحيح الإمام مسلم»

لقد اعتنى العلماء بالصحيحين عنايةً فائقةً تليق بمكانتهما، ويهمننا هنا إبرازُ عنايتهم بصحيح الإمام مسلم، وسأستعرضُ هنا بعضَ مظاهر عنايتهم بهذا الكتاب العظيم، مكثفياً ببعض الأمثلة في تلك المظاهر.

فمن مظاهر عناية العلماء بصحيح الإمام مسلم:

أولاً: العناية بنسخه:

وهذه العناية تتجلى في كثرة النسخ الخطيَّة المتوافرة في مكتبات العالم، والحديث عنها يطول.

ثانياً: تدريسه وإقراؤه وسماعه^(١):

وتتجلى هذه الظاهرة في النقاط التالية:

- ١ - ما من عالم من العلماء إلا وتجد في ترجمته أنه أقرأ هذا الكتاب، أو قرأه على شيخه، إلا ما شاء الله.
- ٢ - يترتب على ما مضى رواية هذا الكتاب بالأسانيد الصحيحة، وقد سبق أن استعرضنا - في المبحث الثالث - الطبقات الأولى التي رَوته.
- ٣ - مما يستحق الذكر والتنويه في الإقراء والتدريس:

(١) نقلاً عن (الإمام مسلم بن الحجاج) للشيخ مشهور حسن سلمان (٢/ ٥٩٣ - ٥٩٦).

أ - أنَّ أبا البركات ابن الحاج البلفيقي، وهو القاضي المحدث محمد ابن محمد بن إبراهيم السلمي (ت ٧٧١هـ): له كتاب «الغَلَسِيَّات»، وهي ما صدر في مجالسه من الكلام على «صحيح مُسْلِم» في التعليل.

ب - كان بعضُ رُواة الصحيح قد فاتَه شيءٌ منه في روايته، ثم أعيد له هذا الفوت، وكان يحلف بالله تعالى على ذلك.

ج - كان كثيرٌ من العلماء يحفظُ هذا «الصحيح» غيبًا، وقد ذكرَ العلماءُ نماذجَ منهم ^(١)، وما زالت الحالُ على ذلك، فكثيرٌ من طلاب العلم في عصرنا يحرصُ على حفظ الصحيحين غيبًا، كثرَ الله أمثالهم.

د - كان كثيرٌ من العلماء - وما زال الأمرُ على ذلك في بعض الأقطار الإسلامية - يُكثِرُ من تدريس هذا الصحيح وقراءته، وهم عالمٌ من الصعبِ إحصاؤه.

هـ - وكان بعضهم يقرؤه في وقتٍ يسير:

١ - فقد قرأه أبو الحسن علي بن عبد الله العلوي على شيخه المرتضى في ستة مجالس مناوَبَةً.

٢ - وقرأه ابنُ الأَبَّار على شيخه أبي محمد الرُّعَيْنِي الحَجْرِي في ستة أيام.

٣ - وقرأه كاملاً إبراهيمُ البقاعيُّ على البدرِ الغزي في خمسة أيام متفرقة خلال عشرين يومًا.

٤ - وقرأه مفتي الحنابلة بمكة محمدُ بنُ عبد الله بن حميد على شيخه محمد بن علي السنوسي في خمسة وعشرين يومًا.

٥ - وقرأه المجدُّ الفيروزآبادي على شيخه ناصر الدين أبي عبد الله

(١) انظر: (الإمام مسلم) للشيخ مشهور (٢/٥٩٤).

محمد بن جهمل في ثلاثة أيام^(١)، وافتخر بذلك فقال:

قرأت بحمد الله جامع مسلم
على ناصر الدين الإمام ابن جهمل
وتم بتوفيق الإله وفضله
قراءة ضبط في ثلاثة أيام^(٢)

٦ - وذكر السخاوي أنّ ما وقع لشيخه أجل من ذلك، قال: «وقع لشيخنا الحافظ ابن حجر أجل مما وقع لشيخه المجد اللغوي؛ فإنه قرأ صحيح البخاري في أربعين ساعة رملية^(٣)، وقرأ صحيح مسلم في أربعة مجالس سوى مجلس الختم في يومين وشيء...»^(٤).

٧ - وقرأه الحافظ أبو الفضل العراقي على محمد بن إسماعيل بن الخباز بدمشق في ستة مجالس متوالية، قرأ في آخر مجلس منها أكثر من ثلث الكتاب، وذلك بحضور الحافظ زين الدين ابن رجب، وهو يُعارضُ بنسخته^(٥).

وليس القصد من عرض هذه النماذج هو تحبيذ هذه الطريقة، وهو قراءته في وقت يسير، بل الهدف منه بيان أنّ العلماء لم يتوانوا أن يتحمّلوا هذه المشقة العظيمة إذا كانت الظروف لا تسمح بقراءته على

(١) انظر: (الضوء اللامع) للسخاوي (١٠/٨٠).

(٢) انظر: (أزهار الرياض في أخبار القاضي عياض) للمقري (٣/٤٨)، (فهرس الفهارس) (١٠٤٦/٢).

(٣) الساعة الرملية أداة لقياس الوقت كان يُستخدم قديماً.

(٤) (قواعد التحديث) للشيخ القاسمي (ص/٢٦٢)، ولم أجده في (الدرر)، ولا في (الضوء اللامع) في ترجمة الشيخين: ابن حجر، والفيروزآبادي، وذكر السخاوي قراءة شيخه ابن حجر لصحيح مسلم في تلك المدة في (فتح المغيث) (٢/٥٢) - طبعة دار الكتب العلمية -.

(٥) (ذيل طبقات الحفاظ) (ص/٢٢٣)، (فهرس الفهارس) (٢/١٠٤٨).

أحد العلماء إلا بهذه الطريقة.

ثالثاً: المستخرجات على «صحيح مُسلم»:

الاستخراج في اصطلاح المحدثين: «أن يَعْمَدَ حافظٌ إلى صحيح البخاريّ - مثلاً - فيورد أحاديثه حديثاً حديثاً بأسانيدَ لنفسه، غير ملتزم فيها ثقة الرواة - وإن شذَّ بعضُهم حيث جعله شرطاً - من غير طريق البخاريّ، إلى أن يلتقيَ معه في شيخه، أو في شيخ شيخه، وهكذا، ولو في الصحابيِّ، كما صرَّح بعضهم»^(١).

وللاستخراج فوائد كثيرة أكثرها تعودُ بالفائدة إلى الكتابِ المستخرج عليه، ويُعدُّ الاستخراج على كتابٍ ما خدمةً له من نواحٍ عديدة^(٢).

وقد استخرج جماعة من العلماء على صحيح الإمام مسلم، ومن هذه المستخرجات:

١ - المسند الصحيح المستخرج على صحيح مسلم: لأبي بكر محمد ابن محمد بن رجاء النيسابوري (ت ٢٨٦هـ).

٢ - المستخرج على صحيح مسلم: لتلميذ الإمام مسلم ورفيقه في الطلب: أحمد بن سلمة أبي الفضل (ت ٢٨٦هـ).

٣ - المستخرج على صحيح مسلم: لأبي جعفر أحمد بن حمدان الحيري (ت ٣١١هـ).

٤ - مختصر المسند الصحيح المخرَّج على صحيح الإمام مسلم بن

(١) (فتح المغيث) للسخاوي (٤٤/١)، وانظر: (التبصرة والتذكرة) (٥٦/١ - ٥٧).

(٢) للاطلاع على فوائد الاستخراج انظر: مقدمة الدكتور أنيس بن طاهر الإندونيسي لـ(مختصر الأحكام) لأبي علي الطوسي (٣٢١/١ - ٣٢٣)، مقدمة الدكتور مقبل الرفيعي لـ(مستخرج أبي نعيم) (٨٢/١ - ١٠٠)، وهي رسالة دكتوراه، مطبوعة على الآلة الكاتبة.

الحجّاج: للإمام أبي عوانة يعقوب بن إسحاق الإسفراييني (ت ٣١٦هـ). وقد طُبِعَ أكثرُه في الهند، ثم حُقِّقَ كاملاً في (١٥) رسالة علمية في الجامعة الإسلامية بالمدينة النبوية، وهو الآن في المراحل النهائية من الطباعة في الجامعة نفسها. وقد شاركتُ في تحقيقِ جزءٍ منه^(١). وهو أكثرُ المستخرجاتِ فوائد.

٥ - المستخرج على مسلم: لأبي الفضل محمد بن أبي الحسين بن عمّار الشهيد (ت ٣٢٣هـ).

٦ - المستخرج على كتاب مسلم: لأبي نعيم أحمد بن عبد الله بن أحمد الأصبهاني (ت ٤٣٠هـ)، وهو مطبوع. وغيرها من المستخرجات على صحيح الإمام مسلم^(٢).

رابعاً: المختصرات، ومنها:

١ - مختصر صحيح مسلم: لأبي عبد الله محمد بن عبد الله بن محمد بن أبي الفضل المرسى (ت ٦٥٥هـ).

٢ - مختصر صحيح مسلم: لأبي العباس أحمد بن عمر الأنصاري القرطبي (ت ٦٥٦هـ)، وقد شرحَ مختصره بشرحِ أسماه «المُفهم لِمَا أَشكَلَ من تلخيص كتاب مسلم»، وهو مطبوع.

٣ - الجامعُ المعلم بمقاصد جامع مسلم: لأبي محمد عبد العظيم بن عبد القوي المنذري (ت ٦٥٦هـ)، وهو مطبوع.

(١) طبع الكتاب بعد ذلك (سنة ١٤٣٥هـ/ ٢٠١٤م) في (٢١) مجلداً مع الفهارس، المجلدان (٥ - ٦) بتحقيقي، وهو مجموعُ (١٤) رسالة علمية، وبقيت رسالة واحدة لم تُطبع إلى الآن (١٦/ ١٠/ ١٤٣٨هـ).

(٢) عدَّ الشيخُ مشهور حسن آل سلمان (١٨) مستخرجا على صحيح الإمام مسلم، انظر: (الإمام مسلم) له (٢/ ٦٠٣ - ٦٠٧).

٤ - وسيلة المسلم في تهذيب صحيح مسلم: لمحمد بن أحمد بن محمد بن جزي الكلبى (ت ٧٤١هـ).

٥ - مختصر صحيح مسلم: لإسماعيل بن عبد الله الأسكدارى (ت ١٠٨٢هـ).

٦ - مختصر صحيح مسلم: للشيخ ناصر الدين الألبانى، وهو مطبوع. ومختصرات صحيح الإمام مسلم كثيرة، أكتفى بهذا القدر خشية الإطالة^(١).

خامساً: الكتب التي انتقدت «صحيح مسلم» أو الصحيحين، والكتب التي أجابت عن ذلك:

وهي كثيرة، ومنها:

١ - علل صحيح مسلم: لأبي الفضل محمد بن أبي الحسين بن عمار الشهيد (ت ٣٢٣هـ)، وهو مطبوع.

٢ - الإلزامات والتبع: للإمام الدارقطنى (ت ٣٨٥هـ)، وهو مطبوع.

٣ - جواب أبي مسعود الدمشقى الدارقطنى عن استدراكاته: لإبراهيم ابن محمد الدمشقى (ت ٤٠٠هـ).

٤ - غرر الفوائد المجموعة في بيان ما وقع في «صحيح مسلم» من الأحاديث المقطوعة: لرشيد الدين يحيى بن علي العطار (ت ٦٦٢هـ)، وهو مطبوع.

٥ - الأحاديث المخرجة في الصحيحين التي تكلم فيها بضعف أو انقطاع: للإمام عبد الرحيم بن الحسين العراقى (ت ٨٠٦هـ).

(١) للمزيد انظر: (الإمام مسلم) للشيخ مشهور (٢/ ٦٢٠ - ٦٢٢).

٦ - بين الإمامين مسلم والدارقطني: للشيخ الدكتور ربيع بن هادي المدخلي، وهو مطبوع.

سادساً: الكتب التي اعتنت برجال «صحيح مُسلم»:

اهتمَّ العلماء برجال الكتب الستة اهتماماً لم تحظ به الكتب الأخرى، وذلك لما امتازت به هذه الكتب الستة من بين كتب السنة الأخرى، وقد ألف الحافظ عبد الغني المقدسي كتابه (الكمال في أسماء الرجال)، ثم هدَّبه الإمام المزيُّ وأصلح ما وقع فيه من الوهم والإغفال، واستدرك ما حصل فيه من النقص والإخلال، وذلك في كتابه العظيم (تهذيب الكمال في أسماء الرجال)، ثم تتابع العلماء في خدمة الكتاب بما هو معروف.

ولا ريب أنَّ الصحيحين على رأس الكتب الستة التي يخدمها التهذيبُ وأصوله وفروعه.

كما أنَّ بعض العلماء خصَّصوا رجالَ الصحيحين بمزيدٍ من العناية، فأفردوا مؤلَّفاتٍ في رجالهما فقط، وهم كثيرون.

لم يكتف العلماء بما سبق، بل انصرف جمعٌ منهم إلى إفراد رجال «صحيح مُسلم» بمؤلَّفاتٍ خاصةٍ بهم، وسأذكرُ هنا بعض هؤلاء، أما مَنْ كتبَ في رجال الصحيحين: فلن أستعرض شيئاً منها^(١).

فمن الكتب المفردة في رجال «صحيح مُسلم»:

١ - رجالُ صحيح الإمام مسلم: لأبي بكر أحمد بن منجويه (ت ٤٢٨هـ)، وهو مطبوع.

٢ - رجال مسلم بن الحجاج: لأبي العباس أحمد بن طاهر الأنصاري (ت ٥٣٢هـ).

(١) انظر: (الإمام مسلم) للشيخ مشهور (٢/٦٢٨ - ٦٣١).

٣ - المنهاج في رجال مسلم بن الحجاج: لعبد الله بن أحمد بن سعيد بن يربوع الإشبيلي (ت ٥٢٢هـ).

٤ - تسمية رجال صحيح مسلم الذين انفرد بهم عن البخاري: للإمام الذهبي (ت ٧٤٨هـ).

٥ - تسمية رجال مسلم: لأبي بكر أحمد بن علي الأصفهاني.

سابعًا: الكتب التي أُفردت في منهج الإمام مسلم، أو في أحاديث أو مسائل أو دراسات اصطلاحية خاصة تتعلق بـ«صحيح مُسلم»:

وهي عديدةٌ منها:

١ - صيانة صحيح مسلم من الإخلال والغلط، وحمايته من الإسقاط والسقط: للإمام أبي عمرو عثمان بن عبد الرحمن المعروف بابن الصلاح (ت ٦٤٣هـ)، وهو أجمعُ كتابٍ في ترجمة الإمام مسلم، وفي بيان منهجه، وهو مطبوع.

٢ - تساعيات مسلم في صحيحه: لضياء الدين أبي عبد الله محمد ابن عبد الواحد المقدسي (ت ٦٤٣هـ).

٣ - السَّنُّ الأبين والمورد الأمعن في المحاكمة بين الإمامين البخاري ومسلم في السند المَعْنَعَن: لمحمد بن عمر بن رُشيد الفهري (ت ٧٢١هـ)، وهو مطبوع.

٤ - الرباعيات في صحيح مسلم: لمحمد بن إبراهيم الواني (ت ٧٣٥هـ).

٥ - الوقوف على ما في صحيح مسلم من الموقوف: للحافظ ابن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ)، وهو مطبوع.

٦ - عوالي مسلم: للحافظ ابن حجر نفسه، وهو مطبوع.

٧ - تنبيه المعلم بمبهمات صحيح مسلم: لأبي ذر أحمد بن إبراهيم ابن سبط ابن العجمي (ت ٨٨٤هـ).

٨ - غنية المحتاج في ختم صحيح مسلم بن الحجاج: للسخاوي (ت ٩٠٢)، وهو مطبوع.

٩ - جزء فيه ستون حديثاً من رباعيات مسلم بن الحجاج: لم يُعلم مؤلفه.

١٠ - تغليق التعليق لما في صحيح مسلم من التعليق: للشيخ علي حسن عبد الحميد.

ثامناً: الدراسات المعاصرة حول الإمام مسلم و«صحيحه»:

الدراسات المعاصرة حول الإمام مسلم و«صحيحه» كثيرة، منها:

١ - الإمام مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري، حياته وصحيحه: للشيخ محمود فاخوري، وهو مطبوع.

٢ - الإمام مسلم ومنهجه في صحيحه: للدكتور محمد عبد الرحمن طوالة، وهو رسالة دكتوراه، وهو مطبوع، وقد استفدت منه كثيراً.

٣ - الإمام مسلم بن الحجاج ومنهجه في الصحيح وأثره في علم الحديث: للشيخ مشهور بن حسن آل سلمان، وهو مطبوع في مجلدين، ويُعدُّ تكميلاً لرسالة الدكتور طوالة، وقد استفدت منه أيضاً، بل غالب ما لم أحله إلى المصادر: فهو منه أو من رسالة الدكتور طوالة.

٤ - منهج الإمام مسلم في ترتيب كتابه الصحيح، ودحض شبهات حوله: للدكتور ربيع بن هادي المدخلي، وهو مطبوع.

٥ - الإمام مسلم وصحيحه: للشيخ عبد المحسن العباد البدر، وهو منشور في مجلة الجامعة الإسلامية بالمدينة النبوية.

٦ - دراسات علمية في صحيح مسلم: للشيخ علي حسن عبد الحميد الحلبي الأثري.

٧ - وممن عُنِيَ بصحيح الإمام مسلم عنايةً فائقةً من المعاصرين: الأستاذ محمد فؤاد عبد الباقي، فقد بذلَ جهداً مشكوراً في ترقيمه، وتنويع فهارسه، حتى صارَ الوصولُ إلى المطلوبِ فيه سهلاً ميسوراً. وخصَّصَ لتلك الفهارسِ مجلداً مستقلاً - هو الخامسُ - حافلاً بأنواع شتى من الوسائل المؤدية إلى الوقوف على ما في هذا الكتاب المبارك بيسرٍ وسهولة^(١).



(١) (الإمام مسلم وصحيحه) للشيخ عبد المحسن العباد (ص/٨).

المبحث الثامن

شرح «صحيح الإمام مسلم»

هذا المبحث مكملٌ للمبحث السابق، فشروحُ «صحيح مُسلم» جزءٌ من عناية الأمة بهذا الكتاب العظيم، وإنما أفردتُ ذكرَها لأهمية هذا الموضوع.

وشروحُ «صحيح مُسلم» كثيرةٌ، وهي متنوعةٌ في الكمِّ والكيف، كما أنَّ بعضها خاصةٌ بمقدمة «صحيح مُسلم»، وبعضها شروحٌ لمختصراتِ «صحيح مُسلم»، كما أنَّ بعضها شروحٌ لزوائد «صحيح مُسلم» على «صحيح البخاري»، ومنها حواشٍ وتعليقات.

وكثيرٌ منها بغير اللغة العربية، ولكنني سأقتصرُ هنا على أبرز شروحه باللغة العربية، وهي:

١ - شرح صحيح مسلم (التحرير): لمحمد بن إسماعيل الأصفهاني (ت ٥٢٠هـ)، ونسبه بعضهم إلى ابنه إسماعيل، وينقلُ عنه النوويُّ كثيرًا.

٢ - المفهم لشرح غريب مسلم: لعبد الغافر بن إسماعيل الفارسي (ت ٥٢٩هـ).

٣ - المعلم بفوائد مسلم: لمحمد بن علي المازري (ت ٥٣٦هـ)، وهو مطبوع.

٤ - إكمال المعلم بفوائد مسلم: للقاضي عياض بن موسى اليحصبي (ت ٥٤٤هـ)، وهو تكملة لشرح المازري السابق.

٥ - الإعلام بفوائد مسلم: لأحمد بن محمد بن الحسن بن عتيق الذهبي البلسي (ت ٦٠١هـ).

٦ - اقتباس السراج في شرح مسلم بن الحجاج: لأبي الحسن علي بن أحمد الوادي آشي الغساني (ت ٦٠٩هـ).

٧ - شرح صحيح مسلم: لعماد الدين عبد الرحمن بن عبد العلي المصري، المعروف بـ«ابن السكري» (ت ٦٢٤هـ).

٨ - شرح صحيح مسلم: للملك أبي المعالي محمد بن أيوب (ت ٦٣٥هـ).

٩ - المفصِّحُ المفهِّمُ والموضح الملهم لمعاني صحيح مسلم: لأبي عبد الله يحيى بن هشام الأنصاري (ت ٦٤٦هـ).

١٠ - شرح صحيح مسلم: لأبي المظفر يوسف بن قزغلي، سبط ابن الجوزي (ت ٦٥٤هـ).

١١ - المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم: لأبي العباس أحمد بن عمر بن إبراهيم القرطبي (ت ٦٥٦هـ)، وهو مطبوع.

١٢ - المنهاج في شرح صحيح مسلم بن الحجاج: للإمام أبي زكريا يحيى بن شرف النووي (ت ٦٧٦هـ)، وهو أشهرُ شروحه على الإطلاق، وهو مطبوع طبعاتٍ عدة^(١).

١٣ - إكمال الإكمال على صحيح مسلم: لمحمد بن إبراهيم البقوري (ت ٧٠٧هـ)، وهو تكملة لإكمال القاضي عياض.

١٤ - شرح مختصر مسلم للمنذري: لأبي عمرو عثمان بن علي بن

(١) وللشيخ سعدون إبراهيم العيساوي رسالة «الإمام النووي ومنهجه في شرح صحيح مسلم»، نال بها درجة «المجستير» من جامعة بغداد سنة ١٤١٠هـ.

إبراهيم، المعروف بـ(خطيب جبرين) (ت ٧٣٠هـ).

١٥ - إكمالُ إكمال المعلم: لمحمد بن خليفة الوشتاتي الأبيّ (ت ٨٢٧هـ)، وهو مطبوع^(١).

١٦ - مكمّلُ إكمال الإكمال: لمحمد بن يوسف السنوسي (ت ٨٩٥هـ)، وهو مطبوع مع «إكمال» الأبيّ.

١٧ - الديباج على صحيح مسلم بن الحجاج: للسيوطي (ت ٩١١هـ)، وهو مطبوع.

١٨ - وشي الديباج على صحيح مسلم بن الحجاج: لعلي بن سليمان البجمعي الدمنتي (ت ١٢٩٨هـ)، وهو مطبوع.

١٩ - السراج الوهاج في كشف مطالب صحيح مسلم بن الحجاج: للعلامة صديق حسن خان القنوجي (ت ١٣٠٧هـ)، طبع قديماً.

٢٠ - فتح الملهم شرح صحيح مسلم: للشيخ شبّير أحمد العثماني (ت ١٣٦٩هـ)، وهو مطبوع.

٢١ - تكملة فتح الملهم: للشيخ محمد تقي العثماني، وهو مطبوع أيضاً.

٢٢ - مِنَّةُ الْمُنْعِمِ في شرح صحيح مسلم: للشيخ صفي الرحمن المباركفوري، وهو مطبوع. وهو من أحسن شروح صحيح الإمام مسلم، وهو متوسط.



(١) جمع فيه بين شروح: المازري، وعياض، والقرطبي، والنوي، مع زيادات من كلام شيخه ابن عرفة، وللشيخ عبد الرحمن عون كتاب: «الأبي وكتابه الإكمال»، وهو مطبوع.

المبحث التاسع

خصائص «صحيح مسلم» والموازنة بينه وبين «صحيح البخاري»^(١)

يَنفَرِدُ «صحيحُ الإمامِ مسلم» بخصائصٍ يَتَمَيَّزُ بها عن «صحيح الإمام البخاري»، ويُوجَدُ في صحيح الإمام البخاري من الخصائص والميزات ما لا يُشارِكُهُ صحيحُ الإمام مسلم فيه، ويتَّفَقان في أمورٍ ترفعُ من شأنِ الكتابين معًا، ويسُمَّوان بها إلى منتهى الصحة والإجادة والإتقان.

ونشيرُ فيما يلي إلى نماذجٍ من ذلك:

أولاً: بعض ما يتَّفَقان فيه:

- ١ - يتَّفَقُ الصحیحان في أنهما معًا في أعلى درجاتِ الصَّحيح، مع تَفُوقِ صحيح البخاريِّ على صحيح مسلم في ذلك.
 - ٢ - ويتَّفَقان أيضًا في أنَّ العلماءَ تَلَقَّوهُما بالقبول، وعدَّوهُما أصَحَّ الكتبِ بعد كتابِ الله العزيز.
 - ٣ - ويتَّفَقان أيضًا في أنَّ مؤلِّفَيْهِما - رحمهما الله تعالى - سَلَكَ في تأليفهما طرقًا بالغةً في الاحتياطِ والتَّثبت، مع الأمانةِ التَّامةِ في العَزْوِ.
- ومن أمثلة ذلك: أنهما يتَّقَيَّدان غايةَ التَّقَيُّدِ فيما يَتَلَقَّيانه من شيوخهما في الأسانيدِ والمتون، وإذا كان الأمرُ يَسْتَدْعِي إِيضاحًا وبيانًا: قاما بذلك

(١) المبحث مأخوذ من (الإمام مسلم وصحيحه) للشيخ عبد المحسن العباد البدر (ص/٩).

على وجهٍ مُّميّز.

وقد عقد النوويُّ في مقدّمة شرحه لصحيح الإمام مسلم فصلاً خاصّاً بذلك قال فيه: «ليس للراوي أن يزيدَ في نسبٍ غير شيخه ولا صفته على ما سمّعه من شيخه؛ لئلا يكون كاذباً على شيخه، فإن أراد تعريفه وإيضاحه وزوال اللبس المتطرق إليه لمشابهة غيره: فطريقه أن يقول: قال حدّثني فلان - يعني: ابن فلان، أو الفلانيّ، أو هو ابن فلان، أو الفلانيّ، أو نحو ذلك، فهذا جائزٌ حسنٌ قد استعمله الأئمة.

وقد أكثر البخاريُّ ومسلمٌ منه في الصّحّاحين غاية الإكثار، حتى إن كثيراً من أسانيدهما يقع في الإسناد الواحد منها موضعان أو أكثر من هذا الضّرْب؛ كقوله في أوّل كتاب البخاري، في باب مَنْ سَلِمَ المسلمون من لسانه ويده: «قال أبو معاوية: حدّثنا داود - هو ابن أبي هند -، عن عامرٍ قال: سمعت عبد الله - هو ابن عمرو»^(١)، وكقوله في كتاب مسلم، في باب خروج النساء إلى المساجد: «حدّثنا عبد الله بن مسلمة، حدّثنا سليمان - يعني ابن بلال، عن يحيى - وهو ابن سعيد -»^(٢)، ونظائره كثيرة.

وإنما يقصدون بهذا: الإيضاح كما ذكرنا أولاً؛ فإنه لو قال: حدّثنا داود، أو عبد الله؛ لم يُعرف من هو؟ لكثرة المشاركين في هذا الاسم، ولا يُعرف ذلك في بعض المواطن إلاّ الخواصّ والعارفون بهذه الصنعة وبمراتب الرجال، فأوضحوه لغيرهم، وخفّفوا عنهم مؤونة النظر والتفتيش، وهذا الفصل نفيسٌ يعظم الانتفاع به؛ فإنّ مَنْ لا يعاني هذا الفنّ قد يتوهّم أنّ قوله «يعني» وقوله «هو» زيادةٌ لا حاجة إليها، وأنّ الأوّل حذفها! وهذا جهلٌ قبيحٌ، والله أعلم»^(٣).

(١) «صحيح البخاري»، كتاب الإيمان، بعد الحديث رقم (١٠).

(٢) «صحيح مسلم»، كتاب الصلاة، (ح/٤٤٥/١١٤).

(٣) مقدّمة النووي لشرح صحيح الإمام مسلم (٣٨/١ - ٣٩).

ثانيًا: ذكرُ بعضِ خصائصِ «صحيح الإمام مسلم»:

يَنفَرِدُ صحيحُ مسلم عن صحيح البخاريّ بأُمُورٍ أَجْمَلُهَا فيما يلي:

١ - يَنفَرِدُ بِجَمْعِ طَرِيقِ الْحَدِيثِ فِي مَكَانٍ وَاحِدٍ غَالِبًا^(١)، مِمَّا جَعَلَ الْوُقُوفَ عَلَى الْمَطْلُوبِ فِيهِ سَهْلًا ميسورًا.

وهذه الميزة لا توجَدُ في صحيح البخاريّ، إِلَّا أَنَّ فِيهِ بَدَلًا مِنْهَا مِيزَةً كَبْرَى، وَهِيَ إِيضَاحُ مَا اشْتَمَلَتْ عَلَيْهِ الْأَحَادِيثُ مِنَ الْفَوَائِدِ الْفَقْهِيَّةِ، مَعَ دِقَّةِ الْاسْتِنْبَاطِ بِأَوْجَزِ عِبَارَةٍ، مِمَّا جَعَلَ صَحِيحَهُ كِتَابَ رِوَايَةٍ وَدِرَايَةٍ مَعًا. وَمِنْ أَجْلِ تَحْصِيلِ هَذَا الْمَطْلَبِ الْعَظِيمِ: عَمَدَ الْبُخَارِيِّ إِلَى تَفْرِيقِ الْحَدِيثِ وَتَكَرَّارِهِ فِي أَكْثَرِ مِنْ مَوْضِعٍ، مُسْتَدِلًّا بِهِ فِي كُلِّ مَوْضِعٍ بِمَا يُنَاسِبُهُ.

٢ - وَيَنفَرِدُ صَحِيحُ الْإِمَامِ مُسْلِمٍ أَيْضًا بِأَنَّ مُسْلِمًا إِذَا أَسَنَدَ الْحَدِيثَ فِيهِ إِلَى جَمَاعَةٍ مِنْ شُيُوخِهِ: عَيَّنَ مَنْ لَهُ اللَّفْظُ مِنْهُمْ غَالِبًا، فيقول: «حَدَّثَنَا فُلَانٌ وَفُلَانٌ وَاللَّفْظُ لِفُلَانٍ»، أَوْ يَقُولُ بَعْدَ أَنْ يَرُوي عَنْ عِدَدٍ مِنْ مَشَايِخِهِ: «قَالَ فُلَانٌ: حَدَّثَنَا فُلَانٌ»، يُمَيِّزُ بِذَلِكَ صِيغَةَ تَحْدِيثِهِ، أَوْ لَفْظَ الْمُتَن.

وَمِنْ أَمْثَلِهِ ذَلِكَ قَوْلُهُ فِي «بَابِ الصَّلَوَاتِ الْخَمْسِ وَالْجُمُعَةِ إِلَى الْجُمُعَةِ وَرَمَضَانَ إِلَى رَمَضَانَ مَكْفَرَاتٍ لِمَا بَيْنَهُنَّ مَا اجْتَنَبَتِ الْكِبَائِرُ»، قَالَ:

(١) قَالَ الشَّيْخُ عَبْدُ الْمُحْسَنِ الْعِبَادِ: «وَأِنَّمَا قُلْتُ (غَالِبًا) لِأَنَّهُ قَدْ وَقَعَ فِيهِ ذِكْرُ بَعْضِ الْأَحَادِيثِ فِي أَكْثَرِ مِنْ مَوْضِعٍ». وَقَالَ الْأَسْتَاذُ مُحَمَّدُ فُؤَادُ عَبْدُ الْبَاقِي: «كَانَ الَّذِينَ يُوقِعُونَ الْمَوَازَنَةَ بَيْنَ الصَّحِيحَيْنِ وَيَتَلَمَّسُونَ أَسْبَابًا يُفَضِّلُونَ بِهَا صَحِيحَ مُسْلِمٍ عَلَى صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ يَقُولُونَ: إِنَّ مِمَّا اِمْتَارَ بِهِ مُسْلِمٌ أَنْ يَجْمَعَ طَرِيقَ كُلِّ حَدِيثٍ مِنْ أَحَادِيثِهِ فِي مَوْضِعٍ وَاحِدٍ، بِخِلَافِ الْبُخَارِيِّ... فَلَا حَظَّ أَنا أَثْنَاءَ عَمَلِي فِي الْكِتَابِ وَتَتَبُّعِ أَحَادِيثِهِ: أَنَّ مُسْلِمًا كَرَّرَ أَحَادِيثَ كَثِيرَةً فِي مَوَاضِعَ مُتَعَدِّدَةٍ فِي كِتَابِهِ يَبْلُغُ عَدْدُهَا (١٣٧) حَدِيثًا، مِنْ ذَلِكَ (٧١) يَضَعُ الْحَدِيثَ مِنْهَا فِي كِتَابٍ غَيْرِ الْكِتَابِ الَّذِي وُضِعَ الْحَدِيثُ فِيهِ لِأَوَّلِ مَرَّةٍ». (صحيح مسلم) (٦٠١/٥) - مجلد الفهارس -.

«حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَيُّوبَ، وَقَتِيبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، وَعَلِيُّ بْنُ حَجْرٍ، كُلُّهُمْ عَنْ إِسْمَاعِيلَ.

قال ابنُ أيُّوبَ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ جَعْفَرٍ»^(١).

وقوله في «باب استحباب إطالة الغُرَّة والتحجيل في الوضوء»:

«حَدَّثَنَا سُوَيْدُ بْنُ سَعِيدٍ، وَابْنُ أَبِي عَمْرٍ، جَمِيعًا عَنْ مَرْوَانَ الْفَزَارِيِّ.

قال ابنُ أبي عَمْرٍ: حَدَّثَنَا مَرْوَانُ»^(٢).

وقوله في الحديث الذي يَلِيهِ: «وَحَدَّثَنَا أَبُو كَرِيبٍ، وَوَاوَصِلُ بْنُ عَبْدِ الْأَعْلَى، وَاللَّفْظُ لَوَاوَصِلٍ، قَالَا: حَدَّثَنَا ابْنُ فَضِيلٍ»^(٣).

وقوله في «باب الاستنجاء بالماء من التَّبَرُّزِ»:

«وَحَدَّثَنِي زَهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ، وَأَبُو كَرِيبٍ، وَاللَّفْظُ لَزَهَيْرٍ، حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ، يَعْنِي ابْنَ عَلِيَّةٍ»^(٤).

وهذا كثيرٌ جدًّا عند الإمامِ مسلمٍ.

أَمَّا الإِمَامُ الْبُخَارِيُّ: فَقَدْ ذَكَرَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجْرٍ الْعَسْقَلَانِيُّ أَنَّهُ إِذَا رَوَى الْحَدِيثَ عَنْ غَيْرِ وَاحِدٍ فَاللَّفْظُ لِلْأَخِيرِ، قَالَ: «وَقَدْ ظَهَرَ بِالْإِسْتِقْرَاءِ مِنْ صَنِيعِ الْبُخَارِيِّ أَنَّهُ إِذَا أوردَ الْحَدِيثَ عَنْ غَيْرِ وَاحِدٍ: فَإِنَّ اللَّفْظَ يَكُونُ لِلْأَخِيرِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ»^(٥).

٣ - وَيَنْفَرِدُ صَحِيحُ مُسْلِمٍ أَيْضًا بِأَنَّ مُسْلِمًا صَدَّرَهُ بِمَقْدِمَةٍ اشْتَمَلَتْ عَلَى

(١) (صحيح مسلم)، كتاب الطهارة (ح/٢٣٣/١٤).

(٢) (صحيح مسلم)، كتاب الطهارة (ح/٢٤٧/٣٦).

(٣) (صحيح مسلم)، كتاب الطهارة (ح/٢٤٧/٣٧).

(٤) (صحيح مسلم)، كتاب الطهارة (ح/٢٧١/٧١).

(٥) (فتح الباري) (١/٥٤٦ - ٥٤٧)، عند الحديث (٣٣٥).

جُمِلَ من علوم الحديث، وقد تقدّم - في المبحث الثاني من الفصل الأول من هذا الباب - بيان ما تضمّنته على سبيل الإجمال.

أمّا الإمام البخاري: فلم يضع بين يدي صحيحه مقدمة، بل افتتحه ببذل الوحي إلى رسول الله ﷺ.

٤ - وينفرد صحيح مسلم أيضًا بكثرة استعمال التحويل في الأسانيد، وذلك لجمعه طرق الحديث المتعلقة بموضوع معيّن في موضع واحد. ويوجد التحويل في الأسانيد قليلًا في صحيح البخاري.

٥ - وينفرد صحيح مسلم أيضًا بقلّة التعاليق فيه، إذ بلغت جملة ما فيه من ذلك: اثني عشر موضعًا، كما سيأتي في الفصل الثاني - إن شاء الله تعالى -. أمّا الإمام البخاري: فقد أكثر من استعمال المعلقات في صحيحه.

٦ - وينفرد صحيح الإمام مسلم أيضًا بأنّ مسلمًا اقتصر فيه على الأحاديث المسندة إلى رسول الله ﷺ دون أقوال الصحابة - رضي الله عنهم وأرضاهم - وغيرهم، سوى أشياء يسيرة ذكرها الإمام مسلم متابعًا للأحاديث المرفوعة، وقد أفردها الحافظ ابن حجر بكتابه (الوقوف على ما في صحيح مسلم من الموقوف)^(١).

بخلاف الإمام البخاري، حيث أورد أقوال الصحابة ومن بعدهم، ومعلوم أنها ليست من شرط كتابه، وإنما ذلك للإيضاح والبيان؛ لأنه يجمع في كتابه بين الرواية والدراية.



(١) سيأتي الحديث عن المعلقات في صحيح مسلم في المبحث الرابع من الفصل الثاني.

الفصل الثاني

منهج الإمام مسلم في صحيحه

وفيه سبعة مباحث:

- المبحث الأول: طبقات الرواة المخرّج عنهم في الصحيح.
- المبحث الثاني: شرط الإمام مسلم في (صحيحه).
- المبحث الثالث: الإسناد المَعْنَعَن عند الإمام مسلم، وآراء العلماء فيه.
- المبحث الرابع: المعلّقات في صحيح الإمام مسلم.
- المبحث الخامس: منهج الإمام مسلم في علوم المتن روايةً ودرايةً.
- المبحث السادس: أثر منهج الإمام البخاري في (صحيح الإمام مسلم).
- المبحث السابع: المفاضلة بين الصحيحين.

المبحث الأول

طبقات الرواة المخرّج عنهم في الصحيح

وفيه مطلبان:

المطلب الأول

بيان طبقات الرواة المخرّج عنهم في صحيح مسلم

ذكر الإمام مسلم طبقات الرواة الذين خرّج لهم في «صحيحه»؛ فقال في «مقدمة صحيحه»:

«إِنَّا نَعْمِدُ إِلَى جُمْلَةِ مَا أَسْنَدَ مِنَ الْأَخْبَارِ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَتَقَسِّمُهَا عَلَى ثَلَاثَةِ أَقْسَامٍ وَثَلَاثِ طَبَقَاتٍ مِنَ النَّاسِ...

..فَأَمَّا الْقِسْمُ الْأَوَّلُ: فَإِنَّا نَتَوَخَّى أَنْ نُقَدِّمَ الْأَخْبَارَ النَّبِيَّ هِيَ أَسْلَمَ مِنَ الْعُيُوبِ مِنْ غَيْرِهَا وَأَنْقَى، مِنْ أَنْ يَكُونَ نَاقِلُهَا أَهْلَ اسْتِقَامَةٍ فِي الْحَدِيثِ وَإِثْقَانٍ لِمَا نَقَلُوا، لَمْ يَوْجَدْ فِي رِوَايَتِهِمْ اخْتِلَافٌ شَدِيدٌ وَلَا تَخْلِيطٌ فَاحِشٌ، كَمَا قَدْ عُرِفَ فِيهِ عَلَى كَثِيرٍ مِنَ الْمُحَدِّثِينَ وَبَانَ ذَلِكَ فِي حَدِيثِهِمْ.

[القسم الثاني]^(١): فَإِذَا نَحْنُ تَقَصَّيْنَا أَخْبَارَ هَذَا الصَّنْفِ مِنَ النَّاسِ: اتَّبَعْنَاهَا أَخْبَارًا يَقَعُ فِي أَسَانِيدِهَا بَعْضُ مَنْ لَيْسَ بِالْمَوْصُوفِ بِالْحِفْظِ وَالْإِثْقَانِ كَالصَّنْفِ الْمُقَدَّمِ قَبْلَهُمْ، عَلَى أَنَّهُمْ وَإِنْ كَانُوا فِيمَا وَصَفْنَا دُونَهُمْ: فَإِنَّ اسْمَ السَّيْرِ وَالصَّدْقِ وَتَعَاطِي الْعِلْمِ يَشْمَلُهُمْ؛ كَعَطَاءِ بْنِ

(١) ما بين المعقوفين زدته للتوضيح.

السَّائِبِ، وَيَزِيدَ بْنَ أَبِي زَيْادٍ، وَلَيْثُ بْنُ أَبِي سَلِيمٍ، وَأَضْرَابِهِمْ مِنْ حُمَالِ الْأَثَارِ وَنُقَالِ الْأَخْبَارِ...»^(١).

ثم قال رَحِمَهُ اللهُ: «فَعَلَى نَحْوِ مَا ذَكَرْنَا مِنَ الْوُجُوهِ: نُؤَلِّفُ مَا سَأَلْتَ مِنَ الْأَخْبَارِ عَنْ رَسُولِ اللهِ ﷺ».

فَأَمَّا مَا كَانَ مِنْهَا عَنْ قَوْمِ هُمْ عِنْدَ أَهْلِ الْحَدِيثِ مُتَّهَمُونَ أَوْ عِنْدَ الْأَكْثَرِ مِنْهُمْ: فَلَسْنَا نَتَشَاغَلُ بِتَخْرِيجِ حَدِيثِهِمْ؛ كَعَبْدِ اللهِ بْنِ مِسْوَرٍ أَبِي جَعْفَرٍ الْمَدَائِنِيِّ، وَعَمْرٍو بْنِ خَالِدٍ، وَعَبْدِ الْقُدُّوسِ الشَّامِيِّ، وَمُحَمَّدِ بْنِ سَعِيدِ الْمَصْلُوبِ، وَغِيَاثِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ، وَسُلَيْمَانَ بْنِ عَمْرٍو أَبِي دَاوُدَ النَّخَعِيِّ، وَأَشْبَاهِهِمْ مِمَّنْ أَتَاهُمْ بَوَاضِعُ الْأَحَادِيثِ وَتَوَلَّدَ الْأَخْبَارُ.

وَكَذَلِكَ مِنَ الْغَالِبِ عَلَى حَدِيثِهِ الْمُنْكَرُ أَوْ الْغَلَطُ: أَمْسَكْنَا أَيْضًا عَنْ حَدِيثِهِمْ...».

ثم قال بعد ذكر بعض مَنْ عُرِفُوا برواية المناكير: «وَمَنْ نَحَا نَحْوَهُمْ فِي رِوَايَةِ الْمُنْكَرِ مِنَ الْحَدِيثِ؛ فَلَسْنَا نَعْرِجُ عَلَى حَدِيثِهِمْ، وَلَا نَتَشَاغَلُ بِهِ؛ لِأَنَّ حُكْمَ أَهْلِ الْعِلْمِ وَالَّذِي نَعْرِفُ مِنْ مَذْهَبِهِمْ فِي قَبُولِ مَا يَتَفَرَّدُ بِهِ الْمُحَدِّثُ مِنَ الْحَدِيثِ: أَنْ يَكُونَ قَدْ شَارَكَ الثَّقَاتُ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ وَالْحِفْظِ فِي بَعْضِ مَا رَوَوْا، وَأَمَعْنَ فِي ذَلِكَ عَلَى الْمَوَافَقَةِ لَهُمْ»^(٢).

فَأفادت عبارته أنه يخرج أحاديث أهل القسم الأول، وهم أهل الاستقامة في الحديث، والإتقان لما نقلوه، وهؤلاء هم المعروفون بتمام الضبط المأخوذ قيدًا في رسم الصحيح، ثم يخرج أحاديث الصنف الثاني، وهم الذين خفَّ ضبطهم، وهم من أهل السَّتر والصدق وتعاطي العلم، وهؤلاء هم شرطُ الحسن؛ فإنهم الذين خفَّ ضبطهم مع عدالتهم،

(١) مقدمة صحيح مسلم (٤/١ - ٥).

(٢) المصدر السابق (٦/١ - ٧).

ثم ذكر أنه يترك الصَّنَفَ الثالث بالكلية، وهم قسمان:

الأول: المتَّهَمُونَ عند أهل الحديث، وعند الأكثر.

الثاني: مَنْ الغالبُ على حديثهم المنكرُ أو الغلط.

فعرِّف من كلامه: أنه ذكرَ أنه يقسم الرواةَ ثلاث طبقات، وتحصل من كلامه أربع طبقات؛ فكأنه جعلَ مَنْ لا يُتَشَاغَلُ بحديثه قسماً واحداً.

وقد اختلف العلماء في تطبيق الإمام مسلم لما ذكره في المقدمة، وهل ذكرَ الطبقتين في صحيحه على النحو الذي وعدَّ بها في المقدمة أم لا؟

اختلفوا في ذلك على أقوالٍ، أشهرها:

القول الأول: أنه لم يطبقه، بل «إنَّ المنيَّةَ قد اخترمت مسلماً قبل استيفاء غرضه من كتابه هذا»، وعلى رأس هؤلاء: أبو عبد الله الحاكم النيسابوري (ت ٤٠٥هـ)، وأبو بكر البيهقي (ت ٤٥٨هـ)، وأبو القاسم ابن عساكر (ت ٥٧١هـ).

وليس لهؤلاء مخالفٌ - فيما أعلم - إلى عهد القاضي عياض.

القول الثاني: أنَّ الإمامَ مسلماً قد طَبَّقَ هذا في صحيحه، وأبرزُ قائلِي هذا القول هو القاضي عياض (ت ٥٤٤هـ)، وقد ردَّ القاضي على مَنْ قال: إنَّ المنيَّةَ اخترمت مسلماً قبل استيفاء غرضه إلَّا من الطبقة الأولى، وذكر أنَّ ذلك مما قَبِلَهُ الشيوخ والناس من الحاكم وتابعوه عليه، وأنَّ الأمرَ ليس على ذلك؛ فإنَّ مسلماً ذكر في كتابه هذا أحاديثَ الطبقة الأولى وجعلها أصولاً، ثم أتبعها بأحاديث الطبقة الثانية على سبيل المتابعة والاستشهاد، وليس مراد مسلم بذلك إيراد الطبقة الثانية مفردة^(١).

(١) انظر: (إكمال المعلم) - المقدمة -، (صيانة صحيح مسلم) (ص/٩٠)، (شرح النووي

على صحيح مسلم) (١/٢٣ - ٢٤).

وهذا هو الذي رجَّحه النوويُّ حيث قال معلقاً على قول مسلم في «مقدمة صحيحه»: «فإذا نحن تقصَّينا أخبار هذا الصنف أتبعناها..» ما نصه:

«فقد قدمنا في الفصول بيان الاختلاف في معناه، وأنه هل وقَّى به في هذا الكتاب أم اخترمته المنية دون تمامه؟ والراجح أنه وقَّى به، والله أعلم»^(١).

وإليه ذهب جماعةٌ من المتأخرين^(٢).

أما ابنُ الصلاح: فلم يرجِّح أحدَ القولين، إلا أنه خالفَ الحاكمَ ومن معه في دعوى أن مسلماً اخترمته المنية قبل إتمامه، قال ابنُ الصلاح - بعد ذكر الخلاف وذكر رأي الحاكم والقاضي عياض -: «قلت: كلام مسلم محتملٌ لما قاله عياضٌ، ولما قاله غيره، نعم، روي بالصریح عن إبراهيم بن محمد بن سفيان أنه قال: أخرج مسلمٌ ثلاثة كتبٍ من المسندات: واحدٌ: الذي قرأه على الناس، والثاني: يدخلُ فيه عكرمة، ومحمد بن إسحاق صاحب المغازي، وضرباؤهما، والثالث: يدخل فيه من الضعفاء، وهذا مخالفٌ لما قاله الحاكم، والله أعلم»^(٣).

ويقطع الخلافَ في هذا الموضوع أقوالٌ للإمام مسلم نفسه، تفيد أنه أنهى كتابه، مما لا يدع مجالاً للشك في ذلك، من مثل ما سبق من قوله: «عرضت كتابي هذا على أبي زرعة الرازي»، وقوله: «صنفت هذا المسند الصحيح من ثلاث مئة ألف حديث مسموعة»، وقوله: «لو أن أهل الحديث يكتبون الحديث مئتي سنة فمدارهم على هذا المسند»، يعني

(١) (شرح النووي على صحيح مسلم) (٥١/١).

(٢) انظر: (مكمل إكمال الإكمال) للسنوسي (٨/١)، (الديباج على صحيح مسلم بن الحجاج) للسيوطي (ق ٢٠/ب)، (فتح الملهم) (٥٧/١).

(٣) (صيانة صحيح مسلم) (ص ٩٢).

صحيحه.

وعلى القول بأنّ الإمام مسلماً أخرج عن أهل الطبقة الثانية، وأنّ الرواية عنهم موجودة في «صحيحه»؛ فهل احتجّ بهم كما احتج بأهل الطبقة الأولى أم لا؟

أجاب الحافظ ابن حجر رَحِمَهُ اللهُ عن هذا السؤال بقوله:

«الحقُّ أنه لم يخرج شيئاً مما انفرد به الواحد منهم، وإنما احتج بأهل القسم الأول، سواء تفردوا أم لا، ويخرج من أحاديث أهل القسم الثاني ما يرفع به التفرد عن أحاديث أهل القسم الأول، وكذلك إذا كان لحديث أهل القسم الثاني طرق كثيرة يعضد بعضها بعضاً؛ فإنه قد يخرج ذلك.

وهذا ظاهر بين في كتابه، ولو كان يخرج جميع أحاديث أهل القسم الثاني في الأصول بل وفي المتابعات؛ لكان كتابه أضعاف ما هو عليه، ألا تراه أخرج لعطاء بن السائب في المتابعات^(١)، وهو من المكثرين، ومع ذلك فما له عنده سوى مواضع يسيرة، وكذا محمد بن إسحاق، وهو من بحور الحديث، وليس له عنده في المتابعات إلا ستة أو سبعة.

ولم يخرج لثيب بن أبي سليم، ولا ليزيد بن أبي زياد، ولا لمجالد ابن سعيد إلا مقروناً^(٢).

* * *

(١) هذا سهو من الحافظ ابن حجر رَحِمَهُ اللهُ، فلم يخرج مسلماً لعطاء بن السائب البتة، وسبب الوهم أنّ الإمام مسلماً ذكره مثلاً في مقدمته. وهذه الفائدة من الشيخ ياسر إبراهيم نجار.

(٢) (النكت على ابن الصلاح) (٤٣٤/١ - ٤٣٥).

المطلب الثاني الرواية عن الضعفاء في الصحيح

وفيه مقامان :

المقام الأول: الرواية عن الضعفاء في «الصحيح»:

انتقد على الإمام مسلم رحمته الله روايته عن جماعة ممن نزلوا عن مرتبة الإتيان؛ فخفف ضبطهم - وهم الواقعون في الطبقة الثانية - وقد تكلم فيهم.

وذكر الحافظ ابن حجر أنه تكلم في مئة وستين رجلاً من الرواة الذين انفرد مسلم بإخراج حديثهم دون البخاري ^(١).

وقد ذكر العلماء وجوهاً في تعليل صنيع مسلم هذا، ويبنوا أنه ليس عليه فيه انتقاد، وأن ذلك وقع لأحد أسباب لا معاب عليه معها ^(٢):

أحدها: أن يكون ذلك فيمن هو ضعيف عند غيره ثقة عنده. ولا يقال: إن الجرح مقدم على التعديل، وهذا تقديم للتعديل على الجرح؛ لأن الذي ذكرناه محمول على ما إذا كان الجرح غير مفسر السبب؛ لأنه لا يعمل به ^(٣).

الثاني: أن يكون ذلك واقعاً في الشواهد والمتابعات لا في الأصول، وذلك بأن يذكر الحديث أولاً بإسناد نظيف رجاله ثقات ويجعله أصلاً، ثم يتبع ذلك بإسناد آخر أو أسانيد فيها بعض الضعف، على وجه التأكيد بالمتابعة أو لزيادة فيه تنبه على فائدة فيما قدمه، وبالمتابعة والاستشهاد اعتذر جماعة من أهل العلم في إخراج مسلم عن

(١) المصدر السابق (١/٢٨٧).

(٢) انظر: (صيانة صحيح مسلم) (ص/٩٦ - ١٠٠).

(٣) (صيانة صحيح مسلم) (ص/٩٤)، (شرح النووي على صحيح مسلم) (١/٢٥).

جماعة ليسوا من شرط «الصحيح»^(١).

الثالث: أن يكون ضعفُ الضعيفِ الذي احتجَّ به طراً بعد أخذه عنه؛ باختلاطِ حدثٍ عليه، وهو غيرُ قادحٍ فيما رواه من قبلُ في زمانٍ سداه واستقامته، كما في أحمد بن عبد الرحمن بن وهب ابن أخي عبد الله بن وهب؛ فإنه اختلط بعد الخمسين ومئتين بعد خروج مسلم من مصر.

وقد صرح مسلم بذلك حين قال له إبراهيم بن أبي طالب: قد أكثرت الرواية في كتابك «الصحيح» عن أحمد بن عبد الرحمن الوهبي، وحاله قد ظهر؟

أجاب عليه بقوله: «إنما نقموا عليه بعد خروجي من مصر»^(٢).

الرابع: أن يخرج من حديث هؤلاء الضعفاء ما هو معروفٌ عن شيوخهم من طرقٍ أخرى؛ فيخرج عنهم ما تابعهم عليه غيرهم من الثقات ووافقوهم؛ إما لأنه لم يقع له من غيرهم مطلقاً، وإما لأنه لم يقع له عالياً إلا من طريق هؤلاء.

قال ابن رجب: «اعلم أنه قد يخرج في «الصحيح» لبعض من تكلم فيه، إما متابعةً واستشهاداً وذلك معلوم، وقد يخرج من حديث بعضهم ما هو معروفٌ عن شيوخه من طرقٍ أخرى، ولكن لم يكن وقعَ لصاحب «الصحيح» ذلك الحديث إلا من طريقه، إما مطلقاً أو بعلو»^(٣).

وقال الإمام ابن القيم مجيباً عمّا عيبَ على الإمام مسلم من إخراجِهِ حديثَ مَنْ تُكَلِّمُ فيه: «ولكن مسلماً روى من حديثه ما تابعه عليه غيره، ولم ينفرد به، ولم يكن منكراً، ولا شاذاً»^(٤).

(١) (صيانة صحيح مسلم) (ص/٩٦ - ٩٧).

(٢) المصدر السابق (ص/٩٥ - ٩٦).

(٣) (شرح علل الترمذي) (٢/٨٣١). (٤) (زاد المعاد) (٤/٢٧٨).

وقال: «ولاً عيبٌ على مسلم في إخراج حديثه؛ لأنه ينتقي من أحاديث هذا الضرب ما يعلم أنه حفظه، كما يطرح من أحاديث الثقة ما يعلم أنه غلط فيه؛ فغلط في هذا المقام من استدرك عليه إخراج جميع حديث الثقة، ومن ضعف جميع حديث سيئ الحفظ؛ فالأولى طريقة الحاكم وأمثاله، والثانية طريقة أبي محمد بن حزم وأشكاله، وطريقة مسلم هي طريقة أئمة هذا الشأن، والله المستعان»^(١).

وكلام الإمام مسلم يدل بالنص على أنه وإن روى عن بعض الضعفاء، إلا أنه لم يعتمد عليهم، ولكنه انتقى من أحاديثهم ما علم منهم أنهم حفظوه؛ ويكون اختياره لهم - دون غيرهم من الثقات - لما في روايتهم من العلو والارتفاع. فقد قال رحمه الله:

«وإنما أدخلت من حديث أسباط، وقطن، وأحمد، ما قد رواه الثقات عن شيوخهم؛ إلا أنه ربما وقع إلي عنهم بارتفاع، ويكون عندي من رواية من هو أوثق منهم بنزول؛ فأقتصر على أولئك، وأصل الحديث معروف من رواية الثقات»^(٢).

ومن أجل هذا ضعف المحققون من يقول: «صحيح على شرط مسلم» لمجرد إسناده إلى رواية مسلم؛ فإنه ليس كل من في «صحيحه» من الرواة غير ضعيف، إذ قد صرح بأن فيهم الضعيف، ولكن ليس فيه حديث ضعيف^(٣).

الخامس: أن يرى أن الضعف الذي في الراوي خاص بروايته عن فلان من شيوخه، أو برواية فلان عنه، أو بما سُمع منه في غير كتابه، أو

(١) المصدر السابق (١/٣٦٤).

(٢) (أسامي الضعفاء ومن تكلم فيهم من المحدثين) لأبي زرعة الرازي - ضمن كتاب (أبو زرعة الرازي وجهوده في السنة النبوية) (٢/٦٧٦).

(٣) انظر: (توضيح الأفكار) (١/٢٠٩ - ٢١٠).

مما سُمع منه بعد اختلاطه، أو بما جاء عنه بعنونة وهو مدلس؛ فيروي عنه حيث يصلح، ولا يخرج له حيث لا يصلح.

وقد مثل الحازمي على رواية مسلم لبعض مَنْ تكلّم فيه ممّن هم أثباتٌ مُتَقِنُونَ في حديث بعض شيوخهم لكثرة الملازمة لهم والممارسة لحديثهم، مع أنهم يخطئون كثيرًا في آخرين منهم، مثل بحماد بن سلمة؛ فقال: «وعلى هذا يعتذر لمسلم في إخراجه حديث حماد بن سلمة؛ فإنه لم يخرج إلا رواياته عن المشهورين، نحو ثابت البناني وأيوب السخيتاني، وذلك لكثرة ملازمته ثابتًا وطول صحبته إياه؛ حتى بقيت صحيفة ثابت على ذكره وحفظه بعد الاختلاط كما كانت قبل الاختلاط، وأما حديثه عن آحاد البصريين؛ فإن مسلمًا لم يخرج منها شيئًا لكثرة ما يوجد في رواياته عنهم من الغرائب، وذلك لقلة ممارسته لحديثهم»^(١).

ويتأيد هذا بما قاله الإمام مسلم نفسه: «أثبت الناس في ثابت البناني: حماد بن سلمة»، ويقول: «وحماد يُعدُّ عندهم إذا حدّث عن غير ثابت؛ كحديثه عن قتادة، وأيوب^(٢)، ويونس، وداود بن أبي هند،

(١) (شروط الأئمة الخمسة) (ص/٤٧).

(٢) قرّر الإمام مسلم هنا أنّ رواية حماد بن سلمة عن أيوب ليست في القوة مثل روايته عن ثابت، بينما سبق في قول الحازمي في الفقرة السابقة أنّ رواية حماد عن أيوب مثل روايته عن ثابت، فكلام الحازمي يخالف ما قرره الإمام مسلم هنا. هذا، وروايات مسلم عن حماد بن سلمة أكثرها عن شيخه ثابت، وهي تزيد عن ستين رواية، ومجموع روايات ابن سلمة في صحيح مسلم (١٠٥) رواية، والباقي عن آخرين. أمّا أيوب: فقد اختلفوا في رواية حماد بن سلمة عنه؛ هل هي في الأصول أم المتابعات؟ قال الذهبي بالأول، والحاكم بالثاني، قال الذهبي: «ومسلم روى له في الأصول عن ثابت وحמיד لكونه خبيرًا بهما» (سير أعلام النبلاء) (٧/٤٤٤). وقال الحاكم: «لم يخرج له مسلم في الأصول إلا من حديثه عن ثابت، وله في كتابه أحاديث في الشواهد عن غير ثابت». (سير أعلام النبلاء) (٧/٤٤٤ - ٤٤٥). وقد روى مسلم لحماد بن سلمة عن غير ثابت وأيوب عن أكثر من عشرين راويًا، أكثرهم له رواية واحدة، ولم تزد على روايتين، مما يدلُّ على صدق ما أشار إليه الحاكم.

والجُرَيْرِي، ويحيى بن سعيد، وعمرو بن دينار، وفيهم بصريون وأشباهُهم، فإنه يخطئ في حديثهم كثيراً^(١).

وهذا يُنبئ عن الدقّة المتناهية التي توخّاها الإمام مسلم في هذا الكتاب.

المقام الثاني: منزلة رجال الصحيح وتوثيقهم عامة:

من خرّج له الإمام مسلم رَحِمَهُ اللهُ في «الصحيح» على قسمين:

أحدهما: من احتجّ به في الأصول.

وثانيهما: من خرّج له متابعةً وشهادةً واعتبارًا.

فمن احتج به ولم يُوثّق ولا غُمِز؛ فهو ثقة، حديثه قويّ.

ومن احتج به، وتكلّم فيه؛ فتارة يكون الكلام فيه تعنّتًا والجمهور على توثيقه، فهذا حديثه قويّ أيضًا، وتارة يكون الكلام في تليينه وحفظه له اعتبار؛ فهذا حديثه لا ينحط عن مرتبة الحسن التي قد نسميها من أدنى درجات «الصحيح».

فما في «الصحيح» - بحمد الله - رجلٌ احتج به مسلم في الأصول ورواياته ضعيفة، بل حسنة أو صحيحة.

ومن خرّج له مسلم في الشواهد والمتابعات؛ ففيهم من في حفظه شيء، وفي توثيقه تردّد^(٢).



(١) (التمييز) للإمام مسلم (ص/١٧١، ١٧٢).

(٢) انظر: (الموقظة في علم الحديث) (ص/٧٩ - ٨٠) - بتصرف -.

المبحث الثاني

شرط الإمام مسلم في صحيحه

ذكر كثيرٌ ممن كتبوا حول «صحيح الإمام مسلم» أنه لم يُنقل عنه أنه اشترط شرطًا، ولم يصرح في كتابه بشيء من ذلك ولا في غيره، وبه جزم جماعة من العلماء، قال المنذري: «وأما شرط الشيخين؛ فقد ذكر الأئمة أن البخاري ومسلمًا لم يُنقل عن واحد منهما أنه قال: شرطت أن أخرج في كتابي ما يكون على الشرط الفلاني، وإنما عُرف ذلك من سبَرِ كتابيهما واعتبار ما خرّجاه»^(١). ويستثنى من ذلك الاكتفاء بالمعاصرة عند مسلم.

قالوا: وقد تتبع العلماء الباحثون أسلوب مسلم، وسبروا «صحيحه»؛ حتى تحصّل لهم ما ظنوه شرطًا له، ولذا اختلفوا في ذلك اختلافًا واضحًا لاختلاف أفهامهم فيه، وتحصل من مجموع اختلافاتهم أقوال أربعة...

هكذا قالوا^(٢)، وهذا ليس بصحيح عندي - والعلم عند الله - وخاصةً فيما يتعلق بشرط الإمام مسلم، وذلك أن الإمام مسلمًا ذكر في مقدمته

(١) (رسالة في الجرح والتعديل) (٢٠٧ - ٢٠٨) ملحقة بآخر كتاب (الرجال الذي تكلم عليهم الحافظ المنذري جرحًا وتعديلًا) لماجد بن محمد بن أبي الليل.

(٢) انظر: (الإمام مسلم) للشيخ مشهور (٢/٤٥٧)، (الإمام مسلم ومنهجه في صحيحه) للدكتور الطوالة (ص/١٣٣)، وقد أيد الأخير في (ص/١٣٤) أن شرط الشيخين: إخراج الحديث الصحيح، كما يدل عليه تسميتهما للكتابين، وقولهما: إن ما فيهما صحيح.

أنه لن يودع في هذا الكتاب إلا ما صحَّ من الأحاديث، وشنَّع على مَنْ يروون الأحاديث الضعيفة ويقذفونها للعوام دون تمحيص لها، كما أنه سمى كتابه «المسند الصحيح»، كما سبق ذلك بالتفصيل في مطلع الباب الثاني.

وكلُّ هذا يؤكِّد أن الإمام مسلماً قد وضح شرطه في صحيحه، وأنه لن يودع فيه إلا الصحيح، كما أنه أوضح طبقات الرواة الذين سيحتجُّ بهم في كتابه؛ فهل يصحُّ بعد كل هذا أن يُقال: إنه لم يوضح شرطه؟

ولذلك فإنَّ الحازميَّ كان دقيقاً لما قال: «وأما شرطُ مسلم: فقد صرَّحَ به في خطبة كتابه»^(١).

فالصحيحُ أنه بيَّن شرطه، وأنه الصحة، كما بيَّن شرطه في الرواة، وأنه الثقة، والذي سبَّب الغموضَ في بيان شرطه: هو الخلافُ الحاصلُ في تعريف الحديث الصحيح، وما هي الشروط التي يجب توفُّرها حتى يكون الحديث صحيحاً؟

فالأقوالُ المنقولةُ في شرط الشيخين هي الأقوالُ التي تُنقلُ في تعريف الحديث الصحيح، ومن المعلوم اختلافُ الأئمة في تعريف الحديث حتى جاء الإمامُ ابنُ الصلاح فضبطه ضبطاً دقيقاً كان هو المعتمدُ عند الأئمة بعده.

ولن أطيل هنا بذكرِ ما نُقل من الاختلاف في شرط الشيخين؛ وسأكتفي بما ذكره ابنُ الصلاح في ذلك، وتبعه النووي؛ لأنه هو الراجحُ في تعريف الحديث الصحيح، الذي صرَّح الإمامُ مسلمٌ بأنه سيلتزمه في صحيحه.

(١) (شروط الأئمة الخمسة) له (ص/٥٢).

قال ابن الصلاح رَحِمَهُ اللهُ :

«شرط مسلم في «صحيحه»: أن يكون الحديث متصل الإسناد، بنقل الثقة عن الثقة، من أوله إلى منتهاه، سالمًا من الشذوذ، ومن العلة.

وهذا هو حدُّ الحديث الصحيح في نفس الأمر، فكلُّ حديثٍ اجتمعت فيه هذه الأوصاف: فلا خلاف بين أهل الحديث في صحته.

وما اختلفوا في صحته من الأحاديث: فقد يكون سبب اختلافهم:

١ - انتفاء وصفٍ من هذه الأوصاف، أو بينهم خلافٌ في اشتراطه، كما إذا كان بعضُ رواة الحديث مستورًا، أو كما إذا كان الحديث مرسلاً.

٢ - وقد يكون سبب اختلافهم في صحته: اختلافهم في أنه هل اجتمعت فيه هذه الأوصاف أو انتفى بعضها؟

وهذا هو الأغلب في ذلك، وذلك كما إذا كان الحديث في رواته من اختلف في ثقته، وكونه من شرط الصحيح، فإذا كان الحديث قد تداولته الثقات؛ غير أن في رجاله أبا الزبير المكي مثلاً، أو سهيل بن أبي صالح، أو العلاء بن عبد الرحمن، أو حماد بن سلمة؛ قالوا فيه: هذا حديث صحيحٌ على شرط مسلم، وليس بصحيح على شرط البخاري؛ لكون هؤلاء عند مسلم ممن اجتمعت فيهم الأوصافُ المعتمدة، ولم يثبت عند البخاري ذلك فيهم، وكذا حال البخاري فيما خرّجه من حديث عكرمة مولى ابن عباس، وإسحاق بن محمد الفُروي، وعمرو بن مرزوق، وغيره ممن احتج بهم البخاري، ولم يحتج بهم مسلم»^(١).

وقال أيضاً لما ذكر كتاب «المستدرک» للحاكم ما نصه:

«أودعه ما ليس في واحد من «الصحيحين»، مما رآه على شرط

(١) (صيانة صحيح مسلم) (ص/ ٧٢ - ٧٤).

الشيخين قد أخرجنا عن رواته في كتابيهما، أو على شرط البخاري وحده، أو على شرط مسلم وحده»^(١)

وعلى هذا جرى عملُ ابن دقيق العيد في كتابه «الافتراح»؛ فإنه ينقل عن الحاكم تصحيحه على شرط مسلم مثلاً، ثم يعترض عليه بأن فيه فلاناً، ولم يخرج له مسلم، وكذلك فعل الذهبي في «مختصر المستدرک»؛ فدلَّ هذا منه ومن الشيخ تقي الدين ابن دقيق العيد أنهما جعلاً شرطَ الشيخين وجودَ رجال الإسناد في كتابيهما، وأنَّ شرطهما هو روايتهما عن الراوي في كتابيهما؛ كما قدَّمناه عن ابن الصلاح والنووي أيضاً^(٢).

وقد أوجَزَ الحافظُ ابنُ حجرٍ شرطَ الشيخين قائلاً: «لأنَّ المرادَ به رواتهما، مع باقي شروط الصحيح»^(٣).

وهذا القول هو المختار، وهو لا يتعارض مع الأقوال السابقة إلا في تفسير الصحيح، وإليه ذهب شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللهُ؛ حيث قال:

«وأما شرط البخاري ومسلم؛ فلهذا^(٤) رجالٌ يروي عنهم، يختص بهم، ولهذا رجال يروي عنهم، يختص بهم، وهما مشتركان في رجال آخرين، وهؤلاء الذين اتفقا عليهم: عليهم مدارُ الحديث المتفق عليه، وقد يروي أحدهم عن رجل في المتابعات والشواهد دون الأصل، وقد يروي عنه ما عُرِفَ من طريق غيره، ولا يروي ما انفرد به، وقد يترك من

(١) (معرفة علوم الحديث) (ص/١٧ - مع التقييد والإيضاح).

(٢) راجع: (التقييد والإيضاح) (ص/١٨)، و(تدريب الراوي) (١/١٢٧)، و(توضيح الأفكار) (١/١٠٨)، و(فتح المغيبي) (١/٤٨).

(٣) (شرح نخبة الفكر) (ص/٣٨).

(٤) أي: للبخاري رجالٌ يروي عنهم ويختص بهم، ولمسلم رجال...

حديث الثقة ما عَلِمَ أنه أخطأ فيه؛ وليس الأمر كذلك؛ فإن معرفة علل الحديث علمٌ شريفٌ يعرفه أئمةُ الفن^(١).

وبعد توضيح شرط الإمام مسلم في الرواة والمتون: أذكرُ هنا بعضَ المسائل المتعلقة بهذا الموضوع؛ تميماً للفائدة، وهي:

أولاً: جميعُ ما في صحيح مسلم صحيحٌ عند صاحبه:

وهذا واضحٌ مما سبق من بيان شرطه، وأنه التزم الصحة في المتون، والثقة في الرواة.

ثانياً: لم يضع الإمام مسلمٌ في «صحيحه» إلا ما أجمعوا عليه، ولم يضع فيه شيئاً إلا بحجة:

صرح بهذا الإمام مسلمٌ في «صحيحه» في (كتاب الصلاة)؛ فقال حين سألَه أبو بكر ابن أخت أبي النَّضر: فحديث أبي هريرة؟ فقال: هو صحيح، يعني: «إذا قرأ فأَنْصَتُوا». فقال: «هو عندي صحيح»، فقال: لِمَ لَمْ تضعه ههنا؟ فقال مسلم: «ليس كل شيء عندي صحيح وضعته ههنا، إنما وضعتُ ههنا ما أجمعوا عليه»^(٢).

وقد اختلف المحدثون - قديماً وحديثاً - في المراد بهذا الإجماع؟ وتحصّل من مجموع اختلافهم ثلاثة أقوال:

الأول: أنه يريد إجماعَ مشايخه عامة.

الثاني: أنه إجماعُ أئمة الحديث وإن كانوا من غير مشايخه.

الثالث: أنه يريد إجماعَ أربعةٍ من مشايخه الحفاظِ خاصّة، والأربعة هم: يحيى بن معين، وأحمد بن حنبل، وعثمان بن أبي شيبة، وسعيد بن

(١) (مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية) (٤٢/١٨).

(٢) (صحيح مسلم) (٣٠٤/١) بعد رقم (٤٠٤/٦٣).

منصور الخراساني.

وأياً كان المراد بمقولته السابقة؛ فهي «مشكلة جداً؛ فإنه قد وضع فيه أحاديث قد اختلف في صحتها»^(١).

والصواب - والله تعالى أعلم - أن المراد أنه لم يضع في كتابه إلا الأحاديث التي وجد عنده فيها شرائط المجمع عليه، وإن لم يظهر اجتماعها في بعضها عند بعضهم^(٢).

ومما يدل على تحرّي الإمام مسلم ودقّته في انتقاء أحاديث كتابه، وأنه لم يذكر فيه إلا ما علم صحّته قوله رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «ما وضعت شيئاً إلا بحجة، وما أسقطت شيئاً إلا بحجة»^(٣).

ثالثاً: لم يستوعب كلّ الأحاديث الصحيحة في كتابه:

يدلّ عليه ما تقدّم من قول مسلم لأبي بكر ابن أخت أبي النضر: «إنما وضعت ههنا ما أجمعوا عليه»^(٤).

وكذا تصريحه في «مقدمة صحيحه» بأن من طلب منه أن يجمع «الصحيح» أشار عليه بأن تكون أحاديثه «مؤلفة مُحَصَّاة»، وقال: «وسألتني أن ألخصها لك في التأليف»^(٥).

وقال لابن وارة: «إنما أخرجت هذا الكتاب، وقلت: هو صحاح،

(١) انظر: (صيانة صحيح مسلم) (١/١٠٤).

(٢) انظر: (مقدمة ابن الصلاح) (ص/٩٢ ط: بنت الشاطئ)، (صيانة صحيح مسلم) (ص/٧٥)، (شرح النووي على صحيح مسلم) (١/١٦).

(٣) (تسمية من أخرجهم البخاري ومسلم للحاكم (ص/٢٨١)، (صيانة صحيح مسلم) (ص/٦٨).

(٤) (صحيح مسلم) (١/٣٠٤) بعد الحديث رقم (٦٣).

(٥) مقدمة (صحيح مسلم) (ص/٣).

ولم أقل: إنّ ما لم أخرجه من الحديث في هذا الكتاب ضعيف، ولكني إنما أخرجت هذا من الحديث الصحيح؛ ليكون مجموعاً عندي وعند من يكتبه عني؛ فلا يرتاب في صحتها، ولم أقل إنّ ما سواه ضعيف»^(١).

ويؤكد هذا ويدعمه قوله أيضاً: «صنفت هذا (المسند الصحيح) من ثلاثمائة ألف حديث مسموعة»^(٢).

فالحاصل: أن الإمام مسلماً لم يقصد استيعاب جميع الأحاديث الصحيحة في صحيحه.

بل إنّ الصحيح أنه ليس كلُّ الصحيح موجوداً في الصحيحين مجتمعين^(٣)، فمن المعلوم أن الصحيحين اشتملاً على قدر كبير من الحديث الصحيح، ولكنّ هذا القدر الذي اشتملاً عليه ليس هو كل شيء في الحديث الصحيح، فإنّ الصحيح كما أنه موجودٌ فيهما فهو موجودٌ خارجهما في الكتب المؤلفة في الحديث النبوي؛ كالموطأ، وصحيح ابن خزيمة، وصحيح ابن حبان، ومستدرک الحاكم، وجامع الترمذي، وسنن أبي داود، والنسائي، وابن ماجه، والدارمي، والدارقطني، والبيهقي، وغيرها.

وهو أمرٌ واضحٌ غاية الوضوح، فلم يُنقل عن البخاريّ ومسلم أنهما استوعبا الصحيح في صحيحيهما، أو قصداً استيعابه، وإنما جاء عنهما

(١) (أسامي الضعفاء ومن تكلم فيهم من المحدثين) لأبي زرعة الرازي رواية البرذعي (٦٧٧/٢) - المطبوع ضمن كتاب (أبو زرعة الرازي وجهوده في السنة النبوية)، وانظر: (صيانة صحيح مسلم) لابن الصلاح (ص/٣٥) - ط: دار الغرب، طبعة د. أحمد حاج محمد عثمان -.

(٢) (تاريخ بغداد) (١٣/١٠١)، (تاريخ مدينة دمشق) (٥٨/٩٢)، (صيانة صحيح مسلم) (ص/٦٧).

(٣) انظر: (الإمام مسلم وصحيحه) للشيخ عبد المحسن العباد البدر (ص/٩ - ١٠).

التصريحُ بخلاف ذلك.

قال ابنُ الصلاح: «لم يستوعبا - يعني: البخاري ومسلم - الصحيح في صحيحهما، ولا التزما ذلك، فقد روينا عن البخاري أنه قال: «ما أدخلت في كتابي الجامع إلا ما صحَّ، وتركْتُ من الصحيح لحال الطول»، وروينا عن مسلم أنه قال: «ليس كل شيء عندي صحيح وضعُّه ههنا - يعني في كتابه الصحيح -، إنما وضعتُ ههنا ما أجمعوا عليه»^(١).

وقال النوويُّ بعد أن ذكر إلزامَ جماعةٍ لهما إخراجَ أحاديث على شرطيهما لم يخرجاهما في كتابيهما، قال: «وهذا الإلزام ليس بلازم في الحقيقة؛ فإنهما لم يلتزما استيعابَ الصحيح، بل صحَّ عنهما تصريحُهما بأنهما لم يستوعبا، وإنما قصدا جمعَ جملٍ من الصحيح، كما يقصد المصنف في الفقه جمعَ جملٍ من مسائله، لا أنه يحصر جميعَ مسائله»^(٢).



(١) مقدمة ابن الصلاح (ص/ ٣٠ - مع التقييد والإيضاح).

(٢) مقدمة شرح النووي لمسلم (١/ ٢٤).

المبحث الثالث

الإسناد المعنعن عند الإمام مسلم مقارنًا بأراء غيره من العلماء

وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول

الحديثُ المُعْنَعَن ومذاهبُ العلماء فيه

العنعنةُ من (عَنَعَ) الحديث؛ إذا رواه بـ (عن) من غير بيان التحديث، أو الإخبار، أو السماع^(١).

والأصلُ في الإسنادِ المتّصل ما صُرِّحَ فيه بالتحديث أو الإخبار أو السماع، كـ (حدثني) و (أخبرني)، و (سمعت)، ونحو ذلك من الألفاظ المثبتة للاتّصال، النافية لعدمه؛ فهذه كلّها لا إشكال في اتّصالها، لكن هناك ألفاظ غير صريحة في الاتّصال؛ كقول الراوي (عن فلان)، وهو ما يعبر عنه بـ (العنعنة)؛ فما هو حكمها؟

تباينت أنظار العلماء، واختلفت أقوالهم، وتحصل من خلافهم قولان رئيسان^(٢):

(١) راجع: (فتح المغيث) (١/١٥٥)، و (شرح ألفية العراقي) (١/١٦٢ - ١٦٣).

(٢) وهناك أقوال فرعية في حالات خاصة، راجع: (النكت على ابن الصلاح) لابن حجر (٢/٥٨٥ - ٥٨٧).

الأول: أن الإسناد المَعْنَن من قبيل المرسل والمنقطع؛ لإمكان الإرسال فيه، ولأن (عن) لا تقتضي اتصالاً؛ لا لغةً ولا عرفاً؛ فما رُوي بـ (عن) لا يعدّ متصلاً حتى يتبين اتّصاله بغيره، وإذا أشكل الأمر: وجب أن يحكم بالإرسال لأنه أدون الحالات، فكأنّ صاحب هذا القول أخذ بأقل ما يصح حمل اللفظ عليه، وهذا الرأي أورده مسلم^(١) وابن الصلاح^(٢)، ولم يسميا قائله، ونسبه الراهزمزي لبعض المتأخرين من الفقهاء^(٣).

وهذا المذهب رفضه جمهورُ المحدثين بل جميعهم، وهو الذي لا إشكال في أن أحداً من السلف ممن يستعمل ويتفقد صحة الأسانيد وسقمها - مثل: أيوب السختياني، وابن عون، ومالك بن أنس، وشعبة ابن الحجاج - لا يشترطه، كما أفاده مسلمٌ رَحِمَهُ اللهُ^(٤).

قال ابنُ الصلاح: «الصحيحُ والذي عليه أهل العلم أنه من قبيل الإسناد المتصل، وهو ما ذهب إليه الجماهير من أئمة الحديث وغيرهم، وأودعه المشترطون للصحيح في تصانيفهم»^(٥).

القول الثاني: أن الإسنادَ المَعْنَن متصلٌ، وادّعى الإجماع عليه جمعٌ من الأئمة؛ كالحاكم^(٦)، وابن عبد البر^(٧)، والداني^(٨)، وهو الصحيح، وعليه عمل المحدثين، وبه قال جماهيرهم والفقهاء والأصوليون.

(١) راجع: (مقدمة صحيح مسلم) (ص/٢٩).

(٢) راجع: (علوم الحديث) له (ص/٥٦).

(٣) راجع: (المحدث الفاضل) (٤٥٠ - ٤٥١)، و(السنن الأبين والمورد الأمعن في المحاكمة بين الإمامين في السند المَعْنَن) لابن رشيد الفهري (ص/٢٧).

(٤) مقدمة صحيح مسلم (ص/٣٢ - ٣٣).

(٥) مقدمة ابن الصلاح (ص/٥٦). (٦) معرفة علوم الحديث (ص/٣٤).

(٧) التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد (١/١٣).

(٨) انظر: (مقدمة ابن الصلاح) (ص/٥٦).

والقائلون بهذا القول اشترطوا في المُعْنَعْن والمُعْنَعِنِ عنه شروطًا، اتفقوا على اثنين منها، واختلفوا فيما زاد على ذلك.

أما ما اتفقوا عليه فهو:

١ - إمكان اللقاء بين المُعْنَعْن والمُعْنَعِنِ عنه.

٢ - سلامة المعنعن من التدليس.

وقد اكتفى مسلمٌ بهذين الشرطين ولم يزد عليهما، وتبعه أبو بكر الصيرفي (ت ٣٣٠هـ)، وأبو بكر الباقلاني (ت ٤٠٣هـ)، والحاكم (ت ٤٠٤هـ)^(١)، وأيده جماعةٌ من العلماء في ذلك، منهم - على سبيل المثال -: النوويُّ في «تقريبه»^(٢)، والطَّيْبِيُّ في «خلاصته»^(٣).

وأما ما اختلفوا فيه من الشروط زيادةً على الشرطين السابقين؛ فهي كما يلي:

١ - اشتراطُ ثبوت اللقاء والسماع بين المعنعن والمعنن عنه في الجملة، وهو مذهب الإمامين: علي ابن المديني (ت ٢٣٥هـ)، وتلميذه البخاري (ت ٢٥٦هـ)، وأكثرُ المحدثين^(٤).

(١) راجع: (جامع التحصيل) (ص/١٣٥)، و(السنن الأبين) (ص/٤٩)، و(محاسن الاصطلاح) (ص/١٥٨).

(٢) راجع: (التقريب) (١/٢١٥ - مع التدريب)، (الموقظة) (ص/١٢٧).

(٣) راجع: (الخلاصة في أصول الحديث) (ص/٤٧).

(٤) راجع: (علوم الحديث) (ص/٦٠)، و(جامع التحصيل) (ص/١٣٥)، وهو الذي نصره كلُّ من: ابن عبد البر في (التمهيد) (١/٢٦)، وابنُ الصلاح في (صيانة صحيح مسلم) (ص/١٢٨)، و(علوم الحديث) (ص/٦٠)، وابنُ رجب في (شرح علل الترمذي) (٢/٥٩٤ - ٥٩٧)، والنووي في (شرحه لصحيح مسلم) (١/١٢٤ - ١٢٨)، والحافظُ ابنُ حجر في (هَدْي الساري) (ص/١٢)، والسخاوي في (فتح المغيـث) (١/٥٨)، والسيوطي في (تدريب الراوي) (١/٢١٦)، وغيرهم.

٢ - اشتراط طول الصحبة بينهما، وهو مذهب أبي المظفر السمعاني (ت ٤٨٩هـ) ^(١).

٣ - اشتراط كون المعنعن معروفاً بالرواية عن المعنعن عنه، وهذا ما ذهب إليه أبو عمرو الداني (ت ٤٤٤هـ) ^(٢).

٤ - اشتراط إدراك المعنعن للمنعن عنه إدراكاً بيناً، وذهب إلى هذا أبو الحسن القاسبي (ت ٤٠٣هـ) ^(٣).

ويُلاحظ أن الشروط الثلاثة الأخيرة إنما هي لتحقيق السماع وثبوته، وفيها تشديد ظاهر.

المطلب الثاني

مذهب الإمام مسلم في (المُعْنَن) وأدلتُه

وفيه مقامان:

المقام الأول: كلام الإمام مسلم في الإسناد المُعْنَن:

بالغ الإمام مسلم ﷺ في الردّ على مَنْ خالفه في هذه المسألة، وشنّ عليه، ثم قرّر ما رآه صواباً في هذه المسألة؛ فقال:

«وَذَلِكَ أَنَّ الْقَوْلَ الشَّائِعَ الْمَتَّفَقَ عَلَيْهِ بَيْنَ أَهْلِ الْعِلْمِ بِالْأَخْبَارِ وَالرُّوَايَاتِ قَدِيمًا وَحَدِيثًا: أَنَّ كُلَّ رَجُلٍ ثِقَةٍ رَوَى عَنْ مِثْلِهِ حَدِيثًا، وَجَائِزٌ مُمَكِّنٌ لَهُ لِقَاؤُهُ وَالسَّمَاعُ مِنْهُ؛ لِكَوْنِهِمَا جَمِيعًا كَانَا فِي عَصْرِ وَاحِدٍ، وَإِنْ لَمْ يَأْتِ فِي خَبَرٍ قَطُّ أَنَّهُمَا اجْتَمَعَا وَلَا تَشَافَهَا بِكَلَامٍ: فَالرُّوَايَةُ ثَابِتَةٌ، وَالْحُجَّةُ بِهَا لَازِمَةٌ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ هُنَاكَ دَلَالَةٌ بَيِّنَةٌ: أَنَّ هَذَا الرَّاويَ لَمْ يَلْقَ

(١) راجع: (صيانة صحيح مسلم) (ص/١٢٨)، و(تدريب الراوي) (١/٢١٦).

(٢) راجع: (صيانة صحيح مسلم) (ص/١٢٨) و(مقدمة ابن الصلاح) (ص/٦٠).

(٣) (السنن الأبين) (ص/٣٥، ٤٢)، (صيانة صحيح مسلم) (ص/١٢٨، ١٢٩).

مَنْ رَوَى عَنْهُ، أَوْ لَمْ يَسْمَعْ مِنْهُ شَيْئًا، فَأَمَّا وَالْأَمْرُ مُبْهَمٌ عَلَى الْإِمْكَانِ الَّذِي فَسَّرْنَا: فَالرَّوَايَةُ عَلَى السَّمَاعِ أَبَدًا حَتَّى تَكُونَ الدَّلَالَةُ الَّتِي بَيَّنَّا^(١).

ومن الجدير بالذكر أَنَّ قولَ مسلم ليس على إطلاقه؛ فهو يبحث عن اللقاء عندما تتوقَّر لديه قرينةٌ على انتفاءه؛ لأنه يعتبر المعاصرة مع إمكان اللقاء، لا مع انتفاء اللقاء.

وإلى هذا يشير الإمام مسلمٌ في قوله السابق: «فالرواية ثابتةٌ، والحجة بها لازمةٌ؛ إلا أن يكون هناك دلالة بيّنة: أن هذا الراوي لم يلق الراوي عنه»^(٢).

ويقول الإمام مسلم كذلك: «وإنما كان تفقُّدُ مَنْ تفقَّدَ: سماعَ رواية الحديث ممن روى عن رجلٍ ثم روى حديثًا عن آخر عنه».

فتبين لنا أن كلام الإمام مسلم ينصبُّ على إمكان اللقاء العاري عن أية قرينة على خلافه.

المقام الثاني: أدلة الإمام مسلم رحمته الله وحججه على الاحتجاج بالإسناد المعنعن بشرطه، ومناقشة ذلك^(٣):

استدل الإمام على صحة قوله: إنه لا يشترط في الإسناد المعنعن إلا المعاصرة فقط؛ بما محصَّله أربعة أدلة:

الدليل الأول: أنه قال لمخالفه:

«قَدْ أُعْطِيتَ فِي جُمْلَةِ قَوْلِكَ: أَنَّ خَبَرَ الْوَاحِدِ الثَّقَةِ عَنِ الْوَاحِدِ الثَّقَةِ حُجَّةٌ يَلْزَمُ بِهِ الْعَمَلُ، ثُمَّ أَدْخَلْتَ فِيهِ الشَّرْطَ بَعْدُ، فَقُلْتَ: حَتَّى نَعْلَمَ أَنَّهُمَا

(١) مقدمة صحيح مسلم (ص/٢٩ - ٣٠).

(٢) مقدمة صحيح مسلم (ص/٣٠).

(٣) للتفصيل انظر: (الإمام مسلم) للشيخ مشهور بن حسن آل سلمان (٢/٥٢٤) وما بعدها.

قَدْ كَانَا التَّقِيَّاءَ مَرَّةً فَصَاعِدًا، أَوْ سَمِعَ مِنْهُ شَيْئًا، فَهَلْ تَجِدُ هَذَا الشَّرْطَ الَّذِي اشْتَرَطْتَهُ عَنْ أَحَدٍ يَلْزَمُ قَوْلُهُ؟! وَإِلَّا فَهَلُمَّ دَلِيلًا عَلَى مَا زَعَمْتَ؛ فَإِنْ ادَّعَى قَوْلَ أَحَدٍ مِنْ عُلَمَاءِ السَّلَفِ بِمَا زَعَمَ مِنْ إِدْخَالِ الشَّرِيطَةِ فِي تَثْبِيتِ الْخَبَرِ: طُولِبَ بِهِ، وَلَنْ يَجِدَ هُوَ وَلَا غَيْرُهُ إِلَى إِيْجَادِهِ سَبِيلًا»^(١).

فحاصل هذا الكلام: ادّعاء الإجماع على قبول المعنعن الذي هذه صفته مطلقاً من غير تقييد بشرط اللقاء، وهو أعم أدلته رَحِمَهُ اللهُ.

المناقشة: والجواب عن هذا الاستدلال: أنه لا يصحُّ الإجماع مع وجود أئمة يُخالفونه في هذه المسألة، وعلى رأسهم شيخه الإمام البخاري، وشيخ البخاري عليُّ بن المديني، ومكانتهما عند العلماء مغنية عن ذكرها لشهرتها.

وفي هذا يقول ابن رجب مُقَرَّرًا له - بل مدَّعيًا صحة القول بأن الإمام مسلماً مسبوقاً بالإجماع على خلاف قوله -: «فإذا كان هذا هو قول هؤلاء الأئمة الأعلام، وهم أعلم أهل زمانهم بالحديث وعلمه وصحيحه وسقيمه مع موافقة البخاري وغيره؛ فكيف يصحُّ لمسلم رَحِمَهُ اللهُ دعوى الإجماع على خلاف قولهم، بل اتفاق هؤلاء الأئمة على قولهم هذا يقتضي حكاية إجماع الحفاظ - المعتمد بهم - على هذا القول، وأن القول بخلاف قولهم لا يعرف عن أحد من نظرائهم، ولا عمَّن قبلهم ممن هو في درجتهم وحفظهم»^(٢).

الدليل الثاني: ما ذكره من إلزامه لمخالفه النقض بلزوم ذلك الشرط، ألا نثبت إسناداً معنعناً حتى نرى فيه السماع من أوله إلى آخره لمكان تجويز الإرسال! وفي هذا يقول رَحِمَهُ اللهُ:

(١) مقدمة صحيح مسلم (ص/ ٣٠).

(٢) شرح علل الترمذي (٥٩٦/٢).

«وَإِنْ هُوَ ادَّعَى فِيمَا زَعَمَ دَلِيلًا يَحْتَجُّ بِهِ؛ قِيلَ لَهُ: وَمَا ذَاكَ الدَّلِيلُ؟ فَإِنْ قَالَ: قُلْتُهِ لِأَنِّي وَجَدْتُ رُوَاةَ الْأَخْبَارِ قَدِيمًا وَحَدِيثًا يَرَوِي أَحَدُهُمْ عَنِ الْآخَرِ الْحَدِيثَ وَلَمَّا يُعَايِنُهُ، وَلَا سَمِعَ مِنْهُ شَيْئًا قَطُّ، فَلَمَّا رَأَيْتَهُمْ اسْتَجَازُوا رِوَايَةَ الْحَدِيثِ بَيْنَهُمْ هَكَذَا عَلَى الْإِرْسَالِ مِنْ غَيْرِ سَمَاعٍ، وَالْمُرْسَلُ مِنَ الرُّوَايَاتِ فِي أَصْلِ قَوْلِنَا وَقَوْلِ أَهْلِ الْعِلْمِ بِالْأَخْبَارِ لَيْسَ بِحُجَّةٍ: احْتَجَّتْ لِمَا وَصَفْتُ مِنَ الْعِلَّةِ إِلَى الْبَحْثِ عَنْ سَمَاعٍ رَاوِي كُلِّ خَبَرٍ عَنْ رَاوِيهِ، فَإِذَا أَنَا هَجَمْتُ^(١) عَلَى سَمَاعِهِ مِنْهُ لِأَذْنَى شَيْءٍ: ثَبَتَ عَنْهُ عِنْدِي بِذَلِكَ جَمِيعُ مَا يَرَوِي عَنْهُ بَعْدُ، فَإِنْ عَزَبَ عَنِّي مَعْرِفَةُ ذَلِكَ: أَوْقَفْتُ الْخَبَرَ، وَلَمْ يَكُنْ عِنْدِي مَوْضِعَ حُجَّةٍ لِإِمْكَانِ الْإِرْسَالِ فِيهِ.

فَيَقَالُ لَهُ: فَإِنْ كَانَتِ الْعِلَّةُ فِي تَضْعِيفِكَ الْخَبَرَ وَتَرْكِكَ الْإِحْتِجَاجَ بِهِ: إِمْكَانُ الْإِرْسَالِ فِيهِ؛ لَزِمَكَ أَلَّا تُثَبِّتَ إِسْنَادًا مُنْعَنًا حَتَّى تَرَى فِيهِ السَّمَاعَ مِنْ أَوَّلِهِ إِلَى آخِرِهِ»^(٢).

المناقشة: ذهب بعض العلماء إلى أنَّ هذا الدليل من مُرَجَّحات مذهب الإمام مسلم في الإسناد المعنعن بشرطه، ذلك أنَّ مَنْ عنعنَ عَمَّنْ سَمِعَ مِنْهُ مَا لَمْ يَسْمَعْهُ: فَهُوَ مَدْلَسٌ، وَمِنْ شُرُوطِ قَبُولِ الْإِسْنَادِ الْمُنْعَنِ أَلَّا يَكُونَ مِنْ مَدْلَسٍ، وَأَنَّ ثُبُوتَ اللَّقَاءِ وَالسَّمَاعِ مَرَّةً لَا يَسْتَلْزِمُ سَمَاعَ كُلِّ خَبَرٍ وَكُلِّ حَدِيثٍ حَتَّى يَصْرَحَ بِالسَّمَاعِ؛ فَيَلْزِمُ عَلَى أَصْلِ الْمَخَالَفِ لِمُسْلِمٍ أَلَّا يَقْبَلَ الْإِسْنَادَ الْمُنْعَنَ أَبَدًا.

فَإِنْ رُدَّ: إِنَّ هَذَا هُوَ احْتِمَالُ التَّدْلِيسِ، وَالْمَسْأَلَةُ مَفْرُوضَةٌ فِي غَيْرِ الْمَدْلَسِ.

قِيلَ: فَهَذَا الْجَوَابُ بَعِينُهُ يَكْفِي لِدَفْعِ احْتِمَالِ الْإِرْسَالِ فِي صُورَةِ

(١) أي: وقفت واطلعت.

(٢) مقدمة صحيح مسلم (ص/٣٠).

المعاصرة مع إمكان اللقاء والسماع؛ فإنه أيضاً تدليس حقيقة!

هذا ما ذهب إليه بعض أهل العلم^(١)، وهو ليس بقوي، ويردُّه ما ذكره النووي: من أنه إذا ثبت التلاقي مرةً: فإنه يغلب على الظن الاتصال، وأما إذا أمكن التلاقي ولم يثبت: فإنه لا يغلب على الظن الاتصال، قال: «والباب مبني على غلبة الظن، فاكتفينا به، وليس هذا المعنى موجوداً فيما إذا أمكن التلاقي ولم يثبت؛ فإنه لا يغلب على الظن الاتصال، فلا يجوز الحمل على الاتصال، ويصير كالمجهول؛ فإن روايته مردودة؛ لا للقطع بكذبه أو ضعفه، بل للشك في حاله»^(٢).

ولا شك أن ثبوت اللقاء ولو مرة: يقلص من إمكانية الإرسال، إن لم يقض عليه، فيكون اشتراطه أقوى وأقرب إلى الصحة.

وأما قول من قال: «وأما قول النووي رَحِمَهُ اللهُ فيما إذا أمكن التلاقي ولم يثبت: إنه لا يغلب على الظن الاتصال، وإذا ثبت التلاقي مرةً غلب على الظن: فمدفوعٌ بحصول غلبة الظن لغيره، من أمثال مسلم بن الحجاج وجماهير أهل العلم - رحمهم الله -»^(٣): فمردود؛ لأنه لا شك أن غلبة الظن الحاصلة بالمعاصرة فقط أقل منها بعد حصول اللقاء ولو مرة، ولذلك عدَّ العلماء شرط البخاري أقوى وأسلم، والله تعالى أعلم.

الدليل الثالث: وهو أخص من الأول، وكأنه من تنمة الثاني؛ إذ عرضه في معرض التمثيل، و تحريره: أن قبول أحاديث الصحابة بعضهم عن بعض مجمع عليه دون طلب ولا بحث عن لقاء أو سماع، بل من مجرد المعاصرة، وذكر رَحِمَهُ اللهُ جملةً من الأسانيد لم يتحقق فيها لقاء رواتها

(١) انظر: (السنن الأبين) (ص/١٠٥)، (فتح الملهم) (٤٠/١ - ٤١، ١٤٨ - ١٥٠).

(٢) شرح (مقدمة صحيح مسلم) للنووي (١/١٢٨).

(٣) انظر: (السنن الأبين) (ص/١٠٥).

لشييوخهم، ومع هذا؛ فإن العلماء صحّحوها، ولم يطعنوا فيها، ومثل ذلك: حديث عبد الله بن يزيد عن أبي مسعود^(١).

المناقشة: ردّ ابن رجب كلام الإمام مسلم هذا بأنّ القول في هذه الأسانيد كالقول في غيرها^(٢)، ويقصد ابن رجب: أنه لا بدّ من التفتيش عن اللقاء وثبوت السماع، وإلا؛ فإنّ هذه الأسانيد تُحمّل على الانقطاع، وتكون مرسلة.

ويرى ابن رجب أنّ اشتراط اللقاء عظم على مسلم حتّى لا يؤدّي ذلك إلى طرح الكثير من الأحاديث، وترك الاحتجاج بها، ولكن ابن رجب يرى مخرجاً من هذا، وهو: ألاّ يحكم باتصالها، ولكن يحتجّ بها مع اللقي، كما يُحتجّ بمرسل أكابر التابعين^(٣).

ولقد انفرد ابن رجب بهذا الادّعاء، بينما نجد السخاوي يخرج من هذه المسألة بما هو أسلم وأحكم؛ فيقول: «وما خدشه به مُسلم من وجود أحاديث اتفق الأئمة على صحتها مع أنها ما رُويت إلا معنعنة، ولم يأت في خبر قط أن بعض رواتها لقي شيخه فغير لازم؛ إذ لا يلزم من نفي ذلك عنده نفيه في نفس الأمر»^(٤).

أما ما مثّل به الإمام مسلم، وهو حديث عبد الله بن يزيد عن أبي مسعود: فقد قام البرهان على إثبات ما نفاه مسلم، فهناك رواية في «صحيح البخاري» فيها تنصيصُ سماع عبد الله بن يزيد من أبي مسعود^(٥).

(١) راجع: (مقدمة صحيح مسلم) (ص/٣٣). (٢) انظر: (شرح العلل) (٢/٥٩٧).

(٣) المرجع نفسه (٢/٥٩٧). (٤) (فتح المغيث) (١/١٥٦).

(٥) راجع (صحيح البخاري) (كتاب المغازي، باب منه ٧/٣١٧/رقم ٤٠٠٦). وانظر أيضاً في تفصيل ذلك: (السنن الأئيين) (ص/١١ - وما بعدها)، و(النكت على كتاب ابن الصلاح) (٢/٥٩٧ وما بعدها).

الدليل الرابع: وهو أيضًا خاصّ، وهو كالانتميم للثاني؛ لأنه تمثيل له، إلا أنّ ذلك تمثيلٌ في الصحابة، وهذا تمثيل في التابعين، وكلاهما في الحقيقة جزءٌ من الدليل الثاني، وقد ذكرَ الإمامُ مسلمٌ هنا جماعةً من التابعين لم يُحفظ عنهم سماع - في حدّ علمه - في روايةٍ بعينها من بعض الصحابة، وقد صحّح الأئمة حديثهم ^(١).

وحاصلُ هذا الدليل الرابع: ادّعاءُ الإجماع أيضًا على قبول أحاديث التابعين والثقات السالمين من وَصْمَةِ التّدليس إذا عَنَعُوا عن الصحابة الذين ثبّتت معاصرتهم لهم، وإن لم يُعلَم اللقاء ولا السماع؛ كما أصّل ذلك في أحاديث الصحابة - رضوان الله عليهم أجمعين -.

المناقشة: وقد أُجيبَ عن هذا الدليل بثلاثة أجوبة، وهي:

الأول: نقض الإجماع بما تقدّم من نقل ذلك عمّن علّم.

الثاني: هؤلاء الذين سمّاهم الإمامُ مسلم: هم ممن علّم سماع بعضهم من بعض عند مَنْ أثبت صحة حديثهم.

الثالث: أن هذه أمثلة خاصّة لا عامّة، جزئية لا كلية، يمكن أن تقتصر بها قرائن تُرجّح اللقاء أو السماع، فمن قبل تلك الأحاديث وصحت عنده، واحتجّ بها: فلا يبعد أنه اعتمد على قرينة انضمت إليها أفادته صحة اللقاء والسماع، وإن لم يقتصر بها ذلك لفظًا.

وبمثل هذا تأوّل علماء الصنعة لك - أيّها الإمام - ولشيخك البخاري فيما أخرجتما من حديث المدلسين الذين لم يبيّنوا سماعهم في ذلك الإسناد، بأن ذلك ممّا عرفتما سلامته من التّدليس ^(٢).

(١) راجع: (مقدمة صحيح مسلم) (ص/٣٤ - وما بعدها).

(٢) (السنن الأبين) (ص/١٣٣ - ١٤٣) باختصار وتصرف.

الترجيح^(١):

قال العلماء: إنَّ مذهبَ الإمامِ مسلمٍ رَحِمَهُ اللهُ في الإسنادِ المعنعنِ بشرطه: متساهلٌ؛ إذ كيف تُحملُ عنعنَةُ الرواةِ غير المدلسين على السماع بمجرد معاصرتهُم لبعضهم لاحتِمال أنهم سمعوا من بعضهم؟ وكيف يكون ذلك حكمًا مطردًا، مع وجود احتمال عدم السماع؟! وإنما يتفق لمسلم ما ذهب إليه لو كان المحدثون لا يطلقون (عن) إلَّا في موضع الاتصال، والحال أنهم يطلقونها في الاتصال والانفصال، وإن كان الغالبُ من عُرفهم إنما هو في الاتصال، لكن لا يلزم من ذلك الحكم به مطلقًا؛ لوجود الاحتمال؛ فلا أقل من ثبوت اللقاء بين المعنعن والمعنن عنه ولو مرة واحدة، لتُحمَل عنعنته على السماع، وإن كان لا يلزم من مجرد اللقاء والسماع مرة واحدة سماعُ الجميع؛ إلَّا أن هذا أقوى وأحوط وأوضح في الاتصال من مجرد الاكتفاء بالمعاصرة.

قال الحافظُ ابنُ حجر: «لأننا وإن سلمنا - ما ذكره مسلم - بالاتصال؛ فلا يخفى أن شرط البخاري أوضح في الاتصال»^(٢).

وقال الذهبي: «وهو الأصوب الأقوى»^(٣)، وقال ابن الصلاح: «إن القول الذي ردّه مسلم هو الذي عليه أئمة هذا العلم»^(٤)، ورأى ابن رُشيد أنه الصحيح من مذاهب المحدثين، وهو الذي يعضده النظر^(٥).

* * *

(١) انظر: (الإمام مسلم) للشيخ مشهور (٢/٥٣٠).

(٢) (هَدَى السَّارِي) (ص/١٢).

(٣) (سِير أَعْلَام النُّبَلَاء) (١٢/٥٧٣).

(٤) (عُلُومُ الْحَدِيث) (ص/٦٠).

(٥) (السَّنَنِ الْأَبِين) له (ص/٣٢).

المطلب الثالث

الرواية عن المدلسين في «صحيح مسلم»

وموقف المحدثين منها

سار الإمام مسلمٌ رَحِمَهُ اللهُ عَلَى الاحتجاج بالإسنادِ المَعْنَعِ بشرطه في «صحيحه»، عَلَى وفق ما بَيَّنَّه فِي «مقدمته»، ويدلُّ عَلَى ذلك اعتناؤُهُ بتصريح المدلِّسين بالسَّماع فِي رواياتهم، وَصَنِيْعُهُ هذا يدلُّ عَلَى اكتفائه بالشرطين اللَّذَيْن سبق نقلُهما عَنْهُ، وَأَنَّهُ لم يَحْتَجَّ بالإسنادِ المَعْنَعِ إِلَّا إِذَا تَعَاَصَرَ المَعْنَعُ والمَعْنَعُ عَنْهُ، وما لم يُعَرَفِ المَعْنَعُ بالتدليس، والأمثلة عَلَى هذا كثيرة، أَقْتَصِرُ مِنْهَا عَلَى ثَلَاثَةِ:

أ - قال الإمام مسلمٌ: «حَدَّثَنَا سَرِيحُ بْنُ يُونُسَ وَيَعْقُوبُ الدَّوْرَقِيُّ قَالَا: حَدَّثَنَا هَشِيمٌ، عَنْ سِيَارٍ...».

وَأُورِدَ بِسَنَدِهِ حَدِيثُ جَرِيرٍ: «بَايَعْتُ النَّبِيَّ ﷺ عَلَى السَّمْعِ وَالطَّاعَةِ»، ثُمَّ قَالَ: «قَالَ يَعْقُوبُ فِي رَوَايَتِهِ: حَدَّثَنَا سِيَارٌ»^(١)، أَي: صَرَحَ هَشِيمٌ - وَهُوَ مِنَ الْمَدْلَسِينَ - بِالتَّحْدِيثِ فِي رَوَايَةِ شَيْخِهِ يَعْقُوبَ.

ب - قال الإمام مسلمٌ: «وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَمُحَمَّدُ بْنُ الْعَلَاءِ؛ قَالَا: حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ.

(ح) وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ، أَخْبَرَنَا عَيْسَى بْنُ يُونُسَ، كِلَاهُمَا عَنْ الْأَعْمَشِ، عَنْ الْحَكَمِ... وَأُورِدَ بِسَنَدِهِ حَدِيثُ بَلَالٍ: «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ مَسَحَ عَلَى الْخَفَيْنِ وَالْخُمَارِ»، ثُمَّ قَالَ: «وَفِي حَدِيثِ عَيْسَى: حَدَّثَنِي الْحَكَمُ، حَدَّثَنِي بَلَالٌ»^(٢).

(١) (صحيح مسلم) (كتاب الإيمان، باب بيان أن الدين النصيحة، ١/٧٥ ح/٥٦/٩٩).

(٢) (صحيح مسلم) (كتاب الطهارة، باب المسح على الناصية والعمامة، ١/٢٣١ ح/٢٧٥).

أي: صرّح الأعمش - وهو من المدلسين - في رواية عيسى بن يونس بالتحديث.

فهذان المثالان يوضحان لك عناية الإمام مسلم في بيان تصريح المدلسين بالتحديث؛ فإنه أعقب الرواية التي فيها عنعنة المدلس بلفظ شيخه أو من هو فوقه فيه تصريح بالسماع أو نحوه.

ج - وربما اكتفى في بعض الأحيان بسياق إسناد آخر فيه مثل هذا، دون أن يشير إليه، وإنما يفهم ذلك من له خبرة وعلم بأسماء المدلسين، مثل صنيعه بعد إخراج حديث عمران بن حصين رضي الله عنه، قال: «صلى بنا رسول الله ﷺ صلاة الظهر أو العصر؛ فقال: «أيكم قرأ خلفي بسبح اسم ربك الأعلى؟!»... الحديث (١).

فإنه أوردته أولاً من طريق سعيد بن منصور وقتيبة بن سعيد، كلاهما عن أبي عوانة؛ قال: «قال سعيد: حدثنا أبو عوانة، عن قتادة، عن زرارة بن أوفى، عن عمران بن حصين...»، ثم قال: «حدثنا محمد بن المشني ومحمد بن بشار، قالا: حدثنا محمد بن جعفر، حدثنا شعبة، عن قتادة قال: سمعت زرارة بن أوفى...» (٢).

ففي الطريق الثانية بيان لسماع قتادة؛ فانتفى تدليسُه.

ومع عناية الإمام مسلم بالروايات المصرّحة بسماع المدلسين، والإشارة إليها: إلا أن هناك روايات أخرى أوردتها في «صحيحه» لم يبين فيها السماع، ومن أمثلة ذلك رواية أبي الزبير عن جابر رضي الله عنه.

(١) (صحيح مسلم) (كتاب الصلاة، باب نهى المأموم عن جهره بالقراءة خلف إمامه، ٢٩٨/١ ح ٤٧/٣٩٨).

(٢) (صحيح مسلم) (كتاب الصلاة، باب نهى المأموم عن جهره بالقراءة خلف إمامه، ٢٩٨ - ٢٩٩ ح ٤٨/٣٩٨).

قال الحفّاظ: أبو الزبير يدلّس في حديث جابر، فما كان بصيغة العنّنة: لا يُقبل أن يُحمَلَ ذلك على الاتّصال، وقد ذكر ابن حزم وعبدُ الحق عن الليث بن سعد أنه قال لأبي الزبير: علّم لي على أحاديث سمعتها من جابر حتى أسمعها منك، فعلم له على أحاديث، الظنُّ أنها سبعة عشر حديثاً، فسمعها منه^(١).

وفي «صحيح مسلم» من غير طريق الليث عن أبي الزبير عن جابر أحاديث؛ فيروي له من طريق زكريا بن إسحاق، وعمر بن الحارث، وابن جريج، وغيرهم؛ إما مقروناً بغيره كما تراه في آخر (باب الأمر بقتال الناس حتى يقولوا: لا إله إلا الله)^(٢)، وفي أول (كتاب الزكاة)^(٣)، وإما قد صرّح فيه أبو الزبير بالسماع من جابر كما تراه في (باب نزول عيسى بن مريم حاكماً بشرعة نبينا)^(٤)، وفي آخر (باب الإيتار في الاستئثار والاستجمار)^(٥)، وفي (باب الاستطابة)^(٦)، وفي (باب النهي عن تجصيص القبر)^(٧)، وفي (باب إثم مانع الزكاة)^(٨).

نعم، هناك بعضٌ من حديث أبي الزبير عن جابر من غير طريق الليث جاء معنعناً، ولم يقرنه بغيره، وقد أشار إلى طرف منه الحافظ الذهبي؛ فقال رحمه الله: «وفي (صحيح مسلم) عدةٌ أحاديث مما لم يوضح فيها أبو الزبير السماع عن جابر، وهي من غير طريق الليث عنه، ففي القلب منها شيء»^(٩).

(١) انظر: (المحلى) (٣٦٩/٧ و ١١/٩ و ٣٣/١٠).

(٢) راجع: (صحيح مسلم) (٢١١/١ - مع شرح النووي).

(٣) المصدر السابق (٩٣/٢). (٤) المصدر السابق (٩٣/٢).

(٥) المصدر السابق (١٢٧/٣). (٦) المصدر السابق (١٥٢/٣).

(٧) المصدر السابق (٣٧/٧). (٨) المصدر السابق (٧٠/٧).

(٩) (ميزان الاعتدال) (٣٩/٤).

وموقف جمهور المحدثين من عَنَعَاتِ المدلّسين الموجودة في «الصحيحين» أنها محمولة على ثبوت السماع^(١)، وقد نقل العراقي عن أبي سعيد المغربي (ت ٦٢٥هـ)، أنه قال في كتابه «القدح المَعْلَى»: «قولُ أكثر العلماء أن المَعْنَعَاتِ التي في الصحيحين منزلةٌ منزلةُ السماع»^(٢).

قال السّخاوي: «يعني إما لمجيئها من وجه آخر بالتّصريح، أو لكون المَعْنَعِينَ لا يدلّس إلا عن ثقة، أو عن بعض شيوخه، أو لوقوعها من جهة بعض النقاد المحققين بسماع الممنوعين لها»^(٣).

ولذا قال النووي: «إن ما كان في الصحيحين محمول على ثبوت سماعهم من جهة أخرى»^(٤).

وهذا من باب تحسين الظن؛ فقد سأل التّقِيّ السبكيّ المزيّ (حافظ الدنيا): هل وُجد لكل ما روياه بالعننة طرق مصرّح فيها بالتحديث؟ فقال: «كثير من ذلك لم يوجد، وما يسعنا إلا تحسين الظن»^(٥).

نعم، من المدلّسين مَنْ احتمل الأئمة تدليسه، وخرّجوا له في «الصحيح» لإمامته، وقلة تدليسه في جنب ما روى، كسفيان الثوري، وجعلوا من هذا القسم مَنْ لا يدلّس إلا عن ثقة كابن عيينة^(٦).



(١) انظر: (جامع التحصيل) للعلائي (ص/١١٣)، (التدليس في الحديث) للدكتور مسفر الدميني (ص/١٢٧ - ١٣٥).

(٢) شرح ألفية العراقي (١/١٦٦).

(٣) فتح المغيث (١/١٨٧).

(٤) التقريب (١/١٧٥ - مع التدريب).

(٥) تدريب الراوي (١/٥٩).

(٦) راجع: (فتح المغيث) (١/١٨٨)، و(جامع التحصيل) (ص/١١٥)، و(طبقات المدلّسين) (ص/١٣).

المبحث الرابع

المعلقات في «صحيح مسلم»

المعلق: صورته أن يُحذف من أوّل الإسناد واحدًا فأكثر على التوالي بصيغة الجزم، ويُعزى الحديث إلى مَنْ فوق المحذوف من رواته.

وبينه وبين المعضل عمومٌ وخُصوص من وجه، فيُجامِعه في حذف اثنين فصاعدًا، ويُفارقُه في حذف واحد، وفي اختِصاصه بأوّل السّند.

وكأنّه من تعليق الجِدار أو الطلاق لقطع الاتّصالِ فيهما^(١).

قال ابنُ الصلاح عن «صحيح مسلم»:

«وقع في هذا الكتاب وفي كتاب البخاريّ ما صورته صورة الانقطاع، وليس ملتحقًا بالانقطاع في إخراج ما وقع فيه ذلك من حيزِ الصحيح إلى حيزِ الضعيف، ويُسمّى تعليقًا...

وهو في كتاب البخاريّ كثير، وفي كتاب مسلمٍ قليلٌ.

وإذا كان التعليق بلفظ فيه جزمٌ منهما، وحكمٌ بأنّ مَنْ وقع بينهما وبينه الانقطاع قد قال ذلك، أو رواه واتّصلَ الإسنادُ منه على الشرط، مثل أن يقولوا: روى الزهريّ، ويسوقا إسناده متّصلًا، ثقةً عن ثقة: فحالّ الكتّابين يُوجبُ أنّ ذلك من الصحيح عندهما، وكذلك ما روياه عمّن

(١) (التقريب) للنووي مع شرح (تدريب الراوي) للسيوطي (١/ ١٨١ - ١٨٢)، (قواعد التحديث) للقياسي (ص/ ١٢٤).

ذكرناه بما لم يحصل به التعريف به، وأورداه أصلاً مُحْتَجِّينَ به، وذلك مثل: حَدَّثَنِي بَعْضُ أَصْحَابِنَا، ونحو ذلك»^(١).

وخلاصة كلام ابن الصلاح:

- ١ - أَنَّ المَعْلَقَات تَوْجَدُ فِي الصَّحِيحِينَ.
- ٢ - هِيَ عِنْدَ الْبَخَارِيِّ أَكْثَرُ مِنْ مُسْلِمٍ.
- ٣ - أَنَّ مَا وَقَعَ مِنْ ذَلِكَ فِي الصَّحِيحَيْنِ لَيْسَ مِمَّا يَلْتَحِقُ بِالضَّعِيفِ.
- ٤ - إِذَا كَانَ الشَّيْخَانِ قَدْ عُلِّقَا جُزْأً: فَحُكْمُهُ حُكْمُ الصَّحِيحِ عِنْدَهُمَا.
- ٥ - وَمِثْلُهُ مَا رَوَاهُ عَنْ بَعْضِ الْمُبْهَمِينَ، إِذَا كَانَا رَوِيَا عَنْهُمْ مُحْتَجِّينَ بِهِمْ.

أَمَّا عِدَّةُ الْمَعْلَقَاتِ فِي «صَحِيحِ مُسْلِمٍ»: فَقَدْ ذَكَرَ ابْنُ الصَّلَاحِ أَنَّ أَبَا عَلِيٍّ الْغَسَّانِيَّ ذَكَرَ أَنَّ عِدَّةَ الْمَعْلَقَاتِ فِي «صَحِيحِ مُسْلِمٍ» أَرْبَعَةٌ عَشْرَ حَدِيثًا، وَأَنَّ الْمَازَرِيَّ - صَاحِبَ الْمُعْلَمِ - قَدْ تَابَعَهُ عَلَى هَذَا الْعَدَدِ.

ولكنَّ ابْنَ الصَّلَاحِ ذَكَرَ أَنَّهَا (١٢) حَدِيثًا، وَلَيْسَتْ (١٤)؛ مَبِينًا السَّبَبَ فِي ذَلِكَ، وَمَا قَالَهُ هُوَ الصَّحِيحُ.

وَقَدْ جَمَعَهَا الْإِمَامُ رَشِيدُ الدِّينِ يَحْيَى بْنُ عَلِيٍّ الْعَطَّارُ (ت ٦٦٢هـ) فِي كِتَابٍ مُسْتَقِلٍّ أَسْمَاهُ «غُرَرُ الْفَوَائِدِ الْمَجْمُوعَةُ فِي بَيَانِ مَا وَقَعَ فِي صَحِيحِ مُسْلِمٍ مِنَ الْأَحَادِيثِ الْمَقْطُوعَةِ»، وَهُوَ مَطْبُوعٌ^(٢).

وَقَدْ خَلَصَ الْبَاحِثُونَ فِي مَعْلَقَاتِ «صَحِيحِ مُسْلِمٍ» إِلَى النَّتَائِجِ

(١) (صيانة صحيح مسلم) لابن الصلاح (ص/٧٦ - ٧٧).

(٢) طبعته دار الصميعي، بتحقيق الشيخ أبي عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان، وهو مطبوع ضمن كتابه القيم (الإمام مسلم بن الحجاج ومنهجه في الصحيح، وأثره في علم الحديث).

التالية^(١):

- ١ - أَنَّ عَدَّتْهَا اثْنَا عَشَرَ مَوْضِعًا، وَهِيَ تَنْقَسِمُ إِلَى ثَلَاثَةِ أَقْسَامٍ:
 - أ - مَا عُلِّقَ هُوَ وَوَصَلَهُ، وَهِيَ خَمْسَةٌ.
 - ب - مَا عُلِّقَ هُوَ وَوَصَلَهُ غَيْرُهُ، وَهِيَ حَدِيثٌ وَاحِدٌ.
 - ج - مَا أَبْهَمَ فِيهِ شَيْخُهُ، وَعَدَّهُ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ مَعْلَقًا، وَهِيَ سِتَّةٌ.
- ٢ - أوردَ مُسْلِمٌ هَذِهِ الْمَعْلَقَاتِ جَازِمًا بِنَسْبَتِهَا إِلَى مَنْ عُلِّقَ عَنْهُمْ.
- ٣ - أَنَّ هَذِهِ الْمَعْلَقَاتِ إِنَّمَا أوردَهَا مُسْلِمٌ فِي الْمَتَابَعَاتِ وَالشَّوَاهِدِ، لَا فِي الْأَصُولِ، قَالَ الْعِرَاقِيُّ: «وَكَأَنَّهُ أَرَادَ ذِكْرَ مَنْ تَابَعَ رَاوِيَهُ الَّذِي أَسَنَدَهُ مِنْ طَرِيقِهِ عَلَيْهِ»^(٢).
- ٤ - تَعْلِيقُ الْإِمَامِ مُسْلِمٍ لِهَذِهِ الْمَعْلَقَاتِ كَانَ عَنْ شَيْخٍ لَهُ، أَوْ عَنْ شَيْخِ شَيْخِهِ، وَلَمْ يَتَجَاوَزْ ذَلِكَ.



(١) انظر: (الإمام مسلم ومنهجه في صحيحه) للطوالة (ص/٢٨٦ - ٢٨٩)، (الإمام مسلم بن الحجاج ومنهجه في الصحيح وأثره في علم الحديث) للشيخ مشهور (٢/٥٨٩ - ٥٩٢).

(٢) (شرح ألفية العراقي) (١/٧٢).

المبحث الخامس

منهج الإمام مسلم في علوم المتن

سأشير في هذا المبحث إلى نماذج من منهج الإمام مسلم في علوم المتن روايةً ودرايةً، وسأتحدث عن بعض مسائل الموضوعين، وذلك إتماماً للفائدة، ولئلا يخلو (المدخل) من التنبيه إلى هذه الفوائد.

وهذا المبحث فيه مطلبان:

المطلب الأول: منهجه في علوم المتن من حيث روايته.

المطلب الثاني: منهجه في علوم المتن من حيث درايته.

المطلب الأول

منهجه في علوم المتن من حيث روايته

أولاً: منهجه في الحديث المعلّ:

حَرَصَ الإمامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللهُ عَلَى نَقَاءِ صَحِيحِهِ مِنَ الْعِلَلِ الْمَوْجِبَةِ لِرُدِّ الْأَحَادِيثِ، فانتخبه رَحِمَهُ اللهُ مِنْ زَهَاءِ ثَلَاثِمِائَةِ أَلْفِ حَدِيثٍ - كَمَا سَبَقَ تَصْرِيحُهُ بِذَلِكَ - كُلُّ ذَلِكَ يَخْتَارُ وَيَعْزِلُ وَيُثَبِّتُ وَيَنْفِي؛ حَتَّى اسْتَقَرَّ عَلَى صَوْرَتِهِ الْمَشْرِقَةِ الَّتِي انْتَهَى إِلَيْهَا، فَكَانَ ثَانِي كِتَابٍ بَعْدَ (الصَّحِيحِ الْجَامِعِ) لِلْإِمَامِ الْبُخَارِيِّ؛ مِنْ حَيْثُ الصَّحَّةُ وَالْجُودَةُ، وَقَدْ أَشَارَ عَلَيْهِ الْحَافِظُ أَبُو زُرْعَةَ بِطَرَحِ بَعْضِ الْأَحَادِيثِ، فَطَرَحَهَا وَلَمْ يُثَبِّتْ شَيْئًا مِنْهَا فِي صَحِيحِهِ.

سارَ الإمامُ مسلمٌ في كتابه الصحيح على منهجٍ مستقيمٍ مَطَّرِدٍ في المَعْلُ من الأحاديث، فكان رَحِمَهُ اللهُ يَخْرِجُ الحديثَ الصَّحِيحَ، وَيَحْذِفُ منه موطنَ العِلَّةِ إن وجدت، وله في ذلك طرائقٌ متعددة:

الطريقة الأولى: حذف موطنِ العِلَّةِ من الحديث، مع التصريح بذلك.

ومثالها: ما أخرجه من حديث أبي قتادة الأنصاري رَضِيَ اللهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ سُئِلَ عَنْ صَوْمِ يَوْمٍ وَإِفْطَارِ يَوْمٍ، قَالَ: «ذَاكَ صَوْمُ أَخِي دَاوُدَ»، قَالَ: وَسُئِلَ عَنْ صَوْمِ يَوْمِ الْاِثْنَيْنِ، قَالَ: «ذَاكَ يَوْمٌ وُلِدْتُ فِيهِ، وَيَوْمٌ بُعِثْتُ أَوْ أُنْزِلَ عَلَيَّ فِيهِ». قَالَ فَقَالَ: «صَوْمُ ثَلَاثَةٍ مِنْ كُلِّ شَهْرٍ، وَرَمَضَانَ إِلَى رَمَضَانَ: صَوْمُ الدَّهْرِ».

قَالَ: وَسُئِلَ عَنْ صَوْمِ يَوْمِ عَرَفَةَ، فَقَالَ: «يُكْفَرُ السَّنَةُ الْمَاضِيَةُ وَالْبَاقِيَةُ». قَالَ: وَسُئِلَ عَنْ صَوْمِ يَوْمِ عَاشُورَاءَ، فَقَالَ: «يُكْفَرُ السَّنَةُ الْمَاضِيَةُ»^(١).

قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ بَعْدَ رَوَايَتِهِ لِلْحَدِيثِ: «وَفِي هَذَا الْحَدِيثِ مِنْ رَوَايَةِ شُعْبَةَ: (قَالَ: وَسُئِلَ عَنْ صَوْمِ يَوْمِ الْاِثْنَيْنِ وَالْخَمِيسِ)، فَسَكَّنَا عَنْ ذِكْرِ الْخَمِيسِ؛ لَمَا نَرَاهُ وَهْمًا».

فَقَدْ صَرَّحَ رَحِمَهُ اللهُ بِأَنَّ سَكَوَتَهُ عَنْ لَفْظَةِ (الْخَمِيسِ) يَدُلُّ عَلَى طَرَحِهَا لَعَلَّةً فِيهَا.

ومثالها أيضًا: ما أخرجه من حديث هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة رَضِيَ اللهُ عَنْهَا قَالَتْ: جَاءَتْ فَاطِمَةُ بِنْتُ أَبِي حُبَيْشٍ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللهِ، إِنِّي امْرَأَةٌ أُسْتَحَاضُ فَلَا أَطْهَرُ؛ أَفَادْعُ الصَّلَاةَ؟ فَقَالَ:

(١) (صحيح مسلم، كتاب الصيام، باب استحباب صيام ثلاثة أيام من كل شهر) (٨١٩/٢) - ح/١١٦٢/١٩٧.

«لا، إنما ذلك عِرْقٌ وليس بالحِيضة، فإذا أَقْبَلَتِ الحِيضَةُ فَدَعِيَ الصَّلَاةَ، وإذا أَذْبَرَتْ فَاغْسِلِي عَنْكَ الدَّمَ وَصَلِّي»^(١).

ثم أَخْرَجَهُ أَيضًا مِنْ طَرِيقِ خَلْفِ بْنِ هِشَامٍ فَقَالَ: حَدَّثَنَا حَمَادُ بْنُ زَيْدٍ، كُلُّهُمْ عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ بِمِثْلِ حَدِيثِ وَكِيعٍ وَإِسْنَادِهِ.

قال الإمامُ مسلمٌ بعد إخراجهِ الحديثِ مِنْ طَرِيقِ حَمَادٍ: «وفي حديثِ حَمَادِ بْنِ زَيْدٍ زِيَادَةٌ حَرْفٍ تَرَكْنَا ذِكْرَهُ»^(٢).

وتلك الزيادةُ التي كَرِهَ الإمامُ مسلمٌ رَوَاهُ، هي ما أَخْرَجَهُ الإمامُ النسائيُّ مِنْ طَرِيقِ حَمَادِ بْنِ زَيْدٍ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، وفيه: «... فَاغْسِلِي عَنْكَ أَثَرَ الدَّمِ وَتَوَضَّئِي...».

ثم قالَ الإمامُ النسائيُّ بعد روايةِ حَمَادٍ هذه: «لا أَعْلَمُ أَحَدًا ذَكَرَ فِي هَذَا الْحَدِيثِ (وَتَوَضَّئِي) غَيْرَ حَمَادِ بْنِ زَيْدٍ، وَقَدْ رَوَى غَيْرُ وَاحِدٍ عَنْ هِشَامٍ وَلَمْ يَذْكُرْ فِيهِ (تَوَضَّئِي)...»^(٣).

الطريقة الثانية: أَنْ يَحْذِفَ مَوْطِنَ الْعِلَّةِ مِنَ الْحَدِيثِ مِنْ غَيْرِ تَصْرِيحٍ وَاضِحٍ بِذَلِكَ.

ومثالها: ما أَخْرَجَهُ مِنْ طَرِيقِ هُشَيْمٍ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ عُمَرَ ابْنِ كَثِيرٍ بْنِ أَفْلَحٍ، عَنْ أَبِي مُحَمَّدٍ الْأَنْصَارِيِّ - وَكَانَ جَلِيسًا لِأَبِي قَتَادَةَ - قَالَ: قَالَ أَبُو قَتَادَةَ... وَاقْتَصَّ الْحَدِيثَ.

فَقَوْلُ الْإِمَامِ مُسْلِمٍ: «وَاقْتَصَّ الْحَدِيثَ» اِكْتَفَى بِهِ عَنْ سَرْدِ مَتْنٍ

(١) صحيح مسلم، كتاب الحيض، باب المستحاضة وغسلها وصلاتها (٢/ ٢٦٢ - ح / ٣٣٣/ ٦٢).

(٢) المصدر السابق (ح/ ٣٣٣/ ٦٣).

(٣) (سنن النسائي) (١/ ١٢٣ - ١٢٤).

الحديث، وذلك مخالفٌ لعادة الإمام؛ إذ عادته رَحِمَهُ اللهُ أَنْ يَسْرُدَ أَوَّلَ كُلِّ بَابٍ الْحَدِيثَ تَامًّا، ثُمَّ يُتْبِعُهُ بِالْأَحَادِيثِ الَّتِي فِي مَعْنَاهُ، مَعَ مَا فِيهَا مِنْ زِيَادَةٍ أَوْ نَقْصٍ فِي بَعْضِ الْأَلْفَاظِ.

ولذلك قال النووي رَحِمَهُ اللهُ: «وهذا غريبٌ من عادة مسلم؛ فاحفظ ما حَقَّقْتَهُ لَكَ؛ فَقَدْ رَأَيْتُ بَعْضَ الْكُتَّابِ غَلِطَ فِيهِ، وَتَوَهَّمَ أَنَّهُ مُتَعَلِّقٌ بِالْحَدِيثِ السَّابِقِ قَبْلَهُمَا؛ كَمَا هُوَ الْغَالِبُ الْمَعْرُوفُ مِنْ عَادَةِ مُسْلِمٍ... وَهَذَا غَلْطٌ فَاحِشٌ فَاحْذَرَهُ، وَإِذَا تَدَبَّرْتَ الطَّرِيقَ الْمَذْكُورَةَ: تَيَقَّنْتَ مَا حَقَّقْتَهُ لَكَ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ»^(١).

يقول الدكتور محمد طوالة: «أَشْعَرَ صَنِيعُهُ هَذَا فِي مُخَالَفَتِهِ لِمَنْهَجِهِ: أَنَّ هُنَاكَ عِلَّةً، وَإِلَّا لَأُورِدَ الْحَدِيثَ بِتَمَامِهِ، سَيِّمًا وَهُوَ يُقَدِّمُ الْأَحَادِيثَ الَّتِي هِيَ أَسْلَمُ مِنَ الْعُيُوبِ مِنْ غَيْرِهَا وَأَنْقَى، فَلَمَّا عَدَلَ عَنْ ذَلِكَ: تَبَيَّنَ أَنَّ هُنَاكَ عِلَّةً تَعَمَّدَ مُسْلِمٌ حَذْفَهَا؛ فَقَدْ أَخْرَجَ الْبَيْهَقِيُّ هَذَا الْحَدِيثَ مِنْ طَرِيقِ هَشِيمٍ، وَفِيهِ: «مَنْ أَقَامَ الْبَيِّنَةَ عَلَى أُسِيرٍ: فَلَهُ سَلْبُهُ»^(٢)....»^(٣).

ثم أوضح الإمام البيهقي عِلَّةَ هَذَا اللَّفْظِ فَقَالَ: «وَقَدْ أَخْرَجَ مُسْلِمٌ إِسْنَادَ هَذَا الْحَدِيثِ فِي الصَّحِيحِ وَلَمْ يَسْقِ مَتْنَهُ، وَالْحِفَاطُ يَرَوْنَهُ خَطَأً؛ فَمَالِكُ بْنُ أَنَسٍ وَاللَيْثُ بْنُ سَعْدٍ رَوَيَاهُ عَنْ يَحْيَى؛ فَقَالَ اللَّيْثُ فِي الْحَدِيثِ: «مَنْ أَقَامَ الْبَيِّنَةَ عَلَى قَتِيلٍ فَلَهُ سَلْبُهُ»، وَقَالَ مَالِكُ: «مَنْ قَتَلَ قَتِيلًا لَهُ عَلَيْهِ بَيِّنَةٌ: فَلَهُ سَلْبُهُ». وَلَمْ يَقُلْ أَحَدٌ فِيهِ: «عَلَى أُسِيرٍ» غَيْرَ هَشِيمٍ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ»^(٤).

ومثالها كذلك: ما أخرجه في صحيحه من طُرُقٍ عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ،

(١) (شرح النووي على صحيح مسلم) (٥٨/١٢).

(٢) (السنن الكبرى) للبيهقي (٣٢٤/٦).

(٣) (الإمام مسلم ومنهجه في صحيحه) (ص/٣١٢ - ٣١٣).

(٤) المصدر السابق.

عن بُشَيْرِ بْنِ يَسَارٍ، عن سهلِ بنِ أبي حَثْمَةَ. قال يحيى: وَحَسِبْتُ قال: وعن رافع بن خديج. وذلك في حديث القَسَامَةِ الطويل، وفيه قولُ رسولِ الله ﷺ: «أَتَحْلِفُونَ خمسينَ يمينًا فَتَسْتَحِقُّونَ صاحبكم أو قَاتِلَكُمْ؟» قالوا: وكيف نَحْلِفُ ولم نَشْهَدْ؟! قال: «فَتُبْرَأُكُمْ يَهُودُ بخمسينَ يمينًا؟» قالوا: وكيف نَقْبَلُ أيمانَ قومِ كفار؟! فلما رأى ذلك رسولُ الله ﷺ أعطى عَقْلَهُ (١).

وأخرج الحديث من طريقِ محمد بن عبد الله بن نَمِيرٍ قال: حدثنا أبي، حدثنا سعيد بن عبيدٍ، حدثنا بُشَيْرُ بْنُ يَسَارٍ الأنصاريُّ، عن سهلِ ابنِ أبي حَثْمَةَ الأنصاريِّ، أنه أخبره: أَنَّ نَفَرًا مِنْهُمْ انْطَلَقُوا إلى خَيْبَرَ، فَتَفَرَّقُوا فِيهَا، فوجدوا أحدهم قتيلا. وساق الحديث، وقال فيه: «فَكَرِهَ رسولُ الله ﷺ أَنْ يُبْطَلَ دَمُهُ؛ فَوَدَّاهُ مائَةً مِنْ إِبْلِ الصَّدَقَةِ» (٢).

وفي هذه الرواية الأخيرة علةٌ حذفها الإمامُ مسلمٌ ولم يُشر إليها، وهي: أَنَّ النبي ﷺ سألهم البيعة، فاكْتَفَى مسلمٌ بإسناد الحديث وأولِ القصة، ولم يُخرج موطنَ العلة.

الطريقة الثالثة: أن يخرج طرفًا من الرواية المعلّة ويختصر بقيّتها، وقد يشير في أثناء ذلك إلى العلة إشارةً عابرة.

ومثالها: ما أخرجه في صحيحه من طريق ابن وهبٍ قال: أخبرني سليمانُ - وهو ابنُ بلالٍ - قال: حدثني شريك بن عبد الله بن أبي نمرٍ قال: سمعتُ أنسَ بنَ مالكٍ يُحَدِّثُنَا عن ليلةِ أُسْرِيَ برَسُولِ الله ﷺ من مسجد الكعبة أنه جاءه ثلاثة نفرٍ قبل أن يوحى إليه وهو نائمٌ في المسجد الحرام.

(١) انظر: (صحيح مسلم، كتاب القسامة والمحاربين، باب القسامة) (٣/ ١٢٩١ - برقم/ ١٦٦٩).

(٢) (صحيح مسلم، كتاب القسامة والمحاربين، باب القسامة) (٣/ ١٢٩٤ - برقم/ ١٦٦٩/ ٥).

وقال الإمام عقب هذا: «وساق الحديث بقصّته نحو حديث ثابت البُناني، وقدّم فيه شيئاً وآخر، وزاد ونقص»^(١).

وهذا من الإمام مسلم إشارة إلى عدم ضبط من رآويه شريك. قال الإمام النووي رَحِمَهُ اللهُ: «وقد جاء في رواية شريك في هذا الحديث في الكتاب أوهامٌ أنكرها عليه العلماء، وقد نبّه مسلمٌ على ذلك بقوله: «قدّم وأخر، وزاد ونقص»^(٢).

ثانيًا: منهجه في المصحّف والمحرف من الأحاديث:

المصحّف من الحديث: هو ما تغيّر فيه النقط. والمحرف: ما تغيّر فيه الضبط مع بقاء الحروف^(٣).

وعلى وجه العموم يُطلق التّصحيف والتحريف عند المتقدمين على تغيير اللفظ أو المعنى، ويقعان في الإسناد والمتن، ممّا يُشكّل ضرراً بالغاً في نقض المعاني وإفساد الأحكام.

وللإمام مسلم رَحِمَهُ اللهُ القدمُ الراسخة في معرفة هذا الفنّ والتيقّظ له، وقد نبّه عليه في مقدمة صحيحه الحافلة فقال: «حدثنا حسن الحلواني قال: سمعتُ شُبابَةَ قال: كان عبدُ القدّوس يُحدّثنا فيقول: سُوَيْدُ بْنُ عَقْلَةَ؛ قال شُبابَةُ: وسمعتُ عبدَ القدّوس يقول: نهى رسولُ الله ﷺ أن يُتخذَ الرّوحُ عَرَضًا؛ قال: فقليل له: أيُّ شيءٍ هذا؟! قال: يعني تُتخذُ كَوّةٌ في حائطٍ ليدخلَ عليه الرّوحُ»^(٤).

(١) (صحيح مسلم، كتاب الإيمان، باب الإسراء برسول الله ﷺ) (١/ ١٨٤ - برقم/ ٢٦٢/١٦٢).

(٢) (شرح النووي على صحيح مسلم) (٢/ ٢٠٩).

(٣) راجع: (نزهة النظر) للحافظ ابن حجر (ص/ ٤٧).

(٤) (مقدمة صحيح مسلم) (ص/ ٢٥ - برقم/ ٧٧)، باب بيان أنّ الإسنادَ من الدين...

وإنما أوردَ الإمامُ مسلمٌ رَحِمَهُ اللهُ هذا الخبرَ لِيُبَيِّنَ حصولَ التصحيحِ والتحريفِ من عبدِ القدُّوسِ، وأنه حصلَ له ذلك في الإسنادِ والمُتنِ جميعًا. أما الإسنادُ: فقولُه: سويدُ بن عَقْلَةَ، والصوابُ: غَفْلَةَ، بالغين المعجمةِ والفاءِ المفتوحين.

وأما المتنُ: فقولُه: الرُّوحُ؛ بفتحِ الراءِ، وعَرَضًا؛ بالعينِ المهملةِ وإسكانِ الراءِ، وكلا المَحَلَّينِ تصحيفٌ قبيحٌ جدًّا أَحَالَ المعنى وأفسدَ المبني، والصوابُ فيهما: الرُّوحُ؛ بضمِ الراءِ، وعَرَضًا؛ بالغين المعجمةِ والراءِ المفتوحين.

والمعنى على النقلِ الصحيح: النهيُّ عن اتخاذِ الحيوانِ هدفًا ومرمًى للشباب وغيره ^(١).

وملخَصُ منهجِ الإمامِ مسلمٍ رَحِمَهُ اللهُ في هذا البابِ كالآتي:

١ - أنه يُوردُ التصحيحَ من طريقين أو أكثر، ويُخرِّجُ الطريقَ السالمةَ أولاً، ثم يُتبعُها بالطريقَ الثانيةَ المصحَّفةَ مع التبيين والإيضاح؛ إمَّا منه، وإمَّا نقلًا عن أحدِ روايته.

٢ - يخرجُ الرواياتِ الصحيحةَ السالمةَ من التصحيفِ، ويتركُ المصحَّفةَ منها، ويبينُ موضعَ التصحيفِ في مقدِّمةِ صحيحه أو في غيرِ صحيحه؛ ككتابِ التمييز مثلاً.

وفيما يلي مثالان يَتَبَيَّنُ من خلالهما هذا المنهجُ، ومن أراد الاستزادة من التمثيل: فعليه الرجوعُ إلى الكتبِ المختصَّةِ في بيانِ منهجِ الإمامِ مسلم في صحيحه ^(٢).

(١) انظر: (شرح النووي على صحيح مسلم) (١/١١٤).

(٢) انظر - مثلاً -: (الإمام مسلم ومنهجه في صحيحه) للدكتور محمد طوالة (ص/٣٢٠ - ٣٢٦)، (الإمام مسلم بن الحجاج ومنهجه في الصحيح وأثره في علم الحديث) للشيخ =

مثال التّصحيح في الإسناد: ما أورده الإمام مسلم في صحيحه وبَيَّنّه في حديثه من طريق يحيى بن يحيى واللفظ له؛ قال: قرأت على مالك، عن محمد بن عبد الرحمن بن نَوْفَل، عن عروة، عن عائشة، عن جُدَامَةَ بنتِ وهبِ الأَسَدِيَّة، أنها سمعتُ رسولَ الله ﷺ يقول: «لقد هَمَمْتُ أنْ أَنهَى عن الغِيلَةِ حتى ذَكَرْتُ أَنَّ الرومَ وفارسَ يَصْنَعُونَ ذلك فلا يَضُرُّ أولادَهُمْ»^(١). قال مسلمٌ بعد الحديث: «وأما خَلَفٌ فقال: عن جذامة الأسدية... والصحيح ما قاله يحيى بالدال غير منقوطة».

ومثال التّصحيح في المتن: ما أورده مسلم في صحيحه وبَيَّنّه في حديثه من طريق محمد بن منهل الصّريّ: حدّثنا يزيد بن زُرَيْع، حدّثنا سعيد بن أبي عروبة وهشامٌ صاحبُ الدستوائي، عن قتادة، عن أنس بن مالك قال: قال رسولُ الله ﷺ.

(ح) وحدّثني أبو غَسَّان المِسمَعِيُّ ومحمد بنُ المثنى قالَا: حدّثنا معاذ - وهو ابنُ هشام - قال: حدّثني أبي، عن قتادة، حدّثنا أنس بنُ مالك، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قال: «يَخْرُجُ مِنَ النَّارِ مَنْ قال لا إِلَهَ إِلَّا اللهُ، وكان في قلبه مِنَ الْخَيْرِ ما يَزِنُ شَعِيرَةً، ثم يَخْرُجُ مِنَ النَّارِ مَنْ قال: لا إِلَهَ إِلَّا اللهُ، وكان في قلبه مِنَ الْخَيْرِ ما يَزِنُ بُرَّةً، ثم يَخْرُجُ مِنَ النَّارِ مَنْ قال: لا إِلَهَ إِلَّا اللهُ، وكان في قلبه مِنَ الْخَيْرِ ما يَزِنُ ذَرَّةً».

ثم قال الإمام مسلم: «زاد ابنُ منهلٍ في روايته: قال يزيد: فلقيتُ شعبةً فحدّثته بالحديث؛ فقال شعبة: حدّثنا به قتادة عن أنس بن مالك عن النبي ﷺ بالحديث؛ إلا أنَّ شعبة جعلَ مكانَ الذَّرَّة: ذَرَّةً. قال يزيد: صحّفَ فيها أبو بَسْطام»^(٢).

= مشهور بن حسن آل سلمان (٢/٥٤٨ - ٥٥١).

(١) (صحيح مسلم، كتاب النكاح، باب جواز الغيلة) (٢/١٠٦٦ - برقم/١٤٤٢).

(٢) (صحيح مسلم، كتاب الإيمان، باب أدنى أهل الجنة منزلة فيها) (١/١٨٢ - =

ثالثًا: منهْجُه في الحذف والاختصار:

سلك الإمامُ مسلمٌ رَحِمَهُ اللهُ في صحيحه منهْجًا في إثبات الأحاديث على أوجهٍ وصورٍ متعدّدة، فتارةً يُثبتها كاملةً، وهذا هو الأغلب، وإليه أشار في بداية مقدمته لصحيحه، وتارةً يُوردها مختصرةً، وكلُّ ذلك لأسبابٍ وفوائدٌ تقتضي ذلك.

ومن أمثلة ذلك:

١ - أخرج في صحيحه من طريق أبي خيثمة زهير بن معاوية، عن أبي الزبير، عن جابر رَضِيَ اللهُ عَنْهُ قال: جاء سُراقَةُ بْنُ مالِكٍ بنِ جُعْشَمٍ قال: يا رسولَ الله! بَيَّنْ لنا ديننا كأنَّا خُلِقْنَا الآن: فِيمَ الْعَمَلِ اليومَ؟ أفيما جَفَّتْ به الأَقْلَامُ وَجَرَتْ به المقاديرُ، أَمْ فيما نَسْتَقْبِلُ؟ قال: «لا؛ بل فيما جَفَّتْ به الأَقْلَامُ وَجَرَتْ به المقاديرُ». قال: ففِيمَ الْعَمَلُ؟!

قال زهير: ثم تكلم أبو الزبير بشيءٍ لم أفهمه؛ فسألت: ما قال؟ فقال: «اعملوا فكلُّ مُيسَّرٍ»^(١).

قال الحميدي: «والحديث في كتاب مسلم في أحاديث القدر عن أحمد ويحيى كما قال، وليس فيه هذه الزيادة في العمرة، والحديث أطول من هذا، وإنما أخرج مسلم ما أراد في أبواب القدر، وأخرج منه أيضًا طرفًا في آخر الحج، وقد أورده بطوله أبو بكر البرقاني في كتابه بالإسناد من حديث أبي خيثمة عن أبي الزبير عن جابر...»^(٢).

= برقم/١٩٣/٣٢٥.

(١) (صحيح مسلم، كتاب القدر، باب كيفية خلق آدمي) (٤/٢٠٤٠ - ٢٠٤١ - برقم/٢٦٤٨).

(٢) (الجمع بين الصحيحين) للحميدي (٢/٣٠٠)، وانظر: (النكت على كتاب ابن الصلاح) (١/٣٠٧ - ٣٠٨).

والحديث أخرجه الإمام البخاري في صحيحه بأطول منه، قال: «حدثنا أبو النعمان، حدثنا حماد بن زيد، أخبرنا عبد الملك بن جريج، عن عطاء، عن جابر. وعن طاوس عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: قَدِمَ النَّبِيُّ ﷺ وَأَصْحَابُهُ صُبْحَ رَابِعَةٍ مِنْ ذِي الْحِجَّةِ مُهْلِينَ بِالْحَجِّ لَا يَخْلُطُهُمْ شَيْءٌ، فَلَمَّا قَدِمْنَا أَمَرَنَا فَجَعَلْنَاهَا عَمْرَةً، وَأَنْ نَحِلَّ إِلَى نِسَائِنَا، فَفَشْتُ فِي ذَلِكَ الْقَالَةِ^(١)!

قال عطاء: فقال جابر: فَيَرُوحُ أَحَدُنَا إِلَى مَنَى وَذَكَرَهُ يَقْطُرُ مَنِيًّا!! فقال جابر بِكَفِّهِ؛ فَبَلَغَ ذَلِكَ النَّبِيَّ ﷺ فَقَامَ خَطِيبًا فَقَالَ: «بَلَّغْنِي أَنْ أَقْوَامًا يَقُولُونَ كَذَا وَكَذَا! وَاللَّهِ لَأَنَا أَكْبَرُ وَأَتَقَى لِلَّهِ مِنْهُمْ، وَلَوْ أَنِّي اسْتَقْبَلْتُ مِنْ أَمْرِي مَا اسْتَدْبَرْتُ: مَا أَهْدَيْتُ، وَلَوْلَا أَنْ مَعِيَ الْهَدْيَ: لَأَحْلَلْتُ».

فقَامَ سُرَاقَةُ بْنُ مَالِكٍ بْنِ جُعْشَمٍ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، هِيَ لَنَا أَوْ لِلْأَبَدِ؟ فَقَالَ: «لَا، بَلْ لِلْأَبَدِ».

قال: وجاء علي بن أبي طالب، فقال^(٢): أَحَدُهُمَا يَقُولُ^(٣): لَبَّيْكَ بِمَا أَهَلَّ بِهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، وَقَالَ الْآخَرُ: لَبَّيْكَ بِحَجَّةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ؛ فَأَمَرَ النَّبِيُّ ﷺ أَنْ يُقِيمَ عَلَى إِحْرَامِهِ، وَأَشْرَكَهُ فِي الْهَدْيِ^(٤).

(١) أي: انتشرت في ذلك مقالة الناس، وذلك لما كان في اعتقادهم أن العمرة لا تصح في أشهر الحج، ويرونها فجورًا، بل من أفجر الفجور، فأجازها الإسلام. انظر: (شرح الكرمانى) (١١/٦٥)، (التوضيح لشرح الجامع الصحيح) (١٦/١٠٥).

(٢) أي: ابن جريج، وهو الذي روى عن عطاء وطاوس.

(٣) أي: أحد الراويين عبّر بهذا والثاني عبّر بغير ذلك، قال الحافظ ابن حجر: «تقدّم في أوائل الحجّ بيان الذي عبّر بالعبارة الأولى، وهو جابر، وكذلك وقع في أبواب العمرة، وتعيّن أنّ الذي قال: «بحجّة رسول الله ﷺ» هو ابن عباس».

(٤) أخرجه البخاري في كتاب الشركة، باب الاشتراك في الهدى والبُدن، وإذا أشرك الرجل رجلًا في هديه بعد ما أهدى (٣/١٥٩ - برقم/٢٥٠٥).

وهو حديث واحد، ولكن البخاري هو الآخر لم يسقه كاملاً، وقد أخرجه شيخه الإمام أحمد بأطول من لفظ الشيخين، حيث أخرجه من طريق زهير عن أبي الزبير، عن جابر بن عبد الله الأنصاري رضي الله عنه قال:

«خَرَجْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مُهْلَيْنِ بِالْحَجِّ مَعَنَا النِّسَاءُ وَالْوِلْدَانُ، فَلَمَّا قَدِمْنَا مَكَّةَ طُفْنَا بِالْبَيْتِ وَبِالْصَّفَا وَالْمَرْوَةِ، فَقَالَ لَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ لَمْ يَكُنْ مَعَهُ هَدْيٌ فَلْيَحِلِّ». قُلْنَا: أَيُّ الْحِلِّ؟ قَالَ: «الْحِلُّ كُلُّهُ». قَالَ: فَأَتَيْنَا النِّسَاءَ وَلَبِسْنَا الثِّيَابَ وَمَسَسْنَا الطَّيْبَ، فَلَمَّا كَانَ يَوْمَ التَّروِيَةِ أَهْلَلْنَا بِالْحَجِّ، وَكَفَّانَا الطَّوَافُ الْأَوَّلُ بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ، وَأَمَرَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ نَشْتَرِكَ فِي الْإِبِلِ وَالْبَقَرِ؛ كُلُّ سَبْعَةٍ مِنَّا فِي بَدَنَةٍ.

فَجَاءَ سُراقَةُ بْنُ مَالِكٍ بْنِ جُعْشُمٍ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، بَيْنَ لَنَا دِينَنَا كَأَنَّا خُلِقْنَا الْآنَ، أَرَأَيْتَ عُمَرَتْنَا هَذِهِ، لِعَامِنَا هَذَا أَمْ لِلْأَبَدِ؟ فَقَالَ: «لَا، بَلْ لِلْأَبَدِ». قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، بَيْنَ لَنَا دِينَنَا كَأَنَّا خُلِقْنَا الْآنَ: فِيمَ الْعَمَلُ الْيَوْمَ؛ أَفِيْمَا جَفَّتْ بِهِ الْأَقْلَامُ وَجَرَتْ بِهِ الْمَقَادِيرُ، أَوْ فِيمَا نَسْتَقْبِلُ؟ قَالَ: «لَا، بَلْ فِيمَا جَفَّتْ بِهِ الْأَقْلَامُ وَجَرَتْ بِهِ الْمَقَادِيرُ». قَالَ: فَفِيمَ الْعَمَلُ؟ قَالَ أَبُو النَّضْرِ فِي حَدِيثِهِ: فَسَمِعْتُ مَنْ سَمِعَ مِنْ أَبِي الزُّبَيْرِ يَقُولُ: قَالَ: «اعْمَلُوا فَكُلُّ مُيسَّرٍ».

قَالَ حَسَنٌ: قَالَ زُهَيْرٌ: فَسَأَلْتُ يَاسِينَ: مَا قَالَ؟ قَالَ: ثُمَّ لَمْ أَفْهَمْ كَلَامًا تَكَلَّمَ بِهِ أَبُو الزُّبَيْرِ، فَسَأَلْتُ رَجُلًا فَقُلْتُ: كَيْفَ قَالَ أَبُو الزُّبَيْرِ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ؟ فَقَالَ: سَمِعْتُهُ يَقُولُ: «اعْمَلُوا فَكُلُّ مُيسَّرٍ»^(١).

٢ - أخرج الإمام مسلم رحمته الله في صحيحه من طريق قرة، عن أبي الزبير قال: حدثنا جابر بن عبد الله قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول:

(١) (مسند الإمام أحمد) (١٤/٢٢ - برقم/١٤١١٦). وأخرجه أيضاً - بنحوه - الطبراني في

(المعجم الكبير) (٧/١٢١ ح/٦٥٦٧).

«مَنْ لَقِيَ اللَّهَ لَا يُشْرِكُ بِهِ شَيْئًا: دَخَلَ الْجَنَّةَ، وَمَنْ لَقِيَهِ يُشْرِكُ بِهِ: دَخَلَ النَّارَ»^(١).

والحديث مختصرٌ بهذا اللفظ، كما قاله الحميديُّ في (الجمع بين الصحيحين)، وذكر الحميديُّ أيضًا أنه قد «أخرجه أبو بكر البرقانيُّ بطوله من حديث قُرَّة عن أبي الزبير عن جابر، ولكن مسلمًا اقتصرَ على ما أرادَ منه»^(٢).

والجزء الذي لم يُخَرِّجْهُ الإمامُ مسلمٌ هو قول جابرٍ في آخر الحديث: «وَدَعَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِصَحِيفَةٍ عِنْدَ مَوْتِهِ، فَأَرَادَ أَنْ يَكْتُبَ لَهُمْ كِتَابًا لَا يَضِلُّوا بَعْدَهُ، فَكَثُرَ اللَّغْطُ، وَتَكَلَّمَ عُمَرُ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - فَرَفَضَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ».

المطلب الثاني

منهجه في علوم المتن من حيث درايته

أولاً: منهجه في مختلف الحديث:

مختلفُ الحديث: أن يأتيَ حديثان متضادَّان في المعنى ظاهرًا^(٣).

ويكونُ عملُ المحقِّق أو المحدث: التوفيقَ أو الترجيحَ بينهما، ودفعَ ما يَظْهَرُ من التعارضِ بينهما.

(١) (صحيح مسلم، كتاب الإيمان، باب مَنْ مَاتَ لَا يُشْرِكُ بِاللَّهِ شَيْئًا دَخَلَ الْجَنَّةَ) (٩٤/١ - برقم/٩٣/١٥٢).

(٢) (الجمع بين الصحيحين) للحميدي (٣٠٢/٢)، وانظر: (النكت على كتاب ابن الصلاح) (٣٠٨/١ - ٣٠٩)، (الإمام مسلم بن الحجاج ومنهجه...) للشيخ مشهور بن حسن (٥٣٩/٢)، وذكر السخاويُّ في (غنية المحتاج) (ص/٤٩٠) أن ذلك يقعُ في المتابعات لا في الأصول.

(٣) راجع: (التقريب) للنووي (١٩٦/٢).

وهذا الفن من أعظم فنون علم الحديث وأكثرها فائدةً، وهو جليل المقدار جدًّا، ولذلك قال ابن الصَّلاح رَحِمَهُ اللهُ في تبيين فضله وجلالته: «إنما يكمل للقيام به الأئمة الجامعون بين صناعتَي الحديث والفقه، الغواصون على المعاني الدقيقة»^(١).

ومنهج الإمام مسلم في الأحاديث إذا كان ظاهرها الاختلاف والتعارض أنه يُثبتها جميعاً إذا لم يثبت النسخ، وأمكن الجمع بينهما. ومن أمثلته:

١ - ما أخرجه في صحيحه في باب «لا عدوى ولا طيرة ولا هامة ولا صفر، ولا نوء ولا غول، ولا يورد مُمرضٌ على مُصحٍّ» قال:

«حدَّثني أبو الطاهر وحَرَمَلَةُ بْنُ يَحْيَى - واللفظ لأبي طاهر - قالَا: أخبرنا ابنُ وهب، أخبرني يونس، قال ابنُ شهاب^(٢): فحدَّثني أبو سلمة ابنُ عبد الرحمن، عن أبي هريرة رَضِيَ اللهُ عَنْهُ حين قال رسولُ الله ﷺ: «لا عَدْوَى ولا صَفَرٌ ولا هَامَةٌ»، فقال أعرابيٌّ: يا رسولَ الله! فما بالُ الإبلِ تكونُ في الرَّمْلِ كأنَّها الطَّبَاءُ، فيجئُ البعيرُ الأَجْرَبُ فيدخلُ فيها فيُجربُها كُلَّها؟! قال: «فَمَنْ أَعْدَى الأول؟!»^(٣).

ثم قال الإمام مسلم: «وحدَّثني محمدُ بْنُ حَاتِمٍ وحَسَنُ الحلوانيُّ، قالَا: حدَّثنا يعقوبُ - وهو ابنُ إبراهيم بن سعد -، حدَّثنا أبي، عن صالح، عن ابنِ شهاب، أخبرني أبو سلمة بْنُ عبد الرحمن وغيره، أَنَّ أبا هريرة رَضِيَ اللهُ عَنْهُ قال: إِنَّ رسولَ الله ﷺ قال: «لا عَدْوَى ولا طِيَرَةٌ، ولا صَفَرٌ

(١) (علوم الحديث) لابن الصلاح (ص/٢٨٤).

(٢) أي: أخبرني يونس، قال: قال ابنُ شهاب.

(٣) (صحيح مسلم، كتاب السلام، باب لا عدوى ولا طيرة ولا هامة ولا صفر...) ١٧٤٢/٤ - برقم/٢٢٢٠.

ولا هامة، فقال أعرابي: يا رسول الله. بمثل حديث يونس^(١).

ثم قال الإمام مسلم: «وحدثني عبد الله بن عبد الرحمن الدارمي، أخبرنا أبو اليمان، عن شعيب، عن الزهري، أخبرني سنان بن أبي سنان الدؤلي، أن أبا هريرة رضي الله عنه قال: قال النبي ﷺ: «لا عدوى»، فقام أعرابي.. فذكر بمثل حديث يونس وصالح.

وعن شعيب، عن الزهري قال: حدثني السائب بن يزيد ابن أخت نمر، أن النبي ﷺ قال: «لا عدوى ولا صفر ولا هامة»^(٢).

ثم قال: «وحدثني أبو الطاهر وحرمله - وتقاربا في اللفظ - قالا: أخبرنا ابن وهب، أخبرني يونس، عن ابن شهاب، أن أبا سلمة بن عبد الرحمن بن عوف حدثه، أن رسول الله ﷺ قال: «لا عدوى». ويحدث أن رسول الله ﷺ قال: «لا يؤرد ممرض على مصح».

قال أبو سلمة: كان أبو هريرة يحدثهما كلتيهما عن رسول الله ﷺ، ثم صمت أبو هريرة بعد ذلك عن قوله «لا عدوى»، وأقام على أن «لا يؤرد ممرض على مصح».

قال: فقال الحارث بن أبي ذباب - وهو ابن عم أبي هريرة -: قد كنت أسمعك يا أبا هريرة تحدثنا مع هذا الحديث حديثا آخر قد سكنت عنه؟! كنت تقول: قال رسول الله ﷺ: «لا عدوى»؟! فأبى أبو هريرة أن يعرف ذلك، وقال: «لا يؤرد ممرض على مصح». فمأراه^(٣) الحارث في ذلك حتى غضب أبو هريرة، فرطن بالحبيشة، فقال للحارث: أتدري ماذا قلت؟ قال: لا، قال أبو هريرة: إني قلت: أبيت.

(١) المصدر السابق (ح/ ٢٢٢٠/ ١٠٢).

(٢) المصدر السابق (ح/ ٢٢٢٠/ ١٠٣).

(٣) فمأراه: من المماراة.

قال أبو سَلَمَةَ: وَلَعَمْرِي! لَقَدْ كَانَ أَبُو هُرَيْرَةَ يُحَدِّثُنَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَا عَدَوَى»، فَلَا أَذْرِي أَنَسِيَ أَبُو هُرَيْرَةَ، أَوْ نَسَخَ أَحَدُ الْقَوْلَيْنِ الْآخَرَ؟! ^(١).

فهذه الأحاديثُ مُخْتَلِفَةٌ الظَّاهِرِ وَمُتَعَانِدَةٌ المعاني فيما يَبْدُو لِلنَّازِرِ، ومع ذلك أثبتَّها الإمامُ مسلمٌ في صحيحه جميعاً؛ لِإِمْكَانِ الْجَمْعِ بَيْنَهَا، كما قال بذلك جمهورُ العلماء.

وطريقُ الجمعِ بين هذه الأحاديثِ: أَنَّ حَدِيثَ «لَا عَدَوَى»: المرادُ به نفْيُ ما كانت الجاهليَّةُ تَزْعُمُهُ وَتَعْتَقِدُهُ: أَنَّ المَرَضَ وَالْعَاهَةَ تَتَعَدَّى بِطَبْعِهَا لَا بِفِعْلِ اللَّهِ تَعَالَى.

وَأَمَّا حَدِيثُ «لَا يُورِدُ مُمْرِضٌ عَلَى مُصِحٍّ»: فأرشدَ فيه إلى مُجَانِبَةِ ما يَحْصُلُ الضَّرَرُ عنده في العادة بِفِعْلِ اللَّهِ تَعَالَى وَقَدَرِهِ؛ فَنفَى في الحديثِ الأوَّلِ العَدَوَى بِطَبْعِهَا، وَلَمْ يَنْفِ حُصُولَ الضَّرَرِ عند ذلك بِقَدَرِ اللَّهِ تَعَالَى وَفِعْلِهِ، وَأَرشَدَ في الثاني إلى الاختِرَازِ مما يَحْصُلُ عنده الضَّرَرُ بفعلِ اللَّهِ تَعَالَى وَإِرَادَتِهِ وَقَدَرِهِ.

فهذا الوجهُ من تَصْحِيحِ الْحَدِيثَيْنِ وَالْجَمْعِ بَيْنَهُمَا: هو الصَّوَابُ الَّذِي عَلَيْهِ جُمهُورُ الْعُلَمَاءِ، وَيَتَعَيَّنُ الْمَصِيرُ إِلَيْهِ، وَلَا يُؤَثِّرُ نِسْيَانُ أَبِي هُرَيْرَةَ لِحَدِيثِ «لَا عَدَوَى» لَوْجِهَيْنِ:

أحدهما: أَنَّ نِسْيَانَ الرَّأْيِ لِلْحَدِيثِ الَّذِي رَوَاهُ لَا يَقْدَحُ فِي صِحَّتِهِ عند جماهيرِ العلماء، بَلْ يَجِبُ الْعَمَلُ بِهِ.

والثاني: أَنَّ هَذَا اللَّفْظَ ثَابِتٌ مِنْ رِوَايَةِ غَيْرِ أَبِي هُرَيْرَةَ، فَقَدْ ذَكَرَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ هَذَا مِنْ رِوَايَةِ السَّائِبِ بْنِ يَزِيدَ، وَجَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، وَأَنَسِ

(١) المصدر السابق (ح/٢٢٢١).

ابن مالك، وابن عمر عن النبي ﷺ^(١).

٢ - ومثاله أيضًا: ما أخرجه في صحيحه في كتاب الإيمان قال: «حدثنا أحمد بن حنبل وسريع بن يونس، قالا: حدثنا هشيم، أخبرنا داود بن أبي هند، عن أبي العالية، عن ابن عباس رضي الله عنهما أن رسول الله ﷺ مرَّ بوادي الأزرق فقال: «أيُّ وادٍ هذا؟» فقالوا: هذا وادي الأزرق. قال: «كأنِّي أنظرُ إلى موسى [عليه السلام] هابطًا من الثَّنيَّةِ وله جُوارٌ إلى الله بالتَّليَّةِ»، ثم أتى على ثنيَّةٍ هرشي^(٢)؛ فقال: «أيُّ ثنيَّةٍ هذه؟» قالوا: ثنيَّةُ هرشي. قال: «كأنِّي أنظرُ إلى يونس بن متى [عليه السلام] على ناقَةٍ حمراء جَعْدَةٍ^(٣)، عليه جُبَّةٌ من صُوفٍ، خِطَامٌ ناقَتِه خُلْبَةٌ^(٤)، وهو يُلَبِّي».

قال ابن حنبل في حديثه: قال هشيم: يعني ليفًا^(٥).

فهذا حديثٌ يتعارضُ مع بعض الأحاديث والآيات التي تنصُّ على انقطاع الحياة بالموت، وأنَّ الدُّنيا هي فقط دار العمل، وأنَّ قيامَةَ المؤمن وغيره بموته، وفيها حسابُه وجَزَاؤُه؛ فكيف يُثبتُ هذا الحديثُ حياةَ الأنبياء وعبادَتهم بهذا الشكل وغير ذلك بعد وفاتهم؟

وقد أثبتَ الإمامُ مسلمٌ ﷺ هذا الحديثَ لِعَدَمِ تعارضِهِ مع غيره في حقيقة الأمر؛ إذ عندَ النظرِ الدَّقِيقِ يَتَبَيَّنُ أن لا تعارضَ ولا اختلافَ، بل يمكن الجمعُ على أوجهٍ عديدةٍ أقواها^(٦):

(١) راجع هذا التقرير عن الجمع بين أحاديث الباب في (شرح النووي على صحيح مسلم) (٢١٣/١٤ - ٢١٤).

(٢) هرشي: جبلٌ قرب الحُخفة. (٣) أي: مكتنزة اللحم.

(٤) الخُلْبَةُ: الليف، كما سيأتي في تفسير هشيم له.

(٥) (صحيح مسلم، كتاب الإيمان، باب الإسرائِ برسول الله ﷺ) (ح/١٦٦).

(٦) راجع: (فتح الباري) للحافظ ابن حجر (٣/٥٠٨ - ٥٠٩)، (شرح النووي على صحيح مسلم) (٢٢٨/٢ - ٢٢٩).

الأول: كأنه مُثِّلَ له أحوالهم التي كانت في الحياة الدنيا؛ كيف تعبَّدوا وكيف حَجُّوا وكيف لَبَّوا، ولهذا قال ﷺ: «كأنِّي».

الثاني: كأنه أُخْبِرَ عن ذلك بالوحي، فليشدَّه قَطْعُهُ به قال: «كأنِّي أنظرُ إليه».

الثالث: كأنها رؤية منامٍ تَقَدَّمت له، فأخبر عنها لَمَّا حَجَّ عندما تَذَكَّرَ ذلك، ورؤى الأنبياء وحيي.

٣ - ومثاله أيضًا: ما أخرجه في كتاب الإيمان من صحيحه: «حدثني حرملة بن يحيى، أخبرنا ابن وهب، أخبرني يونس، عن ابن شهاب، عن أبي سلمة بن عبد الرحمن وسعيد بن المسيب، عن أبي هريرة رضي الله عنه أنَّ رسول الله ﷺ قال: «نحن أحقُّ بالشكِّ من إبراهيم [عليه السلام] إذ قال: ﴿رَبِّ أَرِنِي كَيْفَ تُحْيِي الْمَوْتَى قَالَ أُولِمُ تُوْمِنُ قَالَ بَلَىٰ وَلَٰكِن لِّيَطْمَئِنَّ قُلُوبُ﴾ [البقرة: ٢٦٠]، قال: «ویرحمُ الله لوطًا، لقد كان يأوي إلى ركنٍ شديد، ولو لبثت في السجن طول لبث يوسف: لأجبت الداعي»^(١).

فهذا الحديث مخالفٌ في ظاهره لصريح القرآن والسنة الأمر باليقين في الإيمان وعدم الشك، ومع ذلك أورده الإمام مسلم رحمه الله لإمكان توجيه ظاهره لينسجم مع غيره من النصوص.

وقد اختلف السلف - رحمهم الله تعالى - في المراد بالشك هنا، فحمَّله بعضهم على ظاهره، وقال: كان ذلك قبل النبوة، وجعله بعضهم بسبب حصول وسوسة الشيطان، لكنَّها لم تستقرِّ ولا زلزلت الإيمان الثابت، ودليلهم في ذلك تفسير ابن عباس رضي الله عنهما الآية: ﴿وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ رَبِّ أَرِنِي كَيْفَ تُحْيِي الْمَوْتَى﴾ [البقرة: ٢٦٠] بقوله: «هذا لما يعرض في الصدور، ويؤسوس به الشيطان، فرضِيَ الله من إبراهيم عليه السلام بأن قال: بلى».

(١) (صحيح مسلم، كتاب الإيمان، باب زيادة طمأنينة القلب) (ح/١٥١).

واختلف السلفُ كذلك في معنى قوله ﷺ: «نَحْنُ أَحَقُّ بِالشُّكِّ»:

فقال بعضهم: معناه: نحنُ أشدُّ اشتياقًا إلى رؤية ذلك من إبراهيم.

وقيل: معناه: إذا لم نَشُكْ نحنُ فإبراهيمُ أولى ألا يَشُكَّ، أي: لو كان الشكُّ متطرقًا إلى الأنبياء: لكنتُ أنا أحقُّ به منهم، وقد علمتم أنني لم أشك، فاعلموا أنه لم يَشُكْ. وإنما قال ذلك ﷺ تواضعًا منه، أو مِن قبل أن يُعَلِّمَهُ اللهُ بأنه أفضلُ من إبراهيم.

وقيل: معناه: هذا الذي تَرَوْنَ أنه شكُّ؛ أنا أولى به؛ لأنه ليس بِشكٍّ، إنما هو طلبٌ لمزيدِ البيان.

وقيل: المرادُ بالشكِّ في الحديث: الخواطرُ التي لا تثبت، وأما الشكُّ المصطلحُ، وهو التوقُّفُ بين الأمرين من غير مَزِيَّةٍ لأحدهما على الآخر: فهو مَنْفِيٌّ عن الخليل - عليه السلام - قطعًا؛ لأنه يَبْعُدُ وقوعه ممن رسخَ الإيمانُ في قلبه؛ فكيف بمن بلغَ رتبةَ النبوة؟.

وأما قوله ﷺ: «ولو لبثتُ في السَّجْنِ طُولَ ما لَبِثَ يوسفُ: لأَجَبْتُ الدَّاعِي»: فمقصوده: لأَسْرَعْتُ الإجابةَ في الخروجِ مِنَ السَّجْنِ، وَلَمَّا قَدَّمْتُ طلبَ البراءةِ، فوصفَه بِشدَّةِ الصَّبْرِ حيثُ لم يُبادِرْ بالخروج، وإنما قاله ﷺ تواضعًا، والتواضعُ لا يَحُطُّ مرتبةَ الكبير، بل يزيده رِفْعَةً وَجَلًّا^(١).

ثانيًا: منهجه في الحديث المُدرَج:

ذكر الحافظُ ابنُ الصَّلاح رَحِمَهُ اللهُ في مقدِّمته^(٢) أَنَّ الإِدْرَاجَ في الحديثِ أقسام:

(١) راجع فيما سبق من تأويلات السلف: (فتح الباري) للحافظ ابن حجر (٥١٢/٦ - ٥١٣).

(٢) انظر: (علوم الحديث) له (ص/٩٥ - ٩٨).

منها: ما أُدرَجَ في حديثِ رسولِ الله ﷺ من كلامٍ بعضِ رُواتِهِ؛ بأنَّ يَذْكُرَ الصحابيُّ أو مَنْ بَعْدَهُ عَقِيبَ ما يَروِيهِ مِنَ الحديثِ كلامًا مِنْ عِنْدِ نَفْسِهِ؛ فَيَروِيهِ مَنْ بَعْدَهُ مَوْضُوعًا بالحديثِ غَيْرَ فَاصِلٍ بَيْنَهُمَا بِذِكْرِ قَائِلِهِ، فَيَلْتَبِسُ الْأَمْرُ فِيهِ عَلَى مَنْ لَا يَعْلَمُ حَقِيقَةَ الْحَالِ، وَيَتَوَهَّمُ أَنَّ الْجَمِيعَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ.

ومنها: أن يَكُونَ مَتْنُ الْحَدِيثِ عِنْدَ الرَّائِي لَهُ بِإِسْنَادٍ إِلَّا طَرَفًا مِنْهُ، فَإِنَّهُ عِنْدَهُ بِإِسْنَادٍ ثَانٍ، فَيُدرِجُهُ مَنْ رَوَاهُ عَنْهُ عَلَى الْإِسْنَادِ الْأَوَّلِ، وَيَحْذِفُ الْإِسْنَادَ الثَّانِي، وَيَروِي جَمِيعَهُ بِالْإِسْنَادِ الْأَوَّلِ.

ومنها: أن يُدرَجَ في مَتْنِ حَدِيثٍ بَعْضُ مَتْنِ حَدِيثٍ آخَرَ، مُخَالَفٍ لِلأَوَّلِ فِي الْإِسْنَادِ.

ومنها: أن يَروِي الرَّائِي حَدِيثًا عَنْ جَمَاعَةٍ بَيْنَهُمْ اخْتِلَافٌ فِي إِسْنَادِهِ، فَلَا يَذْكُرُ الْاِخْتِلَافَ فِيهِ، بَلْ يُدرِجُ رَوَايَتَهُمْ عَلَى الْاِتِّفَاقِ.

وَقَدْ نَصَّ الْأَئِمَّةُ عَلَى أَنَّهُ لَا يَجُوزُ تَعَمُّدُ شَيْءٍ مِنَ الْإِدْرَاجِ الْمَذْكُورِ.

وَقَدْ كَانَ لِلْإِمَامِ مُسْلِمٍ رَحِمَهُ اللَّهُ مِنْهْجٌ وَاضِحٌ مُطَرِّدٌ فِي صَحِيحِهِ؛ وَهُوَ كَالآتِي:

١ - ما صُرِّحَ بِهِ وَنُصِّصَ عَلَى الْإِدْرَاجِ فِيهِ؛ فَإِنَّهُ يُورَدُ السَّالِمَ مِنَ الْإِدْرَاجِ أَوَّلًا ثُمَّ يُتَّبَعُهُ بِالْمُدْرَجِ:

ومثاله: ما أَخْرَجَهُ فِي صَحِيحِهِ مِنْ طَرِيقِ مَالِكٍ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، أَنَّ سَهْلَ بْنَ سَعْدٍ السَّاعِدِيَّ أَخْبَرَهُ، أَنَّ عُوَيْمِرَ الْعَجْلَانِيَّ جَاءَ إِلَى عَاصِمِ بْنِ عَدِيِّ الْأَنْصَارِيِّ؛ فَقَالَ لَهُ: أَرَأَيْتَ يَا عَاصِمُ لَوْ أَنَّ رَجُلًا وَجَدَ مَعَ امْرَأَتِهِ رَجُلًا أَيْقَتْلُهُ فَتَقْتُلُونَهُ، أَمْ كَيْفَ يَفْعَلُ؟! فَسَلَّ لِي عَنْ ذَلِكَ يَا عَاصِمُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ؛ فَسَأَلَ عَاصِمٌ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، فَكَرِهَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْمَسَائِلَ وَعَابَهَا، حَتَّى كَبُرَ عَلَى عَاصِمٍ مَا سَمِعَ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ.

وفي الحديث: أَنَّ عُوَيْمَرَ رَاجَعَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بِنَفْسِهِ، وَسَأَلَهُ عَنِ الْمَسْأَلَةِ، فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «قَدْ نَزَلَ فِيكَ وَفِي صَاحِبَتِكَ، فَادْهَبْ فَأْتِ بِهَا».

قال سهلٌ: فَتَلَّعَنَا وَأَنَا مَعَ النَّاسِ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ؛ فَلَمَّا فَرَغَا قَالَ عُوَيْمَرٌ: كَذَبْتُ عَلَيْهَا يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّ أَمْسَكْتُهَا؛ فَطَلَّقَهَا ثَلَاثًا قَبْلَ أَنْ يَأْمُرَهُ رَسُولُ اللَّهِ.

قال ابنُ شهابٍ: فَكَانَتْ سَنَةً الْمَتَلَاعَيْنِ^(١).

فهذا الحديثُ سَالِمٌ مِنَ الْإِدْرَاجِ، وَلِذَلِكَ سَأَلَهُ الْإِمَامُ فِي مَطْلَعِ الْبَابِ، ثُمَّ أَتْبَعَهُ بِطَرِيقٍ أُخْرَى وَقَعَ فِيهَا الْإِدْرَاجُ، فَبَيَّنَّه وَنَصَّ عَلَيْهِ، قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ: «وَحَدَّثَنِي حَرْمَلَةُ بْنُ يَحْيَى، أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ، أَخْبَرَنِي يُونُسُ، عَنْ ابْنِ شَهَابٍ، أَخْبَرَنِي سَهْلُ بْنُ سَعْدٍ الْأَنْصَارِيُّ: أَنَّ عُوَيْمَرَ الْأَنْصَارِيَّ مِنْ بَنِي الْعَجْلَانِ أَتَى عَاصِمَ بْنَ عَدِيٍّ، وَسَاقَ الْحَدِيثَ بِمِثْلِ حَدِيثِ مَالِكٍ، وَأَدْرَجَ فِي الْحَدِيثِ قَوْلَهُ: (وَكَانَ فِرَاقُهُ إِيَّاهَا - بَعْدُ - سَنَةً فِي الْمَتَلَاعَيْنِ).

وَزَادَ فِيهِ: قَالَ سَهْلٌ: وَكَانَتْ حَامِلًا، فَكَانَ ابْنُهَا يُدْعَى إِلَى أُمِّهِ، ثُمَّ جَرَتْ السَّنَةُ أَنَّهُ يَرِثُهَا وَتَرِثُ مِنْهُ مَا فَرَضَ اللَّهُ لَهَا»^(٢).

وَمِثَالُهُ أَيْضًا: مَا أَخْرَجَهُ فِي صَحِيحِهِ مِنْ طَرِيقِ عَبْدِ الْوَهَّابِ الثَّقَفِيِّ، عَنْ أَيُّوبَ السَّخْتِيَانِيِّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِيرِينَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «إِذَا اقْتَرَبَ الزَّمَانُ لَمْ تَكُذْ رُؤْيَا الْمُسْلِمِ تَكْذِبٌ، وَأَصْدَقُكُمْ رُؤْيَا أَصْدَقُكُمْ حَدِيثًا، وَرُؤْيَا الْمُسْلِمِ جُزْءٌ مِنْ خَمْسٍ وَأَرْبَعِينَ

(١) (صحيح مسلم، كتاب اللعان) (ح/١٤٩٢/١).

(٢) (صحيح مسلم، كتاب اللعان) (ح/١٤٩٢/٢).

جزءًا من النبوة، والرؤيا ثلاث^(١) : فرؤيا الصالحة^(٢) بُشِّرَى من الله، ورؤيا تحزينٍ من الشيطان، ورؤيا ممَّا يُحَدِّث المرء نفسه، فإن رأى أحدكم ما يكره: فليقم فليصل، ولا يُحدِّث بها الناس. قال: «وأحبُّ القيد وأكره الغُلَّ، والقيد ثباتٌ في الدين»^(٣). فلا أدري! هو في الحديث أم قاله ابن سيرين^(٤).

فهذا الحديث على الشك؛ هل فيه إدراج أم لا، ولكن الإمام مسلمًا رَوَّاهُ ساق في منتهى بابِه روايةً أخرى يجزئُ فيها بالإدراج، ويُسَبِّحُ فيها محلَّ الإدراج ومكانه، قال رَوَّاهُ: «وحدَّثنا إسحاق بن إبراهيم، أخبرنا معاذ بن هشام، حدَّثنا أبي، عن قتادة، عن محمد بن سيرين، عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عن النبي ﷺ؛ وأدرج في الحديث قوله: «وأكره الغُلَّ» إلى تمام الكلام»^(٥).

ثالثًا: منهجه في النَّاسِخِ والمَنْسُوخِ:

نَهَجَ الإمامُ مسلمٌ رَوَّاهُ في ناسِخِ الحديثِ ومنسوخِهِ منهجًا مطردًا؛ مَيْسُورَ الفهم سَهْلَ الإدراك، ومُلَخَّصُهُ: أنه يُورِدُ المنسوخَ أولاً ثمَّ يُتْبِعُهُ بناسِخِهِ، ويكتفي بهذا الصنيع، ويراه كافيًا في البيان والإيضاح، وأمثله

(١) في بعض نسخ (صحيح مسلم): «ثلاثة».

(٢) في هامش نسخة (دار الطباعة العامرة) بإستانبول تركيا (٥٢/٧): «فرؤيا الصالحة: هكذا في النسخ التي بأيدينا، لعله من قبيل إضافة الموصوف إلى صفته، والله أعلم».

(٣) قوله: «أحب القيد وأكره الغُلَّ» أي: في النوم. قال النووي في شرحه لهذا الحديث: «قال العلماء: إنما أحب القيد لأنه في الرجلين، وهو كفٌّ عن المعاصي والشُّرُور وأنواع الباطل، وأمَّا الغُلُّ: فموضعه العنق، وهو صفةُ أهل النار، قال الله تعالى: ﴿إِنَّا جَعَلْنَا فِيْ أَعْنَاقِهِمْ أَغْلًا لِّئَلَّا فِىهِ إِلَى الْأَذْقَانِ فَهُمْ مُّقْمَحُونَ﴾ [سورة يس: ٨]، وقال تعالى: ﴿إِذْ الْأَغْلُ فِيْ أَعْنَاقِهِمْ وَالسَّلْسِلُ يُسْحَبُونَ﴾ [سورة غافر: ٧١]».

(٤) (صحيح مسلم، كتاب الرؤيا، باب في كون الرؤيا من الله، وأنها جزءٌ من النبوة) (ح/٢٢٦٣/٦).

(٥) المصدر السابق، الموضع نفسه (ح/٢٢٦٣/٢).

كثيرةٌ جدًّا، ومن ذلك:

١ - أحاديثٌ وجوبِ الغُسلِ بشرطِ الإنزال، والأحاديثُ التي تُوجبُه بمجرَّدِ التقاءِ الخَتَانَيْنِ ولو بدونِ إنزال؛ فقد أخرجَ الإمامُ مسلمٌ رَحِمَهُ اللهُ الأحاديثُ الواردةَ في المعنى الأولِ ابتداءً؛ ليدلُّ على أنها منسوخةٌ، ثم اتَّبَعَهَا بناسخها^(١).

٢ - أحاديثُ النَّهْيِ عن أَكْلِ لُحُومِ الْأَصْاحِيَّ بعدَ ثلاثٍ، وأحاديثُ جوازِ ذلك ومشروعيَّةِ الِادِّخَارِ^(٢).

٣ - أحاديثُ تَعْيِينِ الصَّلَاةِ الْوُسْطَى، وبيانِ المرادِ منها؛ فقد ذكرَ أولاً أحاديثَ تَعْيِينِهَا بِصَلَاةِ الْعَصْرِ، ثم أعقَبَهَا بما يدلُّ على عدمِ تَعْيِينِهَا^(٣).

وممَّا يدلُّ أيضًا على اطرادِ منهجِ الإمامِ مسلمٍ في هذه المسألة: قولُ الإمامِ القرطبيِّ في تفسيره: «وممَّا يدلُّ على صِحَّةِ أَنَّهَا مُبْهَمَةٌ غَيْرُ مُعَيَّنَةٍ: ما رواه مسلمٌ في صحيحه... فلزمَ مِنْ هَذَا أَنَّهَا بَعْدَ أَنْ عُيِّنَتْ نُسْخَ تَعْيِينِهَا وَأُبْهَمَتْ؛ فارتفعَ التَّعْيِينُ وَاللَّهُ أَعْلَمُ، وهذا اختيارُ مسلمٍ؛ لأنَّه أتى به في آخرِ البابِ»^(٤).

(١) انظر: (صحيح مسلم، كتاب الحيض، باب بيان أنَّ الجماعَ كان في أول الإسلام لا يُوجِبُ الغُسلَ إلا أن ينزلَ المنى، وبيانُ نَسْخِهِ، وأنَّ الغُسلَ يَجِبُ بالجماع) (٢٦٩/١ - ٢٧١ - الأحاديث/٣٤٣ - ٣٤٧)، وباب نسخِ الماءِ من الماء، ووجوبِ الغُسلِ بالتقاءِ الخَتَانَيْنِ (٢٧١/١ - ٢٧٢ - الأحاديث/٣٤٨ - ٣٥٠).

(٢) انظر: (صحيح مسلم، كتاب الأصاحي، باب ما كان من النهي عن أكلِ لحومِ الأصاحي بعد ثلاثٍ في أول الإسلام، وبيانُ نَسْخِهِ وإباحَتِهِ إلى متى شاء) (٣/١٥٦٠ - ١٥٦٤ - الأحاديث/١٩٦٩ - ١٩٧٥).

(٣) انظر: (صحيح مسلم، كتاب المساجد، باب الدليل لمن قال: الصلاة الوسطى هي صلاة العصر) (٤٣٨/١ - ٦٢٧ - ٦٣٠).

(٤) راجع: (تفسير القرطبي) (٣/٢١٢).

المبحث السادس

أثر منهج الإمام البخاري في «صحيح مسلم»^(١)

سار الإمام البخاري رَحِمَهُ اللهُ فِي صحيحه على منهج قِوَامُهُ: جمعُ الأحاديث الصحيحة المتصلة، مع العناية باستنباط الفقه والسيرة والتفسير منها، فرتَّبَ كتابه على الأبواب الفقهية وغيرها، جعلَ لها عناوين وتراجم، مما اضطرَّه إلى تجزئة الحديث وتقطيعه، وإيراد كلِّ طرفٍ منه في الموطن اللائق به، كما أنَّ عمَلَه في التراجم جعله يترجمُ بآياتٍ كريمة، أو بأحاديث مرفوعةٍ ليست على شرطه، أو برأيٍ فقهِيٍّ معيَّن، ثم يبين وجه الاستنباط منه، أو يشير إليه.

وكان لهذا المنهج الأثر الحسنُ على منهج الإمام مسلم في صحيحه، فمسلمٌ تلميذُ البخاري وخريجُه، فأخذَ عنه واستفادَ منه ومن كتبه، كما سبق، حتى قال أبو أحمد الحاكم: «رحمَ الله ابنَ إسماعيل؛ فإنه أَلَفَ الأصولَ من الأحاديث، وبيَّن للناس، وكلُّ مَنْ عملَ بعده: فإنما أخذه من كتابه، كمسلم بن الحجاج»^(٢).

وقال الدارقطني: «وأيَّ شيءٍ صنعَ مسلم؟! إنما أخذَ كتابَ البخاري، فعملَ عليه مستخرجًا، وزاد فيه زيادات»^(٣)، وقال أيضًا: «لولا

(١) انظر: (الإمام مسلم بن الحجاج) للشيخ مشهور بن حسن آل سلمان (٢/ ٥٦١)،

(الإمام مسلم ومنهجه في صحيحه) للدكتور محمد طوالة (ص/ ١٠٨ - ١٠٩).

(٢) (هَدَى الساري) (ص/ ١١، ٤٨٩ - ٤٩٠)، (النكت على ابن الصلاح) (١/ ٢٨٥).

(٣) المصدران السابقان.

البخاري: لَمَّا ذَهَبَ مُسْلِمٌ وَلَا جَاءَ^(١)، وقال الخطيب: «إِنَّمَا قَفَا مُسْلِمٌ طَرِيقَ الْبَخَارِيِّ وَنَظَرَ فِي عِلْمِهِ، وَحَذَا حَذْوَهُ، وَلَمَّا وَرَدَ الْبَخَارِيُّ نِيسَابُورَ فِي آخِرِ أَمْرِهِ: لَازَمَهُ مُسْلِمٌ وَأَدَامَ الْاِخْتِلَافَ إِلَيْهِ».

فكتابُ الإمامِ مسلمٍ مَكْمَلٌ لكتابِ الإمامِ البخاري، ومقولةُ الدارقطني - على ما فيها من المبالغة - تدلُّ على أَنَّ مُسْلِمًا أَفَادَ إِفَادَةً كَبِيرَةً مِنْ صَحِيحِ الْبَخَارِيِّ وَطَرِيقَتِهِ، وَهَذَا لَا شَكَّ فِيهِ؛ لِأَنَّ مُسْلِمًا أَوَّلَ مَنْ تَأَثَّرَ بِمَنْهَجِ شَيْخِهِ الْبَخَارِيِّ فِي الْاِقْتِصَارِ عَلَى الْحَدِيثِ الصَّحِيحِ فِي التَّصْنِيفِ، كَمَا نَصَّ عَلَيْهِ ابْنُ الصَّلَاحِ وَابْنُ حَجَرٍ^(٢).

فَسَارَ عَلَى نَهْجِهِ، وَاقْتَفَى أَثَرَهُ، إِلَّا أَنَّهُ لَمْ يَعْمِدْ إِلَى الْاِسْتِنْبَاطِ مِنْهَا كَمَا فَعَلَ أَسَاتِذُهُ، بَلْ تَرَكَ ذَلِكَ لِفَهْمِ الْقَارِئِ، وَلَمْ يَقْطَعْ الْأَحَادِيثَ فِي الْأَبْوَابِ إِلَّا نَادِرًا، بَلْ جَمَعَ الْأَحَادِيثَ وَطَرَفَهَا فِي الْبَابِ الْوَاحِدِ، فَانْفَرَدَ عَنْهُ بِهَذِهِ الْخَصِيصَةِ، كَمَا سَبَقَ الْحَدِيثُ عَنْهُ عِنْدَ الْحَدِيثِ عَنْ خَصَائِصِ صَحِيحِ الْإِمَامِ مُسْلِمٍ.

فهُوَ وَإِنْ سَارَ عَلَى مَنْهَجِهِ الْعَامِ فِي التَّصْنِيفِ عَلَى صَحِيحِ الْحَدِيثِ: إِلَّا أَنَّ مَنْهَجَ مُسْلِمٍ فِي صَحِيحِهِ تَمَيَّزَ عَنْ مَنْهَجِ أَسَاتِذِهِ بِخَصَائِصٍ مُنْفَرَدَةٍ، تَحْفَظُ لَهُ ذَاتِيَّتَهُ، وَتُعَرِّفُ بِجُهِودِهِ وَقُدْرَتِهِ، وَتَدُلُّ عَلَى نَبَاهَتِهِ وَعَقْلِيَّتِهِ الْمُبْتَكِرَةِ، بَلْ إِنَّ بَعْضَ الْعُلَمَاءِ فَضَّلَهُ عَلَى صَحِيحِ الْبَخَارِيِّ لِهَذِهِ الْخَصَائِصِ الَّتِي انْفَرَدَ بِهَا^(٣).

(١) أَسَنَدَهُ إِلَيْهِ الْخَطِيبُ فِي (تَارِيخِ بَغْدَادَ) (١٣/١٠٢).

(٢) انظر: (علوم الحديث) لابن الصلاح (ص/٨٩)، (النكت على ابن الصلاح) (٢٧٩/١)، وهذا يخالف ما قاله ابن العربي في (عارضة الأحوزي) (٥/١) من أَنَّ (الموطأ) هو الأصل الأول، وَأَنَّ الْبَخَارِيَّ هُوَ الْأَصْلُ الثَّانِي، وَعَلَيْهِمَا بَنَى جَمِيعُ مَنْ بَعْدَهُمَا.

(٣) انظر: (الإمام مسلم بن الحجاج) للشيخ مشهور (٢/٥٦١ - ٥٦٢)، (الإمام مسلم ومنهجه في صحيحه) للطالبة (ص/١٢٩ - ١٣٠).

المبحث السابع

المفاضلة بين الصحيحين

أطبّق العلماء على أن الصحيحين أصحُّ الكتب بعد كتاب الله تعالى، وحملوا مقولة الإمام الشافعي رَحِمَهُ اللهُ: «ما على وجه الأرض بعد كتاب الله أصحُّ من كتاب مالك»: على ما قبل وجود الصحيحين^(١).

وقد تلقتهما الأمة بالقبول، وهذه المكانة الرفيعة لا يَنْقُصُهَا ولا يُعَيِّرُهَا ما يُقال من ترجيح أحدِ الكتابين على الآخر فيما اختصَّ به.

والترجيح بين الصحيحين يكون من ثلاثة وجوه: من حيث الصحة، ومن حيث الفقه، ومن حيث السهولة واليسر:

أولاً: من حيث الصحة:

أما من حيث الصحة: فصحيح البخاري أصحُّ من صحيح مسلم؛ لأن البخاري كان أعلمَ بالفنِّ من مسلم، ولأنَّ مسلماً كان يتعلم منه، ويشهد له بالتقدُّم، والتفرد بمعرفة ذلك في عصره، هذا من حيث الجملة.

أما من حيث التفصيل: فصحة الحديث تدور على ثلاثة أشياء: ثقة الرواة، واتصال الإسناد، والسلامة من العلل، و«صحيح البخاري» أرجح من «صحيح مسلم» في هذه الأمور الثلاثة كلها:

(١) انظر: (علوم الحديث) (ص/٩٠)، (شرح الألفية) (١/٤١)، (هَدَى السَّارِي) (ص/١٠).

١ - ثقة الرواة وعدالتهم:

يظهرُ رُجْحَانُ «صحيح البخاري» على «صحيح مُسْلِم» من حيث ثقة الرواة من أوجه:

أولها: أنَّ الذين انفردَ البخاريُّ بالإخراج لهم دون مسلم (٤٣٥) رجلاً، المتكَلِّمُ بالضعفِ فيهم هم نحوُ (٨٠) رجلاً.

والذين انفردَ مسلمٌ بإخراج حديثهم دون البخاري (٦٢٠) رجلاً، المتكَلِّمُ بالضعفِ فيهم نحوُ (١٢٠) رجلاً، على الضَّعْفِ من كتاب البخاري.

ولا شك أنَّ التخرِيجَ عَمَّنْ لم يُتَكَلَّمْ فيه أصلاً أولى من التخرِيجَ عَمَّنْ تُكَلَّمْ فيه ولو كان ذلك غيرَ سديد.

ثانيها: أنَّ الذين انفردَ بهم البخاريُّ ممن تُكَلَّمْ فيه لم يكن يُكثَرُ تخرِيجَ أحاديثهم، وليس لواحدٍ منهم نسخةٌ كبيرةٌ أخرجها كلّها أو أكثرها إلا نسخة عكرمة عن ابن عباس رضي الله عنه، بخلاف مسلم، فإنه يُخرج أكثر تلك النسخ التي رواه عَمَّنْ تُكَلَّمْ فيه؛ كأبي الزبير عن جابر رضي الله عنه، وسهيل عن أبيه عن أبي هريرة رضي الله عنه، وحماد بن سلمة عن ثابت عن أنس رضي الله عنه، والعلاء بن عبد الرحمن عن أبيه عن أبي هريرة رضي الله عنه ونحوهم.

ثالثها: أنَّ الذين انفردَ بهم البخاريُّ مِمَّنْ تُكَلَّمْ فيه: أكثرهم من شيوخه الذين لَقِيَهُم وعرفَ أحوالهم، واطَّلَعَ على أحاديثهم، فميَّزَ جيدها من رديئها، بخلاف مسلم؛ فإنَّ أكثرَ مَنْ تفرَّدَ بتخرِيج حديثه مِمَّنْ تُكَلَّمْ فيه: من المتقدمين، وقد أخرج أكثر نسخهم، كما قدَّمنا ذكره.

ولا شك أنَّ المرءَ أكثرُ معرفةً بحديث شيوخه مِمَّنْ تقدَّم عن عصرهم.

رابعها: أنَّ أكثرَ هؤلاء المتكَلِّمِ فيهم من المتقدمين: يُخرج البخاريُّ أحاديثهم غالباً في الاستشهادات، والمتابعات، والمعلقات، بخلاف

مسلم؛ فإنه يخرج لهم الكثير في الأصول والاحتجاج، أما الذين أخرج لهم مسلم في المتابعات: فالبخاري لا يُعرج في الغالب عليهم.

فأكثر من يخرج لهم البخاري في المتابعات: يحتج بهم مسلم، وأكثر من يخرج لهم مسلم في المتابعات: لا يُعرج عليهم البخاري أصلاً.

٢ - من حيث الاتصال:

أما من حيث الاتصال: فإن مسلماً مذهبه - بل نقل الإجماع عليه في أول صحيحه - أن الإسناد المعنعن له حكم الاتصال إذا تعاصر المعنعن والمعنون عنه، وإن لم يثبت اجتماعهما، والبخاري لا يحمله على الاتصال حتى يثبت اجتماعهما ولو مرة واحدة.

وقد أظهر البخاري هذا المذهب في (التاريخ)، وجرى عليه في (الصحيح)، وهو مما يرجح به كتابه؛ لأننا وإن سلّمنا ما ذكره مسلم من الحكم بالاتصال: فلا يخفى أن شرط البخاري أوضح في الاتصال، قال ابن الصلاح في قول مسلم في المعنعن: «وهذا منه توسع، يقعد به عن الترجيح»^(١)، وقال النووي: «وهذا المذهب يرجح كتاب البخاري»^(٢).

٣ - من حيث السلامة من العلل:

أما من هذه الناحية: فإن الأحاديث التي انتقدت عليهما بلغت (٢١٠) أحاديث، اختص البخاري منها بأقل من (٨٠) حديثاً، واختص مسلم بالباقي، ولا شك أن ما قل فيه الانتقاد أرجح مما كثر فيه ذلك.

مما تقدّم يتضح أن «صحيح البخاري» أعدل رواية، وأقوى أسانيد، وأشد اتصالاً، وأقل عللاً، ولهذا رُجح كتابه على كتاب مسلم من جهة

(١) (صيانة صحيح مسلم) (ص/٦٩ - ٧٠).

(٢) (شرح صحيح مسلم) له (١/١٤).

الأصْحِيَّة، قال ابنُ الصلاح: «ثم إنَّ كتاب البخاريَّ أصحُّ الكتابين صحيحًا، وأكثرُهما فوائد»^(١).

ولا بد من التنبيه هنا إلى أنَّ أصْحِيَّة «صحيح البخاري» على «صحيح مُسْلِم» إنما تصح من حيث الجملة، دون التفصيل باعتبار حديث حديث؛ إذ قد يعرِضُ للمفوق ما يجعلُه فائقًا، فترجيحُ كتاب البخاريَّ على مسلم وغيره إنما المرادُ به: ترجيحُ الجملة على الجملة، لا كل فردٍ من أحاديثه على كل فردٍ من أحاديث الآخر^(٢).

ثانيًا: من حيث الفقه:

تفوقُ الإمام البخاريَّ في هذا الباب واضح؛ لِمَا عُرِفَ عنه من الاهتمامِ بالجانبِ الفقهيِّ من خلالِ تراجمِ أبوابه.

ومن المعروف أنَّ فقهَ الإمام البخاريَّ في تراجمِ أبوابه، ولم يَلْحَقْهُ أحدٌ في هذا الجانبِ المهم، وهذا هو الذي يجعلُه يضطرُّ إلى تقطيعِ الأحاديثِ حسب موضوعاتِ جُمْلِها.

ثالثًا: من حيث السهولة واليسر:

أمَّا من حيث السُّهولة: فكتابُ الإمام مسلم أرجح؛ لأنه أسهلُّ تناوُلًا؛ حيث إنه جعلَ لكل حديثٍ موضعًا واحدًا - في الغالب - يليقُ به، وجمعَ فيه طرقَه، وأوردَ أسانيدَه المتعددة، وألفاظَه المختلفة، وبذلك جعلَ مصادرَ استخراجِ الحديثِ منه، ومعرفةَ طرقه المتعددة وألفاظه المختلفة: سهلاً ميسورًا، بخلاف «صحيح البخاري»؛ فإنه يُوردُ تلك الوجوه في أبوابٍ متفرقة، وكثيرٌ منها في غير الباب الذي يتبادرُ إلى الذهن أنه أولى به، وذلك لدَقِيقَةِ يَفْهَمُها البخاريُّ منه، فصارَ استخراجُ

(١) (علوم الحديث) (ص/٩٠)، وانظر: (صيانة صحيح مسلم) (ص/٦٧).

(٢) انظر: (تدريب الراوي) (ص/٦٥).

الحديث منه صعباً عسيراً، فضلاً عن معرفة طرقه المتعددة، وألفاظه المختلفة، حتى إن كثيراً من الحفاظ المتأخرين نفوا رواية البخاري لأحاديث هي فيه؛ لأنهم لم يجدوها في مظانها^(١).

قال ابن الدّيع - تلميذ البخاري - مشيراً إلى هذا المقال^(٢):

تنازع قوم في البخاري ومسلم لديّ، وقالوا: أيّ ذين تقدّم؟
فقلت: لقد فاق البخاري صحةً كما فاق في حسن الصناعة مسلم



(١) انظر: (غنية المحتاج في ختم صحيح مسلم بن الحجاج) للسخاوي (ص/٤١ - ٤٢)، (الإمام مسلم) للشيخ مشهور (٢/٥٦٨).

(٢) انظر: (إضاءة البدرين) (ل ٩/أ)، (الإمام مسلم) للشيخ مشهور حسن (٢/٥٦٩).

الخاتمة

وفيها فوائد متنوعة

من (مقدمة شرح صحيح مسلم) للإمام النووي

صدر الإمام النووي شرحه لصحيح الإمام مسلم بفصول عديدة أودع فيها فوائد عظيمة في علم مُصطلح الحديث عموماً، وما يتعلّق بصحيح الإمام مسلم خصوصاً، وقد رأيتُ أن أنقل بعض الفوائد التي ذكرها هناك، والتي لم ترد في فصول هذا الكتاب، وذلك لعظم ما فيها من الفوائد المتعلقة بصحيح الإمام مسلم .

وجملة تلك الفوائد في أربعة مطالب:

المطلب الأول

عادة أهل الحديث في بعض صيغ التَّحْمُل

قال النووي: «جرت عادة أهل الحديث بحذف (قال) ونحوه فيما بين رجال الإسناد في الخط، وينبغي للقارئ أن يلفظ بها.

وإذا كان في الكتاب: «قُرئ على فلان، أخبرك فلان»؛ فليقل القارئ: «قُرئ على فلان، قيل له: أخبرك فلان».

وإذا كان فيه: «قُرئ على فلان، أخبرنا فلان»؛ فليقل: «قُرئ على فلان، قيل له: قلنا: أخبرنا فلان».

وإذا تَكَرَّرَت كلمة «قال»، كقوله: «حَدَّثَنَا صَالِحٌ، قال: قال الشَّعْبِيُّ؛ فَإِنَّهُمْ يَحْذِفُونَ إِحْدَاهُمَا فِي الْخَطِّ، فَلْيَلْفِظْ بِهِمَا الْقَارِئُ، فَلَوْ تَرَكَ الْقَارِئُ لَفْظَ «قال» فِي هَذَا كَلَّةً: فَقَدْ أَخْطَأَ، وَالسَّمَاعُ صَحِيحٌ؛ لِلْعِلْمِ بِالْمَقْصُودِ، وَيَكُونُ هَذَا مِنَ الْحَذْفِ لِدَلَالَةِ الْحَالِ عَلَيْهِ»^(١).

المطلب الثاني

من آداب كِتَابَةِ الْحَدِيثِ وَقِرَاءَتِهِ

قال النووي: «يُسْتَحَبُّ لِكَاتِبِ الْحَدِيثِ إِذَا مَرَّ بِذِكْرِ اللَّهِ تَعَالَى أَنْ يَكْتُبَ «عَزَّ وَجَلَّ»، أَوْ «تَعَالَى»، أَوْ «سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى»، أَوْ «تَبَارَكَ وَتَعَالَى»، أَوْ «جَلَّ ذِكْرُهُ»، أَوْ «تَبَارَكَ اسْمُهُ»، أَوْ «جَلَّتْ عَظَمَتُهُ»، أَوْ مَا أَشْبَهَ ذَلِكَ. وَكَذَلِكَ يَكْتُبُ عِنْدَ ذِكْرِ النَّبِيِّ ﷺ: «صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ» بِكَمَالِهَا، لَا رَامِزًا إِلَيْهَا، وَلَا مُقْتَصِرًا عَلَى أَحَدِهِمَا. وَكَذَلِكَ يَقُولُ فِي الصَّحَابِيِّ: «رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ»، فَإِنْ كَانَ صَحَابِيًّا ابْنَ صَحَابِيٍّ قَالَ: «رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا».

وَكَذَلِكَ يَتَرَضَّى وَيَتَرَحَّمُ عَلَى سَائِرِ الْعُلَمَاءِ وَالْأَخْيَارِ...

وَيُنَبِّغِي لِلْقَارِئِ أَنْ يَقْرَأَ كُلَّ مَا ذَكَرْنَاهُ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مَذْكُورًا فِي الْأَصْلِ الَّذِي يَقْرَأُ مِنْهُ، وَلَا يَسْأَمُ مِنْ تَكَرُّرِ ذَلِكَ، وَمَنْ أَغْفَلَ هَذَا: حُرْمَ خَيْرًا عَظِيمًا، وَفَوْتَ فَضْلًا جَسِيمًا»^(٢).

المطلب الثالث

تَأْوِيلُ مَا قَدْ يُظَنُّ خَطَأً فِي كَلَامِ الْإِمَامِ مُسْلِمٍ

قال الإمام النووي: «تكرر في صحيح مسلم قوله: «حَدَّثَنَا فَلَانٌ

(١) مقدمة شرح النووي (١/٣٦).

(٢) المصدر السابق (١/٣٩).

وفلان، كليهما عن فلان»، هكذا يَقَعُ في مواضع كثيرة في أكثر الأصول «كليهما» بالياء، وهو مما يُسْتَشْكَلُ من جهة العربية، وَحَقُّهُ أَنْ يُقَالَ «كلاهما» بالألف، ولكن استعمله بالياء صحيح وله وجهان:

أحدهما: أن يكون مرفوعاً تأكيداً للمرفوعين قبله، ولكنه كُتِبَ بالياء لأجل الإمالة، ويُقْرَأُ بالألف، كما كتبوا «الرُّبَا» و«الرُّبَى» بالألف والياء، ويُقْرَأُ بالألف لا غير.

والوجه الثاني: أن يكون «كليهما» منصوباً، ويُقْرَأُ بالياء، ويكون تقديره: «أعني كليهما...»^(١).

المطلب الرابع

ضبطُ جُمْلَةٍ من الأسماء المتكررة المشتبهة

في صحيحي البخاري ومسلم

عقد الإمام النووي فصلاً بعنوان: «فصل: في ضبط جُمْلَةٍ من الأسماء المتكررة في صحيحي (البخاري ومسلم) المشتبهة»، وأورد فيه جملة من الأسماء المشتبهة، وجملة من الأنساب.

أولاً: الأسماء المشتبهة:

١ - (أَبِي) كُلُّهُ بضم الهمزة وفتح الباء وتشديد الياء، إلا (أَبِي اللَّحْم) فإنه بهمزة ممدودة مفتوحة، ثم باء مكسورة ثم ياء مخففة، لأنه كان لا يأكل اللحم، وقيل: لا يأكل ما ذُبِحَ على الأصنام.

٢ - (الْبَرَاء) كُلُّهُ مَحَقَّفُ الرَّاءِ، إلا (أَبَا مَعْشِرِ الْبَرَاءِ) و(أَبَا الْعَالِيَةِ الْبَرَاءِ) فبالتشديد، وكلُّهُ ممدود.

٣ - (يَزِيد) كُلُّهُ بِالْمَثْنَاءِ من تحت والزَّاي، إلا ثلاثة: أحدهم: (بُرَيْد

(١) المصدر السابق (١/ ٤١ - ٤٢).

ابنُ عبد الله بن أبي بُردة) بِضَمِّ الموحَّدة وبالراء، والثاني: (محمدُ بنُ عَرَعَرَةَ بنِ البرند) بالموحَّدة والراء المكسورتين، وقيل بفتحهما، ثم نون، والثالث: (عليُّ بنُ هاشمِ بنِ البريد) بفتحِ الموحَّدة وكسرِ الراء، ثم مثناة من تحت.

٤ - (يسار) كُلُّهُ بالمشثاة والسَّينِ المهملة، إلا (محمد بن بشار) شيخهما، فإنه بالموحَّدة ثم المعجمة، وفيهما (سيارُ بنُ سلامة) و (ابنُ أبي سيار) بتقديم السَّينِ.

٥ - (بشر) كُلُّهُ بكسرِ الموحَّدة وبالسَّينِ المعجمة، إلا أربعةً فبالضَّمِّ والمهملة: (عبدالله بن بئر) الصَّحابي، و(بئر بن سعيد)، و(بئر بن عبيد الله) و(بئر بن مُحجَّن)، وقيل: هذا بالمعجمة (بئر بن مُحجَّن).

٦ - (بشير) كُلُّهُ بفتحِ الموحَّدة وكسرِ الشَّينِ المعجمة، إلا اثنين فبالضَّمِّ وفتحِ الشَّينِ، وهما: (بُشيرُ بنُ كعب) و(بُشيرُ بنُ يسار)، وإلا ثالثاً فبضمِّ المشثاة وفتحِ السَّينِ المهملة، وهو: (يُسَيْرُ بنُ عمرو)، ويقال: (أُسَيْر)، ورابعاً بضمِّ النون وفتحِ المهملة وهو: (قطن بن نُسير).

٧ - (حارثة) كُلُّهُ بالحاء والمثلثة، إلا (جارية بن قدامة) و (يزيد بن جارية) فبالجيم والمثناة.

٨ - (جرير) كُلُّهُ بالجيم والراء المكرَّرة، إلا (حريز بن عثمان) و(أبا حريز عبد الله بن الحسين) الراوي عن عكرمة؛ فبالحاء والزَّاي آخرًا، ويُقَارِبُهُ (حُدَيْر) بالحاء والدَّال، والدُّ عِمْران بن حُدَيْر ووالدُ زيدٍ وزِيادٍ.

٩ - (حازم) كُلُّهُ بالحاء المهملة؛ إلا (أبا معاوية محمد بن حازم) فبالمعجمة.

١٠ - (حبيب) كُلُّهُ بالحاء المهملة، إلا (خُبَيْب بن عدي) و(خُبَيْب بن عبد الرحمن) و(خُبَيْبًا) - غير منسوب - عن خَفْصِ بنِ عاصم، وإلَّا (أبا

خُبَيْب) كنية ابن الزبير؛ فبِضْمِ الْمُعْجَمَةِ.

١١ - (حَيَّان) كُلُّهُ بفتح الحاء وبالمثناة، إلا (حَبَّان بن منقذ) والد واسع بن حَبَّان، وجدَّ محمد بن يحيى بن حَبَّان، وجدَّ حَبَّان بن واسع بن حَبَّان، وإلا (حَبَّان بن هلال) - منسوبًا وغير منسوب - عن شعبة ووهيب وهمام وغيرهم؛ فبالموحدة وفتح الحاء، وإلا (حَبَّان بن العرقعة) و(حَبَّان بن عطية) و(حَبَّان بن موسى) - منسوبًا وغير منسوب - عن عبد الله - هو ابن المبارك -؛ فبالموحدة وكسر الحاء.

١٢ - (خِرَاش) كُلُّهُ بالخاء المعجمة، إلا والد رُبْعِي؛ فبالمهملة (خِرَاش).

١٣ - (حِزَام) في قریش بالزاي، وفي الأنصار بالراء (حَرَام).

١٤ - (حُصَيْن) كُلُّهُ بِضْمِ الحاء وفتح الصاد المهملتين، إلا (أبا حُصَيْن عثمان بن عاصم) فبالفتح، وإلا (أبا سَاسَانَ حُصَيْن بن المنذر)؛ فبالضَّم، والصاد مُعْجَمَةٌ فيه.

١٥ - (حَكِيم) كُلُّهُ بفتح الحاء وكسر الكاف، إلا (حُكَيْم بن عبد الله) و(زُرَيْق بن حُكَيْم)؛ فبالضَّم وفتح الكاف.

١٦ - (رَبَاح) كُلُّهُ بالموحدة، إلا (زياد بن رِيَّاح) عن أبي هريرة رضي الله عنه في أشراط الساعة؛ فبالمثناة عند الأكثرين، وقاله البخاري بالوجهين: المثناة (رياح) والموحدة (رباح).

١٧ - (زُبَيْد) بِضْمِ الزَّاي وفتح الموحدة ثم مُثْنَاةٌ هو: (زُبَيْد بن الحارث) ليسَ فيهما غيرُه، وأما (زُبَيْد) بِضْمِ الزَّاي وكسرِها، وبمُثْنَاةٍ مكررة: فهو ابن الصلت في الموطأ، وليس له ذكرٌ فيهما.

١٨ - (الزُّبَيْر) كُلُّهُ بِضْمِ الزاي، إلا (عبد الرحمن بن الزبير) الذي تزوج امرأة رفاعة فبالفتح.

١٩ - (زِيَاد) كُلُّهُ بِالْيَاءِ، إِلَّا (أَبَا الزِّنَاد) فَبِالْتَّوْنِ.

٢٠ - (سَالِم) كُلُّهُ بِالْأَلْفِ، وَيُقَارِبُهُ (سَلْمُ بْنُ زَرِير) بِفَتْحِ الزَّايِ،
(وَسَلْمُ بْنُ قُتَيْبَةَ) وَ(سَلْمُ بْنُ أَبِي الذِّيَالِ) وَ(سَلْمُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ) فَبِحَذْفِهَا.

٢١ - (سُرَيْج) بِالْمَهْمَلَةِ وَالْجِيمِ، ابْنُ يُونُسَ وَابْنُ الثُّعْمَانِ، وَأَحْمَدُ بْنُ
أَبِي سُرَيْجٍ. وَمَنْ عَدَاهُمْ فَبِالْمُعْجَمَةِ وَالْحَاءِ (شُرَيْج).

٢٢ - (سَلَمَةَ) كُلُّهُ بِفَتْحِ اللَّامِ، إِلَّا (عَمْرُو بْنُ سَلِمَةَ) إِمَامَ قَوْمِهِ، وَ(بَنِي
سَلِمَةَ) الْقَبِيلَةَ مِنَ الْأَنْصَارِ؛ فَبِكْسَرِهَا، وَفِي (عَبْدِ الْخَالِقِ بْنِ سَلِمَةَ)
الْوَجْهَانِ.

٢٣ - (سَلَيْمَان) كُلُّهُ بِالْيَاءِ، إِلَّا (سَلْمَانَ الْفَارَسِيِّ) وَ(ابْنَ عَامِر)
وَ(الْأَعْرَى) وَ(عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنِ سَلْمَانَ)؛ فَبِحَذْفِهَا.

٢٤ - (سَلَام) كُلُّهُ بِالتَّشْدِيدِ، إِلَّا (عَبْدَ اللَّهِ بْنِ سَلَامِ) الصَّحَابِيُّ،
(وَمُحَمَّدَ بْنَ سَلَامِ) شَيْخَ الْبَخَارِيِّ. وَشَدَّدَ جَمَاعَةٌ شَيْخَ الْبَخَارِيِّ (سَلَامَ)،
وَنَقَلَهُ صَاحِبُ (الْمَطَالِيعِ) عَنِ الْأَكْثَرِينَ، وَالْمَخْتَارُ الَّذِي قَالَهُ الْمُحَقِّقُونَ
التَّخْفِيفُ.

٢٥ - (سَلِيم) كُلُّهُ بِضَمِّ السَّيْنِ، إِلَّا (سَلِيمَ بْنَ حَيَّانَ) فَبِفَتْحِهَا.

٢٦ - (شَيْبَان) كُلُّهُ بِالشَّيْنِ الْمُعْجَمَةِ وَبَعْدَهَا يَاءٌ ثُمَّ بَاءٌ، وَيُقَارِبُهُ (سِنَانُ
ابْنِ أَبِي سِنَانَ) وَ(سِنَانُ بْنُ رَبِيعَةَ) وَ(سِنَانُ بْنُ سَلَمَةَ) وَ(أَحْمَدُ بْنُ سِنَانَ)
(وَأَبُو سِنَانَ ضِرَارَ) وَ(أُمُّ سِنَانَ)، وَكُلُّهُمْ بِالْمَهْمَلَةِ بَعْدَهَا نُونٌ.

٢٧ - (عَبَاد) كُلُّهُ بِالْفَتْحِ وَالتَّشْدِيدِ، إِلَّا (قَيْسَ بْنَ عَبَادٍ)؛ فَبِالضَّمِّ
وَالْتَّخْفِيفِ.

٢٨ - (عَبَادَةَ) كُلُّهُ بِالضَّمِّ، إِلَّا (مُحَمَّدَ بْنَ عَبَادَةَ) شَيْخَ الْبَخَارِيِّ؛
فَبِالْفَتْحِ.

٢٩ - (عَبْدَةُ) كُلُّهُ بِإِسْكَانِ الْبَاءِ، إِلَّا (عَامِرَ بْنَ عَبْدَةَ) وَ(بَجَالَهَ بْنَ عَبْدَةَ)؛ فَفِيهِمَا الْفَتْحُ وَالْإِسْكَانُ، وَالْفَتْحُ أَشْهُرُ.

٣٠ - (عُبَيْد) كُلُّهُ بِضَمِّ الْعَيْنِ.

٣١ - (عُبَيْدَةُ) كُلُّهُ بِالضَّمِّ، إِلَّا السَّلْمَانِيَّ وَابْنَ سُفْيَانَ وَابْنَ حَمِيدٍ وَعَامِرَ بْنَ عَبِيدَةَ؛ فَبِالْفَتْحِ (عَبِيدَةُ).

٣٢ - (عُقَيْل) كُلُّهُ بِفَتْحِ الْعَيْنِ، إِلَّا (عُقَيْلَ بْنَ خَالِدٍ)، وَيَأْتِي كَثِيرًا عَنِ الزَّهْرِيِّ غَيْرَ مَنْسُوبٍ، وَإِلَّا (يَحْيَى بْنَ عُقَيْلٍ) وَ(بَنِي عُقَيْلٍ)؛ فَبِالضَّمِّ.

٣٣ - (عُمَارَةُ) كُلُّهُ بِضَمِّ الْعَيْنِ.

٣٤ - (وَاقِد) كُلُّهُ بِالْقَافِ.

ثَانِيًا: الْأَنْسَابُ الْمُتَشَابِهَةُ:

وَأَمَّا الْأَنْسَابُ: فَمِنْهَا:

١ - (الْأَيْلِيُّ) كُلُّهُ بِفَتْحِ الْهَمْزَةِ وَإِسْكَانِ الْمَثَنَاءِ، وَلَا يَرِدُ عَلَيْنَا (شَيْبَانُ) ابْنُ فَرْوُخِ الْأُبُلِيِّ) بِضَمِّ الْهَمْزَةِ وَبِالْمَوْحَدَةِ، شَيْخٌ مُسْلِمٌ؛ فَإِنَّهُ لَمْ يَقَعْ فِي صَحِيحِ مُسْلِمٍ مَنْسُوبًا.

٢ - (الْبَصْرِيُّ) كُلُّهُ بِالْمَوْحَدَةِ مَفْتُوحَةً وَمَكْسُورَةً، نَسَبَةٌ إِلَى الْبَصْرَةِ، إِلَّا (مَالِكَ بْنَ أَوْسِ بْنِ الْحَدَثَانِ النَّصْرِيِّ) وَ(عَبْدَ الْوَاحِدِ النَّصْرِيِّ) وَ(سَالِمًا مَوْلَى النَّصْرِيِّينَ)؛ فَبِالنُّونِ.

٣ - (الثَّوْرِيُّ) كُلُّهُ بِالمَثَلَّةِ، إِلَّا (أَبَا يَعْلَى مُحَمَّدَ بْنَ الصَّلْتِ التَّوْزِيِّ) فَبِالمَثَنَاءِ فَوْقَ وَتَشْدِيدِ الْوَاوِ الْمَفْتُوحَةِ وَبِالزَّايِ.

٤ - (الْجُرَيْرِيُّ) كُلُّهُ بِضَمِّ الْجِيمِ وَفَتْحِ الرَّاءِ، إِلَّا يَحْيَى بْنَ بَشَرَ شَيْخَهُمَا؛ فَبِالْحَاءِ الْمَفْتُوحَةِ (الْحَرِيرِيِّ).

٥ - (الْحَارِثِيُّ) بِالمَهْمَلَةِ وَالمَثَلَّةِ، وَيُقَارِبُهُ (سَعِيدُ الْجَارِيِّ) بِالْجِيمِ،

وبعدَ الرّاءِ ياءٌ مشدّدة.

٦ - (الجزاميُّ) كُلهُ بالزّاي، وقوله في (صحيح مسلم) في حديث أبي اليسر: «كَانَ لِي عَلَى فَلَانٍ الْحِزَامِي»؛ قيل: بالزّاي، وقيل: بالراء (الحرامي)، وقيل: (الجذامي) بالجيم والذال المعجمة.

٧ - (السّلمي) في الأنصار بفتح السّين، وفي بني سُلَيمٍ بضمّها (السّلمي).

٨ - (الهمدانيُّ) كُلهُ بإسكان الميم، وبالذال المهملة.

هذا آخر ما ذكره الإمام النووي - رحمه الله تعالى رحمةً واسعةً - في هذا الباب^(١).

والحمد لله أولاً وآخراً، وصلى الله تعالى على خير خلقه محمدٍ وعلى آله وصحبه، ومن تبعهم بإحسانٍ، وسلّم تسليمًا إلى يوم الدين، والحمد لله ربّ العالمين.



ملحق ببعض صُورِ مخطوطات (صحيح الإمام مسلم)

وفيها :

أولاً : نماذج من نسخة شرف الدين السلمي ، يتَّضحُ منها :

١ - رُواة الصحيح - في هذه النسخة - بدءًا من راوي النسخة وانتهاءً إلى الإمام مسلم رَحِمَهُ اللهُ .

٢ - تسجيل طباق السَّماعات في بداية النسخة ونهايتها ، وكان المحدثون قد انتهَجُوا منهجًا غايةً في الدَّقَّةِ في تدوينها ، وهو من روائع جُهودهم في حفظ السَّنة النبوية .

ويُلاحَظُ تدوينُ التواريخ مع كلِّ طباقٍ سَماع .

٣ - صاحبُ النُّسخة مَغْرِبِيٌّ ، ومع ذلك يَرويها من رواية المشاركة ، مما يدلُّ على شيوع هذه الرواية عندهم .

٤ - بداية الأحاديث في أوائل النسخة باسمِ راوي الكتاب (ابن سفيان) ، وفي النهايات باسمِ المؤلِّف (الإمام مسلم) .

ثانيًا : أودَعْتُ صفحةً من صفحات نسخة ابن خير الإشبيلي ، وهي أدقُّ نسخة خَطِّيَّة لصحيح الإمام مسلم في العالم .

بداية نسخة شرف الدين السلمي الأندلسي

[illegible][illegible]

فَقَالَ لِبَنَاتِهِ إِنَّمَا يَكُونُ لَكُمْ مَعَهُ عَهْدٌ وَتَعَامُلُ لَمَّا يَأْتِيَ بِكُمُ الْعَهْدُ فَزِلْهُ فَبِئْسَ الْفِتْنَىٰ ۚ وَلَقَدْ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مِّنْ أَنفُسِكُمْ يَتْلُو آيَاتِ اللَّهِ لعلَّكُمْ تُهْتَدُونَ ۚ

[illegible][illegible]

عَدُّ شَاخِصَةٍ بِهَذَا الْاِسْمِ وَفِي جَدِّهَا ثَلَاثَةٌ فِي الْاُخْرَى اَنْزَلَ وَفِي عِيَالِهَا اَرْبَعَةٌ اَرْبَعَةٌ اَرْبَعَةٌ
عَدُّ شَاخِصَةٍ بِهَذَا الْاِسْمِ وَفِي جَدِّهَا ثَلَاثَةٌ فِي الْاُخْرَى اَنْزَلَ وَفِي عِيَالِهَا اَرْبَعَةٌ اَرْبَعَةٌ اَرْبَعَةٌ
اَسْلَمَ اَنْزَلَ وَفِي جَدِّهَا ثَلَاثَةٌ فِي الْاُخْرَى اَنْزَلَ وَفِي عِيَالِهَا اَرْبَعَةٌ اَرْبَعَةٌ اَرْبَعَةٌ

[illegible][illegible][illegible][illegible][illegible]

عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «ما من عبد أحب إلى الله تعالى من عبده المؤمن»

صحيحه شكوكه كنهه عند الله سبحانه في العمل السلي

فهرس الموضوعات

٥	قالوا في صحيح الإمام مسلم وفي مؤلفه
٧	مقدمة المؤلف
٩	خطة المدخل
١٣	الباب الأول: حياة الإمام مسلم بن الحجاج رَحِمَهُ اللهُ
١٥	الفصل الأول: سيرة الإمام مسلم بن الحجاج الشخصية
١٧	المبحث الأول: اسمه ونسبه ونسبته وكنيته
١٨	المبحث الثاني: بلده
٢٤	المبحث الثالث: ولادته
٢٥	المبحث الرابع: نشأته وأسرته
٢٧	المبحث الخامس: شمائله
٢٩	المبحث السادس: وفاته رَحِمَهُ اللهُ
٣١	الفصل الثاني: حياة الإمام مسلم بن الحجاج العِلْمِيَّة
٣٣	المبحث الأول: طلبه للحديث
٣٥	المبحث الثاني: رحلاته
٤١	المبحث الثالث: مذهبه في الفروع
٤٣	المبحث الرابع: مكائنه وثناء العلماء عليه
٤٧	المبحث الخامس: شيوخ الإمام مسلم
٥٢	المبحث السادس: تلاميذ الإمام مسلم

- المبحث السابع: مؤلفات الإمام مسلم ٥٣
- الباب الثاني: صحيح الإمام مسلم ومنهجه فيه ٥٧**
- الفصل الأول: التعريف بصحيح الإمام مسلم ٥٩
- المبحث الأول: التعريف بصحيح الإمام مسلم ٦١
- أولاً: اسمه وما اشتهر به ٦١
- ثانياً: الباعث على تصنيفه ٦٣
- ثالثاً: مكان تأليفه، والزمن الذي استغرقه في تصنيفه ٦٥
- رابعاً: متى بدأ الإمام مسلم في تأليفه ومتى فرغ منه؟ ٦٦
- المبحث الثاني: مقدمة صحيح الإمام مسلم ٦٨
- أولاً: موضوعاتها ٦٨
- ثانياً: أهميتها ٦٩
- ثالثاً: أسلوبه فيها وشروخها ٧٠
- رابعاً: شرطه في المقدمة ٧٠
- خامساً: ما أخذ عليه فيها ٧١
- المبحث الثالث: رُواة صحيح الإمام مسلم ٧٣
- أولاً: رواية إبراهيم بن محمد بن سفيان ٧٣
- ثانياً: رواية القلانسي ٧٦
- تنبيهان ٧٨
- المبحث الرابع: تراجم صحيح الإمام مسلم ٨٣
- المبحث الخامس: عددُ أحاديث صحيح الإمام مسلم، وعدد الأحاديث التي انتُخِبَ منها ٨٧
- أولاً: عددُ أحاديث صحيح الإمام مسلم ٨٧
- ثانياً: عددُ الأحاديث التي انتُخِبَ منها صحيح الإمام مسلم ٨٨
- المبحث السادس: مكانة صحيح مسلم، وثناء العلماء عليه، ومنزلته بين كتب السنة ٨٩
- أولاً: مدى عناية الإمام مسلم بكتابه ٨٩

- ٩١ ثانيًا: من أقوال الأئمة في بيان مكانة صحيح الإمام مسلم
- ٩٢ ثالثًا: منزلته بين كتب السنة
- ٩٤ المبحث السابع: عناية العلماء وجهودهم على صحيح الإمام مسلم
- ٩٤ أولًا: العناية بنسخه
- ٩٤ ثانيًا: تدريسه وإقراؤه وسماعه
- ٩٧ ثالثًا: المستخرجات على صحيح الإمام مسلم
- ٩٨ رابعًا: المختصرات
- خامسًا: الكتب التي انتقدت صحيح الإمام مسلم أو الصحيحين،
- ٩٩ والكتب التي أجابت عن ذلك
- ١٠٠ سادسًا: الكتب التي اعتنت برجال صحيح الإمام مسلم
- ١٠١ سابعًا: الكتب التي أفردت في منهج الإمام مسلم
- ١٠٢ ثامنًا: الدراسات المعاصرة حول الإمام مسلم وصحيحه
- ١٠٤ المبحث الثامن: شروح صحيح الإمام مسلم
- المبحث التاسع: خصائص صحيح الإمام مسلم، والموازنة بينه وبين
- ١٠٧ صحيح البخاري
- ١٠٧ أولًا: بعض ما يتفق الصحيحان فيه
- ١٠٩ ثانيًا: ذكر بعض خصائص صحيح الإمام مسلم
- ١١٣ الفصل الثاني: منهج الإمام مسلم في صحيحه
- ١١٥ المبحث الأول: طبقات الرواة المخرج عنهم في صحيح الإمام مسلم
- ١١٥ المطلب الأول: بيان طبقات الرواة المخرج عنهم في الصحيح
- ١٢٠ المطلب الثاني: الرواية عن الضعفاء في صحيح الإمام مسلم
- ١٢٥ المبحث الثاني: شرط الإمام مسلم في صحيحه
- ١٣٣ المبحث الثالث: الإسناد المعلن عند الإمام مسلم
- ١٣٣ المطلب الأول: الحديث المعلن ومذاهب العلماء فيه
- ١٣٦ المطلب الثاني: مذهب الإمام مسلم في المعلن وأدله
- ١٣٦ المقام الأول: كلام الإمام مسلم في الإسناد المعلن

- المقام الثاني: أدلة الإمام مسلم على الاحتجاج بالإسناد المعنعن ١٣٧
- المطلب الثالث: الرواية عن المدلسين في صحيح الإمام مسلم ١٤٤
- المبحث الرابع: المعلقات في صحيح الإمام مسلم ١٤٨
- المبحث الخامس: منهج الإمام مسلم في علوم المتن ١٥١
- المطلب الأول: منهجه في علوم المتن من حيث روايته ١٥١
- أولاً: منهجه في الحديث المعلق ١٥١
- ثانياً: منهجه في المصحف والمحرّف من الأحاديث ١٥٦
- ثالثاً: منهجه في الحذف والاختصار ١٥٩
- المطلب الثاني: منهجه في علوم المتن من حيث درايته ١٦٢
- أولاً: منهجه في مختلف الأحاديث ١٦٢
- ثانياً: منهجه في الحديث المدرج ١٦٨
- ثالثاً: منهجه في الناسخ والمنسوخ ١٧١
- المبحث السادس: أثر منهج الإمام البخاري في «صحيح مسلم» ١٧٣
- المبحث السابع: المفاضلة بين الصحيحين ١٧٥
- أولاً: من حيث الصحة ١٧٥
- ثانياً: من حيث الفقه ١٧٨
- ثالثاً: من حيث السهولة واليسر ١٧٨
- الخاتمة: وفيها فوائد متنوعة من «مقدمة شرح مسلم» للإمام النووي . ١٨٠
- المطلب الأول: عادة أهل الحديث في بعض صيغ التحمل ١٨٠
- المطلب الثاني: من آداب كتابة الحديث وقراءته ١٨١
- المطلب الثالث: تأويل ما قد يُظنُّ خطأً في كلام الإمام مسلم ١٨١
- المطلب الرابع: ضبط جملة من الأسماء المتكررة المشبهة ١٨٢
- نماذج من صور بعض نسخ «صحيح الإمام مسلم» المخطوطة ١٨٩
- فهرس الموضوعات ١٩٩



إصدارات إدارة الشؤون الفنية مرتبة حسب تاريخ سنة إصدارها

أولاً: كتب التحقيق:

- ١- رسالة في أصول الفقه، العُكْبَرِي (ت٤٢٨هـ)، تحقيق مكتب الشؤون الفنية، ط١ / ٢٠٠٦ م. ط٢ / ٢٠١٠ م.
- ٢- تعظيم الفتيا، ابن الجوزي (ت٥٩٧هـ)، تحقيق فيصل العلي، ٢٠٠٦ م.
- ٣- كشف اللثام في شرح عمدة الأحكام (٧ مجلدات)، السِّفَارِينِي (ت١١٨٨هـ)، تحقيق نور الدين طالب، ٢٠٠٧ م.
- ٤- شرح كتاب الشهاب للقضاعي، ابن بدران (ت١٣٤٦هـ)، تحقيق نور الدين طالب، ط١ / ٢٠٠٧ م. ط٢ / ٢٠١٠ م.
- ٥- عادات الإمام البخاري في صحيحه، عبد الحق الهاشمي (ت١٣٩٢هـ)، تحقيق محمد ناصر العجمي، ٢٠٠٧ م.
- ٦- غاية المنتهى في جمع الإقناع والمنتهى (مجلدان)، مرعي الكرمي (ت١٠٣٣هـ)، تحقيق ياسر إبراهيم المزروعى، ورائد يوسف الرومي، ٢٠٠٧ م.
- ٧- الروض الندي شرح كافي المبتدي (مجلدان)، البعلي (ت١١٨٩هـ)، تحقيق نور الدين طالب، ط١ / ٢٠٠٧ م. ط٢ / ٢٠١٠ م.
- ٨- الأسئلة الكويتية روضة الأرواح، ابن بدران (ت١٣٤٦هـ)، تحقيق محمد ناصر العجمي، ٢٠٠٧ م.
- ٩- درة الغواص في حكم الزكاة بالرصااص، ابن بدران (ت١٣٤٦هـ)، تحقيق محمد ناصر العجمي، ٢٠٠٧ م.
- ١٠- شرح منظومة الآداب الشرعية، الحجاوي (ت٩٦٨هـ)، تحقيق نور الدين طالب، ط١ / ٢٠٠٧ م. ط٢ / ٢٠١٠ م.
- ١١- الخطب السنّية، مصطفى البولاقي (ت١٢٦٣هـ)، تحقيق وليد العلي، ٢٠٠٧ م.
- ١٢- المنبر (مجموعة خطب جمعيّة)، عبد الله النوري (ت١٤٠١هـ)، ٢٠٠٧ م.
- ١٣- الخطب الجمعية في المواعظ الأسبوعية، محمد أحمد الفارسي (ت١٤٠٢هـ)، ٢٠٠٧ م.
- ١٤- الأحكام المفيدة في الأقوال السديدة، عبد الله بن عبد الرحمن السند (ت١٣٩٧هـ)، اعتنى به نور الدين مسعي، ط١ / ٢٠٠٧ م. ط٢ / ٢٠١٠ م.
- ١٥- رسالة أبي داود لأهل مكة في وصف سنّنه، مع المدخل إلى سنن أبي داود، تحقيق محمد النورستاني، ط١ / ٢٠٠٨ م. ط٢ / ٢٠١٠ م.
- ١٦- المصعد الأحمد في ختم مسند الإمام أحمد، ابن الجَزَرِي (ت٨٣٣هـ)، تحقيق محمد ناصر العجمي، ٢٠٠٨ م.

- ١٧- القول العلي لشرح أثر الإمام علي، السِّفَارِينِي (ت ١١٨٨هـ)، تحقيق محمد النورستاني، ط ١ / ٢٠٠٨ م. ط ٢ / ٢٠١٠ م.
- ١٨- تحفة الخلان في أحكام الأذان، الدمرداشي (ت ١١٤٩هـ)، تحقيق محمود الكبش، ٢٠٠٨ م.
- ١٩- فرائد الفوائد في أحكام المساجد، ابن طولون (ت ٩٥٣هـ)، تحقيق مكتب الشؤون الفنية، ط ١ / ٢٠٠٨ م. ط ٢ / ٢٠١١ م.
- ٢٠- سؤالات علامة الكويت عبد الله خلف الدحيان (العقود الياقوتية في جيد الأسئلة الكويتية)، ابن بدران (ت ١٣٤٦هـ)، تحقيق الطاهر خذيري، ط ١ / ٢٠٠٨ م. ط ٢ / ٢٠١٠ م.
- ٢١- نصيحة الإنسان عن استعمال الدخان، عبد الله بن عبد الرحمن السند (ت ١٣٩٧هـ)، ٢٠٠٨ م.
- ٢٢- الرشد، عبد الله النوري (ت ١٤٠١هـ)، اعتنى به نور الدين مسعي، ٢٠٠٨ م.
- ٢٣- فتح الرحمن فيما يجب معرفته على كل إنسان، الوضاحي (ت ١١٣٥هـ)، تحقيق محمود الكبش، ٢٠١١ م.
- ٢٤- التيسير نظم التحرير، العمرطي (ت ٩٨٩هـ)، تحقيق ياسر المقداد، ٢٠١١ م.
- ٢٥- إعلام الأنام بفضائل الصيام، البكري الشافعي (ت ٩٥٢هـ)، تحقيق سامي صبح، ٢٠١٤ م.
- ٢٦- نظم رسالة ابن أبي زيد القيرواني، الغلاوي الشنقيطي (ت ١٢٠٩هـ)، تحقيق محمد أحمد جدو، ٢٠١٤ م.
- ٢٧- الأسباب المعينة على الصبر على أذى الخلق، ابن تيمية (ت ٧٢٨هـ)، تحقيق عبد الرزاق البدر، ٢٠١٥ م.
- ٢٨- ست رسائل في أحكام المساجد، تحقيق سامي صبح، ٢٠١٥ م، وهي:
 - تحفة الراكع والمساجد في جواز الاعتكاف في فناء المساجد، عبد الغني النابلسي (ت ١١٤٣هـ).
 - سعادة الماجد بعمارة المساجد ورغبة طالب العلوم إذا غاب عن درسه، الشُّرْبُلَالِي (ت ١٠٦٩هـ).
 - البشرى بعظيم المنة في حديث «من بنى لله مسجداً بنى له بيتاً في الجنة»، الطحلاوي.
 - فضل عمارة المساجد، عليّ الأجهوري (ت ١٠٦٦هـ).
 - فضل بناء المسجد، الطوخي (بعد ١٣٠٣هـ).
 - فضل بناء المساجد وعمارته وعماره، محمد عبد الفتاح الشافعي.
- ٢٩- الأصول من علم الأصول، ابن عثيمين (ت ١٤٢١هـ) = (٢٠٠١ م)، ٢٠١٦ م.

- ٣٠- ملحة الإعراب، الحريري (ت ٥١٦هـ)، ٢٠١٦م
 ٣١- قاعدة مختصرة في وجوب طاعة الله ورسوله وولاة الأمور، ابن تيمية (ت ٧٢٨هـ)، تحقيق عبد الرزاق البدر، ٢٠١٨م.
 ٣٢- ذخيرة الإخوان في اختصار الاستغناء بالقرآن لابن رجب، اختصار محمد بن عبد الله الحضرمي الملقب بـ (بحرق)، ٢٠١٨م.

ثانيًا: كتب التأليف:

- ١- ضوابط الفتوى، ٢٠٠٥م.
 ٢- التأصيل الشرعي لما ينبغي أن يتجنبه الإمام والخطيب، الطاهر خديري، ط ١ / ٢٠٠٥م. ط ٢ / ٢٠١٠م.
 ٣- رسائل التواصل مع الأئمة والخطباء (١ و ٢)، ٢٠٠٥م.
 ٤- رسائل التواصل مع الأئمة والخطباء (٣ و ٤)، ٢٠٠٥م.
 ٥- المختصرات النافعة (١)، ٢٠٠٥م.
 ٦- المختصرات النافعة (٢)، ٢٠٠٥م.
 ٧- المختصرات النافعة (٣)، ٢٠٠٦م.
 ٨- محمد ﷺ من الميلاد الأسنى إلى الرفيق الأعلى، كمال محمد درويش، ٢٠٠٦م.
 ٩- سعة الخلاف ورحمة الاتفاق والاختلاف، الطاهر خديري، ط ١ / ٢٠٠٦م. ط ٢ / ٢٠١٠م.
 ١٠- كيف نعيد للمسجد مكانته، محمد أحمد لوح، ط ١ / ٢٠٠٦م. ط ٢ / ٢٠١٠م.
 ١١- الخطب المنبرية لعام (٢٠٠٥م)، ط ١ / ٢٠٠٦م. ط ٢ / ٢٠١١م.
 ١٢- بريق الجمان في شرح أركان الإيمان، محمد النورستاني، ط ١ / ٢٠٠٧م. ط ٢ / ٢٠١١م.
 ١٣- المدخل إلى صحيح مسلم، محمد النورستاني، ط ١ / ٢٠٠٧م. ط ٢ / ٢٠١٠م. ط ٣ / ٢٠١٤م. ط ٤ / ٢٠٢٣م.
 ١٤- المدخل إلى جامع الترمذي، الطاهر خديري، ط ١ / ٢٠٠٧م. ط ٢ / ٢٠١٠م. ط ٣ / ٢٠٢٣م.
 ١٥- الأسماء والمصاهرات بين أهل البيت والأصحاب، السيد بن إبراهيم، ٢٠٠٧م.
 ١٦- مجالس مع فضيلة الشيخ محمد الأمين الجكني الشنقيطي، كتبها تلميذه: أحمد بن محمد الأمين بن أحمد الجكني الشنقيطي، ط ١ / ٢٠٠٧م. ط ٢ / ٢٠١٠م.
 ١٧- كيف يؤدي الموظف الأمانة، عبد المحسن العباد البدر، ط ١ / ٢٠٠٧م. ط ٢ / ٢٠١٠م.

- ١٨- المنهل العذب النмир في سيرة السراج المنير (خطب)، وليد العلي، ٢٠٠٧م.
- ١٩- أنيس الخطباء، الطاهر خذيري، ط١ / ٢٠٠٧م. ط٢ / ٢٠١١م.
- ٢٠- الخطب المنبرية لعام (٢٠٠٦م)، ط١ / ٢٠٠٧م. ط٢ / ٢٠١١م.
- ٢١- المدخل إلى سنن أبي داود، محمد النورستاني، ومعه رسالة أبي داود لأهل مكة في وصف سننه، ط١ / ٢٠٠٨م. ط٢ / ٢٠١٠م. ط٣ / ٢٠٢٣م.
- ٢٢- المدخل إلى سنن النسائي، محمد النورستاني، ط١ / ٢٠٠٨م. ط٢ / ٢٠١٠م. ط٣ / ٢٠٢٣م.
- ٢٣- المدخل إلى موطأ مالك بن أنس، الطاهر خذيري، ط١ / ٢٠٠٨م. ط٢ / ٢٠١٠م. ط٣ / ٢٠٢٣م.
- ٢٤- المدخل إلى سنن ابن ماجه، نور الدين مسعي، ط١ / ٢٠٠٨م. ط٢ / ٢٠١٠م. ط٣ / ٢٠٢٣م.
- ٢٥- حكم صلاة الجمعة قبل الزوال، صالح الصاهود، ٢٠٠٨م.
- ٢٦- الشاء المتبادل بين الآل والأصحاب، ٢٠٠٨م.
- ٢٧- طالب العلم بين أمانة التحمل ومسؤولية الأداء (رسائل التواصل مع الأئمة والخطباء (٥)، محمد بن خليفة التميمي، ط١ / ٢٠٠٨م. ط٢ / ٢٠١٠م.
- ٢٨- الكسب الطيب، أحمد جلباية، ٢٠٠٨م.
- ٢٩- الخطب المنبرية لعام (٢٠٠٧م)، ط١ / ٢٠٠٩م. ط٢ / ٢٠١١م.
- ٣٠- المدخل إلى صحيح البخاري، محمد النورستاني، ط١ / ٢٠١٠م. ط٢ / ٢٠١٤م. ط٣ / ٢٠٢٣م.
- ٣١- الخطب المنبرية لعام (٢٠٠٨م)، طبع ٢٠١٠م.
- ٣٣- المدخل إلى صحيح ابن خزيمة، محمد النورستاني، ط١ / ٢٠١١م. ط٢ / ٢٠٢٣م.
- ٣٤- بلوغ المرام في أحكام الفتح على الإمام، نور الدين مسعي، ٢٠١١م.
- ٣٥- القول التمام في استخلاف الخطيب والإمام، سيد حبيب، ٢٠١١م.
- ٣٦- الأعذار المبيحة للجمع بين الصلاتين، ياسر مقداد، ٢٠١١م.
- ٣٧- طاعة ولي الأمر، إعداد مكتب الشؤون الفنية، ٢٠١١م.
- ٣٨- مراتب الدلالة، محمد الحسن الددو، ٢٠١١م.
- ٣٩- دروس الإمام (الجزء الأول)، ط١ / ٢٠١١م. ط٢ / ٢٠١٤م. ط٣ / ٢٠١٦م.
- ٤٠- أيها الخطيب، عبد الرحمن الصاعدي، ٢٠١١م.
- ٤١- الخطب المنبرية لعام (٢٠٠٩م)، طبع ٢٠١١م.
- ٤٢- المدخل إلى صحيح ابن حبان، محمد النورستاني، ط١ / ٢٠١٢م. ط٢ / ٢٠٢٣م.
- ٤٣- فقه الصيام في الإسلام، حمادة مسير، ٢٠١٤م.

- ٤٤- قواعد ومهارات في إدارة المساجد، سامي صبح، ٢٠١٤م.
- ٤٥- المقتطفات النافعة من ثمار المطالعة، محمد الأمين بن مزيد، ٢٠١٤م.
- ٤٦- دروس الإمام (الجزء الثاني)، ٢٠١٤م.
- ٤٧- الخطب المنبرية لعام (٢٠١٠م)، طبع ٢٠١٤م.
- ٤٨- الخطب المنبرية لعام (٢٠١١م)، طبع ٢٠١٤م.
- ٤٩- الخطب المنبرية لعام (٢٠١٢م)، طبع ٢٠١٤م.
- ٥٠- أصول في المعاملات المالية المعاصرة، خالد المصلح، ٢٠١٥م.
- ٥١- حرمة الدماء، خالد الكندري، ٢٠١٥م.
- ٥٢- الخطب المنبرية لعام (٢٠١٣م)، طبع ٢٠١٥م.
- ٥٣- اللطائف القرآنية، ابن القيم (ت٧٥١هـ)، جمع متعب المطيري، ٢٠١٦م.
- ٥٤- الملخص في شرح كتاب التوحيد، صالح الفوزان، ٢٠١٦م.
- ٥٥- شرح الدروس المهمة لعامة الأمة، عبد الرزاق العباد البدر، ٢٠١٦م.
- ٥٦- أحكام المساجد من صحيح البخاري، سيد حبيب، ٢٠١٦م.
- ٥٧- صفوف الصلاة فضائل وأحكام، فؤاد الجرافي، ٢٠١٦م.
- ٥٨- صور من حياة السابقين في تعلقهم بالمساجد، يونس الطلول، ٢٠١٦م.
- ٥٩- شرف إمام المسجد والمؤذن، سليمان الرحيلي، ٢٠١٨م.
- ٦٠- علم المواقيت والقبلة والأهلة من الناحيتين الشرعية والفلكية، صلاح الدين أحمد محمد عامر، ٢٠١٩م.
- ٦١- المدخل إلى مسند الإمام المبجل أحمد بن حنبل، سامي صبح، ٢٠٢٣م.

ثالثاً: الدوريات:

- مجلة الإمام القدوة: العدد (١) و(٢) ٢٠١٤م. العدد (٣) ٢٠١٦م.
- العدد (٤) ٢٠١٧م. العدد (٥) ٢٠١٨م.



المَلِكُ خَلِّ إِلَى سِنِينَ الْأَمَلِ أَبِي دَاوُدَ السُّجَّيَّاتِي

رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى (٢٠٢ - ٢٧٥ هـ)

تأليف الدكتور

مُحَمَّدُ مُحَمَّدِي بْنُ مُحَمَّدٍ جَمِيلِ الثَّوْرَسِيَّاتِي

ويليه

رِسَالَةُ أَبِي دَاوُدَ إِلَى أَهْلِ مِلَّةٍ فِي وَصْفِ سُنَنِهِ

إِصْلَاحُ

إِذْكَ الشُّؤْنُ الْفَنِّيَّةُ

١٤٤٤ هـ - ٢٠٢٣ م

الْمَلَأْتُ خَلْءِي إِلَى سِتِّينَ الْإِمْلَاءِ
أَيْ ذَكَرْتُ السَّبْحَ سِتِّينَ

حقوق الطبع محفوظة

لوزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية الكويتية
قطاع المساجد - إدارة الشؤون الفنية

الطبعة الأولى: ١٤٢٩ هـ - ٢٠٠٨ م

الطبعة الثانية: ١٤٣١ هـ - ٢٠١٠ م

الطبعة الثالثة: ١٤٤٤ هـ - ٢٠٢٣ م

رقم الإيداع في إدارة التخطيط الاستراتيجي
في وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية
(٢٠١٦/٨٢)

الرؤية: الريادة عالمياً في العمل الإسلامي.

الرسالة: ترسيخ قيم الوسطية، والأخلاق الإسلامية، ونشر الوعي الديني الثقافي، والعناية بالقرآن الكريم، والسنة النبوية، ورعاية المساجد، وتعزيز الوحدة الوطنية من خلال تنمية الموارد البشرية والنظم المعلوماتية، وفقاً لأفضل الممارسات المالية.

القيم: التميز، العمل المؤسسي، الشراكة، الوسطية، الشفافية والمسؤولية.

قطاع المساجد - إدارة الشؤون الفنية

للتواصل: بدالة ١٨١٠١١١ - داخلي ٧٣٧٠ - ٧٣٨٧

العنوان: الرقعي - شارع محمد بن القاسم - قطاع المساجد





المَدُّ خَلَقَ إِلَى سِتِّينَ الْإِمَامَةِ أَبْنَى دُرُودِ السَّجْدَتَيْنِ

رحمه الله تعالى (٢٠٢ - ٢٧٥ هـ)

تأليف الدكتور

محمد محمدي بن محمد جميل النورستاني

ويليه

رسالة أبي دلرود إلى أهل بركته في وصف سننه

إصدار

إدارة الشؤون الفنية

١٤٤٤ هـ - ٢٠٢٣ م

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

قالوا في سنن الإمام أبي داود

قال فيه مؤلفه الإمام أبو داود رحمته الله:

«ولا أعلم شيئاً بعد القرآن ألزم للناس أن يتعلموا: من هذا الكتاب، ولا يضرّ رجلاً ألا يكتب من العلم - بعد ما يكتب هذه الكتب - شيئاً، وإذا نظر فيه وتدبره وتفهمه: علم إذا مقدارَه». وقال: «وهذا لو وضعه غيري لقلت فيه أكثر».

وقال فيه غيره:

قال الحافظ ابن الأعرابي (ت ٣٤٠هـ): «لو أن رجلاً لم يكن عنده من العلم إلا المصحف الذي فيه كتابُ الله، ثم هذا الكتاب: لم يحتجَ معهما إلى شيء من العلمِ البتة».

وقال الحافظ زكريا الساجي (ت ٣٠٧هـ): «كتابُ الله أصلُ الإسلام، وكتابُ أبي داود عهدُ الإسلام».



وقالوا في مؤلفه الإمام أبي داود السجستاني

قال موسى بن هارون الحافظ (ت ٢٩٤هـ): «خُلِقَ أبو داود في الدنيا للحديث، وفي الآخرة للجنة، ما رأيتُ أفضلَ منه».

وقال مَسْلَمَةُ بن قاسم (ت ٣٥٣هـ): «كان ثقةً، زاهدًا، عارِفًا بالحديث، إمامَ عصره في ذلك».

وقال ابن حبان (ت ٣٥٤هـ) - وتبعه أبو سعد السمعاني (ت ٥٦٢هـ) - : «أبو داود أحدُ أئمة الدنيا فقهاً، وعلمًا، وحفظًا، ونسكًا، وورعًا، وإتقانًا، مِمَّنْ جَمَعَ وصَنَّفَ، وذَبَّ عن السُّنَنِ، وقَمَعَ مَن خالَفَها وانتَحَلَ ضِدَّها».

وقال الإمام النووي (ت ٦٧٦هـ): «واتفق العلماء على الثناء على أبي داود، ووَصَفِهِ بالحفظِ التامِّ، والعلمِ الوافر، والإتقان، والورع، والدين، والفهم الثاقب في الحديث وفي غيره».

وقال شيخُ الإسلام ابن تيمية (ت ٧٢٧هـ): «البخاري وأبو داود أفقهُ أهلُ الصحيح والسنن».

وقال الحافظُ ابنُ كثير (ت ٧٧٤هـ): «أحدُ أئمة الحديث الرَّحَّالين الجَوَّالين في الآفاق والأقاليم، جَمَعَ وصَنَّفَ وخرَّج وألَّفَ، وسمَعَ الكثيرَ عن مشايخ البلدان في الشام، ومصر، والجزيرة، والعراق، وخراسان، وغير ذلك، وله «السنن» المشهورة المتداولة بين العلماء...».

مقدمة المؤلف

الحمدُ لله ربَّ العالمين، والصلاة والسلام على سيِّد الأنبياء والمرسلين، نبينا محمدٍ وعلى آله وصحبه أجمعين.

أما بعد:

فهذه رسالةٌ مختصرةٌ ألفتُها لتكون مدخلاً إلى «سنن الإمام أبي داود السجستاني»، ترجمتُ فيها للإمام أبي داود، وعَرَفْتُ فيها بـ«سنن أبي داود»، وبَيَّنْتُ منهجَ الإمام أبي داود فيه، وخصائصَ السنن، كما أنني ذكرتُ فوائدَ أخرى تتعلق بالمؤلف وكتابه.

والرسالةُ لبنةٌ جديدةٌ يضعُها مكتبُ الشؤون الفنية بوزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بدولة الكويت لخدمة طُلاب الحديث النبوي الشريف.

وقد جاءَ تأليفُها بمناسبة انعقادِ مجالسِ قراءة وسماعِ سنن الإمام أبي داود، وذلك ضمن «مشروع قراءة وسماع الكتب السبعة»، الذي عزمَ قطاعُ المساجد بوزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية - ممثلاً بمكتب الشؤون الفنية - على المضيِّ فيه، وقد تَمَّتْ مجالسُ سماعِ الصحيحين وجامع الترمذي، وسيكون المشروعُ الرابعُ هو قراءة وسماعِ سنن أبي داود - بإذن الله تعالى -.

ولأجل هذه المناسبةِ كان من اللائقِ فنياً وعلمياً إعدادُ مدخلٍ علميٍّ مختصرٍ يُعرِّف فيه بالمصنَّف ومصنِّفه في كلِّ مرةٍ من المرات التي تُعقدُ

فيها هذه المجالس المباركة بإذن الله تعالى، وفي هذا السياق جاء هذا المدخل إلى «سنن الإمام أبي داود السجستاني».

وقد توخيت فيه التوسط بين الإطناب الممل والإيجاز المخل؛ ليكون أدعى إلى استفادة الجمهور منه.



خطة المدخل

وسيكون المدخل - بإذن الله تعالى - في باين: الباب الأول في حياة الإمام أبي داود، والباب الثاني في سُنَّه وبيان منهجه فيه.

الباب الأول: حياة الإمام أبي داود السَّجِسْتَانِي

وفيه فصلان:

* الفصل الأول: سيرة الإمام أبي داود الشخصية.

وفيه ستة مباحث:

المبحث الأول: اسمُه، ونسبُه، ونسبَتُه، وكنيتُه.

المبحث الثاني: بلده.

المبحث الثالث: ولادَتُه.

المبحث الرابع: نشأته وأسرته.

المبحث الخامس: شمائلُه وفضائلُه.

المبحث السادس: وفاته رَحِمَهُ اللهُ.

* الفصل الثاني: حياة الإمام أبي داود العلمية.

وفيه سبعة مباحث:

المبحث الأول: طلبُه للحديث.

- المبحث الثاني : رحلاته.
- المبحث الثالث : شيوخ الإمام أبي داود.
- المبحث الرابع : تلاميذ الإمام أبي داود.
- المبحث الخامس : مؤلفات الإمام أبي داود.
- المبحث السادس : مكانته العلمية.
- المبحث السابع : ثناء العلماء عليه.

الباب الثاني: سنن الإمام أبي داود السجستاني

وفيه فصلان :

* الفصل الأول: التعريف بسنن الإمام أبي داود.

وفيه خمسة مباحث :

- المبحث الأول : التعريف بسنن الإمام أبي داود.
- المبحث الثاني : رواة «سنن الإمام أبي داود».
- المبحث الثالث : أقسام الكتاب، وتبويبه، وعدد أحاديثه، وعدد الأحاديث التي انتخب «السنن» منها.
- المبحث الرابع : مكانة «سنن الإمام أبي داود»، وثناء العلماء عليه.
- المبحث الخامس : عناية العلماء بسنن الإمام أبي داود.

* الفصل الثاني: منهج الإمام أبي داود السجستاني في سننه.

وفيه ستة مباحث :

- المبحث الأول : منهج الإمام أبي داود في تراجم الأبواب.
- المبحث الثاني : محاولته استيعاب أحاديث الأحكام، مع مراعاة الاختصار.

وفيه مطلبان:

المطلب الأول: محاولته استيعاب أحاديث الأحكام.

المطلب الثاني: الاختصار في سنن الإمام أبي داود.

المبحث الثالث: شرط الإمام أبي داود في سننه، ودرجة أحاديثه.

وفيه مطلبان:

المطلب الأول: بيان شرط الإمام أبي داود في سننه.

المطلب الثاني: درجات أحاديث سنن الإمام أبي داود.

المبحث الرابع: درجة ما سكت عنه أبو داود، وأسباب سكوته. وفيه مطلبان:

المطلب الأول: أسباب سكوت أبي داود.

المطلب الثاني: درجة ما سكت عنه أبو داود.

المبحث الخامس: المعلقات في «سنن الإمام أبي داود». وفيه تمهيد وثلاثة مطالب:

التمهيد في تعريف المعلق وبيان أسبابه عند المحدثين.

المطلب الأول: أسباب التعليق عند الإمام أبي داود.

المطلب الثاني: الرواة الذين أخرج لهم أبو داود تعليقاً.

المطلب الثالث: عدد المعلقات في سنن الإمام أبي داود.

المبحث السادس: الصناعة الحديثية في سنن الإمام أبي داود. وفيه أربعة مطالب:

المطلب الأول: الصناعة الحديثية المتعلقة بالإسناد.

المطلب الثاني: الصناعة الحديثية المتعلقة بالمتن.

المطلب الثالث: علم العلل.

المطلب الرابع: العلو والنزول في «سنن الإمام أبي داود».

أسأل الله تعالى أن يجعلَ هذه الرسالةَ خالصةً لوجهه الكريم، وأن
ينفعَ بها، إنه سميعٌ مجيب.

وصلّى الله تعالى على خيرِ خلقه محمدٍ وعلى آله وصحبه أجمعين،
ومن استنَّ بسنته، واهتدى بهديه، إلى يوم الدين.

أبو حميد الله

محمد محمدي بن محمد جميل النورستاني

١٤٢٩/١/٢٦هـ

الموافق ٢٠٠٨/٢/٤م

دولة الكويت



الباب الأول

حياة الإمام أبي داود السَّجِسْتَانِي رَحِمَهُ اللهُ

وفيه فصلان:

الفصل الأول: سيرة الإمام أبي داود الشخصية.

الفصل الثاني: حياة الإمام أبي داود العلمية.

الفصل الأول

سيرة الإمام أبي داود الشخصية

وفيه ستة مباحث :

المبحث الأول : اسمه ، ونسبه ، ونسبته ، وكنيته .

المبحث الثاني : بلده .

المبحث الثالث : ولادته .

المبحث الرابع : نشأته وأسرته .

المبحث الخامس : شمائله وفضائله .

المبحث السادس : وفاته رَحِمَهُ اللهُ .

المبحث الأول

اسمُهُ، ونسبُهُ، ونسبَتُهُ، وكنيتُهُ

هو الإمام سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير بن شَدَّاد بن عمرو ابن عمران الأزدي، أبو داود السَّجِسْتَانِي.

هذا هو الذي ذكره ابنُ داسه - أحدُ رواة السنن - وأبو عبيد الآجري، وهما من أكثر تلاميذه ملازمةً له ومعرفةً به، ولذا قال الحافظُ أبو الطاهر السَّلَفِي: «وهذا القولُ في نسبِه أمثلُ، والقلبُ إليه أميلُ»^(١). وهو الذي اعتمده أكثرُ الأئمة^(٢).

(١) مقدمة السَّلَفِي لمعالم السنن للخطابي (٣٥٩/٤)، ونقله عنه النووي في (تهذيب الأسماء واللغات) (٢٢٤/٢).

(٢) اختلفوا في سرد نسبِه، وقد لَحَّصَهَا الإمام المَزِّيُّ على النحو التالي:
* قال الإمام ابنُ أبي حاتم: سليمان بن الأشعث بن شَدَّاد بن عمرو بن عامر، وهذا هو الذي اعتمده العلامة عبد الله بن سالم البصري في (ختمه) لسنن أبي داود (ص/٦٤)، وزاد في آخره (ابن عمران).
* وقال أبو الحسين بن جُميع الصيداوي عن محمد بن عبد العزيز الهاشمي: سليمان ابن الأشعث بن بِشْر بن شَدَّاد.
* وقال أبو بكر بن داسه - أحدُ رواة السنن - وأبو عبيد الآجري: سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير بن شَدَّاد.
* وكذلك قال أبو بكر الخطيب في (التاريخ) وزاد: ابن عمرو بن عمران الأزدي.
ونسبه الحافظُ السَّلَفِيُّ مثل الخطيب، وقال: وهذا القولُ في نسبِه أمثلُ، والقلبُ إليه أميل. كما أنَّ الحافظ السخاوي اختار السياقَ نفسَه، وقال: «وهذا النسبُ أصحُّ ما وقفتُ عليه من الخلاف»، وهو الذي اعتمده ابنُ عساكر في (تاريخ دمشق) (١٩١/٢٢) وغيره.

وقد اشتهر الإمام بكنيته أكثر من شهرته باسمه، فلا يكاد يُذكر إلا بالكنية.

ويقال: إنَّ جدَّه عمران مَمَّن قُتِلَ مع عليٍّ رضي الله عنه بصِفَيْن ^(١).

والإمام أبو داود عربيٌّ أُرْدِيٌّ من قبيلة الأزد، وهي من القبائل العربيَّة الكبرى، هاجرت من اليَمَن على إثر انهيار (سدِّ مأرب) الذي ورد ذكره في القرآن الكريم، وتفرَّقت في أنحاء الجزيرة العربية، ومنها إلى البلدان الأخرى بعد بداية الفتوحات الإسلامية ^(٢).



= انظر: (الجرح والتعديل) لابن أبي حاتم (١٠١/٤ - ١٠٢)، (تاريخ بغداد) للخطيب (٥٥/٩)، (مقدمة السِّلَفي لمعالم السنن) (٣٥٩/٤)، (الإيجاز في شرح سنن أبي داود) للنووي (ص/٥٦)، (تهذيب الأسماء واللغات) له أيضًا (٢٢٤/٢ - ٢٢٥)، (تهذيب الكمال) للزمري (٣٥٥/١١ - ٣٥٦)، (سير أعلام النبلاء) للذهبي (٢٠٣/١٣)، (بذل المجهود في ختم السنن لأبي داود) للسخاوي (ص/٧٦)، (ختم سنن الإمام أبي داود) للبصري (ص/٦٤).

(١) انظر: (تاريخ مدينة دمشق) (٢٠٣/٢٢)، (تهذيب الكمال) (٣٥٦/١١).

(٢) انظر كتاب (قبيلة الأزد من فجر الإسلام إلى قيام الدولة السعودية الأولى) لمحمد بن علي بن حسين الحريري. وقد ترجم فيه (ص/٩٣) لأبي داود السجستاني.

المبحث الثاني

بلده

الإمام أبو داود من سِجِسْتَان، و«سِجِسْتَان» اسمٌ لِناحيةٍ كبيرةٍ وولايةٍ واسعةٍ جنوب خراسان، وتقع بين إقليم مَكُرَّان جنوبًا، وخراسان شمالًا، وقُوهِسْتَان وصَحراءِ كرمان الكبرى غربًا، بينما حدودُها الشرقية ليست دقيقةً، إلا أنها تدخلُ في حدود بلاد السند عند القدماء^(١).

هذا على وصف البلدانين القدمي، أما وصفُها الآن^(٢): فهي تقع في الجنوب الغربي من أفغانستان، وتشمل الولايات: قندهار، وهيلمند، ونيْمُرُوز، وتمتدُّ إلى داخل الحدود الإيرانية الشرقية.

وقصبةُ إقليم «سجستان» هي مدينة «زَرَنْج»^(٣)، وتقعُ الآن في الجنوب الغربي من أفغانستان، وهي الآن مركزُ ولاية «نيمروز» الأفغانية.

ومدينةُ «زَرَنْج» تُعرف بـ«مدينة سجستان»، ولم يكن البلدانيون العرب المتأخرون يعرفونها إلا بمدينة سجستان، ولذلك قد يذكر بعضهم أنَّ «سجستان» و«زرنج» مترادفان، وليس الأمرُ كذلك، إلا أنه لما كانت

(١) انظر: (معجم البلدان) للحموي (٢٣/٣)، (توضيح المشتبه) لابن ناصر الدين (٥٨/٥).

(٢) انظر التفصيل في: (دائرة المعارف الإسلامية) (١١/٢٨٣ - ٢٩٥)، (بلدان الخلافة الشرقية) لـ(كي ليسترنج) (ص/٣٧٢ - ٣٩١)، (أفغانستان من الفتح الإسلامي إلى الغزو الروسي) للدكتور محمد علي البار (ص/٤٩٠ - ٤٩٣).

(٣) انظر: (معجم البلدان) (٢٣/٣).

«زرنج» قصبة ذلك الإقليم: غلبَ عليها اسمُها^(١)، ويُقابِلُها بالفارسية «شهرِ سِستَان».

وباسم «مدينة سجستان» كانت تُسمَّى «زرنج» حين خربها تيمور سنة (٧٨٥هـ) [١٣٨٣م]^(٢)، وقد أُعيدَ بناؤها في الموقع نفسه، وما زالت معروفةً بهذا الاسم إلى الآن^(٣).

وقد فتح المسلمون إقليم «سجستان» في عهد عمر بن الخطاب رضي الله عنه عام (٢٣هـ)، بقيادة عاصم بن عمرو التميمي^(٤) وعبد الله بن عمير^(٥).

وحدودُ «سجستان» ليست واحدة على مرِّ العصور، بل ظلت تختلف باختلاف العصور، فبينما كانت حدودُها (شرقًا وشمالًا) تشملُ جميعَ جنوب ووسط أفغانستان، بما فيه مدينة غَزَنَة، وبُست، وما بعدها جنوبًا، كمدينة قندهار وما بعدها غربًا.. بينما نجد ذلك في بعض العصور: نجد هذا الاسمَ في العصور المتأخرة تنحسرُ رقعةُته إلى حدود «سيستان» المعروفة الآن.

(١) قال الإمام النووي في (تهذيب الأسماء واللغات) (٣/١٥٩): «ورويانا عن الحافظ عبد القادر الرهاوي في كتابه (الأربعين) قال: اسمُها [أي: إقليم سجستان]: زرنج. وسجستان اسمٌ لتلك الديار، فلما كانت زرنج قصبة ذلك الإقليم ودار مملكتها: غلب عليها ذلك الاسم». وقد تصحَّف اسمُ «زرنج» فيه إلى «ذريج» وهو خطأ.

(٢) انظر: (بلدان الخلافة الشرقية) (ص/٣٧٣).

(٣) ولا يصح ما يذكره كثيرٌ من البلدانيين أنها لم تُعمر بعد أن خربها تيمور، وأنها بقيت أطلالًا، كلُّ هذا ليس له أساس، فالمدينة ما زالت باسمها في موقعها القديم.

(٤) هو أخو القعقاع بن عمرو - أحد الشعراء الفرسان - أدرك النبي ﷺ فيما ذكره سيف ابن عمر، ولا يصح لهما عند أهل الحديث صحبة، ولا لقاء، ولا رواية، وكان لهما بالقادسية مشاهد كريمة، ومقامات محمودة، وبلاء حسن. انظر: (الاستيعاب) (٢٣٧/١)، (الإصابة) (٣/٥٧٤).

(٥) هو عبد الله بن عبيد بن عمير الليثي، ثقة، استشهد غازيًا سنة ١١٣هـ. (التقريب) (ص/٣١٢).

وقد اشتدَّ الصراعُ بين أفغانستان وإيران حول سجستان (سيستان)، مما أتاحَ لبريطانيا التدخُّلَ، وقبلت الدولتان تحكيمها في ترسيم حدود سجستان، فوضعت البعثةُ البريطانية عام (١٨٧٢م) خطَّ الحدود، وأصبحت سجستان مقسمة بين إيران وأفغانستان، بحيث يخصُّ إيران أربعون بالمائة منها، والباقي لأفغانستان، وتقعُ مدينةُ زرنج - وهي عاصمةُ سجستان - في القسم الأفغاني.

ولم أقف - بعد طول بحث - على اسم المدينة أو القرية التي وُلدَ فيها الإمامُ أبو داود داخل إقليم سجستان، وكلُّ ما ذُكرَ أنه سجستاني، وأنه وُلدَ بسجستان.. هكذا دون تعيين مدينة أو قرية داخل ذلك الإقليم الكبير.

والسببُ في ذلك - والله تعالى أعلم - أنَّ قصبةَ الإقليم - وهي مدينةُ زرنج - كانت تُسمَّى بمدينة سجستان، وهي المرادُ عند الإطلاق.

فالإمامُ أبو داود سجستاني، ومن مدينة زرنج الأفغانية.

وجديرٌ بالذكر هنا: أنَّ سجستان هي الحدُّ الجنوبي لـ«خراسان»، كما أنَّ خراسان هي الحدُّ الجنوبي لـ«ما وراء النهر»، والمنطقة الواقعة جنوب سجستان هي مكران، وتمتدُّ إلى بحر الخليج العربي.

هذا، وقد ارتحلَ أبو داود في طلب الحديث إلى الآفاق - سيأتي تفصيلُها - ثم استقرَّ أخيراً في البصرة، كما أجمعَ عليه مترجموه.

ويبدو أنه استقرَّ في بلدة «الأبلة» التي كانت أقدم من البصرة، وصارت بعد إنشاء البصرة من المدن التابعة لها.

وتقعُ الأبلة على شاطئ دجلة البصرة العظمى في زاوية الخليج الذي يدخل إلى مدينة البصرة^(١)، في الزاوية الجنوبية الشرقية لما تُسمى

(١) (معجم البلدان) (١/ ٧٢).

الجزيرة الكبرى، التي تتوسط بين نهري (معقل)، و(نهر الأبلّة)، وبين مياه الفيض في الشرق^(١)، وعلى أربعة فراسخ من البصرة، كما ذكره السمعاني (ت ٥٦٢هـ)^(٢)، بينما ذكر عز الدين بن الأثير الجزري (ت ٦٣٠هـ) أنّ الأبلّة في أيامه صارت داخلّة في البصرة^(٣).

ومما يدلّ على استقرار أبي داود في (الأبلّة): ما ذكره تلميذه ابن داسه أنه كان يوماً سائراً إلى الأبلّة ليلقى أبا داود السجستاني... (فذكر قصة)، ثم قال الراوي - وهو أبو علي الحسن بن علي بن إبراهيم المقري الأهوازي - : قال لي أبي: قلت لابن داسه: كنت تخرجُ إلى أبي داود إلى الأبلّة؟ فقال لي: أقمتُ أربع سنين أخرجُ إليه في كلِّ يومٍ أمرٌ وأجيء^(٤).



(١) (بلدان الخلافة الشرقية) (ص/٦٥).

(٢) انظر: (الأنساب) للسمعاني (١/٧٥).

(٣) انظر: (اللباب في تهذيب الأنساب) لابن الأثير الجزري (١/٢٥ - ٢٦).

(٤) ذكره الحافظ أبو الطاهر السلفي في مقدمته على (معالم السنن) (٤/٣٣٦ - ٣٣٧).



خريطة توضح موقع «سجستان» ومدينة «زرنج»
موطن الإمام أبي داود

المبحث الثالث

ولادته

وُلد الإمام في بلدة سجستان سنة اثنين ومائتين، قال تلميذه أبو عبيد الآجري: «سمعتُ سليمان بن الأشعث أبا داود يقول: وُلِدْتُ سنة اثنين ومائتين...»^(١).

فهو متأخرٌ عن مولد البخاريِّ ثمان سنين؛ لأن مولد البخاريِّ كان في سنة أربع وتسعين ومائة، وكذا تأخرت وفاته عن البخاري تسع عشرة سنة^(٢).



(١) (سؤالات أبي عبيد الآجري أبا داود) (٢/ ٢٩٤ برقم/ ١٨٩٨).

(٢) انظر: (بذل المجهود) للسخاوي (ص/ ٧٨).

المبحث الرابع

نشأته وأسرته

نشأ الإمام أبو داود في أسرة محبة للعلم، فأبوه (الأشعث بن إسحاق) كان من الرواة عن حماد بن زيد، كما أن أخاه الأكبر محمدًا كان ممن روى الحديث ورحل في طلبه^(١)، وكان لهذا الجو العلمي أثر في توجيه الإمام مبكرًا إلى العلم الذي نبغ فيه بفضل الله تعالى.

وولد الإمام أبو داود في بلدة سجستان كما سبق، قال الحاكم: «مولده بسجستان، وله ولسلفه إلى الآن بها عقد وأملاك وأوقاف»^(٢).

ولم يرد في كتب التراجم التي وقفت عليها ذكر عن صباه، وكيف كانت نشأته، ومتى بدأ التعلم؟ ولكنه من المبكرين في الرحلات، حيث خرج في طلب العلم وعمره دون العشرين عامًا، كما سيأتي تفصيله عند بيان رحلاته، وهذا يدل على أنه تعلم الأمور الضرورية قبل هذا السن، وسيأتي في مبحث طلبه للحديث ما يؤكد ذلك.

أما أسرته:

فقد كان الإمام أبو داود متزوجًا، وله خادم، كما سيأتي ذكره، كما أن له ولدًا اسمه عبد الله، يكنى أبا بكر، وهو من الحفاظ المعروفين.

(١) انظر: (الثقات) لابن حبان (١٤٩/٩)، (سير أعلام النبلاء) (٢٢١/١٣).

(٢) (سير أعلام النبلاء) (٢١٧/١٣).

وكان له أخ اسمه محمد بن الأشعث^(١)، وهو أسنُّ منه بقليل، وكان رقيقاً له في الرحلة، كما ذكره الإمام الذهبي رَحِمَهُ اللهُ^(٢).



(١) يروي عن أبي الوليد الطيالسي، ذكره ابنُ حبان في (الثقات) (١٤٩/٩).

(٢) انظر: (سير أعلام النبلاء) (٢٢١/١٣).

المبحث الخامس

شمائله وفضائله

اتصف الإمام أبو داود بصفاتٍ عاليةٍ جعلته يتبوأ مكانةً عاليةً في العلم والعمل، فكان رَحِمَهُ اللهُ مَثَلاً يُحْتَذَى به في علوِّ الهمة، والعمل بما عِلِمَهُ، والتمثُّل بالسنة في أموره، كما عُرِفَ بالزهد في هذه الدنيا الفانية، ولذلك أثنى الأئمة عليه، ووصفوه بالإمامة ديناً وسلوكاً، فمن فضائله:

١ - تمثُّله بالسنة النبوية سلوكاً ومنهجاً:

كان رَحِمَهُ اللهُ مَمَّنْ عُرِفَ باتِّباع السنة وتمثُّلها في سمته ودلِّه، ولذلك فقد شُبِّهَ بشيخه الإمام أحمد، الذي شُبِّهَ بشيخه وكيع في ذلك، وهو شُبِّهَ بشيخه الثوري، وذاك شُبِّهَ بشيخه منصور بن المعتمر، وذاك شُبِّهَ بشيخه علقمة، وذاك شُبِّهَ بشيخه ابن مسعود رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، الذي شُبِّهَ برسول الله ﷺ في سمته ودلِّه.

وقد روى الخطيبُّ البغداديُّ بسنده عن الأعمش، عن إبراهيم، عن علقمة قال: كان عبدُ الله - يعني: ابن مسعود - يُشَبِّهُ بالنبيِّ ﷺ في هديِهِ وسمِّهِ، وكان علقمة^(١) يُشَبِّهُ بعبد الله - أي: ابن مسعود رَضِيَ اللهُ عَنْهُ -.

(١) هو علقمة بن قيس بن عبد الله النخعي الكوفي، «ثقة ثبت فقيه عابد»، مات بعد الستين، وقيل: بعد السبعين. انظر: (تهذيب الكمال) (٣٠٠/٢٠)، (التقريب) (٤٦٨١).

وقال جرير بن عبد الحميد: كان إبراهيم^(١) يُشَبَّهُ بعلقمة، وكان منصور^(٢) يُشَبَّهُ بإبراهيم.

وقال غير جرير: كان سفيان^(٣) يُشَبَّهُ بمنصور.

وقال عمر بن أحمد^(٤): قال أبو علي القوهستاني^(٥): وكان وكيع يُشَبَّهُ بسفيان، وكان أحمد يُشَبَّهُ بوكيع، وكان أبو داود يُشَبَّهُ بأحمد بن حنبل^(٦).

٢ - عزة نفسه، وتساويته بين الشريف والوضيع في العلم والتحديث^(٧):

وفي قصته مع الأمير الموفق - الذي كان ولي عهد الخليفة في ذلك الوقت - دلالة واضحة على كل ذلك، حيث لم يوافق على أن يُفرد لأولاده - أولاد الأمير - مجلسًا خاصًا بهم للرواية، فقال ردًا على الموفق: «أما هذه: فلا سبيل إليها؛ لأن الناس شريفهم ووضيعهم في العلم سواء».

(١) هو إبراهيم بن يزيد بن قيس النخعي الكوفي (ت ٩٦هـ)، «ثقة إلا أنه يرسل كثيرًا». (التقريب) (٢٧٠).

(٢) هو منصور بن المعتمر بن عبد الله السلمي (ت ١٣٢هـ)، «ثقة ثبت، وكان لا يدلّس». (تهذيب الكمال) (٥٤٦/٢٨).

(٣) هو سفيان بن سعيد الثوري، أحد من أطلق عليه «أمير المؤمنين في الحديث»، إمام معروف.

(٤) هو ابن شاهين، عمر بن أحمد بن عثمان، إمام حافظ مفسر واعظ، ترجمته في (تاريخ بغداد) (٢٦٥/١١)، (سير أعلام النبلاء) (٤٣١/١٦).

(٥) هو أبو علي أحمد بن إبراهيم القوهستاني، كان حيًّا سنة (٢٦٤هـ). انظر عنه ما كتبه أخونا الدكتور عبد اللطيف الجيلاني في تعليقه على (بذل المجهود) (ص/١٠٠).

(٦) (تاريخ بغداد) (٥٨/٩)، ومن طريقه ابن عساكر في (تاريخ مدينة دمشق) (١٩٨/٢٢) - (١٩٩)، وانظر: (بذل المجهود في ختم السنن لأبي داود) (ص/٩٩ - ١٠١).

(٧) انظر: (بذل المجهود في ختم السنن لأبي داود) (ص/١٠٣ - ١٠٤).

وسياتي ذكرُ القصّةِ في المبحث السادس من الفصل الثاني - إن شاء الله تعالى -.

٣ - زهده وورعه وتواضعه:

فقد وردَ عنه أنه قال: «مَن اقتصرَ على لباسٍ دُونٍ، ومطعمٍ دُونٍ: أراحَ جسده»^(١)، وقال: «الشهوةُ الخفيّةُ: حبُّ الرئاسة»^(٢)، وقال: «خيرُ الكلام ما دخلَ الأذنَ بغيرِ إذنٍ»^(٣).

ومما يدلُّ على تواضعه الجَمِّ: ما ذكره في رسالته إلى أهل مكة من قوله - وهو في معرض بيانٍ منهجه في الأحاديث المعلّة - : «ربما تركت الحديثَ إذا لم أفقهه»^(٤)، أي: ربّما تركتُ الحديثَ ولم أدوّنه في كتابي إذا لم أتبيّن سلامته من العِلل. وهذا التصريحُ منه يدلُّ على تواضعه.

إلى غير ذلك من الصفات الحميدة، والخلال الكريمة، التي اتصف بها رَحِمَهُ اللهُ.



(١) نقله عنه ابنُ عساكر في (تاريخ دمشق) (٢٢/٢٠٠)، والذهبي في (السير) (١٣/٢١).

(٢) انظر: (تاريخ بغداد) (٩/٥٨)، (تاريخ مدينة دمشق) (٢٢/٢٠٠).

(٣) (سير أعلام النبلاء) (١٣/٢١٧)، (بذل المجهود) (ص/١١٢).

(٤) رسالة أبي داود إلى أهل مكة في وصفِ سُنَّته (ص/٧٦).

المبحث السادس

وفاته رحمته الله

بعد حياة حافلة بالجد والاجتهاد، والعطاء المتواصل: لبي الإمام أبو داود داعي الموت، فتوفي يوم الجمعة، لأربع عشرة بقيت من شوال، سنة خمس وسبعين ومائتين^(١).

ومن شدة تحريه في اتباع السنة: أنه لما مرض مرض الموت أوصى أن يغسله حسن بن المثنى^(٢)؛ لتقدمه في ذلك، قال: فإن اتفق وإلا فانظروا في كتاب سليمان بن حرب عن حماد بن زيد^(٣) فاعملوا به.

وقد حصل ما وصى به، حيث غسله ابن المثنى بعد صلاة الجمعة، وصلى عليه العباس بن عبد الواحد بن جعفر بن سليمان الهاشمي، ودفنوه بالقرب من قبر الإمام سفيان الثوري رحمته الله^(٤).

رحم الله الإمام أبا داود، وأجزل له المثوبة، وتقبل منه كل ما قدمه للأمة الإسلامية، وأسكنه فسيح جناته، وجمعنا به في الفردوس الأعلى.

(١) (سؤالات الآجري) (٢٩٦/٢ برقم/١٨٩٩)، (تاريخ بغداد) (٥٩/٩)، (التقييد) لابن نقطة (٨/٢)، (تهذيب الأسماء واللغات) (٢٢٧/٢).

(٢) ابن معاذ العنبري (ت ٢٩٤هـ)، شيخ ورع عابد، من نبلاء الثقات، ترجمته في (الجرح والتعديل) (٣٩/٣)، و(السير) (٥٢٦/١٣).

(٣) يظهر أنه كتاب روى فيه سليمان بن حرب عن ابن زيد أحاديث تتعلق بالجنائز وأحكامها من الغسل والتكفين وغيره.

(٤) انظر: (المنتظم) لابن الجوزي (٢١٧/٧)، (البداية والنهاية) (٦١٧/١٤)، (إكمال تهذيب الكمال) لمغلطاي (٣٨/٦)، (بذل المجهود) للسخاوي (ص/١٠٩ - ١١٠).

الفصل الثاني

حياة الإمام أبي داود العلمية

وفيه سبعة مباحث:

المبحث الأول: طلبه للحديث.

المبحث الثاني: رحلاته.

المبحث الثالث: شيوخ الإمام أبي داود.

المبحث الرابع: تلاميذ الإمام أبي داود.

المبحث الخامس: مؤلفات الإمام أبي داود.

المبحث السادس: مكانته العلمية.

المبحث السابع: ثناء العلماء عليه.

المبحث الأول

طلبه للحديث

سبق أن ذكرتُ أن الإمامَ أبا داود من المبكرين في الرّحلات، حيث خرج في طلب العلم وعمره دون العشرين عامًا، كما سيأتي تفصيله عند بيان رِحلاته، وهذا يدلُّ على أنه تعلَّم الأمورَ الضروريةَ قبل هذا السن.

ومما يؤكِّد ذلك: أنه كتبَ عن بعض علماء بلده سجستان، وكذلك عن بعض علماء خراسان، كلُّ ذلك قبل خروجه إلى العراق.

قال الحاكم: «وكتبَ بخراسان قبل خروجه إلى العراق في بلدة^(١) هراة، وكتبَ ببَغْلان عن قتيبة، وبالريِّ عن إبراهيم بن موسى...»^(٢).

وهذا يدلُّ على أنه كان في هذا العمر - دون العشرين - قد بلغ مبلغَ مَنْ قد تأهَّلَ للرّحلات إلى العلماء الكبار، بل قد انتهى في الرحلة إلى أبرز مراكز العلم المنتشرة في خراسان، وتأهَّلَ لاستئناف الرّحلات إلى المراكز البعيدة عن بلاده، وهذا هو الذي يؤكِّده الواقع.

(١) كذا في (تهذيب الأسماء واللغات)، وفي (تهذيب الكمال): «في بلده، وهراة»، ومعناه: أنه كتبَ في بلده سجستان وكذلك في هراة. والمثبتُ أقربُ إلى الصحة، وأنسبُ مع قوله في البداية: «كتبَ بخراسان...». على أن الإمامَ أبا داود إذا كان قد كتبَ عن علماء خراسان قبل خروجه إلى البلاد العربية: فمن باب أولى أن يكون قد استنفدَ ما عند علماء بلاده السَّجِسْتَانِيَّين.

(٢) انظر: (تاريخ مدينة دمشق) (١٩٤/٢٢)، (تهذيب الأسماء واللغات) للنووي (٢/٢٢٥ - ٢٢٦)، (تهذيب الكمال) (١١/٣٦٦).

ومما يظهر من تتبُّع محطَّات رحلاته: أنه ابتدأ الرحلة من خراسان، ثم توجَّه إلى البلاد العربية، فبدأ ببغداد، ولم يُطل فيها، بل غادرها في السنة نفسها إلى البصرة، وأطال فيها، ثم تابع الرِّحلات، ليعود بعدها إلى بلده، ثم انتهى أمره إلى استيطان البصرة أخيراً، وستأتي قصة انتقاله إليها^(١).



(١) في المبحث السادس.

المبحث الثاني

رحلاته

الإمام أبو داود من المُكثِرِينَ للرحلات، قال الخطيبُ البغدادي -
وتبعه الإمامُ المزيُّ - : «أحْدُ مَنْ رَحَلَ وَطَوَّفَ، وَجَمَعَ وَصَنَّفَ، وَكَتَبَ
عَنِ الْعِرَاقِيِّينَ، وَالْخِرَاسَانِيِّينَ، وَالشَّامِيِّينَ، وَالْمِصْرِيِّينَ، وَالْجَزْرِيِّينَ»^(١).

وقال الإمامُ الذهبيُّ: «ورحَلَ، وَجَمَعَ، وَصَنَّفَ، وَبَرَعَ فِي هَذَا
الشَّأْنِ»^(٢).

وقال الحاكم: «مولدُه بسجستان... خَرَجَ مِنْهَا فِي طَلَبِ الْحَدِيثِ إِلَى
الْبَصْرَةِ فَسَكَنَهَا، وَأَكْثَرَ بِهَا السَّمَاعَ عَنْ سَلِيمَانَ بْنِ حَرْبٍ، وَأَبِي النُّعْمَانَ،
وَأَبِي الْوَلِيدِ، ثُمَّ دَخَلَ إِلَى الشَّامِ وَمِصْرَ، وَانصَرَفَ إِلَى الْعِرَاقِ، ثُمَّ رَحَلَ
بَابِنَهُ إِلَى بَقِيَّةِ الْمَشَايخِ، وَجَاءَ إِلَى نَيْسَابُورَ، فَسَمِعَ ابْنَهُ مِنْ إِسْحَاقَ بْنِ
مَنْصُورَ، ثُمَّ خَرَجَ إِلَى سَجِسْتَانَ، وَطَالَعَ بِهَا أَسْبَابَهُ، وَانصَرَفَ إِلَى الْبَصْرَةِ
وَاسْتَوْطَنَهَا»^(٣).

وقال أيضًا: «إمامُ أَهْلِ الْحَدِيثِ فِي عَصْرِهِ بِلَا مَدَافِعَةٍ، سَمَاعُهُ:
بِمِصْرَ، وَالْحِجَازِ، وَالشَّامِ، وَالْعِرَاقِ، وَخِرَاسَانَ، وَقَدْ كَتَبَ بِخِرَاسَانَ
قَبْلَ خُرُوجِهِ إِلَى الْعِرَاقِ فِي بَلَدَةِ هَرَاةَ، وَكَتَبَ بِبَغْلَانَ عَنْ قَتِيبَةَ، وَبِالرِّيِّ

(١) (تاريخ بغداد) للخطيب (٥٥/٩)، (تهذيب الكمال) للمزي (٣٥٦/١١).

(٢) (سير أعلام النبلاء) (٢٠٤/١٣).

(٣) (سير أعلام النبلاء) (٢١٧/١٣ - ٢١٨).

عن إبراهيم بن موسى...»^(١).

وقال السخاوي: «وكان رحمه الله ممن طاف البلاد؛ فقدم من بلده إلى بغداد وسنه ثمانية عشرة عامًا؛ فإنه قال: صليت على عفان ببغداد سنة عشرين، وكان موث عفان في ربيع الآخر منها.

ودخل البصرة في رجب منها، صبيحة مات عثمان المؤذن^(٢)، وسمع حينئذ من أبي عمر الضرير^(٣) مجلسًا واحدًا، ولم يلبث أبو عمر أن مات في شعبان^(٤).

ودخل الكوفة سنة إحدى وعشرين، وكذا كان بدمشق فيها^(٥)...»^(٦). وفيما يلي استعراض لأبرز محطات رحلاته التي قام بها في طلب الحديث النبوي:

أولاً: المدن الخراسانية:

سبق قول الحاكم أن الإمام أبا داود «قد كتب بخراسان قبل خروجه إلى العراق في بلدة هراة، وكتب ببغلان عن قتيبة، وبالري عن إبراهيم بن موسى... وقد كان كتب قديمًا بنيسابور...»^(٧).

(١) تاريخ مدينة دمشق (٢٢/١٩٣ - ١٩٤)، (تهذيب الأسماء واللغات) (٢/٢٢٥ -

٢٢٦)، (تهذيب الكمال) (١١/٣٦٦).

(٢) هو عثمان بن الهيثم بن جهم العبدي البصري المؤذن (ت ٢٢٠هـ)، «ثقة تغير فصار يتلقن» (خ س)، من رجال التقريب.

(٣) هو حفص بن عمر الضرير الأكبر البصري (ت ٢٢٠هـ)، «صدوق عالم»، من رجال التقريب.

(٤) أي: من هذه السنة نفسها.

(٥) أي: في هذه السنة نفسها. وهذا ليس صحيحًا، بل كان فيها سنة (٢٢٢هـ) كما سيأتي.

(٦) بذل المجهود في ختم السنن لأبي داود) للسخاوي (ص ٧٨ - ٧٩).

(٧) تاريخ مدينة دمشق (٢٢/١٩٣ - ١٩٤)، (تهذيب الأسماء واللغات) (٢/٢٢٥ -

٢٢٦)، (تهذيب الكمال) (١١/٣٦٦).

وهذا يدلُّ على أنه قد بدأ الرحلة بالمدن القريبة منه، فأخذ من علماء خراسان أولاً، ثم بدأ الرحلة إلى خارجها.

وصنَّع الإمام أبي داود في البدء بمشايع بلده قبل غيرهم: هو الذي يوصي به الأئمة، يقول الخطيبُ البغدادي: «وإذا عزم الطالبُ على الرحلة: فينبغي له ألاَّ يترك في بلده من الرواةِ أحداً إلَّا ويكتب عنه ما تيسَّر من الأحاديث وإن قلت»^(١)، ثم أوردَ بعض الآثار الدالة على ما قرَّره.

وعلى ما ذكره الحاكم: تكون الرحلة الأولى للإمام أبي داود إلى المدن الخراسانية التي سيأتي ذكرها وهو دون الثمانية عشرة من عمره، على أنه قد رجَعَ إليها مراراً بعد انتهاء رحلاته إلى البلاد الأخرى.

ومن المدن الخراسانية التي رحلَ إليها أبو داود:

١ - هِزاة^(٢) :

ذكره أحمدُ بن محمد بن ياسين الهروي^(٣) في (تاريخ هِزاة) وأثنى عليه^(٤).

(١) (الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع) للخطيب (٢/٣٣٥).

(٢) مدينةٌ أفغانِيَّةٌ معروفة، تقع في الشمال الغربي من أفغانستان، على الحدود الأفغانِيَّة الإيرانية، وصفها ياقوت سنة (٦٠٧هـ) بقوله: «مدينةٌ عظيمةٌ مشهورةٌ، من أمَّهاتِ مُدُنِ خراسان، لم أرَ بخراسان عند كوني بها في سنة (٦٠٧هـ) مدينةً أجَلَّ ولا أعظمَ ولا أفخمَ ولا أكثرَ أهلاً منها...». دمرها المغول سنة ٦١٨هـ، وقد انتعشت بعد الكارثة، بحيث وصفها ابنُ بطوطة سنة (٧٣٣هـ) بكونها «أكبر العامرة بخراسان»، وما زالت على ذلك حتى اليوم (أكثر من ٣٠٠٠٠٠ نسمة)، وهي مركزُ ولاية (هِزاة)، وينطقها الأفغانُ بكسر الهاء. انظر: (معجم البلدان) (٥/٤٥٦)، (رحلة ابن بطوطة) (ص/٣٩٦)، (بلدان الخلافة الشرقية) (ص/٤٤٩).

(٣) ترجمته في (تاريخ بغداد) (٩/٥٨)، (سير أعلام النبلاء) (١٥/٣٣٩).

(٤) انظر: (بذل المجهود في ختم السنن لأبي داود) (ص/٨٤ - ٨٥).

وكانت في عصره من أهم المراكز العلمية على مستوى العالم الإسلامي، إضافةً إلى قربها من سجستان - موطن الإمام أبي داود - ولذلك بدأ بها وأخذ عن مشايخها، بل ذكر بعضهم أنه كان مقيماً بهراة قبل رحلته الأولى إلى البصرة^(١).

٢ - بَغْلان^(٢) :

رحل إليها وسمع بها من الإمام قتيبة بن سعيد البغلاني^(٣) وغيره.

٣ - الرِّي^(٤) :

ورحلته إليها كانت - كما هو الحال في المدن السابقة - وهو دون الثامنة عشرة، وسمع بها من إبراهيم بن موسى^(٥) وغيره.

٤ - نيسابور^(٦) :

ذكره الحاكم في (تاريخ نيسابور)^(٧)، وذكر أنه روى عن جمع من أهلها، وهم كثر، منهم: إسحاق بن راهويه (ت ٢٣٨هـ)، وقد ذكر الإمام

(١) انظر: (تاريخ مدينة دمشق) (١٩٦/٢٢).

(٢) مدينة أفغانية، تقع في شمال البلاد، إلى الجنوب الشرقي من مدينة بلخ المعروفة، تقع على سفوح جبال بنشير الغربية، ما زالت معروفة بهذا الاسم في موقعها القديم، وهي مركز ولاية «بغلان».

(٣) الثقفى، أبو رجاء البغلاني (ت ٢٤٠هـ)، «ثقة ثبت» (ع). (التقريب) (٥٥٢٢).

(٤) مدينة «الري» كانت إحدى مَدُن خراسان الكبيرة، وكانت «طهران» - عاصمة إيران اليوم - قرية من قرى مدينة الري، وهي اليوم ضمن مدينة «طهران».

(٥) هو الفراء الرازي، أبو إسحاق، يلقب بالصغير، مات بعد (٢٢٠هـ)، «ثقة حافظ» (ع). (التقريب) (٢٥٩).

(٦) مدينة «نيسابور» كانت إحدى مدن خراسان الكبيرة، وصفها الذهبي بأنها «دار السُّنة والعوالي»، وتقع في إيران، على بعد (٥٠) ميلاً غربي مدينة «مشهد» في أقصى الشمال الشرقي من البلاد، وهي اليوم قاعدة القسم الإيراني من خراسان.

(٧) انظر: (بذل المجهود في ختم السنن لأبي داود) (ص/٨٩).

أبو بكر بن أبي داود (٢٣٠ - ٣١٦هـ) أنه رأى جنازة إسحاق بن راهويه سنة (٢٣٨هـ)^(١)، وكان أبوه هو الذي رحل به، مما يعني وجود أبي داود هناك في ذلك الوقت، وهذا غير الرحلة الأولى التي كانت قبل (٢٢٠هـ).

٥ - أصبهان^(٢) :

ذكره أبو نعيم الأصبهاني في كتابه (ذكر أخبار أصبهان)^(٣).

ثانيًا: رحلاته إلى خارج سجستان وخراسان:

١ - بغداد:

وهي أول مدينة رحل إليها الإمام أبو داود خارج سجستان وخراسان؛ فقد ذكر أنه صلى على عفان بن مسلم الصفار البصري ببغداد سنة عشرين^(٤) [٢٢٠هـ]، وكان موث عفان في ربيع الآخر من هذه السنة^(٥).

وقد خرج منها في رجب، مما يدل على أنه لم يمكث فيها هذه المرة إلا شهرين وأيامًا، ولكن قد صرح عدد من الأئمة أنه كان يتردد على بغداد - حاضرة العالم الإسلامي آنذاك - خلال رحلاته الكثيرة، وقد ترجم له الخطيب في تاريخه وقال: «وقدِمَ بغدادَ غير مرّة، وروى كتابه

(١) انظر: (تاريخ بغداد) (٤٦٥/٩)، (تاريخ مدينة دمشق) (٨٠/٢٩).

(٢) من كُبريات مُدن إيران (حوالي مليون نسمة)، تقع في وسط هضبة إيران، تبعد عن العاصمة طهران حوالي ٧٠٠ كلم باتجاه الجنوب.

(٣) (٣٣٤/١).

(٤) انظر: (سؤالات أبي عبيد الآجري أبا داود) (٢/٢٩٤ برقم/١٨٩٨).

(٥) كما نصّ عليه البخاري وغيره، انظر: (التاريخ الأوسط) (٤/٩٨١ برقم/١٥٦٧)، (تهذيب الكمال) (١٧٤/٢٠)، وزاد ابن حبان: «يوم الخميس، لإحدى عشرة ليلة بقيت من ربيع الآخر». (الثقات) له (٥٢٢/٨).

المَصْنَفَ في السنن بها، ونقله عنه أهلها...»^(١)؛ ويدل على ذلك أيضًا ملازمته الطويلة للإمام أحمد، وكذلك للأئمة الآخرين؛ أمثال ابن معين، وابن المديني، حيث روى عنهم الكثير من الأحاديث، كما استفاد منهم في الجرح والتعديل.

ويدل على ذلك أيضًا إخباره بأنه هو الذي نعى مسدد بن مسرهد إلى الإمام أحمد، وقد مات مسدد سنة (٢٢٨هـ)^(٢).

وكان آخر وجوده بها سنة (٢٧١هـ)، ثم خرج منها إلى البصرة^(٣).

٢ - البصرة:

في تلك السنة [٢٢٠هـ] سافر أبو داود إلى البصرة، حيث وصلها بعد وفاة عثمان بن الهيثم المؤذن البصري (ت ٢٢٠هـ) بيوم واحد، وكانت وفاته في رجب من تلك السنة، وسمع من أبي عمر حفص بن عمر الضرير البصري مجلسًا واحدًا، وسمع في هذه السنة من عمرو بن علي الفلاس (ت ٢٤٩هـ)^(٤) وآخرين.

ويبدو أن أبا داود أمضى بقية هذه السنة كلها في البصرة، بل وبقي فيها مدةً من السنة التي تليها، فقد صرح بأنه كتب عن محمد بن بشار بندار وأبي موسى الزّمن محمد بن المثنى سنة (٢٢١هـ)^(٥).

وقد غادرها هذه السنة (٢٢١هـ)، ولكنه تردّد إليها كثيرًا، من ذلك أنه حضر جنازة محمد بن كثير العبدي (ت ٢٢٣هـ) بها، وذكر أنه التقى

(١) (تاريخ بغداد) (٥٦/٩)، وانظر: (تاريخ مدينة دمشق) (٢٢/٢٠١)، (سير أعلام النبلاء) (١٣/٢٠٩).

(٢) انظر: (سؤالات أبي عبيد الآجريّ أبا داود) (٢/٥٤ برقم/١١٠٢).

(٣) انظر: (تاريخ بغداد) (٥٨/٩)، (تاريخ مدينة دمشق) (٢٢/٢٠٠ - ٢٠١).

(٤) (سؤالات أبي عبيد الآجريّ أبا داود) (٢/١٤٢ برقم/١٣٩٩).

(٥) (سؤالات أبي عبيد الآجريّ أبا داود) (٢/١٤٢ برقم/١٤٠٠).

حفص بن عمر الحوضي (ت ٢٢٥هـ) بها، بل استوطنها أخيراً، ومات بها.

٣ - الكوفة:

دخل الإمام أبو داود الكوفة سنة (٢٢١هـ)، كما صرح بذلك أبو داود نفسه^(١)، ولم تطل إقامته بها، حيث غادرها في السنة نفسها إلى الحجاز، مما يعني أنه تردّد إليها مرات؛ لأنّ شيوخه منها كثر، وقد ذكر أبو داود أنه سمع من الهيثم بن خالد الجهني^(٢) سنة (٢٣٥هـ)^(٣)، مما يؤكّد ذلك.

٤ - مكة المكرمة:

يبدو أن الإمام أبا داود اتّجه من الكوفة إلى الحجاز مباشرة، فقد سمع بمكة من عبد الله بن مسلمة القعنبي (ت ٢٢١هـ)^(٤).

(١) انظر: (تاريخ مدينة دمشق) (١٩٥/٢٢)، (تهذيب الكمال) (٣٦٦/١١) نقلاً عن الأجري، وانظر: (بذل المجهود في ختم السنن لأبي داود) للسخاوي (ص/٧٩).

(٢) الهيثم بن خالد، ويُقال: ابن جنادة، الجهني، أبو الحسن الكوفي (ت ٢٣٩هـ)، «ثقة». (التقريب) (٧٣٦٥).

(٣) (سؤالات أبي عُبيد الأجرّي أبا داود) (١/١٨٥ برقم/١٣٢).

(٤) انظر: (سير أعلام النبلاء) (٢٠٤/١٣).

وأضاف الذهبي فيمن سمعه بمكة: سليمان بن حرب، وذكر في (تاريخ الإسلام) (٥٥١/٦) أنه سمع منهما بمكة أيام الحج. وسليمان بن حرب هو الأزديّ الواسطي البصري، قاضي مكة. قلت: نصّ الخطيب في (تاريخ بغداد) (٣٦/٩) على أنّ ولاية سليمان بن حرب للقضاء بمكة كانت سنة (٢١٤هـ)، وأنه لم يزل على ذلك إلى أن عُزل في سنة (٢١٩هـ)، ونصّ ابن سعد في (الطبقات) (٣٠٠/٧) أنه رجع إلى البصرة بعد أن عُزل، وأنه لم يزل بها حتى توفي بها سنة (٢٢٤هـ). فالظاهر أنّ سماع أبي داود عنه كان بالبصرة، وليس بمكة، ويؤكدّه ما نقله الذهبيّ نفسه في (السير) (٢١٧/١٣) أنه سمع منه في البصرة. والله تعالى أعلم.

٥ - المدينة النبوية:

لم أستطع التعرف على تاريخ رحلته إليها، ولكن من المؤكد أنه وردّها، يدلُّ على ذلك ذكره لمرثياتِه في (بئر بُضاعة)^(١)، وأنه قدَّرها بردائه، مما يدلُّ على وروده إليها، وأرجَّح أن تكون رحلته إليها في هذه الرحلة نفسها بعد مكة مباشرة، كما هي عادة الآفاقيين الذين يأتون للحج، حيث إنهم يَسْتَغْلُون رحلة الحج للذهاب إلى مدينة النبي ﷺ والصلاة في مسجده الشريف.

إلا أنَّ عدمَ رواية أبي داود عن إسماعيل بن أبي أويس (ت ٢٢٦هـ) - وهو ابنُ أخت الإمام مالك والراوي عنه - مما يُعَكِّرُ على هذا الترجيح؛ إذ إنه لو كان رحل إلى المدينة هذه السنة لأدركه وروى عنه كما روى عنه الشيخان. والله تعالى أعلم.

٦ - دمشق:

يقول الإمام أبو داود عن أبي النضر إسحاق بن إبراهيم الدمشقي^(٢): «ما رأيتُ بدمشق مثله، كان كثيرَ البكاء، كتبتُ عنه سنة اثنتين وعشرين»^(٣).

وهذا يدل على أنه قد توجَّه من الحجاز إلى دمشق مباشرة، وأنه كان بها سنة (٢٢٢هـ). وقد ترجمَ له ابنُ عساكر في (تاريخ مدينة دمشق)، وذكرَ من مشايخه بها ثمانية، ثم قال: «وجماعة سواهم»^(٤).

(١) انظر ما سيأتي في الباب الثاني، الفصل الثاني، المبحث السادس منه «ثامناً».

(٢) هو الفراديسي، مولى عمر بن عبد العزيز (ت ٢٢٧هـ)، «صدوق ضعَّف بلا مستند» (خ د س).

(٣) (سؤالات أبي عبيد الآجري أبا داود) (٢/ ٢٢٥ برقم/ ١٦٧٥).

(٤) (تاريخ مدينة دمشق) (٢٢/ ١٩١).

٧ - حمص:

دخل أبو داود هذه المدينة مرارًا، فقد ذكرَ في ترجمة محمد بن إسماعيل بن عياش الحمصي أنه دخلَ مدينةَ حمص غير مرة وهو حيٌّ^(١)، وأنا أستظهرُ أن يكون دخوله الأول إليها في هذه الرحلة، قبل عودته إلى العراق في السنة التي تليها؛ وذلك لما بين المدينتين (دمشق وحمص) من القرب، ولأنَّ بعضَ مَنْ سمع منهم من الحمصيين توفوا في سنة (٢٢٤هـ)، وهما: حيوة بن شريح بن يزيد الحضرمي الحمصي^(٢)، ويزيد ابن عبد ربّه الرُّيَدي الحمصي المؤذن^(٣)، وإذا علمنا أنه رجع إلى العراق سنة (٢٢٣هـ) كما سيأتي: فمن الصعب أن يلحقهم في هذه المدة اليسيرة، وخاصة أنه حديث عهدٍ بالشام، والله تعالى أعلم.

٨ - حلب:

وسمَعَ بها من أبي توبة الربيع بن نافع الحلبي (ت ٢٤١هـ)^(٤).

٩ - حَرَّانُ^(٥):

وسمَعَ بها من أحمد بن أبي شعيب، وغيره^(٦).

(١) انظر: (سؤالات الآجري أبا داود) (٢/٢٣١ برقم/١٦٩١).

(٢) «ثقة». (خ د ت ق). (التقريب) (١٦٠١).

(٣) يُقال له الجُرْجُسي، «ثقة». (م د س ق). (التقريب) (٧٧٤٥).

(٤) (سير أعلام النبلاء) (١٣/٢٠٤).

(٥) من المدن العظيمة المشهورة المندثرة، كانت في بلاد ما بين النهرين، قاعدة بلاد مضر، وعند ملتقى الطرق التجارية شرق الفرات، ولاسيما طريق الشام وطريق الجزيرة، وكانت عامرةً إلى المائة السابعة، وتوجدُ الآن قريةً زراعيةً صغيرة، مبنيةً على أطلال المدينة القديمة، وهي قرية «حران الخليل»، شمال محافظة الرقة في سوريا، على الضفة اليسرى لنهر البليخ، وسط مرج خصيب، تابعة لمحافظة حلب السورية. انظر: (المسالك والممالك) (ص/٥٤)، (معجم البلدان) (٢/٢٧١)، (بلدان الخلافة الشرقية) (ص/١٣٤).

(٦) (تاريخ الإسلام) (٦/٥٥١).

١٠ - الجزيرة^(١) :

وسمِعَ بها من أبي جعفر الثُّفيلي وطائفة^(٢) ، والنفيلي حَرَّانِي، وقد أضفتُ هذه المحطة تبعًا للإمام الذهبي، حيث ذكرَ سَمَاعُ أبي داود من أحمد بن أبي شعيب في حران، وسماعه من النفيلي في الجزيرة، مما يدلُّ على رحلة أبي داود إلى مدنِ الجزيرة الأخرى أيضًا.

١١ - الرملة^(٣) :

كان بها سنة (٢٣٠هـ)، وسمِعَ بها من محمد بن سَمَاعَةَ الرَّملي^(٤) وغيره، وقال عنه: «كان صاحب حديث، كتبُ عنه سنة ثلاثين»^(٥).

١٢ - طَرُسُوس^(٦) :

رحلَ إليها وكتبَ عن حامد بن يحيى بن هانئ البلخي نزيل

(١) تُطَلِّقُ «الجزيرة» إطلاقين: الأول: على البلاد والمدن الواقعة بين الدجلة والفرات، وفيها عدَّةُ مدن، منها: الموصل، وسنجار، وحران، والرقعة، ورأس العين، وأمد، وميافارقين. والإطلاقُ الثاني: على جزيرة ابن عمر الواقعة هناك، والمراد هنا الإطلاق الأول.

(٢) (تاريخ الإسلام) (٦/٥٥١).

(٣) بلدة من بلاد فلسطين، تقع إلى الجنوب الغربي من اللد، وتكاد تلتصقُ بها، شمال شرقي القدس، كانت قصبة فلسطين.

(٤) «صدوق»، مات (٢٣٨هـ). (مد). (التقريب) (٥٩٣٣). و(سماعة) ضبط في القاموس بفتح السين، وفي التقريب بكسرهما!.

(٥) (سؤالات أبي عُبَيْدٍ الأَجْرِي أبا داود) (٢/٢٥٩ برقم/١٧٨٠).

(٦) مدينةٌ بثغور الشام بين أنطاكية وحلب وبلاد الروم، كانت من أهم ثغور المسلمين، لم تزل مع المسلمين في أحسن حالٍ حتى استولى عليها نقفور ملك الروم سنة (٣٥٤هـ) - الذي استولى على المصيصصة وبقية الثغور - وقد أحرَقَ المصاحف، وخرَّبَ المساجد، وأخذ من خزائن السلاح ما لم يُسمِعْ بمثله مما كان جُمِيعٌ من أيام بني أمية إلى تلك الغاية، فأَمَّنْ نقفور مَن تحوَّلَ إلى النصرانية، وفرضَ الجزيةَ على مَن بقي على إسلامِهِ. انظر: (معجم البلدان) (٣/٢٥٦ - ٢٥٧).

طرسوس^(١)، وحضرَ جنازته وقال: «مات حامد بن يحيى بطرسوس في يوم مطير، ما قدرنا أن نخرج في الجنازة»^(٢)، وكانت وفاة حامد في سنة (٢٤٢هـ).

وقد طالت إقامة أبي داود رَحِمَهُ اللهُ في طرسوس، فعن محمد بن صالح الهاشمي أنه قال: قال لنا أبو داود: أقيمت بطرسوس عشرين سنة أكتب المسند^(٣)، فكتبْتُ أربعة آلاف حديث..^(٤).

وما وردَ في هذه الرواية من إقامة أبي داود المدة المذكورة: قد لا يُسلَّمُ به، خاصةً بعد أن عرفنا تنقُّله بين المدن مدة حياته إلى استقراره الأخير في البصرة، وهذا لا يمنع أن يكون قد أقامَ فيها مدةً طويلةً للقاء المشايخ الذين يرتادون الثغرَ في ذلك الوقت^(٥).

١٣ - بيروت^(٦):

ذكر الإمام أبو داود أنه كتبَ عن عباس بن الوليد بن مَزِيد سنة (٢٢٧هـ)، ومعه ابنُ أبي سَمِينَةَ^(٧)، والظاهر أنَّ سماعه منه كان في بلده

= وطرسوس تقع الآن في جنوبي تركيا الآسيوية، في مقاطعة كيليكية، عددُ سكانها (١٥٠) ألف نسمة.

(١) أبو عبد الله. «ثقة حافظ»، (د). (التقريب) (١٠٦٨).

(٢) (سؤالات أبي عُبَيْدٍ الأَجْرِيِّ أبا داود) (٢/٢٥٥ برقم/١٧٦٤).

(٣) يريد «السنن».

(٤) انظر: (مقدمة السَّلَفِي لِمَعَالِمِ السَّنَنِ) (٤/٣٥٩)، (تهذيب الأسماء واللغات) للنووي (٢/٢٢٤).

(٥) وقد شكَّك بعضُ المعاصرين في رحلته إلى طرسوس أصلاً [انظر: مقولات أبي داود في سننه، للباحث محمد سعيد حوى (ص/٦)]، وهو خطأ غريب، وما ذكره أبو داود من وجوده بها في ذلك الوقت المحدد، وشهوته جنازة حامد بن يحيى - كما سبق في المتن -: يَنسِفُ هذا الاحتمال، ولا يَدْعُ مجالاً للتشكيك.

(٦) مدينة معروفة في لبنان، وكانت من ثغور المسلمين في ذلك الوقت.

(٧) هو محمد بن إسماعيل بن أبي سَمِينَةَ الهاشمي مولا هم، البصري (ت ٢٣٠هـ)، ثقة. (خ د).

بيروت، ومما يؤيده كون ابن أبي سميئة معه، وهو بصري خرج إلى بغداد، ثم خرج إلى الثغر فمات هناك سنة (٢٣٠هـ)، مما يدل على أن سماعهما من عباس بن الوليد كان ببيروت.

١٤ - مصر:

رحل الإمام أبو داود إلى مصر عام (٢٤٠هـ)، وسمع أحمد بن صالح المصري، وغيره.

وكان أبو داود قد اصطحب ابنه الإمام أبا بكر بن أبي داود ليسمعه من المشايخ، وكان أحمد بن صالح لا يحدث إلا ذا لحيه، ولا يترك أمرد يحضر مجلسه، فلما حمل أبو داود ابنه ليسمع منه - وكان إذ ذاك أمرد - أنكر أحمد بن صالح على أبي داود إحضاره ابنه المجلس، فقال له أبو داود: هو وإن كان أمرد أحفظ من أصحاب اللحي، فامتحنه بما أردت. فسأله عن أشياء أجابه ابن أبي داود عن جميعها، فحدثه حينئذ، ولم يحدث أمرد غيره^(١).

(١) ذكره الخطيب في (تاريخ بغداد) (٢٠١/٤)، والمزي في (تهذيب الكمال) (٣٤٩/١). بينما وردت القصة عند ابن عساكر في (تاريخ مدينة دمشق) (٨١/٢٩)، والحموي في (معجم البلدان) (٢٤/٣) والذهبي في (سير أعلام النبلاء) (٢٢٦/١٣) بنحو آخر، وفيها أنه «كان أحمد بن صالح يمتنع على المرد من رواية الحديث لهم تعففاً وتزهداً، ونفياً للظنة عن نفسه، وكان أبو داود يحضر مجلسه ويسمع منه، وكان له ابن أمرد يحب أن يسمعه حديثه، وعرف عادته في الامتناع عليه من الرواية، فاحتال أبو داود بأن شد على ذقن ابنه قطعة من الشعر؛ ليتوهم ملتجياً، ثم أحضره المجلس، وأسمعه جزءاً، فأخبر الشيخ بذلك، فقال لأبي داود: أمثلي يعمل معه مثل هذا؟! فقال له: أيها الشيخ، لا تذكر علي ما فعلته، واجمع ابني هذا مع شيوخ الفقهاء والرواة، فإن لم يقاومهم بمعرفته: فاحرمه حينئذ من السماع، قال: فاجتمع طائفة من الشيوخ، فعرض لهم هذا الابن مطارحاً، وغلب الجميع بفهمه، ولم يرو له الشيخ مع ذلك شيئاً من حديثه، وحصل له ذلك الجزء الأول».

نهاية المطاف

وبعد هذه الرحلات الكثيرة المتتابة خارج سجستان وخراسان: رجع إلى خراسان، فسمّع بها ابنه من إسحاق بن منصور الكوسج، ثم خرج إلى موطنه سجستان لتفقد ما يملكه من أسباب المعيشة هناك، ولم يزل يتردد على بغداد، حتى طلب منه الأمير الموفق^(١) الانتقال إلى البصرة فانتقل إليها، وتوفي هناك.

وقد تقدم قول الحاكم عنه: «مولده بسجستان... خرج منها في طلب الحديث إلى البصرة... ثم دخل إلى الشام ومصر، وانصرف إلى العراق، ثم رحل بابنه إلى بقية المشايخ، وجاء إلى نيسابور، فسمّع ابنه من إسحاق بن منصور، ثم خرج إلى سجستان، وطالع بها أسبابه، وانصرف إلى البصرة واستوطنها»^(٢).

وهكذا ألقى أخيراً عصا الترحال في البصرة، ليصبح عالمها الذي تسترّد البصرة مكانتها بوجوده بعد أن خربت بيد الرّنج.

ومما يلاحظ في رحلات الإمام أبي داود:

أولاً: اتساع الرقعة الجغرافية التي شملتها رحلاته العلمية، فراحلاته شملت بلاداً واسعة مترامية الأطراف، ومع ذلك فقد تردّد إليها أكثر من مرة. والمدن التي رحل إليها تشمل دولاً عديدة هي: أفغانستان، وإيران، والعراق، وسوريا، والأردن، وتركيا، وبلاد الحرمين، ومصر.

أمّا بلاد: طاجكستان، وأوزبكستان، وتركمانستان، التي تقع في إقليميّ: «خراسان» و«ما وراء النهر»: فإنه لم يرد ذكرها فيما سبق، إلا أنه من المستبعد جداً أن لا يكون أبو داود قد رحل إليها مع قريبها، ومع

(١) ستأتي ترجمة الأمير الموفق في بداية المبحث السادس، عند الحديث عن مكانة الإمام أبي داود العلمية.
(٢) (سير أعلام النبلاء) (١٣/٢١٧-٢١٨).

انتشار المراكز العلمية فيها، مع تجواله في الآفاق المتباعدة.

فُتُضِفَ هذه الدولُ أيضًا إلى قائمة الدول السابقة.

ثانيًا: السرعة في ملاحقة الأمصار التي رحلَ إليها، فبينما نجده في أول رحلته يدخل بغداد سنة (٢٢٠هـ)، نراه في رجب من السنة نفسها في البصرة، وبعد أخذه من بعض مشاهير أئمتها: نجده يُغادرها إلى الكوفة في سنة (٢٢١هـ)، ثم يواصلُ رحلته في السنة نفسها إلى بلاد الحرمين.

وفي السنة التي تليها (٢٢٢هـ) نجده قد وصلَ إلى دمشق، ثم يتجه إلى المدن الواقعة هناك، كمدينة حمص، ويتجاوزها إلى الثغور، ثم لم يلبث أن رجع إلى بغداد، ثم نراه في بعض مدن الشام مرةً أخرى، ثم نَفْجاً به في خراسان.

كلُّ هذا يدل على ما كان يتحلَّى بها من الهمة العالية، التي لا تتوفر إلا لأمثاله من أصحاب العزائم، وعلى قدر أهل العزم تأتي العزائم.

ثالثًا: مما يدلُّ على مدى عنايته بالسماع عن الكبار: أنه كان يتأسَّف على عدم إدراكه بعضَ مَنْ عاشوا بعد (٢٢٠هـ) ومع ذلك لم يُدرِكْهم، فقد سأله تلميذه الآجري عن سماعه عن بعض المشايخ، فأجاب أنه لم يسمع منهم ثم قال: «هؤلاء كانوا بعد العشرين، والحديثُ رزقٌ! ولم أسمع منهم!»^(١).

رابعًا: روى عن بعض شيوخه في عددٍ من الأمصار، يقولُ أبو داود: «كتبْتُ عن مؤمِّل بن إهاب^(٢) بالرَّمْلة، وبحلب، فحمص»^(٣).

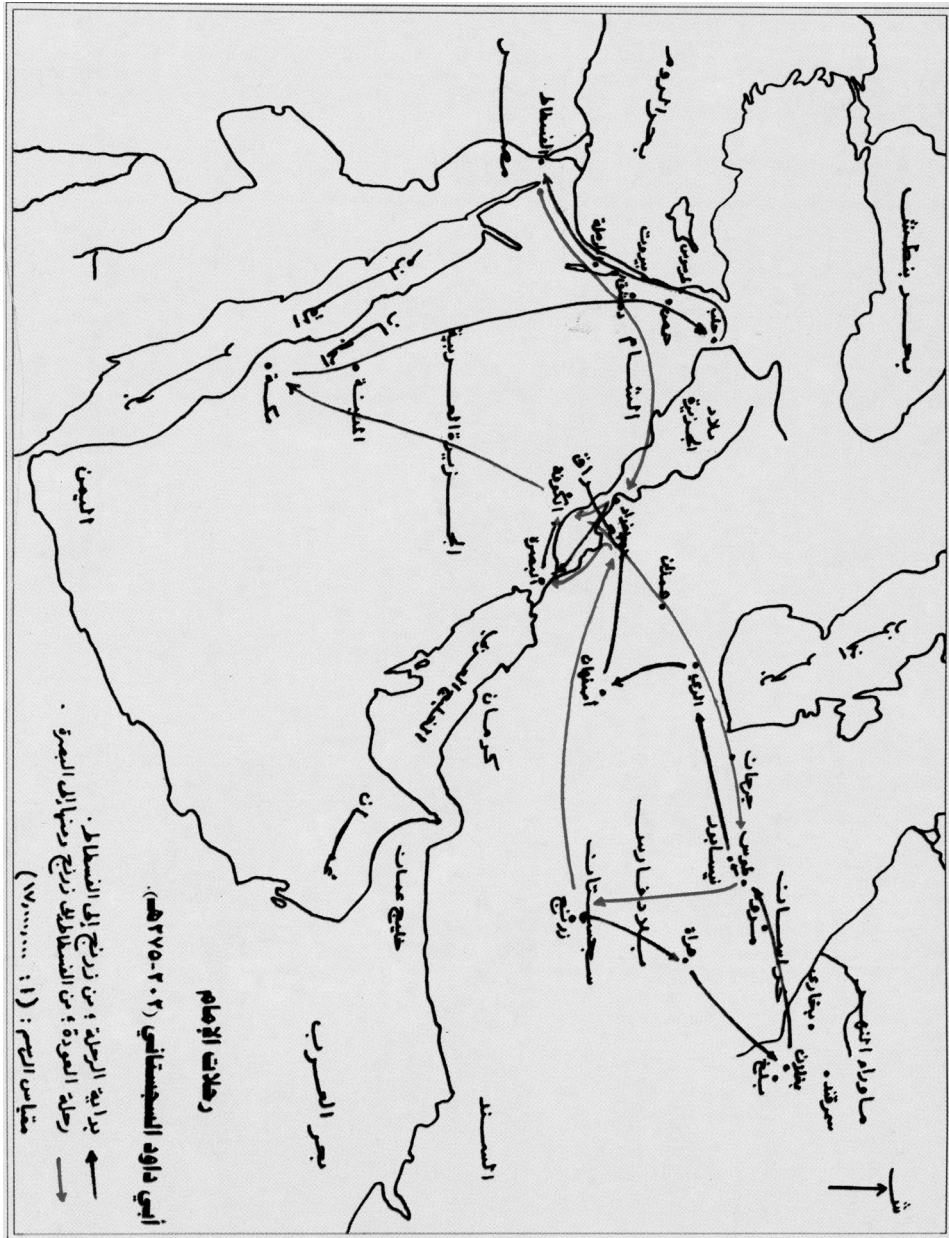
(١) (سؤالات أبي عُبَيْدٍ الْآجُرِّي أبا داود) (٢/٢٩٥ برقم/١٨٩٨).

(٢) هو الربيعي العجلي، أبو عبد الرحمن الكوفي، نزيل الرملة (ت ٢٥٤هـ)، «صدوق له أوهام» (د س). (التقريب) (٧٠٣٠).

(٣) (سؤالات أبي عُبَيْدٍ الْآجُرِّي أبا داود) (٢/٢٦١ برقم/١٧٨٦)، (تاريخ بغداد) (١٣/١٨٥).

خامساً: تفضّل الأستاذ الدكتور/ عبد الله يوسف الغنيم - رئيس مركز البحوث والدراسات الكويتيّة - مشكوراً برسم خريطة توضّح مسارَ رحلات الإمام أبي داود ذهاباً وإياباً، وقد قام بالتنسيق معه الشيخ أبو الحارث فيصل يوسف العلي - مدير مكتب الشؤون الفنية -، شكر الله جهدهما.





المبحث الثالث

شيوخ الإمام أبي داود

كان من نتاج رحلات أبي داود الكثيرة أنه كتب عن مشايخ كثيرين في بلدان شتى، وقد سبق قول الخطيب والمزي أنه: «أحد من رحل وطوّف، وجمع، وصنّف، وكتب عن العراقيين، والخراسانيين، والشاميين، والمصريين، والجزريين، والحجازيين، وغيرهم»^(١).

كما أنّ تبكير أبي داود رَحِمَهُ اللهُ في الرحلات مكّنته من التقدّم على أقرانه بعلو الإسناد، وقد شارك الإمام البخاري في شيوخه، بل شارك عدداً من شيوخه في شيوخهم.

قال ابن دقيق العيد: «أبو داود كان له حظ من علو الإسناد بعد أبي عبد الله البخاري، وقد شاركه في جماعة لم يُشاركه في الرواية عنهم غيره من أصحاب الكتب الستة - أعني في الرواية عنهم بدون واسطة -»^(٢).

وقد ذكر الحافظ المزي (١٧٩) من شيوخه^(٣)، وقال الحافظ ابن حجر في (التهذيب): «وشيوخه في (السنن) وغيرها نحو من ثلاثمائة نفس، لم يستوعبهم المؤلف»^(٤).

(١) (تاريخ بغداد) للخطيب (٥٥/٩)، (تهذيب الكمال) للمزي (٣٥٦/١١).

(٢) (شرح الإلمام بأحاديث الأحكام) (٥/أ) - مخطوط - نقلاً عن (الإمام أبو داود) للبراك (ص/١١).

(٣) انظر: (تهذيب الكمال) (٣٥٦/١١ - ٣٥٩).

(٤) (تهذيب التهذيب) للحافظ ابن حجر (١٥٥/٤).

وقد استخرجهم الشيخ عبد الله بن صالح البراك من كتاب (المعجم المشتمل على ذكر أسماء شيوخ الأئمة النبيل) للحافظ ابن عساكر، مقتصرًا على شيوخ أبي داود في السنن فقط، فوصل عددهم إلى (٤٢١) (١).

كما أن الحافظ أبا علي الحسين بن محمد الجياني (ت ٤٩٨هـ) ألف كتابًا مستقلًا في «تسمية شيوخ أبي داود السجستاني» (٢)، وبلغ عددهم عنده (٤٤٩).

على أنه فاتته أسماء بعض الشيوخ الذين روى عنهم أبو داود في (سننه) (٣)، فالعدد ليس نهائيًا.

ويمكن تقسيم شيوخه إلى طبقات بالنظر إلى وفياتهم (٤):

الطبقة الأولى: وهم قومٌ تقدّم سماعه منهم، وقد أدركهم أبو داود في بداية طلبه للعلم، ومنهم:

١ - إبراهيم بن موسى الفراء الرازي (ت بعد ٢٢٠هـ).

٢ - حفص بن عمر الضرير البصري (ت ٢٢٠هـ).

(١) (الإمام أبو داود السجستاني وكتابه السنن) للبراك (ص/ ١٧ - ٢٥).

(٢) وهو مطبوع بتحقيق أخينا الشيخ جاسم بن محمد الفجي.

(٣) منهم: إبراهيم بن يعقوب الجوزجاني (ت ٢٥٩)، روى عنه في (ح/ ٢٨٧٥، ٣٢٨٤).

(٤) انظر: (الإمام أبو داود السجستاني وكتابه السنن) للبراك (ص/ ١٥ - ١٦).

قلت: النظر في الوفيات ليس كافيًا في تحديد الطبقات، ولكنه من باب التقريب؛ أمّا تحديد الطبقة بدقة: فينظر فيها إلى أعمار الشيوخ وسنيهم، والشيوخ الذين رووا عنهم؛ لأنه ربّ شيخين لشخص توفي كلٌّ منهما في سنة واحدة، لكن عاش أحدهما (٦٠) سنة، والآخر (٩٠) سنة، فهذان ليسا من طبقة واحدة، فالذي عاش (٩٠) سنة: أدرك شيوخًا لم يدركهم الآخر، وعلى هذا يعتمد من ألف في الطبقات، فتحدد سنة الوفاة من باب التقريب.

- ٣ - عبد الله بن مسلمة القعنبي (ت ٢٢١هـ).
 - ٤ - عاصم بن علي بن عاصم الواسطي (ت ٢٢١هـ) ^(١).
 - ٥ - مسلم بن إبراهيم الفراهيدي (ت ٢٢٢هـ).
 - ٦ - محمد بن كثير العبدي البصري (ت ٢٢٣هـ).
 - ٧ - موسى بن إسماعيل التبوذكي (ت ٢٢٣هـ).
 - ٨ - سعيد بن منصور الخراساني الحافظ، نزيل مكة (ت ٢٢٧هـ).
- وغيرهم.

الطبقة الثانية: شيوخه الذين أكثر عنهم، ومنهم:

- ١ - مسدد بن مسرهد البصري (ت ٢٢٨هـ).
- ٢ - يحيى بن معين الإمام (ت ٢٣٣هـ).
- ٣ - علي بن عبد الله ابن المديني الإمام (ت ٢٣٤هـ).
- ٤ - أبو بكر بن أبي شيبة (عبد الله بن محمد بن أبي شيبة: إبراهيم الواسطي الأصل، الكوفي (ت ٢٣٥هـ).
- ٥ - إسحاق بن إبراهيم بن مخلد الحنظلي، المعروف بابن راهويه (ت ٢٣٨هـ).
- ٦ - قتيبة بن سعيد بن جميل البغلاني (ت ٢٤٠هـ).
- ٧ - الإمام أحمد بن محمد بن حنبل (ت ٢٤١هـ).
- ٨ - هناد بن السري بن مصعب أبو السري الكوفي (ت ٢٤٣هـ).
- ٩ - محمد بن العلاء بن كريب الهمداني، أبو كريب الكوفي (ت ٢٤٧هـ).

(١) سمع منه مجلسًا واحدًا. انظر: (تاريخ بغداد) (٥٦/٩)، (السير) (٢٠٤/١٣).

- ١٠ - أحمد بن صالح المصري الإمام (ت ٢٤٨هـ).
 ١١ - محمد بن بشار البصري، المعروف بـ(بندار) (ت ٢٥٢هـ).
 ١٢ - محمد بن يحيى بن عبد الله بن خالد الذهلي، النيسابوري (ت ٢٥٨هـ).

وغير هؤلاء.

الطبقة الثالثة: وهم قومٌ في عداد طبقته، وبعضهم من أقرانه، منهم:

١ - الحسن بن محمد الصباح (ت ٢٦٠هـ).

٢ - عمر بن الخطاب السجستاني (ت ٢٦٤هـ).

٣ - العباس بن الوليد البيروتي (ت ٢٦٩هـ).

٤ - عباس بن محمد الدوري (ت ٢٧١هـ).

٥ - محمد بن عوف الطائي (ت ٢٧٢هـ).

وغيرهم - رحمهم الله تعالى -.

وسأذكرُ فيما يلي أسماءَ عشرين شيخاً من شيوخه، مرتّبين على عدد مروياتهم في كتابه (السنن)^(١):

١ - مسدد بن مسرهد البصري (ت ٢٢٨هـ)، «ثقة حافظ»، (خ د ت س)، روى عنه في السنن (٥٣٩) حديثاً.

٢ - عبد الله بن مسلمة القعنبي (ت ٢٢١هـ)، «ثقة عابد»، (خ م د ت س)، روى عنه في السنن (٣٣٦) حديثاً.

٣ - موسى بن إسماعيل التبوذكي (ت ٢٢٣هـ)، «ثقة ثبت»، (ع)،

(١) الاعتماد في ذكر عدد مرويات كل شيخ هنا على العد من واقع رواياته في الكتاب، ويبقى العمل من عمل البشر يعتره من النقص ما لا يخلو منه عمل البشر.

روى عنه في السنن (٣١٤) حديثاً.

٤ - عثمان بن أبي شيبة (ت ٢٣٩هـ)، «ثقة حافظ شهير، وله أوهام»، (خ م د س ق)، روى عنه في السنن (٢٨٢) حديثاً.

٥ - الإمام أحمد بن محمد بن حنبل (ت ٢٤١هـ)، روى عنه (٢٢٩) حديثاً.

٦ - قتيبة بن سعيد بن جميل البغلاني (ت ٢٤٠هـ)، «ثقة ثبت»، (ع)، روى عنه في السنن (١٥٥) رواية.

٧ - الإمام أحمد بن صالح المصري (ت ٢٤٨هـ)، «ثقة حافظ»، (خ د)، روى عنه (١٤٩) حديثاً.

٨ - عبد الله بن محمد النفيلي (ت ٢٣٤هـ)، «ثقة حافظ»، (خ ع)، روى عنه في السنن (١٤٢) حديثاً.

٩ - الحسن بن علي الحلواني (ت ٢٤٢هـ)، «ثقة حافظ، له تصانيف»، (خ م د ت ق)، روى عنه (١٣٢) حديثاً.

١٠ - محمد بن كثير العبدى (ت ٢٢٣هـ)، «ثقة، لم يُصَبَّ مَنْ ضَعَّفَهُ»، (ع)، روى عنه في السنن (١٢٩) حديثاً.

١١ - مسلم بن إبراهيم الفراهيدي (ت ٢٢٢هـ)، «ثقة مأمون مكثير»، (ع)، روى عنه في السنن (١٠٨) حديثاً. قال الحافظ عنه: «وهو أكبر شيخ لأبي داود»^(١).

١٢ - محمد بن المثنى البصري (ت ٢٥٢هـ)، «ثقة ثبت»، (ع)، روى عنه (١٠٠) حديثاً.

(١) (التقريب) (ص/٥٢٩ برقم ٦٦١٦).

- ١٣ - حفص بن عمر بن الحارث التَّمَرِي (ت ٢٢٥هـ)، «ثقة ثبت، عيبٌ بأخذ الأجرة على الحديث»، (خ د س)، روى عنه (٩٨) حديثًا.
- ١٤ - محمد بن العلاء بن كريب الهمداني، أبو كريب الكوفي (ت ٢٤٧هـ)، «ثقة حافظ»، (ع)، روى عنه (٨٥) حديثًا.
- ١٥ - أحمد بن عمرو ابن السَّرْح المصري (ت ٢٥٠هـ)، «ثقة»، (م د س ق)، روى عنه (٨٠) حديثًا.
- ١٦ - محمد بن يحيى بن عبد الله بن خالد بن فارس الذهلي (ت ٢٥٨هـ)، «ثقة حافظ جليل»، (خ ٤)، روى عنه في السنن (٧١) حديثًا.
- ١٧ - محمد بن بشار البصري، المعروف بـ(بندار) (ت ٢٥٢هـ)، «ثقة»، (ع)، روى عنه في السنن (٦٨) حديثًا.
- ١٨ - سليمان بن حرب الأزدي البصري (ت ٢٢٤هـ)، «ثقة إمام حافظ»، (ع)، روى عنه (٦٤) حديثًا.
- ١٩ - هناد بن السري بن مصعب، أبو السري الكوفي (ت ٢٤٣هـ)، «ثقة»، (ع م ٤)، روى عنه في السنن (٦٦) حديثًا.
- ٢٠ - إبراهيم بن موسى الفراء الرازي (ت بعد ٢٢٠هـ)، «ثقة حافظ»، (ع)، روى عنه في السنن (٥٥) حديثًا.
- وأبرز مَنْ تَخَصَّصَ عليهم في الحديث هما الإمامان: أحمد بن حنبل، وابن معين، قال المزيُّ لما ذكرَ ابنَ معين في شيوخه: «وعنه وعن أحمد بن حنبل أخذَ علمَ الحديث»^(١)، ويُضاف إليهما: الإمام علي ابن المديني، وقد استفادَ منهم، ونقلَ آراءَهم في الأحاديث والرواة، كما

(١) تهذيب الكمال (٣٥٩/١١).

يتبين ذلك من قراءة (سؤالات الآجري).

وأكثر مَنْ لازمه من الثلاثة: هو الإمام أحمد، فقد لازمه، وتأثر به، وأخذ عنه الحديث والفقه، كما استفاد منه في العقيدة.

قال الإمام الذهبي: «كان أبو داود مع إمامته في الحديث وفنونه: من كبار الفقهاء، فكتابه يدلُّ على ذلك، وهو من نُجباء أصحاب الإمام أحمد، لازمَ مجلسه مدةً، وسأله عن دِقاقِ المسائل في الفروع والأصول»^(١).

وقد روى عنه في (السنن) فقط مائتين وتسعًا وعشرين حديثًا، ووجه إليه أسئلة كثيرة في الأحاديث والرواة، ودونها في سؤالاته للإمام أحمد، وهو مطبوع، كما أنه وجه إلى الإمام أحمد أسئلة كثيرة في الفقه، ودونها في كتاب، وقد طبع باسم (مسائل الإمام أحمد - رواية أبي داود).



(١) (سير أعلام النبلاء) (١٣/٢١٥)، وبمثله قال السخاوي في (بذل المجهود) (ص/٨٠ - ٨١).

المبحث الرابع

تلاميذُ الإمام أبي داود

روى عنه خلقٌ كثيرٌ من العلماء والأئمة^(١)، وهاك ذكر بعض المشهورين:

- ١ - الإمام الترمذي (ت ٢٧٩هـ)، وقد روى عنه الترمذي في (جامعه) ثلاثة أحاديث^(٢)، كما روى عنه بعض آراء الإمام أحمد في الرجال^(٣).
- ٢ - الإمام النسائي (ت ٣٠٣هـ)^(٤).
- ٣ - أبو بكر أحمد بن محمد بن هارون الخلال الحافظ (ت ٣١١هـ).
- ٤ - الحافظ أبو عوانة يعقوب بن إسحاق الإسفراييني (ت ٣١٦هـ) صاحبُ «المستخرج» المشهور على صحيح الإمام مسلم.
- ٥ - علي بن عبد الصمد، الملقَّب بـ«عَلَّان» وبـ«ماغمه» (ت ٢٨٩هـ).

(١) انظر: (تهذيب الكمال) (١١/ ٣٦٠ - ٣٦١).

(٢) هي الأحاديث (٢٩٠١، ٣٦٠٤، ٣٧٨٩).

(٣) انظر - مثلاً - : بعد (ح/ ٤٦٦).

(٤) قال الإمام المزي: «روى النسائي في (السُّنَنِ) عن أبي داود، عن سليمان بن حرب، وعبد الله بن محمد النفيلي، وعبد العزيز بن يحيى الحرَّاني، وعلي بن المدني، وعمرو بن عون الواسطي، ومسلم بن إبراهيم، وأبي الوليد الطيالسي، وروى في كتاب (يوم وليلة) عن أبي داود، عن محمد بن كثير العبدي. والظاهر أنَّ أبا داود في هذا كله هو السَّجستاني؛ فإنه معروفٌ بالرواية عن هؤلاء، وقد شاركه أبو داود سليمان بن سيف الحرَّاني في بعضهم، وروى عنه في كتاب (الكنى) وسمَّاه ولم يكنه». (تهذيب الكمال) (١١/ ٣٦١ - ٣٦٢)، وانظر: (السير) (١٣/ ٢٠٧).

- ٦ - ابنه الإمام أبو بكر عبد الله بن أبي داود (ت ٣١٦هـ).
- ٧ - أبو بكر عبد الله بن محمد بن أبي الدنيا (ت ٢٨١هـ).
- ٨ - علي بن الحسن بن العبد الأنصاري (ت ٣٢٨هـ) أحد رواة السنن.
- ٩ - الحافظ أبو بشر محمد بن أحمد الدولابي (ت ٣٢٠هـ).
- ١٠ - أبو علي أحمد بن عمرو اللؤلؤي (ت ٣٣٣هـ) أحد رواة السنن.

بل سمع منه شيخه الإمام أحمد حديثاً واحداً، قال ابنه الحافظ أبو بكر: حدّثني أبي، قال: قلت لأبي عبد الله أحمد بن حنبل: تعرف لأبي العُشراء الدارمي^(١) عن أبيه^(٢) حديثاً غير «لو طَعَنْتَ في فخذها لأجزأ عنك»^(٣)؟ فقال: لا، فقلت: حدّثنا محمد بن عمرو الرازي، حدّثنا عبد الرحمن بن قيس، حدّثنا حماد بن سلمة، عن أبي العُشراء الدارمي، عن أبيه، قال: «ذُكِرَت العَتِيرَةُ لرسول الله ﷺ فحَسَنَها».

(١) اختلف في اسمه، فقيل: اسمه أسامة بن مالك بن قهطم، وقيل: غطارد، وقيل: يسار، وقيل: سنان بن بَرَز، أو بَلَز، وقيل: اسمه: بَلَّاز بن يسار، وهو أعرابي كان ينزل الحفرة بطريق البصرة، وهو مجهول. انظر: (تهذيب الكمال) (٨٥/٣٤)، (التقريب) (ص/٦٥٨).

(٢) مجهول لا يُدرى مَنْ هو. كذا قال الخطابي والذهبي. انظر: (معالم السنن) (١١٧/٤)، (ميزان الاعتدال) (٥٥١/٤).

(٣) أخرجه أحمد في (المسند) (٣٣٤/٤)، وأبو داود (٢٥٠/٣ - ٢٥١/٣)، والترمذي (١٤٨١/٧٥)، والنسائي (٢٦١/٧)، وابن ماجه (١٠٦٣/٢)، وابن أبي عمير (٣١٨٤/٣)، وطرق، عن حماد بن سلمة، عن أبي العُشراء، به.

قال الترمذي: «هذا حديث غريب لا نعرفه إلا من حديث حماد بن سلمة، ولا يُعرف لأبي العُشراء عن أبيه غير هذا الحديث...». وقال الخطابي في (معالم السنن) (١١٧/٤): «وَضَعُفُوا هذا الحديث لأنّ راويه مجهول، وأبو العُشراء الدارمي لا يُدرى مَنْ أبوه؟ ولم يرو عنه غير حماد بن سلمة».

فقال أحمد: ما أحسنه! يُشبه أن يكون صحيحًا، كأنه من كلام الأعراب. وقال لابنه: هاتِ الدَّوَاةَ والورقةَ، فكتبه عني.

ثم شهدته يومًا وجاءه أبو جعفر بن أبي سَمِينَةَ^(١) فقال له أحمد: يا أبا جعفر، عند أبي داود حديثٌ غريبٌ فاكتبه عنه، فأَمْلَيْتُهُ عليه^(٢).



(١) هو محمد بن يحيى بن أبي سَمِينَةَ البغدادي التَّمَّار (ت ٢٣٩هـ).

(٢) انظر: (تاريخ بغداد) للخطيب (١/ ٥٧ - ٥٨)، (مناقب أحمد) لابن الجوزي (ص/ ٦٥)، (بذل المجهود في ختم السنن لأبي داود) للسخاوي (ص/ ٩٥ - ٩٧).

المبحث الخامس

مؤلفات الإمام أبي داود

ألف الإمام أبو داود مؤلفات كثيرة في علم الحديث، وعلم الرجال، والفقه، والعقيدة، والتفسير، وقد وصل إلينا بعضها دون بعض. وفيما يلي ذكر لأسماء كتبه المطبوعة والمفقودة:

أولاً: كتبه المطبوعة:

١ - كتاب «السنن»: وهو مطبوع ومتداول، وهو المقصود بتأليف هذا المدخل.

٢ - رسالته إلى أهل مكة في وصف سننه: وقد طبعت عدة طبعات، أحسنها - من حيث الجملة - طبعة الدكتور محمد لطفي الصَّبَّاح.

٣ - كتاب المراسيل: وهو كتابٌ مخصَّصٌ لجمع الأحاديث المرسلة الواردة في الأحكام، وقد رتبّه على الأبواب الفقهية، وذكر تحت كل باب ما يناسبه من المراسيل، وهو فريدٌ في بابه، وعددُ أحاديثه (٥٣٧) حديثاً مرسلاً^(١). وقد طُبع مراراً، آخرها وأحسنها بتحقيق شيخنا الدكتور

(١) وقد جزم الشيخ الدكتور سعد الحميد في رسالته (مناهج المحدثين) (ص/٧٥) - وكذلك الشيخ البراك في (الإمام أبي داود) (ص/٣٥) - بأن كتاب المراسيل جزءٌ من كتاب (السنن)، وليس كتاباً مستقلاً، واستدلّ بما ورد في رسالة أبي داود لأهل مكة من قوله: «ولعل عدد الذي في كتابي من الأحاديث قدر أربعة آلاف وثمانمائة حديث، ونحو ستمائة حديث من المراسيل». قال الشيخ: «وإذا ما نظرنا لكتاب المراسيل لأبي داود نجد أنه يحتوي على هذا العدد تقريباً، وليس في كتاب السنن =

عبد الله بن مساعد الزهراني.

٤ - مسائل الإمام أحمد: وهي في الفقه، والكتاب مرتَّب على أبواب الفقه، وهو مطبوع سنة (١٣٥٣هـ) بتحقيق الشيخ محمد رضا، ثم أعيد تصويره.

٥ - سؤالات أبي داود للإمام أحمد في الرجال: طُبع بتحقيق الدكتور زياد محمد منصور عام (١٤١٤هـ).

٦ - الرواة من الإخوة والأخوات: طُبع بتحقيق الدكتور باسم الجوابرة عام (١٤٠٨هـ).

٧ - سؤالات أبي عبيد الآجري أبا داود في الجرح والتعديل: طُبع جزء منه بتحقيق محمد بن علي العمري، وطبعته الجامعة الإسلامية بالمدينة النبوية عام (١٣٩٩هـ)، ثم طُبع كاملاً بتحقيق الدكتور عبد العليم البستوي عام (١٤١٨هـ).

٨ - الزهد: طُبع في الهند بتحقيق ضياء الحسن السلفي عام (١٤١٣هـ). وطبعة أخرى بتحقيق ياسر بن إبراهيم بن محمد، وغنيم بن عباس بن غنيم، عام (١٤١٤هـ).

ثانيًا: كتبه المفقودة^(١):

١ - الناسخ والمنسوخ: رواه عنه أبو بكر النجاد، وسماه ابن خير

= لو نظرنا إليه مجردًا عن كتاب المراسيل - هذا العدد من المراسيل، بل المراسيل فيه قليلة».

وما ذكره الشيخ مسلم به، ولكن جرت العادة على رواية الكتابين كلٌّ على حدة، وعليه جرى العمل عند الطبع، فهما كتابان مستقلّان.

(١) إذا لم أعثر لكتاب ما على نسخة مخطوطة، ولم أجد له ذكرًا في مصادر المخطوطات من الفهارس: اعتبرته مفقودًا، وقد تكون له نسخ مخطوطة لم أقف عليها.

الإشبيلي (ناسخ القرآن ومنسوخه)^(١). وقد نقل عنه كثير من العلماء، وهو من الكتب التي ورد الخطيب بها دمشق^(٢)، كما أنه من موارد الحافظ ابن حجر في كتابه (تغليق التعليق)، ورمز له المزي بـ(خد).

٢ - الرد على أهل القدر: وسماه بعضهم (الرد على أهل الأهواء والقدر). نقل عنه كثير من العلماء، ورمز له المزي بـ(قد)، وقد حفظ ابن بطة في كتابه (الإبانة - قسم القدر) قسمًا كبيرًا من نصوص هذا الكتاب يصل إلى (٢٤٠) رواية^(٣).

٣ - البعث والنشور.

٤ - دلائل النبوة.

٥ - التفرد في الدين، وهو كما يقول المزي: ما تفرد به أهل الأمصار من السنن^(٤). وهو مرتب على الأبواب. قال شيخ الإسلام: «يبين ما اختص به أهل كل مصر من الأمصار من السنن التي لا توجد مسندة عند غيرهم»^(٥). رواه عنه ابن داسه واللؤلؤي، وهو مما ورد به الخطيب دمشق^(٦).

٦ - مسند مالك: رمز له المزي بـ(كد).

٧ - فضائل الأنصار: رمز له المزي بـ(صد).

٨ - المواقيت: هكذا سماه السخاوي وغيره، وسماه المزي (معرفة

(١) (فهرست ابن خير) (ص/٤٧).

(٢) انظر: (الخطيب البغدادي وأثره في علم الحديث) (ص/٢٩٢).

(٣) انظر: (الإمام أبو داود السجستاني وكتابه السنن) للشيخ عبد الله البراك (ص/٣٧ - ٣٨).

(٤) (تهذيب الكمال) (١/١٥٠).

(٥) (مجموع فتاوى شيخ الإسلام) (٢٠/٢٤٢).

(٦) (الخطيب البغدادي وأثره في علم الحديث) (ص/٢٩٤).

الأوقات^(١).

٩ - الطهارة الكبير.

١٠ - فضائل رمضان، وستّ من شوال، والعشر، وعاشوراء.

١١ - مناسك الحج الكبير.

١٢ - القضاء الكبير.

١٣ - الإيمان قول وعمل.

١٤ - أعلام النبوة.

١٥ - المبتدأ. وهو من مولد موسى ﷺ إلى انقضاء غرق فرعون وأخبار بني إسرائيل وغيرها، والسيرة إلى حيث النبي ﷺ^(٢).

وغیرها من الكتب التي لم أجد لها أثرًا في عالم المطبوعات أو المخطوطات، والتي نسبها العلماء إلى أبي داود^(٣).



(١) تهذيب الكمال (١/١٥١).

(٢) انظر: (بذل المجهود) للسخاوي (ص/٩١).

(٣) للوقوف على أسماء أكثر كتبه، انظر: (بذل المجهود في ختم السنن لأبي داود) للسخاوي (ص/٩٠ - ٩٣).

المبحث السادس

مكانته العلمية

كان الإمام أبو داود رحمته الله من الأئمة الذين برزوا في ميادين عدة، فقد كان من أئمة الحديث روايةً ودرايةً، كما كان إماماً في نقده وعليه، وجمع إلى ذلك الإمامة في الفقه.

وقد اجتمعت له «عوامل عدة أسهمت في إبراز مكانته العلمية، منها: همة عالية في الطلب، مدفوعة بحماسة الشباب وقوته، وصفاء روعي يدفعه للمزيد، وسمو نفس عن الظهور وحب الشهرة، مع التفرغ التام للعلم وتحصيله، ورحلة لم تنقطع إلا بحلول الأجل، وعصر حضاري يسمح لأمثاله بالتفوق والبروز»^(١).

ويكفي للدلالة على المكانة العالية التي تبوأها أبو داود: قصته مع الأمير الموفق^(٢)، حيث إنه لما تسبب الزنج في خراب مدينة البصرة^(٣):

(١) تغليق التعليق على سنن الإمام أبي داود (٣١/١).

(٢) هو الأمير أبو أحمد الموفق طلحة (ومنهم من سماه محمداً) ابن المتوكل على الله جعفر بن المعتصم محمد بن الرشيد الهاشمي، العباسي، أخو الخليفة المعتمد، وولي عهده، ووالد أمير المؤمنين المعتضد، قال الذهبي: «عقد له أخوه بولاية العهد من بعد ولده جعفر سنة (٢٦١هـ)، فكان الموفق بيده العقد والحل، لا يبرم أمرٌ دونه، وكان من أعلاهم رتبةً، وأنبلهم رأياً، وأشجعهم قلباً، وأوفرهم هبةً، وأجودهم كفاً، وكان محبوباً إلى الرعية، ولا سيما لما استؤصل الخبيث طاغوت الزنج على يديه». توفي (٢٧٨هـ)، انظر: (تاريخ بغداد) (١٢٧/٢)، (السير) (١٦٩/١٣).

(٣) بدأت فتنة الزنج في النصف من شوال من سنة (٢٥٥هـ)، حينما ظهر رجلٌ بظاهرٍ =

طَلَبَ الْأَمِيرُ الْمَوْفَّقُ مِنْ أَبِي دَاوُدَ أَنْ يَتَّقِلَ إِلَى الْبَصْرَةِ لِتُعَمَّرَ بِهِ.

فَقَدْ حَكَى الْخَطَّابِيُّ عَنْ أَبِي بَكْرٍ بْنِ جَابِرٍ - خَادِمِ أَبِي دَاوُدَ - أَنَّهُ قَالَ: كُنْتُ مَعَهُ بِبَغْدَادَ، فَصَلَّيْنَا الْمَغْرِبَ، إِذْ قُرِعَ الْبَابُ فَفَتَحْتُهُ، فَإِذَا خَادِمٌ يَقُولُ: هَذَا الْأَمِيرُ أَبُو أَحْمَدَ الْمَوْفَّقُ يَسْتَأْذِنُ؟ فَدَخَلْتُ إِلَى أَبِي دَاوُدَ، فَأَخْبَرْتُهُ بِمَكَانِهِ، فَأَذِنَ لَهُ، فَدَخَلَ وَقَعَدَ، ثُمَّ أَقْبَلَ عَلَيْهِ أَبُو دَاوُدَ وَقَالَ: مَا جَاءَ بِالْأَمِيرِ فِي مِثْلِ هَذَا الْوَقْتِ؟! فَقَالَ: خِلَالُ ثَلَاثَ، فَقَالَ: وَمَا هِيَ؟ قَالَ:

تَنْتَقِلُ إِلَى الْبَصْرَةِ فَتَتَّخِذُهَا وَطَنًا؛ لِيَرْحَلَ إِلَيْكَ طَلَبَةُ الْعِلْمِ مِنْ أَقْطَارِ الْأَرْضِ، فَتُعَمَّرَ بِكَ، فَإِنَّهَا قَدْ خَرِبَتْ، وَانْقَطَعَ عَنْهَا النَّاسُ لِمَا جَرَى عَلَيْهَا مِنْ مَحَنَةِ الزَّجَجِ. فَقَالَ: هَذِهِ وَاحِدَةٌ، هَاتِ الثَّانِيَةَ.

قَالَ: وَتَرَوِي لِأَوْلَادِي كِتَابَ السَّنَنِ. فَقَالَ: نَعَمْ. هَاتِ الثَّلَاثَةَ.

قَالَ: وَتُفَرِّدُ لَهُمْ مَجْلِسًا لِلرَّوَايَةِ؛ فَإِنَّ أَوْلَادَ الْخُلَفَاءِ لَا يَقْعُدُونَ مَعَ الْعَامَّةِ. فَقَالَ: أَمَّا هَذِهِ: فَلَا سَبِيلَ إِلَيْهَا؛ لِأَنَّ النَّاسَ شَرِيفَهُمْ وَوَضِيعَهُمْ فِي الْعِلْمِ سَوَاءٌ.

= البصرة يزعم أنه علي بن محمد بن أحمد بن عيسى بن زيد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب، ولم يكن صادقاً في دعواه، وإنما كان من عبد القيس، واسمه: علي بن محمد بن عبد الرحيم، وأصله من قرية من قرى (الري)، وقد تبعه خلق من الزنج، ولم يزل يتقوى حتى استولى على البصرة في (١٤/١٠/٢٥٧هـ)، فقتلوا من أهلها خلقاً كثيراً، وأحرقوا جامعها ودوراً كثيرة، وانتهبوا، وعم الخراب أرجاء البصرة، فلم يزل فيها قوياً، حتى سار إليهم أبو أحمد الموفق من بغداد في صفر سنة (٢٦٧هـ)، فلم يزل يحاربهم حتى استولى على آخر مدينة من مدنيهم المحصنة - وهي المختارة - سنة (٢٦٩هـ)، وفر الخبيث من هناك، ولاحقه الموفق، إلى أن قتله في (٢/٢/٢٧٠هـ).

وكان استمرار هذه الفتنة: (١٤) سنة، و(٤) أشهر، و(٦) أيام. انظر: (تاريخ الطبري) (٩/٦١٤ - ٦٢٠)، (الكامل) لابن الأثير (٧/٣٧٤)، (البداية والنهاية) لابن كثير (١٤/٥١١ - ٥٨٥).

قال ابن جابر: فكانوا بعد ذلك يحضرون ويقعدون في كم حيري^(١)، ويضرب بينهم وبين الناس ستر فيسمعون مع العامة^(٢).

ففي طلب الأمير وقوله: «تنتقل إلى البصرة فتتخذها وطناً؛ ليرحل إليك طلبة العلم من أقطار الأرض، فتعمر بك» - دلالة واضحة على أن أبا داود قد بلغ الذروة العليا في المكانة والشهرة، حيث إن انتقاله إلى مدينة من المدن التي تعرضت للخراب كفيل لإعادة إعمارها لكونه مقصد طلاب العلم من أقطار الأرض.

وأبرز العلوم التي برز فيها أبو داود هي: علم الحديث، وعلم الفقه. أما علم الحديث رواية ودراية: فكان هاجسه الأول، فحدث وروى، وصنف ونقد وجرح وعدل وعلل، ويتمثل علمه بالحديث في عدة مجالات:

١ - السماع والحفظ والرواية:

يقول الإمام أبو داود: «كتبْتُ عن رسول الله ﷺ خمسَ مائة ألف، انتخبتُ منها ما ضمنتُه هذا الكتاب - يعني كتاب السنن ...»^(٣).

(١) قال المسعودي في (مروج الذهب) (٨٧/٤): «وأحدث المتوكل في أيامه بناءً لم يكن الناس يعرفونه، وهو المعروف بالحيري والكمين والأروقة، وذلك أن بعض سماره حدثه في بعض الليالي أن بعض ملوك الحيرة من النعمانية من بني نصر أحدث بنياناً في دار قراره - وهي الحيرة - على صورة الحرب وهيئتها، للهجه بها وميله نحوها؛ لئلا يغيب عنه ذكرها في سائر أحواله. فكان الرواق فيه مجلس الملك، وهو الصدر، والكمان ميمنة وميسرة، ويكون في البيتين اللذين هما الكمان من يقرب منه من خواصه، وفي اليمين منها خزانة الكسوة، وفي الشمال ما احتيج من الشراب، والرواق قد عم فضاءه الصدر والكمين، والأبواب الثلاثة على الرواق. فسمي هذا البنيان إلى هذا الوقت بـ(الحيري والكمين) إضافة إلى الحيرة، واتبع الناس المتوكل في ذلك اهتماماً بفعله، واشتهر إلى هذه الغاية».

(٢) انظر: (معالم السنن) (٧/١)، (سير أعلام النبلاء) (٢١٦/١٣).

(٣) (تاريخ بغداد) (٥٧/٩)، (تاريخ مدينة دمشق) (١٩٦/٢٢).

ووصفَ رَحْمَةُ اللَّهِ أَنَّهُ كَانَ يَفِي بِمَذَاكِرَةِ مِائَةِ أَلْفِ حَدِيثٍ ^(١).

فتأمل هذه الثروة العلمية من الأحاديث كيف جمعها وحفظها، ثم تأمل قدرته على الانتخاب منها، وتمييزها وتمحيصها! ^(٢).

٢ - علم الجرح والتعديل:

إنَّ عِلْمَ الْجَرَحِ وَالتَّعْدِيلِ مِنْ أَدَقِّ عُلُومِ الْحَدِيثِ، فَلَا يُقَدِّمُ عَلَيْهِ إِلَّا مَنْ اتَّصَفَ بِسَعَةِ الْإِطْلَاعِ فِي الْأَخْبَارِ الْمَرْوِيَّةِ وَرُوتِهَا، وَكَانَ عَارِفًا بِأَحْوَالِ أَوْلَئِكَ الرُّوَاةِ وَطُرُقِ مَرْوِيَّاتِهِمْ، وَبِالْأَسْبَابِ الدَّاعِيَةِ إِلَى التَّسَاهُلِ أَوْ الانْحِرَافِ عِنْدَ بَعْضِهِمْ، إِضَافَةً إِلَى مَعْلُومَاتٍ حَدِيثِيَّةٍ أُخْرَى؛ كَمَعْرِفَةِ سَنَةِ وِلَادَةِ الرَّاوي وَوَفَاتِهِ، وَمِمَّنْ سَمِعَ وَمَنْ أَخَذَ عَنْهُ؟ وَكَيْفَ كَانَتْ كُتُبُهُ؟ هَلْ هِيَ صَحِيحَةٌ أَمْ لَا؟ إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ مِمَّا لَا بَدَّ مِنْهُ فِي هَذَا الْمِيدَانِ.

كَمَا أَنَّهُ لَا بَدَّ أَنْ يَكُونَ ذَا فَهْمٍ حَادٍّ وَيَقْظَةً، لَا يَسْتَفْرِغُهُ غَضَبٌ وَلَا يَسْتَمِيلُهُ هَوًى، وَلَا يَتَجَاوَزُ فِي حُكْمِهِ عَلَى أَحَدٍ، بَلْ يُصَدِّرُ أَحْكَامَهُ بِأَمَانَةٍ عِلْمِيَّةٍ ^(٣).

وهذه المرتبة من العلم لا ينالها إلا مَنْ سَهَّلَ اللَّهُ سَبِيلَ الْوَصُولِ إِلَيْهَا، فَلَمْ يَبْلُغْهَا إِلَّا الْأَفْذَاذُ مِمَّنْ بَرُّوا أَقْرَانَهُمْ، فَكَمَ عَالَمٌ لَا يُعَوَّلُ عَلَى مَا يَقُولُهُ فِي هَذَا الْفَنِّ ^(٤).

ومن هؤلاء الأفذاذ: الإمام أبو داود، فهو أحد أئمة الجرح والتعديل، وشيوخه في هذا العلم كثيرون، أبرزهم الأئمة: أحمد بن

(١) (سير أعلام النبلاء) (١٣/٢١٢).

(٢) انظر: (تغليق التعليق على سنن الإمام أبي داود) (١/٣٢).

(٣) انظر: مقدمة الدكتور محمد علي قاسم العمري لـ (سؤالات الآجري) (ص/٢٦).

(٤) قال عليُّ بْنُ الْمَدِينِيِّ فِي إِمَامَيْنِ مِنْ أَيْمَةِ الْحَدِيثِ: «أَبُو نُعَيْمٍ وَعَفَّانٌ لَا أَقْبَلُ كَلَامَهُمَا فِي الرِّجَالِ، هَؤُلَاءِ لَا يَدْعُونَ أَحَدًا إِلَّا وَقَعُوا فِيهِ». (تهذيب التهذيب) (٧/٢٣٢).

حنبل، وابن معين، وابن المديني، وهؤلاء الثلاثة أبرز أئمة الجرح والتعديل في عصرهم على الإطلاق. وقد لزمهم مدة، مما مكّنه من التبخر فيه، وقد دوّن سؤالاته لشيخه أحمد في كتاب مستقل سبق الحديث عنه، كما أنّ تلميذه أبا عبيد الآجري جمع أقوال شيخه في كتاب مستقل طبع باسم (سؤالات أبي عبيد الآجري أبا داود السجستاني).

كما أنّ منهجه في الجرح والتعديل قد درّس بتوسّع، ويصنّف أبو داود في الأئمة الذين تكلموا في سائر الرواة؛ لأنه تكلم في رواية الحديث على اختلاف بلدانهم وتباينها، أما من حيث المنهج: فيعدّ من الأئمة المعتدلين، منهجه في ذلك منهج شيخه أحمد وابن المديني^(١).

٣ - علم علل الحديث:

يعدّ علم علل الحديث من أدق العلوم وأصعبها؛ لخفاء أمره وغموض شأنه، وعدم تمكّن غير العالم البصير الناقد من مزاويلته، فلذلك لم يشتغل به إلا القلة من أهل الخبرة والدراية، ومن أولئك الأئمة: الإمام أبو داود، قال ابن منده: «الذين أخرجوا الصحيح، وميزوا الثابت من المعلوم، والخطأ من الصواب أربعة: البخاري، ومسلم، وأبو داود السجستاني، والنسائي»^(٢).

وقال أحمد بن محمد بن ياسين الهروي (ت ٣٣٤هـ): «كان أبو داود أحد حفاظ الإسلام لحديث رسول الله ﷺ وعلمه وعلله وسنده»^(٣).

(١) انظر: دراسة محققي (سؤالات الآجري): الدكتور محمد علي قاسم العمري (ص/٢٦ - ٣٧)، والدكتور عبد العليم البستوي (١/٣٧) وما بعدها.

(٢) شروط الأئمة لابن منده (ص/٤٢) - بتصرف يسير -.

(٣) (تاريخ بغداد) (٥٨/٩).

وسياتي عرض نماذج من فوائده في العلل في أواخر هذه الرسالة -
إن شاء الله تعالى -.

٤ - فقه الحديث:

بلغ أبو داود في الفقه رتبة الاجتهاد، وهو قرين الإمام البخاري في ذلك، شهد له بذلك الأئمة، منهم شيخ الإسلام ابن تيمية، فقد سئل رحمته الله: «هل البخاري ومسلم وأبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه... هل كان هؤلاء مجتهدين لم يقلدوا أحداً من الأئمة، أم كانوا مقلدين؟» فأجاب: «أما البخاري وأبو داود: فإمامان في الفقه، من أهل الاجتهاد.

وأما مسلم والترمذي والنسائي وابن ماجه (وذكر آخرين): فهم على مذهب أهل الحديث...»^(١).

ومما سبق يُعلم أن أبا داود كان - كما صرح به ابن حبان - «أحد أئمة الدنيا فقهاً، وعلماً، وحفظاً، ونسكاً، وورعاً، وإتقاناً، ممن جمع، وصنف، وذبح عن السنن، وقمع من خالفها وانتحل ضدها»^(٢).

ولأجل مكانته هذه: لجأ إليه الأمير الموفق لينتقل إلى البصرة لثعمر به، وكان الأمير الموفق موفقاً في اختياره، حيث استعادت البصرة مكانتها في الحديث والفقه بعد أن سكنها الإمام أبو داود.

ولأجل مكانته هذه جاء سهل التستري - الزاهد المعروف - فقبَّله بين عينيه - وستأتي قصته في المبحث السابع - قال السلفي معلقاً على صنيع سهل التستري: «لم يسهل على سهل هذا الفعل مع انقباضه عن الناس،

(١) (مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية) (٣٩/٢٠ - ٤٠).

(٢) (الثقات) لابن حبان (٢٨٢/٨).

وانزوائه عنهم ميلاً منه إلى اليأس، وإيثاره الخمول، وتركه الفضول: إلا لإحياء أبي داود الحديث والشرع الشريف بالبصرة عقيب ما جرى عليها من الزنوج القائمين مع القرمطي، وخرابها، وقتل علمائها وأعيانها: ما جرى، واشتهر عند الخاص والعام من الورى، وإتيان الموفق إليه وسؤاله إياه على التوجه في الانتقال إليها ليُرْحَلَ إليه ويؤخذ عنه كتابه السنن وغير ذلك من علومه، وتعمّر به؛ إذ تحقّق أنّ مقامه بها وكونه بين أهلها يقوم مقام كُماة أنجادٍ وحُماة أمجاد، وقليل ما فعله سهلٌ في حقّه...»^(١).

ومما يدلُّ على تميّز الإمام أبي داود رَحِمَهُ اللهُ وبروزه في الفقه، واهتمامه بهذا الباب: ما رواه عنه تلميذه ابنُ داسه، قال: سمعتُ أبا داود يقول: «كتبْتُ عن رسول الله ﷺ خمسَ مائة ألف حديث، انتخبتُ منها ما ضَمَّنْتُهُ هذا الكتاب - يعني: كتاب السنن - جمعتُ فيه أربعة آلاف وثمانمائة حديث، ذكرتُ الصحيح وما يشبهه ويُقاربه، ويكفي الإنسانَ لدينه»^(٢) من ذلك أربعة أحاديث:

أحدها: قوله ﷺ: «الأعمالُ بالنيات»^(٣).

والثاني: قوله ﷺ: «مِنْ حُسْنِ إِسْلَامِ الْمَرْءِ: تَرْكُهُ مَا لَا يَعْنِيهِ»^(٤).

(١) مقدمة السلفي على معالم السنن (٤/٣٣٧).

(٢) علّق الإمام الذهبيُّ على هذا بقوله: «قوله: (يكفي الإنسانَ لدينه) ممنوع، بل يحتاجُ المسلمُ إلى عددٍ كثيرٍ من السنن الصحيحة مع القرآن». (سير أعلام النبلاء) (١٣/٢١٠). ولا شك أنّ مرادَ أبي داود بالكفاية هنا: أنّ هذه الأحاديث تشتملُ على أصولِ جامعةٍ تدخلُ في كثيرٍ من جوانب حياة المسلم.

(٣) أخرجه البخاريُّ في صحيحه (ح/١).

(٤) رواه الإمام مالكٌ في (الموطأ) (٢/٩٠٣)، ومن طريقه الترمذيُّ (ح/٢٣١٨)، من رواية الزهري، عن زين العابدين علي بن الحسين، عن النبي ﷺ مرسلًا. ورواه أيضًا الترمذيُّ (ح/٢٣١٧) وابنُ ماجه (ح/٣٩٧٦) وابنُ حبان (ح/٢٢٩) من طريق قرة بن عبد الرحمن بن حيويل، عن الزهري، عن أبي سلمة بن عبد الرحمن، عن أبي هريرة رَضِيَ اللهُ عَنْهُ مرفوعًا.

والثالث: قوله ﷺ: «لا يكون المرء مؤمناً حتى يَرْضَى لأخيه ما يَرْضَى لنفسه»^(١).

والرابع: قوله ﷺ: «الحلالُ بَيِّنٌ، والحرامُ بَيِّنٌ، وبين ذلك أمورٌ مشْتَبِهاتٌ»^(٢)،^(٣).

وفي رواية ابن الأعرابي عنه أنه أدخل فيها حديث: «إن الله لا يقبلُ إلا طَيِّباً»^(٤).

وكلامُ الإمام أبي داود هذا يدلُّ على مدى الجهد الذي بذله في جَمْعِ سنةِ النبي ﷺ، وعلى عظمةِ كتابه «السُّنَن»؛ لكونه عصارةَ ذلك الكَمِّ الهائلِ من الأحاديث، التي دوَّنَهَا الإمامُ أبو داود في رحلاتِهِ المتكرِّرة المتلاحقة.

كما يدلُّ على مكانةِ الإمام أبي داود المتميِّزة في فقه الحديث ومقاصده؛ حيث أشارَ في كلامه السابق إلى أنَّ هذه الأحاديث الأربعة - أو الخمسة - تمثلُ أهميةً خاصَّةً؛ لكونها أصولاً جامعةً لكثيرٍ من الأبواب.



= والمحفوظ هو الطريق المرسلة؛ فإن قرة بن عبد الرحمن صدوقٌ له مناكير، كما في «التقريب»، وقد رجَّحَ هذا الطريق - المرسلة - كلُّ من الأئمة: أحمد، وابن معين، والبخاري، والترمذي، والدارقطني. بينما أوردَ النووي في (الأربعين) الطريقَ الموصولةَ وحَسَّنَهَا، وصحَّحه الشيخ الألباني في (صحيح الجامع) (ح/٥٧٨٧).

(١) أخرجه البخاريُّ (ح/١٣)، ومسلم (ح/٤٥) من حديث أنس رضي الله عنه.

(٢) أخرجه البخاريُّ (ح/٥٢)، ومسلم (ح/١٥٩٩) من حديث النعمان بن بشير رضي الله عنه.

(٣) انظر: (تاريخ بغداد) (٥٧/٩)، (تاريخ مدينة دمشق) (١٩٦/٢٢).

(٤) أخرجه مسلم (ح/١٠١٥)، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه مطولاً.

المبحث السابع

ثناء العلماء عليه

ليس من الغريب أن تتزاحم كلمات الأئمة - المتقدمين منهم والمتأخرين - في الثناء على إمام كأبي داود، فمكاثته العلمية جديرة بأن تنتزع جمل الثناء والمدح عليه من كل من له نظر في الرجال والتواريخ؛ ولذلك فما من أحد ذكره إلا وأثنى عليه وأبدى إعجابه به، أو اكتفى بنقل ثناء المتقدمين عليه.

ولو أردت أن أستقصي ما قيل فيه من الثناء: لحاولت شططا، ولكنني أنقل هنا شذرات مما قيل فيه، فمن أقوال العلماء في الثناء عليه:

• قال الإمامان: محمد بن إسحاق الصّباغاني (ت ٢٧٠هـ) وإبراهيم الحربي (ت ٢٨١هـ) - لما صنف أبو داود (السنن) - : «ألين لأبي داود الحديث كما ألين لداود عليه السلام الحديد»^(١).

• وقال تلميذه علّان بن عبد الصمد (ت ٢٨٩هـ): «كان أبو داود من فرسان هذا الشأن»^(٢).

• وقال موسى بن هارون الحافظ (ت ٢٩٤): «خلّق أبو داود في الدنيا للحديث، وفي الآخرة للجنة، ما رأيت أفضل منه»^(٣).

(١) تاريخ مدينة دمشق (١٩٦/٢٢)، (تهذيب الكمال) (٣٦٥/١١).

(٢) تاريخ مدينة دمشق (١٩٨/٢٢)، (إكمال تهذيب الكمال) (٣٨/٦).

(٣) تاريخ مدينة دمشق (١٩٦/٢٢)، (تهذيب الكمال) (٣٦٥/١١).

• وقال أبو بكر الخلال الفقيه المعروف (ت ٣١١هـ): أبو داود سليمان بن الأشعث السجستاني الإمام المقدم في زمانه، رجل لم يسبقه إلى معرفته بتخريج العلوم، وبصره بمواضعها: أحد في زمانه، رجل ورع مقدم^(١).

• وقال أحمد بن محمد بن ياسين الهروي (ت ٣٣٤هـ) في (تاريخ هراة) - وابن خلّكان - : «كان أحد حُفَظَ الإسلام لحديث رسول الله ﷺ وعلمه، وعلمه، وسنده، في أعلى درجة النسك، والعفاف، والصلاح، والورع، من فرسان الحديث»^(٢).

• وذكر الخلال أنه كان إبراهيم الأصفهاني (ت ٢٦٦هـ) وأبو بكر بن صدقة (ت ٢٩٣هـ) يرفعان من قدره، ويذكرانه بما لا يذكران أحدًا في زمانه بمثله^(٣).

• وقال محمد بن مخلد الحافظ (ت ٣٣١هـ): «كان يفي بمذاكرة مائة ألف حديث، أقر له أهل زمانه بالحفظ»^(٤).

• وقال مسلمة بن قاسم (ت ٣٥٣هـ): «كان ثقة، زاهدًا، عارفًا بالحديث، إمام عصره في ذلك»^(٥).

• وقال ابن حبان (ت ٣٥٤هـ) - وتبعه أبو سعد السمعاني (ت ٥٦٢هـ) - :

(١) (تاريخ بغداد) (٥٧/٩).

(٢) أسنده إليه الخطيب في (تاريخ بغداد) (٥٨/٩)، وابن عساكر في (تاريخ مدينة دمشق) (١٩٨/٢٢)، وذكره المزي في (التهذيب) (٣٦٥/١١)، والذهبي في (السير) (٢١١/١٣)، وانظر: (وفيات الأعيان) لابن خلّكان (٤٠٤/٢).

(٣) انظر: (تاريخ بغداد) (٥٧/٩)، (تاريخ مدينة دمشق) (١٩٧/٢٢)، (التقييد) (٦/٢).

(٤) انظر: (سير أعلام النبلاء) (٢١٢/١٣)، (بذل المجهود) للسخاوي (ص/٨٥).

(٥) (تهذيب التهذيب) (٨٥/٢)، (بذل المجهود) للسخاوي (ص/٨٦)، (ختم سنن أبي داود) للبصري (ص/٨٨).

«أبو داود أحد أئمة الدنيا فقهاً، وعلمًا، وحفظًا، ونسكًا، وورعًا، وإتقانًا، مِمَّنْ جَمَعَ وصَنَّفَ، وذَبَّ عن السُّنَنِ، وقَمَعَ مَنْ خَالَفَهَا وانتَحَلَ ضِدَّهَا»^(١).

• وقال الحاكم النيسابوري (ت ٤٠٥هـ): «كان أبو داود إمام أهل الحديث في عصره بلا مُدَافَعَة»^(٢).

• وقال الإمام النووي (ت ٦٧٦هـ): «واتفق العلماء على الثناء على أبي داود، ووَصَفِهِ بالحفظِ التامِّ، والعلمِ الوافر، والإتقان، والورع، والدين، والفهمِ الثاقبِ في الحديثِ وفي غيره»^(٣).

• وقال شيخ الإسلام ابن تيمية (ت ٧٢٧هـ): «البخاري وأبو داود أفقهُ أهلُ الصحيحِ والسنن»^(٤).

• وقال الذهبي (ت ٧٤٨هـ): «الإمام، شيخ السنة، مقدَّم الحفاظ»^(٥)، وقال: «ثَبَّتْ، حجة، إمامٌ، عاملٌ»^(٦).

• وقال الحافظ ابن كثير (ت ٧٧٤هـ): «أحدُ أئمة الحديث الرَّحَّالين الجَوَّالين في الآفاق والأقاليم، جمع وصنَّفَ وخرَّج وألَّفَ، وسمع الكثير عن مشايخ البلدان في الشام، ومصر، والجزيرة، والعراق، وخراسان، وغير ذلك، وله «السنن» المشهورة المتداولة بين العلماء...»^(٧).

• وجاء سهل بن عبد الله التستري (ت ٢٨٣هـ) إلى أبي داود فقبل:

-
- (١) (الثقات) لابن حبان (٢٨٢/٨)، (الأنساب) للسمعاني (٢٢٥/٣).
 (٢) انظر: (تاريخ مدينة دمشق) (١٩٣/٢٢)، (بذل المجهود) (ص/٨٦)، (ختم سنن الإمام أبي داود) (ص/٨٤).
 (٣) (تهذيب الأسماء واللغات) للنووي (٢٢٥/٢)، وانظر: (الإيجاز) له (ص/٥٩).
 (٤) (مجموع فتاوى شيخ الإسلام) (٣٢١/٢٠).
 (٥) (سير أعلام النبلاء) (٢٠٣/١٣).
 (٦) (الكاشف) للذهبي (٤٥٧/١).
 (٧) (البداية والنهاية) لابن كثير (٦١٦/١٤).

هذا سهلٌ بنُ عبد الله التُّستريُّ جاءَكَ زائرًا، فرحَّبَ به، وأجلسَه، فقال سهلٌ: يا أبا داود، إنَّ لي إليك حاجةً، قال: وما هي؟ قال: حتى تقول قد قضيتها مع الإمكان، قال: قضيتها مع الإمكان، قال: أخرج إليَّ لسانَكَ الذي تُحدِّثُ به أحاديثَ رسول الله ﷺ حتى أقبلَه، قال: فأخرج إليه لسانَه، فقبَّلَه ^(١).

والثناءُ عليه من الأئمة المتقدِّمين والمتأخرين كثيرٌ جدًّا، وأكتفي بما سرَّدته هنا، مختتمًا بما ذكره الحافظ السِّلَفيُّ (ت ٥٧٦هـ) - بعد ذكره لبعض ما قيل من ثناء العلماء على أبي داود - قال: «وفضائلُ أبي داود كثيرة، ورتبته بين أهل الرُّتبِ كبيرة، وما أوردته ههنا من فضله وقول كبيرٍ بعد كبير: فقليلٌ من كثير...» ^(٢).



(١) مقدمة السِّلَفي على معالم السنن (٣٣٧/٤)، (التقييد) لابن نقطة (٩/٢)، (تهذيب الكمال) (٣٦٦/١١). وانظر تعليق السِّلَفي على صنيع سهل التستري فيما سبق عند الحديث عن مكانة أبي داود رَحِمَهُ اللهُ.

(٢) مقدمة السِّلَفي لمعالم السنن (٣٣٧/٤ - ٣٣٨).

الباب الثاني

سنن الإمام أبي داود السجستاني

وفيه فصلان:

- | | |
|---------------|--|
| الفصل الأول: | التعريف بسنن الإمام أبي داود. |
| الفصل الثاني: | منهج الإمام أبي داود السجستاني في سنَّه. |

الفصل الأول

التعريف بسنن الإمام أبي داود

وفيه خمسة مباحث:

- المبحث الأول: التعريف بسنن الإمام أبي داود.
- المبحث الثاني: رواية «سنن الإمام أبي داود».
- المبحث الثالث: أقسام الكتاب، وتبويبه، وعدد أحاديثه، وعدد الأحاديث التي انتخب «السنن» منها.
- المبحث الرابع: مكانة «سنن الإمام أبي داود»، وثناء العلماء عليه.
- المبحث الخامس: عناية العلماء بسنن الإمام أبي داود.

المبحث الأول

التعريف بسنن الإمام أبي داود

أولاً: اسم الكتاب:

اشتهر هذا الكتاب باسم «السنن» - أو «سنن أبي داود» مضافاً إلى مؤلفه -، ويبدو أنّ المؤلف نفسه سمّاه بهذا الاسم، ومما يُستدلُّ لذلك: قوله: «فإنكم سألتُم أن أذكرَ لكم الأحاديثَ التي في كتاب «السُّنن» أهي أصحُّ ما عرفت بالباب؟»^(١)، وقوله: «وإنَّ من الأحاديث في كتابي «السُّنن» ما ليس بمتصل، وهو مرسل»^(٢)، وهكذا ذكره في عدة مواضع من رسالته المذكورة^(٣).

والسُّنن جمعُ سنة، وهي عند الجمهور تُرادفُ الحديث، ولكنَّ مرادَّ أبي داود بالسُّنن هنا هي أحاديث الأحكام فقط، وهو أقرب إلى الاصطلاح الذي استقرَّ عليه المتأخرون، وهو أنّ كتب «السُّنن» هي الكتب المرتَّبة على الأبواب الفقهية، من الإيمان، والطهارة، والصلاة، والزكاة، وهكذا.

ثانياً: موضوع الكتاب:

موضوعه هو أحاديث الأحكام، كما يوحي بذلك اسمُ الكتاب، وقد

(١) رسالة أبي داود إلى أهل مكة في وصف سُنَّته (ص/٦٣).

(٢) المصدر السابق (ص/٧٤).

(٣) انظر: (ص/٦٦، ٦٧، ٧٢، ٧٦، ٨١).

صَرَّحَ المؤلِّفُ بذلك في آخرِ رسالته إلى أهل مكة قائلاً: «وإنما لم أَصَنَّفَ في كتاب (السُّنَنِ) إِلَّا الأحكام، ولم أَصَنَّفَ كِتَابَ الزَّهْدِ، وَفُضَائِلَ الأَعْمَالِ، وَغَيْرَهَا، فَهَذِهِ الأَرْبَعَةُ آلافُ وَالثَّمَانِمِائَةُ كُلُّهَا فِي الأَحْكَامِ، فَأَمَّا أَحَادِيثُ كَثِيرَةٍ صَحَّاحٍ فِي الزَّهْدِ وَالفُضَائِلِ وَغَيْرِهَا: فَلَمْ أَخْرِجْهَا»^(١).

وَكِتَابُ أَبِي دَاوُدَ يُعْتَبَرُ أَوَّلُ كِتَابٍ مُؤَلَّفٍ فِي أَحَادِيثِ الأَحْكَامِ، يَقُولُ الخُطَّابِيُّ: «فَأَمَّا السُّنَنِ المَحْضَةُ: فَلَمْ يَقْصِدْ وَاحِدٌ مِنْهُمْ جَمْعَهَا وَاسْتِيفَاءَهَا، وَلَمْ يَقْدِرْ عَلَى تَخْلِيصِهَا وَاختِصَارِ مَوَاضِعِهَا مِنْ أَثْنَاءِ تِلْكَ الأَحَادِيثِ الطَّوِيلَةِ وَمِنْ أَدَلَّةِ سِيَاقِهَا عَلَى مَا اتَّفَقَ لِأَبِي دَاوُدَ»^(٢).

وَقَالَ: «وَقَدْ جَمَعَ أَبُو دَاوُدَ فِي كِتَابِهِ هَذَا مِنَ الْحَدِيثِ فِي أَصُولِ الْعِلْمِ وَأَمَّهَاتِ السُّنَنِ وَأَحْكَامِ الْفَقْهِ: مَا لَا نَعْلَمُ مُتَقَدِّمًا مَا سَبَقَهُ إِلَيْهِ، وَلَا مُتَأَخِّرًا لِحَقِّهِ فِيهِ»^(٣).

ثَالِثًا: مَتَى أَلَّفَ أَبُو دَاوُدَ كِتَابَهُ «السُّنَنِ»؟^(٤)

النُّصُوصُ الْمُتَوَفَّرَةُ فِي هَذَا الْمَوْضُوعِ لَا تَمَكِّنُنَا مِنَ الْجَزْمِ بِتَحْدِيدِ زَمَانِ تَأْلِيفِ أَبِي دَاوُدَ لِكِتَابِهِ «السُّنَنِ»، فَمِمَّا يُذَكِّرُ فِي هَذَا السِّيَاقِ قَوْلُ الخُطَّيبِ البَغْدَادِيِّ: «وَقَدِمَ بَغْدَادَ غَيْرَ مَرَّةٍ، وَرَوَى كِتَابَهُ المَصْنُوفَ فِي السُّنَنِ بِهَا، وَنَقَلَ عَنْهُ أَهْلُهَا، وَيُقَالُ: إِنَّهُ صَنَّفَهُ قَدِيمًا، وَعَرَضَهُ عَلَى أَحْمَدَ ابْنِ حَنْبَلٍ، فَاسْتَجَادَهُ وَاسْتَحْسَنَهُ»^(٥).

وَهَذَا النِّصُّ يُفِيدُ أَنَّ تَأْلِيْفَهُ كَانَ قَبْلَ وَفَاةِ الإِمَامِ أَحْمَدَ سَنَةً

(١) رسالة أبي داود إلى أهل مكة (ص/٨١).

(٢) معالم السنن للخطابي (١/١١). (٣) المصدر السابق (١/١٢).

(٤) انظر: (الإمام أبو داود السجستاني وكتابه السنن) للبراك (ص/٤٧)، (تغليق التعليق على سنن الإمام أبي داود) للدكتور علي عجين (١/٥٣)، (أبو داود حياته وسننه) للدكتور محمد لطفي الصباغ (ص/٢٨٨ - ٢٨٩).

(٥) تاريخ بغداد) للخطيب (٩/٥٦).

(٢٤١هـ)^(١)، كما يُستفاد من هذا النصّ أنّ تأليف أبي داود لكتابه «السنن» كان مبكراً جداً؛ إذ إنه وُلد سنة (٢٠٢هـ)، وتوفي سنة (٢٧٥هـ)، أي: بعد (٣٤) سنة من وفاة الإمام أحمد.

وظلّ أبو داود يُعنى بالكتاب ترتيباً وإقراءً طيلة هذه السنوات الممتدة بين تأليفه للكتاب وبين وفاته، ومما يدل على ذلك:

١ - قولُ راوي الكتاب الإمام الحافظ أبي علي اللؤلؤي بعد أن روى الحديث (٩١١): «هذا الحديث لم يقرأه أبو داود في العرضة الرابعة»، قال صاحبُ (عون المعبود)^(٢): «أي: لما حدّث وقرأ أبو داود هذا

(١) وهناك نصّان آخران في الموضوع لا يخلوان من إشكال: أولهما: ما قاله محمد بن صالح الهاشمي - كما في (تهذيب الأسماء واللغات) (٢٢٤/٢) - : «قال لنا أبو داود: أقمْتُ بطرسوس عشرين سنةً أكتبُ المسندَ، فكتبتُ أربعةً آلاف حديث...». وهذا النصُّ يدلُّ على استقرار أبي داود تلك المدة الزمنية في طرسوس، وأنّ تأليفه للسنن كان هناك. وهذا النصُّ لا يخلو من إشكالٍ سبق ذكره في مبحث رحلات أبي داود - عند ذكر مدينة طرسوس - . يُضاف إلى ذلك أنّ هذه الرواية وردت عن ابن داسه أيضاً، وليس في روايته هذه الجملة، كما أن هناك اختلافاً في اللفظ، فلفظه عند السخاوي: «أقمْتُ بطرسوس عشرين سنة، فاجتهدت في المسند، فإذا هو أربعةً آلاف حديث، وإذا مدار...»، مما يدلُّ على تغييرٍ حصل في الجملة، والله تعالى أعلم.

والثاني: ما نقله الزركشي في (النكت على مقدمة ابن الصلاح) (١٩١/١): قال الزركشي: وعنه - أي: عن أبي داود - : «ما في كتاب السنن حديثٌ إلّا وقد عرضته على أحمد بن حنبل ويحيى بن معين»، وهذا يدلُّ على أنه أتمَّ تأليفه قبل وفاة ابن معين سنة (٢٣٣هـ).

وهذا النصُّ لا يخلو من إشكال، وهو أنّ في كتاب السنن روايات كثيرة عن المصريين، منها (١٤٩) رواية فقط عن الإمام أحمد بن صالح المصري، و(٨٠) رواية عن أحمد بن عمرو بن السرح، وأبو داود رحلَ إلى مصر عام (٢٤٠هـ)، فكيف عرض هذه الروايات على ابن معين قبل سنة (٢٣٣هـ)؟!

إلا أنّ الإشكالَ يندفع إذا عرفنا أنّ الإمام أبا داود يريد أنه عرضَ أصولَ هذه الأحاديث على الإمامين، ولا يقصدها مرويةً عن فلانٍ بعينه، والله تعالى أعلم.

الكتاب في المرة الرابعة: لم يقرأ هذا الحديث.

٢ - وقال علي بن الحسن بن العبد - أحد رواته أيضًا - : «سمعتُ كتاب السنن من أبي داود ستّ مرار، بقيت من المرة السادسة بقيّة»^(١)، وفي تنمة الخبر أنه قرأها في السنة التي مات أبو داود فيها، وهي سنة (٢٧٥هـ).

٣ - ومن ذلك ما نقله أبو بكر بن داسه عن أبي داود من قوله: «كتبُ عن رسول الله ﷺ خمسمائة ألف حديث، انتخبُ منها ما ضمنته هذا الكتاب...»^(٢).

وكلُّ هذا يدلُّ على أنه قد ألفه مبكرًا، وظلَّ يرويه ويُقرئه ويَهْدِيه إلى أن وافته المنية عام (٢٧٥هـ)، وأنه كان قد انتهى من تأليف أصل الكتاب قبل وفاة الإمام أحمد رَحِمَهُ اللهُ، والله تعالى أعلم.

أما ما جزم به بعضُ الباحثين من أنه ألفه قبل سنة (٢٢٠هـ)^(٣): فلا شك في خطئه؛ لأنَّ هذه السنة هي بداية رحلة أبي داود إلى البلاد العربية، فكيف أودع فيه روايات البغداديين والبصريين والكوفيين والحجازيين والشاميين والمصريين وهو لم يلتقِ بهم بعدُ أصلاً؟!

رابعًا: تجزئة الكتاب:

ذكر أبو داود في «رسالته إلى أهل مكة»^(٤) أنَّ عددَ كتب هذه السنن هو (١٨) جزءًا مع المراسيل، منها جزءٌ واحدٌ مراسيل.

ويبدو أنَّ النَّسَاح والرواة قد جَزَّؤوا الكتابَ إلى أجزاء، وهذه التجزئة

(١) ورد هذا في نهاية رسالة أبي داود إلى أهل مكة (ل: ٣/أ - ب).

(٢) مقدمة السلفي لمعالم السنن - المطبوعة في آخر (المعالم) - (٤/٣٦٦).

(٣) جزم به الشيخ عبد الله صالح البراك في (الإمام أبو داود) (ص/٤٧).

(٤) رسالة أبي داود إلى أهل مكة في وصف سننه (ص/٧٨).

تختلف باختلاف المجزئين.

أما الخطيبُ البغداديُّ - وهو الذي روى سننَ أبي داود برواية اللؤلؤي - فقد جزّاهُ إلى اثنين وثلاثين جزءاً، لا كما زعمَ بعضهم أنه جزّاه ثلاثين جزءاً.

خامساً: طبعات الكتاب:

طُبِعَ كتابُ السننِ عدةَ طبعات منذ عام (١٢٧١هـ)، وبعضُهم يذكر في المقدمة النسخَ التي اعتمد عليها في الطبع، وآخرون - وهم الأكثر - لا يذكرون شيئاً.

وفيما يلي استعراضٌ لبعضِ طبعاة:

١ - لعل أقدمها طبعةٌ دهلي بالهند سنة (١٢٧١هـ)، ثم (١٢٧٢هـ)، ثم (١٢٨٣هـ).

٢ - وطُبِعَ في القاهرة بالمطبعة الكاستلية، سنة (١٢٨٠هـ) في مجلدين.

٣ - وطُبِعَ في الهند، مطبع نول كشور، (١٣٠٥هـ)، وبهامشه تعليقات الخطابي.

٤ - وطُبِعَ في القاهرة بهامش شرح الموطأ للزرقاني، سنة (١٣١٠هـ).

٥ - وطُبِعَ في الهند في لكهنو، مطبع أصح المطابع، سنة (١٣١٨هـ)، وبهامشه «عون الودود شرح سنن أبي داود»، لأبي الحسنات الفنجابي، في مجلدين.

٦ - وطُبِعَ في الهند، في حيدر آباد، (١٣٩١، ١٣٩٣هـ).

التعريف ببعض الطبعات:

١ - طبعة عون المعبود: طُبِعَ الكتابُ طبعة حجرية في الهند عام

(١٣٢٣هـ) في أربع مجلداتٍ كبار، بتحقيق الشيخ شمس الحق العظيم آبادي، طبعها مع شرحه «عون المعبود»، وهي من أجود طبعات هذا الكتاب من حيث ضبط نصّ أبي داود، وكذلك اعتماده على الأصول، حيث اعتمد على (١١) نسخةً من رواية اللؤلؤي، وواحدة من رواية ابن داسه، واستفاد من كلام المزيّ في الروايات الأخرى، فأصبح متنّه مقابلاً على عدة نسخ، مع الاعتماد على رواية اللؤلؤي.

وقد أعيد نشر هذا الكتاب وطباعته عام (١٣٨٨هـ)، وصُفّ على الطباعة الحديثة، وجُعِلَ في الأعلى متنُ السنن، وفي الأسفل عون المعبود، وصدر في (١٤) جزءاً، نشره محمد عبد المحسن السلفي، صاحبُ المكتبة السلفية في المدينة النبوية، بضبط عبد الرحمن بن محمد عثمان، وقد وقعت فيها أخطاء كثيرة، فالطبعة الحجرية أدقُّ وأضبط.

٢ - طبعة الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد: طُبعت الطبعة الأولى في القاهرة عام (١٣٥٤هـ) بمراجعة وضبط وتعليق الشيخ المذكور، في مطبعة مصطفى البابي الحلبي، والطبعة الثانية في (١٣٦٩هـ)، ثم أعيد طبعه مراراً في بيروت، والرياض، وإستانبول، في أربعة أجزاء، في مجلدين. ولم يُشر الشيخ إلى النسخ التي اعتمد عليها، يقول الشيخ عبد الله البراك: «والذي رأيته في بعض حواشيه: أنه اعتمد على مَنْ سَبَقَهُ»^(١).

٣ - طبعة الشيخين عزت عبيد الدعاس وعادل السيد: طُبعت في خمسة مجلدات، صدر الجزء الأول عام (١٣٨٨هـ)، والجزء الخامس عام (١٣٩٤هـ)، وذيّلاه بشرح الإمام الخطابي، وقامًا بتخريج أحاديث الكتاب، وأشارا إلى أنهما اعتمدا على نسخةٍ خطّيةٍ كُتبت عام

(١) الإمام أبو داود السجستاني وكتابه السنن (للبراك (ص/٥٦).

(١١٣٢هـ)، وكذلك على نسخة الشيخ محيي الدين عبد الحميد، وعلى نسخ أخرى كلها مطبوعة، ووضعا فهرسا للأحاديث.

٤ - طُبع في جدة بتحقيق الشيخ محمد عوامة، وهي في ستة مجلدات، السادس منها للفهارس المختلفة، وذكر أنه اعتمد على نسخة الحافظ ابن حجر العسقلاني، إضافة إلى سبع نسخ أخرى. وكان الحافظ ابن حجر يُشير إلى اختلاف نسخ الروايات، مع اعتماده على رواية اللؤلؤي، والمحقق أشار إلى هذه الفروق بين النسخ، كما أنه ذكر في المقدمة تفاصيل عن النسخ التي قابل عليها نسخة الحافظ ابن حجر.

٥ - طبعة دار التأصيل:

طُبع الكتاب في دار التأصيل سنة (١٤٣٦هـ - ٢٠١٥م) في ثمانية مجلدات، الأول منها مخصص للدراسة، والثامن منها للفهارس.

وقد تضمنت الدراسة خمسة أبواب؛ الأول: في التعريف بالإمام أبي داود، والثاني: في التعريف بالكتاب، والثالث: النسخ الخطية التي تم الاعتماد عليها في التحقيق، والرابع: عن هذه الطبعة، والخامس: المنهج المتبع في اختيار النسخ الخطية وضبط وتوثيق «السنن».

وقد تحدثوا في الباب الرابع عن الطبعات السابقة، وهي: الطبعة الهندية، وطبعة الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد، وطبعة الشيخ عوامة، وذكروا بعض المآخذ على تلك الطبعات كلها، وذكروا أن أدقها وأصحها الطبعة الهندية التي طبعت مع شرحه «عون المعبود»^(١).

كما أنهم ذكروا المبررات العلمية لإعادة تحقيق الكتاب وضبطه^(٢)، وهي في جملتها جيدة.

(١) انظر: (السنن) لأبي داود (١/٣٠٠ - ٣١٧).

(٢) المصدر السابق (١/٢٩٩) وما بعدها.

وذكروا أيضًا أنهم حقّقوا هذه الطبعة وضبطوها على ثماني عشرة نسخةً خطيّة، وأنها رواية اللؤلؤيّ، وقارنوها برواية ابن داسه وغيرها.

وهذه الطبعة قد تكون أحسن الطبعات ضبطًا وتحقيقًا ودقّةً، وطبعات دار التأصيل تمتازُ بالتحقيق والاتقان والاعتماد على أوثق النسخ الخطيّة من حيث الجملة، والكمال عزيز، والله تعالى أعلم.

٦ - طُبِعَ أخيرًا في مجلدٍ واحدٍ عدة طبعاتٍ، وقفّت على أربعٍ منها، وهي:

أ - طبعة دار السلام بالرياض عام (١٤٢٠هـ)، بإشراف الشيخ صالح آل الشيخ.

ب - طبعة بيت الأفكار الدولية عام (٢٠٠٤م). وقد اعتمدوا على طبعة الدعاس، كما ذكروا أحكام الشيخ الألباني على الأحاديث، وكذلك حواشي المنذري وابن القيم، وفي آخرها فهرسٌ للأحاديث.

ج - طبعة مكتبة المعارف بالرياض، باعتناء الشيخ مشهور حسن آل سلمان، وقد اعتمدَ على الطبعة الحجرية الهندية التي هي أصل عون المعبود، ووضع أحكام الشيخ الألباني على الأحاديث، وذيلَ بفهرس الأحاديث.

د - طبعة دار ابن حزم، بيروت، عام (١٤١٩هـ).

ولعلَّ أحسنَ هذه الطبعات كلّها: هي طبعة دار التأصيل، تليها الطبعة الهندية الحجرية من نسخة «عون المعبود»، أمّا النسخة المطبوعة على الصف الحديث - من الطبعة الهندية - : ففيها أخطاء، وليست كالطبعة الحجرية. والله تعالى أعلم.

تنبيه:

كنت جزمت في الطبقات السابقة بأن هناك خطأ تواردت عليه نسخ سنن أبي داود المطبوعة، وكذلك جميع النسخ المخطوطة التي اطلعت عليها، وهي سبعة، منها نسخة الخطيب^(١)، وهو في (ح/١٠١٨) حيث قال فيه أبو داود:

حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ، حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ - ح

وَحَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ، حَدَّثَنَا مَسْلَمَةُ بْنُ مُحَمَّدٍ، قَالَا: حَدَّثَنَا خَالِدُ الْحَذَّاءُ، حَدَّثَنَا أَبُو قَلَابَةَ، عَنْ أَبِي الْمُهَلَّبِ، عَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ، قَالَ:

«سَلَّمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي ثَلَاثِ رَكَعَاتٍ مِنَ الْعَصْرِ ثُمَّ دَخَلَ - قَالَ عَنْ مَسْلَمَةَ - الْحَجَرَ، فَقَامَ إِلَيْهِ رَجُلٌ يُقَالُ لَهُ الْخِرْبَاقُ كَانَ طَوِيلَ الْيَدَيْنِ، فَقَالَ لَهُ: أَقْصِرْتَ الصَّلَاةَ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ فَخَرَجَ مُغَضَّبًا يَجُرُّ رِدَاءَهُ فَقَالَ: أَصَدَقُ؟! قَالُوا: نَعَمْ، فَصَلَّى تِلْكَ الرَّكْعَةَ، ثُمَّ سَلَّمَ، ثُمَّ سَجَدَ سَجْدَتَيْهَا، ثُمَّ سَلَّمَ».

وكنت ذكرت أن الخطأ هنا في قوله: «قال عن مسلمة»، والصحيح: «قال غير مسلمة»، وهذا التصويب من «مستخرج أبي عوانة»، حيث روى هذا الحديث عن أبي داود نفسه^(٢)، وفيه: «غير» بدل «عن».

وكنْتُ علَّقتُ على «مستخرج أبي عوانة» - في الجزء الذي حقَّقته في رسالتي للماجستير^(٣) - في هذا الموضع بما يلي:

(١) (ل/١٥٥/ب) - نسخة فيض الله -، وكذلك نسخة مكتبة باريس من رواية ابن داسه (أ/٤٣).

(٢) في كتاب الصلاة، باب بيان التسليم بعد سجدتي السهو، والبناء على صلاته بعد دخوله منزله، ورجوعه إلى مصلاه إذا كان ناسياً.

(٣) (١/٤٥١/ح/٢٠٣).

«كذا في جميع النسخ»^(١)، والمراد هو: يزيد بن زريع وغيره من تلاميذ خالد، وتؤيده رواية النسائي في «المجتبى»^(٢) عن أبي الأشعث [أحمد بن المقدم]، عن يزيد بن زريع - به - بنحوه، بلفظ: «فدخل منزله».

وعند مسلم في «صحيحه»^(٣)، وابن ماجه^(٤)، وابن خزيمة^(٥) من طرق، عن عبد الوهاب الثقفي، عن خالد - به - بلفظ: «فدخل الحجرة». وعند مسلم^(٦) من طريق ابن علية، عن خالد - به - بلفظ: «دخل منزله».

وفي هذا تظهر فائدة عدول المصنف عن قوله: «قال يزيد» إلى قوله: «غير مسلمة»؛ حيث إن الصيغة الأخيرة تشمل يزيد وغيره، وهذا مقصود - على ما يظهر -.

هذا، وفي نسخ سنن أبي داود - شيخ المصنف في الحديث المذكور - المطبوعة بلفظ: «قال عن مسلمة: الحجر»، وعلى هذا ينعكس المعنى، ونسخ السنن مطبقة على هذا... وشرح صاحب «بذل المجهود»^(٧) الجملة المذكورة بقوله: «يعني: زاد مسلمة بعد قوله: «ثم دخل» لفظ «الحجر»، ولم يذكره مسدّد عن شيخه يزيد بن زريع». وبنحوه قال محمود السبكي.

والصواب - والله تعالى أعلم - : ما ورد في المستخرج، وهو

(١) أي: كذا - «غير» - في جميع نسخ مستخرج أبي عوانة.

(٢) (٢٦/٣)، باب ذكر الاختلاف على أبي هريرة في السجدين.

(٣) (ح/٥٧٤/١٠٢).

(٤) (ح/١٢١٥).

(٥) (ح/١٠٥٤).

(٦) (ح/٥٧٤). (٧) (٥/٣٨٣ - ٣٨٤).

«غير»، بدل «غير»؛ لِمَا أَسْلَفْتُهُ مِنَ التَّفْصِيلِ^(١).

وَكُنْتُ قَدْ عَرَضْتُ مَا نَقَلْتُهُ هُنَا عَلَى شَيْخِنَا الْعَلَامَةِ عَبْدِ الْمُحْسَنِ الْعِبَادِ - فِي أَثْنَاءِ قِرَاءَتِنَا عَلَيْهِ سَنَنِ أَبِي دَاوُدَ - فَاسْتَحْسَنَ مَا كَتَبْتُهُ، وَأَيَّدَهُ بِقَرِينَةٍ أُخْرَى أَيْضًا، وَهِيَ أَنَّهُ لَيْسَ مِنْ عَادَةِ أَبِي دَاوُدَ أَنْ يَقُولَ: «قَالَ عَنْ فُلَانٍ».

أَمَّا كَلِمَةُ «غَيْرٍ» - عَلَى النِّحْوِ الَّذِي اسْتَعْمَلْتُ هُنَا - : فَقَدْ اسْتَعْمَلَهَا أَبُو دَاوُدَ فِي غَيْرِ هَذَا الْمَوْضِعِ أَيْضًا، مِنْهَا فِي (ح/ ١٢٣٥، ٢٦٧٥).

فَالصَّحِيحُ أَنَّ كَلِمَةَ «عَنْ» هُنَا خَطَأٌ، وَالصَّوَابُ: «غَيْرٍ»، وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ.

هَكَذَا كُنْتُ جَزَمْتُ بِكَوْنِ مَا فِي نَسْخِ سَنَنِ أَبِي دَاوُدَ خَطَأً؛ وَهَذَا الْجَزْمُ كَانَ صَحِيحًا بِالنَّظَرِ إِلَى نَسْخِ سَنَنِ النَّسَائِيِّ الْمَطْبُوعَةِ، حَيْثُ إِنَّ فِيهَا مِنْ رِوَايَةِ يَزِيدَ بْنِ زُرَيْعٍ: «فَدَخَلَ مَنْزِلَهُ»، وَقَدْ أَطْلَعْتُ عَلَى طَبْعَةِ دَارِ التَّأْصِيلِ، فَرَأَيْتُ أَنَّ مُحَقِّقِيهَا أَشَارُوا إِلَى رِوَايَةِ أَبِي عَوَانَةَ (٣/ ٩٤ ح/) (١٠٠٧)، وَذَكَرُوا أَنَّ نَسْخَ سَنَنِ أَبِي دَاوُدَ مُتَّفَقٌ عَلَى كَلِمَةِ «عَنْ»، وَذَكَرُوا مَا نَقَلْتُهُ عَنْ «بَذَلِ الْمَجْهُودِ»، وَأَيَّدُوهُ قَائِلِينَ: «وَمِمَّا يُوَكِّدُ عَلَى صِحَّةِ هَذَا التَّفْسِيرِ: مَا أَخْرَجَهُ أَبُو نَعِيمٍ فِي (مَعْرِفَةِ الصَّحَابَةِ) (٢٥٦٣) مِنْ حَدِيثِ مُسَدَّدٍ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ زُرَيْعٍ، وَفِيهِ: «ثُمَّ دَخَلَ»، وَأَخْرَجَهُ النَّسَائِيُّ فِي (السَّنَنِ الْكُبْرَى) (٦٦١، ١٢٥٣)، [و] (الْمَجْتَبَى) (١٢٥٢) مِنْ حَدِيثِ أَبِي الْأَشْعَثِ أَحْمَدَ بْنِ الْمَقْدَامِ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ زُرَيْعٍ، وَفِيهِ: «فَدَخَلَ»، وَلَمْ يَذْكُرِ الْحَجَرَ، وَجَاءَ فِي نَسْخَةٍ مُتَأَخِّرَةٍ غَيْرِ مُعْتَمَدَةٍ مِنْ (الْمَجْتَبَى): «فَدَخَلَ مَنْزِلَهُ».

وَقَدْ تَغَيَّرَ رَأْيِي مِنَ الْجَزْمِ بِصِحَّةِ مَا فِي صَحِيحِ أَبِي عَوَانَةَ، إِلَى اِحْتِمَالِ رَجْحَانِهِ لِلْأَسْبَابِ السَّابِقَةِ، وَمَا وَرَدَ فِي سَنَنِ النَّسَائِيِّ يَجْعَلُ

(١) فِي (الْمَنْهَلِ الْعَذْبِ الْمُرُودِ) (٦/ ١٤٣).

احتمال صحة ما ورد في نسخ سنن أبي داود وارداً، إلا أن ما ورد عند أبي عوانة يبقى راجحاً لاختلاف نسخ «المجتبى»، مع أن الراجح فيها أيضاً عدم ذكر كلمة «منزله» لتوارد النسخ القديمة عليها، ولعدم اختلاف النسخ في «الكبرى»، والله تعالى أعلم.



المبحث الثاني

رواةُ «سُنن الإمام أبي داود»

روى كتاب «السنن» عن الإمام أبي داود رَحِمَهُ اللهُ جماعةٌ كثيرون، لكنّ الذين اشتهروا بروايته عنه بالأسانيد المتصلة إليه خمسة، وأشهرُ رُواة السنن هم:

١ - أبو علي محمد بن أحمد بن عمرو اللؤلؤي البصري (ت ٣٣٣هـ):

وصفه الذهبيُّ بأنه «الإمام، المحدث، الصدوق»^(١). و«اللؤلؤي» نسبة إلى بيع اللؤلؤ^(٢).

ورواية اللؤلؤي أصحُّ الروايات؛ لأنها من آخر ما أملى أبو داود، وقد سمع السنن مراتٍ عديدة كانت آخرهنَّ في السنة التي توفي فيها أبو داود سنة (٢٧٥هـ). قال القاضي أبو عمر الهاشمي - وهو آخر مَنْ حَدَّثَ به عن اللؤلؤي - : «كان أبو علي اللؤلؤي قد قرأ هذا الكتاب على أبي داود عشرين سنةً، وكان يُسمَّى ورَّاقه، والورَّاق عندهم القارئ، وكان هو القارئ لكلِّ قومٍ يسمعونَه»^(٣).

(١) (سير أعلام النبلاء) (٣٠٧/١٥).

(٢) انظر: (الأنساب) للسمعاني (١٩٧/٤)، (السير) (٣٠٧/١٥).

(٣) (التقييد لمعرفة رواة السنن والمسانيد) لابن نقطة (٣٣/١)، (البحر الذي زخر في شرح ألفية الأثر) للسيوطي (٣/ ١١٤٠ - ١١٤١)، (ختم سنن الإمام أبي داود) للبصري (ص/ ١٠٠ - ١٠١).

قال الشيخ ولي الدين أبو زرعة العراقي: «وقد سمعَ اللؤلؤيُّ من أبي داود سنة وفاته، وهي سنة خمسٍ وسبعين ومائتين، فينبغي أن يكون العملُ على روايته»^(١).

ويتأيدُ هذا بوجود نسخةٍ خطيّةٍ - وهي نسخة الخطيب - ذُكرَ فيها تاريخ السماع عن أبي داود، وهو: شهر محرم، من عام (٢٧٥هـ).

وقد روى عن اللؤلؤيِّ هذه «السَّنَن»: القاسمُ بن جعفر بن عبد الواحد الهاشميُّ أبو عمر البصري (٣٢٢ - ٤١٤هـ)^(٢)، وهو من شيوخ الخطيب، قال الخطيب عنه: «كان ثقةً أميناً، ولي القضاء بالبصرة، وسمعتُ منه بها (سَنَنُ أبي داود)»^(٣).

وعنه روى «السَّنَن» الخطيبُ البغدادي (ت ٤٦٣هـ)، وهو إمامٌ معروف.

ورواية الخطيب هي التي اعتمدت بالنسبة للشائع من نسخ سنن أبي داود برواية اللؤلؤي.

قال السخاوي: «لم ينفرد الخطيبُ عن الهاشمي، بل هو أيضًا عندنا من طريق أبي علي التُّستري»^(٤)، وأبي منصور بن شُكرويه^(٥)، كلاهما عن

(١) (البحر الذي زخر) (٣/١١٤١)، (ختم سنن الإمام أبي داود) للبصري (ص/١٠١).

(٢) ترجمته في: (تاريخ بغداد) (١٢/٤٥١)، (المنتظم) (٨/١٤)، (سير أعلام النبلاء) (١٧/٢٢٥).

(٣) (تاريخ بغداد) (١٢/٤٥١).

(٤) هو أبو علي، علي بن أحمد بن علي بن إبراهيم التستري البصري (ت ٤٧٩هـ)، ترجمته في: (سير أعلام النبلاء) (١٨/٤٨١). وهذه النسخةُ محفوظةٌ في مكتبة باريس برقم (٧٠٧)، وصورتها موجودةٌ في مكتبة الشيخ أبي الحارث فيصل يوسف العلي.

(٥) هو محمد بن أحمد بن علي بن شُكرويه الأصبهاني (ت ٤٨٢هـ). سافرَ إلى البصرة، فسمع من الهاشميِّ سننَ أبي داود، قال ابنُ طاهر: وإنما سمعَ اليسيرَ منه، وكان له =

أبي عمر، ولكن بين رواية الخطيب وأبي علي اختلاف يسير.

وقد قرأت بخط شيخنا^(١): وجدت بخط ابن ناصر: «كان أصل الخطيب - يعني الذي حدث به من السنن - قد كتب قديمًا من رواية أبي الحسن ابن العبد، ثم إنَّ الخطيب عارض به روايته عن أبي عمر الهاشمي، وغيرَ فيه مواضع، وكتب فيه زيادات، وربما ترك فيه ألفاظًا لا تُغيّر المعنى على لفظ ابن العبد، فلأجل هذا وقع بين روايته ورواية أبي علي التستري اختلاف يسير لا يضر»^(٢).

ورواية اللؤلؤي أشهر الروايات، وهي المرادة بـ«السنن لأبي داود» إذا أطلق. قال العظيم آبادي: «نسخة (السنن) من رواية اللؤلؤي هي المروجة في ديارنا الهندية وبلاد الحجاز وبلاد المشرق من العرب، بل أكثر البلاد، وهي المفهومة من «السنن لأبي داود» عند الإطلاق، وهذه النسخة لخصها المنذري وخرج أحاديثها، وعلى هذه النسخة شرح لابن رسلان والحافظ العراقي، وحاشية لابن القيم والسندي والسيوطي وغيرهم.

وهذه الرواية هي المراد في قول صاحب (المنتقى) وصاحب (جامع الأصول) وصاحب (نصب الراية) وصاحب (المشكاة) وصاحب (بلوغ المرام) وغيرهم من المحدثين: أخرجه أبو داود.

وأخذ هذه النسخة الإمام الحافظ أبو القاسم علي بن الحسن المعروف بابن عساكر الدمشقي في كتابه (الإشراف على معرفة الأطراف)، حتى قال السيوطي: إنَّ رواية اللؤلؤي من أصح الروايات،

= ابن عم قد سمع الكتاب كله، وتوفي قديمًا، فكشط اسم ابن عمه وأثبت اسمه. ترجمته في: (سير أعلام النبلاء) (١٨/٤٩٣).

(١) يقصد شيخه الحافظ ابن حجر العسقلاني.

(٢) بذل المجهود في ختم السنن لأبي داود) للسخاوي (ص/٦٥ - ٦٦).

والله أعلم»^(١).

٢ - أبو بكر محمد بن بكر بن محمد بن عبد الرزاق بن داسه التمار البصري (ت٣٤٦هـ):

وصفه الذهبيُّ بأنه «الشيخ الثقة العالم»، وهو شيخُ الخطابي، وهو آخرُ مَنْ حَدَّثَ بالسُّنَنِ كاملاً عن أبي داود^(٢)، وقد لازمه خلال إقامته الأخيرة في البصرة، وذكر أنه كان يخرج إليه كلَّ يوم^(٣). وروايته أكملُ الروايات^(٤)، وهي مشهورةٌ في ديار المغرب، وتُقَارَبُ روايةَ اللؤلؤي، والاختلافُ بينهما غالباً بالتقديم والتأخير^(٥).

وعلى هذه النسخة اعتمد الخطابيُّ في شرحه (معالم السنن)، كما أنَّ أكثرَ ما يورده البيهقيُّ في «سننه الكبرى» وغيرها من تصانيفه حديثَ أبي داود: من طريقه^(٦).

(١) خاتمة عون المعبود شرح سنن أبي داود) للعظيم آبادي (٢٠٢/١٤).

(٢) انظر: (سير أعلام النبلاء) (٥٣٨/١٥).

(٣) انظر التفصيل في: (مقدمة السلفي) (٣٣٧/٤).

(٤) انظر: (النكت على مقدمة ابن الصلاح) للزركشي (٣٤٠/١)، (تدريب الراوي) للسيوطي (١٧٠/١).

(٥) انظر: (الحطة) للنواب صديق حسن خان (ص/٣٨٩)، (خاتمة عون المعبود) (٢٠٢/١٤). قال العظيم آبادي مبيناً هذا الاختلاف: إنَّ رواية ابن داسه وقعَ فيها كتابُ الجنائز «بعد كتاب الصلاة وقبل كتاب الزكاة، وفي رواية اللؤلؤي كتابُ الجنائز بعد كتاب الخراج والإمارة، وفي رواية ابن داسه كتابُ الزكاة، ثم اللقطة، ثم الصيام، ثم المناسك، ثم الضحايا، ثم الجهاد، ثم الإمارة، ثم البيوع، ثم كتاب النكاح، وفي رواية اللؤلؤي: كتابُ الزكاة، ثم اللقطة، ثم النكاح، والطلاق، ثم الصيام، ثم الجهاد، ثم الضحايا والصيد، ثم الوصايا، ثم الفرائض، ثم الخراج والإمارة، ثم الجنائز، ثم الأيمان والنذور، ثم كتاب البيوع، وقس على هذا غير ذلك من الكتب الباقية». (عون المعبود) (٢٠٢/١٤ - ٢٠٣).

(٦) انظر: (بذل المجهود في ختم السنن لأبي داود) (ص/٦٩).

وقد سقطَ من رواية ابن داسه من كتاب الأدب، من قوله «باب ما يقول إذا أصبح وإذا أمسى»، إلى «باب الرجل ينتمي إلى غير مواليه»، فكان يقول: «قال أبو داود»، ولا يقول: «حدثنا أبو داود»^(١).

٣ - أبو عيسى إسحاق بن موسى الرَّمْلِي وَرَّاقُ أَبِي دَاوُد (ت ٣٢٠هـ)^(٢)؛

وَتَقَّه الدارقطني، وروايته تُقَارِبُ رواية ابن داسه^(٣)، وهذه الرواية لم يذكرها المزي في (تحفة الأشراف)^(٤).

٤ - أبو سعيد أحمد بن محمد بن زياد ابن الأعرابي (ت ٣٤٠هـ)^(٥)؛

قال الذهبي: «الإمام، المحدث، القدوة، الصدوق، الحافظ، شيخ الإسلام... نزيل مكة، وشيخ الحرم... وحمل السنن عن أبي داود، وله في غصون الكتاب زيادات في المتن والسند»^(٦).

(١) انظر: (بذل المجهود في ختم السنن لأبي داود) للسخاوي (ص/ ٧٠)، (ختم سنن الإمام أبي داود) للبصري (ص/ ١٠٠).

(٢) ترجمته في: (سؤالات حمزة بن يوسف السهمي للدارقطني وغيره من المشايخ في الجرح والتعديل) (ص/ ١٧٢)، (تاريخ بغداد) (٦/ ٣٩٥)، (تاريخ مدينة دمشق) (٢٨٦/ ٨ - ٢٨٧).

(٣) انظر: (النكت على مقدمة ابن الصلاح) للزركشي (١/ ٣٤٠) نقلاً عن أبي جعفر بن الزبير، وانظر: (خاتمة عون المعبود) (١٤/ ٢٠٣ - ٢٠٤)، (درجات مرقاة الصعود إلى سنن أبي داود) للدِّمَتِي (ص/ ٥).

(٤) خاتمة عون المعبود (١٤/ ٢٠٤).

(٥) ترجمته في: (حلية الأولياء) (١٠/ ٣٧٥)، (تاريخ مدينة دمشق) (٥/ ٣٥٣)، (التقييد) (ص/ ١٦٦)، (سير أعلام النبلاء) (١٥/ ٤٠٧).

(٦) (سير أعلام النبلاء) (١٥/ ٤٠٧). والمترجم ليس هو أبا عبد الله محمد بن زياد ابن الأعرابي الهاشمي، اللغوي المعروف (١٥٠ - ٢٣١هـ)، فهذا مات قبل أن يولد المترجم بأعوام.

وليس في روايته كتابُ الفتن، والملاحم، وكتاب الحروف^(١)، والخاتم، وسقطَ منه في كتاب اللباس نحوُ نصفه، وفاته من كتاب الوضوء والصلاة والنكاح مواضع كثيرة تشتملُ على أوراق عدة.

وقد استدرَكَ ابنُ الأعرابي روايةَ أكثر ما فاته من السنن بروايته له عن أبي أسامة محمد بن عبد الملك بن رواس - الآتي ذكره - عن أبي داود.

كما أنَّ ابنَ الأعرابي زادَ في الكتابَ أحاديثَ ليست من أحاديث أبي داود^(٢)، وربما كان في هذه الزيادات أسانيد زائدة من عنده على إسناد أبي داود^(٣)، وربما كان فيها متون زائدة^(٤).

وفي هذه النسخة بعضُ الأحاديث التي ليست في رواية اللؤلؤي^(٥)، ويذكرُ الحافظُ المزيُّ روايته في (تحفة الأشراف).

٥ - أبو الحسن علي بن الحسن بن العبد الأنصاري (ت ٣٢٨هـ)^(٦)؛

وهو من تلاميذ أبي داود، ومن شيوخ الدارقطني.

قال الحافظ ابنُ حجر: «فإنَّ في رواية أبي الحسن بن العبد عنه من الكلام على جماعةٍ من الرواة والأسانيد ما ليس في رواية اللؤلؤي، وإن كانت روايته أشهر»^(٧).

(١) تصحَّفت كلمة «الحروف» في (صلة الخلف) و(برنامج التجيبي) (ص/٩٥) و(النكت على مقدمة ابن الصلاح) للزركشي (١/٣٤١) إلى «كتاب الحروب».

(٢) انظر: (فهرست ابن خير الإشبيلي) (ص/١٠٥ - ١٠٦)، وراجع: (خاتمة عون المعبود) (٢٠٣/١٤)، (درجات مرقاة الصعود إلى سنن أبي داود) (ص/٥).

(٣) انظر (ح/٢٥) - طبعة عوامة - (٤) انظر (ح/٤٥٠٢) - طبعة عوامة -.

(٥) انظر: (خاتمة عون المعبود) (٢٠٣/١٤).

(٦) ترجمته في (تاريخ بغداد) (١١/٣٨٣)، (تاريخ الإسلام) للذهبي (وفيات ٣٢١ - ٣٣٠ ص/٢٣٢).

(٧) (النكت على ابن الصلاح) (١/٤٤١).

وَجُلُّ مَغَايِرَاتٍ وَزِيَادَاتٍ هَذِهِ الرِّوَايَةُ تَقَعُ فِي النِّصْفِ الثَّانِي مِنَ الْكِتَابِ، كَمَا صَرَّحَ بِهِ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ فِيمَا كَتَبَهُ عَلَى حَاشِيَةِ الصَّفْحَةِ الْأُولَى مِنْ نَسَخَتِهِ مِنْ (سُنن أبي داود)^(١).

وَجَاءَ فِي نِهَايَةِ نَسَخَةٍ مِنْ نُسَخِ رِسَالَةِ أَبِي دَاوُدَ إِلَى أَهْلِ مَكَّةَ: «سَمِعْتُ كِتَابَ السُّنَنِ مِنْ أَبِي دَاوُدَ سِتِّ مَرَارٍ، بَقِيََتْ مِنَ الْمَرَّةِ السَّادِسَةِ بَقِيَّةٌ لَمْ يُتِمَّهْ، بِالْبَصْرَةِ سَنَةَ إِحْدَى، وَاثْنَتَيْنِ^(٢)، وَثَلَاثَ، وَأَرْبَعَ، وَخَمْسَ وَسَبْعِينَ وَمِائَتَيْنِ، وَفِيهَا مَاتَ»^(٣).

٦ - أَبُو أَسَامَةَ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْمَلِكِ الرَّوَّاسِ (ت؟)^(٤):

وَهُوَ الَّذِي أَتَمَّ ابْنُ الْأَعْرَابِيِّ رِوَايَتَهُ عَنْهُ، وَذَكَرَهُ الْحَافِظُ الْمِزِيُّ وَقَالَ: «وَفَاتَهُ مِنْهُ مَوَاضِعٌ»^(٥)، أَي: فَاتَهُ مِنْ كِتَابِ السُّنَنِ.

وَقَالَ الذَّهَبِيُّ عَنْهُ: «رَاوِيَ السُّنَنِ بِفَوَاتَاتٍ»^(٦).

٧ - أَبُو الطَّيِّبِ أَحْمَدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْأَشْجَنِيِّ الْبَغْدَادِيِّ نَزِيلِ الرَّحْبَةِ^(٧).

(١) انظر: مقدمة الشيخ عوامة لـ(سُنن أبي داود) (١٨/١، ٢٥).

(٢) ما في المخطوط أقرب إلى كلمة «وِثْلَتَيْنِ»، والمثبت ليس بعيداً عن الأصل أيضاً، وهو الأنسب للمعنى.

(٣) رسالة أبي داود إلى أهل مكة في وصف سننه (ل: ٣/أ - ب).

(٤) لم أقف على مَنْ ترجمَ له.

(٥) تهذيب الكمال (١١/٣٦١).

(٦) سير أعلام النبلاء (١٣/٢٠٦).

(٧) ترجمته في (تاريخ بغداد) (٤/١٦). وقد ذكره الحافظان المزيُّ وابنُ حجرٍ في رواية السُّنَنِ. انظر: (تهذيب الكمال) (١١/٣٦٠)، (تهذيب التهذيب) (٤/١٥٤).

٨ - الإمام المحدث أبو بكر أحمد بن سلمان بن الحسن البغدادي النجاد (ت٣٤٨هـ)^(١) :

سمعَ أبا داود وارتحلَ إليه، وهو خاتمةُ أصحابه^(٢).

٩ - أبو عمرو أحمد بن علي بن حسن البصري^(٣).

١٠ - أبو سالم محمد بن سعيد بن حماد بن ماهان بن زياد الجلودي (ت٣٢٩هـ)^(٤).

وهو تلميذُ أبي داود، وشيخ الدارقطني.

هؤلاء أشهرُ مَنْ روى «السنن» عن أبي داود، ويمكن إجمالُ ما سبق فيما يلي^(٥) :

١ - أشهرُ الروايات هي روايةُ اللؤلؤي، وهي أكثرُها تداولاً، كما أنها أصحُّ الروايات.

٢ - تليها روايةُ ابنِ داسه، وهي أكملُ الروايات، وفيها زيادات عن غيرها، وقد أثنى عليها العلماء، لاسيما المغاربة منهم، ولها نسخ خطية.

٣ - رواية اللؤلؤي انتشرت في بلاد المشرق، ورواية ابن داسه انتشرت في بلاد المغرب.

(١) ترجمته في (تاريخ بغداد) (١٨٩/٤)، و(سير أعلام النبلاء) (٥٠٢/١٥).

(٢) انظر: (سير أعلام النبلاء) (٥٠٢/١٥).

(٣) لم أقف له على ترجمة، وقد ذكره الحافظان المزيُّ وابنُ حجر فيمن روى السنن. انظر: (تهذيب الكمال) (٣٦٠/١١)، (تهذيب التهذيب) (١٥٣/٤).

(٤) ترجمته في (تاريخ بغداد) (٣١١/٥)، (تاريخ الإسلام) للذهبي (ص/٢٧١) - حوادث ووفيات (٣٢١ - ٣٣٠). وقد ذكره الخطيبُ البغداديُّ والسخاويُّ فيمن روى السنن. (بذل المجهود في ختم السنن لأبي داود) (ص/٦٢).

(٥) يُنظر: (تغليق التعليق على سنن أبي داود) للدكتور علي بن إبراهيم بن سعود عجين (٦٥ - ٦٤/١).

٤ - رواية ابن الأعرابي ناقصة عن الأخريات، وقد استدرَك أكثر ما فاته من السنن من رواية أخرى، كما أنه زادَ فيها أحاديث أخرى ليس من سنن الإمام أبي داود.

٥ - ورواية ابن العبد فيها زيادات في الكلام على الرواة والأسانيد.

٦ - رواية الرَّمْلِيِّ تُقَارِبُ روايةَ ابن داسه، وهذه الرواية لم يذكرها المزيُّ في (تحفة الأشراف).

٧ - الروايات الأخرى - رواية الروّاس، والأشناني، وابن حسن البصري، وابن النجاد، والجلودي - لم أقف على وصفها عند أحدٍ من العلماء.

٨ - يشير الحافظُ المزيُّ في كتابه (تحفة الأشراف) إلى الاختلاف بين الروايات، كما أنَّ الشيخَ العظيمَ آبادي أَلَفَ كتابَه (عون المعبود شرح سنن أبي داود) معتمداً على نسخٍ من رواية اللؤلؤي، ونسخةٍ من رواية ابن داسه، ويذكر الفرقَ بينهما، وكذا بين الروايات الأخرى نقلاً عن المزيِّ في (الأطراف). وقد أخرج الشيخ محمد عوامة (سنن أبي داود) على نسخٍ خطيةٍ من عدة روايات مع بيان الفروق بينها.



المبحث الثالث

أقسام الكتاب وتبويبه وعدد أحاديثه وعدد الأحاديث التي انتخب السنن منها

أولاً: أقسام الكتاب^(١):

□ عرفنا أنّ معنى «كتب السنن»: أنها الكتب المرتبة على الأبواب الفقهية، كالطهارة، والصلاة، والزكاة، وغيرها، ومن أشهر كتب السنن: كتاب أبي داود.

□ وقد قسّم أبو داود كتابه إلى كتبٍ كبيرةٍ بلغت (٣٦) كتاباً، وهي:

م	اسم الكتاب	م	اسم الكتاب	م	اسم الكتاب	م	اسم الكتاب
١	الطهارة	١٠	الضحايا	١٩	الأفضية	٢٨	الترجل
٢	الصلاة	١١	الصيد	٢٠	العلم	٢٩	الخاتم
٣	الزكاة	١٢	الوصايا	٢١	الأشربة	٣٠	الفتن
٤	اللُّقطة	١٣	الفرائض	٢٢	الأطعمة	٣١	المهدي
٥	المناسك	١٤	الخراج والإمارة والفيء	٢٣	الطّب	٣٢	الملاحم
٦	النكاح	١٥	الجنائز	٢٤	العنق	٣٣	الحدود
٧	الطلاق	١٦	الأيمان والندور	٢٥	الحروف والقراءات	٣٤	الدّيات
٨	الصوم	١٧	البيوع	٢٦	الحمام	٣٥	السُّنة
٩	الجهاد	١٨	الإجارة	٢٧	اللّباس	٣٦	الأدب

(١) انظر: (أبو داود حياته وسننه) للصبّاغ (ص/٢٩٣ - ٢٩٥)، (تغليق التعليق على سنن أبي داود) للدكتور علي بن إبراهيم بن سعود عجين (١/٥٥).

□ سنن الإمام أبي داود أقلُّ الكتب الستة كتبًا، ففيه (٣٦) كتابًا، ويليه ابن ماجه، وفيه (٣٧) كتابًا، يليه الترمذي، وفيه (٥٠) كتابًا، يليه النسائي، وفيه (٥١) كتابًا، ثم مسلم، وفيه (٥٤) كتابًا، ثم البخاري، وفيه (٩٧) كتابًا.

□ ذكر السخاوي أنَّ منهجَ الإمام أبي داود في «سننه» يشبه صنيع الإمام البخاري في صحيحه من بعض الوجوه، وصنيع الإمام مسلم في صحيحه من وجوه أخرى، وأنه انفردَ عن الصحيحين بعقد كتاب الحروف، كما اختصَّ الترمذي بعقد كتاب الأمثال، واختصَّ النسائي بعقد كتاب الشروط، وامتازَ الإمام مسلم بمقدمة صحيحه التي بيَّن فيها مسائل تتعلق بعلم الحديث^(١).

□ خلا سنن أبي داود عن مقدمة له يبيِّن فيها شرطه في الكتاب، ومنهجه فيه، أو غير ذلك مما يتعلق بكتابه، شأنه في ذلك شأن الإمام البخاري وغيره من الأئمة، الذين لم يبدؤوا كتبهم بالمقدمات.

ولكن لما راسله أهل مكة وسألوه عن منهجه في كتابه: أرسل إليهم رسالةً تتضمن كثيرًا من النقاط المتعلقة بمنهجه في الكتاب، وتعدُّ تلك الرسالة - بحق - مقدمةً لسنن الإمام أبي داود.

ثانيًا: تبويب الكتاب:

تشتمل الكتبُ على موضوعات فرعية يُطلق عليها الباب، وفي كلِّ بابٍ يُوردُ الأحاديثَ المتعلقة تحت العنوان المعين الذي يُطلق عليه العلماء مصطلح «ترجمة الباب».

وكلُّ كتابٍ من كتب السنن ينقسمُ إلى أبواب، باستثناء ثلاثة كتب

(١) انظر: (بذل المجهود في ختم السنن لأبي داود) (ص/ ٥١ - ٥٢).

وهي: كتاب اللقطة، وكتاب الحروف والقراءات، وكتاب المهدي، حيث إنها لا توجد تحتها أبواب.

ولا يستوي عددُ أبواب الكتب، فبينما نجد كتاباً يشتملُ على أكثر من مائة باب، ككتاب الصلاة، الذي يشتملُ على (٣٦٧) باباً: نجد كتاباً لا تتجاوزُ أبوابه ثلاثة أبواب، ككتاب الحمام، الذي اشتملَ على ثلاثة أبواب فقط.

وقد نجدُ باباً كبيراً تحته أبوابٌ كثيرةٌ، كالباب الذي جاءَ بعنوان «باب تفریع أبواب الجمعة»، وقد اشتملَ على (٣٨) باباً.

وليست الأبوابُ متساويةً في حجمها، وإن كان يغلبُ على معظمها القِصر، وقد صرَّحَ أبو داود في (رسالته إلى أهل مكة) أنه يتعمدُ قلةَ الأحاديث في الباب فقال: «ولم أكتب في الباب إلا حديثاً أو حديثين، وإن كان في الباب أحاديثٌ صحاح؛ لأنه يكبر، وإنما أردتُ قربَ منفعته»^(١).

«وهذه الخاصيةُ من أبرز خصائص السنن، وكأنَّ أبا داود استخرجَ من الحديث أو الحديثين أبرزَ ما فيهما فجعله عنوانَ الباب، أو كأنه أدخلَ تحت العنوان أبرزَ الأحاديث الواردة فيه، ولذا يستطيعُ المرءُ أن يعثرَ على الحديث المطلوبِ بسهولة؛ لأنَّ البابَ قليل الأحاديث، ومن هنا قُرِبَت منفعته على حدِّ تعبير أبي داود»^(٢).

ومجموعُ عدد أبواب السنن - حسب إحصاء الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد - هو (١٨٨٩) باباً، وحسب إحصاء محققي طبعة التأصيل: (١٧٩١).

(١) رسالة أبي داود إلى أهل مكة في وصف سننه (ص/٦٤).

(٢) أبو داود حياته وسننه للصباغ (ص/٢٩٥).

ثالثاً: عددُ أحاديث الكتاب:

بلغ عددُ أحاديث الكتاب على حسب ما هو مطبوعٌ ومتداول: خمسة آلاف ومائتين وأربعة وسبعين (٥٢٧٤).

هذا في طبعة الشيخ محمد محيي الدين وطبعة الدعاس وغيرها.

أما في طبعة الشيخ عوامة: فالعددُ هو (٥٢٣٢)، وفي طبعة دار التأسيس: (٥١٨٥).

ولكن ذكرَ الإمامُ أبو داود رَحِمَهُ اللهُ فِي (رسالته إلى أهل مكة) ^(١) أنَّ عددها أربعة آلافٍ وثمانمائة حديث! أي: أن الفرق ما يُقَارَبُ (٤٧٤) حديثاً على عدِّ الشيخ محمد محيي الدين والدعاس وغيرهما، و(٤٣٢) على عدِّ الشيخ عوامة، و(٣٨٥) حديثاً على عدِّ محققي طبعة التأسيس؛ فما هو سببُ الاختلاف؟

أرجعَ الشيخُ محمد محيي الدين عبد الحميد ذلك إلى أمرين مهمَّين:

- ١ - اختلافُ الروايات، وأنَّ بعضَها ينقص عن بعض.
 - ٢ - تكرار الأحاديث في أكثر من موضع بسبب اشتماله على عدة أحكام، فيذكره في أكثر من باب ^(٢).
 - ٣ - ويمكن أن يكون ما ذكره أبو داود من العدد حين سؤال أهل مكة إياه عن كتابه، ثم زاد هو زياداتٍ على كتابه بعد كتابة رسالته ^(٣).
- والله تعالى أعلم.

(١) (ص/٧٨).

(٢) انظر: (مقدمة الشيخ محمد محيي الدين لسنن أبي داود) (١/١٦).

(٣) انظر: (تعليق التعليق على سنن أبي داود) (١/٦٠).

رابعًا: عددُ الأحاديث التي انتخب «السنن» منها:

روى ابنُ داسه عن أبي داود أنه قال: «كُتِبَتْ عن رسول الله ﷺ خمسمائة ألف حديث، انتُخِبَتْ منها ما ضُمَّتْهُ هذا الكتاب - يعني: كتاب السنن - جمعتُ فيه أربعةَ آلاف حديث وثمانمئة حديث...»^(١).

وهذا يدلُّ على مدى الجهد الذي بذله الإمامُ أبو داود في هذا الكتاب، وأنه مستخلصٌ من ذلك الكمِّ الهائل من الأحاديث التي دوَّنها الإمامُ أبو داود رَحِمَهُ اللهُ.



(١) انظر: (تاريخ بغداد) (٥٧/٩)، (تاريخ مدينة دمشق) (١٩٦/٢٢).

المبحث الرابع

مكانة «سنن الإمام أبي داود»، وثناء العلماء عليه

يُعَدُّ سننُ الإمام أبي داود من أمَّهاتِ دواوين السنة، وأحد الكتب الستة المقدَّمة عند العلماء، بل هو ثالثُ الأركان بعد الصحيحين، على أنَّ الإمامَ الخطَّابيَّ قدَّمه على الصحيحين^(١) كما سيأتي في كلامه، وهذا التقديمُ يرجعُ إلى اختصاصه بأحاديث الأحكام.

وقد أثنى عليه كثيرٌ من العلماء، لاسيما في جانبه الفقهي، واختصاصه بأحاديث الأحكام، وأُعجِبَ به العلماءُ إعجابًا شديدًا، وذلك لجودة مادَّته العلمية، وتنوُّع فوائده الحديثية، سواء ما يتعلق منها بالمتن أو بالإسناد^(٢).

(١) وممن قدَّمه على صحيح البخاري: الحافظ أبو القاسم خلف بن قاسم الأزدي القرطبي المعروف بابن الدباغ (ت ٣٩٣هـ)، فقد روى الإمامُ ابنُ عبد البر أنه قيل لابن الدباغ: أيُّما أحبُّ إليك؟ كتابُ أبي داود أو البخاري؟ قال: أحسنهما وأملحهما: أوَّلُهما في نظري واختياري!! ذكره ابنُ خير في (فهرسته) (ص/١٠٧)، والتجيبُ في (برنامج) (ص/٩٩).

وقد نقدَه الحافظُ أبو محمد عبد الله بن أحمد بن يربوع الإشبيلي (ت ٥٢٢هـ) حيث قال: «قوله (أملحهما) لفظةٌ قلقةٌ باردة، وقوله: (أحسنهما) يعني للمتفقهين أصحاب المسائل الذين لا يراعون سقيمًا ولا صحيحًا، وإن لم يُرد هذا: فكلَّاهُ هذيان. وهؤلاء القرطبيون لم يدخل عندهم من أوَّل ما دخل إلا كتابُ أبي داود، فالتَّمَّوا به، وأمَّا الكتبُ الصحاح: فلم تدخل عندهم إلا بأخَرَةٍ، وكانوا بمعزلٍ عن معرفة الصحيح، ولأنه ضُربَ بينهم وبين الصنعةِ بأسداد: فهم على بُعدٍ شديدٍ من السَّداد». نقله عنه ابنُ خير في (فهرسته) (ص/١٠٧).

(٢) انظر: (مناهج المحدثين) للشيخ الدكتور سعد الحميد (ص/٧٤).

وسأذكرُ هنا شيئًا من ثناء العلماء عليه، مبتدئًا بما ذكره مصنفه عنه حيث قال:

• «ولا أعلمُ شيئًا بعد القرآن ألزم للناس أن يتعلموا: من هذا الكتاب، ولا يضرُّ رجلًا أن لا يكتبَ من العلم - بعد ما يكتب هذه الكتب^(١) - شيئًا، وإذا نظرَ فيه وتدبرَه وتفهمَه: علمَ إذا مقدارَه»^(٢).

• وقال: «وهذا لو وضعه غيري لقلتُ فيه أكثر»^(٣).

أما ثناء غيره على «السنن»:

• فأوَّلُ مَنْ أثنى عليه هو شيخه الإمام أحمدُ بنُ حنبل، حيث استجادَ هذا الكتابَ واستحسنَه حينما عرَضَه عليه تلميذه أبو داود^(٤).

• ونقلَ الخطَّابيُّ عن شيخه ابن الأعرابي - أحدِ رواة السنن - أنه قال في أثنائه إقرائه لهذا الكتاب: «لو أنَّ رجلًا لم يكن عنده من العلم إلا المصحف الذي فيه كتابُ الله، ثم هذا الكتاب: لم يَحْتَجْ معهما إلى شيءٍ من العلم البتة»^(٥).

• وعلَّقَ الخطَّابيُّ على كلام شيخه قائلاً: «وهذا كما قال، لا شكَّ فيه؛ لأنَّ الله تعالى أنزلَ كتابَه تبيانًا لكل شيءٍ وقال: ﴿مَّا فَرَّطْنَا فِي الْكِتَابِ مِنْ شَيْءٍ﴾»^(٦)، فأخبرَ سبحانه أنه لم يُغادر شيئًا من أمر الدين لم يتضمَّن بيانه الكتابُ، إلا أنَّ البيانَ على ضربين: بيانٌ جليٌّ تناوله الذكرُ

(١) أي: كتب السنن، وفي (توجيه النظر): «بعد ما يكتب هذا الكتاب».

(٢) (رسالة أبي داود إلى أهل مكة في وصف سننه) (ص/ ٧١).

(٣) المصدر السابق، الصفحة نفسها.

(٤) انظر: (تاريخ بغداد) (٩/ ٥٦)، (تهذيب الكمال) (١١/ ٣٦٢ - ٣٦٣).

(٥) (معالم السنن) للخطابي (١/ ٧)، وانظر: (تاريخ دمشق) (٢٢/ ١٩٧).

(٦) سورة (الأنعام)، الآية (٣٨).

نصًّا، وبيانٌ خفيٌّ اشتملَ عليه معنى التلاوة ضمَّنًا، فما كان من هذا الضَّرْبِ كان تفصيلُ بيانه موكولًا إلى النبي ﷺ، وهو معنى قوله سبحانه: ﴿لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَنْفَكِرُونَ﴾^(١)، فَمَنْ جمعَ بين الكتاب والسنة: فقد استوفى وجهي البيان. وقد جمعَ أبو داود في كتابه هذا من الحديث في أصول العلم وأمهات السنن وأحكام الفقه ما لا نعلمُ متقدمًا سبقه إليه، ولا متأخرًا لحقه فيه^(٢).

• وقال الحافظُ زكريا الساجي (ت ٣٠٧هـ): «كتابُ الله أصلُ الإسلام، وكتابُ أبي داود عهدُ الإسلام»^(٣).

• وقال محمدُ بنُ مخلد العطار (ت ٣٣١هـ): «لَمَّا صَنَّفَ كتابَه (السنن) وقرأه على الناس: صارَ كتابُه لأصحاب الحديث كالْمَصْحَفِ يَتَّبِعُونَهُ وَلَا يُخَالِفُونَهُ»^(٤).

• وقال الخطَّابي (ت ٣٨٨هـ): «كتاب السنن لأبي داود كتابٌ شريفٌ لم يُصنَّف في علم الدين كتابٌ مثله، وقد رُزِقَ القبول من الناس كافةً، فصارَ حَكَمًا بين فِرَق العلماء وطبقات الفقهاء على اختلاف مذاهبهم، فلكلِّ فيه ورْدٌ، ومنه شَرِبٌ، وعليه معوَّلُ أهل العراق، وأهل مصر، وبلاد المغرب، وكثيرٌ من مدن أقطار الأرض. فأما أهل خراسان: فقد أولع أكثرهم بكتاب محمد بن إسماعيل ومسلم بن الحجاج^(٥) ومن

(١) سورة (النحل)، الآية (٤٤). (٢) (معالم السنن) للخطابي (١/٧ - ٨).

(٣) انظر: (تاريخ مدينة دمشق) (٢٢/١٩٧)، (سير أعلام النبلاء) (١٣/٢١٥).

(٤) (مقدمة السلفي) - المطبوعة بآخر (معالم السنن) - (٤/٣٦٧)، (تهذيب الكمال) (١١/٣٦٥)، (السير) (١٣/٢١٢).

(٥) يقصدُ صحيحَ الإمام البخاري وصحيحَ الإمام مسلم - رحمهما الله تعالى -.. وتفضيلُ أبي داود على الصحيحين إنما في اختصاصِه بأحاديث الأحكام، وجمع مسائل الفقهاء، أما من حيث الصحة والشرط وكذلك بالنظر إلى الترجيح بالجملة: فالصحيحان هما المقدَّمان.

نحنا نحوهما في جمع الصحيح على شرطهما في السَّبْكِ والانتقاد؛ إلَّا أنَّ كتابَ أبي داود أحسنُ رَضْفًا، وأكثرُ فقهاً...».

• وقال بعد ذكرِ بعضِ مزايا سنن أبي داود: «ولذلك حلَّ هذا الكتابُ عند أئمة الحديث وعلماء الأثر محلَّ العجب، فُضِّرت فيه أكبادُ الإبل، ودامت إليه الرحل»^(١).

• وعدَّه أبو حامد الغزاليُّ (ت ٥٠٥هـ) كافيًا للمجتهد في أحاديث الأحكام^(٢).

• وقال الحافظُ أبو الطاهر السِّلَفي (ت ٥٧٦هـ): «وأما السننُ فكتابٌ له صيتٌ في الآفاق، ولا يرى مثله على الإطلاق، وهو كما ذكرتُ فيما تقدَّم: أحدُ الكتب الخمسة التي اتفقَ على صحتها علماء الشرق والغرب^(٣)، والمخالفون لهم كالمتخلفين لهم عنهم بدار الحرب...»^(٤).

• وقال الإمامُ النوويُّ (ت ٦٧٦هـ): «ينبغي للمشتغلِ بالفقه ولغيره الاعتناءُ بسنن أبي داود وبمعرفة التامة؛ فإنَّ معظمَ أحاديث الأحكام التي يُحتجُّ بها: فيه، مع سهولة تناوُلِهِ، وتلخيصِ أحاديثِهِ، وبراعةِ مصنِّفِهِ، واعتنائه بتهذيبِهِ»^(٥).

(١) معالم السنن للخطابي (٧/١).

(٢) انظر: (المستصفي) له (٣٨٤/٢) - في بحث شروط المجتهد -، (البداية والنهاية) لابن كثير (٦١٦/١٤).

(٣) ردَّ الإمامُ ابنُ الصلاح على السِّلَفي قائلًا: «وهذا تساهل؛ لأنَّ فيها ما صرَّحوا بكونه ضعيفًا أو منكراً أو نحو ذلك من أوصاف الضعيف، وصرَّحَ أبو داود فيما قدَّمنا روايته عنه بانقسام ما في كتابه إلى صحيح وغيره...». (علوم الحديث) لابن الصلاح (ص/٤٠).

(٤) مقدمة السِّلَفي لمعالم السنن (٣٣١/٤).

(٥) (الإيجاز في شرح سنن أبي داود السجستاني) للنووي (ص/٥١ - ٥٢)، ونقله =

• وقال الإمام ابن القيم (ت ٧٥١هـ): «ولما كان كتابُ السنن لأبي داود سليمان بن الأشعث رَضِيَ اللهُ عنهما من الإسلام بالموضع الذي خصَّ به، بحيث صارَ حَكَمًا بين أهل الإسلام، وفصلاً في موارد النزاع والخصام، فإليه يتحاكَمُ المنصفون، وبحكمه يَرْضَى المحققون؛ فإنه جمعَ شملَ أحاديث الأحكام، ورتَّبها أحسن ترتيب، ونظَّمها أحسن نظام، مع انتقائها أحسن انتقاء، واطَّراحه منها أحاديث المجروحين والضعفاء»^(١).

وأثنى عليه وعلى مؤلِّفه: الحافظ أبو طاهر السلفي (ت ٥٧٦هـ) فقال:

أوَّلَى كتابٍ لذي فقهٍ وذو نظرٍ	ومَن يكون من الأوزارِ في وزرٍ ^(٢)
ما قد تولَّى أبو داود محتسباً	تأليفه فأتى كالضوء في القمرِ
لا يستطيعُ عليه الطَّعنُ مبتدعٌ	ولو تقطَّع من ضغنٍ ومن ضجرٍ ^(٣)
فليس يوجَدُ في الدنيا أصحُّ ولا	أقوى من السُّنَّةِ الغرَّاءِ والأثرِ
وكلُّ ما فيه من قولِ النبيِّ ومِن	قولِ الصحابةِ أهلِ العلمِ والبصرِ
يُرويه عن ثقةٍ ^(٤) عن مثله ثقةٌ	عن مثله ثقةٌ كالأنجمِ الزُّهرِ
وكان في نفسه ^(٥) - فيما أُحِقُّ ولا	أشكُّ فيه - إماماً عالي الخَطرِ

= السيوطي في (البحر الذي زخر) (٣/١١٣٨)، والبصري في (ختم سنن الإمام أبي داود) (ص/٧٥) وغيرهما.

- (١) (تهذيب السنن) لابن القيم - بحاشية عون المعبود - (١/٢٣).
- (٢) «الأوزار» جمع «وزر»، وهو الإثم، و«الوزر»: الجبل المنيع، وكلُّ معقل، والملجأ، والمعتمَص. ومعنى البيت: ومَن يكون في معتمَصٍ ومأمنٍ من الأوزار.
- (٣) الضغنُ هو الحقد، والضجرُ هو التبرُّم.
- (٤) كذا في (مقدمة السلفي) و(الحقَّة)، وفي (بستان المحدِّثين): «يُرويه ذو ثقة عن مثله ثقة...» وهو الأنسب.
- (٥) انتقل السلفي هنا من مدح كتاب السنن إلى مدح مؤلِّفه، فيقول: إنه كان في نفسه عالي الخطر فيما أراه حقاً وفيما لا أشكُّ فيه.

يَدْرِي الصَّحِيحَ مِنَ الْآثَارِ يَحْفَظُهُ وَمَنْ رَوَى ذَاكَ مِنْ أَثْنَى وَمِنْ ذَكَرِ
مَحَقَّقًا صَادِقًا فِيمَا يَجِيءُ بِهِ قَدْ شَاعَ فِي الْبَدْوِ عَنْهُ ذَا وَفِي الْحَضَرِ
وَالصَّدَقُ لِلْمَرْءِ فِي الدَّارَيْنِ مَنْقَبَةٌ مَا فَوْقَهَا أَبَدًا فَخْرٌ لِمُفْتَخِرٍ ^(١)
وَأَثْنَى عَلَيْهِ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ فِي أَبْيَاتٍ ضَمَنَ قَصِيدَةً لَهُ فِي مَدْحِ
الرَّسُولِ ﷺ قَالَ:

مِثْلَ الْبُخَارِيِّ ثُمَّ مُسْلِمٍ الَّذِي يَتْلُوهُ فِي الْعَلِيَا أَبُو دَاوُدَا
فَاقَ التَّصَانِيفَ الْكِبَارَ بِجَمْعِهِ أَلْ أَحْكَامَ فِيهَا يَبْذُلُ الْمَجْهُودَا
قَدْ كَانَ أَقْوَى مَا رَأَى فِي بَابِهِ يَأْتِي بِهِ وَيُحَرِّرُ التَّجْوِيدَا
فَجَزَاهُ عَنَّا اللَّهُ أَفْضَلَ مَا جَزَى مَنْ فِي الدِّيَانَةِ أَبْطَلَ التَّرِيدَا ^(٢)



(١) مقدمة السلفي لمعالم السنن (٤/٣٤٠ - ٣٤١)، وأوردَه صديق حسن خان في
الحطَّة (ص/٢١٣)، والشاه عبد العزيز الدهلوي في (بستان المحدثين) (ص/٨٣).
(٢) ديوان الحافظ ابن حجر العسقلاني (ص/١٠٤ - ١٠٥).

المبحث الخامس

عناية العلماء بسنن الإمام أبي داود

اعتنى العلماء قديمًا وحديثًا بسنن الإمام أبي داود، فمن شارح له، ومن مختصر له، ومن مستخرج عليه، واعتناؤهم به أخذ أشكالا متنوعة، وسأذكر هنا أبرز ما أُلّف حوله:

أولًا: الشروح^(١):

أ - الشروح المطبوعة:

١ - «معالم السنن»: للإمام أبي سليمان حمّد بن إبراهيم بن خطّاب البُستي الخطّابي (ت ٣٨٨)، وهو أوّل شروح السنن ومن أشهرها، ولكنه لم يشرح جميع الأحاديث، بل يأتي إلى الباب الذي تعدّدت فيه الروايات، فإذا كان المأل فيها واحدًا: شرح منها حديثًا واحدًا، وكأنه بذلك شرح جميع الباب؛ وإلاّ شرح أكثر من ذلك، حسب ما يترأى له. وإلى ذلك يشير بقوله: ومن باب كذا..^(٢).

٢ - «العد المودود في حواشي سنن أبي داود»: للحافظ زكي الدين

(١) انظر: (جامع الشروح والحواشي) (١٠٥٢/٢ - ١٠٥٦)، (أبو داود حياته وسننه) للصبّاغ (ص/٣٢٨ - ٣٣٣)، (الإمام أبو داود السجستاني) للبراك (ص/٦٧ - ٧٣)، (تغليق التعليق على سنن الإمام أبي داود) (١/٧٦ - ٨٠) وغيرها من الكتب المؤلفة حول أبي داود وسننه.

(٢) مقتبس من مقدمة الشيخ محمد راغب الطباخ على «معالم السنن»، وانظر: (أبو داود) للدكتور تقي الدين الندوي (ص/٧٨).

عبد العظيم بن عبد القوي المنذري (ت ٦٥٦هـ)، وهو يُعتبر حاشية، وقد وضعها على مختصره للسنن، وطُبع المختصر مع الحاشية.

٣ - «الإيجاز في شرح سنن أبي داود السجستاني»: للإمام النووي (ت ٦٧٦هـ)، وهو شرح جامع، ولكنه لم يتمه، والقدر الذي أتمه طُبع بتحقيق أبي عبد الله حسين بن عكاشة بن رمضان، ونشرته مكتبة ابن تيمية بالشارقة، ودار الكيان بالرياض، الطبعة الأولى عام (١٤٢٧هـ)، كما أنه طبع بتحقيق الشيخ أبي عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان، طبعته الدار الأثرية، سنة (١٤٢٨هـ)، وقد خدمه خدمة رائعة، كعادة الشيخ في أعماله العلمية.

٤ - وشرحه الإمام ابن القيم (ت ٧٥١هـ)، وشرحه على مختصر المنذري. وذكر السخاوي أنّ ابن القيم هذب شرحي الخطابي والمنذري مع زيادات^(١). وقد طُبع مع مختصر المنذري و(معالم السنن) للخطابي.

وطُبع أخيراً بتحقيق أئينا الدكتور إسماعيل بن غازي مرحبا.

٥ - وشرح قطعة منه الإمام محمود بن أحمد العيني الحنفي (ت ٨٥٥هـ)، وقد طُبع الموجود منه في سبعة مجلدات مع الفهارس، يبدأ من كتاب الطهارة، وينتهي في أثناء كتاب الزكاة، طُبع في مكتبة الرشد، الرياض، الطبعة الأولى، (١٤٢٠هـ).

(١) (بذل المجهود في ختم السنن لأبي داود) (ص/٧٢). قال ابن القيم في مقدمته لهذا الشرح (ص/٢٥): «وكان الإمام العلامة الحافظ زكي الدين أبو محمد عبد العظيم المنذري رَحِمَهُ اللهُ قد أحسن في اختصاره وتهذيبه، وعزّو أحاديثه وإيضاح علّله وتقريبه، فأحسن حتى لم يكْد يدعُ للإحسان موضعاً، وسبق حتى جاء مَنْ خلفه له تبعاً: جعلت كتابه من أفضل الزاد، واتخذته ذخيرة ليوم المعاد، فهذبته نحو ما هذب هو به الأصل، وزدت عليه من الكلام على علل سكّت عنه أو لم يكملها، والتعرّض إلى تصحيح أحاديث لم يصححها، والكلام على متون مشكّلة لم يفتح مقفلها، وزيادة أحاديث صالحة في الباب لم يُشر إليها...».

٦ - «درجاتُ مرقاة الصعود إلى سنن أبي داود»: للشيخ علي بن سليمان الدّمَنتي البُجْمُعي (ت ١٣٠٦هـ)، وهو تلخيصٌ لشرح السيوطي «مرقاة الصعود إلى سنن أبي داود»، وسيأتي ذكره في الشروح غير المطبوعة.

٧ - «فتح الودود في شرح سنن أبي داود»: للشيخ أبي الحسن محمد ابن عبد الهادي السندي (ت ١١٣٨هـ). وقد طُبِع في أربع مجلدات، طُبِع في دار لينة، القاهرة، ومكتبة أضواء المنار، بالمدينة النبوية، الطبعة الأولى، (١٤٢١هـ). وذكر السندي في مقدمته أنه نقل فيه غالبَ حاشية السيوطي، وزادَ عليه غالبَ ما يحتاج إليه الإنسانُ وقت الدرس.

٨ - «غاية المقصود في حل سنن أبي داود»: للعلامة أبي الطيب محمد شمس الحق العظيم آبادي (ت ١٣٢٩هـ)، وهو شرحٌ جليل، ولو تَمَّ لكان عملاً جليلاً، ولكنه لم يتمه، وطُبِع منه ثلاث مجلدات.

٩ - «عون المعبود على سنن أبي داود»: للشيخ أبي عبد الرحمن شرف الحق محمد أشرف بن أمير بن علي الصديقي العظيم آبادي (ت بعد ١٣٢٩هـ). وهو شرحٌ متوسط، رجع فيه إلى إحدى عشرة نسخة مخطوطة، كلها من رواية اللؤلؤي سوى واحدةٍ منها، فهي برواية ابن داسه^(١)، وقد قابل بين تلك النسخ كلها.

فنسخةٌ شرحه من أدقّ النسخ المتوفرة إلى الآن، كما أن شرحه من أحسن الشروح المطبوعة إن لم يكن أحسنها. وكان تأليفه بأمرٍ وإشرافٍ من العلامة أبي الطيب شمس الحق العظيم آبادي - صاحب (غاية المقصود) - كما ذكره الشارحُ نفسه^(٢).

(١) انظر: (عون المعبود) (٢٠٥/١٤).

(٢) انظر: (مقدمة عون المعبود) (١٢/١).

١٠ - «بذل المجهود في حلّ سنن أبي داود»: للشيخ خليل أحمد السّهارنّفوري (ت ١٣٤٦هـ)، وهو شرحٌ سهلٌ ميسّر، ذكر مؤلّفه في مقدمة الشرح بعضَ مزايا شرحه، ومنها: «أنّ جُلَّ مباحثها منقولٌ من كلام أكابر القُدّماء... ومنها: أنّي كثيرًا ما أذكرُ مذهبَ السادة الحنفيّة تحتَ حديثٍ يتعلّقُ بمسألةٍ فقهيةٍ؛ فإن كان الحديثُ موافقًا لهم: فيها، وإلاّ فذكرتُ مستدلّهم، والجوابَ عن الحديث (!) وتوجيهه»^(١).

والذي ذكره من الاعتناء بالمذهب الحنفيّ من أبرز ما يميّز به هذا الشرح.

١١ - «المنهلُ العذبُ المورود شرح سنن الإمام أبي داود»: لأحد علماء الأزهر الشيخ محمود محمد خطاب السبكي (ت ١٣٥٢هـ)، وهو من الشروح الجامعة، ولكنه لم يكمله، وصلّ فيه إلى كتاب الحج. وأتمّه ابنه الشيخ أمين محمود خطاب السبكي وسمّاه «فتح الملك المعبود تكملة المنهل العذب المورود»، وصلّ فيه إلى «باب في تعظيم الزنا» وهو مطبوعٌ مع شرح والده.

ب - الشروح غير المطبوعة:

١ - «شرح سنن أبي داود»: لمحمد بن أحمد بن سهل السرخسي (ت ٤٨٣هـ)^(٢).

٢ - «نفع الغلل ونفع العلل على أحاديث السنن لأبي داود»: للحافظ علي بن محمد بن عبد الملك بن القطان المراكشي الفاسي (ت ٦٢٨هـ).

٣ - شرح سنن أبي داود: لأبي محمد سعد الدين مسعود بن أحمد

(١) مقدمة بذل المجهود (١/١٥٨ - ١٥٩).

(٢) له نسخة خطية في مكتبة ولي الدين جار الله برقم (٣١٨)، انظر: (الفهرس الشامل) (حديث: ٩٩٢).

ابن مسعود الحارثي البغدادي (ت ٧١١هـ)، ولم يكمله. وذكر الحافظ ابن حجر أنه أجاد فيه ^(١).

٤ - وشرحه قطب الدين أبو بكر بن أحمد بن دَعْسِين اليميني الشافعي (ت ٧٥٢هـ) في أربعة مجلدات كبار، كتبه في آخر عمره، ومات عنه وهو مسودة ^(٢).

٥ - وشرحه الحافظ علاء الدين مغطاي (ت ٧٦٢هـ) ولم يكمل.

٦ - «عجالة العالم من كتاب المعالم»: وهو تلخيص لشرح الخطابي، وهو للحافظ شهاب الدين أبي محمود أحمد بن محمد بن إبراهيم المقدسي (ت ٧٦٥هـ) ^(٣).

٧ - «انتحاء السنن واقتفاء السنن»: للحافظ شهاب الدين أبي محمود أحمد بن محمد بن إبراهيم المقدسي (ت ٧٦٥هـ) - صاحب «عجالة العالم من كتاب المعالم» ^(٤).

٨ - وشرح الشيخ سراج الدين عمر بن علي ابن الملقن الشافعي (ت ٨٠٤هـ) زوائده على الصحيحين.

٩ - وشرحه الشيخ أبو زرعة ولي الدين أحمد بن عبد الرحيم العراقي

(١) الدرر الكامنة (٤/٣٤٧).

(٢) انظر: (كشف الظنون) (٢/١٠٠٥)، (مصادر الفكر العربي الإسلامي في اليمن) لعبد الله محمد الحبشي (ص/٤٤).

(٣) ذكره الحافظ ابن حجر في (الدرر الكامنة) (١/٢٤٢).

(٤) انظر: (الدرر الكامنة) (١/٢٤٢)، (كشف الظنون) (٢/١٠٠٤).

ويوجد لهذا الشرح نسخة خطية في مكتبة كارل ماركس بـ(لايبزج) بألمانيا، برقم ١٣[١٧]، انظر: الفهرس الشامل للتراث/الحديث/١/٢٥٥. وقال الندوي في رسالته (أبو داود) (ص/٨٠): «وهو محفوظ في (لا له لي) في تركيا، في أربعة مجلدات، برقم (٤٩٨ - ٥٠١).

(ت ٨٢٦هـ) ولم يكمل، ووصفه السيوطي بأنه شرح مبسّط، كتب منه من أوله إلى سجود السهو في سبعة مجلدات، وكتب مجلدًا فيه الصيام والحج والجهاد، ولو كمل لجاء في أكثر من أربعين مجلدًا^(١). وله نسخ خطية في بعض المكتبات^(٢).

١٠ - حاشية على سنن أبي داود: لبرهان الدين أبي الوفاء إبراهيم بن محمد بن خليل الحلبي، المعروف بسبط ابن العجمي (٨٤٠هـ)^(٣).

١١ - وشرحه الشيخ شهاب الدين أحمد بن حسين بن حسن ابن رسلان الرملي (ت ٨٤٤هـ)، ونسخه متوفرة في المكتبات، وقد حُقق في رسائل علمية في جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ولم يُطبع - إلى الآن - شيءٌ منها.

١٢ - «مرقاة الصعود إلى سنن أبي داود»: لجلال الدين السيوطي (ت ٩١١هـ)^(٤).

هذه أبرزُ شروح سنن الإمام أبي داود، وهناك شروحٌ أخرى لم أذكرها في هذه العجالة.

ثانيًا: المختصرات:

١ - اختصره الحافظ المنذري (ت ٦٥٦هـ)، وقد أثنى على اختصاره الإمام ابن القيم، كما سبق في كلامه. قال في مقدّمته: «ونشرُ الآن في

(١) انظر: (درجات مرقاة الصعود إلى سنن أبي داود) للدّمّنّي (ص/٥)، (ختم سنن الإمام أبي داود) للبصري (ص/٩٣).

(٢) انظر: (الإمام أبو داود السجستاني) للبراك (ص/٦٩)، (الفهرس الشامل للتراث/ الحديث) (٢/٩٩٢).

(٣) ذكره السخاوي في (الضوء اللامع) (١/١٤١).

(٤) له نسخٌ خطيةٌ كثيرة، منها: نسخة في الخزانة العامة بالرباط برقم (١٨٤٧).

اختصار الكتاب، على ما رتبّه مصنّفه في الكتب والأبواب، وأذكر عقيب كل حديث من وافق أبا داود من الأئمة الخمسة على تخريجِهِ بلفظه، أو بنحوه^(١). وهو أحسن مختصر وأشهرها.

٢ - واختصره محمد بن الحسن بن علي البلخي.

٣ - واختصره الشيخ مصطفى ديب البغا، وهو من العلماء المعاصرين، وسماه: «إفادة المقصود باختصار وشرح سنن أبي داود»، وهو مطبوع.

ثالثاً: المستخرجات^(٢):

١ - «السنن المستخرج على سنن أبي داود»: للحافظ محمد بن عبد الملك بن أيمن القرطبي (ت ٣٣٠هـ).

٢ - «المستخرج على السنن»: للحافظ قاسم بن أصبغ القرطبي (ت ٣٤٠هـ)، ثم اختصره قاسم بن أصبغ نفسه، وسماه «المجتنى»، فيه من الحديث المسند ألفان وأربعمائة وتسعون حديثاً، والكتاب وجدت منه قطعة كبيرة^(٣).

٣ - مستخرج الحافظ أبي بكر أحمد بن علي بن محمد بن منجويه (ت ٤٢٨هـ).

رابعاً: الزوائد:

١ - سبق أن الشيخ سراج الدين عمر بن الملقن (ت ٨٠٤هـ) شرح

(١) (مختصر المنذري) (١٣/١). قال الدكتور محمد لطفي الصباغ: «والحق أن كتاب المنذري له وجهان: وجهٌ يلحقه بالمختصرات، ووجهٌ يلحقه بالشروح، فهو مختصرٌ وشرحٌ بأن». (أبو داود: حياته وسننه) (ص/٣٣٤).

(٢) انظر: (تعليق التعليق على سنن الإمام أبي داود) (١/٨١ - ٨٢).

(٣) انظر: (الإمام أبو داود السجستاني) للبراك (ص/٧٥).

زوائدَه على الصحيحين.

٢ - «إنجاز الوعود بزوائد أبي داود على الكتب الخمسة»: تأليف سيد كسروي حسن - من المعاصرين - وهو مطبوعٌ في مجلدين، وقد وصلَ عددُ الزوائد على الكتب الخمسة - حسب ترقيمه - إلى (١٧٦٣) حديثاً.

٣ - «زوائد سنن أبي داود على الصحيحين والكلام على علل بعض حديثه»، للشيخ عبد العزيز بن مرزوق الطريفي.

خامساً: الرجال:

١ - «تسميةُ شيوخ أبي داود»: للحافظ أبي علي حسين بن محمد بن أحمد الجبائي الغساني (ت ٤٩٨هـ)، وهو مطبوعٌ.

٢ - «شيوخ أبي داود»: لمحمد بن إسماعيل بن محمد بن خلفون الأزدي (ت ٦٣٢هـ)، وهو في سفر، نقلَ عنه ابنُ حجر في «التهذيب».

٣ - وعملَ محمد بن علي بن قاسم الجذامي ما اشتملَ عليه مصنفُ أبي داود من كنى المحدثين.

٤ - «المتركون والمجهولون، مروياتهم في سنن أبي داود السجستاني»: رسالة علمية أعدها محمد صبران الإندونيسي، في جامعة أم القرى بمكة المكرمة.

سادساً: وصلُ المعلقات:

- «تغليق التعليق على سنن الإمام أبي داود»: للدكتور علي بن إبراهيم ابن سعود عجين. وهو دراسة شاملة قيِّمةٌ حول المعلقات في سنن الإمام أبي داود، من حيث بيان منهج أبي داود فيها، وبيان أسباب التعليق، وصورها وحكمها، وكذلك وصل الأحاديث المعلقة في السنن، على

غرار ما فعله الحافظ ابن حجر في كتابه «تغليق التعليق» من وصل معلقات صحيح الإمام البخاري. والرسالة مطبوعة، وقد بدأها بدراسة جيدة عن الإمام أبي داود وسننه، وقد استفدت منه في هذا المدخل كثيراً.

سابعاً: التصحيح والتضعيف:

١ - «صحيح سنن أبي داود»: للشيخ العلامة محمد ناصر الدين الألباني، وهو مطبوع في ثلاثة مجلدات، وكان عمل الشيخ بتكليف من مكتب التربية العربي لدول الخليج.

٢ - «ضعيف سنن أبي داود»: للشيخ نفسه، وهو مطبوع في مجلد واحد. وعدد الأحاديث الضعيفة عنده: (١٠٤٢) حديثاً. وهو تابع للمشروع السابق.

٣ - «صحيح سنن أبي داود»: للشيخ الألباني، وهو غير «الصحيح» السابق، وهو من أبرز مشاريع الشيخ في مجال خدمة الحديث النبوي، وقد عمل فيه أكثر من أربعين سنة، ولم يُطبع الكتاب في حياة الشيخ؛ لكونه لم يتمه، ثم طبع بعد وفاة الشيخ. وقد وصل فيه إلى الحديث (٢٧٣٤) من كتاب الجنائز، باب الجلوس عند المصيبة. وهو عمل عظيم لا يكتفي فيه الشيخ بالتصحيح والتضعيف، بل يتطرق إلى جمع الأحاديث التي قد يُظن أنها متعارضة، كما يتطرق إلى فوائد أخرى تتعلق بالمتن.

وعمله هذا غير عمله السابق، وهذا هو المراد بما يُسميه الشيخ في إحيائه «صحيح أبي داود»، وكذلك صنوه الآتي.

وقد طبع في ثمانية مجلدات.

٤ - «ضعيف سنن أبي داود»: للشيخ نفسه، وهو مطبوع في مجلدين مع «الصحيح» السابق، وهو المجلدان (٩، ١٠)، وقد وصل فيه إلى

الحديث (٥٦١) من كتاب الجنائز، باب في التَّوَحُّ.

٥ - «ما سكت عنه الإمام أبو داود مما في إسناده ضعف»: رسالة ما جستير أعدّها الشيخ الدكتور محمد بن هادي المدخلي، في الجامعة الإسلامية بالمدينة النبوية.

ثامناً: دراسات حول السنن ومؤلفه:

١ - «بذل المجهود في ختم السنن لأبي داود» للحافظ محمد بن عبد الرحمن السخاوي (ت ٩٠٢هـ)، وهو من أنفع الكتب حول الإمام أبي داود وسننه، وقد طُبع بتحقيق أخينا الدكتور عبد اللطيف بن محمد الجيلاني، وطبعة أخرى بتحقيق الدكتور بدر العماش.

٢ - «ختم سنن الإمام أبي داود» للعلامة عبد الله بن سالم البصري (ت ١١٣٤هـ)، ابتدأه بشرح آخر حديث من سنن الإمام أبي داود، ثم تطرّق إلى التعريف بالإمام أبي داود وسننه. وقد طُبع بتحقيق كاتب هذه السطور.

٣ - «تحفة الودود في ختم سنن أبي داود»: للعلامة محمد مرتضى الزبيدي (ت ١٢٠٥هـ)^(١)، ولم أعثر عليه.

٤ - «سنن أبي داود السجستاني، ومنهجه، ومنزلة سننه في الحديث»: للدكتور عبد المنعم السيد إبراهيم نجم. رسالة دكتوراه مقدمة لجامعة الأزهر سنة (١٣٩٣هـ)، ولم تطبع إلى الآن، ولم أطلع عليها.

٥ - «مقولات أبي داود النقدية في كتابه السنن»: رسالة ماجستير أعدّها محمد سعيد حوى، الجامعة الأردنية، سنة (١٤١١هـ).

٦ - «منهج أبي داود في كتابه السنن»: رسالة ماجستير أعدّها

(١) نسبّه إليه الكتاني في (فهرس الفهارس) (٥٣٩/١).

عبد الرزاق السامرائي، جامعة بغداد، ولم أره مطبوعاً.

٧ - «أبو داود السجستاني وأثره في علم الحديث»: للشيخ الدكتور معوض بن بلال العوفي، وهي رسالة ماجستير قَدَّمَهَا لجامعة أم القرى سنة (١٤٠٠هـ).

٨ - «الإمام أبو داود ومكانة كتابه السنن»: للدكتور تقي الدين الندوي المظاهري. طُبِعَ في المكتبة الإمدادية بمكة المكرمة عام (١٣٩٣هـ).

٩ - «أبو داود: الإمام الحافظ الفقيه»: للدكتور تقي الدين الندوي المظاهري نفسه. نشر: دار القلم - دمشق. وقد استفدت منه.

١٠ - «أبو داود: حياته وسننه»: للدكتور محمد لطفي الصباغ. طبع المكتب الإسلامي، بيروت. وطُبِعَ في مجلة البحوث الإسلامية، العدد الأول، سنة (١٣٩٥هـ) (ص/٢٦١ - ٣٤٠) - وعليها إحالاتي - وهي دراسة قيمة، وهي مصدرٌ كثيرٌ من الدراسات اللاحقة.

١١ - «الإمام أبو داود السجستاني وكتابه السنن»: للشيخ عبد الله بن صالح البراك. وهي من الدراسات الجيدة حول أبي داود وسننه.

هذه بعضُ الدراسات التي كُتِبَتْ حول الإمام أبي داود وسننه، وهي - بالإضافة إلى الخدمات السابقة للسنن من الشروح وغيرها - تدلُّ على مدى عناية العلماء بهذا الكتاب.

يُضاف إلى كلِّ ما ذكرته: الخدمات المشتركة التي قُدِّمَتْ لهذا الكتاب مع سائر الكتب الستة، كالتأليف في رجالهم عموماً، ككتاب (المعجم المشتمل على ذكر أسماء شيوخ الأئمة النبيل) لابن عساكر، وكتاب (الكمال) لعبد الغني المقدسي وفروعه، ك(تهذيب الكمال) للمزي، وتهذيبه للحافظ ابن حجر، والتقريب له أيضاً، و(التذهيب) للذهبي، أو في أحاديثهم وترتيبها على الأطراف، كما صنع ابنُ عساكر

في الأطراف التي صنعها على السنن الأربع، أو كما صنع المزي في (تحفة الأشراف)، وهو على الكتب الستة كلها، فكلُّ هذه الجهود حول هذه الكتب - ومنها سنن أبي داود - تدلُّ على مدى عناية العلماء بها بسبب ما تمتاز به من حيث المحتوى وشروط الانتقاء وغيرها من الفوائد التي امتازت بها هذه الكتب.



الفصل الثاني

منهج الإمام أبي داود السجستاني

في سُنَّه

وفيه ستة مباحث:

- المبحث الأول: منهج الإمام أبي داود في تراجم الأبواب.
- المبحث الثاني: محاولته استيعاب أحاديث الأحكام، مع مراعاة الاختصار.
- المبحث الثالث: شرط الإمام أبي داود في سننه.
- المبحث الرابع: درجة ما سكت عنه أبو داود.
- المبحث الخامس: المعلق في سنن الإمام أبي داود.
- المبحث السادس: الصناعة الحديثية في سنن الإمام أبي داود.

المبحث الأول

منهج الإمام أبي داود في تراجم الأبواب

تراجم أبواب سنن أبي داود امتازت بالوضوح والاختصار غالباً، حتى تُناسب موضوع الكتاب، ويمكن تقسيم تراجم الكتاب إلى ثلاثة أنواع^(١):

أولاً: التراجم الظاهرة:

وهي التي تدلُّ على محتوى الباب بجلاء ووضوح، ولا تحتاج إلى أعمال الذهن والفكر كثيراً في فهم مدلولاتها.

وهذا النوع هو الغالب في كتاب أبي داود، إلا أنه لم يقتصر على أسلوب واحد فيها، بل استخدم أساليب عديدة في صياغة هذه التراجم، وهذه أساليبه في التراجم الظاهرة:

١ - الترجمة بصيغة خبرية عامة تدلُّ على المحتوى العام للباب، مثاله:

- باب صفة وضوء النبي ﷺ.

- باب المسح على الخفين.

(١) يُنظر في هذه التقسيمات: (الإمام الترمذي والموازنة بين جامعيه وبين الصحيحين) للدكتور نور الدين عتر (ص/٢٧٥)، (تغليق التعليق على سنن أبي داود) (١/٥٦ - ٦٠)، (المدخل إلى جامع الترمذي) للدكتور الطاهر الأزهر خديري (ص/٩٨ - ١٠٠).

٢ - الترجمة بصيغة خبرية خاصة بمسألة في الباب، مثاله:

- باب الوضوء بماء البحر.

- باب الوضوء بالنيذ.

٣ - الترجمة ببيان الحكم الشرعي، مثاله:

- باب فرض الوضوء.

- باب فرض الصلاة.

٤ - الترجمة بالإخبار عن بدء الحكم، مثاله: بدء الأذان.

٥ - اقتباس الترجمة من حديث الباب.

- وهذا الاقتباس قد يكون حرفياً أو قريباً من ذلك، ومثاله: باب الماء لا يجنب. أخرج فيه حديث ابن عباس رضي الله عنهما مرفوعاً: «إن الماء لا يجنب».

- وربما لا يكون حرفياً، بل يكون مما يُستنبط من الحديث، ومثاله: باب قول النبي ﷺ: «كل صلاة لا يتمها صاحبها: تتم من تطوعه»، ثم ساق حديث أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ: «إن أول ما يحاسب الناس به يوم القيامة من أعمالهم: الصلاة...» الحديث، وفيه: «وإن كان انتقص منها شيئاً، قال: انظروا، هل لعبدي من تطوع؟ فإن كان له تطوع قال: أتموا لعبدي فريضته من تطوعه، ثم تؤخذ الأعمال على ذاك»^(١).

فما ذكره في الترجمة هو معنى الحديث الذي ساقه، وليس حديثاً مستقلاً، كما فهمه بعض الباحثين^(٢).

٦ - وضع تراجم للمسائل الخلافية، مثاله:

(١) (ح/٨٦٤)، وفي نسخة: «ذاك».

(٢) انظر: (تغليق التعليق على سنن أبي داود) (٥٨/١).

- باب كراهية استقبال القبلة عند قضاء الحاجة.
- ثم بَوَّب: باب الرخصة في ذلك.
- وأيضاً: الوضوء مما مسَّ الذكر. ثم بَوَّب: باب الرخصة من ذلك.
- ٧ - تراجم لبيان النسخ في الحكم الشرعي، مثاله: باب ترك الوضوء مما مسَّت النار.
- ٨ - وضع تراجم لبيان مذاهب الفقهاء، مثاله:
- باب في المرأة تستحاض، ومَن قال: تدعُ الصلاة في عدة الأيام التي كانت تحيض.
- باب مَن قال: إذا أقبلت الحيضة تدعُ الصلاة.
- باب مَن قال: تجمعُ بين الصلاتين وتغتسلُ لهما غسلاً.
- باب مَن قال: تغتسلُ من طُهرٍ إلى طُهرٍ.
- باب مَن قال: المستحاضةُ تغتسلُ من طُهرٍ إلى طُهرٍ.
- باب مَن قال: تغتسلُ كلَّ يومٍ مرَّةً، ولم يقل: عند الظهر مرة.
- باب مَن قال: تغتسلُ بين الأيام.
- باب مَن قال: تتوضأ لكل صلاة.
- وقد أتى على كلِّ مذاهب الفقهاء في هذه المسألة الخلافية.
- ٩ - الترجمةُ بآيةٍ قرآنيةٍ كريمة:
- وهذه التراجم قليلةٌ في الكتاب، ومنها في كتاب الجهاد، بابٌ في قوله تعالى: ﴿وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ﴾^(١).

(١) سورة (البقرة)، الآية (١٩٥).

١٠ - التراجُم الاستفهامية:

وقد استخدمها أبو داود رَحِمَهُ اللهُ لَعَدَّةٍ معانٍ، منها:

١ - لبيان الكيفية، مثل: باب كيف يَسْتَاك؟ وأيضا: باب كيف المسح؟

٢ - أن تكون المسألة خلافية؛ مثاله: باب أيردُ السلام وهو يبول؟

٣ - لجلبِ انتباه القارئ إلى الحكم؛ مثاله: أَيْصَلِّي الرجل وهو حاقن؟

٤ - الخلاف في صحة الرواية؛ مثاله: إذا خاف الجنبُ البردَ أَيْتَمَّم؟ ثم أوردَ حديثَ عمرو بن العاص رَضِيَ اللهُ عَنْهُ حينَ صَلَّى بأصحابه مَتِيَمًا وكان جنبا، وفيه قوله: «إني سمعتُ الله يقول: ﴿وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ إِنَّ اللَّهَ كَانَ بِكُمْ رَحِيمًا﴾^(١)، فضحك رسولُ الله ﷺ ولم يقل شيئا»، ثم أوردَه من طريقٍ آخر وليس فيه التيمم.

ثانياً: التراجُم الاستنباطية:

وهي التراجُم التي لا تدلُّ على مدلول الأحاديث بظاهرها، وتحتاج إلى إعمال الفكر فيها، وهي عند أبي داود قليلة، وقد يكون ذلك لأمرين:

أ - أنه أراد أن ينقلَ مذاهبَ الفقهاء وأحكامهم، وليس فقهه الشخصي، كما هو الحال عند الإمام البخاري؛ فإنَّ تراجُمه الاستنباطية حيرت العلماء وشغلت فكرهم، وذلك لاجتهاده الشخصي في كثيرٍ من المسائل، ولا شك أنَّ ما عنده من الدَّرَر تفوق ما عند الإمام أبي داود بكثير، وكلُّ له هدفه في عمله.

ب - أنه كان على طريقة عامَّة أهل الحديث في الاستدلال بظاهر

(١) سورة (النساء)، الآية (٢٩).

النصوص غالباً، دون التعمق في الاستنباط في كتاب لا يستهدف فئة معينة، بل هو للجميع.

ثالثاً: التراجم المرسلة:

وهي التي تكون بلا عنوان، كأن يقول: باب، ولا يذكر ترجمة معينة. وهذه أيضاً قليلة في الكتاب، وعادة ما يكون لها ارتباط بما سبقها من أبواب لها تراجم.

مثاله: باب رقم (٩٢) في كتاب الطهارة، لم يذكر له ترجمة معينة، وأخرج فيه حديث أوس بن أوس الثقفي: «أن النبي ﷺ توضأ ومسح على نعليه وقدميه»، وبوّب قبله: باب المسح على الجوربين.

الخلاصة:

مما سبق يتبين لنا أنّ الإمام أبا داود اعتمد أساساً في تراجمه على ما كان ظاهراً منها ليتناسب مع موضوع كتابه ونقله لمسائل الفقهاء، وأنه نوع في التراجم الظاهرة بأساليب كثيرة تدلّ على سعة أفق وكثرة اطلاع وحسن صياغة.

وأما التراجم الاستنباطية والمرسلة: فهي قليلة في الكتاب^(١).



(١) انظر: (تغليق التعليق على سنن أبي داود) (٦٠/١)، (من فوائد درس الشيخ عبد المحسن العباد في سنن أبي داود) - المطبوع مع (ختم سنن أبي داود) للبصري (ص/١٤٨).

المبحث الثاني

محاولته استيعاب أحاديث الأحكام مع مراعاة الاختصار

وفيه مطلبان :

المطلب الأول

محاولته استيعاب أحاديث الأحكام

ذكر أبو داود في رسالته إلى أهل مكة أنه حاول استيعاب جميع أحاديث الأحكام، قال رَحِمَهُ اللهُ: «ولا أعرفُ أحدًا جمعَ على الاستقصاءِ غيري»^(١).

وقال قبله: «فإنْ ذُكِرَ لَكَ عن النبي ﷺ سنةٌ ليس مما خرَّجتهُ: فاعلم أنه حديثٌ واهٍ»^(٢)، إلا أن يكون في كتابي من طريقٍ آخر؛ فإنني لم أخرج الطُّرُق؛ لأنه يكبرُ على المتعلِّم»^(٣).

وقال أيضًا: «وهو كتابٌ لا تَرِدُ عليك سنةٌ عن النبي ﷺ بإسنادٍ صالحٍ إلا وهي فيه، إلا أن يكون كلامٌ استُخْرِجَ من الحديث، ولا يكادُ يكون هذا»^(٤).

(١) رسالة أبي داود إلى أهل مكة في وصف سنِّه (ص/٦٨).

(٢) انظر التعليق على هذه الجملة في (رسالة أبي داود إلى أهل مكة).

(٣) المصدر السابق (ص/٦٨).

(٤) المصدر السابق (ص/٧١). ومعنى كلامه: أن الكتابَ مستوعِبٌ - في نظره - لجميع =

وهذه النصوص تدلُّ على أن الإمام يرى أنه قد استوعب أحاديث الأحكام، وخاصةً إذا كانت في الأصول.

وقد تفاوتت مواقف العلماء في هذه المسألة، فمن مصرّح بما صرّح به أبو داود، مُقرُّ له في دعواه، ومن منتقِد إياه في دعواه، ومن موجِّه كلامه بما لا يتنافى مع الواقع.

أمّا الرأي الأول - موافقة أبي داود في دعواه - : فمن أبرز الزاهيين إليه أبو حامد الغزالي، حيث قال في شروط المجتهد: «لا يلزمه حفظها - أي: أحاديث الأحكام - عن ظهر قلبه، بل أن يكون عنده أصلٌ مصحّح لجميع الأحاديث المتعلقة بالأحكام، كسنن أبي داود...»^(١).

وأما الرأي الثاني - وهو رأي من انتقده في دعواه - : فمنهم الإمام النووي حيث قال: «لا يصحُّ التمثيلُ بسنن أبي داود؛ فإنه لم يستوعب الصحيح من أحاديث الأحكام، ولا معظّمه، وذلك ظاهرٌ، بل معرفته ضروريّةٌ لمن له أدنى اطلاع، وكم في صحيح البخاريٍّ ومسلم من حديثٍ حكميٍّ ليس في سنن أبي داود، وأما ما كان في الترمذي والنسائي وغيرهما من الكتب المعتمدة: فكثرتْ وشهرته غنيّةٌ عن التصريح بها»^(٢).

وأما الرأي الثالث - وهو رأي من توسّط في الأمر، وذهب إلى أن أبا داود استوعب معظم أحاديث الأحكام، وليس جميعها: فمنهم الإمام أبو زرعة العراقي، حيث قال متعبّاً النووي في كلامه السابق: «لا نسلم ما ذكره من أن أبا داود لم يستوعب معظم أحاديث الأحكام؛ فالحقُّ أنه

= السنن، وهي أحاديث الأحكام، ولا ينقصه سوى ذكر كلام الأئمة الفقهاء الذي يكون مستنبطاً من السنن.

(١) (المستصفي من علم الأصول) للغزالي (٢/٣٨٤) - تحقيق: د. محمد الأشقر -.

(٢) (روضة الطالبين) للنووي (٩٥/١١).

ذكرَ معظمَها، وما لم يذكره منها: فهو يسيرٌ بالنسبةِ إلى ما ذكره».

ثم قال: «وقد صرَّحَ بذلك النوويُّ نفسه في (شرح أبي داود)^(١) فقال: ينبغي للمستغلِّ بالفقه وبغيره: الاعتناءُ بسنن أبي داود، وبمعرفةِ التامة؛ فإنَّ معظمَ أحاديث الأحكام التي يُحتجُّ بها فيه، مع سهولة تناوُلِهِ، وتلخيصِ أحاديثه، وبراعةِ مصنِّفه، واعتنائِهِ بتهذيبِهِ»^(٢).

وممَّن ذهبَ إلى هذا الرأي: أبو علي البندنجيُّ (ت ٤٢٥هـ) من المتقدمين^(٣)، والسخاويُّ من المتأخرين، حيث قال: «ويتعيَّن حملُهُ على المعظم»^(٤).

وهذا الرأي هو الراجح - والله تعالى أعلم - فهو كما قال الخطابي: «جمعَ في كتابه من الحديث في أصول العلم وأمّهات السنن وأحكامِ الفقه ما لا نعلمُ متقدِّماً سبقه إليه، ولا متأخراً لحقه فيه»^(٥).

وأما ما يُفهم من كلام أبي داود أنه قصدَ استيعابَ جميعِ أحاديث الأحكام، فإنه وإن كان ظاهراً من نصوصه السابقة، إلّا أنَّ الذي يترجَّح بعد جمع كلامه المتفرَّق في رسالته: أنه يريدُ جمعَ الأحاديث الواردة في أصول الأحكام والسنن، وأنه إذا كان في موضوع واحدٍ أكثر من حديثٍ صحيح: فإنه يقتصرُ على إيراد بعضه، وهذا صريحُ كلامه حينما قال: «ولم أكتب في الباب إلّا حديثاً أو حديثين، وإن كان في الباب أحاديث

(١) سبقَ ذكرُهُ في المبحث الرابع من الفصل الأول، وكلامُهُ منقولٌ من (الإيجاز).

(٢) نقله السيوطيُّ في (البحر الذي زخر) (١١٣٨/٣)، والبصريُّ في (ختم سنن الإمام أبي داود) (ص/٧٥)، ونقل السخاويُّ الجزء الأول من كلام العراقي في (بذل المجهود) (ص/٥٧ - ٥٨).

(٣) هو أبو علي الحسن بن عبد الله - وقيل عبيد الله - البندنجي، من كبار فقهاء الشافعية.

(٤) (بذل المجهود) للسخاوي (ص/٥٧).

(٥) (معالم السنن) (١/١٣).

صحيح؛ فإنه يكثر، وإنما أردتُ قربَ منفعتِهِ»^(١).

فهذا صريحٌ في أنه لم يلتزم إخراج جميع أحاديث الأحكام، سوى ما كان في الأصول منها.

على أن دعوى أبي داود السابقة: تبقى دعوى منه حسب ما وصل إليه علمه، وبعد أن استنفذ جهده في جمع الأحاديث، وهذا لا يعني الجزم بأنه قد بلغ كلَّ ما كان يريده، ولكن من المؤكد أنه بلغ أكثرَ ما كان يريده؛ لِمَا هو عليه من الإمامة في الحديث والفقه، والله تعالى أعلم^(٢).

المطلب الثاني

الاختصارُ في سنن الإمام أبي داود

قصد الإمام أبو داود رَحِمَهُ اللهُ أَنْ يَجْمَعَ بين الاستيعاب لأحاديث الأحكام وبين الاختصار، فكما أنه قصد ألا يفوته شيءٌ من السنن الواردة في الأحكام: أرادَ في الوقتِ نفسه ألا يطولَ حجمُ الكتاب، فسلكَ مسلكَ الاختصار؛ ليكون كتابه جامعاً بين الاستيعاب والاختصار.

ومن مظاهر الاختصار في «سنن أبي داود»^(٣):

- ما سبق قريباً من قلة الأحاديث في الباب الواحد.
- ومنها: أنه يَعْمِدُ إلى الحديث الطويل، فيختصره، فلا يُورِدُ منه إلا موضعَ الفقه منه، كما في (ح/١٨٦)، حيث أوردَ في باب تركِ الوضوء من مَسِّ الميتة عن جابر رَضِيَ اللهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ مَرَّ بالسوقِ

(١) رسالة أبي داود إلى أهل مكة (ص/٦٤).

(٢) انظر: (أبو داود: حياته وسننه) للصباغ (ص/٣٠٥).

(٣) انظر: (أبو داود: حياته وسننه) للصباغ (ص/٣٠٣ - ٣٠٤).

داخلاً من بعض العالية والناس كَنَفَتِيهِ، فَمَرَّ بِجَدِّي أَسْكَ مَيِّتٍ، فتناولَه فأخَذَ بِأُذُنِهِ، ثم قال: «أَيُّكُمْ يَحِبُّ أَنْ هَذَا لَهُ؟»، وساق الحديث.

والحديثُ مختَصَرٌ استنبط منه أبو داود ذلك الحكم فاكْتَفَى بما يدلُّ عليه، ثم قال: «وساق الحديث» ليدلَّ على أنه اختَصَرَ الحديث. وقد أخرجَه مسلمٌ وفيه: «أَيُّكُمْ يَحِبُّ أَنْ هَذَا لَهُ بِدِرْهَمٍ؟! فقالوا: ما نَحِبُّ أَنَّهُ لَنَا بِشَيْءٍ، وما نَصْنَعُ بِهِ؟! قال: أَتَحِبُّونَ أَنَّهُ لَكُمْ؟ قال: والله لو كان حَيًّا: كان عَيْبًا فِيهِ لِأَنَّهُ أَسْكَ، فكيف وهو ميت؟ فقال: والله لِلدُّنْيَا أَهْوَنُ عَلَى اللَّهِ مِنْ هَذَا عَلَيْكُمْ»^(١).

وقد أشار أبو داود إلى هذا في رسالته فقال: «وربما اختصرتُ الحديثَ الطويل؛ لأنني لو كتبتُه بطوله لم يعلم بعضُ مَنْ سمعَه، ولا يفهم موضعَ الفقه منه، فاختصرتُه لذلك»^(٢).

• ومنها: أنه يأتي بحديث، ثم يأتي بعد ذلك بسندٍ آخر ويقول: «بمعناه»، كما في (ح/٣٤، ٧٢، ٢٥٢، ٢٦٣) وغيرها، فهذه الكلمة أغنته عن إعادة الحديث. ولكي يكون كلامه دقيقاً قال: «بمعناه»، منبِّهاً على أنَّ هناك فرقاً لفظياً بين الروایتين لا يؤثر في المعنى.

• ومنها: أنه إذا وجدَ روايتين في إحداهما زيادة: جاء بالأولى، ثم أوردَ سندَ الثانية، وجاء بالزيادة، ولا يُعيد ما سبقَ ذكرُه، وإنما يكتفي بقوله: «وذكرَ الحديث»، ومثل هذا كثيرٌ في كتابه، كما في الأحاديث: (١١١، ١١٢، ١١٣، ١١٤).

ففي الحديث الأول منها ذكرَ حديثَ عبد خير الذي يَصِفُ وضوءَ عليٍّ عليه السلام ولفظه: «حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ، حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ، عَنْ خَالِدِ بْنِ عَلْقَمَةَ،

(١) رواه مسلم (ح/٢٩٥٧).

(٢) رسالة أبي داود إلى أهل مكة في وصف سنِّه (ص/٦٤).

عَنْ عَبْدِ خَيْرٍ قَالَ: أَتَانَا عَلِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَقَدْ صَلَّى، فَدَعَا بِطَهُورٍ، فَقُلْنَا: مَا يَصْنَعُ بِالطَّهْوَرِ وَقَدْ صَلَّى؟! مَا يُرِيدُ إِلَّا لِيَعْلَمَنَا، فَأَتَى بِإِنَاءٍ فِيهِ مَاءٌ وَطُسْتٍ ^(١) فَأَفْرَغَ مِنَ الْإِنَاءِ عَلَى يَمِينِهِ، فَغَسَلَ يَدَيْهِ ثَلَاثًا، ثُمَّ تَمَضَّمَضَ وَاسْتَنْشَرَ ثَلَاثًا، فَمَضَّمَضَ وَنَشَرَ مِنَ الْكَفِّ الَّذِي يَأْخُذُ فِيهِ، ثُمَّ غَسَلَ وَجْهَهُ ثَلَاثًا، ثُمَّ غَسَلَ يَدَهُ الْيُمْنَى ثَلَاثًا، وَغَسَلَ يَدَهُ الشَّمَالَ ثَلَاثًا، ثُمَّ جَعَلَ يَدَهُ فِي الْإِنَاءِ فَمَسَحَ بِرَأْسِهِ مَرَّةً وَاحِدَةً، ثُمَّ غَسَلَ رِجْلَهُ الْيُمْنَى ثَلَاثًا، وَرِجْلَهُ الشَّمَالَ ثَلَاثًا، ثُمَّ قَالَ: مَنْ سَرَّهُ أَنْ يَعْلَمَ وُضُوءَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: فَهُوَ هَذَا ^(٢).

وبعد ذلك أورد أبو داود روايةً أخرى بسندٍ آخر عن عبد خير: «صَلَّى عَلِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ الْعَدَاةَ، ثُمَّ دَخَلَ الرَّحْبَةَ فَدَعَا بِمَاءٍ، فَأَتَاهُ الْعُلَامُ بِإِنَاءٍ فِيهِ مَاءٌ، وَطُسْتٍ، قَالَ: فَأَخَذَ الْإِنَاءَ بِيَدِهِ الْيُمْنَى، فَأَفْرَغَ عَلَى يَدِهِ الْيُسْرَى، وَغَسَلَ كَفَّيْهِ ثَلَاثًا، ثُمَّ أَذْخَلَ يَدَهُ الْيُمْنَى فِي الْإِنَاءِ، فَمَضَّمَضَ ثَلَاثًا، وَاسْتَنْشَقَ ثَلَاثًا»، ثُمَّ سَاقَ قَرِيبًا مِنْ حَدِيثِ أَبِي عَوَانَةَ، قَالَ: «ثُمَّ مَسَحَ رَأْسَهُ مُقَدِّمَةً وَمُؤَخَّرَةً مَرَّةً»، ثُمَّ سَاقَ الْحَدِيثَ نَحْوَهُ ^(٣).

ثم أورد الرواية الثالثة بسندٍ ثالثٍ عن عبد خير أيضًا، وفيها زيادة: «رَأَيْتُ عَلِيًّا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَتَى بِكُرْسِيِّ فَقَعَدَ عَلَيْهِ، ثُمَّ أَتَى بِكُوزٍ مِنْ مَاءٍ، فَغَسَلَ يَدَيْهِ ثَلَاثًا، ثُمَّ تَمَضَّمَضَ مَعَ الْإِسْتِنْشَاقِ بِمَاءٍ وَاحِدٍ»، وَذَكَرَ الْحَدِيثَ ^(٤).

ثم أورد الرواية الرابعة عن زُرِّ بْنِ حُبَيْشٍ: «أَنَّهُ سَمِعَ عَلِيًّا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَسُئِلَ عَنْ وُضُوءِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ»، فَذَكَرَ الْحَدِيثَ وَقَالَ: «وَمَسَحَ عَلَى رَأْسِهِ حَتَّى لَمَّا ^(٥) يَقْطُرُ، وَغَسَلَ رِجْلَيْهِ ثَلَاثًا ثَلَاثًا، ثُمَّ قَالَ: هَكَذَا كَانَ وُضُوءُ

(١) أي: فأتى بطستٍ أيضًا، معطوفٌ على «إِنَاءٍ». (٢) (ح/١١١).

(٣) (ح/١١٢).

(٤) (ح/١١٣).

(٥) «لَمَّا» تأتي على ثلاثة وجوه، منها: أن تكون بمعنى «لَم»، كما هو الحال هنا. انظر: (عون المعبود) (١/١٩٤).

رَسُولِ اللَّهِ ﷺ»^(١).

وبهذا الترتيب البديع: استطاع أبو داود أن يستوعب روايات الحديث من جهة، وكذلك من ذكر الاختلاف في ألفاظه، ومراعاة الاختصار من جهة أخرى.

● ومنها: أنه إذا روى حديثاً مختصراً: نقل قول الراوي باختصاره، كما في (ح/٤٩)، حيث قال بعد أن أورده: «قال مسدد: فكان حديثاً طويلاً ولكنني اختصرته».

وبهذه الوجوه الكثيرة المتنوعة: استطاع أبو داود أن يجمع بين استيعاب أكبر قدر ممكن من أحاديث الأحكام، وبين الاختصار الذي هو أدعى إلى الانتفاع بالكتاب.



المبحث الثالث

شرط الإمام أبي داود في سننه

وفيه مطلبان:

المطلب الأول

بيان شرط الإمام أبي داود في سننه

وَصَحَّ الإمامُ أبو داود في رسالته إلى أهل مكة كثيراً من النقاط المتعلقة بشرطه في سننه، تلك الرسالة التي تُعتبر مقدمةً لسنن الإمام أبي داود. ومع توضيحه لشرطه في تلك الرسالة: إلّا أنّ هناك اختلافاً بين العلماء في تفسير بعض ما وردَ فيها مما يتعلق بشرطه في الكتاب. وفيما يلي نتلمّسُ شرطه في سننه من خلال ما بيّنه في تلك الرسالة، مضافاً إلى ذلك ما قد يُعرف من تطبيقاته العملية في سننه. ويمكن تلخيصُ أبرز ما ورد في رسالته إلى أهل مكة - أو ما نُقلَ عنه في غيرها مما يتعلق بشرطه - في الفقرات التالية:

١ - ما أورده في سننه من الأحاديث: هي أصحُّ ما عرفه في ذلك الباب:

قال أبو داود في رسالته: «.. فإنكم سألتهم أن أذكر لكم الأحاديث التي في كتاب «السُّنن»: أهي أصحُّ ما عرفتُ في الباب؟.. فاعلموا أنه كذلك كلّهُ...»^(١).

(١) رسالة أبي داود إلى أهل مكة في وصف سننه (ص/٦٣).

أي: إن ما أوردَه في سننه هو أصحُّ ما عرفَه في الباب.

٢ - رواية الأحاديث المشهورة المعروفة، وترك الأحاديث الغريبة:

قال رَحِمَهُ اللهُ في رسالته المذكورة: «والأحاديث التي وضعتها في كتاب «السنن» أكثرها مشاهير، وهي عند كلِّ مَنْ كَتَبَ شيئاً من الأحاديث^(١)، إلا أن تمييزها لا يَقْدِرُ عليه كلُّ الناس، والفخرُ بها أنها مشاهير^(٢)؛ فإنه لا يُحْتَجُّ بحديثٍ غريبٍ، ولو كان من رواية مالك، ويحيى بن سعيد، والثقات من أئمة العلم.

ولو احتجَّ رجلٌ بحديثٍ غريب: وجدت مَنْ يطعنُ فيه، ولا يَحْتَجُّ بالحديث الذي قد احتجَّ به إذا كان الحديث غريباً شاذاً.

فأمَّا الحديث المشهور المتصل الصحيح: فليس يَقْدِرُ أن يَرُدَّ عليك أحدٌ.

وقال إبراهيم النَّخَعِيُّ: كانوا يكرهون الغريب من الحديث^(٣).

٣ - عدم الرواية عن المتروكين عنده:

قال رَحِمَهُ اللهُ: «وليس في كتاب «السنن» الذي صَنَّفْتُهُ عن رجلٍ متروكٍ الحديث شيء، وإذا كان فيه حديثٌ منكرٌ: يَبْتَنُّ أنه منكرٌ، وليس على نحوه في الباب غيره^(٤).

(١) أي: إن هذه الأحاديث منتشرة بين طُلاب الحديث، ليست مما يختصُّ به بعض الناس، ولا مما يخفى على الكثيرين.

(٢) أي: ميزة هذه الأحاديث أنها مشاهير.

(٣) رسالة أبي داود إلى أهل مكة في وصف سننِه (ص/٧٢ - ٧٣).

(٤) رسالة أبي داود إلى أهل مكة في وصف سننِه (ص/٦٦ - ٦٧)، وانظر شرح كلامه فيما سيأتي في (رسالة أبي داود).

٤ - إخراجُه لأنواع الحديث المقبول:

قال رَحِمَهُ اللهُ فيما نُقِلَ عنه: «ذكرْتُ الصحيحَ وما يَشْبَهُهُ وما يُقَارِبُهُ»^(١)، وهذا يدلُّ على أنَّ كتابَه يَشْمَلُ أنواعًا، وهي: الصحيح لذاته، وشبهُه الصحيح لغيره، وما يُقَارِبُهُ الحسن لذاته^(٢).

٥ - إخراجُه للحديث المرسل إذا لم يكن في الباب غيرُه؛ ليتناسب مع موضوع الكتاب:

قال رَحِمَهُ اللهُ: «فإن لم يكن مسندٌ ضدَّ المراسيل، ولم يوجد المسند: فالمرسلُ يُحتَجُّ به، وليس هو مثل المتصل في القوة»^(٣).

وقال: «وإنَّ من الأحاديث في كتاب السنن ما ليس بمتصل، وهو مرسلٌ ومدلس، وهو إذا لم تُوجَد الصَّحاحُ عند عامَّة أهل الحديث على معنى أنه متصل»^(٤).

٦ - التزامُه ببيان ما كان فيه وهنٌ شديد:

قال رَحِمَهُ اللهُ: «وما كان في كتابي من حديثٍ فيه وهنٌ شديدٌ: فقد بيَّنتُه»^(٥).

وهل وقَّى رَحِمَهُ اللهُ بما وعدَ به؟ قال الحافظُ الذهبي: «فقد وقَّى رَحِمَهُ اللهُ بذلك حسبَ اجتهاده، وبيَّن ما ضَعُفُهُ شديدٌ وَوَهْنُهُ غير محتمل... وما كان

(١) أسنده الخطيبُ في (تاريخ بغداد) (٥٧/٩) - وعنه ابنُ عساكر في (تاريخ مدينة دمشق) (١٩٦/٢٢)، والسُّلفي في مقدمته على (معالم السنن) (١٦٥/٤) - إلى أبي داود من طريق ابن داسه.

(٢) انظر: (النكت الوفية) للبقاعي (ل/٧٣/أ)، (الحطّة) (ص/٢١٨).

(٣) رسالة أبي داود إلى أهل مكة في وصفِ سننِه (ص/٦٦). وانظر شرحه فيما سيأتي في (رسالة أبي داود).

(٤) المصدر السابق (ص/٧٤).

(٥) المصدر السابق (ص/٦٩).

بَيْنَ الضَّعْفِ مِنْ جِهَةٍ رَاوِيهِ: فَهَذَا لَا يَسْكُتُ عَنْهُ، بَلْ يُؤْهِنُهُ غَالِبًا، وَقَدْ يَسْكُتُ عَنْهُ بِحَسَبِ شَهْرَتِهِ وَنَكَارَتِهِ^(١).

وَقَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ: «وَفِي قَوْلِ أَبِي دَاوُدَ (وَمَا كَانَ فِيهِ وَهْنٌ شَدِيدٌ بَيِّنَةٌ): مَا يُفْهَمُ أَنَّ الَّذِي يَكُونُ فِيهِ وَهْنٌ غَيْرُ شَدِيدٍ: أَنَّهُ لَا يُبَيِّنُهُ»^(٢).

وَمِنْ أَمْثَلَةٍ بَيَانِهِ لِلْمُنْكَرِ فِي السَّنَدِ أَوْ الْمَتْنِ^(٣): مَا رَوَاهُ عَنْ شَيْخِهِ مُحَمَّدَ بْنَ إِسْمَاعِيلَ بْنِ أَبِي سَمِينَةَ الْبَصْرِيِّ: حَدَّثَنَا مُعَاذٌ، حَدَّثَنَا هِشَامٌ، عَنْ يَحْيَى، عَنْ عِكْرَمَةَ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ - أَحْسَبُهُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ - قَالَ: «إِذَا صَلَّى أَحَدُكُمْ إِلَى غَيْرِ سُتْرَةٍ: فَإِنَّهُ يَقْطَعُ صَلَاتَهُ الْكَلْبُ، وَالْحِمَارُ، وَالْخَنْزِيرُ، وَالْيَهُودِيُّ، وَالْمَجُوسِيُّ، وَالْمَرْأَةُ، وَيُجْزَى عَنْهُ إِذَا مَرُّوا بَيْنَ يَدَيْهِ عَلَى قَذْفَةٍ بِحَجَرٍ».

قَالَ أَبُو دَاوُدَ: «فِي نَفْسِي مِنْ هَذَا الْحَدِيثِ شَيْءٌ، كُنْتُ أَذَاكِرُ بِهِ إِبْرَاهِيمَ وَغَيْرَهُ، فَلَمْ أَرَأَ أَحَدًا جَاءَ بِهِ عَنْ هِشَامٍ، وَلَا يَعْرِفُهُ، وَلَمْ أَرَأَ أَحَدًا يُحَدِّثُ بِهِ عَنْ هِشَامٍ، وَأَحْسَبُ الْوَهْمَ مِنْ ابْنِ أَبِي سَمِينَةَ - يَعْنِي^(٤) مُحَمَّدَ بْنَ إِسْمَاعِيلَ الْبَصْرِيِّ مَوْلَى بَنِي هَاشِمٍ - وَالْمُنْكَرُ فِيهِ ذِكْرُ الْمَجُوسِيِّ، وَفِيهِ: عَلَى قَذْفَةٍ بِحَجَرٍ، وَذِكْرُ الْخَنْزِيرِ، وَفِيهِ نَكَارَةٌ، وَلَمْ أَسْمَعْ هَذَا الْحَدِيثَ إِلَّا مِنْ مُحَمَّدَ بْنِ إِسْمَاعِيلَ بْنِ أَبِي سَمِينَةَ، وَأَحْسَبُهُ وَهْمٌ؛ لِأَنَّهُ كَانَ يُحَدِّثُنَا مِنْ حِفْظِهِ».

وَقَدْ بَيَّنَّ هُنَا الْمُنْكَرَ فِي الْمَتْنِ، كَمَا أَشَارَ إِلَى مَرْجِعِ النَكَارَةِ فِي السَّنَدِ.

(١) (سير أعلام النبلاء) (١٣/٢١٤ - ٢١٥).

(٢) (النكت على كتاب ابن الصلاح) للحافظ ابن حجر (١/٤٣٥).

(٣) للوقوف على أمثلة كثيرة أخرى، انظر: (أبو داود: حياته وسننه) للدكتور محمد لطفي الصباغ (ص/٣١٢ - ٣١٣).

(٤) هذا التوضيح من الراوي عن أبي داود.

٧ - أَنَّ مَا سَكَتَ عَنْهُ فَهُوَ صَالِحٌ:

وهذه المسألة هي المعروفة بـ«ما سكت عنه أبو داود»، وهي تحتاج إلى تفصيل أكثر، ولذلك خصصتها بمبحث مستقل سيأتي، على أن الرجاء أن الصالح عنده يشمل الضعيف الذي لم يشتد ضعفه.

هذا من حيث الجملة، وأما من حيث التفصيل: فسيأتي بيان درجة ما سكت عنه أبو داود في المبحث الآتي، كما سيأتي بيان أسباب سكوت أبي داود.

المطلب الثاني

بيان درجة أحاديث سنن الإمام أبي داود

أولاً: بيان درجة أحاديث «السنن»:

عدَّ العلماء كتاب السنن من مظان الحديث الحسن من حيث الجملة، أما من حيث التفصيل: فقد قسم الإمام الذهبي أحاديث سنن أبي داود إلى درجات بقوله: «فكتاب أبي داود:

١ - أعلى ما فيه من الثابت: ما أخرجه الشيخان، وذلك نحو من شطر الكتاب^(١).

٢ - ثم يليه: ما أخرجه أحد الشيخين، ورغب عنه الآخر^(٢).

٣ - ثم يليه: ما رغبا عنه، وكان إسناده جيّداً، سالمًا من علة وشذوذ.

(١) عدد ما أخرجه أبو داود في (سننه) من أحاديث الشيخين: (٩٠٩).

(٢) عدد ما أخرجه الإمام أبو داود في (سننه) من أحاديث صحيح الإمام البخاري فقط: (٣٨٥)، وما أخرجه أبو داود من أحاديث صحيح الإمام مسلم فقط: (٦٧٠)، فمجموع ما أخرجه الإمام أبو داود في سننه من أحاديث الشيخين أو أحدهما هو: (١٩٦٤)، وذلك حسب جرد أولي بالاعتماد على تخريج طبعة الدعاس.

٤ - ثم يليه: ما كان إسناده صالحًا، وقبّله العلماء لمجيئه من وجهين لينين فصاعدًا، يعضد كل إسنادهما الآخر.

٥ - ثم يليه: ما ضعف إسناده لنقص حفظ راويه، فمثل هذا يمشيه أبو داود، ويسكت عنه غالبًا.

٦ - ثم يليه: ما كان بين الضعف من جهة راويه. فهذا لا يسكت عنه، بل يوهنه غالبًا، وقد يسكت عنه بحسب شهرته ونكارتة^(١)، والله أعلم^(٢).

والتفصيل الذي ذكره الذهبي هو الراجح بالنظر إلى واقع الكتاب، ولكن ربما لا يستقيم ما ذكره من أن ما أخرجه الشيخان في السنن نحو من شطر الكتاب^(٣)، إلا إذا قيل إن ذلك يشمل مع ما أخرجهما أو أحدهما: ما كان على شرطهما أو على شرط أحدهما.

وما ذكره الذهبي في التفصيل السابق هو الصواب أيضًا بالنظر إلى الراجح في معنى الصلاحية عند الإمام أبي داود، وسيأتي البحث في مسألة الصلاحية عنده في المبحث الآتي.

وقد عُلِمَ من هذا التفصيل وجود الأحاديث الضعيفة في سنن الإمام أبي داود، وعددها في «ضعيف سنن أبي داود» للعلامة الشيخ الألباني (١٠٤٢) حديثًا.

(١) أو لأسباب أخرى سيأتي بيانها في المطلب الأول من المبحث الثالث - إن شاء الله تعالى -.

(٢) (سير أعلام النبلاء) (١٣/٢١٤ - ٢١٥).

(٣) لأن مجموع ما أخرجه الشيخان أو أحدهما في سنن أبي داود هو: (١٩٦٤) كما سبق قريبًا.

ثانيًا: طبقاتُ رواية «السنن» من حيث العدالة والضبط:

ما سبق هو بيانُ درجةِ أحاديثِ سنن أبي داود، أمّا درجةُ رُواتِهِ وطبقاتُهُم من حيث العدالة والضبط: فقد مثَّلَ لهم الإمامُ أبو بكر محمدُ ابنُ موسى الحازميُّ (ت ٥٨٤هـ) في شروطه بمثالٍ وهو: أن نعلمَ أنَّ أصحابَ الإمام محمد بن شهاب الزهري على طبقاتٍ خمس، ولكلِّ طبقةٍ منها مزيةٌ على التي تليها وتفاوتٌ:

أمّا مَنْ كان في الطبقة الأولى: فهو الغايةُ في الصحة، وهو غايةُ مقصد البخاري.

والطبقةُ الثانية: شاركت الأولى في العدالة، غيرَ أنَّ الأولى جمعت بين الحفظ والإتقان، وبين طولِ الملازمةِ للزهريِّ، حتى كان فيهم مَنْ يُزاملُهُ في السفر، ويُلَازِمُهُ في الحضر، والطبقةُ الثانية لم تُلازمِ الزهريَّ إلّا مدّةً يسيرةً، فلم تُمارِس حديثه، وكانوا في الإتقان دون الطبقة الأولى. وهم شرطُ الإمام مسلم.

الطبقةُ الثالثة: جماعةٌ لزموا الزهريَّ مثلَ أهل الطبقة الأولى، غيرَ أنهم لم يَسَلَمُوا من غوائل الجرح، فهم بين الرَدِّ والقبول. وهم شرطُ أبي داود والنسائي.

الطبقةُ الرابعة: قومٌ شارَكوا أهلَ الطبقة الثالثة في الجرح والتعديل، وتفرَّدوا بقلَّةٍ ممارستهم لحديث الزهري؛ لأنهم لم يُصاحبوا الزهريَّ كثيرًا. وهم شرطُ أبي عيسى الترمذي.

الطبقةُ الخامسة: نفرٌ من الضعفاء والمجهولين، لا يُخَرِّج حديثُهُم إلّا على سبيل الاعتبار والاستشهاد عند أبي داود فَمَنْ دونه، فأما عند الشيخين: فلا^(١).

(١) انظر: (شروط الأئمة الخمسة) للحازمي (١٥١ - ١٥٤).

مما سبق يتبيّن أنّ الإمام أبا داود يخرج أحاديث الطبقة الأولى والثانية على سبيل الاستيعاب، فلذلك اعتبرَ الذهبي أنّ ما كان على شرط الشيخين أو أحدهما أكثر من شطر الكتاب.

وكذلك ينزل إلى الطبقة الثالثة فيحتج بأحاديث أصحابها ممّن ترجّح عنده قبول روايته، وهذا شرطه.

وقد ينزل إلى الطبقة الرابعة، فيحتج - كذلك - بمّن ترجّح لديه قبول روايته.

أما الطبقة الخامسة: فلا يحتج بها، ولا يخرج أحاديث أصحابها إلّا على سبيل الاعتبار والاستشهاد.

أمّا الرواة المتروكون: فلا يخرج أحاديثهم؛ لا احتجاجاً ولا اعتباراً، كما نصّ في رسالته إلى أهل مكة أنه لا يخرج في سننه عن رجل متروك الحديث شيئاً^(١)، كما سبق قول ابن منده: إنّ شرط أبي داود والنسائي إخراج أحاديث قومٍ لم يُجمع على تركهم^(٢).

ثالثاً: لماذا أورد أبو داود الضعيف في كتابه؟

تساءل البعض عن سبب إخراج أبي داود عن مثل هؤلاء الضعفاء، ولماذا أخرج الأحاديث الضعيفة في سننه؟

وأجاب العلماء النقاد عن ذلك بعدة أجوبة، وهي^(٣):

- (١) رسالة أبي داود إلى أهل مكة في وصف سننه (ص/٦٦).
- (٢) هذه عبارة ابن طاهر المقدسي في (شروط الأئمة الستة) (ص/٨٩)، وانظر كلام ابن منده في رسالته (شروط الأئمة) (ص/٧٣)، وراجع: (تغليق التعليق على سنن الإمام أبي داود) (١/٩٢).
- (٣) انظر: (شروط الأئمة الستة) لابن طاهر المقدسي (ص/٩١ - ٩٢)، (أبو داود: حياته وسننه) للدكتور لطفي الصباغ (ص/٢٩٩).

١ - لأنَّ طريقته في التصنيف هي أن يَجْمَعَ كلَّ الأحاديث التي تتضمن أحكامًا فقهيةً ذهبَ إلى القولِ بها عالمٌ من العلماء.

٢ - لأنه كان يرى أنَّ الحديثَ الضعيفَ إن لم يكن شديدَ الضعف فهو أقوى من رأي الرجالِ ومن القياس، كما سيأتي تفصيله عند إيراد أقوال العلماء في تفسير «الصالح» عند أبي داود.

٣ - أمَّا إذا كان الحديثُ شديدَ الضعف: فإنما يُورَدُه لبيانِ ضَعْفِهِ، وكأنه بذلك يردُّ على مَنْ استدَلَّ به قائلًا: لا يستقيمُ لكم الاستدلالُ بهذا الحديث؛ لكونه شديدَ الضعف.

ومثاله: عقد أبو داود بابًا بعنوان: «باب النهي عن التلقين»، ثم أوردَ حديثًا من طريق أبي إسحاق، عن الحارث، عن علي رضي الله عنه قال: قال رسولُ الله ﷺ: «يا علي، لا تفتح على الإمام في الصلاة» ^(١).

ثم قال أبو داود: «أبو إسحاق لم يَسْمَعْ من الحارثِ إلا أربعةَ أحاديث ليس هذا منها». أي: إن الحديثَ منقطع، مضافًا إلى ذلك ضعفُ الحارثِ نفسه، فالحديثُ شديدُ الضعف، ولم يُورَد في هذا البابِ غيره.

وهذا يدلُّ على مقصده في إخراجِه، وأنه أوردَه لبيانِ ضَعْفِهِ والردُّ على مَنْ استدَلَّ به.



المبحث الرابع

درجة ما سكت عنه أبو داود

وفيه مطلبان، أتناول في الأول منهما أسباب سكوت أبي داود، وفي المطلب الثاني أبين درجة ما سكت عنه أبو داود.

المطلب الأول

أسباب سكوت أبي داود

ذكر العلماء أنّ ما سكت عنه أبو داود ليس كلّ في درجة واحدة، بل منه ما هو في أعلى درجات الصحة، ومنه ما هو دون ذلك من قبيل الحسن لذاته، أو لغيره، ومنه ما هو ضعيف ولكن من رواية من لم يُجمع على تركه غالباً، بل منه ما هو شديد الضعف.

أمّا ما كان صحيحاً أو حسناً: فلا إشكال في سكوته؛ لأنه لم يلتزم التصريح بالتصحيح، إنما الإشكال فيما إذا كان المسكوت عنه ضعيفاً.

فما هي أسباب سكوت الإمام أبي داود حتى نصنّف على ضوءها الأحاديث المسكوت عنها؟ ونستخلص من ذلك درجة أحاديث سنن أبي داود؟

للإجابة على هذا السؤال أبين فيما يلي أسباب سكوته، فمنها^(١):

(١) انظر: (النكت على كتاب ابن الصلاح) للحافظ ابن حجر (١/٤٤٠ - ٤٤٣)، (البحر الذي زخر في شرح ألفية الأثر) للسيوطي (٣/١٠٩٧ - ١١٠٢)، (ختم سنن الإمام أبي داود) للبصري (ص/٧٩ - ٨١).

١ - لكونه غير شديد الضعف عنده؛ فإنه قال: «وما كان في كتابي من حديث فيه وهن شديد: فقد بينته»^(١).

فما لم يكن فيه وهن شديد: فلم يلتزم بيانه، فيسكت عنه.

٢ - أو: لكونه لم يجد في الباب غيره؛ فإن الحديث الضعيف عنده أقوى من رأي الرجال إذا لم يجد في الباب غيره، كما هو مذهب شيخه الإمام أحمد.

وسياتي بيانه عند بيان أقوال العلماء في تفسير «الصالح» عند أبي داود.

ففي هذه الحالة يُوردُه أبو داود في سننه لهذا السبب، ولكونه مما يُمشى عنده: يسكت عنه، فهو سبب للإيراد والسكوت.

٣ - أو: لكونه له جابر، وإن كنا لا نعلمه.

٤ - وتارة يكون اكتفاء بما تقدّم له من الكلام في ذلك الراوي في كتابه نفسه.

٥ - وتارة يكون لذهول منه.

٦ - وتارة يكون لشدة وضوح ضعف ذلك الراوي، واتفاق الأئمة على طرح روايته. قال الحافظ ابن حجر: «كأبي الحُوَيْرِث»^(٢)، ويحيى بن العلاء^(٣)، وغيرهما»^(٤).

(١) رسالة أبي داود إلى أهل مكة في وصف سننه (ص/٦٩).

(٢) هو عبد الرحمن بن معاوية بن الحُوَيْرِث الأنصاري المدني، «صدوق سيئ الحفظ، رمي بالإرجاء». (التقريب) (ص/٣٥٠).

(٣) هو البجلي الرازي، «رُمي بالوضع». (التقريب) (ص/٥٩٥).

(٤) (النكت) (١/٤٤٠). أضاف الحافظ قائلًا: «وأما الأحاديث التي في إسنادهما انقطاع، أو إبهام: ففي الكتاب من ذلك أحاديث كثيرة، منها - وهو ثالث حديث في كتابه - : =

٧ - وتارة يكون من اختلاف الرواة عنه. قال الحافظ: «وهو الأكثر؛ فإن في رواية أبي الحسن بن العبد عنه من الكلام على جماعة من الرواة والأسانيد: ما ليس في رواية اللؤلؤي، وإن كانت روايته أشهر»^(١) «(٢)».

٨ - وقد يتكلم أبو داود على الحديث بالتضعيف البالغ خارج السنن، ويسكت عنه فيها^(٣).

= ما رواه من طريق أبي التياح، قال: حدثني شيخ قال: لما قدم ابن عباس البصرة كان يحدث عن أبي موسى رضي الله عنه فذكر حديث «إذا أراد أحدكم أن يبول فليترد لبوله». لم يتكلم عليه في جميع الروايات، وفيه هذا الشيخ المبهم». (النكت) (١/٤٤٣).

(١) (النكت) (١/٤٤١). قال الحافظ: «ومن أمثلتها: ما رواه من طريق الحارث بن وجيه، عن مالك بن دينار، عن محمد بن سيرين، عن أبي هريرة رضي الله عنه حديث: «إن تحت كل شجرة جنابة...» الحديث؛ فإنه تكلم عليه في بعض الروايات فقال: «هذا حديث ضعيف، والحارث حديثه منكر»، وفي بعضها اقتصر على بعض هذا الكلام». قلت: ما ذكره الحافظ من الزيادة موجودة في رواية اللؤلؤي أيضًا، وهو حديث (٢٤٨) حسب المطبوع.

(٢) قال السخاوي - بعد الإشارة إلى اختلاف الروايات - : «وحينئذ فينبغي التوقف في نسبة السكوت إليه إلا بعد الوقوف على جميعها، كما أنه لا ينسب للترمذي القول بالتحسين أو التصحيح أو نحو ذلك إلا بعد مراجعة عدة أصول؛ لاختلاف النسخ في ذلك...». (بذل المجهود في ختم السنن لأبي داود) (ص/٧١).

(٣) قال الحافظ: «ومن أمثله: ما رواه في السنن من طريق محمد بن ثابت العبدى، عن نافع قال: «انطلقت مع ابن عمر رضي الله عنه...» فذكر الحديث في الذي سلم على النبي ﷺ فلم يرد عليه حتى يتم، ثم رد السلام وقال: «إنه لم يمنعني أن أردد عليك إلا أنني لم أكن على طهر». هذا الحديث لم يتكلم عليه في السنن، ولكن لما ذكره في كتاب (التفرد) قال: «لم يتابع أحد محمد بن ثابت على هذا»، ثم حكى عن أحمد بن حنبل أنه قال: «وهو حديث منكر».

قلت: هكذا قال الحافظ، ولكن ما ذكره من الزيادة موجودة في النسخة المطبوعة برواية اللؤلؤي، ففي المطبوع - بعد الحديث (٣٣٠) - : «قال أبو داود: سمعت أحمد بن حنبل يقول: روى محمد بن ثابت حديثًا منكرًا في التيمم. قال ابن داسه: قال أبو داود: لم يتابع محمد بن ثابت في هذه القصة على ضربتين عن النبي ﷺ، ورواه فعل ابن عمر».

هذا ما ورد في النسخ المطبوعة كلها - سوى طبعة عوامة، وهي مطبوعة على نسخة =

٩ - على أن أبا داود أشار في رسالته إلى أهل مكة: أنه قد يُوردُ الحديثَ ظناً منه أنه سليمٌ من العِلَلِ، فلا يَتَبَيَّنُ له موضعُ العِلَّةِ في الحديث، قال رَحِمَهُ اللهُ: «وربما لم أقف عليه»^(١). وهذا اعتذارٌ منه عمّا قد يوجد في كتابه من الحديث المعلول الذي لم يُبين هو علّته، فالسكوتُ هنا لعدم تبيين العلة لأبي داود نفسه.

هذه أسبابُ سكوتِ أبي داود على الأحاديث الضعيفة من حيث الإجمال، ولكن من الملاحظ: أن الأسبابَ الثلاثة الأولى خاصةً بما لم يكن ضعفه شديداً، أمّا الأسبابُ الأخرى - سوى التاسع - فحينما يكون الضعفُ شديداً^(٢).

= الحافظ ابن حجر - وكان محققُ (النكت) الشيخ الدكتور ربيع بن هادي المدخلي قد استظهرَ في تعليقه على (النكت) أن تكون النسخة التي كانت عند الحافظ من سنن أبي داود ليس فيها هذه الزيادة، وذلك بناءً على وجودها في النسخ المطبوعة... وهذا الاستظهارُ صحيحٌ؛ إذ طبع الشيخ عوامة السنن على نسخة الحافظ، وفيها هذا الحديث (١/٣١١ - ٣١٢ ح/٣٣٤) وليس فيها هذه الزيادة. ولكن الصحيح أن هذه الزيادة لا توجد في رواية اللؤلؤي، ولا في رواية ابن داسه، ولا في أيٍّ من الروايات الأخرى للسنن، ولا أستبعد أن تكون الجملة مقحمةً هنا نقلاً عن الإمام المزيّ في (تحفة الأشراف)، ولكن المُقَحَّم لم يَنْتَبِهْ إلى عزو المزي، حيث عزاه إلى (كتاب التفرّد) لأبي داود، وهو الصحيح. وكنتُ جزمْتُ في البداية بوجود هذه الزيادة في نسخة اللؤلؤي بناءً على وجودها في النسخ المطبوعة؛ إذ هي برواية اللؤلؤي، وأنّ نسخة الحافظ ابن حجر هي التي خَلَتْ منها مع وجودها في نسخ أخرى من رواية اللؤلؤي، ولكن بعد مراجعتي للنسخ المخطوطة لسنن أبي داود - وهي برواية اللؤلؤي - تبيّن أنها مقحمةٌ في النسخ المطبوعة، وأنّ تمثيل الحافظ ابن حجر هنا صحيحٌ لا غبار عليه. وأمّا ما ورد في النسخ المطبوعة من قوله: «قال ابن داسه: قال أبو داود: لم يتابع...»؛ فهو خطأً أيضاً؛ إذ لو كانت الجملة موجودةً في رواية ابن داسه: لذكر المزيّ ذلك، ولما نسبها إلى كتاب التفرّد فقط. والله تعالى أعلم بالصواب.

(١) رسالة أبي داود إلى أهل مكة في وصف سنينه (ص/٧٦).

(٢) انظر: (ختم سنن الإمام أبي داود) للبصري (ص/٧٩ - ٨٠).

على أنه يجب التنبيه إلى نكتة مهمة هنا، وهي أنه أحياناً يُصنّف الحديث من قبيل المسكوت عنه، ولا يكون الأمر كذلك، وذلك أن أبا داود - وهو عالمٌ بصيرٌ بعِلَلِ الحديث - ربما أخرج حديثاً في الباب، ثم يُعلّق بعده رواياتٍ أخرى لبيان عِلَّةٍ في الحديث، فيُظنُّ من لا علم له بعلم العِلَلِ والنقد أن ذلك من قبيل المسكوت عنه! مع أن مجموع صنيعه يدلُّ على بيانه للعِلَّةِ وعدم سكوته.

وأبو داود رَحِمَهُ اللهُ لم يقل: إن ما كان فيه وهنٌ شديدٌ ذكرت أنه ضعيف، ولكن قال: «بيّنته»، ومنهجُه في بيان الضعيف متنوّع؛ فربما صرّح بذلك، وربما ذكر سبب الضعف، كالانقطاع مثلاً، وربما عرض بهذه الرواية تعريضاً يفهمه أهلُ الخبرة والصنعة، لا سيما أنه ألّف كتابه في عصرٍ توافر فيه علماءُ النقد والعلل، ولم يخطر بباله أن يأتي زمانٌ على الناس لا يُدرِكون مقصده^(١).

وقد اتضح من التعرّف على أسباب سكوت أبي داود أن ما سكت عنه أبو داود يحتاج إلى دراسةٍ مستقلةٍ لتبيّن درجتها، ولا تُصنّف في درجةٍ معيّنة على الدوام، وهذه النتيجة تُعزّز القولَ الراجح في درجة الأحاديث المسكوت عنها، وسأبيّنه في المطلب القادم - بإذن الله تعالى -.

المطلب الثاني

درجة ما سكت عنه أبو داود

قال أبو داود رَحِمَهُ اللهُ في رسالته إلى أهل مكة: «وما كان في كتابي من حديثٍ فيه وهنٌ شديدٌ: فقد بيّنته، ومنه ما لا يصحُّ سنّده، وما لم أذكر

(١) انظر: (تغليق التعليق على سنن الإمام أبي داود) (١/٩٠)، وهذا الوجه من أهم الفوائد التي ذكرها مؤلفُ التغليق، ودراسته حول أبي داود - وخاصة ما يتعلق بالمعلق - من أحسن الدراسات.

فيه شيئاً: فهو صالحٌ، وبعضُها أصحُّ من بعض»^(١).

يُنصُّ الإمامُ أبو داود هنا أنَّ ما سكّت عنه فهو صالح، ولكن ما مراده بالصلاحيّة هنا؟ هل هي الصلاحيّة للاحتجاج، أم الصلاحيّة للاعتبار^(٢)؟

اختلف العلماء في ذلك، فبعضُهم - وهم الأكثر - يجعلون ما سكّت عنه من قبيل الحسن، ومن الحديث المحتجّ به، بينما ذهب آخرون إلى أنَّ ما سكّت عنه هو على مراتب، فقد يكون صالحاً للاعتبار، وقد يكون صالحاً للاحتجاج، وهو الراجح، وإليك التفصيل:

القول الأول: أن ما سكّت عنه أبو داود فهو لا ينزل عن درجة الحسن:

قال ابنُ الصلاح (ت ٦٤٣هـ) - بعد ذكرِ كلام أبي داود عن شرطه - : «فعلى هذا: ما وجدناه في كتابه مذكوراً مطلقاً، وليس في واحدٍ من الصحيحين، ولا نصٌّ على صحّته أحدٌ ممن يُميّز بين الصحيح والحسن: عرّفناه بأنه من الحسن عند أبي داود، وقد يكون في ذلك ما ليس بحسنٍ عند غيره، ولا مندرج فيما حقّقنا ضبط الحسن به»^(٣).

وبنحوه صرّح النووي في (التقريب)^(٤)، مع أنَّ له رأياً آخرَ يذهب فيه إلى التفصيل، وسيأتي كلامه في القول الثاني.

(١) رسالة أبي داود إلى أهل مكة في وصف سنّيه (ص/٦٩ - ٧٠).

(٢) الفرق بينهما معروف، وهو أن الصالح للاحتجاج يُحتجُّ به بمفرده، أما الصالح للاعتبار: فيكون فيه ضعفٌ يسير، ولكنه يصلح أن يتقوّى وينجبرَ ضعفه بتعدد الطرق. انظر: (مناهج المحدثين) للدكتور سعد الحميد (ص/٧٢).

(٣) (علوم الحديث) لابن الصلاح (ص/٣٦).

(٤) (التقريب) - مع التدريب - (١/١٨٢ - ١٨٣).

وقال المنذري (ت ٦٥٦هـ): «وكلُّ حديثٍ عزوُّه إلى أبي داود وسكتَ عنه: فهو كما ذكرَ أبو داود، ولا يَنْزِلُ عن درجة الحسن، وقد يكون على شرط الصحيحين أو أحدهما»^(١).

وقال شيخُ الإسلام ابنُ تيمية عن حديثٍ في سنن أبي داود - فيه راوٍ لا يُعرفُ حاله - : «ولكن روايةَ أبي داود للحديث وسكوته عنه يقتضي أنه حسنٌ عنده»^(٢).

وقال العلائي (ت ٧٦١هـ): «وأما سننُ أبي داود وابن ماجه: فلا يُبينان شيئاً من ذلك إلا في بعضٍ منها بيَّنهما أبو داود، وذكرَ أنَّ ما سكتَ عنه فهو صالحٌ للاحتجاج به، ومقتضى ذلك أنه يكون حسناً عنده»^(٣).

وقال ابنُ كثير (ت ٧٧٦هـ): «هذا الحديث - حديث الصلاة في المقبرة - : حسنٌ عند الإمام أبي داود؛ لأنه رواه، وسكتَ عليه»^(٤).
وبنحوه قال الزركشي^(٥).

وهذا الرأي ذهبَ إليه كثيرون غيرهم، يزعمون أنَّ الأحاديث الواردة في سنن أبي داود وسكتَ عنها ولم يتكلم بشيءٍ من الجرح عليها: أنها صالحةٌ للاحتجاج بها والاعتماد عليها، ومستندهم هو قول أبي داود نفسه: «وما لم أذكر فيه شيئاً: فهو صالح».

القول الثاني:

أنَّ المراد بالصالح عنده هو الصالحٌ للاحتجاج، ولكنَّ شرطه في

(١) مقدمة الترغيب والترهيب) للمنذري (٨/١).

(٢) اقتضاء الصراط المستقيم لمخالفة أصحاب الجحيم (١/٢٦١).

(٣) النقد الصريح لما اعترض عليه من أحاديث المصاييح) للعلائي (ص/٢٣).

(٤) تفسير القرآن العظيم) لابن كثير (١/١٤٢) - ط: الحلبي -.

(٥) انظر: (المعتبر في تخريج أحاديث المنهاج والمختصر) للزركشي (ص/٥٧).

الصلاحية للاحتجاج يشمل الحديث الضعيف الذي لم يشتد ضعفه، فكل ما سكت عنه أبو داود ليس من قبيل الحسن الاصطلاحي، بل قد يكون دونه، فلا بد من النظر فيه بحسب حال إسناده ومتنه عند من لا يوافقه في شرطه للاحتجاج.

وهذا هو الذي رجّحه كثير من الحفاظ، منهم الإمام الذهبي، والحافظ ابن حجر - على الراجح عنده في معنى «الصلاحية» عند أبي داود - وقبّلهما الإمام النووي، وغيرهم، ومن أقوالهم في الموضوع:

□ قال الإمام الذهبي معلقاً على كلام الإمام أبي داود (فإن كان فيه وهنٌ شديدٌ فقد بينته): «قلت: فقد وقى رحمته الله بذلك بحسب اجتهاده، وبيّن ما ضعفه شديد، ووهنه غير محتمل، وكاسر^(١) عمّا ضعفه خفيفٌ مُحتمل، فلا يلزم من سكوته - والحالة هذه - عن الحديث أن يكون حسناً عنده، ولا سيما إذا حكمنا على حدّ الحسن باصطلاحنا المولّد الحادث، الذي هو في عرف السلف يعود إلى قسم من أقسام الصحيح، الذي يجب العمل به عند جمهور العلماء، أو الذي يرغب عنه أبو عبد الله البخاري ويُمشّيه مسلم، وبالعكس، فهو داخل في أدنى مراتب الصحة؛ فإنه لو انحطّ عن ذلك: لخرج عن الاحتجاج، ولبقي متجاذباً بين الضعف والحسن...»^(٢).

ثم ذكر درجات أحاديث سنن أبي داود، وقد سبق نقله في موضعه.

□ وقال الحافظ ابن حجر مرجّحاً لهذا القول: «وفي قول أبي داود: (وما كان فيه وهنٌ شديدٌ بينته) ما يفهم: أن الذي يكون فيه وهنٌ غير شديد أنه لا يُبينه».

(١) أي: تغاضى.

(٢) (سير أعلام النبلاء) (٢١٤/١٣).

ثم قال: «ومن هنا يتبين: أنَّ جميعَ ما سكتَ عليه أبو داود لا يكون من قبيل الحسن الاصطلاحي، بل هو على أقسام:

١ - منه ما هو في الصحيحين، أو على شرط الصحة.

٢ - ومنه ما هو من قبيل الحسن لذاته.

٣ - ومنه ما هو من قبيل الحسن إذا اعتضد.

وهذان القسمان كثيران جدًا في كتابه.

٤ - ومنه ما هو ضعيف، لكنه من رواية مَنْ لم يُجمع على تركه غالبًا.

وكلُّ هذه الأقسام عنده تصلح للاحتجاج بها. كما نقلَ ابنُ منده عنه أنه يخرجُ الحديثَ الضعيفَ إذا لم يجد في الباب غيره، وأنه أقوى عنده من رأي الرجال^(١).

وكذلك قال ابنُ عبد البر: كلُّ ما سكتَ عليه أبو داود فهو صحيحٌ عنده، لاسيما إذا كان لم يذكر في الباب غيره.

ونحوُ هذا ما روينا عن الإمام أحمد بن حنبل - فيما نقله ابنُ المنذر عنه - أنه كان يحتجُّ بعمر بن شعيب، عن أبيه، عن جدِّه، إذا لم يكن في الباب غيره.

وأصرحُ من هذا ما روينا عنه - فيما حكاه أبو العز بن كادش - أنه قال لابنه: «لو أردت أن أقتصر على ما صحَّ عندي: لم أرو من هذا

(١) كلام ابن منده في رسالته (شروط الأئمة) (ص/٧٣)، ونصُّه: «سمعتُ الباوردِيَّ بمصر يقول: كان من مذهبِ النسائي أن يُخرجَ عن كلِّ مَنْ لم يُجمع على تركه. وكان أبو داود السجستاني كذلك يأخذ مأخذَه، ويُخرجُ الإسنادَ الضعيفَ؛ لأنه أقوى عنده من رأي الرجال».

المسند إلا الشيء بعد الشيء، ولكنك يا بنيّ تعرفُ طريقتي في الحديث: أني لا أخالفُ ما يضعف إلا إذا كان في الباب شيء يدفعه...»

ثم قال الحافظ: «فهذا نحو مما حكي عن أبي داود، ولا عجب؛ فإنه كان من تلامذة الإمام أحمد، فغير مستنكر أن يقول قوله.

بل حكي النجم الطوفي عن العلامة تقي الدين ابن تيمية أنه قال: «اعتبرت مسند أحمد، فوجدته موافقاً لشرط أبي داود».

ومن هنا يظهر ضعف طريقة من يحتج بكل ما سكّت عليه أبو داود؛ فإنه يخرج أحاديث جماعة من الضعفاء في الاحتجاج، ويسكت عنها، مثل: ابن لهيعة^(١)، وصالح مولى التوأمة^(٢)، وعبد الله بن محمد بن عقيل^(٣)، وموسى بن وردان^(٤)، وسلمة بن الفضل^(٥)، ودلهم بن صالح^(٦)، وغيرهم.

فلا ينبغي للناقد أن يقلّده في السكوت على أحاديثهم، ويتابعه في الاحتجاج بهم، بل طريقته أن ينظر: هل لذلك الحديث متابع فيعتضد به،

(١) هو عبد الله بن لهيعة بن عقبة الحضرمي المصري القاضي (ت ١٧٤هـ)، «صدوق، خلط بعد احتراق كتبه، ورواية ابن المبارك وابن وهب عنه أعدل من غيرهما، وله في مسلم بعض شيء مقرون، م د ت ق»، من رجال «التقريب».

(٢) هو صالح بن نبهان المدني، مولى التوأمة (ت ١٢٥ أو ١٢٦هـ)، «صدوق اختلط، قال ابن عدي: لا بأس برواية القدماء عنه، كابن أبي ذئب وابن جريج، وقد أخطأ من زعم أن البخاري أخرج له. د ت ق»، من رجال «التقريب».

(٣) عبد الله بن محمد بن عقيل الهاشمي المدني (ت بعد ١٤٠هـ)، «صدوق في حديثه لين، ويُقال: تغير بأخرة. بخ د ت ق»، من رجال «التقريب».

(٤) هو العامري مولاهم المصري، مدني الأصل (ت ١١٧هـ) «صدوق ربما أخطأ. بخ ٤»، من رجال «التقريب».

(٥) هو الأبرش، مولى الأنصاري، قاضي الري (ت بعد ١٩٠هـ وقد جاوز المائة) «صدوق كثير الخطأ. د ت ق»، من رجال «التقريب».

(٦) هو الكندي الكوفي. «ضعيف. د ت ق»، من رجال «التقريب».

أو هو غريبٌ فيُتَوَقَّفُ فيه؟ لا سيما إذا كان مخالفاً لرواية مَنْ هو أوثقُ منه؛ فإنه يَنْحَطُّ إلى قبيل المنكر.

وقد يُخْرِجُ لمن هو أضعفُ من هؤلاء بكثير، كالحارث بن وَجِيهِ^(١)، وصدقة الدَّقِيقِي^(٢)، وعثمان بن واقد العُمَري^(٣)، ومحمد بن عبد الرحمن البَيْلَمَانِي^(٤)، وأبي جَنَاب الكَلْبِي^(٥)، وسليمان بن أَرْقَم^(٦)، وإسحاق بن عبد الله بن أبي فَرْوَةَ^(٧)، وأمثالهم من المتروكين.

وكذلك ما فيه من الأسانيد المنقطعة، وأحاديث المدلسين بالعننة، والأسانيد التي فيها مَنْ أبْهَمَتْ أسماؤهم.

فلا يَتَجَهَّ الحَكْمُ لأحاديث هؤلاء بالحُسنِ من أجل سكوتِ أبي داود...»^(٨).

ثم ذكر أسبابَ سكوتِ أبي داود، وقد تقدَّم بيانها.

ثم قال الحافظ: «فالصواب: عدمُ الاعتمادِ على مجردِ سكوتِهِ؛ لما وصفنا أنه يَحْتَجُّ بالأحاديث الضعيفة، ويُقَدِّمُها على القياس - إن ثبتَ ذلك عنه.

(١) هو الراسبي البصري «ضعيف. د ت ق»، من رجال «التقريب».

(٢) هو صدقة بن موسى الدَّقِيقِي البصري «صدوق له أوهام. بخ د ت»، من رجال «التقريب».

(٣) هو المدني، نزيل البصرة «صدوق ربما وهم. د ت»، من رجال «التقريب».

(٤) «ضعيف، وقد اتهمه ابنُ عدي وابن حبان. د ق»، من رجال «التقريب».

(٥) هو يحيى بن أبي حَيَّة الكَلْبِي (ت ١٥٠هـ أو قبلها) «ضعفه لكثرة تدليسه»، من رجال «التقريب».

(٦) هو البصري، أبو معاذ «ضعيف. د ت س»، من رجال «التقريب».

(٧) هو الأموي مولاهم، المدني (ت ١٤٤هـ)، «متروك. د ت ق»، من رجال «التقريب».

(٨) (النكت على كتاب ابن الصلاح) لابن حجر (١/٤٣٥ - ٤٤٠).

والمعتمد على مجرد سكوته: لا يرى الاحتجاج بذلك، فكيف يُقلد فيه؟»^(١).

□ وهذا القول هو الذي رجّحه النووي أيضًا في مقدمة شرحه لسنن أبي داود، حيث صرّح بأن ما سكّت عنه أبو داود إن نصّ على ضعفه من يُعتمد عليه، أو رأى العارف في سنده ما يقتضي الضعف ولا جابر له: أنه يُحكم بضعفه، ولا يُلتفت إلى سكوت أبي داود^(٢).

قال الحافظ ابن حجر - بعد نقله لكلام النووي - : «قلت: وهذا هو التحقيق، لكنه خالف ذلك في مواضع من (شرح المهدب) وغيره من تصانيفه، فاحتجّ بأحاديث كثيرة من أجل سكوت أبي داود عليه، فلا يُغترّ بذلك»^(٣).

والخلاصة: أن هذا القول لا يختلف مع القول الأول في أن مراد أبي داود بالصلاحية هي الصلاحية للحجة، ولكن دائرة الاحتجاج عنده أوسع مما هو معروف عند الآخرين، وهو حصّره في الصحيح والحسن، فهو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَحْتَجُّ بالضعيف أيضًا إذا لم يجد في الباب غيره، ويذهب في ذلك إلى ما كان يذهب إليه شيخه أحمد بن حنبل من ترجيح الحديث الضعيف على آراء الرجال.

ولكن قد يُعكّر على مثل هذا التوجيه: أننا نجد في الباب أحاديث غير هذا الحديث الضعيف، ومع ذلك يورده أبو داود ويسكّته عنه^(٤).

(١) (النكت على كتاب ابن الصلاح) (١/٤٤٣).

(٢) انظر: (الإيجاز في شرح سنن أبي داود) للنووي (ص/٥٠).

(٣) (النكت على كتاب ابن الصلاح) (١/٤٤٤ - ٤٤٥).

(٤) ذكره الشيخ الدكتور سعد الحميد في (مناهج المحدثين) (ص/٧٤)، وقد سمعت أن بعض الباحثين بدأ يدرس هذا الموضوع في رسالة علمية، والله تعالى أعلم.

القول الثالث:

أنَّ مرادَ أبي داود بقوله «فهو صالح»: أعمُّ من كونه صالحًا للاحتجاج؛ حيث إنه يريد به الصلاحية للاحتجاج، أو للاستشهاد والمتابعة.

وعلى هذا التأويل لا يلزم منها أنه يحتج بالضعيف.

وهذا الاحتمال ذكره الحافظ ابن حجر، ثم قال: «ويحتاج إلى تأمل تلك المواضع التي سكّت عليها وهي ضعيفة: هل فيها أفراد أم لا؟

إن وُجد فيها أفراد: تعيّن الحمل على الأول، وإلاّ حمل على الثاني.

ثم قال: وعلى كل تقدير: فلا يصلح ما سكّت عليه أبو داود للاحتجاج مطلقاً»^(١).

وإلى هذا القول ذهب السخاوي^(٢)، والبقاعي^(٣)، وهو الذي نصره وجزم به العلامة الشيخ الألباني، قال بعد كلام طويل تعقّب فيه من يحكم بالحسن لأجل سكوت أبي داود، قال: إن «فيما سكّت عليه أبو داود كثيراً من الضعاف، ذلك لأنّ له فيها اصطلاحاً خاصاً، فهو يعني بها ما هو أعمُّ من ذلك، بحيث يشمل الضعيف الصالح للاستشهاد به، لا للاحتجاج، كما يشمل فوقه، على ما قرّره الحافظ ابن حجر، فما جرى عليه بعض المتأخرين من أنّ ما سكّت عليه أبو داود فهو حسن: خطأ محض، يدلُّ عليه قول أبي داود نفسه: (وما فيه وهنٌ شديدٌ بيّنُهُ، وما لم أذكر فيه شيئاً: فهو صالح، وبعضها أصحُّ من بعض)، فهذا نصٌّ

(١) (النكت على كتاب ابن الصلاح) (١/٤٤٤).

(٢) انظر: (بذل المجهود في ختم السنن لأبي داود) (ص/٤٦).

(٣) انظر: (النكت الوفية شرح الألفية) للبقاعي (ص/٥٣٤) تحقيق: خير خليل، وهي رسالة ماجستير مقدمة لشعبة السنة بالجامعة الإسلامية، عام (١٤٠٦هـ).

على أنه إنما يبيّن ما فيه ضعفٌ شديد، وما كان فيه ضعفٌ غير شديد: سكّت عليه، وسَمَّاهُ صالحاً^(١).

فمرآده بقوله «صالح»: أنه صالحٌ للاحتجاج أو للاعتبار، وتعيين أحدهما تابعٌ للقرينة القائمة، كما هو شأن المشترك، وادّعاء أنه صالحٌ للحجة قد يكون تقويلاً لأبي داود ما لم يقله.

وعلى القولين الأخيرين: فما سكّت عنه أبو داود مما فيه ضعف يحتاج إلى دراسةٍ مستقلةٍ تُوصِل إلى إعطاء كلِّ حديثِ الدرجة التي هو عليها بالنظر إلى إسناده ومرتبه، فقد يكون صحيحاً، وقد يكون حسناً، وقد يكون ضعيفاً^(٢)، ولا يُطلق القولُ بأنه من قبيل الحسن لأجل سكوت أبي داود عليه.

ويؤيده أيضاً قولُ النوويّ - بعد كلامه السابق - : «واعلم: أنه وقع في سنن أبي داود أحاديث ظاهرة الضعف لم يُبينها، مع أنها متفقٌ على ضعفها عند المحدثين، كالمرسل، والمنقطع، وروايته عن مجهل؛ كشيخ، ورجل، ونحوه، فقد يُقال: إن هذا مخالفٌ لقوله: (ما كان فيه وَهْنٌ شديدٌ يَبْتَهُ)!

وجوابه: أنه لما كان ضعفُ هذا النوع ظاهراً: استغنى بظهوره عن التصريح ببيانه»^(٣).

(١) انظر: مجلة (المسلمون) (١٠٠٧/٦ - ١٠١٢)، نقلاً عن الشيخ مشهور بن حسن في تعليقه على (الإيجاز) للنووي (ص/٤٨ - ٤٩).

(٢) وقد ألّف الشيخ الدكتور محمد هادي المدخلي رسالةً في هذا الموضوع سمّاها: (ما سكّت عنه الإمام أبو داود مما في إسناده ضعف).

(٣) (الإيجاز في شرح سنن أبي داود السجستاني) للنووي (ص/٥٦). وذكر ابن الملقّن أجوبةً أخرى لهذا الإشكال في كتابه (البدر المنير) (١/٣٠١ - ٣٠٢) وختمها بجواب النووي وقال: «قلت: فعلى كلِّ حال: لا بدّ من تأويل كلام أبي داود، والحقُّ فيه ما قرّره النووي».

وهذا يؤكّد صحة القول بالتفصيل.

ولعلّ الراجح من هذه الأقوال هو القول الأخير - والله تعالى أعلم - مع وجود التقارب بين القولين الأخيرين، فليس كلّ ما سكت عنه أبو داود في درجة واحدة، بل يختلف، ولا بدّ من النظر فيه لتحديدّه، والله تعالى أعلم.



= وأجاب الدكتور سعد الحميد عن هذا الإشكال بأن الأحاديث التي سكت عنها أبو داود وفيها وهنٌ شديد: أحاديثٌ قليلة، ولعلّ النادر لا حكم له ولا يُقاسُ عليه. انظر: (مناهج المحدثين) له (ص/ ٧٤).

المبحث الخامس

المعلق في سنن أبي داود^(١)

وفيه تمهيدٌ وثلاثة مطالب:

التمهيد

في تعريف المعلق، وأسبابه العامة

أولاً: تعريف المعلق:

المعلق في اصطلاح علماء المصطلح هو ما حُذِف من مبتدأ إسناده واحدٌ فأكثر^(٢)، ويُصنّفه العلماء ضمن المردود بسبب حصول السقط في إسناده، وهو بهذا الاعتبار يشترك مع الحديث المعضل، والمرسل، والمنقطع:

فالمعضل: ما سقط من إسناده اثنان فأكثر على التوالي.

والمرسل: ما رفعه التابعي إلى النبي ﷺ فأبهم الوسطة بينه وبين النبي ﷺ، وهذه الوسطة قد تكون صحابياً أو تابعياً، ولأجل الاحتمال الثاني يُعدُّ المرسل من المردود؛ لاحتمال أن يكون التابعي غير ثقة.

(١) ألف الدكتور علي بن إبراهيم بن سعود عجّين رسالةً علميةً قيمةً بعنوان: «تغليق التعليق على سنن الإمام أبي داود»، درس فيها موضوع المعلق عموماً، كما درس المعلقات عند أبي داود، ودراسته قيمة، وكلُّ ما ذكرته في هذا المبحث: فهو تلخيص منه، جزاه الله تعالى خيراً.

(٢) انظر: (مقدمة ابن الصلاح) (ص/٢٧).

والمنقطع: ما سقط من إسناده راوٍ قبل الصحابي.

وكلُّ هذه الأنواع تُشاركُ المعلقَ من حيث وقوع سقطٍ في إسنادهَا، غير أنَّ المعلقَ يفتَرَقُ عنها بكون ذلك السقط من تصرُّفٍ مصنَّفه فيه، وأما الأنواع الأخرى: فإنَّ السقطَ فيها من أصل الرواية.

ثانيًا: أسباب التعليق عمومًا:

التعليقُ أسلوبٌ من أساليب التصنيف التي اتبعها المحدثون، وقد جعلوه رافدًا إضافيًا يخدمُ ويكملُ ما يتبعونه من أسلوب التصنيف بالرواية المسندة، الذي هو المنهجُ الأصيلُ عندهم.

وأسبابُ التعليق تختلف عند المحدثين باختلاف مناهجهم في التأليف، فالبخاريُّ - مثلاً - لجأ إليه نظرًا لضيق مخارج الحديث عليه بسبب صعوبة شرطه في الحديث، واقتصاره على الأحاديث المرفوعة، وطلبًا للاختصارِ ومجانبةً للتكرار، فاحتاجَ إلى ذكرِ شواهد الحديث ومتابعاته، والاستشهادِ بأقوال الصحابة والتابعين، فلجأ إلى التعليق كمنخرج لذلك.

فلجؤُ المحدثين إلى تعليق الحديث يمثل أسلوبًا راقياً في التأليف، وتنوعًا في طرائقه، فهم من جانب التزموا الرواية بالأسانيد كمنهجيةً ساروا عليها في التوثيق والتدوين، ولجؤوا إلى التعليق من باب الاختصار وعدم الإطالة، أو لأيِّ سببٍ آخر، حتى لا تفوتهم أي فائدة مرجوة من ذلك.

وأسبابُ التعليق مع اختلافها عند المحدثين عمومًا: لا تخرجُ عن كونها أسبابًا فنيةً تتعلق بطريقة التأليف، كطلب الاختصار واجتناب التكرار، أو ذكر الشواهد والمتابعات، أو بيان اختلاف الرواة في السند والمتن، أو ذكر أقوال الصحابة والتابعين ومن بعدهم، أو ذكر أقوال

علماء الجرح والتعديل، أو إيراد روايات أخرى في الأبواب لا تكون على شرط المصنّف، أو غيرها من الفوائد التي لا تَسَعُهَا المساحة التي يلتزم فيها بشروطه^(١).

المطلب الأول

أسباب التعليق عند الإمام أبي داود

أسباب التعليق وغاياته عند الإمام أبي داود لا تنفك عن موضوع كتابه، وهو جمع أحاديث الأحكام التي استدللّ بها فقهاء الأمصار، فقد وظّف التعليق لخدمة كتابه، وذلك بالترجيح بين المرويّات المختلفة ترجيحاً حديثياً فقهيّاً، يُضيقُ الخلافَ من جهة، ويَحسِّمُه من جهةٍ أخرى.

وهذا يدلُّ على أنّ أبا داود لم يكن جامعاً فقط لأدلة الفقهاء، أو ناقلاً لها، بل كان جامعاً جمع الناقد البصير، يُوفِّقُ بين أقوالهم، ويُرجِّحُ بينها، ويدرسُها وينقدها، وهذا الجهد المبارك احتاج منه إلى التعليق كإسلوبٍ فنيٍّ في التصنيف، يقولُ الدكتور علي عَجين: «ولا أكون مبالغاً إذا قلت: إن الغايةَ العظمى من التعليق عند أبي داود هي: نقد الروايات وتعليقها»^(٢).

إضافةً إلى أسبابٍ أخرى تتلخّصُ في: الاختصار، وإظهارِ الفوائد الحديثيّة.

وفيما يلي ذكرٌ للأمثلة لهذه الأنواع:

السبب الأول: النقد والتعليق:

لقد نظرَ أبو داود في أدلة فقهاء الأمصار فوجد أنّ فيها نوعين:

(١) انظر: (تغليق التعليق) للحافظ ابن حجر (٨/١)، (هُدى الساري) له (ص/١٧)،

(تغليق التعليق على سنن الإمام أبي داود) (١١٥/١ - ١١٧).

(٢) (تغليق التعليق على سنن الإمام أبي داود) (١٢٨/١).

الأول: رواياتٌ معلولة، ومع ذلك احتجَّ بها بعضُ الفقهاء، خاصة من لم يكن منهم راسخ القدم في علم العلل، وهذا النوع هو الأكثر.

الثاني: روايات صحيحة سالمة من العلة، ولكن طعنَ فيها من قبل بعض الفقهاء والمحدثين، فأرادَ رَحِمَهُمُ اللَّهُ نفيَ العلة عنها، وإزالة ما يُتَوَهَّمُ من ضعفها، ويتضح النوعان من الأمثلة الآتية:

أ - أمثلة النوع الأول:

١ - بيان الانقطاع في السند، مع أنَّ ظاهره الاتصال:

أخرج في الطهارة، في «باب من قال: يتوضأ الجنب» حديثَ عَمَّارِ ابنِ ياسرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ رَخَّصَ لِلْجَنْبِ إِذَا أَكَلَ أَوْ شَرَبَ أَوْ نَامَ أَنْ يَتَوَضَّأَ»^(١). أخرجه من طريق حماد بن سلمة: أخبرنا عطاء الخراساني، عن يحيى بن يعمر، عن عمار بن ياسر...

ثم قال: «بَيَّنَ يَحْيَى بْنُ يَعْمَرَ وَعَمَّارُ بْنُ يَاسِرٍ فِي هَذَا الْحَدِيثِ رَجُلٌ...».

وقد أشار أبو داود هنا إلى روايةٍ أخرى تبيِّنُ الانقطاعَ في الرواية المسندة.

٢ - بيان وقوع الوهم في متن الحديث، بتعليق الرواية الصحيحة:

أخرج في الطهارة، في «باب الخاتم يكون فيه ذكر الله يدخلُ به الخلاء»، من طريق هَمَّامِ بْنِ يَحْيَى، عن ابن جُرَيْج، عن الزهري، عن أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: «كَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا دَخَلَ الْخِلَاءَ وَضَعَ خَاتَمَهُ»^(٢).

ثم قال: «هذا حديثٌ منكر، وإنما يُعْرَفُ عن ابن جريج، عن زياد ابن سعد، عن الزهري، عن أَنَسٍ «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ اتَّخَذَ خَاتَمًا مِنْ وَرَقٍ،

ثم ألقاه»، والوهم فيه من همّام، ولم يروِه إلا همّام.

٣ - بيان وقوع الوهم في اسم أحد الرواة:

أخرج الحديث (٤٩٧) من طريق وكيع، عن داود بن سوار المزني، ثم قال: «وهم وكيع في اسمه، وروى عنه أبو داود الطيالسي هذا الحديث فقال: حدّثنا أبو حمزة سوار الصيرفي».

٤ - بيان وقوع الوهم في إسناد الحديث:

أخرج في الصوم، في «باب إذا أغمي الشهر»، من طريق جرير بن عبد الحميد الضبي، عن منصور بن المعتمر، عن ربعي بن حراش، عن حذيفة رضي الله عنه، قال: قال رسول الله ﷺ: «لا تقدّموا الشهر حتى تروا الهلال...»^(١).

قال أبو داود: «رواه سفيان وغيره عن منصور، عن ربعي، عن رجل من أصحاب النبي ﷺ، لم يُسمّ حذيفة».

٥ - بيان خطأ من رفع الحديث، وأنّ الصواب وقفه، كما في (ح/١٧١٧).

٦ - بيان خطأ من وصل الحديث، وأنّ الصواب إرساله، كما في (ح/٢٦٤٥).

٧ - بيان وهم الراوي بإدخاله رواية في رواية أخرى، كما في (ح/٣٣٣).

٨ - بيان شذوذ زيادة في المتن؛ لتفرّد أحد الرواة بها، مع مخالفته لغيره، كما في (ح/٧١٠).

(١) (ح/٢٣٢٦).

٩ - إيراد رواية مسندة، وتعليق طرقٍ أخرى لها، مع بيان الاختلاف فيها لإظهارِ علة الاضطراب، كما في (ح/١٥٨).

١٠ - التعليق لبيان وقوع الإدراج في الحديث، كما في (ح/١٦٣٢).

ب - أمّا النوع الثاني، وهو رواياتٌ صحيحة سالمة من العلة:

فمن أمثله: ما أخرجه أبو داود رَحِمَهُ اللهُ فِي الطهارة، «باب الوضوء من القبلة»، من طريق الأعمش، عن حبيب - ابن أبي ثابت - عن عروة، عن عائشة رَضِيَ اللهُ عَنْهَا «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَبَّلَ امْرَأَةً مِنْ نِسَائِهِ ثُمَّ خَرَجَ إِلَى الصَّلَاةِ وَلَمْ يَتَوَضَّأْ...» الحديث.

قال أبو داود: هكذا رواه زائدة، وعبدُ الحميد الحماني، عن سليمان الأعمش.

ثم قال: حدثنا إبراهيم بن مخلد الطالقاني، حدثنا عبد الرحمن - يعني ابن مغراء - أخبرنا الأعمش، حدثنا أصحابُ لنا، عن عروة المُرَني، عن عائشة، بهذا الحديث.

ثم قال: قال يحيى بن سعيد القطان لرجل: احكِ عَنِّي أَنَّ هَذَيْنِ - يعني حديثَ الأعمش هذا عن حبيب، وحديثه بهذا الإسناد في المستحاضة أنها تتوضأ لكل صلاة - قال يحيى: احكِ عَنِّي أَنَّهُمَا شَبَهُ لَا شَيْءَ.

ثم قال أبو داود: ورؤي عن الثوري قال: ما حَدَّثَنَا حَبِيبٌ إِلَّا عَنْ عُرْوَةَ الْمُرَني، يعني: لم يُحَدِّثْهم عن عروة بن الزبير بشيء.

قال: «وقد رَوَى حمزةُ الزِّيَّات، عن حبيب، عن عروة بن الزبير، عن عائشة حديثًا صحيحًا».

وقد نقلَ أبو داود عن إمامَيْن من أئمة النقد تعليلَ رواية حبيب بن أبي ثابت عن عروة بن الزبير، وأنه لم يسمع من عروة بن الزبير، وإنما سمع

من عروة المزني.

فردَّ رَحِمَهُ اللهُ ذلك بأنَّ حمزة الزيات قد روى عن حبيب، عن عروة بن الزبير حديثًا صحيحًا، مما يدلُّ على صحة سماع حبيب من عروة بن الزبير^(١).

السبب الثاني: الاختصار:

لجأ الإمام أبو داود إلى الاختصار في إيراد متابعات الرواية الواحدة، فيُسند رواية ما في الباب، ثم يُعلّق متابعات هذه الرواية، مبيِّنًا اختلاف ألفاظها، كما في (ح/٢٠٠) وغيره.

كما أنه يستخدم التعليق في اختصار شواهد الحديث، فيذكر في الباب حديثًا أو حديثين، ثم يُعلّق الروايات الأخرى عن صحابة آخرين، ومن أمثلته أنه أخرج في باب الأدب، في «باب تغيير الاسم القبيح» بعض الأحاديث^(٢)، ثم قال: وَغَيَّرَ النَّبِيُّ ﷺ اسْمَ الْعَاصِ، وعزيز، وعتلة، وشيطان...

ثم قال: «تركتُ أسانيدَها للاختصار».

كما أنه ربما احتاج إلى الاستشهاد بأقوال الصحابة والتابعين، ونقل مذاهب الفقهاء، فيوردُها معلقةً، كما في الأحاديث: (٤٠٣٩، ٣٤٤٧، ٤٤٠٩) وغيرها.

السبب الثالث: إظهارُ الفوائد الحديثية:

والمراد بالفوائد الحديثية هنا: ما يُورده المصنّف تعليقًا حول المتن والإسناد مما يُعين على فهم النص، وما يدور حوله من ملاسبات، وإليك

(١) انظر: (تغليق التعليق على سنن الإمام أبي داود) (١/١٣٢ - ١٣٣).

(٢) بالأرقام: (٤٩٥٣، ٤٩٥٤، ٤٩٥٥، ٤٩٥٦).

الأمثلة :

- ١ - نقل أقوال الأئمة في الجرح والتعديل : كما في (٢٠٢) وغيره.
- ٢ - نقل أقوال الثَّقَاد في الحكم على الروايات : كما في (ح/٩٩٦) وغيره.
- ٣ - نقل أقوال العلماء في فهم الحديث : كما في (ح/٤٣٦٣) وغيره.
- ٤ - نقل أقوال أهل اللغة في شرح الغريب : كما في (ح/٣٦٨٥) وغيره.
- ٥ - بيان الاختلاف في ألفاظ الحديث : كما في (ح/٣١٠٧) وغيره.
- ٦ - بيان الاختلاف في اسم أحد الرواة : كما في (ح/٢٤٣٢) وغيره.
- ٧ - بيان الاختلاف في الوقف والرفع : كما في (ح/٢٤٥٤) وغيره.
- ٨ - بيان الاختلاف في الوصل والإرسال : كما في (ح/٢٤٥٩) وغيره.
- ٩ - بيان الاختلاف في سند الحديث : كما في (ح/٢٢١١) وغيره.
- ١٠ - بيان الاختلاف على الرواة المكثرين ، ممن يدور عليهم الحديث ، كالإمام الزهري - مثلاً - : كما في (٤١٢٠).
- ١١ - الاختلاف في صيغ السماع : كما في (ح/١٣٥١).
- ١٢ - رفع تهمة التدليس عمَّن وُصِفَ بها ، بإيراده روايةً معنعةً ، ثم تعليق رواية أخرى فيها تصريحٌ بالسماع : كما في (ح/٩٢).
- ١٣ - التنبيه على زيادات الثقات : كما في (ح/٦١١٣) وغيره.
- ١٤ - تعيين المبهم في السند والمتن : كما في (ح/١٧٢١) وغيره.
- ١٥ - تعليق روايةٍ لموافقتها لترجمة الباب : كما في (ح/٢٦٨٧).

١٦ - تعليقُ روايةٍ للتمثيل بها لروايةٍ مسندة، حتى يتضح المعنى أكثر: كما في (ح/٢١٩٨).

١٧ - تقييدُ الحكم المطلق: كما في (ح/٤٩١٦).

١٨ - تخصيصُ الحكم العام: كما في (ح/٤١١٢) وغيره.

المطلب الثاني

الرواة الذين أخرج لهم أبو داود تعليقاً^(١)

الذين علّق عنهم أبو داود ينقسمون إلى ثلاثة أقسام:
القسم الأول: مَنْ علّق عنهم أبو داود، وأخرج لهم أيضاً في سننه في الأصول، وهذا القسم هو الأكثر.
القسم الثاني: مَنْ أخرج لهم أبو داود تعليقاً، وهم من رجال الكتب الستة.

وعدهم: ستة وعشرون.

القسم الثالث: مَنْ أخرج لهم أبو داود تعليقاً، وليس لهم رواية في الكتب الستة. وعددهم: عشرة.

تنبيه:

ذكرَ صاحبُ كتاب (تغليق التعليق على سنن الإمام أبي داود) أنَّ مَنْ صنّف في رجال الكتب الستة أغفلوا أن يرمزوا للقسمين الأخيرين بعبارة تدلُّ على أن أبا داود أخرج لهم تعليقاً.

قال: «ومن هنا أقترح أن يُرمزَ لهم برمز «تد»، فالتاء رمزٌ للتعليق، والدالُّ رمزٌ لأبي داود، على طريقة المزيّ في تهذيب الكمال، حيث رمزَ

(١) انظر: (تغليق التعليق على سنن الإمام أبي داود) (١/١٥٩ - ١٦٠).

لمن أخرج لهم البخاري تعليقًا بـ«تخ»^(١).

ويذكر هنا أنه لم يظهر هناك تمايز واضح بين شرط أبي داود فيمن أخرج لهم في الأصول، وبين من أخرج لهم في التعليقات.

فكما أن أبا داود وفى بشرطه أن لا يُخرج في كتابه لمن أجمعوا على تركه: كذلك وفى بذلك لمن أخرج لهم تعليقًا، إلا أن يُخرج روايته لِيَبَّه على نكارتها، كما علّق بعد (ح/٣٢٩٢) عن محمد بن الزبير الحنظلي البصري - وهو متروك - رواية لبيان نكارة حديثه، وبيان وهم سليمان بن أرقم.

وكما علّق في الصلاة (ح/٨٤٦) رواية شعبة، عن أبي عصمة - نوح ابن أبي مريم - عن الأعمش، عن عبيد بن الحسن، عن عبد الله بن أبي أوفى، فيما كان يدعو به رسول الله ﷺ بعد الركوع.

وأبو عصمة متروك، بل اتّهم بالوضع، وإنما أخرج له أبو داود تعليقًا من رواية شعبة عنه، وشعبة ينتقي فيما يرويه، وأورد روايته في مقابل رواية أصح عن شعبة، مما يدل على نكارة هذه الرواية.

ولم يخرج أبو داود تعليقًا للرواة المتروكين لغير هذين المذكورين، وقد رأيت سبب إخراج روايتهما^(٢).

المطلب الثالث

عدد المعلقات في سنن الإمام أبي داود^(٣)

بلغ مجموع الروايات المعلقة ألفًا وتسع روايات (١٠٠٩)، موزعة على النحو التالي:

١ - المتابعات: وهي طرق الحديث التي يُوردها المصنّف كمتابعة

(١) المصدر السابق (١/١٥٩).

(٢) نفسه (١/١٦٠).

(٣) انظر: المصدر السابق (١/١٦١ - ١٦٢).

لحديث الباب، وقد بلغ عددها (٧٢٦) رواية.

٢ - الشواهد: وهي الروايات المرفوعة التي أوردّها المصنّف شواهد لأحاديث الباب، وقد بلغ عددها (١٢٥) رواية.

٣ - الروايات الموقوفة وما في حكمها، كأقوال التابعين وأهل العلم من بعدهم: وقد بلغ عددها (١٨٩) رواية.

٤ - بلغ عدد الروايات التي وصلها المصنّف في كتابه (٦٠) رواية. مما سبق يتضح لنا ما يلي:

أ - أنّ صناعة الإسناد تغلب على معلّقات أبي داود، وذلك لسببين: الأول: سعة شرطه، فلذلك لم يلجأ إلى تعليق المتون كثيراً، كما هو الحال عند الإمام البخاري.

الثاني: الترجيح بين الروايات ونقدها ودراستها، فاحتاج إلى ذكر طرق الرواية والاختلاف فيها، ومن ثمّ الخروج بحكم واضح عن حكم الرواية.

ب - الروايات الموقوفة أكثر من الروايات المرفوعة؛ لأن الحديث المرفوع هو موضوع كتابه «السنن»، فاحتاج إلى تعليق مذاهب الصحابة والتابعين وأقوالهم.

ج - الروايات المعلّقة التي وصلها في كتابه قليلة إذا قورنت مع عدد معلقاته، والسبب في ذلك: أنه كان يُورد مذاهب فقهاء الأمصار وأدلتهم، فلم يلجأ إلى اختصار الروايات وتقطيعها على الأبواب.



المبحث السادس

الصناعة الحديثية في سنن الإمام أبي داود

كثيرٌ مما يتعلق بالصناعة الحديثية في سنن الإمام أبي داود قد سبق ذكره ودراسته فيما خلا من المباحث، وسأذكر في هذا المبحث أبرز ما لم يرد ذكره فيما يتعلق بهذا الجانب. وسيكون في أربعة مطالب:

المطلب الأول

الصناعة الحديثية المتعلقة بالإسناد

تميّز الإمام أبو داود بالدقة في تمييز صيغ التحديث التي يستعملها شيوخه أو من فوقهم، ويبيّن ذلك بما لا يُبقي مجالاً للبس، وإليك بعض ما يوضح معالم منهجه في ذلك:

أولاً: دقّته في تمييز صيغ الأداء:

١ - تمييزه لصيغ التحديث لكلّ شيخ، وهذا كثيرٌ عنده، ويظهر من منهجه في هذا أنه يلتزم بيان ذلك كلما كان هناك اختلاف.

ومن أمثله ما ذكره في باب البول في المستحّم حيث قال: حدثنا أحمد بن محمد بن حنبل، والحسن بن علي قالاً: حدثنا عبد الرزاق. قال أحمد: حدثنا معمر، أخبرني أشعث. وقال الحسن: عن أشعث، عن عبد الله بن مغفل...

ففرّق بين رواية أحمد وفيها «أخبرني أشعث»، ورواية الحسن بن علي وفيها «عن أشعث».

٢ - يرى التفريق بين (حدثنا)، و(أخبرنا)، وهو في ذلك يوافق الإمام مسلماً رَحِمَهُ اللهُ حيث إنه كثيراً ما يميز بين (حدثنا) و(أخبرنا)، فيقول - مثلاً - : حدثنا فلانٌ وفلانٌ، قال الأولُ: حدثنا، وقال الثاني: أخبرنا. وكذلك الإمام أبو داود، يرى التفريق بينهما.

ومن أمثلة ذلك: الأحاديث: (٣١٣٥)^(١)، ٣٦٥١، ٣٨٢٩، ٣٨٨٥، ٤٣٧٣، ٤٧٠٨ (والإخبارُ في حديث سفيان) ٤٦٩٣، (ح/٤٩٤٢)^(٢)، (٤٩٤٨، ٤٩٦٤).

٣ - بل إنه يُفرّق بين (حدثنا) و(حدثني)، كما في (ح/٣٩٨٨).

٤ - إذا روى عن الحارث بن مسكين يقول: «قريء عليه وأنا شاهد»؛ لكون الحارث لم يقصد أبا داود بالسماع^(٣).

٥ - إذا سمع من شيخ حديثاً، وفاتته منه كلمة أو نحوها، ك«ابن» في الإسناد: نبّه على ذلك، ونبّه على أنّ بعض أصحابه أفهمه إياها عن ذلك الشيخ، ليتصل ذلك الانقطاع^(٤).

٦ - قد يميّز صيغ الأداء لكل واحدٍ من شيوخه - إذا روى عن أكثر من واحد - ثم يؤكّد ذلك في الأخير مرةً أخرى، مثل: (ح/٢٠٧١)، حيث قال: «والإخبارُ في حديث أحمد»، مع أنه ميّز ذلك في البداية

(١) حيث إنه فرّق بين شيخيه اللذين يرويان عن ابن وهب لأجل أن يوضح صيغة تحديث كل واحدٍ منهما، وإلا لجمع بينهما كعادته.

(٢) مع أنه جاء في الإسناد نفسه أنه لا فرقَ بينهما.

(٣) انظر: (بذل المجهود في ختم السنن لأبي داود) (ص/٤٩)، ومن أمثلته: (ح/٣٢٨٨)، (ح/٣٩٢٢).

(٤) ذكر هذه الفائدة السخاوي في (بذل المجهود) (ص/٤٩ - ٥٠).

بقوله: «قال أحمد: حدثنا الليث».

٧ - التحويل لبيان صيغة التحمُّل فقط، ومن الأمثلة: (ح/٤٦٥٧، [أنبأنا، حدثنا]، ٤٣٦٦، ٤٣٧١).

ثانيًا: التعريف بالرواة والتمييز بينهم:

١ - يُعرَّف بالراوي إذا لم يكن من المعروفين، مثل قوله في (ح/٤٨٨٤): «يحيى بن سليم هذا هو ابنُ زيدٍ مولى النبي ﷺ، وإسماعيل بن بشير: مولى بني مَعَالَة».

٢ - ينسب ويميِّز إذا كان الراوي مظنة الالتباس بآخر أشهر منه: ومن الأمثلة:

قوله في (ح/٣٠٨٢): «هذا يزيد بن خُمير اليزني، ليس هو صاحب شعبة».

وقوله في (ح/٣٨١٨): «وأيوب ليس هو السخثياني».

وقوله في (ح/٣٨٢٨) عن شريك: «هو ابنُ حنبل»، ميِّزه لئلا يلتبس بشريك الآخر المعروف، وهو شريك بن عبد الله بن أبي نمر.

٣ - من دقَّتِه في التمييز: يميِّز من شيوخه مَنْ يذكر اسمَ الراوي كاملاً، مثل قوله - في (ح/٤٨٧٠) - : «حدثنا محمد بن العلاء، وإبراهيم ابن موسى الرازي، قالا: أخبرنا أبو موسى، عن عمر - قال إبراهيم: هو عمر بن حمزة بن عبد الله العمري -...».

وانظر: (ح/٤٧٤١، ٤٩٤١، ٥٠٠٣).

وقد يفعلُ ذلك حتى ولو لم يكن هناك احتمال للباس، مثل قوله - في (ح/٤٧٠١) - : «حدثنا مسدد، حدثنا سفيان (ح)،

وحدثنا أحمد بن صالح، المعنى، قال: حدثنا سفيان بن عيينة».

هذا التحويل هنا لبيان أنّ شيخ أبي داود الثاني (أحمد) زاد في نسبة سفيان: (ابن عيينة)، مع أنّ احتمال كونه (الثوري) منتفٍ، لكون مسدد لا يروي إلا عن ابن عيينة.

٤ - قد يُجمل الإشارة إلى بعض الرواة في بعض المواضع، ويُعينهم في مواضع أخرى، قال - في (ح/٤٦٢) - : «وقال غير عبد الوارث: قال عمر، وهو أصح»، وقد عيّن هذا (الغير) عقب (ح/٥٧١)، وهو (إسماعيل بن إبراهيم ابن عليّة).

٥ - أحياناً يذكر أنّ هذا الراوي لم يخرج له في كتابه إلا هذا الحديث، كما صنع في (ح/١٠٣٦) الذي أخرجه عن جابر الجعفي، وهو رافضيّ كذاب، فقال بعده: «وليس في كتابي عن جابر الجعفي إلا هذا الحديث».

ثالثاً: الحكم على الراوي:

يذكر الحكم على الراوي توثيقاً أو تجريحاً، إذا لم يكن من المعروفين:

أ - إمّا نقلاً عن غيره، مثل قوله في (ح/٣٤٤٠): «حدثنا زهير بن حرب، أنّ محمد بن الزبرقان أبا همام حدثهم، قال زهير: وكان ثقة...». وكذلك في (ح/٤٩٦٤): «سمعت يحيى بن معين يُثني على محمد بن محبوب، ويقول: كثير الحديث».

ب - أو بإبداء رأيه فيه، كما في (ح/٤٩٩٣)، حيث روى فيه عن (مهنا أبي شبل)، ثم قال عنه: «ثقة، بصري».

المطلب الثاني

الصناعة الحديثية المتعلقة بالمتن

سبق بيان دقة الإمام أبي داود رحمته الله في تمييز ألفاظ صيغ التحديث التي يستعملها شيوخه أو من فوقهم، وأنه يبين ذلك ويوضحه.

وما ذكرته هناك: هو الذي سنراه هنا أيضًا، حيث إن أبا داود قد تميَّز بالدقة في تمييز ألفاظ المتون، وأنه يبيِّن ألفاظ الرواة إذا جمعهم في سند واحد، وإليك بعض ما يوضح معالم منهجه في ذلك:

أولاً: دقته في تمييز ألفاظ متون الأحاديث^(١):

١ - الغالب في كتاب سنن أبي داود: أن يُفرد كلَّ سندٍ مع متنه، وفي هذه الحالة لا يحتاج الأمر إلى مزيد بيان فيما يتعلق بالألفاظ، فالمتن المذكور هو للشيخ المذكور في السند.

أمَّا إذا كان الحديث عنده عن أكثر من شيخ: فللإمام أبي داود منهج في التمييز بين ألفاظهم يُنبئ عن الدقة المتناهية في التمييز بين الألفاظ، وهو يتلخَّص في النقاط الآتية:

٢ - يجمع بين الشيوخ في السند، ثم يُبيِّن اختلافهم في الألفاظ بدقَّة متناهية، وذلك أنه يسوق لفظ أحدهم، ثم إذا كان هناك اختلاف في ألفاظ الآخرين - ممَّن ذكرهم في السند - : يُبيِّن ذلك.

ومثاله ما أخرجه في باب الاستبراء من البول قال: حدَّثنا زهير بن حرب وهناد بن السري قالا: حدَّثنا وكيع، حدَّثنا الأعمش قال: سمعتُ مجاهدًا يُحدِّث عن طاوس، عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: مرَّ رسولُ الله ﷺ على قبرين فقال: «إنهما ليُعذَّبان، وما يُعذَّبان في كبير؛ أمَّا هذا: فكان

(١) انظر: (من فوائد درس الشيخ عبد المحسن العباد في سنن أبي داود) (ص/١٤٦ - ١٥٢).

لا يَسْتَنْزِه من البول، وأمّا هذا: فكان يَمْشِي بِالنَّمِيمَةِ...»، ثم عَقَّبَهُ بقوله: قال هناد: «يَسْتَنْزِه» مكان «يَسْتَنْزِه»^(١).

٣ - تَبَيَّن من المثال السابق: أنَّ أبا داود ساق المتنَ لشيخه زهير بن حرب، وهو الأول من شيخه في السند، وعُرف ذلك لأجل بيانه لفظَ هناد - وهو شيخه الثاني - مما يدلُّ على أنه ساقَ للأولِ دون الثاني.

وأحياناً لا يكتفي بذلك، بل يُعَيِّن صاحبَ اللفظ قبل ذكر المتن، ثم يُعَقِّبُهُ ببيان اختلاف ألفاظ الآخرين، وهذا كُلُّهُ من تدقيقه في هذا الباب، ومن أمثلته: قال في باب البول قائماً: حَدَّثَنَا حَفْصُ بْنُ عَمْرٍو وَمُسْلِمُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، قَالَا: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ (ح) وَحَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ، حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ - وهذا لفظُ حَفْص - عن سليمان، عن أبي وائل، عن حذيفة رضي الله عنه، قال: «أتى رسولُ الله صلى الله عليه وسلم سُبَاطَةَ قَوْمٍ فَبَالَ قَائِماً، ثم دعا بماءٍ فَمَسَحَ عَلَى خُفَّيْهِ».

ثم قال: قال مسدد: قال - أي: حذيفة - رضي الله عنه: «فذهبتُ أتباعِدُ، فدعاني حتى كنتُ عند عقبيه»^(٢).

وأبو داود ليس له منهجٌ مَطْرُودٌ في مثل هذه الحالة، فأحياناً يسوق اللفظَ للأول، وأحياناً للثاني، ولكنه يبيِّن ذلك صراحةً، أو ينصبُّ لذلك قرائن توصلُ إلى تمييز الألفاظ^(٣).

وهو في ذلك مثل الإمام مسلم، الذي اشتهر بالدقة في تمييز

(١) (ح/٢٠). (٢) (ح/٢٣).

(٣) أ - ومن المواضع التي ساقَ فيها للأول، الأحاديث: ١٨٥ (حيث ميَّزَ لفظَ أيوب بن محمد، وعمرو بن عثمان، دون محمد بن العلاء، مما يدل على أن السياقَ له)، ٢٣١، ٢٣٥، ٩٠٧، ٩٩٢، ٩٩٦، ١٠١٩، ١١٦٢، ١٣١٣، ٢١٠٣.
ب - ومن المواضع التي ساقَ فيها للثاني، الأحاديث: ٢٠٤، ٢٥١، ٦٦٦ (ساق على لفظ قتيبة، بدليل قوله: «لم يقل عيسى...»)، ٨٨٨، ٩١٢، ٩٢٥، ٩٩٤، ١١٣١، ١٢٢٩، ١٢٣٤، ١٧١٩، ٢٠٩٨، ٢٩٦٧.

الألفاظ، وهو يبين ويميز في مثل هذه الحالة، ولذلك قال السخاوي: «وَقَرَّبَ شَبَهُهُ مِنْ صَنِيعِ مُسْلِمِ الْإِمَامِ: فِي الْحَرَصِ عَلَى تَمْيِيزِ الْفَازِ الشُّيُوخِ فِي الصَّيَغِ وَالْأَنْسَابِ، فَضْلاً عَنِ الْمَتُونِ الْمَقْصُودَةِ بِالِاتِّخَابِ»^(١).

على أنه قد يسوق بعض الحديث لبعض الرواة، وبعضه الآخر لآخر، ويبين ذلك - أيضاً - كما في (ح/٢٢٠٦) قال في آخره: «أولُه لفظ إبراهيم، وآخره لفظ ابن السرح» وقد روى الحديث عنهما.

أمَّا الإمام البخاري فممنهجه: أنه يسوق لفظ الأخير إذا روى عن شيخين، ولا يبين ذلك، وقد ذكر ذلك الحافظ ابن حجر، وأفاد أنه علم ذلك بالاستقراء، قال رحمه الله: «وَقَدْ ظَهَرَ بِالِاسْتِقْرَاءِ مِنْ صَنِيعِ الْبُخَارِيِّ أَنَّهُ إِذَا أَوْرَدَ الْحَدِيثَ عَنْ غَيْرِ وَاحِدٍ فَإِنَّ اللَّفْظَ يَكُونُ لِلْأَخِيرِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ»^(٢).

٤ - الغالب أن أبا داود إذا روى عن أكثر من شيخ، وساق السند على لفظ أحدهم: فإنه يسوق المتن أيضاً على لفظ ذلك الشيخ.

ولكن قد يخالف العادة، ويسوق السند على لفظ شيخ، والتمن على لفظ شيخ آخر، ولم أجد له مثلاً إلا في (ح/٤٨١٨)، على أنني لم أستوعب في البحث.

٥ - ينص الإمام أبو داود على من له اللفظ عقب سياق الإسناد مباشرة - أحياناً - كما في (ح/٩٩٤)، ويذكر ذلك بعد سياق المتن - أحياناً - كما في (ح/٩٩٦، ١٠٢٩، ٣٢١٣).

٦ - ربما نبه أبو داود أنه لحديث أحد شيوخه أحفظ، قال في (ح/٢٣٤٢): «حدثنا محمود بن خالد وعبد الله بن عبد الرحمن السمرقندي - وأنا لحديثه أتقن...»، وانظر الأحاديث: (١٩٩٤، ٢٥٢٥، ٢٧٠٨).

(١) (بذل المجهود في ختم السنن لأبي داود) (ص/٤٩).

(٢) (فتح الباري) (٢/٢٤) عند شرحه لحديث (٣٣٥).

٧ - وكثيراً ما يُنبّه الإمام أبو داود على التوافق في المعنى في الجملة، من غير تعيين صاحب اللفظ، كأن يقول: «حدثنا ابن حنبل، وعثمان بن أبي شيبة، المعنى...»^(١).

وربما قال: «المعنى واحد»، كقوله: «حدثنا أحمد بن حنبل، ويحيى ابن معين، المعنى واحد...»^(٢).

قال السخاوي عن هذه الصيغة: «وهي أوضح؛ فربما يتوهم غير المميز كونه (المعنى) - بكسر النون - نسبة لـ«معن»، ويتأكد^(٣) حيث لم يُقرن مع الراوي غيره»^(٤).

وربما قال: «المعنى قريب»، كقوله: «حدثنا محمد بن العلاء وابن أبي زياد، المعنى قريب»^(٥).

والخلاصة: أن أبا داود قد تميّز بالعناية بتمييز الألفاظ، كما اشتهر بذلك الإمام مسلم.

ومن شدة احتياط أبي داود في الألفاظ: (ح/٤٧٢٣): قال: «لم أتقن العنان جيداً»، وانظر: (ح/٣٩٨٩) قال: «رواية»، مع أن المعنى واحد.

٧ - يُطلق «المنكر» على ما اصطلح عليه المتأخرون بـ«الشاذ»، كما في (ح/٧٨٥)، كما يُطلق «المنكر» ما تفرّد به الضعيف، كما في (ح/٢٤٨)، وهذا يؤكّد ضرورة التأكد من مصطلحات الأئمة المتقدمين،

(١) (ح/٢٠٠٩)، وقد أحصيت - عن طريق الحاسوب - : (١٧٤) موضعاً استخدم فيها هذه الكلمة، مما يدل على كثرتها في السنن.

(٢) (ح/١٩٩٩)، وقد أحصيت (١٩) موضعاً استخدم فيها هذه الصيغة.

(٣) أي: النسبة لـ«معن».

(٤) (فتح المغيث شرح ألفية الحديث) للسخاوي (٢/٢٤٤) - فصل اختلاف ألفاظ الشيوخ -.

(٥) (ح/١١٥٣)، ولم يستخدم هذه الصيغة في السنن إلا مرتين.

وعدم تفسيرها حسب تفسير المتأخرين لهذه الاصطلاحات إلا بعد التبيين.

ثانيًا: ترتيب الأحاديث الناسخة والمنسوخة:

يقدمُ الأحاديث الناسخة على المنسوخة، انظر: (ح/١٨٧) وما بعدها، و(ح/٨٦٧ - ٨٦٨).

ثالثًا: بيان مذاهب بعض الفقهاء:

يذكرُ الإمامُ أبو داود - أحيانًا - مذاهبَ بعض الفقهاء الذين أخذوا بحديث الباب، وخاصةً إذا كان الباب مما تضاربت فيه أقوالُ الفقهاء لورودِ أحاديثٍ مختلفةٍ فيه، ومن أمثلته:

• قوله في كون المستحاضة تدعُ الصلاة أيامَ إقرائها: «وهو قولُ الحسن، وسعيد بن المسيب، وعطاء، ومكحول، وإبراهيم، وسالم، والقاسم»^(١).

• قوله في الجمع بين الصلاتين بغسلٍ واحد: «وهو قولُ إبراهيم النَّخعي، وعبد الله بن شدَّاد»^(٢).

• قوله في كونها تغتسلُ من ظُهرٍ إلى ظُهرٍ - بالمعجمتين -: «وهو قولُ سالم بن عبد الله، والحسن، وعطاء»^(٣).

رابعًا: بيان بعض الأحكام الفقهيَّة:

يَسْتَطِرِدُ الإمامُ أبو داود - أحيانًا - فيعقب الحديثَ ببيان بعض الأحكام التي لها صلةٌ بحديث الباب، ومن أمثلته: أخرجَ في باب: في

(١) (سنن أبي داود) (١/١٩٤)، كتاب الطهارة، بابُ في المرأة تستحاض... عقب (ح/٢٨١).

(٢) السنن (١/٢٠٨)، عقب (ح/٢٩٤).

(٣) السنن (١/٢١٢)، عقب (ح/٣٠١).

الغسل يوم الجمعة، حديث حفصة رضي الله عنها عن النبي ﷺ أنه قال: «على كلٍّ محتلمٍ رواح الجمعة، وعلى كلٍّ من راح إلى الجمعة الغسل»^(١).

ثم قال: إذا اغتسل الرجل بعد طلوع الفجر: أجزأه من غسل الجمعة وإن أجنب.

وهذا قليلٌ جدًّا في الكتاب، ومن أمثله أيضًا: (ح/ ٣٧٦٤، ٣٧٩٠، ٣٨٦٩).

وأحيانًا يُعقب الحديث باستنباط حكم معينٍ منه، كما في الأحاديث (٣٧٥٢، ٥٠١٩)، وهذا أيضًا قليلٌ عنده.

خامسًا: ذكرُ الفوائد الأصولية:

أحيانًا يذكرُ بعضُ الأصول العظيمة التي يحتاجُ إليها الفقيه في التعامل مع الأحاديث المتعارضة في نظره، ومن أمثله قوله عقب (ح/ ٧٢٠): «إذا تنازع الخبران عن النبي ﷺ نُظِرَ إلى ما عملَ به أصحابه رضي الله عنهم من بعده».

ولم أجد في السنن مثلاً آخرَ يصلح أن يُذكرَ هنا، مما يدلُّ على ندرته.

سادسًا: بيانُ تفردِ أهلِ الأمصار في رواية حديث ما:

وهذه من ميزات سنن أبي داود، وقد ألَّفَ أبو داود كتابًا مستقلًا في الموضوع - كما سبق عند عرض مؤلفاته - وأمثله:

- ما أخرجه في «باب: أيصلي الرجل وهو حاقن؟» من حديث أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ: «لا يحلُّ لرجلٍ يؤمن بالله واليوم الآخر أن يصلي وهو حاقن حتى يتخفَّف»^(٢).

قال أبو داود: «هذا من سنن أهل الشام، لم يشركهم فيها أحد».

• وأخرج في «باب المسح على الخفين» أن النجاشي أهدى إلى رسول الله ﷺ خفين أسودين... الحديث^(١).

قال أبو داود: «هذا مما تفرّد به أهل البصرة».

• وفي «باب: الجنب يتيمم» أخرج حديث حماد بن سلمة، عن أيوب، عن أبي قلابة، عن رجل من بني عامر قال: «دَخَلْتُ فِي الْإِسْلَامِ فَأَهَمَّنِي دِينِي، فَاتَيْتُ أَبَا ذَرٍّ، فَقَالَ أَبُو ذَرٍّ: إِنِّي اجْتَوَيْتُ الْمَدِينَةَ فَأَمَرَ لِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِذَوْدٍ وَبِعَنَمٍ، فَقَالَ لِي: اشْرَبْ مِنْ أَلْبَانِهَا. قَالَ حَمَادٌ وَأَشْكُ فِي أَبْوَالِهَا...»^(٢).

قال أبو داود: رواه حماد بن زيد عن أيوب، لم يذكر أبوالها.

ثم قال أبو داود: «هذا ليس بصحيح، وليس في أبوالها إلا حديث أنس، تفرّد به أهل البصرة».

• وفي «باب ما يقول الرجل في ركوعه وسجوده»: أخرج حديثين^(٣) عن الربيع بن نافع، وأحمد بن يونس، ثم قال: «انفرد أهل مصر بإسناد هذين الحديثين: حديث الربيع وحديث أحمد بن يونس».

• وفي «باب اللعان»: أخرج حديث قصّة قذف هلال بن أمية لزوجته عند النبي ﷺ، أخرجه عن شيخه محمد بن بشار، عن ابن أبي عدي، عن هشام بن حسان، عن عكرمة، عن ابن عباس، وفيه قصّة نزول آية اللعان^(٤).

ثم قال: «وهذا ممّا تفرّد به أهل المدينة».

(٢) (ح/ ٣٣٣).

(١) (ح/ ١٥٥).

(٤) (ح/ ٢٢٥٤).

(٣) هما: (٨٧٩، ٨٧٠).

• وفي «باب: وقت السحور»: أخرج حديث قيس بن طلق عن أبيه قال: قال رسول الله ﷺ: «كُلُوا وَاشْرَبُوا، وَلَا يَهْدِنَكُمْ السَّاطِعُ الْمُضَعَّدُ، فَكُلُوا وَاشْرَبُوا حَتَّى يَعْتَرِضَ لَكُمْ الْأَحْمَرُ»^(١).
 قَالَ أَبُو دَاوُدَ: «هَذَا مِمَّا تَفَرَّدَ بِهِ أَهْلُ الْإِمَامَةِ».

• وفي «باب ما جاء في الدخول في الوصايا»: أخرج حديث أبي ذر رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال له: «يَا أَبَا ذَرٍّ إِنِّي أُرَاكَ ضَعِيفًا، وَإِنِّي أَحَبُّ لَكَ مَا أَحَبُّ لِنَفْسِي، فَلَا تَأْمُرَنَّ عَلَى اثْنَيْنِ، وَلَا تَوَلَّيَنَّ مَالَ يَتِيمٍ»^(٢).
 قَالَ أَبُو دَاوُدَ: «تَفَرَّدَ بِهِ أَهْلُ مِصْرَ».

• وفي «باب: في الحد في الخمر»: أخرج قول ابن عباس رضي الله عنهما أن رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لَمْ يَقْتِ فِي الْخَمْرِ حَدًّا.
 وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: شَرِبَ رَجُلٌ فَسَكِرَ، فَلَقِيَّ يَمِيلُ فِي الْفَجِّ فَانْطَلَقَ بِهِ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ، فَلَمَّا حَاذَى بِدَارِ الْعَبَّاسِ انْفَلَتَ، فَدَخَلَ عَلَى الْعَبَّاسِ فَالْتَزَمَهُ، فَذَكَرَ ذَلِكَ لِلنَّبِيِّ ﷺ فَضَحِكَ، وَقَالَ: «أَفَعَلَهَا؟!» وَلَمْ يَأْمُرْ فِيهِ بِشَيْءٍ^(٣).

قَالَ أَبُو دَاوُدَ: «هَذَا مِمَّا تَفَرَّدَ بِهِ أَهْلُ الْمَدِينَةِ».

• وفي «باب الإشعار»: أخرج حديث ابن عباس رضي الله عنهما «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ صَلَّى الظُّهْرَ بِذِي الْحُلَيْفَةِ، ثُمَّ دَعَا بِبَدَنَةٍ فَأَشْعَرَهَا مِنْ صَفْحَةِ سَنَامِهَا الْأَيْمَنِ، ثُمَّ سَلَتْ عَنْهَا الدَّمَ وَقَلَّدَهَا بِنَعْلَيْنِ...»^(٤).

قَالَ أَبُو دَاوُدَ: «رَوَاهُ هَمَّامٌ قَالَ: سَلَتْ الدَّمَ عَنْهَا بِإِضْبَعِهِ».

ثُمَّ قَالَ: «هَذَا مِنْ سُنَنِ أَهْلِ الْبَصْرَةِ الَّذِي تَفَرَّدُوا بِهِ».

(١) (ح/٢٣٤٨).

(٢) (ح/٢٨٦٨).

(٣) (ح/٤٤٧٦).

(٤) (ح/١٧٥٢، ١٧٥٣).

هذا كلُّ ما وقفتُ عليه من الأمثلة في هذا الموضوع، ذكرتها كلها لكونها معدودة، ولعظم ما فيها من الفوائد.

سابعًا: شرح الغريب وبيان المصطلحات:

من الفوائد التي أودعها الإمام أبو داود في كتابه: بيان غريب الكلمات، معتمدًا على علماء اللغة، كالإمام أبي عبيد القاسم بن سلام (ت ٢٢٤هـ) وغيره، وكذلك شرح المصطلحات الواردة في متون الأحاديث، ينقلها عن الفقهاء من أمثال شيخه الإمام أحمد.

ومن الأمثلة:

• أخرج في «باب ما يُجزئ من الماء في الوضوء» حديث أنس رضي الله عنه: «كان النبي ﷺ يتوضأ بإناءٍ يسع رطلين، ويغتسل بالصاع»^(١)، ثم قال: سمعتُ أحمدَ بنَ حنبلٍ يقول: الصاعُ خمسةُ أرطال، وهو صاعُ ابنِ أبي ذئب، وهو صاعُ النبي ﷺ.

• وأخرج في «باب: في مقدار الماء الذي يُجزئ في الغسل» حديث عائشة رضي الله عنها أنها قالت: «كُنْتُ أَعْتَسِلُ أَنَا وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنْ إِنَاءٍ وَاحِدٍ فِيهِ قَدْرُ الْفَرْقِ»^(٢).

ثم قال أبو داود: سمعتُ أحمدَ بنَ حنبلٍ يقول: الفرقُ ستةُ عشرَ رطلًا. وسمعتُهُ يقولُ صاعُ ابنِ أبي ذئبِ خمسةُ أرطالٍ وثُلثٌ. قال: فمن قال ثمانيةَ أرطالٍ؟ قال: ليسَ ذلكَ بِمَحْفُوظٍ... وسمعتُ أحمدَ يقول: مَنْ أَعْطَى فِي صَدَقَةِ الْفِطْرِ بَرِطْلَنَا هَذَا خَمْسَةَ أَرْطَالٍ وَثُلثًا: فَقَدْ أَوْفَى.

• وأخرج في «باب الخط إذا لم يجد عصا» حديث أبي هريرة رضي الله عنه: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِذَا صَلَّى أَحَدُكُمْ: فَلْيَجْعَلْ تَلْقَاءَ وَجْهِهِ شَيْئًا،

فَإِنْ لَمْ يَجِدْ: فَلْيَنْصِبْ عَصًا، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ مَعَهُ عَصًا: فَلْيَخُطْ خَطًّا، ثُمَّ لَا يَضُرُّهُ مَا مَرَّ أَمَامَهُ»^(١).

قَالَ أَبُو دَاوُدَ: «وَسَمِعْتُ أَحْمَدَ بْنَ حَنْبَلٍ سُئِلَ عَنْ وَصْفِ الْخَطِّ غَيْرَ مَرَّةٍ؛ فَقَالَ: هَكَذَا عَرَضًا مِثْلَ الْهَالِ»^(٢).

قَالَ أَبُو دَاوُدَ: «وَسَمِعْتُ مُسَدَّدًا قَالَ: قَالَ ابْنُ دَاوُدَ^(٣): الْخَطُّ بِالطُّولِ».

قَالَ أَبُو دَاوُدَ: «وَسَمِعْتُ أَحْمَدَ بْنَ حَنْبَلٍ وَصَفَ الْخَطَّ غَيْرَ مَرَّةٍ فَقَالَ: هَكَذَا - يَعْنِي بِالْعَرَضِ - حَوْرًا دَوْرًا مِثْلَ الْهَالِ»^(٤)، يَعْنِي مُنْعَطَفًا.

والأمثلة في هذا الباب كثيرة^(٥).

وقد ذكر السخاوي أنّ أبا داود قرّب شبهه من صنيع الإمام البخاريّ في هذا الجانب^(٦)، وهو كذلك.

ثامناً: التعريف بالأمكنة:

ومن الأمثلة:

- عرّف المكان الوارد في (ح/٣٧) وهو حصن باب أليون فقال:

(١) (ح/٦٨٩، ٦٩٠).

(٢) «عرضاً» أي: في العرض لا في الطول، «مثل الهلال» أي: يكون الخط مقوساً كالمحراب، ويصلي إليه كما يصلي في المحراب. (عون المعبود) (٢/٣٨٤).

(٣) هو عبد الله بن داود، المعروف بالخريبي، البصري. (بذل المجهود في حل سنن أبي داود) (٣/٦٤٣).

(٤) أي: محوراً ومدوراً مثل الهلال. أو: يُحِيرُ الْخَطَّ وَيُدِيرُهُ مِثْلَ الْهَالِ. (عون المعبود) (٢/٣٨٤).

(٥) انظر - مثلاً - : تفسير «الرطل» في (ح/٢٣٨)، وتفسير «الاختصار» في (ح/٩٤٧)، وتفسير «المغافير» في (ح/٣١٧٥)، وتفسير «القصة» في (ح/٤٥١)، وتفسير «الإهاب» في (ح/٤١٢٨)، وتفسير «الاستحداد» في (ح/٤٢٠١)، وتفسير «النّصد» الذي كان الكلب تحته، في (ح/٤١٥٨).

(٦) انظر: (بذل المجهود في ختم السنن لأبي داود) (ص/٥٠ - ٥١).

«حصنُ أليون بالفسطاطِ على جبل».

- وقال في تحقيقٍ بديعٍ حول بئر بُضاعة عقب حديث (٦٧): «وسمعتُ قتيبة بن سعيد قال: سألتُ قَيْمَ بئرِ بُضاعة عن عُمقِها؟ قال: أكثر ما يكون فيها الماء إلى العانة، قلت: فإذا نقص؟ قال: دون العورة».

ثم قال أبو داود: «وقدَّرتُ أنا بئرَ بُضاعة بِرِدائي مَدَدَتُهُ عليها، ثم ذَرَعْتُه، فإذا عَرَضُها ستَّةُ أَذْرُع. وسألتُ الذي فَتَحَ لي بابَ البستان فأدْخَلَنِي إليه: هل عُيِّرَ بناؤها عَمَّا كانت عليه؟ قال: لا. ورأيتُ فيها ماءً مُتَغَيَّرَ اللون».

المطلب الثالث

علم العلل

وهذا الجانبُ وإن كان داخلاً في المطلبين الأولين؛ حيث إن العلة لا تخرج عن كونها إما في الإسناد - وهو الأكثر -، وإما في المتن، إلا أنَّ هذا الباب يُفرد لكونه من أدقِّ أبواب علوم الحديث، ولا يخوضُ فيه إلا العباقرة من أئمة المحدثين - كما سبقت الإشارة إلى هذا عند الحديث عن مكانة الإمام أبي داود - ولا ريب أنَّ أبا داود أحد أولئك الأئمة، وقد سبق ثناء الأئمة عليه في هذا الجانب.

وقد أودَعَ أبو داود كتابه «السنن» فوائِدَ في علم العلل، ومن الأمثلة:

□ أخرج في «باب في الرجل يذكر الله على غير طهر» من طريق همام، عن ابن جريج، عن الزهري، عن أنس، قال: «كان النبي ﷺ إذا دخل الخلاء وضعَ خاتمَهُ»^(١).

ثم قال: «هذا حديثٌ منكَّر، وإنما يُعرَف عن ابن جريج، عن زياد

ابن سعد، عن الزهري، عن أنس: «أن النبي ﷺ أخذ خاتماً من ورق، ثم ألقاه».

□ علق علي (ح/ ٢٨١) - الذي أخرجه في «باب في المرأة تُستحاض، ومَن قال: تدع الصلاة»، علق عليه قائلاً: «وزاد ابن عيينة في حديث الزهري عن عمرة، عن عائشة، أن أم حبيبة كانت تُستحاض، فسألت النبي ﷺ فأمرها أن تدع الصلاة أيام أقرائها».

ثم قال: «وهذا وهم من ابن عيينة، وليس هذا في حديث الحفاظ عن الزهري».

□ اختلف شعبة وسفيان الثوري - رحمهما الله تعالى - في حديث، فساق لهما (ح/ ٣٣٣٦، ٣٣٣٧)، ثم قال: «رواه قيس كما قال سفيان، والقول قول سفيان»، ثم نقل عن أبي رزمة أنه قال: قال رجل لشعبة: خالفك سفيان، فقال: «دمغتني». وذكر عن الإمام أحمد، عن وكيع، عن شعبة، أنه قال: «كان سفيان أحفظ مني».

إلى غيرها من الأمثلة في باب العِلل والنقد^(١).

المطلب الرابع

العلو والنزول في سنن أبي داود

□ طلبُ العلو كان هدفاً يتسابق إليه المحدثون، وكانوا يُعنون به عنايةً كبيرةً، ويتجشمون في سبيله الصَّعَابَ، ويرحلون في ذلك إلى الأقطار النائية، ولا عجب في ذلك، فهم - كما قال الحاكم - «قومٌ آثروا قطعَ المفاوزِ والقفار، على التَّنعمِ في الدَّمنِ والأوطار، وتَنعموا بالبؤسِ في الأسفار، مع مساكنة العلم والأخبار، وقنعوا عند جمع الأحاديث

(١) انظر: (أبو داود: حياته وسننه) للدكتور محمد لطفي الصباغ (ص/ ٣١٢ - ٣١٤).

والآثار، بوجود الكسر والأطمار... فالشدائد مع وجود الأسانيد العالية عندهم رخاء، ووجود الرخاء مع فقد ما طلبوه عندهم يؤس^(١).

وسئل الإمام أحمد رحمه الله عن الرجل يطلب الإسناد العالي، فقال: «طلب الإسناد العالي سنة عمّن سلف»^(٢)، وقد وصل بهم الأمر إلى أن قيل ليحيى بن معين - وهو في مرض موته - : ما تشتهي؟ قال: «بيت خال، وإسناد عال!»^(٣).

والحديث عن العلوّ ومكانته عند المحدثين طويل، وهو نوع من أنواع علوم الحديث، وقد صدّر به الحاكم كتابه (معرفة علوم الحديث)، وذكر بعض رحلات الصحابة في طلب العلو^(٤).

□ أبو داود يمتاز بعلوّ أسانيده، وهو في ذلك يُقارب الإمام البخاري، ولم يلحقهما في ذلك أحد من بقية الأئمة الستة.

وتميّز أبي داود في ذلك - كما هو الحال في الإمام البخاري - راجع إلى سببين رئيسيين:

الأول: الرحلات الكثيرة التي قام بها أبو داود، وقد سبق الحديث عنها بشيء من التفصيل.

الثاني: التبكير في الرحلات، فتبكير أبي داود رحمه الله في الرحلات مكنته من التقدّم على أقرانه بعلوّ الإسناد، وقد شارك الإمام البخاري في شيوخه، بل شارك عدداً من شيوخه في شيوخهم.

(١) (معرفة علوم الحديث) للإمام الحاكم (ص/٢ - ٣).

(٢) (مناقب الإمام أحمد) لابن الجوزي (ص/٢٧٨ - ٢٧٩)، وانظر: (علوم الحديث) لابن الصلاح (ص/٢٣٩).

(٣) (علوم الحديث) لابن الصلاح (ص/٢٣٩).

(٤) (ص/٥ - ١٢).

وقد سبق قولُ ابن دقيق العيد: «أبو داود كان له حظٌّ من علوِّ الإسناد بعد أبي عبد الله البخاري، وقد شاركه في جماعةٍ لم يُشاركه في الرواية عنهم غيره من أصحاب الكتب الستة - أعني في الرواية عنهم بدون واسطة -»^(١).

ويتمثلُ العلوُّ عند أبي داود في الأمور الآتية:

أولاً: الثلاثيات عند أبي داود:

ذكر كثيرٌ من الأئمة أنَّ أبا داود عنده ثلاثيٌّ واحدٌ لا غير، منهم: العلائي، والسخاوي، والبصري، وصديق حسن خان^(٢).

وهو حديثُ أبي برزة في الحوض، قال أبو داود:

«حَدَّثَنَا مُسْلِمٌ بْنُ أَبِرَاهِيمَ، حَدَّثَنَا عَبْدُ السَّلَامِ بْنُ أَبِي حَازِمٍ أَبُو طَالُوتَ، قَالَ: شَهِدْتُ أَبَا بَرَزَةَ دَخَلَ عَلَى عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ زِيَادٍ، فَحَدَّثَنِي فُلَانٌ - سَمَاهُ مُسْلِمٌ^(٣)، وَكَانَ فِي السَّمَاطِ^(٤) - قَالَ: فَلَمَّا رَأَاهُ عُبَيْدُ اللَّهِ قَالَ: إِنَّ مُحَمَّدِيَكُمْ هَذَا الدَّحْدَاحُ^(٥). فَفَهَمَهَا الشَّيْخُ، فَقَالَ: مَا كُنْتُ

(١) (شرح الإمام بأحاديث الأحكام) (٥/أ) - مخطوط - نقلاً عن (الإمام أبو داود) للبراك (ص/١١).

(٢) انظر: (مائة حديث منتقاة من سنن أبي داود) للعلائي (ل: ٢٢/ب)، (بذل المجهود في ختم السنن لأبي داود) للسخاوي (ص/٩٧ - ٩٨)، (ختم سنن الإمام أبي داود) للبصري (ص/١٠٨)، (الحطة) لصديق حسن خان (ص/٢١١).

(٣) وهو شيخه مسلمٌ بن إبراهيم الفراهيدي.

(٤) أي: وكان الذي سَمَاهُ مسلمٌ في السماط، و(السَّمَاطُ): الجماعةُ من الناس والنخل، أي: كان في الجماعة الذين هم في سماط مجلس عبيد الله.

(٥) وفي رواية عبد الرزاق في (مصنّفه) (١١/٤٠٤ ح/٢٠٨٥٢): «وكان [أي: أبو برزة] رجلاً لحيمًا إلى القصر، فلَمَّا رَأَاهُ عُبَيْدُ اللَّهِ ضَحَكَ، ثُمَّ قَالَ: إِنَّ مُحَمَّدِيَكُمْ هَذَا لَدَّحْدَاحٌ».

ومرادُ ابن زياد بقوله: «إِنَّ مُحَمَّدِيَكُمْ»: إِنَّ صَحَابِيَّكُمْ. نسبةٌ إلى نبيِّنا محمدٍ ﷺ، و«الدَّحْدَاحُ» هو القصيرُ السمين.

أَحْسَبُ أَنِّي أَبْقَى فِي قَوْمٍ يُعَيِّرُونِي بِصُحْبَةِ مُحَمَّدٍ ﷺ، فَقَالَ لَهُ عَبْدُ اللَّهِ: إِنَّ صُحْبَةَ مُحَمَّدٍ ﷺ لَكَ زَيْنٌ غَيْرُ شَيْنٍ، قَالَ: إِنَّمَا بَعَثْتُ إِلَيْكَ لِأَسْأَلَكَ عَنِ الْحَوْضِ، سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَذْكُرُ فِيهِ شَيْئًا؟ فَقَالَ لَهُ أَبُو بَرَزَةَ: نَعَمْ، لَا مَرَّةً، وَلَا ثِنْتَيْنِ، وَلَا ثَلَاثًا، وَلَا أَرْبَعًا، وَلَا خَمْسًا؛ فَمَنْ كَذَّبَ بِهِ: فَلَا سَقَاهُ اللَّهُ مِنْهُ، ثُمَّ خَرَجَ مُغَضَّبًا^(١).

بينما نازع في ذلك شيخنا العلامة عبد المحسن العباد، وذكر أنَّ أعلى ما عند أبي داود هو الرباعيات، وليس عنده حديثٌ ثلاثي، وأما حديثُ أبي برزة السابق: فليس ثلاثيًا؛ لأنَّ بين أبي طالوت وأبي برزة رضي الله عنه انقطاعًا في هذا السند، فأبو طالوت لم يشهد أبا برزة وهو يحدث، وإنما شهدَه وهو يدخل على ابن زياد^(٢).

ثانيًا: كثرة الرباعيَّات عنده:

كنتُ أحصيتُ رباعيَّاتِ الإمام أبي داود في سنِّه، مع مقارنتِها برباعيَّاتِ الإمام البخاري، وذلك في دراسةٍ طُبِعَتْ مع (ختم سنن الإمام أبي داود) للبصري^(٣) وإليك نتائج الدراسة:

أ - العدد:

عددُ الرباعيَّات عند الإمام أبي داود هو: (٢٦٧) رباعيًّا، وعددُ الرباعيَّات عند الإمام البخاري في (صحيحه)^(٤) هو: (٢٩٩) رباعيًّا، فالفارقُ هو (٣٢) حديثًا يفوقُ بها البخاريُّ على أبي داود، مع الوضع في

(١) أخرجه أبو داود (٧٣/٥ - ٧٤/ح/٤٧٤٩) في كتاب السنة، باب الحوض.

(٢) انظر التفصيل في: (دراسة عن رباعيَّات الإمام أبي داود) (ص/١٦١)، وتعليقاتي على (ختم سنن الإمام أبي داود) للبصري (ص/١٠٦، ١٠٨، ١٠٩).

(٣) (ص/١٦٤ - ٢٧٠).

(٤) استعنتُ في عدّها بكتاب (رباعيَّات الإمام البخاري) للدكتور يوسف الكتاني، وعملُه فيه ينقصُه شيءٌ من الدقَّة، فالعددُ ليس مما يمكن الجزمُ به.

الاعتبار: أن رباعيات البخاري كلها صحيحة، بينما رباعيات أبي داود ليست كذلك؛ إذ أن بعضها - وعددها لا يتجاوز العشرة - ضعيف.

و«كانت نتيجة مقارنة رباعيات الإمام أبي داود في (سننه) برباعيات الإمام البخاري في (صحيحه) خلاف ما كنت أتوقعه، سواء من ناحية عدد الرباعيات عندهما، أم من ناحية العدد المشترك بينهما، أم من ناحية قلة الشيوخ الذين انفرد الإمام البخاري برواية الرباعيات عنهم.

فلم أكن أتوقع أن يكون الإمام أبو داود قد اقترب من الإمام البخاري بهذه الدرجة، وأن تكون المسافة بينهما في هذا الجانب ضئيلة بهذا الشكل»^(١).

ب - المكثرون الذين تفرّد بهم الإمام البخاري:

رتبت رباعيات الإمامين - البخاري وأبي داود - كلها حسب أكثرية الشيوخ الذين رويت الرباعيات عن طريقهم، فوجدت أنه قد «اشترك الإمامان في أكثر المشايخ الذين رويًا عنهم الرباعيات، بينما تفرّد الإمام البخاري ببعضهم، وهم الذين لم يدرك الإمام أبو داود أكثرهم، على أن ستة منهم هم ممن أكثر عنهم الإمام البخاري، وهم - جميعاً - من كبار شيوخه، وهم:

١ - عبد الله بن يوسف التّيسّي (ت ٢١٨هـ): وهو الأول من حيث كثرة الرباعيات عند البخاري، حيث بلغت رباعيات البخاري عن طريقه (٣٢) رباعياً، وكلها - سوى أربعة منها - عن شيخه مالك.

ومع أن أبا داود لم يدركه، إلا أنه استعاض بالقعنبي (ت ٢٢١هـ) فيما يختص برواية الموطأ، والقعنبي وإن كان دون التّيسّي في الثقة، إلا أنه لا يقل عنه قوة في رواية الموطأ خاصة، ولذلك قال الحافظ ابن

(١) دراسة عن رباعيات الإمام أبي داود) لكاتب هذه السطور (ص/١٩٥).

حجر في التَّيسِّي: «ثقة، متقن، من أثبت الناس في الموطأ»^(١)، بينما قال في القعنبي: «ثقة، عابد، كان ابنُ معين وابنُ المديني لا يُقدَّمان عليه في الموطأ أحداً»^(٢).

٢ - آدم بن أبي إياس العسقلاني (ت ٢٢١هـ): أصله من خراسان، ونشأ ببغداد، وعددُ ربايعات البخاريِّ عنه (٢٠) ربيعاً، وأكثرها [١٤] عن شيخه شعبة.

ومع أنَّ أبا داود لم يُدرِك آدمَ بن أبي إياس، إلَّا أنه شارك البخاريَّ في الرواية عن بعض تلاميذ شعبة الكبار، الذين هم من الطبقة الأولى في تلاميذه، ومن أبرزهم: حفص بن عمر النمري (ت ٢٢٥هـ)، وأبو الوليد هشام بن عبد الملك الطيالسي (ت ٢٢٧هـ)، وكلاهما من كبار شيوخ البخاريِّ أيضاً، ولم يُدرِكما من أصحاب الكتب الستة إلَّا البخاريُّ وأبو داود.

٣ - أبو نعيم الفضل بن دُكين الكوفي (ت ٢١٨ وقيل: ٢١٩هـ)، لم يُدرِكه أبو داود، وهو يروي عنه بواسطة، وعددُ ربايعاتِه عند البخاري (١٨) ربيعاً، وهو الثالث من حيث كثرة الربايعاتِ عنده.

٤ - إسماعيل بن أبي أويس عبدِ الله الأصبحي (ت ٢٢٦هـ)، وهو ابنُ أخت الإمام مالك، وعددُ ربايعات البخاري عنه (١١) حديثاً، كُلُّها - سوى واحد فقط - عن مالك، وهو السادس من حيث الكثرة عند البخاري، ولم يدرِكه من أصحاب الستة إلَّا الشَّيْخَان (البخاري ومسلم). على أنَّ القعنبيَّ - الذي يروي عنه أبو داود أحاديث الموطأ - أوثقُ من ابن أبي أويس.

(١) (تقريب التهذيب) (ص/ ٣٣٠ - برقم/ ٣٧٢١).

(٢) المصدر السابق (ص/ ٣٢٣ - برقم/ ٣٦٢).

٥ - سعيد بن أبي مريم (الحكم) المصري (ت ٢٢٤هـ): عددُ ربايعات البخاري عنه (١٠) أحاديث، وهو السابغ من حيث الكثرة عند البخاري، ولم يُدرکه من أصحاب الستة إلا البخاري.

٦ - علي بن المديني (ت ٢٣٤هـ): عدد ربايعات البخاري عنه (٩) أحاديث، وترتيبه عند البخاري من حيث الكثرة هو الحادي عشر.

وقد أدركه أبو داود، وروى عنه، ولكنه لم يُكثر عنه كما أكثر عن زميله الإمام أحمد، حيث لازمه، وكان من أخص تلاميذه، كما صرح بذلك كثير من الأئمة، وكما تشهد بذلك رواياته عنه.

فإذا كان الإمام البخاري رَحِمَهُ اللهُ لم يرو في (صحيحه) عن الإمام أحمد رَحِمَهُ اللهُ إلا حديثين، أحدهما [وهو ح/٥١٠٥] معلق عنه - على ما رجحه الحافظ ابن حجر في «الفتح»^(١)، والثاني [وهو ح/٤٤٧٣] رواه بواسطة قرينه في الطلب أحمد بن الحسن الترمذي...

أقول: إذا كان الأمر كذلك، فمن الفخر للإمام أبي داود أن يُلازم شيخَ السنة الإمامَ أحمد، ويكون من أخص تلاميذه، وهذه مزية لم تتيسر للإمام البخاري - رحمَ الله الجميع - بسبب ما أشار إليه الحافظ في (الفتح)^(٢) «(٣)».

(١) (٥٨/٩).

(٢) قال الحافظ ابن حجر رَحِمَهُ اللهُ في (الفتح) (٥٨/٩) مبيناً سببَ عدم إكثار البخاري في (صحيحه) عن الإمام أحمد: «وكانه لم يُكثر عنه؛ لأنه في رحلته القديمة لقي كثيراً من مشايخ أحمد فاستغنى بهم، وفي رحلته الأخيرة كان أحمد قد قطع التحديث، فكان لا يُحدث إلا نادراً، فمن ثم أكثر البخاري عن علي بن المديني دون أحمد».

(٣) دراسة عن ربايعات الإمام أبي داود في سننه (ص/١٩٧ - ٢٠٠).

ثالثاً: فوائد مستخلصة من كتاب (مائة حديث منتقاة من سنن أبي داود) للعلائي:

ألفَ الحافظُ العلائيُّ (ت ٧٦١هـ) كتاباً سمَّاهُ (مائة حديث منتقاة من سنن أبي داود) - وما زال مخطوطاً - وبعد النظرِ في أحاديثه تبين لي أنه انتقى من أحاديث السننِ أعلاها سنداً، وعددُ أحاديثه (١٠١) حديثاً، وكلُّها رباعيةٌ سوى (١٦) حديثاً منها، وإبرازاً لمكانة أبي داود في العلو: لخصتُ أبرزَ نتائجه في دراستي لرباعياته^(١)، وإليك ملخصُ الخلاصة:

١ - ذكر ثمانية أحاديث علّا فيها أبو داود على الشيخين: البخاري ومسلم.

٢ - ذكر خمسة طرق علّا فيها أبو داود على الإمام البخاري.

٣ - ذكر ثمانية وعشرين حديثاً علّا فيها أبو داود على الإمام مسلم.

٤ - ذكر أحاديث عديدة يلتقي فيها أصحابُ السنن الثلاثة - الترمذي، والنسائي، وابن ماجه - مع أبي داود في شيخه، ولكن يروون عن شيخه بواسطة، فيكون شيخُ أبي داود بالنسبة لهم شيخاً لشيوخهم.

ومن الملاحظ أنّ الإمام أبا داود يعلو على بقية أصحاب السنن بنسبة كبيرة جداً، وكلُّ هذا يدلُّ على تميُّز الإمام أبي داود بعلو أسانيده، وعلى علو كعبه في علم الحديث.

هذا، وأكثرُ أسانيد أبي داود هي خماسية، وسُداسية، وسُباعية، والثمانيات عنده قليلة جداً، منها الأحاديث: (٣٨٨٣، ٣٩٨٥، ٤٢٦٤، ٤٧٢٦)، وعنده ثلاثة أحاديث تُساعيّة، وهي: (٤٢٥٨، ٤٧١٠، ٤٧٢٠).

(١) المصدر السابق (ص/٢٠٢ - ٢٠٧).

وأطولُ إسنَادٍ عنده وأنزلهُ: (ح/٣٢٩٢)، ففيه عشرةُ أشخاص^(١).
 هذا آخرُ ما يَسَّرَه الله سبحانه وتعالى في هذه الرسالة، وصلى الله
 تعالى على خير خلقه محمدٍ وعلى آله وصحبه أجمعين.

والحمد لله رب العالمين.



(١) وكذلك في (جامع الترمذي) و(سنن النسائي)، انظر: (بغية الراغب المتمني في ختم
 النسائي - رواية ابن السني) (ص/٣٤ - ٣٥)، (الرسالة المستطرفة) (ص/١٠١).

رِسَالَتِي إِلَى دَاوُدَ إِلَى أَهْلِ مَكَّةَ فِي وَصْفِ بُنْدِ

تَالِيفُ

الْإِمَامِ أَبِي دَاوُدَ سُلَيْمَانَ بْنِ الْأَشْعَثِ السَّجَّيْدِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ

(٢٠٢ - ٢٧٥ هـ)

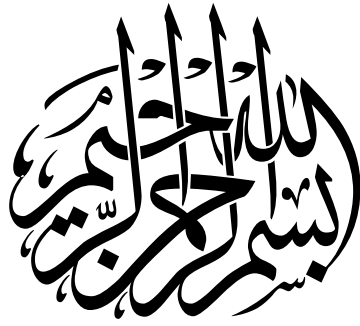
تَحْقِيقُ وَتَعْلِيقُ

مُحَمَّدُ مُحَمَّدِي بْنُ مُحَمَّدٍ جَمِيلِ النُّورِ سِتَانِي

إِصْلَاحُ

إِدْرَاقَةُ الشُّبُورِ الْفَنِيَّةِ

١٤٤٤ هـ - ٢٠٢٣ م



مقدمة المحقق

الحمد لله ربّ العالمين، والصلاة والسلام على سيّد الأنبياء والمرسلين، نبينا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين.

أما بعد:

فهذه رسالة الإمام أبي داود السّجستانيّ رَحِمَهُ اللهُ أَرْسَلَهَا إِلَى أَهْلِ مَكَّةَ جَوَابًا عَلَى أَسْئَلَتِهِمْ لَهُ عَنْ مَنْهَجِهِ فِي «سُنَنِ» الَّذِي أَلْفَهُ، وَهِيَ بِمِثَابَةِ الْمَقْدَمَةِ لِكِتَابِهِ السَّنَنِ، لِمَا فِيهَا مِنْ تَوْضِيحٍ لِكَثِيرٍ مِنْ مَعَالِمِهِ الْمَنْهَجِيَّةِ الْمُتَعَلِّقَةِ بِسُنَنِهِ.

وَمِنْ الْمَعْرُوفِ أَنَّ الْإِمَامَ أَبَا دَاوُدَ لَمْ يَبْدَأْ سُنَنَهُ بِمَقْدَمَةٍ فِيهَا شَرْحٌ عَنْ كِتَابِهِ، فَهَذِهِ الرِّسَالَةُ تُعْتَبَرُ مَقْدَمَةً لِسُنَنِهِ.

وَقَدْ ابْتَدَأَهَا الْإِمَامُ أَبُو دَاوُدَ بِتَذْكِيرِ أَهْلِ مَكَّةَ بِطَلِبِهِمْ، ثُمَّ ذَكَرَ:

- أَنَّ مَا دَوَّنَهُ فِي كِتَابِهِ السُّنَنِ هُوَ أَصْحُ مَا عَرَفَهُ فِي الْبَابِ.
- وَذَكَرَ مَنْهَجَهُ فِي التَّرْجِيحِ بَيْنَ الْحَدِيثَيْنِ إِذَا كَانَا صَحِيحَيْنِ.
- وَذَكَرَ مَنْهَجَهُ فِي إِيْرَادِ الْأَحَادِيثِ تَحْتَ الْأَبْوَابِ.
- ثُمَّ اسْتَعْرَضَ مَنْهَجَهُ فِي إِعَادَةِ الْأَحَادِيثِ وَتَقْطِيعِهَا حَسَبَ مَا تَشْتَمِلُ عَلَيْهِ مِنَ الْأَحْكَامِ الْفَقْهِيَّةِ، وَالِاقْتِصَارِ عَلَى مَوَاضِعِ الشَّاهِدِ مِنَ الْحَدِيثِ.
- ثُمَّ تَحَدَّثَ عَنِ الْمَرْسَلِ وَالِاحْتِجَاجِ بِهِ.

- ثم بيّن أنه ليس في كتابه رواية عن رجلٍ متروكٍ.
- ثم نبّه القارئ إلى أنّ كتابه فيه الصحيح وغيره، ولكنه يلتزم بيان المنكر من أحاديث السنن.
- ثم ذكر بعض مصادره، وقارن بينها وبين كتابه.
- ثم ذكر أنه استوعب أحاديث الأحكام.
- ثم عاد ونبّه مرة أخرى أنه إذا أورد حديثاً فيه وهنٌ شديد: أنه ^{يؤد} يبينه.
- كما ذكر أنّ ما سكت عنه: فهو صالحٌ عنده.
- ثم ذكر باستيعابه لأحاديث الأحكام.
- كما ذكرهم بقيمة كتابه ومكانته، وأنّ الكتاب لو كان لغيره: لاسترسل في بيان قيمته أكثر.
- كما رغّب في كتابة كتابه، وبيّن أنّ أحاديثه هي أصول المسائل الفقهية.
- ثم رغّب في تدوين آراء الصحابة مع تدوين الأحاديث المرفوعة.
- كما نوّه بجامع سفيان الثوري رحمّه الله.
- ثم ذكر أنه انتقى الأحاديث المشهورة، وأنه تجنّب الغرائب.
- كما ذكر أنه ربما يورد الأحاديث المرسلة، إذا لم يجد الأحاديث المتصلة الصحيحة.
- ثم استعرض منهجه في الأحاديث المعلولة.
- وبيّن عدد أجزاء كتابه، وعدد أحاديثه.
- ثم عاد لبيان منهجه في الاختصار وفي اختيار الطرق والمتون.

• كما ذكرَ سببَ عدم إيرادِهِ لكثيرٍ من الأحاديث التي ظاهرُها الصحة والاتصال.

• ثم ختمَ رسالَتَه بالتذكيرِ بأنه اقتصرَ في سننِهِ على أحاديث الأحكام، ولم يذكر فيه أحاديثَ الزهدِ والفضائل وغيرِها.

النسخ المَعْتَمَدَة في التحقيق:

اعتمدتُ في تحقيق «رسالة أبي داود إلى أهل مكة» على ثلاث نسخٍ خطية، وهي:

النسخة الأولى: محفوظةٌ بدار الكتب الظاهريَّة بدمشق برقم (٣٤٨/ حديث)، وهي نسخةٌ نفيسة، تقعُ في أربع لوحات، كل لوحة فيها وجهان، وعددُ صفحات الرسالة فيها (٥) صفحات، وعدد السطور في الصفحة الواحدة: (١٧)، أو (١٨) سطرًا.

وهي بخطّ واضح، كتبها الحافظُ عبدُ الغني بن عبد الواحد بن علي المقدسي (ت ٦٠٠هـ)، وهو من علماء الحديث المعروفين.

وعليها سماعاتٌ وبلاغاتٌ لبعض الأعلام المعروفين، منهم يوسف ابن عبد الهادي المقدسي الحنبلي، ويبدو أنه ملك هذه النسخة.

وفي بداية النسخة ذكرُ سند النسخة، وذكرُ سلسلة سندها إلى الإمام أبي داود، وقد ذكرته في بداية الرسالة.

وفي نهاية الرسالة نصّان مهمّان يتصلان بالسنن يرويهما ابنُ العبد - أحدُ رواة سنن أبي داود - وهما:

١ - «أخبرنا الشيخُ أبو الفضل بنُ خَيْرُون بخطّ أبي الحسن ابن الفرات، قال: أنا أبو عمر بن حيوة، قال: أنا أبو الحسن علي بن الحسن بن العبد: سمعتُ كتابَ «السنن» من أبي داود ستّ مرات، بقيتُ

من المرّة السادسة بقيّة لم يُتمّه، بالبصرة، سنة إحدى، واثنين، وثلاث، وأربع، وخمس، وسبعين ومائتين، وفيها مات.

٢ - «وقال: أنا ابنُ العبد: كتابُ أبي داود ستة آلاف حديث، منها أربعة آلاف^(١) أصل، وألفان^(٢) مكرّر.

والبصريُّ يزيدُ على البغداديِّ ستمائة حديث ونيّفًا وستين حديثًا، وألف كلمة ونيّف. إلى آخره. الحمد لله رب العالمين، وصلى الله على رسوله سيّدنا محمد النبي وآله وسلّم تسليمًا، وحسبنا الله ونعم الوكيل.

وقد اتخذتها أصلًا، وعليها قابلتُ النسخ الأخرى، ورمزتُ لها بـ«الأصل».

النسخة الثانية: محفوظة في مكتبة جامعة برنستون في أمريكا، وهي في مجموع برقم (٤٩٩٩) يضمُّ سننَ أبي داود - برواية ابن داسه -، والمراسيل لأبي داود، وتسمية شيوخ أبي داود.

وقد كُتبت بخطّ مغربيّ سنة (٥٨٩هـ)، وقراءتها لا تخلو من صعوبة لطمس بعض كلماتها، وهي صفحة ونصف.

النسخة الثالثة: محفوظة في مكتبة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية في الرياض، برقم (٨٣٤٣)، وهي في مجموع يضمُّ كتبًا كثيرة منها: ألفية الحافظ العراقي في علوم الحديث، وترجمة الإمام البخاري، وكتب أخرى.

وقد كُتبت سنة (٨٩٠هـ) بخطّ ابن الشحنة، وهو محمد بن محمد الثقفي الحلبي الحنفي (ت ٨٩٠هـ).

(١) في النسخة: «ألف»، والتصويبُ من الدكتور الصباغ.

(٢) في النسخة: «ألفين»، والتصويبُ من الدكتور الصباغ.

وهذه النسخة لم أقف عليها، ولكن اعتمدتُ على الدكتور محمد لطفي الصباغ - الذي حقّق الرسالة على ثلاث نسخ - في إثبات بعض الفروق التي وردت فيها.

منهجي في التحقيق:

١ - اتخذتُ نسخة الحافظ عبد الغني المقدسي أصلاً، ورمزتُ لها بالأصل.

٢ - أختار النصّ الأوفق بالسياق، وربما لا أشير في الهامش إلى المعطيات التي تدفعني إلى بعض الاختيارات التي أخالفُ فيها من سبقني في تحقيق الرسالة.

ومثال ذلك: تحدّث أبو داود عن منهجه في إعادة الحديث، ومما قال فيه: «وربما تكون فيه كلمة زائدة على الأحاديث»، وهذا النصُّ هو الذي أثبته، وهذا يخالفُ في بعض الوجه كلّ من سبقني، وتفصيله:

وردت الجملة عند الدكتور محمد لطفي الصباغ (ص/٦٤) هكذا: «وربما (تكون) فيه كلمة زيادة على الأحاديث»، ووردت عند الشيخ عبد الفتاح أبي غدة هكذا: «وربما فيه كلمة زائدة على الأحاديث».

وقد ذكر الدكتور محمّد لطفي الصباغ في الهامش أن كلمة «تكون» سقطت من الأصل و(ز)، وأنه استدرّجها من (توجيه النظر)، و(فتح المغيث). وهذه الكلمة لم ترد في نسخة الشيخ عبد الفتاح أبي غدة. وقد أثبتُّها دون الإشارة إلى ما ذكرته هنا.

وأما كلمة «زائدة»: فقد وردت هكذا في نسخة الشيخ عبد الفتاح أبي غدة، أما الدكتور محمد لطفي الصباغ فقد أثبت في المتن (ص/٦٤): «زيادة»، وذكر في الهامش: أن في نسخة «س»: «زائدة»، وأنا أثبتُّ ما ورد في تلك النسخة «س»، لكونه أنسب بالسياق، دون الإشارة إلى

سبب الاختيار.

٣ - أحياناً أضيف في الصُّلبِ بعضَ الإضافات من المصادر التي نَقَلت رسالة أبي داود؛ كالسخاوي، والسيوطي، والشيخ طاهر الجزائري، وغيرهم، وأجعلُه بين معقوفين، وهذا نادر.

٤ - كلُّ ما أضفْتُه في الصلب من النسخ الأخرى - غير الأصل - أجعلُه بين معقوفين، إلَّا إذا كانت كلمة بدل كلمة، أو جملة بدل جملة؛ فإنني - في هذه الحالة - لا أجعلُه بين معقوفين، مع التنبيه على ذلك في الحاشية.

٥ - ميَّزْتُ فقراتِ كلام الإمام أبي داود بعناوين جانبية تبيِّن محتوى هذه الفقرات إجمالاً، وهذه العناوين أكثرها منقولة من مطبوعة الشيخ الدكتور محمد لطفي الصَّبَّاح.

وهذه الرسالة قد طُبعت محقَّقةً طبعاٍ عدة، أحسنُها طبعة الشيخ الدكتور الصَّبَّاح المذكورة؛ لأنه اعتمدَ على نُسخٍ خطية، واهتمَّ بالضبط أكثر من غيره.

وإليك نصَّ رسالة الإمام أبي داود إلى أهل مكة:



بسم الله الرحمن الرحيم

ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم

أخبرنا^(١) الشيخ أبو الفتح محمد بن عبد الباقي بن أحمد بن سليمان المعروف بابن البطي^(٢) إجازة إن لم أكن سمعته منه، قال: أنبأنا الشيخ أبو الفضل أحمد بن الحسن بن خيرون المعدل^(٣) قراءة عليه وأنا حاضر أسمع، قيل له: أقرأت على أبي عبد الله محمد بن علي بن عبد الله الصوري الحافظ^(٤)، قال: سمعت أبا الحسين محمد بن أحمد بن جميع الغساني^(٥) بصيِّداً، فأقرَّ به، قال: سمعت أبا بكر محمد بن عبد العزيز بن محمد بن الفضل بن يحيى بن القاسم بن عون بن عبد الله بن الحارث بن نوفل بن الحارث بن عبد المطلب الهاشمي^(٦) بمكة يقول:

سمعت أبا داود سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير بن شداد

(١) القائل هو الحافظ العلامة عبد الغني المقدسي (ت ٦٠٠هـ) رَحِمَهُ اللهُ، والنسخة الأصل بروايته، كما أنه هو الذي كتبها بخطه، كما سبق في الدراسة.

(٢) هو مسند بغداد، توفي سنة (٥٦٤هـ) عن سبع وثمانين سنة. ترجمته في: (تذكرة الحفاظ) (ص/١٣٢١)، (شذرات الذهب) (٤/٢١٣).

(٣) هو الحافظ العالم، ابن الباقلاني البغدادي، ثقة عدل متقن واسع الرواية، توفي سنة (٤٨٨هـ) عن ٨٤ سنة. و«المعدل» يُقال لِمَنْ عُدِّلَ وَزُكِّيَ وَفُيِّلَتْ شهادته.

(٤) هو الساحلي ثم البغدادي (ت ٤٤١هـ)، كان صواماً، صدوقاً، ثقة. ترجمته في: (تاريخ بغداد) (٣/١٠٣)، (تذكرة الحفاظ) (ص/١١١٤).

(٥) هو صاحب «معجم الشيوخ» (ت ٤٠٢هـ)، ترجم له محقق معجمه الدكتور عبد السلام تدمري.

(٦) ذكره ابن جميع في معجمه (ص/١٢٦) وساق من طريقه طرفاً من رسالة أبي داود، ولم يذكر شيئاً عن حاله، ولم أجد له ترجمة.

السَّجِسْتَانِيَّ - وَسُئِلَ عَنْ رِسَالَتِهِ الَّتِي كَتَبَهَا إِلَى أَهْلِ مَكَّةَ وَغَيْرِهَا جَوَابًا لَهُمْ - فَأَمَلَى عَلَيْنَا :

سَلَامٌ عَلَيْكُمْ، فَإِنِّي أَحْمَدُ إِلَيْكُمْ اللَّهُ الَّذِي لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ، وَأَسْأَلُهُ أَنْ يُصَلِّيَ عَلَى مُحَمَّدٍ عَبْدِهِ وَرَسُولِهِ كُلَّمَا ذُكِرَ.

أَمَّا بَعْدُ :

عَافَانَا اللَّهُ وَإِيَّاكُمْ عَافِيَةً لَا مَكْرُوهَ مَعَهَا، وَلَا عِقَابَ بَعْدَهَا. فَإِنْكُمْ سَأَلْتُمْ أَنْ أَذْكَرَ لَكُمْ الْأَحَادِيثَ الَّتِي فِي كِتَابِ «السُّنَنِ»: أَهِيَ أَصَحُّ مَا عَرَفْتُ فِي الْبَابِ؟ وَوَقَفْتُ عَلَى مَا جَمِيعٌ مَا ذَكَرْتُمْ.

فَاعَلَمُوا أَنَّهُ كَذَلِكَ كُلُّهُ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ قَدْ رُويَ مِنْ وَجْهَيْنِ صَحِيحَيْنِ، فَأَحَدُهُمَا أَقْوَمُ^(١) إِسْنَادًا، وَالْآخَرُ صَاحِبُهُ أَقْدَمُ^(٢) فِي الْحِفْظِ، فَرُبَّمَا كَتَبْتُ ذَلِكَ^(٣). وَلَا أَرَى فِي كِتَابِي مِنْ هَذَا عَشْرَةَ أَحَادِيثَ.

وَلَمْ أَكْتُبْ فِي الْبَابِ إِلَّا حَدِيثًا أَوْ حَدِيثَيْنِ وَإِنْ كَانَ فِي الْبَابِ أَحَادِيثُ صَحَاحٍ؛ فَإِنَّهُ يَكْثُرُ^(٤)، وَإِنَّمَا أَرَدْتُ قُرْبَ مَنْفَعَتِهِ^(٥).

وَإِذَا أَعَدْتُ الْحَدِيثَ فِي الْبَابِ مِنْ وَجْهَيْنِ أَوْ ثَلَاثَةٍ: فَإِنَّمَا هُوَ مِنْ

(١) كَذَا فِي الْأَصْلِ، وَفِي (س): «أَقْدَمُ»، وَفِي (الْبَحْرِ الَّذِي زَخَرَ) (٣/١١١٣): «أَقْوَى».

(٢) كَذَا فِي جَمِيعِ النُّسخِ.

(٣) قَالَ الدُّكْتُورُ الصَّبَاحُ (ص/٦٣): «أَيُّ: يَكْتُبُ الْحَدِيثَ الَّذِي صَاحِبُهُ أَقْدَمُ فِي الْحِفْظِ، وَكَأَنَّهُ يُرِيدُ بِذَلِكَ مَا عُرِفَ عِنْدَ عُلَمَاءِ الْحَدِيثِ بِعُلُوِّ الْإِسْنَادِ».

(٤) «فَإِنَّهُ» أَيُّ: كِتَابُ السُّنَنِ، وَالْمَعْنَى: فَإِنَّ اسْتِيعَابَ أَحَادِيثِ الْبَابِ يُكْثِرُ عِدَدَ أَحَادِيثِ الْكِتَابِ، فَيَكْبُرُ حَجْمُهُ، فَتَقِلُّ الِاسْتِفَادَةُ مِنْهُ لِكِبَرِ حَجْمِهِ.

(٥) أَيُّ: إِنَّمَا أَرَدْتُ أَنْ يَكُونَ أَقْرَبَ إِلَى الْمَنْفَعَةِ بِأَسْهَلِ طَرِيقٍ، وَذَلِكَ بِتَخْصِصِ كُلِّ مَوْضُوعٍ بِبَابٍ مُسْتَقِلٍّ، ثُمَّ الْاِقْتِصَارُ عَلَى حَدِيثٍ أَوْ حَدِيثَيْنِ تَحْتَ الْبَابِ؛ لِيَكُونَ ذَلِكَ أَقْرَبَ إِلَى الْوُصُولِ إِلَى الْحَدِيثِ، وَإِلَى الْاِنتِفَاعِ بِالْكِتَابِ. وَهَذِهِ مِيزَةٌ مِنْ مَزَايَا «سُنَنِ أَبِي دَاوُدَ»، انْظُرْ مَا سَبَقَ حَوْلَ تَبْوِيهِ فِي الرِّسَالَةِ.

زيادة كلام فيه، وربما تكون فيه كلمة زائدة^(١) على الأحاديث.

وربما اختصرت الحديث الطويل؛ لأنني لو كتبت بطوله: لم يعلم **اختصار الحديث** بعض من سمعه [المراد منه]^(٢)، ولا يفهم موضع الفقه منه، فاختصرته لذلك.

وأما المراسيل: فقد كان يحتج بها^(٣) العلماء فيما مضى، مثل سفيان **المرسل** الثوري، ومالك بن أنس، والأوزاعي، حتى جاء الشافعي فتكلم فيها^(٤)، **والاحتجاج به** وتابعه على ذلك أحمد بن حنبل وغيره^(٥) - رضوان الله عليهم -.

فإذا لم يكن مسند ضد المراسيل^(٦)، ولم يوجد المسند: فالمرسل يحتج به، وليس هو مثل المتصل في القوة.

(١) اختلفت النسخ هنا في بعض الجمل، انظر ما سبق عند بيان منهجي في تحقيق الرسالة.

(٢) ما بين معقوفين أضفته من (فتح المغيث) (١/٨١، ١٣٣)، (وتوجيه النظر) (ص/١٥٢).

(٣) في الأصل: «به»، وفي (البحر الذي زخر) (٣/١١٤): «بها»، وفي (س): «وأما المراسيل: فقد كان أكثر العلماء يحتجون بها فيما مضى، مثل سفيان...»، وهو كذلك في (فتح المغيث) (١/١٣٣).

(٤) قال السخاوي في (فتح المغيث) (١/١٣٦): «ثم إن ما أشعر به كلام أبي داود في كون الشافعي أول من ترك الاحتجاج به: ليس على ظاهره، بل هو قول ابن مهدي، ويحيى القطان، وغير واحد ممن قبل الشافعي، ويمكن أن يكون اختصاص الشافعي لمزيد التحقيق فيه». انظر كلام الشافعي في المرسل في (الرسالة) للشافعي (ص/٤٦١)، والمسألة مبحوثة في مصطلح الحديث وأصول الفقه.

(٥) قال ابن رجب الحنبلي في (شرح علل الترمذي) (١/٥٥٢ - ٥٥٣): «ولم يصحح أحمد المرسل مطلقاً ولا ضعفه مطلقاً، وإنما ضعف مرسل من يأخذ من غير ثقة». ثم قال: «وظاهر كلام أحمد أن المرسل عنده من نوع الضعيف، لكنه يأخذ بالحديث إذا كان فيه ضعف ما لم يجيء عن النبي ﷺ أو عن أصحابه خلافة».

(٦) أي: إذا لم يكن ثمة مسند مضاد لمرسل، ولم يوجد في الباب مسند يغني عن المرسل: فإنه يحتج بالمرسل على ضعفه.

ليس فيه عن متروك، وبيانه للمنكر
 وليس في كتاب «السنن» الذي صَنَّفْتُهُ عن رجلٍ متروكٍ الحديث شيء^(١)، وإذا كان فيه حديثٌ منكراً: بَيَّنْتُ أنه منكراً، وليس على نحوه في البابِ غيرُهُ^(٢).

موازنة بينه وبين كتب: ابن المبارك، ووكيع، ومالك، وحماد، وعبد الرزاق
 وهذه الأحاديث ليس منها في كتاب ابن المبارك، ولا في كتاب وكيع: إلا الشيء اليسير، وعامَّتُهُ في كتب^(٣) هؤلاء مراسيل. وفي كتاب «السنن» من «موطأ مالك بن أنس» شيءٌ صالحٌ، وكذلك من^(٤) مصَنَّفَاتِ حمَّاد بن سلمة، وعبد الرزاق. وليس ثلثُ هذه الكتب^(٥) فيما أحسبُهُ في كتب جميعهم، أعني

(١) أخرج أبو داود عن أمثال عمرو بن واقد الدمشقي، ومحمد بن عبد الرحمن البَيْلَمَانِي، وأبي جَنَابِ الكلبي، وسليمان بن أرقم، وإسحاق بن عبد الله بن أبي فروة، مِمَّنْ عدَّه بعضهم في عِدَادِ المتروكين. والظاهرُ أنَّ مرادَ أبي داود هو ما بيَّنه ابنُ رجب في (شرح علل الترمذي) (٦١٢/٢) من أنَّ «مراده أنه لم يخرج لمتروك الحديث عنده على ما ظهرَ له، أو لمتروكٍ متفقٍ على تركه؛ فإنه قد أخرجَ لمن قيل فيه: إنه متروك، ولمن قد قيل فيه: إنه متَّهمٌ بالكذب».

وقال ابنُ طاهر المقدسي في (شروط الأئمة الستة) (ص/٨٩) - طبعة الشيخ أبي غدة -: «من شرط أبي داود والنسائي إخراجُ أحاديثِ أقوامٍ لم يُجْمَعِ على تركهم، إذا صحَّ الحديثُ باتصالِ الإسنادِ من غيرِ قطعٍ ولا إرسالٍ». وأنظر: (شروط الأئمة) لابن منده (ص/٧٣).

فهذه النصوصُ تدلُّ على أنَّ المرادَ من (متروك الحديث) في كلام أبي داود هو المتروكُ المَجْمَعُ على ترك حديثه، دون كلِّ مَنْ عدَّ من المتروكين عند بعضهم.

(٢) أي: بَيَّنْتُ أنه منكراً، وبَيَّنْتُ كذلك أنني لم أجد في البابِ غيره.

(٣) في الأصل: «كتاب»، والمثبت من (س)، وهو الأنسب.

(٤) كذا في الأصل وجميع المصادر، وفي (س): «في»، والمعنى يستقيم على الوجهين، وما أثبتُّه أوضح، ومرادُ المؤلف: أنَّ في كتاب (موطأ مالك) وكذلك في كتب حماد ابن سلمة وعبد الرزاق عددٌ من الأحاديث التي أوردَها في كتابه.

(٥) كذا في الأصل، وفي (س): «هذه الأحاديث»، ومرادُ المؤلفِ بقوله (ثلث هذه الكتب): كُتِبَ كتابُ «السنن»، مثل كتاب الطهارة، وكتاب الصلاة، وكتاب الزكاة، وكتاب الصوم، وغيرها.

مصنّفات مالك بن أنس، وحمّاد بن سلمة، وعبد الرزاق^(١).

وقد ألفته نسقاً على ما وقع عندي^(٢).

فإن ذُكِرَ لك عن النبي ﷺ سنة ليس مما خرّجته: فاعلم أنه حديث^(٣) وإياه^(٣)، إلا أن يكون في كتابي من طريق آخر؛ فإنني لم أخرج الطرق؛ لأنه يكبر على المتعلّم^(٤).

ولا أعرف أحداً جمع على الاستقصاء غيري^(٥) [ونسأل الله المغفرة]^(٦)، وكان الحسن بن علي الخلال^(٧) قد جمع منه قدر تسعمائة حديث، وذكر أن ابن المبارك قال: السنن^(٨) عن النبي ﷺ نحو تسعمائة حديث؛ فقليل له: إن أبا يوسف^(٩) قال: هي ألف ومائة، قال ابن المبارك: أبو يوسف يأخذ بتلك الهنات من هنا وهنا^(١٠)، يعني^(١١):

(١) يبين الإمام أبو داود زيادات كتابه على كتب من ذكره، فيقول: إن ثلث ما يشتمل عليه كتابه ليس في كتب الأئمة: مالك، وحماد بن سلمة، وعبد الرزاق، فزياداته عليهم تزيد على الثلثين.

(٢) أي: ألفه مرتباً حسب ما أذاه إليه نظره واجتهاده.

(٣) هذا حسب ما توصّل إليه اجتهاد الإمام أبي داود، بعد جمعه للأحاديث، وهو مبني على زعمه أنه استقصى أحاديث الأحكام، وفيه تفصيل سبق في الباب الثاني، في المبحث الثاني من الفصل الثاني منه.

(٤) انظر ما سبق في الفصل الأول من الباب الثاني، المبحث الثالث: «ثالثاً: تبويب الكتاب».

(٥) انظر ما سبق في مبحث «محاولته لاستيعاب أحاديث الأحكام، مع مراعاة الاختصار».

(٦) ما بين معقوفين من (س).

(٧) هو الحسن بن علي الخلال (ت ٢٤٢هـ)، محدث مكة، وكان يُدعى الحلواني، حدّث عنه البخاري، ومسلم، وأبو داود، والترمذي، وابن ماجه.

(٨) أي: أحاديث الأحكام.

(٩) هو الإمام يعقوب بن إبراهيم الأنصاري الكوفي (ت ١٨٢هـ)، صاحب الإمام أبي حنيفة.

(١٠) في (س): «من ههنا وههنا».

(١١) كذا في (س)، وفي النسخ الأخرى: «نحو»، والمعنى واحد.

الأحاديث الضعيفة.

يُبَيِّنُ ما فيه وَهْنٌ شديد
وما كان في كتابي من حديث فيه وَهْنٌ شديد: فقد بَيَّنَّته^(١)، ومنه ما لا يَصِحُّ سنَّده.

ما سكت عنه
[و]^(٢) ما لم أذكر فيه شيئاً: فهو صالح^(٣)، وبعضه أصح من بعض.
وهذا لو وضعه غيري: لَقُلْتُ أنا فيه أكثر^(٤).

استيعابه
لأحاديث الأحكام
وهو كتاب لا تَرُدُّ عليك سنة عن النبي ﷺ بإسناد صالح إلا وهي^(٥) فيه، إلا أن يكون كلاماً استُخْرِجَ من الحديث، ولا يكاد يكون هذا^(٦).

ولا أعلم شيئاً بعد القرآن ألزم للناس أن يتعلموا^(٧) من هذا الكتاب، قيمته ومكانته

(١) قال الذهبي رحمه الله معلِّقاً على كلام أبي داود: «قلت: فقد وفَّى رحمه الله بذلك بحسب اجتهاده، وبَيَّنَّ ما ضَعُفُهُ شديد، وَوَهْنُهُ غيرُ مُحْتَمَلٍ، وكاسَرَ [أي: تغاضى] عن ما ضَعُفُهُ خفيفٌ مُحْتَمَلٍ، فلا يلزُم من سكوتِه - والحالُه هذه - عن الحديث أن يكون حسناً عنده، ولا سيما إذا حَكَمنا على حَدِّ الحَسَنِ باصطلاحنا المولَّد الحادث، الذي هو في عُرف السَّلَفِ يَعُودُ إلى قسم من أقسام الصحيح، الذي يَجِبُ العملُ به عند جمهور العلماء، أو الذي يَرَعِبُ عنه أبو عبد الله البخاري ويُمَسِّيه مسلم، وبالعكس، فهو داخلٌ في أدنى مراتب الصحة؛ فإنه لو انْحَطَّ عن ذلك: لَخَرَجَ عن الاحتجاج، ولَبَقِيَ متجادباً بين الضَّعْفِ والحَسَنِ...». (سير أعلام النبلاء) (٢١٤/١٣)، وانظر ما سبق في مطلب: «درجة ما سكت عنه أبو داود».

(٢) زيادة من (س).

(٣) أي: صالحٌ للحجة أو للاعتبار، فلا يكون ما سكت عنه أبو داود حسناً دائماً، كما يذهبُ إليه الكثير، بل يُنظَرُ في كُلِّ حديثٍ ويَحْكَمُ عليه بحسب حاله. انظر التفصيل فيما سبق في مطلب: «درجة ما سكت عنه أبو داود».

(٤) يريد: أنه لا يُطِيلُ في الثناء على عملِه أكثر مما ذكر، ولو كان الكتابُ من تأليف غيره: لقال في الثناء عليه أكثر.

(٥) في النسخ: «وهو»، والمثبت من (توجيه النظر).

(٦) يريد الإمام أبو داود: أنَّ الكتابَ مستوعِبٌ - في نظره - لجميع السنن، وهي أحاديث الأحكام، ولا ينقُضُه سوى ذكر كلام الأئمة الفقهاء الذي يكون مستنبطاً من السنن.

(٧) كذا في النسخ، وفي (توجيه النظر): «يتعلموه»، وهو أنسب.

ولا يَضُرُّ رجلاً ألا يَكْتُبَ من العلم - بعد ما يَكْتُبُ هذا الكتاب - شيئاً^(١).
وإذا نظرَ فيه وتَدَبَّرَه وتَفَهَّمَه: حينئذٍ يَعْلَمُ مقدارَه.

وأما هذه المسائل - مسائل الثوريِّ ومالك والشافعيِّ - : فهذه **أحاديثُ كتابه**
أصول المسائل
الفقهية الأحاديثُ أصولُها^(٢).

وَيُعْجِبُنِي أَنْ يَكْتُبَ الرجلُ مع هذه الكُتُبِ مِنْ رَأْيِ أَصْحَابِ النَّبِيِّ **آراءُ الصحابة**

ﷺ

وَيَكْتُبَ أيضاً مثلاً «جامع سفيان الثوري»؛ فإنه أحسنُ ما وَضَعَ الناسُ **جامعُ سفيان**
الثوري من^(٣) الجوامع^(٤).

والأحاديثُ التي وضعْتُها في كتاب «السنن» أكثرُها مشاهيرُ، (وهي **أحاديثُ السنن**
مشاهير، ولا **يحتجُ بالغريب** عند كلِّ مَنْ كَتَبَ شيئاً من الأحاديثِ^(٥)، إِلَّا أَنْ تَمَيِّزَهَا لَا يَقْدِرُ عَلَيْهِ كُلُّ
الناسِ^(٦)، والفخرُ بها أنها مشاهيرُ^(٧))^(٨)؛ فإنه لَا يُحْتَجُّ بحديثٍ غريبٍ،

(١) فيه ترغيبٌ من الإمام أبي داود على كتابة سنِّه؛ لِمَا يَشْتَمِلُ عليه من أحاديث الأحكام، وَلِمَا اجْتَهَدَ في جمعه وترتيبه وتهذيبه تلك السنوات.

(٢) يريد بالمسائل: الفتاوى التي صدرت من أولئك الأئمة المذكورين، فيقول: أحاديثُ كتابه هي أصولُ المسائل الفقهية، فلا يَنْبَغِي أَنْ يَطْغَى الاهتمامُ بها على الاعتناء بأصولها وهي هذه الأحاديث.

(٣) في الأصل: «في»، والمثبت من (س).

(٤) «جامع سفيان الثوري» مع شهرته وأهميته يُعَدُّ من تراثنا المفقود.

(٥) أي: إن هذه الأحاديث منتشرةٌ بين طُلَّابِ الحديث، ليست مما يختصُّ به بعضُ الناس، ولا مما يخفى على الكثيرين.

(٦) في (س): «كل إنسان».

(٧) أي: ميزة هذه الأحاديث أنها مشاهير.

(٨) ما بين القوسين سقطَ من الأصل في هذا الموضع، واستدرَكه مستدرِكٌ على هامش الأصل، ثم أُقْحِمَ هذا الكلام في غير موضعه في الأصل، وقد اعتمدتُ هامشَ الأصل (وتوجيه النظر)، أسوةً بصنيع الدكتور محمد لطفي الصباغ في تحقيقه (ص/٧٢).

ولو كان من رواية مالك، ويحيى بن سعيد، والثقات من أئمة العلم.
ولو احتجَّ رجلٌ بحديثٍ غريب: وجدتَ مَنْ يطعنُ فيه، ولا يحتجُّ
بالحديثِ الذي قد احتجَّ به إذا كان الحديثُ غريباً شاذّاً^(١).

فأمَّا الحديثُ المشهورُ المتصلُ الصحيحُ: فليس يَقْدِرُ أن يَرُدَّ عليك أحدٌ.
وقال إبراهيمُ النَّخعيُّ^(٢): كانوا يكرهونَ الغريبَ من الحديثِ^(٣).

وقال يزيدُ بنُ أبي حبيبٍ^(٤): إذا سمعتَ الحديثَ فأنشده كما تُنشِدُ
الصَّلاةَ، فإن عُرِفَ؛ وإلَّا فدَعُهْ^(٥).

وإنَّ من الأحاديثِ في كتابي «السُّنَن» ما ليس بمتَّصلٍ^(٦)، وهو:
مرسلٌ ومُدلس. وهو إذا لم توجَدِ الصَّحاحُ عند عامَّةِ أهلِ الحديثِ: على
معنى أنه متصلٌ^(٧).

إيراده للمراسيل
إذا لم يجد
الصَّحاح

وهو^(٨) مثل: الحسن عن جابر^(٩)،

(١) أي: ووجدته لا يحتج بذلك الحديث الغريب الذي احتجَّ به ذلك الرجل. وقد قيَّدَ
الغريب بالشاذ احترازاً من الغريب الفرد الذي لا مطعن فيه إسناداً ومثناً، بل المراد:
الغرائب التي فيها مطعن سنداً أو مثناً.

(٢) هو إبراهيم بن يزيد النخعي الكوفي (ت ٩٦هـ).

(٣) في (س): «غريب الحديث».

(٤) هو أبو رجاء الأزدي مولاهم، المصري (ت ١٢٨هـ)، الفقيه، كان مفتي أهل مصر،
وهو أولُ مَنْ أظهرَ بمصر العلمَ بالحلال والحرام.

(٥) أي: فإن عُرِفَ مخرجه وتبيَّن تلقِّي العلماء له: فخذْ به، وإلَّا فدَعُهْ؛ لاحتمال كونه
ضعيفاً أو معلولاً.

(٦) في (س): «وفي كتابي هذا ما ليس بمتصل».

(٧) يذكر أبو داود هنا تبريراً لإيراد المراسيل في سننه، فيقول إنَّ هذه المراسيل يذكرها
العلماء إذا لم يجدوا الأحاديث المتصلة، ويستأنسون بها إذا لم توجد الصَّحاحُ
المتصلة في الباب. (٨) أي هذا النوع، وهو المرسل.

(٩) الحسن هو: ابنُ أبي الحسن البصري (ت ١١٠هـ)، أحدُ أئمة التابعين المعروفين.
(وجابر) هو الصحابيُّ المعروف جابر بن عبد الله الأنصاري (ت ٧٨هـ).

والحسن عن أبي هريرة^(١)، والحكم عن مقسم عن ابن عباس^(٢)، وليس بمتّصل. وسماع الحكم من مقسم أربعة أحاديث^(٣).

وأما أبو إسحاق عن الحارث عن علي^(٤)؛ فلم يسمع أبو إسحاق من الحارث إلا أربعة أحاديث، ليس فيها مسند واحد.

وأما ما في كتاب «السنن» من هذا النحو: فقليل، ولعلّ ليس للحارث الأعور في كتاب «السنن» إلا حديث واحد^(٥)، فإنما كتبه بأخرة.

وربما كان في الحديث ما تثبت صحّة الحديث منه. إذا كان يخفى منهجه في الحديث المعلوم ذلك عليّ: فربما تركت الحديث إذا لم أفقهه^(٦).

• وقد صرح ابن المديني وغيره أنّ الحسن لم يسمع من جابر. انظر: (كتاب المراسيل) لابن أبي حاتم (ص/٣٩)، (جامع التحصيل في أحكام المراسيل) للعلائي (ص/١٦٣، ١٦٤).

(١) لم يسمع الحسن عن أبي هريرة، كما صرح به الأئمة. انظر: (كتاب المراسيل) لابن أبي حاتم (ص/٣٩)، (جامع التحصيل في أحكام المراسيل) (ص/١٦٤).

(٢) الحكم هو ابن عتيبة الكندي ولواء، الكوفي (ت ١١٥هـ)، أحد الأعلام، ثقة ثبت. و(مقسم): هو ابن بجرة - أو ابن نجدة - مولى عبد الله بن الحارث بن نوفل (ت ١٠١هـ).

(٣) وقال الإمام أحمد: لم يسمع الحكم من مقسم إلا أربعة أحاديث، وأما غير ذلك فأخذها من كتاب. وقال شعبة: أحاديث الحكم عن مقسم كتاب سوى خمسة أحاديث. قال يحيى بن سعيد القطان: هي حديث الوتر، وحديث القنوت، وحديث عزيمة الطلاق، وجزاء الصيد، وإتيان الحائض. انظر: (سير أعلام النبلاء) ٥/٢١٠، (تهذيب التهذيب) (١٠/٢٨٨).

(٤) أبو إسحاق هو عمرو بن عبد الله بن عبيد السبيعي الكوفي (ت ١٢٦هـ)، و(الحارث) هو ابن عبد الله الهمداني الأعور، أبو زهير الكوفي (ت ٦٥هـ)، اتهمه الشعبي وابن المديني بأنه كذاب.

(٥) جملة ما للحارث الأعور في «سنن أبي داود» خمسة أحاديث، هي: (٩٠٨، ١٥٧٢، ٢٠٧٦، ٢٠٧٧، ٥٠٥٢).

(٦) أي: ربما تركت الحديث ولم أكتبه في «السنن» إذا لم أتبين سلامته من العَلَلِ القادحة.

وربما كتبته وبَيَّنَّته^(١)، وربما لم أقف عليه^(٢)، وربما أتوقَّفُ عن مثل هذا؛ لأنه ضررٌ على العامة أن يُكشَفَ لهم كلُّ ما كان من هذا الباب فيما مضى من عيوب الحديث؛ لأنَّ علمَ العامة يَقْصُرُ عن مثل هذا^(٣).

عدد أجزاء الكتاب واحدٌ مراسيل^(٤).

أنواع المراسيل وما رُوي عن النبي ﷺ من المراسيل:

- منها: ما لا يَصِحُّ؛ لأنه لم يَعْتَضِدْ بمسندٍ غيره.
- ومنها: ما هو مسندٌ عند غيري، وهو متصلٌ صحيح.

ولعلَّ عدد الذي في كتابي من الأحاديث: قدرُ أربعة آلافٍ وثمانمائة حديث^(٥)، ونحوُ ستمائة حديث من المراسيل^(٦).

(١) أي: ربما يُخرِجُ الحديثَ المُعلَّ وبَيِّنُ علَّته.

(٢) أي: قد أخرجُ الحديثَ المُعلَّ ظَنًّا مني أنه سليمٌ من العلل، ولا أقفُ على علَّته. وهذا منه اعتذارٌ عمَّا قد يُوجد في كتابه من المُعلَّ الذي لم يُبيِّنْ هو علَّته، والله تعالى أعلم.

(٣) أي: أنه أحيانًا لا يذكرُ العلةَ والعيبَ لأنه من الصَّرَرِ البالغ أن يُكشَفَ للعامة كلُّ عيوب الحديث؛ لأنَّ علمَ العامة يَقْصُرُ عن تفهُمِ مثله، فيكون سببًا لفتنة بعضهم. قال الحافظُ ابنُ رجب الحنبلي رَحِمَهُ اللهُ بعد أن نقلَ كلامَ أبي داود هذا: «وهذا كما قال أبو داود؛ فإنَّ العامةَ تقصُرُ أفهامُهم عن مثل ذلك، وربما ساءَ ظَنُّهم بالحديثِ جملةً إذا سمعوا ذلك. وقد تسلَّطَ كثيرٌ ممن يطعنُ في أهل الحديث بذكرِ شيءٍ من هذه العلل، وكان مقصودُه بذلك الطعنُ في أهل الحديث جملةً، والتشكيكُ فيه، أو الطعنُ في غير حديث أهل الحجاز، كما فعله حسينُ الكرابيسي في كتابه الذي سَمَّاهُ به (كتاب المدلسين)...». (شرح علل الترمذي) (٨٩٢/٢).

وانظر تعليق الدكتور محمد بن لطفي الصباغ (ص/٧٦ - ٧٧).

(٤) انظر ما سبق عن تجزئة الكتاب في مبحث «أقسام الكتاب، وتبويُّه، وعددُ أحاديثه».

أمَّا المراسيل: فقد طُبِعَ مستقلاً، وعددُ أحاديث المطبوع: (٥٤٤) رسالة.

(٥) سبق أنَّ عددَ أحاديثه حسبَ ترقيم المطبوع هو: (٥٢٧٤)، وانظر ما سبق في موضعه.

(٦) عددها في المطبوع (٥٤٤) - كما سبق -.

فَمَنْ أَحَبَّ أَنْ يُمَيِّزَ هَذِهِ الْأَحَادِيثَ مَعَ الْأَلْفَاظِ: فَرَبَّمَا يَجِيءُ حَدِيثٌ مِنْهُ فِي
 مِنْ طَرِيقٍ، وَهُوَ عِنْدَ الْعَامَّةِ مِنْ طَرِيقِ الْأُئِمَّةِ الَّذِينَ هُمْ مَشْهُورُونَ، غَيْرَ أَنَّهُ
 رُبَّمَا طَلِبْتُ اللَّفْظَةَ الَّتِي تَكُونُ لَهَا مَعَانٍ كَثِيرَةٌ^(١).

وَمِمَّنْ عَرَفْتُ: نَقَلَ مِنْ جَمِيعِ هَذِهِ الْكُتُبِ^(٢).

فَرَبَّمَا يَجِيءُ الْإِسْنَادُ فَيُعْلَمُ مِنْ حَدِيثٍ غَيْرِهِ أَنَّهُ غَيْرُ مَتَّصِلٍ، وَلَا يَتَبَيَّنُ بِإِنْ سَبَبَ عَدَمِ
 السَّمْعِ إِلَّا بِأَنْ يَعْلَمَ الْأَحَادِيثُ، وَتَكُونُ لَهُ بِهَا مَعْرِفَةٌ، فَيَقِفُ عَلَيْهِ؛ مِثْلَ
 مَا يُرَوَّى عَنْ ابْنِ جَرِيرٍ قَالَ: أَخْبَرْتُ عَنْ الزَّهْرِيِّ. وَيُرْوَاهُ الْبُرْسَانِيُّ^(٣)
 عَنْ ابْنِ جَرِيرٍ، عَنْ الزَّهْرِيِّ.

فَالَّذِي يَسْمَعُ يَظُنُّ أَنَّهُ مَتَّصِلٌ^(٤)؛ وَلَا يَصِحُّ بَتَّةً^(٥)؛ فَإِنَّمَا تَرَكْنَاهُ لِذَلِكَ،
 إِنَّمَا هُوَ لِأَنَّ أَوَّلَ الْحَدِيثِ غَيْرُ مَتَّصِلٍ وَلَا يَصِحُّ، وَهُوَ حَدِيثٌ مَعْلُولٌ،

(١) يُنَبِّهُ الْمُؤَلِّفُ هُنَا إِلَى مَنَهِجِهِ فِي اخْتِيَارِ الْمَتُونِ، وَهُوَ أَنَّهُ يَلَاحِظُ فِي اخْتِيَارِهِ لِلْأَلْفَاظِ
 دَلَالَتَهَا عَلَى الْأَحْكَامِ، فَإِذَا كَانَ الْحَدِيثُ مَرْوِيًّا مِنْ طَرِيقٍ عَدِيدَةٍ: يَخْتَارُ الطَّرِيقَ الَّتِي
 أَلْفَاظُهَا أَكْثَرُ جَمْعًا لِلْأَحْكَامِ وَدَلَالَةً عَلَيْهَا، وَيُؤَثِّرُ هَذَا الطَّرِيقَ عَلَى الطَّرِيقِ الْآخَرِ
 الَّتِي قَدْ تَكُونُ مَشْهُورَةً عِنْدَ الْأُئِمَّةِ. فَإِذَا وُجِدَ فِي السَّنَنِ حَدِيثٌ مِنْ طَرِيقٍ غَيْرِ مَشْهُورَةٍ
 مَعَ كَوْنِهِ مَعْرُوفًا عِنْدَ عَامَةِ أَصْحَابِ الْحَدِيثِ مِنْ طَرِيقِ الْأُئِمَّةِ الْمَشْهُورِينَ: فَوَجَّهَ ذَلِكَ
 مَا أَفَادَهُ بِقَوْلِهِ: «غَيْرَ أَنَّهُ رُبَّمَا طَلِبْتُ اللَّفْظَةَ الَّتِي تَكُونُ لَهَا مَعَانٍ كَثِيرَةٌ». انْظُرْ تَعْلِيقَ
 الشَّيْخِ عَبْدِ الْفَتَّاحِ أَبِي غَدَةَ (ص/٥٣).

(٢) أَيُّ: هُنَاكَ نَاسٌ مِمَّنْ قَدْ عَرَفْتُهُمْ يَنْقُلُونَ مِنْ جَمِيعِ الْكُتُبِ الْمَتَدَاوِلَةِ دُونَ تَحَرٍُّّ لِلْأَلْفَاظِ.
 يُعَرِّضُ الْإِمَامُ أَبُو دَاوُدَ بَنَاسَ عَرَفَهُمْ يَنْقُلُونَ مِنَ الْكُتُبِ، وَلَا يُرَاعُونَ مَا يَرَاعِيهِ هُوَ مِنْ
 نَاحِيَةِ لَفْظِ الْحَدِيثِ وَسَنَدِهِ.

(٣) هُوَ مُحَمَّدُ بْنُ بَكْرٍ بْنُ عَثْمَانَ الْبُرْسَانِيُّ الْبَصْرِيُّ (ت ٢٠٤هـ)، رَوَى عَنْ ابْنِ جَرِيرٍ،
 وَرَوَى عَنْهُ أَحْمَدُ.

(٤) وَذَلِكَ لِأَنَّ صِيغَةَ الرِّوَايَةِ الْأُولَى - وَهِيَ «أَخْبَرْتُ» نَصٌّ فِي الْإِنْقِطَاعِ، أَمَّا الصِّيغَةُ الَّتِي
 اسْتَعْمَلَهَا الْبُرْسَانِيُّ عَنْ ابْنِ جَرِيرٍ - وَهِيَ «عَنْ» - فَتَوْهُمُ الْإِتِّصَالِ، فَيَظُنُّ النَّازِرُ غَيْرَ
 الْبَصِيرِ بِالطَّرِيقِ وَالْعِلَلِ أَنَّ الطَّرِيقَ الثَّانِيَةَ مُتَّصِلَةً، مَعَ أَنَّهَا هِيَ الْآخَرَى مُعَلَّلَةٌ وَغَيْرُ
 صَحِيحَةٍ.

(٥) أَيُّ: قِطْعًا، وَهُوَ بِمَعْنَى «الْبَتَّة».

ومثلُ هذا كثير.

والذي لا يَعْلَمُ يقول: قد تركَ حديثًا صحيحًا من هذا^(١)، وجاءَ بحديثٍ معلول.

وإنما لم أَصنّف في كتاب «السنن» إِلَّا الأحكام، ولم أَصنّف [فيه]^(٢) كتبَ الزهد، وفضائل الأعمال، وغيرها^(٣).

فهذه الأربعةُ آلاف والثمانمائة كُلُّها في الأحكام، فأما أحاديثُ كثيرة [صَحاحُ]^(٤) في الزهدِ والفضائلِ وغيرها: فلم أخرجها^(٥).

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته^(٦).

وصلّى الله على سيّدنا محمد وعلى آله وسلّم تسليمًا، وحسبنا الله ونعم الوكيل.



(١) كذا في الأصل، وفي (س): «مثل هذا».

(٢) كلمة «فيه» زيادة من (س).

(٣) في (س): «ولا فضائل الأعمال، ولا غيرها».

(٤) كلمة «صَحاح» زيادة من (س).

(٥) في (س): «وهذه الأربعةُ آلاف والثمانمائة كُلُّها في الأحكام، وأما غير هذا من الزهد والفضائل وغيرها أحاديث كثيرة صَحاح: فلم أخرجها».

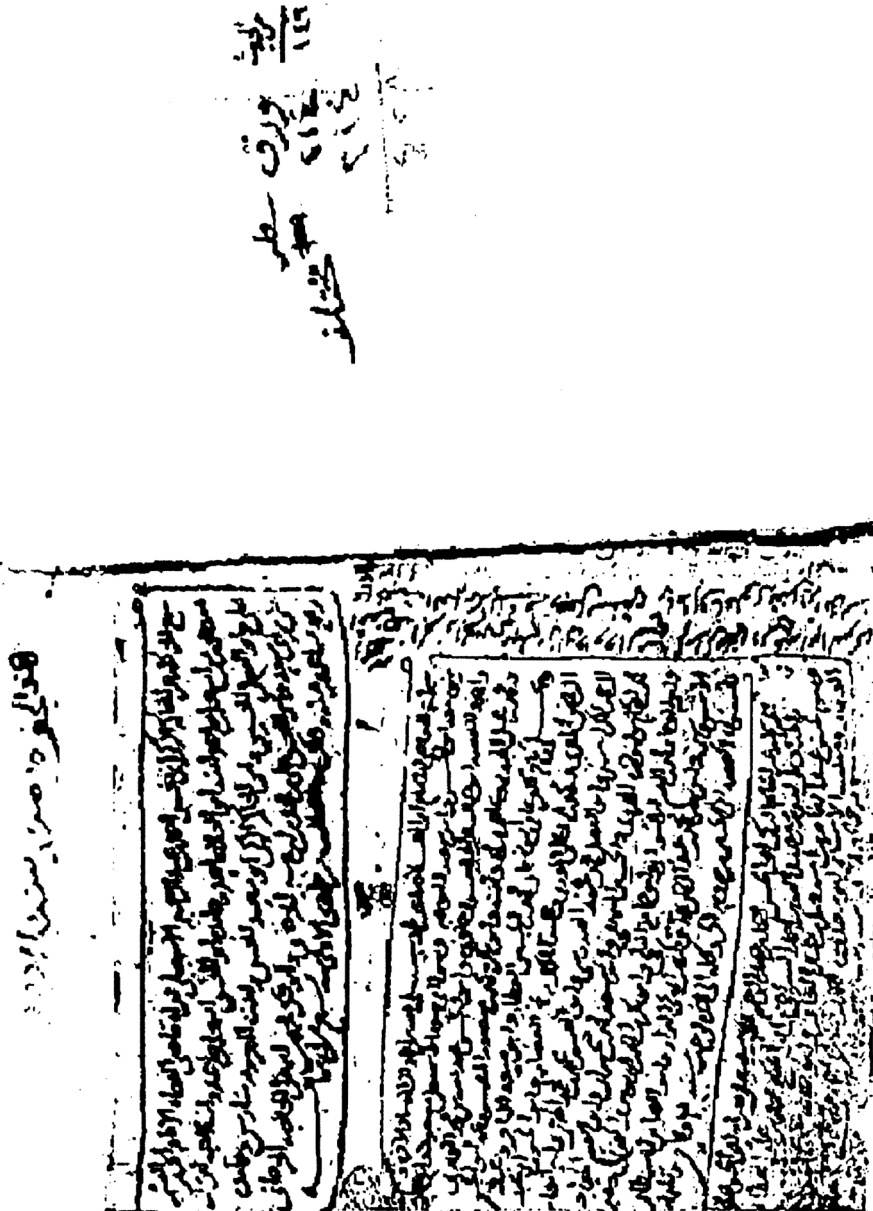
(٦) نسخة (س) تنتهي عند «ورحمة الله»، ولم تَرِد فيها جملة الصلاة والسلام.

ملحق

ببعض صور مخطوطات
سنن الإمام أبي داود السجستاني
ورسالة أبي داود إلى أهل مكة
في وصف سننه

أولاً:

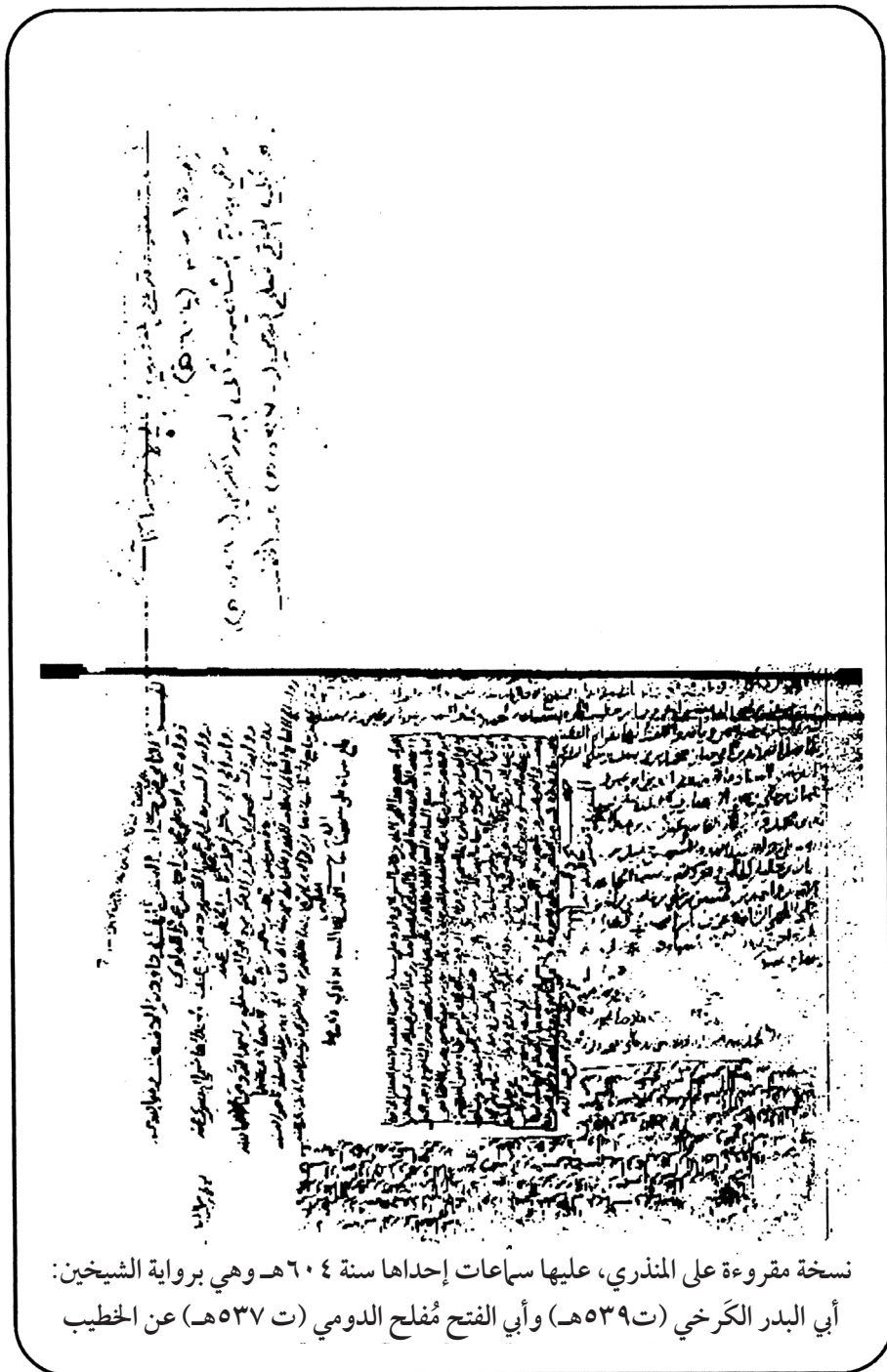
بعض صور مخطوطات
سنن الإمام أبي داود السجستاني



غلاف نسخة ابن داسه / المحمودية

نسخة بخط قديم من خطوط القرن الرابع، عليها سماعات كثيرة أقدمها سنة ٣٨٩هـ

[illegible][illegible]





نسخة جمعت بين أربع روايات / الجامع الكبير بصنعاء

والمحملة له لقديما هذا في اعمد بنا الشيخ محمد بن عيسى بن ابي بصير
والله اعلم بالصواب والحق في الحقيقة ما بين يدينا من هذه المخطوطات
والتي هي من اعمد بنا الشيخ محمد بن عيسى بن ابي بصير
والله اعلم بالصواب والحق في الحقيقة ما بين يدينا من هذه المخطوطات



من اعمد بنا الشيخ محمد بن عيسى بن ابي بصير
والله اعلم بالصواب والحق في الحقيقة ما بين يدينا من هذه المخطوطات
والتي هي من اعمد بنا الشيخ محمد بن عيسى بن ابي بصير
والله اعلم بالصواب والحق في الحقيقة ما بين يدينا من هذه المخطوطات

الكتاب

من اعمد بنا الشيخ محمد بن عيسى بن ابي بصير
والله اعلم بالصواب والحق في الحقيقة ما بين يدينا من هذه المخطوطات
والتي هي من اعمد بنا الشيخ محمد بن عيسى بن ابي بصير
والله اعلم بالصواب والحق في الحقيقة ما بين يدينا من هذه المخطوطات

ثانيًا:

بعض صور مخطوطات
رسالة أبي داود إلى أهل مكة
في وصف سننه

رسالة أبي داود إلى أهل مكة في وصف سنته
 في وصف ما يليه لكاتب السيف
 رداه لي الحب من جميع علي عبد الله ما كي عنه وحسبوا عظم على
 الصدق اعطاه

٨٨

حتى لا يسمع لهم فكر
 سره

دولة

رسالة أبي داود إلى أهل مكة في وصف سنته
 في وصف ما يليه لكاتب السيف
 رداه لي الحب من جميع علي عبد الله ما كي عنه وحسبوا عظم على
 الصدق اعطاه
 رداه لي الحب من جميع علي عبد الله ما كي عنه وحسبوا عظم على
 الصدق اعطاه

وداد
 هذه الرسالة على أبي السيف الذي علمه عالمي العشاء
 نظام الدين محمد علي الحسيني ما كان له من الحكمة والخيال
 التي تليق به من الحكمة والخيال
 على الدين محمد علي والسيف الذي علمه عالمي العشاء
 وعبد الحكيم بن عبد الحكيم الطيب ما كان له من الحكمة والخيال
 والجاران بن السيف الذي علمه عالمي العشاء
 عبد الحكيم بن عبد الحكيم الطيب ما كان له من الحكمة والخيال

فهرس الموضوعات

أولاً

فهرس «المدخل إلى سنن الإمام أبي داود السجستاني»

- ٥ قالوا في سنن الإمام أبي داود
- ٦ وقالوا في مؤلفه الإمام أبي داود
- ٧ مقدمة المؤلف
- ٩ خطة المدخل
- ١٣ **الباب الأول: حياة الإمام أبي داود السجستاني**
- ١٥ **الفصل الأول: سيرة الإمام أبي داود الشخصية**
- ١٧ المبحث الأول: اسمُه، ونسبُه، ونسبَتُه، وكنيتُه
- ١٩ المبحث الثاني: بلده
- ١٩ تحديد لموقع إقليم «سجستان» اليوم
- ٢٣ خريطة توضح موقع إقليم «سجستان» ومدينة «زرنج» موطن أبي داود
- ٢٤ المبحث الثالث: ولادته
- ٢٥ المبحث الرابع: نشأته وأسرته
- ٢٧ المبحث الخامس: شمائله وفضائله
- ٢٧ ١ - تمثله بالسنة النبوية سلوكاً ومنهجاً، وتشبيهه بشيخه أحمد
- ٢٨ ٢ - عزة نفسه، وتسويته بين الشريف والوضيع في العلم والتحديث
- ٢٩ ٣ - زهده وورعه وتواضعه

- المبحث السادس: وفاته رَحِمَهُ اللهُ ٣٠
- الفصل الثاني: حياة الإمام أبي داود العلمية ٣١
- المبحث الأول: طلبه للحديث ٣٣
- المبحث الثاني: رحلاته ٣٥
- تبكيه في الرحلات، ووصف تفصيلي لمحطات رحلاته ٣٦
- رحلاته إلى المدن الخراسانية ٣٦
- رحلاته إلى خارج سجستان وخراسان ٣٩
- نظرات في رحلات الإمام أبي داود ٤٧
- خريطة توضح مسار رحلات الإمام أبي داود ٥٠
- المبحث الثالث: شيوخ الإمام أبي داود ٥١
- أسماء عشرين شيخاً من شيوخه مرتبين على عدد مروياتهم في كتابه السنن .. ٥٤
- المبحث الرابع: تلاميذ الإمام أبي داود ٥٨
- المبحث الخامس: مؤلفات الإمام أبي داود ٦١
- المبحث السادس: مكانته العلمية ٦٥
- قصّة طلب الأمير الموفق - ولي عهد الخليفة - من الإمام أبي داود
أن ينتقل إلى البصرة لتُعمَرَ به ٦٥
- نبذة عن فتنة الزنج التي تسببت في خراب البصرة ٦٦
- من المجالات التي برز فيها الإمام أبو داود ٦٧
- المبحث السابع: ثناء العلماء عليه ٧٣
- قصّة تقبيل التُّستريّ للسان الإمام أبي داود ٧٥
- الباب الثاني: سنن الإمام أبي داود السجستاني ٧٧**
- الفصل الأول: التعريف بسنن الإمام أبي داود ٧٩
- المبحث الأول: التعريف بسنن الإمام أبي داود ٨١
- ١ - اسم الكتاب ٨١
- ٢ - موضوع الكتاب ٨١
- ٣ - متى أُلّف أبو داود كتابه «السنن»؟ ٨٢

- ٤ - تجزئة الكتاب ٨٤
- ٥ - طبعات الكتاب ٨٥
- ٦ - تنبيه إلى احتمال خطأ في نسخ سنن أبي داود المطبوعة والمخطوطة .. ٨٩
- المبحث الثاني: رواية «سنن الإمام أبي داود» ٩٣
- المبحث الثالث: أقسام الكتاب، وتبويبُه، وعددُ أحاديثه، وعددُ
- الأحاديث التي انتخبَ «السنن» منها ١٠٢
- المبحث الرابع: مكانة «سنن الإمام أبي داود»، وثناء العلماء عليه ١٠٧
- المبحث الخامس: عناية العلماء بسنن الإمام أبي داود ١١٣
- ١ - شروح الكتاب ١١٣
- ٢ - المختصرات ١١٨
- ٣ - المستخرجات ١١٩
- ٤ - الزوائد ١١٩
- ٥ - الرجال ١٢٠
- ٦ - وصلٌ معلقاته ١٢٠
- ٧ - التصحيح والتضعيف ١٢١
- ٨ - دراسات حول السنن ومؤلفه ١٢٢
- الفصل الثاني: منهجُ الإمام أبي داود السَّجِسْتَانِي فِي سُنَنِه ١٢٥
- المبحث الأول: منهجُ الإمام أبي داود في تراجم الأبواب ١٢٧
- المبحث الثاني: محاولته استيعابَ أحاديث الأحكام، مع مراعاة الاختصار .. ١٣٢
- المطلب الأول: محاولته استيعابَ أحاديث الأحكام ١٣٢
- المطلب الثاني: الاختصارُ في سنن الإمام أبي داود ١٣٥
- المبحث الثالث: شرطُ الإمام أبي داود في سننه ١٣٩
- المطلب الأول: بيان شرط الإمام أبي داود في سننه ١٣٩
- المطلب الثاني: بيان درجة أحاديث سنن الإمام أبي داود ١٤٣
- أولاً: بيان درجة أحاديث «السنن» ١٤٣
- ثانياً: طبقات رواية «السنن» من حيث العدالة والضبط ١٤٥

- ثالثاً: لماذا أورد أبو داود الضعيف في كتابه؟ ١٤٦
- المبحث الرابع: درجة ما سكت عنه أبو داود ١٤٨
- المطلب الأول: أسباب سكوت أبي داود ١٤٨
- المطلب الثاني: درجة ما سكت عنه أبو داود ١٥٢
- أقوال العلماء في مراد أبي داود بقوله: «وما لم أذكر فيه شيئاً:
- فهو صالح» ١٥٣
- نصّ طويلٌ للحافظ ابن حجر في الموضوع ١٥٥
- الراجح في المسألة ١٦٢
- المبحث الخامس: المعلق في «سنن الإمام أبي داود» ١٦٣
- التمهيد: في تعريف المعلق وأسبابه العامة ١٦٣
- المطلب الأول: أسباب التعليق عند الإمام أبي داود ١٦٥
- المطلب الثاني: الرواة الذين أخرج لهم أبو داود تعليقاً ١٧١
- المطلب الثالث: عدد المعلقات في سنن الإمام أبي داود ١٧٢
- المبحث السادس: الصناعة الحديثية في سنن الإمام أبي داود ١٧٤
- المطلب الأول: الصناعة الحديثية المتعلقة بالإسناد ١٧٤
- ١ - دقة الإمام أبي داود في تمييز صيغ الأداء ١٧٤
- ٢ - التعريف بالرواة والتمييز بينهم ١٧٦
- ٣ - الحكم على الراوي ١٧٧
- المطلب الثاني: الصناعة الحديثية المتعلقة بالمتن ١٧٨
- ١ - دقته في تمييز ألفاظ متون الأحاديث ١٧٨
- ٢ - ترتيب الأحاديث النسخة والمنسوخة ١٨٢
- ٣ - بيان مذاهب بعض الفقهاء ١٨٢
- ٤ - بيان بعض الأحكام الفقهية ١٨٢
- ٥ - ذكر الفوائد الأصولية ١٨٣
- ٦ - بيان تفرّد أهل الأمصار في رواية حديث ما ١٨٣
- ٧ - شرح الغريب وبيان المصطلحات ١٨٦

- ١٨٧ ٨ - التعريف بالأمكنة
- ١٨٨ المطلب الثالث: علم العلل
- ١٨٩ المطلب الرابع: العلو والنزول في «سنن الإمام أبي داود»
- ١٩٠ تميز أبي داود بالعلو وقربه من الإمام البخاري فيه
- ١٩١ الثلاثيات عند أبي داود
- ١٩٢ كثرة الرباعيات في سنن الإمام أبي داود
- ١٩٦ فوائد مستخلصة من كتاب (مائة حديث منتقاة من سنن أبي داود) للعلائي ..

ثانيًا

فهرس «رسالة أبي داود إلى أهل مكة في وصف سننه»

- ٢٠١ مقدمة المحقق
- ٢٠١ خلاصة محتويات الرسالة
- ٢٠٣ النسخ المعتمدة في التحقيق
- ٢٠٥ منهجي في التحقيق
- ٢٠٧ نص رسالة الإمام أبي داود
- ٢٠٨ ما دونه في كتابه السنن هو أصح ما عرفه في الباب
- ٢٠٨ منهجه في الترجيح بين الحديثين إذا كانا صحيحين
- ٢٠٨ منهجه في إيراد الأحاديث تحت الأبواب
- منهجه في إعادة الأحاديث وتقطيعها حسب ما تشتمل عليه من الأحكام
- ٢٠٨ الفقهية، والاقتصار على موضع الشاهد من الحديث
- ٢٠٩ مسألة المرسل والاحتجاج به
- ٢١٠ ليس في كتابه رواية عن رجل متروك
- ٢١٠ «السنن» فيه الصحيح وغيره، والتزام أبي داود ببيان المنكر من أحاديثه ..
- ٢١٠ بعض مصادر أبي داود في «السنن»، والمقارنة بينها وبين كتابه
- ٢١١ أبو داود استوعب في «السنن» أحاديث الأحكام
- ٢١٢ إذا أورد حديثاً فيه وهن شديد: فإنه يبيته

- ٢١٢ إنَّ ما سكتَ عنه: فهو صالحٌ عنده
- ٢١٢ التذكير مرة أخرى باستيعابه لأحاديث الأحكام
- ٢١٢ قيمة كتابه ومكانته، وأنَّ الكتاب لو كان لغيره: لاسترسلَ في بيان قيمته أكثر
- ٢١٢ الترغيبُ في كتابة كتابه، وبيان أنَّ أحاديثه هي أصولُ المسائل الفقهية ..
- ٢١٣ الترغيب في تدوين آراء الصحابة مع تدوين الأحاديث المرفوعة
- ٢١٣ التنويه بجامع سفیان الثوري رَحِمَهُ اللهُ
- ٢١٣ أبو داود انتقى في سننه الأحاديث المشهورة، وتجنَّبَ الغرائب
- ٢١٤ ربما يوردُ الأحاديثَ المرسلة، إذا لم يجد الأحاديثَ المتصلة الصحيحة .
- ٢١٥ منهجه في الأحاديث المعلولة
- ٢١٦ بيانه عددَ أجزاء كتابه، وعددَ أحاديثه
- ٢١٧ عود لبيان منهجه في الاختصار وفي اختيار الطرق والمتون
- ٢١٧ ذكرُ سبب عدم إيرادِه لكثيرٍ من الأحاديث التي ظاهرُها الصحة والاتصال
- التذكيرُ بأنه اقتصرَ في سننه على أحاديث الأحكام، ولم يذكر فيه
- ٢١٨ أحاديث الزهد والفضائل وغيرها
- ٢١٩ ملحق ببعض صور المخطوطات
- ٢٢١ أولاً: صور مخطوطات سنن أبي داود
- ٢٣٧ ثانياً: صور مخطوطات رسالة أبي داود إلى أهل مكة في وصف سننه ..
- ٢٤٣ فهرس محتويات «المدخل إلى سنن الإمام أبي داود»
- ٢٤٧ فهرس محتويات «رسالة أبي داود إلى أهل مكة في وصف سننه»



إصدارات إدارة الشؤون الفنية مرتبة حسب تاريخ سنة إصدارها

أولاً: كتب التحقيق:

- ١- رسالة في أصول الفقه، العُكْبَرِي (ت٤٢٨هـ)، تحقيق مكتب الشؤون الفنية، ط١ / ٢٠٠٦ م. ط٢ / ٢٠١٠ م.
- ٢- تعظيم الفتيا، ابن الجوزي (ت٥٩٧هـ)، تحقيق فيصل العلي، ٢٠٠٦ م.
- ٣- كشف اللثام في شرح عمدة الأحكام (٧ مجلدات)، السِّفَارِينِي (ت١١٨٨هـ)، تحقيق نور الدين طالب، ٢٠٠٧ م.
- ٤- شرح كتاب الشهاب للقضاعي، ابن بدران (ت١٣٤٦هـ)، تحقيق نور الدين طالب، ط١ / ٢٠٠٧ م. ط٢ / ٢٠١٠ م.
- ٥- عادات الإمام البخاري في صحيحه، عبد الحق الهاشمي (ت١٣٩٢هـ)، تحقيق محمد ناصر العجمي، ٢٠٠٧ م.
- ٦- غاية المنتهى في جمع الإقناع والمنتهى (مجلدان)، مرعي الكرمي (ت١٠٣٣هـ)، تحقيق ياسر إبراهيم المزروعى، ورائد يوسف الرومي، ٢٠٠٧ م.
- ٧- الروض الندي شرح كافي المبتدي (مجلدان)، البعلي (ت١١٨٩هـ)، تحقيق نور الدين طالب، ط١ / ٢٠٠٧ م. ط٢ / ٢٠١٠ م.
- ٨- الأسئلة الكويتية روضة الأرواح، ابن بدران (ت١٣٤٦هـ)، تحقيق محمد ناصر العجمي، ٢٠٠٧ م.
- ٩- درة الغواص في حكم الزكاة بالرصااص، ابن بدران (ت١٣٤٦هـ)، تحقيق محمد ناصر العجمي، ٢٠٠٧ م.
- ١٠- شرح منظومة الآداب الشرعية، الحجاوي (ت٩٦٨هـ)، تحقيق نور الدين طالب، ط١ / ٢٠٠٧ م. ط٢ / ٢٠١٠ م.
- ١١- الخطب السنّية، مصطفى البولاقى (ت١٢٦٣هـ)، تحقيق وليد العلي، ٢٠٠٧ م.
- ١٢- المنبر (مجموعة خطب جمعيّة)، عبد الله النوري (ت١٤٠١هـ)، ٢٠٠٧ م.
- ١٣- الخطب الجمعية في المواعظ الأسبوعية، محمد أحمد الفارسي (ت١٤٠٢هـ)، ٢٠٠٧ م.
- ١٤- الأحكام المفيدة في الأقوال السديدة، عبد الله بن عبد الرحمن السند (ت١٣٩٧هـ)، اعتنى به نور الدين مسعي، ط١ / ٢٠٠٧ م. ط٢ / ٢٠١٠ م.
- ١٥- رسالة أبي داود لأهل مكة في وصف سننه، مع المدخل إلى سنن أبي داود، تحقيق محمد النورستاني، ط١ / ٢٠٠٨ م. ط٢ / ٢٠١٠ م.
- ١٦- المصعد الأحمد في ختم مسند الإمام أحمد، ابن الجَزَرِي (ت٨٣٣هـ)، تحقيق محمد ناصر العجمي، ٢٠٠٨ م.

- ١٧- القول العلي لشرح أثر الإمام علي، السِّفَارِينِي (ت ١١٨٨هـ)، تحقيق محمد النورستاني، ط ١ / ٢٠٠٨ م. ط ٢ / ٢٠١٠ م.
- ١٨- تحفة الخلان في أحكام الأذان، الدمرداشي (ت ١١٤٩هـ)، تحقيق محمود الكبش، ٢٠٠٨ م.
- ١٩- فرائد الفوائد في أحكام المساجد، ابن طولون (ت ٩٥٣هـ)، تحقيق مكتب الشؤون الفنية، ط ١ / ٢٠٠٨ م. ط ٢ / ٢٠١١ م.
- ٢٠- سؤالات علامة الكويت عبد الله خلف الدحيان (العقود الياقوتية في جيد الأسئلة الكويتية)، ابن بدران (ت ١٣٤٦هـ)، تحقيق الطاهر خذيري، ط ١ / ٢٠٠٨ م. ط ٢ / ٢٠١٠ م.
- ٢١- نصيحة الإنسان عن استعمال الدخان، عبد الله بن عبد الرحمن السند (ت ١٣٩٧هـ)، ٢٠٠٨ م.
- ٢٢- الرشد، عبد الله النوري (ت ١٤٠١هـ)، اعتنى به نور الدين مسعي، ٢٠٠٨ م.
- ٢٣- فتح الرحمن فيما يجب معرفته على كل إنسان، الوضاحي (ت ١١٣٥هـ)، تحقيق محمود الكبش، ٢٠١١ م.
- ٢٤- التيسير نظم التحرير، العمرطي (ت ٩٨٩هـ)، تحقيق ياسر المقداد، ٢٠١١ م.
- ٢٥- إعلام الأنام بفضائل الصيام، البكري الشافعي (ت ٩٥٢هـ)، تحقيق سامي صبح، ٢٠١٤ م.
- ٢٦- نظم رسالة ابن أبي زيد القيرواني، الغلاوي الشنقيطي (ت ١٢٠٩هـ)، تحقيق محمد أحمد جدو، ٢٠١٤ م.
- ٢٧- الأسباب المعينة على الصبر على أذى الخلق، ابن تيمية (ت ٧٢٨هـ)، تحقيق عبد الرزاق البدر، ٢٠١٥ م.
- ٢٨- ست رسائل في أحكام المساجد، تحقيق سامي صبح، ٢٠١٥ م، وهي:
 - تحفة الراكع والمساجد في جواز الاعتكاف في فناء المساجد، عبد الغني النابلسي (ت ١١٤٣هـ).
 - سعادة الماجد بعمارة المساجد ورغبة طالب العلوم إذا غاب عن درسه، الشُّرْبُلَالِي (ت ١٠٦٩هـ).
 - البشري بعظيم المنة في حديث «من بنى لله مسجداً بنى له بيتاً في الجنة»، الطحلاوي.
 - فضل عمارة المساجد، عليّ الأجهوري (ت ١٠٦٦هـ).
 - فضل بناء المسجد، الطوخي (بعد ١٣٠٣هـ).
 - فضل بناء المساجد وعمارته وعماره، محمد عبد الفتاح الشافعي.
- ٢٩- الأصول من علم الأصول، ابن عثيمين (ت ١٤٢١هـ) = (٢٠٠١ م)، ٢٠١٦ م.

- ٣٠- ملحّة الإعراب، الحريري (ت٥١٦هـ)، ٢٠١٦م
 ٣١- قاعدة مختصرة في وجوب طاعة الله ورسوله وولاية الأمور، ابن تيمية (ت٧٢٨هـ)، تحقيق عبد الرزاق البدر، ٢٠١٨م.
 ٣٢- ذخيرة الإخوان في اختصار الاستغناء بالقرآن لابن رجب، اختصار محمد بن عبد الله الحضرمي الملقب بـ (بحرق)، ٢٠١٨م.

ثانيًا: كتب التأليف:

- ١- ضوابط الفتوى، ٢٠٠٥م.
 ٢- التأصيل الشرعي لما ينبغي أن يتجنبه الإمام والخطيب، الطاهر خديري، ط١ / ٢٠٠٥م. ط٢ / ٢٠١٠م.
 ٣- رسائل التواصل مع الأئمة والخطباء (١ و ٢)، ٢٠٠٥م.
 ٤- رسائل التواصل مع الأئمة والخطباء (٣ و ٤)، ٢٠٠٥م.
 ٥- المختصرات النافعة (١)، ٢٠٠٥م.
 ٦- المختصرات النافعة (٢)، ٢٠٠٥م.
 ٧- المختصرات النافعة (٣)، ٢٠٠٦م.
 ٨- محمد ﷺ من الميلاد الأسنى إلى الرفيق الأعلى، كمال محمد درويش، ٢٠٠٦م.
 ٩- سعة الخلاف ورحمة الاتفاق والاختلاف، الطاهر خديري، ط١ / ٢٠٠٦م. ط٢ / ٢٠١٠م.
 ١٠- كيف نعيد للمسجد مكانته، محمد أحمد لوح، ط١ / ٢٠٠٦م. ط٢ / ٢٠١٠م.
 ١١- الخطب المنبرية لعام (٢٠٠٥م)، ط١ / ٢٠٠٦م. ط٢ / ٢٠١١م.
 ١٢- بريق الجمان في شرح أركان الإيمان، محمد النورستاني، ط١ / ٢٠٠٧م. ط٢ / ٢٠١١م.
 ١٣- المدخل إلى صحيح مسلم، محمد النورستاني، ط١ / ٢٠٠٧م. ط٢ / ٢٠١٠م. ط٣ / ٢٠١٤م. ط٤ / ٢٠٢٣م.
 ١٤- المدخل إلى جامع الترمذي، الطاهر خديري، ط١ / ٢٠٠٧م. ط٢ / ٢٠١٠م. ط٣ / ٢٠٢٣م.
 ١٥- الأسماء والمصاهرات بين أهل البيت والأصحاب، السيد بن إبراهيم، ٢٠٠٧م.
 ١٦- مجالس مع فضيلة الشيخ محمد الأمين الجكني الشنقيطي، كتبها تلميذه: أحمد بن محمد الأمين بن أحمد الجكني الشنقيطي، ط١ / ٢٠٠٧م. ط٢ / ٢٠١٠م.
 ١٧- كيف يؤدي الموظف الأمانة، عبد المحسن العباد البدر، ط١ / ٢٠٠٧م. ط٢ / ٢٠١٠م.

- ١٨- المنهل العذب النмир في سيرة السراج المنير (خطب)، وليد العلي، ٢٠٠٧م.
- ١٩- أنيس الخطباء، الطاهر خذيري، ط١ / ٢٠٠٧م. ط٢ / ٢٠١١م.
- ٢٠- الخطب المنبرية لعام (٢٠٠٦م)، ط١ / ٢٠٠٧م. ط٢ / ٢٠١١م.
- ٢١- المدخل إلى سنن أبي داود، محمد النورستاني، ومعه رسالة أبي داود لأهل مكة في وصف سننه، ط١ / ٢٠٠٨م. ط٢ / ٢٠١٠م. ط٣ / ٢٠٢٣م.
- ٢٢- المدخل إلى سنن النسائي، محمد النورستاني، ط١ / ٢٠٠٨م. ط٢ / ٢٠١٠م. ط٣ / ٢٠٢٣م.
- ٢٣- المدخل إلى موطأ مالك بن أنس، الطاهر خذيري، ط١ / ٢٠٠٨م. ط٢ / ٢٠١٠م. ط٣ / ٢٠٢٣م.
- ٢٤- المدخل إلى سنن ابن ماجه، نور الدين مسعي، ط١ / ٢٠٠٨م. ط٢ / ٢٠١٠م. ط٣ / ٢٠٢٣م.
- ٢٥- حكم صلاة الجمعة قبل الزوال، صالح الصاهود، ٢٠٠٨م.
- ٢٦- الشاء المتبادل بين الآل والأصحاب، ٢٠٠٨م.
- ٢٧- طالب العلم بين أمانة التحمل ومسؤولية الأداء (رسائل التواصل مع الأئمة والخطباء (٥)، محمد بن خليفة التميمي، ط١ / ٢٠٠٨م. ط٢ / ٢٠١٠م.
- ٢٨- الكسب الطيب، أحمد جلباية، ٢٠٠٨م.
- ٢٩- الخطب المنبرية لعام (٢٠٠٧م)، ط١ / ٢٠٠٩م. ط٢ / ٢٠١١م.
- ٣٠- المدخل إلى صحيح البخاري، محمد النورستاني، ط١ / ٢٠١٠م. ط٢ / ٢٠١٤م. ط٣ / ٢٠٢٣م.
- ٣١- الخطب المنبرية لعام (٢٠٠٨م)، طبع ٢٠١٠م.
- ٣٣- المدخل إلى صحيح ابن خزيمة، محمد النورستاني، ط١ / ٢٠١١م. ط٢ / ٢٠٢٣م.
- ٣٤- بلوغ المرام في أحكام الفتح على الإمام، نور الدين مسعي، ٢٠١١م.
- ٣٥- القول التمام في استخلاف الخطيب والإمام، سيد حبيب، ٢٠١١م.
- ٣٦- الأعذار المبيحة للجمع بين الصلاتين، ياسر مقداد، ٢٠١١م.
- ٣٧- طاعة ولي الأمر، إعداد مكتب الشؤون الفنية، ٢٠١١م.
- ٣٨- مراتب الدلالة، محمد الحسن الددو، ٢٠١١م.
- ٣٩- دروس الإمام (الجزء الأول)، ط١ / ٢٠١١م. ط٢ / ٢٠١٤م. ط٣ / ٢٠١٦م.
- ٤٠- أيها الخطيب، عبد الرحمن الصاعدي، ٢٠١١م.
- ٤١- الخطب المنبرية لعام (٢٠٠٩م)، طبع ٢٠١١م.
- ٤٢- المدخل إلى صحيح ابن حبان، محمد النورستاني، ط١ / ٢٠١٢م. ط٢ / ٢٠٢٣م.
- ٤٣- فقه الصيام في الإسلام، حمادة مسير، ٢٠١٤م.

- ٤٤- قواعد ومهارات في إدارة المساجد، سامي صبح، ٢٠١٤م.
- ٤٥- المقتطفات النافعة من ثمار المطالعة، محمد الأمين بن مزيد، ٢٠١٤م.
- ٤٦- دروس الإمام (الجزء الثاني)، ٢٠١٤م.
- ٤٧- الخطب المنبرية لعام (٢٠١٠م)، طبع ٢٠١٤م.
- ٤٨- الخطب المنبرية لعام (٢٠١١م)، طبع ٢٠١٤م.
- ٤٩- الخطب المنبرية لعام (٢٠١٢م)، طبع ٢٠١٤م.
- ٥٠- أصول في المعاملات المالية المعاصرة، خالد المصلح، ٢٠١٥م.
- ٥١- حرمة الدماء، خالد الكندري، ٢٠١٥م.
- ٥٢- الخطب المنبرية لعام (٢٠١٣م)، طبع ٢٠١٥م.
- ٥٣- اللطائف القرآنية، ابن القيم (ت٧٥١هـ)، جمع متعب المطيري، ٢٠١٦م.
- ٥٤- الملخص في شرح كتاب التوحيد، صالح الفوزان، ٢٠١٦م.
- ٥٥- شرح الدروس المهمة لعامة الأمة، عبد الرزاق العباد البدر، ٢٠١٦م.
- ٥٦- أحكام المساجد من صحيح البخاري، سيد حبيب، ٢٠١٦م.
- ٥٧- صفوف الصلاة فضائل وأحكام، فؤاد الجرافي، ٢٠١٦م.
- ٥٨- صور من حياة السابقين في تعلقهم بالمساجد، يونس الطلول، ٢٠١٦م.
- ٥٩- شرف إمام المسجد والمؤذن، سليمان الرحيلي، ٢٠١٨م.
- ٦٠- علم المواقيت والقبلة والأهلة من الناحيتين الشرعية والفلكية، صلاح الدين أحمد محمد عامر، ٢٠١٩م.
- ٦١- المدخل إلى مسند الإمام المبجل أحمد بن حنبل، سامي صبح، ٢٠٢٣م.

ثالثاً: الدوريات:

- مجلة الإمام القدوة: العدد (١) و(٢) ٢٠١٤م. العدد (٣) ٢٠١٦م.
- العدد (٤) ٢٠١٧م. العدد (٥) ٢٠١٨م.





المدخل

إلى جامع الإمام الترمذی

رحمه الله تعالى (٢١٠ - ٢٧٩ هـ)

تأليف

د. الطاهر الفوز مخزومي

إصدار
إدارة الشؤون الفنية
١٤٤٤ هـ - ٢٠٢٣ م

المدخل
إلى جامع الإطهر الترمذي

حقوق الطبع محفوظة

لوزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية الكويتية
قطاع المساجد - إدارة الشؤون الفنية

الطبعة الأولى: ١٤٢٨ هـ - ٢٠٠٧ م

الطبعة الثانية: ١٤٣١ هـ - ٢٠١٠ م

الطبعة الثالثة: ١٤٤٤ هـ - ٢٠٢٣ م

رقم الإيداع في إدارة التخطيط الاستراتيجي
في وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية
(٢٠١٦/٧٩)

الرؤية: الريادة عالمياً في العمل الإسلامي.

الرسالة: ترسيخ قيم الوسطية، والأخلاق الإسلامية، ونشر الوعي الديني الثقافي، والعناية بالقرآن الكريم، والسنة النبوية، ورعاية المساجد، وتعزيز الوحدة الوطنية من خلال تنمية الموارد البشرية والنظم المعلوماتية، وفقاً لأفضل الممارسات المالية.

القيم: التميز، العمل المؤسسي، الشراكة، الوسطية، الشفافية والمسؤولية.

قطاع المساجد - إدارة الشؤون الفنية

للتواصل: بدالة ١٨١٠١١١ - داخلي ٧٣٧٠ - ٧٣٨٧

العنوان: الرقعي - شارع محمد بن القاسم - قطاع المساجد





المدخل

إلى جامع الإمام الترمذی

رحمه الله تعالى (٢١٠ - ٢٧٩ هـ)

تأليف

د. الطاهر الفوزر خذيري

إصدار
إدارة الشؤون الفنية
١٤٤٤ هـ - ٢٠٢٣ م

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

قالوا في الإمام الترمذي رحمته الله

- ١ - قال الإمام الترمذي: «قال لي محمد بن إسماعيل رحمته الله (ت ٢٥٦هـ): ما انتفعت بك أكثر مما انتفعت بي».
- ٢ - وقال الحافظ عمر بن أحمد المروزي الجوهري المعروف بابن علك رحمته الله (ت ٣٢٥هـ): «مات محمد بن إسماعيل البخاري، ولم يخلف بخراسان مثل أبي عيسى في العلم والورع؛ بكي حتى عمي».
- ٣ - وقال الإمام ابن حبان رحمته الله (ت ٣٥٤هـ): «كان ممن جمع وصنف وحفظ وذاكر».
- ٤ - وقال الإمام أبو سعد الإدريسي رحمته الله (ت ٤٠٥هـ): «أحد الأئمة الذين يُقتدى بهم في علم الحديث؛ كان يُضرب به المثل في الحفظ».
- ٥ - وقال الإمام أبو يعلى الخليلي القزويني رحمته الله (ت ٤٤٦هـ): «ثقة متفق عليه، له كتاب في السنن، وكلام في الجرح والتعديل... وهو مشهور بالأمانة والعلم».
- ٦ - وقال الإمام أبو سعد السمعاني رحمته الله (ت ٥٦٢هـ): «إمام عصره بلا مدافعة»، وقال: «أحد الأئمة الذين يُقتدى بهم في علم الحديث».
- ٧ - وقال الحافظ المزي رحمته الله (ت ٧٤٢هـ): «صاحب الجامع وغيره من المصنفات، أحد الأئمة الحفاظ المبرزين، ومن نفع الله به المسلمين».

٨ - وقال الحافظ الذهبي رَحِمَهُ اللهُ (ت٧٤٨هـ): «الحافظ العَلَم، الإمام البارع»، وقال أيضًا: «الحافظ العَلَم، صاحب الجامع، ثقة، مُجْمَعٌ عليه».

٩ - وقال الحافظ ابن كثير رَحِمَهُ اللهُ (ت٧٧٤هـ): «وهو أحد أئمة هذا الشأن في زمانه».

١٠ - وقال الحافظ ابن حجر رَحِمَهُ اللهُ (ت٨٥٢هـ): «أحد الأئمة الأعلام».



وقالوا في جامع الإمام الترمذي رَحِمَهُ اللهُ

١ - قال شيخ الإسلام أبو إسماعيل عبد الله بن محمد الأنصاري الهروي رَحِمَهُ اللهُ (ت ٤٨١هـ): «جامع الترمذي عندي أنفع من كتابي البخاري ومسلم، لأن كتابي البخاري ومسلم لا يقف على الفائدة منهما إلا المتبحر العالم، وكتاب أبي عيسى يصل إلى فائدته كل أحد من الناس».

٢ - وقال الإمام أبو بكر بن العربي رَحِمَهُ اللهُ (ت ٥٤٣هـ): «... وليس فيهم مثل كتاب أبي عيسى، حلاوة مَقْطَع، ونفاسة مَنَزَع، وعذوبة مَشْرَع، وفيه أربعة عشر علماً فرائد... وهذا شيء لا يعُثم إلا العلم الغزير، والتوفيق الكثير، والفراغ والتدبير».

٣ - وقال الحافظ تقي الدين أبو القاسم عبيد بن محمد الإسعدي رَحِمَهُ اللهُ (ت ٦٩٢هـ): «ولأبي عيسى فضائل تُجَمَع، وتُروى وتُسَمَع، وكتابُه أحد الكتب الخمسة التي اتفق أهل الحل والعقد، والفضل والنقد، من العلماء والفقهاء، وحُفَاط الحديث النبهاء، على قبولها، والحكم بصحة أصولها، وما ورد في أبوابها وفصولها».

٤ - وقال الحافظ الذهبي رَحِمَهُ اللهُ: «وفي الجامع علمٌ نافع، وفوائد غزيرة، ورؤوس المسائل، وهو أحد أصول الإسلام».



مقدمة المؤلف

اللهم لك الحمد على نعمائك وبلائك، وآلائك ولأوائك، أعطيت فأرضيت، ومنعت فأنجيت، بيدك التوفيق وبك العصمة، وفيك الرجاء ومنك الحكمة، لك الحمد يا رب على ما تُولي وتصنع، ولك الشكر على ما تزوي وتدفع.

اللهم إنا نعوذ بك من دعوى علم بلا علم، وتصنع حال بلا صدق أو حلم.

وصل يا رب وسلم على صفيك من خلقك، وحبيبك وخليتك من عبادك؛ سيدنا محمد؛ ولي نعمتنا بفضلك، وسائقنا إلى رضوانك بإذنك. **أما بعد:**

فإن العلم أشرف الفضائل وأزكى الخلال، وأعظم موصِلٍ لِرِضا ذي الملكوت والجلال؛ ولا يزال الله تعالى يتخير له من أوليائه قومًا عرف ما يُكنّون، ورضي بما يصنعون؛ فحملهم أمانة العلم وشرّفهم بها، وأعانهم على حملها والقيام بأمرها؛ ليكونوا في هذه الأمة المرحومة مصابيح هدى في أيامها ولياليها الحالكة.

وقد اختص الله تعالى هذه الأمة بمزايا عدة؛ من أهمها وأعظمها: حفظه القرآن والسنة من التبديل والضّيع؛ فأما القرآن فلم يزل ولا يزال مَكْلُوءًا بعناية الله سبحانه؛ تصديقًا لوعده: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ

لِحَفِظُونَ ﴿٩﴾ [الحجر ٩]، وَأَمَّا السَّنَّةُ النَّبَوِيَّةُ فَقَدْ قَيَّضَ اللَّهُ تَعَالَى لَهَا رِجَالًا مِنْ خَاصَّتِهِ وَأَوْلِيَاءَهُ؛ يَذُبُّونَ عَنْهَا مَا يُمْكِنُ أَنْ يَغْلِقَ بِهَا مِنَ الْأَوْهَامِ وَالْأَغْلَاطِ، أَوْ الْأَكَاذِبِ.

وَأَهْلُ الْحَدِيثِ بَلَّغُوا مِنَ الْمَكَانَةِ وَالسَّوْدِدِ الْمَحَلِّ الْعَالِي؛ حَتَّى اشْتَهَى الْمَلُوكُ مَجَالِسَهُمْ، وَعَدَّوْا ذَلِكَ مِنَ لَذَائِدِ الدُّنْيَا؛ رُوي أَنَّهُ قِيلَ لِلْخَلِيفَةِ الْمَنْصُورِ: هَلْ بَقِيَ مِنَ لَذَاتِ الدُّنْيَا شَيْءٌ لَمْ تَنْلَهُ؟ قَالَ: بَقِيَتْ خَصْلَةٌ: أَنْ أَقْعَدَ فِي مِصْطَبَةٍ وَحَوْلِي أَصْحَابُ الْحَدِيثِ؛ فَيَقُولُ الْمُسْتَمْلِي: مَنْ ذَكَرْتَ رَحِمَكَ اللَّهُ؟ قِيلَ: فَعَدَا عَلَيْهِ أَبْنَاءُ الْوُزَرَاءِ بِالْمَحَابِرِ وَالذَّفَاتِرِ؛ فَقَالَ: «لَسْتُ بِهُمْ، إِنَّمَا هُمُ الدَّنَسَةُ ثِيَابُهُمْ، الْمَشَقَّةُ أَرْجُلُهُمْ، الطَّوِيلَةُ شَعُورُهُمْ، بُرْدُ الْآفَاقِ، وَنَقْلَةُ الْحَدِيثِ»^(١).

وَقَالَ الْقَاضِي يَحْيَى بْنُ أَكْثَمَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «كَنتُ قَاضِيًا وَأَمِيرًا وَوَزِيرًا؛ مَا وَلَجَ فِي سَمْعِي أَحَدٌ مِنْ قَوْلِ الْمُسْتَمْلِي: مَنْ ذَكَرْتَ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْكَ»^(٢).

أَهْلُ الْحَدِيثِ بِحَقِّ هُمْ مَنْ آثَرُوا الْآخِرَةَ عَلَى الدُّنْيَا، وَبَذَلُوا فِي سَبِيلِ الْعِلْمِ مُهَجَهُمْ، وَاسْتَعَذَبُوا لِأَجَلِهِ الْمَكَارَةَ وَالْمَشَاقَّ، وَلَقَدْ سَأَلَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنْ مَعْنَى حَدِيثِ «الطَّائِفَةُ الْمَنْصُورَةُ»؛ فَقَالَ: «إِنْ لَمْ تَكُنْ هَذِهِ الطَّائِفَةُ الْمَنْصُورَةُ أَصْحَابُ الْحَدِيثِ فَلَا أَدْرِي مَنْ هُمْ!».

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الْحَاكِمُ تَعْلِيْقًا عَلَى مَقَالَةِ أَحْمَدَ رَحِمَهُمَا اللَّهُ: «وَمَنْ أَحَقُّ بِهَذَا التَّأْوِيلِ مِنْ قَوْمٍ سَلَكَوْا مَحَجَّةَ الصَّالِحِينَ، وَاتَّبَعُوا آثَارَ السَّلَفِ مِنَ الْمَاضِينَ... جَعَلُوا الْمَسَاجِدَ بُيُوتَهُمْ، وَأَسَاطِينَهَا تُكَاءُهُمْ، وَبَوَارِيهَا فُرْشَتُهُمْ... أَصْحَابُ الْحَدِيثِ خَيْرُ النَّاسِ، وَكَيْفَ لَا يَكُونُونَ كَذَلِكَ! وَقَدْ

(١) تاريخ دمشق (٣٢/٣٣٠).

(٢) انظر: تهذيب التهذيب: (١١/١٦١).

نَبَذُوا الدُّنْيَا بِأَسْرِهَا وَرَاءَهُمْ، وَجَعَلُوا غِذَاءَهُمُ الْكِتَابَةَ، وَسَمَرَهُمُ
الْمَعَارِضَةَ، وَاسْتَرْوَاهُمْ الْمَذَاكِرَةَ، وَخَلَقَهُمُ الْمِدَادَ، وَنَوَمَهُمُ السُّهَادَ،
وَاضْطَلَّاهُمْ الضِّيَاءُ، وَتَوَسَّدَهُمُ الْحَصَى... فَعَقُولُهُمْ بِلَذَاذَةِ السَّنَةِ غَامِرَةٌ،
وَقُلُوبُهُمْ بِالرِّضَاءِ فِي الْأَحْوَالِ عَامِرَةٌ^(١).

وَمِنْ أَحْسَنِ دَوَاوِينِ السَّنَةِ الَّتِي وَصَلْتُنَا بَعْدَ مَوَظَّاتِ الْإِمَامِ مَالِكٍ
وَالصَّحِيحِينَ = السُّنَنُ الْأَرْبَعَةُ الَّتِي عَلَيْهَا مَدَارُ أَكْثَرِ الْأَحْكَامِ، وَهِيَ مُعَوَّلٌ
الْأُتَمَّةُ مِنَ الْفُقَهَاءِ وَالْمُحَدِّثِينَ وَالْمُفَسِّرِينَ وَالْحُكَّامِ، وَلِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْ هَذِهِ
الْكَتَبِ السَّنَةُ خِصِّصِي يَنْفَرِدُ بِهَا أَوْ يَشْرُكُهُ فِيهَا غَيْرُهُ، وَأَهْلُ هَذَا الْفَنِّ
أَعْرَفُ بِمَحَاسِنِهَا وَخِصَائِصِهَا، وَإِلَيْهِمُ الْمَرْجِعُ فِي ذَلِكَ، وَجَلَالَةُ هَذِهِ
التَّصَانِيفِ لَيْسَتْ مَحَلَّ نِقَاشٍ، وَإِنَّمَا يَقَعُ النَّظَرُ فِي الْأَصْحَابِ وَالْإِتْقَانِ
وَعُمُومِ النَّفْعِ.

وَأَكْثَرُ الْعُلَمَاءِ مِنَ الْمُتَقَدِّمِينَ وَالْمُتَأَخِّرِينَ عَلَى أَنَّ الصَّحِيحِينَ تَرْبَعًا
عَلَى الْمَحَلِّ الْأَسْنَى، وَبَلَعَا الدَّرَجَةَ الْأَوْفَى، أَمَّا كِتَابُ السُّنَنِ الْأُخْرَى؛
فَفِيهَا الصَّحِيحُ مِنَ الْحَدِيثِ وَالْحَسَنُ وَالضَّعِيفُ، وَكُلُّهَا مُصَنَّفَاتٌ كُتِبَ لَهَا
الْقَبُولُ فِي الْأَرْضِ، وَعَكَّفَ النَّاسُ عَلَى دِرَاسَتِهَا وَالْإِفَادَةِ مِنْهَا؛ حَتَّى
أَضَحَّتْ شِعَارًا لِحِفَاطِ السَّنَةِ وَمُتَّبِعِي الْأَثَرِ.

وَفِي هَذَا «الْمَدْخَلِ» أَضَعُ بَيْنَ يَدَيْكَ - أَخِي الْقَارِئُ - بَعْضَ الْمَقْدِمَاتِ
الْإِلَازِمَةِ؛ تَنْتَجِعُ فِيهَا قَبْلَ وُرُودِ صَفَحَاتِ «الْجَامِعِ»؛ وَهُوَ مُسْتَفَادٌ مِنْ
مَجْمُوعِ قَرَاءَاتٍ فِي كُتُبِ أَهْلِ الْإِخْتِصَاصِ؛ أُولَى النَّظَرِ الْمُتَقَدِّمِ فِي عِلْمِ
مِصْطَلَحِ الْحَدِيثِ، وَمِنْ كُتُبِ حَدِيثِيَّةٍ اعْتَنَتْ بِالتَّرْمِذِيِّ وَكِتَابِهِ؛ وَمَادَّتُهُ
الْأَصِيلَةُ مِنْ كِتَابِ «الْجَامِعِ».

هَذَا، وَقَدْ جَعَلْتُ خُطَّةَ الْكِتَابِ مَبْنِيَّةً عَلَى بَابَيْنِ:

(١) معرفة علوم الحديث؛ ص: (١٠٨ - ١٠٩).

الأول منهما عن حياة الإمام الترمذي، وتحتة فصلان وعدة مباحث ومطالب.

والباب الثاني عن الجامع للإمام الترمذي ومنهجه فيه، وتحتة أيضًا فصلان وعدة مباحث ومطالب.

وأخيرًا فما كان في هذا «المدخل» من الصواب فهو محض فضل الله تعالى، والحمد لله، وما كان فيه من الزلل والتقصير فمني، وأستغفر الله من جميع ذلك.

والله تعالى أعلم، ونسبة العلم إليه أسلم^(١).



(١) وفي هذه الطبعة الثالثة أسند هذا المدخل إلى الأخ الشيخ ياسر إبراهيم نجار، الإمام والخطيب في وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بالكويت، والباحث الشرعي في إدارة الشؤون الفنية، فقام بمراجعته وتدقيقه لغويًا وعلميًا، وأجرى على الكتاب بعض تعديلات، وأضاف إليه بعض إضافات.

وكان الباحث الشيخ ياسر إبراهيم نجار تواصل مع مؤلف المدخل د. الطاهر خذيري، وأذن له بذلك، فجزاهما الله خيرًا.

الباب الأول

حياة الإمام الترمذي رَحِمَهُ اللهُ

وفيه فصلان:

الفصل الأول: السيرة الذاتية للإمام الترمذي.

الفصل الثاني: الحياة العلمية للإمام الترمذي.

الفصل الأول

السيرة الذاتية للإمام الترمذي

وفيه مبحثان:

المبحث الأول: اسمه ونسبه ومولده.

المبحث الثاني: بلده «ترمذ»

المبحث الأول

اسمه ونسبه ومولده^(١)

هو الإمام الحافظ: محمد بن عيسى بن سورة بن موسى بن الضحّاك السّلميّ التّرمذي^(٢) البُغوي، وقيل: محمد بن عيسى بن سورة بن شداد، وقيل: محمد بن عيسى بن يزيد بن سورة بن السّكن.

وُلد رَحِمَهُ اللهُ في حدود سنة عشرٍ ومِئتين من الهجرة.

وكان رَحِمَهُ اللهُ ضَرِيرًا، واختُلف هل وُلد أعمى، أم أصابه ذلك في كِبَرِهِ؟ والصّحيح - كما ذكر غير واحدٍ من مُترجميه - أنه أضرّ في كِبَرِهِ، وذلك

(١) انظر ترجمته في: التقييد لابن نقطة: (٩٢/١ - ٩٣)، وفيات الأعيان: (٢٧٨/٤)، تذكرة الحفاظ: (٦٣٣/٢ - ٦٣٥)، ميزان الاعتدال: (٦٧٨/٣)، العبر للذهبي: (٦٢/٢ - ٦٣)، الوافي بالوفيات: (٢٩٤/٤ - ٢٩٦)، البداية والنهاية: (٦٦/١١ - ٦٧)، تهذيب التهذيب: (٣٨٧/٩ - ٣٨٩)، النجوم الزاهرة: (٨٨/٣)، طبقات الحفاظ؛ ص: (٢٧٨)، شذرات الذهب: (١٧٤/٢ - ١٧٥).

(٢) ذكر الشيخ المباركفوري رَحِمَهُ اللهُ في تحفته عن الشّاه عبد العزيز فائدةً، وهي أنّ الحكيم التّرمذيّ صاحب «نوادير الأصول» غير أبي عيسى التّرمذيّ صاحب الجامع، وجامع التّرمذيّ معدودٌ في الكتب الستّة، وأمّا «نوادير الأصول» فأكثر أحاديثه ضعافٌ غير معتبرة، وهناك ترمذيٌّ ثالثٌ هو: أبو الحسن أحمد بن الحسن المشهور بالتّرمذيّ الكبير؛ الحافظ العَلَم، توفي سنة بضع وأربعين ومِئتين. والحقيقة أنّ تَقْصِي كُتُب الرّجال والتّراجم والرّحلات يَفُود إلى أكثر من هؤلاء الثلاثة، ولك أن تُراجع ما جاء في: «تاريخ الإسلام» للحافظ الذهبي رَحِمَهُ اللهُ؛ فقد ذَكَر فيه خمسة عشرَ علَمًا من التّرامذة، كلهم عاشوا في القرن الثالث الهجريّ؛ قرن الإمام أبي عيسى التّرمذيّ رَحِمَهُ اللهُ.

بعد رحلته في طلب الحديث وكتابه العلم، ولذلك قال ابن كثير رَحِمَهُ اللهُ: «والذي يظهر من حال الترمذي أنه إنما طرأ عليه العمى بعد أن رَحَلَ وسمع وكتب وذاكر وناظر وصنّف»^(١).

كان رَحِمَهُ اللهُ منقطعاً عن الدنيا، مُكَبِّاً على العلم والعبادة، دائم الصلة بالصالحين؛ شديد التوقي والاحتياط، حتى جعل خليفة الإمام أبي عبد الله البخاري رَحِمَهُ اللهُ في كثيرٍ من خصال الخير.

يقول الحافظ عمر بن أحمد المروزي الجوهري المعروف بابن علك (ت ٣٢٥هـ): «مات محمد بن إسماعيل البخاري ولم يخلف بخراسان مثل أبي عيسى في العلم والورع؛ بكى حتى عمي، وبقي ضريراً سنين»^(٢).



(١) انظر: التقيد لابن نقطة: (١/٩٢)، البداية والنهاية: (١١/٧٧).

(٢) راجع: سير أعلام النبلاء: (١٣/٢٧٣)، تهذيب التهذيب: (٩/٣٨٧).

المبحث الثاني

بلدّه «ترمذ»

«ترمذ» مدينة خُراسانيّة على الضّفة الشّرقية من وادي جيحون (في جنوب جمهوريّة أوزبكستان على حدود أفغانستان؛ حسب التّقسيم الجغرافيّ الحاليّ)، بها دارُ الإمارة، ولها أسواقٌ وعماراتٌ، وهي مدينةٌ حسنّة عامرةٌ أهلةٌ، مفروشةٌ الأزقة بالآجر^(١).

وقد جاء في «رحلة ابن بطوطة» أنّها: «مدينةٌ كبيرةٌ حسنّة العِمارة والأسواق، تخرقها الأنهار، وبها البساتين الكثيرة والعنب، والسّفرجلُ بها كثيرٌ مُتناهي الطّيب، واللّحومُ بها كثيرةٌ، وكذلك الألبان، وأهلُها يغسلون رؤوسهم في الحَمّام باللّبن عوضًا عن الطّفل!»^(٢) ... وكانت مدينةٌ «ترمذ» القديمة مبنيةً على شاطئ جيحون، فلما خرّبها تنكيز، بُنيت هذه الحديثة على ميلين من النّهر»^(٣).

وهذا النّص يدلّنا على أبهة المدينة وتماّم رفاهيّتها، ومدى تنعم

(١) الرّوض المعطار في خبر الأقطار لمحمد بن عبد المنعم الحميريّ؛ تحقيق إحسان عباس: (١/١٣٢).

(٢) الطّفل، ويعرف أيضًا بالبيّلون: هو طين أصفر تصبغ به الثياب، ويغسل به الرأس. انظر تاج العروس مادة (بيل): (١٣٣/٢٨)، ومادة (طفل): (٣٧٦/٢٩)، ومادة (نعم): (٥١٨/٣٣) ومادة (بلن): (٢٧٤/٣٤)، المعجم الوسيط مادة (طفل): (ص ٥٦٠).

(٣) انظر: رحلة ابن بطوطة: تحفة النظار في غرائب الأمصار وعجائب الأسفار، دار صادر: (ص ٣٧٩)، المسلمون في الاتحاد السّوفياتيّ لمحمد علي البار: (٢/٥٢٦ - ٥٢٧).

أهلها، وبلوغهم من المَدِينَةِ شَأْواً متقدِّماً.

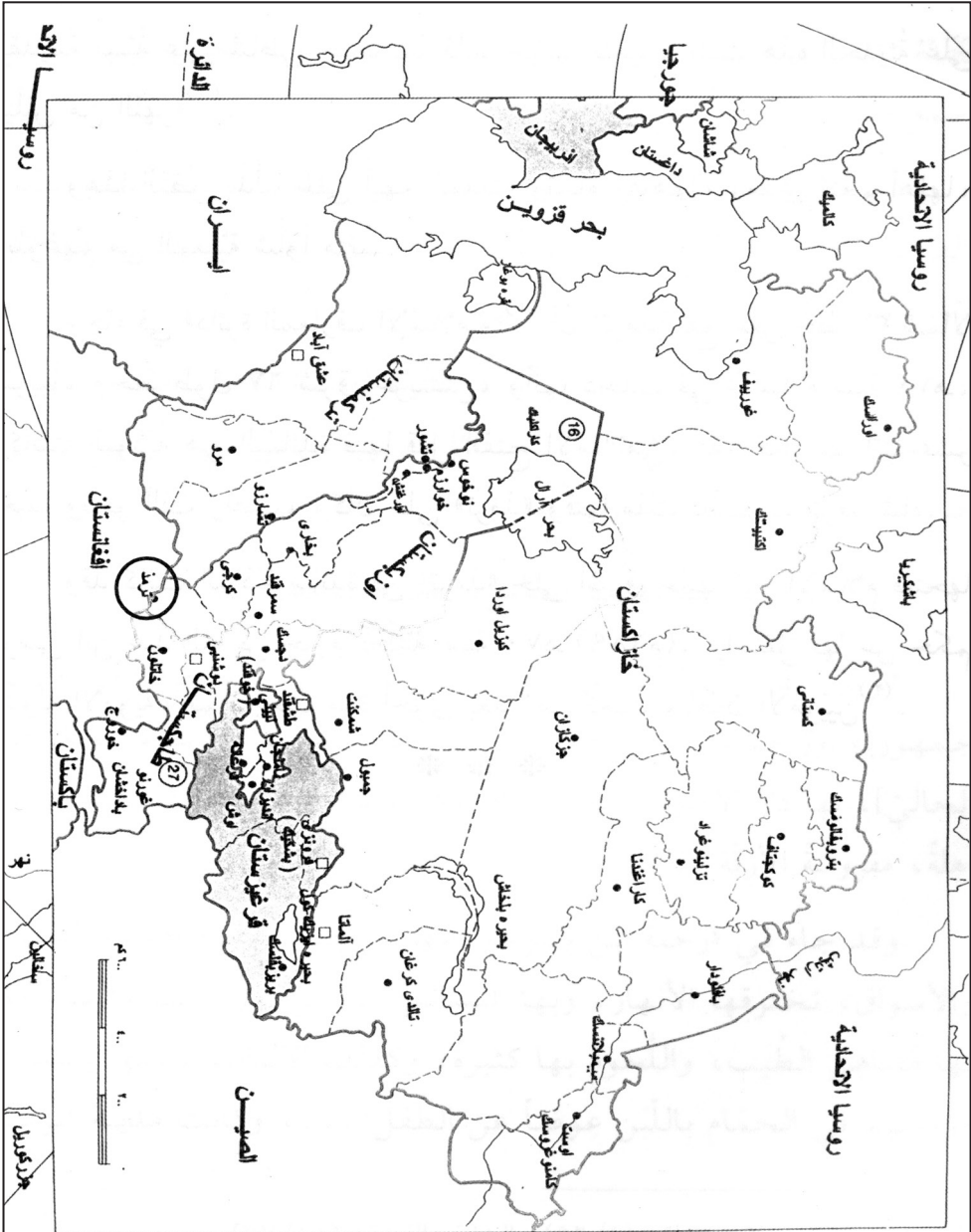
وجاء في «دائرة المعارف الإسلامية»^(١) أنَّ «ترمذ» تقع على خطِّ ٣٧ شمالاً تقريباً، وخطِّ طول ٦٧ شرق غرينتش، وأنها دخلت في الإسلام سنة ٧٠هـ، وكانت البوذية هي السائدة فيها قبل الفتح الإسلامي، فقد كان بها اثنا عشر معبداً ونحو ألف راهبٍ، وكان على «ترمذ» وقتها ملكٌ يلقَّب بـ: ترمذ شاه.

وقد كانت البوذية سائدةً في «ترمذ» حتى أشرق عليها نورُ الإسلام ففتَحها موسى بن عبد الله بن خازم رَحِمَهُ اللهُ سنة ٧٠هـ (٦٨٩م)، واستقلَّ بها عن حكم الدولة الأموية، ثم رَجَعَتْ مرةً أخرى بعد زَمَنِ تحت سلطان الأمويين^(٢).



(١) دائرة المعارف الإسلامية؛ مادة: «ترمذ».

(٢) انظر: المسلمون في الاتحاد السوفييتي لمحمد علي البار: (٢/ ٥٢٥).



خريطة توضح موقع «ترمذ»

الفصل الثاني

الحياة العلميّة للإمام الترمذيّ

وفيه ستة مباحث:

المبحث الأول: مكانته في العلم والدين، وثناء العلماء عليه، ورحلاته العلميّة.

المبحث الثاني: أبرز شيوخه في الرواية ونقد الحديث وتعليقه.

المبحث الثالث: أبرز الأئمة الذين نقلَ أقوالهم في الفقه والتفسير واللغة.

المبحث الرابع: أبرز تلاميذه.

المبحث الخامس: مُصنّفات الإمام الترمذيّ.

المبحث السادس: وفاته رَحِمَهُ اللهُ.

المبحث الأول

مكانته في العلم والدين وثناء العلماء عليه، ورحلاته العلمية

وفيه مطلبان:

المطلب الأول: مكانته وثناء العلماء عليه

اجتمعت في الإمام الترمذي رحمه الله خصائل ومزايا جعلته محط أنظار الأئمة المتقدمين، فقد رأوا فيه من علائم المراقبة والخشية، ولزوم السنة، وتمام المتابعة، وسعة الحفظ، وسيلان الذهن، والزهد في الدنيا، وغير ذلك = ما دفعهم إلى الثناء عليه، وذكره الذكر الحسن اللائق بفضله وكرامته.

ولعل من أبرز الخصال التي حملت الأئمة على معرفة فضله وجلالته: حفظه المتين للعلم، واستظهاره الأحاديث بسماعها لأول مرة، ومن غرائب حكاياته في ذلك ما قصه من حادثة جرت له؛ قال رحمه الله: «كنت في طريق مكة، فكتبت جزأين من حديث شيخ، فوجدته فسألته، وأنا أظن أن الجزأين معي، فسألته فأجابني، فإذا معي جزآن بياض، فبقي يقرأ علي من لفظه، فنظر فرأى في يدي ورقاً بياضاً؛ فقال: أما تستحي مني؟ فأعلمته بأمرى، وقلت: أحفظه كله؛ قال: اقرأ، فقرأته عليه، فلم يصدقني، وقال: استظهرت قبل أن تجيء؟ فقلت: حدثني بغيره، قال: فحدثني بأربعين حديثاً، ثم قال: هات؛ فأعدتها عليه ما

أخطأت في حرفٍ؛ فقال: ما رأيتُ مثلكَ!»^(١).

وهذه بعضُ أقوالِ الأئمةِ في الإمامِ الترمذي رَحِمَهُ اللهُ تَبَيَّنَ بعضُ قدرِهِ وعظَمَتِهِ وجلالَتِهِ في نفوسِهِم:

١ - قال نصر بن محمد الشيركوهي رَحِمَهُ اللهُ: سمعت محمد بن عيسى الترمذي يقول: «قال لي محمد بن إسماعيل رَحِمَهُ اللهُ (ت ٢٥٦هـ): ما انتفعتُ بك أكثرَ ممَّا انتفعتَ بي»^(٢).

٢ - وقال الحافظ عمر بن أحمد المروزي الجوهري المعروف بابن عَلك رَحِمَهُ اللهُ (ت ٣٢٥هـ): «مات محمد بن إسماعيل البخاري، ولم يخلف بخراسان مثل أبي عيسى في العلم والورع؛ بَكَى حتى عَمِيَ»^(٣).

٣ - وقال الإمام ابن حبان رَحِمَهُ اللهُ (ت ٣٥٤هـ): «كان مَنَّ جَمَعَ وصنَّف وحفظ وذاكر»^(٤).

٣ - وقال الإمام أبو سَعْدِ الإدريسي رَحِمَهُ اللهُ (ت ٤٠٥هـ): «محمد بن عيسى بن سورة الترمذي الحافظ الضَّير: أَحَدُ الأئمةِ الذين يُقتدى بهم في علم الحديث؛ صنَّف كتابَ الجامع، والتَّوَارِيخَ، والعلل، تصنيفَ رجلٍ عالمٍ متَّينٍ، كان يُضْرَبُ به المثل في الحفظ»^(٥).

٥ - وقال الإمام أبو يعلى الخليل بن عبد الله الخليلي القزويني رَحِمَهُ اللهُ (ت ٤٤٦هـ): «محمد بن عيسى بن سورة بن شدَّاد الحافظ؛ ثقةٌ متَّفَقٌ عليه، له كتابٌ في السَّنَنِ، وكلامٌ في الجرح والتَّعْدِيلِ، روى عنه أبو

(١) انظر: السير: (٢٧٣/١٣)، تذكرة الحفاظ: (٦٣٥/٢)، تهذيب التهذيب: (٣٨٨/٩) - (٣٨٩).

(٢) تهذيب التهذيب: (٣٤٥/٩).

(٣) التقييد لابن نقطة: (٩٤/١)، تهذيب التهذيب: (٣٨٩/٩).

(٤) التقييد لابن نقطة: (٩٤/١)، كتاب الثقات: (١٥٣/٩).

(٥) طبقات الحفاظ: (٥٤/١).

محبوب والأجلاء بمرؤ... وهو مشهور بالأمانة والعلم»^(١).

٦ - وقال الإمام أبو سعد السمعاني رَحِمَهُ اللهُ (ت ٥٦٢هـ): «إمام عصره بلا مدافعة». وقال: «أحد الأئمة الذين يُقتدى بهم في علم الحديث»^(٢).

٧ - وقال الحافظ تقي الدين أبو القاسم عبيد بن محمد الإسعري رَحِمَهُ اللهُ (ت ٦٩٢هـ): «ولأبي عيسى فضائل تُجمع، وتُروى وتُسمع، وكتابه أحد الكتب الخمسة التي اتفق أهل الحل والعقد، والفضل والنقد، من العلماء والفقهاء، وحُفَاطِ الحديث التَّبَّهَاء، على قبولها، والحكم بصحة أصولها، وما ورد في أبوابها وفصولها»^(٣).

٨ - وقال الحافظ المزي رَحِمَهُ اللهُ (ت ٧٤٢هـ): «صاحب الجامع وغيره من المصنفات، أحد الأئمة الحفاظ المبرزين، ومن نفع الله به المسلمين»^(٤).

٩ - وقال الحافظ الذهبي رَحِمَهُ اللهُ (ت ٧٤٨هـ): «الحافظ العَلَم، الإمام البارع»، وقال أيضًا: «الحافظ العَلَم، صاحب الجامع، ثقة، مُجَمَّع عليه»^(٥).

١٠ - وقال الحافظ ابن كثير رَحِمَهُ اللهُ (ت ٧٧٤هـ): «وهو أحد أئمة هذا الشأن في زمانه»^(٦).

١١ - وقال الحافظ ابن حجر رَحِمَهُ اللهُ (ت ٨٥٠هـ): «أحد الأئمة

(١) الإرشاد في معرفة علماء الحديث للخليلي: (٩٠٥/٣)، وانظر: التقييد لابن نقطة: (٩٤/١). البداية والنهاية: (٧٧/١١).

(٢) الأنساب: (٣٦١/٢) و(٤٢/٣).

(٣) فضائل الكتاب الجامع؛ ص: (٣٠).

(٤) تهذيب الكمال في أسماء الرجال: (٢٥٠/٢٦).

(٥) سير أعلام النبلاء: (٢٧٠/١٣)، ميزان الاعتدال: (٦٧٨/٣).

(٦) البداية والنهاية: (٧٧/١١).

الأعلام»^(١).

١٢ - وقال الفقيه طاش كُبْرِي زاده أحمد بن مصطفى الرومي رَحِمَهُ اللهُ (ت ٩٦٨هـ): «هو أحد العلماء الحفّاظ الأعلام، وله في الفقه يدٌ صالحة، أخذ الحديث عن جماعةٍ من الأئمة، ولقي الصدر الأوّل من المشايخ»^(٢).

* * *

وأما ما قيل في الإمام الترمذيّ وجامعه من الشعر؛ فإنّ الإسْعُرْدِيّ في «فضائل الكتاب الجامع»^(٣) روى بسنده إلى الشيخ أبي العباس أحمد ابن معدّ بن عيسى بن وكيل التُّجِيبِي الأُفْلِيشِيّ أنه أنشد لنفسه يمدح أبا عيسى الترمذيّ وكتابه [الوافر]:

كَتَبُ التَّرمِذِيّ رِياضُ عِلْمٍ	حَكَتْ أَزْهَارُهُ زُهْرَ النُّجُومِ
بِهِ الْآثَارُ وَاضِحَةٌ أُبَيِّنَتْ	بِالْقَابِ أَقِيَمَتْ كَالرُّسُومِ
فَأَعْلَاهَا الصَّحاحُ وَقَدْ أَنَارَتْ	نُجُومًا لِلْخُصُوصِ وَلِلْعُمُومِ
وَمِنْ حَسَنِ يَلِيهَا أَوْ غَرِيبٍ	وَقَدْ بَانَ الصَّحِيحُ مِنَ السَّقِيمِ
فَعَلَّلَهُ أَبُو عِيسَى مُبِينًا	مَعَالِمَهُ لَطَلَّابِ الْعُلُومِ
فَطَرَّرَهُ بِآرَاءٍ صَحاحٍ	تَخَيَّرَهَا أُولُو النَّظَرِ السَّلِيمِ
مِنْ الْعُلَمَاءِ وَالْفُقَهَاءِ قَدَمًا	وَأَهْلِ الْفَضْلِ وَالنَّهْجِ الْقَوِيمِ
فَجَاءَ كِتَابُهُ عِلْقًا نَفِيسًا	تَنَافَسَ فِيهِ أَرْبابُ الْحُلُومِ

(١) لسان الميزان: (٣/ ٢٤٤).

(٢) مفتاح السعادة ومصباح السيادة في موضوعات العلوم لطاش كبري زاده: (ص ٤١٣)، مكتبة لبنان ناشرون. وانظر: جامع الترمذي/ تحقيق الشيخ أحمد شاکر: (١/ ٨٦).

(٣) فضائل الكتاب الجامع؛ ص: (٥٣ - ٥٤).

وَيَقْتَبِسُونَ مِنْهُ نَفِيسَ عِلْمٍ يُفِيدُ نَفُوسَهُمْ أَسْنَى الرُّسُومِ
 جَزَى الرَّحْمَنُ خَيْرًا بَعْدَ خَيْرٍ أَبَا عَيْسَى عَلَى الْفِعْلِ الْكَرِيمِ
 وَالْحَقُّهُ بِصَالِحٍ مَا حَوَاهُ مُصَنَّفُهُ مِنَ الْخَيْرِ الْعَظِيمِ
 وَكَانَ سَمِيَّةً فِيهِ شَفِيعًا مُحَمَّدُ الْمُسَمَّى بِالرَّحِيمِ
 صَلَاةُ اللَّهِ تُوْرثُهُ عِلَاءً فَإِنَّ لِذِكْرِهِ أَذْكَى نَسِيمِ
 ثم نقل الإسعري عن شيخه الفقيه الحافظ قطب الدين القسطلاني أنه
 قال من نظمته [الوافر]:

وَإِنَّ التَّرْمِذِيَّ لِمَنْ تَصَدَّى لِعِلْمِ الشَّرْعِ مُغْنٍ عَنْ عُلُومِ
 غَدَا خَضِرًا نَضِيرًا فِي الْمَعَانِي فَأَضْحَى رَوْضَهُ عَطَرَ الشَّمِيمِ
 فَمِنْ جَرْحٍ وَتَعْدِيلٍ حَوَاهُ وَمِنْ عِلَلٍ وَمِنْ فِقْهِ قَوِيمِ
 فَفَاقَ مُصَنَّفَاتِ النَّاسِ قَدَمًا وَرَاقَ فَكَانَ كَالْعَقْدِ النَّظِيمِ
 وَجَاءَ كَأَنَّهُ بَدْرٌ تَلَالَا يُنِيرُ غَيَاهِبَ الْجَهْلِ الْعَظِيمِ

* * *

المطلب الثاني: رحلاته العلمية

لم يقتصر الإمام الترمذي في طلب العلم والحديث على بلده ومحيطه الذي نشأ فيه، بل تجاوز ذلك إلى بلادٍ بعيدةٍ عنه؛ كما هي العادة في علماء ذلك الزمان؛ لا تتم لأحدهم لذة العلم إلا بالرحلة في طلبه، والتعني في تحصيله.

وقد ذكر الإمام المزي أن رحلته كانت بعد المئتين والأربعين^(١).

وفيما ذكره المزي نظر! فقد ثبت من خلال تراجم شيوخه القدماء أن رحلته كانت قبل ذلك، فهو سمع من قتيبة بن سعيد (ت ٢٤٠هـ)، وإسحاق بن راهويه (ت ٢٣٨هـ)، وعلي بن الحسن الواسطي (ت ٢٣٧هـ)، ومحمد بن عمرو السواق البلخي (ت ٢٣٦هـ)، وأحمد بن محمد المروزي السمسار (ت ٢٣٥هـ) وغيرهم^(٢).

فرحل إلى «بخارى» من بلاد أوزبكستان، وإلى «مرؤ» من بلاد تركمانستان، وإلى «الرّي» وهي الآن طهران^(٣)، ثم رحل إلى البصرة وواسط والكوفة^(٤) وبغداد، ثم رحل إلى الحجاز^(٥). ولم يرحل إلى مصر والشام^(٦).

قال ابن نقطة: «سمع بالحجاز من محمد بن يحيى بن أبي عمر العدني».

(١) ذكره المزي في حاشية له على كتابه تهذيب الكمال: (٤٠١/١) نقلاً عن: التراث العلمي؛ لأكرم العمري؛ ص: (٩).

(٢) انظر: مقدمة تحقيق جامع الترمذي للشيخ شعيب الأرناؤوط وآخرين: (٣٢/١).

(٣) انظر: التقييد لابن نقطة: (٩٢/١).

(٤) انظر: التقييد لابن نقطة: (٩٢/١)، والحظّة للكنوجي؛ ص: (٥٢٥).

(٥) انظر: التقييد لابن نقطة: (٩٢/١).

(٦) انظر: سير أعلام النبلاء: (٢٧١/١٣).

وبالبصرة: من محمد بن بشار بن دار، ومحمد بن المثنى، وعمرو بن علي الفلاس وغيرهم.

وبواسط: من أبي الشعثاء علي بن الحسن.

وبالكوفة من أبي كريب محمد بن العلاء، ومحمد بن عثمان بن كرامة، وعبيد بن أسباط، وعلي بن المنذر الطريقي، في آخرين.

وببغداد: من الحسن بن الصباح (ت ٢٤٩هـ)، وأحمد بن حسان بن ميمون، وأحمد بن منيع (ت ٢٤٤هـ)، ومحمد بن إسحاق الصاغاني (ت ٢٧٠هـ).

وبالري: من أبي زُرعة الرازي.

وبخراسان: من علي بن حجر، ومحمد بن علي بن الحسن بن شقيق، وقتيبة بن سعيد، ومحمد بن يحيى النيسابوري، في خلق كثير^(١).

هذا، وقد شكك الشيخ أحمد شاکر رَحِمَهُ اللهُ فِي دُخُولِهِ بِغَدَاد، فَقَالَ: «لَا أَظُنُّهُ دَخَلَ بِغَدَاد؛ إِذْ لَوْ دَخَلَهَا لَسَمِعَ مِنْ سَيِّدِ الْمُحَدِّثِينَ وَزَعِيمِهِمُ الْإِمَامِ أَحْمَدَ بْنَ مُحَمَّدَ بْنِ حَنْبَلٍ... وَلَتَرَجَمَ لَهُ الْخَطِيبُ فِي تَارِيخِ بِغَدَاد»^(٢). وَتَابِعَهُ فِي ذَلِكَ الدُّكْتُورُ نُورُ الدِّينِ عَتَر، وَالدُّكْتُورُ مُحَمَّدُ حَبِيبُ اللَّهِ مُخْتَار، وَفِي مَا قَالُوهُ نَظَر.

فَقَدْ نَصَّ ابْنُ نَقْطَةَ عَلَى سَمَاعِهِ بِبَغْدَادَ مِنْ أَرْبَعَةِ بَغْدَادِيِّينَ، كَمَا تَقَدَّمَ، وَرَوَى التِّرْمِذِيُّ عَنْ ٣٨ شَيْخًا مِنْ بَغْدَادَ أَوْ نَزَلَاتِهَا، وَأَقْدَمَهُمْ وَفَاةً مِنْ تَوَفِي سَنَةِ (٢٤٣هـ)، وَإِذَا عَلِمْنَا أَنَّ الْإِمَامَ أَحْمَدَ تَوَفَّى رَحِمَهُ اللهُ سَنَةَ (٢٤١هـ)

(١) التقييد لابن نقطة بتصرف: (٩٢/١).

(٢) مقدّمة تحقيق وشرح جامع الترمذي للشيخ أحمد شاکر: (٨٢/١)، والإمام الترمذي والموازنة بين جامعه وبين الصحيحين للدكتور نور الدين عتر: ص ١١، وكشف النقاب عن قول الترمذي: وفي الباب، للدكتور محمد حبيب الله مختار: ص ٤٤.

أدركنا أن الإمام الترمذي دخل بغداد بعد وفاة الإمام أحمد. وهل يعقل أن يدخل الترمذي الكوفة والبصرة وواسط ثم يدع بغداد عاصمة الخلافة على شهرتها وتألقها بعلم الحديث وغيره! ^(١).

وأما عدم ترجمة الخطيب البغدادي له في تاريخ بغداد، فلا يصلح مستنداً البتة، فقد أغفل الخطيب تراجم كثيرين ممن ورد بغداد، من المشهورين وغيرهم، فلم يترجم مثلاً للإمام النسائي، مع أنه ورد بغداد مراراً ^(٢)، ولذا ألف عدد من العلماء ذيولاً على تاريخ بغداد.



(١) انظر: تراث الترمذي العلمي للدكتور أكرم ضياء العمري وقد استفاض: ص ٩ - ١٣، وعنه مقدمة تحقيق جامع الترمذي للشيخ شعيب وآخريين: ص ٣٢ - ٣٣.

(٢) انظر: بغية الراغب المتمني في ختم النسائي رواية ابن السني، للسخاوي ص ١٢٦ تحقيق د. عبد العزيز بن محمد العبد اللطيف، والمدخل إلى سنن الإمام النسائي للدكتور محمد محمدي النورستاني ص ٣٣ و ٣٦.

المبحث الثاني

أبرز شيوخه في الرواية ونقد الحديث وتعليه

نشأ الإمام الترمذي رحمته الله في عصرٍ من أزهى عصور الإقبال على العلم وتدوينه، والعناية بدقائقه وتفصيله، وخاصةً علم السنّة، الذي كان بُغية الأئمة، ومنتهى آمالهم بعد علوم الكتاب العزيز، وقد كانت اليد الطولى في هذا الجِدِّ في التَّحصيل والعناية الفائقة بعلوم السنّة على الخصوص = لَجَمْع كبير غير محصورٍ من الأئمة ورؤوس الناس، ولا يمكن أن تُقَصَّر على أَحَدٍ بعينه مهما كانت منزلته وإمامته، والله أعلم ^(١).

وبركة هذا الزّمن استطاع الترمذي رحمته الله أن يجتمع بعددٍ وافرٍ من العلماء؛ في بلده وما جاورها، وفي رحلاته، وما أكثرها! وفيما يأتي بيان أهم شيوخه وأبرزهم في مطلبين.

المطلب الأول: شيوخه في الحديث رواية

روى الإمام الترمذي عن جماعة من الأئمة، وأكثر من المشايخ، لطول رحلته وتنوع محالِّه التي دخلها؛ غير أنّه في «الجامع» أكثر عن بعض شيوخه، وأقلّ الرواية عن آخرين، وإن كانوا أئمةً أجلةً مشهورين؛

(١) وقد أعاد الشيخ المحقق أحمد شاكر رحمته الله الفضل في هذه النهضة وبعثها وإحيائها إلى الإمام الشافعي رحمته الله، وذكر لهذا التخصيص مسوغات يشترك معه فيها أئمة كثر آخرون، والله أعلم. راجع: مقدّمته على جامع الترمذي: (١/ ٨٠). ط/ دار الكتب العلميّة.

لا اعتباراتٍ ومقاييسَ يعرفها أهل الفن؛ مثل علوِّ السَّند، والحرصِ التَّامِّ على رواية الحديث المخرَّج في الكتب المصنَّفة؛ لسلامته في الغالب من العلة القادحة، وغيرها من المقاصد التي لا تخفى على طالب العلم.

وبالتَّبَع للجامع يَظهر أنَّ المشايخ الذين أكثر الرواية عنهم ينحصرون في خمسة أئمةٍ ثقاتٍ نبلاء، ومجموعٌ ما أخرج لهم الترمذي يقترب من شَطْر أحاديث الكتاب.

وفيما يلي أسوق لك - أَخَذَ الله بيدك للخير والفهم - أسماء هؤلاء الأئمة، وهم على ترتيب كثرة حديثهم في الجامع:

١ - قتيبة بن سعيد بن جميل بن طريف الثَّقَفِي مولاهم البلخي البغلاني؛ المحدث الإمام الثقة الجوال^(١)، ولد سنة (١٤٩هـ)، وتوفي سنة (٢٤٠هـ)، وقد روى عنه الترمذي في جامعه (٦٠١) حديثاً.

٢ - محمد بن بشار بن عثمان بن داود بن كيسان العبدي؛ المشهور بـ: «بندار»^(٢)، لُقِّب بذلك لأنَّه كان بُندارَ الحديث في عصره ببلده، والبُندار: الحافظ الإمام، وُلِدَ سنة (١٦٧هـ)، ومات سنة (٢٥٢هـ)، وقد روى عنه الترمذي في جامعه (٤٤٢) حديثاً.

وبالنَّظر في أشياخ بندار يتضح أنَّ الترمذي اختاره لجلالته ولجلالتهم، ولوْفَرَةَ حديثه رَحِمَهُ اللهُ حتى إنَّ أبا داود رَحِمَهُ اللهُ قال: «كُتِبَتْ عَنْ

(١) راجع ترجمته في: طبقات ابن سعد: (٣٧٩/٧)، التَّاريخ الكبير: (١٩٥/٧)، التَّاريخ الصَّغير: (٣٧٢/٢)، تاريخ بغداد: (٤٦٤/١٢)، سير أعلام النبلاء: (١٣/١١)، تذكرة الحفاظ: (٤٤٦/٢)، العبر: (٤٣٣/١)، تذهيب التَّهذيب: (١٥٧/٣)، شذرات الذهب: (٩٤/٢).

(٢) راجع ترجمته في: التَّاريخ الكبير: (٤٩/١)، التَّاريخ الصَّغير: (٣٩٦/٢)، الجرح والتَّعديل: (٢١٤/٧)، تاريخ بغداد: (١٠١/٢)، سير أعلام النبلاء: (١٤٤/١٢)، تذكرة الحفاظ: (٥١١/٢)، العبر: (٣/٢)، الوافي بالوَفَيَات: (٢٤٩/٢)، شذرات الذهب: (١٢٦/٢).

بندار نحوًا من خمسين ألف حديث»^(١).

٣ - محمود بن غيلان العدوي، مولا هم المروزي؛ الإمام الحافظ الحجّة^(٢)، من فرسان الحديث وأئمة الأثر، توفي سنة (٢٤٩هـ)، ولم يُذكر بزلّة عند مَنْ تَرَجَمَ له؛ فهو في غاية الثقة والأمانة، وقد روى عنه الترمذي في جامعه (٢٩٢) حديثًا.

٤ - هناد بن السري بن مصعب بن أبي بكر بن شبر بن صُفْعُوق^(٣)؛ زين العابدين؛ الإمام الحجّة القدوة، ولد سنة (١٥٢هـ)، ومات سنة (٢٤٣هـ)، وإنما أكثر عنه الترمذي لِعُلُوِّ إسناده وعظَمَتِهِ وطُولِ عبادته ورُسُوخِ شيوخه، وقد روى عنه الترمذي في جامعه (٢٨٠) حديثًا.

٥ - أحمد بن منيع البغوي بن عبد الرحمن؛ أبو جعفر البغوي البغدادي^(٤)؛ الإمام الحافظ الثقة، رَحَلَ وَجَمَعَ وصَنَّفَ «المسند»، ولد سنة (١٦٠هـ)، ومات سنة (٢٤٤هـ)، وقد روى عنه الترمذي في جامعه (٢٤٩) حديثًا.

* * *

(١) انظر: سير أعلام النبلاء: (١٢/١٤٥).

(٢) راجع ترجمته في: التاريخ الكبير: (٧/٤٠٤)، التاريخ الصغير: (٢/٣٦٩)، الجرح والتعديل: (٨/٢٩١)، تاريخ بغداد: (١٣/٨٩)، سير أعلام النبلاء: (١٢/٢٢٣)، تذكرة الحفاظ: (٢/٤٧٥)، العبر: (١/٤٣١)، شذرات الذهب: (٢/٩٢).

(٣) راجع ترجمته في: التاريخ الكبير: (٨/٢٤٨)، التاريخ الصغير: (٢/٣٨٠)، الجرح والتعديل: (٩/١١٩)، تاريخ بغداد: (١٣/٨٩)، سير أعلام النبلاء: (١١/٤٦٥)، تذكرة الحفاظ: (٢/٥٠٧)، العبر: (١/٤٤١)، شذرات الذهب: (٢/١٠٤).

(٤) راجع ترجمته في: التاريخ الكبير: (٢/٦)، التاريخ الصغير: (٢/٣٧٩)، الجرح والتعديل: (٢/٧٧)، تاريخ بغداد: (٥/١٦٠)، سير أعلام النبلاء: (١١/٤٨٣)، تذكرة الحفاظ: (٢/٤٨١)، العبر: (١/٤٤٢)، الوافي بالوفيات: (٨/١٩٢)، البداية والنهاية: (١٠/٣٤٦)، شذرات الذهب: (٢/١٠٥).

المطلب الثاني: شيوخه في نقد الحديث وتعليقه

للتَّرمذيَّ رَحِمَهُ اللهُ شيوخٌ عدَّةٌ؛ غير أنَّ الذين اختصَّ بهم في هذا الفنِّ واحتفل بعلمهم، وذَكَرهم وشهد لهم بالإمامة والتَّفوق في كتابه العِلل؛ كما سيأتي = ثلاثة أعلامٍ أئمة، وعليه سأقتصر على ذكرهم والترجمة الخاطفة لهم، وهم:

١ - الإمام محمد بن إسماعيل البخاري^(١): أخذ عنه التَّرمذيَّ علماً الحديث نقداً وتعليلاً، ولم يرو عنه في جامعه غير عشرة أحاديث، واستفاد من نظره الثَّاقب، ونقده السَّديد الصَّائب، على المتون والأسانيد^(٢).

وقد شهد بذلك التَّرمذيَّ رَحِمَهُ اللهُ فقال: «وما كان فيه من ذِكْرِ العِلل في الأحاديث والرِّجال والتَّاريخ؛ فهو ما استخرَجته من كُتُب التَّاريخ، وأكثر ذلك ما ناظرتُ به محمد بن إسماعيل، ومنه ما ناظرتُ به عبد الله بن عبد الرحمن وأبا زُرعة، وأكثر ذلك عن محمد، وأقلُّ شيءٍ فيه عن عبد الله وأبي زُرعة، ولم أرَ أحداً بالعراق ولا بخُرَّاسان في مَعْنَى العِلل والتَّاريخ ومَعْرِفَةِ الأسانيد كَثيرٍ أحدٍ أعلم من محمد بن إسماعيل»^(٣).

ففي هذه الشَّهادة ما يُبين اختصاص البخاريَّ بالفضل الكبير في تعلُّم التَّرمذيَّ معاني العِلل والتَّاريخ ومَعْرِفَةِ الأسانيد، وأنَّ مقاليد هذا الفنِّ منحةٌ إلهيةٌ أُوتِيها البخاري.

(١) راجع ترجمته في: الجرح والتعديل: (١٩١/٧)، تاريخ بغداد: (٤/٢ - ٣٣)، تذكرة الحفاظ: (٥٥٥/٢)، العبر: (١٢/٢)، الوافي بالوفيات: (٢٠٦/٢)، وفیات الأعيان: (١٨٨/٤)، سير أعلام النبلاء: (٣٩١/١٢)، طبقات الشافعية للسبكي: (٢١٢/٢)، مقدمة فتح الباري لابن حجر، شذرات الذهب: (١٣٤/٢).

(٢) تذكرة الحفاظ: (٦٣٤/٢).

(٣) انظر كتابه: «العِلل» الملحق في آخر جامعه: (٢٢٩/٦)، طبعة د. بشار عواد.

ويعدّ الترمذي تلميذ البخاري وإن شاركه في بعض شيوخه؛ مثل قتيبة ابن سعيد وعلي بن حجر ومحمد بن بشار وغيرهم^(١).

وقد ظهر تأثر الترمذي بشيخه البخاري أكثر ما ظهر في النظر الفقهي، الذي يبرز بوضوح في تراجم الأبواب التي صاغها بناءً على استنباطاته أو على ترجيحاته الفقهية، كصنيع البخاري في جامعه المسند الصحيح تماماً، وإن كان الإمام البخاري رحمته الله أغوص منه وأعمق استنباطاً، ولذلك تكون تراجمه في الغالب محلّ عناية من العلماء؛ حتى يكشف عن وجهها، ويُدري مقصود الإمام منها؛ غير أن الإمام الترمذي رحمته الله كان يزيد عليه بذكر أقوال أهل العلم وبسط خلافاتهم.

كما تأثر الترمذي بالإمام مسلم بن الحجاج النيسابوري رحمهما الله، ويظهر ذلك في بعض الدقائق الحديثية، ومن أبرزها: إيراد المتن الواحد بإسنادين بمساق واحد، كما أنه يستخدم طريقة التحويل في الأسانيد كمسلم رحمته الله سواء، وإن كانت عند مسلم في صحيحه أظهر وأكثر.

٢ - الإمام عبد الله بن عبد الرحمن بن الفضل بن بهرام؛ أبو محمد الدارمي السمرقندي^(٢)؛ الحافظ الحجة، ولد سنة (١٨١هـ)، ومات سنة (٢٥٥هـ)، قال محمد بن بشار رحمته الله: «حُفَظَ الدُّنْيَا أَرْبَعَةً: أَبُو زُرْعَةَ بِالرِّيِّ، وَمُسْلِمٌ بِنِيسَابُورَ، وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بِسَمَرْقَنْدَ، وَمُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ بِبُخَارَى»^(٣).

٣ - الإمام عبيد الله بن عبد الكريم بن يزيد بن فروخ؛ أبو زُرْعَةَ

(١) وَفَيَاتُ الْأَعْيَانِ: (٤/٢٧٨).

(٢) راجع ترجمته في: الجرح والتعديل: (٥/٩٩)، تاريخ بغداد: (١٠/٢٩)، تذكرة الحفاظ: (٢/٥٣٤)، العبر: (٢/٨)، سير أعلام النبلاء: (١٢/٢٢٤)، شذرات الذهب: (٢/١٣٠).

(٣) انظر: سير أعلام النبلاء: (١٢/٢٢٦).

الرازبي^(١)، سيّد الحفاظ ومُحدّث الرّيّ، وُلد بعد نيّف ومئتين، ومات سنة (٢٦٤هـ)، وخُتم له بما ظاهره الكرامة والسّعادة واللّطف وصلاح المآل.

فقد قال ورّاقه أبو جعفر محمد بن عليّ: حَضَرْنَا أَبَا زُرْعَةَ بَمَاشَهْرَانَ، وَهُوَ فِي السُّوقِ (حَالِ الْاِحْتِضَارِ)، وَعِنْدَهُ أَبُو حَاتِمٍ، وَابْنُ وَارَةَ، وَالْمَنْذَرُ بْنُ شَاذَانَ، وَغَيْرُهُمْ، فَذَكَرُوا حَدِيثَ التَّلْقِينَ: «لَقَنُوا مَوْتَاكُمْ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ»^(٢)، وَاسْتَحْيُوا مِنْ أَبِي زُرْعَةَ أَنْ يُلَقِّنُوهُ، فَقَالُوا: تَعَالَوْا نَذْكُرِ الْحَدِيثَ، فَقَالَ ابْنُ وَارَةَ: حَدَّثَنَا أَبُو عَاصِمٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْحَمِيدِ بْنُ جَعْفَرٍ، عَنْ صَالِحٍ، وَجَعَلَ يَقُولُ: ابْنُ أَبِي، وَلَمْ يَجَاوِزْهُ، وَقَالَ أَبُو حَاتِمٍ: حَدَّثَنَا بَنْدَارٌ، حَدَّثَنَا أَبُو عَاصِمٍ، عَنْ عَبْدِ الْحَمِيدِ بْنِ جَعْفَرٍ، عَنْ صَالِحٍ، وَلَمْ يَجَاوِزْ، وَالْبَاقُونَ سَكَتُوا، فَقَالَ أَبُو زُرْعَةَ وَهُوَ فِي السُّوقِ: حَدَّثَنَا بَنْدَارٌ، حَدَّثَنَا أَبُو عَاصِمٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْحَمِيدِ، عَنْ صَالِحِ بْنِ أَبِي عَرِيبٍ، عَنْ كَثِيرِ بْنِ مُرَّةٍ، عَنْ مُعَاذِ بْنِ جَبَلٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ كَانَ آخِرُ كَلَامِهِ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ؛ دَخَلَ الْجَنَّةَ»، وَتَوَفَّى رَحِمَهُ اللَّهُ^(٣).



(١) راجع ترجمته في: الجرح والتعديل: (٣٢٨/١)، تاريخ بغداد: (٣٢٦/١٠)، تذكرة الحفاظ: (٥٥٧/٢)، سير أعلام النبلاء: (٦٥/١٣)، العبر: (٢٨/٢)، البداية والنهاية: (٣٧/١١)، شذرات الذهب: (١٤٨/٢).

(٢) حديث «لقنوا موتاكم...» أخرجه مسلم عن أبي سعيد الخدري: (٩١٦)، وعن أبي هريرة: (٩١٧).

(٣) انظر الحكاية - وهي صحيحة ثابتة - في: سير أعلام النبلاء: (٧٦/١٣ - ٧٧). وحديث معاذ أخرجه أبو داود (٣١١٦) وأحمد (٢٢٠٣٤) و(٢٢١٢٧) بإسناد حسن.

المبحث الثالث

أبرز الأئمة الذين نقل أقوالهم في الفقه والتفسير واللغة

وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: أبرز الأئمة الذين نقل أقوالهم في الفقه

نهج الترمذي في جامعه منهجاً متوازناً، جمع فيه بين رواية الحديث ونقله، وبين حكاية أقوال الفقهاء المتبوعين وغيرهم، وقد أوضح رحمته أسانيده عمّن حكى عنهم الآراء والاستنباطات تفصيلاً؛ غير أنني سأقتصر في النقل عنه على من أكثر عنهم.

قال الترمذي رحمته: «وما ذكرنا في هذا الكتاب من اختيار الفقهاء؛ فما كان منه من قول سفيان الثوري؛ فأكثره ما حدثنا به محمد بن عثمان الكوفي، حدثنا عبيد الله بن موسى، عن سفيان...

وما كان فيه من قول مالك بن أنس؛ فأكثره ما حدثنا به إسحاق بن موسى الأنصاري، حدثنا معن بن عيسى القرظري، عن مالك بن أنس...

وما كان فيه من قول ابن المبارك؛ فهو ما حدثنا به أحمد بن عبدة الأملّي، عن أصحاب ابن المبارك، عنه...

وما كان فيه من قول الشافعي؛ فأكثره ما أخبرنا به الحسن بن محمد الزعفراني، عن الشافعي...

وما كان من قول أحمد بن حنبل وإسحاق بن إبراهيم؛ فهو ما أخبرنا

به إسحاق بن منصور، عن أحمد وإسحاق^(١).

إذن؛ فقد اهتم الإمام الترمذي رحمته الله في الفقهيات بذكر أقوال الأئمة المتبوعين الأربعة، وأضاف إليهم سفيان الثوري، وعبد الله بن المبارك، وإسحاق بن راهويه رحمهم الله؛ غير أن الإمام أبا حنيفة لم يذكره بالنص إلا في مواضع يسيرة، وإنما كان يُقرر مذهبه بقوله: أهل الكوفة، وأهل الرأي.

وقد أثبت بعض هذه المواضع الشيخ أحمد شاكر رحمته الله في طبعته، وقال في بعضها: إنها زيادات نادرة لا تخلو من فائدة.

وهذه المواضع هي:

- عِنْدَ حَدِيثِ الْمُغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ رضي الله عنه أَنَّهُ قَالَ: تَوَضَّأَ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم وَمَسَحَ عَلَى الْجَوْرَيْنِ وَالتَّعْلَيْنِ، وَالزِّيَادَةُ هِيَ: قَالَ أَبُو عَيْسَى: سَمِعْتُ صَالِحَ بْنَ مُحَمَّدٍ التِّرْمِذِيَّ قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا مُقَاتِلَ السَّمَرَقَنْدِيَّ يَقُولُ: دَخَلْتُ عَلَى أَبِي حَنِيفَةَ فِي مَرَضِهِ الَّذِي مَاتَ فِيهِ، فَدَعَا بِمَاءٍ، فَتَوَضَّأَ وَعَلِيهِ جَوْرَبَانِ، فَمَسَحَ عَلَيْهِمَا، ثُمَّ قَالَ: فَعَلْتُ الْيَوْمَ شَيْئًا لَمْ أَكُنْ أَفْعَلُهُ؛ مَسَحْتُ عَلَى الْجَوْرَيْنِ وَهُمَا غَيْرُ مُنْعَلَيْنِ^(٢).

- عِنْدَ حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه فِي وَصْفِ اسْتِسْقَاءِ رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم؛ قَالَ: «إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم خَرَجَ مُتَبَدِّلًا مُتَوَاضِعًا مُتَضَرِّعًا حَتَّى أَتَى الْمُصَلَّى، فَلَمْ يَخْطُبْ خُطْبَتَكُمْ هَذِهِ، وَلَكِنْ لَمْ يَزَلْ فِي الدَّعَاءِ وَالتَّضَرُّعِ

(١) انظر: انظر كتابه: «العلل» الملحق في ذيل جامعه: (٢٢٨/٦)، طبعة د. بشار عواد.

(٢) جامع الترمذي: (١٥٦/١) طبعة الشيخ أحمد شاكر رحمته الله، وقال في الهامش تعليقا على المُثَبَّتِ فوق: «يظهر أنها زيادة لم تذكر إلا في القليل من نسخ الترمذي، ولم يطلع عليها الحافظ المزي ولا الحافظ ابن حجر... وهي فائدة لا بأس بها!» ومع صعوبة الإغراب على المزي أولا ثم على ابن حجر - رحمهما الله - ؛ إلا أنه ربما غابت عنهما الزيادة، والله أعلم.

والتكبير، وصَلَّى ركعتين كما كان يُصَلِّي في العيد»، والزَّيَادَةُ هِيَ: وقال النُّعْمَانُ أَبُو حَنِيفَةَ: لَا تُصَلِّي صَلَاةَ الْإِسْتِسْقَاءِ، وَلَا أَمْرُهُمْ بِتَحْوِيلِ الرَّدَاءِ، وَلَكِنْ يَدْعُونَ وَيَرْجِعُونَ بِجُمْلَتِهِمْ. قال أبو عيسى: خَالَفَ السُّنَّةَ^(١).

- عِنْدَ حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَلَّدَ نَعْلَيْنِ، وَأَشْعَرَ الْهَدْيَ فِي الشَّقِّ الْأَيْمَنِ بِذِي الْحُلَيْفَةِ، وَأَمَاطَ عَنْهُ الدَّمَ. قال الترمذي: «... وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ وَغَيْرِهِمْ يَرَوْنَ الْإِشْعَارَ... سَمِعْتُ يُوسُفَ بْنَ عِيسَى يَقُولُ: سَمِعْتُ وَكِيعًا يَقُولُ - حِينَ رَوَى هَذَا الْحَدِيثَ: «لَا تَنْظُرُوا إِلَى قَوْلِ أَهْلِ الرَّأْيِ فِي هَذَا، فَإِنَّ الْإِشْعَارَ سُنَّةٌ، وَقَوْلُهُمْ بِدْعَةٌ».

قَالَ: وَسَمِعْتُ أَبَا السَّائِبِ يَقُولُ: كُنَّا عِنْدَ وَكِيعٍ، فَقَالَ لِرَجُلٍ عِنْدَهُ مِمَّنْ يَنْظُرُ فِي الرَّأْيِ: أَشْعَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، وَيَقُولُ أَبُو حَنِيفَةَ: هُوَ مُثْلَةٌ!. قَالَ الرَّجُلُ: فَإِنَّهُ قَدْ رَوَى عَنْ إِبْرَاهِيمَ النَّخَعِيِّ أَنَّهُ قَالَ: الْإِشْعَارُ مُثْلَةٌ. قَالَ: فَرَأَيْتُ وَكِيعًا غَضِبَ غَضَبًا شَدِيدًا، وَقَالَ: «أَقُولُ لَكَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، وَتَقُولُ: قَالَ إِبْرَاهِيمُ! مَا أَحَقَّكَ بِأَنْ تُحْبَسَ، ثُمَّ لَا تَخْرُجَ حَتَّى تَنْزَعَ عَنْ قَوْلِكَ هَذَا»^(٢).

- وقال الترمذي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي كِتَابِ الْعِلَلِ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ غَيْلَانَ، حَدَّثَنَا أَبُو يَحْيَى الْجِمَانِيُّ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا حَنِيفَةَ يَقُولُ: «مَا رَأَيْتُ أَحَدًا أَكْذَبَ مِنْ جَابِرِ الْجُعْفِيِّ، وَلَا أَفْضَلَ مِنْ عَطَاءِ بْنِ أَبِي رَبَاحٍ»^(٣).

* * *

(١) جامع الترمذي: (٨١/٢) طبعة الشيخ أحمد شاكر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) جامع الترمذي: (٢٣٩/٢ - ٢٤٠)، طبعة د. بشار عواد.

(٣) انظر كتابه: «العلل» الملحق في ذيل جامعه: (٢٣٣/٦)، طبعة د. بشار عواد.

وهاك - أخي القارئ - ترتيب الأئمة الفقهاء الذين اعتمد الترمذي
رَحِمَهُ اللهُ ذَكَرَ خِلافِهِمْ وَوَفَّقَهُمْ:

١ - الإمام مالك بن أنس (ت ١٧٩هـ) إمام دار الهجرة ^(١).

وأكثر ما يروي الترمذي الفقه عن مالك رَحِمَهُ اللهُ إِنَّمَا هُوَ بِوَاسِطَةِ إِسْحَاقَ
ابْنِ مُوسَى الْأَنْصَارِيِّ عَنْ مَعْنِ بْنِ عَيْسَى الْقَزَّازِ، وَبَعْضُهُ عَنْ أَبِي مُصْعَبٍ
الْمَدَنِيِّ عَنْ مَالِكٍ، وَبَعْضُهُ عَنْ مُوسَى بْنِ حَزَامٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْلَمَةَ
الْقَعْنَبِيِّ عَنْ مَالِكٍ.

٢ - الإمام محمد بن إدريس الشافعي (ت ٢٠٤هـ) إمام مدرسة أهل
الحديث في عصره ^(٢).

يُروِي التَّرمِذِيُّ الفقه عن الشَّافِعِيِّ رَحِمَهُ اللهُ بِوَاسِطَةِ الْحَسَنِ بْنِ مُحَمَّدٍ
الزَّعْفَرَانِيِّ عَنْ الشَّافِعِيِّ، وَبَعْضُهُ عَنْ أَبِي الْوَلِيدِ الْمَكِّيِّ عَنْ الشَّافِعِيِّ،
وَبَعْضُهُ عَنْ أَبِي إِسْمَاعِيلَ التَّرمِذِيِّ عَنْ يُوسُفَ بْنِ يَحْيَى الْقُرَشِيِّ الْبُؤَيْطِيِّ
عَنْ الشَّافِعِيِّ، وَبَعْضُهُ عَنْهُ عَنِ الرَّبِيعِ عَنْ الشَّافِعِيِّ، وَقَدْ أَجَازَ الرَّبِيعُ
لِلتَّرمِذِيِّ ذَلِكَ وَكَتَبَ بِهِ إِلَيْهِ.

٣ - الإمام أحمد بن حنبل (ت ٢٤١هـ) إمام أهل السنة
والجماعة ^(٣).

(١) راجع ترجمته في: الانتقاء في فضائل الثلاثة الفقهاء لابن عبد البر؛ ص: (٩ - ٦٣)،
ترتيب المدارك: (١٠٢/١ - ٢٥٤)، سير أعلام النبلاء: (٤٨/٨)، الديباج المذهب:
(١٣٩ - ٥٥/١).

(٢) راجع ترجمته في: مناقب الشافعي للبيهقي، الانتقاء؛ ص: (٦٥ - ١٢١)، تاريخ
بغداد: (٥٦/٢ - ٧٣)، تهذيب الأسماء واللغات: (٤٤/١ - ٦٧)، سير أعلام
النبلاء: (٥/١٠).

(٣) راجع ترجمته في: تاريخ بغداد: (٤/٤١٢)، طبقات الحنابلة: (٤/١)، سير أعلام
النبلاء: (١٧٧/١١)، البداية والنهاية: (٣٢٥/١٠).

٤ - الإمام إسحاق بن راهوييه (ت ٢٣٨هـ)^(١)، وهو إسحاق بن إبراهيم بن مخلد الحنظلي المروزي، شيخ المشرق، قال الإمام أحمد رحمته الله: «لم يعبر الجسر إلى خراسان مثل إسحاق، وإن كان يخالفنا في أشياء؛ فإن الناس لم يزل يخالف بعضهم بعضاً»^(٢).

يروي الترمذي الفقه عن الإمامين أحمد وإسحاق رحمهما الله كثيراً بواسطة إسحاق بن منصور عن أحمد وإسحاق، وبعضه عن محمد بن موسى الأصم عن إسحاق بن منصور عن أحمد وإسحاق، وبعضه عن محمد بن أفلح عن إسحاق.

٥ - الإمام سفيان الثوري (ت ١٦١هـ)^(٣)، وهو سفيان بن سعيد بن مسروق؛ أبو عبد الله الثوري الكوفي؛ العلامة المجتهد، زينة الحفاظ وسيّد العلماء العاملين في زمانه، وُلد سنة (٩٧هـ)، ومات سنة (١٦١هـ)، لخص الحافظ أبو بكر الخطيب البغدادي جلالته وإمامته فقال: «كان إماماً من أئمة المسلمين وعلماً من أعلام الدين، مُجمَعاً على أمانته؛ بحيث يُستغنى عن تزكيته؛ مع الإتقان والحفظ، والمعرفة والضبط، والورع والزهد»^(٤).

يروي الترمذي الفقه عن الثوري رحمته الله بواسطة محمد بن عثمان الكوفي عن عبيد الله بن موسى عن سفيان، وبعضه عن أبي الفضل مكثوم بن العباس الترمذي عن محمد بن يوسف الفريابي عن سفيان.

(١) راجع ترجمته في: التاريخ الكبير: (١/٣٧٩)، التاريخ الصغير: (١/٣٦٨)، تاريخ بغداد: (٦/٣٤٥)، سير أعلام النبلاء: (١١/٣٥٨)، تذكرة الحفاظ: (٢/٤٣٣)، البداية والنهاية: (١٠/٣١٧).

(٢) انظر هذه الأقوال وغيرها في: سير أعلام النبلاء: (١١/٣٦٩ - ٣٧٢).

(٣) راجع ترجمته في: حلية الأولياء: (٦/٣٥٦)، تاريخ بغداد: (٩/١٥١)، سير أعلام النبلاء: (٧/٢٢٩)، تذكرة الحفاظ: (١/٢٠٣)، العبر: (١/٢٣٥).

(٤) تاريخ بغداد: ١٠/٢١٩ طبعة بشار عواد، تهذيب الكمال: (١١/١٦٨ - ١٦٩).

٦ - الإمام عبدُ الله بنُ المُبارك بنِ واضح؛ أبو عبد الرحمن الحنظليّ مولاهم، التُّركيَّ ثمَّ المروزيّ، الحافظُ المُجاهد (ت ١٨١هـ)^(١)، قال الحافظ ابن حجر: «ثَقَّةٌ ثَبَّتْ فِقْهَهُ عَالَمٌ جَوَادٌ مُجَاهِدٌ، جُمِعَتْ فِيهِ خِصَالُ الْخَيْرِ»^(٢).

يُروى التَّرمذيُّ الفقه عن ابن المبارك رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بواسطة أحمد بن عبدِ الأُمليّ عن أصحابِ ابنِ المبارك عنه، وبعضُه عن محمد بنِ مُزَاحِمٍ عن ابنِ المبارك، وبعضُه عن عليّ بنِ الحَسَنِ عن ابنِ المبارك، وبعضُه عن عَبدانَ عن سفيانَ بنِ عبدِ الملك عن ابنِ المبارك، وبعضُه عن حَبَّانَ بنِ موسى عن ابنِ المبارك، وبعضُه عن وَهْبِ بنِ زَمْعَةَ عَنْ فَصَالَةَ النَّسَوِيِّ عن ابنِ المبارك.

المطلب الثاني: أبرز الأئمة الذين نَقَلَ أقوالهم في التفسير

أما أئمةُ التفسير الذين نَقَلَ عنهم في جامعهِ؛ فهم:

- ١ - الإمام زيد بنُ أسلمَ العدويّ (ت ٣٦هـ)^(٣).
- ٢ - الإمام مُرَّة بنُ شَرَّاحِيلَ الهَمْدانيّ الكوفيّ، المشهور بـ: مُرَّة الطَّيِّب (ت ٧٦هـ)^(٤).
- ٣ - الإمام أبو العالية رُفَيْع بنُ مِهْرَانَ الرِّياحيّ البصريّ (ت ٩٠هـ)^(٥).

(١) راجع ترجمته في: التَّاريخ الكبير: (٢١٢/٥)، حلية الأولياء: (١٦٢/٨)، تاريخ بغداد: (١٥٢/١٠)، سير أعلام النبلاء: (٣٧٨/٨).

(٢) تقريب التهذيب: (٥٢٧/١).

(٣) راجع ترجمته في: التَّاريخ الكبير: (٢٨٧/٣)، حلية الأولياء: (٢٢١/٣)، سير أعلام النبلاء: (٣١٦/٥)، تذكرة الحفاظ: (١٣٢/١).

(٤) راجع ترجمته في: حلية الأولياء: (١٦١/٤)، سير أعلام النبلاء: (٧٤/٤)، تذكرة الحفاظ: (٦٣/١)، طبقات المفسرين للداودي: (٣١٧/٢).

(٥) راجع ترجمته في: حلية الأولياء: (٢١٧/٢)، تذكرة الحفاظ: (٥٨/١)، سير أعلام =

- ٤ - الإمام سعيد بن جبير (ت ٩٥هـ) ^(١).
- ٥ - الإمام مجاهد بن جبر المخزومي (ت ١٠٤هـ) ^(٢).
- ٦ - الإمام عكرمة مولى ابن عباس (ت ١٠٧هـ) ^(٣).
- ٧ - الإمام الحسن بن أبي الحسن البصري (ت ١١٠هـ) ^(٤).
- ٨ - الإمام قتادة بن دعامه السدوسي (ت ١١٨ أو ١١٧هـ) ^(٥).
- ٩ - الإمام الضحاك بن مزاحم الهلالي (ت ١٠٥هـ) ^(٦).
- ١٠ - الإمام عطاء بن أبي رباح (ت ١١٤هـ) ^(٧).
- ١١ - الإمام محمد بن كعب القرظي (ت ١٢٠هـ) ^(٨).

-
- = النبلاء: (٢٠٧/٤)، طبقات المفسرين: (١٧٢/١).
- (١) راجع ترجمته في: الزهد للإمام أحمد؛ ص: (٣٧٠)، وفيات الأعيان: (٣٧١/٢)، سير أعلام النبلاء: (٣٢١/٤)، تذكرة الحفاظ: (٧١/١)، البداية والنهاية: (٩٦/٩)، طبقات المفسرين: (١٨١/١).
- (٢) راجع ترجمته في: سير أعلام النبلاء: (٤٤٩/٤)، تذكرة الحفاظ: (٨٦/١)، البداية والنهاية: (٢٢٤/٩)، طبقات الحفاظ للسيوطي؛ ص: (٣٥).
- (٣) راجع ترجمته في: حلية الأولياء: (٣٢٦/٣ - ٣٤٧)، تذكرة الحفاظ: (٩٥/١)، سير أعلام النبلاء: (١٢/٥)، طبقات المفسرين: (٣٨٠/١).
- (٤) راجع ترجمته في: الزهد للإمام أحمد؛ ص: (٢٥٨)، الحسن البصري لابن الجوزي، تذكرة الحفاظ: (٦٦/١)، البداية والنهاية: (٢٦٦/٩ - ٢٦٨)، طبقات المفسرين: (١٤٧/١).
- (٥) راجع ترجمته في: وفيات الأعيان: (٦٩/٢)، سير أعلام النبلاء: (٥٦٤/٤)، تذكرة الحفاظ: (٦٦/١)، البداية والنهاية: (٢٦٦/٩ - ٢٦٨)، طبقات المفسرين: (١٤٧/١).
- (٦) راجع ترجمته في: سير أعلام النبلاء: (٥٩٨/٤)، البداية والنهاية: (٢٢٣/٩)، طبقات المفسرين: (٢١٦/١).
- (٧) راجع ترجمته في: وفيات الأعيان: (٢٦١/٣)، سير أعلام النبلاء: (٧٩/٥)، البداية والنهاية: (٣٠٦/٩)، غاية النهاية في طبقات القراء لابن الجزري: (٥١٣/١).
- (٨) راجع ترجمته في: التاريخ الكبير: (٢١٦/١)، حلية الأولياء: (٢١٢/٣)، سير أعلام النبلاء: (٦٥/٥)، البداية والنهاية: (٢٥٧/٩).

المطلب الثالث: أبرز الأئمة الذين نَقَلَ أقوالهم في اللغة

وأما أهم أئمة اللغة الذين نقل عنهم في جامعهم؛ فهُمْ:

- ١ - الإمام عبدُ الملك بنُ قُريبِ الأصمعيّ الباهليّ (ت ١١٦هـ)^(١).
- ٢ - الإمام أبو عُبَيْدٍ القاسم بن سلام (ت / ١٢٤هـ)^(٢).



(١) راجع ترجمته في: مراتب التَّحَوِّيْن؛ ص: (٤٦ - ٦٥)، طبقات التَّحَوِّيْن للزَّبيدي؛ ص: (١٦٧ - ١٧٤)، أخبار التَّحَوِّيْن البصريّين؛ ص: (٥٨ - ٦٧)، تاريخ بغداد: (٤١٠/١٠)، إنباه الرِّوَاة: (١٩٧/٢)، بغية الوُعاة: (١١٢/٢).

(٢) راجع ترجمته في: تاريخ بغداد: (٤٠٣/١٢)، تذكرة الحفاظ: (٤١٧/١)، سير أعلام النبلاء: (٤٩٠/١٠)، البداية والنهاية: (٢٩١/١٠)، طبقات المفسِّرين: (٣٢/٢).

المبحث الرابع

أبرز تلاميذه

عَرَفَ للإمام الترمذي رَحِمَهُ اللهُ قَدْرَهُ وَمَنْزَلَتَهُ فِي الْعِلْمِ خَلَقَ مِنَ الطُّلَابِ وَالرِّوَاةِ؛ فَسَارَعُوا إِلَى الْإِتِّفَاعِ بِهِ وَمَلَاظِمَتِهِ وَالرِّوَايَةِ عَنْهُ، وَنَهَلَ الْعِلْمَ مِنْهُ، وَهُمْ مِنَ الْكَثْرَةِ بِحَيْثُ يَصْعَبُ إِحْصَاؤُهُمْ، وَقَدْ ذَكَرَ بَعْضُهُمُ الْحَافِظُ الْمِرْيُ فِي تَهْذِيبِهِ^(١)، وَمِنْهُمْ:

- ١ - أبو بكر أحمد بن إسماعيل بن عامر السمرقندي (ت ٣٢١هـ)^(٢).
- ٢ - أبو حامد أحمد بن عبد الله بن داود المروزي التاجر^(٣).
- ٣ - أبو الحسن علي بن عمر الوذاري^(٤).
- ٤ - أبو الفضل محمد بن محمود بن عنبر السّسفي (ت ٣٤٢هـ)^(٥).

(١) تهذيب الكمال: (٢٦/٢٥١).

(٢) راجع ترجمته في: تاريخ الإسلام للذهبي تحقيق بشار عواد: (١/١٦٦)، الجواهر المضية في تراجم الحنفية: (١/١٤٨).

(٣) مذكور في التهذيبيين، وهو أحد رواة جامع الترمذي، كما سيأتي في مبحث رواة الجامع.

(٤) راجع ترجمته في: الإكمال: (٥/٢٦٦)، الأنساب: (١٣/٢٩٥).

(٥) راجع ترجمته في: الإكمال: (٦/١٠٣)، تاريخ الإسلام للذهبي تحقيق بشار عواد: (٧/٧٨٦).

٥ - الحافظ المتقن محمد بن المنذر السلمي الهروي، لقبه شَكْر (ت ٣٠٣ أو ٣٠٢ هـ) ^(١).

٦ - حمّاد بن شاکر الورّاق (ت ٣١١ هـ) ^(٢).

٧ - داود بن نصر بن سهيل البزدوي (ت ٣٢٣ هـ) ^(٣).

٨ - عبد الله بن نصر بن سهيل البزدوي ^(٤).

٩ - الحافظ أبو سعيد الهيثم بن كليب الشاشي (ت ٣٣٥ هـ) ^(٥)، وهو راوي كتاب «الشمال المحمدية» عن الإمام الترمذي.



(١) راجع ترجمته في: سير أعلام النبلاء: (٢٢١/١٤)، تذكرة الحفاظ: (٧٤٨/٢).

(٢) راجع ترجمته في: سير أعلام النبلاء: (٥/١٥).

(٣) راجع ترجمته في: الإكمال: (٤٧٣/١)، تاريخ الإسلام للذهبي تحقيق بشار عواد: (٤٧٥/٧).

(٤) انظره في: الإكمال: (٤٧٣/١).

(٥) راجع ترجمته في: سير أعلام النبلاء: (٣٥٩/١٥)، تذكرة الحفاظ (٨٤٨/٣)، وللشاشي مسند كبير مشهور.

المبحث الخامس

مُصَنَّفَاتُ الْإِمَامِ التِّرْمِذِيِّ

تَفَنَّنَ الْإِمَامُ التِّرْمِذِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي تَأْلِيفِهِ، وَهِيَ فِي جَمَلَتِهَا لَا تَخْرُجُ عَنْ
عُلُومِ الْحَدِيثِ وَالسُّنَّةِ، وَقَدْ تَعَلَّقَ بَعْضُهَا بِالْحَدِيثِ رَوَايَةً، وَبَعْضُهَا
بِالرِّجَالِ، وَآخَرُ بِالْعُلَلِ.

وَمِنْ هَذِهِ الْمَصَنَّفَاتِ ^(١):

- ١ - السَّمَائِلُ الْمَحْمَدِيَّةُ ^(٢) : مطبوع.
- ٢ - كِتَابُ أَسْمَاءِ الصَّحَابَةِ ^(٣) : مطبوع.
- ٣ - الْعُلَلُ الصَّغِيرُ : مَلْحَقٌ بِآخِرِ «الْجَامِعِ».
- ٤ - الْعُلَلُ الْكَبِيرُ ^(٤) : مطبوع.
- ٥ - الزَّهْدُ ^(٥).
- ٦ - التَّارِيخُ ^(٦).

(١) انظر: تراث الترمذي العلمي لأكرم ضياء العمري؛ ص: (١٤).

(٢) ذكره كلُّ من ترجم للإمام الترمذي.

(٣) ذكره ابن حجر في التهذيب: (٣٨٩/٩).

(٤) ذكره النديم في الفهرست: (٣٢٥)، والسَّمْعَانِيُّ فِي الْأَنْسَابِ: (٤٢/٣)، وابن حجر في التهذيب: (٣٨٨/٩).

(٥) ذكره ابن حجر في التهذيب: (٣٨٩/٩).

(٦) ذكره النديم في الفهرست: (٣٢٥)، والسَّمْعَانِيُّ فِي الْأَنْسَابِ: (٤٢/٣)، وابن حجر =

٧ - التفسير^(١).

٨ - الأسماء والكنى^(٢).

٩ - كتاب الموقوف^(٣).



= في التَّهْذِيبِ: (٣٨٨/٩).

(١) انظر: خلاصة تذهيب تهذيب الكمال للخزرجي: (٤٤٧/٢).

(٢) ذكره ابن حجر في التهذيب: (٣٨٩/٩).

(٣) ذكره الإمام الترمذي في جامعه بلفظ: «كتاب فيه الموقوف»: (٧٣٦/٥).

المبحث السادس

وفاته رَحِمَهُ اللَّهُ

اختلف في تاريخ وفاة الإمام أبي عيسى رَحِمَهُ اللَّهُ، ولعلّ الأقرب أنه مات ليلة الاثنين في الثالث عشر من رجب، سنة تسع وسبعين ومئتين بترمز بقرية من قرأها، وهي: «بوغ» - بضم الباء وسكون الواو وبعدها غين معجمة - على ستة فراسخ من «ترمذ»^(١)، وهذا هو المعتمد عند المحققين من المؤرخين.



(١) وفيات الأعيان: (٤/٢٧٨).

الباب الثاني

جامع الإمام الترمذي

وفيه فصلان:

الفصل الأول:

التعريف بكتاب الجامع.

الفصل الثاني:

منهج الإمام الترمذي في جامعه.

الفصل الأول

التعريف بكتاب الجامع

وفيه ستة مباحث:

المبحث الأول: اسمه وما اشتهر به.

المبحث الثاني: موضوعه وسبب تأليفه.

المبحث الثالث: مكانة «الجامع» ورتبته بين كُتُب السُّنة.

المبحث الرابع: رواة الجامع، ووصف أهم طبعاته.

المبحث الخامس: عناية العلماء بجامع الترمذي.

المبحث السادس: عدد أحاديث الجامع وكتبه وأبوابه.

المبحث الأول

اسمه وما اشتهر به

اشتهر كتاب الترمذي رحمته الله بتسميات مختلفة؛ منها: «الجامع» و«سنن الترمذي» و«الجامع الصحيح» و«الجامع الكبير» و«الجامع المختصر»، وكلها موجودة على طُرر مخطوطات الكتاب؛ وانظر بعضها في الملحق بصور بعض مخطوطات الجامع في نهاية هذا المدخل.

والحقيقة أن بعض هذه التسميات ليس دقيقاً؛ لأن الإمام الترمذي ليس من شرطه في جامعہ إخراج الصحيح فقط دون غيره، ولأن جامعہ يتضمن أبواباً كثيرة عدا الأحكام؛ كالتفسير والعقائد.

والذي يظهر أن التسمية اللائقة بموضوعه وواقعه اثنتان:

أولاهما: «الجامع المختصر من السنن عن رسول الله صلی الله علیه وسلم ومعرفة الصحيح والمعلول وما عليه العمل»، فقد وردت هذه التسمية في عدة مخطوطات قديمة للجامع، وبهذا أورده ابن خير في فهرسته، وهي مطابقة لواقع الكتاب ومنهج مصنفه تمام المطابقة.

والثانية: «الجامع الكبير» فقد وردت أيضاً في عدة مخطوطات قديمة، وهي لائقة بالمصنف باعتبار أنه يُورد دائماً وراء حديث الباب ما ورد عن الصحابة رضي الله عنهم من أحاديث تشهد له، فهو بهذا الاعتبار جامع كبير ^(١).

(١) للاستزادة في مسألة اسم كتاب الترمذي؛ يُراجع رسالة: «تحقيق اسمي الصحيحين وجامع الترمذي» للشيخ عبد الفتاح أبو غدة رحمته الله.

المبحث الثاني

موضوعه وسبب تأليفه

الناظر في جامع الترمذي بعين فاحصة؛ ينظر بها إلى المتون النبوية المروية بين دفتيه، ويراجع ما تناسر بينها من تقارير مُصنَّفه وأحكامه، وأقوال الأئمة التي ساقها فيه = يتبين له أنّ «الجامع» كتابُ رواية وفقهٍ ونقْدٍ وتعليلٍ للحديث.

ولقد سئل الإمام الترمذي رَحِمَهُ اللهُ عن جمعه مصنَّفًا واحدًا يحوي ما سلف من الحديث والآثار؛ مُذَيَّلًا ببيان العلل وأقوال الأئمة الفقهاء والنُّقَّاد؛ فلم يُجب إلى ذلك زمانًا، ولعلَّ امتناعه كان لأجل تواضعه وعدم احتفاله بمنزلته في العلم، ثم أجاب لتعني ذلك عليه، ولرجاء حُلُولِ البركة بكتابه، وقد حصل ما رجاه بفضل الله تعالى وكرمه، وكُتِبَ لمُصنِّفه الانتشارُ والقبُولُ.

يقول رَحِمَهُ اللهُ في العلل المُلحَق بالجامع: «وإنَّما حَمَلْنَا على ما بيَّنَّا في هذا الكتابِ مِنْ قَوْلِ الفقهاءِ وَعِلَلِ الحديثِ؛ لِأَنَّا سُئِلْنَا عن هذا فلمْ نَفْعَلْهُ زمانًا، ثُمَّ فَعَلْنَاهُ لِمَا رَجَوْنَا فِيهِ مِنْ مَنَفْعَةِ النَّاسِ؛ لِأَنَّا قَدْ وَجَدْنَا غَيْرَ وَاحِدٍ مِنَ الْأَئِمَّةِ تَكَلَّفُوا مِنَ التَّصْنِيفِ مَا لَمْ يُسَبِّقُوا إِلَيْهِ؛ مِنْهُمْ: هِشَامُ بْنُ حَسَّانَ، وَعَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ جُرَيْجٍ، وَسَعِيدُ بْنُ أَبِي عَرُوبَةَ، وَمَالِكُ بْنُ أَنَسٍ، وَحَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ، وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْمُبَارَكِ، وَيَحْيَى بْنُ زَكْرِيَّا بْنُ أَبِي زَائِدَةَ، وَوَكَيْعُ بْنُ الْجَرَّاحِ، وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ، وَغَيْرُهُمْ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ وَالْفَضْلِ، صَنَّفُوا فَجَعَلَ اللَّهُ فِي ذَلِكَ مَنَفْعَةً كَثِيرَةً،

فَنَرْجُو لَهُم بِذَلِكَ الثَّوَابَ الْجَزِيلَ عِنْدَ اللَّهِ، لِمَا نَفَعَ اللَّهُ بِهِ الْمُسْلِمِينَ، فَهُمْ الْقُدُوةُ فِيمَا صَنَّفُوا»^(١).

فهذا النص يوضح أنّ الإمام المصنّف رَحِمَهُ اللَّهُ إِنَّمَا أَقْدَمَ عَلَى جَمْعِ كِتَابِهِ لَمَّا رَأَى الْأُئِمَّةَ قَبْلَهُ وَلَجُّوا هَذَا الْبَابَ؛ أَلَا وَهُوَ التَّصْنِيفُ وَالْكِتَابَةُ فِي حَدِيثِ النَّبِيِّ ﷺ، وَلَمْ يَتَحَرَّجُوا؛ فَكَأَنَّهُ وَجَدَ فِيهِمُ الْأُسُوءَةَ؛ فَكَانَ جَامِعُهُ مِنْ أَنْفَعِ كُتُبِ الْحَدِيثِ.



(١) الجامع: (٦/٢٣٠).

المبحث الثالث

مكانة «الجامع» ورتبته بين كتب السنة

جامع الإمام الترمذي من أهم المصنفات الحديثية التي تلقتها الأمة بالقبول، وسارت في الناس مسير الشمس، وقد كتب الله تعالى له الانتشار لينة مصنفه، ولم يختلف في كون «الجامع» من أعظم دواوين السنة وأهمها وأجمعها؛ على اختصاره، وقد بين الأئمة فضله ومنزلته، وفيما يلي بيان لبعض ذلك:

عن أبي علي منصور بن عبد الله الخالدي رحمته الله قال: قال أبو عيسى: «صنفت هذا الكتاب فعرضته على علماء الحجاز والعراق وخراسان، فرضوا به، ومن كان في بيته هذا الكتاب فكأنما في بيته نبي يتكلم»^(١).

وقال الحافظ أبو الفضل محمد بن طاهر المقدسي رحمته الله: «سمعت الإمام أبا إسماعيل عبد الله بن محمد الأنصاري بهراة، وجرى بين يديه ذكر أبي عيسى الترمذي وكتابه، فقال: كتابه عندي أنفع من كتاب البخاري ومسلم، لأن كتابي البخاري ومسلم لا يقف على الفائدة منهما إلا المتبحر العالم، وكتاب أبي عيسى يصل إلى فائدته كل أحد من الناس»^(٢).

ويقول الحافظ أبو بكر بن العربي رحمته الله في بيان منزلة جامع الترمذي:

(١) البداية والنهاية: (١١/٧٧).

(٢) انظر: تهذيب الكمال: (١/١٧٢)، والسير: (١٣/٢٧٧).

«اعلموا - أنارَ الله أفئدتكم - أن كتاب الجُعْفِيِّ [أي البخاري] هو الأصلُ الثاني في هذا الباب، والموطأ هو الأول واللباب، وعليهما بناءُ الجميع؛ كالقُشيري [أي مسلم] والترمذي فمن دونهما، ما طَفِقُوا يُصَنِّفُونَهُ، وليس فيهم مثلُ كتاب أبي عيسى؛ حلاوة مَقْطَع، ونَفَاسَةٌ مَنْزَع، وعُذُوبَةٌ مَشْرَع، وفيه أربعة عشرَ عِلْمًا فرائد؛ صَنَّف - وذلك أقرب إلى العمل -، وأَسَنَد، وَصَحَّح وَأَسَقَم، وَعَدَّدَ الطَّرِيقَ، وَجَرَحَ وَعَدَّلَ، وَأَسَمَى وَأَكْنَى، وَوَصَلَ وَقَطَعَ، وَأَوْضَحَ المَعْمُولَ به والمُتْرُوكَ، وَبَيَّنَ اختلافَ العلماء في الرَّدِّ والقبول لآثاره، وَذَكَرَ اختلافهم في تأويله، وكلُّ عِلْمٍ من هذه العلوم أصلٌ في بابه، وفَرَّدَ في نصابه؛ فالقارئ له لا يزال في رياضٍ مُونِقَةٍ، وعلومٍ مُتَّفِقَةٍ مُتَّسِقَةٍ، وهذا شيءٌ لا يَعْمُهُ إِلَّا العِلْمُ الغزير، والتَّوْفِيقُ الكثير، والفراغ والتَّدْبِيرُ»^(١).

وقال ابن الأثير رَحِمَهُ اللهُ: «كتاب الترمذي أحسنُ الكتب وأكثرها فائدة وأحسنها ترتيبًا، وأقلُّها تكرارًا، وفيه ما ليس في غيره من ذُكْرِ المذاهب ووجوه الاستدلال وتبيين أنواع الحديث من الصحيح والحسن والغريب... وفيه جرحٌ وتعديلٌ، وفي آخره كتاب العلل، وقد جمع فيه فوائدَ حسنة»^(٢).

وقال الحافظ الذهبي رَحِمَهُ اللهُ: «في الجامع علمٌ نافعٌ، وفوائدٌ غزيرةٌ، ورؤوسُ المسائل، وهو أحد أصول الإسلام، لولا ما كدَّره بأحاديثٍ واهيةٍ، بعضها موضوعٌ، وكثيرٌ منها في الفضائل»^(٣).

وقال أيضًا: «جامعُه قاضٍ له بإمامته وحِفْظِهِ وَفَقْهِهِ، ولكن يترخَّص في قبول الأحاديث، ولا يشدد، ونَفْسُهُ في التَّضْعِيفِ رِخْوٌ»^(٤).

(١) عارضة الأحوذِي: (١/٥ - ٦).

(٢) جامع الأصول: (١/١٩٣).

(٣) سير أعلام النبلاء (١٣/٢٧٤).

(٤) سير أعلام النبلاء: (١٣/٢٧٤).

وقال الحافظ ابن كثير رَحِمَهُ اللهُ: «وكتاب الجامع أحد الكتب الستة التي يرجع إليها العلماء في سائر الآفاق»^(١).

وقال الفقيه الحنفي طاش كُبري زاده رَحِمَهُ اللهُ؛ متحدثاً عن الترمذي رَحِمَهُ اللهُ: «له تصانيف كثيرة في علم الحديث، وهذا كتابه الصحيح أحسن الكتب وأكثرها فائدة، وأحسنها ترتيباً، وأقلها تكراراً، وفيه ما ليس في غيره من ذكر المذاهب ووجوه الاستدلال، وتبيين أنواع الحديث؛ من الصحيح والحسن والغريب، وفيه جرح وتعديل، وفي آخره كتاب العلل، وقد جمع فيه فوائد حسنة، لا يخفى قدرها على مَنْ وقف عليها»^(٢).

وقال الباجوري رَحِمَهُ اللهُ: «وناهيك بجامعه الصحيح؛ الجامع للفوائد الحديثية والفقهية، والمذاهب السلفية والخلفية، فهو كافٍ للمجتهد، مُعْنٍ للمقلد»^(٣).

وقال صديق حسن القنوجي رَحِمَهُ اللهُ: «كتابُ الجامع الصحيح يدل على عظيم قدره، واتساع حفظه، وكثرة اطلاعه، وغاية تبخره في هذا الفن، حتى قيل: إنه لم يؤلف مثله في هذا الباب»^(٤).

هذا؛ وقد سلف الحديث متفرقاً عن جلاله «الجامع» للإمام الترمذي بين كتب السنة عموماً، وجلالته بين الكتب الستة خصوصاً، والآن نجمع المفترق في جمل دالة على رتبته بينها؛ كما نصَّ على ذلك الأئمة.

ويختلف النقاد في تقويم «الجامع» وميزانه بين كتب السنة؛ فمن نظر فيه إلى صناعته الفقهية كان ترتيب الكتب الستة عنده كالاتي: جامع

(١) البداية والنهاية: (١١/٧٧).

(٢) مفتاح السعادة ومصباح السيادة في موضوعات العلوم لطاش كبري زاده: (ص ٤١٣)، مكتبة لبنان ناشرون. وانظر: جامع الترمذي/ تحقيق الشيخ أحمد شاکر: (١/٨٦).

(٣) المواهب اللدنية على الشمائل المحمدية للباजوري: (ص ٥).

(٤) الحطة: ص: (٢٥٢).

الترمذيّ من حيث كون فقهيّاته يستفيد منها عموم طلاب العلم، ثم صحيح البخاريّ، ثم الكتب الأخرى.

ومن نظر فيه إلى صناعته الحديثيّة؛ من حيث الصّحّة = كان الجامع متأخراً عن الصّحيحين وسنن أبي داود.

وأما من حيث علوّ السّند؛ فالجامع بعد صحيح البخاريّ وسنن أبي داود، وقد يستوي مع صحيح مسلم فيه.

والحاصل أنّ لكلّ كتابٍ من الكتب السّنة خصائص تُقدّمه على غيره، وأخرى يشترك فيها مع غيره من الكتب.



المبحث الرابع

رواة الجامع، ووصف أهم طبعاته

تميّز الأئمة في القرون الأولى بمزية تحمّل العلم وروايته عن أهله شفاهاً ومكاتبة وإجازة؛ حتى لا تكون المصنّفات والتأليف سبباً مُهملاً لا زمام له، وبالعُ الحذّاق في الاهتمام بأمر الإسناد، وجعلوه الفارق بين أهل العلم وغيرهم، وأمارّة على حُسن التعلّم، ودلالة على أمانة الطالب ومُتانة حِرْصه.

وكان في مقدّمة عنايتهم: الكتب التسعة المشهورة؛ فاحتَفُوا بموطأ مالك؛ لأنّه تقدّمهم، وكانوا يُطرّزون بسلسلته الذهبيّة كُتبهم، ثم توالى العناية بالصّحيحين وغيرهما، حتى حُفظت تلك المصنّفات بأسانيدها، فهي تُروى لنا جيلاً بعد جيل، وجامعُ الترمذي وما بقي لنا من آثاره؛ من الكتب التي رُويت لنا مسندةً، ووصلتنا محفوظةً كما أرادها مصنّفها رَحِمَهُ اللهُ.

وفي المطلبين التّاليين سأسرد أولاً أسماء مَنْ روى «الجامع»، وأخصّ بالترجمة المحبوبي رَحِمَهُ اللهُ؛ لأنّه الذي حُفظ لنا «الجامع» بروايته، ثم أعرضُ لوصف طبعاته المتداولة المشهورة.

المطلب الأول: رُواة «الجامع»

فأمّا أشهر رواة جامع الترمذي عنه رَحِمَهُ اللهُ فهُم ^(١):

١- أبو العباس محمد بن أحمد بن محبوب بن فضيل المحبوبي

(١) انظر: سير أعلام النبلاء: (٢٦٧/١٧)، فهرست ابن عطية؛ ص: (٧٠، ١٢٢)، =

المروزي^(١) : وهو محدث مَرُو ومُفيدُها، وشيخُها ورئيسُها، وُلد سنة (٢٤٩هـ)، سمع من عدّةٍ من أشهرهم: أبو عيسى الترمذي، وحَدَّث عنه أبو عبد الله بن منده، وأبو عبد الله الحاكم وغيرهما، وكانت الرحلة إليه في سماع «الجامع»، وكان شيخ البلد ثروةً وإفضالاً، وسماعه مضبوط بخَط خاله أبي بكر الأحول رَحِمَهُ اللهُ، وكانت رحلته إلى ترمذ للقيّ أبي عيسى رَحِمَهُ اللهُ سنة (٢٦٥هـ)، وهو ابن ستّ عشرة سنة. قال الحاكم: «سماعه صحيح»، وتوفي في شهر رمضان سنة (٣٤٦هـ).

وروايته للجامع هي التي عليها طبعاته اليوم، وهي المُثَبَّتة المسندة في أغلب كُتُب الأثبات والمشِيخات.

٢- أبو حامد أحمد بن عبد الله بن داود؛ المروزيّ التّاجر: وروايته مذكورة في فهرست ابن عطية وابن خير^(٢).

٣- أبو سعيد الهيثم بن كليب الشّاشيّ (ت ٣٣٥هـ): وفي روايته أحاديث لا توجد عند غيره من الرّواة؛ كما ذكر ذلك القاضي عياض^(٣).

٤- أبو الحسن علي بن عمر بن التّقيّ بن كلثوم الوذاريّ، ذكر روايته ابن ماكولا^(٤).

٥- أبو علي محمد بن محمد بن يحيى القُرّاب الهَرَوِيّ

= فهرست ابن خير؛ ص: (١١٧ - ١٢١)، مقدّمة تحفة الأحوذِيّ، ص: (٢٨٥)، الإمام الترمذيّ للعتز، ص: (٦٨)، الترمذيّ للطّباع، ص: (١٢٤).

(١) انظر ترجمته في: سير أعلام النّبال: (٥٣٧/١٥)، العَبَر: (٢٧٢/٢)، الوافي بالوفيات: (٤٠/٢)، شذرات الذهب: (٣٧٣/٢).

(٢) راجع: فهرست ابن عطية: (١٢٢)، فهرست ابن خير: (١٢٠)، الترمذي للطّباع؛ ص: (١٢٧).

(٣) راجع: الغنية؛ ص: (١٣٢)، الترمذي للطّباع؛ ص: (١٢٧).

(٤) الإكمال: (٢٦٦/٥).

(ت ٣٢٤هـ) ^(١).

٦- أبو ذرّ محمد بن إبراهيم بن محمد الترمذي: وروايته مذكورة في فهرست ابن عطية وابن خير ^(٢).

٧- أبو محمد الحسن بن إبراهيم القطان (ت ٣٤٣هـ) ^(٣).

* * *

ورواية المحبوبي: رواها عنه تلميذه الحافظ الثقة أبو محمد عبد الجبار ابن محمد بن أبي الجراح الجراحي المروزي (٣٣١ - ٤١٢هـ).

وحمل الجامع عن الجراحي: جماعة من العلماء، منهم أبو عامر محمود بن القاسم الأزدي، وأحمد بن عبد الصمد الغورجي، وشيخ الإسلام أبو إسماعيل عبد الله بن محمد الأنصاري الهروي، وعبد العزيز ابن محمد الترياق، ومحمد بن محمد العلائي، وغيرهم.

ومن أشهر من رواه عن هؤلاء: الشيخ الإمام الثقة العابد أبو الفتح عبد الملك بن أبي القاسم الكروخي الهروي (٤٦٢ - ٥٤٨هـ)، وقد كتب الكروخي نسخة متقنة من الجامع بخطه، وحدّث بها غير مرة ببغداد، وقرئت عليه عدة نوب بها، بل كان ينسخ الجامع ويبيعه، ويتقوت بذلك.

ومن رواية الكروخي انتشر الجامع انتشاراً عظيماً، إذ سمعه منه خلق عظيم من الأئمة وكبار العلماء، كابن السمعاني، وابن عساكر، وابن الجوزي، والخطيب الدولعي، وعبد الوهاب بن سكينه، وغيرهم كثير ^(٤).

(١) راجع: فهرست ابن عطية: (٧٠)، فهرست ابن خير: (١/١٢١).

(٢) راجع: سير أعلام النبلاء: (٢٥٨/١٧).

(٣) راجع: فهرست ابن خير: (١٢١)، الترمذي للطّباع؛ ص: (١٢٥).

(٤) مقدمة تحقيق جامع الترمذي للدكتور بشار عواد: (١/١٤).

المطلب الثاني: طبعات جامع الترمذي

مع عناية العلماء قديمًا وحديثًا بجامع الإمام الترمذي، إلا أنّ طباعته - على الوجه العلمي الدقيق الموثوق - بقيت أمنيّةً مُحبّي الحديث وطلبة العلم عمومًا، ثم إنّ الله تعالى انتدب لخدمة الكتاب وطباعته من أكرمهم بذلك، وفيما يلي حديثٌ عن أهم طبعات الجامع:

١ - طبعة بولاق سنة (١٢٩٢هـ)، وهي في مجلّدين لطيفين.

٢ - طبعة مصطفى البابي الحلبي؛ بتحقيق وشرح الشيخ أحمد محمد شاكر رحمته الله: بدأ الشيخ بتحقيق «الجامع» وشرّحه شرحًا ضافيًا، فأخرج منه مجلّدين، سنة (١٣٥٧هـ) تضمّننا (٦١٦) حديثًا، ولم يتمّه، وقد اعتمد في تحقيقه على عددٍ من المخطوطات والمطبوعات، وكان جُلّ اعتماده على نسخة الشيخ محمد عابد السندي رحمته الله؛ حيث نصّ في مقدمته أنّها عمدته في تصحيح الكتاب.

وقد أضاف الشيخ في تحقيقه بعض الزيادات الواردة في نسخة الشيخ محمد عابد السندي؛ لاعتقاده أنّها من جامع الترمذي، حتى ولو لم تثبت في كثيرٍ من نسخ الجامع، ومن ذلك على سبيل المثال^(١):

□ إضافته من نسخة السندي عبارة: «قال أبو عيسى: حديث حسن صحيح» عقيب حديث الحسن عن جندب بن سفيان عن النبي صلّى الله عليه وآله قال: «مَنْ صَلَّى الصُّبْحَ فهو في ذِمّة الله، فلا تُخَفَرُوا الله في ذِمّته»^(٢)، وبين رحمته الله أنّ الزيادة المثبتة لم تقع في سائر الأصول، ولذلك قال المباركفوري رحمته الله: «لم يحكم الترمذي على حديث جندب بن سفيان بشيء، وهو حديثٌ صحيحٌ أخرجه مسلم».

(١) انظر مقدمة تحقيق جامع الترمذي للدكتور بشار عواد: (١/١١).

(٢) جامع الترمذي: (٢٢٢).

□ إضافته عبارة: «عن أبيه» في إسناده حديث يحيى بن علي بن يحيى ابن خلاد بن رافع الزرقني، عن جده، عن رفاعه بن رافع، أن رسول الله ﷺ بينما هو جالس في المسجد يوماً، قال رفاعه: ونحن معه؛ إذ جاءه رجل كالبدي، فصلّى فأخفّ صلاته، ثم انصرف فسلم على النبي ﷺ؛ فقال النبي ﷺ: «وعليك، فارجع فصلّ فإنك لم تصلّ...» الحديث؛ بحيث صار الإسناد بعد زيادة الشيخ: «عن أبيه، عن جده، عن رفاعه»، وقال رحمه الله مبيّناً: «سقطت من جميع نسخ الترمذي»^(١).

□ إضافته من نسخة السندي باباً لأبواب الصلاة، ساق فيه طريقين لحديث جرير بن عبد الله رضي الله عنه في المسح على الخفين، وفيه: أنه بال ثم توضأ ومسح على خفيه فقل له: أتفعل هذا؟ قال: وما يمنعني وقد رأيت رسول الله ﷺ يفعله^(٢)، وأوضح رحمه الله بأن هذا الباب لم يرد في شيء من النسخ.

وقد تابع العمل على ما قام به الشيخ أحمد شاكر: الأستاذ محمد فؤاد عبد الباقي، فأخرج مجلداً واحداً فيه الأحاديث (٦١٧ - ١٣٨٥)، ثم تابع العمل إبراهيم عطوة عوض، فأخرج مجلدين، فيهما الأحاديث (١٣٨٦ - ٣٩٥٦) وبه انتهى الكتاب، ومعه العلل الصغير، وكان عملاًهما أقرب ما يكون إلى التخريج الفني المختصر دونما شرح.

وكذا قام بإتمام عمل الشيخ المحقق أحمد شاكر والأستاذ محمد فؤاد عبد الباقي رحمهما الله: الشيخ كمال يوسف الحوت، فأخرج مجلدين، فيهما الأحاديث (١٣٨٦ - ٣٩٥٦) وبه انتهى الكتاب، ومعه العلل الصغير، والإضافة التي أضافها كمال يوسف الحوت على عمل إبراهيم عطوة عوض هي ربط الأحاديث بتحفة الأشراف للمزي والمعجم

(٢) جامع الترمذي: (٦١١) و(٦١٢).

(١) جامع الترمذي: (٣٠٢).

المفهرس لألفاظ الحديث، وأخرجت الطبعة دار الكتب العلمية ببيروت، وقد دُيِّلت هذه الطبعة بذيّلٍ من عمل أبي هاجر محمد السعيد بن بسيوني زغلول، فيه جريدةٌ بالأحاديث التي اعتنى بها الشيخ أحمد شاکر وهي ساقطة من تحفة الأحوذِيّ، وجريدةٌ أخرى بالأحاديث الواردة في تحفة الأحوذِيّ وهي ساقطة من طبعة الشيخ أحمد شاکر.

٣ - طبعة حمص، بتحقيق عزت عبيد الدعاس، سنة (١٣٨٨).

٤ - طبعة دار الغرب الإسلامي، سنة (١٤١٦هـ - ١٩٩٦م)، بتحقيق د. بشار عوّاد معروف.

وقد اعتمد المحقق في إخراج الكتاب على سَبْعِ نُسخٍ مطبوعةٍ للجامع، ما بين متن وشرح، ولم يرَ من المخطوطات إلا واحدةً تشمل ثلث الكتاب تقريباً! مع أنّ نُسخَ الجامع - كما ذكر هو نفسه - كثيرةٌ تبلغ المئات! غير أنّه اعتذر عن عدم اعتمادها أو بعضها بأنّه لا يمكن ضبط نسخة منها متقنة إلا بجمع جميع النُسخ ودراستها!

المهمّ أنّه اجتهد في خدمة الكتاب وطباعته وإخراجه إخراجاً جيّداً، وإن شاب ذلك بعض الملاحظات التي أبدّاها بعض المتخصّصين^(١).

٥ - طبعة دار الرسالة العالمية، بتحقيق الشيخ شعيب الأرنؤوط رَحِمَهُ اللهُ وعبد اللطيف حرز الله، سنة (١٤٣٢هـ)، في ستة مجلدات، وهي طبعة متقنة، اعتمد فيها على مخطوطات نفيسة، منها نسخة بخط الإمام الكروخي (ت٥٤٧هـ).

٦ - طبعة دار الصديق، الجبيل، السعودية، بتحقيق عصام موسى هادي، سنة (١٤٣٣هـ)، وهي طبعة متقنة.

(١) راجع: الإمام الترمذِيّ للحمش: (١/١٦١ - ١٦٤)، الإمام الترمذِيّ للطَّبَّاع: (١٣٢ - ١٣٣).

٧ - طبعة دار التأصيل، في خمسة مجلدات، سنة (١٤٣٥هـ - ٢٠١٤م)، وهي كذلك طبعة متقنة، وإن كان ثمة ملاحظات على الطبعات الثلاث الأخيرة، فالكمال لله، والعصمة لرسول الله.



المبحث الخامس

عناية العلماء بجامع الترمذي

اهتمَّ العلماء بجامع الترمذي، وأولَّوه عنايةً فائقةً تليق بمقامه ومكانته، فأفردوا عليه مصنفات مفردة؛ تتعلق بشرحه، أو في بيان ثلاثياته (وفي جامع الترمذي حديث ثلاثي واحد) ورباعياته والأحاديث المستغربة فيه، وأخرى اهتمَّت بتخريج ما أشار إليه بقوله: «وفي الباب عن فلان وفلان..»، وبعضها تكلم عن شرطه، وبعضها في رجاله، ومؤلفات مستقلة كتبت في بيان فضائله ومزاياه، كما اهتمَّت مصنفات أخرى باختصاره وتهذيبه. وفيما يلي ستة مطالب لبيان بعض ذلك:

المطلب الأول: الشروح

اعتنى العلماء بجامع الترمذي عنايةً بالغة؛ فصنّفوا في شرح غامضه، وتوضيح مسائله، وتبيان مناهجه، وعملوا عليه شروحاً غايةً في النفاسة، ونهايةً في الفائدة والجودة.

ومن أهمّ شروح الجامع^(١):

١ - شرح جامع الترمذي؛ للإمام أبي محمد الحسين بن مسعود الفراء البغوي (ت ٥١٦هـ)، مخطوط، توجد منه قطعة في الجامعة

(١) راجع: تاريخ التراث العربي الحديث لفؤاد سزكين ٣٠٢/١، الإمام الترمذي للحمش: (٤٠/١ - ٤٥)، الإمام الترمذي للطّباع: (١١١ - ١١٣)، مقدمة تحقيق جامع الترمذي للشيخ شعيب الأرناؤوط وعبد اللطيف حرز الله: (١٠٠/١).

الإسلامية بالمدينة المنورة.

٢ - عارضة الأحوزي في شرح جامع الترمذي؛ للحافظ أبي بكر ابن العربي المالكي (ت ٥٤٣هـ)، مطبوع مشهور.

٣ - النفع الشذي في شرح جامع الترمذي؛ للحافظ ابن سيّد الناس اليعمري (ت ٧٣٤هـ) وأدركتُه المنيّة قبل أن يتمّه؛ فشرح ٣١٦ حديثاً فقط. وقد طبع منه مجلّدان بتحقيق: د. أحمد معبد عبد الكريم، تضمّنًا مقدّمة وشرح أحد عشر حديثاً فقط.

٤ - شرح الترمذي؛ للحافظ ابن رجب الحنبلي (ت ٧٩٥هـ)، فقد ولم يبق منه سوى قطعة يسيرة من كتاب اللباس، وشرح العلل الصغير. وشرحه للعلل نفيس جدًّا، طبع بتحقيق د. نور الدين عتر، ثم طبع بتحقيق د. همام سعيد.

٥ - إنجاز الوعد الوفي بشرح جامع الترمذي للحافظ ابن الملقّن الشافعي (ت ٨٠٤هـ)، شرح به زوائد الترمذي على الصحيحين وأبي داود.

٦ - العرف الشذي شرح جامع الترمذي؛ للإمام سراج الدّين عمر البلقيني الشافعي (ت ٨٠٥هـ)، ولم يتمّ.

٧ - تكملة النفع الشذي شرح الترمذي للحافظ زين الدين عبد الرّحيم ابن الحسين العراقي (ت ٨٠٦هـ)، أراد إكمال شرح ابن سيّد الناس، ولكن لم يقدر له إتمامه أيضًا، فشرح من الحديث ٣١٧ حتى ١٩٣٠، والمشروح منه أتمّ تحقيقه كاملاً في الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة في (١٧ رسالة جامعيّة)؛ ما بين ماجستير ودكتوراه، وهو شرحٌ عظيمٌ جدًّا، يُعدّ من أهمّ كتب شُروح الحديث عمومًا.

٨ - شرح الحافظ ابن حجر.

٩ - قُوت المغتذي على جامع الترمذي؛ للحافظ جلال الدّين

السَّيُوطِيّ (ت ٩١١هـ)، مطبوع.

١٠ - شرح جامع الترمذي؛ للشيخ سراج أحمد السرهندي، وقد طبع في الهند.

١١ - نفع قوت المغتذي، لعلي بن سليمان الدُّمَنْتِي البُجْمَعَوِيّ (ت ١٣٠٦هـ)، مطبوع.

١٢ - الكوكب الدري، وهو أمالي الشيخ رشيد أحمد الكنكوهي (ت ١٣٢٣هـ).

١٣ - العرف الشذي على جامع الترمذي؛ وهو أمالي الشيخ محمد أنور شاه الكشميري (ت ١٣٥٣هـ)، وقد طبع بالهند.

١٤ - الطَّيِّبُ الشَّذِيّ في شرح الترمذي؛ للشيخ إشفاق الرحمن الكاندهلوي، وقد طبع بالهند.

١٥ - تحفة الأحوذِيّ شرح جامع الترمذي؛ للشيخ محمد عبدالرحمن ابن عبد الرّحيم المباركفوري (ت ١٣٥٥هـ)، مطبوع مشهور.

١٦ - شرح جامع الترمذي؛ للشيخ محمد بن الطيب السّندي (ت ١٣٦٣هـ)؛ مخطوط، توجد منه قطعة في الجامعة الإسلاميّة بالمدينة المنورة، وطبع قطعة منه.

١٧ - معارف السنن للشيخ محمد يوسف البنوري (ت ١٣٩٧هـ)، وهو شرح نفيس، طبع في ٦ أجزاء، وصل فيه إلى آخر أبواب الحج.

المطلب الثاني: المختصرات والمُنْتَقِيَّات^(١)

وهي كلّها مخطوطة، ومنها:

١ - مختصر الجامع؛ لنجم الدين سليمان بن عبد القويّ الطوفي الصّرصري الحنبلي الشيعي! (ت ٧١٦هـ)، يوجد بعضه في دار الكتب المصريّة؛ كما ذكر ذلك سزكين.

٢ - مختصر الجامع؛ لنجم الدين محمد بن عقيل البالسيّ الشافعيّ (ت ٧٢٩هـ)، يوجد منه مجلدان في مخطوطات باريس؛ كما ذكر ذلك سزكين.

٣ - مئة حديث منتقاة منه طوال، للحافظ صلاح الدين العلائي (ت ٧٦١هـ).

٤ - الأحاديث المستغربة الواردة في الجامع الصحيح للترمذي، لأحمد بن العلائي الشافعي في القرن الثامن الهجري، توجد نسخة خطية في مكتبة شهيد علي، كما ذكر سزكين.

٥ - الكوكب المضيّ المنتزع من جامع سنن الترمذي؛ ليحيى بن حسن بن أحمد بن عثمان (ت ٧٦٩هـ)، توجد نسخة خطية بقلم المؤلف في جامع صنعاء الكبير.

٦ - مختصر سنن الترمذي؛ لأبي الفضل تاج الدين محمد بن عبد المحسن القلعيّ (١١٤٧هـ)، يوجد بعضه في دار الكتب المصريّة ومخطوطات الموصل؛ كما ذكر ذلك سزكين.

(١) كشف الظنون: (٣٧٦/١)، مقدمة تحفة الأحوذّي: (٣٠٤/٢)، تاريخ التراث العربي الحديث لفؤاد سزكين ٣٠٣/١، الإمام الترمذي للطباع؛ ص: (١٤٣)، مقدمة تحقيق الترمذي للشيخ شعيب الأرناؤوط وعبد اللطيف حرز الله: (١٠٥/١).

المطلب الثالث: المستخرجات

الاستخراج كما قال الحافظ العراقي رحمته الله: «أن يأتي المصنف إلى كتاب البخاري أو مسلم، فيخرج أحاديثه بأسانيد لنفسه من غير طريق البخاري، أو مسلم، فيجتمع إسناده المصنف مع إسناده البخاري أو مسلم في شيخه، أو من فوقه»^(١).

١ - المستخرج على جامع الترمذي: للإمام الحافظ المجود: أبي علي الحسن بن علي بن نصر بن منصور الطوسي، المعروف بمكردش (ت ٣١٢هـ)، وهو مطبوع.

٢ - المستخرج على جامع الترمذي: للإمام الحافظ المجود: أبي بكر أحمد بن علي بن محمد بن إبراهيم بن منجويه اليزدي الأصبهاني (ت ٤٢٨هـ)^(٢).

المطلب الرابع: حول رجاله

١ - تسمية رجال الترمذي، للحافظ أبي محمد وأبي الأصغ عبد العزيز بن محمد الأظروش المعروف بالدروقي (ت ٥٢٤هـ)^(٣).

٢ - هذا بالإضافة إلى الكلام على رجاله بالاشتراك مع بقية الكتب الستة، إذ ألف الإمام عبد الغني المقدسي (ت ٦٠٠هـ) كتاب «الكمال في

(١) انظر: التبصرة والتذكرة مع فتح الباقي: (١/ ٥٦ - ٥٧)، فتح المغيث: (١/ ٣٩)، تدريب الراوي: (١/ ١١٢)، توضيح الأفكار: (١/ ٦٩).

(٢) ذكره الذهبي في السير: (١٧/ ٤٣٨).

(٣) انظر: نزاهة النظر للحافظ ابن حجر ص (١٤٢)، حاشية قاسم بن قطلوبغا على نزاهة النظر ص (١٥٣).

والدروقي نسبة إلى دروكة (بفتح الدال، وبضم الراء وفتحها) من أعمال سرقسطة بالأندلس. انظر: المعجم في أصحاب أبي علي الصديقي لابن الأبار ص (٢٥٤)، توضيح المشتبه لابن ناصر الدين ٥٣/٤.

أسماء الرجال»، ضمنه الكلام على رجال الكتب الستة: البخاري ومسلم وأبي داود والنسائي والترمذي وابن ماجه، ثم هذبه وزاد عليه الحافظ جمال الدين المِزِّي (ت ٧٤٢هـ) في كتابه «تهذيب الكمال في أسماء الرجال».

ثم توالى الاختصارات على كتاب المزي، ومنها: «تهذيب تهذيب الكمال»، و«الكاشف في رجال الكتب الستة»، كلاهما للإمام الذهبي (ت ٧٤٨هـ)، و«تهذيب التهذيب»، و«تقريب التهذيب»، كلاهما للحافظ ابن حجر (ت ٨٥٢هـ)، وغيرها.

المطلب الخامس: حول شروطه وفوائده

- ١- شروط الأئمة الستة، للإمام ابن طاهر المقدسي (ت ٥٠٧هـ) مطبوع.
- ٢- شروط الأئمة الخمسة، للإمام الحازمي (ت ٥٨٤هـ) مطبوع.
- ٣- فضائل الكتاب الجامع، للحافظ تقي الدين أبي القاسم عبيد بن محمد الإسعري (ت ٦٩٢هـ)، مطبوع.

المطلب السادس: الدراسات المعاصرة

- نال الإمام الترمذي وجامعه عناية كبيرة من علماء العصر، فمن ذلك:
- ١- الإمام الترمذي والموازنة بين جامعه وبين الصحيحين، للدكتور نور الدين عتر.
 - ٢- التصريح بزوائد الجامع الصحيح (!) سنن الترمذي، في مجلدين، إعداد محمود نصار.
 - ٣- فقه الإمام الترمذي في سننه ودراسة نقوله للمذاهب، قامت كلية الشريعة والدراسات الإسلامية بجامعة أم القرى بتوزيع الجامع على عدد

- من الباحثين لتقديم رسائل ماجستير، لكل قسم من جامع الترمذي.
- ٤- الأحاديث الحسان الغرائب في جامع الإمام الترمذي جمع ودراسة، إعداد الباحث عبد الباري بن حماد الأنصاري، رسالة ماجستير في الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، كلية الحديث الشريف.
- ٥- عقيدة أهل السنة للإمام الترمذي، منتزع من جامع، لأبي معاذ طارق بن عوض الله.
- ٦- الإمام الترمذي الحافظ الناقد فقيه السلف وجامع السنن، لإياد خالد الطباع، في سلسلة أعلام المسلمين بدار القلم.
- ٧- الإمام الترمذي ومنهجه في كتابه الجامع، ٣ مجلدات، للدكتور عَدَاب محمود الحَمْش.
- ٨- رش السحاب لإكمال ما يقول فيه الترمذي: وفي الباب، للشيخ أبي الفضل فيض الرحمن الثوري الباكستاني، تتبع فيه الأحاديث التي يتمكن المباركفوري من تخريجها، وطبع على هامش تحفة الأحوزي الطبعة الباكستانية.
- ٩- كشف النقاب عما قال فيه الترمذي: وفي الباب، للشيخ محمد حبيب الله مختار، توسع في التخريج والنقد والحكم على الأحاديث، صدر منه ٣ مجلدات، ولم يتم.



المبحث السادس

عدد أحاديث الجامع وكتبه وأبوابه

أمّا عدد أحاديث الجامع: فهي حَسَب طبعة الشيخ أحمد شاكر وطبعة دار الغرب الإسلامي (٣٩٥٦) حديثًا، مع التنبيه أن بشار عواد محقق طبعة دار الغرب قد حذف عددًا من الأحاديث التي رأى أنها مزيدة، ولكن أبقى ترقيم الشيخ أحمد شاكر.

بينما كان عدد الأحاديث في طبعة الشيخ شعيب الأرنؤوط: (٤٣٠٠) حديث، وفي طبعة دار التأصيل (٤٢٦٨)، والفرق كبير.

هذا، ولم يشمل عددهم أحاديث العلل الصغير الملحق بالجامع!

وأمّا عدد كُتُبِه: فهي حَسَب طبعة الشيخ أحمد شاكر (٥١) كتابًا.

وأمّا عدد أبوابِه: فهي حَسَب طبعة دار الغرب الإسلامي: (٢٢٣١) بابًا.



الفصل الثاني

منهج الإمام الترمذي في جامعه

وفيه مبحثان:

المبحث الأول: منهجه في الصناعة الحديثية.

المبحث الثاني: منهجه في الفقه.

المبحث الأول

منهجه في الصناعة الحديثية

وفيه سبعة مطالب:

المطلب الأول: ما تميّز به جامع الترمذي

جامع الإمام الترمذي دُرّة مكنوزة؛ أُعطيها الإمام الترمذي رَحِمَهُ اللهُ، وخصّ بها؛ هبة من الله ورحمته له وتكريماً؛ إذ فيه من الخصال والمحسن ما يجعله في المرتبة بعد الصحيحين عند كثير من أهل العلم.

وقد قرّر الشيخ أحمد شاكر رَحِمَهُ اللهُ أنّ جامع الإمام الترمذي يمتاز بثلاثة أمور؛ لا توجد في شيء من كتب السنّة؛ الأصول أو غيرها^(١):

أولها: أنّ الإمام الترمذي رَحِمَهُ اللهُ يختصر طرق الحديث اختصاراً لطيفاً، فيذكر واحداً ويؤمّي إلى ما عداه؛ فبعد أن يروي الترمذي رَحِمَهُ اللهُ حديث الباب يذكر أسماء الصحابة الذين رويت عنهم أحاديثه، سواء أكانت بمعنى الحديث الذي رواه، أم بمعنى آخر، أم بإشارة إليه ولو من بعيد، وهذا يدلّ على اطلاع واسع، وحفظ عزيز النّظير؛ أنّعب من بعده - وإلى هذه العصور المتأخّرة - عن تتبّعه وتخريجه.

ثانيها: أنّه في الأعمّ الغالب يذكر اختلاف الصحابة والتابعين وفقهاء المذاهب المتبوعة رَحِمَهُمُ اللهُ، ويبين أقوالهم في المسائل الفقهيّة التي يوردها

(١) انظر: مقدّمة تحقيق جامع الترمذي: (١/٣٩) طبعة الشيخ أحمد شاكر رَحِمَهُ اللهُ.

إِبَانَ روايته لأحاديث الباب، وكثيراً ما يشير إلى دلائلهم ومآخذ مذاهبهم، ويسرد الأحاديث المتعارضة في المسألة، وهذا الصنيع من مهارات الحُذَّاق من أهل الفن؛ فإنَّ الغاية من علوم الحديث تمييزُ الصحيح من الضَّعيف، لأجل صحَّة الاستدلال بها، ومن ثَمَّ اتَّبَعُهَا والعملُ بها.

ثالثها: أَنَّهُ يُعْنَى أَشَدَّ العناية ببيان درجة الحديث؛ من حيث قبوله أو رُدُّه، مع توضيحه أحوال الرواة ورجال الحديث، ووصفه منازلهم روايةً ودرايةً، وبذلك صار كتاب «الجامع» تطبيقاً عملياً لقواعد مصطلح الحديث وعلومه؛ خصوصاً علم العلل، وأصبح أنفع ما يكون للعالم والمتعلم.

يقول الحافظ ابن رجب رَحِمَهُ اللهُ: «اعلم أَنَّ التَّرمِذِيَّ خَرَّجَ فِي كِتَابِهِ الصَّحِيحَ وَالْحَسَنَ وَالْغَرِيبَ، وَالْغَرَائِبُ الَّتِي خَرَّجَهَا فِيهَا بَعْضُ الْمُنْكَرِ، وَلَا سِيَّمًا فِي كِتَابِ الْفَضَائِلِ، وَلَكِنَّهُ يَبَيِّنُ ذَلِكَ غَالِبًا، وَلَا أَعْلَمُ أَنَّهُ خَرَّجَ عَنْ مَتِّهِمٍ بِالْكَذِبِ مُتَّفَقٍ عَلَى اتِّهَامِهِ بِإِسْنَادٍ مُنْفَرِدٍ، نَعَمْ... قَدْ يُخْرِجُ عَنْ سَيِّئِ الْحَفْظِ، وَمَنْ غَلَبَ عَلَى حَدِيثِهِ الْوَهْنُ، وَيَبَيِّنُ ذَلِكَ غَالِبًا وَلَا يَسْكُتُ عَنْهُ»^(١).

وَمِنْ الْمَزَايَا عَدَا مَا تَقْدُمُ:

١ - ذِكْرُ أَحَادِيثِ الْبَابِ فِي مَوْضِعٍ وَاحِدٍ؛ مِمَّا يُشْكَلُ وَحِدَةً موضوعيةً متكاملة.

٢ - النَّصُّ عَلَى مَنْ عَمِلَ بِالْحَدِيثِ مِنْ فَقَهَاءِ الْأُمَّةِ؛ وَهِيَ وَسِيلَةٌ تَقْوِيَةٌ لِلْحَدِيثِ عِنْدَهُ أَحْيَانًا.

٣ - تَتَبُّعُ شَوَاهِدِ الْأَحَادِيثِ؛ مِنْ حَيْثُ مَعَانِيهَا وَالْفَاطَظُهَا وَتَعَدُّدُ

(١) شرح علل الترمذي: (٦١١/٢) تحقيق: د. همام سعيد.

مخارجها؛ سواء كان ذلك في أول الإسناد أم في آخره.

٤ - تميّزه بمصطلحاتٍ خاصّة به، ومن أبرزها: مصطلح «حسن صحيح».

٥ - الإبداع البالغ والفهم الفقهّي الدقيق في التّرتيب والتّبويب.

٦ - عنايته بخصوص الحديث الحسن؛ فإنّ «الجامع» يُعدّ من أهمّ مصادر معرفته، حتّى لقد قال ابن الصّلاح رَحِمَهُ اللهُ: «كتابُ أبي عيسى التّرمذيّ أصلٌ في معرفة الحديث الحسن، وهو الذي تفرّد باسمه، وأكثر من ذكره في جامع»^(١).

وقال الحافظ ابن حجر رَحِمَهُ اللهُ: «قد أكثر عليّ بن المدينيّ من وصف الأحاديث بالصّحّة والحسن في مسنده وفي عِلِّله؛ فكأنّه الإمامُ السّابق لهذا الاصطلاح، وعنه أخذ البخاريّ ويعقوب بن شيبة وغير واحد، وعن البخاريّ أخذ التّرمذيّ؛ فاستمداد التّرمذيّ لذلك إنّما هو من البخاريّ، ولكنّ التّرمذيّ أكثر منه، وأشاد بذكره، وأظهر الاصطلاح فيه، فصار أشهر به من غيره»^(٢).

٧- كثرة فوائده العلميّة وتنوّعها، وفي ذلك يقول ابن رُشيد رَحِمَهُ اللهُ: «إنّ كتاب التّرمذيّ تضمّن الحديث مُصنّفًا على الأبواب، وهو علم برأسه، والفقه، وهو علم ثانٍ، وعلل الأحاديث، ويشتمل على بيان الصّحيح من السّقيم، وما بينهما من المراتب؛ علم ثالث، والأسماء والكُنَى؛ علم رابع، والتّعديل والتّجريح؛ خامس، ومن أدرك النّبِيَّ ﷺ ممّن لم يدركه ممّن أسند عنه في كتابه؛ سادس، وتعيد من روى ذلك الحديث؛ سابع، هذه علومه الجمليّة، وأمّا التّفصيليّة فمتعدّدة، وبالجملة

(١) انظر: المقدّمة لابن الصّلاح؛ ص: (٣٢).

(٢) التّكت على كتاب ابن الصّلاح: (١/٤٤٦).

فمنفعتُهُ كبيرةٌ، وفوائده جَمَّةٌ كثيرةٌ^(١).

٨- تَذْيِيلُهُ «الجامع» بِمُلْحَقِ نَفِيسٍ؛ مِنْ أَعْلَاقِ عِلْمِ الْعِلَلِ، وَفِيهِ فَوَائِدُ جَمَّةٌ نَافِعَةٌ، وَلِنَفَاسَتِهِ بِالْغِ الْحَافِظُ ابْنِ رَجَبٍ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي الْإِحْتِفَاءِ بِهِ، وَالْعَنَایَةِ بِدَقَائِقِهِ وَتَفَاصِيلِهِ، فَشَرَحَهُ شَرْحًا ضَافِيًا وَافِيًا.

المطلب الثاني: شرط الجامع

معرفةُ شروط أصحاب الكتب مسألةٌ ضروريةٌ لتصنيف الكتاب، والحُكْمُ عَلَى صَنِيعِ صَاحِبِهِ فِيهِ؛ مِنْ حَيْثُ الْوَفَاءُ بِشَرْطِهِ مِنْ عَدَمِهِ، وَحَيْثُ إِنَّهُ كَثِيرًا مِنَ الْأُئِمَّةِ الْمُصَنِّفِينَ لَمْ يُنْصُوا بِصِرَاحَةٍ عَلَى شُرُوطِهِمْ فِي كُتُبِهِمْ؛ كَمَا بَيَّنَ ذَلِكَ الْمُحَقِّقُونَ = تَوَلَّى الْأُئِمَّةُ الْمُسْتَفْرُونَ لِلْمُصَنِّفَاتِ الْحَدِيثِيَّةِ بَيَانَ شُرُوطِهِمْ، وَمَرَاتِبَ كُتُبِهِمْ.

وهكذا الحال مع الإمام الترمذي وجامعه؛ فإنه لم يبين بصراحةٍ شرطه في كتابه، وإنما ذكر أن مقصوده جمعُ الأحاديث التي هي مأخوذٌ للفقهاء، وعليها تنبني المسائل والأحكام.

ويُعدُّ كلام الإمام الحازمي جامعًا في مسألة شروط الأئمة؛ فلا غنى عنه في هذا السياق.

يقول رَحِمَهُ اللَّهُ: «اعلم أن لهؤلاء الأئمة مذهبًا في كيفية استنباط مخارج الحديث، نشير إليها على سبيل الإيجاز: وذلك أن مذهب من يخرج الصحيح: أن يعتبر حال الراوي العدل في مشايخه، وفيمن روى عنهم، وهم ثقات أيضًا، وحديثه عن بعضهم صحيح ثابت يلزمه إخراجُه، وعن بعضهم مدخول لا يصلح إخراجُه إلا في الشواهد والمتابعات، وهذا بابٌ فيه غموضٌ، وطريقُه معرفة طبقات الرواة عن راوي الأصل،

(١) نقلًا عن ابن سيّد النَّاسِ فِي: «التَّفْحِ السَّنَدِيّ فِي شَرْحِ جَامِعِ التَّرْمِذِيّ»: (١/١٩٣).

ومراتب مداركهم، ولتوضح ذلك بمثال:

وهو أن نعلم مثلاً أن أصحاب الزهري على طبقات خمس، ولكل طبقة منها مزية على التي تليها وتفاوت.

فمن كان في «الطبقة الأولى» فهو الغاية في الصحة، وهو غاية «مقصد البخاري».

و«الطبقة الثانية» شاركت الأولى في العدالة؛ غير أن الأولى جمعت بين الحفظ والإتقان وبين طول الملازمة للزهري، حتى كان فيهم من يُزامله في السفر ويُلازمه في الحضر، والطبقة الثانية لم تلازم الزهري إلا مدة يسيرة؛ فلم تمارس حديثه، وكانوا في الإتقان دون الطبقة الأولى، وهم «شرط مسلم».

و«الطبقة الثالثة» جماعة لزموا الزهري مثل أهل الطبقة الأولى؛ غير أنهم لم يسلموا عن غوائل الجرح؛ فهم بين الرد والقبول، وهم «شرط أبي داود والنسوي».

و«الطبقة الرابعة» قوم شاركوا أهل الطبقة الثالثة في الجرح والتعديل، وتفرّدوا بقلّة ممارستهم لحديث الزهري؛ لأنهم لم يصاحبوا الزهري كثيراً، وهم «شرط أبي عيسى»... وفي الحقيقة: شرط الترمذي أبلغ من شرط أبي داود؛ لأن الحديث إذا كان ضعيفاً أو مطلقاً من حديث أهل الطبقة الرابعة؛ فإنه يُبين ضعفه ويُنبّه عليه؛ فيصير الحديث عنده من باب الشواهد والمتابعات، ويكون اعتماده على ما صحّ عند الجماعة.

وهذا القدر كافٍ في الإيماء إلى مرامهم في تأسيس قواعدهم لمن رزق النظر السليم، وأعين ببعض الذكاء واللفطنة^(١).

(١) شروط الأئمة الخمسة للحازمي؛ ص: (٤٣ - ٥٥).

وقال الحافظ ابن طاهر المقدسي رحمته الله: «وأما أبو داود فَمَنْ بعده فإنّ كتبهم تنقسم على ثلاثة أقسام: صحيح؛ وهو الجنس المخرّج في هذين الكتابين للبخاريّ ومسلم؛ فإنّ أكثر ما في هذه الكتب مخرّج في هذين الكتابين، والكلام عليه كالكلام على الصحيحين فيما اتّفقا عليه واختلفا فيه.

وصحيح على شرطهم، والقسم الثالث: أحاديث أخرجوها للصدّة في الباب المتقدّم، وأوردوها لا قطعاً منهم بصحتها، وربما أبان المخرّج لها عن علّتها بما يفهمه أهل المعرفة...

وأما أبو عيسى الترمذيّ فكتابه وخده على أربعة أقسام: قسم صحيح مقطوع به، وهو ما وافق فيه البخاريّ ومسلم، وقسم على شرط الثلاثة دونهما كما بيّنا، وقسم أخرجه للصدّة وأبان عن علّته ولم يُغفلْه، وقسم رابع أبان هو عنه، فقال: ما أخرجت في كتابي هذا إلا حديثاً قد عمل به بعض الفقهاء»^(١).

المطلب الثالث: منهجه في التصحيح والتّضعيف

لَمّا كانت الأحاديث الواردة عن النّبي صلّى الله عليه وآله كغيرها من الأخبار؛ لا يُوثّق بها ما لم يكن رواتها ثقاتٍ وعدولاً، وسَلِمَتْ هي في نفسها من العلل القادحة = أقبلَ أئمة هذا الشّأن على تععيد فنّ النّقد والتّعليل وتحريره، فهو الذي ينبنى عليه التّصحيح للأخبار وتوهينها.

والإمام الترمذيّ رحمته الله واحدٌ من هؤلاء الأعلام الذين انبروا لهذه الدّراسة الحديثيّة النّافعة؛ غير أنّه آثر في هذا الفنّ منهجاً، وُصف بأنّ فيه شيئاً من السّاهل واللين!.

(١) شروط الأئمة الستة؛ ص: (٨٨).

نقل الزّيلعي عن ابن دحية رحمهما الله قوله: «وكم حسن الترمذي في كتابه من أحاديث موضوعة وأسانيد واهية»^(١).

وقال الذهبي رحمه الله: «فلا يُعْتَرَّ بتحسين الترمذي؛ فعند المُحَاقَقَة غالبُها ضِعَافٌ»^(٢).

وقال أيضًا: «جامعُه قاضٍ له بإمامته وحفظه وفقهه، ولكن يترخّص في قبول الأحاديث، ولا يُشَدِّد، ونَفْسُهُ في التَّضْعِيفِ رِخْوٌ»^(٣).

وهذا الكلام من الإمام الذهبي رحمه الله محلُّ إشكالٍ إذا لم يُفْهَم على وجهه.

ومُشْكلُته: أنْ جَعَلَ الإمام الترمذي رحمه الله من المتساهلين في باب الجرح والتعديل، ينبني عليه عدمُ الثّقة في أحكامه؛ إذ لا زِمَ تساهله أنّه يوثّق مَنْ لم يبلغ درجة التّوثيق، وعليه فإذا صحّ حديثًا لراوٍ وثّقه هو؛ يكون تصحيحه محلًّا نظر، والذي عليه نُقَادُ الحديث أنّ ما صحّحه الترمذي، ولم يُوجد لأحدٍ فيه مغمزٌ، فلا مَعَابَة في تقوية أمره والاحتجاج به.

وقد قارن شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله بين الترمذي والحاكم؛ من حيثية التّساهل في التّصحيح؛ فقال: «إنّ أهل العلم متّفقون على أنّ الحاكم فيه من التّساهل والتّسامح في باب التّصحيح؛ حتى إنّ تصحيحه دون تصحيح الترمذي والدارقطني وأمثالهما بلا نزاع؛ فكيف بتصحيح البخاري ومسلم؟... وتحسين الترمذي أحيانًا يكون مثل تصحيحه أو أرجح، وكثيرًا ما يُصَحِّح الحاكم أحاديث يُجْزَمُ بأنّها موضوعة لا أصل لها»^(٤).

(٢) ميزان الاعتدال: (٢٣١/٧).

(١) نصب الرّاية: (٢١٧/٢).

(٤) الفتاوى الكبرى: (٩٧/١).

(٣) سير أعلام النبلاء: (٢٧٦/١٣).

وقال ابن القيم رَحِمَهُ اللهُ: «الترمذيّ يصحّح أحاديث لم يتابعه غيره على تصحيحها، بل يصحّح ما يُضعّفه غيره أو ينكره»^(١).

وقد ذهب الأستاذ الدكتور نور الدين عتر^(٢) إلى حجّة تصحيح الترمذيّ، مُوجِّهاً رأيه بما يأتي:

١ - أحكام الترمذيّ في جامعه ليست نتيجةً انفراديه بدراسته للحديث، ولكنّها أحكامٌ تباحثها مع أئمة الدّنيا في هذا الشّأن؛ البخاريّ وأبي زرعة والدّارميّ رحمهم الله جميعاً؛ فهي في الحقيقة جهدٌ مشترك ورأيٌ مجتمَعٌ عليه.

٢ - إذعان المحقّقين من المتقدّمين والمتأخّرين لسلامة أحكامه ودقّتها.

٣ - اختلاف نُسخ الجامع قد يكون السّبب في كثير من الأحيان في عدم الوقوف بدقّة على رأي الترمذيّ في الحكم على الحديث؛ إذ قد يُوجد في نسخة: صحيح، وفي أخرى: حسن، وفي أخرى مثلاً: حسن صحيح...

٤ - عدم فهم منهجه في الحكم على الأحاديث؛ من حيث اعتبار المتابعات والشّواهد، واعتماد من اختلف في توثيقه وتضعيفه من الرّواة..

٥ - اختلاف الأئمة النّقاد في التّصحيح والتّضعيف، وذلك أمرٌ اجتهاديّ.

والذي يظهر لي - والله أعلم - أنّ النّقول التي سُقتْها ابتداءً؛ لا يُراد منها إسقاط أحكام الإمام الترمذيّ رَحِمَهُ اللهُ وتجاهلُ اجتهاداته في هذا

(١) الفروسيّة؛ ص: (٢٤٣).

(٢) الإمام الترمذيّ والموازنة بين جامعه وبين الصّحّاحين؛ ص: (٢٣٨ وما بعدها).

الباب؛ فإنهم لا يختلفون في براعته وإمامته وإتقانه وأمانته، بل المقصود أن بعض أحكامه ربّما خالفه فيها أكثر النقاد فاختاروا هم التّضعيف، واختار رَحِمَهُمُ التّصحيح، فيجب إعادة النظر في مثل هذا.

والأوجه ألا يُنظر للإمام الترمذي رَحِمَهُمُ ولا لغيره من الأئمة بطريق مقارنة بغيره وحسب؛ فإنّ ميزان الحق حينها سيُشول بلا موضوعيّة لطرف المدح أو الذّم؛ لأنّ في الأئمة المتساهل والمعتدل والحاد؛ كما هو معلوم مقرر^(١).

المطلب الرابع: منهجه في الأسماء والكنى

إنّ علماً أكب أصحاب الكتب الستّة وغيرهم من المصنّفين على الكتابة فيه وجمع مادّته لجدير بالنظر إليه نظرة الإعجاب والتأمل، فذلك ممّا يدلّ على أصالته في علم السنّة ومكانته في معرفة قدر العلماء، قال الحافظ ابن عبد البر رَحِمَهُمُ: «..وهو باب من فنّه طريفٌ مُستحسن، لم يزل أهل العلم بالشُّنن يُعنون به ويحفظونه، ويرسمونه في كتبهم ويتطارحونه؛ رغبةً في الوقوف عليه والمعرفة به، يتقصّون من جهله»^(٢).

وما زال الأئمة المتقدّمون والخلف الصّالحون منهم يستعينون بهذا العلم على ضبط أسماء الرجال وكناهم؛ ويتحصّنون به من ورطة ظنّ تعدّد الراوي الواحد، المسمّى في موضع والمُكنّى في آخر، قال السّخاوي رَحِمَهُمُ: «وربّما ينشأ عن إغفاله زيادة في السّنَد أو نقص منه وهو لا يشعر؛ فقد روى الحاكم [في معرفة علوم الحديث] من حديث أبي يوسف، عن أبي حنيفة، عن موسى بن أبي عائشة، عن عبد الله بن شدّاد، عن أبي

(١) انظر: الموقظة للذهبي؛ ص: (٨٣ - ٨٤).

(٢) مقدّمة كتاب «أسماء من يعرف بالكنى»: (٢/٢٨٤)، وانظر: مقدّمة ابن الصّلاح مع التّقيد والإيضاح؛ ص: (٣٢٢).

الوليد، عن جابر بن عبد الله رضي الله عنه عن رسول الله ﷺ قال: «مَنْ صَلَّى خَلْفَ إِمَامٍ؛ فَإِنَّ قِرَاءَتَهُ لَهُ قِرَاءَةٌ»، وقال الحاكم: «إِنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ شَدَادٍ هُوَ أَبُو الْوَلِيدِ، كَمَا بَيَّنَّهُ عَلِيُّ بْنُ الْمَدِينِيِّ، يَعْنِي فِي "عَنْ" زَائِدَةً، قَالَ الْحَاكِمُ: وَمَنْ تَهَاوَنَ بِمَعْرِفَةِ الْأَسَامِي؛ أَوْرَثَهُ مِثْلَ هَذَا الْوَهْمِ»^(١).

فأنت ترى - أخي القارئ - أَنَّ حِذْقَ الْحَاكِمِ رحمته الله واطِّلاَعَهُ عَلَى أَسْمَاءِ الرِّجَالِ وَكُنَاهُمْ ذَلِكَ عَلَى وَهْمِ الرَّاويِ الَّذِي جَعَلَ أَبَا الْوَلِيدِ رَاوِيًا مُسْتَقْلًا فِي سِنْدِ الْحَدِيثِ، وَالْحَالُ أَنَّهُ هُوَ نَفْسُهُ ابْنُ شَدَادٍ.

إِذَا ثَبَتَ مَا سَلَفَ = فَلَقَدْ تَنَوَّعَ ذِكْرُ الرَّوَاةِ فِي جَامِعِ التِّرْمِذِيِّ، فَمَرَّةٌ يُذَكِّرُونَ بِأَسْمَائِهِمْ، وَمَرَّةٌ بِكُنَاهُمْ، وَلِإِزَالَةِ الْإِشْكَالِ الْحَاصِلِ مِنْ ظَنِّ الرِّجْلِ الْوَاحِدِ رَجُلَيْنِ؛ لَذِكْرِهِ مَرَّةً بِاسْمِهِ وَمَرَّةً بِكُنْيَتِهِ = كَانَ الْإِمَامُ التِّرْمِذِيُّ رحمته الله يُبَيِّنُ وَيُوضِّحُ، حَسَبَ ذِكْرِ الرَّاويِ؛ فَتَارَةً يُذَكِّرُ الرَّاويَ بِاسْمِهِ فَيُوضِّحُ التِّرْمِذِيُّ كُنْيَتَهُ، وَتَارَةً يُذَكِّرُ الرَّاويَ بِكُنْيَتِهِ فَيَعْرِفُ التِّرْمِذِيُّ بِاسْمِهِ، وَإِذَا لَمْ يَقِفْ عَلَى اسْمِ الرَّاويِ اكْتَفَى بِسُوقِ كُنْيَتِهِ، وَبَيَّنَّ أَنَّ الرَّاويَ لَا يُعْرِفُ لَهُ اسْمًا، أَوْ أَنَّهُ لَا يَعْرِفُ اسْمَهُ.

وَيَكُونُ ذَلِكَ إِمَّا مِنَ التِّرْمِذِيِّ أَصَالَةً، أَوْ أَنَّهُ يَنْقُلُ ذَلِكَ عَنْ مُشَايَخِهِ، وَأَبْرَزُهُمْ وَأَكْثَرُهُمُ الْبُخَارِيُّ رحمته الله.

وفيما يلي نماذج من ذلك:

١ - تَكْنِيَةُ الرَّوَاةِ الْمَشْهُورِينَ بِأَسْمَائِهِمْ:

- خَالِدُ الْحَذَّاءُ؛ قَالَ التِّرْمِذِيُّ: هُوَ خَالِدُ بْنُ مِهْرَانَ؛ يُكْنَى أَبَا الْمُنَازِلِ^(٢).

(١) راجع: فتح المغيث للسخاوي: (٢١٣/٤)، معرفة علوم الحديث للحاكم؛ ص: (١٧٧)،

مسند أبي حنيفة لأبي نعيم الأصبهاني؛ ص (٢٢٦)، تهذيب الكمال: (٨١/١٥).

(٢) الجامع: (٢٢٨).

- قال محمد بن إسماعيل: حَبِيبُ بْنُ أَبِي حَبِيبٍ؛ يُكْنَى أبا الكَشَوْتِي، ويُقالُ أبو عَمِيرَةَ^(١).

- مالكُ بْنُ الحُوَيْرِثِ اللَّيْثِيُّ؛ يُكْنَى أبا سُلَيْمَانَ^(٢).

- سَعِيدُ المَقْبَرِيِّ؛ يُكْنَى أبا سَعْدٍ^(٣).

- القاسمُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ؛ يُكْنَى أبا عَبْدِ الرَّحْمَنِ، وهو مَوْلَى عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ خَالِدِ بْنِ يَزِيدَ بْنِ مُعَاوِيَةَ، وهو ثقةٌ شَامِيٌّ، وهو صاحبُ أبي أُمَامَةَ^(٤).

- عُبَيْدَةُ؛ الذي روى عن إبراهيم عن الأسود عن عائشة رضي الله عنها؛ قال الترمذي: هو ابْنُ مُعْتَبٍ الضَّبِّيُّ الكوفيُّ؛ يُكْنَى أبا عَبْدِ الكَرِيمِ^(٥).

- يحيى إمامُ بني تَيْمٍ الله؛ الذي روى عن أبي ماجدٍ عن عَبْدِ الله بْنِ مسعودٍ رضي الله عنه؛ قال الترمذي: ثقةٌ؛ يُكْنَى أبا الحارثِ، ويُقالُ له: يحيى الجابرُ، ويُقالُ له: يحيى المُجَبِّرُ أيضًا^(٦).

- هشامُ بْنُ عُروَةَ؛ يُكْنَى أبا المُنْذِرِ^(٧).

- حَجَّاجُ بْنُ أَبِي عثمان هو حَجَّاجُ بْنُ ميسرة الصَّوَّافِ، ويُكْنَى أبا الصَّلْتِ^(٨).

- منصورُ بْنُ المُعْتَمِرِ؛ يُكْنَى أبا عَتَّابٍ^(٩).

- عَمْرُو بْنُ مُرَّةَ الجُهَنِيِّ؛ الراوي عن معاوية؛ قال عنه: يُكْنَى

(١) الجامع: (٢٤١).

(٣) الجامع: (٣٠٣).

(٥) الجامع: (٧٨٧).

(٧) الجامع: (١١٥٣).

(٩) الجامع: (١٢٥٦).

(٢) الجامع: (٢٨٧).

(٤) الجامع: (٤٢٨).

(٦) الجامع: (١٠١١).

(٨) الجامع: (٣٥٩٢).

أبا مَرِيَمَ ^(١).

- بُرَيْدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بُرْدَةَ؛ الرَّاوي عن جَدِّهِ أَبِي بُرْدَةَ عن أَبِي موسى الأشعري رضي الله عنه؛ قال عنه: يُكْنَى أبا بُرْدَةَ أَيضًا ^(٢).

٢ - تسمية الزّواة المشهورين بكناهم:

ومن النّماذج الدّالة على مهارة التّرمذيّ في ذلك:

- أبو المَلِيح؛ الرَّاوي عن أبيه؛ قال عنه: هو ابْنُ أُسامَةَ؛ اسْمُهُ عامرٌ، ويُقالُ: زَيْدُ بْنُ أُسامَةَ بْنِ عُمَيْرٍ الهُدَلِيُّ ^(٣).

- أبو بُرْدَةَ بْنُ أَبِي موسى؛ اسْمُهُ عامرٌ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ قَيْسٍ الأشعري ^(٤).

- أبو أيوبَ الأنصاريّ؛ اسْمُهُ خالدُ بْنُ زَيْدٍ ^(٥).

- أبو فتادةَ الأنصاريّ؛ اسْمُهُ الحارثُ بْنُ رَبِيعٍ ^(٦).

- أبو إسحاق؛ الرَّاوي عن أبي عُبَيْدَةَ عن عَبْدِ اللَّهِ بن مسعودٍ رضي الله عنه؛ قال عنه: اسْمُهُ عَمْرُو بْنُ عَبْدِ اللَّهِ السَّيِّعِيُّ الهَمْدَانِيُّ ^(٧).

- أبو سلَمَةَ؛ اسْمُهُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ الزُّهْرِيُّ ^(٨).

- أبو ثَقَالٍ المُرِّيّ؛ اسْمُهُ ثُمَامَةُ بْنُ حُصَيْنٍ ^(٩).

- رَبَاحُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ؛ هُوَ أَبُو بَكْرٍ بْنُ حُوَيْطٍ ^(١٠).

(٢) الجامع: (١٥٥٩) و(٢٦٧٢).

(٤) الجامع: (٧).

(٦) الجامع: (١٥).

(٨) الجامع: (٢٠) و(١٩١١).

(١٠) الجامع: (٧٧/١).

(١) الجامع: (١٣٣٢).

(٣) الجامع: (١) و(٤٠٩) و(٢١٤٧).

(٥) الجامع: (٨).

(٧) الجامع: (١٧).

(٩) الجامع: (٢٥).

٣ - تسمية الرّواة المشهورين بنسبتهم أو بلقبهم:

- الزُّهْرِيُّ؛ اسْمُهُ مُحَمَّدٌ بْنُ مُسْلِمٍ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ شِهَابِ الزُّهْرِيِّ، وَكُنْيَتُهُ أَبُو بَكْرٍ^(١).

- الْأَعْمَشُ؛ اسْمُهُ سُلَيْمَانُ بْنُ مِهْرَانَ، أَبُو مُحَمَّدٍ الْكَاهِلِيُّ، وَهُوَ مَوْلَى لَهُمْ^(٢).

وهذه نماذج فقط، وما ترك فهو أكثر، والمقصود التّمثيل.

المطلب الخامس: منهجه عند تعارض الوقف والرّف

يختلف الرّواة في الارتفاع بالحديث إلى النّبي ﷺ أو الوقف به على الصّحابيّ، وهذا أمرٌ شائع في كتب الرواية، والمصنّفون حيال هذا الاختلاف مجتهدون؛ والترمذيّ رَحِمَهُ اللهُ فِي جامعِهِ نهجٌ في هذا منهجًا واضحًا، كغيره من نقاد الحديث؛ فأحيانًا يُصرّح بترجيح رفع الحديث على وقفه، وأحيانًا يُؤمّي إلى ترجيح أحد الأمرين إيماءً بلا تصريح، وفي مرّاتٍ كثيرةٍ كان يكتفي بالحكم على الحديث؛ فيتبيّن مذهبه في الحديث محلّ الاختلاف.

ومن عاداته رَحِمَهُ اللهُ فِي جامعِهِ أَنَّهُ يَأْتِي بِجُمْلٍ مختصرةٍ تُفيد وقوع الاختلاف في الحديث من حيث رفعه ووقفه، ويُفهم من هذه التّعبيرات والجُمْل التّصحيح أو التّضعيف؛ تَبَعًا أو قَصْدًا، كما يُفهم منها ترجيحه للرفع أو الوقف.

ومن هذه الجمل على سبيل التّمثيل:

١ - قوله: حديثٌ حسنٌ صحيحٌ غريبٌ لا نعرفه مرفوعًا إلّا من حديث فلان.

(٢) الجامع: (١٤).

(١) الجامع: (٨).

فهذه جملةٌ تفيدُ وقوع الاختلاف فيه؛ وظاهرُ نصّه ﷺ ترجيحُ الموقوف على المرفوع عنده.

ومن ذلك أنه أخرج حديثَ أحمدَ بنِ مَنِيعٍ، حَدَّثَنَا الْحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ، حَدَّثَنَا إِسْرَائِيلُ، عَنْ عَبْدِ الْأَعْلَى، عَنْ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ عَلِيٍّ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: ﴿وَيَجْعَلُونَ رِزْقَكُمْ أَنْتُمْ تُكْذِبُونَ﴾؛ [الواقعة: ٨٢] قَالَ: «شُكْرُكُمْ، تَقُولُونَ: مُطَرْنَا بِنُوءٍ كَذَا وَكَذَا، وَبِنَجْمٍ كَذَا وَكَذَا».

ثم عَقَّبَ على هذا الإسناد بقوله: «هذا حديثٌ حسنٌ غريبٌ صحيحٌ لا نَعْرِفُهُ مرفوعاً إلا من حديثِ إِسْرَائِيلَ، ورواهُ سُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ عَنْ عَبْدِ الْأَعْلَى عَنْ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ السُّلَمِيِّ عَنْ عَلِيٍّ نَحْوَهُ، وَلَمْ يَرْفَعَهُ»^(١).

٢ - قوله: حسنٌ غريبٌ لا نعرفه مرفوعاً إلا من حديث فلان.

من ذلك أنه أخرج حديثَ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ الْخَلَّالِ، حَدَّثَنَا أَبُو الْوَلِيدِ وَعَقَّانُ وَسُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ قَالُوا: حَدَّثَنَا حَمَادُ بْنُ سَلَمَةَ، عَنْ حُمَيْدٍ، عَنْ أَنَسٍ رضي الله عنه «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنْ بَيْعِ الْعِنَبِ حَتَّى يَسْوَدَّ، وَعَنْ بَيْعِ الْحَبِّ حَتَّى يَشْتَدَّ».

وأَوْضَحَ ﷺ الخلافَ في وقفه ورفعَه بقوله: «هذا حديثٌ حسنٌ غريبٌ لا نَعْرِفُهُ مرفوعاً إلا من حديثِ حَمَادِ بْنِ سَلَمَةَ»^(٢).

كما أخرج حديثَ مُحَمَّدِ بْنِ الْمُثَنَّى، حَدَّثَنَا عَبْدُ الصَّمَدِ بْنُ عَبْدِ الْوَارِثِ، حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ الْحَسَنِ، عَنْ سَمُرَةَ رضي الله عنها، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «لَمَّا حَمَلْتُ حَوَاءَ طَافَ بِهَا إِبْلِيسُ، وَكَانَ لَا يَعْيشُ لَهَا وَلَدٌ، فَقَالَ: سَمِيَهُ عَبْدُ الْحَارِثِ، فَسَمَّيْتُهُ عَبْدَ الْحَارِثِ، فَعَاشَ، وَكَانَ ذَلِكَ مِنْ وَحْيِ الشَّيْطَانِ وَأَمْرِهِ».

(١) الجامع: (٣٢٤/٥) برقم: (٣٢٩٥).

(٢) الجامع: (٥١١/٢) برقم: (١٢٢٨).

ثم قال أبو عيسى رحمته الله: «هذا حديث حسن غريب؛ لا نعرفه مرفوعاً إلا من حديث عُمَرُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنْ قَتَادَةَ، ورواه بعضهم عن عَبْدِ الصَّمَدِ، وَلَمْ يَرْفَعْهُ»^(١).

٣ - قوله: غريب لا نعرفه مرفوعاً إلا من حديث فلان.

ومثاله: ما أخرجه عن عليّ بن حُجْرٍ وأحمد بن محمد بن موسى مَرْدَوِيَّه قَالَا: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْمُبَارَكِ، عَنْ مَعْمَرٍ، عَنْ أَشْعَثَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ الْحَسَنِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُعْفَلٍ رضي الله عنه أَنَّ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم نَهَى أَنْ يَبُولَ الرَّجُلُ فِي مُسْتَحَمِّهِ، وَقَالَ: «إِنَّ عَامَّةَ الْوَسْوَاسِ مِنْهُ».

ومال رحمته الله إلى ترجيح وقف الحديث؛ فقال: «هذا حديث غريب؛ لا نعرفه مرفوعاً إلا من حديث أَشْعَثَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ»^(٢).

كما روى عن يُونُسَ بْنِ عِيسَى، حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَاصِمٍ، حَدَّثَنَا وَاللهِ مُحَمَّدُ بْنُ سُوْقَةَ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ الْأَسْوَدِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ رضي الله عنه، عَنْ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم قَالَ: «مَنْ عَزَى مُصَابًا فَلَهُ مِثْلُ أَجْرِهِ».

وقرّر رحمته الله غرابة الرّفْع بقوله: «هذا حديث غريب؛ لا نعرفه مرفوعاً إلا من حديث عليّ بن عاصم، وروى بعضهم عن محمد بن سُوْقَةَ بهذا الإسناد مثله موقوفاً ولم يرفعه»^(٣).

٤ - قوله: غريب لا نعرفه مرفوعاً إلا من هذا الوجه:

فقد أخرج مثلاً حديث محمد بن بَشَّارٍ، حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ، حَدَّثَنَا الْعَوَّامُ بْنُ حَوْشَبٍ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ أَبِي سُلَيْمَانَ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رضي الله عنه، عَنْ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم قَالَ: «لَمَّا خَلَقَ اللهُ الْأَرْضَ جَعَلَتْ تَمِيدُ،

(١) الجامع: (١٦٠/٥) برقم: (٣٠٧٧).

(٢) الجامع: (٧٢/١) برقم: (٢١).

(٣) الجامع: (٣٧١/٢) برقم: (١٠٧٣).

فَخَلَقَ الْجِبَالَ فَعَادَ بِهَا عَلَيْهَا، فَاسْتَقَرَّتْ... الحديث.

ثم أوضح رَحِمَهُ اللهُ غرابة رَفَعَهُ فقال: «هذا حديثٌ غريبٌ لا نَعْرِفُهُ مَرْفُوعًا إِلَّا مِنْ هَذَا الْوَجْهِ»^(١).

وَأَخْرَجَ أَيْضًا حَدِيثَ الْحُسَيْنِ بْنِ حُرَيْثٍ، حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، عَنْ مُوسَى بْنِ عُبَيْدَةَ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبَانَ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَا مِنْ مُؤْمِنٍ إِلَّا وَلَهُ بَابَانِ: بَابٌ يَصْعَدُ مِنْهُ عَمَلُهُ، وَبَابٌ يَنْزِلُ مِنْهُ رِزْقُهُ، فَإِذَا مَاتَ بَكِيًّا عَلَيْهِ، فَذَلِكَ قَوْلُهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿فَمَا بَكَتْ عَلَيْهِمُ السَّمَاءُ وَالْأَرْضُ وَمَا كُنَّا مُنْظِرِينَ﴾» [الدخان: ٢٨].

وكَأَنَّهُ تَرَجَّحَ عِنْدَهُ الْمَوْقُوفُ عَلَى الْمَرْفُوعِ؛ بِدَلَالَةِ تَضْعِيفِهِ لِرَاوِيَيْنِ مِنْ رُوَاةِ الْمَرْفُوعِ؛ فَقَدْ قَالَ: «هذا حديثٌ غريبٌ لا نَعْرِفُهُ مَرْفُوعًا إِلَّا مِنْ هَذَا الْوَجْهِ، وَمُوسَى بْنُ عُبَيْدَةَ وَيَزِيدُ بْنُ أَبَانَ الرَّقَاشِيُّ يُضَعِّفَانِ فِي الْحَدِيثِ»^(٢).

كَمَا تَرَجَّحَ عِنْدَهُ الْوَقْفُ فِي حَدِيثِ مُحَمَّدِ بْنِ حَاتِمٍ بِسَنَدِهِ إِلَى عَطِيَّةِ الْعَوْفِيِّ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَيُّمَا مُؤْمِنٍ أَطْعَمَ مُؤْمِنًا عَلَى جُوعٍ أَطْعَمَهُ اللَّهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ...» الْحَدِيثُ، فَقَدْ قَالَ عَقِبَهُ: «هذا حديثٌ غريبٌ، وَقَدْ رُوِيَ هَذَا عَنْ عَطِيَّةَ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ مَوْفُوفًا، وَهُوَ أَصَحُّ عِنْدَنَا وَأَشْبَهُهُ»^(٣).

* * *

وَلَمْ يَكُنِ الْإِمَامُ التِّرْمِذِيُّ رَحِمَهُ اللهُ مِمَّنْ يَقْبَلُ رَفْعَ الْحَدِيثِ أَوْ وَقْفَهُ تَشْهِيًا أَوْ اعْتِبَاطًا، وَإِنَّمَا اعْتَمَدَ عَلَى مِنْهَجٍ سَدِيدٍ مَشَى عَلَيْهِ فِي جَامِعِهِ، كَغَيْرِهِ

(١) الجامع: (٣٨٤/٥) برقم: (٣٣٦٩).

(٢) الجامع: (٢٩٩/٥) برقم: (٣٢٥٥).

(٣) الجامع: (٢٤١/٤) برقم: (٢٤٤٩).

من نقاد الحديث من قبل ومن بعد، يتمثل في إعمال بعض القواعد الحديثية؛ التي يمكن بتتبع بعض النصوص في الجامع أن تبرز وتظهر، ومنها على سبيل التمثيل لا الحصر^(١):

القاعدة الأولى: رواية الثقات أجلُّ من رواية الفرد منهم وأولى، ورواية الملازم لشيخه أحسن من رواية غيره وأقوى.

ولذلك فإنه أخرج حديث محمد بن بشار، حدّثنا عبد الرحمن بن مهدي، حدّثنا شعبة، عن يعلى بن عطاء، عن عليّ الأزدي، عن ابن عمر رضي الله عنهما، عن النبي قال: «صلاة الليل والنهار مثنى مثنى».

ثم بين اختلاف أصحاب شعبة في حديث ابن عمر؛ من حيث رفعه ووقفه، ثم قال: «والصحيح ما روي عن ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «صلاة الليل مثنى مثنى».

ولأجل اعتبار رواية الثقات، وضح أن جماعتهم رَوَوْا الحديث عنه رضي الله عنه مرفوعاً دون زيادة: «صلاة النهار».

وأُتبع رواية الثقات بعمل ابن عمر رضي الله عنه - من رواية مولاه نافع الذي كان من أشد الناس ملازمة لابن عمر رضي الله عنه - وأنه كان يُصلي بالليل مثنى مثنى، وبالنهار أربعاً؛ كل ذلك ليرجح به رواية الرفع دون زيادة «النهار»^(٢)، والله أعلم.

وبناءً على هذه القاعدة أيضاً ترجّح لديه الوقف على الرفع في حديث اجتمع الثقات فيه على وقفه؛ وهو حديث أنس بن مالك رضي الله عنه، في تفسير الشجرة في قول الله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ كَيْفَ ضَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا كَلِمَةً طَيِّبَةً كَشَجَرَةٍ طَيِّبَةٍ أَصْلُهَا ثَابِتٌ وَفَرْعُهَا فِي السَّمَاءِ﴾^(٢٤) تَوَقَّى أَكْلَهَا كُلَّ حِينٍ إِذْ

(١) وهذه القواعد ليست خاصة بهذه المسألة، بل هي عامة في المرجّحات.

(٢) الجامع: (١/٥٨٩) برقم: (٥٩٧).

رَبِّهَا» ، قال: «هي النَّخْلَةُ»، وَأَنَّ الشَّجَرَةَ الْخَبِيثَةَ فِي قَوْلِهِ سَبْحَانَهُ: ﴿وَمِثْلُ كَلِمَةِ خَيْثَةٍ كَشَجَرَةٍ خَيْثَةٍ أُجْتُتْ مِنْ فَوْقِ الْأَرْضِ مَا لَهَا مِنْ قَرَارٍ﴾ (١): «هي الْحَنْظَلُ» (١).

وانفرد حمّاد بن سلمة - وهو إمام ثقة - برواية هذا الحديث مرفوعاً، وقد رجّح الترمذي رحمه الله الموقوف على المرفوع، وبَيَّنَّ أَنَّ حَدِيثَ أَبِي بَكْرٍ بْنِ شُعَيْبٍ بْنِ الْحَبَابِ عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ الموقوف أصحُّ من حديث حمّاد بن سلمة، وَأَنَّ مَعْمَرًا وَحَمَّادَ بْنَ زَيْدٍ وَغَيْرَ وَاحِدٍ رَوَوْهُ مَوْقُوفًا، وَأشار إلى أَنَّهُ لَا يَعْلَمُ أَحَدًا رَفَعَهُ غَيْرَ حَمَّادِ بْنِ سَلَمَةَ (٢)؛ إِيْمَاءً إِلَى تَضْعِيفِ الرَّفْعِ.

القاعدة الثانية: الثّقَاتُ أُولَى مِنَ الضَّعَفَاءِ فِي الرَّفْعِ وَالْوَقْفِ.

ومثال ذلك أَنَّهُ أَخْرَجَ حَدِيثَ عَبْدِ بْنِ حُمَيْدٍ، حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ مُوسَى، عَنْ ابْنِ لَهِيْعَةَ، عَنْ دَرَّاجٍ، عَنْ أَبِي الْهَيْثَمِ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «الصَّعُودُ جَبَلٌ مِنْ نَارٍ يَتَصَعَّدُ فِيهِ الْكَافِرُ سَبْعِينَ خَرِيفًا، ثُمَّ يُهْوَى بِهِ كَذَلِكَ فِيهِ أَبَدًا».

ثُمَّ بَيَّنَّ ضَعْفَ الْمَرْفُوعِ بِقَوْلِهِ: «هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ، إِنَّمَا نَعْرِفُهُ مَرْفُوعًا مِنْ حَدِيثِ ابْنِ لَهِيْعَةَ، وَقَدْ رَوَى شَيْءٌ مِنْ هَذَا عَنْ عَطِيَّةَ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ مَوْقُوفًا» (٣).

وقد تَقَرَّرَ عِنْدَ عُلَمَاءِ الْجَرْحِ وَالتَّعْدِيلِ أَنَّ ابْنَ لَهِيْعَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ اخْتَلَطَ بِأَخَرَةٍ بَعْدَ أَنْ احْتَرَقَتْ كُتُبُهُ، وَأَنَّ مَنْ اخْتَصَّ بِالرَّوَايَةِ عَنْهُ قَبْلَ ذَلِكَ أَمِثْلُ مَنْ رَوَى عَنْهُ مَتَأَخِّرًا، وَقَدْ ذَكَرَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَوَايَةَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ

(١) الجامع: (١٩٥/٥) برقم: (٣١١٩).

(٢) الجامع: (١٩٥/٥) برقم: (٣١١٩).

(٣) الجامع: (٣٥٣/٥) برقم: (٣٣٢٦).

المبارك عنه أعدل من رواية غيره^(١).

فهذا حديث يرويه مرفوعاً من تكلم فيه، ويرويه موقوفاً الثقات الأثبات؛ فينسجم إذن مع القاعدة تقديم الوقف على الرفع بناءً على حال الرواة.

* * *

ويلاحظ على منهج الترمذي في الرفع والوقف ما يأتي^(٢):

- لا تلازم عنده رحمته بين الاختلاف في الوقف والرفع وتعليل الحديث؛ بأمرة أنه صحح بعضها وحسن بعضها؛ فهي في حين عموم القبول.

ومثال ذلك أنه أخرج حديث أبي كريب ويوسف بن عيسى قالا: حدثنا وكيع، عن زكريا، عن عامر، عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «الظهر يركب إذا كان مرهوناً، ولبن الدر يشرب إذا كان مرهوناً، وعلى الذي يركب ويشرب نفقته»^(٣)، وقال عنه: «حسن صحيح»، مع أن رفعه لا يروى إلا من حديث عامر الشعبي، وقد روى غير واحد هذا الحديث عن الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة موقوفاً، فلما تأيد المرفوع بعمل بعض أهل العلم به ترجح عنده.

ونظيره ما أخرجه من حديث علي بن حجر، حدثنا سفيان بن عيينة، عن الزهري، أخبرته عمرة عن عائشة رضي الله عنها أن النبي ﷺ كان يقطع في ربيع دينار فصاعداً^(٤)، وحكم عليه بأنه: «حسن صحيح»؛ ومع رواية هذا الحديث من غير وجه عن عمرة عن عائشة مرفوعاً، وروايته كذلك عنها

(١) التقريب؛ ص: (٣١٩) برقم: (٣٥٦٣).

(٢) راجع: منهج الترمذي للحمش؛ ص: (٢٨٦/١).

(٣) الجامع: (٥٣٣/٢) برقم: (١٢٥٤).

(٤) الجامع: (١١٥/٣) برقم: (١٤٤٥).

عن عائشة موقوفًا؛ إلا أنَّ الحكم بصحَّته هو المتقرَّر عنده؛ فلهذا لا تلازُم بين الاختلاف في الوقف والرفع وتعليل الحديث؛ فقد يقع الاختلاف ويصحَّ الحديث عنده، والله أعلم.

- ترجيحُ الترمذي رَحِمَهُ اللهُ الوقفَ على الرفعِ أو العكس؛ قد يكون صريحًا بالنصِّ عليه، وقد يكون ضمنيًّا، وذلك بحُكمه على الحديث بما يوجبُ قبوله؛ فإن كان الراجح الرفعُ حكم عليه بالصَّحة أو الحسن، وإن كان الراجح الوقفُ فإنَّه في الغالب ينصُّ عليه.

ومِمَّا يزيد الأمر توضيحًا أنَّه رَحِمَهُ اللهُ أخرج حديثَ محمود بنِ عَيْلانَ، حَدَّثَنَا أَبُو أَحْمَدَ وَمُعَاوِيَةُ بْنُ هِشَامٍ قَالَا: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ خَيْثَمَةَ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهَا قَالَتْ: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَصُومُ مِنَ الشَّهْرِ: السَّبْتِ وَالْأَحَدِ وَالْاِثْنَيْنِ، وَمِنَ الشَّهْرِ الْآخِرِ: الثَّلَاثَاءُ وَالْأَرْبَعَاءُ وَالْخَمِيسَ»؛ ثُمَّ حَكَمَ عَلَى الْحَدِيثِ بِالْحُسْنِ، وَذَكَرَ أَنَّ الْإِمَامَ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ مَهْدِيٍّ رَوَاهُ عَنْ سُفْيَانَ وَلَمْ يَرْفَعْهُ، وَهَذِهِ إِشَارَةٌ مِنْهُمْ مِنْهَا تَرْجِيحُ الْمَرْفُوعِ^(١).

كما أخرج حديثَ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ أَبِي الشَّوَارِبِ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ الْمُخْتَارِ، عَنْ سُهَيْلِ بْنِ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «مَنْ غُسِلَ الْغُسْلُ، وَمِنْ حَمْلِهِ الْوُضُوءُ»؛ يَعْنِي الْمَيِّتَ^(٢).

وقد حَسَّنَ رَحِمَهُ اللهُ هَذَا الْحَدِيثَ الْمَرْفُوعَ، وَذَكَرَ أَنَّهُ رُوِيَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ مَوْقُوفًا.

(١) الجامع: (١١٤/٢) برقم: (٧٤٦).

(٢) الجامع: (٣٠٨/٢) برقم: (٩٩٣).

المطلب السادس: منهجه عند تعارض وصل الحديث وإرساله

لا بدّ في الابتداء من استجلاء معنى الوصل والإرسال في الحديث؛ ثم بيان معنى المرسل عند الإمام الترمذي رحمّه الله، حتى يتبين المراد من تعارض المتصل والمرسل في جامعه المختصر، ومنهج الترمذي في فكّه ومُعالجته.

الفرع الأول: المتصل والمرسل عند المحدثين:

الحديث المتصل: هو ما اتصل إسناده مرفوعاً إلى النبي صلّى الله عليه وآله، أو موقوفاً على مَنْ دونه، ومُطلَقُه يقع على المرفوع والموقوف ^(١).

وقيل: لا يُطلق المتصل على ما اتصل إسناده إلى التابعي أو مَنْ دونه إلا مقيّداً، وهذا بخلاف المسند؛ فإنه ما جاء عن النبي صلّى الله عليه وآله خاصّة، سواء كان متصلاً أم منقطعاً ^(٢).

مثال المتصل المرفوع: مالك، عن ابن شهاب، عن سالم بن عبد الله، عن أبيه، عن رسول الله صلّى الله عليه وآله.

ومثال المتصل الموقوف: مالك عن نافع عن ابن عمر؛ قوله.

وأما الحديث المرسل: فهو ما يرويه التابعي عن النبي صلّى الله عليه وآله من غير ذكر الصحابي الواسطة.

والمشهور عند المحققين من المحدثين: التسوية بين صغار التابعين وكبارهم في الحكم بإرسال ما لم يذكروا فيه الصحابي الذي حدّثهم.

(١) المقدمة لابن الصّلاح؛ ص: (٤٤)، وهو مذهب النووي كما في التّقريب؛ ص: (١٠٨)، وابن كثير كما في اختصار علوم الحديث؛ ص: (٤٥)؛ كلّهم يرى جواز إطلاق تسمية المقطوع موصولاً.

(٢) التّقييد والإيضاح للعراقي؛ ص: (٥٠).

الفرع الثاني: المرسل عند الترمذي:

الإرسال عند المتقدمين يُطلق على كل ما فيه انقطاع؛ وبذلك يشمل المرسل والمنقطع والمعضل والمدلس، وأمّا عند المتأخرين؛ فكما بيّنا على التفصيل السالف.

وعلى الجملة: فإنّ المرسل ليس معدوداً في الصحيح عند الترمذي رَحِمَهُ اللهُ؛ فقد نصّ على ذلك في عِلَلِهِ الصَّغِيرِ بقوله: «والحديث إذا كان مُرْسَلًا فَإِنَّهُ لَا يَصِحُّ عِنْدَ أَكْثَرِ أَهْلِ الْحَدِيثِ، قَدْ ضَعَّفَهُ غَيْرُ وَاحِدٍ مِنْهُمْ... وَمَنْ ضَعَّفَ الْمُرْسَلَ فَإِنَّهُ ضَعَّفَهُ مِنْ قَبْلِ أَنْ هَؤُلَاءِ الْأَثَمَةُ قَدْ حَدَّثُوا عَنِ الثَّقَاتِ وَغَيْرِ الثَّقَاتِ؛ فَإِذَا رَوَى أَحَدُهُمْ حَدِيثًا وَأَرْسَلَهُ؛ لَعَلَّهُ أَخَذَهُ عَنْ غَيْرِ ثِقَةٍ... وَقَدْ احْتَجَّ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ بِالْمُرْسَلِ أَيْضًا»^(١).

الفرع الثالث: منهجه عند تعارض الوصل والإرسال في الجامع:

سلك الإمام الترمذي رَحِمَهُ اللهُ في هذه البابِ منهجاً مُطَوَّرًا يقوم على مراعاة بعض القواعد، وهي قاضيةٌ للمُتَّصِلِ على المرسل، أو للمرسل على المُتَّصِلِ، أو هي مُطْلَقَةٌ الوصف بالاتِّصَالِ والإرسال دون ترجيح.

وقد اجتهدتُ في صياغة منهجه هذا وفق قاعدتين جامعتين؛ حسب ما تبين لي من دراسة عددٍ من أحاديث الجامع، وهي محاولةٌ فهمٍ، وليست تقريراً مؤكّداً عن منهج الإمام الترمذي.

وفيما يلي نصّ القاعدتين:

القاعدة الأولى: ترجيح المرسل أو المُتَّصِلِ بأَمارة رواية أكثر الثقات له:

وهذه القاعدةُ مشى عليها الإمام رَحِمَهُ اللهُ في كثيرٍ من المواضع التي روي فيها الحديث مرسلًا ومُتَّصِلًا، فكان يرجّح أحدَ الأمرين إذا اجتمع

(١) انظر: العِلَلُ الصَّغِيرُ الملحق في آخر الجامع: (٦/ ٢٤٧ - ٢٤٨).

الأكثر من الثقات على روايته كذلك، وقد يُرجّحه بقرينة غرابة المتّصل أو ضعف راويه.

فمثال ما رجّح فيه المرسل بهذه الأمانة: ما أخرجه عن محمود بن غيلان، حدّثنا يحيى بن إسحاق، حدّثنا حماد بن سلمة، عن ثابت البناني، عن عبد الله بن رباح الأنصاري، عن أبي قتادة رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لأبي بكر: «مَرَرْتُ بِكَ وَأَنْتَ تَقْرَأُ وَأَنْتَ تَخْفِضُ مِنْ صَوْتِكَ» فقال: إِنِّي أَسْمَعُ مَنْ نَاجَيْتُ، قال: «ارْفَعْ قَلِيلًا». وقال لعمر: «مَرَرْتُ بِكَ وَأَنْتَ تَقْرَأُ وَأَنْتَ تَرْفَعُ صَوْتَكَ» قال: إِنِّي أُوقِظُ الْوَسْطَانِ وَأَطْرُدُ الشَّيْطَانَ، قال: «اخْفِضْ قَلِيلًا».

فهذا الحديث تفرد بوضله وإسناده يحيى بن إسحاق عن حماد بن سلمة، ولما رواه الأكثر من الثقات الحفّاظ عن ثابت عن عبد الله بن رباح مرسلًا؛ رجّح رحمته الله رواية الإرسال فقال: «هذا حديث غريب، وإنما أسنده يحيى بن إسحاق، عن حماد بن سلمة، وأكثر الناس إنما رَوَوْا هذا الحديث عن ثابت عن عبد الله بن رباح مرسلًا»^(١).

كما رجّح رواية الإرسال في حديث إسحاق بن منصور، أخبرنا وهب بن جرير، حدّثنا أبي، قال سمعتُ أبا فزارة يُحدّث عن يزيد بن الأصم، عن ميمونة رضي الله عنها أن رسول الله صلى الله عليه وسلم تزوّجها وهو حلال، وبني بها حلالًا. وحكّم رحمته الله على رواية الاتصال بالغرابة؛ قال: «هذا حديث غريب، وروى غير واحد هذا الحديث عن يزيد بن الأصم مرسلًا»^(٢).

ومثال ترجيحه المرسل بقرينة غرابة المتّصل: ما أخرجه عن أحمد بن محمد بن نيزك، حدّثنا محمد بن بكّار، حدّثنا سعيد بن بشير، عن قتادة،

(١) الجامع: (٤٦٥/١) برقم: (٤٤٧).

(٢) الجامع: (١٩٣/٢) برقم: (٨٤٥).

عن الحسن، عن سَمُرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قال: قال رسول الله ﷺ: «إِنَّ لِكُلِّ نَبِيٍّ حَوْضًا، وَإِنَّهُمْ يَتَبَاهَوْنَ أَيُّهُمْ أَكْثَرُ وَارِدَةً، وَإِنِّي أَرْجُو أَنْ أَكُونَ أَكْثَرَهُمْ وَارِدَةً»؛ فقد رجَّح رواية الإرسال فقال رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «رَوَى الْأَشْعَثُ بْنُ عَبْدِ الْمَلِكِ هَذَا الْحَدِيثَ عَنِ الْحَسَنِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ مُرْسَلًا، وَلَمْ يَذْكُرْ فِيهِ «عَنْ سَمُرَةَ»، وَهُوَ أَصَحُّ»^(١).

ومثال ترجيحه المرسَل بقرينة ضعف راوي المتَّصل: ما أخرجه عن عَبْدِ الْأَعْلَى بْنِ وَاصِلٍ الْكُوفِيِّ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْقَاسِمِ الْأَسَدِيُّ، عَنِ الْفَضْلِ بْنِ دَلْهِمٍ، عَنِ الْحَسَنِ قَالَ: سَمِعْتُ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَقُولُ: «لَعَنَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ثَلَاثَةً: رَجُلٌ أَمَّ قَوْمًا وَهُمْ لَهُ كَارِهُونَ، وَامْرَأَةٌ بَاتَتْ وَزَوْجُهَا عَلَيْهَا سَاخِطٌ، وَرَجُلٌ سَمِعَ حَيٍّ عَلَى الْفَلَاحِ ثُمَّ لَمْ يُجِبْ».

فقد ضعفه رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ورجَّح عليه المرسَل بقوله: «حَدِيثُ أَنَسٍ لَا يَصِحُّ؛ لِأَنَّهُ قَدْ رُوِيَ هَذَا الْحَدِيثُ عَنِ الْحَسَنِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ مُرْسَلًا، وَمُحَمَّدُ بْنُ الْقَاسِمِ تَكَلَّمَ فِيهِ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ وَضَعْفَهُ، وَلَيْسَ بِالْحَافِظِ»^(٢).

والأمر نفسه يظهر فيما أخرجه عن عَلِيِّ بْنِ خَشْرَمٍ، أَخْبَرَنَا عَيْسَى بْنُ يُونُسَ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عُمَارَةَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عُبَيْدٍ، عَنْ عَيْسَى بْنِ طَلْحَةَ، عَنْ مُعَاذٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ كَتَبَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ يَسْأَلُهُ عَنِ الْخَضْرَاوَاتِ، وَهِيَ الْبُقُولُ؛ فَقَالَ: «لَيْسَ فِيهَا شَيْءٌ».

وإسنادُ هذا الحديث كما يقول الترمذي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ليس بصحيح، «وليس يَصِحُّ فِي هَذَا الْبَابِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ شَيْءٌ، وَإِنَّمَا يُرَوَّى هَذَا عَنْ مُوسَى بْنِ طَلْحَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ مُرْسَلًا، وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ أَنْ لَيْسَ فِي الْخَضْرَاوَاتِ صَدَقَةٌ، وَالْحَسَنُ بْنُ عِمَارَةَ ضَعِيفٌ عِنْدَ أَهْلِ الْحَدِيثِ...»^(٣).

(١) الجامع: (٢٣٦/٤) برقم: (٢٤٤٣). (٢) الجامع: (٣٨٦/١) برقم: (٣٨٥).

(٣) الجامع: (٢٣/٢ - ٢٤) برقم: (٦٣٨).

ومثال ترجيحه المتّصل بأمانة كثرة اجتماع الثقات على روايته كذلك، أو لجلالة الواصل وأمانته وثقته العالية: ما أخرجه من طريق هُقل بن زياد، حدّثنا الأوزاعي، عن يحيى بن أبي كثير، حدّثني أبو إبراهيم الأشهلي، عن أبيه قال: كان رسول الله ﷺ إذا صَلَّى على الجنّزة قال: «اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِحَيِّنَا وَمَيِّتِنَا، وشَاهِدِنَا وَغَائِبِنَا، وصَغِيرِنَا وَكَبِيرِنَا، وَذَكَرِنَا وَأُنْثَانَا».

ولما كان للأوزاعي رحمه الله جلاله واختصاصه بمن روى عنه وهو يحيى ابن أبي كثير، وغيره من الرواة عن يحيى أقل مكانة وثقة منه فيه؛ رجّح الترمذي رواية الأوزاعي المتصلة، فقال: «حديث والد إبراهيم حديث حسن صحيح، وروى هشام الدستوائي وعلي بن المبارك عن يحيى عن أبي سلمة بن عبد الرحمن عن النبي ﷺ مرسلاً».

وقد عزّز رحمه الله ترجيحه للمتّصل بتقرير شيخه البخاري فقال: «وسمعتُ محمدًا يقول: أصحُّ الروايات في هذا: حديث يحيى بن أبي كثير عن أبي إبراهيم الأشهلي عن أبيه»^(١).

القاعدة الثانية: إطلاق حكاية الوصل والإرسال دون ترجيح:

في بعض الأحيان كان الإمام الترمذي رحمه الله يُورد الحديث موصولاً ويعقب بحكاية إرساله، أو العكس، دون أن يرجّح هذا على هذا فيما يظهر في نظري القاصر، وربما أراد الترجيح بوجه لا يتبيّن إلا للخبير بمرسوم كلامه في العلل رحمه الله.

ومن ذلك مثلاً: ما أخرجه عن هناد، حدّثنا أبو معاوية، عن يحيى ابن سعيد، عن عمرة، عن عائشة رضي الله عنها قالت: «كان رسول الله ﷺ إذا أراد أن يعتكف صَلَّى الفجر ثُمَّ دَخَلَ فِي مُعْتَكِفِهِ».

(١) الجامع: (٣٣٣/٢) برقم: (١٠٢٤).

هذا الحديث رُوي موصولاً؛ كما هنا، وروي مرسلًا، كلّ ذلك عن الثّقات، ولذلك حكى التّرمذي رَوَاهُ اللَّهُ الوجهين دون ترجيح؛ فقال: «رواهُ مالكٌ وغيرُ واحدٍ عن يحيى بن سَعِيدٍ عن عُمَرَةَ مُرْسَلًا، ورواهُ الأوزاعيُّ وسُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ وغيرُ واحدٍ عن يحيى بن سَعِيدٍ عن عُمَرَةَ عن عائشة»^(١).

وربّما يكون اعتماده للحديث الموصول في بابهِ قرينةً على ترجيحه الموصول على المرسل.

ومن ذلك أيضًا ما أخرجه عن أبي بكرٍ بن نافع البصريّ، حَدَّثَنَا عُمَرُ ابْنُ عَلِيٍّ الْمُقَدَّمِيُّ، عن هشام بن عُرْوَةَ، عن أبيه، عن عائشة رَوَاهُ اللَّهُ «أنّ النَّبِيَّ ﷺ كان يُعَيِّرُ الاسمَ القبيحَ».

ثم بيّن رَوَاهُ اللَّهُ أن الراوي للحديث تارة كان يرويه متصلًا وتارة مرسلًا؛ فقال: «قال أبو بكر: ورّبما قال عُمَرُ بْنُ عَلِيٍّ في هذا الحديث: هشامُ ابْنُ عُرْوَةَ عن أبيه عن النَّبِيِّ مُرْسَلًا، وَلَمْ يَذْكُرْ فِيهِ: عن عائشة»^(٢).

المطلب السّابع: شرح بعض المصطلحات

التي استعملها التّرمذي في «الجامع»

إنّ تفسير مصطلحات مُصنّفٍ من المتقدّمين أو المتأخّرين أمرٌ في غاية الصّعوبة والتّعقيد؛ ذلك أنّ الصّواب المقارِبَ لن يكون إلا حليفٌ من تتبّع واستقرى، وجمّع المفترق، ونظر في المجتمع من كلام المصنّف، ثم لن تتمّ له المزيّة إلا بالفهم البالغ والتّضلّع الواسع في علوم ذلك المصنّف الأصليّة والمساعدة.

وحيث إنّ التّرمذي رَوَاهُ اللَّهُ أطلق جملةً وافرةً من المصطلحات والأقوال

(١) الجامع: (١٤٨/٢ - ١٤٩) برقم: (٧٩١).

(٢) الجامع: (٥٢٣/٤) برقم: (٢٨٣٩).

في جامعه، وقف دونها جمع من الأئمة موقف الحذر المراجع النَّظَرِ مرّة بعد مرّة = كان لزاماً عليّ أن لا أقتحم لُجّة أنا لا أقدر على خوض غمارها، ولما كانت طبيعَةُ البحث تقتضي أن أعرج على هذه المصطلحات ولا بد؛ رأيتُ من اللائق أن أجعل كلام أحد علماء الفنّ قائدي وسائقي، وإن بدا لي شيءٌ أزيد به الأمر توضيحاً فعلتُ ذلك في الأصل أو الحاشية.

هذا، وقد كان صاحبُ «تحفة الأحوذِي» عقَد فضلاً كاملاً من مقدّمته البديعة في شرح بعض الألفاظ التي استعملها الإمامُ الترمذِي رَحِمَهُ اللهُ في جامعه فيما يتعلّق بتصحيح الأحاديث وتضعيفها، وما يندرج تحت باب الجرح والتّعديل، وفي بيان المذاهب وغير ذلك، وقد جمع في الفصل المذكور الجمعَ الحسن، وقرّر تقاريرَ موفّقة نافعة، فجعلته أصلَ هذا المبحث على شرطي السّالف.

وهذا أو أن عرّض تلك المصطلحات:

١ - «فيه مقال» أو «في إسناده مقال»:

معناه أن فيه موضع قول للمحدّثين؛ أي: تكلّموا فيه، وطعنوا في صحّته، وقد استعمل الترمذِي رَحِمَهُ اللهُ هذا المصطلح كثيراً، فأحياناً يطلقه ممّا يفيد تضعيف الراوي أو الحديث؛ كحديث عبد الله بن أبي أوفى رَضِيَ اللهُ عَنْهُ قال: قال رسولُ الله ﷺ: «مَنْ كَانَتْ لَهُ إِلَى اللَّهِ حَاجَةٌ أَوْ إِلَى أَحَدٍ مِنْ بَنِي آدَمَ، فَلْيَتَوَضَّأْ فَلْيُحْسِنِ الوُضُوءَ، ثُمَّ لْيُصَلِّ رَكَعَتَيْنِ». قال: «حديثٌ غريبٌ، وفي إسناده مقالٌ. فائدُ بنُ عبد الرحمن يُضَعِّفُ في الحديث»^(١).

وأحياناً يُردّفه بما يخفّف من تضعيفه؛ كحديث ابنِ عمر رَضِيَ اللهُ عَنْهُ قال: قال رسولُ الله ﷺ: «في العسلِ في كُلِّ عَشْرَةِ أَزُقٍ زِقٌّ». قال: «في

(١) الجامع: (٤٨٩/١) برقم: (٤٧٩).

إسناده مَقَالٌ، ولا يَصِحُّ عن النَّبِيِّ ﷺ في هذا الباب كَبِيرُ شَيْءٍ، وَالْعَمَلُ على هذا عند أَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ^(١).

٢ - «ذَاهِبُ الْحَدِيثِ»:

أي: ذاهبٌ حديثه، غيرُ حافظٍ للحديث، وهذا المصطلح من مصطلحات تضعيف الرواة؛ كما هو مقرر عند علماء الفن، يُقَارِبُ أو يُقَارِنُ مصطلح: فلانٌ يَسْرِقُ الحديث، ومَتَّهَمٌ بالوضع وساقطٌ وهالكٌ^(٢)، وقد حَكَمَ التَّرمِذيُّ رَحِمَهُ اللهُ في جامعهِ بهذا الوصف على روايةٍ ثلاثة؛ هم: مُحَمَّدُ بْنُ الْفَضْلِ بْنِ عَطِيَّةَ، وَعَطَاءُ بْنُ عَجْلَانَ، وَسَيْفُ بْنُ مُحَمَّدٍ الثَّوري، وكلُّ هؤلاء ضِعَافٌ لا تقوم بهم حجة.

٣ - «مُقَارِبُ الْحَدِيثِ»^(٣):

يُرَوَّى بفتح الرّاء وكسرِها، فَمَنْ فَتَحَ أَرَادَ: غيرُهُ يُقَارِبُهُ في الحفظ، وَمَنْ كَسَرَ أَرَادَ: يُقَارِبُ غيرَهُ، فهو في الأول مفعولٌ، وفي الثاني فاعلٌ، والمعنى واحد.

ونقل الحافظ السيوطي في «تدريب الراوي» عن الحافظ العراقي أنّ قولهم: «مقارب الحديث» من ألفاظ التعديل، من قوله ﷺ: «سَدُّوا وقاربوا»؛ فَمَنْ كَسَرَ قال: إنّ معناه: حديثه مقاربٌ لحديث غيره، وَمَنْ فَتَحَ قال: معناه إنّ حديثه يُقَارِبُهُ حديث غيره، ومادة "فاعِلٌ" تقتضي المشاركة.

(١) الجامع: (١٧/٢) برقم: (٦٢٩).

(٢) راجع: ميزان الاعتدال: (٤/١)، فتح المغيث: (١٢١/٢)، منهج الترمذي للحمش: (١٠٤١/٣).

(٣) حَكَمَ التَّرمِذيُّ بهذا الوصف في جامعهِ على راويين اثنين؛ اختلفت أقوال النقاد فيهما، وهما: بَكَّارُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ أَبِي بَكْرَةَ، وَحَجَّاجُ بْنُ دِينَارٍ، ونَقَلَ هذا الوصف عن شيخه البخاري في جملة من الرواة.

٤ - «شيخ ليس بذاك» :

قيل: أي: شيخ كبيرٌ غلبَ عليه النسيان، ليس بذاك المقام الذي يُوثَّق به؛ أي: روايته ليست بقويّة، والصواب أن يُحمَل قوله: «هو شيخ» على الجرح؛ بقرينة مقارنته بقوله: «ليس بذاك»، وإن كان من ألفاظ التعديل، ولإشعاره بالجرح؛ لأنّهم وإن عدّوه في ألفاظ التعديل؛ فإنهم صرّحوا أيضًا بإشعاره بالقرب من التجريح.

٥ - «ليس إسناده بذاك» :

أي: بذاك القويّ، والمشار إليه بذاك: ما في ذهن من يعتني بعلم الحديث، ويعتدّ بالإسناد القويّ.

٦ - «حديث غريبٌ إسناده» :

أي: لا متناً، والمراد: حديثٌ يُعرفُ متنه عن جماعةٍ من الصحابة، وانفرد واحدٌ بروايته عن صحابيٍّ آخر، قال في تدريب الراوي: «وينقسم - أي الغريب - أيضًا إلى غريبٍ متناً وإسنادهً، كما لو انفرد بمتنه راوٍ واحدٌ، وإلى غريبٍ إسنادهً لا متناً؛ كحديثٍ معروفٍ روى متنه جماعةٌ من الصحابة، انفرد واحدٌ بروايته عن صحابيٍّ آخر، وفيه يقول الترمذي: «غريب من هذا الوجه»^(١).

٧ - «حديثٌ غريبٌ من هذا الوجه» :

أي: من هذا الإسناد، وأراد به ما أراد بقوله: هذا حديثٌ غريبٌ إسنادهً.

(١) تدريب الراوي: (٢/ ١٦٤). ولم أجد الإمام الترمذي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يستعمل مصطلح: «غريبٌ إسنادهً» بعد استقراء «الجامع» بالحاسب الآلي، فلعلَّ الشيخ المباركفوري عبّر به عن قول الترمذي «غريبٌ من هذا الوجه»، والله أعلم.

والحديث الذي يتفرد به بعض الرواة يُوصف بالغريب، وكذلك الحديث الذي يتفرد فيه بعضهم بأمرٍ لا يذكره فيه غيره، إمّا مثنّه وإمّا إسنادّه.

٨ - «حديث مرسل»:

الحديث المرسل هو الذي رواه التابعي عن رسول الله ﷺ ولم يذكر الصحابي، واستعمل الترمذي لفظ المرسل بمعنى المنقطع في كثير من المواضع، وكذلك غيره من المحدثين.

٩ - «حديث جيّد»:

الجودة يُعبر بها عن الصّحة، إلا أنّ الجهبذ من المحدثين لا يعدل عن صحيح إلى جيّد إلا لنكتة؛ كأن يرتقي الحديث عنده عن الحسن لذاته، ويتردّد في بلوغه الصّحيح؛ فالوصف به أنزل رتبة من الوصف بصحيح، وكذا القويّ.

١٠ - «هذا أصحّ من ذلك»:

يقوله رحمه الله بعد ذكر الحديثين أو القولين، ومعناه ظاهر في أنّ الحديثين أو القولين كليهما صحيحان، لكن هذا أقوى وأثبت من ذاك، لكن الترمذي قد يستعمل «أصحّ» في قوله: «هذا أصحّ من ذاك» في هذا المعنى، وهو أصل التفضيل.

وقد يستعمل هذا اللفظ في معنى الصّحيح؛ فمعنى قوله: «هذا أصحّ من ذاك»؛ أي: هذا صحيح بالنسبة إلى ذاك فهو غير صحيح.

وقد يستعمله في معنى أرّجح، وذلك فيما إذا كان الحديثان أو القولان ضعيفين، لكن هذا أرّجح وأقلّ ضعفًا من ذاك؛ فمعنى قوله: «هذا أصحّ من ذاك»؛ أي: هذا أقلّ ضعفًا من ذاك؛ كما قال أبو داود في سننه في كتاب الطلاق في باب البتّة بعد رواية حديث رُكّانة: «إنه

طَلَّق امرأته البتّة» ما لفظه: «وهذا أصحّ من حديث ابن جريج أنّ ركانة طَلَّق امرأته ثلاثاً».

١١ - «هذا الحديث أصحّ شيء في هذا الباب وأحسن»:

ليس معناه أنّ كلّ ما ورد في هذا الباب فهو صحيح، وهذا الحديث أصحّ من الكلّ، بل معناه أنّ هذا الحديث أرجح من كلّ ما ورد في هذا الباب؛ سواء كان كلّ ما ورد فيه صحيحاً أم ضعيفاً، فإن كان كلّ ما ورد في الباب صحيحاً فهذا الحديث أرجح في الصّحة من الكلّ، وإن كان كلّ ضعيفاً فهذا الحديث أرجح من الكلّ؛ أي: أقلّ ضعفاً من الكلّ.

ويظهر من تتبّع صنيع الترمذي رحمه الله في جامعه؛ من خلال النظر في الأحاديث التي أطلق عليها هذا المصطلح؛ أنّه يريد به: الأصحّة الاصطلاحية؛ بمعنى الثبوت وعدم الضعف؛ لا أنّه يريد به أفضل الموجود في الباب، بدليل أنّ ثلاثة منها ثابتة في الصحيح؛ كما ستراه، والله أعلم.

ومتابعة لهذا المصطلح في العرض والنتيجة = قول الترمذي رحمه الله: «أحسن شيء في هذا الباب وأصحّ»؛ فإنّه أطلقه على جملة أحاديث؛ إمّا صحيحة في الصحيحين، أو صحيحة في غير الصحيحين، هي:

حديث أبي أيوب الأنصاري رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «إذا أتيتُم الغائط فلا تستقبلوا القبلة بغائط ولا بول»^(١).

وحديث عائشة رضي الله عنها قالت: «من حدّثكم أنّ النّبي ﷺ كان يبُول قائماً فلا تصدّقوه. ما كان يبُول إلا قاعداً»^(٢).

(١) الجامع؛ برقم: (٨).

(٢) الجامع؛ برقم: (١٢).

وحديث ابن عباس رضي الله عنه «أن النبي ﷺ تَوَضَّأَ مَرَّةً مَرَّةً»^(١).

وحديث علي رضي الله عنه «أن النبي ﷺ تَوَضَّأَ ثَلَاثًا ثَلَاثًا»^(٢).

وحديث عمر رضي الله عنه أَنَّهُ سَأَلَ النَّبِيَّ ﷺ: أَيْنَا أَعْدُنَا وَهُوَ جُنُبٌ؟ قَالَ: «نعم إذا تَوَضَّأَ»^(٣).

١٢ - «حديث فيه اضطراب»:

الحديث المضطرب هو الذي يُروى على أوجه مختلفة من راوٍ واحدٍ مرتين أو أكثر، ومن راوٍ ثانٍ أو رواة متقاربة، وجان الجمع متعذرًا؛ فإن رجحت إحدى الروايتين أو الروايات بحفظ راويها مثلاً، أو كثرة صحبة المروي عنه، أو غير ذلك من وجوه الترجيحات؛ فالحكم للراجحة، ولا يكون الحديث مضطرباً؛ لا الرواية الراجحة - كما هو ظاهر - ولا المرجوحة، بل هي شاذة أو منكرة.

والاضطراب موجبٌ لضعف الحديث؛ لإشعاره بعدم الضبط من رواته.

ويقع الاضطراب في الإسناد تارةً، وفي المتن أخرى، ويقع فيهما معاً؛ من راوٍ واحدٍ أو راويين أو جماعة.

وقد أعلَّ الإمام الترمذي بالاضطراب جملةً من الأحاديث؛ بعضها لاختلاف روايتها في رفعها ووقفها، أو في وصلها وقطعها، وغالب اضطرابها إنما كان في الأسانيد، وقليلٌ منه في المتن؛ ومن هذه الأحاديث: حديث زيد بن أرقم رضي الله عنه في دخول الخلاء^(٤)، وحديث إسرائيل في الاستجمار^(٥)، وحديث عمر في تحسين الوضوء والدعاء^(٦)،

(٢) الجامع؛ برقم: (٤٤).

(٤) الجامع؛ برقم: (٥).

(٦) الجامع؛ برقم: (٥٥).

(١) الجامع؛ برقم: (٤٢).

(٣) الجامع؛ برقم: (١٢٠).

(٥) الجامع؛ برقم: (١٧).

وحدّث أبي سعيد في كَوْن الأرض كلّها مسجداً ^(١).

١٣ - «حدّثٌ غيرُ محفوظٍ»:

الحدّث المحفوظ هو ما رواه الثّقّة مخالفاً لمن هو دونه في القبول، وأمّا الحدّث الشاذّ فهو ما رواه المقبول مخالفاً لمن هو أولى منه لكثرة عددٍ أو زيادةٍ حفظٍ.

ويُنبئ الشاذّ والمنكر عمومٌ وخصوصٌ من وجهٍ؛ لأنّ بينهما اجتماعاً في اشتراط المخالفة، وافتراقاً في أنّ الشاذّ روايةٌ ثقةٍ أو صدوقٍ، والمنكر روايةٌ ضعيفٍ.

مثال ذلك: ما ذكره الترمذي ^(٢) من رواية حماد بن سلمة عن أيوب عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما أنّ بلاً أذن بليل، فأمره النبي صلى الله عليه وآله أن يُنادي: «إِنَّ الْعَبْدَ نَامٌ».

ثم قال عقبه: «هذا حدّثٌ غيرُ محفوظٍ، والصحيح ما روى عبّيد الله ابن عمر وغيره عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما أنّ النبي صلى الله عليه وآله قال: «إِنَّ بِلَاً يُؤذَنُ بِلَيْلٍ، فَكُلُوا وَاشْرَبُوا حَتَّى يُؤذَنَ ابْنُ أُمِّ مَكْتُومٍ».

فحماد بن سلمة ثقة؛ إلا أنّ رواية الثقات ومن هم أكثر عدداً منه أولى وأرجح.

فالمراد بقول الترمذي: «هذا الحدّث غير محفوظ»، أي: شاذّ.

١٤ - «هذا حدّثٌ صحيحٌ»، و«هذا حدّثٌ حسنٌ»، و«هذا حدّثٌ

ضعيفٌ»:

لم يفسّر الإمام الترمذي رحمّه الله مصطلح «صحيح» عنده؛ ممّا استدعى

(١) الجامع؛ برقم: (٣١٧).

(٢) الجامع: (٢٦١/١) بعد رقم (٢٠٣).

التَّظَر في أحاديثِ جامعهِ التي حَكَمَ عليها به، وهي تزيد على الثَّمانمئة (٨٠٠)، لأجل معرفة مرادِهِ بالصَّحيح؛ هل هو ما جرى عليه المتأخرون من أَنَّهُ الحديث السَّالم مِنَ الشَّدوذ والعلَّة؟ أي: الصَّحيح لذاته، أو أَنَّهُ يريد به درجة القبول - عمومًا - الشَّاملة للصَّحيح بِقِسْمِيهِ والحَسَن بِقِسْمِيهِ؟

وأما مصطلح «حَسَنٌ» فهو مِن أَكثَر المصطلحات تعقيدًا؛ إذ لم تختلف كلمةُ المحقِّقين في تفسير مصطلح مثلما اختلفوا فيه؛ سواءً كان ذلك عند جمهور المحدثين، أم عند الإمام التَّرمذي بعينه، ولم ينفرد التَّرمذي رَحِمَهُ اللهُ بِهِ ولكنه اشتهر به وبغيره مِنَ المصطلحات الآنفه واللاحقة، وقد سَبَقه شيخه البخاريُّ إلى بعضها، وغالبُ ما كان المتقدمون مِنَ الأئمة يقولون في الحديث: صحيحٌ وضعيفٌ ومنكَّرٌ وموضوعٌ وباطلٌ.

وَمِن خِلال التَّبَع بالحاسب للأحاديث التي حَكَمَ عليها التَّرمذي بقوله: «حَسَنٌ»؛ إمَّا مطلقًا، أو مُقيَّدًا بوصفٍ آخر؛ كالغربة وغيرها، تبيَّن أَنَّها زهاء ثلاثمئة حديث (٣٠٠).

وتعريف الحديث الحسن عند التَّرمذي هو ما ذكره في كتابه «العلل الصَّغير» بقوله: «وما ذكرنا في هذا الكتاب «حديثٌ حسنٌ»؛ فَإِنَّمَا أَرَدْنَا حُسْنَ إِسْنَادِهِ عِنْدَنَا؛ كُلَّ حَدِيثٍ يُرَوَّى لَا يَكُونُ فِي إِسْنَادِهِ مَن يُتَّهَمُ بِالْكَذِبِ، وَلَا يَكُونُ الْحَدِيثُ شَاذًّا، وَيُرَوَّى مِنْ غَيْرِ وَجْهِ نَحْوِ ذَاكَ، فَهُوَ عِنْدَنَا حَدِيثٌ حَسَنٌ»^(١).

١٥ - «هذا حديثٌ حسنٌ صحيحٌ» و«هذا حديثٌ حسنٌ غريبٌ» و«هذا حديثٌ حسنٌ غريبٌ صحيحٌ»، و«صحيحٌ غريبٌ»^(٢):

(١) الجامع: (٢٥١/٦).

(٢) تبيَّن بالحاسب الآلي أَنَّ التَّرمذي رَحِمَهُ اللهُ أَطْلَق مصطلح «حَسَنٌ صحيحٌ» عاريًا عن قيد الغربة على ما يربو على ألف وستمئة حديث (١٦٠٠)، غالبُها من غير قيد إضافي، وفي بعضها كان يقيّد مصطلحه؛ فيقول مثلاً: حديثٌ إِسْنَادُهُ حَسَنٌ صحيحٌ، حَسَنٌ =

لا تناقض في اجتماع الحُسن والصَّحة؛ بأن يكون الحديث حَسَنًا لذاته صحيحًا لغيره^(١).

وأما اجتماع الغرابة والحسن فيستشكلونه بأنَّ الترمذيَّ اعتَبَرَ في الحَسَن تعدُّد الطُّرق، فكيف يكون غريبًا.

وجوابه: أنَّ اعتبار تعدُّد الطُّرق في الحَسَن ليس على الإطلاق، بل في قسمٍ منه، وحيث حَكَمَ باجتماع الحسن والغرابة فقسَّم آخَرُ.

وقال بعضهم: أشار بذلك إلى اختلاف الطُّرق، بأن جاء في بعض الطُّرق غريبًا وفي بعضها حَسَنًا.

وقيل: الواو بمعنى «أو»؛ بأنَّه يشكُّ ويتردَّد في أنَّه غريبٌ أو حَسَنٌ؛ لعدم معرفته جزمًا.

وقيل: فيه إشكالٌ؛ لأنَّ الحسن قاصرٌ عن الصَّحيح؛ ففي الجمع بينهما في حديثٍ واحدٍ، جُمِعَ بين نفي ذلك القصور وإثباته.

وجوابه: أنَّ ذلك راجعٌ إلى الإسناد، فإذا رُوي الحديث الواحد بإسنادين؛ أحدهما إسنَادٌ حَسَنٌ، والآخر إسنَادٌ صحيحٌ = استقام أن يقال فيه: إنه حديثٌ حسنٌ صحيحٌ؛ أي أنَّه حَسَنٌ بالنسبة إلى إسنَادٍ، صحيحٌ بالنسبة إلى إسنَادٍ آخر، على أنه غير مستنَكِرٍ أن يكون بعض مَنْ قال ذلك أراد بالحسن معناه اللُّغوي، وهو ما تميل إليه النَّفس ولا يَأْبَاه القلب، دون المعنى الاصطلاحي الذي نحن بصدد^(٢).

= صحيحٌ من هذا الوجه، حَسَنٌ صحيحٌ لا نعرفه إلَّا من هذا الوجه... وأضاف الغرابة لمصطلحه فقال: «حَسَنٌ صحيحٌ غريبٌ» من غير قيود أخرى أو معها، على ما يزيد على الثلاثمئة حديث (٣٠٠)؛ فيكون مجموع ما أطلق عليه الترمذيَّ هذا المصطلح بتوابعه المشار إليها زهاء ألفي حديث (٢٠٠٠).

(١) التقييد والإيضاح للعراقي؛ ص: (٦١).

(٢) راجع تفسير هذه المصطلحات في: الاقتراح لابن دقيق العيد؛ ص: (١٧٣)، محاسن =

١٦ - الكراهة:

من الألفاظ التي استعملها الترمذي رَحِمَهُ اللهُ فِي جامعِهِ = لَفْظُ: الكراهة والكراهية؛ فقال مثلاً: «باب كراهية الاستنجاء باليمين»^(١)، «باب ما جاء في كراهية البول في المغتسل»^(٢)، «باب ما جاء في كراهية النوم قبل العشاء»^(٣)، «باب كراهية الصلَاة بعد العصر وبعد الفجر»^(٤)، «باب ما جاء كراهية الأذان بغير وضوء»^(٥)، «باب ما جاء في كراهية أن يُبادَرَ الإمام في الرُّكُوع والسَّجُود»^(٦).

والمقرَّر أنَّ الإمام الترمذي رَحِمَهُ اللهُ لَمْ يُرِدْ بهذا اللَّفْظ = المشهور من معانيه، وهو: التَّنْزِيهِ وتركُ الأولى، بل قد يريد هذا المعنى أحياناً، ويريد به في أحيانٍ أخرى معنىً عاماً شاملاً للتَّنْزِيهِ والحرمة.

١٧ - أهل الرأي:

نَقَلَ الترمذي رَحِمَهُ اللهُ فِي باب إشعار البُدن عن وكيع أَنَّهُ قَالَ: «لا تنظروا إلى قول أهل الرأي في هذا؛ فَإِنَّ الإشعار سَنَةٌ وقولهم بدعة».

وأهل الرأي هُم كَلَّ مَنْ كَانَ الغالبُ على دَرْسِهِ الفقهِيّ الدَّلِيلَ العقليّ والمأخَذَ النَّظريّ؛ سواء كان من علماء الحنفية خاصة، أم من غيرهم مِمَّنْ يشترك معهم في المعنى من سائر المذاهب.

١٨ - أهل الكوفة:

أَكْثَرَ الترمذي رَحِمَهُ اللهُ مِنْ استعمالِ مُصْطَلَحِ «أهل الكوفة»، وقد اختلفَ

= الاصطلاح للبلقيني؛ ص: (١١٤)، التقييد والإيضاح للعراقي؛ ص: (٦١)، النكت على كتاب ابن الصلاح لابن حجر: (١/٤٧٥).

(١) الجامع: (٦٥/١). (٢) الجامع: (٧٢/١).

(٣) الجامع: (٢١٠/١). (٤) الجامع: (٢٢٤/١).

(٥) الجامع: (٢٤١/١). (٦) الجامع: (٣١٤/١).

العلماء في بيانه، وتحديد المراد منه.

والصحيح - والله أعلم - أنه أراد به من كان في الكوفة ممن يمثلون مدرسة الرأي، وإمامهم: الإمام أبو حنيفة رحمته الله؛ على أنه أحياناً يقول: «بعض أهل الكوفة» ولعل مراده بهم: خصوص مدرسة أهل الرأي، وإخراج من يمثل مدرسة أهل الحديث من الكوفيين؛ كالإمام سفيان الثوري وغيره.



المبحث الثاني

منهجه في الفقه

وفيه مطلبان:

المطلب الأول: منهجه في بحث المسائل الفقهية وعرضها

نَشِطَت النَّزْعَةُ الْفَقْهِيَّةُ فِي الْمَصْنُفَاتِ الْحَدِيثِيَّةِ فِي مَرَحَلَةٍ مَبَكَّرَةٍ مِنْ تَارِيخِ الْأُمَّةِ؛ إِذْ ظَهَرَتِ الطَّلَاعُ الْأَوَّلَى لَذَلِكَ التَّوَجُّهُ الْمَسْدَدُ مَعَ بَدَايَةِ التَّأْلِيفِ الْمَصْنُفَةِ فِي جَمْعِ الْحَدِيثِ وَالْآثَارِ، وَأَبْرَزُ مَنْ أَقَامَ سَرَحَهَا وَمَهَّدَ طَرِيقَهَا وَأَبَانَ سَبِيلَهَا؛ إِمَامُ دَارِ الْهَجْرَةِ مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ رَحِمَهُ اللَّهُ؛ حَيْثُ اطَّلَعَ عَلَى مَا كُتِبَ قَبْلَهُ فَاسْتَحْسَنَهُ، وَنَشِطَتْ هِمَّتُهُ لِيَسْتَدْرِكَ الْمَحَاسِنَ الَّتِي فَاتَتْ مَنْ أَلَفَ عَلَى هَذِهِ السُّنَّةِ قَبْلَهُ.

وَيُرَوَّى فِي ذَلِكَ أَنَّ أَوَّلَ مَنْ عَمِلَ الْمَوْطَأَ عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنِ الْمَاجِشُونِ رَحِمَهُ اللَّهُ؛ إِلَّا أَنَّهُ أَخْلَاهُ مِنَ الْحَدِيثِ، وَجَعَلَهُ خَالِصًا فِي الرَّأْيِ؛ فَلَمَّا رَأَاهُ مَالِكُ رَحِمَهُ اللَّهُ قَالَ: «مَا أَحْسَنَ مَا عَمِلَ، وَلَوْ كُنْتُ أَنَا لَبَدَأْتُ بِالْآثَارِ، ثُمَّ سَدَدْتُ ذَلِكَ بِالْكَلَامِ»، فَعَزَمَ عَلَى تَصْنِيفِ الْمَوْطَأِ، وَبَارَكَ اللَّهُ لَهُ فِي نِيَّتِهِ وَعَزَمَهُ حَتَّى أَتَمَّهُ عَلَى أَسَدِّ حَالٍ وَأَكْمَلَهَا، وَكَانَ مَغْتَبَطًا بِهِ رَحِمَهُ اللَّهُ أَيَّامًا غَبِطَةً، وَلَمَّا قِيلَ لَهُ: شَعَلْتَ نَفْسَكَ بِهَذَا الْكِتَابِ وَقَدْ شَارَكَكَ فِيهِ النَّاسُ وَعَمِلُوا مِثْلَهُ = مَا كَانَ يَزِيدُ عَلَى قَوْلِهِ: «لَتَعْلَمَنَّ مَا أُرِيدُ بِهِ وَجْهُ اللَّهِ تَعَالَى»، وَقَالَ لِتَلْمِيزِهِ مُطَرِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ: «إِنْ مُدَّ بِكَ الْعَمْرُ فَسَتَرَى مَا يُرَادُ بِهِ اللَّهُ»^(١).

(١) راجع هذه المنقولات وغيرها في: ترتيب المدارك للقاضي عياض: (١/١٩٥).

وفي الغالب تَوَحَّى مالِكٌ رَحِمَهُ اللهُ فِي مَوْطِئِهِ ذِكْرَ حَدِيثِ النَّبِيِّ ﷺ ابْتِدَاءً،
ثُمَّ تَذْيِيلَهُ بِأَقْوَالِ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ، وَفِي بَعْضِ الْأَحْيَانِ يَذْكُرُ رَأْيَهُ
وَاجْتِهَادَهُ فِي إِطَارِ مَا أَدْرَكَ عَلَيْهِ أَهْلُ الْعِلْمِ بِالْمَدِينَةِ الْمُنَوَّرَةِ.

إِذْنُ؛ فَلَقَدْ كَانَتْ أَسْوَأُ الْمُصَنِّفِينَ فِي الْجُمُعِ بَيْنَ الْحَدِيثِ وَالرَّأْيِ
الْفَقْهِيِّ = طَرِيقَةَ مَالِكٍ رَحِمَهُ اللهُ، وَعَلَى بَعْضِ مَعَالِمِهَا دَرَجُ الْأُئِمَّةِ بَعْدَهُ؛
كَالْإِمَامِ الْبُخَارِيِّ وَتَلْمِيزِهِ التِّرْمِذِيِّ؛ غَيْرَ أَنَّ التِّرْمِذِيَّ رَحِمَهُ اللهُ تَمَيَّزَ بِعُنَاوَانِ
مُفِيدَةٍ؛ أَهْمُهَا:

- التَّنْبِيهُ عَلَى عِلَلِ الْحَدِيثِ.

- الْإِشَارَةُ إِلَى الشُّوَاهِدِ.

- جَعْلُ الْفَقْهِ وَالْأَحْكَامِ مِنْ جُمْلَةِ مَضْمُونِ الْأَبْوَابِ.

- الْاِكْتِفَاءُ بِدَلَالَةِ التَّرْجَمَةِ عَنْ ذِكْرِ الْأَقْوَالِ وَالنُّقُولَاتِ عَنِ الْفُقَهَاءِ فِي
كَثِيرٍ مِنَ الْأَحْيَانِ^(١).

إِنَّ كُتُبَ السُّنَنِ تَكْتَسِي أَهْمِيَّةً بِالْغَةِ لِلْفُقَهَاءِ؛ فَهِيَ تَقْدِّمُ لَهُمُ النُّقُولَاتِ
عَنِ الْأُئِمَّةِ مُسَنَدَةً؛ يَأْخُذُهَا الْفَقِيهَ بِثِقَةٍ وَاطْمِئْنَانٍ؛ كَمَا الشَّأْنُ فِي حَدِيثِ
النَّبِيِّ ﷺ، وَبِهَذَا تَكُونُ الْمُنْقُولَاتُ الْفَقْهِيَّةُ فِي كُتُبِ السُّنَنِ أَوْثَقَ مِنْهَا فِي
كُتُبِ الْفُقَهَاءِ لِفَارَقِ الْإِسْنَادِ.

وَكُتُبُ السُّنَنِ مَهْمَةٌ جَدًّا لِلْفُقَهَاءِ أَيْضًا لِأَنَّهَا انْصَبَّتْ عَلَى الْعُنَايَةِ
بِالْأَحْكَامِ، فَإِنَّ ذَلِكَ هَدَفُهَا الْأَوَّلُ، فَهِيَ وَإِنْ اعْتَنَتْ بِمُبَاحَثٍ فِي غَيْرِ
الْأَحْكَامِ؛ فَإِنَّ أَصَالَتَهَا فِي الْإِنتِخَابِ وَالتَّصْنِيفِ إِنَّمَا كَانَ لِأَجْلِ الْفَقْهِ
وَمَسَائِلِهِ.

(١) راجع: «الإمام الترمذي والموازنة بين جامعهِ وبين الصَّحَّاحِينَ» للدكتور نور الدين
عتر؛ ص: (٣٠٣).

وفي ما يلي عرضٌ لطريقة بحث المسألة الفقهيّة عند الترمذي رَحِمَهُ اللهُ فِي جامعهِ:

- ١ - ترجمة الباب على سبيل الخبر أو الإنشاء.
 - ٢ - بيان استقرار عمل الفقهاء بالحديث من عدمه.
 - ٣ - ترجيحه في المسألة إن كان ثمة خلاف.
 - ٤ - براعة الاستنباط بمراعاة إلحاق غير المنصوص من المسائل على ما نُصَّ عليه في حديث الباب^(١).
- والآن أَعْرِضُ لهذه العناصرِ بشيء من التفصيل:

العنصر الأول: ترجمة الباب على سبيل الخبر أو الإنشاء:

يختلف صنيع الترمذي رَحِمَهُ اللهُ فِي تراجمِهِ؛ فَإِنْ كانت المسألة متَّفَقًا عليها، وليست محلَّ جدالٍ وتنازعٍ، أو كانت في الفضائل: جاء بالترجمة على سبيل الإخبار؛ وسَرَدَ حديثها، دون أن يذكر أقوال الفقهاء؛ كلُّ ذلك لأنَّ المسألة بيّنة ظاهرة.

مثال الترجمة الخبرية: قوله رَحِمَهُ اللهُ: «باب ما جاء في مواقيت الصلاة عن النبي ﷺ»، ثم أخرج فيه أحاديث^(٢)، ولم يذكر أقوال الفقهاء في المسألة؛ لأنَّ أوقات الصلاة في الجملة من المسائل الظاهرة، وإنَّ وَقَعَ اختلافٌ في بعض تفاصيلها.

ومثال ما جاء في فضائل الأعمال: ما وَرَدَ في إسباغ الوُضوء^(٣)؛ فقد اكتفى الإمام الترمذي رَحِمَهُ اللهُ فِي هذا الباب بالترجمة وسوق الحديث

(١) المصدر السابق؛ ص: (٣٠٤)، رأيْتُ من المناسب تغيير صياغتها.

(٢) جامع الترمذي: (١/١٩٩).

(٣) جامع الترمذي: (١/٩٧) برقم: (٥١).

وبيان صحته، ولم يتعرض لذكر أقوال الفقهاء ولا للترجيح؛ لأن المسألة في الفضائل، وذلك مما يتساهل فيه عادة.

ويندر أن يغفل أقوالهم في المسائل الخلافية وإن ترجح عنده رأي من الآراء.

ومثال ما أغفل فيه أقوالهم والمسألة خلافية مشهورة؛ قوله رحمه الله: «باب ما جاء أن الوتر ليس بحتم» فإنه اكتفى فيه بذكر حديث الباب عن علي رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «إن الله وتر يحب الوتر فأوتروا يا أهل القرآن»^(١)؛ فاكتمى رحمه الله بعنوان الترجمة عن ذكر خلاف الإمام أبي حنيفة رحمه الله للجمهور في المسألة.

مثال الترجمة الإنشائية: يستفهم الترمذي رحمه الله في تراجمه أحياناً؛ لبيان أن المسألة خلافية، وإذا فعل ذلك أتبعها في الغالب بذكر أقوال الفقهاء، وربما رجح بينها إذا تبين له؛ كقوله رحمه الله: «باب هل يسهم للعبد؟»، ثم بين رحمه الله صحة الحديث المسوق بقوله: «وهذا حديث حسن صحيح»، وعرض خلاف العلماء في المسألة بقوله: «والعمل على هذا عند بعض أهل العلم؛ لا يسهم للمملوك، ولكن يرضخ له بشيء، وهو قول الثوري والشافعي وأحمد وإسحاق»^(٢).

ولكن هذا لا يعني أن الترمذي رحمه الله لا يسوق أقوال الفقهاء إلا عندما يستفهم في تراجمه، بل إن الأصل في كتابه أن يبين مذاهب أهل العلم؛ سواء كانت الترجمة خبرية أم إنشائية، مع العلم بأن التراجم الإنشائية في «الجامع» قليلة لا تكاد تذكر.

(١) جامع الترمذي: (٤٧٠/١) برقم: (٤٥٣).

(٢) جامع الترمذي: (٢١٦/٣).

العنصر الثاني: بيان استقرار عمل الفقهاء بالحديث من عدمه:

هذا الأمر هو خِصِيصِي «الجامع» التي تميّز بها عن غيره، والفكرة وإن سبق إليها بعمل مالكٍ رَحِمَهُ اللهُ في موطنه؛ إلا أنه أكثرَ منها وجَعَلَهَا منهاجَه من أولِ جامعِهِ إلى منتهاه؛ ممّا صَيَّرَهُ مستَحِقًّا لوصفه بـ «المهتَم» ببيان العمل بالحديث ونسخه» - إذا صحَّ التعبير -.

وللتّرمذي رَحِمَهُ اللهُ في بيان عمل الفقهاء بالحديث من عدمه مسلكان؛ خلاصتُهُما ما يأتيك:

المسلك الأول: حكاية الإجماع نصًّا أو فحوى:

الإجماع من أهمّ مصادرِ الفقه الإسلاميّ، وهو مصدرٌ خِصَبُ لاستنباط الأحكام، وهو في الاصطلاح الشرعيّ كما قرّره الأصوليون: «اتّفاق مجتهدي أمة محمدٍ رَحِمَهُ اللهُ بعد وفاته في عصرٍ من العصور على حكمٍ شرعيّ اجتهاديّ».

ويُعَدُّ «الجامع» من أهمّ المصادر التي نقلت الإجماع في كثيرٍ من المسائل الفقهية، فكان ممّا لا يستغني عنه من أراد الاطلاع على المسائل الإجماعية وغيرها، وهي فائدة في غاية الجلالة؛ إذ هي مُنبِهةٌ لمن يُعْمَلُ رأيَه في مسألةٍ استقرَّ عليها الإجماع وبأن حكمها بالاتفاق؛ أن يصرف جُهدَه لمدى صوابية حكاية الإجماع؛ فإن ظهرت له اكتفى، وإن انتقض الإجماعُ بمعرفة من خالف من المعترين؛ صحَّ وقتها الاجتهاد وساغ النّظر والاعتبار.

والأهمية في إجماعات «الجامع» تكمنُ في أنّها مُسندَةٌ موثوقةٌ بنقلها، ولذلك يستدلّ بها الفقيه وهو مطمئنٌ لقوتها وثبوتها، بخلاف الإجماعات التي يسوقها كثير من المصنّفين الفقهاء؛ فهي في غالبها مسوقةٌ بلا خطامٍ ولا زمامٍ، فالثقةُ بها مضطربةٌ ما لم تتأكّد بإسنادٍ صحيحٍ يشدّها.

ولالإمام الترمذي رحمته الله في نقل الإجماع صيغ؛ يفهم من بعضها معنى الإجماع الاصطلاحي، وهو عدم وجود المخالف، ويفهم من بعضها الآخر اتفاق الأكثر؛ دون نفي وجود الخلاف، وبيانها الملخص: ما تستقبله.

الصيغة الأولى: أجمع أهل العلم.

الصيغة الثانية: أجمع عليه أكثر أهل العلم.

الصيغة الثالثة: لا نعلم بينهم اختلافًا.

الصيغة الرابعة: لا نعلم بين المتقدمين منهم في ذلك اختلافًا.

الصيغة الخامسة: لا نعلم بينهم اختلافًا في ذلك في القديم والحديث.

المسلك الثاني: نقل أقوال الصحابة رضي الله عنهم والتابعين من بعدهم، وحكاية مذاهب الأئمة المتبوعين وغيرهم؛ إذا لم تكن المسألة إجماعية:

أفاض الإمام الترمذي رحمته الله في هذه الناحية، وتفرّد في التميّز بها إلى حدّ يدهش الناظر في جامعته؛ فيدعّن بالشهادة له بأنّه إمامٌ فذٌّ، واسعُ الاطلاع جدًّا، ثرُّ المادّة الفقهيّة والحديثيّة، فسيحُ الذّرع في جودّة النقل ودقّته، مكيّنُ المَلَكَةِ والذّاكِرَةِ في حِفْظِ ذلك كلّهِ وصيانته؛ كأنّما يستمع إلى جماعات المتقدمين من الأئمة ويُشاهد مجالسهم، ثم ينقلُ اتّفاقهم واختلافهم، فروايته لأقوالهم تحكي إمامًا يُشاهد بعينه، فسبحان من خصّه بهذا العلم، وقَدّمه بتلك الدّراية!

و«الجامع» من أوثق المصادر التي اعتنت بهذه الجزئية؛ فهو يُضاهي مصنّف ابن أبي شيبة ومصنّف عبد الرزاق والسّنن الكبرى للبيهقي؛ فهي كلّها تفتنّت في النقل عن الصحابة والتابعين ومن بعدهم، مع ميزة الإسناد، وما أحسنها!

ونقلُ الإمام الترمذي رَحِمَهُ اللهُ فِي الخِلاَفِيَّاتِ يَتَنَوَّعُ وَيَتَعَدَّدُ، وَإِنَّمَا يَنْبَسِطُ وَيُدْرِكُ فِي الْفُرْعَيْنِ الْآتِيَيْنِ:

الفرع الأول: نقلُ خِلافِ الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللهُ عَنْهُمْ فِيما بينهم:

ومثاله: قوله رَحِمَهُ اللهُ فِي: «باب ما جاء فِي التَّمَنُّدِ بَعْدَ الْوُضُوءِ» بَعْدَ أَنْ سَاقَ أَحَادِيثَ الْبَابِ وَضَعَّفَهَا: «وَقَدْ رَخَّصَ قَوْمٌ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ وَمَنْ بَعْدَهُمْ فِي التَّمَنُّدِ بَعْدَ الْوُضُوءِ، وَمَنْ كَرِهَهُ إِنَّمَا كَرِهَهُ مِنْ قَبْلِ أَنْ قِيلَ: إِنَّ الْوُضُوءَ يُوزَنُ»^(١).

الفرع الثاني: نقلُ خِلافِ التَّابِعِينَ وَمَنْ بَعْدَهُمْ مِنَ الْأَئِمَّةِ الْمُتَبَوِّعِينَ وَغَيْرِهِمْ:

وَأَمْثَلُهُ هَذَا الْفَرْعُ أَكْثَرَ وَقَوْعًا مِنْ أَمْثَلَةِ الْفَرْعِ الْأَوَّلِ، وَلَا تَكَادُ تَوْجِدُ صَفْحَةً إِلَّا وَفِيهَا مَا يَصْلَحُ مِثَالًا عَلَيْهِ، وَأَنَا ذَاكِرٌ لَهُ مِثَالًا وَاحِدًا، سَرَدَ فِيهِ التَّرمِذِيُّ رَحِمَهُ اللهُ خِلافًا وَاسِعًا بِعِبَارَةٍ وَاضِحَةٍ وَعَرَضٍ مُفَصَّلٍ مُحَرَّرٍ.

مَسْأَلُهُ سَجْدَتِي السَّهْوِ: قَالَ رَحِمَهُ اللهُ بَعْدَ أَنْ سَاقَ حَدِيثَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَالِكٍ ابْنِ بُحَيْنَةَ الْأَسَدِيِّ (الْأَزْدِيِّ) رَضِيَ اللهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَامَ فِي صَلَاةِ الظُّهْرِ وَعَلَيْهِ جُلُوسٌ، فَلَمَّا أَتَمَّ صَلَاتَهُ سَجَدَ سَجْدَتَيْنِ؛ يُكَبِّرُ فِي كُلِّ سَجْدَةٍ وَهُوَ جَالِسٌ قَبْلَ أَنْ يُسَلِّمَ، وَسَجَدَهُمَا النَّاسُ مَعَهُ مَكَانَ مَا نَسِيَ مِنَ الْجُلُوسِ.

قَالَ: «وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ بَعْضِ أَهْلِ الْعِلْمِ، وَهُوَ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ؛ يَرَى سَجْدَتِي السَّهْوِ كُلَّهُ قَبْلَ السَّلَامِ... وَقَالَ أَحْمَدُ وَإِسْحَاقُ: إِذَا قَامَ الرَّجُلُ فِي الرُّكْعَتَيْنِ فَإِنَّهُ يَسْجُدُ سَجْدَتِي السَّهْوِ قَبْلَ السَّلَامِ؛ عَلَى حَدِيثِ ابْنِ بُحَيْنَةَ...»

قَالَ أَبُو عِيسَى: وَاخْتَلَفَ أَهْلُ الْعِلْمِ فِي سَجْدَتِي السَّهْوِ؛ مَتَى

(١) جَامِعُ التَّرمِذِيِّ: (١/٩٩).

يسجدُّهُمَا الرَّجُلُ؛ قَبْلَ السَّلَامِ أَوْ بَعْدَهُ؟ فَرَأَى بَعْضُهُمْ أَنَّ يَسْجُدُهُمَا بَعْدَ السَّلَامِ... وَقَالَ بَعْضُهُمْ: يَسْجُدُهُمَا قَبْلَ السَّلَامِ... وَقَالَ بَعْضُهُمْ: إِذَا كَانَتْ زِيَادَةٌ فِي الصَّلَاةِ فَبَعْدَ السَّلَامِ، وَإِذَا كَانَ نَقْصَانًا فَقَبْلَ السَّلَامِ...»^(١).
فانظر - رحمك الله وزادك توفيقًا - ما أَبْصَرَهُ بِالْعِلْمِ، وَمَا أَشَدَّ حِفْظَهُ لِلخِلَافِ، وَمَا أَثْبَتَهُ مِنْ نَاقِلٍ رَحِمَهُ اللَّهُ.

وهذا المِثَالُ نَاصِعٌ، وَدَلِيلٌ وَاضِحٌ، عَلَى جَلَالَةِ الْإِمَامِ التِّرْمِذِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي الْفَقْهِ، وَمُكْنَتِهِ فِي سَرْدِ خِلَافِ الْفُقَهَاءِ، وَدَقَّتِهِ فِي التَّفْرِيقِ بَيْنَ الْمَنْقُولِ عَنْهُمْ، وَفَهْمِهِ لَجُزْئِيَّاتِ مَا ذَهَبُوا إِلَيْهِ، وَحُسْنِ عَرْضِهِ لَذَلِكَ كُلِّهِ.

العنصر الثالث: ترجيحه في المسألة إن كان ثمة خلاف:

الترجيح هو تقوية أَحَدِ الطَّرْفَيْنِ عَلَى الْآخَرِ، فَيُعْلَمُ الْأَقْوَى فَيُعْمَلُ بِهِ، وَيُطْرَحُ الْآخَرُ^(٢).

وَأَمَّا طَرَفُهُ فَهِيَ كَثِيرَةٌ؛ فَإِذَا كَانَ التَّعَارُضُ الظَّاهِرِيُّ فِي نصوص الكتاب = كَانَ التَّرْجِيحُ بِالنَّظَرِ إِلَى الْأَلْفَاظِ وَالْمَعَانِي؛ فَيُرْجَّحُ الْمَنْطُوقُ عَلَى الْمَفْهُومِ، وَالْخَاصُّ عَلَى الْعَامِّ، وَالْمَقْيَدُّ عَلَى الْمَطْلَقِ، وَالْحَظَرُ عَلَى الْإِبَاحَةِ، وَالْحَقِيقَةُ عَلَى الْمَجَازِ، وَالْمَثْبُتُ عَلَى النَّافِي... وَإِنْ كَانَ التَّعَارُضُ فِي نصوص السُّنَّةِ = نُظِرَ إِلَى السَّنَدِ؛ فَيُرْجَّحُ بِحَسَبِ حَالِ الرِّوَاةِ، وَبِحَسَبِ صِيغَةِ الرِّوَايَةِ...

وَلَا شَكَّ أَنَّ الْقِرَاءَةَ الدَّقِيقَةَ لَجَامِعِ التِّرْمِذِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَدُلُّ صَاحِبَهَا عَلَى مَدَى عُمُقِ هَذَا الْإِمَامِ فِي عُلُومِ الْحَدِيثِ بِتَفَاصِيلِهِ، وَدِرَافَتِهِ التَّامَّةِ بِالْفَقْهِ

(١) جَامِعُ التِّرْمِذِيِّ: (٤١٧/١)، وَقَدْ ذَكَرَ هَذَا الْمِثَالُ د. نَوْرِ الدِّينِ عَتَرُ فِي كِتَابِهِ عَنِ التِّرْمِذِيِّ؛ ص: (٣١٣).

(٢) انظر: الْمَحْصُولُ لِلْفَخْرِ الرَّازِيِّ: (٣٩٧/٥)، الْإِحْكَامُ لِلْأَمْدِيِّ: (٢٩١/٢)، التَّحْبِيرُ شَرْحُ التَّحْرِيرِ لِلْمُرْدَوَائِيِّ: (٤١٤/٨).

وأدلته، وإحاطته الواسعة بأقوال الأئمة ومذاهبهم، وحفظه لجميع ذلك واستحضاره بدقة.

ومما زانَ هذا الجُهْدَ: اجتهاده الدقيق، ونظره فيما ينقلُ نظرَ ناقدٍ ومُحرِّرٍ؛ لا نظرَ تابعٍ ومُقلِّدٍ؛ لأنَّ آلتَه العلميَّةَ وأدواته الاجتهاديَّةَ تتدفَّقُ معه في كُلِّ كلمةٍ يكتبها، وتؤرِّضُه للإدلاء بكلمته والتعقيب بفكرته وراء كلِّ مسألةٍ يبحثها؛ فلا جرم ظهرت ترجيحاته المتقنَّة المبنية على حَصَافَةِ التعبيرِ وطولِ التأملِ ووجاهة الاختيار؛ خاليةً من جمود الرأْي، نائيةً عن حمأة التعصُّب لمذهبٍ أو شيخٍ، طاهرة المَحْيَا بنيةً صاحبها وصِدْقِ قصده.

ولقد سار الترمذي رَحِمَهُ اللهُ في بحثه للمسألة الفقهيَّة الخلافيَّة على سَنَنِ يكاد يكون واحدًا؛ بحيث يُبَوِّب للمسألة بابًا - وهو الأعمُّ الغالب - أو بابين أو أكثر، ويُخصِّص كلَّ بابٍ لطائفةٍ من المختلفين، فيعرض أدلَّتْهم ويناقشها، ويرجِّح إنْ نصًّا أو مفهوميًّا.

فمثال ما نصَّ فيه على الترجيح:

ما ذكره في: «باب ما جاء في البيَّعَيْن بالخيارِ ما لَمْ يَتَفَرَّقَا» وبعد أن ساق حديث نافع عن ابنِ عُمَرَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا قال: سمعتُ رسولَ الله ﷺ يقول: «البيَّعان بالخيارِ ما لَمْ يَتَفَرَّقَا أو يَخْتَارَا»؛ قال: «فكان ابنُ عُمَرَ إذا ابتاعَ بيِّعًا وهو قاعدٌ قام ليجِبَ له البيِّعُ»:

فقد حرَّر الترمذيُّ المسألةَ وناقش أدلَّة الطرفين فيها، ثم ساق في معرض الرَّاجح عنده حديثَ عُمَرَو بْنِ شُعَيْبٍ عن أبيه عن جدِّه رَضِيَ اللهُ عَنْهُ أَنَّ رسولَ الله ﷺ قال: «البيَّعان بالخيارِ ما لَمْ يَتَفَرَّقَا إلا أنْ تَكُونَ صَفْقَةُ خيارٍ، ولا يحِلُّ له أنْ يُفَارِقَ صاحِبَهُ خَشْيَةً أَنْ يَسْتَقِيلَهُ»، وقال بعده: «هذا حديثٌ حسنٌ، ومعنى هذا: أنْ يُفَارِقَهُ بَعْدَ البيِّعِ خَشْيَةً أَنْ يَسْتَقِيلَهُ،

ولو كانت الفرقة بالكلام ولم يكن له خيارٌ بعد البيع؛ لم يكن لهذا الحديث معنى؛ حيث قال عليه السلام: «ولا يحلُّ له أن يفارقه خشية أن يستقيله»^(١).

وربما يكتفي الترمذي رحمته الله بعرض القول الراجح ودليله؛ اكتفاءً بقوته وضعف قول مخالفه أو شذوذه، وهذا يكثر أيضاً في «الجامع»^(٢).

وربما عرّض القول الراجح بدليله، وحكى القول الآخر دون دليله؛ لعدمه، أو ضعفه^(٣).

ومثال ما فهم فيه الترجيح من قرينة التبويب وغيرها: قوله: «ما جاء في باب كراهية الأذان بغير وضوء»، فبعد أن ساق حديث أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «لا يُنادي بالصلاة إلا متوضئاً»؛ قال رحمته الله: «واختلف أهل العلم في الأذان على غير وضوء؛ فكرهه بعض أهل العلم، وبه يقول الشافعي وإسحاق، ورخص في ذلك بعض أهل العلم، وبه يقول سفيان الثوري وابن المبارك وأحمد»^(٤).

فظاهر ترجمته دالٌّ على ترجيحه قول من يرى كراهة الأذان على غير طهر.

العنصر الرابع: براعة الاستنباط بمراعاة إلحاق غير المنصوص من

المسائل على ما نص عليه في حديث الباب:

في بعض المحطات من «الجامع» يُفرّع الإمام الترمذي رحمته الله أو يستنبط من حديث الباب مسائل لم ترد في منطوق الحديث ولا نص الترجمة، ولكن الحديث أو الترجمة يقتضيان ذلك التفرّع والاستنباط؛ فلا تفوته الفرصة؛ فيذكر ما يتعلق بالمسألة من توابع ولواحق.

(٢) جامع الترمذي: (١/٣٤٤).

(١) جامع الترمذي؛ برقم: (١٢٤٧).

(٤) جامع الترمذي: (١/٢٤٢).

(٣) جامع الترمذي: (١/٢٤٧).

فمثال التفریع على ما تضمنه حديث الباب^(١) : ما فعله في «باب ما جاء في وَضْعَ الْيَمِينِ عَلَى الشِّمَالِ فِي الصَّلَاةِ»؛ حيث أخرج حديث قَبِيصَةَ بْنِ هُلَبٍ، عَنْ أَبِيهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُؤْمِنُنا فَيَأْخُذُ شِمَالَهُ يَمِينَهُ»، ثُمَّ فَرَعَ عَلَيْهِ بِقَوْلِهِ: «وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ وَالتَّابِعِينَ وَمَنْ بَعْدَهُمْ؛ يَرَوْنَ أَنْ يَضَعَ الرَّجُلُ يَمِينَهُ عَلَى شِمَالِهِ فِي الصَّلَاةِ، وَرَأَى بَعْضُهُمْ أَنْ يَضَعَهُمَا فَوْقَ السَّرَّةِ، وَرَأَى بَعْضُهُمْ أَنْ يَضَعَهُمَا تَحْتَ السَّرَّةِ، وَكُلُّ ذَلِكَ وَاسِعٌ عِنْدَهُمْ».

ووجه التفریع: أَنَّ الْحَدِيثَ لَمْ يُنَصَّ عَلَى مَحَلِّ وَضْعِ الْأَيْدِي فِي الصَّلَاةِ، وَإِنَّمَا نَصَّ عَلَى مَشْرُوعِيَّةِ الْفِعْلِ فَحَسَبُ؛ فَاتَمَّ الْإِمَامُ التِّرْمِذِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ بَيَانَ الْمَسْأَلَةِ بِهَذَا التَّفْرِيعِ لِمَسِيسِ الْحَاجَةِ إِلَيْهِ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ.

وليت شعري! ما حيلة مَنْ يُوالِي وَيُعَادِي فِي مَحَلِّ وَضْعِ الْأَيْدِي فِي الصَّلَاةِ، وَالْإِشَارَةِ بِالسَّبَابَةِ فِي التَّشَهُّدِ، وَغَيْرِهَا مِنَ الْفُرُوعِ الَّتِي اتَّسَعَ الْأَمْرُ فِيهَا لَذَوِي الْقُلُوبِ الصَّافِيَةِ النَّقِيَّةِ مِنَ الصَّدْرِ الْأَوَّلِ وَمَنْ بَعْدَهُمْ؟ وَإِلَى اللَّهِ الشُّكُوى!

ومثال الاستنباط من حديث الباب: ما فعله في «باب ما جاء في تَحْرِيمِ الصَّلَاةِ وَتَحْلِيلِهَا»؛ فَقَدْ أَخْرَجَ حَدِيثَ أَبِي سَعِيدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مِفْتَاحُ الصَّلَاةِ الطُّهُورُ، وَتَحْرِيمُهَا التَّكْبِيرُ...» الْحَدِيثُ.

ثم استنبط من الحديث أَنَّ التَّكْبِيرَ لَا يُغْنِي غَيْرُهُ عَنْهُ، وَلَا يَقُومُ سِوَاهُ مَقَامَهُ فِي تَحْرِيمِ الصَّلَاةِ وَانْعِقَادِهَا؛ فَقَالَ: «وَالْعَمَلُ عَلَيْهِ عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ وَمَنْ بَعْدَهُمْ، وَبِهِ يَقُولُ سُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ وَابْنُ الْمُبَارَكِ وَالشَّافِعِيُّ وَأَحْمَدُ وَإِسْحَاقُ: إِنَّ تَحْرِيمَ الصَّلَاةِ التَّكْبِيرُ، وَلَا يَكُونُ

(١) هذا المثال والذي بعده؛ ذكره د. نور الدين عتر في كتابه عن الترمذي؛ ص: (٣٣٢) -

الرَّجُلُ دَاخِلًا فِي الصَّلَاةِ إِلَّا بِالتَّكْبِيرِ.

قال أبو عيسى: وسمعتُ أبا بكرٍ محمدَ بنَ أَبانَ مُسْتَمْلِي وَكِيعٍ يَقُولُ: سمعتُ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ مَهْدِيٍّ يَقُولُ: لَوْ افْتَتَحَ الرَّجُلُ الصَّلَاةَ بِسَبْعِينَ اسْمًا مِنْ أَسْمَاءِ اللَّهِ وَلَمْ يُكَبِّرْ لَمْ يُجْزِهِ، وَإِنْ أَخَذَتْ قَبْلَ أَنْ يُسَلِّمَ أَمْرُهُ أَنْ يَتَوَضَّأَ ثُمَّ يَرْجِعَ إِلَى مَكَانِهِ فَيُسَلِّمَ؛ إِنَّمَا الْأَمْرُ عَلَى وَجْهِهِ»^(١).

المطلب الثاني: منهجه في تراجم الأبواب

تراجم الأبواب في المصنّفات الحديثية من أهم ما يتعيّن على المصنّف الاهتمام به، وإيلاؤه قدرًا عاليًا من التيقّظ والفهم والتدقيق، ذلك أنّها تعبّر عن مدى فهمه وقدرته على الاستنباط.

وبالاستقراء يتبيّن أنّ طريقة الترمذي رَحِمَهُ اللَّهُ في تبويبه تتنوّع نوعين:

النوع الأول: جَمْعُ أَبْوَابٍ كَثِيرَةٍ فِي مَسَاقٍ وَاحِدٍ، وَيَسْتَعْمَلُ لَهُ الْإِمَامُ عبارة «أبواب»؛ نحو قوله: أَبْوَابُ الْأَذَانِ، وَ: أَبْوَابُ السَّهْوِ، وَ: أَبْوَابُ الْوُتْرِ، وَ: أَبْوَابُ الْعِيدَيْنِ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ.

النوع الثاني: الحديث عن بابٍ واحدٍ مِنَ الْفَقْهِ، وَيَسْتَعْمَلُ لَهُ الْإِمَامُ عبارة «باب»؛ نحو قوله: بَابُ مَا جَاءَ لَا تُقْبَلُ صَلَاةٌ بِغَيْرِ طُهُورٍ، وَ: بَابُ مَا جَاءَ فِي التَّسْمِيَةِ عِنْدَ الْوُضُوءِ، وَ: بَابُ مَا جَاءَ فِي الصَّلَاةِ خَلْفَ الصَّفِّ وَحْدَهُ.

ولدى النّظر في تراجم الإمام الترمذي رَحِمَهُ اللَّهُ في جامعِهِ؛ يمكن تصنيفها إجمالاً إلى ما يلي^(٢):

الصّنف الأول: التّراجم الظّاهرة: وهي المطابقة لمنطوق ما ورد في

(١) جامع الترمذي: (٢٧٩/١).

(٢) راجع: الإمام الترمذي للعتر؛ ص: (٢٧٤).

مضمونها مطابقةً جليّة لا تحتاج من العالم إلى إعمال فكرٍ وتأملٍ، وهذا الصّنف هو الغالب في «الجامع».

ولقد سلّك الإمام في هذا الصّنف مسالك؛ منها:

أولاً: التّرجمة الخبريّة العامّة: وتكون في الغالب دالّةً على المعنى الإجماليّ لمضمون الباب، وبمجرّد قراءة الوارد في الباب يتبيّن المراد بيسرٍ.

ومثالها: «باب ما جاء في الرّجلِ يُصَلِّي مع الرّجلين» أوردَ حديثَ سَمُرَةَ بْنِ جُنْدُبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: «أَمَرَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا كُنَّا ثَلَاثَةً أَنْ يَتَقَدَّمَ أَحَدُنَا؛ فَفُهِمَ مِنْهُ أَنَّ الْمُرَادَ مِنَ التَّرْجُمَةِ أَنَّهُ إِذَا كَانُوا ثَلَاثَةً قَامَ رَجُلَانِ خَلْفَ الثَّالِثِ مِنْهُمَا وَهُوَ الْإِمَامُ.

ثانياً: التّرجمة الخبريّة الخاصّة: وذلك بأن تكون في صورة حكمٍ واضحٍ لا يتطرّق إليه الاحتمال.

ومثالها: «باب ما جاء أنّ الأذنين من الرّأس» أخرجَ حديثَ أَبِي أُمَامَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: تَوَضَّأَ النَّبِيُّ ﷺ فغَسَلَ وَجْهَهُ ثَلَاثًا وَيَدَيْهِ ثَلَاثًا وَمَسَحَ بِرَأْسِهِ، وَقَالَ: «الْأُذُنَانِ مِنَ الرَّأْسِ»؛ فَوُضِحَ مِنَ التَّرْجُمَةِ أَنَّ الْأَذْنَيْنِ مِنَ الرَّأْسِ.

ثالثاً: التّرجمة الاستفهاميّة: وهي المصوّغة بعبارةٍ من عبارات الاستفهام؛ نحو: كم، وكيف، وهل، وغيرها، والمقصود منها: شحذ الهمّة لمعرفة الحكم إذا كانت المسألة خلافية، أو معرفة الدليل إذا كانت المسألة اتّفاقية.

ومثال التّرجمة الاستفهاميّة للمسألة الخلافية لأجل معرفة الحكم: قوله: «باب ما جاء كيف الجلوس في التّشهُد؟».

ومثال التّرجمة الاستفهاميّة للمسألة الاتّفاقية لأجل الاطلاع على الدليل: قوله: «باب ما جاء كم فُرِضَ الْحَجُّ؟»، وهي مسألة إجماعيّة

أراد أن يُعرّف بدليلها.

رابعاً: الترجمة المقتبسة من حديث بابها: وهي التي جعل حديث بابها أو جزء منه عنوانها.

وفائدة الترجمة بنص الأحاديث: الإعلام بأن المصنف قائلٌ بذلك الحديث ذاهبٌ إليه^(١).

ومثالها: قوله: «باب ما جاء إذا استيقظ أحدكم من منامه فلا يغمس يده في الإناء حتى يغسلها» وهو نص حديث.

الصنف الثاني: التّراجم الاستنباطية: وهي التي يُدرِك تطابُّها مع مضمونها بوجه من الفكر والتأمل، وعلى العموم فهي في «الجامع» قليلة، خفيفة على الذهن، قريبة إلى فهم المتبصر.

ومثالها: قوله: «باب ما جاء في كفارة الفطر في رمضان»، فقد أودع تحت هذه الترجمة حديث أبي هريرة رضي الله عنه أن رجلاً أتى النبي صلى الله عليه وسلم فقال: يا رسول الله هلكت! قال: «وما أهلكك؟» قال: وقعت على امرأتي في رمضان... الحديث، وهو دليل من رأى وجوب الكفارة على مُنتهك رمضان بالجماع، لكن صنيع الترمذي في ترجمته يدل على أنه أراد عموم الإفطار سواء كان بوقاع أم بأكلٍ وشربٍ.

الصنف الثالث: التّراجم المرسلة: وهي التي اكتفى فيها الترمذي رحمته الله بقوله: «باب» و «باب منه»، ولم يُعنون بشيء يدل على المضمون.

وبالاستقراء يتضح أن عبارة «باب»، و «باب منه» تستعمل في «الجامع» للدلالة على اتصال اللاحق بالسابق.

(١) راجع: الإمام الترمذي للعترة؛ ص: (٢٧٩)، وقد ذكر أنه وجد ذلك بالاستقراء في «الجامع» مطرداً.

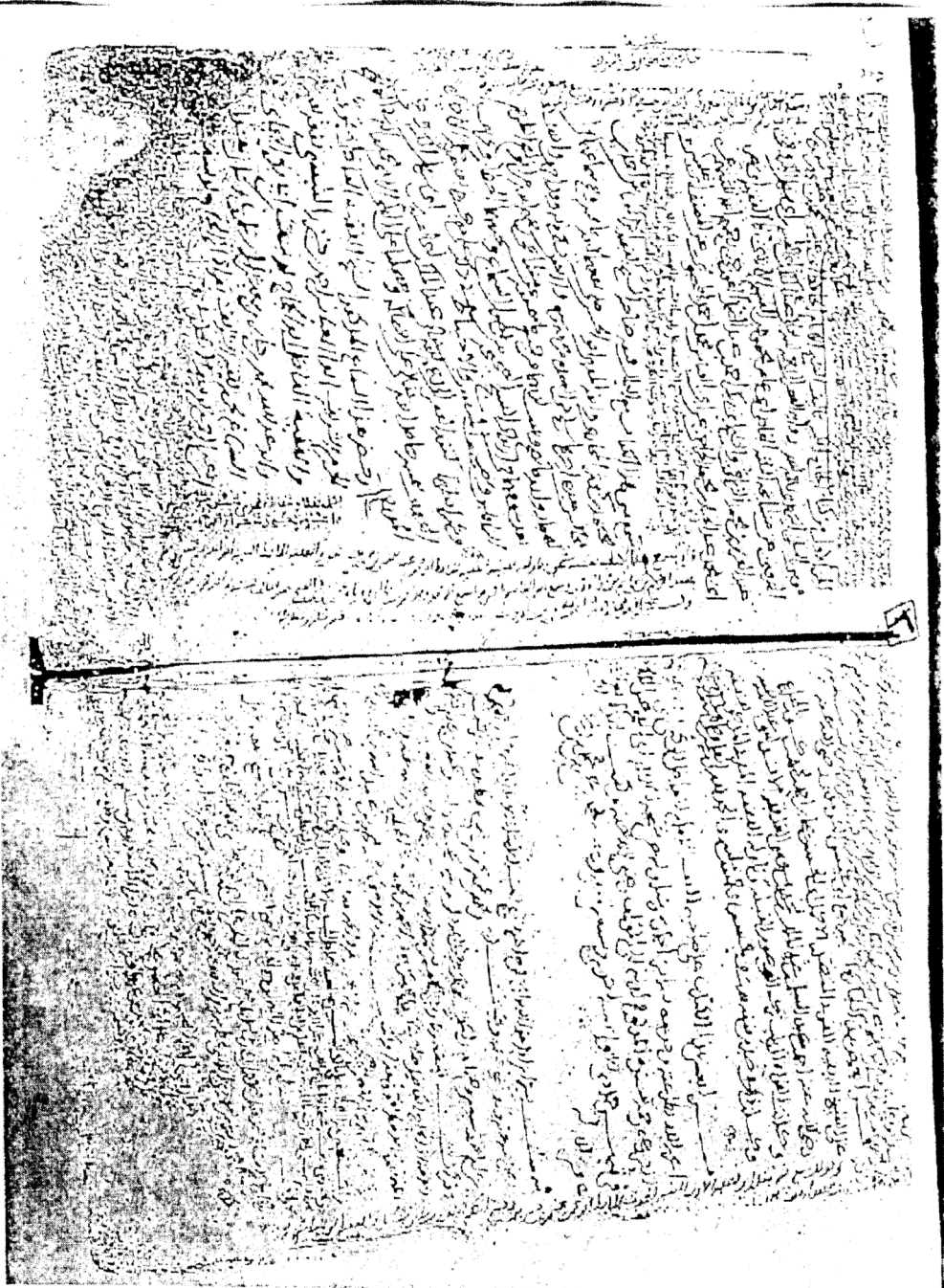
ومثاله: قوله: «باب ما جاء أنَّ الماء لا يُنَجِّسُهُ شيءٌ»، ثم أردف هذا الباب بقوله: «باب منه آخرُ». وأخرج تحته حديث ابنِ عُمَرَ رضي الله عنهما مرفوعًا: «إذا كان الماءُ قُلَّتَيْنِ لَمْ يَحْمِلِ الْخَبَثَ».

نسأل الله تعالى التَّوفيقَ والسَّدَادَ، والهداية والرَّشَادَ، هو حُسْبُنَا ونعم الوكيل، وهو الهادي إلى سواء السَّبِيلِ.

والله تعالى أَعْلَمُ، ونِسْبَةُ الْعِلْمِ إِلَيْهِ أَسْلَمُ.



مُلْحَق
بصور مخطوطات
الجامع المختصر من السنن
الشهير بسنن الترمذي



[illegible]

الْمُتَخَصِّصُ مِنَ اسْمِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
وَمُتَرْتَبَةُ الصَّبْحِ وَالْمَغْلُولُ وَمَا عَلَيْهِ الْعِلَلُ

تصنيف الإمام الخافض أدهد

يَحْيَىٰ بْنُ عِيسَى بْنِ سَوْرَةَ بْنِ مَرْثَدٍ رَحِمَهُ
 اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ وَمَعَهُ رِضْوَانُهُ لَهُ دِيْنُهُ
 مَلِكُ الْفَتْحِ عَمَّا السَّوْحِي

ملك الفتح عثمان الفوجي

بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم

سورة طه
سورة طه

للموتى وكونه من غير الموتى

المسألة الأولى في معرفة ما هو الحق في الدين

نورانیہ کی تعلیم کے لیے جو کچھ لکھا ہے وہ اس کے لیے ہے۔

بسم الله الرحمن الرحيم

لله

لی ملک محمد

فقير الى الله
عالم الى الله

سید علی مرتضیٰ

عبداللہ بن
حمزہ بن عبدالمطلب

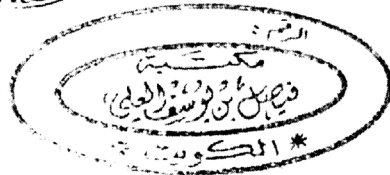
بروین

النسخة التركية التي قرئت على الحافظ ابن العربي

نوره وانه و عبدالله بن عمرو والمقداد بن الاسود واني سرج واني ابي اسامة هـ ورا
 حوت حسرت عيسى هـ هذا النور وقد ذكر في هذا الكتاب عن عماره عن عائشة وارة ربه
 انطاء النبي صلى الله عليه هـ حسرت اسامة هـ قال قال الله عز وجل عن خير سعيد علي بن عمر
 وهو ابو محمد بن عمرو بن عيسى عن عائشة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ما اراكم
 يومني الا اراكم في غلبت انه سوره هـ حسرت احمد بن محمد بن ابراهيم بن عبد الله بن المبارك
 حسرت بن سرج عن ابو حنيفة بن شريك عن ابي عبد الله عن ابي عبد الله عن عمر بن الخطاب
 رسول الله صلى الله عليه وسلم قال خير الايمان عن الله عز وجل حسرت احمد بن محمد بن ابراهيم بن عبد الله بن المبارك
 حسرت احمد بن محمد بن سرج عن ابي عبد الله عن ابي عبد الله عن عمر بن الخطاب

آخر الجملات وال

سورة في آخر الكتاب من الله ملا ما حامي الاحسان الى الخدم
 واعمد الله العالم وصلواته على طه محمد النبي والراحمون حسرت احمد بن محمد بن ابراهيم بن عبد الله بن المبارك
 وزعم محمد بن اسامة عبد الله بن علي بن محمد الجوزي في يوم الاربعة عشر من ربيع الاول
 سنة ١٠١٠ هـ وعظماء بعد ان سمعته عليه السلام في البيع الكرومي واسامة
 الله الموفق محمد بن ابراهيم بن محمد بن ابراهيم بن عبد الله بن المبارك



الفهرس

٥	قالوا في الإمام الترمذي رَحِمَهُ اللهُ
٧	وقالوا في جامع الإمام الترمذي رَحِمَهُ اللهُ
٩	مقدمة المؤلف، وخطة المدخل
١٣	الباب الأول: حياة الإمام الترمذي
١٥	الفصل الأول: السيرة الذاتية للإمام الترمذي
١٧	المبحث الأول: اسمه ونسبه ومولده
١٩	المبحث الثاني: بلدّه «ترمذ»
٢١	خريطة توضح موقع مدينة «ترمذ»
٢٣	الفصل الثاني: الحياة العلمية للإمام الترمذي
٢٥	المبحث الأول: مكانته في العلم والدين وثناء العلماء عليه ورحلاته
٢٥	المطلب الأول: مكانته وثناء العلماء عليه
٣٠	المطلب الثاني: رحلاته العلمية
٣٣	المبحث الثاني: أبرز شيوخه في الرواية ونقد الحديث وتعليقه
٣٣	المطلب الأول: شيوخه في الحديث روايةً
٣٦	المطلب الثاني: شيوخه في نقد الحديث وتعليقه
٣٩	المبحث الثالث: أبرز الأئمة الذين نقلَ أقوالهم في الفقه والتفسير واللغة
٣٩	المطلب الأول: أبرز الأئمة الذين نقلَ أقوالهم في الفقه
٤٤	المطلب الثاني: أبرز الأئمة الذين نقلَ أقوالهم في التفسير

- المطلب الثالث: أبرز الأئمة الذين نَقَلَ أقوالهم في اللغة ٤٦
- المبحث الرابع: أبرز تلاميذه ٤٧
- المبحث الخامس: مُصَنَّفَات الإمام الترمذي ٤٩
- المبحث السادس: وفاته رَحِمَهُ اللهُ ٥١
- الباب الثاني: جامع الإمام الترمذي ٥٣**
- الفصل الأول: التعريف بكتاب الجامع ٥٥
- المبحث الأول: اسمه وما اشتهر به ٥٧
- المبحث الثاني: موضوعه وسبب تأليفه ٥٨
- المبحث الثالث: مكانة «الجامع» ورتبته بين كُتُب السُّنَّة ٦٠
- المبحث الرابع: رواة الجامع، ووصف أهم طبعاته ٦٤
- المطلب الأول: رُواة «الجامع» ٦٤
- المطلب الثاني: طبعات جامع الترمذي ٦٧
- المبحث الخامس: عناية العلماء بجامع الترمذي ٧١
- المطلب الأول: الشُّروح ٧١
- المطلب الثاني: المختصرات والمُنْتَقِيَّات ٧٤
- المطلب الثالث: المستَخَرَجَات ٧٥
- المطلب الرابع: حول رجاله ٧٥
- المطلب الخامس: حول شروطه وفضائله ٧٦
- المطلب السادس: الدراسات المعاصرة ٧٦
- المبحث السادس: عدد أحاديث الجامع وكتبه وأبوابه ٧٨
- الفصل الثاني: منهج الإمام الترمذي في جامعه ٧٩**
- المبحث الأول: منهجه في الصَّنَاعَة الحديثية ٨١
- المطلب الأول: ما تَمَيَّزَ به جامعُ الترمذي ٨١
- المطلب الثاني: شرط الجامع ٨٤
- المطلب الثالث: منهجه في التَّصْحِيح والتَّضْعِيف ٨٦
- المطلب الرابع: منهجه في الأسماء والكنى ٨٩

- المطلب الخامس: منهجه عند تعارض الوقف والرفع ٩٣
- المطلب السادس: منهجه عند تعارض وصل الحديث وإرساله ١٠١
- المطلب السابع: شرح بعض المصطلحات التي استعملها الترمذي ... ١٠٦
- المبحث الثاني: منهجه في الفقه ١١٨
- المطلب الأول: منهجه في بحث المسائل الفقهية وعرضها ١١٨
- العنصر الأول: ترجمة الباب على سبيل الخبر أو الإنشاء ١٢٠
- العنصر الثاني: بيان استقرار عمل الفقهاء بالحديث من عدمه ١٢٢
- العنصر الثالث: ترجيحه في المسألة إن كان ثمة خلاف ١٢٥
- العنصر الرابع: براعة الاستنباط ١٢٧
- المطلب الثاني: منهجه في تراجم الأبواب ١٢٩
- الصنف الأول: التراجم الظاهرة ١٢٩
- الصنف الثاني: التراجم الاستنباطية ١٣١
- الصنف الثالث: التراجم المرسلة ١٣١
- ملحق بصور مخطوطات جامع الترمذي ١٣٣
- الفهرس ١٤٥



إصدارات إدارة الشؤون الفنية مرتبة حسب تاريخ سنة إصدارها

أولاً: كتب التحقيق:

- ١- رسالة في أصول الفقه، العُكْبَرِي (ت٤٢٨هـ)، تحقيق مكتب الشؤون الفنية، ط١ / ٢٠٠٦ م. ط٢ / ٢٠١٠ م.
- ٢- تعظيم الفتيا، ابن الجوزي (ت٥٩٧هـ)، تحقيق فيصل العلي، ٢٠٠٦ م.
- ٣- كشف اللثام في شرح عمدة الأحكام (٧ مجلدات)، السِّفَارِينِي (ت١١٨٨هـ)، تحقيق نور الدين طالب، ٢٠٠٧ م.
- ٤- شرح كتاب الشهاب للقضاعي، ابن بدران (ت١٣٤٦هـ)، تحقيق نور الدين طالب، ط١ / ٢٠٠٧ م. ط٢ / ٢٠١٠ م.
- ٥- عادات الإمام البخاري في صحيحه، عبد الحق الهاشمي (ت١٣٩٢هـ)، تحقيق محمد ناصر العجمي، ٢٠٠٧ م.
- ٦- غاية المنتهى في جمع الإقناع والمنتهى (مجلدان)، مرعي الكرمي (ت١٠٣٣هـ)، تحقيق ياسر إبراهيم المزروع، ورائد يوسف الرومي، ٢٠٠٧ م.
- ٧- الروض الندي شرح كافي المبتدي (مجلدان)، البعلي (ت١١٨٩هـ)، تحقيق نور الدين طالب، ط١ / ٢٠٠٧ م. ط٢ / ٢٠١٠ م.
- ٨- الأسئلة الكويتية روضة الأرواح، ابن بدران (ت١٣٤٦هـ)، تحقيق محمد ناصر العجمي، ٢٠٠٧ م.
- ٩- درة الغواص في حكم الزكاة بالرصا، ابن بدران (ت١٣٤٦هـ)، تحقيق محمد ناصر العجمي، ٢٠٠٧ م.
- ١٠- شرح منظومة الآداب الشرعية، الحجاوي (ت٩٦٨هـ)، تحقيق نور الدين طالب، ط١ / ٢٠٠٧ م. ط٢ / ٢٠١٠ م.
- ١١- الخطب السنّية، مصطفى البولاقي (ت١٢٦٣هـ)، تحقيق وليد العلي، ٢٠٠٧ م.
- ١٢- المنبر (مجموعة خطب جمعيّة)، عبد الله النوري (ت١٤٠١هـ)، ٢٠٠٧ م.
- ١٣- الخطب الجمعية في المواعظ الأسبوعية، محمد أحمد الفارسي (ت١٤٠٢هـ)، ٢٠٠٧ م.
- ١٤- الأحكام المفيدة في الأقوال السديدة، عبد الله بن عبد الرحمن السند (ت١٣٩٧هـ)، اعتنى به نور الدين مسعي، ط١ / ٢٠٠٧ م. ط٢ / ٢٠١٠ م.
- ١٥- رسالة أبي داود لأهل مكة في وصف سننه، مع المدخل إلى سنن أبي داود، تحقيق محمد النورستاني، ط١ / ٢٠٠٨ م. ط٢ / ٢٠١٠ م.
- ١٦- المصعد الأحمد في ختم مسند الإمام أحمد، ابن الجَزَرِي (ت٨٣٣هـ)، تحقيق محمد ناصر العجمي، ٢٠٠٨ م.

- ١٧- القول العلي لشرح أثر الإمام علي، السِّفَارِينِي (ت ١١٨٨هـ)، تحقيق محمد النورستاني، ط ١ / ٢٠٠٨ م. ط ٢ / ٢٠١٠ م.
- ١٨- تحفة الخلان في أحكام الأذان، الدمرداشي (ت ١١٤٩هـ)، تحقيق محمود الكبش، ٢٠٠٨ م.
- ١٩- فرائد الفوائد في أحكام المساجد، ابن طولون (ت ٩٥٣هـ)، تحقيق مكتب الشؤون الفنية، ط ١ / ٢٠٠٨ م. ط ٢ / ٢٠١١ م.
- ٢٠- سؤالات علامة الكويت عبد الله خلف الدحيان (العقود الياقوتية في جيد الأسئلة الكويتية)، ابن بدران (ت ١٣٤٦هـ)، تحقيق الطاهر خذيري، ط ١ / ٢٠٠٨ م. ط ٢ / ٢٠١٠ م.
- ٢١- نصيحة الإنسان عن استعمال الدخان، عبد الله بن عبد الرحمن السند (ت ١٣٩٧هـ)، ٢٠٠٨ م.
- ٢٢- الرشد، عبد الله النوري (ت ١٤٠١هـ)، اعتنى به نور الدين مسعي، ٢٠٠٨ م.
- ٢٣- فتح الرحمن فيما يجب معرفته على كل إنسان، الوضاحي (ت ١١٣٥هـ)، تحقيق محمود الكبش، ٢٠١١ م.
- ٢٤- التيسير نظم التحرير، العمرطي (ت ٩٨٩هـ)، تحقيق ياسر المقداد، ٢٠١١ م.
- ٢٥- إعلام الأنام بفضائل الصيام، البكري الشافعي (ت ٩٥٢هـ)، تحقيق سامي صبح، ٢٠١٤ م.
- ٢٦- نظم رسالة ابن أبي زيد القيرواني، الغلاوي الشنقيطي (ت ١٢٠٩هـ)، تحقيق محمد أحمد جدو، ٢٠١٤ م.
- ٢٧- الأسباب المعينة على الصبر على أذى الخلق، ابن تيمية (ت ٧٢٨هـ)، تحقيق عبد الرزاق البدر، ٢٠١٥ م.
- ٢٨- ست رسائل في أحكام المساجد، تحقيق سامي صبح، ٢٠١٥ م، وهي:
 - تحفة الراكع والمساجد في جواز الاعتكاف في فناء المساجد، عبد الغني النابلسي (ت ١١٤٣هـ).
 - سعادة الماجد بعمارة المساجد ورغبة طالب العلوم إذا غاب عن درسه، الشُّرْبُلَالِي (ت ١٠٦٩هـ).
 - البشرى بعظيم المنة في حديث «من بنى لله مسجداً بنى له بيتاً في الجنة»، الطحلاوي.
 - فضل عمارة المساجد، عليّ الأجهوري (ت ١٠٦٦هـ).
 - فضل بناء المسجد، الطوخي (بعد ١٣٠٣هـ).
 - فضل بناء المساجد وعمارته وعماره، محمد عبد الفتاح الشافعي.
- ٢٩- الأصول من علم الأصول، ابن عثيمين (ت ١٤٢١هـ) = (٢٠٠١ م)، ٢٠١٦ م.

- ٣٠- ملحة الإعراب، الحريري (ت ٥١٦هـ)، ٢٠١٦م
 ٣١- قاعدة مختصرة في وجوب طاعة الله ورسوله وولاة الأمور، ابن تيمية (ت ٧٢٨هـ)، تحقيق عبد الرزاق البدر، ٢٠١٨م.
 ٣٢- ذخيرة الإخوان في اختصار الاستغناء بالقرآن لابن رجب، اختصار محمد بن عبد الله الحضرمي الملقب بـ (بحرق)، ٢٠١٨م.

ثانيًا: كتب التأليف:

- ١- ضوابط الفتوى، ٢٠٠٥م.
 ٢- التأصيل الشرعي لما ينبغي أن يتجنبه الإمام والخطيب، الطاهر خديري، ط ١ / ٢٠٠٥م. ط ٢ / ٢٠١٠م.
 ٣- رسائل التواصل مع الأئمة والخطباء (١ و ٢)، ٢٠٠٥م.
 ٤- رسائل التواصل مع الأئمة والخطباء (٣ و ٤)، ٢٠٠٥م.
 ٥- المختصرات النافعة (١)، ٢٠٠٥م.
 ٦- المختصرات النافعة (٢)، ٢٠٠٥م.
 ٧- المختصرات النافعة (٣)، ٢٠٠٦م.
 ٨- محمد ﷺ من الميلاد الأسنى إلى الرفيق الأعلى، كمال محمد درويش، ٢٠٠٦م.
 ٩- سعة الخلاف ورحمة الاتفاق والاختلاف، الطاهر خديري، ط ١ / ٢٠٠٦م. ط ٢ / ٢٠١٠م.
 ١٠- كيف نعيد للمسجد مكانته، محمد أحمد لوح، ط ١ / ٢٠٠٦م. ط ٢ / ٢٠١٠م.
 ١١- الخطب المنبرية لعام (٢٠٠٥م)، ط ١ / ٢٠٠٦م. ط ٢ / ٢٠١١م.
 ١٢- بريق الجمان في شرح أركان الإيمان، محمد النورستاني، ط ١ / ٢٠٠٧م. ط ٢ / ٢٠١١م.
 ١٣- المدخل إلى صحيح مسلم، محمد النورستاني، ط ١ / ٢٠٠٧م. ط ٢ / ٢٠١٠م. ط ٣ / ٢٠١٤م. ط ٤ / ٢٠٢٣م.
 ١٤- المدخل إلى جامع الترمذي، الطاهر خديري، ط ١ / ٢٠٠٧م. ط ٢ / ٢٠١٠م. ط ٣ / ٢٠٢٣م.
 ١٥- الأسماء والمصاهرات بين أهل البيت والأصحاب، السيد بن إبراهيم، ٢٠٠٧م.
 ١٦- مجالس مع فضيلة الشيخ محمد الأمين الجكني الشنقيطي، كتبها تلميذه: أحمد بن محمد الأمين بن أحمد الجكني الشنقيطي، ط ١ / ٢٠٠٧م. ط ٢ / ٢٠١٠م.
 ١٧- كيف يؤدي الموظف الأمانة، عبد المحسن العباد البدر، ط ١ / ٢٠٠٧م. ط ٢ / ٢٠١٠م.

- ١٨- المنهل العذب النмир في سيرة السراج المنير (خطب)، وليد العلي، ٢٠٠٧م.
- ١٩- أنيس الخطباء، الطاهر خذيري، ط١ / ٢٠٠٧م. ط٢ / ٢٠١١م.
- ٢٠- الخطب المنبرية لعام (٢٠٠٦م)، ط١ / ٢٠٠٧م. ط٢ / ٢٠١١م.
- ٢١- المدخل إلى سنن أبي داود، محمد النورستاني، ومعه رسالة أبي داود لأهل مكة في وصف سننه، ط١ / ٢٠٠٨م. ط٢ / ٢٠١٠م. ط٣ / ٢٠٢٣م.
- ٢٢- المدخل إلى سنن النسائي، محمد النورستاني، ط١ / ٢٠٠٨م. ط٢ / ٢٠١٠م. ط٣ / ٢٠٢٣م.
- ٢٣- المدخل إلى موطأ مالك بن أنس، الطاهر خذيري، ط١ / ٢٠٠٨م. ط٢ / ٢٠١٠م. ط٣ / ٢٠٢٣م.
- ٢٤- المدخل إلى سنن ابن ماجه، نور الدين مسعي، ط١ / ٢٠٠٨م. ط٢ / ٢٠١٠م. ط٣ / ٢٠٢٣م.
- ٢٥- حكم صلاة الجمعة قبل الزوال، صالح الصاهود، ٢٠٠٨م.
- ٢٦- الثناء المتبادل بين الآل والأصحاب، ٢٠٠٨م.
- ٢٧- طالب العلم بين أمانة التحمل ومسؤولية الأداء (رسائل التواصل مع الأئمة والخطباء (٥)، محمد بن خليفة التميمي، ط١ / ٢٠٠٨م. ط٢ / ٢٠١٠م.
- ٢٨- الكسب الطيب، أحمد جلباية، ٢٠٠٨م.
- ٢٩- الخطب المنبرية لعام (٢٠٠٧م)، ط١ / ٢٠٠٩م. ط٢ / ٢٠١١م.
- ٣٠- المدخل إلى صحيح البخاري، محمد النورستاني، ط١ / ٢٠١٠م. ط٢ / ٢٠١٤م. ط٣ / ٢٠٢٣م.
- ٣١- الخطب المنبرية لعام (٢٠٠٨م)، طبع ٢٠١٠م.
- ٣٣- المدخل إلى صحيح ابن خزيمة، محمد النورستاني، ط١ / ٢٠١١م. ط٢ / ٢٠٢٣م.
- ٣٤- بلوغ المرام في أحكام الفتح على الإمام، نور الدين مسعي، ٢٠١١م.
- ٣٥- القول التمام في استخلاف الخطيب والإمام، سيد حبيب، ٢٠١١م.
- ٣٦- الأعداء المبيحة للجمع بين الصلاتين، ياسر مقداد، ٢٠١١م.
- ٣٧- طاعة ولي الأمر، إعداد مكتب الشؤون الفنية، ٢٠١١م.
- ٣٨- مراتب الدلالة، محمد الحسن الددو، ٢٠١١م.
- ٣٩- دروس الإمام (الجزء الأول)، ط١ / ٢٠١١م. ط٢ / ٢٠١٤م. ط٣ / ٢٠١٦م.
- ٤٠- أيها الخطيب، عبد الرحمن الصاعدي، ٢٠١١م.
- ٤١- الخطب المنبرية لعام (٢٠٠٩م)، طبع ٢٠١١م.
- ٤٢- المدخل إلى صحيح ابن حبان، محمد النورستاني، ط١ / ٢٠١٢م. ط٢ / ٢٠٢٣م.
- ٤٣- فقه الصيام في الإسلام، حمادة مسير، ٢٠١٤م.

- ٤٤- قواعد ومهارات في إدارة المساجد، سامي صبح، ٢٠١٤م.
- ٤٥- المقتطفات النافعة من ثمار المطالعة، محمد الأمين بن مزيد، ٢٠١٤م.
- ٤٦- دروس الإمام (الجزء الثاني)، ٢٠١٤م.
- ٤٧- الخطب المنبرية لعام (٢٠١٠م)، طبع ٢٠١٤م.
- ٤٨- الخطب المنبرية لعام (٢٠١١م)، طبع ٢٠١٤م.
- ٤٩- الخطب المنبرية لعام (٢٠١٢م)، طبع ٢٠١٤م.
- ٥٠- أصول في المعاملات المالية المعاصرة، خالد المصلح، ٢٠١٥م.
- ٥١- حرمة الدماء، خالد الكندري، ٢٠١٥م.
- ٥٢- الخطب المنبرية لعام (٢٠١٣م)، طبع ٢٠١٥م.
- ٥٣- اللطائف القرآنية، ابن القيم (ت٧٥١هـ)، جمع متعب المطيري، ٢٠١٦م.
- ٥٤- الملخص في شرح كتاب التوحيد، صالح الفوزان، ٢٠١٦م.
- ٥٥- شرح الدروس المهمة لعامة الأمة، عبد الرزاق العباد البدر، ٢٠١٦م.
- ٥٦- أحكام المساجد من صحيح البخاري، سيد حبيب، ٢٠١٦م.
- ٥٧- صفوف الصلاة فضائل وأحكام، فؤاد الجرافي، ٢٠١٦م.
- ٥٨- صور من حياة السابقين في تعلقهم بالمساجد، يونس الطلول، ٢٠١٦م.
- ٥٩- شرف إمام المسجد والمؤذن، سليمان الرحيلي، ٢٠١٨م.
- ٦٠- علم المواقيت والقبلة والأهلة من الناحيتين الشرعية والفلكية، صلاح الدين أحمد محمد عامر، ٢٠١٩م.
- ٦١- المدخل إلى مسند الإمام المبجل أحمد بن حنبل، سامي صبح، ٢٠٢٣م.

ثالثاً: الدوريات:

- مجلة الإمام القدوة: العدد (١) و(٢) ٢٠١٤م. العدد (٣) ٢٠١٦م.
- العدد (٤) ٢٠١٧م. العدد (٥) ٢٠١٨م.





المدخلُ

إِلَى سِتِّينَ الْأُمِّهِةِ النَّسِّيَانِيَّةِ

الْمَحَبِّيَّةِ

رَحْمَةُ اللَّهِ تَعَالَى (٢١٥ - ٣٠٢ هـ)

تأليف الدكتور

مُحَمَّدُ مُحَمَّدِيَّ بْنِ مُحَمَّدٍ جَمِيلِ النُّورِ سِتَانِي

إِصْلَاحُ
إِدَارَةِ الشُّؤُونِ الْفُنِّيَّةِ
١٤٤٤ هـ - ٢٠٢٣ م

المدخل
إلى سِتِّينَ إِعْطَاءِ النِّسَاءِ
المُحْتَبَى

حقوق الطبع محفوظة

لوزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية الكويتية
قطاع المساجد - إدارة الشؤون الفنية

الطبعة الأولى: ١٤٢٩ هـ - ٢٠٠٨ م

الطبعة الثانية: ١٤٣١ هـ - ٢٠١٠ م

الطبعة الثالثة: ١٤٤٤ هـ - ٢٠٢٣ م

رقم الإيداع في إدارة التخطيط الاستراتيجي
في وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية
(٢٠١٦/٨١)

الرؤية: الريادة عالمياً في العمل الإسلامي.

الرسالة: ترسيخ قيم الوسطية، والأخلاق الإسلامية، ونشر الوعي الديني الثقافي، والعناية بالقرآن الكريم، والسنة النبوية، ورعاية المساجد، وتعزيز الوحدة الوطنية من خلال تنمية الموارد البشرية والنظم المعلوماتية، وفقاً لأفضل الممارسات المالية.

القيم: التميز، العمل المؤسسي، الشراكة، الوسطية، الشفافية والمسؤولية.

قطاع المساجد - إدارة الشؤون الفنية

للتواصل: بدالة ١٨١٠١١١ - داخلي ٧٣٧٠ - ٧٣٨٧

العنوان: الرقعي - شارع محمد بن القاسم - قطاع المساجد





المدخلُ

إِلَى سِتِّينَ إِمَامٍ أَوْ سِتِّينَ الْمُحْتَبَى

رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى (٢١٥ - ٣٠٢ هـ)

تأليف الدكتور

مُحَمَّدُ مُحَمَّدِي بْنِ مُحَمَّدٍ جَمِيلِ النُّورِ سِتَّانِي

إِصْلَاحُ
إِذْ بَانَ الشُّبُورُ الْفَنِيَّةُ
١٤٤٤ هـ - ٢٠٢٣ م

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

قالوا في الإمام أبي عبد الرحمن النَّسائي رَحِمَهُ اللهُ

□ قال تلميذه الحافظ أبو علي النيسابوري: (ت٣٤٩هـ): «أخبرنا الإمام في الحديث بلا مدافعة أبو عبد الرحمن النَّسائي». وقال: «وكان من أئمة المسلمين».

□ وقال الإمام الدارقطني (ت٣٨٥هـ): «أبو عبد الرحمن مقدّم على كلّ مَنْ يُذكر بهذا العلم من أهل عصره».

□ وقال الدارقطني أيضًا: «كان أبو عبد الرحمن النَّسائي أفقه مشايخ مصر في عصره، وأعرفهم بالصحيح والسّقيم من الآثار، وأعلمهم بالرجال، فلما بلغ هذا المبلغ حسدوه فخرج إلى الرملة...».

□ وقال الحافظ ابن نقطة (ت٦٢٩هـ): «صاحب كتاب (السنن)، حدّث عن خلق كثير، وطاف البلاد: العراق، والحجاز، والشام، ومصر، وكان إمامًا من أئمة المسلمين».

□ وقال الإمام الذهبي (ت٧٤٨هـ): «ولم يكن أحد في رأس الثلاثمائة أحفظ من النَّسائي، وهو أحذق بالحديث وعِلّله ورجاله من مسلم، ومن أبي داود، ومن أبي عيسى، وهو جارٍ في مضمار البخاري، وأبي زرعة».

□ وقال سبط ابن العجمي (ت٨٤١هـ): «صاحب (السنن)، وأحد الأئمة المبرزين، والحفاظ الأعلام، طوّف وسمع - بخراسان، والعراق، والحجاز، ومصر، والشام، والجزيرة - من خلق، مشهور الترجمة، وأثنى العلماء عليه كثيرًا، ووثقوه، وهو فوق الثقة».

وقالوا في «سنن الإمام النسائي»

□ قال الحاكم النيسابوري (٤٠٥هـ): «فأَمَّا كلام أبي عبد الرحمن على فقه الحديث فأكثر من أن يُذكَرَ في هذا الموضع، ومَن نَظَرَ في كتاب السنن له تحيّر في حُسْنِ كلامه».

□ وقال أبو جعفر ابن الزبير (ت ٧٠٨هـ): «أولى ما أُرشِدُ إليه: ما اتفق المسلمون على اعتماده، وذلك الكتبُ الخمسةُ، والموطأ الذي تقدّمها وضعًا، ولم يتأخر عنها رتبةً، وقد اختلفت مقاصدُهم فيها... وللبخاري لِمَن أرادَ التفقّهَ مقاصدُ جميلة، ولأبي داود في حصرِ أحاديث الأحكام واستيعابها ما ليس لغيره، وللترمذي في فنون الصناعة الحديثية ما لم يُشاركه غيره، وقد سلكَ النسائي أغمضَ تلك المسالك وأجلّها».

□ وقال ابن رُشيد الفهري (ت ٧٢١هـ): «كتاب النسائي أبدعُ الكتب المصنّفة في السنن تصنيفًا، وأحسنها ترصيفًا، وهو جامعٌ بين طريقي البخاري ومسلم، مع حظٍّ كبيرٍ من بيانِ العلل».

□ وقال السخاوي (ت ٩٠٢هـ): «من التصانيف الجليلة المشتملة على التّصارييف النبيلة، المدرج في كتب الإسلام، ونخب الدواوين العظام: الكتاب الحسن الواضح الجلي، الملقّب بالسنن للنسائي؛ فإنه بفنونه زاحم إمام الصّنعَةِ أبا عبد الله البخاريّ في تدقيق الاستنباط...».

□ وقال أيضًا: «ولعمري فكتابه بديعٌ لِمَن تدبّره، وتفهم موضوعه وكرّره، وكم جواهر اشتمل عليها، وأزاهر انتعشت الأرواح بالدخول إليها».

مقدمة المؤلف

الحمدُ لله ربَّ العالمين، والصلاة والسلام على سيِّد الأنبياء والمرسلين، نبينا محمدٍ وعلى آله وصحبه أجمعين:

أما بعد:

فهذه رسالةٌ مختصرةٌ ألَّفْتُها لتكون مدخلاً إلى «سنن الإمام النسائي - المجتبى»، ترجمتُ فيها للإمام النسائي، وعَرَفْتُ فيها بـ«سنن النسائي - المجتبى»، وبيَّنتُ منهجَ الإمام النسائيِّ فيه، وخصائصَ السنن، كما أني ذكرتُ فوائد تتعلق بالمؤلف وكتابه، والفرق بين السنن الصغرى والكبرى للإمام النسائي.

والرسالةُ لبنةٌ جديدةٌ يضعُها مكتبُ الشؤون الفنية بوزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بدولة الكويت لخدمة طُلاب الحديث النبويِّ الشريف.

وقد جاء تأليفُها بمناسبة انعقادِ مجالسِ قراءة وسماعِ سنن الإمام النسائيِّ، وذلك ضمن «مشروع قراءة وسماع الكتب السبعة»، الذي عزم قطاعُ المساجد بوزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بدولة الكويت - ممثلاً بمكتب الشؤون الفنية - على المضىِّ فيه، وقد تَمَّت مجالسُ سماع الصحيحين، وجامع الترمذي، وسنن أبي داود، وموطأ الإمام مالك، وسيكون المشروعُ السادسُ قراءةً وسماعَ سنن الإمام النسائيِّ - بإذن الله تعالى -.

ولأجل هذه المناسبة كان من اللائق فنياً وعلمياً إعداد مدخلٍ علميٍّ مختصرٍ يُعرّف فيه بالمصنّف ومصنّفه في كل مرةٍ من المرات التي تُعقدُ فيها هذه المجالسُ المباركةُ - بإذن الله تعالى -، وفي هذا السياق جاء هذا المدخلُ إلى «سنن الإمام النسائي - المجتبى».

وقد توخّيتُ فيه التوسُّطَ بين الإطنابِ المملِّ، والإيجازِ المُخلِّ؛ ليكون أدعى إلى استفادة الجمهورِ منه.

وقد استفدتُ في إعداد هذا المدخل من مصادر كثيرة، أبرزها رسالة «بُغية الراغب المتمدّن في ختم النسائيّ رواية ابن السّنيّ» للحافظ السخاوي، ورسالة «الإمام النسائيّ وكتابه المجتبى» للدكتور عمر إيمان أبي بكر.

خطة المدخل:

سيكون المدخلُ - بإذن الله تعالى - في بابين؛ الباب الأول في حياة الإمام النسائي، والباب الثاني في بيان منهجه في سنّته.

الباب الأول: حياة الإمام النسائي

وفيه فصلان:

* الفصل الأول: سيرة الإمام النسائي الشخصية.

وفيه أربعة مباحث:

المبحث الأول: اسمُه، ونسبته، وولادته.

المبحث الثاني: بلده.

المبحث الثالث: نشأته، وصفاته، وشمائله.

المبحث الرابع: خروجه من مصر، ووفاته.

* الفصل الثاني: حياة الإمام النسائي العلمية.

وفيه ستة مباحث:

المبحث الأول: طلبه للحديث، ورحلاته.

المبحث الثاني: شيوخ الإمام النسائي.

المبحث الثالث: تلاميذ الإمام النسائي.

المبحث الرابع: مؤلفات الإمام النسائي.

المبحث الخامس: مكانته العلمية.

المبحث السادس: ثناء العلماء عليه.

الباب الثاني: سنن الإمام النسائي

وفيه فصلان:

* الفصل الأول: التعريف بسنن الإمام النسائي.

وفيه سبعة مباحث:

المبحث الأول: التعريف بسنن الإمام النسائي.

المبحث الثاني: هل «المجتبى» من تأليف الإمام النسائي أم من تأليف ابن السني؟

المبحث الثالث: رواة «سنن الإمام النسائي».

المبحث الرابع: أقسام الكتاب، وتبويبه، وعدد أحاديثه، وعدد الأحاديث التي انتخب «السنن» منها.

المبحث الخامس: المقارنة بين السنن الكبرى والسنن الصغرى.

المبحث السادس: مكانة «سنن الإمام النسائي»، وثناء العلماء عليه.

المبحث السابع : عناية العلماء بسنن الإمام النسائي.

* الفصل الثاني : منهج الإمام النسائي في سننه.

وفيه ثلاثة مباحث :

المبحث الأول : منهج الإمام النسائي في تراجم الأبواب.

المبحث الثاني : شرط الإمام النسائي في سننه، وبيان درجة أحاديث سننه. وفيه مطلبان :

المطلب الأول : بيان شرط الإمام النسائي في سننه.

المطلب الثاني : درجات أحاديث سنن الإمام النسائي.

المبحث الثالث : الصناعة الحديثية في سنن الإمام النسائي.
وفيه خمسة مطالب :

المطلب الأول : الصناعة الحديثية المتعلقة بالإسناد.

المطلب الثاني : الصناعة الحديثية المتعلقة بالمتن.

المطلب الثالث : علم العلل.

المطلب الرابع : العلو والنزول في «سنن الإمام النسائي».

المطلب الخامس : المصطلحات التي استخدمها الإمام النسائي في «المجتبى».

هذا، وقد نفذت الطبعة الأولى والثانية من هذا «المدخل»، وراجعته لإعداده للطبعة الثالثة، واستدركت أشياء كانت فاتتني في الطبعتين السابقتين، وأضفت أشياء يسيرة، كما أنه قد راجعه الشيخ ياسر إبراهيم نجار، الباحث بمكتب الشؤون الفنية بقطاع المساجد، وأبدى ملاحظات قيمة، وقد استفدت من مراجعته، فشكر الله سعيه، وجعل ذلك في ميزان

حسناته.

أسأل الله تعالى أن يجعلَ هذا المدخلَ خالصًا لوجهه الكريم، وأن
ينفعَ به، إنه سميعٌ مجيب.

وصلى الله تعالى على خيرِ خلقه محمدٍ وعلى آله وصحبه أجمعين،
ومن استنَّ بسنته، واهتدى بهديهِ، إلى يوم الدين.

أبو حميد الله

محمد محمدي بن محمد جميل النورستاني

١٤٣٨/٧/٩هـ

الموافق ٢٠١٧/٤/٦م

الباب الأول

حياة الإمام النسائي رحمَهُ اللهُ

وفيه فصلان:

الفصل الأول: سيرة الإمام النسائي الشخصية.

الفصل الثاني: حياة الإمام النسائي العلمية.

الفصل الأول

سيرة الإمام النسائي الشخصية

وفيه أربعة مباحث:

المبحث الأول: اسمه، ونسبته، وولادته.

المبحث الثاني: بلده.

المبحث الثالث: نشأته، وصفاته، وشمائله.

المبحث الرابع: خروجه من مصر، ووفاته.

المبحث الأول

اسمُه، ونسبته، وولادته

هو الإمام أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي بن سفيان بن بحر بن دينار الخراساني النسائي.

وُلِدَ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي مَدِينَةِ «نَسَا» عَامَ خَمْسَةِ عَشْرَ وَمِائَتَيْنِ، عَلَى مَا جَزَمَ بِهِ الْأَئِمَّةُ^(١)، بَلْ هُوَ مَنْقُولٌ عَنِ النَّسَائِيِّ نَفْسِهِ، لَكِنْ مِنْ دُونِ جَزْمٍ، فَقَدْ قَالَ أَبُو بَكْرٍ مُحَمَّدُ بْنُ مُوسَى بْنِ الْمَأْمُونِ: سَمِعْتُ أَبَا بَكْرٍ بْنَ الْإِمَامِ الدِّمِياطِيِّ يَقُولُ لَهُ: «وُلِدْتُ فِي سَنَةِ كَذَا، فِي أَيِّ سَنَةٍ وُلِدْتُ؟

فَقَالَ: «يُشَبِّهُ أَنْ يَكُونَ فِي سَنَةِ خَمْسِ عَشْرَةٍ؛ لِأَنَّ رَحْلَتِي إِلَى قَتِيْبَةِ كَانَتْ فِي سَنَةِ ثَلَاثِينَ وَمِائَتَيْنِ، فَأَقَمْتُ عَلَيْهِ سَنَةً وَشَهْرَيْنِ»^(٢).

وَقِيلَ: إِنَّ وِلَادَتَهُ كَانَتْ فِي عَامِ أَرْبَعِ عَشْرَةٍ وَمِائَتَيْنِ، وَهَذَا الْاِخْتِلَافُ جَاءَ بِسَبَبِ قَوْلِ تَلْمِيذِهِ أَبِي سَعِيدٍ بَنِ يُونُسَ - صَاحِبِ (تَارِيخِ مِصْرَ) - حَيْثُ ذَكَرَ أَنَّ مَوْلَدَ النَّسَائِيِّ فِي عَامِ خَمْسَةِ عَشْرَ أَوْ أَرْبَعَةَ عَشْرَ. وَالصَّحِيحُ هُوَ الَّذِي جَزَمَ بِهِ الْأَئِمَّةُ، وَهُوَ الْقَوْلُ الْأَوَّلُ.



(١) منهم: الذهبي في (سير أعلام النبلاء) (١٤/١٢٥)، وانظر: (طبقات الشافعية الكبرى)

(١٤/٣)، (بُغْيَةُ الرَّاغِبِ الْمُتَمَمِّي فِي خَتَمِ النَّسَائِيِّ رَوَايَةُ ابْنِ السَّيِّ) لِلْسَّخَاوِيِّ (ص/٦٩).

(٢) (بُغْيَةُ الرَّاغِبِ) (ص/٦٩).

المبحث الثاني

بلده

وُلِدَ الإمامُ النَّسَائِيُّ في مدينة «نَسَا»، وهي مدينةٌ بآخِرِ خراسان - من جهتها الشماليَّةِ الغربيَّة - بسفحِ الجبل، على الثغر، مما يلي خوارزم^(١)، بينها وبين «سَرَخس» يومان، وبينها وبين «مرو» خمسة أيام، وبينها وبين «أَيُّوَرْد» يوم، وبينها وبين «نيسابور» ستة أو سبعة أيام^(٢).

ويُقال: إنَّ بها اثني عشر ألف عين ماء تخرجُ من أصلِ الجبل^(٣).

هذا على وصفِ البُلْدَانِيِّينَ القُدَامَى، أمَّا الآن: فلا وجودَ لمدينةِ «نَسَا»، وتقعُ أطلالُها إلى الغربِ من «عشق آباد» عاصمةِ «تُرْكْمَانِسْتَان»، على بُعدِ خمسةِ أميالٍ منها^(٤).

وهذه المنطقةُ التي تقعُ فيها مُدُنُ: «نَسَا» و«عشق آباد» واقعةٌ في الوادي العريض الذي يقع بين جبال «كوبت داغ» وصحراءِ «قراقوم»، ويُسمَّى هذا الوادي - الآن - بـ«دَرَّة كز»^(٥).

(١) (توضيح المشتبه) لابن ناصر الدين (١٧/٥، ٧٠/٩)، (تبصير المنتبه بتحرير المشتبه) للحافظ ابن حجر (١٤٣٧/٤).

(٢) (معجم البلدان) (٣٨٥/٤).

(٣) (تبصير المنتبه بتحرير المشتبه) للحافظ ابن حجر (١٤٣٧/٤).

(٤) انظر: (المسلمون في الاتحاد السوفييتي) للدكتور محمد علي البار (٥٩٣/٢)، (خراسان) لمحمود شاکر (ص/٤٧).

(٥) (بلدان الخلافة الشرقية) (ص/٤٣٥).

والنصف الشمالي من سلسلة جبال «كوبت داغ» تُشكّل الحدود الطبيعية بين إيران وتركمانستان.

وتقع مدينة «نسا» - حسب ما سبق من الوصف - على سفوح هذا الجبل من جهة الشرق، في النصف الشمالي منه، في جنوب تركمانستان. والنسبة إلى هذه المدينة: «النسائي»، و«النسوي»، والأصح والأشهر هو الأول، بل حكى السمعاني عن الأديب أبي المظفر محمد بن أحمد الأيوّردي أنه هو الصحيح^(١).

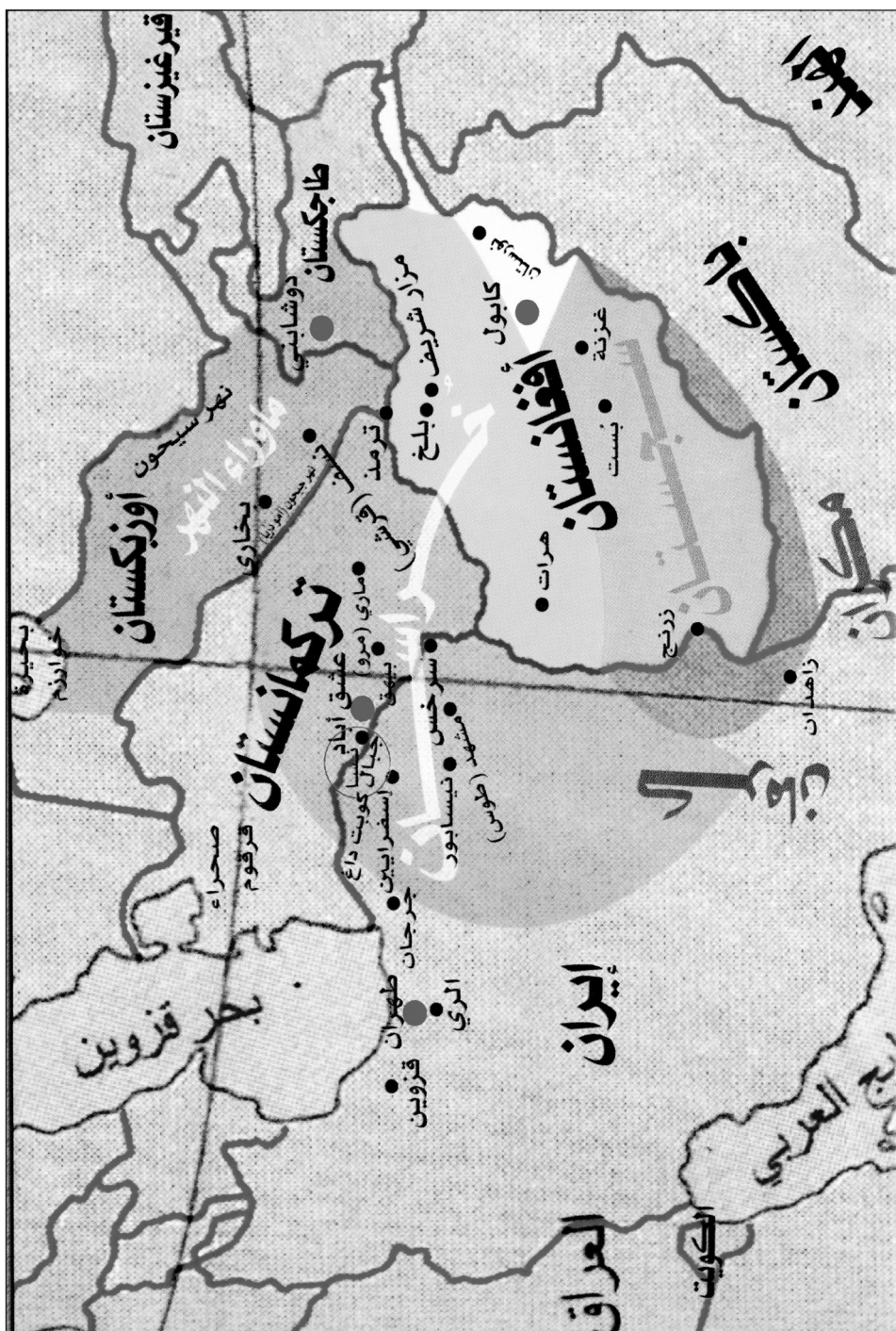
أمّا سبب تسمية هذه البلدة بهذا الاسم: فقد قال السمعاني: «وسمعت أنّ هذه البلدة إنما سُمّيت بهذا الاسم في ابتداء الإسلام؛ لأنّ المسلمين لما أرادوا فتحها كان رجالها غيّباً عنها، فحاربت النساء الغزاة، فلما عرفت العرب ذلك: كفوا عن الحرب؛ لأنّ النساء لا يُحاربن، وقالوا: وضعنا هذه القرية في النساء، يعني التأخير، حتى يعود وقت عود رجالهن»، ثم قال: «إنما سُمّيت (نسا) لأن النساء كانت تُحارب دون الرجال، والله أعلم»^(٢).

هذا، وقد استقرّ الإمام النسائي في النصف الثاني من عمره في مصر، وخرج منها متوجّهاً إلى فلسطين، وتوفي هناك، كما ستأتي قصته - إن شاء الله تعالى -.



(١) (الأنساب) للسمعاني (٤٨٣/٥).

(٢) المصدر السابق (٤٨٣/٥).



خريطة توضح موقع (نسا) اليوم

المبحث الثالث

نشأته، وصفاته، وشمائله

أولاً: نشأته:

نشأ الإمام النسائي في بلدة «نسا» نشأة علمية، وطلب العلم في صغره، وتلقى أصول العلوم على مشايخ بلده، ولما شبَّ عن الطوق وبلغ مبلغ الشباب: بدأ الرحلة في طلب الحديث ولمَّا يتجاوز الخامسة عشرة من عمره، وهذا يدلُّ على نضوجه في ذلك الوقت، وبلوغه مبلغ مَنْ تأهَّلَ للرحلات إلى خارج بلده، كما يدلُّ على أنه كان قد حصَّلَ قبل ذلك ما يُعدُّ ضروريًّا لطلاب العلم قبل البدء بالرحلة، كحفظ القرآن الكريم، ودراسة أوليات علوم الآلة، وغيرها.

ثانياً: بعض صفاته وشمائله:

كان الإمام النسائي شيخاً مهيباً، مليح الوجه، ظاهر الدَّم، حسن الشَّيْبَةِ، نَضِرَ الوجه مع كِبَرِ السِّنِّ^(١)، وكان يَعْتَنِي بنفسِه في اختيار الملبس والمأكل والمنكح.

قال أبو بكر محمد بن موسى بن يعقوب بن المأمون الهاشمي: «كان أبو عبد الرحمن يُؤثِّرُ لباسَ البرودِ النُّويَّةِ الخُضر، ويقول: هذا عوضٌ من النظرِ إلى الخُضرةِ من النبات فيما يُرادُّ لقوة البصر».

(١) انظر: (سير أعلام النبلاء) (١٤/١٢٧، ١٢٨).

قال: «وكان يُكثِّرُ الجماعَ مع صوم يومٍ وإفطار يومٍ، وكان له أربعُ زوجاتٍ يَقْسِمُ لهنَّ، ولا يخلو مع ذلكَ من جاريةٍ واثنين، يشتري الواحدةَ بالمائة ونحوها، وَيَقْسِمُ لها كما يقسمُ للحرائر.

وكان قُوتهُ في كل يومٍ رطلَ خبزٍ جيدٍ يُوْخَذُ له من سُويقة العرَّافين لا يأكلُ غيرَه، سواء كان صائماً أو مفطراً، وكان يُكثِّرُ أكلَ الديوك الكبار، تُشْتَرى له وتُسَمَّن، ثم تُذْبَحُ فيأكلُها، ويذكرُ أنَّ ذلكَ ينفعُه في باب الجماع»^(١).

زهده وورعه:

كان الإمامُ النسائيُّ - مع ما كان عليه من السعة في المال - معروفاً بزهدِهِ وورعِهِ، وانقباضِهِ عن الدنيا، والإقبال على الله تعالى، فكان يصومُ صوم داود - عليه وعلى نبينا الصلاة والسلام - فيصومُ يوماً ويُفطرُ يوماً، مع ما عُرفَ به من كثرة الجماع، كما سبق في كلام تلميذه أبي بكر ابن المأمون الهاشمي.

وقال محمدُ بنُ المظفر الحافظ: «سمعتُ مشايخنا بمصر يَصِفُون اجتِهَادَ النَّسَائِيِّ في العبادة بالليل والنَّهار، وأنَّه خرج إلى الفداء»^(٢) مع

(١) (تهذيب الكمال) (٣٣٧/١)، وانظر: (سير أعلام النبلاء) (١٤/١٢٨).

(٢) كان ذلك في شوال، سنة (٢٨٣هـ)، وهو الفداء السادس على ما ذكره المسعودي - أو السابع على قول غيره - بين المسلمين والروم، وكان في خلافة المعتضد، ببلدة «الأمس» التي تقع على البحر الأبيض المتوسط، على نحو من خمسة وثلاثين ميلاً من مدينة «طرسوس»، وملك الروم آنذاك كان أليون بن بسيل، وكان القائم به من قبل المسلمين القائد أحمد بن طغان، أمير الثغور الشامية وأنطاكية، من قِبَل الأمير أبي الجيش خمارويه بن أحمد بن طولون، وكانت الهدنة لهذا الفداء وقعت في سنة اثنتين وثمانين ومائتين، فقتل أبو الجيش بدمشق في ذي القعدة من هذه السنة، وتم الفداء في إمارة ولده جيش بن خمارويه، كانت عدّة من فودي به من المسلمين في عشرة أيام (٢٤٩٥) من ذكر وأنثى، وقيل ثلاثة آلاف. انظر: (تاريخ الطبري) (٥/٦١٥)، (التنبية والإشراف) للمسعودي (ص/١٧٩)، (المواظ والاعتبار) للمقرئ (٢/٣٧٩).

أمير مصر، فوصف من شهامته وإقامته السنن الماثورة في فداء المسلمين، واحترازه عن مجالس السلطان الذي خرج معه، والانبساط في المأكّل، وأنّه لم يزل ذلك دأبه إلى أن استشهد بدمشق من جهة الخوارج»^(١).



= وهذه الأفيديّة كانت تتمُّ بحضور وفدٍ رفيع المستوى من الطرفين، ولم أقف على أمير الوفد الذي خرج من مصر ممثلاً للأمير جيش بن خمارويه بن أحمد بن طولون، علماً بأنّ المسؤول المباشر في عملية الفداء كان أمير الثغور في ذلك الوقت أحمد بن طغان - كما سبق - وكان قد ولّاه أبو الجيش خمارويه على طرسوس وعلى جميع الثغور الشامية سنة (٢٧٩هـ)، وكان أحمد بن طغان هذا حسن السيرة في تدبير الثغور، مشكور السياسة، وله غناء في الجهاد، وإليه يُنسب المديّ الطغاني الذي كان أهل طرسوس يتعارفونه. ترجمته في: (بغية الطلب في تاريخ حلب) (١/٢٥٢ - ٢٥٣).

(١) (تهذيب الكمال) (١/٣٣٤)، (سير أعلام النبلاء) (١٤/١٣١ - ١٣٢).

المبحث الرابع

خروجه من مصر، ووفاته رحمته الله

أولاً: خروجه من مصر:

استقرَّ الإمامُ النسائيُّ في مصر - كما سبق - ولكنه خرجَ منها قبل موته بثلاثة أشهرٍ ونصف، على ما سيأتي في كلام تلميذه ابن يونس.

وقد اختلفوا في سبب خروجه من مصر، كما اختلفوا في جهة ورودِه ^(١):

فقد ذكرَ تلميذه أبو سعيد بن يونس والدارقطني - فيما رواه الحاكم عنه - والحاكم وغيرهم أنَّ سببَ خروجِ النسائيِّ من مصر: أنه لما بلغَ ما بلغَ من العلم والمكانة: حسده الناسُ، فخرجَ منها إلى الرملة، وكانت المحنةُ فيها، ثم نُقِلَ إلى مكة وتوفي فيها، وسيأتي كلامُه في الفقرة الثانية.

بينما ذكرَ الدارقطني - في روايةٍ أخرى للحاكم عنه - أنه خرجَ حاجًّا، ولم يذكرِ الحسد، وذكرَ أنَّ المحنةَ كانت بدمشق، وأنه أخرجَ منها إلى مكة، وتوفي بها ^(٢).

أما الراجحُ في سبب خروجه: فلا يُستبعدُ اجتماعُ الأمرين - الحسدِ

(١) انظر: (بُغية الراغب المتمدني في ختم النسائي رواية ابن السنِّي) للسخاوي (ص/٩٢).

(٢) المصدر السابق (ص/٨٩).

وإرادة الحج - ليس بعيدًا أن يُحسدَ الإمامُ النسائيَّ على ما بلغَ إليه من المنزلةِ العاليةِ في العلم، وخاصةً أنه لم يكن من أهلِ مصر، إضافةً إلى سوءِ رأيه في أحدِ أئمةِ مصر في ذلك الوقت، وهو الإمامُ أحمد بن صالح المصري، حيث إنَّ النسائيَّ كان يسيءُ القولَ فيه، فلا يُستبعدُ أن تُوظفَ هذه الأمورُ في التضييقِ عليه، وأن يكون الإمامُ قد خرجَ منها متضايقًا، والله تعالى أعلم.

أما جهةُ ورودِه: فأكثرُ المصادر على أنَّ المحنةَ كانت في الرملة، وليس في دمشق، وذكرَ الإمامُ الذهبيُّ وغيره أنَّ المحنةَ كانت بدمشق - في جامعِها - ثم أخرجَ من المسجد، وحُمِلَ إلى الرملة^(١)، وهذا هو الذي تسكن إليه النفس، والله تعالى أعلم.

ثانيًا: وفاته:

أجمعوا على أنَّ الإمامَ النسائيَّ توفي سنة ثلاثمائة وثلاثة، ولكنهم اختلفوا في تحديد الشهر، وفي مكان وفاته، مع اتفاق الجميع على سبب الوفاة.

١ - ذهبَ بعضهم إلى أنه تعرَّضَ للتعذيبِ في الرملة، فنُقِلَ - بناءً على طلبه - إلى مكة، وتوفي هناك، ودُفِنَ بين الصفا والمروة.

قال الحاكمُ أبو عبد الله الحافظ: سمعتُ عليَّ بنَ عمر - وهو الإمامُ الدارقطني - يقول: «كان أبو عبد الرحمن النسائي أفقَه مشايخ مصر في عصره، وأعرفهم بالصَّحيح والسَّقيم من الآثار، وأعلمهم بالرجال؛ فلمَّا بلغ هذا المبلغ حسدوه فخرج إلى الرملة...».

ثم ذكرَ أنه قد حصلت فتنةٌ في الرملة، فضربَ الإمامُ النسائيَّ في

(١) انظر: (سير أعلام النبلاء) (١٤/١٣٢)، (طبقات الشافعية الكبرى) (٣/١٥)، (بغية الراغب) (ص/٩٢ - ٩٣).

الجامع، وقال: أخرجوني إلى مكة، فأخرجوه إلى مكة وهو عليل، وتوفي بها^(١).

وذكروا أنه دُفِنَ بين الصفا والمروة^(٢).

وقال الحاكم أبو عبد الله: «ومع ما جمع أبو عبد الرحمن من الفضائل رُزِقَ الشَّهادة في آخر عمره»^(٣).

هذا ما قاله الحاكم النيسابوري.

٢ - ولكن خالفه تلميذ النسائي الحافظ أبو سعيد بن يونس صاحب (تاريخ مصر)، فذكر أنه توفي في فلسطين - في الرملة - قال أبو سعيد في (تاريخه):

«كان النسائي إماماً حافظاً ثبّتاً؛ خرج من مصر في شهر ذي القعدة، سنة اثنتين وثلاثمائة، وتوفي بفلسطين يوم الاثنين لثلاث عشرة خلت من صفر سنة ثلاث وثلاثمائة»^(٤).

وهذا هو الذي رجّحه الإمام الذهبي قائلاً: «قلت: هذا أصح؛ فإن ابن يونس حافظ يقظ، وقد أخذ عن النسائي، وهو به عارف»^(٥).

قال الحافظ ابن نقطة: «ونقلت من خط أبي عامر محمد بن سعدون العبدي الحافظ: مات أبو عبد الرحمن النسائي بالرملة - مدينة فلسطين^(٦) - يوم الاثنين، لثلاث عشرة ليلة خلت من صفر، سنة ثلاث

(١) (تهذيب الكمال) للمزي (١/٣٣٨ - ٣٣٩).

(٢) انظر: (تاريخ الإسلام) [وفيات ٣٠١ - ٣١٠] (ص/١٠٩).

(٣) (معرفة علوم الحديث) للحاكم (ص/٨٣)، (تهذيب الكمال) للمزي (١/٣٣٩).

(٤) (تهذيب الكمال) للمزي (١/٣٤٠). (٥) (سير أعلام النبلاء) (١٤/١٣٣).

(٦) (مدينة فلسطين): هكذا كانت توصف مدينة (الرملة)، انظر: (البلدان) لليقوبي (ص/

٣٩) - نسخة المكتبة الشاملة -، وصفت بذلك لأنها كانت عاصمة فلسطين، وبقيت =

وثلاثمائة، ودُفِنَ ببيت المقدس»^(١).

ويبدو أنَّ الراجح هو القول الثاني، وأنه توفي في صفر، من تلك السنة، والله تعالى أعلم.

والإمام النسائي آخر الأئمة الستة وفاةً، بل هم في مرتبة شيوخه، كما ذكره السخاوي^(٢)، وكان من المعمَّرين، حيث عاشَ ثمانياً وثمانين سنة، رحمه الله تعالى، وأسكنه فسيح جناته.



= على ذلك أربعمئة سنة، وهي الآن ترزح تحت الاحتلال اليهودي كبقية مدن الإسلام هناك، نسأل الله تعالى أن يُعيد لها كلها إلى المسلمين، وأن يُخرج اليهود منها أذلة صاغرين، وليس ذلك على الله بعزیز.

(١) (التقييد) لابن نقطة (١/١٥٤ - ١٥٥)، وعنه ابنُ كثير في (البداية والنهاية) (١١/١٣٥).

(٢) في (القول المعتبر في ختم النسائي رواية ابن الأحمر) (ص/٧٨).

الفصل الثاني

حياة الإمام النسائي العلمية

وفيه ستة مباحث:

المبحث الأول: طلبه للحديث، ورحلاته.

المبحث الثاني: شيوخ الإمام النسائي.

المبحث الثالث: تلاميذ الإمام النسائي.

المبحث الرابع: مؤلفات الإمام النسائي.

المبحث الخامس: مكانته العلمية.

المبحث السادس: ثناء العلماء عليه.

المبحث الأول

طلبه للحديث، ورحلاته

أولاً: طلبه للعلم:

طلب الإمام النسائي العلم في صغره، فارتحل إلى قتيبة بن سعيد البغلاني في سنة ثلاثين ومائتين، وعمره إذ ذاك خمس عشرة سنة، فأقام عند قتيبة سنة وشهرين، فأكثر عنه.

فإذا كان النسائي قد ارتحل في هذا السن: فمن المؤكد أنه كان قد حصل قبل الرحلة الأمور الضرورية للمبتدئ من طلاب العلم، وأنه كان قد تأهل للرحلات في هذه السن المبكرة.

كما أن من المرجح أنه كان قد أخذ عن بعض أبرز علماء بلده، كما هي عادة طلاب الحديث وعلمائه.

ثانياً: رحلاته:

الإمام النسائي من المتميزين بالتبكير في الرحلات، وكذلك من المتميزين بكثرتها، قال عنه الإمام المزي رَحِمَهُ اللهُ: «أحد الأئمة المبرزين، والحفاظ المتقنين، والأعلام المشهورين، طاف البلاد، وسمع بخراسان، والعراق، والحجاز، ومصر، والشام، والجزيرة...»^(١).

وقال السخاوي: «وارتحل رَحِمَهُ اللهُ الرحلة الواسعة الجامعة، وسافر

(١) (تهذيب الكمال) (١/٣٢٩).

في الطلب والجمع إلى البلاد الشاسعة، وطاف البلاد لعلَّو
الإِسناد»^(١).

وفيما يلي ذكرُ أبرز البلاد أو المدن التي رحلَ إليها، مع التعريف
الموجز لما يحتاجُ إلى ذلك منها:

١ - بَغْلان^(٢):

أولُ رحلته كانت إلى بَغْلان^(٣)؛ لِيَسْمَعَ من قتيبة بن سعيد البغلاني
(ت ٢٤٠هـ)، كما سبق، وسمعَ من غيره أيضًا.

٢ - نيسابور^(٤):

رحلَ إليها وسمعَ من إِسْحاق بن راهويه وأكثرَ عنه، وسمعَ أيضًا من
الحسين بن منصور السُّلَمي، ومحمد بن رافع، وأقرانهم.

٣ - مرو^(٥):

وهي أقربُ المراكز العلمية الكبيرة من مدينة «نسا»، إلَّا أنَّ النسائيَّ

(١) (بُغْيَةُ الرَّاغِبِ الْمُتَمَنِّيِّ فِي خَتَمِ النَّسَائِيِّ رِوَايَةُ ابْنِ السَّنِيِّ) لِلْسَخَاوِيِّ (ص/٦٩).

(٢) من أشهر مدن خراسان، تقع الآن شمال أفغانستان، وما زالت تحتفظ باسمها.

(٣) وَذَكَرَ ابْنُ الْجَوْزِيِّ فِي (الْمُنْتَظَمِ) (٣٦٩٤/٧) أَنَّ أَوَّلَ رَحَلَتِهِ كَانَتْ إِلَى نَيْسَابُورَ، وَهَذَا خَطَأً، فَأَوَّلُ رَحَلَتِهِ إِلَى قَتَيْبَةَ، وَهُوَ بَغْلَانِي، وَقَدْ صَرَّحَ النَّسَائِيُّ نَفْسُهُ بِكَوْنِ الرِّحْلَةِ إِلَى قَتَيْبَةَ أَوَّلَ رَحَلَتِهِ، كَمَا سَبَقَ عِنْدَ ذِكْرِ تَارِيخِ وَلَادَتِهِ، وَلَا خِلَافَ فِي ذَلِكَ، بَلْ نَصَّ الذَّهَبِيُّ عَلَى ذَلِكَ بِقَوْلِهِ: «فَارْتَحَلَ إِلَى قَتَيْبَةَ... فَأَقَامَ عِنْدَهُ بِبَغْلَانَ سَنَةً فَأَكْثَرَ عَنْهُ». (سِير أَعْلَامُ النُّبَلَاءِ) (١٤/١٢٥).

وَفِي (الْمُنْتَظَمِ) أَنَّ النَّسَائِيَّ - بَعْدَ أَنْ رَحَلَ إِلَى نَيْسَابُورَ - «خَرَجَ إِلَى بَغْدَادَ، فَأَكْثَرَ عَنْ قَتَيْبَةَ».

قُلْتُ: هَذَا خَطَأٌ أَيْضًا، وَأُظُنُّ أَنَّ «بَغْدَادَ» مَصْحَفٌ مِنْ «بَغْلَانَ»؛ لِأَنَّ قَتَيْبَةَ بَغْلَانِي، وَلَمْ يَسْتَقِرْ فِي غَيْرِهَا، وَتَوَفَّى فِيهَا، كَمَا فِي (تَارِيخِ بَغْدَادَ) (١٢/٤٧٠)، وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ.

(٤) مِنْ كِبَرِيَّاتِ مَدَنِ خِرَاسَانَ، تَقَعُ الْآنَ فِي الشَّمَالِ الشَّرْقِيِّ مِنْ إِيرَانَ، وَتَسَمَّى الْآنَ (نَيْسَابُورَ).

(٥) مِنْ عَوَاصِمِ خِرَاسَانَ الْكُبْرَى، تَقَعُ الْآنَ إِلَى الشَّرْقِ مِنْ مَدِينَةِ (عَشَقُ آبَادَ) عَاصِمَةِ =

قد تجاوزها في أول رحلته، فذهب إلى بغلان؛ حرصاً على السماع من قتيبة بن سعيد البغلاني.

٤ - جرجان^(١) :

ذكره صاحب (تاريخ جرجان)^(٢).

٥ - البصرة:

وسمع بها من عباس بن عبد العظيم العنبري، ومحمد بن المثنى، ومحمد بن بشار - بندار - وعمرو بن علي الفلاس، وغيرهم.

٦ - الكوفة:

وسمع بها من أبي كريب محمد بن العلاء، وهناد بن السري، وعلي ابن الحسن الخلال، وطائفة.

٧ - بغداد:

وقد رحل إليها مراراً، وسمع بها من محمد بن إسحاق الصاغاني، وعباس بن محمد الدوري، وأحمد بن منيع، وجماعة، ومن الغريب أنه لم يذكره الخطيب في (تاريخ بغداد)، قال السخاوي: «ولم أره في (تاريخ بغداد) للخطيب، والظن عدم خلو بعض ذيوله - سيما ابن النجار - منه»^(٣).

= جمهورية تركمانستان، وتسمى الآن (ماري).

(١) تقع مدينة جرجان في شمال إيران، في الزاوية الجنوبية الشرقية من بحر الخزر (قزوين)، كانت تسمى (إستراباد)، وهي مركز منطقة (إستراباد)، وتسمى بالفارسية (گران)، تقع بين (شاهرود) و(بندر شاه) الواقعة على بحر قزوين.

(٢) (ص/ ٢٦٧، ٢٦٨، ٣١٧، ٣٤٤).

(٣) قلت: طبع جزء من (ذيل ابن النجار على تاريخ بغداد)، من حرف العين، فليس فيه ذكر للنسائي، ولكنه في (ذيل تاريخ بغداد) للديمياطي (ص/ ٤٨ - ٤٩).

٨ - مكة المكرمة:

وسمع بها من محمد بن زُنْبُور.

٩ - دمشق:

وسمع بها من هشام بن عَمَّار، ودُحَيْم، والعباس بن الوليد بن مَزِيد، وطائفة.

١٠ - حلب:

وسمع بها من أبي الفضل بن العباس بن إبراهيم الحلبي.

١١ - حمص:

رحلَ إليها، وسكنها مدةً، بل تولَّى فيها ولاية القضاء^(١)، ولذلك قال أبو عوانة في (صحيحه): «حدَّثنا أحمدُ بنُ شعيب النسائي قاضي حمص، حدَّثنا محمد بنُ قدامة..»، فذكر حديثاً^(٢).

وقال الحافظ ابنُ كثير: «قد ولي الحكمَ بمدينة حمص، سمعته من شيخنا الحافظ أبي الحجاج المزيّ - رحمه الله عليه - عن رواية الطبراني في معجمه الأوسط حيث قال: حدَّثنا أحمدُ بنُ شعيب الحاكم بحمص...»^(٣).

وقال البيهقي: «أخبرنا أبو عليّ الحسين بن محمد الرُّوذباري، حدَّثنا أبو بكر محمد بن أحمد بن حمويه العسكري بالبصرة، حدَّثنا أبو عبد الرحمن النسائي أحمدُ بنُ شعيب قاضي حمص»^(٤).

(١) صرَّح به ابنُ كثير في (البداية والنهاية) (١١/١٣٥).

(٢) (مسند أبي عوانة) (٢/٤٩١، ٣/١١٤)، وانظر: (سير أعلام النبلاء) (١٤/١٣٢).

(٣) (البداية والنهاية) (١٤/٧٩٤).

(٤) (الأسماء والصفات) له (ص/٥٧٨).

١٢ - المصيصة^(١):

وسمع بها من قاضيها أحمد بن عبد الله بن أبي المضاء.

١٣ - مصر:

وسمع بها من يونس بن عبد الأعلى، وأحمد بن عبد الرحمن بن وهب، وعيسى بن حماد - زغبة -، وآخرين.

واستقر بمصر أخيراً، ولم يخرج منها إلا قبل موته بثلاثة أشهر ونصف، وتوفي في الرملة إثر تعرضه للضرب، كما سبق التفصيل.

والبلاد التي رحل إليها النسائي تشمل دولاً وأقاليم كثيرة، تبدأ من تركمانستان شرقاً، وتمتد بأفغانستان، وإيران، والعراق - من جنوبها إلى شمالها - والحجاز، إلى مصر غرباً، كما أنها تمتد إلى الشام، وجنوب تركيا شمالاً، وهذه بلاد شاسعة لا يتجشم قطع مفاوزها إلا ذوو الهِمَم العالية، والعزائم الكبيرة.

والملاحظ في رحلات الإمام النسائي:

١ - أن الإمام النسائي قد بدأ رحلاته مبكراً وهو في الخامسة عشرة من عمره، وذهب إلى أحد أبرز وأشهر الأئمة الموجودين في ذلك الوقت، وهو قتيبة بن سعيد البغلاني، فمكث عنده سنة وشهرين، ثم واصل رحلاته الأخرى.

٢ - أن الإمام النسائي بسبب تبكيه في الرحلات: شارك الشيخين (البخاري ومسلماً) وبقية الأئمة في كثير من شيوخهم، بل في كبار شيوخهم، مع كونه من طبقة تلاميذ أولئك^(٢).

(١) مدينة تاريخية على شاطئ (جیحان) من ثغور الشام بين أنطاكية وبلاد الروم، قرية من طرسوس، كانت من أشهر ثغور الإسلام، تقع أطلالها الآن بالقرب من مدينة (أضنة) التركية.

(٢) كما ذكره السخاوي في (القول المعتبر) (ص/٧٨).

٣ - الرقعة التي طواها الإمام النسائي في رحلاته الكثيرة لطلب الحديث: واسعة جداً - كما سبق - وقد رحل إلى مدن كثيرة، مما جعل كثيراً من المؤلفين في البلدان يذكرونه في مؤلفاتهم التي خصّوها بها بعض البلدان، فقد ذكر في تواريخ: مكة، ودمشق، وحلب، ومصر، ونيسابور، وجرجان. والغريب أنه لم يُذكر في (تاريخ بغداد) مع رحلته إليها مراراً، كما سبق، ولكن استدرّكه الدميّاطي في (ذيله على تاريخ بغداد)^(١).



المبحث الثاني

شيوخ الإمام النسائي رحمته الله

أخذ الإمام النسائي الحديث عن مشايخ كثيرين، قال المزي: «أحد الأئمة المبرزين، والحفاظ المُنقنين، والأعلام المشهورين، طاف البلاد؛ وسمع - بخراسان، والعراق، والحجاز، ومصر، والشام، والجزيرة - من جماعة يطول ذكرهم...»^(١).

وقال الحافظ ابن حجر: «سمع من خلائق لا يُحصون»^(٢).

وقد ألّف النسائي رسالة ذكر فيها بعض شيوخه، طُبعت باسم «تسمية الشيوخ»، وعدد الشيوخ الذين ذكرهم فيها: (١٩٦) شيخًا.

وأجمع من جمع شيوخه هو الحافظ ابن عساكر في (المعجم المشتمل)، فقد ذكر فيه (٤٤٤) شيخًا، واستدرك عليه الشيخ عبد الفتاح أبو غدة في جمعه لشيوخ النسائي في المجتبى ثلاثة ممن لم يذكرهم ابن عساكر في المعجم.

وعدد شيوخه في «المجتبى»: (٣٣٥) شيخًا، على حسب ما ورد في فهرس الشيخ عبد الفتاح أبي غدة.

وعدد شيوخه في «الكبرى» الذين لم ترد لهم رواية في «المجتبى»: (١١٢) شيخًا، والمجموع: (٤٤٧) شيخًا.

(٢) تهذيب التهذيب (١/٣٥).

(١) تهذيب الكمال (١/٣٢٩).

أولاً: شيوخه في الحديث:

سبق ذكر بعض كبار مشايخه عند استعراض رحلاته، وسأذكر هنا بعض أكابر شيوخه الذين تخرج على أيديهم، ثم سأذكر أقدم شيوخ النسائي الذين علّا بهم إسناده، ثم سأذكر (١٥) شيخاً من شيوخه الذي أكثر عنهم في سننه «المجتبى».

أ - أما كبار شيوخه الذين تخرج بهم فمنهم الأئمة:

١ - إسحاق بن راهويه (إسحاق بن إبراهيم بن مخلد) المروزي (ت ٢٣٨هـ).

٢ - قتيبة بن سعيد البغلاني (ت ٢٤٠هـ).

٣ - عمرو بن علي بن بحر الفلاس البصري (ت ٢٤٩هـ).

٤ - محمد بن إسماعيل البخاري (ت ٢٥٦هـ) ^(١).

٥ - محمد بن يحيى بن عبد الله بن فارس الذهلي النيسابوري (ت ٢٥٨هـ).

٦ - أبو زرعة الرازي (عبيد الله بن عبد الكريم بن يزيد) (ت ٢٦٤هـ).

٧ - أبو داود السجستاني (سليمان بن الأشعث) (ت ٢٧٥هـ).

٨ - أبو حاتم الرازي (محمد بن إدريس بن المنذر الحنظلي) (ت ٢٧٧هـ).

(١) جزم الإمام المزي - في تهذيب الكمال - بأن الإمام النسائي لم يسمع من الإمام البخاري، وأن الذي وقع في «السنن» حينما قال: حدثنا محمد بن إسماعيل، وقيل عنه إنه البخاري؛ أن هذا من تصرف بعض الرواة، لكن بعد التتبع تبين أن الراجح هو ثبوت روايته عن الإمام البخاري.

هؤلاء أبرز الأئمة الذين تخرج بهم الإمام النسائي في الحديث^(١).

ب - أقدم شيوخ النسائي الذين علا بهم إسناده:

- ١ - يحيى بن موسى أبو زكريا، الحافظ الحجة (ت ٢٣٠هـ).
 - ٢ - إسحاق بن إبراهيم الحنظلي المعروف بابن راهويه (ت ٢٣٨هـ).
 - ٣ - محمود بن غيلان أبو أحمد المروزي، الحافظ الثقة (ت ٢٣٩هـ).
 - ٤ - عثمان بن محمد بن أبي شيبة، الحافظ (ت ٢٣٩هـ).
 - ٥ - قتيبة بن سعيد الثقفي البغلاني (ت ٢٤٠هـ).
 - ٦ - سويد بن نصر بن سويد المروزي، راوية ابن المبارك (ت ٢٤٠هـ).
 - ٧ - إبراهيم بن يوسف بن ميمون الباهلي، عالم بلخ، الصدوق (ت ٢٤٠هـ).
 - ٨ - محمد بن عبد الله بن عمار الموصلي، الحجة (ت ٢٤٢هـ).
 - ٩ - هناد بن السري، الحافظ (ت ٢٤٣هـ).
 - ١٠ - علي بن حنبل بن إياس السعدي المروزي (ت ٢٤٤هـ).
- ج - ذكر خمسة عشر شيخاً من شيوخه الذين أكثر عنهم في «سننه المجتبى»^(٢):

(١) بُغية الراغب الممتني في ختم النسائي رواية ابن السني للسخاوي (ص/٧٤).

(٢) هذه الإحصائية مأخوذة من جمع أرقام أحاديثهم من فهرس شيوخ النسائي الذي عمله الشيخ عبد الفتاح أبو غدة في طبعته من السنن (٩/٢٢٥ - ٢٥٦)، وانظر: (الإمام النسائي وكتابه المجتبى) (ص/١٣ - ١٤).

العدد	اسم الشيخ	عدد مروياته	
		في ط ش أبي غدة	في ط التأصيل
١	قتيبة بن سعيد بن جميل البغلاني «ثقة ثبت»	٦٧٧	٦٨٧
٢	إسحاق بن إبراهيم بن مخلد (ابن راهويه) «ثقة حافظ مجتهد»	٣٤٤	٣٤٩
٣	عمرو بن علي بن بحر الفلاس البصري «ثقة حافظ»	٢٠٨	٣٠٣
٤	سويد بن نصر بن سويد المروزي «ثقة»	٢٠٨	٢١٣
٥	محمد بن المثنى أبو موسى الزّمين «ثقة ثبت»	١٩٣	٢٠٥
٦	محمد بن بشار بن عثمان العبدي بن دار «ثقة»	١٨٦	١٩٠
٧	محمد بن عبد الأعلى الصنعاني البصري «ثقة»	١٥٩	١٦٤
٨	إسماعيل بن مسعود أبو مسعود الدمشقي الجحدري «ثقة»	١٤٧	١٤٨
٩	الحارث بن مسكين بن محمد المصري «ثقة فقيه»	١٤٠	١٤٤
١٠	علي بن حُجر بن إياس السعدي المروزي «ثقة حافظ»	١٣٧	١٣٩
١١	يعقوب بن إبراهيم بن كثير أبو يوسف الدّورقي ^(١) «ثقة»	١١٠	١٠٨
١٢	محمد بن سلمة بن عبد الله بن أبي فاطمة المرادي المصري «ثقة»	١٠٩	١١٠

(١) وليس هو يعقوب بن إبراهيم بن سعد الزهري (ت ٢٠٨)، كما في (الإمام النسائي وكتابه المجتبى) (ص/١٣)، وسبب الخلط: أنَّ الشيخ أبا غدة اقتصر على (يعقوب بن إبراهيم)، وظنَّ الدكتور عمر إيمان أبو بكر أنه الزهري، وليس هو، وعدد روايات يعقوب الزهري في (السنن): (٥١) حديثًا، كما في فهرس المجتبى من طبعة دار التأصيل (٥١٥/٩).

١٣	محمد بن منصور بن ثابت أبو عبد الله الخزاعي الجَوَّاز ^(١) «ثقة»	١٠٨	١١٣
١٤	عبيد الله بن سعيد بن يحيى الإشكري السرخسي نزيل نيسابور «ثقة مأمون سني»	١٠٨	١٠٨
١٥	أحمد بن سليمان بن عبد الملك الرهاوي «ثقة حافظ»	١٠٤	١٠٦

ثانيًا: شيوخه في القراءة والفقه:

أما القراءة: فقد أخذها عن أحمد بن نصر النيسابوري، وأبي شعيب صالح بن زياد السُّوسي^(٢).

وأما الفقه: فأخذه عن يونس بن عبد الأعلى، والربيعين^(٣)، وغيرهم من أصحاب الشافعي، وعن الإمام عبد الله بن الإمام أحمد، وكذلك عن خلق من أصحاب الإمام مالك^(٤).

فائدة:

ذكر العلامة أحمد محمد شاكر رَحِمَهُ اللهُ عَنْهُمْ^(٥): أن أصحاب الكتب الستة رووا عن شيوخ كثيرين، واشتركوا في الرواية عن تسعة شيوخ، وهم:

١ - عباس بن عبد العظيم العنبري (ت ٢٤٦هـ).

(١) وليس محمد بن منصور بن داود الطوسي نزيل بغداد، كما في (الإمام النسائي وكتابه المجتبى) (ص/١٤)، فهذا عددٌ مروياته في (السنن الصغرى) ثلاثة أحاديث، كما في فهرس «المجتبى» من طبعة التأصيل (٤٧٦/٩).

(٢) انظر: (تهذيب الكمال) (٣٢٩/١)، (غاية النهاية) لابن الجزري (١/٦١).

(٣) هما: الربيع بن سليمان بن عبد الجبار المرادي المصري المؤذن، صاحب الشافعي، والثاني: الربيع بن سليمان بن داود الجيزي، أبو محمد الأزدي - مولا هم - الأعرج.

(٤) (بُغية الراغب المَتَمِّني في ختم النسائي رواية ابن السني) للسخاوي (ص/٧٤).

(٥) مقدمة الشيخ أحمد شاكر على (جامع الترمذي) (٨١/١).

- ٢ - أبو حفص عمرو بن علي الفلاس (ت ٢٤٩هـ).
- ٣ - نصر بن علي الجهضمي (ت ٢٥٠هـ).
- ٤ - محمد بن بشار بُندار (ت ٢٥٢هـ).
- ٥ - محمد بن المثنى، أبو موسى الزَّمين (ت ٢٥٢هـ).
- ٦ - يعقوب بن إبراهيم الدَّورقي (ت ٢٥٢هـ).
- ٧ - زياد بن يحيى الحساني (ت ٢٥٤هـ).
- ٨ - محمد بن معمر القيسي البحراني (ت ٢٥٦هـ).
- ٩ - أبو سعيد الأشج عبد الله بن سعيد الكندي (ت ٢٥٨هـ).



المبحث الثالث

تلاميذُ الإمامِ النَّسائي رَحِمَهُ اللهُ

كان الإمامُ النَّسائيُّ إمامَ عصره في وقته، وكانت رحلةُ الطلابِ إليه متدفقةً أيامَ كونه في مصر، قال الإمامُ الذهبيُّ: «جالَ في طلب العلم في خراسان، والحجاز، ومصر، والعراق، والجزيرة، والشام، والثغور، ثم استوطنَ مصر، ورحلَ الحُفَاطُ إليه، ولم يَبْقَ له نظيرٌ في هذا الشأن»^(١).

وتلاميذُه كثيرون، ذكرَ الذهبيُّ منهم سبعةً وخمسين نفساً، وأوصلهم السخاويُّ إلى سبعةٍ وستين نفساً، وفيما يلي ذكرُ بعضِ أشهرِ تلاميذِه:

١ - أبو بشر محمد بن أحمد بن حمَّاد الدُّولابي (ت ٣١٠هـ)، وهو من أقرانه.

٢ - أبو عوانة يعقوب بن إسحاق الإسفراييني (ت ٣١٦هـ).

٣ - أبو جعفر أحمد بن محمد بن سلامة الطحاوي (ت ٣٢١هـ).

٤ - محمد بن عمرو بن أبي جعفر العقيلي، صاحب «الضعفاء» (ت ٣٢٢هـ).

٥ - أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل النَّحاس النحوي (ت ٣٣٨هـ).

٦ - أبو سعيد أحمد بن محمد بن زياد المعروف بابن الأعرابي (ت ٣٤٠هـ).

(١) (سير أعلام النبلاء) (١٤/١٢٧).

- ٧ - أبو بكر محمد بن أحمد بن الحدّاد الشافعي (ت ٣٤٤هـ).
 - ٨ - وابنه: عبد الكريم بن أبي عبد الرحمن النسائي (ت ٣٤٤هـ).
 - ٩ - أبو سعيد عبد الرحمن بن أحمد بن يونس بن عبد الأعلى الصّدفي، صاحبُ «تاريخ مصر» (ت ٣٤٧هـ).
 - ١٠ - أبو علي الحسين بن علي النيسابوري الحافظ (ت ٣٤٩هـ).
 - ١١ - محمد بن حبان، أبو حاتم البستي، صاحب «الصحيح» (ت ٣٥٤هـ).
 - ١٢ - أبو القاسم حمزة بن محمد بن علي الكناني (ت ٣٥٧هـ).
 - ١٣ - محمد بن معاوية بن عبد الرحمن، أبو بكر الأموي، القرطبي القرشي، المعروف بابن الأحمر (ت ٣٥٨هـ).
 - ١٤ - أبو القاسم سليمان بن أحمد الطبراني، صاحب «المعاجم» (ت ٣٦٠هـ).
 - ١٥ - الحسن بن الخضر الأسيوطي (ت ٣٦١هـ).
 - ١٦ - أبو بكر أحمد بن محمد بن إسحاق ابن السّنيّ (ت ٣٦٤هـ).
 - ١٧ - أبو أحمد عبد الله بن عدي الجرجاني الحافظ (ت ٣٦٥هـ).
 - ١٨ - أبيض بن محمد بن الحارث بن أبيض القرشي الفهري المصري (ت ٣٧٧هـ).
- وغيرهم من الحفاظ المعروفين، الذين تتلمذوا على الإمام النسائي، وسيأتي ذكر بعضهم أيضاً عند الحديث عن رُواة سنن النسائي. رحمَ الله الجميع.



المبحث الرابع

مؤلفات الإمام النَّسَائِيّ رحمته الله

له مؤلفات كثيرة، من أهمها^(١):

أولاً: الكتب المطبوعة:

- ١ - «السنن - المجتبى»، وسيأتي الحديث عنه.
- ٢ - «السنن - الكبرى»، حَقَّقَ جزءًا منه الشيخ عبد الصمد شرف الدين، ولم يكمله، ثم طُبِعَ بتحقيق عبد الغفار البنداري وسيد كسروي حسن، ثم طبعة محققة أخرى في مؤسسة الرسالة، في (١٢) مجلدًا مع الفهارس، مع مقدمة فيها دراسة عن الكتاب، وترجمة للمؤلف.
- ثم طبع طبعةً أخرى محققة، طبعته دار التأصيل في (٢٠) مجلدًا مع الفهارس، وهي طبعةٌ رائعة، مع مقدمة في دراسة عن الكتاب وترجمة للمؤلف.
- ٣ - «تفسير القرآن»، طُبِعَ بتحقيق سيد عباس الجليمي وصبري بن عبد الرحمن الشافعي، وطبع في مكتبة السنة.
- ٤ - «خصائص علي عليه السلام»، وقد طبع عدة طبعات، وهو جزءٌ من «السنن الكبرى»^(٢). وقد نبّه شيخ الإسلام إلى أنّ هذا الكتاب يشتمل على

(١) انظر: (بغية الراغب المتمني) (ص/٦٧ - ٦٨)، (مقدمة السنن الكبرى) - طبعة مؤسسة الرسالة - (١/١٧ - ٢١).
(٢) انظر المطبوع: (٧/٤٠٧ - ٤٨٣).

ضعاف الروايات، بل موضوعاتها؛ فإنَّ غرضه كان الجمع فقط، لا النقد^(١).

٥ - «عمل اليوم والليلة»، طبع عدة طبعات، لعلَّ أحسنها هي طبعة الدكتور فاروق حمادة، وقد ضَمَّنَ مقدمةً تحقيقه دراسةً جيدةً عن الإمام النسائي وكتابه السنن، وهو أيضًا جزءٌ من «السنن الكبرى» في بعض النسخ^(٢).

٦ - «فضائل القرآن»، وقد طبع بتحقيق الدكتور فاروق حمادة، وهو أيضًا موجودٌ ضمن «السنن الكبرى»^(٣).

٧ - «عشرة النساء»، طبع بتحقيق عمرو علي عمر، وهو أيضًا جزءٌ من «السنن الكبرى»^(٤).

٨ - «تسميةُ فقهاء الأمصار من الصحابة رضي الله عنهم فمن بعدهم»، طُبع ملحقًا بكتابه «الضعفاء والمتروكون»، وطبع مع «مجموعة رسائل في علوم الحديث للنسائي»، حققها الباحث جميل علي حسن، ونشرتها مؤسسة الكتب الثقافية، وطبع أيضًا مع «مجموعة رسائل في علوم الحديث للإمام النسائي وللخطيب البغدادي»، حققها وعلق عليها السيد صبحي البدري السامرائي.

٩ - «تسمية من لم يَرَوْ عنه غيرُ رجلٍ واحد»، طُبع ملحقًا بكتاب «الضعفاء والمتروكون»، ومع المجموعتين المذكورتين.

١٠ - «أحسن الأسانيد التي تُروى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم»، طُبع مع

(١) انظر: (منهاج السنة النبوية) (٤/ ١١٩، ١٩٤).

(٢) وهو المجلد التاسع في المطبوع.

(٣) انظر المطبوع: (٧/ ٢٤١ - ٢٩٢).

(٤) انظر المطبوع: (٨/ ١٤٩ - ٣٠٧).

المجموعة الأولى المذكورة.

١١ - «تسمية الضعفاء والمتروكين والثقات ممن حُمِلَ عنهم الحديث من أصحاب أبي حنيفة»، طبع مع المجموعة الأولى المذكورة.

١٢ - «الضعفاء والمتروكون».

١٣ - «الطبقات»، ولعل المطبوع منه ناقص^(١).

١٤ - «من حَدَّثَ عنه ابنُ أبي عروبة ولم يسمع منه»، طبع ملحَقًا بكتابه «الضعفاء والمتروكون»، وطبع مع «مجموعة رسائل في علوم الحديث» الأولى.

١٥ - «تسمية الشيوخ»، وقد ذكرَ فيه النسائيُّ شيوخَه الذين أخذَ عنهم، وعددهم فيه (١٩٦) شيخًا، وقد طبع بتحقيق الدكتور قاسم علي سعد، وطبع أيضًا باسم «تسمية مشايخ أبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب ابن علي النسائي الذين سمعَ منهم»، بتحقيق الدكتور الشريف حاتم العوني.

١٦ - «الإغراب»، وهو مسندٌ حديثِ شعبة وسفيان، مما رواه شعبة ولم يروِه سفيان، أو رواه سفيان ولم يروِه شعبة من الحديث والرجال^(٢). رواه عنه عبدُ الله بن زكريا بن حَيُّويه النيسابوري، وسعيد بن جابر بن موسى الكلاعي الأندلسي. قال السخاوي: «اتصلَ بنا جلُّه»^(٣).

وهو كتابٌ كبير^(٤)، طبعَ منه الجزء الرابع سنة (١٤٢١هـ)، برواية ابن

(١) انظر: (مقدمة السنن الكبرى) (١٩/١) ط: الرسالة، (الرسالة المستطرفة) لمحمد بن جعفر الكتاني (ص/١٣٨).

(٢) ذكرَه ابنُ خير في (فهرستِه) (ص/١٤٦) وغيره، وانظر: (القول المعتبر) (ص/٧٨)، (بغية الراغب) (ص/٦٨). (٣) (بغية الراغب) (ص/٦٨).

(٤) انظر شيئًا عن ذلك في (مشيخة ابن الحطاب) (ص/١١٧).

حَيَّوِيهِ النيسابوري، بتحقيق أبي عبد الرحمن محمد الثاني بن عمر بن موسى.

١٧ - «إملاءاته الحديثية»^(١).

قال السخاوي: «مجلسان من أماليه، رواية أبيض بن محمد بن أبيض عنه، وكان إملاؤه لهما في سنة ثلاثمائة»^(٢).

وقد طبع سنة (١٤١٤هـ) بمكتبة التربية الإسلامية بمصر، وكذلك في دار ابن الجوزي بالسعودية، باسم: «جزء فيه مجلسان من إملاء أبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي النسائي»، بتحقيق الشيخ أبي إسحاق الحويني الأثري.

١٨ - «ذكر المدلسين»، رواه عنه أبو بكر محمد بن أحمد بن محمد ابن جعفر الكناني المصري، ابن الحداد، طبع أكثر من طبعة، منها طبعة دار عالم الفوائد، بعناية الدكتور حاتم بن عارف العوني، عام (١٤٢٣هـ).

١٩ - «ذكر مَنْ يُعرف من القضاة بالحديث»، رواه عنه أبو إسحاق إبراهيم بن محمد بن أحمد بن بسّام الهاروني، طبع ملحقاً بكتاب «تسمية مشايخ أبي عبد الرحمن»، بعناية الدكتور حاتم بن عارف العوني.

٢٠ - «الكذّابون المعروفون بوضع الحديث على رسول الله ﷺ»، رواه عنه أبو محمد الحسن بن رشيق العسكري، وطبع ضمن «مجموعة

(١) له نسخة في (الظاهرية)، انظر: (المنتخب من مخطوطات الحديث) للشيخ الألباني (١٥٢٩).

(٢) (بغية الراغب) (ص/٦٨)، قال محققو (المجتبى) - طبعة التّأصيل -: «قلنا: لعل هذا هو تاريخ سماع المجلس الأول، وأما المجلس الثاني فجاء في أوله: «حدثنا أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي النسائي إملاءً في المسجد الجامع، بعد صلاة الجمعة، من جمادى الآخرة، سنة ثلاث وثلاثمائة».

رسائل في علوم الحديث للنسائي».

ثانيًا: الكتب غير المطبوعة:

١ - «الجمعة»، وله نسخٌ مخطوطة متعددة، في (كوبرلي)، و(الظاهرية)، و(طلعت)، وغيرها^(١).

٢ - «مناسك الحج»، ذكره ابن الأثير في (جامع الأصول)^(٢) وغيره.

٣ - «جزء من حديث عن النبي ﷺ»، ذكره فؤاد سزكين^(٣)، وذكر أنّ له نسخًا مخطوطةً في (الظاهرية) مجموع (١٠٧) (٣١٠ - ٣٢١) من القرن السابع الهجري، قال محققو «السنن الكبرى»^(٤): «ولا نستبعد أن يكون قطعة من السنن الكبرى».

٤ - «أسماء الرواة والتميز بينهم»^(٥)، وسمّاه بعضهم: «التميز».

٥ - «الجرح والتعديل»، ذكره الحافظ ابن حجر^(٦).

٦ - «شيوخ الزُّهري»، ذكره الحافظ ابن حجر^(٧).

٧ - «الكنى»، ذكره ابن خیر والذهبي^(٨).

(١) انظر: (تاريخ التراث العربي) لفؤاد سزكين (ص/٤٢٦).

(٢) (١١٦/١).

(٣) في (تاريخ التراث العربي) (ص/٤٢٦).

(٤) (١٨/١).

(٥) هكذا سمّاه المزيّ في (تهذيب الكمال) (١/١٥١).

(٦) ذكره الحافظ ابن حجر في مواضع عديدة من (تهذيب التهذيب)، منها: (١/٩٧، ٤١٩، ٩١/٤)، وكذلك في (لسان الميزان) (١/٤٦٢، ٢/١٧١، ٣٨٦، ٤/٣٧٢، ٤١٤، ٤٢٢) وغيرها من المواضع، وانظر: (مقدمة السنن الكبرى) (١/١٩) - طبعة: الرسالة -.

(٧) انظر: (تلخيص الحبير) (١/١١٠).

(٨) انظر: (فهرست ابن خير) (ص/٢١٤)، (سير أعلام النبلاء) (١٤/١٣٣).

- ٨ - «مسند علي بن أبي طالب»، وهو غير «خصائص علي عليه السلام» السابق، ورمزه في «تهذيب الكمال» وفروعه: «عس».
- ٩ - «مسند ابن جريج».
- ١٠ - «مسند حديث الزهري بعلمه والكلام عليه».
- ١١ - «مسند حديث سفيان بن سعيد الثوري».
- ١٢ - «مسند حديث شعبة».
- ١٣ - «مسند حديث الفضيل بن عياض وداود الطائي ومفضل بن مهلهل الضبي».
- ١٤ - «مسند حديث مالك بن أنس»، ورمزه في «تهذيب الكمال» وفروعه: «كن».
- ١٥ - «مسند حديث يحيى بن سعيد القطان».
- ذكر هذه المسانيد كلها ابن خير في «فهرسته»^(١).
- ١٦ - «معرفة الإخوة والأخوات»^(٢).



(١) (ص/ ١٤٥ - ١٤٨).

(٢) انظر: (مقدمة ابن الصلاح) (ص/ ٢٧٩).

المبحث الخامس

مكانة الإمام النسائي العلميّة

الإمام النسائي رَحِمَهُ اللهُ مِنْ أَبْرَزِ أئِمَّةِ عَصْرِهِ فِي الْحَدِيثِ وَفَقْهِهِ، بَلْ صَارَ أَوْحَدَ زَمَانِهِ لِكَوْنِهِ قَدْ عُمِّرَ طَوِيلًا، فَكَانَتْ الرِّحْلَةُ إِلَيْهِ مِنَ الْآفَاقِ، كَمَا سَبَقَ بَيَانُهُ عِنْدَ اسْتِعْرَاضِ تَلَامِيذِهِ، وَقَدْ بَرَزَ الْإِمَامُ فِي نَوَاحٍ عَدَّةٍ، أَبْرَزُهَا:

١ - معرفة الحديث وعلومه:

اتَّفَقَ الْجَمِيعُ عَلَى أَنَّهُ إِمَامٌ مِنْ أئِمَّةِ الْحَدِيثِ؛ فَقَدْ بَدَأَ فِي طَلَبِ الْحَدِيثِ فِي صِغَرِهِ، وَبَدَأَ الرِّحْلَةَ إِلَى خَارِجِ بَلَدِهِ وَهُوَ فِي الْخَامِسَةِ عَشْرَةَ مِنْ عَمْرِهِ، وَرَحَلَ إِلَى الْآفَاقِ فِي طَلَبِهِ، وَسَمِعَ وَدَوَّنَ وَحَفِظَ مِنَ الْأَحَادِيثِ مَا لَا يَتَأْتَى مِثْلُهُ إِلَّا لِلْأَفْزَازِ، وَقَدْ دَوَّنَ كَثِيرًا مِنْهَا فِي كُتُبِهِ الْكَثِيرَةِ، وَأَكْبَرُهَا كُتَابُهُ «السَّنَنِ الْكُبْرَى»، إِضَافَةً إِلَى الْكُتُبِ الْكَثِيرَةِ الَّتِي سَبَقَ ذِكْرُهَا، وَكَثِيرٌ مِنْهَا لَمْ تُطْبَعَ إِلَى الْآنَ، وَهُوَ فِي هَذَا الْمَجَالِ «أَحَدُ الْأَئِمَّةِ الْمُبَرِّزِينَ، وَالْحَقَّائِظِ الْمُتَقِينَ، وَالْأَعْلَامِ الْمَشْهُورِينَ»^(١)، وَ«أَحَدُ أئِمَّةِ الدُّنْيَا فِي الْحَدِيثِ»^(٢)، بَلْ هُوَ «مُقَدَّمٌ عَلَى كُلِّ مَنْ يُذَكَّرُ بِهَذَا الْعِلْمِ مِنْ أَهْلِ عَصْرِهِ»^(٣)، كَمَا ذَكَرَهُ الْأَئِمَّةُ، وَسَتَأْتِي أَقْوَالُهُمْ قَرِيبًا.

(١) تهذيب الكمال (٣٢٩/١).

(٢) طبقات الشافعية الكبرى للسبكي (١٤/٣).

(٣) قاله الدارقطني، انظر: (معرفة علوم الحديث) للحاكم (ص/١٢٥) - ط: معظم حسين -.

٢ - معرفته بعلم العِلَل خاصة^(١) :

علمُ عِلَلِ الحديث من أعوص علوم الحديث، ولم يخض غماره إلا قَلَّةٌ من الأفذاذ، وهو يقومُ على أُسُسٍ ثلاثة: قوة الحفظ، وسعة الاطلاع، والمعرفة التامة بأحوال الرواة.

والإمامُ النسائيُّ له القِدْحُ المعلى في هذه الأمور الثلاثة:

- أمَّا قوة الحفظ: فقد وُصِفَ النسائيُّ بأنه من الحفَّاظ المتقنين، وأنه من أئمة الدنيا في ذلك، وأنه «لم يكن أحدٌ في رأس الثلاثمائة أحفظ منه»^(٢)، وستأتي أقوال الأئمة في الثناء عليه في حفظه وإتقانه.

- وأمَّا سعة الرواية والاطلاع: فكتابه «السنن الكبرى» وكذلك «المجتبى» يشهدان له بذلك، وكذلك كتبه الأخرى، التي دونَ فيها كمًّا هائلًا من الأحاديث النبوية.

- وأمَّا معرفته بالرواة وأحوالهم ومراتبهم: فهو من أئمة الجرح والتعديل، كما في الفقرة اللاحقة.

ولأجل هذه الأمور: فقد تميَّزَ النسائيُّ بعلم علل الحديث، واهتمَّ به في كتابه «السنن» - كما سيأتي بيانه في نهاية الباب الثاني - حتى كأنَّ كتابَ السنن مؤلَّفٌ في علم العِلل.

وقد ألَّفَ الدكتور عمر إيمان أبو بكر رسالةً علميةً بعنوان: «الأحاديث التي أعلَّها النسائيُّ بالاختلاف على الرواة في كتابه المجتبى جمعًا وتخريجًا ودراسةً»، وهي في ثلاثة مجلدات، ولم تطبع إلى الآن.

وقد سبقَ تقديمُ الدارقطني - وهو أستاذ العِلل - النسائيَّ على إمام

(١) انظر: (الإمام النسائي وكتابه المجتبى) (ص/٢١).

(٢) (سير أعلام النبلاء) (١٤/١٣٣).

الأئمة ابن خزيمة، بل قال: إنني لا أقدم عليه أحداً.

٣ - علم الجرح والتعديل:

الإمام النسائي أحد أبرز أئمة الجرح والتعديل، ذكره العلماء فيمن يُعتمد عليه في الجرح والتعديل، وله كتب في ذلك منها كتابه «الضعفاء»، وهناك رسالة علمية في الرجال الذين تكلم فيهم النسائي بجرح أو تعديل، ألّفها الدكتور قاسم علي سعد^(١)، وبلغ عددهم: (٢٦٧٩) رجلاً، وبهذا يُعدّ النسائي من الأئمة الذين تكلموا في عامّة الرجال، أمثال الإمامين: يحيى بن معين، وأحمد بن حنبل.

وقد قدّمه الأئمة في باب العلل وفي باب الجرح والتعديل على أئمة كبار، أمثال الإمام مسلم، وأبي داود، والترمذي، قال الذهبي: «لم يكن أحد في رأس الثلاثمائة أحفظ من النسائي، وهو أحقّ بالحديث وعلّله ورجاله من مسلم، وأبي داود، ومن أبي عيسى، وهو جارٍ في مضممار البخاري وأبي زرعة»^(٢).

٤ - فقه الحديث^(٣):

الإمام النسائي من الأئمة الذين جمعوا بين الحديث والفقه، وهو وإن كان جُلّ اهتمامه منصباً على الحديث وعلومه، إلّا أنّ ذلك لم يمنعه من العناية بالفقه وفروعه، ولا ريب أنّ الفقه ثمرة الحديث التي يجتنيها المحدث من مروياته التي طالما تعب في جمعها وتمحيصها، ولذا كان المحدثون الكبار هم الفقهاء، والإمام النسائي أحدهم، ويدلّ على تمكّنه

(١) قدّمها إلى قسم السنة وعلومها بكلية أصول الدين، بجامعة الإمام بالرياض، لنيل درجة الدكتوراه، وهي مطبوعة.

(٢) سير أعلام النبلاء (١٤/١٣٣).

(٣) انظر: (الإمام النسائي وكتابه المجتبى) (ص/٢٤ - ٢٥).

في الفقه أمورٌ، منها:

١- شهادة أهل العلم له بتقدمه في الفقه، وتفوقه على أقرانه في ذلك، من ذلك قولُ الدارقطني: «كان أبو عبد الرحمن أفقه مشايخ مصر في عصره»، وقال أيضاً: «أما كلامُ أبي عبد الرحمن على فقه الحديث: فأكثرُ من أن يُذكرَ في هذا الموضع»^(١).

٢- كتابه السنن يدلُّ على مدى تمكنه في الفقه، وذلك من خلال تراجمه لأبواب الكتاب، مما يدلُّ على قوة استنباطه للمسائل الفقهية من الأحاديث، وطريقته في وضع الأبواب شبيهةً بطريقة البخاري، وسيأتي استعراضُ شيءٍ من منهجه في التراجع في الباب الثاني - إن شاء الله تعالى -.

٣- كونه تولَّى القضاء: وقد تولَّى القضاء في حمص كما سبق، كما أنه تولَّى القضاء بمصر على قولٍ بعضهم^(٢)، ومن المعروف أنه لا يُولَّى هذا المنصب إلا من كان له حظٌ كبير في الفقه، مما يدلُّ على تمكنه فيه. وبعد علمنا بمكانة النسائي في الحديث روايةً ودرايةً، وبمكانته في الفقه: لن نستغرب ما سنسمعه من الأئمة في الثناء عليه، فلنستمع إليهم في المبحث الآتي.



(١) (معرفة علوم الحديث) (ص/٨٢).

(٢) استدلُّوا على ذلك بقول الإمام الطبراني - وهو تلميذ النسائي -: «أخبرنا أبو عبد الرحمن النسائي القاضي بمصر»، انظر: (المعجم الصغير) (١/٢٣). وهذا الاستدلال لا يكفي لإثبات المطلوب عندي؛ لأنه كما يحتملُ إخباره بكون النسائي قاضياً بمصر: يحتملُ احتمالاً آخر، وهو أن يكون فيه إخبارٌ من الطبراني بمكان تحديثِ النسائي له، ويكون الطبراني قد صرحَ بمكان تحديثه لئلا يُتوهَّم تحديثه له في «نسا»، والله تعالى أعلم.

المبحث السادس

ثناء العلماء على الإمام النَّسائيِّ

أثنى على الإمام النَّسائيِّ كثيرٌ من الأئمة، وبيَّنوا ما كان يتبوَّؤه الإمام النَّسائيُّ من المكانة العالية في علم الحديث عمومًا، وفي علم العِلل خصوصًا، ومن أقوالهم في ذلك:

قال ابن منده (ت ٣٩٥هـ): «الذين خرَّجوا الصَّحيح، وميَّزوا الثَّابت من المعلول، والخطأ من الصَّواب أربعة: البخاري، ومسلم، وبعدهما: أبو داود، والنَّسائي»^(١).

وقال تلميذه الحافظ أبو علي النَّيسابوري (ت ٣٤٩هـ): «أخبرنا الإمام في الحديث بلا مدافعة أبو عبد الرحمن النَّسائي»^(٢).

وقال أيضًا: «وكان من أئمة المسلمين»^(٣).

وقال الحاكم - وهو تلميذُ أبي علي المذكور -: سمعتُ أبا علي الحافظ يقول: «رأيتُ من أئمة الحديث أربعة في وطني وأسفاري؛ اثنان منهم بنيسابور: محمد بن إسحاق^(٤)، وإبراهيم بن أبي طالب، وأبو عبد الرحمن بمصر، وعبدان بالأهواز»^(٥).

(١) (شروط الأئمة) لابن منده (ص/٤٢)، وانظر: (سير أعلام النبلاء) (١٤/١٣٥).

(٢) (تهذيب الكمال) للإمام المزي (١/٣٣٣).

(٣) المصدر السابق (١/٣٣٣).

(٤) هو الإمام ابنُ خزيمة. (٥) المصدر السابق (١/٣٣٣ - ٣٣٤).

وقال الحاكمُ أيضًا: سمعتُ أبا علي الحافظَ غير مرةٍ يذكرُ أربعةً من أئمة المسلمين رآهم، فيبدأ بأبي عبد الرحمن^(١).

وقال الحاكمُ أيضًا: سمعتُ جعفرَ بنَ محمد بن الحارث يقول: سمعتُ مأمونَ المصري^(٢) الحافظَ يقول: خرجنا مع أبي عبد الرحمن إلى طرسوس سنةَ الفداء^(٣)، فاجتمع جماعةٌ من مشايخ الإسلام، واجتمع من الحفاظ: عبدالله بن أحمد بن حنبل، ومحمد بن إبراهيم مُربّع، وأبو الأذان^(٤)، وكيّلجة^(٥)، وغيرهم، فتشاوروا مَنْ ينتقي لهم على الشيوخ؛ فاجتمعوا على أبي عبد الرحمن النسائي فكتبوا كلُّهم بانتخابه^(٦).

وقال أبو الحسن الدارقطني (ت ٣٨٥هـ): «أبو عبد الرحمن مقدّم على كلِّ مَنْ يُذكر بهذا العلم من أهل عصره»^(٧).

وقال الدارقطني أيضًا: «كان أبو عبد الرحمن النسائي أفقه مشايخ مصر في عصره، وأعرفهم بالصحيح والسّقيم من الآثار، وأعلمهم بالرجال، فلما بلغ هذا المبلغ حسدوه، فخرج إلى الرملة...»^(٨).

وقال أيضًا: «كان أبو بكر بنُ الحدّاد الشافعي كثيرَ الحديث، ولم

(١) المصدر السابق (١/ ٣٣٣).

(٢) هو أبو القاسم الحسين بن محمد بن داود القيسي المصري، ومأمون لقب.

(٣) سبق التعريف بها عند ذكر صفات الإمام النسائي وشماله.

(٤) اسمه: عمر بن إبراهيم.

(٥) هو محمد بن صالح بن عبد الرحمن البغدادي، أبو بكر الأنماطي، الملقب كيلجة، قال الحافظُ في (التقريب): «ثقة حافظ»، توفي سنة (٢٧١هـ).

(٦) (معرفة علوم الحديث) للحاكم (ص/ ١٢٥)، (التقييد) لابن نقطة (ص/ ١٤٢)، (تهذيب الكمال) (١/ ٣٣٤).

(٧) (معرفة علوم الحديث) للحاكم (ص/ ١٢٥) - طبعة: معظم حسين -، (تهذيب الكمال) (١/ ٣٣٤).

(٨) (تهذيب الكمال) (١/ ٣٣٨ - ٣٣٩).

يُحَدِّثُ عَنْ غَيْرِ النَّسَائِيِّ، وَقَالَ: رَضِيتُ بِهِ حِجَّةً بَيْنِي وَبَيْنَ اللَّهِ تَعَالَى»^(١).

وَسَأَلَ الدَّارِقُطَنِيَّ أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ مُحَمَّدُ بْنُ الْحُسَيْنِ السُّلَمِيُّ: إِذَا حَدَّثَ مُحَمَّدُ بْنُ إِسْحَاقَ بْنِ خَزِيمَةَ وَأَحْمَدُ بْنُ شُعَيْبٍ النَّسَائِيَّ حَدِيثًا، مَنْ تُقَدِّمُ مِنْهُمَا؟ فَقَالَ: «النَّسَائِيَّ؛ لِأَنَّهُ أَسْنَدٌ، عَلَى أَنِّي لَا أَقْدِمُ عَلَى النَّسَائِيِّ أَحَدًا، وَإِنْ كَانَ ابْنُ خَزِيمَةَ إِمَامًا ثَبَتًا مَعْدُومَ النَّظِيرِ»^(٢).

وَقَالَ الْحَافِظُ ابْنُ نَقْطَةَ (ت ٦٢٩هـ): «صَاحِبُ كِتَابِ «السِّنَنِ»، حَدَّثَ عَنْ خَلْقٍ كَثِيرٍ، وَطَافَ الْبِلَادَ: الْعِرَاقَ، وَالْحِجَازَ، وَالشَّامَ، وَمِصْرَ، وَكَانَ إِمَامًا مِنْ أُمَّةِ الْمُسْلِمِينَ»^(٣).

وَقَالَ الْإِمَامُ الذَّهَبِيُّ: «وَكَانَ مِنْ بُحُورِ الْعِلْمِ، مَعَ الْفَهْمِ، وَالْإِتْقَانِ، وَالْبَصَرِ، وَنَقْدِ الرِّجَالِ، وَحُسْنِ التَّأْلِيفِ، جَالَ فِي طَلَبِ الْعِلْمِ فِي خُرَاسَانَ، وَالْحِجَازِ، وَمِصْرَ، وَالْعِرَاقِ، وَالْجَزِيرَةِ، وَالشَّامِ، وَالثَّغُورِ، ثُمَّ اسْتَوَطَنَ مِصْرَ، وَرَحَلَ الْحَفَاطُ إِلَيْهِ، وَلَمْ يَبْقَ لَهُ نَظِيرٌ فِي هَذَا الشَّأْنِ..»^(٤).

وَقَالَ أَيْضًا: «وَلَمْ يَكُنْ أَحَدٌ فِي رَأْسِ الثَّلَاثِمِائَةِ أَحْفَظَ مِنَ النَّسَائِيِّ، وَهُوَ أَحَدُ الْقَوَائِدِ بِالْحَدِيثِ وَعِلَلِهِ وَرِجَالِهِ مِنْ مُسْلِمٍ، وَمِنْ أَبِي دَاوُدَ، وَمِنْ أَبِي عِيسَى، وَهُوَ جَارٍ فِي مِصْرَ الْبَخَارِيِّ وَأَبِي زُرْعَةَ»^(٥).

وَقَالَ سِبْطُ بْنُ الْعَجَمِيِّ (ت ٨٤١هـ): «صَاحِبُ «السِّنَنِ»، وَأَحَدُ الْأَئِمَّةِ الْمُبَرِّزِينَ، وَالْحَفَاطِ الْأَعْلَامِ، طَوَّفَ وَسَمِعَ - بِخُرَاسَانَ، وَالْعِرَاقِ، وَالْحِجَازِ، وَمِصْرَ، وَالشَّامِ، وَالْجَزِيرَةِ - مِنْ خَلْقٍ، مَشْهُورٍ بِالترجمة،

(١) (سير أعلام النبلاء) (١٤/١٣٢)، (الوافي بالوفيات) (٦/١٤٧)، وانظر كلامه بطوله في (تهذيب الكمال) (١/٣٣٥).

(٢) (تهذيب الكمال) (١/٣٣٤ - ٣٣٥).

(٣) (تكملة الإكمال) لابن نقطة (برقم/٦٣٢٦).

(٤) (سير أعلام النبلاء) (١٤/١٢٧).

(٥) المصدر السابق (١٤/١٣٣).

وأثنى العلماء عليه كثيرًا، ووثقوه، وهو فوق الثقة»^(١).

وقال الحافظ زين الدين أبو الفضل أحمد بن الحسين العراقي (٨٠٦ هـ) في الثناء عليه وعلى سننه^(٢):

وكلُّهم من رسول الله مشربُه
منهم: إمامُ نسا أحمدُ^(٣) الثقة الـ
أعظمُ به من تقيٍّ قانتٍ ورعٍ
كتابه «السنن» المشهورُ إنَّ له
وكم له من تصانيفٍ^(٤) زكَّتْ وسمتْ
كذاك مسندهُ أيضًا له، وكذا
منها «الخصائص» فيما خصَّ سيِّدنا^(٥)
وجمعه لأحاديث الإمام أبي
كذا «كتاب الكنى» أيضًا له وكذا

من مؤرِّدٍ طيِّبٍ صافي الورودِ هني
جوالٍ في طلبِ الآثارِ والسُّنَنِ
إمامٍ صدقٍ على الأخبارِ مؤتمنٍ
في القلبِ وقفًا على ما صحَّ من سُنَنِ
أتى بها باختراعٍ مُبدعٍ حسنٍ
«حديث مالِك» العاري من الوهنِ
به عليًّا من الألفاظِ والسُّنَنِ
بكرٍ محمدٍ الزهريِّ ذي اللِّسَنِ
«تمييزه» فهو من تأليفه الحسنِ



(١) (نهاية السؤل في رواة الستة الأصول) (١/١٧٧).

(٢) انظر: (بغية الراغب) (ص/٦٥).

(٣) بالتنوين للضرورة الشعرية.

(٤) بالتنوين للضرورة الشعرية.

(٥) أي: فيما خصَّ به سيِّدنا محمد ﷺ عليًّا من الفضائل.

الباب الثاني

سنن الإمام النسائي رَحِمَهُ اللهُ

وفيه فصلان:

الفصل الأول: التعريف بسنن الإمام النسائي.

الفصل الثاني: منهجُ الإمام النسائي في سُنَّته.

الفصل الأول

التعريف بسنن الإمام النسائي

وفيه سبعة مباحث:

- المبحث الأول: التعريف بسنن الإمام النسائي.
- المبحث الثاني: هل «المجتبى» من تأليف الإمام النسائي، أم من تأليف ابن السُّنِّي؟
- المبحث الثالث: رواة «سنن الإمام النسائي».
- المبحث الرابع: أقسام الكتاب، وتبويُّه، وعددُ أحاديثه، وعددُ الأحاديث التي انتخَبَ «السنن» منها.
- المبحث الخامس: المقارنة بين «السنن الكبرى» و«السنن الصغرى».
- المبحث السادس: مكانة «سنن الإمام النسائي»، وثناء العلماء عليه.
- المبحث السابع: عناية العلماء بسنن الإمام النسائي.

المبحث الأول

التعريف بسنن الإمام النسائي

أولاً: اسم الكتاب:

اشتهر سنن النسائي بثلاثة أسماء:

الأول: «المجتبى»:

وقد سُمي بـ«المجتبى» - بالباء -؛ لأنَّ النسائي - كما قيل - اصطفاه وانتقاه من السنن الكبرى، ومنه قوله تعالى: ﴿فَاجْتَبَاهُ رَبُّهُ﴾^(١).

وقد ذكرَ الدكتور عمر إيمان أبو بكر أنَّ هذه التسمية من المؤلف نفسه، واستدلَّ بما جاء في كتاب القسامة من «المجتبى»:

«باب ما جاء في كتاب القصاص من المجتبى مما ليس في السنن: تأويل قول الله ﷻ: ﴿وَمَنْ يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُتَعَمِّدًا فَجَزَاؤُهُ جَهَنَّمُ خَالِدًا فِيهَا﴾^(٢)»^(٣).

قال: «وهذا صريح في أنَّ تسمية الكتاب بالمجتبى من النسائي رحمه الله، ومما يؤيد ذلك أنَّ الباب المشار إليه ليس له ذكرٌ في الكبرى»^(٤).

(١) سورة (القلم)، الآية (٥٠).

(٢) سورة (النساء)، الآية (٩٣).

(٣) (سنن النسائي) (٨/ ٦٢).

(٤) (الإمام النسائي وكتابه المجتبى) (ص/ ٤٢).

قلت: إن ثبت أنَّ ما وردَ في المطبوع من قوله: «من المجتبى مما ليس في السنن» من كلام النسائي: فهذا نصٌّ من المؤلِّف في هذه التسمية، كما ذكرها الدكتور عمر، ولكنَّ التأكد من ذلك يحتاجُ إلى أدلةٍ أخرى، فقد تكون هذه الزيادةُ من بعض الرواة، وقد ذكر الدكتور نفسه أنه جاء في النسخة الهندية: «كتاب الحيض والاستحاضة من المجتبى»، وهذه العبارة لا توجدُ في النسخ المطبوعة الأخرى^(١)، والله تعالى أعلم.

وسواءً ثبتت العبارةُ المذكورة من المؤلِّف أم لم تثبت: فإنَّ «السنن» معروفٌ بهذه التسمية، ومما يدلُّ على صحة هذه التسمية: ما جاء في غلاف كثيرٍ من النسخ الخطية للسنن من تسميته بـ«كتاب المجتبى للإمام النسائي»، وبهذا الاسم سمَّاه عددٌ من الأئمة والعلماء، كأبي علي الغساني، وابن الأثير، والذهبي، وغيرهم^(٢).

الثاني: «السنن الصغرى»:

ويُسمَّى «السنن الصغرى»؛ تمييزاً له عن السنن الكبرى، وقد سمَّاه به عددٌ من العلماء، منهم السيوطي، وابن العماد، وغيرهما^(٣).

الثالث: «سنن النسائي»:

وهذه التسمية هي المعروفةٌ بعد شيوع النسخ المطبوعة، التي أُثبتَ عليها هذا العنوان، وهذه التسمية مأخوذةٌ من موضوع الكتاب، حيث إنه من كتب السنن التي تُورَدُ أحاديث الأحكام، وكذلك مأخوذةٌ من اسم المؤلِّف، وهذه التسمية صحيحةٌ أيضاً.

(١) انظر: (سنن النسائي) (١/١٨٠).

(٢) انظر: (فهرست ابن خير) (ص/١١٢)، (جامع الأصول) لابن الأثير (١/١١٧)، (تذكرة الحفاظ) (٢/٧٠١)، (سير أعلام النبلاء) (١٤/١٣١) - كلاهما للذهبي -.

(٣) انظر: (حسن المحاضرة) للسيوطي (ص/٣٤٩)، (شذرات الذهب) (١/٢٤٠)، (الرسالة المستطرفة) (ص/١٢)، (معجم المؤلفين) (١/١٥١).

تنبيه:

أطلق على سنن النسائي اسم «الصحيح» كلٌّ من: ابن منده، وابن السكّن، وأبي علي النيسابوري، والدّارقطني، وابن عدي، والخطيب البغدادي، والذهبي^(١).

وفي إطلاق الصّحّة على سنن النسائي نظر، حتى وإن أرادوا المجتبى؛ لأنه رَحِمَهُ اللهُ تكلّم على كثيرٍ من الأحاديث في كتابه، ويَبَيّن عللها، ويَبَيّن ضعف كثيرٍ منها بنفسه، فلا تصحّ دعوى كونِ سنّنه صحيحًا، إلّا أن يؤوّل كلامهم بأنّ مقصودهم من هذه التسمية: تحرّي الإمام النسائي وشدّة شرطه إذا قورن بشرط غيره من أصحاب السنن، وأنهم أرادوا أنّ «سنن النسائي» تضمنت مقدارًا كبيرًا من الأحاديث الصحيحة، أمّا الأحاديث الضعيفة فيها: فهي قليلة جدًا بالمقارنة مع الأحاديث الصحيحة، فحكموا عليها حسب الأغلب^(٢).

ثانيًا: ما المراد بـ«سنن النسائي» عند الإطلاق^(٣)؟

عرّف غير واحدٍ من أهل العلم الإمام النسائي بأنه «صاحبُ السنن»، ولكن لم يبيّنوا مرادهم بذلك، مع علمهم بأنّ له كتابين بهذا الاسم، ومنهم: قال أبو يعلى الخليلي: «وكتابه في السنن مرضي»^(٤).

وقال السمعاني: «صاحبُ كتاب السنن»^(٥).

(١) انظر: (مقدمة ابن الصلاح) (ص/٤٠)، (الكاشف) للذهبي (ص/١٩٥) - ترجمة النسائي -، (النكت على كتاب ابن الصلاح) للحافظ ابن حجر (١/٤٨١)، (القول المعتبر في ختم النسائي رواية ابن الأحمر) (ص/٥٠ - ٥٤).

(٢) انظر: (النكت على كتاب ابن الصلاح) (١/٤٨٩)، (مناهج المحدثين) (ص/٢٥٢، ٢٥٨ - ٢٥٩) للدكتور سعد الحميد.

(٣) انظر: (الإمام النسائي وكتابه المجتبى) (ص/٥٠ - ٥٤).

(٤) (الإرشاد) لأبي يعلى الخليلي (١/٤٣٦). (٥) (الأنساب) للسمعاني (٥/٤٨٤).

وقال المزي: «صاحبُ كتاب السنن وغيرها من المصنّفات المشهورة»^(١).

وقال السخاوي: «الكتابُ الحسن الواضح الجلي، الملقَّب بالسنن للنسائي»^(٢).

وغيرهم من العلماء، وهم كثر^(٣).

هكذا أطلق هؤلاء الأعلام لفظ «السنن» دون تحديد مرادهم بالسنن؛ هل هي الصغرى أم الكبرى؟

وقد اختلف الناس في مرادهم بالسنن على قولين:

القول الأول: أن مرادهم بالسنن هو الكبرى.

قال صاحبُ عون المعبود في خاتمته: «ثم اعلم أن قولَ المنذري في مختصره وقولَ المزي في الأطراف: «الحديث أخرجه النسائي» فالمرادُ به «السنن الكبرى» للنسائي، وليس المراد به «السنن الصغرى» التي هي مروج الآن في أقطار الأرض... وهذه السنن الصغرى المروجة مختصرة من السنن الكبرى، وهي لا توجد إلا قليلاً، فالحديث الذي قال فيه المنذري والمزي: أخرجه النسائي، وما وجدته في السنن الصغرى: فاعلم أنه في السنن الكبرى..»^(٤).

وقال الدكتور عمر إيمان مرجحاً هذا الجانب: «ويتبادر إلى ذهني أن

(١) تهذيب الكمال للإمام المزي (١/٣٢٨).

(٢) بُغية الراغب المتمّي في ختم النسائي رواية ابن السّي (ص/٢٤).

(٣) انظر - مثلاً -: كلام الحفاظ: ابن نقطة في (تكملة الإكمال) (رقم/٦٣٢٦)، وابن حجر في (تهذيب التهذيب) (١/٣٢)، وتقي الدين الفاسي في (العقد الثمين) (٣/٤٥)، وابن تغري بردي في (النجوم الزاهرة) (٣/١٨٨)، وغيرهم.

(٤) (عون المعبود) (١٤/١٦٧).

مرادهم بذلك السنن الكبرى؛ لأنها أصل التأليف، ومادة «المجتبى»، وهي المشهورة عنه؛ فقد رواها عنه عشرات من العلماء في حياته، وكتب لها الانتشار في المغرب والمشرق، بخلاف الصغرى؛ فإنها ألقت في آخر حياته، ولم يروها عنه إلا ابن السنّي^(١).

القول الثاني: إذا أطلق «سنن النسائي» فالمراد به الصغرى، ومن هؤلاء العلماء:

١ - تاج الدين السبكي، قال: «سنن النسائي التي هي إحدى الكتب الستة: هو الصغرى لا الكبرى، وهي التي يُخرّجون عليها الرجال، ويعملون الأطراف»^(٢).

٢ - السيوطي، قال: «له من المصنّفات: السنن الكبرى، والصغرى، وهي إحدى الكتب الستة»^(٣).

٣ - أبو الطيب صديق حسن خان، قال: «وإذا أطلق أهل الحديث على أنّ النسائي روى حديثاً: فإنما يريدون المجتبى، لا السنن الكبرى، وهي إحدى الكتب الستة»^(٤).

٤ - الكتّاني، قال: «والمراد بها [أي: السنن]: الصغرى، فهي المعدودة من الأمهات، وهي التي خرج عليها الأطراف والرجال دون الكبرى، خلافاً لمن قال: إنها [أي: الكبرى] المرادة منه»^(٥).

٥ - ويمكن إدراج ابن الأثير في هذه المجموعة؛ حيث إنه حين جمع

(١) الإمام النسائي وكتابه المجتبى (ص/ ٥١ - ٥٢).

(٢) نقله عنه السيوطي في مقدمة (زهر الربى) (١/ ٥).

(٣) حسن المحاضرة (ص/ ٣٥٠).

(٤) الحِطّة في ذكر الصحاح الستة (ص/ ٣٩٦).

(٥) الرسالة المستطرفة (ص/ ١٢).

الأصول الستة لم يُدخِل فيها إلا «المجتبى».

وما ذكروه هنا من أن الصغرى هي التي خُرِّجَتْ عليها الرجال والأطراف: لا يصح؛ لأنَّ أولَ من عمل الأطراف للسنن الأربعة هو ابنُ عساكر الدمشقي، وقد أدخلَ في أطرافه الكبرى والصغرى، بدليل أن المزيَّ يستدرِكُ عليه بعضُ الأحاديث في الكبرى، وخاصةً برواية حمزة الكنااني، ثم تبعه الإمامُ المزيُّ في كتابه «تحفة الأشراف»، فأدخلَ فيه الصغرى والكبرى.

كما أنَّ الأئمة الذين أَلَّفُوا في رجال الأئمة الستة: ذكروا فيها جميعَ رجال السنن - الصغرى والكبرى - بلا خلاف، وقد تفرَّدَ النسائيُّ في الكبرى بـ(١١٢) شيخاً من شيوخه، ليست لهم رواية في الصغرى، وكلهم مذكورون في «تهذيب الكمال» وفروعه.

أمَّا صَنِيعُ ابنِ الأثير: فلاَّنه لم يقع له سماعٌ بالكبرى، كما لم يقع للإمام الذهبيُّ سماعٌ بها، وإلاَّ لأدخلها في كتابه، كما فعله غيره، والله تعالى أعلم^(١).

فلا يصحُّ - بناءً على هذه الحجة - أن يُقال: إنَّ المراد بالسنن عند الإطلاق هي الصغرى دون الكبرى.

والراجعُ في هذه المسألة - والله تعالى أعلم -: عدمُ القطع في المسألة؛ لأنَّ إطلاقَ السنن وإرادة أحدهما أمرٌ نسبي، فقد يَشْتَهَرُ عند قوم أحدُ الكتابين فيريدُه به عند الإطلاق، ولا يكون الأمرُ كذلك عند آخرين.

ويبدو لي أنَّ الكبرى هي المشهورة عند المتقدمين، بدليل كثرة

(١) انظر: (مقدمة السنن الكبرى) للشيخ عبد الصمد شرف الدين (٢٠/١).

رواياتها، وأما عند المتأخرين فالمشهور عندهم هي الصغرى، لانتشارها عندهم.

وأما في عصر الطباعة: فالمعروفة بسنن النسائي هي «المجتبى»، وأما «الكبرى»: فلا تكاد تُذكر إلا مقرونةً بالكبرى، وعزَّزَ هذا التوجُّه كونها تُطبع بهذا الاسم «السنن الكبرى».

وهذا هو الذي نَهَجْتُهُ في المدخل، فإذا أطلقت فالمرادُ بها المجتبى، ولا أذكرُ الكبرى إلا مقيَّدةً.

ثالثاً: طَبَعَات «سنن الإمام النسائي - المجتبى»:

طبع الكتاب طبعات كثيرة، منها^(١):

١ - طبعات دلهي بالهند، سنة (١٢٥٦هـ)، (١٢٨١ - ١٢٨٢هـ)، (١٣١٥هـ)، (١٣١٦هـ)، (١٣٢٥هـ).

٢ - طبعة بولاق بمصر، سنة (١٢٧٦هـ).

٣ - طبعة لكهنو بالهند، سنة (١٢٨٦هـ).

٤ - طبعة المطبعة الميمنية بالقاهرة سنة (١٣١٢هـ).

٥ - طبعة المكتبة التجارية الكبرى بالقاهرة، سنة (١٣٤٨هـ)، (١٩٣٠م)، وبذيلها شرح السيوطي وحاشية السندي.

٦ - طبعة دار إحياء التراث العربي ببيروت، سنة (١٣٧٢هـ) وهي إعادة طبعة المكتبة التجارية السابقة.

٧ - طبعة لاهور بباكستان، سنة (١٣٧٦هـ) مع «التعليقات السلفية» للشيخ عطاء الله حنيف الفوجياني.

(١) انظر التفصيل في: مقدمة «المجتبى» من طبعة دار التأصيل (١/٩٩ - ١٠٢).

٨ - طبعة مصطفى البابي الحلبي بالقاهرة، سنة (١٣٨٤هـ)، (١٩٦٤م).

وغالب هذه الطبعات اعتمد في تصحيحها على نسخ خطية، لكن يعيبها أنَّ مصححيها لم يعرفوا بالنسخ التي اعتمدوا عليها، ولم يذكروا منهجهم في تصحيح الكتاب، وإن ذكروا شيئاً من ذلك فبإجمال. وأغلب هذه المطبوعات غير متوفرة الآن.

- ثم طبع الكتاب بعد ذلك طبعات عديدة في القاهرة، وبيروت، منها:

١ - طبعة مذيَّلة بشرح جلال الدين السيوطي وحاشية الإمام السندي، حَقَّقَه ورقمه ووضع فهرسه مكتب تحقيق التراث الإسلامي ببيروت سنة (١٤١١هـ) وتقع في (٨) أجزاء في (٤) مجلدات، وقد ذكرَ محققو الطبعة أنهم اعتمدوا في توثيق نصوص الكتاب على عدة طبعات، هي: الطبعة المصرية، والطبعة النظامية، وطبعة دار دهلي والطبعة اليمنية، وعلى ثلاث نسخ خطية قديمة بدار الكتب المصرية، مع الاستعانة بـ«السنن الكبرى» وغيرها، ولم يذكروا شيئاً عن هذه النسخ الخطية الثلاث التي اعتمدوا عليها.

٢ - طبعة دار السلام بالرياض، سنة (١٤٢٠هـ) (١٩٩٩م)، ضمن الكتب الستة، بإشراف ومراجعة الشيخ صالح بن عبد العزيز آل الشيخ، وهي طبعة مصحَّحة ومرقَّمة ومرتبة حسب «المعجم المفهرس» و«تحفة الأشراف»، ومأخوذة من أصحِّ النسخ، ومذيَّلة بفهرسٍ لتراجم الأبواب وأطراف الأحاديث.

٣ - طبعة اعتنى بضبطها وتصحيحها فريق بيت الأفكار الدولية بالرياض، وقاموا بتمييز أقوال المصنِّف على الحديث، وتخريج

الأحاديث من صحيح البخاري ومسلم، ووضع أحكام الشيخ الألباني عليها، وغير ذلك.

٤ - طبعة الشيخ عبد الفتاح أبي غدة، طبعت بدار البشائر الإسلامية ببيروت سنة (١٤٠٦هـ)، (١٩٨٦م) وهي مصورة عن طبعة المكتبة التجارية بالقاهرة سنة (١٣٤٨هـ)، (١٣٩٠م)، وقد قام فيها الشيخ بترقيم الأحاديث، وصنع فهرساً شاملاً لأبواب كل جزء بآخره، وفهارس عامة للكتاب كله في جزء مستقل.

وإحالاتي في هذا المدخل على هذه الطبعة.

٥ - طبعة دار ابن حزم ببيروت، سنة (١٤٢٠هـ) وهي طبعة مصححة ومركمة الكتب والأبواب والأحاديث، وبها فهرس للكتب والأبواب.

٦ - طبعة جمعية المكنز الإسلامي سنة (١٤٢١هـ)، وقد اعتمدوا في تصحيحها على عدة طبعات، وهي: طبعة الشيخ عبد الفتاح أبي غدة، وطبعة المكتبة التجارية، والطبعة النظامية، وطبعة دلهي سنة (١٣٢٥هـ)، وطبعة دار المعرفة ببيروت سنة (١٤١٢هـ)، مع الاستعانة بـ «السنن الكبرى»، وكتب اللغة والشروح، و«تحفة الأشراف» وكتب الرجال، وقد صوبوا ما وقفوا عليه من أخطاء في هذه الطبعات، وصنعوا فهارس كثيرة متنوعة.

٧ - طبعة مكتبة المعارف بالرياض، اعتنى بها الشيخ المحقق مشهور ابن حسن آل سلمان، قام فيها بضبط النص، ووضع أحكام الشيخ الألباني رحمه الله على الأحاديث في «صحيح وضع سنن النسائي».

٨ - طبعة دار المعرفة ببيروت سنة (١٤٢٨هـ)، حققها ورقمها ووضع فهارسها الدكتور خليل بن مأمون شيحا، وتمييز بترقيم الكتب والأبواب والأحاديث، وتخريج الأحاديث على الكتب الستة و«تحفة الأشراف»،

وفهارسَ للكتب والأبواب ولأطراف الأحاديث والآثار.

٩ - طبعة مركز البحوث وتقنية المعلومات - دار التأصيل، سنة (١٤٣٣هـ - ٢٠١٢م)، وهي في تسعة مجلدات، التاسعُ خاصٌّ بالفهارس العامة المختلفة، وقد استفتحوه بمقدمةٍ علميةٍ جادّة، تحدّثوا فيها عن المصنّف والمصنّف.

وهي طبعةٌ منقّحةٌ محقّقةٌ على ثمانى نسخٍ خطية، بالإضافة إلى طبعةٍ هنديةٍ لم يرد فيها تاريخ الطبع، وكأنهم اختاروها من بين النسخ المطبوعة في الهند - وغالبها نسخٌ متقنة - لأنها مزيّلة بإسناد الشيخ محمد إسحاق الدهلوي عن الشيخ المحدث عبد العزيز بن عبد الرحيم الدهلوي، عن والده العلامة ولي الله الدهلوي، إلى ابن السنّي.

وقد ذكروا التفاصيل عن النسخ المخطوطة التي اعتمدوا عليها.

كما أنهم ذكروا مبررات طبعتهم وميزاتها، حيث قالوا بعد أن استعرضوا الطبعات السابقة التي ذكرتها^(١):

«وأبرز ما يعيب هذه الطبعات على كثرتها أمور:

١ - أن القائمين على تصحيحها لم يعتمدوا في ذلك على نسخ خطية، وإنما اعتمدوا على الطبعات القديمة، والطبعات القديمة وإن اعتمد في ضبطها وتصحيحها على نسخ خطية، إلا أن هذه النسخ مجهولة، وهذا غير كافٍ في توثيق نصّ الكتاب، خصوصاً إذا كنّا نضبط كتاباً كـ «المجتبى» له رواية، فلا بدّ من توثيق هذه الرواية والحفاظ عليها، ولا يكفي في ذلك سلامة نصّ الطبعة من التصحيف والتحريف، والتوثيق لا يتمُّ إلا بالرجوع للنسخ الخطية المعتمدة.

(١) وعنه نقلت تلك التفاصيل.

٢ - أن بعض مصححي هذه الطبعات قاموا بالتغيير في نص الكتاب من خلال «السنن الكبرى» - وهي من روايات أخرى غير رواية «المجتبى» - ومن خلال المصادر، ولا يخفى ما في هذا العمل من خلل علمي ومنهجي.

٣ - أن هذه الطبعات لم يتم العناية فيها بضبط رواية ابن السنّي، وهي الرواية التي وصلنا الكتاب بواسطتها.

ثم قالوا: «ومن هذا يتضح مدى الحاجة إلى إعادة تحقيق «المجتبى» وطبعه طبعة علمية موثقة، يتم فيها ضبط نص الكتاب وتوثيقه من خلال النسخ الخطية المعتمدة، ويُعنى فيها بضبط رواية الكتاب والحفاظ عليها»^(١).

هذا، ولم أقم بمقارنة دقيقة بين الطبعات، ولكن يظهر لي أن طبعة دار التأصيل أفضل هذه الطبعات من حيث الجملة، والله تعالى أعلم.



(١) مقدمة طبعة التأصيل للمجتبى (١/١٠٢).

المبحث الثاني

هل «المجتبى» من تأليف الإمام النسائي أم من تأليف ابن السنّي؟

اختلفوا في هذه المسألة على قولين مشهورين:

القول الأول: أن الذي ألّف هذا المجتبى هو ابنُ السنّي، الراوي لها، حيث اجتباها من «السنن الكبرى» للنسائي، فالأصحُّ نسبتها إلى ابن السنّي دون النسائي.

وبه يقولُ الذهبي (ت ٧٤٨هـ)، وتبعه على ذلك تاجُ الدين ابن السبكي (ت ٧٧١هـ)^(١)، وابنُ ناصر الدّين الدّمشقي (ت ٨٢٤هـ)^(٢)، قال الذهبيُّ: «والذي وقع لنا من سنّنه هو الكتاب المجتبى من انتخاب أبي بكر بن السنّي»^(٣).

وقال أيضًا - ردًّا على ابن الأثير، الذي ذكرَ أنَّ المجتبى من اجتباء النسائي نفسه - قال: «قلت: هذا لم يصح، بل المجتبى اختيارُ ابن السنّي»^(٤).

(١) قال في ترجمة ابن السنّي: «صنف في القناعة، وفي عمل اليوم والليلة، واختصرَ سننَ النسائي». (طبقات الشافعية) (٩٦/٣).

(٢) نقل عنه ابنُ العماد في (شذرات الذهب) (٥٠/٣).

(٣) سير أعلام النبلاء (١٣٣/١٤).

(٤) المصدر السابق (١٣١/١٤).

القول الثاني: أن المجتبى من تأليف الإمام النسائي نفسه.

وهذا القول هو الصحيح، وستأتي أدلته بعد ذكر اختلاف القائلين بهذا القول: حيث اختلفوا في أن «المجتبى» هل هو منتخَبٌ من «السنن الكبرى» أم هو روايةٌ من روايات «السنن»؟

وقد اختلفوا في ذلك وانقسموا على قسمين:

القسم الأول - وهم الجماهير -: أن «المجتبى» منتخَبٌ من «السنن الكبرى»، انتخبه الإمام النسائي بنفسه، وهو رأي أكثر علماء الحديث، ومنهم الحفاظ: ابن الأثير، وابن كثير، والعراقي، والسخاوي، وغيرهم.

وعمدتهم في دعوى كونه منتخَبًا من «السنن الكبرى» هو ما نقله ابن خير الإشبيلي (ت ٥٧٥هـ) بسنده عن أبي محمد بن يربوع قال: قال لي أبو علي الغساني رَحِمَهُ اللهُ: «كتابُ الإيمان والصلح ليسا من «المصنّف»^(١)، إنما هما من المجتبى^(٢) - بالباء - في السنن المسندة لأبي عبد الرحمن النسائي، اختصره من كتابه الكبير المصنّف، وذلك أن بعض الأمراء سأله عن كتابه في السنن: أكله صحيح؟ فقال: لا، قال: فاكْتُبْ لنا الصحيح منه مجردًا، فصنع «المجتبى»، فهو المجتبى من السنن، ترك كلَّ حديثٍ أوردَه في السنن، مما تُكَلِّم في إسناده بالتعليل»^(٣).

وممن أوردَ هذه القصةَ واعتمدها: ابن الأثير في مقدمة «جامع

(١) يقصد «السنن الكبرى»؛ لأنه ذكره بعنوان «مصنّف الإمام أبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي بن سنان بن بحر النسائي رحمه الله، وهو كتاب السنن».

(٢) في المصدر: «في المجتبى له»، بزيادة «له»، وهو خطأ؛ لأنه قال بعد ذلك: «لأبي عبد الرحمن النسائي»، وهو على الخطأ أيضًا في كتاب (ذخيرة العقبى في شرح المجتبى) للشيخ محمد بن علي بن آدم الإثيوبي.

(٣) (فهرست ابن خير الإشبيلي) (ص/١١٦).

الأصول»^(١).

القسم الثاني: أنّ «المجتبى» ليس منتخبا من «السنن الكبرى»، وإنما هو رواية من روايات «سنن النسائي» - الذي يشمل الصغرى والكبرى -، انفرد بها ابن السني، فكما أنّ روايات «السنن الكبرى» بينها من الاختلاف ما هو معروف: فليس من المستبعد أن تكون رواية ابن السني تختلف عما عُرف بالسنن الكبرى بهذا الاختلاف الذي هي عليه. ولكونها أنقص من الروايات الأخرى: اشتهرت بالسنن المجتبى، أو كان اشتهارها بالمجتبى اعتمادا على قصة الأمير السابقة، وأنّ النسائي انتخبها من «السنن الكبرى».

فليس «السنن الصغرى» ملخصا من «السنن الكبرى» كما هو معروف، وإنما هو رواية من روايات سنن النسائي، يتضمّن هذا العدد من الأحاديث.

وهذا القول جنح إليه الشيخ الدكتور سعد بن عبد الله الحميد، ونصره بأدلة لا تخلو من الوجهة والقوة^(٢)، قال - بعد عرض الاختلاف بين روايات السنن -:

«فإذا كان الأمر هكذا، فليس ببعيد إذا أن يكون ابن السنّي روى «السنن» عن النسائي في هذه الرواية، وهذه رواية تضمّت أحاديث معينة، وتركت أحاديث أو كتباً معينة قد يكون ابن السني لم يسمعها، وقد يكون هو الذي اجتباها واختصرها عمداً كما يقول الذهبي»^(٣).

ويعرّز الشيخ رأيه بأدلة عديدة، منها:

(١) (١٩٨/١).

(٢) ونصره أيضاً محققو (المجتبى) من طبعة دار التأصيل (١/٧٤ - ٧٨).

(٣) (مناهج المحدثين) للشيخ الدكتور سعد الحميد (ص/٢٥٤).

١ - أنّ القطع بأنّ النسائيّ اجتنبه من «السنن الكبرى» لا يخلو من التكلّف، وهو مبنيّ على رواية لا تثبت، وهي قصّة طلب الأمير من النسائيّ أن يجتبي له ما صحّ من الأحاديث فقط، وتلك حكاية لا تثبت لانقطاعها.

٢ - مما يدلّ على ضعف هذا القول: أن هذا الاجتناب والاختصار الوارد في «السنن الصغرى»: نجد أنه على غير قاعدة وبلا رابط.

قال: وإنما أقول: لا يستند على قاعدة، وليس بين ذلك الانتقاء والأبواب التي تركها رابط؛ لأننا نجد كتباً كثيرة بأكملها لا توجد في المجتبى إطلاقاً.

ومما يدلّ على أنّ الاجتناب المزعوم ليس مبنيّاً على قواعد معيّنة:

أ - عدم إيراد النسائيّ في المجتبى أبواباً - بل كتباً - كثيرة تشتمل على كثير من الأحاديث الصحيحة المخرّجة في الصحيحين، ففي الكبرى واحدٌ وعشرون كتاباً لم تردّ في «المجتبى»، ككتاب التفسير، والاعتكاف، والعق، وإحياء الموات، والعارية والوديعة، وغيرها، فإذا كان المقصود انتقاء الصحيح: فلماذا يُهمل النسائيّ هذه الأحاديث الصحيحة؟ بل لماذا يُهمل هذه الكتب بأكملها؟!

بل حتى كتاب فضائل القرآن، وكتاب فضائل الصحابة، وكتاب خصائص علي، وكتاب الطب، وغير ذلك من الكتب الكثيرة، كلّها لم تردّ في هذا «المجتبى»، فلماذا يتركها النسائيّ مع أنّ فيها جملة من الأحاديث المخرّجة في الصحيحين؟!

ب - كما أن هذه الكتب التي توجد في «المجتبى» - يعني توجد في «المجتبى» وتوجد في «السنن الكبرى» -: نجد في «الكبرى» أحاديث صحيحة هي محذوفة من الصغرى، فإذا كان النسائيّ أراد اختصار هذه

«السنن الكبرى» لتكون صحيحة: فلماذا أهمل هذه الأحاديث المذكورة في الكبرى؟! ولماذا أتى بأحاديث ضعيفة؟!

هذا عكس ما يفهم من تلك الحكاية تمامًا؛ لأن هذا لا يدل على أن النسائي أراد اختيار الحديث الصحيح، وجعله في هذا الكتاب.

ج - كما أننا نجد في هذه «السنن الصغرى» المسماة بالمجتبى كتبًا بأكملها ليست في «الكبرى»، منها كتاب الصلح، وكتاب الإيمان وشرائعه، فهذان الكتابان لا يوجدان في «الكبرى»^(١)، وهذا يدل على أن «السنن الصغرى» هذه - المسماة بالمجتبى - رواية من الروايات، فكما أن رواية ابن الأحمر فيها ما ليس في رواية ابن سيار، وفيها ما ليس في رواية ابن المهندس إلى غير ذلك من الروايات: كذلك أيضًا في رواية ابن السني أحاديث وكتب لا توجد في الروايات الأخرى، فيمكن أن تُضمَّ هذه الروايات بعضها مع بعض لتشكّل مقدارًا كبيرًا يسمى «السنن الكبرى للنسائي»، سواء أكان من رواية ابن السني أم من رواية غير ابن السني.

أما أن يقال: إن رواية ابن السني وحدها هي التي اختارها النسائي؛ فهذا خطأ، وإنما هذه رواية من جملة الروايات.

د - كما أن هذه «السنن الصغرى» - المسماة بالمجتبى - فيها أحاديث وألفاظ زائدة في الإسناد أو في المتن، وهي ليست في الكبرى^(٢)، وكذلك فيها زيادة في بعض التراجم والأبواب والاستنباطات التي ليست

(١) ذكر ابن خیر في (فهرسته) (ص/١١٦) ما يدفعُ تفرد المجتبى بهذين الكتابين، حيث ذكر أن حمزة روى كتاب الإيمان، وأن ابن أبي التمام روى كتاب الصلح.

(٢) ذكر محققو طبعة التأصيل من (المجتبى) (٧٧/١) أنَّ الأحاديث التي زادها النسائي في (المجتبى) أكثر من (٢٦٠) حديثًا، قالوا: «فمن أين أتى بهذه الأحاديث إذا كان المجتبى انتخابًا واجتباءً لما في السنن الكبرى؟!».

في الكبرى.

فمثلاً: في كتاب الطهارة زاد في «الصغرى» باباً ليس موجوداً في «الكبرى»، وهو باب النهي عن استقبال القبلة عند الحاجة^(١).

٣ - ومن أقوى ما يدلُّ على ضعف القول بهذا الاختصار والاجتباء: أنه لو كانت حكاية الأمير السابقة صحيحة: لَلَزِمَ أَنْ يُجَرَّدَ الإمامُ النسائيُّ «المجتبى» من جميع الأحاديث الضعيفة، وهذا خلاف الواقع؛ لأننا نجد فيها أحاديث كثيرةً ضعيفة، بل ضعيفة جداً، بل يضعفها النسائيُّ نفسه.

كما أن النسائي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مع أنه ممن عرف بتشدُّده في الرجال، إلا أننا نجده يخرج أحاديث رواةٍ حكمَ عليهم هو بأنهم متروكون^(٢)، والمتروك حديثه ضعيفٌ جداً.

فمثلاً: أيوب بن سويد الرَّمْلِي؛ قال عنه النسائي: «متروك الحديث»، ومع ذلك أخرج حديثه، مع أنه بيَّنَ أَنَّ أيوب بن سويد تفرَّدَ بذلك الحديث من ذلك الوجه^(٣).

وكذلك سليمان بن أرقم، وهو راوٍ معروفٌ بأنه متروك الحديث، بل حكم عليه النسائيُّ نفسه بأنه «متروك الحديث»^(٤).

وكذلك إسماعيل بن مسلم، أخرج عنه النسائي، ثم قال عنه: «متروك الحديث»^(٥)، وبيَّنَ أنه مع كونه متروك الحديث خالفه غيره^(٦).

(١) انظر: (سنن النسائي) (٢٠/١).

(٢) من الكتب المؤلفة حول سنن النسائي: كتاب «الرواة الذين ترجم لهم النسائي في كتابه (الضعفاء والمتروكون) وأخرج لهم في سننه، جمع ودراسة»، للدكتور عواد الخلف.

(٣) انظر: (سنن النسائي) (٣/١١٦/ح/١٤٣٢).

(٤) انظر: (سنن النسائي) (٨/٥٩/ح/٤٨٥٤).

(٥) انظر: (سنن النسائي) (٧/٢٧/ح/٣٨٣٩).

(٦) انظر: (سنن النسائي) (٧/٢٧/ح/٣٨٤٠).

كما أن هناك بعض الرواة الذين أخرج لهم، وهو لا يعرفهم؛ أي أنهم مجهولون عنده، مثل: أبي ميمون، قال عنه: «لا أعرفه»^(١).

ومثل: قرصافة - امرأة - قال: «لا ندري من هي؟»^(٢).

وهناك راي اسمُه مصعب بن شيبة، قال عنه النسائي: «منكر الحديث»^(٣).

وكلُّ هذا من القوادح فيما ذُكر من أنَّ النسائيَّ اختار الصحيحَ فقط. وسيأتي مزيدُ بيانٍ لهذه المسألة في المبحث الرابع من هذا الفصل - إن شاء الله تعالى -.

والخلاصة:

أنَّ «المجتبى» ليس مختصراً من «السنن الكبرى»، كما اشتَهَرَ، وإنما هو روايةٌ من روايات «سنن النسائي»، يختلفُ في حجمه ومادته عن بقية روايات الكتاب، كما يوجد من الاختلاف بين الروايات الأخرى، وكما يوجد من الاختلاف بين روايات الكتب التي رُوِيَتْ برواياتٍ عديدة، كما هو الحال في سنن أبي داود، وفي موطأ الإمام مالك، فمن يُقارَنُ بين رواية محمد بن الحسن الشيباني ورواية القعنبي أو الليثي أو الزُبيري: يجد فروقاً شاسعةً بينها في عدد الأحاديث.

الترجيح:

أضعفُ الأقوال في هذه المسألة هو قولُ مَنْ ذهبَ إلى أنَّ «المجتبى» من تأليف ابن السني، فهذا القولُ مردودٌ، والإمامُ الذهبيُّ لم يقدِّم دليلاً

(١) انظر: (سنن النسائي) (٨/٨٨٨/ح٤٩٦٨).

(٢) انظر: (سنن النسائي) (٨/٣٢٠/ح٥٦٧٩).

(٣) انظر: (سنن النسائي) (٨/١٢٦، ١٢٨/ح٥٠٤٠، ٥٠٤٢) [روى عنه ح/٥٠٤٠، وحكم عليه بعد ح/٥٠٤٢].

على قوله، لا نقلاً ولا استنباطاً، وإن كان هو من الأعلام، لكنه خولف، والوهم لا يخلص منه إنسان.

ومن الأدلة أيضاً على أنّ «المجتبى» للنسائي نفسه وليس لابن السنّي:

١ - وجود نسخ خطية قديمة تفيد بأنّ «السنن الصغرى» من تأليف النسائي، وأن ابن السنّي مجرد راوٍ لها عن النسائي^(١).

٢ - كما أنّ ابن الأثير عندما ضمّ «المجتبى» إلى «جامع الأصول» ساقه بإسناده إلى النسائي من طريق ابن السنّي، ففيه نصّ واضح على أنه من تأليف النسائي، ولو كان من تأليف ابن السنّي لنصّ عليه ابن الأثير، ولاكتفى بالإسناد إلى ابن السنّي فقط.

٣ - أنّ ابن السنّي ذاته نصّ على أنه سمع «المجتبى» من النسائي في مواضع من الكتاب، ومن ذلك:

أ - قوله في أول كتاب الإيمان وشرائعه، في باب ذكر أفضل الأعمال: «حدثنا أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب من لفظه»^(٢).

وهذا من أقوى الأدلة؛ وذلك لأنّ (كتاب الإيمان وشرائعه) من الكتب التي انفرد بها المجتبى عن الكبرى، فكونه يقول فيه: سمعت من لفظ النسائي: لا يحتمل إلا أن يكون من عمل النسائي.

ب - ومن ذلك أيضاً ما ورد في أول كتاب الصيد والذبائح: «أخبرنا الإمام أبو عبد الرحمن النسائي بمصر قراءةً عليه وأنا أسمع، عن سويد ابن نصر...»^(٣).

(١) انظر التفصيل في مقدمة الدكتور فاروق حمادة لكتاب (عمل اليوم والليلة) (ص/٧٠ - ٧١)، وانظر صورَ بعض المخطوطات القديمة في آخر هذه الرسالة.

(٢) (سنن النسائي) (٨/٩٣ ح/٤٩٨٥). (٣) (سنن النسائي) (٧/١٧٩ ح/٤٢٦٣).

٤ - أَنَّ كُلَّ مَنْ وَقَعَ لَهُ سَمَاعٌ بِالْمَجْتَبَى انْتَهَى بِهِمُ الْإِسْنَادُ إِلَى الْإِمَامِ النَّسَائِيِّ، وَذَلِكَ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ صَاحِبَ الْكِتَابِ هُوَ النَّسَائِيُّ، وَإِلَّا لَتَوَقَّفَ إِسْنَادُهُمْ عِنْدَ ابْنِ السَّنِيِّ إِنْ كَانَ هُوَ الْمُخْتَصِرَ لَهَا، وَمِنْهُمْ - عَلَى سَبِيلِ الْمَثَالِ -: ابْنُ الْأَثِيرِ، فَقَدْ قَالَ فِي مُقَدِّمَةِ «جَامِعِ الْأَصُولِ»: «وَأَمَّا كِتَابُ النَّسَائِيِّ: فَأَخْبَرْنَا بِجَمِيعِهِ...».

إِلَى أَنْ قَالَ: «أَخْبَرْنَا الْإِمَامُ أَبُو بَكْرٍ مُحَمَّدُ بْنُ إِسْحَاقَ ابْنَ السَّنِيِّ قِرَاءَةً عَلَيْهِ فِي دَارِهِ بِالْدِّينُورِ، فِي جُمَادَى الْأُولَى، مِنْ سَنَةِ ثَلَاثٍ وَسِتِّينَ وَثَلَاثُمِائَةٍ، حَدَّثَنَا الْإِمَامُ الْحَافِظُ أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ أَحْمَدُ بْنُ شُعَيْبٍ النَّسَائِيُّ بِكِتَابِ السَّنَنِ جَمِيعِهِ...»^(١).

٥ - وَمِنَ الْأَدْلَةِ أَيْضًا: أَنَّ فِي «الْمَجْتَبَى» أَحَادِيثَ لَيْسَتْ فِي «الْكَبْرَى»، فَإِنْ كَانَ ابْنُ السَّنِيِّ هُوَ الْمُخْتَصِرَ لَهَا: فَمَنْ أَيْنَ لَهُ هَذِهِ الزِّيَادَاتُ الْكَثِيرَةُ؟ فَإِنْ كَانَ النَّسَائِيُّ هُوَ الَّذِي حَدَّثَهُ خَارِجَ سَنَنِ الْكَبْرَى: فَيَجِبُ عَلَيْهِ - وَالْحَالَةُ هَذِهِ - أَنْ يَذْكُرَ اسْمَ النَّسَائِيِّ فِي كُلِّ حَدِيثٍ زَائِدٍ لِيَكُونَ الْإِسْنَادُ بِهِ مُتَّصِلًا، ثُمَّ كَانَ لَزَامًا عَلَيْهِ أَنْ يَبَيِّنَ ذَلِكَ فِي مُقَدِّمَةِ الْكِتَابِ.

وإِنْ كَانَ الَّذِي حَدَّثَهُ غَيْرَ النَّسَائِيِّ، وَزَادَ ابْنُ السَّنِيِّ هَذِهِ الْأَحَادِيثَ مِنْ عِنْدِهِ: فَهَذِهِ فِيهَا تَهْمَةٌ لِابْنِ السَّنِيِّ بِوَضْعِ أَحَادِيثَ فِي الْكِتَابِ، وَهَذَا بِلَا شَكٍّ مِمَّا لَا يُتَصَوَّرُ وَقُوعُهُ مِنَ الْإِمَامِ ابْنِ السَّنِيِّ الْمُتَّفِقِ عَلَى عَدَالَتِهِ وَإِمَامَتِهِ.

وَبِمَجْمُوعٍ مَا سَبَقَ يُمْكِنُ الْقَطْعُ بِأَنَّ الْمَجْتَبَى لِلنَّسَائِيِّ، وَلَيْسَ لِابْنِ السَّنِيِّ^(٢)، فَالرَّاجِحُ هُوَ الْقَوْلُ الثَّانِي فِي الْجُمْلَةِ، وَهُوَ أَنَّ الْمَجْتَبَى لِلْإِمَامِ النَّسَائِيِّ.

(١) (جامع الأصول) (١/١٢١ - ١٢٢).

(٢) وللاطلاع على أدلة أخرى أيضًا في الموضوع، انظر: (الإمام النسائي وكتابه المجتبى) للدكتور عمر إيمان أبي بكر (ص/٤٦).

أما اختلاف أصحاب القول الثاني في أن المجتبى هل هو منتخَب من السنن الكبرى أم هو رواية من روايات السنن: فالمعروف عند العلماء قديماً وحديثاً هو قول القسم الأول، وهو أنه منتخَب من السنن الكبرى، قال ابن كثير في ترجمة النسائي: «وقد جمع السنن الكبير، وانتخب ما هو أقل حجماً منه بمرات، وقد وقع لي سماع كل منهما»^(١).

وأصحاب هذا القول يعتمدون على الحكاية السابقة، من أن الأمير طلب من النسائي تجريد الصحيح من الأحاديث، وأن النسائي اختصره من الكبرى استجابةً لهذا الطلب.

ولكن هذا القول لا يخلو من إشكالات عويصة، منها: أن واقع الكتاب - المجتبى - يخالف ما ذكر في القصة، ففيه من الأحاديث الضعيفة الشيء الكثير، فلا يصح القول بالتجريد المذكور، كما أن الحكاية لا تثبت بسند متصل، إلى غير ذلك من الأمور التي تقدح في هذه الدعوى.

ولذلك مال عدد من الباحثين الذين يؤيدون كونه منتخَباً من «السنن الكبرى»، وأنَّ المنتخَب هو النسائي نفسه، مالوا إلى أن انتخابه للمجتبى ليس على أساس انتقاء الصحيح أو الأصح^(٢).

وأما ما ذهب إليه الشيخ الدكتور سعد الحميد^(٣) من أنه رواية من روايات «سنن النسائي»، الذي يشمل سننه الكبرى أيضاً - برواياته المختلفة المعروفة -، وليس منتخَباً من الكبرى: فهذا الرأي وجيه أيضاً، ولا يصطدم بشيء من المسلّمات سوى شهرة كون المجتبى منتخَباً من

(١) (البداية والنهاية) لابن كثير (٧٩٣/١٤).

(٢) انظر التفصيل في: (الإمام النسائي وكتابه المجتبى) للدكتور عمر إيمان أبي بكر (ص/ ٧١ - ٧٥)، وهو بحث مهم.

(٣) وإليه يميل محققو (المجتبى) من طبعة دار التأصيل (١/ ٧٤ - ٧٨).

السنن الكبرى، وهذه الشهرة مما قد لا يُعبأ بها بعد انهيار بعض ما
تستند إليه من الأدلة، والله تعالى أعلم.



المبحث الثالث

رواة «سنن الإمام النسائي»

أولاً: رُواة «المجتبى»:

لم يَرَوْ «سنن الإمام النسائي - المجتبى» إلا راوٍ واحدٌ، وهو ابنُ السُّنِّي رَحِمَهُ اللهُ، وقد انفردَ برواية المجتبى ^(١)، وقد يكون هذا من الأسباب التي حملت بعضهم على زعم كونه هو الذي اختصره من «السنن الكبرى»، وليس الأمرُ كذلك، كما سبق.

وابنُ السُّنِّي: هو الحافظُ الثقةُ أحمدُ بنُ محمدٍ بنِ إسحاق بن إبراهيم، أبو بكر الدينوري، مولى جعفر بن أبي طالب الهاشمي، المعروف بابن السُّنِّي، روى عن النسائي كثيراً، وعن أبي خَلِيفَةَ الجُمَحِيِّ، وخلقٍ كثير، وعنه أحمدُ بنُ الحسين الكسار، وأحمدُ بنُ عبد الله البغوي، ويحيى بن صاعد، في آخرين، وحدثَ بالسنن عنه أبو نصر الكسار.

قال أبو يعلى عنه: «حافظ ثقة عارف، صاحب تصانيف في الأبواب، له في فقه الشافعي معرفة وعلم»، وقال الحافظُ عبدُ الغني: «كان حمزة الكنانِي يَرْفَعُ بابن السُّنِّي» ^(٢)، قال الذهبي: «حافظ ثقة، توفي

(١) سيأتي التنبيه - في نهاية الحديث عن رواية ابن السُّنِّي - على خطأ زعم بعض الباحثين الأفاضل بوجود رواية أخرى للمجتبى، وهي رواية ابن حَيُّويه.

(٢) كذا في المصدر «يرفع بابن السُّنِّي»، ومراده: كان يرفعه، ويثني عليه.

في يوم الأربعاء العاشر من شوال سنة (٣٦٤هـ)»^(١).

وكان سماعه من النسائي بمصر سنة اثنتين وثلاثمائة، صرح بذلك أبو بكر بن نقطة في ترجمة ابن السني، وعنه نقله السخاوي وارتضاه^(٢).

قال الدكتور عمر أبو بكر - بعد ذكره لتاريخ سماع ابن السني -: «وهذا عندي هو السر في تفرد ابن السني برواية «المجتبي» عن النسائي، حتى ظن بعض العلماء أنه المختصر، وذلك أن النسائي اجتباه من الكبرى^(٣) قبيل خروجه من مصر، فلم يتمكن من السماع منه إلا ابن السني لقربه وملازمته له، وقد توفي النسائي عقب خروجه من مصر في بداية سنة (٣٠٣)»^(٤).

وقد تفرد بالمجتبي عن النسائي ابن السني، وتفرّد بها عنه أبو نصر ابن الكسار، وتفرد بها عن ابن الكسار: عبد الرحمن بن حمد الدوني، وعنه انتشرت.

أما ابن الكسار: فهو الإمام أحمد بن الحسين بن محمد بن عبد الله، أبو نصر الدينوري، قال ابن نقطة: حدث بالسنن لأبي عبد الرحمن النسائي عن ابن السني، وكان سماعه منه في جمادى الأولى سنة (٣٦٣هـ)، وحدث عنه أبو محمد عبد الرحمن الدوني، وسماعه منه في شوال من سنة ثلاث وثلاثين وأربعمائة (٤٣٣هـ)^(٥).

(١) انظر: (الإرشاد في معرفة علماء الحديث) للخليلي (١٦٩/٢)، (التقييد) لابن نقطة (١٩٤/١ - ١٩٧)، (سير أعلام النبلاء) (١٦/٢٥٥).

(٢) انظر: (التقييد) (١٩٤/١)، (بغية الراغب) (ص/٥٢).

(٣) سبق التفصيل في هذه المسألة في المبحث الثاني من هذا الفصل.

(٤) الإمام النسائي وكتابه المجتبى (ص/٥٥).

(٥) هكذا صرح ابن نقطة في (التقييد) (٣٣٨/١) في ترجمة الدوني، بينما ذكر فيه (١٣٧/١) في ترجمة ابن الكسار أن سماع الدوني من ابن الكسار: «في شوال سنة ثلاث وستين وأربعمائة»، ويغلب على ظني أن هذا خطأ، والصحيح هو الذي أثبتته =

قال الذهبي: «كان الكسارُ صدوقًا صحيحَ السماع، ذا علم وجمالة»^(١).

أَمَّا الدُّونِيُّ - الراوي عن ابن الكسار -: فهو عبدُ الرحمن بن حمد بن الحسن بن عبد الرحمن، أبو محمد الصوفي (ت ٥٠١هـ)، قال ابن نقطة: «سمع سننَ النسائي من القاضي أبي نصر أحمد بن الحسين ابن الكسار في شوال من سنة ثلاث وثلاثين وأربعمائة، حدَّث عنه الحفاظ: أبو بكر محمد بن منصور السمعاني، وأبو طاهر السلفي، وأبو العلاء الحسن بن أحمد الهمداني، وغيرهم»^(٢).

وقال يحيى بنُ منده: «قدم أصبهان مرارًا، وكان من بيت الزُّهد والستر والعبادة»، وقال أبو طاهر: «كان متقنًا ثبنا ثقة»، وقال الذهبي: «كان زاهدًا عابدًا، سفيانيَّ المذهب»^(٣).

والدُّونِيُّ نسبة إلى قرية «دونة»، وهي قريةٌ بين هَمَذان وِدِينَوْر.

وعن الدُّونِيِّ انتشرت روايةُ سننِ النسائي «المجتبى».

تنبيه:

نُشرت نسخةٌ خطيةٌ من نُسخ «المجتبى»، اعتنى بإخراجها الباحثُ

= في المتن، وهو الذي اعتمده الذهبي في (السير) (٥١٤/١٧) حيث قال: «سمع سننَ النسائي المختصر من الحافظ أبي بكر بن السني، وسماعه له في سنة ثلاث وستين وثلاث مئة، وحدث به في جمادى الأولى، سنة ثلاث وثلاثين وأربع مئة، حدث عنه: بدر بن خلف الفرقي، وعبدوس بن عبد الله الهمداني، وعبد الرحمن بن حمد الدوني، وأبو صالح أحمد بن عبد الملك المؤذن».

(١) (سير أعلام النبلاء) (٥١٤/١٧).

(٢) (التقييد) لابن نقطة (٣٣٨/١).

(٣) انظر: (التقييد) (٨٩/٢)، (العبر) (٣٨٢/٢)، (تاريخ الإسلام) (٢٦/١١) - ط: بشار -، ومراؤه بـ«سفيانيَّ المذهب»: أنه كان من مقلدي الإمام سفيان الثوري في مذهبه.

الشيخ محمد السيد البرسيجي، وقدّم لها الباحث المعروف الشيخ نظام محمد صالح يعقوبي، وهي نسخة مكتبة بلدية الإسكندرية في مصر، وقد استظهرَ الباحث أنَّ هذه النسخة برواية أبي الحسن ابن حيويه (ت ٣٦٦هـ)، وابن حيويه من رُواة سنن النَّسائي الكبرى، وسيأتي ذكره ضمن رِواة الكبرى.

واستندَ الباحث في زعمه على أمورٍ، أظهرها أنه قد جاء في بداية هذه النسخة كلامٌ مقطوعُ السَّيَاق، يُوهم أنَّها من رواية الإمام أبي طاهر السَّلَفِيّ بإسناده إلى أبي الحسن ابن حيويه عن النَّسائي، مع أنَّ إسنادهَا إلى أبي بكر ابن السُّنِّيَّ جاء صريحًا على ورقةٍ غلافها.

فقد جاء في بداية تلك النسخة:

«بسم الله الرَّحْمَن الرَّحِيم، وصَلَّى الله على سيِّدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلَّم، أخبرنا الإمام أبو عبد الرَّحْمَن أحمد بن شعيب بن عليّ ابن بحر النَّسائي بمصر. قال الحافظ أبو طاهر السَّلَفِيّ المذكور: وأجازه لي الحافظ المبارك بن عبد الجبَّار بن أحمد الصَّيرَفِيّ ببغداد ومرشد بن يحيى المدني بمصر بكماله، كما أجازه لهما عليّ بن منير الخلال، عن محمد بن عبد الله بن زكريّا بن حيّويه النَّيسابوريّ - وهذه الرِّواية أتمُّ الرِّوايات - عن المؤلِّف الإمام أبي عبد الرَّحْمَن أحمد بن شعيب النَّسائي، قال: أخبرنا قُتَيْبَةُ بن سعيد...». فذكره.

فقوله: «قال الحافظ أبو طاهر السَّلَفِيّ المذكور: وأجازه لي الحافظ المبارك...» إلخ، كلامٌ مقطوع، وسيأفقه يقتضي أن يسبقه كلامٌ فيه ذِكرُ أبي طاهر السَّلَفِيّ وذِكرُ إسناده بالكتاب؛ ليصحَّ عطفُ قوله عليه: وأجازه لي الحافظ المبارك... إلخ. فأقحمَ الناسخُ في الكلام إجازةَ أبي طاهر السَّلَفِيّ بالكتاب إلى أبي الحسن ابن حيويه، واقتصرَ عليها في بداية النسخة؛ فأوهم أنَّها من روايته.

وهذه الجملة مقحمة في بداية النسخة، كما سبق، وبقية الأدلة التي ذكرها الأستاذ البرسيجي لا تنهض بإثبات زعمه، ولذلك نجزم بكون ابن السني انفرد برواية المجتبي عن الإمام النسائي، وأن ما زعمه الأستاذ البرسيجي خطأ.

وقد كتب الأستاذ محمد رضوان عرقسوسي بحثاً ممتعاً^(١) استقصى فيه الأدلة التي استند إليها الأستاذ البرسيجي في زعمه، وفندها، وبين أن هذه النسخة برواية ابن السني، وليست برواية ابن حيويه.

ثانياً: رُواة «السنن الكبرى»:

أمّا السنن الكبرى: فقد رواه عن الإمام النسائي كثيرون، وفيما يلي ذكر بعضهم، وهم:

١ - ابن الأحمر^(٢):

وهو محمد بن معاوية بن عبد الرحمن، أبو بكر الأموي، القرطبي القرشي المعروف بابن الأحمر (ت ٣٥٨هـ).

روى عنه «السنن» يونس بن عبد الله بن مغيث أبو الوليد القاضي، وسعيد بن محمد أبو عثمان القلاش، ومحمد بن مروان بن زهر أبو بكر الإيادي، وعبد الله بن ربيع بن يونس أبو محمد.

دخل الهند للتجارة، فغرق له ما قيمته ثلاثون ألف دينار، ثم رجع إلى الأندلس، وفي طريقه لقي النسائي وأخذ عنه سننه، وجليها إلى الأندلس، فكان أول من أدخل السنن الكبرى فيها.

(١) وهو منشور في شبكة الألوكة.

(٢) ترجمته في: (سير أعلام النبلاء) (٦٨/١٦)، (تاريخ علماء الأندلس) (٦٧/٢ - ٦٨)، (جذوة المقتبس) (ص/٨٨ - ٩٠).

وروايته أكمل الروايات، وعليها كتب السخاوي ختمًا للسنن الكبرى، وسمّاه «القول المعتبر في ختم النسائي رواية ابن الأحمر»، وهو مطبوع، وهو من أهم مصادر هذا المدخل.

٢ - ابن سيار^(١) :

وهو محمد بن القاسم، أبو عبد الله القرطبي، المعروف بـ(ابن سيار) (ت ٣٢٧هـ)، قال أبو محمد الباجي: «لم أدرك بقرطبة من الشيوخ أكثر حديثًا منه، وكان عالمًا ثقة»^(٢).

روى عنه «السنن»: عبد الله بن محمد بن علي أبو محمد الباجي، وعباس بن أصبغ أبو بكر الحجازي.

وذكر ابن خير أن ابن سيار كان سماعه من النسائي هو وابن الأحمر واحدًا^(٣)، ومعنى ذلك أن رواية ابن سيار وابن الأحمر سيان من حيث الكمال، ولهذا جمع أبو محمد الباجي - تلميذ ابن سيار - بين سماعه وسماع ابن الأحمر للسنن، ووحدتهما في نسخة واحدة، وهي التي كُتِبَ لها الانتشار في الغرب الإسلامي^(٤).

وقد اعترض بعضهم على ما ذكره ابن خير الإشبيلي من أن سماعهما كان واحدًا، فقال: إن فيه نظرًا؛ لوجود بعض الفروق بين نسختيهما، كما نبّه عليه غير واحد من أهل العلم، لذا قال ابن حجر: «فقد تفرد بعضهم دون غيره برواية بعض الكتب، فكتاب التفسير من رواية حمزة الكناني وحده، وكتاب عمل اليوم والليلة من رواية ابن الأحمر وابن

(١) ترجمته في: (سير أعلام النبلاء) (١٧٩/٦)، (تذكرة الحفاظ) (٩٣٢/٣)، (طبقات الحفاظ) (ص/٣٧٧).

(٢) انظر: (سير أعلام النبلاء) (١٧٩/١٦).

(٣) انظر: (فهرست ابن خير) (ص/١١٢).

(٤) انظر: مقدمة الدكتور فاروق حمادة لكتاب (عمل اليوم والليلة) (ص/٦٨).

سيار، وكتابُ خصائص علي عليه السلام من رواية ابن سيار^(١).

قال ابنُ خير: «وكان سماعُ محمد بن قاسم وأبي بكر بن الأحمر واحدًا، غير أنَّ في نسخة محمد بن قاسم كتابُ فضائل علي بن أبي طالب عليه السلام وخصائصه، وكتابُ الاستعاذة، وليس عند ابن الأحمر^(٢).

والنسخُ المتوفرةُ الآنَ للسنن الكبرى أكثرُها من رواية هذين الراويين: ابن الأحمر، وابن سيار، كما أنَّ المطبوع أكثرُهما من روايتهما.

٣ - عبدُ الكريمِ ابنُ الإمامِ النسائي، أبو موسى (ت ٣٤٤هـ)^(٣):

روى «السنن» عنه: عبدُ الله بنُ محمد بن أسد الجهني، وأيوبُ بنُ الحسين قاضي الثغر، والخصيبُ بن عبد الله.

قال ابن خير: «وعند أبي محمد بن أسد كتابُ الطب - جزآن -، تفرد به عن أبي موسى عبدُ الكريم بن أحمد بن شعيب النسائي، عن أبيه^(٤).

٤ - حمزة الكناني^(٥):

وهو حمزة بن محمد بن علي بن محمد بن العباس، أبو القاسم الكناني المصري (ت ٣٥٧هـ).

روى عنه «السنن»: محمدُ بنُ أحمد بن يحيى بن مفرج أبو عبد الله القاضي، وأبو محمد عبدُ الله بن محمد بن أسد أبو محمد الجهني،

(١) انظر: (الإمام النسائي وكتابه المجتبى) (ص/٥٨).

(٢) (فهرست ابن خير) (ص/١١٢)، وقد تعقَّب السخاويُّ هذا الكلام، ويبيِّن أنَّ بعض النسخ العتيقة من رواية ابن الأحمر فيها كتابُ الخصائص. انظر: (القول المعتبر) (ص/٦٥) وما بعدها.

(٣) انظر: (فهرست ابن خير) (ص/١١٣)، (تهذيب التهذيب) (١/٣٧).

(٤) (فهرست ابن خير) (ص/١١٣).

(٥) انظر: (فهرست ابن خير) (ص/١١٢)، (تهذيب التهذيب) (١/٣٧).

وعلي بن محمد بن خلف أبو الحسن القابسي الفقيه، وأبو محمد الأصيلي، وأحمد بن محمد بن يوسف أبو القاسم المعافري، وأحمد بن فتح أبو القاسم التاجر، ومحمد بن عمر بن إبراهيم أبو الفرج الصدفي المصري.

قال ابن خير: «وفي نسخة أبي محمد بن أسد، عن حمزة: أسماء لم تقع في رواية أبي محمد الأصيلي عنه، منها: مناقب الصحابة أربعة أجزاء، وكتابُ النعوت جزء^(١)، وكتابُ البيعة جزءٌ، وكتابُ ثواب القرآن جزءٌ، وكتابُ التعبير جزء، وكتابُ التفسير خمسة أجزاء.

وقد روى هذه الأسماء أيضاً عن حمزة: القاضي أبو عبد الله محمد بن أحمد بن يحيى بن مفرج، وأبو القاسم أحمد بن محمد بن يوسف المعافري، وهما صاحباً محمد بن أسد، ولم يرو هذه الأسماء أيضاً محمد بن قاسم [وهو ابنُ سيار]، ولا أبو بكر بن الأحمر، إلا ما استثنيا من كتاب الاستعاذة، وفضائل علي بن أبي طالب عند ابن قاسم^(٢).

٥ - ابن أبي التمام^(٣):

وهو أحمد بن محمد بن عثمان بن عبد الوهاب بن عرفة بن أبي التمام، إمام المسجد الجامع بمصر، روى عنه «السنن»: أبو محمد الأصيلي، وخلف بن القاسم أبو القاسم الحافظ.

ذكر ابنُ خير أنَّ من جملة «السنن الكبرى» كتابَ الإيمان، وكتاب الصلح، وأنه وقعت روايته للكتابين من طريق بعضهم من رواية حمزة الكناني، وكتاب الصلح من رواية ابن أبي التمام^(٤).

(١) أي: جزء واحد.

(٢) (فهرست ابن خير) (ص/١١٣).

(٣) انظر: (فهرست ابن خير) (ص/١١٣).

(٤) المصدر السابق (ص/١١٥ - ١١٦).

ثم نقلَ عن أبي علي الغساني أنَّ هذين الكتابين - الإيمان والصلح - ليسا في «السنن الكبرى» أصلاً، وإنما هما من «المجتبى»^(١)، ولم يعلق ابنُ خير على كلام الغساني بشيءٍ.

وكتابُ الإيمان لم يرد في المطبوع من «السنن الكبرى»، مما يتأيدُ به كلامُ الغساني، إلا أنه يُعلم من خلال ما ذكره المحققون من النسخ التي اعتمدت في التحقيق: أنهم لم يقفوا على رواية حمزة الكنايني كاملةً، فيبقى الإشكالُ على حاله، على أنَّ محققي «السنن الكبرى» لم يروا فيه أيَّ إشكالٍ على الرغم من عدم وقوفهم على رواية الكنايني كاملةً، والله تعالى أعلم.

أمَّا كتابُ الصلح: فقد قال محققو «السنن الكبرى»: «ولم نقف على كتاب الصلح هذا في الأصول التي بأيدينا، ولم يرد في «المجتبى»، ولم يُشر إليه الحافظُ المزيُّ في «تحفة الأشراف» ولا حتى في موضع واحد، وكذلك الحافظُ ابنُ حجر لم يشر إليه في «النكت - الظراف -...»^(٢).

٦ - الأسيوطي^(٣):

وهو الحسن بن الخضر أبو علي الأسيوطي (ت ٣٦١هـ)، روى عنه «السنن»: عليُّ بنُ محمد بن خلف أبو الحسن القابسي، وعبد الرحمن بنُ محمد بن علي أبو القاسم الأدفوي.

٧ - ابن حيويه^(٤):

وهو محمد بن عبد الكريم بن زكريا بن حيويه، أبو الحسن النيسابوري (ت ٣٦٦هـ)، روى عنه «السنن»: عليُّ بنُ محمد بن خلف

(١) المصدر السابق (ص/١١٦).

(٢) مقدمة محققي السنن الكبرى (١/٤١) - طبعة مؤسسة الرسالة -.

(٣) انظر: (فهرست ابن خير) (ص/١١٢)، (العبر) (٢/١١١)، (تهذيب التهذيب) (١/٣٧).

(٤) انظر: (فهرست ابن خير) (ص/١١٥)، (تهذيب التهذيب) (١/٣٧).

أبو الحسن القابسي الفقيه، وعلي بن منير أبو الحسن الخلال، وعلي بن ربيعة أبو الحسن البزار.

٨ - ابن رشيقي العسكري^(١) :

وهو الحسن بن رشيقي، أبو محمد العسكري (ت ٣٧٠هـ)، روى عنه «السنن»: أحمد بن عبد الواحد بن الفضل أبو البركات الفراء، والحسن بن محمد أبو القاسم الأنباري.

٩ - ابن المهندس^(٢) :

وهو أحمد بن محمد بن إسماعيل بن المهندس، أبو بكر المصري (ت ٣٨٥هـ) روى عنه «السنن»: محمد بن عبد الله بن عابد أبو عبد الله المعافري.

١٠ - ابن أبي هلال^(٣) :

وهو الحسن بن بدر بن أبي هلال، أبو علي، روى عنه «السنن»: علي بن محمد بن خلف أبو الحسن القابسي.

١١ - الزيات^(٤) :

وهو الحسين بن جعفر بن محمد، أبو أحمد الزيات، روى عنه «السنن»: خلف بن قاسم بن سهل الدباغ الحافظ.

١٢ - أبو القاسم البجاني^(٥) :

وهو مسعود بن علي بن مروان بن الفضل، أبو القاسم البجاني.

(١) انظر: (سير أعلام النبلاء) (٢٨٠/١٦)، (تهذيب التهذيب) (٣٧/١).

(٢) انظر: (فهرست ابن خير) (ص/١١٥)، (تهذيب التهذيب) (٣٧/١).

(٣) انظر: (فهرست ابن خير) (ص/١١٢). (٤) المصدر السابق (ص/١١٤).

(٥) انظر: (توضيح المشتبه) (٣٧٠ - ٣٧١)، (تاريخ علماء الأندلس) (ص/١٨٨) - =

قال ابنُ نقطة: روى عن أبي عبد الرحمن النسائي مصنفه في السنن، روى عنه: أبو الحسن علي بن عمر بن حفص بن نجيح الإلبيري، نقلته من خط السلفي رحمه الله.

قال السخاوي - بعد ذكرِ رواية «السنن» -: «وبين رواياتهم اختلافٌ في اللفظ، والتقديم والتأخير، والزيادة والنقص، وأكبرها وأتمها رواية ابن الأحمر»^(١).

وقد ذكرَ التفصيلَ في الفروقات في رسالته «القول المعتبر في ختم النسائي رواية ابن الأحمر»^(٢).

وجزَمَ بعضهم أنَّ سببَ اختلاف الروايات يرجع إلى المؤلف نفسه، فهو قد ألَّفَ بعضَ الكتب مستقلة، ثم ظهر له فيما بعد أن يضمَّها إلى الكبرى، فمن سمعَ منه قبل ضمِّها إلى الكبرى: صارت روايته خاليةً عن تلك الكتب، والله أعلم^(٣).



= نسخة المكتبة الشاملة -، (تكملة الإكمال)، لمحمد بن عبد الغني البغدادي أبي بكر، المعروف بابن نقطة (٣٦٤/١) - ط: جامعة أم القرى -، ووردت كنيته في المصدر الأخير (أبو الفضل). والبجاني نسبة إلى (بجانة) بلدة بالأندلس قرب مدينة الزهراء، والزهراء قريبة من قرطبة.

(١) (بُغية الراغب المتمني في ختم النسائي رواية ابن السنِّي) للسخاوي (ص/٣٩).

(٢) (ص/٦٢ - ٦٩).

(٣) انظر: (الإمام النسائي وكتابه المجتبى) (ص/٥٨).

المبحث الرابع

أقسام الكتاب، وتبويبه، وعدد أحاديثه^(١)

لم يَخْرُج الإمام النسائي في ترتيب كتابه عن الترتيب المعهود لدى أهل «السُّنَنِ»، فقسَمَ كتابَه «المجتبى» إلى (٥٢)^(٢) كتاباً، فبدأ - كعادة كثير من المؤلفين - بكتاب الطهارة، وانتهى إلى كتاب الأشربة، ثم وَزَعَ الأحاديث داخل كلِّ كتابٍ إلى أبواب، وبلغت أبوابه (٢٥٧٢) باباً، وتحت كلِّ باب مجموعة من الأحاديث، تَقَلُّ تارةً، وتكثر أخرى.

وللوقوف على ترتيب الإمام النسائي لمادة «المجتبى»، إليك أسماء كتبه حسب ورودها فيه:

- | | | |
|---------------------|-------------------------------|-----------------------------|
| ١ - الطهارة. | ٢ - المياه. | ٣ - الحيض والاستحاضة. |
| ٤ - الغُسل والتميم. | ٥ - الصلاة. | ٦ - المواقيت. |
| ٧ - الأذان. | ٨ - المساجد. | ٩ - القبلة. |
| ١٠ - الإمامة. | ١١ - الافتتاح. | ١٢ - التطبيق. |
| ١٣ - السهو. | ١٤ - الجمعة. | ١٥ - تقصير الصلاة في السفر. |
| ١٦ - الكسوف. | ١٧ - الاستسقاء. | ١٨ - صلاة الخوف. |
| ١٩ - صلاة العيدين. | ٢٠ - قيام الليل وتطوع النهار. | ٢١ - الجنائز. |

(١) انظر: (الإمام النسائي وكتابه المجتبى) (ص/٧٨ - ٧٩).

(٢) هكذا في طبعة دار التأصيل، وفي طبعة الشيخ عبد الفتاح أبي غدة: (٥١) كتاباً، وهو خطأ، وسببه أنه لم يعط «كتاب المزارعة» رقمًا مستقلًا، والصحيح أنه كتابٌ مستقل.

٢٢ - الصيام.	٢٣ - الزكاة.	٢٤ - مناسك الحج.
٢٥ - الجهاد.	٢٦ - النكاح.	٢٧ - الطلاق.
٢٨ - الخيل.	٢٩ - الأحباس.	٣٠ - الوصايا.
٣١ - النحل.	٣٢ - الهبة.	٣٣ - الرقبي.
٣٤ - العمري.	٣٥ - الأيمان والنذور.	٣٦ - المزارعة.
٣٧ - عشرة النساء.	٣٨ - تحريم الدم.	٣٩ - قسم الفيء.
٤٠ - البيعة.	٤١ - العقيقة.	٤٢ - الفرع والعتيرة.
٤٣ - الصيد والذباح.	٤٤ - الضحايا.	٤٥ - البيوع.
٤٦ - القسامة.	٤٧ - قطع السارق.	٤٨ - الإيمان وشرائعه.
٤٩ - الزينة.	٥٠ - آداب القضاة.	٥١ - الاستعاذة.
٥٢ - الأشربة.		

وبهذا يتضح مدى مطابقة اسم الكتاب للمحتوى؛ إذ إنّ هذه الكتب التي ذكرت في «المجتبى» تتعلق بالأبواب الفقهية، اللهم إلا كتاب الإيمان وشرائعه، فهذا الكتاب يليق بالكتب الجوامع لا السنن.

وجديرٌ بالتنبيه هنا إلى أنّ «السنن الكبرى» للنسائي أقرب إلى الجوامع منها إلى كتب السنن، وذلك أنه - كما سيأتي إن شاء الله تعالى - تفرّد عن الصغرى بخمسة وعشرين كتاباً، منها كتب: التفسير، السير، المناقب، العلم، الطب، فضائل القرآن.

و«السنن الكبرى» باشتمالها على هذه الكتب تكون أقرب إلى الجوامع منها إلى كتب السنن، والغريب أن «الكبرى» خالية من كتاب الإيمان وشرائعه، وهذا الكتاب أليق بـ«الكبرى»؛ لكونها تشتمل على معظم كتب الجوامع، بخلاف «الصغرى»، فإنها خالية من كتب الجوامع كلّها إلا كتاب الإيمان وشرائعه.

عدد الأحاديث، وترتيبها في الكتاب:

أما عدد الأحاديث في «المجتبى»: فقد بلغت (٥٧٦١) حديثاً، وذلك حسب ترقيم الشيخ عبد الفتاح أبي غدة^(١)، بينما بلغت (٥٨٠٣) في طبعة دار التأصيل، وقد أدخلوا في هذا العدد جميع الروايات المكررة، والآثار، وهي قليلة، وغالبها إنما يذكرها الإمام النسائي لتعليل الروايات المرفوعة.

وأظن أنه لو جردت الأحاديث المكررة ما وصلت إلى نصف العدد السابق؛ لأن النسائي رَحِمَهُ اللهُ قد أكثر من ذكر المتابعات للحديث الواحد، وأكثر من تكراره أيضاً في أبواب متعددة، وسبب ذلك أمران:

الأمر الأول: كونه رَكَّزَ على الجوانب المتعلقة بعلة الحديث وبيانها، والتعريف على مواطن العلة يتطلب جمع طرق الحديث لتبيين العلة، ويظهر الراجح من المرجوح، فلهذا يورد الحديث الواحد من طرق متعددة، وسيأتي تفصيله في نهاية الفصل الثاني.

والأمر الثاني: كونه سلك مسلك البخاري في استنباط الأحكام المتعددة من الحديث الواحد، فمن أجل ذلك كرر أحاديث في أبواب متفرقة بغية استخراج أحكام أخرى منها، وسيأتي إيضاحه عند الحديث عن الصناعة الحديثية المتعلقة بالمتن عند النسائي.

وسنن النسائي «المجتبى» بما فيها من الأحاديث المكررة والآثار أكبر السنن الأربعة حجماً، وأكثرها حديثاً، يليه أبو داود، وعدد أحاديثه:

(١) العدد في آخر الكتاب هو (٥٧٥٨) حديثاً، وقد نبّه الشيخ في الفهرس (١٢/٩) إلى أنه حصل السهو عن ثلاثة أحاديث في العدد، فاستدركت بلفظ «مكرر»، اثنان منها مكرر إسناد فقط، وهما: (مكرر ١٢٥) في (٨٣/١)، و(مكرر ٢٠٧) في (١٩١/١)، وواحد مكرر إسناد ومتن، وهو (مكرر ٥٥٦٤) في (٢٩٢/٨)، فصار عدد جميع الأحاديث والآثار في كتاب «سنن النسائي»: (٥٧٦١).

(٥٢٧٤)، يليه ابنُ ماجه، وعددُ أحاديثه: (٤٣٤١)، يليه الترمذي، وعددُ أحاديثه: (٣٩٥٦) حديثاً.

ولكن لو جُرِّدت الأحاديثُ عن المكرر: لجاءت سننُ أبي داود أكبر بكثير من «سنن النسائي الصغرى»، وذلك لقلَّة الأحاديث المكررة في «سنن أبي داود»، وكثرتها في سنن النسائي «المجتبى».

وأما عدد أحاديث «السنن الكبرى» فهو: (١١٧٧٠) حديثاً حسب ما جاء في طبعة دار الكتب العلمية، و(١١٩٤٩) حديثاً حسب طبعة مؤسسة الرسالة^(١).



(١) انظر التفصيل في: (الإمام النسائي وكتابه المجتبى) (ص/٧٧).

المبحث الخامس

المقارنة بين «السنن الصغرى» و«السنن الكبرى» للنسائي

ستتم المقارنة بين الكتابين هنا من ثلاثة أوجه^(١):

الأول: المقارنة بين الكتابين من حيث الحجم وعدد أحاديث كل منهما.

الوجه الثاني: المقارنة بين الكتابين من حيث ترتيب أحاديثهما داخل الكتب.

الوجه الثالث: المقارنة بين الكتابين من حيث درجة أحاديثهما قوة وضعفاً.

الوجه الأول:

أما الوجه الأول، وهو المقارنة بين الكتابين من حيث الحجم وعدد الأحاديث:

فمن الواضح من اسمي الكتابين أنَّ «الكبرى» أكبر بكثير من «المجتبى»، وقد قال الإمام ابن كثير: «وقد جمع السنن الكبير، وانتخب منه ما هو أقل حجماً منه بمرات»^(٢).

ويمكن تقسيم اختيار النسائي لأحاديث «المجتبى» إلى أربعة أقسام:

(١) انظر التفصيل في: (الإمام النسائي وكتابه المجتبى) (ص/ ٦١ - ٧٥).

(٢) (البداية والنهاية) (١١/ ١٣١).

القسم الأول: كتب في «الكبرى» لم يورد منها شيئاً في «الصغرى».

القسم الثاني: كتب في «الكبرى» أخذ بجميع ما فيها فوضعها في «المجتبى».

القسم الثالث: كتب في «الكبرى» أخذ منها بعض أحاديثها وترك الباقي.

القسم الرابع: ما انفردت به «الصغرى» من الكتب والأبواب والأحاديث.

* أمّا القسم الأول:

فهناك كتبٌ تفرّدت بها «الكبرى» دون «الصغرى»، وهي (٢٥) كتاباً، وهذه الكتب تختلف في حُجْمها صِغَرًا وكِبَرًا، فبعضُها كبيرٌ جدًّا، مثل التفسير، وعمل اليوم والليلة، ومناقب الصحابة، في حين أن «المجتبى» لم تنفرد إلا بكتاب (الإيمان وشرائعه) وقيل أيضًا: الصلح، على ما حكاه أبو علي الغساني، كما سبق، ولم أجده في المطبوع - في الطبعين -.

ولكي ندرك حجم «الكبرى» بالنسبة للصغرى: أذكر هذه الإحصائية من خلال الكتب التي انفردت بها «الكبرى» عن «الصغرى»:

اسم الكتاب	عدد الأحاديث فيه	الجزء والصفحة
١ - الاعتكاف	٩٤	٣٧٧ / ٣
٢ - العتق	١٧٧	٥ / ٥
٣ - الركاز	٥	٣٥٥ / ٥
٤ - إحياء الأموات	٣٤	٣٢٣ / ٥
٥ - العارية	١٤	٣٣١ / ٥
٦ - الضَّوَالِّ	١٥	٣٣٧ / ٥
٧ - اللقطة	٢٨	٣٤٣ / ٥
٨ - العلم	٧٩	٣٥٧ / ٥

٩٧/٦	١١٧	٩ - الفرائض
٢٠٣/٦	٣٢١	١٠ - الوليمة
٣٧٩/٦	٤٦	١١ - الوفاة (أي وفاة النبي ﷺ)
٣٩٩/٦	٢٢٨	١٢ - الرجم
٤٥/٧	١٣٨	١٣ - الطب
١٠٣/٧	٣٨	١٤ - التعبير
١٢٣/٧	١١٠	١٥ - النعوت
٢٤١/٧	١٢٦	١٦ - فضائل القرآن
٢٩٣/٧	٢٨٤	١٧ - المناقب
٤٠٧/٧	١٩٥	١٨ - خصائص علي ﷺ
٥/٨	٣٠٨	١٩ - السّير
٥/٩	١١٧١	٢٠ - عمل اليوم والليلة
٥/١٠	٧٣٩	٢١ - التفسير

ومجموع أحاديث هذه الكتب (٤٢٦٧)، وهذا العدد يقارب عدد أحاديث «المجتبى» بأجمعها البالغ عددها (٥٧٦١)^(١).

وهناك كتب أخرى مما انفردت به «الكبرى» عن «الصغرى»، لكن النسخ المطبوعة خالية منها لأنّها أكثرها من رواية ابن الأحمر وابن سيار، وفي طبعة مؤسسة الرسالة ألحقوا بالكتاب أربعة كتب من «تحفة الأشراف»، وهي: كتاب الشروط، وكتاب الرقاق، وكتاب المواعظ، وكتاب الملائكة.

✽ القسم الثاني: كتب في «الكبرى» أخذ جميع ما فيها فوضعها في «المجتبى»:

ومن تلك الكتب - على سبيل المثال -: كتاب الزكاة، كتاب الجنائز، كتاب الجهاد، كتاب الطلاق، كتاب الضحايا.

(١) هذا حسب ترقيم الشيخ عبد الفتاح أبي غدة، وعددها (٥٨٠٣) بحسب ما في طبعة دار التأصيل.

وقد أودع النسائي في «الصغرى» جميع الأحاديث التي كانت في «الكبرى»، مع تغيير طفيف في الأبواب من حيث الزيادة والنقصان^(١).

وفي الكتابين أمثلة شبيهة بما ذكرت، وما ذكرته يحصل به المقصود، ويكفي للدلالة على أن في «الكبرى» كتباً لم يختصرها النسائي، بل أخذها كلها فأودعها في «الصغرى».

والذي يظهر أن النسائي يفعل ذلك غالباً بالكتب التي أحاديثها قليلة، ولكن ليس ذلك مطرداً.

✽ القسم الثالث: كتب في «الكبرى» أخذ منها بعض أحاديثها وترك الباقي:

وأما الكتب التي في «الكبرى» وقد أخذ بعض أحاديثها وترك بعضها الآخر: فهو في الكتابين كثير؛ لأنه هو المقصود في الاختصار.

ومن أمثلة هذا النوع: كتاب الصوم، فالكبرى تشتمل على (٢١٦) باباً، وعدد أحاديثه (١٨٩١) حديثاً، ولكنه في «المجتبى» اختار من تلك الأبواب (٨٢) باباً فقط، وعدد أحاديثها (٣٤٥) حديثاً، أي: أن أحاديث كتاب الصوم في «المجتبى» لا تصل إلى خمس أحاديثه في «الكبرى».

ثم إن الغريب أنه أخذها على الترتيب لا على الاختيار، حيث أخذ أول الكتاب إلى باب (٨٢) كما هي في «الكبرى» بعناوينها وأحاديثها على نفس الترتيب، اللهم إلا أنه زاد باباً في «المجتبى»، وهو باب برقم (٧٩) أورد فيه رواية من روايات حديث عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنه في قيامه الليل وصيامه النهار، وهو موجود في «الكبرى» من طرق أخرى.

(١) انظر التفصيل في: (الإمام النسائي وكتابه المجتبى) (ص/٦٥ - ٦٧).

ومن هذا النوع أيضًا كتابُ عِشْرَةِ النساء: ففي «الكبرى» سبعة أبواب، فيها ستة وتسعون حديثًا، في حين أنه أخذَ في «المجتبى» الأبوابَ الأربعةَ الأوَّلَ بأحاديثها، وهي (٢٧) حديثًا، وحذفَ الثلاثةَ الباقيةَ بأحاديثها.

✽ وأما القسم الرابع: وهي ما انفردت به «المجتبى» من الكتب والأبواب والأحاديث:

أما بالنسبة للكتب: فلم تَنفَرِد «المجتبى» عن «الكبرى» إلا بكتاب واحد، وهو (كتابُ الإيمان وشرائعه)، وهو الكتابُ السابعُ والأربعون فيه، ومجموع أحاديثه مع المكرر (٥٥) حديثًا، وقيل أيضًا: كتابُ الصلح.

أما الأبوابُ التي زادت بها «الصغرى» على «الكبرى» فكثيرة، فمعظم الكتب فيها بعضُ الأبواب مع أحاديثها زائدة على ما في «الكبرى»، ولكن هذه الأبواب قليلةٌ إذا ما قُورِنَت بالأبواب التي زادت بها «الكبرى» على «الصغرى».

وخير ما يُمثَّلُ به في هذا القسم: كتابُ الطهارة، وهو أول كتاب فيهما، وقد أجرى الشيخ عبدُ الصمد شرفُ الدين مقارنةً بين الكتابين في أحاديث الطهارة، وخَلَصَ إلى هذه النتائج ^(١):

عددُ أبواب الطهارة في «الكبرى» (١٨٥) بابًا، وفي «الصغرى» (٢٧٥).

وعدد أحاديث الطهارة في «الكبرى» (٣٠٨) وفي «الصغرى» (٤٥١).

والأحاديث المشتركة بين الكتابين في الطهارة (٢٨٦) حديثًا.

(١) دراسته مبنية على طبعة الكبرى التي حققها هو رَحِمَهُ اللهُ.

والأحاديث التي تختصُّ بها «الكبرى» دون «الصغرى»: (٢٣) حديثاً.
وأما الأحاديث التي تختصُّ بها «الصغرى» دون «الكبرى»: (١١٢) حديثاً.
والمجموع: (٤٢١) حديثاً^(١).

وما فعله الإمام النسائي في كتاب الطهارة من «المجتبى» من زيادة تلك الأبواب والأحاديث على «الكبرى» لم يتكرر في باقي الكتب.
وأما كتاب الصلاة - الذي يلي كتاب الطهارة -: فهو عكسُ كتاب الطهارة تماماً، فقد قسم كتاب الصلاة إلى مجموعةٍ من الكتب بلغت (١٨) كتاباً، تشتملُ على (١٦٣١) حديثاً.
وهذه الكتب الثمانية عشر كلها موجودةٌ في «المجتبى»، إلا أنه أدخل كتاب الوتر في كتاب قيام الليل، كما أدخل كتابَ صفة الصلاة في كتاب الصلاة.

ومجموع أحاديث كتاب الصلاة في «المجتبى» (١٣٧٠) حديثاً، فالكبرى تزيد في عدد أحاديث كتاب الصلاة على «الصغرى» بـ (٢٦١) حديثاً.

الوجه الثاني:

أمَّا الوجهُ الثاني، وهو المقارنة بين الكتابين من حيث ترتيبُ أحاديثهما داخل الكتب:

فمن الملاحظ أنَّ النسائيَّ قد أجادَ في ترتيبِ الكتبِ داخل كتاب الصلاة من «المجتبى» حسب تسلسل المعنى، بخلاف «الكبرى»، فإنَّ ترتيب الكتب فيها ليس بذاك الدقيق، ويحتملُ أن يكون هذا من فعل

(١) انظر: مقدمة (السنن الكبرى) بتحقيق الشيخ عبد الصمد (ص/٢٥، ٤٩).

الرواة عنه أو النَّسَّاح، ولكي تتضح الصورة، فهذه أسماء كتب الصلاة حسب ترتيبها في الكتابين:

السنن الكبرى	السنن الصغرى «المجتبى»
١ - كتاب الصلاة الأول	١ - الصلاة
٢ - السهو	٢ - المواقيت
٣ - التطبيق	٣ - الأذان
٤ - المساجد	٤ - المساجد
٥ - الإمامة والجماعة	٥ - القبلة
٦ - القبلة	٦ - الإمامة
٧ - افتتاح الصلاة	٧ - الافتتاح
٨ - صفة الصلاة	٨ - التطبيق
٩ - قيام الليل وتطوع النهار	٩ - السهو
١٠ - الوتر	١٠ - الجمعة
١١ - مواقيت الصلاة	١١ - تقصير الصلاة
١٢ - الأذان	١٢ - الكسوف
١٣ - الجمعة	١٣ - الاستسقاء
١٤ - صلاة العيدين	١٤ - صلاة الخوف
١٥ - الاستسقاء	١٥ - صلاة العيدين
١٦ - كسوف الشمس والقمر	١٦ - قيام الليل وتطوع النهار
١٧ - قصر الصلاة	
١٨ - صلاة الخوف	

وأنت تلاحظ أن ترتيب الكتب بالنسبة للسنن الكبرى فيه شيء من الخلل، فكتابُ المواقيت والأذان يأتيان بعد السهو، وبعد الإمامة والجماعة، بل وبعد قيام الليل.

ثم إن هناك شيئاً آخر، وهو أن أحاديث كثيرة مكررة في الصلاة في

«الكبرى»، فتجد أبواباً من الوتر، وصلاة العيد، والجمعة وخطبتها، وأبواباً من الاستسقاء، وصلاة المسافر، وصلاة الخوف.

كل هذه الأبواب ذكرها في «الكبرى» في كتاب الصلاة الأول، ثم أعادها - أو معظمها - في كتبها التي أفردها بالاسم من بين كتب الصلاة.

الوجه الثالث:

وأما الوجه الثالث، وهو مقارنة الكتابين من حيث درجة أحاديثهما قوة وضعفاً:

فمما لا شك فيه أنَّ مقارنة الكتابين من حيث القوة والضعف: من الصعوبة بمكان؛ لأنه يتطلب - إن أريد الوقوف على حقيقة ذلك - دراسة جميع أحاديث الكتابين، والحكم عليها، وعندها تتضح الصورة على أكمل وجهها.

ولكن هناك معالم بارزة في الكتابين يمكن من خلالها أن نخرج بتصور واضح يمكن الاعتماد عليه إلى حد كبير.

والمقصود هنا بيان حقيقة ما اشتهر أنَّ «المجتبى» أصحُّ حديثاً من «الكبرى»، وأنَّ شرط النسائي في الصغرى أقوى من شرطه في «الكبرى»، وأنَّ النسائي اجتنب «الصغرى» من «الكبرى» ولم يُورد فيه الأحاديث المعلّة.

وعمدة من يُطلق هذا القول هو ما نقله ابنُ خير وابنُ الأثير من قصّة النسائي مع الأمير، وأنَّ الأخير طلب من النسائي أن يُجرّد الصحيح، فجرّد النسائي كتابه «المجتبى» من «الكبرى»، فلم يورد الأحاديث المعلّة فيه.

فهل «الصغرى» أصحُّ حديثاً من «الكبرى»؟

والجواب: أنَّ ما قاله ابنُ الأثير، وكذلك من أطلق اسم الصحة على

«المجتبى»، لا يُسَلَّم لهم به، بل واقع الكتاب يردُّ عليهم.

يقول الدكتور عمر إيمان أبو بكر، الذي ألَّف رسالةً علميةً حول الأحاديث التي أعلَّها النسائي بالاختلاف:

«والذي ظهر لي - من خلال معاشتي للكتابين طوال هذه المدة - أن النسائي رَحِمَهُ اللهُ حين تأليفه للمجتبى لم يكن قصده أن تكون أحاديث «المجتبى» أقوى وأصحَّ من أحاديث «الكبرى»، ومن الدلائل على ذلك أمور، منها:

١ - موضوع الرسالة التي هذه الدراسة^(١) مقدمة لها، وهي الأحاديث التي أعلَّها النسائي بالاختلاف، وبلغت قرابة ستين ومائة مسألة، وكلُّ مسألة في الغالب تحتها اختلافات كثيرة، فلو كان قصده من الاختصار أن يراعي جانب القوة: لاكتفى بإخراج الوجوه المحفوظة دون المعلَّة كما فعل صاحبًا الصحيحين^(٢)».

ثم أجاب الدكتور على سؤالٍ يردُّ هنا، وهو أنه إذا لم يكن جانب الصحة مرعيًا عند النسائي، فعلى أيِّ أساس كان اختصاره للمجتبى؟

قال: «صحيح أن النسائي ترك أحاديث في «الكبرى» معلَّة، ولكن لم يكن تركه لها لكونها معلَّة، ولكنه ترك تلك الأبواب مع أحاديثها الصحيحة والمعلَّة اختصارًا، ومن ذلك أن النسائي حين أتى على كتاب الصوم في «الكبرى»، وأراد أن يختصره: أخذ الشطر الأول من كتاب

(١) يقصدُ دراسته التي أوردَها في رسالته: «الإمام النسائي وكتابه المجتبى»، وقد ذكر أنها ملخَّصة من رسالته العلمية التي هي بعنوان: «الأحاديث التي أعلَّها النسائي بالاختلاف على الرواة في كتابه المجتبى جمعًا وتخريجًا ودراسة».

(٢) لا شك أن الشيخين أخرجوا أحاديث للإشارة إلى عللها في الإسناد أو المتن، وهذا يعرفه المتمعنُّ في منهجهما، ولكن هذا ليس على شرطهما، ولذلك هو نادر، أمَّا الإمام النسائي فليس قصده إخراج الصحيح فقط.

الصوم على الترتيب، ووضعه في «المجتبى» بما فيه من الأحاديث الصحيحة والمعلّة، وحذف الشرط الثاني بما فيه أيضاً من الأحاديث الصحيحة والمعلّة، فلو كان قصده مراعاة جانب القوة والصحة: لأخذ من جميع كتاب الصّوم بشطريه ما كان من أحاديثه أقوى وأصحّ، وهي كثيرة.

بل إن النسائي رحمه الله زاد في الشرط الأول من كتاب الصّوم الذي وضعه في «المجتبى» حديثاً واحداً تحت «باب صوم خمسة أيام»، وهو حديث عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما: «أما يكفيك من كل شهر ثلاثة أيام»^(١)، رواه من طريق خالد الحذاء، عن أبي قلابه، عن أبي المليلح. والحديث بهذا الإسناد ضعيف؛ لعننة أبي قلابه - عبد الله بن زيد الجرّمي - وهو مدلس^(٢).

فلك أن تتصوّر زيادة حديث واحد من كتاب الصوم في «المجتبى» على «الكبرى»، ويكون الحديث بذلك الإسناد ضعيفاً، فأين مراعاة جانب الصحة من هذا؟

والذي يظهر لي أنه إنما فعل ذلك مراعاةً للجانب الفقهي، وذلك أنه ذكر صوم عشرة أيام من الشهر، وبعده صيام أربعة أيام من الشهر، ثم

(١) (سنن النسائي) (٤/٢١٥ ح/٢٤٠٢).

(٢) كذا قال الدكتور عمر، وفي كلامه سهو! فسند النسائي فيه تصريح بسماع أبي قلابه من أبي المليلح، ولفظه: «عن أبي قلابه، عن أبي المليلح قال: دخلت مع أبيك زيد على عبد الله بن عمرو...»، فالقائل هو أبو المليلح يخاطب أبا قلابه عبد الله بن زيد. بل إن هذا الحديث مخرج في الصحيحين بهذا الإسناد نفسه، وفيهما: «عن خالد الحذاء، عن أبي قلابه، قال: أخبرني أبو المليلح، قال: دخلت مع أبيك على عبد الله بن عمرو...». انظر: صحيح البخاري، كتاب الصوم (ح/١٩٨٠)، وكتاب الاستئذان (ح/٦٢٧٧)، وفيه: «دخلت مع أبيك زيد»، وصحيح مسلم، كتاب الصيام (ح/١١٥٩).

وهذه الفائدة من الأخ الشيخ ياسر إبراهيم نجار، جزاه الله خيراً.

صومَه ثلاثة أيام من الشهر؛ فرأى - استكمالاً للجانب الفقهي - إضافة بابِ صومِ خمسة أيام من الشهر، ولم يجد فيه إلا حديثَ عبد الله بن عمرو السابق فأورده، فهو وإن كان في إسناده ضعف، لكنه ينجبرُ بأحاديث الباب.

٢ - أن في «المجتبى» أحاديثَ حَكَمَ عليها النسائيُّ نفسه بأنها ضعيفة، ومن ذلك قوله - عقب حديث جابر في قتل السارق في المرة الخامسة -: «هذا حديثٌ منكر، ومصعبُ بن ثابت [أحد رواه] ليس بالقوي في الحديث»^(١).

فهذا الحديث منكرٌ، تفرَّد به من لا يُحتملُ تفرُّده، وهو وحيدٌ في بابه ليس له من الأحاديث ما يُقوِّيه، وفي الكتاب أحاديثٌ من هذا القيل.

بل وأصرَّح من هذا قوله - عقب حديث أنس رضي الله عنه -: «اللهم إني أعوذ بك من الهَمِّ والحَزَن»، قال: «سعيدُ بن سلمة شيخٌ ضعيف، وإنما أخرجناه للزيادة في الحديث»^(٢).

فأنت ترى أنه أخرج هذا الحديث الضعيف عنده في «المجتبى» كما هو في «الكبرى»، وعلَّل إخراجَه للزيادة في الحديث، مع أنه أخرج في الأبواب التي قبله والتي بعده أحاديثٌ أخرى هي في معنى هذا الحديث.

٣ - أن حديثَ رافع بن خديج رضي الله عنه في النهي عن كراء الأرض يُعدُّ أطول حديثٍ أعلَّه النسائيُّ بالاختلاف على أسانيده، فقد أطل فيهِ النَّفس، وأكثرَ من بيان الاختلافات الواردة فيه، حيث أخرجَه من أكثر من سبعين طريقاً، ومعظمُ طرقه وقع فيها اختلافٌ بيَّنه النسائيُّ في

(١) (سنن النسائي) (٨/٩١/ح/٤٩٧٨).

(٢) (سنن النسائي) (٨/٢٥٨/ح/٥٤٥٣).

«المجتبى»^(١).

والشاهد من ذكر حديث رافع بن خديج رضي الله عنه أن النسائي رحمته الله حين أتى إلى هذا الحديث في «الكبرى» أخذه بجميعة، مع ما فيه من إعلاله بالاختلافات الكثيرة بحروفها، فوضعه في «المجتبى»، فلو كان هدفه من اختصار «الكبرى» في «المجتبى» مراعاة جانب الصحة: لحذف كثيراً من هذه الاختلافات، ولفعل مثل ما فعل الشيخان في صحيحيهما من إخراج الوجوه المحفوظة من الحديث فقط، وحذف بقية الوجوه الأخرى.

٤ - أن النسائي رحمته الله استخار الله في الرواية عن قوم من الرواة تُكَلِّم فيهم، كعبد الله بن لهيعة وغيره، ف وقعت الخيرة على ترك حديثهم، فلم يخرج لهؤلاء، لا في «السنن الكبرى» ولا في «المجتبى»، مما يدل على أنه احتاط في الجملة للكتابين، ولم يخص أحدهما بمزيد من الاحتياط.

والخلاصة :

أن الإمام النسائي رحمته الله لم يكن قصده من الاختصار مراعاة جانب القوة والصحة، ومن قال بذلك فعليه الدليل، بل كان قصده أن يكون «المجتبى» نموذجاً مصغراً لسننه الكبرى، وكان قد احتاط للكبرى من قبل سناً ومتمناً، فاكتفى بذلك فيما يتعلق بالمجتبى، ثم إنه راعى في «المجتبى» جودة الترتيب والاختصار مع مراعاة الجانب الفقهي^(٢).



(١) انظر حديث رافع بن خديج في كتاب المزارة، باب ذكر الأحاديث المختلف في النهي عن كراء الأرض... (٧/٣٣ ح/٣٨٦٢).

(٢) الإمام النسائي وكتابه المجتبى (ص/٧٢ - ٧٤).

المبحث السادس

مكانة «سنن الإمام النسائي»، وثناء العلماء عليه

أولاً: منزلة سنن النسائي بين الكتب الستة^(١):

سنن النسائي أحد الكتب الستة المعروفة عند الجميع، التي هي أشهر كتب الحديث، وهذه الستة ليست على درجة واحدة في الصحة؛ إذ إنه لا يختلف اثنان في تقديم صحيح البخاري ومسلم على غيرهما، ليس على السنن فحسب، بل على جميع كتب الحديث قاطبة.

وهذا لا ينافي ما تقدم ذكره في ترجمة الإمام النسائي من تقديمه على الإمام مسلم في معرفة الحديث، وعلمه، ورجاله؛ لأنَّ المراد به ترجيح شخصية الإمام النسائي على شخصية الإمام مسلم، وليس ترجيح السنن على الصحيح.

قال السخاوي: «... وإن رجَّح كلُّ من الذهبيِّ والسبكيِّ النسائيَّ على الإمام مسلم؛ فترجيح العالم وإن كان ظاهراً في ترجيح مصنّفه: فذاك في الغالب، وإلّا فربّ مرجوح يكون مصنّفه أرجح»^(٢).

كما لا يختلف اثنان في أنَّ سنن ابن ماجه متأخّر في الرتبة عن السنن الثلاث؛ لكثرة الأحاديث الضعيفة والواهية والمنكرة فيه، بل لاشتماله على بعض الأحاديث الموضوعة، ولم يُلحَق بالكتب الستة إلّا في بداية

(١) انظر: (الإمام النسائي وكتابه المجتبى) (ص/ ١٠١ - ١٠٧).

(٢) (بُغية الراغب المتمني في ختم النسائي رواية ابن السنّي) للسخاوي (ص/ ٤٩).

القرن السادس لكثرة زوائده عليها.

قال ابن رجب - وقد قَسَم أصحاب الزهريّ إلى خمس طبقات - ^(١):

«الطبقة الخامسة: قومٌ من المتروكين والمجهولين، كالحكم الأيليّ، وعبد القدوس بن حبيب، ومحمد بن سعيد المصلوب، وبحر السقاء، وغيرهم، فلم يخرج لهم الترمذيّ ^(٢)، ولا أبو داود، ولا النسائي، ويخرج ابن ماجه لبعضهم، ومن هنا نزلت درجة كتابه عن بقية الكتب، ولم يعدّه من الكتب المعتمدة سوى طائفة من المتأخرين» ^(٣).

وكذلك جامع الترمذي متأخرٌ في الرتبة عن سنن أبي داود والنسائي عند المحققين من أهل العلم بالحديث، قال الذهبيّ: «انحطّت رتبة جامع الترمذيّ عن سنن أبي داود والنسائيّ لإخراجه حديث المصلوب والكلبيّ وأمثالهما» ^(٤).

وينحصر الخلاف في المفاضلة بين سنن أبي داود وسنن النسائي، وذلك من حيث درجة أحاديثهما.

وقد ذهب فريق من العلماء إلى أنّ شرطهما في كتابيهما واحد، ولا فرق بينهما فيما يرجع إلى درجة أحاديثهما، وإن كان كلٌّ من الكتابين يفضّل على الآخر في جوانب أخرى، من ذلك ما قاله ابن

(١) أصل هذا التقسيم للإمام أبي بكر محمد بن موسى الحازميّ (ت ٥٨٤هـ) في كتابه (شروط الأئمة الخمسة) (ص/١٥١ - ١٥٤).

(٢) أي: لم يخرج لهم الترمذيّ للاعتماد، وإذا أخرج فإنه ينبّه، كما فعل حينما خرّج لمحمد بن سعيد المصلوب، حيث قال (ح/٣٥٤٩) بعد الترخيص له: «سمعت محمد ابن إسماعيل يقول: محمد القرشي هو محمد بن سعيد الشامي، وهو ابن أبي قيس، وهو محمد بن حسان، وقد ترك حديثه».

(٣) (شرح علل الترمذي) لابن رجب (٢/٦١٥).

(٤) ذكره المباركفوريّ في (مقدمة تحفة الأحوذى) (ص/٢٨٨).

منده: «وسمعتُ محمدَ بنَ سعدِ الباورديَّ بمصر يقول: كان من مذهبِ النسائي أن يخرج عن كلِّ مَنْ لم يُجمَع على تركه، وكان أبو داود السجستاني يأخذ مأخذَه»^(١).

وهذا الذي ذَكَرَ لا غبار عليه في الجملة، ولكن وإن كان شرطاهما في كتابيهما متقاربين في الجملة من حيث القوة، فكتابُ النسائي أقوى، وهو أصحُّ حديثًا من سنن أبي داود، ومن الأدلة على ذلك:

١ - ما ذكره بعضُ العلماء من أن النسائيَّ أعلمُ وأعرف بالحديث وعِلَّاه من أبي داود، بل ومن مسلم، وقد تقدَّم قولُ الذهبي: «النسائيُّ أحذقُّ بالحديث وعِلَّاه ورجاله من مسلم وأبي داود ومن أبي عيسى، وهو جار في مضمار البخاري وأبي زرعة»^(٢).

وهذا وإن لم يكن دليلًا صريحًا في تفضيل سنِّه على سنن أبي داود، لكنَّه من جملة المرجِّحات كما قال السخاوي رحمَهُ اللهُ، فترجيحُ العالمِ ظاهرٌ في ترجيح مصنفه في الغالب^(٣).

٢ - أن شرطَ النسائيِّ أقوى من شرط أبي داود في قول عامَّة المحقِّقين من أهل الحديث، قال ابنُ رجب - بعد أن تحدَّث عن شرط الترمذي -: «وأبو داود قريبٌ من الترمذي، بل هو أشدَّ انتقادًا للرجال منه، وأما النسائيُّ فشرطه أشدُّ من ذلك، ولا يكاد يخرجُ لمن يغلب عليه الوهم، وعمَّن فحشَ خطؤه وكثر»^(٤).

وفي كلام ابن رجب ترتيبٌ للسنن الثلاث من حيث القوة، فأقواهم

(١) (شروط الأئمة) لابن منده (ص/٧٣).

(٢) (سير أعلام النبلاء) (١٣٣/١٤).

(٣) (بُغية الراغب المتمني في ختم النسائي رواية ابن السنِّي) للسخاوي (ص/٤٩) - بتصرف -

(٤) (شرح علل الترمذي) (٦١٣/٢).

شرطاً: النسائي، ثم أبو داود، ثم الترمذي - رحمَ الله الجميع -.

وقال الحافظ ابن حجر: «فكم من رجلٍ أخرج له أبو داود والترمذي تجنَّب النسائي إخراج حديثه، بل تجنَّب النسائي إخراج حديث جماعة من رجال الصحيحين!»^(١).

بل قال سعد بن علي الزنجاني - شيخ الدارقطني -: «إنَّ لأبي عبد الرحمن النسائي شرطاً في الرجال أشدَّ من شرط البخاري ومسلم»^(٢).

فإذا ثبت أنَّ شرطه أقوى من شرط أبي داود: ثبت أنه أصحُّ حديثاً منه، ولكن هذا لا يعني أنَّ كلَّ حديث في سنن النسائي أصحُّ من كل حديث في سنن أبي داود، فهذا لا يتأتى حتى بالنسبة للصحيحين، ولكن المراد أن أحاديثه من حيث الجملة أصحُّ من أحاديث أبي داود من حيث الجملة.

٣ - ثبتَ عن النسائي أنه تحقَّقَ في الرواية عن قوم من الضعفاء، منهم عبد الله بن لهيعة وأمثاله، في حين نجد أنَّ أبا داود روى عنهم، بل إنَّ مسلماً روى له ولأمثاله في المتابعات.

٤ - ومما يؤكِّد ما سبق: أنَّ عددَ الضعفاء الذين روى عنهم النسائي أقلُّ من الضعفاء الذين روى عنهم أبو داود، حيث إنَّ أبا داود والنسائي اشتركا في الرواية عن (٥٨) راوياً ضعيفاً^(٣).

وانفرد كلُّ واحدٍ منهما عن الآخر بالرواية عن الضعفاء، فبلغ عددُ

(١) (النكت على كتاب ابن الصلاح) (٤٨٢/١).

(٢) المصدر السابق (٤٨٣/١).

(٣) منهم (٢٥) مجهولاً، و(١٧) ضعيفاً، و(١١) لين الحديث، و(٢) مجهولاً الحال، وواحد ليس بالقوي، وواحد منكر الحديث، وواحد متروك الحديث. والدراسة حسب أقوال الحافظ ابن حجر في «التقريب».

الذين ضَعَّفَهُمُ الحافظُ ابنُ حجر في «التقريب» - بمختلف أنواع الضعف - من رجالِ أبي داود في سننه: (٣٣٢) راويًا.

في حين بلغ عددهم من رجال النسائي في سُنَنِه - الكبرى والصغرى -: (١٣٦) راويًا، أي ثلث عدد الرواة الضعفاء في «سنن الإمام أبي داود» تقريبًا^(١).

وإليك بيان ذلك بالتفصيل من خلال هذا الجدول:

نوع الضعف	مجهول	مجهول الحال أو مستور	ضعيف	ليس بالقوي	لين الحديث	منكر الحديث	متروك	متهم
أبو داود	١٨٨	٥٥	٥١	١	٢٨	٣	٥	١
النسائي	٩٠	١٠	١٩	٢	١٣	١	١	

* وبما سبق يتضح لنا ما يلي:

١ - أن الإمامين - أبا داود والنسائي - قد احتاطا لكتايبهما سندًا ومتنًا، وذلك أن كلاً من الكتابين يحتوي آلفًا من الرواة، والمتكلم فيهم هو هذا العدد الضئيل، وأغلبهم من المجهولين حالًا أو عينًا، وهو قدر يسير إذا قورنوا بغيرهم من الثقات.

٢ - كما تبين من الإحصائية أن النسائي رَحِمَهُ اللهُ أَشدُّ انتقاءً للرواة من أبي داود؛ إذ جاء عدد الضعفاء في «الكبرى» و«الصغرى» أقل بكثير من نصف الضعفاء في «سنن أبي داود» - رحمهما الله -.

٣ - أن الرواة الذين لا يُعرف فيهم جرحٌ ولا تعديلٌ من المجهولين حالًا أو عينًا أولى عند الأئمة من الرواة الذين عُلِمَ فيهم جرحٌ، ويبين هذا كثرة رواية الإمامين في سُنَنِهما عن المجهولين بقسميهم، فهم أكثر في الكتابين من الذين ضَعَّفُوا بجميع أنواع الضعف.

(١) انظر التفصيل في: (الإمام النسائي وكتابه المجتبى) (ص/١٠٥ - ١٠٦).

وبهذا يُعَلِّمُ دَقَّةُ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ بْنِ رُشَيْدِ الْفَهْرِيِّ (ت ٧٢١هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ حَيْثُ قَالَ:

«فكتابُ النسائيِّ أَقْلُ الكُتُبِ بعدَ الصحيحينَ حديثًا ضعيفًا ورجلًا مجروحًا، ويقارِبُهُ كتابُ أَبِي دَاوُدَ وكتابُ الترمذي^(١)، ويقابِلُهُ في الطرفِ الآخرِ كتابُ ابنِ ماجه؛ فإنه تفرَّدَ فيه بإخراجِ أحاديثٍ عن رجالٍ متَّهمينَ بالكُذْبِ وسَرَقَةِ الأحاديثِ»^(٢).

ثانيًا: ثناء العلماء على «سنن الإمام النسائي»:

قال الحاكمُ النيسابوريُّ (ت ٤٠٥هـ): «فأَمَّا كَلَامُ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَلَى فَهْمِهِ الْحَدِيثِ فَأَكْثَرُ مِنْ أَنْ يُذَكَّرَ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ، وَمَنْ نَظَرَ فِي كِتَابِ السُّنَنِ لَهُ تَحْيِيرٌ فِي حُسْنِ كَلَامِهِ»^(٣).

وقال أبو جعفر بن الزبير (ت ٧٠٨هـ): «أُولَى مَا أُرْشِدُ إِلَيْهِ: مَا اتَّفَقَ الْمُسْلِمُونَ عَلَى اعْتِمَادِهِ، وَذَلِكَ الْكِتَابُ الْخَمْسَةُ، وَالْمَوْطَأُ الَّذِي تَقَدَّمَهَا وَضَعًا، وَلَمْ يَتَأَخَّرْ عَنْهَا رَتَبَةً، وَقَدْ اخْتَلَفَتْ مَقَاصِدُهُمْ فِيهَا... وَلِلْبَخَارِيِّ لِمَنْ أَرَادَ التَّفَقُّهَ مَقَاصِدَ جَمِيلَةٍ، وَلِأَبِي دَاوُدَ فِي حَصْرِ أَحَادِيثِ الْأَحْكَامِ وَاسْتِيعَابِهَا مَا لَيْسَ لغيرِهِ، وَلِلتِّرْمِذِيِّ فِي فَنُونِ الصَّنَاعَةِ الْحَدِيثِيَّةِ مَا لَمْ يُشَارِكْهُ غَيْرُهُ، وَقَدْ سَلَكَ النَّسَائِيُّ أَغْمَضَ تِلْكَ الْمَسَالِكِ وَأَجَلَّهَا»^(٤).

(١) هذه المقارنة منحصرة في شروط هؤلاء الأئمة، ودرجة قوة أحاديثهم، وهناك جوانب أخرى ينفرد ببعضها كل كتاب، كما ينفرد الإمام الترمذي بكلامه على الأحاديث والرجال، صحة وضعها، وتعديلًا وتجريبًا، وتفننًا في مختلف جوانب الصناعة الحديثية، وبيانًا لمذاهب الأئمة في فقه الأحاديث، وكل كتاب من السنن له ميزة يميز بها، وستأتي في كلام أبي جعفر ابن الزبير إشارة إلى شيء من هذا.

(٢) (النكت على كتاب ابن الصلاح) لابن حجر (١/٤٨٤).

(٣) (معرفة علوم الحديث) للحاكم (ص/٨٢).

(٤) (زهر الربى) للسيوطي (١/٤).

وقال ابنُ رُشيد الفهري (ت ٧٢١هـ): «كتابُ النَّسائي أبدعُ الكُتُب المصنَّفة في السُّنن تصنيفًا، وأحسنُها ترصيفًا، وهو جامعٌ بين طريقتي البخاريِّ ومسلم، مع حظٍّ كبيرٍ من بيانِ العِلل»^(١).

وقال السخاويُّ (ت ٩٠٢هـ): «من التصانيف الجليلة، المشتمة على التَّصارييف النبيلة، المدرجُ في كتب الإسلام، ونُخبِ الدواوين العظام، الكتابُ الحسن الواضح الجلي، الملقَّب بالسُّنن للنسائي؛ فإنه بفنونه زاحمٌ إمامَ الصَّنعة أبا عبد الله البخاريَّ في تدقيق الاستنباط...»^(٢).

وقال أيضًا: «ولَعَمري فكتابه بديعٌ لِمَن تدبَّره، وتفهمَ موضوعه وكرَّره، وكم جواهرَ اشتملَ عليها، وأزاهرَ انتعشت الأرواحُ بالدخولِ إليها»^(٣).

بل قال ابنُ الأَحرمر (ت ٣٥٨هـ) - أحدُ رُواة السُّنن الكبرى -: سمعتُ عبدَ الرحيم المكيَّ^(٤) - وكان شيخًا من مشايخ مكة من رُواة الحديث المتقدِّمين - يقول: «مصنَّفُ النَّسائيِّ أشرفُ المصنَّفاتِ كُلِّها، وما وُضِعَ في الإسلامِ مثله»^(٥).

ولا ريب أنَّ هذه وجهةُ نظره هو، وسُننُ النَّسائيِّ وإن كان يحتلُّ مكانةً عظيمةً من بين كتب الحديث: إلَّا أنَّ الصحيحين مقدَّمان عليه في الجملة.



(١) (النكت على كتاب ابن الصلاح) (١/٤٨٤).

(٢) (بُغية الراغب المَتمني في ختم النَّسائيِّ رواية ابنِ السَّني) (ص/٢٤).

(٣) المصدر السابق (ص/٤٥).

(٤) لم أقف على ترجمته.

(٥) (فهرست ابن خير) (ص/١٣٩)، (القول المعتبر) (ص/٥٥).

المبحث السابع

عناية العلماء بسنن الإمام النسائي

اعتنى العلماء بسنن الإمام النسائي عنايةً تدلُّ على مكانته عندهم، فبالإضافة إلى الكتب التي اعتنت به ضمن عنايتهم للكتب الخمسة أو الستة: نرى عددًا من العلماء قد خصَّوه بالعناية، وذلك بالتأليف حوله، سواء من ناحية الإسناد، أو من ناحية المتن.

ولكن من الملاحظ أنَّ اعتنائهم به دون اعتنائهم بالصحيحين، بل دون اعتنائهم بسنن أبي داود وجامع الترمذي.

وفيما يلي ذكرُ ما وقفتُ عليه مما كُتب حوله:

أولاً: الشروح:

أ - المطبوع:

١ - «زهر الرُّبى على المجتبى»: لجلال الدين السيوطي (ت ٩١١هـ)، وهو شرحٌ مختصرٌ، شرح فيه بعض ألفاظه، ولم يتعرض بشيءٍ للأسانيد، وقد طبع مراراً.

٢ - «حاشية السُّندي على سنن النسائي»: للشيخ أبي الحسن السُّندي (ت ١١٣٨هـ)، وهو مطبوع مع شرح السيوطي.

٣ - «عَرَفُ زَهر الرُّبى»: لعلي بن سليمان الدِّمَنَتِي البُجْمَعَوِي المغربي (ت ١٣٠٦هـ)، وقد طُبع في المكتبة الوهبيّة بالقاهرة (١٢٩٩هـ).

٤ - «الفيض السمائي على سنن النسائي»: مجموعة إفادات الشيخ الكنكوهي (ت ١٣٢٣هـ)، وما زاد عليها الشيخ محمد زكريا الكاندهلوي (ت ١٤٠٢هـ)، طبع في المكتبة الخليلية، سهارنפור، الهند.

٥ - «روض الرُّبى شرح المجتبى»: للشيخ وحيد الزمان اللُّكهنوي.

٦ - «شروق أنوار المنن الكبرى الإلهية بكشف أسرار السنن الصغرى النسائية»: للشيخ محمد المختار الشنقيطي (ت ١٤٠٥هـ).

٧ - «التعليقات السلفية على سنن النسائي»: للعلامة أبي الطيب محمد عطاء الله حنيف الفوجياني (ت ١٤٠٩هـ)، جمع فيه مجموعة حواشي مفيدة وهي:

أ - «زهر الرُّبى» للسيوطي.

ب - «حاشية السندي» المذكورة.

ت - «الحواشي الجديدة» للشيخين: أبي عبد الرحمن محمد الفَنجَابي الدهلوي (ت ١٣١٥هـ)، والعلامة أبي يحيى محمد بن كفاية الله الشَّاهِجَهَانْفُوري (ت ١٣٣٨هـ).

ث - «تعليقة» للعلامة الشيخ حسين بن محسن الأنصاري اليماني (ت ١٣٢٧هـ).

وهذا الشرح «التعليقات السلفية» أحسن الشروح المتوفرة إلى الآن حسب علمي، والله تعالى أعلم.

٨ - «ذخيرة العقبي في شرح المجتبى»، أو «غاية المُنَى في شرح المجتبى»: للشيخ محمد بن علي آدم الإثيوبي الولوي، طبع في دار آل بروم للنشر والتوزيع، (١٤٢٥هـ)، وهو في (٤٠) مجلداً، ذكرَ في آخره أنه انتهى منه سنة (١٤٢١هـ).

وهناك شروحٌ أخرى ذكرَها بعضُ العلماء، ولم أقف عليها^(١).

ب - الشروح غير المطبوعة:

١ - «شرح سنن النسائي»: لأبي العباس أحمد بن أبي الوليد بن رشيد (٤٣٦ - ٥٦٣هـ)، وقد وُصِفَ شرحُه بأنه حفيظٌ للغاية، ولا أعلم عنه شيئاً.

٢ - «الإمعان في شرح مصنّف النسائيّ أبي عبد الرحمن»: لأبي الحسن علي بن عبد الله بن النعمة (ت ٥٦٧هـ)، قال عنه محمد بن محمد ابن عبد الملك المراكشي: «بلغ فيه الغاية من الاحتفال وحشد الأقوال، وما أرى أحداً تقدّمه في شرح كتابٍ حديثيٍّ إلى مثله توسّعاً في فنون العلم، وإكثاراً من فوائده، وقد وقفتُ على أسفارٍ منه مدمجة^(٢) بخطّه..»^(٣). ولا يُعرف عنه شيءٌ إلى الآن.

٣ - «شرح سنن النسائي»: لأبي المحاسن محمد بن علي بن الحسن ابن حمزة الحسيني الدمشقي (ت ٧٦٥هـ)^(٤).

٤ - «شرح سنن النسائي»: لمحمد بن أحمد بن أيوب الحمصي العصياتي الشافعي (ت ٨٣٤هـ)^(٥).

٥ - «تيسير اليسرى شرح المجتبى من السنن الكبرى»: لعبد الرحمن

(١) يراجع: (جهود علماء أهل الحديث في نشر الحديث) - باللغة الأردية - للشيخ عبد الرشيد عراقي (ص/١٤٧ - ١٤٨).

(٢) هكذا في الكتاب، ولعله: «مدبّجة»، ومعناه: مزينة.

(٣) الذيل والتكملة لكتابي الموصول والصلة) للمراكشي (٥/٢٢٩)، وقد نقلَ المحقّق - الدكتور إحسان عباس - في الهامش عن إحدى نسخ الكتاب المخطوطة قولَ بعضهم: «وقد وقفتُ أنا على بعضه بخطّه، وهو كما ذكرَ لا نظيرَ له في كثرة الإفادة».

(٤) انظر: (الدرر الكامنة) (٤/٦١)، (هدية العارفين) (٢/١٦٣).

(٥) (الضوء اللامع) (٦/٢٥٠)، (جامع الشروح والحواشي) (٢/١٠٦٠).

ابن أحمد بن حسن البهكلي الضمدي (ت ١٢٤٨هـ)، وهو مخطوط^(١).

ثانيًا: مؤلفات في رجال سنن النسائي:

ألف عددًا من العلماء في رجال سنن النسائي، وكلُّها لم تصلنا، وهي:

١ - «تسمية شيوخ أبي عبد الرحمن النسائي»: لأبي محمد عبد الله ابن محمد بن أسد الجهني الأندلسي^(٢)، وقد تلقَّى السننَ عن تلامذة النسائي الأندلسيين.

٢ - «شيوخ النسائي»: لأبي علي الحسين بن محمد الجيّاني (٤٢٧ - ٤٩٨هـ)^(٣).

٣ - «رجال النسائي»: لأبي محمد عبد العزيز بن محمد الدورقي (ت ٥٢٤هـ)^(٤).

٤ - «شيوخ النسائي»: لأبي بكر محمد بن إسماعيل بن محمد بن خلفون الأزدي (ت ٦٣٦هـ)^(٥).

٥ - «رباعيات سنن النسائي»: للقاسم بن علي الأنصاري، وهو مخطوط.

ثالثًا: كتب أخرى حول سنن النسائي:

١ - «أطراف سنن النسائي»: لأبي الفضل محمد بن طاهر بن علي،

(١) له نسخة في مكتبة جامع صنعاء، انظر: (الفهرس الشامل/ حديث/ ٣٨٩).

(٢) انظر: (فهرست ابن خير) (ص/ ٢٢١).

(٣) (مقدمة السنن الأئمين) لابن رُشيد السبتي.

(٤) (الرسالة المستطرفة) للكتاني (ص/ ٢١٨)، (تراث المغاربة في الحديث النبوي وعلومه) لمحمد بن عبد الله التليدي (ص/ ١٤٩).

(٥) انظر: (برنامج الرعيني) (ص/ ٥٥)، (تذكرة الحفاظ) (٤/ ١٤٠٠).

المعروف بابن القيسراني، وبابن طاهر المقدسي (ت ٥٠٧هـ)^(١).

٢ - «مختصر سنن النسائي» أو: «تقريب النائي باختصار سنن النسائي»: للدكتور مصطفى ديب البغا، وهو مطبوع.

٣ - «بُغية الراغب المتمني في ختم النسائي رواية ابن السني»: للسخاوي (ت ٩٠٢هـ)، وهو مطبوع. وهو أحسن وأجمع مؤلف في ترجمة النسائي وبيان منهجه في سننه، واستخراج اللطائف الإسنادية والمتينة التي يشتمل عليها سنن النسائي رحمه الله.

٤ - «القول المعتبر في ختم النسائي رواية ابن الأحمر»: للسخاوي نفسه، وهو مطبوع أيضاً.

٥ - «إسعاد الرائي بأفراد زوائد النسائي على الكتب الخمسة»: إعداد: سيد كسروي حسن - في مجلدين -، جمع فيه زوائد النسائي في الكبرى والصغرى على الكتب الخمسة، والزوائد هي التي تكون في المتن أو المخرج - وهو الصحابي - كما أنه ذكر الزوائد في الأسانيد، وهي التي يكون النسائي قد تفرّد بها عن الخمسة في أي طبقة من طبقات الإسناد. وقد بلغ عدد الزوائد والأفراد عنده: (٣٢٢٧) حديثاً.

٦ - «صحيح سنن النسائي»: للشيخ العلامة المحدث محمد ناصر الدين الألباني (ت ١٤٢٠هـ).

٧ - «ضعيف سنن النسائي»: للشيخ نفسه.

رابعاً: الدراسات الحديثة حول سنن النسائي:

الدراسات الحديثة عن سنن النسائي قليلة جداً، والكتاب ما زال

(١) (هدية العارفين) (٨٢/٢).

بحاجة إلى دراساتٍ علميّةٍ تكشفُ منهجَ النسائيّ في كتابه، وتُظهرُ الفوائدَ التي يشتملُ عليها الكتاب.

والدراساتُ التي وقفتُ عليها أو علمتُ عنها هي:

١ - «الرجال الذين تكلمَ فيهم النسائيّ بجرح أو تعديل»: وهي رسالةٌ علميّةٌ قدّمها الدكتور قاسم علي سعد إلى قسم السنة وعلومها بكلية أصول الدين بجامعة الإمام بالرياض لنيل درجة الدكتوراه. وقد طُبِعَ في خمسة مجلدات.

٢ - «الأحاديث التي أعلّٰها النسائيّ بالاختلاف على الرواة في كتابه المجتبي جمعًا وتخريجًا ودراسةً»: للدكتور عمر إيمان أبي بكر، ولم تطبع إلى الآن.

٣ - «الإمام النسائيّ وكتابه المجتبي»: للدكتور عمر المذكور، وهي دراسةٌ جادةٌ مفيدة، وقفتُ عليها في منتصف عملي، واستفدت منها كثيرًا.

٤ - «المستخرج من مصنّفات النسائيّ في الجرح والتعديل»: للشيخ أبي محمد فالح الشبلي.

٥ - «الرؤاة الذين ترجمَ لهم النسائيّ في كتابه (الضعفاء والمتروكين) وأخرجَ لهم في سنّنه، جمع ودراسة»: للدكتور عواد الخلف، وقد طبّعته جامعة الشارقة.

٦ - «رباعيات الإمام النسائي في السنن الكبرى - جمعًا وتخريجًا ودراسة: من أول كتاب عشرة النساء إلى آخر كتاب الملائكة» للباحث أسامة رشاد وصفي الآغا، وهي غير مطبوعة، نال بها درجة الماجستير من جامعة الأزهر بغزة بفلسطين.

وهناك دراساتٌ جيدةٌ حول النسائي، ولكنها غير مفردة، منها:

١ - مقدمة «عمل اليوم والليلة»^(١) للدكتور فاروق حمادة، وقد ضمّن هذه المقدمة دراسةً جادةً علميةً عن الإمام النسائي وكتابه «السنن»، وهذه الدراسة مصدر كثير من الباحثين.

٢ - كلامُ الشيخ الدكتور سعد بن عبد الله الحميد حول الإمام النسائي وسُننه في كتابه: «مناهج المحدثين»^(٢).

٣ - مقدمة محقّقي «السنن الكبرى» من طبعة دار التّأصيل، حيث أفردوا مجلداً لترجمة المؤلّف والحديث عن الكتاب، وهي دراسة جيدة موسعة.

٤ - مقدمة تحقيق «السنن الكبرى» من طبعة مؤسسة الرسالة، وهي دراسة مختصرة.



(١) (ص/ ١١ - ٨٩).

(٢) (ص/ ٢٣٠ - ٢٥٩).

الفصل الثاني

منهج الإمام النسائي في سننه

وفيه ثلاثة مباحث:

- المبحث الأول: منهج الإمام النسائي في تراجم الأبواب.
- المبحث الثاني: شرط الإمام النسائي في «سننه»، وبيان درجة أحاديث سننه.
- المبحث الثالث: الصناعة الحديثية في «سنن الإمام النسائي».

المبحث الأول

منهج الإمام النسائي في تراجم الأبواب

أولاً: صياغته للأبواب^(١):

لما كانت الأبواب هي المدخل الرئيس للأحاديث، والمحمور الأساسي لتوزيعها داخل الكتاب، وتأليف بعضها إلى بعض: تفنن الإمام النسائي في وضعها، وشابه في ذلك الإمام البخاري إلى حد كبير، ومن ذلك:

١ - يصدر الباب أحياناً بآية من كتاب الله الكريم، بل استفتح كتابه في أول باب منه بآية من كتاب الله تعالى، قال في أول كتاب الطهارة: «تَأْوِيلُ قَوْلِهِ ﷻ: ﴿يَتَأَيَّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ﴾»^(٢)»^(٣).

وقد بلغت الآيات التي صدر بها بعض أبواب الكتاب عشرين آية من كتاب الله تعالى.

٢ - يتميز الإمام النسائي في صياغة تراجم أبوابه بوضوح العبارة في الدلالة على الحكم الفقهي المستنبط من الحديث، بحيث لا يتطلب من القارئ أي جهد لمعرفة المناسبة بين الحديث وبين الباب، وهذا هو

(١) انظر: (بغية الراغب) (ص/٢٥) وما بعدها، (الإمام النسائي وكتابه المجتبى) (ص/٨٠ - ٨٢).

(٣) (سنن النسائي) (٦/١).

(٢) سورة (المائدة)، الآية (٦).

الأكثر في الكتاب.

٣ - قد يأتي في الترجمة عبارة مجملة إذا تعددت الأحاديث التي يذكرها تحت تلك الترجمة؛ لتكون شاملة لها ولو على سبيل الإجمال.

٤ - وقد يضع الترجمة على صيغة الاستفهام؛ إمّا لأنّ المسألة خلافية، وأنّ الجميع ووكّل استدل بالحديث على مذهبه، وإمّا لأنّ القصد من ذلك توجيه القارئ للتركيز على المسألة المأخوذة من ذلك الحديث.

٥ - بل قد يضع باباً لشيء، ثم باباً آخر لضده، كقوله في كتاب الافتتاح: «باب قراءة بسم الله الرحمن الرحيم»، ثم قال: «باب ترك قراءة بسم الله الرحمن الرحيم في فاتحة الكتاب»^(١)، وذلك مراعاةً منه للخلاف في المسألة، وذكرًا لدليل كل فريق.

ثانيًا: الاهتمام بالاستنباط، والتبويب لما يستنبطه من دون إسقاط، بحيث يُكرّر لذلك المتون، ويُصوّر كونه المقصد الأعظم من الفنون^(٢):

مما تميّز به الإمام النسائي رحمه الله: أن جلّ اهتمامه يكون منصباً على الاستنباط، وفي سبيل ذلك لا يتحاشى عن تكرار المتون، فيؤب عليها بمسائل عديدة تشتمل عليها هذه الأحاديث.

وقد بلغ به الأمر في ذلك أنه وضع أبواباً متعددة لحديث واحد بغية استخراج أحكام متنوعة، وهو في الكتاب كثير، ومن ذلك أنه ترجم في كتاب الضحايا للعوراء، ثم للعرجاء، ثم للعجفاء، وذكر في كل من هذه الأبواب الثلاثة حديثاً واحداً، وهو حديث البراء بن عازب رضي الله عنه^(٣).

(١) انظر: (سنن النسائي) (٢/ ١٣٣ - ١٣٥).

(٢) (بُغية الراغب المتمني في ختم النسائي رواية ابن السنّي) للسخاوي (ص/ ٢٤).

(٣) (سنن النسائي) (٧/ ٢١٤ - ١٢١٥ الأحاديث: ٤٣٦٩ - ٤٣٧١).

ثم والى بعد ذلك أربعة أبواب، ذكر في كل منها حديث علي بن أبي طالب رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم أمرنا أن نستشرف العين... الحديث ^(١).

ثالثاً: تدقيق الاستنباط:

عُرف الإمام النسائي باستنباطه الدقيقة، وهو في ذلك يُزاحم إمام الصنعة أبا عبد الله البخاري ^(٢)، ومن أمثلة استنباطه الدقيقة:

□ أنه بَوَّبَ في كتاب الطلاق بقوله: «الطلاق بالإشارة المفهومة»، وأورد فيه حديث أنس رضي الله عنه أنه: «كَانَ لِرَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم جَارٌ فَارِسِيٌّ طَيِّبُ الْمِرْقَةِ، فَاتَى رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم ذَاتَ يَوْمٍ وَعِنْدَهُ عَائِشَةُ، فَأَوْمَأَ إِلَيْهِ بِيَدِهِ أَنْ تَعَالَ، وَأَوْمَأَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم إِلَى عَائِشَةَ، أَيْ: وَهَذِهِ، فَأَوْمَأَ إِلَيْهِ الْآخَرُ هَكَذَا بِيَدِهِ، أَنْ لَا - مَرَّتَيْنِ أَوْ ثَلَاثًا -» ^(٣).

□ وبَوَّبَ بقوله: «بَابُ الْكَلَامِ إِذَا قُصِدَ بِهِ فِيمَا يَحْتَمِلُ مَعْنَاهُ»، وذكر فيه حديث عمر رضي الله عنه: «إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّةِ، وَإِنَّمَا لِأَمْرِي مَا نَوَيْتُ...» ^(٤).

□ وبَوَّبَ بقوله: «بَابُ الْإِبَانَةِ وَالْإِفْصَاحِ بِالْكَلِمَةِ الْمَلْفُوظِ بِهَا، إِذَا قُصِدَ بِهَا لِمَا لَا يَحْتَمِلُ مَعْنَاهَا: لَمْ تُوجِبْ شَيْئًا وَلَمْ تُثَبِّتْ حُكْمًا»، وذكر فيه حديث أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعاً: «انْظُرُوا كَيْفَ يَصْرِفُ اللَّهُ عَنِّي شَتَمَ قُرَيْشٍ وَلَعْنَهُمْ؛ إِنَّهُمْ يَشْتُمُونَ مُذَمَّمًا، وَيَلْعَنُونَ مُذَمَّمًا، وَأَنَا مُحَمَّدٌ» ^(٥).

إلى غير ذلك من الأبواب ^(٦).

(١) (سنن النسائي) (٢١٦/٧ - ٢١٧ ح ٤٣٧٢ - ٤٣٧٦).

(٢) (بُغْيَةُ الرَّاعِبِ الْمُتَمَنِّي فِي خَتَمِ النَّسَائِيِّ رَوَايَةِ ابْنِ السَّيِّ) للسخاوي (ص/٢٤).

(٣) (سنن النسائي) (١٥٨/٦ ح ٣٤٦٦).

(٤) (سنن النسائي) (١٥٨/٦ ح ٣٤٦٧).

(٥) (سنن النسائي) (١٥٩/٦ ح ٣٤٦٨).

(٦) لمزيد من الأمثلة انظر: (بُغْيَةُ الرَّاعِبِ) للسخاوي (ص/٢٨ - ٢٩).

المبحث الثاني

شرطُ الإمام النسائي في «سُنَّه» وبيانُ درجاتِ أحاديثِ «سُنَّه»

وفيه مطلبان:

المطلب الأول: بيان شرط الإمام النسائي في «سُنَّه»^(١)

لم يُفصِّح الإمامُ النسائي رَحِمَهُ اللهُ عن شرطه في كتابه، ولا عن منهجه الذي سلكه، شأنه في ذلك شأنُ أكثر المحدثين من أصحاب الكتب الستة وغيرهم، الذين لم يوضِّحوا شروطَ كتبهم، ولذا فمن الصعوبة بمكان القولُ بأنَّ شرطَ فلانٍ في كتابه هو كذا وكذا بالتحديد.

ومما يدلُّ على ذلك: أنك تجد الذين تحدثوا عن شروط الأئمة يختلفون فيما بينهم في تحديد شرط الإمام في كتابه، ممَّا جعلهم يختلفون حتى في تقديم بعض الكتب على بعضٍ من حيث القوَّة، بسبب اختلافهم في تحديد شرطه، وبيان منزلة كتابه.

لذا فمن أراد الوقوف على حقيقة شرط إمام ما: لا يتسنى له ذلك على سبيل الجزم والقطع إلا إذا درسَ أحاديثَ كتابه حديثاً حديثاً، وسبرَ رجاله، وكان أهلاً لأن يستنتج شرطه من الدراسة.

(١) انظر: (الإمام النسائي وكتابه المجتبى) (ص/ ٨٨ - ١٠١).

ومع أنني لم أقم بتلك الدراسة، فهي تحتاجُ إلى رسائل علمية متخصصة؛ إلا أنني سأحاول - بعون الله تعالى - أن أكشف عن شرط الإمام النسائي على وجه التقريب، مستعيناً في ذلك بما نُقِلَ عن النسائي من الكلام خارج سننه، مما يمكن عدّه من شرطه في كتابه، ثم بكلام أهل العلم في شرطه، ومنزلة سُنَّته، ثم ما يظهر من واقع الكتاب من النَّظَر في رجاله وأحاديثه.

ويمكن أن يُلَخَّصَ الحديث عن شرطه في الأمور الآتية:

أولاً: احتياطه لكتابه سنداً ومتناً:

إنه مما لاشك فيه أن النسائي رحمته الله احتاط لكتابه سنداً ومتناً، فقد روى ابن طاهر بسنده إلى أحمد بن محبوب الرملي قال: سمعتُ أبا عبد الرحمن النسائي يقول: «لما عَزَمْتُ على جَمْعِ السُّنَنِ اسْتَحَرْتُ الله تعالى في الرواية عن شيوخ كان في القلب منهم بعض الشيء، فَوَقَعَتِ الخِيرَةُ على تركهم، فنزلتُ في جملة من الحديث كنتُ أعلو فيها عنهم»^(١).

وقد شَهِدَ له الأئمة بذلك، وسَجَّلُوا له هذا الموقفَ الحازم، قال أبو طالب أحمد بن نصر الحافظ (ت ٣٢٣هـ) - شيخ الدارقطني -: «مَنْ يَصْبِرْ على ما يَصْبِرُ عليه أبو عبد الرحمن النسائي؟! كان عنده حديث ابن لهيعة ترجمة ترجمة، فما حَدَّثَ بها، وكان لا يرى أن يُحَدِّثَ بحديث ابن لهيعة»^(٢).

وقال الحافظ ابن حجر معلقاً على كلامه: «وكان عنده عالياً من قتيبة

(١) (شروط الأئمة الستة) لابن طاهر المقدسي (ص/١٠٤)، (بغية الراغب) (ص/٤١).

(٢) المصدر السابق (ص/١٠٥)، وانظر: (النكت على كتاب ابن الصلاح) لابن حجر (١/٤٨٣).

عنه، ولم يحدث به لا في السنن ولا في غيرها»^(١).

وهذه الأقوال تدلُّ على أنَّ من شرط النسائيِّ رَحْمَةُ اللَّهِ تَرْكُ الرواية عن الضعفاء، أمثال ابنِ لهيعة ومَن دونه في الضعف في رأيه، وما وقع من روايته في كتابه عن بعض الضعفاء فليسبِّ من الأسباب، وهو يبيِّن ذلك.

ثانيًا: أقوال العلماء في شرط النسائيِّ في «سُنَّته»:

الناس في شرط الإمام النسائيِّ في «سننه» طرفان ووسط:

الطرف الأول:

مَنْ عَدَّ سُنَّته هذه من الصَّحاح، أو أطلق عليها اسمَ الصحة، ومنهم: ابنُ الأثير، فقد قال: «سأل بعضُ الأمراء أبا عبد الرحمن عن كتابه «السنن»: أكله صحيح؟ فقال: لا، قال: فاكْتُبْ لنا الصحيح منه مجردًا»، ثم قال ابنُ الأثير: فصنَعَ «المجتبى»، فهو المجتبى من السُّنن، تركَ كلَّ حديثٍ أورده في السنن مما تُكَلِّم في إسناده بالتعليل»^(٢).

وقال ابنُ منده: «الذين أخرجوا الصَّحيح، وميَّزوا الثابت من المعلول، والخطأ من الصواب، أربعة: البخاريُّ ومسلم، وبعدهما أبو داود والنسائي»^(٣).

وقال أبو بكر البرقانيُّ: ذكرتُ للدارقطنيَّ أبا عبيد بن حربويه، فذكرَ من جلالته وفضله، وقال: حدَّثَ عنه أبو عبد الرحمن النسائيُّ في الصحيح، ولعله ماتَ قبله بعشرين سنة، ثم قال ابنُ طاهر: «فالدارقطنيُّ سمَّى كتابه السننَ صحيحًا مع فضله وتحقيقه في هذا الشأن»^(٤).

(١) (النكت على كتاب ابن الصلاح) (٤٨٤/١).

(٢) (مقدمة جامع الأصول) (١١٦/١)، وذكره السخاويُّ أيضًا في (بغية الراغب) (ص/٤٠).

(٣) (شروط الأئمة) لابن منده (ص/٤٢)، (التقييد) لابن نقطة (١٥١/١ - ١٥٢).

(٤) (التقييد) لابن نقطة (١٥٢/١).

وهذا قد نُقِلَ عن الإمام النَّسائيِّ نفسه، قال الحافظ ابن حجر: «وقال محمد بن معاوية الأحمر الراوي عن النسائيِّ ما معناه: قال النسائيُّ: كتابُ السُّنَنِ كُلُّهُ صحيح، وبعضُه معلولٌ، إلَّا أنه لم يُبَيَّنْ علَّتُه^(١)، والمنتخبُ منه المسمَّى بالمجتبى صحيحٌ كُلُّهُ»^(٢).

ويظهُرُ لي أنَّ كلامَ النسائيِّ ينتهي عند قوله: «وبعضُه معلول»، وأنَّ ما بعده من كلام ابن الأحمر، قاله تعليقاً على ما نقله من كلام النسائيِّ.

وقد أطلق على سننِ النسائيِّ «المجتبى» اسمَ الصحيح غير واحد من الحفاظ منهم: ابنُ منده، وابنُ السَّكن، وأبو علي النَّيسابوري، والدارقطني، وابن عدي، وأبو يعلى الخليلي، والخطيبُ البغدادي، وعبدُ الغني بن سعيد، والذهبي^(٣)، وقد سبقَ الحديثُ في توجيه كلامهم^(٤).

الطرف الآخر:

مَنْ ذهبَ إلى أنَّ النَّسائيَّ يخرج لكلِّ مَنْ لم يُجمَع على تركه:

قال ابنُ منده: سمعتُ محمد بنَ سعد الباورديَّ بمصر يقول: «كان من مذهب أبي عبد الرحمن النسائيِّ أن يخرج عن كلِّ مَنْ لم يُجمَع على تركه»^(٥).

(١) أي: في «السنن الكبرى»، وذلك بقرينة ما بعده، وهذا الكلام فيه نظرٌ قوي، كما سيأتي.

(٢) (النكت على كتاب ابن الصلاح) لابن حجر (١/٤٨٤).

(٣) انظر: (مقدمة ابن الصلاح) (ص/٤٠)، (النكت على كتاب ابن الصلاح) للحافظ ابن حجر (١/٤٨١)، (القول المعتبر في ختم النسائي رواية ابن الأحمر) (ص/٥٠ - ٥٤)، (بغية الراغب) (ص/٣٧ - ٣٨).

(٤) انظر ما سبق عند الحديث عن اسم سننِ النسائيِّ، في بداية الباب الثاني، المبحث الأول من الفصل الأول.

(٥) (شروط الأئمة) لابن منده (ص/٧٣)، (علوم الحديث) لابن الصلاح (ص/٤٠).

وقال ابن منده: «إنَّ شرطَ أبي داود والنسائيَّ إخراجُ أحاديثِ قومٍ لم يُجمَع على تركهم إذا صحَّ الحديثُ باتِّصالِ الإسناد، من غيرِ قَطْع ولا إرسال، ويكون هذا القسم من الصحيح»^(١).

وقال العراقيُّ - معلقًا على قوله -: «وهو مذهب متسع»^(٢).

وقال السخاوي: «وهو مذهبٌ متسع إن حُمِلَ على ظاهره؛ لاقتضائه التخريج لجُلِّ الضعفاء...»^(٣).

وقال ابنُ رجب - بعد أن تحدَّث عن الضرب الثاني الذين أخرج لهم مسلمٌ في صحيحه، ثم نقلَ قولَ الإمام مسلم - قال: «الثاني: مَنْ دُوِّنَهم في الحفظ والإتقان، ويشملُهم اسمُ السِّرِّ والصدق وتعاطي العلم؛ كعطاء بن السائب.. وعلى هذا المنوال نسجَ أبو داود والنسائيُّ والترمذي، مع أنه [أي: الترمذي] خرَّجَ لبعض مَنْ هو دون هؤلاء، وبَيَّنَ ذلك ولم يسكت»^(٤).

هكذا يبدو للقارئ - لأوَّل وهلةٍ - التباينُ في الموقفين حول شرط النسائي في كتابه، وفيما يلي مناقشةُ القولين للتوصُّل إلى النتيجة المتوخَّاة.

مناقشة أصحاب القول الأول:

أولاً: سبقَ أن بينتُ أن ما حكاه ابنُ الأثير من قصة الأمير مع النسائي، من أنه طلبَ أن يجرَّد الصحيح: غير صحيحه، ولم أجدها

(١) (شروط الأئمة) لابن منده (ص/٧٣)، وانظر: (شروط الأئمة الستة) لابن طاهر المقدسي (ص/٨٩).

(٢) (ألفية العراقي) - مع شرحها للسخاوي - (١/٩٨).

(٣) (بغية الراغب) (ص/٥٤).

(٤) (شرح علل الترمذي) لابن رجب (١/٣٩٨).

مسندة في شيء من الكتب، على أنها لو كان إسنادها صحيحاً: لكانت باطلة؛ لمخالفتها مع واقع الكتاب؛ إذ كيف يُقال: إنه ترك كل حديث تُكلم في إسناده بالتعليل.. مع أن الكتاب مليء بالأحاديث المعللة التي أعلاها النسائي بنفسه، وحكم على كثير من الوجوه بالخطأ والنكارة، وفيه أيضاً أحاديث ضَعَفها النسائي لضعف رواتها.

والغريب في الأمر: أنه كيف يخفى هذا على ابن الأثير، وقد أدخل «المجتبى» ضمن الكتب الستة في كتابه «جامع الأصول»، وقد وقف بنفسه من خلال ذلك على الأحاديث المعللة بالاختلاف على أسانيد، ثم يذهب إلى الاحتجاج بهذه القصة لبيان مكانة «المجتبى»، وكان الأولى له أن يضعها في ميزان النقد.

يقول الشيخ عبد الصمد شرف الدين معلّقاً على تلك الحكاية: «هكذا ذكر ابن الأثير هذه الواقعة المزعومة بين أمير مجهول، وبين إمام من حفاظ الحديث وحامله في عصره، بدون أيّ إسناد في إثباتها...»^(١).

ثانياً: أمّا ما نقله الحافظ ابن حجر عن ابن الأحمر أنه نقل عن النسائي قوله: «كتاب السنن كله صحيح، وبعضه معلول...»:

فهناك قرائن قوية تشير إلى عدم ثبوت هذه الرواية عن الإمام النسائي، وكذلك عن ابن الأحمر، قال الدكتور عمر إيمان أبو بكر - وهو في معرض نقد هذه الرواية -: «وأنا أشك كثيراً في صحة هذا القول؛ وذلك لما فيه من التناقض الواضح؛ فقلوه: «كله صحيح» يُنافي قوله: «وبعضه معلول»؛ إذ إنَّ العلة تُنافي الصحة، وأغرب من هذا كله قوله في «الكبرى»: «..إلا أنه لم يبين علته»، وهذا لا يقوله أحدٌ نظر في «السنن الكبرى» مجرد نظرة، فضلاً عمّن كان من أحد رواتها المختصين بها.

(١) مقدمة تحقيقه للسنن الكبرى (١٩/١).

والكلُّ يَعْلَمُ أَنَّ النَّسَائِيَّ شَغْلُهُ الشَّاعِلُ فِي الْكِتَابَيْنِ جَمِيعًا: بَيَانُ عِلَلِ الْأَحَادِيثِ... وَيُقَالُ فِي رَدِّهِ مَا قِيلَ فِي رَدِّ حِكَايَةِ ابْنِ الْأَثِيرِ، وَأَنَا أَشْكُ فِي ثُبُوتِ ذَلِكَ عَنْهُ؛ لِأَنَّ ابْنَ حَجَرَ ذَكَرَهَا مُطْلَقَةً عَنِ الْإِسْنَادِ، وَلَوْ صَحَّ ذَلِكَ مِنْهُ: لَمَا قُبِلَ مِنْهُ؛ لِمَنَاقِضَتِهِ لَوَاقِعِ الْكِتَابِ، وَلِلْأَدْلَةِ السَّابِقَةِ^(١).

وَيُقَالُ أَيْضًا: إِنَّ ابْنَ الْأَحْمَرِ - إِنْ ثَبَتَ ذَلِكَ عَنْهُ - إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ عَلَى التَّخْمِينِ؛ لِأَنَّهُ مِنَ الْمَعْلُومِ أَنَّهُ لَمْ يَسْمَعْ «الْمَجْتَبَى» مِنَ النَّسَائِيَّ، وَقَدْ سَبَقَ أَنَّهُ تَفَرَّدَ بِرَوَايَةِ «الْمَجْتَبَى» عَنْهُ ابْنُ السُّنِيِّ، حَتَّى قِيلَ: إِنَّهُ هُوَ الْمُخْتَصِرُ، كَمَا سَبَقَ، وَلَعَلَّ ابْنَ الْأَحْمَرِ حِينَ بَلَغَهُ أَنَّ النَّسَائِيَّ انْتَخَبَ «الْمَجْتَبَى» مِنَ «الْكُبْرَى»: ظَنَّ أَنَّهُ أَفْرَدَهُ لِلْأَحَادِيثِ الصَّحِيحَةِ، هَذَا عَلَى فَرَضِ كَوْنِ «الْمَجْتَبَى» مَتَّحِبًا مِنَ «الْكُبْرَى»، وَلَيْسَ رَوَايَةً مِنْ رَوَايَاتِ «الْكُبْرَى»، كَمَا يَذْهَبُ إِلَيْهِ بَعْضُهُمْ، وَقَدْ سَبَقَ تَفْصِيلُهُ فِي مَوْضِعِهِ.

ثَالِثًا: وَأَمَّا مَنْ أَطْلَقَ عَلَى كِتَابِهِ «الْمَجْتَبَى» اسْمَ الصَّحَّةِ: فَقَدْ رَدَّ عَلَيْهِمْ غَيْرُ وَاحِدٍ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ مَمَّنْ لَهُ اخْتِصَاصٌ بِالسُّنَنِ، وَعَلَى رَأْسِهِمْ ابْنُ الصَّلَاحِ، حَيْثُ قَالَ مَعْقِبًا عَلَى قَوْلِ السَّلْفِيِّ: «اتَّفَقَ عَلَى صَحَّتِهَا عُلَمَاءُ الشَّرْقِ وَالْغَرْبِ...»، قَالَ ابْنُ الصَّلَاحِ: «هَذَا مِنْهُ تَسَاهُلٌ؛ لِأَنَّ فِيهَا [أَي: السُّنَنِ الْأَرْبَعَةَ] مَا صَرَّحُوا بِكَوْنِهِ ضَعِيفًا أَوْ مُنْكَرًا أَوْ نَحْوَ ذَلِكَ مِنْ أَوْصَافِ الضَّعِيفِ»^(٢).

وَقَالَ النَّوَوِيُّ: «وَأَمَّا تَقْسِيمُ أَحَادِيثِ «الْمَصَابِيحِ» إِلَى حِسَانٍ وَصِحَاحٍ، مَرِيدًا بِالْحَسَانِ مَا فِي السُّنَنِ: فَلَيْسَ بِصَوَابٍ؛ لِأَنَّ فِي السُّنَنِ الصَّحِيحِ، وَالْحَسَنِ، وَالضَّعِيفِ، وَالْمُنْكَرِ»^(٣).

(١) (الإمام النسائي وكتابه المجتبى) (ص/ ٩٤ - ٩٥).

(٢) (علوم الحديث) (ص/ ٤٧).

(٣) (التقريب) (١/ ١٦٥).

فإذا كان النووي يُنكرُ على البغويّ تسميةً أحاديث السنن كلّها بالحسن: فمن باب أولى أنه يُنكرُ على من أطلق عليها اسم الصحة.

وقال ابن كثير في الردّ على من أطلق على «المجتبى» اسم الصحة: «فيه نظر؛ فإنّ فيه رجالاً مجهولين، إما عيناً أو حالاً، وفيهم المجروح، وفيه أحاديث ضعيفة ومعلّلة ومنكرة»^(١).

وقال العراقي في الألفية^(٢):

ومن عليها أطلق الصحيحاً فقد أتى تساهلاً صريحاً وقد اعتذر الحافظ ابن حجر لهؤلاء بأنّ المقصود بإطلاقهم عليها اسم الصحة: إنما هو بحكم الأغلب؛ إذ إنّ الصحيحَ والحسنَ في السنن الأربعة هما الأصلُ فيها، والضعيفُ فيها بالنسبة إليهما قليل، فحكموا على جميع أحاديثها بالصحة باعتبار الأغلبية^(٣).

مناقشة أصحاب القول الثاني:

لا شك أنّ القول بأنّ النسائي أخرج لكلّ من لم يُجمَع على تركه: مذهب متسعٍ إن حُمِلَ على ظاهره؛ لأنه يقتضي أنه أخرج لجلّ الضعفاء، وهذا الظاهر غيرُ مرادٍ في كلامهم لأُمور، منها:

١ - كونه لا ينطبق على واقع سنن النسائي، حيث إنّ النسائي ترك إخراج حديث قومٍ ممن تُكَلِّمُ فيهم، حتى ولو كان ذلك يكلفُه النزول، كما تقدم.

ولهذا قال الحافظ ابن حجر في توجيه كلامهم ليكون مطابقاً لواقع

(١) اختصار علوم الحديث له (ص/٢٥).

(٢) ألفية العراقي - مع شرحها للسخاوي - (١/٨٧).

(٣) انظر كلام ابن حجر في (النكت على كتاب ابن الصلاح) (١/٤٨٩).

السنن: «وما حكاه ابنُ الصلاح عن الباوردِيّ وكذا ابن منده أنَّ النسائيَّ يخرجُ أحاديثَ مَنْ لم يُجمَع على تركه: فإنما أرادَ بذلك إجماعًا خاصًّا، وذلك أنَّ كلَّ طبقةٍ من نُفَادِ الرجال لا تخلو من مُتَشَدِّدٍ ومتوسط: فمن الأولى: شعبةٌ، وسفيانُ الثوري، وشعبةٌ أشدُّ منه.

ومن الثانية: يحيى القطان، وعبدُ الرحمن بن مهدي، ويحيى أشدُّ منه. ومن الثالثة: يحيى بنُ معين، وأحمد، ويحيى أشدُّ من أحمد.

ومن الرابعة: أبو حاتم، والبخاري، وأبو حاتم أشدُّ من البخاري. وقال النسائيُّ: لا يُتركُ الرجلُ عندي حتى يَجتمع الجميعُ على تركه. فأما إذا وثَّقه ابنُ مهدي، وضعَّفه يحيى القطان - مثلاً -: فإنه لا يترك؛ لما عُرِفَ من تشديد يحيى، ومَنْ مثله في النقد!

وإذا تقرَّرَ ذلك: ظهرَ أنَّ الذي يتبادر إلى الذهن من أنَّ مذهبَ النسائيِّ في الرجال مذهبٌ متَّسع: ليس كذلك، فكم من رجلٍ أخرجَ له أبو داود والترمذيُّ تجنَّبَ النسائيُّ إخراجَ حديثه... بل تجنَّبَ النسائيُّ إخراجَ حديثِ جماعةٍ من رجال الصَّحِيحَيْنِ^(١).

وما قاله الحافظُ ابنُ حجر في توجيه كلامهم هو المتعين، فالإجماعُ المراد هنا هو إجماعُ خاص، وقد أيَّدَه السخاويُّ، واستشهدَ على قوة هذا التوجيهِ بأنَّ النسائيَّ أخرجَ لعبد الله بن خُثَيْم - عبد الله بن عثمان - في سننه، ثم قال: «ابنُ خثيم ليس بالقويِّ في الحديث، وإنَّما أخرجتُ هذا لئلاَّ يُجعلَ «ابنُ جريج عن أبي الزبير»، وما كتبناه إلَّا عن إسحاق بن إبراهيم.

ويحيى القطان لم يترك حديثَ ابنِ خثيم، ولا عبدُ الرحمن [وهو ابنُ

(١) (النكت على كتاب ابن الصلاح) لابن حجر (١/٤٨٢ - ٤٨٣).

مهدي]، إِلَّا أَنَّ عَلِيَّ بْنَ الْمَدِينِيِّ قَالَ: ابْنُ خُثَيْمٍ مَنَكَرَ الْحَدِيثَ، وَكَأَنَّ عَلِيَّ بْنَ الْمَدِينِيِّ خُلِقَ لِلْحَدِيثِ^(١).

٢ - أَنَّ النَّسَائِيَّ يُعَدُّ مِنَ الْمُتَشَدِّدِينَ فِي التَّوْثِيقِ، نَصَّ عَلَى ذَلِكَ غَيْرُ وَاحِدٍ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ، حَتَّى إِنَّكَ تَجِدُ كَثِيرًا فِي تَرَاجُمِ الرِّوَاةِ قَوْلَهُمْ فِي الرَّائِي: «رَوَى عَنْهُ النَّسَائِيُّ»، إِشَارَةً مِنْهُمْ إِلَى تَقْوِيَّتِهِ بِرَوَايَةِ النَّسَائِيِّ - الْمُتَشَدِّدِ - عَنْهُ، قَالَ الْخَطِيبُ: «أَبُو الْوَلِيدِ^(٢) لَيْسَ حَالُهُ عِنْدَنَا مَا ذَكَرَهُ الْبَاغَنْدِيُّ عَنِ السَّكْرِيِّ، بَلْ كَانَ مِنْ أَهْلِ الصَّدَقِ، حَدَّثَ عَنْهُ النَّسَائِيُّ، وَحَسْبُكَ بِهِ»^(٣).

وَسَبَقَ قَوْلُ الزَّنْجَانِيِّ: «إِنَّ لِأَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ شَرْطًا فِي الرِّجَالِ أَشَدَّ مِنْ شَرْطِ الْبُخَارِيِّ وَمُسْلِمٍ»^(٤).

فَمَنْ غَيْرَ الْمَعْقُولِ أَنْ يَكُونَ فِي شَرْطِ النَّسَائِيِّ - وَهُوَ ذَلِكَ الْمُتَشَدِّدِ - ذَلِكَ الْمَتَّسِعُ الْمَذْكُورُ.

٣ - تَبَيَّنَ مِنْ سَبْرِ رِجَالِ السَّنَنِ الْأَرْبَعَةِ - مِنْ خِلَالِ «التَّقْرِيبِ» - أَنَّ النَّسَائِيَّ أَقْلَهُمْ رَوَايَةً عَنِ الضَّعِيفِ، كَمَا سَبَقَ تَفْصِيلُهُ عِنْدَ الْحَدِيثِ عَنِ مَنَزَلَةِ سَنَنِ النَّسَائِيِّ.

وَبِمَا تَقَدَّمَ يَتَبَيَّنُ أَنَّهُ لَيْسَ الْمُرَادُ بِقَوْلِهِمْ: «أَنَّ النَّسَائِيَّ يُخْرِجُ لِكُلِّ مَنْ لَمْ يَجْمَعْ عَلَى تَرْكِهِ: مَا يَتَبَادَرُ إِلَى الذَّهْنِ مِنْ أَنَّهُ يَخْرُجُ لَجَلِّ الضَّعْفَاءِ، بَلِ الْمُرَادُ: أَنَّهُ يَخْرِجُ لِكُلِّ مَنْ لَمْ يَجْمَعْ عَلَى تَرْكِهِ مِنْ قِبَلِ الْمُتَشَدِّدِينَ وَالْمُعْتَدِلِينَ، فَإِذَا جَرَّحَهُ الْمُتَشَدِّدُ وَوَثَّقَهُ الْمُعْتَدِلُ: فَإِنَّهُ يَخْرُجُ لَهُ؛ لِأَنَّهُ لَمْ

(١) (سنن النسائي) (٥/٢٤٨ ح/٢٩٩٣).

(٢) وهو أحمد بن عبد الرحمن البصري.

(٣) (تاريخ بغداد) (٤/٢٤١).

(٤) (شروط الأئمة الستة) لابن طاهر (ص/١٠٤)، (بغية الراغب) (ص/٤١ - ٤٢).

يُجَمَّع على تركه.

وأما الفريق الثالث: فهم أهل الوسط، وهم يرون أنَّ أحاديث سنن النسائي غالبُها صحاحٌ أو حسان، وفيها أحاديثٌ ضعيفةٌ أو منكرةٌ أو معلةٌ، ولكنها بالنسبة للأحاديث المقبولة من الصحاح والحسان قليلةٌ جدًا.

وهذا هو الراجح، وأقوال الفريقين السابقين تؤوّل إلى هذا القول، حيث إنَّ في توجيه الحافظ ابن حجر لِكَلَا القولين في شرط النسائي تضييقًا للخلاف، وتقريبًا لوجهات النظر، فمَنْ أطلق على سُنَنِ الصَّحَّة: فإنما أراد بذلك الغالب فيه، مع عدم الإنكار لوجود أحاديثٍ ضعيفةٍ فيه، ومن قال: إنه يخرج لكلِّ مَنْ لم يُجَمَّع على تركه، أراد بذلك إجماعًا خاصًا على ما سبق بيانه، وليس المراد أنه متساهلٌ إلى درجة أنه يخرج لمعظم الضعفاء.

ثم ليُعلم: أنَّ غالبَ ما وقع في سنن النسائي من الأحاديث المنكرة والشاذة والمعلة وغير ذلك: معظمُه من أحاديث الثقات، أخرجها النسائي لبيان عللها، وذلك أنه حين أخرج الوجوه المحفوظة والراجحة: أخرج بجانبها الوجوه الأخرى المعلّة، ثم بيّن عللها، وتفنّن في إبراز ذلك، خدمةً للوجه المحفوظ، وهذه ميزةٌ يمتازُ بها كتابه عن بقية الكتب الستة، وقُلَّ أن يُخرج النسائي للضعيف اعتمادًا عليه^(١).

والخلاصة: أنَّ النسائي وإن لم يُصرِّح بشرطه في كتابه: إلا أنَّ سَبْرَ منهجه في الكتاب، وجمع كلامه المتعلّق ببعض الأحاديث المعلّة التي أخرجها في سننه، والتعرّف على منهجه في الجرح والتعديل... كلُّ هذا يوضّح أنه لا يُخرج للضعيف اعتمادًا عليه، ولا يعتمدُ على الضعيف.

(١) انظر: (الإمام النسائي وكتابه المجتبى) (ص/١٠١).

المطلب الثاني: درجة أحاديث «سنن الإمام النسائي»

ما سبق في المطلب الأول مدخل لا بد منه للوقوف على درجة أحاديث سنن النسائي، وقد تكفل الحافظ أبو الفضل ابن طاهر المقدسي (ت ٥٠٧هـ) ببيان ذلك فقال:

«وَأَمَّا أَبُو دَاوُدَ فَمَنْ بَعْدَهُ: فَإِنَّ كِتَابَهُمْ تَنْقَسِمُ عَلَى ثَلَاثَةِ أَقْسَامٍ:

القسم الأول: صحيح؛ وهو الجنس المخرَج في هذين الكتابين للبخاري ومسلم؛ فَإِنَّ أَكْثَرَ مَا فِي هَذِهِ الْكُتُبِ مَخْرَجٌ فِي هَذَيْنِ الْكِتَابَيْنِ، وَالْكَلَامُ عَلَيْهِ كَالْكَلَامِ عَلَى الصَّحِيحِينَ فِيمَا اتَّفَقَا عَلَيْهِ وَاخْتَلَفَا فِيهِ.

والقسم الثاني: صحيح على شرطهم، حكى أبو عبد الله بن منده أَنَّ شَرَطَ أَبِي دَاوُدَ وَالنَّسَائِيَّ إِخْرَاجَ أَحَادِيثِ أَقْوَامٍ لَمْ يُجْمَعْ عَلَيْهِمْ عَلَى تَرْكِهِمْ، إِذَا صَحَّ الْحَدِيثُ بِاتِّصَالِ الْإِسْنَادِ مِنْ غَيْرِ قَطْعٍ وَلَا إِرسَالٍ، وَيَكُونُ هَذَا الْقِسْمُ مِنَ الصَّحِيحِ..^(١).

والقسم الثالث: أحاديث أخرجوها للضدِّية في الباب المتقدم، وأوردوها لا قطعاً منهم بصحتها، وربما أَبَانَ المخرَج لها عن علَّتِها بما يَفْهَمُهُ أَهْلُ الْمَعْرِفَةِ^(٢).

والخلاصة:

أَنَّ «سَنَنَ النَّسَائِيَّ» يَشْتَمِلُ عَلَى ثَلَاثَةِ أَقْسَامٍ مِنَ الْأَحَادِيثِ:

القسم الأول: ما أخرجَه الشيخان أو أحدهما.

القسم الثاني: ما كان صحيحاً على شرط النسائي، وقد ذكرتُ في

(١) سبق في المطلب السابق أَنَّ المراد بالإجماع هنا إجماع خاص، وهو إجماع المتشددين والمعتدلين في كل طبقة، فإذا أجمع أصحاب الطبقة الواحدة على ترك رجل تركاه، وإن اختلفوا فيه: خرَّجاً حديثه.

(٢) (شروط الأئمة الستة) لابن طاهر (ص/ ٨٨ - ٩١).

المطلب الأول - من هذا المبحث - أنه ليس من المتساهلين، فشرطه ليس فيه ذلك المتسّع الذي يُفهم من كلام ابن منده.

القسم الثالث: أحاديث ضعيفة، أوردّها لأسبابٍ فنيّةٍ عديدة، منها: بيانُ العللِ وتوضيحُها، وبيانُ ضعفِ موقفِ المخالفِ الذي يستدلُّ بهذا الحديثِ الضعيف، وأنه ليس لديه للاستدلالِ إلّا هذا الحديث، وهو ضعيف، أو لغيره من الأسباب^(١).

والقسمُ الثالثُ كان ولم يزل مجالَ بحثِ المتخصّصين في سنن النسائيّ وسنن أبي داود، فعلى الرّغم مما يؤخّذ من سبَرٍ منهجهما ومن أقوالهما المختلفةِ أنهما يتحاشيان إيرادَ الضعيفِ في كتابيهما، على الرّغم من ذلك كلّ: لماذا أوردّا الضعيفَ في كتابيهما؟

وقد سبقَ جزءٌ من الجوابِ - فيما يتعلقُ بالنسائي - عند الحديثِ عن القسم الثالث، على أنّ الحافظَ أبا الفضل ابنَ طاهر قد أثارَ هذا التساؤلَ بعد إيرادِهِ للأقسام الثلاثة الماضية فقال:

فإن قيل: لِمَ أودعوها كتبهم، ولم تصحّ عندهم؟

فالجوابُ من ثلاثة أوجه:

أحدها: روايةٌ قومٍ لها واحتجاجُهم بها، فأوردوها وبيّنوا سقمَها لتزولَ الشبهة.

وخلاصةُ هذا الوجه: أنهم أرادوا الردَّ على مَنْ استدلَّ بهذا الحديثِ مع ضعفه.

والوجه الثاني: أنهم لم يشترطوا ما اشترطه البخاريّ ومسلمٌ من

(١) من الأسباب التي ذكرها النسائي في (سننه): أنه يُخرج عن الضعيفِ لما عنده من زيادةٍ في لفظ الحديث، وبيّن ذلك. (بغية الراغب) (ص/٤٢).

الصحة، فكان فيه مَسَوِّغٌ لذكر بعض الأحاديث الضعيفة لسببٍ من الأسباب.

والثالث: أن يُقال لقائل هذا الكلام: رأينا الفقهاء وسائر العلماء يُوردون أدلةَ الخصم في كتبهم، مع علمهم أن ذلك ليس بدليل، فكان فعلهما هذا - يعني أبا داود والنسائي - كفعل الفقهاء، والله أعلم^(١).



(١) انظر: (شروط الأئمة الستة) (ص/ ٩١ - ٩٢) - بتصرف -.

المبحث الثالث

الصناعة الحديثية في «سنن الإمام النسائي»

وفيه خمسة مطالب:

المطلب الأول: الصناعة الحديثية المتعلقة بالإسناد

ازدان «سنن الإمام النسائي» بالتفنن في الصناعة الحديثية، سواء كانت متعلقة بالإسناد، أم المتن، ومما انتهجه الإمام النسائي فيما يتعلق بالإسناد ما يلي:

- ١ - يبدأ بالعلي، ثم يُردف بالنازل، وهو منهج أكثر المتقدمين.
- ٢ - وأحياناً يبدأ بالنازل، ثم يُردف بالعلي^(١).
- ٣ - ومما زاحم فيه الإمام البخاري: التقل من الإتيان بـ«ح» للفصل بين السندين؛ فهي عنده قليلة جداً؛ وذلك لأنه يسوق إسناد كل متن حتى ولو كثرت الأسانيد للحديث الواحد، فلا يمل أن يسوق كل إسناد على حدة، فقل أن يستعمل التحويلة.
- ٤ - وافق الإمام البخاري في جواز الرواية بالمعنى، ومن أمثله: روايته من طريق ابن علية، عن أيوب، وابن عون، وسلمة بن علقمة، وهشام بن حسان - دخل حديث بعضهم في بعض - كلهم عن ابن سيرين بلا واسطة، سوى سلمة فقط، فإنه قال: ثبت عن أبي العجفاء^(٢).

(٢) (سنن النسائي) (٦/١١٧/ح/٣٣٤٩).

(١) (بُغية الراغب) للسخاوي (ص/٣٤).

٥ - العناية بتمييز صيغ التحديث للرواة، فيميز صيغة التحديث لكل واحد إذا روى عن أكثر من واحد.

ومما يُذكر هنا مما يدلُّ على تحرّيه الدقة في استعمال صيغ التحديث، ومما يدلُّ على أمانته أيضًا: أنه كان بينه وبين الحارث بن مسكين^(١) جفوة، قيل: كان سببها أن النسائي دخل عليه بزي العساكر، فخاف منه الحارث أن يكون عينًا للسلطان، فمنعه من حضور مجلسه، فكان النسائي يحضر مجلسه مختفيًا من وراء الباب^(٢)، فإذا أراد أن يروي عنه لم يكن يقول: «أخبرنا»، أو «حدثنا» مع أنه له ذلك؛ لأنه كان يسمع صوته، لكن من باب الأمانة والدقة كان يقول: «قرئ على الحارث ابن مسكين وأنا أسمع»، هكذا في جميع الكتاب، مع كثرة ما روى عنه^(٣)، رحم الله الجميع.

٦ - يكتفي عن الضعيف إذا قرّنه في الرواية بثقة^(٤):

وهو في ذلك يوافق صنيع الشيخين، وخاصة صنيع الإمام مسلم، كقوله: «أخبرنا محمد بن عبد الله بن يزيد المقرئ، قال: حدثنا أبي، قال: حدثنا حيوة - وذكر آخر - قال: حدثنا جعفر بن ربيعة...»^(٥).

وقوله: «أخبرنا محمد بن عبد الله بن يزيد، قال: حدثنا أبي، قال: حدثنا حيوة - وذكر آخر - أنبأنا شريح بن شريك...»^(٦).

(١) هو الحارث بن مسكين بن محمد بن يوسف، مولى بني أمية، أبو عمرو المصري، قاضيه، «ثقة فقيه» (ت ٢٥٠هـ). (التقريب) (ص/١٤٨).

(٢) انظر القصة في: (التقييد) (١/١٥٤)، (سير أعلام النبلاء) (١٤/١٣٠)، (بغية الراغب) (ص/٧٧ - ٧٨).

(٣) روى عنه النسائي (١٤٤) حديثًا.

(٤) (بُغية الراغب المتمدني في ختم النسائي رواية ابن السنّي) للسخاوي (ص/٣٣ - ٣٤).

(٥) (سنن النسائي) (٢/١٦٩ ح/٩٨٨).

(٦) (سنن النسائي) (٦/٦٩ ح/٣٢٣٢).

وذكر السخاوي أنّ المبهّم في المثال الثاني هو ابنُ لهيعة، كما صرّحت به روايةٌ لأحمدَ في مسنده^(١).

وهنا تردُّ ثلاثة أسئلةٍ مرتّبةٍ بعضها على بعض، وهي:

الأول: ما الفائدةُ في الإشارةِ إلى الضعيفِ بالتَّكْنِيَةِ، ولماذا لم يُسمَّه؟

والجواب: أنّ فائدة ذلك هو الإشعارُ بضعفِ المبهّم، وأنه ليس من شرطه.

الثاني: إذا كان المشار إليه ضعيفاً، وليس من شرطه؛ فما الفائدةُ في الإشارةِ إليه أصلاً إذا لم يكن ممّن يصلحُ أن يُصرّحَ باسمه؟

والجواب: أنّ فائدة ذلك هي بيان كثرة الطرق؛ ليرجح الحديثُ بها عند المعارضة.

الثالث: ما الفائدةُ في الإشارةِ إلى هذا الضعيفِ مع عدم الإشارةِ إلى لفظه؟

يجيبُ الإمامُ السخاويُّ على ذلك بأنّ الظاهرَ من حال الإمام النسائيِّ في التثبُّت أنه قد عرفَ أنّ لفظَهما أو معناهما سواء، وأنه ليس هناك فروقٌ جوهريةٌ بين اللفظين تحتاج إلى ذكرها وتمييزها^(٢).

على أنه أحياناً يوجَدُ هذا مع كون المكنيِّ عنه ليس ضعيفاً، ولكن يحتملُ أن يكون هذا من صنيع مَنْ فوقه^(٣).

٧ - من اللَّافِتِ للنظر أنّ النسائيَّ رَحِمَهُ اللهُ أَكْثَرَ من استعمال صيغة «أخبرنا» في الرواية عن شيوخه، دون غيرها من الصَّيَغ، حتى قال ابنُ خير الإشبيلي نقلاً عن بعض شيوخه: «لم يقل النسائي قط في أول

(١) (بغية الراغب) (ص/٣٣).

(٢) المصدر السابق (ص/٣٣).

(٣) المصدر السابق (ص/٣٤).

إسناده: حدثنا»^(١).

وليس الأمر على إطلاقه، بل في الكتاب مواضع قليلة استعمل النسائي في الرواية عن شيوخه صيغة «حدثنا» دون «أخبرنا»، ومن ذلك قوله^(٢): «حدثنا إسحاق»، إضافة إلى أمثلة أخرى^(٣).

ولذا كان السخاوي أكثر دقة منه حيث قال: «فإن أكثر ما روى في سننه عن شيوخه بصيغة أخبرنا، وروايته فيها بحدّثنا قليلة، بل ربما يروي عن شيخه الواحد، كقتيبة وإسحاق وهناد بالصيغتين، ومعلوم أن أخذه عن شيخه غير منحصر في أحد التحوّلين، بل هو دائر بين التحديث والعرض»^(٤).

٨ - يُنبّه على ما لعله يقع لشيوخه من الاختلاف، كروايته عن قتيبة، عن الليث، عن يزيد بن أبي حبيب، عن جعفر بن ربيعة، عن عراك بن مالك: حديثاً، ثم قال: «أخبرنا قتيبة مرة أخرى ولم يذكر جعفرًا»^(٥). أي: أنه نقص عن تحديثه الأول رجلاً.

والأمثلة في هذا كثيرة.

٩ - تنبيهه على لطائف ونكات إسناده متنوعة:

وهي كثيرة أذكر هنا بعضها، وهي:

* تعيين المهمل: كقوله فيما رواه عن بكر: «وهو ابن مضر»^(٦)،

(١) (فهرست ابن خير) (ص/١١٢).

(٢) في (المجتبى) (٢/٤٢).

(٣) انظر (السنن): (٢٠٣/١، ٢٧١/٢، ١٤٨/٦، ٢٧٩/٧، ٣٠٩، ١٤٨/٨، ١٤٩).

(٤) (بُغية الراغب المتمني في ختم النسائي رواية ابن السنّي) للسخاوي (ص/٤٠).

(٥) (سنن النسائي) (١/١١٩ ح/٢٠٧).

(٦) (سنن النسائي) (٧/٢٠٥ ح/٤٣٤٤).

وفيما رواه عن عبيد الله: «هو ابنُ القبطيَّة»^(١).

* تسميةُ المبهَم في أصلِ السند: كإيراده حديثَ محمد بن عبد الرحمن، عن رجلٍ، عن جابرٍ رضي الله عنه مرفوعاً: «ليس من البرِّ الصَّيَّامُ في السفر»، ثم ساقه من طريق محمدٍ أيضاً فقال: عن محمد بن عمرو بن حسن، عن جابر^(٢).

* تسميةُ المكنيِّ: كقوله فيما رواه عن أبي مُعَيْد: هو حفص بن غيلان^(٣).

وهو كثير.

* ويكني المسمَّى حيث كان مشهوراً بكنيته: كقوله: أخبرنا عمرو بنُ يزيد - هو أبو بُرَيْد الجَرْمِيُّ -...^(٤).

* الإشارة إلى المتَّفِق والمفترِق: ومن أمثلته قوله: «إسماعيل بن مسلم ثلاثة، هذا أحدهم، لا بأسَ به، وإسماعيل بن مسلم شيخٌ يروي عن أبي الطفيل، لا بأسَ به، وإسماعيل بن مسلم يروي عن الزهريِّ والحسن، متروك الحديث»^(٥).

* بيانُ المنقطع: كقوله في حديث مَحْرَمَة بن بُكير عن أبيه: «مخرمة لم يسمع من أبيه شيئاً»^(٦). وقوله: «الحسنُ عن سمرة كتابٌ، ولم يسمع الحسنُ من سمرة شيئاً إلا حديثَ العقيقة»^(٧).

(١) (السنن) (٣/٦٤ ح/١٣٢٦).

(٢) (السنن) (٣/١٧٥ - ١٧٦ ح/٢٢٥٧، ٢٢٥٩).

(٣) (السنن) (١/١١٨ ح/٢٠٤).

(٤) (السنن) (٤/١٣٨ ح/٢١٣٣).

(٥) (سنن النسائي) (٥/١٥٠ ح/٢٧٢٨)، وانظر أيضاً: (٤/١٧٢ ح/٢٢٤٣، ٧/١٦٨ ح/٤٢٢٥).

(٦) (السنن) (١/٢١٤ ح/٤٣٨). (٧) (السنن) (٣/٩٤ ح/١٣٨٠).

* وكذلك بيانه للمرسل: كقوله في حديث رواه عن جرير، عن منصور، عن ربعي، عن حذيفة مرفوعاً: «لا تَقَدِّمُوا الشَّهْرَ حَتَّى تَرَوْا الْهَلَالَ قَبْلَهُ..»، ثم أخرجه عن سُفْيَانَ، عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ رِبْعِيِّ، عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ، ثم قال: «أَرْسَلَهُ الْحَجَّاجُ بْنُ أَرْطَاةٍ»، ثم روى عن الْحَجَّاجِ بْنِ أَرْطَاةٍ، عَنْ مَنْصُورٍ عَنْ رِبْعِيِّ، من دون ذكر حذيفة^(١).

* كثيراً ما يرجِّحُ المرسل على المتَّصل لوجود قرينةٍ مرجَّحة^(٢).

* بيانه للضعيف إذا رَوَى عنه في «السنن»: كقوله عقب حديث محمد ابن الزبير الحنظلي، عن أبيه، عن عمران، مرفوعاً: «لا نَذَرَ في غضب، وكفَّارته كفارة يمين»، قال: محمدٌ ضعيفٌ لا يقومُ بمثله حجة، وقد اختلفوا عليه فيه^(٣).

* بيانه للغريب: كقوله عقب حديث الزهري، عن عروة، عن عائشة في قصَّةِ ضُبَاعَةَ بنت الزبير: «مَحِلِّي حيث تحبسني» قال: لا أعلم أحداً أسنده - يعني حديث عائشة - عن الزهري غير معمر^(٤).

* إشارته إلى ما يُعلم منه عدمُ التلازم بين السند والمتن، حيث وصفَ سنداً بالحسن، وامتته بالنكارة^(٥).

* بيانه لما يمكن أن يَقَعَ فيه نوعٌ من التدليس: كقوله عقب رواية لابن جريج: حدثني عبدُ الله بن عثمان بن خثيم، عن أبي الزبير، عن جابر.. قال: «ابْنُ خُثَيْمٍ لَيْسَ بِالْقَوِيِّ فِي الْحَدِيثِ، وَإِنَّمَا أَخْرَجْتُ هَذَا لِئَلَّا يُجْعَلَ ابْنُ جُرَيْجٍ عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ...»^(٦).

(١) (السنن) (٤/ ١٣٥ الأحاديث / ٢١٢٦ - ٢١٢٨).

(٢) انظر: (بغية الراغب) (ص/ ٥٣).

(٣) (السنن) (٧/ ٢٨ ح/ ٣٨٤٢). (٤) (السنن) (٥/ ١٦٨ ح/ ٢٧٦٨).

(٥) (بغية الراغب) (ص/ ٥٨). (٦) (السنن) (٥/ ٢٤٨ ح/ ٢٩٩٣).

* إشارته إلى احتمال وقوع التصحيف: كقوله في حديث لسفيان الثوري، عن بيان بن بشر: «هذا خطأ، ليس من حديث بيان، ولعلّ سفيان قال: حدثنا اثنان، فسقطت الألف»^(١).

* وقد يذكر المحلل الذي سمع فيه من شيخه، كقوله: «أخبرنا عليّ ابن الحسن بن اللَّائي بالكوفة»^(٢).

* إشارته لما يزول به اللبس؛ كقوله: «أخبرنا عبد الله بن محمد الضعيف - شيخ صالح، والضعيف لقب لكثرة عبادته -»^(٣).

* وأحياناً يذكر الشناء على شيخه: كقوله: «أخبرنا محمد بن رافع النيسابوري الثقة المأمون»^(٤).

* وأحياناً يُشير إلى ما يُعرف به الراوي، وإن كان نقصاً في الجملة: كوصفه شيخه سريع بن عبد الله الواسطي بالخصي^(٥).

* إشارته إلى ما قد يقع من الراوي مما يجرح به بعض الأئمة: كروايته عن شيخه يعقوب بن إبراهيم الدورقي حديث: «لَا يَبُولَنَّ أَحَدُكُمْ فِي الْمَاءِ الدَّائِمِ ثُمَّ يَغْتَسِلُ مِنْهُ»، ثم قال: «كَانَ يَعْقُوبُ لَا يُحَدِّثُ بِهَذَا الْحَدِيثِ إِلَّا بِدِينَارٍ»^(٦).

المطلب الثاني: الصناعة الحديثية المتعلقة بالمتن

أولاً: الاهتمام بالاستنباط:

من منهج الإمام النسائي في هذا الجانب: أنه يهتم بالاستنباط، ويُبَوِّب لما يستنبطه بدون إسقاط، بحيث يُكرّر لذلك المتن، ويُصوّر

(٢) (السنن) (٤/١٨٧/ح/٢٣٠٥).

(٤) (السنن) (٧/٦٧/ح/٣٩٤٦).

(٦) (السنن) (١/٤٩/ح/٥٨).

(١) (السنن) (٤/٢٢٣/ح/٢٤٢٥).

(٣) (السنن) (٤/١٦٥/ح/٢٢٢٢).

(٥) (السنن) (٧/٨٣/ح/٣٩٩١).

كونه المقصد الأعظم من الفنون^(١).

وقد سبق تفصيله في المبحث الأول من هذا الفصل، ولكنني سأذكر هنا منهجه في التكرار، حيث إنه يُكرّر الحديث بسنده ومتنه، ولكنه قد يزيد طرق الحديث، وكذلك يزيد في نسب بعض الرواة، ومن أمثلة التكرار:

قصة عائشة رضي الله عنها في تتبعها سرّ النبي ﷺ لما خرج من عندها ليلاً إلى البقيع، ذكر هذه القصة في مواضع؛ ذكرها في كتاب الجنائز، في الأمر بالاستغفار للمؤمنين^(٢)، ثم أعادها في كتاب النكاح، في الغيرة^(٣)، بسندها ومتنها سواء، ولكن بزيادة في نسب شيخه فقط، وباختصار يسير من آخر المتن، مع زيادة طريقتين للحديث.

❖ وللإمام النسائي في تكرير هذه المتون طرق عديدة تلخص فيما يلي:

١ - يعقد باباً مستقلاً للحديث نفسه الذي أوردّه قبله، ولا يكون فارقاً بين تكرير الحديث إلا الباب؛ لأنه لا يأتي به إلا من الطريق السابق، مع اختلاف في شيخه فقط، ومن أمثلته: أنه ترجم في كتاب الضحايا للعوراء، ثم للعرجاء، ثم للعجفاء، وذكر في كل من هذه الأبواب الثلاثة حديثاً واحداً، وهو حديث البراء بن عازب رضي الله عنه، ولكنه ذكر في كل ترجمة طريقاً للحديث^(٤).

٢ - وقد يكون بين الترجمتين في الجملة تفاوت يسير، ولا يأتي في حديثهما بزيادة واضحة، كترجمته في كتاب الطهارة بـ«ماء البحر»^(٥)،

(١) (بُغية الراغب المتمني في ختم النسائي رواية ابن السني) للسخاوي (ص/٢٤).

(٢) (سنن النسائي) (٩١/٤ - ٩٢/ح/٢٠٣٩).

(٣) (السنن) (٧٢/٧ - ٧٣/ح/٣٤٠٧).

(٤) (سنن النسائي) (٧/٢١٤ - ٢١٥). (٥) (سنن النسائي) (١/٥٠).

وفي كتاب المياه بـ«الوضوء بماء البحر»^(١)، وحديثهما واحد سندًا ومتنًا.
 ٣ - وربما يزيد في أحد الموضعين تعيين ما أهمله من رواية السند أولًا.

٤ - وقد يقع له تكرير الباب مع حديثه سواء، يقول السخاوي عنه:
 إن هذا «مما لم يظهر لي الأمر فيه»^(٢).

٥ - وقد يُكرّر الباب خاصّةً دون متنه، وهذا - كما قال السخاوي -
 أسهل مما سبق عند المحدثين^(٣).

ثانيًا: الاهتمام بتمييز ألفاظ المتن:

وهو في ذلك متابعٌ للشيخين، وخاصة الإمام مسلمًا رَحِمَهُ اللهُ:

١ - فربما يقول: لفظ فلان كذا، ولفظ الآخر كذا، ومن أمثلته: ما رواه من طريق حجاج وروح، كلاهما عن ابن جريج، وساق حديث: «مَنْ شَكََّ فِي صَلَاتِهِ فَلْيَسْجُدْ سَجْدَتَيْنِ»، ثم قال: قال حجاج: «بعد ما يُسَلِّم»، وقال روح: «وهو جالس»^(٤).

٢ - وربما يكتفي بإيراد لفظ أحدهم، مع الإشارة إلى صاحب اللفظ، كقوله: «أخبرني إبراهيم بن الحسن ويوسف بن سعيد، واللفظ له، قالَا: حَدَّثَنَا حَجَّاجٌ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ قَالَ: قُلْتُ لِعَطَاءٍ: أَيُّ حِينَ أَحَبُّ إِلَيْكَ أَنْ أُصَلِّيَ الْعَتَمَةَ إِمَامًا أَوْ خَلَوًا؟ قَالَ: سَمِعْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ يَقُولُ: أَعْتَمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ذَاتَ لَيْلَةٍ بِالْعَتَمَةِ حَتَّى رَقَدَ النَّاسُ وَاسْتَيْقَظُوا...»^(٥)، وساق الحديث، وهو كثيرٌ في الكتاب.

(١) (سنن النسائي) (١/١٧٦).

(٢) (بُغْيَةُ الرَّاعِبِ الْمُتَمَنِّي فِي خَتَمِ النَّسَائِيِّ رَوَايَةِ ابْنِ السَّنِيِّ) للسخاوي (ص/٢٦).

(٣) المصدر السابق (ص/٢٧).

(٥) (سنن النسائي) (١/٢٦٥ ح/٥٣١).

(٤) (سنن النسائي) (٣/٣٠ ح/١٢٥١).

٣ - ومن أمثلته أيضًا: أنه ذكرَ الفرقَ بين مَنْ كان لفظه «النبي ﷺ»، وبين مَنْ كان لفظه: «الرسول ﷺ»، كروايته لحديث عن إبراهيم بن الحسن وعبد الرحمن بن محمد بن سلام المقبول، قال فيه أولهما: «إن النبي ﷺ»، وثانيهما: «عن رسول الله ﷺ»^(١).

وكذلك في حديث رواه عن قتيبة وهناد بن السري، قال أولهما: «كان النبي ﷺ»، وقال الآخر: «كان رسول الله ﷺ»^(٢).

٤ - ومن هذا الباب: نراه يصرِّح بعدم ضبطه بعض الألفاظ في المتون، مما يدلُّ على ضبطه لما لم يذكر فيه شيئًا، ومن الأمثلة في هذا الباب: إيرادُه حديثَ ابن مسعود رضي الله عنه أن النبي قال: «إِذَا شَكَ أَحَدُكُمْ فِي صَلَاتِهِ فَلْيَتَحَرَّ الَّذِي يَرَى أَنَّهُ الصَّوَابُ فَيُتِمَّهُ ثُمَّ - يَعْنِي - يَسْجُدْ سَجْدَتَيْنِ». ثم قال النسائي: «وَلَمْ أَفْهَمْ بَعْضَ حُرُوفِهِ كَمَا أَرَدْتُ»^(٣)، وله أمثلة عديدة^(٤).

٥ - ومن حرصه رحمته الله على تمييز ألفاظ المتون: أنه في بابٍ واحدٍ يُكرِّرُ حديثًا واحدًا بطرقه المتعددة، مع أنه متحدٌ إما لفظًا أو معنى، ومع ذلك يُعيد مع كلِّ طريقٍ متنه الخاصَّ به، ولا يستعمل في ذلك الإحالة على الذي قبله إلا في النادر، ومن ذلك - على سبيل المثال لا الحصر -: حديثُ ابن عمر رضي الله عنهما في كتاب قيام الليل، أن النبي ﷺ «كان يصلي ركعتي الفجر ركعتين خفيفتين»^(٥).

(١) (سنن النسائي) (٦/١٥٦/ح/٣٤٣٣).

(٢) (سنن النسائي) (٥/١٤٠/ح/٢٧٠٠).

(٣) (سنن النسائي) (٣/٢٨/ح/١٢٤٠).

(٤) انظر كلامه في الأحاديث: (١٩٧٢، ٣١٣٧، ٣٢٠٦، ٤٦٦١، ٤٦٦٤).

(٥) (سنن النسائي) (٣/٢٥٣/الأحاديث: ١٧٦٦ - ١٧٨٤)، باب وقت ركعتي الفجر، وذكر الاختلاف على نافع.

وقد رواه من تسع عشرة طريقاً، وألفاظ هذه الطرق: إمّا متحدةً لفظاً، وهو الأغلب، أو معنًى، ومع ذلك ساقَ لفظ كلِّ طريقٍ بمتنه، وكان بإمكانه أن يُحيلَ على ألفاظ الطرق السابقة.

وبعده بخمسة أبواب ذكرَ حديثَ أمِّ حبيبة رضي الله عنها: «من ثابَرَ على اثنتي عشرة ركعةً في اليوم والليلة...»، رواه من سبع عشرة طريقاً، وذكر متن كلِّ طريقٍ على حدة، ولم يستعمل الإحالة على ما قبله ^(١).

٦ - وقد بلغ به الأمرُ أنه رحمته الله يُعَنُونُ على اختلاف الرواة في الألفاظ مع اتفاقهم على المعنى، فيُكثِرُ في الكتاب أن يقول: باب كذا وكذا واختلاف ألفاظ الناقلين لخبر فلان، ويعني بذلك الأحاديثَ المختلفةَ لفظاً، المتَّفَقَّةَ معنًى، ومنشأ ذلك الرواية بالمعنى، ويريد بهذا أن يميِّزَ لفظ كلِّ راوٍ عن لفظ غيره.

وقد ذهبَ بعضُ الباحثين إلى أنَّ الإمامَ النسائيَّ «أشدَّ حرصاً من الإمام مسلم - المعروف عند الجميع بشدَّةِ اعتنائه بألفاظ الرواة - لأنَّ من يذكر المتن مع كلِّ إسنَادٍ أشدَّ حرصاً ممن يحذف المتن ويُشير إلى موضع الاختلاف بين الرواة فقط» ^(٢).

ثالثاً: تقطيعه للأحاديث ^(٣):

وتقطيعُ الحديث يراد به تفريقُ الحديث الواحدِ على أبوابٍ مختلفة، واشترطوا في جوازه أن يشتملَ الحديثُ على فقرتين فأكثر، كلُّ فقرةٍ مستقلةٌ من حيث المعنى عن الأخرى، بحيث لا يَختلُّ معناها إذا ما

(١) (سنن النسائي) (٣/ ٢٦٠ - ٢٦٤ الأحاديث: (١٧٩٥ - ١٨١١)، كتاب قيام الليل، ثواب من صلى في اليوم والليلة اثنتي عشرة ركعة سوى المكتوبة، وذكر اختلاف الناقلين فيه لخبر أم حبيبة في ذلك، والاختلاف على عطاء.

(٢) (الإمام النسائي وكتابه المجتبى) (ص/ ٨٤).

(٣) انظر: المصدر السابق (ص/ ٨٦ - ٨٧).

فُصِّلَتْ عن بقية الحديث، بخلاف التكرار، فالمراد منه إعادة الحديث بكامله في أبواب متعددة.

والتقطيعُ قد فعله غير واحدٍ من المحدثين، وخاصةً مَنْ أَلَفَ منهم على الأبواب الفقهية، ويكثرُ التقطيعُ في الأحاديث الطوال المشتمة على مسائل كثيرة في أبواب مختلفة.

وتقطيعُهم لأمرين: الاختصار، وتحديد محلِّ الشاهد من الحديث؛ لأنَّ اقتصارَ المحدث على إيرادِ قطعةٍ من الحديث يُساعدُ القارئ على فهم المسألة المبوَّب لها من دلالة الحديث، بخلاف ما لو سردَ الحديث بكامله؛ فقد يخفى على بعضهم موضعُ الشاهد من الحديث.

والنسائي رحمه الله لم يُكثر منه إكثاره من تكرار الحديث، ولعلَّ ذلك من أجل الخلاف في المسألة، ومن أمثلة تقطيعه للأحاديث: تقطيعه لحديث عائشة رضي الله عنها أنه ﷺ «كان يصوم شعبان كله، ويتحرَّى صيام الاثنين والخميس»، رواه بتمامه في الصوم، باب التقدُّم قبل شهر رمضان^(١)، ثم أعاده في باب صوم النبي ﷺ بنفس الإسناد، لكنه حذف الشطر الأول من الحديث، واقتصر على الشطر الأخير منه: «كان يتحرَّى صيام الاثنين والخميس»^(٢).

رابعاً: الاختصار:

وكما أنَّ الإمام النسائي لم ينهج منهجَ تقطيع الأحاديث: فكذلك لم يسلك مسلكَ الاختصار إلا قليلاً، فربَّما يختصر، مع التصريح أحياناً بأنَّ

(١) (سنن النسائي) (٤/٤٦١ ح/٢١٨٨، ٢١٨٩)، كتاب الصوم، باب التقدم قبل شهر رمضان، ذكر الاختلاف على خالد بن معدان في هذا الحديث.

(٢) (سنن النسائي) (٤/٥١٧ ح/٢٣٦٢)، كتاب الصوم، باب صوم النبي ﷺ بأبي هو وأمي، وذكر اختلاف الناقلين للخبر في ذلك.

ما اقتصرَ عليه هو بعضُ متنٍ ما كَمَلَه.

قال السخاوي: وكأنه يفعلُ ذلك للخروج من عهدة الخلاف في جواز اختصار الحديث^(١).

خامساً: شرح الغريب وبيان المصطلحات:

كقوله في حديث الأعرابي الذي بال: «لا تُزِرْمُوهُ»: «أي: لا تقطعوا عليه»^(٢).

وقوله في حديث: «هذه ركس»: «الركس طعام الجن»^(٣).

وفي حديث: «كان يكره الشكال» قال: «الشكال من الخيل: أن تكون ثلاث قوائم محجلة، وواحدة مطلقة، أو تكون الثلاثة مطلقة ورجلٌ محجلة، وليس يكون الشكال إلا في رجلٍ، ولا يكون في اليد»^(٤).

سادساً: أحياناً يَسْتَرْسِلُ في بيان الأحكام الفقهية:

وهذا نادرٌ في سنن الإمام النسائي، ومن أمثلته:

أنه ذكرَ كلاماً طويلاً يتضمن أحكاماً كثيرةً في الفيء^(٥).

ومنه أيضاً: أنه لما ذكرَ حديث أبي هريرة رضي الله عنه أنه قال: عَلِمْتُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَصُومُ، فَتَحَيَّنْتُ فِطْرَهُ بِنَيْدٍ صَنَعْتُهُ لَهُ فِي دُبَاءٍ، فَجِئْتُ بِهِ، فَقَالَ: «أَذْنُهُ»، فَأَذْنَيْتُهُ مِنْهُ، فَإِذَا هُوَ يَنْشُ، فَقَالَ: «اضْرِبْ بِهِذَا الْحَائِطَ؛ فَإِنَّ هَذَا شَرَابٌ مَنْ لَا يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ».

(١) (بُغْيَةُ الرَّاغِبِ الْمَتَمِّيِّ فِي خْتَمِ النَّسَائِيِّ رَوَايَةِ ابْنِ السَّيِّ) (ص/٣١).

(٢) (سنن النسائي) (٤٧/١ - ٤٨/ح/٥٣)، كتاب الطهارة، [باب] ترك التوقيت في الماء، وقد أعاد الحديث في كتاب المياه، باب التوقيت في الماء (ح/٣٣٠).

(٣) (سنن النسائي) (٣٩/١ - ٤١/ح/٤٢).

(٤) (سنن النسائي) (٢١٩/٦ - ٢١٩/ح/٣٥٩٧).

(٥) (سنن النسائي) (١٣٤/٧ - ١٣٥ بعد الحديث/٤١٥٢).

قال بعده: «وَفِي هَذَا دَلِيلٌ عَلَى تَحْرِيمِ السَّكْرِ قَلِيلِهِ وَكَثِيرِهِ، وَلَيْسَ كَمَا يَقُولُ الْمُخَادِعُونَ لِأَنْفُسِهِمْ بِتَحْرِيمِهِمْ آخِرَ الشَّرْبَةِ وَتَحْلِيلِهِمْ مَا تَقَدَّمَهَا الَّذِي يُشْرَبُ فِي الْفَرْقِ^(١) قَبْلَهَا، وَلَا خِلَافَ بَيْنَ أَهْلِ الْعِلْمِ أَنَّ السَّكْرَ بِكُلِّيَّتِهِ لَا يَحْدُثُ عَلَى الشَّرْبَةِ الْآخِرَةِ دُونَ الْأُولَى وَالثَّانِيَةِ بَعْدَهَا، وَبِاللَّهِ التَّوْفِيقُ»^(٢).

سابعًا: أحيانًا يبيِّنُ أصَحَّ ما في الباب:

كقوله بعد حديث عبد الله بن عكيم: «كَتَبَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِلَى جُهَيْنَةَ أَنْ لَا تَتَنَفَّعُوا مِنَ الْمَيْتَةِ بِإِهَابٍ وَلَا عَصَبٍ». قال النسائي: «أَصَحُّ مَا فِي هَذَا الْبَابِ فِي جُلُودِ الْمَيْتَةِ إِذَا دُبِغَتْ: حَدِيثُ الزُّهْرِيِّ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، عَنْ مَيْمُونَةَ^(٣)»^(٤).

ثامناً: يُرَدِّفُ الْعَامَّ بِالْمَخْصَصِ، وَالْمُجْمَلَ بِالْمَبْيِّنِ، وَالْمَنْسُوخَ بِالنَّاسِخِ لَهُ: وهذه هي الطريقة التي يتبعها أكثر المحدثين.

المطلب الثالث: علم العلل

أولاً: اهتمام الإمام النسائي بباب العِلَل:

أولى الإمام النسائي جانب إبراز العِلَل وإظهارها اهتماماً كبيراً، حتى قال غير واحد من أهل العلم: إن كتابه «السنن» كتابُ عِلَلٍ؛ وذلك لكثرة تعرُّض الإمام النسائي لذكر العِلَّة في الحديث، وبيانها في كتابيه - الصغرى والكبرى -، بل لقد وصلَ به الشَّغَفُ بإظهارِ العِلَّة أنه قد أخرج

(١) علَّقَ عليها الشيخ السندي في الهامش بقوله: «الظاهرُ أنَّ هذا تحريف، والصوابُ ما في (الكبرى): «الذي يسري في العروق قبلها».

(٢) (سنن النسائي) (٨/٣٠١ ح/٥٦١٠).

(٣) وهو حديث: «أَلَا دُبِغْتُمْ إِهَابَهَا فَاسْتَمْتَعْتُمْ بِهِ».

(٤) (سنن النسائي) (٧/١٧٥ ح/٤٢٥١).

أحاديث ليست على شَرطه، من أجلِ دَفْعِ عِلَّةٍ يَخَافُ أَنْ تَطْرَأَ فِي الإسناد، فأخرجها، كما سبق بيانُ أنه أخرجَ حديثَ ابنِ جُريج، عن عبد الله بن عثمان بن خُثيم، عن أبي الزُّبَيْر، ثم قال: «ابنُ خُثيم ليس بالقويِّ في الحديث، وإنما أخرجْتُ هذا لِئَلَّا يُجْعَلَ: ابنُ جريج عن أبي الزبير»^(١).

فمع أنه ضَعَّفَ ابنُ خُثيم، إلا أنه أخرجَ له، واعتذرَ أَنْ تخريجَ حديثه في كتابه مخافة أن تُحذفَ الواسطةُ بين ابن جريج وأبي الزبير - وهي ابنُ خُثيم - ولا يُتَفَقَّنَ لذلك؛ لكون ابن جريج يروي أحاديثَ عن أبي الزبير مباشرة، فيُظَنُّ أَنَّ هذا الحديث من تلك الأحاديث.

ولما كان النسائي رَحِمَهُ اللهُ أَحَدَ الجهابذة في علمِ عللِ الحديث، وعالمًا بأنَّ علةَ الحديث لا تَظهرُ إِلَّا بِجَمْعِ طرقه: أَكثَرَ مِنْ إيرادِ الحديث الواحدِ من طرقٍ متعددةٍ ووجوهٍ مختلفةٍ، عملاً بالقاعدة الذهبية: «الحديث إذا لم تُجْمَعْ طرقُه، لا تَتَبَيَّنَ عِلَلُه»^(٢)، فتجده في كثيرٍ من الحالات يَخْصُصُ صفحاتَ عدةٍ للحديث الواحد، مع أَنَّ الكتابَ على الأبواب الفقهية، وهو عادةً لا يتحمَّلُ كثرةَ الطرق، ومع ذلك استطاعَ ببراعته أن يوفِّقَ بين هذا وذاك.

وقد أَلَفَ الدكتور عمر إيمان أبو بكر رسالةً علميةً بعنوان: «الأحاديث التي أعلَّها النسائي باختلافِ على الرواة في كتابه المجتبى جمعًا وتخريجًا ودراسة»، جمعَ فيها هذا النوعَ من الأحاديث المَعْلَّة،

(١) (سنن النسائي) (٥/٢٤٨ ح/٢٩٩٦).

(٢) هذه القاعدة مأخوذة من قول الإمام علي بن المديني: «الباب إذا لم يجمع طرقه لم يتبين خطؤه»، رواه عنه الخطيب في كتابه (الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع) (٢/٢١٢)، باب «كُتِبَ الطرق المختلفة»، وذكرَ أيضًا كلامَ غيره من الأئمة مما هو في معناه.

وخرجَ بجملةٍ من النتائج التي تصلحُ أن تُذكر هنا، وسأذكرها فيما يلي من الفقرات^(١).

ثانيًا: طريقة عَرْضِهِ الاختلافَ على الرواة:

هناك طرقٌ عديدةٌ سلكها الإمامُ النسائي لإظهار العلة عند الاختلاف على الرواة، ولإظهار وجه الخلاف، وهي خمسٌ:

الطريقة الأولى: أن يُصدرَ البابَ بذكر الاختلافِ على الراوي، ويجعله عنوانًا للأحاديث التي وقعَ الاختلافُ في أسانيدِها، وهذه الطريقة هي السمة الغالبة في الكتاب في المسائل التي صرَّحَ بالاختلاف فيها.

ومن أمثلته: قوله في كتاب قيام الليل: «باب صلاة القاعد في النافلة، وذكرُ الاختلافِ على أبي إسحاق في ذلك»^(٢).

وقد يذكُرُ الاختلافَ دون ذكر البابِ معه، ويجعله عنوانًا، ومن ذلك قوله في الكتاب السابق: «ذكرُ الاختلافِ على أبي إسحاق في حديثِ سعيد بن بن جبيرة، عن ابن عباس رضي الله عنهما في الوتر»^(٣).

الطريقة الثانية: أن يصرَّحَ بالاختلافِ عقبَ الحديثِ، كأن يسوقَ إسنادًا أو أسانيدَ على وجهٍ من أوجه الخلافِ مع متونها، ثم يقول: خالفه - أو خالفهم - فلان، ثم يذكر الإسنادَ - أو الأسانيدَ - إليه، التي خالفَ الراوي فيها من قبله.

ومن أمثلته: أنه روى حديثَ جابر رضي الله عنه مرفوعًا «نهى عن الحقل»، رواه من طريق يحيى بن أبي كثير، عن يزيد بن نعيم، عن جابر رضي الله عنه ثم قال: «خالفه هشام، ورواه عن يحيى، عن أبي سلمة، عن جابر»، ثم

(١) انظر: (الإمام النسائي وكتابه المجتبى) (ص/ ١١٥ - ١٢٤).

(٢) (سنن النسائي) (٣/ ٢٣٦).

(٣) (سنن النسائي) (٣/ ٢٢١).

أوردَ متنه، ثم قال: «خالفه عمرو بنُ أبي سلمة فقال: عن أبيه، عن أبي هريرة (رضي الله عنه)، ثم أوردَ متنه، ثم قال: «خالفهما محمد بنُ عمرو فقال: عن أبي سلمة، عن أبي سعيد (رضي الله عنه)، ثم أوردَ متنه (١)».

الطريقة الثالثة: أن يُشيرَ إلى الاختلافِ بذكرِ ما يدلُّ عليه، دون أن يصرِّحَ بالاختلاف، كأن يسوقَ إسنادًا مرفوعًا إلى النبي (صلى الله عليه وسلم) ثم يُعقبه بإسنادٍ آخرَ موقوفًا، ثم يُرجِّحُ أحدهما على الآخر، وقد لا يكتفي ببيان الراجح في الموضع الأخير، بل يُصرِّحُ بكون الوجه الأولِ مرجوحًا، مع أنه سيبيِّن الوجهَ الراجح.

ومن أمثلته: أنه روى حديثَ أنسٍ (رضي الله عنه): «أنَّ رسولَ الله (صلى الله عليه وسلم) قطعَ في مَجَنٍّ»، رواه من طريق هشام، عن قتادة، عن أنسٍ (رضي الله عنه) مرفوعًا، وقال: «هذا خطأ»، ثم رواه من طريق سفيان، عن شعبة، عن قتادة، عن أنسٍ (رضي الله عنه) قال: «قطع أبو بكر» موقوفًا، ثم قال عن الموقوف: «هذا الصواب» (٢).

ومعنى هذا: أنَّ الحديثَ قد اختلفَ في إسناده على قتادة رفعًا ووقوفًا، وأنَّ الراجحَ هو الوقف.

الطريقة الرابعة: أن يصرِّحَ عقبَ أحدِ الطُرُقِ بتفردِ الراوي وعدمِ متابعةٍ غيره له على وجهه، كتصريحه في غير موضع بأنه: «لا أعلم أحدًا تابعَ فلانًا على روايته».

والتفرد عنده نوعان:

الأول - وهو الأغلب -: أن يكون الراوي قد خالف الجماعة في الإسنادِ أو المتن، وهذا النوعُ في حقيقته داخلٌ في الطريقة الثانية، وإنما

(١) (سنن النسائي) (٣٨/٧ - ٣٩) الأحاديث: ٣٨٨٢ - ٣٨٨٥.

(٢) (سنن النسائي) (٨/٧٧ ح/٤٩١١ - ٤٩١٢).

خُصَّ بالذكر لكون الاختلاف فيه واقعاً بين راوٍ وحده وبين جماعة كثيرين من الرواة، ولا ريب أن إدراك وجه العلة في هذا النوع أظهر وأبين من غيره؛ لأن رواية راوٍ واحد خلاف ما رواه الجماعة: فيه دلالة واضحة على شذوذ هذه الرواية.

ومن أمثله قوله: «لا أعلم أحداً تابع أئمن بن نابل على هذه الرواية، وأئمن عندنا لا بأس به، والحديث خطأ»^(١).

والنوع الثاني: أن يُعلل رواية الراوي بكونها مخالفة لما عُرف عن الشيخ، وإن لم يذكر أن الراوي قد خالف أحداً في ذلك الحديث، ويبيّن أيضاً أنه ليس لذلك الراوي من الضبط ما يؤهله لقبول ذلك منه. كقوله: «عبد الملك بن نافع ليس بالمشهور، ولا يُحتج بحديثه، والمشهور عن ابن عمر خلاف حكايته»^(٢).

الطريقة الخامسة: أن يصرّح بعدم سماع الراوي عن شيخه في هذا الحديث، مستدلاً بالروايات الأخرى التي يذكرها بعد ذلك، وفيها التصريح بالواسطة، ولها حالتان:

الأولى: أن يكون الإسقاط ممن دون الشيخ من الرواة عنه، كأن يروي جماعة عنه بإسقاط الواسطة، وآخرون عنه بذكر تلك الواسطة، فهذا اختلاف داخل في باب إعلال الحديث بالاختلاف.

الثانية: أن يكون الإسقاط من الشيخ نفسه دون الرواة عنه، وهذا لا يعدّ اختلافاً، بل هو تدليس، أو إرسال خفي، أو انقطاع، على حسب حالة الراوي وشيخه.

(١) (سنن النسائي) (٣/٤٣٠ ح/١٢٨٢).

(٢) (سنن النسائي) (٨/٣٢٤ ح/٥٦٩٧، ٥٦٩٨).

ثالثاً: ذكرُ أنواع الاختلاف التي أعلَّ بها الأحاديث:

هناك أنواعٌ من الاختلاف يُعلُّ الإمامُ النسائيُّ الأحاديثَ بها، ومنها:

١ - أن يُعلَّ الحديثَ بالخلاف الواقع بين الرواة في استبدالِ راوٍ بآخر في الإسناد، كأن يروي شخصٌ - أو جماعةٌ - مثلاً عن السَّبيعيِّ، عن سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، عن ابنِ عباسٍ رضي الله عنهما، ويُخالفهم آخرون فيروُّوه عن السَّبيعيِّ، عن مجاهدٍ، عن ابنِ عباسٍ رضي الله عنهما.

وقد يكونُ الاستبدالُ بأكثرَ من راوٍ؛ كأن يروي شخصٌ - أو جماعةٌ - عن الزهريِّ، عن سالمٍ، عن ابنِ عمر رضي الله عنهما، ويُخالفهم آخرون فيروُّوه عن الزهريِّ، عن أبي هريرة رضي الله عنه.

٢ - أن يُعلَّ الحديثَ باختلافِ الرواة في اسمِ راوٍ في إسناده، فيُسمِّيه بعضهم باسمٍ، وبعضهم باسمٍ آخر.

٣ - أن يُعلَّ الحديثَ بالاختلافِ عليه بين رُواتِهِ في الوُصلِ والإرسال؛ فيُرسِّلهُ بعضهم ويَصِلُّه آخرون.

٤ - أن يُعلَّ الحديثَ بسببِ اختلافِ رُواتِهِ فيه رفعاً ووقفاً، فيرفعه بعضهم ويوقفه آخرون.

٥ - أن يُعلَّ الحديثَ بسببِ اختلافِ رواتِهِ في اتِّصالِ سنِّهِ وانقِطاعِهِ.

٦ - أن يُعلَّ الحديثَ بسببِ اختلافِ رواتِهِ فيه بزيادةِ راوٍ في الإسناد، مما يعرف في مصطلح الحديث بـ«المزيد في متَّصل الأسانيد».

٧ - أن يُعلَّ الحديثَ بسببِ تفرُّدِ أحدِ رُواتِهِ بما لا يُتَّبَعُ عليه.

٨ - أن يُعلَّ الحديثَ بسببِ دَمَجِ بعضِ رُواتِهِ الموقوفِ بالمرفوع.

٩ - أن يُعلَّ الحديثَ بسببِ اختلافِ رواتِهِ فيه بذكرِ زيادةٍ في المتن.

رابعًا: القواعد التي استخدمها للترجيح بين الوجوه المختلفة:

لم يكتفِ الإمام النسائي رحمته الله في إظهار العلة بجمع طرق الحديث، بل قد أظهر عنايةً فائقةً في الترجيح بين الوجوه المختلفة على أسس علمية متينة، على ضوءها صوّب وخطأ، وصحّح وضعّف.

*** ومن القواعد التي اعتمدها في الترجيح بين الوجهين ما يلي:**

١ - أن يُرجَّح بين الوجهين - أو الوجوه - بكثرة رواته، فيرجَّح ما رواه اثنان على ما رواه واحد، إذا لم يكن يتفوّق عليهما بمزيد من الضبط، والأمثلة على هذا النوع كثيرة، من ذلك: أنه روى عن عليّ الأزدي، عن ابن عمر رضي الله عنهما عن النبي صلى الله عليه وسلم: «صلاة الليل والنهار مثني مثني» - بزيادة النهار أيضًا - ثم قال: «هذا الحديث عندي خطأ»، ثم أورد ثلاث روايات عن كلٍّ من: طاوس، وسالم بن عبد الله بن عمر، ونافع، كلُّهم عن ابن عمر رضي الله عنهما، كلهم لم يذكروا النهار^(١). وهذا منه ترجيح بكثرة الرواة.

وفي هذه الحالة قد يصرّح بالترجيح، وقد لا يصرّح به اكتفاءً بسرد الطُّرق المخالفة لأحد الوجوه، وهذا أيضًا في الكتاب كثير.

٢ - يُرجَّح أحيانًا بين الوجوه بقوة الضبط والحفظ، ومن ذلك قوله في كتاب الزكاة - عقب ذكر وجوه ثلاثة -: «وسلمة بن كهيل خالف الحكم في إسناده، والحكم أثبت من سلمة بن كهيل»^(٢).

وقوله أيضًا: «هذا الحديث ليس بثابت، وعبد الكريم ليس بالقوي، وهارون بن رئاب أثبت منه، وقد أرسل الحديث، وهارون ثقة، وحديثه أولى بالصواب من حديث عبد الكريم»^(٣).

(١) (سنن النسائي) (٢٢٧/٣) الأحاديث: ١٦٦٧ - ١٦٧٠.

(٢) (سنن النسائي) (٤٩/٥) ح/ (٢٥٠٩). (٣) (سنن النسائي) (٥٩/٦) ح/ (٣٢٣١).

٣ - إذا اختلف الرواة في حديث ما، وكان العدد الأقل أكثر ضبطاً، والمخالفون لهم أكثر عدداً: ففي هذه الحالة تختلف وجهات النظر، ولكن الملاحظ أن النسائي يرجح الوجه بالأقوى ضبطاً، وإن كان أقل عدداً، ولا استبعد أن يكون الإمام النسائي يلاحظ هنا تأييد القرائن الأخرى للوجه الذي يرجحه، وهذا عام في جميع أوجه الترجيح، فبجانب الوجه الأظهر للترجيح: هناك قرائن أخرى ترجح كفة إحدى أوجه الخلاف، وكثير منها قد لا يصرح بها المحدث اكتفاءً بالوجه - أو الأوجه - التي يصرح بها.

ومن أمثلة هذا الوجه: قوله في قيام الليل: «أبو نعيم»^(١) أثبت عندنا من محمد بن عبيد، ومن قاسم بن يزيد...»^(٢).

٤ - إذا كان الخلاف على شيخ معين: فإن النسائي ينظر في طبقات تلاميذ ذلك الشيخ المختلف عليه من حيث الأثبات، فيرجح بذلك، ويقدم أثبتهم في ذلك الشيخ وأعرفهم لحديثه، وقد صرح بهذه القاعدة بعد ترجيحه لرواية أبي نعيم - كما سبق في الفقرة الماضية - فقال: «أثبت أصحاب سفيان»^(٣) عندنا - والله أعلم -: يحيى القطان، ثم عبد الله بن المبارك، ثم وكيع، ثم عبد الرحمن بن مهدي، ثم أبو نعيم»^(٤).

هكذا رتب هؤلاء الرواة في ترجيح بعضهم على بعض بالنسبة لحديث سفيان الثوري، وإن كان بعضهم يترجح على البعض الآخر في الجملة أو في شيوخ آخرين، كترجح عبد الرحمن بن مهدي على وكيع بن الجراح في الجملة.

(١) وهو الفضل بن ذكين.

(٢) (سنن النسائي) (٣/٢٥٠/ح/١٧٥٣).

(٣) وهو الثوري.

(٤) (سنن النسائي) (٣/٢٥٠/ح/١٧٥٣).

ومما ينبغي أن يُعلم هنا: أنه في حالاتٍ نادرة قد يُرجَّح المرجوح؛ وذلك نظرًا لقرائنٍ أخرى في الراوي والمروى، ومن ذلك:

١ - أن النسائيَّ رجَّح أشعث بن عبد الملك الحُمُرانيَّ على قتادة بن دعامة في حديثٍ معين، فقال: «قتادة أثبت وأحفظ من أشعث، وحديثُ أشعث أشبه بالصواب»^(١).

٢ - كما رجَّح حجاجًا على ابن المبارك في حديث، حيث روى حديث أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعًا: «كلُّ عملٍ ابن آدم له إلا الصيام...»، رواه عن حجاج، عن ابن جريج، عن عطاء، عن أبي صالح الزيات، عن أبي هريرة، ثم رواه عن ابن المبارك، عن ابن جريج، به، وفيه عطاء الزيات، بدل ذكوان الزيات، قال الإمام النسائيُّ بعد ذكر روايتهما:

«ابن المبارك أجلُّ وأعلى عندنا من حجاج، وحديث حجاج أولى بالصواب عندنا، ولا نعلمُ في عصر ابن المبارك رجلًا أجلَّ من ابن المبارك ولا أعلى منه، ولا أجمع لكلِّ خصلةٍ محمودَةٍ منه، ولكن لا بدَّ من الغلط. قال عبد الرحمن بن مهدي: الذي يُبرئُ نفسه من الخطأ: مجنونٌ، ومن لا يغلط؟! والصوابُ: ذكوان الزيات، لا عطاء الزيات»^(٢).

هذا ما صرَّح به النسائيُّ رحمته الله من قواعد الترجيح، وهي لا تنحصر فيما ذكر، بل هناك قواعدٌ وقرائنٌ كثيرة يمكن اعتبارها من القواعد

(١) (سنن النسائي) (٥٨/٦ - ٥٩/ح ٣٢١٣ - ٣٢١٤).

(٢) (السنن الكبرى) (٣/١٣٣/ح ٢٥٣٨) - طبعة مؤسسة الرسالة -، وهذه الجملة كُلُّها لا توجد في طبعة دار الكتب العلمية، وهي مليئة بالأخطاء، بينما توجد الجملة في طبعة الرسالة، زيدت من إحدى النسخ الخطية، وجُعِلت بين المعكوفتين. وقد نقلَ بدايةً هذه الجملة الدكتورُ عمر إيمان أبو بكر في (الإمام النسائي وكتابه المجتبى) (ص/١٢٣) عن (السنن الكبرى).

للترجيح بها بين الوجوه.

ثم إن هذا القواعد التي استخدمها الإمام النسائي للترجيح بها بين الوجوه هي متفق عليها بين أئمة الحديث وأهل المعرفة بالعلل، وليست خاصة بالإمام النسائي رحمته الله.

ولأجل ما أشرت إليه هنا من تفنن الإمام النسائي في بيان العلل وإبرازها، مع ما في كتابيه من الفوائد المتنوعة الأخرى؛ قال أبو عبد الله بن رُشيد: «إنه أبدع الكتب المصنفة في السنن تصنيفاً، وأحسنها توصيفاً، وهو جامع بين طريقي البخاري ومسلم، مع حظ كبير من بيان العلل، التي كأنها كنهانة من المتكلم»^(١).

تنبيه:

قد يختلفون في الترجيح بتلك القواعد في حديث بعينه بسبب تداخل المرحّجات، بخلاف المتأخرين؛ فإنهم يرجّحون زيادة الثقة ولو خالف جماعة، وحجّتهم في ذلك أنه زيادة ثقة، مع موافقتهم لأئمة الحديث في اشتراط نفي الشذوذ في حدّ الصحيح، ولهذا يقول الحافظ ابن حجر: «واشتهر عن جمع من العلماء القول بقبول الزيادة مطلقاً من غير تفصيل، ولا يتأتى ذلك على طريق المحدثين الذين يشترطون في الصحيح ألا يكون شاذّاً، ثم يُفسّرونه بمخالفة الثقة من هو أوثق... والمنقول عن أئمة الحديث المتقدمين اعتبار الترجيح فيما يتعلّق بالزيادة وغيرها، ولا يُعرف عن أحدٍ منهم إطلاق قبول الزيادة»^(٢).

ولا شك أنّ منهج المتقدمين هو الصواب، وإطلاق المتأخرين بقبول زيادة الثقة أبعد عن الدقة واعتبار القرائن في هذا الباب، والله تعالى أعلم.

(١) انظر: (بُغية الراغب) للسخاوي (ص/٣٦).

(٢) نزهة النظر (ص/٣٤).

على أنّ الخلاف بين المحدثين - متقدمين ومتأخرين - أيّا كانت نتيجته فهو خلافٌ بين أصحاب الشأن، ولكن من غير المبرّر دخولُ الأصوليين هذا المعترك، وتقعيدهم لمصطلح الحديث، بل ونقل المحدثين لأقوالهم في كتب المصطلح! مع أنهم ليسوا في علم الحديث لا في العير ولا في النفي، فقبولهم للزيادة أحياناً، وردّهم لها تارةً أخرى، بناءً على احتمالات عقلية لا تمتُّ بصلّة إلى محيط الرواية؛ من اعتبار حال الراوي والمروي، والقرائن التي لا يعلم بها إلا قلّة من جهاذة الحديث: كلُّ هذا مما عقّد الأمور، فلو ترك كلُّ فنٍّ لأهله: لقلّ الخلاف، ولعرّف الراجح من المرجوح.

المطلب الرابع: الغلو والنزول في «سنن الإمام النسائي»

الإمام النسائي من الأئمة الذين بكَروا في الرّحلات، فقد سبق أن أوّل رحلته كانت وعمره خمس عشرة سنة، وكان رَحَّلَهُ أيضاً ممن توسّع في الرّحلات، وقد سبق تفصيله في موضعه.

وكان من ثمار تبكيره في الرّحلات: أن أدرك من الشيوخ الكبار ما جعله يلتقي في كثيرٍ منهم مع بقيّة أصحاب الكتب الستة، مع كونه أصغرهم، بل كونه في طبقة تلاميذهم، كما سبق بيانه.

ولأجل رحلاته المبكرة والواسعة: تميّز بعلو أسانيده، وفيما يلي إطلالة مختصرة على هذا الجانب:

١ - أعلى ما عنده: الرباعيّات، وقد جرّدها القاسم بن علي الأنصاري^(١)، ومنه: قتيبة، عن مالك، عن نافع، عن ابن عمر.

وقد ألف الباحث أسامة رشاد وصفي الآغا رسالة علمية أسماها:

(١) وهو مخطوط.

«رباعيات الإمام النسائي في السنن الكبرى - جمعًا وتخريجًا ودراسة: من أول كتاب عشرة النساء إلى آخر كتاب الملائكة»، وذكر أن عدد رباعيَّاته في هذا القدر المحدد - من حديث رقم ٨٨٣٦ إلى حديث رقم ١١٩٤٩ - : مائة وثلاث وأربعون حديثًا، أغلبها صحيحة^(١).

٢ - أنزل ما عنده: ما كان بينه وبين النبي ﷺ عشرٌ وسائط، ومثاله: «أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ، قَالَ: حَدَّثَنَا زَائِدَةُ، عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ هِلَالِ بْنِ يَسَافٍ، عَنْ رَبِيعِ بْنِ خُثَيْمٍ، عَنْ عَمْرِو بْنِ مَيْمُونٍ، عَنْ ابْنِ أَبِي لَيْلَى، عَنْ امْرَأَةٍ، عَنْ أَبِي أَيُّوبَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ ﴿١﴾ ثَلُثُ الْقُرْآنِ».

قال النسائي بعده - في سننه المجتبى -: «مَا أَعْرِفُ إِسْنَادًا أَطْوَلَ مِنْ هَذَا»^(٢).

وقال عَقِبَ هذا الحديث - في سننه الكبرى -: «لا أعرف في الحديث الصحيح إسنادًا أطول من هذا»^(٣).

٣ - وعنده عددٌ من الأحاديث التساعيات، ومنها: «أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ وَهَبٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ سَلَمَةَ، قَالَ: حَدَّثَنِي أَبُو عَبْدِ الرَّحِيمِ، قَالَ: حَدَّثَنِي زَيْدُ بْنُ أَبِي أَنْبَسَةَ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي حَبِيبٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمِ الزُّهْرِيِّ، قَالَ: كَتَبَ إِلَيْهِ يَذْكُرُ أَنَّ عُبَيْدَ اللَّهِ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ حَدَّثَهُ، أَنَّ زُفَرَ بْنَ أَوْسٍ بْنِ الْحَدَثَانِ النَّصْرِيِّ حَدَّثَهُ، أَنَّ أَبَا السَّنَابِلِ بْنَ بَعْكُكَ بْنَ السَّبَّاقِ قَالَ لِسُبَيْعَةَ الْأَسْلَمِيَّةِ: لَا تَحْلِينَ حَتَّى يَمُرَّ عَلَيْكَ أَرْبَعَةُ أَشْهُرٍ

(١) (رباعيات الإمام النسائي) (ص/٣٦٥)، وذكر أن عدد الأحاديث الصحيحة بنوعها: (١١٣) حديثًا، والحسن بنوعيه: (٩) أحاديث، والمراسيل: (١٥) حديثًا، والضعيفة: حديثان، والمقطوعة والموقوفة (٤) أحاديث.

(٢) (سنن النسائي) (٢/١٧١ - ١٧٢ ح/٩٩٦)، وهو عند الترمذي أيضًا بهذا الإسناد.

(٣) (السنن الكبرى) (٦/١٧٣ ح/١٠٥١٧) - طبعة العلمية -.

وَعَشْرًا أَقْصَى الْأَجَلَيْنِ، فَاتَتْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ...»^(١).

٤ - أمّا الثمانيّات، والسُّباعيّات، والسُّداسيّات، والخماسيّات عنده: فكثيرة لا تحتاج إلى تمثيل^(٢).

٥ - ترك الإمام النسائي حديث ابن لهيعة من طريق قتيبة، مع أنها طريق عالية، وربما كان هذا ناتجاً من شدة تحرّيه، كما نبه إلى ذلك الإمام الدارقطني.

المطلب الخامس: المصطلحات التي استخدمها في كتابه «المجتبى»

إنّ دراسة مصطلحات كلّ إمام بعينه من أئمة الحديث الأوائل يحتلّ أهمية كبرى؛ لما في ذلك من جمع مادة علمية لهؤلاء الأئمة من كتبهم، وهي غالباً في غير مظانها، ثم إنّ هذه الاصطلاحات المفترقة في كتب أئمة الحديث تعدّ هي الأساس لما عُرف مؤخراً بمصطلح الحديث.

وتظهر أهمية الوقوف على معاني هذه المصطلحات عند الأئمة المتقدمين بأنّ المتأخرين قد خصّصوا بعض المصطلحات - كالمرسل، والمنقطع، والمنكر - لنوع محدّد من أنواع الحديث، ولم يكن ذلك التحديد معهوداً لدى أئمة الحديث المتقدمين، فجُمع مصطلحات إمام من أئمة الحديث، وبيان مراده من ذلك، ومقارنته بمصطلحات المتأخرين: لاشك أنّ في ذلك إثراء لمصطلح الحديث، وخدمة لطلبة العلم.

والحقيقة أنّ المصطلحات الواقعة في «سنن الإمام النسائي» كثيرة ومتنوعة، ويمكن تقسيمها إلى قسمين رئيسين:

الأول: ما يتعلّق منها بالرواية من الكلام فيهم بجرح أو تعديل.

(١) (سنن النسائي) (٦/١٩٥ - ١٩٦/ح/٣٥١٩).

(٢) انظر التفصيل في: (بُغية الراغب) للسخاوي (ص/٣٦).

الثاني: ما يتعلق منها بالمتون الحديثية؛ من الحكم عليها بالضعف، أو الصحة، أو بيان بعض عللها؛ كالإرسال والنكارة، أو ترجيح الوقف في مروي مرفوع، كما يشمل هذا القسم أيضاً بيان الخطأ أو الصواب فيما يتخلل هاتيك المتون؛ إلى غير ذلك.

أما القسم الأول: وهو المتعلق بالرواة؛ فقد بلغ عدد الرواة الذين تكلم فيهم النسائي داخل «المجتبى» بجرح أو تعديل أكثر من خمسين راوياً.

ونصيب الرواة الذين وثقهم قليل، لا يصل عددهم إلى ربع من تكلم فيهم؛ لأن الأصل في الرواة عنده في الكتاب كونهم ثقات، وتوثيقه رَحِمَهُ اللهُ لبعضهم إنما يكون لمناسبة اقتضت ذلك؛ كدفع الوهم عنه في حديث معين، أو تفضيله على بعض الرواة.

وأما الذين ضعفهم - وهم الأكثر - : فتنوعت عباراته في تضعيفهم؛ تبعاً لجهة ضعفهم.

وأكثر ما استخدمه من عبارات التضعيف في «السنن»: عبارة: «ليس بالقوي في الحديث»؛ فقد أطلقها في بضعة عشر راوياً، مما يدل على أنهم عنده ليسوا شديدي الضعف؛ على أن النسائي رَحِمَهُ اللهُ قد ينزلهم إلى مرتبة أدنى من مرتبتهم عند غيره لتشده، فقد يكونون عند غيره في مرتبة «صدوق».

ثم يلي عبارة: «ليس بالقوي في الحديث» عبارة: «ضعيف»، ثم: «منكر»، ثم: «متروك»، ثم: «ليس بذلك المشهور»، ثم: «لا يحتج بحديثه»، ثم: «لين الحديث»، ثم: «ليس بثقة»، ثم عبارة: «لا أعرفه» أو عبارة: «لا أدري من هو؟»^(١).

(١) هذا الترتيب لهذه الألفاظ هو من حيث كثرة الاستعمال وقلته، وليس ترتيبها على =

هذه جملة من العبارات التي استخدمها النسائي رَحِمَهُ اللهُ لنقد الرواة في كتابه «المجتبى»، وهي في غالبها لا تخرج عنده عن معانيها المتعارف عليها عند المحدثين؛ إلا أن النسائي ربما تشدد في النقد والتجريح، فيؤديه ذلك إلى أن يُنزل الراوي إلى مرتبة هو فوقها عند غيره من النقاد.

وهذا لا يُعابُ به الإمام النسائي؛ لأنَّ كلَّ إمام له اجتهاداته الخاصة به في بعض الرواة، قد لا يوافقها عليها غيره من الأئمة.

وأما القسم الثاني: وهو ما يتعلَّق من ألفاظه النقدية بحُكمه على الأحاديث، وما استخدمه منها في ذلك لبيان درجتها؛ لأجل الاحتجاج بها أو أطراحها.

وللبیان؛ فإنَّ هناك مصطلحات استخدمها الإمام للحكم على بعض الأحاديث، ومعناها واحدٌ عند المتقدمين والمتأخرين؛ مثل قوله: «هذا حديثٌ صحيح»^(١)، وقوله: «هذا ليس بصحيح»^(٢)، وقوله: «هذا غير ثابت»^(٣).

فهذه المصطلحات كما هو بادٍ من صياغتها؛ لم ينفرد النسائي رَحِمَهُ اللهُ بما تدلُّ عليه، بل هي محلُّ اتفاق في مدلولاتها في الجملة عند أهل الفن والصناعة النقدية.

= حسب مراتب تلك الألفاظ.

(١) انظر: (سنن النسائي) (٦٠/٦ ح/٣٢١٧)، ونقل فيه عن الإمام أحمد أنه قال في حديث: «هذا حديث صحيح»، انظر فيه: (٢٩٦/٨ ح/٥٥٨٦).

(٢) (سنن النسائي) (٧/١٩١ ح/٤٣٠٠)، قال: «وحديث حجاج عن حماد بن سلمة ليس هو بصحيح».

(٣) (سنن النسائي) (٨/٣٢٠ ح/٥٦٨٢)، قال بعد رواية حديث موقوفٍ على عائشة رَضِيَ اللهُ عَنْهَا: «هذا أيضًا غير ثابت».

وهناك جملةٌ أخرى من المصطلحات التي استخدمها النسائي رَحِمَهُ اللهُ للحكم على الأحاديث؛ غير أنَّ في بعض معانيها خلافاً بين المتقدمين والمتأخرين، وقد تكون مغمورةً غيرَ شائعةٍ، ومع ذلك أكثرَ رَحِمَهُ اللهُ مِنْ استعمالها، ولذلك يحسُنُ التنبيه على بعض معانيها.

ومن هذه المصطلحات:

١ - «الخطأ والصواب»: أكثرُ الإمام النسائي مِنْ استخدام هاتين اللفظتين في «المجتبى» في معرض ترجيحه بين الوجوه المختلفة، وفي كثيرٍ من الحالات يجمعُ بين الحكم بالصَّحَّة والخطأ في حديثٍ واحدٍ؛ فيحكم على أحد وجهيه بالخطأ، وعلى الآخر بالصَّواب، وأحياناً يحكمُ على أحد الوجهين بالخطأ أو الصواب، ويسكتُ عن الآخر؛ فيثبتُ له بالمفهوم عكسُ ما ذُكر أولاً.

وأما معناهما: فالصَّواب هو السَّداد وإصابة الحقِّ، والخطأ ضدُّ ذلك؛ فإذا كان الرَّاوي قد حفظ الرواية، وأتى بها على وجهها، وتأكَّد له ذلك: حَكَمَ على روايته بالصَّواب، بشرط أن يكونَ في المقابلِ مِنَ الرواةِ مَنْ وَهَمَ في شيءٍ من طُرُق الحديث أو ألفاظه.

وإنَّ لم يحفظ الرَّاوي روايته، ولم يأتِ بها على وجهها، وبَانَ للإمام رَحِمَهُ اللهُ خطؤه فيها: حَكَمَ على روايته بالخطأ.

أما إنَّ كان غير جازم بذلك، ولكن ترجَّح لديه أحدُ الأمرين - أعني: الصواب أو الخطأ -: فإنه يأتي بصيغٍ تُشعرُ بذلك؛ فيقول مثلاً: «هذا أولى بالصواب من كذا»، أو «أشبه بالصَّواب، ولا أحسب هذا إلا خطأ»؛ إلى غير ذلك من الألفاظ التي تدلُّ على ترجُّح أحد الأمرين عنده؛ لا على سبيل الجزم.

والجديرُ بالذكر: أنَّ غالبَ الأحاديث التي يحكمُ عليها الإمام

بالخطأ: هي الشاذة في عُرف المتأخرين؛ إذ إنَّ استخدامَه لها إنما هو في الترجيح بين الوجوه المعلَّة المختلفة، والعلَّة غالبًا تكون في أحاديث الثقات، ومخالفةُ الثقة مَنْ هو أوثقُ منه أو أكثر عددًا: هو الشاذُّ في مصطلح الحديث.

ومثاله: ما قاله في «السنن الكبرى» عقب رواية عليٍّ الأزدي عن ابن عمر رضي الله عنهما مرفوعًا: «صلاة الليل والنهار مثني مثني» قال: «وهذا إسناد جيد، ولكن أصحاب ابن عمر رضي الله عنهما خالفوا عليًّا الأزدي، خالفه: سالم، ونافع، وطاوس»^(١)؛ في حين أنه قال في «المجتبى» عن هذه الرواية نفسها: «هذا الحديث عندي خطأ»^(٢)، ثم أورد ثلاث رواياتٍ عن كلٍّ من: طاوس، وسالم بن عبد الله بن عمر، ونافع، كلُّهم لم يذكروا النهار^(٣).

فَحَكَمَ عليها في «السنن الكبرى» بما مضمونه: الشذوذ؛ بغير ذكرٍ لفظ «الشذوذ»، ولكن بما يؤدِّي الغرض نفسه، وفي «المجتبى» أطلق على روايته تلك لفظَ الخطأ، ثم ساق الروايات التي أشار إليها في كلامه في الكبرى، لبيان شرح ذلك الخطأ، فتبيّن من ذلك أنَّ الخطأ والشذوذ عنده سيّان، ولذلك يستعملُهما فيما وهَمَ فيه الراوي، وعلى هذا نهج في كتابه، ومن نظر في أحاديث الكتاب وقفَ منها على جملةٍ صالحة.

٢ - «المرسل»: كثيرًا ما يستخدم النسائي رحمته الله مصطلح «المرسل»؛ مريدًا به بيانُ علَّةٍ في الإسناد، أو لأجل تعليلِ الموصولِ بالإرسال، وقد يُطلقه على ما رَفَعَه التابعيُّ إلى النَّبيِّ صلَّى الله عليه وآله، ومعظم الأحاديث التي أعْلَمَها رحمته الله بالإرسال هي من مرفوعات التابعين، وقد يُطلقه أحيانًا ويريد به

(١) (السنن الكبرى) (١/١٧٩).

(٢) (سنن النسائي) (٣/٢٢٧ ح/١٦٦٧).

(٣) (سنن النسائي) (٣/٢٢٧ الأحاديث: ١٦٦٨ - ١٦٧٠).

المنقطع أيًا كان موضعه من الإسناد.

ومن أمثلة إطلاقه المرسل على المنقطع - غير ما رفعه التابعي -: قوله عقب حديث العلاء بن المسيب، عن عمرو بن مرة، عن طلحة بن يزيد الأنصاري، عن حذيفة رضي الله عنه مرفوعًا: «هذا الحديث عندي مرسل»، وطلحة بن يزيد لا أعلمه سمع من حذيفة شيئًا، وغير العلاء بن المسيب قال في هذا الحديث: عن طلحة، عن رجل، عن حذيفة رضي الله عنه ^(١).

فقد أعلّ هذا الحديث بالإرسال؛ مع أنه منقطع بين طلحة وحذيفة رضي الله عنه، وإنما كان ذلك منه رحمته مسaireً لمذهب المتقدمين في تسمية الحديث الذي لم يتصل إسناده أيًا كان موضعه: مرسلًا.

بل إنَّ النسائي رحمته أطلق المرسل على الحديث المعضل، ومن ذلك قوله عقب حديث إبراهيم النخعي، عن عبيد بن نضلة، عن المغيرة بن شعبة رضي الله عنه، عن النبي صلى الله عليه وسلم «... أسجع كسجع الأعراب»، قال بعده: «أرسله الأعمش» ^(٢).

ثم رواه من طريق الأعمش، عن إبراهيم، عن النبي صلى الله عليه وسلم ^(٣)؛ فأسقط الأعمش رجلين من الإسناد، وهما عبيد بن نضلة، والمغيرة بن شعبة، وهذا معضل في عرف المتأخرين، ومع ذلك سمّاه الإمام مرسلًا.

٣ - «المنكر»: وهي قليلة الورد في كلامه رحمته على الأحاديث، وبيعض الاستقراء يظهر أنَّ لهذه اللفظة عنده أحد المعاني التالية:

المعنى الأول: ما رواه الضعيف مخالفًا رواية الثقة، وهو المعنى المشتهر عند المتأخرين.

(١) (سنن النسائي) (٣/٢٦٦ح/١٦٦٦)، وانظر فيه: (٥/٤٥، ٧/٣٥).

(٢) (سنن النسائي) (٨/٥١ح/٤٨٣٠).

(٣) (سنن النسائي) (٨/٥١ح/٤٨٣١).

ومثاله: أنه أوردَ حديثَ مصعب بن شيبة، عن طلق بن حبيب، عن عبد الله بن الزبير، عن عائشة رضي الله عنها مرفوعاً: «عشرٌ من الفطرة»، ثم رواه من طريق سليمان التيمي وأبي بشر جعفر، عن طلق بن حبيب مرسلاً، ثم قال: «وحديثُ سليمان التيمي وجعفر بن إياس أشبهُ بالصوابِ من حديث مصعب بن شيبة، ومصعبٌ منكرُ الحديث»^(١).

ومصعبٌ بنُ شيبة ضعيفٌ عند غير واحد من النقاد؛ كأبي حاتم، وأبي داود، والدارقطني؛ بسبب سوء حفظه، وهو ثقةٌ عند آخرين؛ كابن معين، والعجلي؛ لصِدْقِهِ؛ فروايته هنا - التي يُخالفُ فيها اثنين من الثقات الحفاظ - منكرة؛ حيث أسندَ ما أرسلاه.

المعنى الثاني: ما تفرّد به الضّعيف وإن يكن شديد الضّعف، ولكن العمل على خلافه.

ومن ذلك: قوله عقب حديث مصعب بن ثابت، عن محمد بن المنكدر، عن جابر رضي الله عنه مرفوعاً في قتل السارق في المرة الخامسة: «هذا حديث منكر، ومصعب بن ثابت ليس بالقوي في الحديث»^(٢).

فمصعبٌ بنُ ثابت مع ضعفه المحتمل؛ حَكَمَ الإمامُ على روايته بالنكارة؛ لَمَّا تفرّد بالرواية التي لا عاضدَ لها، مع مخالفة عمل المسلمين لها.

المعنى الثالث: مرادفة لفظ النكارة للغلط، وذلك أنه رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أطلق النكارة أحياناً مريداً به الغلط والخطأ.

من ذلك مثلاً: قوله في «المجتبى»: «حديثُ يحيى بن سعيد هذا إسناده حسنٌ، وهو منكر، وأخاف أن يكون الغلطُ من محمد بن

(٢) (سنن النسائي) (٨/٩١ ح/٤٩٨١).

(١) (سنن النسائي) (٢/١٢٨ ح/٥٠٤٥).

فضيل»^(١)، فمعنى قوله «منكر»: أنه وقع فيه الغلط والخطأ، وليس بمعنى المنكر المعروف في اصطلاح المتأخرين؛ لأنه لا يكون السند حسناً حينئذ.

وقوله أيضاً: «وهذا حديث منكر»؛ غلط فيه أبو الأحوص - سلام بن سليم -؛ لا نعلم أن أحداً تابعه عليه من أصحاب سمالك بن حرب، وسمالك ليس بالقوي، وكان يقبل التلقين»^(٢).

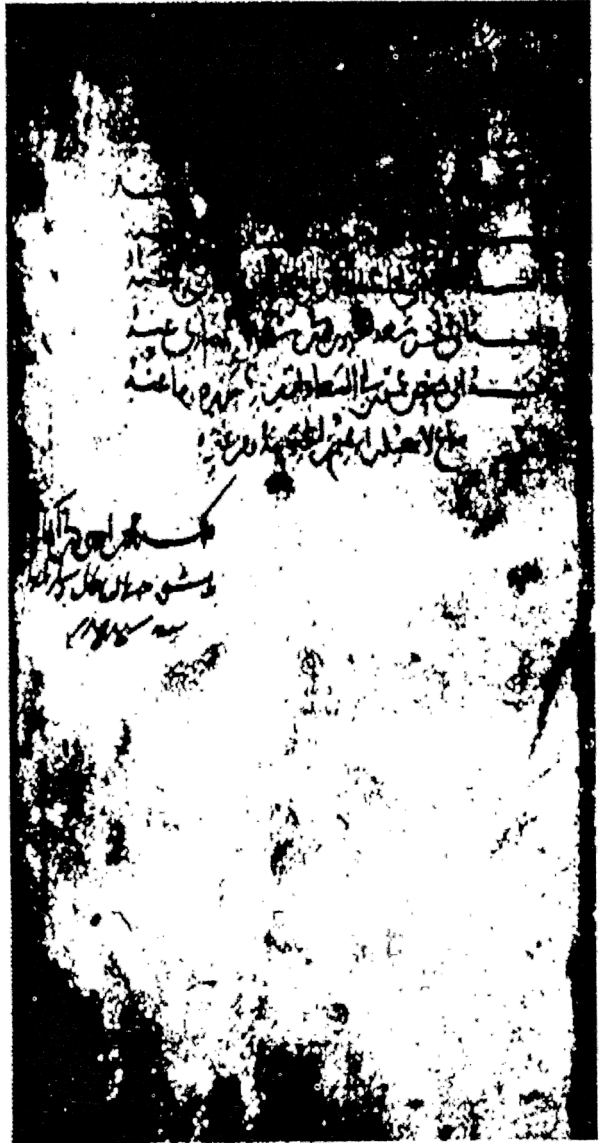
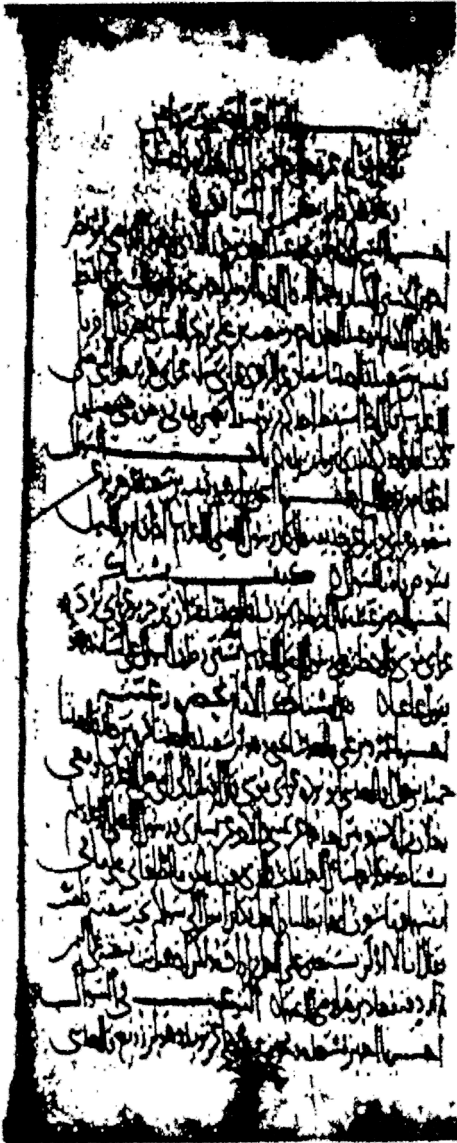
هذا آخر ما يسره الله ﷻ لي في هذه الرسالة، وصلى الله تعالى على خير خلقه محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.
والحمد لله رب العالمين.



(١) (سنن النسائي) (٤/١٤٢/ح/٢١٥١).

(٢) (سنن النسائي) (٨/٣٩١/ح/٥٦٨٠).

ملحق
ببعض صور مخطوطات
«سنن النسائي - المجتبي»



نسخة برواية أبي طالب عبد اللطيف بن محمد بن علي القبيطي، عن أبي زرعة طاهر بن الحافظ محمد بن طاهر المقدسي، عن الدوني (ت ٥٠١ هـ).
عليها سماعات لجماعة من العلماء، منها سماعات سنة ٦١٩ هـ، وسنة ٦٢٠ هـ، وسنة ٦٣٦ هـ.

فهرس الموضوعات

٥	قالوا في الإمام النسائي
٦	وقالوا في سنن الإمام النسائي
٧	مقدمة المؤلف وخطة المدخل
١٣	الباب الأول: حياة الإمام النسائي رَحِمَهُ اللهُ
١٥	الفصل الأول: سيرة الإمام النسائي الشخصية
١٧	المبحث الأول: اسمه، ونسبته، وولادته
١٨	المبحث الثاني: بلده
٢٠	خريطة توضح موقع مدينة «نسا»
٢١	المبحث الثالث: نشأته، وصفاته، وشماله
٢٤	المبحث الرابع: خروجه من مصر، ووفاته رَحِمَهُ اللهُ
٢٩	الفصل الثاني: حياة الإمام النسائي العلمية
٣١	المبحث الأول: طلبه للحديث، ورحلاته
٣٧	المبحث الثاني: شيوخ الإمام النسائي
٣٨	أولاً: شيوخه في الحديث
٤١	ثانياً: شيوخه في القراءة والفقه
٤١	فائدة: اشتراك أصحاب الكتب الستة في الرواية عن تسعة شيوخ ...
٤٣	المبحث الثالث: تلاميذ الإمام النسائي
٤٥	المبحث الرابع: مؤلفات الإمام النسائي

- المبحث الخامس: مكانته العلميّة ٥١
- المبحث السادس: ثناء العلماء عليه ٥٥
- الباب الثاني: سنن الإمام النسائي** ٥٩
- الفصل الأول: التعريف بسنن الإمام النسائي** ٦١
- المبحث الأول: التعريف بسنن الإمام النسائي ٦٣
- أولاً: اسم الكتاب ٦٣
- خطأ إطلاق الصحة على سنن الإمام النسائي ٦٥
- ثانياً: ما المراد بـ«سنن النسائي» عند الإطلاق؟ ٦٥
- ثالثاً: طبقات «سنن الإمام النسائي» ٦٩
- المبحث الثاني: هل «المجتبى» من تأليف الإمام النسائي أم ابن السني؟ ٧٤
- رأي من ذهب إلى أنّ «المجتبى» رواية من روايات «سنن النسائي»،
وليس مختصراً من «الكبرى» ٧٦
- الترجيح بين الأقوال ٨٠
- المبحث الثالث: رُواة سنن الإمام النسائي ٨٥
- أولاً: رُواة «المجتبى» ٨٥
- ثانياً: رُواة «السنن الكبرى» ٨٩
- المبحث الرابع: أقسام الكتاب، وتبويبه، وعدد أحاديثه ٩٦
- المبحث الخامس: المقارنة بين «السنن الصغرى» و«السنن الكبرى» ١٠٠
- الوجه الأول: المقارنة بين الكتابين من حيث الحجم وعدد الأحاديث .. ١٠٠
- الوجه الثاني: المقارنة بين الكتابين من حيث ترتيب أحاديثهما ١٠٥
- الوجه الثالث: المقارنة بين الكتابين من حيث درجة أحاديثهما ١٠٧
- المبحث السادس: مكانة سنن الإمام النسائي، وثناء العلماء عليه ١١٢
- أولاً: منزلة سنن النسائي بين الكتب الستة ١١٢
- ثانياً: ثناء العلماء على سنن الإمام النسائي ١١٧
- المبحث السابع: عناية العلماء بسنن الإمام النسائي ١١٩
- ١ - شروح سنن النسائي ١١٩

- ٢ - مؤلفات في رجال سنن النسائي ١٢٢
- ٣ - كتب أخرى حول سنن النسائي ١٢٢
- ٤ - الدراسات الحديثة حول سنن النسائي ١٢٣
- الفصل الثاني: منهج الإمام النسائي في سُنَّه ١٢٧
- المبحث الأول: منهج الإمام النسائي في تراجم الأبواب ١٢٩
- المبحث الثاني: شرط الإمام النسائي في سُنَّه، وبيان درجة أحاديث سننه .. ١٣٢
- المطلب الأول: بيان شرط الإمام النسائي في سُنَّه ١٣٢
- الراجح في بيان شرطه ١٤٢
- المطلب الثاني: درجة أحاديث سنن الإمام النسائي ١٤٣
- المبحث الثالث: الصناعة الحديثية في سنن الإمام النسائي ١٤٦
- المطلب الأول: الصناعة الحديثية المتعلقة بالإسناد ١٤٦
- العناية بتمييز صيغ التحديث ١٤٧
- قصة الإمام النسائي مع شيخه الحارث بن مسكين ١٤٧
- تنبيهه على لطائف إسنادية متنوعة ١٤٩
- المطلب الثاني: الصناعة الحديثية المتعلقة بالمتن ١٥٢
- أولاً: الاهتمام بالاستنباط ١٥٢
- ثانياً: الاهتمام بتمييز ألفاظ المتون ١٥٤
- ثالثاً: تقطيعه للأحاديث ١٥٦
- رابعاً: الاختصار ١٥٧
- خامساً: شرح الغريب وبيان المصطلحات ١٥٨
- سادساً: أحياناً يسترسل في بيان الأحكام الفقهية ١٥٨
- سابعاً: أحياناً يبين أصح ما في الباب ١٥٩
- ثامناً: يُردف العامَّ بالمخصَّص، والمُجملَ بالمبيِّن، والمنسوخ بالناسخ له ١٥٩
- المطلب الثالث: علمُ العلل ١٥٩
- أولاً: اهتمام الإمام النسائي ببيان العلل ١٥٩

- ثانيًا: طريقة عَرْضِهِ الاختلافَ على الرواة ١٦١
- ثالثًا: ذكر أنواع الاختلافِ التي أعلَّ بها الأحاديث ١٦٤
- رابعًا: القواعد التي استخدَمَها للترجيح بها بين الوجوه المختلفة .. ١٦٥
- تنبيه على اختلاف منهج المتقدمين عن المتأخرين وعن الأصوليين .. ١٦٨
- المطلب الرابع: العلُوُّ والنزولُ في سنن الإمام النسائي ١٦٩
- المطلب الخامس: المصطلحاتُ التي استخدَمَها في كتابه المجتبَى .. ١٧١
- ملحق ببعض صور مخطوطات «سنن النسائي - المجتبَى» ١٧٩
- فهرس الموضوعات ١٨٥



إصدارات إدارة الشؤون الفنية مرتبة حسب تاريخ سنة إصدارها

أولاً: كتب التحقيق:

- ١- رسالة في أصول الفقه، العُكْبَرِي (ت٤٢٨هـ)، تحقيق مكتب الشؤون الفنية، ط١ / ٢٠٠٦ م. ط٢ / ٢٠١٠ م.
- ٢- تعظيم الفتيا، ابن الجوزي (ت٥٩٧هـ)، تحقيق فيصل العلي، ٢٠٠٦ م.
- ٣- كشف اللثام في شرح عمدة الأحكام (٧ مجلدات)، السِّفَارِينِي (ت١١٨٨هـ)، تحقيق نور الدين طالب، ٢٠٠٧ م.
- ٤- شرح كتاب الشهاب للقضاعي، ابن بدران (ت١٣٤٦هـ)، تحقيق نور الدين طالب، ط١ / ٢٠٠٧ م. ط٢ / ٢٠١٠ م.
- ٥- عادات الإمام البخاري في صحيحه، عبد الحق الهاشمي (ت١٣٩٢هـ)، تحقيق محمد ناصر العجمي، ٢٠٠٧ م.
- ٦- غاية المنتهى في جمع الإقناع والمنتهى (مجلدان)، مرعي الكرمي (ت١٠٣٣هـ)، تحقيق ياسر إبراهيم المزروعى، ورائد يوسف الرومي، ٢٠٠٧ م.
- ٧- الروض الندي شرح كافي المبتدي (مجلدان)، البعلي (ت١١٨٩هـ)، تحقيق نور الدين طالب، ط١ / ٢٠٠٧ م. ط٢ / ٢٠١٠ م.
- ٨- الأسئلة الكويتية روضة الأرواح، ابن بدران (ت١٣٤٦هـ)، تحقيق محمد ناصر العجمي، ٢٠٠٧ م.
- ٩- درة الغواص في حكم الزكاة بالرصااص، ابن بدران (ت١٣٤٦هـ)، تحقيق محمد ناصر العجمي، ٢٠٠٧ م.
- ١٠- شرح منظومة الآداب الشرعية، الحجاوي (ت٩٦٨هـ)، تحقيق نور الدين طالب، ط١ / ٢٠٠٧ م. ط٢ / ٢٠١٠ م.
- ١١- الخُطْبُ السَّنِيَّة، مصطفى البولاقي (ت١٢٦٣هـ)، تحقيق وليد العلي، ٢٠٠٧ م.
- ١٢- المنبر (مجموعة خُطْبُ جُمُعِيَّة)، عبد الله النوري (ت١٤٠١هـ)، ٢٠٠٧ م.
- ١٣- الخطب الجمعة في المواعظ الأسبوعية، محمد أحمد الفارسي (ت١٤٠٢هـ)، ٢٠٠٧ م.
- ١٤- الأحكام المفيدة في الأقوال السديدة، عبد الله بن عبد الرحمن السند (ت١٣٩٧هـ)، اعتنى به نور الدين مسعي، ط١ / ٢٠٠٧ م. ط٢ / ٢٠١٠ م.
- ١٥- رسالة أبي داود لأهل مكة في وصف سننه، مع المدخل إلى سنن أبي داود، تحقيق محمد النورستاني، ط١ / ٢٠٠٨ م. ط٢ / ٢٠١٠ م.
- ١٦- المصعد الأحمد في ختم مسند الإمام أحمد، ابن الجَزَرِي (ت٨٣٣هـ)، تحقيق محمد ناصر العجمي، ٢٠٠٨ م.

- ١٧- القول العلي لشرح أثر الإمام علي، السِّفَارِينِي (ت ١١٨٨هـ)، تحقيق محمد النورستاني، ط ١ / ٢٠٠٨ م. ط ٢ / ٢٠١٠ م.
- ١٨- تحفة الخلان في أحكام الأذان، الدمرداشي (ت ١١٤٩هـ)، تحقيق محمود الكبش، ٢٠٠٨ م.
- ١٩- فرائد الفوائد في أحكام المساجد، ابن طولون (ت ٩٥٣هـ)، تحقيق مكتب الشؤون الفنية، ط ١ / ٢٠٠٨ م. ط ٢ / ٢٠١١ م.
- ٢٠- سؤالات علامة الكويت عبد الله خلف الدحيان (العقود الياقوتية في جيد الأسئلة الكويتية)، ابن بدران (ت ١٣٤٦هـ)، تحقيق الطاهر خذيري، ط ١ / ٢٠٠٨ م. ط ٢ / ٢٠١٠ م.
- ٢١- نصيحة الإنسان عن استعمال الدخان، عبد الله بن عبد الرحمن السند (ت ١٣٩٧هـ)، ٢٠٠٨ م.
- ٢٢- الرشد، عبد الله النوري (ت ١٤٠١هـ)، اعتنى به نور الدين مسعي، ٢٠٠٨ م.
- ٢٣- فتح الرحمن فيما يجب معرفته على كل إنسان، الوضاحي (ت ١١٣٥هـ)، تحقيق محمود الكبش، ٢٠١١ م.
- ٢٤- التيسير نظم التحرير، العمرطي (ت ٩٨٩هـ)، تحقيق ياسر المقداد، ٢٠١١ م.
- ٢٥- إعلام الأنام بفضائل الصيام، البكري الشافعي (ت ٩٥٢هـ)، تحقيق سامي صبح، ٢٠١٤ م.
- ٢٦- نظم رسالة ابن أبي زيد القيرواني، الغلاوي الشنقيطي (ت ١٢٠٩هـ)، تحقيق محمد أحمد جدو، ٢٠١٤ م.
- ٢٧- الأسباب المعينة على الصبر على أذى الخلق، ابن تيمية (ت ٧٢٨هـ)، تحقيق عبد الرزاق البدر، ٢٠١٥ م.
- ٢٨- ست رسائل في أحكام المساجد، تحقيق سامي صبح، ٢٠١٥ م، وهي:
 - تحفة الراكع والمساجد في جواز الاعتكاف في فناء المساجد، عبد الغني النابلسي (ت ١١٤٣هـ).
 - سعادة الماجد بعمارة المساجد ورغبة طالب العلوم إذا غاب عن درسه، الشُّرْبُلَالِي (ت ١٠٦٩هـ).
 - البشرى بعظيم المنة في حديث «من بنى لله مسجداً بنى له بيتاً في الجنة»، الطحلاوي.
 - فضل عمارة المساجد، عليّ الأجهوري (ت ١٠٦٦هـ).
 - فضل بناء المسجد، الطوخي (بعد ١٣٠٣هـ).
 - فضل بناء المساجد وعمارته وعماره، محمد عبد الفتاح الشافعي.
- ٢٩- الأصول من علم الأصول، ابن عثيمين (ت ١٤٢١هـ) = (٢٠٠١ م)، ٢٠١٦ م.

- ٣٠- ملحّة الإعراب، الحريري (ت٥١٦هـ)، ٢٠١٦م
 ٣١- قاعدة مختصرة في وجوب طاعة الله ورسوله وولاية الأمور، ابن تيمية (ت٧٢٨هـ)، تحقيق عبد الرزاق البدر، ٢٠١٨م.
 ٣٢- ذخيرة الإخوان في اختصار الاستغناء بالقرآن لابن رجب، اختصار محمد بن عبد الله الحضرمي الملقب بـ (بحرق)، ٢٠١٨م.

ثانيًا: كتب التأليف:

- ١- ضوابط الفتوى، ٢٠٠٥م.
 ٢- التأصيل الشرعي لما ينبغي أن يتجنبه الإمام والخطيب، الطاهر خذيري، ط١ / ٢٠٠٥م. ط٢ / ٢٠١٠م.
 ٣- رسائل التواصل مع الأئمة والخطباء (١ و٢)، ٢٠٠٥م.
 ٤- رسائل التواصل مع الأئمة والخطباء (٣ و٤)، ٢٠٠٥م.
 ٥- المختصرات النافعة (١)، ٢٠٠٥م.
 ٦- المختصرات النافعة (٢)، ٢٠٠٥م.
 ٧- المختصرات النافعة (٣)، ٢٠٠٦م.
 ٨- محمد ﷺ من الميلاد الأسنى إلى الرفيق الأعلى، كمال محمد درويش، ٢٠٠٦م.
 ٩- سعة الخلاف ورحمة الاتفاق والاختلاف، الطاهر خذيري، ط١ / ٢٠٠٦م. ط٢ / ٢٠١٠م.
 ١٠- كيف نعيد للمسجد مكانته، محمد أحمد لوح، ط١ / ٢٠٠٦م. ط٢ / ٢٠١٠م.
 ١١- الخطب المنبرية لعام (٢٠٠٥م)، ط١ / ٢٠٠٦م. ط٢ / ٢٠١١م.
 ١٢- بريق الجمان في شرح أركان الإيمان، محمد النورستاني، ط١ / ٢٠٠٧م. ط٢ / ٢٠١١م.
 ١٣- المدخل إلى صحيح مسلم، محمد النورستاني، ط١ / ٢٠٠٧م. ط٢ / ٢٠١٠م. ط٣ / ٢٠١٤م. ط٤ / ٢٠٢٣م.
 ١٤- المدخل إلى جامع الترمذي، الطاهر خذيري، ط١ / ٢٠٠٧م. ط٢ / ٢٠١٠م. ط٣ / ٢٠٢٣م.
 ١٥- الأسماء والمصاهرات بين أهل البيت والأصحاب، السيد بن إبراهيم، ٢٠٠٧م.
 ١٦- مجالس مع فضيلة الشيخ محمد الأمين الجكني الشنقيطي، كتبها تلميذه: أحمد بن محمد الأمين بن أحمد الجكني الشنقيطي، ط١ / ٢٠٠٧م. ط٢ / ٢٠١٠م.
 ١٧- كيف يؤدي الموظف الأمانة، عبد المحسن العباد البدر، ط١ / ٢٠٠٧م. ط٢ / ٢٠١٠م.

- ١٨- المنهل العذب النмир في سيرة السراج المنير (خطب)، وليد العلي، ٢٠٠٧م.
- ١٩- أنيس الخطباء، الطاهر خذيري، ط١ / ٢٠٠٧م. ط٢ / ٢٠١١م.
- ٢٠- الخطب المنبرية لعام (٢٠٠٦م)، ط١ / ٢٠٠٧م. ط٢ / ٢٠١١م.
- ٢١- المدخل إلى سنن أبي داود، محمد النورستاني، ومعه رسالة أبي داود لأهل مكة في وصف سننه، ط١ / ٢٠٠٨م. ط٢ / ٢٠١٠م. ط٣ / ٢٠٢٣م.
- ٢٢- المدخل إلى سنن النسائي، محمد النورستاني، ط١ / ٢٠٠٨م. ط٢ / ٢٠١٠م. ط٣ / ٢٠٢٣م.
- ٢٣- المدخل إلى موطأ مالك بن أنس، الطاهر خذيري، ط١ / ٢٠٠٨م. ط٢ / ٢٠١٠م. ط٣ / ٢٠٢٣م.
- ٢٤- المدخل إلى سنن ابن ماجه، نور الدين مسعي، ط١ / ٢٠٠٨م. ط٢ / ٢٠١٠م. ط٣ / ٢٠٢٣م.
- ٢٥- حكم صلاة الجمعة قبل الزوال، صالح الصاهود، ٢٠٠٨م.
- ٢٦- الشاء المتبادل بين الآل والأصحاب، ٢٠٠٨م.
- ٢٧- طالب العلم بين أمانة التحمل ومسؤولية الأداء (رسائل التواصل مع الأئمة والخطباء (٥)، محمد بن خليفة التميمي، ط١ / ٢٠٠٨م. ط٢ / ٢٠١٠م.
- ٢٨- الكسب الطيب، أحمد جلباية، ٢٠٠٨م.
- ٢٩- الخطب المنبرية لعام (٢٠٠٧م)، ط١ / ٢٠٠٩م. ط٢ / ٢٠١١م.
- ٣٠- المدخل إلى صحيح البخاري، محمد النورستاني، ط١ / ٢٠١٠م. ط٢ / ٢٠١٤م. ط٣ / ٢٠٢٣م.
- ٣١- الخطب المنبرية لعام (٢٠٠٨م)، طبع ٢٠١٠م.
- ٣٣- المدخل إلى صحيح ابن خزيمة، محمد النورستاني، ط١ / ٢٠١١م. ط٢ / ٢٠٢٣م.
- ٣٤- بلوغ المرام في أحكام الفتح على الإمام، نور الدين مسعي، ٢٠١١م.
- ٣٥- القول التمام في استخلاف الخطيب والإمام، سيد حبيب، ٢٠١١م.
- ٣٦- الأعذار المبيحة للجمع بين الصلاتين، ياسر مقداد، ٢٠١١م.
- ٣٧- طاعة ولي الأمر، إعداد مكتب الشؤون الفنية، ٢٠١١م.
- ٣٨- مراتب الدلالة، محمد الحسن الددو، ٢٠١١م.
- ٣٩- دروس الإمام (الجزء الأول)، ط١ / ٢٠١١م. ط٢ / ٢٠١٤م. ط٣ / ٢٠١٦م.
- ٤٠- أيها الخطيب، عبد الرحمن الصاعدي، ٢٠١١م.
- ٤١- الخطب المنبرية لعام (٢٠٠٩م)، طبع ٢٠١١م.
- ٤٢- المدخل إلى صحيح ابن حبان، محمد النورستاني، ط١ / ٢٠١٢م. ط٢ / ٢٠٢٣م.
- ٤٣- فقه الصيام في الإسلام، حمادة مسير، ٢٠١٤م.

- ٤٤- قواعد ومهارات في إدارة المساجد، سامي صبح، ٢٠١٤م.
- ٤٥- المقتطفات النافعة من ثمار المطالعة، محمد الأمين بن مزيد، ٢٠١٤م.
- ٤٦- دروس الإمام (الجزء الثاني)، ٢٠١٤م.
- ٤٧- الخطب المنبرية لعام (٢٠١٠م)، طبع ٢٠١٤م.
- ٤٨- الخطب المنبرية لعام (٢٠١١م)، طبع ٢٠١٤م.
- ٤٩- الخطب المنبرية لعام (٢٠١٢م)، طبع ٢٠١٤م.
- ٥٠- أصول في المعاملات المالية المعاصرة، خالد المصلح، ٢٠١٥م.
- ٥١- حرمة الدماء، خالد الكندري، ٢٠١٥م.
- ٥٢- الخطب المنبرية لعام (٢٠١٣م)، طبع ٢٠١٥م.
- ٥٣- اللطائف القرآنية، ابن القيم (ت٧٥١هـ)، جمع متعب المطيري، ٢٠١٦م.
- ٥٤- الملخص في شرح كتاب التوحيد، صالح الفوزان، ٢٠١٦م.
- ٥٥- شرح الدروس المهمة لعامة الأمة، عبد الرزاق العباد البدر، ٢٠١٦م.
- ٥٦- أحكام المساجد من صحيح البخاري، سيد حبيب، ٢٠١٦م.
- ٥٧- صفوف الصلاة فضائل وأحكام، فؤاد الجرافي، ٢٠١٦م.
- ٥٨- صور من حياة السابقين في تعلقهم بالمساجد، يونس الطلول، ٢٠١٦م.
- ٥٩- شرف إمام المسجد والمؤذن، سليمان الرحيلي، ٢٠١٨م.
- ٦٠- علم المواقيت والقبلة والأهلة من الناحيتين الشرعية والفلكية، صلاح الدين أحمد محمد عامر، ٢٠١٩م.
- ٦١- المدخل إلى مسند الإمام المبجل أحمد بن حنبل، سامي صبح، ٢٠٢٣م.

ثالثاً: الدوريات:

- مجلة الإمام القدوة: العدد (١) و(٢) ٢٠١٤م. العدد (٣) ٢٠١٦م.
- العدد (٤) ٢٠١٧م. العدد (٥) ٢٠١٨م.





المدخل

إلى سنيين الإمام علي ابن ماجة

رحمه الله تعالى (٢٠٩ - ٢٧٣ هـ)

تأليف

د. نور الدين بن عبد الله السليبي

إصدار
إدارة الشؤون الفنية
١٤٤٤ هـ - ٢٠٢٣ م

المدخل
إلى سنن الإمام ابن ماجه

حقوق الطبع محفوظة

لوزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية الكويتية
قطاع المساجد - إدارة الشؤون الفنية

الطبعة الأولى: ١٤٢٩ هـ - ٢٠٠٨ م

الطبعة الثانية: ١٤٣١ هـ - ٢٠١٠ م

الطبعة الثالثة: ١٤٤٤ هـ - ٢٠٢٣ م

رقم الإيداع في إدارة التخطيط الاستراتيجي
في وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية
(٢٠١٦/٨٣)

الرؤية: الريادة عالمياً في العمل الإسلامي.

الرسالة: ترسيخ قيم الوسطية، والأخلاق الإسلامية، ونشر الوعي الديني الثقافي، والعناية بالقرآن الكريم، والسنة النبوية، ورعاية المساجد، وتعزيز الوحدة الوطنية من خلال تنمية الموارد البشرية والنظم المعلوماتية، وفقاً لأفضل الممارسات المالية.

القيم: التميز، العمل المؤسسي، الشراكة، الوسطية، الشفافية والمسؤولية.

قطاع المساجد - إدارة الشؤون الفنية

للتواصل: بدالة ١٨١٠١١١ - داخلي ٧٣٧٠ - ٧٣٨٧

العنوان: الرقعي - شارع محمد بن القاسم - قطاع المساجد





المدخل

إلى سَيِّدِ بْنِ الْإِمَامِ عَبْدِ بْنِ مِجَاجٍ

رحمته الله تعالى (٢٠٩ - ٢٧٣ هـ)

تأليف

د. نور الدين بن محمد السَّلَمِ مَسْعِي

إصدار

إدارة الشؤون الفنية

١٤٤٤ هـ - ٢٠٢٣ م

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

قالوا في الإمام ابن ماجه

- قال الإمام أبو يعلى الخليلي: «ثقة كبير، متفق عليه، محتج به، له معرفة بالحديث وحفظ».

وقال أيضاً: «عالم بهذا الشأن، ورع، مكثر، صاحب تصانيف».

- وقال الحافظ عبد الكريم الرافعي: «هو إمام من أئمة المسلمين، كبير، متقن، مقبول بالاتفاق».

- وقال العلامة ابن خلكان: «الحافظ المشهور، مصنف كتاب (السنن) في الحديث، كان إماماً في الحديث، عارفاً بعلومه وجميع ما يتعلق به».

- وقال الحافظ ابن الأثير: «وكان عاقلاً، إماماً، عالماً».

- وقال الإمام الذهبي: «الحافظ الكبير، الحجة، المفسر».

وقال أيضاً: «كان ابن ماجه حافظاً، ناقدًا، صادقًا، واسع العلم».

- وقال الحافظ ابن كثير: «صاحب كتاب السنن المشهورة، وهي دالة على عمله وعلمه، وتبحره وإطلاعه، واتباعه للسنن في الأصول والفروع».

- وقال الحافظ ابن ناصر الدين الدمشقي: «أحد الأئمة الأعلام، وصاحب (السنن) أحد كتب الإسلام، حافظ، ثقة، كبير».

وقال في (بديعة البيان):

ابن يزيد ماجه القزويني راو جلا عوارف الفنون

وقالوا في «سنن الإمام ابن ماجه»

- قال الحافظ أبو الفضل ابن طاهر المقدسي: «وهذا الكتاب وإن لم يشتهر عند أكثر الفقهاء؛ فإن له بالرّي، وما والاها من ديار الجبل، وقوهستان، ومازندران، وطبرستان شأن عظيم؛ عليه اعتمادهم، وله عندهم طرق كثيرة، وقد ذكر له في تاريخ قزوین ما يعرف به الجاهل قدره، ومنزلته».

- وقال الحافظ عبدالکريم الرافعي: «ويُقرن سننه بالصحيحين، وسنن أبي داود، والنسائي، وجامع الترمذي، وسمعت والذي رَحِمَهُ اللهُ يقول: عُرِضَ كتابُ السُّنَنِ لابن ماجه على أبي زرعة الرازي فاستحسنه».

- وقال الإمام ابن دقيق العيد: «الكتابُ كتابٌ حسنٌ، كثيرُ الفائدة، له إعانة على معرفة أحاديث الأبواب لمن يقصدها».

- وقال الإمام الذهبي: «سنن أبي عبدالله كتابٌ حسنٌ؛ لولا ما كدّره من أحاديث واهية ليست بالكثيرة».

- وقال الحافظ ابن كثير: «وهو كتابٌ مفيدٌ، قويُّ التَّبْوِيبِ في الفقه».

- وقال الحافظ ابن حجر: «وكتابُه في السُّنَنِ جامعٌ جيّدٌ، كثيرُ الأبوابِ والغرائب».

- وقال العلامة صديق حسن خان: «وفي الواقع: الذي فيه من حسن التَّرتِيبِ، وسردِ الأحاديثِ بالاختصارِ من غير تَكَرُّارٍ، ليس في أحد من الكتب».

مقدمة المؤلف

إِنَّ الْحَمْدَ لِلَّهِ؛ نَحْمَدُهُ، وَنَسْتَعِينُهُ، وَنَسْتَغْفِرُهُ، وَنَعُوذُ بِاللَّهِ مِنْ شُرُورِ
أَنْفُسِنَا، وَمِنْ سَيِّئَاتِ أَعْمَالِنَا، مَنْ يَهْدِهِ اللَّهُ فَلَا مُضِلَّ لَهُ، وَمَنْ يَضِلَّ فَلَا
هَادِيَ لَهُ، وَأَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، وَأَشْهَدُ أَنَّ
مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ ﷺ.

أَمَّا بَعْدُ: فهذه رسالة مختصرة؛ كتبناها لتكون مدخلاً إلى «سنن الإمام
ابن ماجه»؛ ترجمت فيها للإمام، وذكرنا بعض أقوال أهل العلم في
الثناء عليه، وتكلمنا عن رحلاته، وشيوخه، وتلاميذه، وسائر ما يتعلق
بحياته العلمية.

ثم عرَّفنا فيها بـ«كتاب السنن»، وبيَّنا مكانته بين الكتب الستة،
وحكم زوائده عليها، وما امتاز به من خصائص رشحت له ليكون السادس
من الكتب الستة دون غيره من مصنفات السنة النبوية، كما ذكرنا طرفاً
من الصناعة الحديثية في هذا الكتاب، وأشرنا إلى وجوه العناية به عند
العلماء قديماً وحديثاً.

والرسالة لبنة جديدة يضعها مكتب الشؤون الفنية بوزارة الأوقاف
والشؤون الإسلامية بدولة الكويت لخدمة طلاب الحديث النبوي
الشريف، وقد جاء تأليفها بمناسبة انعقاد مجالس قراءة وسماع «سنن
الإمام ابن ماجه»؛ وذلك ضمن «مشروع قراءة وسماع الكتب السبعة»،
الذي عزم قطاع المساجد بوزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية - ممثلاً

بمكتب الشؤون الفنيّة - على المضيّ فيه.

ولعلّ قارئ هذا المدخل يلاحظ قلة المادّة العلميّة، وغموض بعض الجوانب؛ خاصّةً فيما يتعلّق بحياة الإمام ابن ماجه الشخصيّة؛ وليس هذا راجعاً إلى قصورٍ في البحث حول هذا الإمام رَحِمَهُ اللهُ وكتابه، وإنما مردُّ ذلك إلى أنّ المصادر لم تُسَعِفْ بشيءٍ ممّا يتعلّق بتلك الجوانب المشار إليها، وغيرها، وقد صرّح بهذه المشكلة التي تعترض الباحث حول الإمام ابن ماجه وكتابه غير واحد من الباحثين، ومنهم الشيخ محمد مصطفى الأعظمي في تقديمه لـ«سنن ابن ماجه».

وإذا عرف القارئ الكريم هذه الحقيقة، واستصحب معها قصر المدّة التي كُتِبَ فيها هذا المدخل: عذر أخاه الباحث المقصّر، وتمثّل بقول الشاعر [الرجز]:

وإن تجد عيباً فسُدَّ الخللاً فجَلَّ مَنْ لا عَيْبَ فيه وعَلاً

والله أعلم

وصلّى الله على نبينا محمد، وعلى آله، وصحبه، وسلّم.

أبو عبد الرحمن

نور الدين بن عبد السلام بن إبراهيم مسعي

الكويت في: ٢٢/٣/١٤٢٩هـ

الموافق: ٣٠/٣/٢٠٠٨م

خطة المدخل

جعلتُ هذا المدخلَ في مقدِّمةٍ، وفصلين، وخاتمةٍ:

* المقدِّمة: وفيها سبب تأليف الكتاب.

* الفصل الأوَّل: حياة الإمام ابن ماجه، وفيه تسعة مباحث:

- | | |
|----------------|--------------------------------------|
| المبحث الأول: | اسمه وكنيته ونسبه ونسبته. |
| المبحث الثاني: | بلده «قزوين». |
| المبحث الثالث: | مولده ونشأته. |
| المبحث الرابع: | طلبه للحديث ورحلاته. |
| المبحث الخامس: | شيوخ الإمام ابن ماجه. |
| المبحث السادس: | تلاميذ الإمام ابن ماجه. |
| المبحث السابع: | مؤلفات الإمام ابن ماجه. |
| المبحث الثامن: | مكانته العلميَّة وثناء العلماء عليه. |
| المبحث التاسع: | وفاته رَحِمَهُ اللهُ. |

* الفصل الثاني: سنن الإمام ابن ماجه، وفيه عشرة مباحث:

- | | |
|----------------|-------------------------------|
| المبحث الأول: | التعريف بسنن الإمام ابن ماجه. |
| المبحث الثاني: | رواته. |

- المبحث الثالث: زيادات أبي الحسن القطان.
- المبحث الرابع: عدد كتبه وأبوابه وأحاديثه.
- المبحث الخامس: مكانة «سنن ابن ماجه»، وثناء العلماء عليه.
- المبحث السادس: شرط الإمام ابن ماجه في (سننه).
- المبحث السابع: مرتبته بين كتب السنّة، وأسباب نزول مرتبته.
- المبحث الثامن: درجة أحاديث «سنن ابن ماجه»، وحكم زوائده، وعددها.
- المبحث التاسع: منهج الإمام ابن ماجه في سننه.
- المبحث العاشر: عناية العلماء بسنن الإمام ابن ماجه.
- * الخاتمة: وفيها أهمّ النتائج التي توصّلت إليها.



الفصل الأول

حياة الإمام ابن ماجه رحمته الله

وفيه تسعة مباحث:

* المبحث الأول: اسمه وكنيته ونسبه ونسبته.

* المبحث الثاني: بلده «قزوين».

* المبحث الثالث: مولده ونشأته.

* المبحث الرابع: طلبه للحديث ورحلاته.

* المبحث الخامس: شيوخ الإمام ابن ماجه.

* المبحث السادس: تلاميذ الإمام ابن ماجه.

* المبحث السابع: مؤلفات الإمام ابن ماجه.

* المبحث الثامن: مكانته العلمية وثناء العلماء عليه.

* المبحث التاسع: وفاته رحمته الله.

المبحث الأول

اسمُه وكنيتُه ونسبُه ونسبته^(١)

هو الإمام الحافظ: محمد بن يزيد الرّبيعي مَولاهم، أبو عبد الله ابن ماجه القزويني^(٢).

وماجَه: بفتح الميم والجيم، بينهما ألف، وفي الآخر هاء ساكنة، لقب يزيد، وقيل: لقب جدّه، وقيل: اسم أمّه، والأوّل أصحّ، وهو بالتخفيف اسم فارسي^(٣).

(١) انظر ترجمته في: (تاريخ دمشق) لابن عساكر (٢٧٠/٥٦ - ٢٧٢)، (المنتظم) لابن الجوزي (٩٠/٥)، (التدوين في أخبار قزوين) للرافعي (٤٩/٢ - ٥٠)، (التقييد) لابن نُقطة (١٢١.١١٩/٢)، (وفيات الأعيان) لابن خلكان (٢٧٩/٤)، (تهذيب الكمال) للمزيّ (٢٧/٤٠ - ٤١)، (طبقات علماء الحديث) لابن عبد الهادي (٢/٣٤١ - ٣٤٢)، (تهذيب التهذيب) (٣٤٢/٤ - ٣٤٣)، (تذكرة الحفاظ) (٢/٦٣٦ - ٦٣٧)، (سير أعلام النبلاء) (١٣/٢٧٧ - ٢٨١)؛ ثلاثتها للذهبي، (الوافي بالوفيات) للصفدي (٥/١٤٤)، (مرآة الجنان) للباقي (٢/١٨٨)، (البداية والنهاية) لابن كثير (١١/٥٢)، (تهذيب التهذيب) لابن حجر (٩/٤٦٨ - ٤٦٩)، (النجوم الزاهرة) لابن تغري بردي (٣/٧٠)، (شذرات الذهب) لابن العماد (٢/١٦٢)، (طبقات المفسرين) للدودي (٣٥ - ٣٦).

(٢) انظر: (التدوين) (٢/٤٩)، (تهذيب الكمال) (٢٧/٤٠)، (سير أعلام النبلاء) (١٣/٢٧٧)، (تهذيب التهذيب) (٩/٤٦٨).

(٣) انظر: (التدوين) (٢/٤٩)، (تهذيب التهذيب) (٩/٤٦٨)، (تاج العروس) للزبيدي (٢٢١/٦) (موج).

فائدة: نقل ابن ماكولا في (الإكمال) (٧/١٥٤) عن أبي الفضل المراغي أنّ (ابن ماجه) بتشديد الجيم، وهو خلاف المشهور الذي اتّفقت عليه كتب التراجم، =

والرَّبَّعي: بفتح الرَّاء والباء المنقوطة بواحدة، وفي آخرها العين المهملة، هذه النسبة إلى ربيعة بن نزار، وقلما يستعمل ذلك؛ لأن ربيعة بن نزار شعب واسع، فيه قبائل عظام وبطون وأفخاذ؛ استُغني بالنسب إليها عن النسب إلى ربيعة، ويقال الرَّبَّعي أيضًا لمن ينتسب إلى ربيعة الأزد^(١).

وابن ماجه لا يُدرى إلى أيّ هذه القبائل أو البطون ينتسب؛ كما ذكر ابن خَلَّكان^(٢).

والقَزَويني: بفتح القاف وسكون الزاي، وكسر الواو، وسكون الياء المثناة من تحتها، وبعدها نون؛ هذه النسبة إلى قَزَوين، وهو بلده الذي سيأتي التعريف به.



= كما اختلف المتأخرون في (الهاء) من (ماجه)؛ هل هي تاء أو هاء؟ وقد ذكر الخلاف في ذلك، وذهب إلى تصحيح الوجهين: محمد فؤاد عبد الباقي في (خاتمة سنن ابن ماجه) (٢/ ١٥٢٠ - ١٥٢٣)، وما ذهب إليه خلاف الصحيح الذي نصّ عليه العلماء؛ فقد قال العلامة المعلمي في (مقدمة الإكمال) (١/ ٦٠): «وتمّ أربعة أسماء صرح أهل العلم بأنه يبقى آخرها هاء وقفًا ووصلًا، وهي: (ماجه - داسه - منده - سيده)». والله أعلم.

(١) (الأنساب) للسمعاني (٣/ ٤٣) باختصار.

(٢) انظر: (وفيات الأعيان) (٤/ ٢٧٩).

المبحث الثاني

بلدہ «قزوين»^(١)

قزوين: مدينة مشهورة حسنة، تقع على نحو تسعين ميلاً (٨٤٠، ١٥٤ كم تقريباً) شمال غربي مدينة (طهران)^(٢)، على سفوح جبال البرز بإيران.

وقد كانت منذ أقدم الأزمنة موضعاً جليلاً؛ تحرس الدروب المخترقة إقليم (طبرستان)، وتؤدي إلى شطآن بحر قزوين، وأول من استحدثها سابور ذو الأكتاف، وبقيت معقلاً لأساورة الفرس والدَّيلم، إلى أن جاءت الفتوحات الإسلامية؛ ففتحت في خلافة عثمان بن عفان رضي الله عنه، وكان الصحابيُّ الجليلُ البراء بن عازب رضي الله عنه أولَ والٍ عليها، وذلك سنة أربع وعشرين من الهجرة (٢٤هـ).

ومنذ ذلك الحين دخلها الإسلام واستوطنها الفاتحون العرب، وتسرب إليها اللسان العربي، وما كاد يطلُّ القرن الثالث الهجريّ حتّى اكتسبت قزوين شهرة كبيرة في علم الحديث، وبرز فيها عدد كبير من المحدثين، مثل: الحافظ علي بن محمّد الطَّنَافِسيّ (٢٣٣هـ)، وعمرو بن

(١) انظر: (نزهة المشتاق في اختراق الآفاق) للإدريسي (٦٧٨/٢)، (معجم البلدان) لياقوت الحموي (٣٤٢/٤)، (بلدان الخلافة الشرقية) لكي لسترنج (ص/٢٥٣)، (موسوعة المدن العربية والإسلامية) ليحيى شامي (ص/٢٧٥).

(٢) (طهران) بالطاء؛ هذا هو المشهور فيها، وأصلها: (تِهْران)؛ لأنّها عجميّة، وليست الطّاء من حروف الأعاجم، والله أعلم. انظر: (معجم البلدان) (٣٥١/٤).

رافع البجلي (٢٣٧هـ)، وهارون بن موسى التميمي (٢٤٨هـ)؛ فصارت بذلك - كما قال ابن خلكان - «من أشهر مدن عراق العجم، وخرج منها جماعة من العلماء المعتبرين»^(١).

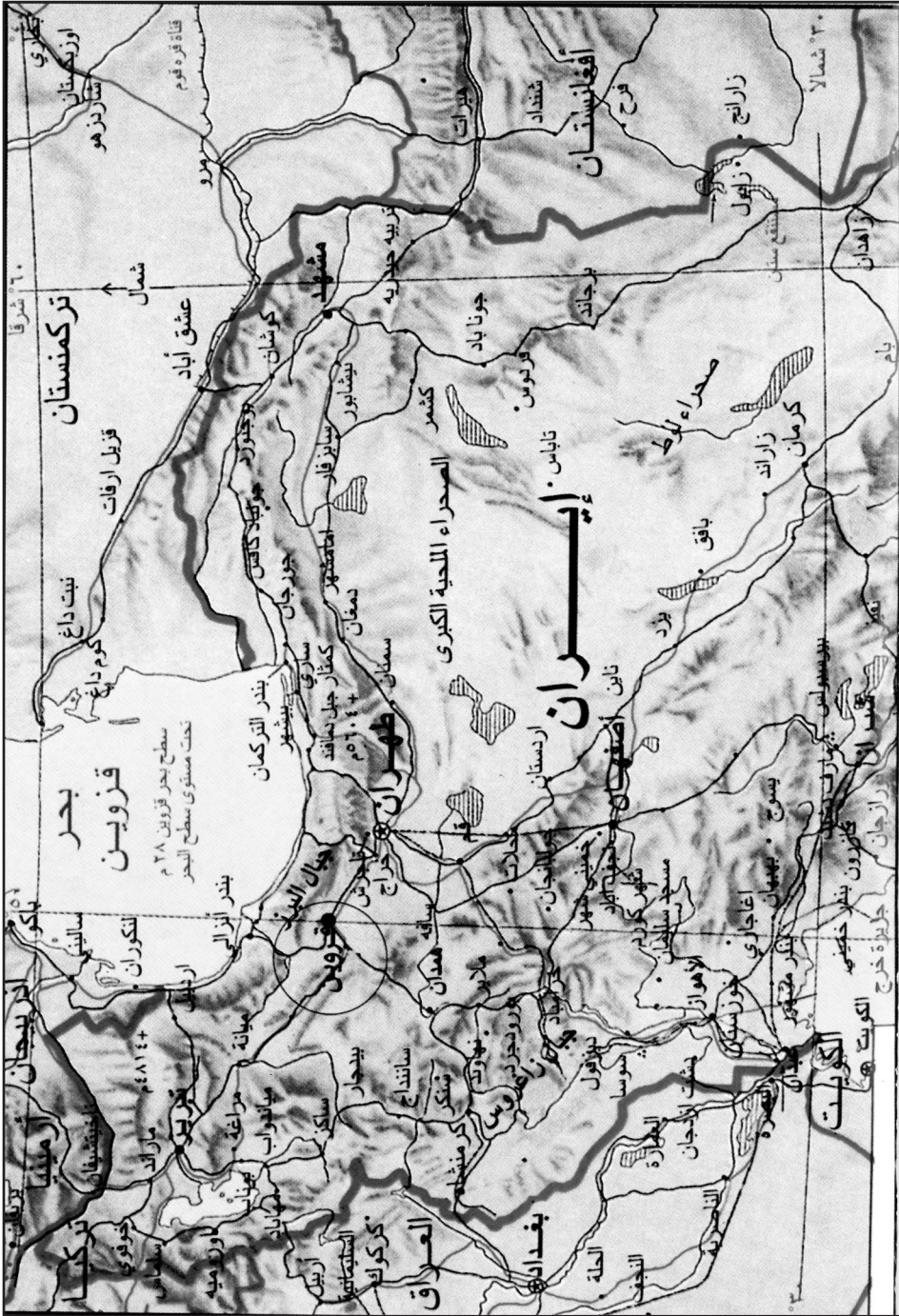
وقد بلغ من مكانة قزوين واتساع الحركة العلمية فيها: أن خصّها بعض أبنائها بالتأريخ لها، والترجمة لأعيانها وعلمائها، ومن أشهر هذه الكتب: (التدوين في أخبار قزوين) للحافظ عبد الكريم بن محمد الرافعي القزويني (٦٢٢هـ).

قال ياقوت الحموي: «وقد روى المحدثون في فضائل قزوين أخباراً لا تصحّ عند الحفاظ النقاد؛ تتضمّن الحثّ على المقام بها؛ لكونها من الثّغور، وما أشبه ذلك»^(٢).



(١) انظر: (وفيات الأعيان) (٢٧٩/٤).

(٢) انظر: (معجم البلدان) (٣٤٢/٤ - ٣٤٣).



خريطة توضح موقع (قزوین)

المبحث الثالث

مولده ونشأته

وُلد الإمام ابنُ ماجه سنةَ تسع ومائتين للهجرة، في مدينة قزوين، وقد ذكر ابنُ طاهر أنَّه رأى له تاريخًا، وفي آخره بخط صاحبه جعفر بن إدريس: «سمعتَه يقول: ولدتُ سنة تسع»^(١) يعني: ومائتين.

ولم تسعفِ المصادرُ بشيءٍ ممَّا يتعلَّق بأسرته إلا ما ذكر عن ابنه الذي يكتني به، وعن أخويه^(٢) اللّذين تولّيا دفنه مع ابنه؛ كما سيأتي.

ولا يخفى أنَّه ما كان لابن ماجه أن يبرز في العلم، ويصبح إمامًا فيه إلا لأنَّه نشأ في وَسْطِ علميٍّ، وتربَّى في أكناف أسرة صالحة، غرست في نفسه حبَّ العلم الشرعيِّ عمومًا، وعلم الحديث خصوصًا؛ فدفعت به صغيرًا - كما هي العادة - إلى الكتاب لحفظ القرآن الكريم، وتعلَّم الضروريِّ من علوم الدِّين، ثم الجلوس - بعد ذلك - في حلقات المحدثين التي غصَّت بها مساجد قزوين، وإنَّ كُنَّا لا نعلم متى بدأ بدراسة الحديث على وجه التَّأكيد، لكنَّا نعرف أنَّ من كبار مشايخه اللّذين تلقَّى عنهم العلم عليُّ بن محمَّد الطَّنَافسيُّ؛ المتوفَّى سنة (٢٣٣هـ)، وكان ابنُ ماجه إذ ذاك في الرابعة والعشرين من عمره، وقد أكثر عنه؛ كما ذكر

(١) انظر: (التقييد) (١/ ٢٢٠ - ٢٢١)، (تهذيب الكمال) (٤١/ ٢٧).

(٢) وذكر له الذهبي في (السير) (٢٧٩/ ١٣) أخًا ثالثًا سمَّاه «الحسن بن يزيد ابن ماجه»، والله أعلم.

الذهبي^(١)؛ ممّا يدلّ على أنّه لازمه مدّة طويلة؛ فلذا نرجّح أنّه بدأ بدراسة الحديث في بداية شبابه؛ ما بين الخامسة عشرة، والعشرين من عمره؛ كما كانت العادة في ذلك العصر^(٢).



(١) (سير أعلام النبلاء) (٢٧٧/١٣). وانظر لمعرفة من سمع منه بد(قزوين): كتاب (التدوين) (٤٩/٢).

(٢) انظر: (مقدمة سنن ابن ماجه) لمحمد مصطفى الأعظمي (١٥/١).

المبحث الرابع

طلبه للحديث ورحلاته

سبق أن ذكرتُ أنَّ الإمام ابنَ ماجه بدأ طلبه للحديث - على الرَّاجح - فيما بين الخامسة عشرة والعشرين من عمره، وأنَّه بدأ - أوَّلاً - بالأخذ عن علماء بلده؛ كما هي عادة أهل الحديث في ذاك العصر، وكما أوصى بذلك أئمة الحديث؛ فقد روى الخطيب عن أبي الفضل صالح بن أحمد بن محمد التَّمِيمِي الحافظ (٣٨٤هـ) أنَّه قال: «وينبغي لطالب الحديث ومن عُنِيَ به أن يبدأ بكتبِ حديثِ بلده، ومعرفةِ أهلِهِ منهم، وتفهُّمِهِ وضبطِهِ، حتَّى يعلمَ صحيحَهَا وسقيمَهَا، ويعرفَ أهلَ التَّحديثِ بها وأحوالَهُمْ، معرفةً تامَّةً؛ إذا كان في بلده علمٌ وعلماءٌ قديماً وحديثاً، ثمَّ يشتغل بعدُ بحديث البلدان، والرَّحْلة فيه»^(١).

ومن هنا لم يكتفِ الإمام ابن ماجه بما حصَّله في بلده؛ بل رحل إلى الأقاليم المختلفة، والمراكز العلميَّة القريبة والبعيدة؛ لكتب الحديث وجمعه، والأخذ عن علماء الحديث وأئمتِّه، وكانت بداية رحلته بعد الثلاثين ومائتين، وهو في الثانية والعشرين من عمره، قال الخَزَرَجِيُّ: «وإنَّما رحل ابنُ ماجه بعد الثلاثين»^(٢).

(١) (الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع) (٢٢٤/٢).

(٢) (خلاصة تذهيب تهذيب الكمال) (٣٤٤/١).

تنبيه: ذهب الدكتور/حاتم العوني في (دراسة منهجيَّة لسنن النَّسائي وابن ماجه) إلى أنَّ الإمام ابن ماجه رحل وعمره أقلُّ من عشرين سنة، أو أقلُّ من ثماني عشرة سنة؛ =

وقد كان رَحَلَهُ من الأئمة الرحالين الذين توسَّعوا في الرحلة وأكثروا منها؛ حتَّى قال عنه الإمام المزيّ: «ذو التّصانيف النّافعة، والرحلة الواسعة»^(١).

ومن المدن التي ذكروا أنه رحل إليها: خراسان، والرّي، والبصرة، والكوفة، وبغداد، والشام، ومكة، والمدينة، ومصر، وغيرها من الأمصار^(٢).

وقد أتاح له هذه الرّحلاتُ اللقاءَ بعدد من الشيوخ في كلّ قطر، وفي كلّ بلد ارتحل إليه، وفيما يلي ذكرٌ لأشهر الأمصار التي دخلها، وأشهر من أخذ عنهم من محدّثيها^(٣):

١- مكة: سمع بها: محمّد بن يحيى بن أبي عمر العدنّي (٢٤٣هـ)، وأبا مروان محمّد بن عثمان العثمانيّ (٢٤١هـ)، وهديّة بن عبد الوهاب المروزيّ (٢٤١هـ)، وغيرهم.

٢- المدينة: سمع بها: إبراهيم بن المنذر الحزامي (٢٣٦هـ)، وأحمد ابن أبي بكر الزُّهري (٢٤٢هـ).

٣- مصر: سمع بها: يونس بن عبد الأعلى (٢٦٤هـ)، وعيسى بن حمّاد زُغَبَة (٢٤٨هـ)، وأحمد بن عمرو بن السّرح (٢٥٠هـ)، وحرّملة بن

= بناء على أنّ من مشايخه من أهل مكّة من توفي سنة سبع وثلاثين ومائتين؛ فتكون رحلته إليه قبل وفاته بسنة أو سنتين. وهذا الاستنتاج فيه نظر؛ لأنّ ابن ماجه ولد سنة تسع ومائتين، وإدراكه لمن توفي سنة سبع وثلاثين ومائتين قبل وفاته بسنة أو سنتين؛ تجعله يكون حينها ابن ستّ وعشرين سنة، أو سبع وعشرين، لا ابن ثمانين عشرة سنة، والله أعلم.

(١) تهذيب الكمال (٢٧/٤٠).

(٢) انظر: (وفيات الأعيان) (٢٧٩/٤)، (تهذيب التهذيب) (٣/٧٣٧).

(٣) انظر: (تاريخ دمشق) (٥٦/٢٧٠)، (التدوين) (٢/٤٩)، (التقييد) (١١٩/١ - ١٢١)، (تكملة الإكمال) لمحمد بن عبد الغنيّ البغداديّ (٤/٥٩٣ - ٥٩٤).

يحيى (٢٤٣هـ)، ومحمد بن رُمح (٢٤٢هـ)، وغيرهم.

٤- دمشق: سمع بها: هشام بن عمار (٢٤٥هـ)، وعبد الرحمن بن إبراهيم دُحَيْمًا (٢٤٥هـ)، وعبد الله بن أحمد بن بشير بن ذكوان (٢٤٢هـ)، وأحمد بن أبي الحَوَارِيَّ (٢٤٦هـ)، وغيرهم.

٥- حمص: سمع بها: محمد بن مصفى (٢٤٦هـ)، وهشام بن عبد الملك اليزني (٢٥١هـ)، وغيرهما.

٦- الكوفة: سمع بها: أبا كريب محمد بن العلاء (٢٤٧هـ)، وهناد بن السري (٢٤٣هـ)، وأبا بكر بن أبي شيبة (٢٣٥هـ)، ومحمد بن عبد الله بن نمير (٢٣٤هـ)، وغيرهم.

٧- البصرة: سمع بها: محمد بن بشار بن دار (٢٥٢هـ)، ونصر بن علي (٢٥١هـ)، وأحمد بن عُبْدَةَ (٢٤٥هـ)، وعباس بن عبد العظيم العنبري (٢٤٦هـ).

٨- بغداد: سمع بها: أبا خيثمة زهير بن حرب (٢٣٤هـ)، وهارون ابن عبد الله الحمّال (٢٤٣هـ)، وأبا ثور إبراهيم بن خالد الفقيه (٢٤٠هـ)، في آخرين.

٩- الرِّيَّ^(١): سمع بها: محمد بن حميد (٢٨٢هـ)، وغيره.

١٠- نيسابور^(٢): سمع بها: محمد بن يحيى الذهلي (٢٥٨هـ)، وأقرانه.

(١) من أعظم مدن خراسان، وهي اليوم تابعة لمدينة (طهران). انظر: (المدخل إلى صحيح مسلم) لأخينا الشيخ الدكتور/محمد المحمديّ التورستانيّ (ص/٢٥).

(٢) مدينة من مدن خراسان الكبيرة، وتقع الآن في أقصى الشمال الشرقي من إيران، على بعد خمسين ميلاً (٤٦٧، ٨٠ كم تقريباً)، غربي مدينة (مشهد). انظر: (المدخل) (ص/١٤).

١١- واسط^(١): سمع بها: أحمد بن سنان القطن (٢٥٩هـ)، ومحمد ابن عبادة، وتميم بن المنتصر (٢٤٤هـ)، في آخرين.

ثم بعد رحلة شاقة استغرقت أكثر من خمسة عشر عامًا عاد ابن ماجه إلى قزوين، واستقر بها، منصرفًا إلى التأليف والتصنيف، ورواية الحديث بعد أن طارت شهرته في الآفاق، وقصده الطلاب من كل مكان.



(١) هي واسط الحجاج؛ سميت بذلك لأنها متوسطة بين البصرة والكوفة؛ لأنّ منها إلى كلّ منهما خمسين فرسخًا (٤٠٠، ٢٤١ كم تقريبًا)، وقيل: لأنّه كان هناك قبل عمارتها موضع يسمّى واسط قصب؛ فلما عمر الحجاج مدينتها سمّاها باسمها. انظر: (معجم البلدان) (٤٠٠/٥).

المبحث الخامس

شيوخ الإمام ابن ماجه

رحلات الإمام ابن ماجه إلى البلاد المختلفة مكنته - كما تبين ممّا سبق - من لقاء كثير من الأئمة والمحدثين؛ ممّا أكسبه العلو في بعض أسانيده، والمشاركة للشيخين البخاري ومسلم - فضلاً عن غيرهما - في بعض الشيوخ، وإلى هذه الميزة أشار ابن قُنفُذ بقوله: «أدرك بعض أشياخ البخاري»^(١).

وشيوخه رَحِمَهُ اللهُ خلقٌ كثيرون، قال الحافظ المزي: «سمع بخراسان والعراق والحجاز ومصر والشام وغيرها من البلاد جماعةً يطول ذكرهم»^(٢). وقال الحافظ ابن كثير: «وقد ترجمناهم في كتابنا التكميل»^(٣).

وقد حاول بعض المعاصرين استقصاء شيوخه؛ فقال: «وقد استقصيت في كتابي (الإمام ابن ماجه وعلم الحديث) - وهو باللغة الأردنية - أسماء شيوخ ابن ماجه الذين روى عنهم في (سننه) و(تفسيره)، ورتبتهم على بلادهم؛ فبلغ عددهم (٣١٠)»^(٤).

(٢) (تهذيب الكمال) (٤٠/٢٧).

(١) (الوفيات) (ص/١٨٧).

(٣) (البداية والنهاية) (٥٢/١١).

(٤) (الإمام ابن ماجه وكتابه السنن) لمحمد عبد الرشيد النعماني (ص/١٧٩). وقد بلغ عددهم في إحصاء طبعة دار التأصيل: (٣٠٥) شيوخ. انظر: مقدّمة تحقيق (سنن ابن ماجه) (ص/١٧٣).

وسأذكر فيما يلي بعض شيوخه الذين أكثر عنهم في (سننه)؛ مرتبين على الأكثر رواية، مع ذكر مراتبهم في التوثيق، ومن أخرج لهم من أصحاب الكتب الستة - حسبما ورد في كتاب (التقريب) لابن حجر -:

١ - عبد الله بن محمد بن أبي شيبه إبراهيم بن عثمان الواسطي الأصل، أبو بكر بن أبي شيبه الكوفي (٢٣٥هـ)، «ثقة حافظ صاحب تصانيف»، (خ م د س ق)، روى له في السنن نحو^(١) (١٠٩٩) حديثاً.

قال العلامة صديق حسن خان: «وأكثر استفادته من أبي بكر بن أبي شيبه»^(٢).

٢ - علي بن محمد بن إسحاق الطنّافسي، أبو الحسن الكوفي نزيل قزوين (٢٣٣هـ)، «ثقة عابد»، (ع س ق)، روى له في السنن نحو (٤٨٣) حديثاً. قال الذهبي: «وقد أكثر عنه»^(٣).

٣ - هشام بن عمار بن نصير السلمي، أبو الوليد الدمشقي الخطيب (٢٤٥هـ)، «صدوق مقرب، كبير فصار يتلقن»^(٤)؛ فحديثه القديم أصح، (خ ٤)، روى له نحو (٣٢٥) حديثاً.

٤ - محمد بن بشار بن عثمان العبدي، أبو بكر بُنْدَار البصري (٢٥٢هـ)، «ثقة»، (ع)، روى له نحو (٢٣٢) حديثاً.

(١) الاعتماد في ذكر عدد المرويات على الاستقراء للكتاب، ولما كان هذا العدّ من عمل البشر الذي قد يعتريه الوهم والخلل: لم أجزم فيه بالرقم النهائي.

(٢) الحطة في ذكر الصحاح الستة (ص/٢٥٥).

(٣) (السير) (٢٧٨/١٣).

(٤) التلقين: أن يقرأ الراوي على الشيخ ما ليس من حديثه؛ موهمًا إيّاه أنّه من حديثه؛ فإن أقرّ وسكت ولم ينتبه قالوا: «هذا يقبل التلقين»، ودلّ ذلك - وخاصة إذا تكرّر - على ضعفه، وعدم تيقّظه، وتمييزه لحديثه من حديث غيره. انظر لمعرفة هذا المصطلح: (الكفاية في علم الرواية) للخطيب البغدادي (ص/١١٨).

٥ - محمد بن يحيى بن عبد الله الذُّهَلِيُّ، أبو عبد الله التَّيسَابُورِي (٢٥٨هـ)، «ثقة حافظ جليل»، (خ ٤)، روى له نحو (٢١٣) حديثاً. والذُّهَلِيُّ أحد أئمة العلل، وقد نقل عنه الإمام ابن ماجه في (السنن) كلامه على بعض الأحاديث^(١).

٧ - محمد بن الصَّبَّاح بن سفيان الجَرَجَرَانِيُّ، أبو جعفر التَّاجِر (٢٤٠هـ)، «صدوق»، (د ق)، روى له نحو (١٤٧) حديثاً.

٨ - محمد بن عبد الله بن نُمَيْر الهَمْدَانِيُّ، أبو عبد الرحمن الكوفي (٢٣٤هـ)، «ثقة حافظ فاضل»، (ع)، روى له نحو (١٠٩) حديثاً.

٩ - محمد بن العلاء بن كُرَيْب الهَمْدَانِيُّ، أبو كريب الكوفي (٢٤٧هـ)، «ثقة حافظ»، (ع)، روى له نحو (١٠٤) حديثاً.

١٠ - محمد بن رمح بن المهاجر التُّجَيْبِي مولا هم، أبو عبد الله المصري (٢٤٢هـ)، «ثقة ثبت»، (م ق)، روى له نحو (١٠٠) حديثاً.

١١ - عبد الرحمن بن إبراهيم بن عمرو العثماني مولا هم، أبو سعيد الدمشقي، الملقَّب بـ(دُحَيْم)، (٢٤٥هـ)، «ثقة حافظ متقن»، (خ د س ق)، روى له نحو (٨٨) حديثاً.

١٢ - سويد بن سعيد بن سهل الهروي الأصل، ثم الحَدَثَانِي، أبو محمد الأنباري، (٢٤٠هـ)، «صدوق في نفسه، إلا أنه عمي فصار يتلقن ما ليس من حديثه»، (م ق)، روى له نحو (٨٢) حديثاً.

١٣ - نصر بن علي بن نصر بن علي الجَهْضَمِي، أبو عمرو البصري (٢٥٠هـ)، «ثقة ثبت»، (ع)، روى له نحو (٧٩) حديثاً.

١٤ - بَكْر بن خَلْف البصري، أبو بشر خَتَن المقرئ، (بعد ٢٤٠هـ)،

(١) انظر على سبيل المثال: (ح ٦٨٩)، (ح ٢٦٣٨).

«صدوق»، (خت د ق)، روى له نحو (٦٥) حديثاً.

١٥ - يعقوب بن حميد بن كاسب المدني، نزيل مكة، (٢٤٠هـ)،
«صدوق ربما وهم»، (عخ ق)، روى له نحو (٦١) حديثاً.

١٦ - حرملة بن يحيى بن حرملة، أبو حفص التَّجِيبِيَّ المصريّ
(٢٤٣هـ)، صاحب الشافعي، «صدوق»، (م س ق)، روى له نحو (٤٩)
حديثاً.

١٧ - محمد بن المُثَنَّى بن عُبيد العَنَزِي، أبو موسى البصريّ،
المعروف بـ(الزَّمن)، (٢٥٢هـ)، «ثقة ثبت»، (ع)، روى له في السنن نحو
(٤٥) حديثاً.

١٨ - أحمد بن عبدة بن موسى الضَّبِّي، أبو عبد الله البصريّ،
(٢٤٥هـ)، «ثقة رمي بالنصب»، (م ٤)، روى له في السنن نحو (٤٤)
حديثاً.

١٩ - عبد الله بن سعيد بن حصين الكندي، أبو سعيد الأشجّ
الكوفي، (٢٥٧هـ)، «ثقة»، (ع)، روى له نحو (٤٤) حديثاً.

٢٠ - عثمان بن محمد بن إبراهيم العبَّسيّ، أبو الحسن بن أبي شيبة
الكوفي، (٢٣٩هـ)، «ثقة حافظ شهير، وله أوهام»، (خ م د س ق)،
روى له نحو (٤٢) حديثاً.

٢١ - إسحاق بن منصور بن بهرام الكَوْسَج، أبو يعقوب التَّمِيمِيّ
المروزيّ، (٢٥١هـ)، «ثقة ثبت»، (خ م ت س ق)، روى له نحو (٤١)
حديثاً.

وإذا كان ابنُ ماجه قد أكثر عن هؤلاء الشيوخ؛ فإنَّ من شيوخه من لم
يرو عنهم إلا حديثاً واحداً، ومن هؤلاء:

- ١ - العلاء بن سالم الطَّبَرِي، أبو الحسن الحذاء (٢٥٨هـ)، «صدوق»، (ق). قال الذهبي: «وله حديث واحد في سنن ابن ماجه»^(١).
 - ٢ - مصعب بن عبد الله بن مصعب الأسدي، أبو عبد الله الزُّبَيْرِي المدني نزيل بغداد، صاحب مالك، وأحد رواة الموطأ عنه، (٢٣٦هـ)، «صدوق عالم بالنسب»، (س ق).
 - ٣ - خلف بن محمد بن عيسى القافلاني، أبو الحسين بن أبي عبد الله الواسطي، الملقَّب بـ(كُردوس)، (٢٧٤هـ)، «ثقة»، (ق).
 - ٤ - أحمد بن عاصم بن عَنبَسَةَ العبَّاداني، أبو صالح نزيل بغداد، «صدوق» (ق).
 - ٥ - محمود بن خِداش الطَّالْقاني، نزيل بغداد، (٢٥٠هـ)، «صدوق»، (ت عس ق).
- هذا؛ ومن قدماء شيوخ الإمام ابن ماجه - كما ذكر الحافظ الذهبي^(٢) - الذين علا بالرواية عنهم في أسانيده: جُبارة بن المُغَلِّس الحِمَّاني، أبو محمد الكوفي (٢٤١هـ)، وهو ممَّن انفرد ابن ماجه بالرواية عنه دون بقيَّة أصحاب الكتب السَّنة، وروى عنه خمسة أحاديث ثلاثيات، غير أنَّه «ضعيف»^(٣).
- وسيأتي بيان تلك الأحاديث الثلاثيات عند الكلام على «العالي والنازل في سنن ابن ماجه».



(١) تاريخ الإسلام للذهبي (٢٠٩/١٩). (٢) (السير) (٢٧٨/١٣).
 (٣) انظر: (الكامل في الضعفاء) لابن عدي (١٨٠/٢)، (ميزان الاعتدال) للذهبي (١١١/٢)، (تهذيب التهذيب) (٥٠/٢).

المبحث السادس

تلاميذ الإمام ابن ماجه

بعد أن عاد الإمام ابن ماجه رَحِمَهُ اللهُ مِنْ رحلته الطويلة، واستقرّ في بلده (قزوين)، وقد طبقت شهرته الآفاق، وصار - كما قال الحافظ الذهبي - «حافظ قزوين»^(١) = أقبل عليه طّلاب العلم من كلّ مكان؛ فكان من أشهر من تتلمذ عليه، وتخرّج في فنّ الحديث على يديه: جماعة من الكبار القدماء^(٢)؛ أذكر منهم:

١ - عليّ بن إبراهيم بن سلمة، أبو الحسن القزويني القطّان (٣٤٥هـ)، محدث قزوين وعالمها، قال الخليلي: «عالم بجميع العلوم؛ التفسير، والنحو، واللغة، والفقه القديم، لم يكن له نظير ديناً وديانةً وعبادة»^(٣). وقال الرّافعي: «إمام كبير، له من كلّ علم حظّ موفور»^(٤). وقال الذهبي: «الإمام الحافظ، القدوة، شيخ الإسلام عند قزوين»^(٥). وهو أشهر رواة السنن.

٢ - أبو الحسن علي بن سعيد بن عبدالله العسكري الحافظ (٣١٣هـ)، قال ابن مردويه: «كان من الثّقات، يحفظ ويصنّف»^(٦). وقال

(١) (المعين في طبقات المحدثين) (١٠٣/١). وانظر: (تذكرة الحفاظ) (٦٣٦/٢).

(٢) انظر: (التقييد) (١٢١/١)، (تهذيب الكمال) (٤٠/٢٧)، (السير) (٢٧٨/١٣).

(٣) (الإرشاد في معرفة علماء البلاد) (٧٣٥/٢).

(٤) (التدوين) (٣١٩/٣). (٥) (السير) (٤٦٣/١٥).

(٦) انظر: (المستفاد من ذيل تاريخ بغداد) لابن الدميّاطي (ص/١٩٠).

الرافعي: «وله معجم متداول بين العلماء، رصيه الحفظ، وروى عنه الكبار لحفظه»^(١).

٣ - أحمد بن إبراهيم القزويني، جد الحافظ أبي يعلى الخليلي (٣٢٧هـ)، قال الرافعي: «سمع بقزوين محمد بن يزيد ابن ماجه، وكتب مسنده - يعني السنن - بيده». وقال الخليلي: «ولم يرو إلا القليل»^(٢).

٤ - أحمد بن روح بن زياد الشعراني، أبو الطيب البغدادي، قال أبو الشيخ الأصبهاني (٣٦٩هـ): «له مصنفات كثيرة في الزهد والأخبار»^(٣).

٥ - إسحاق بن محمد بن إسحاق بن يزيد الكيسانى القزويني، قال الخليلي: «محدث قزوين، عالم بهذا الشأن»^(٤).

٦ - سليمان بن يزيد بن سليمان أبو داود الفامي القزويني (٣٣٩هـ)، قال الرافعي: «من أئمتها المشهورين». وقال الخليلي: «ثقة كبير، عارف بالحديث»^(٥). وهو من رواة السنن.

٧ - محمد بن عيسى الصفار، أبو عبد الله القزويني (٣٠٧هـ)، قال الخليلي: «ثقة متفق عليه»^(٦).

٨ - أحمد بن محمد بن حكيم أبو عمرو المديني الأصبهاني (٣٣٣هـ)، قال أبو الشيخ: «كان ديناً، فاضلاً، حسن المعرفة بالحديث»^(٧).

(١) (التدوين) (٣/٣٦٣). وانظر: (الوافي بالوفيات) (٩٢/٢١).

(٢) انظر: (التدوين) (٢/١٣٤)، (تاريخ الإسلام) (٢٤/١٩٩).

(٣) طبقات المحدثين بأصبهان (٦/٨٤). وذكره الذهبي في (تاريخ الإسلام) (٢١/٨٩)، ولم يذكر سنة وفاته. (٤) انظر: (التدوين) (٢/٢٨٠).

(٥) (التدوين) (٣/٥٧ - ٥٨). وانظر: (الإرشاد) للخليلي (٢/٧٣٦).

(٦) (الإرشاد) (٢/٧١٧ - ٧١٨).

(٧) طبقات المحدثين بأصبهان (٤/٢٥). وانظر: (تاريخ دمشق) (٥/٢١٣).

٩ - جعفر بن إدريس أبو عبد الله القزويني، قال الرافعي: «خرج إلى مكة وجاور بها، يقال: إنه كان إمام الحرمين ثلاثين سنة». وقال: «توفي جعفر بن إدريس سنة بضع عشرة وثلاثمائة»^(١). ونقل الحافظ ابن حجر عن الدارقطني أنه قال: «وجعفر هذا ضعيف»^(٢)، ولعله عنى بذلك ضعفه في حديثه وحفظه، لا أنه ضعيف مطلقاً، والله أعلم.

وسياتي ذكر بقية من وقفت عليهم من تلاميذه عند الكلام على رواية السنن.



(١) (التدوين) (٢/٣٧٦).

(٢) (لسان الميزان) (٢/١١٠).

المبحث السابع

مؤلفات الإمام ابن ماجه

الإمامُ ابنُ ماجه رَحِمَهُ اللهُ عَالِمٌ «صاحبُ فُنُونٍ»^(١)، ومع ذلك لم يكن من المكثرين في التصنيف، ولعلَّ سبب ذلك هو تفرُّغه للتَّحديث والتَّدریس، حتَّى تخرَّج على يديه أئمة أمثال الجبال ممَّن سبق ذكرهم؛ ولذا فإن المصادر لم تذكر لهذا الإمام - على شهرته - إلا ثلاثة مصنَّفات، ولكنَّها مصنَّفات كبيرة نفيسة:

١ - السنن: وهو كتابه الذي اشتهر به، وسيأتي الكلام عليه.

٢ - تفسير القرآن^(٢): ويسمَّيه بعضهم: «تفسير القرآن الكريم»^(٣)، وقد وصفه الحافظ ابن كثير بأنَّه «تفسيرٌ حافلٌ»^(٤)، وذكر المِزِّيُّ أنَّه لم يقع له من تفسير ابن ماجه سوى جزأين منتخبتين منه^(٥).

٣ - التاريخ^(٦): أرَّخ فيه من عصر الصحابة حتَّى عصره، وظلَّ موجوداً بعد وفاته مدةً طويلةً؛ إذ شاهده الحافظ أبو الفضل محمَّد بنُ طاهر المقدسي (٥٠٧هـ)، وقال: «رأيت له بقروين تاريخاً على الرجال

(١) انظر: (النجوم الزاهرة) (٧٠/٣).

(٢) انظر: (كشف الظنون) لحاجي خليفة (٤٣٩/١).

(٣) انظر: (وفيات الأعيان) (٢٧٩/٤)، (الحِطَّة في ذكر الصَّحاح الستَّة) للقنَّوجي (ص/٢٥٥).

(٤) (البداية والنهاية) (٥٢/١١).

(٥) انظر: (تهذيب الكمال) (١٥٠/١). (٦) انظر: (كشف الظنون) (١/٣٠٠).

والأمصار، من عهد الصحابة إلى عصره^(١). وذكر ابن خلكان بأنه «تاريخ مليح»^(٢)، ووصفه الحافظ ابن كثير بقوله: «تاريخ كامل»^(٣). وقال ابن الوردي: «تاريخ أحسن فيه»^(٤).

قال الشيخ محمد مصطفى الأعظمي: «وفي الوقت الحاضر لا ندري شيئاً عن تفسيره، ولا عن تاريخه»^(٥).



(١) انظر: (تاريخ دمشق) (٢٧٢/٥٦)، (تهذيب الكمال) (٤١/٢٧).

(٢) (وفيات الأعيان) (٢٧٩/٤).

(٣) (البداية والنهاية) (٥٢/١١).

(٤) (تاريخ ابن الوردي) (٢٣٢/١). وفي ترجمة (سعيد بن محمد بن نصر) من (لسان

الميزان) (٤٢/٣) ما يدل على اعتناء العلماء بسماحه.

(٥) مقدمة سنن ابن ماجه (١٦/١).

المبحث الثامن

مكانته العلميّة وثناء العلماء عليه

جمع الله ﷻ للإمام ابن ماجه من صفات العلم والعمل بالدين، ما جعله إماماً يقتدى به عند أهل قزوين، وفي مكانة عالية عند العلماء المتقدمين والمتأخرين؛ لذا فقد تتابعت كلماتهم في الثناء عليه، وبيان فضله وكبير منزلته، وفيما يلي طائفة من أقوالهم وكلماتهم:

- قال الإمام أبو يعلى الخليلي: «ثقة كبير، متفق عليه، محتج به، له معرفة بالحديث وحفظ».

وقال أيضاً: «عالم بهذا الشأن، ورع، كثير، صاحب تصانيف»^(١).

- وقال الحافظ عبد الكريم الرافعي: «هو إمام من أئمة المسلمين، كبير، متقن، مقبول بالاتفاق»^(٢).

وقال العلامة ابن خلكان: «الحافظ المشهور، مصنف كتاب (السنن) في الحديث، كان إماماً في الحديث، عارفاً بعلومه وجميع ما يتعلق به»^(٣).

- وقال الحافظ ابن الأثير: «وكان عاقلاً، إماماً، عالماً»^(٤).

(١) انظر: (التقييد) (١/١٢١)، (تهذيب التهذيب) (٣/٧٣٧).

(٢) (التدوين) (٢/٤٩).

(٣) (وفيات الأعيان) (٤/٢٧٩).

(٤) (الكامل في التاريخ) (٦/٦٢).

- وقال الإمام الذهبي: «الحافظ الكبير، الحجة، المفسر».
- وقال أيضًا: «كان ابن ماجه حافظًا، ناقدًا، صادقًا، واسع العلم»^(١).
- وقال الحافظ ابن كثير: «صاحب كتاب السنن المشهورة، وهي دالة على عمله وعلمه، وتبحره وإطلاعه، وأتباعه للسنّة في الأصول والفروع»^(٢).
- وقال الحافظ ابن ناصر الدين الدمشقي: «أحد الأئمة الأعلام، وصاحب (السنن) أحد كتب الإسلام... وهو حافظ نبيل، ثقة كبير، صنف (السنن)، و(التاريخ)، و(التفسير)»^(٣).
- وقال في (بديعة البيان) [الرجز]:
- ابن يزيد ماجه^(٤) القزويني راو جلا عوارف الفنون^(٥)



(١) (السير) (٢٧٧/١٣ - ٢٧٨).

(٢) (البداية والنهاية) (٥٢/١١).

(٣) انظر: (التبيان شرح بديعة البيان) (٨٧/ب)، نسخة المكتبة الأحمدية بحلب.

(٤) مجيئها هنا بالتاء لضرورة الوزن؛ فتنبه.

(٥) انظر: المصدر السابق.

المبحث التاسع

وفاته رحمته الله

بعد عمرٍ حافلٍ بالطلبِ والتَّحصيلِ، وبالتَّعليمِ والتَّصنيفِ في فنون العلم المختلفة = رحل الإمام ابن ماجه رحمته الله عن هذه الدنيا، وكانت وفاته يوم الاثنين، ودفن يوم الثلاثاء لثلاث بقين من شهر رمضان سنة ثلاث وسبعين ومائتين (٢٧٣هـ)، وله أربع وستون سنة.

وقد تولَّى غسله محمّد بن علي القهرمان، وإبراهيم بن دينار الورّاق، وصلى عليه أخوه أبو بكر، ودفنه أبو بكر وأبو عبد الله أخواه، وابنه عبدُ الله^(١).

قال الحافظ ابن حجر: «وقيل: مات سنة خمس وسبعين»^(٢).

والأوّل هو الأصح، بل قال الإمام الذهبي: «وغلط من قال سنة خمس»^(٣).

وقد رثاه يحيى بن زكرياء الطرائقيّ بأبيات^(٤)؛ منها قوله [الوافر]:

أَيَا قَبْرِ ابْنِ مَاجَةَ غِثْتَ قَطْرًا مُلِثًا^(٥) بِالْعَدَاةِ وَبِالْعَشِيِّ

(١) انظر: (شروط الأئمة الستة) لمحمّد بن طاهر المقدسي (ص/٢٦)، (التدوين) (٥٠/٢)، (التقييد) (١٢٠/١ - ١٢١).

(٢) (تهذيب التهذيب) (٣٤٢/٨). وانظر: (فتح المغيـث) للسخاويّ (٣/٣٤١).

(٣) (تهذيب التهذيب) (٣٤٢/٨). وانظر: (سير أعلام النبلاء) (١٣/٢٧٩).

(٤) انظر: (التدوين) (٥٠/٢ - ٥١).

(٥) أي: دائماً لا ينقطع. انظر: (تهذيب اللّغة) للأزهريّ (ل ث ث) (٤٥/١٥).

فَقَدْ حُزَّتِ التُّقَى وَالْبِرَّ لَمَّا
 أَلَا يَا عَيْنُ جُودِي ثُمَّ جَدِّي
 أَبِي عَبْدَ الْإِلَهِ أَبِي الْبَرَايَا
 أَقُولُ لِمَقْلَتِي أَلَا ابْنِيَاءَهُ
 وَنَشْرٍ مَنَاقِبٍ كَثُرَتْ وَطَابَتْ
 كَمَا رثاه محمد بن الأسود القزويني بأبيات^(٣)، منها قوله [الوافر]:

لَقَدْ أَوْهَى دَعَائِمَ عَرْشِ عِلْمٍ
 وَخَابَ رَجَاءُ مَلْهُوفٍ كَثِيبٍ
 إِلَى قَوْلِهِ:

فَمَنْ يُرْجَى لِعِلْمٍ ثُمَّ حِفْظٍ
 وَمَنْ لِمُصَنَّفَاتٍ مُسْنَدَاتٍ
 أَيَا عَبْدَ الْإِلَهِ مَضَيْتَ فَرْدًا

بِشَرْحِ بَيْنٍ مِثْلُ ابْنِ مَاجَهٍ
 وَمُمْتَحَبَاتِهَا بَعْدَ ابْنِ مَاجَهٍ
 وَمَا خَلَفْتَ مِثْلَكَ يَا ابْنَ مَاجَهٍ



(١) يعني من البرية.

(٢) أي: عطوف عليهم. انظر: (الصَّحاح) للجوهري (ح د ب) (١/١٠٨).

(٣) انظر: (التدوين) (٢/٥١).

الفصل الثاني

سنن الإمام ابن ماجه

وفيه عشرة مباحث:

- | | |
|----------------|--|
| المبحث الأول: | التعريف بسنن الإمام ابن ماجه. |
| المبحث الثاني: | رواته. |
| المبحث الثالث: | زيادات أبي الحسن القطان. |
| المبحث الرابع: | عدد كتبه وأبوابه وأحاديثه. |
| المبحث الخامس: | مكانة «سنن ابن ماجه»، وثناء العلماء عليه. |
| المبحث السادس: | شرط الإمام ابن ماجه في «سننه». |
| المبحث السابع: | مرتبه بين كتب السنّة، وأسباب نزول مرتبته. |
| المبحث الثامن: | درجة أحاديث «سنن ابن ماجه»، وحكم زوائده، وعددها. |
| المبحث التاسع: | منهج الإمام ابن ماجه في «سننه». |
| المبحث العاشر: | عناية العلماء بسنن الإمام ابن ماجه. |

المبحث الأول

التعريف بسنن الإمام ابن ماجه

وفيه أربعة مطالب:

المطلب الأول

اسمُه وما اشتهر به

اشتهر كتاب الإمام ابن ماجه باسم (السُّنَن)، ويضاف إلى مؤلفه، فيقال: (سنن ابن ماجه)، وربما أطلق عليه بعضهم اسم (المسند)؛ وذلك باعتبار غالب ما فيه من الأحاديث؛ فإنها متصلة مرفوعة إلى النبي ﷺ، ومن هذا ما سبق في ترجمة تلميذه أحمد بن إبراهيم القزويني (٣٢٧هـ)، وقول الحافظ عبد الكريم الرافعي عنه: «وكتب مسنده بيده»^(١).

وقد ورد عن الإمام ابن ماجه تسميته لكتابه بـ(السنن)؛ وذلك فيما ذكره الذهبي عن ابن ماجه أنه قال: «عرضت هذه السنن على أبي زرعة، فنظر فيه... إلخ»^(٢).

وبهذا الاسم سمّاه عامّة العلماء الذين ذكروا كتابه أو عرفوا به؛ كأصحاب الفهارس والأثبات، والكتب في أسماء الفنون والمصنّفات^(٣).

(١) انظر: (ص/١٦).

(٢) انظر: (سير أعلام النبلاء) (٣٧٨/١٣). وانظر: (تاريخ دمشق) (٢٧١/٥٦).

(٣) انظر على سبيل المثال: (ثبت الوادي آشي) (ص/١١٧)، (برنامج المجاري) (ص/١١١)، (كشف الظنون) (١٤٠٠/٢)، (الرسالة المستطرفة) للكتاني (ص/١٢). =

المطلب الثاني

موضوعه والغرض من تصنيفه

كتاب (السنن) لابن ماجه، هو أحد كتب السنن التي رُتبت فيها الأحاديث على الأبواب الفقهيّة، وإن كانت المصادر لم تسعفنا ببيان سبب تأليفه، أو الغرض الذي قصده المصنّف من وضعه، إلّا أنّ عنوان الكتاب، وما فيه من كتب وأبواب يشعر بأنّ موضوعه هو أحاديث الأحكام التي يستدل بها الفقهاء؛ فكأنّ الإمام ابن ماجه قصد جمع تلك الأحاديث لأهل بلده، على سبيل الاختصار مع تجنّب التكرار، كما جمع غيره من الأئمّة تلك الأحاديث لأهل بلادهم، أو لمن سألهم جمعها من طلابهم، ووجود بعض الكتب الأخرى؛ ككتاب الأدب، وكتاب الفتن، ونحوهما، لا يعكّر على ما ذكرناه؛ لأن العبرة بالغالب، ولوقوع مثل هذا في غيره من كتب السنن، التي لم يختلف في كون موضوعها جمع أحاديث الأحكام؛ كسنن أبي داود وغيره.

ويشهد لهذا ما ذكره الحافظ أبو الفضل محمّد بن طاهر؛ حيث قال: «وهذا الكتاب وإن لم يشتهر عند أكثر الفقهاء؛ فإنّ له بالري وما والاها من ديار الجبل، وقوهستان، ومازندران، وطبرستان، شأن عظيم، عليه اعتمادهم، وله عندهم طرق كثيرة»^(١).

وقال ابن الأثير: «كتابه كتاب مفيد، قوي النفع في الفقه»^(٢).

* * *

= ثم وجدت الوادي آشي أطلق عليه في (ثبته) (ص/٥٤٦) اسم: (سنن المصطفى ﷺ)، والله أعلم.

(١) انظر: (التقييد) (١/١٢٠).

(٢) انظر: (الحطة) (ص/١٢٢).

المطلب الثالث

مميزات كتاب السنن

يمكن أن نجمل ميزات كتاب (السنن) لابن ماجه في أربعة أمور:

الأول: أنه ترجم لأبواب كتابه بعناوين تجمع بين الدقة والإيجاز، فضلاً عن حسن الترتيب؛ قال الحافظ ابن كثير رحمته الله: «وهو كتاب مفيد، قويُّ التَّبْوِيْب في الفقه»^(١).

الثاني: كثرة زوائده على ما ورد في الكتب الخمسة؛ قال الحافظ ابن حجر رحمته الله: «وإنَّما عدل ابن طاهر ومن تبعه عن عدِّ الموطأ إلى عدِّ ابن ماجه؛ لكون زيادات الموطأ على الكتب الخمسة من الأحاديث المرفوعة يسيرة جدًّا، بخلاف ابن ماجه؛ فإنَّ زياداته أضعافُ زياداتِ الموطأ»^(٢).

الثالث: أنه يسرد الأحاديث باختصار من غير تكرار في الغالب؛ قال ابن طاهر رحمته الله: «ولعمري إنَّ كتاب أبي عبد الله ابن ماجه من نظر فيه علم مزية الرجل من: حسن الترتيب، وغزارة الأبواب، وقلة الأحاديث، وترك التكرار...»^(٣).

وقال صديق حسن خان القنوجي رحمته الله: «وفي الواقع: الذي فيه من حسن الترتيب، وسرد الأحاديث بالاختصار من غير تكرار، ليس في أحد من الكتب»^(٤).

الرابع: أنه جعل الكتاب للأحاديث المجردة، وأخلاه من الموقوفات والمقطوعات إلا المقدمة؛ فقد ذكر فيها شيئاً من ذلك، كما أنه يذكر

(١) (اختصار علوم الحديث) (١/٦٦٠).

(٢) (النكت على ابن الصلاح) (١/٤٨٧).

(٣) انظر: (التقييد) (١/١٢٠).

(٤) (الحطة) (ص/٢٢١).

الحديث ولا يعقّب عليه بشيء غالباً؛ لا شرحاً ولا كلاماً على الأحاديث؛ فكأنّه جعله خالصاً لأقواله ﷺ^(١).

المطلب الرابع

مقدمة كتاب السنن

ابتدأ الإمام ابن ماجه ﷺ كتابه بمقدمة عظيمة في السنّة ووجوب اتّباعها - واتّباع سنّة الخلفاء الرّاشدين -، والرّدّ على من أنكرها، أو شكّك في الأخذ بها في أصول الدّين وفروعه، كما ضمّن لها أبواباً في التحذير من البدعة، والرّدّ على أهل البدع والأهواء؛ كالخوارج والجهميّة وغيرهما من الطّوائف المخالفة لأهل السنّة والجماعة، وأبواباً في فضائل الصحابة ﷺ، وبيان منزلتهم وعظيم مكانتهم في الدّين، ثمّ ختمها بأبواب في طلب العلم والعمل به^(٢).

وقد أحسن في ذلك وأجاد؛ فإنّ هذه المقدّمة بمثابة النّصيحة بين يدي كتابه لطلّاب العلم، بضرورة العمل بما يسمعون ويكتبون من الحديث، وأنّ المقصود من الحديث ليس مجرد روايته وسماعه؛ بل المقصود العمل بما فيه من العقائد والأحكام والآداب، وإلاّ كان طلب الحديث وسماعه حجّة يوم القيامة على صاحبه.

وهذه المقدّمة ممّا تميّز به كتابه على سائر الكتب السنّة، وإن كان الإمام مسلم ﷺ قد قدّم لكتابه بمقدمة أيضاً، إلاّ أنّ مقدّمة مسلم ضمّنها

(١) انظر: (الرسالة المستطرفة) (ص/١٢ - ١٣).

(٢) ولأهميّة ما اشتملت عليه هذه المقدّمة من المباحث العقديّة، وكثرتها = فقد قدّمت فيها أطروحتان علميّتان، في مرحلة الماجستير بجامعة الإمام محمّد بن سعود الإسلاميّة بالرياض، سنة: (١٤١٦، ١٤١٨هـ)، من الباحثين: وليد بسيوني، وطارق الحوّاس، بعنوان: (مسائل العقيدة في سنن ابن ماجه)، تناول كلّ باحث منهما قسمًا من تلك المسائل.

سبب تأليفه، وشرطه في كتابه، وغير ذلك من المباحث العلميّة^(١)، وأمّا مقدّمة ابن ماجه: فهي فيما يجب على المسلم عمومًا وطالب الحديث خصوصًا أن يعتقده ويعمل به؛ فهي مقدّمة عقديّة تربويّة، وإلى هذه المقدّمة أشار الحافظ ابن كثير رَحِمَهُ اللهُ بقوله - فيما سبق نقله عنه -^(٢): «صاحب كتاب السنن المشهورة، وهي دالّة على عمله وعلمه، وتبحّره واطّلاعه، واتّباعه للسنة في الأصول والفروع».



(١) انظر: (المدخل إلى صحيح مسلم) (ص/٤٩).

(٢) انظر: (المبحث الثامن: مكانته العلميّة وثناء العلماء عليه).

المبحث الثاني

رواته

ذكر الرافعي رحمته الله أربعة من المشهورين برواية (سنن ابن ماجه)، وهم: أبو الحسن ابن القطان، وسليمان بن يزيد القزويني، وأبو جعفر محمد بن عيسى المطوعي، وأبو بكر حامد بن ليثويه الأبهريان^(١).

وزاد عليه الحافظ ابن حجر رحمته الله راويين آخرين؛ فقال: «ومن الرواة عنه: سعدون^(٢)، وإبراهيم بن دينار^(٣)»^(٤).

فهؤلاء ستة من رواة السنن لابن ماجه، وأشهرهم الأول، وهو أبو الحسن علي بن إبراهيم بن سلمة القزويني القطان (٣٤٥هـ)، ومن طريقه يروى الكتاب منذ أزمان متقدمة.

قال الشيخ محمد مصطفى الأعظمي: «لكنه يبدو أن الكتاب لم يشتهر إلا عن طريق الحافظ أبي الحسن القطان، وبقيّة الروايات لهذا الكتاب اندثرت في وقت مبكر.

وكتب الأثبات والفهارس المتداولة لا تذكر رواية هذا الكتاب إلا عن طريق أبي الحسن القطان فقط^(٥). ولهذا قال صديق حسن خان - عن

(١) (التدوين) (٤٩/٢ - ٥٠).

(٢) هو سعد بن محمد البروجردي. انظر: (نزهة الألباب) لابن حجر (٣٣٦/١).

(٣) هو الجوسقي الوراق الهمداني. انظر: (نزهة الألباب) (٢٨٨/٢).

(٤) (تهذيب التهذيب) (٤٦٨/٩).

(٥) مقدمة سنن ابن ماجه (١٨/١). وانظر: (الإمام ابن ماجه) للنعمانّي (ص/٢٨٤).

أبي الحسن القَطَّان - : «صاحب رواية سننه»^(١).

ويحسن التنبية هنا إلى أن هذه الروايات بينها شيء من التفاوت في الأحاديث؛ فقد ذكر الإمام المزي بعض الزيادات في رواية ابن دينار على رواية غيره^(٢)، وذكر الحافظ ابن حجر أنه وقف على نسخة صحيحة مجودة من رواية سعدون عن ابن ماجه، وفيها عدة أحاديث في الطهارة لم يرها في رواية غيره^(٣).

هذا؛ ولأبي الحسن القَطَّان زيادات من روايته على (سنن ابن ماجه)، قال الحافظ ابن نقطة: «حدّث بكتاب السنن لأبي عبد الله، وله فيها زيادات عن جماعة من شيوخه»^(٤)، كما أنّ له في السنن كلاماً في تعليل بعض الأحاديث، قال الإمام الذهبي: «وفي غضون كتابه أحاديث يُعلِّها صاحبه الحافظ أبو الحسن ابن القطان»^(٥).

ولأهميّة زيادات أبي الحسن القَطَّان على (سنن ابن ماجه) = أفردتها في المبحث التالي.



(١) (الحطّة) (ص/٢٥٦).

(٢) انظر: (تحفة الأشراف) (١١/٣٧٤/ح: ١٦٠٠١).

(٣) انظر: (النكت الظراف على الأطراف) (٤/٣٥/ح: ٤٥١١).

(٤) (التقييد) (١/٤٠١).

(٥) (السير) (١٣/٧٩).

المبحث الثالث

زيادات أبي الحسن القطان^(١)

وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول

التعريف بزيادات أبي الحسن القطان

الحافظ أبو الحسن القطان (٣٤٥هـ) رَحِمَهُ اللهُ مِمَّنْ سَمِعَ من الإمام ابن ماجه (سننه) ومن طريقه - اليوم - يتصل الإسناد؛ كما سبق ذكره، وكان عند روايته (سنن ابن ماجه) لطلابه ربّما كان عنده للحديث الذي يرويّه لهم من السنن إسناد آخر عال من غير طريق ابن ماجه، يلتقي معه في شيخه أو من دونه، فتراه يسوق إسناده العالي^(٢) عقب روايته لحديث ابن ماجه، وهنا يروي الراوي عنه تلك الزيادات مضمومة إلى أحاديث السنن نفسها، وهذا منه رَحِمَهُ اللهُ يشبه عمل أصحاب المستخرجات.

وربما زاد حديثاً مستقلاً بإسناده ومنتنه؛ بلفظ حديث ابن ماجه أو بنحوه، وهذا قليل^(٣).

ويجد المطالع للسنن تلك الزيادات بنوعيتها مصدرة بقوله: «قال أبو الحسن»، أو: «قال القطان»، أو: «قال أبو الحسن بن سلمة»، أو: «قال

(١) انظر: (زيادات أبي الحسن القطان على سنن ابن ماجه) للدكتور/ مسفر الدميني.

(٢) قال الذهبي في (تاريخ الإسلام) (٣٣١/٢٥): «قد علا في سنن ابن ماجه أماكن».

(٣) انظر مثاله في الحديث (٤٥١) من طبعة محمد فؤاد عبد الباقي، وسيأتي قريباً.

أبو الحسن القطان»، وربّما لم تصدّر بنحو ذلك.

وأكثر الزيادات وقعت في كتاب الطهارة حيث بلغ عددها فيه خمسًا وعشرين (٢٥) زيادة، يليه المقدمة وفيها تسع (٩) زيادات، ثم الصلاة وفيها ثلاث (٣) زيادات؛ يليها الزهد وفيه اثنتان.

وقد روى أبو الحسن أكثر تلك الزيادات عن أبي حاتم الرازي؛ حيث روى عنه اثنين وعشرين (٢٢) حديثًا، يليه: إبراهيم بن نصر روى عنه سبعة (٧) أحاديث، ثم حازم بن يحيى ثلاثة (٣) أحاديث.

وتعرف هذه الزيادات بأحد أمرين:

الأول: وهو الغالب تصديرها بقوله: «قال أبو الحسن بن سلمة»، أو: «قال أبو الحسن القطان»، أو: «قال أبو الحسن»، أو: «قال القطان».

الثاني: أن يكون الراوي المصدّر به الإسناد ليس من شيوخ ابن ماجه؛ إمّا مطلقًا - جزمًا - مثل: جعفر بن أحمد بن عمر، وإبراهيم بن نصر، أو على الاحتمال مثل: أبي يحيى الزعفراني، وإمّا أن ابن ماجه لم يرو عنه في السنن، وإنمّا روى عنه في غيرها كأبي حاتم الرازي؛ حيث روى عنه في التفسير دون السنن^(١).

* * *

(١) تنبيه: الناظر في صنيع الأستاذ محمد فؤاد عبد الباقي، والدكتور محمد مصطفى الأعظمي عند طبع كل منهما للكتاب، لا يجد عندهما تمييزًا لهذه الزيادات عن الأصل؛ لذا ينبغي لطالب العلم التنبّه لذلك.

المطلب الثاني

عدد الزيادات وأنواعها

بلغ عدد هذه الزيادات أربعًا وأربعين (٤٤) زيادة؛ وأكثر هذه الزيادات هي من باب الاستخراج الذي سبقت الإشارة إليه، ومنها ما رواه أبو الحسن بأكثر من إسناد^(١)، وإحدى هذه الزيادات كلام للشافعي رحمته الله بين فيها العلة من الغسل من بول الجارية دون الغلام.

قال أبو الحسن بن سلمة: حدثنا أحمد بن موسى بن معقل، ثنا أبو اليمان المصري قال: سألت الشافعي عن حديث النبي ﷺ: «يرش من بول الغلام، ويغسل من بول الجارية»، والماءان جميعًا واحد؟ قال: لأن بول الغلام من الماء والطين، وبول الجارية من اللحم والدم، ثم قال لي: فهمت؟ أو قال: لقنت؟ قلت: لا! قال: إن الله تعالى لما خلق آدم خلقت حواء من ضلعه القصير، فصار بول الغلام من الماء والطين، وصار بول الجارية من اللحم والدم، قال: قال لي: فهمت؟ قلت: نعم، قال لي: نفعلك الله به^(٢)

وزيادة أخرى هي تفسير لفظة غريبة في أحد الأحاديث؛ وهي قوله: «قال أبو الحسن القطان: العلابي: العصب»^(٣).

* * *

(١) انظر على سبيل المثال: زيادته تحت (ح٢٤٤).

(٢) انظر: (سنن ابن ماجه) (ح٥٢٥). (٣) انظر: (سنن ابن ماجه) (ح٢٨٠٧).

المطلب الثالث

الفوائد الحديثية في هذه الزيادات

أما الفوائد الحديثية في هذه الزيادات؛ فيمكن تلخيصها فيما يلي:

أولاً: من حيث الزيادات في الألفاظ:

وهذه قليلة؛ ففي أكثر الأسانيد أحال على متن ابن ماجه بقوله: «فذكر نحوه»، أو: «مثله»، وأشار في بعض المواضع إلى اختلاف يسير في لفظ روايته عن رواية ابن ماجه؛ ففي الحديث (٢٤٥٨) كان لفظ ابن ماجه: «فالتفت إلى النبي ﷺ فقال: اشكمت دَرْدَ».

قال القطان: «فذكر نحوه، وقال فيه: اشكمت درد؛ يعني: تشتكي بطنك بالفارسية».

وفي الحديث (٤١٧٢) كان لفظ ابن ماجه: «اذهب فخذ بأذن خيرها»، ولفظ القطان: «بأذن خيرها شاة».

وفي الحديث (٢٧٢٣) فائدة جيدة؛ حيث كانت رواية ابن ماجه على الشك في أحد الألفاظ، بينما رواية القطان بالجزم؛ ففي لفظ ابن ماجه: «سمعت النبي ﷺ أتى بفريضة فيها جدٌ، فأعطاه ثلثاً، أو سدساً»، وفي لفظ القطان: «قضى رسول الله ﷺ في جدٍ كان فينا بالسدس».

وفي هذه الأمثلة دليل على دقته في سياق الألفاظ، وإشارته إلى الاختلاف فيها ولو كان يسيراً، وكذا إلى الزيادة والنقص بين روايته في زيادته، وبين رواية ابن ماجه.

ومن زياداته في أثناء سياق أحد الأسانيد: ما جاء في الحديث (٢٥٦) من توثيق أحد الرواة ممّا لم يرد في إسناده ابن ماجه، حيث روى بإسناده إلى ابن نمير عن معاوية النصري وكان ثقة، ثم ذكر الحديث نحوه بإسناده.

أما الأحاديث التي ساقها أبو الحسن القطان بأسانيدھا ومتونها، ولم يُحل فيها على متون ابن ماجه؛ فهي أربعة:

الأول: قال أبو الحسن بن سلمة: وحدثنا أبو سعد عمير بن مرداس الدونقي، ثنا عبد الرحمن بن إبراهيم أبو يحيى البصري، ثنا ابن لهيعة، عن أبي الزبير، عن جابر أنه سمع أبا سعيد الخدري يقول: إنَّ رسول الله ﷺ نهاني أن أشرب قائمًا، وأن أبول مستقبل القبلة.

متن ابن ماجه: ... أنه شهد على رسول الله ﷺ أنه نهى أن نستقبل القبلة بغائط أو ببول^(١).

ولعلَّه ساق متنه للاختلاف بين اللفظين، لأنَّ في متن حديثه ما ليس في متن حديث ابن ماجه، وهو النهي عن الشرب قائمًا.

الثاني: قال القطان: حدثنا أبو حاتم، ثنا عبد المؤمن بن علي، ثنا عبد السلام بن حرب، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة رضي الله عنها قالت: قال رسول الله ﷺ: «ويلٌ للأعقاب من النار».

ومتن ابن ماجه من طريق عائشة وقع بعد زيادة ابن القطان هذه، لكنَّه بلفظ: «ويلٌ للعراقيب من النار»^(٢).

الثالث: قال أبو الحسن: وثنا أبو حاتم، ثنا هشام بن عمار، ثنا إسماعيل بن عياش، ثنا موسى بن عقبة، عن نافع، عن ابن عمر، قال: قال رسول الله ﷺ: «لا يقرأ الجنبُ والحائضُ شيئًا من القرآن».

ولفظ حديث ابن ماجه: «لا يقرأ القرآن الجنبُ، ولا الحائضُ»^(٣).

(١) انظر: (سنن ابن ماجه) (ح ٣٢٠ - ٣٢١).

(٢) انظر: (السنن) (ح ٤٥١ - ٤٥٢).

(٣) انظر: (السنن) (ح ٥٩٥ - ٥٩٦).

الرابع: قال أبو الحسن القطان: حدثنا إبراهيم بن نصر، ثنا هذبة بن خالد، ثنا سهيل بن أبي حزم، عن ثابت، عن أنس، أن رسول الله ﷺ قال في هذه الآية: ﴿هُوَ أَهْلُ النَّقْوَى وَأَهْلُ الْمَعْرِفَةِ﴾ [المدر: ٥٦]، قال رسول الله ﷺ: «قال ربكم: أنا أهل أن أتقى؛ فلا يشرك بي غيري، وأنا أهل لمن اتقى أن يشرك بي أن أغفر له».

أما لفظ ابن ماجه فهو: أن رسول الله ﷺ قرأ (أو تلا) هذه الآية: ﴿هُوَ أَهْلُ النَّقْوَى وَأَهْلُ الْمَعْرِفَةِ﴾ [المدر: ٥٦] فقال: «قال الله ﷻ: أنا أهل أن أتقى فلا يجعل معي إله آخر؛ فمن اتقى أن يجعل معي إلهاً آخر فأنا أهل أن أغفر له»^(١).

ثانيًا: من حيث الصَّحَّةُ والضعفُ:

فائدة الزيادات في هذا نادرة؛ حيث لم تجبر حديثًا ضعيفًا رواه ابن ماجه^(٢)، بل على العكس من ذلك؛ فقد وجدت أحاديث ابن ماجه - في مواضع - صحيحة الأسانيد أو حسنة، بينما زيادات أبي الحسن القطان على تلك الأحاديث نفسها جاءت ضعيفة، ومن ذلك:

١ - الحديث (٢٣٧): فقد روى ابن ماجه حديثه عن إسماعيل بن أبي كريمة الحرّاني، ثنا محمد بن سلمة، عن أبي عبد الرحيم، حدثني زيد بن أبي أنيسة، عن زيد بن أسلم، عن عبد الله بن أبي قتادة، عن أبيه... الحديث، وهذا إسناد صحيح، بينما رواه القطان عن أبي حاتم، ثنا محمد بن يزيد بن سنان الرّهاوي، ثنا يزيد بن سنان - يعني أباه -، حدثني زيد بن أبي أنيسة، عن فليح بن سليمان، عن زيد بن أسلم، عن

(١) انظر: (السنن) (ح ٤٢٩٩).

(٢) ويستثنى من هذا الحديث رقم (٢٧٢٢)؛ فإنه محلّ بحث ونظر؛ فقد ذكره الشيخ الألباني في (صحيح سنن ابن ماجه) (ح/٢٢٠١)، وقال: «صحيح بما بعده»، ثم ساق حديث أبي الحسن القطان، والله أعلم.

عبد الله بن أبي قتادة، عن أبيه... الحديث.

وفي إسناد القطان هنا راويان ضعيفان؛ هما: محمد بن يزيد بن سنان الرهاوي، وأبوه، ولعله ذكر إسناد هذا لفائدة مهمة - لو كان إسنادها صحيحًا - هي: زيادة راو بين زيد بن أسلم وزيد بن أبي أنيسة، هو: فليح بن سليمان، لكن لضعف إسناد أبي الحسن المتضمن لهذه الزيادة في الإسناد كان الحكم للرواية الناقصة لصحة إسنادها لا لروايته المزيدة لضعفها.

٢ - الحديث (١٣٠٣): فقد روى ابن ماجه حديث قيس بن سعد: «ما كان شيء على عهد رسول الله ﷺ إلا وقد رأيته...» عن محمد بن يحيى، ثنا أبو نعيم، عن إسرائيل، عن أبي إسحاق، عن عامر، عنه. ورواه أبو الحسن القطان فقال: ثنا ابن ديزيل، ثنا آدم، ثنا شيبان، عن جابر، عن عامر، (ح) وحدثنا إسرائيل عن جابر. وحدثنا إبراهيم بن نصر، ثنا أبو نعيم، ثنا شريك، عن أبي إسحاق، عن عامر بنحوه.

وقال البوصيري - معلقًا على حديث ابن ماجه وزيادات القطان بأسانيدھا الثلاثة -: «إسناد حديث قيس بن سعد الأول صحيح رجاله ثقات، وأما طرق القطان: فالأولى والثانية مدارهما على جابر، وهو الجعفي وقد اتهم، والثالثة أولى من الأولىين»^(١).

ثالثًا: من حيث علو الإسناد:

فهو أمرٌ متحققٌ في أكثرها؛ إمَّا بدرجةٍ واحدةٍ؛ كما هو الغالب، وإمَّا بدرجتين^(٢).

(١) (مصباح الزجاجة) (ص/١٥٤).

(٢) المراد بالعلو بدرجته: أن يكون إسناد رواية أبي الحسن القطان من غير طريق ابن ماجه أنقص براو واحد ممَّا لو رواه من طريق ابن ماجه؛ فإن كان إسنادُه أنقص =

ومن أمثله: ما وقع في الحديث (١٣٠٣) السابق قريباً؛ فقد رواه ابن ماجه عن محمد بن يحيى، ثنا أبو نعيم، عن إسرائيل، عن أبي إسحاق، عن، عامر، عن قيس بن سعد.

ورواه أبو الحسن القطان فقال: ثنا ابن ديزيل، ثنا آدم، ثنا شيبان، عن جابر، عن عامر به.

فبينه وبين عامر أربعة رواة، ولو رواه من طريق ابن ماجه لكان بينه وبين عامر خمسة رواة؛ فصارت روايته أعلى مما لو رواه من طريق ابن ماجه؛ لكونها أنقص براوٍ.



المبحث الرابع

عدد كتبه وأبوابه وأحاديثه

رتّب الإمام ابن ماجه (سننه) على الكتب والأبواب؛ فيذكر الكتاب، ويذكر تحت كلّ كتاب أبواباً، وبدأ كتابه بمقدمة في السنّة، ثمّ ذكر الكتب الفقهيّة؛ فبدأ بالطهارة، ثم الصلاة، ثم الصيام، ثم الزكاة، ثم ذكر أربعة عشر كتاباً في المعاملات، ثم كتاب الحج، وختم كتابه بكتاب الزهد.

وقد ذكر الحافظ أبو بكر ابن نقطة عن أبي الحسن القطان أنّه قال: «جملة كتاب السنن - وهو اثنان وثلاثون كتاباً - فيها ألف باب وخمسمائة باب، فمن جملة الأبواب أربعة آلاف حديث»^(١).

وقال الذهبي: «وعدد كتب سنن ابن ماجه اثنان وثلاثون كتاباً»^(٢).

وهذا الإحصاء يخالف ما ذكره الأستاذ محمّد فؤاد عبد الباقي؛ حيث بلغ عدد الأحاديث عنده (٤٣٤١) حديثاً، وبلغ عدد الكتب (٣٧) كتاباً، وعدد الأبواب (١٥١٥) باباً^(٣)، كما يخالف عدد الأحاديث في طبعة محمّد مصطفى الأعظمي؛ حيث بلغ عددها عنده (٤٣٩٧) حديثاً؛ بما

(١) (التقييد) (١/١٢٠).

(٢) (سير أعلام النبلاء) (١٣/٢٨٠). وانظر: (البداية والنهاية) (١١/٥٢)، (طبقات علماء الحديث) (٢/٣٤٢) لابن عبد الهادي.

(٣) انظر: (خاتمة السنن) (٢/١٥١٩).

فيها من زيادات أبي الحسن القطان^(١).

ولعلّ هذا الاختلاف يرجع إلى الاختلاف في الروايات، الذي يترتب عليه - غالباً - اختلاف في النسخ، وقد سبق عن الحافظ ابن حجر، أن في رواية سعدون في كتاب الطهارة أحاديث لم يرها في رواية غيره.

وإذا تذكرنا طريقة ابن ماجه، وأنه يورد في كلّ باب حديثاً أو حديثين غالباً = علمنا أن الاختلاف في الأحاديث، سترتب عليه حتماً اختلاف في الأبواب، ويحتمل أن يكون أبو الحسن القطان لم يدخل (مقدمة سنن ابن ماجه) ضمن الأحاديث التي أحصاها، ولو أسقطنا أحاديث هذه المقدمة، ومجموعها (٢٦٦) حديثاً: - لم يبق بين العدد الذي ذكره محمد فؤاد عبد الباقي، والعدد الذي ذكره أبو الحسن القطان، سوى (٧٥) حديثاً، على أن تعبير ابن القطان بقوله: «وجملة ما فيها» يشعر بأنه لم يحصها إحصاءً دقيقاً من أوّل الكتاب إلى آخره.

وكذا يقال بالنسبة للأبواب؛ فالفرق بين عدد الأبواب عند محمد فؤاد، وعددها عند أبي الحسن القطان هو: (١٥) باباً، علماً بأن الأوّل عدّ ضمن المقدمة (٢٤) باباً.

وأما الاختلاف في عدد الكتب بين ما ذكره أبو الحسن القطان والذهبي؛ وهو (٣٢) باباً، وما ذكره الأستاذ محمد فؤاد؛ وهو (٣٧) باباً؛ فلعلّه يرجع أيضاً إلى اختلاف الروايات، الذي ذكرناه أولاً، والله أعلم^(٢).

(١) انظر: (مقدمة السنن) (١٩/١).

(٢) انظر: (بحوث في تاريخ السنة) لأكرم ضياء العمري (ص/٣٤٦)، (دراسة حول قول أبي زرعة في سنن ابن ماجه) لسعدي الهاشمي (ص/٣ - ٤) (بحث ضمن مجلة الجامعة الإسلامية بالمدينة: العدد: ٤٧ - ٤٨).

ثم رأيت الشيخ محمد مصطفى الأعظمي قد تعقب الأستاذ محمد فؤاد عبد الباقي؛ فقال: «لا أدري علام استند الأستاذ فؤاد عبد الباقي؛ فقد خالف في عدّ الكتب الذهبي، بل خالف أبا الحسن القطان صاحب ابن ماجه وراوي كتابه! يبدو لي أنه اعتمد على رأي المستشرقين فنسك وغيره الذين اشتغلوا بتأليف (المعجم المفهرس لألفاظ الحديث).

وبمقابلة مخطوطتنا مع طبعة فؤاد عبد الباقي للكتاب نفسه: تبين أنه لا توجد في المخطوطة عناوين أبواب الهبات والصدقات والرُّهون والشُّفعة واللُّقطة والعِتق، بل كلّ هذه الأبواب والكتب داخله ضمن أبواب الأحكام.

وعلى هذا إن اعتبرنا (المقدمة) كتاباً فيصير عدد كتبه اثنين وثلاثين كتاباً. والأمر الآخر الذي لا بد من ملاحظته: أنّ المخطوطة المشار إليها لا تستعمل تعبیر الكتب، بل تستعمل الأبواب دوماً، اللهم إلا في موضع واحد، وهو كتاب اللباس^(١).

وهذا كلامٌ نفيسٌ، وبه يتّضح سبب الخلاف في عدد الكتب، وأنه خلاف حدث في الأعصار المتأخرة، ولم يعرفه الحفاظ في القرون الأولى، وقد نظرت في بعض النسخ التي لم يرجع إليها الشيخ الأعظمي؛ كنسخة الخزانة التيمورية بدار الكتب المصرية، وهي من أصح النسخ^(٢)؛ فوجدت الأمر كما ذكر - جزاه الله خيراً -.



(١) مقدمة سنن ابن ماجه (١٩/١).

(٢) انظر ما سيأتي من الكلام على بعض نسخه في: «مبحث عناية العلماء بسنن الإمام ابن ماجه».

المبحث الخامس

مكانة «سنن ابن ماجه»، وثناء العلماء عليه

كتاب السنن لابن ماجه أحد دواوين الإسلام وأصول السنّة، التي انتشرت في النَّاس، وتلقّتها الأُمَّة بالقبول؛ ولهذا فقد أثنى على كتابه غير واحد من العلماء الفحول، وتتابعَت كلماتهم في بيان مكانته، وفيما يلي طائفةٌ من أقوالهم:

- قال الحافظ أبو الفضل ابنُ طاهرٍ المقدسيّ: «وهذا الكتاب وإن لم يشتهر عند أكثر الفقهاء؛ فإنَّ له بالرَّيِّ وما والاها من ديار الجبل، وقُوهِسْتان، ومازَنْدِران، وطَبْرِسْتان، شأنٌ عظيمٌ، عليه اعتمادهم، وله عندهم طرق كثيرة، وقد ذكر له في تاريخ قزوین ما يعرف به الجاهل قدره ومنزلته»^(١).

- وقال الحافظُ عبدالكريمُ الرافعيّ: «ويُقرَن سننُه بالصَّحيحين، وسنن أبي داود، والنسائيّ، وجامع الترمذيّ، وسمعت والدي رَحِمَهُ اللهُ يقول: عرض كتاب السنن لابن ماجه على أبي زرعة الرازي فاستحسنه»^(٢).

- وقال الإمام ابن دقيق العيد: «الكتابُ كتابٌ حسنٌ، كثيرُ الفائدة،

(١) انظر: (التقييد) (١/١٢٠).

(٢) (التدوين في أخبار قزوین) (٢/٤٩). وكلام أبي زرعة الذي أشار إليه هو قوله - فيما رُوي عنه -: «أظنَّ إنَّ وقع هذا في أيدي الناس تعطلت هذه الجوامع أو أكثرها». وهذه الكلمة لم أَوْردها في أقوال العلماء في الثناء على الكتاب؛ لأنها لا تصح عنه؛ كما سيأتي بيانه في مطلب: «أسباب نزول مرتبته».

لَهُ إِعَانَةٌ عَلَى مَعْرِفَةِ أَحَادِيثِ الْأَبْوَابِ لِمَنْ يَقْصِدُهَا»^(١).

- وقال الإمام الذَّهَبِيُّ: «سَنَّ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ كِتَابَ حَسَنٍ، لَوْلَا مَا كَدَّرَهُ مِنْ أَحَادِيثَ وَاهِيَةٍ لَيْسَتْ بِالكَثِيرَةِ»^(٢).

- وقال الحافظُ ابْنُ كَثِيرٍ: «وَهُوَ كِتَابٌ مُفِيدٌ، قَوِيُّ التَّبْوِيْبِ فِي الْفَقْهِ»^(٣).

- وقال الحافظُ ابْنُ حَجَرٍ: «وَكِتَابُهُ فِي السُّنَنِ جَامِعٌ جَيِّدٌ، كَثِيرُ الْأَبْوَابِ وَالْغَرَائِبِ»^(٤).

- وقال العَلَّامةُ صَدِيقُ حَسَنِ خَانَ: «وَفِي الْوَاقِعِ الَّذِي فِيهِ مِنْ حَسَنِ التَّرْتِيبِ، وَسَرْدِ الْأَحَادِيثِ بِالِاخْتِصَارِ مِنْ غَيْرِ تَكَرُّارٍ لَيْسَ فِي أَحَدٍ مِنَ الْكُتُبِ»^(٥).

هذه بعض أقوال العلماء في الثناء على الكتاب، وهي كافية في الدلالة على أهميته، وعظيم منزلته.



(١) (شرح الإمام) (١/١٤٤).

(٢) (تذكرة الحفاظ) (٢/٦٣٦).

(٣) (اختصار علوم الحديث) (٢/٦٦٠).

(٤) (تهذيب التهذيب) (٣/٧٣٧).

(٥) (الحطّة) (ص/٢٥٦).

المبحث السادس

شرط الإمام ابن ماجه في «سننه»

الإمام ابن ماجه رحمه الله لم يبين شرطه في هذا الكتاب، كما بيّنه أبو داود والترمذي وغيرهما، ولكن يظهر من صنيعه في كتابه أنه قصد جمع أحاديث الأحكام التي يحتج بها الفقهاء، على سبيل الاختصار، من غير اشتراط للصحة^(١).

وأما شرطه في الرجال: فهو وإن أخرج للطبقة الأولى والطبقة الثانية من طبقات الرواة عن المكثرين من الأئمة، إلا أنه يكثّر من التّخريج للرواة من الطبقة الثالثة والطبقة الرابعة منهم.

وقد بين هذه المسألة أتم بيان الحافظ أبو بكر الحازمي (٥٨٤هـ) رحمه الله بقوله: «ثم اعلم أنّ لهؤلاء الأئمة مذهباً في كيفية استنباط مخارج الحديث، نشير إليها على سبيل الإيجاز، وذلك أنّ مذهب من يخرج الصحيح أن يعتبر حال الراوي العدل في مشايخه، وفيمن روى عنهم، وهم ثقات أيضاً، وحديثه عن بعضهم صحيح ثابت يلزمه إخرجه، وعن بعضهم مدخول لا يصلح إخرجه إلا في الشواهد والمتابعات، وهذا باب فيه غموض، وطريقه معرفة طبقات الرواة عن راوي الأصل، ومراتب مداركهم، ولنوضح ذلك بمثال:

وهو أن نعلم مثلاً أنّ أصحاب الزُّهري على خمس طبقات متفاوتة،

(١) انظر ما سبق في مطلب: «موضوعه والغرض من تصنيفه».

ولكل طبقة منها مزية على التي تليها وتفاوت.

فمن كان في الطبقة الأولى: فهو الغاية في الصّحة، وهو غاية «مقصد البخاري».

والطبقة الثانية: شاركت الأولى في العدالة، غير أنّ الأولى جمعت بين الحفظ والإتقان، وبين طول الملازمة للزّهري حتّى كان منهم من يُزامله في السفر ويلازمه في الحضر، والثانية لم تلازم الزّهري إلا مدّة يسيرة؛ فلم تمارس حديثه، وكانوا في الإتقان دون الطبقة الأولى، وهم «شرط مسلم».

والطبقة الثالثة: جماعة لزموا الزّهري مثل أهل الطبقة الأولى، غير أنّهم لم يسلموا عن غوائل الجرح؛ فهم بين الرّد والقبول، وهم «شرط أبي داود والنسوي».

والطبقة الرابعة: قوم شاركوا أهل الطبقة الثالثة في الجرح والتعديل وتفرّدوا بقلّة ممارستهم لحديث الزّهري؛ لأنّهم لم يصاحبوا الزّهري كثيراً، وهم «شرط أبي عيسى»^(١).

ولم يكتفِ الإمام ابن ماجه رَحِمَهُ اللهُ بالتّخريج لهاتين الطبقتين؛ بل نزل إلى أحاديث الطبقة الخامسة: وهم الضعفاء والمتروكون والمجاهيل، إذا لم يجد في الباب غيرهم، وقد ذكر هذه الطبقة الحازميّ، وعبر عنها الحافظ ابن رجب رَحِمَهُ اللهُ بقوله:

«الطبقة الخامسة: قوم من المتروكين والمجهولين؛ كالحكم الأيلي، وعبد القدوس بن حبيب، ومحمّد بن سعيد المصلوب، وبحر السّقاء، ونحوهم؛ فلم يخرج لهم الترمذي، ولا أبو داود، ولا النسائي، ويخرّج

(١) (شروط الأئمة الخمسة) (ص/٤٣ - ٤٤).

لبعضهم ابن ماجه، ومن هنا نزلت درجة كتابه عن بقیة الكتب، ولم يعدّه من الكتب المعتمدة إلا طائفة من المتأخرين^(١).

ولكن يجدر التنبيه إلى أنّ الإمام ابن ماجه يروي عن هذه الطبقة في الفضائل غالباً، وهذا من الأمور التي جرى عليها عمل علماء الحديث؛ كما أشار إلى ذلك الحافظ ابن رجب الحنبلي رحمه الله^(٢).

وأكثر المتروكين الذين تفرّد الإمام ابن ماجه بالرواية عنهم هم في الفضائل، وإن لم يكونوا في الفضائل؛ فكثير منهم توبع عليه^(٣).

ومن هذا تخريجه للخليل بن زكريا البصريّ - وهو متروك -؛ فقد قال الإمام الذهبيّ: «خرّج له ابنُ ماجه حديثاً توبع عليه»^(٤).

ولأجل ما سبق بيانه عن شرط ابن ماجه في رجاله، وتخريجه في (سننه) لمن اشتدّ ضعفه وانحطّت مرتبته: - قال الحافظ ابن الملقن رحمه الله: «وأما سنن أبي عبد الله ابن ماجه القزويني: فلا أعلم له شرطاً، وهو أكثر السنن الأربعة ضعفاً، وفيه موضوعات»^(٥).

وقال الحافظ ابن حجر: «وفي الجملة كتاب النسائيّ أقلّ الكتب بعد

(١) (شرح علل الترمذي) (٣٠١/١). وانظر: (شروط الأئمة الخمسة) (ص/٤٥ - ٤٦). ومحمد بن سعيد المصلوب لم ينفرد ابن ماجه بإخراج حديثه في السنن؛ بل شاركه أيضاً الترمذي في الجامع (ح/٣٨٩٥)، وإن كان الترمذي قد تكلم عنه، وعن حديثه، بخلاف ابن ماجه. وانظر: (تهذيب الكمال) (٢٥/٢٦٧)، وفروعه.

(٢) انظر: (شرح علل الترمذي) (١/٣٧١).

(٣) انظر: (شرط الراوي والرواية عند أصحاب السنن) محمد عبد الرزاق الأسود (ص/٤٢٦).

(٤) (ميزان الاعتدال) (١/٦٦٧). وانظر: الإمام ابن ماجه (ص/١٦٩، ١٨١).

(٥) (البدر المنير في تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في الشرح الكبير) (١/٣٠٩). وانظر: (مقدمة السنن) (١/١٧ - ١٨)؛ فقد نقل عن بعض الباحثين أنّه قال: «ليس له شرط في قبول الرواية»، والله أعلم.

الصحيحين حديثاً ضعيفاً، ورجلاً مجروحاً، ويقاربه أبو داود وكتاب الترمذي، ويقابله في الطرف الآخر كتاب ابن ماجه^(١).

وفي هذا إشارة إلى مرتبة (سنن ابن ماجه)، وهو ما يأتي الكلام عليه بالتفصيل في المبحث التالي.



المبحث السابع

مرتبه بين كتب السنّة، وأسباب نزول مرتبه

وفيه مطلبان:

المطلب الأول

مرتبة سنن ابن ماجه

تباينت أقوال العلماء في مرتبة (سنن ابن ماجه) بين كتب السنّة، وقد ظهر هذا في اختلافهم في سادس الكتب الخمسة، وذلك على ثلاثة أقوال:

القول الأوّل: أنّه سادس الكتب السنّة، وأوّل من ذكره معها، وجعله سادسها، هو الحافظ أبو الفضل ابن طاهر (٥٠٧هـ)؛ فإنّه عمل مصنّفًا في (أطراف الكتب السنّة)؛ أدخل فيه كتاب ابن ماجه، وصنّف جزءًا في (شروط الأئمة السنّة)^(١)؛ فعده معهم.

كما جمع أطرافه مع السنن الثلاثة الحافظ أبو القاسم ابن عساكر (٥٧١هـ)، ثم عمل الحافظ عبد الغني المقدسي (٦٠٠هـ) كتاب (الكمال) في أسماء الرجال فذكره فيهم؛ فتبعهم على ذلك أصحاب الأطراف؛ كالمرّي في (تحفة الأشراف)، وكتب الرجال؛ كالمرّي أيضًا في (تهذيب الكمال)، ومن جاء بعده ممّن هدّبه أو اختصره، وكتب الزوائد؛

(١) انظر: (ص/١٢) منه.

كالهشيمي في (مجمع الزوائد ومنبع الفوائد)، وغيرهم من المصنِّفين^(١).

القول الثاني: تقديم موطأ مالك، وجعله سادس الكتب الخمسة، وإليه ذهب طائفة من العلماء، مثل: رزين بن معاوية السَّرْقُسْطِي الأندلسي (٥٣٥هـ) في كتابه (التجريد للصحاح والسنن)، وتبعه المجد ابن الأثير في (جامع الأصول)^(٢)، وتبع المجد ابن الأثير: عبد الرحمن بن عليّ المعروف بابن الدَّبَّع الشَّيباني (٩٤٤هـ) في كتابه (تيسير الوصول إلى جامع الأصول)^(٣).

وقال أبو جعفر ابن الزبير الغرناطي (٧٠٨هـ): «أولى ما أرشد إليه ما اتَّفَق المسلمون على اعتماده، وذلك الكتب الخمسة والموطأ الذي تقدّمها وضعًا، ولم يتأخّر عنها رتبة»^(٤).

وقال الصّديق حسن خان - بعد ذكره لصنيع ابن الأثير -: «والحقُّ معه»^(٥).

القول الثالث: تقديم مسند الدارمي على سنن ابن ماجه، وجعله سادس الكتب بدله، وبه صرّح الحافظ صلاح الدّين العلائي (٧٦١هـ)؛ حيث قال: «ينبغي أن يكون كتابُ الدارمي سادسًا للخمسة بدله؛ فإنه قليل الرجال الضعفاء، نادر الأحاديث المنكرة والشاذّة، وإن كانت فيه أحاديث مرسلّة وموقوفة؛ فهو مع ذلك أولى»^(٦).

(١) انظر: (النكت) (٤٨٧/١)، (تدريب الراوي) للسيوطي (١٠٢/١)، (البحر الذي زخر في شرح ألفية الأثر) له (١١٦٦/٣)، (الرسالة المستطرفة) (ص/١٢).

(٢) انظر: (١٧٩/١) منه.

(٣) انظر: (النكت) (٤٨٦/١ - ٤٨٧)، (الكتب الصحاح الستة) لمحمد أبو شهبه (ص/١٧٩).

(٤) (تدريب الراوي) (١٧٠/١). (٥) (الحطّة) (ص/١١٨).

(٦) انظر: (البحر الذي زخر) (١١٦٥/٣)، (فتح المغيث) (١٠٢/١). وقد ذكر بعض العلماء أنّه اغترّ في قوله هذا بكلام للحافظ مُغلّطاي؛ ذكر فيه أنّ مسند الدارمي أطلق =

وإلى هذا الرأي كان يميل الحافظ ابن حجر؛ فإنه قال: «ليس كتاب الدارمي دون السنن في الرتبة، بل لو ضُمَّ إلى الخمسة لكان أولى من ابن ماجه؛ فإنه أمثل منه بكثير»^(١).

وقد سبق بيان سبب تقديم ابن طاهر ومن تبعه لسنن ابن ماجه على الموطأ، وعدّه ضمن الكتب الستّة، وهو كثرة زياداته من الأحاديث المرفوعة على الكتب الخمسة، فضلاً عن قوّة تبويبه في الفقه، وسبق هناك نقل قول الحافظ ابن حجر مختصراً - وهو هنا بتمامه -: «وإنما عدل ابن طاهر ومن تبعه عن عدّ الموطأ إلى عدّ ابن ماجه؛ لكون زيادات الموطأ على الكتب الخمسة من الأحاديث المرفوعة يسيرة جداً، بخلاف ابن ماجه؛ فإنّ زياداته أضعاف زيادات الموطأ؛ فأرادوا بضمّ كتاب ابن ماجه إلى الخمسة تكثير الأحاديث المرفوعة»^(٢).

= عليه الصحة غير واحد من الحفاظ، وفي ذلك بحثٌ تقف عليه في: (النكت على ابن الصلاح) (٢٧٦/١ - ٢٧٧)، و(توضيح الأفكار) (٣٩/١ - ٤٠).

(١) انظر: (تدريب الراوي) (١٧٤/١)، (توضيح الأفكار) للصنعاني (٢٣١/١). وهذا الكلام من الحافظ يفهم في ضوء قوله الآخر - ردّاً على مُغلّطي؛ كما في (توضيح الأفكار) (٣٩/١): «لكن بقي مطالبة مُغلّطي بصحّة دعواه: أنّ جماعة أطلقوا على مسند الدارمي كونه صحيحاً؛ فإني لم أرَ ذلك في كلام أحد ممّن يعتمد عليه». ثم قال: «كيف ولو أطلق عليه ذلك من يعتمد: - لكان الواقع بخلافه؛ لما في الكتاب المذكور من الأحاديث الضعيفة والمنقطعة والموضوعة، والموطأ في الجملة أنظف أحاديث، وأتقن رجالاً منه». وبهذا يعلم أنّ قوله: «أمثل منه بكثير» لا يخلو من نظر، والله أعلم.

(٢) انظر: (النكت) (٤٨٧/١).

فائدة: قام أحد الباحثين بإحصاء زيادات الكتب الثلاثة - الموطأ، والدارمي، وابن ماجه - من الأحاديث المرفوعة؛ فخلص إلى أنّ زيادات الموطأ على الخمسة وابن ماجه: (٨٢) حديثاً، المقبول منها حديثان، وزيادات الدارمي على الخمسة وابن ماجه: (٢٤٤) حديثاً، المقبول منها: (٧٩) حديثاً، بينما زيادات ابن ماجه على الخمسة والموطأ: (١٥٢٥) حديثاً، وزياداته على الخمسة والدارمي: (١٤٨٩) حديثاً. علماً بأنّ المقبول من زوائده على الخمسة - حسب أحكام الشيخ الألباني رَحِمَهُ اللهُ فِي =

وقال الشيخ محمد بن جعفر الكتّاني: «ولمّا رأى بعضهم كتابه كتاباً مفيداً قويّ النفع في الفقه، ورأى من كثرة زوائده على الموطأ: أدرجه - على ما فيه - في الأصول، وجعلها ستّة»^(١).

وعلى هذا التقديم استقرّ الأمر عند المتأخرين من المحدثين.

قال السيوطي: «لم يدخل المصنّف^(٢) سنن ابن ماجه في الأصول، وقد اشتهر في عصر المصنّف وبعده جعلُ الأصول ستّة بإدخاله فيها»^(٣).

وقال أبو الحسن السّندي: «قلت: وبالجمله: فهو دون الكتب الخمسة في المرتبة؛ فلذلك أخرجه كثيرٌ ممّن عدّه في جملة (الصّحاح الستّة)^(٤)، لكن غالب المتأخرين على أنّه سادس الستّة»^(٥).

وبهذا تبينّت مرتبة (سنن ابن ماجه) عند العلماء، وإنّما حظّ من مرتبته جملةً أسباب؛ نوضحها في المطلب التالي.

المطلب الثاني

أسباب نزول مرتبته

يمكن أن تُردّد أسبابُ نزول مرتبة (سنن ابن ماجه)، وانحطاطها عن بقيّة الكتب الستّة إلى سببين رئيسيين، وهما:

= (صحيح وضعيف ابن ماجه) -: (٩٨٥) حديثاً. وهذا يوجب أن يكون (سنن ابن ماجه) هو سادس الكتب الستّة. انظر: (منهج الإمام ابن ماجه) للرّقي (ص/٩٦ - ١١٥، ١٦٤).

(١) (الرسالة المستطرفة) (ص/١٢).

(٢) يعني به الإمام النووي؛ الذي تبع في ذلك ابن الصلاح.

(٣) (تدريب الراوي) (١/١٠٢).

(٤) وهذا الإطلاق فيه نظر سيأتي بيانه في مبحث: «درجة أحاديث سنن ابن ماجه».

وانظر: (النكت على ابن الصلاح) (١/٤٤٩)، (فتح المغيث) (١/٨٩ - ٩٠).

(٥) (حاشية السندي على سنن ابن ماجه) (٢/١).

السبب الأول: تخريجه في (سنه) للمتروكين والمتهمين بالكذب، وقد سبق قول الحافظ ابن حجر مختصراً - وهو هنا بتمامه -: «وفي الجملة كتاب النسائي أقل الكتب بعد الصحيحين حديثاً ضعيفاً ورجلاً مجروحاً، ويقاربه أبو داود وكتاب الترمذي، ويقابله في الطرف الآخر كتاب ابن ماجه؛ فإنه تفرّد فيه بإخراج أحاديث عن رجال متهمين بالكذب وسرقة الأحاديث، وبعض تلك الأحاديث لا تعرف إلا من جهتهم»^(١).

وقبل الحافظ ابن حجر قال الإمام الذهبي في (سير أعلام النبلاء) بعد أن ساق حديثاً من طريق عبد السلام بن صالح الهروي: «وا، وهو ممّا عيب على ابن ماجه إخراج حديثه هذا؛ فرواه عن رجل عنه»^(٢).

وقال الحافظ السخاوي رحمه الله: «فأما ابن ماجه فإنه تفرّد بأحاديث عن رجال متهمين بالكذب وسرقة الأحاديث؛ ممّا حكم عليها بالبطلان أو السقوط أو النكارة»^(٣).

السبب الثاني: تخريجه في كتابه أحاديث كثيرة ضعيفة ومنكرة، وبعضها باطلة وموضوعة:

قال الإمام الذهبي رحمه الله: «وإنما غصّ من رتبة سننه ما في الكتاب من

(١) (النكت) (٤٨٢/١).

(٢) (السير) (٤٠٠/١٥).

فائدة: قال شيخنا عبد الله مراد الأثري في أطروحته للماجستير (المتروكون الذين تفرّد بهم ابن ماجه) (ص/٣٥٦): «بلغ عدد المتروكين الذين تفرّد بهم ابن ماجه عن بقيّة السنّة (١٠٤) متروكاً، أغلبهم من المتهمين. وبلغت مروياتهم (١٧٦) حديثاً؛ منها (٧٨) لها طرق أخرى ما بين صحيحة وحسنة، ومنها (٢٢) لها طرق أخرى كلّها ضعيفة، إلا أنّ مجموعها يدلّ أنّ لها أصلاً، والباقي (٧٦) منكرة، وحكم الحفاظ على جزء منها بأنّها موضوعة...».

(٣) (فتح المغيث) (١٠٢/١). وسرقة الحديث: أن يكون محدث ينفرد بحديث، فيجيء السارق ويدّعي أنّه سمعه أيضاً من شيخ ذلك المحدث، أو أن يكون الحديث عرف براو فيضيفه لراو غيره ممّن شاركه في طبقته. انظر: (فتح المغيث) (١/٣٧٠).

المناكير، وقليل من الموضوعات»^(١).

وقال أيضًا في ترجمة (داود بن المحبّر البصري) - بعد أن أورد له حديثًا موضوعًا رواه ابن ماجه -: «فلقد شان ابن ماجه (سننه) بإدخاله هذا الحديث الموضوع فيها»^(٢).

وقال الحافظ السخاوي: «وأما ابن ماجه: ففيه الضعيف كثيرًا، وفيه الموضوع، ولهذا توقّف بعضهم في إلحاقه بها»^(٣).

وقال العلامة المُنَاوي: «وقد توقّف بعضهم في إلحاق ابن ماجه بهم؛ لكثرة ما فيه من الضعيف، بل الموضوع»^(٤).

وقال الشيخ عبد العزيز الدهلوي - بعد أن ذكر طبقة السنن الأربعة ومُسند أحمد -: «وكذا ينبغي عدّ ابن ماجه في هذه الطبقة، وإن كان بعض أحاديثها في غاية الضعف»^(٥).

ويرجع سبب وقوع مثل هذه الأحاديث الواهية عند ابن ماجه خصوصًا، وبعض أصحاب السنن عمومًا إلى أحد أمرين:

الأول: الذهول والسَّهْو اللذان لا يخلو منهما كاتبٌ أو مصنّف.

الثاني: قلة المعرفة بالنقد وقواعده، وضعف التَّمَكُّن في صناعة الحديث، وعدم الاطلاع على علل الأحاديث المنكرة والباطلة؛ ذلك

(١) (سير أعلام النبلاء) (٢٧٩/١٣).

(٢) (ميزان الاعتدال) (٤٣/٣). وانظر: (السير) (٤٠٠/١٥)، (البدر المنير في تخريج الأحاديث الواقعة في الشرح الكبير) لابن الملقّن (١٠٦/٤).

(٣) (الغاية في شرح الهداية في علم الرواية) (٢٢٧/١ - ٢٢٨). وانظر: (فتح المغيـث) (٣٤٤/٣).

(٤) (اليواقيت والدرر في شرح نخبة ابن حجر) (٤٣٥/٢).

(٥) (الحطّة) (ص/١١٨). وقد قال في (ص/٢٢٠) منه: «...وله حديث في فضل قزوين منكر، بل موضوع؛ ولهذا طعنوا فيه وفي كتابه».

لأنَّ المحدثين يتفاوتون في معرفتهم بالحديث، والنُّقاد الجهابذة منهم قليل؛ كما هو معروف^(١).

قال الحافظ ابن حجر: «إنَّ بعض من صنَّف الأبواب قد أخرج فيها الأحاديث الضَّعيفة بل والباطلة؛ إمَّا لذهول عن ضعفها، وإمَّا لقلَّة معرفة بالنُّقد»^(٢).

فإن قال قائل: هذا الذي ذكره الذهبي وغيره من العلماء يخالف ما حكاه ابن طاهر عن أبي زرعة الرازي أنه نظر فيه - يعني: (سنن ابن ماجه) - فقال: «أظنَّ إنَّ وقع هذا في أيدي النَّاس تعطلت هذه الجوامع أو أكثرها». ثم قال: «لعلَّ لا يكون فيه تمامُ ثلاثين حديثًا ممَّا فيه ضعف»^(٣).

ونقل الحافظ ابنُ نُقطة عن ابن طاهر المقدسيَّ أنه قال: «رأيت على ظهرِ جسرٍ قديمٍ بالرَّيِّ حكاية كتبها أبو حاتم الحافظ المعروف بـ(خاموش)^(٤): - قال أبو زرعة الرازي: طالعت كتاب أبي عبد الله ابن ماجه فلم أجد فيه إلا قدرًا يسيرًا؛ ممَّا فيه شيءٌ. وذكر بضعة عشر، أو كلاً هذا معناه».

ثم قال ابن طاهر: «وحسبك من كتاب يعرض على أبي زرعة، ويذكر

(١) قال الحافظ ابن رجب في (شرح علل الترمذي) (٣٣٧/٢): «وقد ذكرنا فيما تقدَّم في (كتاب العلم) شرف علم العلل وعزَّته، وأنَّ أهله المتحقِّقين به أفراد يسيرة من بين الحفَّاظ وأهل الحديث».

(٢) انظر: (النكت على ابن الصلاح) (٤٤٧/١).

(٣) انظر: (تاريخ دمشق) (٢٧١/٥٦ - ٢٧٢)، (النكت) (٤٨٦/١). وفي (تاريخ دمشق) - بعد قوله: «ممَّا فيه ضعف» -: «أو قال: عشرين، أو نحو هذا من الكلام».

(٤) واسمه: أحمد بن إسحاق، حافظ واعظ، مشهور بالطلب والجمع، جيّد الحفظ والضبط، ورد قروين وسمع بها، وتوفي سنة (٤٤٥هـ). انظر ترجمته في: (التدوين) (١٥٥/٢)، (نزهة الألباب) (٢٣٢/١).

هذا الكلام بعد إمعان البصر والتّقد^(١).

* فالجواب عن هذا فيما ذكره الحافظ ابن حجر رَحِمَهُ اللهُ، ويمكن تفصيله في أربعة أوجه^(٢):

الوجه الأول: أنّها حكاية لا تصحّ؛ لانقطاع إسناده؛ لأنّ خاموش الرّازي المتوفّى سنة (٤٤٥هـ) لم يدرك أبا زرعة الرّازي المتوفّى سنة (٢٦٤هـ)؛ كما هو ظاهر.

الوجه الثاني: إن كانت محفوظة؛ فلعلّه أراد ما فيه من الأحاديث السّاقطة إلى الغاية، ويشهد له قول الحافظ الذهبي - بعد أن حكى قول أبي زرعة -: «قلت: ما كان أبو زرعة أمعن النّظر في السنن، وإلا ففيه أكثر من ذلك بكثير، اللهم إلا إن أراد الأحاديث السّاقطة بمرّة؛ فهو كما قال، وسأفردّها - إن شاء الله - في جزءٍ لتُعرف»^(٣).

وقال الحافظ ابن كثير: «وقد حُكي عن أبي زرعة الرّازي أنه انتقد منها بضعة عشر حديثاً، ربما يقال: إنّها موضوعة، أو منكّرة جدّاً»^(٤).

الوجه الثالث: يحتمل أنّه لم ير منه إلّا جزءاً فيه هذا القدر، ويؤيّد هذا ما رواه الحافظ ابن عساكر عن علي بن عبد الله بن الحسن الرّازي قال: «وحكي أنّه نظر في جزء من أجزاءه، وكان عنده في خمسة

(١) (التقييد) (١/١٢٠). وانظر: (شروط الأئمة السّنة) (ص/١٩). وأمّا ما ذكره الرافعيّ في (التدوين) (٢/٤٩) عن أبيه أنّه قال: «عرض كتاب السنن لابن ماجه على أبي زرعة الرّازي فاستحسنه، وقال: لم يخطئ إلّا في ثلاثة أحاديث»؛ فهو كما قال الشيخ سعدي الهاشمي: «هذا الخبر ظاهر الضعف...»، ويحتمل وقوع تصحيف (ثلاثين) إلى (ثلاثة)». انظر: (دراسة حول قول أبي زرعة) (ص/٧).

(٢) انظر هذه الوجوه مختصرة في: (النكت) (١/٤٨٦)، وهي هنا مدعّمة بما يشهد لها من أقوال أهل العلم.

(٣) (تذهيب التهذيب) (٨/٣٤٣).

(٤) (البداية والنهاية) (١١/٥٢).

أجزاء»^(١).

الوجه الرابع: أنّ أبا زرعة حكم على أحاديث كثيرة منه بكونها باطلة أو ساقطة أو منكرة، وذلك محكي في كتاب العلل لابن أبي حاتم^(٢).

قال الحافظ ابن المُلقّن: «وهذا الكلام من أبي زرعة رَحِمَهُ اللهُ لولا أنه مروى عنه من أوجه لجزمت بعدم صحّته عنه؛ فإنه غير لائق بجلالته، لا جرم أن الشيخ تقي الدين قال في الإلمام: هذا الكلام من أبي زرعة لا بد من تأويله وإخراجه عن ظاهره وحمله على وجه صحيح... ولعله أراد ذلك الجزء الذي نظر فيه أو غيره ممّا يصحّ»^(٣).

وقد ذكر الحافظ الذهبي رَحِمَهُ اللهُ عدد ما في سنن ابن ماجه من الأحاديث الضعيفة على وجه التقريب؛ فقال: «وقول أبي زرعة - إن صح - : فإنما عنى بثلاثين حديثاً الأحاديث المطرحة الساقطة، وأمّا الأحاديث التي لا تقوم بها حجة: فكثيرة لعلّها نحو الألف»^(٤).

قلت: ويؤكد صحّة هذا القول أنّ عدد الأحاديث الضعيفة في (ضعيف سنن ابن ماجه) للشيخ الألباني رَحِمَهُ اللهُ: (٩٤٨) حديثاً؛ منها (٤١)

(١) (تاريخ دمشق) (٥٦/٢٧٢).

(٢) قلت: كما أنّه ضعّف كثيراً من الرجال الذين أخرج لهم ابن ماجه؛ بل حكم على بعضهم بالكذب، وقد جمعهم الشيخ سعدي الهاشمي في بحث قيّم بعنوان: (دراسة حول قول أبي زرعة في سنن ابن ماجه)، نشرته مجلة الجامعة الإسلامية في الأعداد (٤٧ - ٤٨، ٥٥ - ٥٦) من سنة (١٤٠٠هـ)، وبلغ عدد الرواة الذين جرحهم الإمام أبو زرعة ممّن انفرد ابن ماجه بالرواية عنهم دون بقية أصحاب الكتب الستة: (١٢٥) راوياً، وعدد الرواة الذين اشترك ابن ماجه بالرواية عنهم مع بقية الستة، وجرحهم أبو زرعة: (١٧٢) راوياً؛ فيكون المجموع: (٢٩٧) راوياً.

(٣) (البدر المنير) (٣٠٨/١ - ٣٠٩). وانظر: كلام الشيخ تقي الدين - وهو ابن دقيق العيد - في (شرح الإلمام) (١٤٤/١ - ١٤٥).

(٤) (السير) (١٧٩/١٣).

حديثاً موضوعاً^(١).

وهذا العدد من الأحاديث الموضوعة هو الذي انتهى إليه الشيخ محمد عبد الرشيد التعماني في (كتابه)^(٢)؛ حيث ذكر (٣٤) حديثاً مما حكم عليه ابن الجوزي بالوضع، وزاد عليه (٧) أحاديث مما حكم عليها بعض الحفاظ بالوضع أو البطلان؛ فصار العدد (٤١) حديثاً^(٣).

وما حكم عليه ابن الجوزي بالوضع قد نازعه في بعضه السيوطي، والحق أن ما يسلم منها لابن الجوزي كثير، وبعض هذه الأحاديث مما أجمع النقاد على وضعه.

ومهما يكن من شيء: فالأحاديث الموضوعة التي فيه قليلة بالنسبة إلى جملة أحاديث الكتاب، التي هي أزيد من أربعة آلاف حديث؛ فهي لا تغض من قيمة الكتاب كأصل من أصول السنة، وينبوع من ينابيعها^(٤).



(١) انظر: (مقدمة ضعيف ابن ماجه).

(٢) (الإمام ابن ماجه) (ص/ ١٩٢ - ٢٢٨).

(٣) انظر: (بحوث في تاريخ السنة) (ص/ ٣٤٦)؛ فقد نقل عن الشيخ سعدي الهاشمي أنه أوصلها إلى (٧٨) حديثاً، والله أعلم.

(٤) انظر: (الكتب الصحاح الستة) لمحمد أبو شهبة (ص/ ١٧٧ - ١٧٨).

المبحث الثامن

درجة أحاديث «سنن ابن ماجه» وحكم زوائده، وعددها

وفيه مطلبان:

المطلب الأول

درجة أحاديث «سنن ابن ماجه»

تبين لنا مما سبق أنّ الإمام ابن ماجه رَضِيَ اللهُ عَنْهُ لم يشترط الصّحة فيما يخرج منه من الأحاديث في (سننه)، وأنّ أحاديثه ليست كلّها من قسم الحديث المقبول؛ بل هي على درجات مختلفة في الصّحة والضعف، ويمكن تقسيمها بحسب مراتبها ودرجاتها إلى الأقسام التالية:

القسم الأول: ما هو صحيح مخرّج في الصحيحين أو أحدهما ^(١).

القسم الثاني: ما هو صحيح أو حسن مخرّج في غيره من السنن الأربعة ^(٢).

(١) وقد بلغ عددها حسب تخريجات الشيخ خليل مأمون شيحا في طبعته: (١٢٤٧) حديثاً؛ منها (٥٦١) حديثاً اتفق عليها الشيخان، و(١٨٢) حديثاً انفرد بها البخاري، و(٥٠٤) حديثاً انفرد بها مسلم، ومجموع ذلك قدر ربع الكتاب؛ فإن عدد أحاديثه - حسب ترقيم الأستاذ محمّد فؤاد عبد الباقي - (٤٣٤١) حديثاً. والله أعلم.

(٢) ويبلغ عددها بعد طرح أعداد سائر الأقسام - حسب ترقيم الأستاذ محمّد فؤاد -: (١٥١٩) حديثاً.

القسم الثالث: ما هو صحيح أو حسن ممّا انفرد به ابن ماجه^(١).

القسم الرابع: ما هو ضعيف ضعفاً يسيراً.

القسم الخامس: ما هو ضعيف ضعفاً شديداً.

القسم السادس: ما هو موضوع أو باطل^(٢).

وخلاصة القول: أنّ (سنن ابن ماجه) تشتمل على الصحيح والحسن والضعيف، وأنّ على الباحث والمستدلّ أن لا يأخذ بحديث منها إلا بعد البحث والتّحرّي، ومعرفة درجته، قال الإمام الذهبي: «وأما سنن ابن ماجه فإنه دون هذين الجامعين - يعني كتاب أبي داود وكتاب النسائي - والبحث عن أحاديثها لازم»^(٣).

وقال الحافظ ابن حجر: «فسبيل من أراد الاحتجاج بحديث من السنن أو بحديث من المسانيد واحد؛ إذ جميع ذلك لم يشترط من جمعه الصّحّة، ولا الحسن خاصّة.

فهذا المحتجّ: إن كان متأهلاً لمعرفة الصّحيح من غيره؛ فليس له أن يحتجّ بحديث من السنن، من غير أن ينظر في اتّصال إسناده وحال رواته، كما أنّه ليس له أن يحتجّ بحديث من المسانيد حتّى يحيط علماً بذلك.

وإن كان غير متأهل لدرك ذلك؛ فسبيله أن ينظر في الحديث؛ إن

(١) وعدد أحاديث هذا القسم (٦٢٧) حديثاً؛ كما يستفاد من إحصاء محمّد فؤاد عبد الباقي في (خاتمة السنن) (١٥٢٠/٢)، ولعلّه اعتمد فيه على أحكام البوصيري في (مصباح الزجاجة في زوائد ابن ماجه)، والله أعلم.

(٢) وعدد أحاديث القسمين الرابع والخامس: (٩٠٧) حديثاً، وأما القسم السادس فعدد أحاديثه (٤١) حديثاً؛ كما يستفاد من «ضعيف سنن ابن ماجه». وبهذا الإحصاء يتبيّن أنّ قول الحافظ ابن كثير رَحِمَهُ اللهُ في (البداية والنهاية) (٥٢/١١): «ويشتمل... على أربعة آلاف حديث كلّها جيد سوى اليسيرة» فيه نظرٌ، والله أعلم.

(٣) انظر: (توضيح الأفكار) (١/٢٢٢).

كان خرّج في الصحيحين، أو صرّح أحد من الأئمة بصحّته؛ فله أن يقلده في ذلك.

وإن لم يجد أحدًا صحّحه ولا حسّنه؛ فما له أن يقدم على الاحتجاج به؛ فيكون كحاطب ليل؛ فلعله يحتجّ بالباطل وهو لا يشعر^(١).

ومن هنا يعلم تساهل من أطلق على (سنن ابن ماجه) - وكذا غيره من السنن - وصف الصّحّة؛ كقول ابن خلكان: «وكتابه في الحديث أحد الصّحاح الستّة»^(٢).

وذلك لأنّ أصحاب السنن الأربعة لم يشترطوا الصّحّة، ولم يلتزموها؛ بل حكموا على كثير ممّا في كتبهم بالضعف؛ كما هو معروف. ولهذا قال الحافظ زين الدين العراقي في «ألفيته»^(٣):

وَمَنْ عَلَيَّهَا أَطْلَقَ الصَّحِيحًا فَقَدْ أَتَى تَسَاهُلًا صَرِيحًا
وَقَالَ السَّيُوطِيُّ فِي «أَلْفِيَّتِهِ»^(٤):

تَسَاهَلَ الَّذِي عَلَيَّهَا أَطْلَقًا صَحِيحَةً، وَالذَّارِمِي وَالْمُنْتَقَى
وقد اعتذر العلامة الزّركشي رَحِمَهُ اللهُ لِمَنْ أَطْلَقَ عَلَى هَذِهِ الْكُتُبِ وَصَفَ الصَّحَّةَ، أَوْ سَمَّاها صَحَاحًا؛ فقال: «ثم تسمية هذه الكتب صحاحًا إمّا هو باعتبار الأغلب؛ لأنّ غالبها الصّحاح والحسان، وهي ملحقة بالصّحاح، والضعيف منها ربما التحق بالحسن؛ بإطلاق الصّحّة عليها من باب التّغليب»^(٥).

(١) النكت (٤٤٩/١). وعنه نقله السخاوي في (فتح المغيث) (٨٩/١ - ٩٠) بتصرّف يسير.

(٢) (وفيات الأعيان) (٢٧٩/٤). وانظر: (الحظّة) (ص/٢٢٠).

(٣) انظرها مع شرحها (فتح المغيث) (٦٣/١).

(٤) انظر: (منهج ذوي النّظر شرح منظومة علم الأثر) لمحمد محفوظ التّرمسي (ص/٣٥).

(٥) (النكت على مقدمة ابن الصلاح) للزركشي (٣٧٩/١).

لكن يبقى - مع هذا - ما في إطلاق الصّحة على هذه الكتب من إيهام حجّية جميع ما فيها، وخاصّة لغير العارف بفنّ الحديث الشريف، والله أعلم.

* * *

المطلب الثاني

حكم زوائده، وعددها

أولاً: حكمُ زوائدِ ابنِ ماجه:

من ميزات كتاب ابن ماجه كثرة زوائده على الكتب الخمسة، وهذه الميزة هي التي جعلته سادس الكتب الخمسة عند كثير من العلماء؛ لذا كان من المهمّ معرفة حكم تلك الزوائد عند أهل العلم، وقد اشتهر عند المحدّثين أنّ ما ينفرد به الإمام ابن ماجه يكون ضعيفاً، ولكن قال العلامة أبو الحسن السندي: «وليس بكليّ، ولكن الغالب كذلك»^(١).

وقد حرّر هذه المسألة الحافظ ابن حجر؛ فقال - عند كلامه على السّنن -: «... وفيه أحاديث ضعيفة جدّاً، حتّى بلغني أن المزيّ كان يقول: مهما انفرد بخبر فهو ضعيف غالباً، وليس الأمر في ذلك على إطلاقه باستقرائي».

ثم قال: «ثم وجدت بخطّ الحافظ شمس الدين محمد بن علي الحسينيّ ما لفظه: سمعت شيخنا أبا الحجاج المزيّ يقول: كلّ ما ينفرد به ابن ماجه فهو ضعيف - يعني بذلك ما انفرد به من الحديث عن الأئمة الخمسة -».

ثم قال الحافظ: «... لكنّ حملهُ على الرجال أولى، وأمّا حمّله على الأحاديث فلا يصحّ؛ كما قدمت ذكره من وجود الأحاديث الصحيحة

(١) حاشية السندي (٥/١).

والحسان ممّا انفرد به عن الخمسة»^(١).

قلت: ولم يسلم هذا القول للحافظ ابن حجر رحمته الله؛ فقد ناقشه في حمله على الرجال بعض الباحثين؛ فقال: «قلت: وعندي أنّه لا يصحّ حمله على الرجال أيضًا؛ فإنّ في رجال الإمام ابن ماجه الذين انفرد بإخراج حديثهم عن الأئمة الخمسة طائفة لم يأت فيهم جرح معتبر، بل هم ثقات عدول من رجال الحديث الصحيح أو الحسن؛ كما لا يخفى على من سرح نظره في (تهذيب الكمال) وفروعه؛ مثل: أحمد بن ثابت الجحدري أبو بكر البصري، وأحمد بن محمد بن يحيى بن سعيد القطان أبو سعيد البصري، وأحمد بن منصور بن سيار البغدادي الرمادي أبو بكر، وإبراهيم بن محمد بن عبدالله بن جحش الأسدي، وأرقم بن شرحبيل الأودي الكوفي، وإسحاق بن إبراهيم بن داود السوّاق البصري، وإسماعيل بن إبراهيم البالسي، وإسماعيل بن عبدالله بن جعفر ابن أبي طالب الهاشمي، وأسيد بن المُتَشَمِّس بن معاوية التميمي السعدي، وأيوب بن محمد الهاشمي البصري المعروف بالقُلب، إلى آخرين يطول ذكرهم»^(٢).

والخلاصة: أنّه لا يصحّ إطلاق أنّ كلّ ما ينفرد به ابن ماجه عن الكتب الخمسة من الحديث ضعيف، كما لا يصحّ إطلاق أنّ كلّ ما ينفرد به من الرجال ضعيف؛ وذلك لوجود الأحاديث الصحيحة والحسنة فيما ينفرد به من الحديث، ووجود الثقات فيمن ينفرد بهم من الرجال، وإن كان هذا لا ينفي أن يكون الغالب أو الأكثر مما ينفرد به ضعيفًا، وخاصة من الرجال، والله أعلم.

(١) (تهذيب التهذيب) (٣/٧٣٧). وفي (البحر الذي زخر) (٣/١١٦٧): «قال الحافظ ابن حجر - فيما كتبه بخطه على حاشية الكتاب -: «مراده من الرجال لا من الأحاديث؛ فإنّ في أفرادها صحاحًا».

(٢) (الإمام ابن ماجه) للنعماني (ص/١٩١).

ثانيًا: عددُ زوائدِ ابنِ ماجه:

أحصى الأستاذ محمد فؤاد عبد الباقي عدد الأحاديث الزوائد، فبلغت عنده: (١٣٣٩) حديثًا؛ منها (٤٢٨) حديثًا رجالها ثقات صحيحة الإسناد، و(١٩٩) حديثًا حسنة الإسناد، و(٦١٣) حديثًا ضعيفة الإسناد، و(٩٩) حديثًا واهية الإسناد أو منكرة أو مكذوبة.

وقال: «وإن كتابًا يجمع بين دفتيه (٣٠٠٢) حديثًا يرويها أصحاب الكتب الخمسة في كتبهم، ثم يجيء ابن ماجه يرويها كلها^(١) عن طريق غير طرقهم، وكلُّ الطرق يؤيد بعضها بعضًا؛ ممَّا يعطي للأحاديث قوة فوق قوتها، ثم يضيف إلى عددها (٤٢٨) حديثًا صحيحة الإسناد رجالها ثقات، و(١٩٩) حديثًا حسنة الإسناد = لهو كتابٌ له قيمته لو اقتصر على هذه المزية فقط، فما بالكم وقد جاوز هذه المزية إلى مزايا أخرى...»^(٢).

وقد قام بعض الباحثين المعاصرين بدراسة هذا الموضوع؛ فكان من نتائج دراسته ما سجّله بقوله: «اعلم - رحمك الله -: أن الحافظ البوصيري قد ذكر في كتابه «الزوائد» من الأحاديث ألفًا وخمسمائة واثنين وخمسين (١٥٥٢) حديثًا، كذا أحصيناه بعددنا لكنّه قد ذكر رَحِمَهُ اللهُ في آخر كتابه عدتها فقال: «فيه من الأحاديث الصحيحة والضعيفة ألف وخمسمائة وثلاثون (١٥٣٠) حديثًا».

(١) في هذا الإطلاق نظر؛ فإنّ بعض تلك الأحاديث قد رواها ابن ماجه من طريق أصحاب الكتب الخمسة أو بعضهم، وربما شاركهم في شيوخمهم.

(٢) انظر: (خاتمة السنن) (٢/١٥٢٠).

فائدة: بلغ عدد الأحاديث الزوائد، في عدّ الشيخ شعيب رَحِمَهُ اللهُ ومشاركه - كما في مقدّمة تحقيقهم للسنن (ص/٢٦) -: (١٢١٣) حديثًا بالمكرّر، منها: (٣٣٠) حديثًا صحيحًا، و(١٧١) حديثًا حسنًا، على مختلف درجات الصّحة والحسن، و(٣٩٦) حديثًا ضعيفًا ومعلولًا، و(١٨٤) حديثًا ضعيفًا جدًّا، و(٢١) حديثًا منكّرًا وموضوعًا، و(١١) حديثًا لم يجزموا بحكمها.

ولكن الصواب لمن ابتغاه: أنه ليس فيه هذا القدر المذكور، وأنّ أحاديث كثيرة قد عدّها البوصيري من الزوائد، وهي ليست منها، لمجرد زيادة في متن الحديث، ولو كلمة في بعض لأحاديث، وربّما لكونه أخرجها بإسناد آخر^(١)، ولو عن الصحابي بعينه، وبعض الأحاديث أودعها الزوائد غفلة منه رَحِمَهُ اللهُ، وهي ليست كذلك...»^(٢).

ثمّ خلّص بعد ذلك إلى النتائج التالية:

١ - أنّه وقع في الزوائد أحاديث كثيرة ليست هي من الزوائد أصلاً، وبعضها منازع فيه، وذلك يقع في نحو مائة وأربعين (١٤٠) حديثاً.

وبهذا يعرف أن أحاديث الزوائد لابن ماجه لا تبلغ القدر الذي ذكره البوصيري، بل الواجب حذف هذه المائة والأربعين منها.

٢ - أنّ زوائد ابن ماجه التي رُويت متونها في الخمسة أو أحدها بحروفها - ولكن من طريق صحابي آخر - تبلغ نحواً من مائة وخمسين (١٥٠) حديثاً، وأمّا التي وافقها بالمعنى إجمالاً، أو في الحكم؛ فكثير جداً يقع أضعاف ما ذكر، وقد أشار لأكثرها البوصيري رَحِمَهُ اللهُ في «الزوائد».

٣ - أنّ الإمام أحمد في مسنده، أو ابن حبان في صحيحه، أو الحاكم في مستدركه قد وافقوا ابن ماجه في ربع زوائده؛ فشاركوه في إخراج نحو من أربعمئة (٤٠٠) حديث، ولا تخفى مكانة هذه الكتب الثلاثة عند أهل الحديث.

(١) تنبيه: الذي جرى عليه المصنّفون في الزوائد - كالهيثمي وغيره - اعتبار ما رُوِيَ بإسناد آخر، أو بلفظ مغاير من الزوائد. وعدم اعتبار هذا الضابط، أو اعتبار أحد شقّيه دون الآخر - فضلاً عن اختلاف النسخ المعتمدة في العدّ - هو سبب الاختلاف في عدّ هذه الزوائد، والله أعلم.

(٢) انظر: (مقدمة جامع الأصول) لعبد السلام محمد علّوش (٣٣/١).

- ٤ - أنّ الأحاديث التي ضَعَفَ إسنادهَا البوصيري في الزوائد لأجل أحد الرواة في كثير منها ما هو صحيح المتن، ثابت من حديث غير راويه عند ابن ماجه، أو ممّا له طرق وشواهد قد ذكرها هو عند غير ابن ماجه.
- ٥ - أنّ كثيرًا من الأحاديث التي ينفرد بها ابن ماجه، يكون العمل عليها عند أهل العلم، ولها أصول في الصّحاح وغيرها؛ فيتفرّد بروايات لتقوية المسألة، أو استيعاب رواياتها^(١).



(١) انظر: (مقدّمة جامع الأصول) (١/١٤ - ٤٥).

المبحث التاسع

منهج الإمام ابن ماجه في «سننه»

وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول

منهجه في الصناعة الحديثية

أولاً: طريقته في سوق الأسانيد وإيراد الألفاظ:

الإمام ابن ماجه يستعمل الأساليب التي يستخدمها غيره من المحدثين؛ من التحويل والعطف بين الشيوخ، والإشارة إلى المتون بكلمة «نحوه» أو «مثله».

ومما يتميز به ابن ماجه:

١ - في استعمال طريقة التحويل:

فإنه يشير إلى الراويين أو الرواة عند نقطة الالتقاء بكلمة: «قالا»، أو «قالا جميعاً»، أو «قالوا»^(١).

مثال ذلك:

أ - قوله في آخر (كتاب الطهارة وسننها)، في (باب من توضأ فترك موضعاً): «حدثنا حرمله بن يحيى ثنا ابن وهب (ح) وحدثنا ابن حميد ثنا

(١) انظر: (الواضح في مناهج المحدثين) لياسر الشامي (ص/ ٢٨١).

زيد الحباب قالوا ثنا ابن لهيعة عن أبي الزبير عن جابر عن عمر بن الخطاب...»، وذكر الحديث^(١).

ب - قوله في (المقدمة)، في (باب فضل عمّار): «حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة حدثنا عبيد الله بن موسى (ح) وحدثنا عليّ بن محمد وعمرو بن عبد الله قالوا جميعاً حدثنا وكيع عن عبد العزيز بن سياه عن حبيب بن أبي ثابت عن عطاء بن يسار عن عائشة...»^(٢).

ج - قوله في (كتاب الأضاحي)، في (باب من أراد أن يضحي فلا يأخذ في العشر من شعره وأظفاره): «حدثنا حاتم بن بكر الضبّي أبو عمرو حدثنا محمد بن بكر البرساني (ح) وحدثنا محمد بن سعيد بن يزيد بن إبراهيم حدثنا أبو قتيبة ويحيى بن كثير قالوا حدثنا شعبة عن مالك بن أنس عن عمرو بن مسلم عن سعيد بن المسيب عن أم سلمة...»^(٣).

٢ - في العطف على الشيوخ:

يستعمل ابن ماجه العطف على الشيوخ بكثرة، لكنّه عند العطف لا يشير - غالباً - إلى صاحب اللفظ، كما يفعله مسلم وغيره.

وربّما ميّز صاحب اللفظ، وله في ذلك عبارات؛ أذكرها مع أمثلتها:

أ - اللفظ لفلان:

مثاله: قوله في (كتاب النكاح)، (باب الرجل يشك في ولده): «حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة ومحمد بن الصَّبَّاح قالوا حدثنا سفيان بن عيينة عن الزهري عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة قال:...»؛ فذكر الحديث، ثمّ قال: «واللفظ لابن الصَّبَّاح»^(٤).

(١) انظر: (سنن ابن ماجه) (ح ٦٦٦).

(٢) (السنن) (ح ١٤٨). وانظر: (ح ١٧٤٥). (٣) (السنن) (ح ٣١٥٠).

(٤) انظر: (السنن) (ح ٢٠٠٢).

ب - هذا حديث فلان:

مثاله: قوله في (كتاب إقامة الصلاة والسنة فيها)، في (باب ما جاء في كم يصلي بالليل): «حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة حدثنا شبابة عن ابن أبي ذئب عن الزُّهري عن عروة عن عائشة (ح) وحدثنا عبد الرحمن بن إبراهيم الدمشقي حدثنا الوليد حدثنا الأوزاعي عن الزهري عن عروة عن عائشة - وهذا حديث أبي بكر - قالت: ...»^(١).

ب - قال فلان في حديثه:

مثاله: قوله في (المقدمة)، في (باب فضل عثمان): «حدثنا محمد بن عبد الله بن نُمَيْرٍ وعليُّ بن محمد قالا حدثنا وكيع حدثنا إسماعيل بن أبي خالد عن قيس بن أبي حازم عن عائشة قالت: قال رسول الله ﷺ في مرضه: وددت أنّ عندي بعض أصحابي. قلنا: يا رسول الله ألا ندعو لك أبا بكر؟ فسكت. قلنا: ألا ندعو لك عمر؟ فسكت. قلنا: ألا ندعو لك عثمان؟ قال: نعم. فجاء فخلا به فجعل النبي ﷺ يكلمه، ووجه عثمان يتغير. قال قيس: فحدثني أبو سهلة مولى عثمان أن عثمان بن عفان قال يوم الدار: إنّ رسول الله ﷺ عهد إليّ عهداً؛ فأنا صائرٌ إليه». ثم قال ابن ماجه: «وقال عليّ في حديثه: وأنا صابرٌ عليه»^(٢).

ج - زاد فيه فلان:

مثاله: قوله في (المقدمة)، في (باب من بلغ علماً): «حدثنا محمد بن عبد الله بن نُمَيْرٍ وعليُّ بن محمد قالا حدثنا محمد بن فضيل حدثنا ليث بن أبي سليم عن يحيى بن عباد أبي هُبَيْرَةَ الأنصاري عن أبيه عن زيد بن ثابت قال: قال رسول الله ﷺ: «نُضِرَ اللهُ امرأً سمع مقالتي

(١) (السنن) (ح ١٣٥٨). وانظر: (ح ٢٩٦١).

(٢) (السنن) (ح ١١٣).

فبلغها، فربَّ حاملٍ فقهٍ غيرِ فقيهٍ، وربَّ حاملٍ فقهٍ إلى من هو أفقه منه». ثمَّ قال ابن ماجه: «زاد فيه عليُّ بن محمَّد: ثلاثٌ لا يغلُّ عليهنَّ قلبُ امرئٍ مسلمٍ: إخلاصُ العملِ لله، والنصحُ لأئمةِ المسلمين، ولزومُ جماعتهم»^(١).

٣ - في صيغ التَّحْمُل والأداء:

يُلحظ أنَّ الإمام ابن ماجه رَضِيَ اللهُ عَنْهُ يستخدم - غالبًا - صيغة «حدثنا»، ولا يستخدم صيغة «أخبرنا»، وقد يكون السبب في ذلك أنَّه لا يرى فرقًا بين «حدثنا» و«أخبرنا»؛ كما ذهب إليه بعضُ المحدثين^(٢).

ومن الصَّيغ التي استعملها على ندرة:

أ - قرأتُ:

مثاله: قوله في (كتاب التَّجَارَات)، في (باب ما جاء في النَّهي عن النَّجْش): «قرأتُ على مصعب بن عبد الله الزبيري عن مالك (ح) وحدثنا أبو حُدَافَةَ حدثنا مالك بن أنس عن نافع عن ابن عمر أنَّ النبي ﷺ نهى عن النَّجْش»^(٣).

ب - بلغني:

مثاله: قوله في (كتاب الصَّيْد)، في (باب الطَّافِي من صيد البحر): «حدثنا هشام بن عمار حدثنا مالك بن أنس حدثني صفوان بن سليم عن سعيد بن سلمة من آل ابن الأَزْرَق أنَّ المغيرة بن أبي بردة - وهو من بني عبد الدار - حدثه أنَّه سمع أبا هريرة يقول: قال رسول الله ﷺ: «البحرُ الطَّهورُ ماؤه الحلُّ ميتته». قال أبو عبد الله - هو ابن ماجه -: بلغني عن

(١) (السنن) (ح ٢٣٠).

(٢) انظر: (الواضح في مناهج المحدثين) (ص/٢٨٢).

(٣) (السنن) (ح ٢١٧٣).

أبي عبدة الجواد أنه قال: هذا نصف العلم؛ لأن الدنيا بر وبحر؛ فقد أفتاك في البحر، وبقي البر»^(١).

- ومن هذا تنبيهه إلى أن ما أورده هو لفظ الشيخ، بقوله: «كتبته لفظاً».

مثاله: قوله في (كتاب الجهاد)، في (باب من حبسه العذر عن الجهاد): «حدثنا أحمد بن سنان حدثنا أبو معاوية عن الأعمش عن أبي سفيان عن جابر قال: قال رسول الله ﷺ: «إن بالمدينة رجالاً ما قطعتم وادياً، ولا سلكتم طريقاً إلا شَرَكُوكُمْ في الأجر، حبسهم العذر». قال أبو عبد الله - هو ابن ماجه -: «أو كما قال، كتبته لفظاً»^(٢).

وفي قوله رَحِمَهُ اللهُ: «أو كما قال» دليلٌ على شدة تحري ابن ماجه في إيراد ألفاظ الأحاديث، والتنبيه على ما رُوي منها بالمعنى.

- ويلحق بهذا: عنايته - نادراً - ببيان تاريخ سماعه من شيخه:

و مثاله: قوله في (كتاب الدعاء)، في (باب دعاء رسول الله ﷺ): «حدثنا علي بن محمد سنة إحدى وثلاثين ومائتين حدثنا وكيع في سنة خمس وتسعين ومائة قال حدثنا سفيان في مجلس الأعمش منذ خمسين سنة حدثنا عمرو بن مرة الجملي في زمن خالد عن عبد الله بن الحارث المكتب عن طليق بن قيس^(٣) الحنفي عن ابن عباس أن النبي ﷺ كان يقول في دعائه: رب أعنِّي، ولا تعن عليّ...» الحديث^(٤).

(١) (السنن) (٣٢٤٦ح).

(٢) (السنن) (ح ٢٧٦٥).

(٣) في الأصل: «قيس بن طلق»، وهو خطأ، والتصويب من (تهذيب الكمال) للمزي في (٤٦٢/١٣). وانظر: (سنن ابن ماجه) (٣/٤٩٢ - طبعة دار التأصيل).

(٤) (السنن) (ح ٣٨٣٠).

٤ - في العناية ببيان الفاظ الشواهد والمتابعات:

بعد أن يسوق الإمام ابن ماجه أسانيد الشواهد والمتابعات فإنه يعقبها بقوله: «مثله»، أو «مثله سواء»، أو «نحوه»، مع التنبيه على ما في بعضها من زيادات أو اختلاف:

ومن أمثلة ذلك:

أ - قوله في (كتاب الطب)، في (باب الكمأة والعجوة): «حدثنا محمد بن عبد الله بن نمير حدثنا أسباط بن محمد حدثنا الأعمش عن جعفر بن إياس عن شهر بن حوشب عن أبي سعيد وجابر قالا: قال رسول الله ﷺ: «الكمأة من المن، وماؤها شفاء للعين، والعجوة من الجنة، وهي شفاء من السم». ثم أورد متابعة أبي نضرة لشهر على روايته عن أبي سعيد؛ فقال: «حدثنا علي بن ميمون ومحمد بن عبد الله الرقيان قالا حدثنا سعيد بن مسلمة بن هشام عن الأعمش عن جعفر بن إياس عن أبي نضرة عن أبي سعيد الخدري عن النبي ﷺ مثله»^(١).

ب - قوله في (كتاب الأضاحي)، في (باب ما يكره أن يضحي به): «حدثنا هشام بن عمار حدثنا إسماعيل بن عياش حدثنا ابن عون عن محمد بن سيرين قال: سألت ابن عمر عن الضحايا أواجبة هي؟ قال: ضحى رسول الله ﷺ والمسلمون من بعده، وجرت به السنة». ثم أورد متابعة جبلة بن سحيم لابن سيرين؛ فقال: «حدثنا هشام بن عمار حدثنا إسماعيل بن عياش حدثنا الحجاج بن أرطاة حدثنا جبلة بن سحيم قال: سألت ابن عمر. فذكر مثله سواء»^(٢).

ج - قوله في (كتاب الطهارة وسننها)، في (باب الارتياح للغائط والبول): «حدثنا محمد بن بشار حدثنا عبد الملك بن الصباح حدثنا ثور

(٢) (السنن) (ح ٣١٢٤).

(١) (السنن) (ح ٣٤٥٣ - ٣٤٥٤).

ابن يزيد عن حصين الحميري عن أبي سعد الخير عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال: «من استَجمر فليوتر...»؛ فذكر الحديث بطوله، ثم ذكر متابعة عبد الرحمن بن عمر لمحمد بن بشار؛ فقال: «حدثنا عبد الرحمن بن عمر حدثنا عبد الملك بن الصباح بإسناده نحوه، وزاد فيه: «ومن اكتحل فليوتر؛ من فعل فقد أحسن، ومن لا فلا حرج، ومن لأك فليَتَلع»^(١).

- ومن هذا الباب: عنايته بحفظ صيغ شيوخه في الأداء:

ومن أمثلته: قوله في (كتاب الطهارة)، في (باب ما جاء في المستحاضة التي قد عدت أيام إقرائها): «حدثنا محمد بن يحيى حدثنا عبد الرزاق - إملأ علي من كتابه، وكان السائل غيري - أنا ابن جريج عن عبد الله بن محمد بن عقيل عن إبراهيم بن محمد بن طلحة عن عمر ابن طلحة عن أم حبيبة بنت جحش قالت: كنت أستحاض حيضة كثيرة طويلة، قالت: فجئت إلى النبي ﷺ أستفتيه وأخبره...» الحديث^(٢).

ومن هذا: نقله ما يدل على تثبت شيوخه في الرواية بالرجوع إلى أصول شيوخهم:

ومن أمثلته: قوله في (كتاب الصلاة)، (باب في صلاة المغرب): «حدثنا محمد بن يحيى حدثنا إبراهيم بن موسى أنبأنا عباد بن العوام عن عمر بن إبراهيم عن قتادة عن الحسن عن الأحنف بن قيس عن العباس ابن عبد المطلب قال: قال رسول الله ﷺ: «لا تزال أمتي على الفطرة ما لم يؤخروا المغرب حتى تشبك النجوم»^(٣).

ثم قال ابن ماجه: «سمعت محمد بن يحيى يقول: اضطرب الناس

(١) (السنن) (ح ٣٣٧ - ٣٣٨). وانظر: (ح ١٥٤).

(٢) (السنن) (ح ٦٢٢). (٣) (السنن) (ح ٦٨٩).

في هذا الحديث ببغداد، فذهبت أنا وأبو بكر الأعين إلى العوّام بن عبّاد ابن العوّام، فأخرج إلينا أصل أبيه؛ فإذا الحديث فيه.

٥ - في تكرار الحديث: الإمام ابن ماجه لا يكرّر الحديث غالباً، وإذا كرّر الحديث فإنّما يكرّره في الباب نفسه؛ لبيان اختلاف في السند أو المتن، ولتتقوى الأحاديث في الموضوع الواحد.

مثاله: ما أخرجه في (باب المحافظة على الوضوء) من (كتاب الطهارة)^(١):

١ - حدثنا عليّ بن محمّد قال: حدثنا وكيع عن سفيان عن منصور عن سالم بن أبي الجعد عن ثوبان قال: قال رسول الله ﷺ: «استقيموا ولن تُحصوا، واعلموا أنّ خير أعمالكم الصّلاة، ولا يحافظ على الوضوء إلا مؤمن».

٢ - حدثنا إسحاق بن إبراهيم بن حبيب الشّهيد قال: حدثنا المعتمر ابن سليمان عن ليث عن مجاهد عن عبد الله بن عمرو قال: قال رسول الله ﷺ: «استقيموا ولن تحصوا، واعلموا أنّ خير أعمالكم الصّلاة، ولا يحافظ على الوضوء إلا مؤمن».

٣ - حدثنا محمّد بن يحيى قال: حدثنا ابن أبي مريم قال: حدثنا يحيى بن أيوب قال حدثنا إسحاق بن أسيد عن أبي حفص الدمشقي عن أبي أمانة يرفع الحديث قال: «استقيموا ونِعَمًا أن تستقيموا، وخير أعمالكم الصّلاة، ولا يحافظ على الوضوء إلا مؤمن».

ويُلاحظ على هذا الباب ما يلي:

١ - يروي ابن ماجه عن شيوخه بصيغة: (حدثنا).

(١) (السنن) (ح ٢٧٧ - ٢٧٩).

٢ - كلّ رواية من الروايات الثلاث إلى صحابي؛ الأولى انتهت إلى ثوبان، والثانية إلى ابن عمرو، والثالثة إلى أبي أمامة رضي الله عنه.

٣ - كلّ سند من هذه الأسانيد لا يخلو من مقال؛ ففي السند الأوّل انقطاع بين منصور وسالم بن أبي الجعد، وفي السند الثاني ليث بن أبي سليم، فيه ضعف وله أحاديث صالحة^(١)، وفي السند الثالث إسحاق بن أسد «ضعيف»^(٢)، وأبو حفص الدمشقي «مجهول»^(٣)، وهؤلاء الضعفاء والمجاهيل ليس فيهم من أجمع العلماء على ردّ حديثه أو تركه، بل تقع رواياتهم في الدرجات الدنيا من الضعف؛ فيتقوّى الحديث بمجموعها^(٤).

٦ - تقطيع الحديث: عادة ما يسوق الإمام ابن ماجه الحديث في الباب بتمامه، ولكن ربّما قطع الحديث؛ ليستدلّ بكلّ شطر منه على الباب الذي يناسبه.

مثاله: ما أخرجه في (باب ما جاء في النهي للحاقن أن يصلي) من (كتاب الطهارة)^(٥):

«حدثنا محمد بن المصنّي الحمصي حدثنا بقيّة عن حبيب بن صالح عن أبي حيّ المؤدّن عن ثوبان عن رسول الله ﷺ أنه قال: لا يقوم أحد من المسلمين وهو حاقن حتّى يتخفّف».

فإنّ هذا شطر من الحديث، وقد أخرج شطره الثاني^(٦) في (باب

(١) (تهذيب التهذيب) (٢٦٥/٨).

(٢) المصدر نفسه (٢٢٧/١).

(٣) المصدر نفسه (٨١/١٢).

(٤) انظر: (الفكر المنهجي عند المحدثين) لهّام عبد الرحيم (ص/١٦٧ - ١٦٨) بتصرّف.

(٥) (السنن) (ح/٦١٩).

(٦) وللحديث شطر ثالث لم يخرج ابن ماجه، وقد أخرجه بتمامه: أبو داود (ح/٩٠)، والترمذي (ح/٣٥٧).

ولا يخصّ الإمام نفسه بالدعاء) من (كتاب الصلاة)^(١) :

«حدثنا محمد بن المصطفى الحمصي حدثنا بقیة بن الوليد عن حبيب ابن صالح عن يزيد بن شريح عن أبي حيّ المؤذن عن ثوبان^(٢) قال: قال رسول الله ﷺ: لا يؤمّ عبدٌ فيخصّ نفسه بدعوة دونهم، فإن فعل فقد خانهم».

ثانيًا: الكلام على الأحاديث تصحيحًا وتعليلاً:

الإمام ابن ماجه رحمه الله أحد أئمة الحديث الذين يعتدّ بهم في الحكم على الأحاديث، ويؤخذ بأقوالهم في التصحيح والتضعيف؛ ولهذا وصفه بعض من ترجم له بـ«الحافظ الحجة الناقد»^(٣)، ومما يدلّ على ذلك كونه تتلمذ في هذا الفنّ على إمامين كبيرين من أئمة العلل؛ هما: الحافظ أبو زرعة الرّازي، والحافظ محمد بن يحيى الذهلي، وخاصّة الثاني فقد أكثر من الرواية عنه، كما نقل عنه بعض أحكامه على الأحاديث^(٤)، غير أنّ حكم ابن ماجه على الأحاديث نادرٌ في (سننه)، وغالبه نقل عن غيره من الأئمة، وربّما جمع في الحديث الواحد بين حكمه ونقله، ونقله للحكم دليلٌ على اعتماده له.

(١) (السنن) (ح ٩٢٣).

(٢) أعدت سوق الإسناد هنا؛ للتنبيه على أنّ سند ابن ماجه سقط منه في الموضع الأوّل: (يزيد بن شريح) بين حبيب بن صالح وأبي حيّ المؤذن، والصواب إثباته بينهما؛ كما في الموضع الثاني. انظر: (تحفة الأشراف) (٢/ ١٣١/ ح: ٢٠٨٩). ثمّ رأيت على الصواب في طبعة دار التّأصيل: (ح ٥٩١).

(٣) انظر: (النجوم الزاهرة) (٣/ ٧٠).

(٤) انظر: «المبحث الخامس: شيوخ الإمام ابن ماجه». وأمّا الحافظ أبو زرعة فلم يروعه - فيما وقفت عليه - إلّا ثلاث روايات، ونقل عنه كلمة في (ح ٢٦٠٦)، وعرض عليه قولاً للذهلي في (ح ٣٨٢).

وفيما يلي أمثلة لبعض ما وقفت عليه من ذلك :

١ - تصحيح الحديث وقبوله :

ومن أمثله :

أ - قوله في (كتاب إقامة الصلاة)، في (باب ما جاء في صلاة الحاجة) : «حدثنا أحمد بن منصور بن سيّار^(١) حدثنا عثمان بن عمر حدثنا شعبة عن أبي جعفر المدني عن عُمارة بن خُزَيْمة بن ثابت عن عثمان بن حُنيّف أنّ رجلاً ضَرِيرَ البصر أتى النبي ﷺ فقال: ادع الله أن يعافيني. فقال: إِنْ شِئْتَ أَخَرْتُ لَكَ وهو خير، وَإِنْ شِئْتَ دَعَوْتُ. فقال: ادعه. فأمره أن يتوضّأ فيحسن وضوءه، ويصلي ركعتين، ويدعو بهذا الدعاء: «اللّهم إني أسألك وأتوجه إليك بمحمّد نبي الرحمة، يا محمّد إنّي قد توجّهت بك إلى ربّي في حاجتي هذه لتقضى، اللّهم فشفعه فيّ». ثم قال ابن ماجه: «قال أبو إسحاق: هذا حديث صحيح»^(٢).

ب - قوله في (كتاب الجنائز)، في (باب ما جاء في خلع النّعلين في المقابر) :

«حدثنا عليّ بن محمّد حدثنا وكيع حدثنا الأسود بن شَيْبان عن خالد

(١) في طبعة فؤاد: «يسار»، وهو تصحيح.

(٢) (سنن ابن ماجه) (ح ١٣٨٥).

تنبيه: قول أبي إسحاق هذا لم يرد في طبعة دار التّأصيل، ولا في طبعة الشيخ شعيب؛ لعدم وروده فيما اعتمدوا عليه من النّسخ؛ فيحتمل أنّه من زيادات الرّواة، وإن صحّ ما أثبتته فؤاد عبد الباقي والدكتور بشار في طبعتهما؛ فلعلّ أبا إسحاق هذا هو شيخ ابن ماجه الإمام المحدث إبراهيم بن المنذر الحزامي (٢٣٦هـ)؛ الآتي ذكره في المثال (ج) من أمثلة (تضعيف الحديث وإعلاله). وقد عدّ المزيّ في (تحفة الأشراف) (١١٣٣٩/٤٠٨/٨)، بعض هذه الزيادات المنسوبة لأبي إسحاق هذا في بعض النّسخ - كما في (حاشية السندي) (٢٨/١) - من كلام ابن ماجه على الحديث، والله أعلم.

ابن سُمَيْر عن بشير بن نَهَيْك عن بَشِير ابن الْخَصَاصِيَّة قال: بينما أنا أمشي مع رسول الله ﷺ فقال: يا ابن الْخَصَاصِيَّة ما تَنْقِم على الله؟ أصبحت تماشي رسول الله، فقلت: يا رسول الله ما أَنْقِم على الله شيئاً، كلَّ خير قد آتانيه الله، فمرَّ على مقابر المسلمين، فقال: أدرك هؤلاء خيراً كثيراً، ثمَّ مرَّ على مقابر المشركين، فقال: سبق هؤلاء خيراً كثيراً. قال: فالتفتَ فرأى رجلاً يمشي بين المقابر في نعليه، فقال: يا صاحب السُّبَيْتَيْنِ أَلْقِهما». ثم قال:

«حدثنا محمَّد بن بشار حدثنا عبد الرحمن بن مهدي قال: كان عبدالله بن عثمان يقول: حديثٌ جيِّدٌ، ورجلٌ ثَقَّةٌ»^(١).

٢ - تضعيف الحديث وإعلاله:

ومن أمثله:

أ - قوله في (كتاب العتق)، في (باب المُدَبَّر):

«حدثنا عثمان بن أبي شيبة ثنا عليُّ بن ظَبْيَان عن عُبَيْد الله عن نافع عن ابن عمر أنَّ النَّبِيَّ ﷺ قال: المُدَبَّر من الثُّلث. قال ابن ماجه: سمعت عثمان - يعني ابن أبي شيبة - يقول: هذا خطأ - يعني حديث المُدَبَّر من الثُّلث -، قال أبو عبد الله: ليس له أصلٌ»^(٢).

ب - قوله في (كتاب الأطعمة)، في (باب القديد):

«حدثنا إسماعيل بن أسد حدثنا جعفر بن عون حدثنا إسماعيل بن أبي خالد عن قيس بن أبي حازم عن أبي مسعود قال: أتى النَّبِيَّ ﷺ رجلٌ فكلَّمه فجعل تُرْعَدُ فرائضه، فقال له: «هَوِّنْ عليك فَإِنِّي لست بملك، إِنما

(١) (سنن ابن ماجه) (ح١٥٦٨).

(٢) (سنن ابن ماجه) (ح٢٥١٤). وهذا مثال ما جمع فيه ابن ماجه بين حكمه على الحديث، ونقله حكمه عن غيره.

أنا ابن امرأة تأكل القديد». ثم قال ابن ماجه: «إسماعيل وحده وصله»^(١). وهذا يدلّ على أنّ الإمام ابن ماجه يرجّح في الحديث أنّه مرسل لا يصحّ، وهذا الذي رجّحه الإمام الدارقطني في هذا الحديث، وحكم على إسماعيل بالوهم^(٢)، والله أعلم.

ج - قوله في (كتاب الصّيام)، في (باب ما جاء في الإفطار في السفر):

«حدثنا إبراهيم بن المنذر الحزامي حدثنا عبد الله بن موسى التّيمي عن أسامة بن زيد عن ابن شهاب عن أبي سلمة بن عبد الرحمن عن أبيه عبد الرحمن بن عوف قال: قال رسول الله ﷺ: «صائم رمضان في السفر كالمفطر في الحضر». ثم قال الإمام ابن ماجه:

«قال أبو إسحاق^(٣): هذا الحديث ليس بشيء»^(٤).

د - قوله في (كتاب الشفعة)، في (باب إذا وقعت الحدود فلا شفعة):

«حدثنا محمّد بن يحيى وعبد الرحمن بن عمر قالوا ثنا أبو عاصم ثنا مالك بن أنس عن الزهري عن سعيد بن المسيّب وأبي سلمة بن عبد الرحمن عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قضى بالشفعة...»، الحديث.

ثمّ أسنده ابن ماجه عن شيخ آخر، وقال: «قال أبو عاصم: سعيد بن المسيّب مرسل، وأبو سلمة عن أبي هريرة متّصل»^(٥).

(١) (سنن ابن ماجه) (ح ٣٣١٢).

(٢) انظر: (العلل الواردة في الأحاديث النبوية) (٦/ ١٩٤ - ١٩٥)

(٣) انظر: التعليق السابق على المثال (أ) من (تصحيح الحديث وقبوله).

(٤) (سنن ابن ماجه) (ح ١٦٦٦).

(٥) (سنن ابن ماجه) (ح ٢٤٩٧).

ثالثاً: الكلام على الرواة جرحاً وتعديلاً:

الإمام ابن ماجه رَحِمَهُ اللهُ أَحَدُ أئِمَّةِ الجرح والتعديل، الَّذِينَ إِذَا تَكَلَّمَ أَحَدُهُمْ فِي الرَّأْيِ قَبْلَ قَوْلِهِ، وَرُجِعَ إِلَى نَقْدِهِ، وَقَدْ ذَكَرَهُ الْحَافِظُ الذَّهَبِيُّ فِي (الطَّبَقَةِ السَّادِسَةِ) مِنْ طَبَقَاتِ أئِمَّةِ الجرح والتَّعْدِيلِ^(١)، كَمَا ذَكَرَهُ الْحَافِظُ ابْنُ نَاصِرٍ الدِّينِ الدَّمَشَقِيُّ فِي طَبَقَاتِ النِّقَادِ مِنْ كُلِّ جِيلٍ الَّذِينَ قَبْلَ قَوْلِهِمْ فِي الْجَرَحِ وَالتَّعْدِيلِ^(٢)، غَيْرَ أَنَّهُ لَيْسَ مِنَ الْمَكْثَرِينَ مِنَ الْكَلَامِ فِي هَذَا الْبَابِ، وَلَا نَكَادُ نَجِدُ لَهُ فِي (السَّنَنِ) إِلَّا كَلِمَاتٍ قَلِيلَةً فِي مَوَاضِعَ يَسِيرَةٍ، وَأَكْثَرَ مَا عِنْدَهُ مِنَ الْجَرَحِ وَالتَّعْدِيلِ لِلرَّوَاةِ فِي كِتَابِهِ هُوَ نَقْلٌ عَنْ غَيْرِهِ مِنَ الْأَئِمَّةِ، وَفِيمَا يَلِي بَعْضُ الْأَمْثَلَةِ لِمَنْ حَكَمَ عَلَيْهِمْ بِنَفْسِهِ، أَوْ نَقْلُ الْحُكْمِ فِيهِمْ عَنْ غَيْرِهِ مِنْ شَيْوَخِهِ أَوْ مِنْ فَوْقِهِمْ:

١ - قوله في (كتاب الأدب)، في (باب المصافحة):

«حدثنا علي بن محمد حدثنا وكيع عن جرير بن حازم عن حنظلة بن عبد الرحمن السدوسي عن أنس بن مالك قال: قلنا: يا رسول الله أينحني بعضنا لبعض؟ قال لا!...» الحديث^(٣).

ثم قال ابن ماجه: «حنظلة بن عبد الرحمن هو ثقة»^(٤).

٢ - قوله في (كتاب الصيام)، في (باب في الصائم لا ترد دعوته):

«حدثنا علي بن محمد حدثنا وكيع عن سعدان الجهنني عن سعد أبي مجاهد الطائي - وكان ثقة - عن أبي مَدْلَةَ - وكان ثقة - عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: ثلاثة لا ترد دعوتهم الإمام العادل، والصائم

(١) انظر: (ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل) (ص ١٨٤).

(٢) انظر: (الرد الوافر) (ص ١٥). (٣) (سنن ابن ماجه) (ح ٣٧٠٢).

(٤) هذه الكلمة لم ترد في طبعة محمد فؤاد، ولا في طبعة شعيب، وهي من زيادات طبعة التأصيل (ح ٣٧٢٧).

حتّى يفطر، ودعوة المظلوم يرفعها الله دون الغمام يوم القيامة، وتفتح لها أبواب السماء، ويقول: بعزّتي لأنصرنك ولو بعد حين»^(١).

٣ - قوله في (كتاب الطهارة)، في (باب ما جاء في الوضوء من لحوم الإبل):

«حدثنا أبو إسحاق الهروي إبراهيم بن عبد الله بن حاتم حدثنا عبّاد ابن العوّام عن حجاج عن عبد الله بن عبد الله مولى بني هاشم - وكان ثقةً، وكان الحكم يأخذ عنه - حدثنا عبد الرحمن بن أبي ليلى عن أسيد ابن حضير قال: قال رسول الله ﷺ: لا توضّؤوا من ألبان الغنم، وتوضّؤوا من ألبان الإبل»^(٢).

- ويلحق بهذا: حكمه على بعض الرواة بالخطأ بعد ذكره الخلاف في الحديث: ومنه قوله في (كتاب الصّيام)، في (باب ما جاء في صيام ثلاثة أيام من كلّ شهر):

«حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة حدثنا يزيد بن هارون أنبأنا شعبة عن أنس بن سيرين عن عبد الملك بن المنهال عن أبيه عن رسول الله ﷺ أنّه كان يأمر بصيام البيض: ثلاث عشرة وأربع عشرة وخمس عشرة، ويقول: هو كصوم الدهر، أو كهية صوم الدهر». ثمّ قال ابن ماجه:

«حدثنا إسحاق بن منصور أنبأنا حبان بن هلال حدثنا همّام عن أنس ابن سيرين حدثني عبد الملك بن قتادة بن ملحان القيسي عن أبيه عن النبي ﷺ نحوه»، ثمّ قال: «أخطأ شعبة، وأصاب همّام»^(٣).

(١) (سنن ابن ماجه) (١٧٥٢). وانظر أمثلة أخرى في: (ح ٦١، ١٤٣). وتوثيق أبي مدّة لم يذكره المصنّفون في الرجال؛ كالمزّي في (تهذيب الكمال) (٢٦٩/٣٤)، وغيره ممّن جاء بعده، بل حكموا بجهالته. والله أعلم.

(٢) (سنن ابن ماجه) (٤٩٦).

(٣) (السنن) (ح ١٧٠٧). وانظر مثالا في (ح ٣٧٣ - ٣٧٤)، وآخر في (الإرشاد في معرفة =

- ومن منهجه في الرجال: أنه ربما أبهم الراوي أو اختار رواية الإبهام لشدة ضعفه:

مثاله: قوله في (كتاب إقامة الصلاة)، في (باب ما جاء في الزينة يوم الجمعة):

«حدثنا حرملة بن يحيى حدثنا عبد الله بن وهب أخبرني عمرو بن الحارث عن يزيد بن أبي حبيب عن موسى بن سعيد عن محمد بن يحيى ابن حبان عن عبد الله بن سلام أنه سمع رسول الله ﷺ يقول على المنبر في يوم الجمعة: ما على أحدكم لو اشترى ثوبين ليوم الجمعة سوى ثوبَي مهنته». ثم قال:

«حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة حدثنا شيخ لنا عن عبد الحميد بن جعفر عن محمد بن يحيى بن حبان عن يوسف بن عبد الله بن سلام عن أبيه قال: خطبنا النبي ﷺ فذكر ذلك»^(٢).

وهذا الشيخ هو محمد بن عمر الواقدي، وهو «مجمع على تركه»؛ ولهذا أبهم ابن ماجه اسمه، أو اختار رواية الإبهام^(٣)؛ قال الحافظ الذهبي: «وحسبك أن ابن ماجه لا يجسر أن يسميه»^(٤).

= علماء البلاد (٥٧٨/٢).

(١) في طبعة فؤاد: (ثوب)، والتصويب من طبعة التأصيل (ح ١٠٦٢).

(٢) (السنن) (ح ١٠٩٥).

(٣) تنبيه: إنما قلت: (اختار رواية الإبهام)؛ لأن شيخ ابن ماجه ابن أبي شيبة كان تارة يصرح باسم الواقدي - كما في رواية عبد بن حميد في مسنده (ح ٤٤٩) -، وتارة يبهمه - كما في رواية ابن عبد البر في التمهيد (٣٨/٢٤) -، وابن ماجه اكتفى برواية الإبهام، ولم يبينها كما فعل مع عبد العزيز بن أبان، الذي أبهمه ابن أبي شيبة بقوله: (شيخ لنا)، على ما سيأتي قريباً في العنصر الذي بعده، الله أعلم.

(٤) (ميزان الاعتدال) (٢٧٣/٦). وانظر: (المغني في الضعفاء) للذهبي أيضاً (٦١٩/٢).

رابعًا: التعريف ببعض الرواة وتمييزهم بذكر أسمائهم وأنسابهم: ومن أمثلة ذلك:

١ - قوله في (كتاب الجهاد)، في (باب المبارزة والسلب):

«حدثنا يحيى بن حكيم وحفص بن عمرو قالوا ثنا عبد الرحمن بن مهديّ (ح) وحدثنا محمد بن إسماعيل أنبأنا وكيع قالوا ثنا سفيان عن أبي هاشم الرماني - قال أبو عبد الله: هو يحيى بن الأسود - عن أبي مجلز عن قيس بن عباد قال سمعت أبا ذر...»، وذكر الحديث^(١).

٢ - قوله في (كتاب الجهاد)، في (باب الرجل يغزو وله أبوان):

«حدثنا هارون بن عبد الله الحمّال ثنا حجاج بن محمد ثنا جرير أخبرني محمد بن طلحة بن عبد الله بن أبي بكر الصديق عن أبيه طلحة عن معاوية بن جاهمة السلمي أن جاهمة أتى النبي ﷺ فذكر نحوه». ثم قال: «هذا جاهمة بن عباس بن مرداس السلمي؛ الذي عاتب النبي ﷺ يوم حنين»^(٢).

ومن هذا: تعريفه بمن أبهمه بعض شيوخه من الرواة:

مثاله: قوله في (كتاب إقامة الصلاة والسنة فيها)، في (باب ما جاء في الزينة يوم الجمعة):

«حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة حدثنا شيخ لنا عن عبد الحميد بن جعفر عن محمد بن يحيى ابن حبان عن يوسف بن عبد الله بن سلام عن أبيه قال خطبنا النبي ﷺ فذكر ذلك»^(٣)، أي: الحديث الذي قبله.

(١) (السنن) (٢٨٣٥). وانظر مثلاً قريباً منه في: (ح) ٣٨٢.

(٢) (السنن) (ح) ٢٧٨١.

(٣) (السنن) (ح) ١٠٩٥.

ثم قال ابن ماجه: «هو عبد العزيز بن أبان، كره أن يسميه»^(١).

ومن هذا كذلك: بيانه لبعض أوهام شيوخه في أسماء الرواة:

مثاله: قوله في (كتاب الصلاة وإقامة السنّة فيها)، في (باب السجود):

«حدثنا هشام بن عمار حدثنا سفيان بن عيينة عن عبيد الله بن عبد الله ابن الأصم عن عمّه يزيد بن الأصم عن ميمونة أن النبي ﷺ كان إذا سجد جافى يديه»^(٢).

ثم قال ابن أبي شيبة: «الناس يقولون: عبيد الله بن عبد الله، وابن أبي شيبة يقول: عبد الله بن عبيد الله»^(٣).

خامساً: بيان التفرد في الحديث:

اعتنى الإمام ابن ماجه رَحِمَهُ اللهُ في (سننه) بالتنبيه على التفرد وغرائب أحاديث الرواة، ويمكن تقسيم ما ورد من ذلك عنده إلى قسمين:

١ - تفرد الرواة:

ومن أمثلته:

أ - قوله في (كتاب التجارات)، في (باب الاقتصاد في طلب المعيشة):

«حدثنا إسماعيل بن بهرام حدثنا الحسن بن محمد بن عثمان زوج

(١) هذا القول لم يرد في طبعة محمد فؤاد، ولا في طبعة شعيب، وهو من زيادات طبعة التأصيل، تحت (ح ١٠٦٣).

(٢) (السنن) (ح ٨٨٠).

(٣) هكذا ورد هذا النص تحت هذا الحديث في طبعة التأصيل: (ح ٨٤٥). وفي طبعة محمد فؤاد جاء في الحديث الذي بعده، مع تقديم وتأخير في الكلام، والله أعلم. وفي الحديث بعده (ح ٨٤٦) تصويب آخر لابن أبي شيبة.

بنت الشَّعْبِيَّ حَدَّثَنَا سَفِيَانُ عَنِ الْأَعْمَشِ عَنْ يَزِيدَ الرَّقَّاشِيِّ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَعْظَمُ النَّاسِ هَمًّا الْمُؤْمِنُ الَّذِي يَهْتَمُّ^(١) بِأَمْرِ دُنْيَاهُ وَأَمْرِ آخِرَتِهِ». ثُمَّ قَالَ: «هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ، تَفَرَّدَ بِهِ إِسْمَاعِيلُ»^(٢).

ب - قوله في (كتاب إقامة الصلاة والسنة فيها)، في (باب ما جاء في الخطبة يوم الجمعة):

«حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي غَنْيَةَ عَنِ الْأَعْمَشِ عَنْ إِبْرَاهِيمَ عَنْ عَلْقَمَةَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ أَنَّهُ سَأَلَ: أَكَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَخْطُبُ قَائِمًا أَوْ قَاعِدًا؟ قَالَ: أَوْ مَا تَقْرَأُ: ﴿وَتَرَكُوكَ قَائِمًا﴾ [الجمعة: ١١]». ثُمَّ قَالَ ابْنُ مَاجَهَ: «غَرِيبٌ، لَا يَحْدِثُ بِهِ إِلَّا ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَحْدَهُ»^(٣).

٢ - تَفَرَّدَ أَهْلُ الْأَمْصَارِ:

وَمِنْ أَمْثَلَتِهِ: قَوْلُهُ فِي (كِتَابِ الْأَشْرَبَةِ)، فِي (بَابِ كُلِّ مَسْكِرٍ حَرَامٍ):

«حَدَّثَنَا يُونُسُ بْنُ عَبْدِ الْأَعْلَى حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ أَخْبَرَنَا ابْنُ جَرِيرٍ عَنْ أَيُّوبَ بْنِ هَانِئٍ عَنْ مَسْرُوقٍ عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «كُلُّ مُسْكِرٍ حَرَامٍ». ثُمَّ قَالَ: «هَذَا حَدِيثُ الْمَصْرِيِّينَ».

ثُمَّ أَخْرَجَهُ مِنْ وَجْهِ آخَرٍ فَقَالَ: «حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ مَيْمُونٍ الرَّقِّيُّ حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ حَيَّانٍ عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الزُّبَيْرِ عَنْ يَعْلَى بْنِ شَدَّادٍ عَنْ أَوْسٍ قَالَ: سَمِعْتُ مَعَاوِيَةَ يَقُولُ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «كُلُّ مُسْكِرٍ حَرَامٌ عَلَى كُلِّ مُؤْمِنٍ». ثُمَّ قَالَ: «وَهَذَا حَدِيثُ الرَّقِّيِّينَ»^(٤).

(١) فِي طَبْعَةِ مُحَمَّدٍ فَوَّادٍ وَشُعَيْبٍ: (يَهْتَمُّ)، وَالتَّصْوِيبُ مِنْ طَبْعَةِ دَارِ التَّأْصِيلِ (ح ٢١٤٢).

(٢) (السَّنَنِ) (ح ٢١٤٣).

(٣) (السَّنَنِ) (ح ١١٠٨). وَانْظُرْ مِثَالَيْنِ آخَرَيْنِ فِي: (ح ٢١٦٢، ٣١٦٩).

(٤) (السَّنَنِ) (ح ٣٣٨٨ - ٣٣٨٩). وَانْظُرْ مِثَالًا آخَرَ فِي: (ح ٢٦٩١).

سادساً: العنايةُ بشرحِ الغريبِ وبيانِ المعاني:

الإمام ابن ماجه رحمته الله اعتنى عناية كبيرة في (سننه) بشرح الغريب، وبيان معاني بعض الأحاديث والمراد منها.

وما ورد في كتابه من ذلك يمكن تقسيمه إلى قسمين:

١ - ما كان من شرحه وبيانه:

ومن أمثلة ذلك:

أ - قوله في (كتاب المساجد)، في (باب المساجد في الدور):

«حدثنا يحيى بن حكيم حدثنا ابن أبي عدي عن ابن عون عن أنس ابن سيرين عن عبد الحميد بن المنذر بن الجارود عن أنس بن مالك قال: صنع بعض عمومتي للنبي صلى الله عليه وسلم طعاماً، فقال للنبي صلى الله عليه وسلم: إني أحبُّ أن تأكل في بيتي وتصلّي فيه. قال: فأتاه، وفي البيت فحلٌّ من هذه الفحول، فأمر بناحية منه فكُنس ورُشَّ، فصلّى وصلّينا معه».

ثم قال ابن ماجه: «الفحل: هو الحَصِيرُ الَّذِي قَدْ اسْوَدَّ»^(١).

ب - قوله في (كتاب النكاح)، في (باب الغيرة):

«حدثنا هارون بن إسحاق حدثنا عبدة بن سليمان عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة قالت: ما غُرْتُ على امرأة قط ما غُرْتُ على خديجة، ممّا رأيت من ذكر رسول الله صلى الله عليه وسلم لها، ولقد أمره ربّه أن يبشرها ببيت في الجنة من قَصَب. يعني من ذهب. قاله ابن ماجه»^(٢).

ج - قوله في (كتاب التجارات)، في (باب بيع العُربان):

«حدثنا الفضل بن يعقوب الرخامي حدثنا حبيب بن أبي حبيب أبو

(١) (السنن) (ح ٧٥٦).

(٢) (السنن) (ح ١٩٩٧).

محمد كاتب مالك بن أنس حدثنا عبد الله بن عامر عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن النبي ﷺ نهى عن بيع العربان».

ثم قال ابن ماجه: «العربان: أن يشتري الرجل دابةً بمائة دينار؛ فيعطيه دينارين عربوناً؛ فيقول: إن لم أشتَرِ الدابةَ فالديناران لك.

وقيل: يعني - والله أعلم -: أن يشتري الرجل الشيء، فيدفع إلى البائع درهمًا، أو أقلَّ أو أكثرَ، ويقول: إن أخذته، وإلا فالدرهم لك»^(١).

ومن هذا: توجيهه للحديث أحياناً:

مثاله: قوله في (كتاب المناسك)، في (باب الركعتين بعد الطواف):

«حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة حدثنا أبو أسامة عن ابن جريج عن كثير ابن كثير بن المطلب بن أبي وداعة السهمي عن أبيه عن المطلب قال: رأيت رسول الله ﷺ إذا فرغ من سبعة جاء حتى يحاذي بالركن؛ فصلَّى ركعتين في حاشية المطاف، وليس بينه وبين الطواف أحد».

ثم قال ابن ماجه: «هذا بمكة خاصة»^(٢).

- ويلحق بهذا: تعليقه على بعض الأحاديث:

مثاله: قوله في (كتاب الفتن)، في (باب ما يكون من الفتن):

«حدثنا هشام بن عمار حدثنا محمد بن شعيب بن شابور حدثنا سعيد ابن بشير عن قتادة أنه حدثهم عن أبي قلابة الجرّمي عبد الله بن زيد عن أبي أسماء الرحبي عن ثوبان مولى رسول الله ﷺ أن رسول الله ﷺ قال: رُويْتُ لي الأرض حتى رأيت مشارقها ومغاربها، وأُعطيتُ الكنزين الأصفر أو الأحمر والأبيض - يعني الذهب والفضة -، وقيل لي: إن ملكك إلى حيث زويَ لك، وإنني سألت الله ﷻ ثلاثاً: ألاَّ يسُلِّطَ على

(١) (السنن) (ح ٢١٩٣).

(٢) (السنن) (ح ٢٩٥٨).

أَمَّتِي جَوْعًا فِيهِلَكُهُمْ بِهِ عَامَّةً، وَأَنْ لَا يَلْبِسَهُمْ شَيْعًا، وَيُذِيقَ بَعْضَهُمْ بِأَسْ بَعْضًا، وَإِنَّهُ قِيلَ لِي: إِذَا قَضَيْتُ قَضَاءً فَلَا مَرَدَّ لَهُ، وَإِنِّي لَنْ أَسْلَطْتُ عَلَى أَمَّتِكَ جَوْعًا فِيهِلَكُهُمْ فِيهِ، وَلَنْ أَجْمَعَ عَلَيْهِمْ مِنْ بَيْنِ أَقْطَارِهَا حَتَّى يَفْنِيَ بَعْضُهُمْ بَعْضًا، وَيَقْتُلَ بَعْضُهُمْ بَعْضًا، وَإِذَا وَضَعَ السِّيفُ فِي أَمَّتِي فَلَنْ يَرْفَعَ عَنْهُمْ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ، وَإِنْ مِمَّا أَتَخَوَّفُ عَلَى أَمَّتِي أُمَّةٌ مُضِلِّينَ، وَسَتَعْبُدُ قَبَائِلَ مِنْ أَمَّتِي الْأَوْثَانِ، وَسَتَلْحَقُ قَبَائِلُ مِنْ أَمَّتِي بِالْمَشْرِكِينَ، وَإِنَّ بَيْنَ يَدَيِ السَّاعَةِ دَجَالِينَ كَذَابِينَ قَرِيبًا مِنْ ثَلَاثِينَ، كُلُّهُمْ يَزْعُمُ أَنَّهُ نَبِيٌّ، وَلَنْ تَزَالَ طَائِفَةٌ مِنْ أَمَّتِي عَلَى الْحَقِّ مَنْصُورِينَ، لَا يَضُرُّهُمْ مَنْ خَالَفَهُمْ حَتَّى يَأْتِيَ أَمْرُ اللَّهِ وَيَكُنَّ».

قال أبو الحسن - وهو القَطَّان -: «لَمَّا فَرَّغَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ - يَعْنِي: ابْنُ مَاجَهَ - مِنْ هَذَا الْحَدِيثِ قَالَ: «مَا أَهْوَلُهُ!»^(١).

٢ - مَا نَقَلَهُ عَنْ غَيْرِهِ مِنَ الْأُثْمَةِ:

وَمِنْ أَمْثَلَةِ ذَلِكَ:

أ - قَوْلُهُ فِي (كِتَابِ الصَّدَقَاتِ)، فِي (بَابِ الْحَبْسِ فِي الدِّينِ وَالْمُلَازِمَةِ):

«حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَعَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ قَالَا ثَنَا وَكِيعٌ ثَنَا وَبَرُّ بْنُ أَبِي دُلَيْلَةَ الطَّائِفِيُّ حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ مَيْمُونٍ بْنُ مُسَيْكَةَ - قَالَ وَكِيعٌ: وَأَتْنِي عَلَيْهِ خَيْرًا - عَنْ عَمْرِو بْنِ الشَّرِيدِ عَنْ أَبِيهِ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: لَيْئَ الْوَاجِدِ يُحِلُّ عِرْضَهُ وَعُقُوبَتَهُ». ثُمَّ قَالَ ابْنُ مَاجَهَ: «قَالَ عَلِيُّ الطَّنَافِئِيُّ: يَعْنِي: عِرْضُهُ: شِكَايَتُهُ، وَعُقُوبَتُهُ: سِجْنَتُهُ»^(٢).

ب - قَوْلُهُ فِي (كِتَابِ الصَّيْدِ)، فِي (بَابِ قَتْلِ الْكِلَابِ إِلَّا كَلْبَ صَيْدِ

(١) (السنن) (٣٩٥٢).

(٢) (السنن) (ح ٢٤٢٧).

أو زرع):

«حدثنا محمد بن بشار حدثنا عثمان بن عمر (ح) وحدثنا محمد بن الوليد حدثنا محمد بن جعفر قالا حدثنا شعبة عن أبي التَّيَّاح قال: سمعت مُطَرِّفًا عن عبد الله بن مُعَفَّلٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أمر بقتل الكلاب. ثم قال: مَا لَهُمْ وَلِلْكَلاب؟ ثم رَخَّصَ لَهُمْ فِي كَلْبِ الزَّرْعِ وَكَلْبِ الْعَيْنِ». ثم قال ابن ماجه: «قال بندار - هو محمد بن بشار - : الْعَيْنُ: حَيْطَانُ الْمَدِينَةِ»^(١).

ج - قوله في (كتاب الطهارة والسنة فيها)، في (باب الوضوء من النوم): «حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة وعلي بن محمد قالا حدثنا وكيع حدثنا الأعمش عن إبراهيم عن الأسود عن عائشة قالت: كان رسول الله ﷺ ينام حتى ينفخ، ثم يقوم فيصلي، ولا يتوضأ». ثم قال ابن ماجه: «قال الطَّنَافِسيُّ: قال وكيع: تعني: وهو ساجد»^(٢).

ومن هذا: نقله تعليقات بعض شيوخه أو من فوقهم على الأحاديث:

مثاله:

١ - قوله في (كتاب الصيد)، في (باب الأرنب):

«حدثنا هشام بن عمار حدثنا مالك بن أنس حدثني صفوان بن سليم

(١) (السنن) (ح ٣٢٠١).

تنبيه: قال السُّنْدِي فِي (حاشيته) (٢/ ٢٨٨ - ٢٨٩): «قال الدَّمِيرِي: فِي لَفْظِ مُسْلِمٍ وَالنَّسَائِي: (ثُمَّ رَخَّصَ فِي كَلْبِ الصَّيْدِ وَالْغَنَمِ)؛ فَلَفْظُ الْمُصَنِّفِ: (كَلْبُ الْعَيْنِ) تَصْحِيفٌ، وَالصَّوَابُ: الْغَنَمُ، ثُمَّ قَالَ: وَتَفْسِيرُ الْعَيْنِ بِالْحَيَّاطِ خِلَافَ الْمَعْرُوفِ، فَفِي (الْخَاتِمَةِ): الْعَيْنُ جَمْعُ أَعْيُنٍ وَهُوَ وَاسِعُ الْعَيْنِ، وَالْمَرْأَةُ عَيْنَاءٌ».

(٢) (السنن) (ح ٤٧٤). وانظر مثلاً آخر في (ح ٣١٩٩) نقلاً عن إسحاق بن منصور الكوسج.

عن سعيد بن سلمة من آل ابن الأزرق أنّ المغيرة بن أبي بردة وهو من بني عبد الدار حدّثه أنه سمع أبا هريرة يقول: قال رسول الله ﷺ: البحر الطهور ماؤه، الحلّ ميتته» .

ثمّ قال ابنُ ماجه: «بلغني عن أبي عبيدة الجواد أنّه قال: هذا نصف العلم؛ لأنّ الدنيا برٌّ وبحرٌ»^(١).

٢ - قوله في (كتاب الأحكام)، في (باب من اشترط الخلاص):

«حدثنا يحيى بن حكيم ثنا أبو الوليد ثنا همّام عن قتادة عن الحسن عن سمرة بن جندب عن النبي ﷺ قال: إذا بيع البيع من رجلين فالبيع للأوّل». ثمّ قال: «قال أبو الوليد: في هذا الحديث إبطالُ الخَلاصِ»^(٢)،^(٣).

سابعًا: التّرجيحُ بين الأحاديثِ المتعارضة:

وهذا نادرٌ في (سنن ابن ماجه).

ومن أمثلته: قوله في (كتاب الجنائز)، في (باب ما جاء في الصّلاة على الجنائز في المسجد):

«حدثنا عليّ بن محمّد حدثنا وكيع عن ابن أبي ذئب عن صالح مولى التّوّامة عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: من صلّى على جنازة في المسجد فليس له شيء».

حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة حدثنا يونس بن محمّد حدثنا فليح بن سليمان عن صالح بن عجلان عن عبّاد بن عبد الله بن الرُّبَيْر عن عائشة

(١) (السنن) (ح ٣٢٤٦).

(٢) الخَلاص: «قل: صورته إذا بايع الرجل متاعه من رجل أوّلاً، فباع وكيله من رجل آخر، أو بالعكس؛ فالبيع للأوّل منهما فلا يجبر البائع الثاني على تخلص المبيع من المشتري الأوّل». (شرح سنن ابن ماجه) للدهلوي (١/١٦٩).

(٣) (السنن) (ح ٢٣٤٤).

قالت: والله ما صَلَّى رسول الله على سهيل ابن بيضاء إلا في المسجد.
ثم قال ابن ماجه: «حديث عائشة أقوى»^(١).

وهذا ترجيح بين الحديثين من حيث قوة السند، وهو أحد وجوه التّرجيح بين هذين الحديثين المتعارضين في مسألة الصلاة على الجنازة في المسجد^(٢).

ويلحق بهذا: بيانه لمن ترك العمل بالحديث أو توقّف فيه من الأئمة:

مثاله: قوله في (كتاب الطلاق)، في (باب طلاق البتّة):

«حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة وعليّ بن محمّد قالوا: حدثنا وكيع عن جرير بن حازم عن الزبير بن سعيّد عن عبد الله بن علي بن يزيد بن رُكّانة عن أبيه عن جده أنه طلق امرأته البتّة، فأتى رسول الله ﷺ فسأله، فقال: ما أردت بها؟ قال: واحدة. قال: آله ما أردت بها إلا واحدة؟ قال: آله ما أردت بها إلا واحدة. قال: فردّها عليه».

ثم قال ابن ماجه: «أبو عبيد تركه ناحية، وأحمد جبن عنه»^(٣).

ثامناً: العالي والنّازل في «سنن ابن ماجه»:

الإسناد العالي: هو الإسناد الذي قلّ فيه عدد الرّجال بين المصنّف وبين النّبي ﷺ.

(١) (السنن) (١٥١٧ - ١٥١٨).

(٢) انظر للتفصيل في ذلك: (نيل الأوطار) للشوكاني (١١١/٤).

(٣) (السنن) (ح ٢٠٥١).

تنبيه: تصحّفت كلمة (ناحية) في طبعة محمد فؤاد عبد الباقي إلى (ناجية)؛ فأصبحت العبارة توهم الكلام على الراوي لا الحديث! وكذلك فسّرها الدهلوي في (شرح سنن ابن ماجه) (١/١٤٨)...؛ ممّا جعلني أورد المثال في الطبعة السابقة في (الكلام على الرّواة جرحاً وتعديلاً)، مع تنبيهي في الحاشية على احتمال تصحيفها، ثمّ تبين لي من طبعة دار التّأصيل أنّها مصحّفة حقيقة؛ فنقلت المثال إلى هنا.

والإسناد النازل: ضدُّ العالي، وهو الإسناد الذي كثر فيه عدد الرجال بين المصنّف وبين النبي ﷺ.

وأجلُّ العلوّ وأفضله: ما قُرب فيه المصنّف من رسول الله ﷺ بإسناد صحيح نظيف^(١).

وقد كان المحدثون يولون الأحاديث العالية عناية كبيرة، ويرحلون في طلبها وتحصيلها إلى الأمصار البعيدة، وأخبارهم في ذلك مشهورة، ويكفي قول الإمام أحمد رَحِمَهُ اللهُ: «طلب الإسناد العالي سنّة عمّن سلف»^(٢).

والإمام ابن ماجه رَحِمَهُ اللهُ ممّن توسّع في الرحلة، وشارك البخاري وغيره من أصحاب الكتب الستّة في بعض شيوخهم؛ ولهذا كان له في (سننه) حظٌّ من العلوّ في بعض الأسانيد، وأكثر ما عنده من العالي الصحيح الرباعيات^(٣)، وأمّا الثلاثيات فإنّها - على قَلَّتْها عنده - ضعيفةٌ لا تصحّ، وهي خمسة أحاديث يرويها الإمام ابن ماجه بإسناد واحد، قال الحافظ السخاوي - عند الكلام على الثلاثيات -: «وخمسة أحاديث في ابن ماجه، لكن من طريق بعض المتّهمين»^(٤).

قلت: يعني به جُبارة بن المُغلّس؛ كما صرّح بذلك العلامة صديق حسن خان بقوله: «وهذه الثلاثيات من طريق جُبارة بن المُغلّس»^(٥).

(١) انظر: (علوم الحديث) لابن الصّلاح (ص ١٥٠)، (تدريب الراوي) (٢/ ١٦١).

(٢) انظر: (تدريب الراوي) (٢/ ١٦٠)، (فتح المغيـث) (٣/ ٤).

(٣) وقد جمعها الظهير ابن العجمي (٧٧٤هـ)، وسمعها منه السبط ابن العجمي (٨٤١هـ)؛ كما في (المجمع المؤسّس للمعجم المفهرس) لابن حجر (٣/ ١٠).

(٤) (فتح المغيـث) (٣/ ١١).

(٥) (الحطّة) (ص/ ٢٢٠). وانظر ترجمة جُبارة في: (الجرح والتعديل) لابن أبي حاتم (٢/ ٥٥٠)، (الكامل في الضعفاء) (٢/ ١٨٠ - ١٨٢)، (ميزان الاعتدال) (٢/ ١١١)، (تهذيب التهذيب) (٢/ ٥٠ - ٥١). والرّاجح في حاله أنّه متروك؛ لشدّة غفلته، وتحديثه =

وقال الكَتَانِيُّ: «ولابن ماجه: وهي خمسةُ أحاديث بسند واحد، لكن من طريق جُبَارَةَ بن المغَلِّس الحِمَّاني الكوفي، وهو ضعيف، عن كثير بن سُليم الضَّبِّي، وهو ضعيف أيضًا، عن أنس رضي الله عنه»^(١).

وقد جرت عادة العلماء بذكرها عند الكلام على (سننه)^(٢)، وأنا أذكرها ههنا تبعًا لهم:

الحديث الأول: ما أخرجه في (كتاب الأُطعمة)، في (باب الوضوء عند الطعام):

«حدثنا جُبَارَةُ بن المغَلِّس ثنا كثير بن سُليم سمعت أنس بن مالك يقول: قال رسول الله ﷺ: مَنْ أَحَبَّ أَنْ يُكْثِرَ اللَّهُ خَيْرَ بَيْتِهِ فليَتَوَضَّأْ إِذَا حَضَرَ غَدَاؤُهُ وَإِذَا رُفِعَ»^(٣).

الحديث الثاني: ما أخرجه في (كتاب الأُطعمة)، في (باب الشَّوَاء)؛ بالسند نفسه عن أنس بن مالك قال: «ما رُفِعَ مِنْ بَيْنِ يَدَيِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَضُلُّ شِوَاءٍ قَطُّ، وَلَا حُمِلَتْ مَعَهُ طَنْفَسَةٌ»^(٤).

الحديث الثالث: ما أخرجه في (كتاب الأُطعمة)، في (باب

= بما أدخل عليه، لا لتهمة في دينه؛ وقد قال ابن عدي: «كان لا يتعمد الكذب، إنَّما كانت غفلة فيه».

(١) (الرسالة المستطرفة) (ص/٩٧).

(٢) انظر على سبيل المثال: (ثبت الوادي آشي) (ص/٢٤٤)، (ختم سنن الحافظ ابن ماجه) لعبد الله بن سالم البصري (ق٨٥). ثم رأيت في (خزانة التراث) (١٢٤٢٥٩) أنَّ محمَّد بن محمَّد بن عبد الله الإيجي النَّيرِيزي (٨٥٥هـ) أفرد بها بجزء، توجد منه نسخة في مكتبة الملك عبد العزيز بالمدينة.

(٣) (سنن ابن ماجه) (ح ٣٢٦٠).

(٤) (السنن) (ح ٣٣١٠). والطنفسة: بكسر الطاء والفاء، وبضمهما، وبكسر الطاء وفتح الفاء: البساط الذي له خُمْل رقيق وجمعه طَنَافِس. النهاية (٣/٣١٤). وانظر: القاموس المحيط (ص/٧١٥).

الضيافة؛ بالسند نفسه، ولفظه: «الْخَيْرُ أَسْرَعُ إِلَى الْبَيْتِ الَّذِي يُغْشَى مِنْ الشَّفَرَةِ إِلَى سَنَامِ الْبَعِيرِ»^(١).

الحديث الرابع: ما أخرجه في (كتاب الطب)، في (باب الحِجَامَةِ)؛ بالسند نفسه، ولفظه: «مَا مَرَرْتُ لَيْلَةً أُسْرِيَ بِي بِمَلَأَ إِلَّا قَالُوا: يَا مُحَمَّدُ مُرْ أَمْتَكُ بِالْحِجَامَةِ»^(٢).

الحديث الخامس: ما أخرجه في (كتاب الزهد)، في (باب صفة أمة محمد ﷺ)؛ بالسند نفسه، ولفظه: «إِنَّ هَذِهِ الْأُمَّةَ مَرْحُومَةٌ، عَذَابُهَا بِأَيْدِيهَا، فَإِذَا كَانَ يَوْمُ الْقِيَامَةِ دُفِعَ إِلَى كُلِّ رَجُلٍ مِنَ الْمُسْلِمِينَ رَجُلٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ فَيُقَالُ: هَذَا فِدَاؤُكَ مِنَ النَّارِ»^(٣).

وأما الحديث النازل: فأنزل ما وقفت عليه عنده **التَّسَاعِيَاتُ**^(٤)، وهي: الأحاديث التي بينه وبين النبي ﷺ فيها تسعة رجال، والذي وقفت عليه عنده منها ثلاثة أحاديث.

ومن أمثلتها: ما أخرجه في (المقدمة) في (باب في الإيمان):

«حدثنا سهل بن أبي سهل ومحمد بن إسماعيل قالا: حدثنا عبد السلام بن صالح أبو الصَّلْتِ الهروي حدثنا علي بن موسى الرضا عن أبيه عن جعفر بن محمد عن أبيه عن علي بن الحسين عن أبيه عن علي بن أبي طالب قال: قال رسول الله ﷺ: **الإيمانُ معرفةٌ بالقلبِ، وقولٌ باللسانِ، وعملٌ بالأركانِ.** قال أبو الصَّلْتِ: لو قرئ هذا الإسناد

(١) (السنن) (ح ٣٣٥٦).

(٢) (السنن) (ح ٣٤٧٩).

(٣) (السنن) (ح ٤٢٩٢).

(٤) ذكرت في الطبعة الأولى أن أنزل ما وقفت عليه الثمانيات، ثم تبين لي بعد قراءة الكتاب بكامله، وسماعه على مشايخنا المسنين: أن أنزل ما عنده التَّسَاعِيَاتِ، ثم الثَّمَانِيَّاتِ، والله أعلم.

على مجنون لبراً»^(١).

ثم تليها الثمانيات: الأحاديث التي بينه وبين النبي ﷺ فيها ثمانية رجال، وهي كثيرة بالنسبة إلى التساعيات^(٢).

ومن أمثلتها: ما أخرجه في (كتاب الطهارة)، في (باب ما جاء في المسح بغير توقيت):

«حدثنا حَرَمَلَةُ بن يحيى وعَمْرُو بن سَوَّاد المصريان قالا: ثنا عبد الله ابن وهب، أبنا يحيى بن أيوب، عن عبد الرحمن بن رَزِين، عن مُحَمَّد ابن يزيد بن أبي زياد، عن أيوب بن قَطْن، عن عُبادة بن نُسَيٍّ، عن أبي ابن عِمارة - وكان رسولُ الله ﷺ قد صَلَّى في بيته القِبْلَتَيْنِ كِلْتُمَا - أَنَّهُ قَالَ لِرَسُولِ الله ﷺ: أَمْسَحْ عَلَى الْخُفَّيْنِ؟ قال: نعم. قال: يوماً؟ قال: ويومين. قال: وثلاثاً، حَتَّى بَلَغَ سَبْعًا، قال له: وما بَدَأَ لَكَ»^(٣).

المطلب الثاني

منهجه في تراجم الأبواب

ذكرت - فيما سبق - أنَّ الإمام ابن ماجه ترجم لأبواب كتابه بعناوين تجمع بين الدقة والإيجاز في الفقه، وأنَّ ترتيبه لتلك الأبواب كان ترتيباً حسناً موفّقاً، على درجة بالغة من الشمول والاستيعاب لجميع ما يتناوله الكتاب من كتب الفقه^(٤).

(١) (السنن) (ح ٦٥). والحديث لا يصحّ، وقد سبق كلام الذهبي في عبد السلام بن صالح تحت مطلب: «أسباب نزول مرتبته». وانظر الحديثين الآخرين من التساعيات في (السنن) (ح ٢٦٨٢، ح ٣٧٥٥).

(٢) وقد بلغ عددها عندي بالاستقراء: سبعة وثلاثين (٣٧) حديثاً.

(٣) (السنن) (ح ٥٥٧). وانظر مثلاً آخر في: (ح ٢٣١٩).

(٤) انظر: (ميزات سنن ابن ماجه).

ولا يخفى أنّ العناوين والتّراجم ليست دليلاً على دقّة نظر المصنّف فحسب؛ بل هي متضمّنة لفقهه وفهمه للأحاديث، ولاختياره في المسائل التي تتضمّنها تلك الأحاديث؛ ولهذا قال الحافظ ابن حجر: «ظاهر حال من يصنّف على الأبواب أنّه ادّعى على أنّ الحكم في المسألة التي بوّب عليها ما بوّب به؛ فيحتاج إلى مستدلّ لصحّة دعواه، والاستدلال إنّما ينبغي أن يكون بما يصلح أن يحتجّ به»^(١).

والمتملّ في تراجم (سنن ابن ماجه) يجد أنّه يمكن تقسيمها - إجمالاً - إلى قسمين رئيسين^(٢):

أولاً: التّراجم الظاهرة:

وهي التي تطابق ما ورد في مضمونها مطابقةً واضحةً، دون حاجة للفكر والنّظر، وهذا الصنف من التّراجم هو الغالب على تراجم (سنن ابن ماجه).

وهذا القسم يدخل تحته الأساليب والصيغ التالية:

١ - الترجمة الخبريّة العامّة: وتكون في الغالب دالة على المعنى الإجمالي لمضمون الباب.

ومثالها: ما بوّب به في (كتاب الطهارة وسننها): «باب السّواك»، وفي (كتاب الأذان والسّنة فيه): «باب السّنة في الأذان».

٢ - الترجمة الخبريّة الخاصّة: وتكون في صورة حكم واضح، لا يتطرّق إليه الاحتمال.

(١) انظر: (النكت على ابن الصلاح) (١/٤٤٦ - ٤٤٧).

(٢) انظر لهذا التقسيم: (الإمام الترمذي والموازنة بين جامعهِ وبين الصحيحين) لنور الدين عتر (ص/٢٧٣ - ٢٩١).

ومثالها: ما بَوَّبَ به في (كتاب إقامة الصلاة): «باب التَّهْيِ أَنْ يَسْبِقَ الإمام بالركوع والسجود»، وفي (كتاب الزكاة): «باب فرض الزكاة».

٣ - الترجمة بصيغة الاستفهام: وهي المصوغة بعبارة من عبارات الاستفهام؛ نحو: كم، وهل، وغيرهما. وغالبًا ما يستعملها الإمام ابن ماجه في المسائل الخلافية.

ومثالها: ما بَوَّبَ به في (كتاب الأضاحي): «باب كم تجزئ من الغنم عن بدنة؟»، وفي (كتاب الطلاق): «باب هل تخرج المرأة في عدتها؟».

٤ - الترجمة بالصيغة الشرطية: وهي المصوغة بعبارة من عبارات الشرط؛ نحو: إذا، ومَنْ، وغيرهما، سواء كانت محذوفة الجواب أم لا.

ومثالها: ما بَوَّبَ به في (كتاب الزكاة): «باب من استفاد مالاً»، وفي (كتاب الفرائض): «باب إذا استهلَّ المولود وَرِثَ».

٥ - الترجمة المقتبسة من حديث الباب: وهي التي جُعِلَ حديثُ الباب أو جزءٌ منه عنوانها.

ومثالها: ما بَوَّبَ به في (المقدمة): «باب من أحيا سنَّة قد أميتت»، وفي (كتاب الطهارة): «باب الماء من الماء».

٦ - الترجمة المتضمنة للإخبار عن بدء الحكم:

ومثالها: ما بَوَّبَ به في (كتاب الأذان): «باب بدء الأذان».

٧ - الترجمة بما ذهب إليه بعض العلماء:

ومثالها: ما بَوَّبَ به في (كتاب التَّجَارَات): «باب من قال: لا ربا إلا في النسيئة»، وفي (كتاب اللباس): «باب من قال: لا ينتفع من الميتة بإهاب ولا عَصَب».

ثانيًا: التراجم الاستنباطية:

وهي التي تدرك مطابقتها لمضمون الباب بشيء من البحث والتفكير القريب أو البعيد.

وهذه التراجم قليلة عند الإمام ابن ماجه، ولعل ذلك راجع إلى أن المقصود من الكتاب ذكر مذاهب الفقهاء وأدلتهم الواضحة في دلالتها على مسائلها، ووجوه الفقه المأخوذة منها؛ بخلاف ما قصده البخاري في كتابه، من ذكر فقهه الخاص به، الذي انتزعه بمسالك دقيقة، لا يتنبه لها إلا الماهر من العلماء، حتى قالوا: «فقه البخاري في تراجم أبوابه».

ومن أمثلتها: ما بوب به في (كتاب الصيام): «باب ما جاء في النهي عن صيام أيام التشريق»، واستدل على ذلك بحديث: «أَيَّامٌ مِنِّي أَيَّامٌ أَكُلُ وَشُرِبُ»^(١).

ودلالة الحديث على النهي عن صيام أيام التشريق لا تؤخذ من ظاهره، وإنما تؤخذ بالاستنباط؛ حيث استفاد النهي عن الفعل لوصف ظرف بنقيضه، وذلك مأخذ أصولي راجع إلى مسألة، وهي: «إذا ورد في الشرع بأن الزمان متصف بوصف يناقض فعلاً ما؛ فهل يعتبر ذلك دليلاً على أن هذا الفعل منهى عن إيقاعه في ذلك الزمان؛ لأن الزمان متصف بنقيض ذلك الفعل؟»^(٢).

فائدة:

هناك قسم ثالث من التراجم، وهو ما يعرف بالتراجم المرسلة، وهي التي اكتفي فيها بلفظ: (باب)، ولم يعنون بشيء يدل على المضمون.

(١) (سنن ابن ماجه) (ح ١٧١٩).

(٢) انظر: (آراء الإمام ابن ماجه الأصولية من خلال تراجم أبواب سننه) لشيخنا سعد بن ناصر الشثري (ص/٢٢٨).

وهذا النوع من التراجم موجود في البخاري والترمذي، ولا يوجد في (سنن ابن ماجه)^(١)، وهو من ميزات كتابه.

المطلب الثالث

آراؤه في أصول الفقه^(٢)

من التراجم التي في (سنن ابن ماجه) التراجم التي وُجد الحكم فيها صريحاً من غير نسبة لقائل؛ بحيث يتأكد الباحث أنّ ابن ماجه يرى هذه الأحكام، وتوصل إليها باجتهاده، وهذه التراجم منها ما يتعلق بالمسائل الأصولية مباشرة؛ بحيث يقرّر فيها حكماً أصولياً، مثل: كلامه في قاعدة القياس، ومنها ما يقرّر فيه حكماً فقهياً مبنياً على دليله، فيأتي الباحث فيوضح القاعدة الأصولية التي استخرج بواسطتها هذا الحكم من هذا الدليل.

ويمكن تقسيم ما ورد في (سنن ابن ماجه) من الآراء الأصولية من حيث الإجمال إلى قسمين:

أولاً: آراؤه في مباحث الأدلة والأحكام.

(١) وهو غير موجود في (طبعة محمد فؤاد عبد الباقي)، بل فيه بدله التبويب بأول الإسناد؛ وذلك في موضعين: الأول: في (كتاب الطلاق): «باب حدثنا سويد بن سعيد»، والثاني: في (كتاب الرهون): «باب حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة»، وجعل هذا تبويباً خطأ؛ لأنه غير موجود في النسخ الخطية، ولا هو من عادات الأئمة في تبويبهم؛ كما يعلم ذلك من راجع تبويبات الأئمة الستة في كتبهم. وهذان البابان هما اللذان جُعلا مرسلين بغير عنوان في بعض الطبوعات؛ كطبعة بيت الأفكار الدولية، وهذا أيضاً غير صحيح؛ لعدم ثبوته في النسخ الخطية التي وقفت عليها، ومنها أصح النسخ، وهي النسخة التيمورية؛ علماً بأنّ (كتاب الرهون) هو باب من أبواب (كتاب الأحكام) في تلك النسخة، والله أعلم.

(٢) انظر: (آراء الإمام ابن ماجه الأصولية من خلال تراجم أبواب سننه) (ص/٢١١) فما بعدها، (مجلة البحوث الإسلامية) (العدد: ٦٣).

ثانياً: آراؤه في دلالات الألفاظ.

وإلى تفصيل القول في كلّ واحد من هذين القسمين:

القسم الأوّل: آراؤه في مباحث الأدلّة والأحكام:

ويدخل تحته المسائل التالية:

١ - مدلول لفظ الكراهة:

أطلق الإمام ابن ماجه رَحِمَهُ اللهُ حُكْم الكراهة في عدد من المسائل في تراجم أبواب سننه في بضعة عشر موضعاً، والأغلب أنه لا يريد بلفظ الكراهة ما اصطُلِحَ عليه أخيراً، وإنّما يريد بلفظ الكراهة التّحريم بحسب المصطلحات الأصوليّة المتعارف عليها عند المتقدمين، ويدلّك على أن الإمام ابن ماجه يقصد التّحريم بلفظ الكراهة أمور:

أولّها: أنّه أطلق لفظ (الكراهة) في مسائل ورد في الحديث النّهي عنها بلفظ التّهي الصّريح المفيد للتّحريم.

ومن أمثلة ذلك: قوله في (كتاب اللباس): «باب كراهية لبس الحرير»، واستدلّ عليه بحديث: «نهى رسول الله ﷺ عن الدّيباج والحرير»^(١).

ثانيها: أنّه أطلق لفظ (الكراهة) على أفعال في مسائل استدلّ عليها بأحاديث وردت بترتيب العقوبة على فاعل هذه الأفعال، وهذا ممّا يدل على تحريم هذا الفعل.

ومن أمثلة ذلك: قوله في (كتاب الطلاق): «باب كراهية الخلع للمرأة»، واستدلّ عليه بحديث: «لا تسأل المرأة زوجها الطّلاق في غير

(١) (سنن ابن ماجه) (ح ٣٥٨٨).

(٢) (السنن) (ح ٢٠٥٤).

كُنْهٍ فَتَجَدَّ رِيحَ الْجَنَّةِ»^(١)، وحديث: «أَيُّمَا امْرَأَةٍ سَأَلْتُ زَوْجَهَا الطَّلَاقَ فِي غَيْرِ مَا بَأْسٍ فَحَرَامٌ عَلَيْهَا رَائِحَةُ الْجَنَّةِ»^(٢).

ثالثها: أنه أطلق لفظ (الكراهة) على أفعال ورد النهي عنها بصيغة: (لا تفعل) الدالة على التحريم عند تجرّدها من القرائن على قول جمهور العلماء.

ومن أمثلة ذلك: قوله في (كتاب المساجد): «باب كراهية النُّخَامَةِ فِي الْمَسْجِدِ»، واستدلّ على ذلك بحديث: «إِذَا تَنَخَّمَ أَحَدُكُمْ فَلَا يَتَنَخَّمَنَّ قَبْلَ وَجْهِهِ»^(٣).

وبمقارنة رأي الإمام ابن ماجه في إطلاق لفظ (الكراهة) بمعنى التحريم بآراء الأصوليين، لا نجد هذا الرأي خارجاً عن طريقتهم؛ فإنّ الأصوليين ذكروا أن لفظ (الكراهة) يطلق على عدد من المعاني منها التحريم^(٤)، وقد ورد ذلك في القرآن الكريم؛ فإنّ الله - تعالى - ذكر شيئاً من المحرّمات في سورة الإسراء، ثم قال: ﴿كُلُّ ذَلِكَ كَانَ سَيِّئُهُ عِنْدَ رَبِّكَ مَكْرُوهًا﴾ [الآية: ٣٨].

٢ - مدلول لفظ الرخصة:

عبّر الإمام ابن ماجه بلفظ (الرخصة) في عدد من المواضع من تراجم أبواب السنن، وبدراسة هذه المواطن يجد الباحث أنه يطلق لفظ (الرخصة) على معان مختلفة:

- **المعنى الأول:** يشمل الصور التي وجدت فيها علة التحريم، لكن

(١) (السنن) (ح ٢٠٥٥).

(٢) (السنن) (ح ٧٦١).

(٣) انظر: (روضة الناظر) لابن قدامة (٢٠٦/١)، (البحر المحيط) للزركشي (٢٩٦/١)، (التقريب والتحجير) لابن أمير الحاج (١٤٣/٢).

استثنت هذه الصور بدليل خاص بها، أو بتعبير آخر: (المسائل التي ورد النص بالإباحة فيها مع وجود معنى فيها أنتج التحريم في غير هذه المسألة).

ومن أمثلة ذلك: قول ابن ماجه في (كتاب إقامة الصلاة): «باب ما جاء في الرخصة في الصلاة بمكة في كل وقت»؛ فجعل إباحة الصلاة في أوقات النهي لمن كان بمكة رخصة بعد أن قرر النهي عن الصلاة في تلك الأوقات، حيث قال - في الباب الذي قبله -: «باب ما جاء في الساعات التي تكره فيها الصلاة».

وإطلاق لفظ (الرخصة) على هذا المدلول، هو منهج الأصوليين، ويعبرون عنه بقولهم: «استباحة المحظور مع قيام الحاضر».

- المعنى الثاني: يتعلّق بالمسائل التي تعارضت فيها الأدلة منعاً وإباحةً؛ فهو يطلق لفظ (الرخصة) على أدلة الإباحة في هذه المسائل.

ومن أمثلة ذلك: أنّه لما عقد باباً في (كتاب الطهارة) بعنوان: «الوضوء من مسّ الذكر»؛ قال بعده: «باب الرخصة في ذلك»، وأورد فيه الأحاديث التي تدلّ على عدم إيجاب الوضوء من مسّ الذكر.

- المعنى الثالث: ما فيه توسعة على المكلفين، وإن لم يوجد فيه علة التحريم، وهذا المعنى استعمله المؤلف مرّة واحدة؛ حيث قال في (كتاب الطهارة): «باب الوضوء بسؤر الهرة والرخصة فيه».

ومثل هذا لا يجعله الأصوليون من باب ما يسمّى رخصة في الاصطلاح الأصولي، وإن صحّ إطلاق هذا اللفظ عليه من باب التجوّز^(١).

(١) انظر: (المغني في الأصول) للخبازي (ص/٨٩)، (المستصفي) للغزالي (١/٣٣٠)، (روضة الناظر) لابن قدامة (١/٢٠٦).

وقد يكون مراد الإمام ابن ماجه بهذا: المعنى الأول؛ وذلك أنّ سؤر الهرة فيه شيء من المعنى الذي في سؤر الكلب، ومع ذلك جاء الدليل بالوضوء من سؤر الهرة بخلاف الكلب؛ لأن ابن ماجه عقد الباب المتعلق بسؤر الهرة بعد الباب المتعلق بسؤر الكلب؛ الذي عنونه بقوله: «باب غسل الإناء من ولوغ الكلب».

٣ - حجية القياس:

قد يفهم من كلام الإمام ابن ماجه رَحِمَهُ اللهُ القول بعدم حجية القياس، ويبدو ذلك فيما يأتي:

أولاً: أنه أورد في أحد تراجمه عبارة يفهم منها ذمّ الرأي والقياس؛ وذلك قوله في (المقدمة): «باب اجتناب الرأي والقياس».

ثانياً: أنه أورد في الباب السابق قول النبي ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ لَا يَقْبِضُ الْعِلْمَ انْتِزَاعًا يَنْتَزِعُهُ مِنَ النَّاسِ، وَلَكِنْ يَقْبِضُ الْعِلْمَ بِقَبْضِ الْعُلَمَاءِ، فَإِذَا لَمْ يَبْقَ عَالِمًا اتَّخَذَ النَّاسُ رُؤُوسًا جُهَالًا فَسُئِلُوا فَأَفْتَوْا بِغَيْرِ عِلْمٍ، فَضَلُّوا وَأَضَلُّوا»^(١)؛ فكأنه يرى أن القياس والرأي ليسا من العلم في شيء.

أمّا جمهور الأصوليين فإنهم يرون حجية القياس، ويسوقون على ذلك أدلة عديدة^(٢).

وأجاب الجمهور على ما ذكره ابن ماجه من أدلة بأجوبة عديدة، ملخصها: أنّ ما ورد في منع قول الإنسان بما رآه؛ يعني: فيما لا يرجع إلى أصل يقاس عليه، توفيقاً بين ذلك، وبين النصوص الواردة بحجية القياس^(٣).

(١) (السنن) (ح ٥٢).

(٢) انظر: (التفريق بين الأصول والفروع) لسعد الشثري (١٥٩/٢).

(٣) انظر: (فتح الباري) لابن حجر (٢٩١/١٣).

والذي يظهر أنّ الإمام ابن ماجه لا يخالف الجمهور في ذلك؛ بل هو موافق لهم، ويدلّ على ذلك أمور:

الأوّل: أنّ ما أورده الإمام من ذمّ الرّأي إنّما يُراد به المقابل للنّص، أو الرّأي المجرّد الصّادر من غير المجتهد؛ كما في حديث: «اتّخذ الناس رؤوساً جهالاً؛ فسئلوا فأفتوا بغير علم»^(١).

الثاني: أنّ الإمام ابن ماجه من علماء الأئمة الذين لهم مكانة ومنزلة فيها، ولو كان لا يرى الاحتجاج بالقياس، أو يفهم ذلك من كلامه؛ لاشتهرت النسبة إليه بذلك.

الثالث: سنن ابن ماجه موضع عناية الأئمة؛ من خلال روايته وشرحه والتعليق عليه، والاعتراض على مواطن منه، ونحو ذلك؛ فلو كان القول بعدم صحّة استنباط الأحكام الشرعيّة بواسطة القياس يُفهم من كلام ابن ماجه؛ لكان موضع عناية من هؤلاء العلماء الذين اهتمّوا بسننه.

القسم الثاني: آراؤه في دلالات الألفاظ:

ويدخل تحته المسائل التالية:

١ - تخصيص العامّ بعلّة الحكم المستنبطة:

قرّر الإمام ابن ماجه كراهة البول في مكان الاغتسال فقال في (كتاب الطهارة): «باب كراهة البول في المَغْتَسَل»، واستدل على ذلك بقول النبي ﷺ: «لَا يَبُولَنَّ أَحَدُكُمْ فِي مُسْتَحَمِّهِ، فَإِنَّ عَامَّةَ الْوَسْوَاسِ مِنْهُ»^(٢).

ثم نقل عن الطنافسي قوله: «إنّما هذا في الحَفِيرَةِ؛ فأما اليوم فلا؛

(١) انظر: المصدر نفسه (١٣/٢٨٢).

(٢) (السنن) (ح ٣٠٤).

فَمُعْتَسَلَاتُهُمُ الْجِصُّ وَالصَّارُوجُ^(١) وَالْقِيرُ^(٢)؛ فإذا بال فأرسلَ عليه الماء فلا بأس».

فكأنه فهم من الحديث أنّ النهي عن البول في المغتسل للابتعاد عن النجاسة عند الاغتسال، ولمّا كان الاغتسال في التراب - سابقاً - نُهي عن البول في مكان الاغتسال؛ لئلا يكون ذلك سبباً في النجاسة، لكن إذا كان المغتسل مبنياً بحيث إذا أرسل عليه الماء غُسل البول؛ فلا مانع من البول فيه، وهذا تخصيصٌ لعموم الحديث بالنهي عن البول في المستحم من خلال قصر الحكم العام على مكان علته المستنبطة.

٢ - مفادُ صيغة الأمر:

من صيغ الأمر: الفعل المضارع المسبوق بلام الأمر، كما هو معروف عند الأصوليين. والإمام ابن ماجه أورد فعلاً مضارعاً مسبوqاً بلام الأمر، وجعله على الاستحباب؛ فما منهجه في ذلك؟

قال ابن ماجه في (كتاب إقامة الصلاة): «باب من يستحب أن يلي الإمام»؛ فذكر الحكم بالاستحباب، واستدل عليه بحديث: «لِيَلِينِي مِنْكُمْ أُولُو الْأَخْلَامِ وَالنَّهْيُ»^(٣)، وهذا قد يؤخذ منه حكمان:

أولهما: أنّ المستحبّ عنده مأمورٌ به حقيقةً، وهذا هو رأي جمهور الأصوليين.

(١) الصَّارُوجُ: النُّورَةُ وأخلاطها تُصْهَرُجُ بها الحياضُ والحَمَامَاتُ، وهو بالفارسية جاروف، غُرْبٌ فليل: صارُوج، وربما قيل: شارُوق، وصَرَجَها به: طَلاها، وربما قالوا: شَرَّقَها. انظر: (كتاب العين) للخليل بن أحمد الفراهيدي (ص ر ج) (٤٦/٦)، (لسان العرب) لابن منظور (ص ر ج) (٣١٠/٢).

(٢) القِيرُ بالكسر والقارُ: شيءٌ أسودٌ يُطْلَى به السُّفْنُ والإبلُ، أو هُما الزُّفْتُ. (القاموس المحيط) للفيروزآبادي (ق ي ر) (ص/٦٠١).

(٣) (السنن) (ح ٩٧٦).

ثانيهما: أنّ الأمر عنده يفيد الاستحباب عند تجرّده، وهذا يخالف رأي الجماهير الذين يرونه مفيداً للوجوب^(١).

وإن كان استنباط هذا الرأي لابن ماجه فيه ما فيه؛ لأنّه يحتمل أن ابن ماجه صرف هذا الأمر بخصوصه عن الوجوب لقريته؛ فهو يرى أن الأمر المجرد يفيد الوجوب، لكن هذا الأمر صرف لقريته خاصّة.

٣ - مفاد صيغة النّهي:

أورد الإمام ابن ماجه صيغة النّهي، وبوّب لها بالكراهة في عدد من المواطن في سننه؛ منها كراهة مسّ الذكر باليمين والاستنجاء باليمين، الذي استفاده من قوله ﷺ: «إِذَا بَالَ أَحَدُكُمْ فَلَا يَمَسُّ ذَكَرَهُ بِيَمِينِهِ، وَلَا يَسْتَنْجِ بِيَمِينِهِ»^(٢).

فقد يُظنّ بأنّ ابن ماجه يرى أنّ النّهي لا يفيد إلا الكراهة، ولا أرى ذلك صحيحاً؛ بل الإمام ابن ماجه يوافق الجمهور في أنّ النّهي يفيد التحريم؛ بدليل ما يأتي:

أولاً: أنّ ابن ماجه يعبر بلفظ الكراهة، وهو يريد التحريم كما سبق بيانه، والكراهة قد تطلق ويراد بها التّحريم.

ثانياً: أنّ ابن ماجه عبّر بلفظ النّهي فيما ورد تأثيم فاعله؛ ممّا يدلّ على أنّه يرى أنّ النّهي للتّحريم؛ لأنّ الإثم إنّما يلحق فاعل الحرام؛ فهو يقول في (كتاب الكفّارات): «باب النّهي أن يَسْتَلِجَ الرَّجُلُ فِي يَمِينِهِ وَلَا يَكْفُرَ»، ويستدل عليه بحديث: «إِذَا اسْتَلَجَ أَحَدُكُمْ فِي الْيَمِينِ فَإِنَّهُ أَثَمٌ لَهُ عِنْدَ اللَّهِ مِنَ الْكَفَّارَةِ الَّتِي أُمِرَ بِهَا»^(٣).

(١) انظر: (روضة الناظر) (٢/٦٠٤)، (الإبهاج في شرح المنهاج) للسبكي (٢/٤٢)، (أصول السرخسي) (١/١٣٢).

(٢) (السنن) (ح ٣١٠). (٣) (السنن) (ح ٣١٠).

فعبر بالنهي فيما فيه إثم؛ ممّا يدلّ على أنّه يرى أنّ النهي مفيدٌ
للتّحريم.



المبحث العاشر

عناية العلماء بسنن الإمام ابن ماجه

اعتنى العلماء بكتاب (السنن) لابن ماجه، كما اعتنوا بغيره من الكتب الستة، وإن كانت مرتبة العناية به قد جاءت الأخيرة؛ كمرتبة (سنن ابن ماجه) بين تلك الكتب، وفيما يلي ذكرٌ لوجوه عناية العلماء بسنن ابن ماجه.

أولاً: العناية بنسخه:

وعناية العلماء بذلك لا يمكن إحصاؤها، ولا الإحاطة بها، ويكفي أنّ الإمام أبا الفضل محمد بن طاهر المقدسي قال: «كتبت سنن ابن ماجه عشر مرّات»^(١).

وقد ظهرت هذه العناية في كثرة النسخ الخطيّة الموجودة لهذا الكتاب في مكتبات العالم، ومن أصحّ هذه النسخ وأشهرها: نسخة المكتبة التيموريّة، التي تداولتها أيدي الحفّاظ المتقنين من المقادسة وغيرهم؛ طبقة بعد طبقة، وهي محفوظة بالخزانة التيمورية (رقم ٥٢٢)، بدار الكتب المصريّة^(٢).

وهذه النسخة هي بخطّ الإمام موقّ الدين عبد الله بن قدامة الحنبليّ (٦٢٠هـ) رَحِمَهُ اللهُ؛ فإنه قد عني عناية خاصّة بـ(سنن ابن ماجه)؛ فرواها عن أبي زرعة طاهر بن محمد بن طاهر المقدسي، ونسخها بخطّه كاملاً في

(١) انظر: (المستفاد من ذيل تاريخ بغداد) (ص/٣٣)، (تذكرة الحفّاظ) (٤/١٢٤٣).

(٢) انظر: (دراسة حول قول أبي زرعة) (ص/٤)، (مقدمة شروط الأئمّة) (ص/٨).

مجلدين كبيرين، وعارضها ببغداد، وقرئت عليه مراراً عديدة، وذلك في سنة (٥٦٧هـ)، وسنة (٦٠٢هـ)، و(٦٠٤هـ)، و(٦٠٥هـ)، و(٦٠٧هـ) و(٦١٧هـ) وغيرها، وقرئت عليه في حلقة الحنابلة بالجامع الأموي والمُظفَّري وجبل قاسيون، ودار الحديث المُظفَّريَّة بالموصل، وسمعها كثير من الأئمة والحفاظ الأخيار.

وعلى النسخة سماعات جلييلة على أئمة الحديث؛ كالحافظ عبدالقادر ابن عبد الله الرُّهاوي، وعلي بن مسعود بن نفيس، والمِزِّي، والبرزالي، والذهبي، وغيرهم^(١).

ثانياً: العناية بقراءته وختمه، وتدريسه وإقراره:

ويظهر هذا الجانب من العناية في أمور كثيرة؛ منها:

الأول: ما من عالم من العلماء - وخاصة المتقدمين - إلا وتجد في ترجمته أنه أقرأ هذا الكتاب، أو قرأه على شيخه، وكتب المعاجم والأثبات، والفهارس والمشیخات حافلة بذلك^(٢).

بل ما زال الأمر على هذا - بحمد الله - حتى في أيامنا هذه، في بعض الأقطار الإسلامية؛ يكثرون من تدريس هذا الكتاب وقراءته، وشرحه والتعليق عليه وخدمته.

الثاني: وصول الكتاب إلينا مسلسلاً برواية الحفاظ والأئمة الكبار، في جميع الأزمان والأعصار، ومختلف البقاع والأمصار، وفي نسخة

(١) انظر: تحقيق الشيخ محمد ناصر العجمي على (ثبت الإمام السَّفَّاريني) (ص/٥٨) باختصار.

(٢) انظر على سبيل المثال: (التقييد) لابن نقطة (١/٣٤٢، ٣٦٨، ٣٩٩، ٤٧١)، (معجم المحذَّثين) للذهبي (ص/٣٣، ٢٦٦)، (قطف الثمر في رفع أسانيد المصنَّفات في الفنون والأثر) لصالح بن محمد الفلَّاني (ص/٦٤).

الإمام ابن قدامة، التي سبق الكلام عنها - قريباً - شاهدٌ على هذا.

الثالث: الأخبار والروايات التي نُقلت إلينا عن علمائنا، وفيها مدى حرصهم على سماع هذا الكتاب وقراءته، ووصف مجالسهم في السماع، وذكر من تولّى القراءة فيها، وبعض من حضرها، وأحوالهم عند الفراغ منها، وإنشاد الشعر في آخرها، وكتابة الأجزاء في ختمها، ومن ذلك:

١ - ما نقل عن الحافظ ابن حجر رحمته الله أنه قرأ (سنن ابن ماجه) في أربعة مجالس ^(١).

٢ - ما ذكره العلامة جمال الدين القاسمي رحمته الله؛ قال: «والعبد الضعيف جامع هذا الكتاب: قد منّ الله عليه بفضلته فأسمع صحيح مسلم روايةً ودرايةً... وأسمع أيضًا (سنن ابن ماجه) كذلك، في مجالس من إحدى وعشرين يومًا، آخرها في (٢٢) من شهر ربيع الأول سنة (١٣١٦هـ)» ^(٢).

٣ - ما ذكره العلامة ابن مفلح رحمته الله في ترجمة شيخه أبي عبد الله محمد بن محمد ابن المحبّ السعديّ المقدسيّ (٨٢٨ هـ)، قال: «قرئ عليه (سنن ابن ماجه) بالنّاصريّة البرانيّة، وكان بحضور القضاة: نجم الدين ابن حجّج، وجدي الشيخ شرف الدين، وجماعة كثيرين، وكان القارئ شيخنا شمس الدين ابن ناصر الدين، وسمعت عليه» ^(٣).

٤ - ما ذكره عبد الوهاب البريهي في ترجمة الفقيه العلامة عليّ بن

(١) انظر: (الجواهر والدُرر في ترجمة شيخ الإسلام ابن حجر) للسّخاوي (١/١٦٢)، (خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر) للمحبّي (١/٧٣)، (فهرس الفهارس والأثبات ومعجم المعاجم والمسلسلات) لعبد الحيّ الكتّاني (٢/١٠٤٧)، (قواعد التّحديث) للقاسمي (ص/٢٦٢).

(٢) (قواعد التّحديث) (ص/٢٦٣).

(٣) (المقصد الأرشد في ذكر أصحاب الإمام أحمد) (٢/٥٢٦).

أحمد الأصبَحي (٨١٨هـ)، قال: «وكان له عبادةٌ وزهدٌ وصبرٌ، وقريحةٌ ينظم بها الشعرُ؛ منها قصيدته المشهورة عند ختم كتاب السنن لابن ماجه عند الإمام نَفيْس الدِّين العَلَوِيّ التي أوَّلها: [الوافر]:

أَمِنْ دَمْعٍ فَتَحَتْ لَهُ رِثَا جَهْ بِسَفْحٍ مُحَجَّرٍ يَسْقِي فِجَا جَهْ
ومنها بعد التَّغَزَّل:

أَلَا لِلَّهِ مَا يَبْقَى مُحِبُّ إِذَا مَا الشَّوْقُ بَلْبَلَهُ وَهَاجَهُ
وَلَا لِلَّهِ يَوْمٌ كَانَ فِيهِ فِرَاقٌ أَحَبَّةٍ ضَمِنَ انْزِعَاجَهُ
فَقَدْ وَكَّلُوا بِهِ دَاءً عَيَاءً جَعَلَتْ دَوَاءَهُ سُنَنَ ابْنِ مَاجَهْ^(١)

٥ - ما كتبه العلماء من ختوم حول (سنن ابن ماجه):

والذي ذكره العلماء من ذلك ثلاثة كتب:

١ - عجالة الضرورة والحاجة عند ختم السنن لابن ماجه: للحافظ شمس الدين السخاوي (٩٠٢هـ)^(٢).

٢ - ختم ابن ماجه: للشريف علي بن عبد الله بن أحمد الحسني السمهودي (٩١١هـ)^(٣).

٣ - ختم سنن الحافظ ابن ماجه: لعبد الله بن سالم البصري (١١٣٤هـ)^(٤).

(١) (تاريخ البريهي) (ص/٢٠٢ - ٢٠٣).

(٢) ذكره مصنفه في (الضوء اللامع لأهل القرن التاسع) (١٨/٨). وانظر: (إيضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون) (٩٣/٤)، (هديّة العارفين في أسماء المؤلفين وآثار المصنفين) (٢٢٠/٦) للبغدادي.

(٣) انظر: (فيض القدير) للمناوي (٣/٣٦١).

(٤) وهو مخطوط، وقد شرعت في تحقيقه، يسّر الله إتمامه؛ بمنّه وكرمه. ثم رأيت الدكتور/ بدر العماش قد سبقني إلى نشره في بحث محكم بمجلة الحكمة، =

ثالثًا: العناية برجال سنن ابن ماجه:

ويظهر ذلك من جهتين:

الأولى: من خلال عناية العلماء بسائر رجال الكتب الستة؛ فقد صنّف الحافظ ابن عساكر كتابًا سمّاه (المعجم المشتمل على ذكر أسماء شيوخ الأئمة النبّل)، وذكر فيه شيوخ الإمام ابن ماجه، وترجم لرجاله - كما سبق - الحافظ عبد الغني المقدسي في كتابه (الكمال في أسماء الرجال)، وتبعه كلُّ من جاء بعده؛ كالْمِزِّي في (تهذيب الكمال)، والذهبي في (تهذيب التهذيب)، وفي (الكاشف)، والحافظ ابن حجر في (تهذيب التهذيب)، وفي (التقريب)، والخزرجي في (خلاصة تهذيب تهذيب الكمال).

الثانية: من خلال أفراد رجاله بتأليف خاصّ بهم؛ فقد صنّف الإمام الذهبيّ كتابًا سمّاه (المجرّد في أسماء رجال سنن ابن ماجه)؛ أورد فيه أسماء رجال (سنن ابن ماجه) كلّهم، سوى من أخرج لهم البخاريّ ومسلم؛ جميعًا أو انفرادًا، وقال في (مقدمته): «هذه أسماء من انفرد به ابن ماجه بإخراجهم عن البخاريّ ومسلم»^(١).

كما كتب الباحث الشيخ/ محمّد ناصر القرني في أطروحته للماجستير؛ التي تقدّم بها إلى (قسم السنّة) بكلية أصول الدين بالرياض = دراسةً حول الرجال الذين تفرّد بهم ابن ماجه عن بقيّة الستّة، وبلغ عددهم عنده (٧٢٨) رجلًا.

رابعًا: الحكم على أحاديث سنن ابن ماجه:

ومما يدخل في هذا كتاب الحافظ شهاب الدين البوصيري

= (ع ٣١، جمادى ٢، سنة: ١٤٢٦هـ)؛ فعلت عن العمل فيه إلى غيره، وبالله التوفيق.

(١) (المجرّد في أسماء رجال سنن ابن ماجه) (ص ٢٣).

(٨٤٠هـ)، الذي سَمَّاه: (مصباح الزَّجاجة في زوائد ابن ماجه)؛ فَإِنَّهُ تَكَلَّمَ على كُلِّ إِسْنَادٍ من أَسانيد تلك الأحاديث الزوائد بما يليق بحاله من صحَّة، وحسن، وضعف، وغير ذلك، وما سكت عنه ففيه نظر، ونصَّه على الضَّعف الشَّدِيد في حديث ما كافٍ في سقوطه من مقام الاحتجاج به؛ سواء أنطق بالوضع أم لم ينطق^(١).

وكذا ما صنعه الحافظ ابن حجر (٨٥٢هـ)؛ حيث جمع الزوائد الصحيحة في سنن ابن ماجه وبقية الأربعة في كتاب سَمَّاه: (زوائد السنن الأربعة ممَّا هو صحيح)^(٢).

ويلحق بهذا ما عمله محدِّث الديار الشَّاميَّة: الشيخُ مُحَمَّدُ ناصر الدِّين الألباني رَحِمَهُ اللهُ؛ حيث قَسَمَ السَّنن إلى قسمين: صحيح، وضعيف، وأفرد كلَّ قسمٍ منهما بكتاب؛ سَمَّى الأوَّل: (صحيح سنن ابن ماجه)، والثاني: (ضعيف سنن ابن ماجه).

خامساً: بيان الأحاديث الغرائب في سنن ابن ماجه:

وقد تصدَّى لهذا العملِ العلميِّ الحافظُ الذهبي رَحِمَهُ اللهُ، غير أنَّ عمله لم يتمَّ؛ حيث انتقى من (سنن ابن ماجه) أربعةً وثلاثين (٣٤) حديثاً، وجمعها في جزء وُجد مخطوطاً بعنوان: (جزء فيه من غرائب الإمام الحافظ أبي عبد الله مُحَمَّد بن يزيد ابن ماجه القزويني)، وشمل الانتقاء

(١) انظر: (مقدِّمة شروط الأئمة) (ص/٨). وقد جمع الدُّكتور الفاضلُ: حسن بن علي بن مُحَمَّد فتحي أوهام البوصيري في كتاب سَمَّاه: (أوهام البوصيري في كتابه مصباح الزَّجاجة في زوائد ابن ماجه)، ونشره مركز البحوث التربويَّة بالرياض، سنة (١٤٢١هـ). هذا؛ ولا يفوتني هنا أن أنبِّه بمناسبة ذكر (زوائد ابن ماجه) إلى أنَّ الحافظ الهيثمي (٨٠٧هـ) قد سبق البوصيريَّ إلى جمع زوائد ابن ماجه في كتاب سَمَّاه: (زوائد ابن ماجه على الكتب الخمسة)، ومنه نسخة مخطوطة في (المكتبة الأصفية) بالهند؛ كما في (خزانة التراث) (٤٥٨٩٩).

(٢) انظر: (نظم العقيان) للسيوطي (ص/٥٠).

المقدّمة، وكتاب الطّهارة، ومواقيت الصّلاة، والأذان، والمساجد، وانتهى إلى الجماعات. وقد قام بنشره الدّكتور/ أحمد بن عبد الله الباتلي في بحث محكّم بمجلّة جامعة أمّ القرى (ع ٢٨، شوال ١٤٢٤).

سادسًا: الشروح والحواشي على سنن ابن ماجه^(١):

اعتنى العلماء بشرح (سنن ابن ماجه)، كما اعتنوا بالكلام على رجاله وأحاديثه، وفيما يلي سرد لأهمّ ما لـ (سنن ابن ماجه) من الشروح والحواشي، مع التّبيه على ما هو مطبوع منها:

١ - شرح سنن ابن ماجه: لأبي الحسن ابن النّعمة الأندلسي (٥٦٧هـ)^(٢).

٢ - شرح سنن ابن ماجه: لموقّق الدين عبد اللّطيف البغدادي (٦٢٩هـ)، شرحه بشرح كبير، ومنه ومن متنه استخرج تلميذه الحافظ زكيّ الدّين البرزالي (٦٦٣هـ) كتاب «الأربعين الطّبيّة»؛ ولهذا تنسب إليه، وتسمّى: «شرح أحاديث ابن ماجه المتعلّقة بالطّب»^(٣).

وقد طبعت بتطوان سنة (١٣٧٧هـ)، وفي مجلّة معهد المخطوطات العربيّة سنة (١٣٩٢هـ)، وفي وزارة الأوقاف والشؤون الإسلاميّة بالمغرب؛ بتحقيق الشيخ عبد الله كنون؛ بعنوان: (الأربعون الطّبيّة

(١) انظر: (كشف الظنون) (١٤٠٠/٢)، (جامع الشروح والحواشي) للحبشي (١٠٥٧/٢) - (١٠٥٩)، (الإمام ابن ماجه) (ص/٢٣٠ - ٢٥٠).

(٢) ذكره في (إيضاح المكنون) (٢٨/٤).
تبيه: هذا الشرح وشرح الحارثي الآتي ممّا تفرد بذكرهما صاحب (إيضاح المكنون)، وذلك ممّا يوجب التوقّف والتّثبت؛ إذ هو كثير الأوهام، وكتابه مليءٌ بالتّصحيفات والتّحريفات؛ ولهذا قال الشّيخ المحقّق محمّد عزيز شمس في مقدّمة تحقيقه لـ (روضة المحيّن) (ص/٧): «ولكثرة أوهامه وتصحيفاته لا يوثق بشيء ممّا ينفرد به عند العلماء والباحثين»، والله أعلم.

(٣) انظر: (طبقات الشافعيّة) لابن قاضي شهبه (٧٨/٢)، (الإمام ابن ماجه) (ص/٢٣١).

المستخرجة من سنن ابن ماجه وشرحها).

٣ - شرح سنن ابن ماجه: للحافظ أبي محمد سعد الدين الحارثي (٧١١هـ)^(١).

٤ - الإعلام بسننه عليه الصلاة والسلام: للحافظ علاء الدين مغلطاي الحنفي (٧٦٢هـ): شرح فيه قطعة من (سنن ابن ماجه) في خمس مجلدات، واعتنى فيها بتخريج الأحاديث والحكم عليها، ونقد الرجال وتبيين العلل.

وكتابه موجود مطبوع؛ طبعته دار الكتب العلمية، وعمل في تحقيقه طلبة الدراسات العليا بكلية الشريعة بجامعة أم القرى بمكة المكرمة^(٢).

٥ - الديباجة في شرح سنن ابن ماجه: لكمال الدين محمد بن موسى الدميري (٧٤٢هـ - ٨٠٨هـ) في نحو خمس مجلدات، ومات قبل إتمامه، وذكر في مقدمته أنه هذا فيه حذو (شرح مسلم) للنووي، مع بيان الصحيح والضعيف والحسن والقوي، وقد مات قبل تحريره وتبييضه، ويؤيّد بعده^(٣) وتوجد منه نسخة محفوظة في خزانة محمد آباد طونك من أعمال راجبوتانه بالهند، تحت رقم (٣٣٢)^(٤).

٦ - ما تمس إليه الحاجة على سنن ابن ماجه: لسراج الدين عمر بن علي بن الملقن الشافعي (٨٠٤هـ)، شرح فيه زوائد ابن ماجه على الخمسة - الصحيحين وأبي داود والترمذي والنسائي - في ثمانية

(١) ذكره في (إيضاح المكنون) (٢٨/٤)

(٢) انظر: (كشف الظنون) (١٤٠٠/٢)، (بحوث في تاريخ السنة) (ص٣٤٧).

(٣) انظر: (ذيل التقييد) لتقي الدين الفاسي (٢٦٩/١)، (المجمع المؤسس) لابن حجر (٣٤١/٣)، (البدر الطالع) للشوكاني (٢٧٢/٢)، (كشف الظنون) (١٤٠٠/٢).

(٤) انظر: (الإمام ابن ماجه) (ص٢٥٧).

مجلدات، وألحق في خطبته بيان من وافقه من باقي الأئمة الستة، مع ضبط المشكل من الأسماء والكنى، وما يحتاج إليه من الغرائب مما لم يوافق الباقيين، ابتدأه في ذي القعدة من سنة (٨٠٠هـ)، وفرغ في شوال من السنة التي تليها^(١). وتوجد منه قطعة بالمكتبة المحمودية بالمدينة النبوية.

قال الحافظ ابن حجر: «وقفت عليه، وعلى (شرح سنن أبي داود)، وليس فيهما كبير أمر، مع أنه قد سبقه للكتابة على ابن ماجه شيخه مُغلطاي»^(٢).

٧ - شرح الحافظ برهان الدين إبراهيم بن محمد الحلبي سبط ابن العجمي (٨٤١هـ)^(٣)، وقد سمّاه: (التعليق على سنن ابن ماجه)^(٤).

وهو تعليقات وحواش على سنن ابن ماجه، ويقع في مجلد^(٥). وتوجد صورة من مخطوطته بالمكتبة المركزية في مدينة الرياض؛ كما في (خزانة التراث) (٦٦٩٣٤).

وهو كتاب صغير جلّ مادّته في اللغويّات، وضبط المشكل من الأسماء، وبعض الفقهيات، أمّا الصناعة الحديثية فقليلة جدًا فيه؛ كما ذكر الدكتور/ أحمد الباتلي في مقدمته لجزء الذهبية في (غرائب ابن ماجه).

(١) انظر: (كشف الظنون) (١٤٠٠/٢).

(٢) انظر: (الضوء اللامع) (١٠١/٦).

(٣) ذكره في: (كشف الظنون) (١٠٠٤/٢).

(٤) انظر: (المجمع المؤسّس) (١٣/٣).

(٥) انظر: (لحظ الألفاظ بذيّل طبقات الحفاظ) لابن فهد المكي (٣١٣/١)، و(البدر الطالع) (٢٨/١)، وفيه قال الشوكاني عن المصنّف: «واشتغل بالتأليف؛ فكتب تعليقًا لطيفًا على سنن ابن ماجه».

٨ - الدِّبَاجَةُ لتوضيح منتخب ابن ماجه: لشمس الدِّين بن عمَّار المصري المالكي (٨٤٤هـ)، وشرحه على مختصره لسنن ابن ماجه، الذي سمَّاه: (الغيوث الثَّجاجة في مختصر ابن ماجه)^(١).

٩ - شرح الشيخ محمَّد بن رجب الزَّيْري الشافعي (٨٤٦هـ - ...): شرح سنن ابن ماجه، ونقل عن شرحه أبو الحسن السَّندي في مواضع من شرحه على ابن ماجه^(٢).

١٠ - مصباح الزجاجة على سنن ابن ماجه: لجلال الدين عبد الرحمن ابن أبي بكر السيوطي (٩١١هـ)، طبع بهامش ابن ماجه بالطبعة الوهبيَّة، سنة (١٢٩٩هـ)^(٣). وقد جرى فيه على طريقته في شرح الكتب السَّنة؛ وهي الإيجاز والاقتصار على المهم^(٤).

١١ - ما تدعو إليه الحاجة على سنن ابن ماجه: لأبي الرِّضا محمَّد بن الحسن الزَّيْري الشافعي، كتب في حوالي سنة (٩١٣هـ)، وتوجد منه نسخة في دار الكتب بالقاهرة (حديث ٢٤٤٢) بخط المؤلف^(٥).

(١) انظر: (الإمام ابن ماجه) (ص/٢٦٣). وممَّن اختصره من المعاصرين مع شرح جملة: الدَّكتور/مصطفى البغا، في كتاب سمَّاه: (مختصر سنن ابن ماجه)، وطبع بدار اليمامة بدمشق؛ سنة (١٤١٨هـ)، كما استخرج أبو عبد الله محمَّد بن محمود الحلبي المقدسي (متتقى) منه. انظر: (صلة الخلف) للرُّوداني (ص/٤٠٠).

(٢) هذا هو ابن رجب الَّذي له شرح على ابن ماجه، وينقل منه السَّندي في (حاشيته)، وليس هو ابن رجب الحنبلي؛ فإنني لم أجد من ذكر أنَّ له شرحًا على ابن ماجه إلَّا الدَّكتور حاتم العوني في (دراسة منهجيَّة لسنن النَّسائي وابن ماجه)، والدكتور الباتلي في تقديمه لجزء الدَّهبي في (غرائب ابن ماجه)، وإن كان هذا الأخير قد عزا ذلك إلى التَّعماني؛ إلا أنَّه وهمٌ فيما أحسب، والله أعلم.

(٣) (دليل مخطوطات السيوطي) (ص/٢٦٦) لأحمد الخازندار ومحمد إبراهيم الشيباني.

(٤) انظر: (الكتب الصحاح السَّنة) (ص/١٧٩).

(٥) (الإمام ابن ماجه) (ص/٢٧١).

١٢ - كفاية الحاجة في شرح ابن ماجه: لأبي الحسن نور الدين محمد ابن عبد الهادي السّندي الحنفي (١١٣٨هـ)، وهو المشهور بـ (حاشية السّندي)، طبع بمصر مراراً^(١). وهو شرح وجيز، اقتصر فيه على المهمّات^(٢).

١٣ - عُجالة ذوي الحاجة حاشية على سنن ابن ماجه: لمحمّد بن عليّ العُمرانيّ اليمني (١٢٦٤هـ)، وقد جاء فيه بأسلوب مخترع؛ فهو يورد السند بمتنه، ويتكلّم على رجال السند بما قيل فيهم، ويجمع الطرق الشّاهدة لذلك المتن والاعتبار، ويتكلّم على معنى الحديث، وقد كان جعلها أولاً كالتّخريج، ثمّ جاوز ذلك إلى شرح السّنن^(٣).

١٤ - إنجاح الحاجة على سنن ابن ماجه: للشيخ عبد الغني بن أبي سعيد المجدّدي الدّهلوي (١٢٩٦هـ)، وقد طبع في دهلي - الهند، على هامش السنن^(٤).

١٥ - شرح الشيخ محمّد أحسن النّائوتوي (١٣٠١هـ): ترجم أحاديث ابن ماجه إلى اللّغة الفارسية، وشرحها مقتبساً من حواشي المطبوعة بمطبعة فاروقي، و(مصباح الزّجاجة) للسيوطي، ونسخة كتابه هذا مخطوطة محفوظة في خزانة الكتب بمحمّد آباد طونك من أعمال راجبوتانه بالهند، تحت رقم (٣٩٩ حديث)^(٥).

١٦ - نور مصباح الزجاجة على سنن ابن ماجه: لأبي الحسن علي

(١) المرجع نفسه (ص/٢٧١).

(٢) انظر: (الكتب الصحاح السّنة) (ص/١٧٩).

(٣) انظر: (نيل الوطر من تراجم رجال اليمن في القرن الثالث عشر) لمحمد زبارة الحسني (٢/٢٩١).

(٤) (فهرس الفهارس والأثبات) (٢/٧٦٢).

(٥) (الإمام ابن ماجه) (ص/٢٧٥).

ابن سليمان الدَّمَنْتِي البَجَمَعَوِي (١٣٠٦هـ)، وهو اختصار لشرح السيوطي، طبع في المطبعة الوهيّبة بمصر^(١).

وقد اختصره اختصاراً شديداً (كتاب الطهارة في ورقتين)، وزاد عليه أشياء قليلة؛ جلّها من إشارات الصوفيّة؛ كما ذكر الدكتور الباتليّ في تقديمه لجزء الذهبّي في (غرائب ابن ماجه).

١٧ - حاشية فخر الحسن بن عبدالرحمن الكنكوهي (١٣١٥هـ)، فإنه علّق على السنن حاشية طويلة نفيسة؛ جمعها من (إنجاح الحاجة) للشيخ عبد الغني، و(مصباح الزجاجة) للسيوطي، وأضاف إليها أشياء أخرى، وقد طبعت بهامش الكتاب^(٢).

١٨ - رفع العُجاجة عن سنن ابن ماجه: لوحيد الزمان بن مسيح الزّمان اللّكنوي (١٣٣٨هـ) ترجم سنن ابن ماجه، وشرحه بالأردية، طبع بمطبعة «صديقي» بـلاهور^(٣).

١٩ - شرح سنن ابن ماجه: للشيخ عبد القادر بن بدران الدمشقيّ (١٣٤٦هـ)^(٤).

٢٠ - حاشية الشيخ عبد الصمد بن محمّد التّهامي بن المدني كنون المغربي (١٣٥٢هـ)^(٥).

٢١ - مفتاح الحاجة بشرح سنن ابن ماجه: للشيخ محمّد بن عبد الله العلوي الفنجانّي (١٣٦٦هـ)، وهو حاشية طبعت على هوامش الكتاب

(١) المرجع نفسه (ص/٢٧٦).

(٢) المرجع نفسه (ص/٢٧٨).

(٣) المرجع نفسه (ص/٢٨١).

(٤) ذكره الدكتور/ محمد مطر الزهراني في (تدوين السنّة النبويّة) (ص/١٢٨)، وقال: «ولا أعلم أنّه طبع إلى الآن».

(٥) ذكره ابن الماحي في (معجم المطبوعات المغربيّة) (ص/٧٠)، وقال: «لم يكتمل».

بأصح المطابع بلكنو^(١).

٢٢ - إتحاف ذي التشوّف والحاجة إلى قراءة سنن ابن ماجه: لمحمد الحفيد بن عبد الصمد كنون الإدريسي (١٤١٦هـ). طبع في وزارة الأوقاف بالمغرب، في (١٢) مجلّداً.

٢٣ - حاشية الشيخ محمود الحسن الدينوي، طبعت في المكتبة الرحمانية، لاهور.

٢٤ - إنجاز الحاجة شرح سنن ابن ماجه: للشيخ محمّد عليّ جانباز الباكستاني، طبع في المكتبة القدوسية، باكستان (سنة: ١٤١٢هـ).

ويمتاز هذا الشرح بمقدّمته الجامعة التي ذكر فيها نبذة عن أهل الحديث، وجهودهم في شبه القارة الهندية في خدمة السنّة النبويّة، وترجم فيها للإمام ابن ماجه، وبيّن منزلة سننه بين كتب الحديث، ومن ميزات أنّه تكلم على جميع رواته جرحاً وتعديلاً^(٢).

٢٥ - الكواكب الوهاجة بشرح سنن الإمام الحافظ ابن ماجه: لمحمّد المنتقى الكشناوي الكوماسي، طبع في دار المطبوعات الإسلامية ببيروت، سنة (١٤٠٥هـ).

٢٦ - إهداء الديباجة بشرح سنن ابن ماجه: لصفاء الضوي العدوي، طبع بدار اليقين، البحرين (سنة: ١٤٢٢هـ)، في (٥) مجلّدات، وهو شرح مختصر غير مطّول، وسهل العبارة^(٣).

(١) المرجع نفسه (ص ٢٨٢).

(٢) انظر: (جهود علماء أهل الحديث في نشر الحديث) لعبد الرشيد عراقي (ص/ ١١٣ - ١١٤).

(٣) انظر: (من أفضل طبعات الكتب السنّة ومختصرات الصحيحين وشروحها) لخالد الرّادّادي (ص/ ٣٣).

٢٧ - مشارق الأنوار الوهاجة ومطالع الأسرار البهجة في شرح سنن ابن ماجه: محمد علي آدم الأثيوبي، طبع منه بعض الأجزاء، في دار المغني بالرياض، ولعله إن كمل يكون في عشرين مجلدًا، وهو شرح فيه إطالة وإسهاب، واستطرد لا حاجة لأكثره^(١).

٢٨ - شرح سنن ابن ماجه: لأبي سعيد شرف الدين الدهلوي.

٢٩ - رفع الحاجة شرح سنن ابن ماجه: لعبد السلام بستوي.

٣٠ - شرح سنن ابن ماجه: لعبد الصمد حسين آبادي. (لم يكمله).

٣١ - شرح سنن ابن ماجه: لمحمد بن يوسف سورتني. (لم يكمله).

٣٢ - شرح سنن ابن ماجه: لبديع الزمان حيدر آبادي.

٣٣ - شرح سنن ابن ماجه: للحافظ نذير أحمد خان الدهلوي.

٣٤ - شرح سنن ابن ماجه: لشريف الدين أحمد^(٢).

سابعًا: طبعات سنن ابن ماجه^(٣):

بُدى بطبع (سنن ابن ماجه) سنة ثلاث وثلاثين ومائتين وألف من الهجرة (١٢٣٣هـ) بالهند؛ طبع منها مجلد، ثم توقفت الطبعة إلى سنة ثلاث وسبعين ومائتين وألف (١٢٧٣هـ)؛ فطبع المجلد الثاني منها أيضًا بالهند؛ هذه أول طبعة للكتاب.

(١) انظر: المرجع السابق.

(٢) لمعرفة الشروح من رقم (٢٨) إلى رقم (٣٤) ينظر: (جهود علماء أهل الحديث) (ص/١٤٨).

(٣) انظر: (خاتمة سنن ابن ماجه) طبعة فؤاد (١٥٢٨/٢ - ١٥٢٩)، ومناهج المحدثين (ص/٢٢٨) لسعد الحميد، ومقدمة الدكتور/بشار عواد لطبعته من (سنن ابن ماجه) (٦/١)، ومقدمة طبعة دار التأصيل على (سنن ابن ماجه) (ص/٧٤ - ٧٨)، و(دراسة منهجية لسنن النسائي وابن ماجه) لحاتم العوني، و(من أفضل طبعات الكتب الستة) (ص/٢٨ - ٣٠).

ثم أعيد طبعه في دهلي سنة (١٢٨٢هـ)، وهذه الطبعة عليها شرح السيوطي والدهلوي .

ثم طبع في المطبعة العلميّة بالقاهرة سنة (١٣١٣هـ)، وعليه حاشية السندي، وهي طبعة لم يراع فيها شيء من الدقة، وتحريّ الصحة في المتن، ولا في أسماء رجال السند.

وأعيد طبعه بعدها بالقاهرة مرّات، وكلّها لا تخلو ممّا سبقت الإشارة إليه من عدم الدقة، والعناية بالضبط والتّصحیح.

إلى أن جاء الأستاذ/ محمد فؤاد عبد الباقي رحمته الله؛ فنشره سنة (١٣٧٣هـ)، واعتنى فيه بتحرير نصوصه، وضبطها، وترقيم أحاديثه وأبوابه وكتبه، والتعليق على كثير من الأحاديث بما يشرح غريبها، ويوضح ما خفي من معانيها، ويبين درجتها إذا كانت ممّا انفرد به ابن ماجه، كما ذيلها بفهرس لأطراف الأحاديث.

ولكن يؤخذ عليه كونه لم يعتمد في إخراجه للكتاب على نسخة خطيّة، وإنّما كان اعتماده - كما ذكر - على الطبعة التي طبع نصفها في المطبع الفاروقي في الدهلي بالهند بتصحيح مولوي محمد طاهر، والنصف الآخر في مطبع مجتبائي في الدهلي بتصحيح مولوي عبد الأحد، وعليها حاشيتا السيوطي والدهلوي، مع استفادته من طبعة المطبعة العلميّة، وما عليها من حواشي السندي؛ ولهذا وقع في طبعته كثير من الأخطاء والتّصحيفات.

ثم طبع الكتاب بتحقيق وفهرسة^(١) الدكتور/ محمد مصطفى الأعظمي،

(١) وممن اعتنى بفهرسته: أبو هاجر محمد السعيد زغلول؛ حيث أفرد فهرسه في كتاب؛ سمّاه: (فهارس سنن ابن ماجه)، وصدر عن دار الباز بمكّة؛ سنة (١٤٠٧هـ)، وكذا الشيخ/ زهير الشاويش؛ حيث عمل (فهارس صحيح وضعيف ابن ماجه)، ونشره بالمكتب الإسلامي ببيروت؛ سنة (١٤٠٨هـ).

سنة (١٤٠٣هـ)، وصدر عن شركة الطباعة السَّعوديَّة بالرياض، ولكن هذه الطبعة تنقص حوالي مائتي حديث عن الطبعة التي حقَّقها محمَّد فؤاد عبد الباقي، وقد اعتذر الشَّيخ عن هذا بأنَّه أخذ رواية من روايات سنن ابن ماجه، وهي رواية معتمدة على نسخة موثَّقة صحيحة؛ فأراد أن يكون عمله نموذجًا من الأعمال التوثيقية لبعض روايات كتب السُّنَّة، وذكر أن هذه النسخة التي تنقص عن النسخ المطبوعة حوالي مائتي حديث؛ لا تنفي أن تكون تلك الأحاديث من (سنن ابن ماجه)، إذا ثبتت في نسخة أخرى موثوقة.

ولكن يؤخذ عليه مع هذا: سقوط بعض الأحاديث الموجودة في النسخة التي اعتمدها من طبعته، خاصَّة من زيادات ابن القُطَّان، ووقوعه في كثير من الأخطاء والتَّصحيفات؛ بسبب اعتماده طبعة محمَّد فؤاد عبد الباقي في المقابلة، مع الركون إلى المثبت فيها، وتقديمه على ما جاء في النسخة الخطية.

ثم صدر عن دار الجيل ببيروت سنة (١٤١٨هـ)؛ بتحقيق الدكتور/ بشَّار عوَّاد، وقد اعتمد محققه في تحقيقه لنصوص الكتاب على (تحفة الأشراف)، و(تهذيب الكمال) للإمام المِزِّي، مع الرجوع إلى نسختين خطيتين؛ إحداهما منسوخة عن نسخة الإمام ابن قدامة، ومقابلة بالأصل المنتسخ منه مقابلةً متقنة. كما عُني فيها بتخريج أحاديث الكتاب، والحكم عليها، وشرح بعض ما فيها من ألفاظ غريبة، وذيلها بفهارس علمية متنوِّعة.

وهذه الطبعة جيِّدة في الجملة، ولكن مع ذلك لم تسلم من وقوع بعض الأخطاء والتَّصحيفات فيها، وإن كانت قليلة، وقد نبّه على بعضها الشَّيخ/ محمود خليل في طبعته لـ(سنن ابن ماجه)؛ التي صدرت عن مكتبة أبي المعاطي بمصر.

وبعدها بسنة واحدة (١٤١٩هـ) صدر الكتاب عن دار المعرفة

ببيروت، بتحقيق الشيخ/ خليل مأمون شيحا، على نسختين خطيتين. وقد اعتنى فيها بتخريج الأحاديث من بقيّة الكتب السّنة، مع بيان ما انفرد به ابن ماجه من تلك الأحاديث، ونقل أحكام البوصيري عليها.

ولكن وقع الشيخ خليل فيما وقع فيه الدكتور الأعظمي من الاعتماد على طبعة محمد فؤاد؛ فجاءت طبعته مليئة بالأخطاء والتّصحيفات، والغريب أنّه ربما رأى الخطأ؛ فنبّه عليه في الحاشية؛ بقوله مثلاً: «كذا في المطبوعة، وفي نسخة (أ)...»، ويكون ما في النسخة هو الصواب قطعاً، وما في المطبوعة خطأً بيّناً!، وكان ينبغي أن يجعل ما في النسخة هو الأصل، وينبّه على أخطاء المطبوعة في الحاشية.

ثمّ في سنة: (١٤٣٠هـ) طبع الكتاب بدار الرسالة العالميّة، بتحقيق الشيخ شعيب الأرناؤوط وعادل المرشد ومحمّد كامل وعبد اللطيف حرز الله، وقد اعتمدوا في تحقيقه على ثلاثة نسخ مصوّرة عن أصول خطيّة متقنة، منها النسخة التيموريّة، التي هي من أصحّ النسخ وأشهرها، كما اعتنوا بتخريج الأحاديث، والحكم عليها، وضبط متونها، وما أشكل من أسماء روايتها، والتعليق عليها ببيان الغريب، وبعض ما يستفاد من الحديث، مع تذييلها بفهارس لأطراف الأحاديث والآثار، فضلاً عن فهارس الكتب والأبواب في كلّ جزء .

ويؤخذ على هذه الطبعة متابعتهم لما في طبعة محمد فؤاد وغيره من أخطاء أحياناً، وزيادتهم أحاديث من خارج أصولهم الخطيّة التي اعتمدوا عليها، أخذوها من الطبعات السابقة، ومن (تحفة الأشراف)، كما أهملوا ذكر الخلاف المؤثّر بين النسخ - كالاختلاف في صيغ السماع وأسماء الرواة - إلّا ما ندر^(١).

(١) وقد بيّن بعض ما وقع في هذه الطبعة من أخطاءٍ وتصحيفاتٍ الشيخ عصام موسى هادي في مقدّمة طبعته التي نشرتها دار الصديق؛ فراجع (ص/ ٨ - ١٣) منها.

وفي سنة: (١٤٣٤هـ) صدر الكتاب عن دار التأصيل، وتميّزت طبعته بالاعتماد على ستّ نسخ خطيّة: منها نسختان في غاية التوثيق والإتقان، إحداهما لم يعتمد عليها من قبل، وهي عالية الإسناد، ومنسوخة من نسختين قرئتا على عدد من أصحاب ابن ماجه، منهم أبو الحسن ابن القّطان، والثانية النسخة التيموريّة. ونسخة مرجّحة بينهما، وثلاث نسخ مساعدة.

وقد اعتنوا فيها بتخريج أحاديث الكتاب على (تحفة الأشراف) للمزّي، وحصر زيادات (التحفة) على هذه الطبعة، وزيادات الطبعة عليها، وبضبط نصّ الكتاب ضبطاً كاملاً بالحركات، مع التنبيه على الضبط الموجود في النسخ الخطيّة، وشرح الغريب في الحاشية، وتذييل الكتاب بفهارس علميّة متنوّعة.

ويؤخذ عليهم حذف الأحاديث التي هي من زيادات (التحفة)، وبعض أقوال ابن القّطان، مع ثبوتها في بعض النسخ المساعدة.

وهذه الطبعة الأخيرة - على ما أخذ عليها - هي من أفضل طبعات الكتاب إلى الآن، إضافة إلى طبعة دار الصديق ومؤسسة الريان، بتحقيق: عصام موسى هادي، في طبعتها الثانية (سنة: ١٤٣٤هـ)، فقد ضبطت على سبع نسخ خطيّة، وإن كان قد أخذ عليه زيادته لأحاديث من النسخة المحموديّة، وهي نسخة ملفّقة غير محدّدة الرواية، والله أعلم.

ولا يسلم عملٌ من خطأ، وأبى الله أن يتمّ إلّا كتابه؛ كما قال الإمام الشافعيّ رَحِمَهُ اللهُ. والله الموفّق.

ثامناً: التنبيه على أوهام وأخطاء في سنن ابن ماجه:

في أثناء استقراي المادة العلميّة لهذا (المدخل) لفت انتباهي تنبيه بعض العلماء على أوهام وأخطاء وقعت في (سنن ابن ماجه)، وقد قال

الحافظ المِزِّي رَحِمَهُ اللهُ: «وكتاب ابن ماجه إنما تداولته شيوخ لم يعتنوا به، بخلاف صحيح البخاري ومسلم؛ فإن الحفاظ تداولوهما، واعتنوا بضبطهما وتصحيحهما». قال: «ولذلك وقع فيه أغلاط وتصحيف»^(١).

وهذه الأوهام يمكن تقسيمها إلى قسمين:

القسم الأول: ما نُسب فيه الوهم إلى الإمام ابن ماجه:

ومن أمثلة هذا القسم:

قوله في (كتاب إقامة الصلاة): في (باب رفع اليدين إذا ركع وإذا رفع رأسه من الركوع):

«حدثنا هشام بن عمار حدثنا رِفْدَةُ بن قُضَاعَةَ الغَسَّانِي حدثنا الأوزاعي عن عبد الله بن عمير عن أبيه عن جده عمير بن حبيب قال»، وذكر الحديث^(٢).

قال الحافظ ابن حجر رَحِمَهُ اللهُ: «عمير بن حبيب هو عمير بن قتادة الآتي، وَهَمَّ ابنُ ماجه في تسمية أبيه»^(٣).

ومن هذا القسم: ما نُسب فيه الوهم إلى ابن ماجه، وهو من الرواة أو النُساخ:

ومثال الأول: ما ذكره في (كتاب الأدب)، في (باب المزاح):

«حدثنا أبو بكر، حدثنا وكيع، عن زَمْعَةَ بن صالح، عن الزَّهْرِي، عن وهب بن عبد بن زَمْعَةَ، عن أم سلمة (ح)، وحدثنا علي بن محمد،

(١) انظر: (زاد المعاد) لابن القيم (١/٣٤٥).

(٢) (سنن ابن ماجه) (٨٦١).

(٣) (تقريب التهذيب) (١/٤٣١). وانظر: (تهذيب الكمال) (٢٢/٣٧١)، و(تهذيب التهذيب) (٣/٣٢٥).

حدثنا وكيع، حدثنا زمعة بن صالح، عن الزهري، عن عبد الله بن وهب ابن زمعة، عن أم سلمة قالت: خرج أبو بكر في تجارة إلى بُصْرَى، قبل موت النبي ﷺ بعام، ومعه نَعِيمَانُ وَسُوَيْبُ بْنُ حَرْمَلَةَ، وكانا شهدا بدرًا، وكان نعيمان على الزاد، وكان سويبُ رجلًا مَزَاحًا...»، وذكر الحديث^(١).

فهذا الحديث أخرجه أحمد (٣١٦/٦) وغيره عن روح بن عباد، حَدَّثَنَا زَمْعَةُ بْنُ صَالِحٍ، وَقَالَ فِيهِ: «وَكَانَ سُوَيْبُ عَلَى الزَادِ؛ فَجَاءَهُ نَعِيمَانُ فَقَالَ: أَطْعَمْنِي. فَقَالَ: لَا! حَتَّى يَأْتِيَ أَبُو بَكْرٍ، وَكَانَ نَعِيمَانُ رَجُلًا مَضْحَاكًا مَزَاحًا».

قال الحافظ ابن حجر - بعد أن أورده من طريق الإمام أحمد، وأشار إلى أنه أخرجه هكذا الطيالسي والرويانئي -: «وقد أخرجه ابن ماجه فقلّبه؛ جعل المازح سويب، والمبتاع نعيمان»^(٢).

فهذا الوهم جعله الحافظ من ابن ماجه، وكنت قد تبعته على ذلك في الطبعة السابقة، ثم تبين لي أنّ الوهم من أحد رواة الحديث، وهو وكيع؛ فقد أخرجه إسحاق في (مسنده) (ح١٨٦٤)، والفسوي في (المعرفة) (١٧٩/١) عن ابن أبي شيبة، والطبراني (ح٦٩٩) من طريق ابن أبي شيبة وسهل بن عثمان؛ ثلاثتهم (إسحاق وابن أبي شيبة وسهل) عن وكيع مقلوبًا كما عند ابن ماجه، ولهذا قال ابن عبد البر رحمه الله - بعد أن ساقه من طريق ابن أبي شيبة -: «هكذا روى هذا الخبر وكيع، وخالفه غيره؛ فجعل مكان سويب نعيمان»^(٣).

ومثال الثاني: ما أخرجه في (كتاب إقامة الصلاة)، في (باب في فضل الجمعة): «حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة حدثنا الحسين بن علي عن

(١) (سنن ابن ماجه) (٣٧١٩).

(٢) (الإصابة في تمييز الصحابة) (٣/٢٢٢).

(٣) (الاستيعاب في معرفة الأصحاب) (٢/٦٩١).

عبد الرحمن بن يزيد بن جابر عن أبي الأشعث الصنعاني عن شداد بن أوس قال: قال رسول الله ﷺ: «إن من أفضل أيامكم يوم الجمعة: فيه خلق آدم، وفيه النفخة، وفيه الصعقة، فأكثروا علي من الصلاة فيه؛ فإن صلاتكم معروضة علي»^(١).

فهذا الحديث رواه الإمام أحمد (٨/٤): ثنا الحسين بن علي الجعفي به؛ لكن جعله من حديث أوس بن أوس لا شداد بن أوس.

قال الحافظ ابن كثير - بعد أن أورده من رواية أحمد -: «وهكذا رواه أبو داود عن هارون بن عبد الله وعن الحسن بن علي، والنسائي عن إسحاق بن منصور ثلاثتهم عن حسين بن علي به، ورواه ابن ماجه عن أبي بكر بن أبي شيبة عن حسين بن علي عن جابر عن أبي الأشعث عن شداد بن أوس فذكره، قال شيخنا أبو الحجاج المزي: وذلك وهم من ابن ماجه، والصحيح أوس بن أوس؛ وهو الثقفى رضي الله عنه.

قلت: وهو عندي في نسخة جيدة مشهورة على الصواب؛ كما رواه أحمد وأبو داود والنسائي عن أوس بن أوس»^(٢).

القسم الثاني: ما نسب فيه الوهم إلى غير ابن ماجه:

ومن أمثلة هذا القسم:

١ - ما جاء في (كتاب الصلاة)، في (باب ما جاء فيمن دخل المسجد والإمام يخطب):

«حدثنا داود بن رشيد حدثنا حفص بن غياث عن الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة وعن أبي سفيان عن جابر قالاً: جاء سليك

(١) (سنن ابن ماجه) (١٠٨٥).

(٢) (البداية والنهاية) (٢٧٥/٥ - ٢٧٦). وهو على الخطأ في طبعة محمد فؤاد ومن تبعه. وكلام المزي في (تحفة الأشراف) (ح١٦٣٦).

الغطفاني ورسول الله ﷺ يخطب؛ فقال له النبي ﷺ: «أصليت ركعتين قبل أن تجيء؟ قال: لا! قال: فصل ركعتين، وتجاوز فيهما»^(١).

قال الحافظ السخاوي: «وهو غلط من الناسخ؛ نبه عليه المزني»^(٢)، وذكر أن الصواب: «قبل أن تجلس».

٢ - ما جاء في (كتاب الدعاء)، في (باب ما يدعو به الرجل إذا أصبح وإذا أمسى):

«حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة حدثنا محمد بن بشر حدثنا مسعر حدثنا أبو عقيل عن سابق عن أبي سلام خادم النبي ﷺ عن النبي ﷺ قال: «ما من مسلم أو إنسان أو عبد يقول حين يمسي وحين يصبح رضيت بالله رباً، وبالإسلام ديناً، وبمحمد نبياً، إلا كان حقاً على الله أن يرضيه يوم القيامة»^(٣).

قال الحافظ أبو زرعة العراقي رحمه الله: «... أخرجه أبو داود أيضاً بهذا السند عن أبي سلام عن رجل خدّم النبي ﷺ أنّ النبي ﷺ كان إذا حدث حديثاً أعاده ثلاث مرات؛ فتبين بذلك أن أبا سلام ليس صحابياً، بل هو مطّور المتقدم، وأن طريق ابن ماجه مرسله، ووقع الوهم من مسعر بقوله فيه: أبي سلام خادم النبي ﷺ»^(٤).

٣ - ما جاء في (كتاب الجنائز)، في (باب ما جاء في عيادة المريض): «حدثنا محمد بن عبد الله الصنعاني ثنا سفيان قال: سمعت

(١) (السنن) (ح ١١١٤).

(٢) (فتح المغيث) (٧٧/٣). وانظر: (الغاية في شرح الهداية) له (١/٢٢٦ - ٢٢٧)، (زاد المعاد) (١/٤٣٤ - ٤٣٥).

(٣) (السنن) (ح ٣٨٧٠).

(٤) (تحفة التحصيل في ذكر رواة المراسيل) (١/٣٦٧).

محمد بن المنكدر يقول: سمعت جابر بن عبد الله يقول: «...»^(١).

قال الحافظ ابن حجر: «محمد بن عبد الله الصنعاني عن ابن عيينة، وعنه ابن ماجه، قال المزي: صوابه محمد بن عبد الأعلى الصنعاني؛ كما في أكثر الروايات»^(٢).

٤ - ما جاء في (كتاب الجهاد)، في (باب النفل):

«حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة وعلي بن محمد قالا: ثنا وكيع عن سفيان، عن يزيد بن يزيد بن جابر، عن مكحول، عن زيد بن جارية، عن حبيب بن مسلمة: أن النبي ﷺ نفل الثلث بعد الخمس»^(٣).

قال الحافظ ابن حجر: «زياد بن جارية: بالجيم التميمي تابعي أرسل حديثاً، فذكره بسببه ابن أبي عاصم في الصحابة، وتبعه أبو نعيم وأبو موسى... ووقع عند ابن ماجه: زيد بن جارية، وقال ابن حبان في ثقات التابعين: من قال فيه: يزيد^(٤) بن جارية فقد وهم»^(٥).

٥ - ما جاء في (كتاب النكاح)، في (باب الرجل يسلم وعنده أكثر من أربع نسوة):

«حدثنا أحمد بن إبراهيم الدورقي ثنا هشيم عن ابن أبي ليلى عن حُمَيْضَةَ بِنْتِ الشَّمَرْدَلِ، عن قيس بن الحارث قال «...»، وذكر الحديث»^(٦).

(١) (السنن) (ح ١٤٣٦).

(٢) (تقريب التهذيب) (٤٨٦/١)، وانظر كلام المزي في (تهذيب الكمال) (٥٦٢/٢٥).

(٣) (السنن) (ح ٢٨٥١).

(٤) كذا وقع عنده، ولعل الصواب «زيد».

(٥) (الإصابة) (٦٥٥/٢). وانظر كلام ابن حبان في (الثقات) (٢٥٢/٤).

(٦) (السنن) (ح ١٩٥٢).

قال الحافظُ ابنُ حجرٍ:

«حُمَيْضَةُ - بالضاد المعجمة مصغّر - بن الشَّمْرَدَل بمعجمة ثم ميم مفتوحتين، وزن سفرجل، الأسدي الكوفي، مقبول من الثالثة، ووقع عند ابن ماجه حُمَيْضَةُ بنت الشَّمْرَدَل»^(١).

٦ - ما جاء في (كتاب النكاح)، في (باب الغيرة):

«حدثنا محمد بن إسماعيل ثنا وكيع عن شيبان أبي معاوية عن يحيى ابن أبي كثير، عن أبي سهم (أبي سهم) عن أبي هريرة...»، وذكر الحديث^(٢).

قال الحافظ المزيّ: «أبو سهم، وفي بعض النسخ: أبو سهم عن أبي هريرة... قال أبو القاسم - يعني: ابن عساكر - في الأطراف: أبو سهم، وهو وَهْمٌ، وصوابه: أبو سلم؛ هكذا في عدة نسخ من الأطراف: أبو سلم، وهو وَهْمٌ أيضًا، وإنما الصواب أبو سلمة، وهو ابن عبد الرحمن بن عوف»^(٣).

٧ - ما جاء في (كتاب اللباس)، في (باب التَّهْيِ عن خاتم الذهب):

«حدثنا أبو بكر حدثنا عبد الله بن نمير عن عبيد الله عن نافع بن جبير مولى عليّ عن عليّ قال:...»، وذكر الحديث^(٤).

قال الحافظ المزيّ: «روى له ابن ماجه. هكذا ذكره صاحب الأطراف - يعني: ابن عساكر -، وكذلك وقع في بعض النسخ المتأخرة من كتاب ابن ماجه، وهو خطأ، والصواب: عن عبيد الله بن عمر، عن

(١) (تقريب التهذيب) (١٨٣/١).

(٢) (السنن) (ح ١٩٩٦).

(٣) (تهذيب الكمال) (٤٠٨/٣٣). وانظر (توضيح المشتبه) لابن ناصر الدين (٥/٢١٦).

(٤) (السنن) (ح ٣٦٤٢).

نافع، عن ابن حنين مولى علي، عن علي. وكذلك هو في الأصول القديمة من كتاب ابن ماجه^(١).

٨ - ماجاء في (كتاب الدعاء)، في (باب دعاء رسول الله ﷺ):

«حدثنا علي بن محمد حدثنا وكيع عن مسعر عن أبي مرزوق عن أبي وائل عن أبي أمامة الباهلي قال: خرج علينا رسول الله ﷺ وهو متكئ على عصا...»، وذكر الحديث^(٢).

وقد أورد الحافظ المزي طريق الحديث عند أبي داود: «عن مسعر عن أبي العنبر عن أبي العديس عن أبي مرزوق عن أبي غالب عن أبي أمامة»^(٣)، ثم أورد طريقه عند ابن ماجه هكذا: «عن مسعر عن أبي مرزوق عن أبي العديس عن أبي أمامة»^(٤).

ثم قال: «كذا عنده - يعني: ابن ماجه -، وهو وهم، والصواب الأول - يعني: رواية أبي داود - ووقع في بعض النسخ المتأخرة: عن أبي مرزوق عن أبي وائل عن أبي أمامة، وهو وهم ممن دون المصنف»^(٥).

٩ - ما جاء في (كتاب الدعاء)، في (باب ما يدعو به الرجل إذا خرج من بيته):

«حدثنا يعقوب بن حميد بن كاسب حدثنا حاتم بن إسماعيل عن عبد الله بن حسين عن عطاء بن يسار عن سهيل بن أبي صالح عن أبيه

(١) تهذيب الكمال (٢٩/٢٧٧). وانظر: (المؤتلف والمختلف) للدارقطني (١/١١٨).

(٢) (السنن) (ح ٣٦٤٢).

(٣) انظر: (سنن أبي داود) (ح ٥٢٣٢).

(٤) انظر: (سنن ابن ماجه) (٤/٥٦٦ - تحقيق خليل مأمون شيجا).

(٥) (تحفة الأشراف) (٤/١٨٣). وهذا المثال يصلح أن يكون في القسم الأول أيضًا؛ كما لا يخفى.

عن أبي هريرة...»^(١).

قال الحافظ المزيّ - بعد أن أورد الحديث بإسناده من طريق: إسماعيل بن عبد الله عن عبد الله بن الحسين بن عطاء بن يسار عن سهيل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة به -: «ووقع في بعض النسخ المتأخرة من كتاب ابن ماجه عن عبد الله بن حسين عن عطاء بن يسار، وهو خطأ»^(٢).

١٠ - ما جاء في (كتاب السنّة)، في (باب في فضائل أصحاب رسول الله ﷺ: فضل أهل بدر):

«حدّثنا محمد بن الصباح حدّثنا جرير (ح) وحدّثنا عليّ بن محمد حدّثنا وكيع (ح) وحدّثنا أبو كريب حدّثنا أبو معاوية جميعاً عن الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «لا تسبوا أصحابي...»، وذكر الحديث^(٣).

قال الحافظ المزيّ - بعد أن بيّن أنّ ابن ماجه وغيره من أصحاب الكتب السنّة رَوَوْه من حديث أبي سعيد، وأنّه وقع في بعض طرق مسلم: عن أبي هريرة، وهو وهمٌ -:

«وقد وقع في بعض نسخ ابن ماجه عن أبي هريرة، وهو وهمٌ أيضاً. وفي رواية إبراهيم بن دينار عن ابن ماجه: عن أبي سعيد على الصواب...»^(٤).

وقال الحافظ ابن حجر: «وأخرجه ابن ماجه عن أبي كريب أحد شيوخ مسلم فيه أيضاً عن أبي معاوية، فقال: عن أبي سعيد؛ كما قال

(١) (السنن) (ح ٣٦٤٢).

(٢) (تهذيب الكمال) (٤١٩/١٤).

(٣) (السنن) (ح ١٦١).

(٤) (تحفة الأشراف) (٣/٣٤٢).

الجماعة، إلا أنه وقع في بعض النسخ عن ابن ماجه اختلاف؛ ففي بعضها عن أبي هريرة، وفي بعضها عن أبي سعيد، والصواب عن أبي سعيد،... وقد وجدته في نسخة قديمة جداً من ابن ماجه، قرئت في سنة بضع وسبعين وثلاث مئة، وهي في غاية الإتقان، وفيها: عن أبي سعيد^(١).

١١ - ما جاء في (كتاب إقامة الصلاة والسنة فيها)، في (باب ما جاء في القنوت في صلاة الفجر):

«حدثنا حاتم بن نصر الضبي حدثنا محمد بن يعلى زبور حدثنا عنبسة بن عبد الرحمن عن عبد الله بن نافع عن أبيه عن أم سلمة...»، وذكر الحديث^(٢).

قال شيخنا عبد الوكيل بن عبد الحق الهاشمي حفظه الله في (المجلس الثالث) من (مجالس قراءة وسماع سنن الإمام ابن ماجه): «هذا خطأ؛ بل هو حاتم بن بكر».

قلت: ويدل على صحة هذا: أنه ليس في رواية الكتب الستة من اسمه حاتم بن نصر، وإنما هو حاتم بن بكر^(٣).

وهناك أمثلة أخرى قليلة، عدلت عن ذكرها لوقوعها على الصواب في طبعة محمد فؤاد عبد الباقي - التي تبعتها كثير من الطبقات -، ويمكن للباحث الوقوف عليها بمراجعة كتب التراجم، والتخريج، والتواريخ، وغيرها، والله أعلم.

(١) (فتح الباري) (٣٥/٧). وانظر كلاماً موسّعاً على الحديث في (الجواهر والدرر) (١/٢٥٣ - ٢٦١).

(٢) (السنن) (ح ١٢٤٢).

(٣) انظر: (تهذيب الكمال) (١٩١/٥)، وفروعه. وبرواية حاتم بن بكر ذكره في (تحفة الأشراف) (٣٣/١٣ - ٣٤).

الخاتمة

هذا ما يسرّ الله تعالى لي جمعه في هذا المدخل، وإنني أسجل في نهايته أهمّ النتائج المتوصّلة إليها:

أولاً: إنّ الإمام ابن ماجه رَحِمَهُ اللهُ أحدُ أئمة الحديث، الذين جمعوا الأحاديث ودوّنوا السنّة، وصنّفوا كتب العلم.

ثانياً: إنّ كتابه «السنن» استحقّ أن يكون سادسَ الكتب الستّة؛ لما اشتمل عليه من أحاديث كثيرة زوائد على الكتب الخمسة، فضلاً عن حسن التبويب ودقّته.

ثالثاً: إنّ كتابه «السنن» إنما غَضَّ من مرتبته تخريجُه للمتروكين والمتهمّين بالكذب، وإيراده لأحاديث كثيرة منكرة ضعيفة، وبعضها باطلة وموضوعة.

رابعاً: إنّ زوائد ابن ماجه من الأحاديث والرجال ليست كلّها ضعيفة، بل فيها كثيرٌ من الأحاديث الصحيحة والحسنة، وكثيرٌ من الرجال الثقات والصدوقين.

والله تعالى أعلم، وصلى الله وسلّم على نبيّنا محمّد، وعلى آله وصحبه أجمعين.



ملحق
ببعض صور مخطوطات
سنن ابن ماجه

سبع مائة على الحق كرامة قال حاتم ٥

سبع مائة على الحق كرامة قال حاتم ٥
سبع مائة على الحق كرامة قال حاتم ٥
سبع مائة على الحق كرامة قال حاتم ٥

سبع مائة على الحق كرامة قال حاتم ٥
سبع مائة على الحق كرامة قال حاتم ٥
سبع مائة على الحق كرامة قال حاتم ٥

سبع مائة على الحق كرامة قال حاتم ٥
سبع مائة على الحق كرامة قال حاتم ٥
سبع مائة على الحق كرامة قال حاتم ٥

سبع مائة على الحق كرامة قال حاتم ٥
سبع مائة على الحق كرامة قال حاتم ٥
سبع مائة على الحق كرامة قال حاتم ٥

خط الحافظ عبد القادر الرهاوي

في قراءته لسنن ابن ماجه على أبي زرعة المقدسي

رابع جمع هذا الحزب وهو الرابع عشر من كتاب سنن ابن ماجه
 في السبع الخليل المشد عن البراءي القدر المفضل عبد الرحمن بن عمرو القرا
 بن عبد الله بن راسم موفى لدر اللطيف سند سبعة بحسب البراء على علاج الدر
 بن علي بن محمد السهرزوري وسمع اخوه سواد البراء بن رزاق
 بن جواد الصنفال احوالهم سمع مراد بن الخصال قوله كتاب اللباس
 في تلك يوم اكلهم الباسع والحسن بن سعد بن رمضان سنة اربع وتسعين
 عام نفوذ حب القاسم بن مكر بن يوسف بن النضر بن العفان بن الله غنم

فهرست الموضوعات

٥	قالوا في الإمام ابن ماجه
٦	وقالوا في «سنن الإمام ابن ماجه»
٧	مقدمة المؤلف
٩	خطة المدخل
١١	الفصل الأول: حياة الإمام ابن ماجه
١٣	المبحث الأول: اسمه وكنيته ونسبه ونسبته
١٥	المبحث الثاني: بلده «قزوين»
١٧	خريطة توضح موقع مدينة «قزوين»
١٨	المبحث الثالث: مولده ونشأته
٢٠	المبحث الرابع: طلبه للحديث ورحلاته
٢٤	المبحث الخامس: شيوخ الإمام ابن ماجه
٢٩	المبحث السادس: تلاميذ الإمام ابن ماجه
٣٢	المبحث السابع: مؤلفات الإمام ابن ماجه
٣٤	المبحث الثامن: مكانته العلمية وثناء العلماء عليه
٣٦	المبحث التاسع: وفاته رَحِمَهُ اللهُ
٣٩	الفصل الثاني: سنن الإمام ابن ماجه
٤١	المبحث الأول: التعريف بسنن الإمام ابن ماجه
٤١	المطلب الأول: اسمه وما اشتهر به

- المطلب الثاني: موضوعه والغرض من تصنيفه ٤٢
- المطلب الثالث: ميزات كتاب «السنن» ٤٣
- المطلب الرابع: مقدمة كتاب «السنن» ٤٤
- المبحث الثاني: رواته ٤٦
- المبحث الثالث: زيادات أبي الحسن القطان ٤٨
- المطلب الأول: التعريف بزيادات أبي الحسن القطان ٤٨
- المطلب الثاني: عدد الزيادات وأنواعها ٥٠
- المطلب الثالث: الفوائد الحديثية في هذه الزيادات ٥١
- المبحث الرابع: عدد كتبه وأبوابه وأحاديثه ٥٦
- المبحث الخامس: مكانة «سنن ابن ماجه»، وثناء العلماء عليه ٥٩
- المبحث السادس: شرط الإمام ابن ماجه في «سننه» ٦١
- المبحث السابع: مرتبته بين كتب السنّة، وأسباب نزول مرتبته ٦٥
- المطلب الأول: مرتبته بين كتب السنّة ٦٥
- المطلب الثاني: أسباب نزول مرتبته ٦٨
- المبحث الثامن: درجة أحاديث «سنن ابن ماجه»، وحكم زوائده، وعددها .. ٧٥
- المطلب الأول: درجة أحاديث «سنن ابن ماجه» ٧٥
- المطلب الثاني: حكم زوائده وعددها ٧٨
- المبحث التاسع: منهج الإمام ابن ماجه في «سننه» ٨٣
- المطلب الأول: منهجه في الصّناعة الحديثية ٨٣
- أولاً: طريقته في سوق الأسانيد وإيراد الألفاظ ٨٣
- ثانياً: الكلام على الأحاديث تصحيحاً وتعليلاً ٩٢
- ثالثاً: الكلام على الرواة جرحاً وتعديلاً ٩٦
- رابعاً: التعريف ببعض الرواة وتمييزهم بذكر أسمائهم وأنسابهم .. ٩٩
- خامساً: بيان التفرد في الحديث ١٠٠
- سادساً: العناية بشرح الغريب وبيان المعاني ١٠٢
- سابعاً: الترجيح بين الأحاديث المتعارضة ١٠٦

- ١٠٧ ثامناً: العالي والتّازل في «سنن ابن ماجه»
- ١١١ المطلب الثاني: منهجه في تراجم الأبواب
- ١١٢ أولاً: التراجم الظاهرة
- ١١٤ ثانياً: التراجم الاستنباطية
- ١١٥ المطلب الثالث: آراؤه في أصول الفقه
- ١١٦ القسم الأول: آراؤه في مباحث الأدلة والأحكام
- ١٢٠ القسم الثاني: آراؤه في دلالات الألفاظ
- ١٢٤ المبحث العاشر: عناية العلماء بسنن الإمام ابن ماجه
- ١٢٤ أولاً: العناية بنسخه
- ١٢٥ ثانياً: العناية بقراءته وختمه، وتدريسه وإقراءه
- ١٢٨ ثالثاً: العناية برجال سنن ابن ماجه
- ١٢٨ رابعاً: الحكم على أحاديث سنن ابن ماجه
- ١٢٩ خامساً: بيان الأحاديث الغرائب في سنن ابن ماجه
- ١٣٠ سادساً: الشروح والحواشي على سنن ابن ماجه
- ١٣٧ سابعاً: طبعات سنن ابن ماجه
- ١٤١ ثامناً: التنبيه على أوهام وأخطاء في سنن ابن ماجه
- ١٤٢ القسم الأول: ما نسب فيه الوهم إلى الإمام ابن ماجه
- ١٤٤ القسم الثاني: ما نسب فيه الوهم إلى غير ابن ماجه
- ١٥١ الخاتمة
- ١٥٣ ملحق ببعض صور مخطوطات سنن ابن ماجه
- ١٦٥ فهرست الموضوعات



إصدارات إدارة الشؤون الفنية مرتبة حسب تاريخ سنة إصدارها

أولاً: كتب التحقيق:

- ١- رسالة في أصول الفقه، العُكْبَرِي (ت٤٢٨هـ)، تحقيق مكتب الشؤون الفنية، ط١ / ٢٠٠٦ م. ط٢ / ٢٠١٠ م.
- ٢- تعظيم الفتيا، ابن الجوزي (ت٥٩٧هـ)، تحقيق فيصل العلي، ٢٠٠٦ م.
- ٣- كشف اللثام في شرح عمدة الأحكام (٧ مجلدات)، السَّفَارِينِي (ت١١٨٨هـ)، تحقيق نور الدين طالب، ٢٠٠٧ م.
- ٤- شرح كتاب الشهاب للقضاعي، ابن بدران (ت١٣٤٦هـ)، تحقيق نور الدين طالب، ط١ / ٢٠٠٧ م. ط٢ / ٢٠١٠ م.
- ٥- عادات الإمام البخاري في صحيحه، عبد الحق الهاشمي (ت١٣٩٢هـ)، تحقيق محمد ناصر العجمي، ٢٠٠٧ م.
- ٦- غاية المنتهى في جمع الإقناع والمنتهى (مجلدان)، مرعي الكرمي (ت١٠٣٣هـ)، تحقيق ياسر إبراهيم المزروعى، ورائد يوسف الرومي، ٢٠٠٧ م.
- ٧- الروض الندي شرح كافى المبتدي (مجلدان)، البعلي (ت١١٨٩هـ)، تحقيق نور الدين طالب، ط١ / ٢٠٠٧ م. ط٢ / ٢٠١٠ م.
- ٨- الأسئلة الكويتية روضة الأرواح، ابن بدران (ت١٣٤٦هـ)، تحقيق محمد ناصر العجمي، ٢٠٠٧ م.
- ٩- درة الفواص في حكم الزكاة بالرصاص، ابن بدران (ت١٣٤٦هـ)، تحقيق محمد ناصر العجمي، ٢٠٠٧ م.
- ١٠- شرح منظومة الآداب الشرعية، الحجاوي (ت٩٦٨هـ)، تحقيق نور الدين طالب، ط١ / ٢٠٠٧ م. ط٢ / ٢٠١٠ م.
- ١١- الخطب السنّية، مصطفى البولاقى (ت١٢٦٣هـ)، تحقيق وليد العلي، ٢٠٠٧ م.
- ١٢- المنبر (مجموعة خطب جمعيّة)، عبد الله النوري (ت١٤٠١هـ)، ٢٠٠٧ م.
- ١٣- الخطب الجمعية في المواعظ الأسبوعية، محمد أحمد الفارسي (ت١٤٠٢هـ)، ٢٠٠٧ م.
- ١٤- الأحكام المفيدة في الأقوال السديدة، عبد الله بن عبد الرحمن السند (ت١٣٩٧هـ)، اعتنى به نور الدين مسعي، ط١ / ٢٠٠٧ م. ط٢ / ٢٠١٠ م.
- ١٥- رسالة أبي داود لأهل مكة في وصف سنّته، مع المدخل إلى سنن أبي داود، تحقيق محمد النورستاني، ط١ / ٢٠٠٨ م. ط٢ / ٢٠١٠ م.
- ١٦- المصعد الأحمدي في ختم مسند الإمام أحمد، ابن الجَزَرِي (ت٨٣٣هـ)، تحقيق محمد ناصر العجمي، ٢٠٠٨ م.

- ١٧- القول العلي لشرح أثر الإمام علي، السِّقَارِينِي (ت ١١٨٨هـ)، تحقيق محمد النورستاني، ط ١ / ٢٠٠٨ م. ط ٢ / ٢٠١٠ م.
- ١٨- تحفة الخلان في أحكام الأذان، الدمرداشي (ت ١١٤٩هـ)، تحقيق محمود الكبش، ٢٠٠٨ م.
- ١٩- فرائد الفوائد في أحكام المساجد، ابن طولون (ت ٩٥٣هـ)، تحقيق مكتب الشؤون الفنية، ط ١ / ٢٠٠٨ م. ط ٢ / ٢٠١١ م.
- ٢٠- سؤالات علامة الكويت عبد الله خلف الدحيان (العقود الياقوتية في جيد الأسئلة الكويتية)، ابن بدران (ت ١٣٤٦هـ)، تحقيق الطاهر خذيري، ط ١ / ٢٠٠٨ م. ط ٢ / ٢٠١٠ م.
- ٢١- نصيحة الإنسان عن استعمال الدخان، عبد الله بن عبد الرحمن السند (ت ١٣٩٧هـ)، ٢٠٠٨ م.
- ٢٢- الرشد، عبد الله النوري (ت ١٤٠١هـ)، اعتنى به نور الدين مسعي، ٢٠٠٨ م.
- ٢٣- فتح الرحمن فيما يجب معرفته على كل إنسان، الوضاحي (ت ١١٣٥هـ)، تحقيق محمود الكبش، ٢٠١١ م.
- ٢٤- التيسير نظم التحرير، العمريطي (ت ٩٨٩هـ)، تحقيق ياسر المقداد، ٢٠١١ م.
- ٢٥- إعلام الأنام بفضائل الصيام، البكري الشافعي (ت ٩٥٢هـ)، تحقيق سامي صبح، ٢٠١٤ م.
- ٢٦- نظم رسالة ابن أبي زيد القيرواني، الغلاوي الشنقيطي (ت ١٢٠٩هـ)، تحقيق محمد أحمد جدو، ٢٠١٤ م.
- ٢٧- الأسباب المعينة على الصبر على أذى الخلق، ابن تيمية (ت ٧٢٨هـ)، تحقيق عبد الرزاق البدر، ٢٠١٥ م.
- ٢٨- ست رسائل في أحكام المساجد، تحقيق سامي صبح، ٢٠١٥ م، وهي:
 - تحفة الراكع والساجد في جواز الاعتكاف في فناء المساجد، عبد الغني النابلسي (ت ١١٤٣هـ).
 - سعادة الماجد بعمارة المساجد ورغبة طالب العلوم إذا غاب عن درسه، الشُّرْبُلَالِي (ت ١٠٦٩هـ).
 - البشرى بعظيم المنة في حديث «من بنى لله مسجداً بنى له بيتاً في الجنة»، الطحلاوي.
 - فضل عمارة المساجد، عليّ الأجهوري (ت ١٠٦٦هـ).
 - فضل بناء المسجد، الطوخي (بعد ١٣٠٣هـ).
 - فضل بناء المساجد وعمارته وعماره، محمد عبد الفتاح الشافعي.
- ٢٩- الأصول من علم الأصول، ابن عثيمين (ت ١٤٢١هـ) = (٢٠٠١ م)، ٢٠١٦ م.
- ٣٠- ملحة الإعراب، الحريري (ت ٥١٦هـ)، ٢٠١٦ م.

- ٣١- قاعدة مختصرة في وجوب طاعة الله ورسوله وولاة الأمور، ابن تيمية (ت٧٢٨هـ)، تحقيق عبد الرزاق البدر، ٢٠١٨م.
- ٣٢- ذخيرة الإخوان في اختصار الاستغناء بالقرآن لابن رجب، اختصار محمد بن عبد الله الحضرمي الملقب بـ (بحرق)، ٢٠١٨م.

ثانيًا: كتب التأليف:

- ١- ضوابط الفتوى، ٢٠٠٥م.
- ٢- التأصيل الشرعي لما ينبغي أن يتجنبه الإمام والخطيب، الطاهر خذيري، ط١ / ٢٠٠٥م. ط٢ / ٢٠١٠م.
- ٣- رسائل التواصل مع الأئمة والخطباء (١ و ٢)، ٢٠٠٥م.
- ٤- رسائل التواصل مع الأئمة والخطباء (٣ و ٤)، ٢٠٠٥م.
- ٥- المختصرات النافعة (١)، ٢٠٠٥م.
- ٦- المختصرات النافعة (٢)، ٢٠٠٥م.
- ٧- المختصرات النافعة (٣)، ٢٠٠٦م.
- ٨- محمد ﷺ من الميلاد الأسنى إلى الرفيق الأعلى، كمال محمد درويش، ٢٠٠٦م.
- ٩- سعة الخلاف ورحمة الاتفاق والاختلاف، الطاهر خذيري، ط١ / ٢٠٠٦م. ط٢ / ٢٠١٠م.
- ١٠- كيف نعيد للمسجد مكانته، محمد أحمد لوح، ط١ / ٢٠٠٦م. ط٢ / ٢٠١٠م.
- ١١- الخطب المنبرية لعام (٢٠٠٥م)، ط١ / ٢٠٠٦م. ط٢ / ٢٠١١م.
- ١٢- بريق الجمان في شرح أركان الإيمان، محمد النورستاني، ط١ / ٢٠٠٧م. ط٢ / ٢٠١١م.
- ١٣- المدخل إلى صحيح مسلم، محمد النورستاني، ط١ / ٢٠٠٧م. ط٢ / ٢٠١٠م.
- ط٢ / ٢٠١٤م. ط٤ / ٢٠٢٣م.
- ١٤- المدخل إلى جامع الترمذي، الطاهر خذيري، ط١ / ٢٠٠٧م. ط٢ / ٢٠١٠م.
- ط٢ / ٢٠٢٣م.
- ١٥- الأسماء والمصاهرات بين أهل البيت والأصحاب، السيد بن إبراهيم، ٢٠٠٧م.
- ١٦- مجالس مع فضيلة الشيخ محمد الأمين الجكني الشنقيطي، كتبها تلميذه: أحمد بن محمد الأمين بن أحمد الجكني الشنقيطي، ط١ / ٢٠٠٧م. ط٢ / ٢٠١٠م.
- ١٧- كيف يؤدي الموظف الأمانة، عبد المحسن العباد البدر، ط١ / ٢٠٠٧م. ط٢ / ٢٠١٠م.

- ١٨- المنهل العذب النмир في سيرة السراج المنير (خطب)، وليد العلي، ٢٠٠٧م.
- ١٩- أنيس الخطباء، الطاهر خذيري، ط١ / ٢٠٠٧م. ط٢ / ٢٠١١م.
- ٢٠- الخطب المنبرية لعام (٢٠٠٦م)، ط١ / ٢٠٠٧م. ط٢ / ٢٠١١م.
- ٢١- المدخل إلى سنن أبي داود، محمد النورستاني، ومعه رسالة أبي داود لأهل مكة في وصف سننه، ط١ / ٢٠٠٨م. ط٢ / ٢٠١٠م. ط٣ / ٢٠٢٣م.
- ٢٢- المدخل إلى سنن النسائي، محمد النورستاني، ط١ / ٢٠٠٨م. ط٢ / ٢٠١٠م. ط٣ / ٢٠٢٣م.
- ٢٣- المدخل إلى موطأ مالك بن أنس، الطاهر خذيري، ط١ / ٢٠٠٨م. ط٢ / ٢٠١٠م. ط٣ / ٢٠٢٣م.
- ٢٤- المدخل إلى سنن ابن ماجه، نور الدين مسعي، ط١ / ٢٠٠٨م. ط٢ / ٢٠١٠م. ط٣ / ٢٠٢٣م.
- ٢٥- حكم صلاة الجمعة قبل الزوال، صالح الصاهود، ٢٠٠٨م.
- ٢٦- الثناء المتبادل بين الآل والأصحاب، ٢٠٠٨م.
- ٢٧- طالب العلم بين أمانة التحمل ومسؤولية الأداء (رسائل التواصل مع الأئمة والخطباء (٥)، محمد بن خليفة التميمي، ط١ / ٢٠٠٨م. ط٢ / ٢٠١٠م.
- ٢٨- الكسب الطيب، أحمد جلباية، ٢٠٠٨م.
- ٢٩- الخطب المنبرية لعام (٢٠٠٧م)، ط١ / ٢٠٠٩م. ط٢ / ٢٠١١م.
- ٣٠- المدخل إلى صحيح البخاري، محمد النورستاني، ط١ / ٢٠١٠م. ط٢ / ٢٠١٤م. ط٣ / ٢٠٢٣م.
- ٣١- الخطب المنبرية لعام (٢٠٠٨م)، طبع ٢٠١٠م.
- ٣٣- المدخل إلى صحيح ابن خزيمة، محمد النورستاني، ط١ / ٢٠١١م. ط٢ / ٢٠٢٣م.
- ٣٤- بلوغ المرام في أحكام الفتح على الإمام، نور الدين مسعي، ٢٠١١م.
- ٣٥- القول التمام في استخلاف الخطيب والإمام، سيد حبيب، ٢٠١١م.
- ٣٦- الأعدار المبيحة للجمع بين الصلاتين، ياسر مقداد، ٢٠١١م.
- ٣٧- طاعة ولي الأمر، إعداد مكتب الشؤون الفنية، ٢٠١١م.
- ٣٨- مراتب الدلالة، محمد الحسن الددو، ٢٠١١م.
- ٣٩- دروس الإمام (الجزء الأول)، ط١ / ٢٠١١م. ط٢ / ٢٠١٤م. ط٣ / ٢٠١٦م.
- ٤٠- أيها الخطيب، عبد الرحمن الصاعدي، ٢٠١١م.
- ٤١- الخطب المنبرية لعام (٢٠٠٩م)، طبع ٢٠١١م.
- ٤٢- المدخل إلى صحيح ابن حبان، محمد النورستاني، ط١ / ٢٠١٢م. ط٢ / ٢٠٢٣م.

- ٤٣- فقه الصيام في الإسلام، حمادة مسير، ٢٠١٤م.
- ٤٤- قواعد ومهارات في إدارة المساجد، سامي صبح، ٢٠١٤م.
- ٤٥- المقتطفات النافعة من ثمار المطالعة، محمد الأمين بن مزيد، ٢٠١٤م.
- ٤٦- دروس الإمام (الجزء الثاني)، ٢٠١٤م.
- ٤٧- الخطب المنبرية لعام (٢٠١٠م)، طبع ٢٠١٤م.
- ٤٨- الخطب المنبرية لعام (٢٠١١م)، طبع ٢٠١٤م.
- ٤٩- الخطب المنبرية لعام (٢٠١٢م)، طبع ٢٠١٤م.
- ٥٠- أصول في المعاملات المالية المعاصرة، خالد المصلح، ٢٠١٥م.
- ٥١- حرمة الدماء، خالد الكندري، ٢٠١٥م.
- ٥٢- الخطب المنبرية لعام (٢٠١٣م)، طبع ٢٠١٥م.
- ٥٣- اللطائف القرآنية، ابن القيم (ت٧٥١هـ)، جمع متعب المطيري، ٢٠١٦م.
- ٥٤- الملخص في شرح كتاب التوحيد، صالح الفوزان، ٢٠١٦م.
- ٥٥- شرح الدروس المهمة لعامة الأمة، عبد الرزاق العباد البدر، ٢٠١٦م.
- ٥٦- أحكام المساجد من صحيح البخاري، سيد حبيب، ٢٠١٦م.
- ٥٧- صفوف الصلاة فضائل وأحكام، فؤاد الجرافي، ٢٠١٦م.
- ٥٨- صور من حياة السابقين في تعلقهم بالمساجد، يونس الطلول، ٢٠١٦م.
- ٥٩- شرف إمام المسجد والمؤذن، سليمان الرحيلي، ٢٠١٨م.
- ٦٠- علم المواقيت والقبلة والأهلة من الناحيتين الشرعية والفلكية، صلاح الدين أحمد محمد عامر، ٢٠١٩م.
- ٦١- المدخل إلى مسند الإمام المبجل أحمد بن حنبل، سامي صبح، ٢٠٢٣م.

ثالثاً: الدوريات:

- مجلة الإمام القدوة: العدد (١) و(٢) ٢٠١٤م. العدد (٣) ٢٠١٦م.
- العدد (٤) ٢٠١٧م. العدد (٥) ٢٠١٨م.





الدرّ حسد إلى هبوطاً
الإمّ طرّاً لك برّ النّسريّ

إمام دار الهجرة

رحمه الله تعالى (٩٣-١٧٩ هـ)

تأليف

د. الطاهر الأفزهر خنيزري

اصطلاح
إدارة الشؤون الفنية
١٤٤٤ هـ - ٢٠٢٣ م

والله وحده إلى هبوطاً
الإمام مالك بن أنس
إمام دار الهجرة

حقوق الطبع محفوظة

لوزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية الكويتية
قطاع المساجد - إدارة الشؤون الفنية

الطبعة الأولى: ١٤٢٩ هـ - ٢٠٠٨ م

الطبعة الثانية: ١٤٣١ هـ - ٢٠١٠ م

الطبعة الثالثة: ١٤٤٤ هـ - ٢٠٢٣ م

رقم الإيداع في إدارة التخطيط الاستراتيجي
في وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية
(٢٠١٦/٨١)

الرؤية: الريادة عالمياً في العمل الإسلامي.

الرسالة: ترسيخ قيم الوسطية، والأخلاق الإسلامية، ونشر الوعي الديني الثقافي، والعناية بالقرآن الكريم، والسنة النبوية، ورعاية المساجد، وتعزيز الوحدة الوطنية من خلال تنمية الموارد البشرية والنظم المعلوماتية، وفقاً لأفضل الممارسات المالية.

القيم: التميز، العمل المؤسسي، الشراكة، الوسطية، الشفافية والمسؤولية.

قطاع المساجد - إدارة الشؤون الفنية

للتواصل: بدالة ١٨١٠١١١ - داخلي ٧٣٧٠ - ٧٣٨٧

العنوان: الرقعي - شارع محمد بن القاسم - قطاع المساجد





المترجم إلى هوطاً

الإمام مالك بن أنس

إمام دار الهجرة

رحمه الله تعالى (٩٣-١٧٩ هـ)

تأليف

د. الطاهر الأزهري خنيزي

إصدار
إدارة الشؤون الفنية
١٤٤٤ هـ - ٢٠٢٣ م

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

قالوا في الإمام مالك رَحِمَهُ اللهُ

- ١ - كان الإمام الأوزاعي رَحِمَهُ اللهُ (ت ١٥٧هـ) إذا ذَكَرَ مالكا يقول: «عالم العلماء ومُفتي الحرمين».
- ٢ - وقال الإمام عبد الله بن المبارك رَحِمَهُ اللهُ (ت ١٨١هـ): «ما رأيت أحداً ارتفع مثل مالك، ليس له كثيرُ صلاةٍ ولا صيامٍ، إلا أن تكون له سريرة».
- ٣ - وقال البهلول بن راشد القيرواني رَحِمَهُ اللهُ (ت ١٨٣هـ): «ما رأيت أنزَعَ بآيةٍ من مالك؛ مع معرفته بالصَّحيح والسَّقيم».
- ٤ - وقال الإمام سفيان بن عيينة رَحِمَهُ اللهُ (ت ١٩٨هـ): «رحم الله مالكا، ما كان أشدَّ انتقاده للرجال!».
- ٥ - وقال الإمام الشافعي رَحِمَهُ اللهُ (ت ٢٠٤هـ): «إذا ذُكر العلماء فمالكُ النجم»، وقال: «مالكٌ معلِّمي، وعنه أخذتُ العلم».
- ٦ - وقال الإمام النسائي رَحِمَهُ اللهُ (ت ٣٠٣هـ): «أمناءُ الله على علمِ رسول الله ﷺ ثلاثة: شعبة، ومالك، ويحيى القطان».
- ٧ - وقال أسد بن الفرات رَحِمَهُ اللهُ (ت ٢١٣هـ): «إذا أردتَ الله والدَّارَ الآخرةَ فعليك بمالك!».
- ٨ - وقال عنه الإمام أحمد (ت ٢٤١هـ): «هو إمامٌ في الحديث وفي الفقه».

وقالوا في الموطأ

١ - قال الإمام الشافعي رَحِمَهُ اللهُ (ت ٢٠٤هـ): «ما على ظهر الأرض كتابٌ أصحَّ بعد كتاب الله من كتاب مالك».

٢ - وقال الحافظ ابن عبد البر رَحِمَهُ اللهُ (ت ٤٦٣هـ): «مَنْ اقْتَصَرَ عَلَى حَدِيثِ مَالِكٍ رَحِمَهُ اللهُ فَقَدْ كُفِيَ تَعَبَ التَّفْتِيشِ وَالبَحْثِ، وَوَضَعَ يَدَهُ مِنْ ذَلِكَ عَلَى عُرْوَةٍ وَثْقَى لَا تَنْفَصِمُ؛ لِأَنَّ مَالِكًا قَدْ انْتَقَدَ وَانْتَقَى، وَخَلَّصَ، وَلَمْ يَرَوْا إِلَّا عَنْ ثِقَةٍ حُجَّةٍ».

٣ - وقال شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللهُ (ت ٧٢٨هـ): «وهو كما قال الشَّافِعِيُّ».

وقال أيضًا: «هذه كُتُبُ الصَّحِيحِ التي أَجْلُ ما فيها كتابُ البخاري، أَوَّلُ ما يَسْتَفْتَحُ البابَ بِحَدِيثِ مَالِكٍ، وَإِنْ كَانَ فِي البابِ شَيْءٌ مِنْ حَدِيثِ مَالِكٍ لَا يُقَدَّمُ عَلَى حَدِيثِهِ غَيْرُهُ».

٤ - وقال الشيخ وليّ الله الدهلوي رَحِمَهُ اللهُ (١١٧٦هـ): «تَيَقَّنْتُ أَنَّهُ لَا يَوْجَدُ الْآنَ كِتَابٌ مَّا فِي الْفَقْهِ أَقْوَى مِنْ مَوْطَأِ الْإِمَامِ مَالِكٍ؛ لِأَنَّ الْكُتُبَ تَتَفَاوَلُ فِيمَا بَيْنَهَا؛ إِمَّا مِنْ جِهَةِ فَضْلِ الْمَصْنُفِ، أَوْ مِنْ جِهَةِ اتِّزَامِ الصَّحَّةِ، أَوْ مِنْ جِهَةِ شُهْرَةِ أَحَادِيثِهَا، أَوْ مِنْ جِهَةِ الْقَبُولِ لَهَا مِنْ عَامَّةِ الْمُسْلِمِينَ، أَوْ مِنْ جِهَةِ حُسْنِ التَّرْتِيبِ وَاسْتِيعَابِ الْمَقَاصِدِ الْمَهْمَةِ وَنَحْوِهَا، وَهَذِهِ الْأُمُورُ كُلُّهَا مَوْجُودَةٌ فِي الْمَوْطَأِ عَلَى وَجْهِ الْكَمَالِ؛ بِالنِّسْبَةِ إِلَى جَمِيعِ الْكُتُبِ الْمَوْجُودَةِ عَلَى وَجْهِ الْأَرْضِ الْآنَ».

مقدمة المؤلف

اللهم لك الحمد كما أمرتني؛ حمداً يُقَرِّبني منك، وَيَعِصِّمُنِي مِنَ
البُعد عنك، تكاثرت أمدادُك ونِعَمُك، وجلّت عن العدّ أَلْوُك ومِنُّك،
سبحانك ما أكرمك وأعدلك، ما أعظمك وأحلمك!

اللهم صلّ على عبدك وحبيبك وخيرتك من خلقك؛ نبينا محمداً؛
أجل المرسلين، وسيّد الناس أجمعين، وقائد الغر المحجلين، صلّ عليه
يا ربّ صلاةً أختبئُها عندك، وأزدلفُ بها لمرضاتك، وسلّم عليه وعلى
آله الكرام الصّفوة من النّاس، المطهّرين من الأرجاس، وأتمّ اللهم
سلامك على الصّحابة الأماجد البررة، الأتقياء الأنقياء الخيرة.

أما بعد:

فإنّ مالكا الإمام يعظم في القلب؛ حتى لتكادُ عِراهُ تنفصم من
جلاله، وتتصدّع لذكره، وتضطرب خَفَقاناً من مهابته؛ كيف لا؟ ومالكُ
المهوبُ تقف دونه شواخصُ الأبصار مأخوذة بحُسنِ سَمَتِهِ ودلّة وسعة
علمه، و«الموطأ» لم يزل من قديمٍ مثلاً صاحبه مهيباً.

لَمّا أيّد الله تعالى مالكا بمحضِ فضله وتكريمه؛ توقّدت في نفسه
علائمُ النّجاة والتّألّه؛ فتبيّن الطريق اللّاحب، وساح في منادح دار
الهجرة؛ يعلّك الآثار ويدسّها في سُوَيْدائِهِ؛ ضناً بها أن تضيع أو تندرِس،
ولربّما نام على صفيّر الرياح عند أعتاب دور الأئمة! وبعد طول معاناة

مع الحديث والأثر وشدة؛ استجمم رَحِمَهُ اللهُ بهذأة العلم التبوي الذي كان يَأْرِزُ إلى المدينة المباركة؛ لِيَسْتَجِدَّ بعِزِّهِ وحُسْنِ تَهْدِيهِ على توطئة الحديث وتسهيله للناس، وكذلك فَعَلَ، وأخذ على نفسه العِزَمَاتِ في التَّريث وطول التثبُّت ودوام التَّنْقِيح؛ حتى لا يستفحل التَّساهلُ في الرواية - وكان قد بدأ يفشو - فَيَتَّسَعِ الخرق على الرَّاقع، ولا مَرْقَعَة.

ومن المعلوم أنَّ الفقه يحتاج إلى فطنةٍ وتيقُّظٍ، وقدرةٍ خاصَّةٍ على الفهم الذي تختلف شدَّته وفق استعداد الفقيه ومَلَكَاته، وكان مالِكُ الإمام في ذلك كلِّهِ مِنَ المحلِّ الأَسْنَى الذي لا يُنْكِرُهُ مَنْ عَرَفَهُ أو سَمِعَ به؛ لَقِيَهُ أو لم يَلْقَهُ؛ فَإِنَّهُ كان معدودًا في أصحاب الرأْي السَّديد، والعزم الرَّشيد؛ ولذلك نَصَحَ الإمامُ أحمد وغيره بالأخذ برأْي مالِك، كما سيأتيك فيما يُسْتَقْبَل.

«وإنَّ لُطْفَ المولى سبحانه هو الذي بَعَثَ مالِكًا رَحِمَهُ اللهُ على تدوين «الموطأ» بالصِّفَةِ التي هو عليها، ليجعله مِثَالًا لِحَمَلَةِ سُنَّةِ رسولِ اللهِ ﷺ كيف يحقُّ لهم حَمْلُهَا وإبلاغُهَا، فقد رَسَمَ رَحِمَهُ اللهُ بِمُصَنَّفِهِ طَرِيقَتَهُ التي اتَّبَعَهَا ونَوَّهَ بها في مجالسِ تحديثه؛ وهي طَرِيقَةُ التَّمَحِيصِ في الرواية، وتمييز مَنْ يستحقُّ أن تُحْمَلَ عنه السُّنَّة، وتبيين محامل الآثار المروية، حين هُرِعَ النَّاسُ إلى الذين تَلَقَّوا العلم عن الصَّحابة وهم التَّابعون، وكان من هؤلاء مُكثِرٌ ومقلٌّ، ومُسَهِّلٌ ومشدَّدٌ، وطفقوا يُفِيدُونَ ويحفظون ويحدِّثون بجميع ذلك؛ خِيفَةُ اندراس العلم، فكانت أَعْصَرُ رِكَبِ النَّاسِ فيها كلُّ صَعْبٍ وذُلُولٍ؛ فلا جَرَمَ أَصْبَحَتِ الأُمَّةُ في حاجةٍ إلى ضبط الصَّحيح من آثار رسولها ﷺ وأصحابه رَضِيَ اللهُ عَنْهُمْ، وكان أهلُ المدينة أحقَّ النَّاسِ بذلك الضُّبط؛ فَإِنَّهَا ما زالت يومئذ عاضَّةً على السِّنن بنواجزها، مُقْتَفِيَةً هُدًى رسولِ اللهِ ﷺ وخلفائه وخاصةً أصحابه.

ولم يكن الوضاعون بالذين تَنَفَّقُ بالمدينة خزعبلاتهم، ولا تَرَوُجُ بها

ترهاتهم؛ إذ كانت المدينة مكتظة بأهل العلم والأثر، هجّراهم الرواية والتحديث ودراسة العلم، وديّنههم التمسك بالحق الصريح؛ فلو رمى أحد الوضّاعين بين ظهرائهم بحصاة لَنَفَوْه؛ فإن المدينة كالكير؛ تنفي خبثها وينصع طيبها!

وقد خلصَ علمُ فقهاء المدينة إلى مالك بن أنس رَحِمَهُ اللهُ، وكانت حصافته رأيه، وصلابة دينه، وقوة نقده، قد هيأت له - بتوفيق الله تعالى - ذلك المقام الجليل؛ مقام الضبط والتصحيح والتحرير^(١).

تلك المنزلة العظيمة لمالك عَرَفَهَا له الموافق والمخالف؛ فلم يُعلم في قديم أو حديثٍ منتَقِصٌ له أو لطريقته. أصحاب المذاهب كلُّهم يدركون ذلك ويعُونه، يقول شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللهُ: «لا ريب عند أحد أن مالكا رَضِيَ اللهُ عَنْهُ أقومُ الناس بمذهب أهل المدينة روايةً ورأيًا؛ فإنه لم يكن في عصره ولا بعده أقومٌ بذلك منه، كان له من المكانة عند أهل الإسلام - الخاص منهم والعام - ما لا يخفى على من له بالعلم أدنى إلمام»^(٢).

ويقول أيضًا: «والناس كلُّهم مع مالك وأهل المدينة: إمّا موافق، وإمّا منازع؛ فالموافق: لهم عَضُدٌ ونصيرٌ، والمُنازِعُ لهم: مُعْظَمُ لهم، مُبْجَلٌ لهم، عارفٌ بمقدارهم، وما تجد من يستخفُّ بأقوالهم ومذاهبهم إلا من ليس معدودًا من أئمة العلم، وذلك لِعِلْمِهِمْ أَنَّ مالكا هو القائم بمذهب أهل المدينة... فإن موطنَهُ مَشْحُونٌ: إمّا بحديث أهل المدينة، وإمّا بما اجتمع عليه أهل المدينة: إمّا قديمًا وإمّا حديثًا، وإمّا مسألة تنازع فيها أهل المدينة وغيرهم، فيختار فيها قولًا، ويقول: هذا أحسن

(١) مقتبسٌ بتصرفٍ من مقدّمة «كشف المغطى» للشيخ الطاهر بن عاشور.

(٢) مجموع الفتاوى: (١٧٦/٢٠) ط العيكان.

ما سمعتُ»^(١).

وقد اتَّفَقَ للإمام مالك - كما يقول الحافظ الذهبي رَحِمَهُ اللهُ - مناقبُ ما اجتمعتْ لغيره؛ منها: طولُ العمر، وعُلُوُّ الرواية، والذهنُ الثَّاقِبُ، والفهمُ، وسَعَةُ العلم، واتِّفَاقُ الأئمَّة على أَنَّهُ حُجَّةٌ صَحِيحُ الرواية، وإجماعُهم على دينه وعدالته واتِّباعه السُّنن، وتَقَدُّمُه في الفقه والفتوى وصحَّةُ قواعده^(٢)، ولهذا برز وصُفِّ الإمامة في فتاواه رَحِمَهُ اللهُ وإجاباته ومناقشاته ومجالسه، وفي تصنيفه للموطأ، كما برز على السنة تلاميذه، وفي كُتُبهم التي نقلوها عن إمامهم، أو استقلُّوا هم بتأليفها؛ كـ «المدونة» و«الواضحة» و«العُتْبِيَّة» و«الموازية»^(٣).

إنَّ إمامة مالك رَحِمَهُ اللهُ في الفقه والأصول مبنية على ثلاث ركائز:

الركيزة الأولى: ما تلقَّاه رَحِمَهُ اللهُ واستوعبه من مسائل الفقه تَلَقِّيًّا وكتابةً، وأعظمُ ذلك آثارُ الصَّحابة والتَّابعين وفتاويهم وأقضيَّتهم، وبصورةٍ خاصَّة المسائل الفقهية التي تحمَّلها عن فقهاء المدينة السَّبعة المشهورين وغيرهم.

الركيزة الثانية: ما اعتمد عليه من أصولٍ تشريعيةٍ أساسيةٍ؛ من القرآن والسنة والإجماع، وأخرى تبعيةٍ؛ كعمل أهل المدينة وإجماعهم، والاستحسان، ومراعاة المصالح، واعتبار الأعراف، وسدِّ ذرائع الفساد

(١) المصدر السابق: (١٧٩/٢٠).

(٢) تذكرة الحفاظ: (٢١٢/١).

(٣) «المدونة»؛ جمعها سحنون «عبد السلام بن سعيد التنوخي» (ت ٢٤٠هـ)، وهي الأصل الفقهي الأول للمالكية، و«الواضحة» من تصنيف عبد الملك بن حبيب (ت ٢٣٨هـ)، وهي الأصل الفقهي المالكي الثاني بعد المدونة، و«العُتْبِيَّة» ويقال لها «المستخرجة» من تأليف محمد بن عبد العزيز العتبي القرطبي (ت ٢٥٥هـ)، وهي مسائلٌ مستخرجة من واضحه ابن حبيب، و«الموازية» لمحمد بن إبراهيم بن زياد المشهور بابن المواز (ت ٢٦٩هـ).

وحسب مادة الحيل، والاحتجاج بقول الصحابي.

الركيزة الثالثة: ما وقف عليه من فقه أئمة العراق والشام ومصر وغيرها في مناقشاته معهم؛ كمحاورته لإمام الرأي أبي حنيفة النعمان وصاحبه القاضي أبي يوسف، وكمراسلاته مع فقيه مصر الليث بن سعد وغيرهم.

وفي هذا المدخل ستجد - أخي القارئ - بعض ما يمكن أن يُفيدك في مجالس سماع «الموطأ»، ولئلا تتشعب بي وبك المسالك اكتفيت في سرد مادة الكتاب بالإيماء الخاطفة، واللّمة الدالة؛ وثوقاً بجزالة فهمك وجميل إدراكك، ولعلّ المدّة الضيّقة التي نجزَ فيها الكتاب؛ كفيلاً بأن تخفّف عني عبء اللوم على ما في مباحثه من التّقصير، وألا يكون مستوجباً المعابة والذّم.

فإذا عرفت هذا وتأملتّه وتكشّفت لك حاله؛ فاعلم - أعزّك الله ونفع بك - أنّي فتلتُ لك ما أحسنه فيما وسّعه وقتي وجهدي وحيلتي، وأعتذر عن الخلل والغلط، وأحسب القارئ الكريم مُتقبلاً متكرّماً؛ «لعلّ له عذراً وأنت تلوم»!

وإنّه لمَحْراةٌ بصاحب الهمة الحذاء أن يرجع إلى «الموطأ» لينشد المدد بلا زبد، ويغور إلى سرّ مالك في صنّعه ليسدّد الرّأي إلى مرماه، ويسير على سنن قاصدٍ لا أمت فيه ولا اعوجاج.

وقد جعلتُ لك هذا المدخل مجموعاً في فصلين؛ أحدهما عن سيرة الإمام مالك، والآخر عن كتابه الكريم الجليل «الموطأ»، والله أرجو أن تجد فيه بغيتك أو بعضها؛ لتلمس به إن شاء الله حفظ «الموطأ» واستظهاره، وتَهَبَّ مُصْعِداً في طريقك إلى فهمه والغوص في دقائقه ومعانيه بلا قرّن وفي غير تَوَانٍ، ذاك أملي في نفسي - وإن كنتُ دونه -،

وهو رجائي فيك - عزيزي القارئ - وأنت له أهلٌ وموضعٌ، فقل - حفظك
الله ورعاك - : «نعم، وخَلَاكَ ذَمٌّ»، واجعل نصبَ عينيك مقولةَ الحكيم
[من الوافر]:

وَلَمْ أَرْ فِي عُيُوبِ النَّاسِ عَيْبًا كَنَقْصِ الْقَادِرِينَ عَلَى التَّامِ

وعلى الله قصد السبيل، والحمد لله رب العالمين ^(١).



(١) وفي هذه الطبعة الثالثة أُسند هذا المدخل إلى الأخ الشيخ ياسر إبراهيم نجار، الإمام والخطيب
في وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بالكويت، والباحث الشرعي في إدارة الشؤون الفنية،
فقام بمراجعته وتدقيقه لغويًا وعلميًّا، وأجرى على الكتاب بعض تعديلات، وأضاف إليه بعض
إضافات.

وكان الباحث الشيخ ياسر إبراهيم نجار تواصل مع مؤلف المدخل د. الطاهر خذيري، وأذن له
بذلك، فجزاهما الله خيرًا.

الفصل الأول

حياة الإمام مالك

إمام دار الهجرة

وفيه تسعة عشر مبحثًا:

- | | |
|----------------|--|
| المبحث الأول: | اسمُ الإمام ونسبُه. |
| المبحث الثاني: | نشأته وطلبُه للعلم. |
| المبحث الثالث: | صفةُ الإمام مالك الظَّاهرة. |
| المبحث الرابع: | إعزازُ الإمام مالكٍ للعلم ومهابَةُ الناس له. |
| المبحث الخامس: | إجلالُ الإمام مالك للحديث. |
| المبحث السادس: | صُورٌ من ورَع الإمام مالك. |
| المبحث السابع: | مِيزةُ الإمام مالك في المدينة المنورة. |
| المبحث الثامن: | ثناء العلماء على مالك في الحديث |
| | ومعرفة الرجال. |

- المبحث التاسع: بعض ما قيل في الإمام مالك من الشعر.
- المبحث العاشر: منهج الإمام مالك في انتقاء الحديث ونقد الرجال.
- المبحث الحادي عشر: مُناظرة الإمام مالك للبدع وأهلها.
- المبحث الثاني عشر: مؤلفات الإمام مالك.
- المبحث الثالث عشر: مراسلات الإمام مالك الشهيرة.
- المبحث الرابع عشر: من الأقوال الحكيمة للإمام مالك.
- المبحث الخامس عشر: محنة الإمام مالك.
- المبحث السادس عشر: وفاة الإمام مالك.
- المبحث السابع عشر: من أشهر شيوخ الإمام مالك.
- المبحث الثامن عشر: من أشهر تلاميذ الإمام مالك.
- المبحث التاسع عشر: طبقات أصحاب الإمام مالك.

المبحث الأول

اسمُ الإمام ونسبُه^(١)

هو إمامُ دارِ الهجرة وشيخُ الإسلام وحجّةُ الأُمّة؛ أبو عبد الله؛ مالكُ ابنِ أنسٍ بنِ مالكٍ بنِ أبي عامرٍ بنِ عمرو بنِ الحارثِ بنِ عَيمَانَ بنِ

- (١) راجع ترجمة الإمام مالك في:
- جماع العلم للشافعي؛ ص: (٢٤٢).
 - تاريخ خليفة بن خياط: (٤٣٢/١ - ٧١٩/٢).
 - تاريخ ابن معين: (٥٤٣/٢).
 - التاريخ الكبير للبخاري: (٣١٠/٧).
 - التاريخ الصغير للبخاري: (٢٢٠/٢).
 - المعارف لابن قتيبة؛ ص: (٤٩٨).
 - حلية الأولياء لأبي نُعيم: (٣١٦/٦).
 - الانتقاء في فضائل الثلاثة الفقهاء لابن عبد البر؛ ص: (٩ - ٦٣).
 - أنساب العرب لابن حزم: (٤٣٥ - ٤٣٦).
 - ترتيب المدارك للقاضي عياض: (١٠٢/١ - ٢٥٤).
 - صفة الصّفة لابن الجوزي: (١٧٧/٢).
 - الكامل لابن الأثير: (١٤٧/٦).
 - وَفَيَات الأعيان لابن خلكان: (١٣٥/٤ - ١٣٩).
 - سِير أعلام النبلاء للذهبي: (٤٨/٨).
 - تذكرة الحفاظ للذهبي: (٢٠٧/١).
 - البداية والنهاية لابن كثير: (١٧٤/١٠).
 - النُجوم الزّاهرة لابن تغري بردي: (٩٦/٢).
 - طبقات الحفاظ للسّيوطي؛ ص: (٨٩).
 - شذرات الذهب لابن العماد: (١٢/٢).

خُثَيْلٌ^(١) بن عمرو بن الحارث.

مِنْ ذِي أَصْبَحَ بْنِ عَوْفِ بْنِ مَالِكِ بْنِ زَيْدِ بْنِ شَدَّادِ بْنِ زُرْعَةَ
الْحِمَيْرِيِّ، ثُمَّ الْأَصْبَحِيُّ الْمَدَنِيُّ، حَلِيفُ بَنِي تَيْمِ الْقُرَشِيِّ.

وَفِي نَسَبِ الْإِمَامِ مَالِكِ اخْتِلَافٌ؛ مَعَ اتِّفَاقِهِمْ عَلَى أَنَّهُ عَرَبِيٌّ أَصْبَحِيٌّ،
وَلَمْ يَخْتَلِفِ النَّسَّابُونَ أَنَّ الْأَصْبَحِيِّينَ مِنْ حِمَيْرٍ، وَحِمَيْرٌ مِنْ قَحْطَانَ^(٢).

وَلَدَ الْإِمَامُ مَالِكٌ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ سَنَةَ ثَلَاثٍ وَتِسْعِينَ، وَقِيلَ: سَنَةُ أَرْبَعٍ؛ قَالَ
يَحْيَى بْنُ بَكِيرٍ: سَمِعْتُ مَالِكَ بْنَ أَنَسٍ يَقُولُ: «وُلِدْتُ سَنَةَ ثَلَاثٍ
وَتِسْعِينَ»^(٣)؛ أَي: عَامَ تَوَفَى أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ خَادِمُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ.

وَأُمُّهُ هِيَ الْعَالِيَةُ بِنْتُ شَرِيكِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ شَرِيكِ الْأَزْدِيَّةِ.

وَأَوْلَادُهُ: يَحْيَى؛ يَرْوِي عَنْهُ الْمَوْطَأُ، وَمُحَمَّدٌ، وَفَاطِمَةُ.

وَأَعْمَامُهُ: أَبُو سَهِيلٍ نَافِعٌ، وَأُوَيْسٌ، وَالرَّبِيعُ، وَالنَّضْرُ، أَوْلَادُ أَبِي

عَامِرٍ.



(١) «غيمان»: قَالَ ابْنُ نَاصِرِ الدِّينِ الدَّمَشَقِيُّ فِي إِتْحَافِ السَّالِكِ؛ ص: (٨٠): «وَهُوَ عَلَى الصَّحِيحِ بَغِيْنٌ مَعْجَمَةٌ مَفْتُوحَةٌ، ثُمَّ بِمَثْنَاءٍ تَحْتُ سَاكِنَةٌ، ثُمَّ مِيمٌ يَلِيهَا أَلْفٌ ثُمَّ نُونٌ»، وَفِي «سِيرِ أَعْلَامِ النَّبَلَاءِ»: (٧١/٨): «خُثَيْلٌ»؛ بِخَاءٍ مَعْجَمَةٌ ثُمَّ بِمَثْلَثَةٍ؛ قَالَ ابْنُ سَعْدٍ وَغَيْرُهُ.

(٢) قَرَّرَ الْحَافِظُ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ فِي «الْتِمْهِيدِ»: (٦٨/١) أَنَّهُ لَا خِلَافَ فِي نَسَبِ مَالِكِ إِلَى ذِي أَصْبَحَ.

(٣) انْظُرْ: إِتْحَافِ السَّالِكِ لِابْنِ نَاصِرِ الدِّينِ الدَّمَشَقِيِّ؛ ص: (٨٩)، وَهَذَا الْقَوْلُ هُوَ الَّذِي شَهَرَهُ الْقَاضِي عِيَّاضٌ؛ كَمَا فِي تَرْتِيبِ الْمَدَارِكِ: (٤٩/١)، وَلَمْ يَذْكُرِ الذَّهَبِيُّ فِي «السِّيرِ»: (٤٩/٨) سِوَاهُ.

المبحث الثاني

نشأته وطلبه للعلم

إنَّ عظمةَ كتلك التي تفضّل الله تعالى بها على الإمام مالك؛ حتى هابته الأكابر، وهامت فيه الأصاغر؛ لم تكن وليدةَ حظٍّ أو رمية لازب، ولكنّها - بعد توفيق الله سبحانه وحُسن إرادته وتكريمه لعبده - : من آثار بيتٍ قديم في الخير، ومتأصل في العلم والاتباع للحديث والأثر، وإنّ نظرةً سريعةً لأجداد مالكٍ وأعمامه وأبنائه وإخوانه لتؤكد أنّ لهم حظًا من نبوغ مالكٍ وجميل سيرته.

أمّا جدّه أبو عامر رحمّه الله فهو من أصحاب رسول الله صلّى الله عليه وآله، شهد معه المغازي كلّها؛ خلا بدرًا.

وابن أبي عامر هو مالكٌ أبو أنس؛ من كبار التابعين الذين حملوا العلم عن غير واحد من كبار الصحابة؛ كعمرَ وطلحةَ وعائشةَ وأبي هريرةَ وغيرهم رضي الله عنهم، وكان من أفاضل الناس وعلمائهم، وهو أحد الأربعة الذين حملوا عثمان رضي الله عنه ليلاً إلى قبره وغسلوه ودفنوه، وقد كان رشيدَ الرأي ممّن كتب المصاحف حين جمّعها عثمان، وكان عمر بن عبد العزيز رحمّه الله يستشيرَه.

وأعمامُ الإمام مالك هم رواةُ العلم وحملةُ الحديث عن أبيهم وغيره، رَوَوْا أربعَتهم عن أبيهم مالك بن أبي عامر، وأعلاهم منزلةً نافع^(١)؛ فهو

(١) انظر ترجمته في: التاريخ الكبير: (٨/٨٦)، الجرح والتعديل: (٨/٤٥٣)، سير أعلام =

الإمام الفقيه الذي حدّث عن ابن عمر وسهل بن سعد وأنس بن مالك، وأكثر عن والده، وهو من أقران الإمام ابن شهاب الزهري، وقد أخرج البخاري ومسلم وغيرهما عن نافع وأبيه كثيراً.

وشقيق مالك ممّن مارس العلم وأتقنه، وسبق مالكا أول الأمر، ثم أراد الله بمالك خيراً فيما بعد، قال مالك رَحِمَهُ اللهُ: «كان لي أخ في سنّ ابن شهاب؛ فالقى أبي يوماً علينا مسألة، فأصاب أخي وأخطأت؛ فقال لي أبي: ألَهتُك الحمام!» فلعلّ هذه الحادثة هي التي كانت وراء استفاقة مالك لأمر الجدّ في طلب العلم والنبوغ فيه.

حتى فاطمة ابنة مالك أصابتها نشوة العلم التي أحاطت ببيت أبيها وإخوانها وأعمامها وأجدادها؛ فكانت تحفظ علم والدها الإمام؛ كما نُقل أنّه كان لمالك ابنة تحفظ «الموطأ»، وكان تقف خلف الباب؛ فإذا غلط القارئ نقرت الباب؛ ففطن المخطئ!

إذن؛ ففي هذه البيئة النقيّة الصّافية نشأ الإمام مالك رَحِمَهُ اللهُ في حرمة تامّة، وتجمّل ظاهر، وطلّب العلم وهو حدّث ابن بضع عشرة سنة، عن جلة علماء المدينة؛ أهل الأثر والنظر، منهم: شيخه نافع مولى ابن عمر، وسعيد المقبري، وعامر بن عبد الله بن الزبير، ومحمد بن المنكدر، ومحمد بن شهاب الزهري، وعبد الله بن دينار، وغيرهم.

وقد تأهل الإمام للفتيا، وجلس للإفادة، وله إحدى وعشرون سنة، وحدّث عنه جماعة وهو شابّ يافع، وقصّده طلبة العلم من الآفاق في آخر دولة أبي جعفر المنصور وما بعد ذلك، وازدحموا عليه في خلافة الرشيد، وإلى أن مات رَحِمَهُ اللهُ.

وفي البيئة التي تربى فيها شابّ مثل الإمام مالك رَحِمَهُ اللهُ، فوائد،

منها^(١) :

أولاً : مكانة طلب العلم في بيئة المدينة النبوية، فكان الشاب الصغير ينشأ وهو يرى الناس يشيرون إلى العالم بالبنان، فإذا أقبل أطرقوا رؤوسهم، وأخَلَوْا له الطريق، وسلّموا عليه، وعظموه، لأن هذا العالم يطوي بين جنبيه هداية رسول الله ﷺ، وعلم الصالحين، فهم لذلك يُوقِرُونَهُ ويعظمونه، ويرون أن توقيره من توقير دين الله عز وجلّ وتعظيمه، فينشأ الصغير وهو يحمل الود والإجلال والإكبار لهذا العالم، وينظر إليه على أنه هو الأسوة والقدوة، وأنه يتمنى أن يكون في مثل مقامه ومنزلته.

فيتلقى الصغير - عملياً - دروسَ الإجلال والإكبار للعلماء والفقهاء، وأهل الدين والعلم والدعوة والجهاد...

ثانياً : كانت الظروف والأسباب في عهود السلف الصالح مهياًً للتعليم، ولم يكن ثمة عوائق أو صوارف تحول بين الإنسان والتعليم، فالعالم أو طالب العلم - ولو كان في سن الرابعة عشرة أو دونها - إذا أتى إلى المسجد، وجد الأبواب مفتوحة، والفرص مهياًً، والمجالس قائمة للتعلّم، فإذا ذهب إلى السوق وجد الأسباب نفسها موجودة، فإذا ذهب إلى البيت وجد من تحريض الوالدين والإخوة والأهل ما يكون خير مُعين له على مواصلة الطلب والتحصيل، فكأن المجتمع كله يقول لهذا الشاب بلسان الحال والمقال: تَعَلَّمِ الْعِلْمَ، ونحن وراءك، نشدُّ أَرْكَ، ونساعدك ونؤيِّدك...

وإنما المقصود أن المجتمع يجب أن يكون سنداً ومُعِيناً لطالب

(١) مقالات متتابعة عن إمام دار الهجرة للشيخ سلمان عودة، انظر: «إمام دار الهجرة ١» على موقع الإسلام اليوم.

العلم، منذ نعومة أظفاره وصغره في تحصيل العلم وتهيئة أسبابه.

ومن أخبار تفرغ مالك للعلم وانقطاعه لتحصيله، أنه لم يكن يعرف لنفسه يوم راحة متى ما كان اقتناص العلم مواعيداً، حتى لو كان اليوم يوم عيد، بل إنه لينتظر العيد لعلمه أن أحداً لا يزاحمه في ذلك اليوم، ويذهب إلى بيت ابن شهاب الزهري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بعد أن عاد هذا الأخير إلى المدينة من الشام...

يَقُصُّ مالِكُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ خَبَرَ درس يوم العيد هذ فيقول: «شهدتُ العيد، فقلت: هذا اليوم يخلو فيه ابن شهاب، فانصرفْتُ من المصلَّى حتى جلستُ على بابهِ، فسمعتُهُ يقول لجاريته: انظري مَنْ على الباب، فنظرتُ، فسمعتُها تقول: مولاك الأشقرُ مالك. قال: أدخله. فدخلتُ، فقال: ما أراك انصرفتَ بعدُ إلى منزلِك؟ قلت: لا. قال: هل أكلتَ شيئاً؟ قلت: لا. قال: فاطعم. قلت: لا حاجة لي فيه. قال: فما تريد؟ قلتُ: تحدَّثْني. قال لي: هات، فأخرجتُ ألواحي فحدَّثْني بأربعين حديثاً، فقلت: زدني! قال: حسبك، إن كنتَ رَوَيْتَ هذه الأحاديثَ فأنت من الحفاظ. قلت: قد رَوَيْتُها! فجبَدَ الألواح من يدي ثم قال: حَدِّثْ، فحدَّثْتُهُ بها، فردَّها إليَّ وقال: قم! فأنت من أوعية العلم»^(١).

كل هذه المواظبة على الفقهاء والمحدثين كان مالكٌ يتابعها في نشاط وإقبال، بل في متعة ورضا، يساعده ذكاؤه المفرط، ويشد من أزره كثرةُ الفقهاء وتسامحهم، حتى إنهم يستقبلون تلامذتهم ويُفيضون عليهم عطفاً وحناناً في أيام العيد! إنهم أساتذة المدينة الذين تأدبوا في بيئة أدبها الرسول ﷺ، وترك فيها من مكارم الأخلاق ذخيرةً لا تنفد، يقتفي الناس أثرها، ويسيرونها على هداها.

(١) ترتيب المدارك: (١/١٣٤).

لكن الإمام مالكا يقف اليوم بين أيدينا نموذجا لرجل متخصص، رأى أن مواهبه وإمكاناته وملكااته تمكنه من أن يخدم الإسلام في مجال حفظ العلم، ونشره وتعليمه والعمل به.

التقى الإمام مالك رَحِمَهُ اللهُ بِأَصْنَافٍ مِنْ أَهْلِ الدُّنْيَا، فَأَغْرَوْهُ بِتَرْكِ الْعِلْمِ، فَأَشَاحَ عَنْهُمْ بِوَجْهِهِ وَأَعْرَضَ، وَرَأَى أَنَّ مَا عِنْدَ اللَّهِ خَيْرٌ وَأَبْقَى.

والتقى بآخرين دَعَوْهُ إِلَى أَنْ يَشْتَغَلَ بِالْجِهَادِ وَيَتْرَكَ الْعِلْمَ، فَرَأَى أَنَّ مَا اشْتَغَلَ بِهِ خَيْرٌ، وَأَنَّ مَا اشْتَغَلُوا بِهِ هُمْ - أَيْضًا - خَيْرٌ، وَأَنَّ فُرُوضَ الْكُفَايَاتِ لَا يُغْنِي بَعْضُهَا عَنْ بَعْضٍ، وَكُلٌّ عَلَى ثَغْرَةٍ مِنْ ثُغُورِ الْإِسْلَامِ.

والتقى بالزهاد من أمثال عبد الله بن عبد العزيز العُمري، فكان العُمري هذا إذا خلا بالإمام مالك حثه على الزهد والانقطاع والعزلة عن الناس، فكان الإمام مالك يُصْغِي إِلَيْهِ وَيَدْعُو لَهُ، لَكِنْ لَا يَأْخُذُ بِرَأْيِهِ فِي اعْتِزَالِ النَّاسِ، بَلْ اخْتَلَطَ بِهِمْ وَصَبَرَ عَلَيْهِمْ، وَالْيَوْمَ أَيْنَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ الْعُمري؟! مَنْ مَنَا يَعْرِفُ هَذَا الرَّجُلَ مَعَ أَنَّهُ كَانَ إِمَامًا فِي الزَّهْدِ وَالتَّقْوَى وَالْوَرَعِ وَالْعِزْلَةِ وَالْانْقِطَاعِ عَنِ النَّاسِ؟! لَكِنْ مَنْ مِنَ الْمُسْلِمِينَ لَا يَعْرِفُ الْإِمَامَ مَالِكَ إِمَامَ الْمَدِينَةِ النَّبَوِيَّةِ وَإِمَامَ الْمُسْلِمِينَ؟!.

فهذا هو العلم الشرعي الذي يحفظ الله تعالى به الدين على الناس، ويحفظ الله تعالى رموز هذا العلم، فلا يزال لهم لسان صدق في الآخرين^(١).



(١) مقالات متتابعة عن إمام دار الهجرة للشيخ سلمان عودة، انظر: «إمام دار الهجرة» على موقع الإسلام اليوم.

المبحث الثالث

صفة الإمام مالك الظاهرة

ورد في وصف الإمام من محاسن وجهه، وكمال حسنه، وتوهج نوره؛ ما يدل على أبعثه وتمام زينه، وقد حباه الله تعالى بأوصاف خلقية أضفت عليه كثيراً من جمالية الظاهر المنصمة إلى محاسنه العلمية ومهابته التامة.

وهذه الأخبار التي تستقبلها - أخي القارئ - غيض من فيض، وفيها غنية وكفاية لمن أحب أن يتخيل صورة الإمام مالك رحمته الله، وأطنها وقت بذلك لمن رزق سعة في التخيل، وذوقاً حسناً في التصور.

عن عيسى بن عمر قال: ما رأيت قط بياضاً ولا حمرة أحسن من وجه مالك، ولا أشد بياض ثوب من مالك^(١).

ونقل غير واحد أن مالكا رحمته الله كان طوالاً، جسيماً، عظيم الهامة، أشقر، أبيض الرأس واللحية عظيمها، أضلع، وكان لا يحفي شاربه، ويراه مثله^(٢).

وكان نقي الثوب، رقيقه، يكثر اختلاف اللبوس، وإذا اعتّم جعل من عمامته تحت ذقنه يتحنك بها؛ كما هي سنة أهل العلم، ويسدل طرفها

(١) التمهيد لابن عبد البر: (٦٨/١)، ترتيب المدارك: (٤٧/١)، سير أعلام النبلاء: (٤٩/٨)، وراجع مقدمة مسند الموطأ للجوهري؛ تحقيق لطفى الصغير وطه بوسريخ.

(٢) انظر: الديباج المذهب؛ ص: (١٨).

بين كنفه^(١).

وكان رَضِيَ اللَّهُ يلبس الثيابَ العَدَنِيَّةَ، ويتطيَّب؛ حتى يصفه بعض أصفياه بقوله: «ما رأيت مُحدَّثًا أحسنَ وجهًا من مالك»^(٢).

ومن تمامِ حيائه وحُسنِ استنائه؛ كان إذا اكتحل للضرورة، جلس في بيته.

وقيل في صفته: إنَّه كان شديدَ البياض إلى صُفْرة، واسعَ العين، أشمَّ «جميل الأنف»، وكان يُوفِّر شاربَه، ويحتجُّ بفنل عمرَ رَضِيَ اللَّهُ شاربَه^(٣).

وهو من أحسن الناس وجهًا، وأجلاهم عينًا، وأنقاهم بياضًا، وأتمهم طولًا، في جُودة بدنٍ^(٤)، ولقد دخل عليه بشر بن الحارث رَضِيَ اللَّهُ، فهاَلَتْه طَلْعَتُهُ وبَزَّتْهُ؛ فقال: «دخلتُ على مالك؛ فرأيت عليه طَيْلَسَانًا يساوي خمسمئة، وقد وقع جناحاه على عينيه، أشبَّه شيء بالملوك!»^(٥).

ولمَّا سُئِلَ رَضِيَ اللَّهُ عن لبس الصوف، قال: «لا خير في لبسه إلا في سفر؛ لأنه شهرة»^(٦)، يعني أن لا بسه يتظاهر بالزهد والتواضع.

وكان إذا أراد أن يخرج لدرس الحديث توضأ وضوءه للصلاة، ولبس أحسن ثيابه، ولبس قلنسوة، ومشط لحيته، وربما عاتبه أحد في ذلك؛ فقال: «أوقُرُّ به حديثَ رسول الله ﷺ»^(٧).

وهذا المظهر الحسن ليس منافيًا للتدين الصحيح، ولا للعلم

(١) سير أعلام النبلاء: (٧٠/٨).

(٢) المصدر السابق: (٧٠/٨).

(٣) نفسه: (٧٠/٨).

(٤) سير أعلام النبلاء: (٧٠/٨).

(٥) المصدر السابق: (٧٠/٨).

(٦) الدياج المذهب: (ص ١٨).

(٧) انظر تعظيم قدر الصلاة: (٢/٦٦٩)، حلية الأولياء: (٦/٣١٨)، تهذيب الكمال: (١١٠/٢٧).

والإمامة، ولا للعقل والرزانة، بل كان هو الخليفة برجل كمالك، في مدينة كمدينة رسول الله ﷺ في ذلك العصر، وقد فُتحت على الناس الدنيا، فكانوا محتاجين إلى من يبين لهم جواز الزينة على هذا النحو، فضلاً عن أنّ هذا كان مناسباً لطبعه وجبليته، فإنه من أحفاد الملوك، وكان ذا هيبة وعظمة، تأتي الملوك إلى بساطه، وتجلس بين يديه كما فعل هارون الرشيد، ويرى الناس فيه جلال العالم بغير أبهة ولا كبرياء^(١).



(١) مقالات متتابعة عن إمام دار الهجرة للشيخ سلمان عودة، انظر: «إمام دار الهجرة» على موقع الإسلام اليوم.

المبحث الرابع

إِعْزَازُ الإِمَامِ مَالِكٍ لِلْعِلْمِ، وَمَهَابَةُ النَّاسِ لَهُ

لعلك - أخي القارئ - حين تستعرض سِيرَ أئمةِ الصِّدَرِ الأول تجدُها متشابهة، يقاربُ بعضهم بعضًا في كثير من الخِلال؛ غير أنَّ صفة المهابة التي كانت على مالك رَحِمَهُ اللهُ؛ لم أجِد لها مثيلًا عند أحدٍ ممَّن قرأت سيرته، بعد أصحاب رسول الله ﷺ، وذلك فضل الله يؤتيه من يشاء، ولعلَّ في القليل الذي تراه هنا إلماحةٌ لما تقرّر، والله أعلم.

قال الإمام الشافعي رَحِمَهُ اللهُ: «كان مالك بن أنسٍ شديدَ الهيبة، كثيرَ الصَّمت؛ لا يكاد يتكلَّم إلَّا أن يُسأل، وربَّما سُئل فصمت كثيرًا حتى يتوهَّم السَّائل أن لا يُحسن، ثم يجيبه بعد مدَّة؛ فإذا أجاب فرح السَّائل بجوابه واستغنَّه، فمن هيبتَه يسكت»^(١).

وقال الشافعي: «استأذنتُ على مالك، وكنت أريد أن أسمع منه حديث السَّقيفة، فقلت: إن جعلته أولاً خشيتُ أن يستطيله ولم يحدثني، وإن جعلته آخرًا خشيت ألا أبلغه؛ فجعلته بعد عشرة أحاديث؛ فأخذت أسأله، فلمَّا مرَّت عشرة؛ قال: حسبك؛ فلم أسمع»^(٢).

ولمَّا قدِم الخليفة المهديُّ المدينة المنورة؛ بعث إلى مالك بالْفَيْ دينار أو بثلاثة آلاف دينار، ثم أتاه عامله بعد ذلك؛ يقول له: إنَّ أمير

(١) انظر: إتحاف السالك لابن ناصر الدين الدمشقي؛ ص: (٩٣).

(٢) ترتيب المدارك: (٨٣/١).

المؤمنين يحبّ أن تعادله «أي: ترافقه» إلى مدينة السلام؛ فقال في ثبات جنانٍ وصدقٍ يقينٍ وجُرأةٍ إيمانٍ: قال النبي ﷺ: «المدينة خيرٌ لهم لو كانوا يعلمون»، والمال عندي على حاله!^(١)

بعث إليه فأتاه؛ فقال لهارون وموسى: اسمعا منه، فلم يجبهما، فأعلما المهديّ فكلمه؛ فقال: يا أمير المؤمنين، العلم يؤتَى أهله! فقال المهديّ: صدق مالك، صيرا إليه، فلمّا صارا إليه، فقال له مؤدّبهما: اقرأ علينا، فقال: إنّ أهل المدينة يقرؤون على العالم كما يقرأ الصبيان على المعلم، فإذا أخطؤوا أفتاهم؛ فرجعوا إلى المهديّ، فبعث إلى مالك فكلمه؛ فقال: سمعت ابن شهاب يقول: جَمَعْنَا هذا العلم في الروضة من رجالٍ، وهم يا أمير المؤمنين: سعيد بن المسيب، وأبو سلمة، وعروة، والقاسم، وسالم، وخارجة بن زيد، وسليمان بن يسار، ونافع، وعبد الرحمن بن هرمز، ومن بعدهم: أبو الزناد، وربيعه، ويحيى بن سعيد، وابن شهاب، كلّ هؤلاء يُقرأ عليهم ولا يقرؤون؛ فقال المهديّ: في هؤلاء قدوة، صيروا إليه، فاقروا عليه؛ ففعلوا!^(٢)

وقد سأله الخليفة هارون الرشيد - وهو في منزله ومعه بنوه - أن يقرأ عليهم؛ فقال: ما قرأتُ على أحدٍ منذ زمان، وإنّما يُقرأ عليّ، فقال: أخرج الناسَ حتى أقرأ أنا عليك، فقال: إذا مُنِعَ العامّ لبعض الخاصّ، لم ينتفع الخاصّ، وأمرَ معن بن عيسى، فقرأ عليه!^(٣)

(١) انظر الخبر في: مقدّمة الجرح والتعديل: (٣٢/١)، الانتقاء؛ ص: (٤٢)، ترتيب المدارك: (٢١٠/١)، تذكّرة الحفظ: (٢١٠/١).

وحديث: «المدينة خير لهم لو كانوا يعلمون» أخرجه مالك في «الجامع» من الموطأ: (٨٨٧/٢ - ٨٨٨)، وهو في الصحيحين.

(٢) سير أعلام النبلاء: (٦٣/٨).

(٣) المصدر السابق: (٦٦/٨)، تذكّرة الحفظ: (٢١١/١).

وقال له الرَّشِيدُ مَرَّةً: يَا أَبَا عَبْدِ اللَّهِ، أُرِيدُ أَنْ أَسْمَعَ مِنْكَ «المَوْطَأَ»؛ فَوَعَدَهُ مِنْ غَدِهِ؛ فَجَلَسَ هَارُونُ يَنْتَظِرُهُ، وَجَلَسَ مَالِكٌ فِي بَيْتِهِ يَنْتَظِرُهُ؛ فَلَمَّا أَبْطَأَ عَلَيْهِ أَرْسَلَ إِلَيْهِ هَارُونُ فَدَعَاهُ؛ فَقَالَ لَهُ: يَا أَبَا عَبْدِ اللَّهِ مَا زِلْتَ أَنْتَظِرُكَ مِنْذُ الْيَوْمِ؛ فَقَالَ مَالِكٌ: «وَأَنَا أَيْضًا يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ لَمْ أَزَلْ أَنْتَظِرُكَ مِنْذُ الْيَوْمِ؛ إِنَّ الْعِلْمَ يُؤْتَى وَلَا يَأْتِي، وَإِنَّ ابْنَ عَمِّكَ ﷺ هُوَ الَّذِي جَاءَ بِالْعِلْمِ؛ فَإِنْ رَفَعْتُمُوهُ ارْتَفَعَ، وَإِنْ وَضَعْتُمُوهُ اتَّضَعَ»^(١).

وَمِنْ كَرَامَةِ اللَّهِ تَعَالَى لِمَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ حَفِظَهُ مِمَّا يُتْلَى بِهِ مَنْ يَدْخُلُ عَلَى الْحُكَّامِ فِي الْعَادَةِ؛ فَعَنَاهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: «دَخَلْتُ عَلَى الْمَنْصُورِ، وَكَانَ يَدْخُلُ عَلَيْهِ الْهَاشِمِيُّونَ فَيَقْبَلُونَ يَدَهُ وَرَجْلَهُ؛ عَصَمَنِي اللَّهُ مِنْ ذَلِكَ»^(٢)، وَقَالَ أَيْضًا: «دَخَلْتُ عَلَى أَبِي جَعْفَرٍ، فَرَأَيْتُ غَيْرَ وَاحِدٍ مِنْ بَنِي هَاشِمٍ يَقْبَلُونَ يَدَهُ، وَعُوفِيَتْ؛ فَلَمْ أَقْبَلْ لَهُ يَدًا»^(٣).

وَلِهَذِهِ النَّفْسِ الْأَبْيَّةِ أَكْرَمَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بِاطْمِئْنَانٍ قَلْبِهِ كُلَّمَا دَخَلَ عَلَى بَعْضِ هَؤُلَاءِ وَأُولَئِكَ؛ فَلَمْ يَهْتَرِ وَلَمْ يَضْطَرْبْ؛ كَمَا هِيَ الْعَادَةُ فَيَمْنُ يَدْخُلُ عَلَى أَمْرَاءِ الْعَدْلِ أَوْ الْجَوْرِ عَلَى حَدٍّ سَوَاءٍ؛ كَانَ يَقُولُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «وَاللَّهُ مَا دَخَلْتُ عَلَى مَلِكٍ مِنْ هَؤُلَاءِ الْمُلُوكِ حَتَّى أَصِلَ إِلَيْهِ، إِلَّا نَزَعَ اللَّهُ هَيْبَتَهُ مِنْ صَدْرِي»^(٤).

وَمَعَ كُلِّ هَذِهِ الْمَهَابَةِ؛ كَانَ مَالِكٌ لَا يَنْسَى حَظَّ إِخْوَانِهِ مِنَ الْفَرَحَةِ بِهِمْ، وَالْأَرِيحِيَّةِ لِلْقِيَاهُمْ، وَيَرَى مِنْ حَقِّهِمْ عَلَيْهِ أَنْ يُكْرِمَهُمْ بِزِيَّةِ الْحَسَنِ وَطَلْعَتِهِ الْبَهِيَّةِ، وَهَذَا أَحَدُ تَلَامِيذِهِ يَقُولُ: كُنَّا إِذَا دَخَلْنَا عَلَى مَالِكٍ؛ خَرَجَ إِلَيْنَا مُزِينًا مَكْحَلًا مَطِيبًا، قَدْ لَبَسَ مِنْ أَحْسَنِ ثِيَابِهِ، وَتَصَدَّرَ الْحَلَقَةُ، وَدَعَا بِالْمَرَاوِحِ، فَأَعْطَى لِكُلِّ مِنَّا مِرْوَحَةً^(٥).

(١) رواه ابن عساکر في: كشف المغطى في فضل الموطأ؛ ص: (٥٧ - ٥٨).

(٢) سير أعلام النبلاء: (٦٧/٨). (٣) ترتيب المدارك: (٢٠٨/١).

(٤) سير أعلام النبلاء: (٦٦/٨). (٥) المصدر السابق: (٦٤/٨).

وكان الطلبة يزدهمون على بابه، فإذا أخذوا أماكنهم من مجلسه المهيّب؛ لم يلتفت ذا إلى ذا، قائلون برؤوسهم هكذا، وكانت السلاطين تهابّه، وكان يقول: لا، ونعم. لا يقال له: من أين قلتَ ذا؟^(١).

قال ابن مهديّ رَحِمَهُ اللهُ: «ما رأيتُ أحدًا أهيبَ، ولا أتمَّ عقلاً من مالك، ولا أشدَّ تقوى»^(٢)، وكان مالكٌ لمكانه الكريم في العلم يقول: «ما جالستُ سفيهاً قط!»^(٣).

لأجل هذه المكارم التي تحلّى بها الإمام؛ عَرَفَ النَّاسُ له مَزِيَّتَهُ وفضلَه، وتشبّثوا بحبّه والأنس به، وعذروه فيما نزل به من العذر الذي حبسه عنهم، ولم يزدْهم ذلك إلا حُبًّا له وتعلُّقًا به؛ فعن محمد بن عمر، قال: كان مالكٌ يأتي المسجد فيشهد الصَّلواتِ والجمعةَ والجنائزَ، ويعودُ المرضى، ويجلس في المسجد فيجتمع إلى أصحابه، ثم ترك الجلوس، فكان يصلي وينصرف، وترك شهود الجنائزَ، ثم ترك ذلك كلّهُ، والجمعةَ، واحتمل النَّاسُ ذلك كلّهُ، وكانوا أرْعَبَ ما كانوا فيه، وربّما كلّم في ذلك، فيقول: «ليس كلّ أحد يقدر أن يتكلّم بعذره»^(٤).

وكان يُجَلِّسُ في منزله على ضِجَاجٍ له ونمارقٍ؛ يُكْرِمُ بها مَنْ يأتيه من قريش، والأنصار، وعموم النَّاسِ، وكان مجلسه مجلسَ وقارٍ وحِلَمٍ، وكان رجلاً مهيباً نبيلًا، ليس في مجلسه شيءٌ من المراءِ واللَّغَطِ ورَفْعِ الصَّوتِ، وكان الغرباء عن المدينة يسألونه عن الحديث، فلا يجيب إلا

(١) نفسه: (١١١/٨).

(٢) سير أعلام النبلاء: (١١٣/٨).

(٣) المصدر السابق: (١١٣/٨).

(٤) انظر الخبر في الوَفَيَات لابن خلكان: (١٣٦/٤)، وقد قيل: إنّما كان تخلّفه رَحِمَهُ اللهُ عن المسجد؛ لأنّه كان مبتلًى بسلس البول؛ فرأى أنّه لا يجوز له أن يجلس في مسجد رسول الله ﷺ وهو على غير طهارة، فيكون ذلك استخفافاً بحرمة المسجد وعظمته.

في الحديث بعد الحديث، وربما أذن لبعضهم يقرأ عليه^(١).

ولقد بلغ من هيبة مالك وإعزازه العلم ونفسه؛ أن تسلسلت حكاية عنه في ذلك إلى المَقْرِيّ الجَدِّ رَحِمَهُ اللهُ؛ حيث قال: «كان مولدي بتلمسان أيام أبي حمو موسى بن عثمان بن يغمراسن بن زيّان، وقد وقفتُ على تاريخ ذلك، ولكنني رأيتُ الصّفْحَ عنه؛ لأنّ أبا الحسن بن مؤمن سأل أبا طاهر السلفيّ عن سنّه؛ فقال: أقبل على شأنك؛ فقد سألت أبا الفتح بن زيّان عن سنّه؛ فقال: أقبل على شأنك؛ فإنّي سألت أبا القاسم حمزة بن يوسف السهميّ عن سنّه؛ فقال: أقبل على شأنك؛ فإنّي سألت محمد بن عدي المنقريّ عن سنّه؛ فقال: أقبل على شأنك؛ فقد سألت أبا إسماعيل الترمذيّ عن سنّه؛ فقال: أقبل على شأنك؛ فإنّي سألت بعض أصحاب الشافعيّ عن سنّه؛ فقال: أقبل على شأنك؛ فإنّي سألت الشافعيّ عن سنّه؛ فقال: أقبل على شأنك؛ فإنّي سألت مالك بن أنس عن سنّه؛ فقال: أقبل على شأنك، وقال: «ليس من المروءة للرجل أن يُخبر بسنّه»^(٢).



(١) الانتقاء؛ ص: (٤١)، ترتيب المدارك: (١٥٣/١ - ١٥٤)، سير أعلام النبلاء: (٦٥/٨).

(٢) نفح الطّيب من غصن الأندلس الرّطيب: (٢٠٧/٥). قال صاحب النّفح خُلف هذه الحكاية: «ولمّا تذاكرتُ مع مولاي العمّ الإمام - صَبَّ اللهُ تعالى على مضجعه من الرّحمة الغمام - هذا المعنى الذي ساقه مولاي الجَدِّ رَحِمَهُ اللهُ، أنشدني لبعضهم [من الكامل]:

احفظ لسانك لا تبُحْ بثلاثة سِنٍّ ومالٍ ما استطعتَ ومذهبٍ
فعلى الثلاثة تُبتلى بثلاثة بمكفّرٍ وبحاسدٍ ومُكذّبٍ

المبحث الخامس

إجلالُ الإمام مالك للحديث

المأثور عن مالك رحمته الله في هذا الباب أكثر من أن يُحصى، وغاية ما يمكن أن أسوق هنا بعض الأخبار التي تدلّ على مدى تعظيمه للحديث، واحترام مجلسه، وفيما يأتيك من هذه الأخبار مُتَّسِعٌ للعِظة والاعتبار.

عن ابن القاسم قال: قيل لمالك: لِمَ لَمْ تأخذ عن عمرو بن دينار؟ قال: «أُتيتُه فوجدته يأخذون عنه قيامًا، فأجللتُ حديثَ رسول الله صلّى الله عليه وآله أن أَخْذَهُ قائمًا»^(١).

كان رحمته الله - كما يحدث الراوي عنه أبو مصعب - لا يحدث إلا وهو على طهارة؛ إجلالًا للحديث^(٢)، وإذا أراد أن يخرج للتَّحديث لبسَ أحسن ثيابه، ومَشَطَ لحيته؛ فإذا قيل له في ذلك؛ قال: «أَوْقُرُ حديثَ رسول الله صلّى الله عليه وآله»^(٣).

وهذا معن بن عيسى يحكي أنّ مالكًا كان إذا أراد أن يجلس للحديث اغتَسَلَ وتَبَخَّرَ وتَطَيَّبَ، فإن رَفَعَ أحدُ صوته في مجلسه؛ قال: «قال الله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَرْفَعُوا أَصْوَاتَكُمْ فَوْقَ صَوْتِ النَّبِيِّ﴾ [الحجرات ٢]؛

(١) سير أعلام النبلاء: (٦٧/٨).

(٢) حلية الأولياء: (٣١٨/٦)، سير أعلام النبلاء: (٩٦/٨)،

(٣) حلية الأولياء: (٣١٨/٦)، تهذيب الكمال: (١١٠/٢٧).

فمن رفع صوته عند حديث النبي ﷺ فكأنما رفع صوته فوق صوت رسول الله ﷺ^(١).



(١) تهذيب الكمال: (٢٧/١١٠).

المبحث السادس

صُورٌ مِنْ وَرَعِ الْإِمَامِ مَالِكٍ

تحت هذا المبحث ستجد - أخي القارئ - أروع الصور وأعجبها إليك؛ مِنْ تَوْقِي هذا الإمام وحُسن احتياطه لأمر ربّه؛ فانظر واعتنِ بنفسك على ضوء ما تقرأ؛ أخذ الله بيدك لكل خير.

قال له تلميذه ابن القاسم رَحِمَهُ اللهُ مَرَّةً: ليس بعد أهل المدينة أحدٌ أعلم بالبيوع من أهل مصر؛ فقال مالك: مِنْ أين علموا ذلك؟ قال: منك يا أبا عبد الله؛ فقال: «ما أعلمها أنا، فكيف يعلمونها بي؟»^(١).

وكان مالك رَحِمَهُ اللهُ من المشهورين بـ «لا أدري»، يُردّدها في مجالسه طولاً وعرضاً، ويقرّر في ذلك قاعدةً بقوله: «جَنَّةُ الْعَالِمِ: «لا أدري»؛ فإذا أغفلها أُصِيبَتْ مَقَاتِلُهُ»^(٢).

وقال ابن وهب رَحِمَهُ اللهُ: لو شئتُ أنْ أَمْلأَ الْوَاحِي مِنْ قول مالك: «لا أدري» لفعلتُ^(٣).

سبحان الله! ما أعجبه!

وقال الهيثم بن جميل رَحِمَهُ اللهُ: سمعت مالكا سُئِلَ عن ثمانٍ وأربعين مسألة، فأجاب في اثنتين وثلاثين منها بـ: «لا أدري»!^(٤)، وعن خالد بن

(١) سير أعلام النبلاء: (٧٦/٨).

(٢) الانتقاء؛ ص: (٣٧).

(٣) سير أعلام النبلاء: (١٠٧/٨).

(٤) المصدر السابق: (٧٧/٨).

خِدَاشٍ قَالَ: قَدِمْتُ عَلَى مَالِكٍ بِأَرْبَعِينَ مَسْأَلَةً، فَمَا أَجَابَنِي مِنْهَا إِلَّا فِي خَمْسِ مَسَائِلٍ! ^(١).

وَمِنْ حِرْصِهِ التَّامُّ عَلَى أَدَاءِ الْحَدِيثِ كَمَا سَمِعَهُ وَتَلَقَّاهُ؛ كَانَ يَبَالِغُ فِي نَقْلِ الْأَلْفَاظِ النَّبَوِيَّةِ دُونَ تَصَرُّفِ فِيهَا؛ قَالَ مَعْنٌ: كَانَ مَالِكٌ يَتَّقِي فِي حَدِيثِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ الْيَأْسَ وَالتَّاءَ وَنَحْوَهُمَا ^(٢).

يَحَدِّثُ رَجُلًا عَنْ نَفْسِهِ؛ فَيَقُولُ: لَمَّا حَجَّ الْمَنْصُورُ دَعَانِي؛ فَدَخَلْتُ

(١) نفسه: (٧٧/٨).

(٢) حلية الأولياء: (٣١٨/٦)، الكفاية؛ ص: (١٧٩)، ترتيب المدارك: (١٦٣/١)، الإلماع؛ ص: (١٧٩)، التعديل والتجريح: (٧٠٠/٢)، سير أعلام النبلاء: (١٠٧/٨)، تذكرة الحفاظ: (٢١٢/١)، الطبقات لابن عبد الهادي: (٣١٥/١)، تدريب الراوي: (١٠١/٢).

وَسَأَلَ مَالِكُ رَجُلًا عَنْ الْأَحَادِيثِ يُقَدَّمُ فِيهَا وَيُؤَخَّرُ، وَالْمَعْنَى وَاحِدٌ؟ فَقَالَ: «أَمَّا مَا كَانَ مِنْ لَفْظِ النَّبِيِّ ﷺ فَلَا يَنْبَغِي أَنْ يَقُولَهُ إِلَّا كَمَا جَاءَ، وَأَمَّا لَفْظُ غَيْرِهِ فَإِذَا كَانَ الْمَعْنَى وَاحِدًا فَلَا بَأْسَ بِهِ». انظر: الكفاية؛ ص: (٢٢٣)، ترتيب المدارك: (١٨٥/١)، الديباج المذهب؛ ص: (٦٩).

وَقَارَنَ - أَخِي الْقَارِئُ - بَيْنَ هَذَا النَّصِّ مِنْ تَلْمِيزِ مَالِكٍ، وَنُصُوصِ أُخْرَى كَثِيرَةٍ فِي مَعْنَاهُ؛ مَعَ مَا ادَّعَاهُ د. بَشَّارُ عَوَادُ بِأَنَّ مَالِكًا رَجُلًا؛ مَعَ أَنَّهُ بَلَغَ الْغَايَةَ فِي الدَّقَّةِ وَالضَّبْطِ مَعَ تَمَامِ الْإِتْقَانِ، وَأَنَّهُ إِمَامٌ فِي الْحَدِيثِ قَلَّ نَظِيرُهُ؛ إِلَّا أَنَّهُ يَرَوِي الْحَدِيثَ بِالْمَعْنَى!! قَالَ: «وَالْحَقُّ أَنَّ «الْمَوْطَأَ» مِنَ الْأَمْثَلَةِ الْوَاضِحَةِ عَلَى رِوَايَةِ الْحَدِيثِ بِالْمَعْنَى»، وَذَكَرَ أَنَّ الْإِمَامَ مَالِكًا لَا يَلْتَزِمُ الْإِلْتِمَامَ الْكَامِلَ بِالْأَلْفَاظِ النَّبَوِيَّةِ، وَأَنَّ الدَّلِيلَ عَلَى ذَلِكَ: اخْتِلَافُ الرِّوَاةِ عَنْهُ؛ قَالَ: «فَالْمَلَاخِظُ أَنَّ الْاِخْتِلَافَ بَيْنَ الْمَوْطَأَاتِ فِي الْأَلْفَاظِ الْأَحَادِيثِ كَثِيرٌ إِلَى حَدٍّ يَصْعُبُ حُضْرُهُ فِي التَّعْلِيقِ عَلَى آيَةِ رِوَايَةٍ مِنْ هَذِهِ الرِّوَايَاتِ»، وَزَعَمَ أَنَّ مُحَاوَلَةَ إِثْبَاتِ الْخِلَافِ فِي الْأَلْفَاظِ الْحَدِيثِ بَيْنَ رِوَاةِ الْحَدِيثِ عِنْدَ مَالِكٍ يَحْتَاجُ إِلَى تَسْوِيدِ مِائَاتِ الصَّفَحَاتِ مِنَ الْحَوَاشِي لِتَوْضِيحِ هَذِهِ الْاِخْتِلَافَاتِ!! وَالرِّوَاةُ عَنْ مَالِكٍ مَعَ هَذَا الْاِخْتِلَافِ ثِقَاتٌ؛ مِمَّا يَدُلُّ عَلَى اِحْتِمَالِ أَنْ يَكُونَ هَذَا الْاِخْتِلَافُ مِنْ مَالِكٍ نَفْسَهُ! (انظر: تحقيقه للموطأ برواية الزَّهْرِيِّ: ٣٦/١ - ٣٧).

وَلَعَلَّ الصَّوَابَ - وَاللَّهُ أَعْلَمُ - أَنَّ الْاِخْتِلَافَاتِ بَيْنَ رِوَايَاتِ الْمَوْطَأِ مُصَدِّرُهَا الرِّوَاةُ الْمُتَقَدِّمُونَ أَوْ الْمُتَأَخَّرُونَ، وَعَوَامُّ النَّسَاجِ؛ وَابْنُ وَضَّاحٍ رَجُلٌ خَيْرٌ دَلِيلٌ عَلَى ذَلِكَ، وَلَيْسَتْ الْاِخْتِلَافَاتُ مِنْ مَالِكٍ رَجُلًا فِي شَيْءٍ، وَلِلتَّفَصِيلِ مَحَلٌّ آخَرُ.

عليه فحادثته، وسألني فأجبته، فقال: عزمت أن آمر بكتُبِكَ هذه - يعني الموطأ - فتُنسخ نُسخًا، ثم أبعث إلى كلِّ مِصرٍ من أمصار المسلمين بنسخة، وأمرهم أن يعملوا بما فيها، ويدعوا ما سوى ذلك من العلم المحدث، فإنِّي رأيتُ أصلَ العلم روايةَ أهل المدينة وعلمهم.

قلت: يا أمير المؤمنين، لا تفعل! فإنَّ الناس قد سِقت إليهم أقاويل، وسمعوا أحاديث، ورَووا روايات، وأخذ كلِّ قوم بما سِيق إليهم، وعملوا به، ودأبوا به من اختلاف أصحاب رسول الله ﷺ وغيرهم، وإنَّ رَدَّهم عمَّا اعتقدوه شديد، فدع النَّاس وما هم عليه، وما اختار أهل كلِّ بلد لأنفسهم؛ فقال: لعمري، لو طاوَعَتني لأمرتُ بذلك^(١).

وعن ابن عبد الحكم رَحِمَهُ اللهُ قال: سمعت مالكا يقول: شاورني هارون الرشيد في ثلاثة: في أن يُعلّق الموطأ في الكعبة ويحمل النَّاس على ما فيه، وفي أن يُنْقَض منبر رسول الله ﷺ ويجعله من ذهب وفضة وجوهر، وفي أن يُقدِّم نافعا إماما في مسجد النبي ﷺ.

فقلت: أمّا تعليق «الموطأ»، فإنَّ الصَّحابة اختلفوا في الفروع وتفرقوا، وكلُّ عند نفسه مصيب، وأمّا نقض المنبر، فلا أرى أن يُحرَم النَّاس أثر رسول الله ﷺ، وأمّا تقدُّمُك نافعا، فإنه إمام في القراءة، لا يُؤمَّن أن تبذر منه بادرة في المحراب، فتُحفظ عليه؛ فقال: وفقك الله يا أبا عبد الله.

قال الذهبي رَحِمَهُ اللهُ: «هذا إسناد حسن، لكن لعلَّ الراوي وهم في قوله: هارون؛ لأنَّ نافعا قبل خلافة هارون مات»^(٢).

ما أصدق ورع مالك وأحسنه! وما أبعد نظره وأسد رأيه! وما أوسع معرفته بقدر إخوانه من علماء الأمصار! وما أشدَّ تواضعه لله! رَحِمَهُ اللهُ.

(٢) سير أعلام النبلاء: (٩٨/٨).

(١) ترتيب المدارك: (١٩٢/١ - ١٩٣).

المبحث السابع

مِيزَةُ الإمام مالك في المدينة المنورة

لم يكن بالمدينة عالمٌ بعد التابعين يُشبه مالكا في اجتماع أوصافه؛ من العلم، والفقه، والجلالة، والحفظ؛ وفي ذلك يقول الحافظ الذهبي رحمه الله: «اتَّفَقَ لمالكٌ مناقبُ ما علَّمَتْها اجتمعتُ لغيره:

أحدها: طولُ العمر وعُلُوُّ الرِّوَايةِ، وثانيتهما: الذَّهْنُ الثَّاقِبُ والفهمُ وسَعَةُ العلم، وثالثتهما: اتِّفَاقُ الأئمَّةِ على أَنَّهُ حُجَّةٌ صحيحُ الرِّوَايةِ، ورابعتهما: تَجَمُّعُهُم على دينه وعدالته واتِّباعه السُّنن، وخامستها: تَقَدُّمُهُ في الفقه والفتوى وصَحَّةُ قواعده»^(١).

وقد كان بالمدينة بعد الصَّحابة رضي الله عنهم مثل سعيد بن المسيب، والفقهاء السبعة، وطبقتهم، ثم زيد بن أسلم، وابن شهاب، وأبي الزناد، ويحيى ابن سعيد، وصفوان بن سليم، وربيع بن أبي عبد الرحمن، وطبقتهم، فلما انقضى عهدهم؛ اشتهر ذكرُ مالك بها، وابن أبي ذئب، وعبد العزيز ابن الماجشون، وسليمان بن بلال، وفليح بن سليمان، والدِّراوَرْدِي، وأقرانهم، فكان مالك هو المقدم فيهم على الإطلاق، والذي تُضْرَبُ إليه أباطُ الإبل من الآفاق رحمه الله.

وأئمَّة التابعين بالمدينة؛ كابن المسيب ومن بعده لم ينفرد أحدهم بأن تضرب إليه أكباد الإبل من النواحي دون غيره، وإنما تساوا جميعاً في

(١) تذكرة الحفاظ: (١/٢١٢).

تلك الفضيلة، فلما انقضوا وخلا عصرهم، ثم حَدَّث مثل ابن شهاب، وربيعه، ويحيى بن سعيد، وعبد الرحمن بن هرمز الأعرج، وأبي الزناد، وصفوان بن سليم، وكلّهم يُفتي بالمدينة، لم ينفرد واحدٌ منهم أيضًا بأن ضربت إليه أكباد الإبل، حتى خلا عصرهم فلم يقع بهم التأويل في عالم أهل المدينة.

ثم حدث بعدهم مالكٌ، فكان مُفْتِيَهَا، فَضُرِبَتْ إليه أكباد الإبل من الآفاق، واعترفوا له، وَرَوَتِ الأئمة عنه مَن كان أقدمَ منه سنًا؛ كالليث عالم أهل مصر والمغرب، وكالأوزاعيَّ عالم أهل الشام ومفتيهم، والثوريّ وهو المقدّم بالكوفة، وشعبة عالم أهل البصرة، وحَمَل عنه قبلهم: يحيى بن سعيد الأنصاريّ حين ولّاه أبو جعفرٍ قضاءَ القضاة، فسأل مالكا أن يكتب له مئة حديثٍ حين خرج إلى العراق، ومِن قبلُ كان ابن جريج حَمَل عنه^(١).

وكان مالكٌ يُقدِّرُ قيمةَ مَنْ خَلا قبله مِنَ الأئمة ودواوين العلم، وما كان يرى نفسه شيئًا مذكورًا لو لم يُقدِّمه أولئك العظماء، ويأمره بالجلوس للناس، يقول رَحِمَهُ اللهُ مَقْرَّرًا هذه الحقيقة: «ما أجبتُ في الفتوى حتى سألتُ مَنْ هو أعلم مِنِّي: هل تراني موضعًا لذلك؟ سألت ربيعة، وسألت يحيى بن سعيد؛ فَأَمْرَانِي بذلك؛ فقال له خلف بن عمر: فلو نَهَوُكَ؟ قال: «كنت أنتهي، لا ينبغي للرجل أن يبذل نفسه حتى يسأل مَنْ هو أعلم منه»^(٢).

ولقد ورد عن النبي ﷺ أحاديثٌ دالّةٌ على فضلِ عالمِ المدينة الذي ينفرد بشدِّ الرّحال إليه، ومِن ذلك: ما رواه أبو هريرة رَضِيَ اللهُ عَنْهُ يبلغ به النبيّ

(١) راجع هذا الكلام محرّرًا في السير منقولًا عن أبي عبد الله الحاكم: (٦٠/٨ - ٦١). وانظر: تذكرة الحفاظ: (٢٠٩/١).

(٢) انظر: حلية الأولياء: (٣١٧/٦).

رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: «يُوشِكُ أَنْ يَضْرِبَ النَّاسُ أَكْبَادَ الْإِبِلِ يَطْلُبُونَ الْعِلْمَ، فَلَا يَجِدُونَ أَحَدًا أَعْلَمَ مِنْ عَالِمِ الْمَدِينَةِ»^(١).

قال ابن عيينة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «كنت أقول: هو سعيد بن المسيب، حتى قلت: كان في زمانه سليمان بن يسار، وسالم بن عبد الله، وغيرهما، ثم أصبحت اليوم أقول: إنه مالك، لم يبق له نظير بالمدينة»^(٢)، وقال أيضًا: «مالكٌ عالمٌ أهل الحجاز، وهو حجة زمانه»^(٣).

قال القاضي عياض رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «هذا هو الصحيح عن سفيان؛ رواه عنه ابن مهدي وابن معين، وذؤيب بن عمامة، وابن المدني، والزبير بن بكار، وإسحاق بن أبي إسرائيل. كلُّهم سَمِعَ سفيان يفسره بمالك، أو يقول: وأظنه، أو: أحسبه، أو: أراه، أو: كانوا يرونه»^(٤).



(١) أخرجه أحمد: (٢٩٩/٢)، والترمذي برقم: (٢٦٨٠) وحسنه.

(٢) سير أعلام النبلاء: (٥٧/٨).

(٣) المصدر السابق: (٥٧/٨).

(٤) ترتيب المدارك: (٨٣/١). وقيل: إن معنى الحديث: ما دام المسلمون يطلبون العلم؛ فإنهم لا يجدون أعلم من عالم بالمدينة؛ فعلى هذا يكون معنى الحديث أعم؛ فيكون علماء الصحابة ابتداءً، ثم علماء التابعين؛ كسعيد بن المسيب، ثم من بعده من شيوخ مالك، ثم مالك، ثم من قام بعده بعلمه، وكان أعلم أصحابه، قال الذهبي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «كان عالم المدينة في زمانه بعد رسول الله ﷺ وصاحبه ﷺ: - زيد بن ثابت، وعائشة، ثم ابن عمر، ثم سعيد بن المسيب، ثم الزهري، ثم عبيد الله بن عمر، ثم مالك». سير أعلام النبلاء: (٥٧/٨).

المبحث الثامن

ثناء العلماء على مالك في الحديث ومعرفة الرجال

تميّز مالك رَحِمَهُ اللهُ في زمنه ومجلته بشدة الحفظ ومتانته، حتى أذعن له الكبار، وسلّموا له، قال رَحِمَهُ اللهُ: قدّم علينا الزّهرّي، فأتيناه ومعنا ربيعة، فحدّثنا بنيف وأربعين حديثاً، ثم أتيناها من الغد، فقال: انظروا كتاباً حتى أحديثكم منه، رأيتم ما حدّثكم به أمس، أيّش في أيديكم منه؟ فقال ربيعة: ههنا من يردّ عليك ما حدّث به أمس [أي يسرد عليك]، قال: ومن هو؟ قال: ابن أبي عامر؛ قال: هات، فسرد له أربعين حديثاً منها، فقال الزّهرّي: ما كنت أرى أنّه بقي من يحفظ هذا غيري ^(١).

كان مالك إماماً في نقد الرجال، حافظاً، مجوّداً، متقناً؛ حتى عدّه ابن معين رَحِمَهُ اللهُ من حُجَجِ الله على خلقه ^(٢)، ولخصّ الشافعي رَحِمَهُ اللهُ منزلة شيخه في العلماء بكلمته الرشيقة الجامعة: «إذا ذكر العلماء فمالك النّجم» ^(٣).

وكان الإمام الأوزاعي رَحِمَهُ اللهُ إذا ذكر مالكاً يقول: «عالم العلماء ومفتي الحرمين» ^(٤).

(١) انظر: تهذيب الكمال: (٢٧/١١٤)، سير أعلام النبلاء: (٧٢/٨)، تهذيب التهذيب: (٧/١٠).

(٢) سير أعلام النبلاء: (٨/٩٤).

(٣) انظر: الجرح والتعديل: (١/٢٠٦)، حلية الأولياء: (٦/٣١٨)، تذكرة الحفاظ:

(١/١٠٨)، العبر: (١/٢٧٢). (٤) سير أعلام النبلاء: (٨/٩٤).

وقال الحاكم في كلامه عن حديث رواه مالك: «حديث صحيح؛ لإجماع أئمة النقل على إمامة مالك بن أنس، وأنه مُحْكَمٌ في كل ما يرويه من الحديث؛ إذ لم يوجد في رواياته إلا الصحيح؛ خصوصاً في حديث أهل المدينة»^(١).

بل أصبح مجرد ذكر مالك للرجل في كتابه دليلاً على توثيقه؛ فقد سأله أحدهم عن رجل، فقال مالك: هل رأيته في كتبي؟ قال السائل: لا، قال: «لو كان ثقة لرأيته في كتبي!»^(٢).

لقد كان مالك شديد التحري، وما كان يأخذ الحديث إلا عما رَضِيَهُ، وكان عارفاً بما يروى؛ قال رَحِمَهُ اللهُ: «ربما جلس إلينا الشيخ، فيحدث جلّ نهاره، ما نأخذ عنه حديثاً واحداً، وما بنا أن نتهمه، ولكن لم يكن من أهل الحديث»^(٣).

وقال النسائي رَحِمَهُ اللهُ: «أمناءُ الله على علم رسول الله ﷺ ثلاثة: شعبة، ومالك، ويحيى القطان»^(٤).

ولعلّ ما كان بينه وبين الله تعالى من الخبيثة الطيبة الصالحة أهله لأن يقع في الناس هذا الموقع الجليل، ألا ترى إلى ما قاله ابن المبارك رَحِمَهُ اللهُ يَصِفُهُ: «ما رأيت أحداً ارتفع مثل مالك، ليس له كثير صلاة ولا صيام،

(١) المستدرک على الصحيحين للحاكم: (٣٧٢/٥)، والحديث محلّ الشاهد هو حديث سعد بن أبي وقاص رَحِمَهُ اللهُ قال: «نهى رسول الله ﷺ عن بيع الرطب بالتمر نسيئة».

(٢) سير أعلام النبلاء: (٧٢/٨)، وعلّق عليه الذهبي بقوله: «ولا يلزم من ذلك أنه يروي عن كل الثقات، ثم لا يلزم ممّا قال: أن كل من روى عنه، وهو عنده ثقة، أن يكون ثقة عند باقي الحفاظ، فقد يخفى عليه من حال شيخه ما يظهر لغيره، إلا أنه بكلّ حال كثير التحري في نقد الرجال. رَحِمَهُ اللهُ».

(٣) سير أعلام النبلاء: (٧٢/٨).

(٤) سير أعلام النبلاء: (١٠٦/٨ - ١٨١/٩)، تذكرة الحفاظ: (٣٠٠/١).

إلا أن تكون له سريرة»^(١).

قال الذهبي رحمه الله: «ما كان عليه من العلم ونشره أفضل من نوافل الصوم والصلاة لمن أراد به الله»^(٢)، وقد قيل لأخت مالك: ما كان شغل مالك في بيته؟ قالت: «المصحف، التلاوة»^(٣).

وذكره الإمام أحمد فقدّمه في العلم على الأوزاعي والثوري والليث وحماد والحكم، وقال: «هو إمام في الحديث وفي الفقه»^(٤).

كان الأئمة يعجبون من ذكائه، وحسن نظره، وروعة استلاله للدليل، قال بُهلول بن راشد رحمه الله: «ما رأيت أنزع بآية من مالك؛ مع معرفته بالصحيح والسقيم»^(٥).

هذا وغيره هو الذي حدا أسد بن الفرات رحمه الله إلى أن يقول: إذا أردت الله والدّار الآخرة فعليك بمالك!^(٦).

ولقد كان الأئمة يتصاغرون أمام مالك؛ تعظيماً له وإجلالاً.

فعن سفيان رحمه الله قال: «رحم الله مالكا، ما كان أشدّ انتقاده للرجال»^(٧).

(١) حلية الأولياء: (٣٣٠/٦)، سير أعلام النبلاء: (٩٧/٨).

(٢) سير أعلام النبلاء: (٩٧/٨). (٣) المرجع السابق: (١١١/٨).

(٤) سير أعلام النبلاء: (٩٤/٨).

(٥) المرجع السابق: (٩٥/٨)، والبُهلول بن راشد أبو عمرو الحجري، ثم الرّعيني القيرواني، من الأئمة الفقهاء العبّاد الزّهاد، مالكي المذهب، ويميل أحياناً إلى قول الثّوري، وأخباره في الزّهد والتّقيل كثيرة، توفي سنة (١٨٣هـ)، انظر ترجمته في: الجرح والتعديل: (٤٢٩/٢)، لسان الميزان: (٦٦/٢).

(٦) سير أعلام النبلاء: (٩٤/٨ - ١٠/٢٢٦).

(٧) راجع: مقدّمة الجرح والتعديل: (٢٣/١)، وفي حلية الأولياء: (٣٢٢/٦) عن علي ابن عبد الله، حدّثنا سفيان قال: «كان مالكٌ ينتقي الرجال، ولا يحدث عن كلّ أحد، قال علي: ومالكٌ أمانٌ فيمن حدّث عنه من الرجال».

وعنه قال: «ما نحن عند مالك! إنما كنا نتبع آثار مالك، وننظر الشيخ، إن كان كتب عنه مالك، كتبنا عنه»^(١).

وقال: «ما ترك مالك على ظهر الأرض مثله»^(٢).

وقال: «كان مالك لا يبلغ من الحديث إلا صحيحًا، ولا يحدث إلا عن ثقة، ما أرى المدينة إلا ستخرب بعد موته»؛ يعني من العلم.

وذكر رحمته الله حديثًا؛ فقالوا: يخالفك فيه مالك؛ فقال لمكلمه: أتقرني بمالك؟ ما أنا وهو إلا كما قال جرير [من البسيط]:

وابن اللبون إذا ما لُر في قرنٍ لم يستطع صولة البزل القناعيس^(٣)

وقال ابن سعد رحمته الله: «كان مالك ثقةً، ثبًا، حجةً، عالمًا، ورعًا»^(٤).

وقيل لأحمد بن حنبل رحمته الله: رجل يحب أن يحفظ حديث رجل بعينه؟ قال: يحفظ حديث مالك. قلت: فالرأي؟ قال: رأي مالك^(٥).

وسئل المغيرة بن عبد الرحمن عن مالك وابن الماجشون، فرفع مالكا، وقال: «ما اعتدلا في العلم قط»^(٦).

وقال وهيب - وكان من أبصر الناس بالحديث والرجال - حين قدم المدينة: «.. فلم أر أحداً إلا تعرف وتذكر إلا مالكا، ويحيى بن سعيد الأنصاري»^(٧).

وقال ابن وهب رحمته الله: «لولا أن الله استنقذنا بمالك والليث

(١) تهذيب الكمال: (١٢١/٢٧)، سير أعلام النبلاء: (٧٣/٨)، تهذيب التهذيب: (٨/١٠).

(٢) سير أعلام النبلاء: (٨/١١٠).

(٣) راجع الأثرين في: سير أعلام النبلاء: (٧٣/٨).

(٤) المرجع السابق: (٨/١١١).

(٥) سير أعلام النبلاء: (٨/١١١). (٦) المرجع السابق: (٨/٧٤).

(٧) مقدمة الجرح والتعديل: (١٣/١ - ١٤).

لَضَلَّلْنَا»^(١).

وقال تلميذه المخلصُ الوفيُّ؛ كبير الشَّان والقدر الزَّكيُّ، عالي الرِّتبة والشَّرف؛ الإمام الشافعيُّ رَحِمَهُ اللهُ: «مالكٌ معلِّمي، وعنه أخذتُ العلم»^(٢).
وكفى بمالكٍ شرفاً وفخراً أنْ علَّمَ الشَّافعيَّ.

قال ابن مهديٍّ رَحِمَهُ اللهُ: «أئمةُ النَّاس في زمانهم أربعة: الثوريُّ، ومالكٌ، والأوزاعيُّ، وحمَّاد بن زيد»، وقال: «ما رأيت أحداً أعقل من مالك»^(٣)، وقال الشافعيُّ: «كان مالكٌ إذا شكَّ في حديثٍ طَرَحَهُ كُلَّهُ»^(٤).

ما أثرى كلماتٍ تلاميذه وخُلَصِ أتباعه كلِّما تحدَّثوا عنه!

يقول الحافظ ابن عبد البرِّ رَحِمَهُ اللهُ: «ومن اقتصر على حديث مالك رَحِمَهُ اللهُ فقد كُفي تَعَبَ التفتيش والبحث، ووضع يده من ذلك على عروة وثقى لا تنفصم؛ لأنَّ مالكا قد انتقد وانتقى، وخلص، ولم يرو إلا عن ثقة حجة»^(٥).



(١) ترتيب المدارك: (١٤١/١).

(٢) سير أعلام النبلاء: (٧٥/٨).

(٣) مقدمة الجرح والتعديل: (٣١/١).

(٤) تاريخ بغداد: (١٦٠/١٠)، تاريخ دمشق: (٤٢٢/٣٢)، تهذيب الكمال: (١١/١٦٥)، سير أعلام النبلاء: (٢٣٧/٧ - ٧٦/٨ - ٣٨٨)، تهذيب التهذيب: (٥/٣٣٦ - ٨/١٠).

(٥) التمهيد: (٦٠/١).

المبحث التاسع

بعض ما قيل في الإمام مالك من الشعر

قال فيه عبد الله بن المبارك [من الطويل]^(١) :

صُمْتُ إِذَا مَا الصَّمْتُ زَيْنَ أَهْلَهُ وَفَتَّاقُ أَبْكَارِ الْكَلَامِ الْمُخْتَمِ
وَعَى مَا وَعَى الْقُرْآنُ مِنْ كُلِّ حِكْمَةٍ وَسَيِّطُ لَهُ الْآدَابُ بِاللَّحْمِ وَالْدَّمِ
وقال فيه آخر [من الكامل]^(٢) :

يَدْعُ الْجَوَابَ فَلَا يُرَاجِعُ هَيْبَةً وَالسَّائِلُونَ نَوَاصِئَ الْأَذْقَانِ
عِزُّ الْوَقَارِ وَنُورُ سُلْطَانِ التَّقَى فَهُوَ الْمَهِيْبُ وَلَيْسَ ذَا سُلْطَانِ
وقال آخر [من الطويل] :

لَقَدْ أَصْبَحَ الْإِسْلَامُ زُعْرَعَ رُكْنُهُ غَدَاةَ ثَوَى الْهَادِي لَدَى مَلْحَدِ الْقَبْرِ
إِمَامُ الْهَدَى مَا زَالٍ لِلْعِلْمِ صَائِنًا عَلَيْهِ سَلَامُ اللَّهِ فِي آخِرِ الدَّهْرِ
وقال فيه القاضي عياض [من البسيط]^(٣) :

يَا سَائِلًا عَنْ حَمِيدِ الْهَدْيِ وَالسَّنَنِ أُطْلُبُ - هُدَيْتَ - عِلْمَ الْفَقْهِ وَالسَّنَنِ
وَعَقْدَ قَلْبِكَ فَاشْدُدَّهُ عَلَى ثَلَجٍ لَا تَطْوِينُهُ عَلَى شَكٍّ وَلَا دَخَنِ

(١) سير أعلام النبلاء: (١٣٣/٨).

(٢) حلية الأولياء: (٣١٨/٦ - ٣١٩)، ترتيب المدارك: (١٦٧/١).

(٣) ترتيب المدارك: (٢٥٣/١ - ٢٥٤).

كانوا فبانوا حسان السِّرِّ والعَلَنِ
ولا شَرَوْا دينَهُم بالبَخْسِ والغَبَنِ
خيرُ القرونِ نجومُ الدَّهرِ والزَّمنِ
نِجاةٌ مَنْ بعدهم مِنْ غَمرةِ الفتنِ
أهلُ التَّقَى والهُدَى والعِلْمِ والفِطَنِ
مُشَهَّرَ الذِّكْرِ في شامٍ وفي يَمَنٍ
نهَجًا إلى كلِّ معْنَى رائقٍ حَسَنِ
إمامُ دارِ الهُدَى والوَحْيِ والسُّنَنِ
ودَعُ زخارفَ كالأحلامِ والوسَنِ
خلافَ مَنْ هو فيها غيرُ مؤتمِنٍ
والمقتدى في الهُدَى في ذلك الزَّمنِ
شهادةُ المصطفى ذي الفضلِ والمِنَنِ
تُنْصَى المطايا وتَضْحى بُزْلُ البُدنِ
طَيِّ القلوبِ كَجَرِي الماءِ في العُصَنِ
قولًا وإنَّ قَصْرُوا في الوصفِ عن لَسَنِ
ومِنْ رضاه كَصُوبِ العارضِ الهَتَنِ

واسْلُكْ سبيلَ الألى حازوا نُهى وتَقَى
هم الأئمةُ والأقطابُ ما انخدعوا
أصحابُ خيرِ الورى أحبارُ مِلَّتِهِ
مَنْ اهتدى بهداهم مهتدٍ وهُمْ
وتابعوهُم على الهُدَى القويمِ هُمْ
فاخترَ لدينِكَ ذا علمٍ تُقَلِّدُهُ
حوى أصولُهُم ثم اقتفى أثرًا
ومالكُ المرتضى لا شكَّ أفضلُهُم
فعنه حُزْ عِلْمه إن كنت متبعا
فهو المقلدُ في الآثارِ يُسَنِّدُها
وهوَ المقدَّمُ في فقهِ وفي نَظَرٍ
وعالمُ الأرضِ طُرًّا بالذي حَكَمَتْ
ومَنْ إليه بأقطارِ البلادِ عَدَتْ
مَنْ أَشْرَبَ الخَلْقِ طُرًّا حُبَّهُ فَجَرَى
وقال كلُّ لسانٍ في فضائلِهِ
عليه من رَبِّهِ أَصْفَى عواطفِهِ
وأنشد آخر [من الطويل]:

أشارَ أولو الألبابِ يعنونَ مالكا
فوطأ فيه للرؤاة المسالكا
وأوضحَ ما قد كان لولاه حالكا

إذا قيلَ مَنْ نجمُ الحديثِ وأهلِهِ
إليه تناهى علمُ دينِ محمَّدٍ
ونظَّم بالتَّصنيفِ أسبَلَ نَشْرَهُ

وأحيًا دُرُوسَ العلم شرقًا ومغربًا
وقد جاء في الآثار مِنْ ذاك شاهدٌ
فَمَنْ كان ذا طعنٍ على علم مالكٍ
وقال آخر [من الطويل]^(١):

ألا إِنَّ فَقْدَ العلم في فَقْدِ مالكٍ
يُقيم طريقَ الحقِّ والحقُّ واضحٌ
فلولاه ما قامت حدودٌ كثيرةٌ
عَشَوْنَا إليه نبتغي ضوءَ رأيهِ
تقدَّم في تلك المسالك سالكا
على أَنَّهُ في العلم خُصَّ بذلكا
ولم يَقتبسْ من نُوره كان هالكا
فلا زال فينا صالح الحالِ مالكُ
ويَهدي كما تَهدي النُّجومُ الشَّوابكُ
ولولاه لانسَدَّتْ علينا المسالكُ
وقد لَزِمَ الغَيِّ اللَّجُوجُ المُمَاحِكُ



(١) راجع هذه الأشعار وغيرها في: ترتيب المدارك للقاضي عياض: (١/٢٥٣ وما بعدها).

المبحث العاشر

منهج الإمام مالك في انتقاء الحديث ونقد الرجال

يُعدّ الإمام مالك رَحِمَهُ اللهُ مِنْ أئمة الجرح والتعديل، ومن أوائل النُّقاد الذين سلكوا منهج التَّحَرِّي والدَّقَّة في انتقاء الأحاديث والأخبار، بل في سائر المرويات، حتى قال عنه تلميذه الشَّافعي: «كان مالك إذا شكَّ في الحديث طَرَحَهُ كُلَّهُ»^(١).

ويمكن أن تُجمع أهمّ مزاياه في الانتقاء والنقد في الآتي:

- الإمام مالك رَحِمَهُ اللهُ من كبار المتشَبِّتين الثَّقَات، ولذلك عَدَّ النُّقاد روايته عن نافع عن ابن عمر رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا مِنْ أَصَحِّ الرِّوَايَات؛ فقد سئل الإمام محمد بن إسماعيل البخاري رَحِمَهُ اللهُ عن أَصَحِّ الْأَسَانِيد؛ فقال: «مالك عن نافع عن ابن عمر»^(٢).

- الغالب عليه ألا يرويَ إِلَّا عن ثقةٍ عنده؛ فقد كان ينتقي شيوخه ويختارُهُمْ، حتى إنَّ بعضهم وثَّقَ رواةً لا يعرفهم إِلَّا برواية مالكٍ عنهم.

قال سُفيان بن عُيَيْنَةَ رَحِمَهُ اللهُ: «ما كان أَشَدَّ انتقادَ مالكٍ للرجال وأَعْلَمَهُ بِشَأْنِهِمْ»^(٣).

(١) سير أعلام النبلاء: (٧/٧٥).

(٢) انظر: الضعفاء: (١/٥٤)، تهذيب الكمال: (١٤/٤٨٠)، سير أعلام النبلاء: (٥/٩٧)، تهذيب التهذيب: (١٠/٦).

(٣) انظر: التاريخ الصغير: (١/٣٥١)، الجرح والتعديل: (١/٢٣ - ٤٧)، تاريخ دمشق: =

وقيل له: أيما كان أحفظ: سُمَيُّ أو سالمُ أبو النَّضْرِ؟ فقال رَحِمَهُ اللهُ: «قد رَوَى مالك عنهما»^(١).

وقال علي بن المديني رَحِمَهُ اللهُ: «إِنَّ مالكا لم يكن يروي إلا عن ثقة»^(٢).
وقال أيضًا: «لا أعلم مالكا ترك إنساناً؛ إلا إنساناً في حديثه شيء»^(٣).

وقال أحمد بن حنبل رَحِمَهُ اللهُ: «كلُّ مَنْ روى عنه مالك فهو ثقة»^(٤).
ولخص الشافعي رَحِمَهُ اللهُ قيمة حديث مالك بقوله: «إذا جاء الحديث عن مالك فشدَّ به يدك»^(٥).

وقال أبو سعيد الأعرابي رَحِمَهُ اللهُ: «كان يحيى بن معين يوثق الرجل لرواية مالك عنه؛ سئل عن غير واحد؛ فقال: ثقة، روى عنه مالك»^(٦).
وقال أبو حاتم الرازي في داود بن الحصين الأموي: «ليس بالقوي، ولولا أن مالكا روى عنه لترك حديثه»^(٧).

وقال النسائي رَحِمَهُ اللهُ في الإمام مالك: «لا نعلمه روى عن إنسانٍ ضعيفٍ مشهورٍ بضعفٍ إلا عاصم بن عبيد الله؛ فإنه روى عنه حديثاً،

= (٢٦٠/٢٥)، تهذيب الكمال: (٥٠٢/١٣ - ١١١/٢٧)، تهذيب التهذيب: (٤٢/٥) - (٦/١٠).

(١) انظر: تاريخ دمشق: (٣٥/٢٠)، تهذيب الكمال: (١١١/٢٧)، تهذيب التهذيب: (٦/١٠).

(٢) إسعاف المبطأ؛ ص: (٢).

(٣) انظر: تهذيب الكمال: (١١٢/٢٧)، تهذيب التهذيب: (٦/١٠).

(٤) راجع: شرح علل الترمذي: (٣٧٧/١ - ٨٧٦/٢)، تهذيب التهذيب: (٦/١٠).

(٥) مقدمة الجرح والتعديل؛ ص: (١٤)، الكامل لابن عدي: (٩٢/١).

(٦) إسعاف المبطأ؛ ص: (٨).

(٧) الجرح والتعديل: (٤٠٩/١).

وعن عمرو بن أبي عمرو، وهو أصلح من عاصم، وعن شريك بن أبي نمر، وهو أصلح من عمرو بن أبي عمرو في الحديث، ولا نعلم مالكا روى عن أحدٍ يُترك حديثه غير عبد الكريم بن أبي المخارق أبي أمية البصري، والله أعلم، ولا نعلم في هذا الباب مثل مالك بن أنس رَحِمَهُ اللهُ، والله أعلم»^(١).

وقال عنه أيضًا: «ما عندي بعد التابعين أنبل من مالك، ولا أجل منه، ولا أوثق، ولا آمن على الحديث منه، ولا أقل رواية عن الضعفاء، ما علمناه حَدَّثَ عن متروكٍ إلا عبد الكريم»^(٢).

وقال ابن عدي رَحِمَهُ اللهُ: «وكفى بأبي الزبير صدقًا أن حَدَّثَ عنه مالك؛ فإن مالكا لا يروي إلا عن ثقة»^(٣).

وقال ابن حبان رَحِمَهُ اللهُ: «كان مالك أول من انتقى الرجال من الفقهاء بالمدينة، وأعرضَ عمن ليس بثقة في الحديث، ولم يكن يروي إلا ما صحَّ، ولا يحدث إلا عن ثقة، مع الفقه والدين والفضل والنسك، وبه تخرج الشافعي»^(٤).

وقال ابن حجر رَحِمَهُ اللهُ في بعض الرواة: «قد اعتمده مالك مع شدة نقده»^(٥).

- لم يكن تثبت الإمام مالك رَحِمَهُ اللهُ مقصورًا على انتقاء شيوخه والآخذين عنه، وإنما تجاوز ذلك إلى جميع مسائل العلم؛ فهو بحق «رأس المتقين، وكبير المتثبتين»^(٦).

(١) انظر: سؤالات الحاكم للدارقطني: (٢٨٧ - ٢٨٨).

(٢) تهذيب التهذيب: (٨/١٠). (٣) الكامل: (١٢٦/٦).

(٤) الثقات: (٤٥٩/٧)، رجال صحيح مسلم لابن منجويه: (٢/٢٢٠).

(٥) التلخيص الحبير: (١٠/٣). (٦) تقريب التهذيب: (١٥١/٢).

ومن ذلك أنه ربما توقّف عن العمل بالحديث وإن كان صحيحاً؛ إذا ظهر له في ذلك مَوْجِبَاتٌ وأَمَارَاتٌ، قال المعلّمِي رَحِمَهُ اللهُ: «كان مالك رَحِمَهُ اللهُ يَدِينُ بِاتِّبَاعِ الْأَحَادِيثِ الصَّحِيحَةِ؛ إِلَّا أَنَّهُ رَبَّمَا تَوَقَّفَ عَنِ الْأَخْذِ بِحَدِيثٍ، ويقول: ليس عليه العمل عندنا، يرى أَنَّ ذَلِكَ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْحَدِيثَ مَنْسُوخٌ أَوْ نَحْوَ ذَلِكَ»^(١)، ومعلومٌ مِنْ منهج مالك رَحِمَهُ اللهُ في روايته أَنَّهُ يَحِبُّ الْأَحَادِيثَ الَّتِي اجْتَمَعَ عَلَيْهَا النَّاسُ.



(١) الأنوار الكاشفة؛ ص: (٢٣).

المبحث الحادي عشر

مُنَابَذَةُ الْإِمَامِ مَالِكٍ لِلْبِدْعِ وَأَهْلِهَا^(١)

البدعة في حقيقتها: قولٌ على الله بالكذب، وعلى رسوله ﷺ بالافتراء، ومَنْ كان بالكتاب والسنة مستمسكًا؛ كان عن الشرك والبدعة أبعد، وإلى الإيمان أقرب، وكلّما كان عن الكتاب والسنة وفهم الصالحين مَن مَضَوْا أَبْعَدَ؛ كان إلى البدعة أقرب، وبالكذب والافتراء ألصق، ولذلك كان مالكٌ رَحِمَهُ اللهُ يَقُولُ: «مَنْ ابْتَدَعَ فِي الْإِسْلَامِ بَدْعَةً يَرَاهَا حَسَنَةً؛ فَقَدْ زَعَمَ أَنَّ مُحَمَّدًا خَانَ الرِّسَالَةَ؛ لِأَنَّ اللَّهَ يَقُولُ: ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ﴾ [المائدة ٣]؛ فما لم يكن يومئذ دينًا؛ فلا يكون اليوم دينًا»^(٢).

وكان يرى أَنَّ مِنْ سِمَةِ الْمُبْتَدِعَةِ: الطَّيْشُ وَالسَّخَافَةُ وَخِفَّةُ الْعَقْلِ؛ قَالَ رَحِمَهُ اللهُ: «مَا رَأَيْتُ أَحَدًا مِنْ أَهْلِ الْقَدَرِ إِلَّا أَهْلَ سَخَافَةٍ وَطَيْشٍ وَخِفَةٍ»^(٣)، ولذلك فَهْمُ أَسْرَعَ النَّاسِ كَلَامًا فِي اللَّهِ تَعَالَى، وَخَوْضًا فِي صِفَاتِهِ، وَلَا يَسْعَهُمْ فِي الْعَادَةِ السَّكُوتُ عَمَّا سَكَتَ عَنْهُ الصَّحَابَةُ رَحِمَهُمُ اللهُ، وَالتَّابِعُونَ لَهُمْ بِإِحْسَانٍ؛ وَلِذَلِكَ اشْتَدَّ نَكِيرُ الْإِمَامِ عَلَيْهِمْ؛ كَمَا هُوَ مَعْلُومٌ.

وكان الإمام مالك رَحِمَهُ اللهُ يَحْتَاطُ كَثِيرًا فِي وَسَائِلِ الشَّرِكِ وَيَسَدُّ ذُرَائِعَ الشَّرِّ، وَمِنْ ذَلِكَ أَنَّهُ كَانَ يَكْرَهُ تَجْصِيفَ الْقُبُورِ وَالْبِنَاءَ عَلَيْهَا^(٤)، وَلَا يَرَى

(١) راجع بحثًا في هذا الصدد للشيخ خميس بن عليّ الماجريّ بعنوان: «الإمام مالك رائد الإصلاح»، وهو متوفر على شبكة الإنترنت.

(٢) الاعتصام: (١/٤٩).

(٣) الانتقاء؛ ص: (٣٤).

(٤) المدونة: (١/١٨٩).

شَدَّ الرَّحَالُ إِلَى غَيْرِ الْمَسَاجِدِ الثَّلَاثَةِ؛ وَيَكْرَهُ تَعْظِيمَ الْأَثَارِ وَقَصْدَهَا بِالزِّيَارَةِ مَا عدا قَبَاءً وَأَحَدًا^(١).

وَلَأَجْلِ عَظَمَةِ الْمَسَاجِدِ فِي النُّفُوسِ كَانَ لِمَالِكٍ رَحِمَهُ اللَّهُ مَوْقِفٌ مِنْ اتِّخَاذِهَا مَوَاقِعَ لِإِنْشَادِ الْأَشْعَارِ وَالذِّكْرِ الْجَمَاعِيِّ وَغَيْرِ ذَلِكَ؛ فَقَدْ سُئِلَ عَنْ إِنْشَادِ الْأَشْعَارِ بِالصَّوَامِعِ؟ فَأَجَابَ بِأَنَّ ذَلِكَ بَدْعٌ مُضَافَةٌ إِلَى بَدْعٍ؛ لِأَنَّ الدَّعَاءَ بِالصَّوَامِعِ بَدْعٌ، وَإِنْشَادُ الشَّعْرِ وَالْقَصَائِدِ بَدْعٌ أُخْرَى؛ إِذْ لَمْ يَكُنْ ذَلِكَ فِي زَمَنِ السَّلَفِ الْمُقْتَدَى بِهِمْ^(٢).

وَقَالَ مُحَمَّدُ بْنُ رِشْدٍ رَحِمَهُ اللَّهُ: «الْمَسَاجِدُ إِنَّمَا اتَّخَذَتْ لِعِبَادَةِ اللَّهِ رَحِمَهُ اللَّهُ بِالصَّلَاةِ وَالذِّكْرِ وَالِدَّعَاءِ؛ فَيَنْبَغِي أَنْ تُنَزَّهَ عَمَّا سِوَى ذَلِكَ مَا أَمَكُنْ، قَالَ اللَّهُ رَحِمَهُ اللَّهُ: ﴿فِي يَوْمٍ أَذِنَ اللَّهُ أَنْ تَرْفَعَ وَيُذَكَّرَ فِيهَا أَسْمُهُ﴾ [النور: ٣٦]؛ أَي: أَمَرَ بِذَلِكَ، فَمِنْ تَرْفِيعِهَا أَنْ تُخَلَّصَ لِأَعْمَالِ الْآخِرَةِ... وَلَا يُشَدَّ فِيهَا شَعْرٌ»^(٣).

وَكَانَ رَحِمَهُ اللَّهُ لَا يَسْتَحِبُّ الْاجْتِمَاعَ لِلْقِرَاءَةِ الْجَمَاعِيَّةِ لِلْقُرْآنِ الْكَرِيمِ؛ فَقَدْ سَمِعَهُ ابْنُ الْقَاسِمِ يُسْأَلُ عَنِ الْقَوْمِ يَجْتَمِعُونَ جَمِيعًا؛ فَيَقْرَأُونَ فِي السُّورَةِ الْوَاحِدَةِ؛ فَكَرِهَ رَحِمَهُ اللَّهُ ذَلِكَ، وَأَنْكَرَ أَنْ يَكُونَ مِنْ عَمَلِ النَّاسِ، وَسُئِلَ ابْنُ الْقَاسِمِ عَنْ نَحْوِ هَذَا؛ فَحَكَى الْكِرَاهِيَةَ عَنْ شَيْخِهِ مَالِكٍ، وَنَهَى عَنْهَا، وَرَأَاهَا بَدْعًا^(٤).

وَأَكْثَرُ مِنْ ذَلِكَ أَنَّهُ نَهَى عَنْ تَدْوِيرِ الْقِرَاءَةِ فِي الْمَسَاجِدِ حَتَّى لَا تَنْقَطَعَ مِنْهَا، وَرَأَى ذَلِكَ مُخَالَفًا لِلْهَدْيِ الصَّحِيحِ، وَقَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ: «لَمْ يَكُنْ بِالْأَمْرِ

(١) الْبَاعِثُ عَلَى إِنْكَارِ الْبِدْعِ وَالْحَوَادِثِ؛ ص: (٩٦ - ٩٧)، كِتَابُ ابْنِ وَضَّاحٍ؛ بِرَقَمِ (١١٣).

(٢) الْاِعْتَصَامُ: (١/١٣٧).

(٣) الْبَيَانُ وَالتَّحْصِيلُ لِابْنِ رِشْدٍ: (١/٢٣٧).

(٤) الْاِعْتَصَامُ لِلشَّاطِطِيِّ: (٢/٢١٠).

القديم، وإنما هو شيءٌ أُحْدِثَ، ولم يأتِ آخرُ هذه الأمة بأهدى ممَّا كان عليه أولُها، والقرآنُ حسنٌ».

وقد فسّر ابن رشد رَحِمَهُ اللهُ كلامه بأنّه يريد التزام القراءة في المسجد بإثر صلاةٍ من الصلوات؛ على وجهٍ مخصوصٍ قال: «فرأى ذلك بدعة»^(١).

ولقد عالج الإمام رَحِمَهُ اللهُ مسألة البدع في العبادات بحسْمِها وسدِّ الطَّرِيقِ أمامها؛ حتى لا تستفحلَ، ويعُظَم شأنها، ويرغبَ الجهلَةُ في اتباع مُنشئِها، ومن ذلك مثلاً أن رجلاً سألَه: يا أبا عبد الله؛ من أين أُحْرِمَ؟ قال: أُحْرِمَ من ذي الحليفة؛ من حيث أُحْرِمَ رسولُ الله ﷺ، فقال: إني أريد أن أُحْرِمَ من المسجد من عند القبر! قال: لا تفعل؛ فإنني أخشى عليك الفتنة! فقال: وأي فتنة في هذه؟! إنما هي أميالٌ أزيدها؟! قال: وأي فتنة أعظم من أن ترى أنك سبقتَ إلى فضيلةٍ قَصَرَ عنها [أي عَجَزَ عنها] رسولُ الله ﷺ؟! قال تعالى: ﴿فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ أَنْ تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ [النور: ٦٣]^(٢).

وعن سفيان بن عيينة أنّه قال: سألتُ مالكاَ عَمَّنْ أُحْرِمَ من المدينة وراء الميقات؟ فقال: هذا مخالفٌ لله ورسوله، أخشى عليه الفتنة في الدُّنيا، والعذابَ الأليم في الآخرة، أمّا سمعتَ قوله تعالى: ﴿فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ أَنْ تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾، وقد أَمَرَ النَّبِيُّ ﷺ أن يُهَلََّ من المواقيت^(٣).

والغارةُ من مالِكِ رَحِمَهُ اللهُ على المبتدعة ماضيةٌ لا تهدأ، يُؤكِّدها قوله فيهم: «إنَّ العبد لو ارتكب جميع الكبائر بعد ألا يشرك بالله شيئاً وجبت

(١) المصدر السابق: (٢/٢١٠).

(٢) الاعتصام: (١/٦٦).

(٣) الاعتصام: (١/٩٥ - ٩٦)، وانظر: حلية الأولياء: (٦/٣٢٥).

له أَرْفَعُ الْمَنَازِلَ؛ لِأَنَّ كُلَّ ذَنْبٍ بَيْنَ الْعَبْدِ وَرَبِّهِ هُوَ مِنْهُ عَلَى رَجَاءٍ، وَصَاحِبُ الْبِدْعَةِ لَيْسَ هُوَ مِنْهَا عَلَى رَجَاءٍ، إِنَّمَا يُهَوِّى بِهِ فِي نَارِ جَهَنَّمَ»^(١).

وَأَمَّا عَنِ التَّعَامُلِ مَعَهُمْ؛ فَإِنَّهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَرَى أَلَّا يُغَضَّ الطَّرْفُ عَمَّا يُحَدِّثُونَ؛ حِفَظًا عَلَى دِينِ النَّاسِ، وَتَأْمِينًا لِسَلَامَةِ مَعْتَقِدِهِمْ، حَكَى ابْنُ وَضَّاحٍ قَالَ: ثَوَّبَ الْمُؤَذِّنُ بِالْمَدِينَةِ فِي زَمَانِ مَالِكٍ، فَأَرْسَلَ إِلَيْهِ مَالِكٌ فَجَاءَهُ، فَقَالَ لَهُ مَالِكٌ: مَا هَذَا الَّذِي تَفْعَلُ؟ فَقَالَ: أَرَدْتُ أَنْ يَعْرِفَ النَّاسُ طُلُوعَ الْفَجْرِ فَيَقُومُونَ، فَقَالَ لَهُ: لَا تَفْعَلْ؛ لَا تُحَدِّثْ فِي بَلَدِنَا شَيْئًا لَمْ يَكُنْ فِيهِ، قَدْ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِهَذَا الْبَلَدِ عَشَرَ سِنِينَ وَأَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ وَعُثْمَانُ فَلَمْ يَفْعَلُوا هَذَا، فَلَا تُحَدِّثْ فِي بَلَدِنَا مَا لَمْ يَكُنْ فِيهِ، فَكَفَّ الْمُؤَذِّنُ عَنْ ذَلِكَ وَأَقَامَ زَمَانًا، ثُمَّ إِنَّهُ تَنَحَّجَ فِي الْمَنَارَةِ عِنْدَ طُلُوعِ الْفَجْرِ، فَأَرْسَلَ إِلَيْهِ مَالِكٌ فَقَالَ لَهُ: مَا الَّذِي تَفْعَلُ؟ قَالَ: أَرَدْتُ أَنْ يَعْرِفَ النَّاسُ طُلُوعَ الْفَجْرِ؛ فَقَالَ لَهُ: أَلَمْ أَنْهَكَ أَنْ لَا تُحَدِّثَ عِنْدَنَا مَا لَمْ يَكُنْ؟ فَقَالَ: إِنَّمَا نَهَيْتَنِي عَنِ التَّثْوِيبِ؟ فَقَالَ لَهُ: لَا تَفْعَلْ، فَكَفَّ زَمَانًا، ثُمَّ جَعَلَ يَضْرِبُ الْأَبْوَابَ؛ فَأَرْسَلَ إِلَيْهِ مَالِكٌ؛ فَقَالَ: مَا هَذَا الَّذِي تَفْعَلُ؟ قَالَ: أَرَدْتُ أَنْ يَعْرِفَ النَّاسُ طُلُوعَ الْفَجْرِ! فَقَالَ لَهُ: لَا تَفْعَلْ؛ لَا تُحَدِّثْ فِي بَلَدِنَا مَا لَمْ يَكُنْ فِيهِ»^(٢).

وَالتَّثْوِيبُ كَمَا فَسَّرَهُ الشَّاطِبِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ هُوَ: «أَنَّ الْمُؤَذِّنَ كَانَ إِذَا أَدَّنَ فَأَبْطَأَ النَّاسُ؛ قَالَ بَيْنَ الْأَذَانِ وَالْإِقَامَةِ: قَدْ قَامَتِ الصَّلَاةُ، حَيَّ عَلَى الصَّلَاةِ، حَيَّ عَلَى الْفَلَاحِ»^(٣).

وَكَانَ مِنْ مَنِهْجِهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي التَّعَامُلِ مَعَهُمْ أَنْ يُرَدَّ عَلَيْهِمْ بِثَقَّةٍ تَامَّةٍ وَعِلْمٍ

(١) الاعتصام: (١/٩٥ - ٩٦)، وانظر: حلية الأولياء: (٦/٣٢٥).

(٢) الاعتصام: (٢/٢٣٢).

(٣) المرجع السابق.

متين، فقد أرسل إليه ابن فروخ: إِنَّ بِلْدَنَا كَثِيرُ الْبِدْعِ، وَإِنَّهٗ أَلْفَ كَلَامًا فِي الرَّدِّ عَلَيْهِمْ. فكتب إليه مالك: «إِنْ ظَنَنْتَ ذَلِكَ بِنَفْسِكَ خَفْتُ أَنْ تَزِلَّ فَتَهْلِكَ. لَا يَرُدُّ عَلَيْهِمْ إِلَّا مَنْ كَانَ ضَابِطًا عَارِفًا بِمَا يَقُولُ لَهُمْ، لَا يَقْدِرُونَ أَنْ يُعَرِّجُوا عَلَيْهِ؛ فَهَذَا لَا بَأْسَ بِهِ، وَأَمَّا غَيْرُ ذَلِكَ فَإِنِّي أَخَافُ أَنْ يُكَلِّمَهُمْ فَيُخْطِئَ فَيَمْضُوا عَلَى خَطِئِهِ، أَوْ يظفروا منه بشيء فيطغوا ويزدادوا تمادياً على ذلك»^(١).

وَمِنْ مِنْهَجِ السَّلَامَةِ عِنْدَ الْإِمَامِ مَالِكٍ: عَدَمُ السَّمَاعِ مِنَ الْمُبْتَدِعِ؛ خَوْفُ الْفِتْنَةِ بِأَمْرِهِ، أَوْ وَقُوعُ الشَّكِّ بِحَدِيثِهِ، قَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ: «كَانَ يُقَالُ: لَا تَمَكِّنْ زَائِعَ الْقَلْبِ مِنْ أَذْنِكَ، فَإِنَّكَ لَا تَدْرِي مَا يَعْلَقُكَ مِنْ ذَلِكَ»^(٢).

وَلِفَضْلِ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ وَعَظِيمِ شَأْنِهِمْ؛ كَانَ مَالِكٌ يَذْهَبُ إِلَى تَأْدِيبِ مَنْ أَسَاءَ الْأَدَبَ مَعَهُمْ، قَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ: «مَنْ شَتَمَ النَّبِيَّ ﷺ قُتِلَ، وَمَنْ شَتَمَ أَصْحَابَهُ أُدْبَ»^(٣)، لِأَنَّ الْقَدْحَ فِيهِمْ هُوَ فِي حَقِيقَتِهِ وَقِيعَةٌ فِي الْوَحْيِ، وَقَدْحٌ فِي الشَّرِيعَةِ الَّتِي وَصَلْتَنَا عَنْ طَرِيقِهِمْ، قَالَ مَالِكٌ رَحِمَهُ اللَّهُ: «إِنَّمَا هَؤُلَاءِ قَوْمٌ أَرَادُوا الْقَدْحَ فِي النَّبِيِّ ﷺ فَلَمْ يُمْكِنَهُمْ ذَلِكَ، فَقَدَحُوا فِي أَصْحَابِهِ؛ حَتَّى يُقَالَ: رَجُلٌ سُوءٌ، كَانَ لَهُ أَصْحَابٌ سُوءٍ، وَلَوْ كَانَ رَجُلًا صَالِحًا كَانَ أَصْحَابُهُ صَالِحِينَ»^(٤).

وَنَقَلَ بَعْضُ أَصْحَابِهِ قَالَ: «كُنَّا عِنْدَ مَالِكٍ، فَذَكَرُوا رَجُلًا يَتَنَقَّصُ أَصْحَابَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ؛ فَقَرَأَ مَالِكٌ هَذِهِ الْآيَةَ: ﴿مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ وَالَّذِينَ مَعَهُ أَشِدَّاءُ عَلَى الْكُفَّارِ رُحَمَاءُ بَيْنَهُمْ تَرَاهُمْ رُكَّعًا سُجَّدًا يَبْتَغُونَ فَضْلًا مِنَ اللَّهِ وَرِضْوَانًا سِيمَاهُمْ فِي وُجُوهِهِمْ مِنْ أَثَرِ السُّجُودِ ذَلِكَ مَثَلُهُمْ فِي التَّوْرَةِ وَمَثَلُهُمْ فِي الْإِنْجِيلِ كَزَرْعٍ أَخْرَجَ شَطْأَهُ فَآزَرَهُ فَاسْتَغْلَظَ فَاسْتَوَى عَلَى سُوقِهِ يُعْجِبُ الزُّرَّاعَ لِيُغَيِّظَ بِهِمْ

(١) نفسه: (١٠/١).

(٢) المصدر السابق: (١/٦٦).

(٣) الصَّارِمُ الْمَسْلُوبُ: (٢/١٧٠).

(٤) المصدر السابق: (٢/١٧٦).

مِنَ الْكُفَّارِ ﴿ [الفتح: ٢٩] ، وقال مالكٌ: «مَنْ أَصْبَحَ فِي قَلْبِهِ غَيْظٌ عَلَى أَحَدٍ
مِنَ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَدْ أَصَابَتْهُ الْآيَةُ»^(١).



(١) حلية الأولياء: (٦/٣٢٧).

المبحث الثاني عشر

مؤلفات الإمام مالك

ذكر المترجمون للإمام مالك رَحِمَهُ اللهُ مؤلفاتٍ غيرَ «الموطأ»، وبعضها يتتبع على نقله الجيل بعد الجيل، ومن هذه الرسائل والكتب:

- رسالة في القدر، كتبها إلى ابن وهب، وإسنادها صحيح^(١).
- رسالة في النجوم ومنازل القمر، رواها سحنون، عن ابن نافع الصائغ، عنه^(٢).
- رسالة في الأقضية، رواية محمد بن يوسف بن مطروح^(٣).
- رسالة إلى الليث في إجماع أهل المدينة.
- وما نقل عنه كبار أصحابه من المسائل، والفتاوى، والفوائد؛ شيء

(١) ترتيب المدارك: (٩٠/٢)، وانظرها في: سير أعلام النبلاء: (٨٨/٨)، والديباج المذهب؛ ص: (٧٥)، وتزيين الممالك: (٣٧/١)، وطبقات المفسرين: (٣٠٠/٢). قال القاضي عياض في ترتيب المدارك: (٢٠٤/١) بعد أن أورد سنده فيه: «وهذا سندٌ صحيحٌ مشهورُ الرجال، وكلهم ثقات».

(٢) ترتيب المدارك: (٩١/٢)، وانظرها في: سير أعلام النبلاء: (٨٨/٨)، وتزيين الممالك: (٣٨/١)، وطبقات المفسرين: (٣٠٠/٢). قال القاضي عياض في ترتيب المدارك: (٢٠٤ - ٢٠٥): «وهو كتابٌ جيّدٌ مفيدٌ جدًّا، قد اعتمد الناس عليه في هذا الباب، وجعلوه أصلاً، وعليه اعتمد أبو محمد عبد الله بن مسرور الفقيه القروي في تأليفه في هذا الباب».

(٣) ترتيب المدارك: (٩٤/٢)، وانظرها في: سير أعلام النبلاء: (٨٩/٨)، والديباج المذهب؛ ص: (٧٥)، وتزيين الممالك: (٣٨/١).

كثير، ومن أهم ذلك: «المدونة»، و«الواضحة».

ولبيان سبب عدم شهرة ما أثر عن الإمام مالك من هذه المؤلفات والرسائل يقول القاضي عياض رَحِمَهُ اللهُ: «اعلموا - وفقكم الله تعالى - أن ممالك رَحِمَهُ اللهُ أوضاعاً شريفةً مرويةً عنه؛ أكثرها بأسانيد صحيحة في غير فن من العلم، لكنه لم يشتهر عنه منها، ولا واطب على إسماعه وروايته غير الموطأ؛ مع حذفه منه وتلخيصه له شيئاً بعد شيء، وسائر تواليفه إنما رواها عنه من كتب بها إليه، أو سألها إياها أحد من أصحابه، ولم تروها الكافة»^(١).



(١) ترتيب المدارك: (٢/٩٠).

المبحث الثالث عشر

مراسلات الإمام مالك الشهيرة

رسالته إلى الليث بن سعد فقيه مصر رَحِمَهُ اللهُ^(١) :

مِنْ مالِكِ بْنِ أَنَسٍ إِلَى اللَّيْثِ بْنِ سَعْدٍ. سَلَامٌ عَلَيْكُمْ! فَإِنِّي أَحْمَدُ اللَّهَ إِلَيْكَ الَّذِي لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ.

أَمَّا بَعْدُ: عَصَمْنَا اللَّهَ وَإِيَّاكَ بِطَاعَتِهِ فِي السِّرِّ وَالْعَلَانِيَةِ، وَعَافَانَا وَإِيَّاكَ مِنْ كُلِّ مَكْرُوهِ.

اعْلَمْ - رَحِمَكَ اللَّهُ - أَنَّهُ بَلَّغَنِي أَنَّكَ تُفْتِي النَّاسَ بِأَشْيَاءٍ مُخَالَفَةٍ لِمَا عَلَيْهِ جَمَاعَةُ النَّاسِ عِنْدَنَا وَبِبِلَدِنَا الَّذِي نَحْنُ فِيهِ، وَأَنْتَ فِي إِمَامَتِكَ وَفَضْلِكَ وَمَنْزِلَتِكَ مِنْ أَهْلِ بِلَدِكَ، وَحَاجَةٍ مَنْ قَبْلَكَ إِلَيْكَ، وَاعْتِمَادِهِمْ عَلَى مَا جَاءَهُمْ مِنْكَ، حَقِيقٌ بِأَنْ تَخَافَ عَلَى نَفْسِكَ، وَتَتَّبِعَ مَا تَرْجُو النِّجَاةَ بِاتِّبَاعِهِ؛ فَإِنَّ اللَّهَ تَعَالَى يَقُولُ فِي كِتَابِهِ: ﴿وَالسَّيِّئُونَ الْأَوَّلُونَ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ﴾ [الآية: التوبة: ١٠٠]. وَقَالَ تَعَالَى: ﴿فَبَشِّرْ عِبَادَ الَّذِينَ يَسْتَمِعُونَ الْقَوْلَ فَيَتَّبِعُونَ أَحْسَنَهُ﴾ [الآية: الزمر: ١٨]؛ فَإِنَّمَا النَّاسُ تَبَعَ لِأَهْلِ الْمَدِينَةِ، إِلَيْهَا كَانَتِ الْهَجْرَةُ، وَبِهَا نَزَلَ الْقُرْآنُ، وَأَجَلَ الْحَلَالُ وَحُرِّمَ الْحَرَامُ؛ إِذْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بَيْنَ أَظْهُرِهِمْ، يَحْضُرُونَ الْوَحْيَ وَالتَّنْزِيلَ، وَيَأْمُرُهُمْ فَيَطِيعُونَهُ، وَيَسُنُّ لَهُمْ فَيَتَّبِعُونَهُ، حَتَّى تَوَفَّاهُ اللَّهُ، وَاخْتَارَ لَهُ مَا

(١) أوردتها القاضي عياض في ترتيب المدارك: (١/٤١ - ٤٤)، وانظرها في: سير أعلام النبلاء: (٨/٩٠)، والديباج المذهب؛ ص: (٧٥).

عندهُ؛ صلوات الله عليه ورحمته وبركاته.

ثم قام من بعده أتبع الناس له من أمته ممن ولي الأمر من بعده، فما نزل بهم مما علموا أنفذوه، وما لم يكن عندهم فيه علم سألوا عنه، ثم أخذوا بأقوى ما وجدوا في ذلك في اجتهدهم وحدثه عهدهم، وإن خالفهم مخالفاً، أو قال امرؤ: غيره أقوى منه أو أولى؛ ترك قوله وعمل بغيره.

ثم كان التابعون من بعدهم يسلكون تلك السبل ويتبعون تلك السنن.

فإذا كان الأمر بالمدينة ظاهراً معمولاً به، لم أر لأحد خلافة، للذي في أيديهم من تلك الوراثة التي لا يجوز لأحد انتحالها ولا ادعاؤها، ولو ذهب أهل الأمصار يقولون: هذا العمل ببلدنا، وهذا الذي مضى عليه من مضى منا؛ لم يكونوا من ذلك على ثقة، ولم يكن لهم من ذلك الذي جاز لهم.

فانظر - رحمك الله - فيما كتبت إليك فيه لنفسك، واعلم أنني أرجو ألا يكون دعائي إلى ما كتبت به إليك إلا النصيحة لله تعالى وحده، والنظر لك والضن بك، فأنزل كتابي منك منزلة، فإنك إن فعلت تعلم أنني لم ألك نصحاً.

وفقنا الله وإياك لطاعته وطاعة رسوله ﷺ في كل أمر وعلى كل حال، والسلام عليك ورحمة الله^(١).

رسالته إلى عبد الله بن عبد العزيز العمرى الفقيه الزاهد رَحِمَهُ اللهُ:

قال الحافظ ابن عبد البر في «التمهيد»^(٢): «هذا كتبه من حفظي،

(١) وانظر ردّ اللَّيْث بن سَعْدٍ على رسالة الإمام مالك بن أنس في: إعلام الموقعين: (١٠٠ - ٩٤/٣).

(٢) (١٨٥/٧) طبعة دار قرطبة، وانظر: الاستذكار: (١٤٦/٥)، سير أعلام النبلاء: (١١٤/٨)، تاريخ الإسلام للذهبي: (٧١٩/٤).

وغاب عني أصلي: إنَّ عبد الله العمرِّيَّ العابد كَتَبَ إلى مالك يحضُّه على الانفراد والعمل، وتركِ مجالسة الناس في العلم وغيره.

فكتب إليه مالكٌ رَحِمَهُ اللهُ: «إنَّ الله قَسَمَ الأعمالَ كما قَسَمَ الأرزاقَ؛ فَرُبَّ رجلٍ فتح له في الصَّلاة، ولم يفتح له في الصَّوم، وآخِرُ فتح له في الصَّدقة ولم يفتح له في الصَّوم، وآخِرُ فتح له في الجِهَاد؛ فَنَشَرُ العِلْمَ مِنْ أَفْضَلِ أَعْمَالِ الْبِرِّ، وَقَدْ رَضِيتُ بما فُتِحَ لي فيه، وما أَظُنُّ ما أنا فيه بِدُونِ ما أَنْتَ فيه، وأرجو أن يكونَ كِلانا على خَيْرٍ وبرٍّ».

وعلق الذهبي على جواب الإمام مالك: «قلت: ما أحسنَ ما جابَ العُمريُّ! واحتج عليه بسابق مشيئة الله في عبادته، ولم يفضل طريقته في العلم على طريقة العُمريِّ في التَّأله والزهد».



المبحث الرابع عشر

من الأقوال الحكيمة للإمام مالك

أكرم الله تعالى مالكا رَحِمَهُ اللهُ بتجليات في أقواله؛ تتراءى منها الحكمة وصوت العقل، وذلك في الحقيقة كثيرٌ مبارك، وقد اخترت من أقواله نبذاً تدلُّ على الموفور الحكيم من كلامه، وهذه بعضها:

عن عبد الله بن بكير قال: سمعت مالكا يقول: «ما جلستُ إلى عالم فرجعتُ من مجلسه حتى أحفظُ كلَّ حديثٍ سمعته منه، ولا رجعتُ إلى مجلسه حتى أعامل الله بكلِّ حديثٍ سمعته منه»^(١).

وعن ابن وهب قال: سمعت مالكا يقول: «اعلم أنَّه فسادٌ عظيمٌ أن يتكلَّم الإنسان بكلِّ ما يسمع»^(٢).

وقال لتلميذه ابن وهب أيضاً: «العلم ينقص ولا يزيد، ولم يزل العلم ينقص بعد الأنبياء والكتب»^(٣).

وسأله ابنُ أخته إسماعيلُ بن أبي أُويس عن مسألة؛ فقال له: «قَرِّ (فعلٌ أمرٌ من القرار والانتظار)، ثم تَوَضَّأْ، ثم جَلَسْ على السَّرِيرِ، ثم قال: «لا حول ولا قوة إلا بالله»، وكان لا يُفتي حتى يقولها»^(٤).

(١) إتحاف السالك لابن ناصر الدين؛ ص: (١٠٧).

(٢) الجامع لابن أبي زيد القيرواني؛ فقرة: (٦٤)، سير أعلام النبلاء: (٦٦/٨).

(٣) سير أعلام النبلاء: (٦٥/٨)، تذكرة الحفاظ: (٢١١/١).

(٤) سير أعلام النبلاء: (٦٦/٨).

وقال رَحِمَهُ اللهُ: «الدُّنُوُّ مِنَ الْبَاطِلِ هَلَكَةٌ، وَالْقَوْلُ بِالْبَاطِلِ بُعْدٌ عَنِ الْحَقِّ، وَلَا خَيْرَ فِي شَيْءٍ وَإِنْ كَثُرَ مِنَ الدُّنْيَا بِفْسَادِ دِينِ الْمَرْءِ وَمَرْوَعَتِهِ»^(١).

وقال: «قَلَّمَا كَانَ رَجُلٌ صَادِقًا لَيْسَ بِكَاذِبٍ؛ إِلَّا مُتَّعَ بِعَقْلِهِ، وَلَمْ يَصِبْهُ مَا يَصِيبُ غَيْرَهُ مِنَ الْهَرَمِ وَالْخَرَفِ»^(٢).

وقال لِمُطَرِّفٍ: «مَا يَقُولُ النَّاسُ فِيَّ؟» قلت: أَمَّا الصَّدِيقُ فَيُثْنِي، وَأَمَّا الْعَدُوُّ فَيَقَعُ؛ فَقَالَ: «مَا زَالَ النَّاسُ كَذَلِكَ، وَلَكِنْ نَعُوذُ بِاللَّهِ مِنْ تَتَابُعِ الْأَلْسِنَةِ كُلِّهَا»^(٣).

وقال رَحِمَهُ اللهُ: «مَا تَعَلَّمْتُ الْعِلْمَ إِلَّا لِنَفْسِي، وَمَا تَعَلَّمْتُ لِيَحْتَاجَ النَّاسُ إِلَيَّ، وَكَذَلِكَ كَانَ النَّاسُ»^(٤).

وقال رَحِمَهُ اللهُ: «أَدْرَكْتُ بِهَذَا الْبَلَدِ مَشِيخَةً لَهُمْ فَضْلٌ وَصَلَاحٌ يَحْدِثُونَ؛ مَا سَمِعْتُ مِنْ أَحَدٍ مِنْهُمْ شَيْئًا»؛ قِيلَ: لِمَ يَا أَبَا عَبْدِ اللَّهِ؟ قَالَ: «لَمْ يَكُونُوا يَعْرِفُونَ مَا يَحْدِثُونَ»^(٥).

وقال رَحِمَهُ اللهُ: «إِنَّ هَذَا الْعِلْمَ دِينٌ؛ فَانْظُرُوا عَمَّنْ تَأْخُذُونَ دِينَكُمْ، لَقَدْ أَدْرَكْتُ سَبْعِينَ عِنْدَ هَذِهِ الْأَسَاطِينِ - وَأَشَارَ إِلَى مَسْجِدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ - يَقُولُونَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ؛ فَمَا أَخَذْتُ عَنْهُمْ شَيْئًا، وَإِنْ أَحَدَهُمْ لَوْ أُؤْتِمِنَ عَلَى بَيْتِ مَالٍ لَكَانَ بِهِ أَمِينًا؛ إِلَّا أَنَّهُمْ لَمْ يَكُونُوا مِنْ أَهْلِ هَذَا الشَّانِ»^(٦).

(١) تذكرة الحفاظ: (١/٢١١).

(٢) الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع للخطيب البغدادي: (٣/١٧١).

(٣) تذكرة الحفاظ: (١/٢١٢).

(٤) سير أعلام النبلاء: (٨/٦٦).

(٥) الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع للخطيب البغدادي: (١/١٨٩).

(٦) سير أعلام النبلاء: (٥/٣٤٣).

وقال رَحِمَهُ اللهُ: «جُنَّةُ الْعَالَمِ: لَا أَدْرِي؛ إِذَا أَغْفَلَهَا أُصِيبَتْ مَقَاتِلُهُ»^(١).

وقال رَحِمَهُ اللهُ: «الْجِدَالُ فِي الدِّينِ يُنْشِئُ الْمَرَاءَ، وَيَذْهَبُ بِنُورِ الْعِلْمِ مِنَ الْقَلْبِ، وَيُقْسِي، وَيُورِثُ الضُّغْنَ»^(٢).

وقال رَحِمَهُ اللهُ: «الْعِلْمُ حَيْثُ شَاءَ اللَّهُ جَعَلَهُ، لَيْسَ هُوَ بِكَثْرَةِ الرِّوَايَةِ»^(٣).

وقال رَحِمَهُ اللهُ: «حَقٌّ عَلَى مَنْ طَلَبَ الْعِلْمَ أَنْ يَكُونَ لَهُ وَقَارٌ، وَسَكِينَةٌ، وَخَشْيَةٌ، وَالْعِلْمُ حَسَنٌ لِمَنْ رُزِقَ خَيْرَهُ، وَهُوَ قَسَمٌ مِنَ اللَّهِ تَعَالَى، فَلَا تَمَكِّنِ النَّاسَ مِنْ نَفْسِكَ؛ فَإِنَّ مِنْ سَعَادَةِ الْمَرْءِ أَنْ يُوفَّقَ لِلْخَيْرِ، وَإِنْ مِنْ شِقْوَةِ الْمَرْءِ أَلَّا يَزَالَ يُخْطِئُ، وَذُلٌّ وَإِهَانَةٌ لِلْعِلْمِ أَنْ يَتَكَلَّمَ الرَّجُلُ بِالْعِلْمِ عِنْدَ مَنْ لَا يُطِيعُهُ»^(٤).

وقال: «كَانَ الرَّجُلُ يَخْتَلِفُ إِلَى الرَّجُلِ ثَلَاثِينَ سَنَةً يَتَعَلَّمُ مِنْهُ»^(٥).

وقال: «لَيْسَ هَذَا الْجَدَلُ مِنَ الدِّينِ بِشَيْءٍ»^(٦).

وقال: «لَا يُؤْخَذُ الْعِلْمُ عَنْ أَرْبَعَةٍ: سَفِيهِ يَعْلَنُ السَّفَهَ وَإِنْ كَانَ أَرَوَى النَّاسَ، وَصَاحِبِ بَدْعَةٍ يَدْعُو إِلَى هَوَاهُ، وَمَنْ يَكْذِبُ فِي حَدِيثِ النَّاسِ، وَإِنْ كُنْتُ لَا أَتَّهِمُهُ فِي الْحَدِيثِ، وَصَالِحٍ عَابِدٍ فَاضِلٍ إِذَا كَانَ لَا يَحْفَظُ مَا يَحْدُثُ بِهِ»^(٧).

(١) الانتقاء؛ ص: (٣٧)، سير أعلام النبلاء: (٧٧/٨).

(٢) الجامع لابن أبي زيد القيرواني؛ فقرة: (٢٢)، ترتيب المدارك: (١٧٠/١)، سير أعلام النبلاء: (١٠٢/٨).

(٣) سير أعلام النبلاء: (١٠٨/٨).

(٤) المصدر السابق: (١٠٨/٨).

(٥) سير أعلام النبلاء: (١٠٨/٨).

(٦) الجامع لابن أبي زيد القيرواني؛ فقرة: (٢٢)، سير أعلام النبلاء: (٦٧/٨).

(٧) الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع للخطيب البغدادي: (١٨٩/١)، سير أعلام النبلاء: (٦٧/٨).

وعن ابن وهب قال: قيل لمالك: ما تقول في طلب العلم؟ قال: «حَسَنٌ جميلٌ، لكن انظر الذي يلزمك من حين تصبح إلى أن تمسي؛ فالزَّمُّه»^(١).

وقال مالك رَحِمَهُ اللهُ: «سَنَ رسول الله ﷺ وولاية الأمر بعده سُنَنًا: الأخذُ بها اتِّباعٌ لكتاب الله، واستكمالٌ لطاعة الله، وقوَّةٌ على دين الله، ليس لأحدٍ تغييرها، ولا تبديلها، ولا النَّظر في شيءٍ خالفها، مَنْ اهتدى بها فهو مهتد، وَمَنْ استنصر بها فهو منصورٌ، وَمَنْ تركها اتَّبَعَ غير سبيل المؤمنين، وولَّاه الله ما تولَّى، وأضلَّاه جهنَّم وساءت مصيرًا»^(٢).

وقال رَحِمَهُ اللهُ: «أَكَلَمَّا جاءنا رجلٌ أَجْدَلُ من رجلٍ! تركنا ما نزل به جبريلُ على محمد ﷺ لِجَدَلِهِ»!!^(٣).

وقال أيضًا رَحِمَهُ اللهُ: «بَلَّغَنِي أَنَّهُ ما زهد أحدٌ في الدُّنيا واتَّقَى، إِلَّا نَطَقَ بالحكمة»^(٤).

وقال رَحِمَهُ اللهُ: «إِنَّ الرَّجُلَ إذا ذهب يمدح نفسه؛ ذَهَبَ بهاؤُهُ»^(٥).

وقال الشافعي رَحِمَهُ اللهُ: كان مالكٌ إذا جاءه بعض أهل الأهواء، قال: «أَمَّا إِنِّي على بَيِّنَةٍ من ديني، وَأَمَّا أَنْتَ فشاكٌّ، اذهب إلى شاكٍّ مثلك فخاصمه»^(٦).

وعن جعفر بن عبد الله قال: كنَّا عند مالك، فجاءه رجلٌ، فقال:

(١) حلية الأولياء: (٣١٩/٦)، سير أعلام النبلاء: (٩٧/٨).

(٢) حلية الأولياء: (٣٢٤/٦).

(٣) حلية الأولياء: (٣٢٤/٦)، سير أعلام النبلاء: (٩٩/٨).

(٤) سير أعلام النبلاء: (١٠٩/٨).

(٥) المصدر السابق: (١٠٩/٨).

(٦) حلية الأولياء: (٣٢٤/٦)، سير أعلام النبلاء: (٩٩/٨).

يا أبا عبد الله ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾ ﴿طه: ٥﴾، كيف استوى؟ فما وَجَدَ مالِكٌ من شيءٍ ما وَجَدَ مِنْ مَسْأَلَتِهِ، فنظر إلى الأرض، وجعل ينكت بعود في يده، حتى علاه الرَّحْضَاءُ، ثم رفع رأسه، ورَمَى بِالْعُودِ، وقال: «الكيف منه غير معقول، والاستواء منه غير مجهول، والإيمان به واجب، والسؤال عنه بدعة، وأظنك صاحب بدعة، وأمر به فأخرج»^(١).



(١) حلية الأولياء: (٦/ ٣٢٥ - ٣٢٦)، سير أعلام النبلاء: (٨/ ١٠٠).

المبحث الخامس عشر

محنة الإمام مالك

تعرّض الإمام مالكٌ رَحِمَهُ اللهُ لَمَحْنَةٍ عَظِيمَةٍ، أَرَادَ اللهُ لَهَا أَنْ تَكُونَ رَافِدًا جَدِيدًا لِمَكَانَتِهِ وَعَظِيمٍ مَنَزَلَتِهِ، وَأَكْثَرُ الرِّوَاةِ عَلَى أَنَّهَا نَزَلَتْ بِهِ فِي وَلايَةِ أَبِي جَعْفَرٍ الْمَنصُورِ، ثَانِي الْخُلَفَاءِ الْعَبَّاسِيِّينَ عَامَ (١٤٦هـ).

وَلَعَلَّ سَبَبَ تِلْكَ الْمَحْنَةِ: فَتْيَاهُ بِعَدَمِ إِجَازَةِ طَلَاقِ الْمُكْرَهِ؛ إِذْ كَانَ بَعْضُ وُلاةِ بَنِي الْعَبَّاسِ يَأْمُرُ بِذَلِكَ تَوَثُّقًا لِأَمْرِ الْبَيْعَةِ، وَقَدْ كَانَ بَعْضُ الْخَارِجِينَ يَدَّعُونَ أَنَّ لَا بَيْعَةَ فِي أَعْنَاقِهِمْ لِأَحَدٍ؛ إِذْ قَدْ أَخَذَتِ الْبَيْعَةُ مِنْهُمْ كَرَاهًا.

وَكَانَ مَالِكٌ فِي هَذَا الظَّرْفِ يَحَدِّثُ بِقَوْلِهِ رَحِمَهُ اللهُ: «لَيْسَ عَلَى مُسْتَكْرَهٍ يَمِينٌ»^(١)، فَنُهِيَ عَنْ ذَلِكَ؛ فَلَمْ يَفْعَلْ؛ فَجُرِّدَ، وَضُرِبَ بِالسَّيَاطِ كَثِيرًا، وَكَانَ يَقُولُ حِينَ ضُرِبَ: «اللَّهُمَّ اغْفِرْ لَهُمْ فَإِنَّهُمْ لَا يَعْلَمُونَ»، وَجُبِدَتْ يَدُهُ حَتَّى انْخَلَعَتْ مِنْ كَتِفِهِ، حَتَّى مَا كَانَ يَقْدِرُ عَلَى رَفْعِهَا، وَلَا أَنْ يُسَوِّيَ بِهَا رِداءَهُ، ثُمَّ حُلِقَ رَأْسُهُ، وَحُمِلَ عَلَى بَعِيرٍ، وَقِيلَ لَهُ: نَادِ عَلَى نَفْسِكَ؛ فَقَالَ: أَلَا مَنْ عَرَفَنِي فَقَدْ عَرَفَنِي، وَمَنْ لَمْ يَعْرِفَنِي، فَأَنَا مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ، أَقُولُ: «طَلَاقُ الْمُكْرَهِ لَيْسَ بِشَيْءٍ»، وَكَانَ يَعِزِّي نَفْسَهُ فَيَقُولُ: «ضُرِبْتُ فِيمَا ضُرِبَ فِيهِ مُحَمَّدُ بْنُ الْمُنْكَدَرِ وَرَبِيعَةُ وَابْنُ الْمُسَيَّبِ»^(٢)، وَيَذْكُرُ قَوْلَ

(١) سير أعلام النبلاء: (٩٨/٨).

(٢) المصدر السابق: (٩٨/٨).

عمر بن عبد العزيز: «ما أَغْبَطُ أَحَدًا لَمْ يُصِبْهُ فِي هَذَا الْأَمْرِ أَدَى»^(١).
قال الليث رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «إِنِّي لأَرْجُو أَنْ يَرْفَعَ اللَّهُ مَالِكًا بِكُلِّ سَوْطٍ دَرَجَةً فِي الْجَنَّةِ»^(٢).

ومع كل ما أصابه، فإنه مَشَى بعد ذلك على طريقته في العلم والتدريس والتَّصِيحَة، لا يَحْرُضُ على فتنَةٍ، ولا يدعو إليها، وكما قال الجَيَّانِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «... فوالله ما زال مالكٌ بعد ذلك الضَّرْبِ في رَفْعَةٍ مِنَ النَّاسِ وَعُلُوٍّ وَإِعْظَامٍ، حَتَّى كَأَنَّمَا كَانَتْ تِلْكَ الْأَسْوَاطُ حَلِيًّا حُلِيًّا بِهَا»^(٣).

وها هو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَرُوي لنا ما كان بينه وبين المنصور بعد تَوَلَّى المحنة وإدبارها: «لَمَّا دَخَلْتُ عَلَى أَبِي جَعْفَرٍ، وَقَدْ عَهْدَ إِلَيَّ أَنْ آتِيَهُ بِالْمَوْسَمِ، قَالَ لِي: وَاللَّهِ الَّذِي لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ، مَا أَرَدْتُ الَّذِي كَانَ وَلَا عِلْمَتُهُ، وَإِنَّهُ لَا يَزَالُ أَهْلُ الْحَرَمِينَ بِخَيْرٍ مَا كُنْتُ بَيْنَ أَظْهُرِهِمْ، وَإِنِّي إِخَالُكَ أَمَانًا لَهُمْ مِنْ عَذَابِ اللَّهِ، وَلَقَدْ رَفَعَ اللَّهُ بِكَ عَنْهُمْ سَطْوَةً عَظِيمَةً؛ فَإِنَّهُمْ أَسْرَعَ النَّاسَ لِلْفِتَنِ، وَقَدْ أَمَرْتُ بَعْدَ اللَّهِ أَنْ يُؤْتَى بِهِ مِنَ الْمَدِينَةِ إِلَى الْعِرَاقِ، وَأَمَرْتُ بِحَبْسِهِ وَالْإِبْلَاحِ فِي امْتِهَانِهِ؛ فَقُلْتُ: عَافَى اللَّهُ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ وَأَكْرَمَ مَثْوَاهُ، وَنَزَّهْتُهُ مِنْ أَمْرِي، وَقُلْتُ لَهُ: «قَدْ عَفَوْتُ عَنْهُ لِقَرَابَتِهِ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَقَرَابَتِهِ مِنْكَ»؛ فَقَالَ لِي: عَافَا اللَّهُ عَنْكَ وَوَصَّلَكَ»^(٤).

قال الإمام الذهبي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «هَذَا ثَمَرَةُ الْمَحْنَةِ الْمَحْمُودَةِ، أَنَّهَا تَرْفَعُ الْعَبْدَ عِنْدَ الْمُؤْمِنِينَ، وَبِكُلِّ حَالٍ فَهِيَ بِمَا كَسَبَتْ أَيْدِينَا، وَيَعْفُو اللَّهُ عَنْ كَثِيرٍ، «وَمَنْ يُرِدِ اللَّهُ بِهِ خَيْرًا يُصِيبْ مِنْهُ»^(٥)، وَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «كُلُّ قَضَاءٍ

(١) نفسه: (٩٨/٨).

(٢) ترتيب المدارك: (١٢٩/١).

(٣) ترتيب المدارك: (١٢٩/١).

(٤) ترتيب المدارك: (١٢٩/١).

(٥) أخرجه البخاري: (٩٤/١٠) في أول كتاب المرضى من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وأكثر العلماء ضبطوا الصاد بالكسر، والفاعل هو الله، قال أبو عبيد الهروي: «معناه: يبتليه بالمصائب ليشبه عليها».

المؤمن خير له»^(١)، وقال الله تعالى: ﴿وَلَنَبْلُوَنَّكُمْ حَتَّى نَعْلَمَ الْمُجَاهِدِينَ مِنْكُمْ وَالصَّادِقِينَ﴾ [محمد: ٣١]، وأنزل تعالى في وقعة أحد قوله: ﴿أَوَلَمَّْا أَصَبْتَكُمْ مُصِيبَةً قَدْ أَصَبْتُمْ مِثْلَهَا قُلْتُمْ أَنَّى هَذَا قُلْ هُوَ مِنْ عِنْدِ أَنْفُسِكُمْ﴾ [آل عمران: ١٦٥]، وقال: ﴿وَمَا أَصَابَكُمْ مِنْ مُصِيبَةٍ فِيمَا كَسَبَتْ أَيْدِيكُمْ وَيَعْفُوا عَنْ كَثِيرٍ﴾ [الشورى: ٣٠]؛ فالمؤمن إذا امتحن؛ صبر واتعظ واستغفر، ولم يتشاغل بدم من انتقم منه؛ فالله حكيم مقسط، ثم يحمده الله على سلامة دينه، ويعلم أن عقوبة الدنيا أهون وخير له»^(٢).



(١) قطعة من حديث أخرجه أحمد في مسنده: (٢٤/٥) من حديث أنس بن مالك رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «عجبا للمؤمن لا يقضي الله له شيئا إلا كان خيرا له».

(٢) سير أعلام النبلاء: (٨١/٨).

المبحث السادس عشر

وفاة الإمام مالك رَحِمَهُ اللَّهُ

زَخَرَتْ أَيَّامُ مَالِكٍ رَحِمَهُ اللَّهُ بِالْخَيْرَاتِ وَالطَّاعَاتِ، وَكَانَ مَضْرِبَ الْمَثَلِ فِي الْعِلْمِ وَالْإِتْقَانِ، وَتَمَامِ الْمَرْوَةِ، وَنَهَايَةِ الْعَقْلِ، وَوُفْرَةِ الْحُرْمَةِ؛ حَتَّى أَظَلَّتِ النَّاسَ لِحَظَاتٍ فَرَّاقَهُ هَذِهِ الدُّنْيَا إِلَى رَبِّ رَحِيمٍ كَرِيمٍ.

عَنْ بَكْرِ بْنِ سَلِيمٍ الصَّوَّافِ قَالَ: دَخَلْنَا عَلَى مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ فِي الْعِشِيِّ الَّتِي قُبِضَ فِيهَا؛ فَقُلْنَا: يَا أَبَا عَبْدِ اللَّهِ كَيْفَ تَجِدُكَ؟ قَالَ: مَا أَدْرِي مَا أَقُولُ؛ إِلَّا أَنْكُمْ سَتُعَايِنُونَ غَدًا مِنْ عَفْوِ اللَّهِ مَا لَمْ يَكُنْ لَكُمْ فِي حِسَابِ. ثُمَّ مَا بَرَحْنَا حَتَّى غَمَضَناه^(١).

وَقَالَ ابْنُ أُخْتِهِ إِسْمَاعِيلُ بْنُ أَبِي أُوَيْسٍ: مَرِضَ مَالِكٌ، فَسَأَلْتُ بَعْضَ أَهْلِنَا عَمَّا قَالَ عِنْدَ الْمَوْتِ، قَالُوا: تَشْهَدُ، ثُمَّ قَالَ: ﴿لِلَّهِ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ﴾ [الروم: ٤]، وَتُوفِّيَ صَبِيحَةَ أَرْبَعِ عَشْرَةَ مِنْ رَبِيعِ الْأَوَّلِ سَنَةَ تِسْعٍ وَسَبْعِينَ وَمِئَةً، فَصَلَّى عَلَيْهِ الْأَمِيرُ عَبْدِ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ الْهَاشِمِيِّ.

قَالَ الْقَاضِي عِيَّاضُ رَحِمَهُ اللَّهُ: «الصَّحِيحُ: وَفَاتَهُ فِي رَبِيعِ الْأَوَّلِ يَوْمَ الْأَحَدِ لَتَمَامِ اثْنِينَ وَعِشْرِينَ يَوْمًا مِنْ مَرَضِهِ»^(٢).

وَأَوْصَى مَالِكُ رَحِمَهُ اللَّهُ أَنْ يَكْفَنَ فِي ثِيَابٍ بَيْضٍ، وَأَنْ يُصَلَّى عَلَيْهِ فِي

(١) ترتيب المدارك: (١/ ١٣٠).

(٢) ترتيب المدارك: (١/ ٢٣٧).

موضع الجنائز^(١).

قال أسد بن موسى رَحِمَهُ اللهُ: رأيتُ مالكا بعد موته، وعليه طويلة، وثيابٌ خضرٌ، وهو على ناقَةٍ يطير بين السماء والأرض؛ فقلت: يا أبا عبد الله، أليس قد مُتَّ؟ قال: بلى! فقلت: فإلام صرْتَ؟ فقال: «قَدِمْتُ على ربي وكَلَمَني كفاحًا، وقال: سَلْني أُعْطِكَ، وتَمَنَّ عليَّ أَرْضِكَ»^(٢).

وقد ذكر القاضي عياضُ اختلافَ الناس في سنِّه يوم مات؛ ف قيل: إنَّ عمره خمسٌ وثمانون سنة، وقيل: أربعٌ وثمانون سنة، وقيل: سبعٌ وثمانون سنة، وقال أبو مصعب: ستٌ وثمانون سنة، وقال القعنبي: تسعٌ وثمانون سنة، وعن عبد الرحمن بن القاسم، قال: عاش سبعا وثمانين سنة، وصَوَّبَ القاضي عياض أنَّ عُمُرَه: ستٌ وثمانون^(٣).

ودُفِنَ بالبقيع اتِّفَاقًا.

عن سعيد بن عبد الجبار قال: كنَّا عند سفيان بن عيينة؛ فأتاه نَعِيُّ مالك رَحِمَهُ اللهُ؛ فقال: «مات - والله - سيِّدُ المسلمين»^(٤).

وجاء نَعِيُّ مالك إلى حماد بن زيد، فبكى حتى جعل يمسح عينيه، وقال: «يرحم الله مالكا؛ لقد كان من الإسلام بمكان»^(٥).

ومما قيل في رثاء الإمام مالك: ما قاله فيه أبو محمَّد السَّراج [من الطويل]:

سَقَى جَدَثًا ضَمَّ البقيعُ لمالكٍ مِنْ الْمُزْنِ مِرْعَادُ السَّحَابِ مِبْرَاقُ
إِمَامٌ مُوطَّاهُ الَّذِي طَبَّقَتْ بِهِ أَقَالِيمُ فِي الدُّنْيَا فِسَاحُ وَأَفَاقُ

(١) سير أعلام النبلاء: (١٣١/٨). (٢) ترتيب المدارك: (٢٣٩/١).

(٣) المرجع السابق: (١١١/١). (٤) ترتيب المدارك: (١١١/١).

(٥) انظر: التمهيد: (٦٤/١)، والإرشاد: (٢٨٤/١)، والكمال: (١٧٨/١).

لَهُ حَذَرٌ مِّنْ أَنْ يُضَامَ وَإِشْفَاقٌ
فَلِلْكَلِّ مِنْهُ حِينَ يَرْوِيهِ إِطْرَاقٌ
بِهِمْ إِنَّهُمْ إِنْ أَنْتَ سَاءَلْتَ حُذَّاقُ
كَفَاهُ إِلَّا إِنَّ السَّعَادَةَ أَرْزَاقُ

أَقَامَ بِهِ شَرَعَ النَّبِيِّ مُحَمَّد
لَهُ سَنَدٌ عَالٍ صَحِيحٌ وَهَيْبَةٌ
وَأَصْحَابُ صِدْقٍ كُلُّهُمْ عَلَمٌ فَسَلُ
وَلَوْ لَوْ يَكُنْ إِلَّا ابْنُ إِدْرِيسَ وَحَدَهُ



المبحث السابع عشر

من أشهر شيوخ الإمام مالك

اشتهر مالك رَحِمَهُ اللهُ بشدة انتقائه لشيوخه؛ حتى إنه ودَعَ منهم جماعاتٍ عَرَفُوا بِالزَّهْدِ وَالْعِبَادَةِ وَالصَّلَاحِ، ولم تكن لهم عنايةٌ بالحديث، ولا هَمٌّ في طلبه ومعرفته على وجهه، ولذلك عكف مالكٌ على أبواب الموثوقين ديانةً وعلمًا، وما كان يأخذ الحديث إلا عن الكُمل المتقنين.

ومن أشهر شيوخه في الرواية والفقه:

١ - نافع: الإمام المفتي الثَّبت؛ أبو عبد الله القرشيَّ العدويَّ العمريَّ مولاهم، مولى ابن عمر وراويته (ت ١١٧) (١).

٢ - الزَّهْرِيَّ: محمد بن مسلم بن عبيد الله بن عبد الله بن شهاب بن عبد الله، أبو بكر القرشيَّ الزَّهْرِيَّ المدنيَّ، الإمام العَلَم، حافظُ زمانه (ت ١٢٥) (٢).

٣ - محمد بن المنكدر بن عبد الله؛ أبو عبد الله القرشيَّ التيميَّ

(١) انظر ترجمته في: التاريخ الكبير: (٨/٨٤)، التاريخ الصغير: (٢/٥٩)، الجرح والتعديل: (٨/٤٥١)، سير أعلام النبلاء: (٥/٩٥)، تذكرة الحفاظ: (١/٩٩)، العبر: (١/١٤٧)، البداية والنهاية: (٩/٣١٩)، تهذيب التهذيب: (١٠/٤١٢).

(٢) انظر ترجمته في: التاريخ الكبير: (١/٢٢٠)، التاريخ الصغير: (١/٣٢٠)، الجرح والتعديل: (٨/٧١)، حلية الأولياء: (٣/٣٦٠ - ٣٨١)، تذكرة الحفاظ: (١/١٠٨)، سير أعلام النبلاء: (٥/٣٢٦)، تهذيب التهذيب: (٩/٤٤٥).

المدني، الإمام الحافظ القدوة شيخ الإسلام (ت ١٣٠) (١).

٤ - يحيى بن سعيد بن قيس بن عمرو؛ أبو سعيد الأنصاري الخزرجي النجاري المدني القاضي؛ الإمام العلامة المجود، عالم المدينة في زمانه، وتلميذ الفقهاء السبعة (ت ١٤٣) (٢).

٥ - ربيعة بن أبي عبد الرحمن فروخ؛ الإمام مفتي المدينة، وعالم وقته، أبو عثمان، ويقال: أبو عبد الرحمن القرشي التيمي مولاهم، المشهور بريعة الرأي، من موالى آل المنكر (ت ١٣٦) (٣).

٦ - عبد الله بن دينار؛ الإمام المحدث الحجة؛ أبو عبد الرحمن العدوي العمري مولاهم المدني (ت ١٢٧هـ) (٤).

٧ - سعيد المقبري؛ الإمام المحدث الثقة؛ أبو سعد سعيد بن أبي سعيد كيسان الليثي مولاهم المدني المقبري، كان يسكن بمقبرة البقيع

(١) انظر ترجمته في: التاريخ الكبير: (٢١٩/١)، التاريخ الصغير: (٢٨٧/١)، الجرح والتعديل: (٩٧/٨)، حلية الأولياء: (١٤٦/٣)، سير أعلام النبلاء: (٣٥٣/٥)، تاريخ الإسلام: (١٥٥/٥)، تذكرة الحفاظ: (١٢٧/١)، تهذيب التهذيب: (٤٧٣/٩).

(٢) انظر ترجمته في: التاريخ الكبير: (٢٧٥/٨)، الجرح والتعديل: (١٤٧/٩)، سير أعلام النبلاء: (٤٦٨/٥)، تاريخ الإسلام: (١٤٩/٦)، تهذيب التهذيب: (٢٢١/١١)، طبقات الحفاظ؛ ص: (٥٧).

(٣) انظر ترجمته في: الثقات: (٦٥/٣)، تاريخ بغداد: (٤٢٠/٨)، صفوة الصفوة: (٨٣/٢)، وفيات الأعيان: (٢٨٨/٢)، سير أعلام النبلاء: (٨٩/٦)، تذكرة الحفاظ: (١٥٧/١)، ميزان الاعتدال: (٤٤/٢)، العبر: (١٨٣/١)، تهذيب التهذيب: (٢٥٨/٢).

(٤) انظر ترجمته في: التاريخ الصغير: (٣١/٢)، الجرح والتعديل: (٤٦/٥)، سير أعلام النبلاء: (٢٥٣/٥)، تاريخ الإسلام: (٢٦٥/٥)، تذكرة الحفاظ: (١٢٦/١)، ميزان الاعتدال: (٤١٧/٢)، تهذيب التهذيب: (٢٠١/٥)، طبقات الحفاظ؛ ص: (٥٠)، شذرات الذهب: (١٧٣/١).

(ت ١٢٥هـ) ^(١).

٨ - أبو الزناد؛ الإمام الفقيه الحافظ المفتي؛ أبو عبد الرحمن عبد الله بن ذكوان القرشي المدني (ت ١٣٠هـ) ^(٢).

٩ - هشام بن عروة بن الزبير بن العوام؛ الإمام الثقة شيخ الإسلام، أبو المنذر القرشي الأسدي المدني (ت ١٤٦هـ) ^(٣).

١٠ - عبد الله بن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم؛ الإمام الحافظ؛ أبو محمد الأنصاري (ت ١٣٥هـ) ^(٤).



(١) انظر ترجمته في: التاريخ الكبير: (٤٧٤/٣)، التاريخ الصغير: (٢٨٢/١)، الجرح والتعديل: (٥٧/٤)، سير أعلام النبلاء: (٢١٦/٥)، تاريخ الإسلام: (٨٠/٥)، تذكرة الحفاظ: (١١٦/١)، ميزان الاعتدال: (١٣٩/٢)، تهذيب التهذيب: (٣٨/٤)، شذرات الذهب: (١٦٣/١).

(٢) انظر ترجمته في: التاريخ الكبير: (٨٣/٥)، التاريخ الصغير: (٢٧/٢)، الجرح والتعديل: (٤٩/٥)، سير أعلام النبلاء: (٤٤٥/٥)، تاريخ الإسلام: (٢٦٥/٥)، ميزان الاعتدال: (٤١٨/٢)، تهذيب التهذيب: (٢٠٣/٥)، شذرات الذهب: (١٨٢/١).

(٣) انظر ترجمته في: التاريخ الكبير: (١٩٣/٤)، التاريخ الصغير: (٨٣/٢)، الثقات: (٢٨٠/٣)، تاريخ بغداد: (٤٧/١٤)، الكامل في التاريخ: (٣٦٠/٤)، وفيات الأعيان: (٥٨٠/٦)، سير أعلام النبلاء: (٣٤/٦)، تاريخ الإسلام: (١٤٥/٦)، تذكرة الحفاظ: (١٤٤/١)، ميزان الاعتدال: (٣٠١/٤)، العبر: (٢٠٦/١)، تهذيب التهذيب: (٤٨/١١).

(٤) انظر ترجمته في: الجرح والتعديل: (١٧/٥)، سير أعلام النبلاء: (٣١٤/٥)، تاريخ الإسلام: (٢٦٤/٥)، تهذيب التهذيب: (١٦٤/٥).

المبحث الثامن عشر

من أشهر تلاميذ الإمام مالك

بلغ من إمامة مالك رحمته الله ومنزله أن حدث عنه جماعة من شيوخه وأقرانه؛ فضلاً عن غيرهم، ولقد كثر الآخذون عنه، وتعددت أمصار التاهلين من علمه، حتى كان منهم المدني والمكي والبصري والكوفي والشامي والأندلسي وغيرهم.

ومن أبرز الآخذين عنه من أقرانه من الأئمة:

١ - ابن جريج؛ عبد الملك بن عبد العزيز بن جريج؛ الإمام العلامة الحافظ شيخ الحرم المكي؛ أبو خالد وأبو الوليد القرشي الأموي (ت ١٥٠هـ)^(١).

٢ - معمر بن راشد؛ الإمام الحافظ، أبو عروة بن أبي عمرو الأزدي، مولاهم البصري (ت ١٥٣هـ)^(٢).

٣ - الأوزاعي؛ أبو عمرو عبد الرحمن بن عمرو بن يحميد، الإمام

(١) انظر ترجمته في: التاريخ الكبير: (٥/٤٢٢)، تاريخ بغداد: (١٠/٤٠٠)، الكامل في التاريخ: (٥/٥٩٤)، وفيات الأعيان: (٣/١٦٣)، سير أعلام النبلاء: (٦/٣٢٥)، تهذيب التهذيب: (٦/٤٠٢).

(٢) انظر ترجمته في: التاريخ الكبير: (٧/٣٧٨)، التاريخ الصغير: (٢/١١٥)، الجرح والتعديل: (٨/٢٥٥)، سير أعلام النبلاء: (٧/٥)، تاريخ الإسلام: (٦/٢٩٤)، تذكرة الحفاظ: (١/١٩٠)، ميزان الاعتدال: (٤/١٥٤)، العبر: (١/٢٢٠)، تهذيب التهذيب: (١٠/٢٤٣).

وشيوخ الإسلام وعالم أهل الشام. (ت ١٥٧هـ) ^(١).

٤ - سفيان بن سعيد بن مسروق؛ أبو عبد الله الثوري الكوفي؛
الإمام العلامة المجتهد، زينة الحفاظ وسيّد العلماء العاملين في زمانه
(ت ١٦١هـ) ^(٢).

٥ - الليث بن سعد بن عبد الرحمن؛ الإمام الحافظ فقيه مصر، أبو
الحارث الفهمي مولى خالد بن ثابت بن ظاغن (ت ١٧٥هـ) ^(٣).

ومن أبرز الآخذين عنه:

١ - عبد الله بن المبارك بن واضح؛ أبو عبد الرحمن الحنظلي
مولاهم التركي، ثم المروزي، الإمام الحافظ، المجاهد، عالم زمانه،
وأmir الأتقياء في وقته (ت ١٨١هـ) ^(٤).

٢ - محمّد بن الحسن بن فرقد، الإمام العلامة، فقيه العراق؛ أبو
عبد الله الشيباني، الكوفي، صاحب الإمام أبي حنيفة (ت ١٨٩هـ) ^(٥).

(١) انظر ترجمته في: التاريخ الكبير: (٣٢٦/٥)، التاريخ الصغير: (١٢٤/٢)، حلية الأولياء: (١٣٥/٦)، سير أعلام النبلاء: (١٠٧/٧)، تذكرة الحفاظ: (١٧٨/١)، ميزان الاعتدال: (٥٨٠/٢)، البداية والنهاية: (١١٥/١٠)، تهذيب التهذيب: (٢٣٨/٦).

(٢) انظر ترجمته في: حلية الأولياء: (٣٥٦/٦)، تاريخ بغداد: (١٥١/٩)، سير أعلام النبلاء: (٢٢٩/٧)، تذكرة الحفاظ: (٢٠٣/١)، العبر: (٢٣٥/١).

(٣) انظر ترجمته في: التاريخ الكبير: (٢٤٦/٧)، التاريخ الصغير: (٢٠٩/٢)، الجرح والتعديل: (١٧٩/٧)، حلية الأولياء: (٣١٨/٧)، تاريخ بغداد: (٣/١٣)، سير أعلام النبلاء: (١٣٦/٨)، تذكرة الحفاظ: (٢٢٤/١)، تهذيب التهذيب: (٤٥٩/٨).

(٤) انظر ترجمته في: التاريخ الكبير: (٢١٢/٥)، حلية الأولياء: (١٦٢/٨)، تاريخ بغداد: (١٥٢/١٠)، سير أعلام النبلاء: (٣٧٨/٨).

(٥) انظر ترجمته في: الجرح والتعديل: (٢٢٧/٧)، تاريخ بغداد: (١٧٢/٢)، وفيات الأعيان: (١٨٤/٤)، سير أعلام النبلاء: (١٣٤/٩)، ميزان الاعتدال: (٥١٣/٣)، لسان الميزان: (١٢١/٥)، الفوائد البهية؛ ص: (١٦٣).

٣ - سفيان بن عيينة بن أبي عمران ميمون مولى محمد بن مزاحم؛
الإمام الكبير الحافظ شيخ الإسلام، أبو محمد الهلالي الكوفي، ثم
المكي (ت ١٩٨هـ) ^(١).

٤ - عبد الرحمن بن مهدي بن حسان؛ الإمام الناقد المجود؛ سيد
الحفاظ، أبو سعيد العنبري مولاهم، البصري اللؤلؤي (ت ١٩٨هـ) ^(٢).

٥ - محمد بن إدريس بن العباس بن عثمان الشافعي؛ الإمام العالم
العامل، فقيه الملة، وإمام مدرسة أهل الحديث في عصره (ت ٢٠٤هـ) ^(٣).

٦ - وأخيراً تلاميذ مالك موتاً: المحدث الفقيه المعمر؛ راوي موطنه
عنه؛ أبو حذافة أحمد بن إسماعيل بن محمد بن نبيه السهمي القرشي
المدني، نزيل بغداد، وبقية المسنين (ت ٢٥٩هـ) ^(٤).

(١) انظر ترجمته في: التاريخ الكبير: (٩٤/٤)، التاريخ الصغير: (٢٨٣/٢)، الجرح
والتعديل: (٣٢/١)، حلية الأولياء: (٢٧٠/٧)، تاريخ بغداد: (١٧٤/٩)، سير أعلام
النبلاء: (٤٥٤/٨)، تذكرة الحفاظ: (٢٦٢/١)، ميزان الاعتدال: (١٧٠/٢)، تهذيب
التهذيب: (١١٧/٤).

(٢) انظر ترجمته في: التاريخ الكبير: (٢٥٤/٥)، حلية الأولياء: (٣/٩)، تاريخ بغداد:
(٢٤٠/١٠)، سير أعلام النبلاء: (١٩٢/٩)، تذكرة الحفاظ: (٣٢٩/١)، تهذيب
التهذيب: (٢٧٩/٦).

(٣) انظر ترجمته في: مناقب الشافعي للبيهقي، الانتقاء؛ ص: (٦٥ - ١٢١)، تاريخ
بغداد: (٥٦/٢ - ٧٣)، تهذيب الأسماء واللغات: (٤٤/١ - ٦٧)، سير أعلام
النبلاء: (٥/١٠).

(٤) انظر ترجمته في: تاريخ بغداد: (٢٢/٤)، سير أعلام النبلاء: (٢٤/١٢)، ميزان
الاعتدال: (٨٣/١)، العبر: (١٨/٢)، تهذيب التهذيب: (١٥/١).

ومن المفيد: العلم بأنه يروي عن الإمام مالك مجموعة من الزواة، اجتمعوا في اسم
«يحيى»، منهم: يحيى بن يحيى اللبثي المصمودي، وهو أشهرهم، وصاحب رواية
الموطأ الشهيرة، يحيى بن مالك بن أنس (ابنه)، يحيى بن سعيد القطان، يحيى بن
مضر القيسي الأندلسي، يحيى بن يحيى التميمي النسابوري ويروي عنه مسلم في
صحيحه، يحيى بن عبد الله بن بكير المخزومي، شيخه يحيى بن سعيد الأنصاري،
يحيى بن أيوب الغافقي المصري الأموي مولاهم، يحيى بن أبي كثير وهو من =

وسيرد ذكر عدد من تلامذته في المبحث الخاص بروايات الموطأ
ورؤاته.



المبحث التاسع عشر

طبقات أصحاب الإمام مالك

ذكر ابن القيم رَحِمَهُ اللهُ ^(١) أَنَّ أصحاب مالك إِذَا رَوَى لَهُمُ الرِّوَاةُ وَإِنْ كَانُوا مِنَ الْأَثَمَةِ؛ كَالْأَوْزَاعِيِّ، أَوْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ مَهْدِيٍّ، أَوْ عَبْدِ الرَّزَّاقِ، أَوْ عَبْدِ الْمَجِيدِ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ، أَوْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْمُبَارَكِ، أَوْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَثْمَانَ الْمَلَقِّ بِعَدَانَ، أَوْ أَبِي يَوْسُفَ الْقَاضِي، أَوْ مُحَمَّدَ بْنَ الْحَسَنِ الشَّيْبَانِيِّ، أَوْ الضَّحَّاكَ بْنَ مَخْلَدٍ، أَوْ هِشَامَ بْنَ عَمَّارٍ، أَوْ يَحْيَى بْنَ سَعِيدٍ، أَوْ يُونُسَ بْنَ يَزِيدٍ، وَمَنْ هُوَ مِثْلُ هَؤُلَاءِ أَوْ دُونِهِمْ...

إِذَا رَوَى أَحَدُهُمْ: خِلَافَ مَا رَوَاهُ الْأَثَمَةُ الْمُلَازِمُونَ لِمَالِكٍ وَالْخُلَصَّ مِنْ تَلَامِيذِهِ؛ كَابْنَ الْقَاسِمِ وَابْنَ وَهَبٍ وَعَبْدَ اللَّهِ بْنَ نَافِعٍ وَيَحْيَى بْنَ يَحْيَى وَابْنَ بَكِيرٍ وَعَبْدَ اللَّهِ بْنَ مَسْلَمَةَ وَعَبْدَ اللَّهِ بْنَ نَافِعٍ وَأَبِي مَصْعَبٍ وَابْنَ عَبْدِ الْحَكَمِ؛ لَمْ يَلْتَفِتِ الْحِفَاطُ النَّقَادُ إِلَى رَوَايَتِهِمْ، وَعَدُّوْهَا رَوَايَةً شَاذَةً.

وَقَاعَدْتُهُمْ فِي هَذَا: أَنَّ الْأَعْلَمَ بِمَالِكٍ، وَالْأَلْزَمَ لَهُ، وَالْأَخْبَرَ بِمَذْهَبِهِ؛ أَوْلَى مِنْ غَيْرِهِ؛ حَتَّى إِنَّهُمْ لَا يَعُدُّونَ تِلْكَ الرِّوَايَةَ الْمَخَالَفَةَ مِنْ أَوْلَئِكَ خِلَافًا مُعْتَبَرًا، وَلَا يَحْكُونَهَا إِلَّا عَلَى وَجْهِ التَّعْرِيفِ، أَوْ مِنْ بَابِ نَقْلِ الْأَقْوَالِ الْغَرِيبَةِ، فَهُمْ لَا يَقْبَلُونَ رَوَايَةً عَنْ إِمَامِهِمْ مَالِكٍ إِلَّا رَوَايَةً مَنْ كَانَ إِمَامًا ثَقَةً؛ نَظِيرَ ابْنِ الْقَاسِمِ أَوْ أَجْلٍ مِنْهُ.

وَإِذَا رَوَى ابْنُ الْقَاسِمِ وَغَيْرُهُ عَنْ مَالِكٍ شَيْئًا؛ قَدَّمُوا رَوَايَةَ ابْنِ الْقَاسِمِ

(١) انظر: كتاب الفروسيّة؛ ص: (٢٨٣).

ورجّحوها، وعملوا بها، وألغَوْا ما سواها.
انتهى ما ذكره ابن القيم، ولا شك أن هذه قاعدة أغلبية، والله تعالى
أعلم.



الفصل الثاني

الموطأ

وفيه تمهيد وستة عشر مبحثاً:

تمهيد

المبحث الأول:	قصة تأليف «الموطأ».
المبحث الثاني:	منزلة «الموطأ».
المبحث الثالث:	بعض ما قيل في «الموطأ» من الشعر.
المبحث الرابع:	مزايا «الموطأ».
المبحث الخامس:	حبيب بن أبي حبيب وقصته مع «الموطأ»!
المبحث السادس:	محتويات «الموطأ».
المبحث السابع:	عدة ما لشيخ الإمام مالك في «الموطأ».
المبحث الثامن:	شروط الصحة عند الإمام مالك في موطئه.
المبحث التاسع:	المنهج العام لفقه الإمام مالك في موطئه.
المبحث العاشر:	روايات «الموطأ» ورواتها.

- المبحث الحادي عشر: شُروح «الموطأ».
- المبحث الثاني عشر: بعض مرويات الإمام مالك في الصحيحين.
- المبحث الثالث عشر: أسانيد الإمام مالك في الموطأ.
- المبحث الرابع عشر: شرح بعض مصطلحات «الموطأ».
- المبحث الخامس عشر: مسائل الفقه في «الموطأ».
- المبحث السادس عشر: من أهم الأصول الاستدلالية في «الموطأ».

تمهيد

يُعَدُّ «الموطأ» للإمام مالك من أشهر الكتب المصنَّفة في المئة الثانية، ومن أوائل الكتب المدونة في الحديث، وقد كان الناس قبل مالك رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يعتمدون على حفظ الصدر، وسيلان الذهن، ولم تكن الكتابة والتدوين محلَّ اهتمام.

وكان الاتجاه إلى تدوين السنن والأخبار فكرة عمر بن عبد العزيز رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، ولم يتم له ما أراده من ذلك، فعزم من بعده أبو جعفر المنصور على جمع الناس على فقه واحد، وهو ما عليه أهل المدينة؛ أثرًا ورأيًا، وناسب أن أعجب بموطأ مالك، فعرض عزمه على الإمام؛ فكرة مالك ذلك ونهاه، وحاول الأمر هارون الرشيد من بعده، ولم يرض مالك أيضًا، وطلب إليه أن يعدل عن فكرته تيسيرًا على الناس في أقضيتهم.

و«الموطأ» كتاب حديث ونظر فقهية، يذكر فيه الإمام في الغالب أحاديث الباب، ثم يُردِّفها بموافقة عمل أهل المدينة أو مخالفتها، وينقل رأي فقهاء الصحابة وأئمة التابعين؛ كسعيد بن المسيب، وكثيرًا ما يذكر ملخص ما يراه في المسألة.

قال رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عن آرائه في كتابه الموطأ: «أما أكثر ما في الكتاب؛ فرأي لعمري ما هو برأيي، ولكنه سماع من غير واحد من أهل العلم والفضل، والأئمة المقتدى بهم؛ الذين أخذت عنهم، وهم الذين كانوا يتقون الله، وكبر عليّ فقلت: رأيي. وكان رأيهم مثل رأيي! مثل رأي الصحابة الذين أدركوهم عليه، وأدركتهم أنا على ذلك».

المبحث الأول

قصة تأليف «الموطأ»

رُويَتْ أخبارٌ كثيرةٌ في هذا الصِّدد، ولعلَّ منْ أعونها لنا في هذا السِّياق؛ ما ثبت عن مالك رَضِيَ اللهُ عَنْهُ نفسه؛ فهو صاحبُ الكتاب والأخبرُ بقصِّته وسببِ جمعه.

قال مالك رَضِيَ اللهُ عَنْهُ: «دخلْتُ على أبي جعفرٍ بالغداة حين وقعت الشمس بالأرض، وقد نزل عن سريره إلى بساطه، فقال لي: حقيقٌ أنت بكلِّ خير، وحقيقٌ بكلِّ إكرام، فلم يزل يسألني حتى أتاه المؤدِّن بالظهر؛ فقال لي: أنت أعلمُ النَّاسَ، فقلت: لا والله يا أمير المؤمنين، قال: بلى! ولكِنَّك تكتُم ذلك، فما أحدٌ أعلمُ منك اليوم؛ يا أبا عبد الله، ضع للنَّاسِ كُتُبًا، وجَنِّبْ فيها شدائدَ عبد الله بن عمر، ورُخِّصْ ابن عباس، وشواذَّ ابن مسعود، واقصِدْ أوسطَ الأمور، وما اجتمع عليه الأُمَّة والصَّحابة، ولئن بَقِيْتُ لأَكْتُبَنَّ كُتُبَكَ بماء الذهب، فأَحْمِلَ النَّاسَ عليها.

فقلت له: يا أمير المؤمنين، فإنَّ النَّاسَ قد سبقتْ لهم أقاويلٌ، وسمعوا أحاديثَ، ورَوَوْا رواياتٍ، وأخذ كلُّ قومٍ بما سبق إليهم، وعملوا به، ودانوا له؛ مِنْ اختلاف أصحاب رسول الله ﷺ وغيرهم، وإنَّ رَدَّهم عمَّا اعتقدوه شديدٌ، فدَعَ النَّاسَ وما هم عليه، وما اختار أهل كلِّ بلدٍ لأنفسهم. فقال: لَعَمْرِي لو طاوعتني على ذلك لأمرْتُ به»^(١).

(١) ترتيب المدارك: (٧١/٢ - ٧٣).

وقال ابن خلدون رَحِمَهُ اللهُ: «وقد كان أبو جعفر بمكان من العلم والدين قبل الخلافة وبعدها، وهو القائل لمالك حين أشار عليه بتأليف الموطأ: يا أبا عبد الله، إنه لم يبق على وجه الأرض أعلم مني ومنك، وإنني قد شغلتني الخلافة، فضع أنت للناس كتاباً ينتفعون به... ووَطَّئُهُ للناس توطئة»^(١).

فألف الإمام مالك كتابه على هذا المنهج، فالموطأ معناه: المسهل الميسر^(٢).



(١) مقدمة ابن خلدون؛ ص: (١٧ - ١٨)، وانظر: انتصار الفقير السالك للراعي الأندلسي؛ ص: (٢٠٨).

(٢) انظر: لسان العرب: (١/١٩٥).

المبحث الثاني

منزلة «الموطأ»

حَظِيَ «الجامع الصحيح» للإمام البخاري رَحِمَهُ اللهُ بِمكانةٍ عظيمةٍ، لمزاياءٍ عديدةٍ؛ مِنْ التزام أعلى مراتب الصَّحة، وانتقائه من الحديث ما لم يشاركه فيه غيره، ومع ذلك فإنَّ موطأ الإمام مالك قدوةُ البخاريِّ وأسوُّه، فهو الذي انتهج الانتقاء والاختيار، واشتدَّ في نقد الرجال، وكان تامَّ المَلَكَةِ في معرفة الحديث، وهو الذي فَتَحَ باب الجمع بين الحديث والفقه، والتعليق عليها بآثار الصحابة رَضِيَ اللهُ عَنْهُمْ، وبأقوال التابعين وفتاويهم؛ فللإمام مالك ولكتابه بحقُّ منَّةٍ عظيمةٍ في رقاب من جاء بعده من أهل العلم.

قال الشَّافعيّ وعبد الرَّحمن بن مهديّ رحمهما الله تعالى: «ما في الأرض كتابٌ في العلم أكثرُ صواباً من موطأ مالك»^(١).

وقال الحافظ ابن العربي رَحِمَهُ اللهُ: «اعلموا - أناَر الله أفئدتكم - أنَّ كتاب الجعفيّ [البخاري] هو الأصل الثاني في هذا الباب، و«الموطأ» هو الأول واللباب، وعليهما بناءُ الجميع؛ كالقشيريّ [مسلم] والترمذيّ فَمَنْ دونهما، ما طَفَقُوا يُصَنِّفُونَهُ..»^(٢).

وقال الحافظ الذهبيّ: «ورأيتُه [يعني ابنَ حزم] قد ذَكَرَ قولَ من

(١) سير أعلام النبلاء: (١١١/٨).

(٢) عارضة الأحوذى: (٥/١).

يقول: أجلّ المصنّفات «الموطأ»؛ فقال [أي: ابن حزم]: «بل أولى الكتب بالتعظيم صحيحا البخاريّ ومسلم، وصحيح ابن السّكن، ومنتقى ابن الجارود، والمنتقى لقاسم بن أصبغ.

ثم بعدها: كتاب أبي داود، وكتاب النسائيّ، والمصنّف لقاسم بن أصبغ، ومصنّف أبي جعفر الطحاويّ، ومسنّد البزار، ومسنّد ابن أبي شيبة، ومسنّد أحمد بن حنبل، ومسنّد إسحاق، ومسنّد الطيالسيّ، ومسنّد الحسن بن سفيان، ومسنّد ابن سنجر، ومسنّد عبد الله بن محمد المسنّديّ، ومسنّد يعقوب بن شيبة، ومسنّد علي بن المدينيّ، ومسنّد ابن أبي غرزة، وما جرى مجرى هذه الكتب التي أُفردت لكلام رسول الله ﷺ صرفاً.

ثمّ الكتب التي فيها كلامه وكلام غيره؛ مثل مصنّف عبد الرزّاق، ومصنّف أبي بكر بن أبي شيبة، ومصنّف بقيّ بن مخلد، وكتاب محمد ابن نصر المروزيّ، وكتاب ابن المنذر الأكبر والأصغر، ثمّ مصنّف حمّاد ابن سلمة، وموطأ مالك بن أنس، وموطأ ابن أبي ذئب، وموطأ ابن وهب، ومصنّف وكيع، ومصنّف محمد بن يوسف الفريابيّ، ومصنّف سعيد بن منصور، ومسائل أحمد بن حنبل، وفقه أبي عبيد، وفقه أبي ثور».

فعلّق عليه الذهبيّ رحمه الله بقوله: «قلت: ما أنصف ابن حزم! بل رتبة «الموطأ» أن يُذكر تلوّ الصّحّاحين؛ مع سنن أبي داود والنسائيّ؛ لكنّه تأدّب وقدّم المسنّدات النبويّة الصّرفة، وإنّ للموطأ لوقعا في النفوس ومهابة في القلوب لا يُوازيها شيء»^(١).

وقال الشيخ الطاهر بن عاشور رحمه الله: «... فكملت بالموطأ الأداة التي

(١) سير أعلام النبلاء: (٢٠٢/١٨).

يتطَّلَع إليها المسلم المتفَقِّه في الدِّين، المتطَلِّب مصادفةً الحقَّ ومرضاةَ الله تعالى، وإنَّما دُوِّنت السَّنة لأجل العمل بها، والتفَقُّه في دين الله بها؛ فإذا أَعَوَّزنا المأثور عن رسول الله ﷺ، فإنَّ لنا في المأثور عن أصحابه والمعمول به لدى فقهاء مدينة الرسول ﷺ معتصماً نعتصم به يقوم لنا مقام المأثور عن رسول الله ﷺ، وذلك يكثر الاحتياج إليه في أبواب من العُقود والمعاملات؛ مثل العتق والقراض والمساقاة.

فإذا كانت الأحاديث المسندة قد أبلغت إلينا أقوال الرسول ﷺ وأفعاله؛ فإنَّ أعمال أصحابه وخلفائه وما جرى من العمل في مدينته منذ حياته، واستمرَّ إلى ما قارب ذلك؛ فهو كنزٌ عظيمٌ من التشريع والهدي، بقي مختزناً بالمدينة لا يمكن نقله كما تُنقل المسانيد، ولكنه يُحكى ويوصف، وقد بقي وكُفِّه مختزناً في «الموطأ» لا نجده في غيره إلا قليلاً؛ فإنَّ مالِكاً قد اختصَّ بتدوين ذلك؛ إذ اجتمع له في نقله قرب الزمان من زمان النبوة، وكون المكان مكانها^(١).

وقال الشيخ وليُّ الله الدهلوي رَحِمَهُ اللهُ: «... تيقَّنتُ أنه لا يوجد الآن كتاب ما في الفقه أقوى من موطأ الإمام مالك؛ لأنَّ الكتب تتفاضل فيما بينها؛ إمَّا من جهة فضل المصنِّف، أو من جهة التزام الصَّحَّة، أو من جهة شهرة أحاديثها، أو من جهة القبول لها من عامَّة المسلمين، أو من جهة حُسْن الترتيب واستيعاب المقاصد المهمَّة ونحوها، وهذه الأمور كلّها موجودةٌ في «الموطأ» على وجه الكمال؛ بالنسبة إلى جميع الكتب الموجودة على وجه الأرض الآن...

أمَّا فضل المصنِّف؛ فلا يخفى أنه لا يُوجد اليوم كتابٌ من مؤلَّفات إمامٍ من تبع التابعين غير الموطأ، ولا يوجد كتابٌ اتَّفَق أهل الحديث

(١) كشف المغطى؛ ص: (٣٥).

على جلالة قدر مصنفه مثل الموطأ؛ لأن أمثال مالك في زمن تبع التابعين قليلون، ولم يبق لأحد منهم تأليف ما، وكذلك لا يوجد كتاب من تأليف أئمة الفقه المتبوعين غير الموطأ...

أما التزام الصحة؛ فقال الشافعي: ما على ظهر الأرض كتاب بعد كتاب الله أصح من كتاب مالك... وقال الحافظ مغلطاي: أول من صنف الصحيح مالك، وقال الحافظ ابن حجر: كتاب مالك صحيح عنده، وعند من قلده؛ على ما اقتضاه نظره من الاحتجاج بالمرسل والمنقطع وغيرهما...

فالإمام مالك عمل بمقتضى أصله، وليست هذه العلل قاذحة في صحة الحديث عنده؛ فيكون الموطأ كله صحيحاً عند مالك وأبي حنيفة وسائر التابعين.

وزاد السيوطي: إن المرسل والمنقطع حجة عند مالك ومن وافقه في هذه المسألة، وكذلك حجة عندنا إذا اعتضد بالرواية المرفوعة، أو بموقوف صحابي، وليس في الموطأ مرسل إلا وقد اعتضد بالروايات المرفوعة بلفظها أو بالمعنى؛ فالصواب أن يقال: إن الموطأ صحيح عند الجميع...

وأما شهرة الموطأ؛ فقد رواه عن مؤلفه الإمام مالك جم غفير من كل طائفة...

وأما تلقّيه بالقبول من أصحاب الكتب الستة؛ فأظهر من أن يُذكر، والإمام البخاري إذا وجد حديثاً متصلاً مرفوعاً برواية مالك لا يعدل عنه إلى غيره إلا إذا لم يكن على شرطه فيورد له شواهد، وفي كثير من المواضع يستشهد لأثار الموطأ بإشارات الحديث وإيمائه.

أما من جهة الترتيب والاستيعاب؛ فلا يخفى أن... مالكا جمع أولاً

في الموطأ عشرة آلاف حديث، ثم صار ينظر فيها كلَّ يوم ويَنْقُصُ منها،
إلى أن بقي هذا العدد»^(١).



(١) مقدّمة المسوّى: (١٧ - ٢٨).

المبحث الثالث

بعض ما قيل في «الموطأ» من الشعر

قال فيه سعدون الورجيني [من الطويل]^(١) :

أقولُ لمن يَروي الحديثَ ويكتبُ	ويسلُّكُ سُبُلَ الفقهِ فيه ويطلبُ
إنَّ احْبَبْتَ أن تُدعى لدى الحقِّ عالِمًا	فلا تَعُدْ ما تحوي من العلمِ يثربُ
أَتترُكُ دارًا كان بين بيوتها	يروح ويغدو جبرئيلُ المقرَّبُ
ومات رسولُ الله فيها وبعده	بسُنَّتِهِ أصحابُهُ قد تَأدَّبوا
وفُرِّقَ شَمْلُ العلمِ في تابِيعِهِمْ	وكلُّ امرئٍ منهم له فيه مذهبُ
فَحَلَّصَهُ بالسُّبُلِ للنَّاسِ مالِكُ	ومنه صحيحٌ في المَجَسِّ وأجرب
فأبدى بتصحيحِ الرِّوايةِ داءه	وتصحيحِها فيه دواءٌ مجرَّبُ
ولو لم يَلُحْ نورُ الموطَّأ لمن سَرَى	بليلى عَمَاهُ ما دَرَى أين يذهبُ
فبادِرْ موطَّأَ مالِكٍ قبل فوْتِه	فما بعده إن فات للحقِّ مطلبُ
ودَعِ للمُوطَّأِ كلَّ عِلْمٍ تُريدُه	فإنَّ الموطَّأَ الشمسُ والعلمُ كوكبُ
هو الأصلُ طاب الفرعُ منه لِطِيبِه	ولم لا يَطِيبُ الفرعُ والأصلُ طيِّبُ
هو العلمُ عند الله بعدَ كتابِه	وفيه لسانُ الصدقِ بالحقِّ مُعْرِبُ

(١) ترتيب المدارك: (٦١/١).

فليس لها في العالمين مكذب
بأن الموطأ بالعراق محبب
فذاك من التوفيق بيت مخيب
تعالیه من بعد المنية أعجب
بأفضل ما يُجزى اللبيب المهذب
كذا فعل من يخشى الإله ويرهب
فأضحى به الأمثال في الناس تُضرب
وقد كان يرضى في الإله ويغضب
بمُندَفِقٍ ظَلَّتْ عَزَالِيهِ تُسَكَّبُ

لقد أعربت آثاره ببيانها
ومما به أهل الحجاز تفاخروا
ومن لم يكن كُتِبُ الموطأ ببيتة
أتعجب منه إذ علا في حياته!
جزى الله عنا في موطأه مالكا
لقد أحسن التلخيص في كل ما روى
لقد فاق أهل العلم حيا وميتا
وما فاقهم إلا بتقوى وخشية
فلا زال يسقي قبره كل عارض



المبحث الرابع

مزايـا «الموطأ»

اجتمع في كتاب مالك رَحِمَهُ اللهُ حسناتٌ كثيرة، يمكن أن يكون من أهمّها وأجلّها:

أولاً: أنّه من تصنيف إمام دار الهجرة؛ أمير المؤمنين في الحديث، والفقهاء المجتهد المتقدّم المتبوع، الذي شهد له أئمة عصره ومن بعدهم بالإمامة في الفقه والحديث.

فعن علي بن المديني رَحِمَهُ اللهُ قال: «كان حديث الفقهاء أحبّ إليهم من حديث المشيخة»^(١)، وقال شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللهُ: «قال أحمد بن حنبل: معرفة الحديث والفقه فيه أحبُّ إليّ من حفظه، وقال علي بن المديني: أشرف العلم: الفقه في متون الأحاديث، ومعرفة أحوال الرواة»^(٢).

ثانياً: إطباق العلماء على تبجيله والثناء عليه، وتواتر كلامهم في

(١) مقدمة المسوّى شرح الموطأ: (٣١/١).

(٢) منهاج السنة النبويّة: (١١٥/٤)، وفي تدريب الراوي للحافظ السيوطي؛ ص (٨): «قال الأعمش: حديث يتداوله الفقهاء خير من حديث يتداوله الشيوخ»، وعقد الحافظ الرامهرمزي في كتابه المحدث الفاصل؛ ص: (٢٣٨) باباً طويلاً في فضل من جمع بين الرواية والدراية، وعقد بعده الحافظ الخطيب البغدادي في آخر كتابه الكفاية؛ ص: (٤٣٣) باباً في موجبات ترجيح الأخبار، وذكر فيه ما يتصل بتفضيل حديث الفقيه على حديث غيره.

مدحه وتقريظه، ومن ذلك ما قاله الإمام الشافعي رَحِمَهُ اللهُ فِيهِ: «ما على ظهر الأرض كتابٌ أصحَّ بعد كتاب الله من كتاب مالك»^(١).

ثالثاً: أنه من مؤلفات القرون المفضلة، فهو سابقٌ متقدِّمٌ، ولعله أوّل كتاب في بابهِ، وللسابق فضلٌ ومزيةٌ؛ ومالكٌ هو الإمام الذي سنَّ رواية الحديث على أبواب الفقه، واقتدى به الأئمة بعده؛ كالبخاري ومسلم وغيرهما.

رابعاً: أن باب الاجتهاد ميسَّرٌ على مَنْ رامَه باقتفاء «الموطأ»؛ وهذا بشهادة عالم حنفيٍّ منصفٍ؛ يقول الدهلوي رَحِمَهُ اللهُ: «طريقُ الاجتهاد وتحصيل الفقه - بمعنى معرفة الأحكام الشرعية من أدلتها التفصيلية - مسدودٌ اليوم على مَنْ رام التحقيق إلّا من وجه واحد، وهو أن يجعل المحقّق «الموطأ» نصبَ عينيه، ويجتهد في وُضُل مراسيله، ومعرفة مأخذ أقوال الصحابة والتابعين... ثم يسلك طريق الفقهاء المجتهدين في المذاهب؛ من تحديد مفهوم الألفاظ، وتطبيق الدلائل، وتبيين الأركان والشروط والآداب، واستخلاص القواعد الكلية الجامعة المانعة، ومعرفة علل الأحكام، وتعميمها وتخصيصها؛ وفقاً لعموم العلة وخصوصها وأمثال ذلك، ويجتهد في فهم تعقّبات الإمام الشافعي وغيره، ثم يجتهد في تطبيق المختلفات، أو ترجيح الأحسن منها.

وما قلناه: إن طريق الاجتهاد مسدودٌ إلّا من هذه الجهة، الباعث على ذلك: أن الأحاديث المرفوعة وحدها لا تكفي جميع الأحكام، بل لا بدّ لها من آثار الصحابة والتابعين، ولا يوجد كتابٌ جامعٌ لهذا وذاك الآن، ويكونُ مع ذلك مخدوماً من العلماء، ونُظِر فيه نظر المجتهدين طبقةً بعد طبقةٍ غير الموطأ، وهذا أمرٌ لا يحتاج إلى دليل عند مَنْ عَرَف

(١) سير أعلام النبلاء: (٨/١١١).

الكتب المأثورة التي هي أصول الشرع، وعَلِمَ أيضًا كلام أهل العلم فيها، وأنظارَ المجتهدين في شرحها»^(١).



(١) المَسْوَى: (١/٢٩ - ٣٠).

المبحث الخامس

حبيب بن أبي حبيب وقصته مع «الموطأ»!

جَدُلْ قَدِيمٌ ذَاكَ الَّذِي ثَارَ حَوْلَ حَبِيبِ بْنِ أَبِي حَبِيبٍ الْمَصْرِيِّ كَاتِبِ
مَالِكٍ!

وَقَدْ اتَّفَقَتْ مَصَادِرُ الرِّجَالِ وَالتَّرَاجِمِ عَلَى تَوْهِينِ حَبِيبٍ هَذَا، وَإِنْ
كَانَ مِنْ أَقْرَبِ النَّاسِ إِلَى مَالِكٍ فِي قِرَاءَةِ الْمَوْطَأِ.

قَالَ الْحَافِظُ الذَّهَبِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي تَرْجُمَتِهِ: «حَبِيبُ بْنُ أَبِي حَبِيبٍ وَاسِمُ
أَبِيهِ زُرَيْقٌ... كَاتِبُ مَالِكٍ... قَالَ أَحْمَدُ: لَيْسَ بِثِقَةٍ... وَقَالَ ابْنُ مَعِينٍ: كَانَ
يَقْرَأُ عَلَى مَالِكٍ، وَيَتَصَفَّحُ وَرَقَتَيْنِ ثَلَاثَةً! فَسَأَلُونِي عَنْهُ بِمَصْرٍ؛ فَقُلْتُ:
لَيْسَ بِشَيْءٍ، وَقَالَ أَبُو دَاوُدَ: كَانَ مِنْ أَكْذَبِ النَّاسِ، وَقَالَ أَبُو حَاتِمٍ:
رَوَى عَنْ ابْنِ أَخِي الزَّهْرِيِّ أَحَادِيثَ مَوْضُوعَةً، وَقَالَ ابْنُ عَدِيٍّ: أَحَادِيثُهُ
كُلُّهَا مَوْضُوعَةٌ، وَقَالَ ابْنُ حَبَانَ: كَانَ يُوَرِّقُ بِالْمَدِينَةِ عَلَى الشُّيُوخِ،
وَيُرَوِّي عَنِ الثَّقَاتِ الْمَوْضُوعَاتِ، كَانَ يُدْخِلُ عَلَيْهِمْ مَا لَيْسَ مِنْ
حَدِيثِهِمْ»^(١).

وَسَاقَ حَدِيثَ أَحْمَدَ بْنِ دَاوُدَ الْمَكِّيِّ، بِتَحْدِيثِ حَبِيبٍ كَاتِبِ مَالِكٍ عَنْ
ابْنِ أَخِي الزَّهْرِيِّ عَنِ الزَّهْرِيِّ عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمَسِيبِ عَنْ أَبِي بِنِ كَعْبٍ

(١) ميزان الاعتدال: (٤٥٢/١)، وانظر ما قيل من الجرح في «حبيب»: الضّعفاء
للعقيلي: (٢٦٥/١)، كتاب الضّعفاء والمتروكين؛ ص: (١٧١)، تهذيب الكمال:
(٥: ٣٦٦ - ٣٦٩).

ﷺ قال: قال رسول الله ﷺ: «قال لي جبريل: لِيَبْكِ الإسلامُ على موت عمر»، ثم قال الذهبي: «هذا حديث منكر، وحبيب ليس بثقة»^(١).

وأورد ابن عديّ رَحِمَهُ اللهُ في «الكامل»^(٢) عدّةً أحاديث لحبيب، ثم قال: «وهذه الأحاديث مع غيرها ممّا روى حبيب عن هشام بن سعد؛ كلّها موضوعة، وعامةُ حديث حبيب موضوع المتن مقلوبُ الإسناد، ولا يحتشم حبيب في وضع الحديث على الثقات، وأمره بين في الكذابين، وإنّما ذكرتُ طرفاً منه لِيُسْتَدلَّ به على ما سواه».

وذكر القاضي عياض رَحِمَهُ اللهُ أنّ العلة في عدم إخراج البخاريّ حديث يحيى بن بكير عن مالكٍ إلّا القليل؛ إنّما هي سماعه بقراءة حبيب^(٣).

وهذا الأمر في الحقيقة يحتاج إلى وقفة ومناقشة:

فقد مرّ بنا فيما خلا من سيرة مالك رَحِمَهُ اللهُ وجلالته وإمامته في الحفظ وهيبته العاتية؛ ما يجعلنا في حيرةٍ من أمره وأمر حبيب معه!!

فلا أجده معقولاً أنّ الأئمة وأمراء المؤمنين في الحديث، بل والخلفاء والأمراء والمدنيّين والغرب عن المدينة ووجوه الناس؛ كلّهم يجلس عند مالك كأنّ على رأسه الطير، وكذابٌ سفيهٌ متلاعبٌ! يتقدّمهم في القراءة بين يدي الشيخ الجليل!!

أين غيرُ الحاضرين من الأئمة على حديث رسول الله ﷺ؟ أين حفاظهم على حرمة مجلس العلم؟ أين حرصهم على التوثّق من حديث شيخهم؟ أين حفظهم الذي طبّقت الآفاق نوادرهم فيه؟

بل أين من كلّ هذا جلالة مالك، وتيقّظه، وهو الذي صحّ عنه أنّه لم

(١) سير أعلام النبلاء: (٤/٢٢٠).

(٢) الكامل في الضعفاء (٢/٤١٤).

(٣) الإلماع؛ ص: (٧٧).

يجالس سفيهاً قط؟!

كيف يصحّ أن حبيباً الكذاب السفيه الماكر! يخفى أمره حتى يقضي مالكٌ وتفيض روحه إلى بارئها، ثم يكون هو القائم على جهازه وتغسيله مع بني مالكٍ من بعده؛ كما جاء في «ترتيب المدارك»: أن مالكاً غسّله ابن كنانة وابن أبي زبر، وابنه يحيى وكاتبه حبيب يصبّان عليه الماء^(١).

لقد تمكّن حبيبٌ هذا من قلب شيخه مالك؛ حتى لقد قال مصعب: قال لنا مالك: «صلّوا حبيباً، أعطوا حبيباً»^(٢).

وبقراءة حبيبٍ سمع كثيرٌ من الناس «الموطأ»؛ كما ذكر ذلك القاضي عياض، وهذه الصحاح والسّنن والمسانيد والجوامع مليئةٌ بحديث مالك؛ يقول الراوي فيها عن مالك: «أخبرنا، وحدثنا»؛ فإذا كان كثيرٌ منها، أو بعضها على الأقلّ بتلك القراءة؛ فما العمل حيالها؟ إن هذا لعجبٌ من الأمر؟ وهو حريٌّ بالوقوف عنده ملياً والتفكّر فيه.

والذي يظهر لي أن يقال - والله أعلم - :

إنّ حديث مالك رحمته الله ليس حكرًا على أحد؛ حبيب أو غيره، فحديثه معروفٌ محفوظٌ، وحبيبٌ على درايةٍ كاملةٍ بذلك، ولن تكون عنده الصّفاقة الكافية حتى يلعب بالأئمة في حديثٍ محفوظٍ في صدورهم؛ معلوم الألفاظ والمعاني، وعلى هذا؛ يُحمل طعن الأئمة على حبيب، ووصفهم إياه بالتلاعب والتّصايب؛ في غير حديث الموطأ، أو على محاولته ذلك وعدم استطاعته...

ويشهد لهذا أن مجلس «الموطأ» عادةً لا تزيد القراءة فيه عن قدرٍ محدودٍ جدًّا، فقد قال مصعب الزبيري: «كان حبيبٌ يقرأ على مالك،

(١) ترتيب المدارك: (١/١٢٩).

(٢) ترتيب المدارك: (١/٢١٨).

وأنا على يمينه وأخي عن شماله، وهو أقرب إلى مالك، وكان أسنّ مني، وكان حبيب يقرأ لنا عشيّة من ورقتين إلى ورقتين ونصف، ولا يبلغ ثلاثاً، والناس ناحية؛ لا يذنون ولا ينظرون؛ فإذا خرجنا جاء الناس فعارضوا كتبهم بكتبنا»^(١).

فهذا الكلام دالٌّ على أنّ قراءة حبيب ما كانت تصل إلى ثلاث ورقات، والعادة أنّ التلاعب يكون في أضعاف هذا القدر؛ لا في مثله؛ هذا شبيه المحال!

كما أنّ في كلام الزبيري إشارةً أخرى تُرّجح عدم مقدرة حبيب على خطرفة الأوراق واللّعب على العقول، وهي أنّ الطلاب كانوا يحملون كتبهم معهم ليعارضوا بها القراءة المسموعة؛ كما هي الحال في مجالس السّماع في العادة، وهذا يصعب على المتحاذق صنّعه؛ لو صحّ أنه كان يفعلها؟ وهو بعيدٌ جدًّا في نظري القاصر!

وهذا يُفسّر ما رُوي عن إمام الصّنعَة يحيى بن معين رحمّه الله حين رمى حبيباً بأنّه كان يخطرِف الأوراق؛ بأن ذلك - لو صحّ وثبت - كان غير مقصودٍ من حبيب، وأنّه قلب ورقتين في آنٍ واحد فسُجّلت الحادثة ضده!

وإذا لم يُفسّر الأمر على مثل هذا ونحوه؛ وتقرّر أنّ حبيباً كان ملازماً للتلاعب في مجلس شيخه؛ فلا بدّ من إعادة النّظر ومراجعة المنقول في سيرة مالك اليقظ المتنبّه الذي كان يتّقي الياء والتاء في حديث رسول الله صلّى الله عليه وآله، فيصبح إمام دار الهجرة على هذا مستغفلاً شارد الذّهن، يلعب به ولا يشعر!! كيف وهو أمير الأمّة في الحفظ والتّثبت والإتقان؟!

إذن؛ فإمّا أن نفسّر المرويّ عن يحيى وغيره بأنّه واقعةٌ عينٍ منفردة، وإلّا لزم الطّعن في يقظة الإمام، وهي محلّ إجماع، وحاشاه!.

وأنا أشك في صحّة المروي عن يحيى رحمّه الله؛ للآتي :

أولاً : لأنّ ابن معين توفي سنة (٢٣٣هـ)؛ وهو بهذا لم يدرك مجالس مالك حتى يصفّها، ولا نعلم في هذا الخبر واسطته في الوصف حتى نحكم على الرواية، وإن كان لا يبعد أن يروي عن عدل.

ثمّ ؛ لأنّ مجلس مالك رحمّه الله كان غاصّاً بالأئمّة؛ ولو وقع التلاعب من حبيب في مجلس شيخه لتناقله الناس، ولصار حديث العراق والشّام ومصر وخراسان قبل أن يكون حديث أهل المدينة.

ألم تُضرب إليه الأكباد لتتعلّم منه الأدب والمهابة، والسّمات والدّلّ والهدّي، وفقه النّفس، وبُعد النّظر، ولتأخذ عنه الحديث؟!!

ألم تُنقل عنه حركاته وسكناته وإشاراته وعباراته؛ كيف يتكلّم، كيف يتبسّم، كيف يجيب، كيف يقوم ويجلس... إذن حريٌّ بها أن تُنقل ما يجري في مجالسه من اللّعب والخطرفة والسّفاهات الثّقيلة الظّل؛ أليس هذا منطقيّاً؟!!

قال القاضي عياض رحمّه الله : «وقد أنكر هذا الخبر على قائله؛ لحفظ مالك لحديثه، وحفظ كثير من أصحابه الحاضرين له، وأنّ مثل هذا ممّا لا يجوز على مالك، وأنّ العرض عليه لم يكن من الكثرة بحيث تخطّرف عليه الأوراق، ولا يَفْطِنُ هو ولا مَنْ حَضَرَ، لكنّ عدم الثّقة بقراءة مثله مع جواز الغفلة والسّهو عن الحرف وشبهه، وما لا يخلّ بالمعنى مؤثّرة في تصحيح السّماع كما قالوه، ولهذه العلّة لم يخرج البخاريّ من حديث ابن بكير عن مالك إلّا القليل»^(١).

وأياً ما كان؛ فإنّ رواية الموطأ صحيحة واضحة كالشمس، وقد

(١) الإلماع؛ ص: (٧٧).

عرضها كثيرٌ من الأئمة على مالك بأنفسهم؛ كالقنبي وابن أبي أويس ويحيى الليثي وعبد الله بن يوسف، وروايتهم تعجّ بها كتب السنّة، وقد ذكّر غير واحد أنّ قراءة حبيب إنّما ابتلي بها المصريون «عامّة سماع المصريين منه»، ولم يقدحوا في رواية راوٍ بهذا السبب؛ إلّا يحيى بن بكير فإنه رُمي بذلك، ونزّه نفسه عنه^(١).



(١) يراجع ما كتبه الشيخ محمد مصطفى الأعظمي في مقدّمته للموطأ حول ما قيل في حبيب كاتب مالك: (٢٩٧/١).

المبحث السادس

محتويات «الموطأ»

بالنظر في «الموطأ»، وبعد مراجعة ما حرّره العلماء حوله؛ يتلخّص أنّ محتوياته منحصرة في الأقسام التالية^(١):

القسم الأول: أحاديث مرويّة عن النبي ﷺ بأسانيد متّصلة من مالك إلى رسول الله ﷺ.

وأكثر الأئمة النقاد على أنّ ما يحتويه «الموطأ» من هذا القسم كلّهُ مقبولٌ لا مغمز فيه، وحسبُك أنّ البخاريّ ومسلمًا وأصحاب السنن قد أخرجوا جميع الأحاديث المسندة التي في «الموطأ» عن مالك، بواسطة رواية «الموطأ»، وهذا الإمام البخاريّ يقول: «أصحّ الأسانيد كلّها: مالكٌ عن نافع عن ابن عمر»^(٢)، ولذلك إذا وجد البخاريّ رُكَّعَهُ حديثًا عن مالك لا يعدل به إلى غيره؛ حتى إنّهُ يتكلّف الوصول إلى حديث مالك ولو من سَنَد بعيدٍ، ألا ترى أنّه روى في صحيحه عن عبد الله بن محمد ابن أسماء، عن عمّه جُوَيْرِيَّة بنِ أسماء، عن مالك^(٣)، كما روى عن صدقة بن الفضل، عن عبد الرحمن بن مهديّ، عن مالك، وعن محمد ابن المثنّى، عن ابن مهديّ، عنه.

(١) وقد أحسن ترتيبها الشيخ الطاهر بن عاشور رُكَّعَهُ في كشف المغطى: (٢٩ - ٣٨)، وقد أعدتُ النظر في بعض ذلك؛ زيادةً وتفتيحًا.

(٢) راجع: المقدمة لابن الصلاح؛ ص: (١٥٤).

(٣) راجع: تنوير الحوالك للسيوطي: (٨/١).

القسم الثاني: أحاديث مروية عن رسول الله ﷺ بأسانيد مرسلّة، وهي التي يقول فيها التابعي أو تابع التابعي: «إنّ رسول الله قال كذا، أو فعل كذا»، ولا يصرح بعزو ذلك إلى اسم من رواه عنه من الصحابة.

وهذه الأحاديث التي يُرسلها التابعون عن النبي ﷺ محلّ نظر عند المحقّقين، شرط ألا يُحدّث التابعي الثقة أنّ صحابياً ممّن أدركهم قال لرسول الله ﷺ كذا؛ فهذا له حكمُ قوله: إنّ الصحابيّ أخبرني بكذا؛ كحديث طلحة بن عبيد الله، عن عُمير بن سَلَمَة الضّمريّ، عن البّهزيّ، أنّ رسول الله ﷺ خرج يُريدُ مكة وهو مُحَرَّمٌ؛ حتى إذا كان بالروحاء إذا حمارٌ وحشيّ عَقِيرٌ؛ فذكر ذلك لرسول الله ﷺ؛ فقال: «دَعُوهُ، فَإِنَّهُ يُوشِكُ أَنْ يَأْتِيَ صَاحِبُهُ»؛ فجاء البّهزيّ - وهو صاحبه - إلى النبي ﷺ فقال: يا رسول الله، شأنكم بهذا الحمار؛ فأمر رسول الله ﷺ أبا بكرٍ فقسّمه بين الرفاق...^(١).

فأمّا الذين يرون الاحتجاج بالحديث المرسل من التابعي الثقة؛ فإنهم يرونه من قبيل الحديث الصحيح، وإلى هذا كان يذهب مالك ومشايعه ومحققو مذهبه بعده وأبو حنيفة وابن جرير الطبري وغيرهم.

وحكى الحافظ ابن عبد البرّ في «التمهيد» عن الطبري أنّ التابعين بأسرهم أجمعوا على قبول المرسل، ولم يأت عنهم إنكاره، ولا عن أحدٍ من الأئمة بعدهم إلى رأس المئتين^(٢).

والذين لا يقبلون المرسل عدّوه دون مرتبة الصحيح؛ كما هو مذهب

(١) أخرجه مالك في الموطأ: (٥١٠/٣) برقم: (١٢٨١).

(٢) التمهيد: (٤/١ - ٥)، وفي شرح علل الترمذي لابن رجب الحنبلي التعقب على الطبري في حكايته الإجماع، فقد ثبت عن عدد من التابعين أنهم كانوا يفتشون عن الإسناد ولا يقبلون المرسل. ويُنظر لمراجعة رأي الإمام الشافعيّ الذي منع قبول مراسيل التابعين في رسالته؛ ص: (٤٦١)، ومقدّمة صحيح الإمام مسلم: (٣٠/١).

الإمام الشافعي وجمهور أهل الحديث.

وأكثر مراسيل «الموطأ» قد ثبتت إسنادهما الصحيح في غير الموطأ، ولذا قال يحيى بن سعيد القطان رحمته الله: «مرسلات مالك أحب إلي من مرسلات غيره؛ ليس في القوم أحد أصح حديثاً من مالك»^(١).

القسم الثالث: أحاديث مروية بسند سقط فيه راوٍ، ويسمى «المنقطع».

وقد قرر القاضي عياض رحمته الله أن الأحاديث المنقطعة في «الموطأ» علم مخرجها، وثبت إسنادهما الصحيح من غير الموطأ؛ فقال: «ما أرسله مالك في الموطأ عن ابن مسعود؛ فهو قد رواه عن عبد الله بن إدريس الأودي، وما أرسله عن غير ابن مسعود فهو رواه عن ابن مهدي»^(٢)؛ يريد بما أرسله: ما قطعه.

القسم الرابع: أحاديث يبلغ في سندها إلى ذكر الصحابي، ولا يذكر فيها أنه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم، وهذا الصنف يسمى الموقوف، وهو فيما لا يقال من قبل الرأي مجمع على أن له حكم الرفع، ويلحق به ما يقع في «الموطأ» من قوله: «كان يقال أو يقال»؛ كما وقع في جامع ما جاء في أهل القدر:

«مالك أنه بلغه أنه كان يقال: الحمد لله الذي خلق كل شيء كما ينبغي، الذي لا يعجل شيء أناه وقدره، حسبي الله وكفى، سمع الله لمن دعا، ليس وراء الله مرمى. وعن مالك أنه بلغه أنه كان يقال: إن أحداً لن يموت حتى يستكمل رزقه؛ فأجملوا في الطلب»^(٣).

قال الحافظ ابن عبد البر رحمته الله: «كان ابن سيرين إذا قال: «كان

(١) راجع: جامع الترمذي: (٥/٧٥٤) ط الشيخ أحمد شاكر.

(٢) راجع: ترتيب المدارك: (٢/٧٥).

(٣) الموطأ؛ برقم: (٢٦٢٤ - ٢٦٢٥).

يُقال؛ لم يُشكَّ في أنه عن النَّبِيِّ ﷺ، وكذلك كان مالكٌ»^(١).

وسبب ذلك أن لفظ: «كانوا يفعلون» ونحوه؛ من صيغ إثبات السَّنة؛ كما تقرّر في أصول الفقه؛ لأنّه يقتضي أنّ ذلك لا يختصّ بعالم معيّن؛ فيدل على أنّه ممّا اشترك النَّاس فيه، وذلك إنّما يكون فيما شاع من السَّنة، وخاصّةً إذا كان المرويُّ كلامًا محفوظًا لا يُزاد فيه ولا يُنقص^(٢).

القسم الخامس: البلاغات، وهي قول مالك رَحِمَهُ اللهُ: «بلغني أنّ رسول الله ﷺ قال...»، وقد تقصّاها الحافظ أبو عمر بن عبد البر رَحِمَهُ اللهُ، وأخرج إسنادها بالطُّرق الصحيحة، ولم يشذّ عن ذلك إلّا أربعة بلاغات؛ قال عنها: إنّها لا ذِكرَ لها في شيء من كتب العلماء إلّا في «الموطأ»، ولم يروها غيرُ مالك رَحِمَهُ اللهُ، ولا تُعرف إلّا به، ولا توجد في غير الموطأ لا مسندة ولا غير مسندة^(٣).

وقال عنها الحافظ ابن حجر رَحِمَهُ اللهُ: «لم تُوجد موصولةً بعدَ البحث الشديد»^(٤).

وقال عنها الحافظ ابن الصّلاح رَحِمَهُ اللهُ: «والقولُ الفصلُ عندي في ذلك كلّهُ: ما أنا ذاكرُهُ، وهو أنّ هذه الأحاديث الأربعة؛ لم تردّ بهذا اللفظ المذكور في «الموطأ» إلّا في «الموطأ»، ولا ورد ما هو في معنَى واحدٍ منها بتمامه في غير «الموطأ»، إلّا حديث: «إذا أنشأت بحريّة»، من وجهٍ لا يثبُت، والثلاثة الأخر: واحد، وهو حديث ليلة القدر، ورد بعضُ

(١) التمهيد: (٤٣٤/٢٤).

(٢) انظر: الإحكام للباي؛ ص: (٣٨٨).

(٣) راجع: رسالة وصل البلاغات لابن الصّلاح؛ ضمن مجموع خمس رسائل، بتحقيق الشيخ عبد الفتاح أبو غدة رَحِمَهُ اللهُ؛ ص: (١٩٧).

(٤) فتح الباري: (١٠١/٣)، وانظر مواضع الكلام عليها في التمهيد لابن عبد البر في: (٣٧٧ - ٣٧٥ - ٣٧٣ - ٣٠٠/٢٤).

معناه من وجهٍ غير صحيح، واثنان منها: ورد بعضُ معناه من وجهٍ جيّد؛ أحدهما صحيحٌ، وهو حديث النّسيان، والآخرُ حسنٌ، وهو حديث وصيّة معاذ رضي الله عنه ^(١).

والبلاغات الأربعة التي تقدم الحديث عنها هي:

أحدها: مالكٌ أنّه بلغه أنّ رسولَ الله صلى الله عليه وآله قال: «إني لأنسى أو أنسى لأسن» ^(٢).

الثاني: مالكٌ أنّه بلغه أنّ رسولَ الله صلى الله عليه وآله كان يقول: «إذا أنشأت بحريّة ثمّ تشاءمت فتلك عينٌ غديّة» ^(٣).

الثالث: مالكٌ أنّه سمعَ مَنْ يثقُ به من أهل العلم يقول: إنّ رسولَ الله صلى الله عليه وآله أرى أعمارَ الناسِ قبله أو ما شاء الله من ذلك؛ فكأنّه تقاصرَ أعمارُ أمّته ألاّ يبلُغوا من العملِ مثلَ الذي بلغَ غيرُهم في طولِ العُمُر؛ فأعطاهُ الله ليلةَ القدر، خيرٌ من ألفِ شهرٍ ^(٤).

الرابع: مالكٌ أنّ معاذَ بنَ جبلٍ قال: آخرُ ما أوصاني به رسولُ الله صلى الله عليه وآله حين وضعْتُ رجلي في العرْزِ أنْ قال: «أحسنْ خُلُقَكَ للناسِ يا معاذُ ابنَ جبلٍ» ^(٥).

القسم السادس: أقوال الصّحابة وفقهاء التّابعين.

وقد أثبت مالكٌ رحمته الله ما صحّ عنده من عِلْمٍ وحُكْمٍ الخلفاء الرّاشدين

(١) راجع: رسالة وصل البلاغات لابن الصّلاح؛ ضمن مجموع خمس رسائل، بتحقيق

الشيخ عبد الفتاح أبو غدة رحمته الله؛ ص: (٢٠٠).

(٢) رواه مالك في كتاب الصّلاة برقم: (٢٦٤).

(٣) رواه مالك في كتاب الصّلاة برقم: (٥١٧).

(٤) رواه مالك في كتاب الاعتكاف برقم: (٨٩٦).

(٥) رواه مالك في كتاب الجامع برقم: (٢٦٢٦).

وأئمة الإسلام أهل الفقه والتثبت؛ من الصحابة والتابعين؛ لأنه قصد بيان علم الشريعة، وليس علمها بمنحصر فيما صح من الأقوال والأفعال النبوية؛ فإن أصحابه المهتدين بهديه قد شاهدوا من تصرفاته ما كان رائدهم في قضاياهم وفتاواهم؛ إذ كانوا ممن لا يتسرع إلى القضاء والفتوى بغير هدى من الله، وحسبك بالخلفاء الراشدين وأشباههم؛ فمن يتصدى إلى جعل كتاب في الدين يقتصر فيه على ما ثبت عن رسول الله ﷺ من قول وعمل فقط؛ فقد أعرض عن معين غامر من مصادر الفقه، ولولا ما أثبتته مالك في «الموطأ» من ذلك لضاع علم كثير من علم الصحابة والتابعين، وحرم من جاء بعد مالك من التبصر في مسالك فقه أولئك وتفقههم، وقد تبع البخاري في صحيحه مالكا فيما صنعه متابعة قليلة، وكذلك الترمذي في جامعه.

القسم السابع: ما استنبطه الإمام مالك رَحِمَهُ اللهُ مِنَ الفقه المستند إلى العمل، أو إلى القياس، أو إلى قواعد الشريعة.

والقسمان السادس والسابع أراد منهما مالك أن يكونا مشكاة اهتداء في اتباع سنة رسول الله ﷺ؛ مما تلقاه عنه أصحابه رَحِمَهُمُ اللهُ، أو مما فهموه من مقاصده وهديه، أو ما عملوا به في حياته بمرأى منه وأقره، وكذلك ما بلغ إليه فقهاء المدينة من العلم المقتبس من مصباح هدي الصحابة وعملهم في بلد السنة؛ فكمَلَتِ بالموطأ الأداة التي يتطلع إليها المسلم المتفقه في الدين، المتطلب مصادفة الحق ومرضاة الله تعالى.

أمّا ما يحتوي عليه الموطأ مما عدا ذلك؛ فلم يخل كتاب من الصّاح عن الاحتواء على مثل ذلك، بل نجد «صحيح البخاري» مشتملاً على أشياء كثيرة هي أبعد عن الحديث مما يشتمل عليه «الموطأ»، وذلك مثل تفسير مفردات القرآن، وتفسير مفردات لغوية في بعض الأبواب، وذكر أقوال للمفسرين في معاني القرآن.

المبحث السابع

عِدَّة ما لشيوخ الإمام مالك في «الموطأ»

من المناسب ذكّر شيوخ مالك في الموطأ، وكم روى عن كلّ واحدٍ منهم من الأحاديث المرفوعة، حسبما أورده الإمام الذهبيّ في السّير، وهم على ترتيب حروف المعجم:

رقم	اسم الشيخ	عدة أحاديثه
١	إبراهيم بن عقبة	حديث واحد
٢	إسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة	١٨ حديثاً
٣	إسماعيل بن أبي حكيم	حديث واحد
٤	إسماعيل بن محمد بن سعد	حديث واحد
٥	أيوب السّخّيتانيّ	٤ أحاديث
٦	أيوب بن حبيب الجهني	حديث واحد
٧	ثور بن زيد الدّيلي	٣ أحاديث
٨	جعفر بن محمد	٧ أحاديث
٩	حميد الطويل	٦ أحاديث
١٠	حميد بن قيس الأعرج	حديثان
١١	خبيب بن عبد الرحمن	حديثان
١٢	داود بن الحصين	٤ أحاديث
١٣	داود أبو ليلى بن عبد الله	حديث واحد
١٤	ربيعة الرّأي	٥ أحاديث
١٥	زياد بن سعد	حديث واحد

رقم	اسم الشيخ	عدة أحاديثه
١٦	زيد بن أسلم	٢٦ حديثاً
١٧	زيد بن أبي أنيسة	حديث واحد
١٨	زيد بن رباح	حديث واحد
١٨	زياد بن سعد	حديث واحد
١٩	سالم أبو النضر	١٣ حديثاً
٢٠	سعد بن إسحاق	حديث واحد
٢١	سعيد بن أبي سعيد	٤ أحاديث
٢٢	سعيد بن عمرو بن شُرحبيل	حديث واحد
٢٣	سلمة بن دينار أبو حازم	٨ أحاديث
٢٤	سلمة بن صفوان الزَّرْقِيّ	حديث واحد
٢٥	سُمَيّ مولى أبي بكر	١٣ حديثاً
٢٦	سُهَيْل بن أبي صالح	١١ حديثاً
٢٧	شريك بن أبي نمر	حديث واحد
٢٨	صالح بن كيسان	حديثان
٢٩	صفوان بن سليم	حديثان
٣٠	صيفي مولى ابن أفلح	حديث واحد
٣١	ضُمرة بن سعيد	حديثان
٣٢	طلحة بن عبد الملك	حديث واحد
٣٣	عامر بن عبد الله بن الزبير	حديثان
٣٤	عبد الله بن أبي بكر ابن حزم	١٨ حديثاً
٣٥	عبد الله بن دينار	٣١ حديثاً
٣٦	أبو الزناد عبد الله بن ذكوان	٦٤ حديثاً
٣٧	عبد الله بن عبد الله بن جابر بن عَتِيك	حديثان
٣٨	عبد الله بن عبد الرحمن أبو طوالة	حديثان
٣٩	عبد الله بن الفضل	حديث واحد

رقم	اسم الشيخ	عدة أحاديثه
٤٠	عبد الله بن يزيد مولى الأسود	٥ أحاديث
٤١	عبد الرحمن بن حرملة	حديث واحد
٤٢	عبد الرحمن بن أبي صعصعة	٣ أحاديث
٤٣	عبد الرحمن بن أبي عمرة	حديث واحد
٤٤	عبد الرحمن بن القاسم	٨ أحاديث
٤٥	عبد الكريم الجزريّ	حديث واحد
٤٦	عبد المجيد بن سهيل	حديث واحد
٤٧	عبد ربّه بن سعيد	حديثان
٤٨	عبيد الله بن سليمان الأغرّ	حديث واحد
٤٩	عبيد الله بن عبد الرحمن	حديث واحد
٥٠	عطاء الخراسانيّ	حديث واحد
٥١	العلاء بن عبد الرحمن	حديث واحد
٥٢	علقمة بن أبي علقمة	حديثان
٥٣	عمرو بن الحارث	حديث واحد
٥٤	عمرو بن أبي عمرو	حديث واحد
٥٥	عمرو بن يحيى بن عمار	٣ أحاديث
٥٦	فضيل بن أبي عبد الله	حديث واحد
٥٧	قطن بن وهب	حديث واحد
٥٨	محمد بن أبي أمامة	حديث واحد
٥٩	محمد بن أبي بكر الثقفي	حديث واحد
٦٠	محمد بن أبي بكر بن حزم	حديث واحد
٦١	محمد بن عبد الله بن أبي صعصعة	حديث واحد
٦٢	محمد بن عبد الرحمن يتيّم عروة	٤ أحاديث
٦٣	أبو الرجال محمد بن عبد الرحمن	حديث واحد
٦٤	محمد بن عمارة	حديث واحد

رقم	اسم الشيخ	عدة أحاديثه
٦٥	محمد بن عمرو بن حلحلة	حديثان
٦٦	محمد بن عمرو بن علقمة	حديث واحد
٦٧	محمد بن مسلم ابن شهاب الزهري	١٨ حديثاً
٦٨	أبو الزبير محمد بن مسلم	٨ أحاديث
٦٩	محمد بن المنكدر	٤ أحاديث
٧٠	محمد بن يحيى بن حبان	٤ أحاديث
٧١	مخرمة بن سليمان	حديث واحد
٧٢	مسلم بن أبي مريم	حديثان
٧٣	المسور بن رفاعه	حديث واحد
٧٤	موسى بن أبي تميم	حديث واحد
٧٥	موسى بن عقبة	حديثان
٧٦	موسى بن ميسرة	حديثان
٧٧	نافع مولى ابن عمر	٨٥ حديثاً
٧٨	أبو سهيل نافع بن مالك	حديث واحد
٧٩	نُعَيْمُ المَجْمَر	٣ أحاديث
٨٠	وهب بن كيسان	حديث واحد
٨١	هاشم بن هاشم الوقاصي	حديث واحد
٨٢	هشام بن عروة	٤٢ حديثاً
٨٣	هلال بن أبي ميمونة	حديث واحد
٨٤	يحيى بن سعيد الأنصاري	٤٠ حديثاً
٨٥	يزيد بن خُصيفة	٣ أحاديث
٨٦	يزيد بن رومان	حديث واحد
٨٧	يزيد بن أبي زياد المدني	حديث واحد
٨٨	يزيد بن عبد الله بن قُسيط	حديث واحد
٨٩	يزيد بن عبد الله بن الهاد	٣ أحاديث

رقم	اسم الشيخ	عدة أحاديثه
٩٠	يونس بن يوسف بن حمّاس	حديث واحد
٩١	أبو بكر بن عمر العُمريّ	حديث واحد
٩٢	أبو بكر بن نافع	حديثان
٩٣	الثقة عنده	حديثان
٩٤	الثقة	٣ أحاديث

فَتَحَصَّلَ مِنْ هَذَا السَّرْدِ أَنَّ الَّذِينَ أَكْثَرَ الْإِمَامُ مَالِكُ الرَّوَايَةَ الْمَرْفُوعَةَ عَنْهُمْ فِي مَوْطِئِهِ هُمْ:

- نافع مولى ابن عمر (٨٥ حديثاً).
- أبو الزناد عبد الله بن ذكوان (٦٤ حديثاً).
- هشام بن عروة (٤٢ حديثاً).
- يحيى بن سعيد الأنصاريّ (٤٠ حديثاً).
- عبد الله بن دينار (٣١ حديثاً).
- زيد بن أسلم (٢٦ حديثاً مرفوعاً).
- محمد بن شهاب الزهري (١٨ حديثاً).
- إسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة (١٨ حديثاً).
- عبد الله بن أبي بكر ابن حزم (١٨ حديثاً).

وَأَمَّا لَوْ تَنَاولْنَا بِالْعَدِّ جَمِيعَ مَا ذَكَرَهُ الْإِمَامُ مَالِكُ عَنِ الرَّاوي مِنْ الْمَرْفُوعِ وَالْمَوْقُوفِ وَالْمَقْطُوعِ وَالْفَتْاوى وَنَحْوَهَا؛ لَكَانَ الْعَدَدُ كَثِيراً؛ فَمَثَلًا: جَمَلَةٌ مَا ذَكَرَهُ عَنِ شَيْخِهِ نَافِعَ (٢٦٨)، وَابْنُ شَهَابٍ (٢٦٨)، وَيَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ (٢١٣)، وَهَشَامُ بْنُ عُرْوَةَ (١٢٣)، وَأَبِي الزِّنَادِ (٦٣)، وَهَكَذَا.

المبحث الثامن

شروط الصّحة عند الإمام مالك في موطنه

تَقَصَّى بعض العلماء مراجع شروط الصّحة عند أهل الأثر؛ فوجدها لا تعدو ثلاثة أشياء^(١):

الأول: تحقّق صدق الرّاي فيما رواه، وهذا يندرج فيه: شرط العدالة، واليقظة، والضّبط، وعدم البدعة.

الثاني: تحقّق عدم الالتباس والاشتباه على الرّاي، ويندرج في هذا: صراحة طُرُق التحمّل من انتفاء التدليس والتّعجيل.

الثالث: تحقّق مطابقة المرويّ لما هو واقع من الأمر في زمن النّبي ﷺ، ويندرج تحت هذا: قواعد الترجيح بين المتعارضات، ومحامِل المتشابهات، وتأويلها، والنسخ، ونحو ذلك.

ثمّ قرّر أنّ الأمرين الأوّلين يعتمدان صحة السّند وثقته، والأمر الثالث يعتمد صحّة المعنى، وأنّ مالكا قد جعل للأمر الثالث الحظّ الأكبر؛ فكان بعد صحّة سند الأثر يعرضه على عمل علماء المدينة من الصّحابة والتابعين، وعلى قواعد الشريعة، وعلى القياس الجليّ، فكان لا يعمل بخبر الواحد إذا خالف أحد الشروط الثلاثة، كما تأوّل حديث خيار المجلس إذا حُمِل على ظاهر لفظه.

(١) راجع: كشف المغطى للشيخ الطاهر بن عاشور: (٢٢ - ٢٨)، وهذا المبحث مقتبس منه باختصار وتحرير.

وإذا أَحْطْنَا بِأسبابِ روايةِ الأخبارِ الموضوعةِ أو الضَّعيفةِ؛ وجدناها خمسة: افتراء، أو نسياناً، أو غلطاً، أو ترويجاً، أو إغراباً.

فأما الكذب وهو شرّها؛ لأنّه لا يُقدّم عليه إلّا ضعيفُ الدِّين أو ضعيفُ العقل، وقد توحّى مالكٌ رَحِمَهُ اللهُ للوقاية منه شدّة نقده للرواية في صحّة الدِّين، واستقامة الفهم، واتباع السنّة، قال عنه سفيان بن عيينة رَحِمَهُ اللهُ: «رحم الله مالكا؛ ما كان أشدّ انتقاده للرجل!»^(١).

وأما النسيان والغلط؛ فتوحّى عنهما مالكٌ رَحِمَهُ اللهُ؛ إذ اشترط أن يكون الراوي من أهل المعرفة والفقه، روى عنه ابن وهب أنه قال: «ما كنّا نأخذ الحديث إلّا من الفقهاء»، وقال: «أدركت بهذه البلدة أقواماً لو استُسقيَ بهم القطرُ لَسَقُوا، ما حدّثُ عن أحد منهم شيئاً؛ لأنهم كانوا ألزموا أنفسهم خوف الله والزهد [أي: فحسبُ]، وهذا الشأن يحتاج إلى رجل معه ثَقْيٌ وورعٌ وصيانةٌ وإتقانٌ وعلمٌ وفهمٌ؛ فيعلم ما يخرج من رأسه وما يصل إليه غداً»^(٢).

ومن الحيطة لتجنّب الغلط كان مالكٌ رَحِمَهُ اللهُ يُشدّد في رواية الحديث بالمعنى؛ قال رَحِمَهُ اللهُ: «لا ينبغي للمرء أن ينقل لفظ النبي ﷺ إلّا كما جاء، وأمّا لفظ غيره فلا بأس بنقله بالمعنى»^(٣).

وأما الترويج؛ فمالكٌ رَحِمَهُ اللهُ قد أعرّض عن التصنّع والتحسين في طُرُق الرواية، وكان يكرّر مقالة أبي عبيدة بن ياسر لبعض أهل التصنّع: «إذا أخذتم في السّاذج تكلمنا معكم، وإذا أخذتم في المنقوش قمنا عنكم»^(٤)، ومن أجل هذا لا تراه يتشدّد في تحديد صيغ التحديث،

(١) مقدّمة الجرح والتعديل؛ ص: (٢٣)، الانتقاء؛ ص: (٢١).

(٢) ترتيب المدارك: (١/١٣٧).

(٣) المصدر السابق: (١/١٨٥).

(٤) نفسه: (١/١٣٨).

ولا في التزام التصريح بـ: «قال رسول الله ﷺ»، فقد قال لأصحابه حين سأله: أنقول: حدثنا أو أخبرنا؟ قال لهم: «ألست فرغت لكم نفسي، وأقمت لكم زلل الحديث وسقطه! فقولوا: حدثنا أو أخبرنا»^(١)، وكان ﷺ لا يرى فرقاً بين أن يقول المحدث: «أنبأنا، أو أخبرنا، أو سمعت، أو العنعنة، أو أن رسول الله قال»، ولذلك جاءت أغلب الأحاديث المرفوعة في «الموطأ» بصيغة: «أن رسول الله ﷺ».

وأما التّفاخر؛ فقد أعرض عنه مالك أيما إعراض، قال له بعض أصحابه: إن فلاناً يحدثنا بالغريب؛ فقال مالك: «من الغريب نفر»^(٢)، وقال له بعض من رأى كتابه: ليس في كتابك غريب؟! فقال مالك: «سررتني»^(٣).

ولم يكن مالك حريصاً على الإكثار من الرواية، فكان يقول: «ليس العلم بكثرة الرواية، وإنما هو نورٌ يقذفه الله في قلب من يشاء»^(٤).

ولقد أظهر مالك ﷺ طريقته التي سار عليها في الرواية في «الموطأ»؛ فأثبت فيه أحسن ما صحّ عنده من الآثار المروية عن رسول الله ﷺ، وما روي عن الخلفاء الراشدين، وفقهاء الصحابة، ومن بعدهم من فقهاء المدينة، وما جرى عليه عملهم بالمدينة ممّا يرجع إلى تلقي المأثور عن عمل رسول الله ﷺ والخلفاء الراشدين وقضاة العدل وأئمة الفقه، وبوّب ذلك على حسب ما يحتاج إليه المسلمون في عباداتهم ومعاملاتهم وآدابهم على السنن المرضي شرعاً.

وأضاف إلى ذلك ما استنبطه من الأحكام في مواقع الاجتهاد مما

(١) ترتيب المدارك: (٧٢/٢).

(٢) المصدر السابق: (١٨٩/١).

(٣) نفسه: (٦٧/٢).

(٤) حلية الأولياء: (٣١٩/٦)، الإلماع؛ ص: (٢١٧).

يرجع إلى جمع متعارضين، أو ترجيح أحد الخبرين، أو تقديم إجماع أو قياس، أو عرض على قواعد الشريعة، فكان بحق كتاب شريعة الإسلام.



المبحث التاسع

المنهج العام لفقه الإمام مالك في موطنه

مَبْنَى فقه الإمام مالك على حديث رسول الله ﷺ أولاً؛ مُسْنَدًا كان أو مَرَسَلَةً ثَقَّةً، وبعده على قضايا عمر رضي الله عنه، وبعده على فتاوى ابن عمر، وبعده ذلك على فتاوى سائر الصحابة وفقهاء المدينة؛ مثل: سعيد بن المسيب، وعروة بن الزبير، والقاسم بن محمد.

أما اختياره لقضايا عمر رضي الله عنه؛ فلأن رأيه كان موافقاً للوحي والتنزيل غالباً، ولهذا السبب في الغالب كان يحصل الإجماع من الصحابة على قضايا عمر.

وأما اختياره لعمل ابن عمر رضي الله عنه؛ فلأن أكابر الصحابة رضي الله عنهم شهدوا له بالاستقامة، وتفوقه على سائر الصحابة الذين بقوا بعد الفتنة في هذا الأمر؛ قالت عائشة رضي الله عنها: «ما رأيت أحداً أُلْزِمَ للأمر الأول من عبد الله ابن عمر»^(١)، وقال جابر رضي الله عنه: «إذا سرَّكم أن تنظروا إلى أصحاب محمد ﷺ لم يغيروا ولم يبدلوا؛ فانظروا إلى عبد الله بن عمر؛ ما مِنَّا أحدٌ إلَّا غيَّر»^(٢)، وقال عبد الله بن مسعود رضي الله عنه: «لقد رأيتنا ونحن متوافرون وما فينا شابُّ هو أملك لنفسه من ابن عمر»^(٣).

(١) سير أعلام النبلاء: (٢١١/٣).

(٢) المستدرک على الصحيحين للحاكم: (٦٤٦/٣).

(٣) سير أعلام النبلاء: (٢١١/٣)، الإصابة: (٣٤٧/٢).

وقال محمد بن الحنفية رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «كان ابن عمر خيرَ هذه الأمة»^(١)، وقال سعيد بن جبير رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «رأيت ابن عمر وأبا هريرة وأبا سعيد وغيرهم؛ كانوا يرون أنه ليس أحدٌ منهم على الحال التي فارقَ عليها رسول الله ﷺ غير ابن عمر»^(٢)، وقال ابن شهاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «لا تعدلنَّ عن رأي ابن عمر؛ فإنه قام بعد رسول الله ﷺ ستين سنة؛ فلم يخفَ عليه شيء من أمر رسول الله ﷺ وأصحابه»^(٣).

وأما اختياره لأقوال التابعين من أهل المدينة؛ فلائها كانت رُوح البلاد وقلب الأمصار، وكان العلماء يأتونها زماناً بعد زمان، ويعرضون آراءهم على أهلها؛ لأنه كانت عندهم علومٌ منقّحة لا توجد عند غيرهم، وغالب مشايخ مالك من أهل المدينة^(٤).

والخلاصة: أنّ من أصول الإمام مالك الاستدلال بحديث النبي ﷺ؛ سواء كان مسنداً أم مرسلاً، والاحتجاج بقضايا الفاروق وابنه عبد الله رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، ثم الاستئناس بفتاوى الصحابة والتابعين من أهل المدينة، وعلى الخصوص إذا اتفق الفقهاء السبعة وغيرهم على شيء؛ فهو باعتبار أصله الذي رضيّه في موطئه لا يحتاج إلى وضل المراسيل، ولا إلى بيان ماخذ موقوفات الصحابة والتابعين.



(١) المستدرک علی الصحیحین للحاکم: (٦٤٦/٣).

(٢) المصدر السابق: (٦٤٦/٣).

(٣) نفسه: (٦٤٤/٣).

(٤) راجع: مقدمة المسوّی شرح الموطأ: (٣١/١).

المبحث العاشر

روايات «الموطأ» ورواتها^(١)

وسنذكر خمسَ عشرةَ روايةً:

الأولى:

رواية يحيى بن يحيى الليثي رحمته الله

ترجمة صاحبها:

هو الإمام يحيى بن يحيى بن كثير بن وسّلاس - وقيل: وسلاس - ابن شَمَل بن مَنقَايا المصمودي القرطبي، أبو محمد الليثي^(٢). أصله من البربر، تولى بني ليث فُنُسب إليهم، ولد سنة (١٥٢هـ)، وتوفي سنة (٢٣٣هـ) وقيل: (٢٣٤هـ).

ثناء العلماء عليه:

قال ابن الفرضي رحمته الله: «قَدِمَ الأندلس بعلم كثير، فعادت فتيا الأندلس بعد عيسى بن دينار إلى رأيه وقوله»، وقال أيضًا: «كان إمام

(١) راجع ما كتبه الشيخ رضا بوشامة محقق كتاب: الإيماء إلى أطراف الموطأ: (١٨٤/١ - ٢٤١)، فأكثر المثبت في هذا الموضع مستفادًا منه.

(٢) انظر ترجمته في: تاريخ علماء الأندلس: (١٧٩/٢ - ١٨١)، الانتقاء؛ ص: (٥٨)، جذوة المقتبس؛ ص: (٣٨٢)، ترتيب المدارك: (٥٣٤/٢)، المغرب في حلى المغرب: (١٦٣/١)، نفح الطيب: (٩/٢)، سير أعلام النبلاء: (٥١٩/١٠)، شجرة التور الزكية؛ ص: (٦٣ - ٦٤).

وقته، وواحد بلده، وكان رجلاً عاقلاً»^(١).

وقال أحمد بن خالد رَحِمَهُ اللهُ: «لم يُعْطَ أحدٌ من أهل العلم بالأندلس منذ دخلها الإسلام من الحظوة، وعِظَمَ القدر، وَجَلَالَةُ الذِّكْرِ، ما أُعْطِيَهِ يحيى بن يحيى، وسمع منه مشايخ الأندلس في وقته»^(٢)، وقال أيضاً: «كان يحيى رَحِمَهُ اللهُ مِنَ العقلاء... عالماً فاضلاً»^(٣).

وقال محمد بن عمر بن لبابة رَحِمَهُ اللهُ: «عاقِلُ الأندلس من العلماء: يحيى بن يحيى، وفقهها: عيسى بن دينار، وعالمها: عبد الملك بن حبيب»^(٤).

وقال ابن عبد البر رَحِمَهُ اللهُ: «كان إمامَ أهل بلده، والمقتدى به فيهم، والمنظور إليه والمعوّل عليه، وكان ثقةً عاقلاً، حسنَ الهدي والسّمت، كان يُشَبَّه في سمته بسمت مالك بن أنس رَحِمَهُ اللهُ، ولم يكن له بَصَرٌ بالحديث»^(٥).

وقال الحميدي رَحِمَهُ اللهُ: «إليه انتهت الرياسة بالفقه بالأندلس، وبه انتشر مذهب مالك هناك»^(٦).

وقال الخليلي رَحِمَهُ اللهُ: «ثقة»^(٧).

وقال محمد بن حارث الخشني رَحِمَهُ اللهُ: «وأخبار يحيى بن يحيى كثيرةٌ غزيرةٌ، ولو ذهبت إلى تقصّيها واستيعابها لطالَ بها الكتاب طويلاً يخرج عن حدِّ ما بني من معرفة العلماء»^(٨).

(١) تاريخ علماء الأندلس لابن الفرضي: (١٧٦/٢ - ١٧٧).

(٢) تاريخ علماء الأندلس: (١٧٦/٢ - ١٧٧).

(٣) أخبار الفقهاء والمحدثين للخشني؛ ص: (٣٥٨).

(٤) المصدر السابق؛ ص: (٣٥٨). (٥) الانتقاء؛ ص: (١٠٩).

(٦) جذوة المقتبس؛ ص: (٣٦٠). (٧) الإرشاد: (١/٣٦٥).

(٨) أخبار الفقهاء والمحدثين للخشني؛ ص: (٣٦٧).

سماع يحيى الليثي رَحِمَهُ اللهُ لِلْمَوْطَأِ:

طلب يحيى بن يحيى الليثي العلم بالأندلس عند زياد بن عبد الرحمن شَبْطُون رَحِمَهُ اللهُ، ثُمَّ رَحَلَ إِلَى المَشْرِقِ وهو ابن ثمان وعشرين سنة، فسمع من مالك بن أنس الموطأ، غير أبوابٍ من كتاب الاعتكاف، شكَّ في سماعها فأثبت روايته فيها من شيخه زياد بن عبد الرحمن شَبْطُون، ثم التقى يحيى بعبد الرحمن بن القاسم رَحِمَهُ اللهُ صاحب الإمام مالك، فسمع منه المسائل التي دَوَّنَهَا ابن القاسم عن مالك، فنشط يحيى للرجوع إلى مالك ليسمع منه تلك المسائل؛ فرحل إليه رحلة ثانية، فأقام عند مالك إلى أن توفي رَحِمَهُ اللهُ، وحضر جنازته^(١).

وقال القاضي عياض رَحِمَهُ اللهُ: «كان لقاءه بمالك سنة تسع وسبعين [أي ومئة]، السنة التي مات فيها مالك»^(٢).

وقد كتب الله تعالى لروايته القبول، وعكف عليها العلماء؛ شرحاً لمعانيها وفقهها، وتعريفاً برجالها وأسانيدها، وعول عليها كثير من علماء المسلمين في دراستهم وشرحهم وتعليقهم على الموطأ؛ كابن عبد البر والباجي وابن العربي، وغيرهم، فصارت روايته أشهر الروايات.

قال ابن ناصر الدين رَحِمَهُ اللهُ: «وذكر غير ابن الأَکفاني: أَنَّ يحيى الليثي شكَّ في أبواب من كتاب الاعتكاف، وهي: خروج المعتكف إلى العيد، وباب: قضاء الاعتكاف، وباب: النكاح في الاعتكاف، هل سمع ذلك من مالك أم لا؟ فأخذه عن زياد بن عبد الرحمن شَبْطُون عن مالك»^(٣).

(١) انظر: أخبار الفقهاء والمحدثين للخشني؛ ص: (٣٥٩)، وتاريخ علماء الأندلس:

(١٧٦/٢)، الانتقاء؛ ص: (١٠٦).

(٢) ترتيب المدارك: (٣/٣٨٠).

(٣) أخبار الفقهاء والمحدثين؛ ص: (٣٤٨).

منزلته في الرواية عن الإمام مالك رحمته الله:

تقدم قول ابن عبد البر رحمته الله فيه: «ولم يكن له بصراً بالحديث»، قال الذهبي رحمته الله: «نعم، ما كان من فرسان هذا الشأن، بل كان متوسطاً فيه، رحمته الله»^(١).

وقال محمد بن حارث الخشني رحمته الله: «وذكر بعض الناس أنه كان ليحيى بن يحيى في موطأ مالك بن أنس رحمته الله وفي غيره تصحيفاً... وقرأت تلك المواضع كلها في كتاب محمد بن عبد الملك بن أيمن، وإنما هي في الإسناد ليس في متون الأحاديث»^(٢)، ثم ذكرها محمد بن حارث الخشني حديثاً حديثاً، وتكلم على غلط يحيى ووهمه، وبيّن أنّ بعضهما ممّا تُوبع عليه يحيى.

وبالرغم من تلك الأوهام كان يحيى الليثي من أحسن أصحاب مالك نقلاً لموطئه، قال الحافظ ابن عبد البر: «ولعمري لقد حصلتُ نقله عن مالك، وألفيته من أحسن أصحابه نقلاً، ومن أشدهم تخلصاً في المواضع التي اختلف فيها رواة الموطأ، إلا أنّ له وهماً وتصحيفاً في مواضع»^(٣).

وقال أيضاً: «وأخذ عليه في روايته في الموطأ وحديث الليث أوهامٌ نُقلت، وكُلّم فيها فلم يغيّر ما في كتابه، واتّبعه الرواة عنه، وقد عرّفها الناس، وبيّنوا صوابها، وأمّا ابن وضّاح فإنه أصلحها ورواها الناس عنه على الإصلاح»^(٤).

هذه مكانة يحيى الليثي في الرواية عن مالك، فروايته الرواية المتقنة

(١) سير أعلام النبلاء: (٥٢٣/١٠).

(٢) أخبار الفقهاء والمحدثين؛ ص: (٣٤٩ - ٣٥٨).

(٣) التمهيد: (١٠٢/٧).

(٤) ترتيب المدارك: (٣٨١/٣).

إلا في مواضع يسيرة، أحصاها العلماء واغُفرت له في جنب تثبته وإتقانه وأمانته رَحِمَهُ اللهُ.

الرّواة عن يحيى بن يحيى اللّيثي:

أخذ الموطأ عن يحيى بن يحيى اللّيثي أكثر من واحد، واشتهرت رواية يحيى من طريق رجلين، وهما: ابنه عُبَيْد الله، وكان آخر مَنْ أخذ عن والده يحيى اللّيثي، والثاني: محمد بن وضاح، وروى عن يحيى غيرهما؛ إلا أنّ روايتهما أشهر من غيرها، وعليهما عَوَّل مَنْ سمع الموطأ من بعدهما^(١).

فأما عبيد الله رَحِمَهُ اللهُ؛ فهو مُسند قرطبة: عبيد الله بن يحيى بن يحيى بن كثير، أبو مروان اللّيثي مولاهم الأندلسي، وُلد سنة (٢١٠هـ)، وقيل: (٢١٧هـ)، وتوفي رَحِمَهُ اللهُ في رمضان سنة (٢٩٩هـ)، وقيل (٢٩٨هـ).

قال محمد بن حارث الخشنّي: «كان عاقلاً وقوراً، وافر الحرمة، عظيم الجاه، بعيد الاسم، تامّ المروءة، عزيز النفس، عزيز المعروف، نهّاضاً بالأثقال، مُشاوِراً في الأحكام»^(٢).

وقال ابن الفرضيّ: «رَوَى عن أبيه علماً كثيراً، ولم يسمع بالأندلس من غيره... وكان رجلاً عاقلاً كريماً، عظيم المال والجاه، مُقدِّماً في المشاورة في الأحكام، مُقدِّماً برئاسة البلد غير مُدافع»^(٣).

(١) انظر الأسانيد المتصلة بعبيد الله ومحمد بن وضاح عن يحيى بن يحيى اللّيثي في: التمهيد لابن عبد البر: (١/ ١١)، الفهرست لابن خير؛ ص: (٧٧ - ٨٣)، فهرس ابن عطية؛ ص: (٦٣ - ٦٤ - ٧٨ - ٨٠...)، الغنية للقاضي عياض؛ ص: (٢٩ - ٣٢، ١٠٦)، صلة الخلف برجال السلف؛ ص: (٣٣ - ٣٥).

(٢) أخبار الفقهاء والمحدثين؛ ص: (٢٢٩).

(٣) تاريخ العلماء بالأندلس: (١/ ٢٩٢)، وانظر: جذوة المقتبس؛ ص: (٢٥٠)، سير أعلام النبلاء: (١٣/ ٥٣١).

وكان عبيد الله يروى عن أبيه الموطأ لفظاً، لا يُغيّر شيئاً من حروفه، وذلك لشدة ضبطه وتماز ورعه، وبهذا امتازت روايته عن رواية ابن وضاح.

وإلى طريق عبيد الله بن يحيى تنتهي أسانيد موطأ يحيى من طرق كثيرة؛ ترجع إلى سنيين:

١ - سند محمد بن فرج مولى ابن الطّلاع القرطبي، عن يونس بن مغيث الصّفّار، عن أبي عيسى عبد الله بن يحيى بن يحيى بن يحيى اللّيثي، عن عم أبيه عبيد الله، عن يحيى بن يحيى.

وهذا أقرب الأسانيد؛ لأنّه مرويٌّ عن سند عبد الله بن محمد بن هارون الطّائبي القرطبي الذي قال فيه ابن خلدون: «إنّ له طريقةً عاليةً في الموطأ»^(١).

٢ - سند أبي عمر الطلمنكي، عن أبي عيسى، عن عم أبيه، عن يحيى، وللطلمنكي هذا روايات عن ابن وضاح.

وأما ابن وضاح رحمّه الله؛ فهو محمد بن وضاح بن بزيع؛ مولى الأمير عبد الرحمن بن معاوية القرطبي.

قال محمد بن حارث الخشني: «قال لي أحمد بن عباد: كان ابن وضاح مُتَنَجِّباً للرّجال [أي: مختاراً لهم، كما في القاموس]، لا يأخذ شيئاً من روايته إلّا عن الثّقة، وأدخَلَ الأندلسَ علماً عظيماً، وسمع منه من أهلها بشرّ كثيرٍ»^(٢).

قال ابن الفرضي: «كان عالماً بالحديث، بصيراً بطرقه، متكلاً على

(١) تاريخ ابن خلدون: (٤٥٨/٧).

(٢) أخبار الفقهاء والمحدثين؛ ص: (١٢٢).

عليه، كثير الحكاية عن العباد، ورعاً، زاهداً، فقيراً، متعففاً...»^(١).

وكان ابن وضاح رَحِمَهُ اللهُ مِمَّنْ لا يلتزم بلفظ شيخه يحيى إذا حَكَمَ النُّقَاد بغلَطه ووَهَمه، بل كان يُعَيِّر ويُصْلِح ما تَبَيَّن له أَنَّهُ خطأً بحسب معرفته، أو اعتماداً على الرواة الآخرين عن الإمام مالك.

والمتتبعون لإصلاحات ابن وضاح قالوا: إِنَّه أصاب في بعض المواطن دون بعض، وقد كره العلماء التصحيح دون تنبيه، ولذلك كان شأنُ حَذِّاق الأئمة التَّنبية على الوَهَم بالتَّضْيِيب فقط، لا بإصلاحه وحذف ما سواه بالمحو والإزالة التامة.

قال القاضي عياض رَحِمَهُ اللهُ: «الذي استمرَّ عليه عمل أكثر الأُشْيَاخ: نقلُ الرواية كما وصلت إليهم وسمعوها، ولا يغيرونها مِنْ كُتُبِهِمْ... لكنَّ أهل المعرفة منهم يَنْبَهُون على خطئها عند السَّماع والقراءة وفي حواشي الكُتُب، ويقرؤون ما في الأصول على ما بلغهم، ومنهم مَنْ يجسُرُ على الإصلاح... وحمايةُ باب الإصلاح والتَّغيير أولى؛ لئلاَّ يجسُرَ على ذلك مَنْ لا يحسن، ويتسلَّط عليه مَنْ لا يعلم، وطريق الأُشْيَاخ أسلم من التَّبيين، فيذكر اللفظ عند السَّماع كما وقع، ويُنبِّه عليه، ويذكر وجه الصَّواب، إمَّا مِنْ جهة العربيَّة، أو النُّقل، أو وُروده كذلك في حديثٍ آخر، أو يقرؤه على الصَّواب، ثم يقول: وَقَعَ عند شيخنا أو في روايتنا: كذا، أو مِنْ طريق فلانٍ: كذا، وهو أولى؛ لئلاَّ يقول على النَّبِيِّ ﷺ ما لم يُقَلَّ»^(٢).

وقال القاضي أيضاً في مقدِّمة كتابه مشارق الأنوار: «كثُر في

(١) تاريخ العلماء بالأندلس: (١٧/٢)، وانظر: جذوة المقتبس؛ ص: (٨٧)، سير أعلام النبلاء: (٤٤٥/١٣).

(٢) الإلماع؛ ص: (١٨٥ - ١٨٦)، وانظر: المقدِّمة لابن الصَّلاح؛ ص: (١٧٥).

المصنّفات والكتب التّغيير والفساد، وشمل ذلك كثيرًا من المتون والإسناد، وشاع التّحريف، وذاع التّصحيح، وتعدّى ذلك منشور الروايات إلى مجموعها، وعمّ أصول الدّواوين مع فروعها، حتى اعتنى صُباةُ أهل الإِتقان والعلم - وقليلٌ ما هم - بإقامة أوّدها، ومُعانة رَمَدِها، فلم يَستمرّ على الكافّة تغييرها جملةً؛ لِمَا أخبر عليه السّلام عن عُدُولِ خَلَفِ هذه الأُمّة، وتكلّم الأكياس والنُّقاد من الرواة في ذلك بمقدارٍ ما أُوتوه، فَمِنَ بين غالٍ ومقصرٍ، ومشكورٍ عليمٍ، ومتكلّفٍ هَجُومٍ.

فمنهم مَنْ جسر على إصلاح ما خالف الصّواب عنده، وغير الرواية بمنتهى علمه وقدر إدراكه، وربّما كان غلَطُهُ في ذلك أشدَّ مِنْ استدراكه؛ لأنّه متى فُتح هذا الباب لم يُوثّق بعدُ بتحميلِ روايةٍ، ولا أُنسَ إلى الاعتدادِ بسماعٍ، مع أنّه قد لا يُسلّم له ما رآه، ولا يُوافق على ما أتاه؛ إذ فوق كلّ ذي علمٍ عليمٌ، فكثيرًا ما رأينا مَنْ نبّه بالخطأ على الصّواب، فعكس الباب، ومَنْ ذهب مذهب الإصلاح والتّغيير فقد سلك كلّ مسلكٍ في الخطأ، ودلّاهُ رأيُه بغرورٍ، وقد وقفتُ على عجائب في الوجهين... وتحقّق من تحقيقه أنّ الصّواب مع مَنْ وَقَفَ وأحجم، لا مع مَنْ صمّم وجسّر، وتأمّل في هذه الفصول ما تكلّمنا عليه، وتكلّم عليه الأشياخ فيما أصلحه أبو عبد الله بن وضّاح في الموطأ على رواية يحيى بن يحيى فيمن تقدّم^(١).

فابن وضّاح رَحِمَهُ اللهُ لجسارته على رواية يحيى الليثي؛ أصلح ما تَوَهَّمَه خطأً، فوقع فيما أنكره العلماء، ولذلك قال عنه مؤرخ الأندلس أحمد بن محمد بن عبد البر^(٢): «وله خطأ كثيرٌ محفوظٌ عنه، وأشياء كان يغلط

(١) مشارق الأنوار؛ ص: (٣ - ٤).

(٢) يُكنى أبا عبد الملك؛ كان بصيرًا بالحديث، متصرّفًا في فنون العلم، توفي سنة (٣٣٨هـ). انظره في: تاريخ علماء الأندلس: (١/٥٠).

فيها»^(١).

وقال محمد بن حارث الخشنّي: «لم يشكّ النَّاسُ أنَّ محمد بن وضّاح كان غايةً في الصّدق والثّقة؛ غير أنّه حُفِظت عليه زلّات، كان محمد بن قاسم يُعَدِّدُهَا عليه»^(٢).

وذكر الحافظ ابن عبد البرّ حديثَ عروة بن الرّبير وقول النّبِيِّ ﷺ لعبد الرحمن بن عوف رضي الله عنه: «كيف صنعت يا أبا محمد في استلام الركن»، وزاد فيه ابن وضّاح: «الركن الأسود»، وزعم أنّ يحيى سقط له الأسود، قال ابن عبد البرّ: «وقد صنّع ابن وضّاح مثلاً هذا أيضاً في موطّأ يحيى في قول مالك: «سمعت بعض أهل العلم يَسْتَحِبُّ إذا رَفَعَ الذي يَطُوفُ بالبيت يَدَهُ عن الرّكن اليمانيّ أن يَضَعَهَا على فِيهِ»، فأمر ابن وضّاح بطرح اليمانيّ من رواية يحيى، وهذا ممّا تَسَوَّرَ فيه على رواية يحيى... والعَجَبُ من ابن وضّاح وقد روى موطّأ ابن القاسم، وفيه: «اليمانيّ» كيف أنكره؟!... ولكنّ الغَلَطَ لا يَسْلَمُ منه أحدٌ، وأمّا إدخالُهُ في حديث عبد الرحمن بن عوف: «الأسود»، فكذلك رواه أكثر رواة الموطّأ، فابن وضّاح في هذا معذورٌ، ولكنّه لم يكن ينبغي له أن يزيد في رواية الرّجل، ولا يَرُدّها إلى رواية غيره»^(٣).

وبناء على هذا؛ فإنّ أصحّ الرّوايات عن يحيى بن يحيى؛ رواية ابنه عبيد الله، فهي أسلم من رواية ابن وضّاح، فقد يُغَيَّرُ ابن وضّاح، ويُخَطِئُ في تغييره، ويأتي من بعده فينسب الوهم فيه ليحيى أو الإمام مالك.

(١) تاريخ علماء الأندلس: (١٧/٢).

(٢) أخبار الفقهاء والمحدّثين؛ ص: (١٣٠).

(٣) التمهيد: (٢٢/٢٥٨ - ٢٥٩).

طبقات رواية يحيى الليثي:

طبع كتاب الموطأ برواية يحيى الليثي عدّة طبقات، بالأسانيد، أو مجردة عنها، وبعضها مع شروحات الأئمة على الموطأ؛ كالتمهيد، والاستذكار، والمنتقى، وتنوير الحوالك، وغيرها.

ومن أبرز تلك الطبقات:

- طبعة محمد فؤاد عبد الباقي رَحِمَهُ اللهُ، وقد طبعت عدّة مرات، ومن أهمّ المآخذ على هذه الطبعة:

١ - أنّه لم يعتمد على أيّ نسخة مخطوطة للموطأ؛ ممّا جعله يُسقط من طبعته بعض الأحاديث التي قد تكون سقطت من الأصول المطبوعة التي اعتمدها.

٢ - أنه لم يبيّن الرواية المعتمدة في مطبوعته، هل هي رواية ابن وضّاح، أم هي رواية عبيد الله عن أبيه؟ وبينهما من الفروق ما تقدّم، فهو تارةً يوافق عبيد الله، وتارةً ابن وضّاح، وتارةً يخالفهما!

٣ - أنه يُصحّح الخطأ الذي وقع فيه يحيى، نقلاً عن غيره من العلماء، وبذلك تصير روايته تابعةً لرواية غيره عن مالك، فينتفي ما يذكره العلماء عن يحيى من الأخطاء، ولو أصلح المحقق ذلك وبيّن لهان الأمر، لكنه يُصلح ويسكت رَحِمَهُ اللهُ.

- طبعة د. بشار عواد معروف، وهي شهيرةٌ أخرجتها دار الغرب الإسلامي، وتتميّز بحرفها وتجليدها الجميل، وسعرها الباهض!

من مزايا هذه الطبعة:

١ - تقيّد المحقق بترتيب الأحاديث على وفق ما مشى عليه الإمام الباجي في منتقاه، والزرقاني في شرحه.

- ٢ - تنبيهه على بعض الأوهام والأخطاء الواقعة في رواية يحيى.
- ٣ - تخريج حديث «الموطأ»، وذلك بتتبع مَنْ رواه عن مالكٍ مِنْ رُواة «الموطأ» وغيرهم.
- ٤ - التعليق ببعض الفوائد الإسنادية والحديثية المأخوذة من الحافظ ابن عبد البر رحمته الله.
- ٥ - التنبيه على بعض الأخطاء التي وقعت في طبعات سابقة للموطأ.
- ومن أبرز المآخذ عليها: عدم اهتمامه بتحقيق الكتاب على مجموعة مخطوطات قديمة العهد، بحجته المعروفة بأنّ نسخ «الموطأ» - وإن كانت في خزائن الكتب - كثيرة تبلغ المئات؛ إلا أنه يتعذر على من هو في مثل ظرفه جمعها والمقابلة بينها ودراستها، وبناءً على ذلك اكتفى بنسخة وحيدة ووصفها بأنها جيّدة، كُتبت في خمسينيات القرن السابع!!.

الثانية:

رواية أبي مصعب الزهري رحمته الله

ترجمة صاحبها:

هو أحمد بن القاسم أبي بكر بن الحارث بن زرارة بن مصعب بن عبد الرحمن بن عوف القرشي، أبو مصعب الزهري المدني، الفقيه القاضي، أخرج له الشيخان، (ت ٢٤١هـ).

قال فيه أبو حاتم وأبو زرعة رحمهما الله: «صدوق»^(١).

ثناء العلماء عليه:

وقال النسائي رحمته الله: «لا بأس به»^(٢).

(١) الجرح والتعديل: (١/٤٣).

(٢) إتحاف السالك لابن ناصر الدين؛ ص: (١٧٤).

ووثقه جمعٌ من الأئمة؛ كمسلمة بن قاسم، وابن حبان، والحاكم،
والذهبي، وابن حجر^(١).

وتكلم فيه أبو خيثمة الحافظ رَحِمَهُ اللهُ، حين قال لَوْلَدِهِ وقد سألَهُ في
رحلته إلى مكة: عمّن يكتب؟ قال: «لا تكتب عن أبي مصعب، واكتب
عمّن شئت»، وعلق الذهبي على هذا - كالمستهجن المستقبح له - فقال
رَحِمَهُ اللهُ: «ما أدري ما معنى قول أبي خيثمة لابنه أحمد: لا تكتب عن أبي
مصعب، واكتب عمّن شئت!»^(٢).

وتأول الحافظ ابن حجر رَحِمَهُ اللهُ مقالته بقوله: «ويحتمل أن يكون مرادُّ
أبي خيثمة دخوله في القضاء، أو إكثاره من الفتوى»^(٣).

ومن قبله تأول ذلك القاضي عياض؛ حيث قال: «إنما قال ذلك؛
لأنّ أبا مصعب كان يميل إلى الرأى، وأبو خيثمة من أهل الحديث، ممّن
يُنَافِرُ ذلك، فلذلك نهى عنه، وإلا فهو ثقة، لا نعلم أحداً ذكره إلا
بخير»^(٤).

هذا، وقد ذكر الخليلي رَحِمَهُ اللهُ أنّه آخرُ مَنْ روى الموطأ عن مالكٍ من
الثقات^(٥).

وقال ابن حزم: «آخرُ ما رُوي عن مالكٍ موطأُ أبي مصعب، وموطأُ
أبي حذافة السهمي»^(٦).

مكانته في الرواية عن الإمام مالك:

قال الدارقطني رَحِمَهُ اللهُ: «أبو مصعب ثقةٌ في الموطأ»^(٧).

(١) الميزان: (٨٤/١)، تهذيب التهذيب: (١٧/١).

(٢) ميزان الاعتدال: (٨٤/١). (٣) تهذيب التهذيب: (١٨/١).

(٤) ترتيب المدارك: (٣٤٨/٣). (٥) الإرشاد: (٢٢٨/١).

(٦) تذكرة الحفاظ: (٤٨٣/٢). (٧) المصدر السابق: (٤٨٣/٢).

وقدّمه بقيُّ بن مَخْلَدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لَشَرَفِهِ وَنَسَبِهِ؛ حيث أخرج روايته في مسنده، وترك رواية يحيى مع شهرتها في الأندلس، بسبب أنه لم يسمع من مالك الموطأ إلا مرة واحدة^(١).

ولأن رواية أبي مصعب من آخر الروايات عن مالك؛ فقد تشابهت مع رواية يحيى في الغالب، قال الحافظ ابن عبد البر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «وقد تأملت رواية يحيى فيما أرسل من الحديث ووصل في الموطأ، فرأيتهما أشد موافقةً لرواية أبي مصعب في الموطأ كله من غيره، وما رأيت رواية في الموطأ أكثر اتفاقاً منها»^(٢).

الثالثة:

رواية سعيد بن عفير رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ

هو سعيد بن كثير بن عفير بن مسلم بن يزيد بن الأسود الأنصاري مولاهم، أبو عثمان، (ت ٢٢٦هـ).

تكلم الجوزجاني رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فيه بكلام قاس؛ قال: «كان سعيد بن عفير فيه غير لونٍ من البدع، وكان مخلطاً غير ثقة»^(٣).

وتعقب ابن عديّ مقالته؛ فقال رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «وهذا الذي قاله لا معنى له، ولم أسمع أحداً، ولا بلغني عن أحدٍ من الناس كلاماً في سعيد بن كثير ابن عفير، وهو عند الناس صدوق، وقد حدث عنه الأئمة من الناس... فلم ينسب ابن عفير إلى بدع، والذي قال: غير ثقة، فلم ينسبه أحدٌ إلى الكذب»^(٤).

(١) الغنية؛ ص: (٩٨).

(٢) التمهيد: (٣٣٩/٢).

(٣) الشجرة في أحوال الرجال؛ ص: (٢٧٠).

(٤) الكامل: (٤١١/٣).

قال فيه ابن معين رَحِمَهُ اللهُ: «رأيت بمصر ثلاث عجائب، النّيل، والأهرام، وسعيد بن عفير»، قال الذهبي: «حسبك أن يحيى إمام المحدثين أنبهر لابن عفير»^(١).

الرابعة:

رواية سليمان بن برد رَحِمَهُ اللهُ

هو سليمان بن برد بن نجيح التّجيبّي، مولاهم، أبو الرّبيع المصريّ، (ت ٢١٠هـ).

كان رَحِمَهُ اللهُ من فقهاء مصر وقضاتها، وكان مقبولا عند قضاة مصر^(٢)، وسماعه الموطأ من الإمام مالك صحيح ثابت^(٣).

الخامسة:

رواية عبد الرحمن بن القاسم رَحِمَهُ اللهُ

هو عبد الرحمن بن القاسم بن خالد بن جنادة العتقيّ، أبو عبد الله المصريّ الفقيه، (ت ١٩١هـ).

وثّقه الأئمة؛ كابن معين، وأبي زرعة، والنسائي، والحاكم، والخطيب البغداديّ، وابن حجر^(٤)، رحمهم الله، وذكّره ابن حبان رَحِمَهُ اللهُ في الثّقات، وقال عنه: «كان خيرا، فاضلا، ممّن تفقّه على مذهب

(١) سير أعلام النبلاء: (٥٨٤/١٠).

(٢) انظر: ترتيب المدارك: (٢٨٣/٣)، تاريخ الإسلام: (حوادث ٢٠٠ - ٢٢٠/ص: ١٧٩)، إتحاف السالك؛ ص: (١٣).

(٣) انظر: ترتيب المدارك: (٢٨٣/٣)، وإتحاف السالك؛ ص: (١٣٠).

(٤) انظر: سؤالات ابن الجنيّد: (رقم: ٦٦٤)، الجرح والتّعديل: (٢٧٩/٥)، سؤالات السّجزيّ: (رقم: ٢٤٢)، الانتقاء؛ ص: (٩٦)، ترتيب المدارك: (٢٤٥/٣)، تهذيب الكمال: (٣٤٤/١٧)، تهذيب التهذيب: (٢٢٧/٦).

مالك، وفرّع على حدّ أصوله، وذَبَّ عنها، ونَصَرَ مَنْ انتحلها»^(١).

وقد صرّح أبو العباس الدّاني رَحِمَهُ اللهُ في «الإيماء إلى أطراف الموطأ» أنّ سماع ابن القاسم للموطأ كان متأخراً^(٢).

وقال ابن وضّاح رَحِمَهُ اللهُ: «سمع ابن القاسم من المصريّين والشّاميّين، وإنّما طلب وهو كبير، ولم يخرج لمالك حتى سمع من المصريّين، وأنفق في سفرته إلى مالك ألف مثقال»^(٣).

قدّمه الإمام التّسائيّ على مَنْ سواه في الرّواية عن مالك، حتى اعتمد على روايته في السّنن الصّغرى والكبرى، وقال رَحِمَهُ اللهُ: «ابن القاسم ثقة، رجل صالح، سبحان الله! ما أحسن حديثه وأصحّه عن مالك! ليس يخلّف في كلمة، ولم يرو أحد الموطأ عن مالك أثبت من ابن القاسم، وليس أحد من أصحاب مالك عندي مثله»؛ قيل له: فأشهب؟ قال: «ولا أشهب ولا غيره، هو عجبٌ من العجب؛ الفضل، الزّهد، وصحّة الرّواية، وحسن الدّراية، وحسن الحديث، حديثه يشهد له»^(٤).

وقال الحافظ ابن عبد البر رَحِمَهُ اللهُ: «وروايته عن مالك رواية صحيحة، قليلة الخطأ، وكان فيما رواه عن مالك من موطئه ثقة حسن الضبط متّقناً»^(٥).

وقال القاسميّ رَحِمَهُ اللهُ: «سمعت أبا القاسم حمزة بن محمد الكنانيّ يقول: إذا اختلف النّاس عن مالك، فالقول ما قال ابن القاسم،

(١) الثقات: (٣٧٤/٨).

(٢) انظر: (١٩/٢).

(٣) ترتيب المدارك: (٢٤٨/٣).

(٤) ترتيب المدارك: (٢٤٥/٣)، إتحاف السّالك؛ ص: (١٥٥).

(٥) الانتقاء؛ ص: (٩٥).

وبحضرته جماعة من أهل بلده، ومن الرّحّالين، فما سمعتُ نكيراً من أحدٍ منهم، وهم أهل عنايةٍ بالحديث وبعلمه^(١).

السادسة:

رواية عبد الله بن مسلمة القعنبي رَحِمَهُ اللهُ

هو عبد الله بن مسلمة بن قعنب القعنبي الحارثي، أبو عبد الرحمن المدني، نزيل البصرة، (ت ٢٢١هـ)، أخرج له الشيخان.

وثقه أبو حاتم، وابنُ معين، والعجلي، وابنُ حبان، وغيرهم، رحمهم الله، وقال الحافظ ابن حجر: «ثقةٌ عابدٌ»^(٢).

قال محمد بن إسماعيل الرّقّي رَحِمَهُ اللهُ: سمعت القعنبي يقول: «لَزِمْتُ مالكاَ عشرين سنةً حتى قرأت عليه الموطأ»^(٣).

وقد قرأ رَحِمَهُ اللهُ الموطأ على الإمام مالك بنفسه، ولم يَرْضَ بقراءة غيره من الضّعفاء، وفي ذلك يقول إسماعيل بن إسحاق القاضي رَحِمَهُ اللهُ: «كان القعنبي لا يرضى قراءةً حبيب، فما زال يجهد حتى قرأ بنفسه الموطأ على مالك، وربما يقول: وفيما قرأتُ على مالك، وكان القعنبي من المجتهدين في العبادة»^(٤)، وقال العجلي رَحِمَهُ اللهُ: «قرأ مالكٌ عليه نصف الموطأ، وقرأ هو على مالكٍ النّصف الباقي»^(٥).

هذا، وقد قدّم رواية القعنبي كثيرٌ من الأئمة؛ كعلي بن المديني،

(١) تلخيص القابسي للموطأ - رواية ابن القاسم -؛ ص: (٤٠) تحقيق المالكي.

(٢) انظر: الجرح والتعديل: (١٨/٥)، الثقات: (٣٥٣/٨)، تهذيب الكمال: (١٣٦/١٦)، تهذيب التهذيب: (٢٨/٦).

(٣) ترتيب المدارك: (١٩٨/٣).

(٤) سؤالات مسعود بن علي السّجزي؛ ص: (٢٣٦).

(٥) تاريخ الثقات؛ ص: (٢٧٩).

والدارقطني، وابن خزيمة، وآخرون، رحمهم الله.

قال ابن أبي حاتم رحمته الله: قلت لأبي: «القعنبي أحب إليك في الموطأ، أو إسماعيل بن أبي أويس؟ قال: «القعنبي أحب إلي، لم أر أخشع منه»^(١).

وقال نصر بن مرزوق رحمته الله: سمعت يحيى بن معين - وسألته عن رواية الموطأ عن مالك - ؛ فقال: «أثبت الناس في الموطأ: عبد الله بن مسلمة القعنبي، وعبد الله بن يوسف التتيسي»^(٢).

وقال التتائي رحمته الله: «القعنبي فوق عبد الله بن يوسف في الموطأ»^(٣).

وقال موسى بن سعيد البرداني رحمته الله: قلت لأحمد بن حنبل: «عمّن أكتب الموطأ؟ فقال: اكتهبه عن القعنبي؛ قلت: أيما أحب إليك؟ إسماعيل بن أبي أويس، أو عبد العزيز بن أبي أويس، أو القعنبي؟ قال: القعنبي أفضلهم»^(٤).

السابعة:

رواية عبد الله بن وهب القرشي رحمته الله

هو عبد الله بن وهب بن مسلم القرشي الفهري، أبو محمد المصري؛ الفقيه، وُلد سنة (١٢٥هـ)، وتوفي سنة (١٩٧هـ).

وثقه وأثنى عليه شيخه مالك، وأحمد بن حنبل، وأبو حاتم، وابن معين، وأبو زرعة الرّازي، وأحمد بن صالح، وغيرهم، رحمهم الله^(٥).

(١) الجرح والتعديل: (١٨١/٥).

(٢) سؤالات مسعود بن علي السّجزي؛ ص: (٢٣٩).

(٣) سؤالات السّلمي للدارقطني؛ ص: (١٩٣).

(٤) سؤالات مسعود بن علي السّجزي؛ ص: (٢٣٧).

(٥) انظر: العلل للإمام أحمد - رواية عبد الله: (١٣٠/٣)، الجرح والتعديل: (١٩٠/٥)، =

وقال الذهبي: «فمن يروي مئة ألف حديث، ويُنذر المنكر في سعة ما روى، فإنه المنتهى في الإتقان»^(١).

وقد سمع الموطأ من مالك قديماً، وحفظه قبل أن يلقاه، قال هارون ابن سعيد: سمعت ابن وهب يقول: «حفظت موطأ مالك ما بين مصر إلى المدينة»^(٢).

وقال أحمد بن صالح رحمه الله - مبيناً قدره وعُلو منزلته - : «ليس أحد من خلق الله أكبر في مالك من ابن نافع وابن وهب، وابن نافع أحب إلى أحمد، وابن وهب المقدم في كثرة العلم والمسائل؛ لم يكن مالك يتكلم بشيء إلا كتبه ابن وهب»^(٣).

الثامنة:

رواية عبد الله بن يوسف التنيسي رحمه الله

هو عبد الله بن يوسف التنيسي، أبو محمد الكلاعي المصري، أصله من دمشق، ونزل تنيس.

وثقه غير واحد من الأئمة؛ كابن معين، وأبي حاتم، والعجلي، والدارقطني، وابن حبان، وغيرهم، رحمهم الله^(٤).

قال البخاري رحمه الله: «كان من أثبت الشاميين»^(٥).

= ترتيب المدارك: (٢٣٠/٣)، تهذيب الكمال: (٢٨٢/١٦)، تهذيب التهذيب: (٦٥/٦).

(١) سير أعلام النبلاء: (٢٢٨/٩). (٢) إتحاف السالك؛ ص: (١٤١).

(٣) ترتيب المدارك: (٢٣٧/٣).

(٤) انظر: الجرح والتعديل: (٢٠٥/٥)، الشقات: (٣٤٩/٨)، تاريخ دمشق:

(٣٩٢/٢٣)، تهذيب الكمال: (٣٣٥/١٦)، تهذيب التهذيب: (٧٩/٦).

(٥) تهذيب الكمال: (٣٣٥/١٦).

وقال ابن عَدِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «وعبد الله بن يوسف صدوقٌ لا بأس به، والبخاريُّ مع شدة استقصائه اعتمد عليه في مالِكٍ وغيره، وسمع منه الموطأ، وله أحاديثٌ صالحةٌ، وهو خيرٌ فاضلٍ»^(١).

كان سماعه للموطأ عن مالك بالمدينة، وكان معه في السَّماع أبو مُسَهِّرٍ الدَّمَشَقِيُّ، وذلك بعَرَضِ إِسْحاق بن إبراهيم الحنِينِيَّ على مالك.

قال محمد بن عبد الله بن الحكم رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «وقد كان ابن بكير يقول في عبد الله بن يوسف الدَّمَشَقِيُّ: سمع من مالك!؟ وَمَنْ رآه عند مالك!؟ تَوَهَّم فيه ما لا يجوز له، فخرجت أنا فلقيتُ أبا مُسَهِّرٍ سنة ثمان عشرة ومئتين، فسألني عن عبد الله بن يوسف، ما فعل؟ فقلت: عندنا بمصر في عافية، فقال أبو مسهر: سمع معي الموطأ من مالك سنة ست وستين، فرجعتُ إلى مصر فجاءني ابنُ بكير مُسَلِّماً، فقلت له: أخبرني أبو مسهر أنَّ عبد الله بن يوسف سمع مع الموطأ من مالك سنة ست وستين، فلم يقلْ فيه شيئاً بعدُ»^(٢).

قال نصر بن مرزوق: «ما بقيَ أحدٌ على وجه الأرض أوثقُ في الموطأ من عبد الله بن يوسف»^(٣)؛ لذا اعتمده البخاريُّ كثيراً في صحيحه، وقال ابن حجر عنه: «ثقةٌ متقنٌ، مِنْ أثبت الناس في الموطأ»^(٤).

التاسعة:

رواية محمد بن المبارك الصوري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ

هو محمد بن مبارك بن يعلى القرشي، أبو عبد الله الصوري، القَلَانِسِيُّ الدَّمَشَقِيُّ، ولد سنة (١٥٣هـ)، وتوفي سنة (٢١٥هـ).

(٢) الكامل: (٢٠٥/٤).

(١) الكامل: (٢٠٥/٤).

(٤) تقريب التهذيب: (٥٤٩/١).

(٣) تاريخ دمشق: (٢٩٧/٣٣).

وثقه ابن معين، وأبو حاتم، وأبو داود، وابن حبان، والعجلي، وغيرهم، رحمهم الله^(١).

وقال يحيى بن معين: «محمد بن المبارك الصوري شيخ الشام بعد أبي مسهر»^(٢).

ذكره ابن ناصر الدين الدمشقي في رواة الموطأ عن مالك، وقال: «كان من الثقات الأثبات»^(٣).

العاشر:

رواية مصعب بن عبد الله الزبيري رَحِمَهُ اللهُ

هو مصعب بن عبد الله بن مصعب بن ثابت بن الزبير بن العوام القرشي الأسدي، أبو عبد الله الزبيري المدني، عم الزبير بن بكار، توفي سنة (٢٣٠هـ) وهو ابن ثمانين سنة.

أثنى عليه الإمام أحمد، وابن معين، والدارقطني، وابن حبان، وغيرهم^(٤).

سمع من مالك بعرض حبيب بن أبي حبيب رَحِمَهُ اللهُ.

قال ابن أبي خيثمة رَحِمَهُ اللهُ: سمعت مصعباً يقول: «حضرْتُ حبيباً يقرأ على مالك، أنا عن يمينه، وأخي عن يساره، فيقرأ عليه كل يوم ورقتين

(١) انظر: الجرح والتعديل: (١٠٤/٨)، تاريخ أبي زرعة الدمشقي: (٢٨٢/١)، الثقات: (١٨٣/٩)، تهذيب الكمال: (٣٥٤/٢٦)، سير أعلام النبلاء: (٣٩٠/١٠)، تهذيب التهذيب: (٣٧٥/١٠).

(٢) تاريخ أبي زرعة: (٢٨٢/١).

(٣) إتحاف السالك؛ ص: (١١٣).

(٤) الجرح والتعديل: (٣٠٩/٨)، الثقات: (١٧٥/٩)، تاريخ بغداد: (١١٤/١٣)، تهذيب الكمال: (٣٦/٢٨)، تهذيب التهذيب: (١٤٨/١٠).

ونصف، والناس ناحية، فإذا قضى؛ جاء الناس فعارضوا كُتُبَنَا بكتبهم، وكان حبيب يأخذ على كلِّ عَرُضَةٍ دينارين من كلِّ إنسان، فقلت لمصعب: إنهم كانوا لا يَرْضُونَ عَرَضَ حبيب؛ فأنكر هذا، إذ مرَّ بنا يحيى بن معين، فسأله مصعب عن حبيب؟ فقال: كان يتصفح الورقة والورقتين، ومضى ابن معين، فسكت مصعب^(١).

الحادية عشرة:

رواية مُطَرِّف بن عبد الله رَحِمَهُ اللهُ

هو مطرّف بن عبد الله بن مطرّف بن سليمان بن يسار اليساريّ الهلاليّ، أبو مصعب المدنيّ، مولى ميمونة زوج النبي ﷺ، والإمام مالك بن أنس خاله، ولد سنة (١٣٩هـ)، وتوفي سنة (٢٢٠هـ).

وثقّه ابن سعد، وابن معين، والدارقطنيّ، وغيرهم، رحمهم الله^(٢).

وقال أبو حاتم رَحِمَهُ اللهُ: «مضطرب الحديث، صدوق»^(٣).

قال ابن ناصر الدّين: «كان سماعه للموطأ من خاله مالك»^(٤).

أثنى ابن معين وغيره على روايته للموطأ عن مالك.

قال أبو طالب رَحِمَهُ اللهُ: «سألت أبا عبد الله (أي الإمام أحمد) عن مطرّف؟ فقال: مطرّف ثقة، والقعنبي ثقة، وابن نافع ثقة، كلّهم ثقات»^(٥).

(١) سير أعلام النبلاء: (٣١/١١).

(٢) انظر: الطبقات الكبرى: (٥٠٤/٥)، تهذيب الكمال: (٧٢/٢٨)، تهذيب التهذيب: (١٥٨/١٠).

(٣) الجرح والتعديل: (٣١٥/٨).

(٤) إتحاف السالك؛ ص: (١٣١).

(٥) رواية الدّقاق؛ ص: (٣٧٣).

وأما ابن عديّ فتكلّم في روايته عن مالك؛ فقال: «يحدّث عن ابن أبي ذئب وأبي مودود وعبد الله بن عمر ومالك وغيرهم بالمناكير»^(١).

وردّ الذهبيّ هذا بقوله: «هذه أباطيل؛ حاشا مطرّف من روايتها، وإنّما البلاء من أحمد بن داود (شيخ ابن عديّ)، فكيف خفيّ هذا على ابن عديّ، فقد كذّبه الدارقطنيّ»^(٢).

وقال ابن حجر رحمه الله: «ثقة، لم يُصِبْ ابنُ عديّ في تضعيفه»^(٣).

الثانية عشرة:

رواية معن بن عيسى القرّاز رحمه الله

هو معن بن عيسى بن يحيى بن دينار الأشجعيّ مولاهم، القرّاز، أبو يحيى المدنيّ، توفي بالمدينة سنة (١٩٨هـ).

وثقه ابن سعد، وابن معين، وأبو حاتم، وابن حبان، وغيرهم^(٤).

وقال إسحاق بن موسى الأنصاريّ رحمه الله: سمعت معنًا يقول: «كان مالك لا يجيب العراقيين في شيء من الحديث حتى أكون أنا أسأله عنه»^(٥).

وقد كان ربيب مالك، ومن أشدّ الناس ملازمة له، وكان مالك يتوكّأ عليه إذا خرج إلى المسجد، وكان يقال له: عُصيّة مالك^(٦).

(١) الكامل: (٦/٣٧٧ - ٣٧٩).

(٢) ميزان الاعتدال: (٥/٢٥٠).

(٣) تقريب التهذيب: (٢/١٨٨).

(٤) انظر: الطبقات الكبرى: (٥/٥٠٣)، سوالات ابن الجنيّد: (رقم: ٣٣٣)، الجرح والتعديل: (٨/٢٧٨)، تهذيب الكمال: (٢٨/٣٣٩)، تهذيب التهذيب: (١٠/٢٣٦).

(٥) الجرح والتعديل: (٨/٢٧٨).

(٦) الانتقاء؛ ص: (١١٠).

وهو الذي تولّى القراءة عليه، وكان يقول: «كلّ شيءٍ من الحديث في الموطأ سمعته من مالكٍ إلّا ما استثنيتُ أني عرضته عليه، وكلّ شيءٍ من غير الحديث عرضته عليه إلّا ما استثنيتُ أني سألته عنه»^(١).

وقد قدّمه الإمام أبو حاتم على سائر رواة الموطأ؛ فقال رَحِمَهُ اللهُ: «أثبت أصحاب مالك وأوثقهم: معن بن عيسى القرّاز، هو أحبّ إليّ من عبد الله بن نافع الصّائغ ومن ابن وهب»^(٢).

وقال عثمان بن سعيد الدارمي رَحِمَهُ اللهُ: «سمعت علي بن عبد الله المدنيّ، وذكر عنده أصحابُ مالك؛ فقليل له: معن ثمّ القعنبّي؟ فقال: لا، بل القعنبّي ثمّ معن»^(٣).

وقال الخليلي: «قديمٌ متّفقٌ عليه، رضي الشافعيّ روايته»^(٤).

وقال ابن الجنيد رَحِمَهُ اللهُ: قلت ليحيى بن معين: «أكان عند معن القرّاز عن مالك شيء غير الموطأ؟ قال: شيءٌ قليلٌ، قال يحيى: إنّما قصدنا إليه في حديث مالك؛ فقليل ليحيى: فكيف هو في غير مالك؟ قال: ثقة»^(٥).

وفي سؤالات ابن بكير للدارقطني: سئل عن أقوى أصحاب مالك عنده؛ فقال رَحِمَهُ اللهُ: «معن، والقعنبّي، وعبد الله بن وهب، وعبد الرحمن ابن القاسم»^(٦).

(١) الجرح والتعديل: (٢٧٨/٨).

(٢) المصدر السابق: (٢٧٨/٨).

(٣) سؤالات مسعود بن علي السّجزيّ؛ ص: (٢٣٣).

(٤) الإرشاد: (٢٢٧/١).

(٥) سؤالات ابن الجنيد: (رقم: ٣٣٣).

(٦) سؤالات ابن بكير لأبي الحسن الدارقطنيّ؛ ص: (٤٣).

الثالثة عشرة:

رواية يحيى بن بكير رحمته الله

هو يحيى بن عبد الله بن بكير القرشي المخزومي، أبو زكريا المصري، مولى بني مخزوم (ت ٢١٣هـ).

وقد اختلف النقاد فيه توثيقاً وتجريحاً: فقال أبو حاتم رحمته الله: «يُكْتَب حديثه، ولا يحتج به، وكان يفهم هذا الشأن»^(١)، وقال النسائي: «ضعيف»^(٢)، وقال أيضاً: «ليس بثقة»^(٣).

وقال ابن معين: «ليس بشيء»، وقال فيه أبو داود رحمته الله: سمعت يحيى بن معين يقول: «أبو صالح أكثر كتباً، ويحيى بن بكير أحفظ منه»، وقال الساجي رحمته الله: «صدوق»، وقال ابن قانع رحمته الله: «مصري ثقة»^(٤).

وقال الخليلي رحمته الله: «ثقة»، أخرج له البخاري في الصحيح عن مالك وغيره، وتفرّد بأحاديث عن مالك^(٥).

وذكره ابن حبان في «الثقات»^(٦).

وقال الذهبي رحمته الله: «كان غزير العلم، عارفاً بالحديث وأيام الناس، بصيراً بالفتوى، صادقاً، ديناً، وما أدري ما لاح للنسائي منه حتى ضعفه، فقد احتج به الشيخان، ما علمت له حديثاً منكراً حتى أورده»^(٧).

ومكانته في روايته عن مالك محلّ كلام لأهل الصنعة؛ فقد عاب عليه

(١) الجرح والتعديل: (١٦٥/٩).

(٢) الضعفاء والمتروكون؛ ص: (٢٤٨).

(٣) تهذيب الكمال: (٤٠٣/١).

(٤) راجع ما مرّ في: تهذيب التهذيب: (٢٠٨/١١ - ٢٠٩).

(٥) الإرشاد: (٢٦٢/١).

(٦) الثقات: (٢٦٢/٩). (٧) سير أعلام النبلاء: (٦١٤/١٠).

بعضهم أَنَّ سماعه إِنَّمَا كان بعرض حبيب كاتب مالك، قال مسلمة بن قاسم رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «تَكَلَّمَ فيه؛ لِأَنَّ سماعه من مالك كان بعرض حبيب»^(١).

وقد ردَّ المحققون شبهة التضعيف بكون السَّماع بعرض حبيب؛ كالقاضي عياض وغيره؛ بدليل أَنَّ المتصفح لرواية ابن بكير رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لا يكاد يجد بينها وبين غيرها من روايات الموطأ اختلافاً ذا شأن في الغالب، ثمَّ إِنَّ هذا الكلام فيه قدْحٌ في الإمام مالك نفسه؛ إذ لا زِمَهُ أَنَّهُ ما كان يدري ما يُقرأ عليه، وهو الإمام البصير الحافظ الناقد المتيقظ، ثمَّ إِنَّ حوله أصحاباً يحفظون الموطأ؛ فلو غَيَّرَ حبيب شيئاً منه، أو نَقَصَ أو زاد؛ لَتَبَّه الإمام والسامعون له؛ كما مرَّ آنفاً في مبحث خاصٍّ بحبيب كاتب مالك.

وقد قال القاضي عياض رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «وقد ضَعَّفَ أئمة الصنعة رواية مَنْ سمع الموطأ على مالك بقراءة حبيب كاتبه؛ لضعفه عندهم، وأَنَّهُ كان يُخَطِّفُ الأوراق حين القراءة ليتعَجَّلَ، وكان يقرأ للغرباء، وقد أُنْكِرَ هذا الخبر على قائله؛ لِحِفْظِ مالكٍ لحديثه، وحَفْظِ كثيرٍ من أصحابه الحاضرين له، وَأَنَّ مَثَلَ هذا ممَّا لا يجوز على مالكٍ، وَأَنَّ العرض عليه لم يكن من الكثرة بحيث تُخَطِّفُ عليه الأوراق ولا يَفْطُنُ هو ولا مَنْ حَضَرَ! لكنَّ عدمَ الثقة بقراءة مثله مع جواز الغفلة والسَّهو عن الحرف وشُبْهه وما لا يخلُّ بالمعنى مؤثِّرة في تصحيح السَّماع كما قالوه، ولهذه العلة لم يخرج البخاريّ من حديث ابن بكير عن مالكٍ إِلَّا القليل»^(٢).

وعن أسلم بن عبد العزيز رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: قال بقيّ بن مخلد: «لَمَّا وضعتُ مسندِي جاني عبيد الله وإسحاق ابنا يحيى؛ فقالا لي: بَلَّغْنَا أَنَّكَ وضعتَ كتاباً قدّمتَ فيه أبا مصعبٍ الزهريّ ويحيى بن بكير، وأخّرتَ أبانا! فقلتُ: أمّا تقديمي أبا مصعب؛ فَلِقَوْلِ رسول الله ﷺ:

(١) تهذيب التهذيب: (١١/٢٠٨، ٢٠٩). (٢) الإلماع؛ ص: (٧٧).

«قَدِّمُوا قَرِيشًا وَلَا تَقَدِّمُوهَا»، وَأَمَّا تَقْدِيمِي ابْنَ بُكَيْرٍ فَلِسْنَهُ، وَقَدْ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «كَبُرَ كَبْرٌ»، وَلَأنَّهُ سَمِعَ الْمُوطَّأَ مِنْ مَالِكٍ سَبْعَ عَشْرَةَ مَرَّةً، وَأَبُوكَمَا لَمْ يَسْمَعْ مِنْهُ إِلَّا مَرَّةً وَاحِدَةً، فَخَرَجَا مِنْ عِنْدِهِ^(١)، وَلَعَلَّهُمَا وَجَدَا فِي أَنْفُسِهِمَا مِنْ ذَلِكَ.

الرابعة عشرة:

رواية يحيى بن يحيى النيسابوري رَحِمَهُ اللَّهُ

هو يحيى بن يحيى بن بكر بن عبد الرحمن بن يحيى بن حماد التميمي الحنظلي، أبو زكريا النيسابوري، توفي سنة (٢٢٦هـ)، وهو ابن أربع وثمانين سنة.

أثنى عليه العلماء ووثقوه؛ كأحمد، والنسائي، وإسحاق بن راهويه، وابن حبان، وغيرهم رحمهم الله^(٢).

قال الإمام أحمد: «ما أخرجت خراسان بعد ابن المبارك مثل يحيى ابن يحيى»^(٣).

وقد أخرج الإمام مسلم في صحيحه عن يحيى بن يحيى النيسابوري، وحديث مالك فيه غايته من روايته عنه.

الخامسة عشرة:

رواية محمد بن الحسن الشيباني رَحِمَهُ اللَّهُ

هو محمد بن الحسن بن فرقد، العلامة فقيه العراق، أبو عبد الله

(١) الغنية؛ ص: (٩٨)، الصلة: (٨٢/١).

(٢) الانتقاء لابن عبد البر؛ ص: (١١٢)، تهذيب الكمال: (٣٢/٣٤)، سير أعلام النبلاء: (١٠/٥١٢) تهذيب التهذيب: (١١/٢٥٩).

(٣) العلل ومعرفة الرجال - رواية عبد الله: (٣/٤٣٧).

الشياباني الكوفي؛ صاحب الإمام أبي حنيفة رَحِمَهُ اللهُ.

ولد بواسط سنة (١٣٢هـ)، ونشأ بالكوفة، وأخذ الفقه عن أبي حنيفة والقاضي أبي يوسف، وروى عنهما، وعن مِسْعَرِ بْنِ كِدَامٍ، ومالك بن مَعْوَلٍ، والأوزاعي، ومالك بن أنس.

وعنه أخذ الشافعي وأكثر، وأبو عبيد، وهشام بن عبيد الله، وأحمد ابن حفص الفقيه، وعلي بن مسلم الطوسي، وآخرون.

وَلِيَ القضاء للرَّشيد بعد القاضي أبي يوسف، وكان مع تبخره في الفقه يُضرب بِذَكَائِهِ المثل.

قال الشافعي رَحِمَهُ اللهُ: «كُتِبَ عَنْهُ وَقُرْ بُحْتِي، وما ناظرت سميّاً أذكى منه، ولو أشاء أن أقول: نزل القرآن بلغة محمد بن الحسن، لقلت؛ لفصاحته»، وقال أيضاً: «قال محمد بن الحسن: أقمت عند مالك ثلاث سنين وكسراً، وسمعت من لفظه سبعمئة حديث».

وقال إبراهيم الحربي: قلت للإمام أحمد: من أين لك هذه المسائل الدّقاق؟ قال: من كتب محمد بن الحسن.

قيل: إنَّ مُحَمَّدًا لَمَّا احْتَضَرَ، قيل له: أتبكي مع العلم؟ قال: أرايت إنَّ أَوْقَفَنِي الله، وقال يا محمد، ما أَقْدَمَكَ الرَّيِّ؟ الجهادُ في سبيلي، أم ابتغاء مرضاتي؟ ماذا أقول؟

توفي رَحِمَهُ اللهُ سنة (١٨٩هـ) ^(١).

(١) راجع ترجمته في: التاريخ لابن معين: (٥١١)، الجرح والتعديل: (٢٢٧/٧)، كتاب المجروحين: (٢٧٥/٢ - ٢٧٦)، تاريخ بغداد: (١٧٢/٢ - ١٨٢)، وَفَيَاتُ الْأَعْيَانِ: (١٨٤/٤)، العبر: (٣٠٢/١)، ميزان الاعتدال: (٥١٣/٣)، سير أعلام النبلاء: (١٣٤/٩)، لسان الميزان: (١٢١/٥)، الفوائد البهية؛ ص: (١٦٣).

وللوقوف على أهم ما يميّز رواية محمد بن الحسن رَحِمَهُ اللهُ للموطأ؛ تراجع مقدّمة تحقيق الموطأ بروايته مع شرحه التعليق الممجّد. من ص: ١٢٨ - ١٤٦؛ طبعة دار القلم.

المبحث الحادي عشر

شُروح «الموطأ»^(١)

أولى العلماء قديماً وحديثاً «الموطأ» عنايةً خاصّة، واستمرّت العناية به على مدار السنين، وفي شتى البلاد، ولقد كان محلّ اهتمام فريدٍ منذ كان طلاب مالِك رَضِيَ اللهُ عَنْهُ يتسابقون إلى روايته عنه، ويسمعونه منه بجدٍّ ونهاية في الغبطة به، حتى تعدّدت رواياته، واختلفت ألفاظ الرواة له، وكثرت أحاديثه وقلّت على حسب روايه.

وقد تناوَل العلماء «الموطأ» بالدّرس والتّوجيه والتّعليق، والنّظر والتّفحص والتّحليل؛ فتعدّدت شُرُوحه، وكثرت المصنّفات بمثونه وأسانيده، وربّوه على المسانيد، وعلى الأطراف، وأوضحوا غريبه، وبيّنوا مُشكِلَ معانيه، وجمعوا بين رواياته المختلفة؛ حتى قال القاضي عياض رَضِيَ اللهُ عَنْهُ: «لم يُعْتَنَ بكتاب مثل ما اعتُني بالموطأ».

ولأنّ «الموطأ» كتابٌ أثرٍ ورأي، خفيف المحمل، سهل الحفظ، لا يجدُ الطّالب غالباً عناءً في حمله وحفظه: كان حظّه من الحفظ والانتشار والقبول أكثرَ من غيره من كُتب السنّة، وذلك ما استدعى أهميّة شرحه وتفسيره.

وقد اختلفت مناهجُ مفسّريه وشراحه، حتى لا يكاد يخلو شرحٌ من

(١) راجع عن شروح الموطأ ما كتبه د. عبد الرحمن العثيمين في تقديمه لكتاب غريب الموطأ لابن حبيب: (١/ ٦٣ - ١٥٠)، وما هنا مأخوذاً منه بتصرّف واختصار.

مزيّة وخصّيصي؛ لكنها تَقَلّ وتكثر حسب اختصار الشارح وطول نفسه؛ فمن الشّراح من اعتنى بالسند؛ اتّصلاً وانقطاعاً، وجرحاً وتعديلاً، ومنهم من كانت خدمته منصبّة على متن الحديث، وآخرون اهتمّوا بمسائله الفقهيّة وآراء مالك فيه، وزاد غيرهم مقارنة ذلك بأقوال الفقهاء خارج مذهب مؤلّفه، وآثر فريق من العلماء العناية بغريبه ومُشكِله وإعراب تراكيبه، ومنهم من تحدّث عن معانيه وما اشتمل عليه من دقائق العلوم، وبعض الشّراح يجمع بين ذلك كلّ؛ فيأتي شرحه مُوعباً شاملاً.

و«الموطأ» «وإن كان قد شرح بشروح جمّة، إلّا أنه بقيت في خلاله نُكتٌ مهمّة، لم تَغُصّ على دُررِها الأذهان، وهي إذا لاح شعاعها لا يَهُونُ إهمالُها»^(١).

وهذه بعض الشّروح:

- ١ - تفسير الموطأ؛ لعبد الله بن نافع الصائغ (ت ٢٠٦هـ).
- ٢ - تفسير غريب الموطأ؛ لأصبغ بن الفرّج بن سعيد بن نافع (ت ٢٢٥هـ).
- ٣ - تفسير جامع الموطأ؛ لعبد الملك بن حبيب السلمي (ت ٢٣٨هـ).
- ٤ - شرح الموطأ؛ لحرملة بن يحيى التّجيبّي (ت ٢٤٣هـ).
- ٥ - غريب الموطأ؛ لمحمد بن عبد الله بن عبد الرّحيم البرقي (ت ٢٤٩هـ).
- ٦ - غريب الموطأ؛ لأحمد بن عمران بن سلامة الأخفش (ت قبل ٢٥٠هـ).
- ٧ - تفسير غريب الموطأ؛ لمحمد بن عبد السلام (سحنون) بن سعيد

(١) عبارة الشيخ الطاهر بن عاشور في كشف المغطى؛ ص: (١٧).

التنوخيّ القيروانيّ (ت ٢٦٥هـ).

٨ - شواهد الموطأ؛ لإسماعيل بن إسحاق القاضي (ت ٢٨٢هـ).

٩ - توجيه حديث الموطأ؛ لمحمد بن عبد الله بن عيشون الطليطليّ (ت ٣٤١هـ).

١٠ - تفسير ما استعجم من موطأ مالك بن أنس المدني؛ لأحمد بن خلف بن محمد بن فرتون المديونيّ (ت ٣٧٧هـ).

١١ - مسند حديث مالك بن أنس، واختلاف ألفاظه وتفسير غريبه؛ لعبد الرحمن بن عبد الله بن محمد الجوهريّ الغافقيّ (ت ٣٨٥هـ).

١٢ - تفسير الموطأ؛ لعبد الرحمن بن مروان بن عبد الرحمن الأنصاريّ القرطبيّ (ت ٤١٣هـ).

١٣ - شرح أحاديث الموطأ؛ لعلي بن أحمد بن سعيد، أبي محمد ابن حزم الظاهريّ (ت ٤٥٦هـ).

١٤ - التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد؛ للحافظ أبي عمر يوسف بن عبد الله بن عبد البر النّمريّ (ت ٤٦٣هـ).

١٥ - الاستذكار؛ للحافظ ابن عبد البرّ (ت ٤٦٣هـ).

١٦ - التقصّي؛ للحافظ ابن عبد البرّ (ت ٤٦٣هـ).

١٧ - شرح موطأ مالك؛ للحسن بن رشيق القيروانيّ (ت ٤٦٣هـ).

١٨ - المنتقى؛ للحافظ أبي الوليد سليمان بن خلف الباجي (ت ٤٧٤هـ).

١٩ - الاستيفاء؛ للحافظ سليمان الباجي (ت ٤٧٤هـ).

٢٠ - الإيماء؛ للحافظ سليمان الباجي (ت ٤٧٤هـ).

٢١ - التعليق على الموطأ؛ لهشام بن أحمد أبي الوليد الوقشي (ت ٤٨٩هـ).

٢٢ - السافر عن آثار الموطأ؛ لخازم بن محمد بن خازم المخزومي (ت ٤٩٦هـ).

٢٣ - القبس في شرح موطأ مالك بن أنس؛ لعبد الله بن محمد بن السيد البطليوسي (ت ٥٢١هـ).

٢٤ - تاج الحلة وسراج البغية في معرفة أسانيد الموطأ؛ لعبد الله بن أحمد بن يربوع الأندلسي (ت ٥٢٢هـ).

٢٥ - الإيماء إلى أطراف الموطأ؛ لأحمد بن طاهر بن علي بن عيسى ابن رصيص (ت ٥٣٢هـ).

٢٦ - مُشكِل ما وقع في الموطأ وصحيح البخاري؛ لمحمد بن خلف ابن موسى القرطبي (ت ٥٣٧هـ).

٢٧ - القبس في شرح الموطأ؛ للحافظ أبي بكر بن العربي (ت ٥٤٣هـ).

٢٨ - المسالك؛ للحافظ أبي بكر بن العربي (ت ٥٤٣هـ).

٢٩ - مشارق الأنوار على صحاح الأخبار؛ للقاضي عياض بن موسى اليحصبي (ت ٥٤٤هـ).

٣٠ - الدرّة الوسطى في مُشكِل الموطأ؛ لمحمد بن خلف القرطبي (ت ٥٥٧هـ).

٣١ - غريب الموطأ؛ لحسن بن عبد الله بن حسن الكاتب الأشيري (ت بعد ٥٦٩هـ).

٣٢ - الإملاءات على الموطأ؛ لأحمد بن محمد الأصفهاني، للحافظ

أبي الطاهر السلفي (ت ٥٧٦هـ).

٣٣ - الاقتضاب في غريب الموطأ وإعرابه على الأبواب؛ لمحمد بن عبد الحق بن سليمان اليفرّني التلمساني (ت ٦٢٥هـ).

٣٤ - شرح الموطأ؛ لعلي بن أحمد بن الحسن بن إبراهيم التّجّبي (ت ٦٣٧هـ).

٣٥ - الكلام على الموطأ؛ لعلي بن يوسف القفطي (ت ٦٤٦هـ).

٣٦ - التعليق على الموطأ؛ لمحمد بن عبد الله بن أبي الفضل المرسي الأندلسي (ت ٦٥٥هـ).

٣٧ - كشف المغطى في شرح مختصر الموطأ؛ لعبد الله بن محمد ابن أبي القاسم بن فرحون (ت ٧٦٩هـ).

٣٨ - شرح الموطأ؛ لأحمد بن محمد بن عبد المؤمن الحسامي (ت ٧٨٣هـ).

٣٩ - المشروع المهيأ في ضبط مُشكّل رجال الموطأ؛ لمحمد بن الحسن بن مخلوف الرّاشدي التّلمساني (ت ٨٦٨هـ).

٤٠ - كشف المغطى؛ لعبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت ٩١١هـ).

٤١ - تنوير الحوالك على موطأ مالك؛ لعبد الرحمن السيوطي (ت ٩١١هـ).

٤٢ - شرح الموطأ؛ لمحمد بن يحيى بن عمر القرافي (ت ١٠٠٨هـ).

٤٣ - الفتح الرّحمانّي في شرح موطأ محمد بن الحسن الشيباني؛ لإبراهيم بن حسين بن محمد بيري زاده (ت ١٠٩٩هـ).

٤٤ - فتح المغطى؛ لعلي بن سلطان محمد القاري الهروي

(ت ١٠١٤هـ).

٤٥ - أنوار كواكب نهج السالك بمزج موطأ الإمام مالك؛ لمحمد بن عبد الباقي بن يوسف الزرقاني (ت ١١٢٢هـ).

٤٦ - إرشاد السالك لشرح مقفل موطأ مالك؛ لعلي بن أحمد بن محمد الحريشي الفاسي (ت ١١٤٣هـ).

٤٧ - التعليق على الموطأ؛ لسليمان بن محمد بن عبد الله العلوي (ت ١٢٣٨هـ).

٤٨ - تقريب المسالك لموطأ الإمام مالك؛ لأحمد بن الحاج المكي السدراي (ت ١٢٥٣هـ).

٤٩ - التعليق الممجد على موطأ محمد؛ لعبد الحي بن عبد الحليم الأنصاري اللكنوي (ت ١٣٠٤هـ).

٥٠ - التقييد على الموطأ؛ للمكي محمد بن علي البطاوري الرباطي (ت ١٣٥٥هـ).

٥١ - دليل السالك إلى موطأ مالك؛ لمحمد بن عبد الله بن أحمد الجكني الشنقيطي (ت ١٣٦٧هـ).

٥٢ - إضاءة الحوالمك من ألفاظ دليل السالك؛ للجكني الشنقيطي (ت ١٣٦٧هـ).

٥٣ - التعليق على الموطأ؛ لمحمد بن أحمد بن إدريس الشريف الإسماعيلي (ت ١٣٦٧هـ).

٥٤ - مشارق الأنوار في شرح ما في الموطأ والصحيحين من الأخبار؛ لعبد الحق بن عبد الواحد الهاشمي العدوي العمري (ت ١٣٩٢هـ).

- ٥٥ - كشف المغطى؛ لمحمد الطاهر بن عاشور (ت ١٣٩٣هـ).
- ٥٦ - أوجز المسالك؛ لذكريا بن يحيى الكاندهلوي (ت ١٤٠٢هـ).
- ٥٧ - كشف الغطا عن معاني ألفاظ الموطأ؛ لعمر بن مودي الفلاني، وهو متأخر ينقل عن شرح الزرقاني.
- ٥٨ - المنتخب الأوطى في شرح الموطأ؛ لعبد الحق بن أبي السداد الحكم بن علي الغساني.
- ٥٩ - المنتقى من المنتخب الأوطى في شرح الموطأ؛ لمحمد بن محمد، محب الدين القيسي المالكي.



المبحث الثاني عشر

بعض مرويات الإمام مالك في الصحيحين

أَكْثَرَ الإِمَامَانِ؛ الْبُخَارِيُّ وَمُسْلِمٌ رَحِمَهُمَا اللَّهُ الرَّوَايَةَ عَنِ الْإِمَامِ مَالِكٍ ابْنِ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وَكَثِيرٌ مِنَ الْأَحَادِيثِ الْمُسْنَدَةِ فِي الْمَوْطَأِ مَوْجُودَةٌ فِي كِتَابَيْهِمَا، وَقَدْ رَوَى عَنْهُ تَارَةً بِوَسْطَةِ رَجُلٍ، وَتَارَةً بِوَسْطَةِ رَجُلَيْنِ، وَرَبَّمَا نَزَلَ بِهِمَا الْإِسْنَادَ لِأَجْلِ مَالِكٍ إِلَى ثَلَاثَةِ رَجَالٍ.

أولاً: الرّواية عن مالك في صحيح البخاري:

يروى الإمام البخاري عن مالك بواسطة راوٍ واحد؛ قد يكون: عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ التَّنِيسِيُّ، أَوْ إِسْمَاعِيلُ بْنُ أَبِي أُوَيْسٍ، أَوْ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ الْقَعْنَبِيُّ، أَوْ أَبُو نُعَيْمٍ الْفَضْلُ بْنُ دُكَيْنٍ، أَوْ إِسْحَاقُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْفَرَوِيُّ، أَوْ عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، أَوْ قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ.

وقد يروي عنه بواسطة راويين؛ إمّا: الْحُمَيْدِيُّ عَنْ سَفْيَانَ بْنِ عَيْنَةَ عَنْ مَالِكٍ، أَوْ مُحَمَّدُ بْنُ عُبَيْدِ اللَّهِ عَنْ ابْنِ وَهْبٍ عَنْ مَالِكٍ، أَوْ مُعَاذُ بْنُ أَسَدٍ عَنْ ابْنِ الْمُبَارَكِ عَنْ مَالِكٍ، أَوْ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ عَنْ أَسْمَاءَ عَنْ جَوِيرِيَةَ عَنْ مَالِكٍ، أَوْ مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى عَنْ ابْنِ مَهْدِيٍّ عَنْ مَالِكٍ، أَوْ مُسَدَّدٌ حَدَّثَنَا يَحْيَى حَدَّثَنَا مَالِكٌ.

وقد يروي البخاري عن مالك بواسطة رواة ثلاثة؛ كروايته عن عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ عَمْرٍو عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ الْفَزَارِيِّ عَنْ مَالِكٍ.

ثانيًا: الرواية عن مالك في صحيح مسلم:

يروى الإمام مسلمٌ عن مالكٍ بواسطة راوٍ واحد؛ قد يكون: عبد الله ابنُ مَسْلَمَةَ القَعْنَبِيِّ، أو يحيى بن يحيى التَّمِيمِيّ، أو قتيبة بن سعيدٍ الثَّقَفِيّ، أو عبد الله بن وهب، أو بشر بن عمر، أو رَوْح بن عُبادة، أو مَعْن بن عيسى القَرَّاز، أو سُويد بن سعيد.

وقد يروي عنه بواسطة راويين؛ كروايته عن أبي الطَّاهر عن ابن وهبٍ عن مالك بن أنس، أو روايته عن هارون بن سعيد الأَيْلِيّ عن ابن وهبٍ عن مالك، أو عن يونس بن عبد الأعلى عن ابن وهبٍ عن مالك، أو عن إسحاق بن موسى الأنصاريّ عن مَعْن عن مالك، أو روايته عن زُهَيْر ابن حَرْبٍ عن عبد الرحمن بن مَهْدِيٍّ عن مالك.

وقد يروي مسلم عن الإمام مالك بثلاث وسائط؛ كروايته عن حَجَّاج ابن الشَّاعر عن يحيى بن كَثِيرِ العَنْبَرِيِّ أَبِي غَسَّانَ عن شُعْبَةَ عن مالك بن أنس، وروايته عن أحمد بن عبد الله بن الحَكَمِ الهاشمي عن محمد بن جَعْفَرٍ عن شُعْبَةَ عن مالك.



المبحث الثالث عشر

أسانيد الإمام مالك في موطئه^(١)

وفيه أربعة مطالب:

المطلب الأول

أسانيد الإمام مالك في الأحاديث المرفوعة

يروى الإمام مالك الأحاديث المرفوعة المسندة غالباً بالأسانيد العالية الآتية:

* أمّا حديث ابن عمر رضي الله عنهما عن النبي صلى الله عليه وسلم؛ فيرويه غالباً عن نافع عن ابن عمر، أو عن عبد الله بن دينار عنه، أو عن عبد الله بن عبد الله بن جبر بن عتيك عنه. وأحياناً: ابن عمر عن عمر رضي الله عنه.

* وأمّا حديث عائشة رضي الله عنها عن النبي صلى الله عليه وسلم؛ فيرويه غالباً عن ابن شهاب عن عروة أو القاسم عن عائشة، أو عن هشام بن عروة عن أبيه عنها، أو عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه عنها، أو عن يحيى بن سعيد عن عمرة عنها، أو عن أبي الرجال عن أمه عمرة عنها.

* وأمّا حديث أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم، فيرويه غالباً عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة، أو عن العلاء بن عبد الرحمن عن أبيه

(١) راجع في أسانيد مالك في المرفوع المسند والمرسل وفي الآثار وفتاوى الصحابة والتابعين: المسوّى للدهلوي: (١/ ٣٣ - ٣٧)، وكشف المغطى لابن عاشور؛ ص: (٤٦ - ٤٧).

عنه، أو عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب عنه، أو عن ابن شهاب عن أبي سلمة عنه، أو عن ابن شهاب عن أبي بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام عنه، أو عن يحيى بن سعيد عن سعيد بن المسيب عنه، أو عن سُهَيْل بن أبي صالح عن أبيه عنه، أو عن سُمَيٍّ عن أبي صالح عنه، أو عن سعيد بن أبي سعيد عن أبيه عنه.

* وأما حديث أنس رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم؛ فيرويه غالبًا عن ابن شهاب عن أنس، أو عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن عنه، أو عن إسحاق بن أبي طلحة عنه، أو عن حُمَيْد الطويل عنه، أو عن عبد الله بن أبي بكر ابن حزم عنه، أو عن عمرو مولى المطلب عنه، أو عن محمد بن أبي بكر الثقفي عنه، أو عن شريك بن عبد الله بن أبي نمر عنه.

* وأما حديث جابر رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم؛ فيرويه غالبًا عن أبي الزبير المكي عن جابر، أو عن جعفر بن محمد عن أبيه عنه، أو عن وهب بن كيسان عنه، أو عن محمد بن المنكدر عنه.

* وأما حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم؛ فيرويه غالبًا عن عمر بن يحيى المازني عن أبيه عن أبي سعيد، أو عن محمد بن يحيى بن حَبَّان عنه، أو عن نافع عنه أنَّ رسول الله صلى الله عليه وسلم قال (حديث واحد).

* وأما حديث عمر بن أبي سلمة رضي الله عنه ربيب رسول الله صلى الله عليه وسلم، فروى له حديثًا واحدًا، رواه عن وهب بن كيسان عن عمر بن أبي سلمة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم.

* وأما حديث سهل بن سعد رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم؛ فيرويه غالبًا عن أبي حازم بن دينار عن سهل، أو عن ابن شهاب عنه ^(١).

(١) قال الدهلوي: «أخرج مالك بهذه الأسانيد قريبًا من خمسمئة حديث، وتلك =

* وأما حديث علي بن أبي طالب رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم؛ فرواه غالباً عن ابن شهاب عن عبد الله والحسن ابني محمد بن الحنفية عن أبيهما عن علي بن أبي طالب.

* وأما حديث عبد الله بن عباس رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم؛ فرواه غالباً عن ابن شهاب عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود عن ابن عباس، أو عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار عنه ^(١).

المطلب الثاني

أسانيد الإمام مالك في الأحاديث المرسلة

شيوخ مالك في المراسيل كثر، وأجلهم: الإمام محمد بن شهاب الزهري عن الفقهاء السبعة عن النبي صلى الله عليه وسلم، والفقهاء السبعة هم:

- ١ - سعيد بن المسيب.
 - ٢ - عروة بن الزبير.
 - ٣ - القاسم بن محمد بن أبي بكر الصديق.
 - ٤ - خارجة بن زيد بن ثابت.
 - ٥ - عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود.
 - ٦ - سليمان بن يسار.
 - ٧ - أبو بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام.
- وقيل: سالم بن عبد الله بن عمر.

= الأحاديث أصح الأحاديث وأقواها في مشارق الأرض ومغاربها.
 (١) قال الذهبي في المسوى: (٣٥/١): «رواية الإمام مالك عن الإمام علي بن أبي طالب وعبد الله بن عباس قليلة، وقد سأله هارون الرشيد عن سبب ذلك؛ فقال: لم يكونا ببلدي ولم ألق رجالهما».

وقيل: أبو سلمة بن عبد الرحمن بن عوف.

المطلب الثالث

أسانيد الإمام مالك في آثار الصحابة

يروى الإمام عن الصحابة الكرام رضي الله عنهم غالبًا بالأسانيد الآتية:

* **آثار عمر بن الخطاب رضي الله عنه**؛ يرويها مالك عن نافع عن ابن عمر عن عمر، وعن زيد بن أسلم عن أبيه عن عمر، وعن زيد بن أسلم عن عمر، وعن نافع عن أسلم عن عمر، وعن يحيى بن سعيد عن سعيد بن المسيب عن عمر، وعن يحيى بن سعيد عن عمر، وعن إسحاق بن عبد الله عن أنس عن عمر.

* **آثار عبد الله بن عمر رضي الله عنهما**؛ يرويها مالك عن نافع عنه، وعن عبد الله بن دينار عنه.

* **آثار أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها**؛ يرويها مالك عن هشام عن أبيه عن عائشة، وعن يحيى بن سعيد عن عمرة عنها.

المطلب الرابع

أسانيد الإمام مالك في أقوال فقهاء المدينة

يروى الإمام مالك رحمته الله عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب، وعن يحيى بن سعيد عن سعيد بن المسيب، وعن ابن شهاب عن سالم، وعن ابن شهاب عن أبي بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام، وعن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار، وعن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه عن القاسم، وعن يحيى بن سعيد عن أبي سلمة.

وللإمام مالك شيوخٌ غيرُ مَنْ مَرَّ ذِكْرُهُمْ؛ لكنَّهم قليلو الرواية، وجُلُّ رواياتهم ليست إلَّا حكاية بضعةٍ أو بضعة عشر قولاً من التابعين أو مثل

ذلك من روايات التابعين؛ مثل: سالم بن أبي النضر مولى عمر بن عبيد الله، وداود بن حصين، وعبد الرحمن بن حرملة الأسلمي، ويزيد ابن رومان، وحميد بن قيس المكي، وأبي الأسود محمد بن عبد الرحمن، وعلقمة بن أبي علقمة، وزيد بن خصيفة، وثور بن زيد الديلي، ومحمد بن عمرو بن حلحلة الديلي، وموسى بن عقبة، ومحمد بن أبي مريم.



المبحث الرابع عشر

شرح بعض مصطلحات «الموطأ»

* قول مالك رَحِمَهُ اللهُ: «السُّنَّةُ عندنا: كذا وكذا»:

يذكره الإمام مالك عند تقرير مختاراته، أو اختيارات الفقهاء السبعة، أو بعضهم، أو عمل أهل المدينة، وهي مختارات ليست محلَّ إجماع عند أهل المدينة؛ بل قد تكون خاصة بمالك أو بطائفة من شيوخه^(١).

* قوله: «الأمر المجتمع عليه عندنا»:

قال إسماعيل بن أبي أويس: قيل لمالك: قولك «الأمر المجتمع عليه عندنا أو ببلدنا، والأمر الذي أدركت عليه أهل العلم، أو سمعت أهل العلم»؟ فقال: «هو سماع غير واحد من أهل العلم والأئمة المقتدى بهم، الذين أخذت عنهم، وهم الذين كانوا يتقون الله، ورأيهم ذلك مثل رأي الصحابة، أدركوهم عليه، وأدركتهم أنا على ذلك؛ فهذه وراثته توارثوها قرناً عن قرنٍ إلى زماننا.

وما كان فيه من الأمر المجتمع عليه فهو ما اجتمع عليه من قول أهل الفقه والعلم لم يختلفوا فيه، وما قلت: الأمر عندنا؛ فهو ما عمل الناس به عندنا، وجرت به الأحكام؛ عرّفه الجاهل والعالم، وكذلك ما قلت فيه: ببلدنا، وما قلت فيه: بعض أهل العلم؛ فهو شيء استحسنته من قول العلماء، وأمّا ما لم أسمعهم منهم؛ فاجتهدت ونظرت على مذهب من

(١) كشف المغطى لابن عاشر: (٢٨).

لَقِيْتُهُ حَتَّى وَقَعَ ذَلِكَ مَوْعَ الْحَقِّ أَوْ قَرِيبًا مِنْهُ، حَتَّى لَا يَخْرُجَ عَنْ مَذْهَبِ أَهْلِ الْمَدِينَةِ وَآرَائِهِمْ، وَإِنْ لَمْ أَسْمَعْ ذَلِكَ بَعِيْنُهُ، فَنَسَبْتُ الرَّأْيَ إِلَيَّ بَعْدَ الْاجْتِهَادِ»^(١).

فَقَوْلُهُ: «وَأَمَّا مَا لَمْ أَسْمَعْهُ؛ أَي: مَا يَقُولُ فِيهِ: فِيمَا نُرَى، أَوْ فِيمَا أُرَى وَاللَّهُ أَعْلَمُ، وَقَوْلُهُ: عَلَى مَذْهَبٍ مِنْ لَقِيْتُهُ؛ أَي: عَلَى طَرِيقَتِهِمْ وَقَوَاعِدِهِمُ الْمَعْتَادَةِ فِي فَهْمِ الشَّرِيعَةِ، وَقَوْلُهُ: حَتَّى وَقَعَ مَوْعَ الْحَقِّ؛ أَي: حَتَّى وَقَعَ فِي نَفْسِي مَوْعَ الْحَقِّ يَقِيْنًا أَوْ قَرِيبًا مِنْهُ، وَهُوَ الظَّنُّ، وَقَوْلُهُ قَبْلَ ذَلِكَ: فَهُوَ شَيْءٌ اسْتَحْسَنْتُهُ مِنْ قَوْلِ الْعُلَمَاءِ؛ أَي: رَجَحْتُهُ؛ فَهَذَا مُرَادُهُ بِالِاسْتِحْسَانِ هُنَا، وَهُوَ الْأَخْذُ بِأَرْجَحِ الْقَوْلَيْنِ، أَوْ أَقْوَى الدَّلِيلَيْنِ»^(٢).

وَقَدْ يُطْلَقُ الْإِمَامُ مَالِكُ الْاسْتِحْسَانِ عَلَى الْقِيَاسِ حَيْثُ لَا نَصَّ فِي الْمَسْأَلَةِ؛ كَقَوْلِهِ فِي كِتَابِ الدِّيَاتِ: «إِنَّهُ لَشَيْءٌ اسْحَسَنَاهُ، وَمَا سَمِعْتُ فِيهِ شَيْئًا مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ»^(٣).

وَذَكَرَ الْقَاضِي عِيَاضُ رَحِمَهُ اللَّهُ عَنْ بَعْضِ الْعُلَمَاءِ أَنَّ مَالِكًا إِذَا قَالَ: «الْأَمْرُ الْمَجْتَمِعُ عَلَيْهِ عِنْدَنَا»؛ فَهُوَ عَنْ قَضَاءِ سَلِيمَانَ بْنِ بِلَالٍ، وَإِذَا قَالَ: «عَلَى هَذَا أَدْرَكْتُ أَهْلَ الْعِلْمِ بِلَدْنَا، أَوْ الْأَمْرُ عِنْدَنَا»؛ فَإِنَّهُ يَرِيدُ رِبْعَةَ بَنِي أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ وَعَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنِ هُرْمُزَ الْأَعْرَجِ»^(٤).

وَلَعَلَّ هَذَا بَعْضُ مُرَادِهِ، وَلَيْسَ كُلُّ مُرَادِهِ، وَمَا جَاءَ فِي صَدْرِ الشَّرْحِ عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ أَبِي أُوَيْسٍ عَنْهُ أَوْضَحُ شَيْءٍ فِي هَذَا الْغَرَضِ»^(٥).

(١) المرجع السابق: (٢٩).

(٢) كشف المغطى لابن عاشور: (٢٨).

(٣) راجع: تهذيب المدونة للبراذعي: (٣٥/٤).

(٤) نقلاً عن كشف المغطى لابن عاشور: (٢٨).

(٥) كشف المغطى لابن عاشور: (٢٨).

* قوله: «عن الثقة عنده»:

يقوله مالك رَحِمَهُ اللهُ إِذَا كَانَ قَدْ تَذَكَّرَ الْحَدِيثَ، وَتَذَكَّرَ أَنَّهُ قَبْلَهُ، وَأَنَّهُ عَلَى شَرْطِهِ، وَلَكِنَّهُ نَسِيَ مَنْ رَوَاهُ عَنْهُ، وَلَيْسَ يَرِيدُ بِذَلِكَ الْكِنَايَةَ عَنْ رَأْيِ مَعْيَنٍ مَعْرُوفٍ عِنْدَهُ؛ أَلَّا تَرَى أَنَّهُ رَوَى عَنِ الثَّقَّةِ عِنْدَهُ حَدِيثَ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ فِي النَّهْيِ عَنْ بَيْعِ الْعَرَبَانِ؛ فَقِيلَ: الثَّقَّةُ هُوَ ابْنُ لَهْيَعَةَ، وَقِيلَ: عَمْرِو بْنُ الْحَارِثِ الْبَصْرِيُّ، وَقِيلَ: عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهَبٍ؛ لِأَنَّ هَؤُلَاءِ رَوَوْا حَدِيثَ النَّهْيِ عَنْ بَيْعِ الْعَرَبَانِ عَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ ^(١).

وربما لم يظفر العلماء بمن يُظنُّ أَنَّهُ الموصوف بالثقة؛ فقد وقع في «فضل ليلة القدر»: «مالك أَنَّهُ سَمِعَ مَنْ يَثِقُ بِهِ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ»؛ فَلَمْ يَطْلَعْ نَظَارَ «الموطأ» عَلَيْهِ، وَكَذَلِكَ فِي زَكَاةِ مَا لَا يُخَرَّصُ مِنَ الثَّمَارِ وَالْعَنْبِ: «مالك عَنِ الثَّقَّةِ عِنْدَهُ»؛ فَلَمْ يُعَيَّنْ.

وقريبٌ من هذا ما وقع في مواضع قليلةٍ من «الموطأ»: «مالكٌ عن رجلٍ»؛ ففي ترجمة «ما جاء في تحريم المدينة»: «مالكٌ عن رجلٍ عن زيد بن ثابت»، وفي ترجمة «ما جاء في الوفاء بالآيمان»: «مالكٌ عن رجلٍ من أهل الكوفة» ^(٢).

* قول يحيى: «سألت مالكا، سمعت مالكا، سئل مالك...»:

سُئِلَ عَنْ هَذَا أَبُو الْوَلِيدِ بْنُ رِشْدٍ رَحِمَهُ اللهُ؛ فَأَجَابَ: «لَا يَصَحُّ أَنْ يُعْتَقَدَ أَنَّ يَحْيَى بْنَ يَحْيَى زَادَ فِي «الموطأ» شَيْئًا عَلَى مَا أَلْفَهُ مَالِكٌ؛ فَأَمَّا مَا فِيهِ مِنْ: «قَالَ يَحْيَى، وَسُئِلَ مَالِكٌ»؛ فَيَحْتَمِلُ وَجْهَيْنِ:

أحدهما: أَنَّ مَالِكًا لَمَّا كَتَبَهُ بِيَدِهِ قَالَ: «وَسُئِلْتُ عَنْ كَذَا»، فَلَمَّا رَوَاهُ عَنْهُ أَصْحَابُهُ كَتَبَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ فِي انْتِسَاخِهِ: «وَسُئِلَ مَالِكٌ»؛ إِذْ

(١) المرجع السابق: (٤١).

(٢) كشف المغطى لابن عاشور: (٤١ - ٤٢).

لا يصحّ أن يكتب الناسخ وسُئِلْتُ، فيُوهَمُ أنّه هو المسؤول.

والوجه الثاني: أن يكون مالكٌ رَحِمَهُ اللهُ لم يكتب «الموطأ» بيده، وإنّما أملاه على مَنْ كتبه؛ فأملَى فيما أملَى منه: «وسُئِلْتُ عن كذا»؛ فكتب الكاتب: «وسئل مالك؛ إذ لا يصحّ إلّا ذلك»، وأمّا قول يحيى: «وسمعتُ مالكا يقول»؛ فإنّما قاله في «الموطأ» فيما سمعه منه من لفظه، وهو يسيرٌ في جملة «الموطأ»؛ لأنّ مالكا رَحِمَهُ اللهُ إنّما كان يقرأ عليه فيسمعه الناس بقراءة القارئ عليه؛ على مذهبه في أنّ القراءة على العالم أصحّ للطالب من قراءة العالم، فما سمعه عليه بقراءته أو بقراءة غيره ولم يسمعه من لفظه - وهو الأكثر -؛ قال فيه: «حدّثني مالك أو قال مالك»، وما اتّفق أنّه سمعه منه من لفظه؛ قال فيه: «وسمعت مالكا يقول»^(١).

قال الشيخ الطاهر ابن عاشور رَحِمَهُ اللهُ: «لا يمنع كلام ابن رشد من أن يكون في بعض ذلك صوراً أخرى لم يذكرها ابن رشد؛ فقد كان مالكٌ لا يحدث في المجلس أحاديث كثيرة، ولم يكن الرواة عنه يتمكنون من نسخ «الموطأ»، فهم يكتبون ما سمعوه من الحديث ممّا أثبتته مالكٌ، ويزيد بعضهم على بعض بمقدار تمكّنهم من سماع القارئ، وبمقدار تفاوتهم في سرعة الكتابة، وعلى حسب اختلاف أغراضهم؛ فإنّ منهم من يطلب الحديث دون الفقه، ومنهم من يطلب الأمرين، وهذا هو السبب فيما نجده من اختلاف «الموطأ» باختلاف روايته.

على أنّه قد يُفسّر مالكٌ كلامه حين القراءة عليه، وقد يذكر شيئاً لم يكن كتبه في أصله، فيُثبتُه مَنْ سَمِعَهُ؛ إذ لم يكن جميعهم ينتسخ من أصله، وعندي أنّه لا يبعد أن يكون بعض ما في رواية يحيى من قوله: «وسئل» أنّه من زيادات يحيى بن يحيى على ما في أصل مالك، وقد

(١) كشف المغطى لابن عاشور: (٢٨).

رَأَيْتُ كَلَامًا مَأْثُورًا عَنِ الشَّافِعِيِّ يَوْضَحُ مَا نَحْنُوْنَاهُ»^(١).

* قوله: «السُّنَّةُ الَّتِي لَا اخْتِلَافَ فِيهَا عِنْدَنَا: كَذَا وَكَذَا» يُعَبِّرُ بِقَوْلِهِ هَذَا عَنْ أَقْوَالِ الْفُقَهَاءِ السَّبْعَةِ وَعَمُومِ فُقَهَاءِ الْمَدِينَةِ.

* قوله: «هَذَا أَحْسَنُ مَا سَمِعْتُ»؛ يَعْنِي: إِذَا اخْتَلَفُوا أَخَذَ بِأَقْوَى أَقْوَالِهِمْ وَأَرْجَحِهَا؛ إِمَّا بِكَثْرَةِ الْقَائِلِينَ، أَوْ لِمُوَافَقَةِ قِيَاسٍ قَوِيٍّ.



(١) راجع: كشف المغطى لابن عاشور: (٤٣ - ٤٥)، وانظر تعليق الأعظمي عليه، وتوجيهه للمسألة في مقدمة تحقيقه للموطأ: (١/ ٨٥ - ٩٥).

المبحث الخامس عشر

مسائل الفقه في «الموطأ»^(١)

تنوعت المسائل الفقهية في «الموطأ» بحسب تنوع الكتب والأبواب، ولكنها تقل كلما وجد في الباب أثارة من الحديث والأثر، وتكثر وتتفرع حين لا توجد رواية، وحينها يستند الإمام إلى الرأي وعمل أهل المدينة واستحسنهم، وأكثر أبواب «الموطأ» تفرعاً: البيوع والعقود، والولاء، ومسائل النكاح والطلاق وملحقتهما.

ويمكن أن تُصنّف المسائل الفقهية في «الموطأ» إلى الأصناف التالية:

١ - مسائل فقهية خالصة:

بعض كتب «الموطأ» وأبوابه خلّت من المرويات؛ فاعتمد فيها الإمام مالك على أصول تشريعية أخرى؛ كعمل أهل المدينة وأقوال الفقهاء، ومسائل هذه الأبواب الاجتهادية أخذت حيزاً كبيراً في «الموطأ» حتى عدّه بعضهم كتاب فقه، وهو في الحقيقة مصنّف في الحديث والفقه معاً.

ومن الكتب والأبواب التي مَحَصَ فيها مالك المسائل والفتوى باجتهاده: باب ما لا زكاة فيه من الثمار في كتاب الزكاة، باب النكاح في الاعتكاف، باب ما لا يجب فيه التمتع، باب جامع الفدية، البيع على البرنامج، جميع كتاب القراض، وبعض أبواب الوصية، ومعظم

(١) راجع: الموطآت لنذير حمدان؛ ص: (٢٣٦).

أبواب العتق والعقول.

٢ - مسائل فقهية غير ظاهرة:

ويكون ذلك بعرض المروى نصاً في موضوع أو مسألة بعينها، وهي المسائل والأبواب التي تمحّضت فيها الأحاديث والآثار، وليس لمالك رحمه الله فيها رأي ولا فتوى ظاهران؛ فهو يعرض المرويات ضمن كُتُبِ وأبواب ومسائل؛ مثل: باب وقوت الصلاة، باب وقت الجمعة، باب مَنْ أدرك ركعة من الصلاة، باب في دلوك الشمس وغسق الليل، باب العمل في القراءة، والقراءة في الصبح، وما جاء في أم القرآن، والتأمين خلف الإمام، وكتاب السهو، وكتاب الصلاة في رمضان، وبعض الأبواب من كتاب الجهاد.

وفي هذه الحال لا يفترق «الموطأ» عن أي مصنف في الحديث النبوي؛ إلا فيما يتعلق بتصنيف الحديث حسب أبواب الفقه ومسائله، وهذه الطريقة اتبعتها أئمة الحديث فيما بعد، ولا حاجة إلى إيضاحها بالأمثلة؛ فإن مسائلها وأحكامها واضحة يمكن أخذها من مروياتها ودلائلها.

٣ - مسائل فقهية مستهلة بدليلها من المروى:

وهذه الطريقة هي الغالبة على صنيع مالك في موطئه، وقد يعكس الأمر؛ فيأتي بالمسألة، ثم بما يؤيدها من دليل القرآن أو السنة، وبذلك يضعنا أمام الطريقة المثلى في استنباط الأحكام الشرعية من أدلتها الظاهرة.

وفيما يلي أذكر بعض الأمثلة من «الموطأ»، وبها يتوضح هذا المنهج:

- مالك عن عبد الله بن أبي بكر بن حزم، أن في الكتاب الذي كتبه

رسول الله ﷺ لِعَمْرٍو بْنِ حَزْمٍ أَلَا يَمَسُّ الْقُرْآنَ إِلَّا طَاهِرٌ. قَالَ مَالِكٌ: «وَلَا يَحْمِلُ أَحَدُ الْمَصْحَفِ بَعْلَاقَتَهُ، وَلَا عَلَى وِسَادَةٍ؛ إِلَّا وَهُوَ طَاهِرٌ... إِكْرَامًا لِلْقُرْآنِ وَتَعْظِيمًا لَهُ»^(١).

وقال مالك: أحسن ما سمعت في هذه الآية: ﴿لَا يَمَسُّهُ إِلَّا الْمُطَهَّرُونَ﴾^(٧٩): «إنما هي بمنزلة هذه الآية التي في «عَبَسَ وَتَوَلَّى» قَوْلُ اللَّهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى: ﴿كَلَّا إِنَّهَا لَنَذْكُرُهُ﴾^(١١) فَمَنْ شَاءَ ذَكَرْهُ»^(١٢) فِي صُحُفٍ مُكْرَمَةٍ^(١٣) مَرْفُوعَةٍ مُطَهَّرَةٍ^(١٤) بِأَيْدِي سَفَرَةٍ^(١٥) كِرَامٍ بَرَرَةٍ^(١٦)»^(٢).

- في: «باب ما يجوز للمسلمين أكله قبل الحُمُس»؛ قال مالك: «لَا أَرَى بَأْسًا أَنْ يَأْكُلَ الْمُسْلِمُونَ إِذَا دَخَلُوا أَرْضَ الْعَدُوِّ مِنْ طَعَامِهِمْ مَا وَجَدُوا مِنْ ذَلِكَ كُلِّهِ قَبْلَ أَنْ تَقَعَ الْمَقَاسِمُ... وَأَنَا أَرَى الْإِبِلَ وَالْبَقَرِ وَالْغَنَمَ بِمَنْزِلَةِ الطَّعَامِ يَأْكُلُ مِنْهُ الْمُسْلِمُونَ إِذَا دَخَلُوا أَرْضَ الْعَدُوِّ كَمَا يَأْكُلُونَ مِنَ الطَّعَامِ، وَلَوْ أَنَّ ذَلِكَ لَا يُؤْكَلُ حَتَّى يَحْضُرَ النَّاسُ الْمَقَاسِمَ وَيُقَسَّمُ بَيْنَهُمْ؛ أَضَرَّ ذَلِكَ بِالْجُيُوشِ؛ فَلَا أَرَى بَأْسًا بِمَا أُكِلَ مِنْ ذَلِكَ كُلِّهِ عَلَى وَجْهِ الْمَعْرُوفِ، وَلَا أَرَى أَنْ يَدَّخِرَ أَحَدٌ مِنْ ذَلِكَ شَيْئًا يَرْجِعُ بِهِ إِلَى أَهْلِهِ»^(٣).

وسئل مالك في هذا السِّيَاقِ عَنِ الرَّجُلِ يُصِيبُ الطَّعَامَ فِي أَرْضِ الْعَدُوِّ؛ فَيَأْكُلُ مِنْهُ وَيَتَزَوَّدُ، فَيَفْضُلُ مِنْهُ شَيْءٌ، أَيُصْلَحُ لَهُ أَنْ يَحْبِسَهُ فَيَأْكُلَهُ فِي أَهْلِهِ أَوْ يَبِيعَهُ قَبْلَ أَنْ يَقْدَمَ بِلَادَهُ فَيَنْتَفِعَ بِثَمَنِهِ؟

فقال مالك: «إِنْ بَاعَهُ وَهُوَ فِي الْغَزْوِ؛ فَإِنِّي أَرَى أَنْ يَجْعَلَ ثَمَنَهُ فِي غَنَائِمِ الْمُسْلِمِينَ، وَإِنْ بَلَغَ بِهِ بِلَدَهُ فَلَا أَرَى بَأْسًا أَنْ يَأْكُلَهُ وَيَنْتَفِعَ بِهِ إِذَا

(١) الموطأ: (٢٧٥/١) برقم: (٥٣٥).

(٢) الموطأ: (٢٧٥/١) برقم: (٥٣٦).

(٣) الموطأ: (٥٨٢/١) برقم: (١٣٠٣ - ١٣٠٤).

كان يسيراً تافهاً».

وهذا الذي أصَّله هنا؛ تفرُّيعٌ منه رَحِمَهُ اللهُ على ما ذَكَرَهُ في بداية «جامع النَّفْلِ في الغزو» مِنْ أَنَّ رَسولَ اللهِ ﷺ بَعَثَ سَرِيَّةً فِيهَا عَبْدُ اللهِ بْنُ عُمَرَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ قَبْلَ نَجْدٍ؛ فَعَنِمُوا إِبِلًا كَثِيرَةً؛ فَكَانَ سُهْمَانُهُمْ اثْنَيْ عَشَرَ بَعِيرًا أَوْ أَحَدَ عَشَرَ بَعِيرًا، وَنَفَّلُوا بَعِيرًا بَعِيرًا ^(١).

وما رواه عن سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ: «كَانَ النَّاسُ فِي الْغَزْوِ إِذَا اقْتَسَمُوا غَنَائِمَهُمْ يَعْدِلُونَ الْبَعِيرَ بِعَشْرِ شِيَاهٍ» ^(٢).

٤ - مسائل شائعة مشروعة وبعضها مبتدع:

عَرَضَ «الموطأ» إلى مسائل شاعت بين عامة الناس؛ فَعَمِلُوا بِهَا عَلَى جَهْلٍ، أَوْ تَسَرَّبَتْ إِلَيْهَا بَدْعٌ مُضَلَّةٌ، وَمَسَائِلُ تَبْدُو غَرِيبَةً عَلَيْهِمْ. وَمِنْ أَمْثَلَةِ هَذَا الصَّنَفِ:

- مَا أَصَّلهُ فِي آخِرِ كِتَابِ الصَّيَامِ كَالْخَاتِمَةِ لَهُ؛ حَيْثُ ذَكَرَ رَحِمَهُ اللهُ أَنَّهُ سَمِعَ أَهْلَ الْعِلْمِ لَا يَكْرَهُونَ السَّوَاكَ لِلصَّائِمِ فِي رَمَضَانَ، فِي سَاعَةٍ مِنْ سَاعَاتِ النَّهَارِ؛ لَا فِي أَوَّلِهِ وَلَا فِي آخِرِهِ، وَلَمْ يَسْمَعْ أَحَدًا مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ يَكْرَهُ ذَلِكَ وَلَا يَنْهَى عَنْهُ ^(٣).

- وَذَكَرَ رَحِمَهُ اللهُ فِي صِيَامِ سِتَّةِ أَيَّامٍ بَعْدَ الْفِطْرِ مِنْ رَمَضَانَ أَنَّهُ لَمْ يَرِ أَحَدًا مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ وَالْفَقْهِ يَصُومُهَا، وَلَمْ يَبْلُغْهُ ذَلِكَ عَنْ أَحَدٍ مِنَ السَّلَفِ، وَأَنَّ أَهْلَ الْعِلْمِ يَكْرَهُونَ ذَلِكَ وَيَخَافُونَ بَدْعَتَهُ، وَأَنَّ يُلْحِقَ بِرَمَضَانَ مَا لَيْسَ مِنْهُ أَهْلُ الْجَهَالَةِ وَالْجَفَاءِ لَوْ رَأَوْا فِي ذَلِكَ رُخْصَةً عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ وَرَأَوْهُمْ يَعْمَلُونَ ذَلِكَ ^(٤).

(٢) الموطأ: (٥٨٠/١) برقم: (١٣٠٠).

(١) الموطأ: (٥٨٠/١) برقم: (١٢٩٩).

(٣) الموطأ: (٤١٥/١) برقم: (٨٦٣).

(٤) الموطأ: (٤١٧/١) برقم: (٨٦٤).

- وذكر رحمته الله أنه لم يسمع أحداً من أهل العلم والفقه ومن يقتدى به ينهى عن صيام يوم الجمعة، وقال: «إن صيامه حسن»، وذكر أنه رأى بعض أهل العلم يصومه، قال: «وأراه كان يتحرّاه»^(١).

٥ - مسائل تبدو فيها خبرة مالك العملية بمعاش الناس ومعرفته بأنواع المعادن والنبات والثياب المتداولة وغيرها:

ذكر رحمته الله في «باب بيع النحاس والحديد وما أشبههما مما يؤزن»

= ولمزيد البيان؛ فإنّ مذهب الجماهير مشروعية صيام الستة من شوال؛ الشافعية والحنابلة والظاهرية وعامة أهل الحديث، وهو الثابت المتأصل في مذهبي الحنفية والمالكية، قال الإمام الباجي رحمته الله بعد أن ذكر كراهة مالك الإمام لصيام هذه الأيام الستة (المنتقى شرح الموطأ: ٢/٢١٢): «وقد أباحه جماعة من الناس، ولم يروا به بأساً، وإنما كره ذلك مالك لما خاف من إلحاق عوام الناس ذلك برمضان، وألا يميزوا بينها وبينه؛ حتى يعتقدوا جميع ذلك قرصاً»، ثم ساق تفسير أصحاب مالك وأعرف الناس به وألزمهم بعلمه ومذهبه في الاجتهاد لما أثر عن شيخهم؛ حيث قال مطرف رحمته الله: «إنما كره مالك صيامها لئلا يلحق أهل الجهل ذلك برمضان، وأما من رغب في ذلك لما جاء فيه فلم ينهه».

وقال الحافظ أبو عمر بن عبد البر رحمته الله مفسراً كلام مالك (الاستذكار: ٣/٢٦١ - ٢٦٢): «لم يبلغ مالكا حديث أبي أيوب؛ على أنه حديث مدني، والإحاطة بعلم الخاصة لا سبيل إليه، والذي كرهه له مالك أمر قد بينه وأوضحه، وذلك خشية أن يُضاف إلى فرض رمضان... وأما صيام الستة الأيام من شوال على طلب الفضل، وعلى التأويل الذي جاء به ثوبان رحمته الله؛ فإن مالكا لا يكره ذلك إن شاء الله؛ لأن الصوم جنة، وفضله معلوم... ومالك لم يجهل شيئاً من هذا».

وأما أئمة الحنفية الذين حكي عنهم كراهة صيامها؛ فإن الخطب عندهم أيسر، وهو قريب من تخريجات المالكية؛ وهذا الإمام الكاساني يقول كما في (بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع: ٤/١٤٨): «أما الصيام في الأيام المكروهة، فمنها: صوم يومي العيد، وأيام التشريق، والنهي للتحريم... ومنها إتياع رمضان بست من شوال؛ كذا قال أبو يوسف: كانوا يكرهون أن يتبعوا رمضان صوماً؛ خوفاً أن يلحق ذلك بالقرضية... والإتياع المكروه هو أن يصوم يوم الفطر، ويصوم بعده خمسة أيام؛ فأما إذا أفطر يوم العيد، ثم صام بعده ستة أيام فليس بمكروه؛ بل هو مستحب وسنة».

(١) الموطأ: (١/٤١٥) برقم: (٨٦٥).

ما نصّه (١) :

«الأمْرُ عِنْدَنَا فِيمَا كَانَ مِمَّا يُوزَنُ مِنْ غَيْرِ الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ مِنَ التُّحَاسِ وَالشَّبَّهِ وَالرَّصَاصِ وَالْأَنْثَكِ وَالْحَدِيدِ وَالْقَضْبِ وَالتِّينِ وَالْكُرْسُفِ، وَمَا أَشَبَّهُ ذَلِكَ مِمَّا يُوزَنُ؛ فَلَا بَأْسَ بِأَنْ يُؤْخَذَ مِنْ صِنْفٍ وَاحِدٍ اثْنَانِ بَوَاحِدٍ يَدًا بِيَدٍ، وَلَا بَأْسَ أَنْ يُؤْخَذَ رِطْلٌ حَدِيدٍ بِرِطْلَيْ حَدِيدٍ، وَرِطْلٌ صُفْرٍ بِرِطْلَيْ صُفْرٍ».

وقال: «وَلَا خَيْرَ فِيهِ: اثْنَانِ بَوَاحِدٍ مِنْ صِنْفٍ وَاحِدٍ إِلَى أَجَلٍ؛ فَإِذَا اخْتَلَفَ الصَّنْفَانِ مِنْ ذَلِكَ فَبَانَ اخْتِلَافُهُمَا فَلَا بَأْسَ بِأَنْ يُؤْخَذَ مِنْهُ اثْنَانِ بَوَاحِدٍ إِلَى أَجَلٍ؛ فَإِنْ كَانَ الصَّنْفُ مِنْهُ يُشَبَّهُ الصَّنْفَ الْآخَرَ وَإِنْ اخْتَلَفَا فِي الْأَسْمِ؛ مِثْلُ الرَّصَاصِ وَالْأَنْثَكِ وَالشَّبَّهِ وَالصُّفْرِ؛ فَإِنِّي أَكْرَهُ أَنْ يُؤْخَذَ مِنْهُ اثْنَانِ بَوَاحِدٍ إِلَى أَجَلٍ... وَهَذَا أَحَبُّ مَا سَمِعْتُ إِلَيَّ فِي هَذِهِ الْأَشْيَاءِ كُلِّهَا، وَهُوَ الَّذِي لَمْ يَزَلْ عَلَيْهِ أَمْرُ النَّاسِ عِنْدَنَا».

وقال: «الأمْرُ عِنْدَنَا فِيمَا يُكَالُ أَوْ يُوزَنُ مِمَّا لَا يُؤْكَلُ وَلَا يُشْرَبُ؛ مِثْلُ الْعُصْفَرِ وَالتَّوَى وَالْخَبْطِ وَالْكَتَمِ وَمَا يُشَبَّهُ ذَلِكَ؛ أَنَّهُ لَا بَأْسَ بِأَنْ يُؤْخَذَ مِنْ كُلِّ صِنْفٍ مِنْهُ اثْنَانِ بَوَاحِدٍ يَدًا بِيَدٍ، وَلَا يُؤْخَذُ مِنْ صِنْفٍ وَاحِدٍ مِنْهُ اثْنَانِ بَوَاحِدٍ إِلَى أَجَلٍ...».

وقال: «وَكُلُّ شَيْءٍ يَنْتَفِعُ بِهِ النَّاسُ مِنَ الْأَصْنَافِ كُلِّهَا، وَإِنْ كَانَتْ الْحَصَبَاءُ وَالْقَصَصَةُ؛ فَكُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا بِمِثْلِيهِ إِلَى أَجَلٍ؛ فَهُوَ رِبًّا، وَوَاحِدٌ مِنْهُمَا بِمِثْلِهِ وَزِيَادَةٌ شَيْءٍ مِنَ الْأَشْيَاءِ إِلَى أَجَلٍ؛ فَهُوَ رِبًّا» (٢).

- وقال مالكٌ رَحِمَهُ اللهُ فِي «بَابِ السَّلَفِ وَبَيْعِ الْعُرُوضِ بَعْضُهَا بِبَعْضٍ» (٣) :

(١) الموطأ: (١٩٠/٢) برقم: (١٩٣٠).

(٢) الموطأ: (١٩٠/٢) برقم: (١٩٣٤).

(٣) الموطأ: (١٨٦/٢) برقم: (١٩٢٢).

«ولا بأس أن يُشْتَرَى الثَّوبُ مِنَ الْكَتَّانِ أَوْ الشَّطْوِيِّ أَوْ الْقَصْبِيِّ بِالْأَثْوَابِ مِنَ الْإِثْرِيِّ أَوْ الْقَسِيِّ أَوْ الزَّيْقَةِ أَوْ الثَّوبِ الْهَرَوِيِّ أَوْ الْمَرُويِّ بِالْمَلَاكِ الْيَمَانِيَّةِ وَالشَّقَائِقِ، وَمَا أَشَبَّهُ ذَلِكَ: الْوَاحِدُ بِالْأَثْنَيْنِ أَوْ الثَّلَاثَةِ يَدًا يَدًا، أَوْ إِلَى أَجَلٍ، وَإِنْ كَانَ مِنْ صِنْفٍ وَاحِدٍ؛ فَإِنْ دَخَلَ ذَلِكَ نَسِئَةً فَلَا خَيْرَ فِيهِ...».

٦ - مسائل لها دلالات مذهبية استدلالية وتربوية:

في «الموطأ» مسائل يبدو فيها مذهب مالك أوضح وأجلى؛ ففيه ينقل مالك أصله الذي اعتمد عليه مباشرة؛ كـ «السُّنَّةُ عِنْدَنَا، الَّذِي أَدْرَكْتُ عَلَيْهِ أَهْلَ الْعِلْمِ بِلَدِنَا، الْأَمْرُ عِنْدَنَا...»، كما أنَّ الإسناد فيه متصلٌ بمالك رحمته الله، حديثاً نبوياً كان المنقول، أو أثراً، أو عملاً لأهل المدينة، أو فتوى تابعي، ومن أمثلتها:

- ما جاء في «باب النّهي عن التّضييق على الناس في الصّدقة»^(١) أنَّ محمد بن مسleme الأنصاري كان يأتيهم مُصَدِّقاً؛ فيقول لرب المال: أَخْرِجْ إِلَيَّ صَدَقَةَ مَالِكَ؛ فَلَا يَقْوَذُ إِلَيْهِ شَاءٌ فِيهَا وَفَاءً مِنْ حَقِّهِ إِلَّا قَبْلَهَا. قال مالك: «السُّنَّةُ عِنْدَنَا، وَالَّذِي أَدْرَكْتُ عَلَيْهِ أَهْلَ الْعِلْمِ بِلَدِنَا: أَنَّهُ لَا يُضَيَّقُ عَلَى الْمُسْلِمِينَ فِي زَكَاتِهِمْ، وَأَنْ يُقْبَلَ مِنْهُمْ مَا دَفَعُوا مِنْ أَمْوَالِهِمْ»؛ فبهذا التذييل الفقهي من الإمام يبين أنَّ عمل أهل العلم بالمدينة على ذلك الأمر لم يتغير.

- وما جاء في «باب صيام اليوم الذي يُشكُّ فيه»^(٢) أنَّ مالكا رحمته الله سمع أهل العلم يَنْهَوْنَ أَنْ يُصَامَ الْيَوْمَ الَّذِي يُشكُّ فِيهِ مِنْ شَعْبَانَ إِذَا نَوَى بِهِ صِيَامَ رَمَضَانَ، وَيَرَوْنَ أَنَّ عَلَى مَنْ صَامَهُ عَلَى غَيْرِ رُؤْيَةٍ، ثُمَّ جَاءَ الثَّبْتُ

(١) الموطأ: (٣٥٩/١) برقم: (٧١٦ - ٧١٧).

(٢) الموطأ: (٤١٤/١) برقم: (٨٥٨).

أَنَّهُ مِنْ رَمَضَانَ؛ أَنَّ عَلَيْهِ قَضَاءَهُ، وَلَا يَرُونَ بِصِيَامِهِ تَطَوُّعًا بَأْسًا. وقال عقب هذا: «وهذا الأَمْرُ عِنْدَنَا، والذي أَدْرَكْتُ عَلَيْهِ أَهْلَ الْعِلْمِ يَبْلَدُنَا».

- ومن ذلك أيضًا: ما قرّره في «باب تَبَدُّثِ أَهْلِ الدَّمِّ فِي الْقَسَامَةِ»^(١) بقوله: «الأَمْرُ الْمُجْتَمَعُ عَلَيْهِ عِنْدَنَا، والذي سَمِعْتُ مِمَّنْ أَرْضَى فِي الْقَسَامَةِ، والذي اجْتَمَعَتْ عَلَيْهِ الْأُئِمَّةُ فِي الْقَدِيمِ وَالْحَدِيثِ: أَنَّ يَبْدَأَ بِالْإِيمَانِ الْمُدْعُونَ فِي الْقَسَامَةِ فَيَحْلِفُونَ، وَأَنَّ الْقَسَامَةَ لَا تَجِبُ إِلَّا بِأَحَدِ أَمْرَيْنِ: إمَّا أَنْ يَقُولَ الْمَقْتُولُ: دَمِي عِنْدَ فُلَانٍ، أَوْ يَأْتِيَ وُلَاةُ الدَّمِّ بِلَوْثٍ مِنْ بَيِّنَةٍ وَإِنْ لَمْ تَكُنْ قَاطِعَةً عَلَى الَّذِي يُدَّعَى عَلَيْهِ الدَّمُّ؛ فهذا يُوجِبُ الْقَسَامَةَ لِلْمُدَّعِينَ الدَّمَّ عَلَى مَنْ ادَّعَوْهُ عَلَيْهِ، وَلَا تَجِبُ الْقَسَامَةُ عِنْدَنَا إِلَّا بِأَحَدٍ هَذَيْنِ الْوَجْهَيْنِ... وتلك السُّنَّةُ الَّتِي لَا اخْتِلَافَ فِيهَا عِنْدَنَا، والذي لَمْ يَزَلْ عَلَيْهِ عَمَلُ النَّاسِ».

٧ - تَفْسِيرَاتٌ فِقْهِيَّةٌ لُغَوِيَّةٌ:

مِنَ التَّفْسِيرَاتِ اللَّغَوِيَّةِ فِي «الْمَوْطَأِ» التَّفْرِيقُ بَيْنَ الْمَخَالِطِ وَالشَّرِيكِ؛ فِي «بَابِ صَدَقَةِ الْخُلَطَاءِ» قَالَ مَالِكٌ رَضِيَ اللَّهُ فِي الْخَلِيطَيْنِ: «إِذَا كَانَ الرَّاعِي وَاحِدًا وَالْفَحْلُ وَاحِدًا وَالْمَرَاخُ وَاحِدًا وَالذَّلُّ وَاحِدًا؛ فَالرَّجُلَانِ خَلِيطَانِ وَإِنْ عَرَفَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مَالَهُ مِنْ مَالٍ صَاحِبِهِ... وَالَّذِي لَا يَعْرِفُ مَالَهُ مِنْ مَالٍ صَاحِبِهِ لَيْسَ بِخَلِيطٍ؛ إِنَّمَا هُوَ شَرِيكٌ»^(٢).

- تَفْسِيرُ «السَّعْيِ» الْوَاردُ فِي آخِرِ سُورَةِ الْجُمُعَةِ بِالْعَمَلِ وَالْفِعْلِ؛ قَالَ مَالِكٌ: «وَأِنَّمَا السَّعْيُ فِي كِتَابِ اللَّهِ الْعَمَلُ وَالْفِعْلُ؛ يَقُولُ اللَّهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى: ﴿وَإِذَا تَوَلَّى سَعَى فِي الْأَرْضِ﴾، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَأَمَّا مَنْ جَاءَكَ يَسْعَى﴾^(٣) وَهُوَ يَخْشَى^(٤)، وَقَالَ: ﴿ثُمَّ أَذْبَرَ يَسْعَى﴾^(٥)، وَقَالَ: ﴿إِنَّ سَعْيَكُمْ لَشَتَّى﴾^(٦).

(١) الموطأ: (٤٥١/٢) برقم: (٢٥٧٥).

(٢) الموطأ: (٣٥٤/١) برقم: (٧٠٩).

قال: فليس السَّعْيُ الذي ذَكَرَ الله في كتابه بالسَّعْيِ على الأقدام ولا الاشتِدَادَ، وإنما عَنِ الْعَمَلِ وَالْفِعْلِ^(١).

وفي «الموطأ» تفسيرات فيما يتعلّق بالمسافة أو الوزن أو غيرها؛ ممّا له ارتباطٌ بحكم فقهيّ، ومنها مثلاً: تحديد المسافة بين «ذوات النّصب» والمدينة المنورة بأربعة بُرْد^(٢)، والأوقية: أربعون درهماً^(٣).

وفيه تفسيرات أخرى تُعيّن المراد، أو تمثّل للنّصّ، أو توضّح حكمه، ومن أمثلته:

- تفسير قراءة عبد الله بن عمر رضي الله عنهما: ﴿يَأْتِيهَا النَّبِيُّ إِذَا طَلَقْتُمُ النِّسَاءَ فَطَلِقُوهُنَّ﴾ لِقَبْلِ عِدَّتِهِنَّ؛ بَأَن يُطَلَّقَ فِي كُلِّ طَهْرٍ مَرَّةً^(٤).

- تفسير معنى أثرِ عُمَرَ بن الخطاب رضي الله عنه: «لَا يُجْمَعُ بَيْنَ مُفْتَرِقٍ وَلَا يُفَرَّقُ بَيْنَ مُجْتَمِعٍ خَشْيَةَ الصَّدَقَةِ» بأنه يَعْنِي بِذَلِكَ أَصْحَابَ الْمَوَاشِي. قال مالك: «وتفسير: لَا يُجْمَعُ بَيْنَ مُفْتَرِقٍ: أَنَّ يَكُونُ النَّفَرُ الثَّلَاثَةُ الَّذِينَ يَكُونُ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ أَرْبَعُونَ شَاةً قَدْ وَجِبَتْ عَلَى كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ فِي عَنَمِهِ الصَّدَقَةُ، فَإِذَا أَظْلَهُمُ الْمُصَدِّقُ جَمَعُوهَا لِئَلَّا يَكُونَ عَلَيْهِمْ فِيهَا إِلَّا شَاةٌ وَاحِدَةٌ؛ فَنُهِوا عَنْ ذَلِكَ، وَتَفْسِيرُ قَوْلِهِ: وَلَا يُفَرَّقُ بَيْنَ مُجْتَمِعٍ: أَنَّ الْخَلِيطَيْنِ يَكُونُ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مِئَةُ شَاةٍ وَشَاةٌ، فَيَكُونُ عَلَيْهِمَا فِيهَا ثَلَاثُ شِيَاهٍ؛ فَإِذَا أَظْلَهُمَا الْمُصَدِّقُ فَرَّقَا عَنْهُمَا، فَلَمْ يَكُنْ عَلَى كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا إِلَّا شَاةٌ وَاحِدَةٌ؛ فَنُهِىَ عَنْ ذَلِكَ؛ فَقِيلَ: لَا يُجْمَعُ بَيْنَ مُفْتَرِقٍ وَلَا يُفَرَّقُ بَيْنَ مُجْتَمِعٍ خَشْيَةَ الصَّدَقَةِ»^(٥).

(١) الموطأ: (١٦٣/١) برقم: (٢٨٦).

(٢) الموطأ: (٢١٠/١) برقم: (٣٩٤).

(٣) الموطأ: (٥٩٧/٢) برقم: (٢٨٥٤).

(٤) الموطأ: (٩٩/٢) برقم: (١٧٢٠).

(٥) الموطأ: (٣٥٤/١) برقم: (٧١١).

- تفسير قول رسول الله ﷺ: «لا يَخْطُبُ أَحَدُكُمْ عَلَى خُطْبَةِ أَخِيهِ»:
بأن يَخْطُبَ الرَّجُلُ الْمَرْأَةَ، فَتَرْكَنَ إِلَيْهِ، وَيَتَّفِقَانِ عَلَى صَدَاقٍ وَاحِدٍ مَعْلُومٍ،
وَقَدْ تَرَاضِيَا، فَهِيَ تَشْتَرِطُ عَلَيْهِ لِنَفْسِهَا؛ فَتَلْكَ الَّتِي نَهَى أَنْ يَخْطُبَهَا الرَّجُلُ
عَلَى خُطْبَةِ أَخِيهِ، وَلَمْ يَعْزِ بِذَلِكَ إِذَا خَطَبَ الرَّجُلُ الْمَرْأَةَ، فَلَمْ يُوَافِقْهَا
أَمْرُهُ وَلَمْ تَرْكَنْ إِلَيْهِ؛ أَنْ لَا يَخْطُبَهَا أَحَدٌ؛ فَهَذَا بَابُ فُسَادٍ يَدْخُلُ عَلَى
النَّاسِ»^(١).



(١) الموطأ: (٢٧/٢) برقم: (١٤٩١).

المبحث السادس عشر

من أهم الأصول الاستدلالية في «الموطأ»^(١)

يمكن استخلاص أهم الأصول التي استند عليها مالك في موطئه، واستنتاج أنها عمومًا: القرآن الكريم، والسنة، والعرف، والاجتهاد بالرأي، والقياس، والاستحسان، وسد الذرائع، وعمل أهل المدينة وإجماعهم.

وأعظم ما كان يلتزم به هو السنة النبوية وعمل أهل المدينة، وهذا لا يعني أنه أهمل الأصل الأول وهو الكتاب، ولكن لأن «الموطأ» كتاب حديث في أصله؛ فاقضى ذلك أن يتمحّض أكثر للسنة والحديث.

وفيما يأتي تفصيل بعض القول في هذه الأصول:

الأصل الأول: القرآن الكريم:

قرّر الشاطبي رحمته الله أن القرآن الكريم كلية الشريعة، وعمدة الملة، وينبوع الحكمة، وآية الرسالة، وأنه نور الأبصار والبصائر، وأنه لا طريق إلى الله سواه، ولا نجاة بغيره، ولا تمسك بشيء يخالفه، وهذا كله لا يحتاج إلى تقرير واستدلال عليه؛ لأنه معلوم من دين الأمة^(٢).

ولعلّ الحكمة من ضالة استدلال مالك رحمته الله بالقرآن؛ سواء في

(١) راجع: مالك لأبي زهرة؛ ص: (٢٢٠)، والموطآت لنذير حمدان؛ ص: (٢٥٢).

(٢) الموافقات في أصول الشريعة: (٣/٣٤٦).

«الموطأ» أم في المدونة؛ أن القرآن الكريم في الغالب يقرر كليات الشريعة وعموماتها لا فروعها وجزئياتها، أو لأن آيات القرآن معلومة لجميع العلماء وغيرهم، أما الأحاديث والآثار فيختص بمعرفتها الراسخون من العلماء والأئمة.

ومع هذه الضالة في الاستدلال بالنص القرآني إلا أنا نجده رَحِمَهُ اللهُ يستدل به في بعض الموضع، ومن الأمثلة على ذلك:

في «باب القسم للخيل في الغزو»^(١) سئل مالك عن رجل يحضر بأفراس كثيرة؛ فهل يُقسم لها كلها؟ فقال: لم أسمع بذلك، ولا أرى أن يُقسم إلا لفرس واحد الذي يُقاتل عليه، وقال: لا أرى البراذين والهُجَن إلا من الخيل؛ لأن الله تبارك وتعالى قال في كتابه: ﴿وَالْخَيْلَ وَالْبِغَالَ وَالْحَمِيرَ لِرِكْبُوهَا وَزِينَةً﴾، وقال عز وجل: ﴿وَأَعِدُّوا لَهُمْ مَا اسْتَطَعْتُمْ مِنْ قُوَّةٍ وَمِنْ رِبَاطِ الْخَيْلِ تُرْهَبُونَ بِهِ عَدُوَّ اللَّهِ وَعَدُوَّكُمْ﴾.

وجاء في «باب ما يُكره من أكل الدواب» أن أحسن ما سمعه في الخيل والبغال والحمير أنها لا تُؤكل؛ قال: «لأن الله تبارك وتعالى قال: ﴿وَالْخَيْلَ وَالْبِغَالَ وَالْحَمِيرَ لِرِكْبُوهَا وَزِينَةً﴾، وقال تبارك وتعالى في الأنعام: ﴿لِرِكْبُوهَا مِنْهَا وَمِنْهَا تَأْكُلُونَ﴾، وقال تبارك وتعالى: ﴿لِيَذْكُرُوا اسْمَ اللَّهِ عَلَى مَا رَزَقَهُمْ مِنْ بَهِيمَةِ الْأَنْعَامِ﴾ ﴿فَكُلُوا مِنْهَا وَأَطِيعُوا أَمْرَ اللَّهِ وَالْمُعْتَزَّ﴾... قال مالك: فذكر الله الخيل والبغال والحمير للركوب والزينة، وذكر الأنعام للركوب والأكل»^(٢).

الأصل الثاني: السنة:

مما يتراءى لناظر «الموطأ» أن مالكا رَحِمَهُ اللهُ اتخذ الاستدلال بالسنة

(١) الموطأ: (٥٨٨/١) برقم: (١٣١٧ - ١٣١٨).

(٢) الموطأ: (٦٤١/١) برقم: (١٤٣٥).

منهجًا التزم به نصًا واجتهادًا، مع أنه أحيانًا يقرّر الحكم من غير أن يذكر دليله؛ استنادًا إلى ملكته العلمية وإمامته في الفقه والسنة.

الأصل الثالث: العرف:

استدل مالك بهذا الأصل استقلالاً، أو تابعاً لغيره من الأصول، وقد يكون عرفاً عاماً يتبع كل بلد؛ مثل قوله رحمته الله في «باب ما يجوز من الشرط في القراض» في رجل دفع إلى رجل مالا قراضاً، واشترط عليه فيه شيئاً من الربح خالصاً دون صاحبه؛ فإن ذلك لا يصلح وإن كان درهماً واحداً إلا أن يشترط نصف الربح له ونصفه لصاحبه، أو ثلثه أو ربعه أو أقل من ذلك أو أكثر؛ فإذا سمى شيئاً من ذلك قليلاً أو كثيراً فإن كل شيء سمى من ذلك حلالاً، وهو قراض المسلمين، ولكن إن اشترط أن له من الربح درهماً واحداً فما فوقه خالصاً له دون صاحبه، وما بقي من الربح فهو بينهما نصفين؛ فإن ذلك لا يصلح، وليس على ذلك قراض المسلمين^(١).

وقد يكون العرف الذي يستند عليه مالك رحمته الله خاصاً بأهل المدينة، ومن أمثلة ذلك:

- قوله رحمته الله تعليقاً على ما رواه عن ابن شهاب أنه قال: «لكل مطلقه متعة»: «ليس للمتعة عندنا حد معروف في قليلها ولا كثيرها»^(٢).

- قوله رحمته الله تعليقاً على ما رواه بسنده إلى زيد بن ثابت رضي الله عنه أنه كان لا يبيع ثماره حتى تطلع الثريا: «والأمر عندنا في بيع البطيخ والقثاء والخربز والجزر: إن بيعه إذا بدا صلاحه حلال جائز... وليس في ذلك وقت يؤقت، وذلك أن وقته معروف عند الناس»^(٣).

(١) الموطأ: (٢/ ٢٢٤) برقم: (٢٠١٧).

(٣) الموطأ: (٢/ ١٤٠) برقم: (١٨١٢).

(٢) الموطأ: (٢/ ٨٥) برقم: (١٦٧١).

- وفي «باب البيع على البرنامج» قال مالك رحمته الله: «الأمر عندنا في القوم يشترون السلعة البز أو الرقيق، فيسمع به الرجل؛ فيقول لرجل منهم: البز الذي اشتريت من فلان قد بلغتني صفته وأمره؛ فهل لك أن أربحك في نصيبك كذا وكذا؟ فيقول: نعم، فيربحه ويكون شريكاً للقوم مكانه؛ فإذا نظر إليه رآه فبيحاً واستغلاؤه، قال مالك: ذلك لازم له ولا خيار له فيه إذا كان ابتاعه على برنامج وصفة معلومة... وهذا الأمر الذي لم يزل عليه الناس عندنا، يُجيزونه بينهم إذا كان المتاع موافقاً للبرنامج، ولم يكن مخالفاً له»^(١).

الأصل الرابع: الاجتهاد بالرأي:

وهو أصل كثير الدوران عند مالك رحمته الله، ويشمل معظم أحكام الفقه، ومن أمثلة ما ورد منه في «الموطأ»:

- سئل مالك رحمته الله عن ثنية الأذان والإقامة، ومتى يجب القيام على الناس حين تقام الصلاة؟ فقال: «لم يبلغني في النداء والإقامة إلا ما أدركت الناس عليه؛ فأما الإقامة فإنها لا تُثنى، وذلك الذي لم يزل عليه أهل العلم ببلدنا، وأما قيام الناس حين تقام الصلاة؛ فإني لم أسمع في ذلك بحديث يُقام له، إلا أنني أرى ذلك على قدر طاقة الناس؛ فإن منهم الثَّقِيلَ والخَفِيفَ، ولا يستطيعون أن يكونوا كرجل واحد»^(٢).

- في «باب زكاة الميراث» قال مالك رحمته الله: «إن الرجل إذا هلك ولم يؤد زكاة ماله؛ إني أرى أن يؤخذ ذلك من ثلث ماله، ولا يجاوز بها الثلث، وتبدي على الوصايا، وأراها بمنزلة الدين عليه، فلذلك رأيت أن تبدي على الوصايا، وذلك إذا أوصى بها الميت، فإن لم يوص بذلك الميت

(١) الموطأ: (٢٠٠/٢) برقم: (١٩٥٦ - ١٩٥٧).

(٢) الموطأ: (١١٣/١) برقم: (١٨٠).

فَفَعَلَ ذَلِكَ أَهْلُهُ فَذَلِكَ حَسَنٌ، وَإِنْ لَمْ يَفْعَلْ ذَلِكَ أَهْلُهُ لَمْ يَلْزَمْهُمْ ذَلِكَ»^(١).

- وسُئِلَ فِي «بَابِ مَا يَجُوزُ لِلْمُحْرَمِ أَنْ يَفْعَلَهُ» عَنِ الرَّجُلِ يَشْتَكِي أُذُنَهُ، أَيَقْطُرُ فِي أُذُنِهِ مِنَ الْبَانِ الَّذِي لَمْ يَطَيَّبْ وَهُوَ مُحْرِمٌ؟ فَقَالَ: «لَا أَرَى بِذَلِكَ بَأْسًا، وَلَوْ جَعَلَهُ فِي فِيهِ لَمْ أَرَ بِذَلِكَ بَأْسًا... وَلَا بَأْسَ أَنْ يَبْطِئَ الْمُحْرِمُ خُرَاجَهُ، وَيَقْطَعَ عِرْقَهُ إِذَا احتَاجَ إِلَى ذَلِكَ»^(٢).

- وَخَتَمَ مَالِكٌ «بَابَ مَا جَاءَ فِي الصَّدَاقِ وَالْحَبَاءِ» بِقَوْلِهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «لَا أَرَى أَنْ تُنَكَحَ الْمَرْأَةُ بِأَقْلٍ مِنْ رُبْعِ دِينَارٍ، وَذَلِكَ أَذْنَى مَا يَجِبُ فِيهِ الْقَطْعُ»^(٣).

ومن توابع هذا الأصل:

الأصل الخامس: القياس:

وكثيرًا ما يعبر مالك رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عن هذا الأصل بإحدى العبارات التالية: «وهذا بمنزلة كذا، أو ما أشبه ذلك، أو مثل ذلك، ونحوه»، وربما نصَّ على العلة أو الحكمة فيه، ومن ذلك:

- قِيَّاسُهُ النَّفْسَاءَ عَلَى الْمُسْتَحَاضَةِ؛ إِذَا انْتَهَتْ مَدَّةٌ مَا يَنْتَهِي إِلَيْهِ النِّسَاءُ مِنْ رُؤْيَةِ دَمِ الْوَلَادَةِ؛ قَالَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «الْأَمْرُ عِنْدَنَا أَنَّ الْمُسْتَحَاضَةَ إِذَا صَلَّتْ؛ أَنْ لِيَزُوجَهَا أَنْ يُصِيبَهَا، وَكَذَلِكَ النِّفْسَاءُ إِذَا بَلَغَتْ أَقْصَى مَا يُمَسِّكُ النِّسَاءُ الدَّمَ؛ فَإِنْ رَأَتْ الدَّمَ بَعْدَ ذَلِكَ فَإِنَّهُ يُصِيبُهَا زَوْجُهَا، وَإِنَّمَا هِيَ بِمَنْزِلَةِ الْمُسْتَحَاضَةِ»^(٤).

(١) الموطأ: (٣٤٣/١) برقم: (٦٨٢).

(٢) الموطأ: (٤٨١/١) برقم: (١٠٣٧ - ١٠٣٨).

(٣) الموطأ: (٣٠/٢) برقم: (١٥٠٦).

(٤) الموطأ: (١٠٦/١) برقم: (١٦٢).

- قياسه المعدن على الزرع في عدم مراعاة حلول الحول؛ قال مالك: «... والمعدن بمنزلة الزرع يؤخذ منه مثل ما يؤخذ من الزرع؛ يؤخذ منه إذا خرج من المعدن من يومه ذلك، ولا ينتظر به الحول؛ كما يؤخذ من الزرع إذا حصد العشر، ولا ينتظر أن يحول عليه الحول»^(١).

- في «باب ما لا زكاة فيه من الفواكه والقضب والبقول» قاس أنواع الفاكهة بعضها على بعض في إسقاط زكاتها؛ فقال رحمه الله: «السنة التي لا اختلاف فيها عندنا والذي سمعت من أهل العلم: أنه ليس في شيء من الفواكه كلها صدقة؛ الرمان والفرسك والتين وما أشبه ذلك وما لم يشبهه؛ إذا كان من الفواكه... ولا في أثمانها إذا بيعت صدقة؛ حتى يحول على أثمانها الحول من يوم بيعها، ويقبض صاحبها ثمنها، وهو نصاب»^(٢).

- قياسه الخادم والأجير على الخائن في سقوط حد القطع؛ فقال رحمه الله: «ليس على الأجير ولا على الرجل؛ يكونان مع القوم يخدمانهم؛ إن سرقاهم قطع؛ لأن حالهما ليست بحال السارق، وإنما حالهما حال الخائن، وليس على الخائن قطع»^(٣).

الأصل السادس: الاستحسان:

ويتنوع هذا الأصل عند مالك؛ فيكون أحياناً بمعنى الميل، ويكثر ذلك في «الموطأ»؛ خاصة عند نقل آثار الأئمة؛ فهو يذيل على ما مالت إليه نفسه ورأه موافقاً للصواب بقوله: «أحسن ما سمعت... أعجبه... أعجب إلي... ونحوه»، ومن ذلك أنه رحمه الله سمع بعض أهل العلم يقول:

(١) الموطأ: (١/٣٣٩) برقم: (٦٧٠).

(٢) الموطأ: (١/٣٧٢) برقم: (٧٥٠).

(٣) الموطأ: (١/٤٠٣) برقم: (٢٤٣٧).

الحَصَى التي يُرْمَى بها الجِمارُ مثلُ حَصَى الحَذَفِ؛ فقال: «وأكْبَرُ مِنْ ذلك قليلاً أَعْجَبُ إِلَيَّ»^(١).

ويكون الاستحسان عند مالك رَحِمَهُ اللهُ في أحيانٍ أخرى مَصْلَحِيًّا؛ مَبْنِيًّا على قواعدٍ عامَّةٍ وكَلِيَّاتٍ شرعيَّةٍ.

وَمِنْ ذلك أَنَّهُ سُئِلَ عن رَجُلٍ تَصَدَّقَ بِصَدَقَةٍ؛ فَوَجَدَهَا مع غيرِ الذي تَصَدَّقَ بها عليه تَبَاعُ؛ أَيَشْتَرِيهَا؟ فقال: «تَرَكُهَا أَحَبُّ إِلَيَّ»^(٢).

الأصل السابع: سدّ الذرائع:

والمقصودُ به الامتناعُ عن فعلِ الوسائل التي قد تفضي إلى حرامٍ وإن كانت مباحَّةً في الأصل؛ لأنَّ ما أدَّى إلى محرَّمٍ فهو محرَّمٌ مثله، وفي «الموطأ» أمثلة، منها:

- في «باب المُراطلة» قال رَحِمَهُ اللهُ: «مَنْ رَاطَلَ ذَهَبًا بِذَهَبٍ، أَوْ وَرَقًا بِوَرَقٍ؛ فَكَانَ بَيْنَ الذَّهَبَيْنِ فَضْلٌ مِثْقَالٍ؛ فَأَعْطَى صَاحِبُهُ قِيَمَتَهُ مِنَ الْوَرَقِ أَوْ مِنْ غَيْرِهَا؛ فَلَا يَأْخُذُ؛ فَإِنَّ ذَلِكَ قَبِيحٌ وَذَرِيعَةٌ إِلَى الرِّبَا»^(٣).

- وفي «باب جامع الدِّينِ والحَوْلِ» قال رَحِمَهُ اللهُ، في الذي يَشْتَرِي الطَّعَامَ فَيَكْتَالُهُ ثُمَّ يَأْتِيهِ مَنْ يَشْتَرِيهِ مِنْهُ فَيُخْبِرُ الذي يَأْتِيهِ أَنَّهُ قد اكْتَالَهُ لِنَفْسِهِ وَاسْتَوْفَاهُ، فَيُرِيدُ الْمُتَبَاعُ أَنْ يُصَدِّقَهُ وَيَأْخُذَهُ بِكَيْلِهِ: «إِنَّ ما بِيَعَ على هذه الصِّفَةِ بِنَقْدٍ؛ فَلَا بَأْسَ بِهِ، وَما بِيَعَ على هذه الصِّفَةِ إلى أَجَلٍ؛ فَإِنَّهُ مَكْرُوهٌ حَتَّى يَكْتَالَهُ الْمُشْتَرِي الْآخَرُ لِنَفْسِهِ»^(٤)، قال الراوي عنه: وَإِنَّمَا كُرِهَ الذي إلى أَجَلٍ؛ لِأَنَّهُ ذَرِيعَةٌ إِلَى الرِّبَا.

(١) الموطأ: (٥٤٢/١) برقم: (١٢١٣).

(٢) الموطأ: (٣٧٨/١) برقم: (٧٦٨).

(٣) الموطأ: (١٦٤/١) برقم: (١٨٦٠).

(٤) الموطأ: (٢٠٥/٢) برقم: (١٩٧١).

الأصل الثامن: عَمَلُ أَهْلِ الْمَدِينَةِ وَإِجْمَاعُهُمْ:

حَقَّقَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي فَتَاوَاهِ مَسْأَلَةَ إِجْمَاعِ أَهْلِ الْمَدِينَةِ وَعَمَلِهِمْ، وَذَكَرَ أَنَّ مِنْهُ مَا هُوَ مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ، وَمِنْهُ مَا هُوَ قَوْلُ الْجُمْهُورِ، وَمِنْهُ مَا لَا يَقُولُ بِهِ إِلَّا بَعْضُهُمْ؛ ذَلِكَ أَنَّ إِجْمَاعَ أَهْلِ الْمَدِينَةِ عَلَى أَرْبَعِ مَرَاتِبٍ ^(١):

المرتبة الأولى: مَا يَجْرِي مَجْرَى النَّقْلِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ؛ مِثْلُ نَقْلِهِمْ لِمَقْدَارِ الصَّاعِ وَالْمُدِّ، وَكَتْرِكِ صَدَقَةِ الْخَضِرَاوَاتِ وَالْأَحْبَاسِ؛ فَهَذَا مِمَّا هُوَ حُجَّةٌ بِاتِّفَاقِ الْعُلَمَاءِ.

المرتبة الثانية: الْعَمَلُ الْقَدِيمُ بِالْمَدِينَةِ قَبْلَ مَقْتَلِ عَثْمَانَ بْنِ عَفَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ؛ فَهَذَا حُجَّةٌ فِي مَذْهَبِ مَالِكٍ، وَهُوَ الْمَنْصُوصُ عَنِ الشَّافِعِيِّ، فَقَدْ قَالَ: «إِذَا رَأَيْتَ قُدَمَاءَ أَهْلِ الْمَدِينَةِ عَلَى شَيْءٍ فَلَا تَتَوَقَّفْ فِي قَلْبِكَ رَيْبًا أَنَّهُ الْحَقُّ»، وَظَاهِرُ مَذْهَبِ أَحْمَدَ أَنَّ مَا سَنَّهُ الْخُلَفَاءُ الرَّاشِدُونَ حُجَّةٌ يَجِبُ اتِّبَاعُهَا، وَالْمَحْكِيُّ عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ يَقْتَضِي أَنَّ قَوْلَ الْخُلَفَاءِ الرَّاشِدِينَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ حُجَّةٌ، وَمَا يُعْلَمُ لِأَهْلِ الْمَدِينَةِ عَمَلٌ قَدِيمٌ عَلَى عَهْدِ الْخُلَفَاءِ الرَّاشِدِينَ مُخَالَفٌ لِسُنَّةِ الرَّسُولِ ﷺ.

المرتبة الثالثة: إِذَا تَعَارَضَ فِي الْمَسْأَلَةِ دَلِيلَانِ؛ كَحَدِيثَيْنِ وَقِيَاسَيْنِ جُهِلَ أَيُّهُمَا أَرْجَحُ، وَأَحَدُهُمَا يَعْمَلُ بِهِ أَهْلُ الْمَدِينَةِ؛ فَفِيهِ نِزَاعٌ؛ فَمَذْهَبُ مَالِكٍ وَالشَّافِعِيِّ أَنَّهُ يُرَجَّحُ بِعَمَلِ أَهْلِ الْمَدِينَةِ، وَمَذْهَبُ أَبِي حَنِيفَةَ أَنَّهُ لَا يُرَجَّحُ بِهِ، وَلِلْحَنَابِلَةِ وَجْهَانِ، وَمِنْ كَلَامِ أَحْمَدَ: «إِذَا رَأَى أَهْلُ الْمَدِينَةِ حَدِيثًا وَعَمِلُوا بِهِ؛ فَهُوَ الْغَايَةُ»، وَكَانَ يُفْتِي عَلَى مَذْهَبِ أَهْلِ الْمَدِينَةِ، وَيُقَدِّمُهُ عَلَى مَذْهَبِ أَهْلِ الْعِرَاقِ، وَكَانَ يَدُلُّ الْمُسْتَفْتِيَّ عَلَى مَذَاهِبِ أَهْلِ

(١) راجع هذه المراتب بتقرير أوسع وتحرير أشمل في: مجموع الفتاوى: (١٦٨/٢٠) طبعة العبيكان.

الحديث ومذهب أهل المدينة، وكان يكره أن يردّ عليهم كما يردّ على أهل الرأي، ويقول: «إِنَّهُمْ اتَّبَعُوا الْآثَارَ».

المرتبة الرابعة: العمل المتأخّر بالمدينة؛ هل هو حُجّة شرعية أم لا؟ والجمهور أنّه ليس بحُجّة شرعية، وهو قول المحققين من المالكية؛ قال ابن تيمية رحمته الله: «وَلَمْ أَرِ فِي كَلَامِ مَالِكٍ مَا يُوجِبُ جَعْلَ هَذَا حُجَّةً، وَهُوَ فِي «الْمَوْطَأِ» إِنَّمَا يَذْكُرُ الْأَصْلَ الْمُجْمَعَ عَلَيْهِ عِنْدَهُمْ... وَلَوْ كَانَ مَالِكٌ يَعْتَقِدُ أَنَّ الْعَمَلَ الْمَتَأَخَّرَ حُجَّةٌ يَجِبُ عَلَى جَمِيعِ الْأُمَّةِ اتِّبَاعُهَا وَإِنْ خَالَفتِ النُّصُوصَ؛ لَوَجَبَ عَلَيْهِ أَنْ يُلْزَمَ النَّاسَ بِذَلِكَ حَدَّ الْإِمْكَانِ؛ كَمَا يَجِبُ عَلَيْهِ أَنْ يُلْزِمَهُمْ اتِّبَاعَ الْحَدِيثِ وَالسُّنَّةِ الثَّابِتَةِ الَّتِي لَا تَعَارِضُ فِيهَا وَبِالْإِجْمَاعِ، وَقَدْ عَرَضَ عَلَيْهِ الرَّشِيدُ أَوْ غَيْرُهُ أَنْ يَحْمِلَ النَّاسَ عَلَى مُوَطِّئِهِ، فَاِمْتَنَعَ مِنْ ذَلِكَ، وَقَالَ: «إِنَّ أَصْحَابَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ تَفَرَّقُوا فِي الْأَمْصَارِ، وَإِنَّمَا جَمَعْتُ عِلْمَ أَهْلِ بَلَدِي»^(١).

ومن أمثلة المسائل التي احتجّ فيها مالك بعمل أهل المدينة في «الموطأ»:

- في «باب العيب في الرقيق» قال مالك رحمته الله، في الرَّجُلِ يَشْتَرِي الْعَبْدَ فَيُؤَاجِرُهُ بِالْإِجَارَةِ الْعَظِيمَةِ أَوْ الْعَلَّةِ الْقَلِيلَةِ، ثُمَّ يَجِدُ بِهِ عَيْبًا يُرَدُّ مِنْهُ: «إِنَّهُ يَرُدُّهُ بِذَلِكَ الْعَيْبِ، وَتَكُونُ لَهُ إِجَارَتُهُ وَعَلَّتُهُ، وَهَذَا الْأَمْرُ الَّذِي كَانَتْ عَلَيْهِ الْجَمَاعَةُ بِبَلَدِنَا»^(٢).

- وفي «باب ما يجوز من بيع الحيوان بعضه ببعض» قال رحمته الله: «وَمَنْ سَلَفَ فِي شَيْءٍ مِنَ الْحَيَوَانِ إِلَى أَجَلٍ مُسَمًّى، فَوَصَفَهُ وَحَلَّاهُ وَنَقَدَ ثَمَنَهُ؛ فَذَلِكَ جَائِزٌ، وَهُوَ لَا زِمٌ لِلْبَائِعِ وَالْمُبْتَاعِ؛ عَلَى مَا وَصَفَا

(١) مجموع الفتاوى: (١٧٢/٢٠) طبعة العبيكان.

(٢) الموطأ: (١٣٤/٢) برقم: (١٧٩٩).

وَحَلِّيًّا، وَلَمْ يَزَلْ ذَلِكَ مِنْ عَمَلِ النَّاسِ الْجَائِزِ بَيْنَهُمْ، وَالَّذِي لَمْ يَزَلْ عَلَيْهِ أَهْلُ الْعِلْمِ يَبْلَدُنَا»^(١).

- عِنْدَ رَوَايَتِهِ أَثَرُ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ قَرَأَ سَجْدَةً وَهُوَ عَلَى الْمِنْبَرِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ؛ فَنَزَلَ فَسَجَدَ وَسَجَدَ النَّاسُ مَعَهُ، ثُمَّ قَرَأَهَا يَوْمَ الْجُمُعَةِ الْآخَرِ، فَتَهَيَّأَ النَّاسُ لِلْسُّجُودِ؛ فَقَالَ: «عَلَى رَسُولِكُمْ، إِنَّ اللَّهَ لَمْ يَكْتُبْهَا عَلَيْنَا إِلَّا أَنْ نَشَاءَ»؛ فَلَمْ يَسْجُدْ، وَمَنْعَهُمْ أَنْ يَسْجُدُوا. قَالَ مَالِكٌ: «لَيْسَ الْعَمَلُ عَلَى أَنْ يَنْزَلَ الْإِمَامُ إِذَا قَرَأَ السَّجْدَةَ عَلَى الْمِنْبَرِ فَيَسْجُدَ»^(٢).

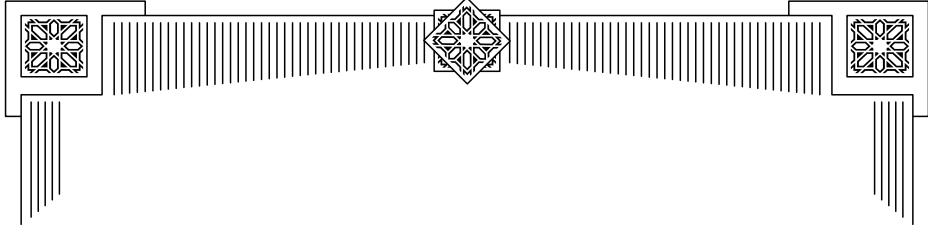
- بَعْدَ أَثَرِ يَحْيَى بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ حَاطِبٍ أَنَّ رَقِيقًا لِحَاطِبٍ سَرَقُوا نَاقَةً لِرَجُلٍ مِنْ مُزَيْنَةَ فَانْتَحَرَوْهَا؛ فَرُفِعَ ذَلِكَ إِلَى عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ؛ فَأَمَرَ عُمَرَ كَثِيرُ بْنُ الصَّلْتِ أَنْ يَقْطَعَ أَيْدِيَهُمْ، ثُمَّ قَالَ عُمَرُ: أَرَأَيْكَ تُجِيعُهُمْ؟ ثُمَّ قَالَ عُمَرُ: «وَاللَّهِ لَا غُرْمَ لَكَ غُرْمًا يَشُقُّ عَلَيْكَ»، ثُمَّ قَالَ لِلْمُزَنِيِّ: «كَمْ تَمْنُ نَاقَتِكَ؟» فَقَالَ الْمُزَنِيُّ: قَدْ كُنْتُ وَاللَّهِ أَمْنَعُهَا مِنْ أَرْبَعِمِئَةِ دِرْهَمٍ؛ فَقَالَ عُمَرُ: «أَعْطِهِ ثَمَانِمِئَةَ دِرْهَمٍ»: ذَلِيلُ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بِقَوْلِهِ: «وَلَيْسَ عَلَى هَذَا الْعَمَلُ عِنْدَنَا فِي تَضْعِيفِ الْقِيَمَةِ، وَلَكِنْ مَضَى أَمْرُ النَّاسِ عِنْدَنَا عَلَى أَنَّهُ إِنَّمَا يَغْرُمُ الرَّجُلُ قِيَمَةَ الْبَعِيرِ أَوْ الدَّابَّةِ يَوْمَ يَأْخُذُهَا»^(٣).



(١) الموطأ: (١٨٠/٢) برقم: (١٩٠٧).

(٢) الموطأ: (٢٨٢/١) برقم: (٥٥٢).

(٣) الموطأ: (٢٩٣/٢) برقم: (٢١٧٨).



الخاتمة

الحمد لله على ما أُولى، في الآخرة والأُولى، وصَلَّى الله على
النَّعمة السَّابعة، والرَّحمة السَّائعة.

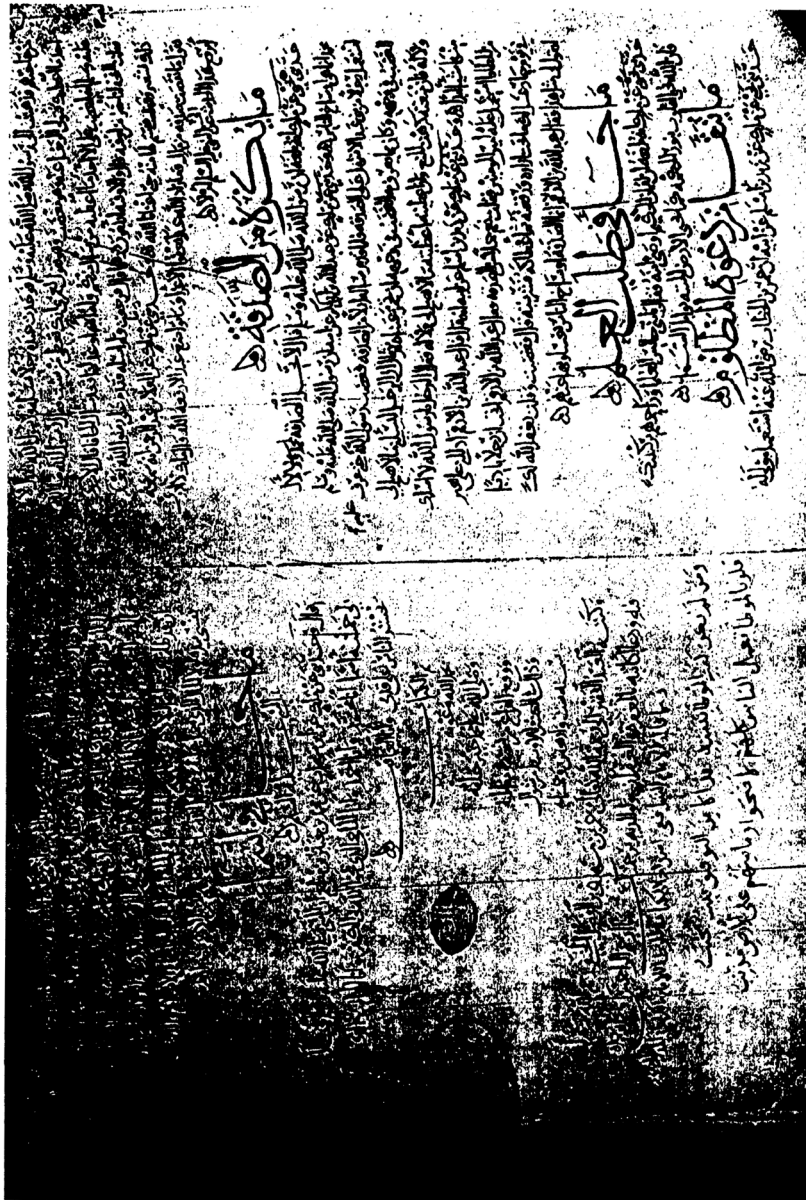
وبعد:

أخي المتفَضِّل بقراءة ما مرَّ؛ ها قد تَمَّتْ هذه الصَّفحات على ما
فيها؛ يتأمل مَنْ أَعَدَّهَا أَنْ تنفعك، وتبعثَ فيك الجِدَّ في الحِفْظِ
والمُدارسة وترفعك، إن كان ذلك كَلَّهُ ففضلٌ مِنَ الله وحده عليك، وإن
كان بعضُهُ فتوفيقٌ مِنَ الله لك، وعلى الحالين؛ مَنْ شَكَرَ زَيْدًا، وَمَنْ جَدَّ
وَجَدَّ، حَفِظَكَ رَبُّكَ وتولَّاكَ، وأَيَّدَكَ بالحقِّ وأصلحك وهداك.

والله تعالى أعلم، ونِسْبَةُ الْعِلْمِ إِلَيْهِ أَسْلَمَ
وصَلَّى الله على سيدنا مُحَمَّدٍ، وعلى آلِهِ وصحبه وسلَّم.



مُلْحَقٌ
ببعضِ صُورِ مخطوطاتِ الموطَّأ



نسخة بخط عمر بن مهدي الحنفي رحمه الله

المحتويات

٥	قالوا في الإمام مالك رَحِمَهُ اللهُ
٦	وقالوا في الموطأ
٧	مقدمة المؤلف وخطة المدخل
١٣	الفصل الأول: حياة الإمام مالك
١٥	المبحث الأول: اسمُ الإمام ونسبُه
١٧	المبحث الثاني: نشأته وطلبُه للعلم
٢٢	المبحث الثالث: صفَةُ الإمام مالك الظَّاهرة
٢٥	المبحث الرابع: إعزازُ الإمام مالكٍ للعلم ومهابَةُ الناس له
٣٠	المبحث الخامس: إجلالُ الإمام مالك للحديث
٣٢	المبحث السادس: صُورٌ من ورَع الإمام مالك
٣٥	المبحث السابع: مِيزةُ الإمام مالك في المدينة المنورة
٣٨	المبحث الثامن: ثناء العلماء على مالك في الحديث ومعرفة الرجال ...
٤٣	المبحث التاسع: بعض ما قيل في الإمام مالك من الشَّعر
٤٦	المبحث العاشر: منهج الإمام مالك في انتقاء الحديث ونقد الرجال ...
٥٠	المبحث الحادي عشر: مُناظرة الإمام مالك للبدع وأهلها
٥٦	المبحث الثاني عشر: مؤلَّفات الإمام مالك
٥٨	المبحث الثالث عشر: مراسلات الإمام مالك الشَّهيرة
٥٨	رسالته إلى اللَّيث بن سعد فقيه مصر:

- رسالته إلى عبد الله بن عبد العزيز العُمريّ الفقيه الزّاهد رَحِمَهُ اللهُ : ٥٩
- المبحث الرابع عشر: من الأقوال الحكيمة للإمام مالك ٦١
- المبحث الخامس عشر: محنة الإمام مالك ٦٦
- المبحث السادس عشر: وفاة الإمام مالك رَحِمَهُ اللهُ ٦٩
- المبحث السابع عشر: من أشهر شيوخ الإمام مالك ٧٢
- المبحث الثامن عشر: من أشهر تلاميذ الإمام مالك ٧٥
- المبحث التاسع عشر: طبقات أصحاب الإمام مالك ٧٩
- الفصل الثاني: الموطأ** ٨١
- تمهيد ٨٣
- المبحث الأول: قصّة تأليف «الموطأ» ٨٤
- المبحث الثاني: منزلة «الموطأ» ٨٦
- المبحث الثالث: بعض ما قيل في «الموطأ» مِنَ الشُّعْر ٩١
- المبحث الرابع: مزايا «الموطأ» ٩٣
- المبحث الخامس: حبيب بن أبي حبيب وقصّته مع «الموطأ»! ٩٦
- المبحث السادس: محتويات «الموطأ» ١٠٢
- المبحث السابع: عدّة ما لشيّوخ الإمام مالك في «الموطأ» ١٠٨
- المبحث الثامن: شروط الصّحّة عند الإمام مالك في موطئه ١١٣
- المبحث التاسع: المنهج العامّ لفقه الإمام مالك في موطئه ١١٧
- المبحث العاشر: روايات «الموطأ» ورواؤها ١١٩
- الأولى: رواية يحيى بن يحيى الليثيّ رَحِمَهُ اللهُ ١١٩
- الثانية: رواية أبي مصعب الزّهريّ رَحِمَهُ اللهُ ١٢٩
- الثالثة: رواية سعيد بن عفّير رَحِمَهُ اللهُ ١٣١
- الرابعة: رواية سليمان بن برد رَحِمَهُ اللهُ ١٣٢
- الخامسة: رواية عبد الرحمن بن القاسم رَحِمَهُ اللهُ ١٣٢
- السادسة: رواية عبد الله بن مسلمة القعنبي رَحِمَهُ اللهُ ١٣٤
- السابعة: رواية عبد الله بن وهب القرشيّ رَحِمَهُ اللهُ ١٣٥

- الثامنة: رواية عبد الله بن يوسف التَّنِيسِيَّ رَحِمَهُ اللهُ ١٣٦
- التاسعة: رواية محمد بن المبارك الصوري رَحِمَهُ اللهُ ١٣٧
- العاشر: رواية مصعب بن عبد الله الزَّيْرِيَّ رَحِمَهُ اللهُ ١٣٨
- الحادية عشرة: رواية مُطَرِّف بن عبد الله رَحِمَهُ اللهُ ١٣٩
- الثانية عشرة: رواية معن بن عيسى القزاز رَحِمَهُ اللهُ ١٤٠
- الثالثة عشرة: رواية يحيى بن بُكَيْر رَحِمَهُ اللهُ ١٤٢
- الرابعة عشرة: رواية يحيى بن يحيى التَّيسَابُورِيَّ رَحِمَهُ اللهُ ١٤٤
- الخامسة عشرة: رواية محمد بن الحسن الشَّيْبَانِيَّ رَحِمَهُ اللهُ ١٤٤
- المبحث الحادي عشر: شُروح «الموطأ» ١٤٦
- المبحث الثاني عشر: بعض مرويات الإمام مالك في الصَّحَّاحِينَ ١٥٣
- أولاً: الرواية عن مالك في صحيح البخاري ١٥٣
- ثانياً: الرواية عن مالك في صحيح مسلم ١٥٤
- المبحث الثالث عشر: أسانيد الإمام مالك في الموطأ ١٥٥
- المطلب الأول: أسانيد في الأحاديث المرفوعة ١٥٥
- المطلب الثاني: أسانيد في الأحاديث المرسلة ١٥٧
- المطلب الثالث: أسانيد في آثار الصَّحابة ١٥٨
- المطلب الرابع: أسانيد في أقوال فقهاء المدينة ١٥٨
- المبحث الرابع عشر: شرح بعض مصطلحات «الموطأ» ١٦٠
- قوله: «السُّنَّةُ عندنا: كذا وكذا» ١٦٠
- قوله: «الأمر المَجْتَمَعُ عليه عندنا» ١٦٠
- قوله: «عن الثقة عنده» ١٦٢
- قول يحيى: «سألت مالكا، سمعت مالكا، سئل مالك...» ١٦٢
- قوله: «السُّنَّةُ التي لا اختلاف فيها عندنا: كذا وكذا» ١٦٤
- قوله: «هذا أحسن ما سمعتُ» ١٦٤
- المبحث الخامس عشر: مسائل الفقه في «الموطأ» ١٦٥
- ١ - مسائلُ فقهيةٌ خالصة ١٦٥

- ٢ - مسائلُ فقهيةٌ غيرُ ظاهرة ١٦٦
- ٣ - مسائلُ فقهيةٌ مستَهْلَةٌ بدليلها مِنَ المَرْوِيِّ ١٦٦
- ٤ - مسائلُ شائعةٌ مشروعةٌ وبعضُها مَبْتَدَعٌ ١٦٨
- ٥ - مسائلُ تبدو فيها خبرةٌ مالِكُ العملية بمعايش الناس ومعرفته بأنواع المعادن والنبات والثياب المتداولة وغيرها ١٦٩
- ٦ - مسائلُ لها دلالاتٌ مذهبيةٌ استدلاليةٌ وتربويةٌ ١٧١
- ٧ - تفسيراتٌ فقهيةٌ لغويةٌ ١٧٢
- المبحث السادس عشر: من أهم الأصول الاستدلالية في «الموطأ» ١٧٥
- الأصل الأول: القرآن الكريم ١٧٥
- الأصل الثاني: السنّة ١٧٦
- الأصل الثالث: العُرف ١٧٧
- الأصل الرابع: الاجتهاد بالرّأي ١٧٨
- الأصل الخامس: القياس ١٧٩
- الأصل السادس: الاستحسان ١٨٠
- الأصل السابع: سدّ الذرائع ١٨١
- الأصل الثامن: عمَلُ أهل المدينة وإجماعهم ١٨٢
- الخاتمة ١٨٥
- مُلْحَقٌ ببعضِ صُورِ مخطوطاتِ الموطأ ١٨٧
- المحتويات ١٩٥



إصدارات إدارة الشؤون الفنية مرتبة حسب تاريخ سنة إصدارها

أولاً: كتب التحقيق:

- ١- رسالة في أصول الفقه، العُكْبَرِي (ت٤٢٨هـ)، تحقيق مكتب الشؤون الفنية، ط١ / ٢٠٠٦ م. ط٢ / ٢٠١٠ م.
- ٢- تعظيم الفتيا، ابن الجوزي (ت٥٩٧هـ)، تحقيق فيصل العلي، ٢٠٠٦ م.
- ٣- كشف اللثام في شرح عمدة الأحكام (٧ مجلدات)، السِّفَارِينِي (ت١١٨٨هـ)، تحقيق نور الدين طالب، ٢٠٠٧ م.
- ٤- شرح كتاب الشهاب للقضاعي، ابن بدران (ت١٣٤٦هـ)، تحقيق نور الدين طالب، ط١ / ٢٠٠٧ م. ط٢ / ٢٠١٠ م.
- ٥- عادات الإمام البخاري في صحيحه، عبد الحق الهاشمي (ت١٣٩٢هـ)، تحقيق محمد ناصر العجمي، ٢٠٠٧ م.
- ٦- غاية المنتهى في جمع الإقناع والمنتهى (مجلدان)، مرعي الكرمي (ت١٠٣٣هـ)، تحقيق ياسر إبراهيم المزروع، ورائد يوسف الرومي، ٢٠٠٧ م.
- ٧- الروض الندي شرح كافي المبتدي (مجلدان)، البعلي (ت١١٨٩هـ)، تحقيق نور الدين طالب، ط١ / ٢٠٠٧ م. ط٢ / ٢٠١٠ م.
- ٨- الأسئلة الكويتية روضة الأرواح، ابن بدران (ت١٣٤٦هـ)، تحقيق محمد ناصر العجمي، ٢٠٠٧ م.
- ٩- درة الغواص في حكم الزكاة بالرصا، ابن بدران (ت١٣٤٦هـ)، تحقيق محمد ناصر العجمي، ٢٠٠٧ م.
- ١٠- شرح منظومة الآداب الشرعية، الحجاوي (ت٩٦٨هـ)، تحقيق نور الدين طالب، ط١ / ٢٠٠٧ م. ط٢ / ٢٠١٠ م.
- ١١- الخطب السنّية، مصطفى البولاقي (ت١٢٦٣هـ)، تحقيق وليد العلي، ٢٠٠٧ م.
- ١٢- المنبر (مجموعة خطب جمعيّة)، عبد الله النوري (ت١٤٠١هـ)، ٢٠٠٧ م.
- ١٣- الخطب الجمعية في المواعظ الأسبوعية، محمد أحمد الفارسي (ت١٤٠٢هـ)، ٢٠٠٧ م.
- ١٤- الأحكام المفيدة في الأقوال السديدة، عبد الله بن عبد الرحمن السند (ت١٣٩٧هـ)، اعتنى به نور الدين مسعي، ط١ / ٢٠٠٧ م. ط٢ / ٢٠١٠ م.
- ١٥- رسالة أبي داود لأهل مكة في وصف سننه، مع المدخل إلى سنن أبي داود، تحقيق محمد النورستاني، ط١ / ٢٠٠٨ م. ط٢ / ٢٠١٠ م.
- ١٦- المصعد الأحمد في ختم مسند الإمام أحمد، ابن الجَزَرِي (ت٨٣٣هـ)، تحقيق محمد ناصر العجمي، ٢٠٠٨ م.

- ١٧- القول العلي لشرح أثر الإمام علي، السِّفَارِينِي (ت ١١٨٨هـ)، تحقيق محمد النورستاني، ط ١ / ٢٠٠٨ م. ط ٢ / ٢٠١٠ م.
- ١٨- تحفة الخلان في أحكام الأذان، الدمرداشي (ت ١١٤٩هـ)، تحقيق محمود الكبش، ٢٠٠٨ م.
- ١٩- فرائد الفوائد في أحكام المساجد، ابن طولون (ت ٩٥٣هـ)، تحقيق مكتب الشؤون الفنية، ط ١ / ٢٠٠٨ م. ط ٢ / ٢٠١١ م.
- ٢٠- سؤالات علامة الكويت عبد الله خلف الدحيان (العقود الياقوتية في جيد الأسئلة الكويتية)، ابن بدران (ت ١٣٤٦هـ)، تحقيق الطاهر خذيري، ط ١ / ٢٠٠٨ م. ط ٢ / ٢٠١٠ م.
- ٢١- نصيحة الإنسان عن استعمال الدخان، عبد الله بن عبد الرحمن السند (ت ١٣٩٧هـ)، ٢٠٠٨ م.
- ٢٢- الرشد، عبد الله النوري (ت ١٤٠١هـ)، اعتنى به نور الدين مسعي، ٢٠٠٨ م.
- ٢٣- فتح الرحمن فيما يجب معرفته على كل إنسان، الوضاحي (ت ١١٣٥هـ)، تحقيق محمود الكبش، ٢٠١١ م.
- ٢٤- التيسير نظم التحرير، العمرطي (ت ٩٨٩هـ)، تحقيق ياسر المقداد، ٢٠١١ م.
- ٢٥- إعلام الأنام بفضائل الصيام، البكري الشافعي (ت ٩٥٢هـ)، تحقيق سامي صبح، ٢٠١٤ م.
- ٢٦- نظم رسالة ابن أبي زيد القيرواني، الغلاوي الشنقيطي (ت ١٢٠٩هـ)، تحقيق محمد أحمد جدو، ٢٠١٤ م.
- ٢٧- الأسباب المعينة على الصبر على أذى الخلق، ابن تيمية (ت ٧٢٨هـ)، تحقيق عبد الرزاق البدر، ٢٠١٥ م.
- ٢٨- ست رسائل في أحكام المساجد، تحقيق سامي صبح، ٢٠١٥ م، وهي:
 - تحفة الراكع والمساجد في جواز الاعتكاف في فناء المساجد، عبد الغني النابلسي (ت ١١٤٣هـ).
 - سعادة الماجد بعمارة المساجد ورغبة طالب العلوم إذا غاب عن درسه، الشُّرْبُلَالِي (ت ١٠٦٩هـ).
 - البشرى بعظيم المنة في حديث «من بنى لله مسجداً بنى له بيتاً في الجنة»، الطحلاوي.
 - فضل عمارة المساجد، عليّ الأجهوري (ت ١٠٦٦هـ).
 - فضل بناء المسجد، الطوخي (بعد ١٣٠٣هـ).
 - فضل بناء المساجد وعمارته وعماره، محمد عبد الفتاح الشافعي.
- ٢٩- الأصول من علم الأصول، ابن عثيمين (ت ١٤٢١هـ) = (٢٠٠١ م)، ٢٠١٦ م.

- ٣٠- ملحّة الإعراب، الحريري (ت٥١٦هـ)، ٢٠١٦م
 ٣١- قاعدة مختصرة في وجوب طاعة الله ورسوله وولاية الأمور، ابن تيمية (ت٧٢٨هـ)، تحقيق عبد الرزاق البدر، ٢٠١٨م.
 ٣٢- ذخيرة الإخوان في اختصار الاستغناء بالقرآن لابن رجب، اختصار محمد بن عبد الله الحضرمي الملقب بـ (بحرق)، ٢٠١٨م.

ثانيًا: كتب التأليف:

- ١- ضوابط الفتوى، ٢٠٠٥م.
 ٢- التأصيل الشرعي لما ينبغي أن يتجنبه الإمام والخطيب، الطاهر خذيري، ط١ / ٢٠٠٥م. ط٢ / ٢٠١٠م.
 ٣- رسائل التواصل مع الأئمة والخطباء (١ و٢)، ٢٠٠٥م.
 ٤- رسائل التواصل مع الأئمة والخطباء (٣ و٤)، ٢٠٠٥م.
 ٥- المختصرات النافعة (١)، ٢٠٠٥م.
 ٦- المختصرات النافعة (٢)، ٢٠٠٥م.
 ٧- المختصرات النافعة (٣)، ٢٠٠٦م.
 ٨- محمد ﷺ من الميلاد الأسنى إلى الرفيق الأعلى، كمال محمد درويش، ٢٠٠٦م.
 ٩- سعة الخلاف ورحمة الاتفاق والاختلاف، الطاهر خذيري، ط١ / ٢٠٠٦م. ط٢ / ٢٠١٠م.
 ١٠- كيف نعيد للمسجد مكانته، محمد أحمد لوح، ط١ / ٢٠٠٦م. ط٢ / ٢٠١٠م.
 ١١- الخطب المنبرية لعام (٢٠٠٥م)، ط١ / ٢٠٠٦م. ط٢ / ٢٠١١م.
 ١٢- بريق الجمان في شرح أركان الإيمان، محمد النورستاني، ط١ / ٢٠٠٧م. ط٢ / ٢٠١١م.
 ١٣- المدخل إلى صحيح مسلم، محمد النورستاني، ط١ / ٢٠٠٧م. ط٢ / ٢٠١٠م. ط٣ / ٢٠١٤م. ط٤ / ٢٠٢٣م.
 ١٤- المدخل إلى جامع الترمذي، الطاهر خذيري، ط١ / ٢٠٠٧م. ط٢ / ٢٠١٠م. ط٣ / ٢٠٢٣م.
 ١٥- الأسماء والمصاهرات بين أهل البيت والأصحاب، السيد بن إبراهيم، ٢٠٠٧م.
 ١٦- مجالس مع فضيلة الشيخ محمد الأمين الجكني الشنقيطي، كتبها تلميذه: أحمد بن محمد الأمين بن أحمد الجكني الشنقيطي، ط١ / ٢٠٠٧م. ط٢ / ٢٠١٠م.
 ١٧- كيف يؤدي الموظف الأمانة، عبد المحسن العباد البدر، ط١ / ٢٠٠٧م. ط٢ / ٢٠١٠م.

- ١٨- المنهل العذب النмир في سيرة السراج المنير (خطب)، وليد العلي، ٢٠٠٧م.
- ١٩- أنيس الخطباء، الطاهر خذيري، ط١ / ٢٠٠٧م. ط٢ / ٢٠١١م.
- ٢٠- الخطب المنبرية لعام (٢٠٠٦م)، ط١ / ٢٠٠٧م. ط٢ / ٢٠١١م.
- ٢١- المدخل إلى سنن أبي داود، محمد النورستاني، ومعه رسالة أبي داود لأهل مكة في وصف سننه، ط١ / ٢٠٠٨م. ط٢ / ٢٠١٠م. ط٣ / ٢٠٢٣م.
- ٢٢- المدخل إلى سنن النسائي، محمد النورستاني، ط١ / ٢٠٠٨م. ط٢ / ٢٠١٠م. ط٣ / ٢٠٢٣م.
- ٢٣- المدخل إلى موطأ مالك بن أنس، الطاهر خذيري، ط١ / ٢٠٠٨م. ط٢ / ٢٠١٠م. ط٣ / ٢٠٢٣م.
- ٢٤- المدخل إلى سنن ابن ماجه، نور الدين مسعي، ط١ / ٢٠٠٨م. ط٢ / ٢٠١٠م. ط٣ / ٢٠٢٣م.
- ٢٥- حكم صلاة الجمعة قبل الزوال، صالح الصاهود، ٢٠٠٨م.
- ٢٦- الشاء المتبادل بين الآل والأصحاب، ٢٠٠٨م.
- ٢٧- طالب العلم بين أمانة التحمل ومسؤولية الأداء (رسائل التواصل مع الأئمة والخطباء (٥)، محمد بن خليفة التميمي، ط١ / ٢٠٠٨م. ط٢ / ٢٠١٠م.
- ٢٨- الكسب الطيب، أحمد جلباية، ٢٠٠٨م.
- ٢٩- الخطب المنبرية لعام (٢٠٠٧م)، ط١ / ٢٠٠٩م. ط٢ / ٢٠١١م.
- ٣٠- المدخل إلى صحيح البخاري، محمد النورستاني، ط١ / ٢٠١٠م. ط٢ / ٢٠١٤م. ط٣ / ٢٠٢٣م.
- ٣١- الخطب المنبرية لعام (٢٠٠٨م)، طبع ٢٠١٠م.
- ٣٣- المدخل إلى صحيح ابن خزيمة، محمد النورستاني، ط١ / ٢٠١١م. ط٢ / ٢٠٢٣م.
- ٣٤- بلوغ المرام في أحكام الفتح على الإمام، نور الدين مسعي، ٢٠١١م.
- ٣٥- القول التمام في استخلاف الخطيب والإمام، سيد حبيب، ٢٠١١م.
- ٣٦- الأعذار المبيحة للجمع بين الصلاتين، ياسر مقداد، ٢٠١١م.
- ٣٧- طاعة ولي الأمر، إعداد مكتب الشؤون الفنية، ٢٠١١م.
- ٣٨- مراتب الدلالة، محمد الحسن الددو، ٢٠١١م.
- ٣٩- دروس الإمام (الجزء الأول)، ط١ / ٢٠١١م. ط٢ / ٢٠١٤م. ط٣ / ٢٠١٦م.
- ٤٠- أيها الخطيب، عبد الرحمن الصاعدي، ٢٠١١م.
- ٤١- الخطب المنبرية لعام (٢٠٠٩م)، طبع ٢٠١١م.
- ٤٢- المدخل إلى صحيح ابن حبان، محمد النورستاني، ط١ / ٢٠١٢م. ط٢ / ٢٠٢٣م.
- ٤٣- فقه الصيام في الإسلام، حمادة مسير، ٢٠١٤م.

- ٤٤- قواعد ومهارات في إدارة المساجد، سامي صبح، ٢٠١٤م.
- ٤٥- المقتطفات النافعة من ثمار المطالعة، محمد الأمين بن مزيد، ٢٠١٤م.
- ٤٦- دروس الإمام (الجزء الثاني)، ٢٠١٤م.
- ٤٧- الخطب المنبرية لعام (٢٠١٠م)، طبع ٢٠١٤م.
- ٤٨- الخطب المنبرية لعام (٢٠١١م)، طبع ٢٠١٤م.
- ٤٩- الخطب المنبرية لعام (٢٠١٢م)، طبع ٢٠١٤م.
- ٥٠- أصول في المعاملات المالية المعاصرة، خالد المصلح، ٢٠١٥م.
- ٥١- حرمة الدماء، خالد الكندري، ٢٠١٥م.
- ٥٢- الخطب المنبرية لعام (٢٠١٣م)، طبع ٢٠١٥م.
- ٥٣- اللطائف القرآنية، ابن القيم (ت٧٥١هـ)، جمع متعب المطيري، ٢٠١٦م.
- ٥٤- الملخص في شرح كتاب التوحيد، صالح الفوزان، ٢٠١٦م.
- ٥٥- شرح الدروس المهمة لعامة الأمة، عبد الرزاق العباد البدر، ٢٠١٦م.
- ٥٦- أحكام المساجد من صحيح البخاري، سيد حبيب، ٢٠١٦م.
- ٥٧- صفوف الصلاة فضائل وأحكام، فؤاد الجرافي، ٢٠١٦م.
- ٥٨- صور من حياة السابقين في تعلقهم بالمساجد، يونس الطلول، ٢٠١٦م.
- ٥٩- شرف إمام المسجد والمؤذن، سليمان الرحيلي، ٢٠١٨م.
- ٦٠- علم المواقيت والقبلة والأهلة من الناحيتين الشرعية والفلكية، صلاح الدين أحمد محمد عامر، ٢٠١٩م.
- ٦١- المدخل إلى مسند الإمام المبجل أحمد بن حنبل، سامي صبح، ٢٠٢٣م.

ثالثاً: الدوريات:

- مجلة الإمام القدوة: العدد (١) و(٢) ٢٠١٤م. العدد (٣) ٢٠١٦م.
- العدد (٤) ٢٠١٧م. العدد (٥) ٢٠١٨م.





المدخل

إلى مُسْنَد الإمام المَبَجَّل

أحمد بن محمد بن حسين

رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى (١٦٤١ - ١٢٤١ هـ)

تأليف

د. ساي محمد صبح

إصدار
إدارة الشؤون الفنية
١٤٤٤ هـ - ٢٠٢٣ م

المدخل

إلى مُسند الإمام المَبجل

أحمد بن حنبل

حقوق الطبع محفوظة

لوزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية الكويتية
قطاع المساجد - إدارة الشؤون الفنية

الطبعة الأولى: ١٤٤٤ هـ - ٢٠٢٣ م

رقم الإيداع في إدارة التخطيط الاستراتيجي
في وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية
(٢٠١٨/٧)

الرؤية: الريادة عالمياً في العمل الإسلامي.

الرسالة: ترسيخ قيم الوسطية، والأخلاق الإسلامية، ونشر الوعي الديني الثقافي، والعناية بالقرآن الكريم، والسنة النبوية، ورعاية المساجد، وتعزيز الوحدة الوطنية من خلال تنمية الموارد البشرية والنظم المعلوماتية، وفقاً لأفضل الممارسات المالية.

القيم: التميز، العمل المؤسسي، الشراكة، الوسطية، الشفافية والمسؤولية.

قطاع المساجد - إدارة الشؤون الفنية

للتواصل: بدالة ١٨١٠١١١ - داخلي ٧٣٧٠ - ٧٣٨٧

العنوان: الرقعي - شارع محمد بن القاسم - قطاع المساجد





المدخل

إلى مُسْنَد الإمام المَبَجَّل
أَبِي جَبَلٍ

رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى (١٦٤١ - ٢٤١ هـ)

تأليف
د. سايي محمد صبح

إصدار
إدارة الشؤون الفنية
١٤٤٤ هـ - ٢٠٢٣ م

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

قالوا في الإمام أحمد بن حنبل رحمته الله

قال الإمام يحيى بن إبراهيم السَّلْمَاسِيُّ (ت ٥٥٠هـ): «هو شيخ الأئمة، ومزكي الأئمة، رفيعُ القدر والهمّة، صيرفِي الأخبار، وقُدوة العلماء في معرفة الآثار، إليه في فنونها الرُّدُّ والقبول، وله في عيونها العُرر والحجُول، إمام الأنام؛ مفتي الأئمة في الحلال والحرام؛ في علم الحديث بحرٌ زخّار، وفي علم الفقه سماءٌ مدارار، وفي الزُّهد والتَّقوى الحسنُ البصريّ، وفي الرِّقائِق والدِّقائِق ذو النون المصريّ، وفي الورع سفيان الثَّوريّ.

مالِكُ أزمّة العلوم في عصره، القائم بإحياء الدِّين ونصره، أقوى من ضرب في عصره عن بيضة الدِّين بالحسام المرهف، وأعلم من تمكّن في وقته في شاطئ المِلّة الحنيفيّة من الشَّعب الأشرف.

مشاهدُهُ في الذَّبِّ عن حريم السُّنّة مشهورة، ومآثره في جمع الحديث مأثورة، وآية صبره في نصره السُّنّة على جبينها مسطورة، تفسيره للقرآن درٌّ منظوم، ومُسندُه للحديث روضٌ مرهوم^(١)، وسائر تصانيفه في أنواع العلوم وشيٍّ مرقوم.

مسائله في الفقه جَنَّةٌ عالية، قطوفها دانية، ورَدُّه على الزنادقة دعوى

(١) الرَّهْمَة، بالكسر: المطر الضعيف الدائم، يقال: روضة مرهومة. القاموس المحيط

التناقض على القرآن روضةً زاهرةً زاهية، ومقاماته في تمهيد قواعد السُّنة ظاهرةً بادية.

أبقى لنفسه بذلك ذكرًا سائرًا، وشرفًا شاهراً، سحب بمكانه أذيال الفخر على السحائب، وجاز به أعلى المراتب والمناصب، رَضِيَتْ حكمته الحكماء، واختص بثمرة قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ﴾ [فاطر: ٢٨].

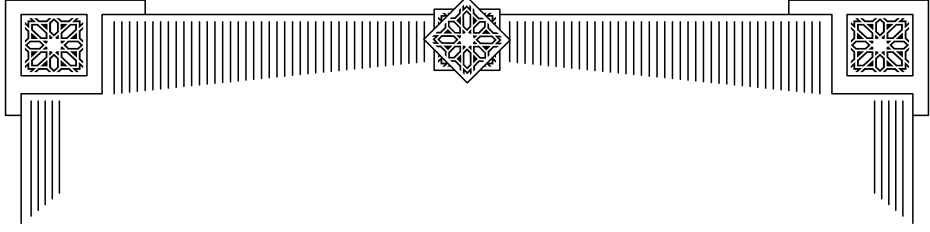
سار فضله في البدو والحضر، مسير الشمس والقمر، شجرته في النسب خلية الأصول والأغصان، إسماعيلية الفروع والقضبان، ربيعية الأوراق والأفنان، شيبانية الأعراق والقنوان، ذهلية الأخلاق في جميع الشأن، فهو إمام الأئمة للإسلام بمدينة السلام، عليه أفضل التحية والسلام^(١).

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية (ت ٧٢٨هـ): «الإمام الفاضل، والرئيس الكامل، الذي أبان الله به الحق عند ظهور الضلال، وأوضح به المنهاج، وقمع به بدع المبتدعين، وزيع الزائغين، وشك الشاكين، فرحمة الله عليه من إمامٍ مقدّم، وكبيرٍ مفهّم، وعلى جميع أئمة المسلمين»^(٢).



(١) ينظر: منازل الأئمة الأربعة ليحيى بن إبراهيم السَّلْمَاسي ص ٢٣٢.

(٢) بيان تلبس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية لابن تيمية ٤/ ٢٨٦.



وقالوا في مسند الإمام أحمد بن حنبل رَحِمَهُ اللهُ

قال حنبل بن إسحاق (٢٧٣هـ): «جَمَعْنَا عَمِّي لِي وَلصالح ولعبد الله، وقرأ علينا المسند، وما سمعه منه - يعني تمامًا - غيرُنا، وقال لنا: إِنَّ هَذَا الْكِتَابَ قَدْ جَمَعْتَهُ وَأَتَقَنْتَهُ مِنْ أَكْثَرِ مِنْ سَبْعِمِئَةٍ وَخَمْسِينَ أَلْفًا، فَمَا اخْتَلَفَ الْمُسْلِمُونَ فِيهِ مِنْ حَدِيثِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَارْجِعُوا إِلَيْهِ، فَإِنْ كَانَ فِيهِ وَإِلَّا فَلَيْسَ بِحُجَّةٍ»^(١).

وقال شمس الدين بن الجزري (٨٣٣ هـ): «هُوَ كِتَابٌ لَمْ يُرَوْ عَلَى وَجْهِ الْأَرْضِ كِتَابٌ فِي الْحَدِيثِ أَعْلَى مِنْهُ»^(٢).



(١) خصائص مسند أحمد لأبي موسى المديني ص ١٣.

(٢) المصعد الأحمدي في ختم مسند الإمام أحمد لابن الجزري ص ٨.

مقدمة المؤلف

الحمد لله الكريم المتعال، ذي العظمة والجلال، يُعزُّ من يشاء ويُذلُّ من يشاء، عزيز الشأن، عظيم الفعال، سخر لهذا الدِّين من يقومون على ثغوره مرابطين طول الأيام والليال، ثابتين راسخين لا يحيدون عنه إلى حين تحضر الآجال، فكان أهل الحديث - حقًّا - هم الرجال، منهم من قضى نحبه ومنهم من ينتظر لا يُخشى عليهم تغير ولا إبدال.

وصلى الله على من آتاه الله جوامع الكلم والأقوال، فكان كلامه مصدر التشريع، وأصل التفاريع، ومضرب الأمثال، فصلاة الله وسلامه عليه وعلى صحبه والآل.

أما بعد:

فإني أضع بين أيديكم مدخلًا إلى مسند الإمام المبجل، أحمد بن حنبل رَحِمَهُ اللهُ، بغية التعريف بهذا الكتاب العظيم وبمؤلفه رَحِمَهُ اللهُ، وذلك استكمالًا لما قام به مكتب الشؤون الفنية في وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية في دولة الكويت، من تخصيص مدخل لكل كتاب من كتب الحديث التي تمت قراءتها ضمن مشروع قراءة كتب السُّنة الذي قامت به الوزارة مشكورة.

وسيجد القارئ لهذا المدخل ما يقرب المسند لقارئيه، ويوضح لهم بعض المعاني التي لا ينبغي أن تغيب عنهم من بداية قراءتهم للمسند،

من تعريف بمؤلفه رحمته الله، ومنهجته في تأليفه للمسند، وشيوخه وشرطه، وعنايته وتحريه، وعدد الأحاديث التي جمعها فيه ودرجتها، وما زاد فيه ابنه عبد الله من الأحاديث، وبينت مكانته عند العلماء وعظيم عنايتهم به.

ولا يفوتني أن أتقدم بجزيل الشكر والعرفان، لأخي فضيلة الشيخ ياسر إبراهيم نجار، الإمام والخطيب في وزارة الأوقاف الكويتية، والباحث الشرعي في مكتب الشؤون الفنية، على ما تقدم به من جهد في مراجعة هذا المدخل وتدقيقه لغوياً وعلمياً، والملاحظات القيّمة التي أبداهها، فجزاه الله خير الجزاء.

والله تعالى من وراء القصد، أسأله التسديد والقبول.

خطة المدخل:

اشتمل هذا المدخل على بابين وخاتمة:

الباب الأول: حياة الإمام أحمد بن حنبل رحمته الله

وفيه فصلان:

* الفصل الأول: سيرة الإمام أحمد بن حنبل الشخصية:

وفيه ستّة مباحث:

المبحث الأول: اسمه، ومولده.

المبحث الثاني: صفاته، وهيبته.

المبحث الثالث: ماله ومعاشه.

المبحث الرابع: أولاده.

المبحث الخامس: مرضه.

المبحث السادس: وفاته رحمته الله.

* الفصل الثاني : شخصية الإمام أحمد العلمية :

وفيه تسعة مباحث :

- المبحث الأول : طلبه للعلم ، ورحلاته .
 المبحث الثاني : حفظه وغيرة فهمه .
 المبحث الثالث : تصدُّره للفتوى والتحديث .
 المبحث الرابع : شيوخه وتلاميذه .
 المبحث الخامس : مصنَّفاتِه .
 المبحث السادس : ثناء العلماء عليه .
 المبحث السابع : عقيدته .
 المبحث الثامن : تمسُّكه بالسُّنة والأثر ، وتعظيمه لأهلها ،
 وموقفه من أهل البدع .
 المبحث التاسع : محنة الإمام أحمد في القول بخلق القرآن
 الكريم .

الباب الثاني : مسند الإمام أحمد بن حنبل رحمته الله

وفيه فصلان :

* الفصل الأول : التعريف بمسند الإمام أحمد بن حنبل :

وفيه خمسة مباحث :

- المبحث الأول : المسانيدُ، معناها ونشأتها، وأهم الكتب فيها .
 المبحث الثاني : عددُ أحاديث المسند، وعددُ الصحابة الذين
 خرَّج عنهم الإمام أحمد في المسند، وعدد
 شيوخه في المسند .

المبحث الثالث : طبعات الكتاب.

المبحث الرابع : الأعمال العلميّة حول المسند.

المبحث الخامس : رواية المسند.

* الفصل الثاني : منهج الإمام أحمد في مسنده :

وفيه تمهيد وستة مباحث :

المبحث الأول : طريقة الإمام أحمد في التصنيف.

المبحث الثاني : شرط الإمام أحمد في الرواية عن شيوخه.

المبحث الثالث : درجة أحاديث المسند.

المبحث الرابع : الأحاديث الموضوعة في مسند الإمام أحمد.

المبحث الخامس : زوائد عبد الله بن أحمد بن حنبل على المسند.

المبحث السادس : زيادات القطيعي على مسند الإمام أحمد بن حنبل.

* الخاتمة : وهي خلاصة ما جاء هذا البحث من نتائج وفوائد.



الباب الأول

حياة الإمام أحمد بن حنبل رَحِمَهُ اللهُ

وفيه فصلان:

سيرة الإمام أحمد بن حنبل الشخصية.

الفصل الأول:

شخصية الإمام أحمد العلمية.

الفصل الثاني:

الفصل الأول

سيرة الإمام أحمد بن حنبل

الشَّخصية

وفيه ستّة مباحث :

المبحث الأول : اسمه ، ومولده .

المبحث الثاني : صفاته ، وهيئته .

المبحث الثالث : ماله ومعاشه .

المبحث الرابع : أولاده .

المبحث الخامس : مرضه .

المبحث السادس : وفاته رَحِمَهُ اللهُ .

المبحث الأول

اسمُهُ، ومولَدُهُ^(١)

ذكر المترجمون اسم الإمام أحمد ونسبه، إذ وُجد مكتوباً بيده، أنَّه هو: أحمدُ بنُ محمد بن حنبل بن هلال بن أسد بن إدريس بن عبد الله ابن حيان بن عبد الله بن أنس بن عوف بن قاسط بن مازن بن شيبان بن ذهل بن ثعلبة بن عكابة بن صعب بن علي بن بكر بن وائل بن قاسط بن هنب بن أفصى بن دُعَمي بن جديلة بن أسد بن ربيعة بن نزار بن معد بن عدنان بن أد بن أد بن الهَميسع بن حمل بن الثبت بن قيذار بن إسماعيل

(١) مصادر الترجمة:

- سيرة الإمام أحمد بن حنبل لابنه صالح.
الثقات لابن حبان ١٨/٨.
حلية الأولياء لأبي نعيم الأصبهاني ١٦٢/٩.
تاريخ بغداد للخطيب البغدادي ٤١٤/١٤.
منازل الأئمة الأربعة ليحيى بن إبراهيم السَّلْماسي ص ٢٣٢.
مناقب الإمام أحمد بن حنبل لابن الجوزي.
التقييد لمعرفة رواة السنن والمسانيد لابن نقطة الحنبلي ص ١٥٨.
وَفَيَاتُ الأعيان وأبناء أبناء الزمان لابن خلكان ٦٣/١.
تهذيب الكمال في أسماء الرجال للمزي ٤٤٣/١.
سير أعلام النبلاء للذهبي ١٧٧/١١.
تاريخ الإسلام للذهبي ٦١/١٨.
البداية والنهاية لابن كثير ٣٢٥/١٠.
وأكثر محقق كتاب تاريخ الإسلام للذهبي ٦١/١٨ من ذكر مصادر ترجمة الإمام أحمد، فيمكن الرجوع إليه لمن أراد المزيد من المراجع.

ابن إبراهيم الخليل عليه السلام ^(١).

ولعل هذا ما ترجح لديه من نسبه رحمته الله، إذ إن الخلاف في النسب إلى إبراهيم عليه السلام معروف ومشهور.

يكنى أبا عبد الله، سدوسي من أنفسهم، أصله من البصرة، نزع جده حنبل بن هلال إلى مرو، فكان من أهل خراسان، وكان من مناصري الدولة العباسية، وولي سرحس، وأما والده فكان جندياً من أجناد مرو، توفي وله ثلاثون سنة، فتركت أم الإمام أحمد خراسان وهي حامل به وقدمت بغداد وولده فيها، وقد روي عنه أنه لم ير والده، ولا جده، فوليت أمه شأن تربيته ورعايته.

جاء عن ابنه صالح (ت ٢٦٥هـ) وابنه عبد الله (ت ٢٩٠هـ) - رحمهما الله تعالى - أنه وُلد سنة (١٦٤هـ) في ربيع الأول، في بغداد، ونشأ بها، وبدت عليه علامات النبوغ والورع منذ طفولته ^(٢).



(١) ذكر نسبه ابن حبان في «الثقات»، وابن حزم في «جمهرة أنساب العرب»، والسلماسي في «منازل الأئمة الأربعة»، وابن الجوزي في «مناقب أحمد»، وابن نقطة الحنبلي في «التقييد لمعرفة رواة السنن والمسانيد»، وابن خلكان في «وفيات الأعيان»، والمزي في «تهذيب الكمال»، والذهبي في «سير أعلام النبلاء»، وفي «تاريخ الإسلام»، وابن كثير في «البداية والنهاية»، وهذا النسب وجده ابنه صالح رحمته الله في بعض كتب أبيه. ينظر: مناقب الإمام أحمد بن حنبل لابن الجوزي ص ١٦. وانظر: حلية الأولياء ١٦٢/٩، وتاريخ بغداد ٤١٤/٤.

(٢) البداية والنهاية لابن كثير ٣٢٦/١٠.

المبحث الثاني

صفاته وهيبته

كان ﷺ حسنَ الوجه؛ ربعةً من الرجال، يخضبُ بالحِنَّاءِ خضابًا ليس بالقاني، في لحيته شَعرات سود، ثيابه غِلاظ إلا أنَّها بيض، كان يُرى مُعتمًا، عليه إزار طويل، أَسمرٌ شديد السُّمرة^(١). وكان ﷺ يُحفي شاربِه شديدًا^(٢).

قال ابنه عبد الله: «خَضَبَ أَبِي رأسه ولحيته بالحِنَّاءِ وهو ابن ثلاثِ وستين سنة»^(٣).

وكان يجتمع في مجلسه ﷺ زُهاء خمسة آلاف أو يزيدون، أقل من خمس مئة يكتبون، والباقون يتعلمون منه حُسن الأدب وحُسن السُّمت، ينظرون إلى هديهِ؛ وأخلاقه، وآدابه^(٤).

وكان ﷺ ذا هيبة عظيمة، وجلال، ووقار. وصف كثير ممن لقيَه هيبتَه، وأَنَّها أعظم من هيبة الملوك، حتَّى إِنَّ بعضهم تأخذه الرُّعدة إذا أراد أن يكلمه، لشدة هيبتِه.

وكان ﷺ يُهاب أن يُراَدَّه أحد في الشيء أو يحاجَّ فيه، لا لشيء إلا

(١) مناقب الإمام أحمد بن حنبل لابن الجوزي ص ٢٨٦.

(٢) زاد المعاد في هدي خير العباد ١/ ١٧٣.

(٣) المرجع السابق.

(٤) المرجع السابق.

لجلالته ولهيبه الإسلام الذي رُزقه^(١).

قال أبو عبيد القاسم بن سلام (ت ٢٢٤هـ): «جالستُ أبا يوسف، ومحمد بن الحسن، ويحيى بن سعيد، وعبد الرحمن بن مَهْدِيٍّ، فما هَبْتُ أَحَدًا منهم ما هَبْتُ أحمد بن حنبل، ولقد دخلتُ عليه في السَّجْنِ لأَسْلَمَ عليه، فسألني رجل عن مسألة، فلم أجبه، هيبةً له»^(٢).



(١) مناقب الإمام أحمد بن حنبل لابن الجوزي ص ٢٩١.

(٢) صفة الصفوة لابن الجوزي ٣٣٩/٢.

وهذا الثناء العطر من الإمام أبي عبيد له مكانته، إذ هو عالم جليل، وهو أسنُّ من الإمام أحمد، فقد ولد سنة (١٥٧ هـ)، وتوفي سنة (٢٢٤ هـ)، أي قبل الإمام أحمد بـ ١٧ سنة. ويقول الإمام أحمد: (أبو عبيد أستاذ، وهو يزداد كل يوم خيرًا) انظر تذكرة الحفاظ للذهبي ٦/٢.

المبحث الثالث

ماله ومعاشه

كان الإمام أحمد رحمته الله قد خلف له أبوه عقاراً وداراً يسكنها، وكان يكره ذلك العقار ويتعفف بكرائه عن الناس، فقد أجاب حين سأله رجل عن العقار الذي كان يستغله ويسكن في دار فيه، كيف سبيله عنده؟ فقال له: هذا شيء قد ورثته عن أبي، فإن جاءني أحدٌ، فصَحَّحَ أَنَّهُ لَهُ، خرجتُ عنه ودفعتَه إليه.

وكانت قيمة كراء ذلك العقار دراهم قليلة، إلا أَنَّهُ كان يصبر مع أولاده على قلة ما في اليد مقتنعاً بالزهد والنزاهة، متفرغاً للعلم وطلبه.

وقد نقل عنه رحمته الله أَنَّهُ كان إذا احتاج عَمِلَ واكتسب من عمل يده، ولا يقبل أعطيةً من أحدٍ، فكان ربما خرج إلى اللُّقَاط، أو نسخ بأجرة، وحدث أَن أَعُوْزَتَهُ التَّفَقُّهُ في سفره فأكرى نفسه من الجمالين^(١).



(١) سير أعلام النبلاء للذهبي ٣٢٠/١١.

المبحث الرابع

أولاده

تزوج الإمام أحمد رَحْمَةُ اللهِ بِهِ بعد الأربعين من أم صالح، وتزوج زوجة ثانية أنجبت له عبد الله، وتسرى بامرأة تدعى حُسن أنجبت له الحسن والحسين وماتا صغيرين، وأنجبت الحسن، ومحمدًا وسعيدًا وزينب، ولم يعرف عنه أنه تزوج ثالثة.

فأولاده: صالح، وعبد الله، والحسن، والحسين، والحسن أيضًا، ومحمد، وسعيد، وزينب. هذا ما ذكره ابن الجوزي في مناقب أحمد، واقتصر ابن خلكان على ذكر صالح وعبد الله^(١).

فأما صالح فيكنى أبا الفضل، وهو أكبر أولاد أحمد، وُلد سنة (٢٠٣هـ)، وكان أحمد يُحبه ويكرمه، وابتلي بالعيال على حدّاته سنّه، فقلّت روايته عن أبيه، على أنه قد روى عنه كثيرًا، وروى عن أبي الوليد الطيالسي (ت ٢٢٧هـ)، وإبراهيم بن الفضل الذراع (ت ٢٢٤هـ)، وعلي بن المديني (ت ٢٣٤هـ)، وروى عنه ابنه زهير (ت ٣٠٣هـ)، ومحمد بن مخلد (ت ٣٣١هـ) في آخرين.

وولي قضاء أصفهان، فخرج إليها، فمات بها في رمضان سنة (٢٦٥هـ)، قاله ابن الجوزي، وقال ابن خلكان: توفي سنة (٢٦٦هـ)^(٢).

(١) مناقب الإمام أحمد بن حنبل لابن الجوزي ص ٣٠٦، وقَيَات الأعيان لابن خلكان ٦٣/١.

(٢) ينظر: طبقات المحدثين بأصفهان والواردين عليها لأبي الشيخ الأصبهاني ١٤١/٣.

وأما عبد الله فيُكْتَبَى أبا عبد الرحمن، وكان أروى الناس عن أبيه، وسمع مُعْظَم تصانيفه وحديثه، وسمع من عبد الأعلى بن حماد (ت ٢٣٧هـ)، وكامل بن طلحة (ت ٢٣١هـ)، ويحيى بن مَعِين (ت ٢٣٣هـ)، وأبي بكر بن أبي شَيْبَةَ (ت ٢٣٥هـ)، وعُثْمَان بن أبي شَيْبَةَ (ت ٢٣٩هـ)، وشَيْبَان بن فَرْوَح (ت ٢٣٦هـ) وغيرهم كثير.

وكان له حظٌ وافِرٌ من الحِفظ، وكان أحمد يقول: ابني عبد الله مَحْظُوظٌ من علم الحديث - أو من حفظ الحديث -.

توفي يوم الأحد لتسع بَقِيْنَ من جُمَادَى الآخِرَةِ سنة (٢٩٠هـ)، ودُفِن في آخر النهار في مقابر باب التَّيْن، وصلى عليه زُهَيْرُ ابن أخيه، وكان له جَمْعٌ عَظِيمٌ^(١).



(١) تاريخ بغداد وذيلوه ١/ ٣٢٥ ط العلمية، وَفَيَّات الأعيان لابن خلكان ١/ ٦٣.

المبحث الخامس

مرضه

قال عبد الله بن أحمد بن حنبل: سمعتُ أبي يقول: استكملتُ سبعاً وسبعين سنة، ودخلت في ثمان وسبعين، فحُمّ من ليلته ومات يوم العاشر سنة إحدى وأربعين^(١).

وقال صالح بن أحمد بن حنبل: لما كان في أول يوم من شهر ربيع الأول من سنة إحدى وأربعين ومئتين حُمّ أبي ليلة الأربعاء، فدخلت عليه يوم الأربعاء وهو محموم يتنفس تنفساً شديداً، وكنت قد عرفت علته، وكنت أمرضه إذا اعتلّ، فقلت له: يا أبتى، علامَ أفطرت البارحة؟ قال: على ماءٍ باقلاء، ثم أراد القيام، فقال: خذ بيدي فأخذت بيده، فلما صار إلى الخلاء ضعفت رجلاه حتى توكأ عليّ، وكان يختلف إليه غيرُ مُتطبّب، كلّهم مُسلمون، فوصف له مُتطبّب قرعةً تُشوى ويُسقى ماءها، وهذا يوم الثلاثاء، وتوفي يوم الجمعة^(٢).

وقال عبد الله بن أحمد بن حنبل: قال لي أبي في مرضه الذي تُوفي فيه: أخرج كتاب عبد الله بن إدريس (ت ١٩٢هـ)، فأخرجت الكتاب، فقال: أخرج أحاديث ليث بن أبي سليم (ت ١٤٣هـ)، فأخرجت أحاديث ليث، فقال: اقرأ عليّ حديث ليث أن طاوساً (ت ١٠٦هـ) كان يكره

(١) تاريخ الإسلام للذهبي ١٠٦٣/٥.

(٢) المرجع السابق.

الأنين في المرض، فما سُمع له أنين حتى ماتَ رَحِمَهُ اللهُ، فقرأتُ الحديث على أبي، فما سَمِعْتُ أبي يئنُّ في مرضه ذلك إلى أنْ توفي رَحِمَهُ اللهُ^(١).



(١) مناقب الإمام أحمد بن حنبل لابن الجوزي ص ٣٠٦.

المبحث السادس

وفاته رحمته الله

قال عبد الله بن أحمد بن حنبل: لما حضرت أبي الوفاة جلستُ عنده وبيدي الخِرقة لأشدَّ بها لحييه، فجعل يغرق ثم يُفَيِّق ثم يفتح عينيه ويقول بيده هكذا، لا بَعْدُ، لا بَعْدُ، لا بَعْدُ، ثلاث مرات، ففعل هذا مرة وثانية، فلما كان في الثالثة، قلت له: يا أبتى أي شيء هذا قد لهجت به في هذا الوقت تغرق حتى نقول: قد قَضَيْتَ، ثم تعود فتقول: لا بَعْدُ؟ فقال لي: يا بني ما تدري؟ فقلت: لا، فقال: إبليس لعنه الله قائم جذائي عاضٌّ على أنامله، يقول لي: يا أحمد، فُتِنِّي! وأنا أقول له: لا بَعْدُ، حتى أموت ^(١).

وسئِلَ عبد الله بن أحمد: هل عقل أبوك عند المعايضة؟ قال: نعم، كنا نُوضِّئُه، فجعل يُشير بيده، فقال لي صالح: أي شيء يقول؟ فقلت: هو ذا يقول: خَلَّلُوا أَصَابِعِي. فَخَلَّلْنَا أَصَابِعَهُ، فترك الإشارة، فمات من ساعته ^(٢).

مات أبو عبد الله في يوم الجمعة في شهر ربيع الأول سنة (٢٤١هـ)، وهو ابن سبع وسبعين سنة. فغسَّلَ رحمته الله في داره، تولى ذلك أبو بكر المروزي (ت ٢٧٥هـ)، فلما فرغوا من غسله كفَّوه وأدرج رحمته الله

(١) صفة الصفوة لابن الجوزي ٣٥٧/٢، سير أعلام النبلاء ٣٤١/١١.

(٢) المرجعين السابقين.

في ثلاث لفائف وحنوط، وأخرجت جنازته بعد منصرف الناس من صلاة الجمعة، وكان خلق كثير قد صلّوا عليه، ثم تولى بعد ذلك الصلاة عليه محمد بن عبد الله الطاهر (ت ٢٥٣هـ) والي بغداد - غلبهم عليها - وما روي في تلك الفترة جمعٌ قط أكبرٌ من جمعهم في جنازته^(١).

رحم الله الإمام أحمد رحمة واسعة، وأسكنه فسيح جناته، وجزاه بصره وتثيبته للأمة خير الجزاء وأوفره.



(١) البداية والنهاية لابن كثير ٣٢٦/١٠.

الفصل الثاني

شخصية الإمام أحمد العلمية

وفيه تسعة مباحث :

- المبحث الأول: طلبه للعلم ورحلاته.
- المبحث الثاني: حفظه وغلزارة فهمه.
- المبحث الثالث: تصدُّره للفتوى والتحديث.
- المبحث الرابع: شيوخه وتلاميذه.
- المبحث الخامس: مصنَّفاتُه
- المبحث السادس: ثناء العلماء عليه
- المبحث السابع: عقيدته.
- المبحث الثامن: تمسُّكه بالسُّنة والأثر، وتعظيمه لأهلها، وموقفه من أهل البدع.
- المبحث التاسع: محنة الإمام أحمد في القول بخلق القرآن الكريم.

المبحث الأول

طلبه للعلم، ورحلاته

كان الإمام أحمد رحمته الله في حديثه يختلف إلى مجلس القاضي أبي يوسف يعقوب بن إبراهيم الكوفي (ت ١٨٢هـ)، صاحب أبي حنيفة النعمان (ت ١٥٠هـ) رحمهما الله تعالى، وقيل: إنه أول من كتب عنه، ثم ترك ذلك وأقبل على سماع الحديث، ولعله أخذ منه الحديث، ثم انصرف عن مجالسه الفقهية ليطلب الحديث عند غيره ^(١).

فكان أول طلبه للحديث وعمره إذا ذاك ستة عشر عامًا، وقيل: خمسة عشر عامًا، سنة (١٧٩هـ)، وفي هذه السنة قدم ابن المبارك (ت ١٨١هـ) بغداد، وذهب الإمام أحمد إلى مجلسه إلا أنه وجده قد خرج إلى طرسوس، فلزم الإمام أحمد رحمته الله في تلك السنة - وكانت سنة (١٨٠هـ) - هشيم بن بشير إلى أن مات رحمته الله سنة (١٨٣هـ).

وكان لهشيم رحمته الله الأثر البالغ على الإمام أحمد، إذ إنه أول من لازمه من العلماء، وحفظ عنه جميع مروياته في حياته، وحفظ الإمام أحمد لجميع مرويات هشيم لم يكن بسبب الحافظة القوية له فحسب؛ وإنما أيضًا لمكانة هشيم عنده، رحمهما الله تعالى.

وكان هشيم قد تلقى عن بعض التابعين كعمرو بن دينار (ت ١٢٦هـ)، والزهري (ت ١٢٤هـ)، وكان ذا عناية بمعرفة آثار ابن عمر وابن عباس

(١) البداية والنهاية لابن كثير ٣٢٦/١٠.

ﷺ، وقد آلت إليه حلقة أهل الحديث ببغداد، وكان ذا هيبة، حتى إن الإمام أحمد ما كان يسأله هيبة له، ويعد هشيم رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ من أكبر شيوخ الإمام أحمد في الحديث، وهو صاحب الأثر الكبير عليه في توجهه إلى طلب الحديث^(١).

وأول خروج له بعد وفاة شيخه هشيم كان إلى الكوفة، فخرج ماشياً، وله من العمر إذ ذاك عشرون سنة، فسمع فيها أبا معاوية الضرير (ت ١٩٤هـ)، ووكيعاً (ت ١٩٧هـ).

وخرج إلى البصرة سنة (١٨٦هـ)، فسمع فيها مُعْتَمِرَ بنِ سليمان (ت ١٨٧هـ)، وبِشَرَ بنِ المفضَّل (ت ١٨٧هـ) ومرحوم بن عبد العزيز الأموي (ت ١٨٨هـ)، وآخرين، وكان دائم الرحلة بين الكوفة والبصرة يكتب الحديث عن شيوخهما.

وخرج إلى البصرة سنة (١٩٠هـ) وسمع من محمد بن إبراهيم بن أبي عدي (ت ١٩٤هـ)، وخرج سنة (١٩٤هـ) فأقام عند يحيى بن سعيد القطان (ت ١٩٨هـ) مدة ستة أشهر، وسمع خلالها من سليمان بن حرب (ت ٢٤٤هـ)، وأبي النعمان محمد بن الفضل (ت ٢٢٤هـ)، وأبي عمر حفص ابن عمر الحوضي (ت ٢٢٥هـ)، وفي هذه السنة سمع أيضاً من يزيد بن هارون (ت ٢٠٦هـ).

ثم عاد إليها سنة مئتين وهي رحلته الأخيرة إليها، فسمع من عبد الصمد بن عبد الوارث (ت ٢٠٧هـ)، ومن سليمان بن داود الطيالسي (ت ٢٠٣هـ)، ومن محمد بن بكر البرساني (ت ٢٠٣هـ).

ولقي سفيان بن عيينة بمكة سنة (١٨٧هـ) في أول حجة له حجها، فسمع منه وأخذ عنه، وفيها لقي الشافعي، ثم لقيه بعد ذلك في بغداد

(١) تاريخ الإسلام للذهبي ١٠١٤/٥، البداية والنهاية لابن كثير ٣٢٩/١٠.

أكثر من مرة، حيث أقام الشافعي فيها سنة (١٩٥هـ) لمدة سنتين.

وخرج إلى مكة مرة أخرى سنة (١٩١هـ)، وخرج إليها مرة ثالثة سنة (١٩٦هـ) ثم سنة (١٩٧هـ)، ثم مرة خامسة في السنة نفسها، حاجاً في ذلك كله والله أعلم، وكان خروجه الأخير مع يحيى بن معين (ت ٢٣٣هـ)، ناوياً أن يسافر معه إلى اليمن ليلتقي بعبد الرزاق الصنعاني (ت ٢١١هـ)، ويسمع منه، إلا أنه لقيه في مكة المكرمة، ولكنه رفض أن يسمع منه فيها، تورعاً من أن يفسد نيته في طلب العلم، وأنشأ له سفرًا خاصاً إلى صنعاء - قيل: ماشياً - فسمع منه وكتب عنه، وكان ذلك سنة (١٩٩هـ)، ونفدت نفقته عنده، فأعطاه ملء كفه دنانير، فقال: نحن في كفاية، ولم يقبلها.

وكان آخر خروج له إلى الشام سنة (٢٠٩هـ)، ثم لم يخرج من بغداد حتى كانت المحنة سنة (٢١٨هـ) ^(١).

أما في الفقه فقد علمنا أن الإمام أحمد جلس في مجلس القاضي أبي يوسف رحمته الله (ت ١٨٢هـ)، إلا أن أكثر من أثر في الإمام أحمد في طلبه للفقه كان الإمام محمد بن إدريس الشافعي (ت ٢٠٤هـ) حيث لقيه في مكة المكرمة لما ذهب إلى الحج، وذلك بعد وفاة هشيم (ت ١٨٣هـ)، فأعجب بعقله وفقهه، وقوة استنباطه، فأثر عنه أنه قال لصاحبه إسحاق ابن راهويه (ت ٢٣٨هـ): يا أبا يعقوب، اقتبس من الرجل، فإنه ما رأيت عيني مثله. والتقى به في بغداد خلال رحلة الشافعي إليها سنة (١٩٠هـ).

فكان للشافعي الأثر الكبير في نفس أحمد رحمته الله، وكان شديد الإعجاب بعقله، فأخذ عنه في الفقه والأصول، وروى عنه في المسند ما لا يزيد عن عشرين حديثاً، وأخذ عنه جملة من كلامه في أنساب قريش،

(١) تاريخ الإسلام للذهبي ١٠١٤/٥، البداية والنهاية لابن كثير ٣٢٩/١٠.

وأخذ عنه من الفقه ما هو مشهور، وحين توفي أحمد وجدوا في تركته رسالتي الشافعي القديمة والجديدة^(١).

وكان أحمد يرجو أن يكون الشافعي مجدد المئة الثانية كما نقل عنه، ووعد أنه يزوره في مصر إلا أن التفقة قصرت به فلم يف بوعده، وكان الشافعي على علم بإمامة أحمد في الحديث وهو في هذه السن المبكرة ولذا قال له: «يا أبا عبد الله، إذا صحَّ عندكم الحديث فأعلمني به أذهب إليه، حجازيًا كان أو شاميًا أو عراقيًا أو يمنيًا» يعني أنه لا يقول بقول فقهاء الحجاز الذين لا يقبلون إلا رواية الحجازيين، ويُنزلون أحاديث مَنْ سواهم منزلة أحاديث أهل الكتاب!

وقول الشافعيّ له هذه المقالة تعظيمٌ لأحمد وإجلالٌ له وأنه عنده بهذه المنزلة إذا صحَّح أو ضعَّف يرجع إليه. وقد كان الإمام أحمد بهذه المنزلة عند الأئمة والعلماء كما سيأتي ثناء الأئمة عليه واعترافهم له بعلو المكانة في العلم والحديث، وقد بُعد صيته في زمانه، واشتهر اسمه في شببته في الآفاق^(٢).

وكذلك لقي محمد بن الحسن الشيباني (ت ١٨٩هـ) وأخذ عنه فقه العراقيين، وكان عمرُ أحمد إذ ذاك نيفًا وثلاثين سنة^(٣).

وبهذا يكون الإمام أحمد رَحِمَهُ اللهُ قَدْ جمع المدارس الفقهية المعاصرة له والتي سبقته، وزاد عليها بما أهَّله ليكون رابع الأئمة الأربعة أصحاب المذاهب المعروفة المتبعة في العالم الإسلامي إلى يومنا هذا، وحُقَّ له ذلك، فهو إمامٌ فقيهٌ مجتهدٌ مطلقٌ صاحبٌ مذهبٍ، بالإضافة إلى أنه إمام المحدثين، رحمه الله تعالى رحمة واسعة.

(١) البداية والنهاية لابن كثير ٣٢٦/١٠.

(٢) البداية والنهاية لابن كثير ٣٢٧/١٠. (٣) المرجع نفسه.

المبحث الثاني

حفظه وغزارة فهمه وفقهه^(١)

كان أحمد بن حنبل رحمته الله يحفظ ألف ألف حديث، شهد بذلك أبو زرعة (ت ٢٦٤هـ) بعد ما خبره ودارسه، ويوم سُئل عن أحفظ من رأى من المشايخ قال: «أحمد بن حنبل، حُزِرَتْ كتبه في اليوم الذي مات فيه، فبلغت اثني عشر حملاً وعدلاً؛ ما كان على ظهر كتاب منه «حديث فلان»، ولا في بطنه «حديث فلان»، وكلُّ ذلك كان يحفظه من ظهر قلبه»^(٢)

وروي عنه رحمته الله أنه كان يحفظ جميع مرويات هُشيم (ت ١٨٣هـ) التي سمعها منه، ودارسه وكيع (ت ١٩٧هـ) وأبو زرعة (ت ٢٦٤هـ) مرويات سفيان الثوري (ت ١٦١هـ) فبان فيها فضله وحفظه عليهما وأقرأ له بذلك.

ولم يقتصر علم الإمام أحمد على حفظه الحديث فحسب، بل كان رحمته الله إذا سئل عن المسألة كأنَّ عِلْمَ الدنيا بين عينيه، وكأنَّ الله تعالى جمع له علم الأولين والآخرين، يقول ما شاء، ويمسك ما شاء^(٣).

وكان علماء أهل زمانه يقولون: ما جاءنا أحدٌ مثله يحسن الفقه، فهو إمام في الفقه كما أنه إمام في الحديث^(٤).

(١) مناقب الإمام أحمد بن حنبل لابن الجوزي ص ٧٠.

(٢) تاريخ الإسلام ١٠١٣/٥، شذرات الذهب ٩٦/٢.

(٣) تاريخ بغداد ٤١٢/١٢.

(٤) مناقب الإمام أحمد لابن الجوزي ص ٨٠، تاريخ بغداد ٤١٨/١٢.

المبحث الثالث

تَصَدُّرُهُ لِلْفَتَاوَى وَالتَّحْدِيثِ

كان الإمام أحمد رَحِمَهُ اللهُ يُفْتِي فِي شَبَابِهِ فِي بَعْضِ الْأَوْقَاتِ؛ وَيَحْدُثُ إِذَا سُئِلَ، وَلَا يَتَصَدَّرُ لَذَلِكَ.

فَقَدْ رَوَى رَحِمَهُ اللهُ فِي مَسْجِدِ الْخَيْفِ فِي سَنَةِ (١٩٨هـ) مُسْتَنَدًا إِلَى الْمَنَارَةِ، وَجَاءَهُ أَصْحَابُ الْحَدِيثِ، فَجَعَلَ يُعَلِّمُهُمُ الْفَقْهَ وَالْحَدِيثَ، وَيُفْتِي النَّاسَ فِي الْمَنَاسِكِ، إِلَّا أَنَّهُ رَحِمَهُ اللهُ لَمْ يَكُنْ يَتَصَدَّرُ لَذَلِكَ وَهُوَ فِي هَذِهِ السَّنِ، فَكَانَ فِي تِلْكَ السَّنِ وَبَعْدَهَا بِسَنَوَاتٍ يُحِيلُ طُلَّابُ الْعِلْمِ وَالْحَدِيثِ إِلَى مَنْ هُمْ أَعْلَى مِنْهُ مِنْ شُيُوخِهِ رَحِمَهُمُ اللَّهُ تَعَالَى.

عَنْ حَمْدَانَ بْنِ عَلِيٍّ الْوَرَّاقِ (ت ٢٧٢هـ) قَالَ: «ذَهَبْنَا إِلَى أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ سَنَةَ ثَلَاثَ عَشْرَةٍ - أَيِّ وَمِثَّتَيْنِ - فَسَأَلْنَاهُ أَنْ يَحْدُثَنَا فَقَالَ: تَسْمَعُونَ مِنِّي وَمِثْلَ أَبِي عَاصِمٍ فِي الْحَيَاةِ! أَخْرِجُوا إِلَيْهِ»^(١).

وَلَوْ تَتَبَعْنَا مَا ذَكَرَهُ الْمُتَرَجِّمُونَ لِلْإِمَامِ أَحْمَدَ فِي ذَلِكَ لَوَجَدْنَا أَنَّ الْأُمَامَ أَحْمَدَ لَمْ يَتَصَدَّرْ لِلتَّحْدِيثِ وَالْفَتَاوَى حَتَّى بَلَغَ أَرْبَعِينَ سَنَةً، وَكَأَنَّهُ فِي ذَلِكَ يُشِيرُ إِلَى سَنِ بَعَثَةِ النَّبِيِّ الْمُصْطَفَى ﷺ، وَبَلُوغِ السَّنِ الَّتِي جَاءَتْ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿حَتَّىٰ إِذَا بَلَغَ أَشُدَّهُ وَبَلَغَ أَرْبَعِينَ سَنَةً قَالَ رَبِّ أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَىٰ وَالِدَيَّ وَأَنْ أَعْمَلَ صَالِحًا تَرْضَاهُ وَأَصْلِحْ لِي فِي ذُرِّيَّتِي إِنِّي

(١) المرجع السابق. وأبو عاصم الضحاك بن مخلد النبيلُ توفي سنة (٢١٢هـ) على الراجح، وقيل: سنة (٢١٣هـ).

تُبْتُ إِلَيْكَ وَإِنِّي مِنَ الْمُسْلِمِينَ ﴿١٥﴾ [الأحقاف: ١٥].

وحتى بعد بلوغه الأربعين وتصدره للتحديث كان أيضاً يحث طلاب الحديث على ملازمة من بقي من الشيوخ الذين أخذ عنهم^(١). ولا يعني هذا أنه قبل ذلك كان مغموراً لا يعرف، بل مكانته العلمية بين العلماء كانت معروفة.

وقد كان الإمام الشافعي رَحِمَهُ اللهُ اجتمع به في بغداد سنة (١٩٨هـ)، وعُمِّرُ أحمد إذ ذاك نيفً وثلاثون سنة، وقال له: يا أبا عبد الله، إذا صح عندكم الحديث فأعلمني به أذهبُ إليه، حجازياً كان، أو شامياً، أو عراقياً، أو يمينياً. وقال الشافعي: خرجت من العراق فما تركت رجلاً أفضل، ولا أعلم، ولا أورع، ولا أتقى، من أحمد بن حنبل^(٢).



(١) ينظر: سير أعلام النبلاء ١١/٣٢٧.

(٢) ينظر: سير أعلام النبلاء ١١/٢١٣، الحديث والمحدثون لمحمد أبو زهو ص ٣٥١.

المبحث الرابع

شيوخه، وتلاميذه

١ - كبار شيوخه الذين أخذ عنهم:

عدد الشيوخ الذين أخذ عنهم الإمام أحمد (٤١٤) شيخاً، على ما ذكره ابن الجوزي (ت ٥٩٧هـ) في «المناقب»^(١). وأما شيوخه الذين روى عنهم في المسند فبلغوا (٢٨٣) شيخاً، ذكر بعضهم من ترجم للإمام أحمد، وأكثرهم ذكراً لشيوخه ابن الجوزي غير أنه أيضاً لم يستوعبهم جميعاً ففاته بعضهم.

مع أن الإمام أحمد رَحِمَهُ اللهُ لم يكن يرى الرواية عن الضعفاء، ولم يكن يروي عن يتعمد الكذب، وربما روى عن عُرف عنه الغلط، وقد خرق أحاديث كثير منهم ولم يرو عنهم، وما وقع في المسند من روايته عن بعض الضعفاء يعود إلى أنه رَحِمَهُ اللهُ مات قبل أن ينقح المسند ويهذهبه.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللهُ (٧٢٨هـ): قال أحمد: «قد أكتب حديث الرجل للاعتبار به»، مثل ابن لهيعة، وأما مَنْ عُرف منه أنه يتعمد الكذب فمنهم من لا يروي عن هذا شيئاً، وهذه طريقة أحمد بن حنبل وغيره؛ لم يرو في مسنده عَمَّنْ يعرف أنه يتعمد الكذب؛ لكن يروي عَمَّنْ عرف منه الغلط للاعتبار به والاعتضاد»^(٢).

(١) مناقب الإمام أحمد بن حنبل لابن الجوزي ص ١٠٧.

(٢) مجموع الفتاوى ٢٧/١٨.

وهذا ذكر بعض الكبار من شيوخه وبعض المعروفين من صغارهم الذين أخذ عنهم:

- ١ - القاضي أبو يوسف يعقوب بن إبراهيم الأنصاري (ت ١٨٢هـ).
- ٢ - هُشَيْم بن بَشِير (ت ١٨٣هـ).
- ٣ - إسماعيل بن عَلِيَّة (ت ١٩٣هـ).
- ٤ - وكيع بن الجراح (ت ١٩٧هـ).
- ٥ - عبد الرحمن بن مهدي (ت ١٩٨هـ).
- ٦ - يحيى بن سعيد القطان (ت ١٩٨هـ).
- ٧ - معروف بن فيروز الكرخي (ت ٢٠٠هـ).
- ٨ - أبو داود سليمان بن داود الطيالسي (ت ٢٠٣هـ).
- ٩ - محمد بن بكر البرساني (ت ٢٠٣هـ).
- ١٠ - محمد بن إدريس الشافعي (ت ٢٠٤هـ).
- ١١ - يزيد بن هارون (ت ٢٠٦هـ).
- ١٢ - عبد الصمد بن عبد الوراث (ت ٢٠٧هـ).
- ١٣ - عبد الرزاق بن هَمَّام الصَّنْعَانِي (ت ٢١١هـ).
- ١٤ - أبو عمر حفص بن عمر الحوضي (ت ٢٢٥هـ).
- ١٥ - خلف بن هشام البَزَّار (ت ٢٢٩هـ).
- ١٦ - الحارث بن سريج النقال (ت ٢٣٠هـ).
- ١٧ - أحمد بن أبي الحواري (ت ٢٣٠هـ).
- ١٨ - يحيى بن معين (ت ٢٣٣هـ).

- ١٩ - علي بن المديني (٢٣٤هـ)، وهو رفيقه في الطلب.
 ٢٠ - قتيبة بن سعيد (٢٤٠هـ)، وهو رفيقه في الطلب.
 ٢١ - سليمان بن حرب (٢٤٤هـ)، وهو رفيقه في الطلب.

٢ - تلاميذه:

تتلمذ على يد الإمام أحمد رَحِمَهُ اللهُ خلق كثير، أخذوا عنه الفقه ورووا عنه الحديث، ولا يمكن حصرهم، قال ابن الجزري رَحِمَهُ اللهُ (ت ٨٣٣هـ): «روى عنه البخاري، وروى عن واحدٍ عنه في صحيحه، ومسلم، وأبو داود، وأبو زرعة، وأبو حاتم الرازيان، وعبد الله وأخوه صالح ابناء، وخلق كثير، وآخرهم أبو القاسم البغوي»^(١).

إلا أن من أشهرهم:

- ١ - أبو طالب، أحمد بن حميد، المتخصص بصحبة الإمام أحمد ومسائله (ت ٢٤٤هـ).
 ٢ - محمد بن إسماعيل البخاري (ت ٢٥٦هـ).
 ٣ - أبو بكر أحمد بن محمد بن هانئ الأثرم (ت في حدود ٢٦٠هـ).
 ٤ - مسلم بن الحجاج النيسابوري (ت ٢٦١هـ).
 ٥ - ابنه أبو الفضل صالح بن أحمد بن محمد بن حنبل (ت ٢٦٥هـ).
 ٦ - ابن أخيه حنبل بن إسحاق (ت ٢٧٣هـ).
 ٧ - أبو داود سليمان بن الأشعث السجستاني (ت ٢٧٥هـ).
 ٨ - أبو بكر أحمد بن محمد بن الحجاج المروزي (ت ٢٧٥هـ).

(١) المصعد الأحمـ ص ٣٦.

- ٩ - أبو حاتم محمد بن إدريس الرازي (ت ٢٧٧هـ).
- ١٠ - أبو زرعة عبد الرحمن بن عمرو الدمشقي (ت ٢٨١هـ).
- ١١ - إبراهيم بن إسحاق الحربي (ت ٢٨٥هـ).
- ١٢ - ابنه عبد الله بن أحمد بن محمد بن حنبل (ت ٢٩٠هـ).



المبحث الخامس

مُصنَّفاته

كان الإمام أحمد رَحِمَهُ اللهُ لا يرغب في التصنيف، وينهى أن يُكتب عنه كلامه ومسائله، ويرى العلماء أنه لو أجاز ذلك لأثر عنه الكثير من المصنفات، فنظر الله تعالى إلى حسن قصده فنقل ألفاظه وحفظت، فقلَّ أن تقع مسألة إلا وله فيها نصٌّ من الفروع والأصول، فكانت تصانيفه هي ما نقله عنه تلامذته ودونوه من بعده.

إلا أنه رَحِمَهُ اللهُ مع نهيه عن التصنيف قام بتصنيف المسند وسأله ابنه عبد الله عن السبب في ذلك، قال: «لَمْ كرهت وضع الكتب وقد عملت المسند؟ فقال: عملتُ هذا الكتاب إمامًا، إذا اختلف النَّاسُ في سُنَّة رسول الله ﷺ رجع إليه»^(١).

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللهُ: «وقد عُلِمَ أن الإمام أحمد بن حنبل كان ينهى في حال حياته عن كتابة كلامه، ليجمع القلوب على المادة الأصلية العظمى، ولما توفي استدرك أصحابه ذلك الأمر الكبير، فنقلوا علمه، وبيّنوا مقاصده، وشهروا فوائده، فانتصرت طريقته، واقتفيت آثاره»^(٢).

وجاء ذكر عددٍ من المصنفات عن الإمام أحمد عند بعض العلماء

(١) خصائص المسند لأبي موسى المديني ص ١٤.

(٢) النبوات لابن تيمية ٧٥/١.

ممن ترجم له ^(١)، وذكر النديم ^(٢) (ت ٤٣٨هـ) ثلاثة عشر مصنفاً ^(٣)، وبعد تتبعي لما نسب للإمام أحمد وجدت أن مصنّفاته تزيد على ما ذكره النديم، وفيما يلي ذكرها:

أولاً: المصنّفات المطبوعة:

١ - «مسند الإمام أحمد بن حنبل»، طبع عدة طبعات من أفضلها طبعة دار الرسالة، وسيأتي الحديث عنه في الفصل الثاني من هذا المدخل.

٢ - «العلل» مطبوع بإستانبول سنة (١٩٨٧م) في جزأين بتحقيق الدكتورين طلعت قوج ييكيت وإسماعيل جراح أوغلي، وطبع أيضاً في المكتب الإسلامي سنة (١٩٨٨م) بتحقيق الدكتور وصي الله بن محمد عباس في أربعة أجزاء ^(٤).

٣ - «الزهد»، طبع في دار ابن رجب بتحقيق يحيى محمد سوس في جزءٍ واحدٍ إلا أن ابن حجر (ت ٨٥٢هـ) قال: «إنه كتاب كبير يكون في قدر ثلث «المسند» مع كبر المسند، وفيه من الأحاديث والآثار مما ليس في المسند شيء كثير» ^(٥). فعلى هذا ما طبع منه لا يمثل سوى جزءٍ يسير.

٤ - «الفضائل» أو «فضائل الصحابة»، طبع في مجلدين بمؤسسة الرسالة سنة (١٩٨٣م)، بتحقيق الدكتور وصي الله بن محمد عباس.

(١) مناقب الإمام أحمد بن حنبل لابن الجوزي ص ٢٦١، سير أعلام النبلاء ١١/٣٢٨.
(٢) النديم: أبو الفرج محمد بن أبي يعقوب إسحاق الوراق، وقد اشتهر خطأً بابن النديم، والصحيح: النديم، وليس ابن النديم. انظر مقدمة محقق الفهرست: رضا تجدد، وتعليق الشيخ عبد الفتاح أبو غدة رَحِمَهُ اللهُ عَلَى ترجمة النديم في لسان الميزان ٥٥٧/٦. أفادني هذه الفائدة أخي الشيخ ياسر إبراهيم نجار، جزاه الله خيراً.

(٣) الفهرست للنديم ص ٢٨١.

(٤) نقلاً عن محققي كتاب المسند للإمام أحمد طبعة دار الرسالة ١/٥٠.

(٥) تعجيل المنفعة لابن حجر ص ٨.

٥ - «الأشربة»، طبع في مكتبة التراث الإسلامي في القاهرة، بتحقيق عبد الله بن حجاج في مجلد واحد.

٦ - «الأسماء والكنى» من رواية ابنه صالح، طبعته مكتبة دار الأقصى في الكويت بتحقيق عبد الله بن يوسف الجديع.

٧ - «الرد على الجهمية»، ذكره النديم وغيره^(١)، ورده الإمام الذهبي وقال: «إنه موضوع على الإمام أحمد بن حنبل رَحِمَهُ اللهُ»^(٢).

وقد نقل ابن تيمية رَحِمَهُ اللهُ عن أبي بكر الخلال (ت ٣١١هـ) والقاضي أبي يعلى (ت ٤٥٨هـ) بعض النقول عن الإمام أحمد من هذا الكتاب^(٣)، وأشار إليه ابن القيم (ت ٧٥١هـ) أيضًا، ونقل عن الإمام أحمد منه^(٤).

وقد طبع الكتاب بتحقيق صبري بن سلامة شاهين في دار الثبات سنة ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م، كما طبع أيضًا بتحقيق د. دغش العجمي في مطبعة غراس، الكويت، سنة ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م.

والراجح أنه من كتب الإمام أحمد رَحِمَهُ اللهُ ويكفي دليلًا على ذلك اعتماده من قبل شيخ الإسلام وتلميذه ابن القيم في تحقيق عقيدة أهل السنة والجماعة ونقلهم عنه كما بيَّنا.

ثانيًا: المصنفات غير المطبوعة:

١ - «الناسخ والمنسوخ».

٢ - «الفرائض».

٣ - «المناسك».

(١) الفهرست للنديم ص ٢٨١. (٢) سير أعلام النبلاء ١١/٣٢٨، ٣٣٠.

(٣) ينظر: دقائق التفسير لابن تيمية ٣١/٢.

(٤) ينظر: إلام الموقعين عن رب العالمين ٧/١.

- ٤ - «المسائل».
- ٥ - «طاعة الرسول» وهذه الكتب الخمسة ذكرها النديم^(١).
- ٦ - «الإيمان»، ذكره ابن أبي حاتم، والنديم، والذهبي^(٢).
- ٧ - «فضائل أهل البيت» ذكره الحاكم في «المستدرک»^(٣).
- ٨ - «حديث شعبة».
- ٩ - «المقدم والمؤخر في كتاب الله تعالى».
- ١٠ - «جوابات القرآن».
- ١١ - «نفي التشبيه».
- ١٢ - «الإمامة». وهذه الكتب الخمسة ذكرها الإمام الذهبي^(٤).
- ١٣ - «الفتن». وتوجد منه نسخة في المكتبة الظاهرية بدمشق، عدد صفحاته (٣٤)^(٥).
- ١٤ - كتاب «التفسير»، ذكره النديم، وابن الجوزي^(٦)، ورده الإمام الذهبي وقال: «إنه موضوع على الإمام أحمد بن حنبل رَحِمَهُ اللهُ»^(٧).
- ١٥ - الرسالة في الصلاة، رده الإمام الذهبي وقال: «إنه موضوع على الإمام أحمد بن حنبل رَحِمَهُ اللهُ»^(٨).

(١) الفهرست للنديم ص ٢٨١.

(٢) الجرح والتعديل ٣/٣٠٣، سير أعلام النبلاء ٨/١٧٤.

(٣) المستدرک للحاكم ٣/١٥٧. (٤) سير أعلام النبلاء ١١/٣٢٨.

(٥) نقلاً عن محققى كتاب المسند للإمام أحمد طبعة دار الرسالة ١/٥٠.

(٦) الفهرست للنديم ص ٢٨١، مناقب الإمام أحمد بن حنبل لابن الجوزي ص ٢٦١.

(٧) مناقب الإمام أحمد بن حنبل لابن الجوزي ص ٢٦١، سير أعلام النبلاء ١١/٣٢٨، ٣٣٠.

(٨) سير أعلام النبلاء ١١/٣٢٨، ٣٣٠.

المبحث السادس

ثناء العلماء عليه

لقد كان للإمام أحمد رحمته الله المنزلة العالية عند شيوخه ومعاصريه وتلامذته، وكل من قرأ عنه وقرأ له، فأول من أثنى على الإمام أحمد هم شيوخه، وأساتذته، وسُطّر في ذلك الكثير، وقد جمع طرفاً من ذلك ابن الجوزي رحمته الله في «مناقب الإمام أحمد»، نسوق بعضاً من ذلك:

فمن شيوخه الإمام الشافعي رحمته الله (ت ٢٠٤هـ):

قال ابن أبي يعلى: «وقال الربيع بن سليمان: قال لنا الشافعي: أحمد إمام في ثمان خصال: إمام في الحديث، إمام في الفقه، إمام في اللغة، إمام في القرآن، إمام في الفقر، إمام في الزهد، إمام في الورع، إمام في السنة. وصدق الشافعي في هذا الحصر»^(١).

ومن شيوخه يزيد بن هارون (ت ٢٠٦هـ): قال أحمد بن سنان: «ما رأيت يزيد بن هارون لأحدٍ أشدَّ تعظيماً منه لأحمد بن حنبل»^(٢).

ومنهم إسماعيل بن عُلَيَّة (ت ١٩٣هـ)، وكان إذا أقيمت الصلاة يقول: «ههنا أحمد بن حنبل؟ قولوا له يتقدم»^(٣).

ومنهم عبد الرزاق بن همام (ت ٢١١هـ) قال: «ما رأيت أفقه من

(١) طبقات الحنابلة لابن أبي يعلى ٣/١.

(٢) تهذيب الكمال للمزي ٤٥٠/١.

(٣) مناقب الإمام أحمد بن حنبل لابن الجوزي ص ٨٦.

أحمد بن حنبل ولا أورع»^(١)، وقال: «ما قدم علينا أحد كان يشبه أحمد ابن حنبل»^(٢).

وقال: «رحل إلينا من العراق أربعة من رؤساء الحديث، سليمان الشاذكوني (ت ٢٤٣هـ) وكان من أحفظهم للحديث، وابن المديني (ت ٢٣٤هـ) وكان أعرفهم باختلافه، ويحيى بن معين (ت ٢٣٣هـ) وكان أعلمهم بالرجال، وأحمد بن حنبل (ت ٢٤١هـ) وكان أجمعهم لذلك كله»^(٣).
ومنهج وكيع بن الجراح (ت ١٩٧هـ) قال: «ما قدم الكوفة مثل ذلك الفتى - يعني: أحمد بن حنبل»^(٤).

ومنهج عبد الرحمن بن مهدي (ت ١٩٨هـ) قال: «ما نظرت إلى أحمد بن حنبل إلا تذكرت به سفيان الثوري (ت ١٦١هـ)»، وقال: «هذا أعلم الناس بحديث سفيان»، وقال: «كاد هذا الغلام أن يكون إماماً في بطن أمه»^(٥).
ومنهج يحيى بن سعيد القطان (ت ١٩٨هـ) قال: «ما قدم عليّ مثل أحمد بن حنبل»^(٦).

وقال تلميذه الإمام أبو داود السجستاني (ت ٢٧٥هـ): «لقيتُ مئتين من مشايخ العلم، فما رأيتُ مثل أحمد بن حنبل»^(٧).
وقد جمع في الثناء عليه الإمام الذهبي في «تاريخ الإسلام» الشيء الكثير فليرجع إليه من أراد الزيادة^(٨).

-
- (١) طبقات الشافعية الكبرى للسبكي ٢/٢٨. (٢) تاريخ دمشق لابن عساكر ٥/٢٧٠.
 - (٣) مناقب الإمام أحمد بن حنبل لابن الجوزي ص ٨٧.
 - (٤) تاريخ دمشق لابن عساكر ٥/٢٦٨.
 - (٥) طبقات الشافعية الكبرى للسبكي ٢/٢٨.
 - (٦) تهذيب الكمال في أسماء الرجال للمزي ١/٤٤٩.
 - (٧) مختصر تاريخ دمشق لابن منظور الرويعي ٣/٢٤٦.
 - (٨) تاريخ الإسلام للذهبي ١٨/٦٥-٨٦.

المبحث السابع

عقيدته رحمته

الإمام أحمد إمام أهل السنة والجماعة، وعقيدته هي عقيدة أهل السنة والجماعة، وهو من الكبار الذين أصْلَوْها وبينوها وأخذ عنهم من بعدهم، وله مقالات كثيرة وطويلة في بيان عقيدة أهل السنة والجماعة، أجمل الحديث عنها ضمن نقاط:

١ - الإيمان قول وعمل، يزيد وينقص، قال رحمته: «الإيمان قولٌ وعملٌ، يزيد وينقص، البر كله من الإيمان، والمعاصي تنقص من الإيمان»^(١).

٢ - القرآن الكريم كلام الله تعالى غير مخلوق، منه بدأ وإليه يعود، ومن زعم أنه مخلوق كفر^(٢).

٣ - بغضه لعلم الكلام، ونهيه عن مجالسة أهل الكلام، قال عبد الله ابن أحمد بن حنبل: «كتب أبي إلى عُبَيْد الله بن يحيى بن خاقان (٢٦٣هـ): لست بصاحب كلام، ولا أرى الكلام في شيء من هذا إلا ما كان في كتاب أو حديث عن رسول الله ﷺ، أو عن أصحابه، فأما غير ذلك، فإن الكلام فيه غير محمود»^(٣). وقال: «لا تجالسوا أهل الكلام

(١) تاريخ الإسلام ١٠٢٤/٥.

(٢) سير أعلام النبلاء ٢٨٨/١١.

(٣) سير أعلام النبلاء ٢٨٦/١١.

وإن ذبّوا عن السنة»^(١).

٤ - أصحاب رسول الله ﷺ عدول يجب الذبُّ عنهم، قال رَحِمَهُ اللهُ: «إذا رأيت رجلاً يذكر أحداً من أصحاب رسول الله ﷺ بسوء فاتهمه على الإسلام»^(٢)

وقال: «خير هذه الأمة بعد نبيها أبو بكر الصديق، ثم عمر بن الخطاب، ثم عثمان بن عفان، نُقدم هؤلاء الثلاثة كما قدمهم أصحاب رسول الله ﷺ لم يختلفوا في ذلك، ثم بعد هؤلاء الثلاثة أصحاب الشورى الخمسة: علي، والزبير، وطلحة، وعبد الرحمن بن عوف؛ وسعد، وكلهم يصلح للخلافة؛ وكلهم إمام.

نذهب في ذلك إلى حديث ابن عمر: «كنا نعد ورسول الله ﷺ حيّ، وأصحابه متوافرون: أبو بكر، ثم عمر، ثم عثمان، ثم نسكت»^(٣).

ثم من بعد أصحاب الشورى أهل بدر من المهاجرين، ثم أهل بدر من الأنصار من أصحاب رسول الله ﷺ على قدر الهجرة والسابقة أولاً فأولاً.

ثم أفضل الناس بعد هؤلاء أصحاب رسول الله ﷺ القرن الذين بُعث فيهم، كل من صحبه، سنةً، أو شهراً، أو يوماً، أو ساعة، أو رآه فهو

(١) مناقب الإمام أحمد ص ٢١٠. (٢) تاريخ دمشق لابن عساكر ٥٩/٢٠٩.

(٣) رواه البخاري في فضائل أصحاب النبي ﷺ، باب فضل أبي بكر بعد النبي ﷺ رقم (٣٦٥٥)، وباب مناقب عثمان بن عفان رقم (٣٦٩٧)، وأبو داود رقم (٤٦٢٧) و(٤٦٢٨) في السنة، باب في التفضيل، والترمذي رقم (٣٧٠٧) في المناقب، باب مناقب عثمان بن عفان رَحِمَهُ اللهُ.

ولفظه عند البخاري عن عبد الله بن عمر رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا قال: «كُنَّا نَحْيَرُ بَيْنَ النَّاسِ فِي زَمَانِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، نُخَيِّرُ أَبَا بَكْرٍ، ثُمَّ عُمَرَ، ثُمَّ عُثْمَانَ». وله في رواية ولأبي داود قال: «كُنَّا زَمَنَ النَّبِيِّ ﷺ لَا نَعْدِلُ بِأَبِي بَكْرٍ أَحَدًا، ثُمَّ عُمَرَ، ثُمَّ عُثْمَانَ، ثُمَّ نَتْرُكُ أَصْحَابَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، لَا نَفْاضِلُ بَيْنَهُمْ».

من أصحابه، له من الصُّحبة على قدر ما صحبه؛ وكانت سابقته معه، وسمع منه، ونظر إليه نظرة، فأدناهم صُحبة هو أفضل من القرن الذين لم يروه، لو لقوا الله بجميع الأعمال، كان هؤلاء الذين صحبوا النبي ﷺ ورأوه وسمعوا منه أفضل - لصحبته - من التابعين، ولو عملوا كل أعمال الخير؛ ومن انتقص أحدًا من أصحاب رسول الله ﷺ، أو أبغضه لحدث كان منه، أو ذكر مساوئِهِ، كان مبتدعًا حتى يترحم عليهم جميعًا، ويكون قلبه لهم سليمًا»^(١).

٥ - تقديم عثمان على علي رضي الله عنهما، قال صالح بن أحمد ابن حنبل: «سئل أبي - وأنا شاهد - عن يَقدِّم عليًّا على عثمان، يُبدِّع؟ فقال: هذا أهلُّ أن يبدِّع، أصحاب رسول الله ﷺ قدَّموا عثمان رضي الله عنه»^(٢).

وقال عمرو بن عثمان الحمصي (٢٥١هـ): «لما حُمل أحمد بن حنبل من العسكر إلى الروم، نزل ههنا حمص، قال: فدخلت عليه فقلت: يا أبا عبد الله، ما تقول في علي وعثمان؟ فقال: عثمان، ثم علي. ثم قال: يا أبا حفص، من فضَّل عليًّا على عثمان فقد أزرى بأصحاب الشورى»^(٣) وقال: «من فضَّل عليًّا رضي الله عنه على أبي بكر رضي الله عنه، فقد طعن على رسول الله ﷺ، ومن قدم عليًّا رضي الله عنه على عمر رضي الله عنه فقد طعن على رسول الله ﷺ وعلى أبي بكر رضي الله عنه، ومن قدم عليًّا رضي الله عنه على عثمان رضي الله عنه، فقد طعن على رسول الله ﷺ وأبي بكر وعمر وعلي والمهاجرين رضي الله عنهم، ولا أحسب يصلح له عمل»^(٤).

(١) التمهيد والبيان في مقتل الشهيد عثمان رضي الله عنه لمحمد بن يحيى المقالي الأندلسي ص ١٧٥.

(٢) تاريخ الإسلام للذهبي ١٠٢٤/٥.

(٣) التمهيد والبيان في مقتل الشهيد عثمان رضي الله عنه لمحمد بن يحيى المقالي الأندلسي ص ١٧٦.

(٤) مناقب الإمام أحمد لابن الجوزي ص ٢١٨.

٦ - مولاته لعلي بن أبي طالب عليه السلام وأهل بيت النبي صلى الله عليه وآله، قال: «إن الخلافة لم تزيّن عليّاً عليه السلام بل عليّ عليه السلام زيّنها» ^(١).

وقال: «علي بن أبي طالب عليه السلام من أهل بيت لا يقاس بهم أحد» ^(٢).
وقال: «ما لأحد من الصحابة من الفضائل بالأسانيد الصحاح مثل ما لعلي عليه السلام» ^(٣).

وقال: «من لم يُربّع بعليّ عليه السلام في الخلافة فهو أضلّ من حمار أهله» ^(٤).

٧ - الكفّ عمّا شجر بين الصحابة عليهم السلام، قيل له: «ما تقول فيما كان بين علي ومعاوية؟ فقال: ما أقول فيهم إلا الحُسنى» ^(٥) وقال: «رحمهم الله أجمعين، ومعاوية وعمر و أبو موسى الأشعري والمغيرة عليهم السلام، كلهم وصفهم الله تعالى في كتابه فقال: ﴿سَيَمَاهُمْ فِي وُجُوهِهِمْ مِنْ أَثَرِ السُّجُودِ﴾ [الفتح: ٢٩]» ^(٦).

وسأله رجلٌ عما جرى بين علي ومعاوية؟ فأعرض عنه، فقليل له: يا أبا عبد الله، هو رجلٌ من بني هاشم. فأقبل عليه فقال: اقرأ: ﴿تِلْكَ أُمّةٌ قَدْ خَلَتْ لَهَا مَا كَسَبَتْ وَلَكُمْ مَا كَسَبْتُمْ وَلَا تُسْأَلُونَ عَمَّا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾ [البقرة: ١٣٤]» ^(٧).

٨ - ذمّ من يسبّ أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله والتشكيك في كونه من المسلمين، قال عبد الله: «قلت لأبي: من الرافضي؟ قال: الذي يشتم

(١) طبقات الحنابلة لابن أبي يعلى ١/١٨٦.

(٢) مناقب الإمام أحمد لابن الجوزي ص ٢١٩. (٣) المرجع السابق ص ٢٢٠.

(٤) مجموع الفتاوى لابن تيمية ٤/٤٧٩.

(٥) تاريخ الإسلام للذهبي ٥/١٠٢٤.

(٦) مناقب الإمام أحمد لابن الجوزي ص ٢٢١.

(٧) طبقات الحنابلة لابن أبي يعلى ١/٩٦.

ويسب أبا بكر وعمر رضي الله عنهما...»^(١) وقال: «وسألت أبي عن رجل شتم رجلاً من أصحاب رسول الله ﷺ، قال: ما أراه على الإسلام»^(٢).

وبالمجمل نسوق هذا النص من كلام الإمام أحمد يوضح فيه عقيدته بنفسه، قال رحمته الله: «صفة المؤمن من أهل السنة والجماعة من شهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأن محمداً عبده ورسوله، وأقرَّ بجميع ما أتت به الأنبياء والرسل، وعقد قلبه على ما ظهر من لسانه، ولم يشك في إيمانه، ولم يكفر أحداً من أهل التوحيد بذنب، وأرجأ ما غاب عنه من الأمور إلى الله، وفوض أمره إلى الله.

وعلم أن كل شيء بقضاء الله وقدره الخير والشر جميعاً، ورجا لمحسن أمة محمد ﷺ، وتخوف على مسيئتهم، ولم يُنزل أحداً من أمة محمد الجنة بالإحسان، ولا النارَ بذنب اكتسبه، حتى يكون الله الذي يُنزل خلقه حيث يشاء، وعرف حقَّ السلف الذين اختارهم الله لصحبة نبيه ﷺ.

وقدّم أبا بكر، وعمر، وعثمان، وعرف حقَّ علي بن أبي طالب، وطلحة، والزبير، وعبد الرحمن بن عوف، وسعد بن أبي وقاص، وسعيد ابن زيد بن عمرو بن نفيل، على سائر الصحابة رضي الله عنهم، فإن هؤلاء التسعة الذين كانوا مع النبي ﷺ على جبل حراء فقال النبي ﷺ: «اسكن حراء، فما عليك إلا نبيٌّ أو صديقٌ أو شهيد»^(٣)، والنبي عاشرهم.

وترحم على جميع أصحاب محمد ﷺ صغيرهم وكبيرهم رضي الله عنهم،

(١) مناقب الإمام أحمد لابن الجوزي ص ٢٢١.

(٢) المرجع السابق ص ٢٢١.

(٣) رواه مسلم رقم (٢٤١٧) في فضائل الصحابة، باب من فضائل طلحة والزبير رضي الله عنهما، والترمذي رقم (٣٦٩٨) في المناقب، باب مناقب عثمان بن عفان رضي الله عنه.

وحدث بفضائلهم، وأمسك عما شجر بينهم.

وصلاة العيدين والخسوف والجمعة والجماعات مع كل أمير، بر أو فاجر.

والمسح على الخفين في السفر والحضر، والتقشير في السفر.

والقرآن كلام الله وتنزيله وليس بمخلوق، والإيمان قولٌ وعمل يزيد وينقص، والجهاد ماضٍ منذ بعث الله محمدًا إلى آخر عصابة يقتاتلون الدجال، لا يضرهم جور جائر.

والشراء والبيع حلالٌ إلى يوم القيامة على حكم الكتاب والسنة، والتكبير على الجنائز أربعًا.

والدعاء لأئمة المسلمين بالصلاح، ولا تخرج عليهم بسيفك، ولا تقاتل في فتنة وتلزم بيتك.

والإيمان بعذاب القبر، والإيمان بمنكرٍ ونكير، والإيمان أن أهل الجنة يرون ربهم تبارك وتعالى، وأن الموحدين يخرجون من النار بعد ما امْتَحَشُوا^(١)، كما جاءت الأحاديث في هذه الأشياء عن النبي ﷺ، نصدقها ولا نضرب لها الأمثال. هذا ما اجتمع عليه السلف من العلماء في الآفاق.

(١) أخرج الإمام أحمد ٦٥٥/٣، والبخاري في مواضع متعددة، منها في الإيمان، باب تفاضل أهل الإيمان رقم (٢٢)، وفي الأذان، باب فضل السجود رقم (٨٠٦)، وفي الرقاق، باب صفة الجنة والنار (٦٥٦٠)، ومسلم في الإيمان، باب معرفة طريق الرؤية رقم (١٨٢)، وباب إثبات الشفاعة وإخراج الموحدين من النار رقم (١٨٤)، من حديث أبي هريرة وأبي سعيد الخدري رضي الله عنهما، في حديث طويل، وفيه: «ثم يقول: انظروا مَنْ وجدتم في قلبه مثقالَ حبةٍ من خردلٍ من إيمان فأخرجوه، فَيُخْرَجُونَ مِنْهَا حُمَمًا قد امْتَحَشُوا فَيُلْقَوْنَ فِي نَهْرِ الْحَيَاةِ، فَيَنْبُتُونَ فِيهَا كما تَنْبُتُ الْحَبَّةُ إِلَى جَانِبِ السَّيْلِ، أَلَمْ تَرَوْهَا كَيْفَ تَخْرُجُ صَفْرَاءَ مُلْتَوِيَةً».

وأن الله خلق الجنة قبل خلق الخلق، وخلق للجنة أهلاً، ونعيمها دائم، فمن زعم أنه يبيد من الجنة شيء فهو كافر؛ وخلق النار وخلق للنار أهلاً، وعذابها دائم؛ وأن الله يُخرج قوماً من النار بشفاعته رسول الله ﷺ، وأن أهل الجنة يرون ربهم بأبصارهم لا محالة.

وأن الله كلم موسى تكليماً، واتخذ إبراهيم خليلاً، والميزان حق، والصراط حق، والأنبياء حق، وعيسى بن مريم عبد الله ورسوله، والإيمان بالحوض والشفاعة، والإيمان بالعرش والكُرسى، والإيمان بملك الموت أنه يقبض الأرواح بالنفخ في الصور، والصور قرْن ينفخ فيه إسرافيل.

وأن القبر الذي هو بالمدينة قبر النبي محمد ﷺ، معه أبو بكر وعُمر رضي الله عنهما، وقلوب العباد بين إصبعين من أصابع الله، والدجال خارج في هذه الأمة لا محالة، وينزل عيسى بن مريم عليه السلام إلى الأرض فيقتله بباب لُد.

والإيمان بالميزان يوم القيامة كما جاءك، يُوزن العبد يوم القيامة فلا يزن جناح بَعوضة، وتُوزن أعمالُ العباد كما جاء في الأثر، والتصديق به، والإعراض عمن ردَّ ذلك وترك مجادلته، وأن الله تعالى يُكلم العباد يوم القيامة ليس بينهم وبينه ترجمان، والإيمان به والتصديق.

والإيمان بالحوض وأن لرسول الله ﷺ حوضاً يوم القيامة تردُّ عليه أمته، عرضه مثل طولهِ مسيرة شهر؛ آتيته كعددِ نجومِ السماءِ على ما صحَّت به الأخبار من غير وجه.

وما أنكرته العلماء من أهل السنة فهو منكر، واحذروا البدع كلها.

ومن ترك الصلاة فقد كفر، وليس من الأعمال شيء تركه كُفراً إلا الصلاة؛ مَنْ تركها فهو كافر وقد أحلَّ الله قتله، والنفاق هو الكُفر، أن يكفر بالله ويعبد غيره ويُظهر الإسلام في العلانية؛ مثل المنافقين الذين

كانوا على عهد رسول الله ﷺ.

والرجم حق على من زنى وقد أحصن، إذا اعترف أو قامت عليه بينة، وقد رجم رسول الله، ورجمت الأئمة الراشدون.

ولا نشهد على أحد من أهل القبلة بعمل يعمل بهجنة ولا نار، نرجو للصالح، ونخاف على المسيء المذنب ونرجو له رحمة الله. ومن لقي الله بذنب تَجِبَ له به النار تائبًا غير مُصِرٍّ عليه، فإنَّ الله يتوب عليه، ويقبل التوبة عن عباده ويعفو عن السيئات، ومن لقيه وقد أُقيم عليه حد ذلك الذنب في الدنيا فهو كفارته، ومن لقيه مصرًّا غير تائب من الذنوب التي قد استوجب بها العقوبة فأمره إلى الله، إن شاء عذبه، وإن شاء غفر له. ومن لقيه من كافر عذبه، ولم يَغفر له»^(١).



(١) ينظر: مناقب الإمام أحمد لابن الجوزي ص ٢٣٥، طبقات الحنابلة لابن أبي يعلى

المبحث الثامن

تَمَسُّكُهُ بِالسُّنَّةِ وَالْأَثَرِ، وَتَعْظِيمُهُ لِأَهْلِهَا وَمَوْقِفُهُ مِنْ أَهْلِ الْبِدْعِ

١ — تَمَسُّكُهُ بِالسُّنَّةِ وَالْأَثَرِ:

كان الإمام أحمد رَحِمَهُ اللهُ شديداً لاتباع لآثاره؛ قال عبد الملك الميموني (ت ٢٧٤هـ): «ما رأيت عيني أفضل من أحمد بن حنبل، وما رأيت أحداً من المحدثين أشد تعظيماً لحرمان الله وَرَحِمَهُ اللهُ وَسُنَّةِ نبيه ﷺ إذا صَحَّتْ عنده، ولا أشد اتباعاً منه»^(١).

وأكد رَحِمَهُ اللهُ على ضرورة التمسك بالسنة، وأنها العصمة للمعتصمين، ومن توفاه الله تعالى متمسكاً بالسنة كان ذلك من حسن ختامه، وبشارة على فوزه بتمامه، قال رَحِمَهُ اللهُ: «من مات على الإسلام والسُّنَّةِ قد مات على الخير كله»^(٢).

وبالمقابل فإن سوء الخاتمة مع رد السنة وعدم قبولها والعمل بها، قال رَحِمَهُ اللهُ: «مَنْ رَدَّ حَدِيثَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَهُوَ عَلَى شَفَا هَلَكَةٍ»^(٣).

ونُقل عنه رَحِمَهُ اللهُ أنه قال: «ما كتبت حديثاً إلا وقد عملتُ به حتى مرَّ بي أن النبي ﷺ احتجم وأعطى أبا طيبة ديناراً، فاحتجمت وأعطيت

(١) مناقب الإمام أحمد لابن الجوزي ص ٢٤٣.

(٢) المرجع السابق ص ٢٤٨.

(٣) المقصد الأرشد في ذكر أصحاب الإمام أحمد لابن مفلح ٣١١/٢.

الحجاء ديناراً»^(١).

ومن منهجه رَحِمَهُ اللهُ أَنَّهُ إِذَا كَانَ فِي الْمَسْأَلَةِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ حَدِيثٌ، لَمْ يَأْخُذْ فِيهَا بِقَوْلِ أَحَدٍ مِنَ الصَّحَابَةِ وَلَا مِنْ بَعْدِهِمْ إِذَا كَانَ خِلَافَ قَوْلِهِ ﷺ.

وَإِنْ لَمْ يَكُنْ فِي الْمَسْأَلَةِ قَوْلٌ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ وَكَانَ فِيهَا عَنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَقْوَالٌ، تَخَيَّرَ مِنْ أَقَاوِيلِهِمْ، وَلَمْ يَخْرُجْ مِنْ أَقَاوِيلِهِمْ إِلَى قَوْلٍ مِنْ بَعْدِهِمْ.

وَإِذَا لَمْ يَكُنْ فِيهَا عَنِ النَّبِيِّ ﷺ وَلَا عَنْ أَصْحَابِهِ قَوْلٌ، تَخَيَّرَ مِنْ أَقْوَالِ التَّابِعِينَ.

وَرَبَّمَا كَانَ الْحَدِيثُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، وَفِي إِسْنَادِهِ شَيْءٌ، فَيَأْخُذُ بِهِ إِذَا لَمْ يَرَوْا حَدِيثَ خِلَافَهُ أَثَبَتْ مِنْهُ، مِثْلَ حَدِيثِ عَمْرُو بْنِ شَعِيبٍ، وَرَبَّمَا أَخَذَ بِالْحَدِيثِ الْمُرْسَلِ إِذَا لَمْ يَجِدْ خِلَافَهُ^(٢).

٢ - تَعْظِيمُهُ لِأَهْلِ الْحَدِيثِ وَالْأَثَرِ:

لَقَدْ كَانَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ رَحِمَهُ اللهُ مُعَظِّمًا لِحَدِيثِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَلَأَهْلِ الْحَدِيثِ، وَيَرَى أَنَّ شَأْنَهُمْ مِنْ شَأْنِ النَّبِيِّ ﷺ، فَهُمْ حَامِلُونَ لِسُنَّتِهِ وَنَاقِلُونَ لِكَلَامِهِ، وَمَنْ عَظَّمَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَظَّمَهُمْ، وَمَنْ عَظَّمَهُمْ عَظَّمَ عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ، فَقَالَ رَحِمَهُ اللهُ: «مَنْ عَظَّمَ أَصْحَابَ الْحَدِيثِ، تَعَظَّمَ فِي عَيْنِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَمَنْ حَقَّرَهُمْ سَقَطَ مِنْ عَيْنِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، لِأَنَّ أَصْحَابَ الْحَدِيثِ أَجْبَرُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ»^(٣).

(١) الحديث أخرجه أحمد رقم (١١٢٩)، والبخاري رقم (٥٣٦٧)، ومسلم (٤٠٤٦)، وانظر: الوسيط في علوم ومصطلح الحديث لمحمد أبي شعبة ص ١٧٨.

(٢) الوسيط في علوم ومصطلح الحديث لمحمد أبي شعبة ص ١٧٨.

(٣) مناقب الإمام أحمد لابن الجوزي ص ٢٤٧.

وكان رَحْمَةُ اللهِ يَرى أن شأن أهل الحديث وأهل الجهاد واحدٌ، وأهل الحديث مرابطون يذودون عن الإسلام ونبيه، تمامًا كالمرابطين على الثغور يحمون حدود الإسلام ويذودون عن حياضه، قال رَحْمَةُ اللهِ - وقد أقبل أصحاب الحديث بأيديهم المحابر فأومأ إليها - : «هذه سُرج الإسلام»^(١).

وكان رَحْمَةُ اللهِ يَرى أنهم أولى الناس بالولاية، وإن كان الأبدال من قوم فهم من أهل الحديث، قال رَحْمَةُ اللهِ : «إن لم يكن أصحاب الحديث الأبدال فمن يكون؟»^(٢).

٣ - موقفه من أهل البدع:

لا يخفى على من قرأ سيرة الإمام أحمد رَحْمَةُ اللهِ ما تعرض له من محنة سببها ما تم ابتداعه في زمانه رَحْمَةُ اللهِ، وما خاضه أهل البدع في خلق القرآن وغيرها مما لم يخض فيه السلف الصالح رضوان الله عليهم.

وموقفه من هذا منذ البداية واضحٌ ثابتٌ، شأنه شأن أئمة الإسلام في زمانه كالشافعي رَحْمَةُ اللهِ وغيره، فقد كان الإمام أحمد رَحْمَةُ اللهِ يُعرض عن أهل البدع، ويعظ من يغتر بهم ويجالسهم، ويبين له أن الاشتغال بالسنة هو طريق الهدى، ويكشف له عن الحق في ذلك، فإن أجابه؛ وإلا تركه، وهذا هو المنهج الذي كان يحث تلامذته على نهجه.

قال تلميذه الإمام أبو داود السَّجِسْتَانِي (ت ٢٧٥هـ): «قلتُ لأبي عبد الله أحمد بن حنبل: أرى رجلاً من أهل السنة مع رجل من أهل البدع، أتركُ كلامه؟ قال: لا، أو تُعلِّمه أن الذي رأيته معه صاحب بدعة، فإن ترك كلامه وألا فألحقه به»^(٣).

(١) طبقات الحنابلة ٢٤٩/١، المقصد الأرشد في ذكر أصحاب الإمام أحمد لابن مفلح ٣١١/٢.

(٢) مناقب الإمام أحمد لابن الجوزي ص ٢٤٩.

(٣) مناقب الإمام أحمد لابن الجوزي ص ٢٥٠.

ورأيه ذلك رَحِمَهُ اللهُ كَانَ يَنْبَغُ مِنْ قِنَاعَتِهِ بِحَاجَةِ الْأُمَّةِ لِلرُّجُوعِ إِلَى السُّنَّةِ النَّبَوِيَّةِ، فَكَثُرَ الْبِدْعُ فِي زَمَانِهِ سَبَبُهَا بُعْدُ النَّاسِ عَنِ السُّنَّةِ وَانْشَغَالُهُمْ بِعُلُومِ دُخِيلَةٍ لَا فَائِدَةَ تَرْجَى مِنْهَا، أَثَرُ عَنْهُ أَنَّهُ قَالَ: «مَا أَعْلَمُ النَّاسَ فِي زَمَانٍ أَحْوَجَ مِنْهُمْ إِلَى طَلَبِ الْحَدِيثِ مِنْ هَذَا الزَّمَانِ، قُلْتُ: وَلَمْ؟ قَالَ: ظَهَرَتْ بِدْعٌ، فَمَنْ لَمْ يَكُنْ عِنْدَهُ حَدِيثٌ وَقَعَ فِيهَا»^(١).

وَلِذَا كَانَ رَحِمَهُ اللهُ يَفْضِلُ الْمُتَمَسِّكُ بِالسُّنَّةِ وَإِنْ وَقَعَ فِي بَعْضِ الذُّنُوبِ عَلَى أَهْلِ الْبِدْعِ وَإِنْ كَانُوا مِنَ الزَّهَادِ الْوَرَعِيِّينَ، فَالَّذِي لَا يَتَوَرَّعُ فِي عَقِيدَتِهِ تَجَاهِ الْخَالِقِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى، لَا يَنْفَعُهُ تَوَرُّعُهُ فِي مَعَامَلَاتِهِ مَعَ الْمَخْلُوقِينَ^(٢).



(١) المرجع السابق ص ٢٥١.

(٢) المرجع السابق ص ٢٥١.

المبحث التاسع

محنة الإمام أحمد في القول بخلق القرآن الكريم^(١)

ذكر من ترجم للإمام أحمد بن حنبل محنته في القول بخلق القرآن، وتوسعوا في ذكر تفاصيلها، مع اتفاقهم على عموم الأحداث فيها، ولذا نقل هنا أبرز الأحداث في ذلك ضمن التسلسل التالي:

أولاً: سبب المحنة وبداية القول بخلق القرآن:

سبب محنة الإمام أحمد بن حنبل حمله قهراً على القول بخلق القرآن الكريم، إذ إن الناس جميعاً كانوا على قول السلف في مسألة القرآن الكريم، وأنَّ القرآن الكريم كلامُ الله تعالى غير مخلوق، حتى ابتدعت المعتزلة مسألة خلق القرآن، وأخفوا ذلك زمن هارون الرشيد (ت ١٩٢هـ).

وبعد أن تولى الأمين (ت ١٩٨هـ) الخلافة سار على منهج أبيه في ذلك، لكن لما ولي المأمون (ت ٢١٨هـ) زين له المعتزلة القول بخلق القرآن، وكان يتردد في حمل الناس على ذلك، ثم عزم على ذلك فحمل الناس عليه.

(١) ينظر في محنة الإمام أحمد رحمته الله: المحنة على إمام أهل السنة أحمد بن حنبل لعبد الغني المقدسي، سيرة الإمام أحمد بن حنبل لابنه صالح ص ٤٩، مناقب الإمام أحمد بن حنبل لابن الجوزي ص ٤١٦، ترتيب المدارك وتقريب المسالك للقاضي عياض ١٦٤/٤، منازل الأئمة الأربعة للسلماسي ٢٥٥/١.

فكتب وهو بالرقّة إلى صاحب الشرطة ببغداد بامتحان الناس، فامتنحهم، فحبس من امتنع منهم.

ثانيًا: بداية المحنة:

كان المأمون أول من حمل الناس على القول بخلق القرآن الكريم وذلك في بداية ولايته سنة (١٩٨هـ) وبدأ امتحان الناس، ولم يمتنع غير أربعة: أحمد بن حنبل، ومحمد بن نوح (ت ٢١٨هـ)، وعبيد الله بن عمر القواريري (ت ٢٣٥هـ)، والحسن بن حماد (ت ٢٤١هـ). ثم أجاب عبيد الله بن عمر، والحسن بن حماد، وبقي أحمد بن حنبل، ومحمد بن نوح في الحبس، فمكثا أيامًا في الحبس، ثم حُملا مُقيدين.

و شاء العليم القدير أن يموت المأمون قبل وصول الإمام أحمد رَحِمَهُ اللهُ إليه، فبويع بعدها المعتصم (ت ٢٢٧هـ)، وكان المأمون قد أوصاه بالاستمرار في امتحان العلماء، فردّ أحمد ومحمد بن نوح إلى بغداد في سنة (٢١٨هـ)، فمات محمد بن نوح في الطريق رَحِمَهُ اللهُ، وردّ أحمد إلى بغداد مقيّدًا فسجن فيها.

ثالثًا: المناظرات:

في شهر رمضان سنة (٢١٩هـ)، حوّل الإمام أحمد بن حنبل إلى دار إسحاق بن إبراهيم صاحب الشرطة، يُوجّه إليه في كل يوم برجلين؛ أحدهما يقال له: أحمد بن ربّاح، والآخر: أبو شعيب الحجاج، فلا يزالان يُناظرانه، حتى إذا أرادا الانصراف دُعي بقيد فزيد في قيوده.

ومن تلك المناظرات أن قال لأحد الرجلين: ما تقول في علم الله؟ قال: علم الله مخلوق، فقال له الإمام أحمد: كفرت، فقال الرسول الذي كان يحضر من قبل إسحاق بن إبراهيم: إن هذا رسول أمير المؤمنين! فقال الإمام أحمد: إن هذا قد كفر.

وفي هذه المناظرة يظهر لنا ثبات الإمام أحمد ووضوحه وشجاعته مع قوة الحجة.

وجرت مناظرة بينه وبين إسحاق بن إبراهيم صاحب الشرطة، مفادها أن إسحاق قال له: أليس قد قال الله ﷻ: ﴿إِنَّا جَعَلْنَاهُ قُرْءَانًا عَرَبِيًّا﴾ [الزخرف: ٢٣]، أفيكون مجعولاً إلا مخلوقاً؟ فقال له الإمام أحمد: قد قال الله ﷻ: ﴿جَعَلْنَاهُمْ كَعَصْفٍ مَّأْكُولٍ﴾ [الفيل: ٥]، أفخلقهم؟ قال: فسكت.

وجرى أيضاً بينه وبين قاضي الخليفة أحمد بن أبي دؤاد (ت ٢٤٠هـ) مناظرات بحضور المعتصم، وإحدى تلك المناظرات: جاء رسول المعتصم إلى أحمد في محبسه، فقال: أجب، فأخذ بيد الإمام، وأدخله على المعتصم وإذا هو جالس وابن أبي دؤاد حاضر، وقد جمع خلقاً كثيراً من أصحابه.

قال ﷻ: لما دخلت عليه قال لي - يعني المعتصم - : ادُّنُّهُ، ادُّنُّهُ، فلم يزل يُدنيني حتى قربت منه. ثم قال: اجلس، فجلست وقد أثقلتني الأقياد، فمكثت قليلاً ثم قلت: تأذن في الكلام؟ فقال: تكلم. فقلت: إلام دعا الله ورسوله؟ فسكت هنيهة، ثم قال: إلى شهادة أن لا إله إلا الله. فقلت: فأنا أشهد أن لا إله إلا الله.

ثم قلت: إن جدك ابن عباس يقول: لما قدم وفد عبد القيس على النبي ﷺ سألوه عن الإيمان، فقال: «أتدرون ما الإيمان؟». قالوا: الله ورسوله أعلم. قال: «شهادة أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله، وإقام الصلاة، وإيتاء الزكاة، وأن تُعطوا الخمس من المَغْنَم»^(١).

فقال المعتصم: لولا أنني وجدتكَ في يد مَنْ كان قبلي ما عرضتُ لك.

(١) أخرجه أحمد (٢٢٨/١) (٢٠٢٠)، والبخاري في الإيمان: باب أداء الخمس ١/١٢٠، ومسلم في الإيمان: باب الأمر بالإيمان بالله تعالى، رقم (١٧).

ثم أمر المعتصم بمناظرة الإمام أحمد، ودامت المناظرات بينهم ليالي ثلاثاً، يرغبون منه أن يطيعهم في بعض أمرهم.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللهُ: «ثم إنهم طلبوه وناظروه أياماً متعددة، فدفع حججهم وبين فسادها، وأنهم لم يأتوا على ما يقولونه بحجة لا من كتاب ولا من سنة ولا من أثر، وأنه ليس لهم أن يبتدعوا قولاً، ويلزموا الناس بموافقتهم عليه، ويعاقبوا من خالفهم، وإنما يُلْزَمُ الناسُ ما ألزمهم الله ورسوله، ويعاقب من عصى الله ورسوله»^(١).

رابعاً: مراودة الإمام أحمد على التنازل عن قوله في أن القرآن غير مخلوق:

سلك المعتصم مع الإمام أحمد شتى الأساليب ليترك قوله، من ذلك المناظرات التي تم ذكرها قبل قليل، ولكن الإمام أحمد رَحِمَهُ اللهُ بقي ثابتاً على قوله لا يتزحزح عنه قيد أنملة، ومن الأساليب التي سلكها المعتصم مع الإمام أحمد:

١ - التهريب:

وَجَّه المعتصم من يأتي بالإمام أحمد حتى أدخل على إسحاق فقال له: يا أحمد، إنها والله نفسك، إنه لا يقتلك بالسيف، إنه قد آلى إن لم تُجبه أن يضربك ضرباً بعد ضربٍ، وأن يُلقيك في موضع لا ترى فيه الشمس.

٢ - التودد والترغيب:

أدخل مرة على المعتصم فقال له: اقعد. ثم قال - بعد مناظرات مع كثير ممن حوله - : ويحك يا أحمد! أجبنني حتى أطلق عنك بيدي. قال رَحِمَهُ اللهُ: فرددت عليه ولم أجبه لما أراد.

(١) شرح حديث النزول ص ١٧١.

ومن ذلك أيضًا أن قال له مرة بعد ضربه: ويحك يا أحمد، علامَ تقتل نفسك؟ إني والله عليك شفيق، ويحك يا أحمد! ما تقول؟ فيقول: أعطوني شيئًا من كتاب الله ﷻ أو سنة رسوله ﷺ، أقول به.

وقال له بعد ضربه: ويحك يا أحمد! أجبني، فجعلوا يُقبلون عليه ويقولون: ويلك يا أحمد! إمامك على رأسك قائم! وجعل يقول المعتصم: ويحك! أجبني إلى شيء لك فيه أدنى فرج حتى أطلق عنك بيدي. قال: فقلت: يا أمير المؤمنين، أعطوني شيئًا من كتاب الله ﷻ أو سنة رسوله ﷺ حتى أقول به.

٣ - الشتم والضرب:

فلما ضاق الأمر بالمعتصم ولم يجبه الإمام أحمد لما أراد بعد أن ترقق وتودد له، راح يلعنه ثم أمر بسحبه، ثم أتى به فقال له المعتصم: وقرابتي من رسول الله ﷺ، لأضربنك بالسياط، أو تقول كما أقول، وأمر الجلادين بضربه.

قال الإمام أحمد: فجعل يتقدم إليَّ الرجلُ منهم فيضربني سوطين، فيقول له: - يعني المعتصم - شُدّ، قطع الله يدك ثم يتنحّى، ثم يتقدم الآخر فيضربني سوطين، وهو في كل ذلك يقول لهم: شُدوا قطع الله أيديكم.

فلما ضربت تسعة عشر سوطًا، جعل عُجِيفَ يَنخَسِنِي بِقَائِمِ سَيْفِهِ، وقال: تريد أن تغلب هؤلاء كلهم؟ وجعل بعضهم يقول: ويلك! الخليفة على رأسك قائم! وقال بعضهم: يا أمير المؤمنين، دمه في عنقي، اقتله.

ثم قال للجلاد: تقدم، أوجع، قطع الله يدك، فما زال يُضرب ﷺ حتى ذهب عقله، فكب على وجهه وطرح على ظهره وداسوه بأقدامهم!.

خامسًا: خروجه من السجن:

مكث رَحْمَةُ اللَّهِ فِي السجن سنتين وأربعة أشهر، تحت حراسة مشددة لم يتمكن حتى أبناؤه من إيصال شيء من الطعام إليه. وأخرج في زمن المعتصم، واضطر المعتصم لذلك بعد أن اجتمع الناس ووضَّجوا، حتى خاف، ولما خرج الإمام أحمد تلقاه العلماء وقبلوا جبهته ورأسه، وواسوه وخففوا عنه.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رَحْمَةُ اللَّهِ: «وأراد المعتصم إطلاقه، فأشار عليه من أشار بأن المصلحة ضربه، حتى لا تنكسر حرمة الخلافة مرة بعد مرة، فلما ضربوه قامت الشناعة عليهم في العامة، وخافوا الفتنة، فأطلقوه»^(١).

وما كان منه بعد ذلك إلا أن صفح وعفا عمن ضربه، كما نقل عنه ابنه صالح رَحْمَةُ اللَّهِ قوله: لَقَدْ جَعَلْتُ الْمَيِّتَ فِي حِلٍّ مِنْ ضَرْبِهِ إِيَّاي، ثم قال: مررت بهذه الآية: ﴿فَمَنْ عَفَا وَأَصْلَحَ فَأَجْرُهُ عَلَى اللَّهِ﴾ [الشورى: ٤٠].

سادسًا: عودته لتحديث الناس:

رجع رَحْمَةُ اللَّهِ إِلَى تحديث الناس جهرة، وعادت الأمور إلى ما كانت عليه قبل المحنة، واستمر ذلك إلى وفاة المعتصم سنة (٢٢٧هـ)، وبعد استخلاف الواثق بن المعتصم بفترة طلب من الإمام أحمد ألا يساكنه بأرض، فاختفى ينتقل في الأماكن، ثم عاد إلى منزله فاختفى فيه إلى أن مات الواثق (٢٣٢هـ).

سابعًا: رفع المحنة:

لما ولي المتوكل بن المعتصم، بعد أخيه الواثق، لست بَقِيْنَ من ذي

(١) الحسنة والسيئة لابن تيمية ص ١٠٦.

الحجة سنة (٢٣٢هـ) أظهر الله السنة على يديه، وأوقد مصابيحها، وكشف الله به تلك الغمة، وأطفأ نيرانها، فرحم الله الإمام أحمد على ما تحمل من الأذى المستمر في سبيل توحيد رب العالمين، فنال باستحقاق لقب إمام هل السنة والجماعة، وقد أحسن من قال: نصر الله الإسلام بأبي بكر الصديق أيام الردة، وبأحمد بن حنبل أيام المحنة.



الباب الثاني

مسند الإمام أحمد بن حنبل

وفيه فصلان:

الفصل الأول:

التعريف بمسند الإمام أحمد بن حنبل.

الفصل الثاني:

منهج الإمام أحمد في مسنده.

الفصل الأول

التعريف بمسند

الإمام أحمد بن حنبل

وفيه خمسة مباحث:

المبحث الأول: المسانيد، معناها، ونشأتها، وأهم الكتب فيها.

المبحث الثاني: عدد أحاديث المسند وعدد الصحابة الذين خرج عنهم الإمام أحمد في المسند، وعدد شيوخه في المسند.

المبحث الثالث: طبقات الكتاب.

المبحث الرابع: الأعمال العلمية حول المسند.

المبحث الخامس: رواية المسند.

المبحث الأول

المسانيد، معناها، ونشأتها، وأهم الكتب فيها

أولاً: معنى المسانيد:

المسانيد جمع مُسْنَد، والمسند في اللغة: مأخوذ من سَنَد. قال الرازي (ت ٦٦٦هـ): «سَنَدٌ إِلَى الشَّيْءِ مِنْ بَابِ دَخَلَ، وَاسْتَنَدَ إِلَيْهِ بِمَعْنَى، وَأَسْنَدَ غَيْرَهُ. وَالْإِسْنَادُ فِي الْحَدِيثِ رَفْعُهُ إِلَى قَائِلِهِ»^(١).

وكتب المسانيد: هي التي تخرج الأحاديث على أسماء الصحابة، وضم أحاديث كل واحدٍ من الصحابة بعضها إلى بعض، وإن اختلفت درجاتها من صحة، وحسن، وضعف^(٢).

وعرّف الدكتور نور الدين عتر المسند بقوله: «هو الكتاب الذي تذكر فيه الأحاديث على ترتيب الصحابة رضي الله عنهم، بحيث يوافق حروف الهجاء، أو يوافق السوابق الإسلامية، أو شرافة النسب»^(٣).

ثانياً: نشأة كتب المسانيد:

يعد القرن الثالث الهجري عصرَ الازدهار بالنسبة لعلوم السنة النبوية الشريفة، فقد تعالت همم علماء الحديث فنشطوا إلى التأليف والتصنيف فيه، ففيه ظهرت كتب المسانيد والكتب الستة، التي كان عليها المعول

(١) مختار الصحاح (مادة سند) ص ١٥٥.

(٢) علوم الحديث ومصطلحه لصبحي إبراهيم الصالح ص ١٢٣.

(٣) ينظر: منهج النقد في علوم الحديث لنور الدين عتر ص ٢٠٠.

بعد ذلك عند علماء المسلمين.

قال الحافظ ابن حجر رحمته الله (ت ٨٥٢هـ): «إلى أن رأى بعض الأئمة منهم أن يفرد حديث النبي صلى الله عليه وسلم خاصة، وذلك على رأس المئتين، فصنف عبيد الله بن موسى العبسي الكوفي مسنداً، وصنف مسدد بن مسرهد البصري مسنداً، وصنف أسد بن موسى الأموي مسنداً، وصنف نعيم بن حماد الخزازي نزيل مصر مسنداً، ثم اقتفى الأئمة بعد ذلك أثرهم فقلَّ إمامٌ من الحفاظ إلا وصنف حديثه على المسانيد كالإمام أحمد بن حنبل، وإسحاق بن راهويه، وعثمان بن أبي شيبة، وغيرهم من النبلاء»^(١).

ثالثاً: أول من صَنَّف مسنداً:

على الأرجح من أقوال العلماء أن أول من صنف مسنداً هو نعيم بن حماد (ت ٢٢٣هـ) رحمته الله^(٢).

قال الحافظ زين الدين العراقي رحمته الله (ت ٨٠٦هـ): «ورويانا عن الدارقطني قال: أول من صنف مسنداً وتبعه نعيم بن حماد. قال الخطيب البغدادي: وقد صنف أسد بن موسى الأموي المصري المعروف بأسد السنة مسنداً وكان أكبر من نعيم سنّاً وأقدم سماعاً، فيحتمل أن يكون نعيم سبقه في حديثه»^(٣).

ثم تتابع بعد ذلك تصنيف المسانيد وسيأتي أهمها في الفقرة اللاحقة.

رابعاً: أهم كتب المسانيد:

كتب المسانيد كثيرة، لا يسع المقام لذكرها جميعاً، ولكن نذكر

(١) مقدمة فتح الباري لابن حجر ٦/١.

(٢) شرح التبصرة والتذكرة (ألفية العراقي) للعراقي ٥٦/٢.

(٣) شرح ألفية العراقي للعراقي ٥٦/٢.

أهمها مرتبة على تاريخ وفاة مؤلفيها :

١ - مسند أبي داود سليمان بن داود الطيالسي (ت ٢٠٤هـ) مطبوع عدة طبعات^(١).

٢ - مسند أبي بكر بن أبي شيبة (ت ٢٣٥هـ) مطبوع في مجلدين بدار الوطن - الرياض، تحقيق عادل بن يوسف العزازي وأحمد بن فريد المزيدي.

٣ - مسند إسحاق بن إبراهيم الحنظلي المعروف بابن راهويه (ت ٢٣٨هـ). طبع بتحقيق وتخريج ودراسة الدكتور عبد الغفور عبد الحق حسين برد البلوشي مكتبة الإيمان بالمدينة المنورة.

٤ - مسند الإمام أحمد بن محمد بن حنبل (ت ٢٤١هـ) وهو أكبر المسانيد الموجودة، وسيأتي الحديث عن طبعاته إن شاء الله تعالى.

٥ - مسند أحمد بن إبراهيم الدورقي (ت ٢٤٦هـ) توجد منه قطعة فيه مسند سعد بن أبي وقاص في المكتبة الظاهرية، دار البشائر الإسلامية بيروت سنة (١٤٠٧هـ)، بتحقيق عامر حسن صبري.

٦ - المنتخب من مسند عبد بن حميد الكشي (ت ٢٤٩هـ) وقد طبع أكثر من طبعة.

٧ - مسند يعقوب بن شيبة أبي يوسف السدوسي البصري (ت ٢٦٢هـ). وقد طبع جزء منه يمثل الجزء العاشر من مسند عمر بن

(١) تجدر الإشارة هنا إلى أن مسند أبي داود الطيالسي ليس من تصنيفه هو، إنما هو عدة مجالس سمعها يونس بن حبيب في مجالس متفرقة، صنفها ليونس أبو مسعود الرازي، كما قال أبو نعيم. وقال الذهبي: سمع يونس بن حبيب عدة مجالس متفرقة، فهي المسند الذي وقع لنا. انتهى نقلاً عن مقدمة تحقيق مسند أبي داود الطيالسي للدكتور محمد بن عبد المحسن التركي ٥٢/١.

الخطاب رحمه الله، تحقيق: كمال يوسف الحوت، في مؤسسة الكتب الثقافية في بيروت سنة (١٤٠٥هـ).

٨ - مسند أحمد بن إبراهيم الطرسوسي الخزاعي (ت ٢٧٣هـ) والموجود منه جزء يسير من مسند عبد الله بن عمر بن الخطاب رضي الله عنه، وهو مطبوع بتحقيق أحمد راتب عرموش، دار النفائس بيروت سنة (١٤٠٣هـ).

١١ - مسند أحمد بن عمرو بن عبد الخالق البزار (ت ٢٩٢هـ) المطبوع باسم البحر الزخار، تحقيق: محفوظ الرحمن زين الله، وعادل ابن سعد، وصبري عبد الخالق الشافعي، مكتبة العلوم والحكم.

١٢ - مسند أبي يعلى أحمد بن علي بن المثنى التميمي الموصلي (ت ٣٠٧هـ)، تحقيق حسين سليم أسد، دار المأمون للتراث.

١٣ - مسند أبي سعيد الهيثم بن كليب الشاشي (ت ٣٣٥هـ) طبع في مكتبة العلوم والحكم سنة (١٤١٤هـ)، بتحقيق محفوظ الرحمن زين الله.

١٤ - مسند المقلين لدعلج بن أحمد السجستاني (ت ٣٥١هـ)، مطبوع في دار الصحابة، تحقيق مجدي فتحي السيد سنة (١٤١٠هـ).



المبحث الثاني

عدد أحاديث المسند

وعدد الصحابة الذين خرج عنهم الإمام أحمد في المسند
وعدد شيوخه في المسند

أولاً: عدد أحاديث المسند:

قال الحافظ أبو موسى المديني (ت ٥٨١هـ): «فأما عدد أحاديث المسند فلم أزل أسمع من أفواه الناس أنها أربعون ألفاً، إلى أن قرأت على أبي منصور بن زريق ببغداد، أخبرنا أبو بكر الخطيب قال: وقال ابن المنادي: لم يكن في الدنيا أحد أروى عن أبيه منه يعني عبد الله بن أحمد بن حنبل، لأنه سمع المسند وهو ثلاثون ألفاً، والتفسير وهو مئة ألف وعشرون ألفاً، سمع منه ثمانين ألفاً والباقي وجادة، وذكره.

فلا أدري هل الذي ذكره ابن المنادي أراد به ما لا مكرر فيه، وأراد غيره من المكرر، فيصح القولان جميعاً؟ أو الاعتماد على قول ابن المنادي دون غيره؟ ولو وجدنا فراغاً لعددناه إن شاء الله تعالى»^(١).

وقال أبو موسى المديني: «وجدت بخط الشيخ حامد بن أبي الفتح: ذكره أبو عبد الله الحسين بن أحمد الأسدي في كتابه المسمى مناقب أحمد بن حنبل أنه سمع أبا بكر بن مالك يذكر أن جملة ما وعاه المسند

(١) خصائص المسند لأبي موسى الأصبهاني ص ١٥.

أربعون ألف حديث غير ثلاثين أو أربعين»^(١).

ونقل عن ابن عساكر (ت ٥٧١هـ) أنها ثلاثون ألفاً، وعن غيره أنها أربعون ألفاً، إذ إنها مع المكرر وزوائد عبد الله أربعون وبدونه ثلاثون: «وعدد أحاديثه ثلاثون ألفاً قاله ابن المنادي، وهذا باطراح المكرر وزيادات ابنه عبد الله؛ لأنّه معها يصل إلى أربعين ألفاً، قال ابن عساكر: يبلغ عدد أحاديثه ثلاثين ألفاً سوى المعاد، وغير ما ألحق به ابنه عبد الله من عالي الإسناد، وقال الحسيني: وجملة أحاديثه أربعون ألفاً بالمكرر ممّا رواه عنه ابنه الحافظ أبو عبد الرحمن عبد الله، وفيه من زياداته»^(٢).

وبعد العودة إلى طبعات المسند وجدت أن العلماء المعاصرين رقموا المسند وعدّوا أحاديثه، وإن حصل بينهم اختلاف فهو يسير، وعدد الأحاديث حسب طبعة الرسالة (٢٧٦٤٧)، سبع وعشرون ألفاً وستمئة وسبعة وأربعون، وقريب من ذلك كثير من الطبعات.

وفي طبعة المكنز وصل عددها إلى (٢٨٢٩٥) ثمان وعشرين ألفاً ومئتين وخمسة وتسعين، فتزيد طبعة المكنز على طبعة الرسالة بـ (٦٤٨) حديثاً.

والراجع والأدقّ ترقيم طبعة المكنز، لأن محققها استفادوا من طبعة الرسالة وغيرها من الطبعات السابقة، ووقع تحت أيديهم نسخ مخطوطة من المسند لم تتوفر لمن هم قبلهم.

واختلاف العلماء السابقين والمعاصرين في عدد أحاديث المسند، يرجع إلى أسباب، منها:

١ - النسخ الخطية التي تم اعتمادها في العدّ والتحقيق، ففي طبعة

(١) خصائص المسند لأبي موسى الأصبهاني ص ١٥.

(٢) زيادات القطيعي على مسند الإمام أحمد ص ١١٠.

الرسالة اعتمدوا على ثلاث عشرة نسخة خطية، بينما في طبعة المكنز اعتمدوا على ثمان وثلاثين نسخة خطية منها الطبعة الميمنية، وبذلك تداركوا الكثير من السقط.

٢ - طريقة كل عالم في الترقيم؛ ففي طبعتي المكنز والرسالة عدوا المكرر حديثاً مستقلاً، وعدوا زيادات عبد الله بن الإمام أحمد. أما في طبعة المكنز فعُدوا زيادات القطيعي، ولم يفعل ذلك محققو طبعة الرسالة.

٣ - كان من طريقة المتقدمين إذا روى الإمام أحمد الحديث عن شيخين فأكثر يعدّون رواية كل شيخ حديثاً، بينما المعاصرون يعدّونه حديثاً واحداً، وهذا يفسر الفارق الكبير بين عد المتقدمين والمعاصرين.

ثانياً: عدد الصحابة الذين خرج عنهم الإمام أحمد في المسند:

قال أبو موسى المديني (ت ٥٨١هـ): فأما عدد الصحابة فنحو سبعمئة رجل، ومن النساء مئة ونيف.

وقال ابن الجزري (ت ٨٣٣هـ): قد عددتهم فبلغوا ستمئة ونيفاً وتسعين سوى النساء، وعددت النساء فبلغن ستاً وتسعين، واشتمل المسند على نحو ثمانمئة من الصحابة، سوى ما فيه ممن لم يسم من الأبناء والمبهمات وغيرهم.

وعدهم ابن عساكر (ت ٥٧١هـ) في كتابه «ترتيب أسماء الصحابة الذين أخرج حديثهم أحمد حنبل في المسند»، وبلغ عددهم تفصيلاً: (١٠٥٦) مُسنداً^(١).

وبلغ عدد المسانيد حسب نسخة المكنز (١٣٠٦) مسنداً^(٢).

(١) زيادات القطيعي على مسند الإمام أحمد ص ١١٠.

(٢) مسند أحمد طبعة المكنز المقدمة ص ٣٨.

ثالثاً: عدد شيوخ الإمام أحمد في المسند:

بلغ عدد شيوخ الإمام أحمد الذين روى عنهم في المسند (٢٨٣) شيخاً، عددهم ابن الجزري رحمته الله^(١).

وعدد شيوخ ابنه عبد الله الذين روى عنهم في المسند (١٧٣) رجلاً^(٢).



(١) المصعد الأحمد ص ٣٢، سير أعلام النبلاء ١١/١٨١.

(٢) المصعد الأحمد ص ٣٢.

المبحث الثالث

طبقات الكتاب

١ - الطبعة الميمنية للبابي الحلبي بمصر سنة (١٣١٣هـ)، في ست مجلدات كبار، عني بتصحيحها محمد الزهري الغمراوي، وهي نسخة قيمة بقيت في أيدي طلاب العلم والباحثين ما يزيد على قرن من الزمان، وصورت مرات كثيرة، إلا أنه مع مكانة هذه الطبعة لوحظ أن فيها بعض التحريف والتصفيح، وقد سقط منها أحاديث ومسانيد^(١).

٢ - طبعة دار المعارف في مصر سنة (١٩٤٦م)، بتحقيق المحدث العلامة أحمد شاكر، في ستة عشر مجلدًا، وصل فيه العلامة أحمد شاكر إلى نهاية مسند أبي هريرة رضي الله عنه، وعدد أحاديثه (٨٧٢٠) حديثًا، ووافته المنية قبل تمامه رحمته الله، بذل فيها جهدًا عظيمًا، فرقم أحاديثها، ووضع لها فهرس على أرقام الأحاديث، ومن أعظمها فائدة فهرس الموضوعات العلمية.

٣ - طبعة مؤسسة الرسالة بيروت صدر أول أجزاءها سنة (١٤١٣هـ) - (١٩٩٣م)، بإشراف معالي الدكتور عبد الله بن عبد المحسن التركي، وتحقيق فضيلة الشيخ شعيب الأرناؤوط وجماعة، في (٥٢) مجلدًا، (٤٥) مجلدًا في أحاديث المسند، وسبعة مجلدات فهرس، بذل المحققون في هذه الطبعة جهدًا كبيرًا في الدقة، وتحقيق الأحاديث والحكم عليها، مع جودة الإخراج، وتعد من أحسن الطبقات، اعتمد

(١) ينظر: مقدمة تحقيق مسند الإمام أحمد بتحقيق شعيب الأرناؤوط وآخرين ٣٦/١.

المحققون فيها على ثلاث عشرة نسخة، بعضها غير كامل، وكان تعداد الأحاديث فيها (٢٧٦٤٧) حديثًا.

وبالمقارنة مع طبعة المكنز - وسيأتي الحديث عنها - نجد أن هناك تفاوتًا كبيرًا في عدد الأحاديث، فبلغ تعداد أحاديث طبعة المكنز (٢٨٢٩٥) حديثًا، والفارق (٦٤٨) حديثًا، وهذا يعود لأمرين:

الأول: هناك اختلاف في طريقة الترتيب.

الثاني: أن طبعة الرسالة فيها سقط كبير إذ إن طبعة المكنز قوبلت بثمان وثلاثين نسخة خطية منها الطبعة الميمنية، استدرك فيها محققوها ما سقط من الأحاديث في طبعة الرسالة وغيرها من الطبعات، وذكروا أنه سقط من طبعة الرسالة مئة حديث في موضع واحد!

٤ - طبعة المكتب الإسلامي بإشراف سميير المجذوب، سنة (١٤١٣هـ - ١٩٩٣م)، وتقع في (٨) مجلدات.

٥ - طبعة عالم الكتب سنة (١٤١٩هـ - ١٩٩٨م)، بتحقيق السيد أبي المعاطي النوري وجماعة، وتقع في (١١) مجلدًا.

٦ - طبعة مكتب البحوث بجمعية المكنز ودار المنهاج سنة (٢٠٠٨م)، وعدد أجزاء (١٢)، وتعد من أفضل طبعات المسند من حيث ضبط النص واستدراك الأحاديث الساقطة، وقد مر معنا أن محققها اعتمدوا على ثمان وثلاثين نسخة خطية، منها الطبعة الميمنية وبلغ عدد أحاديثها (٢٨٢٩٥) حديثًا.

٧ - طبعة مؤسسة قرطبة في القاهرة في ستة أجزاء، وعليها تعليقات شعيب الأرناؤوط.

٨ - طبعة دار الكتب العلمية سنة (١٤٢٩هـ - ٢٠٠٨م)، بتحقيق محمد عبد القادر عطا، وتقع في (١٢) مجلدًا.

المبحث الرابع

الأعمال العلمية حول المسند

وفيه مطلبان:

المطلب الأول

إقبال العلماء على المسند سماعًا وقراءةً وحفظًا

اهتم العلماء قديمًا وحديثًا، في البلاد الإسلامية كافة، بمسند الإمام أحمد رحمته الله، وضربوا لسماعه أكباد الإبل، فقد حوى هذا الكتاب العظيم جزءًا كبيرًا من الحديث النبوي الشريف، جمعه رحمته الله ليكون إمامًا للناس، كما نقل ذلك عنه ابنه عبد الله، قال: «قلت لأبي: لِمَ كرهت وضع الكتب، وقد عملت المسند؟ فقال: عملت هذا الكتاب إمامًا، إذا اختلف الناس في سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم رُجِعَ إليه»^(١).

وأول ما تتجلى فيه عناية علماء الأمة بهذا المسند هو حرصهم على سماعه، وقراءته، وحفظه، وشرح غريبه، واختصاره، وترتيبه.

قال الحافظ أبو موسى المديني (ت ٥٨١هـ): «إن مما أنعم الله علينا أن رزقنا سماع كتاب المسند للإمام الكبير إمام الدين أبي عبد الله أحمد»^(٢).

(١) خصائص المسند ص ١٤.

(٢) خصائص المسند ص ١٠.

ويصور الحافظ أبو موسى المدني ما كان يجده المحدث في نفسه من غبطة وفخر إذا وقع له جزء من أجزاء هذا المسند فيقول: «ولعمري إن من كان من قبلنا من الحفاظ يتبجحون بجزء واحد يقع لهم من حديث هذا الإمام الكبير».

ويستشهد أبو موسى المدني لقوله هذا بذكر ما قاله أبو محمد المُرَني (ت ٣٥٥هـ) لرجل قدم عليه من بغداد وقال: «سمعت مسند أحمد بن حنبل رحمته الله من أبي بكر بن مالك في مئة وخمسين جزءاً، فعجب أبو محمد المُرَني من ذلك، وقال: مئة وخمسون جزءاً من حديث أحمد بن حنبل! كنا ونحن بالعراق إذا رأينا عند شيخ من شيوخنا جزءاً من حديث أحمد بن حنبل قضينا العجب من ذلك، فكيف في هذا الوقت هذا المسند الجليل!»^(١).

ثم ذكر المدني: كيف أن الحاكم (ت ٤٠٥هـ) لم يبدأ بتأليف كتابه «المستدرک علی الصحیحین»، إلا بعد أن أقام في بغداد أشهراً، وسمع جملة المسند من أبي بكر بن مالك القُطيعي (ت ٣٦٨هـ).

وسئل الشيخ الإمام الحافظ أبو الحسين علي ابن الشيخ الإمام الحافظ الفقيه محمد اليونيني - رحمهما الله تعالى - فيما رواه ابن الجزري: «أنت تحفظ الكتب الستة؟ فقال: أحفظها وما أحفظها، فقليل له: كيف هذا؟ فقال: أنا أحفظ مسند أحمد، وما يفوت المسند من الكتب الستة إلا قليل، أو قال: وما في الكتب هو في المسند يعني إلا قليل، وأصله في المسند، فأنا أحفظها بهذا الوجه».

ولم ينقطع اهتمام العلماء بمسند الإمام أحمد على مر التاريخ، وما زال يسمع بالأسانيد المتصلة حتى يومنا هذا، وقد سمع في أيامنا

(١) خصائص المسند ص ١٠.

هذه أكثر من مرة، منها سماعه في دولة الكويت بالسند المتصل إلى الإمام أحمد رَحْمَةُ اللَّهِ عَلَيْهِ، وذلك في رجب ١٤٢٩هـ - يوليو ٢٠٠٨م، بإشراف الشيخ فيصل العلي مدير مكتب الشؤون الفنية آنذاك، وكان السماع على الشيخ العلامة عبد الوكيل بن عبد الحق الهاشمي حفظه الله.

المطلب الثاني

عناية العلماء بالمسند

تجلت عناية العلماء بمسند أحمد رَحْمَةُ اللَّهِ عَلَيْهِ في صور مختلفة من خلال ما صنفوه ودونوه في خدمته، ومن هذه الصور:

أولاً: ترتيبه وتقريبه وتسهيله على طلاب العلم:

١ - «ترتيب أسماء الصحابة الذين أخرج حديثهم في المسند» للحافظ ابن عساكر رَحْمَةُ اللَّهِ عَلَيْهِ (ت ٥٧١هـ) طبع بتحقيق الدكتور عامر حسن صبري.

٢ - رتبه على معجم الصحابة والرواة عنهم كترتيب كتب الأطراف الحافظ أبو بكر محمد بن عبد الله بن المحب الصامت رَحْمَةُ اللَّهِ عَلَيْهِ (ت ٧٨٩هـ).

٣ - أخذ الحافظ أبو الفداء عماد الدين إسماعيل بن عمر بن كثير رَحْمَةُ اللَّهِ عَلَيْهِ (ت ٧٧٤هـ) كتاب المسند بترتيب ابن المحب الصامت، وضم إليه الكتب الستة، ومسند البزار، ومسند أبي يعلى الموصلي، ومعجم الطبراني الكبير، ورتبها جميعاً على نفس ترتيب ابن المحب للمسند، وسماه: «جامع المسانيد والسنن» وهو مطبوع.

قال ابن الجزري: «وجهد نفسه كثيراً، وتعب فيه تعباً عظيماً، فجاء لا نظير له في العالم، وأكمّله إلا بعض مسند أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، فإنه مات قبل أن يكمله، لأنه عُوْجِلَ بكفّ بصره، وقال لي رَحْمَةُ اللَّهِ عَلَيْهِ: لا زلت أكتب فيه في الليل والسراج يُؤَوِّنُص حتى ذهب بصري معه، ولعل الله أن يقيض

له من يكمله مع أنه سهل، فإن معجم الطبراني الكبير لم يكن فيه شيء من مسند أبي هريرة رضي الله عنه ^(١).

٤ - «الكواكب الدراري في ترتيب المسند على أبواب البخاري» لعلاء الدين أبي الحسن علي بن حسين بن عروة المشرقي الدمشقي الحنبلي، المعروف بابن زكنون (ت ٨٣٧هـ)، وهو كتاب كبير جداً، ضمّنه ابن زكنون كثيراً من كتب شيخ الإسلام رحمته الله؛ مثل: اقتضاء الصراط المستقيم، والتوسل والوسيلة، والسياسة الشرعية، ونقض التأسيس، وشرح حديث النزول، وغيرها.

وكان من أهم أهداف ابن زكنون من تأليف هذا الكتاب هو حفظ كتب شيخ الإسلام رحمته الله.

قال ابن الجزري رحمته الله (ت ٨٣٣هـ): «وقد بلغني أن بعض فضلاء الحنابلة بدمشق اليوم رتبته على ترتيب صحيح البخاري، وهو الشيخ الإمام الصالح العالم أبو الحسن علي بن زكنون الحنبلي» ^(٢).

٥ - «تهذيب المسند وترتيبه على الأبواب» للشيخ الإمام المحدث قاضي القضاة شهاب الدين أحمد بن محمد بن سليمان الحنبلي الشهير بابن زريق (ت ٨٤١هـ).

٦ - رتبة الحافظ ابن حجر أيضاً على الأطراف وسماه: «إطراف المسند المعتلي بأطراف المسند الحنبلي»، طبع في دار ابن كثير، ودار الكلم الطيب سنة (١٤١٤م) في (١٠) مجلدات، بتحقيق الدكتور محمد زهير الناصر.

٧ - ثم ضمه الحافظ ابن حجر أيضاً مع الكتب العشرة في كتابه

(١) الفتح الرباني ٨/١.

(٢) المصعد الأحمّد ص ٤١.

«إتحاف المهرة بالفوائد المبتكرة من أطراف العشرة».

٨ - رتبة الشيخ أحمد بن عبد الرحمن الساعاتي (ت بعد ١٣٧١هـ) على الكتب والأبواب ليسهل بذلك على طلبة العلم الاستفادة من المسند، وسماه «الفتح الرباني بترتيب مسند الإمام أحمد بن حنبل الشيباني»، ثم عاد وشرحه وخرج أحاديثه في كتاب سماه «بلوغ الأمانى من أسرار الفتح الرباني»، وكلاهما مطبوع.

ثانيًا: رجال المسند:

١ - «الإكمال بمن في مسند أحمد من الرجال» ممن ليس في تهذيب الكمال للمزي للحافظ شمس الدين الحسيني (ت ٧٦٥هـ).

٢ - «التذكرة برجال العشرة» للحافظ شمس الدين الحسيني. وهي الكتب الستة، وموطأ مالك، ومسند أحمد، ومسند الشافعي، ومسند أبي حنيفة.

٣ - اختصر الحافظ ابن حجر كتاب التذكرة للحسيني، في «تعجيل المنفعة بزوائد رجال الأئمة الأربعة»، مقتصرًا على رجال الأئمة الأربعة، مالك وأحمد والشافعي وأبي حنيفة.

٤ - «المقصد الأحمد في رجال أحمد» للشمس محمد بن محمد الجزري (ت ٨٣٣هـ).

٥ - «التعريف الأجود بأوهام من جمع رجال المسند» للحافظ ابن حجر^(١).

ثالثًا: أفراد زوائده:

١ - «غاية المقصد في زوائد المسند» للحافظ نور الدين الهيثمي (ت ٨٠٧هـ)، جرد فيه زوائد المسند.

(١) ذكره السخاوي في الجواهر والدرر ٦٨٤/٢.

رابعًا: خصائصه وختمه والدفاع عن بعض أحاديثه:

- ١ - «خصائص المسند» لأبي موسى المديني (ت ٥٨١هـ).
- ٢ - «المصعد الأحمد في ختم مسانيد أحمد» لشمس الدين ابن الجزري (٨٣٣هـ)، طبع بتحقيق أحمد شاكر نشرته دار معارف العوارف بالقاهرة سنة (١٩٦٤م).
- ٣ - «القول المسدد في الذب عن مسند أحمد» للحافظ ابن حجر (ت ٨٥٢هـ).
- ٤ - «الذيل الممهّد على القول المسدد» للسيوطي (ت ٩١١هـ).
- ٥ - «ذيل القول المسدد» لمحمد المدراسي الهندي.

خامسًا: إعراب ما يشكل من ألفاظه:

- ١ - «عقود الزبرجد على مسند الإمام أحمد» للحافظ جلال الدين السيوطي (ت ٩١١هـ) كتاب أعرب فيه حديثه، ورتبه على حروف المعجم على أسماء الصحابة، طبع في دار الكتب العلمية سنة (١٩٨٧م) في (٣) مجلدات.

سادسًا: مختصراته والانتقاء منه وتجريد ثلاثياته:

- ١ - لخص المسند الشيخ الإمام سراج الدين عمر بن علي المعروف بابن الملقن الشافعي (ت ٨٠٥هـ).
- ٢ - «الدر المنضد من مسند أحمد»، للشيخ زين الدين أبي حفص عمر بن أحمد الشماع الحلبي الشافعي (ت ٩٣٦هـ).
- ٣ - «مختصر المسند» للشيخ خالد عبدالرحمن العك ومحمد إدريس إسلام، طبع في دار الحكم في مجلد واحد.
- ٤ - «مئة حديث منتقاة من مسند أحمد» للحافظ أبي القاسم علي بن

عساكر (ت ٥٧١هـ).

٥ - «المنتقى من المسند» للحافظ ضياء الدين المقدسي (ت ٦٤٣هـ).

٦ - «تجريد ثلاثياته» للإمام محب الدين إسماعيل بن عمر المقدسي (ت ٦١٣هـ).

٧ - «نفثات الصدر المكمد بشرح ثلاثيات المسند» للشيخ محمد بن أحمد السفاريني الحنبلي (ت ١١٨٨هـ) طبع في المكتب الإسلامي في مجلدين كبيرين.

سابعًا: الشروح:

١ - «غريب الحديث» على مسند أحمد بن حنبل، للإمام اللغوي الزاهد أبي عمر محمد بن عبد الواحد هاشم المعروف بغلام ثعلب (ت ٣٤٥هـ)^(١).

٢ - «المسند الأحمد فيما يتعلق بمسند أحمد»، للعلامة شمس الدين محمد بن الجزري (ت ٨٣٣هـ).

٣ - شرح على المسند، للشيخ أبي الحسن محمد بن عبد الهادي السندي نزيل المدينة المنورة (ت ١١٣٩هـ).

٤ - تخريج أحاديث الإمام أحمد للشيخ أحمد حسن الدهلوي.

٥ - شرح وتخرّيج مسند الإمام أحمد بن حنبل للشيخ محمد المنتصر ابن محمد الزمزمي الكتاني (ت ١٤١٩هـ)^(٢).

٦ - اعتنى بهذا المسند أيضًا الشيخ أحمد بن محمد شاكر رَحِمَهُ اللهُ (ت ١٣٧٧هـ)، فشرح غريبه، وحكم على أحاديثه صحة وضعفًا بما

(١) ذكره ابن أبي يعلى في طبقات الحنابلة ٢/٦٨٢.

(٢) ذكره محمد حمزة الكتاني في كتابه منطق الأواني ص ٢٠١، وقال: أتم منه (١٦) جزءًا.

أوصله إليه اجتهاده، ثم صنع له فهارس قسمها رَحِمَهُ اللهُ إلى قسمين: فهارس لطيفة كفهارس الأعلام ونحوها، وفهارس علمية كتلك التي صنعها في الرسالة للشافعي، وقد توفي رَحِمَهُ اللهُ قبل أن يكمله إذ بلغ الربع تقريباً.

٧ - واعتنى به أيضاً فريق تحقيق دار الرسالة بإشراف الشيخ شعيب الأرناؤوط رَحِمَهُ اللهُ، فقد خرجوا أحاديثه، وحكموا عليها، وشرحوا مفرداته، وغير ذلك من الجوانب المفيدة.



المبحث الخامس

رواية المسند

على الرغم من شهرة المسند واعتناء الأمة به فإنه لم يرو تائماً إلا من طريق واحد، وهي طريق الحافظ أبي بكر القَطيَعي (ت٣٦٨هـ)، عن عبد الله ابن الإمام أحمد، وتفسير ذلك يرجع كما قال الذهبي إلى أن الإمام أحمد قطع الرواية قبل تهذيب المسند، وقبل وفاته بثلاث عشرة سنة^(١).

ورواية المسند التي انتهت إلينا كانت من طريق ابن الحصين (ت٥٢٥هـ)، عن ابن المذهب (ت٤٤٤هـ)، عن القَطيَعي، عن عبد الله ابن أحمد، عن الإمام أحمد.

أما عبد الله بن أحمد بن حنبل فقد انفرد برواية وسماع المسند كاملاً عن أبيه، وسمع بعض الأحاديث مرتين وثلاثاً.

روى لنا المسند كما سمعه إلا أنه زاد عليه أحاديث عن عوالي شيوخه، وقد بلغ عددهم (١٧٣) شيخاً.

وكان عبد الله ثقة؛ وثقه النسائي والدارقطني والخطيب وغيرهم، وحدث عنه النسائي وابن صاعد، وأبو علي بن الصواف، وأبو بكر بن النجاد، وأبو بكر القطيعي.

(١) زوائد عبد الله بن الإمام أحمد بن حنبل في المسند للدكتور عامر حسن صبري ص١٠٣.

وأما الراوي عن عبد الله: فهو أبو بكر أحمد بن جعفر بن حمدان ابن مالك القطيعي، ولد سنة (٢٧٤هـ)، وتوفي سنة (٣٦٨هـ)، سمع المسند مع عم أمه عبد الله بن الجصاص، وكان لأبيه جعفر اتصال بالدولة، وكان عبد الله يقرأ المسند لابن ذلك السلطان، فحضر القطيعي أيضًا، وسمعه منه.

وأما الراوي عن القطيعي: فهو أبو علي الحسن بن علي ابن المذهب، البغدادي الواعظ. ولد سنة (٣٥٥هـ) وتوفي سنة (٤٤٤هـ).

وأما الراوي عن ابن المذهب: فهو أبو القاسم هبة الله بن محمد بن عبد الواحد بن الحصين الشيباني البغدادي، ولد سنة (٤٣٢هـ)، وتوفي سنة (٥٢٥هـ)، كان ثقة صحيح السماع واسع الرواية.

وللحافظ أبي موسى المديني طريق آخر للمسند ينتهي إلى القطيعي أورده في كتابه «خصائص المسند».

قال رحمه الله: «فإن مما أنعم الله علينا أن رزقنا سماع كتاب المسند للإمام الكبير، إمام الدين أبي عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني، رحمه الله، فحصل لي والدي - رحمه الله - جزاءه عني خيرًا - إحضاري قراءته سنة خمس وخمس مئة على الشيخ المقرئ بقية المشايخ أبي علي الحسن بن الحداد، وكان سماعه لأكثره عن أبي نعيم أحمد بن عبد الله الحافظ - وما فاته منه قرئ عليه بإجازته له - وأبو نعيم كان يرويه عن شيخه أبي علي محمد بن أحمد بن الحسن الصواف، وأبي بكر أحمد بن جعفر بن حمدان بن مالك القطيعي، على ما تنطق فهرست مسموعاتي بخط والدي رحمه الله».

وأبو علي بن الحداد، هو الحسن بن أحمد بن الحسن بن محمد الأصبهاني، شيخ أصبهان في القراءات والحديث جميعًا، ولد سنة

(٤١٩هـ)، وبدأ بالسماع سنة (٤٢٤هـ) وبعدها، وأكثر عن أبي نعيم الحافظ، ومن جملة ما سمع منه مسند الإمام أحمد، توفي سنة (٥١٥هـ).

وأما أبو نعيم: فهو الإمام الحافظ الثقة أحمد بن عبد الله بن أحمد ابن إسحاق الأصبهاني، صاحب كتاب حلية الأولياء، وتاريخ أصبهان، ومعرفة الصحابة، والمستخرج على الصحيحين، ولد سنة (٣٣٦هـ) وتوفي سنة (٤٣٠هـ).

وأما أبو علي بن الصواف: فهو الشيخ الإمام المحدث الثقة الحجة محمد بن أحمد بن الحسن بن إسحاق البغدادي، ولد سنة (٢٧٠هـ) وتوفي سنة (٣٥٩هـ) وله تسع وثمانون سنة^(١).



(١) هذا المبحث مستفاد من مقدمة تحقيق مسند الإمام أحمد طبعة الرسالة ١/٩٢-١٠٤.

الفصل الثاني

منهج الإمام أحمد في مسنده

وفيه تمهيد وستة مباحث:

- المبحث الأول: طريقة الإمام أحمد في التصنيف.
- المبحث الثاني: شرط الإمام أحمد في الرواية عن شيوخه.
- المبحث الثالث: درجة أحاديث المسند.
- المبحث الرابع: الأحاديث الموضوعة في مسند الإمام أحمد.
- المبحث الخامس: زوائد عبد الله بن أحمد بن حنبل على المسند.
- المبحث السادس: زيادات القطيعي على مسند الإمام أحمد بن حنبل.

تمهيد

بدأ الإمام أحمد بن حنبل رَحِمَهُ اللهُ بِتَأْلِيفِ الْمُسْنَدِ بَعْدَ عَوْدَتِهِ مِنْ عِنْدِ
الإمام عبد الرزاق الصنعاني، وذلك نحو سنة (٢٠٠هـ)، وكان عمره إذ
ذاك ستة وثلاثون عامًا^(١)، وانتقاه من سبعمئة ألف حديث، على ما أفاده
الإمام أبو موسى المدني رَحِمَهُ اللهُ^(٢).

وكان تصنيفه للمسند في أوراق مفردة على هيئة المسودة، أسمع
لابنه عبد الله في ثلاث عشرة سنة، يوجهه خلالها إلى ترتيبه وضم
أحاديثه بعضها إلى بعض ووضع الحديث في مسنده، وظل رَحِمَهُ اللهُ ينظر
ويراجع فيه إلى آخر حياته^(٣).

وكان إسماعه لابنه عبد الله وصالح وابن عمه حنبل في حدود سنة
(٢٢٥هـ)، بعد المحنة^(٤).



(١) خصائص المسند ص ١٨.

(٢) خصائص المسند ص ١٣، وانظر: المصعد الأحمدي ختم مسند الإمام أحمد
ص ٢٧.

(٣) ينظر: خصائص المسند ص ١٨.

(٤) ينظر: خصائص المسند ص ١٨.

المبحث الأول

طريقة الإمام أحمد في تصنيف وترتيب المسند

صنف الإمام أحمد رحمته الله مسنده على مسانيد الصحابة رضوان الله عليهم، لا على الأبواب الفقهية، ثم إنه رتب على قدر سابقة الصحابي في الإسلام ومحلّه من الدين، فبدأ بالعشرة المبشرين بالجنة، وقدم من العشرة الخلفاء الأربعة، مرتبين بحسب الخلافة، ثم مسند بعض الصحابة، وهم عبد الرحمن بن أبي بكر، وزيد بن خارجة، والحارث بن خزيمة، وسعد مولى أبي بكر.

ثم مسند أهل البيت، ثم مسند بني هاشم، ثم مسند المكثرين من الصحابة، ثم مسند المكيين، فالمدنيين، فالشاميين، فالكوفيين، فالبصريين، ثم مسند الأنصار.

ثم مسند النساء، فبدأ بالسيدة عائشة، ثم السيدة فاطمة، ثم بقية النساء، ثم مسند أربعة من المقلين آخرهم شداد بن الهاد، وبه ينتهي المسند.

وكان من طريقته أنه في بعض المواضع يذكر بعض أحاديث بعض الصحابة في مسانيد غيرهم، مثل ما حدث في آخر مسند عمر بن الخطاب رضي الله عنه إذ ذكر في آخره حديث السقيفة، وروى بعده سبعة أحاديث، أولها كان عن أنس بن مالك رضي الله عنه برقم (٣٩٢)، والستة الباقية عن ابن عمر رضي الله عنه برقم (٣٩٣ - ٣٩٨).

ولعل هذا يرجع لما سبق ذكره في مقدمة هذا الفصل من أن تصنيف الإمام أحمد للمسند كان في أوراق مفردة على هيئة مسودة.

قال الإمام ابن الجزري (ت ٨٣٣هـ): «أما دخول مسند في مسند فواقع، وقد بينته في كتابي المسند الأحمد»^(١).

ومن الجدير بالذكر في هذا المبحث أن الإمام أحمد رحمته الله قطع الرواية قبل تهذيب المسند، وفرق المسند في أجزاء مفردة، ووافته المنية قبل تنقيحه وتهذيبه، فبقي على حاله، ثم إن ابنه عبد الله ألحق به ما يشاكله، وضم إليه من مسموعاته ما يشابهه ويمثله^(٢)، إلا أن عبد الله ابن الإمام أحمد لم يجتهد في تحرير المسند وتقريبه وتهذيبه؛ وقد تمنى العلماء عليه ذلك. قال الإمام الذهبي رحمته الله (ت ٧٤٨هـ): «ولو أنه حرر ترتيب المسند، وقربه وهذبه لأتى بأسنى المقاصد»^(٣).

هذا وقد قدم الشيخ أحمد بن عبد الرحمن الساعاتي تقسيمًا مفيدًا لأحاديث كتاب المسند كالآتي:

الأول: ما رواه عبد الله بن أحمد عن أبيه سماعًا منه، وهو المسمى مسند الإمام أحمد، وهو كبير جدًا يزيد على ثلاثة أرباع الكتاب.

الثاني: ما رواه عبد الله عن أبيه وغيره، وهو قليل جدًا.

الثالث: ما رواه عبد الله عن غير أبيه، وهو المسمى عند المحدثين بزوائد عبد الله وهو كثير بالنسبة للأقسام كلها عدا الأول.

الرابع: ما قرأه عبد الله على أبيه ولم يسمعه منه، وهو قليل.

(١) المصعد الأحمد ص ٢٨.

(٢) المصعد الأحمد ص ٢٧، ٢٨.

(٣) المرجع السابق ص ٤٠.

الخامس: ما وجدته عبد الله في كتاب أبيه بخط يده، ولم يقرأه ولم يسمعه، وهو قليل أيضًا.

السادس: ما رواه الحافظ أبو بكر القطيعي (ت٣٦٨هـ) عن غير عبد الله وأبيه - رحمهما الله تعالى - وهو أقل الجميع.

وسنخصص إن شاء الله مبحثًا مستقلًا لزوائد عبد الله، ومبحثًا مستقلًا للحديث عن زيادات القطيعي على مسند أحمد، لأن زيادات القطيعي كانت مدخلًا لبعضهم في التشكيك في مسند الإمام أحمد.



المبحث الثاني

شرط الإمام أحمد في الرواية عن شيوخه

شرط الإمام أحمد في الرواية عن شيوخه يتلخص في النقاط التالية:

١ - أكثر شيوخ الإمام أحمد في مسنده هم من أهل الصدق والحفظ والإتقان، الذين يقلُّ الخطأ والوهم في حديثهم، إذ لا يوجد من لا يقع منه الخطأ، «من لم يخطئ فهو كذاب»^(١).

وعلى هذا يحمل قول بعض العلماء من أن الإمام أحمد لا يروي إلا عن ثقة، مثل نور الدين الهيثمي (ت ٨٠٧هـ)، وابن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ)، والسخاوي (ت ٩٠٢هـ)^(٢).

قال أبو موسى المديني (ت ٥٨١هـ): «ولم يُخرَج إلا عمن ثبت عنده صدقه وديانته دون من طعن في أمانته»^(٣).

٢ - يروي الإمام أحمد في مسنده عن أهل الصدق والحفظ ممن يكثر منهم الوقوع في الخطأ ولكن ليس هو الغالب عليهم، وهو مذهب أكثر المحدثين.

قال ابن رجب الحنبلي (ت ٧٩٥هـ): «قد ذكرنا فيما تقدم أن الرواة

(١) يروى هذا عن ابن معين، نقله ابن رجب في شرح علل الترمذي ٤٤٢/١.

(٢) مجمع الزوائد للهيتمي ١٢٢/٥، تهذيب التهذيب لابن حجر ١١٣/٩، فتح المغيـث للسخاوي ٣١٦/١.

(٣) خصائص المسند ص ١٤.

ينقسمون أربعة أقسم:

أحدها: من يتهم بالكذب.

والثاني: من لا يتهم، لكن الغالب على حديثه الوهم والغلط، وأن هذين القسمين يترك حديثهم إلا لمجرد معرفته.

والثالث: من هو صادق ويكثر في حديثه الوهم ولا يغلب عليه، وقد ذكرنا الاختلاف في الرواية عنه وتركه.

والرابع: الحفاظ الذي يندر أو يقل الغلط والخطأ في حديثهم، وهذا القسم المحتج به بالاتفاق^(١).

٣ - وأما المتهمون الذين كثر منهم الخطأ بسبب الغفلة وسوء الحفظ، فما كان الإمام أحمد يروي عنهم.

قال ابن رجب: «والذي يتبين من عمل الإمام أحمد وكلامه أنه يترك الرواية عن المتهمين والذين غلب عليهم الخطأ للغفلة وسوء الحفظ، ويحدث عنهم دونهم في الضعف، مثل من في حفظه شيء، أو يختلف الناس في تضعيفه وتوثيقه»^(٢).

٤ - قد يروي عن الضعفاء في حال معرفته لأحاديثهم، وذلك للاعتبار.

٥ - لم يرو في مسنده عن يعرف أنه يتعمد الكذب، وقد مر معنا قول شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللهُ (ت ٧٢٨هـ) في ذلك عند الحديث عن شيوخ الإمام أحمد رَحِمَهُ اللهُ.

٦ - روى الإمام أحمد في مسنده عن بعض المبتدعة، لأن مذهبه

(١) شرح علل الترمذي لابن رجب ١/ ٤٤١.

(٢) شرح علل الترمذي لابن رجب ١/ ٣٩٢.

- كما هو عليه أكثر المحدثين - جواز الرواية عن المبتدع إذا لم يكن داعياً إلى بدعته.

قال عبد الله بن أحمد (ت ٢٩٠هـ): «قلت لأبي: رويت عن أبي معاوية الضرير، وكان مرجئاً، ولم ترو عن شَبَابَة بن سَوَّار، وكان قدرئياً؟ قال: لأن أبا معاوية لم يكن يدعو إلى الإرجاء، وشبابة كان يدعو إلى القدر»^(١).

فوجد الإمام أحمد قد روى عن المبتدعة من المرجئة أمثال: إبراهيم ابن إسحاق بن عيسى الطالقاني (ت ٢١٥هـ)، وعبد الحميد بن عبد الرحمن الحماني (ت ٢٠٢هـ)، ومحمد بن خازم أبي معاوية الضرير (ت ١٩٤هـ)، ومحمد بن ميسر الجعفي.

وروى عن القدرية أمثال: عبد الأعلى بن عبد الأعلى (ت ١٨٩هـ)، ومحبوب بن الحسن بن هلال.

وروى عن الشيعة، والمراد بالشيعة هنا هو تقديم علي على عثمان رضي الله عنهما، ومن هؤلاء: إسحاق بن منصور السلولي (ت ٢٠٤هـ)، وإسماعيل ابن أبان أبو إسحاق الوراق (ت ٢١٠هـ)، والحسين بن الحسين الأشقر (ت ١١٠هـ)^(٢).

وأما الرافضة وهم الذين يسبون أبا بكر وعمر رضي الله عنهما، فقد روى الإمام أحمد عن واحدٍ اتهم بالرفض، وهو تليد بن سليمان المحاربي (ت ١٩٠هـ)، روى عنه حديثاً واحداً، وهو حديث أبي هريرة رضي الله عنه قال: نظر النبي ﷺ إلى علي والحسن والحسين وفاطمة رضي الله عنهن، فقال:

(١) النكت على مقدمة ابن الصلاح للزركشي ٣/٣٩٧.

(٢) ذكر شيوخ الإمام أحمد بتفصيل الدكتور عامر حسن صبري في كتابه معجم شيوخ الإمام أحمد، وما ذكرته هنا استفدته منه.

«أنا حرب لمن حاربكم، وسلم لمن سالمكم»^(١).

٧ - كان الإمام أحمد يروي عن بعض المدلسين، بأنواع التدليس الثلاثة^(٢)، تدليس الإسناد، وهو أن يروي عمن لقيه ما لم يسمعه منه، وتدليس الشيوخ، وهو أن يروي عن شيخ فيسميه بما لا يعرف كي لا يعرف، وتدليس التسوية، وهو أن يسقط غير شيخه لضعفه، وهو أشر أنواع التدليس^(٣).

٨ - لم يكن الإمام أحمد يقبل الرواية في مسنده عمن أجاب في محنة خلق القرآن الكريم، حتى وإن كان أجاب خوفاً، وعندما روى عن علي بن المديني - وكان ممن أجاب في المحنة خوفاً - قال: حدثنا علي ابن عبد الله قبل أن يمتحن.

وروايته عن بعض من أجاب في الفتنة كانت خارج المسند، والموجود منها في المسند من فعل ابنه عبد الله مما وجده بخط أبيه، فأدخله في المسند عند ترتيبه له.

وهذا الموقف من الإمام أحمد رحمته الله يعود إلى شدته وصلابته في الحق، كما أشار الإمام تاج الدين السبكي (ت ٧٧١هـ): «ولكن الإمام أحمد شديد في صلابته، جزاه الله عن الإسلام خيراً، ولو كلف الناس ما كان عليه أحمد لم يسلم إلا القليل»^(٤).

ومن خلال ما بيناه في هذا الفصل نلمس دقة كلام شيخ الإسلام

(١) أخرجه أحمد عن تليد المذكور رقم (٩٦٩٨)، وأخرجه ابن أبي شيبة رقم (٥٢٠) والترمذي رقم (٣٨٧٠)، وابن ماجه رقم (١٤٥)، والطبراني في الأوسط رقم (٢٨٥٤) عن زيد بن أرقم بأسانيد ليس فيها تليد، ولكن الحديث بكل طوره ضعيف.

(٢) معجم شيوخ الإمام أحمد في المسند للدكتور عامر حسن صبري ص ٥٥.

(٣) ينظر في أنواع التدليس: التدليس والمدلسون لحماة الأنصاري السعدي ٩٣/٢.

(٤) طبقات الشافعية الكبرى للسبكي ٨٢/٢.

رَحِمَهُ اللهُ: «ولهذا نَزَّهَ أحمد مسنده عن أحاديث جماعة يروي عنهم أهلُ السُّنن كَأبي داود والترمذي، مثل مشيخة كثير بن عبد الله بن عمرو بن عوفِ المُنْزَني عن أبيه عن جدّه، وإن كان أبو داود يروي في سننه منها، فشرط أحمد في مسنده أجود من شرط أبي داود في سننه»^(١).



المبحث الثالث

درجة أحاديث المسند

روى أبو موسى المديني عن الإمام أحمد أنه سئل عن حديث، فقال: «انظروه، فإن كان في المسند، وإلا فليس بحجة»^(١).

ففي هذا النص إشارة إلى أمرين:

الأمر الأول: أن كل ما في المسند صحيح، وهذا ما أخذ به أبو موسى المديني.

الأمر الثاني: أن المسند قد حوى كل الصحيح.

والظاهر أن هذه العبارة ليست صريحة في إفادة أي من الأمرين، وقد تكلم العلماء في ذلك.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللهُ: «وقد يروي الإمام أحمد وإسحاق وغيرهما أحاديث تكون ضعيفة عندهم، لاتهام رواتها بسوء الحفظ ونحو ذلك، ليعتبر بها ويُستشهد بها، فإنه قد يكون لذلك الحديث ما يشهد له أنه محفوظ، وقد يكون له ما يشهد بأنه خطأ، وقد يكون صاحبها كذاباً في الباطن ليس مشهوراً بالكذب، بل يروي كثيراً من الصدق، فيُروى حديثه»^(٢).

(١) خصائص المسند ص ١٣.

(٢) منهاج السنة النبوية ٥٣/٧.

وقال ابن القيم رَحِمَهُ اللهُ: «والإمام أحمد لم يشترط في مسنده الصحيح ولا التزمه، وفي مسنده عدّة أحاديث سئل هو عنها، فضعفها بعينها وأنكرها، كما روى حديث العلاء بن عبد الرحمن، عن أبيه، عن أبي هريرة رَضِيَ اللهُ عَنْهُ يرفعه: «إذا كان النصف من شعبان فأمسكوا عن الصيام حتى يكون رمضان». وقال حرب: سمعت أحمد يقول: هذا حديث منكر، ولم يحدث العلاء بحديث أنكر من هذا، وكان عبد الرحمن بن مهدي لا يحدث به البتّة»^(١).

وقال السيوطي (ت ٩١١هـ): «اعتُرض على التّمثيل بمسند أحمد بأنّه شرط في مسنده الصحيح، قال العراقيّ: ولا نسلم ذلك، والذي رواه عنه أبو موسى المدينيّ: أنّه سئل عن حديث، فقال: انظروه فإن كان في المسند وإلاّ فليس بحجّة، فهذا ليس بصريح في أنّ كلّ ما فيه حجّة، بل ما ليس فيه ليس بحجّة، قال: على أنّ ثمّ أحاديث صحيحة مخرّجة في الصحيحين وليست فيه، منها حديث عائشة في قصّة أمّ زرع، قال: وأمّا وجود الضّعيف فيه فهو محقّق، بل فيه أحاديث موضوعة جمعتها في جزء، ولعبد الله ابنه فيه زيادات فيها الضّعيف والموضوع. انتهى»^(٢).

إلا أن الأحاديث الضعيفة إذا ما قورنت بحجم المسند وكثرة ما روى فيه الإمام من الأحاديث يبقى شأنها هيئاً، مع العلم أن بعض العلماء كابن الجوزي روى في موضوعاته خمسة عشر حديثاً من المسند لاحت له فيها سمة الوضع، وذكر الحافظ العراقي تسعة، وأجاب عن هذه الأحاديث الحافظ ابن حجر في كتابه «القول المسدد في الذب عن المسند».

(١) الفروسيّة ص ٢٤٧.

(٢) تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي للسيوطي ١/ ١٨٨.

وكنا قد عرفنا في مبحث سابق أن من شرط الإمام أحمد في المسند ألا يروي عن المعروفين بالكذب، ولكن زاد ابنه عبد الله أحاديث ضمت إلى المسند، وكذلك زاد أبو بكر القطيعي (ت ٣٦٨هـ)^(١)، وفي تلك الزيادات كثير من الأحاديث المتكلم فيها، فظن بعضهم أنها من رواية الإمام أحمد رحمته الله.

وعلى هذا نستطيع أن نقول بأن أحداث المسند على سبعة أقسام:

- ١ - الأحاديث الصحيحة لذاتها.
- ٢ - الأحاديث الصحيحة لغيرها.
- ٣ - الأحاديث الحسنة لذاتها.
- ٤ - الأحاديث الحسنة لغيرها.
- ٥ - الأحاديث الضعيفة.
- ٦ - الأحاديث الموضوعة.
- ٧ - هناك بعض الأحاديث التي تردد الحكم عليها بين صحيح وضعيف.

وقد سلك الشيخ شعيب في تحقيقه للمسند طريقة مفيدة لمعرفة عدد الأحاديث الصحيحة والضعيفة في المسند، فكان يذكر في بداية كل جزء من المسند مجموع الأحاديث الصحيحة، ومجموع الأحاديث الضعيفة، ومجموع الأحاديث التي لم يتمكن من الحكم عليها.

غير أن فعله هذا لم يكن مطردًا في كل الأجزاء، فمن أصل (٤٥) جزءًا جاء ذكر عدد الأحاديث الصحيحة والضعيفة في (١٦) جزءًا،

(١) في زيادات أبي بكر القطيعي نظر، سيأتي الحديث عنها في مبحث مستقل إن شاء الله تعالى.

وأحياناً يكون التعداد في بداية الجزء لمسند صحابي كامل قد تكون أحاديثه في ثلاثة أجزاء.

ومجموع الأحاديث التي تم إحصاؤها (١٥٩٠١) خمسة عشر ألفاً وتسعمئة وواحد، منها (١٣٤٥٤) ثلاثة عشر ألفاً وأربعمئة وأربعة وخمسون حديثاً ما بين صحيح لذاته وصحيح لغيره وحسن لذاته وحسن لغيره، و(٢٢٧٢) ألفان ومئتان واثنان وسبعون حديثاً ضعيفاً، وتوقف عن الحكم على مئة وخمسة وسبعين حديثاً.

وذكرت هذه الإحصائية لبيان قلة الأحاديث الضعيفة إذا ما قورنت بحجم الأحاديث الصحيحة التي وردت في مسند الإمام أحمد رحمته الله.



المبحث الرابع

الأحاديث الموضوعة في مسند الإمام أحمد

اختلف العلماء في وجود أحاديث موضوعة في مسند أحمد بن حنبل على أربعة أقوال:

القول الأول: يوجد في المسند بعض الأحاديث الموضوعة، وقال بهذا القول طائفة من الحفاظ، منهم:

ابن الجوزي، وأورد في كتابه الموضوعات ما يصل إلى ثمانية وثلاثين حديثاً مما رواه أحمد في المسند وقام بعض العلماء بجمعها.

والحافظ ابن كثير قال رَحِمَهُ اللهُ: «وأما قول الحافظ أبي موسى محمد بن أبي بكر المديني عن مسند الإمام أحمد: إنه صحيح: فقول ضعيف، فإن فيه أحاديث ضعيفة، بل وموضوعة، كأحاديث فضائل مرو، وعسقلان، والبرث الأحمر عند حمص، وغير ذلك، كما نبه عليه طائفة من الحفاظ»^(١).

والحافظ العراقي، كتب جزءاً أورد فيه تسعة أحاديث مما رواه ابن الجوزي في كتابه «الموضوعات»، قال رَحِمَهُ اللهُ: «وأما وجود الضعيف فيه فهو محقق، بل فيه أحاديث موضوعة، وقد جمعتها في جزء، وقد ضعف الإمام أحمد نفسه أحاديث فيه، فمن ذلك حديث عائشة مرفوعاً: رأيت عبد الرحمن بن عوف يدخل الجنة حبواً»^(٢).

(١) الباعث الحثيث ص ٣١.

(٢) الباعث الحثيث ص ٣١.

القول الثاني: لا يوجد في المسند أحاديث موضوعة البتة، وبهذا قال طائفة من الحفاظ، منهم:

الحافظ أبو القاسم التميمي الأصبهاني (ت ٥٣٥هـ) قال: «لا يجوز أن يقال: فيه السقيم، بل فيه الصحيح والمشهور والحسن والغريب»^(١).

وأبو العلاء الهمداني (ت ٥٩٦هـ)، كما نقل عنه شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللهُ^(٢).

وابن حجر في كتاب «القول المسدد» قال: «إنه لا يتأتى الحكم على شيء منها بالوضع، لما بينته من الأجوبة عقب كل حديث»^(٣).

والإمام السخاوي (ت ٩٠٢هـ) قال: «مسند أحمد، لكبره وكثرة ما اجتمع فيه من الأحاديث، وكونه على المعتمد ليس فيه موضوع»^(٤).

وجمع الحافظ ابن حجر طرق الأحاديث التي قيل إنها موضوعة، وبين عدم صحة نسبة الوضع إليها، بل ظهر له منها ما هو قوي صحيح الإسناد، إلا أنه فات ابن حجر رَحِمَهُ اللهُ بعض الأحاديث.

قال السيوطي: «وقد ألف شيخ الإسلام كتاباً في رد ذلك سماه: «القول المسدد في الذب عن المسند» قال في خطبته: فقد ذكرت في هذه الأوراق ما حضرني من الكلام على الأحاديث التي زعم بعض أهل الحديث أنها موضوعة، وهي في مسند أحمد، ذباً عن هذا التصنيف العظيم، الذي تلقته الأمة بالقبول والتكريم، وجعله إمامهم حجة يرجع إليه، ويعول عند الاختلاف عليه.

(١) تدوين السنة النبوية نشأته وتطوره من القرن الأول إلى نهاية القرن التاسع الهجري ص ١٠٨. (٢) ينظر مجموع الفتاوى ٢٦/١٨.

(٣) انظر: القول المسدد في الذب عن مسند الإمام أحمد لابن حجر ص ٤٤.

(٤) انظر: الغاية في شرح الهداية في علم الرواية ص ٧٨.

ثم سرد الأحاديث التي جمعها العراقي وهي تسعة، وأضاف إليها خمسة عشر حديثاً أوردها ابن الجوزي في الموضوعات وهي فيه، وأجاب عنها حديثاً حديثاً.

قال السيوطي: وقد فاته أحاديث آخر أوردها ابن الجوزي وهي فيه، وجمعتها في جزء سميته «الذيل الممهد» مع الذب عنها، وعدتها أربعة عشر حديثاً^(١).

واستدرك العلامة المحدث محمد المدراسي الهندي أيضاً ما فات ابن حجر، وكتب ذيلًا على القول المسدد مطبوع في نهاية كتاب ابن حجر، وسلك طريقته في جمع طرق كل حديث وبيان أنها غير موضوعة، وعدد ما جمعه المدراسي اثنان وعشرون حديثاً.

إلا أن هذا القول قد عورض من قبل بعض العلماء، منهم الإمام الشوكاني (ت ١٢٥٠هـ) وردّ على ابن حجر في ذلك فقال: «وطريق الإمام أحمد معروفة في التسامح، في أحاديث الفضائل دون أحاديث الأحكام، هذا كلامه، ولا يخفأك أن هذه مراوغة من الحافظ ابن حجر، وخروج من الإنصاف، فإن كون الحديث في فضائل الأعمال، وكون طريقة أحمد رحمته الله معروفة في التسامح في أحاديث الفضائل: لا يوجب كون الحديث صحيحاً ولا حسناً، ولا يقدر في كلام من قال في إسناده وضاع، ولا يستلزم صدق ما كان كذباً، وصحة ما كان باطلاً.

فإن كان ابن حجر يسلم أن أبا عقيل يروي الموضوعات، فالحق ما قاله ابن الجوزي، وإن كان ينكر ذلك، فكان الأولى به التصريح بالإنكار والقدح في دعوى ابن الجوزي^(٢).

(١) تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي ١/ ١٨٨.

(٢) الفوائد المجموعة ص ٤٣٠.

القول الثالث: لا يوجد في المسند أحاديث موضوعة سوى ثلاثة أحاديث أو أربعة فقط، وهي الأحاديث التي ضَرَبَ الإمام أحمد عليها فُتِرَتْ سهوًا.

ونسب هذا القول إلى ابن حجر رَحِمَهُ اللهُ في كتابه تعجيل المنفعة، والذي نسبته إليه هو السيوطي رَحِمَهُ اللهُ قال: وقال شيخ الإسلام في كتابه «تعجيل المنفعة في رجال الأربعة»: ليس في المسند حديث لا أصل له إلا ثلاثة أحاديث أو أربعة، منها حديث عبد الرحمن بن عوف «أنه يدخل الجنة زحفاً»، قال: والاعتذار عنه أنه مما أمر أحمد بالضرب عليه فُتِرَ سهوًا، أو ضرب وكتب من تحت الضرب»^(١).

وقد تتبعنا هذا النقل في تعجيل المنفعة فلم أجده، ولعل السيوطي وهم في نسبته لتعجيل المنفعة، ثم إنني تتبعنا ذلك في الكتب المطبوعة لابن حجر فلم أجده أيضًا، وقد يكون ابن حجر أورده في أحد كتبه التي لم تطبع بعد.

وتابع كثير من العلماء السيوطي في نقله هذا ونسبته لابن حجر في تعجيل المنفعة منهم: الشيخ محمد أبو زهو في كتابه الحديث والمحدثون^(٢)، والشيخ محمد ابن العلامة علي بن آدم ابن موسى الأثيوبي الولوي في شرحه لألفية السيوطي^(٣)، والباحث علي بن نايف الشحود في كتابه «المفصل في أصول التخريج ودراسة الأسانيد»^(٤)، ولم يقم أحد منهم بتوثيق ما نقله السيوطي، مما يدل على أنهم أخذوا كلام السيوطي دون الرجوع إلى كتاب «تعجيل المنفعة».

(١) تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي ١/ ١٨٨.

(٢) ص ٣٧٤.

(٤) ص ٢١٩.

(٣) ص ٧٨.

والذي وجدته لابن حجر في «تعجيل المنفعة» هو قوله: «ومسند أحمد ادعى قوم فيه الصحة وكذا في شيوخه، وصنف الحافظ أبو موسى المديني في ذلك تصنيفًا، والحق أن أحاديثه غالبها جيد، والضعاف منها إنما يوردها للمتابعات، وفيه القليل من الضعاف الغرائب الأفراد، أخرجها ثم صار يضرب عليها شيئًا فشيئًا، وبقي منها بعده بقية.

وقد ادعى قوم أن فيه أحاديث موضوعات، وتتبع شيخنا إمام الحفاظ أبو الفضل - العراقي - من كلام ابن الجوزي في الموضوعات تسعة أحاديث أخرجها من المسند، وحكم عليها بالوضع، وكنت قرأت ذلك الجزء عليه.

ثم تتبعت بعده من كلام ابن الجوزي في الموضوعات ما يلتحق به، فكمملت نحو العشرين، ثم تعقبت كلام ابن الجوزي فيها حديثًا حديثًا، وظهر من ذلك أن غالبها جيد، وأنه لا يتأتى القطع بالوضع في شيء منها، بل ولا الحكم بكون واحد منها موضوعًا إلا الفرد النادر، مع الاحتمال القوي في دفع ذلك، وسميته «القول المسدد في الذب عن مسند أحمد»^(١).

القول الرابع: التوفيق بين القول الأول والثاني، وأن الخلاف في ذلك يعود إلى اللفظ وما هو المراد من الوضع، وبه قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمته الله قال: «بخلاف من قد يغلط في الحديث ولا يتعمد الكذب فإن هؤلاء توجد الرواية عنهم في السنن ومسند الإمام أحمد ونحوه، بخلاف من يتعمد الكذب فإن أحمد لم يرو في مسنده عن أحد من هؤلاء.

ولهذا تنازع الحافظ أبو العلاء الهمداني والشيخ أبو الفرج بن

(١) تعجيل المنفعة لابن حجر بتحقيق: إكرام الله إمداد الحق ١/٢٤١.

الجوزي: هل في المسند حديث موضوع؟ فأنكر الحافظ أبو العلاء أن يكون في المسند حديث موضوع، وأثبت ذلك أبو الفرج، وبين أن فيه أحاديث قد علم أنها باطلة.

ولا منافاة بين القولين، فإن الموضوع في اصطلاح أبي الفرج هو الذي قام دليل على أنه باطل وإن كان المحدث به لم يتعمد الكذب، بل غلط فيه، ولهذا روى في كتابه في الموضوعات أحاديث كثيرة من هذا النوع، وقد نازعه طائفة من العلماء في كثير مما ذكره، وقالوا: إنه ليس مما يقوم دليل على أنه باطل، بل بينوا ثبوت بعض ذلك، لكن الغالب على ما ذكره في الموضوعات أنه باطل باتفاق العلماء.

وأما الحافظ أبو العلاء وأمثاله فإنما يريدون بالموضوع المختلق المصنوع الذي تعمد صاحبه الكذب، والكذب كان قليلاً في السلف^(١).

الترجيح:

نظرت في الأحاديث التي ذكرها ابن حجر في القول «المسدد»، وقارنتها مع تحقيق الشيخ شعيب للمسند، وتتبع الأحاديث الموضوعة أو التي فيها شبهة وضع من خلال ما حكم عليه الشيخ شعيب، حتى وإن لم تكن في «القول المسدد»، واخترت تحقيق الشيخ شعيب للجهد الكبير الذي بذله الشيخ ومن معه في حكمهم على الأحاديث ودراستهم للأسانيد، وجمعهم أقوال العلماء حولها، ولذلك حرصت على ذكر حكم الشيخ شعيب على الحديث بعد ذكره مباشرة، ثم أذكر كلام العلماء فيه وفي رجاله، وهذه معظم الأحاديث التي تدور حولها شبه القوية:

١ - الحديث رقم (١٣٣٥٦): حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ، قَالَ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عِيَّاشٍ، عَنْ عُمَرَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ أَبِي عِقَالٍ، عَنْ أَنَسِ بْنِ

(١) مجموع الفتاوى ٢٤٨/١.

مَالِكٌ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «عَسَقَلَانُ أَحَدُ الْعَرُوسَيْنِ، يُبْعَثُ مِنْهَا يَوْمَ الْقِيَامَةِ سَبْعُونَ أَلْفًا، لَا حِسَابَ عَلَيْهِمْ، وَيُبْعَثُ مِنْهَا خَمْسُونَ أَلْفًا شُهَدَاءَ، وَفُودًا إِلَى اللَّهِ، وَبِهَا صُفُوفُ الشُّهَدَاءِ، رُؤُوسُهُمْ مُقَطَّعَةٌ فِي أَيْدِيهِمْ، تَشْجُ أَوْدَاجَهُمْ دَمًا، يَقُولُونَ: رَبَّنَا آتِنَا مَا وَعَدْتَنَا عَلَى رُسُلِكَ، إِنَّكَ لَا تُخْلِفُ الْمِيعَادَ، فَيَقُولُ: صَدَقَ عِبْدِي، اغْسِلُوهُمْ بِنَهْرِ الْبَيْضَةِ، فَيَخْرُجُونَ مِنْهُ نَقَاءً بَيْضًا، فَيَسْرَحُونَ فِي الْجَنَّةِ حَيْثُ شَاؤُوا».

قال الشيخ شعيب: «موضوع». والمتهم فيه أبو عقال.

وقال الهيثمي: «وفيه أَبُو عَقَالٍ: هَلَالُ بْنُ زَيْدِ بْنِ يَسَارٍ، وَثَقَّهُ ابْنُ حَبَّانَ، وَضَعَفَهُ الْجُمْهُورُ، وَبَقِيَّةُ رِجَالِهِ ثِقَاتٌ. وَفِي إِسْمَاعِيلَ بْنِ عِيَّاشٍ خِلَافٌ»^(١). وقال الإمام البخاري: «في حديثه مناكير»^(٢).

وكان عند ابن حبان تناقض، إذ إنه ذكره في المجروحين، وذكره أيضًا في الثقات^(٣)!

قال في «المجروحين»: «كان ممن يروي عن أنس بن مالك أشياء موضوعة ما حدث بها أنس قط، منها رواية الثقات عنه ورواية الضعفاء جميعًا، لا يجوز الاحتجاج به بحال، ولا ذكر حديثه إلا على جهة الاعتبار»^(٤).

وقال الإمام الشوكاني: «هذا الحديث أورده ابن الجوزي في الموضوعات، وقال: في إسناده أبو عقال هلال بن زيد، يروي عن أنس أشياء موضوعة»^(٥).

(١) مجمع الزوائد ٤٣/١٠.

(٢) الضعفاء للبخاري ص ١٣٨.

(٣) الثقات ٥٠٦/٥.

(٤) الفوائد المجموعة ص ٤٢٩.

(٥) المجروحين لابن حبان ٨٧/٣.

ذكره ابن الجوزي في «الموضوعات»، والسيوطي (ت ٩١١هـ) في «اللالئ المصنوعة»، وابن عراق (ت ٩٦٣هـ) في «تنزيه الشريعة»، وعلي القاري الهروي (ت ١٠١٤هـ) في «الأسرار المرفوعة»^(١).

ويتضح مما مر أن الراجح أن الحديث موضوع، والله أعلم.

٢ - الحديث رقم: (٢٤٨٤٢): حَدَّثَنَا عَبْدُ الصَّمَدِ بْنُ حَسَّانَ، قَالَ: أَخْبَرَنَا عُمَارَةُ، عَنْ ثَابِتٍ، عَنْ أَنَسٍ، قَالَ: بَيْنَمَا عَائِشَةُ فِي بَيْتِهَا إِذْ سَمِعَتْ صَوْتًا فِي الْمَدِينَةِ، فَقَالَتْ: مَا هَذَا؟ قَالُوا: عِيرٌ لِعَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ قَدِمَتْ مِنَ الشَّامِ تَحْمِلُ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ، قَالَ: فَكَانَتْ سَبْعِمِئَةً بَعِيرٍ، قَالَ: فَارْتَجَّتِ الْمَدِينَةُ مِنَ الصَّوْتِ، فَقَالَتْ عَائِشَةُ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «قَدْ رَأَيْتُ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ يَدْخُلُ الْجَنَّةَ حَبْوًا»، فَبَلَغَ ذَلِكَ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ، فَقَالَ: إِنَّ اسْتَطَعْتُ لَأَدْخُلْنَهَا قَائِمًا، فَجَعَلَهَا بِأَقْتَابِهَا، وَأَحْمَالِهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ ﷻ.

قال الشيخ شعيب: «حديث منكر باطل»، والتمتهم فيه عمارة.

قال ابن الجزري: «قال أحمد بن حنبل: هذا الحديث كذب منكر، قال: وعمارة يروي أحاديث مناكير، وقال أبو حاتم الرازي: عمارة بن زاذان لا يحتج به، وقد روى الجراح بن منهال إسنادًا له عن عبد الرحمن بن عوف أن النبي ﷺ قال: «يا بن عوف إنك من الأغنياء، وإنك لا تدخل الجنة إلا زحفًا، فأقرض ربك يطلق قدميك». قال النسائي: هذا حديث موضوع، والجراح متروك الحديث. وقال يحيى: ليس حديث الجراح بشيء. وقال ابن المديني: لا تكتب حديثه. وقال ابن حبان: كان يكذب. وقال الدارقطني: روى عنه ابن إسحاق فقلب اسمه

(١) الموضوعات ٥٣/٢، اللالئ المصنوعة في الأحاديث الموضوعة ٤٢١/١، تنزيه الشريعة المرفوعة عن الأخبار الشنيعة الموضوعة ٤٩/٢، الأسرار المرفوعة ص ٢٤٦.

فقال منهال بن الجراح، وهو متروك^(١).

والحديث ذكره السيوطي في «الآلئ المصنوعة»، وابن عراق في «تنزيه الشريعة»، وعلي القاري الهروي في «الأسرار المرفوعة»^(٢).

وقال الشيخ الألباني: «كذب»^(٣).

والراجح أن الحديث موضوع، والله أعلم.

٣ - الحديث رقم (٤٢٩٤): حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، أَخْبَرَنِي أَبِي، عَنْ مِينَاءَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ قَالَ: كُنْتُ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ لَيْلَةً وَفَدِ الْجَنِّ، فَلَمَّا انْصَرَفَ تَنَفَّسَ، فَقُلْتُ: مَا شَأْنُكَ؟ فَقَالَ: «نُعِيْتُ إِلَيَّ نَفْسِي يَا بَنَ مَسْعُودٍ».

قال الشيخ شعيب رحمه الله: «شبه موضوع»، والمتهم فيه ميناء - وهو ابن أبي مينا الخراز - قال الدارقطني: متروك، وكذبه أبو حاتم، وقال ابن معين والنسائي: ليس بثقة، وقال العقيلي: روى عنه همام بن نافع (والد عبد الرزاق) أحاديث مناكير لا يتابع منها على شيء، والحديث عند عبد الرزاق في «المصنف» (٢٠٦٤٦) مطولاً بذكر الاستخلاف بعد النبي ﷺ، ومن طريقه أخرجه ابن أبي عاصم في «السنة» (١١٨٣)، والطبراني في «الكبير» (٩٩٧٠)^(٤).

وقال الهيثمي (ت ٨٠٧هـ): «رواه الطبراني، وفيه ميناء، وهو كذاب»^(٥). وقال في موضع آخر: «وفيه ميناء بن أبي ميناء، وثقه ابن

(١) الموضوعات ١٣/٢.

(٢) الآلئ المصنوعة في الأحاديث الموضوعة ٣٧٧/١، تنزيه الشريعة المرفوعة عن الأخبار الشنيعة الموضوعة ١٤/٢، الأسرار المرفوعة ص ٤٩١.

(٣) سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة ٢١٢/١٤.

(٤) ينظر: مسند أحمد ط الرسالة ٣٢٢/٧. (٥) مجمع الزوائد - الفكر ٣٣٧/٥.

حبان، وضعفه الجمهور، وبقية رجاله ثقات»^(١).

والحديث ذكره أبو عبد الله الهمذاني الجورقاني (ت ٥٤٣هـ) في كتابه «الأباطيل والمناكير والصحاح والمشاهير» بأطول من رواية الإمام أحمد، وقال: «حديث باطل»^(٢).

والراجح أن الحديث موضوع، والله أعلم.

٤ - الحديث رقم (٢٢١٦٧): حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ صَالِحٍ، عَنْ أَبِي الْمُهَلَّبِ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ زَحْرٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ يَزِيدَ، عَنِ الْقَاسِمِ، عَنْ أَبِي أُمَامَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ أَعْبَطَ أَوْلِيَائِي عِنْدِي مُؤْمِنٌ خَفِيفُ الْحَاذِ ذُو حَظٍّ مِنْ صَلَاةٍ، أَحْسَنَ عِبَادَةِ رَبِّهِ، وَكَانَ فِي النَّاسِ غَامِضًا لَا يُشَارُ إِلَيْهِ بِالأَصَابِعِ، فَعَجَلَتْ مَنِيَّتُهُ، وَقَلَّ ثَرَاثُهُ، وَقَلَّتْ بَوَاكِيهِ».

قال الشيخ شعيب: «ضعيف جدًا شبه موضوع».

والحديث أخرجه الترمذي وحسنه، وابن ماجه^(٣)، وفي تصحيح الترمذي نظر، لأن في سنده علي بن يزيد بن أبي هلال الألهاني، واهي الحديث^(٤).

وذكر الحديث ابن الجوزي في «العلل المتناهية»، وعلي القاري الهروي في «الأسرار المرفوعة»^(٥).

وضعفه الشيخ الألباني^(٦).

(١) مجمع الزوائد - الفكر ٨/ ٥٩٠. (٢) الأباطيل ١/ ٢٧٦.

(٣) الترمذي رقم (٢٥٠٢)، وابن ماجه رقم (٤١١٧).

(٤) نقلًا عن تحقيق بشار عواد معروف لتهذيب الكمال ٣/ ٤٤٧.

(٥) العلل المتناهية ٢/ ٦٣٦، الأسرار المرفوعة ص ٤٨٤.

(٦) ضعيف ابن ماجه ص ٣٣٨.

والحديث كما رأينا في سنده أكثر من راو ضعيف؛ فأبو المهلب، مطّرح بن يزيد ضعيف، وعبيد الله بن زُحَر الضّمري الإفريقي ضعيف، وعلي بن يزيد بن أبي هلال الألهاني واهي الحديث^(١).

والراجع أن الحديث موضوع، والله أعلم.

٥ - الحديث رقم (٢٣٠١٨): حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ يَحْيَى مِنْ أَهْلِ مَرَوْ، حَدَّثَنَا أَوْسُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بُرَيْدَةَ قَالَ: أَخْبَرَنِي أَخِي سَهْلُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ بُرَيْدَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ بُرَيْدَةَ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «سَتَكُونُ بَعْدِي بُعُوثٌ كَثِيرَةٌ، فَكُونُوا فِي بَعْثِ خُرَاسَانَ، ثُمَّ انْزِلُوا مَدِينَةَ مَرَوْ؛ فَإِنَّهُ بَنَاهَا ذُو الْقَرَيْنَيْنِ، وَدَعَا لَهَا بِالْبَرَكَةِ، وَلَا يَضُرُّ أَهْلَهَا سُوءٌ».

قال الشيخ شعيب: «ضعيف جداً شبه موضوع»، والمتهم فيه أوس ابن عبد الله بن بريدة، فهو متروك الحديث، وكذا أخوه سهل، ونقل عن ابن حبان اتهامه بالوضع^(٢)، وقيل فيه: منكر^(٣)، والحسن بن يحيى المروزي قال الحسيني: فيه نظر، وتابع سهلاً حسام بن مصك، وهو متروك أيضاً، ونوح بن أبي مريم أبو عصمة، وقد رماه غير واحد من الأئمة بوضع الحديث. وقال الذهبي في «ميزان الاعتدال» عن هذا الخبر: إنه منكر، وقال في موضع آخر: خبر باطل.

وذكره ابن الجوزي في العلل المتناهية^(٤). وقال الشيخ الألباني: «ضعيف جداً»^(٥).

(١) مسند أحمد ط الرسالة ٤٩٨/٣٦.

(٢) الضعفاء والمتروكون لابن الجوزي ٢٨/٢.

(٣) المنتخب من علل الخلال لابن قدامة ٦٨/١.

(٤) ينظر مسند أحمد ط الرسالة ١٢٦/٣٨، العلل المتناهية ٣٠٩/١.

(٥) سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة ١٩٥/٨.

والراجع أن الحديث موضوع، الله أعلم.

٦ - الحديث رقم (٢٤٩٢٣): حَدَّثَنَا عَفَّانُ قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَاحِدِ ابْنُ زِيَادٍ قَالَ: حَدَّثَنَا صَدَقَةُ بْنُ سَعِيدٍ الْحَنْفِيُّ قَالَ: حَدَّثَنَا جُمَيْعُ بْنُ عُمَيْرِ التِّيمِيُّ قَالَ: انْطَلَقْتُ مَعَ عَمَّتِي وَخَالَتِي إِلَى عَائِشَةَ، فَسَأَلْتُهَا، كَيْفَ كَانَتْ إِحْدَاكُنَّ تَصْنَعُ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ إِذَا عَرَكْتَ؟ فَقَالَتْ: «كَانَ إِذَا كَانَ ذَلِكَ مِنْ إِحْدَانَا انْتَزَرَتْ بِالْإِرَارِ الْوَاسِعِ، ثُمَّ انْتَزَمَتْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بِشَدْيِهَا»^(١) وَنَحَرَهَا.

قال الشيخ شعيب: «ضعيف جدًا شبه موضوع»، والحديث فيه صدقة ابن سعيد الحنفي، قال البخاري: عنده عجائب، وقال أبو الحسن بن القطان: لم تثبت عدالته ولم يثبت فيه جرح مفسر، وقال أبو حاتم: شيخ، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال الحافظ في التقریب: مقبول.

وفيه: جُمَيْعُ بْنُ عُمَيْرِ التِّيمِيِّ، قال البخاري: فيه نظر، وقال ابن عدي: عامة ما يرويه لا يتابعه عليه أحد، وقال ابن نمير: من أكذب الناس، وتناقض فيه ابن حبان، فذكره في «الثقات»، وذكره في «المجروحين»، وقال: كان رافضياً يضع الحديث. وانفرد أبو حاتم بقوله: محله الصدق، صالح الحديث^(٢)!.

وقال الشيخ الألباني: «وهذا إسناد ضعيف وله ثلاث علل:

الأولى: جميع بن عمير - وهو التيمي الكوفي - مختلف فيه، قال الذهبي في «الضعفاء»: «روى الناس عنه، وأحسبه صادقاً، وقد رماه

(١) هذا ما أثبتته الشيخ شعيب في طبعة الرسالة، وأشار في الحاشية إلى أن في بعض النسخ الخطية «يديها» بدل «ثديها»، ولعل هذا هو الأليق، وسيأتي ذكر الخلاف في كلام الألباني بعد قليل.

(٢) نقلاً عن تحقيق المسند ٤١/٤٠٣.

بعضهم بالكذب، فאלه أعلم». وقال الحافظ في «التقريب»: «صدوق يخطئ ويتشيع».

الثانية: صدقة بن سعيد، مختلف فيه أيضًا، قال البخاري: «عنده عجائب»، وضعفه ابن وضاح، وقال الساجي: ليس بشيء، وقال أبو حاتم: شيخ، وذكره ابن حبان في «الثقات»، وقال الذهبي في «الكاشف»: صدوق، وقال الحافظ في «التقريب»: مقبول. قلت: وهذا هو الأقرب أن حديثه مقبول عند المتابعة، وضعيف عند التفرد به المخالفة، وحديث الترجمة من هذا القبيل كما يأتي.

الثالثة: الاضطراب في متنه، فرواه أبو بكر بن عياش هكذا - يريد هذا اللفظ: «كان يأمرنا إذا حاضت إحدانا أن نتر بآزار واسع، ثم يلتزم صدرها وتديها» - وخالفه عبد الواحد بن زياد عن صدقة، فرواه بلفظ: «... ثم التزمت رسول الله ﷺ بيديها ونحرها»، أخرجه أحمد، فنسب الالتزام للزوجة وليس للنبي ﷺ^(١).

والراجع أن الحديث شديد الضعف شبه موضوع.

٧ - الحديث رقم (٤٦١): حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ أَبَانَ الْوَرَّاقُ، حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ، عَنْ جَعْفَرِ بْنِ أَبِي الْمُغِيرَةِ، عَنْ ابْنِ أَبِي زَيْ، عَنْ عُثْمَانَ بْنِ عَفَّانَ قَالَ: قَالَ لَهُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الزُّبَيْرِ حِينَ حُصِرَ: إِنَّ عِنْدِي نَجَائِبَ قَدْ أَعَدَدْتُهَا لَكَ، فَهَلْ لَكَ أَنْ تَحَوَّلَ إِلَى مَكَّةَ فَيَأْتِيكَ مَنْ أَرَادَ أَنْ يَأْتِيكَ؟ قَالَ: لَا، إِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، يَقُولُ: «يُلْحَدُ بِمَكَّةَ كَبْشٌ مِنْ قُرَيْشٍ، اسْمُهُ عَبْدُ اللَّهِ، عَلَيْهِ مِثْلُ نِصْفِ أَوْزَارِ النَّاسِ».

قال الشيخ شعيب: «إسناده ضعيف، ومتنه منكر شبه موضوع».

(١) سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة ١٢/٤٦٣.

وقال فيه ابن كثير رَحِمَهُ اللهُ: «وهذا الحديث منكرٌ جدًّا، وفي إسناده ضعف، ويعقوب هذا هو القمي وفيه تشيع، ومثل هذا لا يقبل تفردة به، وبتقدير صحته فليس هو بعبد الله بن الزبير، فإنه كان على صفات حميدة، وقيامه في الإمارة إنما كان لله رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، ثم هو كان الإمامَ بعد موت معاوية بن يزيد لا محالة، وهو أرشد من مروان بن الحكم، حيث نازعه بعد أن اجتمعت الكلمة عليه، وقامت البيعة له في الآفاق، وانتظم له الأمر، والله أعلم»^(١).

وقال فيه الهيثمي: «رواه أحمد ورجاله ثقات، ورواه البزار أيضًا»^(٢).

وقال فيه الشيخ الألباني رَحِمَهُ اللهُ: «الحديث حسن بلفظ البزار، صحيح بلفظ أحمد»^(٣).

والذي يظهر - والله أعلم - أن الحديث مردود من جهة متنه، لا من جهة سنده، والقول بوضعه بعيد، والرد على المتن كما جاء في كلام ابن كثير رَحِمَهُ اللهُ.

هذه سبعة أحاديث لعلها أوهى الأحاديث في مسند الإمام أحمد منها خمسة موضوعة، وهذا يرجح القول بأن في المسند أحاديث موضوعة، ولكنها قليلة جدًّا، أحسن ما يعتذر به عنها؛ قول ابن حجر رَحِمَهُ اللهُ الذي مر معنا في أول هذا المبحث.

ويضاف إلى ذلك ما جاء من أحاديث موضوعة في المسند من زوائد عبد الله بن الإمام أحمد، وبعد الدراسة والتحقيق لم أعثر إلا على خمسة أحاديث يرجح فيه الوضع، وهي:

(١) البداية والنهاية ٨/ ٣٧٤.

(٢) مجمع الزوائد ٣/ ٦١٩.

(٣) سلسلة الأحاديث الصحيحة وشيء من فقهها وفوائدها ٥/ ٥٩٥.

١ - الحديث رقم (٥٣٠): حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ، حَدَّثَنَا أَبُو إِبرَاهِيمَ التَّرْجَمَانِيُّ، حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عِيَّاشٍ، عَنْ ابْنِ أَبِي فَرْوَةَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يُوسُفَ، عَنْ عَمْرِو بْنِ عُثْمَانَ بْنِ عَقَّانَ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الصُّبْحَةُ تَمْنَعُ الرَّزْقَ».

قال الشيخ شعيب رحمه الله: «إسناده ضعيف جداً شبه موضوع».

وذكره ابن الجوزي في «الموضوعات»، و«العلل المتناهية»، والسيوطي في «اللآلئ المصنوعة»، وابن عراق في «تنزيه الشريعة»، والشوكاني في «الفوائد المجموعة»^(١).

وهو من الأحاديث التي استدرکها المدراسي الهندي (ت ١٢٨٠هـ) على ابن حجر، ورد على القول بوضعه^(٢).

وقال فيه الشيخ الألباني: «وهو ضعيف جداً، وقد حاول السيوطي تقويته ببعض طرقه، فلم ينجح لشدة ضعفها، ومنها حديث الترجمة»^(٣).

والحديث فيه إسماعيل بن عياش ضعيف في روايته عن غير أهل بلده، وابن أبي فروة - واسمه إسحاق بن عبد الله بن أبي فروة - قال البخاري: تركوه، ونهى أحمد عن حديثه، وقال: لا تحل الرواية عنه، وما هو بأهل أن يُحمل عنه ولا يُروى عنه، وقال علي بن المديني: منكر الحديث، وقال عمرو بن علي وأبو زرعة وأبو حاتم والنسائي والدارقطني والبرقاني: متروك الحديث^(٤).

(١) الموضوعات ٦٨/٣، العلل المتناهية ٢٠٧/٢، اللآلئ المصنوعة ١٣٢/٢، تنزيه الشريعة المرفوعة عن الأخبار الشنيعة الموضوعة ١٩٦/٢، الفوائد المجموعة ص ١٥٢.

(٢) ذيل القول المسدد ص ٦٣.

(٣) سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة ١٤/١٠٩١.

(٤) ينظر: مسند أحمد ط الرسالة ١/٥٤٧.

والراجع أن الحديث موضوع، والله أعلم.

٢ - الحديث رقم (٥٨٨): حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ، حَدَّثَنِي سُرَيْجُ بْنُ يُونُسَ، حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ هَاشِمٍ يَعْنِي ابْنَ الْبَرِيدِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي رَافِعٍ، عَنْ عُمَرَ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ حُسَيْنٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ خَيْرَ نِسَاءِ الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ، وَلَمْ يُخَيَّرْهُنَّ الطَّلَاقَ.

قال الشيخ شعيب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «والحديث إسناده ضعيف، محمد بن عبيد الله بن أبي رافع قال البخاري: منكر الحديث، وقال أبو حاتم: ضعيف الحديث، منكر الحديث جداً ذاهب، وقال ابن معين: ليس بشيء، وقال الدارقطني: متروك وله معضلات، وعلي بن الحسين أبو عمر بن علي بن الحسين لم يدرك جده.

وقال الشيخ أحمد شاكر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: ثم إن هذا الحديث خطأ يخالف الأحاديث الصحاح أن رسول الله ﷺ خير أزواجه الطلاق، فاخترن الله ورسوله رضي الله عنهن»^(١).

٣ - الحديث رقم (٦٠٥): حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ، حَدَّثَنِي عَبْدُ الْأَعْلَى بْنُ حَمَّادٍ التَّرْسِيُّ، حَدَّثَنَا دَاوُدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، حَدَّثَنَا أَبُو عَبْدِ اللَّهِ مَسْلَمَةُ الرَّازِيُّ، عَنْ أَبِي عَمْرٍو الْبَجَلِيُّ، عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ سُفْيَانَ الثَّقَفِيِّ، عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَنْفِيَّةِ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْعَبْدَ الْمُؤْمِنَ الْمُفْتَنَ التَّوَّابَ».

قال الشيخ شعيب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «إسناده ضعيف جداً، شبه موضوع».

وقال الشيخ الألباني: «موضوع»^(٢).

(١) ينظر: مسند أحمد ط الرسالة ٢/٢٨.

(٢) سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة ١/٢٠١٣.

والمتهم فيه أبو عمرو البجلي وهو عبدة بن عبد الرحمن، اتهمه بالوضع ابن حبان^(١)، وابن طاهر المقدسي (ت ٥٠٧هـ) في «تذكرة الحفاظ»، و«ذخيرة الحفاظ»^(٢).

قال الهيثمي: «وفيه من لم أعرفه»^(٣).

والراجح أن الحديث موضوع.

٤ - الحديث رقم (١٢٤٧): حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ، حَدَّثَنَا شَيْبَانُ أَبُو مُحَمَّدٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ ذَكْوَانَ، عَنْ عَمْرِو بْنِ خَالِدٍ، عَنْ حَبِيبِ بْنِ أَبِي ثَابِتٍ، عَنْ عَاصِمِ بْنِ ضَمْرَةَ، عَنْ عَلِيٍّ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «أَتَانِي جِبْرِيلُ فَلَمْ يَدْخُلْ عَلَيَّ، فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ ﷺ: مَا مَنَعَكَ أَنْ تَدْخُلَ؟ قَالَ: إِنَّا لَا نَدْخُلُ بَيْتًا فِيهِ صُورَةٌ وَلَا بَوْلٌ».

قال الشيخ شعيب رحمه الله: «إسناده ضعيف جداً، الحسن بن ذكوان ليس بالقوي، وعمرو بن خالد - وهو أبو خالد القرشي مولا هم - متروك، ورماه وكيع وأحمد وابن معين وغيرهم بالكذب»^(٤).

٥ - الحديث رقم (١٦٧٢٠): قَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَحْمَدَ: حَدَّثَنِي نَصْرُ ابْنِ عَلِيٍّ قَالَ: حَدَّثَنَا يُونُسُ بْنُ خَالِدٍ قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو جَعْفَرٍ الْخَطْمِيُّ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عُقْبَةَ بْنِ الْفَاكِه، عَنْ جَدِّهِ الْفَاكِهِ بْنِ سَعْدٍ - وَكَانَتْ لَهُ صُحْبَةٌ -، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ: «كَانَ يَغْتَسِلُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ، وَيَوْمَ عَرَفَةَ، وَيَوْمَ الْفِطْرِ، وَيَوْمَ النَّحْرِ» قَالَ: «وَكَانَ الْفَاكِهُ بْنُ سَعْدٍ، يَأْمُرُ أَهْلَهُ بِالْغُسْلِ فِي هَذِهِ الْأَيَّامِ».

(١) المجروحين ١٩٩/٢.

(٢) تذكرة الحفاظ ص ٢٢، ذخيرة الحفاظ ٢٥٣/١.

(٣) مجمع الزوائد ومنبع الفوائد ٢٠٠/١٠.

(٤) مسند أحمد ٤٠٤/٢.

قال الشيخ شعيب رحمته الله: «إسناده تالف، من أجل يوسف بن خالد - وهو ابن عُمير السَّمْتِي - فقد كذبه ابن معين، وأبو داود، والفلاس، وقال البخاري: سكتوا عنه، وقال النسائي: متروك الحديث، وقال أيضاً: ليس بثقة ولا مأمون، وقال أبو حاتم وأبو زرعة: ذاهب الحديث، وضعفه ابن سعد والشافعي، وقال ابن حبان: كان يضع الحديث، لا تحل الرواية عنه بحيلة، ولا الاحتجاج به بحال، ولجهالة عبد الرحمن بن عقبة بن الفاكه، فقد تفرد بالرواية عنه أبو جعفر الخطمي، ولم يؤثر توثيقه عن أحد»^(١).



المبحث الخامس

زوائد عبد الله بن أحمد بن حنبل على المسند

يطلق اسم الزوائد على الكتب التي جمع فيها مصنفوها الأحاديث الزائدة على غيرها من الكتب مثل الصحيحين، والسنن، ومن أشهر كتب الزوائد:

١ - «إتحاف الخيرة المهرة بزوائد المسانيد العشرة» للإمام شهاب الدين البوصيري (ت ٨٤٠هـ)، جمع فيه زوائد: مسند أبي داود الطيالسي، ومسند مسدد بن مسرهد، والحميدي، وابن أبي عمر العدني، وإسحاق بن راهويه، وأبي بكر بن أبي شيبة، وأحمد بن منيع، وعبد بن حميد، والحرث بن أبي أسامة، والمسند الكبير لأبي يعلى، على الكتب الستة.

٢ - «مجمع الزوائد ومنبع الفوائد» للهيثمي (ت ٨٠٧هـ).

٣ - «المطالب العلية بزوائد المسانيد الثمانية»، لابن حجر (ت ٨٥٢هـ).

ما هو المراد بزيادات عبد الله على المسند؟

أضاف عبد الله بن الإمام أحمد إلى مسند أبيه أحاديث كانت على اعتبارات عدة:

١ - ما انفرد به عبد الله عن أبيه.

٢ - وجادات عبد الله.

٣ - ما رواه عن أبيه وعن شيخ أبيه أو غيره.

وهذا التقسيم هو الذي سار عليه الشيخ شعيب في ذكر إضافات عبد الله على المسند، ولم يطلق الزيادات إلا على الأحاديث التي انفرد بها عبد الله عن أبيه، ورمز لها برمز يختلف عن رمز الوجادات، ويختلف عن رمز الأحاديث التي شارك فيها أبيه^(١).

وكان الشيخ الساعاتي قد نهج هذا النهج أيضًا، قال رَحِمَهُ اللهُ: «بتتبعي لأحاديث المسند وجدتها تنقسم الى ستة أقسام:

١ - قسم رواه أبو عبد الرحمن عبد الله بن الإمام أحمد رحمهما الله تعالى عن أبيه سماعًا منه، وهو المسمى بمسند الإمام أحمد، وهو كبير جدًا، يزيد عن ثلاثة أرباع الكتاب.

٢ - وقسم سمعه عبد الله من أبيه وغيره، وهو قليل جدًا.

٣ - وقسم رواه عبد الله عن غير أبيه، وهو المسمى عند المحدثين بزوائد عبد الله، وهو كثير بالنسبة للأقسام كلها عدا القسم الأول.

٤ - وقسم قرأه عبد الله على أبيه ولم يسمعه منه، وهو قليل.

٥ - وقسم لم يقرأه ولم يسمعه، ولكن وجدته في كتاب أبيه بخط يده، وهو قليل أيضًا.

٦ - وقسم رواه الحافظ أبو بكر القطيعي عن غير عبد الله وأبيه رحمهم الله تعالى، وهو أقل الجميع.

فهذه ستة أقسام تركت الأول والثاني منها بدون رمز، ورمزت للأقسام الباقية^(٢).

وهذا ما سار عليه كثير من المحدثين، فلم يعدّوا الوجادات،

(١) أشار إلى ذلك في بداية كل جزء من أجزاء المسند.

(٢) الفتح الرباني بترتيب مسند الإمام أحمد بن حنبل الشيباني (١/ ١٩).

ولا ما شارك فيه أباه، من الزيادات، وإنما اقتصروا في ذكر الزيادات على الأحاديث التي انفرد بها عبد الله عن أبيه بتمامها^(١).

لذا سأقوم بدراسة هذه الأقسام الثلاثة:

أولاً: ما انفرد به عبد الله عن أبيه:

قمت بتتبع هذه الزيادات في مسند الإمام أحمد رَحِمَهُ اللهُ، ومعرفة عددها بدقة، ورجعت كذلك إلى كتاب الدكتور عامر حسن صبري «زوائد عبد الله في المسند» فوجدته اعتمد نفس التقسيم السابق وحصر زوائد عبد الله في (٢٢٨) حديثاً على التقسيم التالي^(٢):

١ - الأحاديث الصحيحة: (٥٥) حديثاً.

٢ - الأحاديث الحسنة: (٣٥) حديثاً.

٣ - الأحاديث الضعيفة: (١٠٦) أحاديث.

٤ - الأحاديث الضعيفة جداً: (٢٠) حديثاً.

٥ - الأحاديث المروكة: (١٢) حديثاً.

والحقيقة أن العدد قليل مقارنة بما ذكره الأئمة في حجم زيادات عبد الله على المسند، ولذا رجعت إلى مسند الإمام أحمد طبعة الرسالة بتحقيق الشيخ شعيب، وتتبع جميع زيادات عبد الله، لأجد الأحاديث التي انفرد بها عبد الله عن أبيه بتمامها ورمز لها الشيخ شعيب بـ (●) وصلت إلى (٧٠٤) أحاديث، وكما تلاحظ فإن الفارق بين ما ذكره الدكتور حسن عامر وما حققه الشيخ شعيب كبير جداً مع أن الضابط لكلاهما واحد، ومن خلال النظر في أسانيد الأحاديث التي جعلها

(١) ينظر: زوائد عبد الله بن أحمد في المسند لعامر حسن صبري ص ١١٧.

(٢) ينظر: زوائد عبد الله بن أحمد في المسند لعامر حسن صبري ص ١٢٨.

الشيخ شعيب من زيادات عبد الله نجد أنه مصيب في ذلك.

وأما بالنسبة للأحاديث الموضوعة في زوائد أحمد فقد تبين لنا من المبحث السابق أنها خمسة أحاديث فقط، ومع ذلك فقد قمت بدراسة الأحاديث الضعيفة جدًا وعددها (٢٠)، والأحاديث المتروكة وعددها (١٢)، حسب ما ذكره الدكتور عامر حسن صبري، وبعد النظر في أقوال العلماء فيها تبين لي أن كثيرًا منها له متابعات ولا يترجح الوضع فيها إلا في تلك الأحاديث الخمسة السابقة الذكر.

ثانيًا: وجادات عبد الله:

تبعث وجادات عبد الله في المسند على ما أشار إليه الشيخ شعيب في تحقيقه للمسند فوجدتها (٧٣) حديثًا على التقسيم التالي:

- ١ - (٥١) حديثًا صحيحًا.
- ٢ - (٤) أحاديث حسان.
- ٣ - (١٧) حديثًا ضعيفًا.
- ٤ - حديث واحد ضعيف جدًا.

ثالثًا: ما رواه عن أبيه وعن شيخ أبيه أو غيره:

عدد الأحاديث حسب إشارة الشيخ شعيب في تحقيقه للمسند بلغت (١٤١) حديثًا على التقسيم التالي:

- ١ - (٨٥) حديثًا صحيحًا.
- ٢ - (٢٥) حديثًا حسنًا.
- ٣ - (٢٨) حديثًا ضعيفًا.
- ٤ - (٣) أحاديث ضعيفة جدًا.

المبحث السادس

زيادات القطيعي على مسند الإمام أحمد بن حنبل

أولاً: التعريف بالقطيعي:

هو: أحمد بن جعفر بن حمدان بن مالك بن شعيب البغدادي القطيعي أبو بكر، اشتهر بالقطيعي نسبة إلى قطيعة الدقيق، وهي منطقة في بغداد كان يسكن فيها.

ولد سنة (٢٧٤هـ)، وأخذ العلم عن عدد من المحدثين والحفاظ، مثل: عبد الله بن أحمد بن حنبل، والحافظ أبي إسحاق إبراهيم بن إسحاق بن إبراهيم الحربي البغدادي (ت ٢٨٥هـ)، وإبراهيم بن عبد الله ابن مسلم بن ماعز البصري الكج (ت ٢٩٢هـ)، وأحمد بن علي بن مسلم البغدادي الأبار (ت ٢٩٠هـ)، وغيرهم.

وأخذ عنه: أبو نعيم أحمد بن عبد الله بن أحمد الأصبهاني صاحب الحلية (ت ٤٣٠هـ)، والمسند بشرى بن مسيس الفاتني الرومي (ت ٤٣١هـ)، والحسن بن شهاب بن الحسن العكبري (ت ٤٢٨هـ)، وغيرهم.

كان القطيعي محدثاً كثيراً، من أسند أهل زمانه، ثقة مأموناً، كثير الحديث والرواية لا سيما عن الإمام أحمد بن حنبل رحمته الله، من طريق ابنه عبد الله، إذ سمع منه المسند كاملاً.

من مصنفاته: الفوائد المنتقاة، والأفراد والغرائب الحسان، وتسمى

أيضا القطيعيات الخمسة، والأمالي.

توفي القطيعي رَحِمَهُ اللهُ في ذي الحجة سنة (٣٦٨هـ) ببغداد.

ثانياً: التعريف بزيادات القطيعي:

اختلف العلماء في وجود زيادات للقطيعي على مسند الإمام أحمد رَحِمَهُ اللهُ، على أقوال، وهي:

القول الأول: يوجد زيادات للقطيعي على مسند الإمام أحمد، وممن قال بهذا القول:

١ - شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللهُ^(١).

٢ - الحافظ ابن حجر، قال رَحِمَهُ اللهُ: «وفيه من زيادات ولده عبد الله، وشيء يسير من زيادات أبي بكر القطيعي الرازي عن عبد الله»^(٢).

٣ - عبد الحي اللكنوي (ت ١٣٠٤هـ)، و ذكر أنها كثيرة، وهذا خلاف ما عليه المحققون في مسألة زيادات القطيعي فهي قليلة ونادرة على الأرجح، كما نص على ذلك الحافظ ابن حجر رَحِمَهُ اللهُ^(٣).

٤ - محمد البنا المشهور بالساعاتي (ت ١٣٧٨هـ)، وعدّها واحدة من ستة أقسام قسّم عليها أحاديث المسند^(٤).

٥ - الشيخ شعيب الأرناؤوط في تحقيقه للمسند، إذ أثبت في حاشية المسند في الجزء الخامس، عشرة أحاديث، قال: «في هذا الجزء جملة أحاديث مما ألحقه القطيعي في «المسند»، وعامتها من زياداته، وقد

(١) ذكر ذلك في عدة مواضع من كتابه منهاج السنة، منها: (٦/ ٣٨٠).

(٢) المعجم المفهرس (ص: ١٢٩).

(٣) زيادات القطيعي على مسند الإمام أحمد لدخيل بن صالح اللحيان ص: ١٢٢.

(٤) زيادات القطيعي على مسند الإمام أحمد لدخيل بن صالح اللحيان ص: ١٢٢.

وقعت لنا في النسخة (ظ ٩)، وأثبتناها في الحاشية وقمنا بتخريجها، ومحلها من الصفحة ١٣٠ إلى الصفحة ١٣٤»^(١).

وقول الشيخ: وعامتها من زيادته، لأن من العشرة أربعة أحاديث يرويها القطيعي عن عبد الله عن أبيه الإمام أحمد، وهي برقم ٤ و ٧ و ٩ و ١٠، وها هي الأحاديث الستة الباقية التي ذكرها الشيخ شعيب، وهي من زيادات القطيعي، محتفظاً بترقيم الشيخ شعيب لها:

١ - حدثنا بشر بن موسى بن صالح بن شيخ بن عميرة الأسدي، قال: حدثنا الفضل بن دكين، حدثنا زكريا بن أبي زائدة، عن عامر الشعبي، عن مسروق، عن عائشة قالت: «فَلْتُ لِهَٰذِي رَسُولِ اللَّهِ ﷺ القلائد قبل أن يحرم». وهو صحيح.

٢ - حدثنا محمد بن يونس، حدثنا عبد الله بن أبي بكر العتكي، قال: حدثنا هارون النحوي، عن ابن ميسرة، عن عبد الله بن شقيق، عن عائشة قالت: سمعته - تعني النبي ﷺ - يقرأها: «فروح ورِيحان» [الواقعة: ٨٩]. صحيح.

٣ - حدثنا محمد بن يونس، حدثنا إسماعيل بن سنان أبو عبيدة العصفري، حدثنا مالك بن مَعُول، عن طلحة بن مُصْرَف، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس، قال: قال رسول الله ﷺ: «أبو بكرٍ صاحبِي ومؤنسي في الغار، سُدُّوا كلَّ خَوْخَةٍ في المسجدِ غيرَ خَوْخَةِ أَبِي بَكْرٍ». ضعيف.

٥ - حدثنا أبو شعيب عبد الله بن أحمد بن الحسن الحراني، حدثنا أبو جعفر النُّفَيْلي، حدثنا كثير بن مروان، عن إبراهيم بن أبي عبلة، عن أنس بن مالك، قال: «دَخَلَ علينا رسولُ اللَّهِ ﷺ، فلم يَكُنْ فينا أَشْمُطٌ

غير أبي بكر، فكان يَغْلِفُهَا بِالْحِثَاءِ وَالْكَتَمِ». صحيح.

٦ - حدثنا علي بن طيفور بن غالب النسوي، حدثنا قُتَيْبَةُ، حدثنا حُمَيْدُ بن عبد الرحمن، عن الحسن القصاب، عن نافع، عن ابن عمر، قال: قال رسول الله ﷺ في المسح على الخفين: «يَوْمَ وَلِيلَةَ، وَلِلْمَسَافِرِ ثَلَاثَةُ أَيَّامٍ وَلَيَالِيَهُنَّ». صحيح لغيره.

٨ - حدثنا محمد بن يونس، حدثنا محمد بن خالد بن عَثَمَةَ، حدثنا إبراهيم بن سعد، عن عبد الله بن عامر، عن محمد رجل من أهل البصرة^(١)، عن أبي بَرْزَةَ الْأَسْلَمِيِّ، قال: قال رسول الله ﷺ: «لَيْسَ مِنَ الْبِرِّ الصِّيَامُ فِي السَّفَرِ». ضعيف.

وهذه الأحاديث العشرة التي أثبتها الشيخ شعيب في هامش طبعة الرسالة أثبتها محققو طبعة المكنز في الأصل معتمدين في ذلك على ثلاث نسخ موثقة^(٢)، وزادوا عليها حديثاً رقم (٢٢٧٧٧):

قَالَ ابْنُ مَالِكٍ: حَدَّثَنَا الْفَضْلُ بْنُ الْحُبَابِ، حَدَّثَنَا الْقَعْنَبِيُّ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، حَدَّثَنَا مَنْصُورٌ، عَنْ رَبِيعٍ، عَنْ أَبِي مَسْعُودٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «إِنَّ مِمَّا أَدْرَكَ النَّاسُ مِنْ كَلَامِ النَّبِيِّ الْأَوَّلَى: إِذَا لَمْ تَسْتَحْيِ فَاصْنَعْ مَا شِئْتَ».

٦ - وممن قال بوجود زيادات للقطيعي في مسند أحمد الشيخ دخیل ابن صالح اللحيان في كتابه «زيادات القطيعي على مسند الإمام أحمد» وحصرها في أربعة أحاديث فقط وهي:

الحديث الأول: قَالَ الْقَطِيعِيُّ: حَدَّثَنَا أَبُو شُعَيْبٍ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْحَسَنِ

(١) علق الشيخ شعيب قال ١٣٤/٥: كذا وقع في المسند، وفي البزار: عن محمد، عن رجل من آل بركة.

(٢) مقدمة مسند أحمد طبعة المكنز ص ٣٩.

ابن أحمد الحرَّاني، ثنا أبو جعفر النَّفيلي، ثنا كثير بن مروان، عن إبراهيم بن أبي عبلة الشَّامي، عن أنس رضي الله عنه قَالَ: دخل علينا رَسُولُ الله ﷺ - يَعْنِي الْمَدِينَةَ - فَلَمْ يَكُنْ فِي أَصْحَابِهِ أَشْمُطٌ غَيْرَ أَبِي بَكْرٍ، وَكَانَ يُغْلَفُهَا بِالْحِجَاءِ وَالْكَتَمِ.

ذكر ابن حجر أنه من زيادات القطيعي ^(١).

الحديث الثاني: قَالَ الْقَطِيعِي: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يُوسُفَ، ثنا مُحَمَّدُ بْنُ خَالِدِ بْنِ عَثْمَةَ، ثنا إِبراهيم بن سعد، عن عبد الله بن عامر، عن مُحَمَّدٍ، عن رجل من أهل البَصْرَةِ، عن أَبِي بَرزَةَ الْأَسْلَمِيِّ رضي الله عنه أَنَّ رَسُولَ الله ﷺ قَالَ: «لَيْسَ مِنَ الْبِرِّ الصَّيَامُ فِي السَّفَرِ».

ذكر ابن حجر أنه من زيادات القطيعي ^(٢).

الحديث الثالث: قَالَ الْقَطِيعِي: حَدَّثَنَا الْفَضْلُ بْنُ الْحُبَابِ، حَدَّثَنَا الْقَعْنَبِيُّ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، حَدَّثَنَا مَنْصُورٌ، عن رُبْعِي، عن أَبِي مَسْعُودٍ، عن النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «إِنَّ مِمَّا أَدْرَكَ النَّاسُ مِنْ كَلَامِ النَّبِوَةِ الْأُولَى: إِذَا لَمْ تَسْتَحِي فَاصْنَعْ مَا شِئْتَ».

ذكر ابن حجر أنه من زيادات القطيعي ^(٣).

الحديث الرابع: قَالَ الْقَطِيعِي: حَدَّثَنَا بَشْرُ بْنُ مُوسَى بْنِ صَالِحِ بْنِ شَيْخِ بْنِ عَمِيرَةَ الْأَسَدِيِّ، ثنا الْفَضْلُ بْنُ دُكَيْنٍ، ثنا زَكْرِيَّا بْنُ أَبِي زَائِدَةَ، عن عامر الشَّعْبِيِّ، عن مَسْرُوقٍ، قَالَ: قَالَتْ عَائِشَةُ: «فَتَلْتُ الْقَلَانِدَ لَهْدِي رَسُولَ الله ﷺ وَهُوَ مُحْرَمٌ».

ذكر ابن حجر أنه من زيادات القطيعي ^(٤).

(١) إطراف المُسْنَدِ الْمُعْتَلِي ٢٧٤/١.

(٢) إطراف المُسْنَدِ الْمُعْتَلِي ٧٤/٦.

(٣) إطراف المُسْنَدِ الْمُعْتَلِي ٧٨/٧.

(٤) إطراف المُسْنَدِ الْمُعْتَلِي ٢٢٩/٩.

وبالمقارنة فالأحاديث الأول والثاني والرابع هي من الأحاديث التي أوردها الشيخ شعيب عن زيادات القطيعي، أما الحديث الثالث وهو حديث: «إِنَّ مِمَّا أَذْرِكُ النَّاسَ مِنْ كَلَامِ الثُّبُوءِ الْأُولَى: إِذَا لَمْ تَسْتَحْيَ فَاصْنَعْ مَا شِئْتَ»، فلم يرد ذكره فيها، وقد ذُكر في طبعة المكنز.

القول الثاني: أنه لا وجود لزيادات القطيعي في المسند، وهذا قول العلامة الألباني رحمته الله، في كتابه «الذَّبُّ الْأَحْمَدُ عَنْ مَسْنَدِ الْإِمَامِ أَحْمَد»، وقد رد فيه رحمته الله ردًّا مفحّمًا على من حاول التشكيك في نسبة المسند إلى الإمام أحمد رحمته الله، إلّا أنه نفى وجود زيادات للقطيعي فيه مطلقًا، إذ إنه أخذ ثلاثة عشر حديثًا ذكر البنا المشهور بالساعاتي (ت ١٣٧٨هـ) في كتابه «الفتح الرباني لترتيب مسند الإمام أحمد الشيباني» أنها من زيادات القطيعي، وردّ الألباني عليها واحدًا واحدًا، ونفى كونها من زيادات القطيعي، وقال: ليس له زيادات في المسند خلافًا لما اشتهر^(١).

وقال الشيخ دخيل بن صالح اللحيدان: «ونفيه لها مطلقًا محل تأمل، ولعلّه ظنّها من زيادات عبد الله بن الإمام أحمد، ولا سيما أن الموجود منها في المطبوع من مسند الإمام أحمد موضع واحد، قد يخفى على المستقري للمسند»^(٢).

وفي رد الشيخ دخيل نظر، إذ إن الأحاديث التي ذكرها الشيخ الألباني غير الأحاديث التي ذكرها الشيخ شعيب والتي ذكرها الشيخ دخيل، ما عدا حديثًا واحدًا ذكره الشيخ دخيل وذكره محققو طبعة المكنز ولم يذكره الشيخ شعيب؛ قَالَ الْقَطِيعِيُّ: حَدَّثَنَا الْفَضْلُ بْنُ الْحُبَابِ، حَدَّثَنَا الْقَعْنَبِيُّ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، حَدَّثَنَا مَنْصُورٌ، عَنْ رَبِيعٍ، عَنْ أَبِي مَسْعُودٍ،

(١) انظر: الذبُّ الْأَحْمَدُ عَنْ مَسْنَدِ الْإِمَامِ أَحْمَد ص ٥٠ وما بعدها.

(٢) زيادات القطيعي على مسند الإمام أحمد لدخيل بن صالح اللحيدان ص ١٢٢.

عَنْ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «إِنَّ مِمَّا أَدْرَكَ النَّاسُ مِنْ كَلَامِ النَّبُوءَةِ الْأُولَى: إِذَا لَمْ تَسْتَحْيَ فَاصْنَعْ مَا شِئْتَ».

فالشيخ الألباني رَحِمَهُ اللهُ محقٌّ في نفي تلك الزيادات، والخطأ وقع من الشيخ البنا رَحِمَهُ اللهُ، والصواب أن الأحاديث التي ذكر أنها من زيادات القطيعي هي من زيادات عبد الله، والذي أوقعه في هذا الخطأ أن الطبعة القديمة من المسند - وهي التي اعتمدها الشيخ الساعاتي - قد سقط منها ذكر عبد الله، فصار السند هكذا: قال القطيعي حدثنا ^(١)... وكان الشيخ الساعاتي رَحِمَهُ اللهُ قد صرح بمنهجه في تمييز زيادات القطيعي، فقال: «وكل حديث يقال في أوله: حدثنا فلان غير عبد الله وأبيه، فهو من زوائد القطيعي، فهذه قاعدة عظيمة ينبغي أن تعرفها» ^(٢).

إلا أن ذلك لا ينفي وجود زيادات للقطيعي غير التي ذكرها البنا، إذ في المسند زيادات للقطيعي غير التي ناقشها الشيخ الألباني رَحِمَهُ اللهُ.

والخلاصة من هذا المبحث أن القطيعي له زيادات قليلة جداً، لا تتجاوز سبعة أحاديث، وذكر الشيخ دخیل أنها أربعة فقط، ورجح الدكتور عامر حسن صبري أن القطيعي ليس له على زوائد في المسند غير حديث واحد وهو حديث: «إِنَّ مِمَّا أَدْرَكَ النَّاسُ مِنْ كَلَامِ النَّبُوءَةِ الْأُولَى: إِذَا لَمْ تَسْتَحْيَ فَاصْنَعْ مَا شِئْتَ»، وهذا ينفي زعم بعض المعاصرين أنها كثيرة، وهو قول تبين وهأؤه وسقوطه.



(١) زوائد عبد الله بن أحمد بن حنبل لعامر حسن صبري ص ١١٨.

(٢) زوائد عبد الله بن أحمد بن حنبل ص ١١٨.

الخاتمة

في ختام هذا المدخل يتضح لنا جلياً أن مسند أحمد أصل كبير، ومرجع وثيق لأصحاب الحديث، انتُقي من حديث كثير ومسموعات وافرة، تزيد عن سبعمئة ألف حديث، جعله مصنفه رَحِمَهُ اللهُ إماماً ومعتمداً، وعند التنازع ملجأً ومستنداً، فنال اهتمام العلماء في كافة الأمصار والأعصار، وضربوا لسماعه أكباد الإبل، ولقي من حفاوتهم وعظيم اعتنائهم وحرصهم على قراءته أو قراءة جزء منه ما يقضي منه المرء العَجَب العُجَاب، بل إن بعضهم قد حَفِظَه كُلَّهُ.

وصل عدد أحاديثه إلى (٢٨٢٩٥) ثمان وعشرين ألفاً ومئتين وخمسة وتسعين حديثاً، وبلغ عدد مسانيده (١٣٠٦) ألفاً وثلاثمئة وستة مسنداً، أخذها من مئتين وثلاثة وثمانين شيخاً.

وغالب ما جاء في مسنده صحيح يحتج به، ولا يُغضُّ من قيمته وجود الأحاديث الضعيفة فيه، فإنَّ عددًا غير قليل منها صالحٌ للترقي إلى الحسن لغيره، والصحيح لغيره، وذلك بما وُجد له من متابعات وشواهد، والضعيف فيه قليل إذا ما قورن بالصحيح الذي جاء فيه، وأما الأحاديث الموضوعة فنادرة قليلة.

وفي الختام لا يسعني إلا أن أحمد المولى تبارك وتعالى أن وفقني لإتمام هذا المدخل، وأسأله سبحانه أن يكون خالصاً لوجهه الكريم، وأن ينفع به، وما أبرئ نفسي، وأقر بتقصيري، فالخطأ وارد وهو مني،

والصواب فبفضل الله ورحمته.

وصلى الله وسلم وبارك على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين،
وأخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.



ملحق رقم (١)

زيادات عبد الله ابن الإمام أحمد
التي رمز لها في طبعة الرسالة بـ (•)
وعدها (٧٠٤) حديثًا

رقم الحديث	رقم الحديث	رقم الحديث	رقم الحديث	رقم الحديث
٢٦٧	٥٧١	٨٣٧	٩٦٥	١٠٩٢
٤١٧	٥٧٥	٨٥٥	٩٧٢	١٠٩٥
٤٢٣	٥٧٦	٨٥٨	٩٧٣	١٠٩٩
٤٢٤	٥٨١	٨٦٦	٩٧٧	١١٠٢
٤٢٦	٥٨٢	٨٦٧	٩٨٢	١١٠٣
٤٢٧	٥٨٨	٨٧١	٩٨٣	١١٠٤
٤٣٨	٥٨٩	٨٧٤	٩٨٨	١١٠٥
٤٥٤	٥٩٧	٨٧٥	٩٩٠	١١٠٦
٤٥٦	٥٩٨	٨٧٨	٩٩١	١١١١
٤٧٢	٦٠١	٨٨٩	٩٩٦	١١٣
٤٧٧	٦٠٢	٨٩٠	٩٩٨	١١١٥
٤٩٥	٦٠٥	٨٩١	١٠٠٨	١١١٦
٥٢٠	٦٠٦	٨٩٣	١٠١٣	١١١٨
٥٢١	٦٠٧	٨٩٤	١٠١٤	١١٢١
٥٢٢	٦١٣	٥٣٢	١٠١٥	١١٢٥
٥٢٣	٦١٤	٨٩٧	١٠١٦	١١٢٨
٥٢٤	٦٦٥	٩٠٣	١٠٣٠	١١٢٩
٥٢٥	٦٩٥	٩٠٤	١٠٣١	١١٣٠
٥٢٦	٦٩٦	٩٠٨	١٠٣٢	١١٣١

رقم الحديث	رقم الحديث	رقم الحديث	رقم الحديث	رقم الحديث
١١٣٦	١٠٤١	٩٠٩	٦٩٨	٥٢٧
١١٣٧	١٠٤٤	٩١٠	٧٠٣	٥٢٨
١١٣٨	١٠٤٦	٩١٧	٧٠٦	٥٢٩
١١٤٢	١٠٤٧	٩١٨	٧٨٤	٥٣٠
١١٤٣	١٠٥١	٩١٩	٧٩٠	٥٣١
١١٥٥	١٠٥٢	٩٢٢	٧٩٣	٥٣٥
١١٥٦	١٠٥٥	٩٢٦	٧٩٧	٥٣٣
١١٦٤	١٠٥٩	٩٢٨	٧٩٨	٥٣٥
١١٦٥	١٠٦٠	٩٣٤	٨٠٨	٥٣٦
١١٦٦	١٠٦٩	٩٣٨	٨٠٩	٥٣٧
١١٧٠	١٠٧٠	٩٣٩	٨١٠	٥٣٩
١١٧٦	١٠٧١	٩٤٤	٨١١	٥٤١
١١٧٩	١٠٧٤	٩٤٥	٨١٢	٥٤٢
١١٨٧	١٠٧٥	٩٤٦	٨٢٣	٥٤٦
١١٨٨	١٠٨٠	٩٤٧	٨٢٩	٥٤٨
١١٨٩	١٠٨١	٩٥٠	٨٣٠	٥٥٢
١١٩٧	١٠٨٢	٩٥١	٨٣١	٥٥٣
١١٩٨	١٠٨٣	٩٥٢	٨٣٢	٥٥٤
١١٩٩	١٠٨٧	٩٥٨	٨٣٣	٥٥٥
١٢٠٢	١٠٨٨	٩٦١	٨٣٤	٥٥٧
١٢٣٢	١٦٦٧٤	١٥٥٦٦	٨٣٦	٥٦٤
١٢٣٣	١٦٦٧٥	١٥٥٦٧	٦٥٩٥	١٣١١
١٢٣٤	١٦٦٧٦	١٥٥٦٨	٥٨٦٣	١٣١٣
١٢٤٠	١٦٦٧٧	١٥٥٧٢	٥٨٧٠	١٣١٩
١٢٤١	١٦٦٧٨	١٥٩٦٦	٥٨٨١	١٣٢٠
١٢٤٢	١٦٦٧٩	١٥٩٧١	٦٨٨٥	١٣٢٢
١٢٤٧	١٦٦٨٢	١٦٠٢٠	٦٨٨٦	١٢٢٣
١٢٤٨	١٦٦٨٣	١٦٠٢١	٧٠٠٩	١٣٢٩
١٢٤٩	١٦٦٨٤	١٦٠٢٢	٧١٠٠	١٣٣٠

رقم الحديث	رقم الحديث	رقم الحديث	رقم الحديث	رقم الحديث
١٣٣١	٧١١	١٦٠٢٣	١٦٦٨٥	١٢٥٢
١٣٣٣	٧١١٢	١٦٠٢٤	١٦٦٨٦	١٢٥٣
١٣٣٥	٧١١٣	١٦٠٢٥	١٦٦٨٧	١٢٥٤
١٣٣٧	٧١١٤	١٢٠٢٦	١٦٦٨٨	١٢٦٠
١٣٣٨	٧١١٥	١٦٠٢٧	١٦٦٨٩	١٢٦١
١٣٣٩	٧١١٦	١٦٢٠٦	١٦٦٩٠	١٢٦٢
١٣٤٣	٧١١٨	١٦٢٨٢	١٦٦٩١	١٢٦٥
١٣٤٤	٧٤٣١	١٦٦٣٠	١٦٦٩٢	١٢٦٦
١٣٤٥	٨٢٨٥	١٦٦٣١	١٦٦٩٣	١٢٦٧
١٣٥٠	١١٠٢٠	١٦٦٣٢	١٦٦٩٤	١٢٦٨
١٣٥١	١٢٠٢٩	١٦٦٣٣	١٦٦٩٦	١٢٦٩
١٣٥٢	١٢١٥٨	١٦٦٣٤	١٦٦٩٧	١٢٧٠
١٣٥٣	١٢٤٥٥	١٦٦٣٥	١٦٦٩٨	١٢٧١
١٣٥٤	١٣٩٥٤	١٦٦٥٢	١٦٧٠١	١٢٧٨
١٣٦٠	١٣٩٥٧	١٦٦٥٣	١٦٧٠٢	١٢٧٩
١٣٦٦	١٣٩٥٨	١٦٦٥٤	١٦٧٠٣	١٢٨٠
١٣٧٢	٧١١٠	١٦٦٥٥	١٦٧٠٤	١٢٨١
١٣٧٦	١٣٩٦١	١٦٦٥٦	١٦٧٠٥	١٢٨٢
١٣٧٧	١٣٩٦٣	١٦٦٥٧	١٦٧٠٦	١٢٨٣
١٣٧٨	١٣٩٦٤	١٦٦٥٨	١٦٧٠٧	١٢٨٤
١٣٨٠	١٣٩٦٥	١٦٦٥٩	١٦٧٠٨	١٢٨٦
١٥٣٤	١٣٩٦٦	١٦٦٦٠	١٦٧٠٩	١٣٧٩
١٥٣٩	١٣٩٦٧	١٦٦٦١	١٦٧١٠	١٧٤٩٩
٢٠٨٨٦	٢٠٩٣٩	٢١١٣٣	١٦٧١١	١٧٥٠٠
٢٠٨٨٧	٢٠٩٤٠	٢١١٣٤	١٦٧١٢	١٧٧٢٧
٢٠٨٨٨	٢٠٩٤١	٢١١٣٥	١٦٧١٣	١٨١٤٣
٢٠٨٩٠	٢٠٩٤٢	٢١١٣٨	١٦٧١٤	١٨٤٢٠
٢٠٨٩١	٢١١٢١	٢١١٣٩	١٦٧١٥	٢٠٧٢٥
٢٠٩٣٥	٢١١٢٨	٢١٢١٠	٢١٢٥٣	٢٠٨٨٢

رقم الحديث	رقم الحديث	رقم الحديث	رقم الحديث	رقم الحديث
٢٠٨٨٣	٢١٢٥٤	٢١٢١٦	٢١١٢٩	٢٠٩٣٨
٢٠٨٨٤	٢١٢٥٥	٢١٢١٧	٢١١٣٠	٢٠٩٣٦
٢١٢٦٧	٢١٢٥٦	٢١٢١٨	٢١١٣١	٢٠٩٣٧
٢١٢٥٧	٢٢٧٨٩	٢٢٦٦١	٢١٩٧٦	٢١٢٨٧
٢١٢٦٠	٢٢٧٨٩	٢٢٦٦٢	٢١٩٧٧	٢١٢٨٨
٢١٢٦٣	٢٢٧٩٠	٢٢٦٦٣	٢١٩٧٨	٢١٥٢٦
٢١٢٦٨	٢٢٧٩١	٢٢٦٦٤	٢١٩٨٣	٢١٥٥٩
٢١٢٧٠	٢٢٧٩٢	٢٢٦٦٥	٢١٩٨٤	٢١٥٦٠
٢١٢٧١	٢٢٧٩٤	٢٢٧٧٦	٢١٩٨٥	٢١٥٧٥
٢١٢٧٢	٢٢٧٩٥	٢٢٧٧٧	٢٢٠٩٧	٢١٨٠٥
٢١٢٧٣	٢٦٠٦٤	٢٢٧٧٨	٢٢١٣٩	٢١٩٦٨
٢١٢٧٤	٢٦٠٧٤	٢٢٧٧٩	٢٢١٤٢	٢١٩٦٩
٢١٢٧٦	٢٦١٥٠	٢٢٧٨٠	٢٢١٤٣	٢١٩٧٠
٢١٢٨٠	٢٦٢٢٥	٢٢٧٨١	٢٢١٨٢	٢١٩٧١
٢١٢٨٤	٢٧٤٠١	٢٢٧٨٢	٢٢٢٧١	٢١٩٧٢
٢١٢٨٥	٢٧٥٦٦	٢٢٧٨٣	٢٢٢٩٥	٢١٩٧٣
٢١٢٨٦	٢٧٦١٦	٢٢٧٨٤	٢٢٣٤٥	٢١٩٧٤
٢٢٥٤٨	٢٧٦٢٧	٢٢٧٨٥	٢٢٥٣١	٢١٩٧٥
		٢٢٧٨٦	٢٢٥٤٧	٢٢٧٨٨



ملحق رقم (٢)

ما رواه عبد الله عن أبيه وعن شيخ أبيه أو غيره
ورمز له في طبعة الرسالة بـ (*) وعددها: (١٤١) حديثاً

رقم الحديث	درجة الحديث	رقم الحديث	درجة الحديث	رقم الحديث	درجة الحديث
٥١٨	ضعيف	٢٣٢٥	صحيح	١١٧٣٣	صحيح
١٨٠٧٧	صحيح	٢٢٤٧٧	ضعيف	٥٥٦	حسن
٢٣٢٧	صحيح	١١٧٣٤	صحيح	١٨٢٦١	صحيح
٢٢٥٠١	صحيح	٦٩٧	حسن	٢٣٢٨	حسن
١١٧٥٤	صحيح	١٨٤٦٣	صحيح	٢٢٧٥٥	صحيح
٨٢٨	ضعيف	٢٣٢٩	صحيح	١١٧٥٥	صحيح
١٨٦١٨	صحيح	٢٣٠٢٧	صحيح	٩٤٢	صحيح
٢٣٣٢	صحيح	١١٧٥٦	صحيح	١٨٦١٩	ضعيف
٢٣٢٣٨	ضعيف	١١٤٠	حسن	٢٥٠٩	صحيح
١١٧٥٧	ضعيف	١٨٦٢٠	ضعيف	٢٣٢٩٣	صحيح
١١٤٨	صحيح	٣٧٨٤	صحيح	١١٧٥٨	ضعيف
١٨٦٢١	صحيح	٢٣٣٥٤	صحيح	١٢٠٨	صحيح
٣٧٩٠	حسن	١١٧٥٩	صحيح	١٩٠١٤	حسن
٢٣٧٠٤	صحيح	١٢٨٥	حسن	٣٨٣٠	صحيح
١١٧٦٠	حسن	١٩٦٩٢	صحيح	٢٤٤٠٤	صحيح
١٣١٨	حسن	٤٩١٢	ضعيف جداً	١٢٤٧٢	صحيح
٢٠٤٤٠	حسن	٢٤٤٠٥	حسن	١٦٦٥	صحيح
٥٨٧٤	صحيح	١٢٤٨٧	صحيح	٢٠٦٣٠	حسن

رقم الحديث	درجة الحديث	رقم الحديث	درجة الحديث	رقم الحديث	درجة الحديث
٢٤٤٠٦	صحيح	١٨١٥	صحيح	٥٨٧٥	صحيح
١٤١٦٦	صحيح	٢٠٨٢٩	حسن	٢٤٤١٨	صحيح
٢٣١٠	صحيح	٥٨٧٧	ضعيف جداً	١٤٣٢٤	ضعيف
٢٠٨٣٠	صحيح	٢٤٦١٩	صحيح	٢٣١١	حسن
٥٨٧٨	ضعيف	١٤٣٢٥	صحيح	٢٠٨٣٢٠	ضعيف جداً
٢٤٦٢٠	حسن	٢٣١٢	حسن	٥٨٧٩	صحيح
١٤٧٠٢	صحيح	٢١١٦٧	صحيح	٢٤٦٢١	صحيح
٢٣١٣	حسن	٦٩٠٧	صحيح	١٤٧٠٧	صحيح
٢١١٧٠	صحيح	٢٤٩٧٧	صحيح	٢٣١٤	ضعيف
٧٠٧٤	صحيح	١٥٥٤٩	ضعيف	٢١٢٢٣	صحيح
٢٦٨٠٠	صحيح	٢٣١٥	ضعيف	٧١١٧	صحيح
١٥٦٠٥	صحيح	٢١٢٦٢	صحيح	٢٦٨٧٦	ضعيف
٢٣١٦	حسن	٨٠١٧	صحيح	١٥٩٥٠	حسن
٢١٢٧٧	صحيح	٢٧٠٨٠	ضعيف	٢٣١٧	ضعيف
٩٤٣٩	ضعيف	١٦٠٠٥	صحيح	٢١٢٧٨	صحيح
٢٧٤٨٦	ضعيف	٢٣١٨	صحيح	٩٤٥٣	صحيح
١٦٠٦٣	صحيح	٢١٢٨١	صحيح	٢٧٤٨٧	صحيح
٢٣١٩	ضعيف	٩٤٦١	صحيح	١٦١٣٠	حسن
٢١٣٨٢	ضعيف	٢٧٤٨٨	ضعيف	٢٣٢٠	حسن
٩٥٤٠	صحيح	١٦٣٢٥	حسن	٢١٥١٧	صحيح
٢٧٤٨٩	صحيح	٢٣٢١	صحيح	١٠٤٦٣	صحيح
١٦٦٥١	ضعيف	٢١٥٧٠	صحيح	٢٧٤٩٠	ضعيف
٢٣٢٢	حسن	١١٠٥٣	صحيح	١٧٤٣١	صحيح
٢١٦٨٠	صحيح	٢٧٦٢٩	ضعيف	٢٣٢٣	حسن
١١١٢٤	صحيح	١٧٥٥٧	ضعيف	٢١٧٧١	ضعيف
٢٠٨٣١	صحيح	٢٣٢٤	ضعيف	١١٢٢٩	حسن

رقم الحديث	درجة الحديث	رقم الحديث	درجة الحديث	رقم الحديث	درجة الحديث
١٧٧٠٥	صحيح	٢١٨٨٩	صحيح	٢٢٢٤٨	صحيح
١٧٩٨٠	صحيح	١٧٨٥٦	صحيح	١٧٧٠٦	صحيح
٢٢٠٤٤	ضعيف	٢٢٠٩٥	صحيح	١٧٧١١	صحيح



ملحق رقم (٣)

وجادات عبد الله

ورمز لها في طبعة الرسالة بـ (○) وعددها: (٧٣) حديثاً

رقم الحديث	درجة الحديث	رقم الحديث	درجة الحديث	رقم الحديث	درجة الحديث
٥١٩	ضعيف جداً	٥٩٥٨	صحيح	٢٦٨٧٦	ضعيف
٧٧٧	ضعيف	١٠٤٥٢	صحيح	٢٦٩١١	ضعيف
٩٩٧	ضعيف	١١٧٥٢	ضعيف	٢٦٩٧٤	صحيح
١٦٨٩	ضعيف	١٤٣٢٤	ضعيف	٢٧٢٩٦	صحيح
٢٢٣٣	صحيح	١٤٣٢٥	ضعيف	١٥٣٨٦	ضعيف
٢٢٣٤	ضعيف	١٤٣٣٥	صحيح	١٥٨٥٤	ضعيف
٢٥٧١	ضعيف	١٥٣٢٠	صحيح	١٦٣٧٨	ضعيف
٢٥٧٢	ضعيف	٥٠٦٩	صحيح	١٨١٤٢	صحيح
٢٥٧٥	صحيح	٥٠٧٠	صحيح	١٨١٤٤	صحيح
٢٥٧٦	ضعيف	٥٠٧١	صحيح	١٩٤١١	ضعيف
٥٠٥٥	صحيح	٥٠٧٢	صحيح	٢٠١١٨	صحيح
٥٠٥٦	صحيح	٥٠٧٣	صحيح	٢٠٥٠٤	حسن
٥٠٥٧	صحيح	٥٠٧٤	صحيح	٢٠٥٠٥	حسن
٥٠٥٨	صحيح	٥٠٧٥	صحيح	٢٠٥٠٦	صحيح
٥٠٥٩	صحيح	٥٠٧٦	صحيح	٢٠٥٠٧	صحيح
٥٠٦٠	صحيح	٥٠٧٧	صحيح	٢٠٥٠٩	صحيح
٥٠٦١	صحيح	٥٠٧٨	صحيح	٢٠٥١٠	صحيح

رقم الحديث	درجة الحديث	رقم الحديث	درجة الحديث	رقم الحديث	درجة الحديث
٥٠٦٢	صحيح	٥٠٧٩	صحيح	٢٠٥١١	صحيح
٥٠٦٣	صحيح	٢٥٥٦١	صحيح	٢٠٥١٢	صحيح
٥٠٦٤	صحيح	٢٦٤٠٥	صحيح	٢١٥١١	حسن
٥٠٦٥	صحيح	٢٦٤٠٦	صحيح	٢٢١٥٧	صحيح
٥٠٦٦	صحيح	٢٦٤٠٧	صحيح	٢٢٣٢٠	صحيح
٥٠٦٧	ضعيف	٢٦٤٠٨	صحيح	٢٢٣٢١	حسن
٥٠٦٨	صحيح	٢٦٤٠٩	صحيح	٢٤٥٠٩	صحيح
٢٦٤١٠	صحيح				



فهرس الموضوعات

٥	قالوا في الإمام أحمد بن حنبل
٧	وقالوا في مسند الإمام أحمد بن حنبل
٩	مقدمة المؤلف وخطة المدخل
١٣	الباب الأول: حياة الإمام أحمد بن حنبل رَحِمَهُ اللهُ
١٥	الفصل الأول: سيرة الإمام أحمد بن حنبل الشخصية
١٧	المبحث الأول: اسمه، ومولده
١٩	المبحث الثاني: صفاته، وهيبته
٢١	المبحث الثالث: ماله ومعاشه
٢٢	المبحث الرابع: أولاده
٢٤	المبحث الخامس: مرضه
٢٦	المبحث السادس: وفاته رَحِمَهُ اللهُ
٢٩	الفصل الثاني: شخصيته الإمام أحمد العلمية:
٣١	المبحث الأول: طلبه للعلم، ورحلاته
٣٥	المبحث الثاني: حفظه وجزارة فهمه
٣٦	المبحث الثالث: تصدُّره للفتوى والتحديث
٣٨	المبحث الرابع: شيوخه وتلاميذه
٤٢	المبحث الخامس: مصنفاته
٤٦	المبحث السادس: ثناء العلماء عليه

- المبحث السابع: عقيدته ٤٨
- المبحث الثامن: تمسكه بالسنة والأثر، وتعظيمه لأهلها، وموقفه من أهل البدع ٥٦
- المبحث التاسع: محنة الإمام أحمد في القول بخلق القرآن الكريم ٦٠
- الباب الثاني: مسند الإمام أحمد بن حنبل رَحِمَهُ اللهُ ٦٧**
- الفصل الأول: التعريف بمسند الإمام أحمد بن حنبل ٦٩
- المبحث الأول: المسانيد، معناها ونشأتها، وأهم الكتب فيها ٧١
- المبحث الثاني: عدد أحاديث المسند، وعدد الصحابة الذين خرج عنهم الإمام أحمد في المسند، وعدد شيوخه في المسند ٧٥
- المبحث الثالث: طبقات الكتاب ٧٩
- المبحث الرابع: الأعمال العلمية حول المسند ٨١
- المطلب الأول: إقبال العلماء على المسند سماعاً وقراءةً وحفظاً ٨١
- المطلب الثاني: عناية العلماء بالمسند ٨٣
- ١ - ترتيبه وتقريبه وتسهيله على طلاب العلم ٨٣
- ٢ - رجال المسند ٨٥
- ٣ - أفراد زوائده ٨٥
- ٤ - خصائصه وختمه والدفاع عن بعض حديثه ٨٦
- ٥ - إعراب ما يشكل من ألفاظه ٨٦
- ٦ - مختصراته والانتقاء منه وتجريد ثلاثياته ٨٦
- ٧ - الشروح ٨٧
- المبحث الخامس: روايته المسند ٨٩
- الفصل الثاني: منهج الإمام أحمد في مسنده ٩٣**
- تمهيد ٩٥
- المبحث الأول: طريقة الإمام أحمد في تصنيف وترتيب المسند ٩٦
- المبحث الثاني: شرط الإمام أحمد في الرواية عن شيوخه ٩٩
- المبحث الثالث: درجة أحاديث المسند ١٠٤

- المبحث الرابع: الأحاديث الموضوعة في مسند الإمام أحمد ١٠٨
- المبحث الخامس: زوائد عبد الله بن أحمد بن حنبل على المسند ١٢٦
- المبحث السادس: زيادات القطيعي على مسند الإمام أحمد بن حنبل ١٣٠
- خاتمة وخلاصة ١٣٧
- ملحق رقم (١): زيادات عبد الله ابن الإمام أحمد التي رمز لها في طبعة الرسالة بـ (●) ١٣٩
- ملحق رقم (٢): ما رواه عبد الله عن أبيه وعن شيخ أبيه أو غيره، ورمز له في طبعة الرسالة بـ (*) ١٤٣
- ملحق رقم (٣): وجادات عبد الله، ورمز لها في طبعة الرسالة بـ (○) .. ١٤٦
- فهرس الموضوعات ١٤٨



إصدارات إدارة الشؤون الفنية مرتبة حسب تاريخ إصدارها

أولاً: كتب التحقيق:

- ١- رسالة في أصول الفقه، العُكْبَرِي (ت٤٢٨هـ)، تحقيق مكتب الشؤون الفنية، ط١ / ٢٠٠٦ م. ط٢ / ٢٠١٠ م.
- ٢- تعظيم الفتيا، ابن الجوزي (ت٥٩٧هـ)، تحقيق فيصل العلي، ٢٠٠٦ م.
- ٣- كشف اللثام في شرح عمدة الأحكام (٧ مجلدات)، السِّفَارِينِي (ت١١٨٨هـ)، تحقيق نور الدين طالب، ٢٠٠٧ م.
- ٤- شرح كتاب الشهاب للقضاعي، ابن بدران (ت١٣٤٦هـ)، تحقيق نور الدين طالب، ط١ / ٢٠٠٧ م. ط٢ / ٢٠١٠ م.
- ٥- عادات الإمام البخاري في صحيحه، عبد الحق الهاشمي (ت١٣٩٢هـ)، تحقيق محمد ناصر العجمي، ٢٠٠٧ م.
- ٦- غاية المنتهى في جمع الإقناع والمنتهى (مجلدان)، مرعي الكرمي (ت١٠٣٣هـ)، تحقيق ياسر إبراهيم المزروعى، ورائد يوسف الرومي، ٢٠٠٧ م.
- ٧- الروض الندي شرح كافي المبتدي (مجلدان)، البعلي (ت١١٨٩هـ)، تحقيق نور الدين طالب، ط١ / ٢٠٠٧ م. ط٢ / ٢٠١٠ م.
- ٨- الأسئلة الكويتية روضة الأرواح، ابن بدران (ت١٣٤٦هـ)، تحقيق محمد ناصر العجمي، ٢٠٠٧ م.
- ٩- درة الغواص في حكم الزكاة بالرصااص، ابن بدران (ت١٣٤٦هـ)، تحقيق محمد ناصر العجمي، ٢٠٠٧ م.
- ١٠- شرح منظومة الآداب الشرعية، الحجاوي (ت٩٦٨هـ)، تحقيق نور الدين طالب، ط١ / ٢٠٠٧ م. ط٢ / ٢٠١٠ م.
- ١١- الخُطْبُ السَّنِيَّة، مصطفى البولاقى (ت١٢٦٣هـ)، تحقيق وليد العلي، ٢٠٠٧ م.
- ١٢- المنبر (مجموعة خُطْبُ جُمُعِيَّة)، عبد الله النوري (ت١٤٠١هـ)، ٢٠٠٧ م.
- ١٣- الخطب الجمعة في المواعظ الأسبوعية، محمد أحمد الفارسي (ت١٤٠٢هـ)، ٢٠٠٧ م.
- ١٤- الأحكام المفيدة في الأقوال السديدة، عبد الله بن عبد الرحمن السند (ت١٣٩٧هـ)، اعتنى به نور الدين مسعي، ط١ / ٢٠٠٧ م. ط٢ / ٢٠١٠ م.
- ١٥- رسالة أبي داود لأهل مكة في وصف سننه، مع المدخل إلى سنن أبي داود، تحقيق محمد النورستاني، ط١ / ٢٠٠٨ م. ط٢ / ٢٠١٠ م.
- ١٦- المصعد الأحمد في ختم مسند الإمام أحمد، ابن الجَزَرِي (ت٨٣٣هـ)، تحقيق محمد ناصر العجمي، ٢٠٠٨ م.

- ١٧- القول العلي لشرح أثر الإمام علي، السَّقَّاريني (ت ١٨٨هـ)، تحقيق محمد النورستاني، ط ١ / ٢٠٠٨ م. ط ٢ / ٢٠١٠ م.
- ١٨- تحفة الخلان في أحكام الأذان، الدمرداشي (ت ١١٤٩هـ)، تحقيق محمود الكبش، ٢٠٠٨ م.
- ١٩- فرائد الفوائد في أحكام المساجد، ابن طولون (ت ٩٥٣هـ)، تحقيق مكتب الشؤون الفنية، ط ١ / ٢٠٠٨ م. ط ٢ / ٢٠١١ م.
- ٢٠- سؤالات علامة الكويت عبد الله خلف الدحيان (العقود الياقوتية في جيد الأسئلة الكويتية)، ابن بدران (ت ١٣٤٦هـ)، تحقيق الطاهر خذيري، ط ١ / ٢٠٠٨ م. ط ٢ / ٢٠١٠ م.
- ٢١- نصيحة الإنسان عن استعمال الدخان، عبد الله بن عبد الرحمن السند (ت ١٣٩٧هـ)، ٢٠٠٨ م.
- ٢٢- الرشد، عبد الله النوري (ت ١٤٠١هـ)، اعتنى به نور الدين مسعي، ٢٠٠٨ م.
- ٢٣- فتح الرحمن فيما يجب معرفته على كل إنسان، الوضاحي (ت ١١٣٥هـ)، تحقيق محمود الكبش، ٢٠١١ م.
- ٢٤- التيسير نظم التحرير، العمرطي (ت ٩٨٩هـ)، تحقيق ياسر المقداد، ٢٠١١ م.
- ٢٥- إعلام الأنام بفضائل الصيام، البكري الشافعي (ت ٩٥٢هـ)، تحقيق سامي صبح، ٢٠١٤ م.
- ٢٦- نظم رسالة ابن أبي زيد القيرواني، الغلاوي الشنقيطي (ت ١٢٠٩هـ)، تحقيق محمد أحمد جدو، ٢٠١٤ م.
- ٢٧- الأسباب المعينة على الصبر على أذى الخلق، ابن تيمية (ت ٧٢٨هـ)، تحقيق عبد الرزاق البدر، ٢٠١٥ م.
- ٢٨- ست رسائل في أحكام المساجد، تحقيق سامي صبح، ٢٠١٥ م، وهي:
 - تحفة الراكع والمساجد في جواز الاعتكاف في فناء المساجد، عبد الغني النابلسي (ت ١١٤٣هـ).
 - سعادة الماجد بعمارة المساجد ورغبة طالب العلوم إذا غاب عن درسه، الشُّرْبُلَالِي (ت ١٠٦٩هـ).
 - البشرى بعظيم المنة في حديث «من بنى لله مسجداً بنى له بيتاً في الجنة»، الطحلاوي.
 - فضل عمارة المساجد، عليّ الأجهوري (ت ١٠٦٦هـ).
 - فضل بناء المسجد، الطوخي (بعد ١٣٠٣هـ).
 - فضل بناء المساجد وعمارته وعمّاره، محمد عبد الفتاح الشافعي.
- ٢٩- الأصول من علم الأصول، ابن عثيمين (ت ١٤٢١هـ) = (٢٠٠١ م)، ٢٠١٦ م.

- ٣٠- ملحّة الإعراب، الحريري (ت٥١٦هـ)، ٢٠١٦م
 ٣١- قاعدة مختصرة في وجوب طاعة الله ورسوله وولاة الأمور، ابن تيمية (ت٧٢٨هـ)، تحقيق عبد الرزاق البدر، ٢٠١٨م.
 ٣٢- ذخيرة الإخوان في اختصار الاستغناء بالقرآن لابن رجب، اختصار محمد بن عبد الله الحضرمي الملقب بـ (بحرق)، ٢٠١٨م.

ثانيًا: كتب التأليف:

- ١- ضوابط الفتوى، ٢٠٠٥م.
 ٢- التأصيل الشرعي لما ينبغي أن يتجنبه الإمام والخطيب، الطاهر خذيري، ط١ / ٢٠٠٥م. ط٢ / ٢٠١٠م.
 ٣- رسائل التواصل مع الأئمة والخطباء (١ و٢)، ٢٠٠٥م.
 ٤- رسائل التواصل مع الأئمة والخطباء (٣ و٤)، ٢٠٠٥م.
 ٥- المختصرات النافعة (١)، ٢٠٠٥م.
 ٦- المختصرات النافعة (٢)، ٢٠٠٥م.
 ٧- المختصرات النافعة (٣)، ٢٠٠٦م.
 ٨- محمد ﷺ من الميلاد الأسنى إلى الرفيق الأعلى، كمال محمد درويش، ٢٠٠٦م.
 ٩- سعة الخلاف ورحمة الاتفاق والاختلاف، الطاهر خذيري، ط١ / ٢٠٠٦م. ط٢ / ٢٠١٠م.
 ١٠- كيف نعيد للمسجد مكانته، محمد أحمد لوح، ط١ / ٢٠٠٦م. ط٢ / ٢٠١٠م.
 ١١- الخطب المنبرية لعام (٢٠٠٥م)، ط١ / ٢٠٠٦م. ط٢ / ٢٠١١م.
 ١٢- بريق الجمان في شرح أركان الإيمان، محمد النورستاني، ط١ / ٢٠٠٧م. ط٢ / ٢٠١١م.
 ١٣- المدخل إلى صحيح مسلم، محمد النورستاني، ط١ / ٢٠٠٧م. ط٢ / ٢٠١٠م. ط٣ / ٢٠١٤م. ط٤ / ٢٠٢٣م.
 ١٤- المدخل إلى جامع الترمذي، الطاهر خذيري، ط١ / ٢٠٠٧م. ط٢ / ٢٠١٠م. ط٣ / ٢٠٢٣م.
 ١٥- الأسماء والمصاهرات بين أهل البيت والأصحاب، السيد بن إبراهيم، ٢٠٠٧م.
 ١٦- مجالس مع فضيلة الشيخ محمد الأمين الجكني الشنقيطي، كتبها تلميذه: أحمد بن محمد الأمين بن أحمد الجكني الشنقيطي، ط١ / ٢٠٠٧م. ط٢ / ٢٠١٠م.
 ١٧- كيف يؤدي الموظف الأمانة، عبد المحسن العباد البدر، ط١ / ٢٠٠٧م. ط٢ / ٢٠١٠م.

- ١٨- المنهل العذب النмир في سيرة السراج المنير (خطب)، وليد العلي، ٢٠٠٧م.
- ١٩- أنيس الخطباء، الطاهر خذيري، ط ١ / ٢٠٠٧م. ط ٢ / ٢٠١١م.
- ٢٠- الخطب المنبرية لعام (٢٠٠٦م)، ط ١ / ٢٠٠٧م. ط ٢ / ٢٠١١م.
- ٢١- المدخل إلى سنن أبي داود، محمد النورستاني، ومعه رسالة أبي داود لأهل مكة في وصف سننه، ط ١ / ٢٠٠٨م. ط ٢ / ٢٠١٠م. ط ٣ / ٢٠٢٣م.
- ٢٢- المدخل إلى سنن النسائي، محمد النورستاني، ط ١ / ٢٠٠٨م. ط ٢ / ٢٠١٠م. ط ٣ / ٢٠٢٣م.
- ٢٣- المدخل إلى موطأ مالك بن أنس، الطاهر خذيري، ط ١ / ٢٠٠٨م. ط ٢ / ٢٠١٠م. ط ٣ / ٢٠٢٣م.
- ٢٤- المدخل إلى سنن ابن ماجه، نور الدين مسعي، ط ١ / ٢٠٠٨م. ط ٢ / ٢٠١٠م. ط ٣ / ٢٠٢٣م.
- ٢٥- حكم صلاة الجمعة قبل الزوال، صالح الصاهود، ٢٠٠٨م.
- ٢٦- الثناء المتبادل بين الآل والأصحاب، ٢٠٠٨م.
- ٢٧- طالب العلم بين أمانة التحمل ومسؤولية الأداء (رسائل التواصل مع الأئمة والخطباء (٥)، محمد بن خليفة التميمي، ط ١ / ٢٠٠٨م. ط ٢ / ٢٠١٠م.
- ٢٨- الكسب الطيب، أحمد جلباية، ٢٠٠٨م.
- ٢٩- الخطب المنبرية لعام (٢٠٠٧م)، ط ١ / ٢٠٠٩م. ط ٢ / ٢٠١١م.
- ٣٠- المدخل إلى صحيح البخاري، محمد النورستاني، ط ١ / ٢٠١٠م. ط ٢ / ٢٠١٤م. ط ٣ / ٢٠٢٣م.
- ٣١- الخطب المنبرية لعام (٢٠٠٨م)، طبع ٢٠١٠م.
- ٣٣- المدخل إلى صحيح ابن خزيمة، محمد النورستاني، ط ١ / ٢٠١١م. ط ٢ / ٢٠٢٣م.
- ٣٤- بلوغ المرام في أحكام الفتح على الإمام، نور الدين مسعي، ٢٠١١م.
- ٣٥- القول التمام في استخلاف الخطيب والإمام، سيد حبيب، ٢٠١١م.
- ٣٦- الأعذار المبيحة للجمع بين الصلاتين، ياسر مقداد، ٢٠١١م.
- ٣٧- طاعة ولي الأمر، إعداد مكتب الشؤون الفنية، ٢٠١١م.
- ٣٨- مراتب الدلالة، محمد الحسن الددو، ٢٠١١م.
- ٣٩- دروس الإمام (الجزء الأول)، ط ١ / ٢٠١١م. ط ٢ / ٢٠١٤م. ط ٣ / ٢٠١٦م.
- ٤٠- أيها الخطيب، عبد الرحمن الصاعدي، ٢٠١١م.
- ٤١- الخطب المنبرية لعام (٢٠٠٩م)، طبع ٢٠١١م.
- ٤٢- المدخل إلى صحيح ابن حبان، محمد النورستاني، ط ١ / ٢٠١٢م. ط ٢ / ٢٠٢٣م.

- ٤٣- فقه الصيام في الإسلام، حمادة مسير، ٢٠١٤م.
- ٤٤- قواعد ومهارات في إدارة المساجد، سامي صبح، ٢٠١٤م.
- ٤٥- المقتطفات النافعة من ثمار المطالعة، محمد الأمين بن مزيد، ٢٠١٤م.
- ٤٦- دروس الإمام (الجزء الثاني)، ٢٠١٤م.
- ٤٧- الخطب المنبرية لعام (٢٠١٠م)، طبع ٢٠١٤م.
- ٤٨- الخطب المنبرية لعام (٢٠١١م)، طبع ٢٠١٤م.
- ٤٩- الخطب المنبرية لعام (٢٠١٢م)، طبع ٢٠١٤م.
- ٥٠- أصول في المعاملات المالية المعاصرة، خالد المصلح، ٢٠١٥م.
- ٥١- حرمة الدماء، خالد الكندري، ٢٠١٥م.
- ٥٢- الخطب المنبرية لعام (٢٠١٣م)، طبع ٢٠١٥م.
- ٥٣- اللطائف القرآنية، ابن القيم (ت ٧٥١هـ)، جمع متعب المطيري، ٢٠١٦م.
- ٥٤- الملخص في شرح كتاب التوحيد، صالح الفوزان، ٢٠١٦م.
- ٥٥- شرح الدروس المهمة لعامة الأمة، عبد الرزاق العباد البدر، ٢٠١٦م.
- ٥٦- أحكام المساجد من صحيح البخاري، سيد حبيب، ٢٠١٦م.
- ٥٧- صفوف الصلاة فضائل وأحكام، فؤاد الجرافي، ٢٠١٦م.
- ٥٨- صور من حياة السابقين في تعلقهم بالمساجد، يونس الطلول، ٢٠١٦م.
- ٥٩- شرف إمام المسجد والمؤذن، سليمان الرحيلي، ٢٠١٨م.
- ٦٠- علم المواقيت والقبلة والأهلة من الناحيتين الشرعية والفلكية، صلاح الدين أحمد محمد عامر، ٢٠١٩م.
- ٦١- المدخل إلى مسند الإمام المبجل أحمد بن حنبل، سامي صبح، ٢٠٢٣م.

ثالثاً: الدوريات:

- مجلة الإمام القدوة: العدد (١) و(٢) ٢٠١٤م. العدد (٣) ٢٠١٦م.
- العدد (٤) ٢٠١٧م. العدد (٥) ٢٠١٨م.





المدخلُ

إلى صحیح الإمام ابن خزيمة

رحمه الله تعالى (٢٣١ - ٣١١ هـ)

تأليف الدكتور

محمد محمدي بن محمد جميل النورستاني

إصدار
إدارة الشؤون الفنية
١٤٤٤ هـ - ٢٠٢٣ م

المدخل

إلى صحيح الإمام ابن خزيمة

حقوق الطبع محفوظة

لوزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية الكويتية
قطاع المساجد - إدارة الشؤون الفنية

الطبعة الأولى: ١٤٣٢ هـ - ٢٠١١ م

الطبعة الثانية: ١٤٤٤ هـ - ٢٠٢٣ م

رقم الإيداع في إدارة التخطيط الاستراتيجي
في وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية
(٢٠١٦/٨٥)

الرؤية: الريادة عالمياً في العمل الإسلامي.

الرسالة: ترسيخ قيم الوسطية، والأخلاق الإسلامية، ونشر الوعي الديني الثقافي، والعناية بالقرآن الكريم، والسنة النبوية، ورعاية المساجد، وتعزيز الوحدة الوطنية من خلال تنمية الموارد البشرية والنظم المعلوماتية، وفقاً لأفضل الممارسات المالية.

القيم: التميز، العمل المؤسسي، الشراكة، الوسطية، الشفافية والمسؤولية.

قطاع المساجد - إدارة الشؤون الفنية

للتواصل: بدالة ١٨١٠١١١ - داخلي ٧٣٧٠ - ٧٣٨٧

العنوان: الرقعي - شارع محمد بن القاسم - قطاع المساجد





المدخلُ

إلى صحیح الإمام ابن خزيمة

رحمه الله تعالى (٢٢٣ - ٣١١ هـ)

تأليف الدكتور

محمد محمدي بن محمد جميل النورستاني

إصدار

إدارة الشؤون الفنية

١٤٤٤ هـ - ٢٠٢٣ م

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

قالوا في الإمام ابن خزيمة رحمه الله تعالى

١ - قال تلميذه الإمام أبو علي النيسابوري (ت ٣٤٩هـ): «رأيتُ من أئمة الحديث أربعةً في وطني وأسفاري: اثنان بنيسابور: محمد بن إسحاق، وإبراهيم بن أبي طالب، وأبو عبد الرحمن النسائي بمصر، وعبدان بالأهواز».

وقال أيضًا: «لم أرَ مثله، وكان يحفظُ الفقهيَّاتِ من حديثه كما يحفظُ القارئُ السورة».

٢ - وقال الإمام ابن حبان البُستي (ت ٣٥٤هـ): «وما رأيتُ على أديم الأرض مَنْ كان يُحسنُ صناعةَ السنن، ويحفظُ الصحاحَ بألفاظها، ويقوم بزيادة كلِّ لفظةٍ تُزادُ في الخبرِ ثقةً حتى كأنَّ السننَ كلَّها نصبَ عينيه: إلا محمد بن إسحاق بن خزيمة - رحمة الله عليه - فقط».

وقال أيضًا في ترجمة ابن خزيمة: «وكان رَحِمَهُ اللهُ أَحَدَ أئمة الدنيا علمًا، وفقهًا، وحفظًا، وجمعًا، واستنباطًا، حتى تكلم في السنن بإسنادٍ لا نعلمُ سَبَقَ إليه غيره من أئمتنا، مع الإِتقانِ الوافر، والدين الشديد، إلى أن توفي رَحِمَهُ اللهُ».

٣ - وقال أبو يعلى الخليلي (ت ٤٤٦هـ): «اتفق في وقته أهلُ الشرق أنه إمامُ الأئمة».

٤ - وقال الإمام الذهبي (ت ٧٤٨هـ): «ولا أعلم في وقته مثله في معرفته بالفقه والحديث، وربما في وقته أفقه منه من غير علم بالحديث، أو بالعكس، أما من جمع بينهما في زمانه مثله: فلا أعلم، فرضي الله عنه وعن جميع أئمة المسلمين».

٥ - وقال الإمام ابن القيم (ت ٧٥١هـ): «ولم يكن في وقته مثله في العلم بالحديث والفقه جميعاً».

٦ - وقال الحافظ ابن كثير (ت ٧٧٤هـ): «كان من أوعية العلم وبحوره، وممن طاف البلدان، ورحل إلى الآفاق في طلب العلم وسماع الحديث، وكتب الكثير وصنّف وجمع، وله كتاب (الصحيح) من أنفع الكتب وأجلّها، وهو من المجتهدين في دين الإسلام».



وقالوا في «صحيح الإمام ابن خزيمة»

١ - قال الحافظ العَلَايُيُّ (ت ٧٦١هـ): «وهذا الكتابُ من أحسن الكتبِ المصنَّفةِ على الأبوابِ وأنفسِها، وفيه من الموافقاتِ للأئمةِ الستَّةِ شيءٌ كثيرٌ جدًّا؛ لأنَّ ابنَ خزيمةَ هذا شارَكهم في غالبِ شيوخهم، وشرطه فيه قريبٌ من شرط الشيخين».

٢ - وقال الحافظُ ابنُ كثيرٍ (ت ٧٧٤هـ) في ترجمة ابن خزيمة: «وله كتابُ «الصحيح» من أنفعِ الكُتُبِ وأجلِّها، وهو من المجتهدين في الإسلام».

وقال أيضًا - بعد أن ذكرَ بعضَ الكتبِ التي هي مظانُّ الحديث الصحيح -: «وكتبُ أخرى التزم أصحابُها صحَّتها؛ كابن خزيمة، وابن حبان البُستي، وهما خيرٌ من (المستدرِك) بكثير، وأنظفُ أسانيدَ ومتونًا».



مقدمة المؤلف

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيد الأنبياء والمرسلين، نبينا محمد وعلى آله وصحابه أجمعين، ومن استنَّ بسنتهم واهتدى بهديهم إلى يوم الدين.

أما بعد: فهذا مدخلٌ إلى «صحيح الإمام ابن خزيمة»، وهو عبارة عن رسالةٍ وجيزةٍ تُعنى بترجمة الإمام ابن خزيمة رَحِمَهُ اللهُ، وبيان منهجه في صحيحه، وذكر فوائد تتعلق به، أَلْفَتْهُ ليكون لبنَةً جديدةً يضعُها مكتبُ الشؤون الفنيّة - بوزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بدولة الكويت - لخدمة طُلاب الحديث النبوي الشريف.

وهو من المداخل التي أَلَفَتْ بمناسبة انعقادِ مجالسِ قراءةٍ وسماعِ كتب الحديث، التي نظَّمها مكتبُ الشؤون الفنية بقطاع المساجد.

وكانت الخطة التي اعتمدها مكتبُ الشؤون الفنية بقطاع المساجد أن يؤلَّفَ مدخلٌ خاصٌّ لكلِّ كتابٍ من الكتب التي تُسمَع وتُقرأ على المشايخ المسندين، ويكون تأليفه قبل بداية مجالس سماعه، حتى يستفيد منه الحاضرون، وقد تمَّت مجالسُ سماع الصحيحين، وباقي الكتب السبعة، وتمَّ أيضًا سماعُ عددٍ آخر من أمهات كتب الحديث.

ويأتي مشروع سماع وقراءة «صحيح الإمام ابن خزيمة» ضمن تلك المشاريع المباركة.

وبهذه المناسبة تمَّ تأليفُ هذا المدخل ؛ للتعريفِ بالكتابِ المسموعِ وبمؤلفه إمام الأئمة محمد بن إسحاق بن خزيمة، ولِيُضَافَ هذا الجهدُ إلى رصيد جهود المكتبِ السابقة التي بذلها لتقريبِ كتب السنة إلى المسلمين عامَّةً، وإلى طُلَّابِ علمِ الحديثِ النبويِّ خاصَّةً.

وقد توخَّيتُ في هذا المدخلِ التوسُّطَ بين الإيجازِ المُخلِّ، والإطنابِ المُملِّ؛ ليكون أدعى إلى الاستفادة منه - بإذن الله تعالى -.

وقد استفدتُ في إعداد هذا المدخلِ من مصادر كثيرة أبرزها: رسالة «الإمام ابن خزيمة ومنهجه في كتابه الصحيح» للدكتور عبد العزيز بن شاكر حمدان الكبيسي، وكتاب «مناهج المحدثين» للشيخ الدكتور سعد ابن عبد الله الحميد، ورسالة «الاتجاه الفقهي لابن خزيمة في صحيحه» للدكتور أيمن حمزة عبد الحميد إبراهيم.

خطة المدخل:

اشتمل هذا المدخلُ - بتوفيق الله تعالى - على مقدمةٍ وبابين؛ البابُ الأولُ في حياة الإمام ابن خزيمة، والبابُ الثاني في التعريفِ بـ«صحيح الإمام ابن خزيمة»، وبيان منهج الإمام ابن خزيمة رَحِمَهُ اللهُ فِيهِ.

الباب الأول: في حياة الإمام ابن خزيمة وسيرته

وفيه فصلان:

* الفصل الأول: سيرة الإمام ابن خزيمة الشخصية

وفيه ستةُ مباحث:

المبحث الأول: اسمه ونسبه ولقبه ونسبته.

المبحث الثاني: بلده.

المبحث الثالث: ولادته ونشأته، وأسرته.

المبحث الرابع: شمائله وفضائله.

المبحث الخامس: مذهبه وعقيدته.

وفيه مطلبان:

المطلب الأول: مذهبه الفقهي.

المطلب الثاني: عقيدته.

المبحث السادس: وفاته.

✽ الفصل الثاني: سيرة الإمام ابن خزيمة العلمية

وفيه ستة مباحث:

المبحث الأول: طلبه للحديث.

المبحث الثاني: رحلاته.

المبحث الثالث: شيوخ الإمام ابن خزيمة.

المبحث الرابع: تلاميذ الإمام ابن خزيمة.

المبحث الخامس: مؤلفات الإمام ابن خزيمة.

وفيه مطلبان:

المطلب الأول: ذكر مؤلفاته.

المطلب الثاني: إملأؤه لكتبه.

المبحث السادس: مكانته العلمية، وثناء العلماء عليه.

وفيه مطلبان:

المطلب الأول: مكانته العلمية.

المطلب الثاني: ثناء العلماء عليه.

الباب الثاني: صحيح الإمام ابن خزيمة

وفيه فصلان:

* الفصل الأول: التعريف بـ«صحيح الإمام ابن خزيمة».

وفيه ستة مباحث:

المبحث الأول: التعريف بـ«صحيح الإمام ابن خزيمة».

وفيه خمسة مطالب:

المطلب الأول: اسم الكتاب.

المطلب الثاني: كيفية تأليفه للكتاب.

المطلب الثالث: تعاظمه كتبه بالتنقيح والإضافة.

المطلب الرابع: موضوع «صحيح الإمام ابن خزيمة»، ومحتوياته.

المطلب الخامس: ترتيب «صحيح الإمام ابن خزيمة» وأقسامه.

المبحث الثاني: القدر الموجود من «صحيح الإمام ابن خزيمة»، ونسخته الخطية.

وفيه مطلبان:

المطلب الأول: القدر الموجود منه.

المطلب الثاني: نسخة «صحيح ابن خزيمة» الخطية.

المبحث الثالث: رُواة «صحيح الإمام ابن خزيمة».

المبحث الرابع: مكانة «صحيح الإمام ابن خزيمة»، وعناية العلماء به.

وفيه مطلبان:

المطلب الأول: مكانة صحيح الإمام ابن خزيمة، ومنزلته بين كتب السنة.

المطلب الثاني: عناية العلماء بصحيح الإمام ابن خزيمة.

المبحث الخامس: موازنة بين صحيح الإمام ابن خزيمة، وصحاح: البخاري ومسلم وابن حبان وأبي عوانة.

المبحث السادس: طبقات صحيح الإمام ابن خزيمة.

* الفصل الثاني: منهج الإمام ابن خزيمة في صحيحه.

وفيه ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: منهجه في تراجم الأبواب.

وفيه مطلبان:

المطلب الأول: الإسهاب والتطويل في التراجم.

المطلب الثاني: الصنعة الفقهية في تراجم الإمام ابن خزيمة في صحيحه.

المبحث الثاني: شرط الإمام ابن خزيمة فيه، ودرجة أحاديثه.

وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: شرط الإمام ابن خزيمة في صحيحه.

المطلب الثاني: درجة أحاديث صحيح ابن خزيمة.

المطلب الثالث: أسباب ذكر الإمام ابن خزيمة للأحاديث الضعيفة في صحيحه.

المبحث الثالث: الصناعة الحديثية في صحيح الإمام ابن خزيمة.

وفيه مطلبان:

المطلب الأول: الصناعة الحديثية المتعلقة بالإسناد.

المطلب الثاني: الصناعة الحديثية المتعلقة بالمتن.



الباب الأول

في حياة الإمام ابن خزيمة وسيرته

وفيه فصلان:

الفصل الأول: سيرة الإمام ابن خزيمة الشخصية.

الفصل الثاني: سيرة الإمام ابن خزيمة العلمية.

الفصل الأول

سيرة الإمام ابن خزيمة الشخصية

وفيه ستة مباحث :

المبحث الأول : اسمه ونسبه ولقبه ونسبته.

المبحث الثاني : بلده.

المبحث الثالث : ولادته وأسرته ، ونشأته.

المبحث الرابع : شمائله وفضائله.

المبحث الخامس : مذهبه وعقيدته.

المبحث السادس : وفاته رَحِمَهُ اللهُ.

المبحث الأول

اسمُه ونسبُه ولقبُه ونسبَتُه

أولاً: اسمُه ونسبُه ولقبُه:

هو الإمام أبو بكر، محمد بن إسحاق بن خزيمة بن المغيرة بن صالح ابن بكر، الملقَّب بـ(إمام الأئمة)، السُّلَمي، النيسابوري^(١).

اشتهرَ بنسبته إلى جدّه خزيمة، وهو بمعجمة مضمومة، مع فتح الزاي^(٢)، وقد اشتهر جماعةً بنسبة (الخُزَيْمِيّ)، وهي نسبةٌ إلى الإمام ابن خزيمة نفسه^(٣).

ولُقِّبَ الإمامُ ابنُ خزيمة بـ(إمام الأئمة) لكثرة مَنْ روى عنه من الحفاظ الكبار، ولأنَّ بعضهم قد وُصِّفوا بالإمامة في حياته.

قال الحاكم عن أبي بكرٍ محمد بن حمدون وغيره: «لَمَّا بَلَغَ أَبُو بَكْرٍ ابْنُ خَزِيمَةَ مِنَ السَّنِّ وَالرَّئَاسَةِ وَالتَّفَرُّدِ بِهِمَا مَا بَلَغَ: كَانَ لَهُ أَصْحَابٌ صَارُوا فِي حَيَاتِهِ أَنْجَمَ الدُّنْيَا...»^(٤).

(١) انظر: (الجرح والتعديل) لابن أبي حاتم (١٩٦/٧)، (تهذيب الأسماء واللغات) للنووي (٧٨/١)، (سير أعلام النبلاء) للذهبي (٣٦٥/١٤)، (طبقات الشافعية الكبرى) للسبكي (١٠٩/٣).

(٢) (توضيح المشتبه) لابن ناصر الدين (٢٢٤/٣).

(٣) انظر: (الأنساب) (١٥٧/٢ - الخزيمة).

(٤) (سير أعلام النبلاء) (٣٧٧/١٤).

وقال الخليلي: «اتفق في وقته أهل الشرق أنه إمام الأئمة»^(١).

وقال ابن نقطة: «محمد بن إسحاق بن خزيمة... المعروف بإمام الأئمة»^(٢).

وقال شيخ الإسلام في حديث أخرجه ابن خزيمة: «قد رواه إمام الأئمة ابن خزيمة في كتاب التوحيد الذي اشترط فيه أنه لا يحتج فيه إلا بما نقله العدل عن العدل موصولاً إلى النبي ﷺ»^(٣).

وقال الحافظ ابن كثير: «أبو بكر بن خزيمة الملقب بإمام الأئمة»^(٤).

ثانياً: نسبته:

تعددت نسب الإمام ابن خزيمة باعتباريات متعددة، فقليل له: السلمي، والنيسابوري، وزاد بعضهم: الشافعي.

أمّا السلمي: فنسبته إلى قبيلة (سليم) بالولاء، قال ابن الجوزي: «محمد بن إسحاق بن خزيمة بن المغيرة بن صالح بن بكر السلمي، مولى مجشّر^(٥) بن مزاحم، أبو بكر»^(٦)، والظاهر أن جدّه بكرًا كان ولاؤه لمجشّر بن مزاحم السلمي^(٧)، وسليم قبيلة مشهورة من العرب، تنتسب إلى سليم بن منصور بن عكرمة بن خصفة بن قيس عيلان بن مضر، كانوا

(١) (الإرشاد) للخليلي (٣/٨٣١).

(٢) (التقييد لمعرفة رواة السنن والمسانيد) لابن نقطة (١/١٦).

(٣) (مجموع فتاوى شيخ الإسلام) (٣/١٩٢).

(٤) (البداية والنهاية) (٩/١٥).

(٥) هكذا في (المنتظم) لابن الجوزي (٨/٥٣)، ومنه أخذه الحافظ ابن كثير في (البداية والنهاية) (٩/١٥)، إلا أنه تصحّف عنده إلى (محسن)، وقد نبه عليه محقق طبعة دار هجر من (البداية والنهاية).

(٦) انظر: (البداية والنهاية) (٩/١٥).

(٧) انظر: (الإمام ابن خزيمة ومنهجه في كتابه الصحيح) (١/٧٨).

وما زالوا يقيمون في الحجاز ونجد، وقد تفرقت بعض بطونهم إلى عدد من البلاد، وبقيت بطون منهم في ديارهم الأصلية في الحجاز، ما بين مكة المكرمة والمدينة النبوية، ونزلت جماعة كثيرة منهم حمص^(١).

أمّا النيسابوري: فنسبته إلى مدينة (نيسابور) التي ولد وعاش فيها، وسيأتي وصفها في المبحث اللاحق.

أمّا نسبته إلى (الشافعي): فذكرها بعض الشافعية بدعوى أنه شافعي المذهب، وسيأتي بيان عدم دقة هذه النسبة.



(١) انظر: (الأنساب) للسمعاني (٣/٤٥).

المبحث الثاني

بلده

وُلد الإمامُ ابنُ خزيمة في قريةٍ تابعةٍ لمدينة (نيسابور)، ودرجَ في رابعها، وهي مدينةٌ عظيمةٌ ذات فضائل جسيمة، معدن الفضلاء، ومنبع العلماء، من أعظم مُدُن خراسان، التي يقول عنها هلالُ بنُ العلاء الرَّقِّي (قيل: ت ٢٨١هـ): «شجرةُ العلم أصلُها بالحجاز، ونُقِل ورقُها إلى العراق، وثمرُها إلى خراسان»^(١).

وكانت نيسابور قبل تدمير التتار لها من المراكز العلمية المهمة، ولا سيما في علم الحديث، وصفها الإمام الذهبيُّ بأنها «دار السنة والعوالي»^(٢)، وتخرَّج منها أئمةٌ لا يُحصون من الفقهاء والمحدثين والعلماء، وقد أفرَدَ الإمامُ الحاكمُ النيسابوريُّ (ت ٤٠٥هـ) لترجمة علمائها كتابه العظيم (تاريخ نيسابور)، وذكرَ في مقدمته للكتاب سببَ تأليفه له فقال: «اعلم بأنَّ خراسان وما وراء النهر لكلِّ بلدةٍ تاريخٌ صنَّفه عالمٌ منها، ووجدتُ نيسابور مع كثرة العلماء بها والحفاظ لم يصنّفوا فيه شيئاً، فدعاني ذلك إلى أن صنّفتُ تاريخَ النيسابوريين»^(٣).

(١) (الإرشاد) للخليلي (١٠٢/٢).

(٢) (الأمصار ذوات الآثار) للإمام الذهبي (ص/٢٠٥)، وعنه السخاوي في (الإعلان بالتوخيخ) (ص/٦٦٦).

(٣) نقلاً عن كتاب (تاريخ المحدثين لمدن المشرق والشام) للشيخ مازن البيروتي (ص/٢٠١).

وهذا الكتاب من أجل كتب التواريخ وأعوذها فائدة، قال السمعاني: «وقد جمع الحاكم تاريخ علمائها في ثمان مجلدات ضخمة»^(١).

وقال السبكي: «كانت نيسابور من أجل البلاد وأعظمها، ولم يكن بعد بغداد مثلها، وقد عمل لها الحافظ أبو عبد الله الحاكم تاريخاً تخضع له جهابذة الحفاظ، وهو عندي سيد التواريخ»^(٢).

واختصره عددٌ من الأئمة، منهم الإمام أبو الحسن عبد الغافر بن إسماعيل الفارسي (ت ٥٢٩هـ) في كتابه (السياق لتاريخ نيسابور)، وقام بعمل منتخب للسياق الحافظ أبو إسحاق إبراهيم بن محمد بن الأزهر الصّريفي (ت ٦٤١هـ) وهو مطبوع باسم (المنتخب من السياق لتاريخ نيسابور)، وقد ترجم فيه لـ (١٦٧٨) عالماً.

وقال البشاري (ت نحو ٣٨٠هـ) عن نيسابور: «بلدٌ جليلٌ، ومصرٌ نبيلٌ، لا أعرفُ له في الإسلام من عدلٍ؛ لما قد اجتمع فيه من الخلال، واتفقت فيه من الخصال، مثل سعة الرزق، ووسع البقعة، وصحة الماء، وقوة الهواء، وكثرة العلماء، بلدٌ الأجلة والراسخين من الأئمة...»^(٣).

وقال عنها السمعاني (ت ٥٦٢هـ): «وهي أحسنُ مدينةٍ وأجمعها للخيرات بخراسان، والمنتسب إليها جماعةٌ لا يُحصون»^(٤).

وقال ابنُ حوقل (ت بعد ٥٨٠هـ): «وليس بخراسان مدينة أصحَّ هواءً، وأفسح فضاءً، وأشدَّ عمارَةً، وأدومَ تجارةً، وأكثرَ سابلةً، وأعظمَ قافلةً؛ من نيسابور»^(٥).

(١) (الأنساب) (٥/٥٥٠).

(٢) (طبقات الشافعية الكبرى) (١/١٧٣).

(٣) (أحسن التقاسيم) للبشاري (ص/٣١٤). (٤) (الأنساب) (٥/٥٥٠).

(٥) (صورة الأرض) لابن حوقل (٤٣٣).

وقال عنها ياقوت الحموي (ت ٦٢٦هـ): «وهي مدينةٌ عظيمة، ذاتُ فضائل جسيمة، معدنُ الفضلاء، ومنبع العلماء، لم أرَ فيما طَوَّفْتُ من البلادِ مدينةً كانت مثلها»^(١).

وقال أيضًا: «وكثيرًا ما سمعتُ: أنَّ بلادَ الدنيا العظام ثلاثة: نيسابور؛ لأنها باب الشرق، ودمشق؛ لأنها باب الغرب، والموصل؛ لأنَّ القاصدَ إلى الجهتين قلَّما لا يمرُّ بها»^(٢).

وقال الحافظ عبد القادر الرهاوي (ت ٦١٢هـ): «أمهاتُ مدائن خراسان أربع: نيسابور، ومرو، وبلخ، وهراة»^(٣).

وكانت هذه المدينةُ أعمَرَ ما كانت أيام الإمام ابن خزيمة، يقولُ شيخُ الإسلام أبو إسماعيل الهرويُّ عنها أيام ابن خزيمة: «وكانت حينئذٍ نيسابور دارَ الآثار، تُمدُّ إليها الرقاب، وتُشدُّ إليها الركاب، ويُجلبُ منها العلم، وما ظنُّكَ بمجالسٍ يُحبَسُ عنها الثَّقَفِيُّ والصَّبْغِيُّ»^(٤)، مع ما جمعا من الحديثِ والفقه، والصدق والورع...»^(٥).

وهي مدينةٌ قديمةٌ جدًّا، كانت تُعرَفُ أيضًا - في صدر العهد الإسلامي - بـ«أَبْرَشَهْر»، وبهذه التسمية ظهرت في الدراهم القديمة التي ضربها فيها الخلفاء الأمويون والعباسيون، وفيها يقولُ أبو تَمَّام حبيب بن

(١) (معجم البلدان) لياقوت الحموي (٣٨٢/٥).

(٢) المصدر السابق (٢٢٣/٥) - في حديثه عن الموصل -.

(٣) وهذه المدن الأربع تقع - الآن - في ثلاث دول، اثنتان منها - وهي: بلخ، وهراة - في أفغانستان، ونيسابور في إيران، ومرو في تركمانستان.

(٤) أي: ما ظنُّكَ بتلك المجالسِ عظمتُ وبهاءٍ لا يُسمَحُ للحضور فيها لأمثال الثَّقَفِيِّ والصَّبْغِيِّ على جلالة قدرهما، حيث ينبغي التنافسُ في حضور أمثالهما، إلا أنَّ الإمام ابنَ خزيمة منعهما من حضور مجالسِه، كما سيأتي.

(٥) نقله عنه شيخُ الإسلام ابنُ تيمية في (مجموع الفتاوى) (١٧٨/٦).

أوس الطائي:

أَيَا سَهْرِي بَلِيلَةَ أَبْرَشَهْرٍ ذَمَمْتَ إِلَيَّ نَوْمًا فِي سَوَاهَا
وَسَمَّاهَا الْمَقْدِسِيَّ وَغَيْرُهُ بِاسْمِ (إِيرَانِ شَهْرٍ)، أَي: مَدِينَةِ إِيرَانِ، وَذَكَرَ
الْبَشَّارِيُّ أَنَّ هَذَا الْاسْمَ - (إِيرَانِ شَهْرٍ) - كَانَ لِقَصْبَةِ مَدِينَةِ نِسَابُورٍ ^(١).

فُتِحَتْ أَيَّامَ عَثْمَانَ بْنِ عَفَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَلَى يَدِ ابْنِ خَالِهِ الْأَمِيرِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ
عَامِرِ بْنِ كُرَيْزٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ^(٢) سَنَةَ ٢٩ هـ [وَقِيلَ: ٣١ هـ] صَلَحًا، وَبَنَى بِهَا جَامِعًا.

وَقِيلَ: فَتُحِتْ فِي أَيَّامِ عَمْرِو بْنِ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَلَى يَدِ الْأَحْنَفِ بْنِ
قَيْسٍ (ت ٦٧ هـ)، وَإِنَّمَا انْتَقَضَتْ فِي أَيَّامِ عَثْمَانَ، فَأَرْسَلَ إِلَيْهَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ
عَامِرٍ فَفَتَحَهَا ثَانِيَةً.

وَقَدْ اتَّسَعَتْ نِسَابُورُ بَعْدَ نَقْلِ الطَّاهِرِيَّةِ دَارَ إِمَارَةِ خِرَاسَانَ مِنْ مَدِينَتَيْ
(مَرُو) وَ(بَلَخ) إِلَيْهَا، يَقُولُ ابْنُ حَوْقَلٍ: «وَكَانَتْ دَارَ الْإِمَارَةِ فِي قَدِيمِ
الْأَيَّامِ بِمَرُو وَبَلَخَ إِلَى أَيَّامِ الطَّاهِرِيَّةِ، فَيَنْهَمُ نَقْلُهَا إِلَى نِسَابُورٍ، فَعَمَرَتْ
وَكَبُرَتْ وَغَزُرَتْ، وَعَظُمَتْ أَمْوَالُهَا عِنْدَ تَوَطُّنِهِمْ إِيَّاهَا وَقُطُونِهِمْ بِهَا، حَتَّى
انْتَابَهَا الْكُتَّابُ وَالْأَدَبَاءُ بِمَقَامِهِمْ بِهَا، وَطَرَأَ إِلَيْهَا الْعُلَمَاءُ وَالْفُقَهَاءُ عِنْدَ
إِيْثَارِهِمْ لَهَا، وَقَدْ خَرَّجَتْ نِسَابُورُ مِنَ الْعُلَمَاءِ كَثْرَةً، وَنَشَأَ بِهَا عَلَى مَرِّ
الْأَيَّامِ مِنَ الْفُقَهَاءِ مِنْ شَهْرِ اسْمِهِ، وَسَمَقَ قَدْرُهُ، وَعَلَا ذِكْرُهُ» ^(٣).

وَاسْتَمَرَّتْ نِسَابُورُ فِي اَزْدِهَارِهَا إِلَى سَنَةِ (٥٤٨ هـ)، وَفِيهَا سُوِّتِ

(١) (أَحْسَنُ التَّقَاسِيمِ) لِلْبَشَّارِيِّ (ص/٣١٤)، وَانْظُرْ: (بُلْدَانُ الْخِلَافَةِ الشَّرْقِيَّة) لـ(كِي
لِسْتَرْنَج) (ص/٤٢٤).

(٢) وَلَدَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بِمَكَّةَ بَعْدَ الْهَجْرَةِ، وَرَأَى النَّبِيَّ ﷺ وَرَوَى عَنْهُ حَدِيثًا. قَالَ الذَّهَبِيُّ: «كَانَ مِنْ
كِبَارِ مَلُوكِ الْعَرَبِ وَشَجَاعَانِهِمْ وَأَجَوَادِهِمْ، وَكَانَ فِيهِ رَفَقٌ وَحِلْمٌ، وَلَآهَ عَثْمَانُ وَبَعْدَهُ
مَعَاوِيَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا الْبَصْرَةَ، وَتَوَفَّى سَنَةَ (٥٩ هـ)، وَقِيلَ: غَيْرَ ذَلِكَ. انْظُرْ: (سِيرُ أَعْلَامِ النُّبَلَاءِ)
(١٩/٣ - ٢١).

(٣) كِتَابُ (صُورَةِ الْأَرْضِ) (ص/٤٣٤).

بالأرض، حيث أحرَقَها الغُزُّ لَمَّا أسروا الملكَ سَنَجَرَ، قال الإمام الذهبي: «دار السنة والعوالي... وما زال يُرحلُ إليها، إلى أن دخلها التتارُ، ثم مضت كأن لم تكن»^(١).

ثم استولى عليها أحدُ ممالك سَنَجَرَ فنقلَ الناسَ إلى محلّةٍ منها يُقال لها «شاذياخ»، وعمَّرها وسَوَّرها واستعادتْ بذلك عمرانها.

يقولُ ابنُ حوقل: «وسمعتُ في سنة ثمانين وخمسمائة أنَّ العمارَةَ قد اتَّصلت إلى الموضع القديم»^(٢).

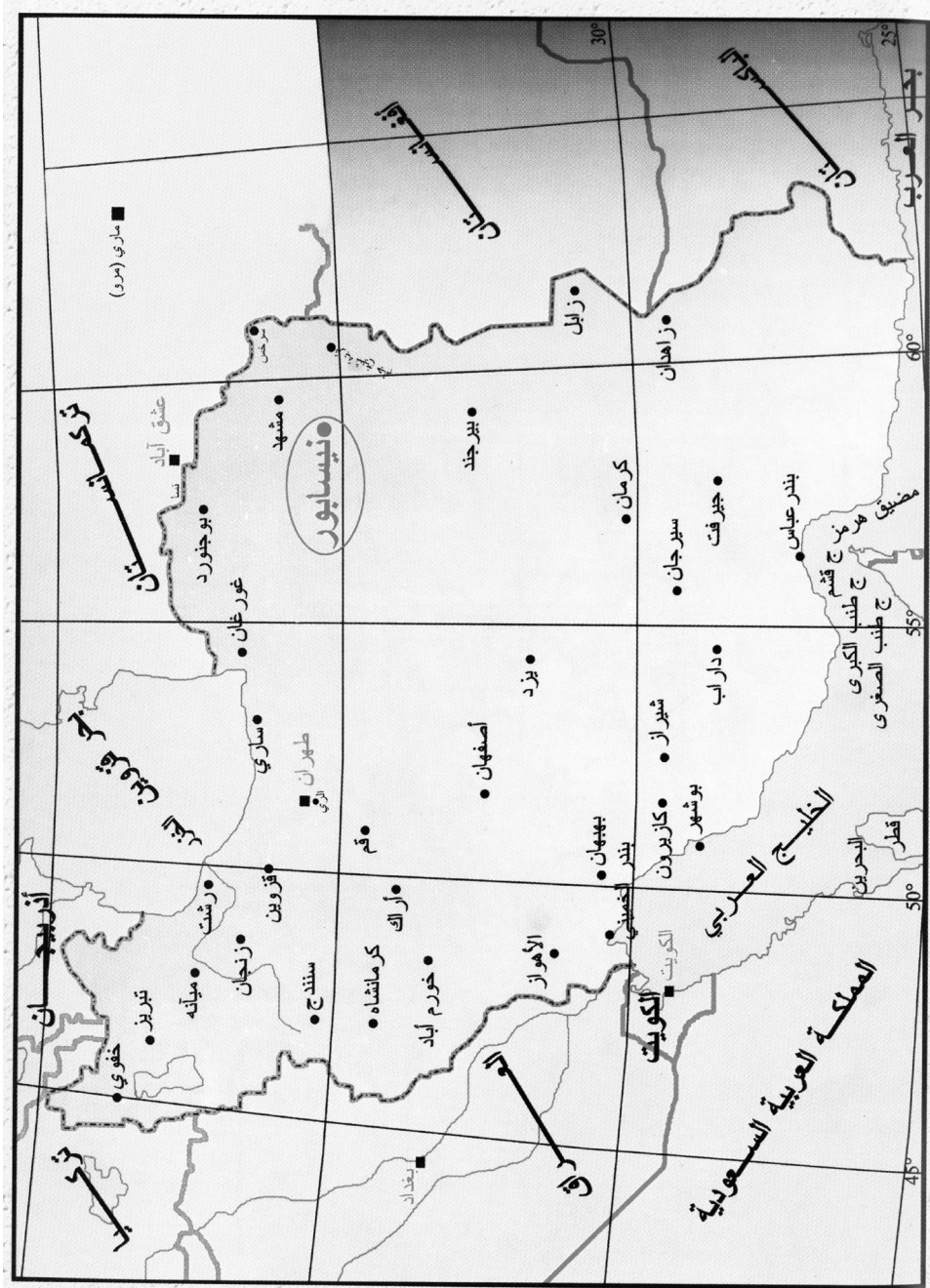
ثم بقيت على ذلك إلى سنة (٦١٨هـ)، وفيها خرَّبها المغولُ وألحقوها بالأرض، ثم أعيد بناؤها، وما زالت إلى الآن.

وهي تقع الآن في إيران، على بعد (٥٠) ميلاً غربي العاصمة الإقليمية مدينة «مشهد»، في أقصى الشمال الشرقي من إيران، على الطريق الرئيسية التي تصل طهران بمشهد، وهي قاعدة القسم الإيراني من خراسان اليوم، وعددُ سكانها اليوم يناهز المائة ألف نسمة، وتُسمَّى الآن «نِشَاپُور».

ويُنسَب إلى مدينة «نيسابور» خلقٌ كثيرٌ من أئمة المسلمين في فنونٍ شتى، على رأسهم الإمامُ أبو الحسين مُسْلِمُ بن الحَجَّاجِ القشيري، النيسابوري، أحدُ أركان علم الحديث، وأحدُ أئمة البارزين فيه، وممن رفع الله ذكره في العالمين، ومن أشهرهم أيضاً: تلميذه الإمام ابن خزيمة، وتلميذه الحافظ أبو علي النيسابوري، وهو أشهرهم بالنسبة إليها، رحمةُ الله على الجميع.

(١) (الأمصار ذوات الآثار) (ص/٢٠٥).

(٢) كتاب (صورة الأرض) (ص/٤٣١).



خريطة توضح موقع «نيسابور» موطن الإمام ابن خزيمة

المبحث الثالث

ولادته، وأسرته، ونشأته

أولاً: ولادته:

اتفق جمهور المترجمين للإمام ابن خزيمة على أنه وُلد في نيسابور سنة ثلاثٍ وعشرين ومائتين للهجرة^(١) (الموافق سنة ٨٣٨م)^(٢)، وحدد بعضهم شهرَ ولادته، وأنه شهر صفر^(٣).

وذكر ابنُ العماد الحنبلي أن الإمام ابنَ خزيمة وُلد سنة اثنتين وعشرين ومائتين للهجرة^(٤)، ولم يتابعه أحدٌ، وما ذكره خطأ؛ لأنه متأخرٌ عمَّن خالفهم، وفيهم تلميذُ الإمام ابنِ خزيمة: الإمام ابنُ حبان، ولا شك أنه من أعرف الناس بأحوال شيخه^(٥).

ثانياً: أسرته^(٦):

لم تذكر المصادرُ التاريخية عن أسرة الإمام ابن خزيمة إلا نزرًا يسيرًا

(١) انظر: (الثقات) لابن حبان (١٥٦/٩)، (سير أعلام النبلاء) (٣٦٥/١٤).

(٢) (الأعلام) للزركلي (٢٥٣/٦).

(٣) انظر: (طبقات الشافعية الكبرى) للسبكي (١١٠/٣)، (طبقات الشافعية) للأسنوي (٤٦٢/١).

(٤) (شذرات الذهب في أخبار من ذهب) (٥٧/٤).

(٥) انظر: (الإمام ابن خزيمة ومنهجه في كتابه الصحيح) للكبيسي (٨٠/١).

(٦) كتب الباحث أبو معاوية مازن بن عبد الرحمن البحصلي البيروتي بحثًا في ثلاث صفحات بعنوان: «التعريف بآل إمام الأئمة أبي بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة =

يتعلق بوالده، وبعض ذريته، وعمّه، وبعض أحفاده.

أما والده: فقد ذكر الإمام ابن خزيمة أنه استأذنه في الذهاب إلى قتيبة ابن سعيد البغلاني لكي يسمع منه الحديث، فقال له: «اقرأ القرآن أولاً حتى آذن لك»^(١)، وهذا يدلُّ على حبِّ والده للعلم، وحرصه على تربية أبنائه تربيةً إسلاميةً صحيحةً.

وأما ذريته: فمن أبنائه: بكر، وهو الذي تكنَّى به، وهو أبو النضر بكر بن أبي بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة النيسابوري، كان من الأعيان في حياة أبيه، رأى محمد بن يحيى يعود أباه، وسمع أحمد بن يوسف السلمي، وإسحاق بن عبد الله بن رزين، وعلي بن الحسن الهلالي، وطبقتهم، توفي سنة ثلاث وعشرين وثلاثمائة، روى عنه أبو إسحاق، وأبو العباس إبراهيم المزكيان، وجماعة^(٢).

وأبو النضر بكر هو الذي صلى على والده الإمام ابن خزيمة لما توفي، وهذه كنية بكر، وليست كنية الفضل، كما استظهره بعضهم^(٣).

وقد اشتهر من أحفاده أبو طاهر محمد بن الفضل بن محمد بن إسحاق بن خزيمة، وهو معروف بـ(حفيد ابن خزيمة)، ترجم له الذهبي وآخرون، وذكروا أنه: سمع من جده إمام الأئمة فأكثر، ومن أبي العباس السراج، وأحمد بن محمد الماسرجسي، وطبقتهم.

= النيسابوري»، ذكر فيه ترجمةً ثلاثيةً من أبناء الإمام: (الفضل، بكر، محمد)، واثنين من أحفاده: (محمد بن الفضل بن محمد بن إسحاق، والفضل بن محمد بن محمد بن إسحاق)، وحفيديه فاطمة بنت بكر بن محمد، سمعت أباها وحدثت، وتوفيت سنة (٤٠٢هـ)، إضافةً إلى ابن حفيده الفضل بن محمد بن الفضل بن محمد بن إسحاق.

(١) (سير أعلام النبلاء) (١٤ / ٣٧١).

(٢) (الإكمال) لابن ماكولا (١٠٨ / ٢)، وترجم له الحاكم في (تاريخ نيسابور)، وذكره الإسماعيلي في (معجم شيوخي)، وروى عنه.

(٣) انظر: (الإمام ابن خزيمة ومنهجه في كتابه الصحيح) للكبيسي (١ / ٨١ - ٨٢).

حَدَّث عَنْهُ: الحاكم، وأبو حفص بن مسرور، وأبو سعد الكَنْجَرُودِيُّ، وأبو بكر محمد بن عبد الرحمن، وجماعة.

قال الحاكم: «عقدتُ له مجلسَ التحديث في سنة ثمان وستين وثلاث مئة، ودخلتُ بيتَ كتبِ جده، وأخرجتُ له منها مائتين وخمسين جزءًا من سماعاته الصحيحة، وانتقيتُ له عشرة أجزاء، وقلتُ له: دَعِ الأصولَ عندي صيانة لها، فأبى وأخذها وفرَّقها على الناس، وذَهَبَتْ، ومدَّ يده إلى كتب غيره فقرأ منها، ثم إنه مرض وتغير بزوال عقله في سنة أربع وثمانين، ثم أتيتُه بعدُ للرواية، فوجدته لا يعقل.

قال: وتوفي في جمادى الأولى سنة سبع وثمانين وثلاث مئة، ودفن في دار جده»^(١).

وسَيَّاتِي ذَكَرُهُ - أَيضًا - عند الحديثِ عن تلاميذ الإمام ابن خزيمة إن شاء الله تعالى.

وممن برزَ في أسرة الإمام ابن خزيمة: عَمُّهُ إِسْمَاعِيلُ بن خزيمة، وقد روى عنه ابنُ أخيه الإمام ابن خزيمة في كتابه (التوحيد) في ثلاثة مواضع منه^(٢)، كما حَدَّثَ عنه في (صحيحه) حيث قال: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بن بشر بن الحكم، وَعَمِّي إِسْمَاعِيلُ بن خزيمة، قالَا: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، عن معمر، عن همام بن منبه، عن أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قال: قال رسولُ الله ﷺ: «لَا تُقْبَلُ صَلَاةُ أَحَدِكُمْ إِذَا أَحْدَثَ حَتَّى يَتَوَضَّأَ»^(٣).

ثَالِثًا: نَشَأَتُهُ:

نشأ الإمامُ ابنُ خزيمة رحمته الله في نيسابور، وهي المدينةُ التي وُلِدَ فيها،

(١) (الأنساب) للسمعاني (٢/ ١٥٧ - ١٥٨)، (سير أعلام النبلاء) (١٦/ ٤٩٠).

(٢) (١٠٠/ ١)، (٤٨٨ - ٤٨٩).

(٣) (صحيح ابن خزيمة) (١/ ٩٠ ح/ ١١)، كتاب الوضوء، باب ذكر الخبر المفسر للفظة المجملة التي ذكرتها.

وفيها عاشَ أكثرَ حياته، وفيها توفي، وكانت من أشهر مراكز العلم آنذاك، كما سبق عند الحديث عن بلده.

ولم تُسَعَفنا المصادر في الوصول إلى صورةٍ واضحةٍ عن أيام نشأته الأولى، سوى ما يُسْتَشَفُّ من بعض أقواله أنه نشأ في بيتٍ كان له أثره الكبير في توجيهه الوجهة العلمية السليمة؛ قال ابنُ خزيمة: «استأذنتُ أبي في الخروج إلى قتيبة، فقال: اقرأ القرآن أولاً حتى آذنَ لك، فاستظهرتُ القرآن، فقال لي: امكث حتى تصلي بالختم، ففعلت، فلمَّا عيَّدنا: أذنَ لي فخرجتُ إلى مَرو^(١)، وسمعتُ بمرور الرُّوذ من محمد بن هشام صاحبِ هشيم، فنُعي إلينا قتيبة^(٢)».

وهذا يدلُّ على ما كان يتحلَّى به والدُّه من الحرص على توجيه ابنه إلى حفظ القرآن الكريم وإتقانه؛ لأنه أساسُ العلوم الإسلامية.



(١) هي مدينة (مرو الكبرى)، التي تقع في (تركمانستان)، أما (مرو الروذ): فهي (مرو الصغرى)، وهي في شمال أفغانستان.

(٢) تذكرة الحفاظ (٧٢٢/٢)، (سير أعلام النبلاء) (١٤/٣٧١ - ٣٧٢).

المبحث الرابع

شمائله وفضائله

كان الإمام ابن خزيمة رَحِمَهُ اللهُ مَمَّنْ جمع بين العلم والعمل، وممن تبوأ مكانةً عاليةً في الزهد والورع، وممن ضربَ أروعَ الأمثلة في الانصراف عن ملاذِّ الدنيا ومُلَهياتِها، وممن له سهمٌ وافرٌ في السخاء والكرم، وممن شهد له الناسُ في ذلك كله، وسأذكرُ هنا شيئاً من سجاياه الفاضلة، وشمائله الشريفة.

أولاً: عبادته وتقواه:

يقولُ الإمام ابن خزيمة عن نفسه: «كنتُ إذا أردتُ أن أصنّف الشيء: دخلتُ الصلاةَ مستخيراً حتى يُفْتَحَ لي فيها، ثم أبتدئُ التصنيف»^(١).

ويقولُ عنه الحافظُ ابنُ كثير: «وهو الذي قام يصلي حين وقعت القرعةُ عليه ليستَرْزِقَ الله في صلاتِهِ حين أُرْمِلَ هو ومحمدُ بنُ نصر ومحمدُ بنُ جرير ومحمدُ بنُ هارون الروياني»^(٢).

وقال أبو عثمان سعيد بن إسماعيل الحيري^(٣): «إنَّ الله ليدفعُ البلاءَ

(١) (سير أعلام النبلاء) (٣٦٩/١٤)، (تاريخ الإسلام) (٢٤٤/٧).

(٢) (البداية والنهاية) (٩/١٥ - ١٠).

(٣) هو سعيد بن إسماعيل بن سعيد الحيري النيسابوري (٢٣٠ - ٢٩٨هـ)، قال عنه الذهبي: «هو للخراسانيين نظير الجنيد للعراقيين، كان مجاب الدعوة». ترجمته في (سير أعلام النبلاء) (٦٢/١٤ - ٦٦).

عن أهل هذه المدينة بمكان أبي بكر محمد بن إسحاق^(١).

ويقول أبو أحمد الدارمي: سمعت ابن خزيمة يقول: «ما حَلَلْتُ سراويلي على حرام قط»^(٢).

ونوه تلميذه الإمام ابن حبان - الذي لازمه كثيرًا - بتدوين شيخه ابن خزيمة حيث قال: «وكان أحد أئمة الدنيا علمًا، وفقهًا، وحفظًا، وجمعًا، واستنباطًا... مع الإتقان الوافر، والدين الشديد، إلى أن توفي»^(٣).

وهذه النقول تدلُّ على ما كان عليه الإمام ابن خزيمة من العبادة والتقوى.

وكان رَحِمَهُ اللهُ داعيًا إلى الخير والفضيلة، ونجد في (صحيحه) لَفَتَات مهمة في الدعوة إلى التمثُّل بالسنن، والحرص على امتثالها، للحصول على الأجرِ والمثوبة، وقد كتب أحدُ الباحثين رسالةً علميةً جمعَ فيها كثيرًا مما هو من هذا الباب^(٤).

ومن أمثلة ذلك في (صحيحه): أنه ذكرَ حديثَ المؤدَّن الذي استمعَ إليه النبي ﷺ، فلما قال: «الله أكبر، الله أكبر»، قال ﷺ: «على الفطرة»، فلما قال المؤدَّن: «أشهد أن لا إله إلا الله»؛ قال ﷺ: «خرجت من النار».

ثم قال ابن خزيمة: «إذا كان المرءُ يطمعُ بالشهادةِ بالتوحيدِ لله في

(١) (تاريخ الإسلام) (٢٤٤/٧)، (تذكرة الحفاظ) (٧٢١/٢)، (سير أعلام النبلاء) (٣٦٩/١٤).

(٢) (طبقات الشافعية الكبرى) (١١١/٣).

(٣) (الثقات) لابن حبان (١٥٦/٩).

(٤) واسم الرسالة: (الاحتساب في صحيح ابن خزيمة)، للباحث عبد الوهاب بن محمد عسيري.

الأذان، وهو يَرجو أن يُخَلِّصَه الله من النارِ بالشهادةِ بالله بالتوحيدِ في أذانه؛ فينبغي لكلِّ مؤمنٍ أن يتَسارَعَ إلى هذه الفضيلة طمعًا في أن يُخَلِّصَه الله من النار، صَلَّى^(١) في منزله، أو في بادية، أو قرية، أو مدينة؛ طلبًا لهذه الفضيلة^(٢).

ثانيًا: زهده:

عُرِفَ الإمامُ ابنُ خزيمة بالزهد والتقلُّ من ملذات الدنيا، والإقبال على الآخرة، وعدم الاهتمام بالمظاهر، قيل له يومًا: لو قطعتَ لنفسك ثيابًا تتجَمَّلُ بها؟ فقال: «ما أذكرُ نفسي قط، ولي أكثرُ من قميصين»^(٣).

وقال شيخُه الربيعُ بنُ سليمان المرادي: «وكان متقللاً، له قميصٌ واحدٌ دائمًا، فإذا جَدَّدَ آخرَ وهبَ ما كان عليه»^(٤).

ويقول أبو أحمد الدارمي: «وكان له قميصٌ يلبسه، وقميصٌ عند الخياط، فإذا نزعَ الذي يلبسه ووهبه: غدوا إلى الخياط وجأؤوا بالقميص الآخر»^(٥).

ولم يكن هذا الصنيعُ من الإمام ابنِ خزيمة عن فقرٍ، بل كان رَحِمَهُ اللهُ ذا مالٍ وفير، وله بساتين كثير، فلو أرادَ التوسُّعَ للبسَ ما أرادَ من أنواع الملابس، ولكنه الزهدُ الذي عُرِفَ به رَحِمَهُ اللهُ.

وقد وصفه ابنُ الجَزَرِيِّ بقوله: «كان أحدَ أعلامِ الأمةِ حفظًا وفقهاً

(١) في طبعة الدكتورين: الأعظمي والفحل: «خلا»، والمثبت من طبعة دار التأصيل.

(٢) (صحيح ابن خزيمة) (٢٠٨/١ - بعد ح/٤٠٠) طبعة الأعظمي، و(٤٨٥/١) من طبعة د. ماهر الفحل، و(٣٣١/١ - بعد ح/٤٣٥) من طبعة دار التأصيل، باب الأذان في السفر وإن كان المرءُ وحده ليس معه جماعة...

(٣) (طبقات الشافعية الكبرى) (١١١/٣).

(٤) (شذرات الذهب) لابن العماد (٥٨/٤).

(٥) (طبقات الشافعية الكبرى) (١١١/٣).

وزهداً»^(۱).

ثالثاً: سخاؤه وكرمُه:

ضرب الإمام ابن خزيمة في ميدان السخاء والكرم بسهم وافر، فقد كان رَحْمَةُ اللَّهِ لا يَدَّخِرُ شيئاً مما يفيضُ عن حاجتِه، بل يُنْفِقُه على أهل العلم، يقولُ الحاكم: «سألتُ محمدَ بنَ الفضل بنِ محمد عن جده، فذكرَ أنه لا يَدَّخِرُ شيئاً جهده، بل يُنْفِقُه على أهل العلم، وكان لا يَعْرِفُ سَنَجَةَ الوزن^(۲)، ولا يُمَيِّزُ بين العشرة والعشرين، ربَّما أخذنا منه العشرة فيتَوَهَّمُ أنها خمسة»^(۳).

ومن ذلك أنه عملَ ذاتَ يوم دعوةً عظيمةً ببستانٍ جمعَ فيها الفقراء والأغنياء، ونقلَ كلَّ ما في البلدِ من الأكلِ والشواء والحلوى، وكان يوماً مشهوداً بكثرة الخلق، ولا يَتَهَيَّأُ مثله إلا لسلطانٍ كبير^(۴).

قال الحاكم: «وحدَّثني أبو أحمد الحسين بن علي التميمي: أنَّ الضيافةَ كانت في جمادى الأولى، سنة تسع وثلاث مئة، وكانت لم يُعْهدْ مثلها، عملها ابنُ خزيمة، فأحضرَ جملةً من الأغنام والحُمْلان^(۵)، وأعدال السكر^(۶)، والفرش، والآلات، والطباخين، ثم إنه تقدَّم إلى جماعةِ المحدِّثين من الشيوخ والشباب، فاجتمعوا بجنزُرود^(۷) وركبوا منها، وتقدَّمهم أبو بكر يخرقُ الأسواقَ سوقاً سوقاً، يسألهم أن

(۱) غاية النهاية في طبقات القراء (۹۸/۲).

(۲) سَنَجَةُ الميزان، أو صَنَجَة: ما يوزن به، كالرُّطل والأوقية.

(۳) (سير أعلام النبلاء) (۳۷۰/۱۴)، (تاريخ الإسلام) (۲۴۰/۷).

(۴) انظر: (تذكرة الحفاظ) (۷۲۹/۲).

(۵) (الحُمْلان) بالضم: ما يُحمل عليه من الدواب في الهبة خاصة.

(۶) (الأعدال): جمع عدل - بالكسر - نصفُ الحمل يكون على أحد جنبي البعير.

(۷) (جنزُرود) قريةٌ من قرى نيسابور.

يجيبوه... فكانوا يجيئون فوجًا فوجًا، حتى لم يبق كبير أحد في البلد، يعني نيسابور، والطباخون يطبخون، وجماعة من الخبازين يخبزون... والإمام رَحِمَهُ اللهُ قائمٌ يُجري أمورَ الضيافة على أحسن ما يكون، حتى شهد من حضر أنه لم يشهد مثلها»^(١).

رابعًا: جرائته وصلابته في الحق:

كان الإمام ابنُ خزيمة يتسمُ بالجرأة، لا يمنعه من الجهرِ بالحق مانع، ومما يدلُّ على ذلك ما حكاه عن نفسه قائلاً: «كنتُ عند الأمير إسماعيل بن أحمد^(٢)، فحدثتُ عن أبيه بحديثٍ وهمٍ في إسناده، فردَّته

(١) (تذكرة الحفاظ) (٢/٧٢٥)، (سير أعلام النبلاء) (١٤/٣٧٨).

(٢) هو الأمير أبو إبراهيم إسماعيل ابن الملك أحمد بن أسد بن سامان بن نوح، ترجم له الإمام الذهبي وغيره، قال الذهبي: «كان ملكًا فاضلاً، عالماً، فارساً، شجاعاً، ميمون النقيبة، معظماً للعلماء، يُلقَّبُ بالأمير الماضي، سمع من أبيه، ومن محمد بن نصر المروزي عامةً تصانيفه، أخذ عنه ابنُ خزيمة وغيره». (سير أعلام النبلاء) (١٤/١٥٤).

وهذا الأميرُ أحدُ أشهرِ أمراء الدولة السَّامانيَّة التي أسَّسها أحمدُ بنُ سامان عام (٢٦١هـ)، واستمرت (١٧٠) عاماً، وانتهت سنة (٣٨٩هـ) على أيدي بعض ولايتهم على خراسان، وهم الغزنويون الذين كانوا من مدينة (غزنة) التي تقع اليوم في الجنوب الشرقي من أفغانستان.

وكان مركز الدولة السامانية مدينة (بخارى)، وقد ازدهرت هذه المدينة في أيامهم عمرانياً وثقافياً، وكان عصرهم بالنسبة لمدينة بخارى عصرًا ذهبيًا. ومما يدلُّ على فضل هذا الأمير وعنايته بالعلم عمومًا وبالسنة خصوصًا: أنَّ وفدًا من العلماء النيسابوريين، على رأسهم الإمام ابنُ خزيمة، قصده بالزيارة وهو في بخارى، كما سيأتي قريبًا.

ويدلُّ على تعظيمه للعلماء: ما ذكره الوزير أبو الفضل البلعمي حيث قال: سمعت الأمير إسماعيل بن أحمد يقول: كنتُ بسمرقند، فجلست للمظالم، إذ دخل محمد بن نصر [وهو المروزي الإمام المعروف] فقمْتُ إجلالاً له، فلما خرج عاتبني أخي إسحاق وقال: تقوم لرجل من الرعية؟ فنمتُ، فرأيت النبي ﷺ ومعني أخي، فأقبل النبي ﷺ فأخذ بعصدي وقال: ثبت ملكك وملك بنيك بإجلالك محمد بن نصر، وذهب ملك هذا باستخفافه به. انظر: (تذكرة الحفاظ) (٢/٦٥٣).

عليه، فلما خرجت من عنده قال أبو ذر القاضي^(١): قد كُنَّا نعرفُ أنَّ هذا الحديثَ خطأ منذ عشرين سنة، فلم يَقدر واحدٌ منا أن يَرُدَّه عليه! فقلت له - والقائلُ هو ابنُ خزيمة -: لا يَحِلُّ لي أن أسمعَ حديثًا لرسول الله ﷺ فيه خطأ أو تحريفٌ فلا أَرُدَّه^(٢).

فخطأً استمرَّ عليه الأميرُ عشرين سنة دون أن يجزؤَ أحدٌ على رَدِّه عليه: صحَّحه الإمامُ ابنُ خزيمة ولم يعبأ بما قد يمنع البعض من إظهارِ الحقِّ من هيبَةِ الأمير أو غضبه، أو مجاملته لأسبابٍ عديدة.

ومما يدلُّ على أنَّ الإمامَ ابنَ خزيمة أبعدُ ما يكون عن المجاملة: أنَّ رَدَّه كان - على ما أظن - في أول لقاءٍ له بالأمير المذكور، بعد أن رحلَ إليه من نيسابور إلى بخارى لزيارته على رأس وفدٍ للعلماء^(٣)، مما قد يملِي شيئًا من المجاملة في مثل هذه الظروف، ولكن الإمامَ لم يأبه بكل هذه الظروف عندما وقفَ على خطأ في الحديث.

«لقد كان ﷺ يَسْتَشْعِرُ ثَقَلَ المسؤولية، وعظمَ الأمانة التي يحملها، ويرى أنَّ حفظَ السنة النبوية المطهرة وصيانتها من الخطأ والتحريفِ والتبديل: ضرورةٌ لا بدَّ من القيامِ بمهامِّها وأعبائها، من غير رهبةٍ أو

= ومما يدلُّ على اهتمامه بالعلم أيضًا: ما سيأتي من قصَّةِ ذهابِ هذا الأمير إلى نيسابور واستفادته من العلماء، منهم الإمامُ ابنُ خزيمة.

(١) هو محمد بن محمد بن يوسف البخاري. انظر: (تاريخ الإسلام) (٢٣/٤٨٥).

(٢) (الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع) للخطيب (٢/١٧٢)، (طبقات الشافعية الكبرى) (٣/١١١).

(٣) لم أقف على تفاصيل هذه الزيارة، ولكن ذكرَ الحاكم في ترجمة أحمد بن سيَّار أنَّ أبا العباس أحمد بن محمد الأديب البستي كان في الوفد الذين خرجوا مع أبي بكرٍ محمد بن إسحاق بن خزيمة إلى بخارى لزيارة الأمير إسماعيل بن أحمد، كما في (تهذيب الكمال) (١/٣٢٥ - ٣٢٦)، وهذا التنويه يدلُّ على أنَّ هذا الوفد كان معروفًا، وكيف لا يكون كذلك والإمامُ ابنُ خزيمة على رأسه؟!.

مجاملةً لهذا أو ذاك من الناس»^(١).

ومن ذلك وقفته الجريئة مع كبار تلامذته، الذين كانوا أئمةً في حياته، وقفته معهم حينما شعر أنهم بدؤوا يميلون إلى بعض الأهواء التي مصدرها بدع المتكلمين، حيث لم يتردد في التحذير من البدع وممن تأثر بها حتى ولو كانوا من أقرب المقربين إليه، وممن لازموه وأخذوا عنه، كما ستأتي الإشارة إليه عند الحديث عن عقيدته - إن شاء الله تعالى -.



(١) (الإمام ابن خزيمة ومنهجه في كتابه الصحيح) للكبيسي (١/٩٦).

المبحث الخامس

مذهب الإمام ابن خزيمة وعقيدته

وفيه مطلبان :

المطلب الأول

مذهبه الفقهي^(١)

أولاً: مكانة الإمام ابن خزيمة في الفقه، وبيان مذهبه الفقهي من خلال صحيحه:

كان الإمام ابن خزيمة من الأئمة الذين جمعوا بين الحديث والفقه، كما سبق ذلك، وقد ذكر عن نفسه أنه لم يكن مقلداً لأحد^(٢)، وقد تفقه على شيخه أحمد بن نصر، وكان من فقهاء أهل الحديث، وتأثر بشيخه إسحاق بن راهويه، ثم رحل إلى مصر، فأخذ عن تلاميذ الإمام الشافعي، كالمزني، وابن عبد الحكم، والربيع بن سليمان المرادي، ويونس بن عبد الأعلى، وما زال يُفتي على مذهب فقهاء أهل الحديث، حتى اشتهرت مدرسة من مدارس أهل الحديث تنتسب إليه، وكانت تُسمى (الخزيمية)^(٣).

(١) انظر: (الاتجاه الفقهي لابن خزيمة في صحيحه) للشيخ أيمن حمزة (ص/ ٥٨٦ - ٦٠٣)، (الإمام ابن خزيمة ومنهجه في كتابه الصحيح) للدكتور عبد العزيز الكبيسي (١/ ١٢٣ - ١٢٨).

(٢) سيأتي نصّه في ذلك عند الترجيح - إن شاء الله تعالى -.

(٣) سيأتي تفصيل هذه الأمور عند الترجيح - إن شاء الله تعالى -.

والناظر في كتابه يرى أنَّ هناك مدرستين فقهيّتين تكرر ذكرهما في الصحيح^(١)، الأولى يدافع ابن خزيمة عن آرائها ويحتجُّ لها، والثانية يبيِّن ضعف أقوالها، ووهن أدلتها.

أمَّا المدرسة الأولى: فهي مدرسة الحجازيين، وأمَّا الثانية: فهي مدرسة العراقيين، وله في ذلك أمثلة كثيرة في «صحيح ابن خزيمة»^(٢).

والمهمُّ هنا: أنَّ المراد بالحجازيين عند الإمام ابن خزيمة: هم أهل الحديث والأثر، الذين اتبعوا منهج المحدثين في الفقه واستنباط الأحكام؛ لأنه ضمَّنهما مَنْ لم ينتسب للحجاز موطنًا أو نشأة، ولكن انتسب إليها منهجًا.

ومما يلاحظ أيضًا: أنَّ ابن خزيمة رَحِمَهُ اللهُ خَصَّ من الحجازيين الإمام الشافعيَّ رَحِمَهُ اللهُ بمزيدٍ من الاهتمام، تمثَّلَ في ذكر أقواله، والدفاع عنه، والاحتجاج له.

وقد يذكره ابن خزيمة بنسبته (المُطَّلبي) ^(٣)، نسبةً إلى جده المَطَّلِب بن عبد مناف^(٤)، الذي ينتهي إليه نسبُ الإمام الشافعي، وأحيانًا يذكره بنسبته المعروفة (الشافعي)^(٥).

على أنَّ الإمام ابن خزيمة رَحِمَهُ اللهُ وإن أظهرَ انتماءه لمدرسة

(١) ملخصًا من رسالة (الاتجاه الفقهي لابن خزيمة) (ص/٥٨٦) وما بعدها.

(٢) انظر - مثلاً -: (صحيح ابن خزيمة) (١/٢٠٠ ح/٣٠)، (٢/٧٥ - ٨١ ح/٩٥٦ - ٩٦٣، ٢/٨٤٠ ح/٩٧٠، ١٣٦ - قبل ح/١٠٦٦)، (٤/١٨٢ - ١٨٣ - قبل ح/٢٦٤٨)، وانظر: (الاتجاه الفقهي) (ص/٥٨٦ - ٥٩٠).

(٣) السابق (١/٨٥ - قبل ح/١٦٥)، (٤/٢٢٥ - قبل ح/٢٧٤٧، ٤/٢٩١ - قبل ح/٢٩١٠، ٤/٣٤١ - قبل ح/٣٠٣١).

(٤) والمَطَّلِبُ هذا: هو عمُّ عبد المطلب بن هاشم بن عبد مناف، جدُّ النبي ﷺ.

(٥) السابق (٤/٢٤٣ ح/٢٧٨٨).

الحجازيين، التي من أئمتِّها البارزين الإمامان: مالك والشافعي - رحمهما الله تعالى - إلا أنَّ ذلك الانتماء لم يَحْمِلْهُ على تقليد الإمامين - رحمهما الله - بلا دليل، بل كان يخالفهما إذا ظهر له ما يُضْعِفُ قولهما أو يُوْهِنُ دليلهما.

وقد تمثَّل ذلك في أمرين:

الأول: إيراد الحديث الذي يدلُّ على خلاف ما قالوا به.

الثاني: إيراد دليلهما، ثم مناقشته، وإسقاط الاحتجاج به.

وله أمثلةٌ عديدةٌ في «صحيح ابن خزيمة»^(١).

وفي كلا الوجهين سيلاحظُ القارئُ لينَ لهجة الإمام ابن خزيمة رَحِمَهُ اللهُ عند عرضه لرأي المخالف إذا كان المخالفُ أحدهما، أو غيرهما من هذه المدرسة، على خلاف ما قد نراه إذا كان المخالفُ من أصحاب مدرسة العراقيين؛ لأنَّ المخالفَ الأولَ خلافُه في الفهم والتطبيق، وأمَّا المخالفُ من العراقيين: فخلافُه في الأصول في الأعم الأغلب.

هذا هو الذي يمكن استخلاصُه بالنظرِ إلى «صحيح ابن خزيمة»، وليس فيه ما يُشيرُ إلى أنه مقلِّدٌ لأحدٍ بعينه.

ومع ذلك عدَّه الشافعيةُ منهم، واستدلُّوا لذلك بتلمُّذه على أصحاب الإمام الشافعي، وسيأتي التعليقُ على موقفهم من هذه المسألة.

ثانيًا: أقوالُ الناسِ في مذهب الإمام ابن خزيمة الفقهي:

اختلفَ المصنِّفون في تصنيفه المذهبيِّ على ثلاثة أقوال:

(١) انظر - مثلاً -: (صحيح ابن خزيمة) (١/٥٠ - قبل ح/٩٥)، وهو مثال للأمر الأول، (٣/٣٠، ٥٤، ٢١٨ - الأحاديث: ١٥٧٠، ١٦١٦، ١٩٤٦)، وهذه أمثلةٌ للأمر الثاني.

الأول: أنه مجتهدٌ مطلق، صرَّح بذلك الحافظُ ابنُ كثير، حيث قال: «كان من أوعية العلم وبحوره... وله كتابُ (الصحيح) من أنفع الكتب وأجلِّها، وهو من المجتهدين في دين الإسلام»^(١).

وقد صرَّح السبكيُّ أيضًا بأنه ممن بلغ درجة الاجتهاد المطلق، ولكنه مع ذلك ذكره مع الشافعية حيث قال: «المجتهد المطلق، البحر العجاج...»^(٢).

وقال أيضًا: «المحمَّدون الأربعة: محمدُ بنُ نصر، ومحمدُ بنُ جرير، وابنُ خزيمة، وابنُ المنذر: من أصحابنا، وقد بلغوا درجة الاجتهاد المطلق، ولم يُخرجهم ذلك عن كونهم من أصحاب الشافعي، المخرَّجين على أصوله، المتمذِّهين بمذهبه؛ لوفاقِ اجتهادهم اجتهاده...»^(٣).

القول الثاني: قولُ شيخ الإسلام ابن تيمية، وتلميذه الإمام ابن القيم، وتلميذه الحافظ ابن رجب الحنبلي: أنه من أئمة أهل الحديث، أو أنه من فقهاءهم.

قال الحافظ ابن رجب في مسألة عدم إدراك الركعة بإدراك الركوع - وهو يتحدث عن الإمام البخاري -: «وقد وافقه على قوله هذا قليلٌ من المتأخرين من أهل الحديث، منهم: ابنُ خزيمة، وغيره من الظاهرية»^(٤).

وقال في حكم صلاة الجماعة: «وممن ذهب إلى أنَّ الجماعة للصلاة - مع عدم العذر - واجبة: الأوزاعيُّ، والفضيلُ بنُ عياض، وإسحاق، وداود، وعامةُ فقهاء الحديث، منهم: ابنُ خزيمة، وابنُ المنذر»^(٥).

(١) (البداية والنهاية) (٩/١٥).

(٢) (طبقات الشافعية الكبرى) (١٠٩/٣).

(٣) المصدر السابق (١٠٢/٢ - ١٠٣).

(٥) المصدر السابق (١١/٤).

(٤) (فتح الباري) لابن رجب (١٠/٥).

وهذان القولان متقاربان.

القول الثالث: أنه شافعي المذهب، وهذا قول عامة الشافعية الذين صنفوا في طبقات الشافعية، حيث ذكروه في عداد الشافعية^(١).

قال أبو إسحاق الشيرازي: «ثم قام بفقهه بعد هؤلاء [يعني: تلاميذ الشافعي] جماعة، منهم: محمد بن إسحاق بن خزيمة بن المغيرة السلمي»^(٢).

وعده النووي من أصحاب الوجوه في المذهب الشافعي، ويصفه بأنه «من أئمة أصحابنا الجامعين بين الفقه والحديث»^(٣).

كما يعده الحافظ ابن حجر من محدثي الشافعية^(٤).

وهذا هو الذي رجّحه عدد من الباحثين، من أنه من أئمة الشافعية، كما صرح به الدكتور عبد العزيز الكبيسي^(٥)، أو أنه من محدثيهم، كما

(١) انظر: (طبقات الشافعية الكبرى) للسبكي (١٠٩/٣)، (طبقات الشافعية) لابن قاضي شعبة (١٠١/١)، (طبقات الشافعية) للإسنوي (٤٦٢/١)، (طبقات الشافعية) لابن هداية الله (ص/١٣٠).

(٢) (طبقات الفقهاء) للشيرازي (ص/١٠٥).

(٣) انظر: (المجموع) للنووي (٥٢/٥). (٤) انظر: (فتح الباري) (٣١٠/١).

(٥) انظر: (الإمام ابن خزيمة ومنهجه في كتابه الصحيح) للكبيسي (١٢٥/١ - ١٢٧). ومما قال فيه (١٢٥/١): «وعند مطالعتي لصحيح ابن خزيمة: وجدت فيه بوضوح تبني ابن خزيمة للمذهب الشافعي، ورأيت كثيراً ما يعرض لرأي أهل مذهبه من الشافعية وينتصر لهم، بل ويستدل لهم بما يصلح أن يكون دليلاً. وكثيراً ما تردّد في عباراته لفظ «أصحابنا» [وأحال إلى مواضع من الصحيح]، يريد بذلك الشافعية، وربما ينتصر للشافعي نفسه، أو لبعض أصحابه، كالمزني وغيره، ويصرّح بذكر أسمائهم». ثم ذكر أمثلة لذلك.

وما ذكره الدكتور الفاضل بعيداً عن الصواب لأمر:

١ - أمّا استدلاله بأنه يصرّح بأصحابنا، ويريد بهم الشافعية: فهذا خطأ؛ والإمام ابن خزيمة لا يريد بهم الشافعية فقط، بل يريد بهم أصحاب الحديث، كما سبق توضيحه، وكما وضّحه الدكتور ماهر الفحل في مقدمته (٩٩/١)، وهذا هو الصحيح =

رَجَّحَ ذَلِكَ الشَّيْخُ أَيْمَنُ حَمْزَةَ، الَّذِي دَرَسَ هَذِهِ الْجُزْئِيَّةَ دِرَاسَةً جَيِّدَةً^(١).

وَمِمَّا اسْتَنْدَ إِلَيْهِ مَنْ عَدَّهُ مِنَ الشَّافِعِيَّةِ:

* أَنَّهُ أَوَّلُ مَنْ حَمَلَ عِلْمَ الشَّافِعِيِّ إِلَى خِرَاسَانَ.

* وَأَنَّهُ تَتَلَمَّذَ عَلَى أَصْحَابِ الشَّافِعِيِّ وَتَفَقَّهَ عَلَيْهِمْ.

* وَأَنَّهُ ذَكَرَ الشَّافِعِيَّ كَثِيرًا فِي (صَحِيحِهِ)، وَقَدْ ذَكَرَهُ بِصِغَةِ تُشْعِرُ انْتِسَابَهُ إِلَيْهِ^(٢).

مِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُ: «بَابُ ذِكْرِ الْبَيَانِ أَنَّ اللَّهَ - جَلَّ وَعَلَا - أَمَرَ بِغَسْلِ الْقَدَمَيْنِ فِي قَوْلِهِ: ﴿وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ﴾ الْآيَةُ، لَا بِمَسْحِهِمَا عَلَى مَا زَعَمَتِ الرَّوَافِضُ وَالْخَوَارِجُ، وَالِدَّلِيلُ عَلَى صِحَّةِ تَأْوِيلِ الْمُطَّلِبِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ أَنَّ مَعْنَى الْآيَةِ عَلَى التَّقْدِيمِ وَالتَّأْخِيرِ، عَلَى مَعْنَى: اغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ، وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ، فَقَدَّمَ ذِكْرَ الْمَسْحِ عَلَى ذِكْرِ الرَّجْلَيْنِ، كَمَا قَالَ ابْنُ مَسْعُودٍ، وَابْنُ عَبَّاسٍ، وَعُرْوَةُ بْنُ الزُّبَيْرِ: ﴿وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ﴾ قَالُوا: رَجَعَ الْأَمْرُ إِلَى الْغَسْلِ»^(٣).

= الَّذِي يَسْلُمُ بِهِ مَنْ كَانَ عَلَى دِرَايَةٍ بِالْمَدْرَسَتَيْنِ؛ مَدْرَسَةِ أَهْلِ الْحَدِيثِ وَالْمُحَدِّثِينَ، وَمَدْرَسَةِ أَهْلِ الرَّأْيِ.

٢ - أَمَّا قَوْلُهُ بِأَنَّهُ انْتَصَرَ لِلشَّافِعِيَّةِ، وَلِلشَّافِعِيِّ أَحْيَانًا، أَوْ لِبَعْضِ أَصْحَابِهِ؛ كَالْمُزَنِّيِّ وَغَيْرِهِ: فَالصَّحِيحُ أَنَّهُ يَنْتَصِرُ لِمَدْرَسَةِ أَهْلِ الْحَدِيثِ عَمُومًا، وَيَذْكُرُهُمْ غَالِبًا بِالْحِجَازِيِّينَ، وَيُخَصُّ مِنْهُمْ الْإِمَامَ الشَّافِعِيَّ وَبَعْضَ تَلَامِيذِهِ لِدَوْرِهِمُ الْمَعْرُوفِ فِي مِقَارَعَةِ مَدْرَسَةِ أَهْلِ الرَّأْيِ، وَلَيْسَ تَقْلِيدًا لَهُمْ.

٣ - أَمَّا الْأَمْثَلَةُ الَّتِي ذَكَرَهَا: فَلَا تَدُلُّ عَلَى دَعْوَاهُ، بِقَدْرِ دَلَالَتِهَا عَلَى انْتِصَارِهِ لِمَدْرَسَةِ أَهْلِ الْحَدِيثِ وَرُمُوزِهَا عَمُومًا.

٤ - عَلَى أَنَّ تَصْرِيحَ الْإِمَامِ ابْنِ خُزَيْمَةَ نَفْسِهِ بِأَنَّهُ لَا يَقْلُدُ أَحَدًا: يَجِبُ أَنْ يَحْسَمَ هَذَا الْبَابُ، وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ.

(١) انظر: (الاتجاه الفقهي لابن خزيمة في صحيحه) (ص/٦٠١ - ٦٠٢).

(٢) انظر: (الاتجاه الفقهي) (ص/٥٩١ - ٥٩٢).

(٣) صحيح ابن خزيمة (١/٨٥ - قبل ح/١٦٥).

بل إنه يذهب إلى أبعد من ذلك، حيث يقول: «بَابُ ذِكْرِ الدَّلِيلِ عَلَى أَنَّ الشَّيْخَ الْكَبِيرَ إِذَا اسْتَفَادَ مَالًا بَعْدَ كِبَرِ السِّنِّ وَهُوَ غَنِيٌّ، أَوْ اسْتَفَادَ مَالًا بَعْدَ الْإِسْلَامِ: كَانَ فَرَضُ الْحَجِّ وَاجِبًا عَلَيْهِ، وَإِنْ كَانَ غَيْرَ مُسْتَطِيعٍ أَنْ يَحُجَّ بِنَفْسِهِ.

وَالدَّلِيلُ عَلَى أَنَّ الْإِسْطَاعَةَ كَمَا قَالَهُ مُطْلَبِيْنَا ﷺ اسْتَطَاعَتَانِ: إِحْدَاهُمَا بَدَنِهِ مَعَ مِلْكٍ مَالِهِ، يُمَكِّنُهُ الْحَجُّ عَنْ نَفْسِهِ وَمَالِهِ، وَالثَّانِيَةُ بِمِلْكٍ مَالِهِ، يَحُجُّ عَنْ نَفْسِهِ غَيْرُهُ، كَمَا تَقُولُ الْعَرَبُ: أَنَا مُسْتَطِيعٌ أَنْ أَبْنِيَ دَارِي وَأَخِيضَ ثَوْبِي؛ يُرِيدُ بِالْأَجْرَةِ، أَوْ بِمَنْ ^(١) يُطِيعُنِي، وَإِنْ كَانَ غَيْرَ مُسْتَطِيعٍ لِبِنَاءِ الدَّارِ وَخِيَاظَةِ الثَّوْبِ بِنَفْسِهِ» ^(٢).

وهذا أقوى ما يمكن أن يستدل به القائلون بأنه شافعي المذهب. والذي يترجح لي - والله تعالى أعلم بالصواب - أن عدّه من الشافعية فيه نظر، بل هو خطأ، وذلك لأمرٍ عديدة، منها:

أولاً: أن الإمام ابن خزيمة صرح بنفسه أنه لا يقلّد أحداً، فقد قال عن نفسه: «ما قلّدتُ أحداً في مسألةٍ منذ بلغتُ ستّ عشرة سنة» ^(٣).

ثانياً: نشأته الفقهية تدلّ على أنه من أئمة أهل الحديث، الذين ينصرون منهج أهل الحديث، ولا يقلّدون أحداً بعينه، فقد تفقّه الإمام ابن خزيمة على أحمد بن نصر بن زياد القرشي النيسابوري (ت ٢٤٥هـ)، الذي قال عنه الحاكم: «كان فقيّه أهل الحديث في عصره بنيسابور، كثير الحديث والرحلة، وعليه تفقّه ابن خزيمة قبل أن يرحل» ^(٤) ووصفه

(١) كذا في طبعة التأصيل، وهو الصحيح، وفي طبعتي الأعظمي وماهر الفحل: «لمن»، وهو خطأ.

(٢) (صحيح ابن خزيمة) (٤/٣٤١ - قبل ح/٣٠٣١).

(٣) (طبقات الفقهاء) للشيرازي (ص/١٠٦)، (البداية والنهاية) لابن كثير (٩/١٥).

(٤) (تذكرة الحفاظ) (٢/٥٤٠).

الذهبيُّ بأنه: «فقيهٌ نيسابور، ومقرئُها وزاهدُها»^(١).

ثالثاً: ومما يدلُّ على أنه لم يكن شافعياً: أنه قد خالف الشافعيَّ في كثيرٍ من المسائل، وأقام الدليلَ على خلاف مذهبه في (صحيحه) هذا^(٢).

والمقارنة التي أجراها أحدُ الباحثين^(٣) تُظهرُ أنه كان أكثرَ توافقاً مع شيخه إسحاق بن راهويه، أمَّا الأئمة الأربعة: فكانت موافقاته للإمام أحمد أكثر من موافقاته للإمام الشافعي، رحمَ الله الجميع.

والباحثُ المذكورُ بحثَ اختياراتِ ابن خزيمة في بابين:

الباب الأول: المسائل التي لم يوافق فيها أحداً من الأئمة الأربعة.

والباب الثاني: المسائل التي وافق فيها أحدَ الأئمة الأربعة.

ثم قال: إنه «بالنظر إلى مسائل الباب الأول: سيظهر أثرُ شيخه إسحاق بن راهويه رَحِمَهُ اللهُ، فقد وافقه في كثيرٍ من مسائل هذا الباب، التي انفرد بها عن الأئمة الأربعة - رحمهم الله -.

وبالنظر في مسائل الباب الثاني: نجدُ أنَّ اختيارات ابن خزيمة رَحِمَهُ اللهُ قاربت إلى حدٍّ بعيدٍ مذهبَ الإمام أحمد رَحِمَهُ اللهُ، حيث وافقه في ثماني عشرة مسألة من مفرداته عن الأئمة الثلاثة، ثم الإمام الشافعي، حيث وافقه في إحدى عشرة مسألة من مفرداته، ثم الإمامين أبي حنيفة ومالك، فقد وافقهما في مسألتين لكل منهما»^(٤).

(١) المصدر السابق (٢/ ٥٤٠).

(٢) انظر: (صحيح ابن خزيمة) (٣/ ٣٠، ١٥٧٠، ٣/ ٥٤٠ ح/ ١٦١٦)، وراجع: (الاتجاه الفقهي) (ص/ ٥٩٧ - ٥٩٨).

(٣) وهو الشيخ الفاضل أيمن حمزة، صاحب كتاب (الاتجاه الفقهي لابن خزيمة في صحيحه).

(٤) (الاتجاه الفقهي) (ص/ ٦٠٣).

وهذه المقارنة لا تُشيرُ إلى كونه مقلدًا للإمام الشافعي في حالٍ من الأحوال.

رابعًا: ومما يدلُّ ويؤكد ما أسلفته: أنَّ الإمام ابن خزيمة كان معروفًا بمنهجه المناصرٍ لمدرسة أهل الحديث عمومًا، دون تقليدٍ لأحدٍ، والأدلة على ذلك:

أ - ما قاله الحاكم عن تلميذ الإمام ابن خزيمة أبي محمد دعلج بن أحمد بن دعلج بن عبد الرحمن السجستاني (ت ٣٥١هـ)، قال الحاكم عنه: «أخذ دعلج عن ابن خزيمة المصنفات، وكان يُفتي بمذهبه، وكان شيخ أهل الحديث...»^(١).

ب - ما ذكره البيهقي في (مدخله) عن يحيى بن محمد العنبري قال: «طبقات أصحاب الحديث خمسة: المالكية، والشافعية، والحنبلية، والراشدية، والخزيمية»^(٢).

ولذلك قال الإمام ابن القيم: «وقد كان إمام الأئمة ابن خزيمة رَحِمَهُ اللهُ له أصحابٌ يتحلون مذهبَه، ولم يكن مقلدًا، بل إمامًا مستقلًا»، ثم ذكر كلام العنبري السابق، الذي نقله البيهقي - رحمهم الله تعالى -.

وقد سئل شيخ الإسلام ابن تيمية عن البخاري ومسلم وأبي داود وابن خزيمة وعددٍ من كبار أئمة الحديث: «هل كان هؤلاء مجتهدين لم يقلدوا أحدًا من الأئمة؟ أم كانوا مقلدين؟».

(١) (تذكرة الحفاظ) (٣/ ٨٨١).

(٢) نقله الإمام ابن القيم عنه في (إعلام الموقعين) (٤/ ٤١)، وذكر محققه الشيخ مشهور حسن سلمان أنَّ كلام البيهقي هو في القسم المفقود من (المدخل)، والله تعالى أعلم. ثم طبع (المدخل إلى السنن الكبرى) كاملاً، بتحقيق الشيخ محمد عوامة، فانظر الخبر فيه (٢/ ٥٩٠).

فأجاب شيخ الإسلام بقوله: «أمّا البخاريّ وأبو داود: فإمامان في الفقه، من أهل الاجتهاد.

وأمّا مسلم، والترمذي، والنسائي، وابن ماجه، وابن خزيمة، وأبو يعلى، والبخاري، ونحوهم: فهم على مذهب أهل الحديث، ليسوا مقلّدين لواحدٍ بعينه من العلماء، ولا هم من الأئمة المجتهدين على الإطلاق، بل هم يميلون إلى قول أئمة الحديث، كالشافعيّ، وأحمد، وإسحاق، وأبي عبيد، وأمّثالهم، ومنهم من له اختصاصٌ ببعض الأئمة، كاختصاص أبي داود ونحوه بأحمد بن حنبل، وهم إلى مذاهب أهل الحجاز - كمالك وأمّثاله - أميل منهم إلى مذاهب أهل العراق - كأبي حنيفة والثوري -»^(١).

وشيخ الإسلام يعُدّه أحياناً من فقهاء أهل الحديث^(٢)، ومن أئمة أهل السنة^(٣).

وهذا هو الصحيح، فالإمام ابن خزيمة لم يكن شافعيّاً، ولكنه كان من أئمة أهل الحديث، ينصّرُ منهجهم، ويميل إلى فقهاءهم، والإمام الشافعيّ إمامٌ من أبرز أئمّتهم، وكلُّ من ينتمي إلى هذه المدرسة: فله ميلٌ إلى أئمتها عموماً، وإلى الشافعيّ خصوصاً؛ لأنه هو الذي أرسى دعائمها، وفصّلَ في أصولها وفروعها، وقعدَ لمنهج الاستدلال الصحيح قواعد كانت نبراساً للجميع، فهو في مدرسة أهل الحديث على المحلّ المعروف، فالذي يتنسّب إليه من هذه الناحية يختلفُ عن الذي يتنسّب إليه تقليداً له.

وقد أحسنَ مَنْ قال: إنّ الإمام ابن خزيمة رسّخَ في تراجم كتابه (الصحيح) قواعد الاستدلال الصحيحة في المسائل العملية، وفي كتابه

(١) (مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية) (٦/٣٩ - ٤٠).

(٢) المصدر السابق (٣٠/٢٢٦).

(٣) المصدر السابق (٦/٤٨٨).

(التوحيد) دافع عن السنة، ووضع القواعد الصحيحة للرد على الفرق الباطلة^(١).

وأما عدُّ الشافعية له منهم: فلا يخفى على الناظر في كتب الطبقات تجوُّزهم في ذكر العلماء في طبقات مذهب معين، وتنازعهم في ذكرهم، وكثير منهم يفعلون ذلك بمجرد الأخذ من بعض أئمتهم، أو لأيِّ علاقة حتى ولو لم تكن تكفي للانتماء المذهبي، والله تعالى أعلم.

فلا استبعد أن يكون ذكرهم للإمام ابن خزيمة في زميرتهم استناداً إلى موافقته لهم في أصول الاستدلال العامة، وانتهاجه المسالك المعتمدة عندهم فيما اصطلح عليه بـ(أصول الفقه)، إضافة إلى ما استندوا عليه من كونه تعلم على أصحاب الشافعي، ونقل علم الشافعي إلى خراسان، ومن كونه يذكره بما يشعر تقليده له، وهو قوله: «مُطْلَبِينَا».

وكلُّ هذا لا يكفي لإثبات كونه شافعيًّا؛ وخاصةً إذا لاحظنا المعطيات التي ذكرتها في الترجيح؛ منها تصريحه بنفسه أنه لم يُقلد أحداً منذ بلغ ست عشرة سنة؛ فالاستفادة من كتب عالم من العلماء لا يُعدُّ تقييداً بمذهبه، والله تعالى أعلم.

المطلب الثاني

عقيدة الإمام ابن خزيمة

أولاً: إمامته في العقيدة والسنة:

الإمام ابن خزيمة رَحِمَهُ اللهُ عَلَى مَنْهَجِ السَّلَفِ فِي الْعَقِيدَةِ، بَلْ هُوَ أَحَدُ كِبَارِ أئِمَّةِ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ، وَقَدْ أَلْفَ كِتَابًا هُوَ مِنْ أَهَمِّ كُتُبِ أئِمَّةِ

(١) قاله الشيخ الفاضل أبو الأشبال أحمد شاغف، انظر: (مقالات شاغف) - بالأردية - (ص/١٨٤).

السنة في مسائل العقيدة، وهو (كتاب التوحيد)، الذي طُبِعَ مستقلاً، وكان يُتداولُ مستقلاً، والصحيحُ - والله أعلم - أنه جزءٌ من (صحيح ابن خزيمة)، وليس كتاباً مستقلاً، كما سيأتي تفصيله في مبحث (مؤلفات الإمام ابن خزيمة).

وكتابُ التوحيد الذي أَلَفَهُ ابْنُ خَزِيمَةَ يحتوي على كثيرٍ من مسائل العقيدة، ولكنَّ الموضوعَ الذي استأثَرَ بأكثرِ الكتاب هو توحيد الأسماء والصفات، ولن نكونَ بعيدين عن الحقيقة لو قلنا: إنه من الكتب المؤلفة في توحيد الأسماء والصفات، وإنما جاءت الموضوعات الأخرى عَرَضاً.

وقد سَمَّاهُ (توحيداً) لبيان أنَّ توحيدَ الأسماء والصفات عند أهل السنة مبنيٌّ على إثبات ما أثبتَه الله لنفسه في كتابه، أو على لسان رسوله ﷺ في السنة الصحيحة، وليس مبنيّاً على التعطيل، كما هو مذهبُ الجهمية ومن تبعهم من المعتزلة وغيرهم، قال الإمامُ ابْنُ الْقَيِّمِ رَحِمَهُ اللهُ:

«أَمَّا التَّجَهُُّمُ: فَإِنَّهُ نَقْضٌ لِلتَّوْحِيدِ، وَإِنْ سَمَّى أَصْحَابُهُ أَنْفُسَهُمْ مَوْحِدِينَ، وَلِهَذَا كَانَ السَّلَفُ يُتَرَجِّمُونَ الرَّدَّ عَلَى الْجَهْمِيَّةِ بِ(كِتَابِ التَّوْحِيدِ وَالرَّدِّ عَلَى الْجَهْمِيَّةِ وَالزَّنَادِقَةِ)، كَمَا تَرَجَّمَ الْبُخَارِيُّ آخَرَ كِتَابِ الْجَامِعِ بِ(كِتَابِ التَّوْحِيدِ وَالرَّدِّ عَلَى الْجَهْمِيَّةِ وَالزَّنَادِقَةِ)، وَكَذَلِكَ ابْنُ خَزِيمَةَ سَمَّى كِتَابَهُ (التَّوْحِيدَ)، وَهُوَ فِي الرَّدِّ عَلَى الْجَهْمِيَّةِ»^(١).

وقد بَيَّنَّ رَحِمَهُ اللهُ فِي كِتَابِهِ أَنَّهُ عَلَى عَقِيدَةِ السَّلَفِ، وَرَدَّ عَلَى الْمُخَالَفِينَ؛ مِنَ الْجَهْمِيَّةِ، وَالْمُعْتَزَلَةِ، وَالْخَوَارِجِ، وَالْمَرْجُئَةِ، وَغَيْرِهِمْ مِمَّنْ تَأَثَّرَ بِهِمْ أَوْ بَعْضُهُمْ، وَبَيَّنَّ أَنَّ بَابَ التَّوْحِيدِ وَالصِّفَاتِ لَا يُوْخَذُ إِلَّا مِنَ الْكِتَابِ وَالسُّنَنِ^(٢).

(١) (الصواعق المرسلَة) (٤/١٤٠٥).

(٢) انظر: (كتاب التوحيد) (١/٥١، ١٣٧).

ثانيًا: من أقواله في العقيدة:

ومن أقواله رَحِمَهُ اللهُ في التمسُّكِ بالسنة، واعتقاده مذهب السلف:

١ - بَوَّبَ رَحِمَهُ اللهُ في كتاب الوضوء بقوله: «باب كراهة معارضة خبر النبي ﷺ بالقياس والرأي، والدليل على أن أمر النبي ﷺ يَجِبُ قبوله إذا عَلِمَ المرءُ به وإن لم يُدْرِكْ ذلك عقله ورأيه، قال الله ﷻ: ﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَمْرًا أَنْ يَكُونَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ﴾ [الأحزاب: ٣٦]، ثم أورد حديث ابن عمر رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «إِذَا اسْتَيْقَظَ أَحَدُكُمْ مِنْ مَنَامِهِ، فَلَا يُدْخِلْ يَدَهُ فِي الْإِنَاءِ حَتَّى يَغْسِلَهَا ثَلَاثَ مَرَّاتٍ؛ فَإِنَّهُ لَا يَدْرِي أَيْنَ بَاتَتْ يَدُهُ - أَوْ: أَيْنَ طَافَتْ يَدُهُ»، فقال رجلٌ له: أَرَأَيْتَ إِنْ كَانَ حَوْضًا؟ قَالَ: فَحَصَبَهُ ابْنُ عُمَرَ، وَقَالَ: أَخْبِرْكَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَتَقُول: أَرَأَيْتَ إِنْ كَانَ حَوْضًا؟! ^(١).

٢ - وَقَالَ رَحِمَهُ اللهُ مَبِينًا اعتقاده: «فَنَحْنُ، وَجَمِيعُ عُلَمَائِنَا؛ مِنْ أَهْلِ الْحِجَازِ، وَتِهَامَةِ، وَالْيَمَنِ، وَالْعِرَاقِ، وَالشَّامِ، وَمِصْرَ؛ مَذْهَبُنَا: أَنَّا نُنِثُّ مَا أَثْبَتَهُ اللَّهُ لِنَفْسِهِ، نَقِرُّ بِذَلِكَ بِالسِّيَتِنَا، وَنُصَدِّقُ بِذَلِكَ بِقُلُوبِنَا، مِنْ غَيْرِ أَنْ نُشَبِّهَ وَجَهَ خَالِقِنَا بِوَجْهِ أَحَدٍ مِنَ الْمَخْلُوقِينَ، وَعَزَّ رَبُّنَا عَنْ أَنْ نُشَبِّهَهُ بِالْمَخْلُوقِينَ، وَجَلَّ رَبُّنَا عَنْ مَقَالَةِ الْمُعْطَلِينَ، وَعَزَّ عَنْ أَنْ يَكُونَ عَدَمًا كَمَا قَالَ الْمُبْطِلُونَ؛ لِأَنَّ مَا لَا صِفَةَ لَهُ: عَدَمٌ، تَعَالَى اللَّهُ عَمَّا يَقُولُ الْجَهْمِيُّونَ، الَّذِينَ يُنْكِرُونَ صِفَاتِ خَالِقِنَا، الَّذِي وَصَفَ بِهَا نَفْسَهُ فِي مُحْكَمِ تَنْزِيلِهِ، وَعَلَى لِسَانِ نَبِيِّهِ مُحَمَّدٍ ﷺ...» ^(٢).

٣ - وَقَالَ أَيْضًا: «نَحْنُ نَقُولُ: إِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ بَصِيرٌ كَمَا أَعْلَمَنَا خَالِقُنَا وَبَارِئُنَا، وَنَقُولُ: مَنْ لَهُ سَمْعٌ وَبَصَرٌ مِنْ بَنِي آدَمَ فَهُوَ سَمِيعٌ بَصِيرٌ،

(١) (صحيح ابن خزيمة) (١/٧٥ ح/١٥٦)، و(١/١٩١) من طبعة التأصيل.

(٢) (كتاب التوحيد) (١/٢٦ - ٢٧).

ولا نقول: إن هذا تشبيه المخلوق بالخالق، ونقول: إن لله رَجُلٌ يدين يمينين لا شمالَ فيهما، قد أعلمنا الله تبارك وتعالى أن له يدين، وخبرنا نبينا ﷺ أنهما يمينان لا شمالَ فيهما، ونقول: إن مَنْ كان من بني آدم سليمَ الجوارح والأعضاء: فله يدان، يمينٌ وشمال. ولا نقول: إن يد المخلوقين كيد الخالق - عَزَّ رَبُّنا عن أن تكون يده كيد خلقه^(١).

٤ - وقال رَحِمَهُ اللهُ: «فَنَحْنُ نُوْمِنُ بِخَبَرِ اللهِ جَلَّ وَعَلَا أَنَّ خَالِقَنَا مُسْتَوٍ عَلَى عَرْشِهِ، لَا نُبَدِّلُ كَلَامَ اللهِ، وَلَا نَقُولُ قَوْلًا غَيْرَ الَّذِي قِيلَ لَنَا، كَمَا قَالَتِ الْمَعْظَلَةُ الْجَهْمِيَّةُ: إِنَّهُ اسْتَوَى عَلَى عَرْشِهِ، لَا اسْتَوَى؛ فَبَدَّلُوا قَوْلًا غَيْرَ الَّذِي قِيلَ لَهُمْ، كَفَعَلَ الْيَهُودُ لَمَّا أُمِرُوا أَنْ يَقُولُوا (حَطَّةً)، فَقَالُوا: (حَنْطَةً)، مُخَالِفِينَ لِأَمْرِ اللهِ جَلَّ وَعَلَا، كَذَلِكَ الْجَهْمِيَّةُ»^(٢).

٥ - وقال في الردِّ على المرجئة: «بَابُ ذِكْرِ الْأَخْبَارِ الْمُصَرَّحَةِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: (يَخْرُجُ مِنَ النَّارِ مَنْ كَانَ فِي قَلْبِهِ فِي الدُّنْيَا إِيمَانٌ)، دُونَ مَنْ لَمْ يَكُنْ فِي قَلْبِهِ فِي الدُّنْيَا إِيمَانٌ، مِمَّنْ كَانَ يُقَرُّ بِلِسَانِهِ بِالتَّوْحِيدِ، خَالِيًا قَلْبُهُ مِنَ الْإِيمَانِ، مَعَ الْبَيَانِ الْوَاضِحِ أَنَّ النَّاسَ يَتَفَاضَلُونَ فِي إِيمَانِ الْقَلْبِ، ضِدَّ قَوْلِ مَنْ زَعَمَ مِنْ غَالِيَةِ الْمَرْجئةِ أَنَّ الْإِيمَانَ لَا يَكُونُ فِي الْقَلْبِ، وَخِلَافَ قَوْلِ مَنْ زَعَمَ مِنْ غَيْرِ الْمَرْجئةِ أَنَّ النَّاسَ إِنَّمَا يَتَفَاضَلُونَ فِي إِيمَانِ الْجَوَارِحِ، الَّذِي هُوَ كَسْبُ الْأَبْدَانِ، فَإِنَّهُمْ زَعَمُوا أَنَّهُمْ مُتَسَاوُونَ فِي إِيمَانِ الْقَلْبِ الَّذِي هُوَ التَّصَدِيقُ، وَإِيمَانِ اللِّسَانِ الَّذِي هُوَ الْإِقْرَارُ...»^(٣).

٦ - وقال في الردِّ على الخوارج والمعتزلة: «بَابُ ذِكْرِ أَخْبَارِ رُويَتِ

(١) المصدر السابق (١/٦١ - ٦٢).

(٢) السابق (١/٢٣٣).

(٣) السابق (٢/٧٠٢ - ٧٠٣).

عن النبي ﷺ ثابتة من جهة النقل، جهل معناها فرقتان: فرقة المعتزلة والخوارج، واحتجوا بها، وادَّعوا أن مرتكب الكبيرة إذا مات قبل التوبة منها: محلَّد في النار، محرَّم عليه الجنان.

والفرقة الأخرى: المرجئة؛ كَفَرَت بهذه الأخبار، وأنكرتها ودَفَعَتها، جهلاً منهم بمعانيها^(١).

هذه نماذج من أقواله التي تشهد له بالوضوح التام في استمساكه بعقيدة أهل السنة والجماعة في أسماء الله تعالى وصفاته، وكذلك في الإيمان، وبقية أبواب العقيدة.

ثالثاً: منهجه في كتاب التوحيد:

منهج الإمام ابن خزيمة في الجزء الأول من الكتاب، الذي خصَّصَ أغلبه لتوحيد الأسماء والصفات، أنه:

يَعْقِدُ بَاباً أو أَبَوَاباً في الصفة التي يريد إثباتها لله تعالى.

ثم يذكر الأحاديث والآثار الواردة في تلك الصفة.

ثم يذكر أن إثبات أهل السنة والجماعة لتلك الصفة إثبات بلا تشبيه، ويُفَصِّلُ في نفهم للتشبيه بطريقة رائعة، معتمداً في ذلك كله على النصوص.

ثم يذكر - في الغالب - تأويل المتكلمين لتلك الصفة، ويردُّ عليهم^(٢).

(١) السابق (٢/ ٨٣٦ - ٨٣٧).

(٢) انظر - مثلاً -: صفة الوجه: أولاً: ذكر الآثار الواردة فيها (١/ ٢٤ - ٥١)، ثم ردَّ التشبيه بطريقة مفصلة رائعة جداً (١/ ٥١ - ٥٦)، ثم ذكر تأويلهم وردَّ عليهم (١/ ٥٦ - ٥٧)، ثم استطرَّد فذكر - في مبحث جميل -: ما وصف الله تعالى به نفسه من صفات، ووصف الخلق أيضاً بتلك الصفات، وليست الصفة كالصفة، ولا الموصوف كالموصوف (١/ ٥٧ - ٨١). وانظر كذلك ما ذكره في صفة اليد.

ومن منهجه أيضاً: أنه يحرصُ على بيانِ موافقةِ الأحاديثِ التي يذكرُها في إثباتِ الصفاتِ للقرآنِ الكريمِ، وذلكَ لبيانِ أنَّ مَنْ يردُّ الأحاديثَ: فإنه يردُّها ويردُّ القرآنَ أيضاً^(١).

يقولُ رَحِمَهُ اللهُ في بيانِ ذلكَ: «إِذْ سَنَّهُ ﷺ إِذَا ثَبَّتَ بِنَقْلِ الْعَدْلِ عَنِ الْعَدْلِ مُوَصَّوْلًا إِلَيْهِ: لَا تَكُونُ أَبَدًا إِلَّا مُوَافَقَةً لِكِتَابِ اللَّهِ، حَاشَا لِلَّهِ أَنْ يَكُونَ شَيْءٌ مِنْهَا أَبَدًا مُخَالِفًا لِكِتَابِ اللَّهِ أَوْ لَشَيْءٍ مِنْهُ، فَمَنْ ادَّعَى مِنَ الْجَهْلَةِ: أَنَّ شَيْئًا مِنْ سُنَنِ النَّبِيِّ ﷺ إِذَا ثَبَّتَ مِنْ جِهَةِ النُّقْلِ مُخَالِفٌ لَشَيْءٍ مِنْ كِتَابِ اللَّهِ: فَأَنَا الضَّامِنُ بِتَثْبِيتِ صَحَّةِ مَذْهَبِنَا، عَلَى مَا أَبُوحُ بِهِ مِنْذُ أَكْثَرَ مِنْ أَرْبَعِينَ سَنَةً!»^(٢).

رابعًا: نفيةُ لِهَمَةِ التشبيهِ عن أهلِ السنة والجماعة:

من اللافتِ للنظرِ في كتابه (التوحيد): أنه ركَّزَ على الردِّ على المتكلمين في قضية التشبيه^(٣)، ويبيِّن أنَّ إثباتَ ما أثبتَهُ اللهُ تعالى لنفسه ليس فيه تشبيهٌ من حيث الأصل؛ إذ صفاته تعالى تليقُ بجلاله وكماله، وصفاتُ المخلوق تليقُ بعجزه وكونه مخلوقًا، فأين التشبيه؟!

وركَّزَ أيضًا على بيانِ أنَّ رميَ المتكلمين لأهلِ السنة بالتشبيه إنما هو بهتٌ وافتراء؛ يقولُ رَحِمَهُ اللهُ:

«..ونذكرُ بهتَ الجهميةِ وزورَهم، وكذبَهم على علماءِ أهلِ الآثارِ، ورميَهم خيارَ الخلقِ بعدَ الأنبياءِ بما الله قد نَزَّهَهم عنه، وبرَّأهم منه، بتزويرِ الجهميةِ^(٤) على علمائنا بأنهم مشبهة...»^(٥).

(١) انظر - مثلاً -: (١/١١٠، ١١٨، ١١٩، ١٢٥، ١٦٦، ١٧٠).

(٢) كتاب التوحيد (١/١١٠).

(٣) انظر - مثلاً -: (١/٢٦، ٥٣ - ٥٦، ١٠٨، ١١٤، ١٧٨) وغيرها.

(٤) لعل العبارة: «وبرَّأهم من تزويرِ الجهمية على علمائنا بأنهم مشبهة».

(٥) كتاب التوحيد (١/١١٤).

ثم إنه ركّز على نفي التشبيه من خلال النصوص، فمثلاً يقول رَحِمَهُ اللهُ في صفة البصر:

«نحن نقول: لربّنا الخالق عينا يُبَصِّرُ بهما ما تحت الثرى وتحت الأرض السابعة السفلى، وما في السماوات العلى، وما بينهما من صغير وكبير، لا يخفى على خالقنا خافيةً في السماوات السبع والأرضين السبع، ولا ما بينهم، ولا فوقهن^(١)، ولا أسفلَ منهن، لا يغيبُ عن بصره من ذلك شيء، يرى ما في جوف البحار ولُججها، كما يرى عرشه الذي هو مستو عليه، وبنو آدم وإن كانت لهم عيونٌ يُبصرون بها: فإنهم إنما يرون ما قُربَ من أبصارهم، مما لا حجاب ولا سترَ بين المرئي وبين أبصارهم، لا ما بُعدَ منهم...»^(٢).

ثم بيّن بُعدَ ما بين بصر الخالق وبصر المخلوق، ثم قال:

«ونزيدُ شرحاً وبياناً؛ عينُ الله وَهِيَ قديمةٌ لم تزل، باقيةٌ ولا تزال^(٣)، محكومٌ لها بالبقاء، منفيٌّ عنها الهلاك والفناء، وعيونُ بني آدم محدثةٌ مخلوقةٌ، كانت عدماً غير مكوّنة، فكوّنها الله وخلّقها بكلامه... فمن الذي يُشَبِّه - يا ذوي الحجا - عينَ الله التي هي موصوفةٌ بما ذكرنا، بعيون بني آدم التي وصفناها بعد؟!»^(٤).

ثم بيّن رَحِمَهُ اللهُ انتفاء التشبيه بين بصير سليم من بني آدم، وبين مَنْ به آفةٌ في بصره، وبيّن انتفاء التشبيه بين أوصافٍ كثيرٍ من المخلوقات، وأنَّ

(١) في هامش طبعة الدكتور الشهوان: «هكذا في جميع النسخ، ويظهر أنَّ في العبارة تحريفاً، والأولى أن تكون: «ولا مما بينهما ولا فوقهن»؛ لأن الجمع هنا مؤنث. وذكر القفيلي في هامش طبعته أن هذا التصويب من الهراس رَحِمَهُ اللهُ.

(٢) المصدر السابق (١١٤/١) من طبعة الشهوان، و(١٩٨/١) من طبعة القفيلي.

(٣) المصدر السابق (١١٥/١).

(٤) في المصدر: «ولا يزال»، ولعل الصواب ما أثبتته، بدليل ما بعده.

انتفاءه بين الخالق والمخلوق أولى^(١)، ثم قال:

«فكيف يحلّ لمسلم - لو كانت الجهمية من المسلمين - أن يرموا من يُثبت لله عينًا بالتشبيه؟ فلو كان كلُّ ما وقع الاسمُ كان مشبَّهًا لما يقع عليه ذلك الاسمُ: لم يَجْزُ قراءةُ كتابِ الله، ووجِبَ محوُ كلِّ آيةٍ بين الدَفَّتَيْنِ فيها ذكرُ نفسِ الله، أو عينه، أو يده، ولوَجِبَ الكفرُ بكلِّ ما في كتابِ الله ﷻ من ذكرِ صفاتِ الرَّبِّ، كما يَجِبُ الكفرُ بتشبيهِ الخالقِ بالمخلوق؟!»^(٢).

وكثيرًا ما يُلزمُ الإمامُ ابنُ خزيمة رَحِمَهُ اللهُ مَنْ يرمي أهلَ السنةَ بالتشبيه، يُلزمُهم بأنَّ مقالَتهم في التشبيه توجبُ الكفرَ بالقرآن، كما سبق في كلامه، وقد ذكره في أكثر من موضع^(٣).

كما أنه رَحِمَهُ اللهُ يُلزمُهم بأنَّ المعطلةَ مشبَّهةً؛ لأنهم يُشبَّهون أولًا؛ لأنهم لم يفهموا مما أثبتَّه الله تعالى لنفسه، أو ما أثبتَّه له رسولُه ﷺ؛ لم يفهموا من ذلك إلا ما يليقُ بالمخلوق، ثم يُعطلون بزعمِ تنزيهِ الله تعالى عمَّا فهموه، والعيبُ في فهمهم، وليس في النصوص، ثم بعد ذلك يقعون في التشبيه مرةً أخرى، ويبيِّن أنَّ تشبيههم أردأ؛ لكونهم يُشبَّهون الله تعالى بالجمادات، أو بالمعدومات^(٤).

وقد اشتملَ كتابُه (كتابُ التوحيد) على فوائد غزيرةٍ قيمةٍ لا يتحمَّلُ هذا المدخلُ المختصرُ بيانها، وهو عزيزٌ في بابه، نفيسٌ في موارده ومنهجه.

(١) انظر أيضًا: المصدر السابق (١/ ٥٤ - ٥٦).

(٢) السابق (١/ ١١٧).

(٣) السابق (١/ ٨١، ١٩٥).

(٤) السابق (١/ ٥٦) ومواضع أخرى.

كلُّ هذا الوضوح، وهذا البيان الباهر، وذلك الانتصار للسنّة وحملتها، وذلك الحماس الذي سبَّكه الإمام ابنُ خزيمة في عباراتٍ تأخُذُ بالألباب، كلُّ ذلك لم يَرُقْ لبعض المتكلمين المتأخرين، وضاقوا به ذرعاً، فتكلموا في إمام الأئمة بكلام أسأؤوا به إلى أنفسهم، قبل أن ينالوا من الإمام، وأظهروا عن كَمائن أنفسهم تجاه أئمة أهل الأثر عموماً، وتجاه هذا الإمام العملاق خاصة.

كما أن بعض الفضلاء^(١) ممن كتب حول الإمام ابن خزيمة وكتابه الصحيح، وممن له جهدٌ مشكورٌ في تجلية منهج الإمام في صحيحه؛ لم يحسن حينما كتب عن عقيدة الإمام ابن خزيمة، بل أساء إليه إساءةً بالغةً، سواء قصد ذلك أم لم يقصده، وذلك بأن ردَّ عليه فيما أصاب، ونسب إليه بعض ما يتبرأ منه، وحاول أن يجعله مبتدعاً مثله، وارتكب أخطاءً كثيرةً في عرض عقيدته، منها:

١ - أنه ذمَّ الإمام ابنَ خزيمة على أمرٍ يوجب المدح، وهو اتباع الكتاب والسنة في هذا الباب، حيث قال: «وقد وقع الإمام ابنُ خزيمة رَحِمَهُ اللهُ عن غير قصدٍ منه فيما يقربُ من التشبيه والتجسيم حين أثبت كلَّ ما جاء في القرآن الكريم! والسنة المطهرة! وأجراه على ظاهره»^(٢).

فقلُّه: «حين أثبت كلَّ ما جاء في القرآن الكريم! والسنة المطهرة!»: غريبٌ حقًّا! فهل إثبات كلِّ ما جاء في القرآن والسنة يوقع في التشبيه والتجسيم؟! وهل إجراؤه على ظاهره اللائق بجلال الله سبحانه وكماله مما يُدْزَمُ به الإمام ابنُ خزيمة؟!!

(١) هو الدكتور عبد العزيز بن شاكر الكبيسي، صاحب رسالة «الإمام ابن خزيمة ومنهجه في كتابه الصحيح».

(٢) (الإمام ابن خزيمة ومنهجه في كتابه الصحيح) (١/١٠٨).

إنَّ ما سلَّكه الإمامُ ابنُ خزيمة هو الواجبُ الذي لا محيدَ عنه، وعدمُ سلوكه هو السبب في نشوء البدع المختلفة التي انتشرت في الأمة، فكيف يُذمُّ عليه؟

وقال الكبيسيُّ أيضًا: «كما يُلاحظ على الإمام ابن خزيمة رَحِمَهُ اللهُ هجومه الشديد في كتابه (التوحيد) وفي عباراتٍ أُثِرَتْ عنه على كلِّ مَنْ لم يقل بالإثبات، ونسبه إلى البدعة والزيف والانحراف والضلال، كما غالى رَحِمَهُ اللهُ في الإثباتِ وتضليلِ المخالفين لمذهبه حتى ربما قال بتكفيرهم في بعض الأحيان»^(١).

ثم قال: «ولا شك أنَّ هذا الكلام فيه تحاملٌ شديد جدًّا، وتسرعٌ لا مبرر له في تكفير المخالفين لمذهبه المغالي في الإثبات»^(٢)، علمًا بأنَّ المسلمين في مسألة الصفات الخيرية فرقٌ شتى، منهم المفوض، ومنهم المؤول، ومنهم مَنْ يقول بالإثبات، وهذه مذاهب متكاملة لكلِّ واحدٍ منها أصوله ومنهجه ورجاله ودعائه إلى يومنا هذا»^(٣).

وهاتان الجملتان فيهما مجازفاتٌ كثيرةٌ، وخروجٌ عن الحق، وإقرارٌ

(١) المصدر السابق (١/١٠٨ - ١٠٩).

(٢) «الغلُو في الإثبات» تهمةٌ يوجَّهها إلى أهل السنة مَنْ يُشارِكهم في إثبات بعض الصفات، ويُشارِكُ الجهميةَ في تعطيل بعضها، فبما أنه لم يُوفَّق لطريقة أهل السنة في الإثبات كلِّه؛ نجده يتَّهم مَنْ يُخالفه بالغلُو في الإثبات! والغلُو في الإثبات لا يوجد إلا عند المشبهة، الذين ردَّ عليهم الإمامُ ابنُ خزيمة نفسه في كتاب التوحيد، وردَّ عليهم أئمةُ السنة قديمًا وحديثًا، وقد أثبتوا صفات الله تعالى على ما يليقُ بالمخلوقين، فوقعوا في التشبيه. أمَّا إثبات كلِّ ما وردَ إثباته في الكتاب والسنة: فلا يجوزُ وصفه بالغلُو في الإثبات؛ إذ إنه هو الواجبُ سلوكه في هذا الباب.

(٣) المصدر السابق (١/١٠٩).

قلت: غالبُ مذاهب أهل البدع مذاهب متكاملةٌ، لكلِّ واحدٍ منها أصوله ومنهجه ورجاله ودعائه... فهل هذا مسوَّغٌ للسكوت عنها؟! ودليلٌ على عدم الردِّ عليها؟!

للباطل الذي عليه أهل البدع، والمقام لا يتسع لمناقشته.

٢ - وقع في الخلط العميق بين مواقف الإمام ومواقف الفرق الأخرى في أمور حسّاسة من العقيدة؛ كصفة الكلام، فإمام الأئمة ابن خزيمة، الذي لم يتحمّل من أئمة تلاميذه أن ينسبوا إليه مسألة جزئية في صفة الكلام، تقتضي نفياً مشيئة الله فيها، وتقتضي أنّ الله تعالى لا يكلم من شاء متى شاء، فردّ عليهم الإمام، وطردهم من مجلسه، وتبرأ منهم^(١)..

ذلك الإمام الفذّ نسب إليه ذلك الفاضل مذهب الكلابية في صفة الكلام، دون أن يراجع نفسه في هذه النسبة الجائرة، فنسأل الله تعالى السلامة.

٣ - بل إنه لم يتورّع من القول بأنّ الإمام ابن خزيمة كان قد رجع عن كتابه (التوحيد)^(٢)!! دون أن يستند في ذلك إلى شيء من الأدلة سوى ما نقله عن الإمام البيهقيّ من نصّين وقصّتين فيهما نسبة الندم إلى الإمام ابن خزيمة من الخوض في علم الكلام^(٣).

ولعلّ المقام هنا يضيّق عن ذكر القصّتين، على أنهما لا تدلّان بحالٍ من الأحوال على صحة هذه الدعوى، على ما فيهما من أمور تدلّ على عدم صحتها، إضافة إلى ما في كلام البيهقيّ من الخطأ فيما نسبته إلى الإمام ابن خزيمة، حيث قال - بعد ذكر قصة الإمام ابن خزيمة مع تلاميذه -: «قلت: القصة فيه طويلة، وقد رجع محمد بن إسحاق إلى

(١) انظر قصة فتنة الإمام ابن خزيمة مع أصحابه الذين تأثروا بالكلابية، في: (مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية) (٦/١٧٨، ٢٩٨، ٢٠/٨).

(٢) انظر كتابه: (الإمام ابن خزيمة ومنهجه في كتابه الصحيح) (ص/١٠٦، ١١٢، ١١٥ - ١١٦).

(٣) انظر: المصدر السابق (ص/١١٥ - ١١٦).

طريقة السلف، وتلَهَّفَ على ما قال، والله أعلم^(١).

وما ذكره البيهقي رَحِمَهُ اللهُ يخالِفُ الواقع، بل الإمام ابنُ خزيمة معترٌ بعقيدته، وبما سطره في كتابه العظيم كتاب التوحيد، ولا يمكن التشكيك فيه بمثل هذه الحكايات المختلفة.

ثم أتساءل؟ ما الذي رجَعَ عنه الإمام ابنُ خزيمة؟

هل رجَعَ عن التوحيد الذي قرَّره في كتابه مستَدِلًّا له بالكتاب والسنة، وهو التوحيد الذي لا يتحقَّقُ الإيمان بالله تعالى إلا به، هل رجَعَ عنه إلى خرافات الفلاسفة والمتكلمين؟ وترهات الجعدي بن درهم والجهم بن صفوان وبشر المريسي، وغيرهم، التي جعلها المتكلمون أصولَ التوحيد، والتي تخالفُ التوحيدَ الواجب؟!

والذي لا ينبغي أن يُستَرابَ فيه: أنَّ نسبةَ الرجوعِ إلى الإمام ابن خزيمة فريئةٌ واضحة، وأنَّ كتابَ التوحيد للإمام ابن خزيمة من أهمِّ الكتب المؤلَّفة في العقيدة عمومًا، وفي التوحيد خصوصًا، وأنَّ منهجَ الإمام ابن خزيمة في التحذير من علم الكلام وأهله مشهورٌ مسطورٌ في الكتب.

من ذلك: ما حكاه شيخُ الإسلام ابنُ تيمية رَحِمَهُ اللهُ عن أبي عبد الرحمن السُّلَمِيِّ قال: رأيتُ بخطَّ أبي عمرو بن مَطرٍ يقول: سُئِلَ ابنُ خزيمة عن الكلام في الأسماء والصفات^(٢)، فقال: «بدعةٌ ابتدَعوها، ولم يكن أئمةُ المسلمين وأربابُ المذاهبِ وأئمةُ الدين؛ - مثلُ مالك، وسفيان والأوزاعي والشافعي وأحمد وإسحاق ويحيى بن يحيى، وابن المبارك، ومحمد بن يحيى، وأبي حنيفة، ومحمد بن الحسن، وأبي يوسف -

(١) (الأسماء والصفات) للبيهقي (ص/٢٦٩) - طبعة الكوثري.

(٢) يقصد توحيد الجهمية، كما سيأتي في كلام شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللهُ.

يتكلمون في ذلك، بل كانوا ينهون عن الخوض فيه، ويدُلُّون أصحابهم على الكتاب والسنة، فَيَاكَ والخوض فيه والنظر في كتبهم بحال».

ثم قال شيخ الإسلام: «قلت: وقول ابن خزيمة الملقَّب بإمام الأئمة: «الكلام في الأسماء والصفات»: هو نظير ما نهى عنه مالك من الكلام في الأسماء والصفات، وهو هذا التوحيد الذي ابتدَعته الجهمية وأتباعها؛ فإنَّ ابن خزيمة له كتاب مشهور في التوحيد، يذكُر فيه صفات الله التي نطق بها كتابه وسنة رسوله»^(١).

فالإمام ابن خزيمة رَضِيَ اللهُ عَنْهُ من أئمة أهل السنة والجماعة، الذين رفع الله ذِكْرهم لاهتمامهم بتوحيده، ولَمَّا قَدَّموه للأمة من الآثار الحميدة، التي لا تزيدُهم على مرِّ الأجيال إلا العزَّ والثناء الحسن والدعاء الصادق بإذن الله تعالى.



(١) إقامة الدليل على إبطال التحليل) لشيخ الإسلام (٢/٩١).

المبحث السادس

وفاة الإمام ابن خزيمة رحمته الله

وبعد حياة حافلة بالجِدِّ والعطاء، والجهد المتواصل في خدمة الحديث النبويّ والسنة النبويّة، والدفاع عنها قولاً وعملاً، وتعليماً وتصنيفاً وتبليغاً، والدفاع عن معتقِد أهل السنة والجماعة والذبّ عنه: انتقل الإمام ابنُ خزيمة من هذه الدنيا الفانية.

وقد اختلفوا في بعض تفاصيل تاريخ وفاته ^(١)، والراجح هو الذي ذكره تلميذه الإمام ابنُ حبان وغيره من المؤرخين من أنّ الإمام ابنَ خزيمة رحمته الله توفي ليلة السبت، بعد العشاء الآخرة، الخامس من ذي القعدة، سنة إحدى عشرة وثلاثمائة من الهجرة، ودُفن يوم السبت ^(٢).

وكان رحمته الله قد اعتلّ ليلة الأربعاء، ومات ليلة السبت، بعد أن عاش ثمانياً وثمانين سنةً وتسعة أشهرٍ وبضعة أيام، وذلك باعتبار أنّ الراجح في ولادته أنه ولد في شهر صفر من عام (٢٢٣هـ)، وأنّ الراجح في

(١) لم يختلف في سنة وفاته سوى أبي إسحاق الشيرازي، ذكر أنه توفي سنة (٣١٢هـ)، أما الشهر فلم يختلف فيه أحدٌ، على أنّ يوم الوفاة قد اختلف فيه. انظر التفصيل في: (الإمام ابن خزيمة ومنهجه في كتابه الصحيح) للكيسي (١/ ٨٧ - ٨٩).

(٢) انظر: (الثقات) لابن حبان (٩/ ١٥٦)، وانظر: (تاريخ مواليد العلماء ووفياتهم) لابن زبر الربعي (ص/ ٢٦٥)، (المنتظم) (٨/ ٥٥)، (سير أعلام النبلاء) (١٤/ ٣٨٢)، (التقييد) (١/ ١٧).

وفاته هو ما ذكرته.

وصلى عليه ابنه أبو النضر بكر^(١)، وُدفن في حجرة من داره التي تقع في قريته (كَنْجَرُودْ)، التي تقع على باب نيسابور، ثم صُيِّرَتْ تلك الدار فيما بعد مقبرة.

وذكر أبو سعيد عمرو بن محمد بن منصور ختن الإمام ابن خزيمة اللحظات الأخيرة من حياة الإمام، حيث قال: «حضرت وفاة الإمام أبي بكر، وكان يُحرِّكُ إصبعه بالشهادة عند آخر رمقٍ»^(٢).
ومما قيل في رثاء الإمام ابن خزيمة رَحِمَهُ اللهُ^(٣):

يا ابنَ إسحاقٍ قد مضيتَ حميداً فسقى قبرَكَ السحابُ الهُتُونُ^(٤)
ما تولَّيتَ، لا بلِ العلمُ ولَّى ما دفنَّاك، بل هو المدفونُ
رحمَ الله إمامَ الأئمة ابنَ خزيمة، وأدخله فسيحَ جناته، وأعلى درجته في عليين، وجمعنا به وبأمثاله من أئمة السنة في دار كرامته، إنه وليُّ ذلك والقادرُ عليه.



(١) تقدمت ترجمته عند الحديث عن أسرة الإمام ابن خزيمة.

(٢) (التقييد لمعرفة الرواة والسنن والمسانيد) لابن نقطة (١٧/١).

(٣) انظر: (طبقات الشافعية الكبرى) (١١٢/٣).

(٤) (الهتون): المطر الضعيف الدائم.

الفصل الثاني

سيرة الإمام ابن خزيمة العلمية

وفيه ستة مباحث :

المبحث الأول : طلبه للحديث.

المبحث الثاني : رحلاته.

المبحث الثالث : شيوخ الإمام ابن خزيمة.

المبحث الرابع : تلاميذ الإمام ابن خزيمة.

المبحث الخامس : مؤلفات الإمام ابن خزيمة.

المبحث السادس : مكانته العلمية، وثناء العلماء عليه.

المبحث الأول

طلبه للحديث^(١)

وفيه مطلبان :

المطلب الأول

طلبه للعلم ونبوغه فيه

أولاً: طلبه للعلم:

بدأ الإمام ابنُ خزيمة رَحِمَهُ اللهُ طلبه للعلم في وقتٍ مبكرٍ من عمره، حيث حفظ القرآن الكريم، واهتمَّ بالحديث النبوي والفقه، قال الإمام الذهبيُّ في اهتمامه بالحديث: «وَعُنِيَ بهذا الشأن في الحداثة»^(٢)، ويقولُ في اهتمامه بالحديث والفقه: «وَعُنِيَ في حديثه بالحديث والفقه، حتى صارَ يُضْرَبُ به المثلُ في سعة العلم والإتقان»^(٣).

وقد سمعَ أولاً من شيوخ بلده نيسابور، يقول السبكيُّ: «وكان سماعه بنيسابور في صغره»^(٤)، ومن الكبار الذين سمعَ منهم في صغره: الإمامُ إسحاق بن راهويه (ت ٢٣٨هـ)، ومحمد بن حميد الرازي (ت ٢٣٠هـ)^(٥)،

(١) انظر: (الإمام ابن خزيمة ومنهجه في كتابه الصحيح) للكبيسي (١/ ١٣٠ - ١٤٢).

(٢) تذكرة الحفاظ (٢/ ٧٢١).

(٣) سير أعلام النبلاء (١٤/ ٣٦٥).

(٤) طبقات الشافعية الكبرى (٣/ ١١٠).

(٥) لعله سمع منه في بلده نيسابور؛ لأنَّ رحلته بدأت سنة (٢٤٠هـ).

ولكن لم يُحدِّث عنهما؛ «لكونه كتبَ عنهما في صغره، وقبل فهمه وتبصُّره»^(١).

وكان الإمامُ ابنُ خزيمة قد تفقَّه على أحمد بن نصر المقرئ القرشي^(٢) في الفقه قبل بدايته للرحلات الخارجية، كما أنه أخذ القراءة عن عمران بن موسى القزاز^(٣).

ومما يدلُّ على حرصه على العلم وطلبه: ما ذكره أبو بكر محمد بنُ جعفر قال: سمعتُ ابنَ خزيمة - وقد سُئِلَ: من أين أُوتيتَ العلم؟ فقال: «قال رسولُ الله ﷺ: «ماءٌ زمزمٍ لِمَا شُرِبَ له»^(٤)، وإنِّي لَمَّا شَرِبْتُ سألتُ الله علماً نافِعاً»^(٥).

ومن حرص الإمام ابن خزيمة رَحِمَهُ اللهُ أَنَّهُ لَمَّا شَعَرَ بِالَارْتَوَاءِ مِنْ معين مشايخ بلده، لم يكتفِ بذلك، بل عزمَ على الرحلة إلى خارج بلده؛ ليستكملَ تزوُّدَه بالعلم، فاستأذنَ أباه في ذلك، فأذن له بشرط إكمال حفظ القرآن، والتأكُّد من ذلك، كما سبق في قصته مع والده.

ومن ذلك أيضاً قوله رَحِمَهُ اللهُ: «لو لم يكن في أبي عبد الله - البوشنجي - من البخل بالعلم ما كان: ما خرجتُ إلى مصر»^(٦).

(١) (سير أعلام النبلاء) (٣٦٥/١٤)، وانظر: (تاريخ الإسلام) (٢٤٣/٧).

(٢) انظر: (تهذيب الكمال) (٥٠٢/١ - ٥٠٣)، (طبقات الشافعية الكبرى) (١٨٧/٢).

(٣) (غاية النهاية في طبقات القراء) (٩٨/٢).

(٤) أخرجه الإمام أحمد (٣٥٧/٣، ٣٧٢)، وابنُ ماجه (ح/٣٠٦٢)، وحسَّنه جماعةٌ من أهل العلم، منهم الإمامُ ابنُ القيم في (زاد المعاد) (٣/١٩٢ - الطبعة المصرية)، وصحَّحه الشيخ الألباني في (الإرواء) (٣٢٠/٤) وغيره.

(٥) (تذكرة الحفاظ) (٧٢١/٢)، (سير أعلام النبلاء) (٣٧٠/١٤).

(٦) (طبقات الشافعية الكبرى) (١٩٠/٢).

ثانيًا: صبره على طلب العلم:

من المؤكّد أنّ الإمام ابن خزيمة رَحِمَهُ اللهُ لم يصل إلى ما وصل إليه من التفوق والنبوغ إلا بفضل من الله تعالى، ثم بالاجتهاد والصبر في طريق تحصيل العلم، ومما يدلُّ على صبره وتحمُّله في هذا السبيل: ما حكاه أبو العباس أحمد بن المظفر البكري - نسبةً إلى أبي بكر الصديق رَضِيَ اللهُ عَنْهُ - قال:

«جمعت الرحلة بين محمد بن جرير، ومحمد بن إسحاق بن خزيمة، ومحمد بن نصر المروزي، ومحمد بن هارون الروياني بمصر، فأرملوا ولم يبقَ عندهم ما يقوتهم، وأضرَّ بهم الجوع، فاجتمعوا ليلةً في منزل كانوا يأوون إليه، فاتفق رأيهم على أن يستهيموا ويضربوا القرعة، فمن خرجت عليه القرعة سأل لأصحابه الطعام.

فخرجت القرعة على محمد بن إسحاق بن خزيمة، فقال لأصحابه: أمهلوني حتى أتوضأ وأصلي صلاة الخيرة، قال: فاندفع في الصلاة، فإذا هم بالشُموع وخصي من قبل والي مصر يدق الباب، ففتحوا الباب فنزل عن دابته فقال: أيكم محمد بن نصر؟ فقبل: هو هذا، فأخرج صرةً فيها خمسون دينارًا، فدفعها إليه، ثم قال: أيكم محمد بن جرير؟ فقالوا: هو ذا، فأخرج صرةً فيها خمسون دينارًا فدفعها إليه، ثم قال: أيكم محمد بن هارون؟ فقالوا: هو ذا، فأخرج صرةً فيها خمسون دينارًا فدفعها إليه، ثم قال: أيكم محمد بن إسحاق بن خزيمة؟ فقالوا: هو ذا يصلي، فلما فرغ: دفع إليه الصرة وفيها خمسون دينارًا.

ثم قال: إن الأمير كان قائلاً^(١) بالأمس، فرأى في المنام خيالًا قال: إن المحامد^(٢) طووا كشحهم جياغًا، فأنفذ إليكم هذه الصرار، وأقسم

(١) من القيلولة.

(٢) أي: إن المحمدين.

عليكم: إذا نَفَدَتْ فابعثوا إِلَيَّ أُمِدَّكُمْ^(١)»^(٢).

وذكر ابن الجوزي هذه القصة بهذا السياق، كما أنه ساقها بسياق آخر عن الطبري نفسه أنه قال:

«كنت أنا، ومحمد بن نصر المروزي، ومحمد بن علويه الوزان، ومحمد بن إسحاق بن خزيمة، على باب الربيع بن سليمان بمصر، نسمع منه كتب الشافعي، فبقينا ثلاثة أيام بلياليهن لم نطعم شيئاً، وفنيت أزوادنا، فقلت: الآن قد حلت لنا المسألة، فمن يسأل؟ فاستحيا كل واحد منا أن يسأل، فقلنا: نقترح، فوقعت القرعة على محمد بن إسحاق ابن خزيمة، فقال: دعوني أصلي ركعتين، وسجد يدعو بدعاء الاستخارة؛ إذ قرع علينا الباب، فخرج واحد منا، فإذا هو رجل خادم لأحمد بن طولون أمير مصر، وبين يديه شمعة، وخلفه شمعة...»^(٣) القصة.

وكان رَضِيَ اللَّهُ يَعْيبُ على طلاب العلم تصدّر المجالس قبل أوانها، يقول الإمام ابن خزيمة في ذلك: «يتراسون قبل التعلم، وقد حرموا الصبر على طلب العلم، لا يصبرون حتى يستحقوا الرئاسة فيبلغوا منازل العلماء»^(٤).

* * *

(١) في (المنتظم): أَدَّكُمْ.

(٢) (تاريخ بغداد) للخطيب (١٦٥/٢)، و(٥٤٨/٢) من طبعة بشار، (تاريخ مدينة دمشق) لابن عساكر (١٩٣/٥٢)، (المنتظم) لابن الجوزي (٥٥/٨).

(٣) (المنتظم) (٥٤/٨).

(٤) (التوحيد) (٦٩٣/٢).

المطلب الثاني

قوة حفظه

كان الإمام ابنُ خزيمة ذا ذكاءٍ حادٍّ، وذهنٍ وقَّادٍ، وذاكرةٍ قويةٍ، آيةً في الضبط والإتقان، حتى أصبح ممن يُشارُ إليهم بالبنان في هذا الميدان، ولذلك وصفه العلماء بأنه «الحافظ الكبير».

ومما يدلُّ على قوة حفظه وسيلان ذهنه: ما رواه أبو أحمد حُسَيْنُك حيث قال: «سمعت إمامَ الأئمةِ أبا بكرٍ يَحكي عن علي بنِ خشرم، عن ابنِ راهويه، أنه قال: أحفظُ سبعين ألفَ حديثٍ.

فقلتُ لابنِ خزيمة: كم يحفظ الشيخ؟ فضرَبني على رأسي وقال: ما أكثرَ فضولك! ثم قال: يا بني! ما كتبتُ سوداءَ في بياضٍ إلا وأنا أعرفه»^(١).

ومن ذلك أيضًا ما رواه الحاكمُ قال: «وسمعتُ الحسينَ بنَ الحسن يقول: سمعتُ عَمِّي أبا زكريا يحيى بن محمد بن يحيى التميمي يقول: استقبلنا الأميرَ أبا إبراهيم إسماعيلَ بن أحمد لما وردَ نيسابورَ مع ابنِ خزيمة، ومعنا أبو بكر بنُ إسحاق، وقد تقدَّما أبو عمرو الخفاف، ومعه جماعةٌ من مشايخ البلد، فيهم أبو بكر الجارودي، فوصلنا إليه وأبو عمرو عن يمينه، والجاروديُّ عن يساره، والأميرُ يتوَهَّم أنَّ الجاروديَّ هو ابنُ خزيمة؛ لأنه لم يكن قبل ذلك عَرَفهم بأعيانهم.

فلما تقدَّما إليه: سلَّم ابنُ خزيمة عليه، فلم يلتفتِ إليه الالتفاتَ إلى مثله، وكان أبو عمرو يساره وهو يحدثُه، إذ سأله عن الفرقِ بين الفبيء والغنيمه، فقال له أبو عمرو: هذه من مسائل شيخنا أبي بكر محمد بن إسحاق، فاستيقظ الأميرُ ممَّا كان فيه من الغفلة، وأمرَ الحاجبَ أن يقدِّمه

(١) (سير أعلام النبلاء) (١٤/٣٧٢).

إليه، واستقبله وعانقه، واعتذر إليه من التقصير في أول اللقاء، ثم سأله: ما الفرق بين الفيء والغنيمة؟ فقال: قال الله تعالى: ﴿وَأَعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ، وَلِلرَّسُولِ وَلِذِي الْقُرْبَىٰ﴾ [سورة الأنفال: ٤١]، ثم جعل يقول: حدثنا، وأخبرنا، ثم قال: قال الله عز وجل: ﴿مَّا أَفَاءَ اللَّهُ عَلَىٰ رَسُولِهِ مِنْ أَهْلِ الْقُرَىٰ فَلِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِي الْقُرْبَىٰ﴾ [سورة الحشر: ٧]، وأخذ يقول: حدثنا، وأخبرنا.

قال عمي: وعددنا مائةً ونيِّفاً وسبعين حديثاً سردها من حفظه في الفيء والغنيمة»^(١).

وهذه الحادثة تكشف عما كان يتمتع به الإمام ابن خزيمة من الحفظ وسعة الاطلاع، والقدرة على الاستحضار عند الحاجة، ولذلك قال تلميذه الإمام ابن حبان: «ما رأيت على أديم الأرض من كان يحسن صناعة السنن، ويحفظ الصحاح بالفاظها، ويقوم بزيادة كل لفظة تزايد في الخبر ثقة حتى كأن السنن كلها نصب عينيه: إلا محمد بن إسحاق بن خزيمة - رحمة الله عليه - فقط»^(٢).

وقال الحافظ أبو علي النيسابوري عن شيخه ابن خزيمة: «لم أر مثله، وكان يحفظ الفقهيات من حديثه كما يحفظ القارئ السورة»^(٣).

وقال الذهبي: «انتهت إليه الإمامة والحفظ في عصره بخراسان»^(٤).



(١) طبقات الشافعية الكبرى (١١٧/٣).

(٢) كتاب المجروحين لابن حبان (٩٣/١).

(٣) سير أعلام النبلاء (٣٧٢/١٤).

(٤) تذكرة الحفاظ (٧٢٠/٢ - ٧٢١).

المبحث الثاني

رحلات الإمام ابن خزيمة^(١)

الإمام ابن خزيمة رَحِمَهُ اللهُ مِنَ الْمَكْثَرِينَ فِي الرِّحَالِ، قَالَ عَنْهُ ابْنُ الْجَوْزِيِّ: «طَافَ الْبِلَادَ فِي طَلَبِ الْحَدِيثِ»^(٢)، وَيَقُولُ الْحَافِظُ ابْنُ كَثِيرٍ: «طَافَ الْبِلَادَ، وَرَحَلَ إِلَى الْآفَاقِ فِي الْحَدِيثِ وَطَلَبِ الْعِلْمِ»^(٣).

فَبَعْدَ أَنْ أَخَذَ الْإِمَامُ ابْنُ خَزِيمَةَ مِنْ مَشَايخِ بَلَدِهِ: عَزَمَ عَلَى الرَّحْلَةِ إِلَى خَارِجِ بَلَدِهِ، وَكَانَتْ وَجْهَتُهُ الْأُولَى الْإِمَامَ قُتَيْبَةَ بْنَ سَعِيدِ الْبَغْلَانِيِّ (ت ٢٤٠هـ)، فَاسْتَأْذَنَ وَالِدَهُ لِلرَّحْلَةِ، وَلَكِنَّهُ اشْتَرَطَ عَلَيْهِ إِكْمَالَ حِفْظِ الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ قَبْلَ بَدَايَةِ الرَّحْلَةِ، يَقُولُ الْإِمَامُ ابْنُ خَزِيمَةَ: «اسْتَأْذَنْتُ أَبِي فِي الْخُرُوجِ إِلَى قُتَيْبَةَ، فَقَالَ: اقْرَأِ الْقُرْآنَ أَوَّلًا حَتَّى آذَنَ لَكَ، فَاسْتَظْهَرْتُ الْقُرْآنَ، فَقَالَ لِي: امْكُثْ حَتَّى تَصْلِيَ بِالْخَتْمَةِ، فَفَعَلْتُ، فَلَمَّا عَيَّدَنَا: آذَنَ لِي فَخَرَجْتُ إِلَى مَرَوْ»^(٤)، وَسَمِعْتُ بِمَرَوْ الرُّوْدَ^(٥) مِنْ مُحَمَّدِ بْنِ هِشَامِ صَاحِبِ هَشِيمٍ، فَنُعِيَ إِلَيْنَا قُتَيْبَةَ»^(٦).

(١) انظر: (الإمام ابن خزيمة ومنهجه في كتابه الصحيح) (١/١٤٣ - ١٥٣).

(٢) (المنتظم) لابن الجوزي (٨/٥٣).

(٣) (البداية والنهاية) (٩/١٥).

(٤) راجع التعريف بها فيما سيأتي في سرد المدن التي رحل إليها.

(٥) راجع التعريف بها فيما سيأتي في سرد المدن التي رحل إليها.

(٦) (تذكرة الحفاظ) (٢/٧٢٢)، (سير أعلام النبلاء) (١٤/٣٧١ - ٣٧٢).

وهذه القصة تدلُّ على أنَّ بدايةً خروجه للرحلات كانت سنة مائتين وأربعين؛ لأنَّ قتيبة بن سعيد البغلاني توفي في هذه السنة، وكان الإمامُ ابنُ خزيمة في هذه السنة في السابعة عشرة من عمره.

ويبدو أنَّ عزمه على إدراك قتيبة بن سعيد البغلاني لم يتغير، بدليل عدم مكثه في (مرو)، وخروجه بسرعة إلى (مرو الروذ)، وهي تقع في طريقه إلى بغلان، ولكنَّ أمنيته بإدراكه لم تتحقق بسبب وفاة قتيبة بن سعيد البغلاني قبل وصول الإمام ابن خزيمة - رحمهما الله تعالى -.

وفيما يلي ذكر للمدن التي رحلَ إليها الإمام ابن خزيمة لطلب الحديث النبوي^(١):

١ - مَرُو الرُّوذ^(٢) :

وهذه المدينة أولى محطات رحلاته، كما سبق في قصة استئذانه أباه للرحلة، وقد سمعَ فيها محمد بن هشام - صاحب هشيم -.

٢ - مَرُو^(٣) :

سمعَ فيها من علي بن حُجر، وعتبة بن عبد الله اليمودي المروزي، وعلي بن خشرم، وأبي عمار الحسين بن حُرَيْث.

(١) هذه المدن التي سيأتي ذكرها ذكرها الحاكم في تاريخه، وعنه الحافظُ ابنُ نقطة في (التقييد) (١٦/١ - ١٧)، كما ذكرَ أغلبها غيره، ومنهم: ابنُ الجوزي في (المنتظم) (٥٣/٨ - ٥٤)، وانظر أيضاً: (الإرشاد) للخليلي (٨٣١/٣ - ٨٣٢).

(٢) (مرو الروذ) هي (مرو الصغرى)، وتقع اليوم في شمال أفغانستان، والنسبةُ إليها (المروُذي).

(٣) (مرو) من أكبر المدن في خراسان، تقع الآن في (تركمانستان)، وتُسمَّى اليوم (ماري)، بل تُعدُّ العاصمة الرسمية لمنطقة ماري التركمانستانية، وتقع هذه المدينة على ضفاف النهر المعروف باسم نهر المرغاب، القادم من أفغانستان، وتعدُّ مدينة مرو واحدةً في الصحراء المسماة صحراء كاراكام، والنسبةُ إليها (المروُزي)، وكانت قديماً تُسمَّى (مرو الشاهجان)؛ تمييزاً لها عن (مرو الروذ).

٣ - الرَّيِّ (١) :

وسمِعَ فيها مُحَمَّدَ بْنَ مَهْرَانَ، وَيُوسُفَ بْنَ مُوسَى (٢).

٤ - عِبَادَانَ (٣) :

وسمِعَ فيها مُحَمَّدَ بْنَ أَحْمَدَ بْنَ زَيْدٍ (٤).

٥ - سَرَخْسَ (٥) :

وسمِعَ فيها أَبَا قِدَامَةَ.

٦ - جُرْجَانَ (٦) :

ذَكَرَهُ السَّهْمِيُّ فِي (تَارِيخِ جَرْجَانَ)، وَقَالَ: «دَخَلَ جَرْجَانَ فِي رَجَبٍ، سَنَةَ ثَلَاثِمِائَةٍ، وَحَدَّثَ بِهَا، ثُمَّ خَرَجَ إِلَى رِبَاطِ دَهْشْتَانَ الزِّيَارَةِ، وَحَدَّثَ بِهَا، وَأَمْلَى فِي مَسْجِدِهِ الْعَتِيقِ، كَتَبَ عَنْهُ أَبُو بَكْرٍ الْإِسْمَاعِيلِيُّ بِجَرْجَانَ وَدَهْشْتَانَ» (٧).

(١) من أعظم المدن الخراسانية في ذلك الوقت، وهي الآن داخلَةٌ في حدود مدينة طهران الإيرانية.

(٢) ممن سمِعَ منه ابنُ خزيمة من الرازيين: مُحَمَّدُ بْنُ حَمِيدِ الرَّازِيِّ، وَقَدْ تُوْفِيَ سَنَةَ (٢٣٠هـ)، وَلَعَلَّهُ سَمِعَ مِنْهُ فِي نِيسَابُورَ، أَنْظَرَ مَا سَبَقَ فِي بَدَايَةِ هَذَا الْمَبْحَثِ.

(٣) مدينة قديمة تقع إلى الجنوب الشرقي من مدينة البصرة على (١٤) فرسخًا منها، تقع اليوم في الجنوب الغربي من إيران، والاسم الرسمي لها الآن (أبادان).

(٤) صرح بذلك في كتابه (التوحيد) (٦٧٣/٢).

(٥) تقع مدينة (سرخس) في الشمال الشرقي من إيران، في محافظة (خراسان رضوي)، إلى الشرق من مدينة مشهد بـ (١٨٥) كيلًا، على الحدود بين إيران وتركمانستان، وتقع مدينة سرخس القديمة في الجانب التركماني، حيث استولى عليها الروس سنة (١٨٨٤م)، وتُسمى (سرغس)، بينما سرخس الجديدة في الجانب الإيراني.

(٦) (جرجان) قصبَةٌ تقعُ جنوب شرقي بحر قزوين، وقصبَةُ الإقليم هي مدينة (جرجان)، تُسمى اليوم (كُركان)، تقع في شمال إيران.

(٧) (تاريخ جرجان) للسهمي (ص/٤٥٦).

ولم يذكر السهمي أن ابن خزيمة أخذ عن أحد من أهل جرجان، بل ذكر تحديثه فيها، مما يدل على أن هذه المحطة لم تكن إلا لنشر العلم، ويؤيد ذلك أن بعضاً من تلاميذه أخذوا عنه بجرجان، ومن البدهي أن يغتنم أهل جرجان وجوده هناك، فأخذ عنه عددٌ منهم، منهم أبو عبد الله الحسين بن داود بن علي^(١).

يُضاف إلى ذلك كله أن تاريخ هذه الرحلة يدل على أن الإمام ابن خزيمة كان في أواخر عمره، حيث كان في ذلك الوقت ممن يُرحل إليه، وليس العكس.

٧ - بغداد^(٢) :

وكانت حاضرة العالم الإسلامي حينذاك، ومن سمع منهم فيها: أبو هاشم زياد بن أيوب، وأحمد بن منيع، والفضل بن يعقوب، ومحمد بن إسحاق الصغاني، وغيرهم.

٨ - الكوفة:

وسمع فيها أبا كريب محمد بن العلاء الهمداني، ومحمد بن عثمان العجلي، وأبا سعيد الأشج.

٩ - البصرة:

وسمع فيها من أحمد بن عبدة الضبي، وبشر بن معاذ العقدي، ومحمد بن المثنى، ونصر بن علي الجهضمي، ومحمد بن بشار بن دار، وغيرهم.

(١) انظر: المصدر السابق (ص/ ٢٠٠).

(٢) مع أن الإمام ابن خزيمة قد وردَ بغدادَ مراراً؛ إلا أنني لم أجد له ترجمةً في (تاريخ بغداد) للخطيب، ولا في ذيلهِ!

١٠ - واسط^(١) :

وسمع بها من محمد بن حرب وغيره.

١١ - الشام :

وسمع بها من موسى بن سهل الرَّملي وأقرانه.

١٢ - مصر :

رحل الإمام ابن خزيمة إلى مصر، وتنقّل في مدنها، وسمع هناك من عدد من مشايخها، منهم: يونس بن عبد الأعلى، وأحمد بن عبد الرحمن الوهبي، وزكريا بن يحيى بن إياس، وعلي بن معبد، والقاسم بن اليسع التجيبي، وإسماعيل بن إسحاق الكوفي - وكان يسكن الفسطاط - وأبو بكر محمد بن سليمان الواسطي، سمع منه بالفسطاط، ومحمد بن عبد الله بن ميمون، سمع منه بالإسكندرية، وإبراهيم بن عيسى - كاتب الحارث بن مسكين - وغيرهم.

قال الخليلي في معرض ذكر شيوخه: «سمع... بمصر أصحاب الشافعي، وأصحاب ابن وهب، وغيرهم»^(٢).

وقد حصلت لابن خزيمة ورفاقه الأئمة الذين كانوا معه في مصر، ومنهم الإمامان: ابن جرير ومحمد بن نصر، حصلت لهم القصة المعروفة

(١) مدينة تاريخية أنشأها الحجاج لتكون مقراً جديداً لجنوده في العراق، وأتمها سنة (٨٦هـ)، وتقع على ضفة نهر دجلة، بين الكوفة والبصرة. وقد تراجعت أهميتها بعد إنشاء العباسيين لمدينة بغداد، ثم تعرضت المدينة إلى ظروف مختلفة ازدهاراً وانحداً، إلى أن هجرها سكانها في القرن الحادي عشر الهجري عند تحول مجرى دجلة الغربي عن المدينة إلى مجراه الشرقي الحالي، وتحولت المدينة بعدها إلى أنقاض وبقايا أطلال وخرائب لا تزال آثارها ماثلة إلى الآن. وقد سُمي باسم المدينة محافظة من محافظات العراق التي تقع في الوسط الشرقي منها، ومركزها مدينة (الكوت) الحالية، التي تقع على نهر دجلة.

(٢) (الإرشاد) للخليلي (٣/ ٨٣٢).

التي سبق ذكرها، والتي تبين حصول كرامة للإمام ابن خزيمة لما تعفّف عن السؤال مع شدة حاجتهم إلى ذلك.

١٣ - الحجاز:

وممن سمع فيها: عبد الجبار بن العلاء، ومحمد بن منصور الجواز، وغيرهما.

١٤ - الجزيرة^(١):

وسمّع فيها من وهب بن حفص الحراني، وعلي بن حرب الموصلي، وأقرانهما.

هذه أبرز المحطات التي ذكرها المؤرّخون لرحلات الإمام ابن خزيمة، وهي تبدأ من المشرق الإسلامي بخراسان، وتمرّ بمركزه ببغداد، ثم المدن المعروفة في العراق والحجاز، ثم تمتدّ إلى بلاد الشام في الشمال، وإلى بلاد مصر في المغرب.



(١) (الجزيرة) تطلّق على البلاد الواقعة بين دجلة والفرات، وفيها مدن كثيرة، منها: الموصل، وحران، والرقّة، وآمد، وغيرها.

المبحث الثالث

شيوخ الإمام ابن خزيمة^(١)

أخذ الإمام ابن خزيمة عن مشايخ بلده في الصغر، ثم ارتحل في طلب الحديث إلى أقطار العالم الإسلامي، كما سبق تفصيله، وهذه الرحلات مكنته من اللُّقْيِ بكثيرٍ من أئمة زمانه في العلم، والأخذ عنهم.

وقد روى في كتابه (التوحيد) عن أكثر من مائة وخمسة وثلاثين شيخًا، بينما بلغ عددُ شيوخه في القدر الموجود من كتابه (الصحيح) مائتين وثلاثة وستين شيخًا.

وكان رَحِمَهُ اللهُ يَنْتَقِي شيوخه، وكذلك الرواة عموماً، ولا يروي عن كلِّ أحد، وفي ذلك يقول: «لستُ أحتجُّ بشهر بن حوشب، ولا بحريز بن عثمان لمذهبه^(٢)، ولا بعبد الله بن عمر^(٣)، ولا ببقية، ولا بمقاتل بن حيان، ولا بأشعث بن سوار، ولا بعلي بن جدعان؛ لسوء حفظه، ولا بعاصم بن عبيد الله، ولا بابن عقيل، ولا بيزيد بن أبي زياد،

(١) انظر: (الإمام ابن خزيمة ومنهجه في كتابه الصحيح) للدكتور عبد العزيز الكبسي (١٥٥/١ - ١٧٩).

(٢) لأنه كان ناصبياً، والنواصبُ يُبغضون أهل البيت، وقد حُكي عنه أنه كان يحطُّ من عليٍّ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ كما حُكي عنه الرجوعُ عن ذلك، والله تعالى أعلم. انظر ترجمته في (تهذيب الكمال) (٥٦٨/٥ - ٥٨١).

(٣) هو: عبد الله بن عمر بن حفص بن عاصم بن عمر العمري، ضَعَفَهُ كثيرون، ووثَّقه آخرون، روى له مسلمٌ مقروناً، والباقون، قال عنه الحافظُ في (التقريب): «ضعيف عابد، من السابعة».

ولا بمجالد، ولا بحجاج بن أرطاة إذا قال: (عن)، ولا بأبي حذيفة النهدي، ولا بجعفر بن بُرقان، ولا بأبي معشر نجيح - يعني: السعدي - ولا بعمر بن أبي سلمة^(١)، ولا بقابوس بن أبي ظبيان...»، قال الذهبي: «ثم سَمَّى خلقًا دون هؤلاء في العدالة؛ فإنَّ المذكورين احتجَّ بهم غير واحد»^(٢).

يُشير الإمام الذهبيُّ إلى أنَّ هؤلاء الذين تجنَّبهم ابنُ خزيمة: احتجَّ بهم غيرُ واحد، وهذا يدلُّ على شدَّة تحرِّيه^(٣)، وسيأتي بيانُ ذلك عند الحديث عن شرطه في الكتاب - إن شاء الله تعالى -.

وفيما يلي ذكر أبرز شيوخه الذين روى عنهم في كتابيه (الصحيح) و(التوحيد)، مرتَّبين على سِنِّي وفاتهم:

١ - الإمام إسحاق بن إبراهيم بن مخلد بن إبراهيم، أبو يعقوب، الحنظلي المروزي، المعروف بـ(ابن راهويه) (ت ٢٣٨هـ)، وهو أحدُ الأئمة المعروفين بالحديث والفقه، قرينُ الإمام أحمد بن حنبل، قال عنه الإمامُ ابنُ خزيمة: «والله لو أنَّ إسحاق بن إبراهيم الحنظلي كان في التابعين لأقروا له بحفظه، وعلمه وفقهه»^(٤).

٢ - محمود بن غيلان، أبو أحمد، المروزي، العدوي مولا هم (ت ٢٣٩هـ)، وهو أحدُ أئمة الأثر، وقد حدَّث عنه ابنُ خزيمة في موضعين من كتابه (التوحيد).

٣ - محمد بن أسلم بن سالم بن يزيد الكندي مولا هم، أبو الحسن الطوسي (ت ٢٤٢هـ)، قال عنه ابنُ خزيمة: «حدثنا ربَّانِي هذه الأمة:

(١) هو عمر بن أبي سلمة بن عبد الرحمن بن عوف الزهري، قاضي المدينة، قال الحافظ: «صدوق يخطئ... قتل بالشام سنة اثنتين وثلاثين - ومئة - مع بني أمية، (خت ٤)».

(٢) (سير أعلام النبلاء) (١٤/٣٧٣).

(٣) انظر: (مناهج المحدثين) للدكتور سعد الحميد (ص/١٢٨).

(٤) (تاريخ بغداد) (٦/٣٥٠)، (سير أعلام النبلاء) (١١/٣٧٢).

محمد بن أسلم، وقال: «حدثني من لم تر عيناى مثله: محمد بن أسلم»^(١).

٤ - أحمد بن منيع بن عبد الرحمن البغوي، ثم البغدادي، أبو جعفر الأصم، صاحب (المسند) المعروف (ت٢٤٤هـ). روى ابن خزيمة عن طريقه قرابة خمسين حديثاً في صحيحه^(٢)، وأربعة أحاديث في كتابه (التوحيد).

٥ - علي بن حجر بن إياس السعدي المروزي، أبو الحسن المروزي (ت٢٤٤هـ)، روى عن طريقه قرابة تسعة وسبعين حديثاً في صحيحه، وأربعة أحاديث في كتابه (التوحيد)، وابن خزيمة آخر من روى عن علي بن حجر في نيسابور^(٣).

٦ - أحمد بن نصر بن زياد القرشي، أبو عبد الله النيسابوري (ت٢٤٥هـ)، قال عنه الحاكم: «كان فقيه أهل الحديث في عصره بنيسابور، كثير الحديث والرحلة، وعليه تفقه ابن خزيمة قبل أن يرحل»^(٤)، ووصفه الذهبي بأنه: «فقيه نيسابور، ومقرئها وزاهد»^(٥)، وقد روى ابن خزيمة عن طريقه ستة أحاديث في صحيحه.

٧ - محمد بن رافع القشيري مولاهم، أبو عبد الله النيسابوري (ت٢٤٥هـ)، روى عنه ابن خزيمة في صحيحه قرابة تسعين حديثاً.

(١) انظر: (تذكرة الحفاظ) (٢/٥٣٣).

(٢) هذا العدد في القدر الموجود من المطبوع، دون اعتبار عدد رواياته في الجزء الذي استدرجه الدكتور ماهر الفحل من «إتحاف المهرة بالفوائد المبتكرة من أطراف العشرة» للحافظ ابن حجر، و«صحيح ابن حبان»، وكذلك جميع الأعداد التي سأذكرها لروايات المشايخ بعده، لم أحسب فيها إلا من القدر المطبوع.

(٣) قاله الخليلي في (الإرشاد) (٣/٩٠٣).

(٤) (تذكرة الحفاظ) (٢/٥٤٠).

(٥) المصدر السابق (٢/٥٤٠).

٨ - محمد بن العلاء بن كريب، أبو كريب الهمداني الكوفي (ت ٢٤٨هـ)، وهو من كبار الحفاظ، روى عنه ابنُ خزيمة في صحيحه ثمانيةً وسبعين حديثاً، وفي كتابه (التوحيد) سبعةً أحاديث.

٩ - محمدُ بنُ بشار بن عثمان العبدي البصري، المعروف بـ(بندار) (ت ٢٥٢هـ)، وهو من شيوخ الأئمة الستة، وهو ممن أكثرَ عنه الإمامُ ابنُ خزيمة، وروى عن طريقه (٤٧٨) حديثاً في صحيحه، وتسعةً وأربعين حديثاً في كتابه (التوحيد)، وكان إذا حدَّث عنه يقول تارةً: «حدثنا إمامُ أهل زمانه في العلم والأخبارِ محمدُ بنُ بشار»^(١)، وتارةً يقول: «حدثنا محمدُ بنُ بشار بُندار وأبو موسى محمدُ بنُ المثنى، إمامان من أئمة علماء الهدى»^(٢).

١٠ - محمد بن المثنى بن عبيد العنزي البصري، أبو موسى، المعروف بـ(الزَّمن) (ت ٢٥٢هـ)، روى عنه في صحيحه (١٦٤) حديثاً، وثلاثةً وعشرين حديثاً في كتابه (التوحيد). وهو ممن اتفقَ على الرواية عنه الأئمة الستة، وقد سبقَ ثناء الإمام ابن خزيمة عليه قريباً.

١١ - الإمام محمد بن إسماعيل بن إبراهيم البخاري، أبو عبد الله، صاحب (الصحيح) (ت ٢٥٦هـ)، كان ابنُ خزيمة يقول عنه: «ما رأيتُ تحت أديم هذه السماء أعلم بالحديث ولا أحفظُ له من محمد بن إسماعيل البخاري»^(٣)، وهو ممن تأثَّرَ به الإمامُ ابنُ خزيمة في انتقاءِ الصحيح، والتأليفِ فيه، وفي وضع التراجم للأحاديث.

١٢ - عبد الله بن سعيد بن حصين الكندي، أبو سعيد الأشج الكوفي

(١) (التوحيد) (٢٠٦).

(٢) (التوحيد) (١٩٧).

(٣) (تاريخ بغداد) (٢٧/٢)، (تاريخ مدينة دمشق) (٦٥/٥٢).

(ت ٢٥٧هـ)، وهو من شيوخ الأئمة الستة، حدث عنه ابن خزيمة في عدة مواضع من (صحيحه) بلغت (٨٩)، وروى عن طريقه تسعة أحاديث في كتابه (التوحيد).

١٣ - الإمام مسلم بن الحجاج القشيري، أبو الحسين النيسابوري، أحد الشيخين، وصاحب (الصحيح) (ت ٢٦١هـ)، وقد ذكر ابن خزيمة في (التوحيد) حكاية، ثم قال: «كتب عني مسلم بن الحجاج هذه الحكاية»^(١)، وهذا التنويه من ابن خزيمة فرح منه بأن شيخه استفاد منه، كما أن فيه تنويهاً بشيخه واعتزازاً به. وذكر راوي الصحيح بعد حديث في (صحيح ابن خزيمة): «قال لنا أبو بكر: مسلم بن الحجاج كان سألني عن هذا»^(٢).

١٤ - يونس بن عبد الأعلى الصّدفي، أبو موسى المصري (ت ٢٦٤هـ)، أحد تلاميذ الإمام الشافعي، روى عن طريقه (١٥٥) حديثاً في صحيحه، وعشرين حديثاً في كتابه (التوحيد)، وأخذ عنه القراءة أيضاً.

١٥ - إسماعيل بن يحيى بن إسماعيل بن عمرو بن إسحاق المزني، أبو إبراهيم (ت ٢٦٤هـ)، وهو من خواصّ تلاميذ الإمام الشافعي، وممن لازمه كثيراً، وعليه تفقه الإمام ابن خزيمة أثناء رحلته، وكان المزني يُقدّم ابن خزيمة على نفسه في الحديث، حيث قال مرة عن ابن خزيمة: «إذا جاء الحديث فهو يُناظر؛ لأنه أعلم بالحديث مني، ثم أتكلم أنا»^(٣).

١٦ - محمد بن عبد الله بن عبد الحكم المصري، أبو عبد الله

(١) (كتاب التوحيد) (٣٢٦/١) بعد (ح/٣٢١).

(٢) (صحيح ابن خزيمة) (٢٨٦/٣) بعد (ح/٢٠٨٤).

(٣) (طبقات الفقهاء) (ص/١٠٥ - ١٠٦)، (سير أعلام النبلاء) (١٤/٣٧١).

(ت٢٦٨هـ)، وهو أيضًا من تلاميذ الإمام الشافعي، روى ابنُ خزيمة عن طريقه اثنين وثلاثين حديثًا في صحيحه، وخمسةً في كتابه (التوحيد)، وقد أثنى عليه ابنُ خزيمة حيث قال: «ما رأيتُ في فقهاء الإسلام أعرف بأقاويل الصحابة والتابعين من محمد بن عبد الله بن عبد الحكم»^(١)، وقال أيضًا: «كان محمد بن عبد الله بن عبد الحكم أعلم من رأيتُ على أديم الأرض بمذهب مالك وأحفظهم له، سمعته يقول: كنتُ أتعجب ممن يقول في المسائل: لا أدري»^(٢).

١٧ - الربيع بن سليمان بن عبد الجبار المُرادي، أبو محمد المصري، المؤذن (ت٢٧٠هـ)، صاحب الإمام الشافعي وخادمه، وألصق تلاميذه به، وراويتهُ كتبه الجديدة. روى عنه ابنُ خزيمة في (صحيحه) تسعةً وستين حديثًا، وعشرةً أحاديث في كتابه (التوحيد). وكان يحبُّ ويُقدِّر ويُجلُّ تلميذه ابن خزيمة، حيث قال لتلاميذه يومًا: «هل تعرفون ابن خزيمة؟» فقالوا: نعم، فقال: «استفدنا منه أكثر مما استفاد منا»^(٣).

١٨ - محمد بن إبراهيم بن سعيد العبدي، أبو عبد الله البوشنجي (ت٢٩٠هـ)، وكان ابنُ خزيمة يشكو من بخله في العلم، حيث قال: «لو لم يكن في أبي عبد الله من البخل بالعلم ما كان: ما خرجتُ إلى مصر»^(٤)، وقال أيضًا: «لولا بخله بالعلم: لَمَا احتجتُ أن أدخل العراق ومصر»^(٥). وقد أثنى البوشنجي على تلميذه ابن خزيمة حيث قال: «محمد بن إسحاق كَيْس، وأنا لا أقولُ هذا لأبي ثور»^(٦).

(١) تذكرة الحفاظ (٢/٥٤٧).

(٢) طبقات الشافعية الكبرى (٢/٦٨).

(٣) تذكرة الحفاظ (٢/٧٢٢)، (سير أعلام النبلاء) (١٤/٣٧١).

(٤) طبقات الشافعية الكبرى (٢/١٩٠).

(٥) الإرشاد للخليلي (٣/٨٢٥). (٦) طبقات الشافعية الكبرى (٢/١٩١).

هؤلاء بعض أبرز شيوخ الإمام ابن خزيمة، وأكثرهم من شيوخ الأئمة الستة، مما يدلُّ على مشاركة الإمام ابن خزيمة لهم في أغلب الشيوخ، وعلى علوِّ أسانيده.



المبحث الرابع

تلاميذ الإمام ابن خزيمة^(١)

كان الإمام ابنُ خزيمة إمامَ زمانه في الحديثِ روايةً ودرايةً، قال الخليلي: «وروى عنه أئمةُ الدنيا في وقتهم من الفقهاء»^(٢)، وكان محطَّ أنظار طلاب العلم، رحلوا إليه من الآفاق، وحرَّصوا على الرواية عنه، قال الأسنوي: «رحلت إليه الطلبةُ من الآفاق»^(٣).

ومما يدلُّ على مكانته: أنه قد روى عنه بعضُ مشايخه، ومنهم الشيخان؛ البخاريُّ ومسلم، فقد روى عنه خارج الصحيحين، قال الحاكم: «روى عنه جماعةٌ من مشايخه، الذين اختلفَ إليهم وأخذَ العلمَ عنهم، منهم: محمدُ بنُ إسماعيل البخاري»^(٤).

قال الحاكم: «أخبرني محمدُ بنُ أحمد بن واصل الجُعفي بـ(بيكُند)، حدَّثني أبي، حدَّثنا محمدُ بنُ إسماعيل، حدَّثني محمد، حدَّثنا أحمدُ بنُ سنان، حدَّثني مهدي - والدُ عبد الرحمن بن مهدي - قال: كان عبدُ الرحمن يكون عند سفيان عشرةَ أيام أو أكثر، لا يجيءُ إلى البيت، فإذا جاءنا ساعةٌ جاء رسولُ سفيان، فيذهبُ ويترُكنا».

(١) انظر: (الإمام ابن خزيمة ومنهجه في كتابه الصحيح) للدكتور عبد العزيز الكبيسي (١٨٠ / ١ - ١٩٧).

(٢) (الإرشاد) (٨٣٢ / ٣).

(٣) (طبقات الشافعية) للأسنوي (٤٦٢ / ١).

(٤) انظر: (التقييد) لابن نقطة (١٧ / ١).

قال الحاكم: محمد: هو ابنُ إسحاق بن خزيمة بلا شك، فقد حدَّثنا أبو أحمد الدارمي، حدَّثنا ابنُ خزيمة، بالحكاية^(١).

وقال أبو عليّ الحافظ: «سمعت محمد بن إسحاق بن خزيمة يقول: جاءني مسلم بن الحجاج، فسألني عن هذا الحديث، فكتبتُ له في رقعة، وقرأتُ عليه، وقال: هذا حديث يسوى بدنة! فقلت: يسوى بدنة؟! بل هذا يسوى بدرة!»^(٢) كذا رواه لنا^(٣).

وقال الحاكم أيضًا: «قد رأيتُ في كتاب مسلم بن الحجاج بخط يده: حدثني محمد بن إسحاق أبو بكر - صاحبنا -»^(٤).

وقال الذهبي: «حدَّث عنه: البخاري ومسلم في غير الصحيحين، ومحمد بن عبد الله بن الحكم - أحد شيوخه...»^(٥).

وفيما يلي ذكر لأبرز تلاميذ الإمام ابن خزيمة مرتبين على سني وفاتهم:

١ - ابن المنذر: محمد بن إبراهيم بن المنذر، أبو بكر النيسابوري (ت ٣١٨هـ)^(٦)، وهو أحد الأئمة الأعلام المعروفين.

(١) (سير أعلام النبلاء) (١٤/٣٦٨ - ٣٦٩).

(٢) البدر: كيس فيه مقدار من المال يُتَعاملُ به، ويُقدَّم في العطايا.

(٣) (تاريخ مدينة دمشق) لابن عساكر (٣٠/٢٧٧).

(٤) المصدر السابق (١/١٧).

(٥) (سير أعلام النبلاء) (١٤/٣٦٦)، وانظر: (المنتظم) (٨/٥٤).

(٦) انظر: مقدمة محقق كتاب (الأوسط) لابن المنذر (١/١٣)، حيث ذكر ابن خزيمة من شيوخ ابن المنذر، وقد روى ابن المنذر عن شيخه ابن خزيمة في (الأوسط) في مواضع، منها: في باب ذكر استحباب نضح الفرج بعد الوضوء ليدفع وساوس الشيطان، وينزع الشك به (١/٢٤٣ ح/١٥١)، وكذلك في باب الرخصة في البول في الآنية (١/٣٣٢ ح/٢٧٤).

٢ - محمد بن شعيب بن إبراهيم بن شعيب النيسابوري، أبو الحسن (ت٣٢٤هـ)، وهو ممن لازم الإمام ابن خزيمة وأكثر عنه.

٣ - أبو حامد الشرقي: أبو حامد بن محمد بن الحسن النيسابوري (ت٣٢٥هـ)، وهو من الأئمة الكبار، أثنى عليه ابن خزيمة بقوله - وقد نظر إليه ذات يوم - : «حياة أبي حامد تحجز بين الناس وبين الكذب على رسول الله ﷺ»^(١)، قال الذهبي معلقاً: «قلت: يعني أنه يعرف الصحيح وغيره من الموضوع»^(٢).

٤ - أبو علي الثقفي: محمد بن عبد الوهاب بن عبد الرحمن بن عبد الوهاب الثقفي (ت٣٢٨هـ)، كان ابن خزيمة يثني عليه ويقول له: «ما يحل لأحد منا في خراسان يفتي وأنت حي»، ولكنه هجره بعد فتنته مع من تأثر بالكلابية، وكان يعد منهم، يقول العبادي في ترجمة أبي بكر الصبغي: «وكان هو والثقفي يقرؤون على أبي بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة، وقرأ الكلام على الأشعري، فحرّم عليهما الرواية عنه، فامتنع الثقفي ولم يمتنع الصبغي؛ لأن الثقفي كان له رجال استغنى بهم عنه، لا أنه حرّم ذلك»^(٣).

٥ - الصَّبْغِي: أبو بكر أحمد بن إسحاق بن أيوب بن يزيد النيسابوري، المعروف بـ(الصبغي) (ت٣٤٢هـ)، وهو أحد الأئمة الجامعين بين الفقه والحديث، قال الحاكم: «وكان يخلّف ابن خزيمة في الفتوى بضع عشرة سنة في الجامع وغيره»^(٤).

٦ - الحافظ أبو علي النيسابوري: الحسين بن علي بن يزيد

(١) (تاريخ بغداد) (٤/٤٢٧)، (سير أعلام النبلاء) (١٥/٣٨).

(٢) (سير أعلام النبلاء) (١٥/٣٨).

(٣) (طبقات الفقهاء الشافعية) (ص/٩٩).

(٤) (سير أعلام النبلاء) (١٥/٨٥).

النيسابوري (ت ٣٤٩هـ)، من أشهر النيسابوريين، وأشهرهم بالانتساب إليها، ومن أشهر تلاميذ الإمام ابن خزيمة، وكان يُقدَّرُهُ ويُجَلُّهُ، بل كان ابنُ خزيمة يتمنى أن لا يُفارقَهُ، يقول أبو علي النيسابوري: «استأذنتُ ابنَ خزيمة في الخروجِ إلى العراق سنةً ثلاثٍ وثلاثمائة، فقال: تُوحِشُنَا مَفَارِقَتُكَ يَا أَبَا عَلِيٍّ، فقد رحلتَ وأدركتَ العوالي، وتقدَّمتَ في الحفظ، ولنا فيكَ فائدة، فما زلتُ به حتى أذنَ لي»^(١). وقال الذهبي: «وكان يُعزِّه ويُقدِّمُهُ على أولادِهِ»^(٢).

٧ - دَعْلَج: أبو محمد دعلج بن أحمد بن دعلج بن عبد الرحمن السَّجِسْتَانِي (ت ٣٥١هـ)، قال الحاكم: «أخذَ دعلج عن ابن خزيمة المصنفات، وكان يُفتي بمذهبه، وكان شيخَ أهل الحديث، وله صدقاتٌ جاريةٌ على أهل الحديث بمكة والعراق وسجستان»^(٣).

٨ - ابن حبان: الإمام أبو حاتم محمد بن حبان بن أحمد بن حبان التميمي البُسْتِي (ت ٣٥٤هـ)، وهو الإمامُ المعروفُ صاحبُ (صحيح ابن حبان)، وهو ممن لازمَ ابنَ خزيمة في الحضرِ والسفر، وكان يُكثرُ من سؤاله، حتى أضجره مرةً، حكى ياقوتُ الحَمَوِيُّ بسنده عن أبي حامد أحمد بن محمد بن سعيد النيسابوري قال: «كنا مع أبي بكرٍ محمد بن إسحاق بن خزيمة في بعض الطريقِ من نيسابور، وكان معنا أبو حاتم البستي، وكان يسأله ويؤذيه، فقال له محمد بنُ إسحاق بن خزيمة: يا بارد! تنحَّ عني ولا تؤذني! أو كلمة نحوها، فكتبَ أبو حاتم مقولته، فقليل له: تكتب هذا؟! فقال: نعم، أكتبُ كلَّ شيءٍ يقوله»^(٤).

(١) (سير أعلام النبلاء) (٥٦/١٦).

(٢) (تذكرة الحفاظ) (٩٦٨/٣).

(٣) (تذكرة الحفاظ) (٨٨١/٣).

(٤) (معجم البلدان) (٤١٩/١) - ط: دار صادر -.

وكان يُثني على شيخه كثيرًا، كما سيأتي في مبحث ثناء العلماء على ابن خزيمة، وقد أكثر عنه في (صحيحه)، وهو الثامن من شيوخه من حيث كثرة الرواية عنهم في (صحيح ابن حبان)، روى عنه (٣٠١) حديثًا، وأكثر عنه في كتابه (الثقات)^(١).

٩ - الإمام الطبراني: أبو القاسم سليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير اللخمي الشامي الطبراني (ت ٣٦٠هـ) صاحب المعاجم الثلاثة، روى عن ابن خزيمة، كما قال العراقي^(٢).

١٠ - القفال الكبير: أبو بكر محمد بن علي بن إسماعيل القفال الكبير الشاشي (ت ٣٦٥هـ)، قال الحاكم: «ورد نيسابور مرةً على ابن خزيمة، ثم ثانيًا عند منصرفه من العراق، ثم وردّها على كبر السن»^(٣).

١١ - ابن عدي: أبو أحمد عبد الله بن محمد بن عدي الجرجاني، مصنف (الكامل في الجرح والتعديل) (ت ٣٦٥هـ)، وهو من أئمة الجرح والتعديل، ومن أشهر أئمة طبقته، روى عن الإمام ابن خزيمة وحدث عنه^(٤).

١٢ - أبو سهل الصُّعلوكي: محمد بن سليمان بن محمد بن سليمان ابن هارون الصُّعلوكي (ت ٣٦٩هـ). قال الخليلي: «ورد نيسابور، وأكثر من رأيت من الفقهاء بها أخذوا عنه، وكانوا يسمونه الإمام»^(٥).

(١) انظر: (مقدمة الشيخ شعيب الأرناؤوط لصحيح ابن حبان) (١٤/١)، (الإمام محمد بن حبان ومنهجه في الجرح والتعديل) (١٧٠/١)، وانظر: (الإمام ابن خزيمة ومنهجه في كتابه الصحيح) للدكتور عبد العزيز الكبيسي (١٩٤/١).

(٢) انظر: (طرح الثريب في شرح التقريب) (٩٦/١).

(٣) (طبقات الشافعية الكبرى) (٢٠١/٣).

(٤) انظر: (تاريخ جرجان) للسهمي (ص/٢٦٦)، (سير أعلام النبلاء) (٣٦٦/١٤).

(٥) (الإرشاد) (٨٦١/٣ - ٨٦٢).

١٣ - أبو بكر الإسماعيلي: أبو بكر أحمد بن إبراهيم بن إسماعيل بن العباس الإسماعيلي الجرجاني (ت ٣٧١هـ)، وهو أحد الأئمة الحفاظ الذين تفردوا بعلو الأسانيد في وقته، وقد أخذ عن ابن خزيمة، قال السهمي في ترجمة ابن خزيمة: «كتب عنه أبو بكر الإسماعيلي بجرجان ودهستان»^(١).

١٤ - حُسَيْنُكَ: الحسين بن علي بن محمد بن يحيى التميمي النيسابوري، المعروف بـ(حسينك)، ويُقال له أيضًا (ابن مُنِينَة) (ت ٣٧٥هـ)، وقد لازمَ حسينك شيخه إلى أن توفي، وكان من خواص تلاميذ ابن خزيمة، يقول الحاكم - وهو تلميذ حسينك، وقد صحبه ثلاثين سنة -: «كان حسينك تربية أبي بكر بن خزيمة، وجاره الأدنى، وفي حجره من حين وُلد إلى أن توفي أبو بكر وهو ابن ثلاثٍ وعشرين سنة، فكان ابنُ خزيمة إذا تخلَّف عن مجالس السلاطين بعثَ بالحسين نائباً عنه، وكان يُقدِّمه على جميع أولاده، ويُقرأ له وحده ما لا يُقرأ لغيره، وكان يحكي أبا بكرٍ في وضوئه وصلاته...»^(٢).

١٥ - الكَرَابِيسِي: أبو أحمد محمد بن محمد بن أحمد بن إسحاق النيسابوري الكرابيسي (ت ٣٧٨هـ)، وهو أحد الأعلام، صاحب التصانيف.

١٦ - ابن مَحْمُودِيَه: أبو سعيد محمد بن الحسين بن موسى بن محموديه النيسابوري السمسار (ت ٣٨٠هـ)، سمعَ الإمامَ ابنَ خزيمة وغيره، وعنه: الحاكمُ وأبو سعد الكنجَرُودِيُّ وغيرهما^(٣).

(١) (تاريخ جرجان) (ص/٤٥٦).

(٢) (تاريخ بغداد) (٨/٧٤).

(٣) ترجمة ابن محموديه في: (سير أعلام النبلاء) (١٦/٤٠٢)، (تاريخ الإسلام) (٨/٤٨٤).

١٧ - حفيده: محمد بن الفضل بن محمد بن إسحاق بن خزيمة النيسابوري، المعروف بـ(حفيد ابن خزيمة) (ت ٣٨٧هـ)، وقد سبقت ترجمته عند الحديث عن أسرة الإمام ابن خزيمة، قال عنه الخليلي: «سألت عنه الحاكم أبا عبد الله، فتبسّم وقال: «لو كان كلبٌ على باب ابن خزيمة ما كنتُ أعيبُ عليه، فضلاً عن سبِّه! قلت: هو من شرط الصحيح؟ قال: هذا لا أقول»^(١)»^(٢).

وعن طريقه - وطريق ابن محمويه السابق - يُروى (صحيح ابن خزيمة) المطبوع الآن، وطريقه أشهر، كما سيأتي بيانه في رُواة (صحيح) ابن خزيمة - إن شاء الله تعالى -.

وتلاميذُ الإمام ابن خزيمة من الكثرة بحيث يصعبُ حصرُهم، والمذكورون أشهرُ تلاميذه وأبرزهم.



(١) تنبيه: من المعلوم الفرقُ بين الشروط التي تُعتَبَرُ فيمن يروي كتاباً معيَّناً ثابت النسبة إلى المؤلف، وبين الشروط التي تُعتَبَرُ لرُواة الحديث عموماً، فيُغتَفَرُ في الأول ما لا يُغتَفَرُ في الثاني.

(٢) (الإرشاد) للخليلي (٢/٨٣٢).

المبحث الخامس

مؤلفات الإمام ابن خزيمة^(١)

وفيه مطلبان:

المطلب الأول

ذكر مؤلفاته

ذكر الحاكم أن مصنفات الإمام ابن خزيمة «تزيد على مائة وأربعين كتاباً، سوى المسائل، والمسائل المصنفة أكثر من مائة جزء»^(٢).

وقال الخليلي: «وله من التصانيف ما لا يُعدُّ في الحديث والفقه»^(٣).

وقال ابن كثير: «ممن طاف البلدان، ورحل إلى الآفاق في طلب العلم وسماع الحديث، وكتب الكثير، وصنّف، وجمع»^(٤).

وقد انتشرت مؤلفات ابن خزيمة في حياته، وتنافس الناس في تحصيلها، مما يدل على انتشارها وذيوع صيتها، ومن ذلك أن معاصره

(١) انظر التفصيل في: (مقدمة محقق صحيح ابن خزيمة) - طبعة الأعظمي - (١٢/١) - (١٥)، و(١/٦٩ - ٧٤) من طبعة د. ماهر الفحل، و(١/٣٧ - ٣٩) من طبعة التأصيل، (الإمام ابن خزيمة ومنهجه في كتابه الصحيح) للدكتور عبد العزيز الكبيسي (١/٢٣٩ - ٢٥١).

(٢) (معرفة علوم الحديث) للحاكم (ص/٨٣)، (سير أعلام النبلاء) (١٤/٣٧٦).

(٣) (الإرشاد) (٣/٨٣٢).

(٤) (البداية والنهاية) (٩/١٥).

وقرينه ابن صاعد^(١) كتب إليه يستجيزه كتاب (الجهاد)، فأجازه ابن خزيمة^(٢).

وقال الحاكم أبو الحسن السنجاني^(٣): «نظرت في (مسألة الحج) لمحمد بن إسحاق بن خزيمة، فتيقنت أنه علم لا نحسنه نحن»^(٤).

وقال أبو بكر الصيرفي: حُملَ إلى ابن سريج (مسألة الحج) لأبي بكر محمد بن إسحاق فقال: «هذا هو السحر الحلال»^(٥).

وكان الإمام يهتم بما يكتبه ويُدوِّنه، يتبين هذا مما سبق من قوله: «كنت إذا أردت أن أصنّف الشيء: دخلت في الصلاة مستخيراً، حتى يقع لي فيها، ثم أبتدىء»^(٦).

وعلى الرغم من كثرة مصنفات الإمام ابن خزيمة، إلا أن أكثرها لم تصل إلينا، قال الدكتور عبد العزيز شاكر الكبيسي: «وعلى الرغم من كثرة مصنفات ابن خزيمة وتنوعها، لكنني لم أعثر بعد البحث والتتبع إلا على أربعة كتب، هي: (الصحيح)، و(التوحيد)، و(شأن الدعاء)، و(المخزون في الوجدان)^(٧)»^(٨).

(١) هو يحيى بن محمد بن صاعد بن كاتب (٢٢٨ - ٣١٨هـ)، قال عنه أبو علي النيسابوري: «لم يكن بالعراق في أقرانه أحد في فهمه، والفهم عندنا أجل من الحفظ».

(٢) (سير أعلام النبلاء) (١٤/٣٧٠ - ٣٧١).

(٣) هو القاضي أبو الحسن علي بن الحسن بن محمد بن حمدويه السنجاني، قال الحاكم: كان أحد فقهاء الشافعيين، وتقلد القضاء بنيسابور سنة (٣١٦هـ). انظر: (طبقات الشافعية الكبرى) (٣/٤٤٤).

(٤) (معرفة علوم الحديث) للحاكم (ص/٨٣).

(٥) (طبقات الشافعية الكبرى) (٣/٨٣).

(٦) (تذكرة الحفاظ) (٢/٧٢١)، (سير أعلام النبلاء) (١٤/٣٦٩).

(٧) لم يذكر الدكتور الكبيسي عن هذا الكتاب شيئاً عند التفصيل.

(٨) انظر: (الإمام ابن خزيمة ومنهجه في كتابه الصحيح) للدكتور عبد العزيز الكبيسي =

وقد قام الدكتوران: محمد مصطفى الأعظمي، وماهر الفحل - محققًا القسم المطبوع من صحيح ابن خزيمة - والدكتور عبد العزيز الكبيسي، باستخراج أسماء الكتب من خلال ما يذكره ابنُ خزيمة في كتابيه: (الصحيح)، و(التوحيد)، ثم سردوها مضافًا إليها ما ذكره الآخرون، وهي على النحو التالي:

أولاً: الكتب المطبوعة أو المخطوطة:

١ - «صحيح الإمام ابن خزيمة»، واسمُه: (مختصر المختصر من المسند الصحيح عن النبي ﷺ)، وسيأتي الحديثُ عنه في الباب الثاني - إن شاء الله تعالى -.

٢ - فوائد الفوائد عن ابن خزيمة: ذكره الحافظُ ابنُ حجر، وذكر أنه يرويه عن طريق زاهر بن طاهر، عن أحمد بن منصور، عن أبي طاهر حفيد ابن خزيمة، عنه ^(١)، وذكره غيره ^(٢).

وقد طبع باسم «فوائد الفوائد» منسوبًا إلى الإمام ابن خزيمة، حققه طلعت بن فؤاد الحلواني، وطُبع في دار ماجد عسيري، بمدينة جدة، سنة (١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م)، ويشتملُ على (١٤) حديثًا فقط، وما أدري هل هو كاملٌ أم لا؟

٣ - شأن الدعاء وتفسير الأدعية الماثورة عن رسول الله ﷺ.

وهذا الكتابُ توجد له نسخةٌ خطيةٌ في المكتبة الظاهرية بدمشق تحت مجموع رقم (٦١)، وهو فيها من (١١/أ - ١٩/ب) من القرن السادس

= (١/٢٤١)، وانظر: مقدمة الدكتور محمد مصطفى الأعظمي لصحيح ابن خزيمة (١٢/١)، (مناهج المحدثين) للدكتور سعد الحميد (ص/١١١).

(١) (المعجم المفهرس) للحافظ ابن حجر (١/٣٣٦).

(٢) انظر: (صلة الخلف بموصول السلف) للورداني (ص/٣٣١).

الهجري^(١). وقد نقل أبو حامد الغزالي في كتابه (إحياء علوم الدين) جملة مما ذكره الإمام ابن خزيمة، حيث قال: «الباب الرابع: في أدعية مأثورة عن النبي ﷺ وعن أصحابه رضي الله عنهم محذوفة الأسانيد، منتخبة من جملة ما جمعه أبو طالب المكي، وابن خزيمة، وابن المنذر - رحمهم الله -»^(٢).

٤ - كتاب التوحيد وإثبات صفات الرب ﷻ.

وقد طبع هذا الكتاب خمس مرات إلى الآن، آخرها في مكتبة ابن رشد بالرياض، بتحقيق الدكتور عبد العزيز بن إبراهيم الشهوان، وطبع في مجلدين.

والصحيح أنه ليس إلا جزءاً من (صحيح ابن خزيمة)، ويدل على ذلك أمور، منها:

أولاً: أن الحافظ ابن حجر صرح بذلك في عدد من المواضع، من ذلك قوله: «وقد أخرجه ابن خزيمة في التوحيد من صحيحه»، وهذا ذكره مراراً^(٣).

وقال أيضاً: «وقد وقع لي من هذا الكتاب الصحيح: كتاب التوحيد، وكتاب التوكل، وكتاب القسامة، وسأذكرها في المفردات»^(٤).

ثانياً: نجد في بداية (كتاب التوحيد) نفس الشرط الذي ذكره الإمام ابن خزيمة في صحيحه، كما سيأتي بيانه عند الحديث عن شرطه في

(١) ذكره سزكين في (تاريخ التراث العربي) (٣٣).

(٢) (إحياء علوم الدين) (١/٢٨٧).

(٣) انظر: (فتح الباري) (٦/٢٦ - عند الحديث/٢٦٥٤)، و(٨/٦٠٧ ح/٤٥٧٤)، و(١٣/٣٦٧ - قبل ح/٦٩٤٨)، (١٣/٣٩٩ ح/٦٩٧٩)، (١٣/٤١٣ ح/٦٩٨٧).

(٤) (المعجم المفهرس) (ص/٤٢).

(صحيحه)^(١)، وفيه: «الجزء الأول من كتاب التوحيد وإثبات صفات الربِّ ﷻ التي وصفَ الله بها نفسه في محكم تنزيله، الذي أنزله على نبيه المصطفى ﷺ وعلى لسان نبيه، بنقل الأخبار الثابتة الصحيحة، بنقل العدول عن العدول، من غير قطع في إسناد، ولا جرح في ناقلي الأخبار».

ثالثاً: أكثر الإمام ابن خزيمة في كتاب التوحيد من الإحالة على كتب متقدمة عليه، ومنها ما هو موجود في المطبوع من (صحيح ابن خزيمة)، كما أنه أشار في بداية كتاب التوحيد إلى سبق تصنيفه الأبواب المتعلقة بالفقه، ثم ذكر أنه أملأ مؤخرًا ما يتعلق بالعقائد: كتاب القدر، وكتاب التوحيد^(٢).

وكلُّ هذا يدلُّ على أنَّ كتاب التوحيد جزءٌ من (صحيح ابن خزيمة)، وأنه أُلِفَ قبله (كتاب القدر)، وهو مفقودٌ إلى الآن^(٣).

وقد يُقال: لِمَاذَا يُتداولُ (كتابُ التوحيد) مستقلاً، حيث طُبِعَ

(١) انظر: صور نماذج النسخ الخطية لطبعة الدكتور عبد العزيز الشهوان من كتاب التوحيد (٩٩/١ - ١٠٠)، وعنوان كتاب التوحيد، المطبوع في دار الشرق بمراجعة وتعليق الشيخ محمد خليل هراس.

(٢) انظر: (كتاب التوحيد) (٣٠/١ - ٣١، ٣٢، ٣٣، ٣٤، ٣٦، ٣٧، ٤٠، ٤٤، ١٠٤، ١٠٦، ١٤٤، ١٢٨، ١٤٧، ١٧٧) وغيره كثير، وقد بيَّن المحقِّقُ الفاضلُ عند بعض هذه الإحالات مواضعها من الجزء المطبوع من صحيح ابن خزيمة.

(٣) انظر: مقدمة الشيخ الدكتور أحمد معبد عبد الكريم لطبعة الدكتور ماهر الفحل لصحيح ابن خزيمة (١/د)، يقولُ فضيلته: «وقد كان أول ما طُبِعَ من هذا الصحيح - حسب علمي - هو كتاب التوحيد، نظراً لتعدد نسخه الخطية بمفرده، ومع أنه في مخطوطاته وأكثر من طبعة له يحملُ عبارة شرط ابن خزيمة المذكور في بقيَّة أجزاء الصحيح، إلَّا أنَّ كثيراً من طلبة العلم لا يَعْرِفُ أنَّ كتابَ التوحيد هذا يُعَدُّ أحدَ أجزاء صحيح ابن خزيمة، مع أنَّ الحافظَ ابنَ حجرٍ صرَّحَ بذلك فيما سبق من كلامه، وفي فتح الباري أيضاً، وغيره».

مستقلاً، وهو مبدوءٌ بمقدمةٍ مستقلة، بل نرى أنَّ أكثرَ مَنْ ذكره في فهارس الكتب والأثبات: يذكره مستقلاً، دون أن يُشيرَ أكثرهم إلى كونه جزءاً من (صحيح ابن خزيمة)؟

وجواباً على هذا السؤال أقول: إنَّ تصريح الحافظ ابن حجر بأنه جزءٌ من صحيح ابن خزيمة، وكذلك بقية المعطيات التي ذكرتها قبل قليل: تكفي لإثبات كونه جزءاً من (صحيح ابن خزيمة)، ولكنَّ تداوله مستقلاً حتى عند القدماء قد يرجعُ إلى أمرٍ أظنه هو السبب الرئيس في فقد ما فُقد من أجزاء (صحيح ابن خزيمة)، وهو أنَّ الإمام ابن خزيمة قد انتهجَ الإملاء في تصنيف كتابه، فكان يُمليه على التلاميذ، ويبدو أنه كلما كان ينتهي من كتابٍ من كتب (صحيحه) فإنَّ الناسَ كانوا يتداولونه مستقلاً، وينسخونه، وقد يصلُ إلى قطرٍ لم تصله بقية الصحيح، وما ذكرته عند الحديث عن مؤلفاته من تداولٍ بعض كتبه مستقلةً عن (صحيحه)^(١): يدلُّ على ما قرَّرتَه، والله تعالى أعلم.

ثانياً: الكتب المفقودة:

١ - كتاب الضعفاء: ذكره الإمام الذهبي في مقدمة كتابه (المغني في الضعفاء)^(٢).

٢ - عوالي ابن خزيمة: قال الإمام الذهبي: «وقع لي بالإجازة عدة أجزاء من عوالي ابن خزيمة»^(٣).

٣ - فقه حديث بريرة: قال الحاكم: «وله فقه حديث بريرة في ثلاثة

(١) انظر - مثلاً -: ما سيأتي عن كتبه الآتية: كتاب الجهاد، كتاب التوكل، كتاب السياسة، كتاب القدر، كتاب معاني القرآن. قال الحاكم: «سمعتُ أبا بكرٍ القفال يقول: كتبَ ابنُ صاعدٍ إلى ابن خزيمة يستجيزُه كتابَ الجهاد، فأجازَه له».

(٢) (المغني في الضعفاء) (٤/١).

(٣) (تذكرة الحفاظ) (٢/٧٣٠).

أجزاء»^(١)، وقال الحافظ ابن حجر: «وقال النووي: صنّف فيه ابنُ خزيمة وابنُ جرير تصنيفين كبيرين، أكثرًا فيهما من استنباط الفوائد منهما، فذكرنا أشياء...»، ثم قال الحافظ: قلت: ولم أقف على تصنيف ابن خزيمة^(٢).

٤ - كتاب القراءة خلف الإمام: ذكره البيهقي^(٣).

٥ - كتاب المسائل المصنّفة في الحديث^(٤).

٦ - مسألة الحج: قال الحاكم: «ومسألة الحج خمسة أجزاء»^(٥).

٧ - كتاب المسند الكبير في الحديث^(٦). وهو الذي اختصر منه (المختصر) وهو (صحيح ابن خزيمة)، وسيأتي الحديث عنه في الباب الثاني^(٧).

٨ - كتاب التفسير^(٨).

٩ - كتاب الجهاد^(٩). قال الحاكم: «سمعتُ أبا بكر القفال يقول: «كتبَ ابنُ صاعدٍ إلى ابن خزيمة يستجيزه كتابَ الجهاد فأجازَه له»^(١٠).

(١) (معرفة علوم الحديث) (ص/٨٣)، (هدية العارفين) (٢٩/٢).

(٢) (فتح الباري) (٥/١٩٤ ح/٢٤٢٤).

(٣) في (السنن الكبرى) (٢/١٧٠).

(٤) انظر: (هدية العارفين) (٢٩/٢).

(٥) (معرفة علوم الحديث) (ص/٨٣).

(٦) انظر: (التوحيد) (١٠٤)، (صحيح ابن خزيمة) (١/٢٤٩، ٢٩٠، ٣١٢، ٣٤٢).

(٧) في الفصل الأول منه، المبحث الأول، المطلب الثاني: كيفية تأليفه لصحيحه.

(٨) ذكره ابنُ خزيمة في (صحيحه) (١/٢٢٦)، و(التوحيد) (ص/١٣٤)، وانظر: (هدية العارفين) (٢٩/٢).

(٩) (تذكرة الحفاظ) (١/٧٢٤)، (سير أعلام النبلاء) (١٤/٣٧٠)، وذكره ابنُ خزيمة في كتابه (التوحيد) (ص/٢٩، ١٥٣، ٢٣٩).

(١٠) (سير أعلام النبلاء) (١٤/٣٧٠ - ٣٧١).

ويبدو من إحالات ابن خزيمة على (كتاب الجهاد)^(١) أنه جزءٌ من المسند أيضًا، فيكون ما أجازَه ابنُ صاعدٍ كتابًا مُستَقِلًّا عما أودعَه مسنَدَه، أو أنه جزءٌ من (صحيحه) كان يُتداولُ مُستَقِلًّا، كما هو شأنُ بعضِ كتبه الأخرى، وهذا هو الراجحُ عندي، والله تعالى أعلم^(٢).

١٠ - كتاب التوكل^(٣). ذكرَه السمعانيُّ، وذكرَ أنه يرويه عن عبيد الله ابن المعتز، عن أبي طاهر حفيدِ الإمام ابن خزيمة، عن ابن خزيمة^(٤)، وذكرَ الحافظُ ابنُ حجر أنه جزءٌ من (صحيح ابن خزيمة)، كما سبقَ في كلامه، حيث قال: «وقد وقعَ لي من هذا الكتاب الصحيح: كتابُ التوحيد، وكتابُ التوكل، وكتابُ القسامة، وسأذكرُها في المفردات»^(٥).

١١ - جزء من حديث ابن خزيمة: ذكرَه الحافظُ ابنُ حجر، وذكرَ أنه يرويه عن طريق ابن عساكر، عن أبي روح المعز بن محمد الهروي، عن زاهر بن طاهر، عن أبي سعيد الكنجرودي، عن الحاكم أبي بشر بن محمد بن محمد بن ياسين، عن ابن خزيمة^(٦).

١٢ - كتاب السياسة: ذكرَه الروداني، وذكرَ أنه يروى عن طريق شيخ الإسلام الصابوني، عن أبي طاهر حفيدِ ابن خزيمة، عن جده^(٧).

١٣ - كتاب القسامة: ذكرَه الحافظُ ابنُ حجر، وذكرَ أنه جزءٌ من (صحيح ابن خزيمة)، كما سبقَ الحديثُ عنه عند الحديث عن كتاب

(١) سيأتي ذكرُها في القسم الثالث من كتبه.

(٢) انظر ما سبقَ عند الحديث عن كتابه (التوحيد).

(٣) ذكرَه ابنُ خزيمة في (التوحيد) (٣٥٦/١).

(٤) (التحجير في المعجم الكبير) للسمعاني (٤٩٨/١).

(٥) (المعجم المفهرس) (ص/٤٢).

(٦) (المعجم المفهرس) للحافظ (٢٣٦/١).

(٧) (صلة الخلف بموصول السلف) (ص/٢٦٨).

التوحيد، وكتاب التوكل.

ثالثاً: الكتب التي ذكرها الإمام ابن خزيمة في كتابيه: (الصحيح) و(التوحيد)، والأرجح أنها أجزاء من كتاب كبير له، وهي:

- ١ - كتاب الأشربة^(١).
- ٢ - كتاب الأطعمة^(٢).
- ٣ - كتاب الإمامة^(٣).
- ٤ - كتاب الأهوال^(٤).
- ٥ - كتاب الإيمان^(٥).
- ٦ - كتاب الأيمان والنذور^(٦).
- ٧ - كتاب البر والصلة^(٧).
- ٨ - كتاب البيوع^(٨).
- ٩ - كتاب التوبة والإنابة^(٩).

-
- (١) ذكره في (كتاب التوحيد) (٨٥٩/٢، ٨٦٧).
 - (٢) ذكره في (صحيحه) (١٤٦/٤).
 - (٣) ذكره في (صحيحه) (٢٣٠/١، ٢٦١، ٢٦٢، ٢٧٥، ١٨٩/٢).
 - (٤) ذكره في (كتاب التوحيد) (٦٨٢/٢، ٧٣٠، ٧٦٣، ٧٦٨).
 - (٥) ذكره في أكثر من موضع من كتابيه (الصحيح) و(التوحيد)، انظر في (كتاب التوحيد): (١١٩/١، ٤٣٧/٢، ٨٠٢، ٨٠٤، ٨١٥، ٨٢٨، ٨٤٧، ٩٠٦)، وانظر في (صحيحه): (١٧/١، ٢٠، ١٥٩، ٢٨٩، ٣٦٣، ٣٩/٣، ١٥٦، ١٨٦، ١٨٧، ٢٤١، ٢٥٣، ٢٦٧، ٣٠٤، ١٢٥/٤، ٢٥٧).
 - (٦) (كتاب التوحيد) (٨٤٧/٢)، (صحيح ابن خزيمة) (٣٨/٤، ١٩٦).
 - (٧) (كتاب التوحيد) (٨٥٩/٢).
 - (٨) (صحيح ابن خزيمة) (١٠٤/١، ١٤٦، ٢٨٦).
 - (٩) (كتاب التوحيد) (١٧٧/١).

- ١٠ - كتاب الجنائز^(١).
- ١١ - كتاب الجهاد^(٢).
- ١٢ - كتاب الدعاء^(٣).
- ١٣ - كتاب الدعوات^(٤).
- ١٤ - كتاب ذكر نعيم الجنة^(٥).
- ١٥ - كتاب ذكر نعيم الآخرة^(٦)، ولا أستبعد أن يكون هو الكتاب السابق، والله تعالى أعلم.
- ١٦ - كتاب الصدقات^(٧).
- ١٧ - كتاب صفة نزول القرآن^(٨).

١٨ - كتاب الصلاة الكبير^(٩)، قال ابن خزيمة في (كتاب الصلاة) من (المختصر): «قد خرجت هذه الأخبار كلها في كتاب الصلاة الكبير»^(١٠)، وبما أنه يقول هذا في (كتاب الصلاة) من (المختصر)؛ فهذا

(١) (كتاب التوحيد) (١/٤٠، ٢٧٤، ٢/٧٤٢، ٨٨١). ومما يدل على أنه ضمن كتاب (المسند) أو (المختصر): أنه قال فيه (٢/٨٨١): «قد أُمليت طرق هذا الخبر في كتاب الجنائز، في أبواب عذاب القبر»، وهذا هو أسلوبه في (المختصر).

(٢) (كتاب التوحيد) (١/٣١، ٢٤١، ٢/٥٧٤، ٥٧٩، ٨٦٣، ٨٧٤، ٨٩٢)، (صحيح ابن خزيمة) (٢/١١٩، ١٢٠، ٣/٣٤٧، ٤/١١٣، ١٤٦).

(٣) (كتاب التوحيد) (١/١٨، ٣٤، ٢٧٨، ٣٩٦).

(٤) (كتاب التوحيد) (١/٧٩).

(٥) (كتاب التوحيد) (١/٢٤٧، ٢/٨٧٤).

(٦) (كتاب التوحيد) (١/٣٤١، ٢/٧٥٥، ٧٥٨).

(٧) (كتاب التوحيد) (١/١٤٧، ٣٨١)، (صحيح ابن خزيمة) (٤/١٣٠).

(٨) (كتاب التوحيد) (١/٣٥٨).

(٩) (صحيح ابن خزيمة) (١/٢٢٥).

(١٠) الموضوع السابق.

يدلُّ على أنَّ (كتاب الصلاة الكبير) كتابٌ مستقلٌّ، أو أنه يُشيرُ إلى (كتاب الصلاة) في (المسند الكبير) الذي اختَصَرَ منه (صحيحه) المختَصَر.

١٩ - كتاب الصلاة^(١).

٢٠ - كتاب الطبِّ والرُّقى^(٢).

٢١ - كتاب الظهار^(٣).

٢٢ - كتاب الفتن^(٤).

٢٣ - كتاب القَدَر: ذكره ابنُ خزيمة^(٥)، ويُروى عن طريق ابن عساكر، عن زاهر بن طاهر، عن أبي بكر محمد بن عبد الرحمن البزار، عن حفيد ابن خزيمة أبي طاهر، عن جده^(٦). وهو جزءٌ من (صحيح ابن خزيمة)، ألّفه قبل كتاب التوحيد، ويقعُ في أواخر (الصحيح)، ولكنه مفقودٌ، كما سبق عند الحديث عن كتاب التوحيد.

٢٤ - فضائل علي بن أبي طالب عليه السلام^(٧).

٢٥ - كتاب اللباس^(٨).

(١) أشارَ إليه في مواضع كثيرة من الكتابين، انظر: (كتاب التوحيد) (٣٦/١، ٣٧، ٧٩، ٢٧٠، ٣١٠، ٨٢٧/٢، ٨٩٣)، (صحيح ابن خزيمة) (١٤٨/١، ١٩٩، ٢٤٩، ٢٨٠، ٣١١، ٩٢/٢، ٣٦٥، ٤٠/٣، ١٦٤، ٣١٥/٤).

(٢) (كتاب التوحيد) (٤٠١/١).

(٣) (كتاب التوحيد) (١٠٦/١، ٢٨٦).

(٤) (كتاب التوحيد) (١٠٤/١، ٤٢٩/٢، ٤٦٠).

(٥) ذكره في كتابه (التوحيد) (١١/١، ١٢٣، ١٢٥، ١٢٩، ١٩٠).

(٦) صلة الخلف بموصول السلف) للروداني (ص/٣٣٥).

(٧) (كتاب التوحيد) (٧٥/١)، ولم يذكر فيه كلمة «كتاب».

(٨) (صحيح ابن خزيمة) (٣٨٢/١).

٢٦ - كتاب معاني القرآن^(١) ، وفي بعض نصوص الإمام ابن خزيمة ما يُشير إلى أنه كتابٌ مستقلٌّ، كقوله: «وهذا من الجنس الذي أعلمتُ في غير موضع من كتابنا في كتاب معاني القرآن، وفي الكتبِ المصنَّفة من المسند»^(٢) ، وكلامه يدلُّ على المغايرة بين الكتبِ المصنَّفة من المسند، وبين كتابه (معاني القرآن)، فقد يكون هذا كتابًا مستقلًّا، ومنه قوله: «وقد كنتُ بَيِّنْتُ في كتابي الأول، كتابِ معاني القرآن: أنَّ هذا الأمرَ أمرٌ تكوين»^(٣) . والله تعالى أعلم.

٢٧ - كتاب المناسك^(٤) .

٢٨ - كتاب الورع^(٥) .

٢٩ - كتاب الوصايا^(٦) .

وهذه الكتب التي ذكرها الإمامُ ابنُ خزيمة في كتابيه (الصحيح) و(التوحيد) ليست كتبًا مستقلةً كما يظهرُ لي، وكما رجَّحه الباحثون^(٧) ، وإنما هي أسماء لأجزاء صغيرةٍ تكوُّنُ مجتمعةً كتابًا واحدًا كبيرًا.

وليس هذا الأمرُ بدعًا من الإمام ابن خزيمة، بل إنه في ذلك سالكٌ

(١) (كتاب التوحيد) (٦٨٧/٢، ٧٢٨، ٨٧٠، ٨٨٠)، (صحيح ابن خزيمة) (٢٥١/١)، (٢٠٤/٢، ٢٥٧، ٢٦٧، ٣٤٠، ١٧٩/٣، ٢٤٣، ٢٧٦، ٣٠٢/٤).

(٢) (صحيح ابن خزيمة) (١٧٩/٣)، ونحوه فيه (٢٧٦/٣).

(٣) (كتاب التوحيد) (٨٨٠/٢)، ونحوه فيه (٦٨٧/٢).

(٤) (كتاب التوحيد) (٥٧٩/٢)، و(كتاب المناسك) من كتب (صحيح ابن خزيمة)، وهو في الجزء المطبوع (١٢٧/٤)، ولكن لم أجد الحديثَ المحالَّ إليه هناك، ولعله في كتاب الجهاد، والله تعالى أعلم.

(٥) (كتاب التوحيد) (٨٤٤/٢، ٨٤٦).

(٦) (كتاب التوحيد) (٤٤/١).

(٧) انظر: مقدمة الدكتور مصطفى الأعظمي لصحيح ابن خزيمة (١٤/١ - ١٥)، و(الإمام ابن خزيمة ومنهجه في كتابه الصحيح) للدكتور عبد العزيز الكبيسي (٢٥٠/١ - ٢٥١).

مسلك الأئمة الذين سبقوه، كشيخه: الإمام البخاري، والإمام مسلم، وكذلك الأئمة: أبو داود، والترمذي، حيث إن كل كتاب منها يحتوي على عدد من الكتب، وهي تشمل على عدد من الأبواب.

ومما يرجح هذا الرأي أمران:

الأمر الأول: المقارنة بين بعض إ حالاته وبين المطبوع:

١ - قال الإمام ابن خزيمة في كتاب التوحيد (١/١٤٧): «عن سعيد ابن يسار أبي الحباب، أنه سمع أبا هريرة بهذا الحديث موقوفاً ولم يرفعه... خرجت هذا الباب في كتاب الصدقات، أول باب من أبواب صدقة التطوع».

وهذا الحديث موجود في (صحيح ابن خزيمة) المطبوع (٤/٩٢ - ٩٣ح/٢٤٢٥)، في «جماع أبواب صدقة التطوع، باب فضل الصدقة...».

٢ - وقال أيضاً في كتاب التوحيد (١/٢٦٩ - ٢٧٠) باب شهود الملائكة صلاة العصر وصلاة الفجر فقال: «خرجت هذا الباب بتمامه في كتاب الصلاة وكتاب الإمامة».

وهذا موجود في (الصحيح) المطبوع (١/١٦٥ح/٣٢١ - ٣٢٢)، حيث عقد باباً بقوله: «باب ذكر اجتماع ملائكة الليل وملائكة النهار في صلاة الفجر وصلاة العصر جميعاً، ودعاء الملائكة لمن شهد الصلاتين جميعاً».

وذكر طرفاً من هذا الحديث في كتاب الإمامة من (صحيحه) (٢/٣٦٥ - ٣٦٦ح/١٤٧٨)، ثم قال: «أملت في أول كتاب الصلاة ذكر اجتماع ملائكة الليل وملائكة النهار في صلاة الفجر وصلاة العصر».

٣ - وذكر أيضاً في (كتاب التوحيد) (١/٣٠ - ٣١) حديثاً في فضائل الصيام، وقال: «قد أملت أخبار النبي ﷺ (من صام يوماً في سبيل الله

ابتغاء وجه الله: باعد الله وجهه عن النار سبعين خريفاً) بعضه في كتاب الصيام، وبعضه في كتاب الجهاد».

وهذا الحديث موجودٌ في كتاب الصيام من (صحيحه) (٣/٢٩٧ ح/ ٢١١٢)، «باب: فضل الصوم في سبيل الله...».

٤ - وذكر أيضاً في كتابه (التوحيد) (١/٨٢٧ - ٨٢٨) حديثاً في فضل صلاة الصبح وصلاة العصر، وقال: «قد أملتُ طرقَ هذا الخبر في كتاب المختصر من كتاب الصلاة».

وهذا الحديث موجودٌ في (صحيحه) (١/١٦٤)، «باب: فضل صلاة الصبح وصلاة العصر».

ويتضح من هذه المقارنة أن تلك الكتب التي أشار إليها الإمام ابن خزيمة ما هي إلا أجزاء من كتبه الكبيرة.

الأمْرُ الثاني: إشارته أو تصريحاته وإحالاته:

مما يدلُّ على أن بعض تلك الكتب ما هي إلا أجزاء لكتابه (المسند الكبير)، أو (المختصر منه): إشارته أو تصريحاته بذلك، ومن ذلك:

١ - قوله في (الصحيح): «قد خرجتُ طرقَ هذا الخبر وألفاظها في كتاب الصلاة، كتاب (الكبير)»^(١).

٢ - قوله في (الصحيح) أيضاً: «سأبيِّن هذه المسألة بتمامها في كتاب الصلاة، المسند الكبير، لا المختصر»^(٢).

٣ - قوله في (صحيحه) أيضاً: «خرَّجته في كتاب (الكبير)، في الجزء الأول من كتاب الصلاة».

(١) صحيح ابن خزيمة (١/٢٤٩)، ومثله فيه (١/٢٨٠، ٣١١).

(٢) صحيح ابن خزيمة (١/١٩٩).

فهذه النصوصُ صريحةٌ بأنَّ الكتابَ المحالَّ إليه (كتاب الصلاة) هو جزءٌ من (المسند الكبير).

٤ - قوله في كتاب (التوحيد): «خرجته بطوله في كتاب الصدقات، من كتاب (الكبير)»، وهذا يدلُّ على أنه جزءٌ من (المسند الكبير).

٥ - قوله في (كتاب التوحيد): «قد أملتُ طرقَ هذا الخبر في كتاب (المختصر) من كتاب الصلاة»^(١)، وهذا صريحٌ بأنَّ الكتابَ المحالَّ إليه جزءٌ من (المختصر).

٦ - قوله في (كتاب التوحيد): «قد أملتُ طرقَ هذا الخبر في (كتاب الجنائز)، في (أبواب عذاب القبر)»^(٢).

وفيه إشارةٌ منه إلى أنه جزءٌ من (المسند الكبير) أو (المختصر)؛ لأنَّه سلكَ فيهما هذا التقسيم في التدرُّج، حيث الكتب، ثم جماع أبواب، ثم أبواب.

وله أمثلةٌ كثيرةٌ في الكتابين.

والخلاصة: أنَّ كثيرًا من تلك الكتب أو بعضها أجزاءٌ لكتابه الكبير (المسند الصحيح)، أو لمختصره منه، وهو المعروف بـ(صحيح ابن خزيمة)، والله تعالى أعلم.

ويبدو لي - والله تعالى أعلم - أنَّ الإمام ابن خزيمة يُقيِّدُ الكتابَ بـ(الكبير) إذا كان فيه، أمَّا إذا كان في (المختصر): فلا يُقيِّدُ، مما يُشير إلى أنه من (المختصر)، والله تعالى أعلم.

(١) (كتاب التوحيد) (٢/٨٢٨).

(٢) (كتاب التوحيد) (٢/٨٨١).

المطلب الثاني

إملاؤه لكتبه^(١)

يظهرُ من ترديد الإمام ابن خزيمة رَحِمَهُ اللهُ كلمةَ الإملاء: أنه كان يسلك مسلكَ علماء تلك العصور في التصنيف والإملاء، حيث إنَّ الواحدَ منهم يُصنّفُ الكتابَ، ثم يملّيه على تلاميذه إملاءً.

ومما وردَ ذكرُه للإملاء في كتبه: ما سبق من ذكره في الفقرات السابقة عند مقارنة إحيالاته (الفقرتان: ٢، ٤)، ومنه أيضًا:

١ - قوله في (صحيحه): «وقد أُمليتُ هذا البابَ من كتاب الأيمان والنذور»^(٢).

٢ - قوله في مقدمة كتابه (التوحيد): «وقد بدأتُ كتابَ القَدَرِ فأُمليتُهُ، وهذا كتاب التوحيد»^(٣).

٣ - ويقولُ في موضع آخر منه: «وقد أُمليتُ طرقَ هذا الحديث في أبواب الوصايا»^(٤).

٤ - ويقولُ في موضعٍ آخر منه: «وقد أُمليتُ هذا البابَ في كتاب ذكر نعيم الجنة»^(٥).



(١) انظر: مقدمة محقق (صحيح ابن خزيمة) (١٩/١)، (مناهج المحدثين) للدكتور سعد الحميد (ص/١١٤)، (الإمام ابن خزيمة) للكبيسي (٢٥١/١).

(٢) (صحيح ابن خزيمة) (٢٣٢/١).

(٣) (التوحيد) (١١/١).

(٤) المصدر السابق (٢٩/١).

(٥) المصدر السابق (٢٤٧/١).

المبحث السادس

مكانته العلمية، وثناء العلماء عليه

وفيه مطلبان:

المطلب الأول

مكانته العلمية

الإمامُ ابنُ خزيمة من الأئمة البارزين في الحديثِ والفقه والعقيدة وغيرها من علوم الإسلام، قال عنه الإمامُ الذهبي: «عُني في حديثه بالحديثِ والفقه، حتى صارَ يُضربُ به المثلُ في سعةِ العلمِ والإتقان»^(١).

وقال الحافظُ ابنُ كثير: «كان من أوعية العلم وبحوره، وممن طاف البلدان ورحلَ إلى الآفاقِ في طلب العلمِ وسماعِ الحديث»^(٢).

وسأذكرُ هنا لمحاتٍ مختصرة تشير إلى مكانته العلمية:

أولاً: مكانته في الحديث:

أمّا مكانته في الحديث: فهو المبرز فيه، شهدَ له أئمةُ هذا العلم أنه كان إمامَ زمانه في خراسان، يقولُ تلميذه الإمامُ ابنُ حبان: «وكان رَحِمَهُ اللهُ أحدَ أئمة الدنيا علمًا، وفقهًا، وحفظًا، وجمعًا، واستنباطًا، حتى تكلم في السنن بإسنادٍ لا نعلم سَبَقَ إليه غيره من أئمتنا»^(٣).

(٢) (البداية والنهاية) (٩/١٥).

(١) (سير أعلام النبلاء) (٣٦٥/١٤).

(٣) (الثقات) لابن حبان (١٥٦/٩).

وقال الحاكم: «العالم الأوحد، المتفق عليه»^(١)، وقال الخليلي: «اتفق في وقته أهل الشرق أنه إمام الأئمة»^(٢).

وكتابه (الصحيح) أدل دليل على ما تبوأه من المكانة العالية في الحديث، وعلى إمامته فيه.

ثانيًا: مكانته في علوم الحديث:

الناظر في «صحيح الإمام ابن خزيمة» يجده متضلعا من علوم الحديث بأنواعها؛ فتجده إماما من أئمة الجرح والتعديل، يُعتمد على أقواله في ذلك.

كما تجده إماما حاذقا فيما يُعرف بـ(مختلف الحديث)، الذي يحتاج إلى دراية تامة للأحاديث الواردة في الباب، والذي لا يكمل له إلا «الأئمة الجامعون بين الحديث والفقه، والأصوليون الغواصون على المعاني»^(٣)، قال السيوطي: «وكان ابن خزيمة من أحسن الناس كلاما فيه، حتى قال: لا أعرف حديثين متضادين، فمن كان عنده: فليأتني به لأؤلف بينهما»^(٤).

كما تجده يتفنن في إظهار الفوائد المختلفة المتعلقة بعلوم الحديث.

وهذا كله سيتضح بإذن الله تعالى عند الحديث عن منهجه في (صحيحه) في الباب الثاني.

(١) (التقييد لمعرفة الرواة والسنن والمسانيد) لابن نقطة (١/١٦).

(٢) (الإرشاد) (٣/٨٣١).

(٣) قاله النووي في (التقريب)، انظر: (تدريب الراوي) (٢/٢٠٦).

(٤) (تدريب الراوي) (٢/٢٠٦).

ثالثاً: مكانته في الفقه:

يُعدُّ الإمام ابنُ خزيمة من الأئمة البارزين في الفقه، كما هو كذلك في الحديث، قال تلميذه الإمام ابن حبان: «وكان رَحِمَهُ اللهُ أحدَ أئمة الدنيا علماً، وفقهاً، وحفظاً، وجمعاً، واستنباطاً...»^(١).

وقال الإمام الذهبي: «كان ابنُ خزيمة رأساً في الفقه، من دعاة السنة... له جلالةٌ عظيمةٌ بخراسان...»^(٢).

وقال تلميذه الحافظ أبو علي النيسابوري: «لم أرَ مثله، وكان يحفظُ الفقهيات من حديثه كما يحفظُ القارئُ السورة»^(٣).

وقد سلك الإمام ابن خزيمة منهجَ شيخه الإمام البخاري في الاستنباط من الأحاديث التي يُوردها في (صحيحه)، وإبرازها عن طريق التراجم التي يعقدها لتلك الأحاديث.

وتراجمه تدلُّ على دقته البالغة في الفقه، وعلى فهمه الثاقب في ذلك، وعلى صنعة فقهية محكمة.

ومن أهم مظاهر هذه الصنعة الفقهية^(٤):

١ - التقسيم الفقهي الواضح لصحيحه، حيث قسمه إلى كتب، ثم إلى أبواب، بحيث تشمَلُ معظمَ المسائل الفقهية المندرجة تحتها، مع أدلتها من السنة، والإشارة أحياناً إلى الأدلة القرآنية.

٢ - التراجم الفقهية التي امتاز بها صحيحه، وما اتَّسمت به من بسطٍ

(١) (الثقات) لابن حبان (١٥٦/٩).

(٢) (العلو للعلي الغفار) للذهبي (١٢١٤/٢).

(٣) (تذكرة الحفاظ) (٧٢٣/٢)، (سير أعلام النبلاء) (٣٧٢/١٤).

(٤) انظر التفصيل في: (الاتجاه الفقهي لابن خزيمة في صحيحه - فقه العبادات) للباحث أيمن حمزة (ص/٦٧ - ٨٠).

أكثر نسبياً عن باقي كتب السنة التي ألفت قبله، مع ما فيها من إشارات إلى رأي المخالف.

٣ - الاهتمام بذكر وجوه الاستدلال من الأحاديث، حيث يذكر الترجمة، ثم الحديث، ثم وجه دلالة الحديث على المسألة.

٤ - مناقشة الأقوال الفقهية المخالفة لما ذهب إليه.

٥ - الاستطراد الفقهي، حيث يستطرّد أحياناً فيتناول مسائل أخرى متعلقة بالمسألة المبحوثة.

وقد أشارَ رَحِمَهُ اللهُ إِلَى أَنَّ طَرِيقَةَ تَقْسِيمِهِ لِمُسْنَدِهِ إِلَى كُتُبٍ عَدِيدَةٍ هِيَ لَلْاهْتِمَامِ بِالْفَقْهِ، حَيْثُ قَالَ فِي كِتَابِهِ (التَّوْحِيدُ): «قَدْ بَيَّنَّا مِنْ هَذَا النُّحُوِّ مِنْ كِتَابِ رَبَّنَا وَسُنَّةِ نَبِيِّنَا الْمُصْطَفَى فِي كِتَابِ مَعَانِي الْقُرْآنِ وَفِي كُتُبِنَا الْمُصَنَّفَةِ مِنَ الْمُسْنَدِ فِي الْفَقْهِ مَا فِي بَعْضِهِ الْغَنِيَّةُ وَالْكَفَايَةُ لِمَنْ وَفَّقَ لِفَهْمِهِ»^(١).

وكان الإمامُ ابنُ خزيمة يهتَمُّ بِالْفَقْهِ مِنْ بَدَايَةِ طَلْبِهِ لِلْعِلْمِ، فَكَانَ قَدْ تَفَقَّهَ عَلَى شَيْخِهِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ بْنِ نَصْرٍ، الَّذِي وُصِفَ بِأَنَّهُ كَانَ فَقِيهَ أَهْلِ الْحَدِيثِ فِي نِيسَابُورَ فِي وَقْتِهِ، وَاسْتَمَرَ فِي التَّبَحُّرِ حَتَّى صَارَ إِمَامًا فِيهِ، حَتَّى إِنَّهُ كَانَ يُعْرَفُ بِمَذْهَبِهِ الَّذِي يَتِمُّثَلُّ فِي مَذْهَبِ أَهْلِ الْحَدِيثِ عَمُومًا، قَالَ الْحَاكِمُ: «أَخَذَ دَعْلِجٌ عَنْ ابْنِ خَزِيمَةَ الْمُصَنَّفَاتِ، وَكَانَ يُفْتِي بِمَذْهَبِهِ، وَكَانَ شَيْخُ أَهْلِ الْحَدِيثِ»^(٢).

والناظرُ في تَراجُمِ (صحيحه) واستنباطاته يرى في ذلك صدقَ ما ذكره أحدُ أئمة الشافعية، وهو ابنُ سريج القاضي، أَنَّ ابْنَ خَزِيمَةَ «يُخْرِجُ

(١) (كتاب التوحيد) لابن خزيمة (٢/٧٢٨).

(٢) (تذكرة الحفاظ) (٣/٨٨١).

النكت من حديث رسول الله ﷺ بالمنقاش»^(١).

وسنعرض لمحات من دقة استنباطه في الباب الثاني، عند الحديث عن تراجم (صحيحه)، وعن الصناعة الحديثية المتعلقة بالمتن في صحيحه، إن شاء الله تعالى.

رابعًا: مكانته في العقيدة:

أمّا مكانته في العقيدة: فهو من أئمة أهل السنة والجماعة، الذين لهم جهودٌ متميزةٌ في نشر معتقد السلف الصالح، وكتابه (التوحيد) خير شاهدٍ على ذلك، كما أنه ألّف فيه (كتاب القدر)، ألّفه قبل كتاب التوحيد، وكلاهما من (صحيحه)، وألّف كتاب الإيمان، أودعَه في بداية (صحيحه)، والكتابان من الأجزاء المفقودة من صحيحه، وقد أكثر الإحالة إلى كتاب الإيمان، وإلى ما كتب فيه من مسائل مهمة.

وما سبق في مبحث (مذهبه وفقهه) يكفي لإلقاء الضوء على مكانته في العقيدة.

خامسًا: مكانته في العلوم الشرعية الأخرى:

برز الإمام ابن خزيمة في أكثر علوم الشريعة؛ من تفسير، وفقه، وأصول الفقه، وحديث، وعلومه، ولغة، وفنونها، وتبحر في ذلك، وظهر أثر ذلك في كتابه (الصحيح)، حيث أودعَه من الفوائد في كل ذلك ما يُستدلُّ به على علوِّ كعبه في علوم الشريعة عمومًا، وقد كتب الباحثون في إبراز ذلك ما يضيق عنه هذا المدخل المختصر^(٢).

(١) (معرفة علوم الحديث) للحاكم (ص/٨٣).

(٢) انظر ما كتبه الدكتور عبد العزيز الكبيسي في مكانة الإمام ابن خزيمة في أصول الفقه، في كتابه (الإمام ابن خزيمة ومنهجه في كتابه الصحيح) (١/٢٣٠ - ٢٣٤)، وفي مكانته في اللغة (١/٢٣٤ - ٢٣٨).

وهذه المكانة التي تبوأها الإمام ابن خزيمة قد عبّر عنها العلماء من مختلف الطبقات على وجه الشناء عليه، وسنعرض أقوالهم فيه في المطلب الثاني، كما تتجلى هذه المكانة في الاستفادة من شهرته وطلب كتابة التوصيات منه.

ومن طريف ما يُذكر في هذا: ما ذكره أبو الحسن أحمد بن محمد بن عبّاد^(١) قال: لما أردت الخروج إلى عثمان بن سعيد الدارمي^(٢): أتيت أبا بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة، فسألته أن يكتب لي إليه، فكتب إليه، فدخلت هراة^(٣) غرة شهر ربيع الأول، من سنة ثمانين ومائتين، وقصدت عثمان بن سعيد، وأوصلت إليه كتاب أبي بكر، فقرأ الكتاب، ورحّب بي وأداني، وسأل عن أخبار أبي بكر محمد بن إسحاق. ثم قال لي: يا فتى، متى قدمت؟ قلت: غداً! قال: يا بُنيّ فارجع إليهم فإنك تقدّم غداً^(٤)، فسوّدت! ثم قال لي: لا تخجل يا بني؛ فإني أقمت في بلدكم ستين، فكان مشايخكم إذ ذاك يحتملون عني مثل هذا^(٥).

المطلب الثاني

ثناء العلماء عليه^(٦)

تبين مما سبق أنه قد تبوأ الإمام ابن خزيمة مكانة عالية في العلم، وخاصة علمي الحديث والفقه، كما أنه كان إمام أهل السنة في

(١) هو الطرافي النيسابوري (ت ٣٤٦هـ)، ترجمته في (السير) (١٥/٥١٩).

(٢) من أئمة السنة المعروفين، توفي سنة (٢٨٠هـ).

(٣) مدينة معروفة في غرب أفغانستان.

(٤) يقصد: أنك لم تصل بعد، وستصل غداً!

(٥) (تاريخ مدينة دمشق) (٣٨/٣٦٥)، (سير أعلام النبلاء) (١٣/٣٢٢).

(٦) انظر: (الإمام ابن خزيمة ومنهجه في كتابه الصحيح) للدكتور عبد العزيز الكبيسي (٢٥٢/١ - ٢٦١).

وقته في السُّنة، وكذلك في العلوم الأخرى، وقد أثنى عليه الأئمة الذين أخذ عنهم؛ لما لاحت لهم بوادُر نبوغه وتفوّقه، كما أثنى عليه معاصروه؛ لما علموا من علوّ قدره في العلم، وطولِ باعه فيه، كما أثنى عليه تلاميذه الذين اغترفوا من معينه، وجالسوه، وعرفوه عن قرب، ولازموا في حِلّه وترحالِه، كما أثنى عليه فضلاء المؤرّخين والمترجمين لحياته، الذين تناقلوا أخباره، ووقفوا على آثاره، وشاهدوا من مؤلّفاتِه ما يدلُّ على علم وفضلٍ وصدقٍ وإخلاصٍ وتفانٍ في تحصيل العلم ونشره، ونشر السنة النبوية - على صاحبها أفضلُ الصلاة وأتمُّ التسليم -.

وكان الإمامُ كغيره من الأئمة الكبار، كانت مكانته مقياساً تُقاسُ بها مكانة العلماء الآخرين، يقول العباديُّ عن أبي بكر عبد الله بن محمد بن زياد النيسابوري: «وكان نظيرَ محمد بن إسحاق بخراسان»^(١).

وفيما يأتي شذراتٌ من ثناء العلماء على الإمام ابن خزيمة، مرتبةً حسب سِنِي وفاة قائلها:

أولاً: ثناء شيوخه عليه:

* قال إسماعيلُ بنُ يحيى المُزَنِّي (ت ٢٦٤هـ): «إذا جاء الحديثُ: فهو يُناظر [يعني: ابنَ خزيمة]؛ لأنه أعلم به مني»^(٢).

* الربيع بن سليمان المرادي (ت ٢٧٠هـ): قال محمدُ بنُ سهل الطوسي: قال لنا الربيعُ بنُ سليمان: «هل تعرفون ابنَ خزيمة؟»، قلنا: نعم، قال: «استفدنا منه أكثرَ مما استفادَ منا»^(٣).

* وقال البُوشَنجِي (ت ٢٩٠هـ): «محمدُ بنُ إسحاق كيّس، وأنا

(١) طبقات العبادي (٤٢).

(٢) تذكرة الحفاظ (٢/٧٢٢)، (سير أعلام النبلاء) (١٤/٣٧١).

(٣) المصدران السابقان.

لا أقولُ هذا لأبي ثور»^(١).

ثانيًا: ثناء أقرانه عليه:

* أحمد بن عمر بن سريج القاضي (ت ٣٠٦هـ): قال أبو بكر الصيرفي: حُمِلَ إلى ابن سريج (مسألة الحج) لأبي بكر محمد بن إسحاق فقال: «هذا هو السحرُّ الحلال»^(٢).

وقال أيضًا - وقد ذَكَرَ له ابنُ خزيمة -: «يُخْرِجُ النَكَتَ من حديث رسول الله ﷺ بالمناقش»^(٣).

* وسئل الإمامُ ابنُ أبي حاتم - عبد الرحمن بن محمد بن إدريس الرازي (ت ٣٢٧هـ) - عن ابن خزيمة، فقال: «ويحكم! هو يُسألُ عنا، ولا يُسألُ عنه، هو إمامٌ يُقْتَدَى به»^(٤).

وقال أيضًا: «وهو ثقةٌ، صدوق»^(٥).

ثالثًا: ثناء تلاميذه عليه:

* قال تلميذه الإمام أبو علي النيسابوري - الحسين بن علي بن يزيد - (ت ٣٤٩هـ): «رَأَيْتُ من أئمة الحديث أربعةً في وطني وأسفاري: اثنان بنيسابور: محمد بن إسحاق، وإبراهيم بن أبي طالب، وأبو عبد الرحمن النسائي بمصر، وعبدان بالأهواز»^(٦).

(١) طبقات الشافعية الكبرى (١١٨/٣).

(٢) المصدر السابق (١١٢/٣).

(٣) معرفة علوم الحديث) للحاكم (ص/٨٣)، (تذكرة الحفاظ) (٢/٧٢٨)، (سير أعلام النبلاء) (٣٧٣/١٤).

(٤) (الإرشاد) للخليلي (٣/٨٣٢)، (سير أعلام النبلاء) (١٤/٣٧٦ - ٣٧٧).

(٥) (الجرح والتعديل) (٧/١٩٦).

(٦) (تذكرة الحفاظ) (٢/٧٢٣)، (طبقات الحفاظ) (ص/٣٠٣)، (تدريب الراوي) (٢/٥٦٨).

وقال أيضًا: «لم أرَ مثله، وكان يحفظ الفقهيَّات من حديثه كما يحفظ القارئُ السورة»^(١).

قال الذهبيُّ معلقًا: «يقولُ مثلَ هذا وقد رأى النسائيَّ»^(٢).

وقال أيضًا: «كان أبو نعيم الجرجانيُّ»^(٣) أحدَ الأئمة، ما رأيتُ بخراسان بعد ابن خزيمة مثله»^(٤).

* وقال الإمامُ ابنُ حبان البُستي (ت ٣٥٤هـ): «وما رأيتُ على أديم الأرض مَنْ كان يُحسنُ صناعةَ السنن، ويحفظُ الصحاحَ بألفاظها، ويقومُ بزيادةِ كلِّ لفظةٍ تُزادُ في الخبرِ ثقةً حتى كأنَّ السننَ كلَّها نصبَ عينيه: إلا محمد بن إسحاق بن خزيمة - رحمة الله عليه - فقط»^(٥).

وقال أيضًا في ترجمة ابن خزيمة: «وكان رَحِمَهُ اللهُ أَحَدَ أئمة الدنيا علمًا، وفقهًا، وحفظًا، وجمعًا، واستنباطًا، حتى تكلمَ في السُّننِ بإسنادٍ لا نعلمُ سَبَقَ إليه غيره من أئمتنا، مع الإتيان الوافر، والدين الشديد، إلى أن توفي رَحِمَهُ اللهُ»^(٦).

رابعًا: ثناء المتأخرين عليه:

* قال الإمامُ الدارقطني (ت ٣٨٥هـ): «كان إمامًا ثبتًا معدوم النظر»^(٧).

(١) (تذكرة الحفاظ) (٧٢٣/٢)، (سير أعلام النبلاء) (٣٧٢/١٤).

(٢) (سير أعلام النبلاء) (٣٧٢/١٤).

(٣) هو أبو نعيم عبد الملك بن محمد بن عدي الإستراباذي الجرجاني، أحد الأئمة الحفاظ (ت ٣٢٣هـ)، ترجمته في (سير أعلام النبلاء) (٥٤٢/١٤ - ٥٤٦).

(٤) (سير أعلام النبلاء) (٥٤٣/١٤)، (تذكرة الحفاظ) (٨١٧/٣)، (طبقات الشافعية الكبرى) (٣٦٦/٣).

(٥) (كتاب المجروحين) لابن حبان (٩٣/١). (٦) (الثقات) لابن حبان (١٥٦/٩).

(٧) (تذكرة الحفاظ) (٧٢٨/٢)، (سير أعلام النبلاء) (٣٧٢/١٤).

* وترجم له الحاكم (ت ٤٠٥هـ) ترجمة مطوّلة في (تاريخ نيسابور)^(١)، ولكن الكتاب مفقود، كما أنه ذكره في (علوم الحديث) ضمن أبرز أئمة الحديث، وذكر ثناء الأئمة عليه، وأشار إلى أن له رسالة خاصة في ترجمته حيث قال: «فضائل هذا الإمام مجموعة عندي في أوراق كثيرة، وهي أشهر وأكثر من أن يحتملها هذا الموضع، ومصنّفاته تزيد على مائة وأربعين كتاباً سوى المسائل، والمسائل المصنّعة أكثر من مائة جزء... وأنا أذكر في هذا الموضع من دقيق كلامه الذي أشار إليه إمام فقهاء عصره أبو العباس بن سريج ما يُستدل به على كثير من علومه...»، ثم ذكر بعض المسائل^(٢).

وقال أيضاً: «العالم الأوحّد، المتفق عليه»^(٣).

* وقال الخليلي - أبو يعلى الخليل بن عبد الله - (ت ٤٤٦هـ): «اتفق في وقته أهل الشرق أنه إمام الأئمة»^(٤).

وقال أيضاً: «كان يُقال: أئمة ثلاثة في زمان واحد: ابن أبي داود، وابن خزيمة، وعبد الرحمن بن أبي حاتم»^(٥).

* وقال أبو إسحاق الشيرازي - إبراهيم بن علي بن يوسف - (ت ٤٧٦هـ): «وكان يُقال له إمام الأئمة، وجمع بين الفقه والحديث»^(٦).

* وقال الإمام ابن الجوزي (ت ٥٩٧هـ): «وكان مبرزاً في علم

(١) تكون بضعاً وعشرين ورقة، كما قاله الذهبي في (السير) (٣٨٢/١٤).

(٢) (معرفة علوم الحديث) (ص/٨٣).

(٣) (التقيد لمعرفة الرواة والسنن والمسانيد) لابن نقطة (١٦/١).

(٤) (الإرشاد) (٣/٨٣١).

(٥) (سير أعلام النبلاء) (١٤/٥٠٢)، (تدريب الراوي) (٢/٥٦٨).

(٦) (طبقات الفقهاء) للشيرازي (ص/١٠٥ - ١٠٦).

الحديث وغيره»^(١).

* أمّا الإمام الذهبي (ت ٧٤٨هـ) فقد أثنى عليه في عددٍ من كتبه، ومن أقواله في الثناء عليه:

قال: «ولابن خزيمة عَظْمَةٌ في النفوس، وجلالةٌ في القلوب؛ لعلمه ودينه، واتباعه للسنة»^(٢).

وقال أيضًا: «ولا أعلم في وقته مثله في معرفته بالفقه والحديث، وربما في وقته أفقه منه من غير علم بالحديث، أو بالعكس، أمّا مَنْ جمعَ بينهما في زمانه مثله: فلا أعلم، فرضي الله عنه وعن جميع أئمة المسلمين»^(٣).

وقال أيضًا: «الحافظ، الحجة، الفقيه، شيخ الإسلام، إمام الأئمة»^(٤).

وقال أيضًا: «الحافظ الكبير، إمام الأئمة، شيخ الإسلام... وعُني بهذا الشأن في الحداثة... فأكثر [أي: السماع]، وجوّد وصنّف، واشتهر اسمه، وانتهت إليه الإمامة والحفظ في عصره بخراسان»^(٥).

وقال أيضًا: «كان ابنُ خزيمة رأسًا في الفقه، من دعاة السنة... له جلالةٌ عظيمةٌ بخراسان...»^(٦).

* وقال الإمام ابنُ القيم (ت ٧٥١هـ): «ولم يكن في وقته مثله في

(١) (المنتظم) له (٥٤/٨).

(٢) (سير أعلام النبلاء) (٣٧٤/١٤).

(٣) (كتاب العرش) للذهبي (ص/٢٧٨).

(٤) (سير أعلام النبلاء) (٣٦٥/١٤).

(٥) (تذكرة الحفاظ) (٢/٧٢٠ - ٧٢١).

(٦) (العلو للعلي الغفاري) للذهبي (١٢١٤/٢).

العلم بالحديث والفقهِ جميعاً»^(١).

* وقال الأسنوي - جمال الدين عبد الرحيم بن الحسن - (ت ٧٧٢هـ): «وصارَ إمامَ زمانه بخراسان، رحلت إليه الطلبةُ من الآفاق»^(٢).

* وبمثله قال أبو بكر ابن هداية الله الحسيني (ت ١٠١٤هـ)^(٣).

* وقال الحافظُ ابنُ كثير: «كان من أوعية العلم وبحوره، وممن طافَ البلدانَ، ورحلَ إلى الآفاقِ في طلب العلمِ وسماعِ الحديث، وكتبَ الكثيرَ وصنَّفَ وجمع، وله كتابُ (الصحيح) من أنفع الكتبِ وأجلِّها، وهو من المجتهدين في دين الإسلام»^(٤).

* وقال الحافظُ العراقيُّ - زين الدين أبو الفضل عبد الرحيم بن الحسين - (ت ٨٠٦هـ): «وصارَ إمامَ أهل زمانه بخراسان»^(٥).

* وقال السيوطيُّ (ت ٩١١هـ): «الحافظ الكبير، الثبت، إمام الأئمة، شيخ الإسلام... صنف وجود، واشتهر اسمه، وانتهت إليه الإمامة والحفظُ في عصره بخراسان»^(٦).

هذه بعضُ أقوال الأئمة في الثناء على الإمام ابن خزيمة، وتراثه خيرُ مصدِّقٍ لهذه الأقوال، ومَن نظرَ في (صحيحه) وكتابه (التوحيد) عرفَ موضعه من العلم.

(١) اجتماع الجيوش الإسلامية على غزو المعطلة والجهمية لابن القيم (ص/١٩٤).

(٢) طبقات الشافعية للأسنوي (١/٤٦٢).

(٣) طبقات الشافعية لابن هداية الله (١٣).

(٤) البداية والنهاية (٩/١٥).

(٥) طرح الثريب في شرح التقريب (١/٩٦).

(٦) طبقات الحفاظ للسيوطي (ص/٣١٣).

الباب الثاني

صحيح الإمام ابن خزيمة

وفيه فصلان:

الفصل الأول: التعريف بصحيح الإمام ابن خزيمة.

الفصل الثاني: منهج الإمام ابن خزيمة في صحيحه.

الفصل الأول

التعريف بصحيح الإمام ابن خزيمة

وفيه ستة مباحث:

المبحث الأول: التعريف بصحيح الإمام ابن خزيمة.

المبحث الثاني: القدر الموجود من (صحيح) الإمام ابن خزيمة، ونسخته الخطية.

المبحث الثالث: رُواة صحيح الإمام ابن خزيمة.

المبحث الرابع: مكانة صحيح الإمام ابن خزيمة، وعناية العلماء به.

المبحث الخامس: موازنة بين صحيح الإمام ابن خزيمة، وصحاح: البخاري ومسلم وابن حبان وأبي عوانة.

المبحث السادس: طبعات صحيح الإمام ابن خزيمة.

المبحث الأول

التعريف بصحيح الإمام ابن خزيمة

وفيه خمسة مطالب:

المطلب الأول

اسم الكتاب

اشتهر هذا الكتابُ عند المتأخرين باسم «صحيح ابن خزيمة»، شأنه في ذلك شأنُ الكتب التي اشتهرت بالنسبة إلى مؤلفيها، أكثر من اشتهارها بأسمائها؛ مثل (الصحيح) للإمام البخاري، الذي سَمَّاه مؤلفه «الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله ﷺ وسننه وأيامه»^(١)، ولكنه اشتهر باسم (صحيح البخاري) منسوباً إلى مؤلفه، وكذلك (صحيح الإمام مسلم)، سَمَّاه مؤلفه - خارج صحيحه -: «المسند الصحيح»^(٢)، ولكنه اشتهر باسم (صحيح مسلم) منسوباً إلى مؤلفه، وكذلك (صحيح ابن حبان)، الذي سَمَّاه مؤلفه: «المسند الصحيح على التقاسيم والأنواع».

أمَّا اسمُ «صحيح الإمام ابن خزيمة» فهو: «مختصرُ المختصر من المسند الصحيح عن النبي ﷺ»، هكذا سَمَّاه المؤلفُ في بداية كتابه، كما

(١) انظر: (المدخل إلى صحيح الإمام البخاري) (ص/٩٣).

(٢) انظر: (المدخل إلى صحيح الإمام مسلم بن الحجاج) (ص/٥٤).

نصَّ عليه في بداية كلِّ كتابٍ من كتبٍ (صحيحه) ^(١)، ففي بداية كتابه - في القسم المطبوع - قال - بعد قوله كتاب الوضوء - قال: «مختصر المختصر من المسند الصحيح عن النبي ﷺ بنقل العدل عن العدل، موصولاً إليه ﷺ من غير قطع في أثناء الإسناد، ولا جرح في ناقلي الأخبار التي نذكرها بمشيئة الله تعالى» ^(٢).

فاسمُ الكتابِ عند مؤلِّفه ابن خزيمة هو «مختصر المختصر من المسند الصحيح عن النبي ﷺ»، أمَّا ما ذكره بعده: فبيانُ شرطه في الصحة، كما سيأتي بيانه - بإذن الله تعالى - وليس من الاسم.

وقد استمرَّ إطلاقُ هذا الاسم على الكتاب بعضَ الوقت قبل أن يطولَ العهدُ باسمه، فبهذا الاسم ذكره الحافظُ الخليليُّ (ت ٤٤٦هـ) في كتابه (الإرشاد) حيث قال: «وآخرُ مَنْ روى عنه بنيسابور سبطه محمدُ بنُ الفضل، روى عنه مختصر المختصر وغيره» ^(٣)، وكذلك الإمام البيهقيُّ (ت ٤٥٨هـ) ^(٤).

ثم بدأ يُطلق على الكتاب (صحيح ابن خزيمة) اختصاراً، تسميةً له بموضوعه، منسوباً إلى صاحبه، كما عليه الحالُ الآن، ومع ذلك ذكرَ عددٌ من المتأخرين الذين يتحرَّون في مثل هذه المعلومات، ذكروه باسمه الذي سمَّاه به مؤلِّفه، كما نرى ذلك عند شيخ الإسلام ابن تيمية في بعض كتبه ^(٥)، والإمام الذهبيُّ في عددٍ من كتبه ^(٦)، والوادي آشي

(١) انظر بداية كتاب الصلاة في (صحيحه) (١٥٣/١)، وفيه (١٨٦/٣) بداية كتاب الصيام، وفيه (٥/٤) بداية كتاب الزكاة، وفيه (١٢٧/٤) بداية كتاب المناسك. وقد نصَّ في جميع هذه المواضع على اسم الكتاب.

(٢) صحيح ابن خزيمة (٣/١).

(٣) (الإرشاد) (٨٣٢/٢). (٤) (السنن الكبرى) له (٤٣٤/١).

(٥) انظر: (مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية) (١٢٧/٢٤).

(٦) انظر: (سير أعلام النبلاء) (٣٨٢/١٤)، (ميزان الاعتدال) (٢٠٢٦/٤).

(ت ٧٤٩هـ) في (برنامج) حيث قال: «الجزء السادس من مختصر المختصر من المسند الصحيح»، تأليف الإمام أبي بكر محمد بن إسحاق ابن خزيمة...»^(١).

وهو معروف الآن باسم (صحيح ابن خزيمة).

وقد أحسنَ الدكتور ماهر الفحل حينما طبعه باسمه الحقيقي، ولكن كان ينبغي له أن يكتب الاسمَ المعروفَ (صحيح ابن خزيمة) بين القوسين؛ ليجمع بين الحُسْنَيْنِ، وهذا هو الذي فعله المحققون في (دار التأصيل)، حيث جمعوا بين الاسمين.

المطلب الثاني

كيفية تأليفه لهذا الكتاب

هذا الاسمُ (مختصر المختصر من المسند الصحيح) يُشعرُ بأنَّ لهذا الكتاب أصلًا كبيرًا اختصره الإمامُ في مختصرٍ، ثم عادَ فاختصرَ هذا المختصرَ مرةً أخرى في كتابه هذا الذي اشتهرَ بين الناس باسم (صحيح ابن خزيمة).

والاختصارُ الأولُ مما لا يمكننا الجزمُ به؛ لعدم توفرِ الأدلة الكافية الدالة عليه سوى ما يُشعرُ به الاسم.

أما وجودُ أصلٍ كبيرٍ لهذا المختصر: فهو أمرٌ ثابتٌ ذكره ابنُ خزيمة نفسه، وهو (المسندُ الكبير)، أشارَ إليه في غير موضعٍ من (صحيحه)، كما سبقَ في تسميته للكتاب «مختصر المختصر من المسند الصحيح عن النبي ﷺ»، وكما قال في بداية (كتاب الإمامة): «كتاب الإمامة في الصلاة وما فيها من السنن، مختصر من كتاب المسند»^(٢).

(١) (برنامج الوادي أشي) (ص/ ٢٤٣ - ٢٤٤). (٢) (صحيح ابن خزيمة) (٢/ ٣٦٣).

فالأصل هو «المسند»، يُضيف إليه أحياناً «الصحيح»، كما في التسمية، وسَمَّاه في مواضع «المسند الكبير»^(١)، كما يكتفي أحياناً بتسميته «الكبير»^(٢)، كقوله في (صحيحه): «خَرَّجْنَا هَذِهِ الْأَخْبَارَ بِتَمَامِهَا فِي كِتَابِ: الْكَبِيرِ»^(٣)، وقوله: «قَدْ رَوَى فِي ذَاتِ عِرْقٍ أَنَّهُ مِيقَاتُ أَهْلِ الْعِرَاقِ أَخْبَارَ غَيْرِ ابْنِ جَرِيحٍ، لَا يَثْبُتُ عِنْدَ أَهْلِ الْحَدِيثِ شَيْءٌ مِنْهَا، قَدْ خَرَّجْتُهَا كُلَّهَا فِي كِتَابِ الْكَبِيرِ»^(٤).

وهذا كله يدلُّ على أنَّ تَأْلِيفَهُ لِلْمَسْنَدِ الْكَبِيرِ سَابِقٌ عَلَى تَأْلِيفِهِ لِلْمَخْتَصَرِ، كما هو واضحٌ من الاسم أيضاً.

المطلب الثالث

تعاهدُه كتبه بالتنقيح والإضافة

كان الإمامُ ابنُ خزيمة رَحِمَهُ اللهُ ربِّما يضيفُ إلى المسندِ الكبيرِ أشياءَ حتى بعد تأليفه لكتابه (المختصر)، الذي اختَصَرَ من المسند الكبير كما أسلفنا، فهو كان يتعاهدُه بالتنقيح والإضافات، وكذلك كان حاله مع (المختصر) - وهو المعروف بصحيح ابن خزيمة - وهو في ذلك سالكٌ مسلكٌ كثيرٌ من العلماء الذين لا يزالون ينقِّحون ما صَنَّفوه من الكتب، ويتعاهدونها بالتهذيب.

أما تنقيحُه لكتابه (المسند الكبير) بالإضافة والترتيب: فيدلُّ عليه قوله في (صحيح ابن خزيمة): «وَسَابِئُنْ هَذِهِ الْمَسْأَلَةُ بِتَمَامِهَا فِي كِتَابِ

(١) انظر: (صحيح ابن خزيمة) (٢٠٠/١) بعد (ح/٣٨٤).

(٢) تكرر ذلك في مواضع كثيرة، منها: (٢٢٥/١)، ٢٤٩، ٢٨٠، ٢٩٩، ٣١٢، ٣٤٢، ٣٦/٢، ١٠٩، ١٢٨، ١٤٠، ١٥٠، ٢٤٩، ٢٦٣/٣، ٩٧، ١٥٦/٤، ١٧١، ١٨١ وغيرها.

(٣) (صحيح ابن خزيمة) (٢٩٦/١) بعد (ح/٥٨٦).

(٤) (صحيح ابن خزيمة) (١٦٠/٤) بعد (ح/٢٥٩٢).

الصلاة، المسند الكبير، لا المختصر»^(١).

وأما المختصر: فمما يدلُّ على تعاھدِه له بالزيادة والتنقيح: قوله: «قد خرَّجْتُ بابَ المشي إلى المساجد في كتاب الإمامة بتمامه»^(٢)، وقال أيضًا: «قد خرَّجْتُ طرقَ هذا الخبر في كتاب الإمامة»^(٣)، وكتابُ الإمامة المشار إليه متأخر^(٤) عن هذين الموضعين بكثير^(٥)، فهذه الإشارةُ منه إضافةً أضافها بعد انتهائه من كتاب الإمامة، إن لم يكن كتبَ البابَ كلَّه بعد ذلك الباب المتأخر^(٦).

على أنه أحيانًا يستعملُ صيغةَ المضارع، للإشارة إلى مواضع متأخرة، مما يدلُّ على أنه سيضيفُ إليها حسب ما يترأى له، من ذلك قوله قريبًا من الموضع السابق: «وسأخرجُ هذه الأخبارَ أو بعضَها في كتاب الإمامة؛ فإنَّ ذلك الكتابَ موضعُ هذه الأخبار»^(٧)، وكتابُ الإمامة متأخرٌ عن هذا الموضع بأكثر من (٩٠٠) حديث^(٨).

المطلب الرابع

موضوعُ (صحيح) الإمام ابن خزيمة، ومحتوياته

كتابُ الإمام ابن خزيمة أقربُ شبهًا بكتاب شيخه إمام المحدثين

(١) (صحيح ابن خزيمة) (٢٠٠/١) بعد (ح/٣٨٤).

(٢) المصدر السابق (٢٣١/١) بعد (ح/٤٥١).

(٣) المصدر السابق (٢٦٣/١) بعد (ح/٥٢١).

(٤) وليس متقدمًا، كما وردَ عند محقق (صحيح ابن خزيمة) (١٨/١)، وتبعه الدكتور عبد العزيز الكبسي في (الإمام ابن خزيمة) (١/٢٧٠).

(٥) هو في المجلد الثاني، من الطبعة الأولى [٣٦٣/٢ - ٣٨٠]، بينما الإشارة إليه في الموضعين وردت في المجلد الأول (١/٢٣١، ٢٦٣).

(٦) ومثله أيضًا فيه (٤/١٥٦، ١٩٦)، أشار بصيغة الماضي إلى أبوابٍ تالية، مما يدلُّ على تعاھدِه لكتابه بالزيادة والتنقيح والإضافة.

(٧) المصدر السابق (٢٦٣/١) بعد (ح/٥٢٠). (٨) هو فيه (٢/٣٦٣).

الإمام البخاري، فكما أنَّ البخاريَّ أرادَ أن يجمعَ في كتابه بين الأحاديث الصحيحة، وبين استنباط المسائل الفقهيَّة منها: كذلك أرادَ تلميذه ابنُ خزيمة أن يكون كتابه جامعاً بين الأمرين.

فموضوعُ كتاب (صحيح) الإمام ابن خزيمة أساساً هو الأحاديثُ الصحيحةُ الثابتةُ عن رسول الله ﷺ، وهذا واضحٌ من اسم الكتاب، حيث قال ابنُ خزيمة في بدايته: «مختصر المختصر من المسند الصحيح عن النبي ﷺ...»، فعنايته موجَّهةٌ من حيث المبدأ إلى جمع الأحاديثِ الصحيحة، ولكنه مع ذلك أرادَ أن يودعه استنباط المسائل الفقهيَّة من تلك الأحاديث.

وما ذكرته في (المدخل إلى صحيح البخاري) فيما يتعلق بالموضوع والمحتوى ينطبقُ من حيث المبدأ على (صحيح ابن خزيمة)، فيمكن القولُ بأنه كان الغرضُ الأساسيُّ لتصنيف (صحيح ابن خزيمة) - كما هو الحالُ في (الجامع الصحيح للبخاري) - أمرين:

الأمر الأول: انتخابُ جملةٍ من الأحاديث الصحيحة في الفقه والعقائد والرقاق وغيرِها مما اشتملَ عليه (صحيحُ ابن خزيمة)، حتى يُضافَ إلى مجموعات (الصَّحاح)، التي أرادَ مؤلِّفوها أن تكون نبعاً صافياً للسنة النبوية، يستقي منه الناسُ في سائر الأعصار والأمصار، ومن هذا الباب تحرَّى الإمامُ ابنُ خزيمة في اختيار الأحاديث التي يودعها صحيحه أشدَّ التحرِّي، واحتاطَ في ذلك بما لا مزيد عليه، وتمَّ له هذا الأمرُ على حسب نبوغه في الحديث، وبذلك حازَ شرف أن يكون كتابه أحدَ أهمِّ كتب السنة النبوية، التي أرادَ أصحابها تجريدَ الصحيح فقط.

الأمر الثاني: استنباط المسائل الفقهيَّة، واستخراج النكات الحكمية، ولهذا الغرض قسَّم صحيحه إلى كتب، وقسم كلَّ كتابٍ إلى أبواب.

وقد أشارَ رَحِمَهُ اللهُ إِلَى أَنَّ طَرِيقَةَ تَقْسِيمِهِ لِمُسْنَدِهِ إِلَى كِتَابٍ عَدِيدَةٍ هِيَ لَلْاهْتِمَامِ بِالْفَقْهِ، حَيْثُ قَالَ فِي كِتَابِهِ (التَّوْحِيدُ): «قَدْ بَيْنَا مِنْ هَذَا النُّحُو مِنْ كِتَابِ رَبِّنَا وَسَنَةِ نَبِيِّنَا الْمُصْطَفَى فِي كِتَابِ مَعَانِي الْقُرْآنِ وَفِي كِتَابِنَا الْمُصَنَّفَةِ مِنَ الْمُسْنَدِ فِي الْفَقْهِ مَا فِي بَعْضِهِ الْغَنِيَّةُ وَالْكَفَايَةُ لِمَنْ وَفَّقَ لِفَهْمِهِ»^(١).

كَمَا أَنَّهُ تَرَجَّمَ لِلْأَحَادِيثِ تَرَاجِمَ، وَلَمْ يَكْتَفِ بِتَرْجُمَةٍ وَاحِدَةٍ لِكُلِّ حَدِيثٍ، بَلْ يَذْكُرُ أحيانًا لِلْحَدِيثِ الْوَاحِدِ عِدَّةَ تَرَاجِمَ؛ إمَّا بِتَقْطِيعِهِ، وَالتَّرْجُمَةِ لِكُلِّ مَعْنَى يَتَضَمَّنُهُ الْحَدِيثُ، وَإِمَّا بِذِكْرِ رَوَايَاتِ الْحَدِيثِ الْوَاحِدِ الْمُخْتَلَفَةِ، وَالتَّرْجُمَةِ لِكُلِّ رَوَايَةٍ بِمَا يُنَاسِبُهَا.

وَلَا هَتَمَ بِهِذَا الْغَرَضُ: أَطَالَ فِي التَّرَاجِمِ حَتَّى يُحَقِّقَ بِهِ هَذَا الْهَدَفَ الْبَئِيلَ.

وَإِذَا كَانَ الْبُخَارِيُّ يُحَقِّقُ هَذَا الْغَرَضَ بِذِكْرِ الْآيَاتِ الْقُرْآنِيَّةِ فِي التَّرَاجِمِ؛ لِتَقْوِيَةِ مَا يَذْهَبُ إِلَيْهِ وَمَا يَتَرَجَّمُ لَهُ، وَيَسْتَأْنِسُ أحيانًا بِأَحَادِيثَ لَيْسَتْ عَلَى شَرْطِهِ، فَيَذْكُرُهَا فِي التَّرْجُمَةِ مَحْذُوفَةً الْأَسَانِيدَ مَعْلَقَةً، مُتَّبِعًا فِي ذَلِكَ مِنْهَجًا دَقِيقًا عُرِفَ بِهِ، وَيَسْتَأْنِسُ أحيانًا فِي تَرَاجِمِهِ بِالْمَوْقُوفَاتِ وَالْمَقْطُوعَاتِ وَالْآثَارِ عَنِ السَّلَفِ، اِهْتِمَامًا مِنْهُ بِهِذَا الْغَرَضِ الثَّانِي..

إِذَا كَانَ الْبُخَارِيُّ قَدْ حَقَّقَ هَذَا الْغَرَضَ بِتِلْكَ الطَّرِيقِ، مَعَ أَنَّهُ يَخْتَصِرُ جَدًّا فِي التَّرْجُمَةِ، بَلْ قَدْ يَكُونُ اخْتِصَارُهُ إِشَارَاتٍ دَقِيقَةً شَغَلَتْ أَذْهَانَ الشَّرَاحِ؛ فَإِنَّ تَلْمِيزَهُ ابْنَ خَزِيمَةَ قَدْ حَقَّقَ هَذَا الْهَدَفَ بِشَيْءٍ مِنَ التَّطْوِيلِ؛ لِيَتَوَلَّى التَّوْضِيحَ بِنَفْسِهِ، وَلَا يَتْرَكَ شَيْئًا مِنَ اللَّبْسِ حَوْلَ مَا يَرِيدُ أَنْ يَوْضَحَهُ.

وَهَذَا الْأَمْرُ اسْتَدْعَى مِنَ الْإِمَامِ ابْنِ خَزِيمَةَ ذِكْرَ أَحَادِيثَ ضَعِيفَةٍ لَيْسَتْ

(١) (كتاب التَّوْحِيدِ) لابْنِ خَزِيمَةَ (٢/٧٢٨).

على شرطه على الإطلاق، وهو يبينُ حالها في الأغلب الأعم، وسيأتي توضيحه عند ذكر أسباب ذكره للأحاديث الضعيفة في كتابه - بإذن الله تعالى -.

ف«صحيحُ الإمام ابن خزيمة» كما أنه يشتملُ على الأحاديثِ الصَّحيحةِ التي هي موضوعُ الكتاب: فهو يشتملُ أيضًا على بعض الأحاديث الضعيفة، أوردَها لأسبابٍ فقهيةٍ سيأتي بيأنها بإذن الله تعالى.

وبذلك جمعَ الإمامُ ابنُ خزيمة رَحِمَهُ اللهُ في كتابه (مختصر المختصر) بين الرواية والدراية، بين حفظ سنة رسولِ الله ﷺ وفهمها، كما هو حالُ شيخه الإمام البخاري رَحِمَهُ اللهُ.

وقد ذكرَ المعنيون بصحيح البخاري ^(١) أنَّ البخاريَّ قد حَقَّقَ هدفين نبيلين في كتابه على أكمل وجه:

أولهما: جمعُ الأحاديث وتمييزُها عمَّا يُزاحمُها من الاستنباطات والآراء الفقهية، وبذلك صارَ كتابُه مصدرًا مهمًّا من مصادر الحديث.

والثاني: الاستنباطات الفقهية من الأحاديث، مع عدم خلطها بتلك الأحاديث، بل إيرادها في التراجم خاصة، وبذلك صارَ كتابُه من أهمِّ مصادر كتب الفقه.

وما ذكروه صحيحٌ ودقيقٌ ^(٢)، وهو ينطبقُ أيضًا على (صحيح) الإمام ابن خزيمة، وعلى كلِّ مَنْ سارَ على هذا المنهج.

والتفاوتُ بين هذه الكتب في الهدفين (الحديث والفقه) يكون حسب تمكُّنهم من الأمرين، فالبخاريُّ - مثلاً - قد حازَ في ذلك على النصيب

(١) انظر: (المتواري على تراجم أبواب البخاري) لابن المُنِير (ص/٣٨ - ٣٩).

(٢) انظر: (المدخل إلى صحيح الإمام البخاري)، الباب الثاني، الفصل الأول، المبحث الأول (ص/١٠٩ - ١١١).

الأوفر، ومَنْ بعده حازوا من ذلك كلِّ حسب مكانته، والناظرُ في تراجم ابن خزيمة لا يسعُه سوى الإشادة بدقَّة تراجمه، وتفنُّنه فيها، كما سيأتي بيانه بإذن الله تعالى.

المطلب الخامس

ترتيب «صحيح الإمام ابن خزيمة» وأقسامه

أولاً: الترتيب العام لصحيح الإمام ابن خزيمة:

كتاب «صحيح الإمام ابن خزيمة» أحدُ كتب (الصَّحاح) التي رُتِّبَ فيها الأحاديثُ على الأبوابِ الفقهية.

وقد قسَّم ابنُ خزيمة كتابَه الصحيحَ إلى كتبٍ كبيرةٍ، بلغت في القسم المطبوع - ويقتصرُ على العباداتِ فقط - سبعةَ كتبٍ، ثم قسَّم كلَّ كتابٍ إلى أبوابٍ كثيرةٍ، وكلُّ بابٍ منها يحملُ عنوانَ المسألة التي يُورَدُ الحديثُ - أو الأحاديثُ - لأجلها، أو الحكم الذي رُوِيَ الحديثُ - أو الأحاديثُ - من أجله.

وكتبُ (صحيح ابن خزيمة) - في القسم المطبوع فقط - هي:

- ١ - كتاب الوضوء: واشتملَ على (٢٢٥) باباً، تحتها (٣٠٠) حديثاً.
- ٢ - كتاب الصلاة: وقد اشتملَ على (٧٠٨) أبواب، تحتها (١١٦٩) حديثاً.
- ٣ - كتاب الإمامة في الصلاة: وقد اشتملَ على (١٨١) باباً، تحتها (٢٥٠) حديثاً.
- ٤ - كتاب الجمعة: وقد اشتملَ على (١٢٩) باباً، تحتها (١٥٩) حديثاً.
- ٥ - كتاب الصيام: وقد اشتملَ على (٢٧١) باباً، تحتها (٣٦٥) حديثاً.

حديثاً.

٦ - كتاب الزكاة: وقد اشتمل على (١٨٠) باباً، تحته (٢٦٠) حديثاً.

٧ - كتاب المناسك: وقد اشتمل على (٤٦٣) باباً، تحته (٥٧٦) حديثاً.

فعدّد الأحاديث في القسم المطبوع (٣٠٧٩) حديثاً، [تسعة وسبعون وثلاثة آلاف حديث].

ثانياً: صحيح الإمام ابن خزيمة من الجوامع، وترتيبه مشابه لترتيب صحيح الإمام البخاري.

مما يجدر التنبيه إليه هنا: أنّ (صحيح) الإمام ابن خزيمة من الجوامع، وليس من السنن، كما قد يفهم ذلك من كون المطبوع يبدأ بكتاب الوضوء، ولأجل أنه لم يحتو إلا على الكتب التي تشتمل عليها كتب السنن عموماً.

والدليل على كونه من الجوامع: أنه يشتمل على أبواب الجوامع المتعارف عليها، التي تشمل مجمل أمور الدين؛ من عقائد، وعبادات، ومعاملات، وجهاد، وتفسير، وطب، وفتن، ومناقب، وغيرها.

كما أنّ ترتيب (صحيح الإمام ابن خزيمة) قريب من ترتيب (صحيح الإمام البخاري).

ومما يدل على ذلك أمور:

الأمر الأول: أنّ (كتاب التوحيد) الذي طبع قبل (صحيح ابن خزيمة) ليس إلا كتاباً من كتب (الصحيح)، وقد سبق التدليل على ذلك عند الحديث عن مؤلفات الإمام ابن خزيمة.

الأمر الثاني: أنّ الإمام ابن خزيمة قد أحال في أوائل كتاب الوضوء

على ما ذكره بتمامه في كتاب الإيمان^(١)، وقد أحال في صحيحه - الجزء المطبوع - على كتاب الإيمان كثيرًا، مما يدلُّ على أنه جزءٌ من (صحيحه)، أودعَه قبل (كتاب الوضوء)، الذي يبدأ به الجزء المطبوع.

الأمر الثالث: أحال في كتاب الصحيح - الجزء المطبوع - على كتب كثيرة ليست في المطبوع، كما أنه أحال على كتب كثيرة في (كتاب التوحيد)، وهو جزءٌ من (صحيحه) كما أسلفت.

ويُستفاد من مجموع ما أحال عليه الإمام ابن خزيمة في الجزء المطبوع من صحيحه وفي كتاب التوحيد: أنَّ صحيح ابن خزيمة مشتملٌ على الكتب والأبواب التي تشتملُ عليها الجوامع، وهي تشتملُ مجملَ أمور الدين؛ من العقائد، والعبادات، والجهاد، وغيرها، والذي لم نقف عليه إلى الآن يُعدُّ مفقودًا.

الأمر الرابع: إنَّ إحالة الإمام ابن خزيمة في أوائل كتاب الوضوء على ما أتمّه في كتاب الإيمان: يُفيد أنَّ كتاب الإيمان في صحيحه مقدّمٌ على كتاب الوضوء، كما تقدم، كما أنَّ تصريحه في أوائل كتاب التوحيد بأنه أُملى قبله كتابُ القدر - كما تقدم - يُستفاد منه أيضًا أنَّ الكتابين - القدر والتوحيد - يَقعان في أواخر «صحيح الإمام ابن خزيمة».

فيُفهَم من مجموع ذلك: أنَّ ترتيبَ (صحيح الإمام ابن خزيمة) مُشابهٌ لترتيب صحيح شيخه الإمام البخاري، حيث نجده جعل ما يتعلّق بالعقيدة موزعًا بين أوائل الكتابِ وأواخره، وبقية الكتب بينهما، إلا أنَّ (صحيح البخاري) موجودٌ كاملاً، وقد عرفنا أنه بدأ كتابه بكتاب بدء الوحي، ثم ثنّى بكتاب الإيمان، ثم كتاب العلم، ثم انتقل إلى العبادات فما بعدها، وختمَ صحيحه المبارك بكتاب التوحيد .

(١) انظر: (صحيح ابن خزيمة) (١/٢١١/ح/٣٠) ومواضع أخرى كثيرة.

أما صحيحُ ابن خزيمة: فلم نقف على ما يُبيِّن تفاصيلَ ترتيبه سوى ما أسلفته، اعتمادًا على إحيالاته في الجزء المطبوع من صحيحه، بما في ذلك كتاب التوحيد، وهي قرائن قوية ترسم الإطارَ العالم لترتيب الكتاب^(١).

ثالثًا: الدقَّةُ في ترتيب الإمام ابن خزيمة لصحيحه:

تقسيم الكتاب إلى كتب، ثم تقسيمها إلى أبواب؛ هو المنهج المتبع عند أكثر المحدثين الذين رتبوا كتبهم على الأبواب الفقهية، إلا أنَّ الإمام ابن خزيمة قد اعتنى بالترتيب اعتناءً بالغًا، وأولاه أهميةً فائقة، حيث يتدرَّج من الكتب إلى الأبواب بطريقةٍ أخرى، وذلك بجمع كثيرٍ من الأبواب التي تندرج تحت عنوانٍ عام، وإدراجها تحت «جماع أبواب»، ومن ذلك قوله: «جماع أبواب الأفعال اللواتي لا توجبُ الوضوء»^(٢)، «جماع أبواب الأواني»^(٣)، «جماع أبواب الوضوء وسننه»^(٤)، «جماع أبواب الأذان والإقامة»^(٥)، وغيرها.

أما التراجُمُ الجزئيةُ التي تكون لمسألةٍ واحدة، فيستعملُ لها ابنُ خزيمة كلمة «باب».

فالإمامُ ابنُ خزيمة قسمه أولاً إلى كتب - كما سبق -، وقسم الكتب إلى أبواب، ثم جمع المسائل المتشابهة في الكتاب الواحد، فأوردَها تحت عنوان «جماع أبواب...»، ثم ذكر الأبواب، بحيث تشمل معظم المسائل الفقهية المندرجة تحتها، مع أدلتها من السنة، والإشارة أحياناً

(١) ملخصاً مما كتبه الشيخ الفاضل الدكتور أحمد معبد عبد الكريم في مقدمته لطبعة الدكتور ماهر الفحل لصحيح ابن خزيمة (١/د - و).

(٢) صحيح ابن خزيمة (١/٢٤).

(٣) المصدر السابق (١/٦٤).

(٤) المصدر السابق (١/٧٣). (٥) المصدر السابق (١/١٨٨).

إلى الأدلة القرآنية، وبذلك نرى أنَّ ابنَ خزيمة قد تدرَّجَ من الكتبِ إلى الأبواب بطريقةٍ موضوعيةٍ دقيقةٍ، وذلك بجمع كثيرٍ من الأبواب التي تدرجُ تحت عنوانٍ عام، وإدراجها تحت «جماع أبواب».

وبيان ذلك^(١): أنَّ الجزء الموجود من (صحيح ابن خزيمة) يحتوي على سبعة كتب، كما سبقت الإشارة إلى ذلك، ثم كلُّ كتابٍ جمعَ نوعين من التراجم:

النوع الأول: ترجمة عامة بحيث تشمل العديد من الأبواب، ويعبر عنها ابن خزيمة بقوله: «جماع أبواب».

النوع الثاني: ترجمة خاصة تتعلق بمسألةٍ معينة أو باب واحد.

ومن ثَمَّ فإنَّ الترتيبَ والتقسيمَ والتنسيقَ داخل (صحيح ابن خزيمة) كان على مستويين:

المستوى الأول: التنسيق بين مسائل الكتاب الواحد كالصلاة أو الصيام مثلاً، وأبوابه على نحوٍ عام، بحيث يذكر أبواباً تختصُّ بفضل العبادة التي عقدَ لها الكتاب، كالصلاة، أو الصيام، أو الزكاة، ثم وقت فرضها، وأحكامها، ثم ما يتعلق بالواجب منها، والتطوع منها، إلى غير ذلك.

المستوى الثاني: التنسيق بين الأبواب والتراجم داخل المسألة الواحدة، بحيث يخلص في النهاية إلى حكم هذه المسألة.

وسأضربُ مثلاً لذلك بذكر صنيعة في كتاب الصوم، وذلك لإبراز هذا التقسيم الفقهي عند ابن خزيمة على مستوييه:

(١) ملخصاً من رسالة (الاتجاه الفقهي لابن خزيمة في صحيحه) للباحث أيمن حمزة عبد الحميد (ص/٦٧ - ٧١).

فعلى المستوى الأول:

بدأ ابنُ خزيمة كتابَ الصوم بذكر بابَيْن يدلّان على أنَّ الصومَ من الإيمان والإسلام.

ثم قال: «جَمَاعُ أبوابِ فضائلِ شهرِ رمضان وصيامه»^(١).

وقد أوردَ تحتَه واحدًا وعشرين بابًا في فضل الصيام، وما أعدّه الله للصائمين، فكان ذلك كالاستفتاح بالترغيب في الصوم، والتعرُّض لرحمة الله ﷻ في رمضان، وفي هذا إبرازٌ للجانبِ التعبُّديِّ الإيمانيِّ في فقه المحدثين، الذي قد تخلو منه بعضُ الكتبِ الفقهية.

ولما كان الصيامُ لا يبدأ إلا برؤية الهلال، فقد قال فيه: «جَمَاعُ أبوابِ الأهلة»^(٢).

وذكر تحتها واحدًا وثلاثين بابًا، يتعلق معظمُها برؤية الأهلة، وبِم تثبت؟ وماذا يُفعل لو لم يُرَ الهلال؟ وكذلك ذكرَ مسائلَ تتعلق بالنية في الصوم، وختمَها بمسائل تتعلق بالسحور؛ تمهيدًا لذكرِ أحكامِ الصوم نفسه.

ثم قال: «جَمَاعُ أبوابِ الأفعال اللواتي تُفطر الصائم»^(٣).

وذكر تحتها تسعة عشرَ بابًا، بدأها بالحديث عن الجَماع، والمسائل التي تتعلق بكفارة الجماع؛ من عتقٍ، أو صيام، أو إطعام، ثم ذكر باقي المفطرات عنده، مثل القيء عمدًا، والحجامة، وختمَ هذه الأبوابَ بمسائل إيمانية في بيان الوعيد لمن أفطر متعمدًا بلا عذر.

(١) (صحيح ابن خزيمة) (٣/١٨٧).

(٢) السابق (٣/٢٠١).

(٣) السابق (٣/٢١٦).

ولما كان هناك أفعالٌ منهيٌّ عنها في الصيام، لكن لا تفطر الصائم، عقد لها ابنُ خزيمة رَحِمَهُ اللهُ أبوابًا جمعها تحت: «جَماعُ أبوابِ الأقوالِ والأفعالِ المَنهيةِ عنها في الصوم من غير إيجابِ الفطر»^(١).

ذكر في هذه الأبواب: السَّبُّ، والاعتتال، وقولُ الزور، واللغو، والجهل، ثم ختمها بابٍ بيِّن فيه نفيَ ثواب الصوم عن فاعل هذه الأمور، لا نفي أصل الصوم.

وبعد تقرير ما يفطر الصائم، وما ينفي الثواب عنه، عرضَ ابنُ خزيمة لأبوابٍ شَمِلَتْ أمورًا لا تفطر الصائم، ولا تُقلل من ثوابه، ولكنها قد تُظنُّ من المفطرات أو مما يقلل الثواب، جمعها تحت: «جَماعُ أبوابِ الأفعالِ المباحة في الصيام، مما قد اختلف العلماء في إباحتها»^(٢).

وقد تكلم فيها عن حكم القُبلة، والسواك، والكحل، والجماع بالليل، والإصباح جُنبا، وبيَّن أنَّ كلَّ هذه الأفعال لا تفطر الصائم، مستدلًّا بما صحَّ عن النبي ﷺ من فعله أو قوله.

وبعد انتهاء جزءٍ من أحكام الصيام يتعلق بما يفسده، وما لا يفسده: شرعَ الإمامُ ابنُ خزيمة رَحِمَهُ اللهُ في الحديثِ عَمَّن يُباح له الفطرُ لعذر، فقال: «جَماعُ أبوابِ الصوم في السفر، ومن أبيع له الفطرُ في رمضان غير المسافر»^(٣).

وعقد تحته ستةً وعشرين بابًا، تحدَّث فيها عن مسائل تتعلق بالمسافر، والحامل، والمرضع، وأحكام القضاء والفدية إذا أفطروا.

ثم ترجمَ ابنُ خزيمة: «جَماعُ أبوابِ وقت الإفطار، وما يستحب أن يُفطر عليه»^(٤).

(٢) السابق (٣/٢٤٢).

(٤) السابق (٣/٢٧٣).

(١) السابق (٣/٢٤٠).

(٣) السابق (٣/٢٥٣).

ذكر فيها ما يتعلق بما يستحبُّ للصائم فعله؛ من السحور، وتأخيرهِ، والإفطار وتعجيله، وما يفطر عليه، ثم تكلم عن حكم الوصال في الصوم.

ولم ينسَ ابنُ خزيمة رَحِمَهُ اللهُ أَنْ يذكرَ قَسِيمَ الصوم الواجب، فقال بعد ذلك: «جَماعُ أبوابِ صومِ التطوع»^(١)، ضمَّنه اثنين وخمسين بابًا، يمكن تقسيمُها إلى قسمين:

القسم الأول: يتعلق بالأيام المستحب صيامها، سواء كانت سنوية أم شهرية أم أسبوعية.

فأما السنوية: فبدأ بالحديث عن صوم عاشوراء وأحكامه، ثم يوم عرفة، ثم عشر ذي الحجة، ثم صيام يوم وإفطار يوم، وصيام ستة أيام من شوال، وحكم صيام الدهر.

ثم انتقلَ إلى التطوع الأسبوعي، من صيام يومي الاثنين والخميس.

ثم إلى التطوع الشهري، من صيام ثلاثة أيام من كل شهر.

وأما القسم الثاني: فيتعلق بأحكام صوم التطوع؛ من عدم تبين النية، وجواز الفطر بعد الشروع فيه، وجواز صومه بعد مضي بعض النهار.

ولما تحدَّث ابنُ خزيمة رَحِمَهُ اللهُ عن الأيام التي يُستحبُّ صيامُها: أشارَ بعد ذلك إلى الأيام التي يُنهي عن صيامها، فقال: «جَماعُ أبوابِ ذكرِ الأيام...»^(٢)، وهو يقصدُ الأيامَ التي يُنهي عن صيامها.

تحدَّثَ فيها عن صيام أيام التشريق، وإفراد يوم الجمعة والسبت بالصوم، وختمها بحكم تطوع المرأة بالصيام مع وجود زوجها.

(١) السابق (٣/ ٢٨١).

(٢) السابق (٣/ ٣٠٩).

وانتهى بذلك مما يتعلق بالصيام وأحكامه؛ الواجب منه والتطوع، لكن لم ينته كتاب الصوم نفسه، فذكر ابن خزيمة بعد ذلك ثلاثة أمورٍ لاستكمال التقسيم البديع:

الأول: عن ليلة القدر، فقال: «جَماع أبواب ليلة القدر والتأليف بين الأخبار المأثورة عن النبي ﷺ»^(١).

الثاني: عن القيام، فقال: «جَماع أبواب ذكر قيام شهر رمضان»^(٢).

الثالث: عن الاعتكاف وأحكامه، فقال: «جَماع أبواب الاعتكاف»^(٣).

وبذلك ينتهي المستوى الأول من التقسيم العام داخل أحد كتب الصحيح، وهو كتاب الصوم.

أما المستوى الثاني: وهو المستوى الأخص، الذي يتعلق بالتنسيق بين الأبواب؛ لاستخلاص حكم مسألة معينة.

فيظهر ذلك جلياً في بعض مسائل كتاب الصوم، منها - على سبيل المثال -:

١ - مسألة «صيام يوم عاشوراء»، وهل كان فرضاً ثم نُسخ بصيام رمضان؟ أم كان سُنة ابتداءً؟ وقد عقد ابن خزيمة ستة أبواب شملت ستة أحاديث؛ ليخلص في آخرها إلى أنه لم يكن فرضاً، بل كان سنة ابتداءً^(٤).

٢ - مسألة: «ترك الاغتسال من الجنابة حتى يطلع الفجر لمن أراد

(١) السابق (٣/٣١٩).

(٢) السابق (٣/٣٣٥).

(٣) السابق (٣/٣٤٢).

(٤) السابق (٣/٢٨٣ - ٢٨٦).

الصوم»، فقد عقد لها ابنُ خزيمة أربعة أبواب^(١)، وجمع ما جاء فيها من أحاديث، حتى انتهى إلى صحة صوم من أصبح جنبًا من جماع، ولم يغتسل حتى طلوع الفجر.

٣ - مسألة: «تعيين وقت ليلة القدر»، وقد عقد لها ابنُ خزيمة عشرة أبواب، روى فيها أربعة عشر حديثًا؛ لبيان أنَّ ليلة القدر تنتقل بين العشر الأواخر من رمضان؛ وترها وشفعها^(٢).

ومن هذا العرض يظهر مدى اعتناء ابن خزيمة رَحِمَهُ اللهُ بتقسيم أبواب كتابه والتنسيق بينها، سواء على المستوى العام لكتاب من كُتب صحيحه، أم على المستوى الأخص في المسألة الواحدة، وكلُّ هذا يدفع المنصف إلى الإقرار بفضل ابن خزيمة رَحِمَهُ اللهُ، والتسليم بفقْهه، ومكانة كتابه المتميزة في الفقه بين كتب أصحاب الحديث^(٣).



(١) السابق (٣/ ٢٤٩ - ٢٥٣).

(٢) السابق (٣/ ٣١٩ - ٣٣٥).

(٣) انظر: (الاتجاه الفقهي لابن خزيمة في صحيحه) للباحث أيمن حمزة عبد الحميد (ص/ ٦٧ - ٧١).

المبحث الثاني

القدر الموجود من «صحيح ابن خزيمة» والنسخة الخطية له

وفيه مطلبان :

المطلب الأول

القدر الموجود من «صحيح ابن خزيمة»

القدر الموجود الآن، الذي طُبِعَ بتحقيق الدكتور مصطفى الأعظمي وغيره، لا يمثلُ إلا قرابة ربع الكتاب، وكلُّه في العبادات، أمَّا الباقي: فقد فُقد منذ زمن طويل، وقد نبّه على ذلك المفهرسون وغيرهم.

ولعلَّ أولَ مَنْ نبّه على ذلك هو شرف الدين عبد المؤمن بن خلف الدميّاطي (ت ٧٠٥هـ)، حيث صرّح بأنّ كتاب (صحيح ابن خزيمة) لم يقع منه إلا ربعه الأول^(١).

وكذلك الحافظ ابن حجر رَحِمَهُ اللهُ لما ذكرَ الكتبَ التي اشتملَ عليها كتابُه (إتحاف المهرة بأطراف العشرة) ذكرَ منها (صحيح ابن خزيمة)، وعدّها - مع عدِّ صحيح ابن خزيمة - يصل إلى أحد عشر كتابًا.

يقولُ تلميذه ابنُ فهد المكي مبيّنًا تسمية الحافظ كتابَه (بأطراف العشرة) مع أنها أحد عشر: «إنما زاد العدد واحدًا؛ لأنَّ صحيح ابن

(١) نبّه على ذلك في مقدمة كتابه (المتجر الرابع في ثواب العمل الصالح) (ص/١٠).

خزيمة لم يوجَد منه إلَّا رُبْعُه الأول فقط»^(١).

بل إنَّ الحافظَ ابنَ حجرَ صرَّحَ بذلك بنفسِه في مقدِّمة (إتحاف المِهْرة) حيث قال بعد أن بيَّنَ الكُتُبَ العِشرةَ التي جُمِعَ أطرافُها في كتابه (إتحاف المِهْرة بالفوائد المبتَكِّرة من أطراف العِشرة) - قال: «فلَمَّا صارت هذه عِشرةً كاملة: أُرِدْتُها بـ(السنن) للدارقُطني؛ جَبْرًا لِمَا فاتَ من الوقوفِ على جميع (صحيح ابن خزيمة)»^(٢).

ثم قال: «وأَمَّا (صحيحُ ابن خزيمة): فوقعَ لي قِطْعٌ مسموعَةٌ قَرَأْتُها على العماد أبي بكر...»^(٣).

ثم فصَّلَ في القدرِ المسموعِ من (صحيح ابن خزيمة)، وهو رُبْعُه الأولُ فقط»^(٤).

وَصرَّحَ أيضًا بأنَّ المسموعَ له من (صحيح ابن خزيمة) هو «القدرُ الذي حصلَ لظاهر بن طاهر مسموعًا على عدة شيوخ، وعُدِمَ سائرُه»^(٥).

وقال الحافظُ السخاويُّ: «إنَّ صحيحَ ابن خزيمة عُدِمَ أَكْثَرُه»^(٦).

وهذا يعني أَنَّهُ قَدِمَ منذ زمن طویل، أسأَلُ الله سبحانه أن ييسرَ لنا الحصولَ على بقية الكتاب، إنه وليُّ ذلك والقادرُ عليه.

* * *

(١) (لحظ الأُلْحاظ) لابن فهد (ص/٣٣٣).

(٢) (إتحاف المِهْرة بالفوائد المبتَكِّرة من أطراف العِشرة) للحافظ ابن حجر (١/١٦٠).

(٣) المصدر السابق (١/١٦١).

(٤) سيأتي تفصيلُه في المبحث الثالث إن شاء الله تعالى.

(٥) (المعجم المفهرس) (١/٤٢).

(٦) (فتح المغيْث) (١/٢٩)، وانظر: (الضوء اللامع) له (١/١٩٨، ٢/٦٨، ١٠٣، ١٠٦، ٣/٦٣).

المطلب الثاني

النسخة الخطية لـ «صحيح الإمام ابن خزيمة»

ذكر الدكتور محمد مصطفى الأعظمي - محقق القسم المطبوع من صحيح الإمام ابن خزيمة - أنه اعتمد في تحقيقه للكتاب على نسخة واحدة وحيدة، وأنها «فريدة في بابها، وهي من محفوظات مكتبة أحمد الثالث بإستانبول، ومسجلة تحت رقم (٣٤٨)، ولم تظهر لنا نسخة ثانية من هذا الكتاب حتى الآن»^(١).

وتقع هذه النسخة في (٣٠١) ورقة، وتختلف السطور في صفحاتها ما بين (٢٥) إلى (٣١) سطراً، وقد نسخت - على الأغلب - في نهاية القرن السادس الهجري، أو بداية القرن السابع الهجري، وتنتهي هذه النسخة بكتاب المناسك^(٢).

ولكن العلامة المباركفوري ذكر في (مقدمة تحفة الأحوزي) أن نسخة كاملة من هذا الكتاب «موجودة في الخزانة الجرمنية [أي: الألمانية]، لكن المجلد الأول منها ناقص، والمجلدان الأخيران منها سالمان عن النقص، وقد كتب الحافظ ابن حجر على هامشها أيضاً حواشي نافعة»^(٣).

وقد تعقبه الدكتور الأعظمي بقوله: «أمّا ما ذكره الأستاذ المباركفوري في مقدمة تحفة الأحوزي من وجود نسخة منه بمكتبات أوروبا: فيبدو أنه كلام غير دقيق».

وقد تعقبه الدكتور عبد العزيز الكبيسي، ومال إلى ترجيح قول المباركفوري؛ لأنه ذكر تفاصيل عن النسخة الكاملة، وهذا ما يجعل دفع

(١) انظر: مقدمة صحيح ابن خزيمة (٢٣/١)، وأكّده الدكتور ماهر الفحل في مقدمة تحقيقه لصحيح ابن خزيمة (١٠٥/١)، وكذلك محققو طبعة التأصيل (٨٩/١).

(٢) المصدر السابق (٢٣/١)، (٣١).

(٣) مقدمة تحفة الأحوزي (٢٦٠/١).

كلامه بعيداً^(١).

والذي أرى أنّ ما ذكره العلامة المباركفوري بعيداً جداً، وغير دقيق؛ لأنه ذكر أنّ النسخة عليها حواشٍ للحافظ ابن حجر، ولو كان الحافظ قد اطلع على نسخة (صحيح ابن خزيمة) كاملةً: لذكر هذا التفصيل في فهرسه، علماً بأنه لم يذكر إلا القدر الذي طبع، كما سبق في المطلب الأول، وسيأتي تفصيله أيضاً في المبحث الثالث بإذن الله تعالى.

بل إنّ الحافظ ابن حجر صرح بأنه لم يطلع إلا على القدر المسموع، وأن الباقي قد فُقد^(٢).

كما أن الحافظ لو اطلع على النسخة كاملةً: لعدّها في اسم كتابه (إتحاف المهرة)، ولكنه لم يفعل ذلك لأنه لم تقع له كاملةً، كما سبق في كلام تلميذه ابن فهد.

والخلاصة: أنه لا توجد - في حدود اطلاعي واطلاع الباحثين إلى الآن - لصحيح ابن خزيمة نسخٌ خطيةٌ في مكتبات العالم سوى نسخةٍ واحدة، وهي أصل النسخة المطبوعة لصحيح الإمام ابن خزيمة.



(١) انظر: (الإمام ابن خزيمة ومنهجه في كتابه الصحيح) (١/٢٧٩).

(٢) انظر: (المعجم المفهرس) له (١/٤٢).

[illegible]

المبحث الثالث

رُواة صحيح الإمام ابن خزيمة

ذكرتُ عند ذكر تلاميذ الإمام ابن خزيمة أنَّ تلاميذه كثيرون، فقد كانت الرحلة إليه من الآفاق، وبما أنَّ أشهرَ كتبه على الإطلاق هو كتابه (الصحيح)؛ فلا أستبعدُ أن يكون رُواة (الصحيح) عن مؤلفه عددًا كبيرًا.

ولكنه لم يصل إلينا إلا عن طريقين؛ أحدهما عن طريق حفيده أبي طاهر، والثاني عن طريق تلميذه ابن مَحْمُويه السمسار.

الرواية الأولى: رواية أبي طاهر حفيد الإمام ابن خزيمة:

«صحيحُ الإمام ابن خزيمة» اشتهَرَ برواية حفيده أبي طاهر محمد بن الفضل بن محمد بن إسحاق بن خزيمة، وأكثرُ مَنْ روى هذا الكتاب يرويه عن طريقه، أمَّا طريقُ السمسار فلم تَشْتَهَرْ، وقد يكون السببُ في ذلك أنَّ أبا طاهر - حفيدَ الإمام - هو آخرُ مَنْ روى هذا الكتاب عن مؤلفه، والمحدثون يتسابقون إلى الأسانيد العالية.

وقد سبقت ترجمة أبي طاهر حفيد الإمام ابن خزيمة، وعن طريقه يُروى المطبوعُ من (صحيح ابن خزيمة)، وبه تبدأ أسانيد أحاديث الكتاب.

وقد روى الكتابُ عن أبي طاهر سبعةً من الرواة، وهم:

١ - أبو عثمان إسماعيل بن عبد الرحمن الصابوني (٣٧٣ - ٤٤٩هـ)، وهو الإمامُ العلامةُ المفسرُ المحدث، شيخُ الإسلام، أحدُ أئمة السنة

المعروفين، صاحبُ كتاب (عقيدة السلف وأصحاب الحديث)^(١).

وعن طريقه رُويت النسخة التي هي أصلُ المطبوع، وهذا وإن لم يَرِدْ في بداية النسخة؛ لأنها مخرومةُ الأول، إلا أنَّ سندَ النسخة قد ذُكِرَ فيها في عددٍ من المواضع في وسط النسخة، كما نجد ذلك في المطبوع^(٢).

يروى عن الصابوني في هذه النسخة: أبو محمد عبد العزيز بن أحمد ابن محمد الكتّاني (٣٨٩ - ٤٦٦هـ)^(٣).

وعنه: الإمام أبو الحسن علي بن مسلم السلمي (ت ٥٣٣هـ)^(٤).

وهذا الإسنادُ هو سندُ النسخة المطبوعة.

٢ - أحمد بن منصور بن خلف المغربي (ت ٤٦٢هـ)^(٥).

(١) قال عنه الإمام البيهقي - وهو من أقرانه -: «إنه إمام المسلمين حقًا، وشيخ الإسلام صدقًا، وأهل عصره كلهم مدعون لعلو شأنه في الدين والسيادة وحسن الاعتقاد وكثرة العلم ولزوم طريق السلف». وقال عنه تلميذه الكتّاني - الراوي عنه هنا -: «كان الصابوني شيخًا ما رأيتُ في معناه زهدًا وعلماً... وكان يحفظ القرآن وتفسيره من كتب كثيرة، وكان من حفاظ الحديث...» انظر: (تهذيب تاريخ دمشق) (٣/٣٠، ٣٥).

(٢) انظر: (صحيح ابن خزيمة) (١/٩٧ - ٩٨، ١٢٨، ١٦١، ٢٢١، ٢٥٣، ٣١٣، ٣٣٧، ٣٥/٢، ٦٢، ٨٧، ١٣٨، ٢٣٢، ٢٦١، ٢٩١، ٣١٩، ٣٧٩، ٧٩/٣، ١٤٩، ٢٥٤/٤، ٢٧٧، ٢٩٩، ٣٢١، ٣٤٢).

(٣) هو أبو محمد عبد العزيز بن أحمد بن محمد بن علي بن سليمان التميمي الدمشقي الكتّاني، قال عنه الذهبي: «الإمام الحافظ، المفيد الصدوق، محدث دمشق... وجمع وصنّف، ومعرفته متوسطة»، وقال ابنُ ماکولا: «كتب عني، وكتبْتُ عنه، وهو مكثّر متقن»، وقال الخطيب: «ثقة أمين». انظر: (الإكمال) لابن ماکولا (٧/١٨٧)، (تذكرة الحفاظ) (٣/١١٧١)، (سير أعلام النبلاء) (١٨/٢٤٨ - ٢٥٠).

(٤) هو أبو الحسن علي بن مسلم السلمي، الفقيه الشافعي (٤٥٠ - ٥٣٣هـ)، قال ابنُ عساكر: «سمعنا منه الكثير، وكان ثقةً ثبّتًا، عالمًا بالمذهب والفرائض».

(٥) هو الشيخ الجليل الأمين أبو بكر أحمد بن منصور بن خلف بن حمود المغربي الأصل، النيسابوري، ترجمته في: (سير أعلام النبلاء) (١٨/٩٤).

والمغربِيُّ يروي عنه: الشيخُ الثقةُ مسندُ نيسابور أبو بكر عبد الرحمن ابن عبد الله البَحِيرِيُّ (٤٥٣ - ٥٤٠هـ).

وعنه: أبو نجيح فضل الله بن عثمان الجُوزداني^(١) (٥٢٨ - ٦١٣هـ)^(٢).

وعنه: ابن البخاري، وهو الإمام الحافظُ بقیةُ المسندين فخر الدين علي بن أحمد بن عبد الواحد بن أحمد بن عبد الرحمن الأنصاري، السعدي، المقدسي، الصالحي، الشهير بـ(ابن البخاري) (ت ٥٩٥ - ٦٩٠هـ)^(٣).

ثم عن طريق ابن البخاري انتشرت هذه الطريق، وما زالت هذه الرواية متصلةً إلى الآن^(٤).

وبقية الرواة عن أبي طاهر هم:

٣ - أبو سعد الكنجروزي^(٥)، محمد بن عبد الرحمن بن محمد

(١) نسبة إلى قرية (جُوزدان)، وهي قريةٌ على باب أصبهان.

(٢) ترجمته في: (التقييد) لابن نقطة (٢/٢٢١).

(٣) قال عنه الذهبي: «الإمام الفقيه، العالم المعمر، رُحلة الآفاق، محدثُ الإسلام»، وقال: «وهو آخرُ مَنْ كان في الدنيا بينه وبين النبي ﷺ ثمانية رجال»، وقال شيخُ الإسلام ابن تيمية: «ينشرحُ صدري إذا أدخلتُ ابنَ البخاري بيني وبين رسول الله ﷺ في حديث». انظر: (ذيل طبقات الحنابلة) (٢/٣٢٥ - ٣٢٨)، مقدمة الشيخ محمد بن ناصر العجمي لـ(مشيخة فخر الدين ابن البخاري) (ص/٢٥ - ٢٧).

(٤) انظر: (المنح البادية في الأسانيد العالية والمسلسلات الزاهية والطرق الهادية الكافية) لأبي عبد الله محمد الصغير الفاسي (ص/٢٢٣)، (ثبت الأمير الكبير) (ص/١٧٣ - ١٧٥)، (الدليل المشير إلى فلك أسانيد الاتصال بالحبیب البشير ﷺ) للعلوي (ص/٥٩١).

(٥) نسبة إلى (كَنْجَرُود)، وهي قريةٌ على باب نيسابور، وتُعربُ فيقال لها (جَنْزُود)، وهي قريةُ الإمام ابن خزيمة نفسه، ودفن فيها. انظر: (الأنساب) (٥/١٠٠)، (معجم البلدان) للحموي (٤/٥٤٧).

النيسابوري (ت ٤٥٣هـ)، وهو مسندُ خراسان في وقته ^(١).

٤ - أبو سعد المقرئ، وهو أحمد بن إبراهيم بن موسى بن أحمد بن منصور النيسابوري الشاماتي ^(٢)، المعروف بـ (ابن أبي شمس) (ت ٤٥٤هـ) ^(٣).

٥ - أبو عبد الله محمد بن محمد بن يحيى الخوري (ت ٤٥٣هـ) ^(٤).

٦ - أبو المظفر سعيد بن منصور القشيري (ت بعد ٤٥٠هـ) ^(٥).

٧ - أبو القاسم ابن أبي الفضل الغازي ^(٦).

وقد روى عن الخمسة كلهم ملفقًا: زاهر بن طاهر الشحامئي (ت ٥٣٣هـ) ^(٧).

(١) ترجمته في: (الأنساب) (١٠٠/٥)، (سير أعلام النبلاء) (١٨/١٠١ - ١٠٢)، قال عنه السمعاني: «من أهل نيسابور، كان أديبًا فاضلاً، عاقلاً، حسنَ السيرة، ثقة، صدوقاً، عمّر العمر الطويل حتى حدّث بالكثير، وسمع أقرانه منه، وكان سمّعه أبوه أبو بكر عن جماعة...».

(٢) نسبة إلى (شامات)، هو اسمٌ لأحد أرباع نيسابور.

(٣) ترجم له الذهبي في (السير) (١٨/١٢٢) وقال: «الشيخ، الإمام، الفقيه، الرئيس، شيخ القراء...».

(٤) هو أبو عبد الله محمد بن محمد بن يحيى بن الحسن بن أحمد الخوري، قال عبد الغافر الفارسي: «مستور ثقة عالم، سمع من أبيه، ومن أبي سعيد بن إبراهيم، وأبي زكريا الحربي، وغيرهم... أنبأنا عنه والدي، وزاهر بن طاهر». انظر: (المنتخب من كتاب السياق لتاريخ نيسابور) (١/٤٢).

(٥) ترجم له الحاكم فقال: «هو: سعيد بن منصور بن مسعر بن محمد، أبو المظفر القشيري المؤدب، الصانع، شيخ ثقة صائن، سمع الكثير من أبي طاهر بن خزيمة وغيره، توفي في شعبان سنة نيف وخمسين وأربعمائة، روى عنه ناصر السنة أبو سعيد عبد الواحد بن عبد الكريم القشيري وزاهر بن طاهر». انظر: (المنتخب من كتاب السياق لتاريخ نيسابور) (١/٢٥٣).

(٦) لم أقف على ترجمته.

(٧) هو الشيخ العالم المحدث أبو القاسم النيسابوري، قال عنه الذهبي في (الميزان): =

وقد فصلَ الحافظُ ابنُ حجر القدرَ الذي أخذَه عن كلِّ واحدٍ منهم، وهو كما يلي:

سمعَ زاهرُ بنُ طاهر (صحيح ابن خزيمة):

١ - من أوله إلى قوله «فاتقوا وسواسَ الماء»^(١): عن أبي سعد محمد ابن عبد الرحمن الكنجروذي.

٢ - من هناك إلى قوله: «قصعة فيها أثر العجين»^(٢): عن أبي سعد أحمد بن إبراهيم بن أحمد المقرئ، وأبي عبد الله محمد بن محمد بن يحيى الخوري.

٣ - ومن ثمَّ إلى أول الصلاة عند قوله: «إنَّ في دينكم يُسرًا»^(٣): عن أبي سعد الكنجروذي.

٤ - ومن ثمَّ إلى قوله: «بفاتحة الكتاب، لم يزد على ذلك شيئًا» - وهو في الجزء الثاني -^(٤): عن محمد بن محمد بن يحيى الخوري.

٥ - ومن ثمَّ إلى قوله: «في دُبُر كلِّ صلاةٍ، لم يقل الزعفرانيُّ: لي» - وهو في الجزء الثالث -^(٥): عن أبي سعد المقرئ وحده.

= «مسند نيسابور، صحيح السماع، لكنه يُخلُّ بالصلاة، فترك الرواية عنه غير واحدٍ من الحفاظ تورعًا، وكابر وتجاسر آخرون». انظر: (التقييد) لابن نقطة (١/٣٢٩)، (سير أعلام النبلاء) (٩/٢٠ - ١٣)، (ميزان الاعتدال) (٢/٦٤).

(١) (صحيح ابن خزيمة) (١/٦٤ ح/١٢٢)، كتاب الوضوء، جماع أبواب ذكر الماء، باب استحباب القصد في صبِّ الماء، وكراهة التعدي فيه، والأمر باتقاء وسوسة الماء.

(٢) (صحيح ابن خزيمة) (١/١٢٠ ح/٢٤٠)، كتاب الوضوء، جماع أبواب غسل الجنابة، باب إباحة الاغتسال من القصاع والمراكن والطاس.

(٣) (صحيح ابن خزيمة) (١/١٥٠ ح/٢٩٨)، كتاب الوضوء، جماع أبواب تطهير الثياب، باب الزجر عن قطع البول على البائل في المسجد قبل الفراغ منه.

(٤) (صحيح ابن خزيمة) (١/٢٥٨ ح/٥١٣).

(٥) (صحيح ابن خزيمة) (١/٣٧٢ ح/٧٥٥)، كتاب الصلاة، باب الأمر بقيام المعوذتين =

٦ - ومن ثمَّ إلى قوله: «فَكُنْتُ أَكَلَّمُهُ، فَأَوْمَأُ إِلَيَّ بِيَدِهِ»^(١): عن أبي سعد المقرئ، وأبي المظفر سعيد بن منصور القشيري.

٧ - ومن ثمَّ إلى قوله: «سَجَدَتِي السَّهْوُ يَوْمَ ذِي الْيَدَيْنِ» - وهو في الجزء الرابع -^(٢): عن أبي سعد المقرئ وحده.

٨ - ومن ثمَّ إلى قوله: «فَفَتَحَهَا»^(٣) قبل «ولا بعد»^(٤): عن أبي سعد الكنجروزي.

٩ - ومن ثمَّ إلى قوله: «إِنَّمَا كَانَ لِمَوْتِ إِبْرَاهِيمَ» - وهو في أوائل الجزء الخامس -^(٥): عن أبي سعد المقرئ.

١٠ - ومن ثمَّ إلى قوله: «وَكَانَتْ قَدْ جُمِعَتِ الْقُرْآنُ»^(٦): عن أبي المظفر سعيد بن منصور.

١١ - ومن ثمَّ إلى قوله: «أَيُّوبُ عَنْ مُحَمَّدٍ بِهَذَا الْحَدِيثِ»^(٧): عن أبي سعد الكنجروزي.

= في دُبر الصلاة.

تنبيه: في النسخ المطبوعة: «لَمْ يَقُلِ الْحَسَنُ بْنُ مُحَمَّدٍ: لِي»، وَالْحَسَنُ بْنُ مُحَمَّدٍ هُوَ الزَّعْفَرَانِيُّ نَفْسُهُ.

(١) (صحيح ابن خزيمة) (٢/٤٩٩/٨٨٩).

(٢) (صحيح ابن خزيمة) (٢/١٢٨ - بعد ح/١٠٥١).

(٣) كذا في (المجمع المؤسس)، وفي النسخ المطبوعة: «فَلَمْ أَرَهُ سَبَّحَهَا قَبْلُ وَلَا بَعْدُ»، وهو الصحيح، فكلمة (ففتحها) تصحيف عن: (سبحها). وفي (المعجم المفهرس) (ص/٤٢): «قَبْلُ وَلَا بَعْدُ» فقط، بدون كلمة (ففتحها).

(٤) (صحيح ابن خزيمة) (٢/٢٣٥/١٢٣٥).

(٥) (صحيح ابن خزيمة) (٢/٣١٥/١٣٧٩).

(٦) (صحيح ابن خزيمة) (٣/٨٩/١٦٧٦)، كتاب الإمامة في الصلاة، جَمَاعُ أَبْوَابِ صَلَاةِ النِّسَاءِ فِي الْجَمَاعَةِ، بَابُ إِمَامَةِ الْمَرْأَةِ النِّسَاءِ فِي الْفَرِيضَةِ.

(٧) لم أقف عليه في (صحيح ابن خزيمة) المطبوع.

١٢ - وَمِنْ ثَمَّ إِلَى قَوْلِهِ: «وَلَا عَبْدَ اللَّهِ بْنِ بَسْرٍ الَّذِي رَوَى عَنْهُ سَعِيدٌ بَعْدَالَةَ وَلَا جَرَحَ»^(١): عَنْ أَبِي سَعْدٍ الْمَقْرِيِّ.

١٣ - وَمِنْ ثَمَّ إِلَى قَوْلِهِ: «فَأَطْعَمَهُ أَهْلَكَ» - وَهُوَ فِي السَّادِسِ -^(٢):
عَنْ أَبِي الْقَاسِمِ بْنِ أَبِي الْفَضْلِ الْغَازِي.

١٤ - وَمِنْ ثَمَّ إِلَى آخِرِ الْمَسْمُوعِ: عَنْ أَبِي الْمَظْفَرِ سَعِيدِ بْنِ مَنْصُورِ الْقَشِيرِيِّ.

بِسْمَاعِ الْخَمْسَةِ^(٣) لَمَّا قُرِئَ عَلَيْهِمْ، مِنْ أَبِي طَاهِرٍ مُحَمَّدِ بْنِ الْفَضْلِ
ابْنِ إِمَامِ الْأَئِمَّةِ أَبِي بَكْرٍ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْحَاقَ بْنِ خَزِيمَةَ النِّسَابُورِيِّ، بِسْمَاعِهِ
مِنْ جَدِّهِ^(٤).

وَبَعْضُ الْمُحَدِّثِينَ يَذْكُرُونَ الرِّوَاةَ الْخَمْسَةَ عَنْ أَبِي طَاهِرٍ، الَّذِينَ رَوَى
عَنْهُمْ زَاهِرُ بْنُ طَاهِرٍ، يَذْكُرُونَهُمْ كُلَّهُمْ مَعَ التَّفْصِيلِ فِي مَسْمُوعٍ كُلِّ مِنْهُمْ،
كَمَا وَرَدَ فِي بَعْضِ الْأَثْبَاتِ وَالْفَهَارِسِ^(٥)، عَلَى أَنَّ بَعْضَهُمْ يَذْكُرُهُمْ كُلَّهُمْ

(١) (صحيح ابن خزيمة) (٣/ ١٨٥ - قبل ح/ ١٨٧٨)، كتاب الجمعة، باب استحباب الانتشار بعد صلاة الجمعة... [آخر ترجمة في كتاب الجمعة].

(٢) لم أجد هذه الجملة بهذه الصيغة في (صحيح ابن خزيمة)، وقد وردت فيه جملة «فأطعم أهلَكَ» في موضعين، أولهما فيه (٣/ ٢١٧ ح/ ١٩٤٤)، والثاني فيه (٣/ ٢١٧ ح/ ١٩٤٥).

(٣) وهم: ١ - أبو سعد الكنجروذي. ٢ - أبو سعد أحمد بن إبراهيم المقرئ. ٣ - أبو عبد الله محمد بن محمد بن يحيى. ٤ - أبو المظفر القشيري. ٥ - أبو القاسم بن أبي الفضل الغازي.

(٤) انظر: (المجمع المؤسس للمعجم المفهرس) للحافظ ابن حجر (ص/ ١٤٨ - ١٤٩)، (المعجم المفهرس) له أيضًا (ص/ ٤٢)، (هدي الساري إلى أسانيد الشيخ إسماعيل الأنصاري) (ص/ ٥٢٢ - ٥٢٤).

(٥) انظر - مثلاً -: (هدي الساري إلى أسانيد الشيخ إسماعيل الأنصاري) (ص/ ٥٢٢ - ٥٢٤).

دون الإشارة إلى تفاصيل القدر المسموع منهم^(١).

على أنَّ البعض يقتصر عند الرواية على بعض هؤلاء الخمسة، الذين روى عنهم زاهر الشحامي، ولا يذكر الخمسة كلهم^(٢).

والفرق بين الفريق الأول وهؤلاء: أنَّ أولئك يتحدثون عن رواية الصحيح كله، وهؤلاء يقتصرون على بعض أولئك الرواة لأنهم يروون آحاد الأحاديث.

ويروي عن زاهر بن طاهر الشحامي (ت ٥٣٣هـ):

أبو روح عبد المعز بن محمد بن أبي الفضل بن أحمد الساعدي الهروي^(٣).

وعنه: أبو علي الحسن بن محمد البكري^(٤).

وعنه: أبو عبد الله محمد بن أحمد بن أبي الهيجاء بن الزَّراد^(٥).

(١) انظر - مثلاً -: (حصر الشارد من أسانيد محمد عابد) (ص/٣٥٨).

(٢) انظر - مثلاً -: (تاريخ دمشق) (١٠/١٦، ١٧، ٢٨٣)، (برنامج الوادي آشي) (ص/٢٤٣ - ٢٤٤)، كلاهما روي عن طريق أبي سعيد الجنزروذي فقط. وانظر أيضاً: (سير أعلام النبلاء) (١٤/٣٨٢)، روى عن طريق أبي سعيد أحمد بن إبراهيم المقرئ فقط.

(٣) وصفه الذهبيُّ بأنه: «الشيخ الجليل الصدوق المعمر مسند خراسان»، وأنه «انتهى إليه علوُّ الإسناد»، ولد سنة (٥٢٢هـ)، وقتلته الترك سنة (٦١٨هـ). ترجمته في: (التقييد) لابن نقطة (٢/١٦٨ - ١٦٩)، (سير أعلام النبلاء) (٢٢/١١٤).

(٤) هو الشيخ صدر الدين أبو علي الحسن بن محمد بن محمد بن محمد بن محمد بن عمروك القرشي التيمي البكري النيسابوري، ثم الدمشقي (٥٧٤ - ٦٥٦هـ)، وصفه الذهبيُّ بأنه: «المحدث العالم المفيد الرحال المصنف»، وهو من شيوخ ابن الصلاح، والبرزالي، والدمياطي، وغيرهم من الكبار. ترجمته في: (تذكرة الحفاظ) (٤/١٤٤٤ - ١٤٤٥)، (سير أعلام النبلاء) (٢٣/٣٢٦ - ٣٢٧).

(٥) هو الدمشقيُّ الصالح الحري (٦٤٦ - ٧٢٦هـ)، قال الحافظ ابن حجر: «وسمع بعد الخمسين من البلخي، وابن عبد الهادي، والعماد ابن النحاس، واليلداني، والصدر البكري، وإبراهيم بن خليل، والفتية اليونيني، وغيرهم، وسمع الكتب =

وعنه بالإجازة: أبو بكر بن إبراهيم بن العز محمد بن العز إبراهيم ابن أبي عمر محمد بن أحمد بن قدامة المقدسي، المعروف بـ(الفرائضي)^(١).

وعنه: الحافظ ابن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ)^(٢).

وعنه انتشرت هذه الطريق، وما زالت متصلةً إلى الآن^(٣)، وبها نروي صحيح الإمام ابن خزيمة عن مشايخنا^(٤).

وذكرَ الحافظُ ابنُ حجرٍ في (المعجم المفهرس) أنه رواه أيضًا من طريق أخرى عن زاهر ملفقًا^(٥).

= الكبار، وتفرد، وروى الكثير، وكان خيرًا متواضعًا، يتجر ويرتق... ثم ساء ذهنه قبل موته، وضعف حاله وأملق... ترجمته في: (معجم الذهبي) (١٦٩/٢)، (ذيل التقييد) للفاسي (٨٤/٢)، (الوافي بالوفيات) (١٤٧/٢)، (الدرر الكامنة) للحافظ ابن حجر (٣٧٦/٣).

(١) ترجم له الحافظ ابن حجر في (المعجم المؤسس) (ص/١٤٢)، وذكر أنه ولد سنة (٧٢٣هـ) وتوفي سنة (٨٠٣هـ)، وقال: «وكان عسرًا في التحديث، فسهل الله لي خلقه إلى أن أكثرته عنه في مدة يسيرة، بحيث يجلس لي أكثر النهار».

(٢) انظر: (المعجم المؤسس للمعجم المفهرس) (ص/١٤٨ - ١٤٩)، (المعجم المفهرس) (٤٢/١)، كلاهما للحافظ ابن حجر العسقلاني.

(٣) انظر: (صلة الخلف بموصول السلف) لمحمد بن سليمان الروداني (ص/٢٨٣)، (حصر الشارد من أسانيد محمد عابد) (١/٣٥٨ - ٣٥٩)، (الثبت الكبير) للعلامة عبد الحق بن عبد الواحد الهاشمي (ص/٧٩)، وعنه يرويه ابنه شيخنا العلامة المحدث عبد الوكيل بن عبد الحق الهاشمي، وقد سمعنا صحيح ابن خزيمة كله عليه، وأكرمنا بالإجازة. وانظر أيضًا: (تذكرة الجهابذة الدرري في سند ثناء الله المدني) لشيخنا العلامة ثناء الله المدني (ص/٣١)، يرويه عن طريق العلامة عبد الحق بن عبد الواحد الهاشمي.

(٤) وهم كثر ولله الحمد، منهم شيخنا العلامة ثناء الله المدني، وشيخنا العلامة عبد الوكيل بن الشيخ عبد الحق عبد الواحد الهاشمي، وانظر: الحاشية السابقة.

(٥) انظر: (المعجم المفهرس) (ص/٤٢).

الرواية الثانية: رواية ابن محمويه السمسار:

وهذه الرواية لم تشتهر مثل رواية أبي طاهر حفيد ابن خزيمة، وقد سبقت ترجمة ابن محمويه في تلاميذ الإمام ابن خزيمة، وهو من صغار تلاميذه.

وهذه الرواية رواها أبو جعفر بن الزبير^(١) عن أبي محمد المالقي^(٢)، عن أبي طاهر بن عوف^(٣)، عن زاهر الشحامي، عن أبي يعلى إسحاق ابن عبد الرحمن بن أحمد^(٤)، وأبي سعد محمد بن عبد الرحمن الكنجرودي، عن ابن محمويه، عن الإمام ابن خزيمة.

هكذا وردت هذه السلسلة في بعض الأثبات^(٥).

وفي بعضها: ابن الزبير، عن عطية القيسي، عن ابن عوف، إلى

(١) هو: الإمام الحافظ العلامة، شيخ القراء والمحدثين بالأندلس: أبو جعفر أحمد بن إبراهيم بن الزبير بن محمد الثقفي الغرناطي (٦٢٧ - ٧٠٨هـ)، مؤلف الذيل على الصلة لابن بشكوال. ترجمته في: (تذكرة الحفاظ) (٤/١٤٨٤)، (فهرس الفهارس) (٤٥٤/١).

(٢) هو: أبو محمد عبد الله بن أحمد بن عطية القيسي المالقي (٥٧٣ - ٦٤٨هـ)، ذكر ابن الأبار أنه توفي سنة (٦٤٦هـ)، وهو غلط، ترجمته في (صلة الصلة)، لتلميذه أبي جعفر بن الزبير، المطبوع مع الصلة (٣/١٠٥)، (تاريخ الإسلام) للذهبي (١٤/٦٠٢) ط بشار، (بغية الوعاة) للسيوطي (٢/٣٣). ولم أكن توصلت إلى تحديده في الطبعة الأولى، وقد أفادني عنه الشيخ ياسر إبراهيم نجار مشكوراً.

(٣) هو الشيخ الإمام إسماعيل بن مكي بن إسماعيل بن عيسى بن عوف القرشي (٤٨٥ - ٥٨١هـ)، وكان من أئمة عصره. ترجمته في (سير أعلام النبلاء) (٢١/١٢٢)، (تذكرة الحفاظ) (٤/١٣٣٦).

(٤) هو الصابوني (٣٧٥ - ٤٥٥هـ)، أخو شيخ الإسلام الصابوني السابق، سمع - كأخيه - من أبي طاهر حفيد ابن خزيمة، وأخذ عنه زاهر بن طاهر وغيره. ترجمته في: (سير أعلام النبلاء) (١٨/٧٦).

(٥) انظر: (المنح البادية في الأسانيد العالية) للفاسي (ص/٢٢٣).

آخره ^(١). وصوابه: عن ابن عطية، وهو نفسه أبو محمد المالقي الوارد في السند السابق.



(١) انظر: (الدليل المشير) للعلوي (ص/ ٥٩١ - ٥٩٢).

المبحث الرابع

مكانة صحيح الإمام ابن خزيمة، وعناية العلماء به

وفيه مطلبان:

المطلب الأول

مكانة صحيح الإمام ابن خزيمة، ومنزلته بين كتب السنة

يحتلُّ (صحيحُ الإمام ابن خزيمة) أهميةً بالغةً بين كتب السنة؛ وذلك نظرًا لأنه من مظانِّ الصحيح المجرَّد بعد الصحيحين، كما أنه من الكتب الجامعة بين السنة وفقهها، إضافةً إلى مكانة مؤلفه، فهو علمٌ من أعلام الحديث، ومن أشهر تلاميذ أمير المؤمنين في الحديث الإمام البخاري.

قال الحافظ ابن كثير في ترجمة ابن خزيمة: «وله كتابُ (الصحيح) من أنفع الكتب وأجلّها، وهو من المجتهدين في الإسلام»^(١).

ويقول أيضًا - بعد أن ذكر بعض الكتب التي هي مظانُّ الحديث الصحيح -: «وكتبُ أخرى التزم أصحابُها صحَّتها؛ كابن خزيمة، وابن حبان البُستي، وهما خيرٌ من (المستدرک) بكثير، وأنظفُ أسانيدَ ومتونًا»^(٢).

وذكر الخطيب البغدادي رَحِمَهُ اللهُ في معرض النصيحة لطلبة العلم، أحقَّ

(١) (البداية والنهاية) (٩/١٥).

(٢) (الباعث الحثيث) (١٠٩/١).

الكتب بالتقديم بالسماع، يعني: ما ينبغي لطالب العلم أن يقدمه حينما يريد أن يسمع الحديث، فقال: «وأحفظها بالتقديم: كتاب الجامع والمسند الصحيحان، لمحمد بن إسماعيل البخاري، ومسلم بن الحجاج النيسابوري»، ثم ذكر كتباً أخرى، ثم قال: «وكتاب محمد بن إسحاق بن خزيمة النيسابوري، الذي شرط فيه على نفسه إخراج ما اتصل سنده بنقل العدل عن العدل إلى النبي ﷺ»^(١).

وقد اعتبره كثير من العلماء من الكتب التي يؤخذ منها الصحيح الزائد على ما في الصحيحين، بل قدموه على سائر الكتب التي ألفت في الصحيح المجرد بعد الصحيحين، ومن هؤلاء: ابن الصلاح، والعراقي، والسيوطي، وأحمد شاكر - رحمهم الله تعالى -.

قال ابن الصلاح: «ثم إن الزيادة في الصحيح على ما في الكتابين يتلقاها طالبها مما اشتمل عليه أحد المصنفات المعتمدة المشهورة لأئمة الحديث؛ كأبي داود السجستاني، وأبي عيسى الترمذي، وأبي عبد الرحمن النسائي، وأبي بكر ابن خزيمة، وأبي الحسن الدارقطني، وغيرهم، منصوصاً على صحته فيها»^(٢).

ثم قال مبيناً مزية (صحيح ابن خزيمة) وغيرها من الكتب التي ألفت في الصحيح:

«ولا يكفي في ذلك مجرد كونه موجوداً في كتاب أبي داود وكتاب الترمذي وكتاب النسائي، وسائر من جمَعَ في كتابه بين الصحيح وغيره، ويكفي مجرد كونه موجوداً في كتب من اشترط منهم الصحيح فيما

(١) (الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع) للخطيب البغدادي (٢/ ٢٧٠ - ٢٧١)، باب القول في كتب الحديث على وجهه وعمومه..

(٢) (علوم الحديث) لابن الصلاح - تحقيق: العتر - (٢١).

جمعه؛ ككتاب ابن خزيمة...»^(١).

فمجرد تخريج ابن خزيمة للحديث في (صحيحه) يُعدّ تنصيماً على صحة الحديث عند الإمام ابن الصلاح.

وبمثله صرح العراقي، قال في (ألفيته - التبصرة والتذكرة) تحت عنوان: «الصحيح الزائد على الصحيحين»:

وُخِذَ زِيَادَةُ الصَّحِيحِ إِذْ تُنْصَحُ صَحِّهُ أَوْ مِنْ مُصَنَّفٍ يُخَصُّ بِجَمْعِهِ نَحْوَ ابْنِ حَبَانَ الزَّكِيِّ وَابْنِ خَزِيمَةَ وَكَالْمُسْتَدْرَكِ^(٢)

وقال في شرح (التبصرة): «وَيُؤْخَذُ الصَّحِيحُ أَيْضًا مِنَ الْمُصَنَّفَاتِ الْمُخْتَصَّةِ بِجَمْعِ الصَّحِيحِ فَقَطْ؛ كَصَحِيحِ أَبِي بَكْرٍ مُحَمَّدَ بْنَ إِسْحَاقَ بْنَ خَزِيمَةَ، وَصَحِيحِ أَبِي حَاتِمٍ مُحَمَّدَ بْنَ حَبَانَ الْبُسْتِيِّ، الْمُسَمَّى بِ(التَّقَاسِيمِ وَالْأَنْوَاعِ)، وَكِتَابِ (المُسْتَدْرَكِ عَلَى الصَّحِيحَيْنِ) لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ الْحَاكِمِ، وَكَذَلِكَ مَا يَوْجَدُ فِي الْمُسْتَخَرَّجَاتِ عَلَى الصَّحِيحَيْنِ مِنْ زِيَادَةٍ، أَوْ تَمْتَةٍ لِمَحْذُوفٍ، فَهُوَ مُحْكَمٌ بِصَحِّهِ...»^(٣).

وذكر السيوطي في مقدمة كتابه (جمع الجوامع) الكتب التي يكون مجرد العزو إليها معلماً بالصحة، فلا يحتاج الأمر عند السيوطي إلى التنصيص على هذا الحديث بأنه صحيح، ومما قاله في مقدمة (جمع الجوامع): «وكذا ما في موطأ مالك، وصحيح ابن خزيمة، وأبي عوانة، فالعزو إليها معلّم بالصحة»^(٤).

(١) المصدر السابق (٢١).

(٢) ألفية العراقي (التبصرة) مع شرحها (١/٥٢)، ثم ذكر أنّ الحاكم متساهلاً، ويُقاربه ابن حبان في التساهل.

(٣) شرح (التبصرة والتذكرة) للعراقي (١/٥٤).

(٤) انظر: (مناهج المحدثين) (ص/١١٥)، (قواعد التحديث) للقاسمي (ص/٢١٧)، وراجع مقدمة (الفتح الكبير) في مقدمة (صحيح الجامع) (ص/٣٨).

بل ذكر العلماء أنّ تخريجَ مَنْ خرَّجَ الصحيحَ بعد الشيخين، ممن اشترط الصحة في كتابه: يفيدُ توثيقَ مَنْ خرَّجَ له ^(١).

ويدلُّ على مكانة هذا الكتاب مكانة مؤلفه عند العلماء، وشدة تحرّيه في الأسانيد، فإنه كما يقول السيوطي: «يتوقّف في التصحيح لأدنى كلام في الإسناد، فيقول: إن صحّ الخبر، أو إن ثبت كذا، أو نحو ذلك» ^(٢).

وفيما يلي ذكرُ بعض الأمثلة على تحرّيه البالغ، واحتياطه الشديد ^(٣):

١ - روى حديثاً من طريق الأعمش، عن أبي وائل شقيق بن سلمة، ثم قال بعده: «هذا الخبر له علة؛ لم يسمعه الأعمش من شقيق، لم أكن فهمته في الوقت» ^(٤).

يُشير الإمام إلى أنه لم يكن فهمَ هذه العلة في وقت تدوينه لهذا الحديث في (صحيحه)، وهذا يدلُّ على أنه ألحقَ هذا الكلام إلحاقاً بعد تدوينه للحديث، وفيه دلالة على تحرّيه الشديد.

٢ - روى حديثاً من طريق ابن إسحاق، ثم قال بعد ذلك: «أنا استثنيت صحة هذا الخبر؛ لأنني خائف أن يكون محمد بنُ إسحاق لم يسمع من محمد بن مسلم، وإنما دلّسه عنه» ^(٥).

بيّن رَحِمَهُ اللهُ أَنَّ هذا الحديث ليس على شرطه، وأنه يُعتبر من الأحاديث المستثناة التي لا يحكم عليها بالصحة؛ وذلك لأنه يخاف أن يكون ابنُ إسحاق دلّسه عنه، وابنُ إسحاق ممن عُرف بالتدليس.

(١) انظر: (الاقتراح في بيان الاصطلاح) لابن دقيق العيد (ص/٢٨٤).

(٢) (البحر الذي زخر في شرح ألفية الأثر) للسيوطي (٢/٧٨٣).

(٣) ملخصاً من كتاب (مناهج المحدثين) لشيخنا الدكتور سعد الحميد (ص/١١٦).

(٤) انظر: (صحيح ابن خزيمة) (١/٢٥ - ٢٦ ح/٣٧).

(٥) المصدر السابق (١/٧١ ح/١٣٧).

٣ - أخرج حديثاً من طريق عبد الله بن لهيعة، وجابر بن إسماعيل، ثم قال: «ابن لهيعة ليس ممن أخرج حديثه في هذا الكتاب إذا تفرد برواية، وإنما أخرجت هذا الخبر لأن جابر بن إسماعيل^(١) معه في الإسناد»^(٢).

هذا مع العلم بأن هذا الحديث الذي أخرجه من طريق ابن لهيعة هو من رواية عبد الله بن وهب، عن ابن لهيعة، ورواية عبد الله بن وهب يعتبرها العلماء أعدل من رواية غيره، كما هو حال رواية ابن المبارك عنه^(٣)؛ لأنهما سمعا من ابن لهيعة قبل الاختلاط، لكن ابن خزيمة يعتبر أن ابن لهيعة ضعيف في جميع أحواله؛ قبل وبعد الاختلاط، ولا شك في أن حاله بعد الاختلاط أشد.

٤ - وكذلك أخرج حديثاً من طريق محمد بن جعفر - المعروف بغندر - عن معمر، عن الزهري، قال: أخبرني سهل بن سعد، ثم ذكر حديثاً، ثم قال بعده: «في القلب من هذه اللفظة التي ذكرها محمد بن جعفر، أعني قوله: أخبرني سهل بن سعد، وأهاب أن يكون هذا وهماً من محمد بن جعفر، أو ممن دونه»^(٤).

قال الدكتور سعد الحميد بعد ذكره لهذه الأمثلة: «فهذه مجرد أمثلة، وهي بمجموعها - وغيرها من الأمثلة - تُعطي دليلاً واضحاً بلا شك على

(١) هو الحضرمي، أبو عباد المصري، «مقبول، من الثامنة، روى له البخاري في الأدب المفرد، وباقي الستة عدا الترمذي». (التقريب) (الترجمة/ ٩٦١).

(٢) (صحيح ابن خزيمة) (١/ ٧٥ - ٧٦ ح/ ١٤٦).

(٣) قال الحافظ في ترجمة ابن لهيعة: عبد الله بن لهيعة بن عقبة، أبو عبد الرحمن المصري، القاضي، «صدوق، من السابعة، خلط بعد احتراق كتبه، ورواية ابن المبارك وابن وهب عنه أعدل من غيرهما، وله في مسلم بعض شيء مقرون... روى له مسلم وأصحاب السنن عدا النسائي». (التقريب) (الترجمة/ ٣٩٤٥).

(٤) (صحيح ابن خزيمة) (١/ ١١٣ ح/ ٢٢٦).

شدة تحرِّي هذا الإمام رَحِمَهُ اللهُ في الحديث، وتدل دلالة واضحة على مكانة كتابه^(١).

وكلُّ ما سبق يُثيرُ سؤالاً مهمًّا، وهو:

هل يُسلَّم لجميع ما في (صحيح ابن خزيمة) بالصحة، كما يظهر من كلام الأئمة: ابن الصلاح، والعراقي، والسيوطي، وغيرهم؟ هذا ما ستأتي الإجابة عليه في الفصل الثاني، عند بيان شرط الإمام ابن خزيمة في (صحيحه).

المطلب الثاني

عناية العلماء بصحيح الإمام ابن خزيمة^(٢)

حظي (صحيح الإمام ابن خزيمة) باهتمام كثير من العلماء قديمًا وحديثًا، ومن الكتب التي ألُفَّت حوله استقلالًا أو ضمناً ما يلي:

أولاً: حول رجاله:

قام ابنُ الملقّن باختصار (تهذيب الكمال) للحافظ المزي، وذيلَ عليه برجال ستة كتبٍ أخرى، وهي: مسند الإمام أحمد، وصحيح ابن خزيمة، وابن حبان، ومستدرك الحاكم، وسنن الدارقطني، وسنن البيهقي، ونقلَ السخاوي أنه أسماه «إكمال تهذيب الكمال»، ونقلَ عن شيخه الحافظ ابن حجر أنه لم يقف عليه، ثم قال السخاوي: «قد رأيتُ منه مجلداً، وأمره فيه سهل»^(٣).

(١) (مناهج المحدثين) (ص/١١٧).

(٢) انظر: (مناهج المحدثين) للدكتور سعد الحميد (ص/١٤١ - ١٤٤)، (الإمام ابن خزيمة) للدكتور عبد العزيز الكيسي (١/٣٥٣ - ٣٥٦).

(٣) انظر: (الضوء اللامع) للسخاوي (٦/١٠٢)، وانظر: (لحظ الألفاظ ذيل تذكرة الحفاظ) لابن فهد المكي (١٩٩ - ٢٠٠).

ثانيًا: حول أطرافه:

صنّف الحافظُ ابنُ حجر كتابَه (إتحاف المهرة بالفوائد المبتكرة من أطراف العشرة)، ذكرَ فيه أطرافَ أحدَ عشر كتابًا، منها (صحيحُ ابن خزيمة)، وبما أنه لم يقع له من (صحيح ابن خزيمة) إلا ربعُه الأولُ فقط: لذلك لم يعدّه في التسمية؛ حيث قال: (...في أطراف العشرة)، ومرادُه بالعشرة: هي التي وقعت له كاملة^(١)، وهي: الموطّأ، ومسند الإمام الشافعي، ومسند الإمام أحمد، وسنن الدارمي، والمنتقى لابن الجارود، وصحيح ابن حبان، والمستخرج لأبي عوانة، والمستدرک للحاكم، وشرح معاني الآثار للطحاوي، وسنن الدارقطني، والحادي عشر هو (صحيحُ ابن خزيمة).

ثالثًا: حول الحكم على أحاديثه:

١ - أَلَفَ الحافظُ محمدُ بنُ أحمد بن عبد الهادي المقدسي (ت ٧٤٤هـ) منتقى من مختصر المختصر، يبلغ مجلدًا، تعقّب فيه الإمام ابن خزيمة في أحاديث ظهرَ له فيها مقال^(٢).

٢ - مما لا يخفى على المختصّين أنّ الإمام ابن خزيمة اشترط الصحة في كتابه، ولكنه مع ذلك أوردَ بعض الأحاديث الضعيفة لأسبابٍ سيأتي ذكرُها في موضعه إن شاء الله تعالى، وقد قام محقّقه الشيخ الدكتور محمد مصطفى الأعظمي بجهدٍ مشكورٍ في الحكم على أحاديثه، على ما شابَ عمله من بعض الملاحظات، ولاستكمال جهده في هذا المجال: وضعَ عمله بين يدي علامة عصره في الحديث الشيخ ناصر الدين الألباني، ليرى رأيه فيه تأييدًا أو تقويمًا، يقول المحقّق: «وحاولتُ

(١) انظر ما سبق في المطلب الأول من المبحث الثاني، من هذا الفصل.

(٢) انظر: (ذيل طبقات الحنابلة) لابن رجب (٢/٢١٥).

أن أحكم على أحاديث ابن خزيمة تصحيحًا وتحسينًا وتضعيفًا - إن لم يكن ذاك الحديث مخرجًا في الصحيحين - ثم أحببت أن أتأكد وأستوثق في حكمي على الحديث، ولذلك طلبت من المحدث الكبير الأستاذ الشيخ ناصر الدين الألباني - حفظه الله - أن يُراجع الكتاب، وخاصةً تعليقاتي، فقبل فضيلته مشكورًا، وجزاه الله خيرًا.

فإذا خالفني الأستاذ ناصر الدين في التصحيح والتضعيف؛ أثبت رأيي؛ ثقةً مني به علمًا ودينًا. وللأمانة العلمية وضع كلامه بين قوسين، مع ذكر كلمة «ناصر» بالآخر؛ ليتمكن التمييز بين قولي وقوله^(١).

لقد أحسنَ محقق «صحيح الإمام ابن خزيمة» في خدمة الكتاب، وأجادَ في محاولته للحكم على الأحاديث، مع أنه لم يُخالفه الصوابُ في كثيرٍ من الأحيان، وأجاد وأفادَ حينما وضع عمله بين يدي ذلك العلامة الذي هو أولى الناس أن يثق طلابُ العلم بعمله؛ لما عُرف من الإمامة في هذا الشأن، وإن تناولَ على عملهما بعضُ من ليس في العير ولا في النفير في هذا الشأن مقارنةً بالشيخين الفاضلين^(٢).

رابعًا: فهرسته:

قام الشيخ محمد أيمن بن عبد الله الشبراوي بصنع فهرس لصحيح الإمام ابن خزيمة بعنوان: «فهارس صحيح ابن خزيمة»، ويُعدُّ مفتاحًا للكتاب، حيث رتَّبَ أحاديثه على الحروف الهجائية، التي تُسهِّلُ على الطالب الوقوف على الحديث في أسرع وقت.

(١) مقدمة الدكتور محمد مصطفى الأعظمي لـ (صحيح ابن خزيمة) (١/٣٢).

(٢) ثم إن الشيخ الأعظمي حذف أحكام الشيخ الألباني، كما أنه حذف تعليقاته في الهامش، وذلك في طبعة مكتبة الأعظمي، التي صدرت سنة (١٤٣٠ - ٢٠٠٩م) في مجلد واحد، وأقول: ليت الشيخ أبقي أحكام الشيخ الألباني، فهي بلا شك إضافة علمية وخدمة نوعية للكتاب.

وقد قام محقق الكتاب الشيخ محمد مصطفى الأعظمي بعمل فهرس متعددة في الطبعة الأخيرة، أمّا الطبعة الأولى والثانية: فلم يكن فيهما إلا فهرس الموضوعات.

ثم طبع الكتاب باعتناء الشيخ صالح اللحام، وضمّنه فهرسَ جيدة للكتاب.

وطُبع أيضًا بتحقيق الدكتور ماهر الفحل، وخصّص المجلد الخامس منه لفهارسَ علمية متنوعة، وهي في غاية من الأهمية، ثم طبعته دارُ التأصيل طبعةً متقنةً، مخدومةً بفهارسَ علمية متنوعة.

خامسًا: حول الجانب الفقهيّ في (صحيح) الإمام ابن خزيمة:

من الجوانب التي تميّز فيها (صحيح ابن خزيمة): اهتمامه البارز بالناحية الفقهية، وقد تكررت الإشارة إلى ذلك، وكان الكتاب بحاجة إلى إبراز هذا الجانب، وقد قام بهذا العمل الباحث الشيخ أيمن حمزة عبد الحميد إبراهيم، وذلك في رسالته المقدّمة لمرحلة التخصص (الماجستير)، التي أسماها: (الاتجاه الفقهي لابن خزيمة في صحيحه - فقه العبادات).

وهي رسالة نافعة، استوفت أبرزَ الجوانب المتعلقة بالموضوع، وقد استفدت منها في هذا المدخل، ولم تطبع إلى الآن.

سادسًا: حول جهوده في السنة:

ألّف الباحث السيد محمد إبراهيم رسالةً علميةً أسماها: «ابن خزيمة وجهوده في السنة»، والرسالة لنيل درجة (الدكتوراه)، قدّمتها إلى قسم الدراسات العليا بكلية أصول الدين بالقاهرة، بجامعة الأزهر، وقد نوقشت عام (١٤١٣هـ - ١٩٩٢م)، ولم أطلع عليها^(١).

(١) نقلاً عن رسالة (الاتجاه الفقهي لابن خزيمة في صحيحه) للشيخ أيمن حمزة (ص/٥ - ٦).

سابعًا: حول جهود ابن خزيمة في (مختلِف الحديث):

اهتمَّ الإمامُ ابنُ خزيمة في (صحيحه) بما يُعرف بـ(مختلِف الحديث)؛ للردِّ على مَنْ يرى تعارضًا بين بعض النصوص الشرعية، ومما كُتِبَ في هذا الموضوع:

١ - كَتَبَ الباحث الشيخ هاني يوسف محمود الجليس بحثًا بعنوان: «الإمام ابن خزيمة ومنهجه في مختلِف الحديث في صحيحه»، وقد استفدت منه في هذا المدخل، ولم يطبع البحث إلى الآن.

٢ - أَلَّفَ الدكتور افتخار أحمد بن محمد إسماعيل كاكِر رسالةً بعنوان: «مختلِف الحديث في صحيحِي ابنِ خزيمة وابنِ حبان - رحمهما الله -: دراسة مقارنة»، وهي رسالة دكتوراه قدَّمتها إلى قسم الحديث وعلومه بكلية الدراسات الإسلامية بالجامعة الإسلامية العالمية بمدينة إسلام آباد - باكستان، ولم تطبع إلى الآن.

ثامنًا: حول منهجه في تحليل الأحاديث:

ذَكَرَ ابنُ خزيمة بعضَ الأحاديث الضعيفة في صحيحه، وهي ليست على شرطه، وبيَّن علَّلها في الأغلب الأعم، وقد كَتَبَ الدكتور عبد العزيز الهليل بحثًا في هذا الموضوع بعنوان: «الأحاديث التي أعلَّها إمامُ الأئمة ابنُ خزيمة في صحيحه في كتاب الوضوء»، ونُشِرَ في مجلة جامعة أم القرى، جمادى الثانية، (١٤٢٤هـ).

تاسعًا: حول أقواله وتعليقاته:

١ - كَتَبَ الباحث إسماعيل سعيد محمد رضوان رسالةً علميةً بعنوان: «مقولات ابن خزيمة في صحيحه»، الجامعة الأردنية، ١٤١١هـ - ١٩٩٠م، وهي مخصَّصةٌ فيما يقوله الإمامُ ابنُ خزيمة بعد الأحاديث من قواعد وتعليقات وتوجيهات. ولم أطلع عليها.

٢ - كتبت الدكتورة إيمان علي العبد الغني بحثاً بعنوان: «إرشاد اللبيب لمعنى مصطلح (غريب غريب) عند ابن خزيمة في كتابه الصحيح: دراسة حديثة». وهو منشورٌ في مجلة الشريعة والدراسات الإسلامية، الصادرة عن مجلس النشر العلمي بجامعة الكويت.

عاشراً: كتب مختلفة حول صحيح ابن خزيمة:

١ - «الاحتساب في صحيح ابن خزيمة»، للباحث عبد الوهاب بن محمد عسيري، وهي رسالة علمية قدّمتها إلى قسم التربية الإسلامية بكلية التربية والعلوم الإنسانية بجامعة طيبة، بالمدينة النبوية - على صاحبها الصلاة والسلام -، سنة (١٤٢٥ - ١٤٢٦هـ)، ولم أرها مطبوعة.

٢ - «الأحاديث التي اتفق عليها ابنُ خزيمة وابنُ حبان في صحيحيهما والحاكم في المستدرک: جمعاً وتخريجاً ودراسةً، من بداية صحيح ابن خزيمة إلى نهاية (جماع أبواب الخوف)»، سلطان معيوض عوض العصيمي، وهي رسالة علمية، لنيل درجة الماجستير، قدّمتها إلى قسم الكتاب والسنة، بكلية الدعوة وأصول الدين، بجامعة أم القرى، سنة (١٤٣٤هـ)، ولم تطبع إلى الآن^(١).

حادي عشر: كتب جامعة في الإمام ابن خزيمة ومنهجه في صحيحه:

١ - ألّف الدكتور عبد العزيز شاكر حمدان الفياض الكبيسي رسالةً علميةً لنيل درجة (الدكتوراه) أسماها: «الإمام ابن خزيمة ومنهجه في كتابه (الصحيح)»، وهي مطبوعةٌ في مجلدين، وهي أوسعُ ما كُتِبَ عن

(١) ذكرَ الباحثُ في مقدمة رسالته (ص/١١) أنَّ عددَ أحاديث هذا القسم عنده (١٣٧) حديثاً، ثم قال: «على أن يكمل زميلي وأخي الفاضل عادل بن علي النفعي، دراسة ما تبقى من الأحاديث في الجزء الباقي، وبدايته من أول (جماع أبواب الكسوف) إلى آخر المطبوع من صحيح ابن خزيمة، وهو نهاية (باب إباحة العمرة في أشهر الحج لمن لا يحج عامه ذلك)».

الإمام ابن خزيمة، وعن كتابه الصحيح، وهي رسالة مفيدة جدًا في بابها، وقد استفدت منها كثيرًا، بل إن كثيرًا من مباحث هذا (المدخل) ما هي إلا ملخصات لما كتبه الدكتور الكبيسي في رسالته القيمة.

٢ - رسالة: «ابن خزيمة ومنهجه في الصحيح»، للباحث محمد علي إبراهيم، رسالة علمية قدّمها لكلية أصول الدين بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، بالرياض^(١).

ثاني عشر: حول تصحيح الأغلاط:

طُبِعَ (صحيح ابن خزيمة) قبل ثلاثة عقود من الزمان سنة (١٣٩١هـ - ١٩٧١م)، بتحقيق الشيخ الدكتور محمد مصطفى الأعظمي، وعليها تعليقات للعلامة الشيخ الألباني، وكانت الطبعة الأولى مليئة بالأخطاء المطبعية، والتصحيفات، والسقط، فقام الدكتور عبد العزيز بن عبد الرحمن بن محمد العثيم - الأستاذ المساعد بكلية الدعوة وأصول الدين بجامعة أم القرى - بتتبع الكتاب، واستخراج ما وقف عليه من تصحيف وسقط، وجمع ذلك في كتاب سماه: «النَّقْطُ لِمَا وَقَعَ فِي أَسَانِيدِ صَحِيحِ ابْنِ خَزِيمَةَ مِنَ التَّصْحِيفِ وَالسَّقْطِ»، ووضح من العنوان أنه حصر عمله في الأسانيد فقط، قال الدكتور: «ولم أتعرض لما وقع في المتن وتراجع الأبواب؛ لسهولة معرفة ذلك»^(٢).

وهو جهدٌ مشكورٌ، ما زالت الحاجة إليه قائمة؛ لأنَّ المحقّق وإن استفادَ منه في بعض المواضع، واستدرك الأخطاء، كما يتبيّن من المقابلة^(٣)؛ إلا أنه لم يستفد منه في بعض التعليقات المهمّة حتى في

(١) ذكرها الشيخ أيمن حمزة في (الاتجاه الفقهي لابن خزيمة في صحيحه) (ص/٥)، وذكر أنه لم يقف عليها.

(٢) (النَّقْطُ) (ص/٦).

(٣) أمّا المحقق الفاضل فلم يذكره في أي موضع من مواضع الاستدراك، وما زلت =

الطبقات الأخيرة^(١)، وفيه من الفوائد وإثارة الأسئلة حول تعيين بعض الرواة ما تجعل الحاجة إليه ماسةً لدارسي (صحيح ابن خزيمة).

هذا ما وقفت عليه من المؤلفات والبحوث المتعلقة بصحيح الإمام ابن خزيمة، والكتاب بحاجة إلى دراسات أخرى تتعلق ببعض الجوانب التي لم يركّز عليها الباحثون إلى الآن، من ذلك منهجه في التراجم، وموقعه من بين أصحاب هذا المنهج في التراجم، أمثال الأئمة: أبي عوانة، وابن المنذر، وابن حبان، وغيرهم؛ فإن لهم منهجاً في ذلك يختلف عن سبقتهم في الطول.

تنبيه

هناك مؤلفات أخرى ذكر أنها ألّفت حول (صحيح ابن خزيمة) ولا يصح ذلك، فمما لا يصح القول بأنه ألّف حول (صحيح ابن خزيمة) الكتب التالية:

١ - (المنتقى) لابن الجارود:

قال الكتاني: «كتاب (المنتقى - أي: المختار - من السنن المسندة

= أعجب من المحقق الفاضل؛ كيف أغفل تلك الفوائد التي تساهم في خدمة الكتاب، وهي عنده جاهزة، إلا إذا كان الكتاب لم يصله، وهذا بعيد؛ لأن بعض الاستدراكات التي صَحَّحها المحقق تدلُّ على أنه وقف على الكتاب. والله تعالى أعلم.

(١) انظر - على سبيل المثال -: (النقط) للدكتور العثيم (ص/٢٣ - ٢٥)، تعليقه حول (ح/٥٠٤)، وكذلك (ص/٦٢)، تعليقه حول (ح/٢٣٠٥)، حيث بذل الدكتور جهداً مشكوراً في تصويب ما في النسخة من الخلل، وقد أصاب في الموضوع الأخير، ودلَّ عليه بما لا يدع مجالاً للشك، كما أنَّ ما ذكره يتأيد بما في (الإتحاف)، حيث لم يذكر ابن إسحاق، بينما لم تكن بينه وبين النتيجة الحتمية الصائبة في الموضوع الأول إلا خطوة، إلا أنَّ النسخ المطبوعة - بما في ذلك نسخة اللحام - ما زالت تطبع وفيها تلك الأخطاء - باستثناء نسخة د. ماهر الفحل، حيث استدرك الأخطاء - دون أن تستفيد من جهد الدكتور، وهذا غيظ من فيض مما بذله الدكتور من الجهد.

عن رسول الله ﷺ في الأحكام) لأبي محمد عبد الله بن علي بن الجارود النيسابوري المجاور بمكة، المتوفى سنة ست - أو سبع - وثلاثمائة، وهو كالمستخرج على (صحيح ابن خزيمة)، في مجلد لطيف^(١)، وقلده بعض المعاصرين^(٢).

وهذا الأمر قد رده الدكتور مصطفى الأعظمي - محقق (صحيح ابن خزيمة)، وأيده آخرون، قال الأعظمي: «لكن المقارنة بين الكتابين المذكورين لا تفيد هذا الاستنتاج»^(٣).

٢ - (صحيح ابن حبان):

قال ابن الملقن في (البدر المنير) - عن (ابن حبان): «ولعل غالب (صحيحه) منتزَع من صحيح شيخه إمام الأئمة أبي بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة؛ فإنني رأيت قطعة من (صحيح ابن خزيمة) إلى كتاب البيوع، وكلما يقول ابن حبان في (صحيحه): نا ابن خزيمة؛ رأيت في القطعة المذكورة»^(٤).

وقد ردَّ الشيخ العلامة أحمد شاكر على هذه الدعوى بقوله: «وهو فيما رأينا من كتابه قد أخرج كتاباً مستقلاً لم يَبْنِه على الصحيحين، ولا على غيرهما، إنما أخرج كتاباً كاملاً»^(٥)، وصوبه الشيخ الأعظمي

(١) (الرسالة المستطرفة) للكتاني (ص/٢٥)، وكلامه مأخوذ - فيما يبدو - عما قاله الحافظ ابن حجر العسقلاني في (المعجم المفهرس) (ص/٤٥) حيث قال: «وهذا الكتاب كالمستخرج على صحيح ابن خزيمة، مقتصر على أصول أحاديثه».

(٢) وهو الدكتور عبد العزيز الكيسي في كتابه القيم (الإمام ابن خزيمة) (ص/٣٥٤).

(٣) مقدمة (صحيح ابن خزيمة) (ص/٢٣)، وقد اعتمده الدكتور سعد الحميد في (مناهج المحدثين) (ص/١٤٢).

(٤) (البدر المنير في تخريج أحاديث الشرح الكبير) لابن الملقن (١/٤٣٠) - تحقيق: جمال السيد -، ونقله عنه الصنعاني في (توضيح الأفكار) (١/٦٤).

(٥) مقدمة الشيخ أحمد شاكر لـ (صحيح ابن حبان) (ص/١٥).

وغيره^(١).

وقال الشيخ شعيب الأرناؤوط في الردّ عليه: «ثم هذا (صحيح) ابن حبان؛ فيه (٧٤٩٥) حديثاً، لم يرو فيه عن شيخه ابن خزيمة سوى (٣٠١) حديثاً، فكيف يكون غالبُ كتابه متزَعاً من كتاب شيخه؟!»^(٢).



(١) انظر: مقدمة الدكتور الأعظمي لصحيح ابن خزيمة (ص/٢٢)، (مناهج المحدثين) (ص/١٤٢).

(٢) مقدمة (صحيح ابن حبان) للشيخ شعيب الأرناؤوط (١/٤٣).

المبحث الخامس

موازنة بين «صحيح الإمام ابن خزيمة»
وصحاح: البخاري، ومسلم، وابن حبان، وأبي عوانة

يُعَدُّ (صحيحُ ابنِ خزيمة) عند كثيرٍ من العلماء في المرتبة الثالثة بعد الصحيحين، حيث إنَّ أصحَّ ما صُنِّفَ في الصحيح المجرَّد بعد الصحيحين: صحيحُ ابنِ خزيمة، وصحيحُ تلميذه ابنِ حبان، ومستدرُّكُ الحاكم، وصحيحُ ابنِ خزيمة أصحُّها، يليه صحيحُ ابنِ حبان وصحيحُ أبي عوانة - المعروف بـ(مستخرج أبي عوانة)، فهما أصحُّ من مستدرِّك الحاكم.

وليس واحدٌ من هذه الكتب لاحقًا بالصحيحين؛ لوجود غير الصحيح فيها، ولو بنسبة ضئيلة.

قال السيوطي: «(صحيحُ ابنِ خزيمة) أعلى مرتبةً من (صحيح ابن حبان)؛ لشدة تحرّيه، حتى إنه يتوقَّف في الصحيح لأدنى كلام في الإسناد، فيقول: إن صحَّ الخبر، أو: إن ثبتَّ كذا، ونحو ذلك»^(١).

وقال أيضًا: «قد علّم مما تقدّم: أنَّ أصحَّ من صُنِّفَ في الصحيح»^(٢): ابنُ خزيمة، ثم ابنُ حبان، ثم الحاكم، فينبغي أن يُقال: أصحُّها بعد مسلم: ما اتفق عليه الثلاثة، ثم ابن خزيمة وابن حبان أو الحاكم، ثم

(١) (تدريب الراوي) للسيوطي (١/١٤٨).

(٢) يقصد: بعد الصحيحين.

ابن حبان والحاكم، ثم ابن خزيمة فقط، ثم ابن حبان فقط، ثم الحاكم فقط، إن لم يكن الحديث على شرط أحد الشيخين^(١).

وقال الشيخ أحمد شاكر: «وقد رتب علماء هذا الفن ونقاده هذه الكتب الثلاثة التي التزم مؤلفوها رواية الصحيح من الحديث وحده، أعني الصحيح المجرد بعد الصحيحين: البخاري ومسلم، على الترتيب الآتي:

صحيح ابن خزيمة، صحيح ابن حبان، المستدرک للحاكم؛ ترجيحاً منهم لكل كتاب منها على ما بعده في التزام الصحيح المجرد، وإن وافق هذا مصادفةً ترتيبهم الزمني من غير قصدٍ إليه^(٢).

قلت: وهذا أيضاً وافق مصادفةً: ترتيبهم في الأخذ وطلب العلم؛ فالحاكم من أبرز تلاميذ ابن حبان، وابن حبان من أبرز تلاميذ ابن خزيمة.

وهذا الترتيب قد ذكره كثير من العلماء، وأكّده عددٌ من المختصين^(٣).

وخالف في هذا الترتيب الشيخ شعيب الأرنؤوط، حيث قدّم (صحيح ابن حبان) على (صحيح ابن خزيمة)^(٤)، وهذا القول يُخالف ما ذهب إليه جمهور العلماء من تقديم (صحيح ابن خزيمة) على (صحيح ابن حبان)، ولم يسبقه إلى ذلك أحد.

(١) (تدريب الراوي) (١/١٧١)، وانظر: (مناهج المحدثين) (ص/١١٩، ١٦٧).

(٢) مقدمة الشيخ أحمد شاكر للجزء الذي طبعه من (صحيح ابن حبان) (ص/١١).

(٣) انظر: (مناهج المحدثين) (ص/١١٩، ١٦٧)، (الرسالة المستطرفة) للكتاني (ص/٢٠)، (لمحات في أصول الحديث) للدكتور محمد أديب الصالح (ص/١٥٨)، (الإمام ابن خزيمة) للكيسي (١/٣٣٣).

(٤) انظر: مقدمة (الإحسان في ترتيب صحيح ابن حبان) (١/٤٣).

قال الشيخ الدكتور سعد الحميد بعد الإشارة إلى موقف الشيخ شعيب:

«والحقيقة أنَّ موقفنا من هاتين النظريتين - سواء تقديم ابن حبان أو تقديم ابن خزيمة - ينبغي أن يكون موقف الناقد المتبصر، فالشيخ شعيب الأرناؤوط عنده تساهلٌ في التصحيح، ويعرف ذلك من سبر منهجه؛ فحكمه على غالب أحاديث ابن حبان أنها على شرط الصحيح؛ هذا حكمٌ فيه نظر، ومن الظلم لابن خزيمة رَحِمَهُ اللهُ أَنْ يُحْكَمَ على كتابه بهذا الحكم، وليس في أيدينا منه سوى الربع فقط، أما الباقي فإنه مفقود.

فالأولى أن يكون هناك دراسة فيها مقارنة بين هذا الموجود من صحيح ابن خزيمة وما يقابله من نفس الأبواب من صحيح ابن حبان، فيُسْتَبَدَّ ما اتفقا على إخراجه من الحديث، ويُنظر فيما زاده كلُّ منهما على الآخر، وفق قواعد أهل الاصطلاح.

مع الأخذ بعين الاعتبار بأن ابن خزيمة رَحِمَهُ اللهُ يذهب إلى عدم تصحيح حديث الراوي الذي لا يُعَرَفُ بعدالة ولا جرح، وأما ابن حبان: فإنه يُصَحِّحُ حديثَ الراوي الذي بهذه الصفة، ويوافقه عليه شعيب الأرناؤوط، فهذا يعتبر تغييراً منهجياً عندهم.

فابن خزيمة استبعد أحاديث يمكن أن يخرجها في صحيحه، ولو خرجها لأصبحت جملة الصحيح - بناء على نظرة ابن حبان وشعيب الأرناؤوط - كبيرة، ولكن ابن خزيمة يَسْتَبْعِدُهَا لأنه لا يرى تصحيح حديث مَنْ لا يُعَرَفُ بعدالة ولا جرح، وإذا خرج شيئاً من هذه الأحاديث على قلتها؛ فإنه ينصُّ على التوقف عن الحكم على هذه الأحاديث بالصحة.

ومن ثم ننظر في عدد الأحاديث المنتقدة على كلٍّ منها - على ابن

خزيمة وعلى ابن حبان - ومن خلال ذلك نحكم: أيُّ الكتابين أرجح، وأيُّهما أصحُّ حديثًا.

مع التنبيه أيضًا إلى أن بعض الأحاديث المنتقدة عند ابن خزيمة: لا يلزم ابن خزيمة فيها لازم؛ لأنَّ منها أحاديث يتوقَّف في الحكم عليها بالصحة، وبيِّن السبب، وبعضها يظهر له فيها علة فيما بعد، لم ينتبه لها حال إخراجها للحديث، وبعضها يعرف هو ضعفها، وإنما أخرجها لكون هذا الحديث صحَّ لديه من غير هذا الطريق، وبعضها يوردها قصدًا لكونها معارضةً بعض ما يذهب إليه، ثم يُعلِّها^(١).

وخلاصة ما ذكره الشيخ: أن الترجيح بالتفصيل يحتاج إلى دراسة تفصيلية لأحاديثهما، وخاصة المنتقدة منها؛ حتى نخرج بالنتيجة المستندة إلى الدليل.

ومع وجاهة ما ذكره الشيخ، إلا أن كفة من يذهب إلى ترجيح (صحيح ابن خزيمة) على (صحيح ابن حبان) راجحة، والقول بذلك أقرب إلى الصواب، وذلك بالنظر إلى المعطيات التالية:

١ - أن تقديم (صحيح ابن خزيمة) على (صحيح ابن حبان) هو رأي جمهور العلماء، بما فيهم السيوطي، والكتاني، والشيخ أحمد شاكر، بل لم يخالف في ذلك إلا الشيخ شعيب الأرناؤوط.

٢ - أن هناك فروقًا بين منهجي الإمامين؛ ابن خزيمة وابن حبان، تدلُّ على اختلاف منهجهما في التوثيق، ومن ثمَّ في التصحيح، وأن ابن خزيمة أكثر تحرُّيًا من تلميذه في ذلك، وأن تقديمه كان على ذلك الأساس، كما سبق في قول السيوطي: «(صحيح ابن خزيمة) أعلى مرتبة من (صحيح ابن حبان)؛ لشدة تحرُّيه، حتى إنه يتوقَّف في الصحيح لأدنى

(١) (مناهج المحدثين) للدكتور سعد الحميد (ص/١٢٣ - ١٢٤).

كلام في الإسناد، فيقول: إن صحَّ الخبر، أو: إن ثبت كذا، ونحو ذلك^(١).

ومن تلك الفروق المنهجية بين الإمامين: ما سبق من أنَّ ابن خزيمة رَحِمَهُ اللهُ يذهب إلى عدم تصحيح حديث الراوي الذي لا يُعرف بعدالة ولا جرح، حتى وإن روى عنه الثقة المشهور، وإنما رواية الثقة المشهور تفيده في رفع جهالة العين للراوي، ولكن يبقى مجهول الحال، فليس ثقةً عنده، وأما ابن حبان: فإنه يُصحِّح حديث الراوي الذي بهذه الصفة، لأنَّ رواية الثقة المشهور تُعتبر توثيقاً عنده^(٢).

قال الإمام ابن حبان: «العدل: مَنْ لم يُعرف فيه الجرح؛ إذ التجريح ضدُّ التعديل، فمَنْ لم يُعلم بجرح: فهو عدلٌ إذا لم يتبيَّن ضده»^(٣).

قال الحافظ ابن حجر في مذهب ابن حبان: «وهذا الذي ذهب إليه ابن حبان، مِنْ أنَّ الرجلَ إذا انتفت جهالة عينه: كان على العدالة إلى أن يتبيَّن جرحه؛ مذهبٌ عجيبٌ، والجمهور على خلافه»^(٤).

(١) (تدريب الراوي) للسيوطي (١/١٤٨).

(٢) انظر: (الإمام ابن خزيمة) للكبيسي (١/٣٠٢ - ٣٠٣، ٣٥٢).

قلت: هذا صحيحٌ في الجملة، إلا أنه قد حصل في هذا الموضوع خلطٌ بين شروط العدالة في (صحيح ابن حبان)، وبين شروط الثقة في (ثقات ابن حبان)، والصحيح: التفريق بينهما، انظر التفصيل في ذلك في (المدخل إلى صحيح ابن حبان) (ص/١٨٥ - ١٨٧).

وبناءً على هذا: فهذا الوجه ليس كله مسلماً، مع أنَّ الراجح هو تقديم (صحيح ابن خزيمة) على (صحيح) تلميذه ابن حبان.

(٣) (الثقات) لابن حبان (١/١٣) بشيء من التصرف، وانظر: (لسان الميزان) للحافظ ابن حجر (١/٢١).

(٤) (لسان الميزان) (١/٢١)، وراجع: (فتح المغيث) (١/٣١٣)، (ضوابط الجرح والتعديل) (٨٠ - ٨١).

المبحث السادس

طبقات «صحيح الإمام ابن خزيمة»

الطبعة المعروفة للكتاب هي طبعه الشيخ محمد مصطفى الأعظمي، وقد ظهرت بعدها طبعت أخرى للكتاب تحتاج إلى الحديث عنها، وكلها - إلى الآن (بداية ١٤٣٩هـ) - أربع طبعات.

الطبعة الأولى:

طُبِعَ (صحيح ابن خزيمة) قبل عقود من الزمان، سنة (١٣٩١هـ - ١٩٧١م)، بتحقيق الشيخ الدكتور محمد مصطفى الأعظمي، وعليها تعليقات للعلامة الشيخ الألباني، طبعه المكتب الإسلامي ببيروت، وصدرت في أربعة مجلدات.

وكانت الطبعة الأولى مليئة بالأخطاء المطبعية، والتصحيحات، والسقط، فألف الدكتور عبد العزيز بن عبد الرحمن بن محمد العثيم كتاباً أسماه: «النَّقْطُ لِمَا وَقَعَ فِي أَسَانِيدِ صَحِيحِ ابْنِ خَزِيمَةَ مِنَ التَّصْحِيفِ وَالسَّقْطِ»، وقد حصر عمله في الأسانيد فقط، كما سبق.

ثم إنَّ الكتاب طُبِعَ طبعةً ثانيةً سنة (١٤١٢هـ)، ولم يرد فيها أنَّ الشيخ استدرك شيئاً من الأخطاء التي حفلت بها الطبعة السابقة، والواقع يدلُّ على أنها إعادة الطبعة السابقة دون إضافة أي شيء.

ثم أعيدت طباعة الكتاب سنة (١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م)، في المكتب الإسلامي نفسه، قدَّم لها المحقق، ومما قال فيها: «وتتميز طبعتنا هذه

بتنضيدٍ جديدٍ لحروفها، وإعادة ترقيم أبوابها، وإضافة بعض التعليقات الموجزة، وتصويب الإحالات، وما نَدَّ عَنَّا من كلماتٍ عرفنا الصواب في غيرها، وبعملٍ الفهارس المتعددة لها؛ تيسيراً على القارئ الكريم^(١).

وهذا يدلُّ على أنَّ هذه الطبعة أصحُّ من الطبعات السابقة، ومن مميزاتها: أنَّ المحقِّق لم يحذف فيها شيئاً من تعليقاته السابقة، كما أنه لم يحذف أحكام الشيخ الألباني، فهي أولى بالاعتناء من سابقتها. وهذه الطبعةُ صدرت في مجلدين، بدل أربع مجلدات.

ثم أعيدَ طباعةُ هذا الكتاب بتحقيق الشيخ الأعظمي نفسه، ولكن في مكتبة الأعظمي في الرياض، وذلك سنة (١٤٣٠هـ - ٢٠٠٩م)، وصدرت في مجلدٍ واحدٍ فقط.

وقد قدَّم المحقِّق لهذه الطبعة وقال: «وهذه الطبعة هي النشرة الثالثة للكتاب، قمتُ بمراجعتها مع المخطوطة مرةً أخرى، ملتزماً بما جاء في المخطوطة، واكتفيتُ فيها بما يأتي:

* حذفتُ كافة التعليقات الواردة في الطبعات السابقة من حاشية الكتاب، سواء كانت هذه التعليقات مني أو من الشيخ الألباني رَحِمَهُمُ اللَّهُ.

* استغنيتُ عن تخريج الأحاديث مكتفياً بذكر أرقامها من كتاب: «إتحاف المهرة بالفوائد المبتكرة من أطراف العشرة»، للحافظ ابن حجر العسقلاني رَحِمَهُمُ اللَّهُ عقب كلِّ حديث.

* احتفظتُ بالأرقام التسلسلية للأحاديث في النشرتين السابقتين^(٢).

هذا، ومن محاسن هذه الطبعة: أنها مراجعةٌ ومصحَّحةٌ، حسب ما

(١) مقدمة الطبعة الثالثة من (صحيح ابن خزيمة) (٥/١).

(٢) مقدمة المحقق (٧/١).

ذكره الشيخ، وهو الواقعُ حسب مراجعة النسخة، ولكنها خلت عن تعليقات وأحكام الشيخ العلامة الألباني رَحِمَهُ اللهُ، التي أضفت إلى حُسن كتاب (صحيح ابن خزيمة) حسنًا، مع أنَّ بعضها قد استدرِكت على الشيخ، وعملُ البشر لا يخلو من نقص، إلا أنَّ وجودها إضافةً علميةً يتوقُّ لها مَنْ يعلم منزلةَ الشيخ في علم الحديث، كما أنَّ فيها بعضَ التعليقات قد وُفقَ الشيخ الألباني لتصويب بعض الخلل في نسخة الكتاب^(١)، فلماذا يُحرِّم القارئُ منها دون أن يجد لها بديلاً؟

الطبعة الثانية:

طبعة الدار العثمانية للنشر، عمان، الأردن، ومؤسسة الريان للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، طبعت سنة (١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م).

صدرت هذه الطبعة في ثلاثة مجلدات، باعتناء صالح اللحام، وذكرَ فيها على الغلاف أنها طبعةٌ مصححة الأخطاء، قوبل المطبوع على المخطوط، مع مقارنته بالإتحاف، وزيادة أحاديث وأسانيد منه ليست في المخطوط، معه أحكام الألباني الأخيرة...

ولخصَّ عمله في هذه الطبعة في صفحةٍ واحدة، ومما قال فيه: «وضعنا أحكامَ الشيخ الألباني، واهتممتُ ببيان آخر أحكامه، مع إظهار (التناقضات)؟!».

(١) من ذلك: قولُ الإمام ابن خزيمة بعد (ح/٢٣٦٧): «في القلب من عطية بن سعد العوفي؛ إلا أنَّ هذا الخبرَ قد رواه زيدُ بنُ أسلم، عن عطاء بن يسار، عن أبي سعيد، قد خرجته في موضع آخر». وهذا التعليقُ محله بعد الحديث (٢٣٦٨)، كما نبَّه عليه الشيخُ الألباني، وهو عن عطية العوفي، أمَّا حديث (٢٣٦٧): فليس فيه ذكرٌ لعطية، بل هو عن الليث، عن هشام بن سعد، عن زيد بن أسلم، عن أبيه أسلم. وهذا الخلطُ من الناسخ قديمٌ - والله أعلم - لوروده - مضافاً إليه خلطٌ آخر - في (الإتحاف) للحافظ ابن حجر (١٢/١٦٠ ح/١٥٣٠٣)، وقد حاولَ محققوه دفعَ الإشكال، ولكن بدون جدوى.

وهذه الطبعة لم تضاف شيئاً جوهرياً يتعلق بالمخطوط، وإنما أضافت استدراك الأحاديث من (الإتحاف) للحافظ ابن حجر، وهذا كان بإمكانه أن يقدم هذه الخدمة دون أن يسطو على جهود المحقق الأول.

ومن مزايا هذه الطبعة: أنَّ فيها فهرساً للرجال الذين تكلمَ فيهم الإمامُ ابنُ خزيمة، وهو جهدٌ مشكور.

ولكنَّ معتنِّي هذه الطبعة لم يُوفَّق في استغلال اسم العلامة الألباني في تسويق طبعته من ناحية، حيث ذكرَ ذلك في الغلاف؛ لأهميته عند القراء عموماً، ثم أساءَ إليه بإشارته إلى أنه يهتمُّ بإظهار (التناقضات). والاستغلالُ من ناحية، والطعنُ من ناحية أخرى؛ لا تناسبان المروءة، إضافةً إلى ما في ذلك من الإخلال بالحقوق والأمانة العلمية، والله المستعان.

الطبعة الثالثة:

طبعةُ دار الميمان للنشر والتوزيع، الرياض، طبعت سنة (١٤٣٠هـ - ٢٠٠٩م)، وهي بتحقيق الدكتور ماهر ياسين الفحل، وقدمَ لهذه الطبعة فضيلةُ الشيخ العلامة الدكتور أحمد معبد عبد الكريم.

وهي من أفضل الطبعات وأجملها، بيَّنَ الشيخ أحمد معبد مزايا هذه الطبعة في مقدمته، وتمتازُ بالدقَّة، وتخريجِ الأحاديث، مع مقدمةٍ علميةٍ فيها دراسةٌ قيمةٌ عن الإمامِ ابنِ خزيمة وصحيحه.

وقد استغدتُ من مقدمته في بيان الصناعة الحديثية عند الإمام ابن خزيمة رَحِمَهُ اللهُ.

وقد امتازت هذه الطبعة أيضاً بفهارس متنوعة، منها: فهرس الآيات القرآنية، فهرس الأحاديث، فهرس الآثار، فهرس أقوال العلماء، فهرس أقوال ابن خزيمة، فهرس مسانيد الصحابة، فهرس شيوخ ابن خزيمة،

فهرس الرواة، وأخيرًا: فهرس الموضوعات.

وهي في ستّة مجلدات، خصّص المجلد الخامس للفهارس العامة، وجعل المجلد السادس ذيلًا استدرك فيه الأحاديث التي عزاها الحافظ ابن حجر في كتابه (إتحاف المهرة) إلى صحيح ابن خزيمة، وكذلك الأحاديث التي رواها الإمام ابن حبان من طريق ابن خزيمة، وهي غير موجودة في الجزء المطبوع.

وقد بذل المحقق جهدًا مشكورًا في تشكيل النصوص، وتفتيرها، وترتيبها، وهي من أفضل الطبعات.

الطبعة الرابعة:

طبعة دار التأصيل في أربعة مجلدات، طبعت سنة (١٤٣٥هـ)، وقد ذكروا - كعادتهم - النواقص التي شابت الطبعة السابقة كلّها، ومزايا هذه الطبعة، وأنها ترجع إلى الاهتمام البالغ بضبط النصّ وخدمته بما يليق بهذا الكتاب^(١).

وهي طبعة متقنة مخدمّة بعددٍ من الفهارس، وهي من أفضل الطبعات، إن لم تكن أفضلها.



(١) انظر: مقدمة طبعة التأصيل (١/ ٧٨ - ٨٨).

الفصل الثاني

منهج الإمام ابن خزيمة

في (صحيحه)

وفيه ثلاثة مباحث:

- المبحث الأول: منهجه في تراجم الأبواب.
- المبحث الثاني: شرط الإمام ابن خزيمة فيه، ودرجته أحاديثه.
- المبحث الثالث: الصناعة الحديثية في صحيح الإمام ابن خزيمة.

المبحث الأول

منهجه في تراجم الأبواب

الإمام ابن خزيمة من المتميزين بالتبحر في الحديث والفقه، كما أن كتابه (الصحيح) من الكتب التي امتازت بالجمع بين الصنعة الحديثية الدقيقة، وبين الصنعة الفقهية المحكمة، وهذا يجعل لهذا الكتاب أهمية خاصة في إبراز فقه حديث النبي ﷺ بصفة عامة، وفقه المحدثين بصفة خاصة.

وسأتحدث عن منهج الإمام ابن خزيمة في تراجم الأبواب في مطلبين:

المطلب الأول: الإسهاب والتطويل في التراجم.

المطلب الثاني: الصنعة الفقهية في تراجم الإمام ابن خزيمة.

* * *

المطلب الأول

الإسهاب والتطويل في التراجع

أولاً: ظاهرة التطويل في تراجع الأبواب:

إنَّ أولَ ما يَلِفُ النظرَ في تراجع (صحيح ابن خزيمة) هو التطويل في تراجع الأبواب، وهذا أمرٌ لا يُعْهَدُ في الطبقة التي سبقت طبقة الإمام ابن خزيمة، وهي طبقةُ شيوخه، ومنهم أصحابُ الكتب الستة.

وهذا النَّفس الذي نراه في (صحيح ابن خزيمة)؛ نراه أيضًا في كتب مَنْ يُعَدُّون من صغار طبقة الإمام ابن خزيمة، كالإمام أبي عوانة الإسفراييني (ت ٣١٦هـ)، الذي أَلَفَ مستخرَجًا على (صحيح الإمام مسلم ابن الحجاج)، كما أننا نرى هذا الأسلوبَ في الكتب التي أَلَفَهَا تلاميذُ الإمام ابن خزيمة، وأولهم الإمامُ ابنُ المنذر (ت ٣١٨هـ)، ثم الإمامُ ابنُ حبان البستي (ت ٣٥٤هـ).

ومن الواضح أنَّ تلاميذه قد انتهجوا منهجه في هذا الأسلوب، وبذلك نكون قد عرفنا مصدرهم، ولكن هل يُعَدُّ الإمامُ ابنُ خزيمة رائدَ هذا المنهج والأسلوب، وهو التطويل في التراجع بهذا الشكل؟ الجواب عندي: نعم، وذلك حسب اطلاعي القاصر إلى الآن، والأمرُ يحتاجُ إلى دراسةٍ وتحديدٍ أدقٍّ، بالاستناد إلى الدراسة المستقصية.

ثانيًا: أسباب تطويل التراجع عند الإمام ابن خزيمة:

لم يكن جهدُ الإمام ابن خزيمة في (صحيحه) قاصِرًا على تدوين سنة النبي ﷺ فقط، بل اهتمَّ أيضًا بالاستنباط منها، وشرحها، وبيان الفوائد المستنبطة منها، كما اهتمَّ أيضًا بعلومها المختلفة، وأخصَّ منها بالذكر هنا ما يُسمَّى عند المحدثين بـ(مختلِف الحديث)، وهو أن يوجَدَ حديثان

متضادّان في المعنى ظاهرًا، فيهتمُّ الإمامُ ابنُ خزيمة بدفع ما يظهرُ من التعارضِ من خلال تراجم الأبواب، بل إنّ مفهومَ (مختلف الحديث) عنده أوسع من مخالفة حديثٍ لحديث، بل عدَّ منه أيضًا مخالفة الحديث للآية، أو اللغة، أو غير ذلك مما ذكره المعتنون بهذا الجانب^(١)، فهذه بعضُ أبرزِ أسبابِ تطويل التراجم عنده.

وسأذكرُ هنا أمثلةً لتطويله في التراجم لأسبابٍ ترجعُ إلى منهجه في مختلف الحديث، أو إلى منهجه في الاستنباطِ عمومًا^(٢):

١ - التطويلُ في ترجمة البابِ لبيان ماهية الاختلاف والتعارض:

ومن أمثلة ذلك: قوله في كتاب المناسك:

«باب ذكر الخبرِ المفسّرِ لهذه اللفظة التي حسبُها مجملَةٌ، والدليل على أنّ للمُحرمةِ تغطيةَ وجهها من غير انتقابٍ ولا إمساسِ الثوب؛ إذ الخمارُ: الذي تسترُّ به وجهها، بل تسدُّ الثوبُ من فوق رأسها على وجهها، أو تسترُّ وجهها بيدها أو بكُمِّها أو ببعضِ ثيابها، مجافيةً يدها عن وجهها.

قال أبو بكر: في زجر النبي ﷺ المحرمة عن الانتقابِ دلالة على أنّ ليس للمُحرمةِ تغطيةَ وجهها بإمساسِ الثوب وجهها»^(٣).

٢ - التطويل في الترجمة ليفهم الراجح من المرجوح، ولتفسير اللفظ المشترك:

وهذا كثيرٌ في (صحيح ابن خزيمة)، ومن أمثلته: قوله في كتاب

(١) انظر: بحث (الإمام ابن خزيمة ومنهجه في مختلف الحديث في صحيحه) للباحث هاني يوسف الجليس (ص/١٩ - ٣١).

(٢) أكثره ملخّصٌ من البحث المذكور (ص/٣٥ - ٣٧)، وقد بذلَ الباحثُ فيه جهدًا مشكورًا.

(٣) (صحيح ابن خزيمة) (٢٠٣/٤)، بعد (ح/٢٦٩٠).

المناسك:

«باب فضل العمرة في رمضان، والدليل على أنها تُعَدَّلُ بحجة، مع الدليل على أَنَّ الشيءَ قد يُشَبَّهُ بالشيءِ ويُجَعَلَ عِدْلُهُ إذا أَشَبَّهُهُ في بعض المعاني، لا في جميعه؛ إذ العمرة لو عَدَلَتْ حجةً في جميع أحكامها: لقضى العمرة من الحج، وَلَكَانَ الْمُعْتَمِرُ في رمضان إذا كان عليه حجة الإسلام: تُسَقِّطُ عمرته في رمضان حجة الإسلام عنه، فكان الناذِرُ حَجًّا لو اعتمر في رمضان: كانت عمرته في رمضان قضاءً لما أوجبَ على نفسه من نذر الحج»^(١).

٣ - التطويل في الترجمة لبيان الجمع بين المختلفات:

وأمثلته في (صحيح ابن خزيمة) كثيرة، منها: قوله في كتاب المناسك:

«باب ذكر بعض العلل التي لها سَعَى النَّبِيِّ ﷺ بين الصفا والمروة، وهذا من الجنس الذي أعلمتُ قبلُ أَنَّ اسْتِنَانَ السَّنةِ قد تكون في الابتداء لعلَّة، فتزول العلَّةُ وتبقى السَّنةُ إلى آخر الأبد؛ إذ النَّبِيُّ ﷺ إنما سعى بالبيت وبين الصفا والمروة ليرى المشركون قوته، فَبَقِيَتْ هَذِهِ السَّنةُ إلى آخر الأبد»^(٢).

٤ - التطويل في الترجمة لبيان الناسخ والمنسوخ:

ومن أمثلته: قوله في كتاب الصيام:

«باب ذكر خبر روي في الزجرِ عن الصوم إذا أدركَ الْجَنْبُ الصَّباحَ قبل أن يَغْتَسَلَ، لم يفهم معناه بعضُ العلماءِ فَأَنكَرَ الخبرَ، وتوهمَ أَنَّ

(١) (صحيح ابن خزيمة) (٤/ ٣٦٠ - ٣٦١)، بعد (ح/ ٣٠٧٦).

(٢) السابق (٤/ ٢٣٨ - ٢٣٩)، بعد (ح/ ٢٧٧٦).

أبا هريرة مع جلالته ومكانه من العلم غلظ في روايته، والخبر ثابت صحيح من جهة النقل، إلا أنه منسوخ، لا أن أبا هريرة غلظ في رواية هذا الخبر^(١).

٥ - التطويل في الترجمة لبيان المجمل والمفسر منها:

ومن أمثلته في (صحيح ابن خزيمة) قوله في كتاب المناسك:

«باب ذكر تطيب المحرم، ولُبْسِه في الإحرام ما لا يجوز لبسه، جاهلاً بأن ذلك غير جائز في الإحرام، وإسقاط الكفارة عن فاعله، ضدّ مذهب من زعم أن الكفارة واجبة عليه وإن كان جاهلاً بأن التطيب ولُبْس ما لبس من الثياب غير جائز له، بذكر خبر لفظية في الطيب، غلظ في الاحتجاج بها بعض من كره الطيب عند الإحرام قبل أن يُحرّم المرء، ممن لم يُميّز بين المقدّم وبين المؤخّر من سنن النبي ﷺ، ولا يفرّق بين المجمل من الأخبار وبين المفسر منها»^(٢).

٦ - التطويل في الترجمة للجمع بين الأحاديث المختلفة باختصار:

ومن أمثلته في (صحيح ابن خزيمة): قوله في كتاب المناسك:

«باب كراهة رفع اليدين عند رؤية البيت، بذكر خبر مجمل غير مفسر، قد توهم بعض من لا يميّز بين الخبر المجمل والمفسر أنه خلاف خبر عمر بن الخطاب أنه رفع يديه حين رأى البيت، ويحسب أنه خلاف خبر مقسم عن ابن عباس، ونافع عن ابن عمر، عن النبي ﷺ: «ترفع الأيدي في سبعة»^(٣) مواطن. في الخبر: «وعند استقبال البيت»^(٤).

(١) السابق (٢٤٩/٣)، بعد (٢٠١٠/ح). (٢) السابق (١٩١/٤) قبل (٢٦٧٠/ح).

(٣) كذا في طبعتي: الميمان والتأصيل، وهو لفظ الحديث أيضاً، وكتب في هامش الأولى: «في الأصل وفي (م): (سبع)». وفي طبعة الأعظمي: «سبع»، وهو خطأ.

(٤) السابق (٢٠٩/٤)، بعد (٢٧٠٢/ح)، و(٣٦٤/٤) من طبعة الميمان، و(٣٣٠/ح) (٢٧٨٠) من طبعة التأصيل.

٧ - التطويل في الترجمة للجمع بين الأحاديث التي ظاهرها التعارض، مع الإشارة إلى تأييد أقوال بعض العلماء:

ومن أمثلته: قوله في كتاب المناسك:

«باب إباحة الطواف والصلاة بمكة بعد الفجر وبعد العصر، والدليل على صحة مذهب المطليبي^(١): أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ إِنَّمَا أَرَادَ بَزْجَرَهُ عَنِ الصَّلَاةِ بَعْدَ الصَّبْحِ حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ وَبَعْدَ الْعَصْرِ حَتَّى تَغْرُبَ الشَّمْسُ: بَعْضُ الصَّلَاةِ لَا جَمِيعَهَا»^(٢).

٨ - التطويل في الترجمة لبيان علّة حديث الباب، وتوقّف الترجيح في المسألة على ثبوت صحة ذلك الحديث:

ومن أمثلته: قوله في كتاب الصلاة:

«باب النزول عن المنبر للسجود إذا قرأ الخاطب السجدة على المنبر، إن صحّ الخبر؛ فإنّ في القلب من هذا الإسناد^(٣)؛ لأن بعض أصحاب ابن وهب أدخل بين أبي هلال وعياض بن عبد الله في هذا الخبر إسحاق بن عبد الله بن أبي فروة، رواه ابن وهب عن عمرو بن الحارث، ولست أرى الرواية عن ابن أبي فروة هذا»^(٤).

٩ - التطويل في الترجمة لتوضيح بعض المسائل المتعلقة باللغة:

وأمثلته في (صحيح ابن خزيمة) كثيرة جدًا، منها قوله في كتاب الإمامة في الصلاة:

«باب التغليظ في تعطّر المرأة عند الخروج ليوجد ريحها، وتسمية

(١) هو الإمام الشافعي.

(٢) السابق (٢٢٥/٤)، بعد (ح/٢٧٤٦).

(٣) أي: فإنّ في القلب من هذا الإسناد شيئًا.

(٤) السابق (٣٥٤/٢)، بعد (ح/١٤٥٤).

فاعلتها زانية، والدليل على أنَّ اسم الزاني قد يقع على مَنْ يفعل فعلاً لا يوجب ذلك الفعل جلدًا ولا رجماً، مع الدليل على أنَّ التشبيه الذي يوجب ذلك الفعل إنما يكون إذا اشتبهت العلتان لا لاجتماع الاسم؛ إذ المتعطرُ التي تخرج ليوجد ريحها قد سماها النبي ﷺ زانية، وهذا الفعل لا يوجب جلدًا ولا رجماً، ولو كان التشبيه بكون الاسم على الاسم: لكانت الزانية بالتعطر يجب عليها ما يجب على الزانية بالفرج، ولكن لما كانت العلة الموجبة للحد في الزنا الوطء بالفرج: لم يَجْز أن يُحكَم لمن يقع عليه اسمُ (زانٍ) و(زانية) بغير جماع بالفرج في الفرغ بجلد ولا رجم»^(١).

١٠ - التطويل لبيان بعض المسائل الأصولية:

وأمثلته كثيرة في (صحيح ابن خزيمة)، ومن ذلك قوله في كتاب المناسك:

«باب الصلاة بعد الفراغ من الطواف عند المقام، والدليل على أنَّ الله ﷻ قد يأمر بالأمر أمر ندب وإرشاد وفضيلة، لا أنَّ كلَّ أمرٍ أمر فرض وإيجاب؛ إذ الله ﷻ أمر باتخاذ مقام إبراهيم مصلًى، وتلا النبي ﷺ هذه الآية عند فراغه من الطواف لَمَّا عَمَدَ إلى مقام إبراهيم، فصلَّى خلفه ركعتين، وليس بفرض على الطائف ولا على أحد من المصلين الصلاة خلف المقام؛ إذ الصلاة بعد الفراغ من الطواف جائزة خلف المقام وفي غيره من المسجد الحرام مستقبل القبلة.

وأحسب هذه اللفظة ﴿مِنْ مَقَامِ إِبْرَاهِيمَ﴾ [سورة البقرة: ١٢٥] من الجنس الذي كنتُ أعلمتُ أنَّ العرب قد تُدخلُ (مِنْ) في بعض كلامها في الموضع الذي يكون معناها معنى حذف (مِنْ)، كقوله تعالى في سورة

(١) السابق (٩١/٣)، بعد (ح/١٦٨٠).

نوح: ﴿يَغْفِرْ لَكُمْ مِّنْ ذُنُوبِكُمْ﴾ [سورة نوح: ٤]، والعلم محيطٌ أنَّ نوحاً لم يدعُ قومه إلى الإيمان بالله ليغفرَ لهم بعضَ ذنوبهم التي ارتكبوها في الكفر، دون أن يكفرَ جميعَ ذنوبهم، قال الله ﷻ لِنَبِيِّهِ - عليه السلام -: ﴿قُلْ لِلَّذِينَ كَفَرُواْ إِن يَنْتَهُواْ يُغْفَرْ لَهُمْ مَّا قَدْ سَلَفَ﴾ [سورة الأنفال: ٨]، فأعلمَ ربُّنا أنَّ الكافرَ إذا آمَنَ: غفرَ ذنوبه السالفةَ كُلَّها، لا بعضَها دون بعض^(١).

١١ - التطويل في الترجمة لبيان الردِّ على دليل المخالف:

وهذا كثيرٌ جداً في الكتاب، ومن أمثلته قوله في كتاب الوضوء:

«باب الرخصة في الغسل والوضوء من ماء البحر؛ إذ ماؤه طهور، مَيَّتَتْهُ حِلٌّ، ضِدَّ قولٍ مِّن كَرِهِ الوضوء والغسلِ مِن ماء البحر، وزعمَ أنَّ تحتَ البحرِ ناراً، وتحتَ النارِ بحرًا، حتى عدَّ سبعةَ أبحر، وسبعَ نيران، وكَرِهَ الوضوء والغسلَ مِن مائه لهذه العلة، زعم^(٢)».

هذه بعضُ الأمثلة لتطويل الإمام ابن خزيمة في تراجم أبوابه، وهي بمجموعها تدلُّ على ما أولاه من العناية الفائقة للاستنباط من الأحاديث، وشرحها أحياناً، ودفع ما قد يُتوهم من التعارضِ بينها أحياناً، وغير ذلك من الفوائد.

المطلب الثاني

الصنعةُ الفقهيَّةُ في تراجم الإمام ابن خزيمة

هذا الإمامُ ابنُ خزيمة في تراجم الأبواب حذو شيخه الإمام البخاريٍّ من حيث الاهتمامُ بالاستنباط من الأحاديث، وإن اختلف معه في طريقة

(١) السابق (٢٢٨/٤)، بعد (ح/٢٧٥٣).

(٢) السابق (٥٨/١)، بعد (ح/١١٠).

العرض، فبينما يميلُ شيخه الإمام البخاريُّ إلى الاختصارِ والإيجازِ في تراجمه، نرى تلميذه الإمام ابن خزيمة لا يتحاشى التطويلَ في تراجمه لمزيد الإيضاح.

وقد نبّه أحدُ المشايخ الفضلاء إلى أنَّ مَنْ أرادَ أن يفهمَ مرادَ الإمام البخاريِّ في تراجمه التي عقدها في (صحيحه): فعليه أن يهتمَّ بتراجم تلميذه الإمامين: الترمذي، وابن خزيمة؛ لأنهما - حسب قوله - يحاولان في تراجمهما شرحَ ما قد يكون أوجزه أو أشارَ إليه شيخهما الإمام البخاريُّ في (صحيحه)^(١).

واهتمامُ الإمام ابن خزيمة بالاستنباط واضحٌ في (صحيحه) من وجوه عديدة ومظاهر كثيرة، وقد أشرتُ إلى بعضها في المطلب السابق، وأشيرُ إلى بعضها هنا، فمن أهمِّ مظاهر هذه الصنعة الفقهية:

أولاً: التقسيم الفقهي الواضح للصحيح إلى كتب، وأبواب، بحيث تشمل معظم المسائل الفقهية المندرجة تحتها، مع أدلتها من السنة، والإشارة أحياناً للأدلة القرآنية.

وقد سبقَ تفصيلُ هذا الموضوع في موضعه من المدخل، عند الحديث عن ترتيب «صحيح الإمام ابن خزيمة»، ومنه يُعلمُ أنَّ ما انتهجه الإمام ابنُ خزيمة من الدقَّة المتناهية في الترتيب هو من مميزات كتابه بين كتب السنة، وتقسيمه البديعُ يشهدُ لمكانته في الحديث والفقه معاً، كما سبق.

ثانياً: التفصيل في الاستنباط، وذكر وجوه الاستدلال من الأحاديث:

من أبرز سماتِ الصنعة الفقهية عند الإمام ابن خزيمة: أنه رَحِمَ اللهُ لا يكتفي بذكر الترجمة وإيرادِ الحديث تحتها، بل ينصُّ في كثيرٍ من الأحيان على وجه الدلالة، وذلك على صورتين:

(١) قاله الشيخ أبو الأشبال أحمد شاغف، انظر: (مقالات شاغف) (ص/١٢٤)

الأولى: ذكر وجه الدلالة في الترجمة نفسها قبل ذكر الحديث:

ومن أمثلته: أَنَّ ابْنَ خَزِيمَةَ قَدْ اسْتَدَلَّ عَلَى كَرَاهَةِ تَشْيِيكِ الْأَصَابِعِ فِي الصَّلَاةِ بِحَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم: «إِذَا تَوَضَّأَ أَحَدُكُمْ فِي بَيْتِهِ، ثُمَّ أَتَى الْمَسْجِدَ: كَانَ فِي صَلَاةٍ حَتَّى يَرْجِعَ، فَلَا يَقُلْ هَكَذَا»، وَشَبَّكَ بَيْنَ أَصَابِعِهِ ^(١).

والحديث ليس فيه كراهة التشبيك في الصلاة، بل فيه كراهة ذلك عند الخروج والذهاب إلى المسجد، فلما كانت الدلالة غير واضحة على ما ذهب إليه ابن خزيمة: أَوْضَحَ وَجْهَ الدَّلَالَةِ فِي تَرْجُمَةِ الْبَابِ فَقَالَ: «بَابُ الدَّلِيلِ عَلَى كَرَاهَةِ تَشْيِيكِ الْأَصَابِعِ فِي الصَّلَاةِ؛ إِذِ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم لَمَّا زَجَرَ عَنْ تَشْيِيكِ الْأَصَابِعِ عِنْدَ الْخُرُوجِ إِلَى الْمَسْجِدِ وَفِي الْمَسْجِدِ، وَأَعْلَمَ أَنَّ الْخَارِجَ إِلَى الصَّلَاةِ فِي الصَّلَاةِ؛ كَانَ الْمُصَلِّي أَوْلَى أَنْ لَا يُشَبَّكَ بَيْنَ أَصَابِعِهِ مِمَّنْ قَدْ خَرَجَ إِلَيْهَا، أَوْ هُوَ فِي الْمَسْجِدِ يَنْتَظَرُهَا» ^(٢).

الثانية: ذكر وجه الدلالة بعد ذكر الحديث:

ومن أمثلته: أَنَّ الْإِمَامَ ابْنَ خَزِيمَةَ اسْتَدَلَّ عَلَى إِبَاحَةِ الْإِحْرَامِ الْمُبْتَهَمِ بِحَدِيثِ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رضي الله عنه قَالَ: خَرَجْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم لَا نَرَى إِلَّا الْحَجَّ، حَتَّى قَدِمَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم مَكَةَ، فَطَافَ بِالْبَيْتِ سَبْعًا، وَصَلَّى خَلْفَ الْمَقَامِ رَكَعَتَيْنِ ثُمَّ قَالَ: «نَبْدَأُ بِالَّذِي بَدَأَ اللَّهُ بِهِ»، فَبَدَأَ بِالصَّفَا، حَتَّى فَرَغَ مِنْ آخِرِ سَبْعَةٍ عَلَى الْمَرْوَةِ، فَجَاءَهُ عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ بِهَدْيِهِ مِنَ الْيَمَنِ، فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم: «بِمَ أَهْلَلْتَ؟» قَالَ: قُلْتُ: اللَّهُمَّ إِنِّي أَهْلُلُ بِمَا أَهَلَّ بِهِ رَسُولُكَ. قَالَ: «فَإِنِّي أَهْلَلْتُ بِالْحَجِّ»، وَذَكَرَ الْحَدِيثَ ^(٣).

(١) السابق (١/٢٢٦، ٢٢٩ - ح/٤٣٩، ٤٤٦).

(٢) السابق (٢/٥٨)، قبل (ح/٩١٢)، ولم يذكر نص الحديث هنا، بل أشار إليه إشارة.

(٣) السابق (٤/١٧٠ - ١٧١ ح/٢٦٢٠).

ثم بيّن ابن خزيمة وجه الدلالة من الحديث فقال: «فقد أهلك علي بن أبي طالب بما أهلك به النبي ﷺ، وهو غير عالم في وقت إهلاكه: ما الذي أهلك به النبي ﷺ؛ لأن النبي ﷺ إنما كان مهلاً من طريق المدينة، وكان علي بن أبي طالب من ناحية اليمن، وإنما علم علي بن أبي طالب ما الذي أهلك به النبي ﷺ عند اجتماعهما بمكة، فأجاز إهلاكه بما أهلك به النبي ﷺ، وهو غير عالم في وقت إهلاكه: أهلك النبي ﷺ بالحج؟ أو بالعمرة؟ أو بهما جميعاً؟»^(١).

وهذا النوع كثير جداً في (صحيح ابن خزيمة)، حيث يبيّن الإمام ابن خزيمة وجوه الدلالة من الأحاديث التي يرويهها، ويكون ذلك في ترجمة الباب أحياناً، كما في الصورة الأولى، وعقب رواية الحديث أحياناً، كما في الصورة الثانية.

هذا إذا كان وجه الدلالة واحداً.

وأما إذا تعددت الدلالات من الحديث الواحد: فإن لابن خزيمة في بيانها صورتين كذلك:

الصورة الأولى: تكرار الحديث مع التنوع في الترجمة:

ومن أمثلته: حديث ابن عمر رضي الله عنهما أن النبي ﷺ قال: «إنّ بلاً يؤذّن بليل، فكلوا واشربوا حتى يؤذّن ابن أمّ مكتوم»، رواه الإمام ابن خزيمة في موضعين، واستنبط منه حكمين مختلفين:

الأول: إباحة الأذان قبل طلوع الفجر إذا كان للمسجد مؤذنان، وترجم لذلك قائلاً: «باب إباحة الأذان للصباح قبل طلوع الفجر إذا كان للمسجد مؤذنان، لا مؤذن واحد، فيؤذّن أحدهما قبل طلوع الفجر،

(١) السابق (٤/١٧١ - بعد ح/٢٦٢٠).

والآخر بعد طلوعه، بذكر خبر غير مفسر»^(١).

الثاني: جواز أذان الأعمى، وترجم له قائلًا: «باب الرخصة في أذان الأعمى إذا كان له من يعلمه الوقت»^(٢).

الصورة الثانية: تخريج الحديث مرة واحدة، مع استنباط كثير من المسائل في ترجمة الباب نفسه، وذكر جميع أوجه الدلالة فيه.

ومن أمثله: ما رواه ابن خزيمة عن سهل بن سعد رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ خرج إلى بني عمرو بن عوف ليُصلح بينهم، فحانت الصلاة، وجاء المؤذن إلى أبي بكر، فقال: أتصلي بالناس فأقيم؟ فقال: نعم. فصلّى أبو بكر.

فجاء رسول الله ﷺ، والناس في الصلاة، فتخلص حتى وقف في الصف، فصَفَّقَ الناس، وكان أبو بكر لا يلتفت في صلاته، فلمَّا أَكْثَرَ الناس التصفيق؛ التفت، فرأى رسول الله ﷺ، وأشار إليه رسول الله ﷺ أن امْكُثْ مكانك، فرفع أبو بكر يديه، فحمد الله على ما أمره به رسول الله ﷺ من ذلك، ثم استأخر أبو بكر حتى استوى في الصف، وتقدّم رسول الله ﷺ فصلّى، فلما انصرف، قال: «يا أبا بكر! ما منعك أن تثبت إذ أمرتك؟»، فقال أبو بكر: ما كان لابن أبي قحافة أن يُصلي بين يدي رسول الله ﷺ. فقال رسول الله ﷺ: «ما لي رأيتمكم أكثرتم التّصفيق؟! من نابه شيء في صلاته فليُسبِّح؛ فإنه إذا سبَّح: التفت إليه، وإنما التّصفيق للنساء»^(٣).

هذا الحديث الجليلُ ترجم له ابن خزيمة واستنبط منه أحكامًا عديدة، حيث قال: «باب إجازة الصلاة الواحدة بإمامين، أحدهما بعد الآخر من

(١) السابق (٢٠٩/١)، قبل (٤٠١/ح).

(٢) السابق (٢٢١/١)، قبل (٤٢٦/ح).

(٣) السابق (٥٨/٣ - ٥٩/ح) (١٦٢٣).

غير حَدَّثِ الأول، إذا تركَ الأولُ الإمامةَ بعد ما قد دخلَ فيها، فيتقدَّمُ الثاني فيتمُّ الصلاةَ من الموضع الذي كان انتهى إليه الأول، وإجازة صلاة المصلي يكون إمامًا في بعض الصلاة، مأمومًا في بعضها، وإجازة ائتمام المرء بإمام قد تقدَّم افتتاح المأموم الصلاةَ قبلَ إمامه^(١).

ثالثًا: مناقشة الأقوال الفقهية المخالفة لما ذهب إليه :

لم يكتف ابن خزيمة في صحيحه بذكر اختياره الفقهي مستدلًا بالأحاديث التي دونها في (صحيحه)، بل يُشير أحيانًا إلى أقوال المخالفين ويُبطل حججهم.

وهو في مناقشته لأقوال المخالفين يسلك ثلاثة مسالك :

الأول: مناقشة أدلتهم سندًا، ببيان ما في إسنادها من ضعف، ليسقط القول بها.

الثاني: مناقشة أدلة الخصم متنا، بأن يُبين عدم صحة الاستدلال بالحديث على ما يدّعيه الخصم.

الثالث: مناقشة أدلة الخصم سندًا ومتنًا معًا.

أما المسلك الأول: فستأتي الإشارة إليه عند ذكر السبب الأول من أسباب تخريج ابن خزيمة للحديث الضعيف في (صحيحه)، وسيأتي بيان الأمثلة على ذلك هناك^(٢).

ومن أمثلة المسلك الثاني: أن ابن خزيمة رَحِمَهُ اللهُ يرى أن المسافر إذا أزمع على الإقامة أربعة أيام في بلدٍ ما: فعليه أن يتم الصلاة، وليس له قصرها.

(١) السابق.

(٢) انظر ما سيأتي في المطلب الثالث، من المبحث الثاني، من هذا الفصل.

وأما المخالف فيرى جوازَ القصرِ ولو أزمعَ المسافرُ على الإقامةِ أكثرَ من ذلك، واستدلَّ بحديث يحيى بن أبي إسحاق، قال: سألت أنسَ بنَ مالكٍ عن قَصْرِ الصلاةِ فقال: سافرنا مع رسولِ الله ﷺ من المدينةِ إلى مكة، فصلَّى ركعتين حتى رجعنا، فسألته: هل أقامَ بمكة؟ قال: نعم، أقامَ بها عشرًا^(١).

وهذا الحديثُ رواه ابنُ خزيمة في (صحيحه)، وترجمَ له قائلًا: «بابُ ذكرِ خبرٍ احتجَّ به بعضُ مَنْ خالفَ الحجازيين في إزماعِ المسافرِ مقامَ أربعٍ أنَّ له قصرَ الصلاة»^(٢).

ثم قال ابنُ خزيمة: «لستُ أحفظُ في شيءٍ من أخبارِ النبي ﷺ أنه أزمعَ في شيءٍ من أسفاره على إقامةِ أيامٍ معلومةٍ غيرَ هذه السَّفَرَةِ التي قدِمَ فيها مكةَ لحجَّةِ الوداعِ، فإنه قدِمَها مُزِمًّا على الحجِّ، فقدمَ مكةَ صبحَ رابعةٍ مضتُ من ذي الحجة».

ثم بيَّن ابنُ خزيمة أنه لا يصحُّ الاستدلالُ بهذا الحديثِ على رأيِ المخالف؛ لأنه لم يحصلَ من النبي ﷺ أنه أقامَ أربعةَ أيامٍ كاملةٍ في سفرته هذه في بلدٍ واحدٍ، فقال:

«فقدِمَها ﷺ صبحَ رابعةٍ من ذي الحجة، فأقامَ بمكةَ أربعةَ أيامٍ خلا الوقتِ الذي كان سائرًا فيه من البدءِ الرابعِ إلى أن قدِمَها، وبعضَ يومٍ الخامسِ مُزِمًّا على هذه الإقامةِ عند قدومه مكةَ، فأقامَ باقيَ الرابعِ والخامسِ والسادسِ والسابعِ، والثامنَ إلى مُضيِّ بعضِ النهارِ، وهو يومُ الترويةِ، ثم خرجَ من مكةَ يومَ الترويةِ فصلَّى الظهرَ بمنى».

فحصلَ من ذلك - كما يُقرِّرُ ابنُ خزيمة - أنَّ النبي ﷺ لم يُقِمَ أربعةَ

(١) (صحيح ابن خزيمة) (٢/٧٥/ح/٩٥٦).

(٢) السابق.

أيام كاملة في مكة، وإنما توجهَ إلى مِنى قبل تمامِ اليوم الرابع.

ثم أخذَ ابنُ خزيمة يُثَبِّتُ أَنَّ مِنى وعرفاتٍ ليسا من مكة، بل هما خارجان عنها، بحيث لا يَصِحُّ أَنْ تُحَسَّبَ مدةُ إقامة النبي ﷺ في مِنى أو عرفاتٍ من مدَّةِ إقامته في مكة، وقد دَلَّلَ على أَنَّ عرفاتٍ وَمِنى ليسا من مكة بما يقارب صفحتين.

والخلاصة التي توصلَ إليها الإمام ابنُ خزيمة: «فهذه تمامُ عشرة أيام جميعُ ما أقام بمكة وَمِنى في المرَّتَيْن، وبعرفات، فجعل أنسُ بن مالكٍ كلَّ هذا إقامةً بمكة، وليس مِنى ولا عرفاتُ من مكة، بل هما خارجان من مكة».

وبذلك كلَّه قرَّرَ الإمام ابنُ خزيمة أَنَّ حديثَ أنسٍ رضي الله عنه لا يَصِحُّ أَنْ يَسْتَدِلَّ به المخالفُ على قصر الصلاة، وإن أقام فوق أربعة أيام؛ لأن النبي ﷺ لم يُزِمِعْ على الإقامة في بلدٍ أربعة أيام كاملة.

ومن أمثلة المسلك الثالث: ما رواه ابنُ خزيمة عن عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده، «أَنَّ بني شِبابَةَ - بطن من فهم - كانوا يؤدُّون إلى رسول الله ﷺ مِنْ عَسَلٍ لَهُمُ الْعُشْرَ، مِنْ كُلِّ عَشْرِ قَرَبٍ قَرَبَةً، وَكَانَ يَحْمِي لَهُمْ وَادِيَيْنِ، فَلَمَّا كَانَ عَمْرُ بْنُ الْخَطَّابِ اسْتَعْمَلَ عَلَيْهِمْ سَفِيَانَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ الثَّقَفِيَّ، فَأَبَوْا أَنْ يُوَدُّوا إِلَيْهِ شَيْئًا، وَقَالُوا: إِنَّمَا ذَاكَ كُنَّا نُؤَدِّيهِ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَكَتَبَ سَفِيَانُ إِلَى عَمْرِ بْنِ ذَلِكَ، فَكَتَبَ إِلَيْهِمْ عَمْرُ بْنُ الْخَطَّابِ ﷺ: إِنَّمَا النَّحْلُ ذِبَابٌ غِيْثٌ يَسُوْفُهُ اللَّهُ رِزْقًا إِلَى مَنْ يَشَاءُ، فَإِنْ أَدَّوْا إِلَيْكَ مَا كَانُوا يُوَدُّونَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: فَاحْمِ لَهُمْ وَادِيَيْهِمْ، وَإِلَّا فَخَلَّ بَيْنَ النَّاسِ وَبَيْنَهُمَا، فَأَدَّوْا مَا كَانُوا يُوَدُّونَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَحَمَى لَهُمْ وَادِيَيْهِمْ»^(١).

(١) السابق (٤/٤٤٤/ح/٢٣٢٤).

هذا الحديث استدللَّ به مَنْ رأى أن في العسل زكاةً، ولكن ابن خزيمة رَحِمَهُ اللهُ أَخْرَجَهُ فِي (صَحِيحِهِ)، وَأَسْقَطَ الاستدلال به على المدَّعي من ناحيتين؛ السند والمتن.

فأما السند: فقال ابنُ خزيمة في ترجمة الباب: «باب ذكر صدقة العسل، إن صحَّ الخبر، فإنَّ في القلب من هذا الإسناد».

فأشارَ بقوله: «إن صحَّ الخبر...» إلى ضعف الإسناد عنده ^(١).

وأما المتن: فبيَّن أنَّ ما كانوا يؤدُّونه إلى النبي ﷺ، ثم إلى عمر رَضِيَ اللهُ عَنْهُ بعد ذلك: إنما كان في مقابل حماية الأرض، لَا لِأَنَّ في العسل زكاةً؛ إذ لو كان في العسل زكاةً واجبةً لاقتضى ذلك أمرين:

الأول: مقاتلةُ عمر بن الخطاب رَضِيَ اللهُ عَنْهُ لهم؛ لامتناعهم عن الزكاة، كما قاتَلَ مانعي الزكاة مع أبي بكرٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ.

الثاني: أنَّ أداءَ الزكاة الواجبة لا يكون في مقابل شيءٍ يقدِّمه الإمامُ لأصحاب الأموال، وفي الحديث أنهم أدَّوا ما يؤدُّونه من العسل لحماية الأرض، وقد أطلَّ ابن خزيمة في بيان هذين الوجهين.

رابعًا: ذكره للباب دون أن يذكر فيه شيئًا من الأحاديث المسندة:

من منهج الإمام ابن خزيمة في التراجُم:

أنه أحيانًا يعقُدُ البابَ والترجمة، ولا يُسندُ فيه حديثًا متصلاً، بل يكتفي فيه بذكر الأحاديث التي يستدلُّ بها معلقةً.

(١) وهذا هو الذي رجَّحه كثيرٌ من المحدثين، حيث أشاروا إلى أنه لم يثبت في زكاة العسل شيء، منهم: الإمام البخاري، والترمذي، وابن المنذر، وهو مذهب الإمام مالك والشافعي. انظر: (فتح الباري) (٤٠٧/٣ - قبيل الحديث/١٤٨٣)، (الاتجاه الفقهي لابن خزيمة) (ص/٥١١ - ٥١٣).

وهو يفعلُ هذا لأنه يكون قد خرَّج تلك الأحاديث المعلقة في مكانٍ آخر، ويكون قد وصلها هناك، وأحياناً يُشير إلى ذلك، وهو الأغلب، وأحياناً لا يُشير.

ومن أمثلته: ما ذكره في كتاب الصلاة، «باب ذكر الأخبار المنصوصة والدالة على خلاف قول من زعم أن تطوُّع النهار أربعاً لا مثني»^(١).

ثم أورد تسعة عشر حديثاً، كلها معلقة، يُصرِّح فيها بذكر الصحابي - راوي الحديث - إذا كان الحديث يدور عليه، ولا يُصرِّح به إذا كان الحديث روي عن عددٍ من الصحابة - رضي الله عنهم أجمعين -.

قال رَحِمَهُ اللهُ في الباب السابق، بعد ترجمة الباب مباشرة:

* «في خبر النبي ﷺ: «إذا دخل أحدكم المسجد فليُصلِّ ركعتين قبل أن يجلس».

* وفي أخبار النبي ﷺ: «إذا دخل أحدكم المسجد والإمام يخطب فليُصلِّ ركعتين قبل أن يجلس».

* وفي خبر كعب بن مالك: أن النبي ﷺ كان لا يقدِّم من سفرٍ إلا نهاراً ضحى، فيبدأ بالمسجد، فيصلِّي فيه ركعتين».

* وفي قوله لجابر لما أتاه بالبعير ليُسَلِّمه إليه: «أصليت؟»، قال: لا. قال: «فمُ فصلِّ ركعتين».

* وفي خبر ابن عباس: «من يُصلِّي ركعتين لا يُحدِّث نفسه فيهما بشيء، وله عبدٌ أو فرس».

* وبصلاة النبي ﷺ ركعتين في الاستِسقاء نهاراً لا ليلاً.

(١) (صحيح ابن خزيمة) (٢/ ٢١٤ - بعد ح/ ١٢١٠).

* وفي خبر ابن عمر: حفظت من النبي ﷺ ركعتين قبل الظهر، وركعتين بعدها، وركعتين بعد المغرب، وركعتين بعد العشاء، وحدثني حفصة بركعتين قبل صلاة الغداة.

* وفي خبر علي بن أبي طالب: كان النبي ﷺ يُصلي على إثر كل صلاة ركعتين إلا الفجر والعصر.

* وفي خبر بلال: ما أذنبت^(١) قط إلا صليت ركعتين.

* وفي خبر أبي بكر الصديق: «ما من عبد يذنب ذنباً فيتوضأ، ثم يُصلي ركعتين، ثم يستغفر الله إلا غفر له».

* وفي خبر أنس بن مالك: كان النبي ﷺ لا ينزل منزلاً إلا ودعه بركعتين.

* وفي خبر عائشة: كان النبي ﷺ يُصلي قبل الظهر أربعاً، ثم يرجع إلى بيتي فيصلي ركعتين.

* وفي خبر سعد بن أبي وقاص: أقبل رسول الله ﷺ ذات يوم من العالية، حتى إذا مرّ مسجد بني معاوية دخل فركع فيه ركعتين وصلينا معه.

* وفي خبر محمود بن الربيع، عن عثمان بن مالك: أن النبي ﷺ صلى في بيته سبحة الضحى ركعتين.

(١) قال الشيخ الألباني تعليلاً على هذا الحديث: «كذا وقع للمصنف، وهو خطأ، كما سبق بيانه».

والحديث أسنده الإمام ابن خزيمة قبل هذا الموضع، وبوّب له بقوله: «باب استحباب الصلاة عند الذنب يُحدّثه المرء؛ لتكون تلك الصلاة كفارة لما أحدث من الذنب».

وعلق الشيخ الألباني في الهامش عند قول بلال: «ما أذنبت» بقوله: «قلت: كذا وقع للمصنف رحمه الله، وترجم له بما سبق، ووقع في (المسند) وغيره: «أذنت» من التأذين، وهو الصواب، كما نبّهت عليه في (تخريج الترغيب) (١/٢٤١)».

* وفي خبر أبي هريرة: أوصاني خليلي بثلاث، وفيه: ركعتي الضحى.

* وفي خبر عبد الله بن شقيق، عن عائشة: ما رأيت رسول الله ﷺ يُصلي الضحى قط، إلا أن يقدم من سفر، فيصلّي ركعتين.

* وفي خبر أبي ذر: «يُصبح على كلِّ سلامى من بني آدم صدقة»، وقال في الخبر: «ويُجزئ من ذلك ركعتا الضحى».

* وفي خبر أبي هريرة: «من حافظ على شفعتي الضحى: غُفرت ذنوبه ولو كانت مثل زبد البحر».

* وفي خبر أنس بن سيرين، عن أنس بن مالك: أن النبي ﷺ دخل على أهل بيت من الأنصار، فقالوا: يا رسول الله، لو دعوت؟ فأمر بناحية بيتهم فنضح وفيه بساط، فقام فصلّي ركعتين^(١).

ثم قال الإمام ابن خزيمة: «ففي كل من هذه الأخبار كلها^(٢) دلالة على أن التطوع بالنهار مثني مثني، لا أربعاً كما زعم من لم يتدبر هذه الأخبار، ولم يطلبها فيسمعها ممن يفهمها...».

ثم بدأ يوجّه الأحاديث التي استدلل بها من زعم أن تطوع النهار أربع فقط^(٣).

وهذا المثال يدل على دقة استنباط الإمام ابن خزيمة، واستيعابه للجمل التي يمكن الاستدلال بها من أحاديث مختلفة، وانتزاعها

(١) السابق (٢/٢١٤ - ٢١٧ - باب رقم/٥٢٥ - قبل ح/١٢١٢)، (٢/٣٧١ - ٣٧٣ من ط د. ماهر الفحل).

(٢) هكذا في المصدر: «ففي كل... كلها» بال تكرار.

(٣) السابق (٢/٢١٧ - ٢٢٣ - باب رقم/٥٢٥ - قبل ح/١٢١٢)، (٢/٣٧٣ - ٣٧٤ من ط د. ماهر الفحل).

للاستدلال.

وله أمثلة أخرى أيضاً في (صحيح ابن خزيمة)^(١).

هذه بعضُ معالم منهج الإمام ابن خزيمة في تراجم الأبواب، وهي بمجموعها تبينُ مكانةَ الإمام ابن خزيمة في فقه الحديث، وأهمية ما أودعه من الفوائد الغزيرة في التراجم.

وستأتي الإشارةُ إلى بعض الفوائد الأخرى المتعلقةِ بالتراجم في مبحث «الصناعة الحديثية في صحيح الإمام ابن خزيمة» إن شاء الله تعالى.



(١) السابق (١٢/٤ - باب رقم/٢٨٢).

المبحث الثاني

شرط الإمام ابن خزيمة في صحيحه، ودرجة أحاديثه

وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: شرط الإمام ابن خزيمة في (صحيحه).

المطلب الثاني: درجة أحاديث (صحيح ابن خزيمة).

المطلب الثالث: أسباب ذكر الإمام ابن خزيمة للأحاديث الضعيفة في (صحيحه).

المطلب الأول

شرط الإمام ابن خزيمة في (صحيحه)

نتعرّف في هذا المبحث على شرط الإمام ابن خزيمة، وسيكون توضيحه في هذا المطلب، ثم نحاول - في المطلب الثاني إن شاء الله تعالى - أن نتعرّف على مدى التزامه بالشرط الذي التزمه في كتابه.

أمّا شرط ابن خزيمة في (صحيحه): فقد وضح الإمام مراراً وتكراراً وبطرق مختلفة أنه ملتزمٌ بتخريج الأحاديث الصحيحة فقط، وأن كتابه في الصحيح المجرد.

ومما يدلُّ على ذلك أمورٌ:

١ - صرح الإمام ابن خزيمة رَحِمَهُ اللهُ بِذلك في بداية كتابه، حيث قال: «مختصر المختصر من المسند الصحيح عن النبي ﷺ بنقل العدل عن

العدل، موصولاً إليه ﷺ من غير قطع في أثناء الإسناد، ولا جرح في ناقلي الأخبار التي نذكرها بمشيئة الله تعالى»^(١).

٢ - ذكر الإمام ابن خزيمة اشتراطه للصحة في أحاديث (صحيحه) مراراً في كتابه، بل إنه يذكر بشرطه هذا في بداية كل كتاب من كتبه - باستثناء كتاب الإمامة -، ففي بداية (كتاب الصلاة) قال: «المختصر من المختصر من المسند الصحيح، عن النبي ﷺ على الشرط الذي اشترطنا في كتاب الطهارة»^(٢).

وقال في بداية (كتاب الجمعة): «المختصر من المختصر من المسند، على الشرط الذي ذكرنا في أول الكتاب»^(٣).

وقال في بداية (كتاب الزكاة): «المختصر من المختصر من المسند، على الشريطة التي ذكرتها في أول الكتاب»^(٤).

وقال في بداية (كتاب المناسك): «المختصر من المختصر من المسند، عن النبي ﷺ، على الشرط الذي ذكرنا في أول كتاب الطهارة»^(٥).

٣ - بل إنه يؤكد على هذا الشرط أكثر، فيبين ما قد يلتبس على بعض الناس فيما أورده من بعض الأحاديث التي يتحفظ في الحكم عليها، ولا يجزم بالصحة فيها، فيذكر بالشرط، ويزيده توضيحاً، ويبين أن ما يتحفظ فيه ليس من شرطه.

(١) بداية (صحيح ابن خزيمة) (٣/١).

(٢) (صحيح ابن خزيمة) (١٥٣/١).

(٣) (صحيح ابن خزيمة) (١٠٩/٣).

(٤) (صحيح ابن خزيمة) (٥/٤).

(٥) (صحيح ابن خزيمة) (١٢٧/٤).

قال رَضِيَ اللَّهُ فِي بَدَايَةِ (كِتَابِ الصِّيَامِ): «المختصر من المختصر من المسند، عن النبي ﷺ، على الشرط الذي ذكرنا؛ بنقل العدل عن العدل، موصولاً إليه ﷺ، من غير قطع في الإسناد، ولا جرح في ناقل الأخبار، إلا ما نذكر أن في القلب من بعض الأخبار شيئاً؛ إما لشك في سماع راوٍ من فوقه^(١) خبراً، أو راوٍ لا نعرفه بعدالة ولا جرح، فنبين أن في القلب من ذلك الخبر^(٢)؛ فإننا لا نستحل التمويه على طلبة العلم بذكر خبر غير صحيح لا نبين علته، فيغتر به بعض من يسمعه، فالله الموفق للصواب»^(٣).

وهذا كله يدل دلالة واضحة على أن ابن خزيمة يشترط الصحة في أحاديث (صحيحه)، وأنه إن أورد فيه غير ذلك لسبب من الأسباب: يبين علته، وعلى ذلك: فما نجد فيه من غير الصحيح: فليس من شرطه.

٤ - بل إنه توضيحاً لموقفه، وإزالة لأي لبس قد ينشأ: صرح أحياناً بأنه يلتزم بالتصريح بصحة كل حديث في بعض المواطن، فنراه يقول في باب (ذكر البيان أن الحجامَة تفطر الحاجم والمحجوم جميعاً)، بعد أن أورد عدداً من الأحاديث، قال:

«فَكُلُّ مَا لَمْ أَقُلْ إِلَى آخِرِ هَذَا الْبَابِ: إِنَّ هَذَا صَحِيحٌ، فَلَيْسَ مِنْ شَرْطِنَا فِي هَذَا الْكِتَابِ»^(٤).

وهو يقصد بكلامه الأحاديث التي ذكرها في ذلك الباب^(٥).

(١) كذا في الكتاب في طبعة المكتب الإسلامي، وفي الطبعة الأخيرة - طبعة مكتبة الأعظمي -: «سماع راوي من فوقه»، قال محقق الكتاب الشيخ الأعظمي في هذه الطبعة (ص/٤٣٥): «هكذا في المخطوط، ولعله: راوٍ ممن فوقه».

(٢) أي: أن في القلب شيئاً من ذلك الحديث.

(٣) (صحيح ابن خزيمة) (٣/١٨٧). (٤) السابق (٣/٢٣٦ - بعد ح/١٩٨٣).

(٥) وهي الأحاديث: (١٩٦٢ - ١٩٨٤).

٥ - بل إنه تأكيداً لشرطه: ذكرَ تعريفَ الحديث الصحيح، وذكرَ فيه بعضَ العناصر المهمة، مع إغفال بعض العناصر، التي يؤخِّدُ التزامه بها بمجردَ التزامه بالصحة، كما أنه يؤخِّدُ التزامه بها بالنظرِ إلى صنيعه ومنهجه في التصحيح في الكتاب.

فمثلاً: صرَّح في تعريف الحديث الصحيح بشرطي العدالة واتصال السند، كما مرَّ في كلامه، لكنه لم ينصَّ صراحةً على بقية الشروط المعبَّرة في تعريف الصحيح، كالضبط، وعدم الشذوذ والعلة^(١).

ولكن لا شكَّ في أنَّ تلك الشروط التي لم يذكرها هي معبَّرة عند الإمام ابن خزيمة في تعريف الحديث الصحيح؛ حيث إنه اشترط في تعريفه أن لا يكون الراوي مجروحاً، ومن المعلوم أنَّ سوء الضبط جرح في الراوي، إلا أنه لم يشترط تمام الضبط؛ لأنَّ الحسنَ داخلٌ ضمن الصحيح عند الإمام ابن خزيمة، على ما صرَّح به الأئمة، وهذا اصطلاحه، ولا مشاحة في الاصطلاح.

كما أنَّ ما سبقَ من اشتراطه أن لا يكون الراوي مجروحاً: يدخلُ فيه الشذوذ؛ لأنَّ مردَّه إلى خللٍ في الضبط، ولو نسبياً؛ لأنَّ الحكمَ بشذوذ حديثٍ معناه الحكمُ بخطأ راويه فيه، وإلا فلماذا حُكِمَ بضعفه؟

كما أنَّ اشتراطَ الخلوِّ من العلة: أمرٌ بدهيٌّ أيضاً؛ لأنَّ أحداً من المحدثين لا يستحلُّ الحكمَ بصحة حديثٍ مع اطلاعه على علةٍ قاذحةٍ فيه.

وقد صرَّح الإمامُ بذلك فيما سبقَ من كلامه حيث قال: «فإنَّا لا نستحلُّ التموية على طلبِ العلمِ بذكرِ خبرٍ غيرِ صحيحٍ لا نبينُ علته،

(١) للتفصيل؛ انظر: (الإمام ابن خزيمة) للكبيسي (١/ ٢٨٣ - ٢٩٣).

فيغترّ به بعض من يسمعه، فالله الموفق للصواب»^(١).

ففي قوله تصريح بأن الخبر الذي يطلع فيه على علة: هو خبر غير صحيح، ولم يفرّق بين كون العلة ظاهرة أو خفية.

هذا من حيث النظر إلى تعريفه، على أن ردّ الإمام رواية سيئي الحفظ، ورواية الثقة المخالفة لرواية من هو أوثق منه: تصريح عمليّ منه باشتراط الضبط وعدم الشذوذ للحكم بصحة الحديث.

ومن أمثلة ردّه لحديث سيئ الحفظ:

١ - قال في عبد الرحمن بن زيد بن أسلم: «ليس هو ممن يحتج أهل التشييت بحديثه؛ لسوء حفظه للأسانيد، وهو رجل صناعته العبادة والتقشف والموعظة والزهد، ليس من أحلاس الحديث الذي يحفظ الأسانيد»^(٢).

فقد ردّ حديثه لسوء حفظه، مع ثنائه عليه بالعدالة والزهد.

٢ - قال في عبد الله بن عمر بن حفص بن عاصم: «في القلب من سوء حفظ عبد الله بن عمر العمري رَكَّ اللَّهُ»^(٣).

ويقول تلميذه الإمام ابن حبان فيه موضعاً أكثر: «كان ممن غلب عليه الصلاح والعبادة، حتى غفل عن ضبط الأخبار، وجودة الحفظ للأثار.. فلما فُحش خطؤه استحقّ الترك»^(٤).

٣ - قال في محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى: «ليس بالحافظ،

(١) (صحيح ابن خزيمة) (١٨٧/٣) في بداية كتاب الصيام.

(٢) (صحيح ابن خزيمة) (٢٣٣/٣ - بعدح/١٩٧١).

(٣) المصدر السابق (١٧٧/٣ - قبل ح/١٨٦٠).

(٤) (كتاب المجروحين) لابن حبان (٦/٢ - ٧).

وإن كان فقيهاً عالمًا»^(١).

والأمثلة في ذلك كثيرةٌ جدًّا، وهي تدلُّ على أنَّ الضبطَ شرطٌ عنده للحكم بصحة الحديث.

وأما اشتراطُ عدمِ الشذوذ: فيتضحُ من تقديم الإمام بعضَ الثقاتِ على بعضِ لا اعتباراتٍ معيَّنة، كما قدَّم عبدَ الله بنَ وهبٍ على عبيدِ الله بنِ عبدِ المجيد في حديث أهل المدينة^(٢)، وعبيدُ الله بنُ عبدِ المجيد ممَّن روى عنه الجماعة، وكما قدَّم محمدَ بنَ جعفر المعروف بـعُندر على عبيدِ الله بنِ موسى، وهو ثقة، قدَّمه عليه عمومًا، وخاصةً في حديثِ شعبة^(٣).

والأمثلة في ذلك كثيرةٌ أيضًا.

وهذه النماذجُ وغيرها تدلُّ بوضوح على أنَّ الشذوذَ يُخرجُ الحديثَ عن الصلاحيةِ للاحتجاج به عند الإمام ابن خزيمة، فعدمُه من الشروطِ المعتبرة عنده.

ويتضحُ من هذا كله: أنَّ شروطَ الحديثِ الصحيح عند الإمام ابن خزيمة هي الشروطُ التي ذكرها الجمهور، باستثناء وصف الضبطِ المشترطِ في الصحة؛ حيث إنَّ الجمهورَ يشترطون تمامَ الضبط، وابنُ خزيمة يكتفي بمطلق الضبط؛ والسببُ في هذا الاختلاف أنَّ الجمهورَ يعدُّون الحسنَ قسمًا مستقلًّا عن الصحيح، بينما يعدُّه ابنُ خزيمة جزءًا منه، ولذلك تُعدُّ مرتبةُ (صحيح ابن خزيمة) دون مرتبةِ الصحيحين في الصحة من حيث الجملة^(٤).

(١) (صحيح ابن خزيمة) (٤/٢٠٦ ح/٢٦٩٧).

(٢) (صحيح ابن خزيمة) (٢/٢٠ ح/٨٢٩). (٣) المصدر السابق (٢/٢٤ ح/٨٣٦).

(٤) ملخصًا من (الإمام ابن خزيمة ومنهجه في كتابه الصحيح) للدكتور عبد العزيز الكبيسي (٢٨٣/١ - ٢٩٣).

والخلاصة:

١ - أنَّ الإمام ابن خزيمة اشترط الصحة في كتابه الصحيح، وبين صراحةً أو إشارةً شروط الحديث الصحيح، مما يدلُّ على أنَّ شروط الحديث الصحيح عنده هي الشروط المعروفة عند الجمهور، باستثناء تمام الضبط.

٢ - أنَّ أيَّ حديثٍ في (صحيح ابن خزيمة) فهو صحيحٌ عنده، ويُستثنى من ذلك: الأحاديث التي ضعَّفها، أو التي توقَّف فيها، أو التي صدَّرَ المتنَّ على السند؛ لأنَّ هذه الطريقة تُشيرُ إلى أنَّ الحديث ليس على شرطه، كما سيأتي بيانه في الصناعة الحديثية المتعلقة بالإسناد^(١).

ولكن، هل وفى الإمام ابن خزيمة بما وعدَ به في كتابه؟ هذا ما سنبيِّنه - بإذن الله تعالى - في المطلب الآتي.

المطلب الثاني

درجة أحاديث (صحيح ابن خزيمة)

ذهبَ عددٌ من العلماء إلى أنَّ الإمام ابن خزيمة قد وفى بما وعدَ، وأنَّ إخراجَه للحديث مُعَلِّمٌ بالصحة، ومن أولئك: الإمام ابن الصلاح، والعراقي، والسيوطي، وغيرهم، وقد سبقت أقوالهم في ذلك في الفصل الأول^(٢)، ومن ذلك قولُ ابن الصلاح: «ويكفي مجردُ كونه موجودًا في كتب مَنْ اشترط منهم الصحيح فيما جمعه؛ ككتاب ابن خزيمة...»^(٣).

وبنحوه صرَّحَ العراقي، والسيوطي، على ما سبقت أقوالهم.

(١) انظر: مقدمة الدكتور ماهر الفحل لصحيح ابن خزيمة (١/٧٩، ٩٠).

(٢) انظر ما سبق في الفصل الأول - المبحث الرابع - المطلب الأول.

(٣) (علوم الحديث) لابن الصلاح - تحقيق: العتر -: (ص/٢١).

ولكن خالفهم آخرون، وهم فريقان:

الفريق الأول:

يُخالفهم في الجزم بصحة أحاديث (صحيح ابن خزيمة)، ولا يُسلم بأنّ أحاديثه كلّها صحيحة، بل يرى أنّ (صحيح ابن خزيمة) - وكذلك (صحيح ابن حبان) - فيه الصحيح والحسن؛ لأنّ الصحيح عند ابن خزيمة يشمل الحسن أيضًا، ومن هؤلاء: الحافظ ابن حجر، وهو مقتضى كلام الحافظ ابن كثير.

قال الحافظ ابن كثير: «ولا بدّ للمتأهّل من الاجتهاد والنظر، ولا يقلّد هؤلاء ومن نحا نحوهم، فكم حكم ابن خزيمة بالصحة لِمَا لا يرتقي عن رتبة الحسن...»^(١).

وقال الحافظ ابن حجر - بعد نقله لكلام ابن الصلاح -:

«ومقتضى هذا أن يؤخّد ما يوجد في كتاب ابن خزيمة وابن حبان وغيرهما ممن اشترط الصحيح بالتسليم، وكذا ما يوجد في الكتب المخرّجة على الصحيحين، وفي كلّ هذا نظر.

أمّا الأول: فلم يلتزم ابن خزيمة وابن حبان في كتابيهما أن يُخرجا الصحيح الذي اجتمعت فيه الشروط التي ذكرها المؤلّف^(٢)؛ لأنهما ممن لا يرى التفرقة بين الصحيح والحسن، بل عندهما أنّ الحسن قسم من الصحيح لا قسيمه، وقد صرّح ابن حبان بشرطه، وحاصله: أن يكون راوي الحديث عدلاً مشهوراً بالطلب، غير مدّلس، سمع ممن فوقه إلى أن ينتهي، فإن كان يروي من حفظه: فليكن عالمًا بما يُحيل المعاني.

(١) نقلا عن (توضيح الأفكار) للصنعاني (١/٦٤).

(٢) وهو الإمام ابن الصلاح.

فلم يَشْطَرِطْ عَلَى الْإِتِّصَالِ وَالْعَدَالَةِ^(١) : ما اشترطه المؤلف في الصحيح من وجود الضبط، ومن عدم الشذوذ والعلة...^(٢).

ثم قال الحافظ: «وَسَمَّى ابْنَ خَزِيمَةَ كِتَابَهُ (المسند الصحيح المتصل بنقل العدل عن العدل، من غير قطع في الإسناد، ولا جرح في النقلة)، وهذا الشرط مثل شرط ابن حبان سواء؛ لأنَّ ابْنَ حَبَانَ تَابِعٌ لِابْنِ خَزِيمَةَ، مَغْتَرِفٌ مِنْ بَحْرِهِ، نَاسِجٌ عَلَى مَنَوَالِهِ.

ومما يعضد ما ذكرنا: احتجاج ابن خزيمة وابن حبان بأحاديث أهل الطبقة الثانية، الذين يُخْرِجُ مُسَلِّمٌ أَحَادِيثَهُمْ فِي الْمَتَابَعَاتِ؛ كَابْنِ إِسْحَاقَ، وَأَسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ اللَّيْثِي، وَمُحَمَّدَ بْنَ عَجَلَانَ، وَمُحَمَّدَ بْنَ عَمْرٍو بْنِ عُلْقَمَةَ، وَغَيْرَ هَؤُلَاءِ.

فَإِذَا تَقَرَّرَ ذَلِكَ: عَرَفْتَ أَنَّ حُكْمَ الْأَحَادِيثِ الَّتِي فِي كِتَابِ ابْنِ خَزِيمَةَ وَابْنِ حَبَانَ: صِلَاحِيَّةٌ لِإِحْتِجَاجِهَا؛ لَكُونِهَا دَائِرَةً بَيْنَ الصَّحِيحِ وَالْحَسَنِ، مَا لَمْ يَظْهَرْ فِي بَعْضِهَا عِلَّةٌ قَادِحَةٌ، وَأَمَّا أَنْ يَكُونَ مُرَادٌ مَنْ يَسَمِّيْهَا صَحِيحَةً: أَنَّهَا جَمَعَتْ الشُّرُوطَ الْمَذْكُورَةَ فِي حَدِّ الصَّحِيحِ؛ فَلَا، وَاللَّهُ أَعْلَمُ»^(٣).

وَالْحَافِظُ يَسَلِّمُ لِلْحَافِظِ ابْنِ الصَّلَاحِ أَنَّ أَحَادِيثَ ابْنِ خَزِيمَةَ وَابْنِ حَبَانَ صَالِحَةٌ لِلِإِحْتِجَاجِ، وَلَكِنْ لَا يَسَلِّمُ لَهُ أَنْ تَكُونَ كُلُّهَا مِنْ قِسْمِ الْحَدِيثِ الصَّحِيحِ، بَلْ دَائِرَةُ الصَّحِيحِ عِنْدَ ابْنِ خَزِيمَةَ وَابْنِ حَبَانَ تَشْمَلُ الصَّحِيحَ وَالْحَسَنَ.

(١) أي: لم يشترط - فوق الاتصال والعدالة - ما اشترطه ابن الصلاح في الصحيح؛ من الضبط وعدم الشذوذ والعلة.

(٢) (النكت على كتاب ابن الصلاح) للحافظ ابن حجر (١/٢٩٠).

(٣) المصدر السابق (١/٢٩٢).

أمّا ما ذكره الحافظ من أنّ ابن حبان وابن خزيمة لم يذكرا شرط وجود الضبط، وشرط عدم الشذوذ والعلة: فليس على إطلاقه؛ لِمَا أسلفت من أنّ هذه الشروط مذكورة فيما ذكره ابن خزيمة إشارةً، كما أنها واضحةٌ في تطبيقه وممارسته العملية، فهو مع الجمهور في اشتراطها للحكم على الحديث بالصحة، سوى شرط الضبط، فإنه يكتفي بمطلق الضبط، والجمهور بتمامه.

ثم يقال: فإذا كان ابن خزيمة وابن حبان لا يعتبران هذه الشروط [وهي: اشتراط الضبط، وعدم الشذوذ والعلة]، فكيف يمكن الحكم على أحاديثهم بالحسن؟ أليس الحديث الحسن يفتقر عن الصحيح في درجة الضبط فقط؟ فإذا كان الراوي تامّ الضبط: فحديثه صحيح، وإن خَفَّ ضبطه: فحديثه حسن؟

وهذا كله يدلُّ على أنّ الحافظ يسلّم لهما بأنهما يعتبران هذه الشروط^(١).

الفريق الثاني:

يرى هذا الفريق أنّ (صحيح ابن خزيمة) كما أنه يشتمل على الأحاديث الصحيحة والحسنة: فإنه يشتمل أيضًا على الحديث الضعيف.

قال محقّق الكتاب الدكتور محمد مصطفى الأعظمي: «إنّ (صحيح ابن خزيمة) ليس كالصحيحين بحيث يمكن القول: إنّ كلّ ما فيه فهو صحيح، بل فيه ما هو دون درجة الصحيح، وليس مشتملاً على الأحاديث الصحيحة والحسنة فحسب، بل يشتمل على أحاديث ضعيفة أيضًا، إلا أنّ نسبتها ضئيلة جدًا إذا قورنت بالأحاديث الصحيحة والحسنة، وتكاد لا توجد الأحاديث الواهية أو التي فيها ضعف شديد إلا

(١) وانظر أيضًا: (الإمام ابن خزيمة ومنهجه في الصحيح) (١/ ٢٨٧ - ٢٨٨).

نادرًا، كما تبين من مراجعة التعليقات^(١).

وما ذكره الشيخ الأعظمي ليس دقيقًا، بل هو نتاج أمورٍ لم تفهم على حقيقتها، ومن ذلك:

أولًا: بعض الأحاديث التي أشار الأعظمي أو الشيخ الألباني إلى ضعفها: قد توقف الإمام ابن خزيمة نفسه في تصحيحها، فنراه يكرر في تراجم صحيحه: «إن صحَّ الخبر»، أو «إن ثبت الخبر»^(٢)، فمن الواضح أنَّ الإمام ابن خزيمة قد تحقَّظ في هذه الأحاديث، وذكر السبب عندها كلُّها، وهي كثيرة ستأتي الإشارة إليها في السبب التاسع من أسباب ذكر الإمام ابن خزيمة للحديث الضعيف في (صحيحه).

ثانيًا: الغفلة أحيانًا عن منهج الإمام ابن خزيمة في (صحيحه)، وخاصةً عن منهجه في إيراد الأحاديث الضعيفة، وهذا جانبٌ مهمٌّ يجب الاعتناء به.

وسأشير في المطلب الآتي إلى أهمِّ الأسباب التي دفعت الإمام ابن خزيمة إلى إيراد بعض الأحاديث الضعيفة في (صحيحه).

المطلب الثالث

أسباب ذكر الإمام ابن خزيمة للأحاديث الضعيفة في (صحيحه)

الأسباب التي دفعت الإمام ابن خزيمة إلى إيراد الأحاديث الضعيفة في كتابه عديدة، من أهمِّها ما له علاقة بمنهجه الفقهي الذي حرص عليه في كتابه، وهذه الأسباب عزَّ من تعرَّض لها أو تتبَّعها^(٣)، على الرغم من

(١) مقدمة المحقق لـ(صحيح ابن خزيمة) (٢٢/١).

(٢) انظر أمثلة على ذلك في (صحيح ابن خزيمة)؛ الأحاديث: (١٨٨٥، ١٨٨٦، ١٨٨٧، ١٩٣٩، ٢١٩٢، ٢٤٣٢، ٢٤٣٣، ٢٤٣٤، ٢٤٥٠، ٢٨٥٢).

(٣) هذه الأسباب ذكرها الباحث الشيخ أيمن حمزة عبد الحميد إبراهيم في رسالته القيمة: =

أهميتها في إرشاد طالب العلم إلى كيفية التعامل مع (صحيح ابن خزيمة)، لا سيما الذي يعزو للصحيح ويخرج منه، حتى لا ينسب إلى ابن خزيمة تصحيح حديث قد أشار هو إلى ضعفه.

والأسباب المتعلقة بالجانب الفقهي هي:

السبب الأول:

يروي ابن خزيمة الحديث الضعيف لبيان علته، وضعف إسناده، ومن ثم ضعف الاستدلال به، وذلك في معرض مناقشة أدلة الخصم وإبطال قوله.

ومن أمثلة ذلك:

١ - ما رواه ابن خزيمة بسنده عن عبد الله بن زيد في ثنية ألفاظ الأذان والإقامة معاً، حيث بين ابن خزيمة بعد روايته ضعف إسناده هذا الحديث؛ ليسقط تبعاً لذلك الاحتجاج به، وذلك فيما يقرب من أربع صفحات من (صحيحه)، بدأها بقوله: «فأما ما روى العراقيون عن عبد الله بن زيد؛ فغير ثابت من جهة النقل، وقد خلطوا في أسانيدهم التي رووها عن عبد الله بن زيد في ثنية الأذان والإقامة جميعاً»^(١).

ثم أخذ يسرد هذه الأسانيد، ويبين عللها، إلى أن قال: «فهذا خبر العراقيين الذين احتجوا به عن عبد الله بن زيد في ثنية الأذان والإقامة، وفي أسانيدهم من التخليط ما بيّنته، وعبد الرحمن بن أبي ليلى لم يسمع من معاذ بن جبل، ولا من عبد الله بن زيد بن عبد ربه، صاحب الأذان،

= (الاتجاه الفقهي لابن خزيمة في صحيحه) (ص/٤٧ - ٦٦)، وما ذكرته هنا ملخص منه.

(١) (صحيح ابن خزيمة) (١/١٩٧ - بعد ح/٣٧٩). وفي الطبعة الأولى من طبعة الدكتور الأعظمي: «فقد ثبت من جهة النقل»، وهو خطأ استدركه في الطبعة اللاحقة، وهو على الصواب في بقية الطبعات.

فغير جائز أن يُحتج بخبر غير ثابت على أخبار ثابتة^(١).

٢ - خرج ابن خزيمة حديث الاستفتاح بـ«سبحانك اللهم وبحمدك، وتبارك اسمك، وتعالى جدك، ولا إله غيرك».

وبين ضعف إسناده، وعدم ثبوته مرفوعاً إلى النبي ﷺ فقال: «أما ما يفتتح به العامة صلاتهم بخراسان من قولهم: (سبحانك اللهم وبحمدك، وتبارك اسمك، وتعالى جدك، ولا إله غيرك): فلا نعلم في هذا خبراً ثابتاً عن النبي ﷺ عند أهل المعرفة بالحديث»^(٢).

ثم أخذ يسوق أسانيد هذا الحديث، ويبين ما فيها من ضعف؛ ليرد بذلك على من قال به، وليثبت أنه لم يثبت مرفوعاً، مع إشارته في الأخير أنه ثبت موقوفاً على عمر بن الخطاب رضي الله عنه^(٣).

وهذا النوع له أمثلة كثيرة، أكتفي بهذين المثالين^(٤).

(١) المصدر السابق (١/٢٠٠ - بعد ح/٣٨٤).

(٢) (صحيح ابن خزيمة) (١/٢٣٨ - بعد ح/٤٦٦)، وما أشار إليه ابن خزيمة هو مذهب الإمامين: أبي حنيفة، وأحمد، انظر: (بدائع الصنائع) (١/٢٩٩)، (المغني) لابن قدامة (٢/١٤٢)، وذكر الإمام ابن القيم في (زاد المعاد) (١/٢٠٥) عشرة وجوه لبيان سبب اختيار الإمام أحمد الاستفتاح بـ«سبحانك اللهم وبحمدك...» على غيره من أدعية الاستفتاح.

(٣) المصدر السابق (١/٢٣٨ - ٢٤٠ الأحاديث: ٤٦٧ - ٤٧٠).

قال الإمام ابن خزيمة فيه (١/٢٤٠): «وهذا صحيح عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أنه كان يستفتح الصلاة بمثل حديث حارثة، لا عن النبي ﷺ، ولست أكره الافتتاح بقوله: «سبحانك اللهم وبحمدك» على ما ثبت عن الفاروق رضي الله عنه أنه كان يستفتح الصلاة، غير أن الافتتاح بما ثبت عن النبي ﷺ في خبر علي بن أبي طالب وأبي هريرة وغيرهما بنقل العدل عن العدل موصولاً إليه ﷺ أحب إلي وأولى بالاستعمال؛ إذ اتباع سنة النبي ﷺ أفضل وخير من غيرها».

(٤) انظر - مثلاً -: (صحيح ابن خزيمة) (٢/٢٢١ - ٢٢٣، ٢٤٤، ٢٣٣/٣)، الأحاديث: ١٢١٤ - ١٢١٥، ١٢٥٥، ٢٣٣. وللتفصيل؛ انظر: (الاتجاه الفقهي لابن خزيمة في صحيحه) (ص/٤٩ - ٥٠).

فهذه الأحاديث وغيرها قد رواها ابنُ خزيمة رَحِمَهُ اللهُ فِي (صحيحه) لا لكونها على شرطه في كتابه، بل خرَّجها ليعين ضعفَ إسنادهَا وسقوط الاحتجاج بها، وإبطال قول المخالف، وهذا من أبرز سمات استعمال الصنعة الحديثية في خدمة الاتجاه الفقهي عند الإمام ابن خزيمة رَحِمَهُ اللهُ.

السبب الثاني:

يوردُ ابنُ خزيمة الحديث الضعيف لأنَّ دلالةً متنه على الحكم الشرعيَّ ثابتةٌ بغيرها من النصوص؛ سواء من القرآن الكريم، أم الحديث الصحيح.

أ - فأما الذي رواه لأنَّ دلالةً متنه ثابتة بنصوص القرآن الكريم: فله أمثلةٌ عديدةٌ، منها:

١ - ما رواه ابنُ خزيمة عن علي بن معبد، حدثنا معمر بن محمد بن عبيد الله بن أبي رافع، حدثني أبي، عن أبيه عبيد الله، عن أبي رافع قال: «نزلَ رسولُ الله ﷺ خيبرَ، ونزلتُ معه، فدعاني بكحلٍ إثمَد، فاكتحلَ في رمضان وهو صائم»^(١).

وترجمَ ابنُ خزيمة لهذا الحديث بقوله: «باب الرخصة في اكتحال الصائم إن صحَّ الخبر، وإن لم يصحَّ الخبرُ من جهة النقل: فالقرآنُ دالٌّ على إباحته، وهو قولُ الله ﷻ: ﴿فَأَلْكَنَ بِشِرْوَاهُنَّ﴾ الآية، دالٌّ على إباحة الكحل»^(٢).

(١) (صحيح ابن خزيمة) (٣/٢٤٨ - ٢٤٩ ح/٢٠٠٨).

(٢) جزمَ الباحثُ الفاضلُ أيمن حمزة بأنه ليس في الآية الكريمة دليلٌ على إباحة الكحل في نهار رمضان للصائم، كما ذهبَ الإمامُ ابنُ خزيمة رَحِمَهُ اللهُ وإنما تدلُّ الآيةُ على الإباحة في الليل لا في النهار. انظر: (الاتجاه الفقهي لابن خزيمة في صحيحه) (ص/٥٠ هامش/٣).

وقال ابن خزيمة عقب الحديث مؤكداً على تضعيفه له: «أنا أبرأ من عهدة هذا الإسناد لمعمر»^(١).

فقد صرح الإمام ابن خزيمة بأن الحديث ضعيف من جهة الإسناد، وأنه ليس على شرطه، إلا أنه رواه لأن متنه موافق لما ورد في القرآن، وأنه ليس فيه حكم جديد على ما في القرآن.

٢ - روى الإمام ابن خزيمة بسنده عن أشعث، عن عون بن أبي جحيفة، عن أبيه قال: «قدم علينا مصدق النبي ﷺ، فأخذ الصدقة من أغنيائنا فجعلها في فقرائنا، وكنت غلاماً يتيماً، فأعطاني منه قلوصاً»^(٢).

وترجم ابن خزيمة لهذا الحديث بقوله: «باب إعطاء اليتامى من الصدقة إذا كانوا فقراء - إن ثبت الخبر - فإن في النفس من أشعث بن سوار»^(٣). وإن لم يثبت هذا الخبر؛ فالقرآن كافٍ في نقل خبر الخاص فيه؛ قد أعلم الله في محكم تنزيله أن للفقراء قسمًا في الصدقات، فالفقيرو - كان يتيماً أو غير يتيماً - فله في الصدقة قسم بنص الكتاب».

وله أمثلة أخرى أيضاً، أكتفي بهذين المثالين^(٤).

= قلت: لعل استدلال الإمام ابن خزيمة من الآية لأنها تدل على إباحة الجماع والأكل والشرب في الليل دون النهار، فهذه الثلاثة من مفطرات الصوم، فما لم يكن من قبيل الجماع أو الأكل والشرب لا مانع منه شرعاً في نهار رمضان، وهذه دلالة واضحة. والله تعالى أعلم.

(١) قال الحافظ ابن حجر عن معمر بن محمد بن عبيد الله في (التقريب): «منكر الحديث».

(٢) (صحيح ابن خزيمة) (٤/٦٦٦ ح/٢٣٦٢).

(٣) أي: في النفس منه شيئاً، وأشعث بن سوار قال عنه الحافظ في (التقريب): «ضعيف».

(٤) انظر - مثلاً -: (صحيح ابن خزيمة) (٣/١١١ - ١١٢/قبل ح/١٧٢٢، ٣/١٨٥ - قبل ح/١٨٧٨، ٤/١٠٤ ح/١٧٢٢، ١٨٧٨، ٢٤٥٧). وللتفصيل أكثر؛ انظر: (الاتجاه الفقهي لابن خزيمة في صحيحه) (ص/٥١ - ٥٣).

ب - وأما ما رواه الإمام ابنُ خزيمةَ لأن دلالة متنه ثابتة بغيره من الأحاديث الصحيحة؛ فمن أمثله:

١ - حديث عائشة رضي الله عنها قالت: «كنت أسمر عند رسول الله ﷺ وهو معتكف»^(١).

وقد ترجم له بقوله: «باب الرخصة في السمر للمعتكف مع نسائه في الاعتكاف... خبرٌ صفة من هذا الباب».

ثم ذكرَ الحديث، ثم قال: «هذا خبرٌ ليس له من القلبِ موقع، وهو خبرٌ منكرٌ، لولا ما استدلتُ من خبر صفة على إباحة السمر للمعتكف: لم يجز أن يُجعلَ لهذا الخبر بابٌ على أصلنا؛ فإنَّ هذا الخبر ليس من الأخبار التي يجوز الاحتجاجُ بها، إلا أنَّ في خبر صفة غنيةً في هذا. فأما خبرٌ صفة: ثابتٌ^(٢) صحيح، وفيه ما دلَّ على أنَّ محادثةَ الزوجة زوجها في اعتكافه ليلاً جائز، وهو السمرُ نفسه».

فقد وضحَ رحمته الله أنَّ هذا الحديث ليس على شرطه، بل هو منكر، ولكنه ذكره لأنَّ ما يُستفادُ منه صحيحٌ قد ثبتَ بحديث أم المؤمنين صفة رضي الله عنها، وقد ذكرَ حديثَ صفة قبل هذا الباب مباشرةً^(٣).

(١) (صحيح ابن خزيمة) (٣/٣٥٠ ح/٢٢٣٥)، وفي إسناده: المعلى بن عبد الرحمن الواسطي، قال الحافظُ ابنُ حجر عنه في (التقريب): «متهمٌ بالوضع، وقد رُمي بالرفض».

(٢) كذا، ولعله: فثابت.

(٣) ونصُّ حديث أم المؤمنين صفة رضي الله عنها: «أنها جاءت النبي ﷺ تزوره في اعتكافه في المسجد في العشر الأواخر من رمضان، فتحدَّثت عنده ساعة، ثم قامت لتنقلب، وقامَ النبي ﷺ معها ليقلبها، حتى إذا بلغت بابَ المسجد الذي عند باب أم سلمة: مرَّ بها رجلان من الأنصار...»، فذكرَ الحديث (صحيح ابن خزيمة) (٣/٣٤٩ ح/٢٢٣٤)، ولفظه في الرواية التي قبلها (ح/٢٢٣٣)، قالت أم المؤمنين صفة رضي الله عنها: «كان رسول الله ﷺ معتكفاً، فأتيته أزوره ليلاً، فحدَّثته...».

٢ - روى الإمام ابن خزيمة بسنده عن أبي سلمة بن عبد الرحمن، عن أبيه [وهو عبد الرحمن بن عوف رضي الله عنه] قال: أقبلَ رمضان، فقال رسولُ الله ﷺ: «إِنَّ رَمَضَانَ شَهْرٌ افْتَرَضَ اللَّهُ صِيَامَهُ، وَإِنِّي سَنَنْتُ قِيَامَهُ؛ فَمَنْ صَامَهُ وَقَامَهُ إِيْمَانًا وَاحْتِسَابًا: خَرَجَ مِنْ ذُنُوبِهِ كَيَوْمٍ وَلَدَتْهُ أُمُّهُ» ^(١).

قال الإمام ابن خزيمة معلقًا على الحديث: «فهذه اللفظة معناها صحيحٌ من كتاب الله ﷻ، وسُنَّةُ نَبِيِّهِ ﷺ، لا بهذا الإسناد، فإني خائفٌ أن يكون هذا الإسناد وهَمًّا؛ أخافُ أن يكون أبو سلمة لم يسمع من أبيه شيئًا ^(٢). وهذا الخبر لم يروه عن أبي سلمة أحدٌ أعلمه غير النضر بن شيبان» ^(٣).

وله أمثلةٌ أخرى أيضًا ^(٤).

السبب الثالث:

يروى الحديث الضعيف لوقوع الإجماع على العمل بمتنه.

ومن ذلك:

١ - حديثُ أنس بن مالك رضي الله عنه مرفوعًا في قصة الإسراء والمعراج، وفيه: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ ائْتَمَّ بِجَبْرِيلَ، وَائْتَمَّ أَصْحَابُ النَّبِيِّ ﷺ بِهِ، فَصَلَّى بِهِمُ الصَّلَوَاتِ الْخَمْسَ، يُخَافُ فِي مَوَاضِعِ الْإِخْفَاتِ، وَيَجْهَرُ فِي مَوَاضِعِ الْجَهْرِ ^(٥).

(١) (صحيح ابن خزيمة) (٣/٣٣٥ ح/٢٢٠١).

(٢) فيكون حديثه عن أبيه مرسلاً، وهذا هو الذي جزم به الأئمة: عليُّ بنُ المديني، وأحمد، وابنُ معين، وأبو حاتم، ويعقوبُ بنُ شيبَةَ، وأبو داود. انظر ترجمته في (تهذيب التهذيب) (٤/٥٣٢).

(٣) والنضر بنُ شيبان قال عنه الحافظُ في (التقريب): «لَيِّنَ الحديث».

(٤) انظر: (صحيح ابن خزيمة) (٤/٨٨ ح/٢٤١٤ - ٢٤١٦).

(٥) (صحيح ابن خزيمة) (٣/٤٢ - ٤٣ ح/١٥٩٢).

وقد ذكر ابن خزيمة حديث أنس رضي الله عنه بطوله، وترجم له بقوله: «باب ذكر الخبر المفسر أن النبي صلى الله عليه وسلم إنما كان يجهر في الأوليين من المغرب، والأوليين من العشاء، لا في جميع الركعات كلها من المغرب والعشاء؛ إن ثبت الخبر مسنداً، ولا إخال^(١)!

وإنما خرجت هذا الخبر في هذا الكتاب؛ إذ لا خلاف بين أهل القبلة في صحة متنه، وإن لم يثبت الخبر من جهة الإسناد الذي نذكره».

ثم أكد الإمام ابن خزيمة عدم ثبوت الحديث الذي رواه، حيث قال بعده: «وهذه القصة غير محفوظة عن أنس، إلا أن أهل القبلة لم يختلفوا أن كل ما ذكر في هذا الخبر من الجهر والمخافتة من القراءة في الصلاة: فكما ذكر في هذا الخبر».

فحديث أنس ضعيف عنده، إلا أنه ذكره لأن الإجماع قد انعقد على مدلوله من مواضع الجهر والإخفات في الصلاة.

٢ - حديث عمران بن حصين رضي الله عنه في صفة قصر النبي صلى الله عليه وسلم الصلاة في السفر ركعتين، ثم أبي بكر وعمر وعثمان سبع سنين، ثم إتمام عثمان الصلاة بعد ذلك^(٢).

وترجم له ابن خزيمة بقوله: «باب إمامة المسافرين المقيمين، وإتمام المقيمين صلاتهم بعد فراغ الإمام، إن ثبت الخبر؛ فإن في القلب من علي بن زيد بن جُدعان. وإنما خرجت هذا الخبر في هذا الكتاب؛ لأن هذه المسألة لا يختلف العلماء فيها».

(١) أي: ولا أظن الحديث الذي سأذكره يثبت.

(٢) (صحيح ابن خزيمة) (٣/ ٧٠ - ٧١/ ح ١٦٤٣).

ورواه كذلك أبو داود (ح/ ١٢٢٩)، والترمذي (ح/ ٥٤٥)، وقال: «حسن صحيح». والحديث في إسناده علي بن زيد بن جُدعان، قال الحافظ ابن حجر في (التقريب): «ضعيف»، وبه أعلم الإمام ابن خزيمة رحمته الله.

فابنُ خزيمة رَحِمَهُ اللهُ يشير إلى ضعف حديث عمران رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، ثم بيّن أن السبب في إخراج هذا الحديث في (صحيحه): وقوع الإجماع على مدلوله.

وله أمثلة أخرى أيضًا عديدة^(١).

السبب الرابع:

يوردُ الحديث الضعيف ليرجّح به بين حديثين كلاهما صحيح.

ومن أمثلة ذلك: ما رواه ابنُ خزيمة في باب: «إباحة قصر المسافر الصلاة في المدن إذا قدمها، ما لم ينو مقامًا يوجب إتمام الصلاة»، عن قتادة، عن موسى بن سلمة قال: سألت ابنَ عباس: كيف أصلي بمكة إذا لم أصل في جماعة؟ فقال: «ركعتين. سنة أبي القاسم»^(٢).

ثم قال الإمام ابنُ خزيمة بعد الحديث: «هذا الخبر عندي دالٌّ على أن المسافر إذا صلى مع الإمام؛ فعليه إتمام الصلاة؛ لرواية ليث بن أبي سليم، عن طاوس، عن ابن عباس... في المسافر يصلي خلف المقيم، قال: يصلي بصلاته».

ثم قال: «ولسنا نحتج برواية ليث بن أبي سليم»^(٣)، إلا أن خبر قتادة عن موسى بن سلمة دالٌّ على خلاف رواية سليمان التيمي عن طاوس، في المسافر يصلي خلف المقيم، قال: إن شاء سلّم في ركعتين، وإن شاء ذهب».

فابنُ خزيمة رَحِمَهُ اللهُ روى حديث ليث بن أبي سليم، وهو ضعيف عنده؛ ليرجح به رواية موسى بن سلمة عن ابن عباس رَضِيَ اللهُ عَنْهُما على رواية

(١) انظر - مثلاً -: (صحيح ابن خزيمة) (٣/ ١١١ - ١١٢ ح/ ١٧٢٢)، (٤/ ٣٨ ح/ ٢٣١٠).

(٢) (صحيح ابن خزيمة) (٢/ ٧٣ - ٧٤ ح/ ٩٥١).

(٣) يشير إلى تضعيف روايته.

سليمان التيمي عن طاوس؛ لأنّ طاوسًا هو الراوي - في رواية ليث - عن ابن عباس رضي الله عنهما، فكيف يُخالَفُه في رواية سليمان التيمي عنه؟ والله أعلم.

السبب الخامس:

يورد الحديث الضعيف لدفع توهُّم صحته، واغترار طلاب العلم به.

ومثاله: ما رواه ابنُ خزيمة في باب: «الذكر والدعاء في السجود عند قراءة السجدة» عن عبد الوهاب الثقفي، عن خالد الحذاء، عن أبي العالية، عن عائشة رضي الله عنها أنّ النبي صلى الله عليه وسلم كان يقول في سجود القرآن بالليل: «سجدَ وجهي للذي خلقه، وشقَّ سمعه وبصره، بحوله وقوته..»^(١).

ثم قال ابنُ خزيمة رحمته الله: «وإنما أُمليتُ هذا الخبرَ وبَيَّنْتُ علَّته في هذا الوقت: مخافة أن يُفْتَنَ بعضُ طلابِ العلم بروايةِ الثقفي، وخالد بن عبد الله، فيتوهُّم أنّ رواية عبد الوهاب وخالد بن عبد الله صحيحة»^(٢).

السبب السادس:

يُورِدُ الحديثَ الضعيفَ لأنَّ له شاهدًا أو متابعًا يتقوَّى به.

(١) (صحيح ابن خزيمة) (٢٨٣ - ٢٨٤/ح - ٥٦٤ - ٥٦٥). وهذا الحديث رواه أيضًا أبو داود (ح/١٤١٤)، والنسائي (ح/١١٣٠)، والترمذي (ح/٥٨٠)، وقال: «حديث حسن». وفي إسناده الترمذي رجلٌ لم يسمَّ، وبه أعلى الإمام ابنُ خزيمة، حيث قال (١/٢٨٣ بعد ح/٥٦٣): «وإنما تركتُ إملاءَ خبر أبي العالية عن عائشة؛ لأنَّ بين خالد الحذاء، وبين أبي العالية رجلًا غير مسمَّى، لم يذكر الرجلَ عبدُ الوهاب بن عبد المجيد، وخالد بن عبد الله الواسطي».

(٢) الموضوع السابق. قلت: لعل الإمام ابنَ خزيمة يتعقَّبُ بهذا تحسِين الإمام الترمذي، كما أشارَ إلى ذلك الباحث أيمن حمزة في (الاتجاه الفقهي لابن خزيمة) (ص/٥٨)، والله أعلم.

ومن أمثلة ذلك :

١ - ما رواه ابنُ خزيمة عن ابنِ لهيعة، وجابرِ بنِ إسماعيل الحضري، عن عُقيل بن خالد، عن ابن شهاب، عن سالم بن عبد الله، عن أبيه قال: قال النبي ﷺ: «إذا استيقظ أحدكم من منامه؛ فلا يدخل يده في الإناء حتى يغسلها ثلاث مرات؛ فإنه لا يدري أين بات يده؟ أو: أين طافت يده؟»^(١).

قال الإمام ابنُ خزيمة عقب الحديث: «ابنُ لهيعة ليس ممن أخرج حديثه في هذا الكتاب إذا تفرّد برواية، وإنما أخرجت هذا الخبر لأن جابر بن إسماعيل معه في الإسناد».

٢ - ما رواه ابنُ خزيمة عن عطاء بن دينار الهذلي، أن رسول الله ﷺ قال: «ثلاثة لا تُقبلُ منهم صلاة، ولا تصعدُ إلى السماء، ولا تُجاوز رؤوسهم؛ رجلٌ أمّ قومًا وهم له كارهون، ورجلٌ صلى على جنازة ولم يؤمر، وامرأةٌ دعاها زوجها من الليل فأبت عليه»^(٢).

ثم ساق ابنُ خزيمة إسنادًا آخر عن أنسٍ رضي الله عنه بمثله مرفوعًا، ثم قال ابنُ خزيمة بعده: «أملتُ الجزء الأول وهو مرسل؛ لأنَّ حديث أنس الذي بعده حدثناه عيسى في عقبه، يعني بمثله، لولا هذا ما كنتُ أخرج الخبرَ المرسلَ في هذا الكتاب».

فحديثُ عطاء الهذلي الأول مرسل، والمرسلُ من أقسام الضعيف عند الجماهير من المحدثين، وإنما رواه ابنُ خزيمة لأنَّ له شاهدًا مرفوعًا

(١) (صحيح ابن خزيمة) (١/٧٥٥/ح١٤٦).

والحديثُ رواه كذلك بالإسنادين جميعًا ابنُ ماجه (ح/٣٩٤)، وقال في الزوائد (١/٥٨): «إسناده صحيح على شرط مسلم».

(٢) (صحيح ابن خزيمة) (٣/١١/ح١٥١٨).

من حديث أنسٍ رضي الله عنه، كما نبّه على ذلك رحمته الله.

٣ - ما رواه ابنُ خزيمة عن عطية بن سعد العوفي، عن أبي سعيد الخدري، أن رسولَ الله ﷺ قال: «لا تَحِلُّ الصدقةُ لغنيٍّ إلا لخمسةٍ: العامل عليها، أو غارم، أو مشتريها، أو عاملٍ في سبيل الله، أو جارٍ فقيرٍ يُتَصَدَّقُ عليه أو أهدي له»^(١).

قال ابن خزيمة تعليقاً على هذا الحديث^(٢): «في القلب من عطية بن

(١) (صحيح ابن خزيمة) (٤/٦٩ ح/٢٣٦٨)، بابُ ذكر إعطاء العاملِ على الصدقةِ عُماله من الصدقةِ وإن كان غنياً. والحديثُ رواه أيضاً: أبو داود (ح/١٦٣٧)، قال المنذري: «عطيةٌ أحد رواته، هو ابن سعد، أبو الحسن، العوفي الكوفي، ولا يحتج بحديثه». مختصر أبي داود (٢/٢٣٥).

(٢) وليس على (ح/٢٣٦٧) كما سيأتي.

تنبيهات تتعلق بهذا الحديث وما بعده، وتعلق الإمام ابن خزيمة:

١ - الصحيحُ أنَّ محلَّ هذا التعليق هنا بعد (ح/٢٣٦٨)، وقد وقعَ هذا التعليقُ في النسخة الخطية بعد (ح/٢٣٦٧)، وهو هكذا في طبعة الدكتور الأعظمي، قال الشيخ الألباني رحمته الله في تعليقه على كلام الإمام ابن خزيمة: «ليس لعطية ذكر في إسناد هذا الخبر كما ترى، فهل في ذلك ما يشير إلى أنه سقط من الناسخ؟ ذلك ما أستبعده، فإنَّ هشامَ بن سعد له رواية عن زيد بن أسلم، فلعلَّ هناك سبق قلم من المؤلف أو الناسخ، أراد أن يقول: هشام بن سعد، فقال: عطية بن سعد العوفي. والله أعلم. ثم بدا لي شيء آخر، وهو الصواب بإذن الله تعالى، وهو أنَّ قولَ المؤلف وقع هنا سهواً من الناسخ، ومحلّه بعد الحديث الآتي بعده، فإنه من حديث عطية كما ترى، وأيضاً فهو الذي أشار إليه المؤلف بقوله: «رواه زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار...»، وقد وصله في الموضع الذي أشار إليه المؤلف، وهو الآتي برقم (٢٣٧٤) - ناصر».

٢ - تصرّف الدكتور ماهر الفحل ومحقّقو طبعة التأصيل، فنقلوا تعليقَ الإمام ابن خزيمة إلى مكانه الصحيح، الذي أشار إليه العلامة الشيخ الألباني، حيث وضعوه بعد (ح/٢٣٦٨)، دون أن يشيروا إلى كلام الشيخ الألباني، وكان الأليق بهم الإشارة بمن سبّهم في الإشارة إلى الخلل، وفي التعديل المطلوب.

٣ - تصرّف الدكتور مصطفى الأعظمي في إسناد (ح/٢٣٦٧) في الطبعة الثانية وما بعدها من طبعته، والذي فيه: «...حَدَّثَنَا اللَّيْثُ، عَنْ هِشَامٍ - وَهُوَ ابْنُ سَعْدٍ - عَنْ زَيْدِ ابْنِ أَسْلَمَ...»، فبدّل (هشاماً) في السند بـ(عطية) في المتن، وكتب في الهامش: «في =

سعد العوفي، إلا أن هذا الخبر قد رواه زيد بن أسلم، عن عطاء بن يسار، عن أبي سعيد، قد خرَّجته في موضع آخر^(١).

فحديث عطية العوفي ضعيف عند ابن خزيمة، وإنما خرَّجه في (صحيحه) لمتابعة عطاء بن يسار له عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه، كما صرح بذلك رحمته الله.

وله أمثلة أخرى أيضًا^(٢).

فهذه الأحاديث - وغيرها مما هي من هذا القبيل - ليست على شرطه من الصحة، وإنما خرجها فيه؛ لأن ضعفها قد انجبر بالمتابعات التي أشار إليها عقب تخريجها لها.

السبب السابع:

قد يورد الحديث الضعيف إذا لم يكن فيه حكم، بل كان في باب الدعاء.

= الأصل: «هشام»، والتصويب من إتحاف المهرة، رقم ١٥٣٠٣. كذا قال، وهذا التصرف مبني - والله تعالى أعلم - على خطأ يحتمل أن يكون وقع فيه الحافظ ابن حجر في (الإتحاف)، حيث كرَّر الحديث (٢٣٦٧) في الإتحاف تحت ترجمة أبي سعيد الخدري عن عمر، وركَّب فيه إسناد (ح/٢٣٦٨) في صحيح ابن خزيمة على إسناد (ح/٢٣٦٧)، فقال: «حدثنا أبو زهير عبد المجيد بن إبراهيم المصري، ثنا شعيب... ثنا الليث، عن عطية، عن أبي سعيد، به»، ومن قوله: «عن عطية» إلى آخره هو إسناد الحديث الثاني، «فلعلَّ دخلَ عنده حديثٌ في حديث»، كما صرح بذلك محققو طبعة التأصيل (٣/١٦٦ ح/٢٤٢٤)، فتصرف الدكتور الأعظمي مبني على ما وقع فيه الحافظ. ثم إن الدكتور عدَّل في السند، وأبقى كلام الشيخ الألباني في النهاية، وفيه من الخلل ما لا يخفى.

(١) الموضوع الآخر هو (ح/٢٣٧٤)، وانظر: (إتحاف المهرة) للحافظ (٣٢٣ ح/٥٤٨١). ورواه أيضًا: أبو داود (ح/١٦٣٦)، وابن ماجه (ح/١٨٤١)، والحاكم في (المستدرک) (١/٥٦٦)، وقال: «صحيح على شرط الشيخين»، وسكت عليه الذهبي.

(٢) انظر - مثلاً -: (صحيح ابن خزيمة) (٤/١٥٢ بعد ح/٢٥٧١).

ومثاله: ما رواه من حديث عليّ رضي الله عنه أنه قال: كان أكثرُ دعاءِ رسول الله ﷺ بعشيّة عرفة: «اللهم لك الحمدُ كالذي تقول، وخيرًا مما نقول، اللهم لك صلاتي ونسكي ومحياي ومماتي، وإليك مآبي، ولك ربّي تراثي، اللهم إني أعوذُ بك من عذاب القبر، ووسوسة الصدر، وشتات الأمر، اللهم إني أسألك من خير ما تجيء به الريح، وأعوذُ بك من شرِّ ما تجيء به الريح»^(١).

ترجم الإمام ابنُ خزيمة على هذا الحديث بقوله: «باب ذكرِ الدعاءِ على الموقفِ عشيةَ عرفة - إن ثبتَ الخبرُ، ولا إِحْالٌ - إلا أنه ليس في الخبرِ حكمٌ، وإنما هو دعاءٌ، فخرّجنا هذا الخبرَ وإن لم يكن ثابتًا من جهة النقل؛ إذ هذا الدعاء مباحٌ أن يدعو به على الموقف وغيره».

وكلامه واضحٌ لا يحتاجُ إلى تعليق، ولم أجد لهذا النوع مثلاً آخر، علماً بأنّ القولَ بأنّ الإمام ابن خزيمة ممن يرى العملَ بالضعيف في فضائل الأعمال، اعتماداً على هذا المثال: ليس بصحيح، وخاصةً أنه قد توقّف في عددٍ من المواضع من كتابه عن القولِ ببعض الأحاديث التي وردت في فضائل الأعمال، أو في باب الترهيب، توقّف عن القول بها لعدم جزمه بصحة تلك الأحاديث^(٢)، وهذا يدلُّ على أنه ليس ممن

(١) صحيح ابن خزيمة (٤/٢٦٤ ح/٢٨٤١).

(٢) انظر - مثلاً -: (صحيح ابن خزيمة) (٣/١٢٩ ح/١٧٦٠، ٣/١٨٩ ح/١٨٨٥، ٣/١٩٠ ح/١٨٨٦، ٣/١٩١ ح/١٨٨٧، ٣/٢٣٨ ح/١٩٨٧، ٤/١٢٣ ح/٢٤٩٦)، وهذه الأمثلة كلها ذكرها الباحثُ الفاضل أيمن حمزة في رسالته القيمة (الاتجاه الفقهي لابن خزيمة في صحيحه) (ص/٦٠ - ٦٣) للتدليل على أنّ الإمام ابن خزيمة يورد الحديث الضعيف إذا كان في فضائل الأعمال، أو في الترهيب.

وأرى أنّ هذه الأمثلة لا تكفي لإثبات المطلوب، بل لا تدلُّ عليه؛ لأمرين:

الأمر الأول: أنّ الإمام ابن خزيمة لم يصرّح في أيّ موضع من تلك المواضع أنه أورد تلك الأحاديث الضعيفة لأنها مما يُحتجُّ بها في فضائل الأعمال.

الأمر الثاني: ومع أنه لم يصرّح بذلك؛ ففي صنيعه ما يدلُّ على عكس ما أراده الباحث =

يذهب إلى العمل بالحديث الضعيف في فضائل الأعمال، أو الترغيب والترهيب.

السبب الثامن:

يورد الحديث الضعيف سهواً، وينبه على ذلك إذا اطلع على العلة.
مثاله: ما رواه ابن خزيمة عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «سيد الأيام يوم الجمعة؛ فيه خلق آدم، وفيه أدخل الجنة، وفيه أخرج منها، ولا تقوم الساعة إلا يوم الجمعة»^(١).

قال ابن خزيمة رحمته الله بعد ذكره لهذا الحديث: «غلطنا في إخراج هذا الحديث؛ لأن هذا مرسل، موسى بن أبي عثمان لم يسمع من أبي هريرة، أبوه أبو عثمان التبان روى عن أبي هريرة أخباراً سمعها منه»^(٢).

فالإمام ابن خزيمة رحمته الله صرح بأن إخراج هذا الحديث في (صحيحه) إنما هو غلط منه؛ لأنه حديث مرسل، ولا يؤخذ على ابن خزيمة ذلك، ما دام قد نبه عليه، بل هذا يُعدُّ من شدة تحرّيه في (صحيحه)، كما صرح العلماء بذلك.

السبب التاسع:

يورد الحديث الضعيف إذا لم يكن جازماً بضعفه، ولكنه يلتزم التنبيه على ما فيه من احتمال الضعف.

= الفاضل؛ لأن الإمام ابن خزيمة قد علّق ثبوت تلك الفضائل على ثبوت تلك الأحاديث.

(١) صحيح ابن خزيمة (٣/ ١١٥ ح/ ١٧٢٨).

(٢) ومن طريق أبيه رواه الحاكم في (المستدرک) (١/ ٤١٢)، فانتفت علة الانقطاع التي أعلّٰه بها ابن خزيمة رحمته الله، ولذلك قال الحاكم: «صحيح على شرط مسلم».

والأمثلة على ذلك عديدة، منها:

ما رواه ابنُ خزيمة عن أنس بن مالك رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «يَسْتَقْبَلُكُمْ وَتَسْتَقْبِلُون»، ثلاث مرات، فقال عمرُ بنُ الخطاب: يا رسولَ الله! وحيُّ نزل؟ قال: «لا»، قال: عدُّو حَضَرَ؟ قال: «لا»، قال: فماذا؟

قال: «إِنَّ اللهَ ﷻ يَغْفِرُ في أولِ ليلةٍ من شهر رمضانَ لكلِّ أهلٍ هذه القبلة»، وأشار بيده إليها، فجعلَ رجلٌ يهزُّ رأسه، ويقول: بخ بخ!! فقال له رسولُ الله ﷺ: «يا فلان! ضاقَ به صدرك؟!»، قال: «لا، ولكن ذكرتُ المنافق»، فقال: «إِنَّ المنافقين هم الكافرون، وليسَ لكافرٍ من ذلك شيء»^(١).

ترجمَ الإمامُ ابنُ خزيمة لهذا الحديث بقوله: «باب ذكر تفضُّلِ الله ﷻ على عباده المؤمنين في أولِ ليلةٍ من شهر رمضانَ بمغفرته إياهم؛ كرمًا وجودًا، إن صحَّ الخبر؛ فإنِّي لا أعرفُ خلفًا أبا الربيع هذا بعدالة ولا جرح، ولا عمرو بن حمزة القيسي الذي هو دونه»^(٢).

وأمثلة هذا النوع عديدةٌ أكتفي بهذا المثل^(٣).

(١) (صحيح ابن خزيمة) (٣/١٨٩ - ١٩٠ ح/١٨٨٥)، وذكره الحافظُ في (الإتحاف) (١/٦٧٥ ح/١٠٧١) بلفظ: «ماذا يستقبلكم أو تستقبلون؟».

(٢) والحديثُ قال الهيثميُّ فيه في (مجمع الزوائد) (٣/١٤٦): «رواه الطبراني في الأوسط، وفيه خلفٌ أبو الربيع، ولم أجد له راويًا غير عمرو بن حمزة، كما ذكر ابنُ أبي حاتم». وخلف أبو الربيع قال عنه الحافظ ابنُ حجر في (التقريب): «صدوقٌ يَهْم»، وأما عمرو بنُ حمزة القيسي، فقال الدارقطنيُّ عنه: «ضعيف»، وأورده العقيليُّ في (الضعفاء) (٣/٢٦٥)، وساق له حديثين هذا أحدهما، وقال: «لا يتابع عليهما»، وانظر تعليق الشيخ ناصر الدين الألباني على الحديث (٣/١٨٩ ح/١٨٨٥).

(٣) وقد بحث عنها في (صحيح ابن خزيمة) عن طريق الحاسوب بالبحث عبر جملتي «إن صحَّ الخبر» و«إن ثبت الخبر» - غير الأمثلة التي ذكرتها في الأسباب السابقة -؛ =

فالإمام ابن خزيمة أوردَ هذه الأحاديث في كتابٍ اشترط فيه الصحة، ولكنه لمَّا لم يجزم بصحتها: نبّه على ذلك؛ حتى لا يُظنَّ أنَّ هذه الأحاديث على شرطه في الصحة.

والحاصل من ذكر هذه الأسباب:

أنَّ ابنَ خزيمة رَحِمَهُ اللهُ قد أشارَ في (صحيحه) إلى تضعيف بعض الأحاديث التي رواها بسنده، وليست على شرطه، وإنما أودعها كتابه لأغراض معينة، ظهر بعضُ منها بالاستقراء، فمنها ما يرجع إلى خدمة الصنعة الفقهية التي برزت في كتابه، من احتياجه إلى ردِّ دليل الخصم، ومنها ما يرجع إلى الصنعة الحديثية، ومنها ما يرجع إلى غير ذلك، كما سبقت الإشارة إلى بعض الأسباب.

وإذا تقرر هذا فينبغي التنبيه على ما يترتب عليه:

أولاً: ينبغي عند العزو إلى (صحيح ابن خزيمة) أن يراجع كلامه

= فوصلت ثلاثة وخمسين موضعاً في الجزء المطبوع كـلِّه، مما يدلُّ على كثرة هذا العدد، وهذه المواضع هي الآتية: ١/١ ح/١٣٧، ١/٢ ح/٣٨٨، ١/١ ح/٢٧١ باب رقم/١١٩ من كتاب الصلاة، ٢/٢ ح/٨٢٨، ٢/٢ ح/١٨١، ٢/٢ ح/٢٢٣، ١٢١٦/٢ ح/٢٧١، ٢/٢ ح/٣٢٩، ١٤٠٢/٢ ح/٣٤٣، ١٤٣١/٢ ح/٣٥٤، ١٤٥٥/٢ ح/٣٥٩، ١٤٦٤/٢ ح/٣٩٩، ١٥٨٦/٢ ح/٩٢، ١٦٨٣/٢ ح/١١٦، ١٧٣٠/٢ ح/١٢٩، ١٧٦٠/٢ ح/١٣٠، ١٧٩٥/٢ ح/١٤٨، ١٨٦٠/٢ ح/١٧٧، ١٨٦٠/٢ ح/١٧٧، ١٧٧/٢ ح/١٧٩، ١٨٦١/٢ ح/١٨٢، ١٨٧٢/٢ ح/١٨٩، ١٨٨٥/٢ ح/١٩٠، ١٨٨٦/٢ ح/١٩١، ١٩١/٢ ح/١٩٢، ١٨٨٧/٢ ح/٢١٠، ٢١٠/٢ ح/٢١١، ١٩٣٠/٢ ح/٢٢٣، ١٩٥٤/٢ ح/٢٣٨، ١٩٨٧/٢ ح/٢٦٥، ٢٠٤٠/٢ ح/٢٦٦، ٢٠٤١/٢ ح/٢٧٣، ٢٠٥٦/٢ ح/٢٠٥٧، ٢٠٨٨/٢ ح/٢٣٦، ٢١٣٦/٢ ح/٣٠٦، ٢١٩٢/٢ ح/٣٣١، ٢٧/٢ ح/٢٨٢، ٢٣٨/٢ ح/٢٣١٠، ٢٣١٥/٢ ح/٤٤٠، ٢٣٢٣/٢ ح/٤٤٤، ٢٣٢٤/٢ ح/٤٤٤، ٢٣٢٤/٢ ح/٢٣٧٩، ٢٤٣٣/٢ ح/٩٥، ٢٤٣٤/٢ ح/١٠١، ٢٤٥٠/٢ ح/١٢٣، ٢٤٩٦/٢ ح/١٤٤، ٢٥٤٨/٢ ح/١٥٥، ٢٥٧٩/٢ ح/١٥٩، ٢٥٩٢/٢ ح/٢٢٦، ٢٧٥٠/٢ ح/٢٤١، ٢٧٨٢/٢ ح/٢٤٤، ٢٧٩١/٢ ح/٢٤٤، ٢٧٩٢/٢ ح/٢٦٢، ٢٨٣٦/٢ ح/٢٦٩، ٢٨٥٢/٢ ح/٢٨٤، ٢٨٩١/٢ ح/٢٨٤.

على الحديث إن وجد، فمن الخطأ أن يُنسبَ إليه تصحيحُ حديثٍ لمجرد إirاده في (صحيحه)، بينما يكون هو قد أشارَ إلى ضعفه، أو على الأقل قد توقف في تصحيحه.

ثانيًا: ينبغي أن يُفهم: أن عبارة «رواه ابن خزيمة في صحيحه» لا تفيد على إطلاقها تصحيحَ الحديث عند ابن خزيمة إلا إذا سَلِمَ الحديثُ من تعليقِ لابن خزيمة عليه، يُستفاد منه غير ذلك، فإذا لم نجد له أيَّ تعليقٍ عليه، وكان قد ذكره على الوجه المعتاد الذي يدلُّ على احتجاجه به؛ فحينئذ يُرجع إلى أصل شرطه، وهو عدم تخريجه إلا للصحيح على اصطلاحه الخاص به، وهذا هو الذي ينبغي أن يُقالَ عنده: «رواه ابنُ خزيمة في صحيحه»، وإن قيل: «صحَّحه ابنُ خزيمة»؛ فلا بأس.

هذا، وقد استخدم بعضُ العلماء كلمة «رواه ابنُ خزيمة في صحيحه» على ما فيها من إيهام بأنَّ ابنَ خزيمة يصحِّحُ الحديث، وعند مراجعة الصحيح يتبيَّن خلاف ذلك^(١)، وممن نسبَ إلى الإمام ابن خزيمة تصحيحَ حديثٍ أشارَ هو إلى ضعفه: الحافظُ ابنُ حجر العسقلاني، حيث نسبَ إليه تصحيحَ حديث أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعًا: «مَنْ أَفْطَرَ يَوْمًا مِنْ رَمَضَانَ فِي غَيْرِ رَخْصَةٍ رَخَّصَهَا اللَّهُ؛ لَمْ يَقْضِ عَنْهُ صَوْمَ الدَّهْرِ»^(٢).

(١) ذكرَ الباحثُ الشيخُ أيمنُ أنَّ ممن أكثرَ من إطلاقِ هذه العبارة هو الحافظُ المنذريُّ في كتابه (الترغيب والترهيب)؛ حيث أطلقَ هذه العبارة في مواضع يكون الإمامُ ابنُ خزيمة قد أشارَ إلى تضعيف ذلك الحديث، كما أنه أحيانًا ينقل تضعيفَ ابن خزيمة، ومنهم أيضًا: الحافظُ ابنُ رجب الحنبلي، بل إنَّ ممن نسبَ ذلك إلى الإمام ابن خزيمة مع أنه أشارَ إلى تضعيفه: هو الحافظُ ابنُ حجر العسقلاني. انظر: (الاتجاه الفقهي لابن خزيمة) (ص/٦٤ - ٦٦).

(٢) أخرجه ابنُ خزيمة في (صحيحه) (٣/٢٣٨ ح/١٩٨٧)، ورواه أبو داود (ح/٢٣٩٦)، والترمذي (ح/٧٢٣) - وقال: لا نعرفه إلا من هذا الوجه، وسمعتُ محمدًا يقول: أبو المطوس اسمُ أبيه: يزيد بن المطوس، ولا أعرفُ هذا الحديث - ورواه أيضًا: ابنُ ماجه (ح/١٦٧٢).

قال الحافظ ابن حجر رَحِمَهُ اللهُ بعد ذكره تعليق البخاري لهذا الحديث: «وصله أصحاب السنن الأربعة، وصححه ابن خزيمة من طريق سفيان الثوري^(١) وشعبة، كلاهما عن حبيب بن أبي ثابت، عن عمارة بن عمير، عن أبي المطوس، عن أبيه، عن أبي هريرة، نحوه»^(٢)، ثم ذكر الحافظ ثلاث علل يُضعف بها هذا الحديث.

لكن نسبة تصحيح هذا الحديث إلى ابن خزيمة فيه نظر، بل هو غلط عليه؛ لأنه قد أشار إلى ضعفه في ترجمة الباب فقال: «باب التغليظ في إفطار يوم من رمضان متعمداً من غير رخصة، إن صحَّ الخبر؛ فإني لا أعرف ابن المطوس، ولا أباه، غير أن حبيب بن أبي ثابت قد ذكر أنه لقي أبا المطوس»^(٣).

فالإمام ابن خزيمة قد أشار إلى تضعيف الحديث لجهالة أبي المطوس وأبيه، وهي إحدى العلل الثلاث التي أشار إليها الحافظ ابن حجر رَحِمَهُ اللهُ في حديثه عن الحديث.

«والخلاصة: أنه يلزم من أراد العزو إلى (صحيح ابن خزيمة): أن يراجع كلامه في صحيحه قبل نسبة تصحيح الحديث له، فلا يكفي كون الحديث في صحيحه أنه صحيح عنده، فضلاً عن أن يكون مستدلاً به، والله تعالى أعلم»^(٤).



(١) ابن خزيمة وصله عن طريق شعبة فقط، وعند الإمام أحمد والدارمي عن طريق شعبة والثوري، انظر: (إتحاف المهرة) (١٥/٦٠٤ - ٦٠٦ ح/١٩٩٧).

(٢) فتح الباري (٤/١٩١ - بعد ح/١٩٣٥).

(٣) صحيح ابن خزيمة (٣/٢٣٨ - قبل ح/١٩٨٧).

(٤) (الاتجاه الفقهي لابن خزيمة في صحيحه) (ص/٦٦).

المبحث الثالث

الصناعة الحديثية في «صحيح الإمام ابن خزيمة»

وفيه مطلبان:

المطلب الأول: الصناعة الحديثية المتعلقة بالإسناد.

المطلب الثاني: الصناعة الحديثية المتعلقة بالمتن.

المطلب الأول

الصناعة الحديثية المتعلقة بالإسناد

احتوى (صحيح الإمام ابن خزيمة) على جملة من الفوائد المتعلقة بالإسناد، وعلى جملة من العلوم المندرجة تحت علوم الحديث، المتعلقة بالإسناد والرواية، مما يدل على غزارة الفوائد التي يشتمل عليها هذا الكتاب.

وإذا عرفنا أننا نتحدث في هذا المدخل عن ربع (صحيح ابن خزيمة)، وأن هذه الفوائد كلها نجدّها في هذا القدر من الكتاب فقط: تبين لنا قيمة الكتاب، وأننا لو أنعم الله تعالى علينا واستمتعنا بالكتاب كاملاً: فلا شك أننا سنكون أمام فوائد تُكوّن في جملتها أغلب عناوين علوم الحديث.

وسأشير - بإذن الله تعالى - في هذا المدخل إلى بعض الفوائد الإسنادية في هذا الكتاب، وإلى بعض العلوم التي احتوى عليها.

وسيكون الحديث في أربعة مقامات :

المقام الأول: الدقة في صيغ الأداء وألفاظ السماع، وفي سياق الأسانيد:

سلك الإمام ابن خزيمة في (صحيحه) منهجاً دقيقاً في تمييز صيغ التحديث التي يستعملها شيوخه أو من فوقهم، حيث يبين ذلك بما لا يبقى معه مجال للبس، وفيما يلي بعض ما يوضح ذلك:

١ - تمييزه لصيغ التحديث لكل شيخ، وهذا كثير عنده، ويظهر من النظر في كتابه أنه يلتزم بيان ذلك كلما وجد اختلاف في ذلك.

ومن أمثله: قوله في «باب ذكر وجوب الوضوء من المذي»:

«حدثنا أحمد بن منيع، ويعقوب بن إبراهيم الدورقي، ومحمد بن هشام، وفضالة بن الفضل الكوفي قالوا: حدثنا أبو بكر بن عياش، قال: أحمد بن منيع، قال: حدثنا أبو حصين، وقال الآخرون: عن أبي حصين، عن أبي عبد الرحمن السلمي، عن علي بن أبي طالب، قال: كنت رجلاً مداء فاستحييت أن أسأل رسول الله ﷺ؛ لأن ابنته كانت عندي، فأمرت رجلاً فسأله، فقال: منه الوضوء»^(١).

ففرق بين رواية أحمد بن منيع، وفيها: «حدثنا أبو حصين»، وبين رواية غيره، وفيها: «عن أبي حصين».

٢ - يهتم بتمييز من صرح بالسماع من الرواة، كما في المثال السابق، وكما في الأحاديث التالية: (١٨، ٣٧، ٥٩، ٧٩، ٩٥)^(٢)، (١٨٣، ٢٠٥، ٢٨٨، ٧٩٠، ٩٥٥) وغيرها^(٣).

(١) (١٨/١٤/١).

(٢) ساق سنده لوحده لبيان عننة محمد بن مروان، عن هشام في سياقه، أما الآخرون: فقالوا: حدثنا.

(٣) انظر - على سبيل المثال - الأحاديث: (٩٨٤، ١٠٧٢، ١١٤٨، ١١٦٢، ١٢٦٤، =

٣ - إذا رَوَى عن عَدَّة، وكان بينهم خلافاً في صِيغِ التحديث: فكثيراً ما يُفَرَّقُ بين الشيوخ وَمَنْ فوقهم لبيان صيغة كلِّ واحدٍ منهم، وهذا كثيرٌ في الكتاب.

أَمَّا إذا جمعهم: فإنه يُبَيِّنُ وَيُمَيِّزُ، كما سبق في الفقرة السابقة، وسيأتي أيضاً في الفقرات اللاحقة.

٤ - من دَقَّتْهُ: أنه يُمَيِّزُ بين (حدثنا) و(أخبرنا) في صِيغِ شيوخه أو مَنْ فوقهم، مما يدلُّ على أنه يرى التفريقَ بينهما، وهو في ذلك يوافقُ شيخه الإمامين: مسلماً وأبا داود، حيث يُفَرِّقان بين الصيغتين.

ومن أمثلة ذلك: الأحاديث: (٣٠٥، ٩٤٤، ١٠٢٠، ١٦٥٥، ١٩٦٤، ٢٨٢٠، ٢٩٨٩).

٥ - وكذلك يُفَرِّقُ بين (أخبرني) و(حدثني)، كما في (ح/٣٤٨).

٦ - بل إنه يُفَرِّقُ بين (حدثنا) و(حدثني)، كما في الأحاديث التالية: (٢٠، ٥٩، ٢٥٠، ٢٦٧٩).

٧ - يهتمُّ بالسماعِ عموماً، كما سبق في الأمثلة السابقة، ويهتمُّ بسماع المدلسين على وجه الخصوص، ويُعلِّقُ ثبوتَ الحديثِ على سماعهم.

ومن أمثلته قوله - بعد روايته لحديثٍ من طريق ابن إسحاق -: «أنا استثنيتُ صحةَ هذا الخبر؛ لأنِّي خائفٌ أن يكونَ محمدُ بنُ إسحاق لم يسمع من محمد بن مسلم، وإنما دلَّسه عنه»^(١).

فعلَّقَ ثبوتَ الحديثِ على سماع محمد بن إسحاق، وهو من

= ١٦٤٥، ١٦٥٧، ١٨٣٣، ١٨٣٦، ١٩١٧، ١٩١٨، ٢٠٠٧، ٢٢٥١، ٢٦٢١، (٢٦٨١).

(١) (صحيح ابن خزيمة) (١/٧١ ح/١٣٧).

المدلسين المعروفين.

ومن أمثله أيضاً: قوله: «أَمَّا خَبَرُ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنِ الْأَسْوَدِ، عَنْ عَائِشَةَ، فَإِنَّ فِيهِ نَظَرًا؛ لِأَنِّي لَا أَقِفُ عَلَى سَمَاعِ أَبِي إِسْحَاقَ هَذَا الْخَبَرَ مِنَ الْأَسْوَدِ»^(١).

وأبو إسحاق هذا هو السبيعي، وهو من الموصوفين بالتدليس، وبعض العلماء يحتملُ تدليسه، فبين الإمام ابنُ خزيمة أنَّ منهجه ردُّ تدليسه، وهذا من شدة تحرّيه رَحِمَهُ اللهُ^(٢).

ومنه أيضاً: قوله: «بَابُ اخْتِيَارِ صَلَاةِ الْمَرْأَةِ فِي بَيْتِهَا عَلَى صَلَاتِهَا فِي الْمَسْجِدِ، إِنْ ثَبَتَ الْخَبَرُ، فَإِنِّي لَا أَعْرِفُ السَّائِبَ مَوْلَى أُمِّ سَلَمَةَ بَعْدَالَةٍ وَلَا جَرَحَ، وَلَا أَقِفُ عَلَى سَمَاعِ حَبِيبِ بْنِ أَبِي ثَابِتٍ هَذَا الْخَبَرَ مِنْ ابْنِ عُمَرَ، وَلَا هَلْ سَمِعَ قَتَادَةُ خَبْرَهُ مِنْ مُورِقٍ، عَنْ أَبِي الْأَحْوَصِ أَمْ لَا؟...»^(٣).

وحبيب وقَتَادَةُ كلاهما مدلسان، وقد بين ابنُ خزيمة أنه لا يحتملُ عنعنتهما.

٨ - من دَقَّتْهُ رَحِمَهُ اللهُ في سياق الأسانيد:

أنه يُقدِّمُ المتنَ على السند أحياناً، وذلك للإشارة إلى أنَّ الحديثَ ليس على شرطه، وقد التزم بهذا في الأعمَّ الأغلب، وله أمثلة كثيرة في (صحيح ابن خزيمة)^(٤).

(١) (صحيح ابن خزيمة) (١/٢٤٢/ح/٤٠٨).

(٢) انظر: (مناهج المحدثين) للشيخ الدكتور سعد الحميد (ص/١٣٦).

(٣) (صحيح ابن خزيمة) (٣/٩٢/ح/١٦٨٣).

(٤) انظر - مثلاً -: الأحاديث: (٤٤١، ٤٦٨، ٤٦٩، ٥٦٠، ٤٧٠، ١١٩٥، ٢٦٤٢) وغيرها، انظر الإشارة إليها في مقدمة الدكتور ماهر الفحل لصحيح ابن خزيمة (١/٨٩).

منها: أنه علق عن سلام بن مسكين، قال: حَدَّثَنَا أَبُو ظَلَالٍ الْقَسَمَلِيُّ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «يَمُكُثُ رَجُلٌ فِي النَّارِ، فَيَنَادِي أَلْفَ عَامٍ: يَا حَنَّانُ! يَا مَنَّانُ! فَيَقُولُ اللَّهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى: يَا جَبْرِيلُ، أَخْرِجْ عَبْدِي مِنَ النَّارِ...»^(١).

ثم قال بعد أن ذكر المتن: «حَدَّثَنَا أَبُو غَسَّانَ مَالِكُ بْنُ الْخَلِيلِ بْنِ بَشِيرٍ بْنِ نَهْيَكٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا مُسْلِمٌ، يَعْنِي ابْنَ إِبْرَاهِيمَ، قَالَ: حَدَّثَنَا سَلَامٌ».

وهذا منه إشارة إلى ضعف هذا الحديث.

ومنهج ابن خزيمة هذا قد نقله عنه أهل العلم، يقول الحافظ ابن حجر - بعد ذكر الحديث السابق -: «وقاعدة ابن خزيمة إذا علق الخبر: لا يكون على شرطه من الصحة، ولو أسنده بعد أن يُعلِّقه»^(٢).

وقال الحافظ أيضًا: «تقديم الحديث على السند يقع لابن خزيمة إذا كان في السند من فيه مقال، فيبتدئ به، ثم بعد الفراغ يذكر السند، وقد صرح ابن خزيمة بأن من رواه على غير ذلك الوجه: لا يكون في حلٍّ منه»^(٣).

المقام الثاني: التنبيه على اللطائف والنكات والفوائد الإسنادية^(٤):

اشتمل (صحيح الإمام ابن خزيمة) على جملة من الفوائد المتعلقة

(١) (كتاب التوحيد) لابن خزيمة (٢/٦٣٧)، وقد سبق أن كتاب التوحيد جزء من صحيح ابن خزيمة.

(٢) (إتحاف المهرة) (٢/٣٦٥ - برقم/١٩٠٥)، وقال فيه (٦/٤٧٧): «هذا اصطلاح ابن خزيمة في الأحاديث الضعيفة والمعللة؛ يقطع أسانيدَها ويُعلِّقُها ثم يوصلُها، وقد بين ذلك غير مرة».

(٣) نقله عنه السيوطي في (تدريب الراوي) (٢/٨٦) في النوع السادس والعشرين.

(٤) انظر: (الإمام ابن خزيمة) للدكتور عبد العزيز الكبيسي (٢/٤٨٠ - ٥١٠)، ومقدمة =

بالرواة، وذلك تعريفًا بهم، وتمييزًا بين المتشابهين في الاسم منهم، وبيانًا لأوطان بعضهم، ونَبّه إلى لطائف ونكات إسنادية كثيرة، ومنها^(١):

١ - تسمية المكنّي:

كقوله: «أبو معاذ هذا: هو عطاء بن أبي ميمونة»^(٢)، وقوله: «..عن أبي الزناد: وهو عبد الله بن ذكوان»^(٣)، وقوله: «أبو عمار: وهو شدّاد ابن عبد الله»^(٤)، وهو كثير في (صحيح ابن خزيمة)^(٥).

٢ - أحيانًا يذكر كنية مَنْ ذُكرَ باسمه، إذا كان مشهورًا بكنيته:

كقوله: «سعيد بن يزيد: وهو أبو مسلمة»^(٦)، وقوله: «وشقيق بن سلمة: هو أبو وائل»^(٧)، وأمثله عديدة^(٨).

٣ - ذكره لألقاب بعض الرواة، إذا كانوا معروفين بها، أو إذا كانت ألقابهم تحتاج إلى بيان:

ومن أمثله: قوله: «عن يزيد، وهو الرُّشك»^(٩)، وقوله: «عن حميد

= الدكتور ماهر الفحل لصحيح ابن خزيمة (١/٧٥ - ١٠٠).

(١) تنبيه: كنت ذكرتُ في الطبعة الأولى من هذا المدخل (ص/٢٥٤ - ٢٥٥): أن من اللطائف الإسنادية عند الإمام ابن خزيمة: التعريف بالصحابة - رضي الله عنهم وأرضاهم - والتابعين، وذكرتُ لذلك أمثلة، وكنتُ ذكرتُ الفائدتين والأمثلة تبعًا للدكتور عبد العزيز الكبيسي في كتابه (الإمام ابن خزيمة) (٢/٤٨٠ - ٥١٠). وقد تبين لي - بعد تنبيه الشيخ ياسر إبراهيم نجار - أن الأمثلة لا تصلح للاستدلال؛ لأن التعريف فيها ممن فوق ابن خزيمة، ولذلك حذفت الفائدتين في هذه الطبعة.

(٢) السابق (١/٤٦٦ ح/٨٦). (٣) السابق (١/٧٢ ح/١٣٩).

(٤) السابق (١/١٦٠ ح/٣١١).

(٥) انظر - على سبيل المثال -: (١/٨٣ ح/١٦٠)، (١/٢٥١ ح/٤٩٨)، (٢/١٠٤ ح/١٠٠٦).

(٦) السابق (٢/١٠٥ ح/١٠١٠). (٧) السابق (١/٧٩ ح/١٥٢).

(٨) انظر - مثلاً -: (٢/٣٥١ ح/١٤٥٠)، (٤/٩٥ ح/٢٤٣٤).

(٩) السابق (١/١٢٤ ح/٢٥١).

ابن عبد الله: هو الخَرَّاط»^(١).

٤ - تعريفه بمن اشتَهَرَ بالنسبةِ إلى غير آبائهم:

ذكر ابنُ خزيمة عددًا من الرواة الذين ذُكروا بالنسبةِ إلى أجدادهم، ونَبَّهَ إلى ذلك لئلا يُظَنَّ أنَّ المذكورَ الذي نُسِبَ إليه هو أبوه.

ومن أمثلته في (صحيح ابن خزيمة): قوله: «ومحمدُ بنُ أبي يعقوب: هو محمدُ بنُ عبد الله بن أبي يعقوب، نسبُه إلى جده، هو الذي قال عنه شعبة: حدثني محمدُ بنُ أبي يعقوب سيدُ بني تميم»^(٢).

وقد يذكرُ في أثناء ذلك فوائدٌ عزيزةٌ أخرى، ومن ذلك قوله: «حدثنا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ الْقَطَّانُ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْحَمِيدِ بْنُ جَعْفَرٍ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَطَاءٍ - وَهُوَ مُحَمَّدُ بْنُ عَمْرِو بْنِ عَطَاءٍ نَسَبُهُ إِلَى جَدِّهِ - عَنْ أَبِي حُمَيْدٍ السَّاعِدِيِّ...» فذكرَ الحديث.

ثم قال: «مُحَمَّدُ بْنُ عَطَاءٍ: هُوَ مُحَمَّدُ بْنُ عَمْرِو بْنِ عَطَاءٍ... سمعتُ بشارًا يقول: هذا أولُ حديثٍ أملاه علينا يحيى بنُ سعيدٍ بالبصرة، فمن الحياءِ سبقه لسانُه، نسبَ مُحَمَّدُ بْنُ عَمْرِو بْنِ عَطَاءٍ إِلَى جَدِّهِ، قال: مُحَمَّدُ بْنُ عَطَاءٍ»^(٣).

وله أمثلةٌ عديدةٌ في (صحيح ابن خزيمة)^(٤).

٥ - بيانه للمتَّفِق والمفترَق:

وهو أن تتفقَ أسماءُ الرواة وأسماءُ آبائهم فصاعدًا خطأ ولفظًا،

(١) (صحيح ابن خزيمة) (١/٣٨٠ ح/٧٧٥).

(٢) السابق (١/٣٢٢ ح/٥٣).

(٣) السابق (١/٢٩٧ ح/٥٨٧).

(٤) السابق (١/٣٠١ ح/٥٩٥)، (٢/٤٥٥ ح/٨٧٨)، (٢/٨٨ ح/٩٧٦)، (٤/٣٢٠ ح/٢٩٧٩).

وتختلف أشخاصهم، ومنه أيضاً: أن تتفق أسماءهم وكناهم، أو أسماءهم ونسبتهم، أو تتفق كُناهم فقط.

وقد حرصَ الإمامُ ابنُ خزيمة على بيانه، ومن أمثلته في (صحيحه) أنه قال: «حدثنا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ بَشْرِ بْنِ الْحَكَمِ، حَدَّثَنَا حَبَّاجٌ، يَعْنِي ابْنَ مُحَمَّدٍ، قَالَ: أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ، قَالَ: سَمِعْتُ مُحَمَّدَ بْنَ عَبَّادِ بْنِ جَعْفَرٍ يَقُولُ: أَخْبَرَنِي أَبُو سَلَمَةَ بْنُ سُفْيَانَ، وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرِو بْنِ الْعَاصِ، وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْمُسَيَّبِ الْعَابِدِيُّ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ السَّائِبِ، قَالَ: صَلَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِمَكَّةَ الصُّبْحَ...».

وحتى لا يُظَنَّ أَنَّ المرادَ بعبد الله بن عمرو بن العاص هنا هو الصحابي المشهور؛ قال ابنُ خزيمة عقبه: «لَيْسَ هُوَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرِو ابْنِ الْعَاصِ السَّهْمِيِّ»^(١).

وله أمثلةٌ عديدةٌ في (صحيح ابن خزيمة)^(٢).

٦ - تعيينُ المهمل:

كقوله فيما رواه عن يعقوب - وهو شيخُ شيخه -: «هو ابنُ إبراهيم ابن سعد»^(٣)، وفيما رواه عن سُفْيَانَ - وهو شيخُ شيخه -: «هو ابنُ عيينة»^(٤)، وفيما رواه عن سعيد المقبري - وهو تابعيٌ -: «هو ابنُ أبي

(١) السابق (١/٢٧٥ ح/٥٤٦)، والحديثُ أخرجه أيضاً الإمامُ مسلم (٤٥٥) بالإسناد نفسه، قال الحافظُ ابنُ حجر في (الفتح) (٢/٣٥٥) بعد ذكرِ سنده: «وقوله: (ابنُ عمرو بن العاص) وهم من بعض أصحاب ابن جريج، وقد رويناه في مصنف عبد الرزاق عنه فقال: عبد الله بن عمرو القاري، وهو الصواب».

(٢) انظر - على سبيل المثال -: (١/٣٧٥ - ٣٧٦ ح/٧٦٤)، (٣/٣٠٦) في الترجمة - قبل ح/٢١٣٦)، (٣/٣١٦ - ٣١٦ ح/٢١٦١).

(٣) السابق (١/١١ ح/١٥).

(٤) السابق (١/٣٧ ح/٦٦).

سعيد^(١)، والأمثلة على ذلك كثيرة جداً^(٢).

٧ - تسمية المبهم في أصل السند:

ومن أمثله: قوله: «حدثنا مؤمل بن هشام، حدثنا إسماعيل، يعني ابن علية، عن محمد بن إسحاق، عن معاذ بن عبد الله بن حبيب، عن أخيه فلان بن عبد الله بن حبيب...».

ثم قال ابن خزيمة: «هذا الرجل الذي لم يسمه ابن علية: هو عبد الله بن عبد الله بن حبيب»^(٣).

وله أمثلة أخرى في (صحيح ابن خزيمة)^(٤).

٨ - بيانه للأسانيد الغريبة:

كثيراً ما يُنبّه الإمام ابن خزيمة إلى الأسانيد الغريبة، كما أنه يُنبّه إلى المتون الغريبة، ومن ذلك قوله: «حدثنا أبو عمّار، حدثنا وكيع بن الجراح، عن سفيان، عن محارب بن دثار، عن سليمان بن بريدة، عن أبيه، أن النبي ﷺ كان يتوضأ لكل صلاة، فلما كان يوم فتح مكة صلى الصلوات كلها بوضوء واحد».

ثم قال ابن خزيمة: «لم يُسند هذا الخبر عن الثوري أحد نعلمه غير المعتمر ووكيع، رواه أصحاب الثوري غيرهما، عن سفيان، عن محارب، عن سليمان بن بريدة، عن النبي ﷺ، فإن كان المعتمر ووكيع

(١) السابق (١/١٠٠/ح١٩٩).

(٢) للوقوف على نماذج لهذا النوع؛ انظر: مقدمة الدكتور ماهر الفحل لصحيح ابن خزيمة (١/٩٣).

(٣) السابق (٣/٣٢٨/ح٢١٨٥).

(٤) انظر - على سبيل المثال -: (١/١١٣ - ١١٤/ح٢٢٦)، (٣/١٤٤/ح١٧٨٦)، (٤/٢٣٣/ح٢٧٦٥).

مع جَلَالَتِهِمَا، حَفِظَا هَذَا الْإِسْنَادَ وَاتَّصَالَهُ، فَهُوَ خَبَرٌ غَرِيبٌ غَرِيبٌ»^(١).
وله أمثلة كثيرة في (صحيح ابن خزيمة)^(٢).

٩ - بَيَانُهُ لِاخْتِلَافِ الْأَسَانِيدِ وَصَلَاً وَارِسَالاً:

كما في المثال السابق، وله أمثلة أخرى أيضاً في (صحيح ابن خزيمة)^(٣).

١٠ - يُخْرِجُ الْمُرْسَلَ أحياناً، مع بيان أنه ليس من شرطه:

ومن أمثلته: قوله في (باب الزجر عن إمامة المرء من يكره إمامته):
«حَدَّثَنَا عِيسَى بْنُ إِبْرَاهِيمَ، حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ، عَنْ ابْنِ لَهِيْعَةَ، وَسَعِيدِ بْنِ أَبِي أَيُّوبَ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ دِينَارٍ الْهَذَلِيِّ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «ثَلَاثَةٌ لَا تُقْبَلُ مِنْهُمْ صَلَاةٌ، وَلَا تَصْعَدُ إِلَى السَّمَاءِ، وَلَا تُجَاوِزُ رُؤُوسَهُمْ: رَجُلٌ أَمَّ قَوْمًا وَهُمْ لَهُ كَارَهُونَ، وَرَجُلٌ صَلَّى عَلَى جَنَازَةٍ وَلَمْ يُؤْمَرْ، وَامْرَأَةٌ دَعَاها زَوْجُهَا مِنَ اللَّيْلِ فَأَبَتْ عَلَيْهِ».

ثم قال: «حَدَّثَنَا عِيسَى بْنُ إِبْرَاهِيمَ، حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ، عَنْ عَمْرِو بْنِ الْحَارِثِ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي حَبِيبٍ، عَنْ عَمْرِو بْنِ الْوَلِيدِ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، يَرْفَعُهُ، يَعْنِي: مِثْلَ هَذَا».

وبعد أن أخرج المرسل وأعقبه بتخريج حديث أنس، وهو مرفوع؛ قال: «أَمْلَيْتُ الْجُزْءَ الْأَوَّلَ وَهُوَ مُرْسَلٌ؛ لِأَنَّ حَدِيثَ أَنَسٍ الَّذِي بَعْدَهُ حَدَّثَنَا عِيسَى فِي عَقِبِهِ، يَعْنِي بِمِثْلِهِ، لَوْلَا هَذَا لَمَا كُنْتُ أَخْرِجُ الْخَبَرَ الْمُرْسَلَ فِي هَذَا الْكِتَابِ»^(٤).

(١) السابق (١/١٠/ح/١٤).

(٢) انظر: مقدمة الدكتور ماهر الفحل (١/٩٢ - ٩٣).

(٣) انظر الأحاديث: (١٠٨٤، ١٢٢٤، ١٤٧٦).

(٤) السابق (٣/١١/ح/١٥١٨ - ١٥١٩).

١١ - بيانه للاختلاف في الأسانيد رفعًا ووقفًا:

ومن أمثله: أنه عقد بابًا بقوله: «بَابُ مُرُورِ الْهَرِّ بَيْنَ يَدَيِ الْمُصَلِّي إِنْ صَحَّ الْخَبَرُ مُسْنَدًا؛ فَإِنَّ فِي الْقَلْبِ مِنْ رَفْعِهِ»، ثم قال:

«حَدَّثَنَا بُنْدَارٌ، حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ الْمَجِيدِ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ أَبِي الزِّنَادِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ، قَالَ: الْهَرَّةُ لَا تَقْطَعُ الصَّلَاةَ، إِنَّهَا مِنْ مَتَاعِ الْبَيْتِ».

ثم روى ابن خزيمة هذا الحديث من طريق ابن وهب موقوفًا على أبي هريرة رضي الله عنه قال: «حَدَّثَنَا الرَّبِيعُ بْنُ سُلَيْمَانَ، حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ، عَنْ ابْنِ أَبِي الزِّنَادِ، بِهَذَا الْحَدِيثِ مَوْفُوفًا غَيْرَ مَرْفُوعٍ».

ثم رجَّح الإمام ابن خزيمة الموقوفَ على المرفوع بقوله: «ابْنُ وَهْبٍ أَعْلَمُ بِحَدِيثِ أَهْلِ الْمَدِينَةِ مِنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ الْمَجِيدِ»^(١).

وكلُّ هذا يدلُّ على تبخُّره وتمكُّنه من هذا العلم، ودقِّقته في الترجيح.

وله أمثلة أخرى في (صحيحه)^(٢).

١٢ - بيانه لانفرادات بعض الرواة:

ومن أمثله قوله - بعد روايته لحديث من طريق أبي أحمد الزبيري -: «لم يرفعه في الدنيا غيرُ أبي أحمد الزبيري»^(٣).

وله أمثلة أخرى في (صحيح ابن خزيمة)، يبيِّن ما انفرد به الرواة في السند أو المتن^(٤).

(١) السابق (٢/ ٢٠٨/ ح ٨٢٨).

(٢) انظر الأحاديث: (٣٥٥، ١٠١٣، ١١٧٢، ٢٦٥٢).

(٣) السابق (١/ ١٨٥/ ح ٣٥٦).

(٤) انظر الأحاديث: (٣٥٤ - المتن - ٣٥٧، ٥١٧).

ومن أمثلته: ما ذكره في كتاب (الصلاة)، في باب الرخصة في ترك انتظار الرعية للخطبة يوم العيد، حيث قال - بعد إخراجها للحديث -: «هذا حديث خراساني غريب غريب، لا نعلم أحداً رواه غير الفضل بن موسى الشيباني»^(١).

ثم ذكر فائدة أخرى قائلاً: «كان هذا الخبر أيضاً عند أبي عمار، عن الفضل بن موسى، لم يحدثنا به بنيسابور، حدث به أهل بغداد، على ما خبرني بعض العراقيين»^(٢).

١٣ - بيانه - أحياناً - بلد السماع:

يبيّن الإمام ابن خزيمة أحياناً البلد الذي سمع فيه من شيخه، وذلك إذا حدثه في غير بلده، كقوله في أحد مشايخه: «حدثنا عبد الرحمن بن بشر بن الحكم - أملى بالكوفة ...»^(٣).

وعبد الرحمن هذا نيسابوري، فلما كان تحديثه له في غير بلده: صرح بذلك.

ومنه قوله: «حدثنا محمد بن عبد الله بن ميمون بالإسكندرية»^(٤)، ومحمد هذا أصله بغدادي، ولكنه استوطن الإسكندرية.

ومنه قوله - بعد أن روى حديثاً عن أبي حاتم الرازي -: «وهذا لفظ حديث أبي حاتم، حدثنا به بالبصرة».

(١) في طبعة الأعظمي القديمة «الشيباني»، وقد صوّبها في الطبقات اللاحقة، وهي على الصواب أيضاً في طبعة د. ماهر الفحل.

(٢) السابق (٢/٣٥٨/ح١٤٦٢).

(٣) السابق (٢/٢٢٣/ح١٢١٦).

(٤) السابق (١/١١٦/ح٣١١)، وكذلك فيه (٢/٨٨/ح٩٧٦)، (٣/١٧٣/ح١٨٥٠)، (٤/٢٨٨/ح٢٩٠٣).

وَحَدَّثَنَا بِهِ بَغْدَادٌ مَرَّةً، فَقَالَ: إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ صَلَّى بِهِمْ، فَسَهَا، فَسَجَدَ سَجْدَتَيِ السَّهْوِ بَعْدَ السَّلَامِ وَالْكَلامِ»^(١).

ومن ذلك قوله: «حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ زُرَّارَةَ الرَّقِّيُّ بِبَغْدَادٍ...»^(٢)، صَرَّحَ بِهِ لئَلَّا يُظَنَّ أَنَّهُ سَمِعَ مِنْهُ بِلَدِهِ (الرَّقَّة).

ومنه قوله: «حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَمْرٍو بْنِ الْعَبَّاسِ بِبَغْدَادٍ، وَأَصْلُهُ بَصْرِيٌّ...»^(٣).

ومنه قوله: «حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ مَحْرُزٍ - أَصْلُهُ بَغْدَادِيٌّ - بِالْفُسْطَاطِ»^(٤).

وله أمثلةٌ عديدةٌ في (صحيح ابن خزيمة)^(٥)، وهذا له فوائدٌ عديدةٌ، منها: العلمُ بأنَّ الإمامَ ابنَ خزيمة رحَلَ إلى تلك البلدة، فتصريحُه بأنَّه سَمِعَ مِنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَيْمُونٍ بِالْإِسْكَانْدَرِيَّةِ: يدلُّ على أَنَّهُ تَجَوَّلَ فِي مَدَنِ مِصْرَ، وَلَمْ يَكْتَفِ بِمَدِينَةٍ وَاحِدَةٍ فِيهَا، إِضَافَةً إِلَى الْفَوَائِدِ الْآخَرِىِ الَّتِي تَتَعَلَّقُ بِالتَّحْقِيقِ مِنْ دَعَاوَى السَّمَاعِ.

١٤ - تعريفه - أحياناً - بالرواية بذكر أوطانهم:

وله أمثلةٌ عديدةٌ في (صحيح ابن خزيمة) منها:

قوله: «إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِسْحَاقَ الْكُوفِي، سَكَنَ الْفُسْطَاطِ»^(٦).

(١) السابق (٢/١٣٤/ح/١٠٦٢).

(٢) السابق (٢/٢٢٨/ح/١٢٢٤).

(٣) السابق (٢/٢٨١/ح/١٣٢١).

(٤) السابق (١/١٨٤/ح/٣٥٦).

(٥) انظر نماذج أخرى من ذلك في (صحيح ابن خزيمة): (١/٨٧/ح/١٧٠)، (١/٢١٨/ح/٤١٨)، (٢/٣٤٢/ح/١٤٢٩)، (٢/٣٤٦/ح/١٤٤٠)، (٣/٢٢٧/ح/١٩٦٥)، (٣/٣٠٤/ح/٢١٣١)، (٤/٢٠/ح/٢٢٧٠)، (٤/١٢٢/ح/٢٤٩٥).

(٦) السابق (١/٣٢٨/ح/٦٥٤).

وقوله: «عثمان بن حكيم، أصله مدني، سكن الكوفة»^(١).

وقوله: «أبو المنهال هو سيار بن سلامة، بصري»^(٢).

١٥ - أحياناً يُعرّف الراوي بذكر ترجمة مختصرة له:

ومن أمثله: ما ذكره عن أبي القاسم الجدلي بقوله: «أبو القاسم الجدلي هذا هو حسين بن الحارث، من جديلة قيس، روى عنه زكريا بن أبي زائدة، وأبو مالك الأشجعي، وحجاج بن أرطاة، وعطاء بن السائب، عداؤه في الكوفيين»^(٣).

١٦ - التوثيق احتياطاً ودفعاً لنهمة التساهل:

قد يُورد الإمام ابن خزيمة إسناداً فيه راوٍ يعلمُ هو أنه ثقة، ولكنه يخشى أن يقفَ عليه من لا يعرفُ ثقته، فيتَّهمه بالتساهل، فيُوردُ بإسناده عن بعض الأئمة ما يُفيد ثقة ذلك الراوي.

ومن أمثله: أنه أخرج حديثاً من طريق عبيد الله بن أبي جعفر، ثم ذكر بإسناده عن الليث بن سعد المصري أنه قال: «سمعتُ يزيد بن أبي حبيب وعبيد الله بن أبي جعفر - وهما جوهرتا البلاد - يقولان: فتحت مصرُ صلحاً»^(٤).

فكانَ الإمام ابن خزيمة قصدَ بإيرادِ كلام الليث توثيقَ عبيد الله بن أبي جعفر، وهو ثقةٌ عند الأئمة، إلا أنَّ الإمام أحمد اختلفَ قوله فيه، فمرة وثَّقه، ومرة قال: «ليس بالقوي»^(٥)، والله تعالى أعلم.

(١) السابق (٣٦٥/٢) ح/١٤٧٣.

(٢) السابق (٢٦٥/١) ح/٥٢٨. (٣) السابق (٨٣/١) ح/١٦٠.

(٤) صحيح ابن خزيمة (٢٧٠/٣) ح/٢٠٥١.

(٥) انظر: (تهذيب الكمال) للزمي (١٨/١٩ - ٢١)، (سير أعلام النبلاء) للذهبي (٨/٦ - ١٠)، (الرواة الثقات المتكلم فيهم بما لا يوجب ردهم) للذهبي أيضاً (ص/١٣٤).

وما ذكرته هنا في هذه الفوائد السابقة عن تعريف الإمام ابن خزيمة للرواة يدلُّ على أنه ضمَّن صحيحه كثيرًا مما يُتوصلُ به إلى معرفة الراوي. وهو في كلِّ ذلك يُعرِّفُ بهم في سياق السند أحيانًا، وأحيانًا بعد سياقه للسند والمتن، كما سبق في الأمثلة السابقة^(١).

المقام الثالث: الجرح والتعديل في (صحيح ابن خزيمة)^(٢):

الإمامُ ابنُ خزيمة من أئمة الجرح والتعديل، ومن النُّقاد البارزين، وقد ضمَّن صحيحه فوائدَ جمَّةً في الجرح والتعديل، حيث حكم فيه على كثيرٍ من الرواة جرحًا وتعديلًا.

وقد تميَّزَ كلامُ الإمام ابن خزيمة في الجرح والتعديل بالدقَّة والاحتياط الشديد، والتحريُّ البالغ، وهذا سمةُ أئمة هذا العلم، حيث هدفهم هو تنقية الصحيح من الضعيف من أحاديث النبي ﷺ، وليس هدفهم هو النيل من فلانٍ أو علان، أو كيل المدح لفلان أو علان.

ومن أمثلة كلامه ﷺ في الجرح والتعديل:

كلامه في ابن لهيعة: «ابنُ لهيعة ليسَ مِنَّ أخرجَ حديثه في هذا الكتاب إذا تفرَّدَ برواية، وإنَّما أخرجتُ هذا الخبر؛ لأنَّ جابرَ بنَ إسماعيلَ معه في الإسناد»^(٣).

وبعضُ العلماء يقوِّى روايته إذا كانت من طريق أحد العبادلة الأربعة عنه، وهم: عبدُ الله بن وهب، وعبدُ الله بن المبارك، وعبدُ الله بن يزيد المقرئ، وعبدُ الله بن مسلمة القعنبي؛ وذلك لأنهم رووا عنه قبل

(١) وانظر: (الإمام ابن خزيمة ومنهجه في كتابه الصحيح) للدكتور عبد العزيز الكبسي (٥٠٧ - ٥١٠).

(٢) انظر: المصدر السابق (٥١١/٢) وما بعدها.

(٣) (صحيح ابن خزيمة) (١/٧٥ ح/١٤٦).

احتراق كتبه.

والراوي عنه هنا - في الرواية التي ذكرتها عند ابن خزيمة - هو عبدُ الله بنُ وهب، وهو أحدُ أولئك العبادلة، وكلامُ الإمام ابن خزيمة يدلُّ على أنَّ ابنَ لهيعة في أصله ضعيف، وإنما ازدادَ ضعفاً بسبب احتراق كتبه، فروايته ضعيفةٌ ولو كانت من طريق أحد العبادلة المذكورين ^(١).

والرواة الذين تكلمَ فيهم الإمامُ ابنُ خزيمة جرحاً وتعديلاً كثيرون، وقد جمعهم الدكتور عبدُ العزيز الكبيسي في رسالته ^(٢)، كما أنَّ الطبقات الأخيرة لصحيح ابن خزيمة تتضمنُ فهرساً خاصاً بهم.

الفاظ التعديل والتجريح في (صحيح ابن خزيمة):

أمَّا أَلْفَاظُ التعديل: فقد استخدمَ الإمامُ ابنُ خزيمة في ذلك الألفاظَ المعروفةَ عند أئمة الفن، وهي الألفاظ التي تدلُّ على الثقة، مع بيان درجة الراوي في ذلك، وذلك كالألفاظ: (ثقة)، (ثقة حافظ)، (شيخ)، (إمام أهل زمانه)، (من حفاظ الدنيا في زمان)، وغيرها من الألفاظ ^(٣)، وليست فيها أَلْفَاظُ تفرَّدَ بها - فيما اطلعت - والله تعالى أعلم.

أمَّا أَلْفَاظُ التجريح: فقد استخدمَ الإمامُ ابنُ خزيمة - من حيث الجملة - تلك الألفاظ المعروفة عند أئمة الحديث، كلفظ (ضعيف)، (ليس بالحافظ)، وغيرها.

على أنه استعملَ بعضَ الألفاظ التي ربما لا نجدُها إلا عنده، وهي الألفاظ الآتية:

(١) وانظر: (مناهج المحدثين) للشيخ الدكتور سعد الحميد (ص/١٣٦ - ١٣٧).

(٢) انظر: (الإمام ابن خزيمة ومنهجه في كتابه الصحيح) (٢/٥٥٣ - ٦١٣).

(٣) انظر التفصيل في المصدر السابق (٢/٥٢١ - ٥٢٨).

١ - «في القلب منه» :

وقد وصف بهذه العبارة عدداً من الرواة، منهم: أشعث بن سوار الكندي^(١)، وزمعة بن صالح الجندي اليماني^(٢)، وعبد الرحمن بن إسحاق الواسطي^(٣)، وغيرهم.

وهذه العبارة يُطلقها ابن خزيمة على الحديث أيضاً، للدلالة على عدم ثبوته، كما أنه يُطلقها على الأسانيد، ويُطلقها على الرواة، وقد أوضح مراده منها، فقال بعد ذكره لشرطه في (صحيحه):

«إِلَّا مَا نَذَرُ أَنْ فِي الْقَلْبِ مِنْ بَعْضِ الْأَخْبَارِ شَيْئًا؛ إِمَّا لَشَكٍّ فِي سَمَاعِ رَأَوْ مِمَّنْ فَوْقَهُ خَبَرًا، أَوْ رَأَوْ لَا نَعْرِفُهُ بَعْدَالَةٍ وَلَا جَرَحٍ، فَتُبَيَّنُ أَنَّ فِي الْقَلْبِ مِنْ ذَلِكَ الْخَبَرِ»^(٤).

فهذه الصيغة يصف بها ابن خزيمة الراوي الذي لا يطمئن إلى حديثه لأي سبب كان، سواء كان للشك في اتصال السند، أم لسوء حفظه، أم لأي سبب آخر.

٢ - «أنا أبرأ من عهدة فلان» :

وقد أطلق هذه العبارة على عددٍ من الرواة، منهم: إسماعيل بن مسلم المكي^(٥)، والحسن بن عمرو الكوفي^(٦)، وزمعة بن صالح الجندي^(٧).

(١) صحيح ابن خزيمة (٣/٢٧٣، ٤/٦٦، ٧٤).

(٢) السابق (٣/٢١٤ - قبل ح/١٩٣٩).

(٣) السابق (٣/٣٠٦ - قبل ح/٢١٣٦).

(٤) صحيح ابن خزيمة (٣/١٨٦)، بداية كتاب الصيام، وانظر هنا في المدخل ص ٢٠٧.

(٥) السابق (٤/٩٤ ح/٢٤٢٩).

(٦) السابق (٤/٣٥١ ح/٣٠٥٢). (٧) السابق (٤/٢٦٢ ح/٢٨٣٨).

وقد رجَّح بعضُ الباحثين أنها كالتي قبلها في الحكم والدلالة، وذكرَ لذلك أدلةً قويةً^(١)، فهي إلى العبارة السابقة أقرب.

٣ - «ليس من أحلاس الحديث»:

وهذه العبارة أطلقها على عبد الرحمن بن زيد بن أسلم العمري المدني^(٢)، ويقصدُ بها أنه ليس ممن عُرِفَ بحفظ الحديث وإتقانه، ومجموعُ كلامه يشرِّح هذه العبارة، حيث قال فيه: «وعبدُ الرحمن بن زيد ليس هو ممن يَحْتَجُّ أهلُ الحديث بحديثه؛ لسوء حفظه للأسانيد، وهو رجلٌ صناعتهُ العبادة والتقشف والموعظة والزهد، ليس من أحلاس الحديث الذي يحفظُ الأسانيد».

المقام الرابع: العلل في (صحيح ابن خزيمة):

علمُ عللِ الحديث من أعوصِ علوم الحديث، ولم يخض غماره إلا قلةٌ من الأفاضل، أمثال الإمام علي بن المديني، وتلميذه الإمام البخاري، وأمثاله، ومن الأئمة الذين اشتهروا بالتوسع في هذا العلم هو الإمام ابنُ خزيمة.

وهذا العلمُ يقومُ على أسسٍ ثلاثة^(٣): قوة الحفظ، وسعة الاطلاع، والمعرفة التامة بأحوال الرواة، والإمام ابنُ خزيمة له القُدْحُ المعلى في هذه الأمور الثلاثة:

أمَّا قوة الحفظ: فقد وُصِفَ الإمامُ ابنُ خزيمة بأنه من الحفَّاظ المتقنين، وقد سبقت أقوالُ العلماء في الثناء عليه بالحفظ والإتقان.

وأمَّا سعة الرواية والاطلاع: فكتابه (الصحيح) يشهدُ له بذلك، حيث

(١) انظر: (الإمام ابن خزيمة) للكبيسي (٢/٥٣٦).

(٢) صحيح ابن خزيمة (٣/٢٣٣ ح/١٩٧٢).

(٣) اقتباس مما كتبه في (المدخل إلى سنن الإمام النسائي) (ص/٥٤).

يُعَدُّ موسوعةً حديثةً مليئةً بالفوائد المتنوعة، وكذلك كتبه الأخرى، التي دَوَّنَ فيها الأحاديث، والتي امتدَحَها الأئمة، وقد سبق بعض ما يتعلق بكتبه في الباب الأول.

وأما معرفته بالرواة وأحوالهم ومراتبهم: فهو من أئمة الجرح والتعديل، كما سبق، وقد ملأ كتابه (الصحيح) بالكلام على الرواة جرحاً وتعديلاً، وتعريفاً بهم، والتمييز بين المتشابهين في الأسماء منهم.

ولأجل هذه الأمور: فقد تأهَّلَ الإمام ابنُ خزيمة لخوض غمار هذا العلم، وقد نشرَ فوائدَ كثيرةً في (صحيحه) تتعلق بهذا العلم.

١ - ومن أمثلة ذلك: أنه روى حديثَ ابنِ عباسٍ رضي الله عنهما في القراءة في السجدة فقال: «حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ جَعْفَرٍ الْحُلَوَانِيُّ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يَزِيدَ ابْنِ خُنَيْسٍ، قَالَ: كَانَ الْحَسَنُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي يَزِيدَ صَلَّى بِنَا فِي هَذَا الْمَسْجِدِ، يَعْنِي الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ، فِي شَهْرِ رَمَضَانَ، فَكَانَ يَقْرَأُ السَّجْدَةَ فَيَسْجُدُ فَيُطِيلُ السُّجُودَ، فَقِيلَ لَهُ فِي ذَلِكَ، فَقَالَ: قَالَ لِي ابْنُ جُرَيْجٍ: أَخْبَرَنِي جَدُّكَ عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي يَزِيدَ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ: فَذَكَرَ نَحْوَهُ، وَقَالَ: وَاحْطُطْ عَنِّي بِهَا وَزُرّاً، وَلَمْ يَقُلْ: أَقْبَلَهَا مِنِّي كَمَا تَقَبَّلَتْ مِنْ عَبْدِكَ دَاوُدَ».

ثم قال: «وإِنَّمَا كُنْتُ تَرَكْتُ إِمْلَاءَ خَبَرِ أَبِي الْعَالِيَةِ، عَنْ عَائِشَةَ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ يَقُولُ فِي سُجُودِ الْقُرْآنِ بِاللَّيْلِ: «سَجَدَ وَجْهِي لِلَّذِي خَلَقَهُ، وَشَقَّ سَمْعَهُ وَبَصَرَهُ، بِحَوْلِهِ وَقُوَّتِهِ»؛ لَأَنَّ بَيْنَ خَالِدِ الْحَذَاءِ وَبَيْنَ أَبِي الْعَالِيَةِ رَجُلًا غَيْرَ مُسَمًّى، لَمْ يَذْكُرِ الرَّجُلَ عَبْدُ الْوَهَّابِ بْنُ عَبْدِ الْمَجِيدِ، وَخَالِدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْوَاسِطِيُّ».

ثم ذكرَ طريقَ عبد الوهاب بن عبد المجيد، وخالد الواسطي، التي لم يذكرها فيها الرجلُ المبهم، ثم أعقبه بطريقٍ أخرى فيها ذكرُ الرجل

المبهم، مما يدلُّ على أنَّ مَنْ اطَّلَعَ على طريق عبد الوهاب والواسطي قد يغتَرُّ بظاهر السند، فيراه صحيحًا! ثم قال الإمام ابن خزيمة تعقيبًا على كلِّ ما ذَكَرَ:

«وَأِنَّمَا أَمَلَيْتُ هَذَا الْخَبَرَ وَبَيَّنْتُ عِلَّتَهُ فِي هَذَا الْوَقْتِ مَخَافَةً أَنْ يَغْتَرَّ بَعْضُ طُلَّابِ الْعِلْمِ بِرِوَايَةِ الثَّقَفِيِّ، وَخَالِدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، فَيَتَوَهَّمُ أَنَّ رِوَايَةَ عَبْدِ الْوَهَّابِ وَخَالِدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ صَحِيحَةٌ»^(١).

وهذا من شَعَفِهِ بعلم العلل، ومن تَمَكُّنِهِ منه، ومن أَمَانَتِهِ ونصيحته لطلاب العلم.

٢ - ومن أمثلة ذلك أيضًا: أنه أخرج حديثًا من طريق يحيى بن سعيد القطان، عن عبيد الله بن عمر، عن خبيب بن عبد الرحمن، عن حفص ابن عاصم، عن أبي هريرة رضي الله عنه، عن النبي صلى الله عليه وسلم في السبعة الذين يُظْلَمُهم الله في ظلِّه يوم لا ظلَّ إلا ظلُّه، وفيه قال: «ورجلٌ تصدَّقَ بصدقةٍ أخفاها حتى لا تعلمَ يمينه ما تُنفِقُ شماله».

هذا الحديثُ أخرجَه الإمامُ مسلمٌ في (صحيحه)^(٢) بهذه الصورة، ولكن بيَّن الإمام ابن خزيمة أنَّ هذه اللفظة مقلوبةٌ، فقال: «هذه اللَّفْظَةُ (لَا تَعْلَمُ يَمِينُهُ مَا تُنْفِقُ شِمَالَهُ) قَدْ خُولِفَ فِيهَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ، فَقَالَ مَنْ رَوَى هَذَا الْخَبَرَ - غَيْرَ يَحْيَى -: (لَا يَعْلَمُ شِمَالَهُ مَا يُنْفِقُ يَمِينُهُ)»^(٣).

وعلى الصواب أخرجَه الإمام البخاريُّ وغيره^(٤).

(١) السابق (١/٢٨٣ - ٢٨٤ ح/٥٦٣ - ٥٦٥).

(٢) (صحيح مسلم) (٢/٧١٥ ح/١٠٣١).

(٣) (صحيح ابن خزيمة) (١/١٨٥ - ١٨٦ ح/٣٥٨).

(٤) أخرجَه البخاريُّ في (صحيحه) في مواضع بالأرقام: (٦٦٠، ١٤٢٣، ٦٤٧٩، ٦٨٠٦).

وهذا من أمثلة مقلوب المتن.

٣ - ومن أمثلته أيضًا - وهو مثال لمقلوب السند - :

ما رواه من طريق سعيد بن أبي سعيد المقبري، ورواه عنه عدة، وبيّن ابن خزيمة أنّ سند الحديث قد انقلب على بعض الرواة، وذكر جميع الروايات عن سعيد، ثم قال مبيّنًا ترجيح رواية أنس بن عياض عن سعيد، ومبيّنًا ما في رواية غيره من العلل :

«ولا أحلُّ لأحد أن يروي عني هذا الخبر إلا على هذه الصفة؛ فإنّ هذا إسنادٌ مقلوبٌ، فيُشبهه أن يكون الصحيح ما رواه أنس بن عياض؛ لأنّ داود بن قيس أسقط من الإسناد أبا سعيد المقبري، فقال: عن سعيد ابن إسحاق، عن أبي ثُمّامة.

وأما ابن عجلان: فقد وهم في الإسناد وخلط فيه، فمرة يقول: (عن أبيه) عن أبي هريرة، ومرة يرسله، ومرة يقول: عن سعيد، عن كعب.

وابن أبي ذئب: قد بين أنّ المقبري سعيد بن أبي سعيد إنّما رواه عن رجل من بني سالم، وهو عندي سعد بن إسحاق، إلا أنّه غلط فيمن (فوق) سعد بن إسحاق فقال: عن أبيه، عن جدّه كعب.

وداود بن قيس، وأنس بن عياض جميعًا قد اتّفقا على أنّ الخبر إنّما هو، عن أبي ثُمّامة»^(١).

وبيّانه للعلل في كتابه كثير، ولكونه معروفًا بهذا الشأن: فإنّ الدارقطني - وهو إمام هذا الفن - لمّا أراد أن يبيّن مكانة الإمام النسائي في العلل: فإنما قارنه بالإمام ابن خزيمة، وبيّن أنه مقدّم في ذلك على

(١) (صحيح ابن خزيمة) (١/٢٢٦ - ٢٢٨ - الأحاديث: ٤٣٩ - ٤٤٥).

ابن خزيمة^(١)، وهذا لا ريب فيه، وهذه المقارنة تدلُّ على مكانة الإمام ابن خزيمة في علل الحديث.

وقد كتب الدكتور عبد العزيز بن عبد الله الهليل بحثاً بعنوان: «الأحاديث التي أعلَّها إمام الأئمة ابنُ خزيمة في صحيحه في كتاب الوضوء»، ومما قاله في خاتمة بحثه موصياً للمتخصِّصين، ومخبراً عن بعض ما توصلَ إليه في بحثه:

١ - «ضرورة دراسة الأحاديث التي أعلَّها الإمام ابنُ خزيمة في صحيحه، واستخلاص منهجه في التعليل، ومقارنته ببقية الأئمة في هذا الباب.

٢ - وجود عددٍ لا بأسَ به من الأحاديث التي بيَّنَ علَّها الإمام ابنُ خزيمة في صحيحه.

٣ - تبينَ من خلال هذه الدراسة المختصرة أنَّ للإمام ابن خزيمة منهجاً في تعليل الأحاديث، وأنه غيرُ مقلِّدٍ أو ناقلٍ لأقوالٍ من سبقه، بل إنه يُقيِّم الدليلَ على التعليل.

٤ - أهمية أحكام الإمام ابن خزيمة في تعليل الأحاديث، حيث نقلَ علماء الحديث ممن جاء بعده أقواله في التعليل، وقاموا بدراستها^(٢).

هذه بعضُ الفوائد التي أودعها الإمام ابنُ خزيمة (صحيحه) في الصناعة الحديثية المتعلقة بعلوم الإسناد، وهي غيْضٌ من فيضٍ مما يشتملُ عليه ذلك الكتاب القيم.

* * *

(١) انظر كلام الدارقطني عن النسائي وابن خزيمة في: (تهذيب الكمال) (١/٣٣٤ - ٣٣٥).

(٢) (ص/١٨٤) من البحث المذكور.

المطلب الثاني

الصناعة الحديثية المتعلقة بالمتن

وفيه مقامان :

المقام الأول : الصناعة الحديثية المتعلقة بالمتن.

المقام الثاني : مختلف الحديث في (صحيح ابن خزيمة).

المقام الأول: الصناعة الحديثية المتعلقة بالمتن:

أولاً: الدقة في تمييز ألفاظ متون الأحاديث:

سبق بيان دقة الإمام ابن خزيمة في تمييز ألفاظ صيغ التحديث التي يستعملها شيوخه أو من فوقهم، وأنه يبين ذلك ويوضحه.

وما ذكرته هناك: هو الذي سنراه هنا أيضاً، حيث إن الإمام ابن خزيمة قد تميّز بالدقة في تمييز ألفاظ المتون، وأنه يبيّن ألفاظ الرواة إذا جمعهم في سند واحد، وإليك بعض ما يوضح معالم منهجه في ذلك:

١ - الغالب في كتاب (صحيح ابن خزيمة): أن يُفرد كلَّ سندٍ مع متنه، وفي هذه الحالة لا يحتاج الأمر إلى مزيد بيان فيما يتعلق بالألفاظ، فالمتن المذكور هو للشيخ المذكور في السند.

أمّا إذا كان الحديث عنده عن أكثر من شيخ: فلإمام ابن خزيمة منهج في التمييز بين ألفاظهم يُنبئ عن الدقة في التمييز بين الألفاظ، وهو يتلخّص في النقاط اللاحقة:

٢ - يجمع بين الشيوخ في السند، ثم يُبيّن اختلافهم في الألفاظ بدقة متناهية، وذلك أنه يسوق لفظ أحدهم، ثم إذا كان هناك اختلاف في ألفاظ الآخرين - ممّن ذكرهم في السند - : يُبيّن ذلك.

ومن أمثلته: ما أخرجه في باب الدليل على أن الوضوء لا يجب إلّا

مِنْ حَدَّثٍ، قَالَ: «حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مَنْصُورٍ أَبُو جَعْفَرٍ، وَمُحَمَّدُ بْنُ شَوْكِرِ بْنِ رَافِعِ الْبَغْدَادِيِّ، قَالَا: حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ، وَهُوَ ابْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ سَعْدٍ، حَدَّثَنَا أَبِي، عَنْ ابْنِ إِسْحَاقَ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى بْنِ حَبَّانَ الْأَنْصَارِيُّ، ثُمَّ الْمَازِنِيُّ مَازِنُ بْنُ النَّجَّارِ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ.

(ح) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ خَالِدٍ الْوَهْبِيُّ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ إِسْحَاقَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى بْنِ حَبَّانَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، قَالَ: قُلْتُ لَهُ: أَرَأَيْتَ وُضُوءَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ لِكُلِّ صَلَاةٍ، طَاهِرًا كَانَ أَوْ غَيْرَ طَاهِرٍ، عَمَّنْ هُوَ؟ قَالَ: حَدَّثْتُهُ أَسْمَاءُ بِنْتُ زَيْدِ ابْنِ الْخَطَّابِ، أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ حَنْظَلَةَ بْنَ أَبِي عَامِرٍ الْغَسِيلِ^(١) حَدَّثَهَا، «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ أَمَرَ بِالْوُضُوءِ عِنْدَ كُلِّ صَلَاةٍ، طَاهِرًا كَانَ أَوْ غَيْرَ طَاهِرٍ، فَلَمَّا شَقَّ ذَلِكَ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَمَرَ بِالسَّوَالِكِ عِنْدَ كُلِّ صَلَاةٍ، وَوُضِعَ عَنْهُ الْوُضُوءُ إِلَّا مِنْ حَدَّثٍ، وَكَانَ عَبْدُ اللَّهِ يَرَى أَنَّ بِهِ قُوَّةً عَلَى ذَلِكَ، فَفَعَلَهُ حَتَّى مَاتَ».

ثم قال: «هَذَا حَدِيثُ يَعْقُوبَ بْنِ إِبْرَاهِيمَ، غَيْرَ أَنَّ مُحَمَّدَ بْنَ مَنْصُورٍ قَالَ: وَكَانَ يَفْعَلُهُ حَتَّى مَاتَ»^(٢).

وأمثلته كثيرة جدًا، بل إنَّ الإمامَ ابنَ خزيمة قد التزمَ بذلك في صحيحه، حيث بيَّنَ صاحبُ اللفظ إن تعدَّد الرواة، وكان هناك اختلاف في اللفظ.

٣ - إذا روى عن أكثر من شيخ، أو عن أكثر من راوٍ، ولم يكن بينهم خلافٌ في المعنى، مع اختلافٍ طفيفٍ في اللفظ: يُنْبَهُ إلى ذلك تأكيدًا لالتزامه^(٣).

(١) «الغسيل» صفة لحنظلة، وليس لعبد الله. (٢) (صحيح ابن خزيمة) (١/١١/١٥).

(٣) السابق (١/١٠٣/٢٠٥)، حيث رواه عن عددٍ من الرواة، ثم قال: «معاني أحاديثهم =

٤ - التزم الإمام ابن خزيمة ببيان صاحب اللفظ من الرواة - إذا كانوا أكثر من واحد - ويُضيف إلى ذلك بيان ألفاظ الآخرين أحياناً^(١)، وأحياناً يكتفي ببيان صاحب اللفظ فقط^(٢).

٥ - يُشير إلى صاحب اللفظ بعد سياق لفظ الحديث، وهذا في الأغلب^(٣)، وأحياناً يُشير إلى ذلك في أثناء الإسناد، قبل ذكر متن الحديث^(٤).

٦ - من دقته المتناهية: أنه إذا سمع عن شيخ واحد حديثاً ما مرتين، فإنه يُبين ذلك، وإن كان هناك اختلاف في ألفاظ الشيخ يُبينه كذلك، ومن ذلك أنه روى حديثاً عن شيخه أبي حاتم الرازي وفيه: «أنَّ النَّبِيَّ ﷺ تشهد في سجدتي السهو وسلم»، ثم قال: «وَهَذَا لَفْظُ حَدِيثِ أَبِي حَاتِمٍ، حَدَّثَنَا بِهِ بِالْبَصْرَةِ.

وَحَدَّثَنَا بِهِ بِبَغْدَادَ مَرَّةً، فَقَالَ: (إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ صَلَّى بِهِمْ، فَسَهَا، فَسَجَدَ سَجْدَتِي السَّهْوِ بَعْدَ السَّلَامِ وَالْكَلامِ)»^(٥).

٧ - ومن دقته أيضاً: أنه يُشير إلى اختلاف الرواة في لفظ الحديث حتى ولو كان الخلاف في الحرف الواحد، ومن أمثله: أنه روى حديث الحسن بن عليٍّ رضي الله عنهما في قنوت الوتر، وفيه أن الحسن قال: «عَلَّمَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ كَلِمَاتٍ أَقُولُهُنَّ فِي قُنُوتِ الْوَتْرِ: اللَّهُمَّ اهْدِنِي فِيمَا هَدَيْتَ، وَعَافِنِي فِيمَا عَافَيْتَ، وَتَوَلَّنِي فِيمَا تَوَلَّيْتَ، وَبَارِكْ لِي فِيمَا

= سواء، وهذا حديث ابن عليه.

(١) انظر - مثلاً -: الأحاديث: (١٥، ١٧، ٥٩، ٦٦، ٦٩، ٨٨، ٩٢، ١٠٩)، وغيرها.

(٢) انظر - مثلاً -: الأحاديث: (٦، ٨، ١٢، ٢٤، ٢٩)، وغيرها.

(٣) انظر - مثلاً -: الأحاديث: (٢، ٥، ٦)، وغيرها.

(٤) انظر - مثلاً -: (ح/٨).

(٥) السابق (٢/١٣٤ ح/١٠٦٢).

أَعْطَيْتَ، وَقِنِي شَرَّ مَا قَضَيْتَ، فَإِنَّكَ تَقْضِي وَلَا يُقْضَى عَلَيْكَ، وَإِنَّهُ لَا يَذِلُّ مَنْ وَالَيْتَ، تَبَارَكَتِ رَبَّنَا وَتَعَالَيْتَ».

ثم قال: «هَذَا لَفْظُ حَدِيثٍ وَكِيعٍ، غَيْرُ أَنَّ يُوسُفَ قَالَ: إِنَّهُ لَا يَذِلُّ مَنْ وَالَيْتَ، لَمْ يَذْكُرِ الْوَاوَ.

وَقَالَ ابْنُ رَافِعٍ: إِنَّكَ تَقْضِي، وَلَمْ يَذْكُرِ الْفَاءَ، وَقَالَ: إِنَّهُ لَا يَذِلُّ، وَلَمْ يَذْكُرِ الْوَاوَ»^(١).

ومنه أيضًا: أَنَّهُ رَوَى حَدِيثَ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنهما «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لَمَّا قَدِمَ فِي عَقْدِ قُرَيْشٍ، فَلَمَّا دَخَلَ مَكَّةَ دَخَلَ مِنْ هَذَا الْبَابِ الْأَعْظَمِ، وَقَدْ جَلَسَتْ قُرَيْشٌ مِمَّا يَلِي الْحَجَرَ، أَوْ الْحِجَرَ، فَذَكَرَ الْحَدِيثَ بِطَوْلِهِ».

ثم قال الإمام ابن خزيمة: «لَمْ أَقْيِدْ فِي التَّصْنِيفِ الْحَجَرَ، أَوْ الْحِجَرَ».

وهذا من دَقَّتِهِ رحمته الله.

٨ - إِذَا رَوَى عَنْ عَدَدٍ مِنْ مَشَايخِهِ: فَإِنَّهُ لَا يَلْتَزِمُ أَنْ يَسُوقَ لَفْظَ الْحَدِيثِ لِلأَوَّلِ مِنْهُمْ، أَوْ لِلأَخِيرِ مِنْهُمْ، بَلْ يَسُوقُ لِلأَوَّلِ أحيانًا^(٢)، وَلِلأَخِيرِ أحيانًا^(٣)، وَلِغَيْرِ الأَوَّلِ وَالأَخِيرِ أحيانًا^(٤).

فالإمام ابن خزيمة ليس له منهجٌ مَطَّرِدٌ فِي مِثْلِ هَذِهِ الْحَالَةِ، وَلَكِنَّهُ فِي جَمِيعِ الْحَالَاتِ يَلْتَزِمُ بَيَانُ صَاحِبِ اللَّفْظِ، فَيُبَيِّنُ ذَلِكَ صِرَاحَةً، أَوْ يَنْصُبُ لَذَلِكَ قِرَائِنَ تَوْصِلُ إِلَى تَمْيِيزِ الْأَلْفَافِ.

(١) السابق (١٥١/٢ - ١٥٢/ح/١٠٩٥).

(٢) انظر - مثلاً -: الأحاديث: (٨، ١٥، ٤٧، ٥٧، ٦٩، ٨٢، ٩١)، وغيرها.

(٣) انظر - مثلاً -: الأحاديث: (٦، ١٢، ١٧، ٢٤، ٣٦، ٦٦، ٧٩، ٨٨، ١٠٩)، وغيرها.

(٤) انظر - مثلاً -: (ح/٢، ٥٩).

وهو في ذلك مثل الإمام مسلم، الذي اشتهر بالدقة في تمييز الألفاظ، وهو يبين ويميز في مثل هذه الحالة، وكذلك الإمام أبو داود السجستاني.

أمّا الإمام البخاري فمنهجه: أنه يسوق لفظ الأخير إذا روى عن شيخين، ولا يبين ذلك، وقد ذكر ذلك الحافظ ابن حجر، وأفاد أنه علم ذلك بالاستقراء.

والخلاصة: أنّ الإمام ابن خزيمة قد تميّز بالعناية بتمييز الألفاظ، كما اشتهر بذلك الإمام مسلم وغيره.

ثانيًا: الاهتمام بالاستنباط:

تميّز الإمام ابن خزيمة في هذا الباب، واهتمّ بالاستنباط والجانب الفقهي اهتمامًا رائعًا، وبما أنّ المجال الأرحب للاستنباط من الأحاديث هي تراجم الأبواب: فقد سبق توضيح هذا الجانب المهمّ فيما تقدّم من الحديث عن منهج ابن خزيمة في تراجم الأبواب.

ومن أمثلة اهتمامه بالفقه، وتطويله للتراجم لأجله: تراجمه للأحاديث التالية: (١٢، ١٧، ٢٥، ١٠٢، ١٠٦، ١١٥، ١١٧، ١٧١، ٢٧٨، ٣٧٧، ٤٩٠، ٧٨٩) وغيرها.

وكذلك تعليقاته على الأحاديث التالية: (٣٠، ١٠١، ١٣٢، ٢٧١، ٣٢٤، ٣٥٢، ٣٦٠، ٥٢٠، ٥٣٤، ٥٨١، ٦٢٣، ٨٣٧) وغيرها كثير.

وفيما يلي ذكر بعض الفوائد التي لم تُذكر هناك.

ثالثًا: الاستطراد الفقهي:

سبقَت الإشارة إلى أنّ ابن خزيمة يذكّر في كثير من الأحيان اختياره الفقهي، وأحيانًا يذكر رأي المخالف مع الردّ عليه.

واستكملاً للصناعة الفقهية التي حرص عليها ابن خزيمة رَحِمَهُ اللهُ فإنه لم يكتفِ أحياناً بما سبق، بل كان أحياناً يستطرد في مسائل فقهية فرعية، تاركاً أصل المسألة التي يتكلم فيها، بل ويصرِّح أحياناً بذلك.

ومن أمثلة ذلك: أنه روى حديث أبي مسعود عقبة بن عمرو رَضِيَ اللهُ عَنْهُ عن النبي ﷺ مرفوعاً: «إِنَّ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ لَا يَنْكَسِفَانِ لِمَوْتِ أَحَدٍ، وَلَكِنَّهُمَا آيَتَانِ مِنْ آيَاتِ اللَّهِ، فَإِذَا رَأَيْتُمُوهَا فَصَلُّوا»^(١).

وترجم له ابن خزيمة بقوله: «باب الأمر بالصلاة عند كسوف الشمس والقمر، والدليل على أنهما لا يَنْكَسِفَانِ لِمَوْتِ أَحَدٍ، وأنها آيتان من آيات الله».

ثم قال ابن خزيمة بعد روايته للحديث: «في قوله: (فإذا رأيتموها فصلُّوا) دلالة على حجة مذهب المُرْنِيِّ رَحِمَهُ اللهُ فِي المسألة التي خالفه فيها بعض أصحابنا في الحالف إذا كان له امرأتان، فقال: إذا وَلَدْتُمَا وَلَداً، فَأَنْتُمَا طالقتان. قال المُرْنِيُّ: إذا وَلَدَتْ إِحْدَاهُمَا وَلَداً طَلَقْتَا؛ إِذِ الْعِلْمُ مُحِيطٌ أَنَّ الْمَرَاتَيْنِ لَا تَلِدَانِ جَمِيعاً وَلَداً وَاحِداً، وَإِنَّمَا تَلِدُ وَاحِداً وَاحِداً امْرَأَةً وَاحِدَةً، فَقَوْلُ النَّبِيِّ ﷺ: (إِذَا رَأَيْتُمُوهَا فَصَلُّوا) إِنَّمَا أَرَادَ: إِذَا رَأَيْتُمْ كُسُوفَ إِحْدَاهُمَا فَصَلُّوا؛ إِذِ الْعِلْمُ مُحِيطٌ أَنَّ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ لَا يَنْكَسِفَانِ فِي وَقْتٍ وَاحِدٍ، كَمَا لَا تَلِدُ امْرَأَتَانِ وَلَداً وَاحِداً».

فابن خزيمة رَحِمَهُ اللهُ انتقل من الكلام على حكم صلاة الكسوف، وهو المقصود من ترجمة الباب والحديث، إلى مسألة فرعية في كتاب الطلاق، ليستدل على صحة مذهب المُرْنِيِّ رَحِمَهُ اللهُ فِي وقوع الطلاق من رجل قال لامرأته: إذا ولدتما ولداً، فأنتما طالقتان، إذا ولدت إحداهما ولداً.

(١) (صحيح ابن خزيمة) (٢/٣٠٨/ح/١٣٧٠).

وله في (صحيح ابن خزيمة) أمثلة أخرى أيضاً^(١).

رابعاً: التكرار، والتقطيع، والاختصار في «صحيح الإمام ابن خزيمة»^(٢):

تقطيع الحديث يُرادُ به تفريقُ الحديث الواحدِ على أبوابٍ مختلفة، واشتراطوا في جوازه أن يشتملَ الحديثُ على فقرتين فأكثر، تكون كلُّ فقرةٍ مستقلةً من حيث المعنى عن الأخرى، بحيث لا يختلُّ معناها إذا فُصلت عن بقية الحديث.

أمَّا التكرارُ: فالمرادُ به إعادةُ الحديث بكامله في أبوابٍ مختلفة.

أ - التقطيع والاختصار:

التقطيعُ قد سلَّكه كثيرٌ من المحدثين، وخاصةً مَنْ أَلَفَ منهم على الأبوابِ الفقهية، ومن أشهرهم الإمام البخاريُّ رَحِمَهُ اللهُ.

وقد سلَّكه الإمامُ ابنُ خزيمة ليجمعَ بين الاختصارِ من جهة، وبين الإكثارِ من الاستدلالِ على مسائلِ الفقه من جهةٍ أخرى.

وقد ظهرَ بالاستقراء أنَّ الإمامَ ابنَ خزيمة - كشيخه الإمامَ البخاري -

(١) انظر - مثلاً -: (صحيح ابن خزيمة) (٢٥٨/٢ - ٢٦٠)، بعد (ح/١٢٧٥)، استطرَدَ لتفسير قوله تعالى: ﴿فَإِنْ طَلَّقَهَا فَلَا تَحِلُّ لَهُ مِنْ بَعْدِ حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ﴾ [البقرة: ٢٣٠]، وكان أصلُ موضوعه أوقاتُ النهي عن الصلاة.

وكذلك فيه (٢٤٤/٣)، بعد (ح/١٩٩٨)، استطرَدَ لبيان معنى السعي في قوله تعالى: ﴿فَاسْعَوْا إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ﴾ [سورة الجمعة: ٩]، وكان أصلُ حديثه عن مباشرة الصائم لزوجه، وبيان أنَّ المباشرة نوعان: مباح، ومحظور، كما أنَّ السعي للصلاة نوعان: مباح، ومحظور.

وكذلك فيه (٢٨٧/٣)، قبل (ح/٢٠٨٧)، استطرَدَ فيه إلى بيان جواز تقديم كفارة اليمين قبل الحنث، وكان أصلُ كلامه عن ثواب يوم عرفة، وكونه يكفِّرُ ذنوبَ السنة التي تليه.

(٢) انظر - مثلاً -: (٢/٤٧ ح/٨٨٤)، (٢/٥٣ ح/٩٠١)، (٢/٥٥ ح/٩٠٥)، (٢/٨٨ ح/٩٧٤)، (٤/٢٧٠ ح/٢٨٥٥).

لا يُعيد الحديث بعينه سندًا ومنتًا^(١)، بل يُصمّنه فائدةً حديثيةً في إسناده أو متنه، وذلك بأن يرويه في كلّ بابٍ من طريقٍ جديدٍ غير الذي سبق، وبلْفِظٍ آخرٍ مناسبٍ للترجمة الجديدة^(٢).

والأمثلة على ذلك في (صحيح ابن خزيمة) كثيرةٌ جدًّا، منها:

١ - حديثُ أبي سعيد الساعدي في صفةِ صلاةِ رسول الله ﷺ، ذكره في خمسة عشر موضعًا في كتاب الصلاة في الأبواب التالية:

* «باب الاعتدال في الرُّكُوع، والتَّجَافِي، وَوَضْعُ اليَدَيْنِ عَلَى الرُّكْبَتَيْنِ»، كَرَّرَهُ فِي هَذَا الْبَابِ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ^(٣).

* «بَابُ الْإِعْتِدَالِ وَطُولِ الْقِيَامِ بَعْدَ رَفْعِ الرَّأْسِ مِنَ الرُّكُوعِ»^(٤).

* «بَابُ التَّجَافِي بِالْيَدَيْنِ عِنْدَ الْإِهْوَاءِ إِلَى السَّجُودِ»^(٥).

* «بَابُ مَكَانِ الْجَبْهَةِ وَالْأَنْفِ مِنَ الْأَرْضِ فِي السَّجُودِ»^(٦).

* «بَابُ وَضْعِ اليَدَيْنِ حَذَوِ الْمَنْكِبَيْنِ فِي السَّجُودِ»^(٧).

* «بَابُ اسْتِقْبَالِ أَطْرَافِ أَصَابِعِ اليَدَيْنِ مِنَ الْقِبْلَةِ فِي السَّجُودِ»^(٨).

* «بَابُ فَتْحِ أَصَابِعِ الرِّجْلَيْنِ فِي السَّجُودِ، وَالْإِسْتِقْبَالَ بِأَطْرَافِهِنَّ

(١) إلا نادرًا، وذلك إذا ضاقَ عليه مخرجه، كما سيأتي عند الحديث عن التكرار في (صحيح الإمام ابن خزيمة).

(٢) انظر: (الإمام ابن خزيمة ومنهجه في كتابه الصحيح) للدكتور عبد العزيز الكيسبي (٢/ ٦٩٩).

(٣) السابق (٢٩٧/١) - الأحاديث: ٥٨٧، ٥٨٨، ٥٨٩.

(٤) السابق (٣٠٨/١ ح/٦٠٨).

(٥) السابق (٣١٧/١ - ٣١٨ ح/٦٢٥).

(٦) السابق (٣٢٢/١ ح/٦٣٧).

(٧) السابق (٣٢٣/١ ح/٦٤٠). (٨) السابق (٣٢٤/١ ح/٦٤٣).

القبلة»، وقد كرّره في هذا الباب مرتين^(١).

* «باب السنة في الجلوس بين السجدين»^(٢).

* «باب إباحة الإقعاء على القدمين في السجدين»^(٣).

* «باب الجلوس بعد رفع الرأس من السجدة الثانية قبل القيام إلى الركعة الثانية وإلى الركعة الرابعة»^(٤).

* «باب سنة الجلوس في التشهد الأول»^(٥).

* «باب السنة في الجلوس في الركعة التي يُسَلَّمُ فيها»^(٦).

ومع أن ابن خزيمة كرّره خمس عشرة مرة، إلا أنه لم يُعده بسنده ومتنه سواءً بسواءٍ إلا مرة واحدة، على اختلافٍ طفيفٍ فيه أيضًا، أمّا المواضع الأخرى: فقد قَطَعَ الحديث في كلِّ بابٍ بما يناسبه، ونَوَّعَ في الطرق، فرواه من طرق عديدة، كما أنه ساقه كاملاً في ثلاثة مواضع؛ سياق كلِّ واحدٍ منها يختلف عن الآخر.

٢ - ومن أمثلته أيضًا: قوله في كتاب الصلاة: «بَابُ إِبْطَاتِ الْيَدَيْنِ مَعَ الْوَجْهِ عَلَى الْأَرْضِ، حَتَّى يَطْمَئِنَّ كُلُّ عَظْمٍ مِنَ الْمُصَلِّي إِلَى مَوْضِعِهِ

حَدَّثَنَا مُؤَمَّلُ بْنُ هِشَامٍ، أَخْبَرَنَا إِسْمَاعِيلُ، يَعْنِي ابْنَ عُليَّةَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْحَاقَ، حَدَّثَنِي عَلِيُّ بْنُ يَحْيَى بْنِ خَلَّادٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَمِّهِ رِفَاعَةَ فِي الْحَدِيثِ الطَّوِيلِ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ لِلرَّجُلِ الَّذِي صَلَّى وَأَمَرَهُ النَّبِيُّ ﷺ

(١) السابق (١/٣٢٧ - ٣٢٨/ح/٦٥١، ٦٥٢).

(٢) السابق (١/٣٣٧/ح/٦٧٧).

(٣) السابق (١/٣٣٩/ح/٦٨١).

(٤) السابق (١/٣٤١/ح/٦٨٥).

(٥) السابق (١/٣٤٣/ح/٦٨٩).

(٦) السابق (١/٣٤٧/ح/٧٠٠).

بِإِعَادَةِ الصَّلَاةِ، قَالَ: «ثُمَّ إِذَا أَنْتَ سَجَدْتَ فَأَثْبِتْ وَجْهَكَ وَيَدَيْكَ حَتَّى يَطْمَئِنَّ كُلُّ عَظْمٍ مِنْكَ إِلَى مَوْضِعِهِ»^(١).

فالإمام ابن خزيمة لم يذكر هنا إلا الجملة التي تتعلق بالمسألة التي عقد لها الباب.

وقد أخرجَه بطوله قبل هذا الموضع^(٢).

٣ - ومن أمثلته: حديث ابن عباس رضي الله عنهما في المرأة الخثعمية التي سألت النبي ﷺ أن تحجَّ عن أبيها، رواه الإمام ابن خزيمة بالأرقام: (٣٠٣٠، ٣٠٣١، ٣٠٣٢، ٣٠٣٣، ٣٠٣٦)، واستنبط منه أحكاماً مختلفة ترجم لكل باب منها باب، منها:

* «باب إباحة الحج عن الكبير الذي لا يَقْدِرُ عليه».

* «باب وجوب الحج على الشيخ الكبير إذا ملك مالا».

* «باب جواز حج المرأة عن الرجل».

* «باب الفرق بين العاجز عن الحج لكبر سنٍّ، والمريض الذي يُرجى برؤه».

٤ - ومن أمثلته أيضاً: حديث عمران بن حصين في سفر النبي ﷺ مع الصحابة رضي الله عنهم ونومهم عن الصلاة، رواه برقم (٩٨٧) في باب النائم عن الصلاة والناسي لها، وبرقم (٩٩٧) في باب الأذان للصلاة بعد ذهاب الوقت.

والإمام ابن خزيمة يُنبِّه غالباً إلى اختصاره للحديث بعبارات مختلفة،

(١) السابق (٣٢٢/١، ح/٦٣٨).

(٢) في كتاب الصلاة، باب إجازة الصلاة بالتسييح والتكبير والتحميد والتهليل لمن لا يُحسن قراءة القرآن، (١/٢٧٤ ح/٥٤٥).

منها: قوله: «قد أُمليته قبل بطوله»^(١)، ومنها: «وهذه اللفظة مختصرة غير متقصاة»^(٢)، ومنها: «وذكر الحديث بطوله، قد أُمليته قبل»^(٣)، ونحو ذلك، وأكثر ما يُشير إلى ذلك بقوله: «وذكر الحديث بطوله»^(٤)، وأحياناً يُشير إلى مضمون الحديث أو عنوانه، كما في أول حديث في المطبوع: «وذكر الحديث بطوله في السؤال عن الإيمان والإحسان والساعة».

ب - التكرار:

قد يكرّر الإمام ابن خزيمة الحديث في عدة مواضع بنفس إسناده ومثنيه، وذلك إذا ضاق عليه مخرجه، كما هو الحال عند شيخه الإمام البخاري، ومن أمثله: حديث أبي مالك الأشجعي عن أبيه قال: كُنَّا نَعُدُّو إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَيَجِيءُ الرَّجُلُ وَتَجِيءُ الْمَرْأَةُ، فَيَقُولُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، كَيْفَ أَقُولُ إِذَا صَلَّيْتُ؟ قَالَ: «قُلْ: اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي، وَارْحَمْنِي، وَاهْدِنِي، وَعَافِنِي، وَارْزُقْنِي، فَقَدْ جَمَعَ لَكَ دُنْيَاكَ وَآخِرَتَكَ».

وقد روى ابن خزيمة هذا الحديث في كتاب الصلاة، باب جامع الدعاء بعد السلام في دبر الصلاة^(٥)، وكرّره بإسناده ومثنيه في كتاب الصلاة، باب إباحة الدعاء في الصلاة^(٦).

خامساً: الإشارة إلى أحاديث الباب:

من الأساليب التي اتبعها الإمام ابن خزيمة قصداً للاختصار: الإشارة إلى الأحاديث الواردة في الباب، ومن خلاله أمكنه أن يجمع في كتابه أكبر قدر من الروايات.

(١) (صحيح ابن خزيمة) (٢/٤٢/ح/٨٧٠).

(٢) السابق (٢/١٠٩/ح/١٠٢٢). (٣) السابق (٣/٣٤٣/ح/٢٢١٩).

(٤) السابق (٣/١ - الحديث الأول)، وهذا كثير جداً في كتابه.

(٥) السابق (١/٣٦٦/ح/٧٤٤). (٦) السابق (٢/٣٠/ح/٨٤٨).

وطريقته في ذلك أن يورد الحديث الصحيح للاستدلال به على حكم معين، ثم يشير إلى ما ورد فيه من الأحاديث بقوله: «وخبر فلان من هذا الباب»، أو: «حديث فلان وفلان من هذا الباب».

ومن أمثله: أنه أخرج في باب: «الدليل على ضد قول من زعم أن المصلي إذا دعا في صلاة المكتوبة بما ليس في القرآن أن صلاته تفسد»، أخرج فيه حديث علي بن أبي طالب رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم كان إذا ركع، قال: «اللهم لك ركعت، وبك آمنت، ولك أسلمت، أنت ربي، خشع سمعي وبصري ومخي وعظمي وعصبي وما استقلت به قدمي لله رب العالمين».

ثم قال: «وخبر مسروق، عن عائشة من هذا الباب، وكذلك خبر مطرف، عن عائشة»^(١).

وله أمثلة عديدة في (صحيح ابن خزيمة)^(٢)، وفي أغلبها يشير إلى أحاديث الباب بعد ذكر الأحاديث التي يسندها في ذلك الباب.

على أنه قد يشير أحياناً إلى أحاديث الباب في ترجمة الباب قبل تخريج أحاديث الباب، ومن أمثله قوله: «باب بدء الأمر باستقبال الكعبة للصلاة، ونسخ الأمر بالصَّلواتِ إلى بيت المقدس».

قال أبو بكر - ابن خزيمة -: خبر البراء بن عازب من هذا الباب^(٣).

(١) (صحيح ابن خزيمة) (١/٣٠٦ ح/٦٠٧)، وخبر مسروق عن عائشة رضي الله عنها رواه ابن خزيمة قبله (ح/٦٠٥)، كما أنه روى خبر مطرف عن عائشة رضي الله عنها برقم (٦٠٦).

(٢) انظر - مثلاً -: الأحاديث: (١٩٩، ٢٠١، ٢٩٢، ٣٧٥، ٤١٦، ٧٨٧، ٨٩٩، ١٦٣١، ١٦٧٤، ١٧٠٣، ١٧٢٠، ٢٠٣٨، ٢٠٩٤)، وغيرها.

(٣) السابق (١/٢٢٣) قبل (ح/٤٣٠)، وكذلك في: (ح/٢٩٩٢)، وقبل ح/٢٤٧٠، (٢٢٣٥، ٢٠٠٥).

وغالبًا تكون إشارته بذلك إلى المواضع التي سبقت، وأمّا إذا لم يكن قد ذكرها فيما سبق: فإنه يشير غالبًا إلى المواضع التي خرّج فيها تلك الأحاديث والأبواب التي يُشير إليها.

سادسًا: الإحالات في (صحيح ابن خزيمة):

من الأمور التي تَلَفُتُ النظرَ في (صحيح ابن خزيمة): كثرة الإحالات، حيث يُحيلُ الإمامُ ابنُ خزيمة إلى كتب وأبوابٍ سابقةٍ ولاحقةٍ في كتابه، وذلك طلبًا للاختصار، وتجنبًا للإطالة، فيذكر جانبًا من الحديث، ثم يُحيلُ إلى الكتاب الذي خرّجه فيه كاملاً. ومن أمثلته:

قوله في «باب ذكر الدليل على أن إقامة الصلاة من الإسلام؛ إذ الإيمان والإسلام اسمان بمعنى واحد»، قال: «خبر عمر بن الخطاب في مسألة جبريل النبي ﷺ عن الإسلام: قد أَمَلَيْتُهُ فِي كِتَابِ الطَّهَارَةِ»^(١).

وقوله في «باب الرخصة في الالتفات في الصلاة عند النائية تنوب المصلي»، قال: «في خبر أبي حازم، عن سهل بن سعد: وكان أبو بكر لا يَلْتَفِتُ فِي صَلَاتِهِ، فَلَمَّا أَكْثَرَ النَّاسُ التَّصْفِيقَ التَّفَتَ، فَإِذَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي الصَّفِّ، فَأَشَارَ إِلَيْهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ هَكَذَا؛ يَأْمُرُهُ أَنْ يُصَلِّيَ، قَدْ أَمَلَيْتُهُ قَبْلَ بَطُولِهِ»^(٢).

وقوله في «باب ذكر عدد صلاة الجمعة»: «خبر عمر بن الخطاب: صلاة الجمعة ركعتان: قد أَمَلَيْتُهُ قَبْلُ فِي كِتَابِ الْعِيدَيْنِ»^(٣).

ثم قال بعده مباشرة: «باب ذكر البيان أن صوم شهر رمضان من

(١) السابق (١/١٥٩ - قبل ح/٣٠٨).

(٢) السابق (٢/٤٢٢ ح/٨٧٠).

(٣) السابق (٣/١٧٠ - بعد ح/١٨٤٢).

الإسلام؛ إذ الإيمان والإسلام اسمان لمسمى واحد.

خبر جبريل في مسأله النبي ﷺ عن الإسلام: قد أملتُه في كتاب الإيمان^(١).

وقد عرفنا من هذه الأمثلة أن ابن خزيمة قد يعقد ترجمة ويكتفي فيها بالإشارة إلى ما سبق تخريجه من الحديث، ولا يُعيده، ولو لم يذكر فيه حديثاً آخر.

وقد سلك الإمام ابن خزيمة رحمه الله هذا النهج من باب الاختصار.

سابعاً: ذكره لآراء بعض الفقهاء، كالإمام الشافعي وغيره:

يُشير الإمام ابن خزيمة أحياناً إلى مذاهب بعض الفقهاء وفقاً أو خلافاً، ومن أمثلة ذلك أنه عقد باباً بقوله: «باب استحباب الوضوء من مس الذكر»، ثم أورد فيه حديث مروان، عن بسرة بنت صفوان، أنها سمعت النبي ﷺ يقول: «إذا مس أحدكم ذكره فليتوضأ».

ثم حكى أقوال بعض العلماء في هذه المسألة قائلاً:

«سمعت يونس بن عبد الأعلى الصدفي يقول: أخبرنا ابن وهب، عن مالك، قال: أرى الوضوء من مس الذكر استحباباً، ولا أوجبُه.

حدثنا علي بن سعيد النسوي، قال: سألت أحمد بن حنبل عن الوضوء من مس الذكر، فقال: أستحبُه ولا أوجبُه.

وسمعت محمد بن يحيى يقول: نرى الوضوء من مس الذكر استحباباً لا إيجاباً، بحديث عبد الله بن بدر، عن قيس بن طلق، عن أبيه، عن النبي ﷺ.

(١) السابق (٣/ ١٧٠ - قبل ح/ ١٨٤٣).

وَكَانَ الشَّافِعِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يُوجِبُ الْوُضُوءَ مِنْ مَسِّ الذَّكْرِ اتِّبَاعًا، بِخَبَرِ بُسْرَةَ بِنْتِ صَفْوَانَ، لَا قِيَاسًا».

ثم قال ابن خزيمة: «وَبَقَوْلِ الشَّافِعِيِّ أَقُولُ؛ لِأَنَّ عُرْوَةَ قَدْ سَمِعَ خَبَرَ بُسْرَةَ مِنْهَا، لَا كَمَا تَوَهَّمُ بَعْضُ عُلَمَائِنَا أَنَّ الْخَبَرَ وَاهٍ، لِبَطْنِهِ فِي مَرْوَانَ»^(١).

وغالبًا ما يُشِيرُ الإمامُ ابنُ خزيمة إلى موقف مَنْ يُسَمِّيهِمُ الْحِجَازِيِّينَ، وهو يعني بهم أهلَ الحديث والآثار؛ من أمثالِ الإمامِ مالكٍ، وتلميذه الإمامِ الشافعي، وتلميذه الإمامِ أحمد، ويُشِيرُ إليهم أحيانًا بقوله: «أَصْحَابُنَا»^(٢)، ويخصُّ أحيانًا الإمامَ الشافعيَّ بالذكر؛ لما له من المكانة المتميِّزة في مدرسة أهل الحديث.

ويُشِيرُ أيضًا إلى مواقف مَنْ يُسَمِّيهِمُ الْكُوفِيِّينَ، ويعني بهم أئمةَ مدرسة أهل الرأي^(٣).

ثامناً: غريب الحديث في (صحيح ابن خزيمة)^(٤):

غريبُ الحديث: «هو ما وقعَ في متون الأحاديث من الألفاظ الغامضة البعيدة عن الفهم؛ لقلَّةِ استعمالِها»^(٥).

وقد أولى الإمامُ ابنُ خزيمة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ هذا الفنَّ في (صحيحه) عنايةً

(١) السابق (٢٢/١ - ٢٣/ح/٣٣).

(٢) انظر: الأحاديث: (١٠٣٩، ١٣٥٣، ١٥٧٠، ١٧٠٥، ٢٠٨٣)، ولا يُشِيرُ بقوله «أصحابنا» إلى الشافعية فقط، كما زعمه بعض الفضلاء.

(٣) انظر تفصيل ذلك في: (الاتجاه الفقهي لابن خزيمة) للشيخ أيمن حمزة (ص/٥٨٥) وما بعدها.

(٤) انظر: (الإمام ابن خزيمة ومنهجه في كتابه الصحيح) للدكتور عبد العزيز الكبيسي (٢/٤٣٠ - ٤٣٥).

(٥) (علوم الحديث) لابن الصلاح (ص/٢٤٥).

كبيرة، وتفتن فيه، وأكثر من التنبيه عليه، فشرح المفردات والتراكيب الغريبة، سالكا طريق الإيجاز والاختصار.

وللإمام ابن خزيمة في شرح غريب الحديث مسالك عديدة، منها:

أ - يشرح الغريب بما جاء مفسرا في بعض روايات الحديث:

ومن أمثله قوله في كتاب الوضوء: «بَابُ النَّهْيِ عَنِ التَّغَوُّطِ عَلَى طَرِيقِ الْمُسْلِمِينَ وَظِلِّهِمُ الَّذِي هُوَ مَجَالِسُهُمْ»، ثم أورد فيه حديث أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعا: «اتَّقُوا اللَّعْنَتَيْنِ، - أَوِ اللَّعَانَيْنِ -»، قيل: وَمَا هُمَا؟ قَالَ: «الَّذِي يَتَخَلَّى فِي طَرِيقِ النَّاسِ، أَوْ ظِلِّهِمْ».

ثم قال: «وإِنَّمَا اسْتَدَلْتُ عَلَى أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَرَادَ بِقَوْلِهِ: «أَوْ ظِلِّهِمْ»: الظِّلَّ الَّذِي يَسْتَظِلُّونَ بِهِ إِذَا جَلَسُوا مَجَالِسَهُمْ، بِخَبَرِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ جَعْفَرٍ، «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ أَحَبَّ مَا اسْتَتَرَ بِهِ فِي حَاجَتِهِ هَدَفًا، أَوْ حَائِشَ نَخْلٍ»^(١)؛ إِذِ الْهَدَفُ هُوَ الْحَائِطُ، وَالْحَائِشُ مِنَ النَّخْلِ: النَّخْلَاتُ الْمُجْتَمِعَاتُ، وَإِنَّمَا سُمِّيَ الْبُسْتَانُ حَائِشًا لِكَثْرَةِ أَشْجَارِهِ، وَلَا يَكَادُ الْهَدَفُ يَكُونُ إِلَّا وَلَهُ ظِلٌّ، إِلَّا وَقْتُ اسْتِوَاءِ الشَّمْسِ، فَأَمَّا الْحَائِشُ مِنَ النَّخْلِ فَلَا يَكُونُ وَقْتُ مِنَ الْأَوْقَاتِ بِالنَّهَارِ إِلَّا وَلَهَا ظِلٌّ، وَالنَّبِيُّ ﷺ قَدْ كَانَ يَسْتَحِبُّ أَنْ يَسْتَتِرَ الْإِنْسَانُ فِي الْغَائِطِ بِالْهَدَفِ وَالْحَائِشِ وَإِنْ كَانَ لَهُمَا ظِلٌّ»^(٢).

ب - شرحه لغريب الحديث نقلا عن بعض الأئمة:

ومن أمثله: قوله في حديث عبد الله بن مسعود رضي الله عنه: «جَدَبَ لَنَا رَسُولُ اللَّهِ السَّمَرَ بَعْدَ الْعَتَمَةِ».. قال: «سَمِعْتُ مُحَمَّدَ بْنَ عَمْرِو يَقُولُ: قَالَ عَبْدُ الصَّمَدِ: يَعْنِي بِالْجَدَبِ: الذَّمُّ»^(٣).

(١) أخرجه ابن خزيمة في (صحيحه) (ح/٥٣)، باب استحباب الاستتار عند الغائط.

(٢) (صحيح ابن خزيمة) (١/٣٧ - ٣٨/ح/٦٧).

(٣) السابق (٢/٢٩١/ح/١٣٤٠).

ومنه قوله في حديث البراء بن عازب رضي الله عنه: «كان رسول الله ﷺ إذا صلى جَحَى^(١)».

ثم قال: «سمعتُ السَّريَّ^(٢) يقول: قال النَّضرُ: جَحَى: الذي لا يتمدّد في ركوعه ولا سجوده».

وقال أيضًا: «سمعتُ أحمدَ بن منصور المروزيَّ يقول: قال النضر: والعربُ تقول: هو جَحَى^(٣)».

وقد نقلَ ابنُ خزيمة هنا كلامَ النضر واعتمده، والنضر هو ابنُ شميل، وهو أحدُ رُواة هذا الحديث، كما أنه أحدُ أئمة اللغة المعروفين.

وأحيانًا ينقلُ الإمامُ ابنُ خزيمة كلامَ بعض العلماء في تفسيرهم للغريب، ويزيده توضيحًا؛ لأنه يرى أنَّ اللفظَ المشروح به غريبٌ أيضًا، ومن ذلك قوله في حديث أنس بن مالك رضي الله عنه أنَّ النبيَّ ﷺ قال: «رُصُّوا صُفُوفَكُمْ، وَقَارِبُوا بَيْنَهَا، وَحَاذُوا بِالْأَعْنَاقِ، فَوَالَّذِي نَفْسُ مُحَمَّدٍ بِيَدِهِ إِنِّي لَأَرَى الشَّيْطَانَ يَدْخُلُ مِنْ خَلَلِ الصَّفِّ كَأَنَّهَا الْحَذَفُ».

قَالَ مُسْلِمٌ^(٤): يَعْنِي النَّقْدَ الصَّغَارَ^(٥).

ولَمَّا كان تفسيرُ مسلمٍ لكلمة «الحذف» الواردة في الحديث بـ«النقد الصغار» تفسيرًا للغريب بالغريب: زاده الإمامُ ابنُ خزيمة توضيحًا فقال بعده: «النَّقْدُ الصَّغَارُ: أَوْلَادُ الْغَنَمِ»^(٦).

(١) «جَحَى»: كذا في طبعة الأعظمي، وهو الأشهر، وفي طبعة الميمان والتأصيل: «جَحَى»، ومعناه: فتح عضديه عن جنبه، وجافاهما عنهما.

(٢) هو ابنُ مزيد، وهو أحدُ رُواة الحديث.

(٣) السابق (١/٣٢٥ - ٣٢٦ ح/٦٤٧).

(٤) مسلم هو ابنُ إبراهيم الفراهيدي، أحدُ رُواة الحديث.

(٥) صحيح ابن خزيمة (٣/٢٢ ح/١٥٤٥).

(٦) النَّقْدُ واحِدُهَا: نَقْدَةٌ، وجمعُها نَقَاد. انظر: (النهاية في غريب الحديث) (٢/٧٨٥ - نقد).

وله أمثلة أخرى في (صحيح الإمام ابن خزيمة)^(١).

ج - يشرحُ الغريب، ويستدلُّ لشرحه بما يدلُّ على ذلك من الأحاديث:

ومن أمثلته: قوله في تفسير (الكعب) الوارد في الأحاديث:

«بَابُ ذِكْرِ الدَّلِيلِ عَلَى أَنَّ الْكَعْبَيْنِ اللَّذَيْنِ أَمَرَ الْمُتَوَضِّئُ بِغَسْلِ الرَّجْلَيْنِ إِلَيْهِمَا: الْعُظْمَانِ النَّاتِيَانِ فِي جَانِبِي الْقَدَمِ، لَا الْعِظْمُ الصَّغِيرُ النَّاتِي عَلَى ظَهْرِ الْقَدَمِ، عَلَى مَا يَتَوَهَّمُهُ مَنْ يَتَحَدَّثُ مِمَّنْ لَا يَفْهَمُ الْعِلْمَ، وَلَا لُغَةَ الْعَرَبِ».

ثم أورد فيه ثلاثة أحاديث مرفوعة، وعلقَ عليها بما لا يدعُ مجالاً للشك أن ما فسره هو الصحيح^(٢)، وتعليقاته تدلُّ على دقته وإمامته في الحديث واللغة معاً.

تاسعاً: ناسخ الحديث ومنسوخه في (صحيح ابن خزيمة):

من الجوانب التي اهتمَّ بها الإمام ابن خزيمة في (صحيحه): بيان الناسخ من المنسوخ، وذلك لما تترتب عليه من الأحكام.

ومن أمثلته في (صحيح ابن خزيمة): قوله في كتاب الصلاة:

«بَابُ ذِكْرِ نَسْخِ التَّطْيِيقِ فِي الرُّكُوعِ، وَالْبَيَانِ عَلَى أَنَّ وَضْعَ الْيَدَيْنِ عَلَى الرُّكْبَتَيْنِ نَاسِخٌ لِلتَّطْيِيقِ؛ إِذِ التَّطْيِيقُ كَانَ مُقَدِّمًا، وَوَضْعُ الْيَدَيْنِ عَلَى الرُّكْبَتَيْنِ مُؤَخَّرًا بَعْدَهُ، فَالْمُقَدِّمُ مَنْسُوخٌ، وَالْمُؤَخَّرُ نَاسِخٌ».

حدثنا محمد بن أبان، حدثنا عبد الله بن يزيد الأودي (قال أبو بكر: هو ابن إدريس بن يزيد الأودي، نسبُه إلى جدِّه)، قال: حدثنا عاصم بن كليب، عن عبد الرحمن بن الأسود، عن علقمة، عن عبد الله قال:

(١) انظر: الأحاديث: (٧٢٥، ٧٦٨، ١١٣٣، ١٣٧٧).

(٢) السابق (١/ ٨١ - ٨٣ الأحاديث: ١٥٨ - ١٦٠).

عَلَّمَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الصَّلَاةَ، قَالَ: فَكَبَّرَ، وَلَمَّا أَرَادَ أَنْ يَرْكَعَ طَبَّقَ يَدَيْهِ بَيْنَ رُكْبَتَيْهِ فَرَكَعَ، فَبَلَغَ ذَلِكَ سَعْدًا، فَقَالَ: صَدَقَ أَخِي، كُنَّا نَفْعَلُ هَذَا، ثُمَّ أَمَرْنَا بِهِذَا، يَعْنِي الْإِمْسَاكَ بِالرُّكْبِ»^(١).

وله أمثلة عديدة في (صحيح ابن خزيمة)^(٢).

وأحياناً يردُّ الإمام ابنُ خزيمة على مَنْ يردُّ النسخَ في بعض المسائل، ومن أمثلته:

١ - أنه ردَّ على مَنْ يزعمُ أنَّ القنوتَ في الصلوات منسوخٌ منه في عنه، وبَيَّنَّ أنَّ المنسوخَ هو لعنُ الكفار - في حال حياتهم - وليس الدعاء والقنوت للمستضعفين من المسلمين، فالنسخ جزئي وليس كلياً^(٣).

٢ - الردُّ على مَنْ يرى أنَّ أمرَ النبي ﷺ للمؤمنين بالجلوس إذا صَلَّى الإمامُ جالساً: منسوخٌ بحديث أمِّ المؤمنين عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا في قصة صَلَاتِهِ ﷺ بالناسِ في مرضِ موْتِهِ، حيث صَلَّى ﷺ جالساً والناسُ وراءَه قيام، فردَّ عليهم الإمامُ ابنُ خزيمة ببيان أنَّ الرواة اختلفوا في تلك القصة، فبعضُهم ذكرَ أنَّ الإمامَ هو النبي ﷺ، وبعضُهم ذكرَ أنَّ الإمامَ هو أبو بكرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، ولا يجوز القولُ بنسخ ما ثبتَ عن النبي ﷺ بيقين بما لم يكن كذلك، بل اختلف فيه الرواة.

ومن أبرز مَنْ ذهبَ إلى النسخ هنا: هو شيخُ الإمام البخاري^(٤)، وقبله الإمام الشافعي، ولذلك نرى الإمام ابنَ خزيمة يسلك في مناقشة القائلين بالنسخ هنا بغاية من الأدب، كقولِه في ترجمة الباب: «بابُ ذكرِ

(١) السابق (١/٣٠١/٥٩٥).

(٢) انظر: (صحيح ابن خزيمة) (الأحاديث: ٦٢٧، ٦٢٨، ٢٠١١).

(٣) انظر: (صحيح ابن خزيمة) (١/٣١٨ - ٣١٩/٦٢٢، ٦٢٣).

(٤) انظر: تعليقه على حديث (٥٢٢٦) من (صحيحه).

أخبار تأولها بعض العلماء ناسخة لأمر رسول الله ﷺ المأموم بالصلاة إذا صلى إمامه جالساً»، وكذلك قوله بعد ذلك: «قال قوم من أهل الحديث: إذا صلى الإمام...».

وقد أطلال الإمام ابن خزيمة في شرح الموضوع، وقال في الأخير: «فَمَا صَحَّ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ وَاتَّفَقَ أَهْلُ الْعِلْمِ عَلَى صِحَّتِهِ: يَقِينٌ^(١)، وَمَا اخْتَلَفُوا فِيهِ وَلَمْ يَصَحَّ فِيهِ خَبَرٌ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: شَكٌّ، وَغَيْرُ جَائِزٍ تَرَكُ الْيَقِينَ بِالْشَكِّ، وَإِنَّمَا يَجُوزُ تَرْكُ الْيَقِينِ بِالْيَقِينِ^(٢)».

المقام الثاني: مختلف الحديث في (صحيح ابن خزيمة):

هذا الموضوع تابع للموضوع السابق، حيث إنه يمثل جزءاً من الصناعة الحديثية المتعلقة بالمتن في صحيح الإمام ابن خزيمة، ولكنني أفردته إبرازاً له، وبياناً لمكانته، وتوضيحاً لمدى اهتمام الإمام ابن خزيمة به.

وقد سبقت الإشارة إلى اهتمام الإمام ابن خزيمة بعلم مختلف الحديث، وهو أن يكون حديثان متضادان في المعنى ظاهراً، فيهتم الإمام ابن خزيمة بدفع ما يظهر من التعارض من خلال تراجع الأبواب، بل إن مفهوم (مختلف الحديث) عنده أوسع من مخالفة حديث لحديث، بل عدّ منه أيضاً مخالفة الحديث للآية، أو اللغة، أو غير ذلك مما ذكره المعتنون بهذا الجانب^(٣).

(١) يشير إلى حديث عائشة رضي الله عنها أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ دَخَلَ عَلَيْهِ نَاسٌ يَعُودُونَهُ فِي مَرَضِهِ، فَصَلَّى بِهِمْ جَالِسًا، فَجَعَلُوا يُصَلُّونَ قِيَامًا، فَأَشَارَ إِلَيْهِمْ: اجْلِسُوا، فَلَمَّا فَرَغَ قَالَ: إِنَّ الْإِمَامَ لَيُؤْتَمُّ بِهِ، فَإِذَا رَكَعَ فَارْكَعُوا، وَإِذَا رَفَعَ فَارْفَعُوا، وَإِنْ صَلَّى جَالِسًا فَصَلُّوا جُلُوسًا. أخرجه البخاري (٥٢٢٦/ح).

(٢) السابق (٥٣ - ٥٧ - الأحاديث: ١٦١٦ - ١٦٢١).

(٣) انظر: بحث (الإمام ابن خزيمة ومنهجه في مختلف الحديث في صحيحه) للباحث هاني يوسف الجليس (ص/١٩ - ٣١).

وللإمام ابن خزيمة قدمٌ راسخةٌ وباعٌ طويلٌ في هذا الميدان، فهو من أعلامه البارزين، أهله لتبوؤ هذه المنزلة إمامته في الفقه والحديث معاً، وقد شهد العلماء له بتقدمه في هذا الشأن، وعدوه من أحسن الناس كلاماً في علم مختلف الحديث.

قال السيوطي: «وكان ابنُ خزيمة من أحسن الناس كلاماً فيه»^(١).

وقال السخاوي: «وإنما يكملُ له مَنْ كان إماماً جامعاً لصناعتَي الحديث والفقه، غائصاً على المعاني الدقيقة، ولذا كان إمام الأئمة أبو بكر بن خزيمة من أحسن الناس فيه كلاماً»^(٢).

وقد نُقلَ عن الإمام ابن خزيمة أنه قال: «لا أعرفُ أنه روي عن النبي ﷺ حديثان بإسنادين صحيحين متضادين، فمن كان عنده: فليأتني به لأؤلفَ بينهما»^(٣).

وسألني الضوء هنا باختصارٍ شديد على منهج الإمام ابن خزيمة في مختلف الحديث في (صحيحه)، وذلك في وقفتين:

الوقفَةُ الأولى: طريقةُ ابن خزيمة في عرض مسائل مختلف الحديث:

يمكن إجمالُ طريقة الإمام ابن خزيمة في عرضه لمسائل مختلف الحديث على النحو الآتي:

أولاً: إنَّ المجالَ الأوسعَ للكلام في هذا الموضوع هو التراجع، فيستهلُّ الكلام فيه في تراجع أبوابه بذكر موضوع الحديث، ونوع الاختلاف فيه؛ كأن يُبيِّن:

(١) (تدريب الراوي) (٢/١٧٦).

(٢) (فتح المغيث بشرح ألفية الحديث) (٣/٧٥).

(٣) (علوم الحديث) لابن الصلاح (ص/٢٧٥).

- * أن هذا الحديث مجملٌ غيرُ مفسَّرٍ ^(١).
 - * أو مختصرٌ غيرُ مستقصٍ لجميعِ المتن ^(٢).
 - * أو كونه دالًّا على الإباحة، وأنَّ الحديثَ الذي يُظنُّ معارضًا له يدلُّ على الإباحة أيضًا، فالمكلفُ مخيرٌ بينهما ^(٣).
 - * أو أنَّ هذا الحديثَ وإن كان قد سبقَ بصيغة العموم؛ إلا أنَّ المراد به خاصٌّ ^(٤).
 - * أو كونه منسوخًا ^(٥).
 - * أو يُبيِّن في ترجمة الباب خطأ بعض العلماء في فهم كلمةٍ من الحديث ^(٦).
- وغير ذلك.

ثانيًا: ثم يذكر ابنُ خزيمة بعد الترجمة الحديثَ أو الأحاديثَ الواردة في الباب، وما يشهد لها.

ثالثًا: ثم يُعقبها بذكر بابٍ أو أبوابٍ أخرى، فينفي فيها ما تُوهَّم من تناقض واختلاف، وذلك: إمَّا بتفسير ما أجمل ^(٧)، أو بيان التخيير في الفعل، وأنه من اختلاف المباح ^(٨)، وتخصيص العام ^(٩)، أو بيان معنَى

(١) انظر: (صحيح ابن خزيمة) (٧/١ - قبل ح/٨)، وهذا كثيرٌ في هذا الكتاب.

(٢) السابق (٣٧٨/١ - قبل ح/٧٧٠).

(٣) السابق (٢٥٦/١ - قبل ح/٥٠٩).

(٤) السابق (٧٠/٢ - قبل ح/٩٤٣).

(٥) السابق (٣٠١/١ - قبل ح/٥٩٥)، وانظر ما سبق قريبًا عن (ناسخ الحديث ومنسوخه في صحيح ابن خزيمة).

(٦) السابق (٨١/٢ - قبل ح/٩٦٤).

(٨) السابق (٨٧/١ - ٨٨/ح/١٧١ - ١٧٣).

(٩) السابق (٢٩٠/ح/١٣٣٩).

غريب^(١)، أو بيان الناسخ من المنسوخ، وقد يُصرَّح بالنسخ في الباب الواحد نفسه، وقد يُعقبه بيان النسخ في باب آخر^(٢).

وقد يكتفي الإمام ابن خزيمة في دفع التعارض بين الأحاديث بما ذكره في تراجم الأبواب، وربما لا يكتفي بذلك، بل يستطرّد في الموضوع للتدليل على صحة ما قرّره، وذلك من خلال الكلام عقب الأحاديث.

الوقفَةُ الثانية: منهجُ ابن خزيمة في دفع التعارض بين الأدلة:

سلك الإمام ابن خزيمة مسلك حُذّاق الأئمة في التوفيق بين الأحاديث، وقد أجمَلها رَحِمَهُ اللهُ في قوله - تعليقاً على حديث ابن عمر رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا في صلاة النبي ﷺ الوترَ على الراحلة، وحديث جابر رَضِيَ اللهُ عَنْهُ في صلاة النبي ﷺ الوترَ على الأرض - يقول ابن خزيمة: «...بَلِ الْخَبْرَانِ جَمِيعًا مُتَّفَقَانِ مُسْتَعْمَلَانِ، وَكُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا أَخْبَرَ بِمَا رَأَى النَّبِيُّ ﷺ يَفْعَلُهُ، وَيَجِبُ عَلَى مَنْ عَلِمَ الْخَبْرَيْنِ جَمِيعًا إِجَازَةُ كِلَا الْخَبْرَيْنِ^(٣)».

قد رأى ابن عمر النَّبِيَّ ﷺ يُوتِرُ عَلَى رَاحِلَتِهِ، فَأَدَّى مَا رَأَى، وَرَأَى جَابِرُ النَّبِيِّ ﷺ أَنَاخَ رَاحِلَتَهُ فَأَوْتَرَ بِالأَرْضِ، فَأَدَّى مَا رَأَى النَّبِيُّ ﷺ، فَجَائِزٌ أَنْ يُوتِرَ المَرْءُ عَلَى رَاحِلَتِهِ كَمَا فَعَلَ رَحِمَهُ اللهُ، وَجَائِزٌ أَنْ يُنِيخَ رَاحِلَتَهُ فَيَنْزَلَ فَيُوتِرَ عَلَى الأَرْضِ، إِذِ النَّبِيُّ ﷺ قَدْ فَعَلَ الْفَعْلَيْنِ جَمِيعًا، وَلَمْ يَزُجِرْ عَنْ أَحَدِهِمَا بَعْدَ فِعْلِهِ، وَهَذَا مِنْ اخْتِلَافِ الْمُبَاحِ.

وَلَمَّا فَعَلَ النَّبِيُّ ﷺ الْفَعْلَيْنِ جَمِيعًا، كَانَ الْمُوتِرُ بِالْخِيَارِ فِي السَّفَرِ؛

(١) السابق (١/٢٤٧/ح/٤٩٠).

(٢) انظر ما سبق عن (ناسخ الحديث ومنسوخه في صحيح ابن خزيمة).

(٣) أي: يجبُ على مَنْ عَلِمَ بالحديثين العملُ بهما جميعًا، لا أن يعملَ بأحدهما ويُهملَ الثاني.

إِنْ أَحَبَّ أَوْتَرَ عَلَى رَاحِلَتِهِ، وَإِنْ شَاءَ نَزَلَ فَأَوْتَرَ عَلَى الْأَرْضِ.

وَلَيْسَ شَيْءٌ مِنْ سُنَّتِهِ ﷺ مَهْجُورًا إِذَا أَمَكْنَ اسْتِعْمَالُهُ، وَإِنَّمَا يُتْرَكُ بَعْضُ خَبَرِهِ بَبَعْضٍ إِذَا لَمْ يُمْكِنْ اسْتِعْمَالُهَا جَمِيعًا، وَكَانَ أَحَدُهُمَا يَدْفَعُ الْآخَرَ فِي جَمِيعِ جِهَاتِهِ، فَيَجِبُ حِينَئِذٍ طَلْبُ النَّاسِخِ مِنَ الْخَبَرَيْنِ وَالْمَنْسُوخِ مِنْهُمَا، وَيُسْتَعْمَلُ النَّاسِخُ دُونَ الْمَنْسُوخِ.

وَلَوْ جَازَ لِأَحَدٍ أَنْ يَدْفَعَ خَبَرَ ابْنِ عُمَرَ بِخَبَرِ جَابِرٍ: كَانَ أَجُوزَ لِآخَرَ أَنْ يَدْفَعَ خَبَرَ جَابِرٍ بِخَبَرِ ابْنِ عُمَرَ؛ لِأَنَّ أَخْبَارَ ابْنِ عُمَرَ فِي وَتَرِ النَّبِيِّ ﷺ عَلَى الرَّاحِلَةِ أَكْثَرُ أَسَانِيدَ، وَأَثْبَتُ، وَأَصَحُّ مِنْ خَبَرِ جَابِرٍ، وَلَكِنْ غَيْرُ جَائِزٍ لِعَالِمٍ أَنْ يَدْفَعَ أَحَدَ هَذَيْنِ الْخَبَرَيْنِ بِالْآخَرِ، بَلْ يُسْتَعْمَلَانِ جَمِيعًا عَلَى مَا بَيَّنَّا، وَقَدْ خَرَجَتْ طُرُقُ خَبَرِ ابْنِ عُمَرَ فِي كِتَابِ الْكَبِيرِ^(١).

وهذا كلامٌ في غاية النفاسة، وهو يمثل منهج المحدثين عموماً، ومنهج الإمام ابن خزيمة خصوصاً، حيث اعتنى به وأولاه اهتماماً بالغاً.

وفي هذا المنهج من الفوائد الكثيرة ما لا يخفى على المتأمل، منها: اتباع السنة، ومنها: إحياء السنن، بحيث إنَّ مَنْ أَعْمَلَ حَدِيثًا دُونَ الْآخَرِ: فَقَدْ حَرَمَ نَفْسَهُ الْعَمَلَ بِبَقِيَّةِ السَّنَنِ.

وفيما يلي إشارةٌ عابرةٌ إلى مجمل مسالكه التي سلكها لدفع التعارض:

المسلك الأول: ردُّ الحديث الضعيف:

عَمَدَ الْإِمَامُ ابْنُ خَزِيمَةَ فِي بَعْضِ الْمَسَائِلِ إِلَى حُلِّ الْخِلَافِ وَدَفْعِ التَّعَارُضِ بَبَيَانِ ضَعْفِ الْمُعَارِضِ وَرَدِّهِ، وَبَيَانِ أَنَّ الْعَمَلَ بِهِ مَتَوَقَّفٌ عَلَى صِحَّتِهِ.

(١) (صحيح ابن خزيمة) (٢/٢٥١ - بعد ح/١٢٦٣).

وقد ذكرَ ضعفَ المُعارضِ بعدةِ أمورٍ، منها: عدمُ ثبوتِ سماعِ بعضِ الرواةِ من بعضٍ، أو بكونه موقوفًا، أو بوجودِ تصحيفٍ في المتن، أو بضعفِ الراوي، أو بحصولِ وَهَمٍ من الراوي في لفظِ الحديثِ، وغيرِ ذلك من عواملِ الردِّ.

المسلِّكُ الثاني: الجمعُ بين الأدلة:

وهذا المسلِّكُ سلَّكه في حالِ صحةِ جميعِ الأحاديثِ التي ظاهرُها التعارضُ، ففي هذه الحالةِ إعمالُ الدليَّينِ أولى من إهمالِ أحدهما، كما هو مقرَّرٌ في القاعدةِ الشرعيةِ.

يقولُ ابنُ خزيمة في الجمعِ بين الأدلة: «لا يجوزُ على أصلي دفعُ أحدِ الخبرَينِ بالآخر، بل يجبُ استعمالُ كلِّ خبرٍ في موضعه»^(١).

وكما سبقَ كلامُه قريبًا حول حديثِ ابنِ عمر رضي الله عنهما وحديثِ جابر رضي الله عنه في الوترِ.

ويشتملُ هذا المسلِّكُ على صورٍ عديدةٍ، منها:

١ - الجمعُ بين المَجْمَلِ والمفسَّرِ، أو المختَصَرِ والمتَقَصِّي، وقد سبقت الإشارةُ إلى بعضِ الأمثلةِ، وهذا كثيرٌ في (صحيح ابن خزيمة).

٢ - الجمعُ بين العامِّ والخاصِّ، بحملِ العامِّ على الخاصِّ، وقد سبقت الإشارةُ إلى بعضِ الأمثلةِ، وهذا كثيرٌ أيضًا في (صحيح ابن خزيمة).

٣ - الجمعُ ببيانِ أنَّ الاختلافَ من بابِ اختلافِ المباحِّ، فالمكَلَّفُ مخيَّرٌ بين الفعلَينِ، وقد سبقت الإشارةُ إلى بعضِ الأمثلةِ.

٤ - الجمعُ بين الأحاديثِ ببيانِ المقصودِ منها بالرجوعِ إلى اللغةِ

(١) السابق (٢/١١٤/ح/١٠٢٨).

العربية^(١).

٥ - الجمعُ بين الأحاديثِ ببيان خفاءِ الشيءِ على بعض الرواة، وقد يُعبرُ عنه ابنُ خزيمة بأنَّ بعض الصحابة رضي الله عنهم قد يحفظُ عنه رضي الله عنه ما يُعربُ عن بعضهم^(٢).

المسلِّكُ الثالثُ: النسخُ:

وقد لجأَ إليه ابنُ خزيمة في حال تعذُّر الجمعِ بين الأدلة، وقد سبق الحديثُ عنه، وذكرتُ هناك بعض الأمثلةِ لذلك.

المسلِّكُ الرابعُ: الترجيحُ:

والترجيحُ يُلجأُ إليه في حال تعذُّر الجمعِ، مع تعذُّر الوصولِ إلى معرفة المتقدمِ من المتأخِّرِ من الأحاديثِ.

ووجوهُ الترجيحِ كثيرةٌ أوصلها الإمامُ الحازميُّ إلى خمسين مرجحاً^(٣)، وذكرَ غيره أكثرَ من ذلك^(٤).

ومسالكُ الترجيحِ التي سلَّكها الإمامُ ابنُ خزيمة يمكنُ إجمالُها فيما يلي:

١ - الترجيحُ بحال الراوي، وذلك بالنظرِ إلى كثرة الرواة^(٥)، أو أنَّ بعضهم أحفظ وأضبط من بعض^(٦)، أو غير ذلك.

(١) انظر: (صحيح ابن خزيمة) (٢/٣٦٣ ح/١٤٧٠)، (٤/١٥٥ ح/٢٥٨١).

(٢) السابق (٤/١٧٢ ح/٢٦٢٣).

(٣) انظر: (الاعتبار في النسخ من المنسوخ) للحازمي (ص/٦ - ١٥).

(٤) انظر: (تدريب الراوي) (٢/١٧٧).

(٥) انظر: (صحيح ابن خزيمة) (٢/٢٥٠ ح/١٢٦٣).

(٦) السابق (٤/٣٧ ح/٢٣٠٦).

٢ - الترجيح بكيفية الرواية، كترجيح المَثْبِتِ على النافي ^(١).

٣ - الترجيح باتفاق العلماء ^(٢).

٤ - الترجيح بمرجّح خارجي، ككلمة مقدّرة في السياق ^(٣)، أو وجود عارضٍ من روايةٍ أخرى ^(٤)، وغيرها.

هذه بعضُ الومضات التي تُشير إلى منهج الإمام ابن خزيمة في مختلف الحديث ^(٥)، وبالنظر في (صحيحه) يتبيّن أنه أولاه اهتمامًا بالغًا، وشغلَ هذا حيّزًا كبيرًا من كتابه الماتع.

وما ذكرتُ هنا من الفوائد المتعلقة بالصناعة الحديثية عند الإمام ابن خزيمة، سواء ما يتعلّق منها بالإسناد، أم ما يتعلّق منها بالمتن؛ ليس إلا إشاراتٍ موجزةً إلى تلك الفوائد الغزيرة التي حفلَ بها صحيحُ الإمام ابن خزيمة رَحِمَهُ اللهُ.

وبعد؛ فهذا ما يَسْرَهُ اللهُ تعالى في «المدخل إلى صحيح الإمام ابن خزيمة»، عشتُ خلالَ إعدادِه مع عَلمٍ من أبرز أعلام الأُمّة، ومع كتابٍ من أعظم كتب السنّة النبوية، وإنّها لحظّاتٌ من أسعد لحظات عمري أن يوفّقني الله تعالى لأمضي ساعاتٍ من عمري الزائل مع أمثال الإمام ابن خزيمة، الذين أسأل الله تعالى أن يحشرني معهم ومع أمثالهم ممن

(١) السابق (١/١٨١/ح/٢٧)، (٢/٢٣١/ح/١٢٣٠)، (٢/٢٣٣/ح/١٢٣٢)، (٢/٢٣٥/ح/١٣٩٧)، (٤/٣٣٠/ح/٣٠٠٨).

(٢) السابق (٣/١١٢/ح/١٧٢٢).

(٣) السابق (٤/١٩٦/ح/٢٦٧٨).

(٤) السابق (٤/٢١٢/ح/٢٧١٢، ٢٧١٣).

(٥) ولشيء من التفصيل انظر: (الإمام ابن خزيمة ومنهجه في مختلف الحديث في صحيحه) للباحث هاني يوسف محمود الجليس، (الإمام ابن خزيمة ومنهجه في كتابه الصحيح) للدكتور عبد العزيز الكبيسي (٢/٤٤٢ - ٤٧٦).

خدموا السنة النبوية في الفردوس الأعلى، إنه وليُّ ذلك والقادرُ عليه.
وصلَّى الله تعالى وسلَّم على خير خلقه محمد، وعلى آله وصحبه
أجمعين، ومَن استَنَّ بسنَّته واهتدى بهديه إلى يوم الدين، والحمدُ لله رب
العالمين.



فهرس الموضوعات

٥	قالوا في إمام الأئمة ابن خزيمة
٧	وقالوا في صحيح الإمام ابن خزيمة
٩	مقدمة المؤلف
١٠	خطة المدخل
١٥	الباب الأول: في حياة الإمام ابن خزيمة وسيرته
١٧	الفصل الأول: سيرة الإمام ابن خزيمة الشخصية
١٩	المبحث الأول: اسمُه ونسبُه ولقبُه ونسبَتُه
٢٢	المبحث الثاني: بلده
٢٧	خريطة توضح موقع مدينة نيسابور
٢٨	المبحث الثالث: ولادَتُه، وأسرَتُه، ونشأته
٢٨	ولادَتُه وأسرَتُه
٣٠	نشأة الإمام ابن خزيمة
٣٢	المبحث الرابع: شمائلُه وفضائلُه
٣٢	أولاً: عبادَتُه وتقواه
٣٤	ثانياً: زهده
٣٥	ثالثاً: سخاؤه وكرمه
٣٦	رابعاً: جرأته وصلابته في الحق
٣٩	المبحث الخامس: مذهبه وعقيدته

- المطلب الأول: مذهبه الفقهي ٣٩
- المطلب الثاني: عقيدته ٤٩
- أولاً: إمامته في العقيدة ٤٩
- ثانياً: من أقواله في العقيدة ٥١
- ثالثاً: منهجه في كتابه (التوحيد) ٥٣
- رابعاً: نفيه لتهمة التشبيه عن أهل السنة والجماعة ٥٤
- تخبط البعض عند الحديث عن عقيدة الإمام ابن خزيمة ٥٧
- المبحث السادس: وفاة الإمام ابن خزيمة رَحِمَهُ اللهُ ٦٢
- الفصل الثاني: سيرة الإمام ابن خزيمة العَلَمِيَّة ٦٥
- المبحث الأول: طلبه للحديث ٦٧
- المطلب الأول: طلبه للعلم ونبوغه فيه ٦٧
- كرامة حصلت للإمام ابن خزيمة في أثناء طلبه للعلم ٦٩
- المطلب الثاني: قوة حفظه ٧١
- المبحث الثاني: رحلات الإمام ابن خزيمة ٧٣
- المبحث الثالث: شيوخ الإمام ابن خزيمة ٧٩
- المبحث الرابع: تلاميذ الإمام ابن خزيمة ٨٦
- المبحث الخامس: مؤلفات الإمام ابن خزيمة ٩٣
- المطلب الأول: ذكر مؤلفاته ٩٣
- أولاً: الكتب المطبوعة أو المخطوطة ٩٥
- كتاب (التوحيد) المطبوع لابن خزيمة جزء من (صحيح ابن خزيمة)... ٩٦
- ثانياً: الكتب المفقودة ٩٨
- ثالثاً: الكتب التي ذكرها ابن خزيمة في كتابيه (الصحيح) و(التوحيد) ١٠١
- المطلب الثاني: إملاؤه لكتبه ١٠٨
- المبحث السادس: مكانته العلمية، وثناء العلماء عليه ١٠٩
- المطلب الأول: مكانته العلمية ١٠٩
- المطلب الثاني: ثناء العلماء عليه ١١٤

- ١٢١ **الباب الثاني: صحيح الإمام ابن خزيمة**
- ١٢٣ **الفصل الأول: التعريف بصحيح الإمام ابن خزيمة**
- ١٢٥ **المبحث الأول: التعريف بصحيح الإمام ابن خزيمة**
- ١٢٥ **المطلب الأول: اسمُ الكتاب**
- ١٢٧ **المطلب الثاني: كيفيةُ تأليفه لهذا الكتاب**
- ١٢٨ **المطلب الثالث: تعاھدُه لكتبه بالتنقيح والإضافة**
- ١٢٩ **المطلب الرابع: موضوعُ «صحيح الإمام ابن خزيمة»، ومحتوياته ...**
صحيحُ الإمام ابن خزيمة أقربُ شَبَهًا بصحيح شيخه الإمام
البخاري في موضوعه ومحتوياته
- ١٢٩ **المطلب الخامس: ترتيب «صحيح الإمام ابن خزيمة» وأقسامه**
- ١٣٣ **أولاً: الترتيب العام لصحيح الإمام ابن خزيمة**
- ١٣٣ **ثانيًا: صحيح الإمام ابن خزيمة من الجوامع، وترتيبه مشابه**
- ١٣٤ **لترتيب صحيح الإمام البخاري**
- ١٣٦ **ثالثًا: الدقَّة في ترتيب صحيح الإمام ابن خزيمة**
- ١٤٣ **المبحث الثاني: القدر الموجود من «صحيح ابن خزيمة»، ونُسَخَتُه الخطية ..**
- ١٤٣ **المطلب الأول: القدر الموجود من (صحيح ابن خزيمة)**
- ١٤٥ **المطلب الثاني: نُسخَتُه (صحيح ابن خزيمة) الخطية**
- ١٤٧ **صورة من النسخة الخطية**
- ١٤٨ **المبحث الثالث: رُواةُ صحيح الإمام ابن خزيمة**
- ١٤٨ **الرواية الأولى: رواية أبي طاهر حفيد ابن خزيمة**
- ١٥٧ **الرواية الثانية: رواية ابن محمويه السمسار**
- ١٥٩ **المبحث الرابع: مكانةُ صحيح الإمام ابن خزيمة، وعنايةُ العلماء به ...**
- ١٥٩ **المطلب الأول: مكانةُ صحيح الإمام ابن خزيمة، ومترئُّته بين كتب السنة ...**
- ١٦٤ **المطلب الثاني: عنايةُ العلماء بصحيح الإمام ابن خزيمة**
- **المبحث الخامس: موازنة بين صحيح ابن خزيمة، وصحاح:**
البخاري، ومسلم، وابنِ حبان، وأبي عوانة
- ١٧٤

- المبحث السادس: طبعت «صحيح الإمام ابن خزيمة» ١٧٩
- الفصل الثاني: منهج الإمام ابن خزيمة في صحيحه ١٨٥
- المبحث الأول: منهجه في تراجم الأبواب ١٨٧
- المطلب الأول: الإسهاب والتطويل في التراجم ١٨٨
- أولاً: ظاهرة التطويل في تراجم الأبواب ١٨٨
- ثانياً: أسباب تطويل التراجم عند الإمام ابن خزيمة ١٨٨
- المطلب الثاني: الصنعة الفقهية في تراجم الإمام ابن خزيمة في صحيحه ١٩٤
- المبحث الثاني: شرط الإمام ابن خزيمة في صحيحه، ودرجة أحاديثه .. ٢٠٧
- المطلب الأول: شرط الإمام ابن خزيمة في صحيحه ٢٠٧
- التزم الإمام ابن خزيمة أن يكون كتابه في الصحيح المجرد، فأبى حديث يوجد فيه فهو صحيح عنده، ويستثنى من ذلك ما أشار إليه بطريق مختلفة أنه ليس من شرطه ٢١٣
- المطلب الثاني: درجة أحاديث صحيح ابن خزيمة ٢١٣
- المطلب الثالث: أسباب ذكر الإمام ابن خزيمة للأحاديث الضعيفة في صحيحه ٢١٧
- المبحث الثالث: الصناعة الحديثية في صحيح الإمام ابن خزيمة ٢٣٦
- المطلب الأول: الصناعة الحديثية المتعلقة بالإسناد ٢٣٦
- المقام الأول: الدقة في صيغ الأداء وألفاظ السماع، وفي سياق الأسانيد ٢٣٧
- المقام الثاني: التنبيه على اللطائف والنكات والفوائد الإسنادية ٢٤٠
- المقام الثالث: الجرح والتعديل في «صحيح الإمام ابن خزيمة» .. ٢٥٠
- ألفاظ التعديل والتجريح في «صحيح الإمام ابن خزيمة» ٢٥١
- المقام الرابع: العلل في «صحيح الإمام ابن خزيمة» ٢٥٣
- المطلب الثاني: الصناعة الحديثية المتعلقة بالمتن ٢٥٨
- المقام الأول: الصناعة الحديثية المتعلقة بالمتن ٢٥٨

- أولاً: الدقة في تمييز ألفاظ المتون ٢٥٨
- ثانياً: الاهتمام بالاستنباط ٢٦٢
- ثالثاً: الاستطراد الفقهي ٢٦٢
- رابعاً: التكرار، والتقطيع، والاختصار ٢٦٤
- خامساً: الإشارة إلى أحاديث الباب ٢٦٨
- سادساً: الإحالات في (صحيح ابن خزيمة) ٢٧٠
- سابعاً: ذكره لآراء بعض الفقهاء، كالإمام الشافعي وغيره ٢٧١
- ثامناً: غريب الحديث في (صحيح ابن خزيمة) ٢٧٢
- تاسعاً: ناسخ الحديث ومنسوخه في (صحيح ابن خزيمة) ٢٧٥
- المقام الثاني: مختلف الحديث في (صحيح ابن خزيمة) ٢٧٧
- اهتمام الإمام ابن خزيمة بمختلف الحديث، ومكانته فيه ٢٧٧
- الوقفه الأولى: طريقة الإمام ابن خزيمة في عرض مسائل مختلف الحديث ٢٧٨
- الوقفه الثانية: منهج الإمام ابن خزيمة في دفع التعارض بين الأدلة .. ٢٨٠
- فهرس الموضوعات ٢٨٧



إصدارات إدارة الشؤون الفنية مرتبة حسب تاريخ سنة إصدارها

أولاً: كتب التحقيق:

- ١- رسالة في أصول الفقه، العُكْبَرِي (ت٤٢٨هـ)، تحقيق مكتب الشؤون الفنية، ط١ / ٢٠٠٦ م. ط٢ / ٢٠١٠ م.
- ٢- تعظيم الفتيا، ابن الجوزي (ت٥٩٧هـ)، تحقيق فيصل العلي، ٢٠٠٦ م.
- ٣- كشف اللثام في شرح عمدة الأحكام (٧ مجلدات)، السِّفَارِينِي (ت١١٨٨هـ)، تحقيق نور الدين طالب، ٢٠٠٧ م.
- ٤- شرح كتاب الشهاب للقضاعي، ابن بدران (ت١٢٤٦هـ)، تحقيق نور الدين طالب، ط١ / ٢٠٠٧ م. ط٢ / ٢٠١٠ م.
- ٥- عادات الإمام البخاري في صحيحه، عبد الحق الهاشمي (ت١٣٩٢هـ)، تحقيق محمد ناصر العجمي، ٢٠٠٧ م.
- ٦- غاية المنتهى في جمع الإقناع والمنتهى (مجلدان)، مرعي الكرمي (ت١٠٣٣هـ)، تحقيق ياسر إبراهيم المزروعى، ورائد يوسف الرومي، ٢٠٠٧ م.
- ٧- الروض الندي شرح كافى المبتدي (مجلدان)، البعلي (ت١١٨٩هـ)، تحقيق نور الدين طالب، ط١ / ٢٠٠٧ م. ط٢ / ٢٠١٠ م.
- ٨- الأسئلة الكويتية روضة الأرواح، ابن بدران (ت١٣٤٦هـ)، تحقيق محمد ناصر العجمي، ٢٠٠٧ م.
- ٩- درة الفواص في حكم الذكاة بالرصاص، ابن بدران (ت١٣٤٦هـ)، تحقيق محمد ناصر العجمي، ٢٠٠٧ م.
- ١٠- شرح منظومة الآداب الشرعية، الحَجَّاي (ت٩٦٨هـ)، تحقيق نور الدين طالب، ط١ / ٢٠٠٧ م. ط٢ / ٢٠١٠ م.
- ١١- الخُطْبُ السَّنِّيَّة، مصطفى البولاقى (ت١٢٦٣هـ)، تحقيق وليد العلي، ٢٠٠٧ م.
- ١٢- المنبر (مجموعة خُطْبُ جُمُعِيَّة)، عبد الله النوري (ت١٤٠١هـ)، ٢٠٠٧ م.
- ١٣- الخطب الجمعة في المواعظ الأسبوعية، محمد أحمد الفارسي (ت١٤٠٢هـ)، ٢٠٠٧ م.
- ١٤- الأحكام المفيدة في الأقوال السديدة، عبد الله بن عبد الرحمن السند (ت١٢٩٧هـ)، اعتنى به نور الدين مسعى، ط١ / ٢٠٠٧ م. ط٢ / ٢٠١٠ م.
- ١٥- رسالة أبي داود لأهل مكة في وصف سننه، مع المدخل إلى سنن أبي داود، تحقيق محمد النورستاني، ط١ / ٢٠٠٨ م. ط٢ / ٢٠١٠ م.
- ١٦- المصعد الأحمدي في ختم مسند الإمام أحمد، ابن الجَزَرِي (ت٨٣٣هـ)، تحقيق محمد ناصر العجمي، ٢٠٠٨ م.

- ١٧- القول العلي لشرح أثر الإمام علي، السِّفَارِينِي (ت ١١٨٨هـ)، تحقيق محمد النورستاني، ط ١ / ٢٠٠٨ م. ط ٢ / ٢٠١٠ م.
- ١٨- تحفة الخلان في أحكام الأذان، الدمرداشي (ت ١١٤٩هـ)، تحقيق محمود الكبش، ٢٠٠٨ م.
- ١٩- فرائد الفوائد في أحكام المساجد، ابن طولون (ت ٩٥٣هـ)، تحقيق مكتب الشؤون الفنية، ط ١ / ٢٠٠٨ م. ط ٢ / ٢٠١١ م.
- ٢٠- سؤالات علامة الكويت عبد الله خلف الدحيان (العقود الياقوتية في جيد الأسئلة الكويتية)، ابن بدران (ت ١٣٤٦هـ)، تحقيق الطاهر خذيري، ط ١ / ٢٠٠٨ م. ط ٢ / ٢٠١٠ م.
- ٢١- نصيحة الإنسان عن استعمال الدخان، عبد الله بن عبد الرحمن السند (ت ١٣٩٧هـ)، ٢٠٠٨ م.
- ٢٢- الرشد، عبد الله النوري (ت ١٤٠١هـ)، اعتنى به نور الدين مسعي، ٢٠٠٨ م.
- ٢٣- فتح الرحمن فيما يجب معرفته على كل إنسان، الوضاحي (ت ١١٣٥هـ)، تحقيق محمود الكبش، ٢٠١١ م.
- ٢٤- التيسير نظم التحرير، العمرطي (ت ٩٨٩هـ)، تحقيق ياسر المقداد، ٢٠١١ م.
- ٢٥- إعلام الأنام بفضائل الصيام، البكري الشافعي (ت ٩٥٢هـ)، تحقيق سامي صبح، ٢٠١٤ م.
- ٢٦- نظم رسالة ابن أبي زيد القيرواني، الغلاوي الشنقيطي (ت ١٢٠٩هـ)، تحقيق محمد أحمد جدو، ٢٠١٤ م.
- ٢٧- الأسباب المعينة على الصبر على أذى الخلق، ابن تيمية (ت ٧٢٨هـ)، تحقيق عبد الرزاق البدر، ٢٠١٥ م.
- ٢٨- ست رسائل في أحكام المساجد، تحقيق سامي صبح، ٢٠١٥ م، وهي:
 - تحفة الراكع والمساجد في جواز الاعتكاف في فناء المساجد، عبد الغني النابلسي (ت ١١٤٣هـ).
 - سعادة الماجد بعمارة المساجد ورغبة طالب العلوم إذا غاب عن درسه، الشُّرْبُلَالِي (ت ١٠٦٩هـ).
 - البشرى بعظيم المنة في حديث «من بنى لله مسجداً بنى له بيتاً في الجنة»، الطحلاوي.
 - فضل عمارة المساجد، عليّ الأجهوري (ت ١٠٦٦هـ).
 - فضل بناء المسجد، الطوخي (بعد ١٣٠٣هـ).
 - فضل بناء المساجد وعمارته وعماره، محمد عبد الفتاح الشافعي.
- ٢٩- الأصول من علم الأصول، ابن عثيمين (ت ١٤٢١هـ) = (٢٠٠١ م)، ٢٠١٦ م.

- ٣٠- ملحة الإعراب، الحريري (ت ٥١٦هـ)، ٢٠١٦م
 ٣١- قاعدة مختصرة في وجوب طاعة الله ورسوله وولاة الأمور، ابن تيمية (ت ٧٢٨هـ)، تحقيق عبد الرزاق البدر، ٢٠١٨م.
 ٣٢- ذخيرة الإخوان في اختصار الاستغناء بالقرآن لابن رجب، اختصار محمد بن عبد الله الحضرمي الملقب بـ (بحرق)، ٢٠١٨م.

ثانيًا: كتب التأليف:

- ١- ضوابط الفتوى، ٢٠٠٥م.
 ٢- التأصيل الشرعي لما ينبغي أن يتجنبه الإمام والخطيب، الطاهر خديري، ط ١ / ٢٠٠٥م. ط ٢ / ٢٠١٠م.
 ٣- رسائل التواصل مع الأئمة والخطباء (١ و ٢)، ٢٠٠٥م.
 ٤- رسائل التواصل مع الأئمة والخطباء (٣ و ٤)، ٢٠٠٥م.
 ٥- المختصرات النافعة (١)، ٢٠٠٥م.
 ٦- المختصرات النافعة (٢)، ٢٠٠٥م.
 ٧- المختصرات النافعة (٣)، ٢٠٠٦م.
 ٨- محمد ﷺ من الميلاد الأسنى إلى الرفيق الأعلى، كمال محمد درويش، ٢٠٠٦م.
 ٩- سعة الخلاف ورحمة الاتفاق والاختلاف، الطاهر خديري، ط ١ / ٢٠٠٦م. ط ٢ / ٢٠١٠م.
 ١٠- كيف نعيد للمسجد مكانته، محمد أحمد لوح، ط ١ / ٢٠٠٦م. ط ٢ / ٢٠١٠م.
 ١١- الخطب المنبرية لعام (٢٠٠٥م)، ط ١ / ٢٠٠٦م. ط ٢ / ٢٠١١م.
 ١٢- بريق الجمان في شرح أركان الإيمان، محمد النورستاني، ط ١ / ٢٠٠٧م. ط ٢ / ٢٠١١م.
 ١٣- المدخل إلى صحيح مسلم، محمد النورستاني، ط ١ / ٢٠٠٧م. ط ٢ / ٢٠١٠م. ط ٣ / ٢٠١٤م. ط ٤ / ٢٠٢٣م.
 ١٤- المدخل إلى جامع الترمذي، الطاهر خديري، ط ١ / ٢٠٠٧م. ط ٢ / ٢٠١٠م. ط ٣ / ٢٠٢٣م.
 ١٥- الأسماء والمصاهرات بين أهل البيت والأصحاب، السيد بن إبراهيم، ٢٠٠٧م.
 ١٦- مجالس مع فضيلة الشيخ محمد الأمين الجكني الشنقيطي، كتبها تلميذه: أحمد بن محمد الأمين بن أحمد الجكني الشنقيطي، ط ١ / ٢٠٠٧م. ط ٢ / ٢٠١٠م.
 ١٧- كيف يؤدي الموظف الأمانة، عبد المحسن العباد البدر، ط ١ / ٢٠٠٧م. ط ٢ / ٢٠١٠م.

- ١٨- المنهل العذب النмир في سيرة السراج المنير (خطب)، وليد العلي، ٢٠٠٧م.
- ١٩- أنيس الخطباء، الطاهر خذيري، ط١ / ٢٠٠٧م. ط٢ / ٢٠١١م.
- ٢٠- الخطب المنبرية لعام (٢٠٠٦م)، ط١ / ٢٠٠٧م. ط٢ / ٢٠١١م.
- ٢١- المدخل إلى سنن أبي داود، محمد النورستاني، ومعه رسالة أبي داود لأهل مكة في وصف سننه، ط١ / ٢٠٠٨م. ط٢ / ٢٠١٠م. ط٣ / ٢٠٢٣م.
- ٢٢- المدخل إلى سنن النسائي، محمد النورستاني، ط١ / ٢٠٠٨م. ط٢ / ٢٠١٠م. ط٣ / ٢٠٢٣م.
- ٢٣- المدخل إلى موطأ مالك بن أنس، الطاهر خذيري، ط١ / ٢٠٠٨م. ط٢ / ٢٠١٠م. ط٣ / ٢٠٢٣م.
- ٢٤- المدخل إلى سنن ابن ماجه، نور الدين مسعي، ط١ / ٢٠٠٨م. ط٢ / ٢٠١٠م. ط٣ / ٢٠٢٣م.
- ٢٥- حكم صلاة الجمعة قبل الزوال، صالح الصاهود، ٢٠٠٨م.
- ٢٦- الثناء المتبادل بين الآل والأصحاب، ٢٠٠٨م.
- ٢٧- طالب العلم بين أمانة التحمل ومسؤولية الأداء (رسائل التواصل مع الأئمة والخطباء (٥)، محمد بن خليفة التميمي، ط١ / ٢٠٠٨م. ط٢ / ٢٠١٠م.
- ٢٨- الكسب الطيب، أحمد جلباية، ٢٠٠٨م.
- ٢٩- الخطب المنبرية لعام (٢٠٠٧م)، ط١ / ٢٠٠٩م. ط٢ / ٢٠١١م.
- ٣٠- المدخل إلى صحيح البخاري، محمد النورستاني، ط١ / ٢٠١٠م. ط٢ / ٢٠١٤م. ط٣ / ٢٠٢٣م.
- ٣١- الخطب المنبرية لعام (٢٠٠٨م)، طبع ٢٠١٠م.
- ٣٣- المدخل إلى صحيح ابن خزيمة، محمد النورستاني، ط١ / ٢٠١١م. ط٢ / ٢٠٢٣م.
- ٣٤- بلوغ المرام في أحكام الفتح على الإمام، نور الدين مسعي، ٢٠١١م.
- ٣٥- القول التمام في استخلاف الخطيب والإمام، سيد حبيب، ٢٠١١م.
- ٣٦- الأعذار المبيحة للجمع بين الصلاتين، ياسر مقداد، ٢٠١١م.
- ٣٧- طاعة ولي الأمر، إعداد مكتب الشؤون الفنية، ٢٠١١م.
- ٣٨- مراتب الدلالة، محمد الحسن الددو، ٢٠١١م.
- ٣٩- دروس الإمام (الجزء الأول)، ط١ / ٢٠١١م. ط٢ / ٢٠١٤م. ط٣ / ٢٠١٦م.
- ٤٠- أيها الخطيب، عبد الرحمن الصاعدي، ٢٠١١م.
- ٤١- الخطب المنبرية لعام (٢٠٠٩م)، طبع ٢٠١١م.
- ٤٢- المدخل إلى صحيح ابن حبان، محمد النورستاني، ط١ / ٢٠١٢م. ط٢ / ٢٠٢٣م.
- ٤٣- فقه الصيام في الإسلام، حمادة مسير، ٢٠١٤م.

- ٤٤- قواعد ومهارات في إدارة المساجد، سامي صبح، ٢٠١٤م.
- ٤٥- المقتطفات النافعة من ثمار المطالعة، محمد الأمين بن مزيد، ٢٠١٤م.
- ٤٦- دروس الإمام (الجزء الثاني)، ٢٠١٤م.
- ٤٧- الخطب المنبرية لعام (٢٠١٠م)، طبع ٢٠١٤م.
- ٤٨- الخطب المنبرية لعام (٢٠١١م)، طبع ٢٠١٤م.
- ٤٩- الخطب المنبرية لعام (٢٠١٢م)، طبع ٢٠١٤م.
- ٥٠- أصول في المعاملات المالية المعاصرة، خالد المصلح، ٢٠١٥م.
- ٥١- حرمة الدماء، خالد الكندري، ٢٠١٥م.
- ٥٢- الخطب المنبرية لعام (٢٠١٣م)، طبع ٢٠١٥م.
- ٥٣- اللطائف القرآنية، ابن القيم (ت٧٥١هـ)، جمع متعب المطيري، ٢٠١٦م.
- ٥٤- الملخص في شرح كتاب التوحيد، صالح الفوزان، ٢٠١٦م.
- ٥٥- شرح الدروس المهمة لعامة الأمة، عبد الرزاق العباد البدر، ٢٠١٦م.
- ٥٦- أحكام المساجد من صحيح البخاري، سيد حبيب، ٢٠١٦م.
- ٥٧- صفوف الصلاة فضائل وأحكام، فؤاد الجرافي، ٢٠١٦م.
- ٥٨- صور من حياة السابقين في تعلقهم بالمساجد، يونس الطلول، ٢٠١٦م.
- ٥٩- شرف إمام المسجد والمؤذن، سليمان الرحيلي، ٢٠١٨م.
- ٦٠- علم المواقيت والقبلة والأهلة من الناحيتين الشرعية والفلكية، صلاح الدين أحمد محمد عامر، ٢٠١٩م.
- ٦١- المدخل إلى مسند الإمام المبجل أحمد بن حنبل، سامي صبح، ٢٠٢٣م.

ثالثاً: الدوريات:

- مجلة الإمام القدوة: العدد (١) و(٢) ٢٠١٤م. العدد (٣) ٢٠١٦م.
- العدد (٤) ٢٠١٧م. العدد (٥) ٢٠١٨م.



المدخلُ

إلى صحیح الإمام ابن حبان

رحمه الله تعالى (ت ٣٥٤ هـ)

تأليف الدكتور

محمد محمدي بن محمد جميل النورستاني

إصدار
إدارة الشؤون الفنية
١٤٤٤ هـ - ٢٠٢٣ م

المدخل

إلى صحيح الإمام ابن حبان

حقوق الطبع محفوظة

لوزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية الكويتية
قطاع المساجد - إدارة الشؤون الفنية

الطبعة الأولى: ١٤٣٣ هـ - ٢٠١٢ م

الطبعة الثانية: ١٤٤٤ هـ - ٢٠٢٣ م

رقم الإيداع في إدارة التخطيط الاستراتيجي
في وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية
(٢٠١٦/٨٦)

الرؤية: الريادة عالمياً في العمل الإسلامي.

الرسالة: ترسيخ قيم الوسطية، والأخلاق الإسلامية، ونشر الوعي الديني الثقافي، والعناية بالقرآن الكريم، والسنة النبوية، ورعاية المساجد، وتعزيز الوحدة الوطنية من خلال تنمية الموارد البشرية والنظم المعلوماتية، وفقاً لأفضل الممارسات المالية.

القيم: التميز، العمل المؤسسي، الشراكة، الوسطية، الشفافية والمسؤولية.

قطاع المساجد - إدارة الشؤون الفنية

للتواصل: بدالة ١٨١٠١١١ - داخلي ٧٣٧٠ - ٧٣٨٧

العنوان: الرقعي - شارع محمد بن القاسم - قطاع المساجد





المدخل

إلى صحیح الإمام ابن حبان

رحمه الله تعالى (ت ٣٥٤ هـ)

تأليف الدكتور

محمد محمد ي ب ز محمد جميل النورستاني

إصدار
إدارة الشؤون الفنية
١٤٤٤ هـ - ٢٠٢٣ م

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

قالوا عن الإمام ابن حَبَّان البُسْتِي

□ قال عنه الحافظُ أبو سعد الإدريسي (ت ٤٠٥هـ): «كان من فقهاء الدين، وحُفَظَ الآثار، والمشهورين في الأمصار والأقطار، عالِمًا بالطب، والنجوم، وفنون العلم، أَلَفَ المسندَ الصحيح، والتاريخ، والضعفاء، والكتبُ الكثيرة في كلِّ فنٍّ، وفَقَّهَ الناسَ بسمرقند».

□ وقال تلميذه الحاكم النيسابوري (ت ٤٠٥هـ): «كان من أوعية العلم في اللغة، والفقه، والحديث، والوعظ، ومن عقلاء الرجال... صَنَّفَ فخرَجَ له من التصنيفِ في الحديثِ ما لم يُسَبَقَ إليه، وولي القضاء بسمرقند وغيرها... وكانت الرحلةُ بخراسان إليه لسماع مصنفاته».

□ وقال أيضًا: «كان أبو حاتم كبيرَ القدرِ في العلوم، وكان يُحَسِّدُ لفضله وتقدُّمه».

□ وقال الخطيب البغدادي (ت ٤٦٣هـ): «كان قد سافرَ الكثير، وسمعَ وصنَّفَ كتبًا واسعة... وكان ثقةً، ثبتًا، فاضلاً، فهماً».

□ وقال الحافظ أبو سعد السمعاني (ت ٥٦٢هـ): «إمامُ عصره، صنَّفَ تصانيفَ لم يُسَبَقَ إلى مثلها، رحَلَ فيما بين الشَّاشِ إلى الإسكندرية، وتَلَمَّذَ في الفقه لأبي بكر بن خزيمة...».

□ وقال الحافظ ابنُ عساكر (ت ٥٧١هـ): «أحدُ الأئمة الرَّحَّالين، والمصنِّفين المحسِنين».

□ وقال ياقوتُ الحَمَوِيُّ (ت ٦٢٦هـ): «الإمام، العلامة، الفاضل، المتقن، كان مُكثِرًا من الحديثِ والرحلةِ والشيوخ، عالِمًا بالمتون والأسانيد، أخرجَ من علوم الحديث ما عَجَزَ عنه غيرُهُ، ومن تَأَمَّلَ تصانيفَهُ تَأَمَّلَ مُنْصِفٍ: عَلِمَ أَنَّ الرَّجُلَ كانَ بحرًا في العلوم، سافرَ ما بين الشاش والإسكندريَّة، وأدركَ الأئمةَ والعلماءَ والأسانيدَ العالية، وأخذَ فقهَ الحديث والغوصَ على معانيه عن إمام الأئمة أبي بكر بن خزيمة، ولازمه، وتَلَمَّذَ له، وصارت تصانيفُهُ عُدَّةً لأصحاب الحديث، غير أنها عزيزةُ الوجود...».

□ وقال الإمام ابنُ كثير (ت ٧٧٤هـ): «أحدُ الحفَّاظ الكبار المصنِّفين المجتَهِدين، رحَلَ إلى البلدان، وسمعَ الكثير من المشايخ...».



وقالوا عن (صحيح الإمام ابن حَبَّان)

□ قال الأمير علاء الدين بن بلبان الفارسي (ت ٧٣٩هـ): «فإنَّ من أجمع المصنَّفات في الأخبار النبويَّة، وأنفع المؤلَّفات في الآثار المحمَّديَّة، وأشرف الأوضاع، وأظرف الإبداع: كتاب (التقاسيم والأنواع)، للشيخ الإمام... أبي حاتم محمد بن حَبَّان البُسْتِي... فإنه لم يُنسَج له على منوال، في جمع سنن الحرام والحلال...».

□ وقال الحافظ صلاح الدين العلائي (ت ٧٦١هـ): «وهو من أحسن الكتب بعد الصَّحيحَيْن، وأحسنها وضعًا، وكلامًا على الحديث، واستنباطًا منه».



مقدمة المؤلف

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيد الأنبياء والمرسلين، نبينا محمد وعلى آله وصحابه أجمعين، ومن استنَّ بسنتهم واهتدى بهديهم إلى يوم الدين.

أما بعد:

فهذه رسالةٌ وجيزةٌ تُعنى بترجمة الإمام ابن حِبَّان رَحِمَهُ اللهُ، وبيان منهجه في صحيحه، وذكر فوائد تتعلق به، ألفتها لتكون لبنةً جديدةً يضعها مكتبُ الشؤون الفنية - بوزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بدولة الكويت - لخدمة طلاب الحديث النبوي الشريف.

وهو من المداخل التي ألفت بمناسبة انعقاد مجالس كتب الحديث، التي نظّمها مكتبُ الشؤون الفنية بقطاع المساجد.

وكانت الخطة التي اعتمدها مكتبُ الشؤون الفنية أن يؤلف مدخلٌ خاصٌّ لكلِّ كتابٍ من الكتب التي تُسمَع وتُقرأ على المشايخ المسندين، ويكون تأليفه قبل بداية مجالس سماعه، حتى يستفيد منه الحاضرون، وقد تمّت مجالسُ سماع الصحيحين، وباقي الكتب السبعة، ثم مجالسُ سماع عددٍ آخر من أمّهات كتب الحديث.

ويأتي مشروع سماع وقراءة «صحيح الإمام ابن حِبَّان» ضمن تلك المشاريع المباركة.

وبهذه المناسبة تمَّ تأليفُ هذا المدخل، تتميماً لهذه الفائدة، وذلك بالتعريفِ بالكتاب المسموع وبمؤلفه الإمام أبي حاتم محمد بن حَبَّان البُسْتِي، ولأنَّ يُضَافَ هذا الجهدُ إلى رصيد جهود المكتبِ السابقة التي بذلها لتقريبِ كتب السنة إلى المسلمين عامَّةً، وإلى طُلَّابِ علم الحديث النبويِّ خاصَّةً.

وقد تَوَخَّيْتُ في هذا المدخل - مثل المداخل السابقة - التوسُّطَ بين الإيجازِ المُخِلِّ، والإطنابِ المُمِلِّ؛ ليكون أدعى إلى الاستفادة منه - بإذن الله تعالى -.

خطة المدخل:

سيكون المدخل - بإذن الله تعالى - في مقدمةٍ وبايين؛ البابُ الأولُ في حياة الإمام ابن حَبَّان، والبابُ الثاني في التعريفِ به (صحيح الإمام ابن حَبَّان)، وبيان منهج الإمام ابن حَبَّان.

الباب الأول: حياة الإمام ابن حَبَّان وسيرته

وفيه فصلان:

الفصل الأول: سيرة الإمام ابن حبان الشخصية.

وفيه ستَّةُ مباحث:

المبحث الأول: اسمُه ونسبُه وكنيتُه ولقبه ونسبَتُه.

المبحث الثاني: بلده.

المبحث الثالث: الحياة السياسية في عصر الإمام ابن حَبَّان.

المبحث الرابع: ولادَتُه، ونشأَتُه، وأسرَتُه.

المبحث الخامس: مذهبه الفقهي وعقيدَتُه.

وفيه مطلبان :

المطلب الأول : مذهبه الفقهي.

المطلب الثاني : عقيدته.

المبحث السادس : وفاته رَحِمَهُ اللهُ.

الفصل الثاني : سيرة الإمام ابن حَبَّان العلمية.

وفيه خمسة مباحث :

المبحث الأول : طلبه للعلم ورحلاته.

المبحث الثاني : شيوخ الإمام ابن حَبَّان.

المبحث الثالث : تلاميذ الإمام ابن حَبَّان.

المبحث الرابع : مؤلفات الإمام ابن حَبَّان.

المبحث الخامس : مكانته العلمية، وثناء العلماء عليه.

الباب الثاني: صحيح الإمام ابن حَبَّان

وفيه فصلان :

الفصل الأول : التعريف بصحيح الإمام ابن حَبَّان، ورؤاه، ومكانته،

والموازنة بينه وبين غيره من الصَّحاح.

وفيه خمسة مباحث :

المبحث الأول : التعريف بصحيح الإمام ابن حَبَّان.

وفيه أربعة مطالب :

المطلب الأول : اسم الكتاب.

المطلب الثاني : سبب تأليفه للصحيح.

المطلب الثالث: موضوعُ (صحيح الإمام ابن حبان)، ومحتوياته.

المطلب الرابع: ترتيبُ (صحيح الإمام ابن حبان) وأقسامه.

المبحث الثاني: رُواة صحيح الإمام ابن حبان.

المبحث الثالث: مكانةُ صحيح الإمام ابن حبان، وعناية العلماء به.

وفيه مطلبان:

المطلب الأول: مكانة صحيح الإمام ابن حبان، ومنزلته بين

كتب السنة.

المطلب الثاني: عناية العلماء بصحيح الإمام ابن حبان.

المبحث الرابع: موازنة بين صحيح الإمام ابن حبان، وصحاح:

البخاريِّ ومسلم وابن خزيمة وأبي عوانة.

المبحث الخامس: طبعات صحيح الإمام ابن حبان.

الفصل الثاني: منهجُ الإمام ابن حبان في صحيحه.

وفيه مبحثان:

المبحث الأول: منهجه في تراجم الأبواب.

المبحث الثاني: شرط الإمام ابن حبان في صحيحه، ودرجةُ

أحاديثه.

وفيه مطلبان:

المطلب الأول: شرط الإمام ابن حبان في صحيحه.

المطلب الثاني: درجة أحاديث (صحيح ابن حبان).



الباب الأول

حياة الإمام ابن حَبَّان وسيرته

وفيه فصلان:

الفصل الأول: سيرة الإمام ابن حَبَّان الشخصية.

الفصل الثاني: سيرة الإمام ابن حَبَّان العلمية.

الفصل الأول

سيرة الإمام ابن حبان الشخصية

وفيه ستة مباحث:

المبحث الأول: اسمه ونسبه وكنيته ولقبه ونسبته.

المبحث الثاني: بلده.

المبحث الثالث: الحياة السياسية في عصر الإمام ابن حبان.

المبحث الرابع: ولادته، ونشأته، وأسرته.

المبحث الخامس: مذهبه وعقيدته.

المبحث السادس: وفاته رَحِمَهُ اللهُ.

المبحث الأول

اسمُه ونسبُه وكنيتُه ولقبُه ونسبَتُه

هو الإمام أبو حاتم محمد بن حَبَّان بن أحمد بن حَبَّان بن معاذ بن معبد بن سَهيد^(١) التميمي السَّجِسْتَانِي البُستِي^(٢).

و(حَبَّان) بالموَحَّدة المشدَّدة، مع كسر أوَّلِه^(٣).

و(التَّمِيمِيّ) نسبة إلى تميم جدّ القبيلة العربية المشهورة، وهو تميم بن مُرّ، الذي يصلُّ نسبُه إلى عدنان^(٤)، فهو عربيُّ الأصل، أفغانِيّ المولد والبلد.

أَمَّا (السَّجِسْتَانِيّ): فنسبة إلى إقليم (سَجِسْتَان) الذي يقع جنوب خراسان، وهي الآن منقسِمة بين أفغانستان وإيران، فأكثرُها تقع في جنوب أفغانستان، والباقي يقع في الجنوب الشرقيّ من إيران، ويُسمَّى (سِيِسْتَان).

(١) بالسّين المهملة، انظر ضبطه في (المشتبه) للذهبي (ص/٤٠٢)، و(توضيح المشتبه) لابن ناصر الدين (٣٧٥/٥)، وقد تصحّف في بعض المصادر إلى (شهيد).

(٢) انظر: (الأنساب) للسمعاني (١/٢٤٨ - البستي)، (تاريخ مدينة دمشق) لابن عساكر (٥٢/٢٤٩)، (معجم البلدان) لياقوت الحموي (١/٤١٥ - بست)، (تاريخ الإسلام) (٧٣/٨).

(٣) (توضيح المشتبه) لابن ناصر الدين (٢/١٦٨)، (الإحسان) لابن بلبان (١/٩٧).

(٤) ساقّ عددٌ من المترجمين لابن حَبَّان نسبَه مرفوعاً إلى عدنان، منهم: ابنُ عساكر في (تاريخ مدينة دمشق) (٥٢/٢٤٩)، وياقوت في (معجم البلدان) (١/٤١٥)، وابنُ بلبان في (الإحسان) (١/٩٧).

أَمَّا (البُسْتِيُّ): فنسبةً إلى بلده الذي وُلِدَ فيه ^(١) ، وأمضى فيه طفولته وأوائل شبابه، ثم غادره، إلا أنه عادَ إليه في آخر عمره وتوفي فيه، وسيأتي الحديث عن (بست) في المبحث اللاحق.



(١) انظر: (الأنساب) للسمعاني (١/٢٤٨)، (اللباب) لابن الأثير (١/١٥١).

المبحث الثاني

بلده

وُلد الإمامُ ابنُ حَبَّانٍ في مدينة (بُست)، وهي مدينةٌ قديمةٌ عَدَّها القُدَّامى من أعمال (توابع) سجستان^(١)، وكانت ثانية المدن الجليلة في سجستان بعد مدينة (زَرَنْج) مركزِ سجستان، قال ابنُ حوقل النصيبي (ت بعد ٥٨٠هـ): «وَبُسْتُ مدينةٌ ليس في أعمال سجستان بعد زَرَنْج أكبرُ منها، وهي وبُستٌ في نفسها، وزِيُّ أهلها زِيُّ أهل العراق، ويرجعون إلى مروءةٍ وَيَسَارٍ، وبها متاجرٌ إلى بلد الهند، وبها نخيلٌ وأعنابٌ، وهي خصبةٌ جدًّا»^(٢).

وقال المقدسي البشَّاري (ت نحو ٣٨٠هـ): «بُستُ قصبَةٌ جليلةٌ، أهل دين^(٣) ومروءةٍ ويسارٍ ونعمةٍ، طيبةٌ خصبةٌ، ولهم... لباقةٌ وإسنادٌ ودرايةٌ، موضوعَةٌ بين نهرين، وجامعةٌ للفاكهَتَيْنِ، لِيَنَّهُ الهَوَاءُ، نفيسة المدن، كثيرةُ القرى... وسمعتُ أبا منصورٍ فقيهَ سجستان يقول: ما رأيتُ بلدًا على صغره أخصبَ ولا أكثرَ فواكِهَ ونعمًا من بست، إلا أنها وبيئةٌ متطرفةٌ، صغيرة الرقعة، لها مدينةٌ عامرةٌ، والجامعُ فيها، وربضُ الأسواقِ

(١) انظر: (مسالك الممالك) للإصطخري (ص/٢٣٨)، (صورة الأرض) لابن حوقل (ص/٤١٩).

(٢) كتاب (صورة الأرض) لابن حوقل (ص/٤١٩).

(٣) أي: أهلها أهلُ دينٍ ومروءةٍ.

فيه، شربهم من هيرمند^(١)، والنهر الآخر اسمه (خُرد روي)^(٢)، يجتمعان على فرسخ، وعلى هيرمند جسر من سفنٍ بقرب موضع مجمع النهرين، وعلى نصف فرسخ من نحو غزنين^(٣) شبه مدينة تسمى (العسكر)، ينزلها السلطان...»^(٤).

وتقع مدينة (بُست) على نهر (هلمند)، عند ملتقى النهر الآتي من ناحية مدينة (قندهار) معه، إلى الجنوب من ملتقى النهرين.

وكانت دائماً موضعاً جليلاً بسبب موقعها المهم، قال الإصطخري: «على باب بُست جسر من السفن، كما يكون على أنهار العراق»^(٥).

فهي ذات موقع حسن جداً لكونها في الزاوية التي بين هذين النهرين، في البقعة التي يُصبِح فيها النهر صالحاً للملاحة، وحيث تلتقي الطرق الآتية من زرنج وهرارة، لتعبر نهر هلمند على جسر من السفن، ثم تتابع سيرها إلى ما بات يُعرف الآن بـ(باكستان)، ومن ورائها الهند، ممّا جعلها مركزاً تجارياً إلى بلاد الهند^(٦).

وكانت تمتاز بكثرة الزروع والنّخيل والأعناب والفواكه، نظراً لوفرة مياهها، وخصب أرضها، وقد نعمت هذه المدينة قرابة قرن من الزمان بأوج ازدهارها في عهد الغزنويين، إذ استولى عليها سبكتكين سنة

(١) كذا في المصدر، واسمه الصحيح (هلمند)، يعني: أن شربهم من نهر هلمند.

(٢) يُسمى الآن (نهر أرغنداب) أو (أركنداب).

(٣) أي: غزنة، يقصد: من جهة غزنة، وهي جهة الشمال.

(٤) (أحسن التقاسيم في معرفة الأقاليم) للمقدسي المعروف بالبشاري (ص/٣٠٤).

(٥) (مسالك الممالك) للإصطخري (ص/٢٤٤)، وبنحوه قال المقدسي في (أحسن التقاسيم في معرفة الأقاليم) (ص/٣٠٤).

(٦) انظر: (بلدان الخلافة الإسلامية) (ص/٣٧٧، ٣٨٣ - ٣٨٤)، مقدمة الشيخ شعيب لـ(إحسان في ترتيب صحيح ابن حبان) (١/٨).

(٣٦٦هـ)، ففصلها عن ولاية (زرنج)، وأصبحت (بُست) المقر الثاني لحكام غزنة، الذين أقاموا فيها معسكرهم الدائم (العسكر)، وما زالت آثار هذه القلعة موجودة إلى الآن.

وبعد مدة من استقرار المدينة وازدهارها: امتدت إليها حوادث الزمان، واغتيل بهاؤها، وعمها الخراب، وأحيلت بساكنيها الغناء إلى صحراء مُجْدِبَةٍ، وكان بدء ذلك حين اكتسح علاء الدين حسن جهان سوز (أي: محرق العالم) الغوري مملكة الغزنويين، الذين حكموا خراسان وسجستان حوالي قرن ونصف من الزمان، وكانت بُست إحدى مدنها، فلحقها ما لحق بمُدن الغزنويين من الخراب، وذلك حوالي سنة (٥٤٤هـ)^(١)، وقد نهبها علاء الدين، وأحرق القلاع السلطانية فيها.

إلا أن ولاية الغوريين من سكان هذا الإقليم ما لبثوا أن أصلحوا قصور الغزنويين في بُست، ورَمَمُوا ما تهدم من قلاعها، كما سكنها من بعدهم ملوك خوارزم (الخوارزمشاهات)، الذين أنهوا ملك الغوريين، واستولوا على ما يُعرف الآن بأفغانستان سنة (٦٠٢هـ).

أما التخریب الكبير: فهو الذي أصاب المدينة من قبل المغول سنة (٦١٨هـ)، ويصفها ياقوت في أوائل القرن السابع الهجري فيقول: «والخراب فيها ظاهر»^(٢).

وكان من الممكن لهذه المدينة أن تلتقط أنفاسها، فترمم ما تهدم منها، لولا أن تيمور أجهز عليها في أواخر القرن الثامن، فأوقع بها وبما جاورها الدمار، حين زحف إليها من زرنج^(٣)، ولم يبق من بُست إلا

(١) انظر: (البداية والنهاية) (٢٢٩/١٢)، (نزهة الخواطر) (٧٩/١)، (تاريخ الدول الإسلامية) (٦٢٥/٢ - ٦٣٠)، (معجم الأسرات الحاكمة) (ص/٤١٩).

(٢) (معجم البلدان) (٣٢٨/١ - بست).

(٣) انظر: (بلدان الخلافة الشرقية) (ص/٣٨٤).

حِصْنُهَا الَّذِي ظَلَّ يُقَاوِمُ الْأَحْدَاثَ بِفَضْلِ مَوْقِعِهِ الْحَرْبِيِّ، إِلَى أَنْ خَرَّبَهُ نَادِرُشَاهُ فِي الْقَرْنِ الثَّانِي عَشَرَ الْهَجْرِيِّ، عَامَ ١١١٧ هـ = ١٧٣٨ م، وَلَا تَزَالُ أَسْوَارُهُ قَائِمَةً عَلَى شَاطِئِ (الْهَيْلَمَنْد)، كَمَا أَنَّ الْأَطْلَالَ الَّتِي تَشْغُلُ مَسَاحَةً كَبِيرَةً مِنَ الْأَرْضِ تَشْهَدُ عَلَى مَا كَانَ لِعَاصِمَةِ الْغَزْنَويِّينَ مِنْ عِظَمَةِ وَبَهَاءِ^(١).

وَحِصْنُ بُسْتٍ مَا زَالَ يُعْرَفُ بِـ(قَلْعَةِ بُسْتٍ)، وَمَا زَالَتْ أَسْوَارُهُ قَائِمَةً إِلَى الْآنَ، كَمَا أَسْلَفْتُ.

وَبِالْقُرْبِ مِنْ مَدِينَةِ (بُسْتٍ) الْمُنْدَثَرَةِ، مَدِينَةٌ أُخْرَى الْآنَ، تُسَمَّى «لَشْكُرْگَاهُ»، وَهِيَ مَرْكَزُ مَحَافِظَةِ (هَلْمَنْد)، الْوَاقِعَةُ إِلَى الْجَنُوبِ الْغَرْبِيِّ مِنَ الْعَاصِمَةِ (كَابُول)، بَيْنَ مَدِينَتَيْ (قَنْدَهَار) وَ(زَرْنَج)، وَهَذِهِ الْمَدِينَةُ «لَشْكُرْگَاهُ» تُعْتَبَرُ هِيَ مَدِينَةُ بُسْتٍ؛ لِأَنَّهَا أُعِيدَ بِنَاؤُهَا فِي الْمَوْقِعِ الْجَدِيدِ، وَسُمِّيَ بِاسْمِ حِصْنِ بُسْتٍ، وَمَعْنَى «لَشْكُرْگَاهُ»: مَوْقِعُ الْعَسْكَرِ.

وَقَدْ اخْتَلَفَ الْمُؤَرِّخُونَ الْمُسْلِمُونَ فِي زَمَنِ دُخُولِ (بُسْتٍ) فِي حَوْزَةِ الْمُسْلِمِينَ، وَيُسْتَخْلَصُ مِنْ كَلَامِهِمْ أَنَّ سَجِسْتَانَ وَكَابُلَ قَدْ فُتِحَتَا أَيَّامَ الْخَلِيفَةِ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ سَنَةَ (٢٣ هـ) بِقِيَادَةِ عَاصِمِ بْنِ عَمْرٍو التَّمِيمِيِّ وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمِيرٍ، إِلَّا أَنَّ أَهْلَهَا نَقَضُوا بَعْدَهُ، فَأُعِيدَ فَتْحُهُمَا زَمَنَ الْخَلِيفَةِ عُثْمَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بِقِيَادَةِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَامِرِ بْنِ كَرِيزَ سَنَةَ (٣٠ هـ).

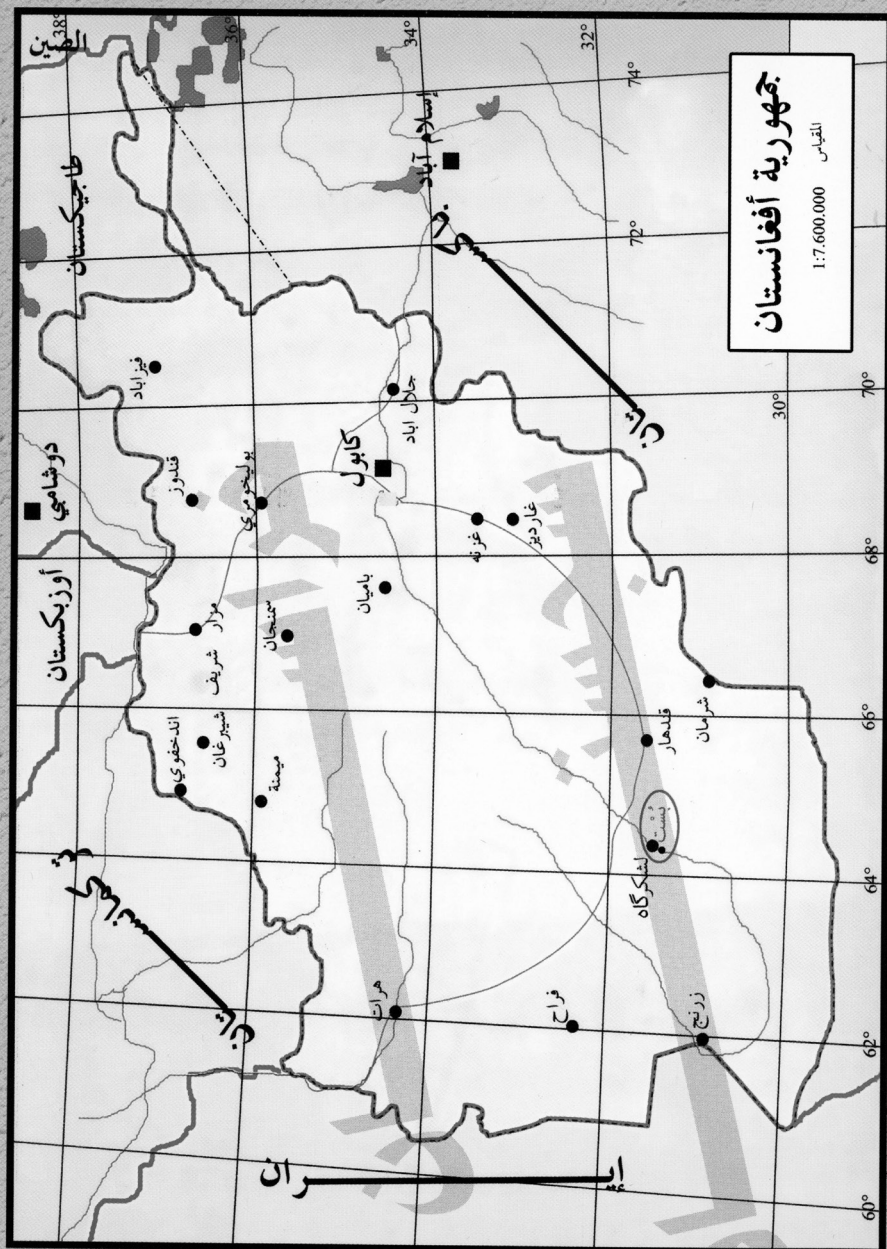
وَقَدْ ذَكَرَ الْإِمَامُ ابْنُ حَبَّانَ هَذَا فِي تَرْجُمَةِ الرَّبِيعِ بْنِ زِيَادٍ، حَيْثُ قَالَ: «إِنَّ عُثْمَانَ بْنَ عَفَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي السَّنَةِ الثَّاسِعَةِ وَالْعِشْرِينَ عَزَلَ أَبَا مُوسَى الْأَشْعَرِيَّ عَنِ الْبَصْرَةِ، وَعُثْمَانَ بْنَ الْعَاصِ عَنْ فَارَسَ، وَوَلَّى الْبَصْرَةَ وَفَارَسَ كُلَّهَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَامِرِ بْنِ كَرِيزَ، فَأَنْفَذَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَامِرٍ فِي أَوَّلِ

(١) (دائرة المعارف الإسلامية) (٣/ ٢١٥ - ٢١٩/ بُسْتٍ)، وانظر: مقدمة الشيخ شعيب للإحسان (١/ ٨)، (الإمام محمد بن حَبَّانَ البستي) للشيخ عَدَابُ الْحَمَشِ (١/ ١١٢ - ١١٣).

سنة ثلاثين الربيع بن زياد إلى سجستان، وولاه عليها، ففتح سجستان على يديه، وقد ذكرنا تلك القصة بتمامها في فضائل سجستان»^(١).



(١) (الثقات) لابن حبان (٢٢٥/٤). وكتاب (فضائل سجستان) من الكتب المهمة لابن حبان، التي ما زالت مفقودة.



خريطة توضح موقع «بست» موطن الإمام ابن حبان

المبحث الثالث

الحياة السياسية في عصر الإمام ابن حَبَّان^(١)

إذا قدّرنا ولادة الإمام ابن حَبَّان في نهايات العقد الثامن من القرن الثالث الهجري (٢٧٠ - ٢٧٩هـ) فيكون ابن حَبَّان قد وُلِدَ في نهاية خلافة المعتمد على الله، الذي تولّى الخلافة سنة (٢٥٥هـ)، وتوفي سنة (٢٧٩هـ)، أو في أوائل خلافة ابن أخيه المعتضد بالله، الذي تولّى الخلافة سنة (٢٧٩هـ) واستمرّ عليها إلى وفاته سنة (٢٨٩هـ).

وتوفي الإمام ابن حَبَّان في زمن الخليفة المطيع لله، الذي ولي الخلافة سنة (٣٣٤هـ)، وخلع نفسه سنة (٣٦٣هـ)، وتوفي سنة (٣٦٤هـ)، فيكون الإمام ابن حَبَّان قد عاصر تسعة من خلفاء بني العباس، كما عاصر نفوذ الأتراك (٢٣٢ - ٣٢٤هـ)، وعاصر أيضاً وعانى من نفوذ البويهيين (٣٣٤ - ٤٤١هـ) إلى نهاية حياته رَحِمَهُ اللهُ، حيث توفي سنة (٣٥٤هـ) في أول أوج نفوذهم.

وقد عاش في فترة ضُعُفت فيها الخلافة، ولم يُعَد لها سوى الاسم منذ تولّى الخلافة المكتفي بالله سنة (٢٨٩هـ).

هذا عموماً في البلاد الإسلامية.

أمّا الحياة السياسية في (بُست): فبعد الفتح الإسلامي «توالى على سجستان - ومنها بُست - ولادة بني أمية، ثم ولادة بني العباس، إلا أنّهم

(١) انظر: (الإمام محمد بن حَبَّان البستي) للشيخ عذاب الحمش (١٨/١ - ٣٠).

كانوا في نزاعٍ مستمرٍّ مع الأمراء المستقلين للبلاد المجاورة... إلى أن استطاع رجلٌ من أهل سجستان، ذو جرأةٍ نادرة، وشجاعةٍ فائقة، كان في أول أمره نحاسًا، وهو يعقوب بن الليث الصفار، استطاع أن يغلب على إقليم سجستان سنة (٢٥٤هـ)، ثم سارَ ليُبسط سيطرته على هراة وبوشنج وكرمان والسند وفارس وبلخ، مبتدئًا عهدَ الدولة الصفارية.

ويموت يعقوب سنة (٢٦٥هـ) ليخلفه أخوه عمر، الذي أظهر الطاعة للخليفة العباسي، فولاه على ولايات: سجستان، وخراسان، وفارس، وأصفهان، وكرمان، والسند، غير أن تزايد سطوته أثارت قلق الخليفة وتوجسسه، فوجه إليه جيشًا بقيادة إسماعيل بن أحمد الساماني، فيقع عمر أسيرًا في بلخ سنة (٢٨٧هـ)، ثم يموت سنة (٢٨٩هـ)، وتتقلص بذلك سيطرة الصفاريين عن تلك الولايات الواسعة، لتقع في قبضة السامانيين، الذين أبقوا لبني الصفار حكمَ إقليم سجستان في ظل سيادتهم وتحت سيطرتهم، ويستمر حكمُ الدولة السامانية حتى سنة (٣٨٩هـ)، حيث وافاها ما تلاقيه الدول، حين دهمت خيول الغزنويين بلاد السامانيين، فأسقطت حكمهم، وأنهت سيطرتهم، لتبدأ أيام الدولة الغزنوية^(١).

وقد عاش الإمام ابن حبان في هذه الحقبة، في عهد الصفاريين والسامانيين، كما سيأتي.



(١) مقدمة الشيخ شعيب للإحسان (٩/١)، وهو تلخيصٌ جيدٌ من المصادر الآتية: (الكامل) (٧٩/٨، ١٤٨/٩) وما بعدها، (الدول الإسلامية) (٢٦٣/١ - ٢٧١)، (معجم الأسرات الحاكمة) (ص/٣٠٢)، (دائرة المعارف الإسلامية) (المصطلحات: أفغانستان، سجستان، الصفارية).

المبحث الرابع

ولادته، ونشأته، وأسرته

أولاً: ولادته:

وُلِدَ الإمامُ ابنُ حَبَّانٍ فِي السَّنِينَ الْأَخِيرَةِ مِنْ اتِّسَاعِ حَكْمِ الصَّفَّارِيِّينَ، وَتَرَعَرَعَ أَيَّامَ انْحِسَارِ حَكْمِهِمْ عَلَى (سَجِسْتَانَ)، حَيْثُ أَجْمَعَتِ الْمَصَادِرُ عَلَى أَنَّ الْإِمَامَ ابْنَ حَبَّانَ وُلِدَ فِي مَدِينَةِ «بُسْتِ»، وَلَكِنْ لَمْ يُحَدِّدُوا سَنَةَ وَلادته، وَلَمْ أَجِدْ فِيهِ سِوَى قَوْلِ الْإِمَامِ الذَّهَبِيِّ: «وُلِدَ سَنَةَ بَضْعَ وَسَبْعِينَ وَمِائَتَيْنِ»^(١)، وَقَوْلِهِ: إِنَّهُ كَانَ «فِي عَشْرِ الثَّمَانِينَ» عِنْدَ وَفَاتِهِ^(٢)، وَقَوْلِهِ - وَهُوَ يَتَحَدَّثُ عَمَّنْ تَوَفَّى سَنَةَ (٣٥٤هـ): «وَفِيهَا مَاتَ عَالِمٌ وَقْتَهُ... وَقَدْ قَارَبَ الثَّمَانِينَ»^(٣).

فَإِذَا كَانَ قَدْ قَارَبَ الثَّمَانِينَ سَنَةَ (٣٥٤هـ) فَهُوَ وُلِدَ بَيْنَ سَنَتَيْ (٢٧٥ - ٢٧٩هـ)؛ لِأَنَّ مَنْ قَارَبَ الثَّمَانِينَ لَا بَدَّ أَنْ يَكُونَ قَدْ زَادَ عَلَى الْخَامِسَةِ وَالسَّبْعِينَ، وَآخِرُ هَذِهِ الزِّيَادَةِ أَنْ تَكُونَ وَلادته سَنَةَ (٢٧٥هـ)، وَأَوَّلُ هَذِهِ الزِّيَادَةِ أَنْ تَكُونَ دُونَ الثَّمَانِينَ^(٤).

(١) (سير أعلام النبلاء) (٩٣/١٦).

(٢) (تذكرة الحفاظ) (٩٢٢/٣).

(٣) (مختصر دول الإسلام) له (١٧٢/١).

(٤) (الإمام محمد بن حَبَّانَ البستي) للشيخ عذاب الحمش (١٤٠/١).

ثانيًا: نشأته وأسرته:

١ - نشأته:

نشأ الإمام ابن حبان في مدينة بُست، ولم أقف على شيء من التفاصيل المتعلقة بنشأته، حيث إن المؤرخين - حسب اطلاعي القاصر - لم يُسلطوا الضوء على ذلك؛ لأنهم - غالبًا - يبدوون يُسلطون الضوء على الأعلام بعد شهرتهم.

٢ - أسرته:

ذكرت سابقًا أنّ الإمام ابن حبان عربيٌّ من بني تميم، إلا أنّ المعلومات حول أسرته شحيحة، يقول أحد الباحثين في هذا الموضوع: «إذا كانت المصادر غنيّة وفيرة المادة عن مآثر بني تميم وآثارهم في تلك الديار؛ فإنها تسكت سكوتًا مُطبقًا عن الإشارة إلى أسرة ابن حبان، ومكانتها الاجتماعية والعلمية، كما أنني لم أجد ابن حبان قد ترجمَ لوالده أو أحد أجداده في كتابه (الثقات)، مما جعلني أميل إلى القول بأنّ أسرة ابن حبان بعيدة عن التخصص العلمي، والنُبوغ فيه، بل بعيدة عن حمليه والمشاركة فيه»^(١).

إلا أنّ غالب الظنّ أنّ أسرته كانت على درجة من الغنى، مكّنتها من توفير مؤونة الكدح على الإمام ابن حبان، ومكّنته من التفرغ لطلب العلم، والرحلة الواسعة إلى البلدان المتباعدة، وسيأتي بيانها عند سرد رحلاته - بإذن الله تعالى -.



(١) من كلام الشيخ عدا ب الحمش في رسالته القيمة (الإمام محمد بن حبان البستي) (١/ ١٤٣).

المبحث الخامس

مذهبُه الفقهي وعقيدته

وفيه مطلبان:

المطلب الأول

مذهبُه الفقهي

كان الإمام ابن حبان من الأئمة الذين جمعوا بين الحديث والفقه، وهو على طريقة شيخه الإمام ابن خزيمة في الفقه، وهو شيخه الذي لازمه في الحضر والسفر، وحذا حذوه في الصحيح، وقد ذكر الإمام ابن خزيمة عن نفسه أنه لم يكن مقلداً لأحد^(١)، وتلميذه الإمام ابن حبان على منهجه وطريقته.

وذكر العلماء أن الإمام ابن حبان كان من المجتهدين، قال الإمام ابن كثير (ت ٧٧٤هـ): «أحد الحفاظ الكبار المصنِّفين المجتهدين، رحل إلى البلدان، وسمع الكثير من المشايخ...»^(٢).

وكان الإمام ابن حبان يعيب على المحدثين الذين يهتمون بالإسناد فقط، دون الاهتمام بالمتون، كما كان يعيب على الفقهاء الذين يهتمون بالمتون فقط، دون الاهتمام بطرق الأحاديث، وكان متعلِّقاً بشيخه الإمام ابن خزيمة لما رأى فيه من الجمع بين الأمرين، قال رَحِمَهُ اللهُ في شيخه:

(١) انظر: (طبقات الفقهاء) للشيرازي (ص/١٠٦)، (البداية والنهاية) لابن كثير (٩/١٥).

(٢) (البداية والنهاية) (٢٧٦/١١).

«وما رأيتُ على أديم الأرض مَنْ كان يُحسنُ صناعةَ السننِ، ويحفظُ الصحاحَ بألفاظها، ويقوم بزيادةِ كلِّ لفظةٍ تُزادُ في الخبرِ، ثقةً، حتى كأنَّ السننَ كلُّها نصبَ عينيهِ: إلا محمد بن إسحاق بن خزيمة - رحمة الله عليه - فقط»^(١).

وقد أشارَ إلى هذا الموضوع في مقدمة (صحيحه)، وكادَ ينفردُ بمذهبٍ خاصٍّ فيما يتعلَّقُ بزيادةِ الثقة، حيث اشترطَ في المحدثِ الثقة الذي تُقبلُ منه الزيادة في المتن أن يكون فقيهاً^(٢).

ولكن الشافعية قد ذكروه في طبقاتهم^(٣)، ولذلك جزمَ كثيرون بأنه شافعي^(٤)، كما أنَّ بعضهم دعمَ هذا الرأيَ ببعض أقوال ابن حبان، ومن ذلك قوله في (صحيحه): «وذلك أنَّ كلَّ أصلٍ تكلمنا عليه في كتبنا، أو فرعٍ استنبطناه من السنن في مصنفاتنا: هي كلُّها قولُ الشافعي»^(٥).

وهذا الاستنتاج خطأ؛ وخطؤه يتبين من سياق كلام الإمام ابن حبان وسباقه؛ إذ إنه يقصدُ أنَّ كلَّ قولٍ ذهبَ إليه ابنُ حبان بناءً على الدليل: فهو قولُ الشافعي الذي ينبغي أن يُنسبَ إليه، حتى وإن كان الشافعي قد صرَّحَ بخلاف القول الذي يعضده الدليل، وذلك لأنَّ الشافعي قد صرَّحَ بأنه إذا صحَّ الحديث فهو مذهبه، حيث قال ابنُ حبان بعد كلامه السابق: «وهو راجعٌ عمَّا في كتبه، وإن كان ذلك المشهور من قوله، وذاك أنِّي سمعتُ ابنَ خزيمة يقول: سمعتُ المُزَنِّي يقول: سمعتُ

(١) (المجروحين) (٩٣/١).

(٢) انظر مقدمة صحيحه (١٥٩/١).

(٣) انظر: (طبقات الشافعية) لابن السبكي (١٤١/٥)، (طبقات الفقهاء الشافعيين) لابن كثير (٢٩٠/١)، (طبقات الشافعية) للأسنوي (٤١٨/١).

(٤) انظر: (معالم فقه ابن حبان) للأستاذ الدكتور عبد المجيد محمود (ص/١٠)، (الإمام محمد بن حبان البستي) لأبي صليلك (ص/٣٠).

(٥) (صحيح ابن حبان) (٤٩٧/٥).

الشافعي يقول: «إذا صحَّ لكم الحديث عن رسول الله ﷺ: فخذوا به، ودَعُوا قولي...»^(١)، ثم استطرَد أكثر، وذكر أنَّ الشافعيَّ قائلٌ بكلِّ ما صحَّ من الحديث، وراجعٌ عمَّا تقدَّمَ من قوله في كتبه^(٢).

فالصحيح - والله تعالى أعلم - أنَّ الإمامَ ابنَ حِبَّانَ لم يكن شافعيًّا، بل كان من أئمة أهل الحديث، ينصُرُ منهجهم، ويميل إلى فقهاءهم، والإمامُ الشافعيُّ إمامٌ من أبرز أئمتهم، وكلُّ مَنْ ينتمي إلى هذه المدرسة: فله ميلٌ إلى أئمتها عمومًا، وإلى الإمام الشافعيِّ خصوصًا؛ لأنه هو الذي أرسى دعائمها، وفصَّلَ في أصولها وفروعها، وقعدَ لمنهج الاستدلال الصحيح قواعد نبراسًا للجميع، فهو في مدرسة أهل الحديث على المحلِّ المعروف، فالذي ينتسبُ إليه من هذه الناحية يختلفُ عن الذي ينتسبُ إليه تقليدًا له.

وقد أشارَ الإمامُ ابنُ حِبَّانَ إلى شيءٍ من هذا عقبَ النصِّ الذي نقلته

(١) قال صاحبُ كتاب (أثر الحديث الشريف) (ص/٤٦) تعليقًا على موقف الإمام ابن حِبَّانَ، بعد أن ذكر أنَّ بعضَ الأئمة أخطأ في فهم كلام الشافعيِّ، وذكرَ منهم أبا الوليد بن أبي الجارود، ثم قال: «وقد حصلَ لابن حِبَّانَ رَحمَةُ اللهِ تَسَرُّعٌ أكبر مما حصلَ لابن أبي الجارود، فإنه قال في (صحيحه): (كلُّ أصلٍ...)، فذكره، ثم قال: «ونقولُ لابن حِبَّانَ: قد صحَّ هذا القولُ أو نحوه عن أئمةٍ آخرين، فلمَ لا تنسبُ ما أصْلَتْه وفرَّعته إليهم أيضًا؟!».

هكذا قال! ويُقال له: ليس المهمُّ هو نسبة القول إلى الإمام الشافعيِّ بعد ثبوت صحة الحديث، وإنما المهمُّ أن يُعذَّر مَنْ يخالفه ويأخذ بالحديث الذي ثبتَ عنده. وسبحان الله! يُعذَّر الرجلُ إذا أخطأ في مسألةٍ أو مسائلٍ عديدةٍ حتى ولو عُرِفَ خطؤه ومخالفته للدليل الصحيح الصريح! يُعذَّرُ في ذلك كله لكونه في إطارِ مذهبٍ من المذاهب! ولا يُعذَّرُ مَنْ ترك قولَ إمامٍ من الأئمة الأربعة لسنَّةٍ صحيحةٍ ثبتت عنده بحجة (احتمال!) أن يكون ذلك الإمامُ تركَ هذا الحديثَ مع علمه بصحته!! وكم من السنن الصحيحة الثابتة تركها كثيرٌ من الناس لأجل هذه التبريرات الباردة، بل وكم من البدع والخرافات جرى تسويقُها في المجتمعات بجعلها تحت إطار بعض المذاهب، ومذاهب الأئمة منها بريئة! والله المستعان.

(٢) (صحيح ابن حِبَّان) (٥/٤٩٧ - ٤٩٨).

عنه قبل قليل، حيث قال: «وللشافعي - رحمه الله عليه - في كثرة عنايته بالسُّنن وجمعه لها وتَفَقُّهه فيها، وذَبَّه عن حريمها، وقَمَّعه مَنْ خالفها؛ زعمَ أنَّ الخبرَ إذا صحَّ فهو قائلٌ به، راجعٌ عَمَّا تقدَّمَ من قوله في كتبه».

ثم نوّه بالإمام الشافعي أكثر، وبهذه القاعدة العظيمة التي ذكرها الإمام الشافعي، فقال:

«وهذا ممَّا ذكرناه في (كتاب المبين): أنَّ للشافعي رَحْمَةُ اللَّهِ ثلاثَ كلماتٍ ما تكلم بها أحدٌ في الإسلام قبله، ولا تفوّه بها أحدٌ بعده، إلَّا والمأخذُ فيها كان عنه:

إحداها: ما وصفتُ^(١).

والثانية: أخبرني محمدُ بنُ المنذر بن سعيد، عن الحسن بن محمد

(١) أي: قوله: «إذا صحَّ الحديثُ فهو مذهبي». قلت: أين هذا التنويه لكلمة الإمام الشافعي العظيمة، التي تدلُّ على تعظيمه لسنة النبي ﷺ، أين هذا التنويه ممن يكادُ يسدُّ كلَّ المنافذ إلى الاستدلال بنصوص الكتاب والسنة مباشرةً إلا إذا كان عبر مذهب من المذاهب المعروفة، فتراهم يوجبون الانتماء إلى مذهب من المذاهب، ثم يُصرُّون على التقيُّد بالمذهب وإن ظهر دليل شرعي يُخالف المذهب في بعض المسائل، وتراهم يُسَنَّعون على مَنْ يدعو إلى التقيُّد بالدليل ولو خالف المذهب، ويكيلون له شتى التهم.

ومن أبرز الأمثلة على ما أشرتُ إليه ما ذكره صاحبُ كتاب (أثر الحديث الشريف في اختلاف الأئمة الفقهاء)، حيث ذهبَ بِصُورِ الوصولِ إلى تصحيح الحديث أمرًا لا يصلُ إليه إلا المجتهدُ المطلق! وأنَّ كلامَ الإمام الشافعي موجَّهٌ لأمثاله من المجتهدين فقط! وذكر أنَّ مَنْ أرادَ أن يطبق هذه القاعدة من الأئمة السابقين لم يسلموا من الانتقاد، فلا يجوز لأحد أن يمتطي هذه القاعدة للخروج من مقررات المذاهب؛ لأنَّ مَنْ ادَّعى هذا سيكون من المغرورين، ومن أدعياء العلم! ثم ذكرَ كلامًا طويلاً [ص/٣٩ - ٥٣!] مفادُه سدُّ الباب الذي فتحه الإمام الشافعي نفسه، بل فتحه كثير من الأئمة، وجزمَ في الأخير أنَّ الشافعي «ما أرادَ هؤلاء المتطاولين على العلم والعلماء المُتَقَعِّدين في حقيقة أمرهم وواقعهم!» (ص/٥٠).

وانظر كلامًا قريبًا مما ذكره هذا الكاتب في كتاب (التمذهب) لعبد الفتاح بن صالح اليافعي (ص/١٠٧ - ١٠٨) وما بعدها.

الصباح الزعفراني قال: سمعتُ الشافعيَّ يقول: «ما ناظرتُ أحدًا قطُّ فأحببتُ أن يخطئ».

والثالثة: سمعتُ موسى بنَ محمد الديلميَّ بأنطاكية يقول: سمعتُ الربيعَ بنَ سليمان يقول: سمعتُ الشافعيَّ يقول: «وَدِدْتُ أَنَّ النَّاسَ تَعَلَّمُوا هذه الكتبَ ولم ينسبوا إلي!»^(١).

ومما يدلُّ على أنه لم يكن شافعيًّا: مخالفاته للشافعية في كثيرٍ من المسائل^(٢)، وهذا وإن لم يكن دليلًا قطعياً على عدم كونه شافعيًّا؛ إذ كثيرٌ من الأئمة المنتمين إلى الشافعية خالفوه في عددٍ من المسائل، إلا أنه قرينةٌ من القرائن التي تدلُّ على كونه على منهج المحدثين، الذين يدورون مع الدليل، ولا يلتزمون مذهباً معيناً من المذاهب المعروفة.

ومما يدلُّ على أنه كان من فقهاء المحدثين، وينتمي إلى مدرستهم: أنه كلما استقرَّ في مكانٍ، وواتته الظروف لخدمة طلاب العلم: كان يُخَصُّ أهلَ الحديث بعنايةٍ خاصَّةٍ منه، ويهيئُ لهم أسبابَ طلب العلم، كما حصلَ منه في سمرقند، وكما حصلَ منه في مسقط رأسه (بست).

أمَّا في سمرقند: فقد قال الحافظُ الإدريسيُّ: «وفقه الناسَ بسمرقند، وبنى بها الأميرُ المظفرُّ بن أحمد بن نصر بن أحمد بن سامان صُفَّةً لأهل العلم، خصوصاً لأهل الحديث»^(٣).

وكما فعلَ في سمرقند: فعلَ في مدينة (بُست) أيضاً، حيث بنى لأهل الحديث سكناً يسكنون فيه في أثناء طلبهم للعلم^(٤).

(١) (صحيح ابن حبان) (٤٩٨/٥ - ٤٩٩).

(٢) انظر أمثلةً لمخالفته للشافعية في رسالة (الإمام محمد بن حبان البستي) لأبي صعيليك (ص/٣٠ - ٣٦).

(٣) (تاريخ مدينة دمشق) (٢٥١/٥٢).

(٤) انظر: (تاريخ نيسابور - طبقة شيوخ ابن حبان) (ص/٤٠٢).

وأما عدُّ الشافعية له منهم: فلا يخفى على الناظر في كتب الطبقات تجوُّزهم في ذكر العلماء في طبقات مذهب معين، وتنازُعهم في ذكرهم، وكثيرٌ منهم يفعلون ذلك بمجرد الأخذ من بعض أئمتهم، أو لأيِّ علاقةٍ حتى ولو لم تكن تكفي للانتماء المذهبي.

فلا استبعدُ أن يكون ذكرهم للإمام ابن حَبَّان في زميرتهم استناداً إلى موافقته لهم في أصول الاستدلال العامة، وانتهاجه المسالك المعتمدة عندهم فيما اصطلح عليه بـ(أصول الفقه)، إضافةً إلى ما استندوا عليه من كونه اعتذر لمخالفة الإمام الشافعي في (صحيحه)، وقد سبق ما فيه من الخطأ، والله تعالى أعلم.

المطلب الثاني

عقيدة الإمام ابن حَبَّان

وفيه مقامان:

المقام الأول: عقيدة الإمام ابن حَبَّان رَحِمَهُ اللهُ:

الإمام ابن حَبَّان من أئمة أهل الحديث، الذين شددوا في أمر الالتزام بالسنة اعتقاداً وقولاً وعملاً، وقد بيَّن مكانة السنة في كثير من مؤلفاته، وركَّز على هذا الأمر في كتابه (الصحيح)، حيث عقد أبواباً خصَّها بالأمر بالالتزام بالسنة، والردُّ على أهل البدع والأهواء.

وفي هذا الصدد بيَّن رَحِمَهُ اللهُ أنَّ الفرقة الناجية هم المتمسكون بالسنة، قال رَحِمَهُ اللهُ: «ذكرُ وصفِ الفرقة الناجية من بين الفِرَق التي تَفَرَّقَ عليها أمةُ المصطفى ﷺ»، ثم أورد حديث العزْباض بن سارية رَحِمَهُ اللهُ قال: «صَلَّى بنا رسولُ الله ﷺ الصبحَ ذاتَ يومٍ، ثُمَّ أَقْبَلَ عَلَيْنَا، فَوَعظَنَا موعظةً بليغةً دَرَفَتْ مِنْهَا الْعُيُونُ، وَوَجِلَتْ مِنْهَا الْقُلُوبُ. فَقَالَ قَائِلٌ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، كَأَنَّ هَذِهِ مَوْعِظَةٌ مُوَدَّعٌ، فَمَاذَا تَعْهَدُ إِلَيْنَا؟ قَالَ: «أَوْصِيكُمْ بِتَقْوَى اللَّهِ،

والسمع والطاعة وإن عبداً حبشياً مُجَدَّعًا^(١)؛ فإنه مَنْ يَعِشْ مِنْكُمْ: فَسِيرَى
اختلافًا كثيرًا، فعليكم بسُنَّتِي وَسُنَّةِ الْخُلَفَاءِ الرَّاشِدِينَ الْمَهْدِيِّينَ، فتمسَّكُوا
بها، وَعَضُّوا عَلَيْهَا بِالنَّوَاجِذِ، وَإِيَّاكُمْ وَمُحَدَّثَاتِ الْأُمُورِ؛ فَإِنَّ كُلَّ مُحَدَّثَةٍ
بدعة، وكُلُّ بدعة ضلالة».

ثم قال: «في قوله ﷺ: «فعلیکم بسنتي» عند ذكره الاختلاف الذي
يكون في أمته: بيان واضح أن مَنْ وَاظَبَ عَلَى السُّنَنِ وَقَالَ بِهَا، وَلَمْ
يُعَرِّجْ عَلَى غَيْرِهَا مِنَ الْأَرَاءِ: مِنَ الْفِرْقِ النَّاجِيَةِ فِي الْقِيَامَةِ، جَعَلْنَا اللَّهَ
مِنْهُمْ بِمَنَّةٍ»^(٢).

* وَبَيَّنَ أَيْضًا وَجُوبَ الْإِلْتِزَامِ بِالسَّنَةِ، وَضُرُورَةَ عَدَمِ الْإِلْتِفَاتِ إِلَى
الْبِدْعِ مَهْمَا زُخْرِفَتْ وَحُسِّنَتْ، قَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ:

«ذَكَرُ الْإِخْبَارِ عَمَّا يَجِبُ عَلَى الْمَرْءِ مِنْ لَزُومِ سُنَنِ الْمُصْطَفَى ﷺ،
وَحِفْظِهِ نَفْسَهُ عَنْ كُلِّ مَنْ يَأْبَاهَا مِنْ أَهْلِ الْبِدْعِ، وَإِنْ حَسَّنُوا ذَلِكَ فِي عَيْنِهِ
وَزَيَّنُوهُ».

ثم أورد فيه حديث ابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: خَطَّ لَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ
خَطًّا فَقَالَ: «هَذَا سَبِيلُ اللَّهِ»، ثُمَّ خَطَّ خَطْوًا عَنْ يَمِينِهِ وَعَنْ شِمَالِهِ، ثُمَّ
قَالَ: «وَهَذِهِ سُبُلٌ، عَلَى كُلِّ سَبِيلٍ مِنْهَا شَيْطَانٌ يَدْعُو إِلَيْهِ...»^(٣).

* وَبَيَّنَ الْإِمَامُ ابْنُ حِبَّانٍ أَيْضًا: وَجُوبَ تَحَرِّيِ السَّنَةِ فِي الْأَفْعَالِ
وَالْأَقْوَالِ، قَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ:

«ذَكَرُ الْإِخْبَارِ عَمَّا يَجِبُ عَلَى الْمَرْءِ مِنْ تَحَرِّيِ اسْتِعْمَالِ السُّنَنِ فِي

(١) أي: مقطَّع الأطراف.

(٢) (صحيح ابن حبان) (١/ ١٧٨ - ١٨٠ - ح/ ٥)، و(ص/ ١٤٠) من طبعة الشيخ أحمد شاكر.

(٣) (صحيح ابن حبان) (١/ ١٨٠ - ح/ ٦).

أفعاله، ومجانبة كل بدعة تُبَايِنُهَا وتُضَادُّهَا»، وأوردَ في الباب حديثَ جابر رضي الله عنه: «كان رسولُ الله ﷺ إذا خطبَ احمرَّت عَيْنَاهُ، وعَلَا صَوْتُهُ، واشتدَّ غَضَبُهُ، حتى كأنَّه نَذِيرُ جيشٍ يقول: صَبَّحَكُمْ وَمَسَّكُمْ، ويقول: «بُعِثْتُ أَنَا وَالسَّاعَةُ كَهَاتَيْنِ» - يُفَرِّقُ بَيْنَ السَّبَابَةِ وَالْوُسْطَى - ويقول: «أَمَّا بَعْدُ، فَإِنَّ خَيْرَ الْحَدِيثِ كِتَابُ اللَّهِ، وَخَيْرَ الْهَدْيِ هَدْيُ مُحَمَّدٍ، وَإِنَّ شَرَّ الْأُمُورِ مُحَدَّثَاتُهَا، وَكُلَّ بَدْعَةٍ ضَلَالَةٌ...»^(١).

* وَبَيَّنَ ابْنُ حَبَّانٍ أَنَّ السَّنَةَ وَحْيٌ مِنَ اللَّهِ تَعَالَى، قَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ:

«ذَكَرَ الْخَبِيرُ الْمَصْرَحِيُّ بَأَنَّ سَنَةَ الْمُصْطَفَى ﷺ كُلُّهَا عَنِ اللَّهِ، لَا مِنْ تِلْقَاءِ نَفْسِهِ»، ثُمَّ أوردَ فِيهِ حَدِيثَ الْمَقْدَامِ بْنِ مَعْدٍ يَكْرِبَ رضي الله عنه، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «إِنِّي أُوتِيتُ الْكِتَابَ وَمَا يَعْدِلُهُ، يَوْشُكُ شَبْعَانُ عَلَى أَرِيكَتِهِ أَنْ يَقُولَ: بَيْنِي وَبَيْنَكُمْ هَذَا الْكِتَابُ، فَمَا كَانَ فِيهِ مِنْ حَلَالٍ أَحْلَلْنَاهُ، وَمَا كَانَ فِيهِ مِنْ حَرَامٍ حَرَّمْنَاهُ، أَلَا وَإِنَّهُ لَيْسَ كَذَلِكَ»^(٢).

* وَبَيَّنَ رَحِمَهُ اللَّهُ أَهَمِّيَّةَ أَعْمَالِهِ ﷺ، وَأَنَّهَا فِي كَثِيرٍ مِنَ الْأَحْيَانِ أَوْامِرٌ، قَالَ:

«ذَكَرَ الْبَيَانُ بَأَنَّ الْمُصْطَفَى ﷺ كَانَ يَأْمُرُ أُمَّتَهُ بِمَا يَحْتَاجُونَ إِلَيْهِ مِنْ أَمْرِ دِينِهِمْ قَوْلًا وَفِعْلًا مَعًا»، ثُمَّ أوردَ فِيهِ حَدِيثَ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ رَأَى خَاتَمًا مِنْ ذَهَبٍ فِي يَدِ رَجُلٍ، فَنَزَعَهُ فَطَرَحَهُ، فَقَالَ: «يَعْمَدُ أَحَدُهُمْ إِلَى جَمْرَةٍ مِنَ النَّارِ فَيَجْعَلُهَا فِي يَدِهِ؟!»، فَقِيلَ لِلرَّجُلِ بَعْدَ مَا ذَهَبَ: خُذْ خَاتَمَكَ فَانْتَفِعْ بِهِ، فَقَالَ: لَا وَاللَّهِ لَا آخِذُهُ أَبَدًا وَقَدْ طَرَحَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ^(٣).

(١) (صحيح ابن حبان) (١٨٦/١ - ح/١٠).

(٢) المصدر السابق (١٨٩/١ - ح/١٢).

(٣) السابق (١٩٣/١ - ح/١٥).

* وردَّ ابنُ حَبَّانَ على مَنْ يتركُ السنَّةَ لآراءِ الناسِ، ويؤوِّلُها بتأويلاتٍ تُبطلُ مدلولَ الأحاديثِ، قال رَحِمَهُ اللهُ:

«ذكر إيجابِ الجنةِ لِمَنْ أطاعَ اللهَ ورسولَهُ فيما أمرَ ونهى»، ثم أوردَ فيه حديثَ أبي سعيدٍ الخدريِّ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ قال: قال رسولُ الله ﷺ: «والذي نَفْسِي بيدهُ لَتَدْخُلَنَّ الجنةَ كُلُّكم إلَّا مَنْ أبى وشرَدَ على الله كَشِرَادِ البعيرِ»، قالوا: يا رسولَ الله! وَمَنْ يَأبَى أَنْ يَدْخُلَ الجنةَ؟! قال: «مَنْ أطاعَنِي دَخَلَ الجنةَ، وَمَنْ عَصَانِي فَقَدَ أبى».

ثم قال ابنُ حَبَّانَ: «طاعةُ رسولِ الله ﷺ هي الانقيادُ لِسُنَّتِهِ بتركِ الكيفيَّةِ والكميَّةِ فيها، مع رَفْضِ قولِ كلِّ مَنْ قال شيئاً في دينِ الله جلَّ وعلا بخلافِ سنَّتِهِ، دون الاحتيالِ في دَفْعِ السُّنَنِ بالتأويلاتِ المُضْمَحَلَّةِ، والمختَرَعاتِ الداحضةِ»^(١).

وله رَحِمَهُ اللهُ من هذا القبيلِ أقوالٌ تدلُّ على صلابته في السنَّةِ، وتمسُّكه بها، وعلى نبذِهِ للآراءِ البدعيَّةِ، والمناهجِ المخالفةِ لمنهجِ أهلِ السنَّةِ والجماعةِ، وله ردودُهُ القويَّةُ على أصحابِ الرأيِ المذمومِ.

وما من مقدمةٍ من مقدِّماتِ كتبه المطبوعةِ إلَّا وتحدَّثَ فيها عن أهميَّةِ التمسُّكِ بالسنَّةِ، وأهميَّةِ الاهتمامِ بها حفظًا ودرسًا وتدريسًا وروايةً ودرايةً، ومن ذلك كتابُهُ (الصحيح)، بدأه بمقدمةٍ طويلةٍ بيَّنَ فيها منزلةَ المحدثينَ، وكلِّ مَنْ سلكَ سبيلَ حفظِ سننِ النبي ﷺ^(٢).

(١) المصدر السابق (١/١٩٦ - ١٩٧ - ح/١٧).

(٢) راجع كلامه في مقدمة صحيحه (١/١٠٠) وما بعدها، وفي مقدمته لكتابه (الثقات) (٣/٨)، وقد عقدَ فيه بابًا بعنوان «ذكرُ الحثِّ على لزومِ سننِ المصطفى ﷺ»، وانظر كلامه أيضًا في مقدمة كتابه (المجروحين) (٤/١) وما بعدها، وقد عقد فيه عنوانًا بقوله: «الحثُّ على حفظِ السننِ ونشرها».

ومع هذه الصلابة في السنة، إلا أنه يُلاحظ أنَّ الإمامَ ابنَ حَبَّانَ ممن اختَرَقَتْهُ الشُّهُبُ الكلامية، حيث نراه متأثراً بالمتكلمين في بعض الأحيان، مما أوقعه في تأويل بعض الصفات، ظناً منه أنَّ ذلك مقتضى تنزيه الله تعالى عن مشابهة مخلوقاته^(١).

ولا شكَّ أنَّ ما نراه عنده من التأويلات هي نتاجُ تأثره بعلم الكلام المذموم؛ وعلمُ الكلام هو ذلك الشرُّ الذي اتفقت كلمةُ السلف قاطبةً على ذمِّه، والتشهير برجاله، وعدِّهم من أهل البدع، وعدّه كثيرٌ منهم «أصلَ الجهل والضلال، والزندقة والنفاق، والإلحاد والكفر والتعطيل»^(٢).

وكان موقفُ السلفِ منه موقفاً حازماً، بل صارماً؛ لِغُرْبَتِهِ على الأمة^(٣)، وإيثاره للمناهج المستوردة من الكفار بحجة اتخاذها سلاحاً للدِّفاع عن العقيدة الإسلامية، وإدخاله إلى العقيدة - باسم الدفاع عنها - ما يكون مصدراً للضلال والتعطيل، وإنكار الحق، والابتعاد عن السنة.

وقد نقلَ إجماعهم على ذمِّ علمِ الكلام كثيرٌ من أهل العلم، منهم: الإمام ابنُ عبد البر، والإمام البغوي، وشيخُ الإسلام ابن تيمية، وتلميذه ابنُ القيم، والإمام ابنُ رجب الحنبلي، كما نقل ذلك الغزاليُّ

(١) انظر نماذج من تأويلاته رَحِمَهُ اللهُ في كتابه (الصحيح) للأحاديث: (١٣٤)، أولَ فيه لفظَةُ «عجب ربُّنا»، وانظر كلامه الغريب عقب (ح/٢٦٥)، وتأويله العجيب للحديث (٢٦٨)، وترجمته الغربية للحديث (٢٦٩)، وأغرب من ذلك ترجمته للحديث (٢٧٠)، وكلامه عقب الحديث نفسه، وترجمته للحديث (٣٢٨)، وكلامه عقب (ح/٧٢٥)، وكلامه الغريب عقب (ح/٤٦٦٦)، وعقب (ح/٧٤٤٧).
وانتهجَ رَحِمَهُ اللهُ نهجَ أهل الكلام في التنزيه في عددٍ من المواضع، من ذلك كلامه عقب (ح/٩٢٠)، وغير ذلك.

(٢) بيان تلبس الجهمية) لشيخ الإسلام (١/١٣٩).

(٣) انظر: (تحذير الأنام من علم الكلام) للشيخ عبد الرحمن بن عبد العزيز الشبل (ص/٢٥).

أيضاً^(١).

وموقفُ السلف من هذا الداء لا يحتاج إلى تدليل، فكلامهم في ذم هذا العلم وتجهيل أصحابه لا يحصىه إلا الله^(٢)، إلا أن الأمر قد انعكس عند كثير من الناس، فسمي علم الكلام بعلم أصول الدين، وبعلم التوحيد والصفات، وأصبح عند كثير منهم من الواجبات!

وقد ألف كثير من السلف كتباً في الرد على المتكلمين، ومنهم تلميذ الإمام ابن حبان وبلديّه الإمام أبو سليمان الخطّابي البُستي (ت ٣٨٨هـ)، حيث ألف رسالة قيّمة في الرد على علم الكلام المذموم سمّاها (الغنية عن الكلام)^(٣)، ومن كلامه فيها:

«.. وقفتُ على مقالِكَ... وما وصفته من أمر ناحيتك، وما ظهر بها من مقالات أهل الكلام، وخوض الخائضين فيها، وميل بعض منتحلي السنة إليها، واغترارهم بها، واعتذارهم في ذلك بأن الكلام وقاية للسنة، وجنة لها، يذبُّ به عنها، ويُذادُ بسلاحه عن حرمها... وسألني أن أمدّك بما يحضرني في نصرّة الحق من علم وبيان... فرأيتُ إسعافك به لازماً في حق الدين، وواجب النصيحة لجماعة المسلمين؛ فإن الدين النصيحة.

(١) انظر - مثلاً -: (بيان التلبيس) (١/١٣٩)، (إعلام الموقعين) (٤/١٩٠)، (فتح الباري) (٥/١٠١)، وقد نقل فيه إجماع السلف على ذم علم الكلام.

(٢) كما ذكر ذلك شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللهُ في (بيان تلبيس الجهمية) (١/١٣٩).

(٣) لم أعر على هذه الرسالة مطبوعة أو مخطوطة، وقد نقل أكثرها الإمام قوام السنة الأصبهاني في كتابه (الحجة في بيان المحجة) (١/٣٧١ - ٣٧٦)، والسيوطي في (صون المنطق والكلام عن فن المنطق والكلام) (ص/٩١ - ١٠١)، كما نقل بعض كلامه الإمام أبو المظفر السمعاني في (الانتصار لأهل الحديث)، انظر: (فصول من كتاب «الانتصار لأهل الحديث») (ص/٢٤ - ٣١، ٧٠ - ٧٢)، وأتمهم سياقاً هو السيوطي، رحمهم الله جميعاً.

واعلم يا أخي - أدام الله سعادتك - : أن هذه الفتنة قد عمّت اليوم وشملت، وشاعت في البلاد واستفاضت، فلا يكاد يسلم من رهج^(١) غبارها إلا من عصمه الله تعالى، وذلك مصداق قول النبي ﷺ: «إن الدين بدأ غريباً، وسيعود كما بدأ، فطوبى للغرباء»^(٢)، فنحن اليوم في ذلك الزمان، وبين أهله...

ثم إنني تدبرت هذا الشأن، فوجدت عظيم السبب فيه: أن الشيطان صار اليوم بلطف حيلته يسؤل لكل من أحس من نفسه بزيادة فهم، وفضل ذكاء وذهن، ويوهمه: أنه إن رضي في عمله ومذهبه بظاهر من السنة، واقتصر على واضح بيان منها: كان أسوة للعامة، وعدّ واحداً من الجمهور والكافة... فحرّكهم بذلك على التنطع في النظر، والتبدع لمخالفة السنة والأثر، ليبيئوا بذلك من طبقة الدهماء، ويتميزوا في الرتبة عن يرونة دونهم في الفهم والذكاء، فاخذعهم بهذه الحجة، حتى استنزلهم عن واضح المحجة، وأورطهم في شبهات تعلقوا بزخارفها، وتاهوا عن حقائقها؛ فلم يخلصوا منها إلى شفاء نفس، ولا قبلوها بيقين علم.

ولما رأوا كتاب الله تعالى ينطق بخلاف ما انتحلوه، ويشهد عليهم بباطل ما اعتقدوه: ضربوا بعض آياته ببعض، وتأولوها على ما سح لهم في عقولهم، واستوى عندهم على ما وضعوه من أصولهم، ونصبوا العداوة لأخبار رسول الله ﷺ ولسنته المأثورة عنه، وردّوها على وجوهها، وأسأوا في نقلتها القالة، ووجّها عليهم الظنون، ورمّوهم بالتزندق، ونسبواهم إلى ضعف المنة وسوء المعرفة لمعاني ما يروونه من الحديث، والجهل بتأويله، ولو سلكوا سبيل القصد، ووقفوا عند ما

(١) الرّهج: الغبار، وكذلك: الشّعْب. (لسان العرب) (٢/ ٢٨٤ - ٢٨٥).

(٢) أخرجه الإمام مسلم في (صحيحه) (١/ ١٣٠ - ح/ ١٤٥) في الإيمان، باب بيان أن الإسلام بدأ غريباً، وسيعود غريباً، وأنه يأرز بين المسجدين، عن أبي هريرة رضي الله عنه بلفظ: «بدأ الإسلام غريباً، وسيعود كما بدأ غريباً، فطوبى للغرباء».

انتهى بهم التوقيف: لوجدوا بردَ اليقين وروحَ القلوب...».

ثم قال رَحِمَهُ اللهُ: «فلا تشتغلْ - رحمك الله - بكلامهم، ولا تغتر بكثرة مقالاتهم؛ فإنها سريعةُ التهافتِ، كثيرةُ التناقضِ، وما من كلام تسمعه لفرقةٍ منهم إلَّا ولخصومهم عليه كلامٌ يوازيه أو يقاربه، فكلُّ بكلِّ معارضٍ، وبعضٌ ببعضٍ مقابلٌ، وإنما يكون تقدّم الواحدٍ منهم وفلجُه^(١) على خصمه بقدر حظّه من البيان، وحذقه في صنعة الجدل والكلام...»^(٢).

وقد ذكر الخطابيُّ هنا بعضَ شبهِ القوم في تسويق علم الكلام، وذكر أنها كلها متهافئةٌ متناقضة، وهذا هو الصحيح.

ولا ريبَ أنَّ الإمامَ ابنَ حَبَّانَ ليس من أولئك المتكلمين قطعاً، وقد برأ الله أمثاله من أئمة الحديث الذين أفنوا أعمارهم في خدمة السنة أن يكونوا من أهل الكلام، ولكنَّ بعضهم قد وقعَ في بعض حبائل علم الكلام، ظناً منه أنه من باب التنزيه، وأنه لا يُنافي السنة.

على أنَّ الخطأ من أمثال الإمام ابن حَبَّانَ يكون أثره أخطر من خطأ غيره؛ وذلك لما للمحدثين من دورٍ محوريٍّ في التحذير من التأويلِ وأساليب المتكلمين، فوقع بعضهم في التأويل لا بدَّ أن يُستغلَّ من أهل الأهواء والبدع، والله المستعان.

المقام الثاني: محنته رَحِمَهُ اللهُ:

إنَّ «المنزلة الرفيعة التي تبوَّأها الإمام ابن حَبَّانَ أشعلت الغيرة في صدور حاسديه، فهم يتربصون به هفوةً أو سقطَةً أو خطأً ليملؤوا الدنيا

(١) الفلج: الظفر والفوز. (القاموس المحيط) للفيروزآبادي (ص/٢٥٨).

(٢) (صون المنطق والكلام) (ص/٩٨ - ٩٩)، وانظر: (درء تعارض العقل والنقل) (٣١١/٧، ٣١٣)، (فصول من كتاب الانتصار لأهل الحديث) (ص/٧١ - ٧٢).

نكيراً عليه، وَيُنْفَرُوا قُلُوبَ الْخَلْقِ عَنْهُ»^(١)، فَوُجِّهَتْ إِلَى الْإِمَامِ ابْنِ حَبَّانٍ عِدَّةُ اتِّهَامَاتٍ عَقْدِيَّةٍ وَسُلُوكِيَّةٍ هُوَ بَرِيءٌ مِنْهَا بَرَاءَةُ الذَّنْبِ مِنْ دَمِ يَوْسُفَ^(٢).

وَمِنْ تِلْكَ الْإِتِّهَامَاتِ: مَا نَسَبُوا إِلَيْهِ مِنْ أَنَّهُ يَقُولُ: «النَّبِيُّ: الْعِلْمُ وَالْعَمَلُ»، وَنَقَلُوا عَنْ عَبْدِ الصَّمَدِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ صَالِحٍ، عَنْ أَبِيهِ أَنَّهُ قَالَ: «أُنْكِرُوا عَلَى أَبِي حَاتِمٍ قَوْلَهُ: النَّبِيُّ: الْعِلْمُ وَالْعَمَلُ، فَحَكَمُوا عَلَيْهِ بِالزَّنْدَقَةِ، وَهَجَّرَ^(٣)، وَكُتِبَ فِيهِ إِلَى الْخَلِيفَةِ، فَكُتِبَ بِقَتْلِهِ»^(٤).

(١) اقتباس من كلام الشيخ شعيب الأرناؤوط في مقدمة تحقيقه للإحسان (٢٢/١).
(٢) انظر استعراضها بالتفصيل وتفنيدها واحدةً واحدةً في رسالة الشيخ عدا ب الحمش (الإمام محمد بن حَبَّان البستي) (٢٨٦/١ - ٣٠٥)، وقد أحسن الباحث في تَتَبُّعِ تِلْكَ الْإِتِّهَامَاتِ وَتَفْنِيدِهَا، إِلَّا أَنَّهُ أَبْعَدَ النُّجْعَةَ فِي بَيَانِهِ لِسَبَبِ اتِّهَامِ ابْنِ حَبَّانٍ بِالزَّنْدَقَةِ، حَيْثُ أَرْجَعَهَا إِلَى غَلَبَةِ الْحَنَابِلَةِ وَسُلْطَتِهِمْ، بَلْ ذَكَرَ أَنَّ مُوَافَقَةَ الْخَلِيفَةِ عَلَى قَتْلِهِ كَانَ إِرْضَاءً لِلْحَنَابِلَةِ فِي بَغْدَادِ [ص/٨٢٢ من رسالته]، كَمَا ذَكَرَ غُلُوبُ الْحَنَابِلَةِ فِي الْإِثْبَاتِ، وَأَنَّهُمْ يَتَهَمُونَ كُلَّ مَنْ لَمْ يَكُنْ عَلَى طَرِيقَتِهِمْ بِالْبِدْعَةِ، وَأَنَّهُمْ عَلَى النَّقِيضِ مِنَ الْمَعْتَزِلَةِ فِي الْغُلُوبِ فِي الْإِثْبَاتِ، كَمَا أَنَّهُ ذَكَرَ شَيْئًا مِمَّا يُرَدُّدُهُ كَثِيرٌ مِنْ أَهْلِ الْبِدْعِ عَنْهُمْ مِنْ اتِّهَامِهِمْ بِبَعْضِ الْأُمُورِ [انظر - مثلاً - : ص/٢٣٤ وما بعدها، وكلامه أيضًا في خاتمة الرسالة]، وَمَا ذَكَرَهُ أَيْضًا أَنَّ ابْنَ حَبَّانٍ وَغَيْرَهُ مِنْ كِبَارِ أَئِمَّةِ الْحَدِيثِ كَانُوا يُمَثِّلُونَ الْمَنْهَجَ الْوَسْطَ بَيْنَ الْإِفْرَاطِ وَالتَّفْرِيطِ... إِلَى آخِرِ مَا ذَكَرَهُ.
أَقُولُ: كُلُّ هَذَا بَعِيدٌ عَنِ الْوَاقِعِ؛ إِذْ إِنَّ الْحَنَابِلَةَ لَيْسَ لَهُمْ تِلْكَ السُّلْطَةُ فِي تِلْكَ الْمَنَاطِقِ (سمرقند، بست)، وَالتِّي يُحَسَّبُ حَسَابُهَا فِي مِثْلِ هَذِهِ الْمَوَاقِفِ، فَكَلَامُ الشَّيْخِ تَخْمِينٌ لَا يَمُتُ إِلَى الْوَاقِعِ بِصِلَةٍ.

وَأَمَّا مُحَاوَلَةُ التَّوَسُّطِ بَيْنَ الْمَعْتَزِلَةِ وَالْحَنَابِلَةِ، الَّتِي يَذْكُرُهَا بَعْضُ أَهْلِ الْبِدْعِ: فَهِيَ لَيْسَتْ إِلَّا مُحَاوَلَةً لِلتَّوْفِيقِ بَيْنَ الْحَقِّ وَالْبَاطِلِ، وَهَذَا مُسْتَحِيلٌ؛ إِذْ إِنَّهُ لَا يُمْكِنُ هَذَا التَّوْفِيقُ إِلَّا بِتَرْكِ جُزْءٍ مِنَ الْحَقِّ، وَتَقْبُلِ جُزْءٍ مِنَ الْبَاطِلِ، وَهَذَا هُوَ الَّذِي فَعَلَهُ كَثِيرٌ مِنْ أَهْلِ الْبِدْعِ، سِوَا عَنْ دَرَايَةِ، أَمْ بِغَيْرِ ذَلِكَ، وَلَا شَكَّ أَنَّ مَا وَقَعَ فِيهِ الْإِمَامُ ابْنُ حَبَّانٍ مِنَ التَّأْوِيلِ لِبَعْضِ الْأَحَادِيثِ بَاطِلٌ كَانَ الْأَلْيَقُ بِهِ الْبَعْدُ عَنْهُ، وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ.
وَأَكْثَرُ مَا ذَكَرَهُ الشَّيْخُ عَدَابُ الْحَمَشِ هُنَا - إِنْ لَمْ يَكُنْ كُلُّهُ - مِمَّا لَا يُلْتَفَتُ إِلَيْهِ، وَلَا يُؤَيِّدُهُ شَيْءٌ مِنَ الْوَاقِعِ، وَبَعْضُ مَا ذَكَرَهُ يُرَدُّدُهُ بَعْضُ أَهْلِ الْبِدْعِ عَلَى مَدَارِ التَّارِيخِ لِتَلْمِيعِ بَدْعِهِمْ، وَرَدَّ الْحَقُّ الَّذِي يَنْتَهِجُهُ وَيَسْلُكُهُ الْمُحَدِّثُونَ.

(٣) هَجَّرَ مِنْ هَرَاةٍ، ثُمَّ ذَهَبَ مِنْ هُنَاكَ إِلَى بَلَدِهِ (بُست).

(٤) انظر: (تاريخ مدينة دمشق) (٢٥٣/٥٢)، (سير أعلام النبلاء) (٩٦ - ٩٥/١٦).

وخلاصةً هذه الفرية: أنَّ الإمامَ ابنَ حَبَّان يرى أنَّ النبوةَ مكتسبةٌ، وبذلك حشَرَ نفسه مع الفلاسفة الزنادقة!

وهذه الفرية لا تستحقُّ أن نقفَ عندها قليلاً أو كثيراً؛ لأنها إلى تراشيق الحاسدين الجاهلين أقرب منها إلى أقوال مَنْ يفهمُ ما يقول، وقد استخفَّ بها الإمامُ الذهبيُّ، وذكرَ مكانةَ ابنِ حَبَّان، التي تأبى أن تقتربَ من هذه الزندقة، حيث قال بعد ذكره للقصة: «قلت: هذه حكاية غريبة، وابنُ حَبَّان فَمِنْ كِبَارِ الأئمة»^(١)، وهذا القدرُ من كلامه يكفي لبيان بطلان القصة، فالحكاية غريبة، وهذه الفرية لا تليقُ بالمسلم العامي، فكيف بإمامٍ من أئمتهم؟!

ولكن مع ذلك بسطَ الذهبيُّ الكلامَ فيها وقال: «قلت: هذه حكاية غريبة، وابنُ حَبَّان فَمِنْ كِبَارِ الأئمة، وَلَسْنَا ندَّعي فيه العصمةَ من الخطأ، لكن هذه الكلمة التي أطلقها»^(٢)، قد يُطلقها المسلم، ويُطلقها الزنديقُ الفيلسوف:

• فإطلاقُ المسلم لها لا ينبغي، لكن يُعْتَدَرُ عنه، فنقول: لم يُردَّ حصرُ المبتدأ في الخبر، ونظيرُ ذلك قوله - عليه الصَّلاة والسلام -: «الحجُّ عَرَفَة»^(٣)، ومعلومٌ أنَّ الحاجَّ لا يصيرُ بِمُجَرَّدِ الوقوفِ بعَرَفَة حاجًّا، بل بقيَ عليه فروضٌ وواجبات، وإنما ذكرَ مهمَّ الحج.

وكذا هذا ذكرَ مهمَّ النبوة؛ إذ مِنْ أكملِ صفاتِ النبيِّ كمالُ العلم والعمل، فلا يكونُ أحدٌ نبياً إلا بوجودهما، وليس كلُّ مَنْ برزَ فيهما نبياً؛

(١) (سير أعلام النبلاء) (١٦/٩٦).

(٢) هذا على تسليم إطلاقه لها، وهذا ما أشكُّ فيه، وأرجحُ العكس؛ لأنَّ الرواية يتيمة، وفيها اضطرابٌ يطولُ شرحه، والله تعالى أعلم.

(٣) أخرجه أحمد (٣٠٩/٤، ٣١٠، ٣٣٥)، وأبو داود (ح/١٩٤٩)، والترمذي (ح/٨٨٩)، وابن حَبَّان (ح/١٠٠٩)، وغيرهم.

لأنَّ النبوةَ موهبةٌ من الحقِّ تعالى، لا حيلةٌ للعبدِ في اكتسابها، بل بها يتولَّد العلمُ اللَّدْنِيُّ والعملُ الصَّالحُ.

• وأمَّا الفيلسوفُ فيقول: النبوةُ مكتسبةٌ يُنتجها العلمُ والعملُ، فهذا كفرٌ، ولا يريدُه أبو حاتم أصلاً، وحاشاهُ، وإن كانَ في تقاسيمه من الأقوالِ، والتأويلاتِ البعيدةِ، والأحاديثِ المنكرةِ: عجائبٌ^(١).

وكلامُ الذهبيِّ جميلٌ، وملخصُ القول: أنَّ نسبةَ هذه الجملةِ إلى الإمام ابنِ حبانٍ مشكوكٌ فيها، ولم يؤكِّدها شيءٌ من الروايات، فليسَ ثمَّ غير هذه الروايةِ اليتيمةِ، ولو كان ابنُ حبانٍ قد قالها حقًّا: لكثرت الرواياتُ، والمقولةُ ليست في شيءٍ من كتب الرجل، بل كتبه كلُّها تدلُّ على كذب هذه النسبةِ، ومع ذلك: فإن صدرت عنه، فهي على المعنى الذي ذكره الذهبيُّ قطعاً، على أنَّ من الخطأ إطلاقها حتى على المعنى الصحيح.



(١) (سير أعلام النبلاء) (١٦/٩٦ - ٩٧).

المبحث السادس

وفاته رحمته الله

بعد تلکم الرحلات الكثيرة التي قام بها الإمام ابن حبان في طلب الحديث النبوي - وسيأتي الحديث عنها بإذن الله تعالى - : رجَعَ إلى مدينته (بُست) واستقرَّ بها.

وبعد تلکم الحياة الحافلة بالجد والاجتهاد في خدمة سنة النبي ﷺ جمعًا وتصنيفًا ومدارسةً، وبعد أن صنَّف تلکم المصنَّفات التي سارت بها الركبان: توفي الإمام ابن حبان بمدينته (بُست) من بلاد سجستان، وذلك ليلة الجمعة، لثمان ليالٍ بقين من شوال، سنة أربع وخمسين وثلاثمائة.

ولم يختلف أحدٌ من المؤرخين في تاريخ وفاته، ولا في مكان وفاته ^(١).

وقد ذكرَ تلميذه الحاكم النيسابوري أن الإمام ابن حبان «دُفِنَ بقرب

(١) وما ذكره الشيخ محمد عبد الله أبو صعليك في رسالته القيمة (الإمام الحافظ أبو حاتم محمد بن حبان البستي) (ص/ ٦٠) من أنه «قد كان لمؤرخي ابن حبان أكثر من وجهة في تحديد مكان وفاته ودفنه»، ثم ذكرَ أنَّ بعضهم يرى أنه توفي ودُفِنَ ببست، بينما ذكرَ غنجار أنَّ ابن حبان مات بسجستان، وقال ياقوت الحموي بعد ذكره لكلام غنجار: «إن لم يكن نُقل من سجستان إليها بعد الموت، وإلا فالصواب أنه مات ببست».

قلت: لا تعارض بين القولين، فمدينته بُست إحدى مدن إقليم سجستان، كما سبق بيانه عند عرض بلد ابن حبان، ولذلك فقد كان الذهبي دقيقًا حينما قال - في (السير ١٦/ ١٠٢) -: «توفي ابن حبان بسجستان بمدينته بُست، في شوال».

داره التي هي اليوم مدرسة لأصحابه، ومسكنُ الغرباء الذين يقيمون بها من أهل الحديث والمتفقهة منهم، وله جرياتٌ يستنقونها من داره، وفيها خزائنُ كتبه في يدي وصيِّ سلمها إليه ليزيلها لمن يريد نسخ شيء منها من غير أن يخرجها منها، شكر الله له عنايته في تصنيفها، وأحسن مثوبته على جميل نيته في أمرها، بفضلِه ورأفته»^(١).

ولا ريب أنه «لئن مات الرجل؛ إلا أن ذكره في الناس باقٍ ما تعلَّم العلماء، وقرئت الكتب، وعُقدت المجالس، وصُنفت التصانيف، فما ذُكرت الرحلة في طلب الحديث إلا وكان من فرسانها، وما ذُكرت أصول الإسلام إلا وتعرَّف الدارسون على تراث ابن حبان فيه، وما تقاوا أهل الجرح والتعديل إلا وتذكروا أهل الثقة عند ابن حبان في ثقاته، وأهل الريبة والضعف عنده في كتابه (المجروحين)، وما تذكروا أمرؤ تربية الناس إلا ورطب مجالس الناس بعبير علم ابن حبان»^(٢).

رحم الله الإمام ابن حبان، وأسكنه فسيح جناته، وتقبل كل ما قدمه للأمة من خدمة سنة النبي ﷺ، وجمعنا به وبجميع أئمة الحديث في الفردوس الأعلى، إنه ولي ذلك والقادر عليه.



(١) تاريخ مدينة دمشق لابن عساکر (٢٥٤/٥٢).

(٢) الإمام الحافظ أبو حاتم محمد بن حبان البستي) للأستاذ محمد بن عبد الله أبي صعليك (ص/٦١).

الفصل الثاني

سيرة الإمام ابن حِبَّان العلمية

وفيه خمسةُ مباحث:

- المبحث الأول: طلبه للعلم ورحلاته.
- المبحث الثاني: شيوخ الإمام ابن حِبَّان.
- المبحث الثالث: تلاميذ الإمام ابن حِبَّان.
- المبحث الرابع: مؤلفات الإمام ابن حِبَّان.
- المبحث الخامس: مكانته العلمية، وثناء العلماء عليه.

المبحث الأول

طَلْبُهُ لِلْعِلْمِ وَرِحَالَتُهُ

أولاً: طَلْبُهُ لِلْعِلْمِ^(١):

لم أقف في المصادر التي اعتنت بترجمة الإمام ابن حَبَّان على ما يكشف لنا عن أول أمره، وكيفية توجُّهه لطلب العلم، وهل كان ذلك باعتناء والده أو أحد أقاربه أم لا؟ إلا أنَّ مما لا شكَّ فيه أن الإمام لا بدَّ أن يكون قد أخذ في بلده (بست) العلوم التي يبدأ بها طالب العلم، من قراءة القرآن وحفظه، وملازمة حلقات الكتَّاب، وتعلُّم مبادئ العلوم؛ من اللغة، والفقه، والحديث.

وبالنظر إلى عددٍ من شيوخه الذين روى عنهم في بلده (بست)^(٢) يُعرف أنه قد بدأ بطلب علم الحديث مبكراً في بلده، وهذه عادة المحدثين، لا يبدؤون الرِّحلات الخارجية إلا بعد الأخذ من علماء بلدهم.

(١) انظر: (الإمام ابن حَبَّان) (ص/١٧ - ١٨)، (مقدمة محقق الإحسان) (١/١٠ - ١١).

(٢) وهم أربعة، وهم:

١ - إسحاق بن إبراهيم بن إسماعيل البستي القاضي، روى عنه (٦٨) حديثاً في صحيحه.

٢ - محمد بن أحمد بن عبد الله بن أبي عون النسوي، روى عنه (٤٨) حديثاً في صحيحه.

٣ - محمد بن عبد الله بن الجنيد الجنيدي البستي، روى عنه (١٩) حديثاً.

٤ - محمد بن عمرو بن عباد البستي، روى عنه حديثين.

ثانيًا: رحلاته:

١ - بداية الرحلات:

بعد أن أخذ الإمام ابن حبان من علماء بلده، توجه بالرحلة إلى خارج بلده (بُست)، ولا ندري متى بدأ الرحلة، ولكن يبدو أن الإمام ابن حبان قد تأخر قليلًا في بداية الرحلة، يدلُّ على ذلك قولُ الإمام الذهبي: «طلب العلم على رأس الثلاثمائة»^(١)، ولعلَّ مرادَ الإمام الذهبيِّ هنا هو الإخبارُ عن بداية الرحلة، وليس عن بداية طلبه للعلم؛ لأنَّ الإمام ابن حبان أدرك - فيمن أدرك - الإمام النَّسائيَّ في مصر، قبل خروجه منها سنة (٣٠٢هـ)، ومن يكون أهلًا للرحلة من بُست إلى مصر في تلك الفترة، والأخذ من أمثال الإمام النَّسائيِّ: لا بدَّ أن يكون قد تأهَّل لذلك قبله.

فيكون تأخرَ في بداية الرحلة، لا في طلب العلم.

على أن هذا لا يعني التسليم بأنه لم يبدأ الرحلة إلا بعد الثلاثمائة؛ لأنَّ عددًا من شيوخه الذين روى عنهم أثناء الرحلات هم ممن توفوا قبل الثلاثمائة بسنوات^(٢)، مما يدلُّ على احتمال رحلته قبل ذلك التاريخ، ولكن لم أقف على تحديدٍ لذلك.

٢ - تواريخ رحلات ابن حبان^(٣):

إذا قدرنا بداية رحلات الإمام ابن حبان قبيل الثلاثمائة: يكون قد استغرق قرابة أربعين سنة في رحلاته إلى أن رجع إلى وطنه بُست أخيرًا، قال الحاكم: «ثم انصرف إلينا [أي: إلى نيسابور] سنة سبعٍ وثلاثين

(١) (ميزان الاعتدال) (٥٠٦/٣).

(٢) انظر: (ري الظمان بتراجم شيوخ ابن حبان) للشيخ أبي إدريس شريف بن صالح التشادي المصري (١٢٣١/٢) حيث رتبَّ شيوخَ ابن حبان حسب الوفيات.

(٣) انظر بحثًا ممتعًا في ذلك في (الإمام محمد بن حبان البستي) للحمش (١/١٥٠ - ١٥٣).

وثلاثمائة، وبنى الخانقاه، وقرأ عليه جملة من مصنفاته، ثم خرج إلى وطنه بسنت عام أربعين، وكانت الرحلة إليه لسماع كتبه^(١).

وليس بين أيدينا من النصوص ما يُعيننا على تحديد أزمته رحلات ابن حبان إلى العراق والشام والجزيرة ومصر، وتنقله بين نيسابور والإسكندرية؛ إذ إنه لم يذكر ذلك في كتبه المتوفرة^(٢)، غير أن الذي يظهر من حياة ابن حبان «وصلته بشيوخه: أنه كان كثير التجوال والتنقل، فبينما نراه قد لحق الإمام النسائي قبل خروجه من مصر عام (٣٠٢هـ)؛ إذ بك تراه في (نسا) يشهد جنازة شيخه الحسن بن سفيان الشيباني ويحضر دفنه عام (٣٠٣هـ)^(٣)، وهذا يدل على همّة ونشاط بالغين.

على أنه كان في حرّان قبل رمضان سنة (٣٠١هـ)؛ لأن شيخه الحافظ ابن ناجية توفي في رمضان من هذه السنة^(٤)... ورحل إلى مرو، وطوس، وسرخس، وبخارى، ومرو الروذ، ونيسابور؛ قبل عام (٣٠٣هـ)، وكان في كل من: جرجان، والبصرة؛ قبل عام (٣٠٥هـ)، ورحل إلى عبّادان، وعسكر مكرم، ومنبج، ودمشق، وحلب؛ قبل عام (٣٠٦هـ)، وتلقّى على علماء مكة قبل عام (٣٠٨هـ)، كما عاد إليها حاجاً عام (٣١٤هـ)، وزار البيت المقدس قبل عام (٣١٠هـ)، وكذلك عسقلان، وبلاد فلسطين.

والذي يتبيّن من استعراض شيوخ ابن حبان أنّه رحل عدّة رحلات بين

(١) انظر: (تاريخ مدينة دمشق) (٢٥١/٥٢)، (سير أعلام النبلاء) (٩٤/١٦).

(٢) من العلماء الذين كانوا يذكرون تواريخ بعض حيثيات رحلاتهم: الإمام أبو داود، وبذلك فقد حاولنا رسم خارطة تقريبية لرحلاته في (المدخل إلى سنن الإمام أبي داود) (ص/٤٠ - ٥٣).

(٣) انظر: (سير أعلام النبلاء) (١٦٠/١٤).

(٤) المصدر السابق (١٦٥/١٤).

إسفيجاب والإسكندرية، وليست رحلةً واحدة، ودليلُ هذا: أنَّ المصادرَ تقولُ بأنه صحبَ ابنَ خزيمةَ وتفقهَ به، وتخرَّجَ على يديه، وأطالَ المكثَ عنده، وتأخَّرتَ وفاةُ ابنِ خزيمةَ حتى عام (٣١٠هـ)، وقد رأينا أنَّ رحلاتِ ابنِ حَبَّانٍ إلى مصر والشام وفلسطين والجزيرة والمشرق والعراق كانت قبل هذه السنة.

وأغلبُ الظنِّ أنَّ ابنَ حَبَّانٍ سمعَ من ابنِ خزيمةَ في نيسابور، ثم تابعَ طريقَه يَلْقَى العلماءَ سريعًا، حتى حطَّ رحالُه في حَرَّانَ وَلَمَّا يَمِضُ على رحلتِه عامٌ واحد، وتابعَ طريقَه إلى منبج وحلب وأنطاكيةَ ودمشق والقدس وعسقلان، حتى وصلَ إلى مصر، فلقي الإمامَ النسائيَّ وغيرَه من الأئمة، حتى إذا سافرَ الإمامُ النسائيُّ: لقيَ غيرَه من العلماء، ثم سافرَ إلى الإسكندرية، فلقيَ أشهرَ علمائها، ثم عادَ أدراجَه، ليلحقَ بقيةَ عمر الحسن بن سفيان في نَسَا، حتى إذا توفيَ الحسنُ بنُ سفيان (٣٠٣هـ) وشيَّعَ جنازَتَه: تابعَ طريقَه، فلقيَ ابنَ خزيمة، ومكثَ عنده، ثم عادَ أدراجَه إلى العراق، وطالَ مُكثُه في: البصرة، وبغداد، وواسط، والموصل؛ بدليل كثرة مشايخه فيها، ثم عادَ إلى ابنِ خزيمة، ولزمه حتى وفاته رَحِمَهُ اللهُ، ثم تابعَ رحلته...

ويبدو أنَّ ابنَ حَبَّانٍ ظلَّ يصحبُ كبارَ العلماء، ويتلقَّى على أيديهم، حتى ودَّعَ آخرَ شيخين من كبار شيوخه^(١) عام (٣٢٥هـ)، ثم ذهبَ إلى سمرقند، فتولَّى قضاءها، وفَقَّهَ الناسَ وعَلَّمَهُم، ثم غادرها وذهبَ إلى نيسابور، فعَلَّمَ بها سنة (٣٣٤هـ) قليلًا، ثم غادرها إلى نَسَا، وبقيَ فيها حتى سنة سبع وثلاثين، حيث تولَّى قضاءها هذه المدة، ثم عادَ إلى نيسابور، فبَنَى فيها مدرسةً، وقرأَ الناسُ عليه جملةً من مصَنَّفاته.

(١) هما الحافظان: محمد بن عبد الرحمن الدغولي، وأبو حامد أحمد بن محمد بن الشرقي.

وفي عام (٣٤٠هـ) عاوده الحنين الشديد إلى وطنه، فوصل إلى مدينة سجستان^(١) عاصمة إقليم سجستان، فعلم بها... وخرج منها في نفس تلك السنة إلى مدينة بُست، بعد رحلة امتدت أربعين سنة من عمره، فحط رحاله فيها، وبنى داراً ومدرسة، وذاع صيته، وصارت الرحلة إليه لسماع مصنّفاتِه، والإفادة من علومه، حتى وافاه أجله عام أربعة وخمسين وثلاثمائة، رحمه الله تعالى^(٢).

وهذا رسمٌ تقريبيٌّ لرحلاتِه، أخذ بالنظر إلى شيوخه وسنني وفياتِهِم، وشذرات مختصرة جداً من كلام ابن حَبَّان، وهو يُلقى الضوء على السرعة الفائقة التي سار بها الإمامُ ابنُ حَبَّان في رحلاتِه، وغطّى تلك البلدان النائية في فترةٍ متقاربة. رحمه الله تعالى.

٣ - أماكن رحلات الإمام ابن حَبَّان:

بعد أن بدأ الإمامُ ابنُ حَبَّان الرحلة: ضربَ فيها أروع الأمثلة، وشمّرَ عن ساق الجِدِّ ما أطاق، فرحلَ إلى أكثر مراكز العلم في وقته، وطاف مشارق الأرض ومغاربها طلباً للعلم، قال عنه الحافظُ ابنُ عساكر: «أحدُ الأئمة الرَّحَّالين، والمصنِّفين المحسنين»^(٣)، وقال الحافظُ ابنُ ماکولا: «سافر كثيراً، وسمع، وصنّف كتباً كثيرة»^(٤).

وقد أشار الإمامُ ابنُ حَبَّان إلى كثرة رحلاتِه قائلاً: «ولعلنا قد كتبنا

(١) مدينة سجستان هي مدينة (نيمروز) الحالية، وهي مركز ولاية (نيمروز) في الجنوب الغربي من أفغانستان.

(٢) الإمام محمد بن حَبَّان البستي ومنهجه في الجرح والتعديل) للشيخ عذاب الحمش (١٥١/١ - ١٥٢).

(٣) تاريخ مدينة دمشق (٥٢/٢٤٩).

(٤) (الإكمال) له (٣١٦/٢).

عن أكثر من ألفي شيخ من إسيجاب^(١) إلى الإسكندرية^(٢)، و(إسيجاب) إقليم يقع أقصى الشرق الإسلامي في ذلك الوقت، وكانت ثغراً من أشهر ثغور الإسلام على حدود القبائل التركية التي لم تدخل بعد في الإسلام، قال المقدسي (ت نحو ٣٨٠هـ): «ويقال: إنّ بها ألفاً وسبعمئة رباط، وهي ثغر جليل ودار جهاد»^(٣)، وكانت هذه الأربطة للمجاهدين المتطوعين، تشترك في بنائها مدن ما وراء النهر قاطبة.

كما أنّ (الإسكندرية) من أشهر مدن مصر، وكانت آخر مدينة يُرحل إليها من جهة الغرب الإسلامي، فالإمام ابن حبان «يريد من قوله هذا أن يبين لنا أنه رحل إلى أقصى ما تمكن الرحلة إليه لطلب العلم في عصره... ولا يسعنا إزاء هذا العدد الضخم من الشيوخ في تلك الرقعة الواسعة من الأرض إلا أن نردّد مع الذهبي قوله: هكذا فلتكن الهمم»^(٤).

فرحلات الإمام ابن حبان شملت أقصى الشرق وأقصى الغرب في البلاد الإسلامية التي كان يُرحل إليها في ذلك الوقت.

هذا، وكأني بالإمام ابن حبان يستمتع بتلك الرحلات المنهكة، ويتلذذ بها؛ لما أنها السبيل إلى حفظ سنة النبي ﷺ، وهذا الشعور

(١) «إسيجاب» أو «أسيجاب» مدينة تقع في إقليم يحمل نفس الاسم، وتقع إلى الشمال من مدينة (طشقند) - عاصمة أوزبكستان - إلى الشرق من نهر سيحون (سير دريا)، وهي مدينة سيرام الحالية، التي هي على نهر (أريس) أو (بدم)، وهو رافد من روافد (سيحون) اليمنى، وهي تقع الآن في جمهورية (كازاخستان). انظر: (بلدان الخلافة الشرقية) (ص/٥٢٧)، (المسلمون في الاتحاد السوفيتي) (٢/٤٩٧).

(٢) صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان (١/١٥٢).

(٣) أحسن التقاسيم في معرفة الأقاليم) للمقدسي البشاري (ص/٢٧٣)، وانظر: (المسلمون في الاتحاد السوفيتي) (٢/٤٩٧).

(٤) اقتباس من كلام الشيخ شعيب الأرناؤوط في مقدمة تحقيقه لصحيح ابن حبان (١٠/١)، أمّا كلام الإمام الذهبي ففي (السير) (١٦/٩٤).

واضح في كثير من كلامه في كتبه، من ذلك قوله في مقدمة (صحيحه):

«..ثم اختار طائفة لصفوته، وهداهم لزوم طاعته، من اتباع سبل الأبرار، في لزوم السنن والآثار، فزین قلوبهم بالإيمان، وأنطق ألسنتهم بالبيان، من كشف أعلام دينه، واتباع سنن نبيه، بالدُّؤوب^(١) في الرّحل والأسفار، وفراق الأهل والأوطار، في جمع السنن ورفض الأهواء، والتفقه بترك الآراء، فتجرد القوم للحديث وطلبوه، ورحلوا فيه وكتبوه...»^(٢).

فما دام أنه يؤمل بلوغ هذه الدرجة، فتلك الرحلات مما تزيده سرورًا، وتزيل عنه آثار التعب والهموم.

وجدير بالذكر هنا:

١ - أن الإمام ابن حبان، صاحب تلك الرحلات الطويلة، قد ألف معجمًا لشيخه على المدن، وسمّاه (المعجم على المدن)، وهو من الكتب المفقودة.

كما أنه ألف كتابًا في آداب الرحلة، وهو من الكتب المفقودة أيضًا.

ومما لا شك فيه أن هذه الرحلات قد أكسبت الإمام ابن حبان تجارب عديدة، منها ما يتعلق بالغرباء من الطلاب، وما يحتاجون إليه من سكن ومأوى، وغيره من مستلزمات الحياة، التي قد تعيق البعض من الاستمرار في طلب العلم، ولا بد أن يكون الإمام ابن حبان قد استشعر ذلك، ولعله لهذا السبب نجده كلما استقرّ به المكان: يبدأ ببناء وقف للطلاب الغرباء، بل إنه خصّص في بلده بُست أوقافًا أخرى تُدرّ على مدرسته ما يكون كافيًا لنفقات الطلاب الساكنين فيها، فرحمه الله تعالى رحمة واسعة.

(١) أي: بالجد والتعب، والاستمرار في ذلك.

(٢) مقدمة (صحيحه) (١٠٠/١ - ١٠١).

٢ - أَنَّ من منهج ابن حَبَّان - في الغالب - أن يذكر البلدان التي سمع من شيوخه فيها، ومن ذلك:

أنه روى حديثًا واحدًا رواه عن أربعة من بلدانٍ متباعدة، قال رَحِمَهُ اللهُ في باب ذكر وصف الصلاة التي ذكرناها في هذا الكسوف:

«أخبرنا محمد بن المعافى العابد بصيدا، ومحمد بن عبيد الله بن الفضل بحمص، وعمر بن محمد الهمداني بصغد، وأحمد بن عمر بن يوسف بدمشق، قالوا: حدثنا عمرو بن عثمان قال: حدثنا الوليد بن مسلم، عن الأوزاعي، عن الزهري قال: أخبرني كثير بن عباس، عن ابن عباس رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا، أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ يوم كَسَفَتِ الشَّمْسُ صَلَّى أَرْبَعَ رَكَعَاتٍ فِي رَكَعَتَيْنِ، وَأَرْبَعِ سَجَدَاتٍ»^(١).

بل روى حديثًا واحدًا عن سبعة من شيوخه من بلدانٍ متباعدة، قال رَحِمَهُ اللهُ في باب صوم المسافرين:

«أخبرنا الحسن بن سفيان بن عامر الشيباني بنسا، وعمر بن سعيد بن سنان الطائي بمنبج، والحسين بن عبد الله بن يزيد الرافقي بالرقّة، ومحمد بن الحسن بن قتيبة اللخمي بعسقلان، وعبد الله بن محمد بن سلم الفريابي ببیت المقدس، ومحمد بن عبيد الله الكلاعي بحمص، ومحمد بن المعافى بن أبي حنظلة الساحلي بصيدا، في آخرين، قالوا: حدثنا محمد بن المصنف - وهذا حديثه -، قال: حدثنا محمد بن حرب، عن عبيد الله بن عمر، عن نافع، عن ابن عمر، قال: قال رسول الله ﷺ: «لَيْسَ مِنَ الْبِرِّ الصِّيَامُ فِي السَّفَرِ»^(٢).

بل إنه روى حديثًا واحدًا عن عشرة من شيوخه، وهم من بلدانٍ

(١) (صحيح ابن حبان) (٧/٨١/ح/٢٨٣٩).

(٢) (صحيح ابن حبان) (٨/٣١٧/ح/٣٥٤٨).

متباعدة، قال رَحِمَهُ اللهُ تحت عنوان: ذكر الإخبار عما يجب على المرء من قلة الجد في طلب رزقه بما لا يحل:

أخبرنا إسحاق بن إبراهيم بن إسماعيل بُسْت، والحسن بن سفيان الشيباني نَسَا، ومحمد بن العباس المزني بجرجان، وعمر بن محمد بن بحر الهمداني بَصْعَد، ومحمد بن المعافى بن أبي حنظلة بصيدا، ومحمد ابن الحسن بن قتيبة اللَّخْمِي بَعْسَقْلان، وعبد الله بن سلم ببيت المقدس، وعمر بن سعيد بن سنان الطائي بِمَنْبِج، والحسين بن عبد الله بن يزيد القطان بالرقّة، ومحمد بن أحمد بن عبيد بن فياض بِدِمَشَق، في آخرين، قالوا: حدثنا هشام بن خالد الأزرق، قال: حدثنا الوليد بن مسلم، عن ابن جابر، عن إسماعيل بن عبيد الله بن أبي المهاجر، عن أم الدرداء، عن أبي الدرداء قال: قال رسول الله ﷺ: «إن الرزق لَيُطْلَبُ العبد كما يَطْلُبُهُ أَجْلُهُ»^(١).

هكذا تعب الإمام ابن حبان في جمع أحاديث النبي ﷺ، وبهذا الجهد المتواصل وصلت سنته ﷺ إلينا.

وفيما يلي ذكر للبلدان التي رحل إليها الإمام ابن حبان مع بيان بعض من روى عنه فيها^(٢):

١ - البصرة:

وفيها أخذ الحديث عن أكبر شيخ لقيه - على ما ذكره الإمام

(١) (صحيح ابن حبان) (٣١/٨/ح/٣٢٣٨)، وقد حكم عليه محققو (الإحسان) - طبعة الرسالة - بأنه حديث قوي، وأن الوليد بن مسلم قد صرح بالتحديث عند البرار وأبي نعيم.

(٢) هذه البلدان التي سأذكرها ذكرها ياقوت الحموي في (معجم البلدان) (١/٣٢٩ - ٣٣٠/بست)، وذكر بعضها أيضًا: الذهبي في (السير) (٩٣/١٦)، كما أن الإمام ابن حبان نفسه يذكر - في الغالب - البلاد التي سمع شيوخه فيها، كما أشرت إلى ذلك في المتن.

الذهبي^(١)، وهو أبو خليفة الفضل بن الحباب الجُمَحي، وأخذَ أيضًا عن أبي يحيى زكريا الساجي، وأبي سعيد عبد الكريم بن عمر الخطابي.

٢ - مصر:

وسمع فيها من الإمام أبي عبد الرحمن النسائي - صاحب السنن - وإسحاق بن يونس المنجنيقي، وسعيد بن داود بن وردان المصري، وعلي بن الحسين بن سليمان المعدل.

٣ - الموصل:

وسمع فيها من محدث الموصل الإمام أبي يعلى أحمد بن علي الموصلي، وهارون بن المسكين البلدي، وأبي جابر زيد بن علي بن عبد العزيز الموصلي، وروح بن عبد المجيب الموصلي.

٤ - نسا:

وسمع فيها من الحسن بن سفيان الشيباني، ومحمد بن عمر بن يوسف النسوي، ومحمد بن محمود بن عدي النسوي.

٥ - جُرجان:

وسمع فيها من عمران بن موسى بن مجاشع الجرجاني السختياني، وأحمد بن محمد بن عبد الكريم الوزان الجرجاني.

٦ - بغداد:

وسمع فيها من أحمد بن الحسن بن عبد الجبار الصوفي وطبقته، وأبي العباس حامد بن محمد بن شعيب البلخي، وأبي أحمد الهيثم بن خلف الدوري، وأبي القاسم عبد الله بن محمد بن عبد العزيز البغوي، وغيرهم.

(١) في (السير) (٩٣/١٦).

٧ - بخارى :

وسمع فيها من عمر بن محمد بن بَجِير.

٨ - نيسابور :

وسمع فيها من إمام الأئمة أبي بكر بن خزيمة - صاحب الصحيح المعروف - ، وسمع فيها أيضًا : من أبي العباس محمد بن إسحاق السراج الثقفي ، والماسرجسي ، وأبي محمد عبدالله بن محمد بن عبد الرحمن بن شيرويه الأزدي.

٩ - عسقلان :

وسمع فيها من محمد بن الحسن ابن قتيبة العسقلاني.

١٠ - بيت المقدس :

وسمع فيها من عبد الله بن محمد بن سلم المقدسي الخطيب.

١١ - دمشق :

وسمع فيها من جعفر بن أحمد بن عاصم الأنصاري الدمشقي ، ومحمد بن خزيمة ، وأبي سعد محمد بن أحمد بن عبيد بن فياض ، وأبي الحسن أحمد بن عمير ابن جَوْصا ، وأحمد بن محمد بن الفضل السجستاني ، وسالم بن معاذ التميمي ، وحاجب بن أركين الفرغاني.

١٢ - طبرية^(١) :

وسمع فيها من سعد بن هشام.

١٣ - هراة :

وسمع فيها من محمد بن عبد الرحمن السامي ، والحسين بن إدريس ،

(١) تقع الآن في شمال إيران ، وليست هي طبرية الشام.

وأبي بكر عثمان بن محمد بن عثمان بن سعيد الدارمي.

١٤ - تُسْتَر:

وسمع فيها من أبي جعفر أحمد بن محمد بن يحيى بن زهير.

١٥ - مَبْنُج:

وسمع فيها من عمر بن سعيد بن سنان الحافظ، وصالح بن الأصبغ ابن عامر التنوخي.

١٦ - الْأُبْلَّة:

وسمع فيها من أبي يعلى محمد بن زهير، والحسين بن محمد بن بسطام الأبلي.

١٧ - حَرَّان:

وسمع فيها من أبي عروبة.

١٨ - مكة المكرمة:

وسمع فيها من أبي سعيد المفضل بن محمد بن إبراهيم الجَنَدِي، وأبي بكر بن إبراهيم بن المنذر النيسابوري - الفقيه صاحب كتاب (الإشراف في اختلاف الفقهاء) -.

١٩ - أَنْطَاكِيَّة:

وسمع فيها من محمد بن عبيد الله الدارمي، وأبي علي وَصِيف بن عبد الله الحافظ.

٢٠ - مَرَوْ:

وسمع فيها من إسحاق بن إبراهيم التاجر، وأبي عبد الرحمن عبد الله بن محمود بن سليمان السعدي، وأبي يزيد محمد بن يحيى بن

خالد المدني، وغيرهم.

٢١ - قرية سنج:

وسمع فيها من أبي علي الحسين بن محمد بن مصعب السنجي، وأبي عبدالله محمد بن نصر بن ترقل الهورقاني.

٢٢ - الصغد:

وسمع فيها من أبي حفص عمر بن محمد بن يحيى الهمداني.

٢٣ - أرغيان:

وسمع فيها من أبي عبدالله محمد بن المسيب بن إسحاق الأرغياني.

٢٤ - الرّي:

وسمع فيها من أبي القاسم العباس بن الفضل بن شاذان المقرئ، وعلي بن الحسن بن سلم الرازي.

٢٥ - الكرج:

وسمع فيها من أبي عُمارة أحمد بن عمارة بن الحجاج، والحسين بن إسحاق الأصبهاني.

٢٦ - عسكر مكرم:

وسمع فيها من أبي محمد عبد الله بن محمد بن موسى الجواليقي - المعروف بعبدان الأهوازي -.

٢٧ - الأهواز:

وسمع فيها من أبي العباس محمد بن يعقوب الخطي.

٢٨ - واسط:

وسمع فيها من أبي جعفر أحمد بن سنان القطان، والخليل بن محمد

الواسطي - ابن بنت تميم المنتصر -.

٢٩ - فَم الصلح:

وسمع فيها من عبد الله بن قحطبة بن مرزوق الصلحي.

٣٠ - نهر سائبس:

وسمع فيها من خلاد بن محمد بن خالد الواسطي.

٣١ - الكوفة:

وسمع فيها من أبي محمد عبد الله بن زيدان البجلي.

٣٢ - سامراء:

وسمع فيها من علي بن سعيد العسكري - عسكر سامراء -.

٣٣ - سنجار:

وسمع فيها من علي بن إبراهيم بن الهيثم الموصللي.

٣٤ - نصيبين:

وسمع فيها من أبي السري هاشم بن يحيى النصيبيني، ومسدد بن يعقوب بن إسحاق القلوسي.

٣٥ - كفر توثا (من ديار ريعة):

وسمع فيها من محمد بن الحسين بن أبي معشر السلمي.

٣٦ - سرغامرطا: (من ديار مضر):

وسمع فيها من أبي بدر أحمد بن خالد بن عبد الملك بن عبد الله بن مسرح الحرّاني.

٣٧ - الرافقة:

وسمع فيها من محمد بن إسحاق بن إبراهيم بن فروخ البغدادي.

٣٨ - الرَّقَّة :

وسمع فيها من الحسين بن عبد الله بن يزيد القطان.

٣٩ - حلب :

وسمع فيها من علي بن أحمد بن عمران الجرجاني.

٤٠ - المصيصية :

وسمع فيها من أبي طالب أحمد بن داود بن محسن بن هلال المصيصي.

٤١ - طرطوس :

وسمع فيها من محمد بن يزيد الدَّرَقِي، وإبراهيم بن أبي أمية الطرطوسي.

٤٢ - أذنة :

وسمع فيها من محمد بن علان الأذني.

٤٣ - صيداء :

وسمع فيها من محمد بن أبي المعافى بن سليمان الصيداوي.

٤٤ - بيروت :

وسمع فيها من محمد بن عبد الله بن عبد السلام البيروتي.

٤٥ - حمص :

وسمع فيها من محمد بن عبد الله بن الفضل الكلاعي الراهب.

٤٦ - الرملة :

وسمع فيها من أحمد بن عمرو بن جابر.

هذه بعضُ المدنِ التي رحَلَ إليها الإمامُ ابنُ حَبَّانٍ لطلب الحديث، والمدُنُ التي رحَلَ إليها الإمامُ ابنُ حَبَّانٍ رَحِمَهُ اللهُ، والتي ذَكَرَهَا بِنَفْسِهِ: أَكْثَرُ من مائة بلدة، وقد أَفْرَدَهَا الأُسْتَاذُ عَدَابَ الحَمْشِ في آخر رسالَتِهِ.

ولا شكَّ أَنَّ تطوَّافَ الإمامِ ابنِ حَبَّانٍ لهذه البلدان الكثيرة المترامية الأطراف تدلُّ على همةٍ عاليةٍ كانت تسوقُهُ إليها، وذلك بعد توفيق الله عزَّ وجلَّ له على ذلك.

وكلُّ مَنْ أَرَادَ البَحْثَ في الرَّحَّالين المعروفين من المحدثين سيجد الإمامَ ابنَ حَبَّانٍ في مصافِّ الطبقة الأولى من حيث كثرة الرَّحلات؛ أمثالَ الإمام البخاري، والنسائي، وأبي داود، وابن منده، وأبي عوانة، وغيرهم، رحمَ الله تعالى الجميع، وجزاهم خيرًا على ما بذلوه من الجهد في سبيل حفظِ سُنَنِ النَّبِيِّ ﷺ.



المبحث الثاني

شيوخ الإمام ابن حبان رحمته الله

سبق الحديث عن رحلات الإمام ابن حبان، وأنها شملت معظم أقطار العالم الإسلامي آنذاك، كما سبق ذكر قول الإمام ابن حبان: «ولعلنا قد كتبنا عن أكثر من ألفي شيخ من إسيجاب إلى الإسكندرية»^(١)، وكلُّ هذا يدلُّ على كثرة شيوخ الإمام ابن حبان، وأنه لم يسمع بشيخ معروفٍ إلا وقد تكلف الوصول إليه؛ ليحصل العلم النبوي الشريف، وليحصل على الأسانيد العالية.

وقد نوّه بكثرة شيوخ الإمام ابن حبان كثيرون، كما أنَّ شيوخه نالوا حظًا وافراً من الدراسات الحديثة^(٢)، من ذلك كتابُ الشيخ أبي إدريس شريف بن صالح التشادي المصري: «ريّ الظمان بتراجم شيوخ ابن حبان»، وقد طبع في مجلدين.

وقد ذكرَ فيه أنَّ عددَ الشيوخ الذين روى عنهم في (صحيحه): (٢٠٩) شيخًا، وعددَ مَنْ تفرَّدَ بالرواية عنهم في كتابه (الثقات): (٧٩) شيخًا،

(١) صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان (١/١٥٢).

(٢) من هذه الدراسات: ما صنعه الدكتور يحيى بن عبد الله الشهري من ترجمة لشيوخ الإمام ابن حبان في صحيحه فقط، وذلك في رسالته العلمية القيمة التي نالَ بها درجة الدكتوراه، وهي بعنوان: «زوائد رجال صحيح ابن حبان على الكتب الستة»، وهي في ستة مجلدات، والمجلد الأخير في فهرس علمية متنوعة. ومن ذلك ما كتبه محقق (الإحسان) الشيخ شعيب الأرناؤوط في مقدمة الإحسان.

وأنَّ عددَ الشيوخ الذين انفردَ بالرواية عنهم في كتاب (المجروحين): (٦٩) شيخًا، وأنَّ عددَ الشيوخ الذين تفرَّدَ بالرواية عنهم في كتاب (روضة العقلاء): (٤٩) شيخًا، وعددَ الشيوخ الذين روى عنهم في كتابه (الصلاة): (٦)، إضافةً إلى (٥٤) شيخًا في كتبٍ أخرى له. فمجموعُ شيوخه في هذه الكتب المذكورة هم (٤٦٦) شيخًا.

وقد أشارَ الإمامُ ابنُ حَبَّانٍ إلى كثرة شيوخه عمومًا، وأنه لم يَرَوْ في صحيحه إلا عن مجموعةٍ ضئيلةٍ منهم ممن ارتضاهم للرواية، يقولُ رَحِمَهُ اللهُ: «ولعلَّنَا قد كتبنا عن أكثر من ألفي شيخ من إسْبِيجَاب إلى الإسكندرية، وَلَمْ نَرَوْ في كتابنا هذا إلا عن مائةٍ وخمسين شيخًا أَقلَّ أو أكثر. ولعلَّ مُعَوَّلَ كتابنا هذا يكون على نحوٍ من عشرين شيخًا ممن أَدْرْنَا السننَ عليهم، واقتنعنا برواياتهم عن رواية غيرهم، على الشرائط التي وصفناها»^(١).

قال الشيخ شعيب الأرناؤوط - بعد ذكره لكلام ابن حَبَّانٍ السابق -: «وقد قمتُ باستقصاء شيوخه في هذا الكتاب [يقصد صحيحَ ابن حَبَّانٍ]، وأحصيتُ عددَ الأحاديث التي رواها لكلٍّ منهم، فتبيَّن أنَّ الشيوخَ الذين عَوَّلَ عليهم - وعدَّتْهم واحدٌ وعشرون شيخًا - كلُّ واحدٍ منهم حافظٌ ثقةٌ ثبتٌ إمامٌ، مشهودٌ له بالتقدُّم والاثقان».

وسأذكرُ هنا عددًا من أئمة شيوخه، الذين أكثرَ عنهم في (صحيحه)، مرتبًا لهم حسب أكثريةِ رواياته، وهم^(٢):

١ - الإمام الحافظُ شيخُ الإسلام أبو يعلى الموصلي أحمدُ بنُ علي

(١) صحيح ابن حَبَّانٍ بترتيب ابن بلبان (١/١٥٢).

(٢) المصدر السابق (١/١٢ - ١٦)، والألقاب التي أذكرُها قبل اسم كلِّ شيخ هي التي أطلقها الإمامُ الذهبيُّ عليهم في كتابه (السير)، وكذلك المعلومات التي أذكرُها بدون الإحالة، كلها من (السير) و(تذكرة الحفاظ)، وقد ذكرتُ مواضعَ التراجع في الكتاتين.

ابن المثنى، محدث الموصّل (ت ٣٠٧هـ)^(١)، انتهى إليه علو الإسناد، حتى إنه أعلى إسنادًا من الإمام النسائي.

وعدد الأحاديث التي رواها ابن حبان عنه في صحيحه (١١٧٤) حديثًا.

٢ - الإمام الحافظ الثبت الحسن بن سفيان بن عامر، أبو الحسن الشيباني النَّسَوِي (ت ٣٠٣هـ)، صاحب (المسند)^(٢)، محدث خراسان في عصره. قال الإمام ابن حبان: «حضرت دفنه في شهر رمضان سنة ثلاث وثلاثمائة»^(٣).

وعدد الأحاديث التي رواها ابن حبان عنه في (صحيحه) (٨٣٠) حديثًا.

٣ - الإمام العلامة المحدث الأديب الأخباري أبو خليفة الفضل بن الحباب الجُمَحِي البصري (ت ٣٠٥هـ)^(٤)، وصفه الذهبي بقوله: «كان ثقةً صادقًا مأمونًا أديبًا فصيحًا مفوهًا، رُحِلَ إليه من الآفاق، وعاش مائة عامٍ سوى أشهر».

وعدد الأحاديث التي رواها ابن حبان عنه في (صحيحه) (٧٤٠) حديثًا.

٤ - الإمام الثقة المحدث الكبير، أبو العباس محمد بن الحسن بن قتيبة اللخمي العسقلاني (توفي قرابة ٣١٠هـ)، كان مُسندَ أهل فلسطين.

وعدد أحاديثه في (صحيح ابن حبان) (٤٧٢) حديثًا.

(١) ترجمته في: (سير أعلام النبلاء) (١٤/١٧٤)، (تذكرة الحفاظ) (٢/٧٠٧).

(٢) ترجمته في: (سير أعلام النبلاء) (١٤/١٥٧)، (تذكرة الحفاظ) (٢/٧٠٣).

(٣) (سير أعلام النبلاء) (١٤/١٥٩).

(٤) ترجمته في: (سير أعلام النبلاء) (١٤/٧)، (تذكرة الحفاظ) (٢/٦٧٠).

٥ - الإمام الحافظ الفقيه أبو محمد عبد الله بن محمد الأزدي القرشي المطلبي النيسابوري (ت ٣٠٥هـ)^(١)، صاحب التصانيف، عُرف بابن شيرويه، قال الحاكم عنه: «الفقيه، أحد كبراء نيسابور، له مصنفات كثيرة تدل على عدالته واستقامته، روى عنه حفاظ بلدنا، واحتجوا به».

وعدد الأحاديث التي رواها ابن حبان عنه في (صحيحه) (٤٦٨) حديثاً.

٦ - الإمام الحافظ الثبت الجوال، أبو حفص عمر بن محمد بن بجير الهمداني البجيري السمرقندي (ت ٣١١هـ)^(٢)، محدث ما وراء النهر، مصنف (المسند)، و(التفسير)، و(الصحيح)، وغيرها.

عدد أحاديثه في (صحيح ابن حبان) (٣٨٦) حديثاً.

٧ - الإمام المحدث العابد الثقة أبو محمد عبد الله بن محمد بن سلم المقدسي الفريابي الأصل^(٣)، توفي بعد سنة ثلاثمائة وعشر.

وعدد الأحاديث التي رواها ابن حبان عنه في (صحيحه) (٣٢١) حديثاً.

٨ - إمام الأئمة الحافظ الحجة الفقيه شيخ الإسلام أبو بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة السلمي النيسابوري (ت ٣١١هـ)، قال عنه الإمام ابن حبان: «ما رأيت على أديم الأرض من كان يحسن صناعة السنن، ويحفظ الصحاح بالفاظها، ويقوم بزيادة كل لفظة تزاؤ في الخبر، ثقة، حتى كأن السنن كلها نصب عينيه: إلا محمد بن إسحاق بن خزيمة - رحمة الله عليه - فقط»^(٤).

(١) ترجمته في: (سير أعلام النبلاء) (١٤/١٦٦)، (تذكرة الحفاظ) (٢/٧٠٥).

(٢) ترجمته في: (سير أعلام النبلاء) (١٤/٤٠٢)، (تذكرة الحفاظ) (٢/٧١٩).

(٣) ترجمته في: (سير أعلام النبلاء) (١٤/٣٠٦).

(٤) (كتاب المجروحين) لابن حبان (١/٩٣).

وقد لازم الإمام ابن حبان شيخه الإمام ابن خزيمة في الحضر والسفر، وتخرج به في الفقه، وحذا حذوه في (صحيحه). حكى ياقوت الحموي بسنده عن أبي حامد أحمد بن محمد بن سعيد النيسابوري قال: «كنا مع أبي بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة في بعض الطريق من نيسابور، وكان معنا أبو حاتم البستي، وكان يؤذيه، فقال له محمد بن إسحاق بن خزيمة: يا بارد! تنح عني ولا تؤذني! أو كلمة نحوها، فكتب أبو حاتم مقولته، فقليل له: تكتب هذا؟ فقال: نعم، أكتب كل شيء يقوله»^(١).

وعدد الأحاديث التي رواها ابن حبان في (صحيحه) عن ابن خزيمة (٣١٣) حديثاً.

٩ - الإمام المحدث القدوة العابد، أبو بكر عمر بن سعيد بن أحمد ابن سعد الطائي المنبجي^(٢)، قال الذهبي: لم أظفر له بوفاة. وعدد روايات ابن حبان عنه في صحيحه (٢٨١) حديثاً.

١٠ - الإمام المحدث الحجة الحافظ أبو إسحاق عمران بن موسى بن مجاشع الجرجاني السخيتاني (ت ٣٠٥هـ)، مصنف (المسند)^(٣).

وعدد الأحاديث التي رواها ابن حبان عنه في (صحيحه) (٢٣٤) حديثاً.

١١ - الإمام الحافظ الثقة محمد بن إسحاق بن إبراهيم بن مهران، أبو العباس السراج الثقفى مولا هم النيسابوري (ت ٣١٣هـ)^(٤)، شيخ

(١) (معجم البلدان) (١/٤١٩).

(٢) ترجمته في: (سير أعلام النبلاء) (١٤/٢٩٠).

(٣) ترجمته في: (سير أعلام النبلاء) (١٤/١٣٦)، (تذكرة الحفاظ) (٢/٧٦٢).

(٤) ترجمته في: (سير أعلام النبلاء) (١٤/٣٨٨)، (تذكرة الحفاظ) (٢/٧٣١).

الإسلام، محدّث خراسان، صاحب (المسند الكبير) على الأبواب، والتاريخ، وغير ذلك.

وعدد الأحاديث التي رواها ابن حَبَّان عنه في (صحيحه) (١٧٩) حديثاً.

١٢ - الإمام الحافظ المعمر الصادق أبو عَرُوبَةَ الحسين بن محمد بن أبي مَعْشَر مودود السلمي الحراني الجَزَرِي (ت ٣١٨هـ) ^(١). مفتي أهل حرَّان، مصنّف كتاب (الطبقات)، وكتاب (التاريخ).

وعدد الأحاديث التي رواها ابن حَبَّان عنه في (صحيحه) (١٧٣) حديثاً.

١٣ - الإمام المحدّث الثقة الرَّحَّال الحسين بن إدريس بن مبارك، أبو علي الأنصاري الهَرَوِي (ت ٣٠١هـ) ^(٢)، له تاريخٌ كبيرٌ وتصانيف.

وعدد الأحاديث التي رواها ابن حَبَّان عنه في (صحيحه) (١٤١) حديثاً.

١٤ - الإمام المحدّث الثقة الحافظ أبو عبد الله محمد بن عبد الرحمن بن العباس الهَرَوِي (ت ٣٠١هـ) ^(٣).

وعدد الأحاديث التي رواها ابن حَبَّان عنه في (صحيحه) (١١٢) حديثاً.

١٥ - الحافظ المسند الثقة أبو علي الحسين بن عبد الله بن يزيد القَطَّان الرَّقِّي، توفي في حدود سنة (٣١٠هـ) ^(٤).

(١) ترجمته في: (سير أعلام النبلاء) (١٤/٥١٠)، (تذكرة الحفاظ) (٢/٧٧٤).

(٢) ترجمته في: (سير أعلام النبلاء) (١٤/١١٣)، (تذكرة الحفاظ) (٢/٦٩٥).

(٣) ترجمته في: (سير أعلام النبلاء) (١٤/١١٤)، (تذكرة الحفاظ) (٢/٦٩٧).

(٤) ترجمته في: (سير أعلام النبلاء) (١٤/٢٨٦).

وعددُ الأحاديث التي رواها ابنُ حَبَّان عنه في (صحيحه) (١٠١) حديث.

١٦ - الحافظُ المحدثُ الثقةُ أبو جعفر محمدُ بن أحمد بن أبي عون السَّوي الرِّيَّاني أو الرِّذاني (ت ٣١٣هـ) ^(١).

وعددُ أحاديثه في صحيح ابن حَبَّان (٩٩) حديثاً ^(٢).

١٧ - الشيخُ أبو الحسن محمدُ بن عبد الله بن الجنيد الجنيدي البستي، ترجم له ابن حَبَّان في (الثقات)، وقال: «كتبنا عنه نسخاً حسناً، مات سنة أربع أو ثلاث وثلاثمائة، وكان شيخاً صالحاً» ^(٣).

وعددُ الأحاديث التي رواها عنه في (صحيحه) (٩١) حديثاً.

١٨ - الحافظُ الحجة العلامة عَبْدان عبدُ الله بن أحمد بن موسى بن زياد الجواليقي الأهوازي (ت ٣٠٦هـ) ^(٤)، صاحبُ التصانيف، قال فيه ابنُ حَبَّان: «أخبرنا عبدانٌ بعسكر مكرم، وكان عسيراً نكدًا»، ونقل الحاكمُ أنه كان يحفظُ مائة ألف حديث.

وعددُ الأحاديث التي رواها ابنُ حَبَّان عنه في (صحيحه) (٧٦) حديثاً.

(١) ترجمته في: (سير أعلام النبلاء) (٤٣٣/١٤).

(٢) هذا على ما ذكره الشيخ شعيب الأرناؤوط في مقدمة (صحيح ابن حَبَّان) (١٥/١)، وذكرَ الشيخ أبو إدريس شريف بن صالح التشادي المصري أنَّ عددهم (٤٨)، وهو خطأ.

(٣) (الثقات) لابن حَبَّان (١٥٥/٩ - ١٥٦)، وانظر: (ري الظمآن بتراجم شيوخ ابن حَبَّان) (٩٤٣/٢)، وليس هو محمد بن عبد الله بن جعفر بن عبد الله بن الجنيد الرازي، كما زعمه الشيخ شعيب الأرناؤوط عند ذكره للمكثرين من شيوخ ابن حَبَّان في مقدمته للإحسان (١٦/١)، ثم أحالَ إلى (السير) (٧/١٦)، و(تذكرة الحفاظ) (٨٩٧/٣)، والمترجمُ هناك هو والدُ تَمَّام، وهو من طبقة الإمام ابن حَبَّان نفسه، كما يظهرُ من سنة وفاته التي ذكرها الشيخ شعيب نفسه، وهي سنة (٣٤٣هـ).

(٤) ترجمته في: (سير أعلام النبلاء) (١٦٨/١٤ - ١٧٣)، (تذكرة الحفاظ) (٦٨٨/٢).

١٩ - الإمام الحجّة المحدث البارِع، علّم الحفاظ، شيخ الإسلام، أبو جعفر أحمد بن يحيى^(١) بن زهير الثُّستري الزاهد (ت ٣١٠هـ)^(٢).

وعدّد الأحاديث التي رواها ابن حَبَّان عنه في (صحيحه) (٧٤) حديثاً.

٢٠ - الشيخ المحدث الثقة المعمر أبو عبد الله أحمد بن الحسن بن عبد الجبار بن راشد البغدادي (ت ٣٠٦هـ)^(٣).

وعدّد الأحاديث التي رواها ابن حَبَّان عنه في (صحيحه) (٧٤) حديثاً.

٢١ - المحدث الرّحال المتقن النبيل إسحاق بن إبراهيم بن إسماعيل ابن عبد الجبار القاضي، أبو محمد البستي (ت ٣٠٧هـ)^(٤)، قال عنه ابن حَبَّان: «من أهل بُست، أحدُ النبلاء من المحدثين، والعقلاء من المتقين»^(٥).

وعدّد الأحاديث التي رواها عنه ابن حَبَّان في (صحيحه) (٦٩) حديثاً.

هؤلاء هم الذين أكثرَ عنهم الإمام ابن حَبَّان في (صحيحه)، أمّا بقية مشايخه فيه فلم يُكثر عنهم كحالِه مع مَنْ ذكّرتهم^(٦).

(١) وليس أحمد بن محمد بن يحيى، كما في (ري الظمّان) (١/٣٩٣، ٢/١١٦٧).

(٢) ترجمته في: (سير أعلام النبلاء) (١٤/٣٦٢)، (تذكرة الحفاظ) (٢/٧٥٧).

(٣) ترجمته في: (سير أعلام النبلاء) (١٤/١٥٢).

(٤) ترجمته في: (سير أعلام النبلاء) (١٤/١٤٠)، (تذكرة الحفاظ) (٢/٧٠٢).

(٥) (الثقات) له (٨/١٢٢).

(٦) للفائدة في هذا الباب، انظر: (فهرس مشايخ ابن حَبَّان) في آخر المطبوع بتحقيق الشيخ شعيب الأرناؤوط (١٨/٤٣ - ٧٨)، فإنه أفردهم مع بيان أرقام الأحاديث التي رواها عنهم ابن حَبَّان في (صحيحه)، وانظر: (ري الظمّان بتراجم شيوخ ابن حَبَّان) (٢/١١٦٥ - ١١٧٦)، وقد أفرد هناك فهرساً بعنوان «شيوخ ابن حَبَّان في (الصحيح)، وعدّد ما لكل واحدٍ من الأحاديث».

ومن شيوخ الإمام ابن حَبَّان المعروفين: الإمام النَّسائي، والإمام ابن المنذر - أخذَ عنه في مَكَّة - وغيرهما، رحمهم الله تعالى جميعًا.



المبحث الثالث

تلاميذُ الإمام ابن حَبَّان^(١)

إنَّ كثرةَ تجوال الإمام ابن حَبَّان في البلاد، وتوليَّه قضاء سمرقند مدةً طويلة، ثم انتقاله إلى نَسَا، وتوليَّه قضاءها، وتفقيه الناس فيها، ثم إقامته في نيسابور ثلاث سنوات، واستقراره بعد ذلك أربعَ عشرةَ سنةً في بُسْت، حيث صارت الرحلةُ إليه لقراءةِ مصنَّفاتِه عليه، وأخذ العلم على يديه؛ كلُّ ذلك يوحى بكثرة الآخذين عنه، والمتلمذين عليه، كما دلَّ على كثرة شيوخه الذين جاوزوا الألفين - كما سبق -.

بيد أنَّ ضياعَ تواريخ: نيسابور، وسمرقند، وبخارى، التي عُنيَتْ بعلماء تلك المناطق خاصةً، وأسَهَبَتْ في تراجمهم؛ جعلنا نجعلُ الكثيرَ عن بعض كبار علمائها؛ لأنه لم يتسنَّ لهم الرحلةُ إلى بغداد، ودمشق، وغيرها من البلدان التي ما زالت تواريخُها موجودة.

ولذلك فعدُّ تلاميذ الإمام ابن حَبَّان الذين ذكرهم ابنُ عساكر وياقوت الحمويُّ والذهبيُّ وغيرهم من المتأخرين: لا يتجاوزُ ثلاثةَ عشر تلميذًا! لم نعرِ لبعضهم على ترجمة، كما أنَّ بعضهم الآخر لم نحصل على معلوماتٍ كافيةٍ حوله.

(١) انظر: (الإمام محمد بن حَبَّان البستي ومنهجه في الجرح والتعديل) (١/١٧٧ -

١٩٠)، مقدمة الشيخ شعيب الأرناؤوط للإحسان (١/٢٦ - ٢٧).

ومن أشهر من ذُكر في تلاميذه:

١ - الإمام الحافظ محمد بن عبد الله بن محمد بن حمدويه الضبي، أبو عبد الله الحاكم النيسابوري (ت ٤٠٥هـ)، تابع شيخه ابن حبان في جمع الصحيح من الأخبار، ألف كتابه (المستدرک علی الصحيحین)، وكتباً أخرى نفيسة^(١).

٢ - الإمام الحافظ محدث الإسلام أبو عبد الله محمد بن أبي يعقوب إسحاق بن محمد بن يحيى بن منده العبدی الأصبهاني (ت ٣٩٥هـ)، صاحب كتاب (معرفة الصحابة)، و(التوحيد)، و(الكنى)، وغيرها^(٢).

٣ - الإمام الحافظ علم الجهابذة أبو الحسن علي بن عمر بن أحمد ابن مهدي الدارقطني (ت ٣٨٥هـ)، من بحور العلم، وأئمة الدنيا في الحفظ والفهم والورع، صاحب (السنن)، و(العلل)، وغيرها^(٣).

وهو أحد الراويين المعروفين لكتاب (صحيح ابن حبان) عن شيخه ابن حبان، رواه عنه بالإجازة.

٤ - الإمام العلامة الحافظ اللغوي أبو سليمان حمد بن محمد بن إبراهيم بن خطاب البستي الخطابي (ت ٣٨٨هـ)^(٤)، من أئمة الحديث واللغة المعروفين، صاحب كتاب (أعلام الحديث)، و(معالم السنن)، و(غريب الحديث)، وغيرها من الكتب النفيسة.

والخطابي لم يصرح بتلميذته على ابن حبان في شيء من كتبه، ولعلَّ السبب في ذلك لما اتهم به ابن حبان من الزندقة، ورفَع فيه كتاب إلى

(١) ترجمته في: (سير أعلام النبلاء) (١٧/١٦٢).

(٢) مترجم في: (سير أعلام النبلاء) (١٧/٢٨ - ٤٣).

(٣) مترجم في: (سير أعلام النبلاء) (١٦/٤٤٩ - ٤٦١).

(٤) مترجم في: (سير أعلام النبلاء) (١٧/٢٣ - ٢٨).

الخليفة، فجاء أمرُ الخليفة بقتله، و«مَن ذا الذي يستطيعُ أن يُحدِّثَ عن رجلٍ جاءَ أمرُ الخليفة بقتله، وهو متَّهمٌ بالزندقة والإلحاد؟!»^(١).

ولكن الخطَّابيّ ذكرَ ابنَ حَبَّانَ تلميحًا وإشارةً في كثيرٍ من المواضع في كتبه، كما أشارَ إلى محنته دون ذكرِ اسمِ شيخه^(٢).

٥ - العالمُ الرَّحَّالُ الحافظُ أبو علي منصورُ بنُ عبد الله بن خالد بن أحمد الذهلي الخالدي الهروي (ت ٤٠١هـ) أو (٤٠٢هـ)، وقد اتهمه بعضُهم بالكذب^(٣).

٦ - الأديب أبو عمر محمد بن أحمد بن سليمان بن غيثة النوقاتي (ت ٣٨٢هـ)، صاحب التصانيف الكثيرة^(٤).

٧ - المحدث أبو الحسن محمد بن محمد بن هارون الرَّوَزَنِي، وهو أشهرُ رُواة (صحيح ابن حَبَّانَ) عن مؤلِّفه^(٥).

٨ - الحافظ العالم محدِّث ما وراء النهر أبو عبد الله محمد بن أحمد بن محمد بن سليمان بن كامل البخاري (ت ٤١٢هـ)، المعروف بـ(عُنْجَارٍ)، صاحبُ (تاريخ بخارى)، وهذا الكتاب من أهمِّ الكتب التي عُنيَت بتراجم علماء بلاد ما وراء النهر، واعتمدَ عليه الخطيبُ والسمعانيُّ

(١) (الإمام محمد بن حَبَّانَ البستي) للشيخ عدا ب الحمش (١/١٨٢).

(٢) انظر بحثًا ممتعًا في إثبات تتلمذ الخطَّابيّ على ابن حَبَّانَ في (الإمام محمد بن حَبَّانَ البستي) للشيخ عدا ب الحمش (١/١٨١ - ١٨٤)، فقد بحثَ المسألة بأسلوبٍ يشهدُ له بالصبر على البحث والتنقير واقتناص الفوائد.

وقد ذهبَ الأستاذ عدا ب الحمش إلى أنَّ سببَ تأليف الخطَّابيّ لكتاب (العزلة) هو تأثرُه بما جرى لشيخه ابن حَبَّانَ، وأوردَ نصوصًا تدلُّ على ذلك، وكلامه قويٌّ وجيه.

(٣) مترجمٌ في: (سير أعلام النبلاء) (١٧/١١٤ - ١١٥).

(٤) مترجمٌ في: (معجم الأدباء) (١٧/٢٠٥).

(٥) ذكره الذهبيُّ في (المشبه) (١/٥١)، وغيرهم، وسيأتي ذكرُه عند ذكرِ رِواة صحيح ابن حَبَّانَ.

وغيرهما في تراجم علماء تلك البلاد، وهو من الكتب المفقودة إلى الآن.

هؤلاء هم أشهر تلاميذ الإمام ابن حبان البستي ^(١) رَحِمَهُ اللهُ.



(١) وهناك تلاميذ آخرون أيضًا ذُكروا في كتب التراجم، جمعهم الشيخ عذاب الحمش في رسالته (١/ ١٩٠).

المبحث الرابع

مؤلفات الإمام ابن حبان

كانت حياة الإمام ابن حبان كلها جدًّا واجتهادًا، لم يأل جهدًا في استغلال عمره في خدمة العلم النبويِّ تحصيلًا ونشرًا، وتراثه الموجود بين أيدينا يدلُّ على إمامته في العلم، ولكن إذا علمنا أنَّ تراثه الذي وصلنا أقلُّ بكثيرٍ مما ضاعَ من تراثه... إذا علمنا ذلك: يكون الحديث عن مؤلفات هذا الإمام مشوبًا بكثيرٍ من التحسُّر والشعور بالحرمان على ضياع تلك الكتب التي تُسِيلُ أسماؤها لعابَ المختصِّين^(١).

ذلك أنَّ الإمام ابن حبان كتبَ كتبًا كثيرةً في عددٍ من حقول العلم الشرعيِّ، ولذلك وصفه غيرُ واحدٍ من المترجمين له بأنه «صاحب التصانيف المشهورة»^(٢)، وأنه «سافر كثيرًا، وسمع، وصنَّفَ كتبًا كثيرة»^(٣)، كما وصفوا تصانيفه بالجودة والأهمية، قال ابنُ عساكر عنه: «أحدُ الأئمة الرَّحَّالين، والمصنِّفين المحسِّنين»^(٤)، وقال تلميذه الحاكم: «ثم صنَّفَ، فخرجَ له من التصانيف في الحديث ما لم يُسبق إليه»^(٥).

(١) هذا واضحٌ من كلام الخطيب البغدادي الذي سيأتي قريبًا، وكلُّ مَنْ يطلع من أهل العلم على عناوين كتب الإمام ابن حبان المفقودة سيتنبَّأه هذا الشعور.

(٢) (الكامل) لابن الأثير (١٦/٧)، وقال الذهبي: «صاحب الكتب المشهورة»، (سير أعلام النبلاء) (٩٣/١٦).

(٣) قاله ابنُ ماكولا في (الإكمال) (٣١٦/٢).

(٤) (تاريخ مدينة دمشق) (٢٤٩/٥٢).

(٥) (تاريخ نيسابور - طبقة شيوخ الحاكم) (ص/٤٠١).

ولكن أكثر ما صنّفه الإمامُ ابن حَبَّان لم يصل إلينا، وكان السبب في الاحتفاظ بأسماء أكثر كتبه المفقودة هو الخطيبُ البغدادي، كما أنَّ الإمامَ ابنَ حَبَّان ذكرَ بعضها في كتبه التي وصلت إلينا.

وسأذكرُ أولاً الكتبَ التي ذكرها الخطيب، ثم أعقب ذلك بذكر الكتب التي ذكرها ابنُ حَبَّان في بعض كتبه المطبوعة، ثم أذكرُ بعد ذلك كتبه المطبوعة.

أولاً: الكتب التي ذكرها الخطيب:

قال الخطيب في باب «البيان والتعريف لفضل الجمع والتصنيف» من كتابه (الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع)^(١) بعد أن ذكرَ أمهات المصنّفات في الحديث: «ومن الكتب التي تكثُرُ منافعُها - إن كانت على قَدَرٍ ما ترجمَها به واضعُها -: مصنّفاتُ أبي حاتم محمد بن حَبَّان البستي، التي ذكرها لي مسعود بن ناصر السَّجَزي^(٢)، وأوقفني على تذكرةٍ بأساميها، ولم يُقدِّر لي الوصول إلى النظر فيها؛ لأنها غيرُ موجودةٍ بيننا، ولا معروفةٌ عندنا.

وأنا أذكرُ منها ما استحسنته، سوى ما عدلتُ عنه وأطرحتُه، فمن ذلك:

١ - كتاب (الصحابة)، خمسة أجزاء.

٢ - كتاب (التابعين)، اثنا عشر جزءاً.

(١) من الغريب أنَّ الخطيبَ لم يذكر ترجمة الإمام ابن حَبَّان في كتابه (تاريخ بغداد) مع أنه وردّها مراراً، وأخذ عن أئمتِّها، وحدّث بها!

(٢) هو أبو سعيد الرُّكَّاب، وهو من تلاميذ الخطيب، ومع ذلك حدّث عنه الخطيب، توفي سنة (٤٧٧هـ)، ترجمته في: (تذكرة الحفاظ) (١٢١٦/٤ - ١٢١٨)، (سير أعلام النبلاء) (٥٣٢/١٨).

- ٣ - كتاب (أُتباع التابعين)، خمسة عشر جزءًا.
- ٤ - كتاب (تَبَع الأتباع)، سبعة عشر جزءًا.
- ٥ - كتاب (تَباع التَّبَع)، عشرون جزءًا.
- ٦ - كتاب (الفصل بين النقلة)، عشرة أجزاء.
- ٧ - كتاب (علل أوهام أصحاب التواريخ)، عشرة أجزاء.
- ٨ - كتاب (علل حديث الزهري)، عشرون جزءًا.
- ٩ - كتاب (علل حديث مالك بن أنس)، عشرة أجزاء.
- ١٠ - كتاب (علل مناقب أبي حنيفة ومثالبه)، عشرة أجزاء.
- ١١ - كتاب (علل ما أسند أبو حنيفة)، عشرة أجزاء.
- ١٢ - كتاب (ما خالف الثوريُّ شعبةً)، ثلاثة أجزاء.
- ١٣ - كتاب (ما خالف شعبةً الثوريَّ)، جزآن.
- ١٤ - كتاب (ما انفرد به أهل المدينة من السُّنن)، عشرة أجزاء.
- ١٥ - كتاب (ما انفرد به أهل مكة من السُّنن)، خمسة أجزاء.
- ١٦ - كتاب (ما انفرد به أهل خراسان)، خمسة أجزاء.
- ١٧ - كتاب (ما انفرد به أهل العراق من السُّنن)، عشرة أجزاء.
- ١٨ - كتاب (ما عند شعبة عن قتادة، وليس عند سعيد عن قتادة)، جزآن.
- ١٩ - كتاب (ما عند سعيد عن قتادة، وليس عند شعبة عن قتادة)، جزآن.
- ٢٠ - كتاب (غرائب الأخبار)، عشرون جزءًا.

- ٢١ - كتاب (ما أغرب الكوفيون على البصريين)، عشرة أجزاء.
- ٢٢ - كتاب (ما أغرب البصريون على الكوفيين)، ثمانية أجزاء.
- ٢٣ - كتاب (كُنِيَ مَنْ يُعْرَفُ بِالْأَسَامِيِّ)، ثلاثة أجزاء.
- ٢٤ - كتاب (أَسَامِيُّ مَنْ يُعْرَفُ بِالْكُنَى)، ثلاثة أجزاء.
- ٢٥ - كتاب (الفصل والوصل)، عشرة أجزاء.
- ٢٦ - كتاب (التمييز بين حديث النَّصْرِ الحُدَّانِي والنَّصْرِ الخَزَّاز)، جزآن.
- ٢٧ - كتاب (الفصل بين حديث منصور بن المعتمر ومنصور بن زاذان)، ثلاثة أجزاء.
- ٢٨ - كتاب (الفصل بين حديث مكحول الشَّامي ومكحول الأزدي)، جزء.
- ٢٩ - كتاب (موقوف ما رُفِعَ)، عشرة أجزاء.
- ٣٠ - كتاب (آداب الرِّحْلَةِ^(١))، جزآن.
- ٣١ - كتاب (ما أَسَدَ جنادة عن عبادة)، جزء.
- ٣٢ - كتاب (الفصل بين حديث ثور بن يزيد وثور بن زيد)، جزء.
- ٣٣ - كتاب (ما جُعِلَ عبدُ الله بنُ عمر عبيدَ الله بنَ عمر)، جزآن.
- ٣٤ - كتاب (ما جُعِلَ شيبانُ سفيانَ أو سفيانُ شيبانَ)، ثلاثة أجزاء.
- ٣٥ - كتاب (مناقب مالك بن أنس)، جزآن.
- ٣٦ - كتاب (مناقب الشافعي)، جزآن.

(١) في (الجامع): «الرحالة»، وأظنه تصحيفاً.

- ٣٧ - كتاب (المعجم على المدن)، عشرة أجزاء.
- ٣٨ - كتاب (المقلين من الشاميين)، عشرة أجزاء.
- ٣٩ - كتاب (المقلين من أهل العراق)، عشرون جزءاً.
- ٤٠ - كتاب (الأبواب المتفرقة)، ثلاثون جزءاً.
- ٤١ - كتاب (الجمع بين الأخبار المتضادة)، جزآن.
- ٤٢ - كتاب (وصف المعدل والمعدل)، جزآن.
- ٤٣ - كتاب (الفصل بين أخبرنا وحدَّثنا)، جزء.
- ٤٤ - كتاب (أنواع العلوم وأوصافها)، ثلاثون جزءاً.
- ٤٥ - ومن آخر ما صنَّف^(١): (كتاب الهداية إلى علم السنن)، قصد فيه إظهار الصناعتين اللتين هما: صناعة الحديث والفقه، يذكر حديثاً ويُترجم له، ثم يذكر مَنْ يَتَفَرَّدُ بذلك الحديث، وَمِنْ مفاريد أيِّ بلدٍ هو؟ ثم يذكر تاريخ كل اسم في إسناده، من الصحابة إلى شيخه، بما يُعرف من نسبته، ومولده، وموته، وكنيته، وقبيلته، وفضله، وتيقُّظه، ثم يذكر ما في ذلك الحديث من الفقه والحكمة، وإن عارضه خبر آخر: ذكره، وجمع بينهما، وإن تضادَّ لفظه في خبر آخر: تلطف للجمع بينهما، حتى يُعلم ما في كلِّ خبرٍ مِنْ صناعة الفقه والحديث معاً، وهذا مِنْ أنبل كتبه وأعزّها.

ثم قال الخطيب: «سألت مسعود بن ناصر، فقلت له: أكلُّ هذه الكتب موجودةً عندكم ومقدورٌ عليها ببلاذكم؟ فقال: لا، إنّما يوجد منها الشيء اليسير، والنزر الحقيقير.

(١) ما زال الكلام للخطيب البغدادي.

قال^(١): «وقد كان أبو حاتم بن حبان سبّل كتبه ووقفها، وجمعها في دار رسمها بها، فكان السبب في ذهابها - مع تطاول الزمان - : ضَعْف أمر السُّلطان، واستيلاء ذوي العبث والفساد على أهل تلك البلاد».

ثم قال الخطيب: «مثل هذه الكتب الجليّة؛ كان يجب أن يكثر لها^(٢) النسخ، ويتنافس فيها أهل العلم، ويكتبوها لأنفسهم، ويخلدوها أحرارهم، ولا أحسب المانع من ذلك إلا قلة معرفة أهل تلك البلاد لمحل العلم وفضله، وزُهدهم فيه، ورغبتهم عنه، وعدم بصيرتهم به، والله أعلم».

ثم ذكر أثرين في أن العالم لا يشتهر إلا عند من يعرف قدر العلم، وأن أزهد الناس في عالم أهله.

أمّا الأثر الأول: فهو عن عبد الله بن المعتز، أنه قال: «إنما ينفع العالم بالعارف^(٣)، وإلا فالعلم حسرة، والفضل نقص في المسرة».

والأثر الثاني عن الحسن البصري أنه قال: «أزهد الناس في عالم أهله^(٤)».

ومن الملاحظ:

١ - أن هذه الكتب الكثيرة للإمام ابن حبان لم تكن قد وصلت بغداد

(١) أي: مسعود السجزي.

(٢) في طبعة الشيخ محمود الطحان للجامع (٢/٣٠٤): «بها» بدل «لها».

(٣) قال محقق (الجامع) الدكتور محمد عجاج الخطيب: «لعله يريد: إنما يروج العالم ويشتهر بعلمه لدى العارفين لمنزلة العلم والعلماء، ويخمل ذكره ويضيع علمه عند غيرهم».

وفي طبعة الدكتور محمود الطحان: «يتفق».

(٤) انظر: (الجامع لأخلاق الراوي والسامع) للخطيب البغدادي (٢/٤٦٧ - ٤٧١) - تحقيق الدكتور محمد عجاج الخطيب -.

- مركز الخلافة - بعد قرنٍ من وفاة الإمام ابن حبان، وهذا يدلُّ على أنها لم تُستنسخ كثيراً، وأنَّ أهلها هم كما وصفهم الخطيبُ من قلةٍ مبالاتهم بالعلم وأهلِهِ، حيث لم تنتشر عندهم، واندثرت باندثارِ مكتبةِ ابن حبان نفسه.

٢ - لم يرد في قائمة الخطيب البغدادي جميعُ الكتب المطبوعة التي وصلت إلينا، مما يدلُّ على أنَّ كتب الإمام ابن حبان أكثر من هذه المذكورة، وكلامُ الخطيب قبل سردِ هذه الكتب يدلُّ على أنه لم يستوعبها، حيث قال: «وأنا أذكرُ منها ما استحسنته، سوى ما عدلتُ عنه واطَّرحته».

٣ - الكتب السابقة تتناولُ مواضيعَ كثيرةً متنوعة، ولكنها تركّزُ على الموضوعات الآتية:

أ - مفاريد البلدان، وهي الكتب التي تبيِّنُ أفرادَ بعض البلدان ببعض الأحاديث، وهذا علمٌ لا يخوضُه إلا كبارُ الحفاظ الرَّحَّالين، أمثال الإمام أبي داود السجستاني، وغيره.

ب - مفاريد بعض الأئمة، والحديثُ عنه كالحديثِ عن البحثِ السابق.

ج - الفصل في مظانِّ الالتباس، بالتمييزِ بين روايات ما يُسمَّى في مصطلح الحديث بـ«المتَّفِق والمفترَق»، وهذا أيضًا بحرٌ لا يجيدُ السباحة فيه إلا الجهابذة، أمثال الإمام ابن حبان رَحِمَهُ اللهُ.

د - المناقب، حيث ركَّزَ على إبرازِ مناقب بعض الأئمة، وهم: الإمام مالك، والإمام الشافعي.

هـ - علَّلُ أحاديث المشهورين من الأئمة، وهذا من أصعب الموضوعات التي تناولها الإمام ابن حبان، ويتوقَّعُ بعضُ الباحثين أن

تكون تلك الكتب أهمّ مصادر الإمام الدارقطني في كتابه (العلل)؛ لأنه شيخه، وهذا ليس بعيداً، ولكن الجزم به يحتاج إلى الاطلاع على كتب الإمام ابن حبان، والمقارنة بين ما كتبه الإمامان.

ثانياً: الكتبُ المفقودةُ التي لم يذكرها الخطيب، وذكرها ابنُ حبان نفسه في بعض مصنفاته المطبوعة:

أغلبُ هذه الكتب في الزهد والتربية والاجتماع والسلوك، وبعضها في الأحكام والفقه، أشار إليها الإمام ابنُ حبان في (صحيحه) وغيره من كتبه المطبوعة، وقد ذكرها الأستاذ عذاب الحمش في رسالته^(١)، وهي كثيرة لم أذكرها هنا.

ثالثاً: الكتب المطبوعة:

ذكرت سابقاً أنه على الرغم من كثرة مصنفات الإمام ابن حبان، إلا أنّ الذي وصلنا منها قليل، فالذي طبع من كتبه هو:

١ - كتاب (الثقات):

وهو مختصرٌ - مع كتابه الآخر (المجروحين) - من كتاب آخر له، وهو (التاريخ الكبير)؛ اختصره لما رآه من صعوبة حفظ كلِّ ما في الكبير من الأسانيد والطرق والحكايات، فذكرَ مَنْ يجوزُ الاحتجاجُ بهم في (الثقات)، والآخرين في (المجروحين).

يقولُ ابنُ حبان مبيّناً سببَ تأليفه لهذا الكتاب: «فلما رأيتُ معرفة السُّنَنِ من أعظم أركان الدين، وأنَّ حفظها يجبُ على أكثر المسلمين، وأنه لا سبيلَ إلى معرفة السقيم من الصحيح، ولا صحة إخراج الدليلِ

(١) انظر: (الإمام محمد بن حبان البستي) (١/٣٤٥ - ٣٨٤)، وانظر فيه (١/٣٦٥) وما بعدها.

من الصريح؛ إلا بمعرفة ضَعْفِ المحدثين، وكيفية ما كانوا عليه من الحالات: أردتُ أن أُمليَ أَساميَ أكثرِ المحدثين، ومن الفقهاء من أهل الفضلِ والصَّالحين، ومن سَلَكَ سَبيلَهُم من الماضين، بحذفِ الأساسيد والإكثار، ولزوم سُلوكِ الاختصار؛ ليسهلَ على الفقهاء حفظُها، ولا يصعبَ على الحافظِ وَعْيُها^(١).

وقال مَبِينًا طريقةَ ترتيبه للكتاب: «إني أُملي في ذكر مَنْ حُمِلَ عنه العلمُ كتابَيْن؛ كتابًا أذكرُ فيه الثقاتِ من المحدثين، وكتابًا أبينُ فيه الضُّعفاءَ والمتروكين، وأبدأُ منهما بالثقات، فنذكرُ ما كانوا عليه من الحالات، فأولُ ما أبدأُ في كتابنا هذا: ذكرُ المصطفى ﷺ ومولده ومَبْعَته وهجرته، إلى أن قبَضَه الله تعالى إلى جَنَّتِه، ثم نذكرُ بعده الخلفاءَ الرَّاشدين المَهديين بآيَامِهِم، إلى أن قُتِلَ عَلِيٌّ - رحمة الله عليه -.

ثم نذكرُ صَحْبَ رسولِ الله ﷺ واحدًا واحدًا على المُعْجَم؛ إذ هم خيرُ الناسِ قرنًا بعد رسولِ الله ﷺ، ثم نذكرُ بعدهم التابعين، الذين شافَهُوا أصحابَ رسولِ الله ﷺ في الأقاليم كُلِّها على المُعْجَم؛ إذ هُم خيرُ النَّاسِ بعد الصحابةِ قرنًا، ثم نذكرُ القرنَ الثالثَ، الذين رأوا التابعين، فأذكرُهُم على نحوِ ما ذكرنا الطبقتينِ الأوَّليَّين، ثم نذكرُ القرنَ الرابعَ الذين هم أَتباعُ التابعين على سبيل مَنْ قبلَهُم. وهذا القرنُ ينتهي إلى زماننا هذا»^(٢).

وقد حدَّدَ ابنُ حَبَّان شرطَه فيمَن يُدْخِلُه في (الثقات) قائلاً: «فكلُّ مَنْ أذكرُهُ في هذا الكتابِ الأول: فهو صدوقٌ يجوزُ الاحتجاجُ بخبرِهِ إذا تعرَّى خبرُهُ عن خمسٍ خصالٍ...»^(٣)، ثم ذكرَها.

(١) (الثقات) له (٣/١).

(٢) المصدر السابق (١٠/١ - ١١).

(٣) المصدر السابق (١١/١).

كما أنه بيّن تعريف الثقة الذي يورده في كتابه قائلاً: «فكلُّ مَنْ ذكّرته في كتابي هذا إذا تعرّى خبره عن الخصالِ الخمس التي ذكرتها: فهو عدلٌ يجوز الاحتجاجُ بخبره؛ لأنَّ العدلَ مَنْ لم يُعرف منه الجرحُ ضدَّ التعديل، فَمَنْ لم يُعلم بجرح فهو عدلٌ إذا لم يبين ضده؛ إذ لم يكلف الناسُ من الناسِ معرفةَ ما غابَ عنهم، وإنما كُلّفوا الحكمَ بالظاهر من الأشياء»^(١).

هذا وقد انتقد الإمام ابن حبان في كتابه (الثقات) في مسائل، منها:

١ - تعريف الثقة، حيث اعتبر الراوي ثقةً إذا كان معروف العين برواية ثقة عنه، ما لم يُعلم عنه جرح؛ إذ الناسُ على العدالةِ عنده حتى يتبيّن منهم غيرُ ذلك.

٢ - أنه ذكّر فيه أناساً من المجاهيل، سواء ممن نصّ هو على جهالتهم، أم ممن نصّ غيره على ذلك.

٣ - أحياناً يذكر الراوي في طبقتين مختلفتين، كما فعل في ترجمة فروة بن نوفل، فقد ذكره في الصحابة والتابعين.

٤ - أحياناً يذكر بعض الرجال في الثقات، ثم يُعيدهم في المجروحين^(٢).

وسياّتي الحديث عن هذه الانتقادات في الباب الثاني - إن شاء الله تعالى -، عند بحث موضوع توثيق ابن حبان رَحِمَهُ اللهُ.

وقد طُبِع الكتاب في تسعة أجزاء، في مطبعة دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن، الهند، صدر الجزء الأول منه سنة (١٩٧٣م)،

(١) المصدر السابق (١/١٣).

(٢) انظر: (رواة الحديث الذين سكت عليهم أئمة الجرح والتعديل بين التوثيق والتجهيل) للشيخ عدا ب الحمش (ص/ ٦٥ - ٦٧).

والأخير منه سنة (١٩٨٣م).

٢ - كتاب (معرفة المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين):

وهو صنوُ (الثقات) السابق ذكره.

وقدّم له بمقدمة غاية في النفاسة في بيان طبقات أئمة الجرح والتعديل، وذكر أنواع الجرح، وذكر أنها عشرون نوعاً، ثم أورد المجروحين مرتّين على حروف المعجم، ختمه بباب الكنى.

وقد طبع الكتاب بتحقيق الأستاذ محمود إبراهيم زايد، وصدر في ثلاثة أجزاء، عن دار الوعي بحلب، وكذلك طبع بتحقيق الشيخ حمدي عبد المجيد السلفي، طبعته دار الصميقي في الرياض.

٣ - كتاب (مشاهير علماء الأمصار):

وهو كتابٌ مختصرٌ، واسمُه يدلُّ على محتواه، حيث ذكر فيه مشاهير أعلام الأمصار، وأعلام فقهاء الأقطار، وترجم لهم ترجمةً مختصرةً مركّزة.

والأمصار التي اقتصر على ذكرها هي: مكة، والمدينة، والبصرة، والكوفة، وبغداد، وواسط، وخراسان، والشام، ومصر، واليمن، ويضم (١٦٠٢) ترجمة.

وقد طبع الكتاب في القاهرة سنة (١٩٥٩م) باعتناء المستشرق م. فلايشهر.

٤ - كتاب (روضة العقلاء ونزهة الفضلاء):

وهو كتابٌ تربويٌّ يهدف إلى التهذيب والآداب ومكارم الأخلاق، وبيّن فيه آثار العقل السليم في الحياة، وما ينبغي للعاقل فعله، وما يتعيّن عليه تركه، وجعل للعقل خمسين شعبةً، ذكر كل شعبة في بابٍ بناه على

حديث صحيح عنده، ثم تكلم على كل حديث بما يُستفاد منه في السلوك والتربية الإسلامية.

وقد طبع مراراً، منها بتحقيق الشيوخ: محمد محيي الدين عبد الحميد، ومحمد عبد الرزاق حمزة، ومحمد حامد الفقي، في مطبعة السنة المحمدية، سنة (١٩٤٩)م.

٥ - كتاب (التفاسيم والأنواع):

وهو صحيحه الذي اشتهر باسم (صحيح ابن حبان)، وسيأتي الحديث عنه في الباب الثاني - إن شاء الله تعالى -.

هذه هي كتب الإمام ابن حبان التي وُجدت وطُبعت، وهي لا تمثل شيئاً كبيراً إلى جانب تراثه الضخم الذي لم يصل إلينا، أسأل الله تعالى أن يُيسر إخراج هذا التراث العلمي الكبير، وأن يَجزي الإمام ابن حبان على ما قدّمه للإسلام والمسلمين، وأن يجعله كله في ميزان حسناته، إنه وليّ ذلك والقادر عليه.



المبحث الخامس

مكانته العلمية، وثناء العلماء عليه

كان الإمام ابن حَبَّانَ رَحِمَهُ اللهُ إِمَامًا فِي الْحَدِيثِ، وَفِي الْجَرَحِ وَالتَّعْدِيلِ، وَفِي الْفَقْهِ، وَكَانَ ضَالِعًا بِكَثِيرٍ مِنَ الْعُلُومِ الْآخَرَى، كَاللُّغَةِ، وَالطَّبِّ، وَغَيْرِهَا، وَقَدْ صَنَّفَ فِي كَثِيرٍ مِنْ تِلْكَ الْعُلُومِ، وَخَاصَّةً فِي الْحَدِيثِ، وَالْفَقْهِ، وَالزَّهْدِ، وَلَا يُعْلَمُ أَحَدٌ فِي عَصْرِهِ جَمَعَ مِنَ الْعُلُومِ مَا جَمَعَ، أَوْ صَنَّفَ مَا صَنَّفَ ^(١).

وقد أثنى عليه كثيرٌ من الأئمة، وبَيَّنَّا مَا كَانَ يَتَّبِعُوهُ الْإِمَامُ ابْنُ حَبَّانٍ مِنَ الْإِمَامَةِ فِي الْحَدِيثِ وَغَيْرِهِ.

ومن أقوال الأئمة في الثناء عليه:

قال الحافظُ أَبُو سَعْدٍ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ مُحَمَّدٍ الْإِدْرِيسِيُّ (ت ٤٠٥ هـ) ^(٢): «كَانَ أَبُو حَاتِمٍ عَلَى قِضَاءِ سَمَرْقَنْدَ مَدَّةً طَوِيلَةً، وَكَانَ مِنْ فَقْهَاءِ الدِّينِ، وَحُقَاقِظِ الْآثَارِ، وَالْمَشْهُورِينَ فِي الْأَمْصَارِ وَالْأَقْطَارِ، عَالِمًا بِالطَّبِّ، وَالنُّجُومِ، وَفُنُونِ الْعِلْمِ، أَلَّفَ الْمُسْنَدَ الصَّحِيحَ، وَالتَّارِيخَ، وَالضَّعْفَاءَ، وَالْكَتَبَ الْكَثِيرَةَ فِي كُلِّ فَنٍّ، وَفَقَّهَ النَّاسَ بِسَمَرْقَنْدَ، وَبَنَى بِهَا الْأَمِيرُ الْمُظَفَّرُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ نَصْرِ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ سَامَانَ صُفَّةً لِأَهْلِ الْعِلْمِ، خُصُوصًا لِأَهْلِ

(١) انظر: (الإمام محمد بن حَبَّانَ البستي) للحمش (١/٣٠٣).

(٢) هو الأسترباذي السمرقندي، مؤلَّف (تاريخ أسترآباد)، و(تاريخ سمرقند)، وهما من الكتب المهمة المفقودة.

الحديث»^(١).

وقال تلميذه الحاكم النيسابوري (ت ٤٠٥هـ): «كان من أوعية العلم في اللغة، والفقه، والحديث، والوعظ، ومن عقلاء الرجال... صَنَّفَ فخرَجَ له من التصنيف في الحديث ما لم يُسَبَق إليه، وولي القضاء بسمرقند وغيرها... وكانت الرحلة بخراسان إليه لسماع مصَنَّفَاتِهِ»^(٢).

وقال أيضًا: «كان أبو حاتم كبيرَ القدر في العلوم، وكان يُحَسِّدُ لفضله وتقدُّمه»^(٣).

وقال الخطيب البغدادي (ت ٤٦٣هـ): «كان قد سافرَ الكثير، وسمعَ وصَنَّفَ كتبًا واسعة... وكان ثقةً، ثبتًا، فاضلاً، فَهَمًّا»^(٤).

وقال الأمير الحافظ ابن ماكولا (ت ٤٧٥هـ): «حافظٌ جليلٌ كثيرُ التصنيف»^(٥).

وقال أيضًا: «سافرَ كثيرًا، وسمعَ، وصَنَّفَ كتبًا كثيرةً»^(٦).

وقال الحافظ أبو سعد السمعاني (ت ٥٦٢هـ): «إمامٌ عصره، صَنَّفَ تصانيفَ لم يُسَبَقَ إلى مثلها، رحَلَ فيما بين الشَّاشِ^(٧) إلى الإسكندرية، وتَلَمَّذَ في الفقه لأبي بكر بن خزيمة...»^(٨).

(١) تاريخ مدينة دمشق (٢٥١/٥٢)، (سير أعلام النبلاء) (٩٤/١٦).

(٢) تاريخ نيسابور - طبقة شيوخ الحاكم (ص/٤٠١)، (تاريخ مدينة دمشق) (٢٥١/٥٢)، (الأنساب) للسمعاني (٢٤٨/١ - ٢٤٩)، (سير أعلام النبلاء) (٩٤/١٦).

(٣) تاريخ نيسابور (ص/٤٠٢)، (تاريخ مدينة دمشق) (٢٥٣/٥٢).

(٤) تاريخ مدينة دمشق (٢٥٢/٥٢)، ولم أجد ترجمته في (تاريخ بغداد) المطبوع.

(٥) (الإكمال) لابن ماكولا (٤٣٢/١). (٦) المصدر السابق (٣١٦/٢).

(٧) الشَّاشُ مدينةٌ من أكبر المدن في (ما وراء النهر)، بل وراء نهر (سيحون)، وتُسمى الآن (طشقند)، وهي عاصمة (أوزبكستان).

(٨) (الأنساب) للسمعاني (٢٤٨/١).

وقال الحافظ ابن عساكر (ت ٥٧١هـ): «أحد الأئمة الرَّحَّالين، والمصنِّفين المحسنين»^(١).

وقال ياقوتُ الحَمَوِيُّ (ت ٦٢٦هـ): «الإمام، العلامة، الفاضل، المتقن، كان مُكثِرًا من الحديث والرحلة والشيخ، عالِمًا بالمتون والأسانيد، أخرج من علوم الحديث ما عَجَزَ عنه غيره، ومن تأمَّل تصانيفه تأمَّل مُنَصِّفٍ: عَلِمَ أَنَّ الرجلَ كان بحرًا في العلوم، سافر ما بين الشاش والإسكندرية، وأدرك الأئمة والعلماء والأسانيد العالية، وأخذ فقه الحديث والغوص^(٢) على معانيه عن إمام الأئمة أبي بكر بن خزيمة، ولازمه، وتَلَمَّذَ له، وصارت تصانيفه عُدَّةً لأصحاب الحديث، غير أنها عزيزة الوجود...»^(٣).

وقال عنه الحافظُ محمد بن عمر بن محمد، محب الدين ابن رُشيد الفهري (ت ٧٢١هـ): «الإمام، الحافظ، الأوحد...»^(٤).

وقال الأمير علاء الدين بن بلبان الفارسي (ت ٧٣٩هـ): «الشيخ الإمام، حَسَنَةُ الأيام، حافظ زمانه، وضابط أوانه، مَعِدُنُ الإِتِّقان»^(٥).

وقال الإمام الذهبي (ت ٧٤٨هـ): «الإمام العلامة، الحافظ المَجُود، شيخُ خراسان... صاحب الكتب المشهورة»^(٦).

وقال الإمام ابن كثير (ت ٧٧٤هـ): «أحدُ الحفَّاظ الكبار المصنِّفين المجتهدين، رحَلَ إلى البلدان، وسمعَ الكثير من المشايخ...»^(٧).

(١) (تاريخ مدينة دمشق) (٥٢/٢٤٩).

(٢) في المطبوع: «والفرض»، وهو خطأ. (٣) (معجم البلدان) للحموي (١/٣٢٩).

(٤) (السَّنن الأبين) لابن رشيد الفهري (ص/١٣٤).

(٥) (الإحسان بترتيب صحيح ابن حبان) (١/٩٥).

(٦) (سير أعلام النبلاء) (١٦/٩٢ - ٩٣)، وانظر: (تاريخ الإسلام) (٨/٧٣).

(٧) (البداية والنهاية) (١١/٢٧٦).

وقال أيضًا: «الحافظ، العلامة، صاحبُ (الأنواع والتقايم)، وغير ذلك من التصانيف في التاريخ والجرح والتعديل»^(١).

وقال الحافظ زين الدين عبد الرحيم بن الحسين العراقي (ت ٨٠٦هـ): «أحدُ المصنِّفين، من أئمة الحديث»^(٢).

وقال ابنُ العماد الحنبلي (ت ١٠٨٩هـ): «العالمُ الحَبْر، والعلامة البحر... كان حافظًا ثَبَّتًا، إمامًا حجةً، أحد أوعية العلم، صاحب التصانيف...»^(٣).

هذه بعضُ أقوال الأئمة في الإمام ابن حَبَّان، وهي تدلُّ على مكانته في العلم عمومًا، وفي علم الحديث والفقه خصوصًا، رحمَ الله الإمامَ أبا حاتم بن حَبَّان، وأسكنه فسيح جناته.



(١) (طبقات الفقهاء الشافعيين) (١/ ٢٩٠).

(٢) (التقييد والإيضاح) (ص/ ١٤٩).

(٣) (شذرات الذهب) له (٤/ ٢٨٥).

الباب الثاني

صحيح الإمام ابن حبان

وفيه فصلان:

الفصل الأول: التعريف بصحيح الإمام ابن حبان، ورواياته، ومكانته، والموازنة بينه وبين غيره من الصحاح.

الفصل الثاني:

منهج الإمام ابن حبان في (صحيحه).

الفصل الأول

التعريف بصحيح الإمام ابن حِبَّان، ورُواته، ومكانته، والموازنة بينه وبين غيره من الصَّحاح.

وفيه خمسةُ مباحث:

- المبحث الأول: التعريف بصحيح الإمام ابن حِبَّان.
- المبحث الثاني: رُواة صحيح الإمام ابن حِبَّان.
- المبحث الثالث: مكانةُ صحيح الإمام ابن حِبَّان، وعناية العلماء به.
- المبحث الرابع: موازنة بين صحيح الإمام ابن حِبَّان، وصحاح البخاري ومسلم وابن خزيمة وأبي عوانة.
- المبحث الخامس: طبعات صحيح الإمام ابن حِبَّان.

المبحث الأول

التعريف بصحيح الإمام ابن حَبَّان

وفيه أربعة مطالب:

المطلب الأول

اسم الكتاب

لم يصرِّح الإمام ابن حَبَّان بتسمية هذا الكتاب الكبير، مع أنه لا يكاد يُؤلف كتاباً أو كُتَيْباً إلا ويُصرِّح باسمه، وأقدم مَنْ ذكره بالاسم هو الحافظ أبو سعد الإدريسي (ت ٤٠٥هـ) حيث قال: «صَنَّفَ (المسند الصحيح) و(التاريخ)...»^(١)، وقال السمعاني (ت ٥٦٢هـ) عن الكتاب: «الجامع الصحيح، المعروف بالتقاسيم»^(٢).

وسمَّاه الإمام ابن عساكر (ت ٥٧١هـ) وكذلك مرَّبه الأمير علاء الدين ابن بلبان (ت ٧٣٩هـ): (التقاسيم والأنواع)^(٣)، ولم ينسب التسمية للمؤلف، على أنَّ بعض المتأخرين جزموا بنسبة ذلك الاسم إلى المؤلف^(٤)، ولم أعثر على تصريح من الإمام ابن حَبَّان بذلك، إلَّا أنه

(١) (تاريخ مدينة دمشق) (٢٥١/٥٢)، (سير أعلام النبلاء) (٩٤/١٦).

(٢) (التحبير في المعجم الكبير) (٣٨/١).

(٣) انظر: (معجم البلدان) (٣٣١/١)، مقدمة (الإحسان) (٩٥/١)، وسيأتي بيان هذه (التقاسيم والأنواع) في كلام الإمام ابن حَبَّان عند الحديث عن ترتيب صحيحه - إن شاء الله تعالى -.

(٤) جزمَ بذلك السيوطي في (تدريب الراوي) (١٠٩/١)، وانظر: (شرح الألفية) للعراقي =

وصفَ محتوياتٍ (صحيحه)، وبيّنَ طريقةَ ترتيبه، ومن ذلك أخذَ اسمه، وأطلقَ عليه «التقاسيم والأنواع»، قال رَحِمَهُ اللهُ: «..ولأنّا قصدنا في نظم السُّنَنِ حدوّ تَأليفِ القرآن؛ لأنَّ القرآنَ أَلْفَ أَجْزَاءٍ، فجعلنا السُّنَنَ أقسامًا بإزاءِ أَجْزَاءِ القرآن.

ولمّا كانت الأجزاء مِنَ القرآنِ كُلِّ جزءٍ منها يَشْتَمِلُ على سُورٍ: جعلنا كُلَّ قسمٍ مِنْ أقسامِ السُّنَنِ يَشْتَمِلُ على أنواعٍ، فأنواعُ السُّنَنِ بإزاءِ سُورِ القرآن»^(١).

وهذا الاسمُ (التقاسيم والأنواع) أشهرُ أسمائه عند مَنْ يتحدث عن الكتاب في كتب مصطلح الحديث والأثبات والمشيكات^(٢).

وسمّاه بعضهم (مسند أبي حاتم)^(٣)، على أنّ الاسمَ الأشهرَ على السنة الناس هو (صحيح ابن حبان)^(٤)، وذلك بالنظرِ إلى المؤلفِ وشرطه في الكتاب، حيث اشترط الصحةَ فيه.

أمّا الاسمُ الذي صُدِّرت بها النسخُ الخطية فهو: «المسندُ الصحيح على التقاسيم والأنواع»، من غير قطع في سندها، ولا ثبوت جرح في ناقلها^(٥)، وهذا يُفيدُ أنّ ما ذُكِرَ سابقًا مفرّقًا يُشكِّلُ بمجموعه اسمَ

= (١/٥٤).

(١) (صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان) (١/١٥٠).

(٢) انظر: (برنامج الوادي آشي) (ص/٢٠١)، (حصر الشارد من أسانيد محمد عابد) (١/٢٠٨).

(٣) انظر: (برنامج الوادي آشي) (ص/٢٠١)، حيث سمّاه بهذا الاسم، ثم قال: «ويُعرف أيضًا بالتقاسيم والأنواع».

(٤) وبه سمّاه الحافظُ ابنُ حجر في (المجمع المؤسّس) (ص/١٦٨)، وقال في (ص/٤٣): «صحيح أبي حاتم محمد بن حبان البستي».

(٥) يُنظر عنوان نسخة دار الكتب المصرية، في مقدمة تحقيق (الإحسان) (١/٨٠)، وفي (٢٢/١) من (صحيح ابن حبان) - الأصل -.

الكتاب، وأنَّ الاسمَ الكاملَ للكتاب هو ما ذُكر، وهذا الاسمُ أقربُّ إلى أن يكون سَمَاه به مؤلِّفه؛ لأنَّ كلامَه في المقدمة يدلُّ على هذا الاسم، فمما قاله أيضًا في المقدمة - إضافةً إلى ما سبق -: «ثم نُملِّي الأخبارَ بألفاظِ الخطاب، بأشهرها إسنادًا، وأوثقها عمادًا، مِن غيرِ وُجودِ قطعٍ في سندها، ولا ثبوتِ جرحٍ في ناقلِها»^(١).

بل جزمَ العلامةُ الشيخ أحمد شاکر في مقدمته للجزء الذي حقَّقه من (الإحسان) أنَّ هذا الاسمَ هو الذي سَمَاه المؤلفُ به^(٢).

هذا بالنسبة إلى الأصل (صحيح ابن حبان)، أمَّا ترتيب الأمير علاء الدين بن بلبان: فقد اختلفَ صنيعُ المحققين للكتاب، فبينما سَمَاه الشيخ أحمد شاکر (صحيح ابن حبان)^(٣)؛ سَمَاه الشيخ شعيب الأرناؤوط (الإحسان)، وهو الاسمُ الذي سَمَاه به المرتَّب - الأمير ابن بلبان -، ولكنه رجعَ في الطبعات اللاحقة فسَمَاه بـ«صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان»، وهو الذي صنَّعه - أيضًا - العلامةُ الشيخ الألباني، حيث سَمَّى عمله: «التعليقات الحسان على صحيح ابن حبان».

وهذا مناسبٌ للجمع بين اسم الأصل، واسم المرتَّب، ولكن

(١) المصدر السابق (١/١٠٤).

(٢) (صحيح ابن حبان) - طبعة الشيخ شاکر - (١/٩ - ١٠).

(٣) قال رَحِمَهُ اللهُ مبرَّرًا لهذه التسمية: «أما بعد: فهذا (صحيح ابن حبان)، وهو الاسمُ الذي اخترته له، وإن لم يكن أحدَ الاسمين اللذين أطلقتهما عليه المؤلفان، فإنَّ لكتابنا هذا - كما عرفت - مؤلِّفين: أحدهما الراوي والجامع والمختار، والمصنَّف على نمطٍ معيَّن ونظامٍ مبتدع، والآخر المرتَّب على الوضع الحاليِّ على الكتب والأبواب، التي صنَّفت عليها أكثرُ دواوين العلم...»

وإنما اخترتُ هذا الاسمَ (صحيح ابن حبان) دون الاسمين الآخرين؛ لأنه المطابق للكتاب على الحقيقة، فعلى أيِّ ترتيب كان فهو (صحيح ابن حبان)، وهو الاسمُ الأشهرُ والأُسيرُ على ألسنة المحذِّثين والفقهاء والمُخرِّجين وعلى ألسنة الناس كافة (صحيح ابن حبان) (ص/٨).

الأنسب، بل والأصحُّ من ذلك: أن لو وَضَعَ الطابعون عنوانَ الكتابِ الأصليِّ كاملاً [المسندُ الصحيح على التقاسيم والأنواع من غير قطع في سندها، ولا ثبوتٍ جرح في ناقلِها] على غلاف الكتاب في أسفل عنوانِ ترتيبه بخطٍّ أصغر حجماً من خطِّ العنوان، وبين قوسين؛ للدلالة على أنه ليس هو عنوان الكتاب، ولكانوا بذلك محسنين؛ لأنهم بهذا الفعل يكونون قد بيَّنوا اسمَ الكتاب بعد الترتيب، مع إحياء اسم الكتاب الأصليِّ؛ حفاظاً عليه من الضياع والنسيان^(١).

فالمراجع - والله تعالى أعلم - أن اسمَ الكتاب هو: «المسندُ الصحيح على التقاسيم والأنواع من غير قطع في سندها، ولا ثبوتٍ جرح في ناقلِها»، وهذا العنوان قريبٌ من اسم (صحيح ابن خزيمة)، الذي سَمَّاه مؤلفه: «مختصرُ المختصر من المسند الصحيح عن النبي ﷺ»، وصدر كثيراً من كتبٍ صحيحه بقوله: «مختصرُ المختصر من المسند الصحيح عن النبي ﷺ»، بنقل العدل عن العدل، موصولاً إليه ﷺ، من غير قطع في أثناء الإسناد، ولا جرحٍ في ناقلِ الأخبار^(٢).

وهذا التقاربُ في اسمي الكتابين ليس غريباً؛ فابنُ حبان من أكابر تلاميذ ابن خزيمة، بل ممن تأثر به تأثراً ظاهراً^(٣)، وتأثره به في (صحيحه) واضحٌ لمن قارنهما في التراجم والتعليقات.

* * *

(١) انظر: (العنوان الصحيح للكتاب: تعريفه وأهميته، وسائلُ معرفته وإحكامه، أمثلةٌ للأخطاء فيه)، للدكتور الشريف حاتم بن عارف العوني (ص/٦٧ - ٦٨).

(٢) انظر: (المدخل إلى صحيح ابن خزيمة) (ص/١٢٥).

(٣) انظر: (مناهج المحدثين) للدكتور سعد الحميد (ص/١٦٠).

المطلب الثاني

سبب تأليفه للصحيح

ذكرَ الإمامُ ابنُ حَبَّانَ أنَّ الذي دعاه إلى تأليف صحيحه أمران:
الأول: ما رآه من كثرة طرق الأخبار، وقِلَّة معرفة الناس بالصحيح منها.

الثاني: اعتمادُ الناس على ما في الكتب، دون حفظها.

فدفعه ذلك إلى تمييز الصحيح من الضعيف، وترتيبه على نحوٍ يُسهِّل حفظ تلك الأحاديث.

قال رحمه الله: «وإني لَمَّا رأيتُ الأخبارَ طُرُقَها كَثُرَتْ، ومعرفةُ النَّاسِ بالصَّحيحِ منها قَلَّتْ، لاشتغالهم بِكِتَابَةِ الموضوعات، وحِفْظِ الخطأ والمقلوبات، حتى صارَ الخبرُ الصَّحيحُ مهجُورًا لا يُكْتَبُ، والمنكرُ المقلوبُ عزيزًا يُستَغْرَبُ، وأنَّ مَنْ جمعَ السُّنَنَ من الأئمةِ المرضِيِّينَ، وتكلَّمَ عليها من أهلِ الفقهِ والدين؛ أمعنوا في ذِكْرِ الطُّرُقِ للأخبار، وأكثرُوا مِنْ تَكَرُّرِ المُعَادِ لِلآثار؛ قصدًا منهم لتحصيلِ الألفاظ، على مَنْ رامَ حفظَها مِنْ الحفاظ، فكان ذلك سببَ اعتماد المتعلِّم على ما في الكتاب، وتركِ المقتبسِ التحصيلَ للخطاب.

فتدبَّرتُ الصَّحاحَ لِأَسَهِّلَ حفظَها على المتعلِّمين، وأمَعَنْتُ الفكرَ فيها لئلا يصعُبَ وَعْيُها على المقتَسِبِينَ، فرَأَيْتُها تنقَسِمُ خَمْسَةً أَقْسامٍ متساويةً، مَتَّفِقَةٌ التَّقْسِيمِ غَيْرِ مُتَنَافِيَةٍ...»^(١).

فالسببُ الذي دعا الإمامَ ابنَ حَبَّانَ هو ما رآه من انصراف الناس عن صحاح السنن، وإيرادهم للغث والضعيف من الأحاديث والمناكير

(١) مقدمة صحيح ابن حَبَّان (١٠٢/١).

والبواطيل، فغيره منه على سنة النبي ﷺ أَلَفَ هذا الصحيح.
وليس هذا فقط، بل أرادَ أيضاً أن يَحْمَلَ الناسَ على حفظ السنن،
وأنه لا بدَّ أن نَرْجِعَهُم إلى المنهج الصحيح الذي كان عليه العلماءُ
السابقون^(١).

ولكن هل حصلَ مقصودُ الإمام ابن حَبَّان من الأمرين، وسُئِلَ له أنَّ
ما أودعَه في كتابه (الصحيح) كُلُّه صحيح؟
هذا ما ستأتي الإجابةُ عليه في الفصل الثاني إن شاء الله تعالى.
وهل ساهمَ ترتيبُه البديعُ في تسهيل حفظِ أحاديث النبي ﷺ؟
هذا ما ستأتي الإجابةُ عليه عند الحديث عن ترتيبه - إن شاء الله
تعالى -.

المطلب الثالث

موضوع (صحيح الإمام ابن حَبَّان) ومحتوياته

كتابُ الإمام ابن حَبَّان أقربُ شَبْهاً بكتاب شيخه إمام الأئمة الإمام
ابن خزيمة، كما أنَّ (صحيح ابن خزيمة) أقربُ شَبْهاً بكتاب شيخه إمام
المحدثين الإمام البخاري، فكما أنَّ البخاريَّ أرادَ أن يجمعَ في كتابه بين
الأحاديث الصحيحة، واستنباطِ المسائل الفقهيَّة منها: كذلك أرادَ تلميذه
ابنُ خزيمة وتلميذُ ابن خزيمة ابنُ حَبَّان أن يكون كتاباهما جامعين بين
الأمرين.

فموضوعُ كتاب (صحيح الإمام ابن حَبَّان) أساساً هو الأحاديثُ
الصحيحةُ الثابتةُ عن رسول الله ﷺ، وهذا واضحٌ من اسم الكتاب،
حيث ذكرنا أنَّ اسمَ الكتاب هو «المسندُ الصحيحُ على التقاسيمِ

(١) انظر: (مناهج المحدثين) للدكتور سعد الحميد (ص/١٦١).

والأنواع، من غير قطع في سندها، ولا ثبوت جرح في ناقلها.

كما أنه واضح مما ذكره في مقدمة (صحيحه)، حيث قال رَحِمَهُ اللهُ: «وإني لما رأيت الأخبار طُرُقُها كَثُرَتْ، ومعرفة النَّاسِ بالصَّحيح منها قَلَّتْ؛ لاشتغالهم بِكُتُبِ الموضوعات، وحِفْظِ الخطأ والمقلوبات، حتى صارَ الخبرُ الصَّحيحُ مهجوراً لا يُكْتَبُ، والمنكرُ المقلوبُ عزيزاً يُسْتَعْرَبُ، وأنَّ مَنْ جمعَ السُّنَنَ من الأئمة المرضيين، وتكلَّمَ عليها من أهل الفقه والدين؛ أمعنوا في ذِكْرِ الطُّرُقِ للأخبار، وأكثرُوا مِنْ تَكَرُّرِ المُعَادِ للآثار؛ قصداً منهم لتحصيل الألفاظ على مَنْ رامَ حفظها مِنَ الحفاظ، فكان ذلك سببَ اعتماد المتعلِّم على ما في الكتاب، وتركِ المقتبسِ التحصيلَ للخطاب.

فتدبَّرتُ الصَّحاحَ لأَسَهِّلَ حفظها على المتعلِّمين، وأَمَعَنْتُ الفكرَ فيها لئلا يصعبَ وَغِيْها على المقتبسين، فرأيتها تنقسمُ خمسةَ أقسامٍ متساوية، متَّفَقَةُ التقسيمِ غيرِ متنافية...»^(١).

فعناية الإمام ابن حبان - كما هو حالُ شيخه وشيخ شيخه - موجَّهةٌ من حيث المبدأ إلى جمع الأحاديث الصحيحة، ولكنه مع ذلك أرادَ أن يودِّعَه استنباط المسائل الفقهية من تلك الأحاديث.

وما ذكرته في (المدخل إلى صحيح البخاري)، ثم في (المدخل إلى صحيح ابن خزيمة) فيما يتعلق بالموضوع والمحتوى ينطبق من حيث المبدأ على (صحيح ابن حبان)، فيمكن القول بأنه كان الغرض الأساسي لتصنيف (صحيح ابن حبان) أمرين:

الأمر الأول: انتخابُ جملةٍ من الأحاديث الصحيحة في الفقه والعقائد والرقاق وغيرها مما اشتملَ عليه (صحيح ابن حبان)، حتى يُضافَ إلى

(١) مقدمة ابن حبان لصحيحه (١٠٢/١ - ١٠٣).

مجموعات (الصّحاح)، التي أراد مؤلفوها أن تكون نَبْعًا صافيًا لللسنة النبوية، يستقي منه الناسُ في سائر الأعصار والأمصّار، ومن هذا الباب تحرّى الإمامُ ابنُ حَبَّان في اختيار الأحاديث التي يودّعها صحيحه أشدَّ التحريّ، واحتاط في ذلك أشدَّ الاحتياط، وتمَّ له هذا الأمرُ على حسب نبوغه في الحديث، وبذلك حازَ شرف أن يكون كتابه من أهمّ كتب السنة النبوية، التي أراد أصحابها تجريد الصحيح فقط.

الأمر الثاني: استنباط المسائل الفقهيّة، واستخراج النّكات الحكمية.

وهذا الغرضُ قد استوقفَ ابنَ حَبَّان طويلاً حتى يختارَ له الإطارَ الأنسب، والطريقة المثلى، التي تكفلُ له الجمعُ بين جمع الأحاديثِ الصحيحة وفقهها.

فإذا كان البخاريُّ وتلميذه ابنُ خزيمة وغيرهما من الأئمة قد اختاروا طريقة تقسيم مؤلفاتهم إلى كتب، وتقسيم الكتب إلى أبواب؛ فإنَّ تدبّر ابن حَبَّان في مجموع سنة النبي ﷺ هداة - بعد فضل الله تعالى - إلى طريقة تؤدّي هذا الغرضَ من نواح عدة، وتلك هي بناءً كتابه على التقاسيم والأنواع التي سبق الحديث عنها.

وقد أشارَ رَحِمَهُ اللهُ إلى أنّ طريقة ترتيبه لكتابه تَهْدِفُ إلى أمرين:

أولهما: تقديمُ الفهمِ الراجحِ لِمَا اختلفَ في معناه من الأحاديث.

وثانيهما: تسهيلُ فهمِ الأحاديثِ عموماً، وخاصة الأحاديث التي صعبَ على أكثر الناسِ فهمُها، وأشكَلَ عليهم بغيةِ القصدِ منها.

وذلك كُلُّهُ لتفقيهِ الناسِ في سنة النبي ﷺ ^(١).

(١) انظر: (صحيح ابن حَبَّان) (١/١٤٩).

فإدراج الحديث تحت أي قسم من الأقسام يُعينُ القارئ في فهم باب الحديث، ثم إدراجه تحت نوع معيّن: يُعينُ على فهم المراد منه أكثر.

ثم إنّ الإمام ابن حبان لم يكتفِ بذلك، بل ترجمَ للأحاديث، ليُقَرَّبَ للقارئ المعنى المقصود بالحديث، والفقه الذي يُستنبط منه بكلّ هذه الوسائل.

ولاهتمامه بهذا الغرض: قد يُطيلُ في التراجع حتى يُحقّق به هذا الهدف النبيل.

مقارنة مختصرة

بين صحاح: البخاري، وابن خزيمة، وابن حبان

في الاهتمام بالفقه

ذكرت أنّ الأئمة الثلاثة أرادوا تحقيق هذه الغاية (الجمع بين الحديث والفقه)، ووفّقوا فيها إلى حدّ كبير.

١ - أمّا الإمام البخاري فقد حقّق هذا الغرض بذكر الآيات القرآنية في التراجع؛ لتقوية ما يذهب إليه وما يترجم له، واستأنس أحياناً بأحاديث ليست على شرطه، فذكرها في الترجمة محذوفة الأسانيد معلقة، متبّعاً في ذلك منهجاً دقيقاً عرّف به، واستأنس أحياناً في تراجمه بالموقوفات والمقطوعات والآثار عن السلف، اهتماماً منه بهذا الغرض الثاني.

٢ - وإذا كان البخاري قد حقّق هذا الغرض بتلك الطرق، مع أنه يختصر جداً في الترجمة، بل قد يكون في اختصاره إشارات دقيقة شغلت أذهان الشراح؛ فإنّ تلميذه ابن خزيمة قد حقّق هذا الهدف بشيء من التطويل؛ ليتولّى التوضيح بنفسه، ولا يترك شيئاً من اللبس حول ما يريد أن يوضّحه.

وهذا الأمر استدعى من الإمام ابن خزيمة ذكرَ أحاديثٍ ضعيفةٍ ليست على شرطه على الإطلاق، وهو يبيِّنُ حالها في الأغلب الأعم، وقد يُبَيِّنُ ذلك في موضعه^(١)، فـ«صحيحُ الإمام ابن خزيمة» كما أنه يَشْتَمِلُ على الأحاديثِ الصَّحيحةِ التي هي موضوعُ الكتاب: فهو يَشْتَمِلُ أيضاً على بعض الأحاديث الضعيفة، أوردَها لأسبابٍ فقهيةٍ بحثه، مع أنها ليست على شرطه.

وبذلك جمعَ الإمامُ ابنُ خزيمة رَحِمَهُ اللهُ في كتابه (مختصر المختصر) بين الرواية والدراية، بين حفظِ سنةِ رسولِ الله ﷺ وفهمِها، كما هو حالُ شيخه الإمام البخاري رَحِمَهُ اللهُ.

٣ - أمّا الإمامُ ابنُ حَبَّان: فقد حَقَّقَ هذا الغرضَ بإرجاع جميع السُّنَنِ إلى تقاسيمٍ وأنواعٍ أصوليةٍ تضبطُ المرادَ منها وفقهها بشكلٍ أضيّق، ثم أضافَ إلى ذلك التَّراجمَ التي عقدها للأحاديث، ثم لم يكتَفِ بذلك في كثيرٍ من الأحاديث، بل تبعَ شيخه ابنَ خزيمة فعَلَّقَ عليها بتعليقاتٍ تطولُ أو تقصرُ حسب المكان، وبذلك يكادُ يكونُ قد قدَّمَ فقهاً كاملاً للأحاديث حسب فهمه رَحِمَهُ اللهُ.

إلا أنه يختلفُ عن الإمامين: البخاري وتلميذه ابن خزيمة؛ في أمرين:

الأول: لم يذكرَ الأحاديثَ التي ليست على شرطه للغرض الفقهِي، كما هو حالُ الإمامين؛ لأنَّ مساحةَ بيانِ فقه الأحاديثِ عنده أوسع مقارنةً بالشيخين؛ بفضل ما اخترعه من الترتيب الدقيق.

الأمرُ الثاني: لم يلجأ إلى تقطيع الأحاديث، وتكرارها حسب الموضوعات، بل ذكرَ أنه يتجنَّبُ تكرارَ الأحاديث إلا في موضعين: قال

(١) انظر: (المدخل إلى صحيح ابن خزيمة) (ص/٢١٥ - ٢٣٣).

رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «وَأَتَنَكَّبُ عَنْ ذِكْرِ الْمُعَادِ فِيهِ إِلَّا فِي مَوْضِعَيْنِ: إِمَّا لَزِيَادَةِ لَفْظَةٍ لَا أَجْدُ مِنْهَا بَدَأً، أَوْ لِلِاسْتِشْهَادِ بِهِ عَلَى مَعْنَى فِي خَيْرٍ ثَانٍ، فَأَمَّا فِي غَيْرِ هَاتَيْنِ الْحَالَتَيْنِ: فَإِنِّي أَتَنَكَّبُ ذِكْرَ الْمُعَادِ فِي هَذَا الْكِتَابِ»^(١).

وقد استطاع ابن حبان أن يحتفظ بمزيةٍ اشتهر بها الإمام مسلم رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وهي أنه لا يكرّر الأحاديث في الغالب، بل يذكر طرقها في موضع واحد، أمّا المتن: فيختار من ألفاظ الرواة أجمعها، كما أنه في الأسانيد يُقدّم - في الغالب - أقواها عنده، وقد أشار الإمام ابن حبان إلى سلوكه نفس الطريقة، حيث قال: «ثم نُملي الأخبارَ بألفاظ الخطاب، بأشهرها إسنادًا، وأوثقها عمادًا...»^(٢).

كما نجد عند الإمام ابن حبان ميزةً يكادُ ينفردُ بها الإمام النَّسَائِيُّ من بين أصحاب الكتب الستّة، وهي الاهتمامُ بالعلل والصناعة الحديثية من خلال تراجم الأبواب، فنجده يعقد أبوابًا لنفي التفرّد عن الرواة.

وستأتي الإشارة إليها عند الحديث عن منهجه في تراجم الأبواب.

وقد ذكر المعنيون بصحيح البخاري^(٣) أن البخاري قد حقّق هدفين نبيلين في كتابه على أكمل وجه:

أولهما: جمعُ الأحاديث وتمييزُها عمّا يُزاحمُها من الاستنباطات والآراء الفقهية، وبذلك صار كتابه مصدرًا مهمًّا من مصادر الحديث.

والثاني: الاستنباطات الفقهية من الأحاديث، مع عدم خلطها بتلك الأحاديث، بل إيرادها في التراجم خاصة، وبذلك صار كتابه من أهمّ مصادر كتب الفقه.

(١) مقدمة (صحيح ابن حبان) (١/١٦٣).

(٢) المصدر السابق (١/١٠٤).

(٣) انظر: (المتواري على تراجم أبواب البخاري) لابن المُثَنَّى (ص/٣٨ - ٣٩).

وما ذكروه صحيحٌ ودقيقٌ^(١)، وهو ينطبقُ أيضًا على (صحيح الإمام ابن حَبَّان) - كما ينطبقُ أيضًا على صحيح شيخه ابن خزيمة، وعلى كلِّ مَنْ سارَ على هذا المنهج، باستثناء التعليقات والشروح الكثيرة والطويلة، التي نجدُها عند ابن خزيمة وتلميذه ابن حَبَّان، ولا نجدُها عند الإمام البخاريّ.

والتفاوتُ بين هذه الكتب في الهدفين (الحديث والفقه) يكون حسب تمكُّنهم من الأمرين، فالبخاريُّ - مثلاً - قد حازَ في ذلك النصيبَ الأوفر، ومَنْ بعده حازوا من ذلك كلُّ حسب مكانته، والناظرُ في الترتيب المبدع الدقيق لصحيح ابن حَبَّان، وإلى تراجمه: لا يسعُه سوى الإشادة بدقَّة تراجمه، وتفنُّنه فيها، كما سيأتي بيانه بإذن الله تعالى.

المطلب الرابع

ترتيب (صحيح الإمام ابن حَبَّان) وأقسامه

وفيه مقامان:

المقام الأول: عرضُ ترتيب (صحيح الإمام ابن حَبَّان):

لا شكَّ أنَّ الإمامَ ابنَ حَبَّانَ أَلَفَ (صحيحه) وقد سبقَ بمدوّناتٍ كثيرةٍ في الحديث النبويّ، وأغلبُ تلك المؤلّفات والأصول مرتّبةٌ حسب الأبواب الفقهيّة، وبعضُها حسب المسانيد، كما يظهرُ أنَّ اهتمامَ أولئك المؤلّفين يختلفُ من حيث التركيزُ من شخصٍ إلى آخر، فاهتمامُ الإمام البخاريّ كان منصَّباً على الناحية الفقهيّة، فأرادَ الجمعَ بين الحديث والفقه، واهتمامُ الإمام مسلم كان منصَّباً على الناحية الحديثيّة، فجمعَ طرقَ الحديث الواحد، وانتقى أَوْضَحَ المتنون.

(١) انظر: (المدخل إلى صحيح الإمام البخاري) (ص/ ١٠٩ - ١١٠).

أما الإمام ابن حبان فقد اختط لنفسه طريقة غريبة لم يسلكها أحد قبله، كما أن أحدا لم يتابعه عليها، وهي طريقة تدل على عبقرية من ناحية، وعلى مدى جهده في التدبر والإحصاء للسنن، ليصل إلى طريقة تجمعها تحت أقسام وأنواع معدودة.

يقول رحمه الله واصفا طريقته في تأليف تقاسيمه وأنواعه:

«وإني لما رأيت الأخبار طُرْفُها كَثُرَتْ، ومعرفة الناس بالصحيح منها قَلَّتْ... فندبرْتُ الصَّحاحَ لِأَسْهَلِ حَفْظِها عَلَى الْمُتَعَلِّمِينَ، وَأَمَعْتُ الْفِكَرَ فِيها لئلا يَصْعَبَ وَعْيُها عَلَى الْمُقْتَسِمِينَ، فَرَأَيْتُها تَنْقَسِمُ خَمْسَةً أَقْسامٍ مُتساوية، مُتَّفِقَةٍ التَّقْسِيمِ غَيْرِ مُتَنَافِيَةٍ.

فأولها: الأوامر التي أمر الله عباده بها.

والثاني: النواهي التي نهى الله عباده عنها.

والثالث: إخباره عما احتجج إلى معرفتها.

والرابع: الإباحات التي أبيح ارتكابها.

والخامس: أفعال النبي ﷺ التي انفرد بفعلها.

ثم رأيت كل قسم منها يتنوع أنواعا كثيرة، ومن كل نوع تتنوع علوم خطيرة، ليس يعقلها إلا العالمون، الذين هم في العلم راسخون، دون من اشتغل في الأصول بالقياس المنكوس، وأمعن في الفروع بالرأي المنحوس.

وإنما نملئ كل قسم بما فيه من الأنواع، وكل نوع بما فيه من الاختراع، الذي لا يخفى تحضيره على ذوي الحجا، ولا تتعذر كلفيته على أولي النهى»^(١).

(١) (صحيح ابن حبان) (١/١٠٢ - ١٠٤).

مما سبق يتضح أنَّ الإمام ابن حبان يؤكِّد أنَّ السُّنَنَ إنما هي خطابٌ تكليفي، وأنَّ على كلِّ مسلمٍ مكلفٍ أن يتعرَّفَ عليها ليعملَ بما فيها، وأنه ليس المقصودُ الأهمُّ من السُّنَنَ جمعُها وتكثيرُ طرقها.

بيد أنه شاهدَ انصرافَ الناس عن السُّنَنَ، وعدمَ معرفة أكثرهم كيفية الاستنباط منها والتفريع عليها، ففكَّرَ في طريقةٍ متميِّزة عن كلِّ مَنْ سَبَقَهُ، يُصنِّفُ فيها السُّنَنَ تصنيفاً يعتمدُ على الاستنباط الصحيح منها، دون الاعتماد على القياس المعكوس والرأي المنحوس، ليبين أنَّ في السنن غنًى عن كلِّ هذا الخوض في الأقيسة البعيدة، التي يسلكها الكثيرون، دون البحث عن السنن الواردة في المسائل التي يريدون التوصلَ إلى الحكم الشرعيِّ فيها^(١).

أما القسمُ الأول، وهو قسمُ الأوامر:

فقد تنوَّعَ عند الإمام ابن حبان إلى مائةٍ وعشرة أنواع، قال رَحِمَهُ اللهُ:

«تدبَّرتُ خطابَ الأوامرِ عن المصطفى ﷺ لاستكشافِ ما طَوَّاه في جوامعِ كَلِمِهِ؛ فرأيتها تدورُ على مائةٍ نوعٍ وعشرة أنواع، يَجِبُ على كلِّ مُتَحِلٍّ للسُّنَنِ أن يَعْرِفَ فُضُولَهَا، وكُلُّ مَنْسُوبٍ إلى الْعِلْمِ أن يَقِفَ على جوامِعِها، لِئَلَّا يَضَعِ السننَ إِلَّا في مواضِعِها، ولا يُزِيلُها عن موضعِ القَصْدِ في سُنَنِها».

وذكرَ أنَّ النوعَ الأولَ هو: «لفظُ الأمرِ الذي هو فَرَضٌ على المخاطبين كافةً، في جميع الأحوال، وفي كلِّ الأوقات، حتى لا يسعَ أحداً منهم الخروجُ منه بحال».

والنوعُ الثاني: «الفاظُ الوَعْدِ التي مرادُها الأوامرُ باستعمالِ تلك

(١) انظر: (الإمام محمد بن حبان البستي) للشيخ عدا ب الحمش (١/٣٨٩).

الأشياء»^(١).

وهكذا إلى تمام أنواع الأوامر.

وأما القسم الثاني، وهو قسم النواهي:

فوصفه ابن حبان بقوله:

«وقد تَبَعْتُ النواهي عن المصطفى ﷺ وتَدَبَّرْتُ جوامعَ فصولها، وأنواعَ ورودها؛ لأنَّ مَجْرَاهَا فِي تَشْعُبِ الْفُصُولِ، مَجْرَى الْأَوَامِرِ فِي الْأَصُولِ، فَرَأَيْتُهَا تَدُورُ عَلَى مِائَةِ نَوْعٍ وَعَشْرَةِ أَنْوَاعٍ.

النوع الأول: الزجرُ عن الاتكالِ على الكتاب، وتركِ الأوامرِ والنَّواهي عن المصطفى ﷺ.

النوع الثاني: ألفاظُ إعلامٍ لأشياءٍ وكيفيَّتها، مرادها الزجرُ عن ارتكابها».

وهكذا إلى آخر أنواع النواهي^(٢).

وأما القسم الثالث، وهو قسم الإخبار:

فقال عنه رَحِمَهُ اللهُ:

«وأما إخبارُ النبي ﷺ عَمَّا احتِيجَ إلى مَعْرِفَتِهَا: فَقَدْ تَأَمَّلْتُ جوامعَ فصولها وأنواعَ ورودها؛ لِأَسْهَلَ إدراكها على مَنْ رامَ حَفْظَهَا؛ فَرَأَيْتُهَا تُدَوِّرُ عَلَى ثَمَانِينَ نَوْعًا.

النوع الأول: إخباره ﷺ عن بدءِ الوحي وكيفيَّته.

النوع الثاني: إخباره ﷺ عَمَّا فُضِّلَ به على غيره من الأنبياء،

(١) صحيح ابن حبان (١/١٠٥).

(٢) المصدر السابق (١/١١٩).

صلواتُ الله عليه وعليهم...».

وهكذا إلى آخر أنواع الإخبار ^(١).

وأما القسم الرابع، وهو قسمُ الإباحات:

فقال رَحِمَهُ اللهُ عنه:

«وقد تفقّدتُ الإباحاتِ التي أبيعَ ارتكابُها لِيُحِيطَ العلمُ بكيفيةِ أنواعها، وجوامعِ تفصيلِها بأحوالها، وَيَسْهُلَ وَعَيْهَا على المتعلِّمين، ولا يَصْعُبَ حفظُها على المقتَسِبِينَ؛ فرأيتها تدورُ على خمسين نوعًا.

النَّوعُ الأوَّلُ منها: الأشياءُ التي فعلَها رسولُ الله ﷺ، تؤدِّي إلى إباحة استعمالِ مثلها.

النوع الثاني: الشيءُ الذي فعله ﷺ عند عدم سببٍ، مباح استعمالُ مثله عند عدم ذلك السبب...».

إلى آخر أنواع الإباحات ^(٢).

وأما القسم الخامس من السُّنن، وهو قسم الأفعال:

فقد قال رَحِمَهُ اللهُ عنه:

«وأما أفعالُ النبي ﷺ: فَإِنِّي تَأَمَّلْتُ تفصيلَ أنواعها، وتدبَّرتُ تقسيمَ أحوالها؛ لِئَلَّا يَتَعَذَّرَ على الفُقَهَاءِ حفظُها، ولا يَصْعُبَ على الحَفَاطِ وَعَيْهَا؛ فرأيتها تدورُ على خمسين نوعًا:

النَّوعُ الأوَّلُ: الفعلُ الذي فُرضَ عليه ﷺ مدةً، ثم جُعِلَ له ذلك نَفْلًا.

(١) المصدر السابق (١/١٣١).

(٢) المصدر السابق (١/١٤٠).

النوع الثاني: الأفعال التي فُرِضَتْ عليه وعلى أمته عليه السلام...

إلى آخر أنواع قسم الأفعال^(١).

ثم قال ابن حبان رحمته الله بعد بيان جميع الأنواع:

«فجميع أنواع السنن أربع مائة نوع على حسب ما ذكرناها.

ولو أردنا أن نزيد على هذه الأنواع التي نوّعناها للسنن أنواعاً كثيرة؛ لفعلنا، وإنما اقتصرنا على هذه الأنواع دون ما وراءها وإن تهيأ ذلك لو تكلفنا؛ لأن قصدنا في تنويع السنن: الكشف عن شيئين:

أحدهما: خبر تنازع الأئمة فيه وفي تأويله، والآخر: عموم خطاب صعب على أكثر الناس الوقوف على معناه، وأشكل عليهم بغية القصد منه، فقصّنا إلى تقسيم السنن وأنواعها، لنكشف عن هذه الأخبار التي وصّفناها، على حسب ما يُسهّل الله جلّ وعلا».

هذا هو الترتيب البديع الذي اخترعه الإمام ابن حبان، هادفاً حفظ السنة الصحيحة من جانب، وحمل الناس على حفظها من ناحية، ومسهلاً لهم فهمها واستيعابها من ناحية أخرى.

المقام الثاني: هدفه من هذا الترتيب، وهل تحقق هدفه؟

أولاً: هدفه من هذا الترتيب:

لا شك أن الترتيب الذي اخترعه الإمام ابن حبان جدير بالإشادة، وهو مما لا يتأتى إلا بالنظر في جميع أصول السنة الصحيحة، والتدبر فيها تدبر العالم الفقيه الأصولي المجتهد، وما سبق من كلامه يدل على الجهد الذي بذله رحمته الله في هذا الترتيب العجيب، من ذلك قوله: «فتدبرت الصّحاح لأسهل حفظها على المتعلمين، وأمّعت الفكر فيها لئلا يصعب

(١) المصدر السابق (١/١٤٥).

وَعُيِّهَا عَلَى الْمُقْتَسِينَ».

إِنَّ هَمَّ الإِمَامِ ابْنِ حَبَّانَ هُوَ حُثُّ النَّاسِ عَلَى تَعَلُّمِ السُّنَنِ، وَتَسْهِيلِ سَبِيلِ حِفْظِهَا وَاسْتِيعَابِهَا، وَلَمْ يَلْتَفِتْ إِلَى سَهُولَةِ الْكَشْفِ عَنِ الْأَحَادِيثِ، وَإِنَّمَا صَنَّفَهُ لِيَحْفَظَهُ طَلِبَةُ الْعِلْمِ، وَيُطَبِّقُوا مَا فِيهِ؛ لِأَنَّهُ هُوَ الْمَقْصُودُ مِنَ السُّنَنِ.

وَذَكَرَ رَحِمَهُ اللَّهُ أَيْضًا أَنَّهُ أَرَادَ أَنْ يَحَاكِيَ تَرْتِيبَ الْقُرْآنِ، فَلَا يَتِمَكَّنُ مَنْ يَرِيدُ الْكَشْفَ عَنِ الْآيَةِ إِلَّا مَنْ حَفِظَ الْقُرْآنَ كُلَّهُ.

قَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ مَبِينًا هَدَفَهُ مِنْ هَذَا التَّرْتِيبِ:

«... وَلَآئِنَّا قَصَدْنَا فِي نَظْمِ السُّنَنِ حَذْوَ تَأْلِيفِ الْقُرْآنِ؛ لِأَنَّ الْقُرْآنَ أَلْفَ أَجْزَاءٍ، فَجَعَلْنَا السُّنَنَ أَقْسَامًا بِإِزَاءِ أَجْزَاءِ الْقُرْآنِ.

وَلَمَّا كَانَتِ الْأَجْزَاءُ مِنَ الْقُرْآنِ كُلِّ جِزْءٍ مِنْهَا يَشْتَمِلُ عَلَى سُورَةٍ: جَعَلْنَا كُلَّ قِسْمٍ مِنْ أَقْسَامِ السُّنَنِ يَشْتَمِلُ عَلَى أَنْوَاعٍ، فَأَنْوَاعُ السُّنَنِ بِإِزَاءِ سُورِ الْقُرْآنِ.

وَلَمَّا كَانَ كُلُّ سُورَةٍ مِنَ الْقُرْآنِ تَشْتَمِلُ عَلَى آيَةٍ؛ جَعَلْنَا كُلَّ نَوْعٍ مِنْ أَنْوَاعِ السُّنَنِ يَشْتَمِلُ عَلَى أَحَادِيثٍ، وَالْأَحَادِيثُ مِنَ السُّنَنِ بِإِزَاءِ الْآيِ مِنَ الْقُرْآنِ.

فَإِذَا وَقَفَ الْمَرْءُ عَلَى تَفْصِيلِ مَا ذَكَرْنَا، وَقَصَدَ قَصْدَ الْحِفْظِ لَهَا: سَهَّلَ عَلَيْهِ مَا يَرِيدُ مِنْ ذَلِكَ، كَمَا يَصْعُبُ عَلَيْهِ الْوُقُوفُ عَلَى كُلِّ حَدِيثٍ مِنْهَا إِذَا لَمْ يَقْصِدْ قَصْدَ الْحِفْظِ لَهُ. أَلَا تَرَى أَنَّ الْمَرْءَ إِذَا كَانَ عِنْدَهُ مُصْحَفٌ وَهُوَ غَيْرُ حَافِظٍ لِكِتَابِ اللَّهِ جَلَّ وَعَلَا، فَإِذَا أَحَبَّ أَنْ يَعْلَمَ آيَةً مِنَ الْقُرْآنِ فِي أَيِّ مَوْضِعٍ هِيَ؟ صَعُبَ عَلَيْهِ ذَلِكَ، فَإِذَا حَفِظَهَا: صَارَتْ الْآيُ كُلُّهَا نُصْبَ عَيْنِهِ.

فَإِذَا كَانَ عِنْدَهُ هَذَا الْكِتَابُ وَهُوَ لَا يَحْفَظُهُ، وَلَا يَتَدَبَّرُ تَقَاسِيمَهُ

وأَنواعه، وأحبَّ إخراجَ حديثٍ منه: صُعَبَ عليه ذلك، فإذا رَامَ حفظَه: أحاطَ علمُه بالكل، حتى لا يَنْخَرِمَ منه حديثٌ أصلاً.

وهذا هو الحيلةُ التي احتلنا لِيَحْفَظَ النَّاسُ السُّنَنَ، وَلئَلَّا يَعْرِجُوا عَلَى الكِتَابَةِ والجمع إلا عند الحاجة، دون الحفظِ له والعلم به^(١).

والخلاصة: أَنَّ الإمامَ ابنَ حَبَّانَ بَيَّنَّ أَنَّهُ لَمْ يُفَكِّرْ فِي هَذَا التَّرْتِيبِ البَدِيعِ إِلَّا لِيُتَقَنَّ الكِتَابَ إِتْقَانًا، وَلَكِنَّهُ - فِي الْوَقْتِ نَفْسِهِ - سَيَجْعَلُ لِلْعَثُورِ عَلَى الْحَدِيثِ فِيهِ صَعُوبَةً بِالْغَةِ، بَحِثْ لَا يَسْتَطِيعُ أَحَدٌ أَنْ يَعْثَرَ عَلَى الْحَدِيثِ الَّذِي يَرِيدُهُ فِي هَذَا الْكِتَابِ إِلَّا بِأَحَدِ أَمْرَيْنِ:

الأمر الأول: أَنْ يَقْرَأَ الْكِتَابَ مِنْ أَوَّلِهِ إِلَى آخِرِهِ، وَفِي ذَلِكَ مِنَ الصَّعُوبَةِ مَا فِيهِ، إِذْ كُلَّمَا أَرَادَ الْإِنْسَانُ حَدِيثًا وَاحِدًا اسْتَعْرَضَ الْكِتَابَ مِنْ أَوَّلِهِ إِلَى آخِرِهِ.

الأمر الثاني: أَنْ يَحْفَظَ هَذَا الْكِتَابَ، فَإِذَا حَفَظَهُ: اسْتَطَاعَ أَنْ يَسْتَحْضِرَ الْحَدِيثَ الَّذِي يَرِيدُهُ.

وَاسْتَوْحَى هَذَا التَّرْتِيبَ مِنْ تَرْتِيبِ كِتَابِ اللَّهِ تَعَالَى، كَمَا سَبَقَ فِي كَلَامِهِ.

ثَانِيًا: هَلْ تَحَقَّقَ هَدَفُ الْإِمَامِ ابْنِ حَبَّانَ رَحِمَهُ اللَّهُ؟

أَجْمَعَ كُلُّ مَنْ كَتَبَ حَوْلَ هَذَا الْكِتَابِ الْعَظِيمِ أَنَّ هَدَفَ الْإِمَامِ ابْنِ حَبَّانَ مِنْ هَذَا التَّرْتِيبِ لَمْ يَتَحَقَّقْ، وَأَنَّهُ لَمْ يُنْتِجْ إِلَّا تَصْعِيبَ الْكَشْفِ عَنِ الْحَدِيثِ فِي صَحِيحِهِ.

قَالَ الْأَمِيرُ عَلَاءُ الدِّينِ بَنُ بَلْبَانَ فِي وَصْفِهِ: «لَكِنَّهُ لِبَدِيعِ صُنْعِهِ، وَمَنْبَعِ وَضْعِهِ؛ قَدْ عَزَّ جَانِبُهُ، فَكَثُرَ مُجَانِبُهُ، وَتَعَسَّرَ اقْتِنَاصُ شَوَارِدِهِ، فَتَعَذَّرَ

(١) المصدر السابق (١/ ١٥٠ - ١٥١).

الاعتباس من فوائده وموارده...»^(١).

وقال العلامة الشيخ أحمد شاكر: «وقد قصدَ بهذا الترتيب الذي اخترعه وتفنّن فيه إلى مقصدٍ لم يتحقّق قط، وصار الكشف من كتابه عسيرًا جدًّا، كما قال السيوطي^(٢)، بل هو الذي رمى إلى ذلك، فلم يتحقّق مقصده الأول، ووقع الناس في حرج التصعيب الذي رمى إليه».

ثم نقلَ كلامَ ابن حبان في بيان قصده من هذا الترتيب، وأنه أرادَ من ذلك حملَ الناس على حفظ السنن، ثم قال: «هكذا قال، وهكذا قصد! ولكن حيلته للحفظ لم تُفلح، ثم نجحَ أيّما نجاحٍ في تصعيب الكشف من كتابه، ولعلَّ هذا أحدُ العوامل في نُدرته»^(٣).

والخلاصةُ أنّ هدفَ الإمام ابن حبان من هذا الترتيب، وهو حملُ الناس على حفظ السنن: لم يتحقّق، بل تسبّب في ندرة نُسخه، وقلةُ استفادة الناس منه، ولكن الله تعالى سَخَّرَ له مَنْ يُرتّبُه على المعهود، ويُيسِّرُ الاستفادة منه، إذ رتّبَه عددٌ من المحدثين على الأبواب، ولكن الذي اشتهرَ عمله منهم هو الأمير علاء الدين بن بلبان، وقد طُبِعَ باسم (الإحسان)، فجَزَى الله كليهما خيرَ ما يجزي عباده المحسنين، لقاءَ خدمتهم لسنة المصطفى ﷺ.



(١) مقدمة (الإحسان) (١/٩٥).

(٢) انظر كلامه في (تدريب الراوي) (١/١٠١).

(٣) مقدمة الشيخ أحمد شاكر للإحسان (ص/١٦).

المبحث الثاني

رُواة صحيح الإمام ابن حَبَّان

رُوي (صحيحُ الإمام ابن حَبَّان) سماعًا عن طريق تلميذه أبي الحسن محمد بن أحمد بن محمد بن هارون الرُّوزَنِي^(١)، عن المؤلَّف.

كما أنه رُوي إجازةً عن طريق الإمام الدارقطني، وكذلك من طريق الحاكم النيسابوري عن المؤلَّف.

١ - فأما روايةُ الرُّوزَنِي :

فرواه عنه أبو الحسين عليُّ بنُ محمد بن علي البَحَّاثي^(٢)، وعنه أبو القاسم زاهرُ بنُ طاهر بن محمد الشَّحَّامي (ت ٥٣٣هـ)^(٣)، وعنه الحافظُ

(١) ذكره الذهبيُّ في (المستبته)، وابنُ ناصر الدين في (توضيح المشتبه) (٣٧٣/١)، ولم يذكروا له ترجمة مفصلة.

و(الرُّوزَنِيُّ) نسبةٌ إلى (زوزن)، بضمِّ أوَّلِهِ، وقد يُفتح، وأكثرُ أهل الأثر والنقل على الفتح، وهي كورةٌ واسعةٌ بين نيسابور وهرقة. (معجم البلدان) (١٥٨/٣).
وتقعُ الآن في (إيران)، إلى الشمال الشرقيِّ منها، بالقرب من مدينة (قاسم آباد) الحالية.

(٢) ذكره الذهبيُّ وابنُ ناصر الدين والحافظ ابن حجر وغيرهم، ووصفوه بأنه «راوي الأنواع لابن حَبَّان عن أبي الحسن الرُّوزَنِي»، وترجمَ له ابنُ نقطة في (التكملة) ولكن لم يذكر له سنةُ الوفاة. انظر: (تكملة الإكمال) لابن نقطة (٣٦٣/١)، (المستبته) للذهبي (٥١/١)، (توضيح المشتبه) لابن ناصر الدين (٣٧٣/١)، (تبصير المنتبه) للحافظ ابن حجر (١٢٦/١).

(٣) ترجمته في: (التقييد) لابن نقطة (٣٢٩/١)، (سير أعلام النبلاء) (٩/٢٠ - ١٣).

أبو القاسم عليُّ بن الحسن بن هبة الله بن عساكر (ت ٥٧١هـ)^(١)، وعنه انتشرت هذه الرواية، وإليه تنتهي سلسلة الرواية في إحدى نسخ بعض أجزاء (صحيح ابن حبان)، المحفوظة بدار الكتب المصرية^(٢).

ورجَّح العلامة الشيخ أحمد شاكر أن يكون ناسخُ هذه النسخة أحد تلاميذ ابن عساكر، بدليل وقوفه في سلسلة الرواية عند رواية ابن عساكر؛ إذ لو كان ناقلًا عن نسخةٍ أخرى عليها هذه الصيغة فقط: لَبَيَّنَ ذلك^(٣).

وهذا السند نقله ياقوت الحمويُّ عن ابن عساكر؛ حيث نسب إليه أنه قال: «وحصلَ عندي من كتبه بالإسناد المتصلِ سماعًا: كتابُ التقاسيم والأنواع، خمسُ مجلدات، قرأتها على أبي القاسم الشَّحامي، عن أبي الحسن البَحَّاثي، عن ابن هارون الزوزني، عنه»^(٤)، أي: عن ابن حبان.

والبَحَّاثي - الذي روى عنه زاهرُ بن طاهر - روى عنه أيضًا: أبو القاسم تميم بن أبي سعيد بن أبي العباس الجرجاني (ت ٥٣١هـ)^(٥).

ومن هذا الطريق رواه عددٌ من أصحاب الأثبات والبرامج والمشيخات، منهم: ابنُ جابر الوادي آشي (ت ٧٤٩هـ)، الذي قرأه كلُّه -

(١) هو المحدث المعروف صاحبُ (تاريخ دمشق)، ولد سنة (٤٩٩هـ)، وتوفي (٥٧١هـ)، ترجمته في: (المستفاد من ذيل تاريخ بغداد) (ص/ ١٨٦ - ١٨٩)، (سير أعلام النبلاء) (٢٠/ ٥٥٤ - ٥٧١).

(٢) انظر شيئًا من وصفها في: مقدمة الشيخ أحمد شاكر لصحيح ابن حبان (ص/ ٢٢ - ٢٥)، مقدمة الشيخ شعيب للإحسان (١/ ٥٨).

(٣) مقدمة الشيخ لصحيح ابن حبان (ص/ ٢٤)، وانظر: مقدمة (التقاسيم) (١/ ٢٢).

(٤) (معجم البلدان) (١/ ٣٣١) - ترجمة الإمام ابن حبان -.

(٥) هو الشيخ الفاضل المؤدَّب مسندُ هراة، قال السمعاني عنه: «كان شيئًا صالحًا، ثقةً، مسندًا، كثيرًا من الحديث»، ترجمته في: (التحبير في المعجم الكبير) للسمعاني (١/ ٣٧ - ٣٨)، (سير أعلام النبلاء) (٢٠/ ٢٠ - ٢٣).

دون ما اتصلَ به من الكلام على الأحاديث^(١) - على إمام المقام الشريف رضيَّ الدين أبي إسحاق إبراهيم الطبري (ت ٧٢٢هـ)^(٢)، عن شرفِ الدين أبي عبد الله محمد بن عبد الله بن أبي الفضل السُّلَمي المرسِي (ت ٦٥٥هـ)^(٣)، وهو سمعه من الشيخ أبي رَوْح عبد المعزِّ بن محمد بن أبي الفضل البزاز الهَرَوِي (ت ٦١٨هـ)^(٤)، وهو سمعه من أبي القاسم تميم

(١) وهي تعليقات الإمام ابن حِبَّان على الأحاديث، والتي تكون بعد إيرادِهِ للأحاديث.

(٢) هو إمام المقام الشافعي (!؟) بالحرم إبراهيم بن محمد بن إبراهيم بن أبي بكر الطبري الأصل، المكي، قال الحافظ ابن حجر: «كان صينياً منفرداً في الدين والتأله والعبادة، قلَّ أن ترى العيون مثله، مع التواضع والوقار والخير». ولد بمكة سنة (٦٣٦هـ)، وتوفي بها سنة (٧٢٢هـ). ترجمته في: (الدرر الكامنة) (١/ ٥٤ - ٥٥)، (النجوم الزاهرة) (٩/ ٢٥٥).

ومن طريقه رُوِيَ إحدَى النسخ المتوفرة الآن لجزءٍ من صحيح ابن حِبَّان، رواها عنه أحمد بن يحيى بن علي بن محمد بن عبد الرحمن بن عساكر، وهو يرويها عن شيخين له، هما: قطب الدين أبو بكر محمد بن جمال الدين محمد بن المكرم الأنصاري (ت ٧٥١هـ)، وعن ناصر الدين محمد بن محمد بن أبي المنصور العسقلاني، ثم المصري، أحد خُذَّام الحرم الشريف، كما وُصِفَ في ثبت سماع إحدَى النسخ المتوفرة. انظر: مقدمة الشيخ أحمد شاکر لصحيح ابن حِبَّان (ص/ ٢٥ - ٢٦).

فائدة: أحمد بن يحيى ابنُ عساكر المذكور هو كاتب تلك النسخة، وقد أثبت في نسخته سماعاتٍ كثيرةً قيَّمةً، منها سماع في سنة (٧٣٩هـ) تجاه الكعبة المشرفة بحضور الإمام ابن القيم، «وكان الأصلُ بيده، ينظرُ فيه ويُعارضُ به»، وبحضور ولد ابن القيم، وكان ينسخ. انظر: مقدمة الشيخ أحمد شاکر (ص/ ٢٩).

(٣) هو الإمام العلامة المفسِّر المحدث ذو الفنون شرف الدين أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن محمد بن أبي الفضل السُّلَمي المرسِي الأندلسي، من شيوخ ابن النجار والدمياطي وغيرهم. ترجمته في: (ذيل الروضتين) لأبي شامة (١٩٥ - ١٩٦)، (سير أعلام النبلاء) (٢٣/ ٣١٢).

(٤) هو مسندُ خراسان في وقته، وإليه انتهى علوُ الإسناد، كما قال الذهبي، ولد سنة (٥٢٢هـ)، وتوفي سنة (٦١٨هـ). ترجمته في: (التقييد) لابن نقطة (٢/ ١٦٨ - ١٦٩)، (سير أعلام النبلاء) (٢٢/ ١١٤).

ابن أبي سعيد الجرجاني، وهو سمعه من البَحثي المذكور ^(١).

وعن أبي روح المذكور روى (صحيح الإمام ابن حبان) عددٌ من الأئمة، منهم:

١ - شرف الدين السلمي المرسي (ت ٦٥٥هـ)، وقد تقدم ^(٢).

٢ - صدر الدين أبو علي الحسن بن محمد البكري التميمي (ت ٦٥٦هـ) ^(٣)، وإليه تنتهي إحدى سلاسل سند الحافظ ابن حجر، حيث قرأه على الشيخ أبي إسحاق إبراهيم بن أحمد التنوخي (ت ٨٠٠هـ) ^(٤) - سوى النصف الثاني من القسم الخامس، وهو الأخير - وقرأه أيضًا وسمعه من أم الفضل خديجة بنت الشيخ أبي إسحاق إبراهيم بن إسحاق بن إبراهيم بن سلطان ^(٥) - من أول القسم الرابع منه إلى آخر الكتاب، سوى الكلام عن الأحاديث، كلاهما [التنوخي وأم الفضل] عن أبي

(١) انظر: مقدمة الشيخ أحمد شاكر لصحيح ابن حبان (ص/٢٧).

(٢) وانظر أيضًا: (حصر الشارد من أسانيد محمد عابد) (١/٢٠٩)، وفيه إسناد الحافظ ابن حجر إليه عن شيخه أبي الفرج الغزي، (المنح البادية في الأسانيد العالية) للفاسي (ص/٢٣١)، وفيه عن رضي الدين الطبري، عن السلمي، به.

(٣) هو الشيخ الإمام المحدث الرَّحَّال صدر الدين أبو علي الحسن بن محمد بن أبي الفتوح محمد بن محمد بن محمد بن عمَّرك التميمي البكري النيسابوري ثم الدمشقي (٥٧٤ - ٦٥٦هـ)، ممن أكثر عنه ابنُ الزَّراد، وسمعَ منه ابنُ الصلاح، وحدث عنه الدمياطي وطبقته. ترجمته في: (تذكرة الحفاظ) (٤/١٤٤٤)، (سير أعلام النبلاء) (٣٢٦/٢٣).

(٤) هو المقرئ المجوَّد المسند الكبير أبو إسحاق إبراهيم بن أحمد بن عبد الواحد بن عبد المؤمن التَّنُوخي، البعلبي الأصل، ثم الدمشقي، نزيل القاهرة (٧٠٩ - ٨٠٠هـ)، من تلاميذ الوادي آشي، ومن شيوخ الحافظ ابن حجر. ترجمته في: (المجمع المؤسس) للحافظ ابن حجر (ص/٣٥)، (النجوم الزاهرة) (١١/١٦٦).

(٥) هي البعلبيَّة ثم الدمشقية، ولدت قبل (٧٢٠هـ)، وتوفيت سنة (٨٠٣هـ). ترجمتها في: (إنباء الغمر) (٤/٢٧٥)، (المجمع المؤسس) (ص/١٦٧).

عبد الله محمد بن أحمد بن أبي الهيجاء بن الزَّرَّاد (ت ٧٢٦هـ)^(١)، عن أبي علي الحسن بن محمد بن محمد بن محمد البكري التميمي (ت ٦٥٦هـ)، أنا أبو رَوْح عبدُ المعزِّ الهَرَوِي، عن تميم، عن ابن حَبَّان^(٢).

هذا ما ذكره في (المجمع المؤسس)^(٣)، وقال في مقدمة (إتحاف المهرة): «وَأَمَّا صحيحُ ابنِ حَبَّان: فقرأتُ الأقسامَ الثلاثةَ الأوَّلَ منه على إبراهيم بن محمد التَّنُوخي، وسمعتُ القسمين الأخيرين منه على خديجة بنت إبراهيم بن إسحاق بن سلطان، كلاهما عن أبي عبد الله ابن الزَّرَّاد...» إلى آخر السند^(٤).

وابنُ الزَّرَّاد المذكورُ روى عنه أيضًا: الوادي آشي (ت ٧٤٩هـ)^(٥)، والحافظُ صلاح الدين خليل بن كيكليدي العلائي (ت ٧٦١هـ)^(٦).

(١) هو الدمشقيُّ الصالحِيُّ الحريري (٦٤٦ - ٧٢٦هـ)، ترجمته في: (معجم الذهبي) (٢/ ١٦٩)، (ذيل التقييد) للفاشي (٢/ ٨٤)، (الدرر الكامنة) للحافظ ابن حجر (٣/ ٣٧٦).

(٢) (المعجم المفهرس) للحافظ ابن حجر (ص/ ٤٦).

(٣) ذكرَ روايته عن التَّنُوخي فيه (ص/ ٤٣)، وروايته عن أمِّ الفضل فيه (ص/ ١٦٨).

(٤) (إتحاف المهرة بالفوائد المبتكرة من أطراف العشرة) (١/ ١٦٣ - ١٦٤).

(٥) (برنامج الوادي آشي) (ص/ ٢٠٢)، وتتميّزُ هذه الرواية - رواية ابن الزَّرَّاد - بأنها سماعٌ للكتاب بما فيه الأحاديث وكلام الإمام ابن حَبَّان على تلك الأحاديث، قال ابنُ جابر الوادي آشي: «وناولني الشيخ شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن أبي الهيجاء بن الزرّاد الصالحِي الدمشقيّ بجامع الصالحية، وكان في ستة أسفار، وسمعتُ عليه أيضًا مجلسًا واحدًا، وأوَّلُه في السفر الثاني من أول النوع الحادي والعشرين من النواهي، إلى آخر النوع الحادي والستين منه، وأجازنيهِ معيَّنًا وحدثني به سماعًا لجميعه متنا وكلامًا على الشيخ...».

(٦) انظر: (إثارة الفوائد المجموعة في الإشارة إلى الفرائد المسموعة) للعلائي (ص/ ٣٤٣)، سمعه عليه سنة (٧٢٠هـ) وبعدها، بقراءة العلائي عليه.

٣ - الإمام الحافظ فخر الدين ابن البخاري (ت ٦٩٠هـ) (١). (٢).

٤ - الإمام المحدث أبو الفضل أحمد بن هبة الله بن أحمد بن محمد ابن الحسن بن هبة الله بن عساكر الدمشقي (ت ٦٩٩هـ) (٣).

٢ - وأما رواية الإمام الدارقطني :

فرواها عنه أبو الحسن محمد بن علي بن المهتدي بالله (ت ٤٦٥هـ) (٤)، وعنه أبو الكرم المبارك بن الحسن الشهرزوري (ت ٥٥٠هـ) (٥)، وعنه أبو الحسن علي بن الحسين، المعروف بابن المقيّر (ت ٦٤٣هـ) (٦)، وعنه الحافظ شرف الدين الدميّاطي

(١) هو الإمام الحافظ بقية المسندين فخر الدين علي بن أحمد بن عبد الواحد بن أحمد بن عبد الرحمن الأنصاري، السعدي، المقدسي، الصالحي، الشهير بـ(ابن البخاري)، قال عنه الذهبي: «الإمام الفقيه، العالم المعمر، رحلة الآفاق، محدث الإسلام»، وقال عنه شيخ الإسلام: «ينشر صدره إذا أدخلت ابن البخاري بيني وبين رسول الله ﷺ في حديث». انظر: (ذيل طبقات الحنابلة) (٢/ ٣٢٥ - ٣٢٨)، مقدمة الشيخ محمد ناصر العجمي لـ(مشيخة فخر الدين ابن البخاري) (ص/ ٢٥ - ٢٧).

(٢) انظر: (الدليل المشير) للعلوي (ص/ ٥٩٠).

(٣) جدّه (محمد) أخو الإمام ابن عساكر صاحب (تاريخ مدينة دمشق)، ترجمته في: (برنامج ابن جابر الوادي آشي) (ص/ ١١١).

وإليه ينتهي سند الحافظ السيوطي، حيث يروي عن محمد بن مقبل الحلبي، عن الصلاح بن أبي عمر المقدسي (ت ٧٨٠هـ)، عنه. انظر: (حصر الشارد) (٢/ ٢٠٩)، (قطف الثمر في رفع أسانيد المصنّفات في الفنون والأثر) للإمام صالح الفلّاني (ص/ ٧٠ - ٧١).

(٤) هو مسند العراق، أبو الحسين محمد بن علي بن محمد بن عبيد الله ابن المهتدي بالله الهاشمي العباسي البغدادي، المعروف بابن الغريق (٣٧٠ - ٤٦٥هـ)، ترجمته في: (تاريخ بغداد) (٤/ ١٨٣)، (سير أعلام النبلاء) (١٨/ ٢٤١).

(٥) هو المبارك بن الحسن بن أحمد بن علي بن فتحان الشهرزوري البغدادي (ت ٤٦٢هـ - ٥٥٠هـ)، ترجمته في: (سير أعلام النبلاء) (٢٠/ ٢٨٩).

(٦) هو الشيخ المسند الصالح رحلة الوقت أبو الحسن علي بن أبي عبيد الحسين بن علي ابن منصور ابن المقيّر الأزجي المقرئ الحنبلي النجّار، نزيل مصر (٥٤٥ - ٦٤٣هـ)، =

(ت ٧٠٥هـ) ^(١)، وعنه انتشرت هذه الرواية، وبها يروي كثيرٌ ممن تدورُ عليهم أسانيدُ الكتب، وخاصةً من المتأخرين ^(٢).

والشهرزوريُّ المذكور يروي عنه أيضًا - غيرَ ابنِ المَقْيَرِّ -: أبو الحسن محمد بن أحمد بن عمر بن خلف القطيعي، وأبو حفص عمر بن كرم بن أبي الحسن الدِّينَوَري، وعنهما: محمد بن عبد الله بن عمر المقرئ البغدادي، وأبو الفضل سليمان بن حمزة بن أحمد المقدسي، ويروي عنهما الإمام سراج الدين عمر بن علي القزويني (ت ٧٥٠هـ) ^(٣).

كما أنَّ ابنَ المَقْيَرِّ المذكور يروي عنه - غيرَ الدمياطي -: يونس بن إبراهيم الدبوسي، وعنه أبو الفرج الغزي، وعنه أبو الفضل الملتوتي، وعنه السيوطي ^(٤).

٣ - وَأَمَّا رِوَايَةُ الْحَاكِمِ النِّسَابُورِيِّ :

فلم أجدها في الأثبات والمشیخات القديمة التي اطلعتُ عليها، ولكنها تُتداولُ في أسانيد بعض المتأخرين، وهي تُروى عن طريق الإمام

= شيخُ شيوخِ الذهبي، ترجمتهُ في: (تكملة إكمال الإكمال) لابن الصابوني (ص/٣٤٢ - ٣٤٧)، (سير أعلام النبلاء) (١١٩/٢٣).

(١) هو الإمام العلامة الحافظ شيخ المحدثين عبد المؤمن بن خلف بن أبي الحسن التُّوني الدمياطي، من شيوخ الأئمة: المزي، وابن سيد الناس، والبرزالي، والذهبي، وغيرهم. قال عنه المزي: «ما رأيتُ في الحديث أحفظ من الدمياطي». ترجمتهُ في: (تذكرة الحفاظ) (١٧٩/٤ ترجمة/١١٦٦)، (فوات الوفيات) (٤٠٩/٢)، (الدرر الكامنة) (٣٠/٣).

(٢) انظر: (حصر الشارد) (٢٠٩/١)، (ثبت ابن عابدين) (ص/٣٦٤)، (ثبت الأمير الكبير) (ص/١٤٩).

(٣) انظر: (مشيخة الإمام سراج الدين عمر بن علي القزويني) (ص/٤٩٤).

(٤) انظر: (ثبت شمس الدين البابلي) (ص/٥٣)، (إتحاف الأكابر بإسناد الدفاتر) للشوكاني (ص/١٧٢)، (الدليل المشير) للعلوي (ص/٥٩٢).

الذهبي (ت ٧٤٨هـ)، قال رحمه الله: قرأتُ على أبي عليّ الحسن بن علي بن أبي بكر الخلال، أخبرنا جعفر بن علي، أخبرنا أبو طاهر أحمد بن محمد بن أحمد السلفي، أخبرنا إسماعيل بن عبد الجبار، سمعتُ الخليل بن عبد الله الحافظ، عن الإمام الحافظ أبي عبد الله النيسابوري، عن المؤلف (١).

على أنَّ الروايات التي يرويها بعضُ الأئمة في كتبهم ليست عن طريق الزوزني، ولا عن طريق الدارقطني، بل هي عن طريق تلاميذه الآخرين، فمثلاً: روى الإمامُ الذهبي حديثاً عن ابن حبان من طريق تلميذه أبي معاذ عبد الرحمن بن محمد، وحديثاً عن طريق تلميذه أبي بكر محمد بن أحمد بن منصور الثوقاني، وحديثاً عن طريق تلميذه الإمام ابن منده، وحديثاً من طريق تلميذه محمد بن محمد بن صالح (٢).

وهذا يدلُّ على عدم انحصار رواية (صحيح ابن حبان) على المذكورين، بل رواه غيرُهم أيضاً، ولكنهم لم يشتهروا شهرة السابقين، والله تعالى أعلم.



(١) انظر: (الوجازة في الأثبات والإجازة) للشيخ ذياب بن سعد آل حمدان الغامدي (ص/١٢٩ - ١٣٠).

(٢) انظر جميعَ هذه الروايات في (السير) (١٦/١٠٢ - ١٠٤).

المبحث الثالث

مكانة صحيح الإمام ابن حبان، وعناية العلماء به

وفيه مطلبان:

المطلب الأول

مكانة صحيح الإمام ابن حبان، ومنزلته بين كتب السنة^(١)

يحتلُّ (صحيحُ الإمام ابن حبان) أهميةً بالغةً بين كتب السنة؛ وذلك نظرًا لأنه من مظانِّ الصحيح المجرَّد بعد الصَّحِيحَيْن وصحيح ابن خزيمة، كما أنه من الكتب الجامعة بين السنة وفقَّهها، بل ومن الكتب التي أضافت إلى الدراسات الحديثية إضافةً نوعيَّةً بتفاسيمه وأنواعه المبتكرة، التي حصرَ بها السُّنَنَ بطريقةً تُقَرِّبُ إلى الجميع فقَّهها واستيعابها، إضافةً إلى مكانة مؤلِّفه، فهو علَمٌ من أعلام الحديث، ومن أبرز تلاميذ إمام المحدثين في عصره إمام الأئمة محمد بن إسحاق بن خزيمة.

قال الحافظ صلاح الدين العلائي (ت ٧٦١هـ): «وهو من أحسن الكتب بعد الصَّحِيحَيْن، وأحسنها وضعًا، وكلامًا على الحديث واستنباطًا منه، وشرطه فيه على طريقة شيخه ابن خزيمة»^(٢).

(١) انظر: (المدخل إلى صحيح ابن خزيمة) (ص/ ١٥٧ - ١٦٠)، والحديث عن الكتَّابين متقارب.

(٢) (إثارة الفوائد المجموعة في الإشارة إلى الفرائد المسموعة) للعلائي (ص/ ٣٤٢ - ٣٤٣).

وقال الأمير علاء الدين بن بلبان الفارسي (ت ٧٣٩هـ): «إن من أجمع المصنّفات في الأخبار النبويّة، وأنفع المؤلّفات في الآثار المحمّديّة، وأشرف الأوضاع، وأظرف الإبداع: كتاب (التقاسيم والأنواع)، للشيخ الإمام... أبي حاتم محمد بن حبان البستي... فإنه لم يُنسَجْ له على منوال، في جمع سنن الحرام والحلال، لكنّه لبديع صنّعه، ومنيع وضعه؛ قد عزّ جانبُه، فكثُر مُجانِبُه، وتعرّسَ اقتناصُ شوارده...»^(١).

وقد اعتبره كثير من العلماء من الكتب التي يؤخذ منها الصحيح الزائد على ما في الصحيحين، بل قدّموه على سائر الكتب التي ألّفت في الصحيح المجرّد بعد الصحيحين وصحيح ابن خزيمة، ومن هؤلاء: ابن الصلاح، والعراقي، والسيوطي، وأحمد شاكر - رحمهم الله تعالى -.

قال ابن الصلاح: «ثم إن الزيادة في الصحيح على ما في الكتابين يتلقّاها طالبها مما اشتمل عليه أحد المصنّفات المعتمّدة المشهورة لأئمة الحديث؛ كأبي داود السجستاني، وأبي عيسى الترمذي، وأبي عبد الرحمن النسائي، وأبي بكر بن خزيمة، وأبي الحسن الدارقطني، وغيرهم، منصوّصاً على صحته فيها»^(٢).

ثم قال مبيّناً مزيّة (صحيح ابن خزيمة) وغيرها من الكتب التي ألّفت في الصحيح:

«ولا يكفي في ذلك مجرد كونه موجوداً في كتاب أبي داود وكتاب الترمذي وكتاب النسائي، وسائر من جمّع في كتابه بين الصحيح وغيره، ويكفي مجرد كونه موجوداً في كتب من اشترط منهم الصحيح فيما

(١) مقدمة ابن بلبان للإحسان (١/٩٥).

(٢) (علوم الحديث) لابن الصلاح - تحقيق: العتر - (٢١).

جمعه؛ ككتاب ابن خزيمة...»^(١).

فمجرد تخريج ابن خزيمة للحديث في (صحيحه) يُعتبر تنصيصاً على صحة الحديث عند الإمام ابن الصلاح.

والإمام ابن الصلاح لم يذكر صحيح ابن حبان بالاسم، ولكن كلامه يشمل، ولذلك قال الحافظ ابن حجر في شرح كلام ابن الصلاح: «ومقتضى هذا: أن يؤخذ ما يوجد في كتاب ابن خزيمة وابن حبان وغيرهما ممن اشترط الصحيح بالتسليم...»^(٢).

وبمثل ما قاله الإمام ابن الصلاح صرح الإمام ابن كثير رحمته الله، قال بعد أن ذكر بعض الكتب التي هي مظان الحديث الصحيح: «وكتب أخرى التزم أصحابها صحتها؛ كابن خزيمة، وابن حبان البستي، وهما خير من (المستدرک) بكثير، وأنظف أسانيد ومتوناً»^(٣).

وبمثل صرح - أيضاً - العراقي، قال في (الفيتة) تحت عنوان: «الصحيح الزائد على الصحيحين»:

وخذ زيادة الصحيح إذ تنصص صحته أو من مُصنّف يخص بجمعه نحو ابن حبان الزكي وابن خزيمة وكالمستدرک^(٤)

وقال في شرح (التبصرة): «ويؤخذ الصحيح أيضاً من المصنفات المختصة بجمع الصحيح فقط؛ كصحيح أبي بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة، وصحيح أبي حاتم محمد بن حبان البستي، المسمى بـ(التقاسيم

(١) (علوم الحديث) لابن الصلاح (٢١).

(٢) (النكت على كتاب ابن الصلاح) للحافظ ابن حجر (١/٢٧٧).

(٣) (الباعث الحثيث) (١/١٠٩).

(٤) ألفية العراقي (التبصرة) مع شرحها (١/٥٢)، ثم ذكر أنّ الحاكم متساهل، ويُقاربه ابن حبان في التساهل.

والأنواع)، وكتاب (المستدرک على الصحيحین) لأبي عبد الله الحاكم، وكذلك ما يوجد في المستخرجات على الصحيحین من زيادة، أو تمة لمحذوف، فهو محكوم بصحته...»^(١).

وذكر أبو المظفر السمعاني (ت ٤٨٩هـ) أهم الكتب التي يعتمد عليها في الحديث النبوي، وذكر منها الصحيحين وسنن أبي داود وصحيح أبي عوانة وسنن النسائي، ثم قال: «وقد صنف أبو حاتم بن حبان كتاباً سماه الصحيح، جمع فيه الكثير، وليس في الصحة والتثبت مثل هذه الكتب»^(٢).

وذكر السيوطي في مقدمة كتابه (جمع الجوامع) الكتب التي يكون مجرد العزو إليها معلماً بالصحة، فلا يحتاج الأمر عند السيوطي إلى التنصيص على هذا الحديث بأنه صحيح، ومما ذكره في مقدمة (جمع الجوامع) - ونقله الشيخ الألباني في مقدمة (صحيح الجامع): «أنه إذا عزا للبخاري، أو لمسلم، أو ابن حبان، أو الحاكم في (المستدرک)، أو الضياء المقدسي في (المختارة): فجميع ما في هذه الكتب الخمسة صحيح، فالعزو إليها معلّم بالصحة، سوى ما في (المستدرک) من المتعقب...»^(٣).

بل ذكر العلماء أنّ تخريج من خرّج الصحيح بعد الشيخين، ممن اشترط الصحة في كتابه: يفيد توثيق من خرّج له^(٤).

ويدل على مكانة هذا الكتاب مكانة مؤلفه عند العلماء، وشدة تحريه في الأسانيد، وما بذله فيه من الجهد المضني، الذي أشار إليه بنفسه في

(١) شرح (التبصرة والتذكرة) للعراقي (٥٤/١).

(٢) (قواطع الأدلة في الأصول) للسمعاني (٣٩٤/١) - ط: دار الكتب العلمية -.

(٣) انظر: مقدمة (الفتح الكبير) في مقدمة (صحيح الجامع) (ص/٣٨).

(٤) انظر: (الاقتراح في بيان الاصطلاح) لابن دقيق العيد (ص/٢٨٤).

قوله - بعد بيان شروط رواته -: «ولعلنا قد كتبنا عن أكثر من ألفي شيخ من إسيجاب^(١) إلى الإسكندرية، ولم نرو في كتابنا هذا إلا عن مائة وخمسين شيخاً - أقل أو أكثر - ولعلّ معول كتابنا هذا يكون على نحو من عشرين شيخاً ممن أدركنا السنن عليهم، واقتنعنا برواياتهم عن رواية غيرهم، على الشرائط التي وصفناها»^(٢).

وكل ما سبق يُثير تساؤلاً مهماً، وهو:

هل يُسلم لجميع ما في (صحيح ابن حبان) بالصحة، كما يظهر من كلام الأئمة: ابن الصلاح، والعراقي، والسيوطي، وغيرهم؟ هذا ما ستأتي الإجابة عليه في الفصل الثاني، عند بيان شرط الإمام ابن حبان في (صحيحه) - إن شاء الله تعالى -.

المطلب الثاني

عناية العلماء بصحيح الإمام ابن حبان

استرعى (صحيح الإمام ابن حبان) اهتمام كثير من الأئمة، وذلك لتقريب الاستفادة منه، ومن الكتب التي ألفت حوله استقلالاً أو ضمناً ما يلي:

أولاً: حول ترتيبه:

إن الترتيب العجيب الذي اختطه ابن حبان لصحيحه: قد تسبب في انصراف الناس عنه، أو قلة الاستفادة منه؛ لأنه ليس على الأبواب، ولا على المسانيد، كما سبق، ولذلك اتجه بعض الأئمة إلى إعادة ترتيبه

(١) مدينة تقع في إقليم يحمل نفس الاسم، وتقع اليوم إلى الشمال من مدينة (طشقند)، عاصمة أوزبكستان.

(٢) (صحيح ابن حبان) (١/١٥٢).

على الأبواب الفقهيّة، حتى يسهلَ الكشفُ عن أيِّ حديثٍ فيه.
وممن اتَّجهوا هذا الاتجاه:

١ - المحدث أبو الغنائم أمين الدين سالم بن عبد الرحمن (ويقال له: لؤلؤ) بن عبد الله (ت ٧٢٦هـ)^(١).

٢ - المحدث الأمير علاء الدين أبو الحسن عليُّ بن بَلبان بن عبد الله الفارسي المصري الحنفي (٦٧٥ - ٧٣٩هـ).

٣ - الحافظ مُغلطاي بن قَلِيج الحنفي (ت ٧٦٢هـ)^(٢).

٤ - الحافظ محمد بن عبد الرحمن بن محمد، المعروف بـ(ابن زُرَيْق) (ت ٨٠٣هـ)^(٣).

إلا أنّ الذي اشتهرَ ترتيبُه من المذكورين وطُبع: هو الثاني، وهو الأمير علاء الدين بن بلبان (ت ٧٣٩هـ)، وقد سَمَّى كتابَه «الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان».

وقد رتبَه على نحوٍ أقرب إلى ترتيب الجوامع، حيث بدأ بكتاب الاعتصام بالكتاب والسنة، ثم كتاب الوحي، ثم كتاب الإسراء، ثم كتاب العلم، ثم كتاب الإيمان، ثم كتاب البرّ والإحسان، وصولاً إلى الطهارة، والصلاة، وهكذا.

وقد ذكرَ في مقدّمته سببَ تأليف كتابه قائلاً:

«إنّ من أجمع المصنّفات في الأخبار النبويّة، وأنفع المؤلّفات في الآثار المحمّديّة، وأشرف الأوضاع، وأظرف الإبداع: كتاب (التقاسيم

(١) ذكره ابن قاضي شهبة في (طبقات الشافعية) له (٢/٢٦١).

(٢) ذكر ذلك ابن فهد في (لحظ الألفاظ) (ص/١٣٩).

(٣) المصدر السابق (ص/١٩٦)، (الضوء اللامع) للسخاوي (٤/٦٢).

والأنواع)، للشيخ الإمام... أبي حاتم محمد بن حَبَّان البُستي... فإنه لم يُنَسَّجْ له على منوال، في جمع سُنَنِ الحرام والحلال.

لَكِنَّهُ لِيَدِيعِ صُنْعِهِ، وَمَنْعِ وَضْعِهِ؛ قَدْ عَزَّ جَانِبُهُ، فَكَثُرَ مُجَانِبُهُ، وَتَعَسَّرَ اقْتِنَاصُ شَوَارِدِهِ، فَتَعَدَّرَ الاقْتِبَاسُ مِنْ فَوَائِدِهِ وَمَوَارِدِهِ، فَرَأَيْتُ أَنْ أَتَسَبَّبَ لِتَقْرِيبِهِ، وَأَتَقَرَّبَ إِلَى اللَّهِ بِتَهْذِيبِهِ وَتَرْتِيبِهِ، وَأُسَهِّلَهُ عَلَى طُلَّابِهِ، بِوَضْعِ كُلِّ حَدِيثٍ فِي بَابِهِ، الَّذِي هُوَ أَوْلَى بِهِ، لِيُؤَمِّمَهُ مَنْ هَجَرَهُ، وَيُقَدِّمَهُ مَنْ أَهْمَلَهُ وَأَخَّرَهُ...»^(١).

والذي فعله الأمير في كتابه هذا: أَنَّهُ عَمَدَ إِلَى (صحيح) ابن حَبَّان، المَرْتَّبِ عَلَى التَّقَاسِيمِ وَالْأَنْوَاعِ، فَرَتَّبَهُ عَلَى الْكُتُبِ وَالْأَبْوَابِ، وَلَمْ يَحْذِفْ مِنَ الْأَصْلِ شَيْئًا.

وما فعله الأمير علاء الدين ابن بلبان عَمَلٌ جَلِيلٌ عَظِيمٌ، أَذْنَى بِهِ قُطُوفُهُ، وَيَسَّرَ ثَمَارَهُ، وَقَرَّبَهُ لَطَالِبِيهِ.

وإضافةً إِلَى فائِدة الترتيب: ففي (إحسان) ابن بلبان فوائد أخرى جَمَّةٌ، ومنها:

١ - المساهمة في نشر (صحيح ابن حَبَّان):

حيث إنه سَاهَمَ فِي الْمَحَافِظَةِ عَلَى أَصْلِ الْكِتَابِ (صحيح ابن حَبَّان)، فَبَعْدَ تَرْتِيبِهِ انْتَشَرَتْ نُسخُ الْكِتَابِ، وَبَدَأَ النَّاسُ يَسْتَفِيدُونَ مِنْهُ.

وقد أشار ابن بلبان بنفسه في مَقَدِّمَتِهِ لِلإحسان أَنَّهُ لَمَسَ أَثَرَ عَمَلِهِ فِي زَمَنِهِ، حَيْثُ بَدَأَ النَّاسُ يَقْتَنُونَ (صحيح ابن حَبَّان) بَعْدَ أَنْ كَانُوا يَعْزِفُونَ عَنْهُ لَغْرَابَةِ تَرْتِيبِهِ، قَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ: «فَأَصْبَحَ بِحَمْدِ اللَّهِ مُوجُودًا بَعْدَ أَنْ كَانَ كَالْعَدَمِ، مَقْصُودًا كَنَارٍ عَلَى أَرْفَعِ عِلْمٍ، مَعْدُودًا بِفَضْلِ اللَّهِ مِنْ أَكْمَلِ

(١) مقدمة ابن بلبان للإحسان (١/٩٥ - ٩٦).

النَّعم، قد فُتِحَتْ سماءُ يُسرِه فصارت أبوابًا، وزُخِرَتْ جبالُ عُسرِه فكانت سَرابًا، وقُرِنَ كُلُّ صِنُوِّ بَصْنِفِه فأضت أزواجًا، وكلُّ تَلُوٍّ بِالْفِه فضاءت سراجًا وهَّاجًا، وسَمَّيْتُهُ (الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان...)»^(١).

٢ - المحافظة على الأصل بكامله:

ومن أعظم فوائد (ترتيب ابن بلبان): أنه جمع بين الحُسْنَيْنِ؛ الأولى: المحافظة على أصل الكتاب، بتراجم أبوابه، وبتعليقاته، والثانية: إعادة ترتيب الكتاب.

قال الشيخ أحمد شاكر: «والأمير علاء الدين الفارسي لم يصنع في كتاب ابن حبان غير الترتيب والتبويب المستحدث، لم يحرم منه كلمة، ولم يسقط منه حرفًا. أثبت الكتاب كله بنصّه في مواضعه في الكتاب الجديد، حتى الخطبة وما بعدها وخواتيم الأقسام؛ أثبتّها كلّها في مقدمة (الإحسان)، فكان كتابه كما كان أصله (صحيح ابن حبان)»^(٢).

وبهذا الجمع استطاع ابن بلبان أن يحافظ على الأصل بدقّة الرجل العالم الثقة الأمين، ولم يحرم الناس مما فيه من نفائس وفرائد، ومن أعظم ذلك: أنه أثبت عناوين الأحاديث التي كتبها ابن حبان بنصّها كاملة، وتشتمل هذه العناوين على ما استنبطه ابن حبان من فقه الحديث، كما أثبت ما ذكره ابن حبان من تعليقات نفيسة في مواضيع شتى، فأوردها الأمير بإثر الأحاديث، مصدّرةً بقوله: «قال أبو حاتم».

يُضاف إلى هذا كله: ماثرة عظيمة أخرى صنعها الأمير، وهي أنه وضع بإزاء كلّ حديث ذكره رقم النوع الذي رواه فيه ابن حبان، ورقم

(١) (الإحسان) (١/٩٦).

(٢) مقدمة الشيخ أحمد شاكر للإحسان (ص/١٠).

القِسْم الذي فيه هذا النوع، كما نصَّ على ذلك في مقدمته للكتاب.

وبذكر هذه الأرقام أشار إلى موضع كلِّ حديث في الكتاب الأصل، وهو (التقاسيم والأنواع)، ويكونُ بذلك قد صنعَ فهرسًا حقيقيًا كاملاً للكتاب^(١)، ويمكنُ عن طريق هذه الأرقام إعادة الكتاب إلى ترتيب مؤلِّفه الأصلي.

قال الأمير علاء الدين في بيان طريقتِهِ في الإشارة إلى الأنواع والتقاسيم:

«واعلم أنّي وضعتُ بإزاء كلِّ حديثٍ بالقلم الهنديّ صورة النوع الذي هو منه في كتاب (التقاسيم والأنواع)؛ لِيَتَسَرَّ أيضًا كشفُهُ من أصلِهِ من غير كُلفٍ ومشقّة؛ مثاله: إذا كان الحديث من النوع الحادي عشر مثلاً: كان بإزائه هكذا (١١)، ثمَّ إنَّ كان من القسم الأوّل: كان العدد المرقوم مجرداً عن العلامة كما رأيته. وإنَّ كان من القسم الثاني: كان تحت العدد خطٌّ عَرُضِيٌّ هكذا (١١)، وإنَّ كان من القسم الثالث: كان الخطُّ من فوقه هكذا: (١١)، وإنَّ كان من القسم الرابع: كان العدد بين خطّين هكذا: (١١)، وإنَّ كان من القسم الخامس: كان الخطّان فوقه (١١)؛ توفيراً للخاطر، وتيسيراً للنّاظر..»^(٢).

إنَّ هذه المأثرة التي صنَعَهَا الأمير علاء الدين، لتدلُّنا على عقله المنظّم، وفكره الواسع، ومنهجِهِ الدّقيق، وتَشهّدُ أيضًا أنه أدّى الأمانة كاملةً غير منقوصة، ونقلَ ذخائر الكتاب من غير أن يُسقطَ منها شيئاً،

(١) قال العلامة أحمد شاكر في مقدمة طبعته للإحسان (ص/١٧): «وشيءٌ آخر دقيقٌ عجيبٌ نادر، صنَعَهُ الأمير علاء الدين، لم أكن لأظنُّ أن أجده في شيءٍ من كتب المتقدّمين، وهو الفهرسُ الحقيقيُّ الكامل...»، ثم تحدّث بشيءٍ من التفصيل.

(٢) مقدمة الإحسان (١/١٧٢).

فجزاه الله عن المسلمين خيرَ الجزاء^(١).

هذا، ولَمَّا طُبِعَ الكتاب: تبايَنتُ مواقفُ المعاصرين من تلَكم الرموز التي وضعها ابنُ بلبان في الترتيب^(٢):

* فَمِنْ مُحَافِظٍ عَلَيْهَا، مَثَبَتْ لَهَا فِي ثَنَايَا الْكِتَابِ، كَمَا هُوَ صَنِيعُ الْعَلَامَةِ أَحْمَدَ شَاكِرِ الَّذِي يَقُولُ: «وَسُنْحَافُظُ عَلَيْهَا - إِنْ شَاءَ اللَّهُ - لِلْإثْبَاتِ التَّارِيخِيِّ، عَلَى النَّحْوِ الَّذِي اصْطَلَحَ عَلَيْهِ مُؤَلِّفُ الْكِتَابِ، وَلَكِنَّا سَنُثَبِّتُهَا عَقَبَ كُلِّ حَدِيثٍ بَيْنَ قَوْسَيْنِ، حَتَّى لَا يَشْتَبَهَ الْأَمْرُ عَلَى الْقَارِئِ بِالْأَرْقَامِ الْمُتَتَابِعَةِ، الَّتِي جَعَلْنَاهَا لِأَصْلِ الْكِتَابِ، الَّتِي سَتَكُونُ عَلَى يَمِينِ كُلِّ حَدِيثٍ فِي أَوَّلِهِ»^(٣).

فَإِذَا كَانَ الْحَدِيثُ فِي الْقِسْمِ الثَّالِثِ، وَفِي النَّوْعِ السَّادِسِ وَالسَّيِّئِ مِنْهُ: تَكُونُ الْإِشَارَةُ إِلَيْهِ فِي الْمَطْبُوعِ بَيْنَ الْمَعْكُوفَتَيْنِ هَكَذَا [٣: ٦٦]، كَمَا هُوَ أَوَّلُ حَدِيثٍ فِي (الْإِحْسَانِ).

* وَمِنْ حَازِفٍ لَهَا غَيْرَ مَثَبٍ لَهَا، كَمَا هُوَ صَنِيعُ أَصْحَابِ طَبْعَةِ مُؤَسَّسَةِ الرِّسَالَةِ: الشَّيْخُ شُعَيْبُ الْأَرْنَؤُوطُ وَالْأَسْتَاذُ حُسَيْنُ أَسَدٍ، اللَّذَيْنِ قَالَا عِنْدَ بَدَايَةِ صُدُورِ هَذِهِ الطَّبْعَةِ: «وَقَدْ حَذَفْنَا هَذِهِ الْأَرْقَامَ فِي طَبْعَتِنَا هَذِهِ؛ إِذْ لَا مَسْوُوعَ لَوْجُودِهَا؛ فَإِنَّ كِتَابَ (التَّقَاسِيمِ وَالْأَنْوَاعِ) لَا تَوَجَّدُ مِنْهُ نَسْخَةٌ تَامَّةٌ فِيمَا نَعْلَمُ، ثُمَّ هُوَ غَيْرُ مَطْبُوعٍ»^(٤).

(١) من قولِي: «والَّذِي فَعَلَهُ الْأَمِيرُ فِي كِتَابِهِ هَذَا: أَنَّهُ عَمَدَ إِلَى (صَحِيحِ) ابْنِ حَبَّانَ الْمُرْتَبِ...» إِلَى هُنَا، مُقْتَبَسٌ مِنْ كَلَامِ الشَّيْخِ شُعَيْبِ الْأَرْنَؤُوطِ فِي مُقَدِّمَتِهِ لِلْإِحْسَانِ (٥٤ - ٥٣/١).

(٢) للتفصيل؛ انظر: (الإمام محمد بن حبان البستي) لأبي صعبك (ص/٧٦ - ٧٧).

(٣) مقدمة الشيخ أحمد شاعر لطبعته من الإحسان (ص/١٣٣) هامش (٢).

(٤) (الإحسان) (١/١٦٢) من طبعة الرسالة. هذا ما قالاه في الجزء الأول، ولمَّا انفردَ الشَّيْخُ شُعَيْبُ بِطَبْعِ الْكِتَابِ: أَبْقَى الْأَرْقَامَ.

وهو أيضًا صنيعُ كمال يوسف الحوت عند تحقيقه للإحسان، حيث أخذَ كلامَ محقِّقي طبعة الرسالة، وادَّعاه لنفسه دونما إشارة^(١).

أمَّا بقيَّةُ الطبعات التجارية: فطبعةُ بيت الأفكار قد حافظت عليها، وطبعةُ دار المعرفة حذفَتْها!

وكلُّ مَنْ حذفَ هذه الأرقام قد خالفَ الأمانةَ العلميَّةَ، وخاصَّةً بعد أن قرَّبَ ابنُ بلبان المسافةَ، واختَرَعَ طريقةً للمحافظةِ على الأصل، وأودَعَ هذه الأرقام في صميمِ كتابه.

وبعد هذا كله: فلمَ إذا حذفُ شيءٍ هو من صلبِ الكتاب؟!

إنَّ كثيرًا ممن تولَّوا طباعةَ الكتب^(٢)، وخاصة الطبعات التجارية: قد هانتَ عليهم (أمانةُ) الأصول، فتراهم يتصرَّفون بحذفِ بعضِ ما هو من (صميم) الكتاب، وبإضافةِ أشياء - يرونها مفيدةً - في (صميم) الكتاب أيضًا!

«فهلَّا تركوا كتابَ الرجل كما هو من غيرِ تغييرٍ ولا تبديل، وحبَّذا لو اقتدوا بشيخِ المعاصرين العلامة أحمد شاكر رَحِمَهُ اللهُ حيث اتَّصَفَ بالأمانة العلمية»^(٣).

عددُ أحاديث صحيح ابن حَبَّان:

عددُ أحاديثه حسب الأصل (التقاسيم والأنواع): (٧٤٤٧) حديثًا، وحسب المطبوع من الإحسان باسم (التعليقات الحسان على صحيح ابن

(١) قاله الشيخ أبو صعليك في (الإمام محمد بن حَبَّان البستي) (ص/٧٧)، وانظر كلام الحوت في طبعته (١/١٠١).

(٢) ولا أقصد بهم الشيخين الفاضلين: الأرئوط وحسين أسد؛ لأنهما - وإن كنت أخالفهما في الحذف - من أبرز المحقِّقين المحترفين الذين ازدانت بجهودهم عشرات الكتب، إن لم تكن المئات، وخاصة الشيخ شعيب الأرئوط رَحِمَهُ اللهُ.

(٣) (الإمام محمد بن حَبَّان البستي) للشيخ أبي صعليك (ص/٧٧).

حَبَّان: (٧٤٤٨)، وحسب المطبوع من (الإحسان) بتحقيق الشيخ شعيب ومَنْ معه: (٧٤٩١)، وحسب طبعة دار التأصيل: (٧٥٣٤).

والعددُ مقاربٌ في الأصل (التقاسيم) ونسخة (التعليقات الحسان)، والفرق بين طبعة الشيخ شعيب والشيخ الألباني هو (٤٣) حديثاً، وقد نبه الشيخ الألباني على هذا عند آخر حديث في طبعته، وتزيدُ طبعة التأصيل على طبعة الرسالة لأنَّ محققها زادوا الأحاديث التي نُسبت إلى صحيح ابن حبان وليست في النسخ، زادوها مصحوبةً بالشرح والتوضيح.

وعددُ زوائد (صحيح ابن حَبَّان) على الصحيحين: (٢٦٤٧)، ولا شكَّ أنه عددٌ كبير.

ملاحظة حول ترتيب الأمير ابن بلبان:

سبقَ رأيُ ابن حَبَّان في التكرار، وأنه لا يكرِّر الحديثَ إلاَّ لأمرين ذكرهما في قوله: «وَأَتَنَكَّبُ عَنْ ذِكْرِ الْمُعَادِ فِيهِ إِلَّا فِي مَوْضِعَيْنِ: إِمَّا لزيادةِ لفظَةٍ لا أجدُ منها بدءاً، أو للاستِشهادِ به على معنى في خبرٍ ثانٍ...»^(١).

وبعد الترتيب الجديد، الذي قامَ به الأميرُ ابنُ بلبان: حصلَ تكرارٌ في التراجم في موضعٍ واحدٍ لم يكن على ترتيب الأصل، وذلك بسبب جمع حديثين أو أكثر، كان ابنُ حَبَّان ذكرهما في أنواعٍ مختلفة، بينما جمعهما ابنُ بلبان في موضعٍ واحدٍ لاندراجهما تحت كتابٍ واحدٍ. ومن أمثلة ذلك:

١ - بَوَّبَ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي النَّوعِ الْخَامِسِ وَالْعَشْرِينَ مِنَ الْقِسْمِ الثَّانِي بِقَوْلِهِ: «ذَكَرَ الْبَيَانَ بِأَنَّ قَوْلَهُ ﷺ: «وَإِذَا أَمَرْتُكُمْ بِشَيْءٍ»: أَرَادَ بِهِ مِنْ أُمُورِ الدِّينِ،

(١) مقدمة (صحيح ابن حَبَّان) (١/١٦٣).

لا مِنْ أُمُور الدُّنْيَا»، ثم أوردَ تحته حديثَ عائشة وأنس بن مالك رضي الله عنهما:
 أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ سَمِعَ أَصْوَاتًا فَقَالَ: «مَا هَذِهِ الْأَصْوَاتُ؟»، قَالُوا: النَّخْلُ
 يَأْبُرُونَهُ، فَقَالَ: «لَوْ لَمْ يَفْعَلُوا: لَصَلَحَ ذَلِكَ»، فَأَمْسَكُوا، فَلَمْ يَأْبُرُوا
 عَامَّتَهُ، فَصَارَ شَيْصًا، فَذَكَرَ ذَلِكَ لِلنَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ: «إِذَا كَانَ شَيْءٌ مِنْ أَمْرِ
 دُنْيَاكُمْ: فَشَأْنُكُمْ، وَإِذَا كَانَ شَيْءٌ مِنْ أَمْرِ دِينِكُمْ فَالْيَ» ^(١).

وترجمَ في النوع الثامن والسَّتين من القسم الثالث بقوله: «ذكر البيان
 بِأَنَّ قَوْلَهُ ﷺ: «فَمَا أَمَرْتُكُمْ بِشَيْءٍ فَأَتُوا مِنْهُ مَا اسْتَطَعْتُمْ»، أَرَادَ بِهِ: مَا
 أَمَرْتُكُمْ بِشَيْءٍ مِنْ أَمْرِ الدِّينِ، لَا مِنْ أَمْرِ الدُّنْيَا».

ثم أوردَ تحته حديثَ رافع بن خَدِيج رضي الله عنه أَنَّهُ قَالَ: قَدِمَ نَبِيُّ اللَّهِ ﷺ
 الْمَدِينَةَ وَهُمْ يُؤَبِّرُونَ النَّخْلَ... وفيه: فَقَالَ ﷺ: «إِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ، إِذَا
 حَدَّثْتُكُمْ بِشَيْءٍ مِنْ أَمْرِ دِينِكُمْ: فَخُذُوا بِهِ، وَإِذَا حَدَّثْتُكُمْ بِشَيْءٍ مِنْ دُنْيَاكُمْ:
 فَإِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ» ^(٢).

وهذان البابان، وكذلك الحديثان: ذكرهما ابن حَبَّان في قسَمَيْنِ
 مختلفين، وتحت أنواعٍ مختلفةٍ متباعدة، ولكنَّ المرتَّبَ جعلها في موضعٍ
 واحدٍ، وهذا يُوحي بحصول تكرارٍ في البابِ بشكلٍ غريبٍ لا يتناسبُ مع
 عبقريةِ ابنِ حَبَّان، ومع منهجه في عدم التكرار إلا لضرورة؛ ولو كان هذا
 الترتيبُ من ابنِ حَبَّان لأدرجَ الحديثين في بابٍ واحدٍ فقط، ولكنَّ هذا
 التكرار بهذا الشكل حصلَ لأجل الترتيب الجديد، كما أسلفته.

٢ - ومن أمثلته أيضًا: أَنَّ ابْنَ حَبَّانَ ترجمَ في النوع الأول، من
 القسم الأول، بقوله: «ذكرُ البيانِ بِأَنَّ الْإِيمَانَ وَالْإِسْلَامَ اسْمَانِ لِمَعْنَى
 واحدٍ».

(١) صحيح ابن حَبَّان بترتيب ابن بلبان (١/٢٠١/ح/٢٢).

(٢) صحيح ابن حَبَّان بترتيب ابن بلبان (١/٢٠٢/ح/٢٣).

ثم أورد تحته حديث ابن عمر رضي الله عنهما أنه قال: «إني سمعتُ رسولَ الله ﷺ يقول: «بُني الإسلامُ على خَمْسٍ: شَهادَةِ أَنْ لا إِلَهَ إِلاَّ اللهُ، وإِقامِ الصَّلَاةِ، وإِيتاءِ الزَّكَاةِ، وصِيامِ رمضانَ، وحَجِّ البيتِ»^(١).

وترجم أيضًا في النَّوعِ السَّادِسِ والعشرين من القِسْمِ الثَّالثِ بقوله: «ذكر الخبر الدَّالُّ على أَنَّ الإِيْمَانَ والإِسْلَامَ اسمانِ بمعْنَى واحدٍ».

وأورد تحته حديث أبي هريرة رضي الله عنه قال: كان رسولُ الله ﷺ يومًا بارزًا للنَّاسِ، إذ أتاه رجلٌ يَمْشِي، فقال: يا محمد، ما الإِيْمَانُ؟ قال: «أَنْ تُؤْمِنَ باللهِ، وملائكَتِهِ، ورُسُلِهِ، ولِقائِهِ، وتُؤْمِنَ بالْبَعْثِ الْآخِرِ»، قال: يا رسولَ الله، فما الإِسْلَامُ؟ قال: «لا تُشْرِكُ باللهِ شَيْئًا، وتَقِيْمُ الصَّلَاةَ الْمَكْتُوبَةَ، وتؤدِّي الزَّكَاةَ الْمَفْرُوضَةَ، وتَصُومُ رمضانَ...»، وهو حديثُ جبريل المعروف.

فعبارته هنا في البابينِ واحدة، ولولا أنه ترجمَ بهما في موضعين مختلفين: لجمعَ الحديثين تحتَ بابٍ واحد.

وهذا التكرارُ بهذا الشكل ليس من ابن حبان كما ترى، ولكنه حصلَ بعد ترتيب الأمير ابن بلبان^(٢)، ومن مزايا ترتيب ابن بلبان: أنه قد حافظَ على (صحيح ابن حبان) بكامله؛ بأحاديثه، وبتعقيباته، وبتراجمه.

ثانيًا: حول أطرافه:

ومما قامَ به العلماءُ لتقريبِ (صحيح ابن حبان) للنَّاسِ: فهِرَسَتُهُ عن طريق ذكرِ أطرافه، وممن فعله:

(١) (صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان) (١/٣٧٤/ح/١٥٨).

(٢) وقد ذَكَرَ بعضُ الفضلاءِ ممن كتبَ حولَ صحيح ابن حبان أَنَّ هذا التكرارَ بهذا الشكل من ابن حبان، فوجبَ التنبيه. انظر: (الإمام محمد بن حبان البستي) لأبي صعيك (ص/٩٦ - ٩٧).

١ - الحافظ زين الدين عبد الرحيم بن الحسين العراقي (ت ٨٠٦هـ)، حيث أَلَفَ كتابَ (أطراف صحيح ابن حَبَّان)، بلغَ فيه إلى أوَّلِ النَّوعِ السَّتين من القسم الثالث^(١).

٢ - المحدث عبد الغني بن عبد الواحد بن إبراهيم المكي الحنفي (ابن المرشدي) (ت ٨٣٣هـ)^(٢).

٣ - وأَلَفَ الحافظ ابنُ حَجَر العسقلانيُّ كتابَه (إتحاف المَهَرَة بالفوائد المبتَكِرَة من أطراف العَشْرَة)، ومن هذه الكتب العشرة: (صحيح ابن حَبَّان)، كما ذكره الحافظ في مقدِّمة كتابه المذكور^(٣)، وهو مطبوع.

ثالثاً: تراجمُ رجاله وشيوخه:

قامَ بعضُ الأئمة بترجمة رجالِ (صحيح الإمام ابن حَبَّان)، وهم:

١ - الحافظ ابنُ الملقِّن (ت ٨٠٤هـ)، حيث اختَصَرَ (تهذيب الكمال) للحافظ المزي، وذَيَّلَ عليه برجالِ ستَّة كتبٍ أخرى، وهي: مسند الإمام أحمد، وصحيح ابن خزيمة، وصحيح ابن حَبَّان، ومستدرك الحاكم، وسنن الدارقطني، وسنن البيهقي. ونقلَ السخاويُّ أنه أسماه «إكمال تهذيب الكمال»، ونقلَ عن شيخه الحافظ ابنِ حجر أنه لم يَقِفْ عليه، ثم قال السخاويُّ: «قد رأيتُ منه مجلداً، وأمرُه فيه سهلٌ»^(٤).

٢ - الحافظ زين الدين عبد الرحيم بن الحسين العراقي (ت ٨٠٦هـ)، وقد أَلَفَ كتابَ (رجال ابن حَبَّان)، كما ذُكِرَ في ترجمته^(٥).

(١) ذكره ابنُ فهد في (لحظ الأُلحاظ) (ص/٢٣٢).

(٢) ذكره السخاويُّ في (الضوء اللامع) (٢/٣٦١).

(٣) (إتحاف المَهَرَة) (١/١٥٩، ١٦٣ - ١٦٤).

(٤) انظر: (الضوء اللامع) للسخاوي (٦/١٠٢)، وانظر أيضاً: (لحظ الأُلحاظ) بذيل تذكرة

الحفاظ) لابن فهد المكي (ص/١٩٩ - ٢٠٠).

(٥) ذكره ابنُ فهد المكي في (لحظ الأُلحاظ) بذيل تذكرة الحفاظ) (ص/٢٣٢).

٣ - الشيخ أبو إدريس شريف بن صالح التشادي المصري، ألف كتاب (ريّ الظمان بتراجم شيوخ ابن حبان)، وهو مطبوع في مجلدين.

رابعًا: تخريج زوائده:

وممن عني بتخريج زوائده على (صحيحي) البخاري ومسلم:

١ - الحافظ مغلطاي بن قليج الحنفي (ت ٧٦٢هـ)، حيث ذكر السيوطي في ترجمته أنه «خرّج زوائد ابن حبان على الصحيحين»، وهذا الكتاب لم يصلنا.

٢ - الحافظ نور الدين علي بن أبي بكر الهيثمي (ت ٨٠٧هـ)، ألف كتابه «موارد الظمان إلى زوائد ابن حبان»، وقد طبع مرارًا.

خامسًا: دراسة الجانب الفقهي عند ابن حبان من خلال الصحيح:

ألف عدد من الباحثين رسائل علمية وغيرها لبيان منهج الإمام ابن حبان في الفقه والأصول، ومن تلك الرسائل:

١ - «معالم فقه ابن حبان»، للأستاذ الدكتور عبد المجيد محمود، والكتاب مطبوع، طبعته دارُ المحدثين في القاهرة. وقد ألفه ضمن «سلسلة دراسات في فقه أهل الحديث».

٢ - «آراء الإمام ابن حبان الأصولية في صحيحه: جمعًا وتوثيقًا ودراسة»، وهي رسالة ماجستير، قدّمها الطالب فواز بن عبد الرحمن بن عبد المعين الأنصاري، إلى قسم الأصول بكلية الشريعة، بجامعة أم القرى، عام (١٤٣٠هـ - ٢٠٠٩م)، وهي غير مطبوعة.

٣ - «الاتجاه الفقهي والأصولي لابن حبان من خلال صحيحه»، وهي رسالة ماجستير قدّمها الطالب أحمد أبو العباس طایل، إلى قسم الشريعة الإسلامية، بكلية دار العلوم، جامعة القاهرة، وهي غير مطبوعة.

٤ - «الحافظ الإمام أبو حاتم البستي: فقيهاً وأصولياً»، للأستاذ الدكتور محمد عجاج الخطيب، وهو بحث منشور ضمن مجلة كلية الدراسات، بجامعة الإمارات، العدد (١٠)، سنة (١٤١٥هـ).

سادساً: الجرح والتعديل عند الإمام ابن حبان:

١ - من أجمع ما أُلّفَ عن الإمام ابن حبان، وتناول موضوعات مهمة عن (صحيحه) أيضاً: رسالة الأستاذ عدا بن محمود الحمش، بعنوان: «الإمام محمد بن حبان البستي ومنهجه في الجرح والتعديل»، وهي رسالة ماجستير، قدّمها إلى فرع الكتاب والسنة، بقسم الدراسات العليا، كلية الشريعة، بجامعة أم القرى.

وهي رسالة نفيسة قيّمة، كما أنها أهدت جهداً حول الإمام ابن حبان أطلعت عليه إلى الآن، تناول فيه منهج ابن حبان في الجرح والتعديل، وقد أبدع في هذا الجانب، إلا أنه وقع في أخطاء في المسائل العقّدية. ولم تطبع هذه الرسالة إلى الآن!

٢ - «المجهولون ومروياتهم في صحيح ابن حبان»، للباحث عبد الصمد أحمد كريج الحموي، وهي رسالة ماجستير.

سابعاً: دراسات جامعة لترجمة ابن حبان والكلام حول صحيحه:

ولم أطلع في هذا القسم إلا على رسالة الأستاذ محمد عبد الله أبي صعيلىك بعنوان «الإمام الحافظ أبو حاتم محمد بن حبان البستي: فيلسوف الجرح والتعديل»، وهي رسالة صغيرة، أصدرها ضمن سلسلة «أعلام المسلمين»، التي صدرت من دار القلم، بدمشق، وهي مطبوعة.

ثامناً: حول الحكم على أحاديثه:

مما لا يخفى على المختصين: أنّ الإمام ابن حبان اشترط الصحة في كتابه، ومع ذلك بذلت جهوداً في تمحيص أحاديثه، بتمييز الصحيح من

غيره، وذلك حسب وجهة نظر مَنْ قام بتلك الجهود، وممن قام بذلك:

١ - الشيخ العلامة محمد ناصر الدين الألباني، وذلك في كتابه «التعليقات الحسان على صحيح ابن حبان، وتمييز سقيمه من صحيحه، وشأده من محفوظه».

وهو مطبوعٌ كاملاً.

٢ - الشيخ المحدث شبيب الأرنبوط، حيث حكمَ على الأحاديث كلها حسب اجتهاده، وخرَّجها تخريجاً رائعاً، على ما عُرِفَ منه من الدقَّة في ذلك.

٣ - وممن أرادَ الإسهامَ في هذا الباب: الأستاذ محمد عبد المنعم ابن محمد رشاد، حيث ألَّفَ كتاباً أسماه: «العلل والمناكير الواقعة في صحيح ابن حبان، وما انتُقدَ عليه في بعض مسائل الاعتقاد»، وصدرَ منه مجلدان، بلغَ فيه إلى باب الاستعاذة، وهو آخرُ كتاب الرقائق.

والغريبُ أنه لم يبيِّن هدفه من الكتاب، ولا منهجه فيه، بل ذكرَ كلاماً طويلاً عن غربة العاملين في تمييز صحيح الحديث عن سقيمه في هذا الزمان، ولم يذكرْ حرفاً عن منهجه في الكتاب!

تاسعاً: حول عقيدة الإمام ابن حبان:

ألَّفَ الباحثُ أحمدُ بنُ صالح الزهراني رسالةً باسم: (آراء ابن حبان في المسائل العقديَّة)، وهي رسالةٌ ماجستير، قدَّمها إلى جامعة أمّ القرى بمكة المكرمة سنة (١٤١٩هـ)، ولم أطلع عليها.

عاشراً: جهودٌ مبذولة في خدمة (صحيح ابن حبان) ضمن مقدمات التحقيق:

١ - أولى تلك الدراسات: ما كتبه العلامة أحمد شاكر في مقدمة

طبعته للإحسان من دراسة نفيسة لكثير من جوانب (صحيح ابن حبان)، وكذلك عن (الإحسان) ومؤلفه، وكذلك عن الإمام ابن حبان نفسه.

٢ - ومن ذلك أيضًا: الدراسة الجيدة التي قدمها الشيخ شعيب الأرناؤوط لطبعته من (الإحسان).

٣ - ومن ذلك أيضًا: الدراسة الجيدة التي قدمها محققو طبعة دار التأصيل.

وفي كلتا المقدمتين دراسة مفصلة عن الإمام ابن حبان، وعن صحيحه، كما أن فيهما دراسة جيدة عن (الإحسان) ومؤلفها الأمير علاء الدين الفارسي، وللشيخ شعيب ومن معه فضل سبق في ذلك.

٤ - ومن ذلك أيضًا: الدراسة التي قدمها محققا طبعة الأصل (التقاسيم والأنواع)، وقد ركزا على إبراز مزايا ترتيب الأصل.

٥ - ومن ذلك أيضًا: مقدمات الرسائل الخاصة بتحقيق (صحيح ابن حبان)، وهي لطلاب الدراسات العليا في جامعة أم القرى، ولم أطلع عليها^(١)



(١) ومن الرسائل المتعلقة بالإمام ابن حبان - غير ما ذكر -:

١ - كتاب «تعارض أحكام الإمام محمد بن حبان البستي على بعض الرواة في كتابه: الثقات والمجروحين»، للدكتور أمين بن عبد الله الشرفاوي، وهي رسالة علمية تقدم بها المؤلف لنيل درجة الماجستير، من جامعة الملك سعود بالرياض، كلية التربية، قسم الثقافة الإسلامية، شعبة التفسير والحديث. وهي مطبوعة.

٢ - كتاب «دور العقل في التربية الإسلامية عند ابن حبان من خلال كتابه روضة العقلاء»، وهو رسالة ماجستير، قدمها الطالب عبد الكريم محمود زهد، إلى قسم التربية في كلية التربية، بجامعة أم القرى، ولم أجدها مطبوعة.

المبحث الرابع

موازنة بين صحيح الإمام ابن حبان وصحاح البخاري ومسلم وابن خزيمة وأبي عوانة

سيأتي الحديث عن شرط الإمام ابن حبان في صحيحه، وعن بيان درجة أحاديث صحيحه أيضاً، ولكن أردت أن أقدم هنا خلاصة لهذا الموضوع؛ لبيان درجة (صحيح الإمام ابن حبان) بين الكتب المذكورة.

يَعُدُّ (صحيح ابن حبان) عند كثير من العلماء في المرتبة الرابعة بعد الصحيحين، حيث إنَّ أصحَّ ما صُنِّفَ في الصحيح المجرَّد بعد الصحيحين: صحيح ابن خزيمة، وصحيح تلميذه ابن حبان، ومستدرک الحاكم. وصحيح ابن خزيمة أصحُّها، يليه صحيح ابن حبان، وصحيح أبي عوانة - المعروف بـ(مستخرج أبي عوانة) -، فهما أصحُّ من مستدرک الحاكم.

وليس واحدٌ من هذه الكتب لاحقاً بالصحيحين؛ لوجود غير الصحيح فيها، ولو بنسبة ضئيلة.

قال السيوطي: «(صحيح ابن خزيمة) أعلى مرتبة من (صحيح ابن حبان)؛ لشدة تحريره، حتى إنه يتوقَّف في الصحيح لأدنى كلام في الإسناد، فيقول: إنَّ صحَّ الخبر، أو: إنَّ ثبتَ كذا، ونحو ذلك»^(١).

(١) (تدريب الراوي) للسيوطي (١/١٤٨).

وقال أيضًا: «قد عُلِمَ مما تقدّم: أنَّ أَصَحَّ مَنْ صَنَّفَ فِي الصَّحِيحِ^(١) :

ابنُ خزيمة، ثم ابنُ حَبَّان، ثم الحاكم، فينبغي أن يُقال: أَصَحُّهَا بعد مسلم: ما اتفقَ عليه الثلاثة، ثم ابن خزيمة وابن حَبَّان أو الحاكم، ثم ابن حَبَّان والحاكم، ثم ابن خزيمة فقط، ثم ابن حَبَّان فقط، ثم الحاكم فقط، إن لم يكن الحديثُ على شرط أحد الشيخين^(٢) .

وقال الشيخ أحمد شاكر: «وقد رَتَّبَ علماء هذا الفن ونُقَّادُه هذه الكتبَ الثلاثة التي التزمَ مؤلَّفوها روايةَ الصحيح من الحديثِ وحده، أعني الصحيح المجرَّد بعد الصحيحين: البخاري ومسلم، على الترتيب الآتي :

صحيح ابن خزيمة، صحيح ابن حَبَّان، المستدرک للحاكم؛ ترجيحًا منهم لكلِّ كتابٍ منها على ما بعده في التزام الصحيح المجرَّد، وإن وافقَ هذا مصادفةً ترتيبهم الزمني من غير قصدٍ إليه^(٣) .

قلت: وهذا أيضًا وافقَ مصادفةً: ترتيبهم في الأخذ وطلب العلم؛ فالحاكم من أبرز تلاميذ ابن حَبَّان، وابنُ حَبَّان من أبرز تلاميذ ابن خزيمة.

وهذا الترتيب قد ذكره كثيرٌ من العلماء، وأكَّده عددٌ من المختصِّين^(٤) .

(١) يقصد: بعد الصحيحين.

(٢) (تدريب الراوي) (١/١٧١)، وانظر: (مناهج المحدثين) للدكتور سعد الحميد (ص/١٦٧، ١١٩).

(٣) مقدمة الشيخ أحمد شاكر للجزء الذي طبعه من (صحيح ابن حَبَّان) (ص/١١).

(٤) انظر: (مناهج المحدثين) (ص/١١٩، ١٦٧)، (الرسالة المستطرفة) للكتاني (ص/٢٠)، (لمحات في أصول الحديث) للدكتور محمد أديب الصالح (ص/١٥٨)، (الإمام ابن خزيمة) (١/٣٣٣).

وخالف في هذا الترتيب الشيخ شعيب الأرناؤوط، حيث قدّم (صحيح ابن حبان) على (صحيح ابن خزيمة)، وردّ على السيوطي قائلاً: «إنّ ما ذهب إليه السيوطي لا يُسلّم له؛ إذ إنّ صنيع ابن خزيمة هذا^(١) يدلّ على أنه أدرج في صحيحه أحاديث لا تصحّ عنده، ونَبّه على بعضها ولم يُنبّه على بعضها الآخر، ويتبيّن ذلك بجلاء من مراجعة القسم المطبوع من (صحيحه)، ففيه عددٌ غير قليلٍ من الأسانيد الضعيفة، بالإضافة إلى أنّ عددًا لا بأسَ به من أحاديثه لا يرتقي عن رتبة الحسن، فأين هو من (صحيح ابن حبان)، الذي غالبُ أحاديثه على شرط الصحيح، كما سيَتبيّن لك في الكتاب»^(٢).

وقال أيضًا: «إنّ صحيح ابن حبان أعلى مرتبةً من صحيح شيخه ابن خزيمة، بل إنه ليُزاحمُ بعضَ الكتب الستة، ويُنافسُ بعضها في درجته..»^(٣)، ثم ذكر قول ابن العماد: «وأكثرُ نُقاد الحديث على أنّ صحيحه أصحُّ من سنن ابن ماجه»^(٤).

وهذا القولُ يُخالفُ ما ذهبَ إليه جمهورُ العلماء من تقديم (صحيح ابن خزيمة) على (صحيح ابن حبان)، ولم يسبقه إلى ذلك أحد.

أمّا ما ذكره الشيخ شعيب من أنّ ابن خزيمة «أدرج في صحيحه أحاديث لا تصحّ عنده، ونَبّه على بعضها ولم يُنبّه على بعضها الآخر»: فهذا صحيحٌ، ولكنّ تلك الأحاديث ليست على شرطه، فلا يُقدَحُ بسببها

(١) يُشير إلى قول السيوطي السابق عن ابن خزيمة إنه شديد التحري، «حتى إنه يتوقّف في الصحيح لأدنى كلامٍ في الإسناد، فيقول: إن صحّ الخبر، أو: إن ثبت كذا، ونحو ذلك».

(٢) مقدمة (الإحسان في ترتيب صحيح ابن حبان) (١/٤٢ - ٤٣).

(٣) انظر: مقدمة (الإحسان في ترتيب صحيح ابن حبان) (١/٤٣).

(٤) (شذرات الذهب) لابن العماد (٤/٢٨٦).

في الكتاب^(١).

كما أنَّ ما قاله عن صحيح ابن خزيمة من «أنَّ عددًا لا بأسَ به من أحاديثه لا يرتقي عن رتبة الحسن»: ليس دقيقًا؛ لأنَّ هذا يشترك فيه صحيحًا ابن خزيمة وابن حبان، كما نصَّ عليه الحافظ ابن حجر^(٢)، على أنه يحتاجُ إلى دراسةٍ مفصَّلة، وسيأتي نقلُ كلامه عند بيان شرط الإمام ابن حبان.

والراجع - والله تعالى أعلم -: هو ما ذهب إليه الأكثرون، من أنَّ (صحيح ابن خزيمة) مقدَّم على (صحيح) تلميذه ابن حبان، وأنَّ (صحيح ابن خزيمة) في المرتبة الثانية بعد الصحيحين^(٣).

(١) انظر التفصيل في ذلك في (المدخل إلى صحيح ابن خزيمة) (ص/٢١٥، ٤٣١ - ٢٣٣)، وانظر فيه (ص/٢١٥ - ٢٣٣) أسباب ذكر الإمام ابن خزيمة للأحاديث الضعيفة في (صحيحه)، مع بيان أنها ليست على شرطه.

(٢) انظر: (النكت على كتاب ابن الصلاح) (١/٢٩٠).

(٣) مع الإشارة هنا إلى أنَّ بعضَ مَنْ أفاضَ في تقديم (صحيح ابن خزيمة) على (صحيح ابن حبان) قد وقعَ في أخطاء عند ذكره لوجوه التقديم، ومنهم كاتبُ هذه السطور، حيثُ ذكروا من وجوه التقديم: أنَّ هناك فروقًا بين منهجيَّ الإمامين: ابن خزيمة وابن حبان، تدلُّ على اختلاف منهجيَّهما في التوثيق، ومن ثَمَّ في التصحيح، وأنَّ من تلك الفروق المنهجية بين الإمامين: أنَّ ابن خزيمة يذهب إلى عدم تصحيح حديث الراوي الذي لا يُعرفُ بعدالة ولا جرح، حتى وإن روى عنه الثقة المشهور، وإنما رواية الثقة المشهور تفيدهُ في رفع جهالة العين للراوي، ولكن يبقى مجهول الحال، فليس ثقةً عنده، وأما ابن حبان: فإنه يُصحِّح حديث الراوي الذي بهذه الصفة، لأنَّ رواية الثقة المشهور يُعتَبَرُ توثيقًا عنه، انظر: (الإمام ابن خزيمة ومنهجه في كتابه الصحيح) للدكتور عبد العزيز شاكر الكبيسي (١/٣٠٢ - ٣٠٣)، (المدخل إلى صحيح ابن خزيمة) لكاتب هذه السطور (ص/١٧٥).

وهذا صحيحٌ في الجملة، إلا أنه قد حصلَ في هذا الموضوع خلطٌ بين شروط العدالة في (صحيح ابن حبان)، وبين شروط الثقة في (ثقات) ابن حبان، والصحيح: التفريق بينهما، كما سيأتي بيانه عند ذكرِ شرطِ (صحيح ابن حبان) إن شاء الله تعالى.

فما ذكروا في وجوه تقديم (صحيح ابن خزيمة) على (صحيح ابن حبان) ليست كلها =

المبحث الخامس

طبقات صحيح الإمام ابن حبان

أولاً: أصل الكتاب (التقاسيم والأنواع):

لم يُطبع (صحيح الإمام ابن حبان) الأصل، الذي يُعرف بـ(التقاسيم والأنواع) إلى وقت قريب، وقد سبق ذكر الاسم الكامل له.

وقد ذكر المعتنون به أن لم توجد له نسخة كاملة إلى الآن، وإنما الموجود هو قطعٌ مختلفة له، محفوظة في عددٍ من مكتبات العالم^(١).

وقد طبع الأصل مؤخراً طبعين مختلفين:

الطبعة الأولى: طبع قبل سنواتٍ مصدراً بالاسم الصحيح للكتاب، وهو (المسند الصحيح على التقاسيم والأنواع، من غير قطع في سندها، ولا ثبوت جرح في ناقلها)، طبعته دار الكتب العلمية في بيروت في خمسة مجلدات، بتحقيق الأستاذ محمد مصطفى الخطيب.

وقد اعتمد فيه المحقق على خمس نسخٍ يكمل بعضها البعض، إلا أن في القسمين: الرابع والخامس نقصاً، في كل قسم مقدار النصف من الأنواع، قام المحقق بإكمالها من (الإحسان)، إلا قرابة خمسة أنواع،

= مسلمة، إلا أن (صحيح ابن خزيمة) مقدّم على (صحيح) تلميذه ابن حبان في الجملة، والله تعالى أعلم.

(١) انظر شيئاً عنها في: مقدمة الشيخ أحمد شاكر لطبعته من (الإحسان) (١/٢٢ - ٤٠)، مقدمة الشيخ شعيب الأرناؤوط لطبعته من (الإحسان) (١/٥٨ - ٦٢).

ذكر أنه لم يقف عليها فيه.

الطبعة الثانية: ثم طبع الكتاب الأصل (التقاسيم والأنواع) بتحقيق الدكتورين التركيين: محمد علي سونمز، وخالص آي دمير، وطبعتها وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بدولة قطر سنة (١٤٣٣هـ - ٢٠١٢م).

وقد اعتمدًا في تحقيقه على تسع نسخ خطية متفاوتة في الإتقان والكمال، وأكملًا بعضها ببعض، إضافةً إلى نسخة من (الإحسان) لابن بلبان.

وبعد النظر في تفصيل ما ذكر المحققان عن النسخ، وما تشتمل عليه: فإن الكتاب كاملٌ باستثناء القسمين الأخيرين، ففيهما نقصٌ على النحو التالي:

جدول يبين الموجود من صحيح ابن حبان في طبعة قطر

م	القسم	النسخ	الملاحظة
١	الأول الأوامر وهو (١١٠) نوعاً	١ - كُله في النسخة الأولى. ٢ - أكثره - باستثناء ٣٨ حديثاً من الأخير -: في النسخة الثانية. ٣ - (١٥) نوعاً الأخيرة منه في النسخة الثالثة.	كامل
٢	الثاني النواهي وهو (١١٠) نوعاً	كُله في النسخة الثالثة.	كامل
٣	الثالث الإخبار وهو (٨٠) نوعاً	١ - الأنواع (٨) الأولى: في النسخة الثالثة. ٢ - الأنواع (٧٢) الأخيرة: في النسختين: الرابعة والخامسة. ٣ - النوعان (٧٠ - ٧١): في النسخة الثامنة.	كامل
٤	الرابع الإباحات وهو (٥٠) نوعاً	١ - الأنواع (١٠) الأولى: في النسختين: الرابعة، والخامسة. ٢ - الأنواع (٣٤) الأخيرة: في النسخة السادسة. ٣ - الأنواع (٢٥) الأخيرة: في النسخة التاسعة.	الموجود: ١٠ الأولى ٣٤ الأخيرة. لا يوجد: الأنواع: ١١ إلى ١٦.
٥	الخامس الأفعال وهو (٥٠) نوعاً.	١ - الأنواع (١٢) الأولى: في النسخة السادسة. ٢ - الأنواع (٣ إلى ٧): في النسخة السابعة. ٣ - الأنواع (٩) الأولى: في النسخة التاسعة.	الموجود: الأنواع (١٢) الأولى . لا يوجد: الباقي، وهو الأنواع (٣٨) الأخيرة.

الخلاصة: ينقُص المطبوع أربعة وأربعون نوعًا من أنواع الكتاب، ستة منها من القسم الرابع، وثمانية وثلاثون منها من القسم الأخير - الخامس -.

ومن الملاحظ أنَّ الأنواع الناقصة في النسخ: موجودة في المطبوع، فالمطبوع كاملٌ بأقسامه الخمسة، وبأنواعه كلها، والغريب أنَّ المحققين لم يذكروا - لا في المقدمة ولا في أثناء الكتاب - الطريقة التي بها كمَّلوا النقص؛ هل اعتمدوا على (الإحسان) في ذلك، وهذا بعيدٌ لصعوبته، أو أنَّ في وصفهم للنسخ خللاً، والله تعالى أعلم.

وقد قدَّما لطبعتهما بمقدمة مختصرة تتعلق بالكتاب والمؤلف ووصف النسخ الخطية ومنهجهما في التحقيق.

وهذه الطبعة في ثمانية مجلدات، المجلد الأخير خاصٌّ بالفهارس المختلفة، وعددُ الأحاديث فيه: (٧٤٤٧) حديثاً.

وهذه الطبعة أحسن من الطبعة السابقة، وهي متقنة مخدومة خدمةً جيدة.

هذا بالنسبة للأصل (التقاسيم والأنواع).

ثانيًا: الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان:

الذي طُبع قديمًا من الكتاب هو: (الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان)، للأمير علاء الدين علي بن بلبان الفارسي (ت ٧٣٩هـ).

وأول من بدأ في تحقيقه وإصداره هو العلامة الشيخ أحمد شاكر، إلا أنه توفي سنة (١٩٥٨م) قبل أن يكمل الكتاب، ولم يصدر من الكتاب إلا الجزء الأول.

«والمنهج الذي التزمه العلامة أحمد شاكر رَحِمَهُ اللهُ هو اعتمادُ صحيح ابن حبان، والأخذُ برأيه في شروط الصحيح، ولذا لم يتعقَّب المؤلف في بعض أسانيده، ولم يُبين عن درجة بعض الأحاديث التي لا توافق شرط

الجمهور في الصحيح، إلا ما لا بدَّ من التنبيه عليه، كما ذكر في الحديث رقم (٤٢)، واكتفى رَحِمَهُ اللهُ بتخريج الحديث من (الصَّحَاح) و(السُّنَنِ) و(المسانيد)، مع ترجمة موجزة لبعض الرواة، وتبيين بعض أوهام النسخة.

وبعد وفاته رَحِمَهُ اللهُ قام الأستاذ عبد الرحمن محمد عثمان بإصدار جزأين آخرين من الكتاب، نشرتهما المكتبة السلفية بالمدينة المنورة سنة (١٩٧٠م)، إلا أنهما خِلُوْا من أيِّ تحقيقٍ وتخريجٍ، وتنبيهٍ على أغلاط النسخة وأوهام ناسخيتها، إضافة إلى الأخطاء الناشئة عن الطباعة، والوهم في قراءة الأصل، فظهرت الهوةُ واسعةٌ جدًا بين جزأيه هذين، وجزء سلفه الشيخ أحمد شاكِر^(١).

ثم قام الشيخان: شعيب الأرناؤوط، وحسين أسد، فبدأ في تحقيق الكتاب، وأصدرًا مجلدًا أو مجلدين، ثم توقف العمل، وواصل الشيخ شعيب الأرناؤوط العمل، فأخرج الكتاب في سنة (١٤٠٨هـ) إخراجًا كاملاً في ثمانية عشر مجلدًا، منها مجلدان للفهارس، وعدد الأحاديث فيها: (٧٤٩١) حديثًا.

وهذه الطبعة متقنة جدًا، وإخراج «بديع جدًا من حيث ضبط النص. ومن حيث التخريج والأحكام على الأحاديث: يُعْتَبَرُ تخريجًا بديعًا إلى حدٍّ كبير، وإن كانت هناك بعض الاجتهادات التي قد يُخَالَفُ فيها شعيب الأرناؤوط، مثل الأحكام على بعض الأحاديث، وهذه مسألة لا طائل تحتها، فقد يجد مَنْ يوافقه، وقد يجد مَنْ يخالفه، والمسألة كلها محلُّ اجتهاد.

لكن على كل حال، هذا الإخراج مع الفهارس التي صاحبت

(١) مقدمة الشيخ شعيب للإحسان (١/٦٢ - ٦٣)، بشيء يسير من التصرف.

الكتاب: يُعْتَبَرُ خدمةً جليلاً قُدِّمَتْ للكتاب^(١).

وهذه من أفضل الطبعات وأنفسها، والله تعالى أعلم.

الطبعة الثانية:

ومن طبعات هذا الكتاب: طبعة الشيخ العلامة محمد ناصر الدين الألباني رَحِمَهُ اللهُ، وهي التي أسماها «التعليقات الحسان على صحيح ابن حبان، وتمييز سقيمته من صحيحه، وشأده من محفوظه»، وقد صدرت عن دار باوزير في جدة سنة (١٤٢٤هـ).

وهي طبعة متقنة أيضاً، والمتن فيها مقابل على طبعة مؤسسة الرسالة، وقد حلاها الشيخ الألباني رَحِمَهُ اللهُ بالأحكام على الأحاديث، فإن كان الحديث في الصحيحين: يشير الشيخ إليهما، وإلا فيصدر حكماً من عنده، وهو من أئمة هذا الشأن.

ولكن لم يعلق الشيخ رَحِمَهُ اللهُ بشيء على المخالفات العقدية في صحيح ابن حبان، مع أنه نبّه عليها في مقدمته على «صحيح موارد الظمان» (٩/١).

الطبعة الثالثة:

طبعة كمال يوسف الحوت، وهي أولى الطبعات من حيث الصدور كاملةً، وأردؤها من حيث الضبط والخدمة، طبعت في دار الكتب العلمية ببيروت سنة (١٤٠٧هـ).

الطبعة الرابعة: طبعة دار التأصيل:

ثم طبع الكتاب أيضاً في دار التأصيل، وهي دارٌ معروفةٌ بتميُّزها في الطبعات، وقد قدّموا للكتاب بمقدمة رائعة تتعلق بالكتاب والمؤلف، وتحديثوا فيها عن طبعات الكتاب السابقة، وأنّها كلّها - بما فيها طبعة

(١) من كلام الدكتور سعد الحميد في (مناهج المحدثين) (ص/١٧١ - ١٧٢).

الرسالة - لا تخلو من مؤاخذات وأخطاء وتصحيقات، وذكروا نماذج منها.

وذكروا أنَّ طبعَتهم تميَّزُ بما يلي:

١ - ضبط وتحرير نص الكتاب على نسخته الخطية الوحيدة والفريدة، مع تصويب الأخطاء والأوهام التي وقعت في الطبقات السابقة للكتاب، وقد تمَّ ذلك وفق منهج علمي ارتضاه العلماء المتخصصون في السنة النبوية.

٢ - ربط كتاب «الإحسان» بأصله «المسند الصحيح على التقاسيم والأنواع» للإمام ابن حبان كما حرص عليه ابن بلبان، وذلك بربطه بكتاب «التقاسيم والأنواع» طبعة وزارة الأوقاف القطرية. وكذا ربط الكتاب بكتب: «موارد الظمآن إلى زوائد ابن حبان» للحافظ الهيثمي، و«إتحاف المهرة» للحافظ ابن حجر، و«تحفة الأشراف» للحافظ المزني.

٣ - التنبيه على الأحاديث التي فاتت الحافظ ابن حجر في «إتحاف المهرة» أن يعزوها لـ «صحيح ابن حبان»، مع عزو تلك الأحاديث إلى مواضعها من كتب السُّنة التي عزاها الحافظ ابن حجر إليها؛ كـ «صحيح ابن خزيمة» و«مسند أبي عوانة» وغيرهما.

٤ - حصر الأحاديث التي زادت بها طبعة «التقاسيم والأنواع»، و«موارد الظمآن»، و«الإتحاف» على طبعة دار التأصيل.

٥ - إعداد مقدمة علمية، عُرض من خلالها التعريف بالإمام ابن حبان وبكتابه «الصحيح» ورواته، والتعريف بصاحب الترتيب ابن بلبان، والطبعات السابقة للكتاب، ولماذا هذه الطبعة؟ مع بيان منهج دار التأصيل في إخراج الكتاب.

٦ - تعيين كافة رواة الأسانيد على مدار الكتاب؛ للمساعدة في ضبط أسانيد الكتاب، وسهولة تتبع مواضع حديث كل راوٍ، ويتبين ذلك من خلال فهرس الرواة.

٧ - تخريج الكتاب على نفسه من خلال ربط مواضع الحديث الواحد في الكتاب بعضها ببعض؛ لإبراز مدى التطابق فيما بينها، والتنبيه على ذلك في الحاشية.

٨ - تشكيل النص تشكيلاً كاملاً، ومراجعته مراجعةً دقيقة، ووضع علامات الترقيم اللازمة له.

٩ - عزو كل حديث في هذه الطبعة لمكانه في أصل الكتاب: «المسند الصحيح على التقاسيم والأنواع» للإمام ابن حبان.

١٠ - القيام بتتبع آراء الإمام ابن حبان في المسائل العقديّة، والتعليق على ما يحتاج منها إلى تعليق في الحاشية.

١١ - حصر الغريب وشرحه في الحاشية، مميّزاً بلون أسود سميك، معزّواً لمصادره، مذيلاً برقم الجزء والصفحة أو المادة.

١٢ - إعداد فهرس علمية متنوعة باستخدام خبرة العلماء مدعومة بأحدث تقنيات الحاسب الآلي التي تُساعد الباحث في جميع أعمال البحث والتكشيف. ومن الفهارس العلمية التي ألحقت بالكتاب:

* فهرس الأطراف مميّزاً فيها المرفوع من الموقوف مع ذكر المسند.

* فهرس الرواة مع ذكر مواضع كل راو.

* فهرس الكتب والأبواب.

* فهرس الفوائد الفرائد: الحديثية، العقدية، الأصولية، الفقهية، اللغوية وغيرها، وهي المبتوثة في أقوال المصنّف التي وردت عقب الأحاديث في الكتاب.

* فهرس شامل لأرقام أحاديث كتاب «التقاسيم والأنواع» مرتّب على القسم والنوع اللذين ذكرهما الإمام ابن حبان.

وهذه الطبعة من (الإحسان) أتقن الطبقات وأدقها، وهي في تسعة مجلدات، وعدد الأحاديث فيها: (٧٥٤٥) حديثاً.

هذا، وقد طبع الكتاب بعدها طبقات تجارية أكثرها في مجلد واحد، منها:

١ - طبعة (بيت الأفكار الدولية) ببلن، باعثناء جاد الله بن حسن الخدّاش، وقد اعتمد في تخريجها على طبعة الشيخ شعيب الأرناؤوط؛ لأنها أصح النسخ، واعتمد في ترقيم الأحاديث على طبعة الشيخ الألباني، «وذلك لندرة الأخطاء فيها»، كما قال المعتنى^(١)، وقد ذكر في بداية كل حديث حكمه، فإن كان من الصحيحين: يشر إلىهما، أما بقية الأحكام: فقال عنها المعتنى: «أما بقية الأحكام على الأحاديث: فهي لمجموعة من العلماء، ممن اعتنى بصحيح ابن حبان، كالشيخ أحمد شاكر، وشيخنا الألباني، والشيخ شعيب الأرناؤوط»^(٢).

وإدراج أحكام الأحاديث في صلب الكتب: قد كثر في الآونة الأخيرة، والواجب عدم إدخال شيء في صلب الكتاب، ولو كان مهماً في خدمة الكتاب، بل يجعل في الهامش، وكذلك عدم إخراج شيء من صلب الكتاب، ولو كان خطأ في نظر المحقق، والله تعالى أعلم.

٢ - ومنها: طبعة (دار المعرفة) ببغداد، بتحقيق وتخرير الشيخ خليل بن مأمون شيحا، وهي في مجلد واحد، وفيها تخرير الحديث بطريقة مختصرة جداً، والتخريج مميز باللون، ومودع في الصلب! هذه أبرز الطبقات التي وقفت عليها، والله تعالى أعلم.



الفصل الثاني

منهج الإمام ابن حبان في صحيحه

وفيه مبحثان:

المبحث الأول: منهجه في تراجم الأبواب.

المبحث الثاني: شرط الإمام ابن حبان فيه، ودرجة أحاديثه.

المبحث الأول

منهجه في تراجم الأبواب^(١)

ونعني بالتراجم: العناوين التي يضعها الإمام ابن حبان لحديث أو أحاديث، تكون دليلاً على ما قرره في العنوان، أو يكون العنوان بياناً لها بنوع من أنواع البيان.

وقد درج المحدثون على أن تكون تراجمهم معبرة عن اختياراتهم الفقهية، عند روايتهم أحاديث الأحكام.

ولقد اشتهر أن فقه البخاري في تراجمه، وهذه المقولة صادقة ولا شك على الإمام ابن حبان، وفي ذلك يقول العلامة أحمد شاكر: «وفي هذه العناوين فقه ابن حبان، وعلمه بالسنة، على المعنى العام، والكامل التام»^(٢).

والتراجم عند الإمام ابن حبان نوعان: تراجم هي العناوين على الأحاديث، وتراجم هي الأنواع المندرجة تحت الأقسام الخمسة، التي يمكن أن نسميها تراجم أصولية.

(١) انظر: (معالم فقه ابن حبان) للأستاذ الدكتور عبد المجيد محمود (ص/١١٣ - ١٤٤)، (الاتجاه الفقهي الأصولي لابن حبان من خلال صحيحه) للباحث أحمد أبي العباس طایل (ص/٩ - ٢٣)، وأكثر ما ذكرته في هذا المبحث مأخوذة من المصدرين المذكورين، وأولهما أكثر تفصيلاً في الموضوع، وفيه فوائد كثيرة تركتها مخافة الطول، وهي فوائد مهمة تتعلق بمنهج ابن حبان في الفقه عموماً، وفي التراجم خاصة.

(٢) (الإحسان) (ص/١٧) - ط: دار المعارف ..

وهناك أيضًا التعقيبات التي يوردها بعد الأحاديث، فهذه الثلاثة - التراجم والأنواع الأصولية والتعقيبات - حوت صورةً متكاملةً لفقه ابن حَبَّان، ومسلِّكه في الاستدلال.

ومن خلال استقراء الصحيح يمكن تلخيص تلك الصورة في النقاط التالية:

١ - أحيانًا تكون الترجمةُ تفسيرًا للحديث عنده:

ومن أمثلته: أنه ترجمَ بقوله: «ذَكَرُ الزَّجَرُ عَنْ بَيْعِ الْحَمَلِ فِي الْبَطْنِ، وَالطَّيْرِ فِي الْهَوَاءِ، وَالسَّمَكِ فِي الْمَاءِ؛ قَبْلَ أَنْ يُصْطَادَ»، وروى تحتها حديث: «نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ بَيْعِ الْغُرَرِ»^(١).

وترجمَ بقوله: «الزَّجَرُ عَنْ مَزَايِدَةِ الْمَرْءِ عَلَى الشَّيْءِ الْمُبِيعِ، مِنْ غَيْرِ قَصْدِهِ لَشِرَائِهِ»، وأوردَ تحتها حديث: «نَهَى النَّبِيُّ ﷺ عَنِ النَّجْشِ»^(٢).

وقد أشارَ في المقدمة أنَّ هذا أحد أسباب تأليفه لكتابه، حيث قال: «لأنَّ قَصْدَنَا فِي تَنْوِيعِ السُّنَنِ: الْكَشْفُ عَنْ شَيْئَيْنِ:

أحدهما: خَبَرٌ تَنَازَعَ الْأُئِمَّةُ فِيهِ وَفِي تَأْوِيلِهِ، وَالْآخَرُ: عَمُومُ خُطَابٍ صَعُبَ عَلَى أَكْثَرِ النَّاسِ الْوُقُوفُ عَلَى مَعْنَاهِ، وَأَشْكَلَ عَلَيْهِمْ بَغْيَةُ الْقَصْدِ مِنْهُ، فَقَصَدْنَا إِلَى تَقْسِيمِ السُّنَنِ وَأَنْوَاعِهَا لِنَكْشِفَ عَنْ هَذِهِ الْأَخْبَارِ الَّتِي وَصَفْنَاهَا، عَلَى حَسَبِ مَا يُسَهِّلُ اللَّهُ جَلَّ وَعَلَا»^(٣).

٢ - أحيانًا يُعَيَّنُ فِي الترجمة أحدَ محتملات الحديث:

ومن أمثلته: أنه ترجمَ بقوله: «ذَكَرُ الزَّجَرُ عَنْ بَيْعِ الشَّيْءِ بِمِائَةِ دِينَارٍ

(١) (صحيح ابن حَبَّان) (١١/٣٢٧/ح/٤٩٥١).

(٢) (صحيح ابن حَبَّان) (حديث/ ٤٩٦٨)، ومثله (ح/ ٤٩٥٧).

(٣) (صحيح ابن حَبَّان) (١/١٤٩).

نسيئته وبتسعين نقداً».

وروى تحتها حديث أبي هريرة رضي الله عنه، وفيه نهى النبي ﷺ عن بيعتين في بيعة^(١).

وبهذا فسرها النسائي، حيث ترجم للحديث نفسه بقوله: «بيعتين في بيعة، وهو أن يقول: أبيعك هذه السلعة بمائة درهم نقداً، وبمائتي درهم نسيئة»^(٢).

وهذا أحد محتملات الحديث، وثمة احتمال آخر ذكره الإمام الترمذي، حيث روى هذا الحديث تحت ترجمة «باب ما جاء في النهي عن بيعتين في بيعة»، ثم عقب عليه بقوله: «حديث أبي هريرة حديث حسن صحيح. والعمل على هذا عند أهل العلم. وقد فسّر بعض أهل العلم قالوا: بيعتين في بيعة، أن يقول: أبيعك هذا الثوب بنقدي عشرة، ونسيئة عشرين، ولا يفارقه على أحد البيعتين، فإذا فارقه على أحدهما: فلا بأس، إذا كانت العقدة على أحد منهما».

ثم ذكر الاحتمال الآخر بقوله: «قال الشافعي: ومن معنى نهى النبي ﷺ عن بيعتين في بيعة أن يقول: أبيعك داري هذه بكذا، على أن تبيعني غلامك بكذا، فإذا وجب لي غلامك: وجب لك داري. وهذا يفارق عن بيع بغير ثمن معلوم، ولا يدري كل واحد منهما على ما وقعت عليه صفقته»^(٣).

٣ - الحديث الموضوعي:

ويعنى به تعاقب التراجم، التي تستقصي طرق الحديث وألفاظه،

(١) (صحيح ابن حبان) (١١/٣٤٧/ح/٤٩٧٣).

(٢) (سن النسائي - شرح السيوطي) (٧/٢٩٥ - ٢٩٦).

(٣) (جامع الترمذي) (٣/٥٣٣ - ٥٣٤/ح/٢٣١)، وانظر: (المغني - مع الشرح الكبير) (٤/٢٩٠)، (فتح القدير) (٤/٤٤٧).

والتي قد تقتضي روايةً أحاديث أخرى لها علاقة بموضوع الحديث الأصلي في الترجمة.

ومعلومٌ أنَّ ابنَ حَبَّانَ لم يَرْتَّبْ صحِيحَه ترتیبًا موضوعيًا، وأنَّ ابنَ بلبان هو صاحبُ هذا الترتيب، الذي حشدَ فيه الأحاديثَ تحت ما يُناسِبُها من عناوين.

لكن الإمامَ ابنَ حَبَّانَ على الرغم من أنه لم يرتب صحِيحه ترتیبًا موضوعيًا: تجدُه يحشد عددًا من الأحاديث ذات الموضوع الواحد تحت نوعٍ واحد من أحد الأقسام الخمسة، التي قسم إليها صحِيحه. وهذه ظاهرةٌ واضحةٌ عند ابن حَبَّان، لا يحتاج استكشافُها إلى كبير تأمل.

ومن أمثلته:

أ - موضوع الغسل يوم الجمعة، ذكرَ فيه أبو حاتم بنُ حَبَّانَ أربعَ عشرةَ ترجمةً، كلُّها تحت النوع الخامس والثلاثين من القسم الأول^(١).

ب - وكذلك مسألة وجوب قراءة الفاتحة في الصلاة، حيث ذكر فيها تسعَ تراجم، كلُّها من النوع الحادي والعشرين، من القسم الأول^(٢).

ج - وكذلك مسألة فرض متابعة الإمام، وأنَّ على المأمومين أن يتابعوا إمامهم في الجلوس إن صَلَّى بهم جالسًا لعدم استطاعته الوقوف، وأنه لا يصحُّ أن يصلُّوا وراءه قيامًا، وأن هذا فرض محكَّم لم ينسخ.

وقد أطل الإمام ابنُ حَبَّانَ رَحِمَهُ اللهُ في هذه المسألة، واستقصى الأخبار

(١) انظر: (صحيح ابن حَبَّان) (٢٤/٤ - ٣٩).

(٢) انظر: (صحيح ابن حَبَّان) (٨٠/٥ - ٩١)، والقسمُ الأولُ هو الأوامر، والنوعُ الحادي والعشرون منه هو: ألفاظُ إعلامٍ مرادها الأوامر، التي هي المفسرة لمجمل الخطاب في الكتاب.

فيها؛ ليردَّ على الجمهور الذين يرون أنَّ هذا الحكم منسوخ، وأنَّ الإمام إنَّ صلى جالسًا لمرضه، لم يتابعه المأمومون في الجلوس، بل يجب عليهم القيام؛ لخلوهم من العذر الذي قام بالإمام.

وقد استوعبت هذه المسألة ما لا يقلُّ عن ثنتين وعشرين ترجمة، وكلُّ التراجم والأحاديث المروية فيها هي من النوع الخامس من القسم الأول^(١).

د - ومن أمثلته أيضًا: مسألة الوضوء من لحم الجرَّور^(٢).

٤ - الاستقصاء والنَّتِجُ:

هذه التراجم المتعاقبة التي يذكرها ابنُ حَبَّان في المسألة الواحدة، والتي تحيط بها من أقطارها، لا تتأتَّى له إلا بكثيرٍ من البحث، الذي يستقصي فيه الباحثُ جَمْع كل ما يتعلق بالموضوع.

لذا كان منهجُ ابن حَبَّان منهجَ البحث والإحاطة والتنقيب والاستقراء. وقد نبَّه على هذا المنهج في أثناء كلامه على حكم صلاة الجماعة، التي رجَّح أنها فرض؛ استدلالًا بحديث ابن عباس رضي الله عنهما مرفوعًا: «مَنْ سَمِعَ النداء فلم يُجِب: فلا صلاة له، إلا من عذر».

قال رحمته الله بعد روايته لهذا الحديث: «وأما العذر الذي يكون المتخلفُ عن إتيان الجماعات به معذورًا: فقد تَبَعَّته في السَّنِ كُلِّها، فوجدتها تدلُّ على أنَّ العذرَ عشرةُ أشياء».

ثم شرع في بيان هذه الأعذار العشرة، في ترجماتٍ متتاليةٍ بلغت

(١) انظر: (صحيح ابن حَبَّان) (٥/٤٦٠ - ٤٩٩)، والقسم الأول هو الأوامر، والنوع الخامس منه هو: الأمرُ بالشيء الذي قامت الدلالةُ من خبرٍ ثانٍ على فرضيَّته، وعارضه بعضُ فعله، ووافقه البعض.

(٢) انظر: (صحيح ابن حَبَّان) (٣/٤٣١ - الأحاديث: ١١٥٤ - ١١٥٧).

ثلاثين ترجمة، كلّها من نوع واحد، من قسم واحد^(١).

ويُلاحظ: أنَّ الترجمات زادت على عدد الأعذار؛ وذلك لاستطراده في إيضاح أمورٍ تتعلق بالأحاديث المروية.

وبعد ثلاثين ترجمةً ربط آخرَ البحث بأوّلَه فقال: «هذه الأشياء التي وصفناها، هي العذرُ الذي في خبرِ ابن عباس، الذي لا حرجَ على مَنْ به حالةٌ منها في تخلُّفه عن أداء فرضه جماعةً، وعليه إثمُ تركِ إتيان الجماعة، لأنهما فرضان اثنان: الجماعةُ وأداءُ الفرض، فمن أدّى الفرض وهو يسمَعُ النداء: فقد سقط عنه فرضُ أداء الصلاة، وعليه إثم تركِ إتيان الجماعة...»^(٢).

ومن أمثليته أيضاً: قوله رَضِيَ اللهُ عَنْهُ: «في أربع ركعاتٍ يُصلِّيها الإنسانُ ستمائةِ سنةٍ عن النبي ﷺ، أخرجناها بقُصُولها في كتاب (صفة الصلاة)، فأغنى ذلك عن نظمها في هذا النوع من الكتاب»^(٣).

وأمام هذا الجهد المضني في تتبع واستقراء سنة النبي ﷺ لا يسعنا إلا الدعاء للإمام ابن حبان وأمثاله من الأئمة أن يتقبَّلَ الله منهم سعيهم، وأن يجمعنا وإياهم مع النبي ﷺ في جنة الفردوس الأعلى، وما ذلك على الله بعزيز.

٥ - الرد على المخالف:

عُنِيَ ابنُ حَبَّان في تراجمه بالردِّ على المخالف، سواء في المسائل

(١) من القسم الأول، وهو الأوامر، ومن النوع السادس، وهو: لفظ الأمر الذي قامت الدلالة من خبر ثانٍ على فرضيَّته، قد يسع تركُ ذلك الأمر المفروض عند وجودِ عشرِ خصالٍ معلومة.

(٢) (صحيح ابن حَبَّان) (٤١٥/٥ - ٤٥١).

(٣) (صحيح ابن حَبَّان) (١٨٤/٥).

الفقهية، أم الحديثية، أم العقديّة.

ومن أمثليته: ردّه على الشيعة في تقرير وجوب غسل القدم دون مسحها^(١)، وردّه على الصوفية في أبواب الأكل والشرب^(٢)، وردّه على من أنكر خبر الواحد^(٣).

٦ - تفاوت التراجم حدةً وليناً:

تتفاوت الترجمة عند ابن حبان حدةً وليناً بحسب المخالف، فابن حبان في مسائل الخلاف يبدأ بتقرير رأيه، ثم يردّ رأي المخالف، غير أنّ هذا الردّ تفاوتٌ عبارته في الترجمة بحسب نوعيّة المخالف، فتكون - في الغالب - سمحةً لينّةً تتلمّس العذر عندما يكون المخالف من أهل الحديث، وتكون حادةً في بعض الأحيان عندما يكون المخالف من أهل الرأي، أو ممن ينتقد أهل الحديث، ففي الحالة الثانية نراه يقول أحياناً: «ذكر خبر أوهم من علم السنن»^(٤)، «ذكر خبر أوهم من لم يحكم صناعة الحديث...»^(٥)، ويقول أيضاً: «ذكر لفظة تعلق بها من جهل صناعة الحديث، وزعم أنّ الإسفار بالفجر أفضل من التغليس»^(٦).

أما في حالة اللين: فنراه يقول: «ذكر خبر أوهم بعض أئمتنا...»^(٧).

(١) صحيح ابن حبان (٣/٣٣٧).

(٢) صحيح ابن حبان (١٢/٥٩ - ٦٠/٥٢٥٤ - ٥٢٥٥، ١٢/١٣٤/ح/٥٣١٤).

(٣) صحيح ابن حبان (٥/٤٣٦).

(٤) صحيح ابن حبان (١/٣٤٨).

(٥) صحيح ابن حبان (٤/٣٥٨ - ح/١٤٨٩)، ومثله: الأحاديث: (٤١٠، ٤٤٦، ٨٠٣، ٩٣١، ١١٢٦، ١٦٧٩، ١٧١٨)، وغيرها.

(٦) صحيح ابن حبان (٤/٣٥٥).

(٧) انظر: (صحيح ابن حبان) (الأحاديث: ١٧٠، ١٧١، ١٢٢٧، ١٣٤٦، ١٥٧٠، ١٨٠٢).

٧ - الصنعة الحديثية:

من الظواهر في تراجم ابن حبان: العناية بالصنعة الحديثية، من بيان وَصْلِ الإسنادِ من طريقٍ آخر^(١)، وبيانِ عدمِ تفرُّدِ الراوي بهذا الخبر^(٢)، أو بيانِ سماعِ المدلِّس^(٣)، وبيانِ زياداتِ الثقات، ونفيِ العلةِ والشذوذِ عن الحديث^(٤)، والتمييزِ بين الرواة، والتعريفِ ببعضهم^(٥).

وكلُّ هذه المسائل وإن كانت داخلةً تحت علوم الحديث، إلا أنَّ لها أثراً مباشراً في قوة الاستدلالِ بالحديثِ على الحكمِ الفقهيِّ، ودفعِ شبهِ المعارضينِ لما يريدُ أن يُثبتَه من الحديث.

٨ - العناية ببيان المجمل والمطلق والمختصر:

عني الإمامُ ابنُ حبانٍ في تراجمه ببيان المجمل والمفسر، والمقيّد والمطلق، والمختصر والمتقصر، وهو عنده كثيرٌ جداً، مما أغرى بعضَ طلاب العلم بأن يُفردَ له رسالةً علميةً، بل رسائل، وقد ذكرتها عند استعراضِ عناية العلماء بصحيح الإمام ابن حبان.

٩ - العناية بأسباب ورود الحديث:

عني الإمامُ ابنُ حبانٍ في التراجم، وكذلك في التعقيبات، ببيان أسبابِ ورودِ الحديث، مما يُسهِّمُ في تفسيره وبيانِه، وتوجيهه عند مخالفته لغيره^(٦)، وكذلك يُعنى ببيان السابق واللاحق، وتمييز المنسوخ

(١) (صحيح ابن حبان) (ح/٥٧١، ١٠٣٢).

(٢) (صحيح ابن حبان) (الأحاديث: ١٣٠، ١٦٧، ٢٥٥، ٢٥٦، ٢٦٠، ٣٠٧).

(٣) (صحيح ابن حبان) (الأحاديث: ٤١، ٤٢، ٩٧، ٩٨، ٢٠١٧، ٢٢٣٨، ٣٢٤٦، ٤٥٤٧).

(٤) (صحيح ابن حبان) (الأحاديث: ١٨٦٩، ١٨٨٩، ٢٠٠٢، ٢٧١٢، ٤٢٢٨).

(٥) (صحيح ابن حبان) (الأحاديث: ٢١٨٠، ٢٩٦١، ٣١٧٩، ٣٣٦٢، ٤١١٦، ٤٨٩٠).

(٦) كما فعلَ ذلك في مسألة الانتفاع بجلود الميتة.

من الناسخ^(١).

١٠ - بيان سبب إirاده للحديث تحت نوع معين:

عني ابن حبان في تعقيباته على الأحاديث ببيان سبب إirاده الحديث تحت النوع الذي اختاره.

١١ - مختلف الحديث:

من أهم ما اهتم به الإمام ابن حبان: توضيح ما اصطُـلِحَ عليه في علوم الحديث بـ(مختلف الحديث)، ودفع شُبُهه التعارض والتضاد عن الأحاديث.

وقد ذكر ذلك في مقدّمته كأحد أسباب تأليفه للصحيح، حيث قال: «لأنّ قصدنا في تنويع السّنن: الكشف عن شيئين: أحدهما: خبرٌ تنازع الأئمة فيه وفي تأويله...»^(٢).

كما أنه ألّف كتابًا مستقلًا بعنوان: «كتاب الجمع بين الأخبار المتضادة»، وهو في جزأين، وهو من الكتب المفقودة، والله المستعان.

١٢ - طريقة ترتيبه للأحاديث داخل النوع الواحد، ومحاولة تفسير الأحاديث بالأحاديث:

يبدأ الإمام ابن حبان في تقرير ما يدلّ عليه الحديث من خلال الترجمة، ملتزمًا اللفظ الذي يرويه تحت الترجمة، ثم إن كان هذا اللفظ يحتاج إلى بيان: فإنه يروي الطُّرُق التي وردَ فيها البيان، تحت تراجم تُفصِّح عن رأيه في نوع هذا البيان:

فمثلاً: في القسم الثاني - وهو النَّواهي - وفي النوع الثالث منه - وهو

(١) كما فعل ذلك في مسألة الوضوء من لحم الجوزور.

(٢) صحيح ابن حبان (١/١٤٩).

الزَّجَرُ عن أشياء زُجِرَ عنها المخاطَبون في كلِّ الأحوالِ وجميعِ الأوقاتِ، حتى لا يَسَعِ أحداً منهم ارتكابُها بحالٍ -: ترجمَ بهذه التراجمِ المتتالية:

* «ذَكَرُ الزَّجَرِ عَنِ بَيْعِ الثَّمَارِ عَلَى أَشْجَارِهَا حَتَّى تَطْعَمَ».

روى فيه حديثَ ابنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنهما: «نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنِ بَيْعِ الثَّمَرِ حَتَّى تَطْعَمَ».

* ثم ترجمَ بقوله: «ذَكَرُ الْبَيَانِ بِأَنَّ قَوْلَهُ ﷺ: «حَتَّى يَطْعَمَ» أَرَادَ بِهِ ظُهُورَ صَلاَحِهَا».

وأوردَ فيه حديثَ ابنِ عمر رضي الله عنهما [رواه من طريقِ شعبة، عن عبد الله ابن دينار، عن ابن عمر] قال: «نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنِ بَيْعِ الثَّمَرِ حَتَّى يَبْدُوَ صَلاَحُهَا».

* ثم ترجمَ ثالثاً بقوله: «ذَكَرُ وَصْفِ ظُهُورِ الصَّلاَحِ فِي الثَّمَرِ الَّذِي يَحِلُّ بَيْعُهَا عِنْدَ ظُهُورِهِ».

أوردَ فيه حديثَ أنس بن مالك رضي الله عنه أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ «نَهَى عَنِ بَيْعِ الثَّمَارِ حَتَّى تُزْهِيَ»، قيل: وما تُزْهِي؟ فقال: «حَتَّى تَحْمَرَ...».

* ثُمَّ ترجمَ رابعاً بقوله: «ذَكَرُ الْبَيَانِ بِأَنَّ حَكَمَ الْبَائِعِ وَالْمَشْتَرِي فِي هَذَا الزَّجَرِ الَّذِي ذَكَرْنَاهُ سَوَاءٌ».

أوردَ فيه حديثَ ابنِ عمر السابق، ولكنه أوردَ من طريقِ مالك، عن نافع، عن ابن عمر رضي الله عنهما «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنِ بَيْعِ الثَّمَارِ حَتَّى يَبْدُوَ صَلاَحُهَا، نَهَى الْبَائِعَ وَالْمَشْتَرِي».

* ثم ترجمَ أخيراً بقوله: «ذَكَرُ وَصْفِ ظُهُورِ الصَّلاَحِ فِي النَّخْلِ الَّذِي يَحِلُّ بَيْعُهَا عِنْدَهُ».

أوردَ فيه حديثَ جابر بن عبد الله، عن رسول الله ﷺ: «أَنَّهُ نَهَى عَنِ

المَحَاقِلَة، والمُزَابَنَة، والمَخَابَرَة، وعن بَيْعِ النخل حتى يُشَقَّحَ.

ثم قال: «والإشقاح: أن يَحْمَرَ أو يَصْفَرَّ، أو يُوْكَل منه شيء»^(١).

١٣ - تَفَاوُتُ أَلْفَاظِ الْأَحَادِيثِ بِحَسَبِ طَرِقِهَا، وَوَضْعُهَا فِيمَا يُنَاسِبُهَا مِنَ الْأَقْسَامِ:

قد تتفاوت ألفاظ الحديث بحسب طرقه بين الأمر بالشيء، أو الإخبار عنه، فيضعه ابن حبان في قسم الأوامر، مراعيًا لفظ الأمر، ثم يضعه في قسم الإخبار، أو الإباحة، بحسب الألفاظ التي تقع له.

ومن أمثلة ذلك: «ذَكَرُ الْأَمْرِ لِلْمَرْأَةِ أَنْ تَأْخُذَ مِنْ مَالِ زَوْجِهَا بِالْمَعْرُوفِ؛ لِتُنْفِقَ عَلَى عِيَالِهِ إِذَا قَصَرَ الزَّوْجُ فِي النِّفَقَةِ عَلَيْهِمْ».

أورد فيه حديث عائشة رضي الله عنها قالت: قالت هند للنبي صلى الله عليه وسلم: «إِنَّ أَبَا سَفْيَانَ رَجُلٌ شَحِيحٌ، وَلَيْسَ لِي إِلَّا مَا يُدْخِلُ عَلَيَّ؟ قَالَ: «خُذِي مَا يَكْفِيكَ وَوَلَدُكَ بِالْمَعْرُوفِ».

أورد الحديث من طريق سفيان، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة رضي الله عنها.

راعى الإمام ابن حبان هنا لفظ الأمر في قوله صلى الله عليه وسلم: «خُذِي مَا يَكْفِيكَ...»، فوضعه في قسم الأوامر، في النوع الحادي والسبعين منه، وهو: «الأوامر التي أبيضت من أجل أشياء محصورة، على شرط معلوم؛ للسعة والترخيص».

ولذلك كَرَّرَهُ في القسم الرابع، وهو الإباحات، في النوع الثالث منه، وهو: «الأشياء التي سُئِلَ عنها صلى الله عليه وسلم، فأباحها بشرط مقرون».

(١) (صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان) (١١/٣٦٤ - ٣٦٧ - الأحاديث: ٤٩٨٨ - ٤٩٩٢)، وتفسير (الإشقاح) من سعيد بن ميناء، كما جاء مصرحًا به عند الإمام أحمد في مسنده (٣/٣٦١).

وجاءت ترجمته في هذا القسم مُبَيَّنَةً أَنَّ لَفْظَ الْأَمْرِ فِي هَذَا الْحَدِيثِ لِلإِبَاحَةِ، حَيْثُ قَالَ: «ذَكَرَ الإِبَاحَةَ لِلْمَرْأَةِ أَنْ تَأْخُذَ مِنْ مَالِ زَوْجِهَا لِعِيَالِهَا بِالْمَعْرُوفِ، مِنْ غَيْرِ عِلْمِهِ»، رَوَى فِيهِ الْحَدِيثَ السَّابِقَ مِنْ طَرِيقِ حَمَادِ بْنِ سَلَمَةَ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: جَاءَتْ هُنْدٌ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَتْ: إِنَّ أَبَا سَفْيَانَ مَضِيقٌ عَلَيَّ وَعَلَى وَلَدِي، أَفَأَخْذُ مِنْ مَالِهِ وَهُوَ لَا يَشْعُرُ؟ قَالَ: «تُخْذِي مِنْ مَالِهِ بِالْمَعْرُوفِ وَهُوَ لَا يَشْعُرُ».

ثُمَّ كَرَّرَهُ فِي الْقِسْمِ الثَّالِثِ، وَهُوَ الْإِخْبَارُ، فِي النُّوعِ الْخَامِسِ وَالسَّتِّينِ مِنْهُ، وَهُوَ: «إِخْبَارُهُ ﷺ بِالْأَجُوبَةِ عَنْ أَشْيَاءٍ سُئِلَ عَنْهَا»، وَذَلِكَ لَوُرُودِ الْحَدِيثِ بِلَفْظِ الْخَبَرِ، فَقَالَ ابْنُ حَبَّانٍ مُتَرَجِّمًا لَهُ: «ذَكَرَ الْإِخْبَارَ عَنْ جَوَازِ اخْتِذِ الْمَرْأَةِ مِنْ مَالِ زَوْجِهَا بِغَيْرِ عِلْمِهِ، تَرِيدُ بِهِ النِّفْقَةَ عَلَى أَوْلَادِهِ وَعِيَالِهِ».

رَوَى فِيهِ حَدِيثٌ هُنْدٌ مِنْ طَرِيقِ مَعْمَرٍ، عَنِ الزَّهْرِيِّ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا وَفِيهِ: قَالَتْ هُنْدٌ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّ أَبَا سَفْيَانَ رَجُلٌ مَمْسُوكٌ، فَهَلْ عَلَيَّ مِنْ حَرَجٍ أَنْ أَنْفِقَ عَلَى عِيَالِهِ مِنْ مَالِهِ بِغَيْرِ إِذْنِهِ؟ فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «لَا حَرَجَ عَلَيْكَ أَنْ تُنْفِقِي بِالْمَعْرُوفِ عَلَيْهِمْ».

وَلَمَّا كَانَتْ هَذِهِ اللَّفْظَةُ: «لَا حَرَجَ» مُشْتَرَكَةً بَيْنَ الْإِخْبَارِ وَالْإِبَاحَةِ: ذَكَرَ الْحَدِيثَ بِهَذِهِ اللَّفْظَةِ فِي قِسْمِ الإِبَاحَةِ، فِي النُّوعِ الثَّامِنِ وَالْعَشْرِينَ، وَهُوَ: «الْإِخْبَارُ عَنْ أَشْيَاءٍ سُئِلَ عَنْهَا، فَأَجَابَ فِيهَا بِأَجُوبَةٍ مُرَادُهَا إِبَاحَةٌ اسْتِعْمَالِ تِلْكَ الْأَشْيَاءِ الْمَسْئُولِ عَنْهَا»، وَرَوَى الْحَدِيثَ هُنَا مِنْ طَرِيقِ زَيْدِ ابْنِ أَبِي أَنَيْسَةَ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، وَتَرَجَّمَ لَهُ بِقَوْلِهِ: «ذَكَرَ الإِبَاحَةَ لِلْمَرْأَةِ أَنْ تَأْخُذَ مِنْ مَالِ زَوْجِهَا بِغَيْرِ عِلْمِهِ: مَقْدَارَ مَا تُنْفِقُهُ عَلَيْهَا وَعَلَى وَلَدِهَا، مِنْ غَيْرِ حَرَجٍ يُلْزِمُهَا فِي ذَلِكَ»^(١).

وَمِنْ الْمَلَاخَظِ:

(١) (صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان) (١٠/٦٨ - ٧٢ - الأحاديث: ٤٢٥٥ - ٤٢٥٨).

١ - أنّ هذه الأبواب والتراجم جاءت متتالية متعاقبة على الترتيب الجديد، مما أحدث نوعاً من التكرار الذي يجب اجتنابه لو كان هذا الترتيب من الإمام ابن حبان.

٢ - لم يُكرّر الإمام ابن حبان الحديث الواحد الذي أوردّه في أقسام مختلفة، وأنواع متنوعة، لم يكرّره سنداً وامتناً، بل أوردّه بألفاظ مختلفة، وأوردّه بطرق مختلفة، مما يدلّ على ندرة التكرار عند الإمام ابن حبان سواء في المتن، أو في الإسناد.

هذا بعض ما يتعلّق بتراجم الإمام ابن حبان، التي وضع فيها فقهه للأحاديث، إضافة إلى عرضه لفقهه في ثنايا التقاسيم والأنواع، وفي التعقيبات التي حلّى بها كثيراً من الأحاديث.



المبحث الثاني

شرط الإمام ابن حبان في صحيحه، ودرجة أحاديثه

وفيه مطلبان:

المطلب الأول: شرط الإمام ابن حبان في صحيحه.

المطلب الثاني: درجة أحاديث (صحيح ابن حبان).

المطلب الأول

شرط الإمام ابن حبان في (صحيحه)

وفيه مقامان:

المقام الأول: ذكر شرط الإمام ابن حبان في (صحيحه).

المقام الثاني: شرح الشروط التي ذكرها الإمام ابن حبان ودراساتها.

المقام الأول: ذكر شرط الإمام ابن حبان في (صحيحه)^(١):

من أهم ما يتعلق بكتب الحديث: أن يُعرف شرط المؤلف في رجال كتابه، حتى تُعرف من ذلك درجة أحاديث الكتاب.

والإمام ابن حبان من الأئمة الذين وضّحوا شرطه في كتابه، وبذلك أراح المتخصصين من استنباط ذلك من خلال صنيعه في كتابه، كما هو

(١) انظر: (الإمام محمد بن حبان ومنهجه في الجرح والتعديل) للأستاذ عذاب الحمش

(٣٩٧/١) وما بعدها.

حال كثير من الأئمة.

والمشهور بين الناس أنّ الإمام ابن حبان متساهل في التوثيق، وعلى هذا فرجاله في (صحيحه) لا يكونون كلهم ثقات أو صدوقين، بل منهم الضعفاء.

ولكن هذه النظرة ليست مقبولة من حيث الجملة، وهذا يتبين من استعراض شرطه، ومقارنته بشروط الصحيح عند غيره.

والإمام ابن حبان قد اجتهد في الرجال، وأدّاه اجتهاده إلى منهج اختطه لنفسه، وبنى كتابه عليه، قال رحمته الله مبيّنًا شرط رجاله في صحيحه:

«وأما شرطنا في نقلة ما أودعناه كتابنا هذا من السنن: فإننا لم نحتج فيه إلا بحديثٍ اجتمع في كلِّ شيخٍ من رواه خمسة أشياء:

الأول: العدالة في الدين بالستر الجميل.

والثاني: الصدق في الحديث بالشهرة فيه.

والثالث: العقل بما يحدث من الحديث.

والرابع: العلم بما يحيل من معاني ما يروي.

والخامس: المتعري خبره عن التدليس.

فكلُّ من اجتمع فيه هذه الخصال الخمس: احتججنا بحديثه، وبنينا الكتاب على روايته، وكلُّ من تعرّى عن خصلةٍ من هذه الخصال الخمس: لم نحتج به»^(١).

هذه هي الصفات التي يجب توافرها في الراوي، وهناك صفات أخرى يجب أن يتعرّى عنها الثقة العدل، الذي اجتمعت فيه هذه الخصال.

(١) (صحيح ابن حبان) (١/١٥١).

فمن تلك الصفاتِ العَدَمِيَّةُ :

- ١ - كثرة الخطأ.
- ٢ - ومخالفةُ الثقةِ لِمَن هو أوثقُ منه.
- ٣ - والتفرُّدُ الموجِبُ للتوقُّفِ في خبرِ المتفرِّد.
- ٤ - ومجانبةُ الابتداعِ^(١).

لم يكتَفِ الإمامُ ابنُ حَبَّان بهذا الإجمال، بل فسَّرَ كلَّ ما أجملَه هنا، وسيأتي نقلُ شرحِه لهذه الشروط عند التفصيل عن كلِّ شرطٍ من الشروط السابقة، وذلك في المقام الثاني.

وبعد أن ذكرَ الإمامُ ابنُ حَبَّان هذه الشروط: ذكرَ أمورًا أخرى تأكيدًا لالتزامه بهذه الشروط، وأنَّ التزامَه بها لم يكن سهلًا، من ذلك:

أولاً: مدى الجهد الذي بذلَه للوصول إلى غايته في تنقيح الصحيح:

قال رَحِمَهُ اللهُ في ذلك: «ولعلَّنا قد كَتَبْنَا عن أَكْثَرِ مِنَ أَلْفِي شَيْخٍ مِنْ إِسْبِيْجَابٍ^(٢) إِلَى الإِسْكَندَرِيَّةِ، وَلَمْ نَرَوْ فِي كِتَابِنَا هَذَا إِلَّا عَنْ مَائَةٍ وَخَمْسِينَ شَيْخًا - أَقَلُّ أَوْ أَكْثَرُ - وَلَعَلَّ مُعَوَّلَ كِتَابِنَا هَذَا يَكُونُ عَلَى نَحْوِ مِنْ عَشْرِينَ شَيْخًا مِمَّنْ أَدْرَنَّا السُّنَنَ عَلَيْهِمْ، وَاقْتَنَعْنَا بِرَوَايَاتِهِمْ عَنْ رَوَايَةٍ غَيْرِهِمْ، عَلَى الشَّرَاطِ الَّتِي وَصَفْنَاهَا»^(٣).

أشارَ الإمامُ ابنُ حَبَّان إلى مدى التزامِه بشرطه بالإشارة إلى أمرين: **أولهما:** عددُ الشيوخ، الذين أخذَ عنهم، وأنهم يزيدون على ألفي

(١) انظر: (الإمام محمد بن حَبَّان البستي) للحمش (ص/٤٣٣).

(٢) مدينةٌ تقع في إقليم يحملُ الاسمَ نفسَه، وتقعُ اليوم إلى الشمال من مدينة (طشقند)، عاصمة أوزبكستان.

(٣) (صحيح ابن حَبَّان) (١/١٥٢).

شيخ، وأن الذين رآهم أهلاً لأن يُدخل أحاديثهم في (صحيحه) لا يزيدون - تقريباً - عن مائة وخمسين راوياً فقط! بل إن أكثر أحاديث صحيحه هي عن قرابة عشرين شيخاً فقط! كلُّ هذا لالتزام بشرط الصحيح.

وثانيهما: أن سماعه عن ذلك العدد الهائل من المشايخ لم يكن ليتيسر بسهولة، بل كلفه رحلة طويلة تمتد من أدنى شرق العالم الإسلامي إلى أقصاه! وكلُّ ذلك يبين أن وفاء الإمام ابن حبان بشرطه كلفه الكثير، وأنه لم يتنازل عن ذلك عمداً في حال من الأحوال.

ثانياً: استقلاله في الاجتهاد في الرجال:

يَبَيِّنُ رَحْمَةُ اللَّهِ أَنْ مَنْ تَوَقَّعَتْ فِيهِ الْخِصَالُ الْخَمْسُ؛ فَإِنَّهُ يَقْبَلُ رَوَايَتَهُ وَإِنْ طَعَنَ فِيهِ غَيْرُهُ، وَمَنْ لَمْ تَتَوَقَّرْ فِيهِ: تَرَكَهُ وَإِنْ قَبِلَهُ غَيْرُهُ، يَقُولُ رَحْمَةُ اللَّهِ فِي ذَلِكَ: «وَرَبَّمَا أُرْوِي فِي هَذَا الْكِتَابِ وَأَحْتَجُّ بِمَشَايِخٍ قَدْ قَدَحَ فِيهِمْ بَعْضُ أئِمَّتِنَا؛ مِثْلَ سِمَاكِ بْنِ حَرْبٍ، وَدَاوُدَ بْنِ أَبِي هِنْدٍ، وَمُحَمَّدَ بْنَ إِسْحَاقَ بْنِ يَسَارٍ، وَحَمَّادَ بْنَ سَلَمَةَ، وَأَبِي بَكْرٍ بْنِ عِيَّاشٍ، وَأَضْرَابِهِمْ مِمَّنْ تَنَكَّبَ عَنْ رَوَايَتِهِمْ بَعْضُ أئِمَّتِنَا، وَاحْتَجَّ بِهِمُ الْبَعْضُ، فَمَنْ صَحَّ عِنْدِي مِنْهُمْ بِالْبَرَاهِينِ الْوَاضِحَةِ وَصَحَّةِ الْإِعْتِبَارِ عَلَى سَبِيلِ الدِّينِ أَنَّهُ ثَقَّةٌ؛ احْتَجَجْتُ بِهِ، وَلَمْ أَعْرِجْ عَلَى قَوْلِ مَنْ قَدَحَ فِيهِ، وَمَنْ صَحَّ عِنْدِي بِالْأَدْلَالِ النَّيِّرَةِ وَالْإِعْتِبَارِ الْوَاضِحِ عَلَى سَبِيلِ الدِّينِ أَنَّهُ غَيْرُ عَدْلٍ؛ لَمْ أَحْتَجَّ بِهِ، وَإِنْ وَثَّقَهُ بَعْضُ أئِمَّتِنَا»^(١).

وتأكيداً منه على الاستقلالية: قال أيضاً في آخر كتابه (الصحيح):

«وقد تركنا من الأخبار المروية أخباراً كثيرة من أجل ناقليها، وإن كانت تلك الأخبار مشاهير تداولها الناس. فمن أحب الوقوف على

السَّبَبُ الَّذِي مِنْ أَجْلِهِ تَرَكْتُهَا: نَظَرَ فِي كِتَابِ (الْمَجْرُوحِينَ مِنَ الْمُحَدِّثِينَ) مِنْ كُتُبِنَا، يَجِدُ فِيهِ التَّفْصِيلَ لِكُلِّ شَيْخٍ تَرَكْنَا حَدِيثَهُ مَا يَشْفِي صَدْرَهُ، وَيَنْفِي الرِّيبَ عَنْ خَلْدِهِ...

وقد احتججنا في كتابنا هذا بجماعةٍ قد قدَحَ فيهم بعضُ أئمتنا، فمن أَحَبَّ الوقوفَ على تفصيلِ أسمائهم: فليُنْظَرْ في الكتابِ المختصرِ من تاريخِ الثقات، يجد فيه الأصولَ التي بَنَيْنَا ذَلِكَ الْكِتَابَ عَلَيْهَا، حَتَّى لَا يُعَرَّجَ عَلَى قَدَحٍ قَادِحٍ فِي مُحَدِّثٍ عَلَى الْإِطْلَاقِ، مِنْ غَيْرِ كَشْفٍ عَنْ حَقِيقَتِهِ، وَقَدْ تَرَكْنَا مِنَ الْأَخْبَارِ الْمَشَاهِيرِ الَّتِي نَقَلَهَا عِدُولُ ثِقَاتٍ لِعَلَلٍ تَبَيَّنَ لَنَا مِنْهَا الْخَفَاءُ عَلَى عَالَمٍ مِنَ النَّاسِ جَوَامِعَهَا^(١).

وهذا الذي ذَكَرَهُ ابْنُ حَبَّانٍ مِنَ الْإِسْتِقْلَالِيَّةِ فِي الْاجْتِهَادِ فِي التَّعْدِيلِ وَالتَّجْرِيعِ: يَشْهَدُ لَهُ أَيْضًا صَنِيعُهُ فِي (صَحِيحِهِ)، وَكَذَلِكَ فِي كِتَابَيْهِ: (الثقات)، و(المجروحين)، حَيْثُ وَثَّقَ بَعْضَ مَنْ ضَعَّفَهُمْ كِبَارُ الْأُئِمَّةِ، وَضَعَّفَ بَعْضَ مَنْ وَثَّقَهُمْ كِبَارُ الْأُئِمَّةِ، كَمَا رَوَى فِي صَحِيحِهِ عَنْ بَعْضِ مَنْ لَمْ يَرَوْهُ عَنْهُ الْإِمَامُ الْبُخَارِيُّ، بَيْنَمَا تَنَكَّبَ عَنْ رِوَايَةِ بَعْضِ مَنْ رَوَى عَنْهُ الشَّيْخَانِ فِي (صَحِيحَيْهِمَا).

أَمَّا الرِّوَاةُ الَّذِينَ لَمْ يَحْتَجَّ بِهِمْ بَعْضُ أئِمَّةِ الْحَدِيثِ، وَاحْتَجَّ بِهِمْ ابْنُ حَبَّانٍ: فَقَدْ ضَرَبَ لَهُمْ مِثَالًا بِحَمَادِ بْنِ سَلَمَةَ، وَأَفَاضَ فِيهِ، وَرَدَّ فِيهِ عَلَى الْإِمَامِ الْبُخَارِيِّ دُونَ أَنْ يَذْكَرَ اسْمَهُ^(٢)، وَأَمَّا الْعَكْسُ: فَكَثِيرٌ أَيْضًا، وَقَدْ رُمِيَ ابْنُ حَبَّانٍ بِتُهْمَةِ التَّشَدُّدِ لِأَجْلِ هَذَا الْمَوْقِفِ.

المقام الثاني: شرح الشروط التي ذكرها الإمام ابن حبان ودراستها:

أولاً: لا بدَّ من التنبيه هنا إلى أنَّ الشروط التي ذكرها الإمام ابن

(١) (الإحسان) (١/ ١٦٥ - ١٦٦).

(٢) (صحيح ابن حبان) (١/ ١٥٢ - ١٥٤).

حَبَّان هنا تتعلقُ بالراوي، وليس بالرواية، فهذه الشروط ليست شروط الحديث الصحيح، حتى نقارنها بتعريفات الحديث الصحيح لغيره من الأئمة.

ولذلك فمن الخطأ ما ذكره البعض من أنَّ الإمام ابن حَبَّان لم يذكر في شروط (الصحيح) شروطًا اتفق العلماء على اعتبارها، مثل اشتراط عدم الشذوذ والعلة^(١)، ومن ثمَّ تكون درجة أحاديثه أقلَّ صحةً ممن اشترط ذلك.

وهذا غير صحيح كما أسلفت، ومما يدلُّ على خطئه أمور، منها:

١ - أنَّ الإمام ابن حَبَّان لم يذكر هنا شروط الحديث الصحيح، بل شروط رُواة الحديث الصحيح، وقد اشترط فيهم الضبط، وهو مؤدَّى الشرطين: الثالث والرابع عنده، كما أنه لا شك أنَّ الشذوذ والعلة ترجعان إلى انعدام الضبط أو ضعفه.

٢ - يُضاف إلى ذلك: صنيع الإمام ابن حَبَّان وتطبيقه العملي، حيث إنه يدلُّ على أنه يلاحظ هذه الشروط في (صحيحه)، وفي كلامه عن الرجال.

٣ - ومع هذا كله: فشرطُ خُلُوِّ الحديث الصحيح من العلة: مما صرَّح به الإمام ابن حَبَّان في صحيحه، حيث قال: «وقد تركنا من الأخبار المشاهير التي نقلها عدولٌ ثقاتٌ لعلَّ تبيين لنا منها الخفاء على عالم من الناس جوامعها»^(٢).

٤ - زد على ذلك: أنَّ الإمام ابن حَبَّان من حُذَّاق أئمة الحديث،

(١) انظر: (الإمام ابن حَبَّان فيلسوف الجرح والتعديل) للشيخ أبي صعيديك (ص/١٣٨ - ١٣٩).

(٢) (الإحسان) (١/١٦٥).

الذين تحدّثوا في باب علل الأحاديث، ذلك الباب الذي لا يتأهّل له إلا العباقر، وألّف كتباً عديدةً في عللِ أحاديثِ الكثيرين، ككتاب (علل حديث الزهري)، في عشرين جزءاً، وكتاب (علل حديث مالك بن أنس)، في عشرة أجزاء، وكتاب (ما خالف الثوريُّ شعبةً)، في ثلاثة أجزاء، وكتاب (ما خالف شعبةً الثوريُّ)، في جزأين، وغيرها من الكتب!

فهل يخفى عليه أنّ من شروط الحديث الصحيح انتفاء العلة؟!

٥ - ويُقال أيضاً: إذا كان ابنُ حَبَّان وشيخُه ابنُ خزيمة لا يَعتَبِران هذه الشروط [وهي: الضبط، وعدم الشذوذ والعلة]، فكيف يمكن الحكمُ على أحاديثهما بالحسن؟ أليس الحديثُ الحسن يفتَرَقُ عن الصحيح في درجة الضبط فقط؟ فإذا كان الراوي تامّ الضبط: فحديثُه صحيح، وإن خَفَّ ضبطُه: فحديثُه حسن؟

وهذا كلّهُ يدلُّ على أنّ الإمامين: ابنَ خزيمة وتلميذَه ابنَ حَبَّان يُلاحظان هذه الشروط عند التصحيح، كما أنه يدلُّ على أنّ الحافظَ ابنَ حجر نفسه يسلّمُ لهما بأنهما يَعتَبِران هذه الشروط^(١).

وهل تبقى شبهةٌ بعد هذا في موقف الإمام ابن حَبَّان من اشتراط انتفاء العلة والشذوذ في الأحاديث الصحيحة؟!

ثانياً: شرح الشروط ودراساتها:

الشرط الأول: العدالة:

إنَّ أولَ شرطٍ ذكره الإمامُ ابنُ حَبَّان هو شرطُ العدالة، وهو شرطُ

(١) وانظر أيضاً: (الإمام ابن خزيمة ومنهجه في الصحيح) للدكتور عبد العزيز بن شاكر الكبيسي (١/ ٢٨٧ - ٢٨٨)، (المدخل إلى صحيح ابن خزيمة) (ص/ ٢١٣ - ٢١٤).

أساسي في قبول حديث الراوي، وإن اختلفوا في تحديد مدلول العدالة وأبعادها^(١).

والعدالة عند المحدثين تجمع عدالة الدين واستقامة الرواية، وإذا كانت عدالة الدين تقوم على أسس عديدة لا تتحقق العدالة بدونها؛ من الإسلام، والعقل، والبلوغ، والسلامة من الفسق، وخوارم المروءة؛ فإن استقامة الرواية تقوم على أسس مماثلة، من الضبط، والفهم، وحسن التحمل والأداء، ومعرفة دلالات الألفاظ، لمن يحدث من حفظه.

وقد بين الإمام ابن حبان هذه المسألة، وأوضح طرق ثبوت العدالة الشرعية، وطرق ثبوت عدالة الرواية، علماً بأن الثانية مبنية على الأولى.

قال رحمه الله شارحاً لما أجمله في الشرط الأول:

«والعدالة في الإنسان: هو أن يكون أكثر أحواله طاعة الله؛ لأننا متى ما لم نجعل العدل إلّا مَنْ لم يُوجد منه معصية بحال؛ أدّانا ذلك إلى أن ليس في الدنيا عدل؛ إذ الناس لا تخلو أحوالهم من ورود خلل الشيطان فيهما، بل العدل: مَنْ كان ظاهر أحواله طاعة الله، والذي يخالف العدل: مَنْ كان أكثر أحواله معصية الله»^(٢).

وأما الشرط الثاني: فهو تزكية المعدّلين من أهل الحديث:

ما سبق في الشرط الأول: يتعلق بالعدالة الشرعية، وقد بين ابن حبان أنه لا يكفي مجرد العدالة الشرعية في الإنسان، وهي أن تكون أكثر أحواله طاعة لله تعالى، بل هناك عدالة خاصة هي تزكية المعدّلين من أهل الحديث، قال رحمه الله: «وقد يكون العدل الذي يشهد له جيرانه

(١) انظر: (الإمام محمد بن حبان البستي ومنهجه في الجرح والتعديل) للأستاذ عذاب الحمش (ص/ ٧٧٠) وما بعدها.

(٢) مقدمة (صحيح ابن حبان) (١/ ١٥١).

وَعُدُولُ بَلَدِهِ بِهِ، وَهُوَ غَيْرُ صَادِقٍ فِيمَا يَرْوِي مِنَ الْحَدِيثِ؛ لِأَنَّ هَذَا شَيْءٌ لَيْسَ يَعْرِفُهُ إِلَّا مَنْ صَنَاعَتُهُ الْحَدِيثُ، وَلَيْسَ كُلُّ مُعَدِّلٍ يَعْرِفُ صَنَاعَةَ الْحَدِيثِ حَتَّى يُعَدِّلَ الْعَدْلَ عَلَى الْحَقِيقَةِ، فِي الرَّوَايَةِ وَالذِّينِ مَعًا^(١).

فالتعديل للراوي يجب أن يكون من علماء الحديث، الذين مارسوا صناعته، وعرفوا دقائق الرواية، ونقدوا الرواة على الميزان الصحيح في الجرح والتعديل، ولا يكفي تعديل غيرهم.

وفي هذين الشرطين - الأول والثاني - بَيَّنَ ابْنُ حَبَّانٍ عَدَالَةَ الدِّينِ وَعَدَالَةَ الرَّوَايَةِ، وَهُنَا مَسَائِلٌ لَا بَدَّ مِنَ الْإِشَارَةِ إِلَيْهَا؛ لِتَضَحَّ رُؤْيَةُ الْإِمَامِ ابْنِ حَبَّانٍ فِي التَّعْدِيلِ، وَهِيَ مَسَائِلٌ تَرْجِعُ إِلَى كَيْفِيَّةِ ثُبُوتِ الْعَدَالَةِ، وَمَذْهَبُ ابْنِ حَبَّانٍ فِي الْمَجْهُولِ، وَهَاتَانِ مَسْأَلَتَانِ كَثُرَ فِيهِمَا خَوْضُ النَّاسِ، وَبَسَبَبَهُمَا رُمِيَ ابْنُ حَبَّانٍ بِالتَّسَاهُلِ، وَفِيمَا يَلِي عَرْضَ لِهَمَّا مِنْ خِلَالِ كَلَامِ الْإِمَامِ ابْنِ حَبَّانٍ.

أولاً: ثبوت عدالة الراوي^(٢):

ذَكَرَ الْإِمَامُ ابْنُ حَبَّانٍ سِتَّةً وَعَشْرِينَ نَوْعًا مِنْ أَنْوَاعِ الْجَرَحِ، سِتَّةٌ مِنْهَا تَتَعَلَّقُ بِالثَّقَاتِ، وَعَشْرُونَ بِالضَّعَفَاءِ، فَمَنْ اتَّصَفَ بِوَاحِدٍ مِنْ أَنْوَاعِ الْجَرَحِ تِلْكَ: فَقَدْ عُدَّ فِي الْمَجْرُوحِينَ، وَتَخْتَلَفُ دَرَجَةُ الْجَرَحِ بِاخْتِلَافِ سَبَبِهِ.

وَأَمَّا الرَّاوِي الَّذِي لَا يُعْرَفُ بِعَدَالَةٍ وَلَا جَرَحٍ: فَهَذَا يَتَوَقَّفُ فِيهِ الْإِمَامُ ابْنُ حَبَّانٍ حَتَّى يَرُوِيَ عَنْهُ ثَقَّةٌ، وَيَرُوِيَ عَنْ ثَقَّةٍ، وَيَكُونُ لَهُ خَبْرٌ أَوْ أَخْبَارٌ يُخَالَفُ فِيهَا الثَّقَاتِ أَوْ يُوَافِقُهُمْ، حَتَّى يُحَكَّمَ عَلَيْهِ عَلَى أَسَاسِ سَبْرِ رَوَايَاتِهِ.

(١) مقدمة (صحيح ابن حبان) (١/١٥٢).

(٢) انظر: (الإمام محمد بن حبان البستي) للشيخ عذاب الحمش (٢/٨٠٠).

ومنهجُ ابن حبان في ثبوت عدالة الراوي يمكنُ تلخيصُه على النحو الآتي ^(١):

١ - من كان مشهوراً بالصدق والاستقامة والعلم: فهذا لا يحتاجُ إلى تزكية أحد، فهو عدلُ الدين، ويُعدَّل في الرواية بعد سبرِ مروياته ومعرفة استقامته فيها.

٢ - إنَّ الراوي الذي اختلفَ فيه الناسُ بين موثِّقٍ ومجرِّحٍ؛ فإنَّ ابن حبان يوازنُ بين أقوال هؤلاء وأولئك، ويُصدِّرُ حكمه على الراوي بعد ذلك.

فمَنْ أخرجَ عنه في (صحيحه): فهو عنده ثقةٌ وإنَّ ضَعْفَه غيرُه، ومَنْ ذكرَه في (الثقات) ولم يجرِّحه، أو ذكرَه للتنبيهِ عليه: فهو إمَّا ثقةٌ يُحتجُّ بروايته، أو مقبولُ الحديث يُعتَبَرُ بمروياته. وللرواية شأنٌ كبيرٌ في توثيق الرواة وتضعيفهم عنده.

٣ - إنَّ الراوي مجهولُ الحال، الذي لم يثبت فيه جرحٌ أو تعديل: لا يُجرِّح ولا يُعدِّل، ولكن يُعتَبَرُ بحديثه. وهذا لا يحكمُ ابن حبان بعدالته، وإنما ينظرُ لحديثه ما يُقوِّيه.

٤ - إنَّ الراوي المجهول: لا يُخرِّجُه عن جهالته إلى العدالة إلا أن تُعرَفَ عينُه بروايته عن ثقة، وروايةٌ ثقةٌ عنه، ولا يُدخِلُه في جملة أهل العدالة إلا موافقته الثقات في الروايات، وانتفاء النكارة من حديثه.

وهذا يعني: أنَّ ثبوتَ عدالة الراوي تكون بالشهرة والتزكية، وموافقته

(١) هذا البحث مأخوذٌ بتصرف من رسالة الشيخ عدا ب الحمش (٨٠٢/٢) وما بعدها، وقد درس الأستاذ عدا ب هذه المسألة وغيرها من المسائل المتعلقة بمنهج ابن حبان في الجرح والتعديل دراسةً جيدة، واستخلصَ هذه النتائج من خلال نصوص ابن حبان وتطبيقه العملي للقواعد.

لثقاتٍ في الرواية.

والمهم هنا: أنَّ ثبوتَ عدالة الدين يختلفُ عن ثبوت عدالة الراوي عند الإمام ابن حَبَّان، وتفصيلُه:

- ١ - إنَّ ظاهرَ المسلمين - عند الإمام ابن حَبَّان - هو العدالة، فمن لم يُعرَفَ بجرح: فهو عدلٌ من الناحية الدينية، وأنَّ عدالةَ الدين تثبَّت بهذا.
- ٢ - أمَّا الناحيةُ الحديثيةُ وعدالةُ الرواية: فلا تثبَّت إلا بعد سَبْرِ حديثِ الراوي، ومعرفةِ موافقاتِهِ ومخالفاتِهِ وتفردِهِ.

٣ - إنَّ تعديلَ الراوي من الناحية الحديثية: شيءٌ لا يَعْرِفُهُ إلا أهلُ العلم بالحديث، فإذا عرضت روايةً راوٍ ما على المحدثين، ولم يَطْعَنُوا في الراوي، وقبلوا حديثه: أصبحَ هذا الراوي ثقةً مقبولَ الرواية، حتى تثبَّت مخالفتهُ للثقات، أو يأتي بمتنٍ منكّر، وقد نصَّ ابنُ حَبَّان على هذا الأمر المهمِّ في مقدمة (صحيحه) عند حديثه عن الشرط الثاني.

وابنُ حَبَّان حينما يوثِّق رجلاً أو يضعُّفه: فإنه يَلْحَظُ الأمرين معاً؛ عدالةَ الدين وعدالةَ الرواية^(١).

وهذا يدلُّ على أنَّ ما يُنسَبُ إلى الإمام ابن حَبَّان من التساهل في مسألة تعديل المجهول ليس على إطلاقه، وليس دقيقاً، بل ليس صحيحاً في بعض جزئياته، وهو مبنيٌّ على الخلط بين عدالة الدين، وعدالة الرواية.

ثانياً: خلاصةُ مذهب ابن حَبَّان في المجهول:

المجهولون عند ابن حَبَّان أصناف:

- ١ - الذي لا يُدرى مَنْ هو ولا أبوه ولا بلده؛ فهو مجهول.

(١) المصدر السابق (٨٠٢، ٨٠٧ - ٨٠٨).

٢ - الذي لا يُعرف إلا برواية حديث منكر، وهو غير مشهور بالعدالة: فهو مجهول.

٣ - الذي لم يرو إلا عن ضعيف: فهو مجهول حتى ولو روى عن عددٍ منهم.

٤ - الذي لم يرو عنه إلا ضعيف: فهو مجهول ولو روى عنه جماعة من الضعفاء.

٥ - الذي لا يُعرف بعدالة ولا جرح: فهو مجهول الحال، يُقبل حديثه إذا توبع عليه، ولم تكثر مناكيرُه^(١).

٤ - إن الراوي يخرج عن حدّ الجهالة بروايته عن ثقة، وبرواية ثقة عنه، ولكن لا يدخل في جملة العدول إلا بعد سبر مروياته.

المجهول عند الجمهور:

المجهول عند الجمهور - على ما ذكره الحافظ ابن حجر - قسمان:
الأول: مجهول العين، وهو من لم يرو عنه غير واحد، ولم يُوثق.
الثاني: مجهول الحال (وهو المستور)، وهو من روى عنه اثنان فأكثر ولم يُوثق^(٢).

والفرق بين مجهول العين ومجهول الحال مذهب الجمهور، وهو ظاهر في أن تعديل الراوي لا يحصل بمجرد الرواية عنه، بل يحصل بالتوثيق الصريح.

هذا، والمنسوب إلى الإمام ابن حبان: أن من انتفت عنه جهالة عينه فهو على العدالة إلى أن يتبين جرحه.

(١) (الإمام محمد بن حبان البستي) للشيخ عدا ب الحمش (١٩٦/٢).

(٢) انظر: (نزهة النظر) (ص/٥٠).

قال الحافظ ابن حجر متتقدا ما يراه هو مذهب ابن حبان:

«وهذا الذي ذهب إليه ابن حبان من أن الرجل إذا انتفت جهالة عينه؛ كان على العدالة إلى أن يتبين جرحه: مذهب عجيب، والجمهور على خلافه.

وهذا هو مسلك ابن حبان في كتاب (الثقات) الذي ألفه؛ فإنه يذكر خلقا ممن نص عليهم أبو حاتم وغيره على أنهم مجهولون.

وكأن عند ابن حبان أن جهالة العين ترتفع برواية واحد مشهور، وهو مذهب شيخه ابن خزيمة، ولكن جهالة حاله باقية عند غيره.

وقد أفصح ابن حبان بقاعده فقال: العدل من لم يعرف فيه الجرح؛ إذ التجريح ضد التعديل، فمن لم يجرح: فهو عدل حتى يتبين جرحه؛ إذ لم يكلف الناس ما غاب عنهم...»^(١).

هذا ما ينسب إلى الإمام ابن حبان، وهو مبني على أمرين:

الأول: أن العدل عند ابن حبان: من لم يعرف فيه الجرح؛ إذ التجريح ضد التعديل، فمن لم يجرح: فهو عدل حتى يتبين جرحه.

الأمر الثاني: أن هذا التعريف للعدل ينطبق على عدل الرواية أيضا، فيكون هذا النوع من العدل صحيح الرواية عند ابن حبان.

وكلا الأمرين خطأ، وذلك لما يلي:

أمّا الأمر الأول: فصحيح أن هذا تعريف العدل عند ابن حبان، ولكنه عدل الدين، وليس عدل الرواية، كما سبق.

وأمّا الثاني: فهو مبني على الأول، حيث إن عدالة الدين لا تكفي

(١) (لسان الميزان) للحافظ ابن حجر (١/٢٠٨ - ٢٠٩) - ط: دار البشائر الإسلامية -.

عنده لكون حديثه صحيحًا، بل لا بدّ من انضمام عدالة الرواية أيضًا، وهي لا تحصل إلا بالتركية والاعتبار بحديثه.

ولذلك كله: فما يُنسب إلى الإمام ابن حبان من التساهل في التوثيق بناءً على مذهبه في تعديل المجهول: ليس دقيقًا، فالراوي عنده يخرج عن حدّ الجهالة بروايته عن ثقة، وبرواية ثقة عنه، ولكن لا يدخل في جملة العدول إلا بعد سبر مروياته، كما سبق. والله تعالى أعلم.

الشرط الثالث: العقل بما يحدث من الحديث:

الشرطان: الثالث والرابع، يتعلقان بالضبط، ولذلك سأعرض كلام ابن حبان في شرح ما أجمله عنهما، ثم أتحدث عنهما - بإذن الله تعالى -:

أمّا الشرط الثالث: فقد شرّحه الإمام ابن حبان بقوله:

«والعقل بما يحدث من الحديث: هو أن يعقل من اللّغة بمقدار ما لا يُزيل معاني الأخبار عن سننها، ويعقل من صناعة الحديث ما لا يُسند موقوفًا، أو يرفع مرسلاً، أو يصحّف اسمًا»^(١).

الشرط الرابع: العلم بما يحيل من معاني ما يروي:

وقد شرّحه الإمام ابن حبان بقوله:

«والعلم بما يحيل من معاني ما يروي: هو أن يعلم من الفقه بمقدار ما إذا أدى خبرًا أو رواه من حفظه أو اختصره: لم يحلّه عن معناه الذي أطلقه رسول الله ﷺ إلى معنى آخر»^(٢).

إن الشرطين: الثالث والرابع، من الشروط المتعلقة بالضبط، والضبط كما عرّفه ابن الصلاح: أن يكون الراوي «متيقظًا غير مغفل، حافظًا إن

(١) صحيح ابن حبان (١/١٥٢).

(٢) صحيح ابن حبان (١/١٥٢).

حَدَّثَ مِنْ حَفِظِهِ، ضَابِطًا لِكِتَابِهِ إِنْ حَدَّثَ مِنْ كِتَابِهِ، وَإِنْ كَانَ يُحَدِّثُ بِالْمَعْنَى: اشْتَرَطَ فِيهِ مَعَ ذَلِكَ أَنْ يَكُونَ عَالِمًا بِمَا يُحِيلُ الْمَعْنَى^(١).

والضبطُ قسمان:

١ - ضبط صدر: وهو أن يثبت ما سمعه، بحيث يتمكن من استحضاره متى شاء.

٢ - ضبط كتاب: وهو صيانته لديه منذ سمع فيه وصحَّحه، إلى أن يؤدِّي منه^(٢).

وهذان الشرطان - الثالث والرابع - يوازيان ما ذكره الإمام ابن الصلاح في كلامه السابق في تعريف ضبط الراوي، فهما من شروط الضبط^(٣)، وهما قريبان مما صرح به الإمام ابن حبان في كتبه الأخرى من اشتراط الفقه في الحافظ الثقة، والحفظ في الثقة الفقيه.

وقد أولى الإمام ابن حبان مسألة الضبط عناية فائقة، حتى عدّه بعضهم مغالياً في ذلك حين اشترط فقه الحافظ الثقة، وحفظ الثقة الفقيه^(٤).

قال رحمه الله وهو بصدد بيان أصناف الجرح:

«الجنس الرابع: الثقة الحافظ إذا حَدَّثَ مِنْ حَفِظِهِ وَلَيْسَ بِفَقِيهِ؛ لَا يَجُوزُ عِنْدِي الْإِحْتِجَاجُ بِخَبَرِهِ؛ لِأَنَّ الْحَفَّازَ الَّذِينَ رَأَيْنَاهُمْ أَكْثَرُهُمْ كَانُوا يَحْفَظُونَ الطَّرِيقَ وَالْأَسَانِيدَ دُونَ الْمَتُونِ، وَلَقَدْ كُنَّا نُجَالِسُهُمْ بَرَهَةً مِنْ

(١) (علوم الحديث) لابن الصلاح (ص/١٠٤ - ١٠٥).

(٢) انظر: (نزهة النظر) للحافظ ابن حجر (ص/٢٩).

(٣) انظر: (الإمام محمد بن حبان البستي) لأبي صعليك (ص/١٣٧ - ١٣٨).

(٤) انظر التفصيل في (الإمام محمد بن حبان البستي) للأستاذ عداة الحمش (ص/٩٣٨) وما بعدها، وأغلب ما ذكرته هنا في مسألة الضبط مأخوذة منه.

دَهْرِنَا عَلَى الْمَذَاكِرَةِ، وَلَا أَرَاهُمْ يَذْكُرُونَ مِنْ مَثْنِ الْخَبْرِ إِلَّا كَلِمَةً وَاحِدَةً يَشِيرُونَ إِلَيْهَا... فَإِذَا كَانَ الثَّقَةُ الْحَافِظُ لَمْ يَكُنْ فَقِيهًا، وَحَدَّثَ مِنْ حِفْظِهِ؛ فَرُبَّمَا قَلَبَ الْمَتْنَ، وَغَيَّرَ الْمَعْنَى، حَتَّى يَذْهَبَ الْخَبْرُ عَنْ مَعْنَى مَا جَاءَ فِيهِ، وَيَقْلِبُهُ إِلَى شَيْءٍ لَيْسَ مِنْهُ وَهُوَ لَا يَعْلَمُ، فَلَا يَجُوزُ عِنْدِي الْاِحْتِجَاجُ بِخَبَرٍ مَن هَذَا نَعْتُهُ، إِلَّا أَنْ يُحَدِّثَ مِنْ كِتَابٍ، أَوْ يُوَافِقَ الثَّقَاتِ فِيمَا يَرَوِيهِ مِنْ مَتُونِ الْأَخْبَارِ»^(١).

والمُرَادُ بِكَلِمَةِ (فَقِيه) عِنْدَهُ هُنَا: الْعَالِمُ بِمَا يُحِيلُ الْمَعَانِي، لَا الْفَقِيهَ عَلَى الْمِصْطَلَحِ الْخَاصِ^(٢).

وَهَذَا الَّذِي ذَكَرَهُ ابْنُ حَبَّانٍ هُنَا مُقَيَّدٌ بِمَا سَبَقَ مِنْ قَوْلِهِ: «وَالْعِلْمُ بِمَا يُحِيلُ مِنْ مَعَانِي مَا يَرَوِي: هُوَ أَنْ يَعْلَمَ مِنَ الْفَقْهِ بِمُقْدَارٍ مَا إِذَا أَدَّى خَبْرًا أَوْ رَوَاهُ مِنْ حِفْظِهِ أَوْ اخْتَصَرَهُ: لَمْ يُحِلَّهُ عَنْ مَعْنَاهُ الَّذِي أَطْلَقَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِلَى مَعْنَى آخَرٍ»^(٣).

وَهَذَا مُوَافِقٌ لِمَا يَشْتَرُطُهُ الْأُئِمَّةُ فِي ضَبْطِ الصَّدْرِ^(٤).

هَذَا كَلَامُهُ فِي اشْتِرَاطِ الْفَقْهِ فِي الْحَافِظِ الثَّقَةِ.

أَمَّا كَلَامُهُ فِي اشْتِرَاطِ الْحَفِظِ فِي الثَّقَةِ الْفَقِيهِ: فَقَدْ ذَكَرَهُ عِنْدَ ذِكْرِهِ لِلْجَنَسِ الْخَامِسِ مِنْ أَجْنَاسِ الْمَجْرُوحِينَ، قَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ:

«الْجَنَسُ الْخَامِسُ: الْفَقِيهُ إِذَا حَدَّثَ مِنْ حِفْظِهِ، وَهُوَ ثَقَّةٌ فِي رِوَايَتِهِ: لَا يَجُوزُ عِنْدِي الْاِحْتِجَاجُ بِخَبْرِهِ؛ لِأَنَّهُ إِذَا حَدَّثَ مِنْ حِفْظِهِ: فَالْغَالِبُ عَلَيْهِ حَفْظُ الْمَتُونِ دُونَ الْأَسَانِيدِ، وَهَكَذَا رَأَيْنَا أَكْثَرَ مَنْ جَالَسْنَاهُ مِنْ أَهْلِ

(١) (المجروحين) (٩٣/١).

(٢) (شرح علل الترمذي) لابن رجب (١٥١/١).

(٣) (صحيح ابن حبان) (١٥٢/١).

(٤) (ضوابط الجرح والتعديل) للدكتور عبد العزيز بن محمد العبد اللطيف (ص/٣٢).

الفقه، كانوا إذا حفظوا الخبر لا يحفظون إلا متنه، وإذا ذكروا أول أسانيدهم يكون: «قال رسول الله ﷺ»، فلا يذكرون بينهم وبين النبي ﷺ أحداً.

فإذا حدث الفقيه من حفظه؛ فربما صحَّف الأسماء، وقلب الأسانيد، ورفع الموقوف، وأوقف المرسل؛ وهو لا يعلم؛ لقلة عنايته به، وأتى بالمتن على وجهه، فلا يجوز الاحتجاج بروايته إلا من كتاب، أو يوافق الثقات في الأسانيد، وإنما احترزنا من هذين الجنسين، لأننا نقبل الزيادة في الألفاظ إذا كانت من الثقات»^(١).

وكلام ابن حبان في القسمين المذكورين يدلُّ على أنه يشترط في المحدث: الثقة، والحفظ، والفقه، فإذا اختلَّ واحدٌ من هذه الشروط الثلاثة: ردَّ حديثه.

ويبدو أنَّ كلمة (الثقة) عند ابن حبان أعم منها عند غيره، فالثقة عنده: هو كلُّ رجلٍ صادقٍ لم يَتَّهَم بالكذب، ولم يَفحش خطؤه فيغلب على صوابه، فالفقيه إذا توفَّرت فيه صفةُ الصدق والأمانة (الثقة)، وكانت عنايته منصرفةً في الغالب إلى استنباط الأحكام من المتون: فلاحتمالٌ كبيرٌ أن يقع منه تصحيفٌ أو تحريفٌ في السند^(٢).

ومن خلال نقولٍ كثيرةٍ عن ابن حبان في الضبط، وتطبيقاتٍ عمليةٍ؛ يمكن إيجازُ أركان الضبط عنده بما يأتي:

- ١ - أن يكون متيقِّظاً غير معقِّلٍ ولا كثير الوهم.
- ٢ - أن يكون حافظاً إن حدث من حفظه، ضابطاً لكتابه إذا حدث من كتابه.

(١) (المجروحين) (١/٩٣ - ٩٤).

(٢) (الإمام محمد بن حبان البستي) للأستاذ عذاب الحمش (ص/٩٣٩).

٣ - أن يكون على جانب من الفقه واللغة، يمنعه من أن يُحيل معاني ما يروي من حفظه؛ لأنه رأى في عصره أن أكثر المحدثين لا يُعنون بضبط المتن، وأن أكثر الفقهاء لا يُعنون بحفظ الأسانيد.

٤ - أن لا يكون مدلساً، فإن كان مدلساً - وهو ثقة - لم يُقبل منه إلا ما صرح فيه بالتحديث.

وهذه الأركان الأربعة للضبط: لا خلاف بين أهل العلم في اشتراط تحقيقها، ومجموع ما ذكره ابن حبان في الضبط: يهدف إلى تحقيقها.

وكلُّ هذا يدلُّ على أنَّ مَنْ قال: إنَّ ابنَ حَبَّانٍ لم يشترط الضبط في الحديث الصحيح، فكلَّامُه خطأ، وهو ما ذكره الحافظُ ابنُ حجر حيث قال: «لم يلتزم ابنُ خزيمة وابنُ حَبَّانٍ في كتابيهما أن يُخرجا الصحيح الذي اجتمع فيه الشروط التي ذكرها المؤلف^(١)؛ لأنهما ممن لا يرى التفرقة بين الصحيح والحسن، بل عندهما أنَّ الحسنَ قسمٌ من الصحيح لا قسيمه، وقد صرح ابنُ حَبَّانٍ بشرطه، وحاصله: أن يكون راوي الحديث عدلاً مشهوراً بالطلب، غير مدلس، سمع ممن فوقه إلى أن ينتهي، فإن كان يروي من حفظه: فليكن عالماً بما يُحيل المعاني.

فلم يشترط على الاتصال والعدالة^(٢): ما اشترطه المؤلف في الصحيح من وجود الضبط، ومن عدم الشذوذ والعلة...»^(٣).

وهذا خطأ لا يتفق مع أقوال الإمام ابن حبان وصنيعه، كما سبق في التفصيل، وكلُّ ما في الأمر أنَّ ابنَ حَبَّانٍ لم يذكر اشتراط الضبط

(١) وهو الإمام ابن الصلاح.

(٢) أي: لم يشترط - بالإضافة إلى الاتصال والعدالة -: ما اشترطه ابن الصلاح في الصحيح من الضبط وعدم الشذوذ والعلة.

(٣) (النكت على كتاب ابن الصلاح) للحافظ ابن حجر (١/٢٩٠).

بالعبارات المعروفة عند المتأخرين، ولكن النظر في مجموع ما ذكره: يدلُّ على أنه اشترط الضبط، بل اتُّهم بالمبالغة فيه، كما أسلفت.

الشرط الخامس: ألا يكون الراوي مدلسًا:

وقد شرح ابن حبان هذا الشرط بقوله:

«والمتعري خبره عن التَّدليس: هو أن يكون الخبر عن مثل مَنْ وَصَفْنَا نعتَه بهذه الخصال الخمس، فيرويه عن مثله سماعًا، حتى ينتهي ذلك إلى رسول الله ﷺ» (١).

وبعد هذا التوضيح من الإمام ابن حبان في بيان الشروط وشرحها، خصَّ بعض المسائل المتعلقة بالتفاصيل بمزيد من الإيضاح، فحدّد موقفه من الرواية عن المختلط والمدلس والمبتدع.

أولاً: رواية المبتدع:

أمّا الابتداع: فَيُعْتَبَرُ مِنْ وجوه الطعن في الراوي، مما يرجع إلى العدالة، وقد قال ابن حبان في حكمه: «وأمّا المتّحلون المذاهب من الرواة؛ مثل الإرجاء والترفض وما أشبههما؛ فإنّا نحتج بأخبارهم إذا كانوا ثقات على الشرط الذي وصفناه، ونكلّ مذاهبهم وما تقلّدوه فيما بينهم وبين خالقهم: إلى الله جلّ وعلا، إلا أن يكونوا دُعاةً إلى ما انتحلوا؛ فإنّ الداعي إلى مذهبه والذاب عنه حتى يصير إماماً فيه، وإن كان ثقةً، ثم رويناه عنه: جعلنا للتّباع لمذهبه طريقاً، وسوّغنا للمُتعلّم الاعتماد عليه وعلى قوله، فالاحتياط ترك رواية الأئمة الدعاة منهم، والاحتجاج بالرواة الثقات منهم على حسب ما وصفنا» (٢).

وخلاصة مذهبه في أهل البدع: أنه يقبل رواية الثقات منهم إذا لم

(٢) (صحيح ابن حبان) (١/١٦٠).

(١) (صحيح ابن حبان) (١/١٥٢).

يكن داعياً إلى بدعته، أمّا إذا كان داعياً إلى بدعته: فروايته مرفوضة عند الإمام ابن حبان؛ لأنّ قبول روايته فيها شيء من التزكية له، وقد تُستغلّ لترويج بدعته بين الناس، كما حصل للكثيرين منهم.

وهذا الموضوع - رواية المبتدع - ذكره ابن حبان في (المجروحين)، في النوع التاسع عشر من أنواع الجرح، وذكر هناك مثل ما ذكره هنا، من وجوب تجنب رواية الداعية منهم ^(١).

وهذا الذي اختاره الإمام ابن حبان من اجتناب روايات الدعاة من أهل البدع: هو أعدل الأقوال في هذه المسألة، كما صرح به الإمام ابن الصلاح وغيره ^(٢).

على أنّ بعض الباحثين ^(٣) رجّح أنّ مذهب ابن حبان في الداعية المبتدع هو عدم الاحتجاج به إذا روى ما يؤيد بدعته، أمّا إذا توبع على حديثه، وكان لنا حاجة فيه: فإننا نأخذ بحديثه، ونحتج به مع المتابعة أو الشاهد.

وأيد ما ذهب إليه بنقول عن ابن حبان تؤيد ذلك، وما قاله متّجه مقبول.

ثانياً: رواية المختلط:

وأما الاختلاط: فيرجع إلى شرط الضبط، حيث إنه يرجع إلى سوء الحفظ، وهو قسمان: ملازم للراوي، وطارئ، والطارئ هو الاختلاط،

(١) (معرفة المجروحين) (١/٨١).

(٢) انظر: (علوم الحديث) لابن الصلاح (ص/١١٤ - ١١٥)، (نزهة النظر) للحافظ ابن حجر (ص/٥٠)، (ضوابط الجرح والتعديل) (ص/١٣٢ - ١٣٤).

(٣) هو الأستاذ عذاب الحمش، ذكره في رسالته القيمة (الإمام محمد بن حبان البستي) (ص/٨٣٠).

فهذه المسألة تابعة لمسألة الضبط، التي أولاها ابن حبان اهتماماً فائقاً كما ذكرته سابقاً.

وقد قال ابن حبان في الرواية عن المختلطين:

«وَأَمَّا الْمُخْتَلِطُونَ فِي أَوَاخِرِ أَعْمَارِهِمْ... فَإِنَّا نَرَوِي عَنْهُمْ فِي كِتَابِنَا هَذَا، وَنَحْتَجُّ بِمَا رَوَوْا، إِلَّا أَنَّا لَا نَعْتَمِدُ مِنْ حَدِيثِهِمْ إِلَّا مَا رَوَى عَنْهُمْ الثَّقَاتُ مِنَ الْقَدَمَاءِ، الَّذِينَ نَعْلَمُ أَنَّهُمْ سَمِعُوا مِنْهُمْ قَبْلَ اخْتِلَاطِهِمْ، وَمَا وَافَقُوا الثَّقَاتِ فِي الرِّوَايَاتِ الَّتِي لَا نَشْكُ فِي صَحَّتِهَا وَثَبُوتِهَا مِنْ جِهَةٍ أُخْرَى؛ لِأَنَّ حُكْمَهُمْ - وَإِنْ اخْتَلَطُوا فِي أَوَاخِرِ أَعْمَارِهِمْ، وَحُمِلَ عَنْهُمْ فِي اخْتِلَاطِهِمْ بَعْدَ تَقَدُّمِ عَدَالَتِهِمْ -: حُكْمُ الثَّقَةِ إِذَا أَخْطَأَ: أَنَّ الْوَاجِبَ تَرْكُ خَطِيئِهِ إِذَا عُلِمَ، وَالْاِحْتِجَاجُ بِمَا نَعْلَمُ أَنَّهُ لَمْ يُخْطِئْ فِيهِ. وَكَذَلِكَ حُكْمُ هَؤُلَاءِ: الْاِحْتِجَاجُ بِهِمْ فِيمَا وَافَقُوا الثَّقَاتَ، وَمَا انْفَرَدُوا بِمَا رَوَى عَنْهُمْ الْقَدَمَاءُ مِنَ الثَّقَاتِ، الَّذِينَ كَانَ سَمَاعُهُمْ مِنْهُمْ قَبْلَ الْاِخْتِلَاطِ، سِوَاءِ (١) (٢).

وخلاصة رأي الإمام ابن حبان في الرواية عن المختلطين: قبول رواياتهم في حالتين:

الأولى: إذا روى عنهم مَنْ أَخَذَ عَنْهُمْ قَبْلَ الْاِخْتِلَاطِ، دُونَ رَوَايَاتِ مَنْ رَوَى عَنْهُمْ بَعْدَ الْاِخْتِلَاطِ.

الثانية: إذا وَافَقُوا الثَّقَاتَ فِي الرِّوَايَاتِ الَّتِي ثَبَتَتْ صَحَّتُهَا مِنْ جِهَةٍ أُخْرَى، فَهَذَا يَكُونُ حَالُهُمْ حَالِ أَيِّ ثَقَةٍ أُخْرَى، حَيْثُ يُقْبَلُ مِنْ حَدِيثِهِ مَا عُلِمَ أَنَّهُ لَمْ يَخْطِئْ فِيهِ، وَرَدُّ مَا عُلِمَ خَطُؤُهُ فِيهِ.

(١) أي: ما انفردوا به من رواية مَنْ روى عنهم قَبْلَ الْاِخْتِلَاطِ: أَيْضًا يَخْضَعُ لِلْمَعَايِيرِ الَّتِي يَخْضَعُ لَهَا حَدِيثُ بَقِيَّةِ الثَّقَاتِ، سِوَاءِ بَسْوَاءِ.

(٢) (صحيح ابن حبان) (١/١٦١).

وما ذكره ابن حَبَّان موافقٌ لما استقرَّ عليه رأي الحفاظ^(١).

ثالثاً: رواية المدلس:

وأما الرواية عن المدلسين؛ فقد قال الإمام ابن حَبَّان عنها:

«وأما المدلسون الذين هم ثقاتٌ وعدول: فإننا لا نحتجُّ بأخبارهم إلا ما بينوا السماعَ فيما رَوَوْا... لأنَّنا متى قبلنا خبرَ مدلسٍ لم يُبين السماعَ فيه - وإن كان ثقةً - : لزمنا قبولُ المقاطيع والمراسيل كلها؛ لأنه لا يُدرى لعلَّ هذا المدلس دلسَ هذا الخبرَ عن ضعيفٍ يهيي الخبرَ بذكره إذا عُرف، اللهمَّ إلا أن يكون المدلسُ يُعلم أنه ما دلسَ قطُّ إلا عن ثقة، فإذا كان كذلك: قُبلت روايته وإن لم يُبين السماعَ، وهذا ليس في الدنيا إلا سفيان بن عيينة وحده...»^(٢).

وقال أيضاً: «فإذا صحَّ عندي خبرٌ من رواية مدلسٍ أنه بيَّن السماعَ فيه: لا أبالي أن أذكره من غير بيانِ السماعِ في خبره، بعد صحته عندي من طريقٍ آخر»^(٣).

وخلاصةُ مذهبه في المدلسين:

١ - عدمُ قبول روايتهم حتى يُصرِّحوا بالسماع، ويُستثنى من هذه القاعدة مَنْ كان لا يُدلسُ إلا عن ثقة، وقد ذكر أنه لا يوجد في الدنيا أحدٌ بهذا الوصف إلا سفيان بن عيينة.

٢ - قد يوردُ الإمام ابن حَبَّان طريقاً لم يُصرِّح المدلسُ فيها بالسماع، وهذا لا يكون إلا بعد وقوفِ ابن حَبَّان على روايةٍ أخرى صرَّح فيها هذا المدلسُ بالسماع، ولكن ابن حَبَّان لا يلتزمُ بيانَ ذلك في كلِّ طريق، بعد

(١) انظر: (ضوابط الجرح والتعديل) (ص/١٥٢ - ١٥٥).

(٢) صحيح ابن حَبَّان (١/١٦١).

(٣) السابق (١/١٦٢).

تأكّده من ثبوت تصريحه.

والخلاصة: أنّ الإمام ابن حبان اشترط الصحة في كتابه الصحيح، وبيّن صراحةً أو إشارةً شروط الحديث الصحيح، مما يدلُّ على أنّ شروط الحديث الصحيح عنده هي الشروط المعروفة عند الجمهور، وأنه بالغ في بعض ذلك حتى أربى على الشروط التي ذكرها الجمهور، كما هو الحال في الضبط، حيث اشترط الفقه في المحدث الثقة، واشترط الحفظ في الفقيه الثقة.

وهل وُقّي بما وعد به في كتابه؟ هذا سنبيّه - بإذن الله تعالى - في المطلب الآتي.

المطلب الثاني

درجة أحاديث (صحيح ابن حبان)

ذهب عددٌ من العلماء إلى أنّ الإمام ابن حبان قد وُقّي بما وعد، وأنّ إخراجَه للحديث مُعَلِّمٌ بالصحة، ومن أولئك: الإمام ابن الصلاح، والعراقي، والسيوطي، وغيرهم، وقد سبقت أقوالهم في ذلك في الفصل الأول^(١)، ومن ذلك قولُ ابن الصلاح: «ويكفي مجردُ كونه موجودًا في كتب مَنْ اشترط منهم الصحيح فيما جمعه...»^(٢).

وبنحوه صرّح العراقي، والسيوطي، على ما سبقت أقوالهم.

وقال السيوطي أيضًا:

..... بل شرطه خَفَّ وقد وُقّي به^(٣)

(١) انظر ما سبق في الفصل الأول - المبحث الثالث - المطلب الأول.

(٢) (علوم الحديث) لابن الصلاح - تحقيق العتر - (ص/٢١).

(٣) (ألفية السيوطي) (ص/١٣).

وقال أيضًا: «فالحاصلُ: أنَّ ابنَ حَبَّان وَفَى بالتزامِ شروطه، ولم يُوفَّ الحاكم»^(١).

وهذا هو الذي أَكَّده بعضُ المعاصرين، الذين عُنوا بصحيح الإمام ابن حَبَّان، ومنهم: الشيخ أحمد شاكر، والشيخ شعيب الأرناؤوط.

قال الأخيرُ منهما - بعدَ ذكره لشروط ابن حَبَّان الخمسة -:

«وقد نُوزِعَ في شرطِ العَدَالَةِ كما نُوزِعَ في الجرح؛ إذ عُدَّ من بين المتشدِّدين المتعنِّتين في الحكمِ على الرجال...»^(٢).

ثم أطلَّ في مناقشة ذلك ورده معتمدًا على أقوال الأئمة، ثم قال:

«ولكنَّ بعضهم - مع هذا - نسبَ ابنَ حَبَّان إلى التساهل، فقال: وهو واسعُ الخطو في باب التوثيق، يوثِّقُ كثيرًا ممن يستحقُّ الجرح»^(٣)، وقد أجابَ اللَّكْنَوِيُّ عن هذا، فقال^(٤): وهو قولٌ ضعيفٌ؛ فإنك قد عرفتَ أنَّ ابنَ حَبَّان معدودٌ ممن له تعنُّ وإسرافٌ في جرح الرجال، ومَن هذا حاله لا يمكن أن يكون متساهلاً في تعديل الرجال، وإنما يقع التعارضُ كثيرًا بين توثيقه وبين جرح غيره؛ لكفاية ما لا يكفي في التوثيق عند غيره عنده»^(٥).

ثم قال - بعد أن ذَكَرَ ما انتُقِدَ على ابن حَبَّان في توثيق المستور بشروطه -:

«إذن غايةُ ما في الأمرِ عند ابن حَبَّان: أنه يوثِّقُ مستورَ الحال، وهو

(١) (تدريب الراوي) (١٠٨/١).

(٢) مقدمة تحقيق الإحسان (٣٦/١).

(٣) يشير إلى كلام ابن الصلاح في (علوم الحديث) (ص/٢١).

(٤) في (الرفع والتكميل) (ص/١٣٩).

(٥) مقدمة الشيخ شعيب للإحسان (٣٨/١).

ما لم يكن فيه جرحٌ ولا تعديل، وكان كلٌّ من شيخه والراوي عنه ثقة، ولم يأت بحديث منكر. وقد وثّق الأئمة كثيراً ممن هذا شأنهم، وثمّت نقولٌ كثيرةٌ عنهم تعزّز رأيه في رواية المستور...»^(١).

ثم نقلَ بعضَ النقول عن الأئمة، ثم قال:

«وفوق ما تقدّم من أقوال الأئمة، التي تُعزّز رأيَ ابن حَبَّان في توثيق المستور؛ فإنَّ التوثيقَ الذي أخذَ به ابنُ حَبَّان في (صحيحه) هذا أقوى بكثيرٍ من توثيقه في كتابه (الثقات)، ويتبيّن ذلك من مقدّمته التي تبيّن كيف كان يجتهد في توثيق الرواة أو تضعيفهم، ويُزاحمُ الكبارَ في ذلك، ويعتمدُ الحجةَ في الردِّ على مَنْ يُخالِفُه... ولئن كانَ في كتابه (الثقات) ينفردُ بتوثيق المجاهيل^(٢)؛ فإنه في (صحيحه) هذا قد وافقَ الجمهورَ في أكثرَ من تسعينَ بالمئة من توثيقه، وهنا تكمنُ أهميّةُ هذا الكتاب؛ إذ تبيّن من دراسة أسانيده أنَّ الكثرةَ الغالبةَ منها إنما هي على شرط الشيخين، علاوةً على أنَّ الشيوخَ - الواحد والعشرين - الذين عوّلَ عليهم أكثرَ من غيرهم، وأدارَ عليهم روايةَ السُنن: هم من أثبتَ الشيوخَ وأتقَنَهم... وهذا ما جعلَ هذا الكتابَ يتبوّأ منزلةً رفيعةً بين كتبِ الصّحاح؛ إذ جمعَ من الأحاديث ما كان في أعلى درجاتِ الصّحّة»^(٣).

(١) المصدر السابق (٣٩/١).

(٢) هذا بناءً على التسليم بأنّه ينفردُ بتوثيق المجاهيل، وهذا الموضوع بحاجةٍ إلى دراساتٍ وافيةٍ؛ لأنَّ ابنَ حَبَّان قد يُوردُ في (الثقات) رجالاً للتعريف فقط، دون التوثيق، وقد صرّحَ ابنُ حَبَّان بذلك عند إيرادِهِ لبعضِهِم، فما صرّحَ به في مقدّمته بأنَّ كلَّ مَنْ ذكره فيه - إذا تعرّى خبرُه عن خصالٍ خمسٍ ذكرها - فإنه صدوقٌ قابلٌ للاحتجاج: ليس على إطلاقه، بل فيه بعضُ الرواة ذكرهم للتعريف فقط، دون أن يكونوا من شرطه في (الثقات)، انظر ما كتبه الأستاذ عذاب الحمّش في رسالته (الإمام محمد بن حَبَّان البستي) (ص/٨٩٦ - ٩٠٠) ومواضع أخرى.

(٣) مقدمة الشيخ شعيب للإحسان (٤٠/١).

وقال الشيخ العلامة أحمد شاكر:

«ولكنني أستطيع أن أجزم أو أرجح أن ابن حبان شرط لتصحيح الحديث في كتابه شروطًا دقيقة واضحة بيّنة، وأنه وقى بما اشترط... إلا ما لا يخلو منه عالم أو كتاب، من السهو والغلط، أو اختلاف الرأي في الجرح والتعديل، والتوثيق والتضعيف، والتعليل والترجيح»^(١).

هذا رأي هذا الفريق، وخلاصته: أن ابن حبان لم يكن متساهلاً في التصحيح والتضعيف، كما أن شروطه للصحيح كانت واضحة، والأهم من هذا: أنه وقى بما التزم به من اشتراط الصحة في كتابه.

ولكن خالفهم آخرون، وهم فريقان:

الفريق الأول:

يرى أن ابن حبان متساهلاً في التصحيح، كما أنه لم يوف بما التزمه من الشروط في بداية صحيحه.

ومن هؤلاء: الشيخ العلامة ناصر الدين الألباني، حيث عقد فصلاً - في مقدمة طبعته لموارد الظمان - لتقويم كتاب (صحيح ابن حبان)، رأى فيه أن العلامة أحمد شاكر إنما خلط بين شروطه في الثقات وشروطه في الصحيح^(٢)، وجاء بشواهد تبين أن ابن حبان لم يوف بشرطه، وقال بعد هذه الشواهد:

«وبذلك يزداد القراء علماء بتساهله الذي رماه به أجلة الحفاظ والعارفين به.. ويتبينون أن تساهله لم يقف عند توثيق المجاهولين في

(١) مقدمة الشيخ أحمد شاكر للإحسان (ص/١٤ - ١٥).

(٢) ما أكده الشيخ الألباني رحمه الله من الفرق بين الشرطين - شرطه في الصحيح وشرطه في الثقات - يؤكد خطأ ما اتهم به ابن حبان من التساهل، وليس العكس، والله تعالى أعلم.

ثقافته، كما هو معلومٌ عند جمهور طلاب العلم، بل إنه تعدّاه إلى إخلاله بتحقيق شروطه الخمسة، التي اشترطها لرواة صحيحه، خلافاً لمن صرّح من المتأخرين أنه وفّى بها^(١).

ولم أجد من تابع الشيخ العلامة الألباني فيما ذكره، وكثيرٌ من كلامه قد لا يُسلّم به، وخاصةً إذا علمنا أنّ مسألة تساهل ابن حبان بُنيت على تراكماتٍ لم يكن لها رصيدٌ من الصحة عند الدراسة والتدقيق، منها توثيقه للمجاهيل، وهذه مسألةٌ يخوضُ كثيرٌ من الناس فيها اعتماداً على أقوالٍ للمتأخرين لم يُحسنوا فهمها أو تطبيقها، والله تعالى أعلم.

الفريق الثاني:

يُخالفهم في الجزم بصحة أحاديث (صحيح ابن حبان)، ولا يُسلّم بأنّ أحاديثه كلّها صحيحة، بل يرى أنّ (صحيح ابن حبان) - وكذلك (صحيح ابن خزيمة) - فيه الصحيحُ والحسن؛ لأنّ الصحيح عند ابن حبان يشملُ الحسنَ أيضاً، ومن هؤلاء: الحافظ ابن حجر، وهو مقتضى كلام الحافظ ابن كثير.

قال الحافظ ابن كثير - بعد أن ذكرَ بعضَ الكتب التي هي مظانُّ الحديث الصحيح، ومنها: صحيحُ ابن خزيمة، وصحيح ابن حبان - قال:

«ولا بدّ للمتأهّل من الاجتهادِ والنظر، ولا يقلّد هؤلاء ومن نحا نحوهم، فكم حكمَ ابنُ خزيمة بالصحة لِمَا لا يرتقي عن رتبة الحسن...»^(٢).

وقال الحافظ ابن حجر - بعد نقله لكلام ابن الصلاح -:

(١) (صحيح موارد الظمان) للشيخ الألباني (ص/٨٣).

(٢) نقلاً عن (توضيح الأفكار) للصنعاني (١/٦٤).

«ومقتضى هذا أن يؤخذ ما يوجد في كتاب ابن خزيمة وابن حبان وغيرهما ممن اشترط الصحيح بالتسليم، وكذا ما يوجد في الكتب المخرجة على الصحيحين، وفي كل هذا نظر.

أمّا الأول: فلم يلتزم ابن خزيمة وابن حبان في كتابيهما أن يُخرجا الصحيح الذي اجتمعت فيه الشروط التي ذكرها المؤلف^(١)؛ لأنهما ممن لا يرى التفرقة بين الصحيح والحسن، بل عندهما أن الحسن قسم من الصحيح لا قسمه، وقد صرح ابن حبان بشرطه، وحاصله: أن يكون راوي الحديث عدلاً مشهوراً بالطلب، غير مدلس، سمع ممن فوقه إلى أن ينتهي، فإن كان يروي من حفظه: فليكن عالماً بما يُحيل المعاني.

فلم يشترط على الاتصال والعدالة^(٢): ما اشترطه المؤلف في الصحيح من وجود الضبط، ومن عدم الشذوذ والعلة...»^(٣).

ثم قال الحافظ: «وسمى ابن خزيمة كتابه (المسند الصحيح المتصل بنقل العدل عن العدل، من غير قطع في الإسناد، ولا جرح في النقلة)، وهذا الشرط مثل شرط ابن حبان سواء؛ لأن ابن حبان تابع لابن خزيمة، مغترف من بحره، ناسج على منواله.

ومما يعضد ما ذكرنا: احتجاج ابن خزيمة وابن حبان بأحاديث أهل الطبقة الثانية، الذين يُخرج مسلّم أحاديثهم في المتابعات؛ كابن إسحاق، وأسامه بن زيد الليثي، ومحمد بن عجلان، ومحمد بن عمرو بن علقمة، وغير هؤلاء.

(١) وهو الإمام ابن الصلاح.

(٢) أي: لم يشترط - بالإضافة إلى الاتصال والعدالة -: ما اشترطه ابن الصلاح في الصحيح من الضبط وعدم الشذوذ والعلة.

(٣) (النكت على كتاب ابن الصلاح) للحافظ ابن حجر (١/٢٩٠).

فإذا تقررَ ذلك: عرفتَ أنَّ حكمَ الأحاديث التي في كتاب ابن خزيمة وابن حبان: صلاحية الاحتجاج بها؛ لكونها دائرةً بين الصحيح والحسن، ما لم يظهر في بعضها علةٌ قاذحةٌ، وأمّا أن يكون مرادُ مَنْ يسمّيها صحيحةً: أنها جمعت الشروط المذكورة في حدِّ الصحيح؛ فلا، والله أعلم^(١).

والحافظُ يسلمُ للإمام ابن الصلاح أنَّ أحاديث ابن خزيمة وابن حبان صالحةٌ للاحتجاج، ولكن لا يسلمُ له أن تكون كُلُّها من قسم الحديث الصحيح، بل دائرةُ الصحيح عند ابن خزيمة وابن حبان تشملُ الصحيح والحسن.

أمّا ما ذكره الحافظُ من أنَّ ابن حبان وابن خزيمة لم يذكرا شرط وجود الضبط، وشرط عدم الشذوذ والعلة: فقد لا يُسلمُ له لأمرين:

الأمرُ الأول: أنَّ ما يتعلقُ بالإمام ابن حبان مبنًى على ما ذكره ابن حبان من شروط الصحة في مقدمة صحيحه، وكلامُ ابن حبان هناك عن الراوي وليس عن الرواية، وقد سبقَ تفصيلُ هذا الموضوع في بداية حديثنا عن شرط ابن حبان في كتابه.

الأمر الثاني: أنَّ هذه الشروط مذكورةٌ فيما ذكره ابن خزيمة إشارةً، كما أنها واضحةٌ في تطبيقه وممارسته العملية، كما دُكر في موضعه^(٢).

أمّا ابن حبان: فذكره للضبط وتأكيدهُ لذلك: أكثر وأشهر، فقد ذكرَ الضبط، وذكرَ فيه أموراً نُسبَ لأجلها إلى المغالاة في الضبط، فكيف يُقال إنه لم يذكر الضبط؟!

(١) المصدر السابق (١/٢٩٢).

(٢) انظر: (الإمام ابن خزيمة ومنهجه في الصحيح) للكيسي (١/٢٨٧ - ٢٨٨)، (المدخل إلى صحيح الإمام ابن خزيمة) (ص/٢١٣ - ٢١٤).

أمَّا الشذوذ والعلة: فلا شكَّ أنه كان يُلاحِظُ انتفاءها في الحديث الصحيح، بل إنه ذكرَ شرطَ انتفاءِ العِلَّةِ صراحةً، كما سبق.

فهما مع الجمهور في اشتراط الضبط، وفي اشتراط انتفاء العلة والشذوذ للحكم على الحديث بالصحة.

ثم يقال - كما أسلفته -: إذا كان ابنُ حَبَّان وابن خزيمة لا يعتبران هذه الشروط [وهي: الضبط، وعدم الشذوذ والعلة]، فكيف يمكنُ الحكمُ على أحاديثهما بالحسن؟ أليس الحديثُ الحسنُ يفتَرَقُ عن الصحيح في درجة الضبط فقط؟ فإذا كان الراوي تامَّ الضبط: فحديثه صحيح، وإن خَفَّ ضبطه: فحديثه حسن؟

وهذا كله يدلُّ على أنهما يعتبران توفُّرَ الضبط وانتفاء الشذوذ والعلة من شروط الصحة، وليس كما يُنسَبُ إليهم، والله تعالى أعلم.

والصحيحُ في هذه المسألة - وفاء ابن حَبَّان بشرطه -: ما ذكره العلامة أحمد شاكر ومَن معه؛ من أنَّ ابنَ حَبَّان وقَّى بما اشترطه من حيث الجملة، وهذا لا يعني التسليمَ بكلِّ ما فيه، فجهدُ البشر لا يخلو من النقص والإخلال، أمَّا ما يدندنُ به بعضُهم من قضية تساهلِ ابن حَبَّان في التوثيق، وإقحامها في هذه المسألة: فلا أراها صحيحةً، والصحيحُ - والله تعالى أعلم -: التفرقةُ بين منهج ابن حَبَّان في الثقات، ومنهج ابن حَبَّان في الصَّحيح، فهو متساهلٌ - على التسليم به - في الأول، متشدِّدٌ في الثاني، والله تعالى أعلم بالصواب.

هذا آخرُ ما يَسَّرَه الله تعالى لي من الكتابة في هذا المدخل، الذي كان عن الإمام ابن حَبَّان وصحيحه، وقد اجتهدتُ فيه قدرَ المستطاع، مستفيدًا من جهودِ الباحثين الذين سبقوني في هذا الموضوع، وأسأل الله تعالى أن يتقبله مني، وأن يغفر لي الزلات.

وصلى الله تعالى على خير خلقه محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين،
والحمد لله رب العالمين.



فهرس الموضوعات

٥	قالوا عن الإمام ابن حَبَّان
٧	وقالوا عن (صحيح الإمام ابن حَبَّان)
٩	مقدمة المؤلف
١٠	خطة المدخل
١٣	الباب الأول: حياة الإمام ابن حَبَّان وسيرته
١٥	الفصل الأول: سيرة الإمام ابن حَبَّان الشخصية
١٧	المبحث الأول: اسمُه، ونسبُه، وكنيته، ولقبُه، ونسبُه
١٩	المبحث الثاني: بلده
٢٤	خريطة توضح موقع مدينة «بست»
٢٥	المبحث الثالث: الحياة السياسية في عصر الإمام ابن حَبَّان
٢٧	المبحث الرابع: ولادته، ونشأته، وأسرته
٢٩	المبحث الخامس: مذهبه الفقهي، وعقيدته
٢٩	المطلب الأول: مذهبه الفقهي
٣٤	المطلب الثاني: عقيدة الإمام ابن حَبَّان
٣٤	المقام الأول: عقيدة الإمام ابن حَبَّان
٤١	المقام الثاني: محنة الإمام ابن حَبَّان
٤٥	المبحث السادس: وفاته رَحِمَهُ اللهُ
٤٧	الفصل الثاني: سيرة الإمام ابن حَبَّان العلمية
٤٩	المبحث الأول: طلبه للعلم ورحلاته

- أولاً: طلبه للعلم ٤٩
- ثانياً: رحلاته ٥٠
- ١ - بداية الرحلات ٥٠
- ٢ - تواريخ رحلات الإمام ابن حبان ٥٠
- ٣ - أماكن رحلات الإمام ابن حبان ٥٣
- ذكر البلدان التي رحل إليها ابن حبان ٥٧
- المبحث الثاني: شيوخ الإمام ابن حبان ٦٥
- المبحث الثالث: تلاميذ الإمام ابن حبان ٧٤
- المبحث الرابع: مؤلفات الإمام ابن حبان ٧٨
- أولاً: الكتب التي ذكرها الخطيب البغدادي ٧٩
- ثانياً: الكتب التي لم يذكرها الخطيب البغدادي، وذكرها ابن حبان
- نفسه في بعض مصنفاته ٨٥
- ثالثاً: الكتب المطبوعة ٨٥
- المبحث الخامس: مكانته العلمية، وثناء العلماء عليه ٩٠
- الباب الثاني: صحيح الإمام ابن حبان** ٩٥
- الفصل الأول: التعريف بصحيح ابن حبان، ورؤيته، ومكانته،
- والموازنة بينه وبين غيره من الصحاح ٩٧
- المبحث الأول: التعريف بصحيح الإمام ابن حبان ٩٩
- المطلب الأول: اسم الكتاب ٩٩
- المطلب الثاني: سبب تأليفه للصحيح ١٠٣
- المطلب الثالث: موضوع (صحيح الإمام ابن حبان)، ومحتوياته ١٠٤
- مقارنة مختصرة بين صحاح: البخاري، وابن خزيمة، وابن حبان،
- في الاهتمام بالفقه ١٠٧
- المطلب الرابع: ترتيب (صحيح الإمام ابن حبان) وأقسامه ١١٠
- المقام الأول: عرض ترتيب (صحيح الإمام ابن حبان) ١١٠
- المقام الثاني: هدفه من هذا الترتيب، وهل تحقق أم لا؟ ١١٥
- المبحث الثاني: رُواة صحيح الإمام ابن حبان ١١٩

- ١ - رواية الرُّوزَنِي ١١٩
- ٢ - رواية الدَّارَقُطَنِي ١٢٤
- ٣ - رواية الحاكم النيسابوري ١٢٥
- صورة لمخطوطة صحيح ابن حبان ١٢٧
- المبحث الثالث: مكانة صحيح الإمام ابن حبان، وعناية العلماء به ١٢٨
- المطلب الأول: مكانة صحيح الإمام ابن حبان، ومنزلته بين كتب السنة .. ١٢٨
- المطلب الثاني: عناية العلماء بصحيح الإمام ابن حبان ١٣٢
- أولاً: حول ترتيبه ١٣٢
- التعريف بكتاب (الإحسان) لابن بلبان، وعرضُ مزاياه ١٣٣
- ترتيب (الإحسان) على حسب ترتيب الجوامع ١٣٣
- عددُ أحاديث صحيح ابن حبان ١٣٨
- ملاحظة حول ترتيب ابن بلبان ١٣٩
- ثانياً: حول أطرافه ١٤١
- ثالثاً: تراجم رجاله وشيوخه ١٤٢
- رابعاً: تخريج زوائده ١٤٣
- خامساً: دراسة الجانب الفقهي عند ابن حبان ١٤٣
- سادساً: الجرح والتعديل عند ابن حبان ١٤٤
- سابعاً: دراسات جامعة لترجمة ابن حبان والكلام حول صحيحه .. ١٤٤
- ثامناً: حول الحكم على أحاديث ١٤٤
- تاسعاً: حول عقيدة ابن حبان ١٤٥
- عاشراً: جهود مبذولة في خدمة صحيح ابن حبان ضمن مقدمات التحقيق ١٤٥
- المبحث الرابع: موازنة بين صحيح ابن حبان، وصحاح البخاري، ومسلم، وابن خزيمة، وأبي عوانة ١٤٧
- المبحث الخامس: طبقات صحيح الإمام ابن حبان ١٥١
- الفصل الثاني: منهج الإمام ابن حبان في صحيحه ١٦١
- المبحث الأول: منهجه في تراجم الأبواب ١٦٣

- أمثلة للاستقصاء والتتبع عند ابن حبان ١٦٧
- المبحث الثاني: شرط الإمام ابن حبان في صحيحه، ودرجة أحاديثه .. ١٧٦
- المطلب الأول: شرط الإمام ابن حبان في (صحيحه) ١٧٦
- المقام الأول: ذكر شرط الإمام ابن حبان في (صحيحه) ١٧٦
- مدى الجهد الذي بذله ابن حبان في تنقيح الصحيح ١٧٨
- استقلاله في الاجتهاد في الرجال ١٧٩
- المقام الثاني: الشروط التي ذكرها الإمام ابن حبان ودراساتها ... ١٨٠
- الكلام في الشرط الأول (العدالة) والشرط الثاني (تزكية المعدلين) .. ١٨٢
- ثبوت عدالة الراوي عند ابن حبان ١٨٤
- ثبوت عدالة الدين يختلف عن ثبوت عدالة الرواية عند ابن حبان ... ١٨٦
- مذهب ابن حبان في المجهول ١٨٦
- الشرط الثالث: العقل بما يحدث من الحديث ١٨٩
- الشرط الرابع: العلم بما يحيل من معاني ما يروى ١٨٩
- الشرطان - الثالث والرابع - يتعلقان بضبط الراوي ١٨٩
- انفراد ابن حبان باشتراط الفقه في الحافظ الثقة، واشتراط الحفظ
- في الثقة الفقيه ١٩٠
- الشرط الخامس: ألا يكون الراوي مدلسًا ١٩٤
- رأي ابن حبان في الرواية عن المبتدع ١٩٤
- رواية المختلط ١٩٥
- رواية المدلس ١٩٧
- الخلاصة: أن ابن حبان اشترط الصحة في صحيحه، وبيّن شروطه .. ١٩٨
- المطلب الثاني: درجة أحاديث (صحيح ابن حبان) ١٩٨
- الراجع - والله تعالى أعلم - أن ابن حبان وقى بشرطه ٢٠٥
- فهرس الموضوعات ٢٠٧



إصدارات إدارة الشؤون الفنية مرتبة حسب تاريخ سنة إصدارها

أولاً: كتب التحقيق:

- ١- رسالة في أصول الفقه، العُكْبَرِي (ت٤٢٨هـ)، تحقيق مكتب الشؤون الفنية، ط١ / ٢٠٠٦ م. ط٢ / ٢٠١٠ م.
- ٢- تعظيم الفتيا، ابن الجوزي (ت٥٩٧هـ)، تحقيق فيصل العلي، ٢٠٠٦ م.
- ٣- كشف اللثام في شرح عمدة الأحكام (٧ مجلدات)، السِّفَّارِينِي (ت١١٨٨هـ)، تحقيق نور الدين طالب، ٢٠٠٧ م.
- ٤- شرح كتاب الشهاب للقضاعي، ابن بدران (ت١٢٤٦هـ)، تحقيق نور الدين طالب، ط١ / ٢٠٠٧ م. ط٢ / ٢٠١٠ م.
- ٥- عادات الإمام البخاري في صحيحه، عبد الحق الهاشمي (ت١٣٩٢هـ)، تحقيق محمد ناصر العجمي، ٢٠٠٧ م.
- ٦- غاية المنتهى في جمع الإقناع والمنتهى (مجلدان)، مرعي الكرمي (ت١٠٣٣هـ)، تحقيق ياسر إبراهيم المزروعى، ورائد يوسف الرومي، ٢٠٠٧ م.
- ٧- الروض الندي شرح كافي المبتدي (مجلدان)، البعلي (ت١١٨٩هـ)، تحقيق نور الدين طالب، ط١ / ٢٠٠٧ م. ط٢ / ٢٠١٠ م.
- ٨- الأسئلة الكويتية روضة الأرواح، ابن بدران (ت١٣٤٦هـ)، تحقيق محمد ناصر العجمي، ٢٠٠٧ م.
- ٩- درة الغواص في حكم الزكاة بالرصاص، ابن بدران (ت١٢٤٦هـ)، تحقيق محمد ناصر العجمي، ٢٠٠٧ م.
- ١٠- شرح منظومة الآداب الشرعية، الحجاوي (ت٩٦٨هـ)، تحقيق نور الدين طالب، ط١ / ٢٠٠٧ م. ط٢ / ٢٠١٠ م.
- ١١- الخطب السنّية، مصطفى البولاقى (ت١٢٦٣هـ)، تحقيق وليد العلي، ٢٠٠٧ م.
- ١٢- المنبر (مجموعة خطب جمعية)، عبد الله النوري (ت١٤٠١هـ)، ٢٠٠٧ م.
- ١٣- الخطب الجمعية في المواعظ الأسبوعية، محمد أحمد الفارسي (ت١٤٠٢هـ)، ٢٠٠٧ م.
- ١٤- الأحكام المفيدة في الأقوال السديدة، عبد الله بن عبد الرحمن السند (ت١٣٩٧هـ)، اعتنى به نور الدين مسعي، ط١ / ٢٠٠٧ م. ط٢ / ٢٠١٠ م.
- ١٥- رسالة أبي داود لأهل مكة في وصف سننه، مع المدخل إلى سنن أبي داود، تحقيق محمد النورستاني، ط١ / ٢٠٠٨ م. ط٢ / ٢٠١٠ م.
- ١٦- المصعد الأحمدي في ختم مسند الإمام أحمد، ابن الجَزَرِي (ت٨٣٣هـ)، تحقيق محمد ناصر العجمي، ٢٠٠٨ م.

- ١٧- القول العلي لشرح أثر الإمام علي، السِّفَارِينِي (ت ١١٨٨هـ)، تحقيق محمد النورستاني، ط ١ / ٢٠٠٨ م. ط ٢ / ٢٠١٠ م.
- ١٨- تحفة الخلان في أحكام الأذان، الدمرداشي (ت ١١٤٩هـ)، تحقيق محمود الكبش، ٢٠٠٨ م.
- ١٩- فرائد الفوائد في أحكام المساجد، ابن طولون (ت ٩٥٣هـ)، تحقيق مكتب الشؤون الفنية، ط ١ / ٢٠٠٨ م. ط ٢ / ٢٠١١ م.
- ٢٠- سؤالات علامة الكويت عبد الله خلف الدحيان (العقود الياقوتية في جيد الأسئلة الكويتية)، ابن بدران (ت ١٣٤٦هـ)، تحقيق الطاهر خذيري، ط ١ / ٢٠٠٨ م. ط ٢ / ٢٠١٠ م.
- ٢١- نصيحة الإنسان عن استعمال الدخان، عبد الله بن عبد الرحمن السند (ت ١٣٩٧هـ)، ٢٠٠٨ م.
- ٢٢- الرشد، عبد الله النوري (ت ١٤٠١هـ)، اعتنى به نور الدين مسعي، ٢٠٠٨ م.
- ٢٣- فتح الرحمن فيما يجب معرفته على كل إنسان، الوضاحي (ت ١١٣٥هـ)، تحقيق محمود الكبش، ٢٠١١ م.
- ٢٤- التيسير نظم التحرير، العمرطي (ت ٩٨٩هـ)، تحقيق ياسر المقداد، ٢٠١١ م.
- ٢٥- إعلام الأنام بفضائل الصيام، البكري الشافعي (ت ٩٥٢هـ)، تحقيق سامي صبح، ٢٠١٤ م.
- ٢٦- نظم رسالة ابن أبي زيد القيرواني، الغلاوي الشنقيطي (ت ١٢٠٩هـ)، تحقيق محمد أحمد جدو، ٢٠١٤ م.
- ٢٧- الأسباب المعينة على الصبر على أذى الخلق، ابن تيمية (ت ٧٢٨هـ)، تحقيق عبد الرزاق البدر، ٢٠١٥ م.
- ٢٨- ست رسائل في أحكام المساجد، تحقيق سامي صبح، ٢٠١٥ م، وهي:
 - تحفة الراكع والمساجد في جواز الاعتكاف في فناء المساجد، عبد الغني النابلسي (ت ١١٤٣هـ).
 - سعادة الماجد بعمارة المساجد ورغبة طالب العلوم إذا غاب عن درسه، الشُّرْبُلَالِي (ت ١٠٦٩هـ).
 - البشرى بعظيم المنة في حديث «من بنى لله مسجداً بنى له بيتاً في الجنة»، الطحلاوي.
 - فضل عمارة المساجد، عليّ الأجهوري (ت ١٠٦٦هـ).
 - فضل بناء المسجد، الطوخي (بعد ١٣٠٣هـ).
 - فضل بناء المساجد وعمارته وعماره، محمد عبد الفتاح الشافعي.
- ٢٩- الأصول من علم الأصول، ابن عثيمين (ت ١٤٢١هـ) = (٢٠٠١ م)، ٢٠١٦ م.

- ٣٠- ملحّة الإعراب، الحريري (ت٥١٦هـ)، ٢٠١٦م
 ٣١- قاعدة مختصرة في وجوب طاعة الله ورسوله وولاية الأمور، ابن تيمية (ت٧٢٨هـ)، تحقيق عبد الرزاق البدر، ٢٠١٨م.
 ٣٢- ذخيرة الإخوان في اختصار الاستغناء بالقرآن لابن رجب، اختصار محمد بن عبد الله الحضرمي الملقب بـ (بحرق)، ٢٠١٨م.

ثانيًا: كتب التأليف:

- ١- ضوابط الفتوى، ٢٠٠٥م.
 ٢- التأصيل الشرعي لما ينبغي أن يتجنبه الإمام والخطيب، الطاهر خديري، ط١ / ٢٠٠٥م. ط٢ / ٢٠١٠م.
 ٣- رسائل التواصل مع الأئمة والخطباء (١ و ٢)، ٢٠٠٥م.
 ٤- رسائل التواصل مع الأئمة والخطباء (٣ و ٤)، ٢٠٠٥م.
 ٥- المختصرات النافعة (١)، ٢٠٠٥م.
 ٦- المختصرات النافعة (٢)، ٢٠٠٥م.
 ٧- المختصرات النافعة (٣)، ٢٠٠٦م.
 ٨- محمد ﷺ من الميلاد الأسنى إلى الرفيق الأعلى، كمال محمد درويش، ٢٠٠٦م.
 ٩- سعة الخلاف ورحمة الاتفاق والاختلاف، الطاهر خديري، ط١ / ٢٠٠٦م. ط٢ / ٢٠١٠م.
 ١٠- كيف نعيد للمسجد مكانته، محمد أحمد لوح، ط١ / ٢٠٠٦م. ط٢ / ٢٠١٠م.
 ١١- الخطب المنبرية لعام (٢٠٠٥م)، ط١ / ٢٠٠٦م. ط٢ / ٢٠١١م.
 ١٢- بريق الجمان في شرح أركان الإيمان، محمد النورستاني، ط١ / ٢٠٠٧م. ط٢ / ٢٠١١م.
 ١٣- المدخل إلى صحيح مسلم، محمد النورستاني، ط١ / ٢٠٠٧م. ط٢ / ٢٠١٠م. ط٣ / ٢٠١٤م. ط٤ / ٢٠٢٣م.
 ١٤- المدخل إلى جامع الترمذي، الطاهر خديري، ط١ / ٢٠٠٧م. ط٢ / ٢٠١٠م. ط٣ / ٢٠٢٣م.
 ١٥- الأسماء والمصاهرات بين أهل البيت والأصحاب، السيد بن إبراهيم، ٢٠٠٧م.
 ١٦- مجالس مع فضيلة الشيخ محمد الأمين الجكني الشنقيطي، كتبها تلميذه: أحمد بن محمد الأمين بن أحمد الجكني الشنقيطي، ط١ / ٢٠٠٧م. ط٢ / ٢٠١٠م.
 ١٧- كيف يؤدي الموظف الأمانة، عبد المحسن العباد البدر، ط١ / ٢٠٠٧م. ط٢ / ٢٠١٠م.

- ١٨- المنهل العذب النмир في سيرة السراج المنير (خطب)، وليد العلي، ٢٠٠٧م.
- ١٩- أنيس الخطباء، الطاهر خذيري، ط١ / ٢٠٠٧م. ط٢ / ٢٠١١م.
- ٢٠- الخطب المنبرية لعام (٢٠٠٦م)، ط١ / ٢٠٠٧م. ط٢ / ٢٠١١م.
- ٢١- المدخل إلى سنن أبي داود، محمد النورستاني، ومعه رسالة أبي داود لأهل مكة في وصف سننه، ط١ / ٢٠٠٨م. ط٢ / ٢٠١٠م. ط٣ / ٢٠٢٣م.
- ٢٢- المدخل إلى سنن النسائي، محمد النورستاني، ط١ / ٢٠٠٨م. ط٢ / ٢٠١٠م. ط٣ / ٢٠٢٣م.
- ٢٣- المدخل إلى موطأ مالك بن أنس، الطاهر خذيري، ط١ / ٢٠٠٨م. ط٢ / ٢٠١٠م. ط٣ / ٢٠٢٣م.
- ٢٤- المدخل إلى سنن ابن ماجه، نور الدين مسعي، ط١ / ٢٠٠٨م. ط٢ / ٢٠١٠م. ط٣ / ٢٠٢٣م.
- ٢٥- حكم صلاة الجمعة قبل الزوال، صالح الصاهود، ٢٠٠٨م.
- ٢٦- الشاء المتبادل بين الآل والأصحاب، ٢٠٠٨م.
- ٢٧- طالب العلم بين أمانة التحمل ومسؤولية الأداء (رسائل التواصل مع الأئمة والخطباء (٥)، محمد بن خليفة التميمي، ط١ / ٢٠٠٨م. ط٢ / ٢٠١٠م.
- ٢٨- الكسب الطيب، أحمد جلباية، ٢٠٠٨م.
- ٢٩- الخطب المنبرية لعام (٢٠٠٧م)، ط١ / ٢٠٠٩م. ط٢ / ٢٠١١م.
- ٣٠- المدخل إلى صحيح البخاري، محمد النورستاني، ط١ / ٢٠١٠م. ط٢ / ٢٠١٤م. ط٣ / ٢٠٢٣م.
- ٣١- الخطب المنبرية لعام (٢٠٠٨م)، طبع ٢٠١٠م.
- ٣٣- المدخل إلى صحيح ابن خزيمة، محمد النورستاني، ط١ / ٢٠١١م. ط٢ / ٢٠٢٣م.
- ٣٤- بلوغ المرام في أحكام الفتح على الإمام، نور الدين مسعي، ٢٠١١م.
- ٣٥- القول التمام في استخلاف الخطيب والإمام، سيد حبيب، ٢٠١١م.
- ٣٦- الأعذار المبيحة للجمع بين الصلاتين، ياسر مقداد، ٢٠١١م.
- ٣٧- طاعة ولي الأمر، إعداد مكتب الشؤون الفنية، ٢٠١١م.
- ٣٨- مراتب الدلالة، محمد الحسن الددو، ٢٠١١م.
- ٣٩- دروس الإمام (الجزء الأول)، ط١ / ٢٠١١م. ط٢ / ٢٠١٤م. ط٣ / ٢٠١٦م.
- ٤٠- أيها الخطيب، عبد الرحمن الصاعدي، ٢٠١١م.
- ٤١- الخطب المنبرية لعام (٢٠٠٩م)، طبع ٢٠١١م.
- ٤٢- المدخل إلى صحيح ابن حبان، محمد النورستاني، ط١ / ٢٠١٢م. ط٢ / ٢٠٢٣م.
- ٤٣- فقه الصيام في الإسلام، حمادة مسير، ٢٠١٤م.

- ٤٤- قواعد ومهارات في إدارة المساجد، سامي صبح، ٢٠١٤م.
- ٤٥- المقتطفات النافعة من ثمار المطالعة، محمد الأمين بن مزيد، ٢٠١٤م.
- ٤٦- دروس الإمام (الجزء الثاني)، ٢٠١٤م.
- ٤٧- الخطب المنبرية لعام (٢٠١٠م)، طبع ٢٠١٤م.
- ٤٨- الخطب المنبرية لعام (٢٠١١م)، طبع ٢٠١٤م.
- ٤٩- الخطب المنبرية لعام (٢٠١٢م)، طبع ٢٠١٤م.
- ٥٠- أصول في المعاملات المالية المعاصرة، خالد المصلح، ٢٠١٥م.
- ٥١- حرمة الدماء، خالد الكندري، ٢٠١٥م.
- ٥٢- الخطب المنبرية لعام (٢٠١٣م)، طبع ٢٠١٥م.
- ٥٣- اللطائف القرآنية، ابن القيم (ت٧٥١هـ)، جمع متعب المطيري، ٢٠١٦م.
- ٥٤- الملخص في شرح كتاب التوحيد، صالح الفوزان، ٢٠١٦م.
- ٥٥- شرح الدروس المهمة لعامة الأمة، عبد الرزاق العباد البدر، ٢٠١٦م.
- ٥٦- أحكام المساجد من صحيح البخاري، سيد حبيب، ٢٠١٦م.
- ٥٧- صفوف الصلاة فضائل وأحكام، فؤاد الجرافي، ٢٠١٦م.
- ٥٨- صور من حياة السابقين في تعلقهم بالمساجد، يونس الطلول، ٢٠١٦م.
- ٥٩- شرف إمام المسجد والمؤذن، سليمان الرحيلي، ٢٠١٨م.
- ٦٠- علم المواقيت والقبلة والأهلة من الناحيتين الشرعية والفلكية، صلاح الدين أحمد محمد عامر، ٢٠١٩م.
- ٦١- المدخل إلى مسند الإمام المبجل أحمد بن حنبل، سامي صبح، ٢٠٢٣م.

ثالثاً: الدوريات:

- مجلة الإمام القدوة: العدد (١) و(٢) ٢٠١٤م. العدد (٣) ٢٠١٦م.
- العدد (٤) ٢٠١٧م. العدد (٥) ٢٠١٨م.



